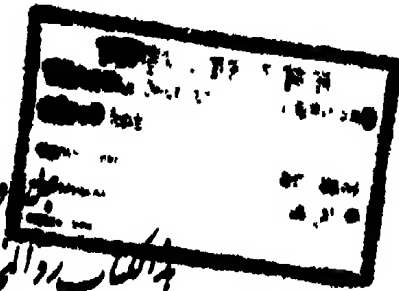


902
1-4



کتاب رد المحتار ج ۱۰
ماہ رمضان ۱۳۸۵
محمد عبد الحلیم فرید شدہ داخل کتاب
سرکار
کردید



الجزء الاول من حاشية العلامة الفقيه الفهامة الشبه حاشية المحققين
الشيخ محمد أمين الشهير بآب بن عابد بن السماوة المختار على
الدر المختار شرح تنوير الابصار في فقه مذهب
الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان
تصححه الله بها أهل
الامانة
أمين

جلد اول

33 x 23 cm

614

آری ص ۱۰۰
مجموعہ ۱۰ جلد

* (فهرست الجزء الاول من حاشية رد المحتار على الدر المختار للعلامة السيد محمد أمين المعروف بابن عابد بن) *

صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
٢	خطبة الكتاب	٧٠	مطلب في السنة وتعريفها
٤٤	مقدمة	٧١	مطلب المختار أن الاصل في الاشياء الاباحة
٢٧	مطلب الفرق بين المصدر والحاصل بالمصدر	٧٢	مطلب الفرق بين القصد والنية والعزم
٢٩	مطلب في فرض الكفاية وفرض العين	٧٢	مطلب الفرق بين الطاعة والقربة والعبادة
٣٠	مطلب فرض العين افضل من فرض الكفاية	٧٣	مطلب سائر معنى باقي لا بمعنى جميع
٣٠	مطلب في التخييم والرمل	٧٥	مطلب في دلالة المفهوم
٣١	مطلب في الحجر والكهانة	٧٨	مطلب في منافع السوال
٣١	مطلب السحر أنواع	٨١	مطلب في الوضوء على الوضوء
٣٢	مطلب في الكلام على انشاء الشعر	٨١	مطلب كلمة لا بأس قد تستعمل في المندوب
٣٣	مطلب يجوز تقليد المفضل مع وجود الافضل	٨٢	مطلب قد يطلق الجائز على ما لا يمنع شرعا فيشمل المكروه
٤٤	مطلب فيما اختلف من رواية الامام	٨٢	مطلب في تصرف قولهم معزيا
	عن بعض الصحابة	٨٤	مطلب لافرق بين المندوب والمستحب والنفل والتطوع
٤٥	مطلب في مولد الائمة الاربعة ووفاتهم ومدة حياتهم	٨٤	مطلب ترك المندوب هل يكره تنزيها وهل يفرق بين التنزيه وخلاف الاولى
٤٦	مطلب صح عن الامام انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي	٨٤	مطلب في تيم مندوبات الوضوء
٤٦	مطلب في حديث اختلاف اتقى رجة	٨٥	مطلب الفرض افضل من النفل الا في مسائل
٤٧	مطلب رسم المفتي	٨٦	مطلب في مباحات الاستعانة في الوضوء بالغير
٤٧	مطلب في طبقات المسائل وكتب ظاهرا ورواية	٨٦	مطلب في بيان ارتقاء الحديث الضعيف الى مرتبة الحسن
٤٩	مطلب اذا تعارض التصحيح	٨٧	مطلب في مباحات الشرب قائما
٥١	مطلب لا يجوز العمل بالضعيف حتى لنفسه عندنا	٨٨	مطلب في الغزاة والتجيب
٥١	مطلب في حكم التقليد والرجوع عنه	٨٩	مطلب في التمسح بمنديل
٥٢	مطلب في طبقات الفقهاء	٨٩	مطلب في تعريف المكروه وانه قد يطلق على الحرام والمكروه تحريرا وتنزيها
٥٤	كتاب الطهارة	٨٩	مطلب في الاسراف في الوضوء
٥٦	مطلب في اعتبارات المركب التام	٩٠	مطلب نواقض الوضوء
٦١	مطلب في تعبد عليه السلام بشرع من قبله	٩٤	مطلب في حكم كى الحصة
٦٢	مطلب ليس اصل الوضوء من خصوصيات هذه الامة بل الغزاة والتجيب	٩٥	مطلب نوم من به انتقالات ريح غير ناقض
٦٣	مطلب في حديث الوضوء على الوضوء نور على نور	٩٥	مطلب لفظ حيث موضوع للمكان ويستعار بلهجة الشيء
٦٤	مطلب قد يطلق الفرض على ما ليس بركن ولا شرط	٩٧	مطلب نوم الانبياء غير ناقض
٦٤	مطلب في الفرض القطعي والنظي	٩٩	مطلب في ندب مراعاة الخلاف اذا لم يرتكب مكروه مذهبه
٦٥	مطلب في معنى الاشتقاق وتقسيمه الى ثلاثة اقسام	١٠٢	أبحاث الفصل
		١٠٥	مطلب سنن الغسل

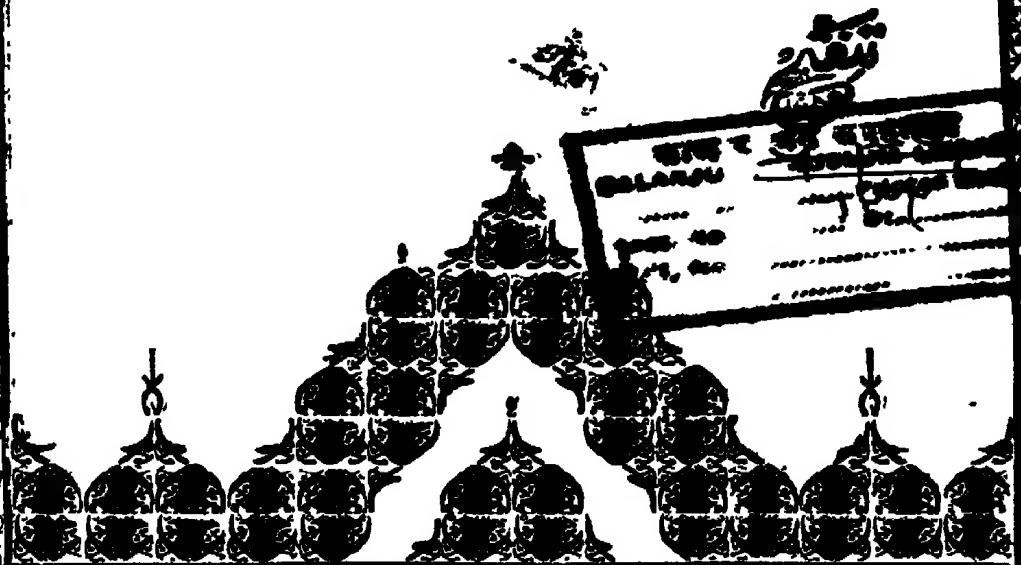
صفحة	مطلب	صفحة	مطلب
١٧٦	مطلب تعريف الحديث المشهور	١٠٧	مطلب في تحرير الصاع والمد والرطل
١٧٧	مطلب اعراب قولهم الا ان يقال	١١٢	مطلب في رطوبة الفرج
١٨٣	مطلب نواقض المسح	١١٤	مطلب يوم عرفة افضل من يوم الجمعة
١٨٥	مطلب الفرق بين الفرض العملي والقطعي	١١٦	مطلب يطلق الدعاء على ما يشمل الثناء
	والواجب	١٢٠	باب المياه
١٨٧	مطلب في لفظة كل اذا دخلت على منكر	١٢١	مطلب في حديث لا تسعوا العنب الكرم
	او معترف	١٢٢	مطلب في مسئلة الوضوء من الفساق
١٨٨	باب الحيض	١٢٤	مطلب حكم سائر المائعات كالما في الاصح
١٩٠	مبحث في مسائل المتحيرة	١٢٤	مطلب في أن التوضي من الحوض افضل
١٩٢	مطلب لو أفق مفت بشئ من هذه الاقوال		ونحاله معتلة ويبان الجزء الذي لا يتجزأ
	في مواضع الضرورة طلبا للتيسير كان حسنا	١٢٥	مطلب الاصح انه لا يشترط في الجريان المدد
١٩٨	مطلب في حكم وطء المستحاضة ومن يذكره	١٢٦	(تنبيه) مهم في طرح الزيل في القساطل
	لنجاسة	١٢٧	مطلب لودخل الماء من اعلى الحوض وخارج
٢٠١	مطلب في احوال السقط وأحكامه		من اسفله فليس بجبار
٢٠١	مطلب في أحكام الآيسة	١٣٠	مطلب يطهر الحوض بمجرد الجريان
٢٠٢	مطلب في أحكام المعدور	١٣٠	مطلب في الحاق نحو القصعة بالحوض
٢٠٥	باب الانجاس	١٣١	مطلب في مقدار الذراع وتعيينه
٢١٢	مطلب في طهارة بوله صلى الله عليه وسلم	١٣٢	مبحث الماء المستعمل
٢١٢	مبحث في بول الفارة وبعرها وبول الهرة	١٣٢	مطلب في تفسير القرية والثواب
٢١٤	مطلب اذا صرح بعض الأئمة بقيد لم يصرح	١٣٤	مطلب مسئلة البئر بحت
	غيره بخلافه وجب اتباعه	١٣٥	مطلب في أحكام الدباغة
٢١٦	مطلب في العفو عن طين الشارع	١٤٠	مطلب في المسك والزباد والعنبر
٢١٦	مطلب العرق الذي يستقطر من ذردى النهر	١٤٠	مطلب في التداوى بالمحترق
	لنجس حرام بخلاف النوشادر	١٤١	فصل في البئر
٢١٩	مطلب في حكم الصبغ والاختصاب بالصبغ	١٤٦	مطلب مهم في تعريف الاستحسان
	او الحناء النجسين وفي حكم الوشم	١٤٧	مطلب في الفرق بين الروث والخثي والبحر
٢٢٠	مطلب في حكم الوشم		والخمر والنحو والمذرة
٢٢٢	مطلب في تطهير الدهن والعسل	١٤٨	مطلب في السور
٢٢٣	فصل الاستنجاء	١٥٠	مطلب الكراهة حيث اطلقت فالمراد منها
٢٢٥	مطلب اذا دخل المستنجي في ماء قليل		التحريم
٢٢٨	مطلب القول مرجح على الفعل	١٥٠	مطلب ست يورث النسيان
٢٣٠	مطلب في الفرق بين الاستبراء والاستنقاء	١٥٢	باب التيمم
	والاستنجاء	١٦٤	مطلب في تقدير الغلوة
٢٣٤	مطلب في الامر بالمعروف	١٦٤	مطلب في الفرق بين الظن وغالب الظن
٢٣٤	كتاب الصلاة	١٦٨	مطلب في فاقد الطهورين
٢٣٥	مطلب فيما يصير الكافر به مسلما من الافعال	١٧٣	باب المسح على الخفين
٢٣٩	مطلب في تعبد عليه السلام قبل البهثة	١٧٥	مطلب في المسح على الخلف الخنفي القصير
			عن الكعبين اذا خيط بالشخصير

حديقة	حديقة
وعلى ما ليس بركن ولا شرط	مطلب لوردت الشمس بعد غروبها ٢٤١
٢٩٨ بحث القيام	مطلب في الصلاة الوسطى ٢٤١
٣٠٠ بحث القراءة	مطلب في فاقد وقت العشاء كاهل بلغار ٢٤٢
٣٠٠ بحث في الركن الاصل والركن الزائد	مطلب في طلوع الشمس من مغربها ٢٤٤
٣٠٠ بحث الركوع والسجود	مطلب يشترط العلم بدخول الوقت ٢٤٧
٣٠١ مطلب هل الامر التعبدى افضل او المعقول	مطلب في تكرار الجماعة والاقتداء بالخالف ٢٥٢
المعنى	مطلب في اعراب كائنات ما كان ٢٥٣
٣٠١ بحث القعود الاخير	مطلب تكره الصلاة في الكنيسة ٢٥٤
٣٠١ بحث الخروج بصنعه	مطلب في الصلاة في الارض المغصوبة ودخول ٢٥٥
٣٠٣ مطلب قصدهم باطلاق العبارات أن لا يتدى	البساتين وبناء المسجد في أرض الغصب
علمهم الامن زاحمهم عليه	باب الاذان ٢٥٦
٣٠٣ مطلب بحمل الكتاب اذا بين بالطنى فالحكم	مطلب في المواضع التي يتدب لها الاذان ٢٥٨
بعده مضاف الى الكتاب	في غير الصلاة
٣٠٤ بحث شروط التصرية	مطلب في الكلام على حديث الاذان جزم ٢٥٨
٣٠٦ مطلب واجبات الصلاة	مطلب في قول من بنى المنابر للاذان ٢٥٩
٣٠٦ مطلب المكروه تحريما من الصغائر ولا تسقط به	مطلب في اذان الجوق ٢٦١
العدالة الا بالادمان	مطلب في المؤذن اذا كان غير محتسب في اذانه ٢٦٢
٣٠٧ مطلب كل صلاة اذيت مع كراهة التحريم	مطلب في كراهة تكرار الجماعة في المسجد ٢٦٥
تجب اعادتها	مطلب هل باشر النبي صلى الله عليه وسلم ٢٦٨
٣٠٨ مطلب كل شفع من النفل صلاة	الاذان بنفسه
٣١١ مطلب قد يشار الى المثني باسم الاشارة	باب شروط الصلاة ٢٦٨
الموضوع للمفرد	مطلب في ستر العورة ٢٧٠
٣١٢ مطلب لا ينبغي أن يعدل عن الدراية	مطلب في النظر الى وجه الامرء ٢٧٣
اذا وافقها رواية	بحث النية ٢٧٧
٣١٦ مطلب مهم في تحقيق متابعة الامام	مطلب في حضور القلب والخشوع ٢٧٩
٣١٧ مطلب المراد بالمجتهد فيه	مطلب يصح القضاء بنية الاداء وعكسه ٢٨٣
٣١٨ مطلب سنن الصلاة	مطلب مضى عليه سنوات وهو يصلى الظهر ٢٨٣
٣١٨ مطلب في قولهم الاساءة دون الكراهة	قبل وقتها
٣١٩ مطلب في التبليغ خلف الامام	مطلب اذا اجتمعت الاشارة والتسمية ٢٨٥
٣٢١ آداب الصلاة	مطلب ما زيد في المسجد النبوى هل يأخذ ٢٨٦
٣٢٢ فائدة لدفع الشاؤب بحجوبة	حكمه
٣٢٢ فصل (في بيان تأليف الصلاة الى انتهائها)	بحث في استقبال القبلة ٢٨٦
٣٢٣ مطلب في حديث الاذان جزم	مطلب كرامات الاولياء ثبوتها ٢٩٠
٣٢٥ مطلب الفارسية خمس لغات	مطلب مسائل التحرى في القبلة ٢٩٠
٣٢٦ مطلب في حكم القراءة بالفارسية او التوراة	مطلب اذا ذكر في مسئلة ثلاثة اقوال ٢٩٢
والانجيل	قال ارجح الاول والثالث لا الوسط
٣٢٦ مطلب في حكم القراءة بالشاذ	باب صفة الصلاة ٢٩٦
٣٢٦ مطلب في بيان المتواتر والشاذ	مطلب قد يطلق القرص على ما يقابل الركن ٢٩٧

مطبوعة	مطبوعة
٣٦١ مطلب في الفرق بين فرض العين وفرض الكفاية	٣٢٩ مطلب لفظة الفتوى أكدوا ببلغ من لفظة المختار
٣٦١ مطلب السنة تكون سنة عين وسنة كفاية	٣٢٩ مطلب قراءة البسملتين الفاتحة والسورة حسن
٣٦٦ فروع في القراءة خارج الصلاة	٣٣٢ مطلب في اطالة الركوع للباي
٣٦٦ مطلب الاستسقاء للقرآن فرض كفاية	٣٤١ مطلب مهم في عقد الاصابع عند التشهد
٣٦٧ باب الامامة	٣٤٥ مطلب في جواز الترحيم على النبي ابتداء
٣٦٨ مطلب شروط الامامة الكبرى	٣٤٥ مطلب في الكلام على التشبيه في كماليت علي ابراهيم
٣٧١ مطلب في تكرار الامامة في المسجد	٣٤٦ مطلب لا يجب عليه أن يصلي على نفسه صلى الله عليه وسلم
٣٧٦ مطلب البدعة خمسة أقسام	٣٤٦ مطلب في وجوب الصلاة عليه كلما ذكر عليه الصلاة والسلام
٣٧٨ مطلب في امامة الامرد	٣٤٧ مطلب هل نفع الصلاة عائد للمصلي ام له وللمصلي عليه
٣٧٨ مطلب في الاقتداء بشافعي ونحوه هل يكره ام لا	٣٤٨ مطلب نص العلماء على استحباب الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في مواضع
٣٧٩ مطلب اذا صلى الشافعي قبل الحنفي هل الافضل الصلاة مع الشافعي ام لا	٣٤٨ مطلب في المواضع التي تكره فيها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
٣٨١ مطلب الاساءة دون الكراهة أو الخش منها	٣٤٩ مطلب في أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هل ترد ام لا
٣٨٢ مطلب في كراهة قيام الامام في غير المحراب	٣٥٠ مطلب في الدعاء بغير العربية
٣٨٢ مطلب في جواز الاشارة بالقرب	٣٥٠ مطلب في الدعاء المحترم
٣٨٣ مطلب في الكلام على الصف الاول	٣٥١ مطلب في خلف الوعيد وحكم الدعاء بالمغفرة للكافر وبجميع المؤمنين
٣٨٨ مطلب الواجب كفاية هل يسقط بفعل الصبي وحده	٣٥٣ مطلب في وقت ادراك تكبيرة الافتتاح
٣٩١ مطلب في الاثغ	٣٥٤ مطلب في عدد الانبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام
٣٩٢ مطلب اذا كانت اللثغة يسيرة	٣٥٤ مطلب في تفضيل البشر على الملائكة
٣٩٢ مطلب الكافي للمأكم جمع كلام محمد في كتبه التي هي ظاهرا رواية	٣٥٤ مطلب هل تتغير الحفظة
٣٩٦ مطلب في رفع المبلغ صوته زيادة على الحاجة	٣٥٥ مطلب هل يفارقه المكان
٣٩٦ مطلب القياس بعد عصر الاربع مائة منقطع فليس لاحد أن يقيس	٣٥٦ مطلب فيما لو زاد على العدد الوارد في التسليم عقب الصلاة
٣٩٨ مطلب المواضع التي تفسد فيها صلاة الامام دون المؤتم	٣٥٧ فصل في القراءة
٣٩٩ مطلب الاخذ بالصحيح اولى من الاصح	٣٥٩ مطلب في الكلام على الجهر والخافتة
٣٩٩ مطلب في أحكام المسبوق والمدرك واللاحق	٣٦٠ مطلب تحقيق مهم فيما لو تذكر في ركوعه انه لم يقرأ فعاد تقع القراءة فرضا وفي معنى كون القراءة فرضا واجبا وسنة
٤٠٠ مطلب فيما لو أتى بالركوع او السجود أو بهما مع الامام او قبله او بعده	
٤٠٣ باب الاستخلاف	
٤٠٧ المسائل الاثنا عشرية	
٤١٠ لغز أي مصل تفرض عليه القراءة في اربع ركعات الفرض	
٤١١ لغز أي مصل لا سلام عليه	
٤١٢ باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها	

صفحة	مطلب في الفرق بين السهو والتسيان	صفحة
٤٥٩	مطلب المواضع التي يكره فيها السلام	٤١٣
٤٥٩	مطلب المواضع التي لا يجب فيها ردة السلام	٤١٤
٤٦٠	مطلب في التشبه بأهل الكتاب	٤١٥
الحجة ورمضان	مطلب في المني في الصلاة	٤١٩
٤٦١	مطلب مسائل زلة القارئ	٤٢١
٤٦١	مطلب اذا قرأ أعمال جتلك بدون ألف لا تفسد	٤٢٤
٤٦١	مطلب مكروهات الصلاة	٤٢٥
٤٦٢	مطلب في الكراهة الشرعية والتنزيهية	٤٢٩
٤٦٥	مطلب في الخشوع	٤٣١
٤٦٩	مطلب اذا تردد الحكم بين سنة وبدعة كان	٤٣١
٤٧٠	ترك السنة اولى	
٤٧٢	مطلب الكلام على اتخاذ السجدة	٤٣٧
٤٧٦	مطلب في بيان السنة والمستحب والمندوب	٤٣٩
التداعي وفي صلاة الرغائب	والمكروه وخلاف الاولى	
٤٧٧	مطلب في أحكام المسجد	٤٤١
٤٧٨	مطلب كلمة لا بأس دليل على أن المستحب	٤٤٢
ومستحباً واجباً	غيره لان البأس الشدة	
٤٧٨	مطلب في افضل المساجد	٤٤٣
مكروهة	مطلب في انشاد الشعر	٤٤٣
٧٤٩	مطلب في رفع الصوت بالذكر	٤٤٤
مطلب في كراهة الخروج من المسجد بعد	مطلب في القرس في المسجد	٤٤٤
الاذان (صوابه ٤٧٩)	مطلب فيمن سبقته يده الى مباح	٤٤٥
٤٨١	باب الوتر والنوافل	٤٤٥
٤٨٥	مطلب في الفرض العلي والعملي والواجب	٤٤٦
٤٨٥	مطلب في منكر الوتر او السنن والاجماع	٤٤٦
الصيغة وفي تعريف الاداء والقضاء	مطلب الاقتداء بالشافعي	٤٤٨
٤٨٦	مطلب في القنوت للنازلة	٤٥١
٤٩٢	مطلب في السن والنوافل	٤٥٢
٤٩٢	مطلب في لفظة ثمان	٤٥٤
٤٩٤	مطلب قولهم كل شفع من النفل صلاة ليس	٤٥٥
٤٩٥	مطرراً	
٥٠٧	مطلب في تحية المسجد	٤٥٦
٥١١	مبحث مهم في الكلام على الفجعة بعد سنة	٤٥٧
٥١٣	الفجر	
٥٢٤	مطلب في الكلام على حديث النهي عن النذر	٤٥٨
٥٢٥	مطلب سنة الوضوء	٤٥٨
٥٣٢	مطلب سنة الغضي	٤٥٨
٥٣٥		
٥٣٧		

حيفة	حيفة
مطلب في دعوى	٥٣٨
مطلب في جواز استنابة الخطيب	٥٤١
مطلب في نية آخر ظهر بعد صلاة الجمعة	٥٤٤
مطلب في قول الخطيب قال الله تعالى اعوذ بالله من الشيطان الرجيم	٥٤٦
مطلب في شروط وجوب الجمعة	٥٥١
مطلب في حكم المرقى بين يدي الخطيب	٥٥٣
مطلب اذا شرب في عبادته فالعبرة بالاعقاب	٥٥٤
مطلب في الصدقة على سؤال المسجد	٥٥٤
مطلب في ساعة الاجابة يوم الجمعة	٥٥٤
مطلب ما اختص به يوم الجمعة	٥٥٥
باب العيدين	٥٥٥
مطلب في الضال والطيرة	٥٥٥
مطلب يأنتم بترك السنة المؤكدة كالواجب	٥٥٥
مطلب فيما يترج تقديمه من صلاة عيد أو جنازة أو كسوف أو فرض أو سنة	٥٥٦
مطلب الفقهاء قديماً كرون ما لا يوجد عادة	٥٥٦
مطلب يطلق المستحب على السنة وبالعكس	٥٥٩
مطلب تجب طاعة الامام فيما ليس بمعصية	٥٥٩
مطلب امر الخليفة لا يبق بعد موته	٥٦٢
مطلب لا يلزم من ترك المستحب ثبوت الكراهة اذا بدلتها من دليل خاص	٥٦٢
مطلب في تكبير التشريق	٥٦٣
مطلب يطلق اسم السنة على الواجب	٥٦٣
مطلب المختار أن الذبيح اجماعيل	٥٦٤
مطلب كلة لا بأس قد تستعمل في المندوب	٥٦٥
مطلب في ازالة الشعر والظفر في عشر ذي الحجة	٥٦٥
باب الكسوف	٥٦٦
باب الاستسقاء	٥٦٦
مطلب هل يستجاب دعاء الكافر	٥٦٧
باب صلاة الخوف	٥٦٨
باب صلاة الجنازة	٥٧٠
مطلب في تلقين المحتضر الشهادة	٥٧١
مطلب في قبول توبة اليأس	٥٧١
مطلب في التلقين بعد الموت	٥٧١
مطلب في سؤال الملكين هل هو عام لكل احد أو لا	٥٧١
حيفة	٥٧٢
مطلب غمينة لا يسألون في قبورهم	٥٧٢
مطلب في أطلاق المشركين	٥٧٢
مطلب في القراءة عند الميت	٥٧٢
مطلب الحاصل في القراءة عند الميت	٥٧٢
مطلب في حديث كل سبب ونسب منقطع	٥٧٦
الاسبي ونسي	٥٧٨
مطلب في الكفن	٥٨١
مطلب في كفن الزوجة على الزوج	٥٨١
مطلب في صلاة الجنازة	٥٨٢
مطلب هل يسقط فرض الكفاية بفعل الصبي	٥٩٠
مطلب في بيان من هو أحق بالصلاة على الميت	٥٩٠
مطلب تعظيم اولى الامر واجب	٥٩٣
مطلب في كراهة صلاة الجنازة في المسجد	٥٩٣
مطلب مهم اذا قال ان شئت فلانا في المسجد يتوقف على كون الشاتم فيه وفي ان قتلته بالعكس	٥٩٧
مطلب في حل الميت	٥٩٨
مطلب في دفن الميت	٦٠٢
مطلب في الثواب على المصيبة	٦٠٢
مطلب في كراهة الضيافة من اهل الميت	٦٠٤
مطلب في زيارة القبور	٦٠٥
مطلب في القراءة للميت واهداء ثوابه له	٦٠٥
مطلب في اهداء ثواب القراءة للشيء صلى الله عليه وسلم	٦٠٦
مطلب في وضع الجريد ونحوه على القبور	٦٠٧
مطلب فيما يكتب على كفن الميت	٦٠٧
باب الشهيد	٦١١
مطلب في تعداد الشهداء	٦١٢
مطلب المعصية هل تنافي الشهادة	٦١٢
باب الصلاة في الكعبة	٦١٢



رد المحتار على الدر المختار

بسم الله الرحمن الرحيم

احمدك يا من تنزهت ذاته عن الاشياء والنظائر * وأشكرك شكرا أستزيد به من درر غرر القوائد زواهر
الجواهر * وأسألك غاية الدراية * ودوام العناية * بالهداية والوقاية * في البداية والنهاية * وفق
باب المنع من مبسوط بحر فيضك المحيط لايضاح الحقائق * وكشف خرائق الاسرار لا استغراج درر البحار
من كثر الدقائق * وأصلى وأسلم على نبيك السراج الوهاج وصدر الشريعة * صاحب المعراج وحاوي
المقامات الرفية * وعلى آله الطاهرين * وأصحابه الطاهرين * والائمة المجتهدين * وتابعيهم بإحسان
الى يوم الدين * (أما بعد) فيقول احوج المفتقرين الى رحمة أرحم الراحمين * محمد أمين الشهير بابن عابدين
* أن كتاب الدر المختار * شرح تنوير الابصار * قد طار في الاقطار * وسار في الامصار * وفاق
في الاشتهار * على الشمس في رابعة النهار * حتى اكب الناس عليه * وصار مفزعهم اليه * وهو
الطريق بأن يطلب * ويكون اليه المذهب * فانه الطراز المذهب في المذهب * فلقده حوى من الفروع
المنقحة * والمسائل المعصية * ما لم يحويه غيره من كبار الاسفار * ولم تنسج على منواله يد الافكار * بيد أنه
اصغر حجمه * ووغور حمله * قد بلغ في الايجاز * الى حد الالفاز * وتنع بايجاز الجمتاز * في ذلك الجواز *
عن انجاز الافراز * بين الحقيقة والجواز * وقد كنت صرفت في معاناة برهة من الدهر * وبذلت له مع
المشقة شقة من جديد العمر * واقتنمت بشبكة الافهام اجل شوارده * وقيدت بأوتاد الاقلام بجل أواده *
وصرت في الليل والنهار حميره * حتى أسرت الى سرته وضميره * وأطلعني على حوره المقصورات في انليام *
وكشفت لي عن وجوه مخدراته اللثام * فخطفت اوشى حواشي صفائح صحائفه اللطيفه * بما هو في الحقيقة
يباض للصيفه * ثم أردت جمع تلك القوائد * وبسط سطها بينك الموائد * من متفرقات الحواشي
والرقاع * خوفا عليها من الضياع * ضامنا الى ذلك ما حزره العلامة الحلبي * والعلامة الططاوي
 وغيرهما من محشي هذا الكتاب * ورجع عزوت ما فيها الى كتاب آخر لزيادة الثقة بتعدد النقل

للالاغراب * واذا وقع في كلامهم ما خلافة الصواب أو الاحسن الالهيم * انظر الكلام على ما يشاء
المقام وأشير الى ذلك بقولي فافهم * ولا اصرح بالاعتراض عليهما * تأديا منهما * وقد التزمت فيما
يقع في الشرح من المسائل والضوابط * مراجعة أصلا المقول عنه وغيره خوفا من اسقاط بعض القيود
والشرائط * وزدت كثيرا من فروع مهمه * فوائد هاجه * ومن الوقائع والحوادث * على اختلاف
البواعث * والابحاث الزائقة * والنكت الفاتحة * وحل العويصات * واستخراج المفويصات * وكشف
المسائل المشككة * وبيان الوقائع المعضلة * ودفع الإيرادات الواهية من ارباب الحوائثي * والانتصار
لهذا المشرح المحقق بالحق ورفع الغواشي * مع عزو كل فرع الى أصله * وكل شيء الى محله * سقى الحجج
والدلائل * وتعليقات المسائل * وما كان من مبتكرات ~~فكرى~~ الفاتر * ومواقع نظري المقاصير *
أشير اليه * وأنبه عليه * وبذلك الجهد في بيان ما هو الاقوى * وما عليه الفتوى * وبيان الراجح
من المرجوح * مما اطلق في الفتاوى أو الشروح * معقد في ذلك على ما حذرته الائمة الاعلام * من
التأخير عن العظام * كالامام ابن الهمام وتلميذه العلامة قاسم وابن أمير حاج * والمصنف والرملي وابي
نجيم وابن الشلي * والشيخ اسماعيل الحائث والحائقي * السراج * وغيرهم ممن لازم علم الفتوى * من أهل
التقوى * فدونت حواشي هي القريدة في بابها * الفاتحة على آرائها * المسفرة عن خباياها * لطلابها
ونخطبها * قد أرشدت من احتار من الطلاب * في فهم معاني هذا الكتاب * فلهذا سميتها بدر المختار * على الدرس
المختار * واني أقول ما شاء الله كان * وايس الخبر كالعياض * فيصعدا معانيها * بعد الخوض في معانيها * شعر

جعت بتوفيق الاله مسائلا * رفاق الحوائثي مثل دم مع التيم

وما ضرت نجا اشرفت في علوها * بخود حود وهو عن نورها عي

ولى اسالة تعالى متوسلا اليه بنبيه المكرم * صلى الله عليه وسلم * وبأهل طاعته من ~~كل~~ ذي مقام
على معظم * وبقدوتنا الامام الاعظم * أن يسئل على ذلك من انعامه * ويعينني على اكمله واتمامه *
وأن يعفر عن زلي * ويتقبل مني على * ويجعل ذلك خالصا لوجهه الكريم * موجبا لقولنا فيه في جنات
النعيم * وينفع به العباد * في عامة البلاد * وأن يسلك بي سبيل الرشاد * ويطلعني الصواب والسداد *
ويستر عثاتي * ويسمع عن هفواتي * فاني متطفل على ذلك * لست من فرسان تلك المسالك * ولكني
اسقذ من طوله * واستعجب قوته وحوله * وما توفيق الابا لله عليه توكلت واليه انيب * هذا ولنى قد قرأت
هذا الكتاب * العذب المستطاب * على نامل زمانه * وفقه أوانه * مفيد الطالبين * ومرقى المريدين
* سيدى الشيخ سعيد الحلبي المولد * الدمشقي المحدث * ثم قرأته عليه ثانيا مع حاشيته للشيخ ابراهيم الحلبي الى
كتاب الاجابة عند قراءتي عليه البصر الرائق قراءة اتقان * بتأمل وامعان * واقتبست من مشكاة فوائده *
وتحليت من عقود فرائده * واتفقت بأنفاة الطاهره * وأخلاقه الفاخره * وأبازلى بروايته عنه وبسائر
مروياته * امتنع الله تعالى المسلمين بطول حياته * بحق روايته له عن شيخنا العلامة المرحوم السيد محمد
شاكرا العقاد السالمي العمري * عن فقيه زمانه من تلامذتي التركمان أمين الفتوى بد مشق الشام عن الشيخ الصالح
العلامة عبد الرحمن الجلود عن مؤلفه عمدة المتأخرين الشيخ علاء الدين * وأرويه أيضا عن شيخنا السيد شاكرا
بقراءتي عليه لبعضه وهو يروى الفقه النعماني * عن محض هذا الكتاب العلامة الشيخ مصطفى الرحق
الانصاري * ومن تلامذتي التركمان عن فقيه الشام ومحدثها الشيخ صالح الجيني عن والده العلامة الشيخ ابراهيم
جامع الفتاوى الخيرية عن شيخ الفيا العلامة خير الدين الرمي * عن شمس الدين محمد الحافوي * عن العلامة أحمد
ابن يونس الشهير بابن الشلي * بكسر ~~ف~~كون وتقديم اللام على الباء الموحدة * ويرويه شيخنا السيد
شاكرا عن محض هذا الكتاب العلامة الفهرير الشيخ ابراهيم الحلبي المداوي * وعن فقيه العصر الشيخ
ابراهيم العزى السايحاني أمين الفتوى بد مشق الشام كلاهما عن العلامة الشيخ سليمان المنصوري * عن الشيخ
عبد الحى الشربلاي * عن فقيه النفس الشيخ حسن الشربلاي * ذى التاليف الشهيرة عن الشيخ محمد الهجى
عن ابن الشلي * وأروى بالاجازة عن الاخوين المهدمين الشيخ عبد القادر والشيخ ابراهيم حفيدى سيدى
عبد الغنى التاليسى شارح الحبية وغيرهما عن جدتهما المذكور عن والده الشيخ اسماعيل شارح الدرر

والقرن عن الشيخ أحمد الشوبري عن مشايخ الاسلام الشيخ عمر بن نجيم صاحب النهر والشمس الحانوقي صاحب الفتاوى المشهورة والتور على المقدمي شارح نظم الكثر عن ابن الشلي * وأروى بالاجازة أيضا عن المحقق هبة الله البعلبي شارح الاشياء والنظائر عن الشيخ صالح الجيني عن الشيخ محمد بن علي الكنتي عن الشيخ عبد الفار مقي القدس عن الشيخ محمد بن عبد الله الغزي صاحب التتوير والمخ عن العلامة الشيخ زين بن نجيم صاحب البحر عن العلامة ابن الشلي صاحب الفتاوى المشهورة وشارح الكفر عن السري عبد البر بن النصفه شارح الوهبانية عن المحقق حيث اطلق الشيخ كمال الدين بن الهمام صاحب فتح القدير عن السراج عمر الشهير بقاري الهداية صاحب الفتاوى المشهورة عن علاء الدين السيرامي عن السيد جلال الدين شارح الهداية عن عبد العزيز الجباري صاحب الكشف والتحقيق عن الاستاذ حافظ الدين التسيي صاحب الكثر عن شمس الائمة السرخسي عن شمس الائمة الحلواني عن القاضي أبي علي التسيي عن أبي بكر محمد بن الفضل البضاري عن أبي عبد الله السيديوني عن أبي حفص عبد الله بن أحمد بن أبي حفص الصغير عن والده أبي حفص الكبير عن الامام محمد بن الحسن الشيباني عن امام الائمة وسراج الائمة أبي خنيفة النعمان بن ثابت الكوفي عن جاد بن سليمان عن ابراهيم الضبي عن علقمة عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم عن أمين الوحي جبريل عليه السلام عن الحكم العدل جل جلاله وتقدست اسماءه * (قوله بسم الله الرحمن الرحيم) ابتدأها عملا بالاحاديث الواردة في ذلك والاشكال في تعارض روايات الابتدأ بالبسملة والحمد لله مشهور وكذا التوفيق بينها يحمل الابتدأ على العرفي أو الاضافي وكذا ما اورد من الاذان ونحوه مما لم يبدأ بها فيه والجواب عنه بأن المراد في الروايات كلها الابتدأ باحداهما أو بما يقوم مقامه أو يحصل المقيد على المطلق وهو رواية تذكر أنه عند من جوز ذلك * ثم الباء لفظ خاص حقيقة في الالصاق مجاز في غيره من المعاني لا مشترك بينهما لرجح الجواز على الاشتراك موضوع بالوضع العام للموضوع له الخاص عند العضد وغيره أي لكل واحد من الشخصات الجزئية الملوطة بالسر كلتي وهو مطلق الالصاق بحيث لا يفهم منه الا واحد مخصوصه والالصاق تعلقي شيء بشيء وإيصاله به فيصدق بالاستعانة والسبيبة لا لصاق الكتاب بالقلم وبسببه كما في التصريح ولما كان مدلول الحرف معنى حاصل في غيره لا يتعقل ذهنا ولا خارجا لا يتعلق اشتراطه المتعلق المعنوي وهو الالصاق والتصوي وهو هنا ما جعلت التسمية مبدأه فيفيد تلبس الفاعل بالفعل حال الالصاق والمراد الالصاق على سبيل التبرك والاستعانة والاولى تقدير المتعلق مؤخر اليفيد قصد الاهتمام باسمه تعالى ردا على المشترك المبتدئ باسم آلهته اهتماما بها لا للاختصاص لان المشترك لا يثبت التبرك باسمه تعالى وليفيد اختصاص ذلك باسمه تعالى ردا على المشترك أيضا واطهارا للتوحيد فيكون قصر افراد وانما تقدم في قوله تعالى اقرأ باسم ربك لان العناية بالقراءة اولى بالاعتبار ليحصل ما هو المقصود من طلب أصل القراءة اذ لو اُخر لا فاد أن المطلوب كون القراءة مفتحة باسم الله تعالى لا باسم غيره ثم هذه الجملة خبرية لفظا وهل هي كذلك معنى أو انشائية معنى ظاهر كلام السيد الثاني والمقصود اظهار انشاء التبرك باسمه تعالى وحده ردا على المخالف اما على طريق النقل الشرعي كتبت واشتريت أو على ارادة الملازم كرباني وضعها اني فان المقصود بها اظهار التمسك لا الاخبار بمضمونها وهل تخرج بذلك الجملة الخبرية عن الاخبار أو لا ذهب الزمخشري الى الاول وعبد القاهر الى الثاني وسأقي في الجملة لذلك مزيد بيان وأورد أنها لو كانت انشائية لما تحقق مدلولها خارجا بدونها والثاني باطل فالمقدم مثله اذ الفرو والاكل ونحوهما مما ليس بقول لا يحصل بالبسملة وأجيب بأنها اذا كانت لانشاء اظهار التبرك أو الاستعانة باسمه تعالى وحده على ما قلنا فلا شك أنه انما تحقق بها كما أن اظهار التعز والتمسك انما تحقق بذلك اللفظ فان الانشاء قسمان منه ما لا يتحقق مدلوله الوضعي بدون لفظه ومنه ما لا يتحقق مدلوله الاتزامي بدون ما ضمن فيه من قبيل الثاني * ثم ان المراد بالاسم هنا ما قابل الكنية واللقب فيشمل الصفات حقيقة أو اضافة أو سلبية فيدل على أن التبرك والاستعانة بجميع اسمائه تعالى * والله علم على اللغات العلية المستجمعة للصفات الحميدة كما قاله السعد وغيره أو الخصوصية أي بلا اعتبار صفة أصلا كما قاله العصام قال السيد الشريف كما تاهت

(بسم الله الرحمن الرحيم)

القول في داءه ومقامه لا يحسن ان يسمي بالاسم الذي هو في الحقيقة
 ليس في تلك الانوار اشعة فيرتفع من السجود في فاختلوا اسرارهم في الحرفي اسم او حقه في
 او علم او غير علم والجمهور على انه حرفي علم من اجل من غير اعتبار اصل شئ او حقه ومحمد بن الحسن
 والشافعي والخليل وروي هشام بن محمد عن ابي حنيفة انه اسم الله الاعظم فيه حال التجاوى وحسن
 من العلماء يستكثر العارفين حتى انه لا ذكر عندهم لمصاحب مقام فوق الذكر كما في شرح التصريح لابن امير
 حاج وهو الرحمن لفظ عربي وقيل هو رب عن ربحان بالهاء المحبة لانكار العرب حين سمعوه ورد بان انكارهم
 لتعظيمهم انه قد رتب تعالى في قوله تعالى قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن وذهب الاعظم الى انه علم كاجل
 لاختصاصه به تعالى وعدم اخلاقه على غيره تعالى مرقا ومنكر ارا ما قوله في مسيلة (واتت حيت الوري
 لا زلت رحمتا) فمن تفتته وغلظه في الكفر واختاره في المعنى قال السبكي والحق ان المنع شرعي لا تقوى
 وان الخصوص به تعالى المعرف والجمهور على انه صفة مشبهة وقيل صيغة مبالغة لان الزيادة في اللفظ لا تكون
 الا لزيادة المعنى والا كانت عبثا وقد زيد فيه حرف على الرحيم وهو يفيد المبالغة بصفته فدلّت زيادته على زيادة
 عليه في المعنى كما لان الرحمانية نعم المؤمن والكافر والرحمة تخص المؤمن او كذا لان الرحمة المنعم بها لائل
 النعم والرحيم المنعم بها فاتفقا والظاهر ان الوصف بهما المدح وفيه اشارة الى لية الحمدكم اي انما افتتح
 كتابه باسمه تعالى متبركا مستعينا به لانه المفيض للنعم كلها وكل من شأنه ذلك لا يفتتح الا باسمه وهل وصفه
 تعالى بالرحمة حقيقة او مجاز عن الانعام او عن ارادته لانها من الاعراض النفسانية المفضلة عليه تعالى
 فبراد غايتها المشهور والثاني والتصديق الاول لان الرحمة التي هي من الاعراض هي القاطعة بنا ولا يلزم كونها
 في حقه تعالى كذلك حتى تكون مجازا كالحكم والقدرة والارادة وغيرها من الصفات معانيها القائمة بناس
 الاعراض ولم يقل احد ان في حقه تعالى مجاز وعلم تحقيقه مع فوائد اخرى حواشينا على شرح المنادى
 (قوله جدا) مفعول مطلق لعامل محذوف وجوبا والجد لغة الوصف بالجليل على الجبل الاختياري على
 جهة التعظيم والتبجيل وعرفا فلنبي عن تعظيم النعم بسبب انعامه فالاول اخص ومورد اذا الوصف لا يكون
 الا بالالان واعتم متطعا لانه قد يكون لا يعقابه نعمة والثاني بعكسه فينبها عموم وجهي والشكر لغة
 يراد الحمد مرقا وعرفا صرف العبد جميع ما اتم الله عليه الى ما خلق لاجله وخرج بالاختياري المدح
 فانه اعم من الحمد لاخراده في مدحت زيد اعلى رشاقة فقه والولوة على صفاتها فينبها عموم مطلق وذهب
 الزمخشري الى ترادفهما لاشتراطه في المدح عليه ان يكون اختياريا كالحمود عليه ونقض التعريف
 بجماعه ورجح الله تعالى على صفاته واجيب بان الذات لما كانت كافية في اقتضاء تلك الصفات جعلت بمنزلة
 الافعال الاختيارية وبانه لما كانت تلك الصفات مبدءا لافعال اختيارية كان الحمد عليها باعتبار تلك الافعال
 كالحمود عليه اختياري باعتبار الما ل او ان الحمد عليها مجاز عن المدح ثم ان الحمد عليه وبه قد تغاير ان ذاتا
 كما هنا واعتبارا كما اذا وصف الشجاع بشجاعته فهي محمود به من حيث ان الوصف كان بها ومحمود عليه من
 حيث انها كانت باعثة على الحمد والجد حيث اطلق فنصرف الى العرفي لما قاله السيد في حواشي المطالع اللفظ
 عند اهل العرف حقيقة في معناه العرفي مجاز في غيره وعند محقق الصوفية حقيقة الحمد اظهر صفات الكمال
 وهو بالفعل اقوى منه بالقول لان دلالة الافعال عقلية لا يتصور فيها الضعف ودلالة الاقوال وضعية يتصور فيها
 ذلك ومن هذا القبيل جدا انه تعالى وشاؤه على ذاته فانه بسيط الوجود على ممكنات لا تقيس ووضع
 عليه موثدا كرمه التي لا تنهاه فان كل ذرة من ذرات الوجود تدل عليها ولا يتصور في العبارات مثل هذه
 الدلالات ومن ثم قال عليه الصلاة والسلام لا احصى ثناء عليك انت كما ائتيت على نفسك ثم ان الحمد مصدر
 يصح ان يراد به معنى المني لافعال اي الحمدية بالجليل للمفعول اي الحمدية بالجليل المعنى المدح او بالحاصل
 بالصدر وعلى كل حال في قولنا الحمد لله الحمد لله المستغراق او الحمد الذي اي القدر الكامل المعهود
 ذنبا وهو الحمد الذي في اختيار في الكشف الجنس لان الصيغة مجزوءها تدل
 على اختصاص جنس الحمد به تعالى في اختصاص كل فردا لغيره في فردتها يخرج الجنس تعالى
 ليعتقد في كل فرد فيكون اختصاصا في جميع الاخراد في طريق برهاني وهو الذي من اتيه ابتداء فلا حاجة

قوله مشتق اظاهرا ان معادله
 ما قط من قله اي او جامد كما يظهر
 ايضا ان الخلاف في الاربعين
 ساقط بشقه وقوله من غير
 اعتبار اصل منه الظاهر ان كلمة
 منه محرفة عن فيه تأمل اه
 معصية

في تأويلها بالصورة وهو شريك في الحقيقة تعالى في خبره الى ان يلازمة التناول بالاساطفة واستحقاق خبره
الاستغراق لان اختصاصهم على الحقيقة يدور كغيره لا فرق في الشرح وعلى كل ما يخص اختصاصه المحمول
على الحقيقة تزيلا على خبره تعالى منزلة العهد او حقيقيا باختياره راجع اليه فكيفه تعالى وانما ان العهد
طبع وقد يقال انه جعل الجنس في المقام لا يطابق منصرفه الى الكمال كله كل الحقيقة فيكون من باب ذلك
المكتاب والحام الجواد وهل هذه الخصص بطريق المفهوم او المنطوق فيسئل بالمنطوق ورد بأن كل حمل على
المفهوم والتحمل فليس التقي بر من مفهومها وان كان لا زما وقيل بالمفهوم لانه قد ورد قيل لا يفيد المصير وثيب
النتيجة وضعفه في الصريح بان كلامهم مشهور باعتباره وقد تكرر الاستدلال معهم في تقي العين عن الله تعالى
بقوله عليه الصلاة والسلام والعين على من أنكر طالق في الهداية جعل بعض الايمان على المنكرين وليس رواه
الجنس شيء وعلى كل من الصور الاتي عشر كلام الله تعالى اوله مقتضى اول الاختصاص في حيث وثلاثون
وعلى الاخير فهي لتأكيد الاختصاص المستفاد من آل كما قاله السيد من أن كلامها يدل على اختصاص
الهيأة به تعالى وقيل أن الاختصاص المستفاد من اللام هو اختصاص الحد بعد خولها وآل لا اختصاص
ذلك الاختصاص به تعالى وقامه في شرح آداب البحث يقول يظهر لي أن آل لا يفيد الاختصاص اصلا كما مر
منسوبا للنتيجة وانما هو مستفاد من النسبة أو من اللام لما صرح به في التلويح من أن آل للتعريف ومعناه
الاشارة والتعيين والتبميز والاشارة اما الى جهة معينة من الحقيقة وهو تعريف العهد أي الخارجى يكافى
وجعلنا كرمنا الرجل واتما الى نفس الحقيقة وذلك قد يكون بحيث لا يقتصر الى اختيار الافراد وهو تعريف
الحقيقة والمهاية كالرجل خير من المرأة وقد يكون بحيث يقتصر اليه وحيث انما أن توجد قرينة البعضية
كافي ادخل السوق وهو العهد الذهني أولا وهو الاستغراق بان الانسان لقي خيرا احترازا عن ترجيح بعض
التساويات بلا مرجع فالعهد الذهني والاستغراق من فروع الحقيقة ولهذا ذهب المحققون الى أن اللام
لتعريف العهد أو الحقيقة لا غير الا أن القوم أخذوا بالخاص وجعلوه أربعة أقسام هي موصفا هذه معاني آل
فاذا كان مدخولا لموضوعا وحمل عليه مقرون باللام التقي هي للاختصاص أفادت اللام أن الجنس أو العهد
مخصص بدخولها وان كان المحمول غير مقرون بها فان كان في الجملة ما يفيد الاختصاص كتعريف الطرفين
وقصور فيها والا فان سكنت آل البنين والمهاية فنفس النسبة تفيد الاختصاص اذ لو خرج فرد من أفراد
الموضوع لم تصدق النسبة لتخرج الجنس معه كما مر في كلام الكشف ولذا قال في الهداية وليس رواه الجنس
شيء من الحاصل أن الاختصاص مستفاد من اللام الموضوع له أو من النسبة لكن اذا كانت آل للجنس
والمهاية كما في حديث والعين على من أنكر اذا كانت آل للاستغراق ولم يقتصر المحمول بلام الاختصاص
وفضوحا كقولك الرجل يأكل الرغيف فلا اختصاص اصلا هذا اما ظهر انتهى القاصر قد بره وبه قد وقع ما في
التعريف من التخصيف واذا جعلت اللام للملك أو الاستحقاق فلا اختصاص وان قلنا ان آل تفيد لانه
اختصاص ملك الحد أو استحقاقه بدخول اللام لا ينافي ثبوت الحد لا نحو لا بطريق الملك أو الاستحقاق تأمل
ثم هذا الجملة تقتضي الخبر ويصدق عليه التعريف لاق الاشارة بالحد وصف بالجميل الخ أو فعل في الخ
ولذا كانت آل في الجنس فالنسبة مهله أو الاستغراق فكلية العهد الذهني الجزئية ولو صح بطلان العهد
الخارجي فخصصية ومقتضى أن تكون منقولة الى الانشاء شرعا أو مجازا عن لازم معناها فالقصور ايجاد الحد
بفرض الصيغة أي انشاء مقولته تعالى واختلافها في الجملة الاشارة اذا استعملت في لازم معناها كطردح والثناء
والهيباء هل نصير انشائية أم لا ذهب الشيخ عبد القاهر الى الثاني قال لا يلزم اخلافا الجملة عن نوع معناها
قبل ولا يلزم عليه هنا التفاء الا لخصائص بالجميل قبل جعلها من ضرورية أن الانشاء يقارن بطلان معناه في
الوجود وورثان اللام انشاء الوصف بالجميل لا الاخصاف والكلام فيه (قصة) على الاحكام الشرعية
في حصيل من البطلان هو الجملة انما العهد يجب في ابتداء المذبح ولا يفيده ولا يرسل اليه لكن يقوم
مقامها كل ذكر خاص وفي بعض الكتب انه لا يفي بالرسن الرعي لان المذبح ليس بامر للرجل لكن في الجوهر
الاحول قال جسم الله الرحمن الرحيم فهو خاص وفي انشاء المذبح في كل ركعة قبل وهو قول الاكثر لكن الاصح
انما يستعمل في ابتداء المذبح والاصل على ابتداء كل ركعة هو في وقتها وانما يستعمل في ابتداء

التفاتة والضرورة على الخلاف في الاصل في قوله تعالى وتعالى وتعالى وتعالى وتعالى وتعالى وتعالى وتعالى وتعالى وتعالى وتعالى
 يتكرر عند كشف الضرورة الى على التماسات وتعالى وتعالى وتعالى وتعالى وتعالى وتعالى وتعالى وتعالى وتعالى وتعالى
 المشي على قبل وعند شرب الخمر في كل ذرة كرهية كآكل لحم ميت وقهر من عند استعانة
 محرم بل في الميزانية وغيره ما يكره من اجل عند ما تهرى كل حرام قطعي محرمة وكذا ما يكره من الجنب ان يمس
 بها الذكركر ايه بل جملها مع بعض في ايات واما الجملة فتجيب في الصلاة وتسن في الخليل وقبلها بعد
 الاكل وتباح بلا سبب وتكره في الاجل كمن المستفيدة وقهر بعد اكل الجرام بل في الميزانية كانه احتشفي كثره
 (قوله قد) آثر الخطاب على اسم الله تعالى الداله على استجماعه جميع صفات الكمال اشارة الى ان هذا
 الاستجماع من الظهور بحيث لا يحتاج الى دلالة عليه في الكلام بل ربما قدى ان ترك ذكره كما يدل عليه
 اوفق لمقتضى المقام بل المهم الدلالة على انه قوى للسامد محذوك الاقبال وداهى التوجه الى جنبه على الكمال
 حتى خاطبه مشعرا بان الله تعالى كانه مشاهدة حالة الجدل لرعاية مرتبة الاحسان وهو ان تعبد الله فكلت تراه
 او بانه تعالى قريب من الجامد كما قال تعالى وفمن اترب اليه من جبل الوريد وان كان الجامد نقصا في كمال
 البعد كما تدل عليه كلمة يا الموصوعة لنداء العبد على ما قيل في الايمان بها هضم نفسه واستبعادها عن
 مطاق الزلق كما افاده الخطاى واليزدى (قوله يا من شرحت) الاول شرح كاجور في مختصر المعاني لاق
 الاسماء الظاهرة كلها غيب سواء كانت موصولة او موصوفة كما صرح به في شرح المفتاح لكن جماعات جاب
 النداء الموضوع للمناط بسوغ الخطاب نظر الى المعنى وذكر في المطول ان قول على كرم الله وجهه (انا الذي
 متنى اى حيدره) قبيح عند التصويين واعترضه حسن جلي بأن الالتفات من اتم وجوده تحسين الكلام
 فلا وجه للتعجب لانه الالتفات من الغيبة الى التكلم وفيه تقليب جانب المعنى على جانب القطة على انه يرد على
 التصويين بل اتم قوم قبهلون فلو كان فيه قباحة لما وقع في كلام هو في أعلى طبقات البلاغة اه اقول ولا يخفى
 ما في قوله على انه يرد الخ من الطلاقة عند أهل الطرافة وفي معنى اليبس في بحث الاشياء التي تحتاج الى رابط
 ان نحو انت الذي فعلت مقبس لكنه قليل واذا تم الموصول بصلته انشعب عليه حكم الخطاب ولهذا قيل فتم
 ومن زعم انه من باب الالتفات لاق آمنوا مغاية وقم مواجبة فقدمها اه ولا يخفى انه فيما نحن فيه لم يتم
 الموصول بصلته اى لم يأت الضمير بعد مقام الصلة فدعوى الالتفات فيه موجهة (قوله شرحت حدودنا) اصل
 الشرح بسط العلم ونحوه ومنه شرح الصدر اى بسطه نور الهوى وقيل معناه التوسعة مطلقا وقيل بالضميق
 لقوله تعالى فم يرد الله ان يهديه الآية وفسر في آية لم نشرح بتوسعته بما اودع فيه من العلم والحكمة وخص
 الصدور لانها غرور القلوب المولدة على سائر الجوارح لانها محل العقل كاي في باب اخبار العيب والمراد بها
 القلوب واتساعها كناية عن كثرة ما يدخل فيها من الحكم الالهية والمعارف الربانية (قوله بأنواع الهداية)
 قال البيضاوى في تفسيره الهداية دلالة بلفظ ولذا استعمل في الخير وقوله تعالى فاهدوهم الى صراط
 الطيم على التهكم وهداية الله تعالى وتنوع انواعا لا يحصى عدد لكونها تنصرف في اجناس مرتبة الاول
 الكاظمة القوى التي بها تمكن المرء من الاهتداء الى مصالحه كالقوة العاطلة والحواس الباطنة والمشاعر
 الظاهرة والثاني نصب الدلائل المضارعة بين الحق والباطل والصالح والفساد والثالث الهداية بالرسال الرسل
 وانزال الكتب والرابع ان يكشف على قلوبهم السرائر ويرهم الاشياء كما هي بالوحى او الالهام او المناطات
 الصادقة وهذا مختص بالانبياء والاولياء اه ملخصا (قوله سابقا) حال من مصدر شرحت اى جعلت صدورنا
 قابلة للتبيرات حال كون الشرح سابقا بوصفه لذلك المصدر اه ط اقول او وصفه لزمان اى زمانا سابقا فهو
 منصوب على التفرقة اى حين اخذ الميثاق اوجين ولدنا على القفرة وعقلنا الذين الحق واخترنا البقاء عليه
 (قوله ونورت بصائرنا) النور كيفية ظاهرة بنفسها ظاهرة لغيرها والضيء اقوى منه واتم وانما لفت اضيافا
 الى الشمس في قوله تعالى هو الذي جعل الشمس ضياء والقمر نورا وقد يفرق بينهما بذكر الضياء فهو ذلق
 والنور ضوء عارض وقد يقال فيبقى ان يصح كون النور اقوى على الاطلاق لقوله تعالى ان الله نور السموات
 والارض وانما ضيئه اذ لم يكن معناه في الاية كالنور وقد جعله اهل التفسير على ذلك اه حسن رجلي على
 المطلق والصائر يرجع بسببه وهي قوة عقلية كقوة نور القدس يرى بها حقائق الاشياء بخلاف البصر النقص

لانها من شرحت حدودنا بأنواع
 الهداية سابقا ونورت بصائرنا

كأن في تعريفات السبب (قوله بتنوير الإله) الآية السببية كان الإله في تنوير صورته بطريق غير
المصنوعات فله تعالى وإلى المكتوب الثانية وغير ذلك مما يكون سببا في العادة لتنوير البصيرة بكسابة
المعارف (قوله لاحقا) الكلام في الكلام في سابقا وأما كذا تنوير البصائر لاحقا أي متناخرا من شرح
الصدور لأن شرحها بالاهتداء إلى الإسلام كالتبشير إليه قوله تعالى فمن يرده الله أن يهديه إلا فهو هذا يعني
عادة على تنوير البصائر بما ذكرنا وقال الخطاي في حاشية المختصر قد شرح الصدر على تنوير القلب لأن
الصدور عا القلب وشرحه مقدم على قوله التنوير في القلب (قوله وأقمت) يقال أفاض الماء على نفسه
أي أفرغه قاموس (قوله من أشعة) جمع شعاع بالضم وهو ما تراه من الشمس كأنه الجبال مقبلة عليك إذا
تطورت إليها وما يتشرب من ضوءها قاموس والشرعية فعلية بمعنى مفعولة أي مشروعة فقد شرعها الله حقيقة
والنبي صلى الله عليه وسلم مجازا والشرعية والملة والدين شيء واحد فهي شريعة لكون الله تعالى قد شرعها
والشرعية في الأصل الطريق يورد للاستقامة أطلقت على الأحكام المشروعة لبيانها ووضوحها ولتوصل بها
إلى ملبه الحياة الأبدية وملة لكونها أمليت علينا من النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه ودين للتدين
بأحكامها أي للتعبد بها اه ط وكل من الدين والشرعية يضاف إلى الله تعالى والنبي والامة بخلاف الملة
فإنها لا تضاف إلا إلى النبي صلى الله عليه وسلم فيقال ملة محمد صلى الله عليه وسلم ولا يقال ملة الله تعالى
ولا ملة زيد كما قاله المظهر والراغب وغيرهما في كل ما قاله التفاتان إنما تضاف إلى أحاد الامة فهستاني
في شرحه على الكيدانية هذا وقال ح الأنسب بالافاضة والبحر أن يقول من شأيب مثلا وهو جمع
شوبوب الدفعة من المطر كما في القاموس اه أي بناء على أنه شبه الشريعة بالشمس بجامع الاهتداء فهو
استعارة بالكناية والأشعة تخيل وكل من الافاضة والبحر لا يلائم ادعاء أن الشريعة من أفراد الشمس الذي
هو معنى الاستعارة ولا يفتي أن هذا غير متعين لجواز أن تشبه أحكام الشريعة بالأشعة من حيث الاهتداء
فهو استعارة تصريحية والقرينة إضافة الأشعة إلى الشريعة ثم تشبه الأحكام المبرع عنها بالأشعة من حيث
الارتفاع أو الكثرة بالصحاب فهو استعارة بالكناية والافاضة استعارة تفضيلية والبحر ترشيع فقد اجتمع
فيه ثلاث استعارات على حد قوله تعالى فإذا قمها الله لباس الجرع والخوف ويجوز أن يقال إضافة الأشعة
إلى الشريعة من إضافة المشبه إلى المشبه وشبه المسائل الشريعة بالبحر بجامع الكثرة أو النفع
فهو استعارة تصريحية والافاضة ترشيع فافهم (قوله وأقمت) أي أكرمت في التزليل لاسقينا هم ماء
خذا أي كثيرا صباح (قوله لدينا) أي عندنا وقيل إن لدى تقضى الحضرة بخلاف عند تقول عندي
فرب إذا كنت قلصكها وإن لم تكن ساهرة في مكان التكلم ولا تقول لدى إذا كانت ساهرة (قوله
مخل) جمع مضى وهي الصلبة (قوله الموفرة) أي الكثرية (قوله نهرا فاقفا) الفائق الخبار من كل
شيء قاموس وفيه استعارة تصريحية أيضا تظير ما مر ولا يفتي ما في الجمع بين أسامي الكتب من الهداية
والتنوير والبحر والنهر من اللطافة وحسن الإيهام وليس المراد بها نفس الكتب بل نفوسها من التكلف وفوات
النكات البديعة في لطف الكلام ولأنه غير المألوف في مثل هذا المقام بين العلماء الاعلام فافهم (قوله
وأتممت) أي أكملت نعمتك أي انعامك أو ما أتممت به ط (قوله علينا) الضمير للموقف وحده نظر إلى عود
جواب الانتفاع به إليه فقط وأقضي بضمير العظمة للحدث بالنعمة وهو ما نزع عند الفقهاء من الحديثين أو الضمير للعباس
الحنفية باعتبار الانتفاع به وهذا حسن ظن من الشيخ ويدل على أن الخطبة ألقت بعد أدائه هذا الكتاب
بل على أنها متأخرة عنه ط (قوله حيث) الحشية للتعليل أي لأنك بمرت أي سبقت أو لتيسر أي أتممت
وقت تيسر ابتدء الخ والاقول أولى ط (قوله تبيض) هو في اصطلاح المصنفين عبارة عن كتابة الشيء على
وجه الضبط والتحرير من غير ضبط بهد ككاتبه كيفما اتفق اه حموى (قوله هذا التشرح) الإشارة إلى
تمامي الذهن من الالتفات إلى القضية التي على المعاني وهذا هو الأول من الأوجه السبعة المشهورة ط وهي
كون الإشارة إلى واحد فقط من الأضداد أو التفرقة أو العائى أو إلى اثنين منها أو إلى الثلاثة وهي كل فالإشارة
بجائز ففهمنا والتشرح معنى الشرح أي الميزن والكاتب أو جعل الألفاظ شرحا مبالة (قوله المختصر)
الاختصار قليل اللفظ وكثير المعنى وهو لا يجوز كافي المحتاج (قوله قبيح) في القاموس بجمع

بتنوير الابصار لاحقا وأقمت
علينا من أشعة شريعتك المطهرة
بهراراتها وأقمت لدينا من
بهارمضك الموفرة نهرا فاقفا
وأتممت نعمتك علينا حيث
يسرت ابتداء تبيض هذا الشرح
المختصر بجماء وجه

وتجاءهك مثلثين تلقاء وجهك (قوله منبع الشريعة) أي محل نبعها وظهورها شبه الظهور بالتبع ثم اشتق من التبع بمعنى الظهور ومنبع بمعنى مظهر فهو استعارة تصريحية أو شبه الشريعة بالماء والمنبع تخيل فهو استعارة بالكناية والمعنى وجه صاحب منبع الشريعة (قوله والدرر) أي الفوائد الدنيوية والآخرية الشبيهة بالدر في النفاسة والانتفاع فهو استعارة تصريحية وعطفه على الشريعة من عطف العام على الخاص وفيه إيحاء لطيف بكتاب الدرر (قوله وخصيعة) عطف على منبع تشبيه بضمير بمعنى مضاجع وهو من بضم طبع بهذا آخر بلا فاصل وأطلق عليهما ضميرين لقرينتهما صلى الله عليه وسلم ط (قوله الجليلين) أي العظيمين (قوله بعد الأذن) متعلق بقوله يسرت أو ابتدأ وكان الأذن للشارح حصل منه صلى الله عليه وسلم صريحاً برؤية منام أو بالهام وبركته صلى الله عليه وسلم فاق هذا الشرح على غيره كما فاق مثله حيث رأى المصنف النبي صلى الله عليه وسلم فقام له مستقبلًا واعتقه بجملا وألقمه عليه الصلاة والسلام لسانه الشريف كما حكاه في المنع فكل من التقى والشرح من آثار بركته صلى الله عليه وسلم فلا غرو أن شاع ذكرهما وفاق وعظم نفعهما في الآفاق (قوله صلى الله عليه وسلم) فعل ماضٍ قياس مصدره التصلية وهو مسجور لم يسمع هكذا قاله غيره وأحد ويؤيده قول القاموس صلى صلاة لا نصليته دعاءاً ويرتبه ما أنشدته نعلب

تركب القيان وعزف القيان * وادمنت نصليته وابتها لا

القيان جمع قينة وهي الامة وعزفها أصواتها قال والتصلية من الصلاة وابتها لا من الدعاء اه وقد ذكره الزوزني في مصادر وفي القهستاني الصلاة اسم من التصلية وكلاهما مستعمل بخلاف الصلاة بمعنى أداء الأركان فإن مصدره لم يستعمل كما ذكره الجوهري والجمهور على أنها حقيقة لغوية في الدعاء مجاز في العبادة المخصوصة كما حققه السعد في حواشي الكشف وتماه في حاشية الأشباه للسموي وفي التحرير هي موضوعة للاعتناء باظهار الشرف ويتحقق منه تعالى بالرجة عليه ومن غيره بالدعاء فهي من قبيل المشترك المعنوي وهو أرجح من المشترك اللفظي أو هي مجاز في الاعتناء المذكور اه وبه اندفع الاستدلال بقوله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي الآية على جواز الجمع بين معني المشترك اللفظي ولما فيها من معنى العطف عذبت بعلى للمنفعة وإن كان المتعدي بها للمضرة بناء على أن المترادين لا يذمن جريان أحدهما مجرى الآخر وفيه خلاف عند الأصوليين والجله خبرية لفظاً منقولة إلى الانشاء أو مجازية بمعنى اللهم صل إذا المقصود ايجاد الصلاة امتثالاً للامر قال القهستاني ومعناها البناء الكامل إلا أن ذلك ليس في وسعنا فأمرنا أن نكل ذلك إليه تعالى كما في شرح التأويلات وأفضل العبارات على ما قال المرزوقي اللهم صل على محمد وعلى آل محمد وقيل هو التعظيم فالمعنى اللهم عظمه في الدنيا بأعلاء ذكره وإنفاذ شريعته وفي الآخر بتضعيف أجره وتنشيعه في أمته كما قاله ابن الأثير اه وعطف قوله وسلم بصيغة الماضي ويحتمل بصيغة الامر من عطف الانشاء على الانشاء لفظاً أو معنى وحذف معموله لدلالة ما قبله عليه أي وسلم عليه ومصدره التسليم واسم مصدره السلام ومعناه السلامة من كل مكروه قال الجوهري وجمع بينهما خروجا من خلاف من كره أفراداً أحدهما عن الآخر وإن كان عندنا لا يكره كما صرح به في منية المفتي وهذا الخلاف في حق نبينا صلى الله عليه وسلم وأما غيره من الأنبياء فلا خلاف فيه ومن ادعاء فعلية أن يورد نقلاً صريحاً ولا يجد إليه سبيلاً كذا في شرح الصلاة مبرك على الشماثل اه أقول وجزم العلامة ابن أمير طاج في شرحه على التحرير بعدم صحة القول بكرهه الأفراد واستدل عليه في شرحه المسمى حلبة الجمل في شرح منية المفتي بما في سنن القساي بمسند صحيح في حديث القنوت وصلى الله على النبي ثم قال مع أن في قوله تعالى وسلام على المرسلين وسلام على عباده الذين اصطفى إلى غير ذلك أسوة حسنة اه ومن رد القول بالكره الصلاة متلاً على القاري في شرح الجزرية فراجع (قوله وعلى آله) اختلف في المراد بهم في مثل هذا الموضع فالأكثر أنهم قرأته صلى الله عليه وسلم الذين حرمته عليهم الصدقة على الاختلاف فيهم وقبل جميع أمة الاجابة والسبب مال مالك واختاره الأزهري والنووي في شرح مسلم وقبل غير ذلك شرح التحرير وذكر القهستاني أن الثاني مختار المحققين (قوله وصحبه) جمع صاحب وقيل اسم جمع له قال في شرح التحرير والعصاة عند الحديث وبعض الأصوليين من لقي

منبع الشريعة والدرر وخصيعة
الجليلين أبي بكر وعمر بعد الأذن
منه صلى الله عليه وسلم وعلى آله
وصحبه

مطلب
أفضل صيغ الصلاة

النبي صلى الله عليه وسلم مسلما ومات على الاسلام وقبل النبوة ومات قبلها على الخبيثة كزيد بن عمرو بن نفيل
 أو ارتد وعاد في حياته وعند جمهور الاصوليين من طائفت محبته متبعه له مدة ثبتت معها اطلاق صاحب فلان
 عر خابلا تعديدي في الاصح ١١ وظاهره أن من ارتد ثم أسلم تعود محبته وإن لم يلحقه بعد الاسلام وهذا ظاهر على
 مذهب الشافعي من أن المرتد لا يصح عمله ما لم يمت على الردة أما عندنا فمجرد الردة يصح العمل والمحببة
 من أشرف الاعمال لكنهم قالوا انه بالاسلام تعود أعماله مجردة عن الثواب ولهذا لا يجب عليه قضاء وحاسوى
 عبادة بقي سبها كاللحج وكصلاة صلاها فارتد فأسلم في وقتها وعلى هذا فتدبر حال تعود محبته مجردة عن الثواب
 وقد يقال ان أسلم في حياة النبي صلى الله عليه وسلم لا تعود محبته ما لم يلحقه بقا معبها فتأمل (قوله الذين
 حازوا) أي جمعوا (قوله من منع الخ) فيه صناعة التوجيه حيث ذكر أسماء الكتب وهي المنع للمصنف
 والفتح شرح الهداية للمحقق ابن الهمام والكشف شرح المنار للنسفي والقبض للكركي والوفاء متن الكافي
 للنسفي والحقائق شرح منظومة النسفي وفيه حسن الايهام بذكر ماله معنى قريب ومعنى بعيد وأراد المعنى
 البعيد وهو المعاني المتعوية هنا دون الاصطلاحية لاهل المذهب أي حازوا من عطايا فتح باب كشف أي اظهر
 قبض أي كشف فضلك أي انعامك الوافي أي التمام حقا تقا أي امورا محقة وبهذه اللطافة يقتصر ما فيه
 من تنابيع الاضافات الذي قد يحلها بالمصاححة الا اذا لم ينقل على اللسان فانه يزيد الكلام ملاححة ولطافة
 ويكون من أنواع البديع ويسمى الاطراد كقوله تعالى ذكر رجة ربك وقوله تعالى كذاب آل فرعون (تنبيه)
 حقا تقا بالالف للصبح مع أنه ممنوع من الصرف على اللفظة المشهورة فصرفه هنا على حد قوله تعالى سلاما
 وأغلا لا وقوله تعالى قواير في قراءة من قواير ما وذكروا ذلك أوجها منها التناسب ومنهم من قرأ سلا
 بالالف دون تنوين (قوله وبعد) يورق بها للانتقال من اسلوب الى اسلوب آخر لا يكون بينهما مناسبة فهي
 من الاقتصاب المشوب بالتخلص واختلف في أول من تكلم بها وداود أقرب وهي فصل الخطاب الذي اوتيه وهي
 من الظروف الزمانية أو المكانية المنقطعة عن الاضافة مبنية على الضم لنية معنى الحذف اليه أو منصوبة بغير
 منقولة لنية لفظه أو منقولة ان لم ينقله ولا عناء والثالث لا يحتمل هنا لعدم مساعده انطباع الاعلى لفة
 من لا يكتب الالف المبدلة عن التنوين حال النصب وعلى كل لا بد لها من متعلق فان كانت الواو هنا تانية عن
 أما كما هو المشهور فتعلقها اما الشرط او الجزاء والثاني أولى ليخيدنا كيد الوقوع لان التعليق على أمر لا بد من
 وقوعه فيدوقوع المعلق البتة والتقدير مهمسا يكن من شيء فيقول بعد البسلة والجدلة والتعليق وان كانت
 الواو للعطف وهو من عطف القصة على القصة أو للاستئناف فالعامل فيها يقول وزيدت فيه الفداء فتوهم
 أما اجراء للمتهم مجرى المحقق كافي ولا سابق بالجزء والتقدير يقول بعد البسلة وعلى الأول فهي في جواب
 الشرط لنياية الواو عن أدائه واعتراضه حسن يلج في حواشي التلويح بأن النياية تقتضي متاسبة بين النائب
 والمنوب عنه ولا مناسبة بين الواو وأما ١١ وفيه تصح تقدير آتيا بعد الواو لان آتيا لا تحذف الا اذا كان الجزاء
 أمرا أو نهيًا ناصبا لما قبله أو مفسرا له كافي الرضى وما هنا ليس كذلك (قوله فقير ذي اللطف ٢) أي كثير الفقر
 أي الاحتياج لله تعالى ذي اللطف أي الرفق والبر بعباده والاحسان اليهم (قوله الخلق) أي الظاهر فانه
 من أسماء الازداد فان لطفه تعالى لا يفتي على شخص في كل شخص أو المراد الخلق من العبد بأن يذره الامر
 من غير تعان منه ومشقة ويبي له أمور دنياء وآخرته من حيث لا يحسب والله على كل شيء قدير ط (قوله
 محمد) بدل من فقير أو عطف بيان وعلاء الدين لقبه أي عليه ورافعه بالعمل به ويكمل أحكامه ومنع بعضهم
 من التسمي بمنزلة ذلك مما فيه تركية نفس وبأن تمام الكلام على ذلك في كتاب الخطر والاباحة ان شاء الله
 تعالى وهو وجه الله تعالى كافي شرح ابن عبد الرزاق على هذا الشرح محمد بن هلي بن محمد بن علي بن عبد
 الرحمن بن محمد بن جمال الدين بن حسن بن زين العابدين الحنصلي الا ترى المعروف بالحسن كافي صاحب
 التصانيف في الفقه وغيره منها هذا الشرح وشرح الملتقى وشرح المنار في الاصول وشرح القطر في النحو
 ومختصر الفتاوى الصوقية والجمع بين فتاوى ابن القيم جمع القرطاشي وجمع ابن صاحبها وله تعليفة على صحيح
 البخاري تبلغ نحو ثلاثين كراسا وعلى مختصر البضاوي من سورة البقرة الى سورة الاسراء وحواش على المديد
 وغير ذلك من الرسائل والتمريضات وقد أقره بالفضل والتحقيق مشايخه وأهل عصره حتى قال شيخه الشيخ

الذين حازوا من منع فتح كشف
 فيض فضلك الوافي حقا تقا *
 وبعد فيقول فقير ذي اللطف
 الخلق * محمد علاء الدين

٢ لعله والوافي شرح متن الكافي
 أو نحو ذلك ويجزى ١١ محبته

٣ قوله فقير ذي اللطف الذي
 في التسخ التي يدي وكتب عليها ط
 فقير رجة ذي اللطف فلعلمها سقطت
 من نسخة هذا المخطوط ١١ محبته

خير الدين الردي في اجازته وقد بدأ في لطائف أسئلة رقت بها على كمال رواية وسعة ملكته فاجبه غير موسع عليه **قوله** "ما هو أعلى فزده فزاد فأريت جواد رهانه في غاية المكنة والسبق فبعثته الغاية فأنام مستريحاً لا يحقق ويستبصر لا يطرق فلما تبين لي أنه الرجل الذي حدثت عنه وصلت به الى حالة يأخذني وأخذمنه الى أن قال في شأنه

فيامن له شك فدونك فاسأل • فبعد جيل في العلم غير مختل
يباري في قول الفقه فيمليرونه • ويبرز للميدان غير منزل
يقشر عن لب العلوم قشوره • ويأتي بما يختاره من مفصل
ويقوى على الترجيع فيه شاقب • من الفهم والادراك غير محول
وفكر اذا ما حاول المضركله • وان رمت حل الصعب في الحال يغلي
وما قلت هذا القول الا بعد ما • سبرت خباياه بأفهم مقول

وقال شيخه العلامة محمد افندي المحاسني في اجازته له أيضاً وأنه ممن نشأ والقضائل تعلم وتهله • والرغبة في العلم تقرب له ما يحاوله من ذلك وتسهله • حتى نال من قداح الكمال القدح المعلى • وفاز بما وضع به صدر التباهة وحلى • وكان لي على الفصوص على غرار القوائد أعظم معين فأفاد واستفاد وفهم وأجاد • وترجمه تليذه جامعة البلقاء المحبي في تاريخه فقال ما ملخصه انه كان عالماً محدثاً فافسحوا كثيراً الحفظ والرويات طلق اللسان فصيح العبارة جيد التقرير واتحري روي في عاشر شوال سنة ١٠٨٨ عن ثلاث وستين سنة ودفن بمقبرة باب الصغير • (قوله المحسني) كذا يوجد في بعض النسخ وهو بفتح الحاء وسكون الصاد المهملين وفتح الكاف وفي آخره فاء وباء - النسبة الى حسن كيفاً وهو من ديار بكر قال في المشترك وحسن كفا على دجلة بين جزيرة ابن عمر وميا فارقين وكان القياس أن ينسبوا اليه المحسني وقد نسبوا اليه أيضاً كذلك لكن اذ نسبوا الى اسمين أضف أحدهما الى الآخر **ك**بوا من مجموع الاسمين احما واحدا ونسبوا اليه كما فعلوا هنا وكذلك نسبوا الى رأس عين رسعني والى عبد الله وعبد شمس وعبد الدار عبد لي وعبد شمس وعبد ري وكذلك كل ما كان نظيره هذا ذكره المحبي في تاريخه في ترجمة ابراهيم بن المنلا (قوله بجامع بني أمية) متعلق بالامام والباء بمعنى في ط وقد بناء الوليد بن عبد الملك الاموي فقل أنه أخلق عليه ألف دينار وما تقي ألف دينار وفيه رأس يحيى بن زكريا عليهما السلام وفي حائطه القلبي مقام هو عليه السلام ويقال انه أول من بنى جدرانه الاربع • وذكر القرطبي في تفسير قوله تعالى والذين انه مسجد دمشق وكان بسنا قال النبي "الله هو عليه السلام وانه كان فيه شجر التين قبل أن ينيه الوليد • فهو المعبد القديم الذي تشرّف بالانبياء عليهم السلام وصلى فيه العصابة الكرام وقد صرح الفقهاء بأن الافضل بعد المساجد الثلاثة ما كان أقدم بل ذكر في كتاب أخبار الدول بالسند الى سفيان الثوري أن الصلاة في مسجد دمشق ثلاثين ألف صلاة وهو والله الحمد الى وقتنا هذا معمور بالعبادة وجمع العلم والافادة ولا يزال كذلك ان شاء الله تعالى الى أن يهبط على منارته الشرقية البيضاء • عيسى بن مريم عليه السلام الى أن يرث الله الارض ومن عليها من الانام (قوله ثم المفق الخ) أفاد أن الافتاء لم يجمع له مع الامامة وانما تأخر عنها ط وفي تاريخ المحبي أنه تولى الافتاء خمس سنين وكان متصرفاً في أمر الفتوى غاية التصري ولم يضبط عليه شيء خالف فيه القول المصحح (قوله بدمشق) بفتح الميم وقد تكسر قاعدة الشام سميت بيانيها دماشق بن كنعان قاموس وقيل بانها غلام الاسكندر واسمه دمشق أو دمشق وهي أرضه بلاد الله تعالى قال أبو بكر الخوارزمي - جنات الدنيا أربع غوطة دمشق وصفد سمرقند وشعب بؤان وجزيرة نهر الابل وفضل غوطة دمشق على الثلاثة كفضل الثلاثة على سائر الدنيا وهايك ما ورد فيها خصوصاً في الشام عموماً من الاحاديث والاسانار (قوله المحسني) ذكر العراقي في آخر شرح القية الحديث أن النسبة الى مذهب أبي حنيفة والى القبيلة وهم بنو حنيفة بلفظ واحد وأن جماعة من أهل الحديث منهم أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي يفرهون بينهما زيادة في النسبة للمذهب ويقولون حنفي • وانه قال ابن الصلاح لم أجد ذلك عن أحد من العجوين الا عن أبي بكر بن الانباري (قوله لما يرضت) الجملة الى آخر الكتاب في محل نصب مقول

المحسني • ابن الشيخ علي الامام
بجامع بني أمية ثم المفق بدمشق
الحمية الحنفي • طابيت الجز
لاقل

القول أو كل جملة من الكتاب محلها نصب بناء على أن جزء القول له محل وأوليس له محل وهما قولان ط (قوله من خزانة الاسرار) الخزانة جمع خزانة ألقها زائدة تنقلب في الجمع همزة كقلائد في الالفية والمدن زيد ثالثا في الواحد • همز يرى في مثل كالقلائد

فتكتب همزة لا ياء بتقطعين من تحت بخلاف نحو معايش فإن الياء في المفرد أصلية فتكتب بها ابن عبد الرزاق (قائدة) من لطائف المفتي أبي السعود أنه سئل عن الخزانة والقصة أيقران بالفتح أو بالكسر فأجاب بقوله لا تفتح الخزانة ولا تكسر القصة (قوله وبدائع) جمع بدبعة من ابتداع الشيء ابتداء (قوله الافكار) جمع فكر بالكسر ويفتح أعمال النظر في الشيء كالفكرة والفكرى قاموس والمراد ما ابتدعه بفكره من الابحاث وحسن التركيب والوضع أو ما ابتدعه المجتهد واستنبطه من الأدلة الشرعية وهذا بيان لمعاني أجزاء العلم قبل العلية أما بعد ها فاجمع اسم الكتاب (قوله في شرح) أن كان من جزء العلم فلا يبحث عن الظرفية والافالاولى حذف في لأن خزانة الاسرار هو نفس الشرح وظاهر الظرفية يقتضي المغايرة أفاده ط أقول وقد تزداد في محل عليه بعضهم قوله تعالى وقال اركبوا فيها ويمكن أن تتعلق بمحذوف حالا والظرفية فيها مجازية مثل ولكم في القصص حياة ويمكن تعلقه بمحذوف كورقظرا الى المعنى الاصلي قبل العلية فان الاعلام وان كان المراد بها اللفظ قد يلاحظ معها المعاني الأصلية بالتيبعية ولهذا نادى بعض الكفرة أيا بكرضى الله عنه بأبي الفصيص أفاده حسن جلبي في حاشية التلويح عند قوله الموسوم بالتلويح الى كشف حقائق التنقيح (قوله قدرته في عشر مجلدات ككبار) مجلدات جمع مجلد واسم المفعول من غير العاقل اذا جمع يجمع جمع تائب كنفوسات ومرفوعات ومنصوبات والمراد أجزاء لأن العادة أن الجزء يوضع في جلد على حدة ط أى انه لما يفيض الجزء الاول منه قدر أن تمام الكتاب على منوال ما يفيض منه يبلغ عشر مجلدات كبار وذكر المحي وغيره أنه وصل في هذا الكتاب الى باب الوتر والظاهر أنه لم يكمله في الموسومة أيضا وانما ألف منه هذا الجزء الذي يفيض فقط والله تعالى أعلم (قوله فصرقت عنان العنانية) العنان بالكسر ما وصل بطعام القوس والعنانية القصد وفي نهاية الحديث يقال عنيت فلانا عنيا اذا قصده وتسميجه العنانية بصورة القوس في الاصل الى المطلوب استعارة بالكناية وثابت العنان استعارة تخيلية وذكر الصرف ترشيح وفيه الابهام بكتاب العناية اه ابن عبد الرزاق (قوله نحو الاختصار) أى جهة اختصار ما في خزانة الاسرار (قوله وسميته بالدر المختار) أى سميت هذا المختصر المأخوذ من الاختصار والشرح المتقدم في قوله تبيين هذا الشرح وسمى يتعدى الى مفعولين الاول بنفسه والثاني بحرف الجز كما هنا أو بنفسه كما في سميت ابن محمد قال ابن حجر وما اشتهر من أن أسماء الكتب علم جنس وأسماء العلوم علم شخص نوقش فيه بأنه ان قلتر لتعدد الشيء تعدد محله فكلاهما علم جنس وان نظر للاتحاد العرفي فلم تخصص وأما التفرقة فهي تحكم وترجيح بلا مرجح اه والدر الجواهر وهو اسم جنس يصدق على القليل والكثير والمختار الذي يؤثر على غيره أفاده ط (قوله الذي فاق) نعمت لتنوير الابصار للدوا المختار اه وهذا بناء على أن قوله في شرح تنوير الابصار متعلق بمحذوف حال من الدر المختار ليس جزء علم فلا يرد أن جزء العلم لا يوصف على أنه قد يتطرق فيه الى ما قبل العلية كما قدمناه فافهم (قوله هذا الفتن) في القاموس الفتن الحال والضرب من الشيء كالافتنون يجعله أفتان وفتنون اه والمراد به هنا علم لانه نوع من العلوم (قوله في الضبط) هو الحفظ بالخزم قاموس والمراد به هنا حسن التحرير ومثانة التعبير فهو مضبوط كاللحل المحزوم (قوله والتصحيح) أى ذكر الاقوال المعصية الاماندر (قوله والاختصار) تقدم معناه فهو حسن التحرير والتصحيح خال عن التطويل (قوله ولعمري) قال في المغرب لعمري بالضم والفتح المقطع الا أن الفتح غلب في القسم حتى لا يجوز فيه الضم يقال لعمرك ولعمرك لا فعلن وارتفاعه على الابتداء وخبره محذوف اه أى قسمي أو يميني والواو فيه للاستئناف واللام لا ابتداء قال في القاموس وانما سقط اللام تصبيا لتعاب المصادر وجاء في الحديث النهي عن قول لعمرك الله اه قال المحوى في حاشية الاشياء فعلى هذا ما كان ينبغي للمصنف أن يأتي بهذا القسم الجاهل "المنهي" عنه اه وفي شرح التقاية لله مستأنى لا يجوز أن يحلف بغير الله تعالى ويقال لعمرك فلان واذا حلف ليس له أن يبدل بل يجب أن يحث فان البر فيه كفر عند بعضهم كافي كفاية الشعبي اه أقول لم يكن قال فاضل الروم حسن جلبي في حاشية المطول قوله لعمري يمكن

من خزانة الاسرار • وبدائع الافكار • في شرح تنوير الابصار • ويامع البصار • قدرته في عشر مجلدات كبار • فصرقت عنان العناية نحو الاختصار • وسميته بالدر المختار • في شرح تنوير الابصار • الذي فاق • كتب هذا الفن في الضبط والتصحيح والاختصار • ولعمري

أن يحمل على حذف المضاف أي لو أهاب عمري وكذا أمثاله مما أقسم فيه بغير الله تعالى كقوله تعالى والشمس
والليل والقمر وتقلأره أي ورب الشمس الخ ويمكن أن يكون المراد بقولهم لعمري وأمثاله ذكر صورة القسم
لتأكيد مضمون الكلام وترويضه فقط لأنه أقوى من سائر المؤكدات وأسلم من التأكيد بالقسم بالله تعالى
لوجوب البر به وليس الغرض المبين الشرعي وتشييه بغير الله تعالى به في التعظيم حتى يرد عليه أن الحلف بغير
الله تعالى وصفاته عز وجل مكروه كما صرح به التورى في شرح مسلم بل الظاهر من كلام مشايخنا أنه كفر
أن كان باعتقاد أنه حلف يجب البر به وحرام أن كان بدونه كما صرح به بعض الفضلاء وذكر صورة القسم على
الوجه المذكور لأبأس به ولهذا شاع بين العلماء كيف وقد قال عليه الصلاة والسلام قد أفلح وأبى وقال عز من
قائل لعمرك أنهم لن يسكرتهم يعمهون فهذا جرى على رسم اللغة وكذا إطلاق القسم على أمثاله اهـ (قوله
أضحت) أي صارت وتستعمل أضحي بمعنى صار كثيرا كما ذكره الانشوتى (قوله روضة هذا العلم) الروضة من
الضب مستنقع الماء لا عراضه الماء فيها وهذا معناها في أصل الوضع ولذا قال بعض العلماء (روضة أرض
ذات سماء وأشجار وأزهار) شبه الفقه بستان على سبيل الاستعارة بالكناية وإثبات الروضة تخييل وما بعده
ترشيع للمكنية أو التخصيلية بأقيا على معناه مقصود به تقوية الاستعارة ويجوز أن يكون مستعاراً للملامح
المشبه كما قرئ في محله بأن تشبه المسائل بالأزهار والأنهار على سبيل الاستعارة المكنية أيضاً وإثبات التفتيح
والتسلسل تخييل (قوله مقصدة الأزهار) أصله منقصة الأزهار عنها وأزهارها على جعل آل عوضاً عن المضاف
إليه والأزهار مر فروع بالتياب عن الفاعل فقول الأسناد إلى ضمير الموصوف ثم أضيف اسم المفعول إلى
مرفوعة معنى فهو حينئذ جار مجرى الصفة المشبهة فافهم (قوله سلسلة الأنهار) الكلام فيه كالذي قبله
وفي القاموس تسلسل الماء يجري في حدود (قوله من عجائبه) جمع عجيب والاسم المهيبة والاعجوبة قاموس
والمراد بها مسائله المحببة ومن صله لقوله تختار وقرأت مبتدأ والتحقيق مضاف إليه ويطلق على ذكر الشيء على
الوجه الحق وعلى إثبات الشيء بدليله وجهه تختار خبر المبتدأ وفي الكلام استعارة مكنية حيث شبه التحقيق
بشجرة وإثبات الثمرات لها تخييل ولا يخفى أن مسائل هذا الكتاب مذكورة على الوجه الحق وإثبات بدلائلها
عند المجتهد ولا يلزم من إثبات الشيء بدليله أن يكتب دليله معه حتى يرد أنه لم يذكر في المتن الأدلة وكذا لا يلزم من
كون مسائله مذكورة على الوجه الحق أن يكون غيره من المتن ليس كذلك فافهم ويجوز أن يراد بالمرّة
الفائدة والنتيجة والمعنى أن ما يستفاد بالتحقيق ويستنتج به من الأحكام الشرعية يختار من مسائله المحببة
(قوله ومن غرائب) جمع غريبة أي مسائله الغريبة العزيرة الوجود التي زادها على المتن المتداولة فهي
كل رجل القريب والمراد تراكيبه وإشاراته الفارقة على غيرها حتى صارت غريبة في بابها والذات مرجع ذخيرة
يعنى مدخورة ما يذخر أي يختار ويحفظ والتدقيق إثبات المسألة بدليل دقيق طريقه لناظره كما في تعريفات
السيد وقيل إثبات دليل المسألة بدليل آخر وجهه تحييراً لا تفصيلاً كما رصفه ذخائر الواقع مبتدأ مؤخرًا مخبراً عنه
بالظرف قبله ولما كان التدقيق مأخوذاً من الدقة وهي الغموض والتلفاء ذكر معه الذخائر التي تحفظ عادة
وقبلاً وذكر معه أيضاً تحييراً لا تفصيلاً والمراد بها اهتمامها والمراد بها اختلاف التحقيق فإنه لا يلزم أن يكون
فيه دقة والحق ظاهر لا يخفى فلذا ذكر معه الثمرات التي تظهر عادة (قوله لشيخ شجنا) متعلق بمحذوف
نعت لتنوير الإبصار أو حال منه أي الكائن أو كائننا اهـ ح (قوله شيخ الإسلام) أي شيخ أهل الإسلام
وهذا الوصف غلب على من كان في منصب الإفتاء أو القضاء (قوله محمد بن عبد الله) ابن أحمد الخطيب ابن محمد
الخطيب ابن إبراهيم الخطيب اهـ ح ورأيت في رسالة لحفيد المصنف وهو الشيخ محمد بن الشيخ صالح ابن المصنف
زاد بعد إبراهيم المذكور ابن خليل بن تتراشي * قال المحي كل أماناً كبيراً حسن السمعة قوى الحافظة كثير
الإطلاع وبالجملة فلم يبق من يساويه في الرتبة وقد ألف التأليف الهيبة المتقنة منها التنوير وهو في الفقه جليل
المقدار جمة الفائدة دقيق في المسائل كل التدقيق ورزق فيه السعة فاشتهر في الآفاق وهو من أضع كتبه وشرحه
هو واعتنى بشرحه جماعة منهم العلامة الحسكفي مفتي الشام والملاح حسين بن أسكندر الرومي نزيل دمشق
والشيخ عبد الرزاق مدرس الناصرية وكتب عليه شيخ الإسلام محمد الانكوري كتابات في غاية التحرير والنفع
وكتب على شرح مؤلفه شيخ الإسلام خير الدين الرضوي حواشي مفيدة وله تأليف لأخصى قوى سنة ١٠٠٤

تقد أضحت روضة هذا العلم به
مقصدة الأزهار سلسلة الاتهام
من عجائبه غرات التحقيق تختار
ومن غرائب ذخائر تدقيق تحيير
الافكار * لشيخ شجنا شيخ
الإسلام محمد بن عبد الله

عن خمس وستين سنة اه قلت ومن تأليف المصنف كتاب معين المفتي والمنظومة الفقهية المسماة تحفة الاقران
 وشرحهما مواهب الرحمن والفتاوى المشهورة وشرح زاد الفقير لابن الهمام وشرح الوفاية وشرح الوهبانية
 وشرح يقول العبد وشرح المناور وشرح مختصر المناور وشرح الكنز الى كتاب الايمان وحاشية على الدور لم تتم
 ورسائل كثيرة منها رسالة في العشرة المبشرين بالجنة وفي عصمة الانبياء وفي دخول الحمام وفي لفظ جوزتك
 بتقديم الجيم وفي القضاء وفي الكائن وفي المزارعة وفي الوقوف بعرفة وفي الكراهية وفي مومة القراءة
 خلف الامام وفي جواز الاستنابة في الخطبة وفي احكام الدروز والارفاض وفي مشكلات مهاتل وشرحها
 وله رسالة في التصوف وشرحها ومنظومة فيه ورسالة في علم الصرف وشرح القطر وغير ذلك ذكره بعضهم
 (قوله التمراشي) نسبة الى تمراش نقل صاحب مرصد الاطلاع في اسماء الاماكن والبقاع ان تمراش
 بضم تين وسكون الراء وتاء واو فوشين مجة قريبة من قرى خوارزم اه ط قلت والاقرب انه نسبة الى جده
 تمراشي كما قدمناه (قوله الغزي) نسبة الى غزة هاشم وهي كافي القاموس بلد فلسطين ولديها الامام
 الشافعي رحمه الله تعالى ومات بها هاشم بن عبد مناف (قوله عمدة المتأخرين) اعني معقدهم في الاحكام
 الشرعية (قوله الاخبار) جمع خبرا انشيد كثير الخبير (قوله فاني اروي) تفريع على قوله لشيخنا
 اخ فانه لما جزم بنسبه اليه افاد ان ذلك واصل اليه بالسند والضمير لتبوير الابصار ومن روايته عن ابن نجيم
 باعتبار المسائل التي فيه مع قطع النظر عن صورته الشخصية كما افاده ح أو الضمير للمذكور في قوله لقد
 اخضت روضة هذا العلم كما افاده ط (قوله عن ابن نجيم) هو الشيخ زين بن ابراهيم بن نجيم وزير اسمه
 العلي تربيته النعم الغزي في الكواكب السائرة فقال هو الشيخ العلامة المحقق المدقق الفهامة زين
 العابد بن الحنفى اخذ العلوم عن جماعة منهم الشيخ شرف الدين البلقيني والشيخ شهاب الدين الشلبي
 والشيخ امين الدين بن عبد العال وأبو الفيض السلي وأجاز به بالافتاء والتدريس فأبقى ودرس في حياة
 أسياده وانتفع به خلافا وله عدة مصنفات منها شرح الكنز والاشياء والنظار وصار كتابه عمدة الخففة
 ورجعهم وأخذ الطريق عن الشيخ العارف بالله تعالى سليمان الخضيرى وكان له ذوق في حل مشكلات
 القوم قال العارف الشعرا في صحبه عشرين عاما ريت عليه شيئا يشينه وحببت معه في سنة ٩٥٣
 فرأيت على خلق عظيم مع جبراته وعلمانه ذهابا وابايا مع أن السفر يفر عن أخلاق الرجال وكانت وفاته
 سنة ٩٦٩ كما أخبرني بذلك تلميذه الشيخ محمد العلي اه قلت ومن تأليفه شرح على المناور ومختصر التحرير
 لابن الهمام وتعليقه على الهداية من البيوع وحاشية على جامع الفضولين وله الفتاوى والفتاوى والرسائل
 الزينية ومن تلامذته اخوه المحقق الشيخ عمر بن نجيم صاحب النهر (قوله بسنده) أى حال كونه واويا
 ذلك بسنده وقد مناعام السند (قوله المصطفى) من الصفة وهو الخلو والاصطفاء الاختيار لانه
 الانسان لا يصفى الا اذا كان خالصا طيبا وقوله المختار بعينه وهذا من اسمائه صلى الله عليه وسلم
 ط (قوله كما هو) حال من قوله بسنده (قوله عن المشايخ) متعلق بمحذوف حل من اجازاتناى المروية
 عنهم أو اجازاتنا لتضمنه معنى رواياتنا ومن جملة مشايخه القطب الكبير والعالم الشهير سيدى الشيخ
 ايوب الخلو فى الحنفى (قوله في الدور والقرى) كلاهما من لا خسر والدور هو شرح القرى (قوله
 لم اعزه) أى لم انسبه من عزايه واسم المفعول منه معزو كمدعوق بالتصحيح ارجح من معزى بالا لعل قال
 فى اللفية وصح المفعول من نحو عدا • واعله ان لم تضر الاجودا ويروى بالوجهين قول الشاعر
 انا اللبث معدى عليه وعاديا والثاني هو الجارى على السنة الفقهية (قوله وما زاد وعزقله) أى وما زاد على
 ما في الدور والقرى وعزقله أى قل نقله فى الكتب المتداولة عزوته لقائله وفى بعض النسخ وما زاد عن نقله
 أى وما زاد عن المنقول فى الدور والقرى فمن معنى على والمصدر بمعنى اسم المفعول (قوله روما) أى قصدا
 للاختصار علة لقوله لم اعزه وفيه اشارة الى كثرة نقله عن الدور ومتابعته له كمادة المصنف فى مثله وشرحه
 وهو يذات تحقيق فانه كتاب مبنى على غاية التصحيح (قوله وما مولى) من الامل وهو الرجاى (قوله من الناظر)
 أى التأمل قال الراغب النظر تقدير اديه التأمل والتقص وقد يراد به المعرفة الحاصلة بعد الفحص واستعمال
 النظر فى البصيرة اكثر عند الخاصة والعامة بالمعنى اه وتعماه فى حاشية المحوى (قوله فيه)

التمرناشي الحنفى الغزي عمدة
 المتأخرين الاخبار فاني اروي
 عن شيخنا الشيخ عبد النبي الخليلي
 عن المصنف عن ابن نجيم المصري
 بسنده الى صاحب المذهب أبي
 حنيفة بسنده الى النبي صلى الله
 عليه وسلم المصطفى المختار • عن
 جبريل عن الله الواحد القهار •
 كما هو مبسوط في اجازاتنا
 لرف عديدة عن المشايخ المتبحرين
 لكار • وما كان في الدور والقرى
 لم اعزه الاماندر وما زاد وعزقله
 بزوته لقائله روما للاختصار •
 ما مولى من الناظر فيه أن ينظر

أي في شرح هذا (قوله بعين الرضى) أي بالعين الدالة على الرضى ولا يتطرق بعين المقت فأن من تطرقاتين له الحق باطلا كما قال الشاعر

وعين الرضى عن كل عيب كيلة * كما أن عين السخط تبدى المساويا
أو أنه شبه الرضى بأنسان له عين تشبهها مضمرا في النفس وذكر العين تخييل ط (قوله والاستبصار)
السين والتاء زائدتان أي والأبصار والمراد به التبصر والتأمل ط (قوله وأن بتلافي) أي بتدارك في
القاموس تلافاً تدارك (قوله تلافه) الذي في القاموس وجامع اللغة ولسان العرب التلاف الهلاك
ولم يذكر والتلاف فليراجع اه ح ووقع التعبير بغير الشارح كالامام عمر بن القارض قدس سرته في قصيدته
الكافية بقوله

وتلافي أن كان فيه التلافي * بك جعل به جعلت فداكا
ويحتمل أن الالف اشباع وهو لغة قوم ط وفسر العلامة البوري في شرحه على ديوان ابن القارض
التلاف بالتلف وكذا قال سيدي عبد الفتى التالبي في شرحه عليه وتلافي مصدر مضاف الى المتكلم ووقع
في كلام الشعراء كثيراً ومنه قول ابن عني بنحاطب بعض المولى وكان مرثيا

انظر الى بعين مولى لم يزل * يولى الندى وتلاف قبل تلافي
انا كالأذى احتاج ما يحتاجه * فاعظم دعاءى والثناء الوافى
لجاء الملك بألف دينار وقال له أنت الذى وهذه الصلة وأنا العائد (قوله بقدر الامكان) متعلق بقوله
تلافي والاضافة بيانية أي اذا رأى فيه عيباً تداركه بإمكانه بأن يجعله على محل حسن حيث أمكن أو يصلحه
بتغيير لفظه ان لم يمكن تأويله (قوله أو يصفح) في بعض النسخ بالواو أي بسمح ولا يصفح والصفح في الأصل
الميل بصفحة العنق ثم أريد به مطلق الامراض (قوله ليصفح عنه الخ) لأن الجزاء من جنس العمل (قوله
الأسرار) بكسر الهمزة مصدر أسرى لاسبب الاضرار وان احتل أن يكون بفتحها جمع سر اه ح وعلى
الاول قطعف الاضرار عليه عطف مرادف وعلى الثاني عطف مغاير قال ط والاولى أن يقول بدل الاضرار
الانظار ليكون في كلامه صنعة الطباق وهي الجمع بين لفظين متقابلين المعنى (قوله واحمرى) تقدم
الكلام عليه وهذه الفقرة وقعت في خطبة النهر (قوله الخطر) هو الاشراف على الهلاك والمراد به هنا
الشيء الشاق وهو الخطأ والسوء المعبر عنه بالتلاف (قوله يعز) على وزن يقل أو يقل كما في القاموس
والمادة تأتي بمعنى العسر وبمعنى التلة وبمعنى الضيق وبمعنى العظمة كما أفاده في القاموس وكل صحيح أفاده ط
(قوله البشر) اسم جنس والبشر ظاهراً البشرية وهو ما ظهر من الجسد والحق ما اختفى من الاجتنان وهو
الاستتار ط (قوله ولا غرو) بفتح الغين المجبة وسكون الراء المهملة مصدر غرأ من باب عدا بمعنى عجب
بوزن فرح أي لا عجب اه ح أي من عزة السلامة مما ذكر (قوله فان التسيان) الفاء تعليلية أي لأن التسيان
الذى هو سبب التلاف المتقدم ط وعرفته في التحرير بأنه عدم الاستحضار في وقت الحاجة قال فشمل السهو
لأن اللغة لا تفرق بينهما اه (قوله من خصائص الانسانية) أي من الامور الخاصة بالحقيقة الانسانية أي
بافرادها والباء للنسبة الى المجرى عن ابن عباس أنه قال سمى انساناً لأنه عهد اليه قنسى وقال
الشاعر

لاتنسين تلك العهد فانما * سميت انساناً لانك ناسى

وقال آخر

نسيت وعدك والتسيان مقتفر * فاعترف أقول ناس أقول الناس

وقيل لانه بأمثاله أو بربه تعالى قال الشاعر

وما سمى الانسان الا لانه * ولا القلب الا أنه يتقلب

(قوله والخطأ) هو أن يقصد بالفعل غير المصلح الذى يقصده الجنابة كالرعى الى الصيد فأصاب آدمياً فحزير
وفي القاموس الخطأ ضد الصواب ثم قال والخطأ ما لم يتعمد (قوله من شعائر آدمية) الشعائر العلامات
كما في القاموس ح قال في معراج الدراية وشرعاً ما يتقضى من العبادات على سبيل الاشتراك كالاذان والجماعة
والجمعة وصلاة العيد والاضحية وقيل هي ما جعل علماء على طاعة الله تعالى اه قال ط وانما عبر بها هنا ونفياً

بعين الرضى والاستبصار وأن
تلافي تلافه بقدر الامكان
أو يصفح ليصفح عنه عالم الاسرار
والاضرار ولعمري ان السلامة
من هذا الخطر * لا مريز على
البشر * ولا غرو فان التسيان
من خصائص الانسانية * والخطأ
والزلل من شعائر آدمية *

تقدم بخصائص لأن النسيان من خصائص الإنسان والخطأ والزلل يسكون منه ومن غيره حتى من الملائكة كما وقع لابليس بناء على أنه منهم ولها روت وما روت على ما قيل كقولهم أقبل فيها من يفسد فيها وكنظر بعض الملائكة إلى مقامه في العبادة وأما الجن فذلك أكثر حالهم (قوله وأستغفر الله) أي أطلب منه ستر ذنبي وكأنه أتى به لأن ما ذكره قبله فيه نوع تبرئة للنفس وهو مما لا ينبغي بل الأولى هضم النفس بالخطأ والنسيان وإن كان من لوازم الإنسان (قوله مستعبدا) حال من فاعل أستغفر والعوذ الألباء كالعبادة والمعاهدة والتعوذ والاستعانة والعوذ بالتحريك الملبأ كالعبادة والعباد قاموس (قوله من حسد) هو تمنى زوال نعمة المحسود سواء تمى انتقالها إليه أم لا وبطابق على القبضة مجازاً وهي تمنى مثل تلك النعمة من غير ارادة زوالها عن صاحبها وهو غير مذموم بخلاف الأول لأنه يؤدي إلى الاعتراض على الله تعالى ولذا قال عليه الصلاة والسلام يا أيكم والحسد قاتل الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب وجاء عليه الصلاة والسلام حائلة الدين لاحالة الشعر وقال تعالى ومن شر حاسدا إذا حسد والحاسد ظالم لنفسه حيث أتعب نفسه وأحزنها وأوقعها في الائم ولغيره حيث لم يجب له ما يجب لنفسه ولذا قال أبو الطيب

وأظلم أهل الأرض من كان حاسداً * لمن بات في نعمائه يتقلب

(قوله بسد باب الانصاف) صفة تأكيدية لأن حقيقة الحسد مشعرة بها إذ الانصاف هو الجري على سنن الاعتدال والاستقامة على طريق الحق وهذا الوصف لا يتأتى وجوده مع الحسد والقرص من الاتيان بهذا الوصف التأكدي النداء على كمال بشاعة الحسد وتقرير ذمته والتنفير عنه ولا يخفى ما فيه من الاستعارة المكنية والتضيلية والترشيع (قوله ويرد) أي يصرف صاحبه عن جعل الاوصاف أي عن الانصاف بالاول وصف الجيلة أو عن رؤيتها في المحسود فلا يرى الحاسد له وصفاً جميلاً لأن عين السخط تبدي المساويا وردت تعدي بنفسه ويتعدى بمن إلى مفعول ثان وان لم يذكروا في القاموس فمن شواهد النحاة قول الشاعر

أكثر بعد رد الموت عنى * وبعد عطاءك المائة الرثاء

وهذه الفقرة بمعنى التي قبلها وفي الفقرتين من أنواع البديع الترميع وهو أن يكون ما في احدهما من الانصاف أو أكثره مثل ما يقابل من الاخرى في الوزن والتقفية والجناس اللاحق وهو اختلاف اللفظين المتجاينين في حرفين غير متتارين ولزوم ما لا يلزم وهو هنا الاتيان بالصاد قبل الالف في الانصاف والاول وصف وقد أتى بهاتين الفقرتين المصنف في المنع وابن النخبة في شرح الوهبانية وسبقهما إلى ذلك ابن مالك في التسهيل (قوله ألا) أداة استفتاح يستفتح بها الكلام (قوله حسن) بضم السين شوك السعدان والسعدان بنت من أفضل مراعى الابل كما في القاموس ح وهذا من التشبيه البليغ فهو على حذف الاداة أو يجري فيه استعارة على طريقة السعد ط وبين الحسد وحسن الجناس اللاحق أيضاً (قوله من تعلق به هلك) يشير إلى وجه الشبه فإن الحسد إذا تعلق بإنسان أهلكه لأنه يأكل حسنه ط وظاهره أن الضمير في تعلق للحسد لا لمن والانساب ارجاعه لمن (قوله وكفى للحاسد الخ) كنى فعل ماض واللام في الحاسد زائدة في المفعول به على غير قياس وذم ما تميز وتميز كنى غير محمول عن شيء كما ذكره الدماميني في شرح التسهيل ومثله امتلا الكوز ماء وأخر بالرفع فاعل كنى ولم يرد الباء في فاعلها لأنه غير لازم بل غالب بخلاف زيادتها في فاعل فاعل في التجهيز فأنها لازمة لممكن قال الدماميني ان كان كنى بمعنى أجراً وأعني أو بمعنى وفي لم تزد الباء في فاعلها هكذا قيل ولم أر من أفصح عن معنى كنى التي تغلب زيادة الباء في فاعلها وفي كلام بعضهم ما يشير إلى أنها قاصرة لا متعديّة وفي كلام بعضهم خلاف ذلك اه قافهم ووجه الذم أنه تعالى أسند إليه الشر وأمر نبيه صلى الله عليه وسلم بالاستعانة منه وأي ذم اعظم من ذلك (قوله في اضطرامه) متعلق بكفى أو بمحذوف حال من الحاسد أو في التعليل كما في حديث ابن عمر أنه دخل النار في هرة حبستها أو بمعنى مع كما في ادخلوا في أمم والاضطرام كما قال ح عن جامع اللغة اشتعال النار فيها يسرع اشتعالها فيه قال ط شبه شدة تحسره لقوات غرضه بالاشتعال (قوله بالعلق) هو بالتحريك الانزعاج قاموس (قوله لله در الحسد) في الرضى الدر في الاصل ما يدر أي ما ينزل من الضرع من اللبن ومن القيم من المطر وهو هنا كناية عن فعل المدوح الصادر عنه وانما نسب فعله لله تعالى قصد التمجيد منه لأن الله تعالى منزه العيب

لأن الله مستعذبه من حسد
اب الانصاف * ويرد عن
لاوصاف * الأولان الحسد
من تعلق به هلك * وكفى
ذم آخر سورة الفلق * في
إيمه بالعلق * لله در الحسد
له

وكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه بمعنى قه دره ما أعجب فعله وفي القاموس
وقولهم وقه دره أى عمله كذا في حواشي الجاهل للمولى عصام ثم قال فقول الشرح يعنى الجاهل قه خيره
يجعل الإدراكية عن الخبر لا يوافق تحقيق اللغة اه ابن عبد الرزاق (قوله ما أعجبه الخ) تعجب ثان متضمن
ليسان منشا التعجب وفي الرسالة القشيرية قال معاوية رضى الله عنه ليس في خلال الشر خلة أعدل من الحسد
تقبل الحساد عما قبل الحسود اه ليجبكن شرطه ما قال الشاعر

دع الحسود وما يلقاه من كيد • كفاله منه لهيب النار في كبده
ان كنت ذا حسد فحسنت كربة • وان سكت فقد عذبته بيده

وقال آخر وقد أباد

اصبر على كيد الحسو • دقان صبرك يقتله • النار تأكل بعضها • ان لم تجد ما تأكله

(قوله وما تأكل الخ) البيت من المنظومة الوهبانية قال شارحها العلامة عبد البر بن النخبة الكيد الخديعة
والمكر والحسود فعول من الحسد فيه مبالغة في معنى الحساد والامن المطمئن ولا جاهل عطف على الحسود
يعنى ولا من كيد جاهل ويرى بفتح النخبة من زرى عليه اذا عابه واستهزأ به وانكر عليه ولم يعده شياً أو تهاون به
ويجوز ضمها من أنزى قال في القاموس لكنه قليل وترى وأزرى بأخيه ادخل عليه عيباً وأحرا يريد أن يلبس
عليه به ولا يتدبر عطف عليه أى لا يتفكر في عواقب الامور وسبب هذا البيت أنه أتى بما تليت به من حسد
الحسادين وكيد المعادين واثقه المستول أن يجعل كيدهم في ضرهم فبعضهم استكبره عليه والبعض قال أنه
مسبوق اليه اه ملخصاً (قوله هم يحسدوني) أصله يحسدوني حذف إحدى النونين تضيخاً اه ح
وشر أقفل تفضيل حذفته همزته لكثرة الاستعمال كما حذف من خير وأثبات لغة قليلة أو ديشة كما في القاموس
وكلهم بالجر تأكيد للتأثر لا قاعدة التمول ولا يقال الكافر شر من لم يحسد فكيف يكون من لم يحسد شر منه
لأننا نقول هو من جله من لم يحسد بل ليس له ما يحسد عليه لقوله تعالى أيعجبون أن غافقدهم به الآية فافهم
وفي الناس بمعنى معهم ويوما ظرف لعاش وغيره بالنصب حال وقد أتى الشارح بهذا البيت تعالى في الشحنة تسلية
للتفكير فالحسد لا يكون إلا لذوى الكمال المتصفين بأكل الخصال وفي معناه ما ينسب الى على كرم الله وجهه
ان يحسدوني فاني غير لا تخمهم • قبلي من الناس أهل الفضل قد حسدوا

خدامي وبهم ما بي وما بهم • ومات أكثرنا غيظاً بما يحسد

(قوله اذ لا يسود) أى لا يصير ذا أسود ونحوه وأصله يسود كينصر نقلت حركة الواو الى الساكنين قبلها
فسكرت الواو وهذا علة لمفهوم وشر الناس لأنه اذا كان شر الناس من لم يحسد نتج أن خيرهم من يحسد
وانما كان ذلك سبباً في سيادته لأن المدح يترتب عليه الرياسة والسودد والقدر فيه يترتب عليه الخلم
والتميل والصفح وذلك سبب في السيادة أيضاً اه ط قلت والحسود أيضاً يليب في السيادة من حيث أنه
سبب لنشر ما انطوى من الفضائل كما قال القائل

واذا أراد الله نشر فضيلة • طويت أتاح لها لسان حسود

(قوله سيد) أصله سيدوا اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلت الواو والياء وأدغمت في الياء
غير أنه لا يطلق الا على الله تعالى لما روى أنه عليه الصلاة والسلام لما قالوا له يا سيدنا قال انما السيد الله
وفيه أنه عليه الصلاة والسلام قال انما سيد ولد آدم وقال تعالى وسيد او حسودا وقيل لا يطلق عليه تعالى
وعزى الى مالك وقيل يطلق عليه تعالى معترفاً وعلى غيره منكر أو الصريح جوازاً مطلقاً وهو في حقه تعالى بمعنى
الظلم المحتلج اليه وفي غيره بمعنى الشريف الفاضل الرئيس وقامه في حاشية الهوى (قوله بدون) أى
بغيره هو أحد اطلاعات لها وتأتى بمعنى المكان الأدنى وهو الاصل فيها ط (قوله ودود) هو كثير الحب
قاموس (قوله وحسود يقدح) أى يطمئن ولا يطمئن ما بين ودود وحسود من الطباق وبين يمدح ويقدح
من الجناس اللامح وزوم ما لا يلزم وما في ذلك من الترميح (قوله لأن من زرع) تعليل لما استلزمه الكلام
السابق لأن قدح الحسود اذا كان سبباً في زيادة الحسود الموجبة لكفده كان زرع الحسد متجالة الحن والبلايا
والاحن جمع احنة بالكسر فيه ما وهى الخد كما في القاموس اه ح ويحتمل أنه تعليل لقوله سابقاً الاوان

بدأ صاحبه فقتله •

وما آمن كيد الحسود بما •

ولا جاهل يرى ولا يتدبر •

وقه دو القائل •

هم يحسدوني وشر الناس كلهم •

من عاش في الناس يوماً غير محسود •

اذ لا يسود سيد بدون ودود يمدح •

وحسود يقدح • لأن من زرع •

الاحن • حسداً لهن •

الحمد لحسك من تعلق به هلك فالحمود الهلاك الموجود عند التعلق ط وثيبه الحمد بما رزق استعارة
بالكتابة واثبات الزرع تخييل وذكر الحمد ترشيع (قوله فالثيم يفضح) من القوم بالضم ضد الكرم يقال لؤيم
ككرم لؤما فهو لؤيم جعه لؤما ويقال ففضحه كفضحه كسفه مسدود والاصلاح ضد الافساد قاموس
وهذا امر تطبقه قوله اذ لا يسود سيد الخ فالثيم هو الحمود والكريم هو الودود وفيه لقب وشرف مشوش
أو بقوله وما مولى من الناظر فيه الخ ولو قال والكريم يفضح أو يسمع لكان أوضح (قوله لكن يا أخى الخ)
لما كان الاذن بالاصلاح مطلقا استدرك عليه بقوله بعد الوقوف وهو ظرف ليصلح كما أفاده ح أى يصلح بعد
وقوفه وإطلاعه على هذه الكتب لا بمجرد الخطوط بالبال ويصح تعلقه بقوله وإن يتلافى تلافى ويحتمل تعلقه بقوله
فصرفت عنان العناية فهو الاختصار أى انما اختصرته بعد الوقوف على حقيقة الحال أى حال المسائل
ومعرفة ضعفها من قويمها يدل له قوله مع تحقیقات نسخ الخ ويدل للاول قوله وبأبى الله الخ أفاده ط
(قوله على حقيقة الحال) حقيقة الشيء ما به الشيء هو كالحیوان الناطق للانسان بخلاف مثل المضاحك
والكاتب مما يمكن تصور الانسان بدونه تعريفات السيد (قوله كصاحب البصر) هو العلامة الشيخ زين
ابن نجيم وتقدمت ترجمته (قوله والنهر) أى وكصاحب النهر وهو العلامة الشيخ عمر سراج الدين الشهير
بأبن نجيم الفقيه المحقق الرشيق العبارة الكامل الاطلاع كان متبحرا في العلوم الشرعية غواصا على المسائل
الفنية محققا الى الغاية وجها عند الحكم معظما عند الخاص والعام توفى سنة خمس بعد الالف ودفن عند
شيخه وأخيه الشيخ زين محبي ملخصا وله كتاب اجابة السائل في اختصار أنفع الوسائل وغير ذلك
(قوله والفيض) أى وكصاحب الفيض وهو الكركى قال التميمي في طبقات الخنفة ابراهيم بن عبد الرحمن
ابن محمد بن اسمعيل الكركى الاصل القاهري المولد والوفاء لازم التقى الحصنى والتقى الشمى وحضر دروس
الكافى وأخذ عن ابن الهمام وترجمه السضاوى في الضوء بترجمة حافلة وذكر أنه جمع في الفقه فتاوى
في مجلدين وأن له حاشية على توضيح ابن هشام اه ملخصا وتوفى سنة ٩٢٣ هـ وأراد بالفتاوى الفيض المذكور
المسمى بفيض المولى الكريم على عبده ابراهيم وقد قال في خطبته وضعت في كتابي هذا ما هو الراجح والمعتمد لقطع
بعصه ما يوجد فيه ومنه يستمد (قوله والمصنف) تقدمت ترجمته (قوله وجدنا المرحوم) هو الشيخ محمد
شارح الوفاية اه ابن عبد الرزاق ولم أقف له على ترجمة (قوله وعزى زاده) هو العلامة مصطفى بن محمد
الشهير بعزى زاده أشهر متأخري العلماء بالروم وأغزرهم مادة في المنطوق والمفهوم ذوالناتيف الشهيرة منها
حاشية على الدرر والغرر وحاشية على شرح المنار لابن ملك توفى في حدود سنة أربعين بعد الالف محبي
ملخصا (قوله وأخى زاده) قال المحبى في تاريخه هو عبد الحليم بن محمد الشهير المعروف بأخى زاده أحد أفراد
الدولة العثمانية وسراة علمائها كان نسج وحده في ثقب الذهن وصحة الادراك والتطلع من العلوم وله تاليف
كثيرة منها شرح على الهداية وتعليقات على شرح المفتاح وجامع التصولين والدرر والغرر والاشياء والنظائر
وتوفى سنة ثلاث عشرة بعد الالف اه ملخصا وذكر ابن عبد الرزاق أن الذى فى الخزان أخى جليلي يدل
أخى زاده وهو صاحب حاشية صدر الشريعة المسماة بذكر العقبي واسمه يوسف بن جنيد وهو تلميذ من تلاميذ
خبرو اه (قوله وسعدى أفندى) اسمه سعد الله بن عيسى بن أمير خان الشهير بسعدى جليلي مفتي الديار
الرومية له حاشية على تفسير البضاوى وحاشية على العناية شرح الهداية ورسائل وقصائد معتبرة ذكره
حافظ الشام البدر الغزى العاصمى في رحلته وبالغ في الثناء عليه والتمس في الطبقات ونقل عن الشافى
النعمانية أنه توفى سنة ٩٤٥ (قوله والزليلى) هو الامام نضر الدين أبو محمد عثمان بن على صاحب تبیین
الحقائق شرح كزالدقائق قدم القاهرة سنة ٧٠٥ وأفتى ودرس وصنف واتفق الناس به كثيرا ونشر الفقه
ومات بها سنة ٧٤٣ (قوله والاكمل) هو الامام المحقق الشيخ اكمل الدين محمد بن محمود بن احمد البارقي
ولد في بضع عشرة وسبع مائة وأخذ عن أبي حيان والاصفهانى وسمع الحديث من الدلاصى وابن عبد الهادى
وكان علامة ذا فنون وافر العقل قوى النفس عظيم الهبة أخذ عنه العلامة السيد الشريف والعلامة الفزرى
وعرض عليه القضاء فامتنع له التفسير وشرح المشارق وشرح مختصر ابن الحاجب وشرح عقيدة الطوسى
والعناية شرح الهداية وشرح السراجية وشرح ألفية ابن معطى وشرح المنار وشرح تلخيص المعانى والتقرير

فالثيم يفضح والكريم يصلح
لكن يا أخى بعد الوقوف على
حقيقة الحال والاطلاع على
ما حرره المتأخرون كصاحب البحر
والنهر والفيض والمصنف وجدنا
المرحوم وعزى زاده وأخى زاده
وسعدى أفندى والزليلى والاكمل

شرح اصول البزدوى توفى سنة ٧٨٦ وحضر جنازته السلطان بن دونه ودفن بالشيعونية في مصر
 (قوله والكمال) هو الامام الحق حيث اطلق محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيواسي ثم السكندري
 كمال الدين بن الهمام ولد تقريباً سنة ٧٩٠ وتفقه بالمصراع قارئ الهداية وبالفاضى بحب الدين بن النخنة
 لم يوجد في مثله في التحقيق وكان يقول أنا لا اقلد في المعقولات أحداً وقال البرهان الابناسي - وكان من أقرانه
 لو طلبت جميع الدين ما كان في بلدنا من يقوم بها غيره وكان له نصيب واغرم بالاصحاب الاحوال من المكشف
 والكرامات وكان يتميز أولاً بالكلية فقال له أهل الطريق ارجع فان الناس حاجة بعلك وكان يأتيه الوارد كما يأتي
 السادة الصوفية لكنه يقطع عنه بسرعة لخاططة للناس وشرح الهداية شرحاً لا تطهره سماه فتح القدير وصل فيه
 الى اثنا عشر كتاب الوكالة وله كتاب التفسير في الاصول الذي لم يولف مثله وشرحه تلميذه ابن أمير حاج وله المسيرة
 في العقائد وزاد الفقير في العبادات توفى بالقاهرة سنة ٨٦١ وحضر جنازته السلطان بن دونه كما في طبقات
 التميمي ملخصاً (قوله وابن الكمال) هو أحمد بن سليمان بن كمال باشا الامام العالم العلامة الرحلة القهامة
 كان بارعاً في العلوم وقبل أن يوجد في الاول فيه مصنف أو مصنفات دخل الى القاهرة مصحبة السلطان سليم
 لما أخذها من يد الجراكسة وشهد له أهلها بالفضل والاتقان وله تفسير القرآن العزيز وحواش على الكشاف
 وحواش على أوائل البضاوى وشرح الهداية لم يكمل والاصلاح والايضاح في الفقه وتفسير التنقيح
 في الاصول وشرحه وتغيير السراجية في الفرائض وشرحه وتغيير المفتاح وشرحه وحواش التلويح وشرح
 المفتاح ورسائل كثيرة في فنون عديدة لعلها تزيد على ثلثمائة رسالة وتصانيف في الفارسية وتاريخ آل عثمان
 بالتركية وغير ذلك وكان في كثرة التأليف والسرعة بها وسعة الاطلاع في الديار الرومية كالجلال السيوطي
 في الديار المصرية وعندي أنه أدق نظر من السيوطي وأحسن فهماً على أنهما كتابا جال ذلك العصر ولم يزل
 مفتياً في دار السلطنة الى أن توفى سنة ٩٤٠ هـ فمجي ملخصاً (قوله مع تحقیقات) حال من ما حتره أى
 مصاحباً ما حتره هؤلاء الائمة لتحقيقات ا ح والمراد بها حل المعاني العويصة ودفع الاشكالات الموردة
 على بعض المسائل أو على بعض العلماء وتعيين المراد من العبارات المحتملة وتحوذ ذلك والافذات الفروع الفقهية
 لا بد فيها من النقل من أهلها (قوله نسخ بها البال) في القاموس نسخ لى رأى كنع سنوحا و نسخها
 و نسخها عرض وبكذا عرض ولم يصرح ا هـ فعلى الاول هو من باب القلب مثل أدخلت القلنسوة في رأسي
 والاصل سحنت أى عرضت بالببال أى في خاطرى وقلبي وعلى الثاني لا قلب والمعنى عليه أن قلبي وخاطري
 عرض بها ولم يصرح وهذا ما جرت عليه عادته رحمه الله تعالى من التعريض بالرموز الخفية كما يشير اليه قريباً
 (قوله وتلقيتها) أى أخذتها عن أشياء غول الرجال أى الرجال النحول القاتقين على غيرهم في القاموس
 الفعل الذك من كل حيوان وغول الشعراء الغالبون بالهباء على من هاجبهم ا هـ قال ح وأورد أن بين
 الجملتين تنافها فان البال اذا اشكر هذه التحقيقات جميعها فكيف يكون متلقياً لها جميعها عن غول الرجال
 وقد يجاب بأنه على تقدير مضاف أى نسخ بعضها بالببال وتلقيت بعضها عن غول الرجال ا هـ أى فهو على
 حد قوله تعالى ومن الجبال جدديش وجر (قوله ويأبى الله العصمة الخ) أبى النبي يأباه ويأبىه اباءه واباءه
 بكسرهما كرهه قاموس وهذا اعتذار منه رحمه الله تعالى أى ان هذا الكتاب وان كان مشتملاً على
 ما حتره المتأخرون وعلى التحقيقات المذكورة لكنه غير معصوم أى غير ممنوع من وقوع الخطأ والسهو فيه
 فان الله تعالى لم يرض ولم يقدر العصمة لكتاب غير كتابه العزيز الذي قال فيه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من
 خلفه فغيره من الكتب قد يقع فيه الخطأ والزلل لانهم من تأليف البشر والخطأ والزلل من شعارهم (تنبيه)
 قال الامام العلامة عبد العزيز الجباري في شرحه على اصول الامام البزدوى ما نصه روى البويطى عن
 الشافعي رضي الله عنه ما أنه قال له اني صنفت هذه الكتب فلم آل فيها الصواب ولا بد أن يوجد فيها ما يخالف
 كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً
 كثيراً ما وجدتم فيها مما يخالف كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم فاني راجع عنه الى كتاب
 الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وقال المنزى قرأت كتاب الرسالة على الشافعي ثمانين مرة فامن
 مرة الا وكن يقف على خطأ فقال الشافعي هيه أبى الله أن يكون كتاباً صحيحاً غير كتابه ا هـ (قوله قليل خطأ

والكمال وابن الكمال •
 مع تحقیقات نسخ بها البال •
 وتلقيتها عن غول الرجال • ويأبى
 الله العصمة لكتاب غير كتابه •
 والمنصف من اعتق قليل خطأ المرء

المرء) أى خطأ المرء القليل فهو من إضافة الصفة للموصوف وعبر بالخطأ إشارة إلى أن ذلك واقع لا عن اختيار
 فالأمر مرفوع والثواب ثابت ط (قوله فى كثير صوابه) متعلق بمحذوف حال من الخطأ أى الخطأ القليل
 كـ كما تافى أثناء الصواب الكثير وباعتقرونى بمعنى مع أول التعليل أفاده ط ولا يخفى ما فى الجمع بين قليل وكثير
 وخطأ وصواب من الطباق (قوله ومع هذا) أى مع ما حوأم من الصبريات والتحققات اه ح قلت
 والأولى جعله مرتبطاً بقوله ويأبى الله أى مع كونه غير محذوف من الخلل عن أنقضه كما تقول فلان بخيل ومع ذلك
 فهو أحسن حالاً من فلان ط (قوله فهو الفقيه) الجملة خبر من قرئت بالقاء لعدم المبتدأ فأشبه الشرط
 والمراد بالفقيه من يحفظ الفروع الفقهية وبصره إدراكه فى الأحكام المتعلقة بنفسه وغيره وسبأ فى الكلام
 على معنى الفقه لغة واصطلاحاً ط (قوله الماهر) أى الحاذق قاموس (قوله ومن ظفر) فى القاموس
 الظفر بالصريك القوز بالمطلوب نظره وظفره ونحليه (قوله بما فيه) أى من الصبريات والتحققات والفروع
 الجمة والمسائل المهمة (قوله فسيقول) أى بسين التنفيس لأن ذلك يكون عند السؤال أو المناظرة مع
 الآخرين غالباً أو أنها زائدة أفاده ط أولاً لأنه إما يكون بعد اطلاعه على غيره من الكتب التى سترها غيره
 وطولها بنقل الأقوال الكثيرة والتعليقات الشهيرة وخلافات المذاهب والاستدلالات مع خلطها من تكثير
 الفروع والتحويل على المعتمد منها كغالب شروح الهداية وغيرها فإذا اطلع على ذلك علم أن هذا الشرح هو
 الدرة الفريدة الجامع لتلك الأوصاف الجيدة ولذا أكب عليه أهل هذا الزمان فى جميع البلدان (قوله بل
 فيه) الملاءمة بالكراسم ما يأخذ الأناة إذا امتلاها بهاء هيئة الامتلاء بمصدره مل قاموس وفيه استعارة
 تصريحية حيث شبه الكلام الصريح الذى يستحسنه قائله ويرتضيه ولا يتصاننى عن الجهر به بما جلا الأناة
 بجامع يلوغ كل إلى النهاية أو ممكنة حيث شبه الغم بالأناة والملء تخييل أو هو كناية عن الاتيان بهذا القول
 جهرًا بلا توقف ولا خوف من تكذيب طاعن وبين قوله فيه وفيه الجناس التام (قوله كم ترك الأول للآخر)
 مقول القول وكم خبرية للتكثير مقول ترك والمراد بالأول والآخر جنس من تقدم فى الزمن ومن تأخر وهذا
 فى معنى ما قاله ابن مالك فى خطبة التسهيل وإذا كانت العلوم مخصا للهية ومواهب اختصاصه فغير مستبعد
 أن يتأخر بعض المتأخرين ما عسر على كثير من المتقدمين اه وأنت ترى كتب المتأخرين تفوق على كتب
 المتقدمين فى الضبط والاختصار ورواية الاقفاط وجمع المسائل لأن المتقدمين كان مصرف أذهانهم إلى
 استنباط المسائل وتقويم الدلائل فالعالم المتأخر يصرف ذهنه إلى تنقيح ما قالوه وتبيين ما أجابوه وتقيد
 ما أطلقوه وجمع ما فرقوه واختصار عباراتهم وبيان ما استقر عليه الأمر من اختلافاتهم فهو كما شطه عروس
 رباها أهلها حتى صلت للزواج تزينا وتعرضها على الأزواج وعلى كل فالفضل للأوائل كما قال القائل
 كالصيريقه السحاب وماله * فضل عليه لأنه من ماله
 ثم فضل المتأخرين على أمثالنا من المتعلمين رحم الله الجميع وشكرهم أمين (قوله الخلف) أى النصيب
 والوافر الكثير (قوله لأنه) تعليل للجميل الثلاثة قبله والضمير يرجع إلى الكتاب ط (قوله هو البحر) تشبيه
 بليغ واستعارة (قوله لكن بلا ساحل) الساحل ريف البحر وشاطئه مقابله لأن الماء معله وكان القياس
 مسحولا قاموس وإذا كان لا ساحل له فهو فى غاية الاتساع لأن نهاية البحر ساحله فهو من تأكيد المدح
 بما يشبه الذم حيث أثبت صفة مدح واستثنى منها صفة مدح أخرى نحو أنا فصع العرب سيدانى من قريش
 وهو أكيد المدح لما فيه من المدح على المدح والأشعار بأنه لم يجد صفة ذم يستثنىها فاضطر إلى استثناء
 صفة مدح له نوع ثان وهو أن يستثنى من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح كقوله
 ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم * جهن فلول من قراع الكتائب
 أى فى حدته كسر من مضاربة الجيوش وهذا الثانى أبلغ كما بين فى محله فافهم وفيه أيضاً من أنواع البدع
 نوع من أنواع المبالغة وهو الإغراق حيث وصف البحر بما هو ممكن عقلاً ممنوع عادة (قوله ووايل القطر)
 الوايل الكثير وهو من إضافة الصفة للموصوف أى القطر الوايل ط (قوله غير أنه متواصل) أى تواصل
 نافعاً غير مضطرب بقرينة المقام والا كان ذماً وهذا أيضاً من تأكيد المدح بما يشبه الذم (قوله بحسن
 عبارات) الباء التعليل مثل فظلم أو بالمصاحبة مثل اهبط بسلام أو بالملابسة وهى متعلقة بالبحر لأنه فى معنى

فى كثير صوابه * ومع هذا فن أنق
 كإبى هذا فهو الفقيه الماهر *
 ومن ظفر بما فيه فسيقول بل *
 فيه كم ترك الأول للآخر * ومن
 محله فقد حصل له الحظ الوافر *
 لأنه هو البحر لكن بلا ساحل *
 ووايل القطر غير أنه متواصل *
 بحسن عبارات

المستحق أي الواسع مثل حاتم في قومه ومثل قول الشاعر أسد على وفي الحروب لعامة لتأوله بكريم وبحري
أو معذوف حاتم من الضمير لأنه أومن ككفي (قوله ورمز اشارات) هما بمعنى واحد وهو الإجماع بالعين
أو البدء ونحوهما كما في القاموس فكانه أراد اللفظ أنواع الإجماع وأخاها كما يصريح به بعد بقوله معقدا
في دفع الإيراد اللفظ الإشارة (قوله وتنقيح معاني) أي تهذيبها وتنقيتها ويحتمل أنه من إضافة الصفة
إلى الموصوف ومشبه قوله وتحرير مبانى وفي القاموس تحرير الكتاب وغيره تنقيحه اه وبانى الكلمات
ما تبقى عليه من الحروف والمراد بها الألفاظ والعبارات من إطلاق الجزء على الكل وفي قوله المعاني والمبانى
مرعاة النظر وهو الجمع بين أمر وما يناسبه لا بالتضاد فتحو الشمس والقمر بحسبان ثم الموجود في التسخير رجعها
بالياء مع أن القياس حذفها والوقف على النون ما سكنة مثل فاقض ما أنت قاض (قوله وليس الخبر
كالعين) بكسر العين المعاني والملاحظة وهذا على حذف أي أن ما قلته خبر يحتمل الصدق والكذب
وبعد اطلاعك على التأليف المذكور تصابن ما ذكرته لك وتحققه بالملاحظة لأن الخبر ليس كالعين أفاده ط
وفي هذا الكلام إقباس مما رواه أحمد والطبراني وغيرهما من قوله صلى الله عليه وسلم ليس الخبر كالمعاينة
وهو من جوامع كله صلى الله عليه وسلم كما في المواهب اللدنية وتضمن لقول الشاعر

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدث نولك فخاراً كن جمعا

(قوله وستقر) التقرب بالضم البرد ويصنه تقرب بالكسر والفتح قرة وتضم وقروا بردت واقطع بكأوها وأرأت
ما كانت منشوفة إليه قاموس وكان وصف العين بالبرودة لما قالوا من أن دمة السرو باردة ودمة الحزن
حارة (قوله بعد التأمل) أي التفتك فيه والتدبر في معانيه ط (قوله نفذ) الفاء فصيحة أي
إذا كان كما وصفته لك أو إذا تأملت وتزرت به عيناك نفذاخ ثم أعلم أنه من هنا في قوله كيف لا وقد يسراقه
ابتداء بيبضه الخ ساقط من كثير من النسخ وكأنه من الحافات الشارح فما قل من نسخه قبل الإلماع
خلاص هذه الزيادة والله تعالى أعلم (قوله من حسن روضه) الحسن الجمال جمعه محاسن على غير قياس
قاموس فهو اسم جامد لا صفة فالإضافة فيه لا يلية فافهم والاسم أفعّل تفضيل من السموات الأعلى من
غيره قال ط وفي الكلام استعارة تشبه عبارة الحسننة بالروض بجامع التفاسم وتعلق النفوس بكل
والقرينة إضافة الروض إلى الضمير (قوله عن الحسن) الظاهر أنه بضم الحاء فالملق دع الحسن الصوري
الحسوس وانظر إلى حسن روض هذا الشرح الأعلى قدرا اه ح (قوله وسلي) امرأة من معشقات
العرب المشهورات كليلي ولبنى وسعدى وبثينة وميمونة وعزة وليس المراد بها المعنى العلى وإنما المراد الوضئ
لاشهرها بالحسن كاشتهار ستم بالكرم فيقال فلان ستم بمعنى كريم فالمراد دع ليلال والجليل (قوله في طلعة)
خبر مقدم وما يفنيك مبتدأ مؤخر والمعنى أن طلعة الشمس أي طلوعها يكفك عن نور الكوكب المسمى بزحل
نزل كتابه منزلة الشمس بجامع الاهتداء بكل ونزل غيره منزلة زحل ولا شك أن نور الشمس والاهتداء به لا يكون
لغيرها من الكواكب وزحل أحد الكواكب السيارة التي هي السبع جمعا الشاعر على ترتيب
السموات كل كوكب في جماع بقوله

زحل شري مرتب من شمسه * قزاهر لطاردا لاقار ط

(قوله هذا) أي خذ هذا الذي ذكرته وأراد به الانتقال عن وصف الكتاب إلى التنبيه على عدم الاقتدار
بما يشنع به حسد الزمان المغبرون في وجوه الحسان

كضرائر الحسناء قلن لوجهها * حسدا ولؤما أنه لدميم

(قوله أعراض) جمع عرض بكسر العين محل المدح والذم ط (قوله أعراض) أي كالأعراض خبر أخفى فهو
تشبيه بليغ والأعراض جمع عرض وهو الهدف الذي يرمى بالسهم فكأن القرض يرمى بالسهم كذلك أعراض
المصنفين ترمى بالقول الكاذب وشاع استعمال الرمي في نسبة القبايح كما قال تعالى والذين يرمون أزواجهم
والذين يرمون المحصنات وبين الأعراض والأعراض الجناس المضارع ط وفي تشبيه الكلام القبيح بالسهم
استعارة تصريحية والقرينة إضافة إلى الالسنه والجامع حصول الضرر بكل ويحتمل أن يكون من
إضافة المشبه به إلى المشبه أي الالسنه التي هي كالسهم لكن تشبيه الكلام بالسهم أظهر من تشبيه

وورمز اشارات • وتنقيح معاني •
وتحرير مبانى • وليس الخبر كالعين
• وستقر به بعد التأمل العينان •
نفذ ما نظرت من حسن روضه
الاسم • ودع ما سمعت عن الحسن
وسلي
خذ ما نظرت ودع شيا سمعت به
في طلعة الشمس ما يغنيك عن زحل
هذا وقد أخت أعراض المصنفين
أعراض سهام الالسنه الحساد •

الاسنة بها تأمل (قوله ونفائس تصانيفهم الخ) النفائس جمع قيسة يقال شئ نفيس أى خنافس فيه ويرغب وهو من إضافة الصفة الى الموصوف من فروع العطف على اسم أخصى أو على الابتدائية والوافر للاستئناف أو الحال ومعترضة بتثنية الزم منصوب على أنه خبر أخصى أو من فروع على أنه خبر المبتدأ وبأيديهم متعلق به أى منصوبه بأيديهم من قولهم جعلت التي معرضة له أى نصبت أو وضع الراى مخففة من أعرض بمعنى أظهر أى مظهرة فى أيديهم والضمير للسادة وجلة تنصب أى الحساد بالبناء للمعلوم حاله أو خبر بعد خبر أو هى الخبر ومعترضة حال ورميها بالكساد كناية عن هجرها أو ذمتها والمعنى أن الحساد لا يستغنون عنها بل ينتهون فوائدها وينتفعون بها ثم يذمتونها ويقولون انها سعة كاسدة (قوله أخال العلم) منادى على حذف أداة النداء والآخر من النسب والصدق والصاحب كما فى القاموس والمراد الأخير (قوله بعيب) مصدر مضاف الى مفعوله وان جعل العيب اسما لما يوجب الذم فهو على تقدير مضاف أى بذ كعيب ط (قوله مصنف) بكسر التون أو بضمها (قوله ولم يتيقن) جلة حاله ط (قوله منه) متعلق بمحذوف صفة لازلة وجلة تعرف صفة ثانية أو حال أو منه متعلق بتعرف والجملة صفة لازلة (قوله فكم) خبرية للتكثير فى محل رفع مبتدأ والجملة بعد ها خبر كما هو القاعدة فيما اذا اولها فعل متعد أخذ مفعوله فافهم (قوله بعقله) الباء لالة أى ان عقله هو الالة فى الافساد ط (قوله وكم حرف) التعريف والتغيير والتصنيف الخطأ فى الصيغة قاموس لكن فى شرح ألقية العراقى للقاضى زكريا التعريف الخطأ فى الحروف بالشكل والتصنيف الخطأ فى ما بالنقط واللى الخطأ فى الاعراب اه وفى تعريفات السيد تقيس التعريف هو أن يكون الاختلاف فى الهيئة كبرد وبرد وتجنيس والتصنيف أن يكون الفارق نقطة كاتى واتى اه (قوله أخصى لى مغبرا) اللام فى لى زائدة للتقوية لتقدم المفعول على عامله مع أن العامل محمول على الفعل فتضعف عن المعمول وتغير التاسخ المعنى بسبب تغييره الالفاظ وجملة وجاء الخ مؤكدة وهذا معنى ما يقال التاسخ عند المؤلف (قوله من هذا) أى التاليف (قوله أن يدرج) أى يجرى وفى القاموس درجت الرفع بالحق أى جرت عليه جرياشدا (قوله من المصنفين والمؤلفين) التاليف جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم الواحد سواء كان بعضها منسوبة الى بعض بالتقدم والتأخر أو لا وعليه فيكون التاليف أعم من الترتيب اه تعريفات السيد قيل وأعم من التصنيف لانه مطلق الضم والتصنيف جعل كل صنف على حدة وقيل المؤلف من جميع كلام غيره والمصنف من جميع مبتكرات أفكاره وهو معنى ما قبل واضح العلم أولى باسم المصنف من المؤلف (قوله رياض) فى القاموس رياض المهر رياض ورياضة ذلله اه ومنه قولهم مسائل الرياضه قال الشنشورى أى لى تروض الفكر وتذلل لما فيها من القرين على العمل (قوله القريحة) فى الصحاح القريحة أول ما يستنبط من البر ومنه قولهم افلان قريحة جيدة يراد استنباط العلم بمجودة الطبع اه والمراد بها هنا آلة الاستنباط وهى الذهن (قوله ودعاء) عطف على الفخران (قوله وما على) مانافية وعلى خبر مبتدأ محذوف أى وما على بأس أو ما استفهامية مبتدأ وعلى الخبر (قوله فسيثقونه بالقبول) قد حقق المولى وجاء وأعطاه فرق ما تنهيه وهو دليل صدقه وإخلاصه وجه الله تعالى وجزاه خيرا (قوله ترى القى) رأى عليه والقى مفعول أول وهو فى الأصل الشاب والمراد به هنا مطلق الشخص وجملة يشكر مفعول ثان أو بصرية ولا يرد أن الإنكار مما لا يدرك بالبصر لانه قد تدرك أماراته على أنه اذا جعلت بصرية بجملة يشكر حال لاه مفعول لها حتى يرد ذلك فافهم (قوله لو ما) مهموز العين مفعول لاجله (قوله ما ذهب) أى مات والقاعدة أن ما بعد اذا زائدة (قوله لج) بالجيم من الباسج وهو الخسومة كما فى القاموس اه ح وضمه معنى اشتد فعدا بالباء ط (قوله الحرس) طلب الشئ ما جهاد فى أصابه تعريفات السيد (قوله على نكتة) متعلق بالحرس والنكتة هى مسألة لطيفة أخرجت بدقة نظر ومعان فكر من نكت رجه بأرض اذا أثر فيها وسعت المسألة الدقيقة نكتة لتأثر الخواطر فى استنباطها سيد (قوله يكتبها) حال من الضمير المجرور أو صفة لنكتة أى يريد كتابتها (قوله فهالك) اسم فعل بمعنى خذ (قوله مهذا) بالكسر بصفة اسم القائل بقرينة قوله مظهرها وهو أولى من الفتح لانه أقل تكلفا والتعذيب التقية والاصلاح وقوله لمهمات مفعوله واللام للتقوية وهو جمع مهمة ما يهتم بتصنيفه (قوله استعملت) أى عملت فالسين والتاء

ونفائس تصانيفهم معترضة بأيديهم
تنصب فوائدها ثم ترميها بالكساد
أخال العلم لا تجعل بعيب مصنف
ولم يتيقن زلة منه تعرف
فكم أفسد الراوى كلاما بعقله
وكم حرف الاقوال قوم ومحفوا
وكم تاسخ أخصى لى مغبرا
وجاء لى لم يرد المصنف
وما كان قصدى من هذا أن يدرج
ذكرى بين المترين من المصنفين
والمؤلفين بل القصد رياض
القريحة وحفظ الفروع القصص
مع رجاء الفخران ودعاء
الاخوان وما على من اعراض
الحاسدين عنه حال حياى
فسيثقونه بالقبول ان شاء الله
تعالى بعد وفائق كما قبل
ترى القى يشكر فضل القى
لو ما وخبثا فاذا ما ذهب
لج به الحرس على نكتة
يكتبها عنه بما الذهب
فهاك مؤلفا مهذا لمهمات هذا
القى مظهر الدقائق استعملت

تأخذان هربهما إشارة إلى الاعتناء والاجتهاد ط (قوله فيها) أي في تحريرها ط (قوله جن) أي
سائر الأشياء بطلته والمادة تدل على الاستتار كالجبن والجنين والجنة وإنما خص الليل لسكونه محل
الاجتهاد غالباً وفيه يزكو اتهم لقلة الحركة فيه وعادة العلماء يتلذذون بالسهر في التحرير للمسائل كما قال التاج
السبكي رحمه الله

سهرى لتتج العظم الذي • من وصل غايته وطيب عناق
وتغايى طرباً لخل هويصة • في الذهن أبلغ من مداومة ساق
وصرير أقلابى على صفحتها • أشهى من الدوكاه والعشاق
والذنن تقرأ القصة لدفعها • نقرى لائق الرمل عن أوراق ط

الفكر فيها إذا ما الليل جن • مختزياً
أرجح الأقوال وأوجز العبارة •
معقده في دفع الإراد أطف
الإشارة • فربما خالفت في حكم
أو دليل • لحسبه من لا اطلاع له
ولا فهم عدولاً عن السبيل • وربما
غيرت تعالماً شرح عليه المصنف
كلمة أو حرفاً • وما درى أن ذلك
لنكتة تدق عن نظره وتفتنى • وقد
أنشدني شيخي الحبر السامي •
والبحر الطامى • واحد زمانه •
وحسنة أو أنه • شيخ الإسلام
الشيخ خير الدين الرملى • أطال الله
بقائه
قل لمن لم ير المعاصر شيئاً
• ويرى للأوائل التقديماً
أن ذاك القديم كان حديثاً
وسبق هذا الحديث قدماً

قول الحاشية أن هذا الحديث
كذا يخط الهنسي والموافق لشارح
أن يقول أن ذاك القديم كما هي
الرواية في البيت ١٥

(قوله مختزياً) حال من فاعل استعملت والتعزى طلب احرى الامرين وأولاهما سبب (قوله أرجح
الأقوال) الإضافة على معنى من وهذا باعتبار غالب ما وقع له والافتقار إلى قولين معجمين أو يذكرا الصيغ دون
الاصح ط (قوله وأوجز العبارة) أي أخصرها والإضافة على معنى من ط (قوله معقدا) حال أيضاً
متراصة أو متداخلة أي معقولة ط (قوله الإراد) أي الاعتراض (قوله أطف الإشارة) كأن يذكروا
في الكلام مضافاً أو قيداً أو نحو ذلك مما يدفع به الإبراد ولا يظهر ذلك إلا لمن اطلع على كلام المورد فإذا رأى
ما ذكره الشارح علم أنه أشابه إلى دفع ذلك وربما صرح بما يشعربه أيضاً (قوله في حكم) بأن يذكروا باحة
ما ذكره غيره كراهته مثلاً (قوله أو دليل) بأن يكون دليل فيه كلام فيذكر غيره سالماً وهذا كله غير ما صرح به
وبنه عليه كقوله ما ذكره فلان خطأ ونحو ذلك (قوله لحسبه) أي ظن ما خالفت فيه غيرى (قوله من
لا اطلاع له) أي على ما اطلعت عليه ولا فهمه بما تصدنه (قوله عدولاً) أي ميلاً عن السبيل أي الطريق
الواضح (قوله تعالماً شرح عليه المصنف) فإن المصنف لما شرح مثله غير منه بعض ألفاظ منه بها على التغيير
فنبهت نسخ المتن فجزء مخالفة لنسخة المتن المشروح فتابعه الشارح فيما غره وربما غفر ما لم يغيره المصنف (قوله
وما درى) معطوف على محذوف أي فاعترض وما درى أقاده ط (قوله وقد أنشدني) أنشد الشعر قرأه
قاموس والمراد أسعفى هذا الشعر (قوله الحبر) بالكسر وفتح العالم أو الصالح قاموس (قوله السامي)
أي العالى القدر (قوله الطامى) أي الملاتن قاموس (قوله واحد زمانه) أي المنفرد في زمانه
بالصفات (قوله وحسنة أو أنه) أي الذى أحسن الله تعالى به على الخلق في أو أنه أي زمانه أقاده ط
أو الذى به تحسنة زمانه الكثير الاساءة على أبنائه (قوله الشيخ خير الدين) الظاهر أنه اسمه العلى
أذ ترجمه جماعة ولم يذكروا غيره منهم الامير المجهى قال خير الدين بن أحمد بن نور الدين على بن زين الدين بن عبد
الوهاب الايوبى نسبة إلى بعض أجداده العلى بالضم نسبة إلى سبى على بن عليم الولي المشهور
القاري نسبة إلى الفاروق عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه الرملى الامام المفسر المحدث الفقيه المقوى
الصوفى النحوى البيهقى العروضى المنطقى المعمر شيخ الحنفية في عصره وصاحب الفتاوى السائرة وغيرها
من التأليف النافعة في الفقه منها حواشيه على المنع وعلى شرح الكتل الصنى وعلى الاشياء والنظائر وعلى
البحر الرائق وعلى الزبلى وعلى جامع الفضولين ورسائل وديوان شعر مرتب على حروف المعجم ولد سنة
٩٩٣ ووفى ببلده الرملة سنة ١٠٨١ وأطال في ذكر مناقبه وأحواله وبيان مشايخه وتلامذته فليراجع
(قوله أطال الله بقاءه) أي وجوده والمراد الدعاء بالبركة في عمره لأن الأجل محتوم وذكر ط عن الشريعة
وشرحها ما يفيد كراهة الدعاء بذلك أقول برده عليه أنه عليه الصلاة والسلام دعاه لخدمته أنس رضى الله تعالى
عنه بدعوات منها وأطل عمره ومذهب أهل السنة أن الدعاء ينفع وإن كان كل شيء يقدر واستفيد من كلام
الشارح أنه ألف كتابه هذا في حياة شيخه المذكور وهو كذلك فإنه سبى ذكر آخر الكتاب أنه فرغ من تأليفه سنة
١٠٧١ فيكون قد فرغ من تأليفه قبل موت شيخه المذكور بعشرين سنين (قوله أن هذا الحديث الخ) فيه
من أنواع البديع المذهب الكلامي وهو أراد جهة المطلوب على طريقة أهل الكلام نحو لو كان فيها آلهة
الإله لقدنا وبيانه أن تفضيل المرء بأوصافه لا يتقدمه لأن كل متقدم قد كان له ما ولم يزد تقدمه
عما كان عليه وقت حدوثه وهذا المعاصر سمعني عليه زمان بصير فيه قدما فاذ فضل ذلك المتقدم بأوصافه

قوله القائل هو بالقائه أي ضعيف
الرأي وقوله لإحداثه الخ لفظ
المبرد على ما نقله صاحب القاموس
في الخطبة عنه وللدلالة به يتضم
المصيب قاله نصر الهوري

على أن المقصود والمراد ما أنشد به
شعبي رأس المحققين النقاد محمد
أفندي الحاسني وقد أجاد
لكل بني الدنيا مراد ومقصود
وان مرادى صحة وفراغ
لابلغ في علم الشريعة مبلغا
يكون به في الجنان بلاغ
ففي مثل هذا فلينافس أولو النهي
وحسبي من الدنيا الغرور وبلاغ
فما الفوز إلا في نعيم مؤبد
به العيش ورغد والشرب يساغ
(مقدمة) •

لزمكم فضيل ذلك المعاصر الذي سبق قد جابا بوضاهة أيضا وهذا معنى قول الأمام الميرزا ليس تقدم
يفضل القائل ولا لحدثه بضم المصيب ولكن يعطى كل ما يستحق اه قال الدماميني في شرح التسهيل
بعد نقله كلام الميرزا وكثير من الناس من تقرى هذه البلية الشنعاء فتراهم اذا سمعوا شيئا من النكت الحسنة
غير معزوا الى معين استحسنوه بناء على أنه للمتقدمين فاذا علموا أنه لبعض أبناء عصرهم نكصوا على الاعقاب
واستقصوه أو ادعوا أن صدور ذلك من عصرى مستبعد وما الحامل لهم على ذلك الا حسد ذميم وفي
مرقعه وخيم اه ملخصا (قوله على أن الخ) بمنزلة الاستدراك على ما يتوهم من قوله فهناك الخ من أن
المراد مدح نفسه وتأليفه وأن المقصود الشهرة بالتأليف ط (قوله شعبي) في بعض النسخ زيادة وبركتي
وولي نعمتي قال ط البركة اتساع الخبر وولي فعيل بمعنى فاعل أي متولى نعمتي والمراد بالنعمة نعمة العلم
التي هي من أعظم النعم اه (قوله محمد أفندي) قال المحبي في تاريخه هو ابن تاج الدين بن أحمد الحاسني
الدمشقي الخطيب بجامع دمشق أشهر آل بيت محاسن وأفضلهم كان فاضلا كاملا أديبا ليبي اللطيف الشكل
وجها بجامع المحاسن الاخلاق حسن الصوت ولي خطابة جامع السلطان سليم بصاحبة دمشق ثم صار ماما
بجامع بني أمية وخطيبا فيه وقرأ فيه صحيح مسلم وكتب عليه بعض تعاليق وولي درس الحديث تحت قبة النسر
من الجامع المذكور وكان فصيح العبارة واتق به خلق من علماء دمشق منهم شيخنا العلامة الحق الشيخ
علاء الدين الحصكفي مفتي الشام وله شعر حسن وتحريرات تدل على علمه ولد سنة ١٠١٢ وتوفي سنة
١٠٧٢ ورواه شيخنا العلامة الحق الشيخ عبد الغنى السابلي بقصيدة جيدة الى القاية مطلعها قوله
ليهن رعاك الناس وليفرح الجهل • فيعدله لا يرجو البقاء من له عقل
أما جنة قرت صيون أولى النهى • بها زمنا حتى تداركها المحل
اه ملخصا (قوله لكل بني الدنيا) أي لكل واحد من الناس الموجودين فيها وسعوا أبناءها لانهم منها
مادة وغذاء وبها اتفاعهم وفيها تربيتهم وهي اسم لما قبل الاسرة لدتها وقربها ومحل أن يراد بأبنائها الطالبون
لها المنهكون فيها (قوله محبة) أي في الجسد وفراغ عما يشغل عن الاسرة (قوله لا يلغ) على لقوله
وان مرادى الخ (قوله مبلغا) مصدر ميمي منصوب على المقعولية المطلقة (قوله في الجنان بلاغ)
أي اصال من الله تعالى الى المراتب العالية فيها وهو اسم مصدر قال في القاموس البلاغ كصحاب الكفاية
والاسم منه البلاغ والتبليغ وهما الاصال اه (قوله في مثل هذا) أي هذا المراد المذكور والفاء
للسببية مفيدة للتعليل والجار والمجرور متعلقينافس (قوله فلينافس) أي يرغب والفاء زائدة مؤكدة
للاولى مثلها في قول الشاعر واذا هلكت فعند ذلك فاجزى (قوله أولو النهى) أي أصحاب العقول
وأما غيرهم فنافستهم في الدنيا (قوله وحسبي) مبتدأ أي كافي ط (قوله الغرور) فعول يستوي
فيه المذكر والمؤنث أي الغارة اه ط (قوله بلاغ) أي مقدار الكفاية وهو خبر المبتدأ وبين
بلاغ الاول الجناس التام الخطي اللغوي أفاده ط (قوله ما الفوز) أي النجاة والظفر بالظفر قاموس
والفاء للسببية عاطفة على جملة ينافس مفيدة للتعليل (قوله الا في نعيم الخ) في بمعنى الباء مثلها في قول الشاعر
وبركب يوم الروع منافوراس • بصرون في طعن الاماهر والكل
لان فاز يتعدى بالباء أو في للظرفية والمراد بالنعيم محله وهو الجنة من اطلاق اسم الحال وارادة المحل مثل
ففي رحمة الله هم فيها خالدون وعلى كل فالقوز مبتدأ والجار والمجرور في محل الخبر والتقدير ما القوز حاصل
بشيء الانعيم أو ما القوز حاصل في محل الا في محل نعيم أو الخبر محذوف والجار والمجرور متعلق بالقوز أي
فما القوز معتبر الانعيم والباء في به للسببية على الاول أعني جعل في بمعنى الباء وللظرفية على الثاني مثل
واقصد نصر كرم الله سدر فحيناهم بصبر (قوله العيش) أي المعيشة التي تعيش بها من الطعام والمشراب
وما يكون به الحياة قاموس (قوله رغد) بكسر الهمزة والفتح أي واسع طيب ح عن القاموس
(قوله يساغ) أي سهل دخوله في الخلق ح عن القاموس (قوله مقدمة) بالرفع خبر مبتدأ محذوف أي
هذه مقدمة أو بالنصب مفعول لفعل محذوف أي خذ مقدمة وهي بكسر الدال كما صرح به في القائل فهي
اسم فاعل من تقدم المتعدي أي مقدمة من فهمها على غير ما اشقلت عليه من تعريف الفقه لغة واصطلاحاً

وموضوعه واستمداده ومحلوره ومباجه ونخل العلم وتعلوه وترجمة الامام وغير ذلك واما من اللازم
بمعنى تقدم أى مقدمة بذاتها على غيرها ويجوز فتح الدال اسم مفعول من المتعدي أى قدمها أرباب العقول
على غيرها لما اشغلت عليه وهى فى الأصل صفة ثم جعلت اسما للطائفة المتقدمة من الجيش ثم قلت الى
أقبل شكل شئ ثم جعلت اسما للالفاظ المخصوصة حقيقة عرفية ان لو حظ أنها فرد من أفراد المفهوم
الكلى أو مجازا ان لو حظ خصوصها وهى قسمان مقدمة العلم وهى ما وقف عليه الشروع فى مسأله من
المعاني المخصوصة ومقدمة الكتاب وهى طائفة من الكلام قدمت أمام المقصود لارتباطها بهما واتساع
بها فيه وتعام تحقيق ذلك فى المطول وحواشيه (قوله حق) أى واجب صناعة ليكون شروعه على
بصيرة صونا لبعده عن العبث (قوله على من حاول) أى رام علما أى علم كان من العلوم الشرعية وغيرها *
قال شريعة علم التفسير والحديث والفقه والتوحيد * وغير الشرعية ثلاثة أقسام أدبية * وهى اثنا عشر كما فى شينى
زاده وعدها بعضهم أربعة عشر اللغة والاشتقاق والتصريف والنحو والمعاني والبيان والبديع والعروض
والقوافى وقرىض الشعر وانشاء النثر والكتابة والقراءات والمحاضرات ومنه التاريخ * وبإضافة وهى عشرة
التصوف والهندسة والهيئة والعلم العلوي والحساب والجبر والمؤيسقى والسياسة والاخلاق وتدبير المنزل *
وعقلية ما عهدا ذلك كلنطق والجدل واصول الفقه والدين والعلم الالهى والطبيعى والطب والميقات
والفلسفة والكيمياء كذا ذكره بعضهم اه ابن عبد الرزاق (قوله أن يتصوره بجملة أو رسمه) الحد
ما كان بالذاتيات كالحيوان الناطق للانسان والرسم ما كان بالعرضيات كالضاحك له واعلم انهم قد اختلفوا
فى اسماء العلوم فقبل انما اسم جنس لدخول ال عليها وقيل علم جنس واختاره السيد وقيل علم شخص كالنجم
للشريا واختاره ابن الهمام وهل سمي العلم ادرا لل مسائل او المسائل نفسها أو الملكة الاستقصائية قال
السيد فى شرح المفتاح المعنى الحقيقي للعلم هو الادراك ولهذا المعنى متعلق هو بالمعلوم وله تابع فى الحصول
يكون ذلك التابع وسيلة اليه فى البقاء وهو الملكة وقد أطلق العلم على كل منها اما حقيقة عرفية أو اصطلاحية
أو مجازا مشهورا اه ثم اعلم ان التعريف اما حقيقى كتعريف الماهيات الحقيقية واما اسمى كتعريف
الماهيات الاعتبارية وهو تبين أن هذا الاسم لاى شئ وضع وتقامه فى التوضيح لصدر الشريعة وذكر السيد
فى حواشى شرح الشمسية أن أرباب العربية والاصول يستعملون الحد بمعنى المعرف وأن اللفظ اذا وضع
فى اللغة أو الاصطلاح لمفهوم مركب فما كان داخل فيه كان ذاتيا له وما كان خارجا عنه كان عرضيا له فحدود
هذه المفهومات ورسموها تسمى حدودا ورسمها بحسب الاسم بخلاف الحقائق فان حدودها ورسموها
بحسب الحقيقة اذا علمت ذلك ظهر لك أن حد الفقه كغيره من العلوم حد اسمى لتبين ما تعقله الواضع ووضع
الاسم بازائه فلذا جعلوه مقدمة للشروع وجوز بعضهم كونه حد حقيقى شيا عليه فقيل لا يكون مقدمة لأن الحد
الحقيقى يسرد العقل كل المسائل أى يتصور جميع مسائل العلم المحدود وذلك هو معرفة العلم نفسه لا مقدمة
الشروع فيه وقيل يجوز أخذ جنس وفصل له بلا حاجة الى سرد الكل فلا مانع من وقوعه مقدمة وجعل
فى التعرير الخلاف لفظيا وتعام تحقيقه فيه قافهم (قوله ويعرف موضوعه الخ) اعلم أن مبادئ كل علم
عشرة قلها ابن زكري فى تحصيل المقاصد فقال

فأول الأبواب فى المبادئ • وتلك عشرة على المراد
الحد والموضوع ثم الواضع • والاسم واستمداد حكم الشارع
تصور المسائل الفضيلة • ونسبة فائدة جلية

بين الشارح منها أربعة وثقى ستة فواضعه ابو حنيفة رحمه الله تعالى واسمه الفقه وحكم الشارع فيه وجوبه
تحصيل المكلف ما لا بد له منه ومسائله كل جملة موضوعها فعل المكلف ومحملها أحد الاحكام الخمسة
لنحو هذا الفعل واجب وفضيلته كونه أفضل العلوم سوى الكلام والتفسير والحديث وأصول الفقه
ونسبته لصالح الظاهر كسبة العقائد والتصوف لصالح الباطن افاده ح (قوله ثم خص بعلم الشريعة)
قله فى البصر من ضياء العلوم (قوله وفقه الخ) قال فى البصر بعد كلام والحاصل أن الفقه اللغوى مكسور
القاف فى الماضى والاصطلاحى مضمومها فيه كما صرح به الكرماتى ونقل العلامة الرملى فى حاشيته عليه

حق على من حاول علما ما أن
يتصوره بجملة أو رسمه ويعرف
موضوعه وغايته واستمداده
قال فقه لغة العلم بالشئ ثم خص
بعلم الشريعة وفقه بالكسر
فقه اعلم وفقه بالضم فقاهة
صارفها
قوله على كل منها هكذا يضبطه
ولعل صوابه متما بضمير
التثنية اذا طلاقه على الاول
حقيقة لغوية كما يفيد مدو
العبارة تأمل اه معصمه

أنه يقال فقه بكسر الميم إذا فهمه ويقصها إذا سبق غيره إلى الفهم وبعضها إذا صار الفقه له صفة (قوله واصطلاحاً) الاصطلاح لغة الاتفاق واصطلاحاً اتفاق طائفة مخصوصة على إخراج الشيء عن معناه إلى معنى آخر رمى (قوله العلم بالاحكام الخ) اعلم أن الحق ابن الهمام أبدل العلم بالتصديق وهو الادراك القطعي سواء كان ضرورياً أو نظرياً صواباً أو خطأ بناءً على أن الفقه كله قطعي فالتقن بالاحكام الشرعية وكذا الاحكام المنقولة ليسا من الفقه وبعضهم خصه بالظنية فيخرج عنه ما علم بثبوته قطعاً وبعضهم جعله شاملاً للقطعي والظني وقد نص غير واحد من المتأخرين على أنه الحق وعليه عمل السلف والخلف ونعمانه في شرح التحرير قال المراد بالعلم هنا الادراك الصادق على اليقين والظن كما هو اصطلاح المطلق وعلى الأول قال مراد به المقابل للظن كما هو اصطلاح الأصولي قال صدر الشريعة في التوضيح وما قيل إن الفقه ظني فلم اطلق العلم عليه فجوابه أولاً أنه مقطوع به فإن الجملة التي ذكرنا أنها فقه وهي ما قد ظهر نزول الوحي به وما انعقد الاجماع عليه قطعية وثانياً إن العلم يطلق على الظنيات ونعمانه فيه فافهم والاحكام جمع حكم قيل هو خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين ورده صدر الشريعة بأن الحكم المصطلح عليه عند الفقهاء مأثبات بالخطاب كالوجوب والحرمات مجازاً كالخلق على المخلوق ثم صار حقيقة عرفية وخرج بها العلم بالذوات والصفات والأفعال والمراد بالشرعية كما في التوضيح ما لا يدرك لولا خطاب الشارع سواء كان الخطاب بنفس الحكم أو بظهيره المقيس هو عليه كالمسائل القياسية فيخرج عنها مثل وجوب الايمان والاحكام الماخوذة من العقل كالعلم بأن العالم حادث أو من الحس كالعلم بأن النار محرقة أو من الوضع والاصطلاح كالعلم بأن الفاعل مرفوع والمراد بالفرعية المتعلقة بمبائيل الفروع فخرج الاصلية ككون الاجماع والقياس حجة وأما الاعتقادية ككون الايمان واجبا فخرج بالشرعية كما تقدم فافهم وقوله عن ادلتها أي ناشئاً عن ادلتها حال من العلم أي ادلتها الاربعة المخصوصة بها وهي الكتاب والسنة والاجماع والقياس فخرج علم المقلد فانه وإن كان قول المجتهد دليلاً لكنه ليس من تلك الأدلة المخصوصة وخرج ما لم يحصل بالدليل كعلم الله تعالى وعلم جبريل عليه السلام قال في البحر واختلف في علم النبي صلى الله عليه وسلم الحاصل عن اجتهاده هل يسمى فقهاً أو الظاهر أنه باعتبار أنه دليل شرعي للحكم لا يسمى فقهاً وباعتبار حصوله عن دليل شرعي يسمى فقهاً اصطلاحاً ١٥ وأما المعلوم من الدين بالضرورة مثل الصوم والصلاة فقبل أنه ليس من الفقه إذ ليس حصوله بطريق الاستدلال وجعله في التوضيح منه ولعل وجهه أن وصوله إلى حد الضرورة عارض لكونه صار من شعار الدين فلا يشافى كونه في الأصل ثابتاً بالدليل إذ ليس هو من الضروريات البديهية التي لا تحتاج إلى نظر واستدلال ككون الكل اعظم من الجزء نعم يحتاج إلى إخراج على قول من خص الفقه بالظني وقوله التفصيلية تصريح بلازم كما حققه في التحرير وغلط من جعله للاحتراز في هذا المقام تحقيقات ذكرتها في منحة الخالق فيما عاينته على البحر الرائق (قوله وعند الفقهاء الخ) قال في البحر فالخاصل أن الفقه في الأصول علم الاحكام من دلائلها كما تقدم فليس الفقيه الا المجتهد عندهم وإطلاقه على المقلد الحافظ للمسائل مجاز وهو حقيقة في عرف الفقهاء بدليل انصراف الوقت والوصية لافقهاء اليهم وأقله ثلاثة أحكام كصافي المتن في ذكر في التحرير أن الشائع إطلاقه على من يحفظ الفروع مطلقاً يعني سواء كانت بدلائلها أو لا ١٥ لكن سيذكر في باب الوصية للاقارب أن الفقيه من يدقق النظر في المسائل وإن علم ثلاث مسائل مع ادلتها حتى قيل من حفظ الوفا من المسائل لم يدخل تحت الوصية ١٥ لكن الظاهر أن هذا حديث لا عرف والا فالعرف الآن هو ما ذكر في التحرير أنه الشائع وقد صرح الأصوليون بأن الحقيقة تتركب بدلالة العادة وحينئذ فينصرف في كلام الواقف والموصى إلى ما هو المتعارف في زمنه لانه حقيقة كلامه العرفية فتتركب الحقيقة الأصلية (قوله وعند اهل الحقيقة) هم الجامعون بين الشريعة والطريقة الموصلة إلى الله تعالى والحقيقة لب الشريعة وسيأتي تمامه (قوله الزاهد في الآخرة) كذا في البحر والذي في الغزوية الراغب في الآخرة ابن عبد الرزاق أقول ومثله في الاحياء للإمام الغزالي بزيادة حيث قال سال فرقد السفيحي الحسن عن شيء فاجابه فقال إن الفقهاء يصلحونك فقال الحسن نكتك أمك وهل رأيت فقيهاً يبيعك إنما الفقيه الزاهد في الدنيا الراغب في الآخرة البصر بدينه المداوم على عبادة ربه الورع الكاف عن أعراض المسلمين الضعيف عن أموالهم الناصح لجماعتهم (قوله وموضوعه الخ) موضوع

واصطلاحاً عند الأصوليين العلم بالاحكام الشرعية الفرعية المكتسب من ادلتها التفصيلية وعند الفقهاء حفظ الفروع وأقله ثلاث وعند اهل الحقيقة الجمع بين العلم والعمل لقول الحسن البصري إنما الفقيه المعرض عن الدنيا الزاهد في الآخرة البصير يعيوب نفسه وموضوعه

كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية قال في البحر وأما موضوعه ففعل المكلف من حيث أنه مكلف لأنه يبحث فيه عما يعرض لفعله من حل وحرمة ووجوب ونذوب والمراد بالمكلف البالغ العاقل ففعل غير المكلف ليس من موضوعه وضمن المتلفات ونفقة الزوجات إنما الخطاب بها الولي لا الصبي والمجنون كما يخاطب صاحب البهيمة بضمن ما اتفقته حيث قرط في حفظها لتزيل فعلها في هذه الحالة بمنزلة فعله وأما صحة عبادة الصبي كصلاته وصومه المثاب عليها فهي عقلية من باب ربط الأحكام بالأسباب ولذا لم يمكن مخاطبها بما يلزمه من عتادها فلا يتركها بعد بلوغه إن شاء الله تعالى وقيدنا بجينية التكليف لأن فعل المكلف لا من حيث التكليف ليس موضوعه كفعله من حيث أنه مخلوق لله تعالى اه (قوله ثبوتنا أوسلبا) أي من حيث ثبوت التكليف به كالواجب والحرام أوسلبه كالمنذوب والمباح وقصد بذلك دفع ما قد يقال إن قيد الجينية مراعى فالمراد فعل المكلف من حيث أنه مكلف كما مر فيرد عليه أن فعل المكلف المنذوب أو المباح من موضوع الفقه أيضا مع أنه لا تكليف فيه لجواز فعله وتركه والجواب أنه يبحث عنه في الفقه من حيث سلب التكليف به عن طريق فعل المكلف (تنبيه) قال في النهر اعلم أن الفعل يطلق على المعنى الذي هو وصف للفاعل موجود كالهئية المسماة بالصلاة من القيام والقراءة والركوع والسجود ونحوها كالهئية المسماة بالصوم وهي الامسالة عن المفطرات بياض النهار وهذا يقال فيه الفعل بالمعنى الحاصل بالمصدر وقد يطلق على نفس إيقاع الفاعل هذا المعنى ويقال فيه الفعل بالمعنى المصدرى أي الذي هو أحد مدلولي الفعل ومتعلق التكليف انما هو الفعل بالمعنى الأول لا الثاني لأن الفعل بالمعنى الثاني اعتباري لا وجوده في الخارج اذ لو كان موجودا لكان له موقع فيكون له إيقاع وهكذا فلزم التسلسل الممال فأحكم هذا فانه يتفعل في كثير من الممال اه (قوله واستداده) أي مأخذه (قوله من الكتاب الخ) وأما شريعة من قبلنا فتابعة للكتاب وأما اقوال الصحابة فتابعة للسنة وأما تعامل الناس فتابع للأجاء وأما التعزى واستصحاب الممال فتابعان للقياس بغير بيان ما ذكر في كتب الأصول (قوله وغايته) أي غرضه المترتبة عليه (قوله بعبادة الدارين) أي دار الدنيا بنقل نفسه من حضيض الجهل الى ذروة العلم وبيان ما للناس وما عليهم لقطع الخصومات ودار الآخرة بالنعم الفاخرة (قوله من غير سماع) أي من العلم واذا كان النظر والمطالعة وهودون السماع افضل من قيام الليل فما بالك بالسماع اه ح اقول وهذا اذا كان مع الفهم لما في فصول العلماى من له ذهن يفهم الزيادة أى على ما يكفيه وقد رآن بعضى ليلا ويتطرق في العلم نهارا فنظرة في العلم نهارا وليلا افضل اه (قوله افضل من قيام الليل) أي بالصلاة ونحوها والانه من قيام الليل وانما كان افضل لانه من فروض الكفاية ان كان زائدا على ما يحتاجه والافه وفرض عين (قوله وتعلم الفقه الخ) في البرازية تعلم بعض القرآن ووجد فراغا فالفضل الاشتغال بالفقه لان حفظ القرآن فرض كفاية وتعلم ما لا بد من الفقه فرض عين قال في الخزانة وجميع الفقه لا بد منه قال في المناقب عمل محمد بن الحسن مائتى ألف مسألة في الحلال والحرام لا بد للناس من حفظها اه وظاهر قوله وجميع الفقه لا بد منه انه كله فرض عين لكن المراد انه لا بد منه لمجموع الناس فلا يكون فرض عين على كل واحد وانما يفترض عين على كل واحد تعلم ما يحتاجه لان تعلم الرجل مسائل الجنب وتعلم الفقير مسائل الزكاة والحج ونحو ذلك فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقيين ومثله حفظ ما زاد على ما يكفيه للصلاة نعم قد يقال تعلم باقي الفقه افضل من تعلم باقي القرآن لكثرة حاجة العامة اليه في عباداتهم ومعاملاتهم وقلة الفقهاء بالنسبة الى الحفظة تامل (قوله أن يعرف) أي يشتهره وفيه اشارة الى أن المطلوب أن يعرف من ذلك ما يعينه على المقصود لان ما عدا الفقه وسيلة اليه فلا ينبغي أن يصرف عمره في غير الاهم وما احسن قول ابن الوردي

والعمر عن تحصيل كل علم * يقصر فاذا بالاهم منه

وذلك الفقه فان منه * ما لا غنى في كل حال عنه

(قوله الى المسألة) أي سؤال الناس بأن يمدحهم بشعره فيعطونه دفعا لشعره وخوفا من هجره وهجره وقوله وتعليم الصبيان أي تعليمهم النحو وانما خصهم لما اشتهر أن النحو علم الصبيان اذ قلما يتعلمه الكبير وفي كلامه لف ونشر مرتب (قوله التذكير) أي الوعظ (قوله والقصص) الانسب أن يكون فيهم

مطلب

الفرق بين المصدر والحاصل

بالمصدر

فعل المكلف ثبوتنا أوسلبا

واستداده من الكتاب

والسنة والاجاع والقياس

وغايته الفوز بسعادة الدارين

وأما فضله فكثير شهير ومنه

ما في الخلاصة وغيرها النظر

في كتب اصحابنا من غير سماع

افضل من قيام الليل وتعلم

الفقه افضل من تعلم باقي

القرآن وجميع الفقه لا بد منه

وفي الملتقط وغيره عن محمد

لا ينبغي للرجل أن يعرف

بالشعر والصولان آخر أمره

الى المسألة وتعليم الصبيان

ولا بالحساب لان آخر أمره الى

مساحة الارضين ولا بالتفسير

لان آخر أمره الى التذكير

والقصص

القاف ليكون عطفه على التذكير عطف مصدر على مصدر وان جاز أن يكون بكسر هاء جمع قصة اه ح
 (قوله بل يكون علمه) أي الذي يعرف ويشتهر به (قوله كما قيل) أي أقول ذلك مما ثلما قيل ولاجل
 ما قيل فالكاف للتشبيه والتعليل (قوله باعتزاز) أي اعتزاز صاحبه به (قوله ولا كسك) الواو
 أما للعطف على مقدر أي لا كعبر ولا كسك ونكتة الحذف المبالغة لتذهب النفس كل مذهب يمكن أن يوصل
 بأضمار فعل أي ولا يفوح كسك (قوله ولا بكاز) يستعمل بالياء المثناة التحتية بعد الزاى ويدونها كما في
 القاموس (قوله زمرة) بالضم الفوج والجماعة في تفرقة قاموس (قوله ومن هنا) أي من أجل
 ما ذكرهنا من مدح الله تعالى آياه (قوله إلى كل العلوم) كذا في أعيان رآيت من التسخ و كان نسخة ط إلى كل
 المعالي حيث قال متعلق بتوسلا والمعالي المراتب العالية جمع معلاة محل العلق اه والتوسل التقرب أي
 ذاتوسل إلى المعالي وإلى العلوم لأن الفقه المتمثل للتقوى والورع يوصل به إلى غيره من العلوم النافعة والمنازل
 المرتفعة لقوله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله وللعديث من عمل بما علم الله علم ما لم يعلم (قوله فان فقهها الخ)
 لان العابد اذا لم يكن فقيها ربيما دخل عليه الشيطان ما يفسد عبادته وقيد الفقه بالتورع إشارة إلى
 ثمة الفقه التي هي التقوى اذ بدونها يكون دون العابد الجاهل حيث استولى عليه الشيطان بالفعل قال
 في الاحياء للورع أربع مراتب الاولى ما يشترط في عدالة الشهادة وهو الاحتراز عن الحرام الظاهر الثانية
 ورع الصالحين وهو الاتوقى من الشبهات التي تتقابل فيها الاحتمالات الثالثة ورع المتقين وهو ترك الحلال
 المحض الذي يخاف منه اذا دونه إلى الحرام الرابعة ورع الصديقين وهو الاعراض عما سوى الله تعالى اه ملخصا
 (قوله على ألف) متعلق بقوله اعلى ويقدر نظيره لتفضل اه ط او هو من باب التنازع على القول
 بجواز في المنتقدم (قوله ذي زهد) صفة لموصوف محذوف أي ألف شخص صاحب زهد والزهد في اللغة
 ترك الميل إلى الشيء وفي اصطلاح اهل الحقيقة هو بقض الدنيا والاعراض عنها وقيل هو ترك الراحة الدنيا
 طلب الراحة الآخرة وقيل هو أن يتخول قلبك بما خلت منه يدك اه سيد (قوله تفضل واعتلى) أي زاد
 في الفضل وعلو الرتبة (قوله وهما ما خوذان) أي هذان البيتان ما خوذ معناه (قوله محاقيل) يحتمل
 أن المراد مما نسب او بما أنشد فعلى الاقل تكون الايات للإمام محمد وعلى الثاني لغيره أنشدها بعض
 اشيائهم (قوله نفقه الخ) أي صرفيها والقائد هنا بمعنى الموصل والبر قال في القاموس المصلحة والجنة
 والخير والاتساع في الاحسان اه والتقوى قال السبكي في اللغة بمعنى الاتقاء وهو اتخاذ الوقاية وعند
 اهل الحقيقة الاحتراز بطاعة الله تعالى عن عقوبته وهو صيانة النفس عما تستحق به العقوبة من فعل
 او ترك والقاصد قال في القاموس القريب أي واعدل طريق قريب ويحتمل أن يكون بمعنى مقصود
 كساحل بمعنى مسحول والزيادة مصدر بمعنى اسم المفعول وقوله من الفقه متعلق بزيادة الزيادة المستفيدة
 والسبح قطع الماء هو ما شبه به التفقه استعارة تصريحية وإضافة البصيرة إلى الفوائد من إضافة المشبه به
 إلى المشبه والفائدة ما استفدته من علم او مال والمراد هنا الاقل والشيطان من شياط بمعنى احتراق او من
 شطن بمعنى بعد بعد غوره في الضلال والاضلال وقد عقد في البيت الأخير بعض ما ذكره في الاحياء ورواه
 الدارقطني والبيهقي من قوله صلى الله عليه وسلم ما عبد الله بشئ أفضل من فقه في الدين وفقه واحد أنشد على
 الشيطان من ألف عابد ولكل شئ عماد وعماد الدين الفقه (قوله ومن كلام علي رضي الله عنه الخ) عزاه
 الايات له في الاحياء أيضا قال بعضهم وهي ثمانية ديوانه المنسوب اليه واقولها
 الناس من جهة الفشال أكفاء * ابو هو آدم والاثم حواء
 وانما امهات الناس اوهية * مستودعات وللحساب آباء
 ان لم يكن لهجوم من اصلهم شرف * يفاخرون به فالطين والماء
 وان اتيت بفخر من ذوي نسب * فان نسبتنا جود وعلية
 (قوله ما الفضل) الذي في الاحياء ما الفخر وال في العلم للعهد أي العلم الشرعي الموصل إلى الآخرة (قوله
 انهم) بفتح الهجزة على حذف لام العلة أي لانهم وبال كسر والجملة استثنائية والمقصود منها التعليل ط
 (قوله على الهدى) أي الرشاد قاموس وهو متعلق بقوله ادلاء جمع دال اسم فاعل من دل وكذا قوله لمن

بل يكون علمه في الحلال
 والحرام وما لا بد منه من
 الاحكام كما قيل
 اذا ما اعتزذ وعلم يعلم
 فعلم الفقه اولى باعتزاز
 فكم طيب يفوح ولا كسك
 وتم طير يطير ولا بكاز
 وقدم مدحه الله تعالى بسميته
 اخيرا بقوله تعالى ومن يؤت
 الحكمة فقد آتوا خيرا كثيرا
 وقد فسر الحكمة زمرة ارباب
 التفسير يعلم الفروع الذي هو
 علم الفقه ومن هنا قيل
 وخبر علوم علم فقه لانه
 يكون إلى كل العلوم توسلا
 فان فقهيا واحدا متورعا
 على ألف ذي زهد تفضل واعتلى
 وهما ما خوذان محاقيل للإمام
 محمد

تفقه فان الفقه افضل فائد
 إلى البر والتقوى وأعدل قاصد
 وكن مستفيدا كل يوم زيادة
 من الفقه واسبح في مجور الفوائد
 فان فقيها واحدا متورعا
 اشد على الشيطان من ألف عابد
 ومن كلام علي رضي الله عنه
 ما الفضل الا لاهل العلم انهم
 على الهدى لمن استهدى ادلاء

استهدى أي طلب الهداية (قوله ووزن) أي قدر كل امرئ أي حسنه بما كان يحسنه أقاده البياض وقدر
المصانع على مقدار صنعته ومن أحسن علوم الآداب فقدره على قدرها ومن أحسن علم الفقه فقدره عظيم
لغضبه فأحاصل أن من أحسن شيئا فقامه على قدره اه ط (قوله والجاهلون) أي بالعلم الشرعي فيشغل
العالمين بغيره بل هم اشتد عداوة لعلماء الدين من العوام قال ط وسبب العداوة من الجاهل عدم معرفة الحق
إذا اتفق عليه أو رأى منه ما يخالف رأيه ورؤية أقبال الناس عليه (قوله ولا تجهل به أبدا) الذي في الأحياء
ولا ينبغي به بدلا (قوله الناس موق) أي حكما لعدم النفع كالأرض الميتة التي لا تثبت قال تعالى
ان كن ميتا فأحييناه أي جاهلا فعلناه وجعلناه نوراً يمشي به في الناس وهو العلم كمن مثله في الظلمات
وهو الجاهل الفارق في ظلمات الجهل أو موق القلوب قال في الأحياء وقال فحق الموصلي المريض إذا منع
الطعام والشراب والدواء أليس يموت قالوا بلى قال كذلك القلب إذا منع عنه الحكمة والعلم ثلاثة
أيام يموت ولقد صدق فان غذاء القلب العلم والحكمة وبه حياته كما أن غذاء الجسد الطعام ومن فقد العلم قلبه
مريض وموته لازم الخ قال الشاعر

أخو العلم حتى خالده بعد موته * وأوصاله تحت التراب رميم

وذو الجهل ميت وهو ماش على الثرى * ينظن من الأحياء وهو عديم

(قوله العلم يرفع المملوك الخ) قال في الأحياء وقال عليه الصلاة والسلام أن الحكمة تزيد الشرف شرفا
وترفع المملوك حتى تجعله مجالس الملوك وقد نبه بهذا على ثمرته في الدنيا ومعلوم أن الآخرة خير وأبقى اه
ثم ذكر عن سالم بن أبي الجعد قال اشتريت مولاي بثمانين درهما فاعتقني فقلت بأي حرفة أحترف فأحترف
بالعلم فقامت لي سنة حتى أتاني أمير المدينة زائرا فلم آذن له (قوله وانما العلم الخ) هذا بيت من بحر السريع
وقوله لا ربا به متعلق بمحذوف حال من ولاية لان نعمت النعمة إذا قدم عليها عرّب حالا أو صفة للعلم وانما
لم يعزل صاحبه لانه ولاية الهمة لا سبيل للعباد الى عزله منها والمعتقد أن اولي الامر في قوله تعالى اطيعوا الله
واطيعوا الرسول واولي الامر منكم هم العلماء كما سيذكره الشارح آخر الكتاب وفي الأحياء قال أبو الاسود
ليس شيء أعز من العلم المملوك يحكام على الناس والعلماء يحكام على الملوك اه وفي معناه قول الشاعر
بن الملوك يصكمون على الوري * وعلى الملوك تصكم العلماء

(قوله ان الأمير الخ) البيتان من مجزوء الكامل المرفل يعني ان الأمير الكامل ليس هو من إذا غزل صار من
آحاد الرعية بل هو الذي إذا غزل من إمارة الولاية يبقى متصفا بامارة الفضل والعلم (قوله واعلم أن تعلم العلم
الخ) أي العلم الموصول الى الآخرة أو الأعم منه قال العلامة في فصوله من فرائض الاسلام تعلم ما يحتاج اليه
العبد في إقامة دينه وإخلاص عمله لله تعالى ومعايشة عباده وفرض على كل مكلف ومكلفة بعد تعلمه علم الدين
والهداية تعلم علم الوضوء والفضل والصلاة والصوم وعلم الزكاة لمن له نصاب والحج لمن وجب عليه والبيع
على التجار ليصرفوا عن الشبهات والمكروهات في سائر المعاملات وكذا أهل الحرف وكل من اشتغل
بشيء يفرض عليه وحكمه ليتنبه عن الحرام فيه اه وفي تبين المحارم لثالث في فرضية علم الفرائض
النجس وعلم الاخلاص لان صحة العمل موقوفة عليه وعلم الحلال والحرام وعلم الرياء لان العابد محروم من
ثواب عمله بالرياء وعلم الحسد والعجب اذ هما ياكلان العمل كما تأكل النار الخشب وعلم البيع والشراء والتكاح
والطلاق لمن اراد الدخول في هذه الاشياء وعلم الاتفاظ المحرمة أو المكفرة ولعمري هذا من أهم المهمات في
هذا الزمان لانك تسجد كثيرا من العوام يتكلمون بما يكفروهم عنها فاقولون والاحتياط أن يجتهد الجاهل
إيمانه كل يوم ويجتهد دنكاح امرأته عند شاهدين في كل شهر مرة أو مرتين إذا اخطأ وأن لم يصدر من الرجل
قهر من النساء كثير (قوله وفرض كفاية الخ) عرّفه في شرح التحرير بالتصميم المقصود حصوله من غير نظر
بالذات الى فاعله قال فيتناول ما هو ديني كصلاة الجنازة ودينوي كالصنائع المحتاج اليها وخرج المسنون لانه
غير مقصم وفرض العين لانه منظور بالذات الى فاعله اه قال في تبين المحارم وأما فرض الكفاية من العلم
فهو كل علم لا يستغنى عنه في قوام امور الدنيا كالطب والحساب والنحو واللغة والكلام والقرآت وأسانيد
الحديث وقصة الوصايا والموارث والكتابة والمعاني والبديع والبيان والاصول ومعرفة السائح والمنسوخ

وزن كل امرئ ما كان يحسنه
والجاهلون لأهل العلم أعداء
فقر يعلم ولا تجهل به أبدا
الناس موق وأهل العلم أحياء
وقد قيل العلم وسيلة الى كل
فضيلة العلم يرفع المملوك الى
مجالس الملوك لولا العلماء
لهلك الأمراء
وانما العلم لاربابه
ولاية ليس له اعزل
ان الامر هو الذي
يفضي امرا عند عزله
ان زال سلطان الولا
يه كان في سلطان فضله
واعلم أن تعلم العلم يكون فرض
عين وهو يقدر ما يحتاج لدينه
وفرض كفاية

مطلب

في فرض الكفاية وفرض العين

القاف ليكون عطفه على التذكير عطف مصدر على مصدر وان جاز أن يكون بكسر هاء جمع قصة اه ح
 (قوله بل يكون عطفه) أى الذى يعرف ويشهر به (قوله كما قيل) أى اقول ذلك مما ثلج لما قيل اول اجل
 ما قيل قال كاف التشبيه والتعليل (قوله باعتزاز) أى اعتزاز صاحبه به (قوله ولا كسكت) الواو
 اما للعطف على مقدراى لا كعبر ولا كسكت ونكتة الحذف المبالغة لتذهب النفس كل مذهب يمكن ان يوصل
 باضمار فعل أى ولا يفوح كسكت (قوله ولا كجاز) يستعمل بالباء المشناة التفتية بعد الزاى وبدونها كما فى
 القاسوس (قوله زمرة) بالضم القوج والجماعة فى تفرقة قاسوس (قوله ومن هنا) أى من اجل
 ما ذكرهنا من مدح الله تعالى اياه (قوله الى كل العلوم) كذا فيما رأيت من السبع وكان نسخة ط الى كل
 المعالى حيث قال متعلق بتوسلا والمعالى المراتب العالية جمع معلاة محل العلق اه والتوسل التقرب أى
 ذاتوسل الى المعالى اولى العلوم لان الفقه المتحرر للتقوى والورع يوصل به الى غيره من العلوم النافعة والمنازل
 المرتفعة لقوله تعالى واتقوا الله ويعلمكم الله وللعديث من عل بما علم الله علم ما لم يعلم (قوله فان فقيها الخ)
 لان العابد اذا لم يكن فقيها رجا ادخل عليه الشيطان ما يفسد عبادته وقيد الفقيه بالتورع اشارة الى
 ثمة الفقه التقي هو التقوى اذ بدونها يكون دون العابد الجاهل حيث استولى عليه الشيطان بالفعل قال
 فى الاحياء للورع أربع مراتب الاولى ما يشترط فى عدالة الشهادة وهو الاحتراز عن الحرام الظاهر والثانية
 ورع الصالحين وهو التوقى من الشبهات التى تتقابل فيها الاحتمالات الثلاثة ورع المتقين وهو ترك الحلال
 المحض الذى يخاف منه اداؤه الى الحرام الرابعة ورع الصديقين وهو الاعراض عما سوى الله تعالى اه ملخصا
 (قوله على ألف) متعلق بقوله اعلى ويقدر تفسيره لتفضل اه ط او هو من باب التنازع على القول
 بجواز في المتقدم (قوله ذى زهد) صفة لموصوف محذوف أى ألف شخص صاحب زهد والزهد فى اللغة
 ترك الميل الى الشئ وفى اصطلاح اهل الحقيقة هو بغض الدنيا والاعراض عنها وقيل هو ترك راحة الدنيا
 طلب الراحة الآخرة وقيل هو أن يلازم قلبك بما خلت منه يدك اه سيد (قوله تفضل واعتلى) أى زاد
 فى الفضل وعلو الرتبة (قوله وهما ما خوذان) أى هذان البيتان ما خوذ معناه (قوله مما قيل) يحتمل
 أن المراد مما نسب او بما أنشد فعلى الاول تكون الايات للامام محمد وعلى الثانى لغيره أنشدها له بعض
 اشيائه (قوله تفقه الخ) أى صرفيها والقائد هنا بمعنى الموصل والبر قال فى القاسوس المصلة والجنة
 والخير والاتساع فى الاحسان اه والتقوى قال السيد فى اللغة بمعنى الاتقاء وهو اقتضاذ الوقاية وعند
 اهل الحقيقة الاحتراز بطاعة الله تعالى عن عقوبته وهو صيانة النفس عما تستحق به العقوبة من فعل
 وترك والقاصد قال فى القاسوس القريب أى واعدل طريق قريب ويحتمل أن يكون بمعنى مقصود
 كساحل بمعنى مسهل والزيادة مصدر بمعنى اسم المفعول وقوله من الفقه متعلق بزيادة او بمستفيدا
 والسبع قطع الماء هو ما شبه به التفقه استعارة تصريحية واضافة الجور الى القوائد من اضافة المشبه به
 الى المشبه والقائدة ما استفدته من علم او مال والمراد هنا الاول والشيطان من شاطى بمعنى احترق او من
 شطن بمعنى بعد بعد غوره فى الضلال والاضلال وقد عقد فى البيت الاخير بعض ما ذكره فى الاحياء ورواه
 الدارقطنى والبيهقى من قوله صلى الله عليه وسلم ما عبد الله بشئ افضل من فقه فى الدين وفقه واحد اشد على
 الشيطان من ألف عابد ولكل شئ عماد وعماد الدين الفقه (قوله ومن كلام على رضى الله عنه الخ) عزاهذه
 الايات له فى الاحياء أيضا قال بعضهم وهى ثابتة فى ديوانه المنسوب اليه واقلها

الناس من جهة الثقال اكفاء * ابوهم آدم والام حواء
 وانما امهات الناس اوعية * مستودعات وللحساب آباء
 ان لم يكن لهم من اصلهم شرف * يفاضون به فالطين والماء
 وان اتيت بفخر من ذوى نسب * فان نسبنا جود وعليه

(قوله ما الفضل) الذى فى الاحياء ما الفخر وأل فى العلم للعهد أى العلم الشرعى الموصل الى الآخرة (قوله
 انهم) بفتح الهجزة على حذف لام العلة أى لانهم ابا لكسر والجملة استثنائية والمقصود منها التعليل ط
 (قوله على الهدى) أى الرشاد قاموس وهو متعلق بقوله ادلاء جمع دال اسم فاعل من دل وكذا قوله لمن

بل يكون علمه فى الحلال
 والحرام وما لا يقد منه من
 الاحكام كما قيل
 اذا ما اعتزذ وعلم يعلم
 فعلم الفقه اولى باعتزاز
 فكم طيب يفوح ولا كسكت
 وتم طير يطير ولا كجاز
 وقد مدحه الله تعالى بتسميته
 اخيرا بقوله تعالى ومن يؤت
 الحكمة فقد آتوا خيرا كثيرا
 وقد فسر الحكمة زمرة ارباب
 التفسير بعلم الفروع الذى هو
 علم الفقه ومن هنا قيل
 وخبر علوم علم فقه لانه
 يكون الى كل العلوم توسلا
 فان فقيها واحدا متورعا
 على ألف ذى زهد تفضل واعتلى
 وهما ما خوذان مما قيل للامام
 محمد

تفقه فان الفقه افضل قائد
 الى البر والتقوى وأعدل قاصد
 وكن مستفيدا كل يوم زيادة
 من الفقه واسمع فى بحور القوائد
 فان فقيها واحدا متورعا
 اشد على الشيطان من ألف عابد
 ومن كلام على رضى الله عنه
 ما الفضل الا لاهل العلم انهم
 على الهدى لمن استهدى ادلاء

استبدى أى طلب الهداية (قوله ووزن) أى قدر كل امرئ أى حسنه بما كان يحسنه اقاده البيضاءى فقدّر الصانع على مقدار صنعته ومن أحسن علوم الآداب فقدّره على قدرها ومن أحسن علم الفقه فقدّره على قدره فالحاصل أن من أحسن شيئا فقدّره على قدره **ط** (قوله والجاهلون) أى بالعلم الشرعى فيشغل العالمين بغيره بل هم أشدّ عداوة للعلماء الذين من العوام قال **ط** وسبب العداوة من الجاهل عدم معرفة الحق إذا افتى عليه أو رأى منه ما يخالف رأيه ورؤية أقبال الناس عليه (قوله ولا تجهل به أبدا) الذى فى الأحياء ولا تبقى به بدلا (قوله الناس موتى) أى حكما لعدم النفع **ك** كالارض الميتة التى لا تثبت قال تعالى انمّن كان ميتا فأحييناه أى جاهلا فعلمناه وجعلناه نورا يمشى به فى الناس وهو العلم كن مثله فى الظلمات وهو الجاهل الفارق فى ظلمات الجهل أو موتى القلوب قال فى الأحياء وقال فجع الموصلى المريض إذا منع الطعام والشراب والدواء أليس يموت قالوا بلى قال **ك** كذلك القلب إذا منع عنه الحكمة والعلم ثلاثة أيام يموت ولقد صدق فإن غذاء القلب العلم والحكمة وبه حياته كما أن غذاء الجسد الطعام ومن فقد العلم قلبه مريض وموته لازم الخ قال الشاعر

آخر العلم حتى خالده بعد موته • وأوصاله تحت التراب وميم

وذو الجهل ميت وهو ماش على الثرى • يظن من الأحياء وهو عديم

(قوله العلم يرفع المملوك الخ) قال فى الأحياء وقال عليه الصلاة والسلام أن الحكمة تزيد الشريفة شرفا وترفع المملوك حتى يقبله مجالس الملوك وقد نبه بهذا على ثمرته فى الدنيا ومعلوم أن الآخرة خير وأبقى **هـ** ثم ذكر عن سالم بن أبى الجعد قال اشتراى مولاي بثمانمائة درهم فأعتقنى فقلت بأى حرفة أحترف فأحترفت بالعلم فأتحت حتى أتاني أمير المدينة زائرا فلم آذن له (قوله وانما العلم الخ) هذا بيت من بحر السريع وقوله لا ربابه متعلق بمحذوف حال من ولاية لأن نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالا أو صفة للعلم وانما لم يعزل صاحبه لأنه ولاية إلهية لا سبيل للعباد إلى عزله منها والمقدم أن أولى الأمر فى قوله تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم هم العلماء كما سيذكره الشارح آخر الكتاب وفى الأحياء قال أبو الأسود ليس شئ أعز من العلم الملوك يحكام على الناس والعلماء يحكام على الملوك **هـ** وفى معناه قول الشاعر

إن الملوك يصكمون على الورى • وعلى الملوك تصكم العلماء

(قوله إن الأمير الخ) البيتان من مجزوء الكامل المرفل يعنى إن الأمير الكامل ليس هو من إذا غزل صار من أحاد الرعية بل هو الذى إذا غزل من أماراة الولاية يبقى متصفا بأماراة الفضل والعلم (قوله واعلم أن تعلم العلم الخ) أى العلم الموصول إلى الآخرة والأهم منه قال العلماى فى فصوله من فرائض الإسلام تعلم ما يحتاج إليه العبد فى إقامة دينه وإخلاص عمله لله تعالى ومعايشة عباده وفرض على كل مكلف ومكلفة بعد تعلمه علم الدين والهداية تعلم علم الوضوء والفصل والصلاة والصوم وعلم الزكاة لمن له نصاب والحج لمن وجب عليه والبيعوع على التجار ليصتروا عن الشبهات والمكروهات فى سائر المعاملات وكذا أهل الحرف وكل من اشتغل بشئ يفرض عليه وحكمه ليتبع عن الحرام فيه **هـ** وفى تبين المحارم لاشك فى فرضية علم الفرائض الخمس وعلم الإخلاص لأن صحة العمل موقوفة عليه وعلم الحلال والحرام وعلم الرياء لأن العابد محروم من ثواب عمله بالرياء وعلم الحسد والحب اذ هما باكلان العمل كما تأكل النار الحطب وعلم البيع والشراء والنكاح والطلاق لمن أراد الدخول فى هذه الأشياء وعلم الانفاظ المحترمة أو المكفرة ولعمري هذا من أهم المهمات فى هذا الزمان لأنك تسمع كثيرا من العوام يتكلمون بما يكفروهم عنها غافلون والاحتياط أن يجتهدوا بالجاهل إيمانه كل يوم ويجهل دنكاح امرأته عند شاهدين فى كل شهر مرة أو مرتين إذا انخطأ وإن لم يصدر من الرجل فهو من النساء كثير (قوله وفرض كفاية الخ) عرّفه فى شرح الصبر بالمصم المقصود حصوله من غير نظر بالذات إلى فاعله قال فيتناول ما هو دينى كصلاة الجنازة ودينوى كالصنائع المحتاج إليها وخرج المسنون لأنه غير مخصص وفرض العين لأنه منظور بالذات إلى فاعله **هـ** قال فى تبين المحارم وأما فرض الكفاية من العلم فهو كل علم لا يستغنى عنه فى قوام أمور الدنيا كالمطبخ والحساب والنحو واللغة والكلام والقرآت وأسانيد الحديث وقسمه الوصايا والموارث والكتابة والمعاني والبديع والبيان والأصول ومعرفة النسخ والمنسوخ

وزن كل امرئ ما كان يحسنه
والجاهلون لاهل العلم أعداء
فقر يعلم ولا تجهل به أبدا
الناس موتى وأهل العلم أحياء
وقد قيل العلم وسيلة إلى كل
فضيلة العلم يرفع المملوك إلى
مجالس الملوك لولا العلماء
لهلك الأمراء
وانما العلم لا ربابه
ولاية ليس لها عزل
إن الأمير هو الذى
يقضى أمرا عند عزله
إن زال سلطان الولا
يه كان فى سلطان فضله
واغلم أن تعلم العلم يكون فرض
عين وهو بقدر ما يحتاج له يتم
وفرض كفاية

مطلبه

فى فرض الكفاية وفرض العين

قوله في الرواية هكذا بخطه
والانساب بقوله بعد والعلم
ناحو الهم أن يقول في الرواية
تأمل اه معصيه

مطلب
فرض العين افضل من فرض
الكفاية

قوله قوله والطفة هكذا
بخطه والاصوب ما في نسخ
الشارح كما لا يخفى اه معصيه

وهو ما زاد عليه لنسخ غيره
ومندوبا وهو التصريح بالفقه
وعلم القلب وحراما وهو علم
الفلسفة والشعبذة والتنصيص

مطلب
في التنصيص والرمل

قوله من العصة والمرض هكذا
بخطه والانساب ابدال من
يعلى كما هو ظاهر اه معصيه

والعام والخاص والنص والتظاهر وكل هذه العلم التفسير والحديث وكذا العلم الاثمار والاعمال والاعمال بالرجال
واسامهم واسامي العصابة وصفاتهم والعلم بالعدالة في الرواية والعلم باحوالهم ليقرب الضعيف من القوى والعلم
بأعمارهم وأصول الصناعات والفلاحة كالطب والسياسة والجماعة اه (قوله وهو ما زاد عليه) أي على
قد رما يحتاجه لديه في الحال (تنبيه) فرض العين افضل من فرض الكفاية لانه مفروض حال النفس فهو أحق
عندها وأكثر مشقة بخلاف فرض الكفاية فانه مفروض حال الكفاية والكافر من جملتهم والامر اذا علم خف
واذا خص نقل وقيل فرض الكفاية افضل لان فعله مسقط للشرح عن الامة بأسرها وتركه يعصى المتكثرون منه
كلهم ولا شك في عظم وقع ما هذه صفته اه طواقى وقتل ط أن المقد الاول (قوله وهو التصريح بالفقه)
أي التوسع فيه والاطلاع على غوامضه وكذا غيره من العلوم الشرعية والآثار (قوله وعلم القلب) أي
علم الاخلاق وهو علم يعرف به انواع الفضائل وكيفية اكتسابها وأنواع الرذائل وكيفية اجتنابها اه ح
وهو مصطوف على الفقه لاعلى التصرف لما علمت من أن علم الاخلاص والعجب والحسد والرياء فرض عين ومثلها
غيرها من آفات النفوس كالكبر والشح والحقد والغش والغضب والعداوة والبغضاء والطمع والبخل والبطر
والخيلاء والخصاسة والمداينة والاستكبار عن الحق والمكر والخداعة والقسوة وطول الامل ونحوها مما هو
مبين في ربيع المهلكات من الاحياء قال فيه ولا يفتك عنها بشر فيلزمه أن يعلم منها ما يرى نفسه محتاجا اليه
وازالتها فرض عين ولا يمكن الا بعرفة حدودها وأسبابها وعلاماتها وعلاجها فان من لا يعرف
الشر يقع فيه (قوله والفلسفة) هو لفظ يوناني وتعريبه الحكم الممتوعة أي مزينة الظاهر فاسدة
الباطن كالقول بقدم العالم وغيره من المكفريات والمخرجات ط وذكر في الاحياء انها ليست علميا رأسها
بل هي أربعة أجزاء أحدها الهندسة والحساب وهما سبحانه ولا يمنع منهما الا من يضاف عليه أن يتجاوزهما
الى علوم مذمومة والثاني المنطق وهو يبحث عن وجه الدليل وشروطه ووجه الحد وشروطه وهما اذا اخلان في
علم الكلام والثالث الالهيات وهو يبحث عن ذات الله تعالى وصفاته انفرادا وفيه بمذاهب بعضها كفر وبعضها
بدعة والرابع الطبيعيات وبعضها مخالف للشرع وبعضها يبحث عن صفات الاجسام وخواصها وكيفية
استعمالها وتغيرها وهوشيه بنظر الاطباء الا أن الطبيب ينظر في بدن الانسان على الخصوص من حيث
يمرض ويصح وهم يتفكرون في جميع الاجسام من حيث تغير وتصلب ولكن للطب فضل عليه لانه محتاج اليه
وأما علومهم في الطبيعيات فلا حاجة اليها اه (قوله والشعبذة) الصواب الشعوذة وهي كافي القاموس
خفة في اليد كالشعر ترى الشيء بغير ما عليه اصله اه سموي لكن في المصباح شعوذ الرجل شعوذة ومنهم
من قال شعبذ شعبة وهو بالذال المجهة وليس من كلام اهل البادية وهي لعب يرى الانسان منها ما ليس له
حقيقة كالسحر اه ابن عبد الرزاق وافق العلامة ابن جرير في اهل الخلق في الطرقات الذين لهم اشياء غريبة
كقطع رأس انسان واعادته وجعل نحو دراهم من التراب وغير ذلك بأنهم في معنى السحرة ان لم يكونوا منهم
فلا يجوز لهم ذلك ولا احد أن يقف عليهم ثم نقل عن المدونة من كتب المالكية أن الذي يقطع يد الرجل او يدخل
السكنين في جوفه ان كان مहरا قتل والاهوقب (قوله والتنصيص) هو علم يعرف به الاستدلال
بالتشكلات الفلكية على الحوادث السفلية اه ح وفي مختارات التوازل لصاحب الهداية أن علم النجوم
في نفسه حسن غير مذموم اذ هو قسمان حسابي وانه حق وقد نطق به الكتاب قال الله تعالى الشمس والقمر
بحسبان أي سيرهما بحساب واستدلاني بسير النجوم وحركة الافلاك على الحوادث بقضاء الله تعالى وقدره
وهو جاز كاستدلال الطبيب بالتبصير من الصحة والمرض ولو لم يعتقد بقضاء الله تعالى واذا عي الغيب بنفسه يكفر
ثم تعلم مقدار ما يعرف به مواقيت الصلاة والقبلة لا بأس به اه وافاد أن تعلم الزائد على هذا المقدار فيه بأس
بل صرح في الفصول بصحته وهو ما مشى عليه الشارح والتظاهر أن المراد به القسم الثاني دون الاول ولذا قال
في الاحياء ان علم النجوم في نفسه غير مذموم لذاته اذ هو قسمان الخ ثم قال ولكن مذموم في الشرع وقال عمر
تعلوا من النجوم ما تهتدوا به في البر والبحر ثم أمسكوا وانما زجر عنه من ثلاثة اوجه أحدها انه مضر بأكثار الخلق
فانه اذا التقي اليهم أن هذه الامار تحدث عقيب سير الكواكب وقع في نفوسهم انها المؤثرة وثانيها أن أحكام
النجوم تخدع من محض ولقد كان مجزة لادريس عليه السلام فيما يصحى وقد نذر من وثالتها انه لا فائدة فيه فان

ما قد ذكرنا من الاحترار منه غير ممكن **٥١** ملخصاً (قوله والرمل) هو علم بضروب أشكال من الخطوط والنقط بقواعد معلومة تخرج حروفاً تجمع ويستخرج جملته دالة على عواقب الامور وقد علمت انه حرام قطعاً وأصله لا درس عليه السلام ط أي فهو شريعة منسوخة وفي فتاوى ابن حجر أن تعلمه وتعليمه حرام شديد التحريم لما فيه من ايام العوام أن قاعله يشارك الله تعالى في غيبه (قوله وعلوم الطبائعين) العلم الطبيعي علم يبحث فيه عن احوال الجسم المحسوس من حيث هو معترض للتغير في الاحوال والثبتات فيها **٥١** ح وفي فتاوى ابن حجر ما كان منه على طريق الفلاسفة حرام لانه يؤدي الى مفاسد كاعتقاد قدم العالم ولحموه وحرمة مشابهة لحمة التحميم من حيث افضاء كل الى المقدسة (قوله والصر) هو علم يستفاد منه حصول ملكة نفسانية يتدرجها على افعال غريبة لاسباب خفية **٥١** ح وفي حاشية الايضاح لبيرو زاده قال الشيخ تعلمه وتعليمه حرام اقول مقتضى الاطلاق ولو تعلم دفع الضرر عن المسلمين وفي شرح الزعفراني السحر حق عندنا وجوده ونصوره وأثره وفي ذخيرة الناظر قطع فرض الرد سائر أهل الحرب وحرام ليفرق به بين المرأة وزوجها وجاز ليوفق بينهما **٥١** ابن عبد الرزاق قال ط بعد نقله عن بعضهم عن المحيط وفيه انه ورد في الحديث النهي عن التولوة بوزن غيبة وهي ما يفعل ليجب المرأة الى زوجها **٥١** اقول بل نص على حرمتها في الخفية وعلمه ابن وهبان بأنه ضرب من السحر قال ابن الشحنة ومقتضاه انه ليس مجرد كتابة آيات بل فيه شيء زائد **٥١** وسياق تمامه قبيل احياء الموات ان شاء الله تعالى وذكر في فتح القدير أنه لا تقبل نوبة السحر والزنديق في ظاهر المذهب فيبطل قتل السحر ولا يستتاب بسعيه بالفساد لا بمجرد عمله اذ لم يكن في اعتقاده ما يوجب كفره **٥١** وذكر في تبين المحارم عن الامام ابي منصور أن القول بأن السحر كفر على الاطلاق خطأ ويجب البحث عن حقيقته فان كان في ذلك رد لمازم في شرط الايمان فهو كفر والا فلا **٥١** اقول وقد ذكر الامام القرافي المالكي الفرق بين ما هو سحر يكفر به وبين غيره وأطال في ذلك بما يلزم مراجعته من اواخر شرح اللقائي الكبير على الجوهرة ومن كتاب الاعلام في فواطع الاسلام للعلامة ابن حجر وحاصله أن السحر اسم جنس لثلاثة انواع الاول السحابة وهي ما يركب من خواص ارضية كدهن خاص او كلمات خاصة توجب ادراك الخواص الخمس او بعضها بما له وجود حقيقي او بما هو قبيل صرف من ما كولا وشعوم او غيرها الثاني الهيماء وهي ما يوجب ذلك مضافاً لثمار سماوية لارضية الثالث بعض خواص الحقائق كما يؤخذ سبع اجبار يربى بها نوع من الكلاب اذ ارمى بجمعره فاذا عضها الكلب وطرح في ماء فن شربه ظهرت عليه آثار خاصة فهذه انواع السحر الثلاثة قد تقع بما هو كفر من لفظ أو اعتقاد أو فعل وقد تقع بغيره كوضع الاجار والسحرة فصول كثيرة في كتبهم فليس كل ما يسمى سحراً كفر اذ ليس التكفير به لما يترتب عليه من الضرر بل لما يقع به مما هو كفر كاعتقاد انفراد الكواكب بالربوبية او اهانة قرآن او كلام مكفر وهو ذلك **٥١** ملخصاً وهذا موافق لكلام امام الهدي ابي منصور المازني ثم انه لا يلزم من عدم كفره مطلقاً عدم قتله لان قتله بسبب سعيه بالفساد كما مر فاذا ثبت اضراره بسحره ولو بغير مكفر يقتل دفعا لشره كالخنزاق وقطاع الطريق (قوله والكهانة) وهي تعاطي الخبر عن الكائنات في المستقبل وادعاء معرفة الاسرار قال في نهاية الحديث وقد كان في العرب كهنة كشق وسطيخ ففهم من كان يزعم أن له تابعا يلقى اليه الاخبار ومنهم انه يعرف الامور بمقتدات يستدل بها على موافقها من كلام من يسأله او حاله او فعله وهذا يخصونه باسم العراف كالتدعي معرفة المسروق ونحوه وحديث من اتى كهنا يشغل العراف والنجم والعرب تسمى كل من يعاطي علماً دقيقاً كهنا ومنهم من يسمى النجم والطبيب كهنا **٥١** ابن عبد الرزاق (قوله ودخل في الفلسفة المنطق) لانه الجزء الثاني منها كما قدمناه والمراد به المذكور في كتبهم للاستدلال على مذهبهم الباطلة أما منطق المسلمين الذي مقدماته قواعد اسلامية فلا وجه للقول بجرمته بل سماه الغزالي معيار العلوم وقد ألف فيه علماء الاسلام ومنهم المحقق ابن الهمام فانه اتى منه بيان معظم مطالبه في مقدمة كتابه التصرير الاصولي (قوله علم الحرف) يحتمل أن المراد به الكاف الذي هو اشارة الى الكيمياء ولا شك في حرمتها لما فيها من ضياع المال والاشتغال بما لا يفيد ويحتمل أن المراد به جمع حروف يخرج منها دلالة على حركات ويحتمل أن المراد علم أسرار الحروف بما وفاق الاستخدام وغير ذلك **٥١** ط ويحتمل أن المراد الطلسمات وهي كما في شرح اللقائي نقش اسماء خاصة لها تعلق بالافلاك والكواكب على

مطلب
في السحر والكهانة

مطلب
السحر انواع

والرمل وعلوم الطبائعين
والسحر والكهانة ودخل في
الفلسفة المنطق ومن هذا
القسم علم الحرف

زعم اهل هذا العلم في اجسام من المعادن أو غيرها تحدث لها خاصة ربطت بها في مجازي العادات اه هذا وقد ذكر العلامة ابن حجر في باب الانحباس من التحفة انه اختلف في انقلاب الشيء عن حقيقته كالانحباس الى الذهب هل هو ثابت فقبل ثم لا تقلب العصائبنا حقيقة والابطال الاجاز وقيل لا لان قلب الحقائق محال والحق الاول الى أن قال تنبيه كثيرا ما يسأل عن علم الكيمياء وتعلمه هل يحل - أولا ولم نزل احد كلاما في ذلك والذي يظهر أنه ينبغي على هذا الخلاف فعلى الاول من علم العلم الموصل لذلك القلب علميا يقينيا جازله علمه وتعلمه اذ لا محذور فيه بوجه وان قلنا بالثاني او لم يعلم الانسان ذلك العلم الحقيقي - وكان ذلك وسيلة الى الغش فالوجه الحرمة اه ملخصا وحاصله انه اذا قلنا باثبات قاب الحقائق وهو الحق جاز العمل به وتعلمه لانه ليس بغش لان النحاس يتقلب ذهبا وفضة حقيقة وان قلنا انه غير ثابت لا يجوز لانه غش كما لا يجوز لمن لا يعلم حقيقة لما فيه من اتلاف المال او غش المسلمين والتظاهر أن مذهبا ثبت انقلاب الحقائق بدليل مذكور في انقلاب عين النجاسة كاتقلاب الخمر خلاد الدم مسكا ونحو ذلك والله اعلم (قوله وعلم المويسيقى) بكسر القاف وهو علم رياضي يعرف منه احوال النعم والايقاعات وكيفية تأليف اللحن وايجاد الاكوات وموضوعه الصوت من جهة تأثيره في النفوس باعتبار نظامه في طبقة وزمانه وثمرته بسط الارواح وتعديلها وتقويتها وقبضها أيضا (قوله وهو اشعار المولدين) أى الشعراء الذين حدثوا بعد شعراء العرب قال في القاموس المولدة المحدثه من كل شئ ومن الشعراء المحدثين وفي آخر الرصانة للشهاب الخفاجي بلفاء العرب في الشعر والخطب على ست طبقات الجاهلية الاولى من عاد وقحطان والمخضرمون وهم من ادرك الجاهلية والاسلام والاملايون والمولدون والمحدثون والمتأخرون ومن ألحق بهم من العصريين والثلاثة الاول هم ماهم في البلاغة والجزالة ومعرفة شعرهم رواية ودراية عند فقهاء الاسلام فرض كفاية لانه به ثبتت قواعد العربية التي بها يعلم الكتاب والسنة المتوقف على معرفتهما الاحكام التي يتميز بها الحلال من الحرام وكلامهم وان جاز فيه الخطأ في المعاني فلا يجوز فيه الخطأ في الالفاظ وتركيب المباني اه (قوله من الغزل) المراد به ما فيه وصف النساء والغلمان وهو في الاصل كما في القاموس اسم لمحادثة النساء وعطف عليه قوله والبطالة عطف عام على خاص لانه نوع منها فنحمل وصف حال المحب مع المحبوب او مع هذا الله من الوصل والهبر والوعدة والغرام ونحو ذلك قال في المصباح البطالة تقيض العمالة من بطل الاجير من العمل فهو بطلال بين البطالة بالفتح وحكى بالكسر وهو أفصح وربما قيل بالضم وذكر ابن عبد الرزاق انه وجد به اسم المصباح بخط مصنفه ما حاصله القعالة بالفتح قد يكون وصفا للطبيعة كالرزانة والجهالة وبالكسر للصناعة كالتجارة وبالضم لما رمى كالتجارة وقد يضمن اللفظ المعاني الثلاثة فيصور فيه الحركات الثلاثة فالبطالة بالفتح لانه وصف ثابت وبالكسر لانه اشبه الصناعة للمداومة عليها وبالضم لانها مما يرفض اه اقول وعلى هذا يمكن أن يكون إشارة الى أن المكروم منه ما داوم عليه وجعله صناعة له حتى غلب عليه وأشغله عن ذكر الله تعالى وعن العلوم الشرعية وبه فسر الحديث المتفق عليه وهو قوله صلى الله عليه وسلم لان يمتلي جوف احدكم فيما خبر من أن يمتلي شعرا فاليسير من ذلك لا بأس به اذا قصد به اظهار النكات والطافات والتشابه الفاتكة والمعاني الراققة وان كان في وصف الحدود والقدر ودقائق علماء البديع قد استشهدوا من ذلك بأشعار المولدين وغيرهم لهذا القصد وقد ذكر الحق ابن الهمام في شهادات فح القدير أن المحترم منه ما كان في اللفظ ما لا يحل كصفة الذكور والمرأة المعينة الحية ووصف الخمر المهيج اليها والحانات والهباء لمسلم او ذمتي اذا اراد المتكلم هجاء لا اذا اراد انشاء الشعر لذات شهادته او ليعلم فصاحته وبلاغته ويدل على أن وصف المرأة كذلك غير مانع انشاء أبي هريرة رضي الله عنه لذلك وهو محرم وكذا ابن عباس رضي الله تعالى عنهما ومما يقطع به في هذا قول كعب رضي الله عنه بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم

وعلم المويسيقى ومكروها
وهو اشعار المولدين من الغزل
والبطالة

مطلب
في الكلام على انشاء الشعر

وما سعاد غداة البين اذ رحلوا * الا اغتن غضيض الطرف مكحول
تجلو عوارض ذي ظلم اذا ابتسمت * كانه منهل بالراح معلول
وكثير في شعر حسان رضي الله تعالى عنه من هذا كقوله وقد سمعته النبي صلى الله عليه وسلم
تلت فزاد في المنام خريدة * تسقى الضمير يبارد يبارد

قوله فلا وجه لثبته هكذا
بخطه والاولى انهما كما لا يخفى
اه معصيه

ومبنا حاك شاعرهم التي
لا يستخف فيها كذا في فوائد
شقي من الاشياء والتظاهر
ثم نقل مسألة الرباعيات
ومحصلها أن الفقه هو ثمرة الحديث
وليس قواب الفقيه اقل من
قواب المحدث وفيها كل انسان
غير الانبياء لا يعلم ما اراد الله
تعالى له وبه لان ارادته تعالى
غيب الا لفقهاء قائم علوا
ارادته تعالى بهم بحديثه
المصدق المصدق من يرد الله
به خيرا يفقه في الدين وفيها
كل شيء يسأل عنه العبد يوم
القائمة الا العلم لانه طلب من
نبيه أن يطلب الزيادة منه وقل
رب زدني علما فكيف يسأل
عنه وفيها اذا سئلنا عن
مذهبنا ومذهب مخالفنا
قلنا وجوباً مذهبنا صواب
يحق للخطأ ومذهب مخالفنا
خطأ يحق للصواب واذا سئلنا
عن معتقدا

مطلب
يجوز تقليد المفضول مع
وجود الافضل

فاما الزعميات المتقدمة من ذلك المتضمن وصف الزايعين والازهار والمساء فلا وجه لثبته فم اذا قيل على الملاهي
استمع وان كان مواظدا وحكما اه ملخصا وفي الذخيرة عن النوازل قراة شعر الادب اذا كان فيه ذكر الفسق
وانخر والفسلام بكره والاعتماد في الغلام على ما ذكرنا في المرأة أي من انها ان كانت معينة بكرة بكرة وان
سكانت مئة فلا اه وسيأتي تمام الكلام على ذلك أيضا قبيل باب الوتر والنوازل ان شاء الله تعالى
(قوله التي لا يستخف فيها) أي ليس فيها استخفاف باحد من المسلمين كذكر عوراتهم والاخذ في عرضه وفي
بعض نسخ الاشياء لا يستخف فيها أي لارفة وخفة ابن عبد الرزاق (قوله ثم نقل) أي في الفوائد آخر الفتن
الثالث من الاشياء من المناقب للبرازي وذكر الحلبي سمعنا به بتمامها واقتصر الشارح على محطها أي المقصود
منها (قوله وفيها) أي في الاشياء نقلنا عن شرح البهجة للعراقي (قوله غير الانبياء) كان ينبغي أن يقول
والمبشرين بالجنة كالعشرة رضي الله تعالى عنهم قاله سيدي عبد الغني النابلسي في شرح هدية ابن العماد
(قوله) أي من الثواب الجزيل حيث اراد به تعالى الخبير (قوله وبه) أي ولا يعلم ما اراد الله تعالى به من
الصفات الحميدة (قوله الا لفقهاء) المراد بهم العالمون بأحكام الله تعالى اعتقادا وعملا لان تسمية علم القروع
فقهها تسمية مائة قال سيدي عبد الغني وبؤيده مامر من قول الحسن البصري انما الفقيه المعرض
عن الدنيا الراغب في الآخرة الخ (قوله وفيها كل شيء الخ) نقله في الاشياء من الفصوص والظاهر أنها
فصوص الحكم للشيخ الاكبر قدس سره الانور (قوله الا العلم) اورده عليه الجوى انه ورد في الحديث
ما يفيد السؤال عن العلم ولفظه لا تزول قدماء يوم القيمة حتى يسأل عن اربع من عمره فيما افناه وعن شبابه
فيما ابلاه وعن ماله من اى شيء اكتسبه وعن علمه ماذا صنع به واجيب بأن المراد الا طلب الزيادة من العلم وبه
يصح التعليل واعترض بأنه يسأل عن طلبه هل قصده الرياء او الجاه ويدل عليه ما في الحديث السابق ولكن فعلت
العلم ليقال عالم وقد قيل الخ اقول الواجهة أن يقال المراد به العلم النافع الموصل الى الله تعالى وهو المقرون بحسن
النية مع العمل به والتخلص من آفات النفس فلا يسأل عنه لانه خير محض بخلاف غيره فانه يسأل صاحبه عنه
لعهذه به كإدلال عليه تمام الحديث السابق ولذا اورده في الحديث ان الله تعالى يبعث العباد يوم القيمة ثم يبعث العلماء
ثم يقول يا معشر العلماء ائني لم اضع على فيكم الا لعل بكم ولم اضع على فيكم لاعد بكم اذهبوا فقد غفرت لكم هذا
ما ظهر لي والله تعالى اعلم (قوله وفيها) أي في الاشياء عن آخر المصنف للإمام التسنى (قوله عن مذهبنا)
أي عن مذهبنا فالفقه اذا سئلنا أي المذاهب صواب ط (قوله مخالفنا) أي من مخالفنا في القروع من
الائمة المجتهدين (قوله قلنا الخ) لانك لو قطعت القول لما صحت قولنا ان المجتهد يخطئ ويصيب أشياء أي فلا يجوز
بأن مذهبنا صواب البتة ولا بأن مذهب مخالفنا خطأ البتة بناء على المختار من أن حكم الله في كل مسألة واحد
معين وجب طلبه في اصابه فهو المصيب ومن لافه هو المخطئ ونقل عن الائمة الاربعة ثم المختار ان المخطئ مأجور
كافي التحرير وشرحه ثم اعلم انه ذكر في التحرير وشرحه أيضا انه يجوز تقليد المفضول مع وجود الافضل وبه
قال الحنفية والمالكية وأكثرا الحنابلة والشافعية وفي رواية عن احمد وطائفة كثيرة من الفقهاء لا يجوز
ثم ذكر أنه لو التزم مذهبنا كافي حنيفة والشافعية قبل يلزمه وقبل لا وهو الاصح اه وقد شاع أن العاصي
لامذهب له اذا علم ذلك ظهر لك أن ما ذكره عن التسنى من وجوب اعتقاد أن مذهب صواب يحتمل الخطأ
مبنى على انه لا يجوز تقليد المفضول وانه يلزمه التزام مذهب وأن ذلك لا يتأتى في العاصي وقد رأيت في آخر
فتاوى ابن حجر الفقهية التصريح ببعض ذلك فانه سئل عن عبارة التسنى المذكورة ثم حرر أن قول ائمة
الشافعية كذلك ثم قال ان ذلك مبنى على الضعيف من أنه يجب تقليد الاصل دون غيره والاصح انه يتغير
تقليد أي شاء ولو مفضولا وان اعتقده كذلك وحيث لا يمكن أن يتطوع او يظن انه على الصواب بل على التقليد
أن يعتقد أن ما ذهب اليه امامه يحتمل انه الحق قال ابن حجر ثم رأيت المحقق ابن الهمام صرح بما يؤيده حيث قال
في شرح الهداية ان اخذ العاصي بما يقع في قلبه انه اصوب اولى وعلى هذا اذا استفتى مجتهدين فاختلعا عليه
الاولى أن يأخذ بما يميل اليه قلبه منهما وعندى انه لو أخذ بقول الذي لا يميل اليه جاز لا يميله وعدمه سواء
والواجب عليه تقليد مجتهد وقد فضل اه (قوله عن معتقدا) أي عما نعتقده من غير المسائل القرعية
بما يجب اعتقاده على كل مكلف بلا تقليد لاحد وهو ما عليه اهل السنة والجماعة وهم الاشاعرة والماتريدية

وهم متوافقون الا في مسائل يسيرة أرجعها بعضهم الى اختلاف الظن كباين في عمله (قوله) ومعتقد خصومنا
 أي من ادل البدع المكفرة وغيرها كالفاتنين يقدم العالم اثنى الصانع او عدم بعثة الرسل والمقاتلين بخلق القرآن
 وعدم ارادته تعالى الشر ونحو ذلك (قوله) علم نضج وما احترق المراد بنضج العلم تقترق قواعده وتفرع فروعها
 وتوضيح مسائله والمراد باحتراقه بلوغه النهاية في ذلك ولا شك أن النصوص والاصول لم يبلغها النهاية في ذلك
 اغاده ح والظاهر أن المراد بالاصول اصول الفقه لان اصول العقائد في غاية التصريح والتنقيح تأمل (قوله)
 وهو علم البيان المراد به ما يسمي العلوم الثلاثة المعاني والبيان والبديع ولذا قال الزمخشري ان منزلة علم
 البيان من العلوم مثل منزلة السماء من الارض ولم يقفوا على ما في القرآن جميعه من بلاغته وضاحته ونكته
 وديعته بل على التزوير اليسير قال الله تعالى قل لئن اجتمعت الانس والجن على أن يأتوا بمثل هذا القرآن لا يأتون
 بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا وانما ذلك لما فيه من البلاغة ط (قوله) والتفسير أي تفسير القرآن فقد
 ذكر السيوطي في الاتقان ان القرآن في الروح المحفوظ كل حرف منه بمنزلة جبل قاف وكل آية تضمنها من
 التفاسير ما لا يعلمه الا الله تعالى ط (قوله) علم الحديث لانه قد تم المراد منه وذلك لان المحدثين جزاهم
 الله تعالى خيرا ووضعا كتبيا في أسماء الرجال ونسبهم والفرق بين اسمائهم وبينوا سمي الحفظ منهم وقاسد الرواية
 من مصعبها ومنهم من حفظ المائة ألف والثلاثمائة وحصروا من روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من الصحابة
 وبينوا الاحكام والمراد منها فانكشفت حقيقته ط (قوله) والفقه لان حوادث الخلاف على اختلاف
 مواقعها وتشتاتها مرقومة بعينها او ما يدل عليها بل قد تكلم الفقهاء على امور لا تقع اصلا او تقع نادرا
 وأما ما لم يكن منصوصا فنادر وقد يكون منصوصا غير أن الناطق يقصر عن البحث عن محله او عن
 فهم ما يفيد عما هو منصوص بمفهوم او منطوق ط او يقال المراد بالفقه ما يثمل مذهبنا وغيره فانه بهذا
 المعنى لا يقبل الزيادة اصلا فانه لا يجوز احداث قول خارج عن المذاهب الاربعة (قوله) وقد قالوا الفقه
 أي الفقه الذي استنبطه ابو حنيفة وأعمه (قوله) زرعه أي اول من تكلم باستنباط فروع عبد الله بن
 مسعود الصحابي الجليل احد السابقين والبدريين والعلاء الكبار من الصحابة اسلم قبل عمر رضي الله تعالى
 عنهما قال النووي في التقریب وعن مسروق انه قال انتهى علم الصحابة الى ستة عمر وعلي وأبي وزيد وأبي
 الدرداء وابن مسعود ثم انتهى علم الستة الى علي وعبد الله بن مسعود (قوله) وسقاه أي ايداه ووضع
 علقته بن قيس بن عبد الله بن مالك النضمي الفقيه الكبير عم الاسود بن يزيد وخال ابراهيم النضمي ولد في حياة
 النبي صلى الله عليه وسلم وأخذ القرآن والعلم من ابن مسعود وعلي وعمر وأبي الدرداء وعائشة رضي الله
 عنهم اجمعين (قوله) وحده أي جمع ما تفرق من فوائده ونوادره وهبائه للانتفاع به ابراهيم بن يزيد بن قيس
 ابن الاسود أبو عمران النضمي الكوفي الامام المشهور الصالح الزاهد روى عن الاعمش وخلاتق توفي سنة ست
 او خمس وتسعين (قوله) وداسه أي اجتهد في تنقيحه وتوضيحه حاد بن مسلم الكوفي شيخ الامام وبه تخرج
 وأخذ حاد بعد ذلك عنه قال الامام ما صليت صلاة الاستغفرت له مع والدي مائة سنة مائة وعشرين
 (قوله) وطمسه أي اكثر اصوله وفزع فروعها ووضع سبله امام الامة وسراج الامة ابو حنيفة النعمان
 فانه اول من دون الفقه ورتبه ابوابا وكتبا على نحو ما عليه اليوم وتبعه مالك في موطنه ومن كان قبله انما كانوا
 يعقدون على حفظهم وهو اول من وضع كتاب الفرائض وكتاب الشروط كذا في الخيرات الحسان في ترجمة
 ابي حنيفة النعمان للعلامة ابن حجر (قوله) وبغنه أي دقق النظر في قواعد الامام واصله واجتهد في زيادة
 استنباط الفروع منها والاحكام تليد الامام الاعظم ابو يوسف يعقوب بن ابراهيم قاضي القضاة فانه كباروا
 الخطيب في تاريخه اول من وضع الكتب في اصول الفقه على مذهب ابي حنيفة وأمل المسائل ونشرها
 وبث علم ابي حنيفة في اقطار الارض وهو أفضاهل عصره ولم يتقدمه احد في زمانه وكان النهاية في العلم
 والحكم والرياسة ولد سنة ١١٣ ووفى ببغداد سنة ١٨٢ (قوله) وبغزه أي زاد في استنباط الفروع
 وتنقيحها وتذييلها وتحريرها بحيث لم تخرج الى شيء آخر الامام محمد بن الحسن الشيباني تليد ابي حنيفة وأبي
 يوسف محرز المذهب النعماني اجمع على فقاهته ونباهته روى انه سأل رجل المزي عن اهل العراق فقال
 ما تقول في ابي حنيفة فقال سيدهم قال فابو يوسف قال تبعهم الحديث قال فمحمد بن الحسن قال اكثرهم

ومعتقد خصومنا قلنا وجوبا
 الحق ما نحن عليه والباطل ما
 عليه خصومنا وفيها العلوم
 ثلاثة علم نضج وما احترق وهو
 علم النصوص والاصول وعلم لا نضج
 ولا احترق وهو علم البيان
 والتفسير وعلم نضج واحترق
 وهو علم الحديث والفقه وقد
 قالوا الفقه زرعه عبد الله بن
 مسعود رضي الله عنه وسقاه
 علقته وحده ابراهيم النضمي
 وداسه حاد وطمسه ابو حنيفة
 وبغنه ابو يوسف وبغزه محمد

تفريعات قال خفر قال احدهم قيسا ما ولد سنة ١٣٢ ووفى بالرى سنة ١٨٩ (قوله من خبزه) بالضم
 أى خبز محمد الذى خبزه من عجين ابي يوسف من طحين ابي حنيفة ولذا روى الخطيب عن الربيع قال صحت
 المشافى يقول الناس عيال صلى ابي حنيفة فى الفقه كان ابو حنيفة عن وقوله الفقه (قوله فقال) أى
 من جهر البسيط وترتيب هذا النظم بخلاف الترتيب قبله وسقط منه حماد (قوله علمه) أى محمد (قوله
 كالجوامع) الصغير والكبير وقد ألفت فى المذهب تأليف سميت بالجوامع فوق ما يتوفى عن اربعين وكل
 تأليف لمحمد وصف بالصغير فهو من روايته عن ابي يوسف عن الامام وما وصف بالكبير فروايتة عن الامام بلا
 واسطة ط (قوله والنوادر) الاولى ابد لها بالسير لان هذه الكتب الخمسة هى كتب محمد المسماة
 بالاصل وظاهر الرواية لانها رويت عنه برواية الثقات فهى ثابتة عنه متواترة ومشهورة وفيها المسائل
 المروية عن اصحاب المذهب وهم ابو ح و ابو س و م وأما النوادر فهى مسائل مروية عنهم
 فى كتب آخر محمد كالكيسانيات والهارونيات والجرجانيات والرقبات وهى دون الاولى وبقي قسم ثالث
 وهو مسائل التوازل مثل عنها المشايخ المجتهدون فى المذهب ولم يجدوا فيها نصا فافتروا فيها فخر بها وقد
 نطمت ذلك فقلت

وكتب ظاهر الرواية انت • ستا لكل ثابت منهم حوت
 صنفها محمد الشيباني • حرر فيها المذهب النعماني
 الجامع الصغير والكبير • والسير الكبير والصغير
 ثم الزيادات مع المبسوط • تواترت بالسند المضبوط
 كذالك مسائل النوادر • اسنادها فى الكتب غير ظاهر
 وبعد ها مسائل التوازل • خرجها الاشياخ بالذات

وسبق فى بطل ذلك آخر المقدمة وفى طبقات التميمي عن شرح السير الكبير للسرحدى أن السير الكبير آخر
 تصنيف صنّفه محمد فى الفقه وكان سببه أن السير الصغير وقع بيد الأوزاعي إمام أهل الشام فقال ما لأهل
 العراق والتصنيف فى هذا الباب فانه لا علم لهم بالسير فبلغ محمد أصنف الكبير فحكي انه لم تقرب
 الأوزاعي قال لولا ما ضمنه من الأحاديث لقلت انه يضح العلم وان الله تعالى عن جهة أصابة الجواب فى
 رأيه صدق الله تعالى وفوق كل ذى علم علم ثم امر محمد أن يكتب فى ستين قدرا وأن يحمل الى الخليفة فأعجبه
 وعنده من مفاخر أيامه اه ملخصا (قوله فسببه صار الشافعى فقيها) أى ازاد فقاهة واطلع على مسائل
 لم يكن مطلع عليها فان محمد أبدع فى كثرة استخراج المسائل والا فالشافعى رضى الله تعالى عنه فقيه مجتهد
 قبل وروده الى بغداد وكيف يستفاد الاجتهاد المطلق عن ايس كذلك افاده ح (قوله والله ما صرت
 فقيها) الكلام فيه كما تقدم وروى عن الشافعى انه قال أيضا صحت من علم محمد بن الحسن وقربيع كتبوا وقال ابن
 الناس على فى الفقه محمد بن الحسن (قوله هيأت) اسم فعل أى بعد مكانه عن وعن ابي يوسف ط (قوله
 فى اعلى عليين) اسم لاعلى الجنة أى هو فى اعلى مكان فى الجنة أى بالنسبة اليهما لا مطلقا لان الانبياء والاصحاب
 ارفع منه درجة قطعاً وأما الدعاء بنحو ايجلى مع النبيين فالمراد فى الاجتماع والموانسة لافى الدرجة والمنزلة
 ومنه قوله تعالى فأولئك مع الذين الذين صدقوا الخ ط (قوله كيف) استفهام انكاري بمعنى الذى
 أى كيف لا يعطى هذا المكان الاعلى ط (قوله ولها) أى لرؤيته ربه تعالى فى المنام قصة مشهورة ذكرها
 الحافظ النجم الغيطى • وهى أن الامام رضى الله تعالى عنه قال رأيت رب العزة فى المنام تسعاً وتسعين مرة
 فقلت فى نفسى ان رأيت تمام المائة لاسأله به بنحو الخلائق من عذابه يوم القيمة قال فرأيت • سبحانه وتعالى
 فقلت يا رب عز جارك وجل ثناؤك وتقدست أسماءك بنحو عبادك يوم القيمة من هذا لك فقال سبحانه وتعالى
 من قال بعد الغداة والعشي سبحان الا بدي الا بدي سبحان الواحد الاحد سبحان الفرد الصمد سبحان رافع
 السماء بغير عمد سبحان من بسط الارض على ما يجد سبحان من خلق الخلق فأحصاهم عدد سبحان من قسم
 الرزق ولم ينس احد سبحان الذى لم يخذ صاحبة ولا ولد سبحان الذى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد
 سبحان عذابى اه ط (قوله على رجله البني الخ) فيه أن هذا مخالف للسنة اه ح أى لصلة الحديث

فسافر الناس ياكلون من
 خبزه وقد نظم بعضهم فقال
 الفقه زرع ابن مسعود وعلمة
 حصاده ثم ابراهيم دواس
 نعمان طاحنه يعقوب عاجنه
 محمد خابر والاشكل الناس
 وقد ظهر علمه بتصانيفه كالجوامع
 والمبسوط والزيادات والنوادر
 حتى قيل انه صنف فى العلوم
 الدينية تسعمائة وتسعة
 وتسعين كتاباً ومن تلامذته
 الشافعى رضى الله عنه وترقى
 بأتم الشافعى وفوض اليه كسبه
 وماله فسببه صار الشافعى
 فقيها ولقد انهف الشافعى
 حيث قال من اراد الفقه فليزعم
 اصحاب ابي حنيفة فان المعاني
 قد تسرت لهم والله ما صرت
 فقيها الا بكتب محمد بن الحسن
 وقال ابا عبد الله بن ابي رجا رأيت
 محمد فى المنام فقلت له ما فعل
 الله بك فقال غفلى ثم قال
 لو أردت أن أعذبك ما جعلت
 هذا العلم فيك فقلت له
 فأين ابو يوسف قال فوقنا
 بدرجتين قلت فأبو حنيفة
 قال هيأت ذلك فى اعلى عليين
 وكيف وقد صلى الفجر
 بوضوء العشاء اربعين سنة ووج
 خسا وخسين حجة ورأى ربه
 فى المنام مائة مرة ولها قصة
 مشهورة وفى حجة الاخيرة
 استأذن بحجة الكعبة
 بالدخول ليلاً فقام بين
 العمودين على رجله البني
 ووضع اليسرى على ظهرها
 حتى ختم نصف القرآن ثم ركع
 وسجد ثم قام على رجله اليسرى
 ووضع اليمنى على ظهرها حتى
 ختم القرآن

فما سلم بكى ونابى به وقال
 الهى ما عبدك هذا العبد
 الضعيف حق عبادتك لكن
 تعرفك حق معرفتك ذهب
 قصص خدمته لكالمعرفة
 فتهت هاتف من جانب البيت
 يا ابا حنيفة قد عرفتنا حق
 المعرفة وخدمتنا فأحسنت
 الخدمة وقد غفرنا لك ولن
 اتبعك عن كان على مذهبك
 الى يوم القيامة وقيل لابي
 حنيفة بم بلغت ما بلغت قال
 لما جئت بالاقادة وما استنكفت
 عن الاستقادة قال مسافر
 ابن كرام من جعل ابا حنيفة
 بينه وبين الله رجوت أن لا
 يخاف وقال فيه

بحسبى من الخيرات ما أعدته
 يوم القيامة فى رضى الرحمن
 دين النبى محمد خير الورى
 ثم اعتقادي مذهب النعمان
 وعنه عليه الصلاة والسلام ان
 ادم اقتربى وانا اقترب برجل
 من اتى اسمه نعمان وكنيته
 ابو حنيفة هو سراج اتى وعنه
 عليه الصلاة والسلام ان سائر
 الانبياء يقتضونى وانا اقتض
 بابى حنيفة من احبه فقد
 احبني ومن ابغضه فقد ابغضني
 كذا فى المقدمة شرح مقدمة
 ابي الليث قال فى الضياء
 المعنوى وقول ابن الجوزى
 انه موضوع تعصب لانه روى
 بطرق مختلفة

فى النبى عنه واجاب التبريد لاني جعله على القراوح فانه افضل من نصب القدمين وتفسير القراوح ان يعقد
 الحصى على قدم مرة وعلى الاخرى مرة اخرى أى مع وضع القدمين على الارض بدون رفع احداهما لكن
 يحده قوله ووضع اليسرى على ظهرها الخ فاخافه ط وقد يقال للامام رضى الله تعالى عنه مقصد حسن فى ذلك
 نفي الكراهة عنه كما قالوا يكره أن يعلى الرجل خاسرا عن رأسه لكن اذا قصد التذلل فلا كراهة ثم رأيت بعض
 العلماء اجاب بذلك فقال انما فعل ذلك بمجاهدة لنفسه وليس ينبغي أن يكون غرض بمجاهدة النفس بذلك
 ممن لم يحتل منه خنوعه مانعا للكراهة اه (قوله حق عبادتك) من اضافة الصفة للموصوف أى
 عبادتك الحق التى تليق بجلالك بل هى بقدر ما فى وسعه ط (قوله لكن عرفك) استدراك على ما يتوهم
 من أن عدم عبادته حق العبادة نشأ من عدم المعرفة والمراد أنه عرفه بصفاته الدالة على حكيما به ومجده
 واستحقاقه دوام مشاهدته ومراقبته وليس المراد معرفة كنه الذات والصفات فانه من المستحيلات ط
 (قوله ذهب) من الهبة وهى العطية يقال وهبت له أى أعطى نقصان الخدمة لكالمعرفة أى شفع هذا بهذا
 كافى ذهب مستبنا لهنا (قوله ولن اتبعك) أى فى الخدمة والمعرفة او فيما أدى اليه اجتهاد لمن الاوامر
 والنواهي ولم يزغ عنها لا بمجرد التقليد (قوله الى يوم القيمة) متعلق بكان التامة أو بآتيك (قوله وقيل لابي
 حنيفة) ذكر فى التعليم هذه العبارة عن ابي يوسف ثم قال قيل لابي حنيفة رضى الله تعالى عنه بم ادركت العلم
 قال انما ادركت العلم بالجهد والشكر وكما فهمت ووقفت على فقه وحكمة قلت الحمد لله فازداد على ط (قوله
 وما استنكفت) أى أنفقت وامتنعت (قوله مسافرين كرام) الذى دأبته فى مواضع متعددة مسافرين كدام
 بكسر أولهما وكدام بالهال (قوله رجوت أن لا يخاف) لانه قلدا اماما عالما صحيح الاجتهاد سالم الاعتقاد
 ومن قلده عالمنا لى الله سالما وتمام كلام مسعر وأن لا يكون قرط فى الاحتياط لنفسه (قوله وقال) أى
 مسعر كذا ذكر فى المقدمة الغزوية هذين البيتين وأنه انشدهما ابو يوسف فاخافه ط (قوله حسبى) أى
 كافى مبتدأ خبره قوله ما أعدته أى حياته ويوم القيمة متعلق بحسبى او بأعدته او برضى وفى السببية ودين
 بدل من ما (قوله وانا اقتض الى آخره) الفخر والاقتضار الاقتح بانفصال أى يذكر من جله ثم الله تعالى عليه
 أن جعل من أتباعه هذا الرجل الذى شيد بنيان الدين بعد انقراض العصاية وأكثر التابعين وتبعه
 ما لا يحصى من الأمة وسبق فى الاجتهاد وتدوين الفقه من بعده من الأئمة وأعانهم بأصحابه وقواته البجة
 على استنباط الاحكام المهمة (قوله الضياء المعنوى) هو شرح مقدمة الغزوى للقاضى ابي البقاء بن الضياء
 المكي (قوله وقول ابن الجوزى) أى ناقلا عن الخطيب البغدادي (قوله لانه روى بطرق مختلفة) بسطها
 العلامة طاش كبرى فيشعر بأن له اسلا فلا تغل من أن يكون ضعيفا فيقبل اذ لم يترتب عليه اثبت حكم
 شرعى ولا شك فى تحقق معناه فى الامام فانه سراج يستضاء بنور علمه ويمتدى بشاقب فهمه لكن قال بعض
 العلماء انه قد أقرب ابن الجوزى على هذه الاخبار فى الموضوعات الحافظة الذهبى والحافظ السبوطى
 والحافظ ابن حجر العسقلانى والحافظ الذى اتهم اليه وآسة مذهب ابي حنيفة فى زمنه الشيخ قاسم الحنفى
 ومن ثم لم يورد شيئا منها الحديث الذين صنفوا فى مناقب هذا الامام كالحماوى وصاحب طبقات
 الحنفية محي الدين القرشى وآخرين متقنين ثقات ثابتات نقاد لهم اطلاع كثير اه وقال العلامة ابن حجر
 المكي فى الخيرات الحسان فى ترجمة ابي حنيفة النعمان ومن اطلع على ما بأتى فى هذا الكتاب من احوال
 ابي حنيفة وكراماته وأخلاقه وسيرته علم أنه فنى عن أن يشهد على فضله خبر موضوع قال وما يصلح للاستدلال
 به على عظيم شأن ابي حنيفة ما روى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال ترفع زينة الدنيا سنة خمسين ومائة
 ومن ثم قال شمس الاقنة الكردي ان هذا الحديث محمول على ابي حنيفة لانه مات تلك السنة اه وقال أيضا
 وقد وردت احاديث صحيحة تشير الى فضله منها قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه الشيخان عن ابي هريرة
 والطبراني عن ابن مسعود ان النبى صلى الله عليه وسلم قال لو كان الايمان عند الثريا لتناوله رجال من ابناء
 فارس ورواه ابو نعيم عن ابي هريرة والشرازى والطبراني عن قيس بن سعد بن عبيدة بلفظ ان النبى صلى الله
 عليه وسلم قال لو كان العلم معلقا عند الثريا لتناوله رجال من ابناء فارس ولفظ الطبراني عن قيس لا تناله العرب
 لتناوله رجال من ابناء فارس وفى رواية مسلم عن ابي هريرة لو كان الايمان عند الثريا لذهب به رجل من ابناء

قارص حتى يتناولوه وفي رواية للشجين عن أبي هريرة والذي نفسي بيده لو كان الدين معاقبا بالثريا لتناولوه وجعل من قارص وليس المراد بقارص البلاد المعروفة بل جنس من العجم وهم القرس لخبر الديلي - خير العجم قارص وقد كان جد أبي حنيفة من قارص على ما عليه الاكثرون قال الحافظ السيوطي "هذا الحديث الذي رواه الشيخان اصل صحيح يعقد عليه في الاشارة لأبي حنيفة وهو متفق على صحته وبه يستغنى عما ذكره اصحاب المناقب عن ليس له دراية في علم الحديث فان في سنده كذا بين ووضعين اه ملخصا وفي حاشية الشبرا ملي على المواهب عن العلامة الشامي - تلخيصا للحافظ السيوطي قال ما جزم به شيخنا من أن ابا حنيفة هو المراد من هذا الحديث ظاهر لا شك فيه لانه لم يبلغ من ابناء قارص في العلم مبلغه احد اه (قوله التستري) امام عظيم رضى الله عنه كان يقول اني لاعهد الميثاق الذي اخذه الله تعالى علي في عالم الذر وانى لارعى اولادى من هذا الوقت الى أن اخرجهم الله الى عالم الشهود والظهور ط (قوله لما تودوا الخ) أى لما داموا على دينهم الباطل واعتقادهم العاطل ولم يقبلوا ما ادخله عليهم علماءهم من الدساتر فأعزهم عما جاء به نبينا من النفائس فانهم لم يقبلوا ذلك الا عقلهم الفاسد ورأيهم الكاسد فلو كان فيهم مثله غزير العلم مناقب الفهم فانما بالصدق عارفا بالحق لرد جميع ذلك وأنقذهم من المهالك قبل غلوهم وتمكن الشبه في عقولهم فان كونه واحد منهم يكون لكلامه اقبل فان الجنس الى الجنس اميل فلا يلزم تفضيله على نبينا المكرم صلى الله عليه وسلم فانهم (قوله ومناقبه اكثر من أن تحصى) هذا من مشكل التراكيب فان ظاهره تفضيل النبي في الاكثرية على الاحصاء ولا معنى له ونظائره كثيرة قل من يتنبه لاشكالها ووجه بأوجه متعددة يفتها في رسالتى المدعاة بالفوائد الجلية في اعراب الكلمات القرينية أحسنها ما ذكره الرضى انه ليس المراد التفضيل بل المراد البعد عن الكثرة فمن متعلقة بأفعال التفضيل بمعنى تجاوزوا بين بلا تفضيل (قوله سبط) قبل الاسباط الاولاد خاصة وقيل اولاد الاولاد وقيل اولاد البنات نهاية الحديث والمشهور الثالث (قوله وسماه الانتصار) انما سماه بذلك لان الامام رضى الله عنه لما شاعت فضائله وامت انتصافين فواضله جرت عليه العادة القديمة من اطلاق السنة الحاسدين فيه حتى طعنوا في اجتهاده وعقيدته بما هو مبزأ منه قطعاً القصد أن يطفئوا نور الله وبأبي الله الآن يتم نوره كما تكلم بعضهم في مالك وبعضهم في الشافعي وبعضهم في احمد بل قد تكلمت فرقة في ابي بكر وعمر وفرقة في عثمان وعلى وفرقة كفرت كل العصاية

ومن ذا الذي ينجم من الناس سالما * وللناس قال بالظنون وقيل

وعن انتصار الامام رحمه الله تعالى العلامة السيوطي في كتاب سماه تبيين الحقيقة والعلامة ابن حجر في كتاب سماه الخيرات الحسان والعلامة يوسف بن عبد الهادي الخنبلي في مجلد كبير سماه تنوير الحقيقة وذكر فيه عن ابن عبد البر لا تكلم في ابي حنيفة بسوء ولا تصدق احدا يسيئ القول فيه فاني والله ما رأيت افضل ولا اروع ولا افقه منه ثم قال ولا يغتر أحد بكلام الخطيب فان عنده العصبية الزائدة على جماعة من العلماء كابي حنيفة والامام احمد وبعض اصحابه وتحامل عليهم بكل وجه وصنف فيه بعضهم السهم الحبيب في كبد الخطيب وأما ابن الجوزي فانه تابع الخطيب وقد عجب سبطه منه حيث قال في مرآة الزمان وليس العجب من الخطيب فانه طعن في جماعة من العلماء وانما العجب من الجدل كيف سلك أسلوبه وجاء بما هو أعظم قال ومن المتعصبين على ابي حنيفة الدارقطني وأبو نعيم فانه لم يذكره في الحلية وذكر من دونه في العلم والزهد اه وعن انتصاره العارف الشيرازي في الميزان بما يتعين مطالعته قال في الخيرات الحسان وبفرض صحة ما ذكره الخطيب من القدح عن قائله فلا يعتد به فانه ان كان من غير أقران الامام فهو مقلد لما قاله او كتبه اعداؤه او من اقرانه فكذلك لان قول الاقران بعضهم في بعض غير مقبول كما صرح به الذهبي والعسقلاني قالوا ولا سيما اذا لاح انه لعداؤه ولما ذهب اذا الحسد لا ينجم منه الا من عصه الله تعالى قال الذهبي وما علمت ان عصر اسلم اهل من ذلك العصر النبيين عليهم الصلاة والسلام والصديقين وقال الساجي السبكي ينبغي لك ايها المسترشد أن تسلك سبيل الادب مع الائمة الماضين ولا تنظر الى كلام بعضهم في بعض الا اذا اتى ببرهان واضح ثم ان قدرت على التأويل وتحسين الظن فدونك والا فاضرب صفحا فإياك ثم اياك أن تصفى الى ما اتفق بين ابي حنيفة وسفيان الثوري أو بين مالك وابن ابي ذئب أو بين احمد ابن صالح والنسائي أو بين احمد والحارث المحاسبي وذكر كلام كثيرين من نظراء مالك فيه وكلام ابن معين في

وروى الجرجاني في مناقبه
بسنده سهل بن عبد الله
التستري انه قال لو كان في أمة
موسى وعيسى مثل ابي حنيفة
لما تودوا ولما تنصروا ومناقبه
اكثر من أن تحصى وصنف فيها
سبط ابن الجوزي مجلدين
كبيرين وسماه الانتصار
لامام أئمة الامصار

الشافعي قال وما مثل من تكلم فيهما وفي نظائرهما الا كما قال الحسن بن هاني

يا طالع الجبل العالي ليكلمه * اشفق على الرأس لا تشفق على الجبل

اه ملخصا وقد اطل في ذلك وفي ذكر من اتى على الامام من ائمة السلف ومن بعدهم وما نقلوه من سعة علمه وفهمه وزهده وورعه وعبادته واحتياطه وخوفه وغير ذلك مما يستدعي مؤلفات وما نسب الى الامام الغزالي يردّه ما ذكره في احيائه المتواتر عنه حيث ترجم الائمة الاربعة وقال واما ابو حنيفة فقلد كل ايضا عابدا زاهدا عارفا بالله تعالى خاتما منه مر يد اوجه الله تعالى بعلمه الخ اقول ولا يجب من تكلم السلف في بعضهم كما وقع للعصابة لانهم كانوا مجتهدين فينكر بعضهم على من خالف الاخر سيما اذا قام عنده ما يدل له على خطأ غيره فليس قصدهم الا الاتصار للدين لا الانقاص وانما الجلب عن يد في العلم في زمانه وما كلفه وشربه وملبسه وعقوده وانكسبه وكثير من تعبداته يقلد فيها الامام الاعظم ثم يطعن فيه وفي اصحابه وليس مثله الا كمثل ذبابة وقعت تحت ذنب جواد في حالة كره وفره وليت شعري لاني نفي يصدق ما قيل في ابي حنيفة ولا يصدق ما قيل في امام مذهب ولم لا يقلد امام مذهب في اديه مع هذا الامام الجليل فقد نقل العلماء ثناء الائمة الثلاثة على ابي حنيفة وتأديبهم معه ولا سيما الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه والكمال لا يصدروا من الاكمال والنقص بضده ويكني المعترض حر مائه بركة من يعترض عليه اعاذنا الله من ذلك وادامنا على حب سائر الائمة المجتهدين وجميع عباد الصالحين وجشرا في زميرهم يوم الدين وعماروي من تأديبه معه انه قال اني لا تبرك بابي حنيفة واجي الى قبره فاذا عرضت لي حاجة صليت ركعتين وسألت الله تعالى عند قبره فتقضى سريعا وذكر بعض من كتب على التهاج أن الشافعي صلى الصبح عند قبره فلم يفت فليل لم قال تأدبا مع صاحب هذا القبر وزاد غيره انه لم يجهز بالسلمة وأجابوا عن ذلك بأنه قد يعرض للسنة ما يرجح تركه عند الاحتياج اليه كرفع انف حاسد وتعليم جاهل ولا شك أن ابا حنيفة كان له حساد كثيرون والبيان بالفعل اظهر منه بالقول تخافه الشافعي رضي الله تعالى عنه افضل من فعل القنوت والجهرا اقول ولا يخفى عليك أن ذلك الطاعن الاحق طاعن في امام مذهب ولذا قال في الميزان سمعت سيدي علي الخواص رحمه الله تعالى مرارا يقول يتعين على أتباع الائمة أن يعظموا كل من مذهبه امامهم لان امام المذهب اذا مدح عالما وجب على جميع أتباعه أن يمدحوه تقليدا لامامهم وأن ينزهوه عن القول في دين الله بالرأي وقال ايضا لو أنصف المقلدون للامام مالك والشافعي لم يضعف احد منهم قولا من اقوال ابي حنيفة بعد أن سمعوا مدح ائمتهم له ولو لم يكن من التنويه برفعة مقامه الا كون الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ترك القنوت في الصبح لما صلى عند قبره لكان فيه كفاية في لزوم ادب مقلديه معه اه (قوله وصنف غيره) كلا امام الطحاوي والحافظ الذهبي والكردي وغيرهم ممن قد مناهم (قوله من اعظم معجزات الى آخره) لانه صلى الله عليه وسلم قد أخبر به قبل وجوده بالاحاديث الصحيحة التي قد منها فانها محمولة عليه بلا شك كما قدمناه من الشافعي صاحب السيرة وشيخه السيوطي كما حل حديث لا تسبوا قبري شافان عالمه اجملا الارض على امام الشافعي لكن حله بعضهم على ابن عباس رضي الله تعالى عنه وهو حقيق بذلك فانه حبر الامة وترجمان القرآن وكما حل حديث يوشك أن يضرب الناس اكباد الابل يطلبون العلم فلا يجدون اعلم من طلم المدينة على الامام مالك لكنه محفل لغيره من علماء المدينة المنفردين في زمنهم بخلاف تلك الاحاديث فانها ليس لها محمل الا ابو حنيفة واصحابه كما افاده ط وأما سلمان الفارسي رضي الله تعالى عنه فهو وان كان افضل من ابي حنيفة من حيث العتبة فلم يكن في العلم والاجتهاد ونشر الدين وتدوين أحكامه كابي حنيفة وقد وجد في الفضول ما لا يوجد في الفاضل وسمى ذلك معجزة بناء على أن المراد بالتحدي في تعريف المعجزة هو دعوى الرسالة وهو قول المحققين كما في المواهب وقيل المراد به طلب المعارضة والمقابلة وعليه فذلك كرامة لا معجزة فانهم (قوله بعد القرآن) متعلق بأعظم أي لانه اعظم المعجزات على الإطلاق لانه معجزة مستمرة دائمة لا يحجز وقيد بذلك وان عبر عن التبعضية لثلاثتهم مساواة هذه المعجزة لتلك فان المشاركة في الاعظمية تصدق بالمساواة فتدبر (قوله اشتهر مذهب) أي في عامة بلاد الاسلام بل في كثير من الاقاليم والبلاد لا يعرف الا مذهب كبلاد الروم والهند والسند وما وراء النهر وسمرقند وقد نقل ان فيها تربة المحدثين دفن فيها نحو

صنف غيره اكثر من ذلك والحاصل أن ابا حنيفة النعمان من اعظم معجزات لمصطفى بعد القرآن وحديث من مناقبه اشتهر مذهب

من اربعمائة نفس كل منهم يقال له محمد صنف وافقوا خذ عنه الجمل الغفير ولما مات صاحب الهداية منعوا دفنه
 بها فدفن بقرية هاروي انه نقل مذهبهم فهو من اربعة آلاف ضرولا بد أن يكون لكل اصحاب وهلم جزا وقال
 ابن حجر قال بعض الاثمة لم يظهر لاحد من اثمة الاسلام المشهورين مثل ما ظهر لابن حنيفة من الاصحاب
 والتلاميذ ولم يتفجع العلماء وجميع الناس بمثل ما تنفعوا به وبأصحابه في تفسير الاحاديث المشقة والمسائل
 المستنبطة والنوازل والقضايا والاحكام جزاهم الله تعالى الخير التام وقد ذكر منهم بعض المتأخرين المحدثين
 في ترجمته ثمانية مع ضبط اسمائهم ونسبهم بما يطول ذكره اه (قوله قولا) أي سواء ثبت عليه او رجع
 عنه ط (قوله الاخذ به امام) أي من اصحابه تعالى فان اقوالهم مروية عنه كما سيأتي او من غيرهم
 من المجتهدين موافقة في اجتهاده لان المجتهد لا يقلد مجتهدا افاده ط (قوله من زمنه الى هذه الايام) فالدولة
 العباسية وان كان مذهبهم مذهب جدهم فأكثر قضائهم ومشايخ اسلامها حنيفة يظهر ذلك لمن تصفح
 كتب التواريخ وكان مدة ملكهم خمسمائة سنة تقريبا وأما الملوك السطوقيون وبعدهم الخوارزميون فكلهم
 حنفيون وقضاة ممالكهم غالبا حنيفة وأما ملوك زمانا سلاطين آل عثمان ايد الله تعالى دولتهم ما كثر الجديان
 فمن تاريخ تسعمائة الى يومنا هذا الا يولون القضاء وسائر مناصبهم الا للحنيفة فانه بعض الفضلاء وليس في كلام
 الشارح ادعاء التخصص في جميع الاماكن والازمان حتى يرد أن القضاء بمصر كان مختصا بمذهب الامام
 الشافعي الى زمن الظاهر بيبرس البندقداري فافهم (قوله الى أن يحكم بمذهب عيسى عليه السلام)
 تبع فيه القهستاني وكأنه أخذ مما ذكره اهل الكشف أن مذهب آخر المذاهب اقطاعا فقد قال الامام
 الشعرائي في الميزان مانعه قد تقدم أن الله تعالى لما من على بالاطلاع على عين الشريعة رأيت المذاهب
 كلها متصلة بها ورأيت مذاهب الاثمة الاربعة تجري جدا ولها كاهلها ورأيت جميع المذاهب التي اندرست
 قد استحال جوارها رأيت اطول الاثمة جدولا الامام ابا حنيفة ويلييه الامام مالك ويلييه الامام الشافعي
 ويلييه الامام احمد وأقصرهم جدولا الامام داود وقد انقرض في القرن الخامس فاولت ذلك بعول زمن العمل
 بمذاهبهم وقصره فكما كان مذهب الامام ابي حنيفة اول المذاهب المدونة فكذلك يكون آخرها انقراضا وبذلك
 قال اهل الكشف اه لكان دليل في ذلك على أن نبي الله عيسى على نبينا وعليه الصلاة والسلام يحكم
 بمذهب ابي حنيفة وان كان العلماء موجودين في زمنه فلا بد له من دليل ولهذا قال الجافظ السبوطي في رسالة
 سماها الاعلام ما حاصله ان ما يقال انه يحكم بمذهب من المذاهب الاربعة باطل لاصل له وكيف يظن نبي الله
 يقلد مجتهدا مع أن المجتهد من آحاد هذه الاثمة لا يجوز له التقليد وانما يحكم بالاجتهاد او بما كان يعمله قبل من
 شريعته بالوحى او بما فعله منها وهو في السماء او انه ينظر في القرآن فيفهم منه كما كان يفهم نبينا عليه الصلاة
 والسلام اه واقصر السبكي على الاخير وذكر من لا على القاري أن الجافظ ابن حجر العسقلاني سئل
 هل ينزل عيسى عليه السلام حافظا للقرآن والسنة او يتلقاها عن علماء ذلك الزمان فأجاب في مثل ذلك شيء
 صريح والذي يليق بمقامه عليه السلام انه يتلقى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيحكم في امته كما تلقاه
 منه لانه في الحقيقة خليفة عنه اه وما يقال ان الامام المهدي يقلد ابا حنيفة رده من لا على القاري في
 رسالته المشرب الوردي في مذهب المهدي وقزرفيا انه محتمد مطلق ورد فيها ما وضعه بعض الكذابين من قصة
 طويلة حاصلها أن الخضر عليه السلام تعلم من ابي حنيفة الاحكام الشرعية ثم علمها لامام ابي القاسم القشيري
 وأن القشيري صنف فيها كتابا وضعها في صندوق وأمر بعض مريديه بالاقائه في جيحون وأن عيسى عليه السلام
 بعد نزوله يخرج من جيحون ويحكم بما فيه وهذا كلام باطل لاصل له ولا تجوز حكايته الالردة كما أوضحه ط
 وأطال في رده وابطاله فراجع (قوله وهذا) أي ما تقدم من الاحاديث ومن كثرة المناقب ومن كون الحكم
 لاصحابه واتباعه ط (قوله سائر) بمعنى باقي اوجميع على خلاف بسطه في درة القواص (قوله كيف لا) أي
 كيف لا يختص بأمر عظيم (قوله وهو كالصديق) وجه الشبه أن كلامها ابتدأ أمر الم يسبق اليه فأبو بكر
 رضي الله عنه ابتدأ جمع القرآن بعد وفاته صلى الله عليه وسلم بمشورة عمر وأبو حنيفة ابتدأ تدوين الفقه
 كما قلده مناه أو أن ابا بكر اول من آمن من الرجال وفتح باب التصديق كذا في حواشي الاشباه قال شيخنا البعلبي
 في شرحه عليها والاول اولى لان وجه الشبه به اتم وقول من قال الثاني هو الظاهر لان القرآن بعد ما جمع

ما قال قولا الا اخذ به امام من
 الاثمة الاعلام وقد جعل
 الله الحكم لاصحابه واتباعه
 من زمنه الى هذه الايام الى
 أن يحكم بمذهب عيسى عليه
 السلام وهذا يدل على امر
 عظيم اختص به من بين سائر
 العلماء العظام كيف لا
 وهو كالصديق رضي الله عنه

لا يتصور رجعه غير ظاهر فانه قد جع ثانيا والجامع له عثمان رضي الله تعالى عنه فان الصديق رضي الله تعالى عنه لم يجمعه في المساحف وجهه عثمان كما هو معلوم اه (قوله له) أي للإمام أجرة أي أجر عمل نفسه وهو تدوين الفقه واستخراج فروعه ط (قوله وأجر) أي ومثل أجر من تدون الفقه أي جمعه وأصله من التدوين أي جعله في الديوان وهو بكسر وفتح اسم لما يكتب فيه اسماء الجيش للعتاء وأول من أحدثه عمر رضي الله عنه ثم أريد به مطلق الكتب مجازا ومنقول اصطلاحا وقوله والله عطف على دونه من عطف الخاص على العام اه يعلى أي لان التأليف جمع على وجه الالفة (تنبيه) ورد في الصحيح انه لا تقتل نفس ظمنا الا كان على ابن آدم الاقل كفل منها ومن سن سنة حسنة فكان له أجرها وأجر من عمل بها الى يوم القيمة من غير أن ينقص من أجورهم شيء ومن سن سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها الى يوم القيمة من غير أن ينقص من أوزارهم شيء ومن دل على خير فله مثل أجر فاعله الحديث قال العلماء هذه الأحاديث من قواعد الاسلام وهو أن كل من ابتدع شيئا من الشر كان عليه مثل وزر من اقتدى به في ذلك فعمل مثل عمله الى يوم القيمة وكل من ابتدع شيئا من الخير كان له مثل أجر كل من يعمل به الى يوم القيمة ونماه في آخر عمدة المريد للقائي (قوله الى يوم الحشر) تنازع فيه كل من دقن وألف وقرع (قوله وقد اتبعه) عطف على قوله وهو كالمصديق أي كيف لا يختص وقد اتبعه الخ والاتباع تقليده فيما قاله ط (قوله من الاولياء) متعلق بمحذوف صفة لكثير للبيان والولي فعيل بمعنى الفاعل وهو من توالت طاعته من غير أن يضلها عصيانا ويعني المفعول فهو من يتوالى عليه احسان الله تعالى وافضاله تعريفات السيد ولا بد من تحقق الوصفين حتى يكون وليا في نفس الامر فيستلزم فيه كونه محفوظا كما يشترط في النبي كونه معصوما كما في رسالة الامام القشيري (قوله من انصف) بدل من قوله من الاولياء احوال (قوله بنبات المجاهدة) من اضافة الصفة الى موصوفها أي المجاهدة النابتة أي الدائمة والمجاهدة لغة المحاربة وفي الشرع محاربة النفس الامارة بالسوء بتحملها ما يشق عليها مما هو مطلوب في الشرع تعريفات وقد ورد تسمية ذلك بالجهاد الاكبر كما في الاحياء قال العراقي رواه البيهقي بسند ضعيف عن جابر ورواه الخطيب في تاريخه عن جابر بلفظ قدم النبي صلى الله عليه وسلم من غزاة فقال عليه الصلاة والسلام قدمتم خير مقدم وقدمتم من الجهاد الاصغر الى الجهاد الاكبر قالوا وما الجهاد الاكبر قال مجاهدة العبد هواه اه (قوله المشاهدة) أي مشاهدة الحق تعالى باسمه (قوله ككبراهم بن ادهم) بن منصور البلخي كان من أبناء الملوك خرج متصيدا فنهق به هاتف الهمد خلقت قنزل عن دابته وأخذ جبة راع وسار حتى دخل مكة ثم اتى الشام ومات بها كذا في رسالة القشيري (قوله وشقيق البلخي) بن ابراهيم الزاهد العابد المشهور صاحب ابايوسف القاضي وقرأ عليه كتاب الصلاة ذكره ابو الليث في المقدمة وهو استاذ حاتم الاصم وصاحب ابراهيم بن ادهم مات شهيدا سنة ١٩٤ هـ تميمي (قوله ومعروف الكرخي) بن فيروز من المشايخ الكبار بحجاب الدعوة يستقي بقبره وهو استاذ السري السقطي مات سنة ٤٠٠ (قوله وابي يزيد البسطامي) شيخ المشايخ وذو القسمة الراخي واهمه طيفور بن عيسى كان جده مجوسيا وأسلم مات سنة ٢٦١ (قوله وقضيل بن عباس) الخراساني روى انه كان يقطع الطريق وأنه عشق جارية وارتقى جدارها فسمع نالها يتلو آلم بأن للذين آمنوا أن تحشع قلوبهم فتاب ورجع فورد مكة وجاور بها الحرم ومات بها سنة ١٨٧ رسالة القشيري وذكر الصمري انه اخذ الفقه من ابي حنيفة وروى عنه الشافعي فأخذ عن امام عظيم وأخذ عنه امام عظيم وروى له امامان عظيمان البضاري ومسلم وترجمه التميمي وغيره بترجمة جافلة (قوله وداود الطائي) هو ابن نصر بن نصير بن سليمان الكوفي الطائي العالم العامل الزاهد العابد أحد اصحاب الامام كان من شغل نفسه بالعلم ودرس الفقه وغيره ثم اختار العزلة ولزم العبادة قال محارب بن دثار لو كان داود في الامم الماضية لقص الله تعالى علينا من خبره قال ابو نعيم مات سنة ١٦٠ (قوله وابي حامد اللخاف) هو احمد بن خضرويه البلخي من كبار مشايخ خراسان مات سنة ٤٤٠ رسالة (قوله وخلف بن أيوب) من اصحاب محمد وزفر وثقة على ابي يوسف أيضا وأخذ الزاهد عن ابراهيم بن ادهم وصحبه مدة واختلف في وفاته والاصح انه سنة ٢١٥ كما ذكره التميمي وروى عنه انه قال صار العلم من الله الى محمد صلى الله عليه وسلم ثم صار الى العصاة رضي الله تعالى عنهم ثم صار الى التابعين

له أجره وأجر من دقن الفقه والله وقرع أحكامه على اصوله العظام الى يوم الحشر والقيام وتدا تبعه على مذهبه كثير من الاولياء الكرام من انصف بنبات المجاهدة وركض في ميدان المشاهدة كابرهم ابن ادهم وشقيق البلخي ومعروف الكرخي وابي يزيد البسطامي وقضيل بن عياض وداود الطائي وابي حامد اللخاف وخلف بن أيوب

ثم صار إلى أبي حنيفة من شاء فليرض ومن شاء فليضط (قوله وعبد الله بن المبارك) الزاهد الفقيه المحدث
 أحد الأئمة جمع الفقه والأدب والنحو واللغة والفصاحة والورع والعبادة وصنف الكتب الكثيرة قال الذهبي
 هو أحد أركان هذه الأمة في العلم والحديث والزهد وأحد شيوخ الإمام أحمد أخذ من أبي حنيفة ومده في
 مواضع كثيرة وشهد له الأئمة مات سنة ١٨١ و ترجمه التميمي بترجمة حافلة وذكر من محاسن أخباره ما يأخذ
 بجماع العقل وله روايات كثيرة في فروع المذهب ذكرت في المطولات (قوله ووكيع بن الجراح) بن ملح بن
 عدى الكوفي شيخ الإسلام وأخذ الأئمة الأعلام قال يحيى بن أكرم كان وكيع يصوم الدهر ويصم القرآن كل
 ليلة وقال ابن معين أفضل منه قيل له ولا ابن المبارك قال كان لابن المبارك فضل ولكن ما رأيت أفضل
 من وكيع كان يستقبل القبلة ويسرد الصوم ويقبض يقول أبي حنيفة وكان قد سمع منه شيئا كثيرا قال
 وكان يحيى بن سعيد القطان يفتي بقوله بأصنامات سنة ١٩٨ وهو من شيوخ الشافعي وأحد تلاميذه (قوله
 وأبي بكر أوزار) هو محمد بن عمرو الترمذي أقام ببلخ وصحب أحمد بن حنبل وله تصانيف في الرياضات رسالة
 وفي طبقات التميمي أحمد بن علي أبو بكر أوزار ذكره أبو الفرج محمد بن اسحاق في جلد أصحابنا بعد أن ذكر
 الكرخي فقال له من الكتب شرح مختصر الطحاوي وذكر في القنية أنه خرج حاجا فلما صار مرحلة
 قال لأصحابه ردوني ارتكبت سبعمائة كبيرة في مرحلة واحدة فردوه له (قوله وغيرهم) كالإمام
 العارف المشهور بالزهد والورع والتقشف والتقليل حاتم الأصم أحد أتباع الإمام الأعظم له كلام مدون
 في الزهد والحكم سألته أحمد بن حنبل قال أخبرني بإحاطة فيم الغلص من الناس فقال يا أحمد في ثلاث خصال
 أن تعطيه مالك ولا تأخذ من ماله شيئا وتقضي حقوقهم ولا تستقضي أحدا منهم حقائق وتحقق مكر وهمهم
 ولا تكثره أحدا منهم على شيء فأطرق أحمد ثم رفع رأسه فقال يا حاتم أنها الشديدة فقال له حاتم وليتلك تسلم
 ومنهم ختم دائرة الولاية قطب الوجود سيدي محمد الشاذلي البكري الشهير بالحنفي الفقيه المواعظ أحد
 من صرّفه الله تعالى في الكون ومكنه من الأحوال ونطق بالمغيبات وخرقه العوايد وقلبه الأعيان وترجمه
 بعضهم في مجلدين فقال العارف الشعرائي أنه لم يسطع على بحقه حتى يتكلم عليه وإنما ذكر بعض أمور على
 طريق إرباب التواريخ توفي سنة ٨٤٧ (قوله لبعده) علم لقوله لا يحصى وحذف من قبل قوله أن
 يستقصي لأن اللبس وهو شائع مطرد أي لا يمكن إحصاؤه لتباعد من طلب استقصائه أي غايته ومنتهاه
 والتعبير بقوله لا يحصى أبلغ من قولنا لا يعد لأن العد أن تعد فردا فردا وإحصاء يكون للجمل ولذا قال تعالى
 وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها معناه والله أعلم أن أهدتم عنه ما فلا تقدر وروا على إحصائها فضلا عن العذ كذا لقاده
 الإمام التستقي في المستقصى (قوله أبو القاسم) تلك كنيته واسمه عبد الكريم بن هوازن الحافظ المقصر الفقيه
 التصوي اللغوي الأديب الكاتب القشيري الشجاع البطل لم ير مثله ولا رأى الزاؤون مثله وأنه
 الجامع لأنواع الحاسن ولد سنة ٣٧٧ وسمع الحديث من الحاكم وغيره وروى عنه الخطيب وغيره وصنف
 التصانيف الشهيرة وتوفي سنة ٤٦٥ ط عن الزرقاني على المواهب (قوله في رسالته) أي التي كتبها
 إلى جماعة الصوفية ببلدان الإسلام سنة ٣٧٤ ذكر فيها مشايخ الطريقة وفسر ألفاظا تدور بينهم عبارات
 انيقة (قوله مع صلاته) أي قوته وعظمته ط (قوله في مذهبه) وهو مذهب الإمام الشافعي رضي الله
 تعالى عنه وطريقة أهل الحقيقة ط (قوله سمعت الخ) مقول القول وأبو علي هو الحسن بن علي الدقاق
 وأبو القاسم هو إبراهيم بن محمد النصر بادي بالذال المجبة شيخ خرسان جاور بكة ومات بها سنة ٣٦٧
 والشبلي هو الإمام أبو بكر دلق الشبلي البغدادي المالكي المذهب صاحب الجنيذ مات سنة ٣٣٤
 والسري هو أبو الحسن بن مغلس السقطي خال الجنيذ واستأذنه توفي سنة ٤٥٧ (قوله من أبي حنيفة)
 هو فارس هذا الميدان فان مبق علم الحقيقة على العلم والعمل ونضبة النفس وقدر وضعه بذلك عامة السلف فقال
 أحمد بن حنبل في حقه أنه كان من العلم والورع والزهد واثار الأثره يحمل لا يدركه أحد ولقد ضرب بالسياط
 ليلى القضاء فلم يفضل وقال عبد الله بن المبارك ليس أحد أحق أن يقتدى به من أبي حنيفة لأنه كان أماما تقيا
 تقيا ورعا عالما فقيها كشف العلم كشفه أخذ يصرفهم وفطنة وتقى وقال الثوري لمن قال له جئت
 من عند أبي حنيفة لقد جئت من عند أجد أهل الأرض وأما ذلك مما نقله ابن حجر وغيره من العلماء الإثبات

قوله يحيى بن أكرم هكذا بخطه
 بالثناة القوية والذي في
 القاموس أكرم بالثناة اه
 معصيه

وعبد الله بن المبارك ووكيع
 ابن الجراح وأبي بكر أوزار
 وغيرهم عن لا يحصى لبعده
 أن يستقصي فلو وجدوا فيه
 شبهة ما تبعوه ولا اقتدوا به
 ولا وافقوه وقد قال الأستاذ
 أبو القاسم القشيري في
 رسالته مع صلاته في مذهبه
 وتقدمه في هذه الطريقة
 سمعت الأستاذ أبا علي الدقاق
 يقول أنا أخذت هذه الطريقة
 من أبي القاسم النصر بادي
 وقال أبو القاسم أنا أخذتها
 من الشبلي وهو أخذها
 من السري السقطي وهو من
 معروف الكرخي وهو
 من داود الطائي وهو أخذ
 العلم والطريقة من أبي حنيفة

(قوله فجباً) هو مفعول مطلق أى فاجب منك فجباً وهذا الخطاب لمن أنكر فضله أو خالف قوله ط (قوله
 ألم يكن) استفهام تقريرى بما بعده التثنية أو هو انكارى بمعنى النفي كذاذى بعده (قوله أسوة) بكسر
 الهمزة وضمة أى قدوة (قوله فى هؤلاء) متعلق بأسوة وفى معنى الباء أو للترقية المجازية على حد قوله
 تعالى لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة (قوله وهم أئمة هذه الطريقة الخ) فى رسالة الفتوحات
 للقاضى زكريا الطريقة سلوك طريق الشريعة والشريعة أعمال شرعية محدودة وهما الحقيقة ثلاثة متلازمة
 لأن الطريق إليه تعالى ظاهر وباطن فظاهرها الطريقة والشريعة وباطنها الحقيقة فبطون الحقيقة فى
 الشريعة والطريقة كبطون الزيدى لبنة لا يفتقر بزئده بدون محضه والمراد من الثلاثة إقامة العبودية على
 أوجه المراد من العبد اه ابن عبد الرزاق (قوله ومن بعدهم) أى من أتى بعده هؤلاء الأئمة فى الزمان
 سالكا فى هذا الأمر وهو علم الشريعة والحقيقة فهو تابع لهم أذهب الأئمة فيه فيكون غيره باتصال سنده بهذا
 الإمام كما كان ذلك نفع الأئمة المذكورين الذين اقتضوا بذلك وتبعوه فى حقيقته وشرعه واقتدى كثير منهم
 بطريقته ومذهبه (قوله فلهزم) متعلق بقوله تبع وهو بالتصريح بمعنى تابع خبر لمبتدأ محذوف وبالجملة
 خبر من ودخلت عليها الفاء لأن من فيها معنى العموم فاشبهت الشرطية (قوله وكل ما) أى كل رأى
 (قوله ما اعتدوه) من النناء عليه والافتقار به من حيث أخذ علم الحقيقة منه (قوله ومبتدع)
 بالبناء للمفعول أى محدث لم يسبق نظيره (قوله وبالجملة) أى وأقول قولاً ملتبساً بالجملة أى جملة ما يقال
 فى هذا المقام (قوله لقد زان البلاد الخ) من الزين وهو ضده الشين يقال زانه وأزانه وزينه وأزينه كفى
 القاموس والبلاد جمع بلد كل قطعة من الأرض مستحيزة عامرة أو غامرة قاموس ومن عليها أهلها وقوله
 بأحكام متعلق بزبان ووجه ذلك أن استنباط الأحكام الشرعية وتدوينها وتعليقها للناس سبب للعمل بها
 ولا شك أن الاتقياد للأحكام الشرعية وعمل الأحكام بها والرعة زين للبلاد والعباد بتنظيم به أمور المعاش والمعاد
 وبضته الجهل والفساد فانه شين ودمار للديار والأعمار (قوله وآثار) جمع أثر قال النووي فى شرح مسلم
 الأثر عند المحدثين يسم المرفوع والموقوف كالنبر والختار اصطلاحه على المروى مطلقاً سواء كان من الصحابي
 أو المصطفى صلى الله عليه وسلم وخصه فقهاء خراسان بالموقوف على الصحابي والخبر بالمرفوع ولقد كان رحمه
 الله تعالى إماماً فى ذلك فانه رضى الله تعالى عنه أخذ الحديث من أربعة آلاف شيخ من أئمة التابعين وغيرهم
 ومن ثم ذكره الذهبي وغيره فى طبقات الحفاظ من المحدثين ومن زعم قلعة اعتنا به بالجديد فهو ما لتساهله
 أو حده اذ كيف يتأتى ممن هو كذلك استنباط مثل ما استنبطه من المسائل مع انه أقول من استنبط
 من الأدلة على الوجه المخصوص المعروف فى كتب أصحابه ولاجل اشتغاله بهذا الأهم لم يظهر حديثه
 فى الخارج كما أن أبابكر وعمر رضى الله تعالى عنهما لما اشتغلا بمصالح المسلمين العاتية لم يظهر عنهما من
 رواية الأحاديث مثل ما ظهر عن صفار العصابة وكذلك مالك والشافعى لم يظهر عنهما مثل ما ظهر عن تفرغ
 للرواية ككأبى زرعة وابن معين لا اشتغالهما بذلك الاستنباط على أن كثرة الرواية بدون دراية ليس فيه
 كثير مدح بل عقده ابن عبد البر باباً فى ذمته ثم قال الذى عليه فقهاء جماعة المسلمين وعلمائهم ذم الأكتار
 من الحديث بدون تفقه ولا تدبر وقال ابن شبرمة أقلل الرواية تفقه وقال ابن المبارك ليكن الذى تعتمد عليه
 الأثر وشذ من رأى ما يفسر لك الحديث ومن أعذار أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه ما يفيد قوله لا ينبغي
 للرجل أن يحدث من الحديث إلا بما يحفظه يوم سمعه إلى يوم يحدث به فهو لا يرى الرواية إلا لمن حفظ
 وروى الخطيب عن إسرائيل بن يونس انه قال نم الرجل النعمان ما كان يحفظه لكل حديث فيه فقه وأشد
 لحفه عنه وأعله بما فيه من الفقه وعنامه فى الخبرات الحسان لا من جهر (قوله وفقه) المراد به ما يميز التوحيد
 فان الفقه كما عرّفه الإمام معرفة النفس ماله وما عليها ط (قوله كآيات الزبور) التشبيه فى الإيضاح والبيان
 لافى الأحكام لأن الزبور مواضع ويحتمل انه تشبيه فى الزينة والمعنى انه زان ما ذكر كما نبت النقوش الطروس
 ط (قوله فمافى المشرقين الخ) المشرق عمل الشروق أى الطلوع والمغرب محل الغروب وثناهما مع أن كلا
 منهما واحد كما فى قوله تعالى رب المشرقين ورب المغربين على إرادة مشرق الشتاء والصيف ومغربيهما
 فانه الأبيض اوى وقيل مشرق الشمس والفجر ومغرب الشمس والشفق أو مشرق الشمس والقمر ومغربيهما

وكل منهم اخى عليه وأقرضه
 فجباً لك يا اخى الم يكن لك
 أسوة حسنة فى هؤلاء السادات
 الكبار كانوا متهمين فى هذا
 الاقرار والافتقار وهم أئمة هذه
 الطريقة وارباب الشريعة
 والحقيقة ومن بعدهم فى هذا
 الأمر فلهزم تبع وكل ما خالف
 ما اعتدوه مردود ومبتدع
 وبالجملة فليس أبو حنيفة فى
 زعمه وورعه وعبادته وعمله
 وفهمه يشارك ويما قال فيه
 ابن المبارك رضى الله عنه
 لقد زان البلاد ومن عليها
 امام المسلمين أبو حنيفة
 بأحكام وآثار وقته
 كآيات الزبور على صحيفه
 فمافى المشرقين له تطهير

وجما في قوله تعالى رب المشرق والمغرب باعتبار الاقطار والايام والمنازل افاده ط (قوله ولا بكوفة)
 خصها بالذكر مع أن المراد المشرق والمغرب وما بينهما بقريته المقام لانها بلدة اولادها من اعظم بلاد
 الاسلام يومئذ قال في القاموس الكوفة الرملة الحجرة المستديرة او كل رملة يحيط بها حصن ومدينة العراق
 الصكرى وقبة الاسلام ودار هجرة المسلمين مصرها سعد بن ابي وقاص رضي الله تعالى عنه وكانت منزل
 نوح وبنى مسجد هاشمي لاستندارتها واجتماع الناس بها ويقال لها كوفان وفتح وكوفة الجند لانها اختطت
 فيها خطط العرب ايام عثمان رضي الله تعالى عنه خططها السائب بن الاقرع الثقفي الخ (قوله بيت مشمرا
 الخ) التميمي الجند والتميم قاموس وسهرغل ماض والجله حال على اشعار قد مثلها في قوله تعالى اوباءكم
 حصرت ضدورهم اوصفة مشبهة والاول انساب بقوله وصام وثقه متعلق بصام وخيفة مفعول لاجله وزاد
 في تنوير العنيفة بعد هذا البيت يتبين وهما

وصان لسانه عن كل افك • وما زالت جوارحه خيفة
 يعف عن المحارم والملاهي • ومرضاة الاله له وظيفه

وتثقل نبذ قيسرة شاهدة لهذه الايات من ابن حجر قال الحافظ الذهبي قد فواتر قيامه بالليل وتهجدته وتعبه
 أي ومن ثم كان يسعى الوند لكثرة قيامه بالليل بل احياه بقراءة القرآن في ركعة ثلاثين سنة وكان يجمع
 بكافه بالليل حتى يرجه جيرانه ووقع رجل فيه عند ابن المبارك فقال ويحك انتقع في رجل صلي خمسا واربعين
 سنة الخمس صلوات بوضوء واحد وكان يجمع القرآن في ركعة وتظمت ما عندي من الفقه منه ولما غسله الحسن
 ابن حمزة قال رجلك الله وغفر لك لم يفطر منذ ثلاثين سنة وقد ائعتبت من بعدك وفضحت القراء وقال الفضل
 ابن دكين كان هيويا لا يتكلم الاجوابا ولا يخوض فيما لا يعنيه ولا يستمع اليه وقيل له اتق الله فانتفض
 وطأ طأ رأسه ثم قال يا اخي جزاك الله خيرا ما احوج اهل كل وقت الى من يذكرهم الله تعالى وقال الحسن
 ابن صالح كان شديد الورع هائبا للهرام تاركا لكثير من الحلال مخافة الشبهة ما رأيت فقيها اشتد منه
 صيانة لنفسه (قوله رأيت) أي علمت أو بصرت وعلى الاول فالعابدين مفعوله الاول وهو جمع عائب اعلمت
 عينه بالهمزة كقائل وبائع فافهم وسفاه مفعوله الثاني قال في القاموس سفه كفرح وكرم علينا جهل كسافه
 فهو وسفاهه جمع سفاه وسفاه وخلاف الحق صفة أي مخالفين اودى خلاف والجميع جمع حجة بالضم وهي البرهان
 سماها بذلك بناء على زعم العابدين والافهي شبهه أو هام فاسدة (قوله ابن ادریس) بالتسوين للضرورة والمراد به
 الامام الرئيس ذو العلم النفيس محمد بن ادریس الشافعي القرشي رضي الله تعالى عنه ونفعنا به في الدارين آمين
 ومقالا مصدر قال منصوب على المفعولية المطلقة وصحج النقل نعت له وهو صفة مشبهة مضافة الى فاعلها
 أي صح نقله عنه قال ابن حجر وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه من اراد أن تبصر في الفقه فهو عيال على
 ابي حنيفة انه ممن وفق له الفقه هذه رواية حرملة عنه ورواية الربيع عنه الناس عيال في الفقه على ابي حنيفة
 ما رأيت أي ما علمت احد الا فقه منه وجاء عنه أيضا من لم يتطرق في كتبه لم تبصر في العلم ولا يتفقه اهـ (قوله
 في حكم) أي في ضمن حكم لطيفة لم يصرح بها منها ترغيب الناس في مذهبه والرد على العابدين له وبيان
 اعتقاده في هذا الامام والاقرار بالفضل المتقدم (قوله بأن الناس) الباء زائدة والتهديد لتضمن قال معنى
 صرح ونصوه بما يعتدي بالباء وفي فقه متعلق بعيال من عاله اذا تكفل له بالنفقة ونحوها (قوله على من رد قول
 ابي حنيفة) أي على من رد ما قاله من الاحكام الشرعية محتقرها فان ذلك موجب للطرد والابعاد لا بمجرد
 الطعن في الاستدلال لان الائمة لم تزل يرد بعضهم قول بعض ولا بمجرد الطعن في الامام نفسه لان غاية الحرمة
 فلا يوجب اللعن لئلا يظن ان من لعن شخص معين فهو كل من الكاذبين ونحوهم من العصاة فافهم وفي هذا
 البيت من عيوب الشعر الايذاء على انه لم يذكر في تنوير العنيفة كما قاله ابن عبد الرزاق (قوله وقد ثبت الخ)
 ففي تاريخ ابن خلكان عن الخطيب أن حفيد أبي حنيفة قال انا اسماعيل بن حماد بن النعمان بن ثابت
 ابن النعمان بن المرزبان من ابناء فارس من الاحرار والله ما وقع علينا رقيق قط ولد جدي ابو حنيفة سنة ثمانين
 وذهب ثابت الى علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه وهو صغير فدعاه بالبركة فيه وفي ذريته ونحن نرجو
 أن يكون الله تعالى قد استجاب لعلينا والنعمان بن المرزبان ابونا ثابت هو الذي اهدى لعلينا النالوذج في يوم

قوله الحجرة هكذا بخطه
 والذي في عبارة القاموس
 الحجرة بالق التانيث الممدودة
 ولعله الصواب اهـ محصيه

ولا في المخرئين ولا بكوفة
 بيت مشمرا سهر الليالي
 وصام نهاره لله خيفة
 فن كافي حنيفة في علام
 امام للعلية والخليفة
 رأيت العابدين له سفاه
 خلاف الحق مع حجج ضعيفه
 وكيف يحمل أن يؤذى فقيهه
 له في الارض آثار شريفه
 وقد قال ابن ادریس مقالا
 صحح النقل في حكم لطيفه
 بأن الناس في فقه عيال
 على فقه الامام ابي حنيفة
 قلعة ربنا اعداد رمل
 على من رد قول ابي حنيفة
 وقد ثبت أن ثابا والد الامام
 ادرك الامام على بن ابي طالب
 فدعاه ولذريته بالبركة

مطلب
فيمّا اختلف من رواية الامام
عن بعض الصحابة

وصح أن اباحنيفة مع الحديث
من سبعة من الصحابة كما يسط
في أخر منية المفتي وأدرك
بالسنة عشرين صحابيا كما
يسط في أوائل الضياء وقد
ذكر العلامة شمس الدين
محمد أبو النصر بن عرب شاه
الانصاري الحنفي في منظومته
الافنية المسماة بجواهر العقائد
ودرر القلائد ثمانية من الصحابة
عن روى عنهم لامام الاعظم
أبو حنيفة رضي الله عنهم
اجمعين حيث قال

معتقدا مذهب عظيم الشأن
أبي حنيفة الفتى النعمان
التابعي سابق الأئمة
بالعلم والدين سراج الأئمة
جعاً من اصحاب النبي أدركا
أثرهم قد اتقنى وسلکا
طريقة واضحة المنهاج
سائلة من الضلال الداجي
وقد روى عن انس وجابر
وابن ابي أوفى كذا عن عامر
اعنى ابا الطفيل ذا ابن واثله
٢٠ قوله ثمانية عشر هكذا بخطه
والذي ذكره ستة عشر فقط
فليقرّر ١٥ معصمه
٣ قوله وسهل بن منيف هكذا
بخطه والمعروف سهل ابن حنيفة
كثير ويعزّر ١٥ معصمه

منه رجاء فقال علي "مهرجونا كل يوم هكذا ١٥ وبه ظهر أن ما في بعض الكتب من قوله وذهب ثابت بجدي
الى علي الخ غير ظاهر لأن طبعات سنة اربعين من الهجرة بكافى القية العراقي فالتظاهر أن لفظة بجدي من
زيادة التباس أو الباء زائدة وأصله جدي (قوله وصح الخ) قال بعض متأخري المحدثين من صنف في مناقب
الامام كما باحافلا ما حصله ان اصحابه الاكابر كابي يوسف ومحمد بن الحسن وابن المبارك وعبد الرزاق وغيرهم لم
يقولوا عنه شيئا من ذلك ولو كان لتلقوه فانه مما يتنافس فيه المحدثون ويعظم اقتضاهم وبأن كل سند فيه انه سمع
من صحابي لا يخلو من كذاب فأنما رويته لانس وأدراكه لجماعة من الصحابة بالنسبة خصيصا لا يثبت فيه ما وقع
للحنفي انه أثبت سماعة لجماعة من الصحابة رده عليه صاحب الشج الحافظ قاسم الحنفي والتظاهر أن سبب
عدم سماعة عن إدراكه من الصحابة انه أول امره اشتغل بالاكتساب حتى ارشده الشعبي لما رأى من باهر فحاشته
الى الاشتغال بالعلم ولا يسع من له ادنى الامام بعلم الحديث خلاف ما ذكرته ١٥ لئلا يكون يؤيد ما قاله الحنفي
قاعدة المحدثين ان راوى الاتصال مقدم على راوى الارسل او الاقطاع لأن معه زيادة علم فاحفظ ذلك فانه
مهم كذا في عقد اللاتى والمرجان للشج اسماعيل المصاوى الجراحى وعلى كل فهو من التابعين ومن جزم بذلك
الحافظ الذهبي والحافظ العسقلاني وغيرهما قال العسقلاني انه أدرك جماعة من الصحابة كانوا بالكوفة
بعد مولده بهاسنة ثمانين ولم يثبت ذلك لاحد من أئمة الامصار المعاصرين له كالأوزاعي بالشام والهادي بالبصرة
والثوري بالكوفة ومالك بالمدينة الشريفة والليث بن سعد بمصر (قوله وأدرك بالسنة) أى وجد في زمنهم
وان لم يرههم كلهم (قوله كما يسط في أوائل الضياء) فقال هم ابن فضال وعبد الله بن عامر وابن ابي أوفى وابن
جرم وعتبة والمقداد وابن بسر وابن ثعلبة وسهل بن سعد وأنس وعبد الرحمن بن يزيد وعمود بن لبيد وعمود بن
الربيع وابو امامة وأبو الطفيل فهو لا ثمانية عشر صحابيا وربما أدرك غيرهم ممن لم اظفر به ١٥ ملخصا
العصبة رضي الله تعالى عنهم ١٥ ابن عبد الرزاق (قوله مذهب) يسكون الباء للضرورة النظم وهو مضاف
وعظيم مضاف اليه ١٥ ح (قوله الفتى) من الفتوة وهي السخاء والقوة ط (قوله سابق الأئمة) أى الأئمة
الثلاثة بالعلم أى بالاجتهاد فيه او كل الأئمة المجتهدين بدونه فانه أول من دونه كما مر (قوله جعاً) مفعول
أدرك المذکور بعده فافهم (قوله من اصحاب) بدرج الهمة لتقل حركتها الى النون قبلها وألف ادركا للاشباع
كألف سلکا (قوله اثرهم) بكسر فسكون مع اشباع الميم أى بعدهم فهو ظرف متعلق بما بعده أو يقتضين
وسكون الميم أى خبرهم فهو مفعول اقتنى وطريقة مفعول سلك والمراد بها الحالة التي كان عليها من الاعتقاد
والعلم والعمل والمنهاج في الاصل الطريق الواضح وأراد به هنا مطلق الطريق فأضاف واخصه اليه (قوله
الداجي) شديد الغلظة قاموس (قوله وقد روى عن انس) هو ابن مالك الصحابي الجليل خادم رسول الله
صلى الله عليه وسلم مات بالبصرة سنة اثنين وقيل ثلاث وتسعين وروجه النوى وغيره وقد جاوز المائة قال ابن
جرم قد صح كما قال الذهبي أنه رآه وهو صغير وفي رواية قال رأيت حمارا وكان يخضب بالخمرة وجاء من طرق انه روى
عنه احاديث ثلاثة لكن قال أئمة المحدثين مدارها على من اتهمه الأئمة بوضع الاحاديث ١٥ قال بعض الفضلاء
وقد أطلال العلامة طاش كبرى في سرد النقول العصبية في اثبات سماعة منه والاثبت مقدم على النافي (قوله
وجابر) أى ابن عبد الله واعترض بأنه مات سنة ٧٩ قبل ولادة الامام بسنة ومن ثم قالوا في الحديث المروى
عن ابي حنيفة عن جابر رضي الله تعالى عنه انه صلى الله عليه وسلم أمر من لم يرزق ولد ابا حنيفة الاستغفار
والصدقة ففعل فولد تسعة ذكره انه حديث موضوع ابن جرير لكن نقل ط عن شرح الخوارزمي على
مسند الامام أن الامام قال في سائر الاحاديث سمعت وفي روايته عن جابر ما قال سمعت وانما قال عن جابر
كما هو عادة التابعين في ارسال الاحاديث ويمكن أن يقال انه يمتحن على القول بولادة الامام سنة ٧٠ ١٥
اقول والحديث المذکور ان كان موجودا في مسند الامام فقاية ما فيه انه مرسل وأما الحكم عليه بالوضع
فلا وجه له لأن الامام حجة ثبت لا يوضع ولا يروى عن وضاع (قوله وابن ابي أوفى) هو عبد الله آخر من مات من
الصحابة بالكوفة سنة ٨٦ وقيل سنة ٨٧ وقيل سنة ٨٨ سيوطي في شرح التقريب قال ابن جرير روى عنه
الامام هذا الحديث المتواتر من بنى لله مسجد او لو كتمص قطعة بنى الله له بيتا في الجنة (قوله اعنى ابا الطفيل)

أبى القاسم يدعى المذكور أبا الطفيل بن واثلة بكسر الشاء الثلاثة التي - وهو آخر العصابة موتاه على الإطلاق
توفي بمكة وقيل بالكوفة سنة مائة كما جزم به العراقي وغيره تعالى سلم وصحح الذهبي أنه سنة عشر ومائة وقيل
سبع وعشرين (قوله وابن انيس) هو عبد الله الجهمي - أخرج بعضهم بسنده إلى الامام أنه قال ولدت سنة
ثمانين وقدم عبد الله بن انيس صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم الكوفة سنة أربع وتسعين ورأيت وصحفت
منه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم حبك الشيء يعني ويصم واعترض بأن في سنده مجهولين وبأن ابن أنيس مات
سنة ٥٤ وأجيب بأن هذا الاسم خمسة من العصابة فلعلم المراد غير الجهمي - ورد بأن غيره لم يدخل الكوفة (قوله
رواثلة) هو بالشاء الثلاثة أيضا كما في القاسموس ابن الاسقع بالشاف مات بالشام سنة خمس واثلاث أوست
وثمانية سبطي وروى الامام عنه حديثين لا تظهر الشهادة لآخيك فجاءه الله ويتليك دع ما يريك إلى مالا
بريك والاول رواه الترمذي من وجه آخر وحسنه والثاني جاء من رواية جمع من العصابة وصححه الأئمة ابن حجر
(قوله عن ابن جرة) هو عبد الله بن الحارث بن جرة بفتح الجيم وسكون الزاي وبالهجرة الزيدى بضم الزاي
مصرعا واعترض بأنه مات سنة ٨٦ بمصر بسقط أبي تراب قرية من الغربية قرب سمود والحلة وكان مقبلا بها
وأما ما جاء عن أبي حنيفة من أنه جمع مع أبيه سنة ٩٦ وأنه رأى عبد الله هذا يدرس بالمسجد الحرام وسمع منه
حديثا فردّه جماعة منهم الشيخ قاسم الحنفي - بأن سنده ذلك فيه قلب وتحرّيف وفيه كذاب باخفاق وبأن ابن جرة
مات بمصر ولا في حنيفة ست سنين وبأن ابن جرة لم يدخل الكوفة في تلك المدة ابن حجر (قوله وبنت مجرد)
اسمها عائشة واعترض بأن حاصل كلام الذهبي وشيخ الاسلام ابن حجر العسقلاني أن هذه لامسبة لها وأنها
لا تكاد تعرف - وبذلك رد ما روى أن أبا حنيفة روى عنها هذا الحديث الصحيح أكثر جند الله في الارض الجراد
لا آكله ولا حرّمه ابن حجر الهيتمي وزاد على من ذكره ما روى عنهم الامام فقال ومنهم سهل ابن سعد ووفاته
سنة ٨٨ وقيل بعدها ومنهم السائب بن يزيد بن سعيد ووفاته سنة احدى واثنين وأربع وتسعين ومنهم عبد
الله ابن بسر ووفاته سنة ٩٦ ومنهم محمود بن الربيع ووفاته سنة ٩٩ (قوله رضي الله) الا صوب فرضي
بالفاء كما في نسخة ليم الوزن ويسلم من ادعاه دخول الخزل فيه (قوله ليلى القضاء) أي قضاء القضاء لتكون
قضاة الاسلام من تحت امره والطالب له هو المنصور فامتنع غيبه وكان يخرج كل يوم فيضرب عشرة اسواط
ويشادي عليه في الاسواق ثم ضرب ضربا موجعا حتى سال الدم على عقبه ونودي عليه وهو كذلك ثم ضيق عليه
تضييقا شديدا حتى في مأكله ومشربه فبكي واكد الدعاء فتوفي بعد خمسة ايام وروى جماعة أنه دفع اليه
قدح فيه سم فامتنع وقال لا اعين على قتل نفسي فصب في فيه قهرا قيل ان ذلك بحضرة المنصور وصح انه لما
احس بالموت سجد تحت وهو ساجد قبل والسبب في ذلك أن بعض اعدائه دس إلى المنصور انه هو الذي أثار
عليه ابراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسين بن علي رضي الله عنهم الخراج عليه بالبصرة فطلب منه القضاء
مع علمه بأنه لا يقبله ليتوصل إلى قتله ١٥ ملخصا من الخبرات الحسان لابن حجر وذكر التميمي ان الخطيب روى
بسنده أن ابا هبيرة كان عامل حر وان علي العراق فحكم أبا حنيفة أن يلى قضاء الكوفة فأبى فضربه مائة سوط
وعشرة اسواط ثم خلى سبيله وكان احمد بن حنبل اذا ذكر ذلك بكى وترحم عليه خصوصا بعد أن ضرب هو أيضا
١٥ فالظاهر تعدد القصة وبنو مروان قبل المنصور فاته من بني العباس قصة ابي هبيرة كانت أولا والله اعلم
(قوله وله) أي من العمر (قوله بتاريخ) متعلق بقوله توفي فاقبله بيان المكان وهذا بيان الزمان (قائدة)
قد صلت أن أبا حنيفة ولد سنة ٨٠ ومات سنة ١٥٠ وعاش ٧٠ سنة وقد ولد الامام مالك سنة ٩٠ ومات
سنة ١٧٩ وعاش ٨٩ سنة والشافعي ولد سنة ١٥٠ ومات سنة ٢٠٤ وعاش ٥٤ سنة وأحمد ولد
سنة ١٦٤ ومات سنة ٢٤١ وعاش ٧٧ سنة وقد نظم جميع ذلك بعضهم مشيرا إليه بحروف الجمل لكل
امام منهم ثلاث كلمات على هذا الترتيب فقال

تاريخ نعمان يكن سيف سطا * ومالك في قطع جوف ضبطا

والشافعي حين ببرتند * وأحمد بسبق امر جعد

فاحسب على ترتيب نظم الشعر * ميلادهم فوترهم كالعمر

(قوله فاجابه الخ) لله در هذا الصبي ما احكمه حيث علم أن سقوطه وان تضرّ به جسده وحده لكنه لا يضّر

وابن انيس القتي ورواثلة
عن ابن جرة قد روى الامام
وبنت مجرد هي التمام

رضي الله الكريم دائما
عنهم وعن كل العصابة العظيمة
وتوفي ببغداد قيل في السجن
ليلي القضاء وله سبعون سنة
بتاريخ حسين ومائة قبل ويوم
توفي ولد الامام الشافعي رضي
الله عنه فعند من مناقبه وقد
قبل الحكمة في مخالفة
تلامذته له انه رأى حبيبا
يلعب في الطين فحذره من
السقوط فأجابه بأن احذر
أنت السقوط فان في سقوط
العالم سقوط العالم

حظ
في مولد الأئمة الاربعة ووفاتهم
ومدة حياتهم

في الدين فكانه ليس بسقوط بخلاف سقوط العالم في طريق الحق فانه اذا كان قبل بئذ اليهود في نيل المقصود
 يلزم منه سقوط غيره ممن اتبعه ايضا فيعود ضررهم عليه وذلك ضرر في الدين على حد قوله تعالى فانها لا تعصى
 الابصار الاية أي العبي الصار ليس هي الابصار وانما هي القلوب (قوله فيئتذ الخ) روى الامام
 ابو جعفر الشيرازي عن شقيق البلخي انه كان يقول كان الامام ابو حنيفة من اروع الناس واعبد الناس
 واكرم الناس واكثرهم احتياطا في الدين وابعدهم عن القول بالرأي في دين الله عز وجل وكان لا يضع مسألة
 في العلم حتى يجمع اصحابه عليها ويعقد عليها مجلسا فاذا اتفق اصحابه كاهم على موافقتها للشرعة قال لا ي
 يوسف او غيره ضعها في الباب القلاني اه كذا في الميزان للامام الشعراي قدس سره ونقل ط عن
 مسند الخوارزمي أن الامام اجتمع معه ألف من اصحابه اجلهم وافضلهم اربعون قد بلغوا حد الاجتهاد ففتر بهم
 وادناهم وقال لهم اني ألفت هذا الفقه واسرجته لكم فأعينوني فان الناس قد جعلوني جسر اعلى السارقات
 المتتمى لغيري واللعب على ظهري فكان اذا وقعت واقعة شاورهم وناظرهم وحاوهم وسألهم فيسمع ما عندهم
 من الاخبار والاثار ويقول ما عنده وناظرهم شهرا أو أكثر حتى يستقر آخر الاقوال فيثبت ابو يوسف حتى اثبت
 الاصول على هذا المنهج شوري لانه تفرد بذلك كثيره من الائمة اه (قوله ان توجه لكم دليل) أي ظهر لكم
 في مسألة وجه الدليل على غير ما قول ط (قوله فقولوا به) وكان كذلك لفصل المخالفة من اصحابه في نحو
 ثلث المذهب ولكن الاكثر في الاعتماد على قول الامام ط (قوله فكان كل يأخذ برواية عنه) أي فليس
 لاحد منهم قول خارج عن اقواله ولذا قال في الولوالجية من كتاب الجنائيات قال ابو يوسف ما قلت قول لا خالفت فيه
 اباحنيفة الا قول لا قد كان قاله وروى عن زفر أنه قال ما خالفت اباحنيفة في شيء الا قد قاله ثم رجع عنه فهذا
 اشارة الى انهم ما سلكوا طريق الخلاف بل قالوا ما قالوا عن اجتهاد ورأي اتباعا لما قاله استاذهم ابو حنيفة
 اه وفي آخر الحاشي القديسي واذا أخذ بقول واحد منهم يعلم قطعا انه يكون به أخذًا بقول ابى حنيفة فانه روى
 عن جميع اصحابه من الكار كأي يوسف ومحمد وزفر والحسن انهم قالوا ما قلنا في مسألة قول لا وهو
 روايتنا عن ابى حنيفة وأقسموا عليه أيمانا غلظا فلم يتحقق اذا في الفقه جواب ولا مذهب الا له كفيضا
 كان وما نسب الى غيره الا بطريق الجواز للموافقة اه فان قلت اذا رجع المجتهد عن قول لم يبق قول له
 بل صرح في قضاء البصر بأن ما خرج عن ظاهر الرواية فهو مرجوع عنه وان المرجوع عنه ليس قول له اه
 وفيه عن التوشيح أن ما رجع عنه المجتهد لا يجوز الاخذه فاذا كان كذلك خالفه اصحابه مخالفين له فيه ليس
 مذهبه فيئتذ صارت اقوالهم مذاهب لهم مع اتنا التزمنا تقليد مذهبه دون مذهب غيره ولذا نقول ان
 مذهبا حتى لا يوسني ونحوه قلت قد يجاب بأن الامام لما امر اصحابه بأن يأخذوا من اقواله بما يتبعه لهم منها
 عليه الدليل صار ما قالوه قول له لا يثبتانه على قواعد التي اسسها لهم فلم يكن مرجوعا عنه من كل وجه
 فيكون من مذهبه أيضا وتظهر هذا مانقله العلامة يري في قول شرحه على الاشباه عن شرح الهداية لابن
 التحنة ونصه اذا صح الحديث وكان على خلاف المذهب عمل بالحديث ويكون ذلك مذهبه ولا يخرج
 مقلده عن كونه حنفيا بالعمل به فقد صح عنه انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي وقد حكى ذلك ابن عبد
 البر عن ابى حنيفة وغيره من الائمة اه ونقله ايضا الامام الشعراي عن الائمة الاربعة ولا يخفى أن
 ذلك لمن كان اهلا للنظر في النصوص ومعرفة محكمها من منسوخها فاذا نظر أهل المذهب في الدليل
 وعملوا به صح نسبته الى المذهب لكونه صادرا باذن صاحب المذهب اذ لا شك انه لو علم ضعف دليله رجع عنه
 واتبع الدليل الاقوى ولذا رد المحقق ابن الهمام على بعض المشايخ حيث اقتوا بقول الامامين بأنه لا يعدل
 عن قول الامام الا لضعف دليله (قوله وعلم) خبر آخر من قوله وهذا أي وهذا القول علم منه أي دليل
 عليه بأن الاختلاف الخ ط وفي بعض النسخ وعلمه بالضمير وهو المناسب (قوله بأن الاختلاف) أي بين
 المجتهدين في الفروع لا مطلق الاختلاف (قوله من آثار الرحمة) فان اختلاف ائمة الهدى توسعة للناس
 كما في قول التازخانية وهذا يشير الى الحديث المشهور على السنة الناس وهو اختلاف اتقى رحمة قال في
 المقاصد الحسنة رواه البيهقي يستند منقطع عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما بلفظ قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم هما اوتيتن من كتاب الله فالعمل به لا عذر لاحد في تركه فان لم يكن في كتاب الله غسنة

فيئتذ قال لا اصحابه ان توجه
 لكم دليل فقولوا به فكان كل
 يأخذ برواية عنه ويرجعها
 وهذا من غاية احتياطه
 وورعه وعلم بأن الاختلاف
 من آثار الرحمة

مطلب
 صح عن الامام انه قال اذا صح
 الحديث فهو مذهبي

مطلب
 في حديث اختلاف امتي رحمة

منى ماضية فان لم تكن سنة منى فما قال اصحابي ان اصحابي بمنزلة النجوم في السماء فأما أخذتم به احتديتم
 واختلاف اصحابي لكم رجة وأورده ابن الحاجب في المختصر بلفظ اختلاف اتفق رجة للناس وقال من لا على
 القارئ ان السيوطي قال اخرج نصر المقدسي في الطبعة واليه في الرسالة الاشعرية بغير سند ورواه الحلبي
 والقاضي حسين وامام الحرمين وغيرهم ولعله خرج في بعض كتب الحفاظ التي لم تصل اليها ونقل السيوطي
 عن عمر بن عبد العزيز أنه كان يقول ما سرتي لو ان اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم لم يختلفوا لانهم لو لم يختلفوا
 لم تكن رخصة وأخرج الخطيب ان هارون الرشيد قال للمالك بن انس يا ابا عبد الله تكتب هذه الكتب يعني
 مؤلفات الامام مالك وتفرقها في آفاق الاسلام لتحمل عليها الامة قال يا امير المؤمنين ان اختلاف العلماء
 رجة من الله تعالى على هذه الامة كل يتبع ما صح عنده وكلهم على هدى وكل يريد الله تعالى وتعالى في
 كشف الخفاء وحزيل الالباس لشيخ مشايخنا الشيخ اسماعيل الجعفي (قوله كانت الرجة او فر) أي
 الانعام ازيد ط (قوله لما قالوا) باللام أي لما رواه العلماء في شأن ذلك وهو الحديث السابق وغيره ويحتمل
 انها كاف معلقة حرفها النسخ أي كما قال العلماء ذلك ويحتمل أن جملة قوله رسم المفقى مقول القول ومحط
 التعليل على التخيير في الاقتناء بالقولين المصحين فان في ذلك رجة وتوسعة ط (قوله رسم المفقى) أي العلامة
 التي تدل المفقى على ما يقى به وهو مبتدأ وقوله أن الخ خبره قال في فتح القدير وقد استقر رأي الاصوليين
 على أن المفقى هو المجتهد فأما غير المجتهد عن يحفظ أقوال المجتهد فليس بجفت والواجب عليه اذا سئل أن يذكر
 قول المجتهد كالا امام على وجه الحكاية فعرف أن ما يكون في زماننا من فتوى الموجودين ليس بفتوى بل هو
 نقل كلام المفقى لياخذ به المستفتي وطريق نقله لذلك عن المجتهد أحد أمرين اما أن يكون له سند فيه او يأخذه
 من كتاب معروف تداولته الايدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها لانه بمنزلة الخبر المتواتر والمشهور انتهى ط
 (قوله في الروايات الظاهرة) اعلم أن مسائل اصحابنا الحنفية على ثلاث طبقات اشترت اليها سابقا مخصصة
 ونظمها * الاولى مسائل الاصول وتسمى ظاهرا الرواية أيضا وهي مسائل مروية عن اصحاب المذهب وهم ابو
 حنيفة وأبو يوسف ومحمد ويطلق بهم زفر والحسن بن زياد وغيرهما من أخذ عن الامام لكن الغالب الشائع في
 ظاهرا الرواية أن يكون قول الثلاثة وكتب ظاهرا الرواية كتب محمد الستة المبسوط والزيادات والجامع
 الصغير والسير الصغير والجامع الكبير والسير الكبير وانما سميت بظاهرا الرواية لانها رويت عن محمد بروايات
 الثقات فهي ثابتة عنه امام متواترة او مشهورة عنه * الثانية مسائل النوادر وهي المروية عن اصحابنا المذكورين
 لكن لا في الكتب المذكورة بل اما في كتب اخر لمحمد كالكيسانيات والهارونيات والجرجانيات والرقيات وانما
 قيل لها غير ظاهرا الرواية لانها لم ترو عن محمد بروايات ظاهرة ثابتة صحيحة كالكتب الاولى واما في كتب غير
 كتب محمد كالحزب للحسن بن زياد وغيره ومنها كتب الامالي المروية عن ابي يوسف والامالي جمع ام لا وهو ما يقوله
 العالم بما فتح الله تعالى عليه من ظهر قلبه ويكتبه التلامذة وكان ذلك عادة السلف واما برواية مفردة كرواية
 ابن سماعة والمعلبي بن منصور وغيرهما في مسائل معينة * الثالثة الوقائع وهي مسائل استنبطها المجتهدون
 المتأخرون لما سئلوا عنها ولم يجدوا فيها رواية وهم اصحاب ابي يوسف ومحمد واصحاب اصحابهما وهم جزاؤهم
 كثيرون فمن اصحابهم ما مثل عصام بن يوسف وابن رستم ومحمد بن سماعة وأبي سليمان الجرجاني وأبي حفص
 البخاري ومن بعدهم مثل محمد بن سلمة ومحمد بن مقاتل ونصير بن يحيى وأبي النصر القاسم بن سلام وقد يتفق
 لهم أن يخالفوا اصحاب المذهب لدلائل وأسباب ظهرت لهم وأول كتاب جمع في فتاؤهم فيما بلغنا كتاب النوازل
 للفقيه ابي الليث السمرقندي ثم جمع المشايخ بعده كتابا آخر كجميع النوازل والوقائع للناطقي والوقائع
 للصدر الشهيد ثم ذكر المتأخرون هذه المسائل محتطة غير مقبزة كما في فتاوى قاضي خان والخلاصة وغيرهما وميز
 بعضهم كما في كتاب المحط لرضي الدين السرخسي فانه ذكر أولا مسائل الاصول ثم النوادر ثم الفتاوى ونظم ما
 فعل * واعلم أن من كتب مسائل الاصول كتاب الكافي للشيخ النعمان وهو كتاب معتقد في نقل المذهب شرحه
 جماعة من المشايخ منهم الامام شمس الائمة السرخسي وهو المشهور ببسوط السرخسي قال العلامة
 الطبرسي في مبسوط السرخسي لا يعمل بما يخالفه ولا يركن الا اليه ولا يفتي ولا يقول الا عليه ومن كتب
 المذهب أيضا المتفق له أيضا الا أن فيه بعض النوادر واعلم أن نسخ المبسوط المروي عن محمد متعددة وأظهرها

فهما كان الاختلاف اكثر
 كانت الرجة أوفر لما قالوا
 رسم المفقى أن ما اتفق عليه
 اصحابنا في الروايات الظاهرة
 يفتي به قطعاً واختلف فيما
 اختلفوا فيه

مطلب
 رسم المفقى

مطلب
 في طبقات المسائل وكتب
 ظاهرا الرواية

مبسوط أبي سليمان الجوزجاني وشرح المبسوط جماعة من المتأخرين مثل شيخ الإسلام بكر المعروف بجواهر زاده ويسمى المبسوط الكبير وشمس الأئمة الحلواني وغيرهما ومبسوطاتهم شروح في الحقيقة ذكروها مختلطة بمبسوط محمد كما فعل شراح الجامع الصغير مثل غير الإسلام وقاضي خان وغيرهم فيقال ذكره قاضي خان في الجامع الصغير والمراد شرحه وكذا في غيره اه ملخصا من شرح البيري على الأشباه وشرح الشيخ اسمعيل النابلسي على شرح الدرر فاحفظ ذلك فإنه مهم يحفظ طبقات مشايخ المذهب وسند ذكرها قريبا إن شاء الله تعالى وفي كتاب الحج من البصر أن كافي الحاكم هو جمع كلام محمد في كسبه الستة التي هي ظاهرا الرواية وفسر في معراج الدراية قبيل باب الاحصار الاصل بالمبسوط وفي باب العيدين من البحر والنهر أن الجامع الصغير صنّفه محمد بعد الاصل فافيه هو المعول عليه ثم قال في النهر سمي الاصل اصلا لانه صنف اولاً ثم الجامع الصغير ثم الكبير ثم الزيادات كذا في غاية البيان اه وذكر الامام شمس الأئمة السرخسي في اقول شرحه على السير الكبير أن السير الكبير هو آخر تصنيف صنّفه محمد في الفقه وفي شرح المنية لابن امير حاج الحلبي في بحث التسميع أن محمد اقرأ اكثر الكتب على أبي يوسف الا ما كان فيه اسم الكبير فإنه من تصنيف محمد كالمضاربة الكبير والزراعة الكبير والمأذون الكبير والجامع الكبير والسير الكبير وتتمام هذه الابحاث في منظوم متناهي رسم المقتى وفي شرحها (تمة) قد منعت فمخ القدير كيفية الاقتناء مما في الكتب فلا يجوز الاقتناء مما في الكتب القرية وفي شرح الاشباه لشجنتنا المحقق هبة الله البغلي قال شجنتنا العلامة صالح الجنيني انه لا يجوز الاقتناء من الكتب المختصرة ككانه وشرح الكزلبيني والدر المختار شرح تنوير الابصار ولعدم الاطلاع على حال مؤلفيها كشرح الكزلبيني لمسكين وشرح النفاية للقهستاني اول نقل الاقوال الضعيفة فيها كالفقيه الزاهدي فلا يجوز الاقتناء من هذه الا اذا علم المنقول عنه وأخذ منه هكذا سمعته منه وهو علامة في الفقه مشهور والعهد عليه اه اقول وينبغي الحاق الاشباه والنظائر بها فان فيها من الايجاز في التعبير ما لا يفهم معناه الا بعد الاطلاع على ما أخذ به بل فيها في مواضع كثيرة الايجاز المخل يظهر ذلك لمن مارس مطالعة جامع الحواشي فلا يأمن المقتى من الوقوع في الغلط اذا اقتصر عليها فلا بد له من مراجعة ما كتب عليها من الحواشي او غيرها ورايت في حاشية أبي السعود الزهرى على شرح مسكين انه لا يعتمد على فتاوى ابن نجيم ولا على فتاوى الطوري (قوله والاصح كافي السراجية) اقول عبارتها ثم الفتوى على الاطلاق على قول أبي حنيفة ثم قول أبي يوسف ثم قول محمد ثم قول زفر والحسن بن زياد وقيل اذا كان ابو حنيفة في جانب وصاحبه في جانب فالمقتى بالخيار والاول اصح اذ لم يكن المقتى مجتهدا اه فقابل الاصح غير مذكور في كلام الشارح فافهم (قوله بقول الامام) قال عبد الله بن المبارك لانه رأى الصحابة وزاحم التابعين في الفتوى فقوله استدأقوى ما لم يكن اختلاف عصر وزمان كذا في تصحيح العلامة قاسم (قوله على الاطلاق) أي سواء انفرد وحده في جانب او لا كما يفيد كلام السراجية من مقابله بالقول الثاني الفصل فافهم (قوله ثم يقول الثاني) أي ثم اذ لم يوجد للامام رواية يؤخذ بقول الثاني وهو أبو يوسف فان لم يوجد له رواية اضافي يؤخذ بقول الثالث وهو محمد الخ (قوله وصح في الحواشي القدسي قوة المدرك) أي الدليل وبه عبر في الحواشي قال ح والذي يظهر في التوفيق أي بين ما في الحواشي وما في السراجية أن من كان له قوة ادراك لقوة المدرك يفتى بالقول القوي المدرك والا فالترتيب اه اقول يدل عليه قول السراجية والاول اصح اذ لم يكن المقتى مجتهدا فهو صريح في أن المجتهد يعني من كان اهلا للنظر في الدليل يتبع من الاقوال ما كان اقوى دليلا والاتبع الترتيب السابق وعن هذا تراهم قد يرجحون قول بعض اصحابه على قوله كما رجحوا قول زفر وحده في سبع عشرة مسألة فتتبع ما رجحوه لانهم اهل النظر في الدليل ولم يذكروا اذا اختلفت الروايات عن الامام اولم يوجد عنده ولا عن اصحابه رواية اصلا ففي الاول يؤخذ بأقربها حجة كافي الحواشي ثم قال واذ لم يوجد في الحادثة عن واحد منهم جواب ظاهر وتكلم فيه المشايخ المتأخرون قولاً واحداً يؤخذ به فان اختلفوا يؤخذ بقول الاكثرين ثم الاكثرين مما اعتمد عليه الكبار المعروفون منهم كابي حفص وابي جعفر وابي الليث والحواشي وغيرهم من يعتمد عليه وان لم يوجد منهم جواب البتة نصا يتقرر المقتى فيها فتنظر تأمل وتدبر واجتهد ليصدق فيها ما يقرب الى الخروج عن العهدة ولا يتكلم فيها جزافاً ويخشى الله تعالى ويراقبه فإنه امر عظيم لا يتيسر

والاصح كافي السراجية وغيره أنه يفتى بقول الامام على الاطلاق ثم يقول الثاني ثم قول الثالث ثم يقول زفر والحسن بن زياد وصح في الحواشي القدسي قوة المدرك

عليه الاكل جاهل شقي اه (تمة) قد جعل العلماء الفتوى على قول الامام الاعظم في العبادات مطلقا وهو الواقع بالاستقراء ما لم يكن عنه رواية كقول المخالف كما في طهارة الماء المستعمل والتميم فقط عند عدم غير نبذ التردد في شرح المنية الكبير لما في بحث التيمم وقد صرحوا بان الفتوى على قول محمد في جميع مسائل ذوى الارحام وفي قضاء الاشياء والنظائر الفتوى على قول ابي يوسف فيما يتعلق بالقضاء كما في القنية والبرازية اه اى حصول زيادة العلم به بالتجربة ولذا رجح ابو حنيفة عن القول بان الصدقة افضل من حج التطوع لما ج وعرف مشقته وفي شرح البيهقي ان الفتوى على قول ابي يوسف ايضا في الشهادات وعلى قول زفر في سبع عشرة مسألة حررتها في رسالة وينبغي أن يكون هذا عند عدم ذكر أهل المتون التصحيح والا فالحكم بما في المتون كما لا يخفى لانها صارت متواترة اه واذا كان في مسألة قياس واستحسان فالعمل على الاستحسان الا في مسائل معدودة مشهورة وفي باب قضاء الفوائت من الجهر المسألة اذا لم تذكر في ظاهر الرواية وثبتت في رواية اخرى تعين المصدر اليها اه وفي آخر المستصحب للامام النسفي اذا ذكر في المسألة ثلاثة اقوال فالراجح هو الاول والاخير لا الوسط اه وفي شرح المنية ولا ينبغي أن يعدل عن الدراية اذا وافقها رواية اه ذكره في واجبات الصلاة في معرض ترجيح رواية وجوب الرفع من الركوع والسجود للدلالة الواردة مع انها خلاف الرواية المشهورة عن الامام (قوله وفي وقف البحر الى آخره) هذا محمول على ما اذا لم يكن لفظ التصحيح في احدهما كعدم من الآخر كما افاده ح اى فلا يخير بل يتبع الاكد كما سأتى اقول وينبغي تقييد التخيير ايضا بما اذا لم يكن احد القولين في المتون لما قد مناه انفا عن البيهقي ولما في قضاء الفوائت من الجهر من انه اذا اختلف التصحيح والفتوى فالعمل بما وافق المتون اولى اه وكذا لو كان احدهما في الشروح والآخر في الفتاوى لما صرحوا به من أن ما في المتون مقدم على ما في الشروح وما في الشروح مقدم على ما في الفتاوى لكن هذا عند التصريح بتصحيح كل من القولين أو عدم التصريح اصلا ما لو ذكرت مسألة في المتون ولم يصرحوا بتصحيحها بل صرحوا بتصحيح مقابلها فقد افاد العلامة قاسم ترجيح الثاني لانه تصحيح صريح وما في المتون تصحيح التزامي والتصحيح الصريح مقدم على التصحيح التزامي اى التزام المتون ذكرها هو التصحيح في المذهب وكذا لا تخيير لو كان احدهما قول الامام والآخر قول غيره لانه لما تعارض التصحيحان تساقطا فرجعنا الى الاصل وهو تقديم قول الامام بل في شهادات الفتاوى الغيرية المقررة عندنا انه لا يفتى ويعمل الا بقول الامام الاعظم ولا يعدل عنه الى قولهما او قول احدهما او غيرهما الا لضرورة كسألة المزارعة وان صرح المشايخ بان الفتوى على قولهما لانه صاحب المذهب والامام المتقدم اه ومثله في الجهر عند الكلام على اوقات الصلاة وفيه من كتاب القضاء يعمل الاقتناء بقول الامام بل يجب وان لم يعلم من اين قال اه وكذا لو علوا احدهما دون الآخر كان التعليل ترجيحها للمعلل كما افاده الرمي في فتاواه من كتاب الغصب وكذا لو كان احدهما استحسانا والآخر قياسا لان الاصل تقديم الاستحسان الا فيما استثنى كما قد مناه فيرجع اليه عند التعارض وكذا لو كان احدهما ظاهرا والرواية وبه صرح في كتاب الرضاع من البحر حيث قال الفتوى اذا اختلفت كان الترجيح لظاهر الرواية وفيه من باب المصروف اذا اختلف التصحيح وجب القصص من ظاهر الرواية والرجوع اليها وكذا لو كان احدهما انفع للوقف لما سأتى في الوقف والاجارات انه يفتى بكل ما هو انفع للوقف فيما اختلف العلماء فيه وكذا لو كان احدهما قول الاكثرين لما قد مناه عن الحاوى والحاصل انه اذا كان لاحد القولين مرجح على الآخر ثم صحح المشايخ كلاما من القولين ينبغي أن يكون الماخوذ به ما كان له مرجح لان ذلك المرجح لم يزل بعد التصحيح فيبقى فيه زيادة قوة لم توجد في الآخر هذا ما ظهر لي من فيض الفتاح العليم (قوله وعليه الفتوى) مشتقة من التقى وهو الشاب القوى وسُميت به لان المفتى يفتى السائل بجواب حادثه ابن عبد الرزاق عن شرح المجمع للعينى والمراد بالاشتقاق فيما ملاحظ ما نبأ عنه الفتى من القوة والحدوث لاحقيقته كذا قيل (قوله وعليه عمل اليوم) المراد باليوم مطلق الزمان وأل فيه للضرورة والاضافة على معنى في وهى من اضافة المصدر الى زمانه كصوم رمضان اى عليه عمل الناس في هذا الزمان الحاضر (قوله والاشبه) قال في البرازية معناه الاشبه بالنصوص رواية والراجح دراية فيكون عليه الفتوى اه والدراية بالدال المهملة تستعمل بمعنى الدليل

مطلب
اذا تعارض التصحيح

وفي وقف البحر وغيره متى كان في المسألة قولان معصمان جاز القضاء والافتاء بأحدهما وفي أول المضمرات أما العلامات للاقتناء فتقوله وعليه الفتوى وبه يفتى وبه نأخذ وعليه الاعتماد وعليه عمل اليوم وعليه عمل الامة وهو التصحيح أو الاصح أو الاظهر أو الاشبه

كما في المستصفي (قوله أو الوجه) أي الظاهر وجهها من حيث أن دلالة الدليل عليه مقبولة ظاهرة أكثر من غيره (قوله ونحوها) كقولهم وبه جرى العرف وهو المتعارف وبه أخذ علما ثنا ط (قوله وقال شيخنا) المراد به حيث أطلق في هذا الكتاب العلامة الشيخ خير الدين الرملي (قوله في فتاويه) جمع فتوى ويجمع على فتاوى بالالف أيضا وهي هنا اسم لفتاوى شيخه المشهورة المسماة بالفتاوى الخيرية لنفع البرية وقد ذكر ذلك في آخرها في مسائل شتى (قوله أكد من بعض) أي أقوى فتقدم على غيرها وهذا التقديم راجع لا واجب كما يفيد ما يأتي عن شرح المنية (قوله فلفظ الفتوى) أي اللفظ الذي فيه حروف الفتوى الأصلية بأي صيغة عبر بها ط (قوله أكد من لفظ الصحيح الخ) لأن مقابل الصحيح أو الأصح ونحوه قد يكون هو المقتضى لكونه هو الاحوط أو الأرفق بالناس أو الموافق لتعاملهم وغير ذلك مما يراه المبرهون في المذهب داعيا إلى الاتقاء به فاذا صرحوا بلفظ الفتوى في قول صرح أنه المأخوذ به ويظهر لي أن لفظه به نأخذو عليه العمل مساو للفظ الفتوى وكذا بالاولى لفظ عليه عمل الامة لأنه يفيد الإجماع عليه تأمل (قوله وغيرها) كالأحوط والظاهر ط وفي الضياء المعنوي في مستحبات الصلاة لفظه الفتوى أكد وأبلغ من لفظه المختار (قوله أكد من الفتوى عليه) قال ابن الهمام والفرق بينهما أن الأول يفيد الحصر والمعنى أن الفتوى لا تكون إلا بذلك والثاني يفيد الاختصاص اه ابن عبد الرزاق (قوله والأصح أكد من الصحيح) هذا هو المشهور عند الجمهور لأن الأصح مقابل للصحيح وهو أي الصحيح مقابل للضعيف لكن في حواشي الأشباه لم يري ينبغي أن يفيد ذلك بالغالب لانا وجدنا مقابل الأصح الرواية الشاذة كما في شرح الجمع اه ابن عبد الرزاق (قوله والأحوط الخ) الظاهر أن يقال ذلك في كل ما عبر فيه بأفعل التفضيل ط والاحتياط العمل بأقوى الدليلين كما في النهر (قوله قلت لكن الخ) استدرأ على ما يفهم من كلام الرملي حيث ذكر أن بعض هذه اللفاظ أكد من بعض فانه ظاهر في أن مراده تقديم الأكدة على غيره فيلزم منه تقديم الأصح على الصحيح وهو مخالف لما في شرح المنية وأما كون مراده مجرد بيان أن الأصح أكد بمقتضى أفعل التفضيل وذلك لا ينافي تقديم الصحيح للاتفاق عليه فهو في غاية البعد على أنه لا ينافي في لفظ الفتوى مع غيره فانه جعله أكد ولا معنى لا كدته لا تقديمه على غيره كما لا يخفى فافهم ويدل على أن مراده ما قلناه أولا ما قاله في الخيرية أيضا في كتاب الكفالة بعد كلام قلت وقوله والصحيح لا يدفع قول صاحب المحيط هذا هو الأصح وعليه الفتوى اه (قوله إمامان معتبران) أي من أئمة الترجيح ط (قوله لانهما اتفقا الخ) أي وانفرد أحدهما بجعل الآخر أصح قلت والعلل لا تخص هذين اللفظين بل كذلك الوجيه والأوجه والاحتياط والأحوط أفاده ط (قوله إذا قلت رواية الخ) أي جعل في ذيلها أي في آخرها والمتبادر من هذه العبارة أن التذييل بالتصحيح وقع لرواية واحدة دون مخالفتها فليس فيه تعارض التصحيح لكن إذا كان التصحيح بصيغة أفعل التفضيل أفاد أن الرواية المخالفة صحيحة أيضا فله الاتقاء بأي شاء منهما وإن كان الأولى تقديم الأولى لزيادة الصحة فيها وسكت عنه لظهوره وأما إذا كان التصحيح بصيغة تقتضي قصر الصحة على تلك الرواية فقط كالصحيح والمأخوذ به ونحوهما مما يفيد ضعف الرواية المخالفة لم يجز الاتقاء بمخالفتهما مسبقا لأن القياس بالمرجوح جهل وهذا بخلاف ما إذا وجد التصحيح في كتاب آخر للرواية الأخرى فإن الأولى تقديم الأكدة منهما أو المتفق عليه على الخلاف المار وبه ظهر أن هذا تفصيل آخر زائد على ما مر غير مخالف له فافهم (قوله إلا إذا كان الخ) استثناء منقطع لأنه مفروض فيما وجد فيه التصحيح من كلا الطرفين والمستثنى منه فيما إذا لم يذيل بمخالفه بشيء كما مر وفائدة هذا الاستثناء توضيح ما مر عن وقف الجز وبيان المراد من التضييق فليس فيه تكرير فافهم (قوله وفي الكافي) يحتمل أن المراد به كافي الحاكم أو كافي النسفي الذي شرح به كتابه الوافي أصل الكثرة والظاهر الثاني (قوله فيضتار الأقوى) أي أن كان من أهل النظر في الدليل أو فاض العلماء على ذلك ولا تنس ما قدمناه من قبلة قيود التضييق (قوله والابتلى) أي لزمانه والأصل الذي يراه مناسبا في تلك الواقعة (قوله فليحفظ) أي جميع ما ذكرناه وحاصله أن الحكم أن اتفق عليه أصحابنا يفتى به قطعاً والأفاما أن يصحح المشايخ أحد القولين فيه أو كلاهما أولاً ولا في الثالث يعتبر الترتيب بأن يفتى بقول أبي حنيفة ثم بقول أبي يوسف الخ أو بغير قوة الدليل وقدمت التوفيق وفي الأول أن كان التصحيح بأفعل التفضيل خير المقتضى والأفلا بل يفتى بالصحيح فقط وهذا ما نقله

أو الوجه أو المختار ونحوها
عما ذكر في حاشية البزدوي
اه وقال شيخنا الرملي في
فتاويه وبعض اللفاظ أكد من
بعض فلفظ الفتوى أكد من
لفظ الصحيح والأصح والأشبه
وغیرها ولفظ به يفتى أكد
من الفتوى عليه والأصح أكد
من الصحيح والأحوط أكد
من الاحتياط انتهى قلت
لكن في شرح المنية للبلبي عند
قوله ولا يجوز من معصف إلا
بغلافه إذا تعارض إمامان
معتبران عبر أحدهما بالصحيح
والآخر بالأصح فالأخذ
بالصحيح أولى لانهما اتفقا على
أنه صحيح والأخذ بالمتفق أوفق
فليحفظ ثم رأيت في رسالة آداب
المتقى إذا قلت رواية في كتاب
معتد بالأصح أو الأولى أو
الأوفق أو نحوها فله أن يفتى
بها ويمخالفها أيضا إياها وإذا
ذيل بالصحيح أو المأخوذ به
أوبه يفتى أو عليه الفتوى لم
يفت بمخالفه إلا إذا كان
في الهداية مثلاً هو الصحيح
وفي الكافي بمخالفه هو الصحيح
فيضرب فيضتار الأقوى عنده
والابتلى والأصل اه فليحفظ

عن الرسالة وفي الثاني اما أن يكون احدهما بأفعل التفضيل اولاً ففي الاول قيل يفتي بالاصح وهو المنقول عن
الخيرية وقيل بالصحيح وهو المنقول عن شرح المنية وفي الثاني يجزئ المقتضى وهو المنقول عن وقف الجبر والرسالة
افاده ح (قوله في تعصيه) أى في كتابه المسمى بالتصحيح والترجيح الموضوع على مختصر القدرى (قوله
لا فرق الخ) أى من حيث أن كلا منهما لا يجوز له العمل بالتشبه بل عليه اتباع ما رجوه في كل واقعة وان كان
المفتى مخيراً والقاضى ملزماً وليس المراد حصر عدم الفرق بينهما من كل جهة فافهم (قوله وان الحكم
والفتيا الخ) وكذا العمل به لنفسه قال العلامة الشرنبلالى في رسالته العقد الفريد في جواز التقليد مقتضى
مذهب الشافعى كما قاله السبكي منع العمل بالتول المرجوح في القضاء والاقتناء دون العمل لنفسه ومذهب
الخلفية المنع عن المرجوح حتى لنفسه لكون المرجوح صار منسوخاً اهـ فليحفظ وقيد البيروى بالعامة أى
الذى لا رأى له يعرف به معنى النصوص حيث قال هل يجوز للانسان العمل بالضعيف من الرواية في حق نفسه
نعم اذا كان له رأى أما اذا كان عاتياً فلم اراه لكن مقتضى تقييده بذى الرأى انه لا يجوز للعامة ذلك قال في خزنة
الروايات العالم الذى يعرف معنى النصوص والاخبار وهو من اهل الدراية يجوز له أن يعمل عليها وان كان
مخالفاً لمذهبه اهـ قلت لكن هذا في غير موضع الضرورة فقد ذكر في حيض البصرى بحث ألوان الدماء أقوالاً
ضعيفة ثم قال وفي المعراج عن غير الأئمة لو افترق مفت بشئ من هذه الأقوال في مواضع الضرورة طلب التيسير
كان حسناً اهـ وكذا قول ابى يوسف في المفتى اذا خرج بعد قنور الشهوة لا يجب به الغسل ضعيف وأجازوا
العمل به للمسافر والضعيف الذى خاف الرية كما ساقى في محله وذلك من مواضع الضرورة (قوله بالقول
المرجوح) كقول محمد مع وجود قول ابى يوسف اذا لم يصح أو يفتقر وجهه وأولى من هذا بالبطلان الاقتناء
بخلاف ظاهر الرواية اذا لم يصح والاقتناء بالقول المرجوح عنه اهـ ح (قوله وان الحكم الملقق) المراد
بالحكم الحكم الوضعى كالعبادة مثله متوضى سال من بدته دم وليس امرأته صلى فان هذه الصلاة ملققة
من مذهب الشافعى والحنفى والتلفيق باطل فخصته منتفية اهـ ح (قوله وان الرجوع الخ) صرح بذلك
الحق ابن المصام في تحريره ومثله في اصول الآدمى وابن الحاجب وجع الجوامع وهو محمول كما قال ابن
سجرو الرملى في شرحهما على التناجى وابن قاسم في حاشيته على ما اذا بقى من آثار الفصل السابق اثر يؤدى الى
تلفيق العمل بشئ لا يقول به كل من المذهبين كتقليد الشافعى في مسح بعض الرأس ومالك في طهارة الكلب في
صلاة واحدة وكما لو افترق بين سنة زوجته بطلاقها مكرهاً ثم تكح اختها مقلدا للحنفى بطلاق المكره ثم اقتناه شافعى
بعد الحنث فيمنع عليه أن يطلأ الاولى مقلدا للشافعى والثانية مقلدا للحنفى او هو محمول على منع التقليد في تلك
الحادثة بعينها لا مثلاً كما صرح به الامام السبكي وتبعه عليه جماعة وذلك كالأصل على ظهره اسم ربيع الراس
مقلدا للحنفى فليس له ابطالها باعتقاده لزوم مسح الكل مقلدا للمالكى وأما الوصلى يوماعلى مذهب وأراد
أن يصلى يوماً آخر على غيره فلا يمنع منه على أن في دعوى الاتفاق نظراً فقد حكى الخلاف فيجوز اتباع القائل
بالجواز كذا افاده العلامة الشرنبلالى في العقد الفريد ثم قال بعد ذكر فروع من اهل المذهب صريحة بالجواز
وكلام طويل فحصل مما ذكرناه انه ليس على الانسان التزام مذهب معين وانه يجوز له العمل بما يخالف ما عمله
على مذهبه مقلداً فيه غير امامه مستجماً ما شروحه ويعمل بأحرار متضادين في خادتين لا تعلق لواحدة منهما
بالأخرى وليس له ابطال ما عمله بتقليد امام آخر لان امضاء الفعل كأمضاء القاضى لا ينقض وقال ايضا
انه لا التقليد بعد العمل كما اذا صلى ظناً بصحتها على مذهبه ثم تبين بطلانها في مذهبه وصحتها على مذهب غيره فله
تقليده ويجزئ تلك الصلاة على ما قال في البرازية انه روى عن ابى يوسف انه صلى الجمعة مغتسلاً من الحمام ثم
اخذ بظفارة ميتة في يده الحمام فقال ناخذ بقول اخواتنا من اهل المدينة اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً اهـ
(قوله وان الخلاف) أى بين الامام وصاحبيه فيما اذا قضى بغير رأيه عدا هل ينفذ فعنده نعم في اصح الروايتين
عنه وعندهما لا كما في التحرير وقال شارحه نص في الهداية والنهض على أن الفتوى على قولهما بعدم النفاذ في
العمد والتسيان وهو مقدم على ما في الفتاوى الصغرى والخانية من أن الفتوى على قوله لان المجتهد مأمور
بالعمل بمقتضى ظنه اجماعاً وهذا خلاف مقتضى ظنه اهـ وقد استشكل بعضهم هذه المسألة على قول
الاصوليين ان المجتهد اذا اجتهد في واقعة بحكم يمنع عليه تقليد غيره فيها اتفاقاً والخلاف في تقليده قبل اجتهاده

مطلب

لا يجوز العمل بالضعيف حتى
لنفسه عندنا

وحاصل ما ذكره الشيخ قاسم
في تعصيه أنه لا فرق بين المفتى
والقاضى الا أن المفتى مخير
عن الحكم والقاضى ملزم به
وأن الحكم والقاضى بالقول
المرجوح جهل وخرق للاجماع
وأن الحكم الملقق باطل
بالاجماع وأن الرجوع عن
التقليد بعد العمل باطل اتفاقاً
وهو المختار في المذهب وأن
الخلاف خاص بالقاضى المجتهد

مطلب

في حكم التقليد والرجوع عنه

توأم المقلد فلا يتخذ قضاؤه
بخلاف مذهبه أصلاً كما في
القنية قلت ولا سيما في زماننا
فإن السلطان ينص في منشوره
على نفيه عن القضاء بالأقوال
الضعيفة فكيف بخلاف
مذهبه فيكون معزولاً بالنسبة
لغير المتقدم من مذهبه فلا يتخذ
قضاؤه فيه وينتض كما بسط في
قضاء الفتح والبحر والنهر وغيرها
حال في البرهان وهذا صريح
الحق الذي يعرض عليه بالنواجد
نعم أمر الأمير متى صادف فضلاً
مجتهداً فيه فخذأمره كما في سير
التاريخية وشرح السير
الكبير فليحفظ وقد ذكرنا أن
المجتهد المطلق قد فقد وأما
المقيد فعلى سبع مراتب
مشهورة

مطلب
في طبقات الفقهاء

فيها والاكثر على المنع فهذه المسألة تبطل دعوى الاتفاق وأجاب في التصريح بأن قول الامام بالنفاذ لا يوجب
حمل الاقدام على هذا القضاء نعم وقع في بعض المواضع ذكر الخلاف في الحل ويجب ترجيح رواية عدمه ٥١
وحينئذ فلا اشكال فانهم (قوله وأما المقلد الخ) قلته في القنية عن المحيط وغيره وحرم به المحقق في فتح القدير
وتليذه العلامة قاسم وادعى في البحر أن المقلد اذا قضى بمذهب غيره او برواية ضعيفة او بقول ضعيف نفذ
وأقوى ما تمسك به ما في البرازية عن شرح الطحاوي اذا لم يكن القاضي مجتهداً وقضى بالقنوى ثم بين انه على
خلاف مذهبه نفذ وليس لغيره نقضه وله أن ينقضه كذا عن محمد وقال الثاني ليس له أن ينقضه ايضاً ٥٢ قال
في النهر وما في الفتح يجب أن يقول عليه في المذهب وما في البرازية محمول على انه رواية عنهما اذا قصارى الامر أن
هذا منزل منزلة الناسي لمذهبه وقد مر عنهما في المجتهد أنه لا يتخذ فاما المقلد أولى ٥٣ (قوله في منشوره) المنشوره
ما كان غير محتوم من كتب السلطان قاموس (قوله فكيف بخلاف مذهبه) أي فكيف يتخذ قضاؤه
بخلاف مذهبه لانه اذا نهى عن القضاء بالأقوال الضعيفة في مذهبه لا يتخذ قضاؤه فيها بخلاف مذهبه بالاولى
وهي ذلك على ما قالوا ان تولية القضاء تخصص بالزمان والمكان والشخص فلو لولا السلطان القضاء في زمان
مخصوص او مكان مخصوص او على جماعة مخصوصين تعين ذلك لانه نائب عنه ولولاه عن سماع بعض المسائل
لم يتخذ حكمه فيها كما اذا نهى عن سماع حادثة مضي عليها خمس عشرة سنة بلامانع شرعي وانخصم شكر
وقد ذكر المحوى في حاشية الاشياء أن عادة سلاطين زماننا اذا تولى احدهم عرض عليه قانون من قبله
وأمر بالتباعد (قوله وينقض) لا حاجة اليه لانه اذا كان معزولاً بالنسبة لما ذكرنا لا يصح له قضاء حتى ينقض
لان النقض انما يكون للثابت الا أن يقال انه قضاء بحسب الظاهر ط (قوله قال في البرهان) هو شرح
مواعيد الرحمان كلاهما للعلامة ابراهيم الطرابلسي صاحب الاسعاف في الاوقاف (قوله بالنواجد) هي
أشراس الحلم كما في المغرب والكلام كناية عن غاية التمسك كما أن قولهم خضعت حتى بدت نواجذه عبارة عن المبالغة
في الخضوع والافتلات وبالفصل عادة كما حققه الامام الزمخشري (قوله نعم أمر الامير الخ) تصديق لما مر
واستدراكاً بأمر آخر كالاستثناء مما قبله هكذا عرف المصنفين في مثل هذا التركيب (قوله فخذأمره) ان كان
المراد بالامر الطلب بلا قضاء فظاهر وعليه فالمراد بالنفاذ وجوب الامتناع وهذا الذي رأيته في سير التواريخ
في الفصل العاشر فيما يجب فيه طاعة الامير وما لا يجب ونصه قال محمد واذا أمر الامير العسكر بشئ كان على
العسكر أن يطيعوه في ذلك الا أن يكون المأمور به معصية يتيقن ٥٤ ولكن لا يحل ذكر هذا هنا وان كان المراد به
القضاء فقد مر أن القول الضعيف في حكم المنسوخ وأن الحكم به جهل وخرق للاجتماع على أن الامير ليس له
القضاء الا بتقويض من الامام قال في الاشياء يجوز قضاء الامير الذي يولى القضاء وكذلك كتابه الى القاضي
الا أن يكون القاضي من جهة الخليفة قضى الامير لا يجوز كذا في المنتقى وقد أفتيت بأن تولية باشا مصر قاضياً
ليحكم في قضية بمصر مع وجود قاضيه المولى من السلطان باطله لانه لم يفرض اليه ذلك ٥٥ قتاتل (قوله
سير) جمع سيرة وهي الطريقة في الامور وفي الشرع تختص بسيرة النبي صلى الله عليه وسلم في مغايزه هداية (قوله
السير الكبير) للامام محمد وهو رواية عن الامام من غير واسطة ط قال في المغرب وقالوا السير الكبير
فوصفوا بصفة المذكر لقيامها مقام المضاف الذي هو الكتاب كقولهم صلاة الظهر وسير الكبير خطأ بجامع
الصغير وجامع الكبير ٥٦ (قوله وأما المقيد الخ) فيه أمران الاول أن المجتهد المطلق احد السبعة الثاني أن
بعض السبعة ليسوا مجتهدين خصوصاً السابعة فكان عليه أن يقول والفقهاء على سبع مراتب وقد أوضحها
المحقق ابن كمال باشا في بعض رسائله فقال لا بد للمحقق أن يعلم حال من يقتضي بقوله ولا يكفيه معرفته بامه ونسبه
بل لا بد من معرفته في الرواية ودرجته في الدراية وطبقة من طبقات الفقهاء ليكون على بصيرة في التمييز بين
القاتلين المتخالفين وقدرة كافية في الترجيح بين القولين المتعارضين الاولى طبقة المجتهدين في الشرع كالائمة
الاربعة رضي الله عنهم ومن سلك مسلكتهم في تأسيس قواعد الاصول وبه يمتازون عن غيرهم الثانية طبقة
المجتهدين في المذهب كابي يوسف ومحمد وسائر اصحاب ابي حنيفة القادرين على استخراج الاحكام من الأدلة
على مقتضى القواعد التي تقرر استاذهم ابو حنيفة في الاحكام وان خالفوه في بعض احكام القروع لكن
يقلدونه في قواعد الاصول وبه يمتازون عن المعارضين في المذهب كالشافعي وغيره المخالفين له في الاحكام غير

مقلدين له في الاصول الثالثة طبقة المجتهدين في المسائل التي لانص فيها عن صاحب المذهب كاختصاص
 راي جعفر الطوسي وراي الحسن الكرخي وشخص الاثمة الحلواني وشخص الاثمة السرخسي ونظر الاسلام
 البزدوي ونظر الدين قاضي خان واما لهم فانهم لا يقدرون على شيء من المخالفة لافي الاصول ولا في الفروع
 لكنهم يستنبطون الاحكام في المسائل التي لانص فيها على حسب الاصول والقواعد الرابعة طبقة اصحاب
 الترجيح من المقلدين كالرازي واخبراه فانهم لا يقدرون على الاجتهاد اذ لا يمكنهم لاحاطتهم بالاصول وضبطهم
 لما أخذ يقدرون على تفصيل قول مجمل ذي وجهين وسكهم منهم محمل لا مبرر منقول عن صاحب المذهب
 او احدهم من اصحابه برأيهم ونظرهم في الاصول والمقابلة على امثاله ونظائره من الفروع وما في الهداية من قوله
 كذا في ترجيح الكرخي وترجيح الرازي من هذا القبيل الخامسة طبقة اصحاب الترجيح من المقلدين
 كابي الحسن القدوري وصاحب الهداية واما لهم ما شأنهم تفضيل بعض الروايات على بعض كقولهم هذا
 اولى وهذا اصح رواية وهذا ارفق للناس والسادسة طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الاقوى والقوى
 والضعيف وظاهر المذهب والرواية النادرة كاصحاب المتون المعتمدة من المتأخرين مثل صاحب الكنز
 وصاحب المختار وصاحب الوقاية وصاحب الجمع وشأنهم أن لا يتقوا الاقوال المردودة والروايات الضعيفة
 والسابعة طبقة المقلدين الذين لا يقدرون على ما ذكر ولا يفرقون بين الغث والسمين اه بنوع اختصار
 (قوله واما نحن) يعني أهل الطبقة السابعة وهذا مع السؤال والجواب مأخوذ من تصحيح الشيخ قاسم
 (قوله كالأقوات في حياتهم) أي كما تبعهم لو كانوا أحياء وأقوتوا بذلك فانه لا يسعنا مخالفتهم (قوله بلا ترجيح)
 أي صريح أو ضمني فالصريح ظاهر الرواية والآخر غيرهما قد صرحوا بالاجابة بأنه لا يعدل عن ظاهر الرواية فهو ترجيح
 ضمني لكل ما كان ظاهر الرواية فلا يعدل عنه بلا ترجيح صريح لمقابلته وكذا لو كان أحد القولين في المتون
 او الشروح او كل قول الامام او كان هو الاستحسان في غير ما استثنى او كان انفع للوقف (قوله وما قوى وجهه)
 أي دليله المنقول الحاصل لا المستحصل لانه رتبة المجتهد (قوله ولا يضلوا لوجود) أي الموجودون
 او الزمان (قوله حقيقة) الظاهر رجوعه الى قوله ولا يخلو وأراد بالحقيقة اليقين لانهم من حق الامر اذا ثبت
 واليقين ثابت ولذا عطف عليه قوله لا نلنا وجرم بذلك اخذ اعماروا البضاري من قوله صلى الله عليه وسلم
 لا تزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله وفي رواية حتى تأتي الساعة (قوله وعلى من لم يميز)
 أي شيئا مما ذكر كما كثر القضاء والختمين في زماننا الاخذين المناصب بالمال والمراتب وعبر على المقيدة للوجوب
 للامرية في قوله تعالى فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون (قوله فتنال الله التوفيق) أي الى اتباع الراجح
 عند الاثمة وما يوصل الى براءة الذمة فان هذا المقام أصعب ما يكون على من ابتلى بالقضاء والافتاء والتوفيق
 خلق قدرة الطاعة في العبد مع الداعية اليها (قوله والقبول) أي قبول سعينا في هذا الكتاب بأن يكون
 خالصا لوجهه الكريم ليحصل به النفع العميم والثواب العظيم (قوله هجاء) متعلق بمحذوف حال من فاعل نسال
 أي نسأله متوسلين فليست الباء للتقسيم لانه لا يجوز الا بالله تعالى او بصفة من صفاته والجلالة القدر والمزلة قاموس
 (قوله كيف لا) أي كيف لانسأله القبول وقد بصر الله تعالى ما ينفذ الظن بمصوله (قوله في الروضة)
 هي ما بين المنبر والقبور الشريف وتطلق على جميع المسجد النبوي ايضا كما صرح به بعض العلماء وعليه يظهر
 قوله هجاء وجه صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم لانه على المعنى الاول لا تمكن مواجهة الوجه الشريف
 (قوله والرسالة) أي الشصاعة كافي القاموس (قوله الضرعامين) تنبيه ضرعام بكريال وهو الاسد
 ويقال له ايضا ضرعم كجعفر كافي القاموس وتنبيه الثاني ضرعمين بكعفرين قافهم (قوله ثم هجاء) عطف
 على هجاء الاول فالاشداء الحقيقي هجاء صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم والاضافي هجاء الكعبة ط
 (قوله والحطيم) أي المخطوم سمى به لانه حطم من البيت وأخرج والحطيم لانه يحطم الذنوب ط (قوله
 والمطعم) أي مقام الخليل وهو جسر كان يقوم عليه الخليل عليه الصلاة والسلام حال بناء البيت الشريف
 وقبل غير ذلك ط (قوله المبسر) أي المسهل ويتوقف اطلاقه عليه تعالى على التوقيف وان صرح معناه على
 ما هو المشهور (قوله للقيام) مصدر تم يتم واسم لما يتم به الشيء كافي القاموس وعلى الثاني فالمراد بلوغ القيام

وأما نحن فعلمنا اتباع ما
 رجوه وما صنعوا كالأقوات في
 حياتهم فان قلت قد يحكون
 اقوالا بلا ترجيح وقد يستقلون
 في الصحيح قلت يعمل مثل
 ما عملوا من اعتبار تغير العرف
 واحوال الناس وما هو
 الارفق وما ظهر عليه التعامل
 وما قوى وجهه ولا يضلوا
 الوجود عن يمين هذا حقيقة
 لا نلنا وعلى من لم يميز أن يرجع
 ان يميز لواء ذمته فتنال الله
 تعالى التوفيق والقبول هجاء
 الرسول كيف لا وقد بصر الله
 تعالى ابتداء تبييضه في الروضة
 المحروسة والبقعة المأنوسة
 هجاء وجه صاحب الرسالة
 وحائر الكمال والرسالة وخصيحية
 الجليلين الضرعامين الكاملين
 رضى الله عنهما وعن سائر
 العصاة اجمعين ووالدينا
 ومقلديهم باحسان الى يوم
 الدين ثم هجاء الكعبة الشريفة
 تحت الميزاب وفي الحطيم
 والمطعم والله المبسر للقيام

وكذا يقول اسير الذنوب جامع هذه الاوراق ما يجيب من مولاه الكريم من مسائل بنيه العظيم وكل في جامع
عنده تعالى أن يمن عليه كرمه وفضلا يقبل هذا السعي والتفكير في العبادات عامة الجلال ويبلغ المرام بحسن الاختتام
والاختتام آمين

• (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الطهارة) •

(قوله قدمت العبادات الخ) اعلم أن مدار امور الدين على الاعتقادات والادب والعبادات والمعاملات
والعقوبات والاقلان ليسا مما نحن بصدده والعبادات خمسة الصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد
والمعاملات خمسة المعاولضات المالية والمناسكات والمخاصات والامانات والقركات والعقوبات خمسة
القصاص وحة السرقة والزنى والقذف والزلة (قوله اهتماما بشأنها) وجهه أن العبادات لا يحفظوا الا لها
قال الله تعالى وما خلقت الجن والانس الا ليعبدون (قوله والصلاة الخ) شروع في بيان وجه تقديم الصلاة
على غيرها من العبادات وتقديم الطهارة عليها (قوله نالبة للايمان) أي نصا كقوله تعالى الذين يؤمنون
بالغيب ويقيمون الصلاة ويؤتوا الزكاة وهم كانوا قبلا من الذين هموا آباءهم (قوله ما يشترطها الخ)
في الغالب فعل الصلاة لسرعة اسبابها بخلاف الزكاة والصوم والحج وجوبا لأن أول ما يجب الشهادة ثان
ثم الصلاة ثم الزكاة كما صرح به ابن حجر في شرح الاربعين وفضلا كما قال الشرنبلالي ان الاجماع منعقد
على افضليتها بدليل أي الاعمال أفضل بعد الايمان فقال الصلاة لوقتها (قوله والطهارة مفتاحها الخ)
أي وما كان مفتاحا لشيء وشرطا له فهو مقدم عليه طبعيا فقدم وضعها (قوله بالنص) وهو ما رواه السيوطي
في الجامع الصغير من قوله صلى الله عليه وسلم مفتاح الصلاة الطهور ونصرهما التكبير وتحليلهما التسليم
وهو حديث حسن قال الرافعي الطهور بضم الطاء فيما قيد بعضهم ويجوز القح لأن الفعل انما يأتي بالآلة
قال ابن العربي هذا مجاز ما يفهمها من غلقها وذلك أن الحدث مانع منها فهو كالقفل يوضع على المحدث حتى اذا
نوضا القفل القفل وهذه استعارة بدعية لا يقدر عليها الا التوبة اه من شرحه للعقبي (قوله بها مختص)
الاصل في لفظة الخصوص وما يفرغ منه أن يستعمل بادخال البه على المقصور عليه اعني ماله الخاصة
فيقال خص المال بزيد أي المال له دون غيره لكن الشافعي في الاستعمال ادخالها على المقصور أعني الخاصة
كقوله اختص زيد بالمال وما هنا من قبيل الاول اذ لا يخفى أن الخاصة هي اشتراط الطهارة دون الصلاة فالمعنى
انها شرط مختص بالصلاة لا يتجاوزها الى غيرها من العبادات ولو كان من قبيل الثاني لكان حقه أن يقال
تختص الصلاة به فافهم والمراد أنها شرط محضة فلا يرد أنها تكون واجبة في الطواف لانه يصح بدونها ولا ترد التنية
لأنها ليست مختصة بالصلاة بل هي شرط لكل عبادة ولا استقبال القبلة فانه قد لا يشترط كافي الصلاة على
الدابة وحالة العذر من مرض وغفوة ومثله ستر العورة وأما وجوبه في خارجها فليس على سبيل الشرطية
(قوله لازم لها في كل الأركان) اقول لم تظهر في فائدة هذا القيد في كلامه ثم ذكره في الجواب بعد التعليل
بعدم السقوط اصلا للاحتراز عن التنية لأنها لا يشترط استصحابها لكل ركن وقد علمت الاحتراز عن التنية
بمادة الاختصاص على أنه سيذكر عن البعض أن الطهارة قد تسقط اصلا فليست شرطا لازما دائما فان اراد
لزمها بدون عذر ورد عليه الاستقبال والستر فانها كالطهارة في ذلك تأمل (قوله وما قيل) فانه الامام
السفثاني صاحب النهاية وهي اقول شرح للهداية (قوله لا يسقط اصلا) أي لا يسقط بعذر من الاعذار
نهاية (قوله فاقد الطهورين) أي الماء والتراب كن حبس وقيد بحيث لا يصل اليهما (قوله كذلك) أي
شرط لا يسقط اصلا (قوله مردود كل ذلك) أي كل من دعوى عدم سقوط الطهارة اصلا لأن فاقد الطهورين
يؤثر وأن التنية لا تسقط ايضا وأفي بر هذه الثلاثة غير مرتب (قوله أم التنية) أي أما وجه الرد في دعوى عدم
سقوط التنية اصلا وهذا الرد والذي بعده لصاحب النهر (قوله في التنية وغيرها) كالجبتي وهو ايضا للعلامة
مختار بن محمود الرازي صاحب القنية وكتاب القنية مشهور بضعف الرواية وقد نقل هذا الفرع عن شرح
الصباحي (قوله تكفيه التنية بلسانه) اطلاق التنية على اللفظ مجاز اه ح أي لأن التنية عمل القلب لا اللسان
ولها المذكور باللسان كلام ومن ثم حكى الاجماع على كونها بالقلب فقد سقطت التنية هنا العذر فخطأ القول بعدم
سقوطها في أن التلفظ بها العابر ان كان غير شرط فلا اشكال ولذا اختار في الهداية أن التلفظ بها مستحب

• (كتاب الطهارة) •

قدمت العبادات على غيرها
اهتماما بشأنها والصلاة
نالبة للايمان والطهارة
مفتاحها بالنص وشرطها
مختص لازم لها في كل
الاركان وما قيل قدمت
لكونها شرطا لا يسقط اصلا
ولذا فاقد الطهورين يؤثر
الصلاة وما ورد من أن التنية
كذلك مردود كل ذلك أما
التنية في التنية وغيرها من
قوات عليه الهموم تكفيه
التنية بلسانه

لن لم يجمع عزيمته وان كان شرطاً كما هو المتبادر من كلام القسنة ورد عليه ما في الحلية شرح المتن لابن امير
 حاج انه لص بديل بالرأي وهو منوع الا ان يظهر دليله وأقره في المنع اقول وما قاله الجوى من انه خيت كان
 لا يقدر على نية القلب صار الذكر باللسان اصلاً لا بدلاً اه دعوى بلا دليل وايضا هو مشترك في الالزام فان نصب
 الشروط الاصلية لا بد لها من دليل ايضاً وهذا كله حيث كان الفرع المذكور من غير يجبات بعض المشايخ
 كما هو الظاهر أما لو كان منقولاً عن المجتهد فلا يترتب مقتضى طلب دليله (قوله وبوجهه جراحة) فقيهه لانه
 لو كان سليماً سمعه على الجسد اريد بقصد التيمم ط وسكت عن الرأس لان اكثر الاعضاء جريحاً والوظيفة
 حيثما التيمم ولكنه سقط لفقدها وهما البدان اه ح (قوله يصلي بلا وضوء) اي سقط قولهم
 ان الطهارة لا تسقط اصلاً ط لكن ذكر الجوى في رسالة انه قد يقال المراد بعدم السقوط بعد انما هو بعد
 امكانه في الجلة وما هذا راجع الى زوال الاطية لعدم الحلية على أن التخلف في مادة واحدة قلما تقع لا يقدح
 في الكلية كما لا يخفى على اصحاب الرواية (قوله وأما فاقد الطهورين) هذا من التنازع للدهوى الواسطي ط
 (قوله يشبه) أي بالمصلين وجوباً فيركع ويسجدان وجد مكالاً يا يساً والايوبي قائماً ثم بعد كما سبق
 في التيمم ونقل ط انه لا يقرأ فيها ثم قال وفيه ان هذا لا يصلح رداً لان هذه صورة صلاة وليست بصلاة حقيقية
 لما انه يطلب بعد ذلك يضعها ولذا قال ح الاولى المعارضة بالمعذور اه أي اذا تواضع على السيلان
 وصلى في الوقت فانه يصدق عليه انه صلى بغير طهارة وفيه نظر لان هذه الطهارة من المعذور معتبرة شرعاً اه
 (قوله وبه) أي بما في الطهارة لانه الذي يتبع ما ذكره ط (قوله غير مكفر) اشار به الى الرد على بعض
 المشايخ حيث قال المختار انه يكفر بالصلاة بغير طهارة لا بالصلاة بالنوب الحبس والى غير القبلة بل هو في
 الاخيرتين حالة العذر بخلاف الاولى فانه لا يؤتى بها بحال فيكفر قال الصدر الشهيد وبه ناخذ ذكره في الخلاصة
 والذخيرة وببحث فيه في الحلية بوجهين احدهما ما اشار اليه الشارح فانه يهاجم أن الجواز بعد ولا يؤثر في عدم
 الاكتفاء بلا عدولان الموجب للاكفار في هذه المسائل هو الاستهانة بحيث ثبت الاستهانة في الكل تساوى
 الكل في الاكتفاء وحيث انتفت منها تساوت في عدمه وذلك لانه ليس حكم الغرض لزوم الكفر بتركه والا
 كان كل تارك لغرض كافراً وانما حكمه لزوم الكفر بحجده بلا شبهة دارنة اه ملخصاً محمداً والاستغناء في
 حكم الجحود (قوله كما في النجاسة) حيث قال بعد ذكره الخلاف في مسألة الصلاة بلا طهارة وان الاكتفاء رواية
 النوادر وفي ظاهر الرواية لا يكون كفراً وانما اختلفوا اذا صلى لاهل وجه الاستغناء بالدين فان كان على وجه
 الاستغناء ينبغي أن يكون كفراً عند الكل اه اقول وهذا مؤيد لما يجتمع في الحلية لكن بعد اعتبار كونه
 مستغفراً ومستغنياً بالدين كما علمت من كلام النجاشية وهو بمعنى الاستهزاء والسخرية به أما لو كان بمعنى عذ
 ذلك القليل خفياً وهيناً من غير استهزاء ولا سخرية بل لجزم الكسل او الجهل فينبغي أن لا يكون كفراً عند
 الكل تأمل (قوله مع العمد) أي حال كونه مصاحباً للعمد ط (قوله خلف) أي اختلاف بين اهل المذهب
 والمعتقد عدم التكفير كما هو ظاهر المذهب بل قالوا لو وجد سبعون رواية متفقة على تكفير المؤمن ورواية
 ولو ضعيفة بعدمه يأخذ المقلد والقاضي بهادون غيرها والخلاف مخصوص بغير فرع الطهارة أما هو فصلاته
 واجبة عليه بغير طهارة لامر الشارع به بذلك ط (قوله يسطر) أي يكسب (قوله ثم هو) أي كآب الطهارة
 ثم لترتيب المذكور وقد تأنى للاستئناف ط (قوله مبتدأ او خير) أي كآب الطهارة هذا وهذا كآب
 الطهارة واختلف في الاولى منها قيل الاول لان المبتدأ هو الركن الاعظم الشديد الحاجة اليه فابقاه أولى
 ولان التجوز في آخر الجلة اسهل وقيل الثاني لان الخبر يحط بالصائفة (قوله لفعل محذوف) نحو خذوا قرأ
 (قوله فان اريد التعداد) أي تعدادهم مع الكتب الاتية بلا قصد اسناد كالاعداد المسرودة (قوله بنى على
 النكون) لشيء الحرف في الاحمال ط زاد القهستاني ويجوز القع على النقل والضم على الحذف اه
 لكن فيه أن نقل حركة الهمزة شرطه كونهما للقطع وقد يجب بما ذكره الزمخشري في الم اقيم من أن ضم في حكم
 الوقف والهمزة في حكم الثابت وانما حذفته تحفيظاً بل لقيت حركتها على ما قبلها للدلالة عليها تأمل والنظر انه
 أراد بالضم حركة الاعراب وبالحذف حذف المبتدأ أو الخبر ويؤيده أنه لم يذكر حكم الاعراب فقد ذكر الشارح له

قوله لا بد لها هكذا بخطه
 ولعل الاولى لا بد له كما لا يخفى
 اه محصه

وأما الطهارة في الطهارة
 وغيرها من قطعت يدها
 ورجلاه وبوجهه جراحة
 يصلي بلا وضوء ولا تيمم ولا
 يعد في الاصح وأما فاقد
 الطهورين في القيض وغيره
 انه يشبه عندهما واليه
 صرح رجوع الامام وعليه
 الفتوى قلت وبه ظهر أن
 تعدد الصلاة بلا طهر غير
 مكفر كملاته لغير القبلة
 او مع قوب نجس وهو ظاهر
 المذهب كما في النجاسة وفي سير
 الوهابية

وفي كفر من صلى بغير طهارة
 مع العمد خلف في الروايات بسطر
 ثم هو مركب اضافي مبتدأ
 او خبراً ومفعول لفعل محذوف
 فان اريد التعداد بنى على
 السكون وكسر فخلصاً من
 الساكنين

في شرحه على المتن مع ذكر حكم الاعراب قبله تحير مرضي تأمل (قوله واضافته لامية) أي على معنى
لام الاختصاص أي كتاب الطهارة أي مختص بها (قوله لامية) كذا في كثير من النسخ تبعاً
للنهر والصواب ما في بعض النسخ لامية بتخفيف النون وتشديد الباء نسبة إلى من أتى من حروف الجر
ووجه ما ذكره أن التي بمعنى من البائية شرطها كون المضاف إليه أصلاً للمضاف وصلاً للخبر عنه وأن
يكون بينه وبين المضاف عموم وخصوص من وجه وزاد في التسهيل رابعاً وهو صحة تقدير من البائية
وكل ذلك مفقود هنا قال في النهر وليست على معنى في ١٥ أي لأن ضابطها كون الثاني ظرفاً للأول فهو
مكرر لليل وخالفه المصنف في المنع واختار كونها بمعنى ما وقال وهو الوجه وإن كان قليلاً ١٥ لكن الظرفية
حيث تذهب مجازية وهي كثيرة أقول وبؤيده أنه قد يصححني فيقال فصل في كذا باب في كذا وهو من ظرفية
الدال في المدلول بناء على أن المراد بالكتاب والقصل ونحوهما من التراجم الألفاظ المعينة الدالة على المعاني
الخاصة كما هو مختار سيد المحققين وأن المراد من الطهارة أي من مسائلها المعاني ويجوز العكس فيكون
من ظرفية المدلول في الدال تأمل (قوله وهل يتوقف حده لقباً) أي من جهة كونه لقباً فهو منسوب
على التمييز وقد من أن المراد بالحد في مثل هذا الرسم وأراد بالقب العلم أذ ليس فيه ما يشعر برفع المسمى أو بضعته
وأي بالاستفهام لو وقع الخلاف فيه أما توقفه على ذلك من حيث كونه مركباً إضافياً فلا شبهة فيه وكان
ينبغي له أن يذكر قبل ذلك حده للقب بأن يقول هو علم على جملة من مسائل الطهارة وأما قوله جعل شرعاً عنونا
لمسائل مستقلة فهو بيان معنى المضاف لا للاسم اللقب الذي هو مجموع المضاف والمضاف إليه (قوله الرابع) نعم
قال الأب في شرحه على صحيح مسلم في كتاب الإيمان والمركب الإضافي قليل حده لقباً يتوقف على معرفة جزئية
لأن العلم بالمركب بعد العلم بجزئية وقيل لا يتوقف لأن التسمية سلبت كلاماً من جزئية عن معناه الأفرادي وصيرت
الجميع اسماً في آخر ورجح الأول بأنه أتم فائدة ١٥ واستحسنه في النهر أقول أما كونه أتم فائدة فلا كلام
فيه وأما توقف فهم معناه العلي على فهم معنى جزئية في حيز المنع فإن فهم المعنى العلي من أمر القيس مثلاً
يتوقف على فهم ما وضع ذلك اللفظ بأزائه وهو الشاعر المشهور وإن جهل معنى كل من مفرديه فالخلق القول
بالتأني ولذا اقتصر في التحرير والتلويح وغيرهما في تعريف أصول الفقه على بيان معنى المفردين من حيث
كونه مركباً إضافياً فقط (قوله فالكتاب) تفريع على الرابع (قوله مصدر بمعنى الجمع) عدل عن
قول البحر والعناية هو جمع الحروف لما ورد عليه أن الكتاب والكتابة لغة الجمع المطلق لأن العرب تقول كتبت
الجيل إذا جعلتها ١٥ وزاد في الدرر احتمال كونه فعلاً لا بفعول كاللباس بمعنى الملبوس قال وعلى
التقديرين يكون معنى المجموع (قوله لغة) منصوب على نزع الخافض أو على التمييز أو على الحالية ومثله شرعاً
واصطلاحاً وبيان ذلك مع ما ورد عليه في رسالتنا الفوائد الجيبة في أعراب الكلمات الغريبة (قوله جعل)
أي الكتاب لا بقيد كونه مضافاً للطهارة بل أعم منها ومن الصلاة ونحوها لأنه في صدد بيان المضاف
بمفرده كما أشرنا إليه (قوله شرعاً) الأولى اصطلاحاً لأن التعبير به لا يخص أهل الشرع وإن كان هو
الغالب عندهم لكن قديمه نظر البقام أفاده ط (قوله عنواناً) أي عبارة تذكر مصدر الكلام (قوله
لمسائل) أي لالفاظ مخصوصة دالة على مسائل مجموعة وتبناه في النهر وذكر في التلويح أن المركب التام
المحتمل للصدق والكذب يسمى من حيث اشتماله على الحكم قضية ومن حيث احتمال الصدق والكذب
خبراً ومن حيث يطلب بالدليل مطلوباً ومن حيث يحصل من الدليل نتيجة ومن حيث يقع في العلم ويسأل عنه
مسألة فالذات واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات ١٥ (قوله مستقلة) بمعنى عدم توقف
تصورها على شيء قبلها أو بعدها لا بمعنى الأصلية المطلقة لأن هذا الكتاب تابع لكتاب الصلاة المقصود أصالة
وعم التعريف ما كان تحت نوع واحد ككتاب المظنة والآبق والمفقوداً ١٥ كثيراً كطهارة ونحوها بمقتضى
أنواع من الأحكام كل نوع يسمى باباً وكل باب مشتق على صنف من المسائل أو أكثر كل صنف يسمى فصلاً وزاد
بعضهم مطلقاً بقوله مستقلة احترازاً عن الباب قال لأنه طائفة من المسائل الفقهاء اعتبرتها مستقلة
مخاطبة النظر عن تعيينها للغير أو تبعاً للغير لها فإن مسح الخفين تابع للوضوء والوضوء مستتبع له وقد اعتبرا
مستقلين فالفرق بين الكتاب والباب أن الكتاب قد يكون تابعاً وقد لا يكون بخلاف الباب أي فانه لا يبد

واضافته لامية لامية وهل
يتوقف حده لقباً على معرفة
مفردية الرابع نعم فالكتاب
مصدر بمعنى الجمع لغة جعل
شرعاً عنونا المسائل مستقلة

مطلب
في اعتبارات المركب التام

وأن يكون تابعاً ومستتبعا ١٥ وقد يقال إن المحفوظ في الكتاب جنس المسائل لا باعتبار نوعها أو فصلها عما قبلها والحيثية مراعاة في التهریف ولهذا قال بعض العلماء إن المسائل إن اعتبرت بجنسها تصدّر بالكتاب لأن الكتاب في اللغة الجمع والجنس يشمل الأنواع غالباً فيكون معنى الجمع مناسباً لمعنى الجنس وإن اعتبرت بنوعها تصدّر بالباب لأن الباب في اللغة النوع فيكون ذكره مناسباً لنوع المسائل وإن اعتبرت بفصلها وأفرقها عما قبلها تصدّر بالفصل لأن الفصل في اللغة الفرق والقطع فيكون ذكره مناسباً للمسائل المنقطعة عما قبلها قال واكثر المصنفين من الفقهاء والمحدثين مشوا على هذه الطريقة ١٦ (قوله بمعنى المكتوب) راجع لقوله فالكتاب مصدر فهو مصدر مراد به اسم المفعول كما في النهر ط فالمناسب ذكره قبل قوله جعل شرعاً (قوله والطهارة) أي بفتح الطاء مصدر مراد به ما يكسر هاءه في الآلة ويضعها قبل ما يطهر به كذا في البحر والنهر وفي القهستاني أنها بالضم اسم لما يطهر به من الماء تأكل (قوله بالفتح) أي فغ الحاء (قوله ويضم) أي وكذا يكسر والفتح اصمق قهستاني (قوله بمعنى النظافة) أي من الأدناس حسنة كالانجاس أو معنوية كالعيوب والذنوب فقبل الثاني مجاز وقيل حقيقة وقد استعملت فيهما إذا حدث دنس حكيم والخاصة بالحقيقة دنس حقيقي وزوالهما طهارة نهر (قوله ولذا أفردها) أي لكونها مصدراً وهو اسم جنس يشمل جميع أنواعها وأفرادها فلا حاجة إلى الجمع ولذا قيل المصدر لا يثنى ولا يجمع (قوله النظافة عن حدث أو خبث) تشمل طهارة ما لا تعلق له بالصلاة كالآنية والأطعمة وأراد بياض ما يعمى المعنوي كما مر فيشمل أيضاً الوضوء على الوضوء بنية القربة لأنه مطهر للذنوب وعدل عن قول البحر زوال حدث أو خبث ليشمل الطهارة الأصلية لأن الزوال يشعر بسبق الوجود وعن قول النهر إزالة ليشمل النظافة بلا قصد كنزول الحدث في الماء للسهادة واعلم أن أوهنا للتقسيم والتنويع لا لترديد القسمان المتضالان حقيقة متشاركين في مطلق الماهية وليس المراد أن الحدثا هما هذا وأما هذا على سبيل الشك أو التشكيك أينا في الحدث المقصود به بيان الماهية من حيث هي على أن ما هنا رسم لاحد كما قدمنا بيانه قال في السلم

ولا يجوز في الحدود ذكر أو • وجاز في الرسم فادروا

(قوله ومن جمع) أي كصاحب الهداية حيث قال كتاب الطهارات (قوله تقرر لأنواعها) أي فانها متنوعة إلى وضوء وغسل وتيمم وغسل بدن أو ثوب ونحوه وأورد عليه أن اللام تطل الجمعية لأنها مجاز عن الجنس ودفع بأن هذا عند عدم الاستغراق والعهد واتفاؤها هنا مجتمع ولو سلم فاستواء هذا الجمع والمفرد تمتع لما في لفظ الجمع من الأشعار بالتعدد وان بطل معنى الجمعية ونعامة في النهر والحاصل أن معنى إبطالها الجمعية أن مدخولها صار يصدق على القليل والكثير لا بمعنى أنه لم يبق صالحاً للكثير فإن قيل المصدر لا يثنى ولا يجمع قيل جمعها باعتبار الحاصل بالمصدر وذلك شائع كما يجمع العلم والبيع قاله في المستصفي وقد مناه الفرق بين المعنى المصدرى والحاصل بالمصدر (قوله وحكمها) يكسر الحاء جمع حكمة أي ما شرعت لأجله (قوله شهيرة) منها تكفير الذنوب ومنع الشيطان عنه ط وتحسين الأعضاء في الدنيا بالتنظيف وفي الآخرة بالتجمل امداد (قوله وحكمها) أي أثرها المترتب عليها (قوله استباحة) السن والتناء زائدتان أول للصيرورة قال في البحر ولم يذكر من حكمها الثواب لأنه ليس بلام فيها لتوقفه على النية وهي ليست شرطاً فيها ط (قوله أي سبب وجوبها) قدر المضاف. فظهر أن الصلاة مثلاً ليست سبباً لوجود الطهارة ١٧ ح (قوله ما لا يحل) أي إرادة ما لا يحل وقوله فرضاً كان تعميم لقوله فعله وقوله كالصلاة فيه القسمان الفرض وغيره وقوله ومن المصنف قاصر على غير الفرض ط (قوله صاحب البحر قال الخ) ذكره عقب كلام المصنف يفيد أن كلام المصنف على تقدير مضاف هو الإرادة كما قد مناه أذ لا يمكن تقدير الوجوب وقد يقال لا تقدير أصلاً وإن مراده أن ذات ما لا يحل الابهاسبب الوجوب فقد ذكر الاتقاني في غاية البيان وغيره أن السبب عندنا الصلاة يدلل الإضافة إليها وهو دليل السببية ١٨ ونقله في شرح التحرير عن شمس الأئمة السرخسي ونحوه إلا سلام وغيرهما لكن كلام المصنف أشمل لتشمله الصلاة وغيرها تأمل (قوله الاقوال) أي الأربعة الآتية (قوله هو الإرادة) أقول هو ما عليه جمهور الأصوليين وأورد عليه أن مقتضاه أنه إذا أراد الصلاة ولم يتوضأ ثم ولو لم يصل ولم يقل به أحد وأجاب عنه في البحر بجوابين أحدهما ما يأتي عن الزيلعي والثاني

بمعنى المكتوب والطهارة مصدر طهر بالفتح ويضم بمعنى النظافة لغة ولذا أفردها وشرعاً النظافة عن حدث أو خبث ومن جمع نظر لأنواعها وهي كثيرة وحكمها شهيرة وحكمها استباحة ما لا يحل بدونها (وسببها) أي سبب وجوبها (ما لا يحل) فعله فرضاً كان أو غيره كالصلاة ومن المصنف (الابهاس) أي بالطهارة صاحب البحر قال بعد سرد الأقوال ونقل كلام الكمال الظاهر أن السبب هو الإرادة في الفرض

أن السبب هو الإرادة المستلقة للشروع اهـ أقول يرد عليه أن سبب الشيء المتقدم عليه فيلزم أن لا يجب الطهارة قبل الشروع لأن الإرادة المستلقة له مقارنة له مع أنه لا يمتنع تقدمها عليه لكونها بشرط المعصية تأمل (قوله ذكره الزيلعي) أي هذا الاستدراك حيث قال أنه إن أراد الصلاة وجبت عليه الطهارة فإذا رجع وترك التنفل سقطت الطهارة لأن وجوبها بالإجماع ط (قوله في الطهارة) أي في شرح قوله وعوده عزمه على ترك وطئها اهـ ح (قوله وقال العلامة الخ) هذا أظهر لأن ما ذكره في البحر يقتضي أن لا يأثم على ترك الوضوء إذا خرج الوقت ولم يرد الصلاة الوقتية فيه بل على تفويت الصلاة فقط وأنه إذا أراد صلاة الظهر مثلاً قبل دخول وقتها أن يجب عليه الوضوء قبل الوقت وكلاهما باطل اهـ ح أقول فيه أن صلاة الظهر قبل وقتها تنعقد فائلاً فيجب الطهارة بإرادتها تأمل (قوله الصحيح الخ) منى عليه المحقق في فتح المقدير واستوجهه في التحرير وحمله أيضاً العلامة الكاكي لكونه لا يشمل غير الصلاة الواجبة فلذلك زاد عليه هنا قوله أو إرادة الخ وما مر عن الزيلعي ملاحظاً هنا أيضاً (قوله وجوب الصلاة) أي لا وجودها لأن وجودها بشرطها فكان متأخراتها والمتأخر لا يكون سبباً للمتقدم اهـ حناية وظاهره أنه بدخول الوقت يجب الطهارة لكنه وجوب موسع كوجوب الصلاة فإذا ضاق الوقت صار الوجوب قهراً مضيقاً بحر (قوله وقيل سببها الحدث) أي لدورانها معه وجوداً وعدمًا ودفع يمنع كون الدوران دليلاً ولتنسليم قالدوران هنا مفقود لأنه قد يوجد الحدث ولا يوجد وجوب الطهارة كما قبل دخول الوقت وفي حق غير البالغ وتعممه في البحر لكن سياق ما يؤيده (قوله وما قيل) اقتاتل صاحب البحر في باب الحدث في الصلاة تبعاً لصاحب الفتح كما نقله عنه صاحب التهر هنالك ثم قال وهو تعريف بالحكم كما ذكره الشارح قال بعض الفضلاء في كون هذا التعريف تعريفاً بالحكم نظر إذ حكم الشيء ما كان أثره حارجاً عنه مترتباً عليه والماتعة المذكورة ليست كذلك وانما حكم الحدث عدم صحة الصلاة معه وحرمة مس المصنف ونحو ذلك كما هو ظاهر فالتعريف بالحكم كأن يقال مثلاً الحدث هو ما لا تصح الصلاة معه ونحو ذلك قتامل اهـ كذا في حاشية الشيخ خليل القتال (قوله شرعية) أي اعتبرها الشرع مانعاً ط (قوله إلى غاية استعمال) الإضافة للبيان والسبب والتاء زائدتان ط (قوله تعريف بالحكم) علمت ما فيه على أنه مستعمل عند الفقهاء لأن الأحكام محل مواقع أظنارهم (قوله وقيل سببها القسام إلى الصلاة) ذكر في البحر أنه محتمل في الخلاصة قال وصرح في غاية البيان بفساده لصحة الاكتفاء بوضوء واحد وصلوات مدام متطهر أو قد يدفع بأن سبب شرط الحدث فلا يلزم ما ذكر خصوصاً أنه ظاهر الآية اهـ أقول هذا الدفع ظاهر والأورد الفساد المذكور على القولين الأقولين في كلام الشارح (قوله ونسباً) أي القول بسببية الحدث وان ثبت والقول بسببية القيام اهـ ح (قوله إلى أهل الظاهر) هم الأخذون بقواهر النصوص من أصحاب الإمام الجليل أبي سليمان داود الظاهري واعترض بأن المنسوب إليهم هو الثاني من القولين أما الأول منها فنسبه الأصوليون إلى أهل الطرد وهم المستدلون على علة الحكم بالطرده والعكس ويسمى الدوران كالإمام الرازي وأتباعه وخالفهم فيه الحنفية ومحققوا الأشاعرة (قوله وفسادهما ظاهر) لما علمته مما رده عليهما الكن علمت الجواب عما يرد على الثاني فكان عليه أفراد الضمير في الموضعين (قوله أن أثر الخلاف) أي فائدة الاختلاف في السبب (قوله في نصوص التعاليت) أي في التعاليت ونحوها كصدق الأخبار بوجوب الطهارة وكذبه إفاده ط وفيما إذا استشهدت الحائض قبل انقطاع الدم فقد صحح في الهداية أنها تغسل فكان تعصياً لكون السبب الحدث أعني الحيض إفاده في البحر أي لأن الغسل وجب عليها بالحيض لوجود شرطه وهو انقطاع الدم بالموت وهذا مؤيد لقول أهل الطرد (قوله فأن طالق) أي فطلق بإرادة الصلاة على الأول وبوجوبها على الثاني وبالحدث أو ان ثبت على الثالث وبالقيام إلى الصلاة على الرابع (قوله بالتأخير عن الحدث) أي أو ان ثبت أو عن إرادة الصلاة أو القيام إليها ط (قوله ذكره في التوشيح) هو شرح الهداية للعلامة سراج الدين الهندي قال في غرض البحر وقد نقل الشيخ سراج الدين الهندي الإجماع على أنه لا يجب الوضوء على الحدث والغسل على الجنب والحائض والنفساء قبل وجوب الصلاة أو إرادة ما لا يحل إلا به اهـ أقول الظاهر أن المراد بالوجوب وجوب الاداء لثبوت الاختلاف في سبب الطهارة ويلزم منه ثبوت الاختلاف في وقت الوجوب كما لا يخفى ثم رأيت في التهر

والنفل لكن يترك إرادة النفل يسقط الوجوب ذكره الزيلعي في الظاهر وقال العلامة فاسم في نكته الصحيح أن سبب وجوب الطهارة وجوب الصلاة أو إرادة ما لا يحل إلا بها (وقيل) سببها (الحدث) في الحكمة وهو وصف شرعي يحصل في الأعضاء يزيل الطهارة وما قبل أنه مانعة شرعية قائمة بالأعضاء إلى غاية استعمال المنزل فتعرف بالحكم (والنكبة) في الحقيقة وهو عين مستقرة شرعاً وقيل سببها القيام إلى الصلاة ونسباً إلى أهل الظاهر وفسادهما ظاهر وأعلم أن أثر الخلاف إنما يظهر في نصوص التعاليت فنحو أن وجب عليك طهارة فأن طالق دون الآثم للإجماع على عدمه بالتأخير عن الحدث ذكره في التوشيح

هفق بذلك بين كلام الهندي وما تقدمناه آنفاً عن الهداية (قوله وبه اندفع ما في السراج الخ) هو شرح مختصر
 القدوري "العددي" صاحب الجوهرية وذلك حيث ذكر أن وجوب الغسل من الحيض والتفاس بالانقطاع عند
 الكرخي وعامة العراقيين وبوجوب الصلاة عند البصريين وهو المختار ثم قال وفائدة الخلاف فيما إذا انقطع
 الدم بعد طلوع الشمس وأخرت الغسل إلى وقت الظهر فتأثم على الأول لا على الثاني وعلى هذا الخلاف وجوب
 الوضوء فعند العراقيين يجب الوضوء للحدث وعند البصريين للصلاة اهـ (قوله بل وجوبها) أي الطهارة
 (قوله بدخول) خبر بعد خبر لقوله وجوبها لا متعلق بقوله موسع وكون وجوبها بدخول الوقت يؤيد ما قدمه
 عن العلامة فاسم من أن سبب وجوبها وجوب الصلاة إذ وجوب الصلاة أيضاً بدخول الوقت اهـ ح (قوله
 فيهما) أي في الطهارة والصلاة (قوله وشرائطها) أي الطهارة قال في الحلية هو جمع شرط على خلاف
 المعروف من المساعدة الصرفية إذ لم يحفظ فعائل جمع فعل بل جمعه شروط (قوله شرائط وجوبها الخ) أي
 الطهارة أعني من الصغرى والكبرى وشرائط الوجوب هي ما إذا ايجعت وجبت الطهارة على الشخص وشرائط
 الصحة ما لا تصح الطهارة إلا بها ولا تلازم بين النوعين بل بينهما عموم وجهي وعدم الحيض والنفاس شرط
 للوجوب من حيث الخطاب وللصحة من حيث اداء الواجب اقاده ط (قوله شرط الوجوب) مفردة مضاف
 فيم وهو مبتدأ خبره العقل الخ ط (قوله العقل الخ) فلا تجب على مجنون ولا على كافر بناء على المشهور
 من أن الكفار غير مخاطبين بالعبادات ولا على عاجز عن استعمال المطهر ولا على فاقد الماء أي والتراب ولا على
 صبي ولا على متطهر ولا على حاضر ولا على نساء ولا مع سعة الوقت وهذا الأخير شرط للوجوب الاداء وما قبله
 لأجل الوجوب (قوله ماء) بالرفع والتنوين على اسقاط العاطف وتقدير مضاف أي وجود ماء مطلق
 طهور كاف أو ما يقوم مقامه من تراب طاهر (قوله وشرط صحة الخ) الصحة ترتب المقصود من الفعل
 عليه ففي المعاملات الحل والمك لا بينهما المقصودان منها وفي العبادات عند المتكلمين موافقة الأمر مستحبة
 ما يتوقف عليه وعند الفقهاء بزيادة قيد وهو اندفاع وجوب القضاء فصلاة طاعة الطهارة مع عدمها صحيحة
 على الأول لموافقة الأمر على ظنه لا على الثاني لعدم سقوط القضاء وتتمامه في التحريم وشرحه (قوله عموم
 البشرية الخ) أي أن يعم الماء جميع أهل الواجب استعماله فيه (قوله في المراء) بدون همزة مؤنث مره يقال
 فيها امرأة ومرتة وامرأة ذكر الثلاث في القاموس (قوله فقد نفاسها وحيضها) أي وقد حيضها ففهما
 شرطان (قوله وأن يزول كل مانع) أي من تعوق مص وشمع وهذا الشرط الرابع ويفني عنه الأول
 والأولى ما في البحر حيث جعل الرابع عدم التلبس في حالة التطهير بما يقضيه في حق غير المعذور بذلك (تنبيه)
 جميع الشروط الأولى ترجع إلى ستة وهي الإسلام والتكليف وقدرة استعمال المطهر ووجود حدث وفقد
 المنافي من حيض ونفاس وضيق الوقت والاختيار ترجع إلى اثنين تعميم الحمل بالمطهر وفقد المنافي من
 حيض ونفاس وحدث في حق غير المعذور به وقد نظمها بقولي

شرط الوجوب جاء ضمن ست * تكليف اسلام وضيق وقت

وقدرة الماء الطهور الكافي * وحدث مع اتقا المنافي

واثنان للصحة تعميم الحمل * بالماء مع فقد مناف العمل

(قوله وجعلها) أي هذه الشروط وقد نقل هذا التقسيم العلامة البيهقي عن شرح القدوري للأمدى (قوله
 أربعة) أي أربعة أنواع في الأول ثلاثة وكذا الثاني وفي الثالث أربعة وفي الرابع اثنان (قوله وجودها
 الحسي) أي الذي تصير به الطهارة موجودة في الحس والمشاهدة أي يصير فعلها موجوداً أو لا فهي
 وصف شرعي لا وجوده في الخارج ثم لا يخفى أنه ليس الضمير في وجودها للشروط حتى يرد أن القدرة لا وجود لها
 فافهم (قوله وجود المزيل) أي الماء والتراب (قوله والمزال عنه) أي الأعضاء (قوله مشروع
 الاستعمال) أي بأن يكون الماء مطلقاً وطارها ومطهرها (قوله في مثله) أي مثل الشروط ولو قال
 مشروع الاستعمال فيها أي الطهارة لمكان أولى ونرج به نحو الزيت فإنه مشروع الاستعمال
 لكن في الدهن مثلاً ط أقول وفي بعض النسخ في محله وهو الأولى (قوله التكليف) تحته ثلاثة وهي
 العقل والبلوغ والإسلام بناء على ما تقدمناه من المشهور (قوله والحدث) أي الأصغر أو الأكبر (قوله

وبه اندفع ما في السراج من
 اثبات الثمرة من جهة الأثم بل
 وجوبها موسع بدخول الوقت
 كالصلاة فإذا ضاق الوقت
 صار الوجوب فيها مضيقاً
 وشرائطها ثلاثة عشر على
 ما في الأشباه وشرائط وجوبها
 تسعة وشرائط صحتها أربعة
 ونظمها شيخ شيعتنا العلامة
 علي المتدسي شارح نظم
 الكتر فقال

شرط الوجوب العقل والاسلام
 وقدرة ماء والاحتلام
 وحدث ونقي حيض وعدم
 نفاسها وضيق وقت قد جهم
 وشرط صحة عموم البشرية
 بما أنه الطهور ثم في المراء
 فقد نفاسها وحيضها وأن
 يزول كل مانع عن البدن
 وجعلها بعضهم أربعة شرط
 وجودها الحسي وجود المزيل
 والمزال عنه والقدرة على
 الإزالة وشرط وجودها
 الشرعي كون المزيل مشروع
 الاستعمال في مثله وشرط
 وجوبها التكليف والحدث

من اهله) بأن لا تكون حائضاً ولا نفساء وهذا لم يذكره في النظم الا في (قوله في محله) وهو جميع الجسد في
 الغسل والاعضاء الاربعة في الوضوء وتقدم أن هذا أيضاً من شروط الوجود ويحتمل انه اراد به تعميم البشارة
 (قوله مع فقد مانعه) بأن لا يحصل ناقض في خلال الطهارة لغير معذوره (قوله وتعلمها) عطف على جعلها
 وهذا النظم من بحر الطويل وفيه من عيوب القوافي التحريذ بالحاء المهملة وهو الاختلاف في الاضرب فان
 ضرب البيت الاول والبيت الرابع محذوف وزنه فعولن وباقي الايات اضربها تامة وزنها مضاعفين فالمناسب
 أن يقول في البيت الاول مقسمة في عشرة بعدها اثنان وفي البيت الرابع طهورية أيضاً فخذها باذعان
 (قوله تعلم) فعل أمر (قوله للوضوء) ومثله الغسل (قوله سلامة اعضاء) اشارة الى المزال منه اه ح
 اي لانه من اضافة الصفة الى موصوفها أي اعضاء سالمة افاده ط (قوله وقدرة امكان) أي يمكن من
 الازالة (قوله لمستعمل) صفة قدرة أو امكان (قوله القراح) كصاحب أي الخالص خاموس (قوله
 وهو) بضم الهاء واسكان الواو بعدها للضرورة راجع للماء (قوله معاً) ظرف منصوب لقطعته عن الاضافة
 متعلق بمحذوف خبره هو وأصله معهما وانما نص على انضمامه اليهما لانه لما ذكر الماء على كونه مضاعفاً اليه فرمى
 بتوهم انه ليس قسمياً برأسه وانه من تمة المضاف وليس كذلك بل هو بيان لوجود المزيل اه ح (قوله
 وشرط) بالنصب مفعول لخذ محذوف فافسره قوله الا في خذها أي الشروط المفهومة من عموم المصدر المضاف
 وهو أولى من الرفع على الابتداء لان خبره قوله خذها أو قوله نطلق فيلزم عليه الاخبار بالجله الطلبية أو اقتران
 الخبر بالفاء (قوله بامعان) أي تأمل واتقان ط (قوله نطلق ماء) من اضافة الصفة للموصوف وهو
 خبر مبتدأ محذوف والمراد كون الماء مطلقاً والقاهر كما قال ط أن هذا الشرط مغن عن الطهارة
 والطهورية أي لان غير الطاهر وغير المطهر غير مطلق (قوله مع) بـ كون العين ط (قوله وشرط)
 بالنصب أيضاً لا غير عطف على شرط المنصوب أي وخذ شرط وجوب الخ اذ ليس بعده ما يصح الاخبار به
 عنه (قوله بالغ) بالاضافة وهو شرط ثان والشرط البلوغ ط أي لاذات البالغ (قوله التمييز) محذوف
 العاطف ثم يحتمل انه معطوف على اسلام فيكون مرفوعاً أو على الحدث فيكون مجروراً ط (قوله
 يا عاني) أي يا عاصداً الفوائد وهو أولى من تفسيره بالاسير افاده ط (قوله وشرط) ميتد أو زوال خبره ط
 (قوله يعد) بتشديد العين (قوله من ادران) بتقل حركة الهمزة الى النون وهو بيان لما والدين الوسخ
 خاموس (قوله كنجم) بسكون الميم لغة قليلة وأنكرها الفراء فقال الضعج كلام العرب والمولدون يسكنونها
 لكن قال ابن فارس وقد تنفتح الميم قال في المصباح فأنهم أن الاسكان أكثر اه (قوله ورمص) بفتح الزاء
 والميم وبالصاد وسخ يجتمع في الموقع ما يلي الانف وسكنت الميم لضرورة النظم اه ح (قوله لم يتخلل الوضوء)
 اللام من الوضوء آخر الشطر الاول والواو منه اول الشطر الثاني (قوله مناف) كنز ورجوع ودم ط أي
 لغير المعذور بذلك (قوله يا عظيم ذوى الشأن) أي العظيم أي يا عظمهم وفي نسخة ذى وليست بصواب لاختلال
 النظم ط اقول والذي رأيته من التبخ يا عظيم الشأن وهو خطأ أيضاً (قوله وزيد على هذين) أي شرطى
 العصاة ط (قوله تقاطر) وأقله قطرتان في الاصح كما يأتي (قوله مغ الغسلات) أي المقروضة وأخرج بها
 المسح فلا يشترط فيه تقاطر (قوله ليس هذا الخ) أي ليس هذا الشرط وهو التقاطر بمشترط عند الامام
 أبي يوسف يعقوب رضى الله عنه والمعهذ الاول ط (تنبيه) يزاد على ما ذكره من شروط العصاة فقد الحضيض
 والنفس كأمرو وهو من شروط الوجود الشرعى أيضاً وكذا من شروط الوجوب والذي يظهر لى أن شروط
 الوجود الشرعى شروط للعصاة وبالعكس اذ لا فرق يظهره قد بر (قوله وصفتها) أي الطهارة (قوله فرض)
 أي قطعى ط (قوله للصلاة) فرضها ونظما ط (قوله وواجب) الاولى واجبة (قوله للقول الخ)
 يعنى انه قيل بأنها واجبة لمس المصنف لافرض للاختلاف في تفسير الآية فلم تكن قطعية الدلالة حتى ثبت
 القرينة لان قوله تعالى لا يمسه الا المطهرون قيل انه صفة لكاتب مكنون وهو اللوح وقيل صفة لقرآن كريم
 وهو المصنف فعلى الاول المراد من المطهرين الملائكة المقربون لانهم مطهرون عن ادناس الذنوب أي لا يطلع
 عليه سواهم وعلى الثاني المراد منهم الناس المطهرون من الاحداث وعليه أكثر المفسرين ويؤيده أن فيه حمل
 المس على حقيقته والاصل في الكلام الحقيقة واحتمال غيرها بلا دليل لا يقدر في صحة الاستدلال اذ قل

وشرطاً صحتها ووزا الطهر من
 أهله في محله مع فقد مانعه
 وتعلمها فقال
 تعلم شروط الوضوء مهمة
 مقسمة في أربع وثمان
 قسراً وجود الحس منها ثلاثة
 سلامة اعضاء وقدرة امكان
 لمستعمل الماء القراح وهو معاً
 وشرط وجود الشرع خذها بامعان
 نطلق ماء مع طهارته ومع
 طهورية أيضاً ففسر بيان
 وشرط وجوب وهو اسلام بالغ
 مع الحدث التمييز العقل يا عاني
 وشرط لتعصم الوضوء زوال ما
 يبعد اقبال المياه من ادران
 اكتمع ورمص ثم لم يتخلل الوضوء
 وضوء مناف يا عظيم ذوى الشأن
 وزيد على هذين أيضاً تقاطر
 مع الغسلات ليس هذا الذى الثانى
 وصفها فرض للصلاة وواجب
 للطواف قبل ومن المصنف
 للقول بأن المطهرين الملائكة

فإن يوجد دليل لا احتمال فلا يخفى ذلك على من علم الله تعالى أعلم أشار الشارح إلى اختيار القول بالقرينة
وقوله المقتضى للخطي وهو اختيار الشريفي لأن سببنا في أن الفرض ما قطع بلزومه حتى يكفر بإحاده وهذا
ليس كذلك لما في الخلاصة أنه لو أنكر الوضوء لفرض الصلاة لا يكفر عندنا إلا أن يجاب بأنه من الفرض العسلي
وهو أقوى نوعي الواجب وأضعف نوعي الفرض فلا يكفر بإحاده كما يأتي بيانه وبه يحصل التوفيق بين القولين
والله الموفق (قوله وسنة للنوم) كذا في شرح الملتقى لكن عده الشريفي في غيره في المندوبات وجعل
الأنواع ثلاثة فليحفظ ابن عبد الرزاق (قوله في نيف) قال في المختار التيف بوزن الهين الزيادة يصحف ويشدد
ويقال عشرة نيف ومائة نيف وكل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني اه ط (قوله ذكرتها في
الخرائن) ذكرها في مكروهات الوضوء فمما عند استيقاظ من نوم ولدائمة عليه والوضوء على الوضوء إذا تبدل
المجلس وغسل ميت وحله ولو قتل كل صلاة وقبل غسل جنابة ولجنب عند أكل وشرب ونوم ووطء ولغضب
وقراءة وحديث وروايته ودراسته علم وأذان وإقامة وخطبة ولونكاحا وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم ووقوف
وسعى شرب لآلئ ومس كتب شرعية تعظيما لها ممداد وسجى ونظر لحاسن امرأة ونهر ولطلق الذكر كما يأتي
قبيل المياه وفي ابتداء الفصل كما يأتي في محله ولكل صلاة لو متوضئا لانه ربما اغتاب أو كذب فان لم يمكنه تيمم ونوى
به رفع الأثم فتساوى الصوفية فهي مع السبعة التي هنا نيف وثلاثون كما ذكره إمامه ابن عبد الرزاق (قوله
بعد كذب وغيبة) لانها من النجاسات المعنوية ولذا يخرج من الكاذب تن يتبا عدمه الملك الحافظ كما ورد
في الحديث وكذا أخبر صلى الله عليه وسلم عن ربيع ممتنة بأخبار ربيع الذين يقتابون الناس والمؤمنين ولا تف
ذلك منا وامتلأ أنوفنا منها لا تظهر لنا كالمساكن في محله الدباغين وسبأ في ان شاء الله تعالى في كتاب الحظير
والإباحة الكلام على الكذب والغيبة وما يرخص منهما (قوله وقهقهة) لانها لما كانت في الصلاة جنابة
تنقض الوضوء أوجب نقصان الطهارة خارجها فكان الوضوء منها مستحبا كما ذكره سيدي عبد الغنى
النايلي في نهاية المراد على هدية ابن العماد (قوله وشعر) أي قبيح امداد وقتنا بيان القبيح منه وغير القبيح
عند الكلام على المقدمة ومن اراد من بيانه نهاية المراد فعله بنهاية المراد (قوله وأكل جزور) أي أكل لحم
جزور أي جل لقول بعضهم بوجوب الوضوء منه وهذا يدخل في عموم قوله بعد وللزورج من خلاف العلماء إمامه
ط (قوله وبعد كل خطيئة) عطف عام على خاص بالنسبة إلى ما ذكره مما هو خطيئة وذلك لما ورد في الأحاديث
من تكفير الوضوء للذنوب (قوله وللزورج من خلاف العلماء) كس ذكره ومس امرأة (قوله وركبها)
هو في اللغة الجائب الأقوى وفي الاصطلاح الجزء الذاتي الذي تتركب الماهية منه ومن غيره شرح المنية
للبي (قوله غسل ومسح وزاويل نجس) أي مجموع الثلاثة ففي النجاسة المرتبة زوال عين النجس وفي غير
المرتبة والحديث الأكبر غسل فقط وفي الحديث الأصغر غسل ومسح وأما نحو العصر والتلث فمن الشروط
(قوله ونحوهما) من مائع وذلك وذكاة وغير ذلك مما سبأ في المطهرات (قوله وهي مدينة) لانها من
المائدة وهي من آخر القرآن نزولا (فائدة) المدني ما نزل بعد الهجرة وان كان في غير المدينة والمكي ما نزل قبلها
وان كان في غير مكة وهو الأصح من أقوال ثلاثة حكاه السيوطي في الاقتان ط (قوله وأجمع أهل
السيرة) جمع سيرة أي المخازي وهذا رتلما يقال يلزم أن تكون الصلاة بلا وضوء إلى وقت نزول آية الوضوء
لأن ذلك كرت أن آية الوضوء مدينة مع أن الصلاة فرضت بمكة ليلة الإسراء بل في المواهب عن فتح الباري أنه كان
صلى الله عليه وسلم قبل الإسراء يصلي قطعاً وكذلك أصحابه ولكن اختلف هل اقترض قبل الخمس شيء من
الصلاة أم لا فقيس ان الفرض كان صلاة قبل طلوع الشمس وقبل غروبها لقوله تعالى وسبح بحمديك قبل
طلوع الشمس وقبل غروبها اه (قوله مع فرض الصلاة) ان اريد بها الصلوات الخمس اشكل بما تقدمناه
أخاف أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي قبلها قطعاً واظهار أن المصلي للمكان لا للزمان فلا يلزم أن تكون صلاته
قبل الاقتراض بلا وضوء ولذا اعلم بعده بقوله وأنه عليه السلام الخ (قوله بل هو شريعة من قبلنا) انتقال
إلى جواب آخر وهو مبني على المختار من أنه عليه الصلاة والسلام قبل مبعثه كان متعبداً بشرع من قبله لان
التكليف لم ينقطع من بعثة آدم ولم يترك الناس سدى قط ولتضاف روايات صلاته وصومه وجه ولا تكون
طاعة بلا شرع لان الطاعة موافقة الأمر وكذا بعد مبعثه عليه الصلاة والسلام وبسط ذلك في التحرير

وسنة للنوم ومندوب في نيف
وثلاثين موضعاً ذكرتها في
الخرائن منها بعد كذب وغيبة
وقهقهة وشعروا كل جزور وبعد
كل خطيئة وللزورج من خلاف
العلماء وركبها غسل ومسح
وزاويل نجس وآلتها ماء وتراب
ونحوهما ودليلها آية إذا قمتم
إلى الصلاة وهي مدينة إجماعاً
وأجمع أهل السير أن الوضوء
والغسل فرضا بمكة مع فرض
الصلاة بتعليم جبريل عليه
السلام وأنه عليه الصلاة
والسلام لم يصل قط إلا بوضوء
بل هو شريعة من قبلنا

مطل
في تعبدته عليه السلام بشرع
من قبله

وفي رواية لمسلم وغيره مرفوعاً من فوضاً فأخشن الوضوء نرجت خطايا من جسده - حتى يخرج من تحت
 انقلبه (قوله أي بوجوه شهاد) أقول جواباً للفتنة والتعجيل يوم القيمة لحديث البخاري المار (قوله ليعلم
 الخ) أي فانه لو قال آمنت لا يخص بالخاصين في عصره صلى الله عليه وسلم ورد في غاية البيان بأن الموصوف
 بصفة عامة يتعمم (قوله وكأنه مبنى الخ) لان ظاهره أن الاصل التعبير بآمنت (قوله التفاتاً) هو التعبير
 عن معنى بطريق من الطرق الثلاثة اعني التكلم أو الخطاب أو الغيبة بعد التعبير عنه بأخر منها بشرط أن يكون
 التعبير الثاني على خلاف ما يقتضيه الظاهر ويترقبه السامع (قوله والتحقق خلافه) لان المنادى
 مخاطب فحق ضميره أن يأتي على طريق الخطاب فيقال يا فلان اذا فعلت ولا يقال اذا فعل وانما جيء في الصلة
 بضمير الغائب لعوده على الموصول والموصول من الاسماء الظاهرة وكما غيب فاذا تم الموصول بصلته العائد
 ضميرها عليه فخص الكلام للخطاب الذي اقتضاه النداء فليس حينئذ في الكلام عدول عن طريق الى طريق
 آخر ولذا كان جميع ما ورد في القرآن وكلام العرب من أمثال هذا النداء لم يجيء الا على هذه الطريقة
 فدعوى العدول في جميع ذلك لاتسمع نعم العائد الى الموصول قد سمع فيه الخطاب والتكلم قلباً في غير النداء
 كما في قول علي كرم الله وجهه انا الذي سمعتني اي حيدره وقول كثير

وأنت التي حبيت كل قصيرة * الى وما تدري بهذا القصائر

فهو من الالتفات كما قدمناه في أول الخطبة وقد مناهناك أيضاً عن المفتي أن القول بالالتفات في الآية سهو
 ومثله في شرح تلخيص المعاني (قوله التحقيق) أي الدالة على تحقق مدخولها غالباً وقوله التثنية
 أي الدالة على أنه مشكوك فيه غالباً وقد تستعمل كل منهما مكان الأخرى كما بين في محله (لطيفة) ان للشك مع
 انها جائزة واذا لم يجز مع انها لا تجزم وقد ألف في ذلك الامام الزمخشري فقال

اذا ان شككت وجدتموني جازماً * واذا جزمت فانتني لم اجزم

قوله من الامور اللازمة أي الغالبة الوجود بالنظر الى ديانة المسلم كما في غاية البيان للعلامة الالتفات
 (قوله والجنابة الخ) أي لانها يمكن أن لا تقع أصلاً ط (قوله في الغسل والتيمم) أي قوله تعالى وان
 كنتم جنباً وقوله تعالى أو جاء احد منكم من الغائط (قوله ليعلم أن الوضوء سنة الخ) وهو الذي لا يكون
 عن حدث وهذا يدل على أن قوله تعالى فاضلوا الخ مستعمل في الوجوب والتدب الوجوب في الحدث
 والتدب في غيره وهو مخالف لما ذكره من أن الحدث في الآية مراد ويؤخذ منه أن التيمم والغسل لا يكونان
 الا فرضاً للتصريح بالحدث فيهما وفيه أن الغسل يتدب في مواضع ويسن في أخرى وكذا يقوم التيمم
 مقام الوضوء لتصوره ودخول مسجد فلا يشترط فيهما أن يكونا فرضاً ط لكن في النهاية لا يقال ان الغسل
 سنة للجمعة فيثبت التنوع فيه لا ناقول المدعى انه لا يسن لكل صلاة أو تقول ان اختيار البردوي انه سنة
 لليوم لا للصلاة (قوله والوضوء على الوضوء نور) هذا لفظ حديث ذكره في الاحياء وقال الحافظ

العراقي في تحريجه لم اتف عليه وسبقه لذلك الحافظ المنذري وقال الحافظ ابن حجر حديث ضعيف ورواه
 رزين في مسنده اه جراحى نعم روى احمد باسناد حسن مرفوعاً لولاً أن اشق على امي لا مرهم عندك
 صلاة بوضوء يعني ولو كانوا غير محدثين وروى ابو داود والترمذي وابن ماجه مرفوعاً عن فوضاً على طهر كتب له
 عشر حسنات ولم يقصد الشارح باختلاف المجلس تعال الظاهر الحديث وسيأتي الكلام عليه ان شاء الله في سنن
 الوضوء (قوله عبر بالاركان) أي ولم يعبر بالقرائن كما عبر غيره (قوله لانه) أي التعبير بالماخوذ من عبر ط
 (قوله افيد) أي أكثر فائدة قال في المنع لان الركن اخص ولينه على أن مراد من عبر بالفروض الاركان
 اه (قوله مع سلامته الخ) اعترض بأن الركن كما اعترف به فرض داخل الماهية فهو اخص من مطلق
 الفرض ولازم الام لا من الاخص واجيب عنه بأن مفهوم الركن ما كان جزء الماهية وان لم يمتدح أن يكون
 فرضاً لان المعنى في الماهيات الاعتبارية ما اعتبره الواضع عند وضع الاسم لها ولم يعتبر في الركن ثبوته قطعي

أو ظني (قوله بالربع) أي ربع الرأس ومثله غسل المرفقين والكعبين فانه لم يثبت شيء منها بقطعي ولذا لم
 يكفر الخالف فيها اجتماعاً كذا في الحلية (قوله يرد المغسول) أي من الاعضاء الثلاثة سوى المرفقين
 والكعبين زاد في الدر المنثور وان اريد ان يلزم عموم المشرقة وأرادة الحقيقة والمجاز اه (قوله بالخصناه الخ)

٢ نور على نور (اركان الوضوء
 أربعة) عبر بالاركان لانه انما
 مع سلامته عما يقال ان اربا
 بالفرض القطعي يرد تصدي
 المسح بالربع وان لريد
 العمل يرد المغسول وان
 اجيب عنه بالخصناه في شرح
 الملتقى

٢ سلم على شيخ الصلاة وقل له
 ٣ عندي سؤال من يحبه يعظم
 انا ان شككت وجود تموني جانه
 واذا جزمت فانتني لم اجزم
 قل في الجواب بأن ان في شرطها
 جزمت ومعناها التردد فاعلم
 واذا يلزم الحكم ان شرطية
 وقعت ولكن لفظها لم يجزم
 اه منه

٣ مطلب
 في حديث الوضوء على الوضوء
 نور على نور

أى من أنه من عموم الجاهز والفرق بينه وبين الجمع بين الحقيقة والجهاز أن الحقيقة في الأول تجعل فرداً من الأفراد بأن يراد معنى يتحقق في كل الأفراد بخلاف الثاني فإن الحقيقة يراد بها الوضع الأصلي والجهاز يراد به الوضع الثانوي فهما استعمازان متباينان أو من أن المراد القطعي ويحجب عن إيراد المسحوح بأن المراد أصل المسح فيه وذلك قطعي لثبوته بالكتاب أو العمل ويحجب عن إيراد المغسول بأن المراد القدر في الكل ولا شك أنه من هذه الحثيثة على خلاف زفر في المرقبين والكعبيين وأبي يوسف فيما بين العذار والأذن ط قال بعض الفضلاء والمخلص من ذلك كله أن نقول إطلاق الفرض عليهما حقيقة عرفية في اصطلاح الفقهاء فيسقط السؤال من أصله اه أقول وإلى هذا أشار في النهاية حيث أجاب بأن الفرض على نوعين قطعي وظني وهو الفرض على زعم المجتهد كليجاب الطهارة بالقصد والنجاسة فانهم يقولون يفترض عليه الطهارة عند إرادة الصلاة اه وبأني يانه قريباً (قوله ثم الركن) ترتيب اخباري ط (قوله ما يكون فرضاً) ومعناه لغة الجانب الاقوى كما قدمناه (قوله داخل الماهية) يعني بأن يكون جزءاً منها يتوقف تقويمها عليه والماهية ما به الشيء هو هو سميت به لانه يسأل عنها بما هو (قوله وأما الشرط) هو في اللغة العلامة وفي الاصطلاح ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم وقوله فما يكون خارجاً بيان للمراد به هنا والمراد ما يجب تقديمه عليها واستقراره فيها حقيقة أو حكماً فالشرط والركن متباينان كذا في الطلية (قوله فالفرض اعم منهما) وقد يطلق على ما ليس واحداً منهما كترتيب ما شرع غير مكثري في ركعة كترتيب القراءة على القيام والركوع على القراءة والسجود على الركوع والقعدة على السجود فان هذه الترتيب كلها فروض ليست بأركان ولا شروط كذا في شرح المنية للطنبي (قوله وهو ما قطع بزمومه) مأخوذ من فرض بمعنى قطع تحرير ويسمى فرضاً علمياً وعملاً للزوم اعتقاده والعمل به (قوله حتى يكفر) بالبناء للجبهول أى ينسب إلى الكفر من كفره اذ ادعاء كافر أو ما يكفر من التكفير غير ثابت هنا وإن كان جائزاً لغة كما في المغرب والاصل حتى يكفر الشارع جاحده سواء أنكره قولاً أو اعتقاداً كذا في شرح المنار لابن نجيم قتال (قوله كاصل مسح الرأس) أى مجرداً عن التقدير بربع أو غيره (قوله وقد يطلق الخ) قال في البصر والظاهر من كلامهم في الاصول والفروع أن الفرض على نوعين قطعي وظني هو في قوة القطعي في العمل بحيث يفوت الجواز بفواته والمقدار في مسح الرأس من قبيل الثاني وعند الإطلاق ينصرف إلى الأول لكلامه والفارق بين الظني والقوي المثبت للفرض وبين الظني المثبت للواجب اصطلاحاً خصوصاً المقام اه أقول بيان ذلك أن الأدلة السبعة أربعة الأول قطعي الثبوت والدلالة كنصوص القرآن المفصرة أو المحكمة والسنة المتواترة التي مفهومها قطعي الثاني قطعي الثبوت وظني الدلالة كآيات المؤولة الثالث عكسه كآخبار الآحاد التي مفهومها قطعي الرابع ظنيهما كآخبار الآحاد التي مفهومها ظني فبالأول ثبت الفرض والحرام والثاني والثالث الواجب وكراهة التحريم والرابع السنة والمستحب ثم ان المجتهد قد يقوى عنده الدليل الظني حتى يصير قريباً عنده من القطعي فثبت به بسببه فرضاً علمياً لانه يعامل معاملة الفرض في وجوب العمل ويسمى واجباً نظراً إلى ظنية دليله فهو أقوى نوعي الواجب وأضعف نوعي الفرض بل قد يصل خبر الواحد عنده إلى حد القطعي ولذا قالوا أنه إذا كان متلقى بالقبول جازاً ثبات الركن به حتى ثبت ركنية الوقوف بعرفات بقوله صلى الله عليه وسلم الحج عرفة وفي التلويح أن استعمال الفرض فيما ثبت بظني والواجب فيما ثبت بقطعي شائع مستفيض فلفظ الواجب يقع على ما هو فرض علمياً وعملاً كصلاة التجر وعلى ظني هو في قوة الفرض في العمل كالوتر حتى يمنع تذكره صحة التجر كذكر العشاء وعلى ظني هو دون الفرض في العمل وفوق السنة كعيين الفاتحة حتى لا تفسد الصلاة بتركها لكن تجب سجدة السهو اه وتعام تحقيق هذا المقام في فصل المشروعات من حواشينا على شرح المنار فراجع فانك لا تجد في غيرها (قوله فلا يكفر جاحده) لما في التلويح من أن الواجب لا يلزم اعتقاد حقيقته لثبوته بدليل ظني ومعنى الاعتقاد على اليقين لكن يلزم العمل بموجبه للدلائل الدالة على وجوب اتباع الظن لجاحده لا يكفر وتارك العمل به ان كان ما قولاً لا يفسد ولا يضل لان التأويل في مقلاته من سيرة السلف والافان كان مستخفاً يضل لان رد خبر الواحد والقياس بدعة وان لم يكن ما قولاً ولا مستخفاً يفسد نظروجه عن الطاعة بترك ما وجب عليه اه أقول وما ذكره العلامة الاكل في العناية من أننا لا نسلم عدم التكفير بها حد مقداره المسح

ثم الركن ما يكون فرضاً داخل الماهية وأما الشرط فما يكون خارجاً فالفرض اعم منهما وهو ما قطع بزمومه حتى يكفر جاحده كاصل مسح الرأس وقد يطلق على العملي وهو ما تفوت العصاة بفواته كالمقدار الاجتهادي في الفروض فلا يكفر جاحده

مطلب
قد يطلق الفرض على ما ليس بركن ولا شرط

مطلب
في الفرض القطعي والظني

بلا تأويل له مبقى على ما ذهب هو اليه كصاحب الهداية من أن الآية مجملة في حق المقداد وأن حديث
المغيرة من صحبه عليه الصلاة والسلام بناصيته الحق بيانها فيكون ثابتاً بقطعي لأن خبر الواحد إذا اتفق
بينه الجبل كان الحكم بعده مضافاً للجبل لا للبيان ومارد به في البحر على صاحب الهداية اجبت عنه
فما علقته عليه (قوله غسل الوجه) انفصل بفتح الغين لغيته إزالة الوسخ عن الشيء بإجراء الماء عليه وبضمها اسم
لفعل غام الجسد والماء الذي يغسل به وبكسرها ما يغسل به الرأس من خطمي وغيره بجر والمراد الاقل
واضافته الى الوجه من اضافة المصدر الى مفعوله والفاعل محذوف أى غسل المتوضى وجهه لكن يرد عليه
انه يكون صفة للفاعل وهو غير شرط اذ لو أصابه الماء من غير فعل كفى فالاولى جعله مصدراً للمبنى للجهرول على
ارادة الحاصل بالمصدر أى مغسولة الوجه قال في حواشي المطول المصدر يستعمل في اصل التسمية وفي الهيئة
الحاصلة منها المتعلقة معنوية او حسية كهيئة الحجر كية الحاصلة من الحركة وتسمى الحاصل بالمصدر
وتلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالتصكية والاقائمة من الحركة والقيام والفاعل والمفعول للمتعدى
كالعلمية والمعلومية من العلم واستعمال المصدر بالمعنى الحاصل بالمصدر استعمال الشيء في لازم معناه انتهى
اي فهو مجاز مرسل (قوله أى اسالة الماء الخ) قال في البحر واختلف في معناه الشرعي فقال ابو حنيفة ومحمد
هو الاسالة مع التقاطر ولو قطرة حتى لو لم يسيل الماء بأن استعمله استعمال الدهن لم يجر في ظاهر الرواية وكذا
لوقوا بالثلج ولم يقطر منه شيء لم يجر وعن ابي يوسف هو مجرد بل الحبل بالماء سال اول يسيل اه واعلم انه
صرح كغيره بذكر التقاطر مع الاسالة وان كان حدث الاسالة أن يتقاطر الماء لتأكيده وزيادة التنبيه على
الاحتراز عن هذه الرواية على انه ذكر في الحلبة عن الذخيرة وغيره انه قيل في تأويل هذه الرواية انه سال
من العضوقطرة او قطران ولم يتدارك اه وانظروا أن معنى لم يتدارك لم يقطر على الفور بأن قطر بعد مهلة
فعلى هذا يكون ذكر السيلان المصاحب للتقاطر احترازاً عما لا يتدارك فافهم ثم على هذا التأويل يندفع ما أورد
على هذه الرواية من أن البلبلا تقاطر مسخ فيلزم أن تكون الاعضاء كلها مسحوحة مع انه تعالى أمر بالغسل
والمسح (قوله ولو قطرة) على هذا يكون التقاطر بمعنى اصل الفعل اه ح (قوله اقله قطران) يدل عليه
صبغة التفاعل اه ح ثم لا يخفى أن هذا بيان للعرض الذي لا يجرى اقل منه لانه في صدويان الغسل
المفروض وسأيت أن التثنية مكرره ولا يمكن حل التقدير على مادون القطرتين لان الوضوء حيث لا يصح لما علمت
قتعين انه لا ينتفى التقدير بالزيادة على ذلك بأن يكون التقاطر ظاهراً ليكون غسليين وبدونها يقرب الى حدث
الدهن وربما لا يتقن بسيلان الماء على جميع أجزاء العضو فلذا كره فافهم (قوله لان الامر) وهو هنا قوله
تعالى فاغسلوا (قوله لا يقتضي التكرار) أى لا يستلزمه بل ولا يحتمله في الصحيح عندنا وانما يستفاد من دليل
خارجي ككثر الصلاة لتكرار وقتها (قوله مشتق الخ) المراد بالاشتقاق الاخذ مجازاً علاقته الاطلاق
والتشديد اذا اشتقاق في الصرف أخذ واحد من الاشياء العشرة من المصدر وهي الماضي والمضارع والامر واسم
الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعال التفضيل واسم الزمان والمكان والآلة والوجه ليس منها اه ح
لكن في تعريفات السيد الاشتقاق نزاع لفظ من آخر بشرط مناسبتهم معنى وتركيباً ومغايرتهم في الصيغة
فان كان بينهما تناسب في الحروف والترتيب كضرب من الضرب فهو اشتقاق صغيراً وفي اللفظ والمعنى دون
الترتيب كجذب من الجذب فكبير أو في المخرج كنعق من النعق فأكبر اه ونحوه في شرح التحرير قال وقد
تسمى أصغر وصفيراً وكبر وقد تسمى أصغر وأوسط وكبر والاول أشهر وما نحن فيه من القسم الاقل فافهم
(قوله شائع) خبر اشتقاق وذلك لان معنى الاشتقاق أن ينظم الصيغتين فأكبر معنى واحد وفي هذا لا توقيت
بأن يكون المشتق منه ثلاثياً فحاز أن يكون المزيد أصلاً أو أقدم في النهاية (قوله من الارتعاد) أى الاضطراب
أخذ منه الرد لا اضطرابه في السماء واضطراب السحاب منه (قوله واليم) وهو البحر من التيم وهو الاقص
قال في الكشف لان الناس يقصدونه وقال ايضا واشتقاق البرج من التبرج لظهوره وقال في القائق والجن
من الاجتنان لاستنارهم عن العيون (قوله سطح جهته) أى اعلاها ط (قوله بقربة المقام) وهي كون
المتوضى او المكلف فاعل المصدر الذي هو غسل اه ط (قوله أى منبت اسنانه السفلى) تفسير للذكر

(غسل الوجه) أى اسالة
الماء مع التقاطر ولو قطرة وفي
القبض اقله قطران في الاصح
(مرة) لان الامر لا يقتضي
التكرار (وهو) مشتق من
المواجهة واشتقاق الثلاث
من المزيد اذا كان اشهر في
المعنى شائع كاشتقاق الرد
من الارتعاد واليم من التيم
(من مبدا سطح جهته) أى
المتوضى بقربة المقام
(الى اسفل ذقنه) أى منبت
اسنانه السفلى

مطلب
في معنى الاشتقاق وتقسيمه الى
ثلاثة اقسام

بأصرك أي إلى أسفل العظم الذي عليه الأسنان السفلى وهو ما نصت العنفة (قوله طولا) منصوب
على القبيز ط (قوله كان عليه) أي على الوجه (قوله شعر) بالاسكان ويحذف فاموس (قوله عدل
عن قولهم) أي عدل المصنف عن قول بعض الفقهاء في تعريف الوجه طولا كالكثرة والتمتع ط (قوله
قصاص) بثلاث التاف والضم اعلاها حيث ينتهي نباته في الرأس نهر (قوله الجارية) صفة لقولهم ط
(قوله على الغالب) أي في الأشخاص إذا الغالب فيهم طلوع الشعر من مبدأ سطح الجبهة ومن غير الغالب
الاغم وأخواه ط (قوله إلى المطرد) أي العامة في جميع الأفراد ط (قوله ليم الاغم الخ) هو الذي
سال شعر رأسه حتى ضيق الجبهة والاصلع هو الذي انحسر شعر رأسه والانزع هو الذي انحسر شعره من
جانبتي جبهته اه ح عن جامع اللغة اقول وبقي الاقارع وهو من ذهب شعر رأسه فاموس (قوله شخصتي
الاذنين) أي ما لان منهما والاذن بضم الذال ولك اسكانها تخففا أفاده في النهر واقتصر ما وجه التحديد
بالشخصتين مع أن الظاهر أن يقال ما بين الاذنين ولعل وجهه أن الشخصتين لما اتصتا ببعض الوجه وهو
البياض الذي خلف العذار صار مظنة أن يجب غسلهما مثلا فجعلوا الحد بينهما دفع ذلك تأمل (قوله وحيث
أي حين اذ علت حد الوجه طولا وعرضا ط (قوله فيجب غسل المياقي) جمع موق وهو على ما في النسخ
بالياء الممدودة بعد الميم والصواب بالهمزة الممدودة فقد ذكر في القاموس في باب الصاف عشرة لغات
في الموق منها ما في بالهمزة موق وما في بهمزة قبل القاف وهمزة بعده وهو طرف العين المتصل بالاق ثم ذكر
بعد الكل اربعة جوع اما في أي بهمزة ممدودة في قوله او قبل آخره ومواق وما في ولم يذكر المياقي
لا في المفردات ولا في الجوع هذا وفي البحر لو رمدت عينه فرمست يجب ابصال الماء فحت الرمد ان بقي
خارجا يغيمض العين والافلا اه هذا وفي بعض النسخ فيجب غسل الملاق ويغنى عنه قول المصنف الاتي
وغسل جميع اللحية فرض لان المراد بالملاق ما لا في البشرة منها كما في الدرر وفي شرحها للشيخ اسماعيل والملاق
هو ما كان غير خارج عن دائرة الوجه وهو احتراز عن المسترسل وهو ما خرج عن دائرة الوجه فانه لا يجب
غسله ولا مسحه بل يسق اه وبأن تمام الكلام عليه (قوله وما يظهر) أي يفترض غسله كما يحسنه
في الخلاصة وقبل الشفة تبع للضم افاده في البحر (قوله عند انضمامها) أشار بصيغة الانفعال إلى أن
المراد ما يظهر عند انضمامها الطبيعي لا عند انضمامها بشدة وتكلف اه ح وكذا لو غمض عينيه
شديدا لا يجوز بحر لكن نقل العلامة المقدسي في شرحه على نظم الكثر أن ظاهرا رواية الجواز وأقره
في التبريلالية تأمل (قوله وما بين العذار والاذن) أي ما بينهما من البياض (قوله وبه يفتي) وهو ظاهر
المذهب وهو الصحيح وعليه أكثر المشايخ قال في البدائع وعن أبي يوسف عدمه وظاهره أن مذهبه بخلافه
بحر لان كلمة عن نقيده أنه رواية عنه والخلاف في المتكى أما المرأة والامرء والكومج فيفترض الغسل انفاقا
در منتنق (قوله لا يغسل باطن العينين الخ) لانه ثم يم بصره الماء الحار والبارد ولا هذا كحل يكمل نجس
لا يجب غسله كذا في مختارات التوازل لصاحب الهداية (قوله والاقف والقم) معطوفان على العينين
أي لا يجب غسل باطنهما ايضا (قوله وأصول شعرا خارجين) يحمل هذا على ما اذا كانا كشيئين أما اذا بدت
البشرة فيجب كما يأتي له قريبا عن البرهان وكذا يقال في اللحية والشارب ونقله ح عن عصام الدين شارح
الهداية ط (قوله وونيم ذباب) أي خرؤه قال في بحث الغسل ولا يمنع الطهارة ونيم ذباب ويرغوث لم يصل
الماء تحتها وحناء ولو جرمه به يفتي ودرن ودهن وثراب وطين الخ (قوله للمرج) اه لقوله لا يغسل الخ أي
فان هذه المذكورات وان كانت داخله في حد الوجه المذكور الا انها لا يجب غسلها للمرج وعلى في الدرر بأن
محل الفرض استبرأ الحائل وصار بحال لا يواجه الناظر اليه فسقط الفرض عنه ونقول إلى الحائل (قوله اسقط
لفظ فرادى) تعريض بصاحب الدرر حيث قيده اه ح ومعناه غسل كل يد منفردة عن الاخرى ط (قوله
لعدم الخ) أي لانه في صدد بيان فرائض الوضوء فيشعر كلامه بأن الأفراد لازم مع انه لو غسلها معا سقط
الفرض (قوله الباديتين) أي الظاهرتين اللتين لا خلف عليهما ط (قوله فان البحر وحتين الخ) علة
للتقييد بالقيدين السابقين على سبيل اللف والنشر المشوش ط (قوله وظيفتهما المسح) لكنه محتلف الكيفية
كما يأتي ط (قوله للمتر) أي من أن الامر لا يقتضي التكرار (قوله مع المرفقين) تنبيه مرفق بكسر الميم

(طولا) كان عليه شعر أولا
عدل عن قولهم من قصاص
شعره الجارية على الغالب
إلى المطرد ليم الاغم والاصلع
والانزع (وما بين شخصتي
الاذنين عرضا) وحيث
فيجب غسل المياقي وما يظهر
من الشفة عند انضمامها
وما بين العذار والاذن
خوله في الحد وبه يفتي
لا يغسل باطن العينين
الاقف والقم وأصول شعر
الخارجين واللحية والشارب
ونيم ذباب للمرج (وغسل
ليدين) اسقط لفظ فرادى
بعدم تقيد الفرض بالأفراد
والرجلين الباديتين السليتين
ان البحر وحتين والمستورتين
نلف وظيفتهما المسح (مرة)
لأمر (مع المرفقين)

وفتح الفاء وفيه العكس اسم الملقى العظمين عظم لمعند وعظم الذراع وأشار المصنف إلى أن إلى في الآية بمعنى مع وهو مردود لانهم قالوا أن اليد من رؤس الأصابع المنكب فإذا كانت إلى بمعنى مع وجب الفصل إلى المنكب لأنه كغسل القدمين وكه وغايته أنه صكافراد فرد من العام وذلك لا يخرج غيره بهر والجواب أن المراد من اليد في الآية من الأصابع إلى المرفق للاجماع على سقوط ما فوق ذلك وعدل عن التعبير إلى المصنف لدخول المرفقين والكعبين وعدمه إلى التعبير مع الصريحة بالدخول للاحتراز عن القول بعدمه المشار إليه بقول الشارح على المذهب أي خلافاً لزمرو من قال بقوله من أهل الظاهر وهو رواية عن مالك (قوله والكعبين) هما العظمان الناشران من جاني القدم أي المرفعان كذا في المغرب وصححه في الهداية وغيرها وروى هشام عن محمد أنه في ظهر القدم عند معقد الشرا قالوا هو سهو من هشام لان محمد إنما قال ذلك في المهرم اذالم يجد النعلين حيث يقطع خفيه اسفل من الكعبين وأشار محمد بسده إلى موضع القطع فنقله هشام إلى الظهارة وتماه في البحر وغيره (قوله وما ذكرنا) أي في الجواب عما أورد أنه ينبغي غسل يد ورجل لان مقابلة الجمع بالجمع تقتضي انقسام الآحاد على الآحاد (قوله بعبارة النص) أي بصريحه الموقوف ط (قوله بدلالته) أي أنه مفهوم منه بطريق المساواة (قوله ومن البحث في إلى) أي في كونها تدخل الغاية ولا تدخلها أو الأمر بمقتل والمرج القرائن وغير ذلك مما أطال به في البحر ط (قوله وفي القراءتين) أي قراءة في الجز والتصب في أرجلكم من جل الجز على حالة التصف والتصب على غيرها أو أن الجز للبرور لان المسح غير مغيبا بالكعبين إلى آخره مما أطال به في الدرر وغيرها (قوله قال في البحر لا طائل تحته) أي لا فائدة فيه والجملة خبر ما في قوله وما ذكرنا أفاده ط (قوله بعد انعقاد الاجماع على ذلك) أي على افتراض غسل كل واحدة من اليدين والرجلين وعلى دخول المرفقين والكعبين وغسل الرجلين لاصحهما أفاده ح أقول من استدل بالآية كالتدوير وغيره من أصحاب المتن يحتاج إلى ذلك ليسم دليله على أن في ثبوت الاجماع على دخول المرفقين كلاماً لانه في البحر أخذ من قول الامام الشافعي لا تهل محالفاً في إيجاب دخول المرفقين في الوضوء ورده في النهر بان قول المجتهد لا أعلم محالفاً ليس حكاية للاجماع الذي يكون غيره محجوباً به فقد قال الامام اللامشي في اصوله لا خلاف أن جميع المجتهدين لو اجتمعوا على حكم واحد ووجد الرضى من الكل نصاً كان ذلك اجماعاً ما إذا نص البعض وسكت الباقيون لاعتناء خوف بعد اشتها القول فعمامة أهل السنة أن ذلك يكون اجماعاً وقال الشافعي لا أقول انه اجماع ولو كان أقول لا أعلم فيه خلافاً وقال أبو هاشم من المعتزلة لا يكون اجماعاً ويكون حجة أيضاً اه وقدّمنا أيضاً عن شرح المنية أن غسل المرفقين والكعبين ليس يفرض قطعي بل هو فرض على كربع الرأس ولذا قال في النهر أيضاً لا يحتاج إلى دعوى الاجماع لان الفروض العملية لا يحتاج في إثباتها إلى القاطع (قوله ومسح ربيع الرأس) المسح لغة امرار اليد على الشيء وعرقاً إصابة الماء العضو واعلم أن في مقدار فرض المسح روايات أشهرها ما في المتن الشافية مقدار الناصية واختارها القدوري وفي الهداية وهي الربع والتحقق أنها أقل منه الثلاثة مقدار ثلاثة أصابع رواها هشام عن الامام وقيل هي ظاهر الرواية وفي البدائع أنها رواية الأصول وصحها في التصف وغيرها وفي الظهيرية وعلما الفتوى وفي المعراج أنها ظاهر المذهب واختيار عامة المحققين لكن نسبها في الخلاصة إلى محمد فيصم ما في المعراج من أنها ظاهر المذهب على أنها ظاهر الرواية عن محمد فوفقاً وقامه في النهر والبحر والحاصل أن المعتدرواية الربع وعلما مشي المتأخرون كابن المهام وتليذه ابن امير حاج وصاحب النهر والبحر والمقدسي والمصنف والشربلاني وغيرهم (قوله فوق الاذنين) فلو مسح على طرف ذؤابة شددت على رأسه لم يميز مقدسي (قوله أو بلل باقي الخ) هذا اذ لم يأخذ من عضو آخر مقدسي فلو أخذ من عضو آخر لم يميز مطلقاً بهر أي سواء كان ذلك العضو مغسولاً أو مسحاً درر (قوله على المشهور) مقابلة قول الحاكم بالتمنع وخطأ عامة المشايخ وانتصر له المحقق ابن الكمال وقال الصحيح ما قاله الحاكم فقد نص الكرخي في جامعه الكبير على الرواية عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه إذا مسح رأسه بفضل غسل ذراعيه لم يميز الأجزاء جديد لانه قد نظهره مرة اه وأقره في النهر (قوله إلا أن يتقاطر) كذا ذكره في الغرر لانه كآخذ ما جديد (قوله ولو مت الخ) أي هذا المسح حتى استوعب قدر الربع وفي البدائع لو وضع ثلاثة أصابع ولم يجدها جاز على رواية الثلاث أصابع لا الربع ولو مسح بها منصوبة

والكعبين) على المذهب وما ذكرنا من أن الثابت بعبارة النص غسل يد ورجل والاخرى بدلالته ومن البحث في إلى وفي القراءتين في أرجلكم قال في البحر لا طائل تحته بعد انعقاد الاجماع على ذلك (ومسح ربيع الرأس مرة) فوق الاذنين ولو باصابة مطر أو بلل باقي بعد غسل على المشهور لا بعد مسح الآن يتقاطر ولو مت أصابعاً أو أصبعين

غير موضوعة ولا معدودة فلا لأنه لم يأت بالقدر المفروض أي وهذا بالإجماع كافي النهر فلم يمتدح حتى بلغ
 القدر المفروض لم يميز عند علمنا الثلاثة خلافاً لغيره وكذا الخلاف في الأصبع والأصبعين إذا مدها
 وبلغ القدر المفروض اه ملخصاً بقى ما إذا وضع ثلاث أصابع ومدها وبلغ الربع قال في الفتح ولم ارفه
 الجواز وتعقبه في النهر بقوله قد وقتت على ما هو المتقول يعني قول البدائع فلم يمتدح الخ أقول وفيه نظر
 لأن الضعيف في قول البدائع فلم يمتدح الخ عائداً على المنصوبة أي بأن مسح بأطرافها لا الموضوع على أنه قال
 في البحر لو مسح بأطراف أصابعه والماء متقاطر جاز والافلا لأنه إذا كان متقاطراً فالماء ينزل من أصابعه إلى
 أطرافها فإذا مده صار ككأنه أخذ ماءً جديداً كذا في المحيط وذكر في الخلاصة أنه يجوز مطلقاً هو الصحيح
 اه قال الشيخ اسماعيل ونحوه في الواقعات والفيض (قوله لم يميز) قيل لأن البله صارت مستعملة وهو
 مشكل بأن الماء لا يصير مستعملاً قبل الانفصال وبأنه يستلزم عدم الجواز بمدة الثلاث على رواية الربع وقيل
 لأن ما موروث بالمسح باليد والأصبعان منها لا تسمى يد بخلاف الثلاث لأنها أكثرها وفيه انه يقتضي تعيين
 الإصابة باليد وهو منتف بمسألة المطر وقد يقال في العلة أن البله تتلشى وتفرغ قبل بلوغ قدر القرض
 بخلاف ما لو مدة الثلاث وتماه في فتح القدير (قوله إلا أن يكون مع الكف الخ) لأنهما مع الكف أو مع ما
 بين الأصابع والسبابة يصيران مقدار ثلاث أصابع أو أكثر فإذا مدها وبلغ قدر الربع جازاً ما بدون مدة
 فيجوز على رواية الثلاث كما صرح به في التارخانية (قوله أو بجياه) قال في البحر ولو مسح بأصبع واحدة
 ثلاث مرّات وأعادها إلى الماء في كل مرّة جاز في رواية محمد أما عندهما فلا يجوز اه أي على رواية الربع
 لا يجوز كما في الدر المنثور من أنه يجوز أن يمسح به ثلاث أصابع أو أكثر في رواية محمد أو بجياه (قوله
 مقدار القرض جازاً اتفاقاً قوله مقدار القرض شامل رواية الثلاث أصابع ورواية الربع وفي البدائع لو مسح
 بأصبع واحدة يمتدح ما ظهرها وجانيها لم يذكر في ظاهر الرواية واختلف المشايخ فقال بعضهم لا يجوز
 وقال بعضهم يجوز وهو الصحيح لأن ذلك في معنى المسح بثلاث أصابع اه قال في البحر ولا يخفى أنه لا يجوز
 على المذهب من اعتبار الربع وما في شرح المجمع لابن ملك من أنه لا يجوز أن يمسح في الأصبع فنه نظر اه (قوله
 أجزاء) أي أن أصاب الماء قدر القرض ط (قوله ولم يصبر الماء مستعملاً) لأن الماء لا يعطى له الاستعمال
 إلا بعد الانفصال والذي لا في الرأس أي وأخويه أي الخف والجيرة لصق به فظهره وغيره لم يلاقه فلا يستعمل
 وفيه نظر كذا في الفتح (قوله اتفاقاً) أي بين الصاحبين (قوله على الصحيح) قيد للاتفاق ومقابله ما قبل
 أنه لو نوى لا يجزئ عند محمد (قوله جميع اللحية) بكسر اللام وقصها نهر وظاهر كلامهم أن المراد بها
 الشعر النابت على الخدين من عذار وعارض والذقن وفي شرح الارشاد اللحية الشعر النابت مجتمع الخدين
 والعارض ما بينهما وبين العذار وهو القدر الهادي للاذن يتصل من الأعلى بالصّدغ ومن الأسفل بالعارض
 بحر (قوله يعني عملياً) ذكر بعضهم أن التفسير بأي اللسان والتوضيح والتفسير يعني له دفع السؤال وإزالة
 الوهم كذا في حاشية البحر للضياء الرملي وهذا كذلك لأنه دفع ما يتوهم من إطلاق القرض أنه القطعي مع أن
 الآية لا تدل دلالة قطعية على انتقال حكم ما تحت اللحية من البشرة إليها (قوله أيضاً) أي كما أن مسح ربيع
 الرأس كذلك ط (قوله وما عدا هذه الرواية) أي من رواية مسح الكل أو الربع أو الثلث أو ما يلاقى البشرة
 أو غسل الربع أو الثلث أو عدم القسل والمسح فالمجموع ثمانية (قوله كافي البدائع) هذا الكتاب جليل الشأن
 لم أره قطيراً في كتبنا وهو للامام أبي بكر بن مسعود بن أحد الكساسبي شرح به تحفة الفقهاء لشيخه علاء الدين
 السمرقندي فلما عرضه عليه زوجته ابنته فاطمة بعدما خطبها الملوكة من أبيها فامتنع وكانت الفتوى تخرج
 من دارهم وعليها خطها وخط أبيها وزوجها (قوله ثم لا خلاف) أي بين أهل المذهب على جميع الروايات
 ط (قوله أن المسترسل) أي الخارج عن دائرة الوجه وفسره ابن حجر في شرح التهاج بما لو تم من جهة نزوله
 يخرج عن دائرة الوجه وعلى هذا فالنابت على أسفل الذقن لا يجب غسل شيء منه لأنه بمجرد ظهوره يخرج عن
 حد الوجه لأن ذلك جهة نزوله وإن كان لو تم إلى فوق لا يخرج عن حد الوجه وكذا النابت على أطراف الخد
 من اللحية وأما النابت على الخدين فيجب غسل ما دخل منه في دائرة الوجه دون الزائد عليها ولذا قال في البدائع
 الصحيح أنه يجب غسل الشعر الذي يلاقى الخدين وظاهر الذقن لا ما استرسل من اللحية عداً فوهنا الشافعي يجب

لم يميز إلا أن يكون مع الكف
 أو بالأصابع والسبابة مع ما
 بينهما أو بجياه ولو أدخل رأسه
 الأناء أو خفه أو جبرته وهو
 محدث أجزاء ولم يصبر الماء
 مستعملاً وإن نوى اتفاقاً
 على الصحيح كما في البحر عن
 البدائع (وغسل جميع اللحية
 فرض) يعني عملياً (أيضاً)
 على المذهب الصحيح المقتضى به
 المرجوع إليه وما عدا هذه
 الرواية مرجوع عنه كما في
 البدائع ثم لا خلاف أن
 المسترسل لا يجب غسله ولا
 مسحه

لأن ما استرسل تابع لما اتصل وللتبع حكم الأصل ولأنه انما يواجه الى المتصل عادة لا الى المسترسل فلم يكن وجها
 فلا يجب غسله اه فتأمل ثم رأيت المصنف في شرحه على زاد الفقير قال مانعه وفي المجتبى قال البقالي وما نزل
 من شعر اللحية من الذقن ليس من الوجه عندنا خلافا للسافعي اه ولا رواية في غسل الذقنين اذا جاوزتا
 القدمين في الجنابة وكذا السلعة اذا تدلت عن الوجه والصحيح انه يجب غسلها في الجنابة وغسل السلعة في
 الوضوء أيضا اه (قوله بل يستن) أي المسح لكونه الاقرب لمرجع الضمير وصارئة المنية صريحة في ذلك
 كذا في ح (قوله التي ترى بشرتها) قيد بذلك لانه الذي لا خلاف فيه وأما ما في البدائع من انه اذا ثبت
 الشعر يسقط غسل ما تحته عند عامة العلماء كثيفا كان او خفيفا لان ما تحته خرج من أن يكون وجها لانه
 لا يواجه به اه فمحمول على ما اذا لم تربشها كما يشير اليه التعليق فان خفيفة فحمان والفرق بينهما بالمعنى
 الثاني وبين الكثيفة العرف كما هو وجهه عند الشافعية والاصح عندهم أن الخفيفة ما ترى بشرتها في مجلس
 التضايط آفاده في الحلية (قوله لم يسترها الشعر) أما المستورة فساقط غسلها للعرج ط ويستثنى منه
 ما اذا كان الشارب طويلا يسترحمة الشفتين لما في السراجية من أن تخليل الشارب الساتر حمة الشفتين
 واجب اه لانه يمتنع ظاهرا وصول الماء الى جميع الشفة او بعضها ولا سيما ان كان كثيفا وتخليله يحقق
 لوصول الماء الى جميعها وعامة في الحلية (قوله ولا يبعد الوضوء الخ) لان المسح على شعر الرأس ليس بدلا
 عن المسح عن البشرة لانه يجوز مع القدرة على مسح البشرة ولو كان بدلا لم يجز اه يجرى بقى ما اذا كانت اللحية
 كثيفة فان ظاهرا ما قدمناه عن الدرر عند قوله للعرج أن غسلها بديل عما تحتها ومقتضاه إعادة غسله بخلق
 الشعر فليراجع لكن قول البهره لانه يجوز مع القدرة الخ يفيد أنه ليس يبذل لانه يصح غسل بشرتها تأمل
 (قوله ولا يل المحل) عبر بالبل ليشمل المسح والغسل (قوله الغسل للصلى الخ) الاولى تقديم الوضوء لانه
 المذكور في كلام المصنف فيعود الضمير عليه بل الاولى عدم ذكر شيء لظهور المراد أفاده ط (قوله نظره)
 مثلث الغطاء ط (قوله قرحة) أي جراحة ط (قوله كالدمل) مأخوذ من دمل بالفتح بمعنى اصطب قال
 دملت بين القوم بمعنى اصلمت كما في الصحاح وصلحها بغيرها قسمية القرحة دملتا فتأولا لا يبرئها كالتقافة
 والمفاضة ط (قوله وان تألم بالزرع) في بعض النسخ بدون واو والاصوب وان لم يتألم كما أفاده ط لانه ذكر
 في التارخانية وغيرها انه ان زرع الجلدة بعد ما برئ بحيث لم يتألم فعليه الغسل وان قبله بحيث يتألم فلا ولا اشبه
 أنه لا يلزمه الغسل فيهما جميعا وهو المأخوذ به اه ملخصا لحالة التألم لا خلافا فيها فاذا قال وان لم يتألم
 يعلم عدم لزوم الغسل مع التألم بالاولى لان القاعدة أن نقبض ما بعد ان ولو اوصليتين اولى بالحكم ويمكن
 الجواب بأنه انى بالواو بدون لملاحظة التعليق بعدم البدلية لان انتفاء البدلية عند عدم التألم اولى منه عند
 التألم تأمل وعلى كل قسمه ان تألم بدون واو غير صحيحة فافهم (قوله لعدم البدلية) على لعدم الاعادة في
 المسائل كلها ط وذلك لان البدلية تكون عند تعذر الاصل (قوله بخلاف نزع الخلف) أي فانه بنزعه
 يغسل ما تحته لانه بدل عن الغسل ظاهرا فلما نزعه سرى الحدث الى القدم ط (قوله فصار) أي ما ذكر
 من الخلق والقلم والكشط (قوله ثم حته او شره) هـ ما معنى واحد كما في القاموس أي حث محل المسح
 منه (قوله شقاق) هو بالضمة وفي التهذيب قال الليث هو تشقق الجلد من برد أو غيره في اليدين والوجه وقال
 الاصمعي الشقاق في اليد والرجل من بدن الانسان والحيوان وأما الشقوق فهي صدوع في الجبال والارض
 وفي التكملة عن يعقوب يقال بيد فلان شقوق ولا يقال شقاق لان الشقاق في الدواب وهي صدوع في حوافرها
 وأرساغها مغرب (قوله والا تركه) أي وان لم يصح به بأن لم يقدر على المسح تركه (قوله ولا يقدر على الماء)
 أي على استعماله لما منع في اليد الاخرى ولا يقدر على وضع وجهه ورأسه في الماء (قوله يتيمم) زاد
 في الخزان وصلاته جائزة عنده خلافا لهما ولو كان في رجله فجعل فيه الدواء يكفيه امر الماء فوقه ولا يكفيه
 المسح ولو أمره فسقط ان عن بره يعيده والا فلا كما في الصغرى اه ابن عبد الزاقر (قوله ولو قطع الخ)
 قال في الجبر ولو قطعت يده ورجله فليريق من المرقق والكعب شي سقط الغسل ولو بقي وجب اه ط (قوله
 ولو خلق له) أي من جانب واحد (قوله فلو يطش) بالضمة والكسر كما في القاموس والبطش قاصر على
 اليدين فلو قال ويمشي بهما نظر الى الرجلين لكان حسنا ط (قوله ولو باحداهما الخ) أي ولو يطش

٣ قوله عن البشرة هكذا بطله

ولعل الاولى على البشرة

فليتأمل اه معصه

بل يستن وأن الخفيفة التي ترى

٣ بشرتها يجب غسل ما تحتها كذا

في التهر وفي البرهان يجب غسل

بشرة لم يسترها الشعر كما يجب

وشارب وعنفقة في المختار (ولا

يعاد الوضوء) بل ولا يل المحل

(بخلق رأسه ولحيته كما لا يعاد)

الغسل للصلى ولا الوضوء

(بخلق شاربه وحاجبه وقلم

ظفره) وكشط جلده (وكذا

لو كان على اعضاء وضوئه

قرحة) كالدمل (وعليها جلدة

رقيقة فتوضا وأمر الماء عليه

ثم نزعها لا يلزمه إعادة غسل

على ما تحتها) وان تألم بالزرع

على الاشبه لعدم البدلية

بخلاف نزع الخلف فصار

كما لو مسح خفه ثم حته او شره

(فروع) في أعضائه شقاق

غسله ان قدر والامسه

والا تركه ولو يسه ولا يقدر

على الماء يتيمم ولو قطع من المرقق

غسل محل القطع ولو خلق له

يدان ورجلان فلو يطش

بهما غسلهما ولو باحداهما

فهي الاصلية في غسلها

مطلب
في السنة وتعريفها

وكذا الزائدة ان ثبت من محل
الفرض كاصبح وكف
زائدين والا فاحاذي منهما محل
الفرض غسله وما لا فلا لكن
يندب مجتبي (وسننه) أفاد أنه
لا واجب للوضوء ولا للفعل
والاقتداه وجمعهما لان كل
سنة مستقلة بدليل وحكم
وحكمها ما يوجب على فعله

باحداهما فهي الاصلية والاخرى زائدة لا يجب غسلها وظاهره ولو كانت تامة وفي التبرولم أر حكمه مالو كانتا
تاتين متصلتين او منفصلتين والظاهر وجوب غسلهما في الاول وغسل واحدة في الثاني اه فلم يعتبر البطش
والظاهر أنه يعتبر البطش أولا فان بطش بهما وجب غسلهما والا فان كانتا تاتين متصلتين وجب غسلهما
وان كانتا منفصلتين لا يجب الاغسل الاصلية التي يطش بها وهو حسن جمع بين العبارتين ط (قوله كاصبح)
تتظير لا تمثيل لان الكلام في اليد (قوله وسننه الخ) اعلم ان المشروعات أربعة أقسام فرض وواجب وسنة
ونفل فما كان فعله اولى من تركه مع منع الترك ان ثبت بدليل قطعي ففرض او بظني فواجب وبلا منع الترك
ان كان مما واظب عليه الرسول صلى الله عليه وسلم واختلفوا الراشدون من بعده فسنة والاقتدوب ونفل
والسنة نوعان سنة الهدى وتركها يوجب اساءة وكرهية كالجماعة والاذان والاقامة ونحوها وسنة
الزوائد وتركها لا يوجب ذلك كسائر النبي عليه الصلاة والسلام في لباسه وقيامه وقعوده والنفل ومنه المندوب
يثاب فاعله ولا يسيئ تاركه قيل وهو دون سنن الزوائد ويرد عليه أن النفل من العبادات وسنن الزوائد من
العبادات وهل يقول احدا نافلة الحج دون التيامن في التسفل والترحل كذا حققه العلامة ابن الكمال في تغيير
التنقيح وشرحه اقول فلا فرق بين النفل وسنن الزوائد من حيث الحكم لانه لا يكره ترك كل منهما وانما الفرق
كون الاول من العبادات والثاني من العادات لكن اورد عليه أن الفرق بين العبادة والعادة هو النية المتضمنة
للاخلاص كما في الكافي وغيره وجميع أفعاله صلى الله عليه وسلم مشقة عليا كما بين في محله واقول قدموا السنة
الزوائد أيضا تطويه عليه الصلاة والسلام القراءة والركوع والسجود ولا شك في كون ذلك عبادة وحينئذ فمعنى
كون سنة الزوائد عادة أن النبي صلى الله عليه وسلم واظب عليها حتى صارت عادة ولم يتركها الا أحيانا لان
السنة هي الطريقة المسلوكة في الدين فهي في نفسها عبادة ومجيت عادة لما ذكرنا ولم تكم من مكملات الدين
وشعائره سميت سنة الزوائد بخلاف سنة الهدى وهي السنن المؤكدة القرينية من الواجب التي يضل تاركها
لان تركها استحقاق بالدين وبخلاف النفل فانه كما قالوا ما شرع لنا زيادة على الفرض والواجب والسنة
بنوعيهما ولذا جعلوا قسما رابعا وجعلوا منه المندوب والمستحب وهو ما ورد به دليل ندب بخصه كما في التحرير
فالنفل ما ورد به دليل ندب عموما او خصوصا ولم يواظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولذا كان دون سنة الزوائد
كما شرح به في التنقيح وقد يطلق النفل على ما يشمل السنن الرواتب ومنه قولهم باب الوتر والنوافل ومنه تسمية
الحج نافلة لان النفل الزيادة وهو زائد على الفرض مع انه من شعائر الدين العامة ولا شك انه افضل من تثليث
غسل اليدين في الوضوء ومن رفعهما للتحريم مع انه من السنن المؤكدة فتعين ما قلنا وبه اندفع ما اوردته
ابن الكمال فاعتنم تحقيق هذا المصل فانك لا تجده في غير هذا الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب (قوله أفاد
الخ) حيث ذكر السنن عقب الاركان هنا وفي الغسل ولم يذكر لهما واجبا ولو لم يكن كلامه مضيدا لذلك فقدم
ذكر الواجب على السنن لانه اقوى مقتضى الصناعة تقديمه واراد بالواجب ما كان دون الفرض في العمل
وهو اضعف نوعي الواجب لا ما يشمل النوع الآخر وهو ما كان في قوة الفرض في العمل لان غسل المرفقين
والكعبين ومسح ربيع الرأس من هذا النوع الثاني وكذا غسل الفم والانف في الغسل لان ذلك ليس من الفرض
القطعي الذي يكفر بجاهده فأمثل ثم رأيت التصريح بذلك في شرح الدرر للشيخ اسماعيل واحترز بقوله للوضوء
وللغسل عن نفس الوضوء والغسل فان الوضوء يكون فرضا وواجبا وسنة ونفلا كما قدمه الشارح وكذا الغسل
على ما يأتي في محله (قوله وجمعهما) أي السنن حيث اتى بها بصيغة الجمع ولم يأت بها مفردة كما قال في الكنز وسننه
(قوله مستقلة بدليل وحكم) قال ابن الكمال أما الاول فظاهر عند من تأمل في الهداية وسائر الكتب
المطولة وأما الثاني فلان ما يترتب على فعل السنة وتركها من الثواب والعقاب يترتب على كل فعل منها وتركه
منفردة كانت او مجمعة مع اخواتها وليس الامر في الفرض كذلك فان فرض الوضوء مجموع غسل الاعضاء
الثلاثة ومسح الرأس لأن كلامها فرض مستقل يترتب على فعله وتركه حكم الفرض ولذلك آتت بصيغة المفرد
ومن لم يتب لهذه الدققة الاينة سلك في الموضعين سلك الافراد اه وعلى هذا فكان الانسب للمصنف أن
يقول فيما مر وكن الوضوء بالافراد لا تصاد الدليل وهو الالية واتحاد الحكم بدليل فساد البعض بترك البعض
كما قاله في البحر فانهم (قوله ما يوجب الخ) ما مصدرية لا موصولة او موصوفة واقعة على السنة لان الحكم

الثابت لها الاجر واللوم على الفعل والترك وليس الحكم هو الفعل الذي يؤجر عليه الا ان يقال انها موصولة
او موصوفة واقعة على الاجر والعائد محذوف أي الاجر الذي يؤجره وعلى شكل فالمناسب تأنيث الضمير
في فعله وتركه فافهم (قوله ويلام) أي يعاتب بالتأني لا يعاقب كما أفاده في البصر والنهر لكن في التلويح ترك السنة
المؤكددة قريب من الحرام يستحق حرمان الشفاعة لقوله عليه الصلاة والسلام من ترك سنة سئى لم يزل شفاعتي
اه وفي التحرير أن تاركها يستوجب التضليل واللوم اه والمراد الترك بلا عذر وعلى سبيل الاصرار كما في شرح
التصريح لابن امير حاج ويؤيده ما سأتى في سنن الوضوء من انه لو اكتفى بالغسل مرة ان اعتاده اثم والا لا في البصر
من باب صفة الصلاة الذي يظهر من كلام أهل المذهب أن الاثم ذوط بترك الواجب أو السنة المؤكددة على الصحيح
لتصريحهم بأن من ترك سنة الصلوات الخمس قبل الايام والصحيح انه يأنم ذكره في فتح القدير وتصريحهم بالاثم لمن
ترك الجماعة مع انها سنة مؤكدة على الصحيح وكذا في تقاضيه لمن تتبع كلامهم ولا شك أن الاثم مقول بالتشكيك
بعضه اشد من بعض فالاثم لتارك السنة المؤكددة اخف من الاثم لتارك الواجب اه قال في النهر هناك ويؤيده
ما في الكشف الكبير معزيا الى اصول ابي اليسر حكم السنة أن يندب الى تحصيلها ويلام على تركها مع حقوق اثم
يسير (قوله وكثير الخ) مفعول مطلق وما زائدة لتأكيد الكثرة أي ويعترفون بالحكم تعريفا كثيرا (قوله
لان الخ) المخط موضع الخط مقابل الرفع ومواقع جمع موقع مصدر ميمي بمعنى الوقوع والانتظار جمع نظري
التأمل والتفكير أي لان الحكم هو محل وقوع انتظارهم أي انه المتقصد للفقهاء (قوله وعترفها الشئ) أي
عترف السنة اصطلاحا ما هي لغة فالطريقة مطلقا ولو قبيحة ط (قوله او بفعله) ينبغي زيادة وتقريره
الا انه داخل في الفعل لانه عدم النهي عما يقع بين يديه عليه الصلاة والسلام يعني انه كف والكف فعل من أفعال
النفس ط (قوله وليس بواجب) مراده به ما يمت بالقرض ط (قوله لكنه تعريف لمطلقها) أي لمطلق
السنة الشامل لتقسيمها وهما السنة المؤكددة المسماة سنة الهدى وغير المؤكددة المسماة سنة الزوائد
وأما المستحب المراد بالفضل والمندوب فهو قسم لها لا قسم منها كما قد مناه فافهم وأفاذ بالاستدراك أن المراد
من السنة هنا هو القسم الاول وبه صرح في النهر تأمل (قوله ولو حكما) كعدم الانكار على من لم يفعل لانه
ينزل منزلة الترك حقيقة قد دخل الاعتكاف في العشر الاخير من رمضان لانه عليه الصلاة والسلام وان واظب
عليه من غير ترك ومقتضاها وجوب الاعتكاف لكن لما لم يشكر عليه الصلاة والسلام على من لم يعتكف كان
ذلك منزلة ترك حقيقة والمراد ايضا المواظبة ولو حكما لتدخل التراخي فانه صلى الله عليه وسلم بين العذر
في التخلف عنها وهو خوف أن تضر عينا ط عن ابي السعود ومفاده أن المواظبة بالترك تفيد الوجوب
قال في البحر وظاهر الهداية بخالفه فانه في الاستدلال على سنة المضمة والاستشاق قال لانه عليه
السلام فعلهما على المواظبة ثم قال في البحر والذي ظهر للعبد الضعيف أن السنة ما واظب عليه النبي صلى الله
عليه وسلم لكن ان كانت لامع الترك فهي دليل السنة المؤكددة وان كانت مع الترك أحيانا فهي دليل غير
المؤكددة وان اقترنت بالانكار على من لم يفعله فهي دليل الوجوب فافهم هذا فان يحصل التوفيق اه قال
في النهر وينبغي أن يقيد هذا بما اذا لم يكن ذلك الفعل الواظب عليه مما اختص وجوبه به عليه الصلاة والسلام
أما اذا كان كصلاة الضمى فان عدم الانكار على من لم يفعل لا يصح أن ينزل منزلة الترك ولا بد أن يقيد الترك
بكونه لغیر عذر كما في التحرير ليعزج التروك لعذر كالقيام المفروض وكانه انما تركه لان الترك لعذر لا يعتد تركا
اه (قوله وأورد عليه الخ) أي على تعريف الشئ وحاصله التقص بعدم المنع لانه اذا كان الاصل في الاشياء
التوقف بمعنى عدم العلم بالحكم هل هو الاباحة او الحظر لا تعلم اباحة المباح الا بقوله عليه السلام او فعله فيدخل
في تعريف السنة الا أن يراعى في التعريف ولا مباح قال ط وكذا في المباح على القول بان الاصل الحظر
(قوله الا أن الفقهاء الخ) جواب عن الايراد قال في الصحاح الهج بالذئ الولوع به وقد لهج بالكسر يلهم لهجا
اذا غرى به اه والمعنى انهم ينطقون به كثيرا ط اقول وصرح في التحرير بان المختار أن الاصل الاباحة
عند الجمهور من الحنفية والشافعية اه وتبعه تلميذ العلامة قاسم وجرى عليه في الهداية من فصل الحدود
وفي الخانية من أوائل الحظر والاباحة وقال في شرح التحرير وهو قول معتزلة البصرة وكثير من الشافعية
وأكثر الحنفية لاسيما العراقيين قالوا واليه اشار محمد بن هتد بالقتل على أكل الميتة وشرب الخمر فلم يفعل

ويلام على تركه وكثيرا
ما يعترفون به لانه محط مواقع
انتظارهم وعترفها الشئ
بما ثبت بقوله عليه الصلاة
والسلام او بفعله وليس بواجب
ولامستحب لكنه تعريف
لمطلقها والشرط في المؤكددة
المواظبة مع ترك ولو حكما
لكن شأن الشرط أن لا تذكر
في التعاريف وأورد عليه في
البصر المباح بناء على ما هو
المتصور من أن الاصل في
الاشياء التوقف الا أن الفقهاء
كثرا ما يلهجون بأن الاصل
الاباحة

مطلب
المختار أن الاصل في الاشياء
الاباحة

حتى قيل بقوله خفت أن يكون آثماً لأن أصل الميتة وشرب الخمر يحرمان الألبانين عنهما فجعل الإباحة أصلاً والحرمة بهارض النهي اهـ وقيل أيضاً أنه قول أكثر أصحابنا وأصحاب الشافعي - الشيخ أكل الدين في شرح أصول البرزوي - وبه علم أن قول الشافعي في باب استيلاء الكفار أن الإباحة رأي المعتزلة فيه نظر قد بر (قوله) بالتعريف بناء عليه أي على أقوال الأصل الإباحة أقول هذا الجواب نافع فيما سكت عنه الشافعي وبني على الإباحة الأصلية أما ما نص على إباحته وأفعله عليه السلام فلا يتنع وقد نص في التعرير على أن المباح يطلق على متعلق الإباحة الأصلية كما يطلق على متعلق الإباحة الشرعية فالأحسن في الجواب أن يقال المراد بقوله في التعريف ما ثبت ثبوت طلبه لا ثبوت شرعيته والمباح غير مطلوب الفعل وانما هو مخير فيه (قوله البداية) قيل الصواب البداية بالهمز وفيه نظر فقد ذكر في القاموس من اليسار يبدت بالشيء ويبدت ابتدأت اهـ أي بفتح الدال وكسرها (قوله بالنية) بالتشديد وقد تحقق قهستاني وهي لغة عزم القلب على الشيء واصطلاحاً كما في التلويح قصد الطاعة والتقرب إلى الله تعالى في إيجاب الفعل ودخل فيه المتيات فان المكلف به الفعل الذي هو كلف النفس ثم العزم والقصد والنية اسم للإرادة الحادثة لكن العزم المتقدم على الفعل والقصد المقترن به والنية المقترن به مع دخوله تحت العلم بالمنوي وقامه في البحر (قوله أي نية عبادة) الأولى التعبير بالطاعة ليشمل نحو من المصنف فقد ذكر شيخ الإسلام زكريا أن الطاعة فعل ما يشاب عليه توقف على نية ولا عرف من يفعله لاجله أولاً والقرية فعل ما يشاب عليه بعدم معرفة من يتقرب إليه به وإن لم يتوقف على نية والعبادة ما يشاب على فعله ويتوقف على نية فهو الصلوات الخمس والصوم والزكاة والحج من كل ما يتوقف على النية قرية وطاعة وعبادة وقراءة القرآن والوقف والعق والصدقة ونحوها مما لا يتوقف على نية قرية وطاعة لا عبادة والنظر المؤدى إلى معرفة الله تعالى طاعة لا قرية ولا عبادة اهـ وقواعد مذهبنا لا تأباه سوى وانما لم يكن النظر قرية لعدم المعرفة بالمتقرب إليه لأن المعرفة تحصل بعده ولا عبادة لعدم التوقف على النية (قوله لا تصح) الأولى لا تحل كما في الفتح ليشمل مثل من المصنف والطواف اهـ ح وفيه أنه لو قصد من المصنف لم يكن آتياً بالسنة كما أنه لو تيمم لم تجزله الصلاة به فإن النية المسنونة في الوضوء هي المشروطة في التيمم هكذا في حاشية شيخ مشايخنا الرافعي - وبيانه أن الصلاة تصح عندنا بالوضوء ولو لم يكن منوباً وانما نسق النية في الوضوء ليكون عبادة فانه بدونها لا يسمى عبادة تماماً حواها كما يأتي وإن صحته الصلاة بخلاف التيمم فإن النية شرط لصحة الصلاة به فالنية في الوضوء شرط لكونه عبادة وفي التيمم شرط لصحة الصلاة به ولما لم تصح الصلاة بالتيمم المنوي به استحابة من المصنف علم أن الوضوء المنوي به ذلك ليس عبادة لكن قد يقال لا يلزم من عدم صحة الصلاة بالتيمم المذكور عدم كون ذلك الوضوء عبادة لأن صحة الصلاة أقوى على أن طهارة التيمم ضرورية فيحسب في شروطها ولذا شرطوا في التيمم نية عبادة مقصودة وظاهر كلامهم هنا أن كون العبادة مقصودة غير شرط في النية المسنونة للوضوء فيدخل مثل من المصنف والله تعالى أعلم (قوله كوضوء الخ) فيه أن الوضوء ورفع الحدث ليسا عبادة لعدم توقفهما على النية عندنا بل هما قرية وطاعة كما علمت على انهما ليسا عمالاً يحل - الأبالطهارة كما أفاده ح لأن الوضوء عين الطهارة ورفع الحدث وكذا المثال الآخر بالوضوء لا زمان من لوازم وجوده فاقوله كوضوء ليس تشيلاً للعبادة بل تنظير للمنوي ولا يخفى أن الأصوب أن يقول أو وضوء بالعطف على عبادة وما ذكره من الاكتفاء بنية الوضوء هو ما جزم به في الفتح وأيده في البحر والنهر حيث ذكر أن الاستفادة من كلامهم أن نية الطهارة لا تكفي في تحصيل السنة وكأنه لأنها منسوبة إلى إزالة الحدث والخبث فلم ينو خصوص الطهارة الصغرى فعلى هذا لو نوى الوضوء كفي لأنه ورفع الحدث سواء بل هو أخص منه لأن رفع الحدث يشمل الغسل فكان الوضوء أولى اهـ لا يقال تنوع رفع الحدث إلى الوضوء والغسل يقتضي أن يكون كالطهارة لا نناقش تنوعه لا يضر لأن الغسل في ضمنه وضوء فلم يكن ناوياً بخلاف ما أراد بخلاف تنوع الطهارة فافهم وقد مضى القدوري في مختصره على الاكتفاء بنية الطهارة ووافق في السراج لكن ظاهر كلام الزيلعي - أنه خلاف المذهب وفي الأشياء وعند البعض نية الطهارة تكفي أقول ويؤيده ما في تيمم البدائع عن القدوري - الصحيح من المذهب أنه إذا نوى الطهارة أجزأه وجزم به في البحر هناك لكن يفرق بأن الطهارة بالتراب لا تنوع بخلافها بالماء وذكر

بالتعريف بناء عليه (البداية بالنية) أي نية عبادة لا تصح الأبالطهارة كوضوء ورفع الحدث وامتنال أمر

مطلب
الفرق بين النية والقصد والعزم

مطلب
الفرق بين الطاعة والقرية والعبادة

في البحر هناك ايضا أن نية التيمم لا تكفي لصحته على المذهب خلافا لما في النوادر ولا اعتماد عليه بل المعتمد
 اشتراط نية مخصوصة اه ولعل الفرق بين التيمم والوضوء أن كل وضوء تصح به الصلاة بخلاف التيمم فإن منه
 ما لا تصح به الصلاة كالتييمم لسبب محقق فلذلك تصح نية التيمم المطلق تأمل هذا وأورد في البحر على قوله
 أو امتثال أمره لا يتأتى قبل دخول الوقت اذ ليس مأموره إلا أن يقال ان الوضوء لا يكون تظلا لانه شرط
 للصلاة وشرطها فرض ولا يفتى ما فيه اه وأجاب ط بانه مأموره على طريق التذيق قبل الوقت وهو إحدى
 الثلاث التي المندوب فيها افضل من الفرض اه أقول وعلى القول بأن سبب وجوبه الحدث يكون مأموره
 قبل الوقت وجوبا موسعا الى القيام الى الصلاة كما سبق تقريره بقى هنا شيء وهو انه اذا أراد تجديد الوضوء
 لا ينوي إزالة الحدث ولا اباحة الصلاة ويمكن دفعه بأن ينوي التجديد فانه مندوب اليه فيكون عبادة كما في شرح
 الشيخ اسمعيل عن شرح البرجندي أقول فيه أن التجديد ليس عبادة لا تقيلا لا بالظاهر فالا حسن أن يقال
 انه ينوي الوضوء بناء على أن نيته تكفي أو ينوي امتثال الأمر لأن المندوب مأموره حقيقة أو مجازا على
 الخلاف بين الأصوليين (قوله وصبر حوا بأنه بدونها) أي الوضوء بدون النية ليس عبادة وذلك كان دخل
 الماء مدفوعا أو مختارا لقصد التبرّد أو ليجرد إزالة الوسخ كما في القح قال في التمهيد لا نزاع لأصحابنا أي مع
 الشافعي في أن الوضوء المأموره لا يصح بدون النية انما نزاعهم في توقف الصلاة على الوضوء المأموره وأشار
 ابو الحسن الكرخي الى هذا وقال للدبوسي في أسرارهم وكثير من مشايخنا يظنون أن المأموره من الوضوء
 يتأذى من غيرية وهذا غلط فإن المأموره عبادة والوضوء بقبرية ليس بعبادة وفي ميسوط شيخ الاسلام
 لا كلام في أن الوضوء المأموره لا يحصل بدون النية لكن جهة الصلاة لا تتوقف عليه لان الوضوء المأمور
 به غير مقصود وانما المقصود الطهارة وهي تحصل بالمأموره وغيره لان الماء مطهر بالطبع اه (قوله ويأثم
 بتركها) أي انما يسيرا كما قد مناه عن الكشف والمراد التبرك بلا عذر على سبيل الإصرار كما قد مناه أيضا
 عن شرح التمهيد وذلك لأنها سنة مؤكدة لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليها كما حققه في القح راداعلى القدوري
 حيث جعلها مستحبة (قوله وبأنها فرض الخ) الصواب أن يقال وبأنها شرط في كون الوضوء عبادة
 لا مضافا للصلاة فإن تلك النية لا يعاقب عقاب ترك الفرض وانقضاء الالتزام يستلزم انتفاء الملتزم والشرط
 لا يكون فرضا الا اذا كان شرط العصة وهذا ليس كذلك بل هو شرط في كون الوضوء عبادة فقط اه ح
 يؤيده أن آية الوضوء لا دلالة لها على اشتراط النية كما حققه العلامة ابن كمال في شرحه على الهداية ونقله عنه
 الجوى في حاشية الاشياء وفي البحر وليست النية بشرط في كون الوضوء مضافا للصلاة انما هي شرط في كونه
 سببا للثواب على الاصح وقيل ثاب بغبرية اه (قوله بسور حار) نقله في البحر عن شرح المجمع والوقاية معزيا
 للكفاية وفي الفتح واختلفوا في النية بالتوضوء والاحوط أن ينوي اه والظاهر أن المراد أن الاحوط
 القول بلزوم النية تأمل (قوله وينبذ تمر) أي على القول الضعيف يجوز أن الوضوء به فهو كالتييمم لانه يدل عن
 الماء حتى لا يجوز به حال وجود الماء ويتقضى به اذا وجد ذكره القدوري في شرحه عن أصحابنا فتح والظاهر
 أن العلة في سور الحار كذلك لانه انما يتوضأ به مع التيمم عند فقد الماء كما يأتي (قوله وبأن وقتها)
 معطوف على قوله بأنه بدونها (قوله يتبقى أن تكون) أي النية والذي رأيته في الاشياء يكون بالباء
 الصنية أي يكون وقتها فعلى القول بتبني معنى يطلب وعلى الثاني هي ما يستعملها العلماء في مقام البحث فيما
 لا نقل فيه وهو المتبادر من الاشياء (قوله قلت لكن الخ) استدراك على الاشياء بأن ما بحثه منقول كما ذكره
 الجوى والظاهر انه استدراك على قوله عند غسل الوجه قال في امداد الفتاح وأما وقتها فعند ابتداء الوضوء
 حتى قبل الاستبراء اه أي لان الاستبراء من سنن الوضوء بل من اقوى سننه كما صرح حوا به ولهذا قيل كان
 ينبغي ذكره هنا (قوله قبل سائر السنن) سائر هنا بمعنى باقي لا بمعنى جميع والالكان محلها قبل نفسها اه ح
 وافاد في القاموس أن استعماله بالمعنى الثاني وهم أوقليل (قوله فلا تنس الخ) حاصله انه ليس محل منيتها
 عندنا هو محل فرضيتها عند الشافعي الذي هو قبيل غسل الوجه (قوله لذي الفهم) أي الادراك متعلق
 بقوله انت أو بشئله تحكي أي تذكر أو بسؤالات أو حال منه ومثله قوله في النية لكن يزيد عليه جواز نطقه
 بهام على أن في معنى الباء (قوله حقيقة) قد منا بيان حقيقة اللغة واصطلاحا (قوله حكم) هو أنها سنة

وصبر حوا بأنه بدونها ليس
 بعبادة ويأثم بتركها وبأنها
 فرض في الوضوء المأموره
 وفي التوضؤ بسور حار وينبذ
 تمر كالتييمم وبأن وقتها عند
 غسل الوجه وفي الاشياء
 ينبغي أن تكون عند غسل
 اليدين لا راسين لينال ثواب
 السنن قلت لكن في القهستاني
 ومحلها قبل سائر السنن كما في
 القح فلا تنس عندنا قبيل
 غسل الوجه كما تفرض عند
 الشافعي اه وفيها سمع
 سوالات مشهورة نظمها
 العراقي فقال
 سمع سوالات لذي الفهم انت
 تحكي لكل عالم في النية

مطلب
 سائر معنى باقي لا بمعنى جميع

في الوضوء والغسل وشرط في المقاصد من العبادات كالصلاة والزكاة وفي التيمم وفي الوضوء بنبيذ القرو وسور
 الحاروفي نحو الكفارات وفي ضرورة المنوى بها عبادة (قوله محمل) هو القلب فلا يكتفى بالتلفظ باللسان ودونه
 إلا أن لا يقدر أن يحضر قلبه لينوى به أو يشك في النية فيكفيه اللسان وهل يستحب التلفظ بها أو يسن
 أو يكره فيه أقوال اختار في الهداية الأول لمن لا يجتمع عزيمته وفي الفتح لم ينقل على النبي صلى الله عليه وسلم
 وأصحابه التلفظ بها إلا في حديث صحيح ولا ضعف وزاد ابن امير حاج ولا عن الأئمة الأربعة وتماهه في الاشياء
 في بحث النية (قوله زمن) هو أول العبادات ولو حكما كما لو نوى الصلاة في بيته ثم حضر المسجد واقتنع
 الصلاة تلك النية بلا فاصل يمنع البناء وكيفية الزكاة عند عزل ما وجب ونية الصوم عند الغروب والحج عند
 الاحرام كما بسطه في الاشياء (قوله وشرطها) هو الاسلام والتمييز والعلم بالمنوى وأن لا يأتي بخلاف بين النية
 والمنوى ويسان في الاشياء (قوله والقصد) أي المقصود منها مصدر بمعنى اسم المفعول قال في الاشياء
 قالوا المقصود منها تمييز العبادات من العادات وتمييز بعض العبادات عن بعض كالامساك عن المفطرات
 فليكون حجة أول عدم الحاجة اليه فما لا يكون عادة أو لا يتقدم بغيره لا يشترط كالإيمان بالله تعالى والمعرفة
 والخوف والرجاء والنية وقراءة القرآن والأذان (قوله والكيفية) أي الهيئة وهو منسوب لكيف
 اسم الاستفهام لانها من شأنها أن يسأل بها عن حال الاشياء فما يجب به يقال فيه كيفية فهي الهيئة التي
 يحسب بها السائل عن حال شيء بقوله كيف هو كقوله كيف زيد فتقول صحيح أو سقيم فيقال هنا ينوي
 في الوضوء والغسل والتيمم استباحة ما لا يحل بالاطهارة أو رفع الحدث مثلهذا ما ظهر لي ثم رأيت نحوه في
 الامداد فافهم (قوله قولاً) اشار به الى أنه لا تنافي بين سنية الابتداء بها وبالنية وبغسل اليدين لان النية
 محلها القلب والتسمية محلها اللسان وغسل اليدين بالفعل اقاده ط لكن في الشرب ليلية أن مراعاة استحباب
 التلفظ بالنية يفوت البدء بالتسمية حقيقة فيكون اضافها اه (قوله وتحصل بكل ذكر) فلو كبر أو هلى
 أو حمد كان مقبلاً السنة يعني لاصلها وكما لها على أي تأخذه في التبر (قوله لكن الوارد الخ) قال في الفتح
 لفظها المنقول عن السلف وقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم بسم الله العظيم والحمد لله على الاسلام وقيل
 الأفضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد التعمد وفي المجتبى يجمع بينهما اه وفي شرح الهداية للعيني المروى
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بسم الله والحمد لله رواه الطبراني في الصغير عن ابي هريرة بأسناد حسن اه
 (قوله قبل الاستنجاء) لانه من الوضوء والبداء في الوضوء شرعت بالتسمية حلية وفيها من هذا كله أي
 ما ذكر من الفاظ التسمية عند ابتداء الوضوء أما عند الاستنجاء ففي الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم كان اذا دخل
 الخلاء قال اللهم اني أعوذ بك من الخبث والخبائث وزاد سعيد بن منصور ورواهما وابن المسكن في أوله بسم الله
 وانثبب بضمين ويجوز تسكين الباء على الاصح جمع خبيث والخبائث جمع خبيثة قبل المراد بها ذكر ان الشياطين
 واناثهم وقيل غير ذلك (قوله وبعده) لانه حال مباشرة الوضوء دور وفيها أن يندب بعض المشايخ تسن قبله
 وعند بعضهم بعده فلا حوط أن يجمع بينهما اه واختاره في الهداية وقاضى خان (قوله الاحال انكشاف
 الخ) الظاهر أن المراد انه يسمى قبل رفع ثيابه ان كان في غير المكان المعد للقضاء الحاجة والافتيل دخوله فلو نسي
 فيها سمي بقلبه ولا يحترق لسانه تغلظاً باسم الله تعالى (قوله بل المتدوب) قال في السراج انه يأتي بها ثلاثاً يخلو
 وضوء عنها وقالوا انها عند غسل كل عضو مندوبة نهر (قوله وأما الأكل الخ) أي اذا نسها في ابتداءه
 واعلم أن الزبلي ذكر أنه لا تحصل السنة في الوضوء وقال بخلاف الأكل لان الوضوء عمل واحد بخلاف
 الأكل فان كل لقمة فعل مبتدأ قال في البحر ولهذا قال في الخاتمة لو قال كلما كتبت العم فقله على أن اتصدق
 بدرهم فعليه بكل لقمة درهم لان كل لقمة أكل اه وذكر في الفتح أن هذا التعليل يستلزم في الأكل تحصيل السنة
 في الباقي لاستدراك ما فات وقال شارح المنية والاولى انه استدراك لما فات لقوله صلى الله عليه وسلم اذا
 أكل أحدكم فليذكر اسم الله على طعامه فليقل بسم الله أوله وآخره رواه ابو داود والترمذي
 ولا حديث في الوضوء اه أي فلو لم يكن فيه استدراك لما فات لم يكن لقوله أوله فائدة ولا يمكن الاستدراك
 في الوضوء بقوله بسم الله أوله وآخره لان الحديث وارد في الأكل ولا حديث في الوضوء وقد يقال اذا حصل به
 الاستدراك في الأكل مع انه افعال متعددة يحصل في الوضوء بالاولى لانه فعل واحد فيستفاد ذلك

استحبة حكم محمل زمن
 وشرطها والقصد والكيفية
 (و) البداءة (بالتسمية) قولاً
 وتحصل بكل ذكر لكن
 الوارد عنه عليه السلام باسم
 الله العظيم والحمد لله على دين
 الاسلام (قبل الاستنجاء
 وبعده) الاصل انكشاف وفي
 محل نجاسة فيسمى بقلبه ولو
 نسيها فسمى في خلاله لا تحصل
 السنة بل المتدوب وأما الأكل
 فتصل السنة في باقيه لا في ما فات

٢ قوله بغسل يديه لعلها تسخته
التي كتب عليها والا فاذى في
نسخ الشارح بغسل اليدين
اه معصمه

وليقبل بسم الله اتره وآخره
(و) البداية (بغسل اليدين)

٣ الطاهرتين ثلاثا قبل الاستنجاء
وبعده وقيد الاستيقاظ اتفاقا

ولذا لم يقل قبل ادخالهما
الاناء لثلاثيتهن اختصاص

السنة بوقت الحاجة لان
مفاهيم الكتب حجة بخلاف

أكثر مفاهيم النصوص كذا
في النهروفيه من الجمع المقهوم

معتبر في الروايات اتفاقا ومنه
اقوال الصحابة قال وينبغي

تقييده بما يدركه بالرى لا مالا
يدركه اه وفي القهستاني

عن حدود النهاية المقهوم
معتبر في نص العقوبة كافي

قوله تعالى كلا انهم عن ربهم
يومئذ نجبون

مطلب

في دلالة المقهوم

بدلالة النص لا بالقياس ويؤيده ما نقله العيني في شرح الهداية عن بعض العلماء انه اذا سمي في اثناء الوضوء
اجزاء (قوله وليقبل بسم الله الخ) أي اذا اراد تفصيل السنة فمخافات وكان الاولى أن يقول ما لم يقل
(تمة) ما ذكره المصنف من أن البداية بالتسمية سنة هو مختار الطحاوي وكثير من المتأخرين ويرجع في الهداية
نذهب اقبل وهو ظاهر الرواية نهر وتجب صاحب الجرمين المحقق ابن الهمام حيث يرجع هنا وجوبها ثم ذكر
في باب شروط الصلاة أن الحق ما عليه علماءنا من أنها مستحبة كيف وقد قال الامام احمد لا علم فيها حديثا
ثابتا (قوله والبداء بغسل يديه) قال ابن الكمال السنة تقديم غسل اليد وأما غسل الغسل ففرض
وللاشارة الى هذا المعنى قال البداية بغسل يديه ولم يقل غسل يديه ابتداء كما قال غيره اه (قوله الطاهرتين)
أما غسل اليدين فواجب بصر (قوله ثلاثا) لم يكتب بقول المصنف الآتي وتثليث الغسل لان المتبادر
منه أن المراد به غسل الاعضاء الثلاثة فافهم قال في الحلية والظاهر أنه لو نقص غسلهما عن الثلاث كان آتيا
بالسنة تاركا لكلالها على انه في رواية عند أصحاب السنن الاربع لحديث المستنقذ أنه صلى الله عليه وسلم قال
مرتين أو ثلاثا وقال الترمذي حسن صحيح (قوله قبل الاستنجاء وبعده) قال في النهر ولا خفاء أن الابتداء كما
يطلق على الحقيقي يطلق على الاضافي أيضا وهما مستندان لا واحدة اه (قوله وقيد الاستيقاظ) أي الواقع
في الهداية وغيرها تبع لحديث العيصين اذا استيقظ احدكم من منامه فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها
ولفظه لم حتى يغسلها ثلاثا فانه لا يدري اين بات يده (قوله اتفاقا) أي غير مقصود الذكر للاحتراز عن
غيره قال في العناية خص المصنف يعني صاحب الهداية بالمستيقظ تبركا بلفظ الحديث والسنة تشمل المستيقظ
وغيره وعليه الاكثرون اه ومنهم من قال انه مقصود وان غسلهما لغير المستيقظ ادب كافي السراج
وفي النهر الاصح الذي عليه الاكثر أنه سنة مطلقا لكنه عند قومهم التجاسة سنة مؤكدة كما اذا نام لاعت استنجاء
او كان على بدنه نجاسة وغير مؤكدة عند عدم فوهما كما اذا نام لاعت شيء من ذلك أو لم يكن مستيقظا عن نوم
اه ونحوه في البصر (قوله ولذا) أي لكون القيد اتفاقا وان الغسل سنة مطلقا (قوله بوقت الحاجة) أي
الى ادخالهما الاناء ابن كمال فيكون مفهومه انه اذا لم يمتحج الى ذلك بأن كان الاناء صغيرا يمكن رفعه والصب
منه لا يستغسلهما مع انه يستن مطلقا (قوله لان مفاهيم الكتب حجة) على التوهيم أي انه لو قال ذلك
لتوهم ما ذكر لان الخ والمفاهيم جمع مفهوم وهو دلالة اللفظ على شيء مسكوت عنه وهو قسما مفهوم الموافقة
وهو أن يكون المسكوت عنه أي غير المذكور موافقا للمنطوق أي المذكور في الحكم كدلالة النهي عن
التأنيب على حرمة الضرب وهذا يسمى عندنا دلالة النص وهو معتبر اتفاقا ومفهوم المخالفة بخلافه وهو
أقسام مفهوم الصفة والشرط والغاية والعدد واللقب وهو معتبر عند الشافعي الام مفهوم اللقب قال في التحرير
والخفية يتقون مفهوم المخالفة بأقسامه في كلام الشارع فقط اه فأقاده في الروايات ونحوها معتبرا بأقسامه
حتى مفهوم اللقب وهو تعليق الحكم بجملة كقولك صلاة الجمعة على الرجال الا سرق فيفهم منه عدم وجوبها
على النساء والعبيد وفي شرح التحرير عن نفس الائمة الكردي أن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم
عماء في خطابات الشارع فأما ما في متفاهم الناس وعرفهم وفي المعاملات والعقليات فبدل اه وتوضيح
هذا المحل يطلب من حواشينا على شرح المنار (قوله بخلاف أكثر مفاهيم النصوص) كآليات والاحاديث
أكونها من جوامع الكلم فتشتمل فوائد كثيرة تقتضي تخصيص المنطوق بالذكر ولذا ترى الخلف يستفيدون منها
ما لم يدركه للسبب بخلاف الروايات فانه كلما يقع فيها تفاوت الالتطار والمراد مفاهيم المخالفة أما مفاهيم الموافقة
فمعتبرة مطلقا كما قد مناه وقيد بالاكترلان من النصوص ما يعتبر مفهومه كص العقوبة كما يأتي (قوله وفيه
من الحج) أي في النهر من كتاب الحج عند ذكر الجنايات (قوله في الروايات) أي من الائمة والمراد في أكثرها
كما يأتي (قوله ومنه) أي من الذي يعتبر مفهومه اتفاقا ط (قوله تقييده) أي ما ذكر من اعتبار
المفهوم في اقوال العصابة ط (قوله بما يدركه بالرى) أي ما للعقل فيه مجال وتصرف ط (قوله
لا ما لم يدركه) أي لانه في حكم المرفوع والمرفوع نص والنص لا يعتبر مفهومه ط اقول ولهذا اتفق اصحابنا
على تقليد العصابة فيما لا يدركه بالرى كافي اقل الحيف قالوا انه ثلاثة ايام أخذ يقول عمر رضي الله عنه لتعين
جهة السماع (قوله كافي قوله تعالى الخ) لان اهل السنة ذكروا من جملة الادلة على جواز رؤيته تعالى

قوله لا ما لم يدركه به هكذا يحفظه

والذي في نسخ الشارح لا مالا
يدركه اه معصمه

في الاخرة هذه الآية حيث جعل الجلب عن الرؤية عقوبة للجمار فيفهم منه أن المؤمنين لا يحجبون والالم يكن ذلك عقوبة للجمار (قوله فاكثري لاكثري) يحمل عليه ما مر من النهي ومن غير الاكثر ما مر من تقييد الهداية بالمستيقظ (قوله الى الرغين) تنبيه رسغ بالسبب والصاد وبضم فسكون أو وضعتين أفاده في القاموس (قوله مفصل الكف) على وزن منبر ملحق العظمين من الجسد قاموس وهو اسم جنس يصدق على ما فوق الواحد فلذا صاغ تفسير المنقح به تأمل (قوله قال) أي الشاعر وتساهاوا في حذف قاعله لانه معلوم لانه لا يقول النظم الشاعر ط (قوله تلخصره) أي الشخص المعلوم من المقام ط (قوله في الوسط) في بعض النسخ ما وسط أي ما وسط بينهما (قوله نغذ بالعلم) البامزائدة واصلية والمفعول محذوف أي خذ هذه المسائل بعلم لا بظن لانه قد يقع في الغلط أو ضمن خذ معنى الظفر (قوله ثم ان لم يكن الخ) ثم للترتيب والتراخي في الاخبار لانه من ثمة أول الكلام وفي كيفية الغسل تفصيل ذكر الشارح الخفي منه وترك الظاهر قال في النهي ثم كيفية هذا الغسل أن الاناء ان امكن رفعه غسل اليدين ثم اليسرى ثلاثا وان لم يمكن لكان معه انما صغير فكذلك والادخل اصابع يده اليسرى مضغوطة دون الكف وصب على اليدين ثم يدخلها وبغسل اليسرى ١٥ وفي البصر قالوا يكره ادخال اليد في الاناء قبل الغسل للحدوث وهي كراهة تنزيه لان النهي فيه مصروف عن التصريح بقوله فانه لا يدري اين يات يده فالتنهي محمول على الاناء الصغير والكبير اذا كان معه اناء صغير فلا يدخل اليد اصلا وفي الكبير على ادخال الكف كذا في المستصفي وغيره وفي شرح الاتعصم كره الوضوء بالماء الذي ادخل المستيقظ يده فيه لاحتمال التماسه كالماء الذي ادخل الصبي يده فيه ١٥ اقول وظاهر التعديل انه لو نام مستجيبا ولا نجاسة عليه لا يكره ادخال يده ولا الوضوء مما ادخل يده فيه لعدم احتمال التماسه تأمل (قوله وصب على اليدين) أي ثم يدخلها وبغسل اليسرى كما مر (قوله لاجل التيامن) فيه جواب عما قيل لاحاجة الى الصب على كل واحدة من كفيه على حدة لانه يمكن غسل الكفين بماء على الكف اليدين كما هو العادة ورد في الدرر بان فيه ترجيحا لعادة العواتم على عرف الشرع أي لان عرف الشرع البداءة باليمين وبأن نقل البله في الوضوء من احدى اليدين أو الرجلين الى الاخرى لا يجوز بخلاف الغسل ١٥ اقول لكن ذكر في الحلية أن ظاهر الاحاديث الجمع بينهما وانه نص غير علمنا على انه لا يستحب التيامن هنا كما في غسل الخدين والمخزيين ومسح الاذنين والتلفين الا اذا تعذر ذلك فحينئذ يقدم اليمنى منهما والقواعد لا تنبوعه ١٥ ملخصا لكن يشكل عليه مسألة نقل البله وقد يجاب بأن نقل البله يجوز هنا بدليل ظاهر الاحاديث فتكون حينئذ عادة العواتم موافقة لعرف الشرع ولذا قال ابن حجر في التصفية ويست غسلهما معا بالاتساع انتهى فلنأمل (قوله ولو ادخل الكف الخ) محترز قوله ادخل اصابع يسراه (قوله ان اراد الغسل) أي غسل الكف (قوله صار الماء مستعملا) أي الماء الملاقى للكف اذا انفصل لاجمع الماء بغير وفيه كلام طويل سيأتي في بحث المستعمل (قوله لا) أي لا يصير مستعملا ومثله اذا وقع الكوز في الحطب فادخل يده الى المرفق جبر وذلك للاجة وان وجدت عليه الاستعمال وهي رفع الحدث كما افاده ح (قوله ولو لم يمكنه الاعتراض الخ) في البصر والنهي عن المضمرات لو بداهة فحسب ان امر غيره بالاعتراض والصب فان لم يجد ادخل منديلا يغسل بماتقاطر منه فان لم يجد رفع الماء بغيره فان لم يجد ريمم وصلى ولا إعادة عليه ١٥ قال في البصر وفي مسألة رفع الماء بغيره اختلاف والصحيح انه يصير مستعملا وهو يزيل الخبث ١٥ أي فيزيل ما على يديه من الخبث ثم يغسلهما للوضوء افاده ط (قوله وهو سنة) اراد بهما مطلقهما الشامل للوكدة وغيرها ح أي لانه عند قهرهم التماسه ستة مؤكدة وعند عدمه غيره مؤكدة كما قد مناه (قوله كما أن الفاتحة) أي قراءتها واجبة وتنوب عن الفرض واعلم أن ملذ كره هنا من انه سنة تنوب عن الفرض هو ما اختاره في الكافي وتبعه في الدرر وهو أحد اقوال ثلاثة لكنه يخالف لما أشار اليه صدر كلامه حيث عبر بالبداءة بغسل يديه فانه ظاهر في اختيار القول بأنه فرض وتقديمه سنة كما قد مناه عن ابن كمال وهذا ما اختاره في الفتح والمهرج واختبازية والسراج لقول محمد في الاصل بعد غسل الوجه ثم يغسل ذراعيه ولم يقل يديه فلا يجب غسلهما ثانيا قال في البصر وظاهر كلام المشايخ أنه المذهب وقال السرخسي الأصح عندي انه سنة لا تنوب عن الفرض فيعيد غسلهما واستشكله في الذخيرة بأن المقصود التطهير وقد حصل واجاب الشيخ اجماعا

وأما اعتباره في الرواية
فاكثري لاكثري (الى الرغين)
بالضم مفصل الكف بين الكوع
والكرسوع وأما البوع في
الرجل قال
وعظم على الابهام كوع وما يلي
لخصره الكرسوع والرسغ في الوسط
وعظم على الابهام رجل ملقب
يوع نغذ بالعلم واحد من الغلط
ثم ان لم يمكن رفع الاناء
أدخل اصابع يسراه مضغوطة
وصب على اليدين لاجل
التيامن ولو ادخل الكف ان
اراد الغسل صار الماء مستعملا
وان اراد الاعتراض لا ولولم
يمكنه الاعتراض بشئ ويده
فحسب ان ريمم وصلى ولم يعد
(وهو) سنة كما أن الفاتحة
واجبة (ينوب عن الفرض)

التالي - بأن المراد عدم النيابة من حيث ثواب الفرض لو أتى به مستقلاً قصداً إذا السنة لا تؤذيه ويؤيده اتفاقهم على سقوط الحدث بلائيه اه وحاصله أن الفرض سقط لكن في ضمن الفصل المسنون لا قصداً والفرض انما يثاب عليه إذا أتى به على قصد الفرضية كمن عليه جنابة قد نسيها واغتسل للجمعة مثلاً فإنه يرتفع حدثه فثمناً ولا يثاب ثواب الفرض وهو غسل الجنابة ما لم ينو له لا ثواب الا بالنية وحينئذ فيسن أن يعيد غسل اليدين عند غسل الذراعين ليكون آتياً بالفرض قصداً ولا ينوب الفصل الأول من هذه الجهة وأن ثاب منابه من حيث أنه لو لم يعبده سقط الفرض كما يسقط لو لم ينو أصلاً ويظهر على هذا أنه لا مخالفة بين الأقوال الثلاثة لأن القائل بالفرضية أراد أنه يجزئ عن الفرض وأن تقديم هذا الفصل الجزئي عن الفرض سنة وهو معنى القول بأنه سنة تنوب عن الفرض والظاهر أنه على هذين القولين يسن إعادة الفصل لما رقتصد الأقوال ولقته تعالى اعلم (قوله ويسن الخ) نقله في النهر عن الذخائر الشريفة وفيه تأييد لما ذكرناه آنفاً حيث لم يقيده بأحد الأقوال اذ يبعد القول بأن إعادة غسلهما عبث وإسراف فافهم (قوله والسؤال) بالكسر بمعنى العود الذي يستألك به وبمعنى المصدر قال في الدرر وهو المراد ههنا فلا حاجة إلى تقدير استعمال السؤال اه فالمراد الاستئناك قال الشيخ اسمعيل وبه عبر في الفتح وصرح به في الغاية وغيرها وقتله ابن فارس في مقياس اللغة وهو في الصباح المنير أيضاً فلا يرد ما قيل أنه لم يوجد في الكتب المعتبرة اه ونقله نوح افندي أيضاً عن الحافظ ابن حجر والعراقي والكرمانى قال وكفى بهم حجة (قوله سنة مؤكدة) خبراً مبتدأ محذوف أن قدر قوله والسؤال معطوفاً على ما قبله لا مبتدأ وعلى العطف فهل هو مرفوع أو مجرور واستظهر في البحر تعالى الزاوي الثاني ليفيد أن الابتداء به سنة أيضاً واستظهر في النهر الأول ترجيح كونه عند المضضة ثم قيل أنه مستحب لأنه ليس من خصائص الوضوء وصحة الزبلى وغيره وقال في الفتح أنه الحق لكن في شرح المنية الصغير وقد عده القدرى والاكثرون من السنن وهو الأصح اه قلت وعليه المتون (قوله عند المضضة) قال في البحر وعابه الاكثر وهو الاول لأنه أكل في الانتقاء (قوله وهو للوضوء عندنا) أى سنة للوضوء وعند الشافعي للصلاة قال في البحر وقالوا فائدة الخلاف تظهر فيمن صلى بوضوء واحد صلوات يكفيه عندنا لا عنده وعمله السراج الهندي في شرح الهداية بأنه إذا استألك للصلاة وما يخرج دم وهو نجس بالإجماع وإن لم يكن ناقضاً عند الشافعي (قوله الاذانبه الخ) ذكره في الجوهره ومفاده أنه لو أتى به عند الوضوء لا يسن له أن يأتي به عند الصلاة لكن في الفتح عن الغزوية ويستحب في خمسة مواضع اصفرار السن وتغيير الرائحة والقيام من النوم والقيام إلى الصلاة وعند الوضوء لكن قال في البحر ينافيه ما نقلوه من أنه عندنا للوضوء لا للصلاة ووفق في النهر يحصل ما في الغزوية على ما في الجوهره أى أنه للوضوء وإذا نسيه يكون مندوباً للصلاة لا للوضوء وهذا ما أشار إليه الشارح لكن قال الشيخ اسمعيل فيه نظراً بالنظر إلى تعليل السراج الهندي المتقدم اه اقول هذا التعليل عليل فقدرت بأن ذلك أمر متوهم مع أنه لمن يثار عليه لا يدعى ويظهر في التوفيق بأن معنى قولهم هو للوضوء عندنا بيان ما تحصل به الفضيلة الواردة فيما رواه أحمد من قوله صلى الله عليه وسلم صلاة بسؤال أفضل من سبعين صلاة بغير سؤال أى أنها تحصل بالإتيان به عند الوضوء وعند الشافعي لا تحصل إلا بالإتيان به عند الصلاة فعندنا كل صلاة صلاها بذلك الوضوء لها هذه الفضيلة خلافاً له ولا يلزم من هذا أنى استحبابه عندنا لكل صلاة أيضاً حتى يحصل التلطف وكيف لا يستحب للصلاة التي هي مناجاة الرب تعالى مع أنه يستحب للاجتماع بالناس قال في امداد الفتاح وليس السؤال من خصائص الوضوء فإنه يستحب في حالات منها تغيير القم والقيام من النوم وإلى الصلاة ودخول البيت والاجتماع بالناس وقراءة القرآن لقول أبي حنيفة إن السؤال من سنن الذين تستوى فيه الأحوال كلها اه وفي القهستاني ولا يختص بالوضوء كما قيل بل سنة على حدة على ما في ظاهر الرواية وفي حاشية الهداية أنه مستحب في جميع الأوقات ويؤكد استحبابه عند قصد التوضؤ فيسن أو يستحب عند كل صلاة اه وعن صريح استحبابه عند الصلاة أيضاً الحلبي في شرح المنية الصغير وفي هدية ابن العماد أيضاً وفي التاريخانية عن الثقة ويستحب السؤال عندنا عند كل صلاة ووضوء وكل ما يغير القم وعند البقطة اه فاغتم هذا التصريح الفريد (قوله وأقله الخ) اقول قال في المعراج ولا تقدير فيه بل يستألك إلى أن يطمئن قلبه بزوال النكمة واصفرار السن والمستحب فيه ثلاث ثلاث مياه اه والظاهر أن المراد

ويسن غسلهما أيضاً مع
الذراعين (والسؤال) سنة
مؤكدة كما في الجوهره عند
المضضة وقيل قبلها وهو
للوضوء عندنا إلا إذا نسيه
فيندب للصلاة كما يندب
لاصفرار سن وتغيير رائحة
وقراءة قرآن وأقله ثلاث

في الاعالي وثلاث في الاسافل
(بجاء ثلاثة) ندب امساكه
(بجاء) وكونه لنا مستويا
بلا عقد في غلظ الخنصر وطول
شبر وبستان عرضا لا طولا
ولا مضطجعا فانه يورث كبر
الطحال ولا يقبضه فانه يورث
الباسور ولا يمسه فانه يورث
الحمى ثم يقبضه والاف يستاك
الشيطان به ولا يزد على الشبر
والا قال الشيطان يركب عليه
ولا يضعه بل ينصبه والانظر
الجنون فهستاني ويكره بمؤذ
ويحرم بذى سم ومن منفعه
انه شفاء لمادون الموت ومذكر
للهادة عنده وعند فقده
او فقد أسنانه تقوم الخرقه
انخسنة والاصبع مقامه
كما يقوم العلك مقامه للمرأة
مع القدرة عليه (وغسل الفم)
أي استيعابه ولذا عبر بالفلسل
مطلب

في منافع السوالك

لا تقدر فيه من حيث تحصيل السنة وانما تحصيل باطمئنان القلب فلو حصل باقل من ثلاث فالمستحب اكملها
كما قالوا في الاستيعاب بالبحر (قوله في الاعالي) ويبدأ من الجانب الايمن ثم الايسر وفي الاسافل كذلك بجر
(قوله بجاء ثلاثة) بأن يله في كل مرة (قوله وندب امساكه بجاء) كذا في البحر والنهر قال في الدرر
لانه المنقول المتوارث اه وظاهره انه منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم لكن قال محشي العلامة فوح
افندي اقول دعوى النقل تحتاج الى نقل ولم يوجد غاية ما يقال ان السوالك ان كان من باب التطهير استحب
باليمين كالمضمضة وان من باب ازالة الاذى فباليسرى والظاهر الثاني كما روى عن مالك واستدل للاول بما
ورد في بعض طرق حديث عائشة انه صلى الله عليه وسلم كان يجبه التيامن في ترجمه وتنعله وطهوره وسواكه ورد
بأن المراد البداءة بالجانب الايمن من الفم اه ملخصا في البحر والنهر والسنة في كيفية اخذه أن يجعل الخنصر
اسفله والابهام اسفل رأسه وباقي الاصابع فوقه كما رواء ابن مسعود (قوله وكونه لنا) كذا في الفتح وفي
السراج يستحب أن يكون السوالك لارطبا يتروى لانه لا يزيل القلق وهو وسخ الاسنان ولا يابس الجرح اللثة وهي
منبت الاسنان اه فالمراد أن رأسه الذي هو محل استعماله يكون لنا أي لافي غاية الخشونة ولا غاية
النعومة تأمل (قوله بلا عقد) في شرح درر البحار قليل العقد (قوله في غلظ الخنصر) كذا في المعراج
وفي الفتح الاصبع (قوله وطول شبر) الظاهر أنه في ابتداء استعماله فلا يضرب قصه بعد ذلك بالقطع منه
لتسويته تأمل وهل المراد شبر المستعمل او المعتاد الظاهر الثاني لانه محل الاطلاق غالبا (قوله وبستان عرضا
لا طولا) أي لانه يجرح حلم الاسنان وقال القزويني طولاً وعرضاً والاكتر على الاول بجر لكن وفق
في الحلية بأنه يستاك عرضاً في الاسنان وطولاً في اللسان جميعاً بين الاحاديث ثم نقل عن القزويني انه يستاك
بالمداواة خارج الاسنان وداخلها اعلاها واسفلها ورؤس الاضراس وبين كل سنين (قوله ولا يقبضه) أي
ييده على خلاف الهيئة السنونية (قوله ولا يمسه) بضم الميم كيفض وأما بلع الريق بلامص ففي الحلية قال
الحكيم الترمذي وابلع ريقك اول ما تستاك فانه ينفع الجذام والبرص وكل داء سوى الموت ولا تلعب بعده شيئا
فانه يورث الوسوسة يرويه فرياد بن علاقة اه (قوله ولا يضعه الخ) أي لا يلقيه عرضا بل ينصبه طولاً قال
الفهستاني وموضع سواكه صلى الله عليه وسلم من اذنه موضع القلم من اذن الكاتب وأسوكة اصحابه
خلف آذانهم كما قال الحكيم الترمذي وكان بعضهم يضعه في طي علمته اه (قوله والانظر الجنون) فانه
يروى عن سعيد بن جبير قال من وضع سواكه بالارض فجن من ذلك فلا يلومن الانفس حلية عن الحكيم
الترمذي (قوله ويكره بمؤذ) قال في الحلية وذكر غير واحد من العلماء كراهته بقضبان الرمان والريحان اه
وفي شرح الهداية للعيني روى الحارث في مسنده عن ضمير بن حبيب قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
السوالك يعود الريحان وقال انه يحترق عرق الجذام وفي النهر وبستانك بكل عود الا الرمان والقصب وأفضله الاراك
ثم الزيتون روى الطبراني ثم السوالك الزيتون من شجرة مباركة وهو سواكي وسواك الانبياء من قبلي (قوله
ومن منفعه الخ) في الشرب لاللية عن حاشية صحيح البخاري للقارضي ان منها انه يطي بالثيب ويحذر البصر
وأحسنها أنه شفاء لمادون الموت وانه يسرع في المني على الصراط اه ومنها ما في شرح المنية وغيره انه مطهرة
للفم وممرضة للرب ومفرحة لاله ملائكة ومجلاة للبصر ويذهب الجوز والحفر ويبيض الاسنان ويشد اللثة ويضم
الطغاف ويقطع البلغم ويضعف الصلاة ويظهر طريق القرآن ويزيد في الفصاحة ويقوى المعدة ويخفف الشيطان
ويزيد في الحسنات ويقطع المزة ويسكن عروق الرأس ووجع الاسنان ويطيب الذكوة ويسهل خروج الروح قال
في النهر ومنفعه وصلت الى نيف وثلاثين منفعة اذناها اماطة الاذى واعلاها تذكير الشهادة عند الموت رزقنا
الله ذلك بجنه وكرمه (قوله عنده) أي عند الموت (قوله أو الاصبغ) قال في الحلية ثم بأي اصبع استاك
لا بأس به والا فضل أن يستاك بالسبابة يمين ييد أو بالسبابة اليسرى ثم باليمنى وان شاء استاك بإبهامه اليمنى والسبابة
اليمنى ييداً بالابهام من الجانب الايمن فوق وتحت ثم بالسبابة من الايسر كذلك (قوله كما يقوم العلك مقامه)
أي في الثواب اذا وجدت النية وذلك أن المواظبة عليه تضعف اسنانها فيستحب لها فله بجر وظاهره انه
لا يتعبد بجان المضمضة ط (قوله ولذا عبر بالفلسل) افاد أن الاستيعاب يقاد بالفلسل دون المضمضة والاستنشاق
ففيه نظر فانهما كذلك فالمضمضة اصطلاحاً استيعاب الماء جميع الفم وفي اللغة التعريك والاستنشاق اصطلاحاً

ايصال الماء الى المارن ولغة من التشق وهو جذب الماء ونحوه يريح الاتق الى داخله بجر واجيب بأن المراد ما قاله الزيلعي وهو أن السنة فيها المبالغة والفصل ادل على ذلك وأورد أن المبالغة المذكورة ليست نفس الاستيعاب على أن المبالغة سنة أخرى فالعبر عنها وعن اصلها بعبارة واحدة يومهم انهما سنة واحدة وليس كذلك نهر وأيضا لا يناسب ذلك من صرح بسنة المبالغة كالمصنف قلت فالاحسن أن يقال ان التعبير بفصل القم والاتق ادل على الاستيعاب من المضمضة والاستنشاق بالنظر الى المعنى اللغوي تأمل (قوله أو للاختصار) أورد عليه أن الاختصار مطلوب ما لم يفوت فائدة مهمة فان المضمضة ادارة الماء في القم ثم بجمه والغسل لا يدل على ذلك وأجاب في النهر بأن كون المجر شرط فيها هو رواية عن الثاني والاصح انه ليس بشرط لما في الفتح لو شرب الماء عباءا جزءه عن المضمضة وقيل لا ومما لا يجوز به هذا وأبدى العيني وجهان ثالثا هو التنبية على حديثها (قوله بجمه) انما قال بجمه ولم يقل ثلاثا ليدل على أن المنون الثلاث بجمه جديدة افادته في المنع ط (قوله المارن) هو مالان من الاتق قاموس (قوله وهما سنتان مؤكدتان) فلو تركهما أثم على الصحيح سراج قال في الحلية له لم يحول على ما اذا جعل الترك عادة له من غير عذر كما قالوا مثله في ترك التثليث كما يأتي (قوله مشقتان) أي مشقتان كل منهما على سنن خمس وباعتبارهما تكون السنن اثني عشرة سنة فافهم ثم قد يقال الترتيب سنة واحدة فيها تأمل (قوله والتثليث) في البحر عن المعراج أن ترك التكرار مع الامكان لا يكره وأيده في الحلية بأنه ثبت عنه صلى الله عليه وسلم انه تخمض واستنشق مرة كما أخرجه ابوداود ثم قال وينبغي تقييده بما اذا لم يجعل الترك عادة له (قوله وتجديد الماء) أي اخذ ماء جديدا في كل مرة فيها (قوله وفعلهما بالعيني) أي ويخط ويستم باليسرى كما في المنية والمعراج (قوله والمبالغة فيهما) هي السنة الخامسة وفي شرح الشيخ اسمعيل عن شرح المنية والظاهر أنها مستحبة (قوله بالفرغرة) أي في المضمضة ومجاورة المارن في الاستنشاق وقيل المبالغة في المضمضة تكثير الماء حتى يملأ القم قال في شرح المنية والاول اشهر (قوله وسرتقديهما) أي حكمة تقديهما على فرائض الوضوء (قوله اعتبار أوصاف الماء) على حذف مضاف أي الوقوف على تمام أوصاف الماء فان أوصافه اللون والطعم والريح فاللون يرى بالبصر وبهما يحصل تمام الاوصاف التي قد تعرض له فافهم (قوله ولوعنده ماء الخ) في شرح الزاهدي عن الشفاء المضمضة والاستنشاق سنتان مؤكدتان من تركهما يأثم قال الزاهدي وبهذا تبين أن من عنده ماء للوضوء مرة معهما وثلاثا بدو منهما فانه يتوضأ مرة معهما اه كذا في الحلية أي لانها آكد من التثليث بدليل الاثر بتركهما لكن قدمنا حل الاثم على اعتياد الترك بلا عذر على أن التثليث كذلك كما يأتي والاحسن قول ح لان النبي صلى الله عليه وسلم ورد عنه ترك التثليث حيث غسل مرة مرة وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة الا به ولم يرد عنه ترك المضمضة والاستنشاق (قوله أجزاء) أي عن اصل المضمضة والاستنشاق وفاته سنة التجديد (قوله وعكسه) أي بأن قدم الاستنشاق لا يجوز به لصيرورة الماء مستعملا بجر أي لان ما في الاتق لا يمكن امساكه بخلاف ما في القم والمراد لا يجوز به عن المضمضة والا فالاستنشاق صحيح وان فاته الترتيب تأمل (قوله الاولى نم) ظاهره ولو تسوّل لاحتمال أن يتعلل من أجزاء السوال شي أو يقي اثر طعام لا يخرج السوال ويحترط (قوله وتحليل الحبة) هو تفريق شعرها من اسفل الى فوق بجر وهو سنة عند أبي يوسف وابو حنيفة ومحمد بفضلانه ورجح في المبسوط قول أبي يوسف كما في البرهان شرب ليلية وفي شرح المنية والادلة ترجحه وهو الصحيح اه قال في الحلية والظاهر أن هذا كله في الكثرة أما الخفيفة فيجب ايصال الماء الى ما تحتها اه وجرم به الشرب ليلية في منته (قوله لغبر المحرم) أما المحرم فذكره نهر (قوله بعد التثليث) أي تلت غسل الوجه امداد (قوله ويجعل ظهر كفه الى عنقه) نقله العلامة فوح افندي عن بعض الفضلاء بلفظ وينبغي أن يجعل الخ وكسب في الهامش انه الفاضل البرجندي وقال في المنع وكيفيته على وجه السنة أن يدخل اصابع اليد في فروجها التي بين شعراتها من اسفل الى فوق بحيث يكون كف اليد خارجا وظاهرها الى التوضي اه اقول لكن روى ابوداود عن انس كان صلى الله عليه وسلم اذا توضأ اخذ كفاه من ماء تحت حنكه فخلل به طيبته وقال بهذا أمر في ربي ذكره في البحر وغيره والمتبادر منه ادخال اليد من اسفل بحيث يكون كف اليد داخل من جهة العنق وظاهرها الى خارج لئلا يمكن ادخال الماء لما خوذ في خلال

اولا اختصار (بجمه) ثلاثة
(والاتق) يلوغ الماء المارن
(بجمه) وهما سنتان مؤكدتان
مشتقتان على سنن خمس
الترتيب والتثليث وتجديد
الماء وفعلهما بالعيني (والمبالغة
فيهما) بالفرغرة ومجاورة
المارن (لغير الصائم) لاحتمال
الفساد وسرتقديهما اعتبار
أوصاف الماء لان لونه يدرك
بالبصر وطعمه بالقم ويرى
بالأنف ولو عنده ماء يكفي
للفصل مرة معهما وثلاثا
بدو منهما غسل مرة ولو أخذ
ماء تخمض يعضه واستنشق
بساقيه أجزاء وعكسه لا وهل
يدخل اصبعه في فمه وأخذه
الاولى نم قهستاني (وتحليل
الحبة) لغبر المحرم بعد التثليث
ويجعل ظهر كفه الى عنقه

الشعر ولا يمكن ذلك على الكيفية المارة فلا يبقى لآخذة فائدة فليست مل وما في المنع عزاء الى الكفاية والذي رأيته في الكفاية هكذا وكيفية أن يخل بعد التثليث من حيث الأسفل الى فوق اه ثم اعلم أن هذا التخليل باليد اليمنى كما صرح به في الحلية وهو ظاهر وقال في الدور أنه يدخل اصابع يديه في خلال حليته وهو خلاف ما حذر قد بر (قوله وتخليل الاصابع) هو سنة مؤكدة اتفاقا سراج وما في الشر نبالة من ذكر الخلاف انما ذكره في تخليل الحلية كما قد مناه فافهم قال في البحر وعنده في السراج أي التخليل بأن يكون ماء متقاطر في تخليل الاصابع ولم يقيد في تخليل الحلية اه اقول قد علمت من الحديث المار التقييد في تخليل الحلية بأخذ كف من ماء وفي البحر ويقوم مقامه أي تخليل الاصابع الادخال في الماء ولو لم يكن جاريا وفيه عن الظهيرية أن التخليل انما يكون بعد التثليث لانه سنة التثليث اه قلت لكن ذكر في الحلية عند ذكره استحباب الاعضاء بالغسل في كل مرة انه يؤخذ منه استنان تثلثه ثم روى عن المدارق قطي والبيهقي بأسناد صحيح جيد عن عثمان رضي الله عنه انه توضأ فخلل بين اصابع قدميه ثلاثا وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما فعلت (قوله اليمين) أي اصابع اليمين ط (قوله بالتثليث) نقله في البحر بصيغة قيل وكيفية كما قاله الرحق أن يجعل ظهر البطن لثلاث يكون اشبه باللعب (قوله والرجلين الخ) ذكر هذه الكيفية في المعراج وغيره وقال بذلك ورد الخبر وكذا ذكرها القدوري مروية مع تقييد التخليل بكونه من اسفل وقعب في الفتح ورود هذه الكيفية بقوله والله أعلم به ومثله فيما يظهر امر اتفاق لاسنة مقصودة قال تليذه ابن امير حاج الحلبي في الحلية شرح المنية لكن الذي في سنن ابن ماجه عن المستورد بن شداد قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ فخلل اصابع رجله بخنصره وأما كونه بخنصر يده اليسرى وكونه من اسفل فاقاله علم به وبشكل كونه بخنصر اليسرى انه من الطهارة والمستحب في فعلها اليمين ولعل الحكمة في كونه بخنصر كونهما ادق الاصابع فهي بالتخليل النسب وفي كونه من اسفل انه ابلغ في اقبال الماء اه ثم نقل ندب هذه الكيفية عن الشافعية قلت ويحجب عن قوله وبشكل الخ بأن الرجلين محل الوسخ والتقدروا لاسيد كذا الشارح أن من الآداب غسلها باليسار (قوله بادئا) أي وخاتما بخنصر رجله اليسرى لان خنصر الرجل اليسرى هي يمين اصابعها واهام اليسرى كذلك أي والتيام سنة أو مستحب افاده في الحلية قال في البحر وقولهم من اسفل الى فوق يحتمل شيئين أن يبدأ من اسفل الى فوق أي من ظهر القدم أو من باطنه كما جزم به في السراج والاول اقرب اه أي فدخل خنصره من جهة ظهر القدم فيظل من اسفل صاعدا الى فوق لامن جهة باطنه (قوله وهذا) أي كون التخليل سنة (قوله فرض) أي التخليل لانه حينئذ لا يمكن اقبال الماء الابه فافهم (قوله وتثليث الغسل) أي جعله ثلاثا فجمع الثانية والثالثة سنة واحدة قال في الفتح وهو الحق لكن صحيح في السراج انهما سنتان مؤكدتان قال في النهر وهو المناسب لاستدلالهم على السنية بأنه علمه الصلاة والسلام لما أن توضأ مرتين مرتين قال هذا وضوء من يضاعفه الاجر مرتين ولما أن توضأ ثلاثا قال هذا وضوء ووضوء الانبياء من قبل فن زاد على هذا أو نقص فقد تعدى وظلم فحمل للشانية جزاء مستقلا وهذا يؤذن باستقلالها لانهما جزء سنة حتى لا يشاب عليها وحدها اه وقيد بالغسل اذ لا يطب تثليث المسح كما يأتي (قوله المستوعب) فلو غسل في المرة الاولى وبقي موضع يابس ثم في المرة الثانية اصاب الماء بعضه ثم في الثالثة اصاب الجميع لا يكون غسلا للاعضاء ثلاثا حلية عن قنارى الحجة (قوله ولا عبرة للغرفات) أي الغير المستوعبة قال في البحر والسنة تكرار الغسلات المستوعبات لا للغرفات اه بقي اذا لم يستوعب الا في الثالثة كما قلنا هل يحسب الكل غسلة واحدة فيعيد الغسل مرتين او يبعد غسل ما لم يصبه الماء فقط والمتبادر من عبارة البحر الاول واجتزأ (قوله ان اعتاده ام) قال في النهر ولواقتصر على الاولى ففي اغه قولان قيل يأنتم ترك السنة المشهورة وقيل لانه قد أتى بما أمر به كذا في السراج واختار في الخلاصة انه ان اعتاده ام والا لا وينبغي أن يكون هذا القول محل القولين اه اقول لكن في الخلاصة لم يصرح بالاثم وانما قال ان اعتاده كره وهكذا نقله في البحر ثم هو موافق لما قد مناه عن شرح التحرير من حمل اللوم والتخليل ترك السنة المؤكدة على الترتيب مع الاصرار بلا عذر وقد مناه أيضا نصريح صاحب البحر بأن الظاهر من كلام أهل المذهب أن الاثم منوط بترك الواجب والسنة المؤكدة على الصحيح ولا يخفى أن التثليث حيث كان سنة مؤكدة

(و) تخليل (الاصابع) اليمين بالتثليث والرجلين بخنصر يده اليسرى بادئا بخنصر رجله اليمنى وهذا بعد دخول الماء خلالها فلو منضمة فرض (وتثليث الغسل) المستوعب ولا عبرة للغرفات ولولا كثرة جرة ان اعتاده ام

وأمر على تركه يأثم وإن كان يعتقد سنة وأما حملهم الوعيد في الحديث على عدم رؤية الثلاث سنة كما يأتي
فذلك في الترك ولو مرة بدليل ما قلنا وبه اندفع ما في البحر من ترجيح القول بعدم الاثم لو اقتصر على مرة بأنه
لو أثم بنفس الترك لما احتج إلى هذا الجمل ١٥ وأما تركه في التبر وغيره وذلك لأنه مع عدم الاصرار محتاج إليه
تدبر (قوله والا) أي وإن لم يعتد به أن فعله أحياناً وفعله لعزّة الماء ولعذر البرد أو الحاجة لا يكره خلاصة
(قوله ولو زاد الخ) أشار إلى أن الزيادة مثل النقصان في المنع عنها لا عذر (قوله لطمانينة القلب) لأنه أمر
بترك ما يريه إلى ما لا يريه وينبغي أن يقيد هذا بغير الموسوس أما هو فيزيمه قطع مادة الوسواس عنه وعدم
التفاته إلى التشكيك لأنه فعل الشيطان وقد أمرنا بجماداته ومخالفته وحتى ويؤيده ما سنذكره قبيل فروض
الفصل من التارخانية أنه لو شك في بعض وضوئه أعاده إلا إذا كان بعد الفراغ منه أو كان الشك عادة له فإنه
لا يعتد به ولو قبل الفراغ قطعاً أو سوسة عنه ١٦ (قوله ولقصد الوضوء على الوضوء) أي بعد الفراغ من الأول
بحر في التارخانية عن الناطق "لوزاد على الثلاث فهو بدعة وهذا إنما يفرغ من الوضوء أما إذا فرغ ثم استأف
الوضوء فلا يكره بالاتفاق ١٧ ومثله في الخلاصة وعارض في البحر دعوى الاتفاق بما في السراج من أنه مكروه
في مجلس واحد أو أجب في التبر بأن ما مر فيما إذا أعاده مرة واحدة وما في السراج فيما إذا كثره مراراً ولفظه
في السراج لو تكرر الوضوء في مجلس واحد مراراً لم يستحب بل يكره لما فيه من الاسراف فتدبر ١٨ قلت لكن
يرد ما في شرح المنية الكبير حيث قال وفيه اشكال لأطباهم على أن الوضوء عبادة غير مقصودة لذاتها
فدائم يؤدّبه عمل مما هو المقصود لذاته فيكون اسرافاً محضاً وقد قالوا في السجدة لما لم تكن مقصودة لم يشرع التقرب
قربة لكونه غير مقصود لذاته فيكون اسرافاً محضاً وقد قالوا في السجدة لما لم تكن مقصودة لم يشرع التقرب
بها مستقلة وكانت مكروهة وهذا أولى ١٩ أقول ويؤيده ما قاله ابن العماد في هديته قال في شرح المصابيح
وأما يستحب الوضوء إذا صلى بالوضوء الأول صلاة كذا في الشريعة والفتية ٢٠ وكذا ما قاله المذاوي في شرح
الجامع الصغير للسيوطي "عند حديث من فوضأ على طهر كتب له عشر حسنات من أن المراد بالطهر الوضوء الذي
صلى به فرضاً أو نفلاً كما بينه فعل راوي الخبر وهو ابن عمر بن الخطاب لم يصل به شيئاً لا يسن له تجديده ٢١ ومقتضى
هذا كراهته وإن تبدل المجلس ما لم يؤدّبه صلاة أو نحوها ~~لكن~~ ذكر سيدي عبد الغني النابلسي أن المفهوم
من إطلاق الحديث مشروعيته ولو بلا فصل بصلاة أو مجلس آخر ولا اسراف فيما هو مشروع أما لو كثره ثالثاً
أو رابعاً فيشترط لمشروعيته الفصل بما ذكره ولا كان اسرافاً محضاً ٢٢ قتأمل (قوله لا بأس به) لأنه نور على
نور وقد أمر بترك ما يريه إلى ما لا يريه معراج وفي هذا التعليل أف ونشر مشوش وفيه إشارة إلى أن ذلك
مندوب فكله لا بأس وإن كان الغالب استعمالها فيما تركه أولى لكنها قد تستعمل في المندوب كما صرح به في البحر
من الجنائز والجهاد فافهم (قوله وحديث فقد تعدى الخ) جواب عما يرد على قوله لا بأس به وقد تقدم الحديث
في عبارة التبر قال في البحر واختلف في معنى قوله عليه الصلاة والسلام فمن زاد على هذا على أقوال فقيل على
الحديث المحدود وهو مردود بقوله عليه الصلاة والسلام من استطاع منكم أن يطيل غزته فليطهله والحديث
في المصابيح وإطالة الغزاة ~~تكون~~ بالزيادة على الحد المحدود وقيل على أعضاء الوضوء وقيل الزيادة على العدد
والنقص عنه والصحيح أنه محمول على الاعتقاد دون نفس الفعل حتى لو زاد أو نقص واعتقد أن الثلاث سنة
لا يلحقه الوعيد كذا في البدائع واقتصر عليه في الهداية وفي الحديث لف ونشر لان التعدى يرجع إلى الزيادة
والظلم إلى النقصان ٢٣ أقول وصريح ما في البدائع أنه لا كراهة في الزيادة والنقصان مع اعتقاد سنة
الثلاث ولذا ذكر في البدائع أيضاً أن ترك الاسراف والتقدير مندوب وبواقفه ما في التارخانية لا يكره إلا أن يرى
السنة في الزيادة وهو مخالف لما مر من أنه لو اكتفى بمرة واعتاده أثم ولم يأسأف بعد ورقة من أن الاسراف
مكروه تحريراً ومنه الزيادة على الثلاث ولهذا فترع في الفتح وغيره على القول بمحمل الوعيد على اعتقاد سنة
الزيادة والنقص بقوله فلوزاد قصد الوضوء على الوضوء ولطمانينة القلب عند الشك والنقص للحاجة لا بأس به
فان مفاد هذا التفرع أنه لو زاد أو نقص بلا فرض صحيح يكره وإن اعتقد سنة الثلاث وبه صرح في الحلية فقال
وهل لو زاد على الثلاث من غير قصد لما ذكر يكره الظاهر ثم لأنه اسراف ٢٤ لكن لو كان قصده بالزيادة الوضوء
على الوضوء انما تنقضي الكراهة إذا كان بعد الفراغ من الأول وصلى به أو تبدل المجلس على ما مر

مطلب
في الوضوء على الوضوء

والا لو زاد لطمانينة القلب
ولقصد الوضوء على الوضوء
لا بأس به وحديث فقد تعدى
محمول على الاعتقاد

مطلب
كلمة لا بأس قد تستعمل
في المندوب

والافلاو على كل فيحتاج الى التوفيق بين ما في البدائع وغيره ويمكن التوفيق بما قد مناه من انه اذا فصل ذلك مرة لا يكره ما لم يعتقه سنة وان اعتاده وأصر عليه يكره وان اعتقه سنة الثلاث الا اذا كان لغرض صحيح هذا ما ظهر لفهمي القاصر قد بره (قوله ولعل الخ) جواب عما اورده في البصر من أن قولهم لو نوى الوضوء على الوضوء لا بأس به بخلاف لما في السراج من أن تكراره في مجلس مكروه وحله على اختلاف المجلس بعيد وحاصل الجواب حل الكراهة على التنزيه فلا تنافي قولهم لا بأس به لان غالب استعمالها فيما تركه اولى اقول وفي هذا الجواب نظر لما قد مناه من تعليلهم بأنه نور على نور فهي مستعملة في المندوب لا فيما تركه اولى فلاحسن الجواب بما قد مناه من التبر من أن المكروه تكراره في مجلس مرارا (قوله بل في القهستاني الخ) ترق في الجواب وهو مخالف لما سبق في من أن الاسراف مكروه ولو جاء النهر ولذا قال تأمل وبأني تمام الكلام عليه وقد يقال اطلق الجائز وأراد به ما يسمي المكروه ففي الحلية عن اصول ابن الحماجب انه قد يطلق ويراد به ما لا يمنع شرعا وهو يشمل المباح والمكروه والمندوب والواجب اهـ لكن الظاهر أن المراد المكروه تنزيها لان المكروه محرم بما يمنع شرعا منعا لازما (قوله معزيا) يقال عزوته وعزيت له لغة اذا نسبته معصا فهو اسم مفعول من البائي اللام اصله معزوى فقلبت الواو ياء ثم ادغمت ويجوز أخذ من الواو ايضا فان القياس فيه معزى مثل مغزى ولكنه قد قلب الواو اوان فيه ياءين وهو فصيح كائنص عليه التقضائي في شرح النصريف (قوله مرة) لو قال بدله بماء واحد كما في المنية لكان اولى لما في الفتح روى الحسن عن ابي حنيفة في الجرد اذا مسح ثلاثا بماء واحد كان مسنونا اهـ وعليه حمل في الهداية وغيرهما ما استدلل به الشافعي من رواية التثليث جميعا بين الاحاديث ولا يقال ان الماء يصير مستعملا بالمرة الاولى فكيف يستعمل التكرار لما في شرح المنية من انهم اتفقوا على أن الماء مادام في العضو لا يكون مستعملا (قوله مستوعبة) هذا سنة ايضا كما جزم به في الفتح ثم قل عن القنية انه اذا دام على ترك الاستيعاب بالاعتذار ثم قال وكأنه لظهور رغبته عن السنة قال الزبلي وتكلموا في كيفية المسح والاطهر أن يضع كفيه واصابعه على مقدم رأسه ويمدحهما الى القفا على وجه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح اذنيه باصبعيه اهـ وما قيل من انه يجافي المسحبتين والاهامين ليمسح بهما الاذنين والكفين ليسح بهما جاتي الرأس خشية الاستعمال فقال في الفتح لا اصل له في السنة لان الاستعمال لا يثبت قبل الاتصال والاذنان من الرأس (تنبيه) لو مسح ثلاثا بماء قبل يمسح بهما وقيل انه بدعة وقيل لا بأس به وفي الخاتمة لا يكره ولا يكون سنة ولا ادبا قال في البصر وهو الاولى اذ لا دليل على الكراهة اهـ قلت لكن استوجه في شرح المنية القول بالكراهة وذكر ما يؤيده فيها حلقته على البصر فراجعه وسيأتي في المتن عدم المنهيات (قوله وأذنيه) أي باطنهما ياطن السجابتين وظاهرهما ياطن الابهامين قهستاني (قوله معا) أي فلاتيا من فيهما كما سيذكره (قوله ولو جاءه) قال في الخلاصة لو أخذ الاذنين ماء جديدا فهو حسن وذكره من لا مسكين رواية عن ابي حنيفة قال في البصر فاستفيد منه أن الخلاف بيننا وبين الشافعي في انه اذا لم يأخذ ماء جديدا ومسح بالبلل الباقية هل يكون مقبلا للسنة فعندنا نعم وعنده لا أمالوا أخذ ماء جديدا مع بقاء البلل فإنه يكون مقبلا للسنة اتفاقا اهـ وأقره في النهر أقول مقتضاه أن مسح الاذنين بماء جديدا أولى مراعاة الخلاف ليكون آتيا بالسنة اتفاقا وهو مفاد تعبير الشارح بلو الوصلية نهالا لشر بلاني وصاحب البرهان وهذا مبني على تلك الرواية لكن نقيدها بالمتون بقولهم بما انه يفيد خلاف ذلك وهكذا تقرير شراح الهداية وغيرها واستدلوا لهم بفعله عليه الصلاة والسلام انه أخذ غرفة مسح بها رأسه وأذنيه وبقوله الاذنان من الرأس وكذا جوابهم عما روى انه صلى الله عليه وسلم أخذ لأذنيه ماء جديدا بأنه يجب حله على انه لفناء البلل قبل الاستيعاب جميعا بين الاحاديث ولو كان أخذ الماء الجديدا مقبلا للسنة لما احتج الى ذلك وفي المعراج عن الجبازية ولا يستحب تجديد الماء في كل بعض من أبعاض الرأس فلا يستحب في الاذنين بل اولى لانه تابع اهـ وفي الحلية السنة عندنا وعند أحد أن يكون بماء الرأس خلافا للمالك والشافعي وأحمد في رواية اهـ وفي التاترخانية ومن السنة مسحهما بماء الرأس ولا يأخذ لهما ماء جديدا اهـ وفي الهداية والبدائع وهو سنة بماء الرأس قال في العناية أي لا بماء جديدا ومثله في شرح المجمع وفي شرح الهداية للعيني استيعاب الرأس بالمسح بماء واحد

مطاب
قد يطلق الجائز على ما لا يمنع
شرعا فيشمل المكروه

مطاب
في نصريه قولهم معزيا

ولعل كراهة تكراره في مجلس
تنزيه بل في القهستاني معزيا
للجواهر الاسراف في الماء
الجاري جائز لانه غير مضيع
قتامل (ومسح كل رأسه مرة)
مستوعبة فلو تركه وداوم
عليه اثم (وأذنيه) معا ولو
(بجائه)

اقول حاصل ما ذكرته هنالك
أن ائمتنا ثبت عندهم أن السنة
المسح مرة من فعله عليه الصلاة
والسلام فالتثليث زائد وقد
قال عليه الصلاة والسلام فمن
زاد على هذا اوقع فقد
تعدى وظلم والاشارة ترجع
الى ما ثبت من فعله صلى الله
عليه وسلم اهـ منه

سنة ولا يتم بدونها حيث جعلنا من الرأس أى كفى الحديث المسمى في شرح الدرر للشیخ اسماعیل ولو أفردا بالمسح بماء جديد كما قال الشافعی لصاروا أصليين وذال يجوز اه فقد ظهر لك أن ما مشى عليه الشارح يخالف الرواية المشهورة التي منى عليها أصحاب المتون والشروح الموضوعة لتقل المذهب هذا ما ظهر لي ولم أر من به على ذلك فتدبره ثم بعد مدة رأيت المصنف به عليه في شرحه على زاد الفقير حيث قال بعد ذكره عبارة الخلاصة السابقة مانعه قلت قوله ولو فعل تحسن مشكل لأنه يكون خلاف السنة وخلاف السنة كيف يكون حسنا والله اعلم اه (قوله لكن الخ) ذكره في شرح المنية وعلقه بحمول على ما إذا انعدمت البلية بمس الصامة قال في الفتح وإذا انعدمت البلية لم يكن بد من الاخذ اه وقد يقال لا بد من الاخذ مطلقا لأنه بمس الصامة يحصل الانفصال فيحكم على البلية بالاستعمال وعلى هذا ينبغي أن يقال لو مسح رأسه بيديه ثم وضعهما قبل مسح الاذنين فلا بد من أخذ ماء جديد ولو كانت البلية باقية تأمل (قوله المذكور في النص) أى الترتيب المذكور في آية الوضوء وفيه إشارة إلى أنه ليس المراد في قول ~~الكنز وغيره~~ والترتيب المنصوص النص الاصولي بل المراد به المذكور اذ ليس في الآية ما يفيد الترتيب فلم يكن منصوحا عليه فيها (قوله وهو مطالب بالدليل) أى أنه لا حاجة لنا إلى الدليل على عدم الاقتراض لأنه الاصل ومدعيه مطالب به ولم يوجد وقد علم الترتيب من فعله عليه الصلاة والسلام قلنا بسننائه افاده في البحر (قوله والاولاء) اسم مصدر والمصدر الموالاة قال المحوى لا تتحقق الموالاة الا بعد غسل الوجه اه وفيه تأمل اذا ذكره انما يتبعه أن لو كانت الموالاة معتبرة في جانب فرائض الوضوء فقط وهو خلاف الظاهر ط عن أبي السعود (قوله بكسر الواو) أى مع المتد وهو لغة التتابع قال ط وأما بقصها فهو صفة توجب لمن قامت به التعصيب لمن اعتقه مثلا (قوله غسل المتأخر الخ) عزفه الزيلعي بغسل العضو الثاني قبل جفاف الاول زاد الحدادى مع اعتدال الهواء والبدن وعدم العذر وعزفه الاكل في التقرير بالتتابع في الأفعال من غير أن يتخللها جفاف عضومع اعتدال الهواء وظاهره أنه لو جف العضو الاول بعد غسل الثاني لم يكن ولا وعلى الاول يكون ولا قال في البحر وهو الاول وفي النهر الظاهر لا يكون ولا لما في المعراج عن الحلواني أن تجفيف الاعضاء قبل غسل القدمين فيه ترك الاول فيصير الثاني في كلام الزيلعي على ما بعد الاول اه أى فيراد بالثاني جميع ما بعد الاول لا ما يليه فقط ولا يعني بعده لما في السراج حذره أن لا يجف الماء عن العضو قبل أن يغسل ما بعده وفي شرح المنية هو أن يغسل كل عضو على اثر الذي قبله ولا يفصل بينهما بحيث يجف السابق ولا يعني أيضا أن ما مر عن الحلواني صادق على التعريفين وأن حل التعريف الثاني على الاول اقرب من عكسه بأن يراد من قوله من غير أن يتخللها جفاف عضو أى من غير أن يجف عضو قبل غسل ما بعده وكذا قال في غرر الافكار هو غسل عضو قبل جفاف متقدمه اه وعليه يحمل كلام الشارح بدليل قوله تعالى ابن كمال او مصحه فانه كما يشمل مسح الخف يشمل مسح الرأس فلا يمكن حل المتأخر في كلامه على جميع ما بعد الاول حقيقة فافهم نعم ما مشى عليه في النهر هو المتبادر من تعريف الدرر هذا وقد عزفه في البدائع بأن لا يستغل بين أفعال الوضوء بما ليس منه ولا يعني أن هذا اعم من التعريفين السابقين من وجه ثم قال وقيل هو أن لا يمكث في أثنائه مقدار ما يجف فيه العضو اقول يمكن جعل هذا توضيحا لما مر بأن يقال المراد جفاف العضو حقيقة او مقداره وحيثئذ فينبغي ذكر المسح فلم يكتف بـ مسح الجبهة او الرأس وبين ما بعده بمقدار ما يجف فيه عضو مغسول كان تارك للاولا وبثبوته اعتبارهم بالاولاء في التيمم أيضا كما يأتي قريباً مع أنه لا غسل فيه فاعتمد هذا التعريف (قوله حتى لو فنى ماؤه الخ) بيان للعذر (قوله لا بأس به) أى على الصحيح سراج (قوله ومثله الغسل والتيمم) أى اذا تفرق بين أفعالها لمعذر لا بأس به كفى السراج ومفاده اعتبار سنية الموالاة فيهما (قوله ومن السنن) أى بمن للإشارة إلى أنه بقى غيرها في الفتح ومن السنن الترتيب بين المضمضة والاستنشاق والبداءة من مقدم الرأس ومن رؤوس الاصابع في السدين والرجلين اه وذكر في المواهب بدل الاول التيمم ومسح الرقبة ثم قال وقيل الاربعة مستحبة (قوله لذلك) أى بأمر الرائد وضوحها على الاعضاء المغسولة حلية وعده في الفتح من المندوبات ولم يتابعه عليه في البحر والنهر ثم تابعه المصنف فيما سياتى (قوله وترك الاسراف) عدمه في الفتح من المندوبات أيضا ولم يتابع أيضا بل صرح في النهر بضعفه وقال أنه سنة مؤكدة لا إطلاق

قوله الاولاء اسم مصدر الخ فيه نظير بل الظاهر أنه مصدر لوالى كالموالاة لقول الخلاصة لقاعل الفاعل والمفاعلة تأمل اه محصه

لكن لو مسح عامته فلا بد من ماء جديد (والترتيب) المذكور في النص وعند الشافعي رضى الله عنه فرض وهو مطالب بالدليل (والاولاء) بكسر الواو غسل المتأخر او مصحه قبل جفاف الاول بلا عذر حتى لو فنى ماؤه ففى اطلبه لا بأس به ومثله الغسل واتيمم وعذر مالك فرض ومن التيمم ذلك وترك الاسراف

التي عن الاسراف اه وباقى تمامه (قوله وترك لعلم الوجه بالماء) جعله في الفتح أيضا من المندوبات
وسمى المصنف كالزيلي بكرهته قال في البحر فيكون تركه سنة لا اداء ~~لكن~~ قال في النهر انه مكروه
تنزيها (قوله وغسل فرجها الخارج) اقول في تقييده بالمرأة نظر قد عطف في المنية الاستنجاء من سنن الوضوء
وفي النهاية انه من سنن الوضوء بل اقواها لانه مشروع لازالة البصلة الحقيقية وسائر السنن لازالة الحكمية
وجعل في البدائع سنن الوضوء على انواع فوع يكون قبله ونوع في ابتداءه ونوع في اثنائه وعصمت من الاقل
الاستنجاء بالخرق ومن الثاني الاستنجاء بالماء (قوله ويسمى مندوبا وادبا) زاد غيره ونظرا وتطوعا وقد جرى على
ما عليه الأصوليون وهو المختار من عدم الفرق بين المستحب والمندوب والادب كما في حاشية نوح افندي على
الدرر فيسمى مستحباً من حيث ان الشارع يحبه ويؤثره ومندوباً من حيث انه بين نوايه وفضيلته من نذب الميت
وهو تعدد محاسنه ونفلا من حيث انه زاد على الفرض والواجب ويزيده الثواب وتطوعاً من حيث ان فاعله
يفعله تبرعاً من غير ان يؤمر به حقاً اه من شرح الشيخ اجماع عن البرجندی وقد يطلق عليه اسم السنة
وسمى القهستاني بأنه دون سنن الزوائد قال في الامداد وحكمه الثواب على الفعل وعدم اللوم على الترك
اه وهل يكره تركه تنزيها في البحر ولا نزاعه في النهر بما في الفتح من الجنائز والشهادات أن مرجع كراهة التنزيه
خلاف الاولى قال ولا شك أن ترك المندوب خلاف الاولى اه اقول لكن اشار في التحرير الى انه قد يفرق بينهما
بأن خلاف الاولى ما ليس فيه صفة نهى كترك صلاة الغنى بخلاف المكروه تنزيها فم قال في الحلية ان هذا
أمر يرجع الى الاصطلاح والتزامه غير لازم والظاهر تساويهما كما اشار اليه اللامني اه لكن قال الزيلي
في الاكل يوم الاضحى قبل الصلاة المختار أنه ليس بكمروه ولكن يستحب أن لا يأكل وقال في البحر هناك ولا يلزم
من ترك المستحب ثبوت الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص اه اقول وهذا هو الظاهر اذ لا شبهة أن النوافل
من الطاعات كالصلاة والصوم ونحوها فعلها اولى من تركها بلا عارض ولا يقال ان تركها مكروه تنزيها
وسمى بقى تمامه ان شاء الله تعالى في مكروهات الصلاة (قوله وفضيله) أي لان فعله يفضل تركه فهو بمعنى
فاضل اولانه يصير فاعله ذا فضيلة بالثواب ط (قوله وهو الخ) يرد عليه ما رغب فيه عليه السلام ولم يفعله
قالا اولى ما في التحرير أن ما واطب عليه مع ترك ما بلا عذر سنة وما لم يواظب عليه مندوب ومستحب
وان لم يفعله بعد ما رغب فيه اه بحر (قوله التيامن) أي البداية باليمين لما في الكتب الستة كان عليه
الصلاة والسلام يحب التيامن في كل شيء حتى في طهوره وتنعله وترجله وشانه كله الطهور هنا بضم الطاء والترجل
مشط الشعر درم متقى وحقق في الفتح انه سنة لثبوت المواظبة قال في النهر ~~لكن~~ قد مناهم اتفقد السنة
اذا كانت على وجه العبادة لا على العادة سلمنا أنها كانت على وجه العبادة ~~لكن~~ عدم الاختصاص
يتأقبا كما قاله بعض المتأخرين اه أي عدم اختصاصها بالوضوء المستفاد من قوله وشانه كله ينافي كونه
سنة له ولو كانت على وجه العبادة فيكون مندوباً به كما في التعل والترجل قلت يرد عليه المواظبة على النية
والسواك بلا اختصاص بالوضوء مع انها من سننه تأمل (قوله ولو مسحاً) أي كما في التيمم والجيرة وأما الخلف
فلم أر من ذكر التيامن فيه وإنما قالوا في كيفية أن يضع أصابع يده اليمنى على مقدم خفه الايمن وأصابع اليسرى
على مقدم خفه اليسرى ويمتد هما الى الساق وظاهره عدم التيامن تأمل (قوله لا الاذنين) أي فيمسحهما
معاً ان أمكنه حتى اذا لم يكن له الايدى واحدة أو باحدى يديه عليه ولا يمكن مسحهما معاً سيداً بالاذن اليمنى
ثم اليسرى ط عن الهندية (قوله ومسح الرقبة) هو الصحيح وقبل انه سنة كما في البحر وغيره (قوله بظهر يديه)
أي لعدم استهمال بلتهما بحر فقول المنية بما جديداً لا حاجة اليه كما في شرحها الكبير وعبر في المنية
بظهر الاصابع ولعله المراد هنا (قوله لانه بدعة) اذ لم يرد في السنة (قوله الى ينف وستين) عبارته في الدرر
المنقذ الى ينف وسبعين والي نف بشديد الياء وقد تحذف ما زاد على العقد الى أن يبلغ العقد الثاني قاموس واعلم
أن المذكور منها هنا متناوفاً وشرحا ينف وعشرون ولتذكر ما بقي منها من الفتح والخزائن فيها كما في الفتح ترك
الاسراف والنقير وترك التمسح بخرقة يمسح بها موضع الاستنجاء واستقاؤه الماء بنفسه والمبادرة الى ستر العورة
بعد الاستنجاء ونزع خاتم عليه اسمه تعالى او اسم نبيه حال الاستنجاء وكون آيته من خرف وأن يغسل عروته
الابرئ ثلاثاً ووضعها على يساره وان كان انا بفتر منه فعن يمينه ووضع يده حالة الغسل على عروته لارأسه

مطلب
لا فرق بين المندوب والمستحب
والنفل والتطوع

مطلب
ترك المندوب هل يكره تنزيها
وهل يفرق بين التنزيه وخلاف
الاولى

وترك لعلم الوجه بالماء وغسل
فرجها الخارج (ومستحب)
ويسمى مندوبا وادبا وفضيلة
وهو ما فعله النبي صلى الله
عليه وسلم مرة وترك أخرى وما
احبه السابق (التيامن) في
البدن والرجلين ولو مسحاً
لا الاذنين والخذنين فيلفزاً
عضوين لا يستحب التيامن
فيهما (ومسح الرقبة) بظهر
يديه (لا الخلقوم) لانه بدعة
(ومن آدابه) عبر من لانه
آداباً آخر أو صلها في الفتح الى
ينف وعشرين وأوصلتها في
الخزائن الى ينف وستين
(استقبال القبلة)

مطلب
في تيمم مندوبات الوضوء

وذكر الشاهدتين عند كل عضو واستصحاب النية في جميع أفعاله وأن لا يلطم وجهه بالماء وملء آيته
استعدادا ولا احتياط بالسري والتأني وأمر باليد على الأعضاء المضمومة والدلك اه لكن قد من أن الأول
والاخير سنة ولعل المراد بما قبله أمرها عليه مبلولة قبل الغسل تأمل زادي البحر وغسل ما تحت الحاجب
والشارب والتوضؤ في مكان طاهر لأن الماء الوضوء حرمه والبدن بأعلى الوجه وأطراف الأصابع ومقدم
الرأس لكن قد من أن الاخيرين سنة وزاد في الامداد ودخوله الخلاء مستورا الرأس وعدم التوضؤ بماء
شمس وأن لا يستخلص اثناء لنفسه وترك النظر للعودة والقاء البصاق والخاط في الماء وأن لا يتقصه عن مد
وتسل القم والاقب ياليني وزاد في النية الوضوء على الوضوء وعدم فقهه في الماء حال غسل الوجه والشهد عند
غسل كل عضو وزاد في الخزان وترك التكلم حال الاستنجاء وترك استقبال القبلة واستبدالها في الخلاء
واستقبال عين الشمس والقمر واستدبارهما وترك مس فرجه بعد فراغه والاستنجاء باليسار ومسحها بعده
على نحو ساط وغسلها بعد ذلك ورش الماء على الفرج وعلى السروال بعد الوضوء والتوضؤ من متوضأ العاتة
وافراغ الماء بينه فقد بلغت نيفا وسبعين كما قد عناه عن الدر المنثور وقد من أن ترك المندوب مكروه تنزيها فيزاد
ترك ما يكره فعله ولا يفتي أن ما ترم منه ما هو من آداب الوضوء ومنه ما هو من آداب مقدماته وهذا يزيد على
ما ذكره بكتشافه بلى للاستنجاء آداب كثيرة ستأتي (قوله وذلك أعضائه) علمت ما فيه وغوله في المزة
الاولى عزاه في النهر الى النية لكنه لم يذكره في النية هنا وانما ذكره في الفصل وعلمه في الشرح بقوله ليم
الماء البدن في المزين الاخيرتين اه لكن قال في الحلية الظاهر أنه قيداته في (قوله وتقديمه الخ)
لأن فيه انتظار الصلاة ومنظر الصلاة كن هو في الحديث الصحيح وقطع طمع الشيطان عن تنبيطه عنها
شرح النية الكبير وفي الحلية وعندى انه من آداب الصلاة لا الوضوء لانه مقصود لفعل الصلاة اه
(قوله وهذه) أي مسألة تقديمه على الوقت (قوله المستتانة من قاعدة الفرض افضل من النفل) هذا
الاصل لاسيما الى نقضه بشئ من الصور لانا اذا حكمنا على ما به بأنها خير من ما به أخرى كالرجل خير
من المرأة لم يمكن أن تفضلها الاخرى بشئ من تلك الحلية فان الرجل اذا فضل المرأة من حيث انه رجل
لم يمكن أن تفضل المرأة من حيث انها غير الرجل والاشكاذب القضيتان وهذا بدعي نعم قد تفضل المرأة
رجلا من جهة غير الذكورة والانوثة اه جوى اقول فعلى هذا لاستتنا حقيقة لاختلاف جهة
الافضية بيان ذلك أن الوضوء للصلاة قبل الوقت يساوى الواقع بعده من حيث امتثال الامر وسقوط
الواجب به واعمال الاول فضيلة التقديم وكذا انتظار المعسر واجب دفعا لاداء بالمطالبة وفي ابرائه ذلك مع زيادة
اسقاط الدين عنه بالكلية فلا ابراء زيادة فضيلة الاسقاط وكذلك افشاء السلام سنة لاظهار التواضع للمسلمين
وفي رده ذلك أيضا لكان وجب الرقلا يلزم على تركه من العداوة والتباغض قافشاؤه افضل من حيث استداء
المغشى له باظهار المودة فله فضيلة التقدم في المسائل الثلاث انما افضل النفل على الفرض لامن جهة الفرضية
بل من جهة أخرى كصوم المسافر في رمضان فانه اشق من صوم المقيم فهو افضل مع انه سنة وكالتبكير الى صلاة
الجمعة فانه افضل من الذهاب بعد النداء مع انه سنة والشاق فرض ولكن اضطر الى شربة ماء أو أكل لقمة
فدفعته أكثر ما اضطر اليه فدفع ما اضطر اليه واجب والزائد نفل فوابه أكثر من حيث ان نفعه أكثر وان كان
دفع قدر الضرورة افضل من حيث امتثال الامر وكذا من وجب عليه درهم فدفع درهمين أو وجبت عليه
احبة فنهي بشاتين وعلى هذا فقد زاد على المسائل الثلاث من كل ما هو نفل اشقل على الواجب وزاد لكن
تسميته فلا من حيث تلك الزيادة أما من حيث ما اشقل عليه من الواجب فهو واجب وثوابه أكثر من حيث
تلك الزيادة فلا تنضم حينئذ القاعدة المأخوذة مما صحت عنه صلى الله عليه وسلم كما في صحيح البخاري حكاية عن
الله تعالى وما تقرب الى عبدي بشئ أحب الى مما اقترضت عليه وما ورد في صحيح ابن خزيمة ان الواجب يفضل
المندوب بسبعين درجة وان اشتهى كفه في شرح الترمذي فاغتنم ذلك فانه من فيض الفتاح العليم ثم رأيت بعض
المحققين من الشافعية نيه على ما قلته وله الحمد (قوله لان الوضوء الخ) ومثله التيمم لغير راجي الماء كما سيأتي
في محله عن الرمي (قوله افضل من رده) وقيل اجر الرذا أكثر لانه فرض جوى عن كراهية العلاني (قوله ولو)
الواو زائدة أو عاطفة على محذوف تقديره حتى ان جاء بمثله والاول اولى ط (قوله منه) متعلق بأكثر الضمير

وذلك أعضائه) في المزة
الاولى (وادخال خصره)
المبلولة (صماخ اذنيه) عند
مسحهما (وتقديمه على الوقت
لغير المعذور) وهذه احدى
المسائل الثلاث المستتانة من
قاعدة الفرض افضل من
النفل لان الوضوء قبل الوقت
مندوب وبعده فرض الثانية
ابراء المعسر مندوب افضل
من انتظاره الواجب الثالثة
الابتداء بالسلام سنة افضل
من رده وهو فرض وقلمه من
قال

مطلب
الفرض افضل من النفل
الافى مسائل

مطلب
في مباحث الاستعانة في
الوضوء بالغير

حتى ولو قد جاء منه بأكثر
الاتطهر قبل وقتها ابتداء
للصلاة كذا في إبرا معسر
(وتحريك خاتمه الواسع) ومثله
القرط وكذا الضيق ان علم
وصول الماء والافرض (وعدم
الاستعانة بغيره) الالعدر
وأما استعانت عليه الصلاة
والسلام بالمغيرة فلتعليم الجواز
(و) عدم (التكلم بكلام
الناس) الحاجة تفوته
(والجلوس في مكان مرتفع)
تحرزا عن الماء المستعمل
وبعارة الكمال وحفظ ثيابه من
التقاطر وهي اشمل (والجمع بين
نية القلب وفعل اللسان) هذه
رتبة وسطى بين من سن التلظظ
بالنية ومن كرهه لعدم نقله
عن السلف (والتسمية) كما مر
(عند غسل كل عضو) وكذا
المسوح (والدعاء بالوارد
عنده) أي عند كل عضو وقد
رواه ابن حبان وغيره عنه
عليه الصلاة والسلام من طرق

مطلب
في بيان ارتقاء الحديث
الضعيف الى مرتبة الحسن

الافرض أو متعلق بجاء والضمير للتلطع ط (قوله بأكثر) جزء بالنكسرة لاجل الروي (قوله ابتداء) ألف
ابتداء من المصراع الاول وهمزة المتوترة من المصراع الثاني (قوله ابرا) بالقصر للضرورة (قوله ومثله
القرط) أي في الغسل والافلام دخل له هنا لأنه ما يعلق في الاذن فاموس (قوله وأما استعانت عليه السلام
الح) كذا في البرازية ومفاده أن الاستعانة مكروهة حتى احتج الى هذا الجواب وظاهر ما في شرح المنية أنه
لا كراهة أصلا إذا كانت بطيب قلب ومحبة من المعين من غير تكليف من المتوضي وعليه مشي في هدية ابن
العماد لكن ذكر في الحلية أحاديث كثيرة من العصيين وغيرهما فيها التصريح بصب الماء عليه بطلبه وبدونه
ثم قال وضعه صلى الله عليه وسلم في مثل هذا المحمول على الجواز الذي لا يتجمل معه الكراهة لأن الجزم بعدم
ارتكابه المكروه من غير معارض واقع في حقه نعم قد يكون الفعل منه بيا بالجويز لكن بعد قيام الدليل المقتضي
للكراهة فإذا لم يقم لم يصح أن يقال بالكراهة ثم يعلل ما ورد من الفصل بأنه بيان للجواز ولم يوجد دليل معتبر
يفيد الكراهة هنا وانما ورد في حديث ضعيف أن عمر رضي الله عنه قال لا أحب أن يعينني على وضوء
أحد وورد أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يكل طهوره الى احد وهو ضعيف أيضا ولو ثبت لا يقوى على معارضة
الاحاديث المارة مع احتمال أن المراد أنه هو الذي يباشر غسل اعضائه ومسحها بنفسه لأن الظاهر أنه من
السنن المؤكدة فيكره للشخص أن يفعل له ذلك غيره بلا عذر ولعل ذلك هو المراد من قول الاختيارية كره أن
يستعين في وضوئه بغيره الا عند العجز ليكون اعظم ثوابه وأخلص لعبادته اه ملخصا وحاصله أن الاستعانة
في الوضوء ان كانت بصب الماء أو استقائه أو احضاره فلا كراهة بها أصلا ولو بطلبه وان كانت بالغسل والمصح
فكره بلا عذر ولذا قال في التارخاية ومن الآداب أن يقوم بأمر الوضوء بنفسه ولو استعان بغيره جاز بعد أن
لا يكون الغاسل غيره بل يغسل بنفسه (قوله تحترزا الح) لوقوع الخلاف في نجاسته ولأنه مستقدر
ولذا كرهه شريه والجهنم به على القول الصحيح بطهارته (قوله أشمل) أي أعم لأنه قد يكون مستطبا ولا يتصفظ
ط (قوله هذه) أي الطريقة التي مشي عليها المصنف حيث جعل التلظظ بالنية مندوبا لاسنة ولا مكروها
(قوله والتسمية كما مر) أي من الصيغة الواردة وهي بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وزاد في المنية
التشهد هنا أيضا تبعا للحيث وشرح الجامع لقاضي خان قال في الحلية وعن البراء بن عازب عن النبي صلى
الله عليه وسلم قال ما من عبد يقول حين يتوضأ بسم الله ثم يقول بكل عضو أشهد أن لا إله الا الله وحده لا شريك
له وأن محمدًا عبده ورسوله ثم يقول حين يفرغ اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين الا فقت
له ثمانية أبواب الجنة يدخل من أيها شاء فان قام من وقته ذلك فصلى ركعتين يقرأ فيهما ويعلم ما يقول
افضل من صلاته كيوم ولدته أمه ثم يقال له استأنف العمل رواء الحافظ المستفقرى وقال حديث حسن
اه (قوله والدعاء بالوارد) فيقول بعد التسمية عند المضمضة اللهم أعني على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك
وحسن عبادتك وعند الاستنشاق اللهم ارحني راحة الجنة ولا تحرق راححة النار وعند غسل الوجه اللهم
يبض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وعند غسل يده اليمنى اللهم أعطني كتابي بيمينى وحاسبني حسابا يسيرا
وعند غسل اليسرى اللهم لاتعطني كتابي بشمالى ولا من رواء نظهرى وعند مسح رأسه اللهم أظلي تحت عرشك
يوم لا ظل الا ظل عرشك وعند مسح أذنيه اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون احسنه وعند مسح
عنقه اللهم أعتق رقبتى من النار وعند غسل رجله اليمنى اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الاقدام وعند
غسل اليسرى اللهم اجعل ذنبي مغفورا وسعي مشكورا وتجاريق لن تبور كما في الامداد والدرر وغيرهما وم
روايات أخر ذكرها في الحلية وغيرها وسأيت أنه يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد غسل كل عضو فصار
مجموع ما يذكر عند كل عضو التسمية والشهادة والدعاء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لكن قال
صاحب الهداية في محترارات النوازل ويسمى عند غسل كل عضو أو يدعو بالدعاء المأثور فيه أو يذكرك
الشهادة أو يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فأق في الجميع بأولكن رأيت في الحلية عن المختارات ويدعو بالواو
وبأق في البواقي فليراجع (قوله من طرق) أي يقوى بعضها بعضا فارتقى الى مرتبة الحسن ط اقول
لكن هذا اذا كان ضعفه لسوء حفظ الراوى الصدوق الامين أو لارسال أو تدليس أو جهالة حال أو ما لو كان
لفسق الراوى أو كذبه فلا يؤثر فيه موافقة مثله ولا يرتقى بذلك الى الحسن كما صرح به في التقريب وشرحه

لحينئذ يحتاج الى الكشف عن حال الراوي لهذا الحديث لئلا يظن ظاهراً علمهم به انه ليس من القسم الاخير كما يتضح (قوله فيعمل به) أي هذا الحديث وعبارة الرمي كافي الشرب لئلا يظن ظاهراً علمهم به انه ليس من القسم الاخير (قوله في فضائل الاعمال) أي لاجل قصص الفضيلة المترتبة على الاعمال قال ابن حجر في شرح الاربعين لانه ان كان صحيحاً في نفس الامر فقد أعطى حقه من العمل والالم يترتب على العمل به مفسدة تحليل ولا تحريم ولا ضياع حق للغير وفي حديث ضعيف من بلغه عن ثواب عمل فعله حصل له أجره وان لم يكن قلبه أو كما قال اه ط قال السيوطي ويعمل به أيضاً في الاحكام اذا كان فيه احتياط (قوله وان انكره النووي) حل الرمي كافي الشرب لئلا يظن ظاهراً علمهم به انه ليس من القسم الاخير (قوله فائدة الى قوله وأما الموضوع) من كلام الرمي (قوله عدم شدة ضعفه) شديد الضعف هو الذي لا يخلو طريق من طريقه عن كذاب أو متهم بالكذب قاله ابن حجر ط قلت مقتضى علمهم بهذا الحديث انه ليس شديد الضعف فطرقة تزيه الى الحسن (قوله وأن لا يعتد سنية ذلك الحديث) أي سنية العمل به وعبارة السيوطي في شرح التقريب الثالث أن لا يعتد عند العمل به بثبوته بل يعتد الاحتياط وقيل لا يجوز العمل به مطلقاً وقيل يجوز مطلقاً اه (قوله وأما الموضوع) أي المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محترم اجاب على قال بعضهم انه كفر قال عليه الصلاة والسلام من قال على ما لم اقل فليتبوأ مقعده من النار ط (قوله بحال) أي ولوفي فضائل الاعمال قال ط أي حيث كان مخالفاً لقواعد الشريعة وأما لو كان داخل في اصل عام فلا مانع منه لاجل حديث شابل له خوله تحت الاصل العام اه تأمل (قوله الا اذا قرن) أي ذلك الحديث المروي ببيانه أي بيان وضعه أما الضعيف فصور روايته ببيان ضعفه لكن اذا اردت روايته بغير اسناد فلا تنقل قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وما اشبهه من صيغ الجزم بل قل روى كذا وبلفظ كذا أو وود أو جاء أو نقل عنه وما اشبهه من صيغ التقريب وكذا ما شئت في محنته وضعفه كافي التقريب (قوله أي بعد الوضوء) فسر الضعيف بذلك مع تبادل رمافي الزيلعي لان المصنف في شرحه فسره بذلك وهو أدري بمراده (قوله وأن يقول بعده) زاد في المنية وغيرها أو في خلاه لكن قال في الحلية ان الوارد في السنة بعده متصلاً بما تقدم من ذكر الشهادتين كما هو في رواية الترمذي اه وزاد في المنية أيضاً وأن يقول بعد فراغه سبحانه اللهم وبحمدك اشهد أن لا اله الا أنت استغفر لك وأوب البك وأشهد أن محمداً عبداً ورسولك ناظر الى الدعاء (قوله التواين) هم الذين كلما اذنبوا تابوا والمتطهرون الذين لا ذنب لهم زاد في المنية واجعلني من عبادك الصالحين واجعلني من الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون (قوله وأن يشرب بعده من فضل وضوئه) بفتح الواو ما يتوضأ به دور والمراد شرب كله او بعضه كافي شرح المنية وشرح الشريعة ويقول عقبه كافي المنية اللهم اشفي بشغائك ودأوني بدوائك واعصمني من الوهل والامراض والاوراج قال في الحلية والوهل مناب التبريك للضعف والقرع ولم اتف على هذا الدعاء ما ثوراه وحسن اه بقى شيء وهو أن الشرب من فضل الوضوء ظاهر فيما لو توضأ من اناء كبير يقي مثلاً ما لو توضأ من نحو حوض فهل يسمى ما فيه فضل الوضوء فيشرب منه أو لا فيجوز هذا وفي الذخيرة عن قتاد بن الربيع اللثماء الموضوع للشرب لا يتوضأ به ما لم يكن كثيراً والموضوع للوضوء يجوز الشرب منه ثم نقل عن ابن الفضل أنه كان يقول بالعكس فعلى هذا له الشرب من فضل الوضوء لانه من توابعه ام لا والظاهر الا قول تأمل (قوله كما زمزم) التشبيه في الشرب مستقبلاً قائماً لا في كونه بعد الوضوء فلذا قال ط الاولى تأخيره عن قوله قائماً (قوله أو قاعداً) أفاد أنه صغير في هذين الموضعين وأنه لا كراهة فيهما في الشرب قائماً بخلاف غيرهما وأن المندوب هنا هو الشرب من فضل الوضوء لا بقيد كونه قائماً بخلاف ما اقتضاه كلام المصنف لكن قال في المعراج قائماً وخيره الحلواني بين القيام والقعود وفي الفتح قيل وان شاء قاعداً أو قزاً في الصبر واقتصر على ما ذكره المصنف في المواهب والدرر والمنية والنهر وغيرها وفي السراج ولا يستحب الشرب قائماً الا في هذين الموضعين فاستفيد ضعف ما منى عليه الشارح كاتبه عليه ح وغيره (قوله وفيما عداهما يكره الخ) أفاد أن المقصود من قوله قائماً عدم الكراهة لادخوله تحت المستحب ولذا زاد قوله أو قاعداً واعلم انه ورد في النصين انه صلى الله عليه وسلم قال لا يشربن اخذ منكم قائماً فمن نسي فليست في وفيه انه شرب من زمزم قائماً وروى البخاري عن علي رضي الله عنه انه بعد ما توضأ قام

قال محقق الشافعية الرمي
فيعمل به في فضائل الاعمال
وان انكره النووي (قائدة)
شرط العمل بالحديث الضعيف
عدم شدة ضعفه وأن يدخل
تحت اصل عام وأن لا يعتد
سنية ذلك الحديث وأما
الموضوع فلا يجوز العمل به
بحال ولا روايته الا اذا
قرن ببيانه (والصلاة
والسلام على النبي بعده)
أي بعد الوضوء لكن في
الزيلعي أي بعد كل وضوء
(وأن يقول بعده) أي الوضوء
(اللهم اجعلني من التوابين
واجعلني من المتطهرين وأن
يشرب بعده من فضل وضوئه)
كما زمزم (مستقبل القبلة قائماً)
أو قاعداً وفيما عداهما يكره
قائماً تنزيهاً

مطلب
في مباحث الشرب قائماً

(قوله) والتمسح بمندبل) ذكره صاحب المنية في الغسل وقال في الحلية ولم أر من ذكره غيره وانما وقع الخلاف في الكراهة ففي الثانية ولا بأس به للمتوضي والغسل روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يفعلها ومنهم من كره ذلك ومنهم من كرهه للمتوضي دون الغسل والصحيح ما قلنا الا انه ينبغي أن لا يسالغ ولا يستقصي فيبقى اثر الوضوء على اعضائه اهـ وكذلك وقع بلفظ لا بأس في خزانة الاكل وغيرها وعزاه في الخلاصة الى الاصل اهـ ما في الحلية ثم ذكر ادلة الاقوال الثلاثة والقاتلين بها من السلف وأطال وأطاب كما هو دأبه رحمه الله تعالى وقد منا عن الفتح أن من المندوبات ترك التمسح بخرقه بمسح بها موضع الاستنجاء أي التي يسمح بها ماء الاستنجاء لاستقذارها وليس فيه ما يفيد ترك التمسح بغيرها فافهم (قوله) وعدم نفض يده) لحديث لا تنفضوا ايديكم في الوضوء فانها مراءوح الشيطان ذكره في المراج لكتمه حديث ضعيف كما ذكره المناوي بل قد ثبت في الصحيحين عن سموية رضي الله عنها انها جاءت به بخرقه بعد الغسل فردها وجعل ينفض الماء بيده تأمل (قوله) وقراءة سورة القدر) لاحاديث وردت فيها ذكرها الفقيه ابو الليث في مقدمته ~~مكن~~ قال في الحلية سنن منها شيخنا الحافظ ابن حجر العسقلاني فأجاب بأنه لم يثبت منها شيء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا من قوله ولا من فعله والعلماء يتساهلون في ذكر الحديث الضعيف والعمل به في فضائل الاعمال اهـ (قوله) وصلاته ركعتين) لما رواه مسلم وأبو داود وغيرهما ملن احد يتوضأ فيحسن الوضوء ويصلي ركعتين يقبل بقلبه ووجهه عليهما الا وجبت له الخنة حلية (قوله) في غير وقت كراهة) هي كالآوقات الخمسة الطلوع وما قبله والاستواء والغروب وما قبله بعد صلاة العصر وذلك لان ترك المكروه اولى من فعل المندوب كما في شرح المنية ط (تمة) ينبغي أن يراعى في المندوبات أن لا يتطهر من ماء اوتراب من ارض مغضوب عليها كما بارعوا فقد نص الشافعية على كراهة التطهير منها بل نص الحنابلة على المنع منه وظاهره انه لا يصح عندهم ومراعاة الخلاف عندنا مطلوبة وكذا يقال في التطهير بفضل ماء المرأة كما يأتي في بيان المنيات والله أعلم (قوله) ومكروهه) هو ضمة المحبوب قد يطلق على الحرام كقول القدوري في مختصره ومن صلى الظهر في منزله يوم الجمعة قبل صلاة الامام ولا عذر له كرهه ذلك وعلى المكروه تحريما وهو ما كان الى الحرام اقرب ويسمي بمكروه حراما ظنيا وعلى المكروه تنزيها وهو ما كان تركه اولى من فعله ويرادف خلاف الاولى كما قد مناه وفي البحر من مكروهات الصلاة المكروه في هذا الباب نوعان احدهما ما كره تحريما وهو الحمل عند اطلاقهم الكراهة كما في ذكاة فتح القدير وذكر أنه في رتبة الواجب لا يثبت الا بما ثبت به الواجب يعني بالظن الثبوت ثانيهما المكروه تنزيها ومرجه الى ما تركه اولى وكثيرا ما يطلقونه كما في شرح المنية فحينئذ اذا ذكرنا مكروها فلا بد من النظر في دليله فان كان نهيا ظنيا يحكم بكراهة التحريم الا لصارف للنهي عن التحريم الى التذنب فان لم يكن الدليل نهيا بل كان مفيدا للترك الغير الجازم فهي تنزيهية اهـ (قوله) واغبره) اي غير الوجه من الاعضاء كما في الحاوي ولعل المصنف اقتصر على الوجه لما له من مزيد الشرف (قوله) تنزيها) لما قد منا عن الفتح من أن تركه ادب قال في الحلية لانه يوجب انتضاح الماء المستعمل على ثيابه وتركه اولى وأيضاهو خلاف التؤدة والوقار فانهى عنه نهى ادب اهـ (قوله) والتقتير) أي بأن يقرب الى حد الدهن ويكون التقاطر غير ظاهر بل ينبغي أن يكون ظاهرا ليكون غسلا يقيين في كل مرة من الثلاث شرح المنية (قوله) والاسراف) أي بأن يستعمل منه فوق الحاجة الشرعية لما اخرج ابن ماجه وغيره عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بسعد وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف فقال في الوضوء اسراف فقال نعم وان كنت على نهر جار حلية (قوله) ومنه) أي من الاسراف الزيادة على الثلاث أي في الغسلات مع اعتقاد أن ذلك هو السنة لما قد منا من أن الصحيح أن النبي محمول على ذلك فاذا لم يعتد ذلك وقصد الطمأنينة عند الشك أو قصد الوضوء على الوضوء بعد الفراغ منه فلا كراهة كما مر تقريره (قوله) فيه) أي في الماء (قوله) تحريما الخ) نقل ذلك في الحلية عن بعض المتأخرين من الشافعية وتبعه عليه في البحر وغيره وهو مخالف لما قد منا عن الفتح من عدم ترك التقتير والاسراف من المندوبات ومثله في البدائع وقصرها ~~مكن~~ قال في الحلية ذكر الحلواني أنه سنة وعليه منى قاضي خان وهو وجيه اهـ واستوجهه في البحر أيضا وكذا في التهر قال والمراد بالسنة المؤكدة لا إطلاق النبي من الاسراف وجعل في المتن الاسراف من المنيات فتكون تحريمية لان إطلاق

مطلب
في التمسح بمندبل

والتمسح بمندبل وعدم نفض
يده وقراءة سورة القدر وصلاة
ركعتين في غير وقت كراهة
(ومكروهه لطم الوجه)
أو غيره (بالماء) تنزيها وللتقتير
(والاسراف) ومنه الزيادة
على الثلاث (فيه) تحريما
لوجاء التهر والمحلولة

مطلب
في تعريف المكروه وانه قد
يطلق على الحرام والمكروه
تحريما وتنزيها

مطلب
في الاسراف في الوضوء

أما الموقوف على من يظهره
فمنه ماء المدارس فحرام
(وتلخيص المسح بما جديد) أما
بما واحد فندوب أو مسنون
ومن منياته التوضي بفضل
ماء المرأة أو في موضع نجس
لأن ماء الوضوء حرمة أو في
المسجد إلا في ماء أو في موضع
أعد لذلك والماء الضامة
والامقسط في الماء (وينقضه
خروج) بكل خارج

الكراهة. صروف إلى التعريم وبه يذهب جعله مندوبا أقول قد تقدم أن النبي عنه في حديث فن زاد على
هذا أو نقص فقد تعدي وظلم محمول على الاعتقاد عندنا كما صرح به في الهداية وغيرها وقال في البدائع
أنه الصحيح حتى لو زاد أو نقص واعتقد أن الثلاث سنة لا يلحقه الوعيد وقد مناه صريح في عدم كراهة
ذلك يعني كراهة تعريم فلا ينافي الكراهة التخييرية فحاشى عليه هنا في القبح والبدائع وغيرهما من جعل تركه
مندوبا مبنيا على ذلك الصحيح فيكره تنزيها ولا ينافيه عده من المنيات كما عده منها لطم الوجه بالماء فإن المكروه
تنزيها مبنيا عنه حقيقة اصطلاحا ومجازا لغة كما في التعرير وأيضا فقد عده في الخزانة السمرقندية من المنيات
لكن قيده بعدم اعتقاد تمام السنة بالثلاث كما نقله الشيخ اسماعيل وعليه يجعل قول من جعل تركه سنة وليست
الكراهة مصروفة إلى التعريم مطلقا كذا ذكرناه آنفا على أن الصادق للشيء عن التعريم ظاهرا فإن من أسرف
في الوضوء بماء النهر مثلامع عدم اعتقاد سنة ذلك تطهير من ملأ أناء من التهرثم أفرغه فيه وإيس في ذلك محذور
سوى أنه عبث لا فائدة فيه وهو في الوضوء زائد على المأمور به فلذا سمي في الحديث أسرافا قال في القلموس
الأسراف التبرير أو ما أتفق في غير طاعة ولا يلزم من كونه زائدا على المأمور به وغير طاعة أن يكون
حراما ثم إذا اعتقد سنته يكون قد تعدي وظلم لا اعتقاده ما ليس بقرينة فدية فلا حرج على ما قلنا النبي على ذلك فحينئذ
يكون منبها عنه ويكون تركه سنة مؤكدة ويؤيده ما تقدمه الشارح من الجواهر من أن الأسراف في الماء
الجاري جائز لأنه غير مضيع وقد مناه أن الجائر قد يطلق على ما لا يمنع شرعا يشمل المكروه تنزيها وبهذا التقرير
توافق عباراتهم وأما ما ذكره الشارح فاختار أنه ليس من كلام مشايخ المذهب فلا يعارض ما صرح به حوايه
ومحموه هذا ما ظهر لي في هذا المقام والسلام (قوله فحرام) لأن الزيادة غير مأذون بها لانه انما يوقف وبساق
لمن يتوضأ الوضوء الشرعي ولم يقصد باحتمال الغير ذلك حلية وينبغي تقييده بما ليس بجائر كاذي في صهر ريج
أو حوض أو نحوها يربق أما الجاري كما مدارس دمشق وجوامعها فهو من المباح كما التهر كما أفاده الرحي (قوله
ومن منياته) يشمل المكروه تنزيها فانه منبى عنه اصطلاحا حقيقة كما تقدمناه عن التعرير آنفا فافهم (قوله
التوضي الخ) قال في السراج ولا يجوز للرجل أن يتوضأ ويفتسل بفضل المرأة اه ومقاده أنه بكره
تحريرا وعندنا لا ما إذا اختلت امرأة مكافئة بماء قليل كغلوته تكاح وتطهرت به في خلوتها طهارة كاملة
عن حدث لا يصح لرجل أو خشي أن يرفع به حدثه كما هو مسطور في متون مذهبه وهو أمر تعبدى لما رواه
الخمسة أنه صلى الله عليه وسلم نهى أن يتوضأ الرجل بفضل طهور المرأة قال في غرر الافكار شرح درر البصار
في فصل المياه بعد ما ذكر المسألة ولنا ما روى مسلم أن ميمونة قالت اغتسلت من جفنة ففضلت فيها فضله فجاء
النبي صلى الله عليه وسلم بغتسل فقلت اني قد اغتسلت منه فقال الماء ليس عليه جناة وما روى احمد منسوخ
بهذا اه أقول مقتضى النسخ أنه لا يكره تحريرا عندنا بل ولا تنزيها وهو مخالف لما مر عن السراج وفيه
أن دعوى النسخ توقف على العلم بتأخر النسخ ولعله ما خوذ من قول ميمونة اني قد اغتسلت فانه يشعر بعلمها
بأنه صلى الله عليه وسلم قد صرح الشافعية بالكراهة فينبغي كراهته وإن قلنا بالنسخ مراعاة
للتلاف فقد صرح حواياه بأنه يطلب مراعاة الخلاف وقد علمت أنه لا يجوز التطهير به عند أحد (تنبيه) ينبغي كراهة
التطهير أيضا أخذا بما ذكرنا وإن لم أره لاحد من أئمتنا بماه أو تراب من كل أرض غصب عليها إلا بئر
النافقة بأرض عمود قد صرح الشافعية بكراهته ولا يساح عند أحد قال في شرح المنتهى الحنبلي لحديث ابن عمر
أن الناس نزلوا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على الجبل أرض عمود فاستقوا من آبارها ونحوها به المجين فأمرهم
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يهرقوا ما استقوا من آبارها ويعلقوا الأبل المجين وأمرهم أن يستقوا من البئر
التي كانت تردها النافقة حديث متفق عليه قال ونظيره منع الطهارة به وبئر النافقة في البئر الكبيرة التي بردها
الجاح في هذه الأزمنة اه (قوله والامقسط) مصطوف على الماء وقوله في الماء متعلق بأحدهما على التنازع
(قوله وينقضه الخ) التقص في البسم فك تأليفه وفي غيره إخراجا من إعادة المقصود منه كاستباحة الصلاة
في الوضوء بجر وأفاد بجعله خروج بجز أن الناقض خروجه لا عينه بشرط الخروج واستظهر في القبح
الثاني بما حاصله أن الطهارة ترفع بوضوها وهي البصاة القائمة بالخارج لأن الضدها المؤثر في رفع ضده وبجث
فيه في شرح المنية الكبير فراجع (قوله كل خارج) لعل فاقته التعميم من أول الأمر لتسلايتوهم

له قاله
نواقض الوضوء

اختصاص النجس المعتاد أو الكثير تأمل (قوله بالفتح وبكسر) أشار إلى أن الفتح أولى لقول صدر الشريعة
والرواية النجس فتح الجيم وهو عين النجاسة وأما يكسر هاء فلا يكون طاهراً هذا في اصطلاح الفقهاء
وأما في اللغة فيقال نجس الشيء ينجس فهو نجس ونجس أه فهمالفة ما لا يكون طاهراً أي سواء كان نجس
العين أو عارض النجاسة كالحصاة الخارجة من المدبر والناتق في الحقيقة النجاسة العارضة لها فكان
الفتح أولى من هذه الجهة أيضاً وإن قال في البحر أنه بالكسر أعني تأمل ثم على الفتح يكون بدلاً من قوله خارج
لا صفة لانه اسم جامد بخلاف المكسور فإنه بمعنى متنجس تأمل (قوله أي من التوضي) تفسير للضمير أخذاً
من المقام والتوضي من اتصف بالوضوء واستترز بالحي عن الميت فإنه يخرج من نجاسة لم يبعد وضوءه
بل يفضل موضعها فقط ~~أفلا~~ مكان الخروج حدث المكان الموت كذلك إذا هو فوقه ونجسه في النهر (قوله
معتاداً) كالبول والغائط أولاً كالدودة والحصاة وهذا تعميم لقوله نجس فيه به على خلاف الإمام مالك حيث
قيد بالمعتاد كاتبه بما بعده على خلاف الإمام الشافعي حيث قيد بالخارج من السيلين (قوله أي يلحقه
حكم التطهير) فائدة ذكر الحكم دفع وروده داخل العين وباطن الجرح إذ حقيقة التطهير فيهما ممكنة وإنما الساقط
حكمه نهر وسراج ويظهر منه أن الكلام في جرح بضره الفصل بالماء فلو لم يضره نقض ما سأل فيه لأن حكم
التطهير وهو وجوب غسله غير ساقط والمراد بالتطهير ما يميت الفصل والمسح في الفصل أو في الوضوء كما ذكره
ابن الكمال ليشغل ما لو سأل إلى محل يمكن مسحه دون غسله للعدوك كما أشار إليه في الحلية أيضاً وزاد في شرح المنية
الكبير بعد قوله في الفصل أو في الوضوء قوله لو في إزالة النجاسة الحقيقية للآدمي ما لو اقتصد وخرج منه دم
كثير ولم يتلطح رأس الجرح فإنه ناقض مع أنه لم يصل إلى ما يلحقه حكم التطهير لأنه سأل إلى المكان
دون البدن وبزيادة ذلك لا يرد لأن المكان يجب تطهيره في الجملة للصلاة عليه ولهذا أعم في البحر ما يلحقه حكم
التطهير بقوله من بدن ونوب ومكان أقول يرد عليه ما لو سأل إلى نهر ونحوه مما لا يصل عليه وما لو مص العلق
أو القراد الكبير واستلاد ما فإنه ناقض كما سيأتي متناً فالأحسن ما في النهر عن بعض المتأخرين من أن المراد
السيلان ولو بالقوة أي قان دم الفصد ونحوه سائل إلى ما يلحقه حكم التطهير حكماً تأمل ثم اعلم أن المراد
بالحكم الوجوب كما صرح به غير واحد زاد في الفتح أو الندب وأيده في الحلية وتوجه في البحر بقوله إذا نزل الدم
إلى قسبة الأنف نقض وليس ذلك إلا لتكون المبالغة في الاستئناس في غير الصائم مسنونة وحدها أن يصل الماء
إلى ما اشتد من الأنف ورد في النهر بأن المراد بالقسبة ما لان من الأنف ولذا عبر به الزيلعي كالهداية ومعلوم
أن ما لان يجب تطهيره لا يشد فلا حاجة إلى زيادة التدبیر أقول صرح في غاية البيان بأن الرواية مسطورة
في كتب أصحابنا بأنه إذا وصل إلى قسبة الأنف يمتنع وإن لم يصل إلى ما لان خلافاً لفرقة قول الهداية
ينقض إذا وصل إلى ما لان بيان لا اتفاق أصحابنا جميعاً أي لتكون المسألة على قول زفر أيضاً قال لان عنده
لا ينقض ما لم يصل إلى ما لان لعدم الظهور قبله فهذا صريح في أن المراد بالقسبة ما اشتد فاعتنم هذا التعرير
المفرد المختص مما علقناه على البحر ومن رسالتنا المسماة بالقواعد المخصصة بأحكام كي الحصة (قوله مجزئ
الظهور) من إضافة الصفة إلى الموصوف أي الظهور المجزئ عن السيلان فلوزن البول إلى قسبة الذكر
لا ينقض لعدم ظهوره بخلاف القلفة فإنه ينزله إليها ينقض الوضوء وعدم وجوب غسلها العرج لالانها
في حكم الباطن كما قاله الكمال ط (قوله عين السيلان) اختلف في تفسيره في المحيط عن أبي يوسف
أن يعلوه ويخدر وعن محمد إذا اتفخ على رأس الجرح وصار ككمن من رأسه نقض والصحيح لا ينقض أه
فان في الفتح بعد نقله ذلك وفي الدراية جعل قول محمد أصح ومختاراً لم يرد في الأقول وهو أولى أه أقول
وكذا صححه قاضي خان وغيره وفي البحر تحريف تبعه عليه ط فاحتبه (قوله لما قالوا) حلة للمبالغة
ط (قوله لومسح الدم كلما خرج الخ) وكذا إذا وضع عليه قطنه أو شيئاً آخر حتى ينشف ثم وضعه ثانية وثالثاً
فإنه يجمع جميع ما نشف فإن كان بحيث لو تركه سأل نقض وإنما يعرف هذا بالاجتماع وغالب الظن وكذا الأولى
عليه رماد أو تراباً ثم ظهر ثانية فتربه ثم فانه يجمع قالوا وإنما يجمع إذا كان في مجلس واحد مرة بعد أخرى
فلو في مجالس فلا تترخاينة ومثله في البحر أقول وعليه فما يخرج من الجرح الذي يفرغها وليس فيه قوة السيلان
ولكنه إذا ترك يتقوى بأجفائه ويسيل عن محله فإذا نشفه أو ربطه بخرقة وصاوكا خرج منه شيء تشربه

(نجس) بالفتح وبكسر (منه)
أي من التوضي إلى معتاداً
أولاً من السيلين أولاً إلى
ما يظهر بالبناء للمفعول أي
يلحقه حكم التطهير ثم المراد
بالخروج من السيلين مجزئ
الظهور وفي غيرهما عين
السيلان ولو بالقوة لما قالوا
لومسح الدم كلما خرج ولو تركها
لسال نقض واللا

الخرقة ينظر ان كان ما قشر منه الخرقة في ذلك المجلس شيئا فشيئا بحيث لو تركه واجتمع له سال بنفسه نقض والا لا
ولا يجمع ما في مجلس الى ما في مجلس آخر وفي ذلك توسعة عظيمة لاصحاب القروح ولصاحب كي الحصة فاعتنم
هذه الفائدة وكأنهم قاسوها على التي ولما لم يكن هنا اختلاف سبب تعيين اعتبار المجلس فتنبه (قوله
كالوسال) تشبيه في عدم النقض لانه في هذه الاماوض لا يلحقه حكم التطهير كما قد مناه (قوله اوجرح) بضم الجيم
قاموس اما بالفتح فهو المصدر (قوله ولم يخرج) أي لم يسأل اقول وفي السراج عن الينايع الدم السائل
على الجراحة اذ لم يتجاوز قال بعضهم هو طاهر حتى لو صلى رجل بجنبه وأصابه منه كثرت من قدر الدرهم
جازت صلاته وبهذا أخذ الكرخي وهو الاظهر وقال بعضهم نجس وهو قول محمد اه ومقتضاه انه غير ناقض
لانه بقي طاهرا بعد الاصابة وان اعتبر خروجه الى محل يلحقه حكم التطهير من بدن صاحبه فليأمل (قوله
وكدمع) أي بلا علة كما سألني وهو معطوف على قوله كالمسال (قوله على ما سئذ كره المصنف) أي في
مسائل شتى آخر الكتاب (قوله ولنا فيه كلام) نقله وحاصله انه قول ضعيف وتخرج قريب فلا يقول عليه ط
(قوله وخروج الخ) عطف على قوله خروج كل خارج (قوله مثل ريح) فانه تنقض لانها منبعثة عن محل
النجاسة لالاق عينها نجسة لان الصحيح أن عينها طاهرة حتى لو لبس سراويل مبتلة أو اشل من البتية الموضع الذي
تخذه الريح فخرج الريح لا يتنجس وهو قول العاتمة وما نقل عن الحلواني من انه كان لا يصلي بسراويله فخرج
منه بحر (قوله من دبر) وكذا من ذكر أو فرج في الدودة والحصاة بالاجماع كما سئذ كره الشارح لما علم ما من
النجاسة كما اختاره الزيلعي أو تولد الدودة من النجاسة كما في البدائع وعلى الثاني فعطف أو دودة من عطف
الخاص على العام لدخوله تحت قوله خروج نجس أي ما يظهر وكذا عطفها وعطف الحصاة على التعليل الاول
لتحقق خروج الخارج النجس وهو ما علمنا وعلى كل فقوله أو دودة معطوف بالنظر الى كلام الشارح على قوله
وخروج غير نجس لا على ريح قدبر (قوله لا خروج ذلك) أي المذكور من الثلاثة قال ح وهو يقتضي أن
الريح تنقض من الجرح وهو كذلك كما في القهستاني وحكم الدودة مكتر مع قول المصنف بعد دودة من جرح ط
(قوله أما هي الخ) أي النجاسة وهي التي اختلط سبيلها أي مسلك البول والغائط فيندب لها الوضوء من
الريح وعن محمد يجب احتياطا وبه أخذ أبو حفص ورجحه في الفتح بأن الغالب في الريح كونها من الدبر ومن
أحكامها انه لا يحلها الزوج الثاني للاول ما لم تحبل لاحتمال الوطئ في الدبر وانه لا يحل وطؤها الا ان أمكن
الايان في القبل بلانعتدوا ما التقي اختلط مسلك بولها ووطئها فينبغي أن لا تكون كذلك لان الصحيح عدم النقض
بالريح الخارجة من الفرج ولانه لا يمكن الوطئ في مسلك البول افاده في البحر (قوله وقيل لومنتنة) أي لان
تهادليل انها من الدبر وبعبارة الشيخ اسمعيل وقيل ان كان مسموعا أو ظهر تنته فهو حدث والا فلا (قوله
وذكر) لاجابة الى ذكره مع شمول القبل اياه كما يشهد له استعمالهم اه (قوله لانه اختلاج) أي ليس بريح
حقيقة ولو كان ريحا فليست بمنبعثة عن محل النجاسة فلا تنقض كما قد مناه (قوله وهو يعلم) أي يظن لأن
الظن كاف في هذا الباب ح أي الظن النائب وقال الرقي شرط العلم بعدم كونه من الاعلى فأفاد النقض
عند الاشتباه وهو موافق للفقهاء والحديث الصحيح حتى يسمع صوتا أو يشم ريحا وبه يعلم انه من الاعلى (قوله منها)
أي من القبل والذكر (قوله لطهارتهما) أي الدودة والعم وطهارة للعم بالنسبة اليه فقد قالوا ما بين من الحن
كيتته الا في حق نفسه حتى لا تفسد صلاته اذا حله ط وفي بعض النسخ بضمير المفردة (قوله وهو) أي
السيلان من غير السيلين مناط النقض أي علة ط (قوله والمخرج بعصر) أي ما أخرج من القرحة
بعصرها وكان لو لم تعصر لا يخرج شيء مساو للخارج بنفسه خلافا لصاحب الهداية وبعض شراحها وغيرهم
كما صاحب الدرر والملتقى (قوله سيان) تنبيه سي وبها استغنى عن تنبيه سواء كما في المفتي (قوله في حكم
النقض الاضافة للبيان ط) (قوله قال) أي صاحب البزاية ط (قوله لان في الاخراج خروجا) جواب عما
وجه به القول بعدم النقض بالمخرج من أن الناقض خروج النجس وهذا اخراج والجواب أن الاخراج مستلزم
للسروج فقد وجد لكن قال في العناية ان الاخراج ليس بخصوص عليه وان كان يستلزمه فكان ثبوته غير
تصدي ولا معتبر به اه وفيه انه لا تأثير يظهر للاخراج وعدمه بل لكونه خارجا نجسا وذلك يتحقق مع الاخراج

كالمسال في باطن عين أو جرح
أو ذكر ولم يخرج وكدمع وعرق
الا عرق مدم من الخمر فنقض
على ما سئذ كره المصنف ولنا
فيه كلام (او) خروج غير نجس
مثل (ريح أو دودة أو حصاة
من دبر لا) خروج ذلك من
جرح ولا خروج (ريح من قبل)
غير مفضاة أما هي فيندب لها
الوضوء وقيل يجب وقيل
لومنتنة (وذكر) لانه اختلاج
حق لو خرج ريح من الدبر وهو
يعلم انه لم يكن من الاعلى فهو
اختلاج فلا ينقض وانما قيد
بالريح لان خروج الدودة
والحصاة منها ناقض اجماعا
كما في الجوهرية (ولا) خروج
(دودة من جرح أو أذن
أو أنف) أو فم (وكذا لحم
سقط منه) لطهارتهما وعدم
السيلان فيما عليهما وهو
مناط النقض (والمخرج بعصر
والمخرج) بنفسه (سيان)
في حكم النقض على المختار كما
في البزاية قال لان في الاخراج
يخرج جافا فصار كالتفند

كما يتحقق مع عدمه فصار كالفصد كيف وجميع الأدلة الواردة من السنة والقياس تفيد تعليق النقض بالخارج
 النجس وهو ثابت في المخرج اه فتق واستوجهه تليذه ابن امير حاج في الحلية وكذا شارح المنية والمقدسي
 وارضى في البحر في العناية حيث ضعف به ما في الفتح ولك أن تجعل ما في الفتح مضاعفا كما قررناه بناء على أن
 النافض الخارج النجس لا يخرج وفي حاشية الرمي لا يذهب عنك أن تضعيف العناية لا يصادم قول شمس
 الاثمة وهو الاصح (قوله واعتده القهستاني) حيث جعل القول بعدم النقض فاسدا لانه يلزم منه انه لو
 أخرج الريح أو الفائط أو غيرهما من السيلين لكان غير ناقض اه (قوله ومعناه الخ) نقله في الاشياء عن
 البرازية وقد مناه في رسم الفتح (قوله بالنصوص رواية) أي بالذي نص عليه من جهة الرواية للدلالة الواردة
 من السنة أو بالفروع المروية عن المجتهد (قوله والراجح دراية) بالرفع عطف على الاشبه أي الراجح من جهة
 الدراية أي ادراك العقل بالقياس على غيره كسألة الفصد ومص العلقه فانها مما لا خلاف فيه وكأخراج الريح
 ونحوه وهذا التقرير معنى ما قد مناه انفا عن الفتح فالمراد بالرواية النصوص من السنة أو من المجتهد وبالرواية
 القياس فافهم (قوله فيكون) تفريع على قوله ومعناه الخ اذ هو من عبارة البرازية فافهم (قوله ويتقضى
 في) افرد به بالذ كرمح دخوله في خروج نجس لمخالفته له في حد الخروج وأما السيلان في غير السيلين فاستفاد
 من الخروج نهر (قوله بأن يضبط) أي يمسك بتكلف وهذا ما منى عليه في الهداية والاختيار والكافي
 والخلاصة وصححه نفع الاسلام وقاضي خان وقيل ما لا يقدر على امساكه قال في البدائع وعليه اعتمد الشيخ
 ابو منصور وهو الصحيح وفي الحلية الاقل الاشبه (قوله بالكسر) أي مع تشديد الراء المهملة وهي أحد
 الاخلط الاربعة الدم والمزّة السوداء والمزّة الصفراء والبلغم اه غاية البيان (قوله أو علق الخ) العلق لغة
 دم منعقد كما هو أحد معانيه لكن المراد به هنا سوداء محترقة كافي الهداية وليس بدم حقيقة كافي الكافي ولهذا
 اعتبر فيه ملء الفم والخروج الدم ناقض بلا تفصيل بين قليله وكثيره على المختار اه اخي جابي وغيره (قوله
 فغير ناقض) أي اتفاقا كافي شرح المنية وذكر في الحلية أن الظاهر أن الكثير منه وهو ما ملأ الفم ناقض والحاصل
 انه أما أن يكون من الرأس أو من الجوف علقا أو سائلا فالنازل من الرأس ان علقا لم ينقض اتفاقا وان سائلا
 نقض اتفاقا والساعد من الجوف ان علقا فلا اتفاقا ما لم يملأ الفم وان سائلا فعنده يتقضى مطلقا وعند محمد
 لا ما لم يملأ الفم كذا في المنية وشرحها والتاريخية وذكر في البحر قول ابى يوسف مع الامام وقال واختلف
 التصحيح فصيح في البدائع قوله ما قال به اخذ عاتة المشايخ وقال الزيلعي انه المختار وصح في المحيط قول محمد
 وكذا في السراج معزيا الى الوجيز اه واعلم انه وقع في عبارة كل من البحر والنهر واليبلعي اياما وبما نقلناه من
 الحاصل يتضح المرام (قوله وهو نجس مغلف) هذا ما صرح به في باب الانجاس وتصحيح في المجتبى انه محقق قال
 في الفتح ولا يعرى عن اشكال وتعامه في النهر (قوله هو الصحيح) مقابله ما في المجتبى عن الحسن انه لا يتقضى لانه
 طاهر حيث لم يستحل وانما اتصل به قليل التي فلا يكون حدثا قال في الفتح قيل وهو المختار ونقل في البحر تصحيحه
 عن المعراج وغيره (قوله ذكره الحلبي) أي في شرح المنية الكبير حيث قال والصحيح ظاهر الرواية انه نجس
 لمخالطته النجاسة وتداخلها فيه بخلاف البلغم اه اقول وحيث صح القولان فلا يعدل عن ظاهر الرواية ولهذا
 جزم به الشارح (قوله ولو هو في المرى) محترز قوله اذا وصل الى معدته قال ح المرى بفتح الميم مهموز
 الاخر مجرى الطعام والشراب اه (قوله لطهارته في نفسه) افرد الضمير لان العطف بأو ط وينبغي النقض
 اذا ملأ الفم على القول بنجاسته بحر ونهر ولكن سياق في باب الماء أن الحية البرية تفسد الماء اذا ماتت
 فيه ومقتضاه انها نجسة قلعل ما هنا محمول على ما اذا كانت صغيرة جدا بحيث لا يكون لها دم سائل لانها حينئذ
 لا تفسد الماء فتكون طاهرة كاللود (قوله في نفسه) أي وما عليه قليل لا يملأ الفم فلا يعتبر ناقضا ط (قوله
 مطلقا) أي سواء كان من الرأس أو من الجوف اصفر منتنا أو لا (قوله به يفتي) كذا في البحر عن النجس أي
 خلافا لما اختاره ابو نصر من انه لو سعد من الجوف اصفر منتنا كان كافي وقلوب ابى يوسف انه نجس (قوله كفى
 عين خرا بول) أي بأن شرب خرا أو بول أو لائم نفس الخمر أو البول (قوله وان لم يتقضى لقلته الخ) أي وان لم
 يكن ناقضا لاجل قلته لو فرض قليلا فهو أيضا نجس لنجاسته بالاصالة بخلاف في نحو طعام فانه انما نجس
 بالجهالة اذا كان كثيرا ملء الفم فلا يتقضى القليل منه ولا ينجس (قوله لقلته) علله لقوله لم يتقضى وقوله

وفي الفتح عن الكافي انه
 الاصح واعتده القهستاني
 وفي القنية وجامع الفتاوى انه
 الاشبه ومعناه انه الاشبه
 بالنصوص رواية والراجح
 دراية فيكون القنوى عليه
 (و) يتقضى (في ملاقاته) بأن
 يضبط بتكلف (من مزّة)
 بالكسر أي صفراء (أو علق)
 أي سوداء وأما العلق النازل
 من الرأس فغير ناقض (أو طعام
 أو ماء) اذا وصل الى معدته
 وان لم يستقر وهو نجس مغلف
 ولومن صبي ساعة ارتضاعه
 هو الصحيح لمخالطة النجاسة
 ذكره الحلبي ولو هو في المرى
 فلا نقض اتفاقا كفى حية
 او دود كثير لطهارته في نفسه
 كما فهم النائم فانه طاهر مطلقا
 به يبقى بخلاف ماء فم الميت
 فانه نجس كفى عين خرا وبول
 وان لم يتقضى لقلته لنجاسته
 بالاصالة لا بالجهالة

لجاسته على لقوله بخلاف ح والاولى جعله على تشبيهه بما فهم الميت فافهم (قوله اصلا) أى سواء كان
صاعدا من الجوف او نازلا من الرأس ح خلا فالابى يوسف فى الصاعد من الجوف واليه اشار بقوله على المعقد
ولو آخره لكان اولى (قوله فيعتبر الغالب) فان كانت الغلبة للطعام وكان بحال لو انفرد ملا القم نقض وان كانت
الغلبة للبلىم وكان بحال لو انفرد ملا القم كانت المسألة على الاختلاف اه تاريخانية (قوله فكل على حدة)
فان كان كل منهما ملء القم انتقض الوضوء بالطعام اتصافا والا فلا اتصافا ولا يضم احدهما الى الآخر فلا يعتبر
ملء القم منهما جميعا (قوله مانع) احتراز عن العلق وقد مر (قوله من جوف او فم) هو ظاهر كلام الشارحين
وكذا صرح ابن ملك بأن الخارج من الجوف اذا غلبه البراق لا يتنقض اتصافا وظاهر كلام الزيلعي انه يتنقض
وان قل ولا يفتى عدم صحته لخالفته المنقول مع عدم تعقل فرق بين الخارج من القم والخارج من الجوف
المختلطين بالبراق بصر وبجارية التهرهنا مقبولة فتنبه ورد الرجحان ما فى البصر بأن كلام ابن ملك لا يعارض كلام
الزيلعي لعل مرتبة الزيلعي وبأن قوله مع عدم تعقل فرق الخ يقال عليه هو متعقل واضح لان المقلوب الخارج
من القم لم يخرج بقوة نفسه بل بقوة البراق فلم يكن ناقضا كما علوه بذلك والخارج من الجوف قد خرج بقوة نفسه
لانه لم يختلط بالبراق الا بعد خروجه من الجوف فان البراق لا يخرج من الجوف بل محمله القم انتهى وحينئذ
فاطلاق الشارحين محمول على غير الخارج من الجوف فلا يكون كلام الزيلعي مخالفا للمنقول والله اعلم (قوله
غلب على براق) بالراى والسين والصاد كما فى شرح المنية وعلامة كون الدم غالبا أو مساويا أن يكون البراق أحمر
وعلامه كونه مغلوبا أن يكون أصفر بصر ط (قوله احتياطا) أى لاستعمال السيلان وعدمه فخرج الوجود
احتياطا بخلاف ما اذا شك فى الحدث لانه لم يوجد الا مجرد الشك ولا عبرة له مع اليقين بصر من المحيط (قوله
واقبح كالدّم) قال العلامة الشيخ اسمعيل لم اقبل لاحد على ذكر علامة الغلبة وعدمها فيه (قوله والاختلاط
بالخضاط الخ) وما نقل عن الثاني من نجاسة الخضاط فضعف ثم سكتى فى البراز به كراهة الصلاة على خرقة
عندهما للاختلاف بالتعظيم وفى المنية استرف سقط من أنفه كتلة دم لم يتنقض اه أى لما تقدم من أن العلق خرج
عن كونه دما باحتراقه وانجماده شرح (قوله علقه) دويبة فى الماء تمص الدم قاموس (قوله وامتلأت)
كذا فى الخاتمة وقال لانها لو شقت يخرج منها دم سائل اه والظاهر أن الامتلاء غير قيد لان العبرة
للسيلان كما افاده ط (قوله القراد) كقرباب دويبة قاموس (قوله كذلك) أى بأن لم تكن العلقه
امتلات بحيث لا يسيل دمه ولم يكن القراد كبيرا (قوله وفى القهستانى الخ) محل ذكر هذه المسألة والحق
بعد ما عند قوله وينقضه خروج نجس الى ما يظهر ح (قوله لا تنقض) الخ أى لو قورم رأس بصر قطره به
قبح وضوء لا ينتقض ما لم يجاوز الورم لانه لا يجب غسل موضع الورم فلم يتجاوز الى موضع بلقه حكم الظاهر اه
فتح عن المبسوط أى اذا كان بصره غسل ذلك المتورم ومسحه والا فينبغى أن يتنقض فانتبه لذلك حلية (قوله
ولو شد الخ) قال فى البدائع ولو ألقى على الجرح الرماد أو التراب قشر ب فيه أو ربط عليه رباطا قاتل الرباط ونفذ
قالوا به يكون حدثا لانه سائل وكذا لو كان الرباط ذاتا قاتلا فنفذ الى احدهما لما قلنا اه قال فى الفتح
ويجب أن يكون معناه اذا كان بحيث لو لا الربط سال لان القميص لو تردد على الجرح قاتل لا ينضم ما لم يكن
كذلك لانه ليس بحدث اه أى وان نجس كفى المنية ويأتى (تنبيه) علم مما هنا ومما مر من أنه لا فرق
بين الخارج والخارج حكم كى الحصة وهو أنه اذا كان الخارج منه دما أو قيحا أو صديدا وكان بحيث لو تردد لم
يسل وانما هو مجرد رشع ونداوة لا يتنقض وان عم الثوب والانتقض بمجرد ابتلال الرباط ولا تنس ما قد مناه من
انه انما يجمع اذا كان فى مجلس ثم ان كان الخارج ماء صافيا فهو كالدّم وعن الحسن انه لا يتنقض والعصم الا قول كما
ذكره قاضى ثان لكن فى الثاني توسعة لمن به جدري أو عرق كما قاله الامام الحلوانى ولا بأس فى العمل به هنا
عند الضرورة وأما ما قيل من أن العصابة ما دامت على الكى لا يتنقض الوضوء وان امتلات فيجاءد ما لم
يسل من اطرافها أو تقل فيوجد فيها ما فيه قوة السيلان ولو لا الربط فينتقض حين الحل لا قبله لمفارقتها موضع
الجراحة فقد أوضنا ما فيه فى رسالتنا الفوائد المخصصة بأحكام كى الحصة (قوله ويجمع متفرق الخ)
أى لو قام متفرقا بحيث لو جمع صار ملء القم فأبو يوسف يعتبر اقتصاد المجلس فان حصل ملء القم فى مجلس واحد
نقض عنده وان تعدد الغشيان وعده يعتبر اقتصاد السبب وهو الغشيان اه درر وتفسير اقتصاده أن يبقى ثانيا

(لا) يتنقضه قى من (بلىم) على
المعقد (اصلا) الا الخلو
بطعام فيعتبر الغالب ولو استويا
فكل على حدة (و) يتنقضه
(دم) مانع من جوف أو فم
(غلب على براق) حكاه للغالب
(أو ساواه) احتياطا (لا)
يتنقضه (المقلوب بالبراق)
واقبح كالدّم والاختلاط
بالخضاط كالبراق (وكذا) يتنقضه
(علقه مصت عضوا وامتلات
من الدم ومثلها القرادان)
كان (كبيرا) لانه حينئذ
(يخرج منه دم مسفوح) سائل
(والا) تكن العلقه والقراد
كذلك (لا) يتنقض (كمعوص
وذباب) كفى الخاتمة لعدم الدم
المسفوح وفى القهستانى
لا تنقض ما لم يتجاوز الورم
ولو شد بالرباط ان نفذ البلل
للخارج تنقض (ويجمع متفرق
القي)

سئل
فى حكم كى الحصة

قوله وأما ما قيل القائل سيدى
عبد الفتى التاليسى اه منه

قبل سكون النفس من الغثيان فان بعد سكونها كان محتلفا بجر والمسألة رباعية لانه اما أن يتعدا
 فينقض اتفاقا أو يتعدا خلافا أو يتعدا سبب فقط أو الجلس فقط وفيها الخلاف (قوله وهو الغثيان)
 أي مثلا فانه قد يكون بموضرب وتنكيس بعد امتلاء المعدة اه غثيو وضبطه الجوى بفتح الغين المجمة
 والثاء المثلثة والياء المثناة التحتية وبضم الغين وسكون الثاء من غثت نفسه هاجت واضطربت صرح به
 في الصحاح والمراد هنا امر حادث في مزاج الانسان منشاء تغير طبيعه من احساس النتن المكروه اه ط
 عن ابي السعود (قوله اضافة الاحكام) كالتقص ووجوب سجود التلاوة ط (قوله الى اسبابها) كالغثيان
 والتلاوة ط أي لالى مكانها لانه في حكم الشرط والحكم لا يضاف الى الشرط (قوله الامانع) أي الا
 اذا تعذرت اضافتها الى الاسباب فتضاف الى الحال كما في سجدة التلاوة اذا اتكرت سببا في مجلس واحد اذ لو
 اعتبر السبب واتقى التداخل لان كل تلاوة سبب وتماه في الجبر وهنا كلام نفيس يطلب من شرح
 الشيخ اسماعيل على الدرر (قوله اصلا) أي في كل وقت لا يرد الخارج من الحدث ومن اصحاب الاعتدال ان
 انتفاء الاتفاق يقتضي بقاء وقت خاص قهستاني أي فهذا ليس يحدث مع انه نجس فلذا اخرج به قوله اصلا
 المستفاد من زيادة الباء التي هي لتأكيد تنبيهه وقديقال المراد ما يخرج من بدن المتطهر وهو التبادر أو ما
 ما يخرج من بدن المعتور فهو حدث لكن لا يظهر اثره الا بخروج الوقت كما صرح حوايه (قوله ليس بنفس) أي
 لا يمرض له وصف النجاسة بسبب خروجه بخلاف التليل من قى عن الخمر والبول فانه وان لم يكن حدثا لقلته
 لكنه نجس بالاصالة لا بالخروج هذا ما ظهر لي تأمل (قوله وهو الصحيح) كذا في الهداية والكافي وفي شرح
 الوقاية انه ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة اه اسمعيل (قوله مانعا) أي كالماء ونحوه أمل في الثياب
 والابدان فيفتي بقول ابي يوسف (تمه) ما ذكره المصنف قضية سالبة كلية لانه لا يعموم وكل ما دل عليه
 فهو سور الكلية كما في المطول وغيره فتعكس بعكس النقيض الى قولنا كل نجس حدث لانه جعل نقيض المشافي
 أولا ونقيض الأول ناسيا مع بقاء الكيف والصدق بحاله وما في الدراية من انها لا تعكس فلا يقال ما لا يكون
 نجسا لا يكون حدثا لان النوم والجنون والاعماء وغيرها حدث وليست بنجسة اه يريد به العكس
 المستوي لانه جعل الجزء الاول ناسيا والمثاني اولامع بقاء الصدق والكيف بحاله وما والسالبة الكلية
 تعكس فيه سالبة كلية أيضا وتماه في شرح الشيخ اسمعيل (قوله وينقضه حكما) به على أن هذا شروع في
 الناقض الحكمي بعد الحقيقي بناء على أن عينه غير ناقض بل ما لا يخلو عنه النائم وقيل ناقض ورجح الاول في
 السراج وبه جزم الزيلعي يلحكي في التوشيح الاتفاق عليه وأقول ينبغي أن يكون عينه ناقضا اقضا فافهم فيه
 انقلات ربح اذ ما لا يخلو عنه النائم لو تحقق وجوده لم ينقض فالتوهم اولي نهر قلت فيه نظر والاحسن ما في
 فتاوى ابن الشطي حيث قال سئل عن شخص به انقلات ربح هل ينقض وضوءه بالنوم فأجبت بعدم النقص
 بناء على ما هو الصحيح من أن النوم نفسه ليس يناقض وانما الناقض ما يخرج ومن ذهب الى أن النوم نفسه
 ناقض لزمه النقص (قوله نوم) هو فترة طبيعية تحدث للانسان بلا اختيار منه تمنع الحواس الظاهرة
 والباطنة عن العمل مع سلامتها واستعمال العقل مع قيامه فيجهز العبد عن اداء الحقوق بجر (قوله
 بحيث) حثية تقييد أي كائنا من هذه الجهة وبهذا الاعتبار وفي التلويح لفظ حيث موضوع المكان استعير
 لجهة الشيء واعتباره يقال الموجود من حيث انه موجود أي من هذه الجهة وبهذا الاعتبار اه فالمراد
 زوال القوة المسكنة من هذه الجهة التي ذكرها بعد وفسرها بقوله وهو النوم الخ فلا يرد انه قد تزول المقعدة
 ولا يحصل النقص كالنوم في السجود (قوله وهو) أي ما تزول به المسكة المذكورة (قوله أو وركيه)
 الورك بالفتح والكسر وككتف ما فوق النخذ مؤنثة جمعه اوراك قاموس ويلزم من الليل على احد الوركين سواء
 اعتد على المرفق او لا زوال مقعده عن الارض وهو المراد بقول الكزوموتور كذا حيث عده ناقضا كما في
 الجبر اه ح اقول وهو غير المتورك الاق قريبا (قوله على المختار) نص عليه في الفتح وهو قيد في قوله
 في الصلاة قال في شرح الوهبانية ظاهر الرواية أن النوم في الصلاة قائما أو قاعدا أو ساجدا لا يكون حدثا
 سواء غلبه النوم أو تعمد وفي جوامع الفقه انه في الركوع والسجود لا ينقض ولو تعمد ولا يمكن تضد
 صلاته اه (قوله كالنوم) مثال للنوم الذي لا يزيل المسكة ط (قوله لو أزيل لسقط) أي لو أزيل

قوله واتقى التداخل هكذا في
 نسخة المؤلف وفي بعض النسخ
 لا تنفي الخ ولعله الاظهر
 اه معصمه

ويجعل كتي واحد (لا اتحاد
 السبب) وهو الغثيان عند محمد
 وهو الاصح لان الاصل اضافة
 الاحكام الى اسبابها الامانع
 كما بسط في الكافي (و) كل
 (ما ليس يحدث) اصلا بقرينة
 زيادة الباء كتي قليل ودملو
 ترك لم يسئل (ليس بنفس)
 عند الثاني وهو الصحيح رفقا
 باصحاب القروح خلافا لمحمد
 وفي الجوهرة يفتي بقول محمد
 لو المصاب مانعا (و) يتنزه
 حكما (نوم يزيل مسكته) أي
 قوته المسكنة بحيث يزول
 مقعده من الارض وهو
 النوم على احد جنبه أو وركيه
 أو قفاه أو وجهه (والا) يزل
 مسكته (لا) ينقض وان
 تعمد في الصلاة أو غيرها
 على اختياره كالنوم قاعدا ولو
 مستندا الى ما لو أزيل لسقط

مطلب

نوم من به انقلات ربح غير ناقض

مطلب

لفظ حيث موضوع للمكان
 ويستعار لجهة الشيء

ذلك الشيء لسقط النائم فالجمله الشرطية صفة لشيء (قوله على المذهب) أي على ظاهر المذهب عن أبي حنيفة وبه أخذ عامة المشايخ وهو الأصح كما في البدائع واختار الطحاوي والقدرى وصاحب الهداية النقض ومشى عليه بعض أصحاب المتون وهذا إذا لم تكن مقعده زائلة عن الأرض والانقض اتفاقا كما في البحر وغيره (قوله وساجدا) وكذا اتفاقا وكذا بالاولى والهيئة المسنونة بأن يكون رافعا بطنه عن نخذه بحفافا عضديه عن جنبيه كما في البحر قال ط وظاهره أن المراد الهيئة المسنونة في حق الرجل لا المرأة (قوله ولو في غير الصلاة) مسالفة على قوله على الهيئة المسنونة لا على قوله وساجدا يعني أن كونه على الهيئة المسنونة قيد في عدم النقض ولو في الصلاة وبهذا التقرير يوافق كلامه مع إزاءه إلى الحلبي في شرح المنية كما سيظهر (قوله على المعتقد) أعلم أنه اختلف في النوم ساجدا فقل لا يكون حدثا في الصلاة وغيرها وصححه في النخفة وذكر في الخلاصة أنه ظاهر المذهب وقيل يكون حدثا وذكر في الثانية أنه ظاهر الرواية لكن في الذخيرة أن الأول هو المشهور وقيل إن سجد على غير الهيئة المسنونة كان حدثا ولا فلا قال في البدائع وهو أقرب إلى الصواب إلا أن آثارا هذا القياس في حالة الصلاة للنص كذا في الحلبي ملخصا وصحح الزيلعي ما في البدائع فقال إن كان في الصلاة لا ينقض وضوءه لقوله عليه السلام لا وضوء على من نام قائما أو ساجدا أو ساجدا وإن كان خارجا فكذلك في الصحيح إن كان على هيئة السجود ولا ينقض اه وبه جزم في البحر وكذلك العلامة الحلبي في شرح المنية الكبير ونقل فيه عن الخلاصة أيضا أن سجود السهو والتلاوة وكذا الشكر عندهما كسجود الصلاة قال لا إطلاق لفظ ساجدا في الحديث فيترك به القياس فيها هو سجود شرا ويبقى ما عداه على القياس فينقض إن لم يكن على وجه السنة اه لكن اعقد في شرحه الصغير ما عداه إليه الشارح من اشتراط الهيئة المسنونة في سجود الصلاة وغيرها وذكر في شرح الوهبانية أنه قيده في المحيط وقال وهو الصحيح ومشى عليه في نور الابضاح وأما قوله في النهر أنه لم يوجد في المحيط الرضوي فقه أن يحيط رضي الدين ثلاثة نسخ كبير وصغير وأوسط على أنه قد يكون المراد محيط السرخسي والله أعلم (تمت) لولام المريض وهو يصلي مضطجعا قيل لا تنقض طهارته كالنوم في السجود والصحيح النقض كما في الفتح وغيره زاد في السراج وبه نأخذ (قوله أو متوركا) بأن يسط قدميه من جانب ويلصق أليتيه بالأرض فتح (قوله أو محتجيا) بأن جلس على أليتيه ونصب ركبتيه وشد ساقيه إلى نفسه بيديه أو بشيء يحيط من ظهره عليهما شرح المنية (قوله ورأسه على ركبتيه) غير قيد وإنما زاده للرد على الاتفاق في غاية البيان حيث فسرا الاتكاء الناقض للوضوء بهذه الهيئة قال في شرح المنية هذه الهيئة لا تعرف في اللغة اتكاء قطعاً وإنما تسمى احتباء وإنما لها الاتفاق بذلك وتبعه فيه من لا خبرة له ولا فقه عنده اه (قوله أو شبه المنكب) أي على وجهه وهو كما في شروح الهداية أن يشام واضعاً أليتيه على عقيبه ويطئه على نخذه ونقل عدم النقض به في الفتح عن الذخيرة أيضاً نقل عن غيرها لولام متربعا ورأسه على نخذه نقض قال وهذا بخلاف ما في الذخيرة واختار في شرح المنية النقض في مسألة الذخيرة لارتفاع المقعدة وزوال التمكن وإذا نفض في التربع مع أنه اشد تمكنا فالوجه الصحيح النقص هنا ثم أيده بما في الكفاية عن المبسوطين من أنه لولام قاعدة ووضع أليتيه على عقيبه وصار شبه المنكب على وجهه قال أبو يوسف عليه الوضوء (قوله أو في محل) أي إذا اضطجع فيه حلية (قوله أو كاف) بدون ياء بردعة الجار وهو ككتاب وغراب والمصدر لا يكاف ط عن القاموس وأفاد الشارح أن النوم في سرج أو كاف لا ينقض حال الصعود وغيره وبه صرح في المنية (قوله عريانا) قال في المغرب فرس عري لا سرج عليه ولا ليد وجمعه أعرام ولا يقال فرس عريان اه قلت لكن في القاموس فرس عري بالضم بلا سرج وأعروري فرس ركبته عريانا (قوله نقض) لصافي المقعدة عن ظهر الدابة حلية (قوله والا) بأن كان حال الصعود والاستواء منية (قوله حين سقط) أي عند إصابة الأرض بلا فصل شرح منية وكذا قبل السقوط أو في حال السقوط أما لو استقر ثم اتبته نقض لأنه وجد النوم مضطجعا حلية (قوله به يفتي) كذا في الخلاصة وقيل إن ارتفعت مقعده قبل اتبائه نقض وإن لم يسقط وفي الثانية عن شمس الأئمة الحلواني أنه ظاهر المذهب وعليه منى في نور الابضاح قال في شرح المنية والاولى لانه لا يتم الاسترخاء بعد مزاياله المقعدة حيث اتبته فورا (قوله كعس) أي إذا كان غير متمكن وقوله يفهم عبره في البحر معزيا إلى شروح الهداية

على المذهب وساجدا على الهيئة المسنونة ولو في غير الصلاة على المعتقد ذكره الحلبي أو متوركا أو محتجيا ورأسه على ركبتيه أو شبه المنكب أو في محل أو سرج أو كاف ولو الدابة عريانا فان حال الهبوط نقض والا لا ولو نام قاعدا يميل فسقط إن اتبته حين سقط فلا نقض به يفتي كعس يفهم أكثر ما قيل عنده

وعبر في السراج والزبلي والتاريخية يسمع في التلانية النعاس لا ينقض الوضوء وهو قليل نوم لا يشبه عليه
 أكثر ما يقال عنده قال الرقي ولا ينبغي أن يغتر الإنسان بنفسه لأنه ربما يستغرقه النوم ويظن خلافه
 (قوله والعته) هو آفة توجب الاختلال بالعقل بحيث يصير مختلط الكلام فاسد التدبير إلا أنه لا يضرب
 ولا يشتم بحر (قوله لا ينقض) قال في البحر بعد نقله أقوال الأصوليين في حكم العته وظاهر كلام الكل
 الاتفاق على صحة أدائه العبادات أما من جعله مكفأً بافظا هو وكذا من جعله كالصبي العاقل وقد صرح حوا
 بعصية عبادات الصبي فيهم منه أن العته لا ينقض الوضوء (قوله كنوم الانبياء) قال في البحر صرح في القنية
 بأنه من خصوصياته صلى الله عليه وسلم ولذا ورد في العصيين أن النبي صلى الله عليه وسلم نام حتى نفض ثم قام
 إلى الصلاة ولم يتوضأ لما ورد في حديث آخر أن عيسى تنامان ولا يشام قلبي ولا يشكل عليه ما ورد في الصحيح
 من أنه صلى الله عليه وسلم نام ليلة التعريس حتى طلعت الشمس لأن القلب يقطن في عيس بالحديث وغيره مما يتعلق
 بالبدن ويشعر به القلب وليس طلوع الفجر والشمس من ذلك ولا هو عما يدرك بالقلب وانما يدرك بالعين وهي نائمة
 وهذا هو المشهور في كتب المحدثين والفقهاء كذا في شرح التهذيب اهـ وأجاب القاضي عياض في الشفاء
 بأجوبة أخر منها أن ذلك أخبار عن أغلب أحواله وأنه لا ينام نوماً مستغرقاً ناقضاً للوضوء (قوله ظاهر كلام
 المبسوط نم) كذا في شرح الشيخ اسماعيل عن شرح الكنز لابن السلي قال بعض الفضلاء فيه أن عليه عدم
 النقص بنومهم هي حفظ قلوبهم منه وهذه العلة موجودة حالة انغمائهم قال في المواهب اللدنية نبه السبكي
 على أن انغماءهم يخالف انغماء غيرهم وانما هو عن غلبة الاوجاع للعواس الظاهرة دون القلب وقد ورد تمام
 اعينهم لا قلوبهم فإذا حفظ قلوبهم من النوم الذي هو أخف من الانغماء فنه بالاولى اهـ ابن عبد الرزاق
 وفي القهستاني لا تنقض من الانبياء عليهم الصلاة والسلام ومقتضاء التعميم في كل النواقض لكن نقل ط
 عن شرح الشفاء لتلا على القاري الاجماع على أنه صلى الله عليه وسلم في نواقض الوضوء كالآفة الاماص
 من استثناء النوم اهـ (قوله ينقضه انغماء) هو كما في التعرير آفة في القلب والدماغ تعطل القوى المدركة
 والمحركة عن أفعالها مع بقاء العقل مغلوباً بنهر (قوله ومنه العشى) بالضم والسكر تعطل القوى المحركة
 والحساسة لضعف القلب من الجوع أو غيره قهستاني زاد في شرح الوهبانية بفتح فسكون وبكسرتين مع تشديد
 الباء وكونه نوعاً من الانغماء موافق لما في القاموس وحدود المتكلمين قال في النهر إلا أن الفقهاء يفرقون بينهما
 كالأطباء اهـ أي بأنه إن كان ذلك تعطل لضعف القلب واجتماع الروح اليه بسبب يخفقه في داخله فلا يجد
 منفذاً فهو الغشي وإن لامتلاء بطون الدماغ من بلم فهو الانغماء ثم لما كان سلب الاختيار في الانغماء اشتد من
 النوم كان ناقصاً على أي هيئة كان بخلاف النوم اسماعيل (قوله والجنون) صاحبه مسلوب العقل بخلاف
 الانغماء فإنه مغلوب والاطلاق دال على أن القليل من كل منهما ناقض لأنه فوق النوم مضطجعاً قهستاني
 (قوله وسكر) هو حالة تعرض للإنسان من امتلاء دماغه من الاجرة المتصاعدة من الخمر ونحوه فيتعطل معه
 العقل المميزين الأمور الحسنة والقبیحة اسماعيل عن البرجندی (قوله يدخل) أي به قال في النهر واختلف
 في حده هنا وفي الايمان والحدود فقال الامام انه سرور يزيل العقل فلا يعرف به السماء من الارض ولا الطول
 من العرض وخطوب زجراله وقال ابل يغلب عليه فيهدى في أكثر كلامه ولا شك انه اذا وصل الى هذه الحالة
 فقد دخل في مشيئة اختلال والتقييد بالاكثر فيضد أن النصف من كلامه لو استقام لا يكون سكران وقد رجحوا
 قولهما في الابواب الثلاثة قال في حدود الفتح واكثر المشايخ على قولهما واختاروه للفتوى وفي نواقض
 الجتهي الصحيح قولهما اهـ أي فلا يشترط في حده أن يصل الى أن لا يعرف الارض من السماء (قوله
 ولو بأكل كل الحشيشة) ذكره في النهر بحثاً واستدل به بما في شرح الوهبانية من انهم حكموا بوقوع طلاقه اذا سكر
 منها زجراله قال الشيخ اسماعيل ولا يخفى أن قول البرجندی من الخمر ونحوه شامل له اذا تعطل العقل وقول
 البحر بما شرب بعض الاسباب اهـ (فرع) المصروع اذا افاق عليه الوضوء تاريخية (قوله وقهقهة) قيل
 انها من الاحداث وقيل لا وانما وجب الوضوء بها عقوبة وزجراً وفائدة الخلاف في مس المصحف يجوز
 على الثاني لا الاول كما في المعراج قال في المنهوي ينبغي أن يظهر أيضاً في كتابة القرآن وأما حل الطواف بهذا
 الوضوء ففيه تردد والحق الطواف بالصلاة يؤذن بأنه لا يجوز فتدبره ورج في البحر القول الثاني بموافقة

مطلبه
 نوم الانبياء غير ناقض

والعته لا ينقض كنوم الانبياء
 عليهم الصلاة والسلام وهل
 ينقض انغماءهم وغشيهم ظاهر
 كلام المبسوط نم (و) ينقضه
 (انغماء) ومنه الغشي (وجنون
 وسكر) بأن يدخل في مشيئة
 تمايل ولو بأكل كل الحشيشة
 (وقهقهة)

قوله والجنون هكذا يحطه والذي
 في الشارح وجنون بالتنكير
 اهـ معجمه

قوله وقول البحر بما شرب بعض
 الاسباب اي كذلك يعني انه شامل
 له كقول البرجندی في كلامه
 حذف تامل اهـ معجمه

فقياس لانها ليست خارجا بحسب ابل هي صوت كالكلام والبكاء وبموافقته للاحاديث المروية فيها اذ ليس فيها
الا لامر باعادة الوضوء والصلاة ولا يلزم منه كونهما احدا ١٥ وأيده في التبرئة قول المصنف وغيره بالغ
ولو كانت حدثا لا استوى فيها البالغ وغيره وبترجيحهم عدم النقض بقهقهة النائم أي لعدم الحناية منه كلفه
اقول ثم لا يخفى أن معنى القول الثاني بطلان الوضوء بالقهقهة في حق الصلاة زجرا كبطلان الارث بالقتل
وان لم يطل في حق غيرها لعدم الحدث وليس معناه أن الوضوء لم يطل وانما امر باعادة زجرا حتى يرد أنه يلزمه
انه لو صلى به صحت الصلاة مع الحرمة ووجوب الاعادة فيكون محالفا لاصل المذهب فافهم (قوله هي ما يسمع
جيرانه) قال في البصر هي في اللغة معرفة وهي أن يقول قهقهة واصطلاحا ما يكون مسجوعا له ولجيرانه بدت اسنانه
اولا ١٥ وفي المنية وحد القهقهة قال بعضهم ما يظهر القاف والهاء ويكون مسجوعا له ولجيرانه وقال بعضهم
اذا بدت فواجده ومنعه من القراءة ١٥ لكن قال في الحلية لم اقبل على التصريح بانسراط اظهار القاف والهاء
لاحد بل الذي توارد عليه كثير من المشايخ كصاحب المحيط والهداية والكافي وغيرهم ما يكون مسجوعا له
ولجيرانه وظاهره التوسع في اطلاق القهقهة على ما له صوت وان عرى عن ظهور القاف والهاء او أحدهما ١٥
واحترازه عن الفصك وهو ما لا صوت فيه اصلا بل تبدوا أسنانه فقط فلا ينتقض الوضوء بل يطل
الصلاة وعن التيسر وهو ما لا صوت فيه اصلا بل تبدوا أسنانه فقط فلا يطلهما وانما في البحر ولم أر من قدر
الجواز شيئا ومقتضى تعريف الفصك بما كان مسجوعا له فقط أن القهقهة ما يسمعه ما غيره من اهل مجلسه فهم
جيرانه لا خصوص من عن يمينه او عن يساره لان كل ما كان مسجوعا له يسمعه من عن يمينه او يساره تأمل
(قوله ولو امرأة) لان النساء شقائق الرجال في التكليف ط ولا يرد أن قوله بالغ صفة للسذ كر لانه يقال جارية
بالغ كافي القاموس (قوله سهوا) أي ولو سهوا ومن مدخول المبالغة وكذا النسيان وذ كر في المعراج
فيه ما رواه ابن ورجح في البحر رواية النقض وبها جزم الزيلعي في النسيان ولم يذكر السهو فافهم (قوله به يفتي)
لما قد مناه من أن النقض للزحور والعقوبة والصبي والنائم ليسا من اهلها وصرحوا بأن القهقهة كلام تنفسد
صلاتهما ثم أقوال آخر صحيح بعضها مبسوط في البحر (قوله كاللاني) أي من سبقه الحدث في الصلاة فأراد أن
يبنى على صلاته قهقهة في الطريق بعد الوضوء ينتقض وضوءه وهو احدي روايتين وبه جزم الزيلعي قال في البحر
قبل وهو الاحوط ولا نزاع في بطلان صلاته ١٥ (قوله مستقلة) تصريح بمفهوم قوله صغرى فانه يفتي
انه لو كان يصلي بطهارة كبرى وهي الغسل لا ينتقض الوضوء الذي في ضمنها فكان الاخصر حذفه الا أن يقال
احتراز صغرى عن نفس طهارة الغسل فلا يلزمه اعادته وبمستقلة عن الصغرى التي في ضمنه فتأمل (قوله والفتح
والنهر) لانه ذكر في الفتح عن المحيط أنه الصحيح وعبر عن مقابله بقيل وفي التبريد ذكر أنه الذي رجحه المتأخرون وحيث
لم يتعقبه مع اقتصاره عليه وجرمه به اقتضى ترجيحه له ولا لم يعز ترجيحه الى البحر لكونه ذكر القولين حيث
قال على قول عاقبة المشايخ لا تنقض وصحح المتأخرون كقاضي خان النقض مع اتفاقهم على بطلان صلاته ١٥
(قوله عقوبة له) لاسانه في حال مناجاته له تعالى (قوله وعليه الجهور) أي من المتأخرين كما عات (قوله
كامله) أي ذات ركوع وسجود أو ما يقوم مقامهما من الايام لعذر أو راكبا يوحى بالنفل او بالفرض حيث يجوز
فلا تنقض في صلاة جنازة وسجدة تلاوة أي خارج الصلاة لكن يطلان ولا لو كان راكبا يوحى بالتطوع في المصر
أو القرية لعدم جواز الصلاة عنده خلافا لثاني بحر (قوله ولو عند السلام) أي قوله وبعد ان تشهد درر
وكذا لو في سجود السهو بحر عن المحيط (قوله ١٤) أي ولو كانت القهقهة عدا وفيه ردة على صاحب الدرر
حيث قال الآن يعتمد وسيا في باب الحدث في الصلاة التصريح بفساد الوضوء بالقهقهة عدا بعد القعود
قدرا تشهد لوجودها في حرمة الصلاة (قوله لا الصلاة) لانه لم يبق من فرائضها شيء وترك السلام لا يضر
في الصلة امداد (قوله خلافا لفر) حيث قال لا تبطل الوضوء كالصلاة شر بلاية (قوله ولو قهقهة امامه الخ)
أي بعد القعود قدرا تشهد (قوله ثم قهقهة المؤتم) أما الوهقهة قبل امامه او معه بطل وضوءه دون صلاته
لوجودها في حرمة الصلاة سراج (قوله ولو مسجوعا) ردة على الدرر (قوله فلا تنقض) أي لو وضوء المؤتم
لان قهقهته وقعت بعد بطلان صلاته بقهقهة امامه خلافا لهما في المسجوع حيث قال لا تنقض صلاته ويقوم
الى قضاء ما فات وفي فساد صلاة الاحق روايتان عن أبي حنيفة سراج (قوله بخلافها) أي بخلاف قهقهة

هي ما يسمع جيرانه (بالغ) ولو
أمرأة سهوا (يقطان) فلا يطل
وضوء صبي ونائم بل صلاتهما به
يفتي (يصل) ولو حكما كاللاني
(بطهارة صغرى) ولو تيمما
(مستقلة) فلا يطل وضوء في
ضمن الغسل لكن رجح في الحناية
والفتح والنهر النقض عقوبة له
وعليه الجهور كما في الدخائر
الاشرفية (صلاة كاملة) ولو
عند السلام عدا فانها تبطل
الوضوء لا الصلاة خلافا لفر
بحار زره في النشر بلاية ولو قهقهة
امامه أو أحدث عدا ثم قهقهة
المؤتم ولو مسجوعا فلا تنقض
بخلافها

المأموم بعد كلام الامام عدوا وكذا بعد سلامه عدو الامام فاطمة - للصلاة لا مفسدان اذ لم يفوتوا شرطها وهو الطهارة فلم يفسد ما شئ من صلاة المأموم فينتقض وضوءه بتهتهه أو ما حدثه عدوا وكذا قهقهته عدوا ففوتان للطهارة فيفسد جزءه فلا يقا به فيفسد من صلاة المأموم كذلك فتكون قهقهة المأموم بعد الخروج من الصلاة فلا تنقض وتقامه في حاشية نوح اقتدى (قوله في الاصح) مقابله ما في الخلاصة حيث صحح عدم فساد الطهارة بقهقهة المأموم بعد كلام الامام او سلامه عدوا قال في الفتح ولو قهقهه بعد كلام الامام عدوا فسدت كسلامه على الاصح على خلاف ما في الخلاصة اهـ اقول وما في الفتح صححه في الحاشية أيضا (قوله الامتحان) أي اختبار ذهن الطالب (قوله المسح) أي مسح الخف والراس والجبيرة قال ط وصح كذا لو نسي غسل بعض اعضائه اذ المسح ليس قيداعلى ما يظهر (قوله قبل قيامه للصلاة) أي قبل شروعه فيها كان قهقهه حال رجوعه (قوله انتقض) لانه في الصلاة حكما وهذا على ما جزم به الزيلعي - من احدى الروايتين من انتقاص طهارة الباقى لوهقه في الطريق كما قدمناه (قوله لا بعده) أي لا ينتقض لو قهقهه بعد قيامه لها أي شروعه فيها لانه لما شرع فيها وهو ذا كرا لم يسمح فتدبطلت صلاته فتكون قهقهته بعده خارج الصلاة فلا تنقض ووجه الامتحان فيها به يقال أي قهقهته تنقض الوضوء قبل الشروع في الصلاة حقيقة لا بعده (قوله ومباشرة) مأخوذة من البشارة وهي ظاهر الجلد (قوله فاحشة) المراد بالقبح الظهور الذي نهى عنه الشارع اذ قد تكون بين الرجل وامرأته او المعنى فاحشة أن لو كانت مع الاجنبية او باعتبار أغلب صورها لانها تكون بين المرأتين والرجلين والرجل والغلام ثم هي من الناقض الحكمي ط (قوله بتماس الفرجين) أي من غير حائل من جهة القلب والدبر شرح المنية ثم المنقول أن ظاهر الرواية عدم اشتراطه وفي الينابيع روى الحسن اشتراط التماس وهو أظهر وصححه الاسيحاوي وفي الزيلعي انه الظاهر اهـ أي من جهة الدراية لا الرواية افاده في البحر ويشترط أن يكون تماس الفرجين من شخصين مشتهين بدليل ما سيذكره الشارح في الفصل انه لا يجب العمل بوطء صغيرة غير مشتهاة ولا ينتقض الوضوء الخ تأمل (قوله مع الانتشار) هذا في حق نقض وضوئه لا وضوءها فانه لا يشترط في نقضه انتشار آلة الرجل قنية وفي الشربلالية زاد الكمال في تفسيرها المعافاة وتعه صاحب البرهان مقال وهي أن يجترأ معامتا قنين مقامى الفرجين (قوله للجبانيين) فينتقض وضوء المرأة وما في الحلية حيث قال انى لم اقف عليه الا في المنية وفيه تأمل رده في البحر والامر (قوله على المعتد) وهو قولهما لانها لا تخلو عن خروج مذى غالبا وهو كالتحقق في مقام وجوب الاحتياط اقامة للسبب الظاهر مقام الامر الباطن وقال محمد لا تنقض ما لم يظهر شئ وصححه في الجلباق وروته في البحر والامر بما نقله في الحلية عن التفتة من أن الصحيح قولهما وهو المذكور في المتن قلت لكن في الحلية قال بعد ما نقل تصحيح قولهما ولقائل أن يقول الاظهر وجه محمد بقوله أو وجه ما لم يثبت دليل - عى - بقيد ما قاله اهـ وفي شرح الشيخ اسماعيل عن شرح البرجندى واكثر الكتب متظافرة على أن الصحيح المفتى به قول محمد وعدم ذكر صاحب الهداية لها في النواقيش بشره باختباره اهـ تأمل (قوله لكن يغسل يده ندبا) لحديث من مس ذكره فليتوضا اى يغسل يده بها بينه وبين قوله صلى الله عليه وسلم هل هو الا بضعة منك حين سئل عن الرجل يمس ذكره بعد ما يتوضا وفي رواية في الصلاة اخرجه الطحاوى وأصحاب السنن الا ابن ماجه وصححه ابن حبان وقال الترمذى انه احسن شئ يروى في هذا الباب وأصح وبشهادة ما اخرجه الطحاوى عن مصعب بن سعد قال كنت آخذا على ابي المصنف فاحتكتك فأصبت فرجى فقال اصبت فرجك فقلت نعم فقال قم فاعسل يدك وقد ورد تفسير الوضوء بمثل في الوضوء من ماسسته النار وتقامه في الحلية والجرأ قول ومفاده استحباب غسل اليد مطلقا كما هو مفاد اطلاق المبسوط خلافا لما استفاده في البحر من عبارة البدائع من تقييده بما اذا كان مستنجيا بالجرأ كما أوضحه في النهر (قوله لكن يندب الخ) قال في انهر الا أن مراتب النذب تختلف بحسب قوة دليل الحال وضعفه (قوله لكن بشرط) استدرأ على ما فهم من الكلام من أن الامام براعى مذهب من يقتدى به سواء اكل في هذه المسألة او في غيرها والا فالمرعاة في المذكور هنالك فيما ارتكاب مكروه مذهب اهـ ح بقى هل المراد بالكرهية هنا ما يعم التزمية توقف فيه ط والظاهر نعم كالتفليس في صلاة التجرأ فانه السنة عند الشافعى مع أن الافضل عندنا الاسفار فلا يندب مراعاة الخلاف فيه وكصوم يوم الشك فانه الافضل عندنا وعند الشافعى

بعد كلامه عدوا في الاصح ومن مسائل الامتحان ولو نسي الباقى المسح فقهره قبل قيامه للصلاة انتقض لا بعده لبطلانها بالقيام اليها (ومباشرة فاحشة) بتماس الفرجين ولو بين المرأتين والرجلين مع الانتشار (للجبانيين) المباشر والمساشر ولو بلا يل على المعتد (لا) ينقضه (مس ذكر) لكن يغسل يده ندبا (وامرأة) وأمره لكن يندب للفروج من الخلاف لاسيما للامام لكن بشرط عدم لزوم ارتكاب مكروه مذهب

مطاب
في نذب مراعاة الخلاف اذ لم يرتكب مكروه مذهب

قوله وصديده هكذا بخطه والذي
في نسخ الشارح كصديده بكاف
التشبيه اه محصمه

(كما) لا ينقض (لو خرج من اذنه)
ونحوها كعينه ونديه (قبح)
ونحوه كصديده وماء سرة وعين
(لا بوجع وان) خرج (به) أي
بوجع (نقض) لانه دليل الجرح
قدم من بعينه رمد أو عشم ناقض
فان استقر صار ذا عذر مجتبي
والناس عنه غافلون (كما) ينقض
(لوحشا احليله بقطنه) وأبطل
الطرف الظاهر هذا القطننة
عالية أو صحاذية رأس الاحليل
وان متسفة عنه لا ينقض وكذا
الحكم في الدبر والقروح الداخلة
(وان أبطل) الطرف (الداخلة لا)
ينقض ولو سقطت فان رطوبة النقص
والالا

حرام ولم أر من قال يتدب عدم صومه مراعاة للخلاف وكالاته ووجلة الاستراحة السنة عندنا تركهما
ولو فعلها ما لا بأس كما سيأتي في محله فيكره فعلهما تنزيها مع انهما سنتان عند الشافعي (قوله وصديده) في المغرب
صديده الجرح مأثوه الرقيق المختلط بالدم (قوله وعين) أي وماء عين وهو الدمع وقت الرمد وفي بعض النسخ
وغيره يدل وعين أي غير ماء السرة كما تخطه وجرح (قوله لا بوجع) تقييد لعدم النقص بخروج ذلك وعدم
النقص هو ما مشى عليه في الدبر والجوهره والزيلي معزى بالسلواتي قال في الجرح وفيه نظر بل الظاهر اذا كان
الخارج قيما وصديده النقص سواء كان مع وجع أو بدونه لانهم لا يخرجون الا عن هذه التفصيل حسن
فيما اذا كان الخارج ماء ليس غير اه واقترن في الشرع بالية وأيده بعبارة القبح الجرح والنقطة وماء الثدي
والسرة والاذن اذا كان لعله سواء على الاصح اه فالضمير في كان للماء فقط فهو مؤيد لكلام الجرح وفيه اشارة
الى أن الموضع غير قديد بل وجود العلة كاف وما يجسه في الجرح مأخوذ من الحلية واعترضه في النهي بقوله لم لا يجوز
أن يكون القبح الخارج من الاذن عن جرح برأ وعلمته عدم التألم فالجرح ممنوع اه أي الجرح بقوله
لا يخرجون الا عن علة وأنت خبير بأن الخروج دليل العلة ولو بلا ألم وانما لا ألم شرط للماء فقط فانه لا يهمل كون
الماء الخارج من الاذن والعين ونحوهما ما متغيرا لا بالاعلة والالم دليلها بخلاف فهو الدم والقبح ولذا
أطلقوا في الخارج من غير السيلين كالدمل والقبح والصديد انه ينقض الوضوء ولم يشترطوا سوى المتجاوز الى
موضع يلقاه حكم التطهير ولم يقيده في المتون ولا في الشروح بالالم ولا بالعله فالتقييد بذلك في الخارج من الاذن
مشكل لخالفته لاطلاقهم (قوله وعشم) هو وصف الرؤية مع سيلان الدمع في أكرال اوقات دبر وقاموس
(قوله ناقض الخ) قال في المنية وعن محمد اذا كان في عينه رمد ونسيل الدمع منها آثره بالوضوء ولو قتل كل
صلاة لا في اخاف أن يكون ما يسيل منها صديدا فيكون صاحب العذر اه قال في القبح وهذا التعليق يقتضي
انه امر استحباب فان الشك والاحتمال لا يوجب الحكم بالنقص اذ اليقين لا يزول بالشك نعم اذا علم باخبار
الاطباء او به الامارات قلب ظن المبتلي يجب اه قال في الحلية ويشهد له قول الزاهدي عقب هذه المسألة
وعن هشام في جامعها ان كان قيما فكالمستحاضة والافكا الصحيح اه ثم قال في الحلية وعلى هذا ينبغي أن يحمل
على ما اذا كان الخارج من العين متغيرا اه اقول الظاهر ان ما استشهد به رواية أخرى لا يمكن حمل ما مر عليها
بدليل قول محمد لا في اخاف أن يكون صديدا لانه اذا كان متغيرا يكون صديدا او قيما فلا يناسبه التعليق بالخوف
وقد استدل في الجرح على ما في القبح بقوله لكن بمرح في السراج بأنه صاحب عذر فكان الامر لا يجب اه
وبشهادة قول المجتبي ينقض وضوءه (قوله مجتبي) عبارة الدم والقبح والصديد وماء الجرح والنقطة وماء
البثرة والثدي والعين والاذن لعله سواء على الاصح وقولهم والعين والاذن لعله دليل على أن من رمدت عينه
فقال منها ما بسبب الرمد ينقض وضوءه وهذه مسألة الناس عنها غافلون اه وظاهره أن المدار على الخروج
لعله وان لم يكن معه وجع تأمل وفي الخاتمة الغرب في العين بمنزلة الجرح فيما يسيل منه فهو نجس قال في المغرب
والغرب عرق في مجرى الدمع يستقي فلا يتقطع مثل الباسور وعن الاصمعي بعينه غرب اذا كانت تسيل ولا يتقطع
دموعها والغرب بالتحريك ورم في الماقي وعلى ذلك صح التحريك والتسكين في القرب اه اقول وقد سئلت عن
رمد وسال دمه ثم استقر سا تلبعد زوال الرمد وصار يخرج بلا وجع فأجبت بالنقص اخذنا مما مر لان عروضة
مع الرمد دليل على انه لعله وان كان الآن بلا رمد ولا وجع خلا فالظاهر كلام الشارح قد بر (قوله احليله) بكسر
الهمزة مجرى البول من الذكر بحر (قوله هذا) أي النقص بما ذكره مراده بيان المراد من الطرف الظاهر بأنه
ما كان عاليا عن رأس الاحليل او مساويا له أي ما كان خارجا من رأسه زائدا عليه او محاذيا له لانه لتحقيق خروج
النفس بابتلاله بخلاف ما اذا أبطل الطرف وكان متسفلا عن رأس الاحليل أي غائبا فيه لم يصاحبه ولم يعمل فوقه
فان ابتلاله غير ناقض اذ لم يوجد خروج فهو كابتلال الطرف الاخر الذي في داخل القصة (قوله والفرج
الداخل) أما لو احتشت في الفرج الخارج فابتل داخل الحشوا تنقض سواء نفذ البطل الى خارج الحشوا ولا
لتيقن بالخروج من الفرج الداخل وهو للمعتبر في الانتفاض لان الفرج الخارج بمنزلة القلفة فكما ينقض بما يخرج
من قصة الذكر اليها وان لم يخرج منها كذلك بما يخرج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج وان لم يخرج من
الخارج اه شرح المنية (قوله لا ينقض) لعدم الخروج (قوله ولو سقطت الخ) أي لو خرجت القطننة من

الاحليل رطوبة انتقض لخروج النجاسة وان قلت وان لم تكن رطوبة اى ليس بها اثر النجاسة اصلا فلا تنقض كالواقطر
 الدهن في احليله ضد بخلاف ما يغيب في الدبر فان خروجه ينقض وان لم يكن عليه رطوبة لانه التحقق بما في الامعاء
 وهي محل القدر بخلاف قصبة الذكر وكذا الخروج الدهن من الدبر بعد ما احتقن به ينقض بالاختلاف كما يفسد
 الصوم كما في شرح المنية قلت لكن فساد الصوم بالاحتقان بالدهن لا يضر وجهه كما لا يخفى وان اؤهم كلامه خلافة
 (قوله ولم يغيبها) لكن الصحيح انه يعتبر بالبله او الرائحة ذكره في المتن لانه ليس بداخل من كل وجه ولهذا لا يفسد
 صومه فلا ينقض وضوءه اه حلية عن شارح الجامع لقاضي خان فاذا وجدت البله او الرائحة ينقض وفي المنية
 وان ادخل الحقنة ثم اخرجها ان لم يكن عليها لم ينقض والاحوط ان يتوضأ اه وفي شرحها وكذا كل شيء
 يدخله وطرفه خارج غير الذكر (قوله فان غيبها) قال في شرح المنية وكل شيء غيبه ثم خرج ينقض وان لم يكن
 عليه بله لانه التحقق بما في البطن ولذا يفسد الصوم بخلاف ما اذا كان طرفه خارجا اه وفي شرح الشيخ اسماعيل
 عن الينابيع وكل شيء غيبه في دبره ثم اخرج او خرج بنفسه ينقض وضوءه والصوم وكل شيء ادخل بعضه
 وطرفه خارج لا ينقضهما انتهى اقول على هذا ينبغي ان تكون الاصبع كالحقنة فيعتبر فيها البله لان طرفها يبقى
 خارجا لاتصالها باليد الا ان يقال لما كانت عضوا مستقلة فاذا غابت اعتبرت كالمفصل لكن ماسيا في في الصوم
 مطلق فانه ساقى انه لو ادخل عودا في مقعدته وغاب فسد صومه والا فلا وان ادخل اصبعه فاختار انها لو مبتلة
 فسد والا فلا تأمل ولذا قال في البدائع هذا يدل على ان استقرار الداخل في الجوف شرط فساد الصوم (قوله
 بطل وضوءه وصومه) اى في المسألتين لكن بطلان الصوم في الاولى خلاف المختار الا ان يفرق بين مجرد ادخال
 الاصبع ونقيصها ويحتاج الى نقل صريح فان ما ذكره في الصوم مطلق كما علمت ولهذا قال ط ان في كلامه لغا
 ونشر امرنا بطلان وضوءه يرجع الى قوله ولو غيبه وقوله وصومه يرجع الى قوله او ادخلها عند الاستبراء قلت
 لكن لو ادخلها عند الاستبراء ينقض وضوءه ايضا لانها لا تخلو من البله اذا خرجت كما في شرح الشيخ اسماعيل
 عن الواقعات وكذا في التاترخانية لكن نقل فيها ايضا عن الذخيرة عدم النقص والذي يظهر هو النقص لخروج
 البله معها والحاصل ان الصوم يبطل بالدخول والوضوء بالخروج فاذا ادخل عودا فاولم يغيبه لا يفسد
 الصوم لانه ليس بداخل من كل وجه ومثله الاصبع وان غيب العود فسد التحقق بالدخول وكذلك لو كان هو
 له الاصبع مبتلا لاستقرار البله في الجوف واذا اخرج العود بعد ما غاب فسد وضوءه مطلقا وان لم يغيب فان
 عليه بله اوفيه رائحة فسد وضوءه والا فلا (قوله بيده) او بخرقة بغير (قوله انتقض) لانه يلتزم بيده شيء
 من النجاسة بغير اى فيحقق خروجه (قوله لا) اى لا ينقض لعدم تحقق الخروج لكن ذكر بعده في البحر عن
 الحلواني انه ان يتن خروج الدبر تنقض طهارته بخروج النجاسة من الباطن الى الظاهر اه وبه جزم
 في الامداد (قوله وكذا) اى في عدم النقص وهذا ذكره في البحر عن التوشيح فخر جيا على مسألة
 الباسورى (قوله فدخلت) الاولى حذقه ليكون التشبيه في طرفي الادخال والدخول ط (قوله من
 لذكره الخ) فيه ايجاز وأصل العبارة كما في الثانية لو كان بذكر الرجل جرح له رأسان احدهما يخرج منه
 الذي يسيل في مجرى البول والثاني ما لا يسيل فيه فالاول بمنزلة الاحليل اذ يظهر البول على رأسه ينقض
 وان لم يسيل ولا وضوء في الثاني ما لم يسيل (قوله فرجه الاخر) اى المحكم كوم من يادته على اصل خلقته
 (قوله كالجرح) اى لا ينقض وضوءه ما يخرج منه ما لم يسيل خاية وبه جزم في الفقه وغيره لكن قال الزيلعي
 واكثرهم على ايجاب الوضوء عليه قال في النهر الا ان الذي ينبغي التعويل عليه هو الاول (قوله بكل) اى
 بانطرح من كل مجزء الظهور على الاحوط كما في التوضيح ط (قوله متبكر الوضوء) اى وجوبه (قوله
 نم) لانكاره للنس القطعي وهو آية اذا تم والاجماع (قوله ولغيرها لا) ظاهره ولو لمس المصنف لوقوع
 الخلاف في تفسير آيته كما مر ط (قوله شك في بعض وضوئه) اى شك في ترك عضو من اعضائه (قوله
 والا لا) اى وان لم يكن في خلاله بل كان بعد الفراغ منه وان كان اول ما عرض له الشك او كان الشك عادة
 وان كان في خلاله فلا يبعد شيئا قطعاً للسوسة عنه كما في التاترخانية وضربها (قوله غسل رجله اليسرى)
 قال في الفقه ولا يخفى ان المراد اذا كان الشك بعد الفراغ وقياسه انه لو كان في أثناء الوضوء يغسل الاخير كما اذا
 علم انه لم يغسل رجله عينا وعلم انه ترك فرضا مما قبله ما وشك في انه ما هو مسموح رأسه والفرق بين هذه والمسألة

وكذا لو ادخل اصبعه في دبره
 ولم يغيبها فان غيبها او ادخلها
 عند الاستبراء بطل وضوءه
 وصومه (فروع) يستحب
 للرجل ان يحتشى ان راى
 الشيطان ويجب ان كان
 لا ينقطع الا به قدر ما يصلي
 باسورى خرج دبره ان ادخله
 بيده انتقض وضوءه وان ادخل
 بنفسه لا وكذا الخروج بعض
 الدودة فدخلت من لذكره
 رأسان فالذى لا يخرج منه
 البول المعتاد بمنزلة الجرح
 الخلق غير المشكل فرجه
 الاخر كالجرح والمشكل
 ينقض وضوءه بكل منكر
 الوضوء هل يكفر ان امسك
 الوضوء للصلاة نعم ولغيرها
 لا شك في بعض وضوءه اعاد
 ما شك فيه لو في خلاله ولم يكن
 الشك عادة والا لا ولو علم
 انه لم يغسل عضوا وشك في
 تعيينه غسل رجله اليسرى لانه
 آخر العمل

ولو أيقن بالطهارة وشك بالحدث أو بالعمس أخذ باليقين ولو تيقنهما وشك في السابق فهو متطهر ومثله التيميم ولو شك في نجاسة ماء أو قوب أو طلاق أو عتق لم يعتبر بحتمه في الاشياء (وقرض الغسل) أراد به ما يم العمل بكامله وبالفعل المفروض كافي الجوهر وظاهره عدم شرطية غسله وأنفه في المستنون كذا في البحر يعني عدم فرضيته ما فيه والأفهما شرطان في تحصيل السنة (غسل كل (فيه) ويكفي الشرب عبالات المجر ليس بشرط في الأصح (وأنفه) حتى ماتحت الدرن (و) باقى (بدنه) لكن في المغرب وغيره البدن من المتكبد إلى الالية وحينئذ قال رأس والعنق واليد والرجل خارجة لغة داخله تبعاً لشرعاً ابجحات الغسل

التي قبلها أنه لا يتيقن بترك شيء هناك أصلاً اه (قوله ولو أيقن بالطهارة الخ) حاصله أنه إذا علم سبق الطهارة وشك في عروض الحدث بعدها وبالعكس أخذ باليقين وهو السابق قال في الفتح إلا أن تأيد اللاحق فمن محمد علم المتوضي دخول الخلاء للنجاسة وشك في قضائها قبل خروجه عليه الوضوء أو علم جلوسه للوضوء بقاءه وشك في إقامته قبل قيامه لا وضوء اه (قوله وشك بالحدث) أي الحقيق أو الحكمي - ليشمل ما لو شك هل نام وهل نام متكافؤاً أو لا أو زالت إحدى اليقية وشك هل كان ذلك قبل البقطة أو بعدها اه حوى (قوله فهو متطهر) لأن الغالب أن الطهارة بعد الحدث ط لكن في حاشية الحوى من فتح المدبر للعلامة محمد السديسي - من يتيقن بالطهارة والحدث وشك في السابق يؤمر بالتذكير فيما قبلهما فإن كان محدثاً فهو إلا أن متطهر لأنه يتيقن الطهارة بعد ذلك الحدث وشك في انتقاضها لأنه لا يدرى هل الحدث الثاني قبلها أو بعدها وإن كان متطهراً فإن كان يعتاد الجديفة فهو إلا أن محدث لأنه متيقن عندنا بعد تلك الطهارة وشك في زواله لأنه لا يدرى هل الطهارة الثانية متأخرة عنه أم لا بأن يكون والى بين الطهارتين اه قال الحوى ومنه يعلم ما في كلام المصنف يعني صاحب الاشياء من التصور (قوله ولو شك الخ) في التاخر خاتمة من شك في أناته أو ثوبه أو بدنه أصابته نجاسة أو لا فهو ظاهر ما لم يتيقن وكذا الأبار والحياض والحجاب الموضوع في الطرقات ويستقي منها الصغار والكبار والمسلون والكفار وكذا ما يتخذ أهل الشرك أو الجاهلة من المسلمين كالسمن والخيزر والاطعمة والنياب اه ملخصاً (فرع) لو شك في السائل من ذكره ماء هو أم بول أن قرب عهد الماء أو تكرر مضى والأعادته بخلاف ما لو غلب على ظنه أنه أحدهما فتح (قوله وقرض الغسل) الواللاستئناف أو للعطف على قوله أركان الوضوء والقرض بمعنى المفروض والغسل بالضم اسم من الاعتسال وهو حمام غسل الجسد واسم لما يغتسل به أيضاً ومنه في حديث ميمونة فوضعت له غسلًا مغرب لكن قال النووي أنه بالفتح أفصح وأشهر لغة والضم هو الذي تستعمله الفقهاء بجر (قوله ما يم العمل) أي ليشمل المضمضة والاستنشاق فانهما ليسا قطعيتين لقول الشافعي - يسنيتهما اه ح (قوله كما مر) أي في الوضوء وقد مرنا هناك بيانه (قوله وبالفعل المفروض) أي غسل الجنابة والحيض والنفاس سراج فأل للعهد (قوله يعني الخ) مأخوذ من المنع قال ط والمراد بعدم الفرضية أن صحة الغسل المسنون لا تتوقف عليهما وأنه لا يحرم عليه تركهما وظاهر كلامه أنهما إذا تركا لا يكون آتياً بالغسل المسنون وفيه نظر لأنه من الجائز أن يقال أنه أتى بسنة وترك سنة كما إذا تغمض وترك الاستنشاق اه أقول فيه أن الغسل في الاصطلاح غسل البدن واسم البدن يقع على الظاهر والباطن إلا ما يتعدا يصل الماء إليه أو يتعسر كما في البحر فصار كل من المضمضة والاستنشاق جزءاً من مفهومه فلا توجد حقيقة الغسل الشرعية بدونها ويدل عليه أنه في البدائع ذكر ركن الغسل وهو أسالة الماء على جميع ما يمكن أسالته عليه من البدن من غير حرج ثم قسم صفة الغسل إلى فرض وسنة ومستحب فلو كانت حقيقة الغسل الفرض تخالف غيره لما صح تقسيم الغسل الذي ركنه ما ذكرنا إلى الأقسام الثلاثة فيتعين كون المراد بعدم الفرضية هنا عدم الأثم كما هو المتبادر من تفسير الشارح لا عدم توقف الصحة عليهما لكن في تعبيره بالشرطية نظر لما علمت من ركنيتهما فتدبر (قوله غسل كل فيه الخ) عبر عن المضمضة والاستنشاق بالغسل لإفادة الاستيعاب أو للاختصار كما قدمه في الوضوء ومزالكلام عليه ولكن على الأول لا حاجة إلى زيادة كل (قوله ويكفي الشرب عباً) أي لا مصاً فتح وهو بالعين المهملة والمراد به هنا الشرب بجميع القيم وهذا هو المراد بما في الخلاصة أن شرب على غير وجه السنة يخرج عن الجنابة والأفلا وبما قيل أن كان جاهلاً جاز وأن كان عالماً فلا إى لأن الجاهل يعب والعالم يشرب مصاً كما هو السنة (قوله لان المجر) أي طرح الماء من القيم ليس بشرط للمضمضة خلافاً لما ذكره في الخلاصة ثم هو الاحوط من حيث الخروج عن الخلاف وبلعه أياه مكرهه كما في الحلية (قوله حتى ماتحت الدرن) قال في الفتح والدرن اليابس في الأنف كالخيزر الممضوغ والعجين يمنع اه وهذا غير الدرن الآتي متناوفاً باليابس لما في شرح الشيخ إسماعيل أن في الرطب اختلاف المشايخ كما في القنية عن النحيط (قوله لكن) استدراك على ظاهر المتن حيث أطلق البدن على الجسد لأن المراد ما يم الأطراف والذي في القاموس البدن محمل من الجسد ما سوى الرأس ط (قوله في المغرب) بيم مضمومة فتن مبهمة ساكنة اسم كتاب في اللغة للأمام المعترزي - تلخيص الإمام الزمخشري - ذكر فيه الألفاظ اللغوية الواقعة في كتب

تحتها كتاب أكبر منه سماه العرب بالعين المهملة (قوله خلافا للمالك) وهو رواية عن أبي يوسف أيضا
 كما في الفتح (قوله أي يفرض) أي ليس المراد بالواجب المصطلح عليه (قوله وشارب وحاجب) أي بشرة وشعرها
 وان كنف بالاجماع كما في المنية (قوله لما في فاطمه رواه من المبالغة) علة لقوله ويجب وكان الأولى تأخير عن قوله
 وفرج خارج الخ أي لأنها صيغة مبالغة تقتضي وجوب غسل ما يكون من ظاهر البدن ولو من وجه كالاشياء
 المذكورة در بيان ذلك أنه امر من باب التفعيل مصدره الاظهر بكسر الهمزة وفتح الطاء وضم الهاء المشددين
 اصله تطهر قلبت التاء طاء ثم ادخلت ثمي بهمة الوصل ومجزؤه تطهر بالتخفيف وزيادة البناء تدل على زيادة
 المعنى ولصاحب البحر هنا كلام خارج عن الانتظام او ضحنا فباعاقتاه عليه (قوله لاداخل) أي لا يجب
 غسل فرج داخل (قوله ولا تدخل اصبعها) أي لا يجب ذلك كما في الشربلية ح اقول وهو مأخوذ
 من قول الفتح ولا يجب ادخالها الاصبع في قبلها وبه يفتي اه قافهم وفي التتارخانية ولا تدخل المرأة اصبعها
 في فرجها عند الفسل وعن محمد أنه لم تدخل الاصبع فليس بتنظيف واختاره هو الاقول اه فقول
 الشربلية تبع الفتح لا يجب ادخالها ذلك لذهاب الرواية وظاهره أن المراد بها الوجوب وهو بعيد تأمل
 (قوله كمين) لأن في غسلها من الحرج ما لا ينبغي لأنها شحم لا تقبل الماء وقد كف بصر من تكلفه من العصابة
 كابن عمرو وابن عباس مجر ومفاده عدم وجوب غسلها على الاعمى خلافا لما نوقى حيث بناء على أن العلة أنه
 يورث العمى ولهذا نقل ابو السعود عن العلامة سري الدين أن العلة العصبية كونه بصر وان لم يورث العمى
 فيسقط حتى عن الاعمى اه (قوله وان اكمل الخ) الظاهر أنها شرطية وجوابها محذوف تقديره لا يجب
 غسلها فهو استئناف لبيان مسألة أخرى لأن الفسل المذكور قبل غسل نجاسة حكومية وهذا غسل نجاسة
 حقيقية فلا يصح جعله ان وصليته تأمل (قوله وثقب انضم) قال في شرح المنية وان انضم الثقب بعد نزح
 القرط وصار بمجال ان امر عليه الماء يدخله وان غفل لا فلا بد من امراره ولا يتكلف لغير الامر من ادخال عود
 ونحوه فان الحرج مدفوع اه (قوله ودخل قلفة) القلفة والغلفة بالقاف وبالفن الجلد التي يقطعها
 الختان يجوز فيها فتح القاف وضمها وزاد الاعمى فتح القاف واللام حلية (قوله فسقط الاشكال) أي اشكال
 الزيلعي حيث قال لا يجب لأنه خلقه كقصة الذكرو هذه اشكال لأنه اذا وصل البول الى القلفة ينتقض الوضوء
 فجعلوه كخارج في هذا الحكم وفي حق الفسل كالدخل اه ووجه السقوط أن علة عدم وجوب غسلها الحرج
 أي أن الأصل وجوب الفسل الا أنه سقط للحرج وانما يرد الاشكال على التعليل بكونها خلقه ولهذا قال في الفتح
 والاصح الاول أي كون عدم الوجوب للحرج لا لكونه خلقه وقال قبله في نواقض الوضوء بعد ذكر الاشكال
 لكن في الظهيرة انما علة بالحرج لا بالخلق وهو المعتمد فلا يرد الاشكال اه (قوله وفي المسعودي الخ)
 مشى عليه في الامداد وبه يحصل التوفيق بين القولين لأنه اذا امكن فسخها أي بأن امكن قلبها وظهور الحشفة
 منها فلا حرج في غسلها فيجب والابان لم يكن فيها سوى ثقب يخرج منه البول فلا يجب للحرج لكن اورد في الحلية
 أن هذا الحرج يمكنه ازالته بالختان ثم قال اللهم الا اذا كان لا يطبقه بأن اسلم وهو شيخ ضعيف (قوله ضفرتها)
 المراد الجنس الصادق بجميع الضفائر ط (قوله للحرج) والاصل فيه ما رواه مسلم وغيره عن أم سلمة قالت
 قلت يا رسول الله اني امرأة أشد ضفرا رمي أفأنتقضه لغسل الجنابة فقال لا انما يكفئك أن تحشي على رأسك ثلاث
 حشيات ثم تفيضين عليك الماء فتطهرين ومقتضى هذا الحديث عدم وجوب الاتصال الى الاصول فتح لكن
 في المبسوط وانما شرط تبليغ الماء اصول الشعر حديث حذيفة فانه كان يجلس الى جنب امرأته اذا اغتسلت
 فيقول يا هذه أبلغني الماء اصول شعرك وشؤون رأسك وهي جمع عظام الرأس ذكره القاضي عياض مجر واستفيد
 من الاطلاق أنه لا يجب غسل ظاهر المسترسل اذا بلغ الماء اصول الشعر وبه صرح في المنية وعزاء في الحلية الى
 الجامع الحسامي والمخلصة ثم قال وعن نص ايضا على أن غسل ظاهر المسترسل من ذواتها موضوع عنها البردوق
 والصدر الشهيد وعبر عنه بالصحيح في المخط البرهاني ومضى عليه في الكافي والذخيرة اه (قوله اتفلما)
 كذا في شرح انية وفيه نظر لأن في المسألة ثلاثة اقوال كما في البحر والحلية * الاول الاكتفاء بالوصول الى
 الاصول ولو منقوضا وظاهر الذخيرة أنه ظاهر المذهب ويدل عليه ظاهر الاحاديث الواردة في هذا الباب * الثاني
 التفصيل المذكور وشي عليه جماعة منهم صاحب المحيط والبدائع والكافي * الثالث وجوب بل الذوات

(لادللك) لأنه مقدم فيكون
 مستحباً لا شرطاً خلافاً للمالك
 (ويجب) أي يفرض (عسل)
 كل ما يمكن من البدن بلا حرج
 مرة كاذن (وسرة وشارب
 وحاجب و) أثناء (حلية)
 وشعر رأس ولو متلبداً لما في
 فاطمه رواه من المبالغة (ورج
 خارج) لأنه كالمقدم لادخل لأنه
 باطن ولا تدخل اصبعها
 في قبلها به يفتي (لا يجب
 غسل ما فيه حرج كمين) وان
 اكمل بكمل نجس (وثقب
 انضم و) لا (ادخل قلفة)
 بل يندب هو الاصح قاله الكمال
 وعلة بالحرج فسقط الاشكال
 وفي المسعودي ان امكن ففتح
 القلفة بلا مشقة يجب والا لا
 (وكفى بل اصل ضفرتها) أي
 شعر المرأة المضفور للحرج
 أما المنقوض فيفرض غسل كاه
 اتصافاً

ولو لم يثقل أصلها يجب نقضها
مطلقا هو الصحيح ولو ضرها
غسل رأسها تركه وقيل تمسكه
ولا تمنع نفسها عن زوجها
وسبي في التيمم (لا يكفي
يل صبرته) فينقضها وجوبا
(ولو علويا وتركيا) لا مكان
حلقه (ولا يمنع) الطهارة
(ونيم) أي خرو ذباب وبرغوث
لم يصل الماء تحته (وحناء) ولو
جرمه به يفيق (ودون ووسخ)
محط تفسيره كذا دهن
ودسومة (وتراب) وطين ولو
(في ظاهر مطلقا) أي قرويا
أو مدنيا في الأصح بخلاف
تقويجين (و) لا يمنع ما على ظفر
صباغ (ولا) طعام بين أسنانه
أو في سنه المحفوظ به يفيق
وقيل إن صلبا منع وهو الأصح
(ولو) كان (ساقه ضيقا نزع
أو تركه) وجوبا (كفرط ولو لم
يكن يثقب أذنه قرط قد دخل
الماء فيه) أي الثقب (عند
مروره) على أذنه (أجزاء
كسرة) وأذن دخلها الماء
(والا) يدخل (أدخله) ولو
نابصبعه ولا يتكلف بخشب
ونحوه والمعتبر غلبة ظنه
بالوصول (فروع) نفس المضغطة
أو جزأ من بدنه فصل ثم تذكر
خلو قلا لم يعد لعدم حصة
شروعه عليه غسل وثمة رجال
لا يدعه وإن رأوه والمرأة بين
رجال أو رجال ونساء تؤخره
لا بين نساء فقط واختلف في
الرجل بين رجال ونساء أو نساء
فقط كما بسطه ابن الشحنة

مع العصر وصح وتمام تحقيق هذه الأقوال في الحلية ومال فيها آخر إلى ترجيح القول الثاني وهو ظاهر المتن
(قوله ولو لم يثقل أصلها) بأن كان متلبدا أو غزيرا أمدا أو مضفورا ضرا شديدا لا يتخذ فيه الماء ط (قوله
مطلقا) قال ح لم يظهر لي وجه الإطلاق اه وقال ط أي سواء كان فيه حرج أم لا وقوله هو الصحيح
متابله أنه لا بد من عصر الشعر ثلاثا بعد غسله منقوصا ومعقوصا اه أقول كان ينبغي للشارح أن يقول يجب
غسلها بديل قوله يجب نقضها بقوله مطلقا معناه سواء كان مضفورا أو لا وقوله هو الصحيح احتراز عن القول
الأول والثالث من الأقوال الثلاثة فتدبر (تنبيه) يؤخذ من مسألة الضغطة أنه لا يجب غسل عقد الشعر
المنعقد بنفسه لأن الاحتراز عنه غير ممكن ولو من شعر الرجل ولم أر من نبيه عليه من علمنا تأمل وإذا تنفس شعرة
لم تغسل فالظاهر وجوب غسل محلها لانتقال الحكم اليه تأمل (قوله ولا تمنع نفسها) أي خوفا من وجوب
الغسل عليها إذا وطئها لأنه حق ولها مندوحة عن غسل رأسها (قوله وسبي في التيمم) أي في آخره
(قوله ولو علويا وتركيا) هو الصحيح لعدم الضرورة وللاحتياط في رواية لا يجب نظر إلى العادة كما في شرح المنية
(قوله لا مكان حلقه) أي بخلاف المرأة فإنها منبهة عنه بالحديث فلا يمكنها شرعا فافهم (قوله ونيم الخ)
ظاهر النصاح والقاموس أن الويم مختص بالذباب فوح اقتدى وهذا بالنظر إلى اللغة والأقوال المراد هنا ما يشمل
البرغوث لأنه أولى بالحكم (قوله لم يصل الماء تحته) لأن الاحتراز عنه غير ممكن حلية (قوله به يفيق) صرح
به في المنية عن الذخيرة في مسألة الحناء والطين والذين معلا بالضرورة قال في شرحها ولأن الماء ينقذه لخله
وعدم لزوجه وصلابته والمعتبر في جميع ذلك نفوذ الماء ووصوله إلى البدن اه لكن يرد عليه أن الواجب
الغسل وهو أسالة الماء مع التقاطر كما مر في أركان الوضوء والظاهر أن هذه الأشياء تمنع الأسالة فالأظهر التعليل
بالضرورة ولكن قد يقال أيضا أن الضرورة في درن الأنف أشد منها في الحناء والطين لندورهما بالنسبة إليه مع
أنه تقدم أنه يجب غسل ما تحته فينبغي عدم الوجوب فيه أيضا تأمل (قوله عطف تفسير) لقول القاموس
الدرن الوسخ وأشار بهذا إلى أن المراد بالدرن هنا المتولد من الجسد وهو ما يذهب بالدلك في الحمام بخلاف الدر
الذي يكون من مخاط الأنف فإنه لو يابس يجب إيصال الماء إلى ما تحته كما مر (قوله وكذا دهن) أي كزيت
وشيرج بخلاف فحوشهم ومن جامد (قوله ودسومة) هي أثر الدهن قال في الشرنبلالية قال المقدسي
وفي الفتاوى دهن رجليه ثم نوضا وأمر الماء على رجليه ولم يقبل الماء للدسومة جاز لوجود غسل الرجلين اه
(قوله في الأصح) مقابله قول بعضهم يجوز للقرى لأن درنه من التراب والطين فينقذه الماء لا للمدنى لأنه من
الود شرح المنية (قوله بخلاف تقويجين) أي كالكحل وشمع وقشر سمك وخبز مغسول ومتلبد جوهره لكن
في النهر ولو في أنفاره طين أو عجين فالفتوى على أنه مغفر قرويا كان أو مدنيا اه ثم ذكر الخلاف في شرح المنية
في الحجين واستظهر المنع لأن فيه لزوجة وصلابة تمنع نفوذ الماء (قوله به يفيق) صرح به في الخلاصة وقال
لأن الماء شيء لطيف يصل تحته غالبا اه ويرد عليه ما قدمناه آنفا ومفاده عدم الجواز إذا علم أنه لم يصل الماء تحته
قال في الحلية وهو أثبت (قوله إن صلبا) بضم الصاد المهملة ونون الهمزة وهو الشديد حلية أي إن كان
مخسوخا مضغما كذا بحيث تدخلت أجزاؤه وصار له لزوجة وعلاكة كالعجين شرح المنية (قوله وهو الأصح)
صرح به في شرح المنية وقال لاستئناغ نفوذ الماء مع عدم الضرورة والحرج اه ولا يخفى أن هذا التصحيح
لا ينافي ما قبله فافهم (قوله كفرط) بالضم ما يعلق في شحمة الأذن (قوله ولا يتكلف) أي بعد الإصرار
كما قدمناه عن شرح المنية (قوله لعدم حصة شروعه) أي والنفل إنما يلزم أعادته بعد حصة الشروع فيه قصدا
وسكت عن القرص لظهور أنه يلزمه الإتيان به مطلقا (قوله لا يدعه وإن رأوه) عزاء في التقنية إلى الأوربي
قال في شرح المنية وهو غير مسلم لأن ترك المنى مقدم على فعل المأمور والغسل خلف وهو التيمم فلا يجوز كشف
العورة لاجله عندهم لا يجوز نظره إليها بخلاف الختان وقامه فيه وكذا استشكل في الحلية بما في النهاية عن
الجامع الصغير للإمام القرائي عن الإمام الباقي لو كان عليه نجاسة لا يمكن غسلها إلا بظاهر عورته صلى معها
لأن أظفارها منتهى عنه والغسل مأمور به وإذا اجتمعما كان النبي أولى اه وأطال في ذلك فراجع (قوله
واختلف الخ) ظاهره يقتضي أن المسألة نصت في المذهب وقد وقع فيها خلاف وليس كذلك كما استفت عليه
ط (قوله كما بسطه ابن الشحنة) أي في شرح الوهبانية حيث نقل عن شرحها الناظمها أنه لم يقف فيها على نقل

وان القياس أن يؤخر الرجل بين النساء أو بين الرجال والنساء وأيده ابن الشحنة بما في المسوخ من أن تظر الجنس
 إلى الجنس مباح في الضرورة لافي حالة الاختيار وأنه أخف من تظر الجنس إلى خلاف الجنس اهـ هذا وقال
 جـ واهـ لم أنه ينبغي أن لا تكتشف الخنثى للاستنجاء ولا للفعل عند أحد أصلاً لأنها ان كشفت عند رجل احتل أنها
 اتى وان عند اتى احتل أنها ذكر فصار الحاصل أن يريد الاغتسال أما ذكر أو أنثى أو خنثى وعلى كل فاما بين
 رجال أو نساء أو خنثى أو رجال ونساء أو رجال وخنثى أو نساء وخنثى أو رجال ونساء وخنثى فهو أحد
 وعشرون يقتل في صورتين منها وهو ما رجل بين رجال وامرأة بين نساء ويؤخر في تسع عشرة صورة اهـ (قوله
 وينبغي لها) أي للمرأة ومنها فيما يظهر الرجل حيث قلنا أنه يؤخر أيضاً ولا يصح أن تأخير الفعل لا يقتضي عدم
 التيمم فان المسح له وهو الجزع من الماء قد وجد فافهم بقى هنا شئ لم يذكر وهو أنه هل يجب إعادة تلك الصلاة في هذه
 المسألة وفي مسألة النهاية السابقة قال في الحلبة فيه تأمل والشبه الاعادة تفريعا على ظاهر المذهب في المنوع
 من ازالة الحدث بصنع العباد اذا تيمم وصلى اهـ وسيد الشارح في التيمم أن المحبوس اذا صلى بالتيمم ان في المصير
 أعادوا الافلا واستظهر الرجحان عدم الاعادة قال لان العذر لم يأت من قبل الخلق فان المانع لها التمسع والحياة
 وهما من الله تعالى كما قالوا لو تيمم لحوف العدو فان نوعه على الوضوء والغسل بعيد لان العذر أتى من غير
 صاحب الحق ولو خاف بدون نوعه من العدو فلا لان الخوف اوقعه الله تعالى في قلبه فقد جاء العذر من قبل
 صاحب الحق فلا تلزمه الاعادة اهـ (قوله مطلقا) أي سواء كان بين رجال أو نساء أو بينهما طـ (قوله
 والفرق لا يفتي) الفرق صحة الصلاة مع الحقيقة فيما اذا لم تكن أكثر من قدر الدرهم وعدم صحتها مع الحكمة
 رأسا اهـ جـ زاد في شرح الوهبانية أن الغسل فرض فلا يترك لكشف العورة بخلاف الاستنجاء فانه سنة وتركها
 اولى من الكشف الحرام واعترض الحموي الفرق الاول بأن الحكمة قديعة عن قليلها ايضا فان الجبرة يجوز
 ترك المسح عليها وان لم يضر المسح عند الامام مع أن تحتها حدثا اهـ وفيه نظر لان رفع الحدث لا يتجزأ فيكون
 غسل باقي البدن افعالا لجميع الحدث وصار مكانه غسل ما تحتها حكما نعم الفرق الثاني غير مؤثر لما علمت من أنه
 لا يجوز كشف العورة لغسل النجاسة مع أنه فرض ومن تقديم النبي على الامراء اذا اجتمعا فانظروا ان ما في القضية
 ضعيف والله اعلم (قوله وسننه) افاد أنه لا واجب له طـ وأما المضمضة والاستنشاق فهما بمعنى الفرض لانه
 يفوت الجواز بغوتهما فالمراد بالواجب ادنى نوعيه كما قد مناه في الوضوء (قوله كسنت الوضوء) أي من البداية
 بالنية والتسمية والسواك والتخليل والدلك والولاء الخ وأخذ ذلك في البحر من قوله ثم توضع (قوله سوى
 الترتيب) أي المعهود في الوضوء والا فالفعل له ترتيب آخر بينه المصنف بقوله بادئا الخ طـ عن أبي السعود أقول
 ويستغنى الدعاء ايضا فانه مكروه كافي نورا لايضاح (قوله وآدابه كآدابه) نص عليه في البدائع قال الشرنبلالي
 ويستحب أن لا يتكلم بكلام مطلقا أما كلام الناس فلكرامته حال الكشف وأما الدعاء فلا لأنه في مصب
 المستعمل ومحل الاقذار والاحوال اهـ اقول قد عتد التسمية من سنن الغسل فيشكل على ما ذكره تأمل
 واستشكل في الحلبة عموم ذلك بما في صحيح مسلم عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت اغتسل أنا ورسول الله صلى
 الله عليه وسلم من اناء بيني وبينه واحد فيبادرني حتى اقول دع على دع لي وفي رواية للنساء يبادرني وأبادره
 حتى يقول دع لي وأقول أنا دع لي ثم اجاب بجملة على بيان الجواز وأن المسنون تركه مالا مصلحة فيه ظاهرة اهـ
 اقول او المراد الكراهة حال الكشف فقط كما افاده التعليل السابق واطاهر من حاله عليه الصلاة والسلام أنه
 لا يقتل بلا سائر (قوله مع كشف عورة) فلو كان متزافا لأس به كافي شرح المنية والامداد (قوله او حوض
 كبير او مطر) هذا ذكره في البحر بحثا قياسا على الماء الجاري وهو مأخوذ من الحلبة لكن في شرح هدية ابن
 العماد لسيدى عبد الغنى النابلسي ما يخالف ذلك حيث قال ان ظاهر التقيد بالجاري أن اراكد ولو كثيرا
 ليس كذلك باعتبار أن جريان الماء على بدنه قائم مقام التثليث في الصب ولا كذلك اراكد وربما يقال ان اتقى فيه
 من موضع الى آخر مقدار الوضوء والغسل فقد أكل السنة اهـ وهو كلام وجيه واطاهر أن الانتقال غير قيد
 بل التعرّض كاف ولا يقال ان الحوض الكبير في حكم الجاري فلا فرق لانا نقول هو مثله في عدم قبوله النجاسة
 لا مطلقا (قوله قدر الوضوء والغسل) انظر هل المراد قدر زمنه ما لو كان يصب الماء عليه بنفسه او مقدار
 ما يتحقق فيه جريان الماء على الاضواء بلحظات يسيرة يتحقق فيها غسل اعضاء الوضوء مرتبة ثلاثا مع غسل

وينبغي لها أن تيمم وتصل
 ليجزها شرعا عن الماء وأما
 الاستنجاء فيترك مطلقا والفرق
 لا يفتي (وسننه) كسنت
 الوضوء سوى الترتيب وآدابه
 كآدابه سوى استقبال القبلة
 لانه يكون غالبا مع كشف
 عورة وقالوا لو مكث في ماء
 جارا وحوض كبير او مطر قدر
 الوضوء والغسل فقد أكل
 السنة

مطلب
 سنن الغسل

بأى الجسد كذلك لم اراه لا يمنا وذكر الشافعية الموجبون ترتيب غسل الاعضاء في الوضوء أن المتوضي لو قطن في ماء ومكث قد وارتبب صح والا فلا وصح النووي العصة بلامكث لان الترتيب يحصل في لحظات لطيفة وقيل العلامة ابن حجر في التهمة بعد ذكره سنن الغسل ويكتفي في رأكدة تحرك جميع البدن ثلاثا وان لم يتقل قدمه الى محل آخر على الاوجه لان كل حركة توجب عاسة ماء لبدنه غير الماء الذي قبلها انتهى ملخصا والذي يظهر لي انه لو كان في ماء جار يحصل سنة التلبس والترتيب والوضوء بلامكث ولا تحرك ولو في ماء رأكدة فلا بد من التحرك او الانتقال القاتم مقام الصب فيحصل به ما ذكرنا وقد صرح في الدرر بأنه لو لم يصب لم يكن الغسل مستنونا اه (قوله البداءة بغسل يديه) ظاهر كلام المصنف كالهداية وغيرها أن هذا الغسل غير الغسل الذي في الوضوء (قوله وفرجه) اي ثم فرجه بأن يفيض الماء بيده اليمنى عليه فيغسله باليسرى ثم يتيقه والفرج قبل الرجل والمرأة وقد يطلق على الذكر ايضا كما قال المطرزي اه قهستاني اي فيشمل القبل والدر وهو المراد هنا (قوله وان لم يكن به خبث) رد على الزيلعي وابن الكمال (قوله اتباع الحديث) وهو ما روى الجماعة عن معوية رضي الله عنها قالت وضعت للنبي صلى الله عليه وسلم ماء يغتسل به فأفرغ على يديه فغسلهما مرتين او ثلاثا ثم أفرغ بيمنه على شماله فغسل مذكرا كبره ثم ذلك بيده بالارض ثم تخضع واستنشق ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل رأسه ثلاثا ثم أفرغ على جسده ثم تقي عن مقامه فغسل قدميه فتع (قوله وخبث بدنه) اي ولو قليلا كما يظهر من التعليل وأقاد أن السنة نفس البداءة بغسل النجاسة وأما نفس غسلها فلا بد منه ولو قليلا فيما يظهر لتنجس الماء بها فلا يرتفع الحدث عما تحتها لم تزل كما يحسنه سيدي عبد الغني وقال لم اجد من تعرض له من أئمتنا اقول ورأيت في شرح والده الشيخ اسماعيل على الدرر والفرز ذكره جازما به لكنه لم يعزه الى احد والله تعالى اعلم (قوله فانصرف الى الكامل) اي بجميع سننه ومنه وبانه كافي البصر قال ويمسح فيه رأسه وهو الصحيح وفي البدائع أنه ظاهر الرواية (قوله ولو في جميع الماء) اي ولو كان واقفا في محل يجتمع فيه ماء الغسل وهذا القول هو ظاهر اطلاق المتن كالكثير وغيره وهو ظاهر ما أخرجه البخاري من حديث عائشة ثم قوضا وضوءه للصلاة وبه اخذ الشافعي وقيل يؤخر مطلقا وهو ظاهر اطلاق الاكثر واطلاق حديث معوية المتقدم وقيل بالتفصيل ان كان في جميع الماء فيؤخر والا فلا وصح في المجتبى وجرم به في الهداية والمبسوط والكافي قال في البصر ووجه التوفيق بين الحديثين والظاهر أن الاختلاف في الاولوية لافي الجواز (قوله لما ألتخ) جواب عن قول المشايخ القائلين بالتأخير انه لا فائدة في تقديم غسلهما لانهما يتلوذان بالغسلات بعد فيحتاج الى غسلهما ثانيا وحاصل الجواب انه لا حاجة الى غسلهما ثانيا لان المفتي به طهارة الماء المستعمل ولهذا قال الهندي ان هذا التامياتي على رواية نجاسته (قوله على انه الخ) ترقى في الجواب وحاصله منع كون الماء مستعملا لما ذكره الشارح ثم ادانت رجلا في الماء لا يحكم عليه بالاستعمال لعدم تحقق الاتصال فاذا خرج من الماء حكم باستعماله ولم يصبه منه شيء بعد خروجه فلا حاجة الى اعادة غسل الرجلين واعلم انه اختلفت الرواية في تجزى الطهارة وعدمه وقائدة الاختلاف انه لو تخضع الجنب او غسل يديه هل يحمل له القراءة ومس المصنف فعلى رواية التجزى نعم وعلى رواية عدمه لا وهي الصحيحة لان زوال الجنابة موقوف على غسل الباقي وما ذكره الشارح من أن الماء لا يصير مستعملا الا بعد الانفصال متفق عليه كما صرح به في البصر فيصح بناؤه على كل من هاتين الروايتين فافهم ثم اعلم ايضا أن ما ذكره الشارح يصح دفعا للقول بأنه لا فائدة في تقديم غسلهما على رواية نجاسة الماء المستعمل ايضا لا لا يحكم باستعماله ونجاسته الا بعد الانفصال فلا حاجة الى غسلهما ثانيا على هذه الرواية ايضا ولصاحب النهر هنا كلام فيه نظرم من وجوه اوضحناها فيما علقناه على البصر (قوله الا اذا كان الخ) اي فيلزمه اعادة غسلهما للنجاسة فقط (قوله ولعل القائلين الخ) ذكره في البصر بصنا ونقله في الحلية عن القرطبي ثم قال وعلى هذا يغسلهما ثانيا مطلقا سواء أصحاب ما طين او كلساني جميع الماء اولا ولا (قوله لانه لا يستحب الخ) قال العلامة نوح افندي بل ورد ما يدل على كراهته اخرج الطبراني في الاوسط عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قوضا بعد الغسل فإيس منه اه تأمل والظاهر أن عدم احتسابه لو بقي متوضئا الى فراغ الغسل فلو أحدث قبله بغير اعادة ولم اره قنأمل (قوله واختف المجلس) كذا في البصر وقد مرنا الكلام عليه في بحث الوضوء (قوله ثم يفيض) اي يتم للإشارة الى الترتيب وانما لم يقل ثم تخضع

(البداءة بغسل يديه وفرجه)
وان لم يكن به خبث اتباعا
لحديث (وخبث بدنه ان كان)
عليه خبث ثلاثا يبيع (ثم
يتوضأ) اطلقه فانصرف الى
الكامل فلا يؤخر قدميه
ولو في جميع الماء لما ان المعتمد
طهارة الماء المستعمل على انه
لا يوصف بالاستعمال الا بعد
انفضاله عن كل البدن لانه
في الغسل كعضو واحد
يغتسل لا حاجة الى غسلهما
ثانيا الا اذا كان يديه خبث
ولعل القائلين بتأخير غسلهما
انما استحبوه ليكون البدء
والختم بأعضاء الوضوء وقالوا
لو توضأ أولا لا يأتى به ثانيا لانه
لا يستحب وضوء الغسل
انفاقا ما لو توضأ بعد الغسل
واختلف المجلس على مذهبا
او فعل بينهما بصلاة كقول
الشافعية فيستحب (ثم يفيض
الماء)

ويستثنى ثم يفيض للأشارة إلى أن فعلهما في الوضوء كاف عن فعلهما في الغسل فالسنة ثابتة من باب الفرض ط ومعنى يفيض يصب قال في الدرر حتى لو لم يصب لم يكن الغسل مسنوناً ولو زال الحدث اه وهذا لو كان في ماء واكد أما لو مكث في ماء جارتام البحران مقام الصب كما علم مما قدمناه قريباً (قوله على كل بدنه) زاد كل لمفعولهم عدم إعادة غسل أعضائه الوضوء (رفع الحدث عنها ط اقول لم أر من صرح بأنه يسق ذلك وانما يفهم ذلك من عباراتهم وتظهير ما مر في الوضوء من أنه يسق إعادة غسل اليدين عند غسل الذراعين (قوله ثلاثاً) الاولى فرض والثنتان سنن على الصحيح سراج (قوله مستوعباً) أي في كل مرة تحصل سنة التثليث ط (قوله وهو ثمانية ارطال) أي بالبغدادى وهى صاع عراقى وهو أربعة أمداد كل مذكر ارطال وبه أخذ أبو حنيفة والصاع الجازى خمسة ارطال وثلاث وبه أخذ صاحبان والائمة الثلاثة فالمدح حيث نذر ارطال وثلاث والارطال مائة وثلاثون درهما وقيل مائة وثمانية وعشرون درهما ولو أربعة اسباع درهم وتماحه في الحلية قلت والصاع العراقي نحو نصف مد دمشق فاذا وضوا وغتسل به فقد حصل السنة (قوله وقيل المقصود الخ) الا صوب حذف قيل لما في الحلية انه ثقل غير واحد اجاع المسلمين على أن ما يجزئ في الوضوء والغسل غير مقدر بمقدار وما في ظاهر الرواية من أن ادنى ما يكتفى في الغسل صاع وفي الوضوء مد للحدث المتفق عليه كان صلى الله عليه وسلم يتوضأ بالمد ويفتسل بالصاع الى خمسة امداد ليس بتقدير لازم بل هو يلى ادنى القدر المسنون اه قال في المحرر حتى ان من اسبغ بدون ذلك اجراء وان لم يكفه زاد عليه لان طماع الناس واحوالهم مختلفة كذا في البدائع اه وبه جزم في الامداد وغيره (قوله وفي الجوهر الخ) قدمنا الكلام عليه في الوضوء مستوفى (قوله ثم الايسر) أي ثلاثاً ايضاً وقوله ثم برأسه أي يغسله مع بقية البدن ثلاثاً ايضاً كما في الحلية وغيرها خلافاً لما يفيد كلام المتن من غسله الرأس وحده (قوله ثم على بقية بدنه) أي ثم يفيض على بقية بدنه وانما قدر الشارح لفظة على ولم يبقه معطوفاً على مجرور الباء المتعلقة بقوله بادئاً لعدم صحة المعنى لان ذلك ختام (قوله مع ذلك) قيده في النية بالمرّة الاولى وعمله في الحلية بكونها سابقة في الوجود فهي بذلك اولى (قوله ندبا) عده في الامداد من الستة ويؤيده ما مر في الوضوء (قوله وقيل يبنى بالرأس) أي يبدأ باليمين ثلاثاً ثم بالرأس ثلاثاً ثم باليسر ثلاثاً حلية (قوله وقيل يبدأ بالرأس) أي ثم بقية البدن درر (قوله وظاهر الرواية) كذا عبر في النهر والذي في البحر وغيره التعبير بظاهر الهداية (قوله والا حاديت) قال الشيخ اسماعيل وفي شرح البرجندى وهو الموافق لعدة احاديث اوردها الجارى في صحيحه اه فافهم (قوله تصحيح الدرر) هو ما شئى عليه المصنف في متنه هنا (قوله وصح نقله) بكسر الباء ابو السعود (قوله الى عضو آخر) مفاده أنه لو اتحد العضو وصح في الوضوء ايضاً كما صرح به القهستاني (قوله فيه) أي في الغسل قال في القنية فلو وضع الجنب احدى رجليه على الاخرى في الغسل تطهر السفلى بماء العلم بخلاف الوضوء لان البدن في الجنابة كعضو واحد اه (قوله بشرط التقاطر) صرح به في فتح القدير (قوله لما مر) أي قريبا في قوله لانه في الغسل كمضو واحد وهو على لقوله صح وقوله لافى الوضوء لانه يفهم منه أن أعضاء الوضوء ليست كعضو واحد فافهم قال ط وقدم الشارح انه يجوز مسح الرأس يلى باق بعد غسل لاصح وهو ليس بثقل (قوله وفرض الغسل) الظاهر انه اراد بالفرض ما يعم العلى والعملى لانه عند رؤية مستيقظ بلا ليس بما ثبت بدليل لاشبهة فيه كما به عليه في الحلية ولذا خالف فيه ابو يوسف كما سيأتى (قوله عند خروج) لم يقل بخروج لان السبب هو ما لا يجعل مع الجنابة كما اختاره في الفتح وسيد كره الشارح في قوله وعند انقطاع حبض ونفاس ولو قال وبعد خروج لكان اظهر لانه لا يجب قبل السبب (قوله معنى) أي معنى الخارج منه بخلاف ما لو خرج من المرأة من الرجل كما يأتي وشمل ما يكون به بلوغ المرأة على ما سيد كره المصنف (قوله من العضو) هو ذكر الرجل وفرج المرأة الداخل احترازا عن خروج من مقترنه ولم يخرج من العضو بأن بقي في قصبة الذكر أو الفرج الداخل أو لم يخرج من جرح في الخصة بعد انفصاله عن مقترنه بشهوة فالظاهر اقتراض الغسل ولراجع (قوله وترائب المرأة) أي عظام صدرها كما في الكشف (قوله ومنه ايض الخ) وايضاً منية خاتوم منيها رقيق (قوله ان منية) أي يقيناً فلو شككت فيه فلا تقيد الغسل انفاً قاله الاولى والاولى الاعدلة على قولهما احتياطاً فوجافندى (قوله لا الصلاة) كما أن الرجل لا يبدى ما صلى اذا خرج منه برة لما في بعد الغسل انفاً كما في الفتح لكن قال في المبتي بخلاف المرأة

مطلب
في تحوير الصاع والمتوالرطل

على كل بدنه ثلاثاً مستوعباً
من الماء المعهود في الشرع
للوضوء والغسل وهو ثمانية
ارطال وقيل المقصود عدم
الاسراف وفي الجوهر
لا اسراف في الماء الجارى لانه
غير مضيع وقد قدمناه عن
القهستاني (بادئاً بركبه
اليمين ثم اليسر ثم برأسه
ثم) على (بقية بدنه مع ذلك)
ندبا وقيل يبنى بالرأس وقيل
يبدأ بالرأس وهو الاصح
وظاهر الرواية والاحاديث
قال في البحر وبه يضعف تصحيح
الدرر (وصح نقله عضو الى
عضو آخره) بشرط التقاطر
(لا في الوضوء) لما مر أن البدن
كله كعضو واحد (وفرض)
الغسل (عند خروج مني)
من العضو والا فلا يفرض
اتفاقاً لانه في حكم الباطن
(منفصل عن مقترنه) هو صلب
الرجل وترائب المرأة ومنية
ايضاً ومنية اصغر فلو اغتسلت
فخرج منها مني ان منية اعدته
الغسل لا الصلاة

يعني انها تعبد تلك الصلاة وفيه نظر ظاهر والذي يظهر أنها كالرجل كذا في الحلية وتعمد في البحر وأجاب المقدسي
بجمل قوله بخلاف المرأة على انها لا تعبد أصلاً أي لا الغسل ولا الصلاة لأن ما يخرج منها يحتمل أنه ماء
الرجل اه أقول أي اذ لم تعلم أنه مأثماً (قوله والا لا) أي وان لم يكن منها بل من الرجل لا تعبد شيئاً
وعليها الوضوء وعلى عن التاترخانية (قوله بشهوة) متعلق بقوله منفصل احترازه عما لو اضطرر بضرب
أرجل ثقل على ظهره فلا غسل عندنا خلافاً للشافعي كما في الدرر (قوله كحتم) فإنه لا لذة له يقينا للفقهاء وانه
ط قائل وقال الرحقي أي اذ رأى البلل ولم يدرك اللذة لانه يمكن أنه ادركها ثم ذهل عنها فجعلت اللذة
حاصلة حكماً (قوله ولم يدرك الدفق) إشارة الى الاعتراض على الكثر حيث ذكره فإنه في البحر زيف كلامه
وجعله متناقضاً وقد أجبتنا عنه فيما علقناه على البحر ولا يخفى أن المتبادر من الدفق هو سرعة الصب من رأس
الذكر لا من مقترنه وأما ما أجاب به في النهر عن الكثر من انه يصح كونه دافقاً من مقترنه بناء على قول ابن عطية ان الماء
يكون دافقاً أي حقيقة لا مجازاً لان بعضه يدفق بعضاً قد قال صاحب النهر نفسه اني لم أر من عرج عليه فافهم
(قوله غير ظاهر) أي لاتساع محله (قوله وأما اسناده الخ) أي اسناد الدفق الى في المرأة ايضاً أي كاسناده
الى من الرجل (قوله فيجتمل التغليب) أي تغليب ماء الرجل لأفضليته على ماء المرأة (قوله فالمستدل
بها) أي بالآية على أن في منها دافقاً ايضاً (قوله تأمل) لعله يشير الى امكان الجواب لان كون الدفق منها
غير ظاهر يشعر بأن فيه دقاً وان لم يكن كالرجل افاده ابن عبد الرزاق (قوله ولانه) معطوف على قوله
ليشعل والضمير للدفق بالمعنى الذي ذكرناه فافهم (قوله ولذا قال الخ) أي لكون الدفق ليس شرطاً قال المصنف
وان لم يخرج بها أي بشهوة فان عدم اشتراط الخروج بها مستلزم لعدم اشتراط الدفق اذ لا يوجد الدفق بذاتها
(قوله وشرطه ابو يوسف) أي شرط الدفق واثرائه خلاف يظهر فيما لو احتلم وانظر بشهوة فامسك ذكره حتى
سكنت شهوته ثم ارسله فانزل وجب عندهما لا عنده وكذا لو خرج منه بقبعة المني بعد الغسل قبل النوم والبول
او المشي الكثير نهر أي لا بعده لان النوم والبول والمشي يقطع مادة الزائل عن مكانه بشهوة فيكون الثاني
زائلاً عن مكانه بلا شهوة فلا يجب الغسل اتفاقاً زيلني وأطلق المني كثيراً في قبعة في الجني بالكثير وهو واجه لان
الخطوة والخطوتين لا يكون منهما ذلك حلية وبحر قال المقدسي وفي خاطري انه عين له اربعون خطوة فليست
اه (قوله صحفية) أي تهمة (قوله ويقول ابى يوسف نأخذ) أي في الضيف وغيره وفي الذخيرة ان
الفقه ابا الليث وخلف بن ايوب أخذ يقول ابى يوسف وفي جامع الفتاوى أن الفتوى على قوله اسماعيل
(قوله قلت الخ) ظاهره الميل الى اختيار ما في النوازل ولكن اكثر الكتب على خلافه حتى البحر والنهر
ولاسمها قد ذكروا أن قوله قياس وقولهما استحسان وانه الاحوط فينبغي الاقتناء بقوله في مواضع الضرورة
فقط تأمل وفي شرح الشيخ اسماعيل من المنصورية قال الامام فاضلنا يؤخذ بقول ابى يوسف في صلوات
ماضية فلا تعاد وفي مستقبله لا يصلي ما لم يقتل اه (نبيه) اذ لم يتدارك مسك ذكره حتى نزل المني صار
جنباً بالاتفاق فاذا خشى الرية يسبقها بما انه يصلي بغير قراءة ونية وتحرمة فرفع يديه ويقوم ويركع شبه المصلي
امداد (قوله ومجمله) أي ما في الخاتمة قال في البحر ويدل عليه تعليقه في العنيس بأن في حالة الاتسار وجد
الخروج والاتصال جميعاً على وجه الدفق والشهوة اه وبعبارة الهيظ كما في الحلية رجل بال فخرج من ذكره
مضى ان كان منتشر افعليه الغسل لان ذلك دلالة تروجه عن شهوة (قوله وهو) أي ما في الخاتمة (قوله
تقييد قولهم) أي فيقال ان عدم وجوب الغسل بخروجه بعد البول اتفاقاً اذ لم يكن ذكره منتشراً فلو منتشراً
وجب لانه انزال جديد وجد معه الدفق والشهوة اقول وكذا يقتضيه وجوبه بعد النوم والمشي الكثير (قوله
وعند ايلاج) أي ادخال وهذا أعم من التعبير بالتقاء الختانين لشمولة الدبر ايضاً (قوله هي مافوق الختان)
كذا في القاموس زاد الزيلعي من رأس الذكر وفي حاشية فوح افندي هي رأس الذكر الى الختان وهو أي
الختان موضع قطع جلد القلفة اه فوضع القطع غير داخل في الحشفة كما في شرح الشيخ اسماعيل ومثله
في القهستاني وفي شرح المثنية الحشفة الكمرة اقول هذا هو المراد بما فوق الختان وأما كون المراد بها من
رأس الذكر الى الختان فالظاهر أنه لا يقول به احد لان ذلك نحو نصف الذكر فيلزم عليه أن لا يجب الغسل حتى
يغيب نصف الذكر (قوله احتراز من الجني) في الهيظ لو قالت مني جني يأتي مراً وأجد ما وجد

والالا (بشهوة) أي لذة ولو حكم
كحتم ولم يذكر الدفق ليشمل مني
المرأة لان الدفق فيه غير ظاهر
وأما اسناده اليه ايضاً في قوله
تعالى خلق من ماء دافق الآية
فيجتمل التغليب فالمستدل بها
كأقهر مني تبعاً لاني جلي
غير مصيب تأمل ولانه ليس
بشرط عندهما خلافاً للثاني
ولذا قال (وان لم يخرج) من
رأس الذكر (بها) وشرطه
ابو يوسف وبقوله يفتق في ضيف
خاف رية او استخى كما في
المستخى وفي القهستاني
والتاترخانية معزياً بالنوازل
وبقول ابى يوسف نأخذ
لانه ايسر على المسلمين قلت
ولاسمها في الشتاء والغروفي
الخاتمة خرج مني بعد البول
وذكره منتشراً لانه الغسل قال
في البحر ومجمله ان وجد الشهوة
وهو تقييد قولهم بعدم الغسل
بخروجه بعد البول (د) عند
(ايلاج حشفة) هي مافوق
الختان (ادى) احتراز عن
الجني

يعني اذا لم تنزل واذا لم يظهر لها

في صورة الآدمي كما في البصر

(او) ايلاج (قدرها من

مقطوعها) ولولم يبق منه قدرها

قال في الاشياء لم يتعلق به حكم

ولم اره (في احد سبيلي آدمي)

حي (بجامع مثله) سببي محترزه

(عليها) أي الفاعل والمفعول

(لو) كانا (مكفين) ولو اوحدهما

مكفاه فعليه فقط دون المراهق

لكن يمنع من الصلاة حتى

يقفصل ويؤمر به ابن عشر

تأديا (وان) وصلية (لم ينزل)

منيا بالاجماع يعني لوفى در غيره

أما في دبر نفسه فرج في الهر

عدم الوجوب بالا بنزال ولا

يرد الخنثى المشكل فانه لا غسل

عليه بايلاجه في قبل او دبر ولا

على من جامعها بالا بنزال

لان الحكم في حشفة

وسيلين محقق (و) عند

(رؤية مستيقظ) خرج رؤية

السكران والمفنى عليه المذى

قوله وسنوضح الجواب حاصله

أن معاملته بالاضر والاحوط

ليس دائما بل قد يكون مستحبا

في مواضع مشاهدة ووجهه

أن اشكاله اورث شبهة وهي

لاترفع الثابت يبقين كالطهارة

هنا بخلاف نحو فوربه لان شرط

الارث تحقق سببه فيعامل

فيه بالاضر لعدم تحقق ما يثبت

له الانفع يدل عليه ما في غاية

البيان اذا قضى في صف النساء

احب الى أن يعيد الصلاة

كذا قال محمد في الاصل لان

المسقط وهو الاداء معلوم

والقصد وهو المأذاة موهوم

وان قام في صف الرجال بعد

من عن يمينه ويساره وخلفه

استحب بالتوهم المأذاة اه منه

اذا جامعني زوجي لا غسل عليها لانعدام سببه وهو الايلاج والاحتلام درر ووقع في البصر والفتح وغضهما
يأتين في النوم حرار وظاهره انه رؤية منام لكن ضبطه الشيخ اسماعيل بالياء المثناة التحتية لابلنون أقول
يدل عليه قوله في الحلية هذا اذا كان واقعا في البقطة نظري المنام فلا شك أن له من التفصيل ما للاحتلام
(قوله يعني اذا لم تنزل) قيد به في الفتح حيث قال ولا يخفى انه مقيد بما اذا لم تنزل الماء فان رآته صريحا وجب كانه
احتلام اه قال في البصر وقد يقال ينبغي وجوب الغسل من غير انزال لوجود الايلاج لانها تعرف انه يجامعها
كما لا يخفى اه اقول ان كان هذا منام فهو غير صحيح والا فان ظهر له بصورة آدمي فهو البصيص الآتي والا فهو
اصل المسألة والمتقول فيها عدم الوجوب لعدم سببه كما علت والبحث في المنقول غير مقبول (قوله واذا لم يظهر
لها الخ) هو بحث اصحاب البصر وسببه اليه صاحب الحلية لكنه ترد فيه فقال أما اذا ظهر في صورة آدمي
وكذا اذا ظهر للرجل جنبه في صورة آدمية فوطئها وجب الغسل لوجود المجامعة الصورية المضيدة لكمال
السببية اللهم الا أن يقال هذا انما يتم لو لم يوجد بينهما مبانة معنوية في الحقيقة ومن ثم علق به بعضهم حرمه
التناكح بينهما فينبغي أن لا يجب الغسل الا بالانزال كما في البهجة والميتة نعم لو لم يعلم ما في نفس الامر الا بعد الوطئ
وجب الغسل فيما يظهر لا تنقضاء ما يفيد قصور السببية (قوله من مقطوعها) أي من ذكر مقطوع الحشفة بقر
لو كان مقطوع البعض منها هل ينط الحكم بالباقي منها ام يتقدم الذكر قد وما ذهب منها كما يقتدر منه لو كان
الذاهب كلها لم اره فتأمل (قوله قال في الاشياء الخ) جواب لو وعبارته في أحكام غيبوية الحشفة من القرن
الثاني وان لم يبق قدرها لم يتعلق به شيء من الاحكام ويحتاج الى نقل لكونها كلية ولم اره الا أن اه وتقل ط عن
المقدس انه يفهم من التقييد بقدرها انه لا يتعلق بذلك حكمه ويقتضي به عند السؤال اه اي لان مضاهيم الكتب
معتبرة كما تقدم (قوله آدمي) احتراز عن البهية كما يأتي وعن الجانية كما مر (قوله سببي محترزه) أي
محترزه كما ذكر من القبول الثلاثة (قوله مكفين) أي عاقلين بالغين (قوله ولو اوحدهما الخ) لكن لو كانت
هي المكففة فلا بد أن يكون الصبي ممن يشترى والا فلا يجب عليها ايضا كما يأتي في الشرح (قوله تأديا)
في الثانية وغيره يؤمر به اعتيادا وتطلقا كما يؤمر بالصلاة والطهارة وفي القضية قال محمد وطئ صبية بجامع
مثلا يستحب لها أن تغتسل كانه لم ير جبرها وتأديها على ذلك وقال ابو علي الرازي تضرب على الاغتسال وبه
نقول وكذا الغلام المراهق يضرب على الصلاة والطهارة اه (قوله بالاجماع) لما في الصحيحين من حديث
ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جلس بين شعبتين الا اربع ثم جهدا فقد وجب الغسل انزل
اولم ينزل وأما قوله عليه الصلاة والسلام انما الماء من الماء فمفسوخ بالاجماع ووجوبه على المفعول به في الدبر
بالقياس احتياطا ونماه في شرح المنية (قوله يعني الخ) تقييد لقوله في احد سبيلي آدمي فانه شامل لدبر نفس
الوالب (قوله فرج في التهر الخ) هو أحد قولين حكاهما في القضية وغيرها قال في التهر والذي ينبغي أن يقول
عليه عدم الوجوب بالا بنزال اذ هو أولى من الصغيرة والميتة في قصور الداعي وعرف بهذا عدم الوجوب
بايلاج الاصح (قوله ولا يرد) أي على اطلاق المصنف الحشفة وأحد السيلين (قوله فانه لا غسل عليه
الخ) أي لجواز كونه امرأة وهذا المذكور منه زائد فيكون كالاصح وأن يكون رجلا فخرجه كالفرج فلا يجب
بالايلاج فيه الغسل بمجرد ذلك ويشكل عليه معاملة الخنثى بالاضر في احواله وعليه يلزمه الغسل فليأمل
اه امداد أقول سيذكر الشارح هذا الاشكال آخر الكتاب في كتاب الخنثى وسنوضح الجواب هناك ان شاء الله
تعالى وذكرناه هنا غفلا لعقلاء على البصر (قوله ولا على من جامعها) أي في قبله فلو جامع رجلا في دبره وجب
الغسل عليها كما افاده ط اه لعدم الاشكال في المذرو وكذا الاشكال فيما لو جامع وجموع تحقق جنبته بأحد
الفتلين (قوله لان الكلام) على تقوله ولا يرد (قوله وسيلين) أي واحد سيلين فهو على تقديره مضاف
دل عليه كلام المتن السابق ولهذا قال محققين أي الحشفة وأحد السيلين فافهم والا حسن ابدال السيلين
بالتقبل كما في البصر لان السيل يشعل الدبر وهو من الخنثى محقق (قوله وعند رؤية مستيقظ) أي بخضه او قويه
بجر والمراد بالرؤية العلم ليشمل الاعى والمرأة كالرجل كما في الفهستافى (قوله خرج رؤية السكران
والمفنى عليه المذى) أي بعدا فاقترعا بجر والفرق أن النوم مظنة الاحتلام فيقال عليه ثم يحتمل انه منى
رق بالهوا او للغذاء فاعتبرناه منيا احتياطا ولا كذلك السكران والمفنى عليه لانه لم يظهر فيه ما هذا السبب

بجور وقوله المذى مفعول رؤية وهما موجودان في بعض النسخ ولا بد منهما لان برؤية المني يجب الغسل كما صرح به في المنية وغيرها قال ط وأشار به اى بالتقييد بالمذى الى أن في مفهوم المستيقظ تفصيلا وما احسن ما صنع ولا تكاف فيه اه فافهم (قوله منيا هو مذيا) اعلم أن هذه المسألة على أربعة عشر وجها لانه اما أن يعلم انه مذي او مذي او ودى او شك في الأولين او في الطرفين او في الأخيرين او في الثلاثة وعلى كل اما أن يتذكر احتلاما او لا فيجب الغسل اتفاقا في سبع صور منها وهي ما اذا علم انه مذي او شك في الأولين او في الطرفين او في الأخيرين او في الثلاثة مع تذكر الاحتلام فيها او علم انه مذي مطلقا ولا يجب اتفاقا فيها ما اذا علم انه ودى مطلقا وفيما اذا علم انه مذي او شك في الأخيرين مع عدم تذكر الاحتلام ويجب عندهم ما فيها اذا شك في الأولين او في الطرفين او في الثلاثة احتياطا ولا يجب عند ابي يوسف للشك في وجود الموجب واعلم أن صاحب الجرد ذكر اثني عشر صورة وزدت الشك في الثلاثة بتذكر أو لا اخذ من عبارته اه ح اقول اذا عرفت هذا فاعلم أن المصنف اقتصر على بعض الصور ولا يلزم أن يكون ما سكت عنه مخالفا في الحكم لما ذكره كما لا يخفى فافهم ثم قوله او مذيا يقتضى انه اذا علم انه مذي ولم يتذكر احتلاما يجب الغسل وقد علت خلافه وبعبارة النقاية كعبارة المصنف وأشار القهستاني الى الجواب حيث فسر قوله او مذيا بقوله اى شيئا شك فيه انه مذي او مذي لانا لا نوجب الغسل بالمذى اصلا بل بالمنى الا انه قد يرق باطالة الزمان فالمراد ما صورته صورة المذى لاحقيقته كما في الخلاصة اه فليس فيه مخالفة لما تقدم فافهم (قوله وان لم يتذكر الاحتلام) من الحلم بالضم والسكون اسم لما يراه النائم ثم غلب على ما يراه من الجماع نهر واعلم انه اختلف في الواو في تفسير هذا التركيب فقبل انها الحال اى والحال انه ان لم يتذكر الاحتلام يجب الغسل ويقفهم وجوبه اذا تذكر بالاولى وقيل للعطف على مقدر اى ان تذكر وان لم يتذكر (قوله الا اذا علم الخ) استثناء من قوله او مذيا مع تقييده بعدم تذكر الاحتلام لانه هو المنطوق سواء جعلت الواو للعال وللعطف لكن على جعلها للحال اظهر اذ ليس في الكلام شيء مقدر ولوجعلت للعطف رجما يتوهم أن الاستثناء مفروض مع عدم التذكر المنطوق ومع التذكر المكرر المقدر فلا يصح قوله الا في اتفاقا ثم اعلم أن الشارح قد اصلح عبارة المصنف فان قوله او مذيا يحتمل أن يكون المراد به أنه رأى مذي حقيقة بأن علم انه مذي او أنه رأى مذي بصورة بأن رأى بلا وشك في انه مذي او ودى او شك انه مذي او مني فاستثنى ما عدا الأخير وصار قوله او مذيا مفروضا فيما اذا شك انه مذي او مني فقط كما قد متناه فهذه الصورة يجب فيها الغسل وان لم يتذكر الاحتلام لكن بقيت هذه صادقة بما اذا كان ذكره منتشر قبل النوم او لامع انه اذا كان منتشرا لا يجب الغسل فاستثناء ايضا صار جملة المستثنيات ثلاث صور لا يجب فيها الغسل اتفاقا مع عدم تذكر الاحتلام كما قلنا وبهذا الحل الذي هو من قبض الفتاح العليم ظهر أن هذه المتعاطفات مرتبطة ببعضها وأن الاستثناء فيها كلها متصل ولله در هذا الشارح الفاضل فكثيرا ما تخفى اشاراته على المعترضين وان كانوا من الماهرين فافهم (قوله كالودى) فانه لا غسل فيه اتفاقا وان تذكر كما مر (قوله لكن في الجواهر الخ) استدرك على المسألة الثالثة وحاصله انه اطلق عدم الغسل فيما يتعلق بالكثير وهو مقيد بثلاثة قيود أن يكون نومه قائما او قاعدا وأن لا يتيقن انه مني وأن لا يتذكر حلقا فاذا فقد واحد منها بأن نام مضطجعا او يتيقن او تذكر وجب الغسل وقد ذكر المسألة في منية المصلي فقال وان استيقظ فوجد في احليله بلا ولم يتذكر حلقا ان كان ذكره منتشر قبل النوم فلا غسل عليه وان كان ساكنا فعليه الغسل هذا اذا نام قائما او قاعدا أما اذا نام مضطجعا او يتيقن انه مني فعليه الغسل وهذا مذكور في المحيط والذخيرة وقال شمس الأئمة الحلواني هذه مسألة يكثر وقوعها والناس عنها غافلون اه والحاصل أن الانتشار قبل النوم سبب لخروج المذي فمما يراه يحمل عليه ما لم يتذكر حلقا ويعلم انه مني او يمكن نام مضطجعا لانه سبب للاسترخاء والاستغراق في النوم الذي هو سبب الاحتلام لكن ذكر في الحلية انه راجع الذخيرة والمحيط البرهاني فلم يرد تقييد عدم الغسل بما اذا نام قائما او قاعدا ثم بحث وقال ان الفرق بينه وبين النوم مضطجعا غير ظاهر (قوله او يتيقن) عبرة بها للمنية ولو عبر بها لعلم لكان أولى لان المراد غلبة الظن والعلم يطلق عليها وبعبارة الخاتمة في هذه المسألة الا أن يكون اكبر رآيه انه مني فيلزمه الغسل اه (قوله ولو مع اللذة والانزال) اى مع تذكره او ليس المراد أنه انزل لان الموضوع انه لم ير بلا ط (قوله وكذا المرأة الخ) في الجهر من المعراج

(منيا او مذيا وان لم يتذكر الاحتلام) الا اذا علم انه مذي او شك انه مذي او ودى او كان ذكره منتشرا قبل النوم فلا غسل عليه اتفاقا كالودى لكن في الجواهر الا اذا نام مضطجعا او يتيقن انه مني او تذكر حلقا فعليه الغسل والناس عنه غافلون (لا) يفترض (ان تذكر ولو مع اللذة) والانزال (ولم ير) على رأس الذكر (بلا) اجماعا (وكذا المرأة) مثل الرجل على المذهب

لواحتلت المرأة ولم يخرج الماء الى ظاهر فرجها من محمد يجب وفي ظاهر الرواية لا يجب لان خروج منيها الى
 فرجها الخارج شرط لوجوب الغسل عليها وعليه الفتوى (قوله ولو وجد الخ) حاصله انه لو وجد الزوجان
 في فراشهما منيا ولم يتذكرا احتلاما فقبل ان كان ايض غليظا في الرجل وان كان اصفر رقيقا في المرأة وقال
 في الظهيرة بعد حكايته لهذا القول والاصح انه يجب عليهما احتياطاً وهذا الثاني في الحلية الى ابن الفضل
 وقال ومشي عليه في المحيط والخلاصة واستظهر في الفقه الجمع بين القولين فنقيد الوجوب عليهما بعدم التذكر
 وعدم المميز من غلط ورقة او يابس وصفرة ثم قال فلا خلاف اذا واستحسنه في الحلية وأقره في البصر لكن في شرح
 المنية أن المميز يختلف باختلاف المزاج والاعذبة فلا عبرة به والاحتياط هو الأول (قوله ولا نام قبلهما
 غيرهما) ذكره في الحلية بمخاوت به في البصر قال فلو كان قد نام عليه غيرهما وكان المني المني يابسا قال ظاهر انه
 لا يجب الغسل على واحد منهما (تنبيه) التقييد بالزوجين صريح في أن غيرهما لا يجب عليه رملي على البصر
 اقول الظاهر انه اتفاق جري على الغالب ولذا قال ط الاجنبى والاجنبية كذلك وكذلك لو كانا زوجين
 او امرأتين فالظاهر اتحاد الحكم (قوله ان وجد لذة الجماع) أي بأن كانت الخرقه رقيقة بحيث يجد حرارة
 الفرج واللذة بجر (قوله والا لا) أي ما لم ينزل (قوله على الاصح) وقال بعضهم يجب لانه يسمى موطئا
 وقال بعضهم لا يجب بجر وظاهر القولين الاطلاق (قوله والا حوط الوجوب) أي وجوب الغسل
 في الزوجين بجر وسراج اقول والظاهر انه اختيار للقول الاول من القولين وبه قالت الاثمة الثلاثة
 كما في شرح الشيخ اسماعيل عن عيون المذاهب وهو ظاهر حديث اذا التقى الختانان وغابت الحشفة وجب
 الغسل (قوله هذا الخ) الاشارة الى اسناد فرضية الغسل الى الانقطاع لان المعنى وفرض عند انقطاع حيض
 ونفاس وأراد بما قبله اسناد الفرضية الى خروج المني والايلاج ورؤية المستيقظ وأراد بالاضافة الاسناد
 والتعليق الى اسناد فرضية الغسل الى هذه الاشياء وتعلقها عليها بما جاز من اسناد الحكم وهو هنا الفرضية
 الى الشرط وهو هنا هذه المذكورات وليس من اسناد الحكم الى سببه كما هو الاصل (قوله أي يجب عنده) أي
 عند تحقق الانقطاع ونحوه والمراد بعده (قوله بل بوجوب الصلاة) أي عند ضيق الوقت وقوله او ارادة ما لا
 يحل أي عند عدم ضيق الوقت قال في الشرع بلالية واختلف في سبب وجوب الغسل وعند عامة المشايخ ارادة
 فعل ما لا يحل فعلمه مع الجنابة وقيل وجوب ما لا يحل معها والذي يظهر انه ارادة فعل ما لا يحل الا به عند عدم
 ضيق الوقت او عند وجوب ما لا يصح معها وذلك عند ضيق الوقت لما قال في الكافي ان سبب وجوب الغسل
 الصلاة او ارادة ما لا يحل فعلمه مع الجنابة والانزال والالتقاء شرط اه (قوله كما مر) أي في الوضوء وقدمنا
 الكلام عليه هناك (قوله لا عند مذى) أي لا يفرض الغسل عند خروج مذى كطبي بمهجة ساكنة وباء مخففة
 على الافصح وفيه الكسر مع التثنية والتشديد وقبلهما الحن ماء رقيق ايض يخرج عند الشهوة لابلها
 وهو في النساء اغلب قيل هو منهن يسمى القذى مفتوحتين نهر (قوله او ودى) بمهمله ساكنة وباء مخففة
 عند الجهور وحكي الجوهرى كسر الدال مع تشديد الباء قال ابن مكي ليس بصواب وقال ابو عبيد انه الصواب
 واعجم الدال شاذ ماء ثخين ايض كدري يخرج عقب البول نهر (قوله بل الوضوء منه الخ) أي بل يجب
 الوضوء منه أي من الودى ومن البول جميعا وهذا جواب عما يقال ان الوجوب بالبول السابق على الودى
 فكيف يجب به وبيان الجواب أن وجوبه بالبول لا ينافي الوجوب بالودى بعده حتى لو حلف لا يتوضأ من رعا ف
 فرغ ثم بال او بالعكس فتوضأ بالوضوء منهم ما فيصنح وكذلك لو حلفت لا تغتسل من جنابة فجهرت
 وحاضت فاعتسلت فهو منهما وهذا ظاهر الرواية بجر وذكر أربعة أجوبة أخر منها أن الودى ما يخرج بعد
 الاغتسال من الجماع وبعد البول وهو شئ مزج كذا فصره في الخزانة والتبيين فالاشكال انما يرد على من اقتصر
 في تفسيره على ما يخرج بعد البول (قوله على الظاهر) أي ان قلنا ان وجوب الوضوء منه ومن البول بناء
 على ظاهر الرواية من مسألتى اليمين السابقتين وذكرنا الحق في الفقه أن الوضوء من الحدث السابق وأن السبب
 الثاني لم يوجب شيأ لاستحالة تحصيل الحاصل الا اذا وقع معا مكان رغب وبال معاً كما قرره الاكمدى قال
 وهو معقول يجب قبوله وهو قول الجرجاني من مشايخنا والحق أن لا ينافي بين كون الحدث شئ بالاول فقط وبين
 الحنف لان لا يلزم تناوؤ على تعدد الحدث بل على العرف والعرف أن يقال لمن توضأ بعد بول ورعاف توضأ منهما

ولو وجد بين الزوجين ماء ولا
 ميز ولا تذكر ولا نام قبلهما
 غيرهما اغتسلا (أولج حنسه)
 او قدرها (ملفوفة بخرقه)
 ان وجد لذة الجماع (وجب)
 الغسل (والالا) على الاصح
 والا حوط الوجوب (و) عند
 (انقطاع حيض ونفاس) هذا
 وما قبله من اضافة الحكم الى
 الشرط أي يجب عنده لانه بل
 بوجوب الصلاة او ارادة ما لا
 يحل كما مر (لا) عند مذى
 أو ودى بل الوضوء منه ومن
 البول جميعا على الظاهر

(قوله غير آدمي) يعني وفرد وجار (قوله خنثى) أى مشكل (قوله وما يصنع) أى على صورة الذكر (قوله في الدبر) متعلق بادخال (قوله على المختار) قال في التنبس رجل ادخل اصبعه في دبره وهو صائم اختلف في وجوب الغسل والقضاء واختار أنه لا يجب الغسل ولا القضاء لان الاصبع ليس آلة للجماع فصاعدا بمنزلة الخشبة ذكره في الصوم وقيد بالدبر لان المختار وجوب الغسل في القبل اذا قصدت الاستمتاع لان الشهوة فيه غالبية في مقام السبب مقام المسبب دون الدبر لعدمها فوج افندى اقول آخر عبارة التنبس عند قوله بمنزلة الخشبة وقد راجعنا منه فرأيناها كذلك فقوله وقيد الخ من كلام فوج افندى وقوله لان المختار وجوب الغسل الخ بحث منه سبقه اليه شارح المنية حيث قال والاولى أن يجب في القبل الخ وقد نبه في الامداد أيضا على أنه بحث من شارح المنية فافهم (قوله ولا يندوط) بجمعة الخ) محترزات قوله في احد سبيلي آدمي حتى يجمع مثله وفي القنية بر من اجناس الناطقي فرج البهية كفيها لا غسل فيه بغير انزال ويعزروا تدبج البهية وتضرق على وجه الاستصحاب ولا يحرم كل لحماءه اه وسأني في الحدود (قوله بأن تصير مضاعة) أى مختلطة السيلين وفي المسألة خلاف فقيل يجب الغسل مطلقا وقيل لا مطلقا والصحيح أنه اذا أمكن الابلح في محل الجماع من الصغيرة ولم يقضها فهي ممن يجمع فيجب الغسل سراج اقول لا يخفى أن الوجوب مشروط بما اذا زالت البكارة لانه مشروط في الكبيرة كما يأتي تريبا فقيها بالاولى فقوله في البحر قد يقال ان بقاء البكارة دليل على عدم الابلح فلا يجب الغسل كما اختاره في النهاية فيه نظر قد بذر (قوله تهستاني) اقول عبارته وطه البهية والميتة غير ناقض للوضوء بلا انزال فلا يلزم الاغسل الذي ذكره في صوم النظم اه وكان الشارح فاس الصغيرة عليها تأمل ويؤخذ من هذا أن المباشرة الفاحشة الناقضة للوضوء لا بد أن تكون بين مشتملين كما قد مناه (قوله وسيجي) أى في باب الانجاس (قوله الفرج) أى الداخل أما الخارج فرطوته طاهرة باتفاق دليل جعلهم غسله سنة في الوضوء ولو كانت نجسة عندهما لفرض غسله اه ح اقول قد يقال ان النجاسة مادامت في محلها لا عبرة لها اذا كان الاستنجاء سنة للرجال والنساء في غير الغسل مع أن الخارج نجس باتفاق فلا تدل سنة الغسل على الطهارة قد بذر فم يدل على الاتفاق كونه له حكم خارج البدن فرطوته كطوبه القم والاتف والعرق الخارج من البدن (قوله قننه) اشار به الى أن ما في النظم مبني على قولهما فلا تغفل وتظن من جزمه به أنه متفق عليه (قوله لقصور الشهوة) أى التي اقيمت مقام الانزال في وجوب الغسل عند الابلح لكن يرد عليه لو جامع جهوزا شوها لا تشتمى اصلا ويظهر لي الجواب بأنها قد ثبت لها وصف الاشتباه فيما مضى فيسبق حكمه لان مادامت حية كما ذكره في مسألة المحاذاة في الصلاة بخلاف البهية والميتة والصغيرة تأمل وهذا عليه لعدم وجوب الغسل فيما تقدم (قوله أما به) أى أما فعل هذه الاشياء المصاحب للانزال فيصالح وجوب الغسل على الانزال ط (قوله تمنع التقاء الختانين) أى ختان الرجل وهو موضع القطع وختان المرأة وهو موضع قطع جلدة منها كعرف الديك فوق الفرج فاذا غابت الحشفة في الفرج فقد حاذى ختانه ختانهما وتمام بيانه في البحر (قوله الا اذا حبلت) فيكون دليل انزالها فيلزمها الغسل قال ابو السعود وكذا يلزمه لانه دليل انزاله ايضا وان خفي عليه (قوله قبل الغسل) أى لو لم تكن اغتسلت لانه ظهر أنها صلت بلا طهارة (قوله قاله الحلبي) أى في شرحه الصغير وقال في الكبير ولا شك أنه مبني على وجوب الغسل عليه بمجرد انفصال منيها الى رحها وهو خلاف الاصح الذي هو ظاهر الرواية (قوله أى يفرض) اشار به الى أنه ليس المراد بالوجوب هنا المصطلح عليه عندنا فكان الاولى فيه وفيما بعده التعبير يفرض اه ح وعن صريح بالفرضية هنا صاحب الوافي والسروجي وابن الهمام مع قوله الاجماع عليه لكن علل في البحر بأن هذا الذي هو واجب يفوت الجواز يفوته قال الشارح في الخواص قلت هذا التعليل يفيد أنه فرض على الاعتقادى وهو كذلك لانه ليس ثابتا بدليل قطعي ولا منفقا عليه فاعلمهم عبروا بالواجب للاشعار بانحطاط رتبة هذا عن ذلك قتائل اه قلت لكن هذا ظاهر فيما عدا غسل الميت قتأمل (قوله كفاية) أى بحيث لو قام به بعضهم سقط عن باقيهم والاعمال كلهم ان عملوا به وهل يشترط لسقوطه عن المكافئين النية استظهر في جنازة الفتح ثم ونقل في البحر عن الثانية وغيرها خلافة (قوله اجماعا) بقوله يفرض قال في البحر وماتله مسكين من قوته وقبل غسل الميت سنة مؤكدة ففيه نظر بعد نقل الاجماع (قوله بالتصنيف) أى تحقيق السنين وهو من الغسل بالفتح

مطلب
في رطوبة الفرج

(و) لا عند (ادخال اصبع ونحوه) كذكر غير آدمي وذكر خنثى وميت وصبي لا يشتمى وما يصنع من قصو خشب (في الدبر أو القبل) على المختار (و) لا عند (وطه بهيمة او ميتة او صغيرة غير مشتهة) بأن تصير مضاعة للوطه وان غابت الحشفة ولا يقتض الوضوء فلا يلزم الاغسل المذكور تهستاني عن النظم وسيجي أن رطوبة الفرج طاهرة عنده قننه (بلا انزال) لقصور الشهوة أما به فيصالح عليه (كما) لا غسل (لواقي عذراء) ولم يزل عذرتها يضم فسكون البكارة فانها قنن التقاء الختانين الا اذا حبلت لانزالها وتعد ما صلت قبل الغسل كذا قالوا وفيه نظر لان خروج منيها من فرجها اذ اخل شرط لوجوب الغسل على المقتضى به ولم يوجد قاله الحلبي (ويجب) أى يفرض على الاحياء المسلمين (كفاية) اجماعا (ان يفلسوا) بالتصنيف

قال في السراج يقال غسل الجمعة وغسل الجنابة بضم الغين وغسل الميت وغسل الثوب بفتحها وضابطه انك اذا وضعت اليك المغسول قمت واذا وضعت اليك غير المغسول نمت اه (قوله الميت) بالتخفيف وبالتشديد ضد الحي او المخفف الذي مات والمشد الذي لم يميت بعد افاده في القاموس (قوله المسلم) اما الكافر اذا لم يوجد له الاولية المسلم فيسيل عليه الماء كاخرفة النجاسة من غير ملاحظة السنة ط (قوله فيميت) وقيل يغسل بثيابه والاقل اولى بجر ونهر (قوله كما يجب) أي يفرض بجر (قوله ولو بعد الانقطاع) أي انقطاع الحيض والنفاس ~~مكن~~ في دخول ذلك في كلام المصنف نظرا لان الحائض من انصفت بالحيض وبعد انقطاعه لا تنحي حائضا ولذا قال في الشرنبلالية ان فيه اشارة الى انها لو انقطع حيضها ثم اسلت لا يغسل عليها (قوله على الاصح) مقابلة ما قيل انها لو اسلت بعد الانقطاع لا يغسل عليها بخلاف الجنب والفرق ان صفة الجنابة باقية بعد الاسلام فكانه اجنب بعده والاقطاع في الحيض هو السبب ولم يتحقق بعد فلذا لو اسلت قتل الانقطاع لزما (قوله وعمله) أي على الاصح (قوله يبقا الحدث الحكمي) حاصله منع الفرق بين الحيض والجنابة لان التحقيق أن الانقطاع شرط لوجوب الغسل لاسبب ومعنى الفرق على انه لا يثبت لها بالحيض والنفاس حدث حكمي يستقر مثل الجنابة وهو ممنوع بدليل أن المسافرة لو تمت بعد الانقطاع خرجت من الحيض فاذا وجدت الماء وجب عليها الغسل فصارت بمنزلة الجنب فقد ثبت لها حدث حكمي بعد الانقطاع هذا خلاصة ما حققه ابن الكمال وقد حقق في الحلية هذا المقام بما لا مزيد عليه (قوله بل بانزال) عامة في الغلام والجارية والحيض قاصر عليها كالولادة ط وقيل لو بلغ بالانزال لا يجب عليه بخلاف ما لو بلغت بالحيض كما في البصر (قوله او ولدت ولم تردما) هذا قول الامام به اخذ أكثر المشايخ وعند أبي يوسف وهو رواية عن محمد لا يغسل عليه الدم وصححه في التبيين والبرهان كما بسطه في الشرنبلالية ومشي عليه في نور الايضاح لكن في السراج أن المختار الوجوب احتياطا وهو الاصح انتهى (قوله او أصاب الخ) كذا عذبه بعضهم هنا من الاعتدالات المفروضة قال في الحلية ولا يحنى انه ليس مما نحن فيه فعدّه من ذلك سهو اه أي لان الكلام في النجاسة الحكمية لا الحقيقية (قوله راجع الجميع) فيه تفرقة بذكر العلامة فوح افندي الاتفاق على وجوب الغسل على من اسلت حائضا قبل الانقطاع وعلى من بلغت بالحيض وسيد كرا الشارح في باب الانحسار أن المختار أنه لو خفي محل النجاسة ~~مكن~~ في غسل طرف الثوب او البدن هذا وفي بعض النسخ هنا ما نصه وفي التتارخانية معزيا للعتابية والمختار وجوبه على مجنون افاق قلت وهو يخالف ما يأتي منا الا أن يحمل انه رأى منيا وهل السكران والمغمي عليه كذلك راجع اه قبل وهذا ثابت في نسخة الشارح الاصلية ساقط من النسخة المحصاة اقول ويؤيد هذا الحل ما في التتارخانية أيضا عن السراجية المجنون اذا أجنب ثم افاق لا يغسل عليه اه وكأنه مبنى على القول بعدم الغسل على من أسلم جننا لعدم التكليف وقت الجنابة لكن الاصح خلافه كما عرفت فلذا كان المجنون كذلك وقوله وهل السكران والمغمي عليه كذلك أي في جريان الخلاف فيهما لورأي منيا لعدم التكليف وقال راجع لعدم رؤيته ذلك وفي التتارخانية أغشى عليه فأفاق ووجد منيا ومنيا فلا يغسل عليه اه ومقتضاه جريان الخلاف أيضا الا أن يقال المراد أنه رأى بلا شك انه منى أو مذى وقدم الشارح عند قوله ورؤية مستنقظة انه خرج رؤية السكران والمغمي عليه الذي وقد منا هنا عن المنية وغيرها أن برؤية المنى يجب الغسل (قوله بأن أسلم طاهرا) أي من الجنابة والحيض والنفاس أي بأن كان غائلا أو أسلم صغيرا تاملا (قوله او بلغ بالسن) أي بلا رؤية شيء وسن البلوغ على المفتي به خمس عشرة سنة في الجارية والغلام كما سيأتي في محله (قوله وسن الخ) هو من سن الزوائد فلا عتاب بتركه كما في القهستاني وذهب بعض مشايخنا الى أن هذه الاعتدالات الاربعة مستحبة أخذ من قول محمد في الاصل ان غسل الجمعة حسن وذكر في شرح المنية انه الاصح وقواه في الفتح ~~مكن~~ استظهر تليذه ابن امير حاج في الحلية استثنائه للجمعة لنقل المواظبة عليه وبسط ذلك مع بيان دلائل عدم الوجوب والجواب عما يخالقها في البحر وغيره (قوله هو الصحيح) أي كونه للصلاة هو الصحيح وهو ظاهر الرواية ابن كمال وهو قول أبي يوسف وقال الحسن بن زياد انه اليوم ونسب الى محمد والخلاف المذكور جاري في غسل العبد أيضا كما في القهستاني عن التحفة وأثر الخلاف فيمن لاجعة عليه لو اغتسل وفيمن احدث بعد الغسل وصلى بالوضوء نال الفضل عند الحسن لا عند الثاني قال

(الميت) المسلم الا الخنثى - المشكك
فيهم (كما يجب على من أسلم جنبا
او حائضا) او نفسا ولو بعد
الانقطاع على الاصح كما في
الشرنبلالية عن البرهان وعمله
ابن الكمال ببقاء الحدث الحكمي
(او بلغ بالسن) بل بانزال
او حيض او ولدت ولم ترد ما أو
أصاب كل بدنه نجاسة او بهضه
وخفي مكانها (في الاصح) راجع
لجميع وفي التتارخانية معزيا
للعنابية والمختار وجوبه على
مجنون افاق قلت وهو يخالف
ما يأتي منا الا أن يحمل انه
رأى منيا وهل السكران والمغمي
عليه كذلك راجع (والا) بأن
أسلم طاهرا او بلغ بالسن (فقدوب
وسن الصلاة جمعه و) الصلاة
(عيد) هو الصحيح

قوله وبين الغسل كذا بجمعه ولعل
صوابه وبين الصلاة كما هو في نسخة
أخرى اه

كما في غرر الاذكار وغيره وفي
الخاتمة لو اغتسل بعد صلاة الجمعة
لا يعتبر اجاعا ويكفي غسل
واحد لعيد وجعة اجتماع مع
جنباته كما قرئ في جنباته وحده
(و) لاجل (احرام) في جبل
(عرفة) بعد الزوال (ونذب
لجنون افاق) وكذا المغني عليه
كذا في غرر الاذكار وهل السكران
كذلك لم أره (وعند حجة وفي
ليلة براءة) وعرفة (وقدر)
اذا رآها (وعند الوقوف بمنزلة
غداة يوم النحر) للوقوف (وعند
دخول منى يوم النحر) لرى الجرة
(و) كذا بقية الرى (وعند

دخول مكة لطواف الزبارة
واصله كوف) وخوف
(واستسقاء وفزع وظلة وريح
شديد) وكذا لدخول المدينة
ولحضور جميع الناس ولن لبس
ثوب جديد او غسل ميتا او يراد
قتله ولتائب من ذنب ولتادم
من سفر

مطلبه
يوم عرفة افضل من يوم الجمعة

في الكافي وكذا في غرر الاذكار وصلى به نبال عند الثاني لا عند الحسن لانه اشترط ايقاعه فيه اظهارا
لشرفه وزيده اختصاصه عن غيره كما في التبرقيل وفي غرر الاذكار قبل الغروب واستظهر في البحر ما ذكره الشارح
عن الخاتمة من انه لا يعتبر اجاعا لان سبب مشروعيته دفع حصول الاذى من الرائحة عند الاجتماع والحسن
وان قال هو لليوم لكن بشرط تقيته على الصلاة ولا يضر تخلل الحدث بينه وبين الغسل عنده وعند أبي يوسف
يضر اه واسيدى عبد الغنى الثنا بلسي هنا بحث نفيس ذكره في شرح هدية ابن العماد حاصله انهم صرحوا
بأن هذه الاغسال الاربعة للتعطاف لا للطهارة مع انه لو تخلل الحدث تزداد النظافة بالوضوء ما ياتى ولئن كانت
للتطهارة أيضا فهي حاصلة بالوضوء ما ياتى مع بقاء النظافة فالأولى عندى الاجزاء وان تخلل الحدث لان مقتضى
الاحاديث الواردة في ذلك طلب حصول النظافة فقط اه اقول ويؤيده طلب التكبير للصلاة وهو في الساعة
الاولى افضل وهي الى طلوع الشمس فربما يصير مع ذلك بقاء الوضوء الى وقت الصلاة ولا سيما في اطول الايام
واعادة الغسل اعسر وما جعل عليكم في الدين من حرج وربما اذا ذلك الى أن يصلى حاقنا وهو حرام ويؤيده
أيضا ما في المعراج لو اغتسل يوم الخميس اوليلة الجمعة استثنى بالسنة لحصول المقصود وهو قطع الرائحة اه
(قوله كما في غرر الاذكار) هو شرح درر البصار المؤلف في مذاهب الاثمة الاربعة الكبار ومذهب
الصاحبين على طريقة مجمع البحرين مع غاية الاختصار والاختصار للعلامة القنوي الحنفى وقد ذكر في آخره
انه ألفه في نحو شهر ونصف سنة ٧٤٦ وعندي شرح عليه للعلامة محمد الشهير بالشيخ البخاري سماه غرر الافكار
وعليه شرح للعلامة قاسم قلوبا تليد ابن الهمام واعلم الذي نقل عنه الشارح (قوله وغيره) كالهدياية وضد
الشريعة والدرر وشرح المجمع والزبلي (قوله اجتماع جنباته) اقول وكذا لو كان معهما كسوف واستسقاء
وهذا كله اذا نوى ذلك ليحصل له ثواب الكل تأمل (قوله ولاجل احرام) أى بجمع او عمرة او بهما امداد ولا اظن
احدا قال انه لليوم فقط نهر (قوله وفي جبل عرفة الخ) اراد بالجبل ما يشمل السهل من كل ما يصح الوقوف
فيه وانما الختم لفظ جبل اشارة الى أن الغسل للوقوف نفسه لا لدخول عرفات ولا لليوم وما في البدائع من انه
يجوز أن يكون على الاختلاف أيضا أى أن يكون للوقوف واليوم كما في الجمعة ردة في الحلبة بأن الظاهر أنه
للووقوف قال وما اظن أن احدا ذهب الى استثنائه ليوم عرفة بلا حضور عرفات اه وأقره في البحر والنهر لكن
قال المقدسى في شرحه على نظم الكثر اقول لا يستبعد أن يقول احد بسنيته اليوم لفضيلته حتى لو حذف بطلاق
امرأته في افضل ايام العام تطلق يوم عرفة ذكره ابن ملك في شرح المشارق وقد وقع السؤال عن ذلك في هذه
الايام ودار بين الاقوام وكتب بعضهم بأصلية يوم الجمعة والنقل بخلافه اه (قوله وهل السكران كذلك)
الظاهر نعم وما قدمه الشارح على ما في بعض النسخ فيما اذا رآى منيا أما هنا فالمراد اذا لم يرميها كما في الجنون
والمغنى عليه فلا تكرر افهامهم (قوله وعند حجة) أى عند الفراغ منها امداد لشبهة الخلاف بجر (قوله وفي
ليلة براءة) هي ليلة النصف من شعبان (قوله وعرفة) أى في ليلتها تارخانية وقهستاني وظاهر الاطلاق
شموله للصالح وغيره (قوله اذا رآها) أى بقينا او علا باتساع ما ورد في وقتها لاحتياها امداد (قوله
غداة يوم النحر) أى صبيحتها (قوله لرى الجرة) مفاده انه لا يستلزم لنفس دخول منى فلو أخر الرى الى اليوم
الثاني لم يندب لاجل الدخول وهو خلاف المتبادر من المتن ومخالف لما في شرح الفزونية حيث جعل غسل
الرى في يوم النحر غير غسل دخول منى يوم النحر (قوله وعند دخول مكة) استظهر في الحلبة سنيته لنقل
المواظبة (قوله لطواف الزبارة) لم يقيد بذلك في الفتح والبحر بل جعل في شرح درر البصار كلاما من دخول مكة
والطواف قسما برأسه ونصه وحسب الاستسقاء والكسوف ودخول مكة والوقوف بمنزلة ورى الجمار
والطواف (تنبيه) ظهر مما ذكرنا أن الاغسال يوم النحر خمسة وهي الوقوف بمنزلة ودخول منى ورى الجرة
ودخول مكة والطواف ويظهر لى انه يثوب عنها غسل واحد بسنيته لهما كما يثوب عن الجمعة والعبد وتعدادها
لا يقتضى عدم ذلك تأمل (قوله وظلة) أى نهارا امداد (قوله ولحضور جميع الناس) عزاء في البصر الى
النوى وقال لم اجده لا يمتنا اقول وفي معراج الدراية قبل يستحب الاغتسال لصلاة الكسوف وفي الاستسقاء
وفي كل ما كان في معنى ذلك كاجتماع الناس (قوله ولن لبس ثوبا جديدا) عزاء في الخزان الى التفت
(قوله او غسل ميتا) للخروج من الخلاف كما في الفتح (قوله او يراد قتله الخ) عزاء هذه المذكورات في الخزان

الى الحلبي عن خزانه الاكل (قوله) والمستغاضة انقطع دمها) وكذا المحتلم اراد معاودة أهله على ما سألني
وكذا المن بلغ بسنن أو أسلم طاهرا كما مر فقد بلغت نيفا وثلاثين قال في الامداد ويندب غسل جميع بدنه أو ثوبه
اذا أصابته نجاسة وخفي مكانها ١٥ وفيه ما مر مع مخالفته لما تقدمه الشارح بعبالبحر وغيره لكن قد منا
أن الشارح سيذكر في الانحصاص أن المختار أنه يكفي غسل طرف الثوب ما في الامداد مبنى عليه قدبر (قوله)
عن ماء اغتسالها) أي من جنباته أو حوض انقطع لعشرة أو أقل وفصل في السراج بين انقطاع الخيض لعشرة
فعلينا الاحتياط بها الى الصلاة ولا قل فعليه لاحتياجه الى الوطء قال في البحر وقد يقال ان ما يحتاج اليه مما لا بد
لهامنه واجب عليه سواء كان هو محتاجا اليه أو لا فالوجه الاطلاق ١٥ (قوله ولو غنية) وبه ظهر ضعف
ما في الخلاصة من أن عن ماء الوضوء عليها ولو غنية والأفاما أن ينقله اليها أو يدعها تنقله بنفسها بجر من باب
النفقة (قوله فأجرة الحمام عليه) ذكره في نفقة البحر بحثنا قال لأنه عن ماء الاغتسال لكن له منعها من الحمام
حيث لم تكن نفساء ١٥ وما يحتمل نقله الرمي من جامع الفصولين فلذا جزم به الشارح فافهم (قوله الشعث
والتفت) محتركان والاقل انتشار الشعر واغبراره لقله التعهد والثاني بمعنى الوسخ والدرن وسوى بينهما
في القاموس واعترضه الشافعي في مختصره (قوله قال شيخنا) أي العلامة خير الدين الرمي في حاشيته
على المنع (قوله الظاهر لا يلزمه) لأنه لا يكون كما الشرب حتى يكون له حكم النفقة بل للترين للزوج فيكون
كل طبيب رحى والظاهر أنه لو أمرها بازالته لا يلزمها الا اذا دفع لها من ماله تأمل (قوله لامصلي عيد
وجنابة) فليس لها حكم المسجد في ذلك وان كان لها حكمه في صحة الاقتداء وان لم تصل الصفوف ومثلها
فناء المسجد وقامه في البحر (قوله ورباط) هو خاتكة الصوفية ح وهو متعبد لهم وفي كلام ابن وفاء نفقنا الله به
ما يفيد انها بالقاف فانه قال الخلق في اللغة التضييق والخائض الطريق الضيق ومنه سميت الراوية التي يسكنها
صوفية الرسوم الخائض لتضييقهم على انفسهم بالشروط التي يلتزمونها في ملازمتها ويقولون فيها أيضا من غاب
عن الحضور غاب نصيبه الأهل الخوانق وهي مضائق ١٥ ط ووجه تسميتها برباط انها من الربط أي
الملازمة على الامر ومنه سمي المقام في نغر العذرة برباط ومنه قوله تعالى وصابروا ورباطوا ومعناه انتظار
الصلاة بعد الصلاة لقوله عليه الصلاة والسلام فذلكم الرباط أفاده في القاموس (قوله لكن الخ) في هذا
الاستدراك نظر لان كلام القنية في مسجد المدرسة لا في المدرسة نفسها لانه قال المساجد التي في المدارس
مساجد لانهم لا يمنعون الناس من الصلاة فيها واذا غلقت يكون فيها جماعة من اهلها ١٥ وفي الحاشية دار
فيها مسجد لا يمنعون الناس من الصلاة فيه ان كانت الدار لو اغلقت كان له جماعة ممن فيها فهو مسجد جماعة
ثبت له أحكام المسجد من حرمة البيع والدخول والافلاوان كانوا لا يمنعون الناس من الصلاة فيه (قوله)
ولو للعبور) أي المروء لما أخرجه ابو داود وغيره عن عائشة قالت جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ويوت
اصحابه شريعة في المسجد فقال وجهوا هذه البيوت فاني لا احل المسجد لخاص ولا جنب والمراد بعبارى سبيل
في الآية المسافرين كما هو منقول عن اهل التفسير فالمسافر مستثنى من النهي عن الصلاة بلا اغتسال ثم بين في
الآية أن حكمه التحيم وتام الادلة من السنة وغيرها مبسوط في البحر وفيه وقد علم أن دخوله صلى الله عليه وسلم
المسجد جنباً ومكث فيه من خواصه وكذا هو من خواص على رضى الله عنه كما ورد من طرق ثقات تدل على
أن الحديث صحيح كما ذكره الحافظ ابن حجر وأما القول بجواز لاهل البيت وكلبس الحرير لهم فهو اختلاق من
الشيعة (قوله الا لضرورة) قيد به في الدرر وكذا في عيون المذاهب للكاكي شارح الهداية وكذا في شرح
درر الباعث (قوله حيث لا يمكنه غيره) مكان يكون باب بيته الى المسجد درر أي ولا يمكنه تحويله ولا يقدر
على السكنى في غيره بجر قلت يدل عليه الحديث المار ومن صورته ما في العناية عن المبسوط مسافر من مسجد
فيه عين ماء وهو جنب ولا يجيد غيره فانه يتم له دخول المسجد عندنا ١٥ (قوله يتم ندبا الخ) افاد ذلك
في النهر توفيقا بين اطلاق ما يفيد الوجوب وما يفيد الندب اقول والظاهر أن هذا في الخروج أما في الدخول
فيجب كما يفيد ما نقلناه آنفاً عن العناية ويحمل عليه أيضاً ما في درر البصار من قوله ولا يجيز العبور في المسجد
بلا يتم ثم رأيت في الحلبي عن المحيط ما يؤيده حيث قال ولو أصابته جنابة في المسجد قيل لا يباح له الخروج من
غير تعيم اعتبارا بالدخول وقيل يباح انه لجعل الخلاف في الخروج دون الدخول والوجه فيه ظاهر لا يخفى على

ولمستغاضة انقطع دمها (عن ماء
اغتسالها ووضوئها عليه)
أي الزوج ولو غنية كما في الفتح
لأنه لا بد لها منه فصار كالشرب
فأجرة الحمام عليه ولو كان
الاغتسال لاعتن جنابة وحوض
بل لا زالة الشعث والتفت
قال شيخنا الظاهر لا يلزمه
(ويحرم) الحدث (الأكبر دخول
مسجد) لامصلي عيد وجنابة
ورباط ومدرسة ذكره المصنف
وغیره في الخيض وقبيل الوتر
لكن في وقف القنية المدرسة اذالم
يمنع اهلها الناس من الصلاة فيها
فهو مسجد (ولو للعبور) خلافا
للشافعي (الا لضرورة) حيث
لا يمكنه غيره ولو احتلم فيه ان خرج
مسرعا تيم ندبا وان مكث لخروجه
فوجبوا

ولا يصلي ولا يقرأ (و) يحرم به
(تلاوة قرآن) ولودون آية على
المختار (بقصده) فلو قصد الدعاء
أو الشفاء أو اقتراح أمر أو التعليم
ولكن كلمة حل في الأصح حتى
لو قصد بالفاتحة الشفاء في الجنابة
لم يكرهه إلا إذا قرأ المصلي قاصدا
الشفاء فانها تجزئه لأنها في محلها
فلا يغير حكمها بقصده (ومسه)
مستدرل بما بعده وهو وما قبله
ساقط من نسخ الشرح وكأنه لأنه
ذكره في الحيفض (و) يحرم به
(طواف) لوجوب الطهارة فيه
(و) يحرم (به) أي بالأصغر
(وبالأصغر من مصف) أي ما
فيه آية كدرهم وجدار

مطلب

يطلق الدعاء على ما يشمل الشفاء

قوله إذا قصد الخ هكذا حفظه
والذي في نسخ الشارح إذا قرأ
المصلي قاصدا الخ وهو كذلك
في نسخة أخرى اه مصححه

المأهر وعليه فالظاهر وجوبه على من كان باه إلى المسجد وأراد المرور فيه تأمل (قوله ولا يصلي ولا يقرأ) لأنه
لم ينويه عبادة مقصودة وهذا دفع للقول بأن له أن يصلي به كما بسطه في الحلية (تمة) ذكر في الدرر عن التاترخانية
أنه يكره دخول المحدث مسجد من المساجد وطوافه بالكعبة اه وفي القهستاني ولا يدخله من على بدنه
فجاسة ثم قال وفي الخزانة وإذا فسأ في المسجد لم يربعضهم به بأسا وقال بعضهم إذا احتاج إليه يخرج منه وهو
الأصح اه (قوله تلاوة قرآن) أي ولو بعد المضمضة كما يأتي وفي حكمه منسوخ التلاوة على ما سنذكره
(قوله ولودون آية) أي من المركبات لا المفردات لأنه يجوز للناض المعلقة تعلمه كلمة بكلمة يعقوب باشا (قوله
على المختار) أي من قولين معصين ثانيهما أنه لا يحرم مادون آية ورجحه ابن الهمام بأنه لا ينافي ما دون آية
في حق جواز الصلاة فكذا هنا واعترضه في البصر تعالى الحلية بأن الأحاديث لم تفصل بين القليل والكثير
والتعليل في مقابلة النص مردود اه والأول قول الكرخي والثاني قول الطحاوي أقول ومجمله ما إذا لم تكن
طويلة فلو كانت طويلة كان بعضها كآية لأنها تعدل ثلاث آيات ذكره في الحلية عن شرح الجامع لقصر السلام
(قوله فلو قصد الدعاء) قال في العيون لابي الليث قرأ الفاتحة على وجه الدعاء أو شأ من الآيات التي فيها معنى
الدعاء ولم يرد القراءة لأبأس به وفي الغاية أنه المختار واختاره الحلواني لكن قال الهندواني لا يفتي به وإن
روى عن الإمام واستظهره في البصر تعالى الحلية في نحو الفاتحة لأنه لم يزل قرأ ما أظن وأمعنى مجزأ متخذى به
بخلاف نحو الحمد لله ونازعه في النهر بأن كونه قرآنا في الأصل لا يمنع من إخراجها عن القرآنية بالقصد ثم ظاهر
التقييد بالآيات التي فيها معنى الدعاء يفهم أن ما ليس كذلك كسورة أبي لهب لا يؤثر فيها قصد غير القرآنية لكن
لم أر التصريح به في كلامهم اه أقول وقد صرح حوا بأن مفاهيم الكتب حجة والظاهر أن المراد بالدعاء ما يشمل
الثناء لأن الفاتحة نصفها ثناء ونصفها الاستدعاء فقول الشارح أو الشفاء من عطف الخاص على العام (قوله
أو اقتراح أمر) كقوله بسم الله لاقتراح العمل تبركا بدائع (قوله أو التعليم) فرق بعضهم بين الحائض والجنب
بان الحائض مضطرة لأنها لا تقدر على رفع حدثها بخلاف الجنب والمختار أنه لا فرق فوح (قوله ولكن كلمة كلمة)
هو المراد بقول المنية حرقا حرقا كما فسره به في شرحها والمراد مع القطع بين كل كلمتين وهذا على قول الكرخي
وعلى قول الطحاوي تعلم نصف آية نهاية وغيرها ونظر فيه في المعتبر بأن الكرخي حائل باستواء الآية
ومادونها في المنية وأجاب في النهر بأن مراده مادونها ما به سمي قارئاً وبالعلم كلمة كلمة لا ينافي قارئاً اه ويؤيده
ما قد مناه عن اليعقوبية بنى ما لو كانت الكلمة آية كسوق نقل فوح اقتدى عن بعضهم أنه ينبغي الجواز أقول
وينبغي عدمه في مداهاتان تأمل (قوله حتى لو قصد الخ) تفريع على مضمون ما قبله من أن القرآن يخرج
عن القرآنية بقصد غيره (قوله إذا قصد الخ) استثناء من المضمون المذكور أيضا والمراد المصلي الصلاة
الكاملة ذات الركوع والسجود (قوله فانها تجزئه) الضمائر ترجع إلى القراءة المعلومة من المقام أو إلى
الفاتحة ط (قوله فلا يغير حكمها) وهو سقوط واجب القراءة بها (قوله بقصده) أي الشفاء (قوله
ومسه) أي مس القرآن وكذلك أسائر الكتب السماوية قال الشيخ المصنف وفي المبني ولا يجوز من التوراة
والإنجيل والزبور وكتب التفسير اه وبه علم أنه لا يجوز من القرآن المنسوخ تلاوة وإن لم يسم قرآنا متعبدا
بتلاوته خلافا لما يحسنه الرمي فان التوراة ونحوها من نسخ تلاوته وحكمه معافاهم (قوله مستدرل) أي
مدرل بالاعتراض والمعنى أنه معترض بما بعده من قول المصنف وبه وبالأصغر من مصف فانه يغني عنه وفيه أنه
لا يعترض بالتأخر على المتقدم لوقوعه في مركزه ط أي بل بالعكس (قوله ساقط) لم يستطع فيما رأينا
من نسخ الشرح الأقوله ومسه ح (قوله لوجوب الطهارة فيه) حتى لو لم يكن ثمة مسجد لا يجعل فعله بدونها
وتعلمه في البصر قال الرحي وكان المناسب أن يذكره أي الطوف مع ما بعده لأنه كما تجب الطهارة فيه من
الحدث الأكبر تجب من الأصغر كما سيأتي وصرح به ابن أبي رباح في عذ الواجبات قال والطهارة فيه من
الحدث الأكبر والأصغر اه (قوله مس مصف) المصنف بتثنية الميم والضم فيه أشهر سمي به لأنه أصح
أي جمع فيه الصفات حلية (قوله أي ما فيه آية الخ) أي المراد مطلق ما كتب فيه قرآن مجازا من
إطلاق اسم الكل على الجزء أو من باب الإطلاق والتقييد قال ح لكن لا يحرم في غير المصنف إلا المكتوب
أي موضع الكتابة كذا في باب الحيفض من البحر وقيد بالآية لأنه لو كتب مادونها لا يكره مسه كما في حيفض

القهستاني ونفى أن يجري هنا ما جرى في قراءة ما دون آية من الخلاف والتفصيل المأثور هنا بالاولى لان
 المس يحرم بالحدث ولو اصر خلاف القراءة فكانت دونه تأمل (قوله ظاهر كلامهم لا) قال في النهروان
 استدلالهم بقوله تعالى لا يمس الا المطهرون بناء على أن الجملة صفة للقرآن يقتضي اختصاص المنع به اه لكن
 قد منّا أنفع المبتنى أنه لا يجوز وكذا نقله ح عن القهستاني عن الذخيرة ثم قال وليس بعد النقل الا الرجوع
 اليه واستدلالهم بالآية لا ينفى بل ربما ملحق سائر الكتب السماوية بالقرآن دلالة لاشتراك الجميع في وجوب
 التعظيم كما لا يخفى نعم ينبغي أن يخص عالم يدل كما سيأتي نظيره اه (قوله غير مشترز) أي غير محيط به وهو
 تفسير للمعجاني قال في المغرب مصنف مشترزاً جزاؤه مشدود بعضها الى بعض من الشرازة وليست بعربية اه
 فالمراد بالخلاف ما كان منفصلاً كالخريطة وهي الكيس ونحوها لان المتصل بالمصنف منه حتى يدخل في بيعة بلا
 ذكر وقيل المراد به الجلد المشترك وصححه في المحيط والكافي وصحح الاقل في الهداية وكثير من الكتب وزاد في
 السراج أن عليه الفتوى وفي الجهرانه اقرب الى التعظيم قال والخلاف فيه جار في الكتم أيضاً في المحيط لا يكره
 عند الجمهور واختاره في الكافي معللاً بأن المس اسم للمباشرة بالبدن لا حائل وفي الهداية أنه يكره هو الصحيح
 لانه تابع له وعزاه في الخلاصة الى عامة المشايخ فهو معارض لما في المحيط فكان هو أولى اه اقول بل هو ظاهر
 الرواية كما في الخاتمة والتقييد بالكتم اتفاقاً فانه لا يجوز مسه ببعض ثياب البدن غير الكتم كما في الفتح عن
 الفتاوى وفيه قال في بعض الاخوان يجوز بالمدى الموضوع على العنق قلت لا اعلم فيه نقلوا الذي يظهر أنه
 ان تحرك طرفه بحركته لا يجوز الاجاز لا اعتبارهم اياه تعالى كبده في الاقل دون الثاني فيما وصل في عليه عمارة
 بطرفها الملقى نجاسة مانعة وأقره في النهروان البحر (قوله أو بصرة) راجع للدرهم والمراد بالصرة ما كانت من غير
 ثيابه التابعة له (قوله وحل قلبه يعود) أي قلب اوراق المصنف يعود ونحوه لعدم صدق المس عليه (قوله
 بغير أعضاء الطهارة) هذا لا يظهر الا في الاصغر وأما في الاكبر فالأعضاء كلها أعضاء طهارة ط أي فالخلاف
 انما هو في الحدث لا في الجنب لان الحدث يحل جميع أعضائه (قوله وبما غسل منها) أي من الأعضاء بناء
 على الاختلاف في تجزى الطهارة وعدمه في حق غير الصلاة (قوله والمنع اصح) كذا في شرح الزاهدى
 وناظره أن المقابل صحيح يجوز الاقتناء ط لكن في السراج والصحيح انه لا يجوز لان ذلك لا ترتفع جنابته
 ومثله في البحر فليس افعال التفضيل على باب (قوله لان الجنابة لا تحل العين) تقدم ما يفيد أن الجنابة تحلها
 وسقط غسلها للحرج ط والاولى أن يحل بعدم المس كما قال ح لانه لم يوجد في النظر الا الحاذة (قوله والا)
 أي ان لم يكن المراد بالكراهة المنع كراهة التجريم لا مطلق الكراهة (قوله مندوب) فقد نص في اذان
 الهداية على استحباب الوضوء لذكر الله تعالى (قوله وهو مرجع كراهة التنزيه) أي فلذا قيد بقوله أي
 تحريماً وقصد بذلك الرد على قول البحر وترك المستحب لا يوجب الكراهة وقد منّا الكلام على ذلك في
 مندوبات الوضوء (قوله ولا يكره مس صبي الخ) فيه أن الصبي غير مكاف والظاهر أن المراد لا يكره لوليه
 أن يتركه مس بخلاف ما لو آراه يشرب خراً مثلاً فانه لا يحل له تركه (قوله ولا بأس بدفعه اليه) أي لا بأس بأن
 يدفع البالغ المتطهر المصنف الى الصبي ولا يتوهم جوازهم مع وجود حدث البالغ ح (قوله للضرورة) لان في
 تكليف الصبيان وأمرهم بالوضوء حرجاً بهم وفي تأخيرهم الى البلوغ تقليل حفظ القرآن درر قال ط وكلامهم
 يقتضي منع الدفع والطلب من الصبي اذا لم يكن معلماً (قوله اذا لحظ الخ) تنوير على دعوى الضرورة
 المبيحة لتججيل الدفع قبل الكبر وقوله كالنقش في الحجر أي من حيث النبات والبقاء قال الشارح في الخزانة وهذا
 حديث أخرجه البيهقي في المدخل لكن بلفظ العلم في الصغر كالنقش في الحجر وعمّا ائشد نظيره لنفسه

وهل مس نحو التوراة كذلك
 ظاهر كلامهم لا (الابغلاف
 متجاف) غير مشترزاً وبصرة به
 يفتى وحل قلبه يعود واختلفوا
 في مسه بغير أعضاء الطهارة وبما
 غسل منها وفي القراءة بعد المضضة
 والمنع اصح (ولا يكره النظر اليه)
 أي القرآن (الجنب وحائض)
 ونفساء لان الجنابة لا تحل العين
 (ك) ما لا تكره (أدعية) أي
 تحريماً والا فالوضوء لمطلق الذكر
 مندوب وتركه خلاف الاول وهو
 مرجع كراهة التنزيه (ولا)
 يكره (مس صبي لمصنف ولوح)
 ولا بأس بدفعه اليه ومطلبه منه
 للضرورة اذا لحظ في الصغر
 كالنقش في الحجر (و) لا تكره
 (كتابة قرآن والمصنف أو المصحف
 على الارض عند الناق) خلافاً لمحمد

اراي انسى ما تعلمت في الكبر * ولست بناس ما تعلمت في الصغر
 وما العلم الا بالتعلم في الصبا * وما الحلم الا بالجهل في الكبر
 وما العلم بعد الشيب الا تعسف * اذا كل قلب المرء والسبع والبصر
 ولو فلق القلب المعلم في الصبا * لا يصرف فيه العلم كالنقش في الحجر اه قال
 (قوله خلافاً لمحمد) حيث قال احب الي أن لا يكتب لانه في حكم الماس للقرآن حلية عن المحيط قال في الفتح
 والاول اقيس لانه في هذه الحالة ماس بالقلم وهو واسطة منفصلة فكان ككتوب منفصل الا أن يمس يده

ويجزي أن يقال أن وضع على
الصفحة ما يحول بينها وبين يده
يؤخذ بقول الثاني والافق
الثالث قاله الحلبي (ويكرهه قراءة
خوارة والنجيل وزبور) لأن الكل
كلام الله وما يبدل منها غير معين
وجزم المصنف في شرح الجمع بالحرمة
وخصه في التبرع بما يبدل (لا)
قراءة (قنوت) ولا أكله وشربه بعد
غسل يده وقم ولا معاودة أهله قبل
اعتسائه إلا إذا احتلم لم يأت أهله
قال الحلبي ظاهر الأحاديث إنما
يفيد التذنب لا تقي الجواز المضاد
من كلامه (والتفسير كعصف
لا الكتب الشرعية) فإنه رخص
مسها باليد لا التفسير كما في الدرر
عن مجمع الفتاوى وفي السراج
المستضب أن لا يأخذ الكتب
الشرعية بالكم أيضاً تعظيماً
لكن في الاشتباه من قاعدة إذا
اجتمع الحلال والحرام ربح الحرام

٢ قوله لأن آية الخ أقول وفي
صلاة القنوت روي أن أبي بن كعب
كتب في مصحفه مائة وست عشرة
سورة فزاد فيه سورتين دعا الوتر
لأنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم
يقرأهما في دعاء الوتر فظن أنهما
من القرآن ثم رجع إلى الإمام الجمع
عليه السلام أن ذلك كان وهمه وأنه
والقرآن ما تضمنه الإمام وهو
مصحف عثمان بن عفان رضي الله
عنه بإجماع الصحابة اهـ منه

(قوله ويتبني الخ) يؤخذ هذا بما ذكرناه من القبح ووفق ط بين القولين بما يرفع الخلاف من أصله بصح قول
الثاني على الكراهة التحريمية وقول الثالث على التزمية بدليل قوله أحسب الخ (قوله على الصيغة)
تدبرها لأن نحو اللوح لا يعطى حكم الصيغة لأنه لا يحرم الامس المكتوب منه ط (قوله قاله الحلبي)
هو الشيخ إبراهيم الحلبي صاحب متن الملتقى وشارح المنية (قوله ويكرهه الخ) الأولى لهم أي الغيب
والخافض والنساء هذا وصح في الخلاصة عدم الكراهة قال في شرح المنية لكن الصحيح الكراهة لأن ما يبدل
منه بعض غير معين وما لم يبدل غالب وهو واجب التعظيم والصون وإذا اجتمع المحرم والمباح غلب المحرم وقال
عليه الصلاة والسلام دع ما يرييك إلى ما لا يرييك وبهذا ظهر فساد قول من قال يجوز الاستنجاء بما في أيديهم
من التوراة والنجيل من الشافعية فإنه يحجازة عظيمة لأن الله تعالى لم يخبرنا بأنهم يبدلونها عن آخرها وكونه
منسوخاً لا يخرج من كونه كلام الله تعالى كآيات المسوخة من القرآن اهـ واخنا وسدي عبد الغني
ما في الخلاصة وأطال في تقريره ثم قال وقد بينا من النظر في شئ منها سواء نقلها إلينا الكفار أو من أسلم منهم
(قوله بما لم يبدل) أما ما علم أنه مبدل لو كتب وحده يجوز مسكه كزعمهم أن من التوراة هذه شريعة مؤبدة
مادامت السموات والأرض قال في شرح التحرير وقد ذكر غير واحد أنه قيل أول من اختلقه لليهود ابن
الرواندي ليعارض به دعوى نبينا محمد صلى الله عليه وسلم (قوله لا قراءة قنوت) هذا ظاهر المذهب وعن محمد
آيه يكره احتياطاً لأن له شبهة القرآن لاختلاف الصحابة لأن أياً جعله سورتين من القرآن من أوله إلى اللهم إياك
نعبد سورة ومن هنا إلى آخره أخرى لكن الفتوى على ظاهر الرواية لأنه ليس بقرآن قطعاً ويقينا بالاجماع فلا شبهة
توجب الاحتياط المذكور ثم يستحب الوضوء لذكر الله تعالى وتقامه في الحلية (قوله بعد غسل يده) ما قبله
فلا ينبغي لأنه يصير شارباً للماء المستعمل وهو مكروه تنزيهاً ويده لا تخلو عن النجاسة فينبغي غسلها ثم يأكل
يداعه وفي الغزاة وان ترك لا يضره وفي الخائصة لا بأس به وفيها واختلف في الخافض قبل كالغيب وقيل
لا يستحب لها لأن الغسل لا يزيل نجاسة الخبيث عن القم واليد وقامه في الحلية (قوله لم يأت أهله) أي
مالم يقتل لئلا يشاركه الشيطان كما أفاده ركن الإسلام وفي البستان قال ابن المنيع يأتي الولد مجنوناً أو مجنولاً
اسماعيل (قوله قاله الحلبي الخ) هو العلامة محمد بن أبي حجاج الحلبي شارح المنية والتحرير الأصول
(قوله ظاهر الأحاديث الخ) يشعر بأنه وردت في الاحتلام أحاديث والحال أن ما تم تقف فيه على حديث واحد
والذي ورد أنه صلى الله عليه وسلم دار على نسائه في غسل واحد وورد أنه طاف على نسائه واغتسل عنده هذه
وعنده هذه فقلنا باستصحابه وأما الاحتلام فلم يرد فيه شيء من القول والفعل على أنه من جهة الفعل محال لأن
الأنبياء صلوات الله عليهم وسلامهم موصوفون عنه غاية ما يقال أنه لما دل الدليل على استحباب الغسل لمن أراد
المعاودة علم استحبابه للجنب إذا أراد ذلك سواء كانت الجنابة من الجماع أو الاحتلام اهـ فوح اقترى وهو
كلام حسن لأن عبارة الحلبي ليس فيها الاستدلال بالأحاديث على التذنب وانما في الدليل على الوجوب
والشارح تابع صاحب الجعري عزوه هذه العبارة إليه ونص عبارة الحلبي في الحلية بعد نقله جملة أحاديث
فيستفاد من هذه الأحاديث أن المعاودة من غير وضوء ولا غسل من الجماعين أمر جائز وأن الأفضل أن يتخللها
الغسل أو الوضوء ثم قال بعد نقله الفرع المذكور عن المبتني بالغين المجبة وهو قوله إلا إذا احتلم لم يأت أهله هذا
أن لم يعمل على التذنب غريب ثم لا دلائل فيما يظهر يدل على الحرمة اهـ (قوله من كلامه) أي كلام المبتني
وليس في عبارة الشارح ما يرجع إليه هذا الضمير (قوله والتفسير كعصف) ظاهره حرمة المس كما هو مقتضى
التشبيه وفيه نظر إذ لا نص فيه بخلاف المصنف فالتمسب التعبير بالكراهة كما عبر عنه (قوله لا الكتب
الشرعية) قال في الخلاصة ويكره من المحدث المصحف كما يكره للجنب وكذا كتب الأحاديث والفقه عندهما
والأصح أنه لا يكره عنده اهـ قال في شرح المنية وجه قوله لا ينبغي ما سأل القرآن لأن ما فيها منه بمنزلة التابع
اهـ وشي في القبح على الكراهة فقالوا يكره من كتب التفسير والفقه والسنن لأنها لا تخلو عن آيات
القرآن وهذا التعليل يمنع من شروح النص اهـ (قوله لكن في الاشتباه الخ) استدراك على قوله والتفسير
كعصف فإن ما في الاشتباه صريح في جواز من التفسير فهو كسائر الكتب الشرعية بل ظاهره أنه قول اصحابنا
جميعاً وقد صرح بجوازه أيضاً في شرح درر البصائر في السراج عن الإيضاح أن كتب التفسير لا يجوز من موضع

القرآن منها وله أن يس غير وكذا كتب الفقه إذا كان فيما شئ من القرآن بخلاف المصحف فإن الكل فيه تبع للقرآن اهـ والحاصل أنه لا فرق بين التفسير وغيره من الكتب الشرعية على القول بالكراهة وعدمه ولهذا قال في النهر ولا يمتح أن مقتضى ما في الخلاصة عدم الكراهة مطلقا لأن من انتباه حتى في التفسير نظر إلى ما فيها من الآيات ومن نفاها نظر إلى أن الاستدلال ليس كذلك وهذا بيم التفسير أيضا لأن يقال أن القرآن فيه أكثر من غيره اهـ أي فيكره منه دون غيره من الكتب الشرعية كما جرى عليه المصنف تبع للدور ومشى عليه في الحاوي القديم وكذا في المعراج والصفحة فتلخص في المسألة ثلاثة أقوال قال ط وما في السراج أوفق بالقواعد اهـ أقول الاظهر والاحوط القول الثالث أي كراهته في التفسير دون غيره لظهور الفرق فإن القرآن في التفسير أكثر منه في غيره وذكره فيه مقصودا مستقلا لا تبعافشبهه بالمصحف أقرب من شبهه ببقية الكتب واظهار أن الخلاف في التفسير الذي كتب فيه القرآن بخلاف غيره كبعض نسخ الكشاف تأمل (قوله ولو قبل به) أي بهذا التفصيل بأن يقال إن كان التفسير أكثر لا يكره وإن كان القرآن أكثر يكره والاولى الحاق المساواة بالثاني وهذا التفصيل ربما يشير إليه ما ذكرناه عن التبرؤ به يحصل التوفيق بين القولين (قوله قلت لكنه الخ) استدراك على قوله ولو قبل به الخ وحاصله أن ما مر في المتن مطلق فتقييد الكراهة بما إذا كان القرآن أكثر مخالفة ولا يمتح أن هذا الاستدراك غير الاول لأن الاول كان على كراهة من التفسير وهذا على تقييد الكراهة فانهم (قوله فتدبر) لعله يشير به إلى أنه يمكن ادعاء تقييد إطلاق المتن بما إذا لم يكن التفسير أكثر فلا ينافي دعوى التفصيل (قوله يدفن) أي يجعل في خربة طاهرة ويدفن في محل غير ممتن لا يوطأ وفي الذخيرة وينبغي أن يلحظه ولا يشق له لأنه يحتاج إلى اهالة التراب عليه وفي ذلك نوع تحقير إذا جعل فوقه سقفا بحيث لا يصل التراب إليه فهو حسن أيضا اهـ وأما غيره من الكتب فسيأتي في الحظر والاباحة أنه يحى عنها اسم الله تعالى وملائكته ورسوله ويحرق الباقي ولا بأس بأن تلقى في ماء جار كما هي أو تدفن وهو أحسن اهـ (قوله كالمسلم) فإنه مكرم وإذا مات وعدم نفعه يدفن وكذلك المصحف فليس في دفعه اهانة له بل ذلك إكرام خوفا من الامتهان (قوله ويمنع التصراقي) في بعض النسخ الكافرو في الثانية الحرب أو الذمى (قوله من منه) أي المصحف بلا قيده السابق (قوله وجوز محمد إذا اعتل) جزم به في الثانية بلا حكاية خلاف قال في البحر وعندهما يمنع مطلقا (قوله ويكره وضع المصحف الخ) وهل التفسير والكتب الشرعية كذلك يحترط أقول الظاهر نعم كما يفيد المسألة التالية ثم رأيت في كراهة العلاوى (قوله اللفظ) أي حفظه من سارق ونحوه (تنبيه) سئل بعض الشافعية عن اضطراب ما كثر ولا يتوصل إليه الا بوضع المصحف تحت رجله فأجاب الظاهر الجواز لأن حفظ الروح مقدم ولو من غير الأدنى ولذا لو أشرفت سفينة على الفرق واحتج إلى الالتقاء ألقى المصحف حفظا للروح والضرورة تقع كونه امتحانا كما لو اضطراب إلى السجود لصنع حفظا للروح (قوله والمقلة) أي الدواة (قوله الالكتابة) الظاهر أن ذلك عند الحاجة إلى الوضع (قوله ويوضع الخ) أي على سبيل الأولوية رعاية للتعظيم (قوله الصور) أي كتبه واللفظة مثله كما في البحر (قوله ثم التعبير) أي تعبير الرويا كابن سيرين وابن شهابين لا فضليته لكونه تفسيرا لما هو جزم من ستة وأربعين جزأ من النبوة وهو الرويا ط (قوله ثم الفقه) لعل وجهه أن معظم أدلته من الكتاب والسنة فيكره فيه ذكر الآيات والاحاديث بخلاف علم الكلام فإن ذلك خاص بالسعيات منه فقط تأمل (قوله ثم الاخبار والمواظع) عبارة البحر عن القنية الاخبار والمواظع والدعوات المروية اهـ والظاهر أن المروية مفة لكل أي المروية عن النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ثم التفسير) قال في البحر والتفسير فوق ذلك والتفسير الذي فيه آيات مكتوبة فوق كتب القراءة زاد الرمل عن الحاوي والمصحف فوق الجميع (قوله الا إذا كسره) فحينئذ لا يكره كالأية كسره لتفرق الحروف اولان الباقي دون آية (قوله رقية الخ) الظاهر أن المراد بها ما يسمونه الآن بالهيكل والحائى المشغل على الآيات القرآنية فإذا كان غلافه منفصلا عنه كالمشع ونحوه جاز دخول الخلاء به ومسه وحله للجنب ويستفاد منه أن ما كتب من الآيات بنية الدعاء والثناء لا يخرج عن كونه قرآنا بخلاف قراءته بهذه النية فالتنية تعمل في تغيير المنطوق لا المكتوب اهـ من شرح سيدي عبد الغنى (قوله لاحترامه) أي بسبب ما كتب به من أسماء الله تعالى ونحوها على أن الحروف في ذاتها

وقد جوز أصحابنا من كتب التفسير للصدث ولم يفصلوا بين كون الأكثر تفسيرا أو قرآنا ولو قيل به اعتبارا للغالب لكان حسنا قلت لكنه يخالف ما مر فتدبر (فروع) المصحف إذا صار بهال لا يقرأ فيه يدفن كالمسلم ويمنع النصرا من منه وجوز محمد إذا اغتسل ولا بأس بتعلمه القرآن وألفقه عسى يمتدى ويكره وضع المصحف تحت رأسه الالفظ والمقلة على الكتاب الالكتابة ويوضع الصور التعبير ثم الكلام ثم الفقه ثم الاخبار والمواظع ثم التفسير تكرر اذابة درهم عليه آية الا اذا كسره رقية في غلاف متعاف لم يكره دخول الخلاء به والاحتراز أفضل يجوزى برأية اظم الحديد ولا ترى برأية القلم المستعمل لاحترامه

كحشيش المسجد وكناسته لا يلقى في
رضح يخل بالتعظيم ولا يجوز لفل
شي في كاعده فيه فقه وفي كتب
الطب يجوز ولوفيه اسم الله أو
الرسول فيجوز محوه ليلف فيه شيء
ومحو بعض الكتابة بالبرق يجوز
وقد ورد النهي في محو اسم الله
بالبراق وعنه عليه الصلاة والسلام
القرآن أحب إلى الله تعالى من
السموات والأرض ومن فيهن *
يجوز قربان المرأة في بيت فيه
معصف مستور * بساطا وغيره
كتب عليه الملك لله يكره بسطه
واستعماله لا تعليقه للزينة *
وينبغي أن لا يكره كلام الناس
مطلقا وقيل يكره محذر الحروف
والأول أوسع وتماه في البحر
وكراهية القنية قلت وظاهره
انتفاء الكراهة بمجرد تعظيمه
وحفظه علق أول الزينة به أولا
وهل ما يكتب على المراوح وجدر
الجوامع كذا يجوز

(باب المياه)

جمع ماء بالماء ويقصر أصله موه
قلبت الواو ألفا والهاء همزة وهو
جسم لطيف سائل به حياة كل نام
(رفع الحذف) مطلقا (بماء
مطلق) هو ما يبادر عند الإطلاق
(كماء سماء وأودية وعيون وآبار
وبحار وثلج مذاب) بحيث يتقاطر
وبرد وجد وندا هذا تقسيم
باعتبار ما يشاهد والأفالك من
السماء لقوله تعالى ألم تر أن الله
انزل من السماء ماء الآية والتكررة
ولو مثبتة في مقام الامتنان نعم
(وماء زمزم) بلكراهة وعن احمد
يكره

احترام (قوله لا يلقى) أي ما ذكر من الحشيش والكناسة (قوله في كاعده) هو القرباس معتربا قاموس
وهو يفتح الغين المجعة كما نقل عن المصباح (قوله فيجوز محوه) المحو اذ هاب الاثر كما في القاموس قال ط وهل
اذا طمس الحروف نحو حبر بعد محوها يجوز (قوله ومحو بعض الكتابة) ظاهره ولو قرأنا وقيل لبعض
لاخراج اسم الله تعالى ط (قوله وقد ورد النهي الخ) فهو مكرر وتقريرا وأما لعله بلسانه وابتلاعه
فالظاهر جوازه ط (قوله ومن فيهن) ظاهره بيم النبي صلى الله عليه وسلم والمسألة ذات خلاف والأحوط
الوقف وعبر عن الموضوعه للماقل لان غيره تبع له ولعل ذكر هذا الحديث للإشارة إلى أن القرآن يلحق باسم
الله تعالى في النهي عن محوه بالبراق فيض قوله ومحو بعض الكتابة الخ بغير القرآن أيضا فليأمل ط (قوله
مستور) ظاهره عدم جوازه اذا لم يستر ط اقول وعبارة الخانية ولا بأس بالخلوقة والمجمعة في بيت فيه معصف
لان بيوت المسلمين لا تخلو من ذلك (قوله مطلقا) أي سواء استعمل أو علق (قوله وتماه في البحر) حيث
قال وقيل يكره حتى الحروف المفردة ورأى بعض الأئمة شيئا يرمون إلى هدف كتب فيه ابوجهل لعنه الله
فماهم عنه ثم مرتبهم وقد قطعوا الحروف فيها هم أيضا وقال انما نهيتكم في الابتداء لاجل الحروف فاذا يكره محذر
الحروف لكن الأول أحسن وأوسع اه قال سيدي عبد القني ولعل وجه ذلك أن حروف الهجاء قرآن
انزلت على هود عليه السلام كما صرح بذلك الامام القسطلاني في كتابه الاشارات في علم القراءات اه (قوله
قلت وظاهره الخ) كذا يوجد في بعض النسخ أي ظاهر قوله لا تعليقه للزينة (قوله يجوز) اقول في فتح القدير
وتكره كتابة القرآن وأما الله تعالى على الدراهم والخاربيب والجدران وما يفرش اه والله تعالى أعلم

(باب المياه)

شروع في بيان ما تحصل به الطهارة السابق يأتيه الباب لغة ما يتوصل منه إلى غيره واصطلاحا اسم بجملة
مختصة من العلم مشتقة على فصول ومسائل غالبا (قوله جمع ماء) هو جمع كثره ويجمع جمع قلة على امواه بحر
(قوله ويقصر) اشار بتغيير التعبير إلى قلته ولذا قال في النهرو عن بعضهم قصره ط (قوله والماء همزة) وقد
سبق على حالها فيقال ماء بالهاء كما في القاموس (قوله به حياة كل نام) أي زائد من حيوان او نبات ولا يرد أن
الماء الملح ليس فيه حياة لان ذلك عارض والأصل فيه العذوبة كما في حاشية أبي السعود أي لان أصله من ماء السماء
كما يأتي (قوله مطلقا) أي سواء كان أكبر أو أصغر (قوله هو ما يبادر عند الإطلاق) أي ما يسبق إلى الفهم
بمطلق قولنا ماء ولم يبق به نجس ولا معنى يمنع جواز الصلاة فخرج الماء المقيد والماء المتنجس والماء المستعمل
بحر وظاهره أن المتنجس والمستعمل غير مقيد مع أنه منه لكن عند العالم بالنجاسة والاستعمال والناقد
بعض العلماء التبادر بقوله بالنسبة للعالم بحاله * وأعلم أن الماء المطلق اخص من مطلق ماء لاخذ الإطلاق فيه قيدا
ولذا صح اخراج المقيد به وأما مطلق ماء فمعناه أي ماء كان فيه دخل فيه المقيد المذكور ولا يصح ارادته هنا
(قوله كما سماء) الاضافة للتعريف بخلاف الماء المقيد فان القيد لازم له لا يطلق الماء عليه بدونه كما ورد بحر
(قوله وأودية) جمع واد (قوله وآبار) بتداليفهمزة وفتح الباء بمدها ألف ويقصر الهمزة واسكان الباء بعدهما
همزة ممدودة بألف جمع بئر شرح المنية (قوله بحيث يتقاطر) وعن الثاني الجواز مطلقا والاصح قولهما نهر
(قوله وبرد وجد) أي مذابن أيضا (قوله وندا) بالفتح والقصر قال في الامداد هو الطل وهو ماء على الصحيح
وقيل نفس دابة اه اقول وكذا الزلال قال ابن حجر وهو ما يخرج من جوف صورة توجد في شحوالثلج كالحيوان
وليست بحيوان فان تحقق كان نجسا لانه في اه نعم لا يكون نجسا عندنا ما لم يعلم كونه حيوانا دمويا ما رفع
الحدث به فلا يصح وان كان غير دموي (قوله فالكل) أي كل المياه المذكورة بالنظر إلى ما في نفس الامر (قوله
والنكرة) جواب عما يقال أن ماء في الآية نكرة في سياق الاثبات فلا تنم ويبان الجواب أن النكرة في الاثبات
قد تم اقترينة لفظية كما اذا وصفت بصفة عامة مثل لعبد مؤمن خيرا وغير لفظية مثل عمت نفس ومثل غمرة خير
من جرادة وهنا كذلك فان السياق للامتنان وهو تعداد النعم من المنعم فيفيد أن المراد أنزل من السماء كل ماء
فسلكه يتابع لبعض الماء حتى يفيد أن بعض ما في الأرض ليس من السماء لان كمال الامتنان في العموم
ويستدل بالآية ايضا على طهارته اذ لا منة بالنجس (قوله بلكراهة) أشار بذلك إلى فائدة التصريح به مع
دخوله في قوله وآبار وسيد ذكر الشارح في آخر كتاب الحج انه يكره الاستنجاء بماء زمزم لا الاغتسال اه

فاستفيد منه أن تبقى الكراهة خاص في رفع الحدث بخلاف الخبث (قوله قصد تشميسه) فمداخا في لان
المصرح به في كتب الشافعية أنه لو تشمس بنفسه كذلك (قوله وكراهته الخ) أقول المصرح به في شرح ابن
عمر والرمي على المنهاج أنها شرعية تنزيهية لا طيبية ثم قال ابن حجر واستعمله يعني منه البرص كما صرح عن عمر
رضي الله عنه واعقده بعض محقق الأطباء لقبض زهومته على مسام البدن قبض الدم وذكر شروط كراهته
عندهم وهي أن يكون بقطر حار وقت الحرق في أناه منطبع غير نقد وأن يستعمل وهو حار أقول وقد منا
في مندوبات الوضوء عن الامداد أن منها أن لا يكون بماء منهمس وبه صرح في الحلية مستند لا بما صرح عن عمر من
التي عنه ولذا صرح في الفتح بكراهته ومثله في البصر وقال في معراج الدراية وفي القنية ونكره الطهارة بالشمس
لقوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها حين وضعت الماء بالشمس لا تفعل يا حبيبة فإنه يورث البرص وعن
عمر مثله وفي رواية لا يصكره وبه قال مالك وأحمد وعند الشافعي يكره أن قصد تشميسه وفي الغاية وكره بالشمس
في قطر حار في أو ان منطبعة واعتبار القصد ضعيف وعدمه غير مؤثر اه ما في المعراج فقد علمت أن المعقد
الكراهة عندنا لعدة هار واية والظاهر أنها تنزيهية عندنا أيضا بدليل عدة في المندوبات فلا فرق
حينئذ بين مذهبا ومذهب الشافعي فاعتنم هذا التصريح (قوله لبقاء الاول الخ) هذا الفرق ابداه صاحب الدرر
بعد ما نقل الاولى عن عيون المذهب والثانية عن الخلاصة واعترضه بحسبه العلامة نوح افندي بأن عبارة
الخلاصة ولو نوضا بما الخ لا يجوز قال في البرازية لانه على خلاف طبع الماء لانه يجمد صيفا ويذوب شتاء وقال
الزبلي لا يجوز بما الخ وهو ما يجمد في الصيف ويذوب في الشتاء عكس الماء وأقره صاحب البحر والعلامة
المقدس ومقتضاه انه لا يجوز بما الخ مطلقا أي سواء اعتقد لمخا ثم ذاب اولا وهو الصواب عندى اه ملخصا
(قوله أي معتصر) إشارة الى أن عصير اسم مفعول (قوله من شجر) ينبغي أن يعصم بماله ساق أو لا يشمل
الرياس وأوراق الهندباء وغير ذلك كما في البرجندى اسماعيل (قوله او ثم) بثلاثة نهر كالغلب (قوله من
الكرم) اخرج السبوطي لانه هو الغلب الكرم زاد في رواية الكرم قلب المؤمن وذلك لان هذه اللفظة تدل
على كثرة الخير والمنافع في المسمى بها وقلب المؤمن هو المستحق لذلك وهل المراد النبي عن تخصيص شجر الغلب
بهذا اللفظ وأن قلب المؤمن اولى به منه فلا يمنع من تسميته بالكرم أو المراد أن تسميته بهامع اقتضاها انحرأ الحرزم منه
وصف بالكرم والخير لا صل هذا الشراب الخبيث الحرزم وذلك ذريعة الى مدح الحرزم وتبجيل النفوس اليه محقق
اه مناوى وجزم في القاموس بالاحتمال الاول وفي شرح السرعة بالثاني (قوله وهو الاظهر) وهو
المصرح به في كثير من الكتب واقتصر عليه في الخمانية والمحيط وصدر به في الكافي وذكر الجواز بقل وفي الحلية
انه الاوجه لكمال الامتزاج بحر ونهر وقال الرمي في حاشية المنع ومن راجع كتب المذهب وجد اكثرها
على عدم الجواز فيكون المعقول عليه غمافي هذا المتن مرجوح بالنسبة اليه اه (قوله والاعتصار الى آخره)
فالمراد به الخروج ط (قوله وكذا ماء الدابغة الخ) أي كماء الكرم في الخلاف وفي أن الاظهر عدم جواز رفع
الحدث بها ولم اجد فيما عندى من كتب اللغة لفظ الدابغة فليراجع ح ونقل بعض المحشين عن كتب الطب أن
البطيخ الأخضر يقال له الحصب والدابغة والدابغة قال وعلى هذا يتعين حمل البطيخ في كلام الشارح على
الاصفر المسمى بالخربز (قوله وكذا نبيذ القمر) أي في أن الاظهر فيه عدم الجواز أيضا ونصله عما قبله لانه ليس
منه بل من قسم المغلوب الذي زال اسمه كما يذكروه قريبا (قوله ولا بماء مغلوب) التقييد بالمغلوب بناء على
الغالب والافتد يمنع التساوي في بعض الصور كما يأتي (قوله الغلبة الخ) اعلم أن العلماء اتفقوا على جواز رفع
الحدث بالماء المطلق وعلى عدمه بالماء المقيد ثم الماء اذا اختلط به طاهر لا يخرج من صفة الاطلاق ما لم يغلب
عليه ويبان الغلبة اختلفت فيه عبارات فقهاؤنا وقد اقتصر الامام غفر الدين الزبلي التوفيق بينها بضابط مفيد
أقره عليه من بعده من المحققين كابن الهمام وابن امير حاج وصاحب الدرر والبحر والمصنف والشارح
وغيرهم وهو ما ذكره الشارح بأوجز عبارة وألطف إشارة (قوله بتشر نبات الخ) بدل من قوله بكمال
الامتزاج او متعلق بمحذوف حاله وهذا يشمل ما خرج بعلاج اولا كما مر (قوله بما لا يقصده التنظيف)
كالمرق وماء الباقلا أي القول فإنه يصير مقيدا سواء تغير شيء من اوصافه اولا وسواء بقيت فيه رقة الماء أولا
في الخنار كما في البصر واحتز عما اذا طبع فيه ما يقصده المبالغة في النظافة كالاشنان ونحوه فإنه لا يضرم مالم

(وبما قصد تشميسه بالكراهة)
وكراهته عند الشافعي طيبية
وكره احمد المصن بالنجاسة
(و) يرفع (بما يقصده ملح لا بما)
حاصل بذوبان (ملح) بقاء الاول
على طبيعته الاصلية واقلاب
الثاني الى طبيعة الملبية (و) لا
(بعض نباتات) أي معتصر من شجر
أو ثم لانه مقيد (بخلاف ما يقطر)
من الكرم) أو الفواكه (بنفسه)
فانه يرفع الحدث وقيل لا وهو
الاظهر كما في الثريا لالبية عن
البرهان واعتقده القهستاني
فقال والاعتصار بيم الخبيث
والحكمي كماء الكرم وكذا ماء
الدابغة والبطيخ بلا استخراج
وكذا نبيذ القمر (و) لا بما
(مغلوب ب) شيء (طاهر) الغلبة
اما بكمال الامتزاج بتشر نبات
أو بطيخ بما لا يقصده التنظيف

مطلب
في حديث لاتبهوا الغلب الكرم

يغلب عليه فيصير كالسويق المخلوط لزوال اسم الماء عنه كما في الهداية (قوله وأما غلبة الخ) مقابل قوله
 أما بكال الأمتزاج (قوله فبقثانة) أي فالغلبة بقثانة الماء أي بالتفاهة وقته وبريانه على الأعضاء زليقي
 وأفاد في القمع أن المناسب أن لا يذكر هذا القسم لأن الكلام في الماء وهذا قد زال عنه اسم الماء كما أشار إليه كلام
 الهداية السابق (قوله ما لم يزل الاسم) أي فإذا زال الاسم لا يعتبر في منع التطهر به القثانة بل بضروان يقي
 على رفته وسيلانه وهذا زاده في البحر على ما ذكره الزيلعي أقول لكن يرد عليه ما قد مناه عن القمع تأمل (قوله
 كنيذقم) ومثله الزعفران إذا خالط الماء وصار بحيث يصغ به فليس بجاء مطلق من غير نظر إلى القثانة وكذا
 إذا طرح فيه زاج أو عقص وصار يتقش به لزوال اسم الماء عنه أفاده في البحر وسينبه عليه الشارح (قوله
 ولو ما نسا) عطف على قوله فلو جامدا ثم المانع أما مبين لجميع الأوصاف أعني الطعم واللون والريح كالخل
 أو موافق في بعض مبين في بعض أو مماثل في الجميع وذكر تفصيله وأحكامه (قوله فبتغيرا كترها) أي
 فالغلبة بتغيرا كترها وهو وصفان فلا يضر ظهور وصف واحد في الماء من أوصاف الخل مثلا (قوله كلبن)
 فانه موافق للماء في عدم الرائحة مبين له في الطعم واللون وكما البطيخ أي بعض أنواعه فانه موافق له في عدم
 اللون والرائحة مبين له في الطعم هذا وفي حاشية الرمي على البحر أن المشاهد في اللبن مخالفة للماء في الرائحة
 (قوله فبأحدها) أي فغلبته بتغيرا أحد الأوصاف المذكورة كالطعم أو اللون في اللبن وكالطعم فقط في البطيخ
 فافهم (قوله كعمل) أي على القول بطهارته وكالماء الذي يؤخذ بالتقطير من لسان الثور وماء الورد
 المنقطع الرائحة بجر (قوله والالا) أي وإن لم يكن المطلق أكثر بأن كان أقل أو مساويا لا يجوز (قوله
 وهذا) أي ما ذكر من اعتبار الأجزاء في المستعمل يتم الملقى بالبناء للمفعول أي ما كان مستعملا من خارج
 ثم أخذوا ألقى في الماء المطلق وخط به والملاقى أي والذي لا في العضو من الماء المطلق القليل بأن انغمس فيه
 حدث أو أدخل يده فيه (قوله في القساقى) أي الحياض الصغار يجوز التوضي منها مع عدم جريانها وهو
 تقرير على ما ذكره من التعميم ومن جهة القساقى مغطس الحمام ورك المساجد ونحوها مما يمكن جارا ولم يبلغ
 عشرا في عشر فعلى هذا القول يجوز فيها الاغتسال والوضوء ما لم يعلم أن الماء الذي لا في أعضاء التطهرين
 ساوى المطلق أو غلب عليه (قوله على ما حققه في البحر الخ) حيث استدل على ذلك باطلاتهم المفيد
 للعموم كما تزعمه قول البدائع الماء القليل إنما يخرج عن كونه مطهرا باختلاط غير المطهر به إذا كان غير المطهر
 غالبا كما وردوا اللبن لا مغلوبا وهذا الماء المستعمل ما يلاقى البدن ولا شك أنه أقل من غير المستعمل
 فكيف يخرج به من أن يكون مطهرا أه ونحوه في الحلية لابن أمير حاج وفي فتاوى الشيخ سراج الدين قارئ
 الهداية التي جمعها تلميذه الحق ابن الهمام سئل عن فسقية صغيرة يتوضأ فيها الناس وينزل فيها الماء
 المستعمل وفي كل يوم ينزل فيها ماء جديد هل يجوز الوضوء فيها الجواب إذا لم يقع فيها غير الماء المذكور لا يضر
 أه يعني وأما إذا وقعت فيها نجاسة تنجست لصغرها وقد استدلت في البحر بعبارة آخر لا تبدل له كما يظهر
 للمتأمل لانها في الملقى والتزاع في الملقى كما أوضحناه فإما علقناه عليه فلذا اقتصرنا على ما ذكرنا (قوله فرق
 بينهما) أي بين الملقى والملاقى حيث قال وما ذكر من أن الاستعمال بالجزء الذي يلاقى جسده دون باقي الماء
 فيصير ذلك الجزء مستهلكا في كثير فهو مردود لسر بان الاستعمال في الجميع حكما وليس كالتألف بسبب
 القليل من الماء فيه أه وحاصله الرد على ما مر عن البدائع بأن المحدث إذا انغمس أو أدخل يده في الماء صار
 مستعملا لجميع الماء حكما وإن كان المستعمل حقيقة هو الملقى للعضو فقط بخلاف ما لو ألقى فيه المستعمل
 القليل فانه لا يحكم على الجميع بالاستعمال لأن المحدث لم يستعمل شيئا منه حتى يدهى ذلك وإنما المستعمل
 حقيقة وحكما هو ذلك الملقى فقط ولمنعه أن الملقى لا يصير به الماء مستعملا إلا بالغلبة بخلاف الملقى فان الماء يصير
 مستعملا كله بمجرد ملاقاته العضو ورد ذلك في البحر بأنه لا معنى للفرق المذكور لأن الشيوع والاختلاط
 في صورتين سواء بل لقائل أن يقول القاء الفسالة من خارج أقوى تأثيرا من غيره لتعني المستعمل فيه أه
 ولذلك أمر الشارح بالتأمل واعلم أن هذه المسألة مما تحيرت فيها أفهام العلماء الأعلام ووقع فيها بينهم التزاع
 وشاع وذاع وألف فيها العلامة قاسم رسالة ما هارغ الاثني عشر عن مسألة المياه حتى فيها عدم الفرق بين الملقى
 والملاقى أي فلا يصير الماء مستعملا بمجرد الملاقات بل تستمر الغلبة في الملقى كما تعتبر في الملقى ووافقه بعض أهل

وأما بطلية المخالط فلو جامدا
 فبقثانة ما لم يزل الاسم كنيذقم
 ولو ما نسا فلو مبينا لاوصافه
 فبتغيرا كترها أو موافقا كلبن
 فبأحدها أو مماثلا كاستعمل
 خبالا جزء فان المطلق أكثر من
 النصف جاز التطهير بالكل والالا
 وهذا يتم الملقى والملاقى في
 القساقى يجوز التوضي ما لم يعلم
 تساوى المستعمل على ما حققه
 في البحر والنهر والمنع قلت لكن
 الشربة لا في شرحة لوهبانية
 فرق بينهما فراجع متأتلا

مطلب
 في مسألة الوضوء من القساقى

عصره وتلقبه غيرهم منهم تلميذه العلامة عبد البر بن الشهنة فرد عليه برسالة سماها زهر الروض في مسألة
الطحوس وقال لا تغتر بما ذكره شيخنا العلامة قاسم ورد عليه ايضا في شرحه على الوهبانية واستدل
بما في الخمانية وغيره بالادخل يدور في الاناء للتبريد يصير الماء مستعملا لانعدام الضرورة وبما في الاسرار
للإمام أبي زيد الدبوسي حيث ذكر ما مر عن البدائع ثم قال الآن محمد يقول لما اغتسل في الماء القليل صار الكل
مستعملا حكما اه ومن هنا نشأ الفرق السابق وبه افق العلامة ابن الشطي واتصرت في البحر للعلامة قاسم
وألف رسالة سماها الخير الباقي في الوضوء من الضايق وأجاب عما استدلى به ابن الشهنة بأنه مبني على
القول الضعيف بنجاسة الماء المستعمل ومعلوم أن النجاسة ولو قليلة تفسد الماء القليل وأقره العلامة الباقي
والشيخ اسماعيل النابلسي وولده سيدي عبد الغني وكذا في النهر والمخ وعلت ايضا موافقة للحق ابن أمير
حاج وقارئ الهداية واليه ميل كلام العلامة نوح افندي ثم رأيت الشارح في الخرائن مال الى ترجمه وقال انه
الذي حرره صاحب البحر بعد اطلاعه على كتب المذهب ونقله عباراتها المضطربة ظاهرا وعلى ما ألفت في هذا
الخصوص من الرسائل وأقام على هذه الدعوى السادة البينة العادلة وقد حررت في ذلك رسالة حافلة كافلة
بنك متضمنة لتعقيب ما هناك وبلغني أن شيخنا الشيخ شرف الدين الغزي بحثني الاشياء مال الى ذلك كذلك
اه لمناقضت وفي ذلك توسعة عظيمة ولا سيما في زمن انقطاع المياه عن حياض المساجد وغيرها في بلادنا
ولكن الاحتياط لا يخفى فينبغي أن لا ينسى أن لا يغفل أعضاء في ذلك الطحوس الصغير بل يغترق منه
ويغسل خارجة وان وقعت الفسالة فيه ليكون من الملقى لامن الملقى الذي فيه النزاع فان هذا المقام فيه له قال
بحال والله تعالى اعلم بحقيقة الحال (قوله ويجوز) اي يصح وان لم يجعل في نحو الماء المصوب وهو أولى
هنا من ارادة الحل وان كان الغالب ارادة الاول في العقود والثاني في الافعال فافهم (قوله بما ذكر) اي من
أقسام الماء المطلق (قوله غير دموى) المراد ما لا دم له سائل لما في القهستاني أن المعتبر عدم السيلان
لا عدم أصله حتى لو وجد حيوان له دم جامد لا ينقص اه اقول وكذا دم القملة والبرغوث فانه غير سائل
وخرج الدموى سواء كان دمه من نفسه او مكتسبا بالمص كالعلق فانه يفسد الماء كما يأتي والمراد الدموى غير
المائي بدليل ذكره المائي بعده (قوله كزنبور) بضم الزاي وهو أنواع منها النحل نهر (قوله اي بعوض)
في البحر وغيره انه كجار البعوض يمكن في القاموس البقية البعوضة ودويصة مفرطة اي عريضة حمراء متقنة
والظاهر أن الثاني هو المراد بقوله وقيل بن الخشب بفرده عبارة الخلية وقد يسمى به النفس في بعض الجهات
وهو حيوان كالقراد شديد النتن وعبارة السراج وقيل الكتان وفي القاموس الكتان دويصة حمراء لساعة اه
والظاهر أنه النفس (قوله ومنه يعلم الخ) اصل عبارة المجتبى ومنه يعلم حكم القراد والحلم اه اي يعلم أن
الاصح انه مفسد وقال في النهر والترجيح في العلق ترجيح في البق اذ الدم فيها مستعار اه اي مكتسب فأدرج
الشارح البق في عبارة المجتبى مع انه بحث لصاحب النهر وفيه نظر للفرق الظاهرين البق والعلق لان دم العلق
وان كان مستعملا لكنه سائل ولذا ينتقض الوضوء بخلاف دم البق فانه لا ينتقض كذا باب لعدم الدم المسفوح
كما مر في محله وقد علمت أن الدموى المفسد ماله دم سائل وعلى هذا ينبغي تقييد العلق والقراد هنا بالكبير اذ
الصغير لا ينتقض الوضوء كما تر فينبغي أن لا يفسد الماء ايضا لعدم السيلان (قوله وعلق) كذا في اكثر النسخ
وفي بعضها وحلم وهي الصواب الموافقة لعبارة المجتبى وهو جمع حلة بالتصريك وفي النهر عن المحيط الخلية ثلاثة
أنواع قراد وحناطة وحلم فالقراد أصغرها والحناطة أوسطها والخلية أكبرها ولها دم سائل اه وذكر في القاموس
انها تطلق على الصغير وعلى الكبير من الاضداد وعلى دودة تقع في جلد الشاة فاذا دبغ وهي موضعها (قوله
دود القرز) اي الذي يتولد منه الحرير (قوله وماؤه) يحتمل أن يكون المراد به ما يوجد فيها ملك منه قبل
ادراكه وهو شبه اللبن والذي يغلي فيه عند حله حريرا وعندى أن المراد الاول لما في الصيرفة لو وطئ دود القرز
فأصاب نوبه أكثر من قدر الدودهم تجوز صلاته معه اه من شرح ابن الشهنة (قوله وبزره) اي بيضه الذي
فيه الدود (قوله وخرؤه) لم يميز بظاهره في الوهبانية بل قال وفي خرؤه دود القرز خلف ومثله في شرحها
(قوله كدودة الخ) فانها طاهرة ولو خرجت من الدبر والتقت انما هو لما عليها لاذاتها ط وقد مناقولا
بنجاستها على الاول فاذا وقعت في الماء لا ينقص لكن لو بعد غسلها كما قيد في البرازية فان القنية من انه ينقص

(ويجوز) رفع الحدث (بما ذكر
وان مات فيه) أي الماء ولو قليلا
(غير دموى كزنبور) وعقرب وبقي
أي بعوض وقيل بن الخشب
وفي المجتبى الاصح في علق مص
الدم انه يفسد ومنه يعلم حكم بق
وقراد وعلق وفي الوهبانية دود
القرز وماؤه وبزره وخرؤه طاهر
كدودة متولدة من نجاسة

(وما في مولد) ولو كلب الماء وخنزيره

(كسك وسرطان) وضفدع الابر يا
لدم سائل وهو ما لا ستر له بين
اصابعه فيفسد في الاصح كحبة برية
ان لها دم والا لا (وكذا) الحكم
(لومات) ما ذكر (خارج) وأني فيه
في الاصح فلو تفتت فيه فهو وضفدع
جاز الوضوء به لا شربة لحمة لحمه
(وينبسط) الماء القليل (بموت مائي)
معاش برى (مولد) في الاصح (كبط
وأوز) وحكم سائر المائعات كالماء في
الاصح حتى لو وقع بول في عصير عشر
في عشر لم يفسد ولو سال دم رجله مع
العصير لا ينجس خلافاً لمحمد ذكره
الشمي وغيره (وبتغيراً حداً وصفه)
من لون او طعم او ريح (ينبسط) الكثير
ولو جازيا اجزاء اما القليل فينجس
وان لم يتغير خلافاً لثالث (لاونغير
ب) حاول (مكت) فلو علم تنه نجاسة
لم يجز ولو شك فالاصل الطهارة
والتوضي من الخوض افضل من
التبرر غملاً للمعتزلة

مطلب ٢
حكم سائر المائعات كالماء في الاصح

٣ قوله فهو عطف على قوله وينبسط
لا على الخ وجهه أن قوله بطول
مكت متعلق بقوله تغير وتغيره
وبموت الباء فيه متعلقة بقوله
ينبسط فعمول ينبسط في الحقيقة
هو موت الجمر ووصول اليه الفعل
بواسطة الباء فلو جعل قوله لو تبرر
معمولاً لينبسط المذكور لم يظفر
على معموله وهو موت الجمر وفيلزم
تسلط الباء عليه ولا تدخل الباء
على غير الاسماء اللهم الا أن يدعى
نطقه على الباء ويجرورها اه مسم

مطلب ٤

في أن التوضي من الخوض افضل
رغماً للمعتزلة وبيان الجزء الذي
لا يتبرر

محمول على ما قبل الفصل (قوله وما في مولد) عطف على قوله غير دموي أي ما يكون نواله ومثواه في الماء
سواء كانت له نفس سائلة اولا في ظاهر الرواية بجر عن السراج اي لان ذلك ليس بدم حقيقة وعرف في الخلاصة
المائي بما لو استخرج من الماء بموت من ساعته وان كان يعيش فهو مائي وبرى فجعل بين المائي والبرى تمها آخر
وهو ما يكون ما يابو برى بالكن لم يذكره حكماً على حدة والصحيح انه ملحق بالمائي لعدم الدموية شرح المنية اقول
والمراد بهذا القسم الاخر ما يكون نواله في الماء ولا يموت من ساعته لو اخرج منه كالسرطان والضفدع
بخلاف ما يولد في البر ويعيش في الماء كالبط والاوز كما يأتي (قوله ولو كلب الماء وخنزيره) اي بالاجماع
خلاصة وكأنه لم يعتبر القول الضعيف المحكي في المعراج افاده في البحر (قوله كسك) اي بسائر أنواعه
ولو طافنا خلافاً للطحاوي كافي النهر (قوله وسرطان) بالتصريح ومنافعه ككثرة بسطها في القماموس
(قوله وضفدع) كبرج وجعفر وجندب ودرهم وهذا اقل أو مردود قاموس (قوله فيفسد في الاصح) وعطيه
فما جزم به في الهداية من عدم الفساد بالضفدع البرى وصححه في السراج محمول على ما لادم له سائل كافي البحر
والنهر عن الحلية (قوله كحبة برية) أما المائية فلا تفسد مطلقاً كما علم مما مر وكالحية البرية الوزغة لو كبرت لها
دم سائل منية (قوله والا لا) اي وان لم يكن للضفدع البرية والحلية البرية دم سائل فلا يفسد (قوله ما ذكر)
اي من مائي المولد وغيره دموي ط (قوله لحمة لحمه) لانه قد صارت أجزاءه في الماء فيكبره الشرب تحريماً
كافي البحر (قوله القليل) أما الكثير فيأتي حكمه بعد (قوله في الاصح) اي من الروايتين لان له نفساً
سائلة وافقت الروايات على الفساد في غير الماء كذا في شرح الجامع لقاضي خان ثماني المجتبى من تصحيح عدم
الفساد به غير ظاهر نهر (قوله كبط وأوز) فسر في القاموس كلاً منهما بالآخر فهما مترادفان والاوز يكسر
فتفتح وزاى مشددة وقد تحذف الهمزة (قوله وحكم سائر المائعات الخ) فكل ما لا يفسد الماء لا يفسد غير الماء
وهو الاصح محيط وتحفة والاشبه بالفقهاء بدائع اه بجر وفيه من موضع آخر وسائر المائعات كالماء في القلة
والكثرة يعني كل مقدار لو كان ماء تنبسط فاذا كان كغاية ينبسط اه ومثله في الفتح (قوله في عصير) اي
في حوض فيه عصير ط (قوله لم يفسد) اي ما لم يظهر اثر النجاسة (قوله مع العصير) اي والعصير يسيل
ولم يظهر فيه اثر الدم كافي المنية عن المحيط (قوله لا ينجس) اي ويحصل شربه لانه جعل في حكم الماء
فتستهلك فيه النجاسة بخلاف مسألة الضفدع المتقدمة تأمل (قوله خلافاً لمحمد) أفاد أن هذا قول أبي
حنيفة وأبي يوسف وبه صرح في المنية (قوله وبغير) عطف على قوله بموت مائي المتعلق بقوله قبله وينبسط
وقوله ينبسط جار ومجرور متعلق بقوله تغير وقوله الكثير فاعمل ينبسط الذي تعلق به قوله بتغير وقيد بالكثير اصلاً
لعبارة المتن لان الكلام في القليل ولا يصح ارادته هنا ويوجد في بعض النسخ ينبسط الكثير بصيغة المضارع وهو
تحريف وكانت المحشين لم تقع لهم نسخة صحيحة فاعتزوا على ما رأوا فافهم (قوله خلافاً لثالث) فان ما هو قليل
عندنا لا ينجس عنده ما لم يتغير والقليل عنده ما تغير والكثير بخلافه وعند الشافعي الكثير ما يبلغ القلبيين
والقليل ما دونه وأما عندنا فقسياً في انفرق بينهما والادلة مبسطة في البحر (قوله لاونغير الخ) اي لا ينجس
لا تغير فهو عطف على قوله وينبسط لا على قوله بموت فتأمل معنا (قوله فلو علم الخ) صرح بذلك زيادة التوضيح
ادفه وداخل تحت قول المصنف وبغيراً حداً وصفه ينبسط (قوله ولو شك الخ) اي ولا يلزمه السؤال
بجر وفيه عن المبتدئين بالعين وبرؤية آثار أقدام الوحوش عند الماء القليل لا يتوضأ به ولو مر سبب بالركبة وغلب
على ظنه شربه منها ينبسط والا فلا اه وينبغي حمل الاول على ما اذا غلب على ظنه أن الوحوش شربت منه
بدليل الفرع الثاني والافتراء لا يمنع لما في الاصل انه يتوضأ من الخوض الذي يحاف قدرا ولا يتقنه وينبغي
حمل التيقن المذكور على غلبة الظن والخوف على الشك او الوهم كالا يعني اه (قوله والتوضي من الخوض
افضل الخ) اي لان المعتزلة لا يجيزونه من الحيض قد غلبهم بالوضوء منها قال في الفتح وهذا التماس في الفضيلة
لهذا العارض ففي مكان لا يتحقق يكون النهر افضل اه بقى الكلام في وجه منع المعتزلة ذلك في المعراج قبل
مسألة الخوض بناء على الجزء الذي لا يتجزأ فانه عند أهل السنة موجود في الخارج فتتصل أجزاء النجاسة
الجزء لا يمكن تجزئته فيكون باقي الخوض طاهراً وعند المعتزلة والفلاسفة هو معدوم فيكون كل الماء مجاوراً
للنجاسة فيكون الخوض نجساً عندهم وفي هذا التقرير نظر اه اقول وتوضيح ذلك أن الجزء الذي لا يتجزأ

الجزء الذي لا يتجزأ جوهر ذو وضع
لا يقبل الانقسام اصلا لا بحسب
الخارج ولا بحسب الوهم والقرض
العقلي تتألف الاجسام من افراد
بأنضمام بعضها الى بعض اه
تعريفات السيد اه منه

(وكذا يجوز بماء خالطه طاهر
جامد) مطلقا (صكاشنان
وفعفران) لكن في البحر عن
القصة ان امكن الصبغ به لم يجر
كنيد قمر (وفا كهة وورق شجر)
وان غير كل اوصافه (في الاصح
ان بقيت رقة) أي واسمه لما مر
(و) يجوز (بجاء وقعت فيه
بجاسة) الباري (هو ما بعد
جارية) عرفا وقيل ما يذهب بنية
والاقل اظهر والناسي اشهر
(وان) وصية (لم يكن جريانه
بعد) في الاصح فلو سد النهر من
فوق فتوضأ رجل بما يجري بلامد
جاز لانه جار وكذا لو حفر نهر من
وض من غير اوصافه برفيقه الماء
في طرفه بزاب وتوضأ فيه وعند
طرفه الاخر اناء يجمع فيه الماء
جاز توضيه به ثانيا

مطلب
الاصح انه لا يشترط في الجريان المدد

عبارة عن الجوهر الفرد الذي لا يقبل الانقسام اصلا وهو ما تألف الاجسام من افراد بآنضمام بعضها الى بعض
وهو ثابت عند اهل السنة فكل جسم يتألف بالانقسام اليه فاذا وقعت في الحوض الصكاشنان فبجاسة وفرضنا
انقسامها الى اجزاء لا يتجزأ وقابلها من الماء الطاهر مثلها يبقى الزائد عليها طاهرا فلا يتحكم على الماء كله
بالبجاسة وعند الفلاسفة هو معدوم بمعنى أن كل جسم قابل لانقسامات غير متناهية فكل جزء من البجاسة قابل
للقسمة وكذا الماء الطاهر فلا يوجد جزء من الطاهر الا ويقابل جزء من البجاسة لعدم تناسل القسمة فتتصل اجزاء
البجاسة بجميع اجزاء الماء الطاهر فيحكم عليه كله بأنه نجس ولعل وجه النظر في هذا التقرير انه لو كانت المسألة
مبنية على ذلك لزم أن لا يحكم ببجاسة ما دون عشر في عشر أيضا الا اذا غلبت البجاسة عليه او سلوته لبقاء الزائد
على الطهارة فلا يحكم على الكل بالبجاسة وايضا قال التعبير بالبجاسة بمعنى على خلاف المعتمد من طهارة الماء
المستعمل على أن للشه ورأى ان الخلاف في مسألة الجزء الذي لا يتجزأ بين المسلمين وحكام الفلاسفة فنفاه
الفلاسفة وبشوا عليه قدم العالم وعدم حشر الاجساد وغير ذلك من انواع الاتحاد وانتهى المسلمون لرد ذلك لان
مادة العالم اذا انتهت بالانقسام اليه يصحكون ذلك الجزء سادنا محتاجا الى موجود وهو الله تعالى كما بين ذلك
في محله وأما المعتزلة فلم يخالفوا اهل السنة في شيء من ذلك والاكفر واقطع مع انهم من اهل قبلتنا ومقلدون
في الفروع لمذهبتنا فالاولى ما قيل من بناء المسألة على أن الماء يتنجس عندهم بالمجاورة وعندنا لا بل بالسريان
وذلك يعلم بظهور أثره فيه فالعلم بظهور لا يحكم بالبجاسة بناء على أن المستعمل نجس هذا ما ظهر لي في تقرير
هذا الفصل فاعتمده فانك لا تكاد تجد موضعا كذلك في غير هذا الكتاب والله اعلم بالصواب (قوله بماء) بالمد
والتنوين (قوله خالطه طاهر جامد) أي بدون طبع كما مر ويأتي (قوله مطلقا) أي سواء كان المخالط من جنس
الارض كالتراب أو يقصد بخلطه التخليف كالاشنان والصابون أو يكون شيئا آخر كالزعفران عند الامام مخ
(قوله كاشنان) بالضم والكسر فاموس (قوله لم يجر) لان اسم الماء زال عنه نظير النيد كما قد مناه (قوله
وان غير كل اوصافه) لان المنقول عن الاساندة انهم كانوا يتوضون من الحياض التي تقع فيها الاوراق مع تغير كل
الاصناف من غير تكبير نهر عن النهاية (قوله في الاصح) مقابله ما قيل انه ان ظهر لون الاوراق في الكف
لا يتوضأ به لكن يشرب والتقصيد بالكف اشارة الى كثرة التغير لان الماء قد يري في محله متغيرا لونه لكن لو رفع منه
شخص في كفه لا يراه متغيرا تأمل (قوله لما مر) أي في قوله فلو جامدا فبجاسة ما لم يزل الاسم (قوله وقعت
فيه بجاسة) يشمل المربة كالخيفة وياق خريساغامة (قوله عرفا) تمييزا ومنسوب بزع الخافض أي بعد
من جهة العرف او في العرف تأمل (قوله والاول اظهر) أي وأصح كما في البحر والنهر لونه على العرف
وبجريانه على قاعدة الامام من النظر الى المبتلين ط لكن استشكل بأنه لا يتعين اصلا لتعدد واختلافه
بتعدد العالدين واختلافهم (قوله والناسي اشهر) لوقوعه في كثير من الكتب حتى المتون وقال صدر
الشريعة وتعمد ابن الكمال انه الحديث الذي ليس في دركه حرج لكن قد علمت أن الاول اصح والعرف الا ان انه منى
كان الماء داخلا من جانب وخارجا من جانب آخر يسمى جارية وان قل المدخل وبه يظهر الحكم في برك المساجد
ومغس الحمام مع انه لا يذهب بنية والله أعلم (قوله في الاصح) نقل تعصيه في البحر عن السراج الوهاج
وعن شرح الهداية للسراج الهندي وقوا بعد ما نقل عن الفتح اختيار خلافة اقول ويزيده قوة ايضا ما مر
من انه لو سال دم رجله مع العصير لا نجس خلافا لمحمد وفي الخزانة اناء من ماء احدهما طاهر والاخر نجس فصبا
من مكان عال فاختلط في الهواء ثم نزل طاهر كله ولو أجرى ماء الاناء في الارض صار بمنزلة ماء جار اه ونحوه
في الخلاصة ونظم المسألة المصنف في منظومته تحفة الاقران وفي الذخيرة لو اصاب الارض نجاسة فصب عليها
الماء جري قد وذرنا طهرت الارض والماء طاهر بمنزلة الماء الجاري ولو اصابها المطر وجري عليها طهرت
ولو كان قليلا لم يجر فلا (قوله فلو سد النهر) تنريع على الاصح وتأييده واعلم أن هذه المسائل مبنية على القول
بجاسة الماء المستعمل وكذا انظرها كما صرح به في الفتح والبحر والجلية وغيرها فالترجيع صحيح لانه حينئذ من
جنس وجوع البجاسة في الماء الجاري فافهم (قوله وكذا لو حفر نهر الخ) أي وأجرى الماء في ذلك النهر وتوضأ به
حال جريانه فاجتمع الماء في مكان لحفر رجل آخر نهر من ذلك المكان وأجرى الماء فيه وتوضأ به حال جريانه
فاجتمع في مكان آخر فعمل ثالث كذلك جاز وضوء الكل اذا كان بين المكاتب مسافة وان قلت ذكره في المحيط

وغيره وحد ذلك أن لا يسقط الماء المستعمل الا في موضع جريان الماء فيكون تابعاً للجاري خارجاً من حكم الاستعمال وتقامه في شرح المنية (قوله ونم) الواو داخلة على محذوف معطوف عليه بنم فلم يدخل حرف العطف على مثله أي وجاز توقيفه ثلاثاً ورباعاً وخامساً سداساً والقصد التكاثر ط (قوله أي يعلم) فسر به لينحل الطم واللون ايضا اه ح (قوله اثره) الاولى اثرها أي النجاسة لتكنه ذكر ضمير هل تأولها بالواقع وفي شرح هدية ابن العماد لسيدى عبد الغنى الظاهر أن المراد بهذه الاوصاف اوصاف النجاسة لا الشئ المتخصص كماء الورد والخل مثلاً فلو صب في ماء جارٍ يعتبر أثر النجاسة التي فيه لا اثره نفسه لطهارة المائع بالفصل الى أن قال ولم أر من نبه عليه وهو مهم فاحفظه (قوله فلو فيه جيفة الخ) أشار الى ما قد متناه من شمول النجاسة المرئية وغيرها فاعتبر ظهور الاثر في كل منهما (قوله من اسفله) أي اسفل المكان الذي وقعت فيه الجيفة او البول ط (قوله في الجربة) بالفتح اسم للمرة من الجري أي الدفعة الواحدة وأما بالكسر فذكر في القاموس انها مصدر وهو غير مناسب هنا لان الاثر يظهر في العين لا في الحدث فافهم (قوله ظاهره بيم الجيفة وغيرها) أي ظاهر اطلاق المصنف النجاسة كغيره من المتون وهذا يغني عنه ما قبله فالاولى حذفه والاقصا على ما بعده (قوله وهو ما رجحه الكمال الخ) وأيده تليذه العلامة ابن امير حاج في الحلية وكذا ايده سيدي عبد الغنى بما في حجة المفق من أن الماء الجاري يطهر بعضه بعضاً وبما في الفتح وغيره من أن الماء النجس اذا دخل على ماء الحوض الكبير لا ينجسه ولو كان غالباً على ماء الحوض قال فالجاري بالاولى وتقامه في شرحه (قوله وقيل الخ) الاول قول ابي يوسف وهذا قولهما كما في السراج ومثني عليه في المنية وقوام شارحها الحلبي وأجاب عما في الفتح وفي الجربة أنه الاوجه وهو المذكور في اكثر الكتب وصححه صاحب الهداية في التبيين بوجود النجاسة فيه بخلاف غير المرئية لانه اذا لم يظهر أثرها علم أن الماء ذهب بعينها وأيده العلامة فوح اخذى واعترض على ما في النهر وأطال الكلام وأوضح المرام والحاصل انهما قولان معصمان ثانيهما المحوط كما قال الشارح قال في المنية وعلى هذا ماء المطر اذا جرى في المزاب وعلى السطح عذرات الماء طاهر وان كانت العذرة عند المزاب او كان الماء كله او نصفه او اكثره يلقى العذرة فهو نجس والافطاهر اه وعلى ما رجحه الكمال قال في الحلية ينبغي أن لا يعتبر في مسألة السطح سوى تغير أحد الاوصاف اه اقول وعلى هذا الخلاف ما في ديوان من انهار المساقط التي تجري بالنجاسات وترسب في الكفا في النهر يظهر فيها اثر النجاسة وتتغير ولا كلام في نجاستها حينئذ وأما في الليل فانه يزول تغيرها فيجري فيها اختلاف المذكور لجريان الماء فيها فوق النجاسة قال في خزنة الفتاوى ولو كان جميع بطن النهر نجساً كان الماء كثيراً لا يرى ما تحته فهو طاهر والا فلا وفي الملتقط قال بعض المشايخ الماء طاهر وان قل اذا كان جارياً اه (تنبيه مهم) قد اعتيد في بلادنا لبقاء زبل الدواب في مجرى الماء الى البيوت لستة خلائ ثلاث الجارية المسماة بالقساطل فيرسب فيها الزبل ويجري الماء فوقها فهو مثل مسألة الجيفة وفي ذلك حرج عظيم اذا قلنا بالنجاسة والخرج مدفوع بالنص وقد تعرض لهذه المسألة العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادى مفتي دمشق في كتابه هدية ابن العماد واستأنس لها ببعض فروع وبالقاعدة المشهورة من ان المشقة تجلب التيسير وبما قرعوا عليها كما ذكره في الاشياء وقد أطال الكلام سيدي عبد الغنى النابلسي في شرحه على هذه المسألة بما حاصله انه اذا رسب الزبل في القساطل ولم يظهر أثره فالماء طاهر واذا وصل الى الحياض في البيوت متغيراً ونزل في حوض صغيراً وكبيراً فهو نجس وان زال تغيره بنفسه لان الماء النجس لا يظهر بتغيره بنفسه الا اذا جرى بعد ذلك بماء صاف فانه حينئذ يطهر فاذا انقطع الجريان بعد ذلك فان كان الحوض صغيراً والزبل راسباً في اسفله نجس ما لم يصر الزبل حياً وهي الطين الاسود فانه اذا جرى بعد ذلك بماء صاف ثم انقطع لا ينس وهذا كله بناء على نجاسة الزبل عندنا وعن زفر روث ساين وكل لحم طاهر وفي المبثني بالغين المجبة الارواث كلها نجسة الارواية عن محمد أنها طاهرة للبلوى وفي هذه الرواية توسعة لرباب الدواب فقلنا بسلخون عن التلطيخ بالارواث والاختاء فتعظ هذه الرواية اه كلام المبثني واذا قلنا بذلك هنا لا يبعد لان الضرورة داعية الى ذلك كما اقتوا يقول محمد بطهارة الماء المستعمل للضرورة ونحو ذلك وفي شرح العماد لابن حجر بناء على قول الامام الشافعي اذا ضاق الامر اتسع انه لا يضر تغير أنهر الشام بما فيها من الزبل ولو قلنا لانه لا يمكن جريها المضطر اليه الناس الا به اه وظاهره أن المعقوع عنه عند اثر الزبل لا عينه اه ما في شرح الهدية ملخصاً موضحاً

ونم ونم وتقامه في البحر (ان لم ير) أي يعلم (اثره) فلو فيه جيفة او بال فيه وجل فتوضاً آخر من اسفله جاز ما لم يرق في الجربة اثره (وهو) اما (طعم اولون او ريح) ظاهره بيم الجيفة وغيرها وهو ما رجحه الكمال وقال تليذه قاسم انه المختار وقواه في النهر وأقره المصنف وفي القهستانى عن المضمرات عن النصاب وعليه الفتوى وقيل ان جرى عليها نصفه خاكر لم يجوز وهو محوط

تنبيه مهم في طرح الزبل في القساطل

أقول ولا يفتنى أن الضرورة داعية إلى العفوع عن العين أيضا فان كثيرا من المجلات البعيدة عن الماء في بلادنا يكون
 ماؤها قليلا وفي اغلب الاوقات يستحب الماء عين الزيل ويرسب في اسفل الحياض وكم كثيرا ما ينقص الحوض
 بالاستعمال منه او ينقطع الماء عنه فلا يبقى جاريا ولا سيما عند كرى الانهر وانقطاع الماء بالكلية ايا ما فاذا منعوا
 من الاتقاع تلك الحياض لما فيها من الزيل يلزمهم الخروج الشديد كما هو مشاهد فاحتياجهم إلى التوسعة اشد
 من احتياج ارباب الدواب وقد قال في شرح المنية المعلوم من قواعدنا التسهيل في مواضع الضرورة
 والبلوى العامة كما في مسألة آبار الفلوات ونحوها اه أي كالعفوع عن نجاسة المعذور وعن طين الشارع
 الغالب عليه النجاسة وغير ذلك نعم في بعض الاوقات يزاد التغيير في نزل الماء إلى الحوض اخضر وفيه عين
 الزيل فينجس الحوض لو صغير وان كان جاريا لان جريانه بما نجس ولا ضرورة إلى الاستعمال منه في تلك الحالة
 فينتظر صفاءه ثم يعنى عافى القساطل وما في اسفل الحوض لما علمت من الضرورة ومن أن المشقة تجلب التيسير
 ومن انه اذا ضاق الامر اتسع والله تعالى أعلم (قوله وألحقوا بالجارى حوض الحمام) أي في انه لا ينجس
 الا بظهور اثر النجاسة اقول وكذا حوض غير الحمام لانه في الظهيرة ذكروا الحكم في حوض اقل من عشر
 في عشر ثم قال وكذلك حوض الحمام اه فليحفظ (قوله والغرف متدارك) بجهة حالية أي متتابع وتفسيره
 كما في البحر وغيره أن لا يسكن وجه الماء فيما بين الفرقين (قوله ويخرج من آخر) أي بنفسه او بغيره لما
 في الترخائية لو كان يدخل الماء ولا يخرج منه لكن فيه انسان يقتل ويخرج الماء باغتساله من الجانب الآخر
 متداركا لا ينجس اه ثم ان كلامهم ظاهره أن الخروج من اعلا فلو كان يخرج من ثقب في اسفل الحوض
 لا يعد جاريا لان العبرة لوجه الماء بدليل اعتبارهم في الحوض الطول والعرض لا العمق واعتبارهم الكثرة والقلة
 في اعلاه فقط كما سذكره الشارح وفي المنية اذا كان الماء يجري ضعيفا ينبغي أن يتوضأ على الوفا حتى يبرئ عنه
 الماء المستعمل ولم أر المسألة صريحا نعم رأيت في شرح سيدي عبد القنى في مسألة خزانة الحمام التي اخبر
 أبو يوسف برؤية قارة فيها قال فيه اشارة إلى أن ماء الخزانة اذا كان يدخل من الاعلاها ويخرج من ابواب
 في اسفلها فليس بجار اه وفي شرح المنية يظهر الحوض بمجرد ما يدخل الماء من الابواب ويفيض من الحوض
 هو المختار لعدم ثبوت بقاء النجاسة فيه وصورته جاريا اه وظاهر التعليل الاكتفاء بالخروج من الاسفل
 لكنه خلاف قوله ويفيض فتأمل وراجع (قوله مطلقا) أي سواء كان اربعاء في اربع او اكثر وقيل لو اكثر
 ينجس لان الماء المستعمل يستقر فيه الا أن يتوضأ في موضع الدخول والخروج كما في المنية وظاهر الاطلاق
 أيضا انه اذا علم عدم خروج الماء المستعمل لضعف الجرى لا يضر وليس كذلك لما في المنية عن الخائنة والاصح
 أن هذا التقدير غير لازم فان خرج الماء المستعمل من ساعته لكثرة الماء وقوته يجوز والافلا اه وأقره
 الشارحان وزاد في الحلية قوله ولا شك انه حسن لكن قال في الترخائية بعدما مر وحكى عن الحلواني انه قال
 ان كان يتحرك الماء من جريانه يجوز وأجاب ركن الاسلام السعدي بالجواز مطلقا لانه ماء جار والجارى يجوز
 التوضي به وعليه الفتوى اه ثم هذا كما في الحلية مبنى على نجاسة الماء المستعمل وأما على الاصح المختار
 فيجوز الوضوء ما لم يغلب على ظنه أن ما يغترفه او نصفه فصاعدا ماء مستعمل اه اقول لكن اذا وقع فيه نجاسة
 حقيقية كان التفرع على حاله (قوله وكعين الخ) يعني عنه الاطلاق السابق كما افاده ح (قوله ينبع
 الماء منه) أي من العين وذكر الضعيف باعتبار المكان (قوله معزاللة) فيه أن عبارة القهستاني كما
 في الزاهدي وغيره (قوله وكذا يجوز) أي رفع الحدث (قوله براكه) الركود السكون والثبات قاموس
 (قوله أي وقع فيه نجس الخ) شمل ما لو كان النجس غالبا لذا قال في الخلاصة الماء النجس اذا دخل الحوض
 الكبير لا ينجس الحوض وان كان الماء النجس غالبا على ماء الحوض لانه كلما اتصل الماء بالحوض صار ماء
 الحوض غالبا عليه اه (قوله لم يرأزه) أي من طعم اولون او ريح وهذا القيد لا بد منه وان لم يذكر في كثير
 من المسائل الآتية فلا تغفل عنه وقد مر أن المراد من الاثر أثر النجاسة نفسها دون ما خالطها كحل ونحوه
 (قوله به يبقى) أي بهدم الفرق بين المريبة وغيرها وعزاه في البحر إلى شرح المنية عن النصاب وأراد بشرح المنية
 الحلية لابن امير حاج وقد ذكر عبارة النصاب في مسألة الماء الجارى لا هنا على انه يشكل عليه ما في شرح المنية
 للطنبي من الخلاصة انه في المريبة ينجس موضع الوقوع بالايجاع وأما في غيرها فليقل كذلك وقيل لا اه ومثله

طلب
 لو دخل الماء من اعلى الحوض ونخرج
 من اسفله فليس بجار

وألحقوا بالجارى حوض الحمام
 لو الماء نازلا والغرف متدارك
 كحوض صغير يدخله الماء من جانب
 ويخرج من آخر يجوز التوضي
 من كل الجوانب مطلقا به يبقى
 وكعين هي خمس في خمس ينبع
 الماء منه به يبقى قهستاني
 معزيا للتممة (وكذا) يجوز
 (براك) كثير (كذلك) أي وقع
 فيه نجس لم يرأزه ولو في موضع
 وقوع المريبة به يبقى بحر

في الحلية وكذا في البدائع لكن عبر بظاهر الرواية بدل الاجماع قال ومنه ان يترك من موضع النجاسة قدر
الحوض الصغير ثم يتوضأ ١٥ وقد روي الكفاية بأربعة اذرع في مثلها وقيل يتوضأ فان وقع غتره ان النجاسة
لم تخلص الى هذا الموضع فضاء منه قال في الحلية قلت وهو الاصح ١٥ وكذا جزم في الحلية بتخص موضع
المرتبة بلا تقل خلاف ثم قل القولين في غير المرتبة وصح في المبسوط اولهما وصح في البدائع وغيرهما ثانيهما
نعم قال في الخرائز والقنوى على عدم التخص مطلقا لا بالتغير بل بغيره بل بغيره العموم البلوى حتى
قالوا يجوز الوضوء من موضع الاستبراء قبل التحرك كما في المعراج عن المجتبى ١٥ وقال في الفتح وعن ابي يوسف
انه كالجاري لا يتخص الا بالتغير وهو الذي ينبغي تصحيحه فينبغي عدم الفرق بين المرتبة وغيرها لان الدليل
انما يقتضي عند الكثرة عدم التخص الا بالتغير من غير فصل ١٥ فقد ظهر ان ما ذكره المصنف مبنى على ظاهر
هذه الرواية عن ابي يوسف حيث جعله كالجاري وقد منعنا عنه انه اعتبر في الجاري ظهورا لا زمطفاً وأنه ظاهر
التون وكذا قال في الكثرهنا وهو كالجاري ومثله في المتن وظاهره اختيار هذه الرواية فلذا اختارها في الفتح
واستحسنها في الحلية لموافقها لما مر عنه في الجاري قال ويشهد ما في سنن ابن ماجه عن جابر رضي الله عنه
قال اتيت الى غدير فاذا فيه جاريت فكففتنا عنه حتى انتهى النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ان الماء
لا يتخصه شيء فاستقبينا وأروينا وحطنا ١٥ وهذا وارد على قل الاجماع السابق والله اعلم (قوله في مقدار
الراكب) يقضي منه قول المصنف فيه المتعلق بالمعتبر فالاولى ذكره بعده تفسير المرجع الصغير (قوله اكبر رأى
المبتلى به) أي غلبة ظنه لانما في حكم اليقين والاولى حذف اكبر لظهور التفصيل بعده ط (قوله والا لا)
صادق بما اذا غلب على ظنه الخلوص او اشتبه عليه الامر ان لكن الثاني غير مراد لما في التارخانية واذا اشتبه
الخلوص فهو كما اذا لم يخلص ١٥ فافهم (قوله واليه رجوع محمد) أي بعد ما قال بتقديره بعشر في عشر
ثم قال لا وقت شياً كما نقله الاية الثقات عنه بحر (قوله وهو الاصح) زاد في الفتح وهو السابق باصل ابي
حنيفة اعني عدم التخصم بتقدير فيما لم يرد فيه تقدير شرعي والتفويض فيه الى رأى المبتلى بناء على عدم صحة
ثبوت تقديره شرعاً ١٥ وأما تقديره بالظن كما قاله السافى فتدبره غير ثابت كما قاله ابن المديني وضعفه الحافظ
ابن عبد البر وغيره وأطال الكلام عليه في الفتح والبحر وغيرهما من المطولات (قوله وحقق في البحر انه
المذهب) أي المروي عن ائمتنا الثلاثة وأكثروا النقول الصريحة في ذلك أي في أن ظاهر الرواية عن ائمتنا
الثلاثة تفويض الخلوص الى رأى المبتلى به بلا تقدير بشئ ثم قال وعلى تقدير عدم رجوع محمد عن تقديره بعشر
في عشر لا يستلزم تقديره الا في ظنره وهو لا يلزم غيره لانه لما وجب كونه ما استكثره المبتلى فاستكثر واحد
لا يلزم غيره بل يختلف باختلاف ما يقع في قلب كل وليس هذا من الصور التي يجب فيها على العاصي تقليد
المجتهد ذكره الكمال ١٥ اقول لكن ذكر في الهداية وغيرها أن الغدير العظيم ما لا يتحرك احد طرفيه بصريك
الطرف الآخر وفي المعراج انه ظاهر المذهب وفي الزيلعي قيل يعتبر بالصريك وقيل بالمساحة وظاهر المذهب
الاول وهو قول المتقدمين حتى قال في البدائع والمحيط اتفقت الرواية عن اصحابنا المتقدمين انه يعتبر بالصريك
وهو أن يرتفع وينخفض من ساعته لا بعد المكث ولا يعتبر باصل الحركة وفي التارخانية أنه المروي عن ائمتنا
الثلاثة في الكتب المشهورة ١٥ وهل المعتبر حركة الغسل أو الوضوء أو اليد روايات ثانياً اصح لانه الوسط كما في
المحيط والحاوي القدسي وقامه في الحلية وغيرها ولا يخفى عليك أن اعتبار الخلوص بقلبه الظن بلا تقدير بشئ
مخالف في الظاهر لا اعتباراً بالصريك لان غلبة الظن احرازاً لا يخفى يختلف باختلاف الطائفتين وتحررك الطرف الآخر
أحر حسى مشاهد لا يختلف مع أن كلا منهما من قول عن ائمتنا الثلاثة في ظاهر الرواية ولم أر من تكلم على ذلك
ويظهر في التوفيق بأن المراد غلبة الظن بأنه لو حررك الوضوء الى الجانب الآخر اذ لم يوجد الصريك بالفعل فليأمل
(قوله ورد الخ) حاصله أن صدر الشريعة بن تقديره بالعشر على اصل وهو قوله صلى الله عليه وسلم من حفر
بترافله حوله او يعون ذراعاً فيكون له حريم من كل جانب عشرة فممنوع غيره من حفر بترافله حوله الا بتخصيب
الماء اليها وينقص ماء الاولى ويمنع أيضاً من حفر ما لوعة فيه ثلاث سري النجاسة الى البئر ولا يمنع قياموا الحرم
وهو عشر في عشر قال فعلم أن النسخ اعتبر العشر في العشر في عدم سرية النجاسة وورد في البحر بأن الصحيح في
الحريم انه اربعون من صك كل جانب وثمان قوام الارض أضعاف قوام الماء فقياسه عليها في عدم السرية

(والمعتبر) في مقدار الراكب
(اكبر رأى المبتلى به فيه فان غلب
على ظنه عدم خلوص) أي وصول
(النجاسة الى الجانب الآخر جاز
والا لا) هذا ظاهر الرواية عن
الامام واليه رجوع محمد وهو الاصح
كما في الغاية وغيرها وحقق في البحر
أنه المذهب وبه يعمل وأن التقدير
بعشر في عشر لا يرجع الى اصل
يعتمد عليه ورد ما أجاب به صدر
الشريعة

غير مستقيم وبأن المختار المعتمد في البعد بين البر والبالوعة نفوذ التماسية وهو يختلف بصلاية الارض
ورخاوتها (قوله سكن في النهر الخ) قد تعرض لهذا في البصر أيضا ثم رده بأنه انما يعمل بما صحت من
المذهب لا يقتوى المشايخ والوجه مع صاحب البحر واذا اطلقت على كلامهما جازمت بذلك افاده ط
اقول وهو الذي حط عليه كلام المحقق ابن الهمام وتليذه العلامة ابن امير حاج لكن ذكر بعض المحشين عن شيخ
الاسلام العلامة سعد الدين الديري في رسالته القول الرافي في حكم ماء الفساق انه حقق فيها ما اختاره
اصحاب المتون من اعتبار العشر ورد فيها على من قال بخلافه ردًا بليغا وردها مائة نقل ناطقة بالصواب الى
أن قال شعر

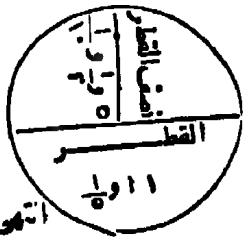
واذا كنت في المدار لغزا • ثم ابصرت حاذقا لا تخاري

واذا لم زال الهلال فسلم • لانس رأوه بالابصار

ولا يعني أن المتأخرين الذين اقتوا بالعشر كصاحب الهداية وقاضي خان وغيرهما من اهل الترجيع هم اعلم
بالمذهب منا فعلينا اتبعهم ويؤيده ما قدمه الشارح في رسم المفتي وأما نحن فعلينا اتباع ما رجوه وما صحهوه كما
لنا اقتونا في حياتهم (قوله أي في المربع الخ) اشار الى أن المراد من اعتبار العشر في العشر ما يكون وجهه مائة
ذراع سواء كان مربعا أو ما يكون ككل جانب من جوانبه عشرة وحول الماء أربعون ووجهه مائة
أو كان سدورا أو مثلثا فان كلاما من المدور والمثلث اذا كان على الوصف الذي ذكره الشارح يكون وجهه
مائة واذا ربع يكون عشرة فافهم (قوله وفي المدور ستة وثلاثين) أي بأن يكون دوره ستة وثلاثين
ذراعا وقطره احد عشر ذراعا وخمس ذراع ومساحته أن تضرب نصف القطر وهو خمسة ونصف وعشر في نصف
الدور وهو ثمانية عشر يكون مائة ذراع وأربعة أخماس ذراع ٥٠ سراج وما ذكره هو احد اقوال خمسة وفي
الدرر عن الظهيرية هو الصحيح وهو مبرهن عليه عند الحساب وللعلامة الشرنبلالي رسالة سماها الزهر النضر على
الحوض المستدير أوضح فيها البرهان المذكور مع رديقية الاقوال ونخلص ذلك في حاشيته على الدرر (قوله
وربعا وخمسا) في بعض النسخ وخمسا بالواو وهي الاصول بناء على الاختلاف في التعبير فان بعضهم كنوح
افندي عبر بالربع وبعضهم كاشرنبلالي في رسالته عبر بالنس وهو الذي منى عليه في السراج حيث قال فان
كان مثلثا فانه يعتبر أن يكون كل جانب منه خمسة عشر ذراعا وخمس ذراع حتى تبلغ مساحته مائة ذراع بأن
تضرب احد جوانبه في نفسه فاصح اخذت ثلثه وعشره فهو مساحته بيانه أن تضرب خمسة عشر وخمسا في
نفسه يكون مائتين واحدتين وثلاثين وجزأ من خمسة وعشرين جزأ من ذراع فثلثه على التقريب سبعة وسبعون
ذراعا وعشره على التقريب ثلاثة وعشرون فذلك مائة ذراع وشئ قليل لا يبلغ عشر ذراع ٥٠ اقول وعلى
التعبير بالربع يبلغ ذلك الشئ القليل نحو ربع ذراع فالتعبير بالنس اولى كما لا يخفى فكان ينبغي للشارح الاقتصار
عليه فافهم (قوله بذراع الكرياس) بالكسر أي ثياب القطن وبأي مقداره (تنبيه) لم يذكر مقدار العمق
اشارة الى أنه لا تقدير فيه في ظاهرها الرواية وهو الصحيح بدائع وصحيح في الهداية أن يكون بحال لا ينفسر
بالاعتراف أي لا ينكشف وعليه الفتوى معراج وفي البصر الاول اوجه لما عرف من اصل أبي حنيفة ٥٠
وقيل أربع اصابع مفتوحة وقيل ما بلغ الكعب وقيل شبر وقيل ذراع وقيل ذراعا ٥٠ هستانى (قوله
لكنه يبلغ الخ) كأن يكون طوله خمسين وعرضه ذراعين مثلا فانه لوربع صار عشر في عشر (قوله جاز
تيسيرا) أي جاز الوضوء منه بناء على نجاسة الماء المستعمل او المراد جاز وان وقعت فيه نجاسة وهذا أحد
قولين وهو المختار كما في الدرر عن عبود المذاهب والظهيرية وصححه في المحيط والاختيار وغيرهما واختار
في الفتح القول الآخر وصححه تليذه الشيخ قاسم لأن مدار الكثرة على عدم خلوص النجاسة الى الجانب الآخر
ولاشك في غلبة الخلو من جهة العرض ومثله لو كانت له عمق بلاسعة أي بلا عرض ولا طول لان الاستعمال
من السطح لا من العمق وأجاب في الخبر بأن هذا وان كان الاوجه الا انهم وسعوا الامر على الناس وقالوا
بالضم كما اشار اليه في التعنيس بقوله تيسيرا على المسلمين ٥٠ وطلبه بعضهم بأن اعتبار الطول لا ينصبه واعتبار
العرض ينصبه فيبقى طاهرا على اصله للشك في نجاسة وقامه في حاشية نوح افندي وبه فارق ماله عمق بلاسعة
(قوله حتى يبلغ الاقل) أي واذا بلغ الاقل فوقع فيه نجاسة تنصب كافي المنية وتعمل النجاسة الماء المستعمل

(قوله وقطره الخ القطر هو الخط
المار على المركز حتى ينتهي الى
جانب المحيط ونصفه هو هذا القاطع
لنصفه بالمشاهدة بهذه الصورة

الدور ٣٦



انتهى منه

على القول بنجاسته وإذا حال في البحر وان نقص حتى صار أقل من عشرة في عشرة لا يتوضأ فيه ولكن يغتفر منه ويتوضأ اه ا ما على القول بطهارته فهي مسألة التوضي من القساق وفيها الكلام المأثر فانهم ثم اؤامتلا بعد وقوع النجاسة بقي نجسا وقيل لا منية ووجه الثاني غير ظاهر حلية قال في شرح المنية فالجاصل أن الماء اذا نجس حال قلته لا يعود طاهرا بالكثرة وان كان كثيرا قبل اتصاله بالنجاسة لا ينجس بها ولو نقص بعد سقوطها فيه حتى صار قليلا فالمعتبر قلته وكثرته وقت اتصاله بالنجاسة سواء وردت عليه أو ورد عليها هذا هو المختار اه وقوله أو ورد عليها يشير الى ما اختاره في الخلاصة والخاتمة من أن الماء ان دخل من مكان نجس او اتصل بالنجاسة شيئا فشيئا فهو نجس وان دخل من مكان طاهر واجتمع حتى صار عشرين في عشرين ثم اتصل بالنجاسة لا ينجس (قوله ولو بعكسه) بأن كان اعلاء لا يبلغ عشرين في عشرين واسفله يبلغها (قوله حتى يبلغ العشر) فاذا بلغها جاز وان كان ما في اعلاء اكثر مما في اسفله أي مقدار الامساحة وفي البحر عن السراج الهندي انه الاشبه اه اقول وكانهم لم يعتبروا حالة الوقوع هنالكان ما في الاسفل في حكم حوض آخر بيب كثرته مساحة وأنه لو وقعت فيه النجاسة ابتداء لم تضره بخلاف المسألة الاولى تدبروه هذا بلغز فيها فقال ماء كثير وقعت فيه نجاسة تنجس ثم اذا قل طهر بقي ما لو وقعت فيه النجاسة ثم نقص في المسألة الاولى أو امتلا في الثانية قال ح لم اجد حكمه وأقول هذا عجيب فانه حيث حكمنا بطهارته ولم يعرض له ما ينجسه هل يتوهم نجاسته نعم لو كانت النجاسة مرسية وكانت باقية فيه أو امتلا قبل جفاف اعلى الحوض تنجس أما اذا كانت غير مرسية أو مرسية واخرجت منه أو امتلا بعد ما حكم بطهارته جوانب اعلاء بالجفاف فلا اذ لا مقتضى للنجاسة هذا ما ظهري (قوله ولو وجد ماؤه) أي ماء الحوض الكبير أي وجه الماء منه (قوله فنقب) أي ولم تبلغ مساحة النقب عشرين في عشرين (قوله منفصلا عن الجمد) أي متسفلا عنه غير متصل به بحيث لو حركت تحرك (قوله وان متصلا) أي لا يجوز الوضوء منه وهو قول نصير والاسكاف وقال ابن المبارك وأبو حفص الكبير لا بأس به وهذا أوسع والاول احوط وقالوا اذا حركت موضع النقب تحرك يكاليفاعلم عنده أن ما كان راكدا ذهب وهذا ماء جديد يجوز به لا خلاف اه بدائع وفي الخاتمة ان حرك الماء عند ادخال كل عضو مرة جاز اه والظاهر أن القول الاول هو الاشبه كما مر عن السراج الهندي ثم رأيت في المنية نصح بأن القسوى عليه وفي الحلية أن هذا مبني على نجاسة الماء للستعمل (قوله تنجس) أي موضع النقب دون المتسفل فلو نقب في موضع آخر وأخذ الماء منه ووضع أجزا في التارخانية (قوله لا لو وقع فيه الخ) أي لا ينجس موضع النقب لان الموت يحصل غالب بعد التسفل ولا مانعته لكثرة لكن في تصوير المسألة بوقوع الكلب نظر لتنجس النقب بملاماة الماء لغمه وألفه ولذا صورها في المنية بوقوع الشاة وفي شرحها اذا علم أن الموت حصل في النقب قبل التسفل منه او كان الحيوان الواقع متنجسا يتنجس ما في النقب (قوله بمجرد جريانه) أي بأن يدخل من جانب ويخرج من آخر حال دخوله وان قل الخارج بجر قال ابن الشحنة لانه صار جارا بحقيقة ويخرج بعضه وقع الشك في بقاء النجاسة فلا يتبع مع الشك اه وقيل لا يطهر حتى يخرج قدر ما فيه وقيل ثلاثة أمثاله بجر فلو خرج بلاد دخول كان نجب منه ثقب فليس يجاز ولا يلزم أن يكون الحوض ممتلئا في أول وقت الدخول لانه اذا كان ناقصا قد خله الماء حتى امتلا وخارج بعضه طهر أيضا كالماء اذا كان ابتداء ممتلئا ماء نجسا كما حققه في الحلية وذكر فيها أن الخارج من الحوض نجس قبل الحكم عليه بالطهارة اه اقول هو ظاهر على القولين الاخيرين لانه قبل خروج المثل او ثلاثة الامثال لم يحكم بطهارة الحوض فيظهر كون الخارج نجسا وأما على القول المختار فقد حكم بالطهارة بمجرد الخروج فيكون الخارج طاهرا تأمل ثم رأيت في الظهيرية ونصه والمصحيح انه يطهر وان لم يخرج مثل ما فيه وان رفع انسان من ذلك الماء الذي خرج ووضأ به جاز اه فنه الجمد لكن في الظهيرية أيضا حوض نجس امتلا ماء وفارماؤه على جوانبه وجف جوانبه لا يطهر وقيل يطهر اه وفيه ولو امتلا فتشرب الماء في جوانبه لا يطهر ما لم يخرج الماء من جانب آخر اه وفي الخلاصة المختار انه يطهر وان لم يخرج مثل ما فيه فلو امتلا الحوض وخارج من جانب الشط على وجهه الجريان حتى بلغ المشجرة يطهر أما قدر ذراع او ذراعين فلا اه فليتأمل (قوله وكذا البئر وحوض الحمام) أي يطهران من النجاسة بمجرد الجريان وكذا ما في حكمه من الغرف المتدارك كما مر (تنبيه) هل يلحق نحو القصعة بالحوض فاذا كان

ولو بعكسه فوقع فيه نجس لم يجوز حتى يبلغ العشر ولو وجد ماؤه فنقب ان الماء منفصلا عن الجمد جاز لانه كالسقف وان متصلا لا لانه كالقصعة حتى لو وقع فيه كلب تنجس لا لو وقع فيه فحات تسفله ثم المختار طهارة المتنجس بمجرد جريانه وكذا البئر وحوض الحمام هذا في القهستاني

مطلب
يطهر الحوض بمجرد الجريان

مطلب
في الجناح نحو القصعة بالحوض

فيهما ماء نجس ثم دخل فيها ماء جار حتى طف من جوانبها هل تطهر هي والماء الذي فيها كالحوض ام لا لعدم
الضرورة في غسلها توقفت فيه مدة ثم رأيت في خزانة الفتاوى اذا قدماء الحوض فأخذ منه بالقصعة
وأمسكها تحت الانبوب فدخل الماء وسال ماء القصعة فتوضأ به لايحوز اه وفي الظهيرية في مسألة الحوض
لو خرج من جانب آخر لا يطهر ما لم يخرج مثل ما فيه ثلاث مرات كك القصعة عند بعضهم والصحيح انه
يطهر وان لم يخرج مثل ما فيه اه فالتظاهر ان ما في الخزانة مبق على خلاف الصحيح يؤيده ما في البدائع
بعد حكايته الاقوال الثلاثة في جريان الحوض حيث قال مانعه وعلى هذا حوض الحمام والاواني اذا نجس
اه ومقتضاه انه على القول الصحيح تطهر الاواني أيضا بمجرد الجريان وقد علق في البدائع هذا القول بأنه صار
ماء جاريا ولم نستيقن ببقاء النجاسة فيه فاتضح الحكم ولله الجد وبق شئ آخر سئلت عنه وهو ان دلوا تنجس فأفرغ
فيه رجل ماء حتى امتلأ وسال من جوانبه هل يطهر بمجرد ذلك ام لا والذي يظهر لي الطهارة اخذنا ما ذكرناه هنا
ومما مر من أنه لا يشترط أن يكون الجريان مبددا ومما يقال انه لا يعتد في العرف جاريا ممنوع لما مر من أنه لو سال دم
رجله مع العصب لا ينجس وهكذا ما ذكره الشارح بعده من انه لو حفر نهر من حوض صغير أو صب الماء
في طرف الميزاب الخ وكذا ما ذكرناه هناك عن الخزانة والذخيرة من المسائل فكل هذا اعتبر به جاريا فكذا هنا
وأخبرني شيخنا حفظه الله تعالى أن بعض أهل عصره في حلب أفتى بذلك حتى في المائعات وانهم أنكروا عليه ذلك
وأقول مسألة العصب تشهد لما أفتى به وقد مر أن حكم سائر المائعات كالماء في الاصح فالجواب أن ذلك له شواهد
كثيرة فمن أنكره وادعى خلافه يحتاج الى اثبات مدة عام بنقل صريح لا بمجرد أنه لو كان كذلك لذكره في تطهير
المائعات كالزيت ونحوه على أني رأيت بعد ذلك في القهستاني أول فصل النجاسات ما يدل عليه حيث ذكر
أن المائعات كالماء والديس وغيره ما طهرته اما بجرائه مع جنسه تحت طلبه كما روي عن محمد كافي القرائني
واما بالخلط مع الماء كما اذا جعل الدهن في الخباسة ثم صب فيه ماء مثله وحرك ثم ترك حتى يعلو وتقب اسفلها حتى
يخرج الماء هكذا يفعل ثلاثا فانه يطهر كما في الزا هدى الخ فهذا صريح بأنه يطهر بالاجراء نظير ما قدمناه عن
الخزانة وغيرها من انه لو أجرى ماء اناء من احدهما نجس في الارض واصبها من علو فاختلط طهر بمنزلة ماء
جار نم على ما قدمناه عن الخلاصة من تخصيص الجريان بأن يكون اكثر من ذراع او ذراعين يتقيد بذلك
هنا لكنه مخالف لاطلاقهم من طهارة الحوض بمجرد الجريان هذا ما ظهر لفكرى السقيم وفوق كل ذي علم عليم
(قوله والمختار ذراع الكرياس) وفي الهداية أن عليه الفتوى واختاره في الدرر والظهيرية والخلاصة والخزانة
قال في البحر وفي الخبائية وغيرها ذراع المساحة وهو سبع قبضات فوق كل قبضة اصبع فائمة وفي المحيط
والكافي انه يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم قال في النهر وهو الانسب قلت لكن رده في شرح المنية بأن المقصود
من هذا التقدير غلبة الظن بعدم خلوص النجاسة وذلك لا يختلف باختلاف الازمنة والامكنة (قوله وهو
سبع قبضات فقط) أي بلا اصبع فائمة وهذا ما في اللؤلؤية وفي البحر أن في كثير من الكتب انه ست قبضات ليس
فوق كل قبضة اصبع فائمة فهو أربع وعشرون اصبع بعد حروف لاله الا الله محمد رسول الله والمراد بالاصبع
القائمة ارتفاع الاجسام كافي غاية البيان اه والمراد بالقبضة اربع اصابع مضمومة فوح اقول وهو قريب
من ذراع البدلانه ست قبضات وثني وذلك شبران (قوله فيكون ثمانيا في ثمان) كانه قل ذلك عن القهستاني
ولم يخضه وصوابه فيكون عشر في ثمان وبيان ذلك أن القبضة اربع اصابع واذا كان ذراع زمانهم ثمان قبضات
وثلاث اصابع يكون خساو ثلاثين اصبع او اذ ضربت العشر في ثمان بذلك الذراع تبلغ ثمانين فاضربها في خمس
وثلاثين تبلغ ألفين وثمانمائة اصبع وهي مقدار عشر في عشر ذراع الكرياس المقدرب سبع قبضات لان الذراع
حينئذ ثمانية وعشرون اصبع والعشر في عشر مائة فاذا ضربت ثمانية وعشرين في مائة تبلغ ذلك المقدار او ما على
ما قاله الشارح فلا تبلغ ذلك لانك اذا ضربت ثمانيا في ثمان تبلغ اربعا وستين فاذا ضربتها في خمس وثلاثين تبلغ
الفين ومائتين وأربعين اصبع وذلك ثمانون ذراعا بذراع الكرياس والمطلوب مائة فالصواب ما قلناه فافهم (قوله
ولو حكى الخ) تكرر مع قوله ولوله طول لا عرض الخ ط (قوله عمها) بالفتح والضم وبضمتين فعر البر ونحوها
قاموس (قوله في الاصح) ذكره في المجتبى والقرائني والابيض والمبتنى وعزاه في القنية الى شرح صدر القضاة
وجمع التماريق وهو متوغل في الاغراب مخالف لما أطلقه جمهور الاصحاب كافي شرح الوهبانية (قوله وحينئذ)

قوله وبق شئ الخ اقول رأيت بعد
كأبقي اهذا المحل في حاشية
الاشياء والنظائر في آخر الفن
الاول للعلامة الكفيري التي
تلقاها عن شيخه الشيخ اسماعيل
الحائلي مفتي دمشق مانعه مسألة
اذا كان في الكوز ماء متنجس
فصب عليه ماء طاهر حتى جرى الماء
من الانبوب بحيث بعد جريتا ولم
يتغير الماء فانه يحكم بطهارته اه
منه

واختار ذراع الكرياس وهو سبع
قبضات فقط فيكون ثمانيا في ثمان
بذراع زمان ثمان قبضات وثلاث
اصابع على القول المفتي به بالعشر
أي ولو حكى كالمائة ماله طول بلا
عرض في الاصح وكذا بترعضها
مشر في الاصح وحينئذ فلو ماؤها

مطلب
في مقدار الذراع وتعيينه

بقدر العشر لم يقبس كما في المنية
وحينئذ فعمق خمس اصابع تقريبا
ثلاثة آلاف وثلاثمائة واثناعشر منا
من الماء الصافي ويسعه غدير كل
ذراع منه طولا وعرضا ومحضا
ذراعان وثلاثة أرباع ذراع
ونصف اصبع تقريبا كل ذراع
اربع وعشرون اصبعاً اه قلت
وفيه كلام اذ المعتمد عدم اعتبار
العمق وحده فتبصر (ولا يجوز
بماء) بالماء (زال طبعه) وهو
السيلان والارواء والانبات
(ب) سبب (طبخ كرق) وماء باقلاء
الاجما قد به التلطيف كاشنان
وصابون فيجوز ان يبق رقة (او)
بماء (استعمل) لا جل (قربة)
أي ثواب ولومع رفع حدث او من
ميزاً وحائض لعادة عبادة او غسل
ميت او بدلا كل او منه بنية السنة
مجتمعة

الماء المستعمل

طلبه
في تفسير القربة والثواب

أي اذا اعتبر العمق بلاسعة (قوله بقدر العشر) أي بقدر المربع الذي هو عشر في عشر (قوله وحينئذ)
الاول حذفه لا غناء ما قبله عنه (قوله فعمق الخ) حاصله انه اذا كان غدیر عشر في عشر عمقه خمس اصابع
تقريباً كان ماؤه ثلاثة آلاف الخ وقد مرنا الاقوال في مقدار العمق وليس فيها قول بتقديره بخمس اصابع
(قوله وثلاثمائة) في بعض النسخ وثلاثمائة والموافق لما في القهستاني الاول (قوله منا) قال في
القاموس المن كبل او ميزان او رطلان كلنا جمعه آمنان وجمع المنأمناء والرطل بالفتح وبكسر اثنا عشرة اوقية
والاوقية اربعون درهما (قوله فعمق خمس اصابع الخ) الاولى اعتباره بالاربع لانه المنقول كما قدمناه
عن القهستاني ولانه اسهل وعليه فيبلغ في المربع ما طوله وعرضه وعمقه ذراعان ونصف ذراع واصبع وثلاث
اصبع وفي المثلث ما طوله وعرضه ثلاثة اذرع وخمسة اشداس ذراع وعمقه ذراعان ونصف ذراع واصبع وثلاث
اصبع وفي المدور ما طوره وعمقه ذراعان واحد وعشرون اصبعاً وخمسة اشداس اصبع ووزن ذلك الماء
بالقيل سبعة عشر قلة وثلاث خمس قلة والقلة ما شان وخسون رطلا بالعراق كل رطل مائة وثمانية وعشرون
درهما وأربعة اصابع درهم ووجه ذلك بالرطل الشامي في زماننا سبعة مائة رطل واحد وستون رطلا وعشرون اوق
واحد وخسون درهما وثلاثة اصابع درهم كل رطل سبعة مائة درهم وعشرون درهما (قوله زال طبعه) أي
وصفه الذي خلقه الله تعالى عليه ط (قوله والانبات) اقتصر الوافي عليه لاستلزامه الارواء دون العكس
فان الاشربة تروى ولا تنبت والماء الملح طبعه الانبات لانه عدم منعه لعاد من كالماء الحار ط (قوله بسبب
طبخ) أي بغيره فغيره تنصين الماء بدون خلط لا يسمى طبخاً ط عن أبي السعود أي لان الطبخ هو الانضاج
استواء قاموس (قوله وماء باقلاء) أي قول وهو مخفف مع المذوم مشدد ويخفف مع التقصر كما في القاموس
ورسم الاول بالالف والثاني بالياء (قوله ان يبق رقة) أمالوصار كالسويق المخلوط فلا زال اسم الماء منه
كما قدمناه عن الهداية (قوله او بماء استعمل الخ) أعلم أن الكلام في الماء المستعمل يقع في اربعة مواضع
الاول في سببه وقد اشار اليه بقوله لقربة اورفع حدث الثاني في وقت ثبوته وقد اشار اليه بقوله اذا استقر في مكان
الثالث في صفته وقد بينا بقوله طاهر الرابع في حكمه وقد بينه بقوله لا مظهر اه بجر (قوله أي ثواب)
قد مرنا في سنن الوضوء أن القربة فعل ما يشاب عليه بعدم معرفة من يتقرب اليه به وان لم يتوقف على نية كالوقوف
والعتي وفي البحر عن شرح النقاية انها ما تعلق به حكم شرعي وهو استحقاق الثواب اه وفي شرح الاشياء
للبيروني قال علماؤنا ثواب العمل في الاخرى عبارة عما اوجبه الله للعبد جزاء لعمله فتفسير الشارح القربة بالثواب
من تفسير الشيء بحكمه وهو شائع في كلامهم كما مر وهو المتبادر من تعبير المصنف بلام التعليل أي لاجل نيل قربة
ثم لو قال المصنف في قربة لتعين تفسيرها بالفعل فافهم (قوله ولومع رفع حدث) بشريه وبقوله الاقوى ولومع قربة
الى أن أوفى قوله اورفع حدث مانعة انخلو لا مانعة الجمع لان القربة وورفع الحدث قد يتحققان وقد يتفرد كل منهما
عن الآخر كما سيظهر فينبهنا عموم وخصوص وجهي (قوله او من ميز) أي اذا فوضا يريد به التطهير كما في
الخاتمة وهو معلوم من سياق الكلام وظاهره أنه لو لم يرد به ذلك لم يصير مستعملاً تأمل (قوله او حائض الخ)
قال في النهر قالوا بوضوء الحائض يصير مستعملاً لانه يستحب لها الوضوء لكل فرضة وأن تجلس في مصلاها
قدوها كبلاتنسي عاداتها ومقتضى كلامهم اختصاص ذلك بالفرضة وينبغي أنها لو وضأت لتعبد عادي
او صلاة ضحي وجلت في مصلاها أن يصير مستعملاً ولم أره لهم اه وأقره الرمي وغيره ووجهه ظاهر فلذا
جرم به الشارح فأطلق العبادة تبعاً لجامع الفتاوى فانه قال يستحب لها أن تتوضأ في وقت الصلاة وتجلس
في مسجداتها تسبح وتهلل مقدار أدائها ثلاثاً تزول عادة العبادة (قوله او غسل ميت) معطوف على رفع حدث
وكون غسلته مستعملة هو الاصح وانما اطلق محمد نجاستها لانها لا تخلو عن النجاسة غالباً بجر أقول قد
يقال انه مبني على ما هو قول العامة واعتقده في البدائع من أن نجاسة الميت نجاسة خبث لانه حيوان دموي
لأن نجاسة حدث وعليه فلا حاجة الى تأويل كلام محمد وسنوضحه في اول فصل البئر ويجوز عطفه على ميم أي
ولو من اجل غسل ميت لانه يندب الوضوء من غسل الميت كما مر (قوله بنية السخنة) قد به في البحر أخذنا
من قول المحيط لانه أقام به قربة لانه سنة اه قال في النهر وعليه فينبغي اشتراطه في كل سنة كفصل
القم والاتف وشوهما وفي ذلك تردد اه قال الرمي ولا تردد فيه حتى لو لم يكن جنباً وقصد بغسل القم

والأثب ونحوه ما مجرد التنظيف لا إقامة القربة لا بصير مستعملا (قوله اول اجل رفع حدث) مضاد اللام
انه قصد رفع الحدث فيكون قربة أيضا مع أن المراد ما هو أهم كما افاده الشارح بقوله ولومع قربة فكان الاولى أن
يقول اوفى رفع حدث تأمل (قوله كوضوء محدث) فانه ان كان منويا اجتمع فيه الامران والا كالأول كان
للتبريد رفع الحدث فقط (قوله ولولتبريد) قيل فيه خلاف بمحدثنا علي انه لا يستعمل عنده الا بإقامة القربة
أخذنا من قوله فيألو النفس في البئر لطلب الدلو بأن الماء طهور قال السرخسي والصحيح عنده استعماله
بإزالة الحدث الا للضرورة كسألة البئر وتغامه في البحر (قوله فلو توضأ متوضي الخ) محترز قول المصنف
لاجل قربة اوفى رفع حدث لكن اورد أن تعليم الوضوء قربة فينبغي أن يصير الماء مستعملا وأجاب في البصروبعة
في التبريد وغيره بأن التوضي نفسه ليس قربة بل التعليم وهو أمر خارج عنه ولذا يحصل بالقول (قوله اولطين)
أي ونحوه كوسخ لعدم إزالة الحدث وإقامة القربة وكذلك الوضوء شئ مرادى بذواتها فسلته لم يصير
مستعملا لانه لم يبق له حكم البدن بخلاف ما لو غسل راس مقتول قد بان منه وتغامه في البحر (فائدة) قال
سيدى عبد الغنى الطاهر أن المحدث تكفيه غسلة واحدة عن الطين ونحوه وعن الحدث بخلاف النجاسة
كما قدمناه (قوله بلاينة قربة) بأن اراد الزيادة على الوضوء الاول وفيه اختلاف المشايخ أما لو أراد بها
إبداء الوضوء مار مستعملا بدائع أي اذا كان بعد الفراغ من الوضوء الاول والا كان بدعة كما مر
في محله فلا يصير الماء مستعملا وهذا أيضا اذا اختلف المجلس والافلا لانه مكروه بحر لكن قد من أن المكروه
تكراره في مجلس حرارا (قوله نحو غخذ) أي مما ليس من أعضاء الوضوء وهو محدث لا جنب وقيل
بصير مستعملا بناء على القول بطلول الحدث الاصغر بكتل البدن وغسل الاعضاء رافع عن الكل تحفيضا
والراجح خلافه فأفاده في التبريد وأفاد سيدى عبد الغنى أن الظاهر أن المراد بأعضاء الوضوء ما يشعل المسنونة
مع نية فعل السنة تأمل (قوله أو ثوب طاهر) أي ونحوه من الجامدات كالقدور والقصاع والخمار قهستاني
(قوله اوداية تؤكل) كذا في البحر عن المبتني قال سيدى عبد الغنى وتقييده بالما كقوله فيه نظران غيرها
كذلك لا تنجس الماء ولا تنسلب طهوريته كالحمار والغارة وسباع البهائم التي لم يصل الماء الى فيها اه وذكر
الرحمى نحوه (قوله اول اجل اسقاط فرض) فيه ما في قوله اول اجل رفع حدث وهذا سبب ثالث للاستعمال
زاده في الفتح أخذنا من مسألة الحب المذكورة ومن تعليلها المنقول عن الامام بسقوط الفرض لانه ليس بقربة
لعدم النية ولا رفع حدث لعدم تجزئته كما يأتي (قوله هو الاصل في الاستعمال) أي هو الاصل الذي بني عليه
الحكم بتدنس الماء قال في الفتح لان المعلوم من جهة الشارع أن الآلة التي تسقط الفرض وتقام بها القربة
تتدنس كمال الزكاة تدنس باسقاط الفرض حتى جعل من الاوساخ ثم قال بعده والذى نعتله أن كلا من التقرب
والاسقاط مؤثر في التغير ألا ترى انه انفراد وصف التقرب في صدقة التطوع وأثر التغير حتى حرمت على النبي
صلى الله عليه وسلم فعرفتنا أن كلا أثر تغيرا شريها اه اقول ومقتضاه أن القربة اصل أيضا بخلاف رفع الحدث
لانه لا يتحقق الا في ضمن القربة واسقاط الفرض اوفى نعمهما فكان فرعا وبهذا ظهر أنه يستغنى بهما عنه
فيكون المؤثر في الاستعمال الاصلان فقط فيقال هو ما استعمل في قربة سواء كان معهما رفع حدث واسقاط
فرض اولاولا اوفى اسقاط فرض سواء كان معه قربة اوفى رفع حدث اولاولا هذا ما ظهر لي من فيض الشرح
العليم فاعتنجه (قوله بأن يغسل) أي المحدث او الجنب بعض أعضائه أي التي يجب غسلها احترازا عن غسل
المحدث نحو الغخذ كما مر ثم الظاهر أنه اراد الغسل بقية رفع الحدث ليغير قوله اويدخل يده الخ قال في البرازية
وان ادخل الكف للغسل فسد تأمل ثم في الخلاصة وغيرها ان كان اصبع او اكثر دون الكف لا يضر قال في الفتح
ولا يخلو من حاجته الى تأمل وجهه (قوله في حب) بالمهمل الجزة او الضممة منها قاموس (قوله لغبر
اغتراف) بل للتبريد او غسل يده من طين او عجين فلو قصد الاعتراف ونحوه كاستخراج كوز لم يصير مستعملا
للضرورة (قوله فانه يصير مستعملا) المراد أن ما اتصل بالعضو وافضل عنه مستعمل على ما مر وبأن (قوله
لسقوط الفرض) أي فلا يلزمه إعادة غسل ذلك العضو عند غسل بقية الاعضاء وهذا التعليل منقول عن
الامام كما مر فلا يقال ان العلة زوال الحدث زوالا موقفا كذا في البحر على أن الاصل التعليل بما هو الاصل وقد
علت أن زوال الحدث فرع (قوله وان لم يزل الخ) كان الاولى اسقاط ان وزيادة انه لم توجدنية القربة كما فعل

(أو لاجل (رفع حدث) ولومع
قربة كوضوء محدث ولولتبريد فلو
توضأ متوضي تبريد أو تعليم أو
طين يده لم يصير مستعملا اتفاقا
كزيادة على الثلاث بلاينة قربة
وكفسل نحو غخذ أو ثوب طاهر
اوداية تؤكل (أو لاجل) اسقاط
فرض هو الاصل في الاستعمال
كأنه عليه الكمال بأن يغسل بعض
أعضائه اويدخل يده او رجله
في حب لغبر اغتراف ونحوه فانه
يصير مستعملا لسقوط الفرض
اتفاقا وان لم يزل حدث عضوه

في البحر ليكون سبباً لوجه زيادة هذا السبب الثالث وأنه لا يفتى عنه ما قبله من السببين كما تقدمناه وما في الخبر من أنه انما تم زيادته بتقدير أن اسقاط الفرض لا ثواب فيه والا كان قرية اعترضه ط بأن اسقاط الفرض لا يتوقف على التوبة ولا ثواب بدونه فكيف يمكن أن يكون قرية (قوله جنبته) أي جنبته العضو المغسول في صورة الحدث الأكبر (قوله ما لم يتم) أي ما لم يغسل بقية الاعضاء (قوله على المعتمد) قال الشيخ قاسم في حواشي الجمع الحدث يقال بمعنى المانعة الشرعية مما لا يهل بدون الطهارة وهذا لا يتجزأ بلا خلاف عند أبي حنيفة وصاحبيه ومعنى نجاسة الحصى كمنية وهذا يتجزأ بغير ثبوت ارتفاعه بلا خلاف أيضاً وصيرورة الماء مستعملاً بالزيادة الثانية اه اقول والظاهر أنه أراد بتجزئ الثاني ثبوتاً كما في الحدث الأصغر بالنسبة للأكبر فإنه يحل بعض أعضاء البدن وفي عدم تجزئ الأول بلا خلاف نظر لما تقدمه الشارح من الخلاف في جواز القراءة ومس المصنف بعد غسل القدم واليد تأمل (قوله وينبغي أن يراود سنة) فيه أن السنة لا تقام إلا بتباعد في قوله لا جل قرية وان قصد بغسل نحو القدم والالف مجرد التخليف لم يصير مستعملاً كما مر عن الرمي فلم توجد السنة ثم رأيت في حاشية ح ثم قال وكأنه إلى هذا أشار بقوله قنأمل (قوله وقيل إذا استقر) أي بشرط أن يستقر في مكان من أرض أو كف أو ثوب ويسكن عن التحرك وحذفه لأنه أراد بالاستقرار التام منه وهذا قول طائفة من مشايخ نيل واختاره نفع الاسلام وغيره وفي الخلاصة وغيره أنه اختار إلا أن العامة على الأول وهو الأصح وأثر الخلاف يظهر فيما لو انفصل فستط على انسان فأجرأ عليه صبح على الثاني لا الأول نهر قلت وقد مر أن أعضاء الغسل كعضو واحد فلو انفصل منه فسقط على عضو آخر من أعضاء المقتسل فأجرأ عليه صبح على القولين (قوله ورجع للرج) لأنه لو قيل باستعماله بالانفصال قطع لتجسس ثوب المتوضي على القول بنجاسة الماء المستعمل وفيه حرج عظيم كما في غاية البيان (قوله عفو اتفاقاً) أي لا مؤاخذه فيه حتى عند المسائل بالنجاسة للضرورة كما في البدائع وغيرها (قوله وهو طاهر الخ) روى محمد عن الامام وهذه الرواية هي المشهورة عنه واختارها المحققون قالوا عليها الفتوى لافرق في ذلك بين الجنب والمحدث واستثنى الجنب في التجسس إلا أن الاطلاق أولى وعنه التخصيف والتعليق ومشايخ العراق نقوا الخلاف وقالوا انه طاهر عند الكل وقد قال في المجتبى صحت الرواية عن الكل انه طاهر غير طهور فلا اشتغال بتوجيه التخليط والتخصيف مما لا جدوى له نهر وقد أطال في البحر في توجيه هذه الروايات ورجع القول بالنجاسة من جهة الدليل لقوته (قوله وهو الطاهر) كذا في الذخيرة أي ظاهر الرواية وعن مخرج بأن رواية الطهارة طاهر الرواية وعليها الفتوى في الكافي والمعنى كما في شرح الشيخ اسماعيل (قوله لكن الخ) دفع لما قد يترحم من عدم كراهة شربه على رواية الطهارة ومثل الشرب المتوضي في المسجد غير ما اعتدله وفي البحر عن الخليفة لوتوضأ في انا في المسجد جاز عندهم (قوله وعلى) متعلق بذكره محذوفاً معطوف على يكره المذكور (قوله تحريماً) قال في البحر ولا يخفى أن الكراهة على رواية الطهارة أماعلى رواية النجاسة لغرام لقوله تعالى ويجزئهم عليهم الخبائث والتجسس منها اه وأجاب الشارح تبعاً للنهر وأقره الرمي بحمل الكراهة على التحريم لان المطلق منها يصرف اليها قلت ويؤيده أن نجاسة المستعمل على القول بها غير قطعية ولذا عبروا بالكراهة في لحم الحمار ونحوه (فرع) الماء اذا وقعت فيه نجاسة فان تغير وصفه لم يجز الاتفاع به بحال والاباز كبل الطين وسقى الدواب جبر عن الخلاصة (قوله ليس بطهور) أي ليس بطهور (قوله على الرابع) مرتبط بقوله بل نثبت أي نجاسة حقيقية فانه يجوز أن التها بغير الماء المطلق من المائات خلافاً لمحمد (قوله فرع الخ) هذا ما عبر عنه في الكترو غيره بقوله ومسألة البئر جط فاشربا بالجم الى ما قال الامام ان الرجل والماء نجسان وبالحاء الى ما قال الثاني انهما نجسا بهما وبالباء الى ما قال الثالث من طاهرتما ثم اختلف التعصم في نجاسة الرجل على الأول فقبل للجنبه فلا يقرأ القرآن وقيل نجاسة الماء المستعمل فيقرأ اذا غسل فاه واستظفاه في الخليفة قلت ومعنى الأول على تجسس الماء لسقوط فرض الغسل عن بعض الاعضاء بأقول الملافة قبل تمام الانقماش والثاني على انه بعد الخروج من الجنابة كما يفيد ما في البحر عن الخليفة وشروح الهداية وينبغي على الأول أن تكون النجاسة نجاسة الماء أيضاً لا الجنابة فقط تأمل ومعنى قول الثاني على اشتراط الصب في الخروج من الجنابة في غير الماء الجاري وما في حكمه ومعنى قول الثالث على عدم اشتراطه ولم

أوجنبته ما لم يتم لعدم تجزئ ما
فروا لا وثبوتاً على المعتمد قلت وينبغي
أن يراود أوسنة ليم المصنفة
والاستنشا قنأمل (إذا انفصل
عن عضو وان لم يستقر) في شيء
على المذهب وقيل إذا استقر ورجع
للخرج ورد بأن ما يصيب مسدود
المتوضي وثبابه عفو اتفاقاً وان
كثر (وهو طاهر) ولو من جنب
وهو الطاهر لكن يكره شربه والجنب
به تنزيها للاستقذار وعلى رواية
نجاسته تحريماً (و) حكمه أنه
(ليس بطهور) لحدث بل نثبت
على الرابع المعتمد (فرع)

قوله في الكافي الخ هكذا يحفظه
ولعل الأولى أن يقول صاحب
الكافي الخ أو نحو ذلك تأمل اه
معصمه

طلبه
مسألة البئر جط

ولم يصير الماء مستعملاً للضرورة كذا قرره في البحر وغيره (قوله في محدث) أي حدثاً أصغراً أو كبرجناً
 أو حياً أو نفساً بعد انقطاعهما ما قبل الانقطاع وليس على أعضائهما نجاسة فهما كالطاهر إذا انقضى التبرّد
 لعدم خروجهما من الحيض فلا يصير الماء مستعملاً بجر عن الحائض والخلصة وتماهه في ح (قوله
 في بئر) أي دون عشر في عشر ح أي وليست جارية (قوله لدلو) أي لاستخراجه وقيد به لأنه لو كان
 للاغتسال صار مستعملاً اتفاقاً قال في النهر أي بين الامام والثالث لما مر من اشتراط الصب على قول الثاني
 اه وذكره في البحر بحثاً اقول والظاهر أن اشتراط الصب على قول الثاني عند عدم النية لقيامه مقامها
 كما يدل عليه ما يأتي من نصريحه بقيام التذلل مقامها قد بر (قوله أو تبرّد) ينبع في ذكره صاحب البحر
 والنهر بناء على ما قبل أنه عند محمد لا يصير الماء مستعملاً بالنية القريبة وقدّمنا أن ذلك خلاف الصحيح عنده
 وأن عدم الاستعمال في مسألة البئر عنده هي الضرورة ولا ضرورة في التبرّد فلذا اقتصر في الهداية على قوله
 اطلب الدلو (قوله مستحباً بالماء) قيد به لأنه لو كان بالاجبار تجس كل الماء اتفاقاً كما في البرازية
 نهر قلت وفي دعوى الاتفاق نظر فقد نقل في التاترخانية اختلاف التصحيح في التمسك وعدمه أي بناء على
 أن الطهر مخفف أو مطهر ورجح في الفتح الثاني ثم الذي في أكثر الكتب ترجيح الأول كما افاده في تنوير البصائر وتمام
 الكلام عليه سابقاً في فصل الاستنجاء إن شاء الله تعالى (قوله ولا تجس عليه) عطف عام على خاص فلو كان
 على يده أو توبه نجاسة تجس الماء اتفاقاً (قوله ولم ينو) أي الاغتسال فلو نواه صار مستعملاً بالاتفاق
 الا في قول زفر سراج وهذا مؤيد لما قدّمناه من أنه عند الثاني مستعمل أيضاً والمراد أنه لم ينو بعد انقضاء
 في الماء فلا ينافي قوله لدلو أفاده ط (قوله ولم يتدلك) كذا في المحيط والخلصة وظاهره أنه لو نزل للدلو وتلك
 في الماء صار مستعملاً اتفاقاً لان التذلل فعل منه قائم مقام النية فصار كما لو نزل للاغتسال بجر ونهر قتب
 وقيد في شرح النية الصغير بما إذا لم يكن تدلك لازالة الوسخ (قوله والاصح الخ) هذا القول غير الاقوال
 الثلاثة المارة المرموز إليها بجملة ذكره في الهداية رواية عن الامام قال في البحر وعن أبي حنيفة أن الرجل
 طاهر لان الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال من العضو قال الزيلعي والمهدي وغيرهما تبعاً
 لصاحب الهداية وهذه الرواية أوفق الروايات أي للقياس وفي فتح القدير وشرح الجمع أنها الرواية المعصية ثم قال
 في البحر فعلم أن المذهب المختار في هذه المسألة أن الرجل طاهر والماء طاهر غير طهوراً ما كونه الرجل طاهراً
 فقد علمت تصحيحه وأما كون الماء المستعمل كذلك على الصحيح فقد علمته أيضاً بما قدّمناه اه ومثله في الحلبة
 وبه علم أن هذا ليس قول محمد لان عنده لا يصير الماء مستعملاً للضرورة كما مر وأما الامام فلم يعتبر الضرورة
 هنا بل حكم باستعماله لسقوط الفرض كما تقدم تقريره ولو اعتبر الضرورة لم يقع اختلاف المروءة ثم ذكر
 في البحر من الجرجاني أنه انكر الخلاف إذ لا نص فيه وأنه لا يصير مستعملاً كما لو اعتزف الماء بكفه للضرورة
 بلا خلاف اقول وهو خلاف المشهور في كتب المذهب من إثبات الخلاف ومن أن الذي اعتبر الضرورة هو محمد
 فقط وكان غيره لم يعتبره لندرة الاحتياج الى الانقضاء بخلاف الاحتياج الى الاعتراف بالبد فافهم (قوله
 والمراد الخ) صرح به في الحلبة والبحر والنهر وروى العلامة المقدسي في شرح نظم الكثر بأنه تأويل بعيد جداً
 وقوله على ما مر أي من أنه لا فرق بين الملقى والملاقى وهذه مسألة الفساق وقد علمت ما فيها من المعتزل العظيم
 بين العلماء المتأخرين (قوله وكل اهاب الخ) اهاب بالكسر اسم للجلد قبل أن يدبغ من ماء كحل أو غيره جمعه
 اهاب بضمين كتاب وكذب فاذا دبغ سمى ادبغاً وصر ما جرباً كما في النهاية وانما ذكر المصنف الدباغة في بحث المياه
 وإن كان المناسب ذكرها في تطهير النجاسات استطراداً ما لا يلزم أن يكون وعاء للمياه كما في النهر
 وغيره واليه أشار الشارح بقوله ويتوضأ منه اولان الدبغ مطهر في الجملة كما في القهستاني وأولاه في قوة
 قولنا يجوز الوضوء بما وقع فيه اهاب دبغ كما نقل عن حواشي عصام (قوله ومثله المشاة والكروش) المشاة
 موضع البول والكروش بالكسر وكشف لكل تجتر بمنزلة المعدة للانسان قاموس ومثله الامعاء وفي البحر
 من التبيين أصل الامعاء شاة ميتة فضلى وهي معه جازلانه يتخذ منها الاوتار وهو كالدباغ وكذلك لودبغ المشاة
 فجعل فيها لجاز وكذلك الكروش إن كان يقدر على اصلاحه وقال ابو يوسف في الاملاء أنه لا يطهر لانه كاللحم
 اه (قوله فالاولى وما دبغ) أي حيث كان الحكم غير قاصر على اهاب فالاولى الاثبات بما دلالة على العموم

اختلف في محدث انقضى في بئر
 لدلو أو تبرّد مستحباً بالماء ولا تجس
 عليه ولم ينو ولم يتدلك والاصح أنه
 طاهر والماء مستعمل لا اشتراط
 الانفصال للاستعمال والمراد
 أن ما اتصل بأعضائه وانفصل
 عنها مستعمل لكل الماء على
 ما مر (وكل اهاب) ومثله المشاة
 والكروش قال القهستاني فالاولى
 وما (دبغ)

طلب
 في أحكام الدباغة

ط (قوله دنيغ) الدباغ ما يمنع النتن والقساد والذي يمنع على نوعين حقيقي كالتقرط والشب والغصص ونحوه وحكمي كالتريب والتشميس والاتقاء في الريح ولو جف ولم يستعمل لم يطهر زيلبي - والتقرط بالظاء المجهة لا بالضاد ورق شجر السلم يفتتين والشب بالباء الموحدة وقبل بالياء المثلثة وذكر الأزهري أنه تصحيف وهو بيت طيب الرائحة من الطم يدنيغ به أخاده في البحر (قوله ولو شمس) أي ونحوه من الدباغ الحكمي - وأشار به إلى خلاف الامام الشافعي - وإلى أنه لا فرق بين نوعي الدباغة في سائر الأحكام قال في البحر الأني حكم واحد وهو أنه لو أصابه الماء بعد الدباغ الحقيقي لا يعود نجسا باتفاق الروايات وبعد الحكمي - فله روایتان اه - والامح عدم العود قهستان عن المضمرات وقد اختلف في محتارات النوازل بما إذا دنيغ بالحكمي - قبل الفصل بالماء قال فلو بعده لا تعود نجاسته اتفاقا (قوله وهو يحتملها) أي الدباغة المأخوذة من دنيغ وأغاد في البحر أنه لا حاجة إلى هذا التقيد لأن قوله وكل آهاب لا يتناول ما لا يحتمل الدباغة كما صرح به في الفتح (قوله طهر) بضم الميم والفتح أفصح جوي (قوله فيصلي به الخ) أفاد طهارة ظاهره وباطنه لا إطلاق الأحاديث الصحيحة خلافا لما لك لکن إذا كان جلد حيوان ميت ما كول اللحم لا يجوز أكله وهو الصحيح لقوله تعالى حرمت عليكم الميتة وهذا جرح منها وقال عليه الصلاة والسلام في شاة - حيوة رضى الله عنها إنما يحرم من الميتة أكلها مع آخره لهم بالدباغ والانتفاع أما إذا كان جلد ما لا يؤكل فإنه لا يجوز أكله أجماعا لأن الدباغ فيه ليس بأقوى من الذكاة وذكاة لا تبصه فكذا دباغه بحر عن السراج (قوله وعليه) أي وبناء على ما ذكر من أن ما لا يحتمل الدباغة لا يطهر (قوله جلد حية صغيرة) أي لهادم أما ما لا دم له فهي طاهرة لما تقدم أنها لو وقعت في الماء لا تفسده أخاده ح (قوله أما قيصها) أي الحية كافي البحر عن السراج وظاهره ولو كسيرة قال الرحي لأنه لا تحل الحياة فهو كالشعر والعظم (قوله وفارة) بالهمزة وتبدل ألنا (قوله بذكاة) بالذال المجهة أي ذبح (قوله لتقيدهما) أي الذكاة والدباغ بما يحتمل أي يحتمل الدباغ وكان الأولى أفراد الضمير يعود على الذكاة فقط لأن تقيد الدباغ بذلك مصرح به قبله وبعبارة البحر عن التبيين لأن الذكاة إنما تقام مقام الدباغ فيما يحتمل وفي أبي السعود عن خط الشربلاني الذي يظهر في الفرق بين الذكاة والدباغة لخروج الدم المسفوح بالذكاة وإن كان الجلد لا يحتمل الدباغة اه - قلت لكن أكثر الكتب على عدم الفرق كما يأتي (قوله خلا جلد خنزير الخ) قيل إن جلد الأدمى كجلد الخنزير في عدم الطهارة بالدنيغ لعدم القابلية لأن لهما جلودا مترادفة بعضها فوق بعض فالاستثناء منقطع وقيل إن جلد الأدمى إذا دنيغ طهر لكن لا يجوز له الانتفاع به كسائر أجزائه كما نص عليه في الغاية وحينئذ فلا يصح الاستثناء وأجيب بأن معنى طهر جاز استعماله والعلاقة السببية والمسببية لا لزوم كما قيل إذا يلزم من الطهارة جواز الانتفاع كما علمه لكن علمه عدم الانتفاع بهما محتلفة في الخنزير لعدم الطهارة وفي الأدمى لكرامته كما أشار إليه الشارح قال في النهروند مع ما فيه من العدول عن المعنى الحقيقي - أولى اه - أي لموافقته المنقول في المذهب وإلى اختياره أشار الشارح بقوله ولو دنيغ طهر قال ط وإنما قدر جلد لأن الكلام فيه لا في كل الماهية (قوله فلا يطهر) أي لأنه نجس العين بمعنى أن ذاته بجميع أجزائه نجسة حيا وميتا فلبست نجاسته لما فيه من الدم كنجاسة غيره من الحيوانات فلذا لم يقبل التطهير في ظاهر الرواية عن أصحابنا إلا في رواية عن أبي يوسف ذكرها في الميتة (قوله وقدم الخ) لما كانت البدأة بالشئ وتقدمه على غيره تفيد الاهتمام بشأنه وشرقه على ما بعده بين أن ذلك في غير مقام الأهانة أمافيه فالأشرف بآخر كقوله تعالى لهذمت صوامع الآتية لأن الهدم أهانة فقدمت صوامع الصابئة والزهبان وبيع النصارى وصلوات اليهود أي كائنهم وأخرت مساجد المسلمين لشرفها وهنا الحكم بعدم الطهارة أهانة كذا قيل أقول وإنما تظهر هذه النكتة على أن الاستثناء من الطهارة لا من جواز الاستعمال الثابت للمستثنى منه فإن عدمه الثابت للمستثنى ليس بأهانة (قوله وإن حرم استعماله) أي استعمال جلد ما واستعمال الأدمى - بمعنى أجزائه وبه يظهر التفرع بعده (قوله احتراماً) أي لا نجاسة (قوله وأفاد كلامه) حيث لم يستثن من مطلق الآهاب سوى الخنزير والأدمى (قوله وهو المعتمد) أما في الكتاب فبناء على أنه ليس بنجس العين وهو أصح التبعين كما يأتي وأما في القيل فكذلك كما هو قولهما وهو الأصح خلافاً للمحمد فقد روى السبكي أنه صلى الله عليه وسلم كان يتشط بطنه من عاج وفسره الجوهري وغيره بضم القيل قال في الحلية وخطي الخطابي في تفسيره بالذبل اه - والذبل بالذال المجهة جلد السلفاة البحرية أو البرية أو عظم ظهر دابة بحرية

ولو شمس (وهو يحتملها طهر) فيصلي به ويؤمئذ منه (ومالا) يحتملها (فلا) وعليه (فلا يطهر جلد حية) صغيرة ذكره الزيلبي أما قيصها فظاهر (وفارة) كما أنه لا يطهر ذكاة لتقيدهما بما يحتمل (خلا) جلد (خنزير) فلا يطهر وقد تم لأن المقام للأهانة (وأدمى) فلا يدنيغ لكرامته ولو دنيغ طهر وإن حرم استعماله حتى لو طمن عظمه في دقيق لم يؤكل في الأصح احتراماً وأفاد كلامه طهارة جلد كلب وفيل وهو المعتمد

بهرية خاموس وفي الفتح هذا الحديث يطل قول محمد بن عيسى عن الفيل (قوله بدباغ) بدل من الضمير الجبرور
 باعادة الجارة فلا يظهر بذلك ما لا يظهر بالدباغ مما لا يحتمله كما مر فلو صلى ومعه جلد حية مذبوحة أكثر من قدر
 الدرهم لا تجوز صلاته كما في المحيط والحنانية والولوالحبة وما في الخلاصة من أن الحبة والفارة وكل ما لا يكون
 سوره بمجد الوصل بلحمه مذبوحة تجوز مشكل كما في الفتح وقامه في الحلية قلت وعليه فلو صلى ومعه ترياقي فيه لحم
 حية مذبوحة لا تجوز صلاته لو أكثر من درهم وصرح في الوهبانية بأنه لا يؤكل وهو ظاهر فتنبه وخرج الخنزير
 فإنه لا يظهر بالدباغ كما مر فلا يظهر بالدباغ كما في المنية والظاهر أن الأدعي كذلك وإن قلنا بطهارة جلده بالدباغ
 فلو ذبح ولم تثبت له الشهادة ثم وقع في ماء قليل قبل غسله فسد ولم أر من صرح به نعم رأيت في صيد غرر الأفكار
 أن الذكاة لا تعمل في الخنزير والأدعي كما لا تعمل الدباغة في جلدهما تأمل (قوله على المذهب) أي ظاهر
 المذهب كما في البدائع بحر الحديث لا تنتفعوا من الميتة بأهاب رواء أصحاب السنن والأهاب ما لم يدبغ فيدل
 على توقف الاتضاع قبل الدبغ على عدم كونها ميتة أي والذكاة ليست أمانة أفاده في شرح المنية وقيل انما يظهر
 جلده بالذكاة إذا لم يكن سوره نجسا (قوله لا يظهر لحمه) أي لحم الحيوان ذي الأهاب فالضمير عائذ إلى ما على
 تقدير مضاف أو بدونه والاضافة لا في مناسبة تأمل (قوله هذا صحيح ما يقتضيه) أفاد أن مقابله صحيح أيضا فقد
 صحه في الهداية والتحفة والبدائع ومضى عليه المصنف في الذبائح كالخنزير والدرر والاقول مختار وشرح الهداية
 وغيرهم وفي المعراج أنه قول المحققين وما ذكره الشارح عبارة مواهب الرحمن وقال في شرحه المسمى بالبرهان
 بعد كلام جاز أن تعتبر الذكاة مطهرة بجلده لا احتياج إليه للصلاة فيه وعليه ولدفع الحر والرد وستر العورة بلبسه
 دون لحمه لعدم حل أكله المقصود من طهارته ونغامة في حاشية فوح والفاصل أن ذكاة الحيوان مطهرة بجلده
 ولحمه إن كان الحيوان مأكولا والأفان كان نجس العين فلا تطهر شئ منه والأفان كان جلده لا يحتمل الدباغة
 فكذلك لأن جلده حينئذ يكون بمنزلة اللحم والافيه طاهر بجلده فقط والأدعي كالخنزير فيما ذكر تعظياله (قوله
 من الأهل) هو أن يكون الذابح مسلما حلالا خارج الحرم أو كائنا (قوله في المحل) أي فيما بين اللبنة واللبيس
 وهذه الذكاة الاختيارية والظاهر أن مثلها الضرورية في أي موضع اتفق حلية وإليه يشير كلام القنية
 قهستانى (قوله بالتسمية) أي حقيقة أو حكما بأن تركها ناسيا (قوله والاقول ظاهر) وهو المذكور
 في كثير من الكتب بحر (قوله لا ذبح الجوهري) أي ومن في معناه ممن لم يكن أهلا كالونفى والمرتد والمهرم
 (قوله كلاً ذبح) لحكم الشرع بأنه ميتة فيما يؤكل (قوله وان صح الثاني) يوهن أن الاقول لم يصح مع أنه
 في القنية نقل تصحيح القولين فكان الأولى أن يزيد أيضا (قوله وأقره في البصر) حيث ذكر أنه في المعراج نقل عن
 المجتبى والقنية تصحيح الثاني ثم قال وصاحب القنية هو صاحب المجتبى وهو الامام الزاهد المتشهور عليه
 وفقهه ويدل على أن هذا هو الأصح أن صاحب النهاية ذكر هذا الشرط أي كون الذكاة شرعية بصيغة قبل
 معزيا إلى الحنانية اه (قوله كسحاب) بالكسر أي جلده (قوله فنجس) أي فلا تجوز الصلاة فيه ما لم يغسل
 منية (قوله فغسله أفضل) لأن الأخذ بما هو الوثيقة في موضع الشك أفضل إذا لم يؤد إلى الخرج ومن هنا
 قالوا بالأس بلبس ثياب أهل الذمة والصلاة فيها إلا الأزار والسر او يل فإنه تنكروه الصلاة فيها لقربها
 من موضع الحدث وتجاوز لأن الأصل الطهارة وللتوارث بين المسلمين في الصلاة بثياب الغنائم قبل الغسل
 ونغامة في الحلية ونقل في القنية أن الجلود التي تدبغ في بلدنا ولا يغسل مذبحها ولا تنوى النجاسات
 في دبرها ولبقونها على الأرض النجسة ولا يغسلونها بعد تمام الدبغ فهي طاهرة يجوز اتخاذ الخفاف والمكعب
 وغلاف الكتب والمشط والقرباب والدلاء رطباً وأبوابا اه أقول ولا يفتي أن هذا عند الشك وعدم العلم
 بنجاستها (قوله وشعر الميتة الخ) مع ما عطف عليه خبره قوله الآتي طاهر لما مر من حديث العصيين من
 قوله عليه الصلاة والسلام في شاة معونة انما حرم أكلها وفي رواية لجها فدل على أن ما عدا اللحم لا يحرم
 فدخلت الأجزاء المذكورة وفيها احاديث أخر صريحة في البصر وغيره ولأن اليهود فيها قبل الموت الطهارة
 فكذلك بعده لأنه لا يجهلها وأما قوله تعالى من يحيى العظام الآيت فجوابه مع تعريف الموت بأنه وجودى
 أو عدى أطال فيه صاحب البصر فراجعوه وذكر ذلك في بحث المياه لا فاداه أنه إذا وقع فيها لا ينجسها
 وفي القهستانى الميتة ما زالت روحه بلانذكية (قوله على المذهب) أي على قول أبي يوسف الذي

(وما) أي أهاب (طهر به) بدباغ
 (طهر بذكاة) على المذهب (لا)
 يطهر (لحمه على) قول (الأكثران)
 كان (غير مأكول) هذا أصح
 ما يقتضيه به وإن قال في الفيض
 الضوى على طهارته (وهو يشترط)
 لطهارة جلده (كون ذكاته
 شرعية) بأن تكون من الأهل في
 المحل بالتسمية (قبل لحم وقيل لا
 والاقول ظاهر) لأن ذبح الجوهري
 وتارك التسمية عمدا كلاً ذبح
 (وان صحح الثاني) صححه الزاهد
 في القنية والمجتبى وأقره في البصر
 (فرع) ما يخرج من دار الحرب
 كسحاب إن علم دبره بطاهر فطاهر
 أو نجس فنجس وإن شك فغسله
 أفضل (وشعر الميتة) غير الخنزير
 على المذهب

قوله يجوز اتخاذ الخ لعله سقط من
 قوله صلة اتخاذ وهو لفظ منها اه
 معجمه

هو ظاهر الرواية أن شهره نجس وصحبه في البدائع ورجه في الاختيار فلو صلى ومعه منه أكثر من قدر الدرهم لا تجوز ولو وقع في ماء قليل نجسه وعند محمد لا ينجسه أفاده في البصر وذكر في الدرر أنه عند محمد طاهر لضررودة استعماله أي للتزاورين قال العلامة المقدسي "وفي زماننا استغنوا عنه أي فلا يجوز استعماله لزوال الضرورة الباعثة للسك بالطهارة فوح افندي (قوله على المشهور) أي من طهارة العصب كما جزم به في الوقاية والدرر وغيرهما بل ذكر في البدائع وتبعه في الفتح أنه لا خلاف فيه لكن تعقبه في البصر بأنه في غاية البيان ذكر فيه روايتين أحدهما أنه طاهر لانه عظم والآخرى أنه نجس لان فيه حياة والحس يقع به وصح في السراج الثانية (قوله الخالية عن الدسومة) قيد للجميع كافي القهستاني "تخرج الشعر المنتوف وما بعده إذا كان فيه دسومة (قوله وكذا كل ما لا تحله الحياة) وهو ما لا يتألم الحيوان بقطعه كالريش والمنقار والظلف (قوله حتى الانفة) بـ كسر الهمزة وقد تشدد الحاء وقد تكسر الفاء والمنفعة والبنفعة شئ واحد يستخرج من بطن الجدي الراضع اصفر في عصر في صوفة فيغظ به اللبن فإذا أكل الجدي فهو كرش وتفسير الجوهري الانفة بالـ كسر شئ سهو قاموس بالحرف فافهم (قوله على الرابع) أي الذي هو قول الامام ولم أر من صرح بترجيحه وعلله أخذه من تقديم صاحب الملتقى له وتأخير قولهما كما هو عادته فيما يرجحه وعبارته مع الشرح وانفة الميتة ولو مائة ولبنها طاهر كل ذلك خلافا لهما لتنجسها بنجاسة المهل قلنا نجاسته لا تؤثر في حال الحياة إذ اللبن الخارج من بين فرث ودم طاهر فكذا بعد الموت اه ثم اعلم أن الضمير في قول الملتقى ولبنها عائد على الميتة والمراد به اللبن الذي في ضرعها وليس عائد على الانفة كما فهم الخشحي حيث فسرها بالجلدة وعزى الى الملتقى طهارتها لان قول الشارح ولو مائة صريح بأن المراد بالانفة اللبن الذي في الجلدة وهو الموافق لما مر عن القاموس وقوله لتنجسها الخ صريح بأن جلدها نجسة وبه صرح في الحلية حيث قال بعد التعليل المار "وقد عرف من هذا أن نفس الوعاء نجس بالاتفاق اه ولدفع هذا الوهم غير العبارة في مواهب الرحمن فقال وكذا لبن الميتة وانفتحها ونجسها وهو الاظهر الا أن تكون جامدة قطعه ريانا قسلا اه وأفاد ترجيح قولهما وأنه لا خلاف في اللبن على خلاف ما في الملتقى والشرح فافهم (قوله وشعر الانسان) المراد به ما بين منه حيا والافطهارة ما على الانسان مستغنية عن البيان وطهارة الميت مدرجة في بيان الميتة كذا نقل عن حواشي عصام والاولى اسقاط حيا وعن محمد في نجاسة شعر الادي "وظفره وعظمه روايتان والصحيح الطهارة سراج (قوله غير المنتوف) أما المنتوف فنجس بجر والمراد رؤسه التي فيها الدسومة أقول وعليه فمابق بين اسنان المشط بنجس الماء القليل اذ ابل فيه وقت التسريح لكن يؤخذ من المسألة الاتية كما قال ط أن ما خرج من الجلدة مع الشعر ان لم يبلغ مقدارا لتفتر لا يفسد الماء تأمل (قوله مطلقا) أي سواء كان سنة أو سنن غيره من حي أو ميت قدر الدرهم أو أكثره معه أو ابتته مكانه كما يعلم من الحلية والبحر (قوله على المذهب) قال في البحر المصريح به في البدائع والكافي وغيرهما أن سقن الادي طاهرة على ظاهر المذهب وهو الصحيح لانه لا دم فيها والنجس هو الدم بدائع وما في الذخيرة وغيرهما من انها نجسة ضعيف اه (قوله في البدائع نجسة) فانه قال ما بين من الحي أن كان جزأ فيه دم كاليد والاذن والانف ونحوها فهو نجس بالاجماع والا كالشعر والظفر قطاهر عندنا اه ملخصا (قوله وفي الخالية لا) حيث قال صلى وأذنه في كنه أو أعادها الى مكانها تجوز صلاته في ظاهر الرواية اه ملخصا وعله في التنجيس بأن ما ليس بيلم لا يحل الموت فلا يتنجس بالموت أي والقطع في حكم الموت واستشكله في البحر عامر عن البدائع وقال في الحلية لاشك انها مما تحلها الحياة ولا تعري عن العلم فلذا أخذ الفقيه ابو الليث بالنجاسة وأقره جماعة من المتأخرين اه وفي شرح المقدسي قلت والجواب عن الاشكال أن إعادة الاذن ونباتها انما يكون غالبا بعد الحياة اليها فلا يصدق انها مما بين من الحي لانها بعد الحياة اليها صارت كأنها لم تبين ولو فرضنا شخصامات ثم أعيدت حياتهم معجزة أو كرامة لعاد طاهرا اه اقول ان عادت الحياة اليها فهو مسلم لكن يبقى الاشكال لو صلى وهي في كنه مثلا ولا احسن ما أشار اليه الشارح من الجواب بقوله وفي الاشياء الخ وبه صرح في السراج فأي الخالية من جواز صلاته ولو الاذن في كنه لطهارتها في حقه لانها اذنه فلا ينافي ما في البدائع بعد تقييده بما في الاشياء (قوله المنفصل من الحي) أي مما تحله الحياة كما مر والمراد الحي حقيقة وحكما احترازا عن الحي بعد الذبح

(وعظمها وعصبها) على المشهور (وحافرها وقرنها) الخالية عن الدسومة وكذا كل ما لا تحله الحياة حتى الانفة واللبن على الرابع (وشعر الانسان) غير المنتوف (وعظمه) وسنه مطلقا على المذهب واختلف في اذنه في البدائع نجسة وفي الخالية لا وفي الاشياء المنفصل من الحي كنبته الا في حق صاحبه فظاهر وأن كثر

قوله وبه صرح في السراج أي حيث قال والاذن المقطوعة والسنن المقطوعة طاهرتان في حق صاحبهما وان كانتا أكثر من قدر الدرهم الخ اه منه

كما سيأتي بيانه آخر كتاب الذبايح ان شاء الله تعالى وفي الحلية عن سنن أبي داود والترمذي وابن ماجه
 وغيرها وحسنه الترمذي ما قطع من البهية وهي حية فهو ميت اه (قوله ويفسد الماء) أي القليل
 (قوله من جلده) أي اولجه مختارات التوازل زادت في البحر عن الخلاصة وغيرها وقشره وان كان قليلا
 مثل ما يتناثر من شقوق الرجل وغوره لا يفسد الماء (قوله لا بالظفر) أي لانه عصب البحر وظاهره انه لو كان
 فيه دسومة لحكمها كالجلد والعلم تأمل (قوله ودم سمك طاهر) اول من قول الكثر انه معفو عنه لانه
 ليس بدم حقيقة بدليل انه يبيض في النخس والدم يسود بها زيلعي (قوله ليس الكلب نجس العين) بل
 نجاسته بنجاسة لحمه ودمه ولا يظهر حكمها وهو حي مادامت في معدنها كنجاسة باطن المصلي فهو كغيره من
 الحيوانات (قوله وعليه الفتوى) وهو الصحيح والا قرب الى الصواب بدائع وهو ظاهر المتون بحر
 ومقتضى عموم الادلة فتح (قوله فيبيع الخ) هذه القروع بعضها ذكرت أحكامها في الكتب هكذا وبعضها
 بالعكس والتوفيق بالتصريح على القولين كما بسطه في البحر وما في الحلية من تقييد البيع بالمعلم فالظاهر
 انه على القول الثاني بدليل انه ذكر انه يجوز بيع السنور وسباع الوحش والطير معلما كان او لا تأمل
 (قوله وبؤجر) الظاهر تقييد بالمعلم ولو طرأ له وقوع الاجارة على المنافع ولذا عقبه في عدة المقتضى بقوله
 والسنور لا يجوز لانه لا يعلم (قوله ويضمن) أي لو ألتفه انسان ضمن قيمته لصاحبه (قوله ولا الثوب
 بالتفاسه) وما في الولوجية وغيرها اذا خرج الكلب من الماء وانتقض فأصاب ثوب انسان افسده لا لو أصابه
 ماء المطر لان المبتل في الاول جلده وهو نجس وفي الثاني شعره وهو طاهر اه فهو على القول بنجاسة عينه
 كافي البحر وبأني تمامه قريبا (قوله ولا بعضه) أي عض الكلب الثوب (قوله مالم يرريقه) فالمعتبر رؤية
 البلة وهو المختار نهر عن الصيرفة وعلامتها استلال يده بأخذه وقيل لو عض في الرضى نجسه لانه يأخذه
 بشفته الرطبة لاني الغضب لا أخذه بأسنانه (قوله ولا صلاة حاملة الخ) قال في البدائع قال مشايخنا من
 صلي وفي كنه جرو يجوز صلاته وقيد الفقهاء ابو جعفر الهندواني بكونه مشدودا الفم اه وفي المحيط صلي
 ومعه جرو كلب او مالا يجوز الوضوء بسوره قبل لم يجز والاصح انه ان كان فيه مقتوحا لم يجز لان لعابه يسيل
 في كنه فينجس لو اكتم من قدر الدرهم ولو شدد وداجحت لا يصل لعابه الى ثوبه جازان ظاهر كل حيوان طاهر
 ولا يتنجس الا بالوت ونجاسة باطنه في معدنه فلا يظهر حكمها كنجاسة باطن المصلي اه والاشبه اطلاق
 الجواز عند أمن سيلان القدر المانع قبل الفراغ من الصلاة كما هو ظاهر ما في البدائع حلية وأشار الشارح
 بقوله ولو كبر الى أن التقييد بالجرو واحده التصور بكونه في كنه كافي النهر وشرح المقدسي لا لظنه في البحر من أن
 الكبير ما واه النجاسات فلا تصح صلاة حاملة فانه يرد عليه كما قال المقدسي أن الصغير كذلك ثم الظاهر أن
 التقييد بالجل في الكتم مثلا لاخراج ما لو جلس الكلب على المصلي فانه لا يتقيد بربطه لانه لما صرح به في الظهيرة
 من انه لو جلس على حجره صبي ثوبه نجس وهو يسفك بنفسه او وقف على رأسه حمام نجس جازت صلاته
 اه تأمل (قوله وشرط الحلواني) صوابه الهندواني كما مر وهو الموجود في البحر والنهر وغيرهما
 (قوله ولا خلاف في نجاسة لحمه) ولذا اتفقوا على نجاسة سوره المتولد من لحمه ففي القول بطهارة عينه طهارة
 ذاته مادام حيا وطهارة جلده بالادباغ والذصكة وطهارة ماله لا تحل الحياة من أجزائه كغيره من السباع
 (قوله وطهارة شعره) أخذه في البحر من المسألة المارة آنفا عن الولوجية فانها مبنية على القول بنجاسة
 عينه وقد صرح فيها بطهارة شعره ومما في السراج أن جلده الكلب نجس وشعره طاهر هو المختار اه لان نجاسة
 جلده مبنية على نجاسة عينه فقد اتفق القول بنجاسة عينه والقول بعدمها على طهارة شعره ويفهم من عبارة
 السراج أن القائلين بنجاسة عينه اختلفوا في طهارة شعره والمختار الطهارة وعليه يتنى ذكر الاتفاق لكن هذا
 مشكل لان نجاسة عينه تقتضي نجاسة جميع أجزائه ولعل ما في السراج محمول على ما اذا كان ميتا لكن يتأفیه
 ما مر عن الولوجية ثم قال في المنع وفي ظاهر الرواية اطلق ولم يفصل أي انه لو انتقض من الماء فأصاب ثوب
 انسان افسده سواء كان البلل وصل الى جلده او لا وهذا يقتضي نجاسة شعره قائل (قوله طاهر حلال) لانه
 وان كان دما فقد تغير فصير طاهرا كما دلت العذرة خاتمة والمراد بالتغير الاستعمال الى الطيبة وهي من المطهرات
 عندنا وزاد قوله حلال لانه لا يلزم من الطهارة الحل كما في التراب منع أي فان التراب طاهر ولا يصل أكله

ويفسد الماء بوقوع قدر الظفر
 من جلده لا بالظفر (ودم سمك
 طاهر) واعلم انه ليس الكلب
 نجس العين عند الامام وعليه
 الفتوى وان رجح بعضهم النجاسة
 كما بسطه ابن الشحنة في بيان وبؤجر
 ويضمن ويقتض جلده مصلي
 ودلو او لو اخرج حيا ولم يصب به
 الماء لا يفسد ماء البئر ولا الثوب
 بالتفاسه ولا بعضه مالم يرريقه
 ولا صلاة حاملة ولو كبرا وشرط
 الحلواني شدة فله ولا خلاف
 في نجاسة لحمه وطهارة شعره
 (والسك طاهر حلال)

قال في الحلية وقد صرح عن النبي صلى الله عليه وسلم ان المسك اطيب الطيب كما رواه مسلم وسكني النووي اجاع المسلمين على طهارته وجوازيه (قوله في كل حال) أي في الاطعمة والادوية الضرورية اولا وفي القماموس انه مقول للقلب مشجع للسوداوى نافع للنفقان والرياح الغليظة في الامعاء والسموم والسدد باهى (قوله وكذا نالجته) بكسر الفاء وفتح الجيم وهي جلدة يجمع فيها المسك معرب ناهى شيخ اسماعيل عن بعض الشروح لكن قال في المنع فاؤها مفتوحة في اكثر كتب اللغة (قوله مطلقا) أي من غير فرق بين رطبها ويابسها وبين ما انفصل من المذبوحة وغيرها وبين كونها جاهلا لو أصابها الماء فسدت اولا اه اسماعيل عن مفتاح السعادة وبه ظهر ان ما في الدرر من أنها لو كانت رطبة من غير المذبوحة ليست بطاهرة على خلاف الاصح (قوله ففتح) وكذا في الزيلعي وصدر الشريعة والبحر (قوله وكذا الزباد أشباه) أي في قاعدة المشقة فحلب التيسير وكذا العنبر كما في الدر المنقي وذكر في الفتح والحلية طهارة الزباد بجننا ولم يجد فيه نقلا لكن في شرح الاشياء العلامة السيري قال في خزائن الروايات ناقلا عن جواهر الفتاوى الزباد طاهر ولا يقال انه عرق الهرة وانه مكروه لانه وان كان عرقا الا انه تغير وصار طاهرا بلا كراهة وفي شرح المواهب سمعت جماعة من الثقات من أهل الخبرة بهذا يقولون انه عرق سنو فعمل هذا يكون طاهرا وفي المنهاجية من مختصر المسائل المسك طاهر لانه وان كان دما لكنه تغير وكذا الزباد طاهر وكذا العنبر وفي القاربان الشحنة قبل ان المسك والعنبر ليسا بطاهرين لان المسك من دابة حية والعنبر خرد دابة في البحر وهذا القول لا يقول عليه ولا يلتفت اليه كما صرح به قاضي خان وأما العنبر فالصحيح انه عين في البحر بمنزلة القبر وكلاهما طاهر من اطيب الطيب اه ملخصا وفي تحفة ابن حجر وليس العنبر روثا خلافا لمن زعمه بل هو نبات في البحر اه وللعلامة البيري رسالة سماها السؤل والمراد في جواز استعمال المسك والعنبر والزباد (قوله وطهره محمد) أي لحديث العرينين الذين رخص لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشربوا من احوال الابل لسقم اصابعهم وعليه فلا يفسد الماء ما لم يقلب عليه فيخرج عن الطهورية والمتون على قولهما ولذا قال في الامداد والفتاوى على قولهما (قوله لا للتداوى ولا لغيره) بيان للتعميم في قوله اصلا (قوله عند أبي حنيفة) وأما عند أبي يوسف فانه وان وافقه على انه نجس لحديث استترهوا من البول الا انه اجاز شربه للتداوى لحديث العرينين وعند محمد يجوز مطلقا وأجاب الامام عن حديث العرينين بأنه عليه الصلاة والسلام عرف شفاءهم به وحيوا ولم يتبين شفاء غيرهم لان المرجع فيه الاطباء وقولهم ليس بحجة حتى لو تعين الحرام مدفعا للهلالة يحصل كالميتة والنحر عند الضرورة وتعمامة في البحر (قوله اختلف في التداوى بالمحترم) ففي النهاية عن الذخيرة يجوز ان علم فيه شفاء ولم يعلم دواء آخر وفي الثانية في معنى قوله عليه الصلاة والسلام ان الله لم يجعل شفاءكم كما رواه البخاري أن ما فيه شفاء لا بأس به كما يجعل النحر للعطشان في الضرورة وكذا اختاره صاحب الهداية في التبيين فقال لو عرف فكتب الفاتحة بالدم على جبهته وأنفه جازلا لشفاه وبالبول أيضا ان علم فيه شفاء لا بأس به لكن لم ينقل وهذا لان الحرمة ساقطة عند الاستشفاء لكل النحر والميتة للعطشان والجائع اهن البحر وأما سبدي عبد الغني انه لا يظهر الاختلاف في كلامهم لا تفاسقهم على الجواز للضرورة واشتراط صاحب النهاية العلم لا يتألفه اشتراط من بعده الشفاء ولذا قال والدي في شرح الدرر ان قوله لا للتداوى محمول على المظنون والاجواز باليقين اتفاق كما صرح به في المصنف اه اقول وهو ظاهر موافق لما مر في الاستدلال اقول الامام لم يكن قد علمت أن قول الاطباء لا يحصل به العلم والظاهر أن التجربة يحصل بها غلبة الظن دون اليقين الا أن يريدوا بالعلم غلبة الظن وهو شائع في كلامهم تأمل (قوله وظاهر المذهب المنع) محمول على المظنون كما علمته (قوله لكن نقل المصنف الخ) مفعول نقل قوله وقيل رخص الخ والاستدلال على اطلاق المنع واذا قيد بالمظنون فلا استدلال ونص ما في الحاوى القدسي اذا سال الدم من انف انسان ولا يتقطع حتى يحشى عليه الموت وقد علم انه لو كتب فاتحة الكتاب او الاخلاص بذلك الدم على جبهته يتقطع فلا رخص له فيه وقيل رخص كما رخص في شرب النحر للعطشان وأكل الميتة في المحصة وهو الفتوى اه (قوله ولم يعلم دواء آخر) هذا المصرح به في عبارة النهاية كما مر وليس في عبارة الحاوى الا انه يضاد من قوله كما رخص الخ لان حل النحر والميتة حيث لم يوجد ما يقوم مقامهما أفاده ط قال ونقل الجوى أن لحم الخنزير لا يجوز للتداوى به وان تعين والله تعالى اعلم

مطلب
في المسك والزباد والعنبر

في كل حال (وكذا نالجته)
طاهرة (مطلقا على الاصح)
فتح وكذا الزباد اياه لاسهالته
الى الطيبة (وبول ما كول)
اللم (نجس) نجاسة مخففة
وطهره محمد (ولا يشرب) بوله
(اصلا) لا للتداوى ولا لغيره عند
أبي حنيفة (فروع) اختلف في
التداوى بالمحترم وظاهر المذهب
المنع كما في رضاء البحر لكن نقل
المصنف ثمة وهما عن الحاوى
وقيل رخص اذا علم فيه الشفاء
ولم يعلم دواء آخر كما رخص النحر
للعطشان وعليه الفتوى

مطلب
في التداوى بالمحترم

* (فصل في البئر) *

لما ذكر نجس الماء القليل بوقوع نجس فيه حتى يراقكه اردفه بيان مسائل الآثار لان منها ما يخالف ذلك لا يتناها على متابعة الآثار دون القياس قال في الفتح فان القياس اما أن لا تطهر أصلاً كما قال بشر لعدم الامكان لاختلاط النجاسة بالاحوال والجدران والماء ينبع شيئاً فشيئاً واما أن لا تنجس حيث تعذر الاحتراز والتطهير كما نقل عن محمد انه قال اجتمع رأيي ورأي أبي يوسف أن ماء البئر في حكم الجاري لانه ينبع من اسفل ويؤخذ من اعلاه فلا نجس كحوض الحمام قلنا وما علمنا أن تنزع منها دلاء اخذ بالآثار ومن الطريق أن يكون الانسان في يد النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم كالأعمى في يد القائد اه ثم ذكر بعده الآثار الواردة بأسانيدھا فراجعها وفي البحر عن النووي البئر مؤتمنة مهموزة ويجوز تخفيفها من بآرت أي حضرت وجهها في القلة ابوروا بآرتهم سمة بعد الباء فيهما ومن العرب من يقلب الهمزة في أبا وروينقلها فيقول آبار وجهها في الكثرة بتر كسر فهمزة (قوله ليست بحيوان) قيد بذلك لان المصنف بين أحكام الحيوان بخصوصه وفصلها (قوله ولو محضفة) لان اثر التخفيف وهو الغفو عمادون الربع لا يظهر في الماء واذا قد ط اندلوا صاب هذا الماء ثوباً فالظاهر انه تعتبر هذه النجاسة بالخففة (قوله او قطرة بول) أي ولو بول ما كسول اللحم كما مر وسيأتي استثناء ما لا يمكن الاحتراز عنه كبول الفأرة (قوله لم يشع) أي لم يجعل في محل القطع منه الذي لا ينفك عن بلة نجسة ما يمنع اصابة الماء كشع وضوء (قوله فبسه ما في الفأرة) نقله في البحر عن السراج أي فالواجب فيه نزح عشرين دلواً ما لم ينتفخ أو يتفخض (قوله على مامر) أي من أن المتبر فيه اكبر رأى المبتلى به أو ما كان عشرين في عشر (قوله على المعقد) مقابله مامر من انه لو كان عمقها عشرة في عشرة فهي في حكم الكثير وقد من أن تعصم هذا القول غريب يخالف لما أطلقه الجمهور ولذا قال في البحر لا يصح أن هذا التعصيم لو ثبت لانهدمت مسائل اصحابنا المذكورة في كتبهم اه وما قوله به المقدسي رده نوح افندي (قوله ولو فأرة يابسة على المعقد) وما في خزائن الفتاوى من انها لا تنجس البئر لان اليبس دباغة ضعف كافي البحر وأوضعه في الحلية (قوله التنظيف) أي من نجاسة ودم سائل كما في الحلية وسيأتي في النجاسات انه يعني عن دم الشهيد مادام عليه ومفاده انه لو كان عليه دم لا ينجس الماء ولذا قال في الخاتمة ولو وقع الشهيد في الماء القليل لا يفسده الا اذا سال منه الدم اه سكن الظاهر أن معناه انه لو خرج منه دم سائل نجس الماء احترازاً عما اذا كثر ما خرج منه ليس فيه قوة السيلان وليس معناه انه سال منه الدم في الماء تأمل نعم ينبغي تقييد التنجيس بما عليه فانه قوة السيلان بما اذا انحلت في الماء أما لو لم ينقل عنه فلا نجس تأمل (قوله وأسلم المفسول) أما قبل غسله فنصوا على انه يفسد الماء القليل ولا تصح صلاة حامله وبذلك استدل في المحيط على أن نجاسة الميت لنجاسة خبث لانه حيوان دموى فينجس بالموت كغيره من الحيوانات لا نجاسة حدث وصحة في الكافي ونسبه في البدائع الى عاتة المشايخ كافي جنائز البحر أقول وهذا يؤيد ما حملنا عليه كلام محمد في الاصل من أن غسل الميت نجسة ويضعف مامر من تعصم انها مستعملة فافهم (قوله مطلقاً) أي غسل اولا وفي جنائز البحر وافقوا على أن الكافر لا يطهر بالغسل وأنه لا تصح صلاة حامله بعده اه اقول وهذا مؤيد أيضاً للقول بأن نجاسة الميت للثبث لا للحدث ومؤيد لما قلناه آنفاً فافهم (قوله كسقط) أطلقه بعبارة البحر والقهستاني وقيدته في الخاتمة بما اذا لم يستعمل قال فانه يفسد الماء القليل وان غسل اما اذا استعمل تخكمه حكم الكبريان وقع بعد ما غسل لا يفسد اه وعلى هذا حكم صلاة حامله كافي الخاتمة أيضاً وقها أيضاً البيضة الرطبة أو السخلة اذا وقعت من الدجاجة أو الشاة في الماء لا تفسده اه فافهم (قوله لما مر) أي في باب المياه من أن غير الدموى كزبور وعقرب لا يفسد الماء وكذا ما في المولد كسكن وسرطان فهو تحليل للقبدين فافهم (قوله وأنتفخ) أي تورم وتغير عن صفة الحيوان قهستاني وقوله أو تمط أي سقط شعره وقوله أو تنفس أي تفرقت أعضاؤه وأعضاءه ولا فرق بين الصغير والكبير كالفأرة والادى والغسل لانه تنفصل بلبته وهي نجسة مانعة فصار كقطرة خمر ولهذا الوقوع ذنب فأرة ينزع الماء كله بحر وبه ظهر أنه لو جرح الحيوان بلا تنفس ونحوه ينزع الجميع كافي الفتح وأن قطعة منه كفضضه ولهذا قال في الخاتمة قطعة من لحم الميتة تفسده (قوله ينزع كل ما فيها) أي دون الطين لو ردد الآثار ينزع الماء لكن لا يطبخ المسجد بطينها احتياطاً بحر (قوله الذي كان فيها وقت الوقوع) فلما زاد بعده قبل النزع لا يجب نزع الزائد وهو أحد قولين

* (فصل في البئر) *

(اذا وقعت نجاسة) ليست بحيوان ولو محضفة أو قطرة بول أو دم أو ذنب فأرة لم يشع فلو شمع فلو شمع فبسه ما في الفأرة (في بئر دون القدر الكثير) على مامر ولا عبرة للعق على المعقد (أو مات فيها) أو أخرجها والقي فيها ولو فأرة يابسة على المعقد لا الشهيد التنظيف والمسلم المفسول أما الكافر فينجسها مطلقاً كسقط (حيوان دموى) غير ما في لما مر (وأنفخ) أو تمط (أو تنفس) ولو تنفسه خارجها ثم وقع فيها ذكره الوالي ينزع (كل ما فيها) الذي كان فيها وقت الوقوع ذكره ابن الكمال

اقول وجه مسألة السقط انه اذا لم يستعمل لا يعطى حكم الادى من كل وجه ولذا لا يصلى عليه ولو كان يطهر بافضل لم يصلى عليه فهو في حكم الجيفة من سائر الحيوانات بخلاف ما اذا استعمل اي علت منه علامة الحياة بعد الولادة فانه كالكبير كما ذكر كذا ظهر لي اه منه

وسبأى اعتبار وقت النزع وعليه فيجب نزع الزائد وبأى قامه بقى لو لم يكن فيها القدر الواجب وقت الوقوع ثم زاد وبلغه هل يعتبر وقت الوقوع أيضا ظاهر كلامه ثم وقد ذكر في البحر أنه لو بلغه بعد النزع لا ينزع منه شيء (قوله بعد إخراج) إذا نزع قبله لا يفيد لأن الواقع سبب للنجاسة ومع بقاءه لا يمكن الحكم بالطهارة بغير (قوله إلا إذا عذر الخ) كذا في السراج واعترضه في البحر بأن هذا إنما يستقيم فيما إذا كانت البئر معينة لا تنزع وأخرج منها المقدار المعروف أما إذا كانت غير معينة فإنه لا بد من إخراجها وجوب نزع جميع الماء اهـ أقول قد عذر الإخراج وإن كان الواجب نزع الجميع لأن الواجب الإخراج قبل النزع لا بعده كما علمته (قوله متحصنة) نعم لكل من الخسبة والخرقه وانما أفرد للعطف بأوالتى هي لأحد الشئين وأشار بقوله متحصنة إلى أنه لا بد من إخراج عين النجاسة كلهم ميتة وخنزير اهـ ح قلت فلو عذرنا أيضا في القهستاني عن الجواهر لو وقع عصفور فيها فجوزوا عن إخراجها فإدام فيها فنجسة فتترك مدة يعلم أنه استحالة وصار حجة وقيل مدة ستة أشهر اهـ (قوله فبنزع) بالباء الموحدة متعلق بطهر بعده ط (قوله بطهر الكل) أى من الدلو والرشاء والبكرة ويد المستقي تعالى نجاسة هذه الأشياء بنجاسة البئر فتطهر بطهارتها المرج كدت الخريطه تبعاً إذا صار خلا وكيد المستقي تطهر بطهارة المحل وكعروة الأبريق إذا كان في يد المستقي بنجاسة رطبة فجعل يده عليها كلما صب على اليد فاذا غسل اليد نالها طهرت العروة بطهارة اليد بجر (قوله خلاصة) ومثله في الخسائية وهو مبني على أنه لا يشترط التوالى وهو المختار كما في البحر والقهستاني (قوله وليس بنفس العين الخ) أى بخلاف الخنزير وكذلك الكلب على القول الآخر فإنه بنفس البئر مطلقاً وبخلاف المحدث فإنه يندب فيه نزع أربعين كما يذكره وبخلاف ما إذا كان على الحيوان خبث أى بنجاسة وعلم بها فإنه بنفس مطلقاً قال في البحر وقيدنا بالعلم لأنهم قالوا في البقر ونحوه يخرج حياً لا يجب نزع شيء وإن كان الظاهر اشتغال بولها على انفاذها لكن يحتمل طهارتها بأن سقطت عقب دخولها ماء كثيراً مع أن الأصل الطهارة اهـ ومثله في القتع (قوله لم ينزع شيء) أى وجوب الماء في الخسائية لو وقعت الشاة وخرجت حية ينزع عشرون دلواً لتسكين القلب للتطهير حتى لو لم ينزع وفوضاً جازو كذا الحمار والبغل لو خرج حياً ولم يصبه الماء وكذا ما يؤكل لحمه من الأبل والبقر والغنم والطيور والدجاج المحبوسة اهـ ومثله في مختارات النوازل (قوله كذا في الخسائية) أقول لم أره في الخسائية وانما الذي فيها أنه ينزع في البغل والحمار جميع الماء إذا أصاب فيه الماء وكذا في البحر معزياً إليها وإلى غيرهما ومثله في الدرر وعزاء شارحها إلى المستقي وكذا في البدائع والقهستاني والامداد والحاوى القدسي ومختارات النوازل والبرازية وغيرهما وقال في المنية كذا روى عن أبي يوسف وقال شارحها الحلبي ولم يرو عن غيره خلافة اهـ وفي القتع وإن أدخل فيه الماء نزع الكل في النجس وكذا تطاير كلامهم في المشكوك اهـ وفي الجوهرة وكذا كل ما سوره نجس أو مشكوك يجب نزع الكل وفي السراج وسور البغل والحمار ينزع كل الماء لأنه لم يبق طهوراً وكذا علله في الحلبة بقوله لصيرورة الماء مشكوكاً وهو غير محكوم بطهوريته على ما هو الأصح بخلاف المكروه فإنه غير مسلوب الطهورية ومثله في القتع لكن في البحر عن المحيط لو وقع سور الحمار في الماء يجوز التوضي به ما لم يغلب عليه لأنه ظاهر غير طهور كالماء المستعمل عند محمد اهـ قلت لكنه خلاف ما تطاير عليه كلامهم كما علمت وإن مشى عليه الشارح قياساً في الأسرار وسننبه عليه والخاص أنه إذا أصاب فم الحمار الماء صار مشكوكاً في نزع الكل كالذي سوره نجس قال في شرح المنية لا شترأتهما في عدم الطهورية وإن اقترعا من حيث الطهارة فإذا لم ينزع رعايته طهر به أحد الصلاة به وحده غير مجزئة في نزع كله اهـ قال في الحلبة وهذا بخلاف ما إذا لم يصبه الماء فإن الصحيح أنه لا يصير الماء مشكوكاً فيه كما في التحفة وانما ينزع منه عشرون دلواً كالشاة كما في الخسائية اهـ أقول وبه يظهر أن قول النهر لكن في الخسائية الصحيح أنه في البغل والحمار لا يصير مشكوكاً فلا يجب نزع شيء نعم يندب نزع عشرة وقيل نزع عشرين منشأه اشتباه حالة وصول فيه الماء بجمالة عدم الوصول وتبعه الشارح فتنبه ثم رأيت شيخنا شيخنا الرجعي تنبه على ذلك كما ذكره (قوله كاذمى محدث) أى أنه ينزع فيه أربعون كما عزا في التارخائية إلى فتاوى اللجنة ثم عزا إلى الغبائية أنه ينزع فيه الجميع وفي شرح الوهبانية والتعصيق النزع للجميع عند الامام والثاني على القول بنجاسة الماء المستعمل وقيل أربعون عنده ومذهب محمد أنه يسلبه الطهورية وهو الصحيح

(بعد إخراج) إذا عذر كنجاسة أو خرقه متحصنة فنزع الماء إلى حد لا يملأ نصف الدلو بطهر الكل تبعاً ولو نزع بعضه ثم زاد في القدر نزع قدر الباقي في الصحيح خلاصة قيد بالموت لأنه لو أخرج حياً وليس بنفس العين ولا به حدث أو خبث لم ينزع شيء إلا أن يدخل فيه الماء فيعتبر بسوره فإن نجس نزع الكل والألا هو الصحيح نعم يندب عشرة في المشكوك لأجل الطهورية كذا في الخسائية زاد في التارخائية وعشرين في الفأرة وأربعين في سنور ودجاجة مخلاة كاذمى محدث

هند الشين فينزع منه عشرون ليصير طهورا وتقامه فيه والمراد بالحدث ما يشغل الجنب واستشكل في البدائع
 نزح العشرين بأن الماء المستعمل طاهر فلا يضطر ما لم يغلب على المطلق كسائر المائعات ثم قال ويحتمل أن
 يقال طهارته غير مقطوع بها للثلاف فيها بخلاف سائر المائعات فينزع ادنى ما ورد به الشرع وذلك
 عشرون احتياطاً أه قلت وهذه المسألة تؤيد القول بعدم الفرق بين الملق والملاقى في الماء المستعمل وأن
 المستعمل ملاقى الأعضاء فقط ولا يشيع في جميع ماء البئر والواجب نزح الجميع لأنه إذا وجب نزحه في
 المشكوك في طهوريته ففي المستعمل المحقق عدم طهوريته بالأولى وتؤيد ما قاله صاحب البصر من أن الفروع
 التي استدلل بها القائلون باستعمال كل الماء مبنية على رواية نجاسة الماء المستعمل والله اعلم (تمت)
 نقل في الذخيرة عن كتاب الصلاة للسكن أن الكافر إذا وقع في البئر وهو حى نزح الماء وفي البدائع أنه رواية
 عن الإمام لأنه لا يخلو من نجاسة حقيقية أو حكمية حتى لو اعتسل فوق وقع فيها من ساعته لا ينزع منها شيء أقول
 ولعل نزحها للاحتياط تأمل (قوله لأن في بولها شكا) وقدمت أنهم لم يعتبروا احتمال النجاسة في الشاة
 ونحوها ثم هذا الجواب بناء على القول بأن بول الهرة والفأرة ينجس البئر وفيه كلام يأتي (قوله وان تعذر)
 كذا عبر في الهداية وغيرها وقال في شرح المنية أي بحيث لا يمكن الإجماع عظيم أه فالمراد به التعسر وبه عبر
 في الدرر (قوله لكونها معينا) القياس معينة لأن البئر مؤنث سمعى إلا أنهم ذكروها جلا على اللفظ أولاً
 فعلا بمعنى مفعول يستوى فيه الذكر والمؤنث أو على تقدير ذات معين وهو الماء يجري على وجه الأرض أه
 حلية وليس المراد أنها جارية لما يأتي بل كما قال في البحر أنهم كل نزحوا تبع منها مثل ما نزحوا أو أكثر (قوله)
 وقت ابتداء التزح قاله الحلبي) أي في شرح المنية معزى إلى الكافي وقيل وقت وقوع النجاسة وهو ما قدمه الشارح
 عن ابن الكمال وعليه جرى ابن الكمال هنا أيضاً ومثله في الامداد ويشير إليه قول الهداية ينزع مقدار ما كان
 فيها وفي التارخانية عن المحيط لوزاد قبل التزح فقبل ينزع مقدار ما كان فيها وقت الوقوع وقيل وقت التزح قال
 في الخانية وغرة ذلك فيما إذا نزح البعض ثم وجده في الغداة كثر مما ترك فقبل ينزع الكل وقيل مقدار ما بقي
 عند الترك هو الصحيح قال في شرح المنية هذه الغمرة بناء على اعتبار وقت التزح لا وقت الوقوع فلم أن الصحيح
 ما في الكافي أه أقول فيه بحيث بل الغمرة على القولين لأن المراد أنها غمرة الخلاف فالظاهر أن ما في الخانية
 تصحيح للقول باعتبار وقت الوقوع لأن حاصل الخلاف أنه هل يجب نزح الزائد على ما كان وقت الوقوع أولاً
 فالقائل بأن المعتبر وقت التزح أراد أنه يجب نزح ما زاد سواء كانت الزيادة قبل ابتداء التزح أو قبل انتهائه فبها
 في الخانية على صورة الزيادة قبل انتهاء التزح خلفاً لها وصرح بأن الصحيح نزح مقدار ما بقي وقت الترك أي
 فلا يجب نزح الزائد فهذا تصحيح للقول باعتبار وقت الوقوع وأنه لا يجب نزح ما زاد بعده فعلم أنه تصحيح لخلاف
 ما في الكافي هذا ما ظهر لي قد بره (قوله بقول رجلين الخ) فإن قالان ما فيها ألف دلوم مثل أن نزح كذا في
 شرح المنية (قوله به يفتي) وهو الأصح كافي ودرر وهو الصحيح وعليه الفتوى ابن كمال وهو المختار
 معراج وهو الأشبه بالفتوة هداية أي الأشبه بالمعنى المستنبط من الكتاب والسنة لأن الأخذ بقول الغير
 فيما لم يشتر من الشرع فيه تقدير قال تعالى فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون كما في جراء الصيد والشهادة
 عنابة (قوله وقيل الخ) جزم به في الكنز والمقتضى وهو مروى عن محمد وعليه الفتوى خلاصة وتارخانية عن
 النصاب وهو المختار معراج عن العنابة وجعله في العنابة رواية عن الإمام وهو المختار والإيسر كافي
 الاختيار وأفاد في النهر أن المائتين والمائة الثالثة مندوبة فقد اختلف التصحيح والفتوى وضعف
 هذا القول في الحلية ونبعه في البحر بأنه إذا كان الحكم الشرعي نزح الجميع فالأقصر على عدد مخصوص
 يتوقف على دليل سمعي فبده وأين ذلك بل المأثور عن ابن عباس وابن الزبير خلافه حين أقتبا ينزع الماء كله حين
 مات زنجي في بئر زمزم وأسند ذلك الأثر مع دفع ما ورد عليها مبسوط في البحر وغيره قال في النهر وكانت
 المشايخ إنما اختاروا ما عن محمد لأنضباطه كالعشر تسيراً كما مر أه قلت لكن مروياً في أن مسائل الآبار
 مبنية على اتباع الآثار على أنهم قالوا إن محمد أفتى بما شاهد في آبار بغداد فأنها كثيرة الماء وكذا ما روى عن
 الإمام من نزح مائة في مثل آبار الكوفة أقله مائتها فيرجع إلى القول الأول لأنه تقدير بمن له بصيرة وخبرة بالماء
 في تلك النواحي لا لكون ذلك لازماً في آبار كل جهة والله اعلم (قوله وذلك) أي ما في المتن احوط للفروج عن

ثم هذا إن لم تكن الفأرة هاربة من
 هز ولا الهرة هاربة من كلب ولا الشاة
 من سبع فإن كان نزح كله مطلقاً
 كما في الجوهرة ~~المكن~~ في النهر عن
 المجتبى الفتوى على خلافه لأن في
 بولها شكا (وان تعذر) نزح كلها
 لكونها معينا (فبقدر ما فيها)
 وقت ابتداء التزح قاله الحلبي
 (بوخذ ذلك بقول رجلين عدلين
 لهما بصيرة بالماء) به يفتي وقيل
 يفتي بما شين إلى ثلثمائة وهذا اليسر
 وذلك احوط

قوله قوله طهرت وكذا قوله كما مر
وتوله وسيجي ثلاثة الوجود
لهاميا يدي من نسخ الشارح
فليجزر اه مصححه

(فان أخرج الحيوان غير منتفخ
ولا منتفخ) ولا سقط (فان)
كان (كادى) وكذا سقط وسقطه
وجدى وأوز كبير (نزع كاه وان)
كان (كحماة) وهرة (نزع أربعون
من الدلاء) وجوبا إلى ستين ندبا
(وان) كان (كعصفور) وفارة
(عشرون) إلى ثلاثين كما مر وهذا
يم المعين وغيره بخلاف نحو
صهرج وحب حيث يهراق الماء كله
لتخصيص الأبار بالآثار بصرونهر
قال المصنف في حواشيه على الكثر
ونحوه في التنف وقل عن القنية
أن حكم الركة كالبرق عن
القوائد أن الحب المظمور أكثره
في الأوج كالبئر

قوله العرف وفي نسخة المغرب اه

الخلافا لموافقته لا تمار (قوله طهرت) أى إذا لم يظهر أثر النجاسة (قوله كما مر) أى في قوله ويجوز بجار
ونعت فيه نجاسة (قوله وسيجي) أى بعد أسطر (قوله فان أخرج الحيوان) أى الميت (قوله كادى)
أى مما عاده في الجنة كالشاة والكلب كما في البحر (قوله وسقطه) أى إذا كان ما ذكرناه فيه نزما
مقدرا لا فرق بين كبيره وصغيره لكن قال الشيخ اسمعيل وأما ولد الشاة إذا كان صغيرا فكالسنور كما تشعر به
عبارةهم كما في البرجندى اه وكذا قال ولده سعيد بن عبد الغنى الظاهر أن الآدمي إذا أخرج من أمه صغيرا
أو كان سقطا فهو كالسنور لأن العبرة بالمقدار في الجنة لا في الاسم اه قلت لكن قد منعنا عن الخالية أن السقط
أن استهل حكمه كالكبيران وقع في الماء بعد ما غسل لا يفسده وإن لم يستهل أفسد وان غسل وتقدم أيضا
أن ذنب الفأرة لو شمع فيه ما في الفأرة ثم رأيت في القهستاني قال فلو وقع فيها سقط ينزع كل الماء وعن أبي
حنيفة أن الجدى كالشاة وعنه أنه والسقطه كالدجاجة كما في الزاهدى اه فعلم أن في الجدى روايتين
والظاهر أن مثله السقطه وهى ولد الشاة والحق السقط بالكبير يؤيد الأولى منهم ما وتفيد الشارح الأوز بالكبير
تبعاً للفلاصة وقال فيها ما الصغير فكالحماة يؤيد الثانية وفي السراج أن الأوزة عند الإمام كالشاة في رواية
وكالسنور في أخرى اه أقول وهذا المقام يحتاج إلى تحرر وتدبر فاعلم أن المأثور كما ذكره اجتهادون نزع الكل
في الآدمي والأربعين في الدجاجة والعشرين في الفأرة فلذا كانت المراتب ثلاثة كما سنذكره وعن هذا أورد
في المستصنى أن مسائل الأبار مبنية على اتباع الآثار والنص ورد في الفأرة والدجاجة والآدمي فكيف
يقاس ما عدلها بها ثم أجاب بأنه بعد ما استحكم هذا الأصل صار كالذى ثبت على وفق القياس في حق التفريع
عليه واعترضه في البحر بأنه ظاهر في أن فيه للرأى مدخلا وليس كذلك وقال فالأولى أن يقال أنه الحاق بطريق
الدلالة لا بالقياس كما اختاره في المعراج اه إذا علمت ذلك ظهر لك أن ما ورد بالنص من الثلاثة المذكورة
لم يفرق بين صغيره وكبيره في ظاهر الرواية وقوفهم النص ولهذا لم يختلفوا في السقط بخلاف ما لحق بذلك
كالشاة والأوزة فإنه قد يقال أن صغيره ككبيره أيضا تعا للمطوق به وقد يقال بالفرق اعتبارا للجنة فلذا وقع
فيه الاختلاف هذا ما ظهر من فيض الفتاح العظيم فاعتقه (قوله كما مر) أى بأن يقال العشرون للوجوب
والزائد للندب (تبيينه) ظاهرا اقتصار المصنف على ما ذكره يفيد أن المراتب ثلاث لأنها الواردة في النص كما قد مناه
وروى الحسن عن الإمام أن في القراد الكبير والفأرة الصغيرة عشرون دلاء وأن في الحماة ثلاثين بخلاف الهرة
فالمراتب خمس لكن الذى في المتن هو الأول وهو ظاهر الرواية كما في البحر والقهستاني (قوله وهذا) أى نزع
الأربعين والعشرين لتطهير البئر (قوله بخلاف نحو صهرج وحب الخ) الصهرج المحوض الكبير يجمع فيه
الماء فاموس والحب أى يضم الحاء الملهمة الخالية الكبيرة صحاح وأراد بذلك الرد على من أفتى بنزع عشرين
في فارة وقعت في صهرج كما نقله في النهر عن بعض أهل عصره متمسكا بما اقتضاه إطلاقهم من عدم الفرق بين المعين
وغيرها ورد في النهر تعا للبرق عافى البدائع والكافي وغيرهما من أن الفأرة لو وقعت في الحب يهراق الماء كله
قال ووجهه أن الاكتفاء بنزع البعض في الأبار على خلاف القياس بالأثار فلا يلحق بها غير ما قال وهذا الرد
انما يتم بناء على أن الصهرج ليس من معنى البئر فى شئ اه أى فإذا ادعى دخوله في معنى البئر لا يكون مخالفا
للآثار ويؤيده ما قد مناه من أن البئر مشتقة من بارت أى حفرت والصهرج حفرة في الأرض لا تصل البدالى
مائها بخلاف العين والحب والحوض واليه مال العلامة المقدسى فقال ما استدلل به في البحر لا يفتى بعده وأين
الحب من الصهرج لا سيما الذى يسع ألوف من الدلاء اه لكنه خلاف ما في التنف (قوله يهراق الماء كله) أقول
وهل يظهر بمجرد ذلك أم لا بد من غسله بعده ثلاثا والظاهر الثاني ثم رأيت في التاترخانية قال مانصه وفي فتاوى
الجنة سئل عبد الله بن المبارك عن الحب المركب في الأرض تنص قال يغسل ثلاثا ويخرج الماء منه كل مرة
فيطهر ولا يقطع الحب اه (قوله ونحوه في التنف) مقول القول أى نحو ما في البحر والنهر قال ابن عبد الرزاق
ولم أره في كتاب التنف اه أقول رأيت في التنف مانصه وأما البئر فهى التى لها مواد من أسفلها اه أى لها مياه
تمتد وأنبع من أسفلها ولا يفتى أنه على هذا التعريف يخرج الصهرج والحب والأبار التى تملأ من المطر أو من
الأنهار فهو مثل ما في البحر والنهر (قوله ونقل) أى المصنف وهو تأييد لما أفتى به ذلك العصرى (قوله أن حكم
الركبة الخ) الركبة على وزن عطية قال ح هى البئر كما في القاموس لكن في العرف هى بئر يجمع ماؤها

من المطر اه اى غشى بطن الصهرج (قوله وعليه) اى وبناء على ما نقله عن القنية والفوائد (قوله) والوزير الكبير) اى الذى هو جنى الحب المذكور فى القوائد قال فى القاموس الوزير بالكسر الدق والدق بالفتح الرقود العظيم او اطول من الحب او اصغره عسس اى ذنب لا يقعد الا ان يصغره (قوله ينزح منه كالبئر) اى فيقتصر فى الحماة على أربعين وفى الفأرة على عشرين اقول وهذا سلم فى الصهرج دون الوزير لخروجيه عن مسعى البئر وكون أكثره مطمورا اى مدفونا فى الارض لا يدخل فيه لاعتراقه ولا لغة كما قد مناه وما فى القوائد معارض باطلاق ما مر عن البدائع والكافى وغيرهما وافرقت ظاهرينه وبين الصهرج كما قد مناه عن اقدسى فاتهم وقال المصنف فى منظومته تحفة الاقران

مطمورة أكثرها فى الارض * كالبرقى الترح وهذا مرضى

قال به بعض أولى الابصار * وليس مرضيا لدى الكبار

فان نزح البعض مخصوص بما * فى البئر عند جمع جبل العليا

(قوله وهو دلو تلك البئر) هذا هو ظاهر الرواية كما فى البحر وقيد بحشية الرمل بما اذا لم يكن دلوها المعتاد كبيرا جدا فلا يجب العدد المذكور قال وهو الذى يقتضيه نظرا لقضية اه ثم ان الشارح قد تبع صاحب البحر فى تفسيره الوسط بذلك وفيه نظر لانه قول آخر وبه يشعر كلام الزيلعى وغيره وفى البدائع اختلف فى الدلو فقيل المعتبر دلو كل بئر يستقى به منها صغيرا كان أو كبيرا وروى عن ابى حنيفة انه قدر صاع وقيل المعتبر هو المتوسط بين الصغير والكبير اه وقوله صغيرا كان أو كبيرا ربما يخالف ما يحسنه الرمل تأمل (قوله) فان لم يكن الخ) اى هذا ان كان لهادلو فان لم يكن فالمعتبر دلو يسع صاعا وهذا التفصيل استظهره فى البحر وقال هو ظاهر ما فى الخلاصة وشرح الطحاوى والسراج (قوله وغيره) اى غير الدلو المذكور بان كان اصغر أو اكبر يحتسب به فلونزح القدر الواجب بدلو واحد كبيرا جزأ وهو ظاهر المذهب لحصول المقصود بصر (قوله ويكنى ملء أكثر الدلو) ظو كان مضرا فان كان يئى أكثر ما فيه كفى والا برازية وقهستانى (قوله ونزح ما وجد) اى ويكنى أيضا نزح ما وجد فيها وهو دون القدر الواجب حتى لو زاد بعد النزح لا يجب نزح شئ كما قد مناه عن البحر (قوله وجريان بعضه) اى يكنى أيضا بان حفر لها منقذ يخرج منه بعض الماء كما فى الفتح (قوله وغوران قدر الواجب) وان اعادة لا يعود فحسان جف اسفلى فى الاصح والاعاد كما فى البحر عن السراج (قوله بطريق الدلالة) اى دلالة النص وهى دلالة منطوقه على ما سككت عنه بالاولى أو بالمساواة كدلالة حرمة التأخير وأكل مال اليتيم على حرمة الضرب والالاتاف كما أوضحناه فى حواشينا على شرح المنار للشارح وأشار بذات الى الجواب عما قد مناه عن المستعنى (قوله كفارة مع هرة) اى فان ماتت نزع أربعين والا فلا نزع وان ماتت الفأرة فقط أو جرحت أو بالثغرة نزع الكل سراج وبقى من الاقسام موت الهرة فقط ولا شك أن فيه أربعين نهر (قوله ونحو الهزتين) اى ما كان مقدارهما فى الجنة (قوله ونحو الفأرتين) اى ولو كانتا كهية الدجاجة الا فى رواية عن محمد أن فيها حينئذ أربعين بجر (قوله على الظاهر) اى ظاهر الرواية كما فى البحر وهو قول محمد وعند ابى يوسف اتلحس الى التسع كهرة والعشر كشاة وجزم فى الواجب بقول محمد وبقى الثانى فأما دضعفه (قوله مغلطة) بيان لصفة الجباسة وقد مر أن التصفيف لا يظهر أثره فى الماء (قوله من وقت الوقوع) اى وقوع ما مات فيها (قوله ان علم) اى الوقت أو غلب على الظن قهستانى ومنه ما اذا شهد رجلان بوقوعها يوم كذا كما فى السراج (قوله والا) اى بأن لم يعلم ولم يغلب على الظن نهر (قوله وهذا) اى الحكم بنباسة البئر يوم اوليله ط (قوله فى حق الوضوء والغسل) اى من حيث اعادة الصلاة يعنى المكتوبة والمندورة والواجبة وستة الغبر اه حلية وسياق أن سنة الغبر انما تقضى اذا قامت مع الفرض فى يومها قبل الزوال فافهم (قوله وما جنى به) معطوف على الوضوء (قوله قطع للكلاب) لان ما تنقص باختلاط الجباسة به والجباسة مغلوقة لا يباح أكله ويباح الاتضاع به فما وراء الاكل كالدمن النجس يستصحب به اذا كان الظاهر غالبا فكذلك هذا حلية عن البدائع ويفهم منه أن النجس ليس يشد فغيره من الطعام والشراب مثله تأمل (قوله وقبل يباع من شافى) لانه يرى أن الماء لا ينقص اذا بلغ قتين لكن فى الذخيرة وعن ابى يوسف لا يطعم حتى آدم اه ولهذا عبر عنه الشارح بقيل وجزم بالاول كصاحب

وعليه فالصهرج والوزير الكبير
ينزح منه كالبرق فاعنم هذا التحرير
اه (بدلو وسط) وهو دلو تلك البئر
فان لم يكن فخا يسع صاعا وغيره
يحتسب به ويكنى ملء أكثر الدلو
ونزح ما وجد وان قل وجريان بعضه
وغوران قدر الواجب (وما بين
حامة وفأرة) فى الجنة (كفارة فى
الحكم) كما أن ما بين دجاجة وشاة
كدجاجة) فالحق بطريق الدلالة
بالاصغر كما دخل الاقل فى الاكثر
كفارة مع هرة ونحو الهزتين كشاة
اتصافا ونحو الفأرتين كفارة
والثلاث الى اتلحس كهرة والست
كشاة على الظاهر (وبحكم بنباستها)
مغلطة (مروفت الوقوع ان علم
والافنديوم وليله ان لم ينتفع ولم
ينفسخ) وهذا (فى حق الوضوء)
والغسل وما جنى به فيطعم للكلاب
وقيل يباع من شافى

البدائع ولعل وجهه انه في اعتقاد الخنقي نجس ولا ينظر الى اعتقاد غيره ولذا لو استفتاه عنه لايقتبه
 الا بما يعتقده (قوله اما في حق غيره) أي غير ما ذكر من الوضوء والغسل واليهين (قوله فيحكم بنجاسته)
 الاولى بنجاستها أي البئر كما عبر في البصر وقوله في الحال أي حال وجود القارة مثلا من يوم وليلة ولا من وقت
 غسل الثياب ولهذا قال الزيلعي أي من غير اسناد لانه من باب وجود النجاسة في الثوب حتى اذا كانوا غسلاوا
 الثياب بآبائها لم يلزمهم الاغسلها في الصحيح اه وعزاه في البحر الى المحيط أيضا واعتضه بعض محشي صدر
 الشريعة بأنه اذا حكم بنجاسة البئر في الحال يلزم أن لا تنجس الثياب التي غسلت بآبائها قبله فلا يلزم غسلها فلا
 معنى لقوله لا يلزم الاغسلها اه وكذا اعتضه في الحلية بما حاصله انه اذا لم يغسل الثياب لتكونها غسلت
 بماء هذا البئر فكيف لم يحكم على الثياب بالنجاسة مستندا الى وقت غسلها المتيقن حصوله قبل وجود القارة
 وانما اقتصر على وقت وجودها مع انه لا يتجه على قول الامام لانه يوجب مع الغسل الاعادة ولا على قولهما لانهما
 لا يوجبان غسل الثوب اصلا اه واقره في البحر والنهر وغيرهما وأقول وبالله تعالى التوفيق ما قاله الزيلعي مخالف
 لاطلاق المتون فاطبة فانهم حكموا بالنجاسة ولم يفسلوا بين الوضوء والثوب وفي الهداية ومختصر القدوري
 أعادوا صلاة يوم وليلة اذا كانوا فوضوا منها وغسلوا كل شيء اصابه ماؤها اه وفي شرح الجامع الصغير
 لقاضي خان ان كانت متنفذة اعادوا صلاة ثلاثة ايام ولياها وما اصاب الثوب منه في الثلاثة افسده وان عمن
 منه لم يؤكل خبزه اه ومثله في المنية وشرحها ثم رأيت بعض محشي صدر الشريعة نقل ما نقلناه وقال انه
 المذكور في اعلام الاعتبار والمشهور في الرواية عن أبي حنيفة اه فقد ظهر أن الصواب عدم الاقتصار
 على الحال وبه يزول الاشكال ثم اشار في الدرراني أن ما قاله الزيلعي ملحق من قول الامام وقوله ما حيث قال
 بعد نقله كلام الزيلعي يؤيده ما قال في معراج الدراية ان الصباغي كان يفتق بهذا انتهى أي بهذا التفصيل قال
 في البحر كان الصباغي يفتق بقول ابي حنيفة فيما يتعلق بالصلاة وقوله ما سواء كذا في معراج الدراية اه وأقول
 لا ينبغي أن مقتضى ما افتق به الصباغي أن تجب اعادة الصلاة ولا يجب غسل الثياب وهذا عكس ما قاله الزيلعي
 فأين التأييد ثم يظهر هذا التأييد على ما قال بعضهم ان حرف الاستثناء في عبارة الزيلعي زائد أقول وكذا
 وجدته ساقطا في نسخة قديمة مصححة وكذا وجدته في نسخة مضمرة وباعليه وقد ظهر بما قررناه أن ما ذكره
 الشارح من التفصيل تابع فيه الزيلعي وهو مخالف لما في عامة المعبرات مع ما فيه من الاشكالات فلا يقول عليه
 وان اقره في البحر والمنع ولهذا لم يعزج عليه في فتح القدير فاعتهم هذا التحرير الذي هو من مخ العليم الخبير (قوله
 وهذا لو نظهر الخ) الاشارة في عبارة الجوهرية الى عبارة القدوري التي قد منها ثم ان ما ذكره في الجوهرية عزاه
 الى شيخه موفق الدين ثم قال والمعنى فيه أن الماء صار مشكوكا في طهارته ونجاسته فان كانوا محدثين يبين لم يزل
 حديثهم بماء مشكوك فيه وان كانوا متوضئين لا تبطل صلاتهم بماء مشكوك في نجاسته لان الذين لا يرتفع بالشك
 اه اقول هذا أيضا مخالف لاطلاق عبارات المعبرات من لزوم اعادة الصلاة وغسل كل شيء اصابه
 ماؤها في تلك المدة فانه يشمل الاعادة عن حدث وغيره والغسل ثوب أو بدن من حدث أو نجاسة أو شرب
 أو غيره وأيضا يناقضه مسألة الهجين فانه يلزم عليه أن يكون طاهرا حلالا لكونه كان طاهرا فلا تزول
 طهارته بماء مشكوك فيه مع انه مخالف لما صرح حوايه في عامة كتب المذهب وأيضا فقد رجعوا قول الامام
 بحكمه بالنجاسة من يوم أو ثلاثة ايام بأنه الاحتياط في أمر العبادة ولا ينبغي أن هذا التفصيل خلاف الاحتياط
 فكان العمل على ما في كتب المذهب أولى (قوله استحصانا) الاستحصان كما قال الكرخي قطع المسألة عن
 نقلها لما هو اقوى وذلك الاتوى هو دليل يقابل القياس الجلي الذي تسبق اليه أفهام المجتهدين فصا كان
 أو اجما أو قياسا خفيا وتماه في فتاوى العلامة قاسم (قوله وقال الخ) قوله ما هو القياس الجلي
 وبيان وجه كل في المطولات (قوله فلا يلزمهم) أي اصحاب البئر شي من اعادة الصلاة أو غسل ما اصابه
 ماؤها كما صرح به الزيلعي وصاحب البحر والفيض وشارح المنية فقول الدرر بل غسل ما اصابه ماؤها قال في
 الشريعة لالية لعل الصواب خلافه (قوله قبله) أي قبل العلم بالنجاسة (قوله قبل به يفتق) قاتله صاحب
 الجوهرية وقال العلامة قاسم في تصحيح القدوري قال في فتاوى العتباتي قوله ما هو المختار قلت لم يوافق على
 ذلك فقد اعتمد قول الامام البرهاني والنسفي والموصلي وصدر الشريعة ورجح دليله في جميع المصنفات

أما في حق غيره كغسل ثوب فيحكم
 بنجاسته في الحال وهذا لو نظهر
 عن حدث أو غسل عن خبث
 والام يلزم شيء اجما جوهرة
 (ومذ ثلاثة ايام) بلياليها (ان
 انتفع أو تفسخ) استحصانا وقال
 من وقت العلم فلا يلزمهم شيء قبله
 قيل وبه يفتق

مطلب
 مهم في تعريف الاستحصان

وصرح في البدائع بأن قولهما قياس وقوله استحسان وهو الاحوط في العبادات اه (قوله اعاد من آخر احتلام الخ) لف ونشر مرتب وفي بعض النسخ من آخر نوم وهو المراد بالاحتلام لان النوم سببه كما قلناه في البصر (قوله ورعاف) هذا ظاهر اذا وقع له رعاف ولم يبينوا حكم ما اذا لم يقع له ولا جل هذا والله تعالى اعلم روى ابن رستم أن الدم لا يبعد فيه لأن دم غيره قد يصيبه فالظاهر أن الاصابة لم تتقدم زمان وجوده بخلاف المتى فان منى غيره لا يصيب نوبه فالظاهر أنه منيه فيعين وجوده من وقت وجود سبب خروجه حتى لو كان الثوب مما يلبسه هو وغيره يستوى فيه حكم المتى والدم واختار في المحيط ما رواه ابن رستم ذكره في البصر وقوله فالظاهر أن الاصابة الخ لا يظهر في الجفاف ط وفي السراج لو وجد في نوبه نجاسة مغلفة أكثر من قدر الدرهم ولم يعلم بالاصابة لم يعد شيئاً بالاجماع وهو الاصح اه قلت وهذا يشمل الدم فيقتضي أن الاصح عدم الاعادة مطلقاً تأمل (قوله لو منتفخة أو ناشفة الخ) ذكره في النهر جفافاً بعد قولهم فثلاثة أيام وينبغي على قياس ما سبق تقييده بكونها منتفخة أو ناشفة وان لم يكن اعاد يوماً وليلة اه (قوله في بول فأرة في الاصح) وسيد كرفي الانجاس أن عليه الفتوى وأن خروها لا يفسد ما لم يظهر أثره وأن بول السنور عفو في غير أواني الماء وعليه الفتوى اه أقول وفي الخاتمة أن بول الهرة والفأرة وخروهما نجس في اظهر الروايات يفسد الماء والثوب اه ولعلمهم رجحوا القول بالعفو للضرورة (قوله بخره) بالنجس وبالضم كما في المغرب (قوله حمام وعصفور) أي ونحوهما مما يؤكل لحمه من الطيور سوى الدجاج والاوز (قوله في الاصح) راجع الى قوله وكذا سباع طير أي مما لا يؤكل لحمه من الطيور وهذا ما صححه في المبسوط وصحح قاضي خان في جامعه النجاسة بخر (قوله لتعذر صونها) أي البئر عنه أي عن الخمر المذكور ومفاد التعليق أنه نجس معفو عنه للضرورة وفيه اختلاف المشايخ لكن الذي اختاره في الهداية وكثير من الكتب أنه ليس بنجس عند الاجماع العملي على اقتناء الحمامات في المسجد الحرام من غير تكريم مع العلم بما يكون منها كما في البصر قال ولم يذكر هذا الخلاف فائدة مع اتفاقهم على سقوط حكم النجاسة اه قلت ~~بممكن~~ أن تظهر في التعاليق وكذا اذا رماه في الماء قصد فاته لا ضرورة في ذلك لكونه بفساده وما في النهر من أنها يمكن أن تظهر فيما لو وجدها على نوب وعنده ما هو حالها لا تجوز الصلاة فيه على العفو لا تنفاه الضرورة وتجوز على الطهارة اه قال ط فيه نظر اذ مقتضاه عدم جواز التطهر بهذا الماء حيث وجد غيره (قوله ولا يتقاطر بول الخ) تبع فيه صاحب الدرر وأشار في الفيض الى ضعفه وذكر القهستاني في الانجاس أنه ان وقع في الماء نجسه في الاصح وكذا ذكره الحدادي عن الكفاية معطلا بأن طهارة الماء أكد وبأنه لا حرج في الماء أي بخلاف البدن والثوب وبه جزم الشارح في الانجاس أيضاً فعلم أن كلام المصنف جي على القول الضعيف كإنبه عليه العلامة نوح أفندي (قوله كروا بر) ومثل الروايات الأخرى ط وسيأتي اشباع الكلام على هذه المسألة في باب الانجاس (قوله وغبار نجس) بالاضافة وعدمها في الجيم الفتح والكسر ط (قوله ويعرفى ابل وغنم) أي لا تزح بهما وهذا استحسان قال في الفيض فلا نجس الا اذا كان كثيراً سواء كان رطباً أو يابساً صحيحاً أو منكسراً ولا فرق بين أن يكون البئر حاراً كالماء أو لا كالفلوات هو الصحيح اه وفي التاترخانية ولم يذكر محمد في الاصل روث الحمار والخنثى واختلفوا فيه فقبل نجس ولو قليلاً أو يابساً وقبل لو يابساً فلا وأكثرهم على أنه لو فيه ضرورة وبلى لا نجس ولا نجس اه (فائدة) قال نوح أفندي الروث للفرس والبقل والحمار والخنثى بكسر فسكون للبقر والصيل والبعر للابل والغنم والخمر للطيور والنحو للكلب والعذرة للانسان (قوله في محلب) بكسر الميم ما يحلب فيه قاموس (قوله وقت الحلب) فلو وقعت في غير زمان الحلب فهو كوقوعها في سائر الاواني فتنجس في الاصح لان الضرورة انما هي زمان الحلب لان من عادتها أن تبع ذلك الوقت والاحتراز عنه عسير ولا كذلك غيره اه شارح سنبة (قوله قبل تغت وتلون) قال في العناية تبعاً للثانية فلو تغتت أو أخذ اللبن لو نجس اه قتال (قوله والتعبير بالبعرتين) أي في مسائل البئر والمحلب كما افاده في التبريلالية عن الفيض (قوله اتفاقاً) أعلم أن بعضهم فهم من تقييد محمد في الجامع الصغير بالبعرة أو البعرتين أنه احتراز عن الثلاث بناء على أن مفهوم العدد في الرواية معتبر قال في البصر وهذا الفهم انما يتم لو اقتصر محمد على ذلك مع أنه قال لا يفسد ما لم يكن كثيراً فاحشاً والثلاث لبس بكثير فاحش كذا نقل

(فرع) وجد في نوبه منياً أو بولا
أرد ما اعاد من آخر احتلام وبول
ورعاف ولو وجد في جبهته فأرة
ميتة فان لا تثب فيها اعاد مذ
وضع القطن والا فثلاثة أيام لو
منتفخة أو ناشفة والا فيوم وليلة
(ولانزح) في بول فأرة في الاصح
فيض ولا (بخر حمام وعصفور)
وكذا سباع طير في الاصح لتعذر
صونها عنه (و) لا يتقاطر بول
كروا بر وغبار نجس) للعفو
عنهما (وبعرفى ابل وغنم) كما يعنى
(لو وقعت في محلب) وقت الحلب
(فرميتا) فوراً قبل تغتت وتلون
والتعبير بالبعرتين اتفاقاً

مطلب
في الفرق بين الروث والخنثى والبعرة
والخمر والتعبير والعذرة

عبارة الجامع في المحيط وغيره اه فإشار الشارح الى أن قول المصنف وبه عرق ابل وغن المراد منه القليل
لا خصوص التنتين وحل قوله وقيل الخ على بيان حد القليل والكثير ليعيد أن ذلك ليس قولاً آخر كما قد يتوهم
وانما عبر عنه المصنف بقوله وقيل ليعيد وقوع الخلاف في حده فان فيه اقوالاً صحيحة منها قولان أرجحهما هذا
والثاني أن ما لا يخلو لدون عن بعرة فهو كثير صحه في النهاية وعزاه الى المبسوط فانهم (قوله ذكره في
الفيض) لم يصرح في الفيض بهذه العبارة وانما يفهم من قوله اذا كان كثيراً كما قد مناه (قوله وعليه
الاعتماد) وصحبه في البدائع والكافي وكثير من الكتب بجر وفي الفيض وبه ينق (قوله لا يقتدر الخ)
أي أن عادة الامام رحمه الله تعالى أن ما كان محتاجاً الى تقدير بعدد أو مقدار مخصوص ولم يرد فيه نص
لا يقتدره بالرأي وانما يفوضه الى رأي المبني فلذا كان هذا القول أرجح (قوله البعد الخ) اختلف في مقدار
البعد المانع من وصول نجاسة البالوعة الى البئر ففي رواية خمسة اذرع وفي رواية سبعة وقال الحلواني المعتبر
الطعم أو اللون أو الرائحة فان لم يغير جازوا لا ولو كان عشرة اذرع وفي الخلاصة والخاتمة والتعويل عليه وصحبه
في المحيط بجر والحاصل انه يختلف بحسب رخاوة الارض وصلابتها ومن قدره اعتبر بحال ارضه (قوله
ويعتبر سور بستر) لما فرغ من بيان فساد الماء وعدمه باعتبار وقوع نفس الحيوانات فيه ذكرهما باعتبار ما يتولد
منها والسور بالضم مهموز العين بقية الماء التي يقيها الشارب في الاناء أو في الخوض ثم استعمل بقية الطعام
وغيره والجمع الاسار والفعل اسار أي أبني بما شرب بجر وغيره وظاهر القاموس ان السور حقة في مطلق
البقية والمعنى أن السور يعتبر بطعم مستره فان كان لحم مستره طاهر افسوره طاهر ونجس افسه أو مكرهها فأكروه
أو شكوها فاشكوا ابن ملك (قوله اسم فاعل من اسار) أي مستر اسم فاعل قياسي مأخوذ من مصدر اسار
أو سار كنع واسم فاعلها السجاعي سار كحر أو التباسي جازن كما في القاموس (قوله لا اختلاطه بلعابه) علة
ليعتبر أي ولعابه متولد من لحمه فاعتبر به طهارة ونجاسة وكراهة وشكا منح اه ط (قوله ولو جنبنا الخ) بيان
للاطلاق فان قيل ينبغي أن يتجنب سور ع على القول بنجاسة المستعمل لسقوط الفرض بهذا الشرط على الرابع
قلنا المستعمل هو المشروب لا ما بقي ولو سلم فلا يستعمل للرجح كادخال اليد في الحب للكرز ونحوه في البحر
(قوله أو كافر) لانه عليه الجلالة والسلام انزل بهض المشركين في المسجد على ما في الصحاحين فالمراد
بقوله تعالى انما المشركون نجس النجاسة في اعتقادهم بجر ولا يشكل نزح البئر به لو اخرج حيا لان ذلك
لما عليه في الغالب من النجاسة الحقيقية أو الحكمية كما قد مناه (قوله أو امرأة) أي ولو حائضاً أو نفساء لما
روى مسلم وغيره عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت اشرب وأنا حائض فأناؤه النبي صلى الله عليه وسلم
فبضع فاه على موضع في بجر (قوله نعم يكره سورها الخ) أي في الشرب لافي الطهارة بجر قال الرمي
ويجب تقييده بغير الزوجة والحارم اه وأورد بعضهم على قول البحر لافي الطهارة ما مر في الوضوء من أنه
يكره التوضي بفضل ماء المرأة والمراد به السور اقول المراد به الماء الذي وضأت به في خلوتها كما وضعت
فيما مر قد بر (قوله للاستلذاذ) قال شيخنا وبستهناد منه كراهة الحلاق الامر اذا وجد المخلوق رأسه من
اللذة ما يزيد على ما لو كان ملتصقا اه فكراهة التكبس ونحو الرجلين واليدين من الامر وفي الحمام بالاولى ط
(قوله واستعمال ريق الغير) اعترضه ابو السعود بانه يشمل سور الرجل للرجل والمرأة للمرأة فانظروا للاقتصار
على التعليل الاول كما فعل في النهر اه أي لانه صلى الله عليه وسلم كان يشرب ويعطى الاناء لمن عن يمينه ويقول
الايمن فالايمن نعم عبر في المنع بالاجنبية وفيه نظر أيضاً والذي يظهر أن العلة الاستلذاذ فقط ويفهم منه أنه حيث
لاستلذاذ لا كراهة ولا سيما اذا كان يعافه (قوله مجتبى) أي قبيل كتاب الوصايا وكان المناسب ذكره قبل التعليل
لأنه لم اره في المجتبى (قوله وما كول لحم) أي سوى الجلالة منه فانه مكروه كما يأتي (قوله ومنه الفرس
في الاصح) وهو ظاهر الرواية عن الامام وهو قولهما وكراهة لحمه عنده لاحترامه لانه آلة الجهاد لا لباسه
فلا يؤثر في كراهة سور بجر والفرس اسم جنس كالحمار فيم الذكر والانثى ط (قوله ومثله ما لادم له) أي
سائل سواء كان يعيش في الماء أو في غيره ط عن البحر (قوله قبيل لكل) أي للآدمي وما كول اللحم
وما لادم له ط (قوله طاهر) أي في ذاته طهور أي مطهر لغيره من الاحداث والابخاث ط (قوله
وسور خنزير) قدر لفظ سور إشارة الى أن لفظ خنزير بجرور بخلاف حذف وأبقى عمله وهو قليل والاولى رفعه

مطلب في السور

لان ما فوق ذلك كذلك ذكره في
الفيض وغيره ولذا قال (قيل
اقليل المعفو عنه ما يستقله
الناظر والكثير بعكسه وعليه
الاعتماد) كما في الهداية وغيرها
لان ابا حنيفة لا يقتدر شياً بالرأي
(فرع) البعدين البئر والبالوعة
بتدريماً لا يظهر للنجس اثر (ويعتبر
سور بستر) اسم فاعل من اسار
أي ابقى لا اختلاطه بلعابه (فسور
آدمي مطلقاً) ولو جنباً أو كافراً
أو امرأة نعم يكره سورها للرجل
كعكسه للاستلذاذ واستعمال
ريق الغير وهو لا يجوز مجتبى
(وما كول لحم) ومنه الفرس في
الاصح ومثله ما لادم له (طاهر
القم) قبل لكل (طاهر) طهور
بلا كراهة (و) سور (خنزير)

لقامه مقام المضاف قال الزيلعي ولا يجوز عطفه على الجبرور قبله لانه يلزم منه العطف على معمولي عاملين مختلفين كما اوضحه في البصر (قوله وسباع بهائم) هي ما كان يصطاد بنابه كالاسد والذئب والفهد والنمر والتعلب والقبيل والضبع واشباه ذلك سراج (قوله فور شر بها) أي بخلاف ما اذا مكث ساعة ابتلع ريقه ثلاث مرات بعد لمس شفتيه بلسانه وريقه ثم شرب فانه لا ينفس ولا بد أن يكون المراد اذا لم يكن في بزاقه أثر النحر من طعم أو ريح اه حلية (قوله لا يستوعبه اللسان) أي لا يتمكن أن يعجمه بريقه (قوله ولو بعد زمان) أي ولو كان شربه الماء بعد زمان طويل وفي أنجاس التاتريانية عن الحاموي وقيل اذا كان الاناء مملواً ينفس الماء والاناء بملأ فاقعه والا فلا اه أي لانه اذا لم يكن مملواً يكون الماء وارداً على الشارب فاذا شلعه يكون كلبخاري (قوله فوراً كل فارة) فان مكثت ساعة ولم تستقمها فمكثت منه ولا ينفس عندها وقال محمد بن يوسف لان النجاسة لا تزول عنده الا بالماء وينبغي أن لا ينفس على قوله اذا غابت غيبة يجوز معها شربه من ماء كثير حلية (قوله مغلط) وفي رواية عن الثاني ان سوراً لا يؤكل كبول ما يؤكل والذي يظهر ترجيح الاول بصر (قوله مخلاة) بتشديد اللام أي حرسة تحاط النجاسات ويصل منقارها الى ماتحت قدمها أما التي تحبس في بيت وتعلق فلا يكره سورها لانها لا تجد عذرات غيرها حتى تجول فيها وهي في عذرات نفسها لا تجول بل تلاحظ الحب بينه فتلقطه كما حققه في الفتح وتماسه في البصر (قوله وابل وبقر جلالة) أي تأكل النجاسة اذا جهل جالها فان علم حالها طهارة ونجاسة فسورها مثله اه مقدسي اقول الظاهر أنه اراد بالجلالة غير التي اتن لجهما من أكل النجاسة اذ لو اتن فالظاهر الكراهة بلا تفصيل لانهم صرحوا بأنها لا ينفس بها كما يأتي في الاضحية قال في شرح الوهبانية وفي المستقى بالجلالة المكروهة التي اذا قرئت وجدت منها رائحة فلا تؤكل ولا يشرب لبنها ولا يعمل عليها ويكره بيعها وهبتها وتلك حالها وذكر البقالي أن عرقها ينفس اه وصرح المصنف في الحظر والاباحة أنه يكره لحم الانان والجلالة قال الشارح هناك وتجبس الجلالة حتى يذهب تن لجهما وقد تثلثة ايام لدجاجة وأربعة لشاة وعشرة لابل وبقر على الاظهر ولو اكلت النجاسة وغيرها بحيث لم تن لجهما حلت اه وبه علم أن الجلالة التي يكره سورها هي التي لا تأكل الا النجاسة حتى اتن لجهما لانها حينئذ غير مأكولة ولذا قال في الجوهرية فان كانت تخلط أو أكثر علفها علف الدواب لا يكره سورها اه قلت بقي شيء وهو أن الغالب أن الابل تجتر كالغنم وجترها نجاسة كسرقينها كما سيأتي ومقتضاه أن يكون سورها مكروها وان لم تكن جلالة ولم أر من تعرض له وانما المفهوم من اطلاقهم عدم الكراهة فليتأمل (قوله لم يعلم ربه طهارة منقارها) لما روى الحسن عن أبي حنيفة ان كلن هذا الطير لا يتناول الميتة مثل البازي الا الهي ونهوه لا يكره الوضوء وانما يكره في الذي يتناول الميتة وروى عن أبي يوسف أيضاً مثله حلية (قوله وسواكن بيوت) أي بماله دم سائل كالفأرة والحية والوزغة بخلاف ما لادم له كالنفس والصرص والعقرب فانه لا يكره كما مر وتعامه في الامداد (قوله طاهر للضرورة) بيان ذلك أن القياس في الهرة نجاسة سورها لانه مختلط بما بها المتولد من لجهما النجس لكن سقط حكم النجاسة اتخافا بعلة الطواف المنصوصة بقوله صلى الله عليه وسلم انها ليست بنجاسة انها من الطوافين عليكم والطوافات اخرجها اصحاب السنن الاربعة وغيرهم وقال الترمذي حسن صحيح يعني أنها تدخل المضائق ولازمة شدة المخالطة بحيث يحذر صون الاواني منها وفي معناها سواكن البيوت للعلل المذكورة فسقط حكم النجاسة للضرورة وبقيت الكراهة لعدم تحاسنها النجاسة وأما المخلاة فلعلها طاهر فسورها كذلك لكن لما كانت تأكل العذرة كره سورها ولم يحكم بنجاسته للشك حتى لو علمت النجاسة في فمها تنفس ولو علمت الطهارة اتفت الكراهة وأما سباع الطير فالقياس بنجاسة سورها كسباع البهائم بجماع حرمة لجهما والاستحسان طهارته لانها تشرب بمنقارها وهو عظم طاهر بخلاف سباع البهائم لانها تشرب بلسانها المبطل بلعابها النجس لكن لما كانت تأكل الميتة غالباً اشبهت المخلاة فكره سورها حتى لو علم طهارة منقارها اتفت الكراهة هكذا اقرروا وبه علم أن طهارة السور في بعض هذه المذكورات ليست للضرورة بل على الاصل فتنبه (قوله مكروه) لجواز كونها أكلت نجاسة قبيل شربها وأقاد في الفتح انه لو احتل تطهرها فما زالت الكراهة حيث قال ويحمل اصغاره صلى الله عليه وسلم الاناء للهرة على زوال ذلك التوهم بأن كانت في مرأى منه في زمان يمكن

قوله لانه يلزم الخ أي لان الكلب معطوف على الآدمي وهو معمول للمضاف أعني سور ونجس معطوف على طاهر وهو معمول للمبتدا أعني سور فكان فيه العطف على معمولين وهما الآدمي وطاهر لعاملين وهما المضاف والمبتدا هذا اذا كان المضاف عاملاً في المضاف اليه أما اذا كان العامل هو الاضافة فلا اشكال انه من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين اه بصر وأشار بقوله فلا اشكال الى أن في التقرير السابق اشكالا لانه مبني على تنزيل اختلاف العمل منزلة اختلاف العامل لان العامل وهو سور واحد في الحقيقة لكن عمله في المضاف اليه وفي الخبر مختلف فكانه عاملاً من اه منه

وكلب وسباع بهائم) ومنه الهرة البرية (وشارب خمر فور شر بها) ولو شارب طويلاً لا يستوعبه اللسان فتنفس ولو بعد زمان (وهرة فوراً كل فارة نجس) مغلط (و) سور هرة (ودجاجة مخلاة) وابل وبقر جلالة فالاحسن ترك دجاجة لديم الابل والبقر والغنم فمستأنى (وسباع دير) لم يعلم ربه طهارة منقارها (وسواكن بيوت) طاهر للضرورة (مكروه)

فيه غسلها فباعها وأما على قول محمد فيمكن بمشاهدة شربها من ماء كثير أو مشاهدة قدمها عن غيبة يصح
معها ذلك فيعارض هذا التصور بتصويراً كلها فبما قيل شربها فيسقط فتبقى الطهارة دون كراهة لان الكراهة
ما جاءت الا من ذلك التصور وقد سقط وعلى هذا لا ينبغي اطلاق كراهة كل فعلها والصلاة اذا لمحت عضوا
قبل غسله كما اطلقه شمس الاثمة وغيره بل يقيد بثبوت ذلك التوهم أما لو كان زائلاً بمسألة فلا اه وأقره
في البحر وشرح المقدسي وهو خلاف ما قدمناه عن المنية تأمل (قوله تنزيها) قيد به ثلاث توهم التصريم قال
في البحر واعلم أن المكروه اذا اطلق في كلامهم فالمراد منه التصريم الا أن ينص على كراهة التنزيه فقد قال
المصنف في المصنف لفظ الكراهة عند الاطلاق يراد بها التصريم قال ابو يوسف قلت لابي حنيفة اذا قلت في شيء
اكرهه فإني فيه قال التصريم اه (قوله في الاصح) الخلاف انما هو في سورة الهرة قال في البحر وأما سور
الدجاجة المحلاة فلم أر من ذكر خلافا في المراد من الكراهة بل ظاهر كلامهم أنها كراهة تنزيه بخلاف لانها
لا تصحى النجاسة وكذا في سباع الطير وسواكن البيوت اه (قوله كلاً لغير) أي أكل سورها أي
موضع فيها وما سقط منه من الخبز ونحوه من الجامدات لانه لا يخلو من لعابها وليس المراد أكل ما بقي أي مما لم
يخالط لعابها بخلاف المانع كما أوضحه في الحلية وأما الشارح كراهته لغيره لانه يجد غيره وهذا عند توهم نجاسة
فيها كما قدمناه عن القمّ قريبا (فرع) تكره الصلاة مع حل مأسوره مكروه كالهرة اه بجرعن التوشيح قلت
وينبغي تقييده بالتوهم أيضا كما علمته مما مر ويظهر منه كراهة الصلاة بثوب أصابه السور المكروه كما ذكره في الحلية
(تكملة) قيل ست تورث النسيان سورة القارة والقارة القملة وهي حية والبول في الماء الراكد وقطع القطار
ومضع العلك وأكل التفاح ومنهم من ذكره حديثا للكنن قال ابو الفرج بن الجوزي انه حديث موضوع
بجر وحلية واطلاق التفاح هنا موافق لما في كتب الطب من انه كله مورث للنسيان وذكر بعضهم الحديث
مقيدا التفاح بالجامض (تكملة) زاد بعضهم مما يورث النسيان اشياء منها العصيان والهجوم والاحزان
بسبب الدنيا وكثرة الاشتغال بها وأكل الكزبرة الرطبة والنظر الى المصلوب والجم في نفرة القفا والسم الخ
والخبز الحامى والاكل من القدر وكثرة المزح والفصل بين المتساير والوضوء في محل الاستنجاء وتوسد السر او بل
أو العمامة وتطير الجنب الى السماء وكس البيت بالنار ومسح وجهه أو يديه بذيده ونفض الثوب في المسجد
ودخوله بالسري وخروجه بالعنى واللعب بالمدأكبر والذكر حتى ينزل والنظر اليه والبول في الطريق أو تحت
شجرة مثمرة أو في الماء الراكد أو في الرما دون النظر الى الفرج أو في امرأة الجاهل والامتشاط بالمشط المكسور وغير
ذلك وليس يدعى عبد الغنى فيها رسالة (قوله اهلى) أما الوحشى فإما كقول فلاشك في سوره ولا كراهة (قوله
في الاصح) قاله قاضى خان ومقابله القول بنجاسته لانه نجس فنه بنم البول قال في البدائع وهو غير سديد لانه
امر موهوم لا يغلب وجوده فلا يؤثر في ازالة الثابت بجر (قوله اتمه حجارة) قال في القاموس الحجارة بالماء
الأتان فانهم وهذا القيد صرح به غير واحد منهم السروجى في شرح الهداية قال اذا نزل الحمار على الرمكة
أى الفرس لا يكره لحم البغل المتولد بينهما فعلى هذا لا يصير سوره مشكوكا فيه اه والمراد لا يكره لحمه
عندهما الحاقاله بالفرس وعنده يكره كالفرس الا أن سوره لا يكون مشكوكا انتفاها كما هو العصح في سور
الفرس وكذا البغل الذى اتمه بقرة يحمل لحمه انتفاها ولا يكون سوره مشكوكا لكن ينافى هذا قول صاحب
الهداية والبغل من نسل الحمار فيكون بمنزلة فانه يقيد باعتباره الاب الا أن الاصل في الحيوانات الاخلاق بالآتم
كما صرح حوايه في غير موضع شرح المنية ونحوه في النهر قال في الحلية قلت ويمكن أن يقال ما في الهداية يخرج
على مذهب الامام خاصة فيما اذا كان ابوه حمارا أو أمه فرسا تغلب الجانب التصريم على الاباحة احتياطا
(قوله فطاهر) الاولى قول ابن ملك عن الغاية فطهور لان الولد يتبع الام اه (قوله ولا عبرة بغلبة
الشبه) رد على ما قاله مسكين من أن التبعية للام محلها ما دام يغلب شبهه بالاب (قوله تصرعهم الخ)
صرع في الهداية وغيرها في الاضحية يجوز الاضحية به حيث قال والمولود دين الاهلى والوحشى يتبع الام
لانها الاصل في التبعية حتى ان نزل الذئب على الشاة ينصى بالولد اه تأمل (قوله اعتبار الام) لانها
الاصل في الولد لا تنفصله منها وهو حيوان متقوم ولا ينقص من الاب الاماء مهينا ولهذا يتبعها في الرق
والحرية وانما اضيف الادى الى ابيه تشرى بغيره وصيانته عن الضياع والا فالأصل اضافته الى الام

مطلب
الكراهة حيث اطلقت فالمراد منها
التصريم

مطلب
ست تورث النسيان

تنزيها في الاصح ان وجد غيره والا
لم يكره أصلا كأكلة لغير (و) سور
(حمار) اهلى ولو ذكر فى الاصح
(وبغل) امه حجارة فلو فرسا وبقرة
فطاهر كقول من حمار وحشى
وبقرة ولا عبرة بغلبة الشبه
لتصرعهم يحمل اكل ذئب ولده
شاة اعتبار الام وجواز الاكل
يستلزم طهارة السور كما لا يخفى

كافي البدائع (قوله عن الاشياء) صوابه عن الفوائد التابعة ط وكذا نقله في الاشياء عنها في قاعدة
اذا اجتمع الحلال والحرام (قوله عدم الحل) أي عدم حل أكل ذب ولذنه شاة (قوله قال شيخنا) يريد
الرسلي عند الاطلاق ط (قوله انه غريب) أي لخالفته المشهور في كلامهم من اطلاق أن العبرة للام وقد
ذكر القولين المصنف في منظومته تحفة الاقران في الاخصية فقال

نتيجة الاهلي والوحشي • تطلق بالآم على المرضي
ومثله نتيجة المحرم • مع المباح بالآم فاعلم
هذا هو المشهور بين العلماء • والخطر في هذا حكمه فاعلم

(قوله مشكوك في طهوريته) هذا هو الاصح وهو قول الجمهور ثم قيل سببه تعارض الاخبار في لجه وقيل
اختلاف الصحابة في سؤره والاصح ما قاله شيخ الاسلام ان الجمار أشبه الهرة لوجوده في الدور والافنية
لكن الضرورة فيه دون الضرورة فيها لدخولها مضائق البيت فأشبه الكلب والسباع فلما ثبتت الضرورة
من وجهه دون وجه واستوى ما يوجب الطهارة والتباسة تساقط التعارض فصير الى الاصل وهو هنا شيان
الطهارة في الماء والتباسة في الغبار وليس احدهما بأولى من الآخر فبقى الامر مشكلا نجما من وجه
طاهرا من آخر وغماه في البحر لا يقال كلب الصيد والحرامه كذلك لانه معارض بالنص كما أفاده
في السعدية (قوله لا في طهارته) أي ولا فيها جميعا كما قيل أيضا هذا مع اتفاقهم أنه على ظاهر الرواية
لا ينص الثوب والبدن والماء ولا يرفع الحدث فلهذا قال في كشف الاسرار ان الاختلاف لفظي لان من قال
الشك في طهوريته فقط أراد أن الطاهر لا يتجسس به ووجب الجمع بينه وبين التراب لانه ليس في طهارته شك أصلا
لان الشك في طهوريته انما ناشأ من الشك في طهارته اه بجر قلت ويؤيده ما مر عن شيخ الاسلام فانه صريح
في أن الشك في الطهارة (قوله اعتبر بالاجزاء) أي كالماء المستعمل عند محمد فيجوز الوضوء بالماء ما لم يغلب
عليه محيط وكان الوجه أن يقول ما لم يساوه ما علمته في مسألة الفساق بجر هذا وفي السراج بعد نقله عن
الوجيز وأعرض الصبر في عليه حيث قال وهذا بعيد لانه اذا جاوز الوضوء بالماء الذي يحتلظ بالسور اذا كان
اكثر كان أيضا يجوز الوضوء بالسور لانه اكثر من الغبار اه أقول ويؤيده ما قدمناه عن الفتح من انه تظاهر
كلامهم على انه ينزع منه جميع ماء البر وقد مرنا القول فيه وأن اعتبار بالاجزاء مخالف لذلك وقد صرحوا
بأن العمل بما عليه الاكثروه يظهر أن ما هنا غير معتبر قد بر (قوله قولان) قد علمت أن الشك في الطهورية
ناشئ عن الشك في الطهارة والتجسس الثابت يبين لا يرتفع الا بطهارتيقين فافهم وتأمل (قوله في صلاة
واحدة الخ) يعني أن الشرط أن لا تغتسل الصلاة الواحدة منهما وان لم يوجد الجمع بينهما في حالة واحدة حتى لو
توضأ به وصلى ثم احدث وتيمم وصلى تلك الصلاة جاز هو المصحيح لان المظهر واحد هما لا المجموع فان كان السور
صحت ولغت صلاة التيمم أو التيمم فبالعكس نهر فان قيل يلزم من هذا أداء الصلاة بلا طهارة في احدي المزين وهو
مستلزم للكفر فينبغي وجوب الجمع بينهما في اداء واحد قلنا كل منهما مطهر من وجهه دون وجه فلا يكون الاداء
بلا طهارة من كل وجه فلا يلزم الكفر كما لو صلى حتى بعد نحو الجملة لا تجوز صلاته ولا يكفر للاختلاف بخلاف
ما لو صلى بعد البول بجر عن المهرج والظاهر أن الاولى الجمع بينهما في اداء واحد للتباعد عن هذه الشبهة
ثم رأيت في الشرنبلالية نقبل عن شيخه الشمس المحيية انه لو صلى بالوضوء ثم بالتيمم فان لم يحدث بينهما كره فعله
في الاولى دون الثانية وان احدث كره فيهما ووجهه ظاهر قد بر وبه يظهر أن قول النهر فيما مر ثم احدث غير قيد
نم يفهم منه انه لو لم يحدث يصح بالاولى لان الصلاة الثانية تكون بالطهارتين وفي النهر عن الفتح واختلاف
في النية بسور الجمار والاحوط أن ينوي اه أي الاحوط القول بوجوبها فقد تقدمنا في بحث النية عن البحر
عن شرح الجمع والتقاية معزيا الى الكفاية أنها شرط فيه وفي نبيذ القر (قوله ان فقد ماء مطلقا) اما اذا وجد
تعين المصير اليه ولو وجد بعد ما توضأ بالسور وتيمم لا يسلي ما لم يتوضأ به ولو لم يتوضأ به حتى فقد ومعه السور
أعاد التيمم لا الوضوء بالسور تارة ثانية (قوله في الاصح) والافضل تقديم الوضوء رعاية القول زفر يلزمه
امداد (قوله ثم أراقه) أمالوا أراقه أولا حتى صار عادا للماء لا يلزمه بل عن نصيرين يعني أن من لم يجد الاسور
الجماري يرقه ثم يتيمم قال الصغار وهو قول جيد بجر من جامع المحبوبي (قوله لاحتمال طهوريته) أي

وما نقله المصنف من الاشياء
من تصحيح عدم الحل قال شيخنا اذا
غريب (مشكوك في طهوريته لا في
طهارته) حتى لو وقع في ماء قليل
اعتبر بالاجزاء وهل يظهر التجسس
قولان (يتوضأ به) او يغتسل
(ويتيمم) أي يجمع بينهما احتياط
في صلاة واحدة لا في حالة واحدة
(ان قدما) مطلقا (وصح تقديم
أيهما شاء) في الاصح ولو تيمم وصلى
ثم أراقه لزمه إعادة التيمم والصلاة
لاحتمال طهوريته

فقتصر الصلاة البطلان قعود وفي الزيلعي - متمم رأى سؤرجار وهو في الصلاة اتهمهم بوضأه وأعادها لاحتمال
 البطلان اه (قوله ويقدم التيمم على نبيذ القمر) اعلم انه روى في النبيذ عن الامام ثلاث روايات الاولى
 وهي قوله الاول انه يتوضأ به ويستحب أن يضيف اليه التيمم الثانية الجع بينهما كسؤرجار الجارية قال محمد
 ورجحه في غاية البيان والثالثة التيمم فقط وهي قوله الاخبر وقد رجح اليه وبه قال ابو يوسف والائمة الثلاثة
 واختاره الطحاوي وهو المذهب الصحيح المختار المعتمد عندنا بمر اذا علمت ذلك ظهر لك أن ظاهر كلام المصنف
 مبني على الرواية الثانية وبه تظهر مناسبة ذكره في بحث السؤرجار كمن ينافيه قوله على المذهب فيه من حمل
 قوله ويقدم الخ على التقدم في الرتبة لا في الزمان أي ان التيمم رتبته التقدم على الوضوء بالنبيذ فلا يقتصر على
 الوضوء به ولا يجمع بينهما مع سبق التيمم قال في التهر وعل الخلف ما اذا التقي في الماء تغيرت حق صار حلاوا
 رقباء غير مطبوخ ولا مسكر فان لم يحل فلا خلاف في جواز الوضوء به أو مسكرا فلا خلاف في عدم الجواز وأطبخ
 فكذلك في الصحيح كما في المبسوط ورجح غيره الجواز لأن الاول أولى لموافقته لما مر من الضابط أي المذكور
 في المياه (قوله لان المجهد الخ) على تكون ما ذكره هو المذهب المتيقن به دون غيره فافهم (قوله وحكم عرق
 كسؤرجار) أي العرق من كل حيوان حكمه كسؤرجار لتولد كل منهما من اللحم كذا قالوا ولا خفاء أن المتولد هو اللعاب
 أي لا السؤرجار لكن أطلق عليه للمجاورة نهر (قوله فعرق الجمار الخ) أفرد بالتخصيص عليه لان بعضهم
 كصاحب المنية استثناء فقال الآن عرق الجمار طاهر عند أبي حنيفة في الروايات المشهورة كما ذكره القدوري
 وقال شمس الأئمة الحلواني نجس الا انه جعل عذو في الثوب والبدن للضرورة قال في شرح المنية وهذا
 الاستثناء انما يصح على القول بأن الشك في الطهارة فاذا قيل ان سؤرجار الجمار مشكوك في طهارته ونجاسته
 وعرق كل شيء كسؤرجار صرح أن يقال الآن عرق الجمار طاهر أي من غير شك لانه صلى الله عليه وسلم ركب
 الجمار معرويا في حتر الجمار والغالب أنه يعرق ولم يرو أنه عليه الصلاة والسلام غسل بدنه أو ثوبه منه اه
 ومعرويا حال من الفاعل ولو كان من المفعول لقليل معرويا كذا في المغرب قلت وليس المعنى انه عليه السلام
 ركب وهو عريان كما يوهمه كلام التهر وغيره اذ لا يخفى بعده بل المراد أنه ركب حال كونه معرويا الجمار فهو اسم
 فاعل من اعروى المتعدى حذف مفعوله لعدم العلم به يقال اعروى القرس ركبته هريا قتبته (قوله صار مشكلا)
 يعني صار الماء به مشكلا أي في الطهورية فيجمع بينه وبين التيمم كما في لعابه ويجوز شربه من ذلك الماء كما في
 السراج (قوله وفي الهيطة الخ) هذا مأخوذ من القهستاني ونصه وفي الزبدة أن عرق الجلالة كالجمار
 والبغل وغيرهما نجس وفي قاضي خان أن عرقها طاهر في ظاهر الرواية وفي الهيطة عن الحلواني نجس لكنه
 عذو في البدن والثوب وعن أبي حنيفة أن عرق الجمار نجاسة غليظة وعنه انه خفيفة اه كلام القهستاني
 وحاصله انه ذكر في عرق الجمار والبغل ثلاث روايات عن الامام كما صرح به في شرح المنية أنه طاهر وهو ما قال
 قاضي خان انه ظاهر الرواية وهو الرواية المشهورة كما قدمناه عن المنية ونجس مغلف ونجس مخفف وكلام
 الحلواني محتمل للاختلاف الا انه اسقط حكم النجاسة في البدن والثوب وقد مناه عن المنية فعليه بالضرورة
 أي ضرورة ركوبه اذا علمت ذلك ظهر لك أن الكلام في عرق الجمار والبغل لا في الجلالة وأن ضمير عرقها في
 عبارة القهستاني عن قاضي خان ضمير متني راجع الى البغل والجمار والظاهر أن نسخة القهستاني التي
 وقعت للشارح بضمير المفرد لا المتني فأرجع الضمير الى الجلالة وليس كذلك وقد راجعت عبارة قاضي خان فرأيتها
 بضمير التثنية العائد الى ما ذكره قبله من البغل والجمار ولم أر فيها ذكر الجلالة أصلا وكذا ما نقله في الهيطة عن
 الحلواني ليس في الجلالة بل في البغل والجمار بدليل ما قدمناه عن المنية من عبارة الحلواني وهو المتعين
 في عبارة القهستاني بعد ضمير التثنية وقد ذكرنا أحكام الجلالة عند قوله وابل وبقر جلالة ونقلنا التصريح
 عن البقالي بأن عرقها نجس وبه صرح الشارح في مسائل شتى آخر الكتاب وهو محمول على التي أتت لحملها
 كما قدمنا فاعتن هذا التصريح الذي هو من مخ العليم الخبير الحمد لله على نعماته وتوفرائه

(باب التيمم)

(ويقدم التيمم على نبيذ القمر على
 المذهب) المصحح المتيقن به لان
 المجهد اذا رجع عن قول لا يجوز
 الاخذ به (و) حكم (عرق كسؤرجار)
 فعرق الجمار اذا وقع في الماء
 صار مشكلا على المذهب كما في
 المستصفي وفي الهيطة عرق الجلالة
 عذو في الثوب والبدن وفي الخاتمة
 انه طاهر على الظاهر

(باب التيمم)

ثابت به تأسيسا بالكتاب وهو من
 خصائص هذه الامة بلا ريب

(قوله ثلث به) أي جعله ثلثا للوضوء والغسل أي ذكره بعدهما اقتداء بالكتاب العزيز أعني قوله تعالى يا أيها الذين
 آمنوا اذا قمتم الى الصلاة الآية فانه ثلث به فيها وأيضا فهو خلف عنهما والخلف يتبع الاصل (قوله وهو الخ)

فآية قوله صلى الله عليه وسلم أعطيت خمسة لم يعطهن أحد من الأنبياء قبل فصرته بالرحب مسيرة شهر
 وجعلت لي الأرض وفي رواية ولا تقي مسجد أو طهوراً فأجارجل من اتقى أدركته الصلاة فليصل وأحلت
 لي الغنائم ولم تحل لأحد قبل وأعطي الشفاعة وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة ويبعث إلى الناس عامة
 رواه الشيخان وغيرهما بل قال السيوطي أنه متواتر فلذا قال الشارح بلا إرتياب وفيه رمز إلى ما في
 اختصاص هذه الآية بالوضوء كما قد مناه في محله (قوله هو لغة القصد) أي مطلق القصد ومنه قوله تعالى
 ولا تيمموا الخبيث بخلاف الحج فانه القصد إلى معظم كما في البحر (قوله وشرا الخ) قال في البحر واصطلاحاً
 على ما في شروح الهداية القصد إلى الصعيد الطاهر للتطهير وعلى ما في البدائع وغيره استعمال الصعيد في
 عضوين مخصوصين على قصد التطهير بشرائط مخصوصة وزيف الأول بأن القصد شرط لركن والثاني
 بأنه لا يشترط استعمال جزء من الأرض حتى يجوز بالجهر الاملس فالحق أنه اسم لمسح الوجه واليدين عن
 الصعيد الطاهر والقصد شرط لانه النية ٥١ وهذا ما حققه في الفتح (قوله شرط القصد الخ) بالبناء
 للمجهول وفيه نور على المصنف لأن تركيبه يقتضي أن حقيقة القصد تنبئ على أنه شرط وكذا الصعيد وكونه
 مطهراً كما أفاده ح فافهم (قوله خرج الخ) ولذا لم يقل طاهر كما مر عن شروح الهداية لأن هذه الأرض
 طاهرة غير مطهرة (قوله واستعماله الخ) هذا هو التعريف الثاني الذي قد مناه عن البدائع وأراد بالصفة
 الخصوصية ما سبأ في أوامر من كونه في عضوين مخصوصين بشرائط مخصوصة وقوله لأجل إتمام القرية هو
 معنى ما مر عن البدائع من قوله على قصد التطهير وقول الشارح حقيقة أو حكماً الخ جواب عن الإيراد المار على
 هذا التعريف أذ لا يخفى أن الجهر الاملس جزء من الأرض استعمال في العضوين للتطهير أذ ليس المراد
 بالاستعمال أخذ جزء منها بل جعله آلة للتطهير وعليه فهو استعمال حقيقة وهو ظاهر كلام النهر فلا حاجة
 إلى قوله أو حكماً كما أفاده ط وبما قررناه ظهر لك أن المصنف ذكر التعريفين المنقولين عن المشايخ والظاهر أنه
 قصد جعلهما متريقاً واحداً إذ لا بد في الألفاظ الاصطلاحية المنقولة عن اللغوية أن يوجد فيها المعنى اللغوي
 غالباً ويكون المعنى الاصطلاحى أخص من اللغوي ولذا عرّف المشايخ الحج بأنه قصد خاص بزيادة أوصاف
 مخصوصة وما مر من الإيراد على ذلك بأن القصد شرط يظهر لي أنه غير وارد لأن الشرط هو قصد عبادة مقصودة
 الخ ما يأتي لا قصد نفس الصعيد على أن المعاني الشرعية لا توجد بدون شروطها فمن صلى بلا طهارة مثلاً لم توجد
 منه صلاة شرعاً فلا بد من ذكر الشروط حتى يتحقق المعنى الشرعي فلذا قالوا بشرائط مخصوصة كما مر ولما كان
 الاستعمال وهو المسح الخصوص للوجه واليدين من تمام الحقيقة الشرعية ذكره مع القصد تنميلاً للتعريف
 فاعظم هذا التعريف المنيف (قوله بصفة مخصوصة) وهي ما في البدائع عن أبي يوسف قال سألت أبا حنيفة
 عن التيمم فقال التيمم ضربتان ضرب للوجه وضربة لليدين إلى المرفقين فقلت كيف هو فضرب يديه على
 الصعيد فأقبل بهما وأدبر ثم فضهما ثم مسح بهما ووجهه ثم أعاد كصفه على الصعيد ثانياً فأقبل بهما وأدبر
 ثم فضهما ثم مسح بذلك ظاهر الذراعين وباطنهما إلى المرفقين ثم قال في البدائع وقال بعض مشايخنا ينبغي أن
 يسمح بسلطن أربع أصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤس الأصابع إلى المرفق ثم مسح بكفه اليسرى دون
 الأصابع باطن يده اليمنى من المرفق إلى الرسغ ثم يزيها باطن ابهامه اليسرى على ظاهر ابهامه اليمنى ثم يفعل باليد
 اليسرى كذلك وهذا الأقرب إلى الاحتياط لمخافه من الاحتراز عن استعمال التراب المستعمل بالقدر
 الممكن اه ملخصاً ومثله في الحلية عن التصفه والمحيط وزاد الفقهاء (قوله وهو الأصح الاحوط) هذا
 ما ذهب إليه السيد أبو نجاع وصححه الحلواني وفي التصاب وهذا استحسان وبه نأخذ وهو الاحوط وقيل
 ليس بركن وإليه ذهب الأسديجاني وقاضى خان وإليه مال في البحر والبرزازية والامداد وقال في الفتح أنه الذي
 يقتضيه النظر لأن المأثور في الآية المسح ليس غير ويجعل قوله صلى الله عليه وسلم التيمم ضربتان إما على
 إرادة الضربة أهم من كونها على الأرض أو على العضو مهما وأنه خرج مخرج الغالب اه وأقره
 في الحلية ورجحه في شرح الوهبانية وقال العلامة ابن الكمال والمراد بيان كفاية الضربتين لأنه لا بد منهما
 كيف وقد ذكر في كتاب الصلاة لو كنس داراً أو هدم حائطاً أو كال حنطة فأصاب وجهه وذراعه غبار لم يجزه
 ذلك عن التيمم حتى يزيده عليه اه أي أو يحترق وجهه ويديه بنيتة كما سيأتي عن الخلاصة وقال في البحر
 المراد الضرب أو ما يقوم مقامه وعليه مشي الشارح فيما سبأ في وقته ثمرة الخلاف كما في البحر فيما

(هو) لغة القصد وشرعاً (قصد
 صعيد) شرط القصد لانه النية
 (مطهر) خرج الأرض المتحصنة
 إذا جفت فأنها كالماء المستعمل
 (واستعماله) حقيقة أو حكماً
 ليعم التيمم بالجهر الاملس (بصفة
 مخصوصة) هذا يفيد أن الضربتين
 ركن وهو الأصح الاحوط

لو ضرب يديه فقبل أن يجمع أحدث وفيما إذا نوى بعد الضرب وفيما إذا أفتت الرمح الغبار على وجهه ويديه مسح
 بنية التيمم اجزاء على الثاني دون الأول (قوله لاجل إقامة القرية) أي لاجل عبادة مقصودة لا تسع بدون
 الطهارة كما سيأتي بيانه (قوله فانه لا يصلي به) لان التعليم يحصل بالقول فلا يتوقف على الطهارة (قوله
 والاستيعاب) الذي يظهر لي أن المكن هو المسح لانه حقيقة التيمم كما مر والاستيعاب شرط لانه مكمل له
 والشارح عكس ذلك ثم رأيت التصريح في كلامهم بما ذكرته (قوله وشرطه ستة) بل تسعة كما سيأتي
 (قوله ثلاث اصابع فاكتر) هو معنى قوله في البحر باليد أو بأكثرها فلو مسح بأصبعين لا يجوز ولو كثر
 حتى استوعب بخلاف مسح الرأس فانه اذا مسحها مرارا بأصبع أو بأصبعين جاء جديد لكل حتى صار قدر
 ربع الرأس مسح اه امداد وجر قلت لكن في التاترخانية ولو تعك بالتراب بنية التيمم فأصاب التراب وجهه
 ويديه اجزاء لان المقصود قد حصل اه فعلم أن اشتراط أكثر الاصابع محله حيث مسح يديه تأمل (قوله
 والصعيد) كونه شرطاً لا يثبت في عدم تحقق الحقيقة الشرعية بدون كماله مما قلناه سابقاً فافهم (قوله ونقد
 الماء) أي ولو حكاً ليشعل نحو المرض فافهم (قوله وستة ثمانية) بل ثلاثة عشر كما سنذكره (قوله
 الضرب يباطن كفيه) أقول ذكر في الذخيرة انه أشار محمد الى ذلك ولم يصرح به ثم قال في الذخيرة بعد أسطر
 والاصح انه يضرب يباطنها وظاهرهما على الارض وهذا يصير رواية أخرى غير ما أشار اليه محمد اه وقد
 اقتصر في الحلة على نقل عبارة الذخيرة الاولى واقتصر الشئ على نقل الثانية فظن في البحر المخالفة في النقل
 عن الذخيرة وكأنه لم يراجع الذخيرة وبه يعلم أن الواو في قوله وظاهرهما على حقيقة لا بمعنى أو خلافاً لما فهمه
 في البحر واقوله في النهران الجواز حاصل بل أيهما كان نعم الضرب بالباطن سنة اه فان صريح الذخيرة
 كون الضرب بكل من الظاهر والباطن هو السنة في الاصح وقد ظهر أن ما ذكره الشارح تبعاً للترخلاف
 الاصح قد تبر (قوله واقبالهما وأدبارهما) أي بعد وضعهما على التراب نهر وكذا يقال في التفريق
 ط (قوله ونفضهما) أي مرة وروى مرتين وليس باختلاف في المعنى لان المقصود تناثر التراب ان حصل
 بمرّة فيها والاف مرتين بدافع ولذا قال في الهداية ونفضهما بقدر ما يتناثر التراب كيلا يصير مثله اه بحر
 قال الرمي فعلى هذا اذا لم يحصل بمرتين ينفض ثلاثاً وهكذا اه ويظهر من هذا انه حيث لا تراب اصلاً لا يسن
 النفض تأمل (قوله وتفرج اصابعه) تعليلهم سنية التفريق بدخول الغبار أثناء اصابعه فبعد أنه
 لو ضرب على حجر أمس لا يفرج إلا أن يقال الله تعالى في الجنس اه ح (قوله وتسجعة) الظاهر أنها على
 صفة ما ذكر في الوضوء والعطف بالواو لا يفيد ترتيباً فلا يرد أن التسجعة تكون عند الضرب ط (قوله وترتيب)
 أي كما ذكر في القرآن ط (قوله واولاه) بكسر الواو أي مسح المتأخر عقب المتقدم بحيث لو كان الاستعمال
 بالماء لا يجب المتقدم ط (قوله وزاد ابن وهبان الخ) فيه أن اشتراط النية يفني عنه لانها لا تسع من كافر
 إلا أن يقال صرح به وان استلزمته النية للتوضيح اه ح وقد أسقط ابن وهبان كون المسح بثلاثة اصابع
 وهذا سنة أيضاً حيث قال

وعذر ذلك شرط ضربتان ونية * والاسلام والمسح بالصعيد المطهر

وكانه أراد بالشرط ما لا بد منه حتى سمي الضربتين شرطاً والافهما مكن (قوله فزدته) هذا يقتضي
 انه زاد على السنة المتقدمة الاسلام فصار المجموع سبعة مع انه ترك في البيت من الستة كونه بثلاثة اصابع
 فاكتر وزاد الضرب والتعميم أي الاستيعاب فصارت ثمانية وأطلق الشرط على الآخرين بناء على ما قلناه
 آخفاً فافهم (قوله وغيرت شطر يمينه الاول) يمينه هو ما قدّمناه ولا يخفى أن التغيير وقع في الشطرين (قوله
 والاسلام) بنقل حركة الهمزة الى اللام للوزن (قوله عذر) باسقاط التنوين للضرورة (قوله سمي)
 بأصابع حركة الميم (قوله وبطن) أي اضرب يباطن الكفين على الارض وقد علمت ما هو الاصح (تمة)
 زاد في نور الايضاح في الشروط شطرين آخرين الاول اقطاع ما يضافه من حيز أو نفاس او حدث والثاني
 زوال ما يمنع المسح على البشرة كشع وشعم لكن يفني عن الثاني الاستيعاب كما لا يخفى وزاد في النية طلب الماء
 اذا غلب على ظنه أن هنالك ماء وسيذكره المصنف بقوله وبطله غلوة ان ظن قربه وزاد سيدي عبد الغني
 في السنن ثلاثة الاولى التيامن كما في جامع الفتاوى والمجتبى الثانية خصوص الضرب على الصعيد لموافقة

(ل) أجل (اقامة القرية) خرج التيمم
 لتعليم فانه لا يصلي به * وركنه
 شيان الضربتان والاستيعاب
 * وشرطه ستة النية والمسح وكونه
 بثلاث اصابع فأكثر والصعيد
 وكونه مطهراً وفقد الماء * وستة
 ثمانية الضرب يباطن كفيه
 واتباليهما وادبارهما ونفضهما
 وتفرج اصابعه وتسجعة وترتيب
 وولاه وزاد ابن وهبان في الشروط
 الاسلام فزدته وضمت سننه
 الثمانية في بيت آخر وغيرت شطر
 يمينه الاول فقلت
 والاسلام شرط عذر ضرب ونية
 ومسح وتعميم صعيد مطهر
 وستة سمي وبطن وفترجن
 ونفض ورتب وال قبل وتدبر

الحديث قال في الخمانية ذكر في الاصل انه يضع يديه على الصعيد وفي بعض الروايات بضرب يديه على الصعيد وهذا اولي لدخول التراب في أثناء الاصابع اه الثالثة أن يكون المسح بالكيفية المخصوصة التي قدمناها عن البدائع وفي القبض ويخلل لحيته وأصابعه ويحرك الخاتم والقرط كالوضوء والفصل اه قلت لكن في الخمانية أن تخليل الاصابع لا بد منه ليمت الاستيعاب وقال في البحر وكذا نزح الخاتم او تحريكه اه فبقى تحليل اللحية من السنن نصار المزيدي أربعة ويزاد خمسة وهي كون الضرب بظاهر الكفين أيضا كما علمت نصحته ولم أر من ذكر السؤال في السنن مع أنهم ذكروه في الوضوء والغسل فنبقى ذكره تأمل فالخامس أن ذكر التيمم شيان الضرب أو ما يقوم مقامه ومسح العضوين وشرطه تسعة وهي الستة التي في بيت الشارح وكون المسح باكثر اليد وزوال ما ينافيه وطلب الماء لوطن قربه وستة ثلاثة عشر الثمانية التي نظمها والخمسة التي ذكرناها أنفا وقد تطلعت جميع ذلك فقلت

ومسح وضرب ركنه العذر شرطه * وقصد واسلام صعيد مطهر
وتطالاب ماء نلقت تعميم مسحه * باكثر كف فقد هال الحيز يذك
وسن خصوص الضرب نفس تيمان * وكيفية المسح التي فيه تؤخر
وسم وترب وال بطن وظهرون * وخلل وفترج فيه أقبل وتدبر

(قوله من هجر) الهجر على نوعين هجر من حيث الصورة والمعنى وهجر من حيث المعنى فقط فأشار الى الاول بقوله بعده والى الثاني بقوله اول مرض أفاده في البحر وفيه من المحيط المسافر يطأ جاريته وان علم انه لا يجد الماء لان التراب شرع طهورا حال عدم الماء ولا تكروه الجنبية حال وجوده فكذا حاله عدمه اه (قوله مبتدأ) المبتدأ لفظ من فقط لكن لما كان الصلة والموصول كالشيء الواحد تسيم في اطلاق المبتدأ عليهما ط (قوله المطلق) قيد به لان غيره كالعديم (قوله الكافي لطهارة) أى من التلبس والحدث الاصفر والأكبر فالوجود ماء يمكن لازالة الحدث أو غسل التلباس المانعة غلبه أو تيمم عند عاتة العلماء وان عكس وصلى في النجس اجزاء وأساء خائفة ولو تيمم اولاً ثم غسلها بعد التيمم لانه تيمم وهو قادر على الوضوء محيط ونظريه في البحر بما سنذكره مع جوابه وفي القهستاني اذا كان للجنب ماء يمكن لبعض اعضاءه والوضوء تيمم ولم يجب عليه صرفه اليه الا اذا تيمم الجنبية ثم احدث فانه يجب عليه الوضوء لانه قادر على ماء كاف ولا يجب عليه التيمم لانه بالتيمم خرج عن الجنبية الى أن يجد ماء كافيا للفصل فكذا في شرح الطحاوى وغيره اه (قوله لصلاة) متعلق بقوله اطهارته او باستعمال واحترزهم عن التيمم ورد السلام ونحوه مما يأتي فانه لا يشترط له الهجر (قوله نفوت الى خلف) كالمصوات النجس فان خلفها قضاؤها وكالجمعة فان خلفها الظهر واحترز به عما لا يفوت الى خلف كصلاة الجنائز والعيد والكسوف والسنن الرواتب فلا يشترط لها الهجر كما سيأتي (قوله بعده) الضمير يرجع الى من ط وقيد بالبعد لانه عند عدمه لا تيمم وان خاف خروج الوقت في صلاة لها خلف خلافا لافروسيذكر الشارح أن الاحوط أن تيمم ويصلى ثم يعيد ويتفرع على هذا الاختلاف ما لو اذبح جمع على بئر لا يمكن الاستقاء منها الا بالمناوبة او كانوا عراة ليس معهم الا ثوب يتناولونه وعلم أن النوبة لا تصل اليه الا بعد الوقت فانه لا تيمم ولا يصلى عاريا بل يصبر عندنا وكذا لو اجتمعوا في مكان ضيق ليس فيه الاموضع يسع أن يصلى قائما فقط يصبر ويصلى قائما بعد الوقت كما جاز عن القيام والوضوء في الوقت ويغلب على ظنه المقدرة بعده وكذا من معه ثوب نجس وماء يلزمه غسل الثوب وان خرج الوقت بحر ملخصا عن التوشيح (قوله ولو لم يقم) لان الشرط هو العدم فايما تحقق جاز التيمم نص عليه في الاسرار بحر (قوله ميلا) هو المختار في المقدار هداية وهو اقرب للاقوال بدائع والمعتبر غلبة الظن في تقديره امداد وغيره والميل في كلام العرب منتهى مدا البصر وقيل للاعلام المجنبية في طريق مكة اميال لانها بنيت كذلك كما في الصحاح والمقرب والمراد هنا ثلث الفرسخ والفرسخ ربع البريد (قوله أربعة آلاف ذراع) كذا في الزيلعي والنهر والجوهرة وقال في الحلية انه المشهور كما نقله غير واحد منهم السروجي في غايته اه وفي شرح العيني ومسكين والبحر عن البنابيع انه أربعة آلاف خطوة قال الرمي والاول هو المعول عليه وما في الشرح بلالية من التوفيق بينهما بأن يراد بالذراع ما فيه اصبع قائمة عند كل قبضة فيبلغ ذراعا ونصفا بذراع العانة اه فيه نظر لضبطهم الذراع بما ذكره الشارح (قوله وهو) أى الذراع بعدد

(من هجر) مبتدأ خبره تيمم
(عن استعمال الماء) المطلق
الكافي لطهارته لصلاة نفوت
الى خلف (بعده) ولو لم يقم
في المصبر (ميلا) أربعة آلاف ذراع
وهو أربع وعشرون اصبعاً

وفي ذلك يقول بعضهم قيل انه ابن
الحاجب
ان البريد من القرامش اربع
ولفرسخ ثلث اميال ضحوا
والميل اثنان من الباعات قل
والباع اربع اذرع تستيع
ثم الذراع من الاصابع اربع
من بعدها العشرون ثم الاصبع
ست شعيرات قطرها شعيرة
منها الى بطن لاخرى موضع
ثم الشعيرة ست شعيرات فقل
من شعر يغفل ليس فيها مدفع
اه منه

مروفي لا اله الا الله المرسومة (قوله ظهر لبطن) أي يلمص ظهر كل شعيرة لبطن الاخرى وفي بعض النسخ
 ظهر بالنصب على الحال موافق لما في كثير من الكتب أي لمصقا (قوله يشتد) أي يزيد في ذاته وقوله او يشتد
 أي بطول زمنه وكذلك كان صحيحا خاف حدوث مرض كافي القهستاني وهو معلوم من قول المصنف
 اورد (قوله بغلبة ظن) أي عن أماره او تجربة شرح المنية (قوله او قول حاذق مسلم) أي اخبار
 طبيب حاذق مسلم غير ظاهر الفسق وقيل عدالة شرط شرح المنية (قوله ولو بهتلك) متعلق يشتد اه ح
 ولا مانع من تعلقه بيمتد أيضا لان التعمد يكون سببا في الامتداد أيضا ط وفي البحر ولا فرق عندنا بين أن يشتد
 بالتعمد كالملطون او بالاستعمال كالجدري (قوله اولم يجد) أي أو كان لا يخاف الاشتداد ولا الامتداد لكنه
 لا يقدر بنفسه ولم يجد من يوضيه (قوله كافي البحر) حاصل ما فيه انه ان وجد خادما أي من تلزمه طاعته كعبده
 وولده وأجيره لا يتيم اتفاقا وان وجد غيره من لو استعان به اعانه ولو زوجته فظاهر المذهب انه لا يتيم أيضا
 بلا خلاف وقيل على قول الامام يتيم وعلى قوله لا كالاخلاق في مريض لا يقدر على الاستقبال او التحول
 من الفراش التمس ووجد من يوجهه او يحوله لان عنده لا يعتبر المكلف قادرا بقدره الغير والفرق على ظاهر
 المذهب أن المريض يخاف عليه زيادة الوجع في قيامه وتحوله لافي الوضوء اه أقول حاصل الفرق أن زيادة
 المرض حاصلة بالاول لا بالثاني لان فرض المسألة انه لا يخاف الاشتداد ولا الامتداد فلم يكن عاجزا حقيقة
 فلزمه الاستعانة على وضوئه ولا يجوز له التيمم بخلاف الاول لانه عاجز حقيقة فلا تلزمه الاستعانة وفيه نظر
 فانه في الثاني وان لم يحث الزيادة لكنه لا يقدر بنفسه فهو عاجز حقيقة أيضا وليس المبيع للتيمم هو خصوص زيادة
 المرض تأمل وفي البحر وظاهر ما في التجنيس انه لو له مال يستأجر به اجيرا لا يتيم قل الاجرا وكثروا في المبني
 خلافه والظاهر عدم الجواز لو قديلا اه والمراد بالقليل أجرة المثل كما يجتهد في النهر والحلية وبه جزم الشارح
 (قوله وفيه) أي البحر حيث قال لما كان على السيد تعاهد العبد في مرضه كان على عبده أن يتعاهده
 في مرضه والزوجة لما لم يكن عليه أن يتعاهدها في مرضها فيما يتعلق بالصلاة لا يجب عليها ذلك اذا مرضت فلا يعتد
 قادرا بضعها اه لكن قد من أن ظاهر المذهب انه لا يجوز له التيمم ان كان لو استعان بالزوجة تعنه وان لم يكن
 ذلك واجبا عليها (قوله فوضي) بالناء الفوقية في اوله وفي آخره همزة قبلها ياء معدودة مصدر وضا بالتشديد مثل
 فترح تفرحها (قوله يجب) أي يجب عليه أن يوضي بماء ولو كان عكسه وهو ظاهر (قوله يملك الجنب
 او يعرضه) قيد بالجنب لان المحدث لا يجوز له التيمم بالبرد في الصحيح خلافا لبعض المشايخ كافي الخمانية والخلاصة
 وغيرهما في المصنف انه لا يجاع على الاصح قال في الفتح وكأنه لعدم تحقق ذلك في الوضوء عادة اه واستشكله
 الرمي بما صححه في الفتح وغيره في مسألة المسح على الخف من انه لو خاف سقوط رجله من البرد بعد مضى مدته
 يجوز له التيمم قال وليس هذا الا تيمم المحدث لوقوفه على عضوه فيتجه ما في الاسرار من اختيار قول بعض المشايخ
 اقول المختار في مسألة الخف هو المسح لا التيمم كاسبأني في محله ان شاء الله تعالى نعم مفاد التعليل بعدم تحقق
 الضرر في الوضوء عادة انه لو تحقق جازفيه أيضا اتفاقا ولذا مشي عليه في الامداد لان المخرج مدفوع بالنص
 وهو ظاهر اطلاق المتن (قوله ولو في المصر) أي خلافا لما (قوله ولا ما يدفيه) أي من ثوب يليسه
 او مكان يأويه قال في البحر فصار الاصل انه متى قدر على الاغتسال بوجه من الوجوه لا يساح له التيمم اجاعا
 (قوله وما قيل الخ) أي قال بعضهم ان الخلاف مبني على أن أجزا الحمام في زمان الامام كان يؤخذ قبل
 الدخول أما في زمانه فانه يؤخذ بعده فاذا جازع من الاجرة دخل ثم تعلل بالعسرة وبعد بالاعطاء (قوله فمال
 يأذن به الشرع) فان الجماعي لو علم حاله لا يرضى بدخوله فقيه تغير وهو غير جائز قال في البحر تبعا للحلية ومن
 ادعى ابا حنيفة فضلا عن تعيينه فعليه البيان (قوله نعم الخ) عزاء في البحر الى الحلية وأقره (قوله على نفسه)
 متعلق بخوف ط (قوله ولو من فاسق) بأن كان عند الماء وخافت المرأة منه على نفسها بغير والامر في حكمها
 كالايحني (قوله او حبس غريم) بان كان صاحب الدين عند الماء وخاف المدينون المنفس من الحبس بغير
 ومفهومة انه لو لم يكن معسرا لا يجوز له ظالم بالملط (قوله او ماله) عطف على نفسه ح ولم أر من قدر المال
 بمقدار وسند ذكر عن التتارخانية ما يفيد تقديره بغيرهم كما يجوز له قطع الصلاة (قوله ولو أمانة) عند الامانة ماله
 باعتبار وضع اليد عليها ط (قوله ثم ان نشأ الخوف الخ) اعلم أن المانع من الوضوء ان كان من قبل العباد كاسير

وفي بعض النسخ شعيرات ظهر لبطن وهي
 تسعة شعيرات بغل (او لمرض) يشتد
 او يشتد غلبة ظن او قول حاذق
 مسلم ولو بهتلك اولم يجد من يوضيه
 فان وجد ولو بأجره مثل وله ذلك
 لا يتيم في ظاهر المذهب كافي البحر
 وفيه لا يجب على احد الزوجين
 حجب وجهه وتعهده وفي مملوكه
 يجب (او برد) يملك الجنب
 او يعرضه ولو في المصر اذا لم تكن
 له أجرة حمام ولا ما يدفيه وما قيل
 انه في زمانه يتيمم بالعدة فمال
 يأذن به الشرع نعم ان كان له مال
 غائب يلزمه الشراء نسيئة والا لا
 (او خوف عدو) حكمة او نار على
 نفسه ولو من فاسق او حبس غريم
 او ماله ولو أمانة ثم ان نشأ الخوف
 بسبب وعيد عبد أعاد الصلاة
 والا لا لانه شاعى

منعه الكفار من الوضوء ومحسوس في السجن ومن قبل له ان تؤذات قتلك جازله التيمم ويبعد الصلاة اذا زال
 المانع كذا في الدرر والوقاية أي وأما اذا كان من قبل الله تعالى كالمرض فلا يبعد وقوعه في الخلاصة وغيرها أسير
 منعه العدو من الوضوء والصلاة يتيمم ويصلي بالأيام ثم يبعد فقيد بالأيام لانه منعه من الصلاة أيضا فلو منع من
 الوضوء فقط صلى ركوع وسجود كما هو ظاهر الدرر أفاده فوج انتهى ثم اعلم أنه اختلف في الخوف من العدو
 هل هو من الله تعالى فلا إعادة او من العدو فجب ذهب في المعراج الى الاول وفي النهاية الى الثاني ووفق
 في البحر بحمل الثاني على ما اذا حصل وعيد من العبد نشأ منه الخوف فكان من قبل العباد وحمل الاول
 على ما اذا لم يحصل ذلك أصلا بل حصل خوف منه فكان من قبل الله تعالى لتجرده عن مباشرة السبب وان كان
 الكل منه تعالى خلقا وارادة قال ثم رأيت في الحلية صرح بما فهمته وأقره في النهرو وغيره وهذا ما اشار اليه
 الشارح رحمه الله وقدم الشارح في الفصل أن المرأة بين رجال تيمم وقد منأ أن الرجل كذلك وأن الظاهر أنه
 لا إعادة عليه ولا عليها لأن المانع شرعي وهو كشف العورة عند من لا يحل له رؤيتها والمانع منه الحياة وخوف
 الله تعالى وهما من الله تعالى لا من قبل العباد (فرع) في البحر عن المبتني بالفتن المجهمة اجبر لا يجحد الماء الا في
 نصف ميل لا يعذر في التيمم وان لم ياذن له المستأجر تيمم وأعاد ولو صلى صلاة اخرى وهو يذكر هذه تفسد
 (قوله او عطش) معطوف على عدو أي لانه مشغول بحاجته والمشغول بالحاجة كالمعدوم بجر
 (قوله ولولكلبه) قيد في البحر والنهر بكلمة المشايبة والصيد ومقاده انه لو لم يكن كذا لا يعطى هذا الحكم
 والظاهر أن كلب الحراسة للمنزل مثلهما ط (قوله اورفيق القافلة) سواء كان رفيقه المخالط له او آخر
 من اهل القافلة بجر وعطش دابة رفيقه كعطش دابته فوج (قوله حالا وما لا) ظرف لعطش اوله
 ورفيق على التنازع كما قال ح أي الرفيق في الحال او من سيحدث له قال سيدي عبد الغني فمن عنده ماء
 كثير في طريق الحاج او غيره وفي الركب من يحتاج اليه من الفقراء يجوز له التيمم بل وجماعا يقال اذا تحقق
 احتياجهم يجب بذله اليهم لاحياء مهجهم (قوله وكذا للجهين) فلو احتاج اليه لاتخاذ المرقعة لا يتييم لان
 حاجة الطبخ دون حاجة العطش بجر (قوله اوازلة فحيم) أي أكثر من قدر الدرهم كاقدمناه
 وفي الفيص لومعه ما يغسل بعض النجاسة لا يلزمه اه قلت وينبغي تقييده بما اذا لم تبلغ اقل من قدر الدرهم
 فاذا كان في مافي ثوبه نجاسة وكان اذا غسل احد الطرفين بقي ما في الطرف الاثر اقل من قدر الدرهم يلزمه
 فافهم (قوله كما سيجي) اي في النواقض (قوله بعدم الاناء) متعلق بتعذر ط (قوله للمضطر أخذه)
 اي اذا امتنع صاحب الماء من دفعه وهو غير محتاج اليه للعطش وهنالك مضطر اليه للعطش كان له اخذه منه
 قهر اوله أن يقاتله سراج قلت وينبغي تقييده بما اذا امتنع من دفعه مجانا او بالثمن وله مضطر ثمنه وسأقي
 في فصل الشرب أن له أن يقاتله بالسلاح قال الشارح هنالك تبع للمنع والزيلعي هذا في غير المحرز بالاناء
 والاقاتله بغير سلاح اذا كان فيه فضل من حاجته لمسلكه بالاحراز فصار نظير الطعام وقيل في البرزوخها
 الاولى أن يقاتله بغير سلاح لانه ارتكب معصية فكان كالتعزير كما في الكافي اه (قوله فان قتل) بالبناء
 للجهول (قوله فهدر) أي لا قصاص فيه ولادية ولا كفارة سراج وينبغي أن يضمن المضطر قيمة الماء
 شرب لانية (قوله بقود) أي بقصاص ان كان القتل عمدا كأن قتله بمعدن (قوله اوديه) أي ان كان
 شبه عمدا أو خطأ أو جرى مجرى الخطا والدية على العاتلة وعلى القاتل الكفارة أفاده في البحر ط قال
 في السراج وان كان صاحب الماء محتاجا اليه للعطش فهو أولى به من غيره فان احتاج اليه الاجنبي للوضوء
 لم يلزمه بذله ولا يجوز للاجنبي أخذه منه قهرا (قوله طاهرة) أما النجسة فكعدم (قوله ولوشاشا)
 أي ولحموه مما يمكن ادلاؤه واستخراج الماء به قليلا وعصره (قوله وان نقص الى قوله تيمم) نقله في
 التوشيح عن كتب الشافعية ثم قال وهذا كله موافق لقواعدنا وأقره في البحر وكذا اقره في النهرو وغيره وهو
 ظاهر ولكن رأيت في التاترخانية ما يخالفه حيث قال قال القاضي الامام غفر الدين ان نقصت قيمة المندبل قدر
 درهم تيمم وليس عليه أن يرسله ولو أقل فلا كما لو رأى المصلي من يسرق ماله فان كان قدر درهم يقطع الصلاة
 والا فلا كذا هنا اه وأنت خير بان ما ذكره الشافعية اقرب الى القواعد لانه لو وجد الماء يباع يلزمه شراؤه
 بمن المثل ولو كانت قيمته أكثر من درهم ولكن الرجوع الى المنقول في المذهب بعد الظاهره اولى ولعل وجه

(او عطش) ولولكلبه اورفيق
 القافلة حالا وما لا وكذا للجهين
 اوازلة فحيم كما سيجي وقيد ابن
 الكمال عطش دوابه بتعذر حفظ
 القافلة بعدم الاناء وفي السراج
 للمضطر أخذه قهرا وقتاله فان قتل
 رب الماء فهدر وان المضطر ضمن
 بقود اوديه (او عدم آلة) طاهرة
 يستخرج بها الماء ولوشاشا وان
 نقص ياد لانه

الفرق أن الشراء وإن كثر غنه لا يسمى اتلافاً لأنه مبادلة بعوض بخلاف اتلاف التمديل ونحوه بالادلاء أو بالشق فإنه اتلاف بلا عوض وهو منهي شرعاً وإذا جاز قطع الصلاة بعد الشروع فيها لاجل درهم علم أن الدرهم قد بنى معتبره خطر فلا يجوز اتلافه فيما له عنه مندوحة لأنه عادم للماء شرعاً فيتميم وإذا جاز له التيميم فيما إذا كان نقصان القيمة أكثر من قيمة الماء وجعل عادم للماء مراعاة لحقه يجعل عادماً للماء هنا أيضاً مراعاة لحقه وحق الشرع في الامتناع عن الاتلاف المنهي عنه هذا ما ظهر لفهمي السقيم والله العليم (قوله أو شقه) أي إذا كان لا يصل إلى الماء بدونه (قوله قدر قيمة الماء) أي وآله الاستقاء كما ذكره في البصر في صورة الشق والظاهر أن صورة الادلاء كذلك تأمل (قوله بأجر) أي أجزا المثل فيلزمه ولم يجز التيميم والابراز بلا إعادة بحر عن التوشيح (قوله كلها) أي كل واحد منها (قوله حق لتيميم الخ) أشار بالتفريع المذكور إلى أن كل عذر منها انما يسمى عذراً مادام موجوداً فلوزال بطل حكمه وإن وجد بعده عذراً آخر لم يمسأق أن ينقضه زوال ما أباحه فافهم (قوله ثم مرض الخ) صادق ثلاث صوراً أن يكون وجد الماء قبل المرض أو بعده أو بقاء عادماً له ولا شبهة أنه في الأولى يبطل التيميم وأما الثالثة فالظاهر أنه لا يبطل لعدم زوال ما أباحه ولأن اختلاف السبب لا يظهر إلا إذا زال الأول والظاهر أن المراد الثانية فقط فإذا تيميم اقتصد الماء ثم مرض ثم وجد الماء بعده لا يبطل التيميم السابق لأنه كان لفقد الماء والآن هو واجده فبطل تيممه لزوال ما أباحه وإن كان له مبيع آخر في الحال وتظيره ما ذكره في البصر في النواقض بقوله فإذا تيميم للمرض أو للبرد مع وجود الماء ثم فقد الماء ثم زال المرض أو البرد ينقض قدرته على استعمال الماء وإن لم يستعمل الماء موجوداً أهـ ومثله في النهر أقول لكن بشكل عليه ما في البدائع لو تمر التيميم على ماء لا يستطيع التزول إليه تلخوف عذراً أو سبب لا ينقض تيممه كذا ذكره محمد بن مقاتل الرازي وقال هذا قياس قول أصحابنا لأنه غير واجد للماء معني فكان ملحقاً بعدم أهـ ومثله في المنية إذا بلغت أن خوف العذوق سبب آخر غير الذي أباح له التيميم أو لافان الظاهر في فرض المسألة أنه تيمم أو لفقد الماء اللهم إلا أن يجاب بأن السبب الأول هنا باق وفيه بحث فليتأمل (قوله لأن اختلاف أسباب الرخصة) الخ الرخصة هنا التيميم وأسبابها ما تقدم من الأعذار المذكورة وسنحقق هذه القاعدة في باب الإيلاء (قوله جامع الفصولين) هو كتاب معتبر لابن قاضي سعادة جمع فيه بين فصول العمادى وفصول الاستروشنى وقد ذكر هذه المسألة فيه في الفصل الرابع والثلاثين في أحكام المرضى (قوله مستوعبا) أي تيمم تيمما مستوعبا فهو صفة مصدر محذوف وهو أولى من جعله حالا فيفيد أنه ركن وعلى الحالية يصير شرطاً خارجاً عن الماهية لأن الأحوال شروط على ما عرف أفاده في البحر (قوله حتى لو ترك شعرة) قال في الفتح يمسح من وجهه ظاهراً للبشرة والشعر على الصحيح أهـ وكذا العذار والناس عنه غافلون مجتنبى وما تحث الحاجبين فوق العينين محيط كذا في البحر (قوله أو وتره مضرة) هي التي بين الخضرين ابن كمال لكن في القاموس الوتره محركة حرف المخرو والوتره حجاب ما بين الخضرين (قوله ويديه) عطف بالواو دون ثم إشارة إلى أن الترتيب فيه ليس بشرط كاصله بحر والحكم في اليد الزائدة كالوضوء ط (قوله في نزاع الختام الخ) قال في النونية ولو لم يترك الختام إن كان ضيقاً وكذا المرأة السوار لم يجز أهـ ومثله في الولوالجية ووجهه أن التمريك مسح لما تحته إذا شرط المسح لا وصول التراب فافهم لكن التقيد بالضيق يفهم أنه لو كان واسعاً لا يلزم تحريكه والظاهر أنه يقال فيه ما سنذكره في التخليل (قوله به يفتي) أي يلزم الاستيعاب كما في شرح الوقاية وهو الصحيح خاتمة وغيرها وهو ظاهر الرواية زيلنى ومقابلته ما روى أن الأكثر كالكل (قوله في مسحه) أي المرقق المفهوم من المرفقين ط (قوله الاقطع) أي من المرفق إن بقي شيء منه ولو رأس العضد لأن المرفق مجموع رأس العظمين رحتى فلو كان القطع فوق المرفقين لا يجب اتفاقاً ط (قوله بضرتين) متعلق بتيمم أو بمستوعبا أفاده في النهر وانما أثر عبارة الضرب على عبارة الوضع لكونها مأثورة والانهى ليست بضرية لازمة فإن محمداً قد نبه في بعض روايات الأصول على أن الوضع كاف والمراد بيان كفاية الضررتين لأنه لا بد في التيمم منهما ابن كمال وقد مناهما عبارة ونبه على أن فائدة العدد أنه لا يحتاج إلى ضرية ثالثة كما يأتي (قوله ولو من غيره) فلو أمر غيره بأن يمسحه جاز بشرط أن ينوى الأمر بحر قال ط وظاهره أنه يكفي من الغير بضرتان وهو خلاف ما يأتي عن القهستاني (قوله أو ما يقوم مقامهما)

أو شقه نصفين قدر قيمة الماء كالماء وجد من ينزل إليه بأجر (تيمم) لهذه الأعذار كلها حتى لو تيمم لعدم الماء ثم مرض مرضاً يسبب التيمم لم يبطل بذلك التيمم لأن اختلاف أسباب الرخصة يمنع الاحتساب بالرخصة الأولى وتصير الأولى كأن لم تكن جامع الفصولين فليحفظ (مستوعبا وجهه) حتى لو ترك شعرة أو وتره مضرة لم يجز (ويديه) في نزاع الختام والسوار أو يجزى به يفتي (مع صرقه) فيمسحه الاقطع (بضرتين) ولو من غيره أو ما يقوم مقامهما

قوله وفيه بحث وجهه أنه إذا تيمم أو لا بعده عن الماء فهو فاقده له حقيقة وخوف العذوق قد مدعى فالحق في قد زال وأعقبه المعنوى فلا فرق بينه وبين المرض إذا وجد بعد الفقد الحقيقي أهـ منه

أي خلافا لابن شجاع وقد منّا الكلام عليه مع ثمة الخلاف (قوله لما في الخلاصة) عبارتها كما في البحر ولو
 أدخل رأسه في موضع الغبار بنية التيمم يجوز ولو انهدم الحائط وظهر الغبار فخر لرأسه ونوى التيمم جاز
 والشرط وجود الفعل منه اه أي الشرط في هذه الصورة وجود الفعل منه وهو المسح أو التحريك وقد
 وجد فهو دليل على أن الضرب غير لازم كما مر وفعل غيره بأمره قائم مقام فعله فهو منه في المعنى فافهم (قوله
 ظهرت لعادتها) اعلم أنه قال في الظهيرية وكما يجوز التيمم للجنب لصلاة الجنائز والعيد فكذلك يجوز للمأثض
 إذا ظهرت من الحيض إذا كان أيام حيضها عشرا وإن كان أقل فلا اه وقال في البحر والذي يظهر أن هذا
 التفصيل غير صحيح بدليل ما اتفقوا عليه من أنه إذا انقطع لاقل من عشرة فتمت لعدم الماء وصلت جاز للزوج
 وطوها الخ وأجاب في النهر بحمل ما في الظهيرية على ما إذا انقطع لاقل من عاداتها مسيا في في الحيض من أنه
 حيث لا يحمل قربانها وان اغتسل فضلا عن التيمم اه اقول لا يخفى أن قول الظهيرية إذا كان أيام حيضها
 عشرا ظاهر في أن ذلك عاداتها فهذا الحمل بعيد ثم ظهر لي شوقي الله تعالى أن كلام الظهيرية صحيح لا إشكال فيه
 وبيان ذلك أن التيمم لخوف فوت صلاة الجنائز أو العيد يصح مع وجود الماء لانها تقوت لآلى خلف كما يأتي
 وهذا في المحدث ظاهر وكذا في الجنب وأما المأثض فإذا ظهرت تمام العشرة فقد خرجت من الحيض ولم يبق
 معها سوى الجنابة فهي كالجنب وأما إذا انقطع دمها لدون العشرة فلا تخرج من الحيض ما لم يحكم عليها
 بأحكام الطاهرات بأن تصير الصلاة دينا في ذمتها وتغتسل وتيمم بشرطه كما سيأتي في بابها وقولهم وتيمم
 بشرطه أرادوا به التيمم الكامل المسح لصلاة الفرائض وهو ما يكون عند المجتزئ عن استعمال الماء وأما التيمم
 لصلاة جنازة أو عيد خيف فوتها فقير كامل لأنه يكون مع حضور الماء ولهذا لا تصح صلاة الفرض به ولا صلاة
 جنازة حضرت بعده فعلنا بذلك أنها لو تيممت لذلك لم تخرج من الحيض لأن ذلك التيمم غير كامل ولا يصح
 ذلك التيمم لقيام المأثض بعد وهو الحيض وعدم وجود شرطه وهو فقد الماء نعم لو تيممت لذلك مع فقد الماء حكم
 عليها بالطهارة وجازت صلاتها به من الفرائض وغيرها لأنه تيمم كامل ومراد الظهيرية التيمم الناقص وهو ما يكون
 مع وجود الماء فالنقصيل الذي ذكره في المأثض صحيح لأخبار عليه ~~وكأنه~~ في البحر ظن أن مراده التيمم
 الكامل وليس كذلك كما لا يخفى بقي الكلام في عبارة الشارح فقوله ظهرت لعادتها في غير محله لأن قول المصنف
 ولو جنبنا أو مأثضا مفروض في التيمم الكامل الذي يكون عند فقد الماء والمأثض يصح تيممها عند فقد الماء
 إذا ظهرت لتتمام العشرة أولادونها ويجب عليها أن تغتسل وتيمم عند فقد الماء سواء انقطع أتمام عاداتها أو لدون
 عاداتها كما سيأتي في بابها ويأتي فيه أنه إذا انقطع لتتمام العادة يحمل لزوجهما قربانها كما لو انقطع لتتمام العشرة
 وإن لدون عاداتها لا يحمل له قربانها فالتقييد بالعادة في كلام الشارح انما يفيد بالنظر إلى القرين فقط فكان
 الواجب إسقاطه لايامه أنه لو كان لدون العادة لا يصح تيممها مع أنه يجب عليها إذا فقدت الماء لوجوب
 الصلاة عليها كما علمت والذي أوقعه عبارة النهر المبنية على ما فهمه صاحب النهر من كلام الظهيرية فافهم
 (قوله بمظهر) متعلق بتيمم ويجوز أن يتعلق بمستوعبا وجعله العيني صفة لضررتين فهو متعلق بمحذوف أي
 ملتصقتين بمظهر نهر قلت والاخير أولى لئلا يلزم تهلق حرف جر بمعنى واحد بمتعلق واحد إلا أن يجعل البناء
 في بضررتين للتعبدية وفي بمظهر للملازمة أو بالعكس تأمل وتعبيره بمظهر أولى من تعبيره بمظهر لاخراج الأرض
 المتخصة إذا جفت كما قدمه الشارح وأما إذا تيمم جماعة من محل واحد فيجوز كما سيأتي في الفروع لأنه لم يصر
 مستحلا إذا التيمم انما يأتي أدى بما التزقيده لا بما فضل كالماء الفاضل في الأناء بعد وضوء الأول وإذا كان
 على حجر أجلس فيجوز بالاولى نهر (قوله من جنس الأرض) الفارق بين جنس الأرض وغيره أن كل ما يحترق
 بالنار فيصير ما دكالشجر والحشيش أو ينطبع ويلين كالخديد والذهب والزجاج ونحوها فليس من جنس
 الأرض ابن كمال عن النصفه (قوله نفع) بفتح فسكون كما قال تعالى فآثرن به نفعها (قوله لم يمتج الخ) أي
 بل يحلل من غير ضربة وليس المراد أنه لا يظل أصلا لأن الاستيهاب من تمام الحقيقة قال الزيلعي ويجب تحليل
 الأصابع أن لم يدخل بينها غبار وفي الهندية والصحيح أنه لا يمسح الكف وضربها يكتفى بإفاده ط اقول
 والظاهر أن ما تحت الخاتم أو واسع أن أصابه الغبار لا يلزم تحريكه ولا يلزم كالتخليل المذكور (قوله وعن محمد
 يحتاج إليها) لأن عنده لا يجوز التيمم بلا غبار حيث لم يدخل بين الأصابع لابتدئها على قوله (قوله وهو) أي

لما في الخلاصة وغيره ولو حرّ لرأسه
 أو أدخله في موضع الغبار بنية
 التيمم جاز والشرط وجود الفعل
 منه (ولو جنبنا أو مأثضا) ظهرت
 لعادتها (أو أنفاسا) بمظهر من جنس
 الأرض وإن لم يكن عليه نفع) أي
 غبار قلوم يدخل بين أصابعه
 لم يمتج إلى ضربة نالته للتخليل وعن
 محمد يحتاج إليها

قوله وهو ليست كلمة هو بهذا الحمل
 في نسخ الشارح التي يدي فليحتر
 اه معصمه

الغير (قوله بضرب ثلاثا) اى لكل واحد من الاعضاء ضربة وهذا نقله القهستاني عن العمان وهو كتاب
غريب والمشهور في الكتب المتداولة الاطلاق وهو الموافق للحديث الشريف التيمم ضربتان الا ان يكون
المراد اذا مسح يد المريض بكتابه خيفة لا شبهة في انه يحتاج الى ضربة ثالثة يمسح بها يده الاخرى (قوله
وبه مطلقا) اى ويقيم بالنقع مطلقا خلافا لابي يوسف فعنده لا يتيمم به الا عند العجز بحر ولا يجوز عنده
الا التراب والرمل نهر وما في الحاوى القدسي من انه هو المختار غريب مخالف لما اعتقده اصحاب المتن
رمي (قوله فلا يجوز بلؤلؤ الخ) تفريع على قوله من جنس الارض (قوله تولده من حيوان البحر)
قال الشيخ داود الطيب في تذكرته اصله دود يخرج في نيسان فاتحاه للمطر حتى اذا سقط فيه انطبق وغاص
حتى يبلغ آخره (قوله ولا بمرجان الخ) كذا قاله في الفتح وحرز في البحر والنهر بأنه سهو وان الصواب الجواز
به كما في عامة الكتب وقال المصنف في منعه اقول الظاهر انه ليس به لانه انما منع جواز التيمم به لما قام عنده
من انه يعتقد من الماء كاللؤلؤ فان كان الامر كذلك فلا خلاف في منع الجواز والقائل بالجواز انما قال به لما قام
عنده من انه من جله اجزاء الارض فان كان كذلك فلا كلام في الجواز والذي دل عليه كلام اهل الخبرة بالجوهر
ان له شبيهين شيها بالنبات وشيها بالمعادن وبه افصح ابن الجوزي فقال انه متوسط بين عالمي النبات والجماد
في شبهه الجماد بجمره ويشبهه النبات بكونه اشجارا نابتة في قعر البحر وذات عروق وأغصان خضر متشعبة فاقه
اه اقول وحاصله الميل الى ما قاله في الفتح لعدم تحقق كونه من اجزاء الارض وما لم يحسبه الرمي الى ما في
عامة الكتب من الجواز وكان وجهه ان كونه اشجارا في قعر البحر لا ينافي كونه من اجزاء الارض لان الانشجار
التي لا يجوز التيمم عليها هي التي ترتد بالنار وهذا حجر كما في الاجاز يخرج في البحر على صورة الانشجار فلهذا
جزموا في عامة الكتب بالجواز فيتمين المصير اليه وأما ما في الفتح فينبغي حله على معنى آخر وهو ما قاله في القاموس
من ان المرجان صغار اللؤلؤ ثم رأيت منقولاً عن العلامة المقدسي قال مراده صغار اللؤلؤ كما فسره في الآية
في سورة الرحمن وهو غير ما ارادوه في عامة الكتب اه وبه يظهر ان قول الشارح لشبهه للنبات الخ في غير محله
بل العلة على ما حرزناه تولده من حيوان البحر وأما ما يخرج في قعر البحر فيجوز وان اشبهه النبات فاعتقم هذا
التحرير (قوله ولا يمتنع) هو ما يقطع ويلين كالخديد منح (قوله وزجاج) اى المتخذ من الرمل وغيره
بحر (قوله ومتروك) اى ما يحترق بالنار فيصير مادا بحر (قوله الارماد الخ) بحس وكس (قوله
كحجر) تنظير لا تمثيل (قوله او مغسول) مبالغة في عدم اشتراط التراب (قوله غير مدهونة) او مدهونة
بصمغ هو من جنس الارض كما يستفاد من البحر كالمدهونة بالطفل والمنقرة ط (قوله غير مغلوب بماء) أما اذا
صار مغلوبا بالماء فلا يجوز التيمم به بحر بل يتوضأ به حيث كان رقيقا سائبا لا يجري على العضور رمي
وسيدكر ان المساوى كالمغلوب (قوله لكن لا ينبغي الخ) هذا ما حرزه الرمي وصاحب النهر من عبارة
الولولجية خلافا لما فهمه منها في البحر من عدم الجواز قبل خوف خروج الوقت وظاهره انه اراد به عدم العصة
وحاصل ما في الولولجية انه اذا لم يجد الا الطين اطخ ثوبه منه فاذا جف تيمم به وان ذهب الوقت قبل ان يجف
لا يتيمم به عند أبي يوسف لان عنده لا يجوز الا بالتراب والرمل وعند أبي حنيفة ان خاف ذهاب الوقت
تيمم به لان التيمم بالطين عنده جائز والا فلا كي لا يتطلى بوجهه فيصير مثله اه وبه يظهر معنى ما ذكره
الشارح (قوله ومعادن) جح معدن كجلس منبت الجوهر من ذهب وفضة قاموس (قوله في
محالها) اى مادامت في الارض لم يصنع منها شي وبعد السبك لا يجوز زياعى (قوله فيجوز الخ) اى
اذا كانت الغلبة للتراب كما في الطلحة عن المحيط ولعل من اطلق بناء على انها مادامت في محالها تكون مغلوبة
بالتراب بخلاف ما اذا اخذت للسبك لان العادة اخراج التراب منها فافهم وأفاد ان ذات المعدن لا يجوز
التيمم به قال في البحر لانه ليس تتبع للماء وحده حتى يقوم مقامه ولا للتراب كذلك وانما هو مركب من
العناصر الاربعة فليس له اختصاص بشي منها حتى يقوم مقامه (قوله وقيد الاسيجاني الخ) كذا في النهر
وظاهره ان الضمير راجع الى التيمم بالمعادن لكن اذا كانت مغلوبة بالتراب لا يحتاج الى هذا القيد
وعبارة الاسيجاني كما في البحر ولأن الحنطة او الشئ الذي لا يجوز عليه التيمم اذا كان عليه التراب
فضربه عليه وتيمم نظران كان يستبين اثره بمدة عليه جاز والا فلا (قوله وكذا الخ) قال في البحر

فم لو يمس غيره بضرب ثلاثا للوجه
والبني والبسرى قهستاني (وبه
مطلقا) عجز عن التراب اولا لانه
تراب رقيق (فلا يجوز) بلؤلؤ ولو
مسحوقا تولده من حيوان البحر
ولا بمرجان لشبهه للنبات لكونه
اشجارا نابتة في قعر البحر على
ما حرزه المصنف ولا (يتمتع)
بمغسولة وزجاج (ومتروك)
بالاحتراق الارماد الخ فيجوز بحجر
مدقوق او مغسول وحائط مطين
او مجصص وان من طين غير
مدهونة وطين غير مغلوب بماء لكن
لا ينبغي التيمم به قبل خوف فوات
وقت لتلا يصير مثله بلا ضرورة
(ومعادن) في محالها فيجوز لتراب
عليها وقيد الاسيجاني بأن يستبين
اثر التراب بتدبيره عليه وان لم يستبين
لم يجز وكذا كل ما لا يجوز التيمم
عليه كحنطة وجوخة فليحفظ

في طهارة الاستيماء التي ذكرناها وبما يعلم من حكم التيمم على جوفه أو بساط عليه في طهارة الظاهر عدم
 الطهارة في وجود هذا الشرط في نحو الجوخة فليست به اه وقال بحشية الرمي بل الظاهر التخصيل
 ان الشيطان اتره جاز والا فلا وجود الشرط خصوصا في ثياب ذوى الاشغال اه وهو حسن فليدبره
 الشارح وفي الترخاينة وصورة التيمم بالغبار ان يضرب يديه ثوبا ونحوه من الايمان الطاهرة التي عليها غبار
 فاذا وقع الغبار على يديه تيمم او ينفض ثوبه حتى يرتفع غباره فيرفع يديه في الغبار في الهواء فاذا وقع الغبار
 على يديه تيمم اه قلت وقيد بالاعيان الطاهرة لما في الترخاينة ايضا اذا تيمم بغبار الثوب التيمم لا يجوز
 الا اذا وقع الغبار بعد ما جف الثوب (قوله ولو مسبوكون) هذا التيمم يظهر اذا كان يمكن سبكهما بترابهما
 والغالب عليهما والظاهر انه غير ممكن ولذا قال الرطبي كما قد مر انه بعد السبك لا يجوز التيمم وفي البحر عن المحيط
 ولو تيمم بالذهب والفضة ان كان مسبوكا لا يجوز وان لم يكن مسبوكا وكان محتلا بالتراب والغلبة للتراب جاز
 اه ثم اذا كانا مسبوكون وكان عليهما غبار يجوز التيمم بالغبار الذي عليهما كما في الظهيرة اي ان كان يظهر
 أثره عليه كما مر ولكن لا ينظر فيه الى الغلبة فكان عليه ان يقول لو غير مسبوكون ليوافق كلامهم
 (قوله وارض محترقة) اي احترق ما عليها من النبات واخط الراد بترابها فينفذ يعتبر الغالب اما اذا
 احرق ترابها من غير محطالة حتى صارت سوداء جاز لان المخير لون التراب لادانته ط (قوله فلو الغلبة
 الخ) بيان لقوله والحكم للغالب (قوله ومنه) اي من قوله والا الا فان ثنى الغلبة صادق بما اذا كان
 التراب مغلوبا ومساويا فافهم (قوله وجاز قبل الوقت) اقول بل هو مندوب كما هو صريح عبارة البحر وقل
 من صرح به رمي (قوله وجاز لغيره) اي لغير القرض (قوله لانه بدل الخ) اي هو عندنا بدل مطلق
 عند عدم الماء ويرتفع به الحدث الى وقت وجود الماء وليس يبدل ضروري مبيح مع قيام الحدث حقيقة كما قال
 الشافعي فلا يجوز قبل الوقت ولا يصلي به اكثر من فرض عنده لكن اختلف عندنا في وجه البدلية فقلا بين
 الاكتين اي الماء والتراب وقال محمد بن الفعلي اي التيمم والوضوء وقترع عليه جواز اقتداء المتوضي بالتيمم
 فاجازه ومنعه وسياق بيانه في باب الامامة ان شاء الله تعالى وقامه في البحر (قوله وجاز لخوف فوت
 صلاة جنازة) اي ولو كان الماء قريبا ثم اعلم انه اختلف فيمن له حق التقدم فيها فروى الحسن عن ابي حنيفة
 انه لا يجوز للولي لانه ينتظر ولو صلاها حق الاعادة وصحبه في الهداية والحاشية وكافي التسنن وفي ظاهرها رواية
 يجوز للولي ايضا لان الانتظار فيها مكروه وصحبه شمس الاثمة الحلواني اي سواء انتظروا ولا مال في البرهان ان
 رواية الحسن هنا احسن لان مجرد الكراهة لا يقتضي العجز المختص بل جواز التيمم لانها ليست اقوى من فوات
 الجمعة والوقفة مع عدم جوازه اهمه واتمه شيخنا شيخنا المقدسي في شرح نظم الكنز لابن الفصيح اه
 ملخصا من حاشية نوح افندي (قوله اي كل تكبيراتها) فان كان يرجو ان يدرك البعض لا يتيمم لانه يمكنه
 أداء الباقي وحده يجر عن البدائع والنية (قوله او حائضا) وكذا النساء اذا انقطع دمهما على العادة ط
 اقول لا بد في الحائض من انقطاع دمها لا كغير الحائض والافان لتمام العادة فلا بد ان تمر الصلاة دينافي
 ذمتها وتقتل او يكون تيممها كاملا بأن يكون عند قد الماء اما التيمم لخوف فوت الجنازة أو العيد فغير كامل
 وقد مرنا قريبا تمام تحقيق المسألة فافهم (قوله به يفتي) اي بهذا التخصيل كما في المضمرات وعند محمد
 بعيد على كل حال قهستاني (قوله اوزوال شمس) هذا اذا كان اما او ماما وما واعلم انه سياتي
 أن صلاة العيد تؤخر لعذر في الفطر للثاني وفي الاضحية للثالث فاذا اجتمع الناس في اليوم الاول قبل الزوال
 والامام بغير وضوء وكان بحيث لو وضأ زالت الشمس فهل يكون ذلك هدرا ويؤخر ولا يتيمم ام يتيمم ولا يؤخر
 لكن قول الشارح لان المناط خوف الفوت لا الى بدل يقتضي التأخير فلراجع اه ح اقول سيصرح
 الشارح هناك بانها قضاء في اليوم الثاني ولم يجعلوها هنا كالوقفة التي يحلفها القضاء بل صرحوا بانها قضاء لها
 وبأنها فوت بزوال الشمس فيعلم منه انها لا تؤخر لما ذكره هذا ما ظهر له فتأمل وانظر ما علقناه على البحر (قوله
 ولو كان يني بناء) كذا في التهر وفيه اشارة الى أن قوله بناء مقول مطلق ويحتمل جعله جالا اي ولو كان تيممه
 في حال كونه يانيا ويجوز كونه مضعولا لاجله كما تقتضيه عبارة الدرر لكنه مبنى على ما اوردناه المحقق الرضوي
 من أنه لا يلزم فيه أن يكون غفلا قلبيا (قوله بعد شروعه متوضعا الخ) في المسألة تخصيل مبسوط في البحر

(والحكم للغالب لو اختلف تراب
 بغيره) كذهب وفضة ولو مسبوكون
 وارض محترقة فلو الغلبة للتراب
 جاز والا لا خاتمة ومنه علم حكم
 التساوي (وجاز قبل الوقت ولا كثر
 من فرض و) جاز (لغيره) كالنفل
 لانه بدل مطلق عندنا لا ضروري
 (و) جاز (لخوف فوت صلاة جنازة)
 اي كل تكبيراتها ولو جنبها او حائضا
 ولو جى - بأخرى ان امه يمكنه
 التوضي بينهما ثم زال تمكنه اعاد
 التيمم والا لا به يفتي (أو) فوت
 (عيد) بفرارغ امام اوزوال شمس
 (ولو) كان يني (بناء) بعد شروعه
 متوضعا وسبق حدثه

قوله وانظر ما علقناه على البحر
 الذي علقناه عليه هو انه قد يقال
 انها لما كانت فصلية يجمع حافل
 فلو اخرت لهذا العذر بما يؤذى
 الى فوتها بالكلية بخلاف ما اذا
 اخرت لعذر قسوة أو عدم ثبوت وقوة
 الهلال الا بعد الزوال فان كل
 الناس يستعدون لمصلاتها في اليوم
 الثاني وعدم قصرهم بان ذلك
 من الاذعان التي تؤخر لاجلها دليل
 على انه ليس منها تأمل اه منه

(بلا فرق بين كونه اما ما اولام في
الاصح لان المتطاع خوفاً من الموت
لا الى بدل الجواز لكن خوف وسنن
وواجب ولو سئته بغير خوف فوتهما
وحداهما وتقوم وسلام ورده وان لم
يقرب الى الله به قال في البحر وكذلك لكل
جائز لا يترتب له الطهارة قلنا في المبتنى
فيما لا يدخل مسجد مع وجود الماء
في النجوم فيه وأقره المصنف لكن
في ما تهر الطاهر أن مراد المبتنى
لجنب فقط الدليل قلت وفي
المنية وشريحها تيممه لا دخول مسجد
ومن مصنف مع وجود الماء ليس
بشيء بل هو عدم لانه ليس لعبادة
يضاف فوتهما

قوله آخرتين هكذا بخطه وصوابه
آخرين اه معصيه

وحاصله ما ذكره التمسك في بقوله ان سبق الحدث في المبنى قبل الصلاة فالحق بغيره الذي في قوله لا يتيمم وان شرعاً فان خاف زوال التيمم فليس بالاجماع والا فان من يبادر الى التيمم ولا يخلع ثوبه بعد التيمم ولا يشرع بالوضوء فكل ذلك عندهم خلاف السواء وهو محمول على ما اذا خاف خروج الوقت فذهب يوترئ والاختلاف من الوضوء لا من القنوت لانه يمكنه اكمال صلاته بعد سلام امامه لتأمل وقد اقبصر وفي شهر ريسالة البناء على صلاة العيد ذكر في الامداد ان جلس للاحتوائن الجنابة لان الصلاة فيها واحدة (قوله في الاصح) يرجع الى قوله بعد شرعه متوضئاً والى قوله بلا فرق ومقابل الاصح في الاقول قوله نعم ما ومقابل في التيمم ما روى الحسن عن الامام ان الامام لا يتيمم ط (قوله لان النشاط) اي الذي تعلق به الحكيم المتذكر وهو التيمم خوفاً من فوت الصلاة بلا بعد من الله (قوله لجواز لكسوف الخ) تفريع على التحليل ومراعاة ما بين الكسوف ط وهذا الى قوله وحدها ذكر العلامة ابن امير حاج الحلبي في الحلية بمشاور آخره في البحر والنهر (قوله وستروا ربك) كالسقف التي بعد الظهر والمغرب والعشاء والجمعة اذا اخرها بحيث لو وضأت وتهاطلت التيمم قال ط والظاهر ان المستحب كذلك لقونه بقوت وقته كما اذا ضاق وقت الغنى عنه وعن الوضوء فيتيمم (قوله خاف فوتها وحدها) اي فيتيمم على قياس قولهما ما على قياس قول محمد فلا انها اذا فاتته لاشتغاله بالترضية مع الجماعة يقضها بعد ارتفاع الشمس عنده وعندهما لا يقضيها اصلاً بصورة فويتها وتعدّها بالوضوء شخص بالماء او امر غيره بترجعه له من يترجم انه لو انتظره لا يدرك سوى الفرض يتيمم لثلاثة ثم يتوضأ للفرض ويصلي قبل الطلوع وصورها شيئاً بما اذا قامت مع الفرض واراد قضاءهما ولم يبق الى زوال الشمس مقدماً للوضوء وصلاة ركعتين فيتيمم ويصليها قبل الزوال لانها لا تقضى بعده ثم يتوضأ ويصلي الفرض بعده وذكرها ط صورتين اثنتين (قوله ولتوم الخ) اي عند وجود الماء لان الكلام فيه ولما قرره في البحر من أن التيمم عند وجود الماء يجوز لكل عبادة تحل بدون الطهارة ولكل عبادة تفوت لا الى خلف وبين القاعدتين عموم وجهي يتحققان في رد السلام مثلاً فانه يحصل بدون طهارة ويقوت لا الى خلف وتنفرد الاولى في مثل دخول المسجد للمحدث فانه يحصل بدون الطهارة من الحدث الاصغر ولا يصدق عليه انه يقوت لا الى خلف وتنفرد الثانية في مثل صلاة الجنائز فانها تقوت لا الى خلف ولا تحل بدون طهارة ح فحسب القاعدة الاولى محل بحث كما تطلع عليه (قوله وان لم تجز الصلاة) اي فيقع طهارة لما نواه فقط كما في الحلية لان التيمم له جهتان جهة محضته في ذاته وجهة جهة الصلاة فالثانية متوقفة على الجزع عن الماء وعلى نية عبادة مقصودة لا تصح بدون طهارة كما سبق في بيانه واما الاولى فتصل بنية اي عبادة كانت سواء كانت مقصودة لا تصح الا بالطهارة كالصلاة والاقراءة للجنب او غير مقصودة كذلك كدخول المسجد للجنب او تحل بدونها كدخوله للمحدث او مقصود فهو تحل بدون طهارة كالاقراءة للمحدث فالتيمم في كل هذه الصور صحيح في ذاته كما أوضحه ح (قوله وكذا لكل ما لا يشترط له الطهارة) اي يجوز له التيمم مع وجود الماء وهذا احدى القاعدتين السابقتين وفيما نظر بظهور (قوله لكن في النهر الخ) استدلاله على استدلال البحر بعبارة المتبني على احدى القاعدتين المذكورتين وهي جواز التيمم عند وجود الماء لكل عبادة تحصل بدون الطهارة ويستدل الاستدلال ان الدليل انما يثبت بناء على ارادة الدخول للمحدث ليكون مما لا يشترط له الطهارة واذا كان مراده الجنب سقط الدليل لانه لا يصلح له الدخول بدونها لكن كون المراد الجنب نظريه العلامة ح بأنه لا يخلو اما ان يكون الماء الموجود خارج المسجد وهو باطل اي لعدم جواز دخوله جنباً مع وجود الماء خارجاً ولما ان يكون الماء داخله وهو صحيح ولكنه بعيد من عبارة دليل قوله ولتوم فيه اه وعليه فالظاهر ان مراد المتبني دخول المحدث فيه الدليل لكن لقاتل ان يقول ان مراد المتبني ان الجنب اذا وجد ماء في المسجد واراد دخوله للاغتسال يتيمم ويدخل ولو كان ناغماً فيه فاحتل الماء خارجاً وخشى من الخروج يتيمم ويأثم فيه الى ان يمكنه الخروج قال في النية وان احتل في المسجد تيمم للخروج اذا لم يحلف وان خاف يجلس مع التيمم ولا يصلي ولا يقرأ اه ويؤيد ما قلناه ان نفس النوم في المسجد ليس عبادة حتى يتيمم له ناغماً ولا جل وكيفية في المسجد لا لا يصلح فيه الخروج (قوله قلت الخ) اعتراض على البحر ايضاً لان عبارة النية شاملة لدخول المسجد للمحدث وهو مما لا يشترط له الطهارة فيغني في ما في البحر لكن الجواب ح بتفسيره انه دخول الجنب فلا ناغماً

قوله ولا يبيح الاطلاق والادعاء في حق الله تعالى كما في المتن من قوله لا يبيح الاطلاق
 في حق الله تعالى عند عدم الماء حقيقة او نكاحا في بيده واحدة منهما فلا يجوز ان يبيح الله تعالى
 الطهارة في حق الله تعالى مع وجود الماء الا اذا كان يحفظ فوته لا الى بل فلو تيمم الحدث للنوم او لغيره
 بالمسجد مع قدرته على الماء فهو لغو بطلان تيممه لرد السلام مثلا لا يخالف فوته لا على التور ولنا فقهنا
 على الله عليه وسلم وهذا الذي ينبغي للتحويل عليه (قوله لكن في القهستاني الخ) استدلاله على ما يفهم
 من كلام البحر من ان ما تشترط له الطهارة لا يتيمم به مع وجود الماء وعلى ما يفهم من كلام التيمم من ان كل عبادة
 لا يخالف فوته لا يتيمم لها ط قال ح وهو نقل صحيح مصادم للقاعدة لان عبادة التلاوة لا تقبل الا بالطهارة
 وتغيب عن الخلق اه اقول بل لا خوف لانها لا وقت لها الا اذا كانت في الصلاة ولهذا نقل القهستاني
 ايضا عن القهستاني في شرحه انها لا يتيمم لها والله في الخلاصة بما قلنا (قوله لكن سيجي) اي في القروع
 وهذا استدراك على الاستدراك وهذا التقييد مذكور في القهستاني ايضا بعد وقتين قلنا عن شرح الاصل
 مع الا بعدم الضرورة في الحضر أي لوجود الماء فيه بخلاف السفر فاذا كان جوازه عند فقد الماء فبنا في ما قلناه
 عن المختار من جوازه مع وجود الماء كما لا يخفى فافهم (قوله في السرعة) اي سرعة الاسلام للعلامة
 ابي بكر الصاري ط (قوله وشروحا) رأيت ذلك منقول في شرح الفاضل على زاده ط (قوله قال)
 اي في السرعة وشروحا (قوله قنار البرازية الخ) هذا غير ظاهر لان عبارة البرازية ولو تيمم عند عدم
 الماء لقراءة قرآن عن ظهر قلب او من المحض اولسه او لدخول المسجد أو خروجه او لدفن أو لزيارة قبر أو الاذان
 او الاقامة لا يجوز ان يصلي به عند العانة ولو عند وجود الماء لا خلاف في عدم الجواز اه فان قوله لا خلاف
 في عدم الجواز اي عدم جواز الصلاة به ظاهري في عدم صحتها في نفسه عند وجود الماء في هذه المواضع لان من
 جعلها التيمم لمس المحض ولا شبهة في انه عند وجود الماء لا يصح اصلا ولما مر عن التيمم وشروحا من انه مع
 وجود الماء ليس بشئ بل هو عدم والحاصل ان ما يجزئ في البحر من صحة التيمم لهذه الاشياء مع وجود الماء لا بد لها
 من دليل وليس في شئ مما ذكره الشارح ما يدل عليها بل فيه ما يدل على خلافها كما علمت وأما عبارة المبتني
 فقد علمت ما فيها فالظاهر عدم العصة الا فيما يخاف فوته كما قرأناه قبل فتدبر (قوله وان لم تجز الصلاة) لان
 جوازه ما به يشترط له فقد الماء او خوف الفوت لا الى بدل بعد ان يكون المنوي عبادة مقصودة لا تصح بدون
 طهارة ولم يوجد ذلك في شئ مما ذكر (قوله قلت بل لعشر الخ) من هنا الى قوله قلت ونظايره ساقط في بعض
 النسخ وذكرا بن عبد الرزاق انه من ملحقات الشارح على نسخه الثانية (قوله فلا يجوز) بدل من ما هو من
 الضابط (قوله ولو مع وجود الماء) غير مسلم كما علمت (قوله فلا يجوز) اي التيمم لمس محض سواء كان
 عن حدث او عن جنابة (قوله فكالاول) اي كالكافي لا تشترط له الطهارة في تيممه مع وجود الماء
 ط (قوله فكالثاني) وهو ما تشترط له الطهارة ط (قوله لم تجز الصلاة) اي لفقد الشرط وهو امران
 كون المنوي عبادة مقصودة وسكونها لا تقبل الا بالطهارة أما في دخول المسجد في الحدث فقد الامر ان
 وفي الجنب فقد الاول وأما في القراءة للحدث فلفقد الثاني ولا يراد الجنب هنا لما تقدم قريسا من قوله او جنبا
 فكالثاني اي فيجوز الصلاة به وأما المس مطلقا فلفقد الاول والكتابة كالمس الا اذا كتب والعصيف على الارض
 على ما مر فاذا تيمم ذلك كانت العلة لفقد الامرين والتعليم ان كان من حدث فلفقد الثاني وان كان من جنبا
 وكان كلمة كلمة فلفقد الثاني ايضا وعار من التعليم لا يخرج من كونه قراءة ولا يراد الجنب هنا اذا لم يكن التعليم كلمة
 كلمة لما مر وأما زيارة المقبور وعبادة المريض ودفن الميت والسلام وورقه فلفقد الثاني وأما الاذان بالنسبة
 الى الجنب فلفقد الاول والحدث فلفقد الامرين وأما الاقامة مطلقا فلفقد الاول وأما الاسلام فجري فيه
 على مذهبي يومئذ القائل بصحة في ذاته اه ح اقول لا يصح عدا الاسلام هنا لانه يوهم صحة تيممه لمس
 لا يجوز الصلاة به وليس ذلك قولنا لا حتم على التلاوة لا عند أبي يوسف يصح في ذاته وتجوز الصلاة
 به عند كاسر رحمه في البحر وأما عند هيا فلا يصح اصلا وهو لا يصح كافي الامداد وغيره فافهم (قوله بخلاف
 خلاف جنابة) اي فان تيممها فيجوز به سائر العبادات لكن عند قتال أو ما عنده وجود الماء لمس فوفرتها فاما تجوز
 به المصافحة على جنابة اخرى اذا لم يحسب من جنابة فافهم كانه لا يجوز به غير هذه المصافات اه ح

لكن في القهستاني عن المختار
 المختار جوازه مع الماء لصحة
 التلاوة لكن سيجي تقييده
 بالسفر لا الحضر ثم رأيت في
 السرعة وشروحا ما يؤيد كلام
 البحر قال قنار البرازية جوازه
 تسع مع وجود الماء وان لم تجز
 الصلاة به قلت بل لعشر بل كذا
 لما مر من الضابط انه يجوز لكل
 ما لا تشترط الطهارة له ولو مع وجود
 الماء وأما ما تشترط له فيشترط فقد
 الماء كالتيمم لمس محض فلا يجوز
 لو وجد الماء وأما القراءة فان محدثا
 فكالاول او جنبا فكالثاني وقالوا
 لو تيمم لدخول مسجد أو لقراءة
 ولو من محضه أو مسه أو كآبته
 أو تعليمه أو لزيارة قبور أو عبادة
 مريض أو دفن ميت أو أذان
 أو اقامة أو اسلام أو سلام أو رتبه لم
 تجز الصلاة به عند العانة بخلاف
 صلاة جنابة

او بعد تلاوة فتاوى شيخنا خير
 الدين الرمي قلت وظاهره انه يجوز
 فصل ذلك قائل (لا) يتيمم
 (لوقت جعبة ووقت) ولو ترا
 لغواته الى بدل وقيل يتيمم لغوات
 الوقت قال الحلبي "فالا حوط أن
 يتيمم ويصل ثم يعيد (ويجب)
 أي يقتصر (طلبه) ولو برسوله
 (قد رغلوه) ثلثا ذراع من
 كل جانب ذكره الحلبي وفي البدائع
 الاصح طلبه قدر ما لا يضر بنفسه
 ورفقه بالاستطام (ان ظن) ظنا
 قويا (قريب) دون ميل
 قوله ولم يتيمم لهم عليه الخ أي
 ان اقتضاه ردوا على زفر ولم توجه
 لهم في الرد عليه سوى انهم قالوا ان
 من آخر الصلاة الى آخر الوقت كان
 مقصرا وتقصيره جاء من قبله فلا
 يستحق الترخيص له بجواز التيمم
 ولكن هذا الرد على زفر انما يتم لو
 اخرا لاعد زفر لمهم أن يرخسوا
 له التيمم لو اخر لاعد على انه لو اخر
 بلا عذر لا يتيمم أيضا لان غايته انه
 عاصر بالتأخير والعاصي عندنا
 كالطبع في ثبوت الترخيص له اه
 منه

مطلب
 في تقدير الغلوة

مطلب
 في الفرق بين الظن وغالب الظن

(قوله او بعد تلاوة) أي قطع الصلاة بالتيمم لها عند عدم الماء أو ما عده وجوبه فلا يصح التيمم في وقت
 من أوقاتها الى بدل ط (قوله وظاهره الخ) أي ظاهر قوله لم يجز الصلاة به أن التيمم لهذه الكور
 الثلاث عشرة التي لا تشترط لها الطهارة جميع في نفسه يجوز فعله ووجه ظهور ذلك انه لو لم يكن جميعا في نفسه
 لكان المناسب أن يقال لم يصح التيمم لها ولم يجز لانه أعم وأقول ان كان مراده الجواز عند فقد الماء فهو مسل
 والأفلا وظاهر أن مراده الثاني موافقا لما تقدمه عن البحر وقوله ظاهرا البرازية جوارزه كسبح مع
 وجود الماء الخ وقد مناه غير ظاهر وأنه لا بد له من تقل يدل عليه ولم يوجد أن استدلال البحر بما في المشتق
 لا يفيد لم ما يخاف فوته بلا بدل من هذه المذكورات يجوز مع وجود الماء نظرا لمنازلة لانه فاقده الماء حكما فيتم
 النص بخلاف ما لا يخاف فوته منها فلا يجوز أصلا لأن النص ورد بعسروية التيمم عند فقد الماء فلا يشرع عند
 وجوده حقيقة وحكما ولعله لهذا امر بالتأمل فانهم (قوله لغواتها) أي هذه المذكورات الى بدل قبل
 الوقت والوتر القضاء وبدل الجمعة الظاهر فهو بدلها صورة عند القوات وان كان في ظاهر المذهب هو الأصل
 والجمعة خفف عنه خلافا لفرقا في البحر (قوله وقيل يتيمم الخ) هو قول زفر وفي القنية انه رواية عن مشايخنا
 بجر وقد مناه في الخلاف (قوله قال الحلبي) أي المبرهان ابراهيم الحلبي في شرحه على المنية وذكر مثله
 العلامة ابن امير حاج الحلبي في الحلية شرح المنية حيث ذكر فروعا عن المشايخ ثم قال ما حاصله ولعل هذا من
 هؤلاء المشايخ اختيار لقول زفر لقوة دليله وهو أن التيمم انما شرع للصاحبة الى أداء الصلاة في الوقت فيتيمم عند
 خوف فوته قال شيخنا ابن الهمام ولم يتيمم لهم عليه سوى أن التقصير جاء من قبله فلا يوجب الترخيص عليه وهو
 انما يتم اذا اخر لاعد اه وأقول اذا اخر لاعد فهو عاص والمذهب عندنا انه كالطبع في الرخص نعم تأخير
 الى هذا الحد عذر جاء من قبل غير صاحب الحق فينبغي أن يقال يتيمم ويصل ثم يعيد بالوضوء لكن يجوز بعد من
 قبل العباد وقد نقل الزاهدي في شرحه هذا الحكم عن الليث بن سعد وقد ذكر ابن خلكان انه كان حنفي المذهب
 وكذا ذكره في الجواهر المضبة في طبقات الحنفية اه ما في الحلية قلت وهذا قول متوسط بين القولين وفيه
 الخروج من العهدة يبين فلذا أقره الشارح ثم رأيت منقولاً في التارخانية عن أبي نصر بن سلام وهو من كبار
 الأئمة الحنفية قطعاً فينبغي العمل به احتياطاً ولا سيما وكلام ابن الهمام يميل الى ترجيح قول زفر كما علمت
 من كلام القنية انه رواية عن مشايخنا الثلاثة وتظهر هذا مسألة الضيف الذي خاف رية قائم قالوا يصل ثم يعيد
 والله تعالى اعلم (قوله ويجب) أي على المسافر أن طلب الماء في العمرات او في غيرها واجب مطلقا بجر
 (قوله طلبه) أي الماء (قوله ولو برسوله) وكذا لو أخبره من غير أن يرسله بجر عن المنية (قوله ثلثا ذراع)
 أي الى اربعة أمتة درر وكافي وسراج ومبني (قوله ذكره الحلبي) أي المبرهان ابراهيم وعبارته في شرحه
 على المنية الكبير والصغير فطلب مينا وسارا قدر غلوة من كل جانب وهي ثلثا ذراع الى اربعة أمتة وقيل قدر
 رمية سهم اه وفيه مخالفة لما عراه اليه الشارح من وجهين الأول تفسير الغلوة بالمخطا بالاذرع والثاني
 الاكتفاء بالطلب مينا وسارا وهو الموافق لقول الغلوة الثانية يفرض الطلب مينا وسارا قدر غلوة وظاهره كافي الشيخ
 اسماعيل عن البرجندي انه لا يجب في جانب الخلف والتقدم نعم في الحقائق ينظر بينه وبينه وأمامه وورائه
 غلوة قال في البحر وظاهره انه لا يلزمه المشي بل يكفيه النظر في هذه الجهات وهو في مكانه اذا كان حرا ليه
 لا يستتر عنه وقال في النهر بل معناه انه يقسم الغلوة على هذه الجهات فمضى من كل جانب مائة ذراع اذا الطين
 لا يتم بمجرد النظر اه وفي الشربلالية عن البرهان أن قدر الطلب بغلوة من جانب ظنه اه قلت يمكن هذا
 ظاهرا ن ظنه في جانب خاص أما لو ظن أن هناك ماء دون ميل ولم يترجعه عند أحد الجوانب يطلبه فيما كانها
 حتى جهة خلفه الا اذا علم انه لا ماء فيه حين مروره عليه ولكن هل يقسم الغلوة على الجهات او لكل جهة غلوة
 محل تردد والأقرب الأول كما مر من النهر وصرح صامع عن شرح المنية خلافه ولكن الظاهر انه لا يلزمه للثبوت
 الا اذا لم يمكنه كشف الحال بمجرد النظر قد بر (قوله وفي البدائع الخ) اعتمد في البحر (قوله ورفقته)
 الأولى اورفته لان ضرا حدهما كاف كما هو غير خلاف ح (قوله طلبا قويا) أي غالب قال في البحر عن الحصول
 اللانثبي ان أحد الطرفين اذا أقوى وترجى على الآخر ولم يأخذ القلب ما ترجى به ولم يطرح الآخر فهو الظن واذا
 عند الطلب على أحدهما وترك الآخر فهو الظن وغالب الرأي اه (قوله دون ميل) طرف قوله فربه وقد

به لاق المبل وما فوقه بعيد لا يوجب الطلب (قوله بأمانة) أي عناية كزينة خضرة أو طير (قوله أو أخبار
عدل) قل في شرح النية وبشروط في الخبر أن يكون مكفلاً لعدلاً والا فلا بد معه من غلبة الظن حتى يلزمها الطلب
لأنه من الديانات (قوله ولا يغلب على غلته) بأن شكاً وظناً غير قوياً (قوله والا لا) أي أن لم يرج
الماء لا يطلب لعدم الفائدة بجر من المبسوط (قوله أعاد والا لا) أي وإن لم يخبره بعد ما سأله لا يعيد الصلاة
زليلاً وبدائع لكن في البحر من السراج ولو تيمم من غير طلب وكان الطلب واجباً وصلى ثم طلبه فلم يجده وجبت
عليه الاعادة عندهما خلافاً لابي يوسف اه ومفاده أنه يجب الاعادة هنا وإن لم يخبره (قوله في حق جواز
الصلاة) ألم في حق صحته في نفسه فيكن في نية ما قصده لاجله من أي عبادة كانت عند فقد الماء وعند وجوده
يصح لعبادة تنفوت لال إلى خلف كما قد مناه (قوله نية عبادة) قد مناه في الوضوء تعريف النية وشروطها وفي البحر
وشروطها أن ينوي عبادة مقصودة الخ أو الطهارة أو استباحة الصلاة أو رفع الحدث أو الجنابة فلا تنكفي نية
التيمم على المذهب ولا تشترط نية التمييز بين الحدث والجنابة خلافاً للبصا ص اه ويأتي تمام الكلام عليه قريباً
قلت وتقدم في الوضوء أنه تنكفي نية الوضوء هما الفرق بينه وبين نية التيمم تأمل ولعل وجه الفرق أنه لما كان بدلاً
عن الوضوء أو عن آتية على حامت من الخلاف ولم يكن مطهراً في نفسه إلا بطريق البدلية لم يصح أن يجعل
مقصوداً بخلاف الوضوء فإنه طهارة أصلية والأقرب أن يقال إن كل وضوء تستباح به الصلاة بخلاف التيمم فإن
منه ما لا تستباح به فلا يكفي للصلاة التيمم المطلق ويكفي الوضوء المطلق هذا ما ظهر لي والله اعلم (قوله ولو صلاة
جنازة) قال في البحر لا يخفى أن قولهم بجواز الصلاة بالتيمم لصلاة الجنازة محمول على ما إذا لم يكن واجداً للماء
كما قيد في الخلاصة بالمسافر أما إذا تيمم لها مع وجوده ونحو الفوت فإن تيممه يطل بفراغه منها اه لكن في
إطلاق بطلانه نظر بدليل أنه لو حضره جنازة أخرى قبل إمكان إعادة التيمم له أن يصلي عليها به فالأولى أن يقول
فإن تيممه لم يصح إلا للملأوه وهو صلاة الجنازة فقط بدليل أنه لا يجوز له أن يصلي به ولا أن يمس المصحف ولا يقرأ
القرآن لوجوب كذا قرره شيخنا حفظه الله تعالى (قوله في الأسع) هذا بناء على قول الإمام أنها مكروهة أما
على قولهم الملقى به أنها مستحبة فينبغي صحته وصحة الصلاة به أفاده ح (قوله مقصودة) المراد بها ما لا يجب في
ضمن شيء آخر بطريق التبعية ولا ينافي هذا ما في كتب الأصول من أن عبادة التلاوة غير مقصودة لأن المراد هنا
أنها شرعت ابتداءً تفقيراً إلى الله تعالى لا تبعاً لغيرها بخلاف دخول المسجد ومس المصحف والمراد بما في الأصول
أن هيئة السجود ليست مقصودة لذاتها عند التلاوة بل لاشتمالها على التواضع وقامه في البحر (قوله خرج
دخول مسجد الخ) أي ولو جنب بأن كان الماء في المسجد وتيمم لدخوله للغسل فلا يصلي به كما مر وخرج أيضاً
الأذان والأقامة ولا يقال دخول المسجد عبادة للاعتكاف لأن العبادة هي الاعتكاف والدخول تبع له فكان
عبادة غير مقصودة كما في البحر (قوله ليم قراءة القرآن للجنب) قيد بالجنب لأن قراءة المحدث تحل بدون الطهارة
فلا يجوز أن يصلي بذلك التيمم بخلاف الجنب وهذا التفصيل جعله في البحر هو الحق خلافاً لمن أطلق الجواز ولمن
أطلق المنع وأشار الشارح إلى أن القراءة عبادة مقصودة وجعلها في البحر جزء العبادة فزاد في الضابط بعد قوله
مقصودة أوجزه ها لا دخلها لاعتراضه في النهر بأنه لا حاجة إليه لأن وقوع القراءة جزء عبادة من وجه لا ينافي
وقوعها عبادة مقصودة من وجه آخر ألا ترى أنهم ادخلوا سجود التلاوة في المقصود مع أنه جزء من العبادة التي
هي الصلاة اه (قوله خرج السلام وردة) أي فلا يصلي بالتيمم لها ولو عند فقد الماء وكذا قراءة المحدث وزيارة
القبور وأما السلام فلا يصح ذكره هنا لأنه عند أبي يوسف يصلي به وعندهما لا يصح أصلاً كما نبهنا عليه سابقاً
فن عده هنا لم يصح (قوله فلما الخ) تفريع على اشتراط النية أي لما شرطناها فيه ومن شرائط صحتها
السلام لغاتيمم الكافر سواء نوى عبادة مقصودة لا تصح إلا بالطهارة أو لا وضوء لعدم اشتراط النية فيه
ولما يشترطها زفر سوى يتيمها نهر (قوله بنية الوضوء) يريد به طهارة الوضوء لما علت من اشتراط نية
التطهير بجر وأشار إلى أنه لا تشترط نية التمييز بين الحدثين خلافاً للبصا ص كما مر فيصيح التيمم عن الجنابة بنية
رفع الحدث الأصغر كفي العكس تأمل لكن رأيت في شرح المصنف على زاد القبر ما نصه وقال في الوقاية
إذا كان به حدثان كالجنابة وحدث يوجب الوضوء فينبغي أن ينوي عنهما قان نوى عن أحدهما لا يقع عن الآخر
لكن يكفي تيمم واحد منهما اه فقوله لكن يكفي يعني لو تيمم الجنب عن الوضوء كفي وجازت صلاته ولا يحتاج
أن يتيمم للجنابة وكذا عكسه لكن لا يقع تيممه للوضوء عن الجنابة وهذا قال الرازي وإن وجد ما يكفي لغسل

بأمانة وأخبار عدل (والا) يغلب
على غلته قربة (لا) يجب بل يندب
أن رجاء والا لا ولو صلى تيمم وثمة من
يسأله ثم أخبره بالماء أعاد والا لا
(وشروطه) أي للتيمم في حق جواز
الصلاة به (نية عبادة) ولو صلاة
جنازة أو عبادة تلاوة لا شك
في الأصح (مقصودة) خرج دخول
مسجد ومس مصحف (لا تصح)
أي لا تحل ليم قراءة القرآن للجنب
(بدون طهارة) خرج السلام وردة
(فلما تيمم كافر لا وضوء) لأنه ليس
بأهل للنية فليقتصر إليها لا يصح منهم
وصح تيمم جنب بنية الوضوء

أعضائه مرة بطل في المختار لان تيممه للوضوء وقع له للالبناية وان كفى عنها فتأمل اه ما في شرح الزاد (قوله به يفتي) كذا في الحلية عن النصاب (قوله رجاء قويا) اراد به غلبة الظن ومثله التيقن كما في الخلاصة والافلا يؤخر لان فائدة الانتظار اداء الصلاة بأكل الطهارة بغير (قوله آخر الوقت) برفع آخر على أنه نائب فاعل نذب وأصله النصب على الظرفية ولا يصح نصبه على أن يكون في نذب فغير يعود على الصلاة هو نائب الفاعل لانه كان يجب تأنيث الضمير نعم هو جاز في الشعر فافهم ولا على أن ضميره عائد على التيمم لان آخر الوقت محل الوضوء لا التيمم لانه فرض المسألة (قوله المستحب) هذا هو الأصح وقيل وقت الجواز وقيل ان كان على ثقة من الماء فالي آخر وقت الجواز وان على طمع فالي آخر وقت الاستحباب سراج وفي البدائع يؤخر الى مقدار ما لو لم يجد الماء لا يمكنه أن يتيمم ويصلي في الوقت وفي التترخاينة عن المحبط ولا يترط في التأخير حتى لا تقع الصلاة في وقت مكروه واختلفوا في تأخير المغرب فقيل لا يؤخر وقيل يؤخر اه والماصل انه اذا رجا الماء يؤخر الى آخر الوقت المستحب بحيث لا يقع في كراهة وان كان لا يرجو الماء يصلي في الوقت المستحب كوقت الاسفر في القجر والابراد في ظهر الصيف ونحو ذلك على ما بين في محله لكن ذكر سراج الهداية وبعض سراج المبسوط انه ان كان لا يرجو الماء يصلي في اول الوقت لان اداء الصلاة فيه افضل الا اذا تضمن التأخير فضيلة لا تحصل بدونه كتكثير الجماعة ولا يتأتى هذا في حق من في المقابلة فكان التجهيل اولى كما في حق النساء لانهم لا يصلون بجماعة وتعمهم الاتفاق في غاية البيان بأنه سهو منهم لتصريح ائمتنا باستحباب تأخير بعض الصلوات بلا اشتراط جماعة وأجاب في السراج بأن تصريحهم محمول على ما اذا تضمن التأخير فضيلة والا لم يكن له فائدة فلا يكون مستحباً وانصرف في البحر للاتفاق بما فيه نظركم أو ضمناه فيما علقناه عليه والذي يؤيد كلام السراج أن ما ذكره ائمتنا من استحباب الاسفار بال فجر والابراد بظهر الصيف معلل بأن فيه تكثير الجماعة وتأخير العصر لانصاع وقت النوافل وتأخير العشاء لما فيه من قطع السير المنهي عنه وكل هذه العلل مفقودة في حق المسافر لانه في الغالب يصلي منفردا ولا يتنفل بعد العصر ويباح له السير بعد العشاء كما سيأتي فكان التجهيل في حقه افضل وقولهم كتكثير الجماعة مثال للفضيلة لا حصر فيه (تنبيه) في المعراج عن الجتهي يتضالج في قلبه فيما اذا كان يعلم انه ان اخر الصلاة الى آخر الوقت يقرب من الماء بمسافة اقل من ميل لا يمكنه ان يتكبر من الصلاة بالوضوء في الوقت الاولى أن يصلي في اول الوقت مراعاة لحق الوقت وتجنبنا عن الخلاف اه واستحسنه في الحلية (قوله من ليس في العمران) اي سواء كان مسافرا او مقيما مخ وفوح افندي عن شرح الجامع لفخر الاسلام أتماما من في العمران فتجب عليه الاعادة لان العمران يغلب فيه وجود الماء فكان عليه طلبه فيه وكذا فيما قرب منه كقائه والظاهر أن الاخبة بمنزلة العمران لان اقامة الاعراب فيها لا تتأني بدون الماء فوجوده غالب فيها أيضا وعليه فيشكل قولهم سواء كان مسافرا او مقيما فليستأمل (قوله ونسي الماء) اوشك كما في السراج نهر اقول هو سبق قلم لان عبارة السراج هكذا قيد بالنسيان احترازا عما اذا شك او ظن أن ماء قد فنى فصلى ثم وجده فانه يعيد اجامعا (قوله في رحله) الرجل للبعير كالسرج للدابة ويقال لمنزل الانسان وما واه رجل أيضا ومنه نسي الماء في رحله مقرب لكن قولهم لو كان الماء في مؤخرة الرجل يفيد أن المراد بالرحل الاول بجر وأقول الظاهر أن المراد به ما يوضع فيه الماء عادة لانه مفرد مضاف فيم كل رجل سواء كان منزلا او رحلا بعير وتخصيصه بأحد هما لا يبرهان عليه نهر (قوله وهو ما نسي عادة) الجلة الحالية ومحتززه قوله كالونسية في عنقه الخ (قوله لا اعادة عليه) أي اذا تذكره بعد ما فرغ من صلاته فلو تذكر فيها قطع ويعيد اجامعا سراج وأطلق فتشمل ما لو تذكر في الوقت او بعده كما في الهداية وغيره اخلافا لما توجه في المنية وما لو كان الواضع للماء في الرحل هو أو غيره بعلمه بأمرة أو بغير أمره خلافا لابي يوسف ما لو كان غيره بلا علمه فلا اعادة اتفاقا حلية (قوله اعاد اتفاقا) لانه كان عالما به وظهر خطأ الظن حلية وكذا لو شك كقائه مناء عن السراج وهو مفهوم بالاولى (قوله في عنقه) اي عنق نفسه (قوله اوفى مقدمه الخ) اي مقدم رحله واحتززه عما لو نسيه في مؤخره راكبا او مقدمه سابقا فانه على الاختلاف وكذا اذا كان قائدا مطلقا بجر (قوله اومع نجس) بفتح الجيم أي بأن كان حاملا له اوفى بدنه وكان اكثر من الدرهم وهو معطوف على قوله اونسى والظرف متعلق بصلى محمد وفا لعلمه من المقام ولا يصح عطفه على عريانا ليعتق بصلى المذكور المقيد بقوله نسي فوبه لان نسيان الثوب مثلا دخله (قوله ثم ذكر) أي بعد ما فعل جميع ما ذكرنا سببا (قوله اعاد اجامعا) راجع الى الكل

له يفتي (ونذب راجبه) رجاء قويا
(آخر الوقت) المستحب ولو لم يؤخر
وتيمم وصلى جاز ان كان بينه وبين
الماء ميل والا (صلى) من ليس
في العمران بالتيمم (ونسى الماء في
رحله) وهو ما نسي عادة (لا اعادة
عليه) ولو ظن فناء الماء أعاد اتفاقا
كالونسية في عنقه او ظهره اوفى
مقدمه راكبا او مؤخره سابقا
اونسى ثوبه وصلى عريانا اوفى ثوب
نجس اومع نجس ومعه ما يزيده
او نوضا اجامعا نجس اوصلى محدثا ثم
ذكر أعاد اجامعا

لكن في الزيلى أن مسألة الصلاة في ثوب نجس او عريانا على الاختلاف وهو الاصح اه (قوله ويطلبه وجوبا على الظاهر) اي ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة كما سيذكره مع تعليقه وكونه ظاهرا لرواية عنهم اخذه في البصر من قول المبسوط عليه أن يسأله الاعلى قول الحسن بن زياد ان في سؤاله مذلة ورد به ما في الهداية وغيرها من انه يلزمه عندهما لا عنده ووفق في شرح المنية الكبير بأن الحسن رواه عن ابي حنيفة في غير ظاهر الرواية وأخذ هو به فاعتمد في المبسوط ظاهر الرواية واعتقد في الهداية رواية الحسن لكونها نسب بمذهب ابي حنيفة من عدم اعتبار القدرة بالغير اقول ويقول الامام جزم في المجمع والمتقى والوقاية وابن الكمال أيضا وقال هذا على وفق ما في الهداية والابيضاح والتقريب وغيرها وفي التجريد ذكر محمد بن ابي حنيفة وفي الذخيرة عن الجصاص انه لا خلاف فان قوله فيما اذا غلب على ظنه منعه اياه وقوله سماعه عند غلبة الظن بعدم المنع اه اقول وقدمت على هذا التفصيل في الزيادات والكافي وهو قريب من قول الصغار انه يجب في موضع لا يعز فيه الماء اذ لا يخفى انه حينئذ لا يغلب على الظن المنع وقال في شرح المنية انه المختار وفي الحلية انه الاوجه لان الماء غير مبذول غالبيا في السفر خصوصا في موضع عزته فالجزم متحقق ما لم يظن الدفع اه وحيث نص الامام الجصاص على التوفيق بما ذكر ارتفع الخلاف ولا يبعد حمل ما في المبسوط عليه كما يشير اليه والله الموفق (قوله من رقيقه) الاولى حذفه وابقاء المتن على عموم ط ولذا قال نوح افندي وغيره ذكر الرقيق جرى مجرى العادة والافضل من حضور وقت الصلاة لحكمه كذلك رقيقا كان او غيره اه وقد يقال اراد بالرقيق من معه من اهل القافلة وهو مفرد مضاف فيم ثم خصه بقوله من هو معه والظاهر انه لو كانت القافلة كبيرة يكفيه التداء فيها اذ يعسر الطلب من كل فرد وطلب رسوله كطلبه نظير ما مر (قوله من هو) اي الماء الكافي للتطهير (قوله بمن مثله) اي في ذلك الموضع بدائع وفي الخاتمة في اقرب المواضع من الموضع الذي يعز فيه الماء قال في الحلية والظاهر الاول الا أن لا يكون الماء في ذلك الموضع قيمة معلومة كما قالوا في تقويم الصيد (قوله وله ذلك) اي وفي ملكه ذلك الثمن وقد قلنا انه لوله مال غائب وأمكنه الشراء نسيته وجب بخلاف ما لو وجد من يقرضه لان الاجل لازم ولا مطالبة قبل حلوله بخلاف القرض بجر (قوله فاضلا عن حاجته) أي من زاد ونحوه من الحوائج اللازمة حلية قلت ومنها قضاء دينه تأمل (قوله لا يتيسر) لان القدرة على البدل قدرة على الماء بجر (قوله وهو ضعف قيمته) هذا ما في النوار ومليه اقتصر في البدائع والتهامية فكان هو الاولى بجر لكنه خاص بهذا الباب لما يأتي في شراء الوصي أن الغبن الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم المقومين اه اقول هو قول هنا ايضا وفي شرح المنية انه الاوفق (قوله في ذلك المكان) مبنى على ما نقلناه عن البدائع (قنبه) لو ملك العاري عن الثوب قبل لا يجب شراؤه وقبل يجب كالماء سراج وجزم بالتأني في المواهب (قوله عن ذلك) الاولى حذف ثمن لان اسم الإشارة راجع اليه لا الى الماء ط (قوله وأما للعطش) اي هذا الحكم في الشراء للوضوء وأما الخ (قوله مذكورة في الاشياء) اي في اواخرها وليست مما نحن فيه فلا يلزمنا ذكرها هنا (قوله وقبل طلبه الخ) مفهوم قوله ويطلبه وجوبا الخ ح وفي التمر اعلم أن الراي للماء مع رقيقه اما أن يكون في الصلاة او خارجها وفي كل اما أن يغلب على ظنه الاعطاء او عدمه او شك وفي كل اما أن يسأله او لا وفي كل اما أن يعطيه او لا فهي اربعة وعشرون فان في الصلاة وغلب على ظنه الاعطاء قطع وطلب فان لم يعطه بقي تيممه فلو أن تيممها سأل فان اعطاء استأنف والاغت كالأعطاء بعد الاياه وان غلب على ظنه عدمه او شك لا يقطع فلو أعطاه بعد ما اتىها بطلت والا لا وان خارجها فان صلى بالتيمم بلا سؤال فعلى ما سبق فلو سأل بعدها وأعطاء اعاد والا سواء ظن الاعطاء والمنع او شك وان منعه ثم اعطاء لا يبطل تيممه ولا يتأني في هذا القسم ظن ولا شك اه (قوله لانه مبذول عادة) اي غالبيا وفيه إشارة الى انه لو كان في موضع يعز فيه ويغلب على الظن منعه وعدمه بل انه يجوز التيمم لصحة الجزم كما قدمناه فلا يتأني ما قدمناه من التوفيق ولذا قال في المنجى الغالب عدم الضمنة بالماء حتى لو كان في موضع تجري عليه الضمنة لا يجب الطلب منه (قوله وعليه) اي بناء على ظاهر الرواية فيجب الخ وقد قلل الوجوب في النهر عن المعراج ثم قال لكن لا يجب كافي الفتح وغيره وفي السراج قبل يجب الطلب اجاعا وقبل لا يجب اه وينبغي أن يكون الاول بناء على الظاهر والثاني على ما في الهداية اه اي من اختيار رواية الحسن كما قدمناه قلت وهو توفيق حسن فلذا اشار اليه الشارح حيث جعل الوجوب مبنيا

(ويطلبه) وجوبا على الظاهر
من رقيقه (عن هو معه فان منعه) ولودلالة بأن استلزمه
(تيسر) لتحقيق عجزه (وان لم يعطه الاثنان مثله) او بنين يسير (وله ذلك) فاضلا عن حاجته (لا يتيسر ولو اعطاه بأكثر) يعني بغبن فاحش
وهو ضعف قيمة في ذلك المكان
(اوليس له) ثمن (ذلك تيسر) وأما للعطش فيجب على القادر شراؤه بأضعاف قيمته احياء لنفسه وانما يعتبر المثل في تسعة عشر موضعا
مذكورة في الاشياء (وقبل طلبه الماء لا يتيسر على الظاهر) اي ظاهر الرواية عن اصحابنا لانه مبذول عادة كافي الجرح عن المبسوط وعليه الفتوى فيجب طلب الدلو والرشام

على الظاهر لكن بضالفة ما في المعراج فانه قال ولو كان مع رفيقه دلويجب أن يسأله بخلاف الماء اهـ ومثله في الترتيب فليتا مل ثم الاظهر وجوب الطلب كلما كما في المراهب واقتصر عليه في الفيض الموضوع لنقل الراجح المعتمد كما قال في خطبته وينبغي تقييده بما اذا غلب على ظنه الاعطاء كلما الا أن يفرق بأنه ليس مما تشبه به النفوس في السفر بخلاف الماء تأمل (قوله وكذا الانتظار) أي يجب انتظاره للدلو اذا قال الخ لكن هذا قوله وما وعنده لا يجب بل يستحب أن ينتظر الى آخر الوقت فان خاف فوت الوقت تيمم وصلى وعلى هذا لو كان مع رفيقه ثوب وهو عريان فقال انتظر حتى اصلي وأدفعه اليك وأجمعوا أنه اذا قال اجبت لك ما لي تصعب به انه لا يجب عليه الحج وأجمعوا انه في الماء ينتظرون وان خرج الوقت ومنشأ الخلاف أن القدرة على ما سوى الماء هل تثبت بالاباحة فعنده لا وعندهما نعم كذا في الفيض والفتح والتاريخية وغيرها وجزم في المنية بقول الامام وظاهر كلامهم ترجيحه وفي الحلبة والفرق للامام أن الاصل في الماء الاباحة والخبر فيه عارض فيتعلق الوجوب بالقدرة الثابتة بالاباحة ولا كذلك ما سواه فلا يثبت الا بالملك كما في الحج اهـ فتنبه (قوله ان ظن الاعطاء قطع) أي ان غلب على ظنه قال في النهر فلا تبطل بل يقطعها فان لم يفعل فان اعطاه بعد الفراغ اعاد والا كما جزم به الزيلعي وغيره فجازم به في الفتح من انما تبطل فيه نظر ثم ذكر في الثانية عن محمد أنها تبطل بمجرد الظن فغلبته اولى وعليه يحصل ما في الفتح اهـ (قوله لكن في القهستاني) استدرأ على المتن كما هو سبيل القهستاني فكان الواجب تقديمه ثم الجواب عن المحيط انه غير ظاهر الرواية ح قلت وقد علت التوفيق بما قدمناه عن الجصاص من انه لا خلاف في الحقيقة فتقول المصنف ويطلبه الخ أي ان ظن الاعطاء بأن كان في موضع لا يعز فيه الماء وقد مننا عن شروح المنية انه المختار وأنه الاوجه فتنبه (قوله فاقد) بارفع صفة المحصور واللام فيه العهد الذي فكون في حكم الذكورة وبالنصب على الحال كذا رأيت به بخط الشارح (قوله ولا يمكنه اخراج تراب مطهر) أما لو أمكنه بنقر الارض او الحائط بشئ فانه يستخرج ويصلى بالاجماع جزم عن الخلاصة قال ط وفيه انه يلزم التصرف في مال الغير بلاذنه (قوله يؤخرها عنده) لقوله عليه الصلاة والسلام لا صلاة الا بطهور وسراج (قوله وقال يشبهه بالمصلين) أي احتراما للوقت قال ط ولا يقرأ كما في أبي السعود سواء كان حدثه اصغرا واكبر اهـ قلت وظاهره انه لا يشترط ايضا لانه تشبهه لا صلاة حقيقة تأمل (قوله ان وجد مكانا يابسا) أي لا منه من التلوث لكن في الحلبة الصحيح على هذا القول انه يومئ كيفما كان لانه لو وجد حار مستعملا للتجاسة (قوله كالصوم) أي في مثل الخائض اذا طهرت في رمضان فانها تمسك تشبها بالصائم لحرمه الشهر ثم قضى وكذا المسافر اذا انقطع فاقام (قوله مقطوع اليدين الخ) أي من فوق المرفقين والكعبين والامسح محل القطع كما تقدم لكن سبأ في آخر صلاة المريض بعد حكاية المصنف ما ذكره هنا وقيل لا صلاة عليه وقيل يلزمه غسل موضع القطع (قوله اذا كان بوجهه جراحة) والامسح على التراب ان لم يمكنه غسله (قوله ولا بعيد على الاصح) لينظر الفرق بينه وبين فاقد الطهورين لمرض فانه يؤخر أو يشبهه على الخلاف المذكور انما كما علمت مع اشتراكهما في امكان القضاء بعد البرء وكون عذرهما سماويا تأمل (قوله وبهذا ظهر الخ) رد لما في الخلاصة وغيرها عن أبي علي السغداني من انه لو صلى في الثوب النجس او الى غير القبلة لا يكفر لانها جائزة حالة العذر ما الصلاة بلا وضوء فلا يؤتى بها بحال فيكفر قال الصدر الشهيد وبه تأخذ اهـ ووجه الرد انها جائزة في مسألة المقطوع المذكورة فثبت كانت حلة عدم الاكفار الجواز حلة العذر لزم القول به في الصلاة بلا وضوء فافهم (قوله وقدمت) أي في اول كتاب الطهارة وقد مناهنا عن الحلبة البحت في هذه العلة وأن علة الاكفار انما هي الاستخفاف (قوله اعاد) لانه مانع من قبل العباد (قوله والا) علوه بأن الغالب في السفر عدم الماء قال في الحلبة وهذا يشير الى انه لو كان بحضرة أو يقرب منهما فوجب الاعادة لتمحض كون المنع من العبد (قوله ان في السفر نعم) لما علمت (قوله والا) لعدم الضرورة قهستاني عن شرح الاصل ولعل وجهه انه اذا فقد الماء وقت التلاوة يجده بعد هالان الحضر مخففة الماء فلا ضرورة بخلاف السفر فان الغالب فيه نقد الماء وتأخيرها الى وجوده عرصة نسيانها تأمل (قوله المسجل) أي الموضوع في الحجاب لانه لا يمنع التيمم لانه لم يضع للوضوء بل للشرب فلا يجوز الوضوء به وان صح (قوله ما لم يكن كثيرا) قال في شرح المنية الاولى الاعتبار بالعرف لا بالكثر الا اذا اشتبه

حظا
في فاقد الطهورين

وكذا الانتظار لو قال له حتى استقي وان خرج الوقت ولو كان في الصلاة ان ظن الاعطاء قطع والا لا يمكن في القهستاني عن المحيط ان ظن اعطاء الماء والا لا وجوب الطلب والا لا (والمحصور فاقد) الماء والتراب (الطهورين) بأن حبس في مكان نجس ولا يمكنه اخراج تراب مطهر وكذا العائز عنهم لمرض (يؤخرها عنده وقال يشبهه) بالمصلين وجوبا غير كعب ويسجدان وجد مكانا يابسا والا يومئ فاقام بعد كالصوم (به يفتي واليه صح وجوه) أي الامام كما في الفيض وفيه ايضا (مقطوع اليدين والرجلين اذا كان بوجهه جراحة يصلى بغير طهارة) ولا يقيم ولا بعيد على الاصح وهذا ظاهر أن تعمده الصلاة بلا طهر غير مكفر فلا يحفظ وقدمت وسيجيئ في صلاة المريض (فروع) صلى الميمون بالتيمم لان في المصرا أعاد والا لا هل يقيم لصدة التلاوة ان في السفر نعم والا لا الماء المسبل في الصلاة لا يمنع التيمم ما لم يكن كثيرا

قوله أيضا) أحسن الشرب (قوله وتيمم به الوضوء) مقابل المسألة الأولى لا يثبت بها أن السبل
 شرب لا يتوضأ بعده كأن ما سبل للوضوء يجوز الشرب منه وكان الفرق أن الشرب أهم لأنه لا يجاء بالوضوء
 من غير الوضوء لأنه بدلا فإذن صاحبه بالشرب منه عادة لأنه اتفق هذا وقد صرح في الذخيرة بالمسألة التي
 احتاجت قال وقال ابن الفضل بالعكس فيما عطف في شرح المنية والأول أحسن (قوله الجنب أولى بباح الخ)
 هذا بالإجماع تاريخه أي ويقيم الميت لصل عليه وصكذا المرأة والمحدث وقتيلان به لأن الجنابة
 انحلت من الحدث والمرأة لا تصلح أماما لكن في السراج أن الميت أولى لأن غرضه براد التلطيف وهو لا يحصل
 بالشرب اه. تأمل ثم رأيت بخط الشارح عن الظهيرية أن الأول أصح وأنه جزم به صاحب الخلاصة
 وبخبره اه وفي السراج أيضا لو كان يمكن للحدث فقط كان أولى به لأنه يرفع حدثه (قوله فهو أولى)
 لأنه أحق بملكه سراج (قوله ينبغي صرفه للميت) أي ينبغي لكل منهم أن يصرف نصيبه للميت حيث
 كان كل واحد لا يكتفيه نصيبه ولا يمكن الجنب ولا غيره أن يستقل بالكل لأنه مشغول بحصة الميت وكون
 الجنابة عطف لا يمنع استعمال حصة الميت فلم يكن الجنب أولى بخلاف ما لو كان الماء مباحا فانه حيث
 احسن به وقع الجنابة كان أولى فافهم (تمت) قال في المراج والاب أولى من ابنه لجواز تركه مال ابنه اه
 (قوله جائز) لأنه لم يصير مستعملا انما المستعمل ما يتصل عن المضروب بعد المسح قياسا على الماء شرح المنية
 ونحوه ما قدمناه عن التهر وهو المذكور في الحلية فافهم (قوله ولا يضاف العطش) اذ لو خافه لاحتاج الى
 حيلة لاستغائه بجأسته الأصلية والظاهر أن عطش غيره من اهل القافلة كعطشه وان كان لا يستقيم
 منه اذ لو اضطر أحدهم اليه وجب دفعه فيما يظهر ولذا اجاز له قتاله كما مر (قوله بما يقبله) أي بشئ
 يضربه عن كونه مامطلقا كماء ورد أو سكر مثلا (قوله أو يهيه) أي عن شئ يانه يرد عليه بعد ذلك
 فافهم (قوله على وجه يمنع الرجوع) كذا ذكره في شرح المنية لقول قاضي خان ان قولهم الحيلة أن يهيه من
 غيره ويسله ليس بصحيح عندي لأنه اذا تمكن من الرجوع كيف يجوز له التيمم قال في شرح المنية وهو الفقه بعينه
 والحيلة العسيرة أن يخلطه الخ قلت لكن يدفع هذا قوله على وجه يمنع الرجوع أي بأن تكون الهبة بشرط
 العوض وأيضا فقد أجاب في الفتاوى بأن الرجوع في الهبة مكروه وهو مطلوب العدم شرعا فيجوز أن يعتبر الماء
 بعد وما في حقه لذلك وان قدر عليه قال في الحلية وهو حسن أقول على أن الرجوع في الهبة يتوقف على الرضى
 أو القضاء لكن قد يقال انه ما وجه الايستردده والموهوب منه لا يمنعه اذا طلبه الواهب وذلك يمنع التيمم
 ولجواب انه يستردده بهبة أو شراء لا بالرجوع فلا يلزم المكروه والموهوب منه اذا علم بالحيلة بمنع من دفعه
 للوضوء تأمل (قوله ونافقه ناقض الأصل الخ) أي ما جعل التيمم بدلا عنه من وضوء أو غسل واعلم أن كل
 ما نقض الفسل مثل المني نقض الوضوء ويزيد الوضوء بأنه ينتقض بمثل البول فالتعبير بنقض الوضوء كما في
 الذكر مثل نقض الفسل فيسأوى التعبير بنقض الأصل كما في الصرا واعترضه المصنف في نفسه بما حاصله انه
 وان نقض تيمم الوضوء كل ما نقض الفسل لكن لا ينتقض تيمم الفسل كل ما نقض الوضوء لأنه اذا تيمم عن جنابة
 ثم بال مثلا فهذا ناقض الوضوء لا ينتقض به تيمم الفسل بل ينتقض طهارة الوضوء التي في ضمنه فتثبت له أحكام
 الحدث لا أحكام الجنابة فقد وجد ناقض الوضوء ولم ينتقض تيمم الجنابة فظهر أن التعبير بنقض الأصل أولى
 من ناقض الوضوء لشعوله التيمم عن الحدثين فأين المساواة اه لكن في عبارة المصنف في المنع حذف المضاف
 من بعض المواضع ذكرناه ليزول الاشتباه فافهم (قوله فلو تيمم الخ) تفريع صحيح دل عليه كلام المتزلات
 منطوق عبارة المتن انه لو تيمم عن حدث انتقض بناقض أصله وهو الوضوء وذلك كل ما نقض الوضوء والغسل
 كما مر ولو تيمم من جنابة انتقض بناقض أصله وهو الغسل وفهم انه لا ينتقض بغير ناقض أصله ففرع على هذا
 المفهوم كما هو عادة في مواضع لا تحصى أنه اذا تيمم الجنب ثم أحدث لا ينتقض تيممه عن الجنابة لأن الحدث
 لا ينتقض أصله وهو الغسل فلا يصير جنبا وانما يصير محدثا بهذا الحدث العارض فافهم (قوله فيتوضأ الخ)
 تفريع على التفريع أي واذا صار محدثا فيتوضأ حيث وجد ما يكتفيه للوضوء فقط ولو مرة مرة ولكن لو كان
 ليس بالجنب بعد ذلك التيمم وقبل الحدث يفرغه وغسل لأن طهارته بالتيمم ناقصة معنى ولا يسمح الا اذا لبس على
 طهارة ثالثة وهي طهارة الوضوء لا طهارة التيمم على ما سبأ في نعم بعد ما توضأ وغسل رجليه يسمح لأنه لبس على

فيعلم انه للوضوء ايضا وشربة
 ما للوضوء الجنبة أولى بباح
 من حائض أو محدث وميت ولو
 لاحدهم فهو أولى ولو مشتركاً ينبغي
 صرفه للميت جاز تيمم جماعة من
 محل واحد حيلة جواز تيمم من
 معه ما من زم ولا يضاف العطش
 أن يخلطه بما يغلبه أو يهيه على وجه
 يمنع الرجوع (ونافقه ناقض
 الأصل) ولو غسلا فلو تيمم بالجنابة
 ثم أحدث صار محدثا لا جنبا
 فيتوضأ ويتزح خفيه

وتنوء كامل والنجس الحدث لا ينجس الا اذا لم ينزل على كل من غسل فليست عليه غسل فبعض من النجس
 جنبا على حاله الا في طوبى من الماء لم ينقل من الجنابة ثم اذا استوى وجلسا فليست عليه غسل فبعض من النجس
 الخلف وغسل لان الجنابة لا يمنعها الخلف كما سبق ثم بعد ذلك مع ما لم ينزل الماء وكذا (قوله في صحيح البخاري) يخرج من
 قوله فينبو حاشيت اذا انه اذا وجد ماء يكفيه للوضوء فقط انما يتوضأ به اذا حدث بعد نجسه من الجنابة
 لو وجد وقت التيمم قبل الحدث لا يلزمه عندنا للوضوء به من الحدث الذي مع الجنابة لا يجب الا لا يقتضيه
 التيمم وعلى هذا فنقول صدق الشريعة اذا كان الغيب ما يمكن للوضوء فلا يلزم في يجب عليه التيمم لا للوضوء
 بخلافه الشافعي اما اذا كان مع الجنابة حدث يوجب للوضوء يجب عليه التيمم لا للوضوء
 مشكل لان الجنابة لا تقتضي حدث يوجب للوضوء وقد قال اولو لا يجب عليه التيمم لا للوضوء فبقوله لا يجب
 يجب عليه للوضوء شافعي وجوابه كما قال القسستاني ان مع في قوله مع الجنابة يعني بعد ولا يصح في هذا
 التفرع والجواب دقة وخفاء ودفع الاعتراضات المحشين على صدر الشريعة امر بالتفهم وقد صدر هذا الشارح
 على هذه الرموز التي هي مفاتيح الكنوز (قوله ولو اباحه) مفعول مطلق أى ولو اباحه ما لكه اباحه كان
 قادرا او تجزأ وحال اى ولو وجدت القدرة من جهة الاباحه او في حال الاباحه وأطلقه فمطل ما لو كان اباحه
 والماء المباح يكفي احدهم فقط فينقض تيمم الكل لتحقق الاباحه في حق كل منهم بخلاف ما لو وجب لهم
 قبضوه لانه لا يصيب كلا منهم ما يكفيه وتماه في القبح (قوله في صلاة) من مدخول المبالغة أى ولو كانت
 القدرة أو الاباحه في صلاة ينقض التيمم وتبطل الصلاة التي هو فيها الا اذا كان المله سور حلفانه يعني فيها ثم
 بعدها بسور الجار لما مر أنه لا يلزم الجمع بينهما في فعل واحد في المنية من انها تفسد غير صحيح كذا كره
 الشارحان ولو صلى بالتيمم ثم وجد الماء في الوقت لا يفسد منية أى الا اذا كان العذر المبيح من قبل العباد
 فيجد ولو بعد الوقت كما مر فتنبيه حلية (قوله كاف لظهره) أى للوضوء لو بعدنا ولا اعتزال لوجوبنا
 واحتزبه عما اذا كان يكفي لبعض احصائه أو يكفي للوضوء وهو جوب فلا يلزمه استعماله عندنا ابتداء كما مر
 فلا ينقض كما في الحلية (قوله ولو مرة مرة) فلو غسل به ككل عضو مرتين أو ثلاثا فنقص عن احدي وجوبه
 انقض تيممه هو المختار لانه لو اقتصر على المرة كفاه بجر عن الخلاصة (قوله وغسل نجس مانع) فلو لم يكفه
 يلزمه أيضا لتقليل النجاسة كما يفهم من تعليمهم في كثير من الشروح لكن في الخلاصة انه لا يلزمه بجر
 أى الا اذا امكن أن يرفى اقل من قدر الدرهم كما جئنا فصار يلزمه ولا ينقض تيممه (قوله ولعنه جنابه) أى
 لو اغتسل وبقيت على يده لمعة لم يصح الماء فقيم لها ثم حدث تيمم له ثم وجد ماء يكفيه فقط فانه يغسلها ولا
 يخل تيممه للحدث ثم اعلم أن هذه المسألة على خمسة أوجه ١ الاول أن يكفيا معا فيغسلها وتوضأ ويخل تيممه
 لهما ٢ الثاني أن لا يكفي واحد منهما فيبقى تيممه لهما ويغسل به بعض الملة لتقليل الجنابة ٣ الثالث أن يكفي
 الملة فقط وقد مناه ٤ الرابع حكاه فيتوضأ به ويبقى تيممه لهما على حاله ٥ الخامس أن يكفي أحدهما بغيره
 غير عين فيغسل به الملة ولا ينقض تيمم الحدث عند أبي يوسف وعند محمد ينقض ويظهر أن الاول أوجه وهذا
 اذا وجد الماء بعد ما تيمم للحدث فلو قبله فعلى خمسة أوجه أيضا في الوجه الاول يغسلها وتوضأ للحدث وفي
 الثاني يتيمم للحدث ويغسل به بعض الملة ان شامو في الثالث يغسلها ويتيمم للحدث وفي الرابع يتوضأ ويبقى
 تيممه لهما وفي الخامس كالثالث لان الجنابة اغلظ لكن في رواية يلزمه غسلها قبل التيمم للحدث ليس عادما
 للماء وفي رواية يخبر ٥ ملخصا من الحلية وعلى الرواية الاولى اقتصر في المنية (قوله لان المشغول الخ)
 ارتكب في التعليل التشر المشغول ط (قوله كالعدم) ولذا جازله التيمم ابتداء وقد اعترض به في هذا
 تبعا للحلية على قولهم لو كان شوبه نجاسة فقيم أولا ثم غسلها بعد التيمم اجابا لانه تيمم هو قادر على الوضوء
 فقال فيه نظير بل الظاهر جواز التيمم مطلقا لان المستحق الصرف الى جهة معدوم حكم كسالة الملة على
 على رواية التفسير قلت لكن فرق في السراج بينهما بأنه هنا قادر على ما لو توضأ به جاز خلاف مسأله الملة لان
 عاد جنبا برؤية الماء ٥ وهو فرق بين دقيق قد بده (قوله لا تنضم مرة) أى فيصلى به اذا سلم لان الحاصل
 بالتيمم صفة الطهارة والكفر لا ينفيها كالوضوء والردة تطهر لولا العمل لا زوال الحدث تخرج التيمم
 (قوله بطل بتره الخ) أى لقد روى على استعمال الماء وان لم يكن الماء موجودا بجر وكذا لو تيمم بعد الماء

ثم بعد ذلك يخل عليه ماء ثم يتر الماء في
 في عبارة صدر الشريعة يعني بعد
 كما في تاريخ السير يسرا فاتهم
 (وقد وثقنا) ولو اباحه في صلاة
 (سكان لظهره) ولو مرة مرة
 (فضل عن حاجته) كعش وبعث
 وغسل نجس مانع ولعة جنابة لان
 المشغول بالملحة وغير الكافي
 كالعدم (لا) تنضم (ردة وكذا)
 يقضه (كل ما يمنع وجود التيمم
 اذا وجد بعد) لان ما جاز بعد
 بطل بتره الخ وتيمم لم يرض بطل بتره
 أول بطل بتره الخ

الشارح انه جعل حكم المناولة في الوضوء القسط والمسهح والذي في المصنفين **(قوله)** من اعضاء الوضوء بناء على ما قاله وحطه عليه **(قوله وهو الاصح)** محبة في التمكنية لا يحيد بحر **(قوله)** وغيره) كالتخلص والفتح والرياء والاختيار والمواهب **(قوله)** لو اخرج يديه) أي لا يمكنه ان يمشي وجهه ورجليه في الماء فلا يمكنه فعل بلا تيمم كالا يفتي فلا ينافي ما قد مناه عن الحيض **(قوله)** ولو لم يوجده **(قوله)** يوضيه) أي بناء على ما مر من انه لا يفتي بغيره عند الامام لكن جبر من هذا في القضية والمفتي يقبل جازما بالتفصيل وهو الموافق لما مر في المريض العاجز من انه لو وجد من يمينه لا يقيم في ظاهره ولا يفتي به **(قوله)** الثلث (تمه) لو باكثر اعضاء الوضوء مبراحة بضرها الماء وباكثر مواضع التيمم جراحة بضرها التيمم لا يصلي وقال ابو يوسف يغسل ما قدر عليه ويصلي ويبعد زيل **(قوله)** ولا يجمع بينهما) لما فيه من الجمع بين البذل والمبدل بخلاف الجمع بين التيمم وسور الجمار لان الفرض يتأدى باحدهما لا يجمع بينهما لثبوت الثلث بحر **(قوله)** وغسل) يغف الغنيم الطهارتين ح **(قوله)** كالا يجمع) عدم الجمع في جميع ما يأتي بمعنى المعاقبة من الطرفين أي كلما وجد واحد امتنع وجود آخر وليس المراد عدم الجمع ولو من احد الطرفين لان ذلك لا ينصرف في عدد كالحيض مع الصلاة أو الصوم أو الحج وكذا العبادات بأسرها مع الكفر ونحو ذلك **(قوله)** بين حيض وحبل أو استحاضة أو نفاس) أي لا يجمع بين الحيض وبين واحد من الثلاثة المعطوفات عليه بل كلما وجد الحيض لا يوجد واحد منها وكلما وجد واحد منها لا يوجد الحيض وكذا يقال فيما بعده وفعله ولا بين نفاس واستحاضة أو حيض قيل كذا في اصل نسخة الشارح وفي بعض النسخ أو حبل بدل قوله أو حيض وعليه فلا تكرر لكن فيه كما قال ط أن النفاس قد يجمع مع الحبل في التوهم الثاني لما ذكره من أن النفاس من الاقوال والحاصل أن الاحتمالات ستة ثلاثة فيها الحيض مع غيره واثنان نفاس مع غيره والسادس حبل مع استحاضة قال ح وتركه الشارح لان الجمع فيه صحيح **(قوله)** ولا زكاة وعشرا وخراج) لان كل ما كان الواجب فيه الزكاة لا يجب فيه عشر ولا خراج وهو ظاهر وكذا عكسه كما لو أدى عشر الخارج من الارض العشرية أو أدى خراج الارض الخراجية من الخارج منها ونوى فيما بقي التجارة وحال عليه الحول فلا زكاة فيه وكذا لو شري أرضا خراجية أو عشرية أو با التجرار بها وحال الحول لماسد كره الشارح في كتاب الزكاة من انه لا تصح نية التجارة فيما خرج من ماله العشرية أو الخراجية لثلاثي جمع الحقتان وكذا لو شري أرضا خراجية أو با التجارة أو عشرية بوزرعها لا تكون للتجارة لقيام المانع اه **(قوله)** أو فطرة) فعبء الخدمة فيها الفطرة ولا زكاة وعبد التجارة اذا حال عليها الحول فيها الزكاة ولا فطرة ح **(قوله)** ولا عشر مع خراج) أي ان كانت الارض عشرية ففيها عشر الخارج وان خراجية فالخارج واعلم أن الاحتمالات في هذه الاربعة ستة أيضا ثلاثة في اجتماع الزكاة مع غيرها وواحد في العشر مع الخراج واثنان في الفطرة مع العشر او مع الخراج تركهما لعدم تصورهما أفاده ح **(قوله)** ولا فدية وصوم) فمن وجب عليه الصوم لا تزمه فدية ومن وجبت عليه الفدية لا يجب عليه الصوم مادام عاجزا أما اذا قدر فانه يصوم لكن لا يبقى ما اذا فدية لان شرطها الهجز الدائم فلا يجمع أفاده ط **(قوله)** أو قصاص) أي ولا بين فدية أي كفارة وقصاص فأراد بالفدية ما يشمل الكفارة والاولى التعبد بها كافي البصر فافهم وذلك لان القصاص في العمد والكفارة في غيره متى وجب احدهما لم يجب الاخر **(قوله)** ولا ضمان وقطع) فان السارق اذا قطع أو لا يضمن العين الهالكة أو المستهلكة واذا ضمن القيمة او لا يقطع بعد ملكه مستندا الى وقت الاخذ ثم يجمع مع القطع ضمان النقض فيما اذا شق الثوب قبل اخراجه لم يكن ضمانا بخلاف لا ضمان مسروق فلم يجب الضمان بما وجب به القطع فافهم **(قوله)** أو اجر) أي ولا ضمان وأجر كما لو استأجر دابة ليركبها ففعل وجب الاجر ولا ضمان وان حطبت ولو اركبها غيره فعطبت ضمانا ولا اجر عليه وأما اذا استأجرها لجل مقدار فحمل اكثر منه ولا تطبق ذلك فعطبت فعليه الاجر لاجل الحمل والضمن لا يجل الزيادة فلم يجب الضمان بما وجب به الاجر بل بغيره **(قوله)** ولا جلد مع رجم) لان الجلد للبكر والرجم للمصن **(قوله)** أو نفي) المراد به تقرب عام كغسره الشافعي وأما اذا كان بمعنى الحبس فيجمع مع الجلد أفاده ح والمراد أن البكر اذا جلد لا ينفى ما لم يره الامام فله فعله سياسة وليس المراد انه اذا نفي لا يجلد في عتقه هنا قلنا تأمل **(قوله)** ولا مهر ومثمة) فان للمثمة قبل النكاح ان سمى لها مهر فله المهر والا فلا تثمة حينئذ وهذا

(وسمى الباقي منها) (وهو الاصح) لانه (احوط) فكان أولى وصح في الحيض وغيره التيمم كالتيمم لو اخرج يديه وان وجد من يوضيه خلافا لهما (ولا يجمع بينهما) أي تيمم وغسل كالا يجمع بين حيض وحبل أو استحاضة أو نفاس ولا بين نفاس واستحاضة أو حيض ولا زكاة وعشرا أو خراج أو فطرة ولا عشر مع خراج ولا فدية وصوم أو قصاص ولا ضمان وقطع أو أجر ولا جلد مع رجم أو نفي ولا مهر ومثمة

فانما الوصية المستحبة فبمعنى (قوله وحده) أي ولا مهر وجعل ان كان المهر في طهر
 ولا مهر ولا مهر ولا ح (قوله أو جعل انضائها) أي ولا مهر وضمان انضائها في طهر ولا مهر
 انضائها لا يجب ضمان الاضام عند أبي حنيفة ومحمد ومثله المهر مع الموت من الوطء ح وهذا الوجه
 سبقت لوطته والارزاهديها كما أنه كما حزنه للشر بلالي في شرح الوهبانية ثم هذا أيضا في ذكره هنا
 ان ليس المراد أنه اذا الرزاه الضمان في الزوجة لا يلزمه مهر فاعدم الاجتماع من أحد الطرفين فقط وسياق ان
 شاء الله تعالى في الجنائيات قبيل باب الشهادة في القتل ما لو كان ذلك بأجنبية وأنه بافضائها مع طهره يلزمه
 الجحد وأرض الاضام وهو ثلث الدية إن كانت تسكن فولها والافكل الدية فافهم (قوله من جماعه) أي
 جماع الزوج لها (قوله ولا مهر مثل وتسمية) لانه اذا سمي الجاهل من المهر وجب وان لم يسم اصلا أو سمي
 بالاجهور كفتيز وخر وجب مهر المثل ط (قوله ولا وصية وميراث) فمن يستحق الوصية لا يستحق الميراث
 وكذا بالعكس أي فيما اذا كان من يرثه عليه أما اذا أوصى أحد الزوجين للأخر ولا وارث غيره اجتمعا حيث ذكرنا
 في صحتان اذا جازية الورثة (قوله وفيها عاصبي) ذكر الجوى في شرحه على الكنز جله منها القصاص مع
 المدية وأجر القصة مع نصيبه فمن يستحق الاجرة على قحة الدار المشتركة لا يجوز أن يكون له نصيب منها وبالعكس
 والظهر مع الجعة فمن كان الواجب عليه الظهر كالمسافر لا تجب عليه الجعة وكذا بالعكس والشهادة مع العين
 فلي لم أحد الطرفين البينة لا يلزم الاثر المين وبالعكس تأمل وأما من أحد الطرفين فيصور فيما اذا ادعى
 وأقام البينة فلا يصح المذمى عليه وكذلك لا يصح الشهود على المعقد وفيما اذا أقام شاهدا واحدا
 وحلف فلا يقبل شاهد ومين عندنا ومنها النكاح مع ملك المين فمن كان يبطا بالنكاح لا يمكن أن يكون مالكا
 للزوجة وبالعكس إلا أن يمدد على امته للاحتياط والاجر مع الشركة في حل المشتركة تطير اجرة القصة والحد مع
 قيمة امه مملوكة زنى بها فقتلها على قول أبي يوسف وأما عندهما فيجب الحد بالزنى والقيمة بالقتل وهو ماشى عليه
 المصنف في الحدود والحدود والحدود قيمة افشاء امه مملوكة زنى بها فأفضاها في بعض الصور على ماسأى تفصيله في
 الحدود ان شاء الله تعالى والظاهر أن هذا اذا لم يكن الوطء بشبهة فلو كان بشبهة لا حد بل تجب القيمة
 في صورتين ومنها القيمة مع الثمن فان البيع لو حصصا وجب الثمن ولو فاسد او تعذر رده على البائع وجبت
 قيمته والحد مع اللعان واجر قتل الناظر اذا عمل مع العملة في الدار الموقوفة فان له اجر العمل لا النظارة
 اه ح موصفا فهذه احد عشر موضعا والذي في الشرح ثلاثة وعشرون فالجموع أربعة وثلاثون اقول
 وزدت الرهن مع الاجارة فيما اذا رهن شيئا ثم أجروا بالعكس أو مع الاعارة وكذلك والمساقاة مع الشركة
 والغسل مع المسح على الخلف في إحدى الرجلين واللمح مع العمرة للمكي والنكاح مع اجرة الرضاع ثم رأيت
 الشربلالي زاد في الامداد القتل مع الوصية أو مع الميراث وخرق خف مع آخر والتبع يتق الحصر (قوله
 محمدنا) حال من فاعل يستطيع (قوله وافق قارئ الهداية الخ) هو العلامة سراج الدين شيخ الحق
 ابن الهمام وما ائق به نقله في البحر من الجلابي ونظمه العلامة ابن الشحنة في شرحه على الوهبانية وقال
 انها مهمة فتمتها فتراتها وعدم وجودها في غالب الكتب (قوله تولان) ذكر في التبرع
 البدائع ما يفيد ترجيح الوجوب وقال وهو الذي ينبغي التعويل عليه اه بل قال في البحر والصواب الوجوب
 ويؤتى قمامه في آخر الباب الاتي (قوله وكذا يسقط غله) أي غسل الرأس من الجنابة (قوله ولو على
 جبهة) ويجب شذها ان لم تكن مشدودة ط أي ان امكنه (قوله والا) أي بأن ضربه المسح عليها والله
 سبحانه وتعالى اعلم

وحد أو ضمان انضائها أو موتها
 من جماعه ولا مهر مثل وتسعية
 ولا وصية وميراث وفيها عاصبي
 سبي في محله ان شاء الله تعالى
 (من به وجع رأس لا يستطيع
 معه مسحه) محدثا ولا غله جنبا
 في القيس عن غريب الرواية يقيم
 وافق قارئ الهداية انه (يسقط)
 عنه (فرض مسحه) ولو على
 جبهة فتي مسحا وتولان وكذا
 يسقط غله فمسحه ولو على جبهة
 ان لم يضربه والاسقط اصلا ويجعل
 عاد ما ذات العضو حكما كما في المردوم
 حقيقة

(باب المسح على الخفين)

آخره لتبونه بالسنة

(باب المسح على الخفين)

ترجم به مع انما زاد عليه المسح على الجبهة ولا يجب فيه بل العيب لو ترجم لشي ونقص عنه وثق الخلف لانه لا يجوز
 المسح على خف واحد بلا عذر كما سياتي وفي البحر وفيه انما هي خفا خلفه الحكم به من الغسل الى المسح
 قوله فيه انه موضوع لقوى قبل ورود الشرع وقد نقل الرمي أن المسح عليه من خصائص هذه الامة فكيف
 قيل به فوضع السابق عليه الا أن يجاب بأن الواضع هو الله تعالى كما هو قول الأشعري وهو تعالى عالم بما
 لا يحيط به لسان نبيه صلى الله عليه وسلم تأمل (قوله آخره) أي عن التيم لتبونه بالسنة فتطوع على الصحيح

كما سيأتي والتيم ثابت بالمكتاب كما مر وبالسنة أيضاً فكان أولى بآلة قديمهم بأن أشق كافي القرخصين بسبب ما مضى
 التيم يدل من الكل وهذا من البعض ثم إن ابتداء الشارح فكتة التأخير لثمة كيموا لا فيمكن ما مر لأنه قد مضى
 وجه تأخير التيم مما قبله ويعلم منه وجه تأخير المسح عنه قد برغم محتاج إلى إبداء موجه ذكره عقبه بلا فاصل وهو
 أن كلامهما شرع رخصة وموقفاً ومهما وبلا (قوله وهو لغة) الضمير راجع إلى المسح فتم وباعتبار
 نسلطه على قوله وشرعاً راجع إلى المسح المتعبد بالجارح على طريقة شبه الاستخدام فإن المسح من حيث هو غرضه
 من حيث القد أفاده ح (قوله أصابة البله) بكسر الباء أي الندوة قاموس وتعل ما لو كانت
 يبدأ أو غيرها كطر وفي المنية عن المحيط لو فوضاً ومسح يسهل بقيت على كفيه بعد الفصل يجوز ولو مسح رأسه
 ثم مسح خفيه يسهل بقيت بعد المسح لا يجوز اه أي لأن المستعمل في الأولى ما سأل على العضو وانفصل
 وفي الثانية ما أصاب المسحوق وقوله في محل كنه (قوله خلف مخصوص) اللام زائدة لتقوية العامل
 لضعفه بكونه فرعاً عن الفعل في العمل والخلف مخصوص ما فيه الشروط الآتية (قوله في زمن
 مخصوص) وهو يوم وليلة للمقيم وثلاثة أيام بلياليها للمسافر ويوجد في بعض النسخ زيادة في محل مخصوص
 والمراد به أن يكون على ظاهرهما ط (قوله فأكثر) أي بما فوقهما من الساق ولا حاجة إليه لأنه خارج
 عن مسعى الخلف الشرعي تأمل (قوله ونحوه) أي ما اجتمع فيه الشروط الآتية ط (قوله شرط
 مسحه) أي مسح الخلف المفهوم من الخفين وأل فيه الجنس الصالح بالواحد والثين ولم يقل مسحهما لأنه
 قد يكون واحداً الذي رجل واحدة (قوله ثلاثة أمور الخ) زاد الشرع بل لا لبسهما على طهارة وخلو كل
 منهما من الخرق المانع واستحسا كهما على الرجلين من غرشة ومنعهما وصول الماء إلى الرجل وأن يبقى من
 القدم قدر ثلاث أصابع اه قلت ويراد كون الطهارة المذكورة غير التيم وكون الماسح غير جنب وسأني
 بيان جميع ذلك في محله (قوله القدم) بدل من محل ح (قوله أو يكون) منصوب بأن مقدرة
 والمتسبب معطوف على كون الأول ط فهو نظيره قوله تعالى أو يرسل رسولا (قوله قصانه) أي نقصان الخلف
 الواحد لو كان واحداً أو كل واحد من الاثنين قال ط فلا يعتبر اجتماعهما (قوله الخرق) بالضم الموضع
 المقطوع وبالفتح المصدر ح والظاهر إرادة الأول ط (قوله فيجوز على الزبول) بفتح الزاي وسكون
 الراء هو في عرف أهل الشام ما يسمى مركوباً في عرف أهل مصر اه ح وهذا تفريع على ما فهم مما قبله
 من أن نقصان عن القدر المانع لا يضركه ط (قوله لو مشدودا) لأن شدة بمنزلة الخياطة وهو مستكمل بنفسه
 بعد الشدة كخلف الخيط بعضه ببعض فافهم وفي البصر عن المهرج ويجوز على الجاروق المشقوق على ظهر القدم
 وله أزرار يشدها عليه تسده لأنه كغير المشقوق وإن ظهر من ظهر القدم شيء فهو كخرق الخلف اه قلت
 والظاهر أنه الخلف الذي يلبسه الأتراك في زما تاسا (قوله ويجوز الخ) في البصر عن الخلاصة المسح على
 الجاروق إن كان يستر القدم ولا يرى منه ولا من الكعب الا قدر أصبع أو أصبعين يجوز ولا يكن كذلك ولكن
 يستر القدم بحدادان كان الجلد متصلاً بالجاروق بالخزرجاز أيضاً وإن شذب شيء فلا ولو ستر القدم باللقافة
 جوزه مشايخ سمرقند ولم يجوزوه مشايخ بخاري اه قال ح والحق ما علمه مشايخ بخاري لأن المذهب
 أنه لا يجوز المسح على الخلف الذي لا يستر الكعبين إلا إذا خيط به فحين يكون كما ذكره في الامداد فاذا ذكره الشارح
 ضعيف اه أقول أي لأن المتبادر من اللقافة أنها ما يلف على الرجل غير مخزوز بالخلف فيكون حكمها حكم
 الرجل بخلاف ما إذا كانت متصلة بالخلف فتكون تبعاله كبطاته وإذا حصل كلام السمرقنديين على
 ما إذا كانت متصلة فلا نسلم أنه ضعيف لما في البصر والزيلي وغيرهما لو انكشف الطهارة وفي داخلها بطانة
 من جلد أو خرقة مخروزة بالخلف لا يمنع اه وهذا إذا بلغ قدر ثلاث أصابع وكأنه لم يقصد به العلم به كذا في
 الحلية وفي الجنب إذا قدر ثلاث أصابع من بطانة الخلف دون الرجل قال الفقيه أبو جعفر الأصم أنه يجوز
 المسح عند الكل لأنه كالجوب المتعل اه وفي شرح المنية الكبير بعد كلام طويل قال علم من هذا أن
 ما يعمل من الجوخ يجوز المسح عليه لو كان تخيلاً بحيث يمكن أن يمشي معه فرساً من غير تعبد ولا تعجيل وإن
 كان رقيقاً فمع التعبد ولو كان كإزار عم بعض الناس أنه لا يجوز المسح عليه ما لم يستوعب الجلب جميع
 ما يستر القدم إلى الساق لما كان بينه وبين الكرياس فرق وأطال في تحقيق ذلك فراجع (تبيينه) يؤخذ من

وهو لغة امرار اليد على الشيء
 وشرعاً أصابة البله تلخ مخصوص
 في زمن مخصوص والخلف شرعاً
 السائر للكعبين فأكثر من جلد
 ونحوه (شرط مسحه) ثلاثة أمور
 الأول (كونه سائر) محل فرض
 الفصل (القدم مع الكعب)
 أو يكون نقصانه أقل من الخرق
 لما منع فيجوز على الزبول لو مشدودا
 لأن يظهر قدر ثلاثة أصابع ويجوز
 مشايخ سمرقند سائر الكعبين باللقافة

هذا فن جازي على من يطالبه من بطلان ما لا يشك في بطلانها من كونها غير حقة فانها
 لا تكون ثابتة الا بريقه وهو خدمته ايضا انه يجوز المسح على المني في زمانها القلبي اذا احتيط فوقه بحورب
 يوقى سحره وان لم يكن جلد القلبي واجل الى الكعبين كما هو صريح ما نقلناه عن شرح المنية ويعلم ايضا بما
 نقلناه جواز المسح على الخلف الحنفي اذا احتيط بما يستبرأ الكعبين كالسروال المني بالخشيش كما قاله سيدي
 عبد الفتى وله فيه رسالة ورأيت رسالة للشارح رحمه الله تعالى رد فيها على من قال بالجواز مستند الى ذلك الى
 انهم لم يذكروا جواز المسح على الجوزين اذا كانوا رقيقين منعلين لا شراطهم امكان السفر ولا يتأني في الرقيق
 والظاهر انه اراد الرد على سيدي عبد الفتى فانه عاصره فانه ولد قبل وفاة الشارح بثمانية وثلاثين سنة واثبت
 خبره بالمقررة الواضح بين الجوزين الرقيق المنعل اذ غلبه بالجلد وبين الخلف القصير عن الكعبين المستورين بما
 اتصل به من الجوز الرقيق لانه يمكن فيه السفروان كان قصيرا بخلاف الجوز المذكور على أن قول شرح
 المنية وان كان رقيقا مع التجلد أو التجلد الخ صريح في الجواز على الرقيق المنعل أو الجلد اذا كان النعل
 أو الجلد قويا يمكن السفر به ويعلم منه الجواز في مسألة الخلف الحنفي المذكورة بالاولى وقد علمت أن يذهب
 بالمرقدين انما سلم ضعفه لو كانت المصافة غير مخروزة والا فلا يجعل كلام السمرقنديين عليه ويكون حينئذ
 في المسألة قولان ولم زمن مشايخ المذهب ترجيح احدهما على الاخرى وجدنا فرقا وتأييد قول السمرقنديين
 كما علمت وسند كراميونده ايضا ثم رأيت رسالة اخرى لسيدي عبد الفتى رد فيها على رسالة الشارح وسماها
 الرد الوفي على جواب الخصم في مسألة الخلف الحنفي وحقق فيها ما قاله في رسالته الاولى المسماة بغية
 المكتنى في جواز المسح على الخلف الحنفي وبين فيها أن ما استدله الشارح في رسالته لا يدل له لان التخصيص
 على الشيء لا ينفي ما عداه الى غير ذلك مما ينبغي مراجعته ولكن لا ينبغي أن الورع في الاحتياط وانما الكلام في
 اصل الجواز وعدمه والله تعالى اعلم (قوله والثاني كونه) أي كون الخلف والمراد عمل المسح منه كما
 يفيد التقرير الا في (قوله ولم يقدم قدمه اليه لم يجز) لانه لما مسح على الموضع الخلفي من القدم لم يقع المسح
 في محله وهو ظهر القدم كما يأتي فلم يمنع سريته الحدوث الى القدم فلو قدم قدمه اليه ومسح جاز كما في المصافة
 وفيها ايضا ولو ازال رجله من ذلك الموضع اعاد المسح ونقله في التخصيص عن أبي علي الدقاق ثم قال وفيه
 نظر ولم يذكر وجهه قال ح وقد ذكر شيخنا السيد رحمه الله تعالى وجهه بقوله وجه النظر أنهم اعتبروا
 خروج أكثر القدم من موضع يمكن المسح عليه وههنا وان خرجت من موضع مسح عليه لم تخرج من موضع
 يمكن المسح عليه اه (قوله ولا يضرك الخ) الاولى ذكره عند الكلام على الشرط الاول كما فعله في الدرر
 ونور الايضاح ليكون اشارة الى أن المراد استبرأ للكعبين من الجوانب لامن الجهلي وبه على ذلك لخلاف
 الامام احمد فيه قال في درر البحار وعند احمد اذا كان الخلف واسعا بحيث يرى الكعب لا يجوز المسح (قوله
 المشي المعتاد) بان لا يكون في غاية السرعة ولا في غاية البطء بل يكون وسطا وتفسيره ما قالوه في السير المعتاد
 في عدة السفر لقصر الصلاة (قوله فرضا فاكسر) تقدم أن الفرسخ ثلاثة اميال اشاعرا ألف خطوة
 وعبر في السراج معزيا الى الايضاح بمسافة السفر وبه جزم في النقاية وقال القهستاني أي الشرعي كما هو
 المتبادر ويدل عليه كلام المحيط وبخلافه كلام حاشية الهداية حيث قال ما يمكن المشي فيه فرضا فاكسر اه
 اقول ويمكن أن يكون عمل القولين على اختلاف الحالتين ففي حالة الإقامة يعتبر الفرسخ لان المقيم لا يزيد مشيه
 عادة في يوم وليلة على هذا المقدار أي المشي لاجل الخواارج التي تلزم لاجل الناس وفي حالة السفر يعتبر بدته
 ويغرب منه ما اعتبره الشافعية من التقدير بمتابعة المشي للمقيم وما وليه والمسافر ثلاثة ايام ولياها اعتبارا
 بجهة المسح لكن قد يقال لما ثبت أن هذا الخلف صالح للمسح عليه للمقيم قطع النظر عن حالة السفر لان المسافر في
 الغالب يكون ذرا بجا ولا يزيد مشيه غالبا على مقدار الفرسخ فالظاهر اعتبار الفرسخ في حقهما وعمل قول من قال
 بمسافة السفر على السفر القوي دون الشرعي كما يشير اليه كلام القهستاني السابق تأمل (تنبيه) المتبادر
 من كلامهم أن المراد من صلوحه قطع المسافة أن يصلح لذلك بنفسه من غير لبس المداس فوقه فانه قد يرقى اسفله
 من بعضه فوق المداس اياها وهو بحيث لو مشى به وحده فرسخا تحرق قدر المانع فعلى الشخص أن يتفقد
 فيصلح به غلبه فله وقد وقع اضطراب بين بعض المعاصرين في هذه المسألة والظاهر ما قدمته وهو الاحوط

(و) الثاني (كونه مشغولاً بالرجل)
لجنب سرية الحدث فلو أوسع أحسح
على الزائد ولم يقدم قدمه اليه لم
يجز ولا يضر وثوبه من رجليه من أعلاه
(و) الثالث (كونه لا يمكن متابعة
الشيء المعتاد فيه) فرضاً فكثر
قولوا شيخنا السيد هو العلامة
الحقق السيد عليّ النرين
السمواسي اه منه

فلم يجز على متخذ من زجاج أو خشب
أو حديد (وهو جاز) فالغسل
افضل للإلتمة فهو افضل بل
يفي وجوبه على من ليس معه
الاما يكتفيه أو خاف فوت
وقت أو وقف عرفة بحر وفي
القهستاني انه رخصة مسقطه
للعزيمة ولهذا لو صب الماء في
خفه بنية الغسل ينبغي أن يصير آتما
(بسة مشهورة) فذكره مبتدع

مطلب
تعريف الحديث المشهور

أيضا وقد تلى ذلك فقلت فقلت روي في كتابي عن علي بن ابي طالب عليه السلام في غسل الرجل بالباطن في الماء
فما بين علي بن ابي طالب عليه السلام في كتابي عن علي بن ابي طالب عليه السلام في غسل الرجل بالباطن في الماء
وقد اجد ثم رأيت النص في كتابي عن علي بن ابي طالب عليه السلام في غسل الرجل بالباطن في الماء
ليجز المسح لانه لا يتقطع به مسافة السفر اه حراج عن الايضاح (قوله فلم يجز الخ) وكذا لو فسخ في جوفه فغسله
لو كان المسح افضل لكان المناسب أن يقول وهو مستحب فعدوه الى قوله وهو جاز فزيد أن الغسل افضل فغسله
لانه اشق على البدن (قوله الا لئمة) أي لئبها عنه لان الروافض والخوارج لا يرونه وانما يرون المسح حتى
الرجل فإذا مسح الخلف اتقت التهمة بخلاف ما اذا غسل فان الروافض قد يغسلون تيقه ويصلون الغسل
فانما مقام المسح فيستبه المحل في الغسل فيهم أقاده ح ثم ان ما ذكره الشارح فقه القهستاني عن
الكرماني ثم قال لكن في المضمرات وغيره أن الغسل افضل وهو الصحيح كما في الزايدى اه وفي البحر من
التوسيع وهذا مذهبنا وبه قال الشافعي ومالك وقال الاستغنى من أصحابنا المسح افضل وهو أصح الروايتين
عن أحمد ما نقلني التهمة او العمل بقراءة الجز وعلمه فيه (قوله بل ينبغي الخ) اصل النص صاحب
البحر فانه نقل ذلك عن كتب الشافعية ثم قال وقواعدنا لا تأباه (قوله الا ما يكتفيه) أي يكفي للمسح
قطر يأمر كان لو غسل به رجله لا يكتفيه للوضوء ولو وضأه ومسح كفاه (قوله أو خاف) عطف على صفة من
(قوله أو وقف) أي أنه اذا غسل رجله بذلك الصلاة لكن يحذف فوت الوقوف بعرفة واذا مسح يتركها
جميعا يجب المسح بل لو كان بحيث لو صلى فاته الوقوف فقدم الوقوف لأمشقه كما في البحر لئلا يكتفه أحد قولين
حكاهما العمادى في مناسكه (قوله رخصة) هي ما بنى على أئمة العباد ويقابلها العزيمة وهي ما كان
اصلا غير منقضى على أئمة العباد وهو الاصح في تعريفهما بحر (قوله مسقطه للعزيمة) أي مسقطه
للمشروعية فلا تبقى العزيمة مشروعة فاذا اراد تفصيل العزيمة مع بقا سبب الرخصة يأثم لكنه قد لا يتأثم
تفصيلها كما اذا نوى الظهور أو بعافى السفر فانه لا يتأثم به جعل الاربعة فرضا بل الفرض الاوليان اذا قصد القعدة
الاولى واتمه حينئذ لبناء النقل على الفرض وقد يتأثم به تفصيلها كغسل الرجلين مادام متخففا أقاده ح عن
شيخه السيد ثم قال واحترز بقوله مسقطه من رخصة التربة فان العزيمة تبقى فيها مشروعة مع بقا سبب الرخصة
كالصوم في السفر (قوله ينبغي أن يصير آتما) أي لما علت من أن العزيمة لم تبقى مشروعة مادام متخففا بخلاف
ما اذا نزع وغسل لزوال سبب الرخصة هذا وقد بحث السلامة الزيلى في جعلهم المسح رخصة اسقاط بأن
النصوص عليه في عامة الكتب انه لو غاص ماء فغسله فافضل اكثر قدمه بطل المسح وكذا لو تكلف غسلها
من غير نزع اجزاء عن الغسل حتى لا يطول بمعنى المدة قال فله أن العزيمة مشروعة مع الخلف اه ودفعه في الفتح
بمنع هذه الفرع لاتفاقهم على أن الخلف اعتبر شرعا مانعا سراية الحدث الى القدم فتبقى القدم على طهارتها
ويحل الحدث بالخلف فيزال بالمسح فيكون غسل الرجل في الخلف وعدمه سواء في أنه لم يزل به الحدث لانه في غير
محله واعتراض ايضا في الدور على الزيلى مع تسليم هذه الفرع المذكور بما أشار اليه الشارح من أن المشروعية
في قولهم ان المسح رخصة مسقطه لمشروعية العزيمة ليس المراد بها العزيمة كما فهمه الزيلى فاعتبرهم بالفرع
المذكور وانما المراد بها الجواز المترتب عليه الثواب فالتخفف مادام متخففا لا يجوز له الغسل حتى اذا تكلف
وغسل بلا نزع آثم وان اجزاء عن الغسل واذا نزع وزال الترخص صار الغسل مشروعا ياب عليه وقد اتهم
البحر ان الحلبي في شرحه على المنية للامام الزيلى وأجاب عما في الفتح والدور وبينما في كلامه من التفرغ في
بعضه على البحر والحاصل أن ما ذكره الزيلى من الفرع المذكور تعا لعمامة الكتب مبدل بل صحه غير واحد
كما سيذكره الشارح في التواضع وما ذكره في الفتح من منع صحته موافق لما نقله الزايدى وغيره واستظهره
في السراج ومضى عليه المصنف فيما ساقى وياتى الكلام عليه فافهم (قوله بسنة) متعلق بقوله ياتى في
الطريقة والعادة واصطلاحا في العبادات النافلة وفي الادلة وهو المراد هنا ما روى عنه صلى الله عليه وسلم قول
لنوعلا او تقرير الامر بانه والمسح روى قولاً وفعلاً (قوله مشهورة) المشهورة في اصول الحديث ما يرويه
المسند من اثنين في كل طبقة من طبقات الرواة ولم يصل الى حد التواتر في اصول التهمة ما يكون من الاخذ
في العصر الاول أي عصر الصحابة ثم نقل في العصر الثاني ما بعده قوم لا يرويه ولا يرويه على الكذب فان كان

هذا العصر الثاني أيضا فهو المتواتر ولم يكن كذلك في العصر الثاني أيضا فهو الأحاديث هو المتواتر
 عند الأصوليين قسم للأحاد والمتواتر أما عند المحدثين فهو قسم من الأحاد وهو ما يبلغ رتبة المتواتر والمحدثين
 في خلاف في تدبير متكرره أو تكفيره هو المشهور والمصطلح عند الأصوليين لا عند المحدثين فافهم (قوله وعلى
 الثاني كافر) أي بناء على جعله المشهور وقسم المتواتر لكن قال في التصريح ولحق الاتفاق على عدم
 الكفاية بانكار المشهور لا أحادية أصله فلم يكن تكفيرا له عليه الصلاة والسلام لجهل ضلالة تعصبة المحدثين (قوله
 وفي الحقيقة) أي للإمام محمد السمرقندي التي شرحها تلخيص الكاشاني بشرح عظيم سماه البدائع (قوله بالاجماع)
 بوجاهة بخلاف الراضية وأما من لم يره كابن عباس وأبي هريرة وعائشة رضي الله عنهم فقد صرح وجوهه (قوله
 بل بالمتواتر الخ) ليس هذا من عبارة النسخة بل عزاء القهستاني إلى ابن حجر ثم الظاهر أن هذا بناء على أن ذلك
 العبد يبعد اليقين والعلم الضروري ويرفع شبهة الكذب بالكلية وكان الإمام وقت في إفادته ذلك ولم يثبت عنده
 بهذا العدد ولذا قال أخاف الكفر على من لم ير المسح على الخفين لأن الآثار التي جاءت فيه في حيز التواتر (قوله
 بجهاته) أي من العصابة رضي الله عنهم أجمعين (قوله وقيل بالكتاب) أي بقراءة الجوزي وأرجلهم بناء على إرادة
 المسح بها لعطفها على المسحوج بها بينهما وبين قراءة النصب المراد بها الفصل لعطفها على المتصول (قوله فالجوز
 بالجواز) أي كافي قوله تعالى عذاب يوم يحيطو حور عين المعطوف على ولدان مخلدون لا على أكواب إذ لا يطوف
 عليهم الولدان بالجور وظهير في القرآن والشعر كثير فهو في المعنى معطوف على المنصوب وإنما عدل عن النسب
 للتنبيه على أنه ينبغي أن يقتصر في صب الماء عليهما ويغسلهما غسلا خفيفا شديدا بالمسح كافي الدرر وغيره (قوله
 لمحدث) متعلق بقوله جازئ وشمل المرأة كما سيصرح به قال في غرر الأفكار والمحدث حقيقة عرفية فمن أصابه حدث
 يوجب الوضوء (قوله ظاهره الخ) البحث والجواب للقهستاني وأقول قد يقال أن جوازه لمحدد الوضوء يعلم
 بالاولى لأن ما رفع الحدث الحقيقي يحصل به تجديد الطهارة بالاولى على أن قوله بالجنب يدل بالمقابلة على أن
 المحدث احتراز عن الجنب فقط تأمل (قوله الآن يقال) استثناء مفرغ من أعم الظروف لأن المصادر قد تقع
 ظروفها نحو آتيك طالع الفجر أي وقت طلوعه والمصدر المنسبك هنا من هذا القبيل فالمنع ظاهره ما ذكر في جميع
 الأوقات الا وقت قولنا حصل الخ كذا أفاده المحقق صدر الشريعة في أوائل التوضيح (قوله والمنع لا يلزم
 تصويره) أي لا يلزم أن يجعل له صورة يمكن حصولها في الذهن (قوله وفيه الخ) البحث للقهستاني بيانه أن الثاني
 الشرعي أي الذي استفيد من الشرع يتوقف على إمكان تصور مآني به عقلا والال يمكن مستفاد من الشرع بل
 من العقل كقولنا لا يتجمع الحركة مع السكون وصورة والصور منها لو تيمم الجنب ثم لبس الخلف ثم أحدث ووجد ماء
 يكفي للوضوء قط لا يمسح لأن الجنابة سررت إلى القدمين والتيمم ليس طهارة كاملة ومثله الخائض إذا انقطع دمها
 واعترضه في الجنبى بأن ما ذكره صحيح لان الجنابة لا تعود على الاضغ اه اقول أي لا تعود إلى أعضاء الوضوء
 ولا غير هالأنه لم يقدر على الماء الكافي والجنابة لا تعجزى فهو محدث حقيقة لا جنب وليس الكلام فيه فاعتراض
 البحر على الجنبى بأنه حاد جنباً برؤية الماء غير وارد كما لا يخفى فالصحيح في تصويره ما في الجنبى فيما إذا توضأ ولبس
 ثم اجنب ليس له أن يشد خفيه فوق الكعبين ثم يقتل ويمسح اه اوبقتل فاعدا واضعا وجلبه على شيء
 لم يرتفع ثم يمسح ومثله الخائض ولكن لا يأتى الأهل قول أبي يوسف من أن أقل الحيض عنده يومان وأكثر
 الثبالت فإذا كانت المرأة مسافرة وفوضأت ابتداء مدة السفر وليست الخلف ثم حاضت هذا المقدار فقد بقي
 من المدة نحو خمس ساعات فلا يجوز لها أن تمسح فيها وأما على قولهما فلا يتصور لأن أقل مدة الحيض ثلاثة أيام
 استقصى فيها مدة المسح كما أوضحه في البحر ولم يذكر انقضاء وصورتها كما في البحر أنها ليست على طهارة ثم نفست
 وانقطع قبل ثلاثة مسافرة أو قبل يوم وليه مقبلة (قوله ثم ظاهره) أي ظاهر قوله لا جنب ثم هذا الكلام الخ
 القهستاني (قوله وليس كذلك الخ) عبارة القهستاني وينبغي أن لا يجوز على ما في المبسوط اه
 في فاداه في المبسوط ذكره بلفظ ينبغي لأعلى سبيل الجزم فلذا أقوا بقوله ولا يبعد والال يمتنع إلى ذلك (قوله
 لا يبعد الخ) أي لا يبعد أن يجعل غسل الجعة في حكم غسل الجنابة يعني أن كلام المبسوط غير بعيد اه ح
 وجهه لأن ما حية الفصل المسنون هي ما حية غسل الجنابة وهي غسل جميع ما يمكن غسله من البدن فقوله لا
 يشك في مشروعية المسح في الفصل سواء كان عن جنابة أو غيرها كما أن إثبات مشروعيته للمحدث هو إثبات

وعلى رأى الثاني كافر وفي
 النسخة ثبوته بالاجماع بل بالمتواتر
 رواه أكثر من ثمانين منهم
 العشرة قهستاني وقيل بالكتاب
 ورد بأنه غير مغيب بالكعبين اجماعا
 فالجوز بالجواز (لمحدث) ظاهره
 عدم جوازه لمحدد الوضوء الا
 أن يقال لما حصله القرية بذلك
 صار كأنه محدث (لاجنبه)
 وحائض والمنع لا يلزم تصويره
 وفيه أن الثاني الشرعي يقتصر
 إلى إثبات عقل ثم ظاهره جواز
 مسح مقتسل جعة ونحوه وليس
 كذلك على ما في المبسوط ولا يبعد
 أن يجعل في حكمه

مطلب
 اعراب قولهم الآن يقال

في سائر أحكامه خلاصة (قوله أو لافاة) أي سواء كانت مفقوفة على الرجل تحت الخلف أو كانت مخفية
 ملحوسة تحتها كما أفاد في شرح التنية (قوله ولا اعتبار بما في قناني التناذي) بل إن اللفظة على ما رأيت
 في النسخ لكن الذي رأيت بخط الشارح في خرائط الاسرار بالذال المهملة ثم الذي في هذه الفتاوى هو ما نقله عنها
 في شرح الجمع من التصيل وهو أن ما يلي من الكرياس المجزء تحت الخلف يمنع المسح على الخلف لكونه فاصلا
 وقطعة كرياس تق على الرجل لا تمنع لانه غير مقصود بالقبض وقد أطلت في ذلك في شرح التنية والرد والبر
 لتلك جماعة به من فقهاء الروم قال ح وقد اعني بقصوبنا ما يتحقق هذه المسألة في كرامة ميناء الجواز
 لمسألة السلطان سليم خان (قوله أو جوريه) الجورب لاقاة الرجل خاموس وسكانه تضييعا اعتبارا للغة
 لكن المعنى ضمن اللقاة بما ليس منخبط والجورب بالخيط وهو الذي يلي كرياس الخلف شرح التنية (قوله
 ولوس غزل او شعر) دخل فيه الجوخ كما حتم في شرح التنية وقال خرج عنه ما كان من كرياس بالكسر وهو
 الثوب من القطن الأبيض ويطبق بالكرياس كل ما كان من نوع الخيط كالكتان والابرسم وهو ما وقع
 ح في وجه عدم جواز المسح عليه اذا وجد فيه الشروط الاربعة التي ذكرها الشارح وأقول الظاهر أنه اذا
 وجد فيه الشروط يجوز وأنهم أخرجه لعدم ثأني الشروط فيه غالبا يدل عليه ما في كاف التفسير حيث علل
 عدم جواز المسح على الجورب من كرياس بأنه لا يمكن تتبع المشي عليه فانه يبد أنه لو أمكن جازيديل عليه أيضا
 ما في من العناية فمن كل ما كان في معنى الخلف في ادمان المشي عليه وقطع التفرقة ولومن ليدروى يجوز
 المسح عليه اه (قوله التنيين) أي اللذين ليسا بمجلدين ولا منطلي نهر وهذا التقيد مستفاد من عطف
 ما بعده عليه وبه علم انتمت لجوربين فقط كما هو صريح عبارة الكثر أو ما شروط الخلف قلند كرها في الباب
 وذلك الجرموق ولكونه من الجلد فالبالم يشبه بالثبانة المفسرة بما ذكره الشارح لأن الجلد اللبوس لا يكون
 الا كذلك عادة (قوله بحيث يمشي فرسها) أي فاكثر كالمز وفاعل يمشي ضمير يعود على الجورب والاستناد
 اليه مجازي أو على اللابس له والظاهر هو حذف أي به (قوله نفسه) أي من خبثه ط (قوله ولا يشف)
 كتبت في القاموس في الثوب رقى حتى رأيت ما رواه من باب ضرب مغرب وفي بعض الكتب ينفخ بالنون
 قبل التنيين من ثقب الثوب المعرق كجمع ونصر شره فاموس والثاني اولى هناك لا يتكرر مع قوله تعالى لعل
 ولا يرى ما قلته لكن خسر في العناية الاول بأن لا يشف الجورب الماء الى نفسه كالاديم والعصرم وفسر الثاني
 بأن لا يبيحوا الما على القدم وكان تفسيره الاول مأخوذا من قولهم اشتف مافي الاامسرية كاه كاف القاموس
 وفيه خلاصة ما عرفناه (قوله إلا أن يتخذ) أي من اللطل وهذا راجع الى الجرموق لا الجورب لأن العادة
 في الجورب أن يلبس لعدة اوقات الخلف لا غرضه (قوله مسح الخلف والموق الباقي) أي مسح الخلف التبادي
 ويحذف المسح على الموق الباقي لا تتقاضى ويطبقه ما يستخرج أحد الخلفين لان اتقاض المسح لا يتجزى بجر
 واحدة ظاهر الرواية ورعى الحسن انه يمسح على الخلف التبادي لا غير من أي يمشي بفتح الخرف الباقي ويمسح
 الخلفين جميعا (قوله لا يجوز) هذا الذي سكن في الموقين خرق ما فخره لو كان قال في المتن في المسح على الخلف

(اوجرموقيه) ولونوزع خفيه
اولقافة ولا اعتبار بما قالوا
الشاذي لاندرجل مجهول لا يقبل
فيما خالف النقول (اوجرموقيه)
ولو من قول اوشعر (الغنيين)
بحيث يثنى فرضا ويثب على
الساق بنفسه ولا يرى ما تحته
ولا يثب الا ان يتخذ الى الخلف
قد القرض ولونوزع موقيه أعاد
مسح خفيه ولونوزع احدهما مسح
الخلف والموق الباقي ولو ادخل
يده تحتهما ومسح خفيه لم يبرز

الوجه الجرمي موق لانهما ينفذ واحد لكن يمتد في الخلية وتبعه في البصر ما يجتنب ان لا يجوز الا على الخلية
 ان المتفرق خرقا ما فاعوجده كعدمه فكأن في الوطيفة للنف فلا يجوز على غيره مخرج في السراج كالمخرج
 (قوله يسكون النون) أي من باب الانفصال من الفعل لكن صرح في القاموس بحسبه من باب التفصيل فقول
 الصراح يقال انعلت خني وداني ولا تقل نطت أي بالتصنيف بل يقال بالتشديد فيكون من باب التفصيل على
 وفق ما في القاموس وحينئذ فلا منافاة وقول المغرب الفعل الخلف ونعله أي بالتشديد فلا منافاة أيضا خلافا لما في
 النهر فافهم (قوله ما جعل على اسفله جلدة) أي كالتعلل للقدم وهذا ظاهر الرواية وفي رواية الحسن ما يكون
 الى الكعب ابن كمال (قوله والمجلدين) المجلد ما جعل الجلد على أعلاه وأسفله ابن كمال (تنبيه) ما ذكره المصنف
 من جواز على الجلد والمنعل متفق عليه عندنا وأما الثخين فهو قولهما وعنه انه رجع اليه وعليه الفتوى كذا
 في الهداية وأكثر الكتب يجر هذا وفي حاشية أخى جلي على صدر الشريعة أن التقييد بالثخين مخرج لغير
 الثخين ولو مجلد أوله تعرض له أحد قال والذي تلخص عندي انه لا يجوز المسح عليه اذا جلد أسفله فقط أو مع
 مواضع الاصابع بحيث يكون محل الفرض الذي هو ظهر القدم خاليا عن الجلد بالكلية لان منشأ الاختلاف بين
 الامام ومالك حجة اكتفاءهما بمجرد النظارة وعدم اكتفائه بما لا بد عنه مع النظارة من النعل والجلد ١١ وقد
 اطال في ذلك أقول بل هو مأخوذ من كلام المصنف وكذا من قول الكزوري وغيره وعلى الجوارب المجلد والمنعل
 والثخين فان مفاده أن الجلد لا يتقيد بالنظارة وقد منا عن شرح المنية انه لا يشترط استيعاب الجلد جميع ما يستر
 القدم على خلاف ما يزعمه بعض الناس وقال في شرح المنية أيضا صرح في الخلاصة بجواز المسح على الجلد
 من الكرياس ١٢ ويؤخذ من هذا وما قبله انه لو كان محل المسح وهو ظهر القدم مجلدا مع اسفله انه يجوز
 المسح عليه كما قدمناه عن سيدي عبد القوي في الخلف الخفي الخيط بالشخص لا يكره عليه اشتراطهم أن يثبت
 على الساق بنفسه لان ذلك في الجوارب الثخين الغير المجلد والمنعل كافي النهر وغيره (قوله مرة) قيد للمسح
 المفهوم فلا يستلزم تكراره كسح الرأس يجر (قوله ولو امرأة) تعميم لقوله لحدث ولفاعل يبدأ (قوله
 ملبوسين) حال من قوله خفيه وما عطف عليه ط (قوله لا يمسح عليه) لانه لم يلبس على طهارة فعليه أن يمسح
 على الخلف لاستقرار حكم المسح عليه كما قدمناه (قوله خرج الناقص) أقول وخرج ايضا ما لو توضأ الخشب
 ثم تحفف ثم أحدث ثم غسل باقى بدنه لا يمسح أما على الصبي من عدم تجزى الحدث ثبوتاً وزوالاً فظاهر وأما على
 مقابلة قلعدم التمام ولم أر من تعرض لهذه المسألة من أين تأمل وتعلم بالاولى من قوله كلمة (قوله كلمة)
 يعني كطهر بقيت فيه لمة من الاعضاء لم يصبها الماء قبل لبس الخلف (قوله كتميم) أي أن اللبس لو كان بعد
 التيمم فوجد بعده الماء لا يجوز المسح على الخلف بل يجب الغسل (قوله ومعدور) أي وطهر معدور فهو على
 تقدير مضاف (قوله فانه الخ) الضمير للمعدور وهذا بيان لوجه كون طهره ناقصاً انه لا يخلو ما أن يكون
 العذر منقطعاً وقت الوضوء والدين معا وموجوداً فيهما او منقطعاً وقت الوضوء موجوداً وقت اللبس او بالعكس
 فهي رباعية في الاول حكمه كالاصحاء لوجود اللبس على طهارة كاملة تنفع سرية الحدثين وفي الثلاثة
 الباقية يمسح في الوقت فقط فاذا خرج نزع وغسل كافي البصر لكن ما ذكره من نقصان طهارة التيمم والمعدور تبع
 فيه الزيلعي قال في النهر وعورض بأنه لا تنقص فيهما ما بقي شرطهما وانما يمسح التيمم بعد رؤية الماء والمعدور
 بعد الوقت لظهور الحدث السابق حينئذ على القدم والمسح بما يزيل محل بالمسح لا بالقدم ولذا يجوزنا
 لدى العذر للمسح في الوقت كلما قوض حدث غير الذي يتلى به اذا كان السيلان مقارناً للوضوء واللبس (قوله
 عند الحدث) متعلق بقوله تام فيعتبر كون الطهر تاماً وقت نزول الحدث لان الخلف يمنع سرية الحدث الى القدم
 فيعتبر تمام الطهر وقت المنع لا وقت اللبس خلافاً للشافعي (قوله جازان يمسح) لوجود الشرط وهو كونهما
 ملبوسين على طهر تام وقت الحدث ومثله ما غسل رجله ثم تحفف ثم غم الوضوء وغسل وجلا فخفها
 ثم الاخرى كذلك كافي البصر بخلاف ما لو توضأ ثم أحدث قبل وصول الرجل الى قدم الخلف فانه لا يمسح كذا ذكره
 الشافعية وهو ظاهر (قوله يوماً وليلاً) العامل فيما الضمير في قوله وهو جازان يعود على المسح او المسح في قوله
 شرط مسحه أفاده ط (قوله وابتداء المدة) قدره ليفيد أن من في كلام المصنف ابتداءية وأن الجوارب والمعدور غير
 لمبتدأ محذوف هو ذلك المقدّر ط (قوله من وقت الحدث) أي لا من وقت المسح الاقل كما هو رواية عن أحد
 ولا من وقت اللبس كما حكى عن الحسن البصري وقامه في البصر ذكر الرمي أن صريح كلام البصري أن المدة تعتبر

(والمثقلين) بسكون النون
 ما جعل على اسفله جلدة (والمجلدين
 مرة ولو امرأة) او خنثى (ملبوسين
 على طهر تام) قلوا حدث ومسح
 بغيره اوله يمسح فليس موقه
 لا يمسح عليه (تام) خرج الناقص
 حقيقة كلمة او معنى كتميم ومعدور
 فانه يمسح في الوقت فقط الا اذا
 توضأ ولبس على الانقطاع
 فكالمسح (عند الحدث) قلوا
 تحفف الحدث ثم خاض الماء
 قابل قدماء ثم غم وضوءه ثم
 أحدث جازان يمسح (يوماً وليلاً)
 كتميم وثلاثة ايام وليلاً للمسافر
 وابتداء المدة (من وقت الحدث)

هذا العلم من باب التيميم من آخر ما هو عند الشافعية من العلم بالوقت من الخلق من الأرض ذكر فيه خلافا
 بيننا ١٠ عليه فلو كان حديثه بالنوم فاستدركنا من أول ما نام لا من حين الاستيقاظ حتى نزل الوضوء
 أم لا عليه فلو كان حديثه بالنوم فاستدركنا من أول ما نام لا من حين الاستيقاظ حتى نزل الوضوء
 وصلى على قبيل الشمس ثم صلى الصبح في اليوم الثاني عقب الفجر ح وقد يصلي سبعا على الاختلاف بغير
 في الاختلاف بين الامام وصاحبيه بأن أحدث فيما بين المثلين ثم صلى الظهر في اليوم الأول على قول الامام
 بعد المثل والعصر أيضا بعد المثلين وفي اليوم الثاني صلى الظهر قبل المثل (قوله فلما شهد أحدث) فإنه لا يمكنه
 صلاة الصبح في اليوم الثاني لطلوعها بانقضاء مدة المسح في القعدة كما سبق في الاثنى عشرية (قوله لا على
 عامة الخ) العمامة معروفة ونسب الشاش في زماننا والفسوسة بفتح القاف واللام والواو وسكون النون
 وضمن السين في آخرها هـ التانيث ما يلبس على الرأس ويتعم فوقه والبرقع يضم الباء الموحدة وسكون الراء
 يضم القاف وقصها آخرها عين مهملة ما يلبس على الوجه فيه خرفان للعينين والقفا يضم القاف وتشديد القاء
 بالثب ثم رأى شئ يلبس على اليدين يحشى بطن ويرتد على الساعدين اه ح (قوله لعدم الحرج) علة لقوله
 لا يجوزوا ايضا ما ورد في ذلك شاذ لا يراى على الكتاب العزيز الا امر بالفعل ومسح الرأس بخلاف ما ورد في الخلف
 وقال الامام محمد في موطنه بلغنا أن المسح على العمامة كان ثم ترك كما في الحلية (قوله عملا) اي فرضه من جهة
 العمل لا الاعتقاد وهو على قسمي الواجب كما قدمنا تقريره في الوضوء وسيجيء (قوله قدر ثلاث اصابع) أشار
 الى أن الاصابع غير شرط وانما الشرط قدرها شربلاوية فلو أصاب موضع المسح ما أو مطر قدر ثلاث اصابع جاز
 وكذا لو مشى في حشيش مبتل بالمطر وكذا بالطل في الأصح وقيل لا يجوز لانه نفس دابة في البحر يخبذ به الهواء
 بجر (قوله اصغرها) بدل من الاصابع ط اوفت وأفرده لان الغالب في فعل التفضيل المضاف الى معرفة
 عدم الطائفة قافهم (قوله طولوا وعرضا) كذا في شرح المنية اي فرضه قدر طول الثلاث اصابع وعرضا
 حال في البصر عن البداهة ولو مسح ثلاث اصابع منصوبة غير موضوعة ولا ممدودة لا يجوز لا خلاف بين اصحابنا
 (قوله من كل رجل) اي فرضه هذا القدر كما من كل رجل على حدة قال في الدرر حتى لو مسح على إحدى
 رجله مقدار اصبعين وعلى الاخرى مقدار خمس اصابع لم يجز (قوله لا من الخلف) لما قدمناه انه لو وسعا
 مسح على الزائد ولم يقدم قدمه اليه لم يجز ولما يأتي من قوله ولو قطع قدمه الخ (قوله فنعوا الخ) شروع
 في التبريع على ما قبله من القبود (قوله مذكرا لاصبع) اي جزها على الخلف حتى يبلغ مقدار ثلاث اصابع
 وظاهره ولو مسح بقاء البله لانه تصير مستعملة تأمل وفي الحلية وكذا الاصبعان بخلاف ما لو مسح بالابهام
 والسبابة مفتوحتين مع ما بينهما من الكف او مسح بأصبع واحدة ثلاث مرات في ثلاثة مواضع وأخذ لكل
 بمرقما فيجوز لانه بمنزلة ثلاث اصابع وكذا لو مسح بجوانبها الأربع في الصبح والظاهر تقيده بوقوعه في أربعة
 مواضع اه (قوله لم يجز الا أن يتل الخ) كذا في المنية قال الزاهد قلنا أو كانت تنزل البله اليها عند المذ
 اه وهذا هو المراد بكونه متقاطرا حلية فاقاد أن الشرط اما الابتلال المذكور أو التقاطر قال في شرح
 المنية لان البله تصير مستعملة لولا تجدد الاصابة فتصير مستعملة ثانيا في الفرض بخلاف ما اذا كان متقاطرا
 لان التي مسح بها ثانيا غير الاولى وبخلاف اقامة السنة فيما اذا وضع الاصابع ثم مدها ولم يكن متقاطرا لان النقل
 منفرقة ما لا يقتضي في الفرض وهو تابع له فيؤدي بيلته تبعا ضرورة عدم شرعية التكرار وغامه فيه (قوله
 ثم قال الخ) قد علمت أن الشرط احد الامرين فلا منافاة بين التقليل لان المدا على عدم المسح بيلته مستعملة
 (قوله والا لا) صح في الخلاصة الجواز مطلقا والتفصيل اولى كما في الحلية والبحر (قوله من ظهره) اي
 تقدم وقيد به لانه عمل المسح فلا اعتبار بما يق من العقب ط (قوله والا غسل) اي غسل المقطوعة والحيضة
 فلا يلزم الجمع بين الغسل والمسح (قوله من كعبه) اي من الفصل لوجوب غسله كما في المنية فيغسل الرجل
 الاخرى ولا يصح (قوله رجل واحد) بأن كانت الاخرى مقطوعة من فوق الكعب (قوله مسحها)
 عدم الجمع (قوله مسحها) المراد به المستعمل على وجه محرم سواء كان غصبا للسرقة او اختلاسا
 (قوله رجل مضمومة) اطلاق الغصب على ذلك مساهلة وصورة استحق قطع رجله لسرقة او قصاص
 من غير محرم موصفا عليها ط (قوله وانخرق) يضم الخاء الموضع ولا يصح هنا الخلق لانه مصدر ولا يلائمه

فقد يصح المقيم ستا وقد لا يشك
 الامن أربع كن فوضا وحتف خيل
 القبر فلما طلع صلى فلما شهد
 أحدث (لا) يجوز (على عامة
 وقلسوة ويرفع وقنازين) لعدم
 الحرج (وفرضه) عملا (قدو
 ثلاث اصابع اليد) اصغرها طولاً
 وعرضا من كل رجل لا من الخلف
 فنعوا فيه مذكرا لاصبع فلو مسح
 برؤس أصابعه وجا في اصولها
 لم يجز الا أن يتل من الخلف عند
 الوضع قدرا لفرض قاله المصنف
 ثم قال وفي الذخيرة ان الماء
 متقاطر اجاز ولا ولو قطع قدمه
 ان بقي من ظهره قدرا لفرض مسح
 والا غسل كن قطع من كعبه ولو لم
 رجل واحدة مسحها واجاز مسح
 خف مضموم خلافا للعنابة كما
 جاز غسل رجل مضمومة ايجاعا
 (وانخرق الكبير)

الوصف بالكبر ثم رأيت طنبه على ذلك ايضا فافهم ثم المراد به ما كان تحت الكعب فانخرق فوقه لا يجمع لان الزائد على الكعب لا عبرة به زيلبي (قوله بوحدة او مثله) اى يجوز قراءة الكعب بالباء الموحدة اى التى لها نقطة واحدة ويجوز أن يقرأ الكثير بالهاء المثله التى لها ثلاث نقط وهذا بالنظر الى اصل الرواية والسماح والا فالرسوم فى المتن الاول وفى النهر وغيره عن شيخ الاسلام خواهر زاده انه الاصح لان الكم المتفصل تستعمل فيه الكثرة والقلة وفى المتصل الكبر والصغر ولا شك أن الخلف كم متصل وفى المغرب الكثرة خلاف القلة وتجعل عبارة عن السعة ومنه قولهم انخرق الكثير ومفاده استعمال الكثرة فى المتصل وكان الكثير الشايح هو الاول (قوله وهو قدر ثلاث اصابع) يعنى طولاً وعرضاً بأن سقطت جلدة مقدار طول ثلاث اصابع وعرضها كذا فى حاشية يعقوب باشا على صدر الشريعة فليحفظ (قوله اصابع القدم الاصاغر) صحه فى الهداية وغيرها واعتبر الاصاغر للاحتياط وروى عن الامام اعتبار اصابع اليد بجر وأطلق الاصابع لان فى اعتبارها مضومة او مقترجة اختلافاً قهستانى (قوله بكالها) هو الصحيح خلافاً لما رجحه السرخسى من المنع بظهور الاكمل وحدها شرح المنية والنامل رؤس الاصابع وهو صادق بما اذا كانت الاصابع تخرج منه بجمها الكن لا يبالغ هو قدرها طولاً وعرضاً (قوله بأصابع بمائله) اى بأصابع شخص غيره بمائله فى القدم صفراً وكبراً والفقيد بالمائله أفاده فى النهر ورد على الجراختيار القول باعتبار اصابع نفسه لوقا فاعلة على القول باعتبار اصابع غيره لتفاوتها فى الصغور والكبر بأن تقديم الزيلبي الاول بعيد أن عليه المعول وبأنه بعد اعتبار المائله لا تفاوت وبأن الاعتبار بالوجود أولى وأفاد ح أن ما فى النهر يرجع بعد التأمل الى ما فى الجبر (قوله فيسمع عليه) اى على الخلف الاخر أو الجرموق لان العبرة للاعلى حيث لم تتقرر الوظيفة على الاسفل (قوله وهذا) اى التقدير بالثلاث الاصاغر (قوله فلو عليها الخ) تفريع على القيود الثلاثة على سبيل التشرىح المرتب (قوله اعتبر الثلاث) اى التى وقعت فى مقابلة الخرق لان كل اصبع اصل فى موضعها فلا تعتبر بقدرها حتى لو انكشف الاجسام مع جارتها وهما قدر ثلاث اصابع من اصغرها يجوز المسح وان كان مع جارتها لا يجوز اه زيلبي ودرر وغيرهما وصحبه فى التمسح كفى الجبر (قوله ولو عليه) اى العقب اعتبر بدوى أى ظهوراً كره كذا ذكره قاضى خار وغيره وكذا لو كان انخرق تحت القدم اعتبر اكثر كفى الاختيار ونقله الزيلبي عن الغاية بلقظ قيل قال فى الجبر وظاهر الفتح اختيار اعتبار ثلاث اصابع مطلقاً وهو ظاهر المتون كما لا يخفى حتى فى العقب وهو اختيار السرخسى والقدم من الرجل ما يبطأ عليه الانسان من الرسغ الى مادن ذلك وهى مؤنثة والعقب بكسر القاف مؤخر القدم اه (قوله عند المشى) اى عند رفع القدم كفى شرح المنية الصغير سواء كان لا يرى عند الوضع على الارض ايضا ويرى عند الوضع فقط وأما بالعكس فهما فيمنع أفاده ح وانما اعتبر حال المشى لاحال الوضع لان الخلف للمشى يلبس درر (قوله كما لو انفتقت الظهارة الخ) بأن كان فى داخلها بطانة من جلد او خرقة مخروزة بالخلف فانه لا يمنع زيلبي وقد مناه (قوله وتجمع الخروق الخ) اختار فى الفتح جتنا عدم الجمع ونواه تليذه فى الحلية بموافقه لما روى عن ابي يوسف من عدم الجمع مطلقاً واستظهره فى الجبر لكن ذكر قبله أن الجمع هو المشهور فى المذهب وقال فى التبراطيق عاتمة المتون والشروح عليه مؤذن بترجيحه (قوله لافيهما) اى لو كان فى كل واحد من الخلفين خروق غير مانعة لكن اذا جمعها تكون مثل القدر المانع لا تمنع ويصح المسح اه ح (قوله بشرط الخ) متعلق بجمعة المسح التى تضمنها قوله لافيهما كما تقررناه أفاده ح وهذا الشرط استظهره من صاحب الحلية ونقل عبارته فى الجبر وأقره عليه ولظهور وجهه جزم به الشارح (قوله فرضه) اى فرض المسح وهو قدر ثلاثة اصابع (قوله على الخلف نفسه) لان المسح انما يجب عليه لا على الرجل ولا يساقبه ما قدمه من قوله من كل رجل لامن الخلف لان معناه انه لا بد أن يقع المسح بالثلاث على المحل الشاغل للرجل من الخلف لا على المحل الخالى عن الرجل الزائد عليها (قوله المسح المطالى) أى الذى يراد وقوعه حالاً والاستقبال أى الذى يراد ايقاعه فيما بعد الرسن الحاضر ط (قوله كما يقتضى الماضوى) بأن عرض بعد المسح (قوله ومتر) أى فى التيمم فى قوله كل مانع منع وجوده التيمم وقضى وجوده التيمم (قوله أن ناقض التيمم) أى ما يبطئه (قوله يمنع ويرفع) أى يمنع وقوعه فى الحال او الاستقبال ويرفع الواقع قبله فالرفع يقتضى الوجود بخلاف المنع وحاصل المعنى أن مبطل التيمم مثل انخرق المبطل للمسح فى قوله

بوحدة او مثله (وهو قدر ثلاث اصابع القدم الاصاغر) بكالها ومقطوعها يعتبر بأصابع بمائله (يعنى) الا أن يكون فوقه خف اخر أو جرموق فيسمع عليه وهذا الخرق على غير اصابعه وعقبه ويرى ما تحته فلو عليها اعتبر الثلاث ولو كبراً ولو عليه اعتبر بدوى اكثر ولو لم ير القدر المانع عند المشى لصلابته لم يمنع وان كثر كما لو انفتقت الظهارة دون البطانة (وتجمع الخروق فى خف) واحد (لافيهما) بشرط أن يقع فرضه على الخلف نفسه لا على ما ظهر من خرق يسير (وأقل خرق يجمع ليمسح) المسح الحالى والاستقبال كما يقتضى الماضوى قهستانى قلت ومتر أن ناقض التيمم يمنع ويرفع

يلعبه ابتداء ويرفعه انتهاء (قوله كعباسة) تطهير لا تقبل ح والمعنى أن الكعباسة المانعة تمنع الصلاة ابتداء
وترفعها عروضا ومنها الانكشاف ط (قوله حتى انعقادها) أي الصلاة وهو منصوب لكونه معطوفاً بحق
على القول به المقدر في الكلام تقديره كعباسة وانكشاف فانها ما يمنعان الصلاة ويرفعانها حتى انعقادها والمراد
بانعقادها التصريعية وانما غلبا بالتصريعية لما أنهما شرط وينبئ على شرطيتها عدم اشتراط الشروط لهما لكن الصحيح
اشتراط الشروط لهما لا لكونها ركناً بل لشدة اتصالها بالركن كما سيأتي ح وانما اطلق الانعقاد الذي هو صحة
الشروع على التصريعية لأنها شرط فيه أفاده ط (قوله كما سيأتي) أي في باب شروط الصلاة من أنه يشترط
التصريعية ما يشترط للصلاة ط (قوله المسئلة) بكسر الميم الابعة العظيمة صحاح (قوله الحاقاله) أي لما دون
المسئلة بمواضع الخرز التي هي معقوفة اتصافاً ط (قوله منفردة) أي في خف أو ثوب أو بدن أو مكان أو في المجموع
ح (قوله وانكشاف عورة) فانه اذا تعدد في مواضع منها فان بلغ ربع ادناها منع كما سيأتي أفاده ح (قوله
وطيب محرم) فانه يجمع في أكثر من عضو بالأجزاء حتى يبلغ عضو كما سيأتي ح (قوله وأعلام ثوب) أي
إذا كان في عرض الثوب أعلام من حرير يجمع فاذا زادت على أربع أصابع تحرم لكن سيد كرا الشارح في فصل
اللبس من كتاب الحظر والاباحة أن ظاهر المذهب عدم جمع المنفرد فذكر أعلام الثوب هنا مبني على خلاف
ظاهر المذهب (قوله فانها) أي هذه الأربعة تجتمع مطلقاً أي سواء كان التفرق في موضع واحد
أو في مواضع ح وذلك لوجود القدر المانع وأما الخرق في الخف فانما يمنع لاستناع قطع المسافة معه وهذا المعنى
مفقود فيما إذا لم يكن في كل خف مقدار ثلاث أصابع كما أشار إليه في الهداية (قوله واختلف الخ) فقيل
تجمع في أذن حتى تبلغ أكثر من واحدة فيمنع وقيل لا تجمع إلا في أذن واحدة كما في الخف ح (قوله وينبغي
الخ) فانه في الخ (قوله ونزع خف) أراد به ما يشعل الانتراع وانما نقض لسراية الحدث إلى القدم عند زوال
المانع (قوله ولو واحداً) لأن الاتقاض لا يتجزأ والارام الجمع بين الغسل والمسح وأشار إلى أن المراد بانكشاف
الجنبين المصدق بالواحد والاثنتين (قوله ومضى المدة) للأحاديث الدالة على التوقيت ثم إن الناقض في هذا
والذي قبله حقيقة هو الحدث السابق لكن لظهوره عندهم الضيف النقض اليهما مجازاً بجر (قوله وان لم
يمسح) أي إذا لبس الخف ثم أحدث بعده ثم مضت المدة بعد الحدث ولم يمسه فيها ليس له المسح (قوله ان لم يمسه
الخ) يعني إذا انقضت مدة المسح وهو مسافر ويحاف فذهب رجله من البرد لوزن خفيه جازاً للمسح كذا في الكافي
وعيون المذاهب اه ديد قال ح ومفهومه انه ان خشي لا ينقض بالمضي بل ان أحدث بعده ذلك فتوضاً
بعمه باب المسح كالجيرة وعدم الاتقاض بالمضي مع الخوف في هذه تطهير عدم بطلان الصلاة الذي هو الاصح
في مسألة مضى المدة في الصلاة مع عدم الماء اه اقول وظاهره انه اذا مضت المدة ولم يحدث يبقى حكم مسحه
السابق فلا يلزمه تجديد المسح ويؤيد مسألة الصلاة الآتية حيث يمضي فيها وكذلك ما في السراج عن الوجيز
إذا انقضت المدة وهو يحاف الضر من البرد اذا نزعها جازله أن يصلي به فان ظاهره أنه يصلي بلا مسح جديد لكن
في المعراج لو مضت وهو يحاف البرد على رجله يستوعبه بالمسح كالجبار ويصلي وعليه فعدم الاتقاض المفهوم
من المتن معناه عدم لزوم الغسل وجواز المسح بعد ذلك فلا ينافي بطلان حكم المسح السابق وهذا هو المفهوم
من عبارة الدرر المارة فالخامس أن المسألة مصورة فيما اذا مضت مدة المسح وهو متوضي وخاف ان نزع الخف
أفسل رجله من البرد والاشكال تصوير المسألة لانه اذا خاف على رجله يلزم منه الخوف على بقية الأعضاء فانها
ألطف من الرجلين واذا خاف ذلك يكون عاجزاً عن استعمال الماء فيلزمه العدول إلى التيمم بدلاً عن الوضوء
بقائه ولا يحتاج إلى مسح الخف أصلاً مع التيمم حيث تحققت الضرورة المبيحة له الآن يجاب عن الاشكال بأنهم
بنوا ذلك على ما قالوه من انه لا يصح التيمم لأجل الوضوء وقد مناه فيه في باب مراجعته هذا وقال ح ايضاً والذي
ينبغي أن يفتي به في هذه المسألة اتقاض المسح بالمضي واستئناف مسح آخر يسمي الخف كالجبار وهو الذي حققه
في فتح القدير اه اقول الذي حققه في القمح بمنزلة لزوم التيمم دون المسح فانه بعد ما نقل عن جوامع الفقه والمجيب
انه ان حاف البرد فله أن يسمح مطلقاً أي بلا توقيت قال ما منعه فيه نظراً من خوف البرد لا اثره في منع السراية
كما أن عدم الماء لا يمنعها فغاية الأمر أنه لا ينزع لكن لا يسمح بل يتيمم بخوف البرد اه وأقره في شرح المنية
وأطلب في حسنه وهو صريح في اتقاض المسح لسراية الحدث فلا يصلي به الا بعد التيمم لا المسح ولكن المنقول

مطلب
نواقض المسح

هو المسح لا التيميم كما جاز عن الكافي وعيون المذاهب والجوامع ~~والتي هي مصرية~~ الزيلعي ~~والتي هي مصرية~~ والقهستاني عن الخلاصة وكذلك في التارخانية والولولجية والسراج عن المشكل وكذا في مختارات النوانيل لصاحب الهداية وبه صرح ايضا في المراج والحاوي القدسي بزيادة جعله كالجبيرة وعليه من في الامداد وقد نال العلامة قاسم لا عبرة بأبحاث شجنا يعني ابن الهمام اذا خالفت المنقول فافهم (قوله للضرورة) على عدم النقض المفهوم من قوله ان لم يحنش (قوله فيستوعبه) أي على ما هو الاولى أو أكثره وهذا انما يتم اذا كان مسعى الجبيرة يصدق عليه اه غنغ وأجاب في البحر بأن مفاد ملى المراج الاستيعاب وانه ملحق بالجبائر لا جبيرة حقيقة اه أي فالمراد بتشبيهه بالجبيرة في الاستيعاب لمنع كونه مسح خف لانه جبيرة حقيقة ليجوز مسح أكثره (قوله مضي في الاصح) كذا في الخاتمة معللا بأنه لا فائدة في التزاع لانه للفصل ٨٢ وعلى هذا فالمستثنى من النقض مضي المدة مسالتان وهما اذا خاف البرد أو كان في الصلاة ولا ماء كما السراج (قوله وهو الاشبه) فاه الزيلعي واستظهره في الفتح بأن عدم الماء لا يصلح مانعا لسراية الحدث بعد تمام المدة فيتيمم للرجلين بل للكل لان الحدث لا يتجزأ كمن غسل ابتداء الاعضاء الارجلية وغنى الماء فيتيمم للحدث القاسم به فانه على حاله ما لم يتم الكل وتماه فيه وهو تحقيق حسن فزع عليه في الفتح ما قاله في المسألة الاولى لكن علت الفرق بينهما وهو انه يلزم عليه صحة التيميم في الوضوء لخوف البرد اما هنا فانه لفقد الماء وهو جازم بخلافه هناك (قوله غسل المتوضي رجليه لا غير) ينبغي أن يستحب غسل الباقي أيضا مراعاة للولاء المستحب ونحوه من خلاف ما لك كما قاله سيدي عبد الفتى وسبقه الى هذا في العقوبة ثم رأيت في الدر المنثور عن الخلاصة مصرحا بأن الاولى اعادته (قوله لخلول الحدث السابق) أورد أنه لا حدث موجود حتى يسري لان الحدث السابق حل بانخف وبالمسح قد زال فلا يعود الاجراع نجس ونحوه واجيب بجواز أن يعتبر الشارع ارتفاعه بمسح الخف مقيدا بجملة منه من غير (قوله فيتيمم) مبنى على ما قدمناه من الفتح وعلت ما فيه على أن الشارع منى اولا على خلافه حيث أطلقه بالجبيرة (قوله من الخف الشرعي) أي الذي اعتبره الشرع لازما بحيث لا يجوز المسح على انقص منه وهو السائر للكعبين فقط قال ابن الكمال فالساق خارج عن حد الخف المعتبر في هذا الباب فخرج القدم اليه خروج عن الخف (قوله وكذا اخراجه) تصريح بما فهم من الخروج بالاولى لان في الاخراج خروج جامع زيادة وهي التصد (قوله في الاصح) صححه في الهداية وغيرها وبه جزم في الكنز والملتقى وعن محمد بن اقل من قدر محل الفرض نقض والا لا وعليه أكثر المشايخ كافي ومعراج وصححه في النصاب بحر (قوله اعتبار الاكثر) أي تنزيلا منزلة الكل (قوله وما روى) أي عن أبي حنيفة (قوله بزوال عقبه) أي خروجه من الخف الى الساق والمراد أكثر العقب كما صرح به في المنية والبحر وغيرهما وعلوه بأنه حينئذ لا يمكن معه متابعة المشي المعتاد واختاره في البدائع والفتح والحلية والبحر ومنه عليه في الوقاية والنقاية (قوله فمقدح الخ) أي فلا ينافي قوله ولا عبرة بخروج عقبه لان المراد خروجه بنفسه بلا قصد والمراد من المروي الاخراج (قوله وغيرها) لعل المراد به ما اذا كان غير واسع ~~لكن~~ اخرج به غيره او هو في نومه (قوله فلا ينقض بالاجماع) والواقع الناس في المخرج البين نهاية (قوله وكذا القهستاني) أي وكذا يعلم من القهستاني معزى بالنهاية أيضا (قوله لكن باختصار) نص عبارته هذا كله اذا بدله أن ينزع الخف فيمتركه بنيته وأما اذا زال لسعة او غيرها فلا ينقض بالاجماع كما في النهاية (قوله انه) أي القهستاني خرق الاجماع أي بسبب اختصاره ط أي لانه يؤهم النقض بمجرد التصريح بنيته مع انه لا نقض ما لم يخرج العقب أو أكثره الى الساق بنيته وأما ارجاع الضمير في انه الى القول بالنقض بخروج العقب من غيرنية فلا يناسبه التعبير بالزعم لانه موافق لقول الشارع فلا ينقض بالاجماع ويلزمه التكرار أيضا وظاهر كلام الشارع في شرحه على الملتقى ان الضمير راجع الى ما روى وعليه فقوله حتى زعم بعضهم غاية لقوله فمقدح وعبارته في شرح الملتقى هكذا حتى زعم بعضهم انه خرق الاجماع وليس كذلك بل هو من الحسن والاحتياط بمكان اذ ملخصه أن خروج أكثر القدم ناقض كاخراجه واخراج أكثر العقب ناقض لا خروجه فهو على القول به ناقض آخر فتدبر اه أي لان القول بالنقض بأكثر العقب يلزم منه القول بالنقض بأكثر القدم (قوله لودخل الماء خفه) في بعض النسخ أدخل ولا فرق بينهما في الحكم كما أفاده ح وقد مناه (قوله وصححه غير واحد) كما صاحب

للضرورة فيصير كالجبيرة
فيستوعبه بالجميع ولا يتوقف
ولذا قالوا الوقت المدة وهو في صلته
ولا ما مضى في الاصح وقيل تفسد
ويتيمم وهو الاشبه (وبعدهما)
أي التزاع والمضي (عسل المتوضي
رجليه لا غير) لخلول الحدث
السابق قدميه الا لانع كبر فيتيمم
حينئذ (وخرج أكثر قدميه) من
الخف الشرعي وكذا اخراجه
(نزع) في الاصح اعتبارا للاكثر
ولا عبرة بخروج عقبه ودخوله
وما روى من النقض بزوال عقبه
فمقدح بما اذا كان بنية نزع الخف أما
اذا لم يكن أي زوال عقبه بنيته بل
لسعة او غيرها فلا ينقض بالاجماع
كما يعلم من البرجندی معزى بالنهاية
وكذا القهستاني لكن باختصار
حتى زعم بعضهم انه خرق الاجماع
قنبه (ويشخص) أيضا (يعسل
أكثر الرجل فيه) لودخل الماء
خفه وصححه غير واحد

الذخيرة والظهيرية وقد منع الزيلعي انه المنصوص عليه في عامة الكتب وعليه منى في نور الايضاح
 وشرح المنية (قوله وهو الاظهر) ضعيف تبع فيه البحر وقد منارده اول الباب ح ونص في الشرح بلالية
 ايضاعى ضعفه وما قيل من انه مختار اصحاب المتن لانهم لم يذكروه في النواقض فيه نظراً لان المتن لا يذكرو
 فيها الاصل المذهب وهذه المسألة من تفريجات المشايخ واحتمال كونها من اختلاف الرواية لا يكتفى
 في جعلها من مسائل المتن ثم اختار في الفتح هذا القول لما ذكره الشارح من التعليل وتبعه تليذه ابن امير حاج
 في الحلية وقواه بأنه تطهير لما لو ادخل يده تحت الجرم موقين ومسح على الخفين فانه لا يجوز لوقوع المسح في غير محل
 الحدث (قوله فيغسلهما ثانياً) تفريع على القول الثاني وبيان لثمرة الخلاف وقد علت اختيار صاحب الفتح
 لهذا القول لكونه وافق القول الاول بعدم لزوم الغسل ثانياً وخالفه في الحلية لانه عند انقضاء المدة او التزع
 يعمل الحدث السابق عمله فيحتاج الى مزيل لان الغسل السابق لا يعمل في حدث طارئ بعده واجيب بأن
 الغسل السابق وجد بعد حدث حقيقة لكنه انما لم يعمل للمانع وهو الخف فاذا زال المانع ظهر عمله الا ان
 تأمل (ففيه) تظهر الثمرة ايضاً في انه اذا فوضاً ثم غسل رجله الى الكعبين داخل الخفين ولم ينزعهما تحسب له مدة
 المسح من اول حدث بعد هذا الوضوء على القول الاول وأما على الثاني فتصحب له من اول حدث بعد الوضوء
 الاول (قوله كما مر) اي أن هذا الغسل حيث لم يقع معتبراً كان لغواً بمرارة لعدم فصار تطهيراً متقدماً من انه
 اذا لم يغسل وزرع او مضت المدة غسل رجله لا غيراً وأن المراد يغسلهما ان لم يحش ذهاب رجله من برد كما مر فافهم
 (قوله وبقي من نواقضه انحرق الخ) قد علم ذلك من كلامه سابقاً حيث قال في انحرق كما يتقضى الماضي وقال
 في المعذور فانه يسمح في الوقت فقط لكن ذلك اذا استمراد فلذا اعاد ذكرهما في محلها لتسهيل ضبط النواقض
 وانها بلغت ستة فافهم ثم اورده سيدي عبد الغنى أن خروج الوقت للمعذور ناقض لوضوئه كانه لا لمسه فقط
 فهو داخل في ناقض الوضوء وقد منى أن مسألة المعذور رباعية فلا تغفل (تمة) في التاخرية عن الامالى فيمن
 احدث وعلى بعض اعضاء وضوئه جباراً وقوضاً ومصحها ثم تحققت برى لزمه غسل قدميه ولو لم يحدث بعد لبس
 الخلف حتى برى وألقى الجبار وغسل موضعها ثم احدث فانه يتوضأ ويسمح على الخفين اه اي لانه في الاولى
 ظهر حكم الحدث السابق فلم يكن لبس الخلف على طهارة بخلاف الثانية وينبغي عتدها من النواقض فتصبر
 سبعة (قوله مسح مقيم) قيد بمسحه لا للاحتراز عما اذا سافر المقيم قبل المسح فانه معلوم بالاولى بل للتنبية
 على خلاف الشافعي (قوله بعد حدثه) بخلاف ما لو مسح لتجديد الوضوء فانه لا خلاف فيه (قوله فسافر)
 بأن جاوز العمران مريد له نهر وفيه مسألة عجيبه فراجع (قوله فلو بعده) اي بعد التمام نزع وتوضأ ان كان
 محدثاً ولا يغسل رجله فقط ط (قوله مسح ثلاثاً) اي تمام مدة السفر لان الحكم الموقت يعتبر فيه آخر الوقت
 ملقى وشرحه (قوله قرحة) بمعنى الجراحة قال في القاموس وقدر اديها ما يخرج في البدن من شور
 وفي القاف الضم والفتح نهر (قوله وموضع) بالجر عطف على قرحة ط (قوله كعصابة جراحة)
 العصابة بالكسر ما يعصب به وكانت خص القرحة بالمعنى الثاني او اراد بجرقتها ما يوضع عليها كاللثة فلا تكرر
 افاده ط (قوله ولو برأسه) خصه بالذكر لما في المبتنى انه لا يجب المسح لانه بدل عن الغسل ولا يدل له اه
 والصواب خلافه لان المسح على الرأس اصل بنفسه لا يدل غير انه ان بقي من الرأس ما يجوز المسح عليه مسح عليه
 والافعلي العصابة كما في البدائع افاده في البحر اقول قوله والصواب خلافه فيبدأ أن كلام المبتنى خطأ اي بناء
 على ما فهمه من معنى البدلية وهو بعيد والظاهر أن معنى قول المبتنى لانه بدل الخ أن المسح على الجبيرة بدل
 عن الغسل واذا وجب مسح الجبيرة على الرأس الذي وظفته المسح لزم أن يكون المسح على الجبيرة بدلاً عن
 المسح لانه الغسل والمسح لا يدل له فالمناسب حينئذ قول النهران ما في البدائع يفيد ترجيح الوجوب وهو الذي
 ينبغي التعويل عليه اه اي بناء على منع قوله المسح بدل عن الغسل وقد أضحى منع البدلية في البحر فراجع
 (قوله فيكون فرضاً) اي حيث لم يضره كإسبأتى (قوله يعنى علياً) دفع لما يقتضيه ظاهر التشبيه لان الغسل
 فرض قطعي والفرض العملي ما يفوت الجواز يفوته كسج ربع الرأس وهو اقوى نوعي الواجب فهو فرض من
 جهة العمل ويلزم على تركه ما يلزم على تركه الفرض من الفساد لان جهة العلم والاعتقاد فلا يكفر بمجرد
 بمجرد الفرض القطعي بخلاف النوع الآخر من الواجب كقراءة الفاتحة فانه لا يلزم من تركه الفساد ولا من

(وقيل لا) يتقضى وان بلغ الماء
 الركبة (وهو الاظهر) كما في البحر عن
 السراج لان استنار القدم بالخف
 يمنع سرياً الحدث الى الرجل فلا
 يقع هذا غلام معتبراً فلا يوجب
 بطلان المسح نهر فيغسلهما ثانياً
 بعد المدة او التزع كما مر وبقي من
 نواقضه انحرق وخروج الوقت
 للمعذور (مسح مقيم) بعد حدثه
 (قسافر قبل تمام يوم وليله)
 فلو بعده نزع (مسح ثلاثاً ولو أقام
 مسافر بعد مضى مدة مقيم نزع
 والا فله) لانه صار مقماً (وحكم
 مسح جبيرة) هي عصابة يجبر بها
 الكسر (وخزقة قرحة وموضع
 قصه) وكى (وشحوذك) كعصابة
 جراحة ولو برأسه (كفصل لما
 فتحها) فيكون فرضاً يعنى علياً

مطلب
 الفرق بين الفرض العملي
 والقطعي والواجب

تنبوه بظني وهذا قوله ما واليه
رجع الامام خلاصة وعليه الفتوى
شرح مجمع وقد منا أن لفظ الفتوى
أكد في التصحيح من المختار والاصح
والصحيح ثم انه يخالف مسح الخلف
بمع وجود ذكر منها ثلاثة عشر
قَالَ (فلا يوقت) لانه كالغسل
حتى يؤتم الاحتواء ولو بدلتها بأخرى
او سقطت العليا لم يجب إعادة
المسح بل يندب (ويجمع) مسح
جبيرة رجل (معه) أي مع غسل
الأخرى لا مسح خفها بل خفيه
(ويجوز) أي يصح مسحها (ولو)
شدت بلا وضوء) وغسل دفعا
لخرج (ويترك) المسح كالغسل
(ان ضرت والا لا) يترك (وهو) أي
مسحها (مشروط بالجزء من مسح)
نفس (الموضع فان قدر عليه
نلا مسح) عليها والحاصل لزوم
نسل المحل ولو بماء حار فان ضرت
سحبه فان ضرت مسحها فان ضرت
مقطا أصلا (ويصح) نحو (مقتصد
بجميع على كل عصابة)

بحوده الا كفار (قوله لتبونه بظني) وهو ما رواه ابن ماجه عن علي رضي الله عنه قال انكسرت إحدى
زدي فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأمرني أن امسح على الجبائر وهو ضعيف يتقوى بعدة طرقه
ويكني ما صح عن ابن عمر رضي الله عنهما انه مسح على العصابة فانه كالمرفوع لان الابدال لا تنصب بالرأى
يجز (قوله واليه رجع الامام الخ) اعلم أن صاحب المجمع ذكر في شرحه انه مستحب عنده واجب عندهما وقبل
واجب عنده فرض عندهما وقبل الوجوب متفق عليه وهذا أصح وعليه الفتوى اه وفي الجنب ولا يجوز
تركه ولا الصلاة بدونه عندهما وأصح انه عنده واجب لا فرض فيجوز الصلاة بدونه وكذا صحته في التعبير
والغاية والتجنيس وغيرها ولا يخفى أن صريح ذلك انه فرض أي على عندهما واجب عنده فقد انفق الامام
وصاحبه على الوجوب بمعنى عدم جواز الترك لكن عندهما يفوت الجواز بفوته فلا تصح الصلاة بدونه أيضا
وعنده يأثم بتركه فقط مع صحة الصلاة بدونه ووجوب اعادتها فهو أراد الوجوب الأدنى وهما أراد الوجوب
الأعلى ويدل عليه ما في الخلاصة ان ابا حنيفة رجع الى قوله ما بعدم جواز الترك فقيدهم جواز الترك لانه
لم يرجع الى قوله ما بعدم صحة الصلاة بتركه ايضا فلا يشافي ما مر من تصحيح انه واجب عنده لا فرض وعليه فقوله
في شرح المجمع وقيل الوجوب متفق عليه معناه عدم جواز الترك لرجوع الامام عن الاستصحاب اليه فليس
المراد به الاتفاق على الوجوب بمعنى واحد هذا ما ظهر لي ثم رأيت فوج انشدى قوله عن العلامة قاسم في
حواشيه على شرح المجمع بقوله معنى الوجوب يختلف فعنده يصح الوضوء بدونه وعندهما هو فرض على يفوت
الجواز بفوته اه والله الحمد فاعتمد هذا التصريح الفريد فقد خفي على الشارح والمصنف في المنع وصاحب البحر
والنهر وغيرهم فافهم هذا وقد درج في الفتح قول الامام بأنه غاية ما يفيد الوارد في المسح عليها فعدم الفساد بتركه
أقعد بالاصول اه لكن قال تليذه العلامة قاسم في حواشيه ان قوله اقعد بالاصول وقولهما احوط وقال
في العميون الفتوى على قولهما اه (قوله وقد منا الخ) جواب عما في المحيط وغيره من تصحيح انه واجب
عنده لا فرض حتى تجوز الصلاة بدونه أي أن هذا التصحيح لا يعارض لفظ الفتوى لانه اقوى وهذا مبني على
ما فهم تبعاً لغيره من اتحاد معنى الوجوب في عبارة شرح المجمع وان المراد به الفرض العملي عند الكل
وقد علمت خلافة وانه لا تعارض بين كلامهم (قوله ثم انه) أي مسح الجبيرة وثم للتراخي في الذكر (قوله
ذكر منها) افادتها اكثر وهو كذلك (قوله فلا يوقت) أي بوقت معين والافهم بوقت بالبره يجز
(قوله حتى يؤتم الاحتواء) لانه ليس بنى عذر ط ولم يظهر لي وجه هذا التفريع هنا ثم رأيت في خرائق
الاسرار ذكر التفريع بعد قوله الاتي لا مسح خفها بل خفيه بقوله لان طهارته كاملة حتى يؤتم الاحتواء اه
وهو ظاهر لان عدم الجمع بين مسح الجبيرة ومسح الخلف مبني على أن مسحها كالغسل كما ذكره (قوله ولو
بدلتها الخ) هذان الوجهان زادهما الشارح على الثلاثة عشر المذكورة في المتن (قوله لم يجب) وعن
الثاني انه يجب المسح على العصابة الباقية نهر (قوله لا مسح خفها الخ) أي لا يجمع مسح جبيرة رجل
مع مسح خف الأخرى الصحيحة لان مسح الجبيرة حيث كان كالغسل يلزم منه الجمع بين الغسل والمسح بل لا بد
من تخفيف الجبيرة ايضا للمسح على الخلفين لكن لو لم يقدر على مسح الجبيرة له المسح على خف الصحيحة صرح
به في التاترخانية أي لانه كذا ذهب إحدى الرجلين (قوله بلا وضوء وغسل) بضم الغين بقرينة الوضوء وهذا
هو الثالث ولا يتكرر مع قوله الاتي والمحدث والجنب الخ لان هذا فيما اذا شذها على الحدث والجنبانية
وذلك فيما اذا حدث أو جنب بعد شذها افاده ح (قوله ويترك المسح كالغسل) أي يترك المسح على
الجبيرة كما يترك الغسل لما تحتها وهذا هو الرابع ح (قوله ان ضرت) المراد الضرر المعتبر لا مطلقه لان العمل
لا يتلو عن ادنى ضرر وذلك لا يبيع الترك ط من شرح المجمع (قوله والا لا يترك) أي على الصحيح المقتضى به
كما مر (قوله وهو الخ) هذا الخامس (قوله عن مسح نفس الموضع) أي وعن غسله وانما تركه لان العجز
عن المسح يستلزم العجز عن الغسل ح (قوله ولو بماء حار) نص عليه في شرح الجامع لقاضي خان
واقصر عليه في الفتح وقيده بالقدرة عليه وفي السراج انه لا يجب والظاهر الاول مجز (قوله نحو مقتصد الخ)
قال في البحر ولا فرق بين الجراحة وغيرها كالكي والكسر لان الضرورة تشمل الكل (قوله على كل عصابة)
أي على كل فرد من أفرادها سواء كانت عصابة تحتها جراحة وهي بقدرها وازادتها عليها كعصابة المقتصد أو لم يكن

تحتسب جراحة اصطبل كسراوى وهذا معنى قول الكثر كان تحتسب جراحة اولاً لكن اذا كانت زائدة على قدر الجراحة فان ضربه الحل والغسل مسح الكل تبعاً والافلاب يغسل ما حول الجراحة ويمسح عليها الا على الخرقه ما لم يضره مسحه فيمسح على الخرقه التي عليها ويغسل حواشيها وما تحت الخرقه الزائدة لان الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها كما اوضحه في البحر عن المحيط والفتح ويحتمل أن يكون مراد المصنف أن المسح يجب على كل العصابة ولا يكتفى على اكثرها لكن يشافيه انه سيصرح بأنه لا يشترط الاستيعاب في الاصح فيتناقض كلامه وانه كان الاولى حينئذ نعرف العصابة لان الغالب في كل عند عدم القرينة انها اذا دخلت على منكر افادت استغراق الافراد اذا دخلت على معترف افادت استغراق الاجزاء ولا يقال كل رتبان مأ كول ولا يقال كل الرتبان مأ كول لان قشره لا يؤكل ومن غير الغالب مع القرينة كذلك يطبع الله على كل قلب متكبر كل الطعام كان حلالاً وحديث كل الطلاق واقع الاطلاق المعتوه والمغالوب على عقله فافهم (قوله مع فرجتها في الاصح) اى الموضع الذى لم تستره العصابة بين العصابة فلا يجب غسله خلافاً لما في الخلاصة بل يكفيه المسح كما صحه في الذخيرة وغيره اذا لو غسل رتباناً قبل جمع العصابة وتغذ البلة الى موضع الجرح وهذا من الحسن يمكن نهر (قوله ان ضربه الماء) اى الغسل به او المسح على المحل ط (قوله او حلها) اى ولو كان بعد البرء بأن التفتت بالحمل بحيث يعسر نزاعها ط لكن حينئذ يمسح على المتصلق ويغسل ما قدر على غسله من الجوانب كما مر ثم المسألة رابعة كما اشار اليه في الخزانة لانه ان ضربه الحل يمسح سواء ضربه ايضا المسح على ما تحتها ولا وان لم يضره الحل فاما أن لا يضره المسح ايضا فيحلها ويغسل ما لا يضره ويمسح ما يضره واما أن يضره المسح فيحلها ويغسل كذلك ثم يمسح الجرح على العصابة اذ الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها اه (قوله ومنه) اى من الضرر ط (قوله ولا يجد من يربطها) ذكر ذلك في الفتح ولم يذكره في الخاتمة قال الشيخ اسماعيل والذى يظهر أن ما في الخاتمة مبنى على قول الامام اتوسع الغير لا يقد وسعا وما في الفتح هو قولهما اه (قوله لجعل عليه دواء) اى كمال او مرهم او جلد مرارة بجر (قوله اجري الماء عليه) لم يشترطه في الاصل من غير ذكر خلاف وشروطه الحلواني وعزاه في المنع الى عامة الكتب العقيدة (قوله والا مسحه) هل يكتفى بمسح اكثره لكونه كالجبيرة ام لا بد من الاستيعاب فراجع اه ح (قوله والمسح يطهها الخ) هذا هو الوجه السادس لان سقوط الخلف يطل المسح بلا شرط ح (قوله سقوطها) اى الجبيرة او الخرقه وكذا سقوط الدواء خزانة وعزاه الاخير في هامش الخزانة الى التواريخية وصدر الشريعة وسيصرح به الشارح هنا ايضا (قوله عن برء) بالفتح عند اهل الحجاز والضم عند غيرهم اى بسبب صحة العضو قهستاني فغن بمعنى الباء مثل وما ينطق عن الهوى اوبعنى اللام مثل وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك اوبعنى بعدم مثل عما قيل ليحجن نادمين (قوله والا لا) اى بأن سقطت لاعن برء وهذا تصریح بضمه وم كلام المصنف وهو الوجه السابع (قوله استأنفها) اى الملة اى بعد غسل الموضع لانه ظهر حكم الحدث السابق على الشروع فصار كأنه شرع من غير غسل ذلك الموضع وهذا اذا سقطت عن برء قبل القعود قدر التشهيد فلو عن غير برء مضى في صلاته أو بعد القعود فهي احدى المسائل الاتني عشرية الآتية كفى البحر (قوله وكذا الحكم) اى من التفصيل بين السقوط عن برء وعدمه ط (قوله او برء موضعها ولم تسقط) هو الثامن بخلاف الخلف فان العبرة فيه للترفع بالفعل (قوله فان ضربه) اى ازال التماسكة لصوقها به ونحوه بجر (فرع) في جامع الجوامع رجل به رمه فدواء وأمر أن لا يغسل فهو كالجبيرة شربلية (قوله والحدث والجنب الخ) هو التاسع (قوله عليها) اى الجبيرة وعلى نواحيها كخرقة القرحة وموضع القصد والكي ط (قوله في الاصح) قبل عدم اشتراط الاستيعاب والتكرار اى بخلاف الخلف فانه لا يشترط فيه ذلك بالاتفاق وهذا العاشر والحادى عشر وافاد الرضى أن قوله وتكرار من قبيل علفتها تناسوا ما جازدا اى ولا يست تكرار لان مقابل الاصح انه يست تكرار المسح لانه يدل عن الغسل والغسل يست تكراره فكذا بدله قال في المنع ويست التثنية عند البعض اذ لم تكن على الرأس اه وهذا بخلاف مسح الخلف فلا يست تكراره اجماعا (قوله فيكنى مسح اكثرها) لما كان ثنى الاستيعاب صادقا بمسح النصف وما دونه مع انه لا يكتفى بين ما به الكفاية وهذا بخلاف مسح الخلف فهو الوجه الثاني عشر (قوله وكذا لا يشترط فيه سانية) هو الثالث عشر واعلم أن الشارح زاد على هذه الثلاثة عشر

مطل
في لفظة كل اذا دخلت على منكر
او معترف

مع فرجتها في الاصح (ان ضربه)
الماء (او حلها) ومنه أن لا يمكنه
ربطها بنفسه ولا يجد من يربطها
(ان كسر ظفره لجعل عليه دواء)
او وضعه على شقوق رجله اجري
الماء عليه ان قدروا لا مسحه والا
ركه (و) المسح (يطهها سقوطها)
عن برء والا (فان) سقطت
(في الصلاة استأنفها وكذا)
الحكم (لو) سقط الدواء او (برء)
موضعها ولم تسقط مجتنب وبذني
تقييده بما اذا لم يضر ازالها فان
ضربها فلا بجر (والرجل والمرأة)
والحدث والجنب في المسح عليها
وعلى نواحيها سواء اتناقا (ولا)
يشترط في مسحها (استيعاب)
وتكرار في الاصح فيكنى مسح
اكثرها (مرة به يفتي)
(وكذا لا يشترط) فيها (نية)
اتفاقا بخلاف الخلف في قول وط
في نسخ المتن رجع عنه المصنف
في شرحه

قوله لا يجب الا غسل موضعها
فدمننا انه لو كانت في اعضائه
الوضوء وشدها وهو محدث ثم
وضأ ومسحها ثم لبس الخلف ثم برأ
لزمه غسل قدميه فكتبه اهـ منه

وجها وجهين كما قد مناه وزاد في الجر ستة اذا سقطت عن برء لا يجب الا غسل موضعها اذا كان على وضوء
بخلاف الخلف فانه يجب غسل الرجلين واذا مسحها ثم شد عليها أخرى جاز المسح على القوقائي بخلاف الخلف اذا
مسح عليه لا يجوز المسح على القوقائي واذا دخل الماء تحتها لا يطل المسح واذا كان الباقي من العضو المصوب
اقل من ثلاث اصابع كاليده المقطوعة جاز المسح عليها بخلاف الخلف الخامس ان مسح الجبيرة ليس ثابتا بالكتاب
اتفاقا السادس انه يجوز تركه في رواية بخلاف الخلف وزاد في النهرو وجها وهو انه ليس خلفا عن غسل ما تحتها
ولا بد لا بخلاف الخلف فانه خلف والبديل ما لا يجوز عند القدرة على الاصل كالتميم والخلف ما يجوز قال ح
وزدت وجها وهو ان مسح الجبيرة يجوز ولو كانت على غير الرجلين بخلاف الخلف اهـ وزاد الرحق اربعة
اخرى انه مسح على الجرح وغيره والخلف مختص بالقدم وان المسح على خرق الخلف ولو صغيرا لا يكتفى والمسح على
طرفي الفرج بين طرقي المنديل يجوزي وان محل المسح من الخلف مكان معين وهو صدر القدم بخلاف الجبيرة
وان المفروض في مسح الخلف مقدار ثلاث اصابع لا أكثر ولا جيعه اقول فالجموع سبعة وعشرون وجها وزدت
عشرة اخرى وهي ان الجبيرة على الرجل لا يشرط فيها المكان متابعة المني عاها ولا لفحاتها ولا كونها مجلدة
ولا سترها للمحل ولا منعها نفوذ الماء ولا اسفاسها كما ينفسها ولا يطلها خرق كبير وليس غسل ما تحتها افضل
من المسح واذا سقطت عن برء وخاف ان غسل رجله ان تسقط من البرء يتمم بخلاف الخلف والعاشر اذا غمسها
في اناء يريد به المسح عليها لم يجوز وأفسد الماء بخلاف الخلف ومسح الرأس فلا يفسد ويجوز عند الثاني خلافا للمحمد
كافي المتظومة وشرحهما الخفائي والفرق للثاني ان المسح يتأدى بالبله فلا يصير الماء مستعملا ويجوز المسح اما
مسح الجبيرة فكالفصل لما تحتها والله اعلم

* (باب الحيض) *

اعلم ان باب الحيض من غوامض الابواب خصوصا المتغيرة وتفاير بعضها ولهذا اعتنى به المحققون وأفرده محمد
في كتاب مستقل ومعرفة مسأله من اعظم المهمات لما يترتب عليها من الاحكام كالطهارة
والصلاة والقراءة والصوم والاحتكاف والحج والبلوغ والوطء والطلاق والعدة والاستبراء وغير ذلك وكان
من اعظم الواجبات لان عظام منزلة العلم بالشيء بحسب منزلة ضرر الجهل به وضرر الجهل بمسائل الحيض اشدة
من ضرر الجهل بغيرها فيجب الاعتناء بعرفتها وان كان الكلام فيها طويلا فان المحصل يتشوق الى ذلك
ولا التفات الى كراهة اهل البطالة ثم الكلام فيه في عشرة مواضع في تفسيره لغة وشرعا وسببه وركنه وشرطه
وقدره وألوانه وأوانه ووقت نبوته والاحكام المتعلقة به بحر (قوله عنون به) اي جعل الحيض عنوانا
على ما ذكر في هذا الباب من النفاس والاستحاضة وما يتبعهما ط (قوله لكثرتنه) اي كثرة وقوعه
بالنسبة الى اخويه (قوله وأصالته) اي ولكونه اصلا في هذا الباب في بيان الاحكام والاصل يطلق
على اكثر الغالب (قوله والا) اي وان لم نقل انه عنون به وحده لما ذكر لكان المناسب ذكر غيره ايضا
فان الدماء المصوت عنها ثلثة (قوله والا فاستحاضة) اي وان لم يكن واحدا منها فهو استحاضة
وخص ما عداها بالاستحاضة للرد على من سعى حازم الصغيرة دم فساد لا استحاضة (قوله هو لغة السيلان)
يقال حاض الوادي اذا سال وسعى حضا لسيلانه في اوقاته (قوله بأنه من الاحداث) اي ان مسماه
الحدث الكائن عن الدم كالجنابة اسم للحدث الخاص بالدماء الخاص بحر (قوله مانعة شرعية) اي
صفة شرعية مانعة عما تشترط له الطهارة كالصلاة ومس المصنف وعن الصوم ودخول المسجد والقربان بسبب
الدم المذكور (قوله وعلى القول الخ) ظاهر المتن اختياره قيل ولا ثمرة لهذا الاختلاف (قوله دم)
مثل الدم الحقيقي والحكمي بحر اي كاطهر المختل بين الدمين فلا يريد أنه يلزم عليه أن لا تسمى المرأة
حائضا في غير وقت درور الدم فافهم (قوله خرج الاستحاضة) اي بناء على أن المراد بالرحم وعاء الولد
لا الفرج خلافا لما في البحر وخرج دم العاف والجراحات وما يخرج من دبرها وان دبت امساك زوجها عنها
واغتسالها منه وما يخرج من رحم غير آدمية كالاربب والضبع والخفاش قالوا ولا يحض غيرها من
الحيوانات نهر وكان الاملى للمصنف أن يقول رحم امرأة كافي الكثر لاخراج الاخير (قوله ومنه) اي
من الاستحاضة وذكر الضمير نظر الكون لها ما ط (قوله صغيرة) هي كياقي من لم تبلغ تسع سنين على المعتمد

* (باب الحيض) *

عنون به لكثرتنه وأصالته والافهي
ثلاثة حيض ونفاس واستحاضة
(هو) لغة السيلان وشرعا على
القول بأنه من الاحداث مانعة
شرعية بسبب الدم المذكور وعلى
القول بأنه من الانجاس (دم من
رحم) خرج الاستحاضة ومنه
حازم صغيرة

قوله والا فاستحاضة هكذا بظنه
والذي في نسخ الشارح التي يبدى
والافهي ثلاثة حيض ونفاس
واستحاضة الخ ويجزأه معجمه

(قوله وآيسة) سياقي يانها متناو شرحا (قوله ومشكل) اي خشي مشكل قال في الطهيرة ما تاهه المنقح
المشكل اذا خرج منه المنقح والدم فالعبرة للمني دون الدم اه وكأنه لان المنقح لا يشنبه بغيره بخلاف الحيض فيشنبه
بالاستحاضة اه ح وهل اعتياده في زوال الاشكال او في لزوم الفصل منه فقط لانه يستوي فيه الذكر والانشى
فلا يدل على الذكورة فليراجع وعلى الثاني فوجه تسمية الشارح هذا الدم استحاضة ظاهر بخلافه على الاول
فتأمل (قوله ابتلاء الله لحواء الخ) اي وبقي في بناتها الى يوم القيمة وما قيل انه اول ما ارسل الحيض على بنى
اسرايل فقد رده البصاري بقوله وحديث النبي صلى الله عليه وسلم اكبر وهو ما رواه عن عائشة رضى الله عنها
قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحيض هذا شئ كتبه الله على بنات آدم قال النووي أى انه عام في
جميع بنات آدم (قوله وركته بروز الدم من الرحم) اي ظهوره منه الى خارج الفرج الداخلى فلونزل الى الفرج
الداخلى فليس بحيض في ظاهر الرواية وبه يفتى قهستاني وعن محمد بالا حساس به وعمرته فيما لو نضأت ووضعت
الكرسف ثم احست بنزول الدم اليه قبل الغروب ثم رفعت بعدة تقضى الصوم عنده خلافا لهما يعني اذا لم يحاذ
حرف الفرج الداخلى فان حاذته البلة من الكرسف كن حيضا ونفاسا اتفاقا وكذا الحدث بالبول اه بجر
(قوله نصاب الطهر) أى خمسة عشر يوما فأكثر (قوله ولو حكا) كما اذا كانت بين الحيضتين مشغولة بدم
الاستحاضة فلنحطاطا حكا اه ح (قوله وعدم نقصه) أى الدم عن اقله وهو ثلاثة ايام كما يأتي ط
(قوله بالبروز) أى بوجود الركن على ما بينا (قوله فيه) أى فبالبروز ترك الصلاة وتثبت بقية الاحكام
ولكن هذا ما دام مستقرا لما سياتى من انه لو انقطع لدون اقله تتوضأ وتصلى الخ (قوله ولو مبتدأة) أى
التي لم يسبق لها حيض في سن بلوغها وأقله في المختار تسع وعليه الفتوى أى فانها ترك الصلاة والصوم عند
اكثر من اربعين يوما وعن ابى حنيفة لا تترك حتى يستقر ثلاثة ايام بجر (قوله لان الاصل العصة) أى عصة
الجسم والمرض المقتضى للاستحاضة عارض وهذا تعليل لقوله فيه ترك الصلاة الخ ط (قوله اقله) أى مدة
اقله او أقل مدته على طريق الاستخدام قهستاني أى حيث يرجع الضمير الى الحيض بمعنى المدة ط او أقل
الحيض وقوله ثلاثة بالرفع على الوجهين الاولين وبالنصب على التلويحية على الثالث فافهم (قوله فالاضافة الخ)
أى أن اضافة البالي الى ضمير الايام الثلاث لبيان أن المراد مجرد كونها ثلاثا لا كونها بالي تلك الايام فلورأته
في اول النهار يكمل كل يوم باليلة المستقبلة ولذا صرح الشارح بلفظ الثلاث فالتفريع عليه ظاهر فافهم
(قوله بالساعات) وهى اثنتان وسبعون ساعة والفلكية هى التى كل ساعة منها خمس عشرة درجة وتسمى
المعتدلة ايضا واحترز به عن الساعات اللغوية ومعناها الزمان القليل وعن الساعات الزمانية وتسمى المعوجة
وهى التى كل ساعة منها جزء من اثني عشر جزءا من اليوم الذى هو من طلوع الشمس الى غروبها والليل الذى
هو من غروب الشمس الى طلوعها فتارة تساوى الفلكية كما فى يومى الجمل والميزان وتارة تزيد عليها كما فى ايام
البروج الشمالية ولبالي البروج الجنوبية وتارة تنقص عنها كما فى لبالي البروج الشمالية وايام البروج الجنوبية
ح ثم اعلم انه لا يشترط استقرار الدم فيها بحيث لا ينقطع ساعة لذلك لا يكون الاندرا بل انقطاعه ساعة
او ساعتين فصاعدا غير مبطل كذا فى المستصنى بجر أى لان العبرة لاوله وآخره كما سياتى (قوله كذا رواه
الدارقطنى وغيره) الاشارة الى تقدير الاقل والاكثر وقد روى ذلك عن ستة من الصحابة بطرق متعددة فيها مقال
يرتفع بها الضعيف الى الحسن كما بسط ذلك الكمال والعينى فى شرح الهداية ونقصه فى البحر (قوله والناقص الخ)
اي ولو يسير خال القهستاني فلورأت المبتدأة الدم حين طلع نصف قرص الشمس وانقطع فى اليوم الرابع حين
طلع ربه كان استحاضة الى أن يطلع نصفه فينشد يكون حيضا والمعتادة بخمسة مثلا اذا رأت الدم حين طلع
نصفه وانقطع فى الحادى عشر حين طلع ثلثه فالرائد على الخمسة استحاضة لانه زاد على العشرة بقدر السدس
اه أى سدس القرص (قوله والزائد على اكثره) أى فى حق المبتدأة أما المعتادة فزاد على عاداتها وتجاوز
العشر فى الحيض والاربعة فى النفاص يكون استحاضة كما أشار اليه بقوله او على العادة الخ أما اذا لم يتجاوز
الاكثر فمافهو انتقال المعتادة فيما فيكون حيضا ونفاسا وحتى (قوله وآيسة) هذا اذا لم يكن دما خالصا على
ماسياتى (قوله ولو قبل خروج اكثر الولد) حق العبارة أن يقال ولو بعد خروج أقل الولد (قوله استحاضة)
خبر قوله والناقص وما عطف عليه (قوله بين الحيضتين الخ) أى الفاصل بين ذلك ولم يذكر أقل الطهر الفاصل

وآيسة ومشكل (لالولادة)
خرج النفاس وسببه ابتداء
ابتلاء الله لحواء لاكل الشجرة
وركنه بروز الدم من الرحم
وشرطه تقدم نصاب الطهر ولو
حكا وعدم نقصه عن اقله وأوانه
بعد التسع ووقت ثبوته بالبروز
فيه ترك الصلاة ولو مبتدأة فى
الاصح لان الاصل العصة والحيض
دم حصه شفى و(أقله ثلاثة ايام
بلياليها) الثلاث فالاضافة لبيان
العدد المقدر بالساعات الفلكية
للاختصاص فلا يلزم كونها
لبالي تلك الايام وكذا قوله
(واكثره عشرة) بعشر لبالي كذا
رواه الدارقطنى وغيره (والناقص
عن أقله) (والزائد) على اكثره
او اكثر النفاس او على العادة
وجاوزا كثرهما (وما تراه) صغيرة
دون تسع على المعقد وآيسة على
ظاهر المذهب و(حامل) ولو قبل
خروج اكثر الولد (استحاضة
وأقل الطهر) بين الحيضتين

أو النفاس والحيض (خمس عشر يوماً) ولياليها أجمعاً (ولاحد لا كثره) وإن استغرق العمر (الاعتد) الاحتياج إلى (نصب) عادة لها إذا استقر بها (الدم) فيحد لأجل العدة بشهرين به يفتي وعم كلامه المبتدأة والمعتادة ومن نسبت عادتها وتسمى المحيرة والمضلة واضللها ما بعدد أو بمكان

مبحث
في مسائل المتغيرة

بين النفاسين وذلك نصف حول كما سيأتي (قوله أو النفاس والحيض) هذا إذا لم يكن في مدة النفاس لان الطهر فيها لا يفضل عند الامام سواء قل أو كثر فلا يكون الدم الثاني حيضاً كما سنده (قوله وإن استغرق العمر) صادق ثلاث صور الاولى أن تبلغ بالسن وتبقى بلام طول عمرها فتصوم وتصل ويأتيها زوجها وغير ذلك ابدًا وتتقضى عدتها بالاشهر الثانية أن ترى الدم عند البلوغ أو بعده أقل من ثلاثة أيام ثم يستقر انقطاعه وحكمها كالاولى الثالثة أن ترى ما يصلح حيضاً ثم يستقر انقطاعه وحكمها كالاولى الا انها لا تنقضي لها عدة الا بالحيض ان طرأ الحيض عليها قبل سن الاياس وان لم يطرأ قبل الاشهر من ابتداء سن الاياس كما في العدة اه ح (قوله فيحد) الفاء فصيحة أي اذا علمت أن الطهر لاحداً لا كثره الا في زمن استقرار الدم فيحد الخ ثم اعلم أن تقييده بالعدة خاص بالمحيرة وتقييده بالشهرين خاص بها وبالمعتادة في بعض صورها كما يظهر قريباً (قوله به يفتي) مقابلة أقوال في النهاية عن المحيط مبتدأة رأت عشرة دما وسنة طهر انما استقر بها الدم قال ابو عصة حيضها وطهرها ما رأت حتى ان عدتها تنقضي اذا طلقت ثلاث سنين وثلاثين يوماً وقال الامام المبدائي تسعة عشر شهراً الا ثلاث ساعات بلجواز وقوع الطلاق في حالة الحيض فتحتاج لثلاثة أطهار كل طهر ستة اشهر الساعة وكل حيضة عشرة أيام وقيل طهرها أربعة اشهر الساعة والحاكم الشهيد قدروه بشهرين والقوى عليه لانه ايسر اه قلت وفي العناية ان قول المبدائي عليه الا كثر وفي التارخانية هو المختار ثم لا يخفى أن هذا الخلاف انما هو في المعتادة لا مطلقاً في صورة ما اذا كان طهرها ستة اشهر فاكثر ولا في المبتدأة التي استقر بها الدم واحتيج إلى نصب عادة لها فانه لا خلاف فيها كما يأتي خلافاً لما يفيد كلام الشارح (قوله وعم كلامه المبتدأة الخ) قال العلامة البركوي في رسالته المؤلفة في الحيض المبتدأة من كانت في أول حيض أو نفاس والمعتادة من سبق منها دم وطهر صحيجان أو أحدهما والمضلة وتسمى الضالة والمتغيرة من نسبت عادتها ثم قال في الفصل الرابع في الاستقرار اذا وقع في المبتدأة فحيضها من أول الاستقرار عشرة وطهرها عشرون ثم ذلك دأبها ونفاسها أربعون ثم عشرون طهرها اذا لا يتوالى نفاس وحيض ثم عشرة حيضها ثم ذلك دأبها وان وقع في المعتادة فطهرها وحيضها ما اعتادت في جميع الاحكام ان كان طهرها أقل من ستة أشهر والا فترد إلى ستة اشهر الساعة وحيضها بجماله وان رأت مبتدأة دما وطهرها صحيجين ثم استقر الدم تكون معتادة وعلمت حكمها مثاله مراة رأت خمسة دما وأربعين طهر انما استقر الدم خمسة من أول الاستقرار حيض لا تصل ولا تصوم ولا تؤطأ وكذا سائر احكام الحيض ثم الاربعون طهرها فافعل هذه الثلاثة وغيرها من احكام الطاهرات ثم قال في فصل المتغيرة ولا يقتدر طهرها وحيضها الا في حق العدة في الطلاق فيقدر حيضها بعشرة وطهرها بستة اشهر الساعة فتقضى عدتها بتسعة عشر شهراً وعشرة أيام غير أربع ساعات اه والحاصل أن المبتدأة اذا استقر دمها فحيضها في كل شهر عشرة وطهرها عشرون كما في عامة الكتب بل تقل فوح افندي الاتفاق عليه خلافاً لما في الامداد من أن طهرها خمسة عشر والمعتادة ترد إلى عادتها في الطهر ما لم يكن ستة اشهر فانها ترد إلى ستة اشهر غير ساعة كالمغيرة في حق العدة فقط وهذا على قول المبدائي الذي عليه الا كثر كما قد مناه وأما على قول الحاكم الشهيد فترد إلى شهرين كما ذكره الشارح ونظير أن التقدير بالشهرين أو بالستة اشهر الساعة خاص بالمحيرة والمعتادة التي طهرها ستة اشهر أما المبتدأة والمعتادة التي طهرها دون ذلك فليساه كذلك وأن تقدير الطهر في المتغيرة لأجل العدة فقط وأما غيرها فلم يقيد وطهرها بكونه للعدة بل المصرح به في المعتادة أن طهرها عام في جميع الاحكام كما مر وهذا خلاف ما يفيد كلام الشارح فافهم (تمت) لم أر ما لورأت المتغيرة في العدد والمكان أقل الطهر ثم استقر بها الدم والظاهر أن حكمها في الاستقرار حكم المبتدأة (قوله اما بعدد) أي عدد أيامها في الحيض مع علمها بمكانها من الشهر انما في أوله وآخره مثلاً قال في التارخانية وان علمت انها تطهر في آخر الشهر ولم تدر عدد أيامها فوضأت لوقت كل صلاة إلى العشرين لانها تيقن الطهر فيها ثم في سبعة بعد هاتوا كذلك للشك في الحيض والطهر وتترك الصلاة في الثلاثة الاخيرة لتيقن بالحيض فيها ثم تغسل في آخر الشهر لعلمها بالخروج من الحيض فيه وان علمت انها ترى الدم اذا جاوز العشرين ولم تدر كم كانت أيامها تدع الصلاة ثلاثة بعد العشرين ثم تصل بالغسل إلى آخر الشهر اه ومنه في رسالة البركوي فافهم (قوله أو بمكان) أي علمت عدد أيام حيضها ونسبت مكانها على التعيين والاصل انها اذا اضلت أيامها في ضعفها أو أكثر فلا تيقن في يوم منها بحيض بخلاف

ما اذا اضلت في اقل من الضعف مثلاً اذا اضلت ثلاثة في خمسة تتيقن بالحيض في الثالث فانه اول الحيض او آخره
فتقول ان علمت ان ايامها ثلاثة فاضلتها في العشرة الاخيرة من الشهر ولا تدري في أي موضع من العشرة ولا رأي
لها في ذلك تصلي ثلاثة ايام من اول العشرة بالوضوء لوقت ككل صلاة للتردد بين الطهر والحيض ثم تصلي
بعدها الى آخر الشهر بالغسل لوقت كل صلاة للتردد بين الطهر والخروج من الحيض وان اربعة في عشرة تصلي
اربعة من اول العشرة بالوضوء ثم بالغسل الى آخر العشرة لما قلنا وقس عليه الخمسة وان ستة في عشرة تتيقن
بالحيض في الخامس والسادس فتترك فيهما الصلاة وتصل في الاربعة التي قبلهما بالوضوء وفي التي بعدهما
بالغسل وان سبعة في عشرة تتيقن بالحيض في اربعة بعد الثلاثة الاول وان ثمانية فيهما تتيقن به في ستة بعد
الاولين وان تسعة فيهما تتيقن به في ثمانية بعد الاول فتترك الصلاة في التيقن وتصل بالوضوء فيما قبله وبالفعل
فيما بعده لما قلنا بركوى وتاريخانية (قوله اوبهما) أي العدد والمكان بأن لم تعلم عدداً يامها ولا مكانها
من الشهر وحكمها ما ذكره بعده (قوله وحاصله الخ) أي حاصل حكم المضلة بأنواعها فقد صرح البركوى بأنه
حكم الاضلال العام (قوله انها تنصري) أي ان وقع تحريمها على طهر تعطى حكم الطاهرات وان كان على حيض
تعطى حكمه اه ح أي لان غلبة الظن من الادلة الشرعية درر (قوله ومتى ترددت) أي ان لم يغلب ظنها
على شيء فعليها الاخذ بالاحوط في الاحكام بركوى (قوله بين حيض الخ) أي لم يترجح عندنا انها متلبسة بالحيض
او انها داخله فيه او انها طاهرة بل تساوت الثلاثة في ظنها والظاهر ان قوله ودخول فيه لافائدة فيه ولذا لم يذكره
في البحر (قوله تتوضأ لكل صلاة) لانها احتمل انها طاهرة وانها حائض فقد استوى فعل الصلاة وتركها
في الحل والحرمه والباب باب العبادة فيحتمل فيها وتعلي لانها ان صلتها وليست عليها يكون خيراً من أن تركها
وهي عليها تاريخانية ثم ان عبارة البحر والتاريخانية والبركوية تتوضأ لوقت كل صلاة قننه (قوله وان بينهما)
أي بين الحيض والطهر كما في البحر وقوله والدخول فيه أي في الطهر وعبر في البحر بالخروج عن الحيض وهو
بعنه ومثال هذه القاعدة والتي قبلها امرأة تذكر ان حيضها في كل شهر مرة وانقطاعه في النصف الاخير
ولا تذكر غير ذلك فانها في النصف الاول تتردد بين الحيض والطهر وفي الثاني ينهما والدخول في الطهر وما اذا لم
تذكر شيئاً اصلا فهي مرددة في كل زمان بين الطهر والحيض فحكمها حكم التردد بينهما والدخول في الطهر
(قوله تغتسل لكل صلاة) لجواز أنه وقت الخروج من الحيض والدخول في الطهر كما في البحر قال في التاريخانية
وعن النضيه اني سهل انها اذا اغتسلت في وقت صلاة وصلت ثم اغتسلت في وقت الاخرى اعادت الاولى قبل
الوقية وهكذا تصنع في وقت كل صلاة احتياطاً اه لاحتمال حيضها في وقت الاولى وطهرها قبل خروجه
فيلزمها القضاء احتياطاً واختاره البركوى (تنبيه) تعبير الشارح بقوله لكل صلاة موافق لما في البحر والفتح وعبر
البركوى في رسالته بقوله لوقت كل صلاة وقال في حواشيه عليها هذا استحسان والقياس أن تغتسل في كل ساعة
لانه ما من ساعة الا ويحتمل انه وقت خروجها من الحيض وقال السرخسي في المحيط والتسني الصريح انها تغتسل
لكل صلاة وفيما قالاه مرجح بين مع الاحتمال باق بما قالاه لجواز الانقطاع في أثناء الصلاة وبعد الغسل قبل
الشروع فيها فاخترنا الاستحسان وقد قال به البعض وقدمه برهان الدين في المحيط وتدارك ذلك الاحتمال
باختيار قول ابي سهل انها بعد ككل صلاة في وقت اخرى قبل الوقية فتتيقن بالطهارة في احدهما لو وقعت
في طهر اه أقول وهو تحقيق بالقبول تحقيق (قوله وتترك غير مؤكدة الخ) متعلق بقوله وان بينهما الخ
ذكره ح وط أقول وهو تخصيص بالمخصص اذ لا فرق بظهور ويحتاج الى نقل فليراجع وانما لا تترك السنن
المؤكدة ومثلها الواجب بالاولى لكونها شرعت جبر النقصان تمكن في القرائن فيكون حكمها حكم القرائن
ثم اعلم انها تقرأ في كل ركعة الفاتحة وسورة قصيرة وتقرأ في الاخرتين من الفرض الفاتحة في الصبح وتقرأ الفاتحة
وسائر الدعوات بركوية وغيرها (قوله ومسجد اوجاعا) أي تركهما بأن لا تدخل المسجد أي الاطواف
كما يعلم مما بعده ولا تمكن زوجها من جماعها وكذا لا تمس المصحف ولا تصوم تطوعاً وان سمعت سجدة فسجدت
للجبال سقطت لانها لو طاهرة صح ادائها والالم تلزمها وان آخرتها اعادتها بعد عشرة ايام للتيقن بالاداء
في الطهر في احدي المترين وان كانت عليها صلاة فائنة ففرضتها عليها اعادتها بعد عشرة ايام قبل أن تزيد على خمسة
عشر والا احتمل عود حيضها تاريخانية وبركوية وبجر (قوله ثم تقضي عشرين يوماً) أي لاحتمال أن الحيض

اوبهما كما بسط في البحر والحاوي
وحاصله انها تنصري ومتى ترددت
بين حيض ودخول فيه وطهر
تتوضأ لكل صلاة وان بينهما
والدخول فيه تغتسل لكل صلاة
وتترك غير مؤكدة ومسجد اوجاعا
وتصوم ومضان ثم تقضي عشرين
يوماً

حيض ان كانت عادتھا والاردت الى ايام عادتھا الثانية أن الشرط احاطة الدم لطرفي مدة الحيض فلا يجوز
 بداية الحيض بالطهر ولا ختمه به فلورات مبتدأة يومادما وغمانية طهرا ويومادما فالعشرة حيض ولورات معتادة
 قبل عادتھا يومادما وتسعة طهرا ويومادما لا يكون شيء منه حيضا وكذا النفاس على هذا الاعتبار الثالثة
 قول محمد ان الشرط أن يكون الطهر مثل الدمين او اقل في مدة الحيض فلو كان أكثر فصل لكن يتظر ان كان
 في كل من الجانبين ما يمكن أن يجعل حيضا فالسابق حيض ولو في احدهما فهو الحيض والآخر استحاضة
 والا فالكل استحاضة ولا يجوز بدء الحيض بالطهر ولا ختمه به فلورات مبتدأة يومادما ويومين طهرا ويوما
 دما فالاربعة حيض لان الطهر المظلل دون ثلاث وهو لا يفصل انفقا كما مر ولورات يوما دما وثلاثة
 طهرا ويومين دما فالسبعة حيض للاستواء ولورات ثلاثة دما وخسة طهرا ويومادما فالثلاثة حيض لغلبة
 الطهر فصار فصلا والمتقدم امكن جعله حيضا هذا خلاصة ما في شروح الهداية وغيرها وقد صحح قول محمد في
 المبسوط والمحيط وعليه الفتوى وفي الهداية الاخذ بقول ابي يوسف ايسراه وكثير من المتأخرين اقتوا به لانه
 اسهل على المفتي والمستفتي سراج وهو الاولى فتح وهو قول ابي حنيفة الاخر نهاية وأما الرواية الثانية
 ففي البحر قد اختارها اصحاب المتون لكن لم تصحح في الشروح (تتمة) الطهر المظلل بين الاربعين في النفاس
 لا يفصل عند أبي حنيفة سواء كان خمسة عشر أو أقل أو أكثر ويجعل احاطة الدمين بطرفيه كالدم المتوالي
 وعليه الفتوى وعندهما خمسة عشر تفصل فلورات بعد الولادة يومادما وثمانية وثلاثين طهرا ويومادما فعنده
 الاربعون نفاس وعندهما ما الدم الاول ولورات من باقت بالحبل بعد الولادة خمسة دما ثم خمسة عشر طهرا
 ثم خمسة دما ثم خمسة عشر طهرا ثم استقر الدم فعنده نفاسها خمسة وعشرون وعندهما نفاسها خمسة الاولى
 وحيضها خمسة الثانية وتماه في التارخانية (قوله فيها) أي في مدة الحيض (قوله حيض) خبر المبتدأ
 وهو قوله وماتراه (قوله وعليه المتون) أي على أن الشرط في جعل الطهر المظلل بين الدمين حيضا كون
 الدمين المحيطين به في مدة الحيض لافي مدة الطهر (قوله فليحفظ) أشار الى أن اختيار اصحاب المتون له ترجيح
 أقول لكنه تصحيح التراخي وقد صرح العلامة قاسم بأن التصحيح الصحيح مقدم على التراخي (قوله ثم ذكر
 أحكامه) أي بعضها والافقدا وصلها في البحر الى اثنين وعشرين منها انه يمنع صحة الطهارة الا التي يقصدها
 التنظيف كغسل الحنج ولا يجزئها لقرلهم يستحب لها أن تتوضأ لوقت كل صلاة وتقعده على مصلاها تسج
 وتهلل وتكبر قد رآدائها كي لا تنسى عادتھا وفي رواية يكتب لها ثواب احسن صلاة كانت تصلي وانه يمنع
 الاعتكاف ويمنع محته ويفسده اذا طرأ عليه ويمنع وجوب طواف الصدر ويجزئ الطلاق وتبلغ به الصبية
 وتعلق به انقضاء العدة والاستبراء ويوجب الغسل بشرط الانقطاع ولا يقطع التتابع في صوم كفارة القتل
 والقطر بخلاف كفارة العين ونحوها وكل أحكامه تتعلق بالنفاس الا خمسة وسبعة على ما سبأني
 (قوله يمنع) أي الحيض وكذا النفاس خزان (قوله صلاة) أي يمنع محتها ويجزئها وهل يمنع وجوبها
 لعدم فائدته وهي الاداء والقضاء ام لا وتسقط للرجح خلاف وعامتهم على الاول وبسطنا الكلام على ذلك فيما
 علقناه على البحر (قوله مطلقا) أي كلاً أو بعضاً لأن منع الشيء منع لابعاضه نهر (قوله ولو سجدة شكر)
 أي او تلاوة فيمنع محتها ويجزئها بحر (قوله وصوما) أي يحترمه ويمنع محته لا وجوبه فلذا نقضه
 (قوله وبجاء) أي يحترمه وكذا ما في حكمه كإيأتي (قوله ونقضه) أي الصوم على التراخي في الاصح
 خزان وعزاه في هامشها الى من لا مسكين وغيره (قوله للرجح) علة لقوله دونها أي لان في قضاء الصلاة حرجا
 بنكرها في كل يوم وتكثر الحيض في كل شهر بخلاف الصوم فانه يجب في السنة شهرا واحدا وعليه انعقد
 الاجماع لحديث عائشة في الكتب الستة وتماه في البحر وفيه وهل يكره لها قضاء الصلاة لم أوه صريحا وبني
 أن يكون خلاف الاولى قال في الترويدل عليه قولهم لو غسل رأسه بدل المسح كره اه تأمل وهل يكره لها
 التشبه بالصوم ام لا مال بعض المحققين الى الاقل لان الصوم لها حرام فالتشبه به مثله واعتراض بأنه يستحب
 لها الوضوء والقعود في مصلاها وهو تشبه بالصلاة اه تأمل (قوله ولو شرعت تطوعا فيها) أي في الصلاة
 والصوم أما القرض في الصوم فنقضه دون الصلاة وان مضى من الوقت ما يمكنه ادائها فيه لان العبرة عندنا
 لا آخر الوقت كما في المنبع (قوله فغاضت) أي في اثنتاهما (قوله فضتها) للزومهما بالشروع (قوله

(فيها حيض) لان العبرة لا قوله
 وآخره وعليه المتون فليحفظ
 ثم ذكر أحكامه بقوله (يمنع صلاة)
 مطلقا ولو سجدة شكر (وصوما)
 وبجاء (ونقضه) لزوما (دونها)
 للرجح ولو شرعت تطوعا فيها
 فغاضت فضتها

خلافا لما رجمه صدر الشريعة) أي من أنه يجب قضاء نفل الصلاة لانتفل الصوم ط (قوله بجر) ذكره في البحر
قبيل قول المتن والظاهر التخلل بين الدمين في المدة حيض ونفاس ونقل التسوية بينهما عن الفتح والتهامية
والاسيماجي ثم قال قتيبن أن ما في شرح الوقاية من الفرق بينهما غير صحيح اه ح (قوله وبعبكه) أي
عكس التصوير المذكور بأن نامت حائضا وقامت طاهرة أي وضعت الكرسي ونامت فلما أصبحت رأت عليه
الطهر لا عكس الحكم لانه بينه بقوله مذنامت أي حكم بحيضها من حين نامت فافهم (قوله احتياطا) أي
في صورتين فتقضى العشاء فيهما ان لم تكن ملتبا كما في البحر حتى لو نامت قبل انقضاء الوقت ثم اتبعت بعد
خروجه حائضا يجب عليها قضاء تلك الصلاة لا ناجعلنا طاهرة في آخر الوقت حيث لم تحكم بحيضها الا بعد
خروجه ولو نامت حائضا واتبعت طاهرة بعد الوقت يجب عليها قضاء تلك الصلاة التي نامت عنها لا ناجعلنا طاهرة
طاهرة من حين نامت وحيث ~~حكمنا بطهارتها~~ في آخر الوقت وجب القضاء ولا ندم حادث والاصل فيه
أن يضاف الى أقرب أوقاته فيجعل حائضا لمذنامت والانتقاع عدم وهو الاصل فلا يحكم بخلافه الا بدليل
ولم يعلم درور الدم في نومها فجعلت طاهرة مذنامت فقد ظهر أن الاحتياط في الوجهين لا في العكس فقط رحتى
فافهم ثم في قول الشارح وبعبكه مذنامت أي نامت أي نامت والمراد أنه يحكم بأنها كانت حائضا حين نومها وظهرت قبل
خروج الوقت ولو قال حكم بطهرها مذنامت وكذا في عكسه لمكان اوضح (قوله ويمنع حل) قدر لفظة حل
هنا وفيما بعده لان ما قبله المنع فيه من الحل والصحة فلذا اطلق المنع فيه (قوله دخول مسجد) أي ولو لم يجد
مدرسة او دار لا يمنع أهلها الناس من الصلاة فيه وكانوا لأغلقا يكون له جماعة منهم والافلات ثبت له أحكام المسجد
كما قد مناه في بحث الغسل عن الخبائث والقنية وخروج مصلي الميعة والجنائز وان كان لهما حكم المسجد في صحة
الاقتداء مع عدم اتصال الصفوف وأفاد منع الدخول ولولم يرد وقتهم في الغسل تقييده بعدم الضرورة بأن
كان بابه الى المسجد ولا يمكنه تحويله ولا السكنى في غيره وذكرنا هنا أنه الظاهر حينئذ أنه يجب التيمم للمرور
أخذا بحماي العناية عن المبسوط مسافر من مسجد فيه عين ما هو وجب ولا يجد غيره فانه يقيم لدخول المسجد
عندنا اه وكذا لو مكث في المسجد خوفا من الخروج بخلاف ما لو احتلم فيه وأمكنه الخروج مسرعا فانه يندب
له التيمم لظهور الفرق بين الدخول والخروج (قوله وحل الطواف) لان الطهارة له واجبة فيكره تحريما
وان صح كما في البحر وغيره (قوله ولو بعد دخولها المسجد) أي ولو عرض الحيض بعد دخولها المسجد فعدم
الحل ذاتي له لانه لدخول المسجد ط حتى لو لم يكن في المسجد لا يحل نهر (قوله وقربان ماتحت ازار) من
من اضافة المصدر الى مفعوله والتقدير ويمنع الحيض قربان زوجها ماتحت ازارها كما في البحر (قوله يعني ما بين
سرة وركبة) فيجوز الاستمتاع بالسرة وما فوقها والركبة وما تحتها ولو بلا حائل وكذا ما بينهما بما تلت بغير الوطء
ولو تلتخ دما ولا يكره طبعها ولا استعمال ما مسسته من عجين او ماء او نحوهما الا اذا وضأت بقصد القربة
كما هو المستحب فانه يصير مستعلا وفي الوالوجية ولا ينبغي أن يعزل عن فراشها لان ذلك يشبه فعل اليهود
يجر وفي السراج يكره أن يعزلها في موضع لا يجاءها فيه هذا واعلم أن المصرح به عندنا في كتاب الخطر والاباحة
أن الركبة من العورة ومقتضاه كما أفاده الحق حرمة الاستمتاع بالركبة لاستدلالهم هنا بقوله عليه الصلاة
والسلام مادون الازار ومحله العورة التي يدخل فيها الركبة تأمل (قوله مطلقا) أي بشهوة أولا (قوله
وهل يحل النظر) أي بشهوة وهذا كالاستثناء من عموم حل ما عدا القربان وأصل المتردد لصاحب البحر
حيث ذكر أن بعضهم عبر بالاستمتاع فيشمل النظر وبعضهم بالمباشرة فلا يشمله ومال الى الثاني ومال أخوه في النهر
الى الاول وانتصر العلامة ح للاول وأقول فيه نظران من عبر بالمباشرة أي التقاء البشرة ساكت عن النظر
ومن عبر بالاستمتاع مانع للنظر فيؤخذ به لتقدمه على المفهوم على أنه نقل في الحقائق في باب الاستحسان عن
الصحفة والخائنة يجتنب الرجل من الحائض ماتحت الازار عند الامام وقال محمد يجتنب شعار الدم يعني الجماع
فقط ثم اختلفوا في تفسير قول الامام قبل لا يباح الاستمتاع من النظر ونحوه بما دون السرة الى الركبة ويباح
ما وراهم وقبل يباح مع الازار اه ولا ينبغي أن الاول صريح في عدم حل النظر الى ماتحت الازار والثاني
قريب منه وليس بعد النقل المرجوع اليه فافهم (قوله ومباشرتها) سبب ترده في المباشرة تردد البحر فيها
حيث قال ولم يزلهم حكم مباشرتها ولقاتل أن يمنعها بأنه لما حرم تمكينها من استمتاعها بها حرم فعلها به بالاولى

خلافا لما رجمه صدر الشريعة بجر
وفي الفرض لو نامت طاهرة وقامت
حائضا حكم بحيضها مذنامت
وبعبكه مذنامت احتياطا
(و) يمنع حل (دخول مسجد
(و) حل (الطواف) ولو بعد دخولها
المسجد وشروعها فيه (وقربان
ماتحت ازار) يعني ما بين سرة
وركة ولو بلا شهوة وحل ما عداها
مطلقا وهل يحل النظر ومباشرتها
له فيه تردد

قوله الا اذا وضأت الخ أي قصد
القربة المستحبة من الجلوس قدر
اداء فرض الصلاة الخ خرائن
وقد مناه قبل نحو ورقة اه منه

وقتل أن يجوز به أن حرمت عليه لكونها حائضا وهو مفقود في حقه فحل لها الاستمتاع به ولأن غاية مسها لذكره
أنه استمتاع بكفها وهو جائز قطعاً اهـ واستظهر في الترتيب الثاني لـ كن فيما إذا كانت مباشرة بمباين
سرتة وركبته كما إذا وضعت يدها على فرجه كما اقتضاء كلام البصر إذا كانت بمباين سرتها وركبته كما إذا وضعت
فرجها على يده فهذا كما ترى تحقيق الكلام البصر لا اعتراض عليه فانهم وهو تحقيق وجبه لانه يجوز له أن يمس
بجميع بدنه حتى يذكره جميع بدنها الا ما تحت الازار فكذا هي لها أن تلبس بجميع بدنها الا ما تحت الازار جميع
بدنه حتى ذكره والا فلو كان لمسها لذكره حراما لحرم عليها تمكينه من لمسها بذكره لما عدا ما تحت الازار منها
وإذا حرم عليه مباشرة ما تحت الازار حرم عليها تمكينه منها فيحرم عليها مباشرة ما تحت الازار بالاولى
(قوله وقراءة قرآن) أي ولودون آية من المركبات لا المفردات لانه يجوز للعائض المعلقة تعليمه كلمة بكافة مناه
وكالقرآن التوراة والانجيل والزبور كما قدمه المصنف (قوله بقصده) فلو قرأت الفاتحة على وجه الدعاء أو شيئا
من الآيات التي فيها معنى الدعاء ولم ترد القراءة لأبأس بكافة مناه عن العيون لابي الليث وان مفهومه أن ما
ليس فيه معنى الدعاء كسورة ابي لهب لا يؤثر فيه قصد غير القرآنية (قوله ومسه) أي القرآن ولو في لوح او درهم
أو حائط لكن لا يمنع الامن من المكتوب بخلاف المصحف فلا يجوز من الجلد وموضع البياض منه وقال بعضهم
يجوز وهذا أقرب الى القياس والمنع أقرب الى التعظيم كما في البحر أي والصحيح المنع كما ذكره ومثل القرآن سائر
الكتب السماوية كما قدمناه عن القهستاني وغيره وفي التفسير والكتب الشرعية خلاف من (قوله الابغلافه
المنفصل) أي كالجراب والخريطة دون المتصل كالجلد المشروها الصحيح وعليه الفتوى لان الجلد ينبع له سراج
وقدمنا أن الخريطة الكيس أقول ومثلها صندوق الرقعة وهل مثلها كرسى المصحف إذا سهر به يراجع (قوله
وكذا يمنع حله) تبع فيه صاحب البحر حيث ذكره عند تعدد أحكام الخيض وفيه انه ان اراد به حله استقلالا
اغنى عنه ذكر المس او تبع فلا يمنع منه في الحلبة عن المحيط لو كان المصحف في صندوق فلا بأس بالجنب أن يحمله
وفيه قالوا لا بأس بأن يحمل خرافته مصحف وقال بعضهم يكره وقال آخرون يكره أخذ زمام الابل التي عليها
المصحف قال المحبوبي ولكنه بعد وهو كما قال اهـ أقول وقد يقال يمكن تصوير الجمل بدون من وتعبية حكمه
مربوطا بخيط مثلا لكن الظاهر جوازه تأمل (قوله فيه آية) قيد بالآية لانه لو كتب ما دون الآية لم يكره مسه
كما في القهستاني ح (قوله ولا بأس) يشير الى أن وضوء الجنب لهذه الاشياء مستحب كوضوء المحدث
وقد تقدم ح أي لان ما لا بأس فيه يستحب خلافه لكن استثنى من ذلك ط الأكل والشرب بعد المضمضة
والغسل بدليل قول الشارح وأما قبلهما فيكره (قوله بقراءة ادعية الخ) شمل دعاء القنوت وهو ظاهر المذهب
كما قدمناه (قوله فيكره جنب) لانه يصير شاربا للماء المستعمل أي وهو مكروه قريبا ويده لا تتخلو عن النجاسة
فينبغي غسلها ثم يأكل بدائع وظاهر التعليل أن استحباب المضمضة لأجل الشرب وغسل اليد لأجل الأكل
فلا يكره الشرب بلا غسل يد ولا الأكل بلا مضمضة وعليه في كلام المتن لف ونشر مشوش لكن قال في الخلاصة
إذا اراد الجنب أن يأكل فاستحب له أن يغسل يديه ويغتضض اهـ تأمل وذكر في الحلبة عن ابي داود وغيره
أنه عليه الصلاة والسلام إذا أراد أن يأكل وهو جنب غسل كفيه وفي رواية مسلم يتوضأ وضوءه للصلاة (قوله
لاحاض) في النجاسة قبل انهما كالجنب وقيل لا يستحب لان الغسل لا يزيل نجاسة الخيض عن القم والبدن
بخلاف الجنابة اهـ أقول ينبغي أن يستحب لها غسل البدن لا الأكل بخلاف لانه يستحب للطاهر فهي أولى
ولذا قال في الخلاصة إذا أرادت أن تأكل تغسل يديها وفي المضمضة خلاف (قوله ما لم تطالب بغسل) أي
لا يكره لها مدة عدم خطابها بالكسبي بالغسل وذلك انما يكون بعد الطهارة من الخيض (قوله الكراهة)
أي الصريحة ط (قوله وهو أحوط) وقدمنا عن الحاشية أنه ظاهر الرواية وعزاه في الخلاصة الى عاتة
المشايخ قال في البحر فكان أولى وقد مناع التمتع أن التقيد بالـ كن اتفاق فانه لا يجوز مسه بغير الـ كن أيضا
من بعض ثياب البدن (قوله إذا انقطع حيضها لا كثره) مثله النفاس وحل الوطء بعد الاكتر ليس بموقوف
على انقطاع الدم صرح به في العناية والنهاية وغيرهما وانما ذكره ليبين عليه ما بعده قال ط ويؤخذ منه جواز
الوطء حال نزول دم الاستحاضة اهـ وقد مناع البحر أنه يجوز الاستمتاع بمباين السرة والركبة بمائل بغير
الوطء ولو تلطخ دما اهـ وهذا في الحائض فبدل على جواز وطء المستحاضة وان تلطخ دما وسأق ما يؤيده فافهم

(وقراءة قرآن) بقصده (ومسه)
ولو مكتوبا بالفارسية في الاصح
(الابغلافه) المنفصل كما مر
(وكذا) يمنع (حله) كروح وورق
فيه آية (ولا بأس) لحائض
وجنب (قراءة ادعية) ومسها
وجلبها وذكر الله تعالى وتسمي
وزيارة قبور ودخوله مصلى عيد
(وأكل وشرب بعد مضمضة
وغسل يد) وأما قبلهما فيكره
الجنب لا حائض ما لم تطالب
بغسل ذكره الحلبي (ولا يكره
تصريحا (مس قرآن بـ كن) عند
الجهور تيسرا وصح في الهداية
الكراهة وهو أحوط (ويجمل)
وطء إذا انقطع حيضها لا كثره

(قوله وجوبا) منصوب بعامل محذوف أى بلاغسل يجب وجوبا ومثله قوله بل ندبا (قوله بل ندبا) لأن قراءة حتى يطهرن بالتشديد تقتضى حرمة الوطء الى غاية الاغتسال فحملناها على ما اذا كان أيامها أقل من عشرة دفعا للتعارض بين القراءتين فظاهره يورث شبهة فلهذا لا يستحب فوح عن الكافي (قوله لدون أقله) أى أقل الحيض وهو ثلاثة أيام (قوله فى آخر الوقت) أى وجوبا بركوى والمراد آخر الوقت المستحب دون المكروه كما هو ظاهر سياق كلام الدرر وصدر الشريعة قال ط وأهمل الشارح حكم الجماع ويظهر عدم حله بدليل مسألة الانقطاع على الأقل وهو دون العادة قلت قد يفرق بين تحقق الحيض وعدمه وانظر ما ذكره تبيل قوله والنفاس لآتم التوأمين (قوله وان لاقله) اللام بمعنى بعد ط (قوله لم يحل) أى الوطء وان اغتسلت لأن العود فى العادة غالب بحر (قوله وتغتسل وتصل) أى فى آخر الوقت المستحب وتأخيرها اليه واجب هنا أما فى صورة الانقطاع لتمام العادة فانه مستحب كفى النهاية والفتح وغيرهما (قوله احتياطا) لانه للافعال الثلاثة (قوله وان لعادتها) وكذا لو كانت مبتدأة درر (قوله حل فى الحال) لانه لا اغتسال عليها لعدم الخطأ فان اسلمت بعد الانقطاع لا تتغير الاحكام وتقامه فى البحر (قوله حتى تغتسل) قد علمت انه يستحب لها تأخيرها الى آخر الوقت المستحب دون المكروه قال فى المبسوط نص عليه محمد فى الاصل قال اذا انقطع فى وقت العشاء تؤخر الى وقت يمكنها أن تغتسل فيه وتصل قبل انتصاف الليل وما بعد نصف الليل مكروه بحر (قوله بشرطه) هو فقد الماء والصلاة به على الصحيح كما يعلم من النهى وغيره وبهذا يظهر أن المراد التيمم الكامل المبيح للصلاة مع الصلاة به ايضا وادل وجه شرطهم الصلاة به هو أن من شروط التيمم عدم الحيض فاذا صارت به وحكم الشرع بعبادة صلواتها يكون حكمها بعبادة تيممها وبأنها تخرج به من الحيض كما يحكم بغير وجهها من الحيض وبقاتها بمنزلة الجنب فيما اذا انقطع لتمام العشرة او صارت الصلاة دينيا فى ذمتها لحكم الشرع عليها بحكم من أحكام الطاهرات ولهذا يحل لزوجهما أن يقر بها وان لم تغتسل كما يأتى تقريره وقد ظهر بما قررناه صحة ما ذكره فى الظهيرية من انه يجوز للعائض التيمم للصلاة الجنابة والعبد اذا طهرت من الحيض اذا كان أيام حيضها عشرة وان كان أقل فلا اه فشرط لجواز تيمم الصلاة الجنابة والعبد انقطاع الحيض لتمام العشرة لأن المراد بهذا التيمم هو التيمم الناقص الذى يكون عند وجود الماء بخلاف فوت صلاة تفوت لا الى بدل وانما كان ناقصا لانه لا يصلح به الفرض بل يطل بعد الفراغ من تلك الصلاة حتى لو حضرت جنازة أخرى لا يصح الصلاة عليها بهذا التيمم على ما تر تقريره فى محله واذا كان هذا التيمم ناقصا فلا تخرج به الحائض من الحيض لما علمت من اعتبار التيمم بشرطه مع الصلاة معه وأما اذا انقطع حيضها لتمام العشرة فيجوز تيممها للصلاة الجنابة والعبد لانها خرجت من الحيض بالانقطاع المذكور فلو انقطع لأقل من العشرة لا يجوز لها أن تتيمم للجنابة والعبد مع وجود الماء ولا تصح الصلاة به لانه ناقص لا تخرج به من الحيض ومن شروط صحة التيمم عدم المناسق والحيض مناسق لعمته أما اذا انقطع لتمام العشرة فقد خرجت من الحيض وصارت كالجنب فيصح تيممها المذكور كما يصح من الجنب فكلام الظهيرية صحيح لا غبار عليه كما أوضحناه هنا وفى باب التيمم لكن ينبغي تقييد قوله والافلا بما اذا انقطع لدون العشرة ولم تصر الصلاة دينيا فى ذمتها ولو انقطع لدون العشرة ولتقام عادتها ومضى عليها وقت صلاة خرجت من الحيض وجاز لزوجهما قرابتهما فينبى صحة تيممها للجنابة تأمل (قوله يسع الغسل) أى مع مقدّماته كالاستقاء وخلع الثوب والتستر عن الاعين وفى شرح البزدوى ولم يذكره أن المراد به الغسل المسنون او الفرض والظاهر الفرض لانه ثبت به رجحان جانب الطهارة اه كذا فى شرح التحرير لابن امير حاج (قوله والتحريم) وهى الله عند أبى حنيفة والله أكبر عند أبى يوسف والفتوى على الأقل كما فى المختصرات قهستانى (قوله يعنى من آخر وقت الصلاة الخ) اعلم انه اذا انقطع دم الحائض لأقل من عشرة وكان لتمام عادتها فانه لا يحل وطؤها الا بعد الاغتسال أو التيمم بشرطه كما مر لانها صارت طاهرة حقيقة أو بعد أن تصير الصلاة دينيا فى ذمتها وذلك بأن ينقطع ويمضى عليها دنى وقت صلاة من آخره وهو قدر ما يسع الغسل والنس والتحريم سواء كان الانقطاع قبل الوقت أو فى أوله أو قبل آخره بهذا القدر فاذا انقطع قبل الظهر مثلاً وفى أول وقت لا يحل وطؤها حتى يدخل وقت العصر لانها لما مضى عليها من آخر الوقت ذلك القدر صارت الصلاة دينيا فى ذمتها لأن المعبر فى الوجوب آخر الوقت واذا صارت الصلاة دينيا فى ذمتها صارت طاهرة

بلاغسل وجوبا بل ندبا (وان)
انقطع لدون أقله تتوضأ وتصل
فى آخر الوقت وان (لاقله) فان
لدون عادتها لم يحل وتغتسل وتصل
وتصوم احتياطا وان لعادتها
فان كفاية حل فى الحال والا (لا)
يحل (حتى تغتسل) او تيمم بشرطه
(او يمضى عليه من يسع الغسل)
ولبس الثياب (والتحريم) يعنى
من آخر وقت الصلاة لانه لم يلهم
بوجوبها فى ذمتها حتى لو طهرت
فى وقت العبد لا بد أن يمضى
وقت الظهر كفى السراج

حكما لانها لا تجب في الذمة الا بعد الحكم عليها بالطهارة وكذا لو انقطع في آخره وكان بين الانقطاع وبين وقت العصر ذلك القدر فله وطؤها بعد دخول وقت العصر لما قلنا أما اذا كان بينهما دون ذلك فلا يصلح الا بعد الغروب لصيرورة صلاة العصر دينيا في ذمتها دون صلاة الظهر لانها لا تندرل من وقتها ما يمكنها الشروع فيه فإذا علمت ذلك ظهر لك أن عبارة المصنف موهمة وليست على إطلاقها لانها فوهم انه يحل "بعض" ذلك القدر سواء كان في وقت صلاة أو في وقت مهمل وهو ما بعد الطلوع الى الزوال وسواء كان في أول الوقت أو في آخره مع انه لا عبرة للوقت المهمل ولا لاول وقت الصلاة كما صرح به ابن الكمال ودل عليه التحليل بوجوبها دينيا في ذمتها فانها لا تجب كذلك الا بخروج وقتها خلافا لما غلط فيه بعضهم كآب عليه في الفتح والبحر فلذا قال الشارح يعني من آخر وقت الصلاة للاحتراز عنهما وأنى بالعناية التي يولي بها في موضع الخفاء لما ذكرنا من الايام ولو عبر المصنف كما عبر البركوي بقوله أو تصير صلاة دينيا في ذمتها لكان اخصر وأظهر ولكنه قصد التنبيه على ما به تصير الصلاة دينيا في ذمتها وهو مضى "هذا الزمان من آخر الوقت ثم هذا كله اذ لم يتم" أكثر المدة قبل الغسل كما في البركوية فلو تم لها عشرة ايام قبل خروج الوقت والغسل لا يحتاج الى مضى "هذا الزمن" (تنبيه) انما حل "وطؤها بعد الحكم عليها بالطهارة بصيرورة الصلاة دينيا في ذمتها لانها صارت كالجنب ونجست من الحيض حكما وبه يعلم انه لا يجوز لها قراءة القرآن كما نقله ط عن البرجندی بخلاف ما اذا اغتسلت وحيث صارت كالجنب فينبغي أن يجوز لها التيمم لصلاة جنازة أو عيد خافت قوتها كما يجوز ذلك للجنب كما قررناه آنفا (قوله الاصح لا) أي فلو انقطع قبل الصبح في رمضان بقدر ما يسع الغسل فقط لم يصوم ذلك اليوم ولا يلزمها قضاء العشاء ما لم تندرل قدر تحريم الصلاة أيضا وهذا ما صححه في المجتبى ونقل بعده في البحر عن التوشيح والسراج انه لا يجزئها صوم ذلك اليوم اذ لم يبق من الوقت قدر الاغتسال والتعريفة لانه لا يحكم بطهارتها الا بهذا وان بقي قدرها يجزئها لان العشاء صارت دينيا عليها وأنه من حكم الطاهرات في حكم بطهارتها ضرورة اه

ونحوه في الزيلعي وقال في البحر وهذا هو الحق فيما يظهر اه قال في النهر وفيه نظر ولم يبين وجهه اقول ولعله أن الصوم يمكن انشاؤه في النهار فلا يتوقف وجوبه على ادراكها اكثر مما يزيد على قدر الغسل بخلاف الصلاة لكن فيه انه لو أجزأها الصوم بجزء ادراك قدر الغسل لزم أن يحكم بطهارتها من الحيض لان الصوم لا يجزئ من الحائض ولزم أن يحل "وطؤها لو كانا مسافرين في رمضان مع انه خلاف ما طبقوا عليه من انه لا يحل" ما لم تجب الصلاة دينيا في ذمتها ولا تجب الا بادر الاغتسال والتعريفة قال في يظهر ما قال في البحر انه الحق ثم لا يخفى أن لبس الثياب مثل التعريفة اذ لا تجب الصلاة بدونه كما مر لكن هذا على القول باشتراط التعريفة لا على ما صححه الشارح تبع المجتبى فافهم (قوله وهي) أي التعريفة أي زمانها من الطهر رأى من زمنه (قوله مطلقا) أي سواء كان الانقطاع لاكثر الحيض أو لدون ذلك ح (قوله وكذا الغسل) أي الغسل مثل التعريفة في انه من الطهر لو الانقطاع لاكثره ولولا قلة فلا بل هو من الحيض لكن هذا في حق القربان وانقطاع الرجعة وجواز التزوج باسرها في حق جميع الاحكام الاترى انها اذا ظهرت عقب غيبوبة الشفق ثم اغتسلت عند الفجر الكاذب ثم رأت الدم في الليلة السادسة عشر بعد زوال الشفق فهو طهر تام وان لم يتم خمسة عشر من وقت الاغتسال اه بجر من المجتبى أي لو انقطع دمها تمام العشرة حل لزوجه ما قربا منها قبل الغسل لان زمن الغسل حينئذ من الطهر فصاروا طاهرا وكذا انقطع الرجعة بجزء طهرها تمام العشرة في الحيضة الثالثة لو كانت مطلقة طلاقا رجعيًا ويجوزها التزوج باسرها لانها بانفت من الاول بانقضه العدة وأما لو كان الانقطاع لدون العشرة ولتمام عاداتها فلا تثبت هذه الاحكام ما لم تغتسل لان زمن الغسل حينئذ من الحيض فلو وطئها زوجها قبل الغسل كان وطئها في زمن الحيض وكذا لا تنقض عدها ما لم تغتسل وأما في حق بقية الاحكام فلا يشترط الغسل في مثل الصلاة أو الصوم يجب عليها وان لم تغتسل لكن بشرط ادراك زمن التعريفة (قوله فتقضى الخ) أي اذا علمت أن زمن التعريفة من الطهر مطلقا وأن زمن الغسل من الحيض في الانقطاع لاقوله فتقضى الصلاة ان بقي قدر الغسل والتعريفة فلا يكفي ادراك قدر الغسل فقط بل لا بد من ادراك قدر التعريفة أيضا أي ولبس الثياب كما مر (قوله ولو لعشرة الخ) أي ولو انقطع لعشرة فتقضى الصلاة ان بقي قدر التعريفة فقط والحاصل أن زمن الغسل من الحيض لو انقطع لاقوله لانها انما تطهر بعد الغسل فاذا ادركت من آخر الوقت قدر ما يسع

وهل تعتبر التعريفة في الصوم
الاصح لا وهي من الطهر مطلقا
وكذا الغسل لولا كثرة والا فبق
الحيض فتقضى ان بقي قدر الغسل
والتعريفة ولو لعشرة فقد رت التعريفة
فقط لثلاث ايامه على عشرة
فليجئ

(و) وطؤها (يكفر مستحله) كما جرم به غيره أحد وكذا مستحل وطء المدبر عند الجمهور مجتبي (وقيل لا) يكفر في المسألتين وهو الصحيح خلاصة (وعليه القول) لأنه حرام لغيره ولما يجي في المرتبة أنه لا يفتي بتكفيره لمكان في كفره خلاف ولو رواية ضعيفة ثم هو كبيرة لو عاهد اختار عالما بالحرم لا جاهلا أو مكرها أو ناسيا فتلزمه التوبة ويندب تصدقه بدينار أو نصفه ومصرفه كزكاة وهل على المرأة تصدق قال في الضياء الظاهر لا (ودم استحاضة) حكمه (كرعاف دائم) وقتنا كاملا (لا ينع صوما وصلاته) ولو نفلا (وجماعا)

قوله فلعنه يفيد التوفيق هكذا يحطه ولا وجود لذلك في نسخ الشارح التي يدي فيلتر

مطل
في حكم وطء المستحاضة ومن يذره نجاسة

الفصل فقط لم يجب عليها قضاء تلك الصلاة لأنها لم تخرج من الحيض في الوقت بخلاف ما إذا كان يسع التسمية أيضا لأن التسمية من الطهر فيجب القضاء وأما إذا انقطع لاكثر فأنها تخرج من الحيض بمجرد ذلك فيكون زمن الغسل من الطهر والازم أن تزيد مدة الحيض على العشرة فإذا أدركت من آخر الوقت قدر التسمية وجب اقضائه وان لم تحك من الغسل لأنها أدركت بعد الخروج من الحيض جرأ من الوقت وانما غسل الوطء في الانقطاع لاكثره مطلقا لتوقفه على الخروج من الحيض وقد وجد بخلاف وجوب الصلاة لتوقفه على إدراك جزء آخر بعده (قوله ووطؤها) أي الحائض قال في الشرنبلالية ولم أر حكم وطء النساء من حيث التكفير أما الحرمة فصرح بها اه واعترضه الشارح في هلمش الخرائن بقوله وأقول قد قدم قبل ذلك أن النساء كالحائض في الأحكام وقال في الجوهرية والسراج الوهاج والضياء المعنوي وغيرها وحكم النفاس حكم الحيض في كل شيء إلا فيما استثنى وهذا صريح في إقادة هذا الحكم لهذه المسألة لأنها ليست مما استثنى كما لا يخفى على المتتبع فتنبه اه أقول والمستثنيات سبع ستأتي (قوله كما جرم به غيره واحد) أي جماعة ذوو عدد منهم صاحب المسوط والاختيار والفخ كما في البحر (قوله وكذا مستحل وطء المدبر) أي دبر الخليله أما دبر الغلام فالظاهر عدم جريان الخلاف في التكفير وإن كان التعليل لا يفتي يظهر فيه ط أي قوله لأنه حرام لغيره أقول وسيأتي في كتاب الأكرام أن اللواط أشد حرمة من الزنى لأنها لم تخرج بطريق ما ولوكون قبها مقلبا وإذا اتكون في الجنة على الصحيح اه (قوله خلاصة) لم يذكر في البحر عن الخلاصة مسألة وطء المدبر (قوله فلعنه يفيد التوفيق) أي يحمل القول بكفره على استحلال اللواط بغير المذكورين والقول بعدمه عليهم (قوله لأنه حرام لغيره) أي حرمة لالعنه بل لا نمر راجع إلى شيء خارج عنه وهو الأذى قال في البحر عن الخلاصة من اعتقد الحرام حلالا أو على القلب يكفر إذا كان حراما لعنه وثبت حرمة بدليل قطعي أما إذا كان حراما لغيره بدليل قطعي أو حراما لعنه بأخبار الآحاد لا يكفر إذا اعتقده حلالا اه ومثله في شرح العقائد النسبية (قوله ثم هو) أي وطء الحائض (قوله لاجاهلا الخ) هو على سبيل الملف والتشهير المشوش والظاهر أن الجهل انما يفتي كونه كبيرة لا أصل الحرمة إذ لا عذر بالجهل بالأحكام في دار الإسلام إقاده ط (قوله ويندب الخ) لما رواه أحمد وأبو داود والترمذي والنسائي عن ابن عباس مرفوعا في الذي يأتي امرأته وهي حائض قال تصدق بدينار أو نصف دينار ثم قيل إن كان اللواط في أول الحيض فبدينار أو آخره فنصفه وقيل بدينار لو الدم أسود ونصفه لو أصفر قال في البحر ويدل له ما رواه أبو داود والحاكم وصححه إذا وقع الرجل أهله وهي حائض إن كان دما أجرف فليصدق بدينار وإن كان أصفر فليصدق بنصف دينار اه (قوله قال في الضياء الخ) أي الضياء المعنوي شرح مقدمة الغزوي وأصل البحث للحدادي في السراج ويؤيده ظاهر الأحاديث وظاهرها أيضا أنه لا فرق بين كونه جاهلا بمحضها أولا (تنبيه) ثبت الحرمة بأخبارها وإن كذبها فتح وبركوي وحزرق في البحر إن هذا إذا كانت عصفرة أو غلب على الظن صدقها أما لو فاسقة ولم يغاب صدقها بأن كانت في غير أو أن حبسها لا يقبل قولها اتفاقا (قوله وقتنا كاملا) نظير لقوله دائم والأولى عدم ذكر هذا القيد أي قيد الدوام لأنه في حكمه في الدوام وعلمه ط (قوله لا ينع صوما الخ) أي ولا قراءة ومن مصحف ودخول مسجد وكذا لا تمنع عن الطواف إذا امتنعت من اللوث قهست في عن الخزانة ط (قوله وجماعا) ظاهره جواز في حال سبلانه وإن لم ينع تلويث وكذا هو ظاهر غيره من المتون والشروح وكذا قولهم يجوز مباشرة الحائض فوق الأزار وإن لم ينع التلويح بالدم ونجاسة في ط وأما ما في شرح المنية في الانجاس من أن التلوث بالنجاسة مكره فالظاهر جله على ما إذا كان بلا عذر أو اللواط عذرا لا ترى أنه يجعل على القول بأن رطوبة الفرج نجاسة مع أن فيه تلوثا بالنجاسة فتخصيص الحل بوقت عدم السبلان يحتاج إلى نقل صريح ولم يوجد بل قد منعه عن شروح الهداية التصريح بأن حل اللواط بعد أكثر الحيض غير متوقف على الانقطاع فافهم (تنبيه) اتفق بعض الشافعية بجرمة جماع من تنفس ذكره قبل غسله إذا كان به سلس فيسل كوطء المستحاضة مع الجريان ويظهر أنه عندنا كذلك لما قدم من التخصيص بالنجاسة بلا ضرورة لا مكان غسله بخلاف وطء المستحاضة ووطء السلس تأمل وبقي ما لو كان مستحييا بغير ما مفتي فتاوى ابن حجر أن الصواب التفصيل وهو أنه إن كان لعدم الماء جازله اللواط للسجدة والاحتلاق قال وروى أحمد بسند ضعيف أن رجلا قال

قوله وابدال الدلالة الخ تعرض بعض بالحاشي حيث قال وعلى الصوم والجماع بالاشارة وفيه أن الاستدلال بالاشارة النص كما تترى الاصول هو العمل بعلامت
 ينظم لغة لكنه غير صمد ولا سبق له النص كما في قوله تعالى وعلى المولود له رزقهن الآية سبق لاثبات النفقة وفي ذكر المولود له اشارة الى أن السب
 للآية وأما الثابت بدلالة النص فثبت بمعنى النص لغة كالتبني عن التأنيف يوقف به على حرمة ١٩٩ النرب بدون الاجتهاد لأنه

أولى وهكذا هنا فانه سبق لبيان
 صحة الصلاة مع هذا العذر مع
 انه اشترط لها الطهارة في وقت
 بذلك على حكم الصوم والجماع
 بالاولى لعدم اشتراط الطهارة
 من الحدث لهما اهـ منه

لحديث توفى وصلى وان قطر الدم
 على الحصى (والنفاس) لغة ولادة
 المرأة وشرعا (دم) فلولم تزهل
 تكون نفاسا المعقنم (يخرج) من
 رحم فلولم تزهل من سرتها ان سال
 الدم من الرحم فنفاسه والامانات
 جرح وان ثبت له أحكام الولد
 (عقب ولد) أو أكثره ولو متطعا
 عضوا لاقله فتتوضأ ان
 تدرت أو تيمم وتوفى بصلاة
 ولا تؤخر فاعذر الصبح القادر
 وحكمه كالحصى في كل شيء
 الا في سبعة ذكرته في الخزانة
 وشرحي للملتقي منها انه (لاحد
 لاقله) الا اذا احتج اليه لعلة
 كقوله اذا ولدت فأنت طالق
 فقالت مضت عدتي فقدره الامام
 بخمسة وعشرين مع ثلاث حيض
 والثاني باحد عشر والثالث
 بساعة (واكثره أربعون يوما)
 كذا رواه الترمذي وغيره

قوله الا في سبعة اقول نظم السبعة
 ابن عبد الرزاق في شرحه فقال
 حكم النفاس حكم حيض قرروا
 في كل شيء غير سبع تذكر
 لا يقتضي اعتداده به ولا
 بلوغها أيضا به يعتبر
 والفصل بين سنة التطليق وال
 بدعة فالوا ليس فيه يظهر
 وليس في اقله حد وفي
 أكثره قل أربعون حرروا
 وليس ذاباطع تنابعا
 في الصوم في كفارة تعتبر
 وهكذا استبرأؤها ليس له
 تعاقبه وذام مشر اهـ منه

يا رسول الله الرجل يغيب لا يقدر على الماء ايجامع اهـ قال نعم اهـ ملخصا (قوله لحديث توفى) فانه ثبت
 به حكم الصلاة عبارة وحكم الصوم والجماع دلالة اهـ من ودرر وابدال الدلالة بالاشارة لا يعني ما فيه على
 من له معرفة بالاصول فانهم ثم الحديث مذكور في الهداية وظاهر الفتح انه لم يجده بهذا اللفظ وذكر عن سبق
 ابن ماجه انه صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت ابي حبيش اجتنبى الصلاة ايام حيضك ثم اغتسلى
 وتوضى لكل صلاة وان قطر الدم على الحصى ثم تكلم على سنده ثم قال وهو في الحضارى بدون وان قطر الدم
 على الحصى (قوله والنفاس) بالكسر قاموس (قوله فلولم تزه) أى بأن خرج الولد جافا بالدم (قوله
 المعقنم) وعليه فيعبر في الدم فيقال دم حقيقة أو حكما كما في القهستاني (قوله من سرتها) عبارة البحر
 من قبل سرتها بأن كان يبطنها جرح فانثقت وخرج الولد منها اهـ (قوله فنفاس) لانه وجد خروج الدم
 من الرحم عقب الولادة بحر (قوله والا) أى بأن سال الدم من السرة (قوله وان ثبت له أحكام الولد)
 أى فتتقضى به العدة وتصير الامانة ولد ولو علق طلاقها بولادتها وقع لوجود الشرط بحر عن الظهيرية
 (قوله فتتوضأ الخ) تفريع على قوله لاقله ط (قوله وتوفى بصلاة) أى ان لم تقدر على الركوع والسجود
 قال في البحر عن الظهيرية ولو لم تصل تكون عاصية لربها ثم كيف تصل قالوا يوفى بقدر فيجعل القدر تحتها أو يحضر
 لها وتجلس هنالك وتصلى كي لا تؤذى ولدها اهـ (قوله فاعذر الصبح القادر) استفهام انكارى أى
 لا عذر له في التردد أو التأخير قال في منة المصلى فاعذر وتأمل هذه المسألة هل تجد عذرا لتأخير الصلاة أو يلازم
 لتاركها (قوله الا في سبعة) هي البلوغ والاستبراء والعدة وانه لاحد لاقله وان أكثره أربعون وانه يقطع
 التتابع في صوم الكفارة وانه لا يحصل به الفصل بين طلاق السنة والبدعة اهـ ح فقوله البلوغ الخ لانه
 لا يتصور به لان البلوغ قد حصل بالحبل قبل ذلك وصورته في الاستبراء اذا اشترى جارية حامل فقبضها ووضعت
 عنده ولدا وبقي ولد آخر في بطنها فالدم الذي بين الولدين نفاس ولا يحصل الاستبراء الا بوضع الولد الثاني
 وصورة العدة اذا قال لامرأته اذا ولدت فأنت طالق فولدت ثم قالت مضت عدتي فانها تحتاج الى ثلاث
 حيض ما خلا النفاس كما سيأتى بيانه اهـ سراج (قوله بخمسة وعشرين) لانه لو قدر بأقل لادى الى نقض
 العادة عند عود الدم في الأربعين لان من أصل الامام أن الدم اذا كان في الأربعين فاطهر لا يخلل لا يفصل طالع
 أو قصر حتى لو رأت ساعة دما وأربعين الا ساعتين طهر اثم ساعة دما كان الأربعون كلها نفاسا وعليه الفتوى
 كذا في الخلاصة خبر أى فلو قدر بأقل من خمسة وعشرين ثم كان بعده اقل الطهر خمسة عشر ثم عاد الدم كان
 نفاسا فيلزم نقض العادة بخلاف ما لو قدر بخمسة وعشرين لان ما عدا يكون حيضا لكونه بعد مجامع الأربعين
 (قوله مع ثلاث حيض) فأدنى مدة تصدق فيها عده خمسة وعشرون يوما خمسة وعشرون نفاس وخمسة عشر
 طهر ثم ثلاث حيض ككل حيضة خمسة ايام وطهران بين الحيضتين ثلاثون يوما وهذا رواية محمد عنه
 وفي رواية الحسن عنه لا تصدق في اقل من مائة يوم لتقديره كل حيضة بمائة ايام وتمامه في السراج
 (قوله والثاني باحدى عشر) أى وقدر أبو يوسف اقل النفاس بأحد عشر يوما ليكون أكثر من أكثر
 الحيض فأدنى مدة تصدق فيها عده خمسة وستون يوما أحد عشر نفاس وخمسة عشر طهر وثلاث حيض
 بتسعة ايام بينهما طهران ثلاثين يوما ح (قوله والثالث بساعة) أى قدره محمد بساعة فتصدق في أربعة
 وخمسين يوما وساعة خمسة عشر طهر ثم ثلاث حيض بتسعة ثم طهران ثلاثون قال في المنظومة التفسيرية
 أدنى زمان عنده تصدق فيه التي بعد الولاد تطلق
 هي الثمانون بخمس تقرن * ومائة فيما رواه الحسن
 والتمس والستون عند الثاني * وحط احدى عشرة الشيباني اهـ

وهذا كله في الحرة النساء وأما الامه وغير النساء فسيأتى حكمهما في العدة ان شاء الله تعالى (قوله
 كذا رواه الترمذي وغيره) أى بالمعنى قال في الفتح روى ابو داود والترمذي وغيرهما عن ام سلمة قالت
 كانت النساء تقعد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعين يوما وأثنى الحضارى على هذا الحديث وقال
 النووي حديث حسن وصححه الحاكم وروى الدارقطني وابن ماجه عن أنس انه صلى الله عليه وسلم وقت
 للنساء أربعين يوما الا أن ترى الطهر قبل ذلك وروى هذا من عدة طرق لم تخل عن الطعن لكنه يرتفع بكثرتها

الى الحسن اه ملخصا (قوله ولان اكثر الخ) يعني بالاجماع كافي البصر حتى ان من جعل اكثر الخيض
خسة عشر يجعل اكثر النفاس ستين ح (قوله لومبتدأة) يعني انما يعتبر الزائد على الاكثر استخاصة
في حق المبتدأة التي لم تثبت لها عادة اما المعتادة فترد لعادتها أي ويكون ما زاد على العادة استخاصة لا ما زاد
على الاكثر فقط (قوله فترد لعادتها) اطلقه فمحمل ما اذا كان ختم عادتها بالدم أو بالظهر وهذا عند أبي
يوسف وعند محمد بن ختم بالدم فكذلك وان بالظهر فلا ويصانه ما ذكر في الاصل اذا كان عادتها في النفاس
ثلاثين يوما فاقطع دمها على رأس عشرين يوما وطهرت عشرة ايام تمام عادتها فصلت وصامت ثم عاودها
الدم فاستقر بها حتى جاوز الاربعين ذكر انهم استخاصة فيما زاد على الثلاثين ولا يجوز بها صومها في العشرة
التي صامت فيلزمها القضاء أما على مذهب محمد فنفسا عشرون فلا تقضي ما صامت بعدها بجزء من البدائع
(قوله وكذا الخيض) يعني ان زاد على عشرة في المبتدأة فالزائد استخاصة وترد المعتادة لعادتها ط
(قوله فان انقطع على اكثرهما) محترز قوله والزائد ط (قوله أو قبله) أي قبل الاكثر وزاد على العادة
قال في البحر وقيد بكونه زادا على الاكثر لانه لو زاد على العادة ولم يزد على الاكثر فالكل حيض اتصافا بشرط
أن يكون بعده طهر صحيح (قوله ان وليه طهر نام) قال في البحر وانما قيدناه لانها لو كانت عادتها
خسة ايام مثلا من أول كل شهر فرأت ستة ايام فان السادس حيض أيضا فان طهرت بعد ذلك أربعة عشر
يوما ثم رأت الدم فانها تزد الى عادتها وهي خمسة واليوم السادس استخاصة فتقضي ما تركت فيه من الصلاة
كذا في السراج اه قال ح وصورته في النفاس كانت عادتها في كل نفاس ثلاثين ثم رأت مرة احدى
وثلاثين ثم طهرت اربعة عشر ثم رأت الحيض فانها تزد الى عادتها وهي الثلاثون وبحسب اليوم الزائد من
الخمسة عشر التي هي طهر (قوله وهي تثبت وتنقل بجزء) اشار الى أن ما رآته ثانيا بعد الطهر التام يصير
عادة لها وهذا مثال الانتقال بجزء ومثال الثبوت بمبتدأة رأت دما وطهرت صححين ثم استقر بها الدم فعادتها
في الدم والطهر ما رأت فترة اليها لكن قد شاعن البركوى تقييده بما اذا كان طهرها اقل من ستة اشهر والاقتره
الى ستة اشهر الاساعة وحيزها بحاله (قوله به يفتي) هذا قول أبي يوسف خلافا لما ثم الخلاف في
العادة الاصلية وهي أن ترى دمين متفقين وطهرين متفقين على الولاة أو أكثر لا الجعيلة بأن ترى أطهارا مختلفة
ودما كذلك فانها تنتقض برؤية المخالفات اتصافا شهر ونظام بيان ذلك في الفتح وغيره وقد نبه البركوى في
هامش رسالته على أن بحث انتقال العادة من اهرم مباحث الحيض لكثرة وقوعه وصعوبة فهمه وتعبه
اجرائه وذكر في الرسالة أن الاصل فيه أن المخالفة للعادة ان كانت في النفاس فان جاوز الدم الاربعين فالعادة
باقية ثرد لها والباقي استخاصة وان لم يجاوز انتقلت العادة الى ما رآته والكل نفاس وان كانت في الحيض فان
جاوز العشرة فان لم يقع في زمان العادة نصاب انتقلت زمانا والعدد بحاله يعتبر من أول ما رأت وان وقع فالواقع
في زمانها فقط حيض والباقي استخاصة فان كان الواقع مساويا لعادتها عددا فالعادة باقية والانتقلت العادة
عددا الى ما رآته ناقصا وان لم يجاوز العشرة فالكل حيض فان لم يتساويا صار الثاني عادة والا فالعدد بحاله
ثم ذكر ذلك امثله أو وضع بها المقام فراجعها مع شرحنا عليها (قوله ونظامه الخ) ذكر فيه ما قدمناه
آتباعن السراج فالضمير راجع الى مجموع ما ذكره لا الى مسألة الانتقال فقط اذ لم يذكر فيها ازيد مما هنا فافهم
(تمة) اختلفوا في المعتادة هل تترك الصلاة والصوم بمجرد رويتها الزيادة على العادة قيل لا لاحتمال الزيادة على
العشرة وقيل نعم استصحابا للاصل وصححه في النهاية والفتح وغيرهما وكذا الحكم في النفاس واختلفوا في
المبتدأة أيضا والصحيح انها تترك بمجرد رويتها الدم كافي الزطى والاحتياط أن لا يأتيتها زوجها حتى يتيقن حالها
نوح افندي (قوله والنفاس لأم توأمين) بفتح التاء وسكون الواو وفتح الهيمزة تنبيه توأم اسم ولد
اذا كان معه آخر في بطن واحد قهستاني (قوله من الاول) والمرنى عقيب الثاني ان كان في الاربعين
فمن نفاس الاول والا فاستخاصة وقيل اذا كان بينهما أربعون يجب عليها نفاس من الثاني والصحيح هو الاول
نهاية وجزء ثم ما ذكره المصنف قولهما وعند محمد وزفر النفاس من الثاني والاول استخاصة وثمره الخلاف في
النهر (قوله وفاقا) اشار الى أن في المسألة الاولى خلافا كما ذكرنا (قوله لتعلقه بالفراغ) أي لتعلق انقضاء
العدة بفراغ الرحم وهو لا يفرغ الا بفرج كل ما فيه ط (قوله مثلث السين) أي يجوز فيه تحريكها بالحركات

ولان اكثر اربعة امثال اكثر
الحيض (والزائد) على اكثره
(استخاصة) لومبتدأة اما المعتادة
فترد لعادتها وكذا الحيض فان
انقطع على اكثرهما او قبله فالكل
نفاس وكذا حيض ان وليه طهر
تأم والافعادتها وهي تثبت وتنقل
بجزء به يفتي ونظامه فيما علقناه على
الملتقى (والنفاس لأم توأمين من
الاول) هما ولدان بينهما دون
نصف حول وكذا الثلاثة ولولين
الاول والثالث اكثر منه في الاصح
(و) انقضاء (العدة من الاخير
وفاقا) لتعلقه بالفراغ (وسقط)
مثلث السين

٣١ روى أن ابا يوسف قال للامام
أرأيت لو كان بين الولدين أربعون
يوما قال هذا لا يكون قال فان
كان قال لا نفاس لها من الثاني
وان رغم انف أبي يوسف ولكنها
تغتسل وقت أن تضع الولد الثاني
وتصل وهو الصحيح كافي الضياء
وغيره اه من هامش الخواش
بخطه اه منه

في كبر الشيخ داود الانطاكي في التذكرة في بحث الجبل أن أطوار الجبل سبعة الأول الماء إلى اسبوع ثم يتألف بعده القشاء الخارج ويلتئم داخله ويحول إلى النطفة وهو الطور الثاني وترسم فيه الاستعدادات إلى ستة عشر يوما فيكون علقته حرا وهو الثالث ثم ٢٠١ مضغة وهو الرابع ويرسم في وسطها شكل القلب ثم الدماغ في رأس سبعة

وعشرين يوما ثم يقول ضلما مخططة مفصلة في اثنين وثلاثين يوما وهي أقل مدة يخلق فيها الذكور إلى خمسين يوما لا أقل ولا أكثر وهو الطور الخامس ثم يجذب الغذاء ويكتسى اللحم إلى خمس وسبعين يوما وهو الطور السادس ثم يقول خلقا آخر مغيرا لما سبق ويمتلئ بجواريفه بالغريزية وتظهر فيه الغاذية بل النامية الطبيعية وهنا يكون كالنبات إلى نحو المائة ثم يكون كالحيوان النائم إلى نحو العشرين بعد ما قطن في الروح الحقيقية الإنسانية ١٥ ملخصا

مطلب في أحوال السقط وأحكامه

أي مسقوط (ظهر بعض خلقه كيد أو رجل) أو أصبح أو ظفر أو شعر ولا يستبين خلقه إلا بعد مائة وعشرين يوما (ولد) حكما (فتصير المرأة) (به نضاء والامة) أم ولد ويحنت به في تعليقه (وتنقضي به العدة) فإن لم يظهر له شيء فليس بشيء والمرق حيض إن دام ثلاثا وتقدمه طهرت أمه والاستحاضة ولو لم يدوح له ولا عدد أيام حملها ودام الدم تدع الصلاة أيام حيضها يمين ثم تنقسل ثم تصلي كعادته ولا يحذر إلا سبعة

مطلب في أحكام الأيسم

الثلاث قال القهستاني والكسراكر (قوله أي مسقوط) الذي في البصر التعبير بالساقط وهو الحق لفظا ومعنى أما لفظا فلأن سقط لازم لا يني منه اسم المفعول وأما معنى فلأن المقصود سقوط الولد سواء سقط بنفسه أو سقطه غيره ح (قوله ولا يستبين خلقه الخ) قال في البصر المراد تفخ الروح والأفالمشاهد ظهور خلقه قبلها ١٥ وكون المراد به ما ذكره ممنوع وقد وجهه في البدائع وغيرها بأنه يكون أربعين يوما نطفة وأربعين علقه وأربعين مضغة وعبارته في عقد القران قالوا يسبح لها أن تعالج في استئزال الدم مادام الحمل مضغة أو علقه ولم يخلق له عضو وقد روي أن تلك المدة بمائة وعشرين يوما وإنما باحواذك لأنه ليس بأدنى ١٥ كذا في النهر أقول لكن يشكل على ذلك قول البصر أن المشاهد ظهور خلقه قبل هذه المدة وهو موافق لما في بعض روايات الصحيح إذا مر بالنطفة ثنتان وأربعون ليلة بعث الله إليها ملكا فصورها وخلق سمعها وبصرها وجلدها وأيضاً هو موافق لما ذكره الأطباء فقد ذكر الشيخ داود في تذكرته أنه يتحول عظاما مخططة في اثنين وثلاثين يوما إلى خمسين ثم يجذب الغذاء ويكتسى اللحم إلى خمس وسبعين ثم تظهر فيه الغاذية والنامية ويكون كالنبات إلى نحو المائة ثم يكون كالحيوان النائم إلى نحو العشرين بعد ما قطن في الروح الحقيقية الإنسانية ١٥ ملخصا ثم يقل بعضهم أنه اتفق العلماء على أن تفخ الروح لا يكون إلا بعد أربعة أشهر أي عقبها كما صرح به جماعة وعن ابن عباس أنه بعد أربعة أشهر وعشرة أيام وبه أخذ أحد ولا يشاف ذلك ظهور الخلق قبل ذلك لأن تفخ الروح إنما يكون بعد الخلق وتتمام الكلام في ذلك مبسوط في شرح الحديث الرابع من الأربعين النووية فراجع (قوله والامة أم ولد) أي أن أذعاء المولى قهستاني عن شرح الطحاوي (قوله ويحنت به في تعليقه) أي يقع المعلق من الطلاق والعتاق وغيرهما بولادته بأن قال إن ولدت فأنت طالق أو حرة قهستاني (قوله فليس بشيء) قال الرملي في حاشية المنع بعد كلام وحاصله أنه إن لم يظهر من خلقه شيء فلا حكم له من هذه الأحكام وإذا ظهر ولم يتم فلا يغسل ولا يصلى عليه ولا يسمى وتحصل له هذه الأحكام وإذا تم ولم يستهل أو استهل وقبل أن يخرج أكثره مات فظاهر الرواية لا يغسل ولا يسمى والمختار خلافه كما في الهداية ولا خلاف في عدم الصلاة عليه وعدم أثره ويلق في خرقة ويدفن وفاقا وإذا خرج كله أو أكثره حياته مات فلا خلاف في غسله والصلاة عليه وتسميته ويرث ويورث إلى غير ذلك من الأحكام المتعلقة بالأدنى الحى الكامل ١٥ قلت لكن قوله والمختار خلافه إنما هو فيمن لم يتم خلقه أما من تم فلا خلاف في أنه يغسل كما سبق في تحريره في الجنائز إن شاء الله تعالى (قوله والمرق) أي الدم المرقى مع السقط الذي لم يظهر من خلقه شيء (قوله وتقدمه) أي وجد قبله بعد حيضها السابق ليصير فاصلا بين الحيضتين وزاد في النهاية قيد آخر وهو أن يوافق تمام عادتها ولعله منى على أن العادة لا تنتقل بجزء والمعد خلافة قتائل (قوله والاستحاضة) أي أن لم يدم ثلاثا أو تقدمه طهرت أمه أو دام ثلاثا ولم يتقدمه طهرت أمه أو لم يدم ثلاثا ولا تقدمه طهرت أمه ح (قوله ولو لم يدوح له الخ) أي لا يدري أمستبين هو أم لا بأن اسقطت في المخرج واستقر بها الدم فإذا كان مثلاً حيضها عشرة وطهرها عشرين ونفاسها أربعين فإن اسقطت من أول أيام حيضها تركت الصلاة عشرة يمين لأنها ما حاض أو نضاء ثم تنقسل وتصل عشرين بالشك لاحتمال كونها نضاء أو طاهرة ثم تركت الصلاة عشرة يمين لأنها ما نضاء أو حاض ثم تنقسل وتصل عشرين يمين يمين لاستيفاء الأربعين ثم بعد ذلك دأبها حيضها عشرة وطهرها عشرين وإن اسقطت بعد أيام حيضها فإنها تصلى من ذلك الوقت قدر عادتها في الطهر بالشك ثم تركت قدر عادتها في الحيض يمين وحاصل هذا كله أنه لا حكم للشك ويجب الاحتياط ١٥ من البصر وغيره وتعام تفاريع المسألة في التاترخانية وبه في الفتح على أن في كثير من نسخ الخلاصة غلطاً في التصوير من النساخ (قوله ولا عدد أيام حملها) هذا زاده في النهر بقوله وكان ينبغي أن يقال ولم تصلم عدد أيام حملها بانقطاع الحيض عنها أما لو لم تره مائة وعشرين يوماً ثم اسقطته في المخرج كان مستبين الخلق ١٥ (قوله تدع الصلاة أيام حيضها يمين) أي في الأيام التي لا يتيقن فيها بالطهر فيشمل ما يحتمل المرقى فيها أنه حيض أو نفاس كالعشرة الأولى من الأربعين والعشرة الأخيرة وما يتيقن أنه حيض فقط وقوله ثم تنقسل الخ أي في الأيام التي ترد فيها بين النفاس والطهر أو يتيقن فيها بالطهر فقط فله در هذا الشارح فقد أدى جميع ما قدمناه عن البصر وغيره مع زيادة ما في النهر وأن صلاتها صلاة المذنب وبإرجاء فافهم (قوله ولا يحذر إلا سبعة) هذا رواية عن أبي حنيفة كما في عدة الفتح عن

المحيط ح ثم ان الاياس مأخوذ من اليأس وهو القنوط ضد الرجاء قال المطرزي اصله ايتاس على وزن انفال من يأسه اذا جعلها يأساً منقطع الرجاء فكان الشرح جعلها منقطعة الرجاء عن رؤية الدم حذفت الهمزة التي هي عين الكلمة تخفيفاً اه فوح (قوله مثلها) قال في الفتح في باب العدة يمكن أن يكون المراد المماثلة في تركيب البدن والجن والهزال اه ويقال لا بد أن يعتبر مع ذلك جنسها لما ذكره بعد في الفتح عن محمد بن قنبر في الروميات بخمس وخسين وفي غيرهن بستين وربما يعتبر القطر أيضاً فليجوز ربحي (قوله فاذا بلغت) فلولم تبلغه وانقطع دمها فعدتها بالحيض لان الطهر لاحتمال كثره ربحي وعليه فالمرضع التي لا ترى الدم في مدة ارضاعها لا تنقض عدتها الا بالحيض كما سيأتي التصريح به في باب العدة وقال في السراج سئل بعض المشايخ عن المرضعة اذا لم تر حيضاً فعدتها حتى رأت صفرة في أيام الحيض قال هو حيض تنقض به العدة اه (قوله وانقطع دمها) أما لو بلغت الدم بآتيها فليست بآيسة ومعناه اذا رأت الدم على العادة لانه حينئذ ظاهر في أنه ذلك المعتاد وعود العادة يبطل الاياس ثم فسر بعضهم هذا بأن تراها سائلاً كثيراً احترازاً عما اذا رأت بلة يسيرة ونحوه وقيدوه بأن يكون اجراً أو أسود فلو أصفر أو أخضر أو تربية لا يكون حيضاً ومنهم من لم يتصرف فيه فقال اذا رأت أنه على العادة الجارية وهو يقيد أنها اذا كانت عادة قبل الاياس أصفر فرائه كذلك أو علقافرائه كذلك كان حيضاً اه فتح من العدة والذي يظهر هو الثاني ربحي (قوله حكم بياسها) فائدة هذا الحكم الاعتداد بالشهر اذا لم ترق أثنتاهدما ط (قوله وحده) أي المصنف في باب العدة قال في البصر وهو قول مشايخ بخاري وخوارزم ح ويخط الشارح في هامش الخرائن قال قاضي خان وغيره وعليه الفتوى وفي نكت العلامة قاسم عن المصنف أنه اختار ومثله في الفيض وغيره اه (قوله أي المدة المذكورة) وهي الخمسون أو الخمسة والخمسون ط (قوله فليس بحيض) ولا يبطل به الاعتداد بالشهر ط (قوله دما خالصاً) أي كالا سود والاحمر القاني درر قال الرحي وتقدم عن الفتح انه لو لم يكن خالصاً وكانت عادتها كذلك قبل الاياس يكون حيضاً (قوله حتى يبطل) فربيع على الاستثناء (قوله لكن قبل تمامها) أي تمام العدة بالشهر لا بعده أي بعد تمام الاعتداد ط (قوله وسنحققه في العدة) عبارته هناك آيسة اعتدت بالشهر ثم عاددمها على جاري العادة أو حبلت من زوج آخر بطلت عدتها وفدت نكاحها واستأنفت بالحيض لان شرط الخلقة تحقق الاياس عن الاصل وذلك بالعجز الى الموت وهو ظاهر الرواية كما في الغاية واختاره في الهداية فتعين المصير اليه فانه في البحر بعد حكاية سنة أقوال معصية واقتره المصنف لكن اختار البهسي ما اختاره الشهيد أنها ان رآته قبل تمام الأشهر استأنفت لا بعده ما قلت وهو ما اختاره صدر الشريعة ومن لا خسرو والباقي وأقتره المصنف في باب الحيض وعليه فالتكاح جائز وتعد في المستقبل بالحيض كما صحه في الخلاصة وغيرها وفي الجوهره والنجي انه الصحيح المختار وعليه الفتوى وفي تصحيح القدوري وهذا التصحيح أولى من تصحيح الهداية وفي النهرانه اعدل الروايات اه ح (قوله وصاحب عذر) خبر مقدم وقوله من به سلس بول مبتدأ مؤخر لانه معرفة والاول نكرة فافهم قال في التهر قبل السلس بفتح اللام نفس الخارج وبكسرها من به هذا المرض (قوله لا يمكنه امساكه) أما اذا امكنه خرج عن كونه صاحب عذر كما يأتي ط (قوله أو استطلاق بطن) أي حريان ما فيه من الغائط (قوله أو انفلات ربح) هو من لا يملك جمع مقعده لا ستره فيها نهر (قوله أو بعينه رمد) أي ويسيل منه الدمع ولم يقيد بذلك لانه الغالب (قوله أو عمش) ضعف الرؤية مع سيلان الدمع في اكثر الاوقات ح غن القاموس (قوله أو غرب) قال المطرزي هو عرق في مجرى الدمع يسقي فلا يتقطع مثل الباسور وعن الاصمعي بعينه غرب اذا كانت تسيل ولا تنقطع دموعها والغرب بالتحريك ورم في الماضي اه فافهم (قوله وكذا كل ما يخرج بوجع الخ) ظاهره يتم الانف اذا زكم ط لكن صرحوا بأن ماء فم النائم طاهر ولو متناً فآمل وبعبارة شرح المنية كل ما يخرج بعله فالوجع غير قيد كما مر وفي النجتي الدم والقبح والصديد وماء الجرح والنظفة وماء البثرة والثدي والعين والاذن لعله سواء على الاصح اه وقد منافي نواقض الوضوء عن البحر وغيره أن التقيد بالعله ظاهر فيما اذا كان الخارج من هذه المواضع ماء فقط بخلاف ما اذا كان قيحاً أو صديداً أو قد منة هنالك أيضاً بشية المباحث المتعلقة بالدمع فراجعها (قوله مفروضة) احترازه عن الوقت المهمل كما بين الطلوع

بل هو ان تبلغ من السن ما لا تحيض مثلها فيه) فاذا بلغت وانقطع دمها حكم بياسها (قوله) وأنه بعد الانقطاع حيض) فيبطل الاعتداد بالشهر وتفسد الانكحة (وقيل يحض بخمسين سنة وعليه المعول) والفتوى في زماننا نجحتي وغيره (يسيراً) وحده في العدة بخمس وخمسين قال في الضياء وعليه الاعتماد (وما رآته بعدها) أي المدة المذكورة (فليس بحيض في ظاهر المذهب) الا اذا كان دماً خالصاً لحيض حتى يبطل به الاعتداد بالشهر لكن قبل تمامها لا بعده حتى لا تفسد الانكحة وهو المختار للفتوى جوهره وغيرها وسنحققه في العدة (وصاحب عذر من به سلس بول) لا يمكنه امساكه (أو استطلاق بطن أو انفلات ربح أو استخاضة) أو بعينه رمد أو عمش أو غرب وكذا كل ما يخرج بوجع ولومن اذن وثدي وسرة (ان استوعب عذره تمام وقت صلاة مفروضة)

مطابق
في أحكام المعذور

والزوال فإنه وقت لصلاة غير مفروضة وهي العبد والضعف كما يشير إليه فلا يستوعبه لا يصير معذورا وكذا
لو استوعبه الانقطاع لا يكون برأ أفاده الرجحان (قوله ولو حكا) أي ولو كان الاستيعاب حكما بأن انقطع
العذر في زمن يسير لا يمكن فيه الوضوء والصلاة فلا يشترط الاستيعاب الحقيقي في حق الابتداء كما حققه في الفتح
والدرر خلافا لمفهومه الزيلعي كما بسطه في البحر قال الرجحان ثم هل يشترط أن لا يكتامع بينهما أو الاقتصار على
فرضهما راجع اه أقول الظاهر الثاني تأمل (قوله في حق الابتداء) أي في حق ثبوته ابتداء (قوله
في جزء من الوقت) أي من كل وقت بعد ذلك الاستيعاب امداد (قوله ولو مرة) أي ليعلم بها بقاؤه
امداد (قوله وفي حق الزوال) أي زوال العذر وخروج صاحبه عن كونه معذورا (قوله تمام الوقت
حقيقة) أي بأن لا يوجد العذر في جزء منه أصلا فيسقط العذر من أول الانقطاع حتى لو انقطع في أثناء
الوضوء أو الصلاة ودام الانقطاع إلى آخر الوقت الثاني بعيد ولو عرض بعد دخول وقت فرض انتظار إلى آخره
فإن لم ينقطع يتوضأ ويصلي ثم انقطع في أثناء الوقت الثاني بعيد تلك الصلاة وإن استوعب الوقت الثاني
لا بعيد لثبوت العذر حينئذ من وقت العروض اه بر كوبة ونحوه في الزيلعي والظهيرية وذكر في البحر عن
السراج أنه لو انقطع بعد الفراغ من الصلاة أو بعد القعود قدر التشهد لا بعيد لزوال العذر بعد الفراغ كالتميم
إذا رأى الماء بعد الفراغ من الصلاة (قوله وحكمه) أي العذر أو صاحبه (قوله الوضوء) أي مع
القدرة عليه أو التتميم (قوله لا غسل ثوبه) أي أن لم يبد كيا يات منا (قوله ونحوه) كالبدن والمكان
ط (قوله اللام للوقت) أي فالمعنى لو قل كل صلاة بشرئته قوله بعده فاذا خرج الوقت بطل فلا يجب لكل
صلاة خلافا للشافعي أخذنا من حديث توفى لكل صلاة قال في الامداد وفي شرح مختصر الطحاوي روى
ابو حنيفة عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطمة بنت
أبي حبيش توفى لو قل كل صلاة ولا شك أنه محكم لأنه لا يحتفل غيره بخلاف حديث لكل صلاة فان لفظ الصلاة
شاع استعمله في لسان الشرع والعرف وقتها فوجب حمل على الحكم وقامه فيه (قوله ثم يصلي به) أي
بالوضوء فيه أي في الوقت (قوله فرضا) أي أي فرض كان نهر أي فرض الوقت أو غيره من الفوائت
(قوله بالاولى) لأنه إذا جازله النفل وهو غير مطالب به يجوز له الواجب المطالب به بالاولى أفاده ح أولانه
إذا جازله الأعلى والادنى يجوز الاوسط بالاولى (قوله فاذا خرج الوقت بطل) أفاد أن الوضوء انما يطل
بمخرج الوقت فقط لا بدخوله خلافا لرؤف ولا بكل منهما خلافا للثاني وتأتي عمدة الخلاف (قوله أي ظهر
حدثه السابق) أي السابق على خروج الوقت وأفاد أنه لا تأثير للخروج في الانتفاش حقيقة وانما الناقض هو
الحدث السابق بشرط الخروج فالحدث محكوم بارتفاعه إلى غاية معارضة فيظهر عندها مقتضرا لاستنداد
كما حققه في الفتح (قوله حتى لو توضأ الخ) تفريع على قوله أي ظهر حدثه السابق فان معناه أنه يظهر حدثه
الذي قارن الوضوء أو الذي طرأ عليه بأن توضأ على السبيلان أو وجد السبيلان بعده في الوقت أي فاما إذا
توضأ على الانقطاع ودام إلى الخروج فلا حدث بل هو طهارة كاملة فلا يطل بالخروج (قوله
مالم يطرأ الخ) أي فإنه بعد الخروج لو طرأ أي عرض له حدث آخر أو سال حدثه يطل وضوءه بذلك الحدث
فهو كالصحيح في ذلك فتدبر (قوله كسالة مسح خفه) أي التي قدمها في باب المسح على الخفين بقوله أنه أي
المعذور يمسح في الوقت فقط إذا توضأ ولبس على الانقطاع فكالصحيح اه وقد مناهار بأربعة لأنه إما أن
يتوضأ ويلبس على الانقطاع أو يوجد الحدث مع الوضوء أو مع اللبس أو معهما فهو كالصحيح في الصورة الاولى
فقط التي استثناهما من المسح في الوقت فقط وهي المرادة هنا فلا مكان حكم هذه المسألة معلوما حيث
صرح فيها بأنه كالصحيح أي أنه يمسح في الوقت وخارجه إلى انتهاء مدة المسح أراد أن بين أن من توضأ على
الانقطاع ودام إلى خروجه فهو كالصحيح أيضا فاذا خرج الوقت لا يطل وضوءه مالم يطرأ حدث آخر
فتشبه مسألة الوضوء بمسألة المسح من حيث أن كلاهما حكمه كالصحيح وإن كان حكمهما مختلفا من حيث
أنه في الاولى يطل وضوءه بطرؤه الحدث بعد الوقت ولا يطل مسحه بذلك في مدة المسح بمعنى أنه لا يلزم نزاع
الخلف والفصل بعد الوقت بخلاف الصور الثلاث من الرباعية فانهم (قوله وأفاد) أي بقوله فاذا خرج
الوقت بطل فان المراد به وقت الفرض لا المهمل (قوله لم يطل الا بخروج وقت الظهر) أي خلافا لرؤف

بأن لا يجسد في جميع وقتها زمنا
يتوضأ ويصلي فيه خاليا عن الحدث
(ولو حكا) لان الانقطاع اليسير
ملحق بالعدم (وهذا شرط)
العذر (في حق الابتداء وفي)
حق البقاء كسوى وجوده في جزء
من الوقت ولو مرة (وفي حق
الزوال) يشترط استيعاب
الانقطاع تمام الوقت (حقيقة)
لأنه الانقطاع الكامل (وحكمه
الوضوء) لا غسل ثوبه ونحوه
(لكل فرض) اللام للوقت
كافي لدلول الشمس (ثم يصلي به)
(فيه فرضا ونملا) فدخل الواجب
بالاولى (فاذا خرج الوقت بطل)
أي ظهر حدثه السابق حتى لو توضأ
على الانقطاع ودام إلى خروجه
لم يطل بالخروج مالم يطرأ حدث آخر
أو يسأل كسالة مسح خفه وأفاد
أنه لو توضأ بعد الطلوع ولو لم يبد
أو وضع لم يطل الا بخروج وقت
الظهر

وأبي يوسف حيث ابطأ به دخوله وان فوضا قبل الطلوع بطل أيضا بالطلوع خلافا لفرقت لعدم الدخول فان
 فوضا قبل العصر بطل اتفاقا لوجود الخروج والدخول والاصل ما مر (قوله هو المختار للفتوى) وقيل
 لا يجب غسله اصلا وقبل ان كان مفيدا بأن لا يصيبه مرة أخرى يجب وان كان يصيبه المرة بعد الأخرى
 فلا واختاره السرخسي بجر قلت بل في البدائع انه اختيار مشايخنا وهو الصحيح اه فان لم يمكن التوفيق
 بمصلحة على ما في المتن فهو أوسع على المعذورين ويؤيد التوفيق ما في الحلية عن الزاهدي عن الباقي لوعلت
 المستحاضة انها لو غلته يبقى طاهرا الى أن تصلى يجب بالاجماع وان علمت انه يعود فغسله عند
 أبي يوسف دون محمد اه لكن فيها عن الزاهدي أيضا عن قاضي صدر أنه لو بقي طاهرا الى أن
 تفرغ من الصلاة ولا يبقى الى أن يخرج الوقت فعندنا تصلى بدون غسله خلافا للشافعي لأن الرخصة عندنا
 مقدرة بخروج الوقت وعنده بالفراغ من الصلاة اه لكن هذا قول ابن مقاتل الرازي فإنه يقول يجب
 غسله في وقت كل صلاة قياسا على الوضوء وأجاب عنه في البدائع بأن حكم الحدث عرفناه بالنص ونجاسة
 الثوب ليست في معناه فلا تلحق به (قوله وكذا مريض بالخ) في الخلاصة مريض بخروج تحت ثياب
 نجسة ان كان بحال لا يسطق منه شيء الاتمسك من ساعته له أن يصل على حاله وكذا لو لم يتبصم الشافعي
 الا انه يزاد مرضه أن يصل فيه بجر من باب صلاة المريض والظاهر أن المراد بقوله من ساعته أن يتبصم
 نجاسة مانعة قبل الفراغ من الصلاة كما اشار اليه الشارح بقوله وكذا (قوله والمعدور الخ) تقييد لما علم
 مما مر من أن وضوءه يبقى مادام الوقت باقيا (قوله ولم يطرأ) بالهمز قال في المغرب وطرأ علينا فلان جاء من
 بعد فجأة من باب منع ومصدره الطرؤ وقولهم طرى الجنون والطارى خلاف الاصل فالصواب الهزلة وأما
 الطريان فخطأ أصلا اه فافهم (قوله أما اذا فوضا لحدث آخر) أي لحدث غير الذي صار به معذورا وكان
 حدثه منقطعاً كما في شرح المنية أما اذا كان حدثه غير منقطع وأحدث حدثاً آخر ثم فوضا فلا ينتقض بسيلان
 عذره كما هو ظاهر التقييد لأن وضوءه وقع له ما ثم ان ما ذكره الشارح محترز قوله اذا فوضا لعذره ووجه
 النقض فيه بالعذر أن الوضوء لم يقع له فكان عدم ما في حقه بدائع وكذا لو فوضا على الانقطاع ودام الى
 خروج الوقت ثم جدد الوضوء في الوقت الثاني ثم سال انتقض لان تجديد الوضوء وقع من غير حاجة فلا يعتد به
 بخلاف ما اذا فوضا بعد السيلان زيلعي (قوله أو فوضا لعذره الخ) محترز قوله ولم يطرأ عليه حدث آخر
 ووجه النقض فيه كفاي البدائع أن هذا حدث جديد لم يكن موجودا وقت الطهارة فكان هو والبول
 والغائط سواء اه (قوله بأن سال احد مخزبه) أما لو سال منها جميعا ثم انتقض احدهما فهو على وضوءه
 ما بقي الوقت لان طهارته حصلت لهما جميعا والطهارة متى وقعت لعذر لا يضرها السيلان ما بقي الوقت فبق
 هو صاحب عذر بالمختر الآخر وعلى هذا صاحب القروح اذا انتقض السيلان عن بعضها بدائع (قوله
 ولومن جدرى) بضم الجيم وفتح الدال ط وبخط الشارح في هامش الخزان قوله أو فرحتيه يشمل من
 به جدرى سال منها ما فوضا ثم سال منها قرحه أخرى فإنه ينتقض لأن الجدرى قروح متعددة فصار بمنزلة
 جرحين في موضعين من البدن أحدهما لا يرقأ ولو فوضا لأجله ثم سال الآخر كما في شرح المنية اه
 (قوله فلا تبقى طهارته) جواب أما (قوله أو تقليله) أي ان لم يمكن رده بالكلية (قوله ولو وصلاته
 موثا) أي كما اذا سال عند السجود ولم يسلم بدونه فيوحي قائما أو قاعدا وكذا لو سال عند القيام
 صلى قاعدا بخلاف من لو استلقى لم يسلم فإنه لا يصل مستلقا اه بر كرية (قوله وبرده لا يبقى ذاعذر) قال في
 البر ومضى قدر المعدور على رد السيلان برباط أو حشو أو كان لو جالس لا يسلم ولو قام سال وجب رده وبخرج
 برده عن أن يكون صاحب عذر ويجب أن يصل جالسا بإيماء ان سال بالميلان لان ترك السجود ادهون من الصلاة
 مع الحدث اه واستفد من هذا أن صاحب كفي الحصة غير معذور لا مكان رد الخارج برفعها ط
 وهذا اذا كان الخارج منه فيه قوة السيلان بنفسه لو ترك وكان اذا رفعها ينتقض سيلانه أو كان يمكنه ربطه
 بما يمنعه من السيلان والنش كعوج لده أما اذا كان لا ينتقض في الوقت برفعها ولا يمكنه الربط المذكور
 فهو معذور وقد منافية الكلام في نواقض الوضوء (قوله بخلاف الحائض) لأن الشرع اعتبر دم
 الحائض كالنحو حيث جعلها حائضا وكان القياس خلافه لان دم الحائض حائضا اه حلية وهذا

(وان سال على توبه) فوق الدرهم
 (جاءه ان لا يغسله ان كان لو غسله
 تنص قبل الفراغ منها) أي الصلاة
 (والا) يتبصم قبل فراغه (فلا)
 يجوز ترك غسله هو المختار للفتوى
 وكذا مريض لا يسطق نوبا لا تنص
 قوراله تركه (والمعدور) أي ما تبقى
 طهارته في الوقت بشرطين
 (اذا) فوضا لعذره (لم يطرأ عليه
 حدث آخر) أما اذا فوضا لحدث
 آخر وعذره منقطع ثم سال أو فوضا
 لعذره ثم (طرأ) عليه حدث آخر
 بأن سال أحد مخزبه أو جرحيه
 أو فرحتيه ولومن جدرى ثم سال
 الآخر (فلا) تبقى طهارته (فروع)
 يجب رده عذره أو تقليله بقيد
 قدرته ولو وصلاته موثا وبرده
 لا يبقى ذاعذر بخلاف الحائض

قال في البرازية اذا قدرت
 المستحاضة أو ذوالجرح أو
 المقصد على منع دم يربط وعلى
 منع النش بخرقة الرباط وكان
 كالأصحاء فان لم يقدر على منع
 النش فهو ذو عذر اه منه

بأنها منتهية بعد نزوله إلى الفرج الخارج كما أفاده البركة كوي لما مر أنه لا يثبت الخيض إلا بالبروز لا بالاحتساس به خلافاً لما ذهبوا إليه حيث به فوضعت الكرسف في الفرج الداخل ومنعته من الخروج فهي طاهرة كالوخبس المني في القسبة (قوله لأن معه حدنا ونحسب) أي بخلاف المقتدى فإن معه انقلاط الريح وهو حدث فقط وظاهر التعليل جواز عكس هذه الصورة وبما صرح الشارح في باب الاحتاسة لكن صرح في التهرهنا أنه بعدم الجواز وبأن يحجز اختلاف العذومانع أقول ويوافقه ما صرح به في السراج والتبيين والغنى وغيرها من أن اقتداء المعذور بالمعذور صحيح أن اقتداء عذرهما وأوضحه في شرح المنية فراجعه وسيأتي تمامه في محله إن شاء الله تعالى وهو سبحانه وتعالى أعلم

(باب الانجاس)

أي باب بيانها وبيان أحكامها وتطهير محالها وقدم الحكمية لأنها أقوى لتكون قديماً يمنع جواز الصلاة اتفاقاً ولا يسقط وجوب ازالتها بعد زجر عن النهاية أقول فيه أن الحكمية لا تعجزاً على الأصح فمن بقيت عليه لمعة فهو محدث فلا توصف بالقلة وقد تسقط بعد ركاز أو الطهارة فمن قطعت يدها ورجلاه وبوجهه جراحاً فإنه يصلي بلا وضوء ولا يتيم ولا إعادة عليه (قوله بفحصين) كذا في العناية ثم قال وهو كل مستقذر وهو في الأصل مصدر ثم استعمل أيضاً أهـ ليعني الصحيح ما قاله ناج الشريعة أنه جمع نجس بكسر الجيم لما في العباب نجس ضد الطاهر والنجاسة ضد الطهارة وقد نجس نجس كجمع يجمع ويجمع وكرم بكرم وإذا قلت رجل نجس بكسر الجيم ثبت وجهت وبقيتها لم تنز ولم تجمع وتقول رجل ورجلان ورجال وامرأة ونساء نجس أهـ وتماه في شرح الهداية للعيني وحاصله أن الانجاس ليس بجمعاً مفتوح الجيم بل لمكسوراً (قوله ييم الحقيقي والحكمي) وانجس بنحس الأول والحدث الثاني بجر فلو قال المصنف رفع خبث بدل قوله رفع نجاسة حقيقية كان أخصر أهـ ح (قوله يجوز الخ) عبر بالجواز لأنه أطلق في قوله عن محلها ولم يقيد بحدن المصلي ونوبه ومكانه كما قده في الهداية فعبر بالوجوب ولأن المقصود كما قال ابن الكمال بيان جواز الطهارة بما ذكر أي من الماء وكل مانع الخ لا يمان وجوبها حالة الصلاة فإنه من مسائل باب شروط الصلاة أهـ على أن الوجوب كما قال في الفتح مقيد بالمكان وما إذا لم يرتكب ما هو أشد حتى لو لم يتمكن من إزالته لا يباد عورته للناس يصلي معها لأن كشف العورة أشد فلما بدأها لا إزالة فسق اذ من أشلى بن محظورين عليه أن يرتكب أهـ وما وقدم الشارح في الفصل من النجاسة أنه لا يدهه وإن رآه الناس وقد سنا ما فيه من البحث هناك (قوله ولو أماناً أو ما كولا) أي كصعقة وأدهان وهذا حيث أمكن لقوله آخر الباب حنطة طخت في خمر لا تطهر أبداً (قوله أو لا) كالوخبس طرف من نوبه ونسبه في غسل طرقانه ولو بلا شجر كما سبأ في منافع ما فيه من الكلام (قوله بجماء) يستثنى منه الماء المشكوك على أحد القولين كما مر في الأسار (قوله به يقي) أي خلافاً لما ذهبوا إليه لأنه لا يميز إزالة النجاسة الحقيقية إلا بالماء المطلق بجر لكن فيه أنهم ذكروا أن الطهارة بانقلاب العين قول محمد تأمل (قوله وبكل مانع) أي سائل يخرج الجسامد كالنخل قبل ذوبه أفاده ط (تنبيه) صرح في الحلية في بحث الاستنجاء بأنه تكره إزالة النجاسة بالمانع المذكور لما فيه من إضاعة المال عند عدم الضرورة (قوله طاهر) قبول ما يؤكل لا يظهر محل النجاسة اتفاقاً بل ولا يزال حكم الغليظة في المختار فلو غسل به الدم بقيت نجاسة الدم لأنه ما زاد الشوب به الاشارة ولو لحق ما فيه دم أي نجاسة دم بحيث وعلى الضعف لا وكذا الحكم في الماء المستعمل على القول بنجاسته وتماه في النهر (قوله قانع) أي مزيل (قوله ينصير بالعصر) تفسر لقانع لا قيد آخر أهـ ح (قوله تطهر اصبع الخ) عبارة البحر وعلى هذا فزعموا طهارة التندى إذا قام عليه الولد ثم رضعه حتى زال أثر التندى وكذا إذا لمس أصبعه من نجاسة حتى ذهب الأثر أو شرب خمر ثم تردد بريقه في فيه مراراً طهر حتى لو صلى صحت وعلى قول محمد لا أهـ وقد منافي الأسار عن الحلية أنه لا بد أن يزول أثر الخمر عن الريق في كل مرة وفي الفتح صبي ارتضع ثم قام أصاب ثياب الامة ان كان ملء القسم نجس فإذا زاد على قدر الدرهم منع وروى الحسن عن الإمام أنه لا يمنع ما لم يشعث لأنه لم يغير من كل وجهه وهو الصحيح وقد سنا ما يقتضي طهارته (قوله مزيل) لم يقل مطهر لما علمت من أن قول الماء كولا لا يطهر

ولا يصلي من به انقلاط نزع خفة من به سلس بول لأن معهما ونجسا

(باب الانجاس)

جمع نجس بفحصين وهو لغة ييم الحقيقي والحكمي وعرفا يختص بالاول (يجوز رفع نجاسة حقيقية عن محلها) ولو أماناً أو ما كولا علم محلها ولا (جماء ولو مستعملاً) به يفتي (وبكل مانع طاهر قانع) للتسمية ينصير بالعصر (كحل) وماء ورد حتى الريق تطهر اصبع ونذى نجس بلمس ثلاثا (بخلاف نحو لين) كزيت لانه غير قانع وما قيل ان اللبن وبول ما يؤكل من يله

اتفاقا وانما الخلاف في ازالته للنجاسة الكائنة (قوله بخلاف المختار) وعلى ضعفه فالمراد بالنجس ما لا يمسح به
فيه بحر (قوله وبما هو خف ونحوه) احتراز عن الثوب والبدن فلا يظهر ان بلادة الماء في النجس
في البحر وأطلقه فتعمل ما اذا اصاب النجس موضع الوطء وما فوقه وهو الصحيح كعمله في حاشية الجوى
(قوله كنعل) ومنه القرو ١١ ح عن القهستاني والمجوى اى من غير جانب الشعر يوقد المتعل في النهر
بغير الرقيق ولم اره لغيره وأما قول الجوزي بغير الرقيق فالمراد به النجس ذو الجرم ومثله في المعراج
بانجر والبول فالضهير في عبارة البحر للنجس لا للنعل (قوله بنى جرم) اى وان كان رطبا على قول الثاني
وعليه اكثر المشايخ وهو الاصح المختار وعليه الفتوى لعموم البلوى ولا طلاق حديث ابي داردا اياه احكم
المسجد فليتنظر فان رأى في نعله اذى او ذرا فليمسحه وليصل فيهما كما في البحر وغيره (قوله هو كل ما يرى
بعد الجفاف) اى على ظاهر الخف كالعدرة والدم وما لا يرى بعد الجفاف فليس بنى جرم وبأى مقامه
قريبا (قوله ولومن غيرها) اى ولو كان الجرم الممسح من غير النجاسة (قوله كنهر وبول الخ) اى بأن ابلت
الخف بنجس غشي به على رمل او رماد فاستجهد نفسه بالارض حتى تنثر طهره وهو الصحيح بحر عن الزيلعي
أقول ومضاده أن النهر والبول ليس بنى جرم مع انه قد يرى اثره بعد الجفاف فالمراد بنى الجرم ما تكون ذاته
مشاهدة بحس البصر وبغيره ما لا تكون كذلك كما سنده كره مع ما فيه من البحث عند قوله وكذا يظهر محل نجاسة
مرمية (قوله بذلك) اى بأن يمسح على الارض مسحا قويا ومثل ذلك الحن والحلت على ما في الجامع
الصغير وفي المغرب الحلت القشر باليد والعود (قوله يزول به اثرها) اى الا أن يشق زواله نهر (قوله
والاجرم لها) اى وان كانت النجاسة المفهومة من المقام لاجرم لها (قوله فيغسل) اى الخف
خال في الذخيرة والمختار أن يغسل ثلاث مرات ويترك في كل مرة حتى ينقطع التقاطر وتذهب الندوة ولا يشترط
اليس (قوله صقيل) احترازه عن نحو المديدا اذا كان عليه صدا او منقوشا وبقوله لا مسلم له عن الثوب
الصقيل فان له مساما ح عن البحر (قوله وآية مدهونة) اى كالزبدية الصينية حلية (قوله واخر الخ) اى
بفتح الخاء المعجمة والراء المشددة بعدها ألف وكسر الطاء المهملة آخره ياء مشددة نسبة الى الخراط وهو خشب
يخرطه الخراط فيصير صقلا كمرآة ح (قوله بمسح) متعلق بطهره وانما اكتفى بالمسح لان اصحاب رسول
الله صلى الله عليه وسلم كانوا يقتلون الكفار بسيوفهم ثم يمسحونها ويصلون معها ولانه لا تتداخل النجاسة
وما على ظاهره يزول بالمسح بحر (قوله مطلقا) اى سواء اصابه نجس له جرم اولا وطبا كان او باساعلى
المختار للفتوى شربلاية عن البرهان قال في الحلية والذي يظهر أنها لو اياسة ذات جرم تظهر بالحن والمسح
بما فيه بل ظاهر من خرقة او غيرها حتى يذهب اثرها مع عينها ولو اياسة ليست بذات جرم كالبول والخمر فالمسح
بما ذكرناه لا يغري ولو رطبة ذات جرم اولا فبالمسح بخمرة مثبلة اولا (تنبيه) بقى مما يظهر بالمسح موضع الجباسة
ففي الظهيرية اذا مسحها ثلاث خرق رطبات تطاف اجزاء عن الفسل وأقره في الفتح وقاس عليه ما حول محل
الفصد اذا طاطخ ويخاف من الاسالة السريان الى الثقب قال في البحر وهو بيقضي تقييد مسألة المهاجم
بما اذا خاف من الاسالة ضررا والمنقول مطلق اه اقول وقد نقل في القنية عن نجم الاثمة الاكتفاء فيه بالمسح
مرة واحدة اذا زال بها الدم لكن في النهاية لو مسح موضع الجباسة ثلاث خرق مبلولة يجوز ان كان الماء
متقاطرا اه والظاهر أن هذا مبني على قول ابي يوسف في المسألة بازوم الفسل كانه منه في الحلية
عن المحيط يدل عليه ما في النهاية قبل هذه المسألة عن ابي جعفر على بدنه نجاسة فمسحها بخمرة مبلولة ثلاثا
يطهر لو الماء متقاطر على بدنه اه فانه مع التقاطر يكون غسلا لا مسح الماء في الولو الجباسة اصابه نجاسة
قبل يده ثلاثا ومسحها ان كانت البسلة من يده متقاطرة جاز لانه يكون غسلا والا فلا (قوله بخلاف
فحويضا) اى وحصى وثوب وبدن عا ليس ارضا ولا متصلا بها اتصال قرار (قوله يمسحها) لما في سنن ابي
داود باب طهر الارض اذا يسي وساق بسنده عن ابن عمر قال كنت ابيت في المسجد في عهد رسول الله صلى
الله عليه وسلم وكنت شابا عجزا بواو كانت الكلاب تبول وتقبل وتدبر في المسجد ولم يكرهوا ريشون شيئا من ذلك اه
فلو اريد تطهيرها ما جلاص عليها الماء ثلاث مرات وتغسل في كل مرة بخمرة طاهرة وكذلك الوضوء
عليها الماء بكثرة حتى لا يظهر أثر النجاسة شرح النية وقع وهل الماء في الصورة الثانية نجس ام طاهر فيهم

تحوطه وليصل فيهما هكذا يحفظه
هو له فيها أى النعل ويجوز راقظ
الحديث تأويل اه معصمه

خلاف المختار (وبما هو خف
ومحو) كنعل (تجسس بنى جرم)
هو كل ما يرى بعد الجفاف ولومن
غيرها كنهر وبول اصابه تراب
به يفتي (بدلك) يزول به اثرها
(والا) جرم لها كبول (فيغسل
(و) يطهر (صقيل) لا مسام له
(بكرة) وظفر وعظم وزجاج وآية
مدهونة او خرأى وصفائح
فضة غير منقوشة (بمسح يزول
به اثرها) مطلقا به يفتي (و) تظهر
(ارض) بخلاف نحو يمسح
(ييسها)

قوله فان له مساما هكذا يحفظه
ولعل صوابه مسام بخلاف
الائق لكونه على صيغة منتهى
الجمع كالا يفتي اه معصمه

من قول البحر صلب عليها الماء كثيرا ثم ذكرها حتى تشفت طهرت أنه نجس لأنه علق لها رتبها بشا فيها أي يسها
وبه صرح في التلخيصية عن الخلة حيث قال ويتجسب الموضع الذي انتقل الماء إليه وفي البدائع ما يدل عليه
والظاهر أن هذا حيث لم يصير الماء جاريا عرفا أما لو جرى بعد انفصاله عن محلها ولم يظهر فيه أثرها فتبقى
أن يكون طاهر الآن الجاري لا نجس وإن لم يكن له مدد حال يظهر فيه الأثر يدل عليه ما في الذخيرة
وعن الحسن بن أبي مطيع إذا صب عليها الماء بغير قدر ذراع طهرت الأرض والماء طاهر بمجرد نزول الماء
الجاري وفي المتنق أصابها المطر غالبا وجرى عليها فذلك مطهر لها ولو قليلا لم يجر عليها لم تطهر في غسل قدميه
وخفيه يريده إذا كان المطر قليلا ومشي عليها له فهذا نص في المقصود والله الحمد وسنذكر آخر الفصل
تمام ذلك (قوله أي جفافها) المراد به ذهاب الندوة وفسر الشارح به لأنه المشروط دون اليبس كما دلت
عليه عبارات الفقهاء قهستاني وصرح به ابن الكمال عن الذخيرة (قوله ولو يريح) أشار إلى أن تقييد
الهداية وغيرها بالشمس اتصافا فإنه لا فرق بين الجفاف بالشمس أو بالنار أو بالريح كما في الفتح وغيره (قوله
كلون وريح) أدخلت المكافاة الطم وبه صرح في البحر والذخيرة وغيرهما (قوله وله الطهورية)
لأن الصعيد علم قبل التجسس طاهر أو طهور أو بالتجسس علم زوال الوصفين ثم ثبت بالجفاف شرعا أحدهما معنى
التطهير فيبقى الآخر على ما علم من زواله وإذا لم يكن طهورا لا يتيممه به (قوله مفروش) أما الموضوع
غير مثبت فيها ثقل ويحول فلا بد من الفصل لأن الطهارة بالجفاف انما وردت في الأرض ومثل هذا لا يسمى
أرضا عرفا ولا يدخل في بيع الأرض حكما لعدم اتصاله بها على جهة القرار فلا يلحق بها شارح المنية زاد
في الحلية وإذا قطع المفروش بعد ذلك هل يعود نجسا فيه روايتان قلت والاشبه عدم العود اه وفي البحر
عن الخلاصة أنه المختار (قوله بالخاء) أي المجهة المضمومة والصاد المهملة المشددة (قوله تجمية
سطح) من الحجر بالفتح وهو المنع وفسره في الدرر تبعا لصدر الشريعة بالسفرة التي تكون على السطوح أي
لا تمنع من النظر إلى من هو خلفها وفسره في المغرب والصاحح باليت من القصب (قوله وكلا) بوزن جبل
قال في المغرب هو اسم لما يرعى الدواب رطبا كان أو يابسا (قوله وكذا الخ) ومثله الحصاد إذا كان
متداخلا في الأرض كما في المنية وفي التلخيصية أما إذا كان على وجه الأرض لا يظهر اه والظاهر أن
القرب لا ينقيد بذلك والازم تقييد الأرض التي تطهر باليبس بالارتاب عليها تأمل (قوله الاجرا خشنا
الخ) في الخاتمة ما نصه الجردا أصابته التماسية إن كان حجرا يشرب التماسية كجراحي يكون يسه طهارة
وإن كان لا يشرب لا يطهر إلا بالفصل اه ومثله في البحر ويبحث فيه في شرح المنية فقال هذا بناء
على أن النص الوارد في الأرض معقول المعنى لأن الأرض تجذب التماسية والهواء يحفظها فيقاس عليه
ما يوجد فيه ذلك المعنى الذي هو الاجتذاب ولما كان يلزم منه أن يطهر اللبن والابتر بالجفاف وذهب
الأثر وإن كان منفضلا عن الأرض لوجود التشرب والاجتذاب اه وعن هذا استظهر في الحلية حل
ما في الخاتمة على الحجر المفروش دون الموضوع وهذا هو المتبادر من عبارة التمرين لئلا يكون يرد عليه أنه
لا يظهر فرق حيث ذين الخشن وغيره فالأولى حمله على المنفصل كما هو المفهوم المتبادر من عبارة الخاتمة
والبحر ويجاب عما بحثه في شرح المنية بأن اللبن والابتر قد خرجا بالطبخ والصنعة عن ماهيتهما
الأصلية بخلاف الحجر فإنه على أصل خلقته فأشبهه الأرض بأصله وأشبهه غيرهما بانفصاله عنها فقلنا إذا كان
خشنا فهو في حكم الأرض لأنه يشرب التماسية وإن كان امس فهو في حكم غيرهما لأنه لا يشرب التماسية
واقه اعلم (قوله بفرك) هو الحلك باليد حتى تنفقت بصر (قوله ولا يضر بقاء أثره) أي كبقائه بعد الفصل
بجر (قوله إن طهر رأس حشفة) قيل هو نقيذ أيضا بما إذا لم يسبقه مذى فان سبقه فلا يطهر إلا بالفصل
وعن هذا قال شمس الأئمة الحلواني مسألة المني مشكلة لأن كل غل يندى ثم عني الآن يقال أنه مغلوب بالمني
مستحك فيمفعيل تبعا له وهذا ظاهر فانه إذا كان كل غل يندى ثم عني الآن يقال أنه مغلوب بالمني
اعتبر مستهلكا للضرورة بخلاف ما إذا لم يستنج بالماء حتى امتلأ لعدم المني له ففتح وما في البحر
من أن ظاهر المتن أن الإطلاق فإن المني لم ينف عنه إلا لكونه مستهلكا للضرورة فكذلك البول رده في النهر
بأن الأصل أن لا يجعل التجسس تبعا لفيرة الأبليل وقد قام في المني دون البول اه قال الشيخ إسماعيل وهو

أي جفافها ولو يريح (وذهب
أثرها) كلون وريح (ل) أجل
(صلاة) عليها (لا تيمم) بها لأن
المشروط لها الطهارة وله الطهورية
(و) حكم (أجر) ونحوه كلين
(مفروش وخص) بالخاء تجمية
سطح (وشجر وكلا) قائمين في أرض
كذلك (أي) كأي أرض فيطهر
بجفاف وكذا كل ما كان ثابثا
فيها لا خذه حكمها باتصاله بها
فالمنفصل يغسل لا يغير الاجرا
خشنا كرجى فكأرض (ويطهر
مني) أي محله (يايس بفرك) ولا
يضر بقاء أثره (إن طهر تأخير
حشفة)

وجبه كالا ينفق اه وقال العلامة نوح والحق أن المذبي انما عني عنه الضرورة لا الاستهلاك ثم اطلق في مقامه
 في حاشية اخي بعلبي من أن اللائق بحال المسلم أن لا يكتفى بالفرك في المني ابد الا ان القيود المعتبرة فيه مما يستحيل
 رعايتها عادة فراجع (قوله ~~كان~~ مستنصيا بما) أي بعد البول واحترز عن الانتصاب بالجر لانه حقل
 للنساسة لا قالع لها كما مر في مسألة البئر قال في شرح المنية ولو بال وللمستنصج بالماء قبل لا يظهر المني الخارج
 بعده بالفرك قاله ابو اسحق الحافظ وهكذا روى الحسن عن اصحابنا وقيل ان لم يتشر البول على رأس
 الذكر ولم يجاوز الثقب بطهرية وكذا ان اتشر ولو كان خرج المني دفعا لانه لم يوجد مروه على البول
 الخارج ولا اثر لم يورده عليه في الداخل لعدم الحكم بنجاسته اه وحاصله كما قال نوح افسدى اما أن يتشر
 كل من البول والمني اولا ولا البول فقط او المني فقط في الاول لا يطهر بالفرك وفي الثلاثة الاخيرة
 يطهر (قوله لتلوثه بالنجس) قد يقال بناء على القول المأثور آتفا انه اذا خرج المني ولم يتشر على رأس
 الذكر لا تلوث فيه افاده ط (قوله برطوبة الفرج) أي الداخل بدليل قوله اوج وأما رطوبة الفرج الخارج
 فطاهرة اتفاقا اه ح وفي منهاج الامام النووي وطوبى الفرج ليست بنجسة في الاصح قال ابن حجر في شرحه
 وهي ماء ابيض متردد بين المذي والعرق يخرج من باطن الفرج الذي لا يجب غسله بخلاف ما يخرج مما يجب
 غسله فانه طاهر قطعاً ومن وراء باطن الفرج فانه نجس قطعاً ككل خارج من الباطن كالماء الخارج مع الولد
 او قبله اه وسنذكر في آخرب الاستنجاء أن رطوبة الولد طاهرة وكذا السحلة والبيضة (قوله أما عنده)
 أي عند الامام وظاهر كلامه في آخر الفصل الا أن انه المعتقد (قوله اولا رأسها طاهرا) او مانعة التلوث
 مجوزة الجمع فيصدق بما اذا كان يابساً ورأسها غير طاهراً او رطباً ورأسها طاهراً ولم يكن يابساً ولا رأسها طاهراً
 وفي بعض النسخ بالواو بدل او وهو سهو من النسخ اه ح اقول لسهولة غاية ما يلزمه انه تصريح به
 الصور وهو صورة الجمع دون صورتي الانفراد فافهم (قوله ولود ما عيطا) بالعين المهملة أي طريا مغرب
 وفاموس أي ولو كانت النجاسة دما عيطا فانها لا تطهر الا بالغسل على المشهور وتصريحهم بأن طهارة الثوب
 بالفرك انما هو في المني لا في غيره يجرى في المني الجنبى لو أصاب الثوب دم عيط فليس خفته طهر كما في فتاوى
 وكذا ما في القهستاني عن التوازل ان الثوب يطهر عن العذرة الغليظة بالفرك قياساً على المني اه نعم لو خرج
 المني دما عيطا فانها طاهرة بالفرك (قوله بالفرق) أي في فركه يابساً وغسله طريا (قوله ومنهيا) أي المرأة
 كما صححه في الغانية وهو ظاهر الرواية عندنا كما في محسارات النوازل وجرم في السراج وغيره بخلافه ووجهه
 في الحلية بما حاصله ان كلامهم متظافر على أن الاكتفاء بالفرك في المني استحسان بالارعة على خلاف القياس
 فلا يطبق به الا ما في معناه من كل وجه والنص ورد في مني الرجل ومني المرأة ليس مثله لركته وغلظ مني الرجل
 والفرق انما يبرز زوال المفروك او تقليله وذلك فيماله جرم والريق المائع لا يحصل من فركه هذا الفرض فيدخل
 مني المرأة اذا كان غليظا ويخرج مني الرجل اذا كان رقيقا للعارض اه اقول وقد يؤيد ما صححه في الغانية
 بما صح عن عائشة رضي الله عنها كنت احل المني من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يعل ولا خفاء
 انه كان من جماع لان الانبياء لا تحتلم فيلزم اختلاط مني المرأة به فيدل على طهارة منيها بالفرك بالار
 لا بالالحاق فتدبر (قوله كما يجسه الباقى) لعله في شرحه على النجاسة وأما في شرحه على الملتقى فلم اجد فيه
 وسبقه الى ذلك القهستاني فقال والمني شامل لكل حيوان فينبغي أن يطهر به اه أي بالفرك وفي حاشية
 ابي السعود لافرق بين مني الآدمي وغيره كما في الفيض والقهستاني ايضا خلافاً لما نقله المحوى من
 السمرقندي من تقييده بمني الآدمي اه اقول المنقول في البحر والتاريخانية أن مني كل حيوان نجس وإنما
 عدم الفرق في التطهير فاحتاج الى نقل وما مر عن السمرقندي من حجه ولذا قال ح ان الرخصة وردت في مني
 الآدمي على خلاف القياس فلا يقاس عليه غيره فان الحق دلالة يحتاج الى بيان أن مني غير الآدمي خصوصاً
 مني الخنزير والكلب والفيل الداخل في عموم كلامه في معنى مني الآدمي ودونه شرط القتاد اه ورأيت
 في بعض الهوامش من شرح النجاة للبرجندی انه قال قد ذكرنا أن الحكمة في تطهير الثوب من المني بالفرك عموم
 البلوى وعدم تداخله الثوب قبل النظر الى الاول لا يكون حكماً غيره من سائر الحيوانات كذلك اه (تنبيه)
 فحاشية المني عندنا مغلطة سراج والعلاقة والمضغة بحسان كالمني نهاية وزيلنى وكذا الولد اذا لم يستعمل لما

مستحسان كان مستنصيا بما وفى
 المجتبى أو ليجتزع فانزل لم يطهر
 الا بفسله لتلوثه بالنجس انتهى
 أي برطوبة الفرج فيكون مفترعا
 على قولهما بنجاستها أما عنده
 قهى طاهرة كسائر رطوبات البدن
 جوهرية (والا) يكن يابساً أولاً
 وأساها طاهراً (فيغسل) كسائر
 النجاسات ولود ما عيطا على
 المشهور (بلا فرق بين منيه) ولو
 وقيل المرض به (ومنهيا) ولا بين
 مني آدمي وغيره كما يجسه الباقى
 (ولا بين ثوب) ولو جدياً أو مبطناً
 في الاصح (وبدن على الطاهر) من
 المذهب ثم هل يعود بنجاسه بعد
 فركه المعتقد لا

في الغلبة لوسقط في الماء افسده وان غسل وكذا الوجه المصلي لا تصح صلاته بجر وأما ما نقله في البحر
بعد ذلك عن الفتح من أن العلقه اذا صارت مضغة تطهر فشكل الأمان يجب بجملة على ما اذا خفت فيها الروح
واستقرت الحياة الى الولادة تأمل (قوله بغير مائع) أي كالدك في الخلف والجفاف في الارض والدياغة
الحكمية في الجلد وغوران الماء في البر والمسخ في الصقيل قال في البحر بعد سوق عباراتهم فيها فالجمل أن
التصحيح والاختيار قد اختلف في كل مسألة منها كما ترى فالاولى اعتبار الطهارة في الكل كما يفيد أصحاب
المتون حيث صرحوا بالطهارة في كل واختاره في الفتح ولا يرد المستقني بالجواب اذا دخل الماء فانه ينحس
لان غير المائع لم يعتبر مطهرا في البدن الا في المني اه اي فالجواب لا يطهر محل الاستنماء من البدن وانما هو مقل
فلهذا ينحس الماء بخلاف ذلك ونحوه فانه مطهر ومقتضاء أن الخلف لو وقع في ماء قليل لا ينحس ثم رأيت
في التجميع قال ولو ألقى تراب هذه الارض بعد ما جف في الماء هل ينحس هو على هاتين الروايتين اه اي فعلى
رواية الطهارة لا ينحس وقد مننا أن الاجرة اذا تجسبت جفت ثم قلعت فالخيار عدم العود (قوله وقد أنهيت
في الخزان الخ) ونصها ذكرها أن التطهير يكون بغسل وجرى الماء على نحو بساط ودخوله من جانب وخروجه
من آخر بحيث يذهب جارا يغسل طرف ثوب نسي محل نجاسته ومسح مصقيل ومسح قطع وموضع محجمة
وفصد ثلاث خرق وجفاف ارض وذلك خف وفركه حتى واستنماء بنحو حجر ونحت ملح وخشبة وتقوّر نحو
سمن جامد بأن لا يستوى من ساعته وذكاة ودينغ وناوند فطن نجس اقله وقسمه مثلي وغسل وبيع وهبة
واكل لبعضه وانقلاب عين وقلها يجعل اعلى الارض اسفل ونزع بر وغورانها وغوران قدر الواجب وجرانها
وتخلل خرو وكذا تحليلها عندنا وعلى الصم عند الثاني ونضع بول صغير عند الشافعي فهذه نيف وثلاثون
وفي بعضها مساححة اه ووجه المساححة ما اوضحه في النهر من انه لا ينبغي عدا التقوّر لان السمن الجامد
لم يتجسب كله بل ما لقي منه فقط ولا قلب الارض لبقاء النجاسة في الاسفل وكذا القسمة والاربعة بعدها وانما
يجوز الانتفاع لوقوع الشك في بقاء النجاسة في الموجود وكذا الندف ومن عده شرط كون النجس مقدارا
قليلا يذهب بالندف والا فلا يطهر كما في البرازية اه اقول ومثل التقوّر انعت على أن في كثير من هذه المسائل
تدخل ولا ينبغي ذكر نضع بول الصبي الصغير بالماء لانه ليس مذهبا هذا وقد زاد بعضهم نفع الروح بناء على
ما قد مناه أنفا عن الفتح وزاد بعضهم التقوية كالسكين اذا موى اى سقى بماء نجس يمتد بها طاهر ثلاثا يطهر
وكذا الحس اليد ونحوها (قوله وغير نظم ابن وهبان) حيث قال في فصل المعايير ملغزا

وآخر دون الفرك والندف والجفا * ف والتفت قلب العين والفصل يطهر
ولادينغ تحليل ذكاة وتحلل * ولا المسح والنزع والدخول التقوّر

وزاد شارحها بيتا فقال

واكل وقسم غسل بعض وحمله * وندف وغلى يبيع بعض تقوّر

اه وأراد بقوله وآخر الحفر أي مائى آخر من المطهرات غير هذه المذكورات (قوله وقلب العين) كاتقلاب
الخنزير ملحا كما سيأتى متنا (قوله الحفر) أي قلب الارض يجعل الاعلى اسفل (قوله وتحلل) أي تحليل الخمر
بالقاء شي فيها وهو كالتخلل بنفسها وهما اذا خلان في انقلاب العين كما يعلم من البحر قال في الفتح ولو صب ماء
في خروا بالعكس ثم صار خلاطه في الصميج بخلاف ما لو وقعت فيها فأرة ثم اخرجت بعد ما تخللت في الصميج لانها
تجسبت بعد التخلل بخلاف ما لو اخرجت قبله اه وكذا لو وقعت في العصير أو وقع فيه كلب ثم تخمر ثم جعل
لا يطهر هو المختار بجر عن الخلاصة وفي الخالية خمر صب في قدر الطعام ثم صب فيه الخلل وصار حامضا
بهيث لا يمكن اكله لحوضته وجوضته جوضة الخلل لا بأس باكله وعلى هذا اكل ما صب فيه الخلل وصار
خللا وكذا لو وقعت فأرة في خمر واستخرجت قبل التفسخ ثم صارت خللا فلو بعده لا يحل والخلل النجس اذا صب
في خمر فصار خللا يكون نجسا لان النجس لم يتغير واذا ألقى في الخمر رغيف أو بصل ثم صار الخمر خللا فالصميج
انما طاهر اه وسياق شي من ذلك في الفروع آخر الفصل الاق (قوله ذكاة) أي ذبح حيوان فانه
يطهر بالذكاة وكذا الصم ولو من غير ما كول على احد التجميعين كما مر في محله (قوله والدخول) أي دخول
في الطهارة في الطهارة في الطهارة مع خروجته من جانب آخر وان قل في الصميج كما مر (قوله التقوّر)

وكذا اكل ما حكم بطهارته بغير
مائع وقد أنهيت في الخزان
المطهرات الى نيف وثلاثين وغيرت
نظم ابن وهبان فقلت
وغسل ومسح والجفاف مطهر
ونقت وقلب العين والحفر ذكر
ودينغ وتحليل ذكاة وتحلل
وفرك وذلك والدخول التقوّر

قوله لبعضه تنازع فيه كل من
غسل وبيع وهبة وأكل اه منه

قوله التقوّر بالعين المجبهة بمعنى
غوران البر وقول شارح الوهبانية
الاق تقوّر هو بالتشافه بمعنى
تقویر السمن الجامد اه منه
قوله ونحوه اى هيته من فعل للنهي
وهبه اه منه

أى غوران ماء البئر قد رما يجب نزحه منها مطهر لها كالنزع كما تقدم (قوله تسرفه في البعض) أى من نحو
حنطة تنجس بعضها والتصرف بيم الأكل والبيع والهبة والصدقة إفاده ح وهذه المسألة سنأتى منها
وينبغى تقييد التصرف بأن يكون بمقدار ما تنجس منها أو أكثر لا أقل كما يفيد ما تقدمناه في التذلل عن النهر
(قوله ونزحها) أى نزح البئر (قوله ونار) كالأحرق موضع الدم من رأس الشاة بصر وله نظائر يأتى
قريباً ولا تظن أن كل ما دخلته النار يطهر كما بلغنى عن بعض الناس أنه توهم ذلك بل المراد أن ما استحققت به
التجاسة بالنار أو زال أثرها بها يطهر ولذا قيد ذلك في المنية بقوله في مواضع (قوله وغلى) أى بالنار كغلى
الدهن أو اللحم ثلاثاً على ماسياً أى يئانه (قوله غسل بعض) أى بعض نحو ثوب تنجس شئ منه كما سياتى
الكلام عليه (قوله تقور) أى تقوير نحو من جامد من جوانب التجاسة فهو من استعمال مصدر اللزوم
في المتعدى كالطهارة بمعنى التطهير كما إفاده الجوى ونزع بالجاء المانع وهو ما ينضم بعضه إلى بعض فانه
ينجس كله ما لم يبلغ القدر الكثير على ما مر اه فتح أى بأن كان عشر فى عشر وسياً فى كيفية تطهيره لئلا تنجس
(قوله ويطهر زيت الخ) قد ذكر هذه المسألة العلامة قاسم فى فتاواه وكذا ما سأتى منها وشراً من مسائل
التطهير بانقلاب العين وذكر الأدلة على ذلك بما لا مزيد عليه وحقق ودقق كما عوداً به رحمه الله تعالى فليراجع
ثم هذه المسألة قد تفرعوا على قول محمد بالطهارة بانقلاب العين الذى عليه الفتوى واختاره أكثر المشايخ
خلاف الأبي يوسف كفى شرح المنية والفتح وغيرهما وجابرة الجنبى جعل الدهن النجس فى صابون يفتى بطهارته
لأنه تغير والتغير بطهر عند محمد ويقتى به البلوى اه وظاهره أن دهن الميتة كذلك لتغيره بالنجس دون المتنجس
الآن يقال هو خاص بالنجس لأن العادة فى الصابون وضع الزيت دون بقية الأدهان تأمل ثم رأيت فى شرح
المنية ما يؤيد الأول حيث قال وعليه يتفرع ما لو وقع انسان أو كلب فى قدر الصابون صار صابوناً يكون طاهراً
لتبديل الحقيقة اه ثم أعلم أن العلة عند محمد هى التغير وانقلاب الحقيقة وأنه يقتضى به البلوى كما علم مما مر
ومتضاه هدم اختصاص ذلك بالحكم بالصابون فدخل فيه كل ما كان فيه تغير وانقلاب حقيقة وكان فيه بلوى
عامة فيقال كذلك فى الدبس المطبوخ إذا كان زيبه متنجساً ولا سيما أن الفاريد خله فيبول ويعرف فيه وقد
حيزت فيه وقد بحث كذلك بعض شيوخ مشايخنا فقال وعلى هذا إذا تنجس السهم ثم صار طينة بطهر
خصوصاً وقد عمت به البلوى وقاسه على ما أذوقه مصفوفى برحق صار طينة لا يلزم إخراجها لاستحالتها قلت
لكن قد يقال إن الدبس ليس فيه انقلاب حقيقة لأنه عصير بعد الطبخ وكذا السهم إذا درس واختلط دهنه
بأجزائه ففيه تغير وصف فقط كلب صار جبناً وبر صار طينة وطجين صار خبزاً بخلاف نحو خرصار خلوا وجمار
وقع فى ملحمة فصار ملحاً وكذا دودى خرصار طرياً وعذرة صارت رماداً وأوجاة فان ذلك كله انقلاب حقيقة
إلى حقيقة أخرى لا مجرد انقلاب وصف كما سياتى والله أعلم (قوله رش بماء نجس) أى أو بال فيه صبي أو مسح
بخرقة متبلبة نجسة طلية (قوله لا بأس بالخزفيه) أى بعد ذهاب البلبة النجسة بالنار والانتجس كفى الخاتمة
(قوله ذكره الحلبي) وعلمه بقوله لا ضحلال التجاسة بالنار وزوال أثرها (قوله وعنى الشارع) فيه تغيير
لفظ المتن لأنه كان مبنياً للمجهول لئلا يكتفى بقصد التنية على أن ذلك مروى لأعض قيس فقط قال فى شرح
المنية ولنا أن القليل عفو أجماعاً إذا الاستجماء بالجركاف بالإجماع وهو لا يستأصل التجاسة والتقدير بالدرهم
مروى من عمرو على وابن مسعود وهو مما لا يعرف بالرأى فيصل على السماع اه وفى الطلية التقدير بالدرهم
وقع على سبيل الكناية عن موضع خروج الحدث من الدبر كما إفاده إبراهيم النخعي بقوله انهم استكروا ذكر
المقاعدة فى مجالسهم فكنوا عنه بالدرهم وبعضه ما ذكره المشايخ عن عمر أنه سئل عن القليل من التجاسة
فى الثوب فقال إذا كان مثل ظفري هذا لا يمنع جواز الصلاة قالوا وظفروه كان قريباً من كفنا (قوله وإن كره
تجرباً) أشار إلى أن العفو عنه بالنسبة إلى حصة الصلاة به فلا ينافى الإثم كما استنبطه فى البحر من عبارة
السراج ونحوه فى شرح المنية فانه ذكر ما ذكره الشارع من التفصيل وقد نقله أيضاً الحلبي عن البنايع لكنه
قال بعده والاقرب أن غسل الدرهم ومادونه مستحب مع العلم به والقدرة على غسله فتركه حيث خالف الأولى
ثم الدرهم غسله أكد مادونه فتركه اهتد كراهة كما يستفاد من غير ما كتب من مشاهير كتب المذهب فى المحيط
يكروه أن يصلى ومعه قدر درهم لو دونه من التجاسة حالها به لا اختلاف فى الناس فيه زاد فى مختارات النوازل أحاديثاً

تصرفه في البعض ندف ونزحها
ونار وغلى غسل بعض تقور
(و) يطهر (زيت) تنجس (يجعله
صابوناً) به يقتى للبلوى كنور رش
بماء نجس لا بأس بالخزفيه (كطين
تنجس فجعل منه كوز بعد جعله
على النار) يطهر أن لم يظهر فيه
أثر النجس بعد الطبخ ذكره الحلبي
(وعنى) الشارع (عن قدر درهم)
وان كره تجرباً فيجب غسله
بومادونه تنجس فليس من

قوله قالوا الخ بقرّة ما قالوا فى علم
الثوب أنه يجعل إذا كان عرض
أربع أصابع فتقبل المراد من أصابع
السف كاصابع عمرو بنى الله عنه
قالها عند شعرا اه منه

على ازالته وحديث تعاد الصلاة من قدر الدرهم من الدم لم يثبت ولو ثبت جل على استحباب الاعادة وفيما بينه وبين ما دل عليه الاجماع على سقوط غسل المخرج بعد الاستحباب من سقوط قدر الدرهم من النجاسة مطلقا اه ملخصا اقول وبؤيده قوله في الفتح والصلاة مكروهة مع ما لا يمنع حتى قيل لو علم قليل النجاسة عليه في الصلاة برفضها لم يحذف فوت الوقت واجماعه اه ومثله في النهاية والمحيط كما في البحر فتدسوى بين الدرهم وما دونه في الكراهة ورفض الصلاة ومعلوم أن ما دونه لا يكره بخبر ما اذا لا فائده بالتسوية في اصل الكراهة التزيمية وان تفاوتت فيه ما يؤيده تعطيل المحيط للكراهة باختلاف الناس فيه اذ لا يستلزم التحريم وفي التساقط ما نصه فالواجبة اذا كانت النجاسة اكثر من قدر الدرهم والناظرة اذا كانت مقدار الدرهم وما دونه وما في الخلاصة من قوله وقدر الدرهم لا يمنع ويكفي مسيئا وان اقل فالأفضل أن يغسلها ولا يكون مسيئا اه لا يدل على كراهة التحريم في الدرهم لقول الاصوليين ان الاساءة دون الكراهة ثم يدل على تأكد ازالته على ما دونه فيوافق ما مر عن الحلبة ولا يخالف ما في الفتح كما لا يخفى وبؤيده اطلاق اصحاب المتن قولهم وعنى قدر الدرهم فانه شامل لعدم الاثم فتقدم هذه النقول على ما مر عن النبايح والله تعالى اعلم (قوله والعبرة لوقت الصلاة) أي لو اصاب ثوبه دهن نجس اقل من قدر الدرهم ثم انبسط وقت الصلاة فزاد على الدرهم قيل يمنع وبه اخذ الاكثرون كما في البحر من السراج وفي المنية وبه يؤخذ وقال شارحها وتحققه أن المعتبر في المقدار من النجاسة الرقيقة ليس جوهر النجاسة بل جوهر المتنجس عكس الكثيفة فليتأمل اه وقيل لا يمنع اعتبارا لوقت الاصابة قال القهستاني وهو المختار وبه يفتي ونظائر الفتح اختياره ايضا وفي الحلبة وهو الاشبه عندي واليه مال سيدي عبد الغني وقال فلو كانت ازيد من الدرهم وقت الاصابة ثم جفت غخت فصارت اقل منعت هذا وفي البحر وغيره ولا يعتبر نفوذ المقدار الى الوجه الاخر لو الثوب واحد بخلاف ما اذا كان ذاتا قين كدرهم متنجس الوجهين اه وما في الخالية من أن الصحيح عدم المنع في الدرهم لانه واحد وفي الخلاصة انه المختار قال في الحلبة الحق أن الذي يظهر خلافه لان نفس ما في احد الوجهين لا ينقذ الى الاخر فلم تكن النجاسة متعددة بل متعددة وهو المناط اه (تقنة) قال في الفتح وغيره ثم ان ما يعتبر المانع مضافا الى المصلي فلو جلس المصلي او الحمام المتنجس في حجره جازت صلاته لو لم يصبي مستسكا بنفسه لانه هو الحامل لها بخلاف غير المستسك كالرضيع الصغير حيث يصير مضافا اليه ويبحث فيه في الحلبة بأنه لا اثر فيما يظهر للاستقبال لان المصلي في المعنى حامل للنجاسة ومن ادعاه فقله البيان اقول وهو قوي لكن المنقول خلافه وروى باسناد حسن عن انس رضي الله تعالى عنه قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي والحسن على ظهره فاذا سجد تحناه ولا يخفى أن الصغير لا يختلوع عن النجاسة عادة فهو مؤيد للمنقول (قوله وهو منقول) هذا هو الصحيح وقيل يعتبر في كل زمان درهمه بحر وأفاذا أن الدرهم هنا غيره باب الزكاة فانه هناك ما كان كل عشرة منه وزن سبعة مثاقيل (قوله في نجس كثيف) لما اختلف تفسير محمد للدرهم فتارة فسره بعرض الكف وتارة بالمتقال اختلف المشايخ فيه ووفق الهندواني بينهما بما ذكره المصنف واختاره كثير منهم وصححه الزيلعي والزاهدي وأقره في الفتح لأن أعمال الروايتين اذا امكن اولى وقامه في البحر والحلبة ومقتضاه أن قدر الدرهم من الكثيفة لو كان منبسطا في الثوب اكثر من عرض الكف لا يمنع كذا ذكره سيدي عبد الغني (قوله له جرم) تفسير للكثيف وعدمه في الهداية للدم وعده قاضي خان مما ليس له جرم ووفق في الحلبة يحصل الاول على ما اذا كان غليظا والثاني على ما اذا كان رقيقا قال وينبغي أن يكون المني كذلك اه فالمراد بنجس الجرم ما نشاهد بالبصر ذاته لا اثره كما مر ويأتي (قوله وهو داخل مفاصل اصابع اليد) قال ملا مسكين وطريق معرفته أن تعرف الماء باليد ثم تيسط فاقب من الماء فهو مقدار الكف (قوله من مغلظة) متعلق بقوله عني ط او بعدد ذرة صفة لكثيف ورقيق أي كائنين من نجاسة مغلظة وقال في الدرر متعلق بقدر الدرهم ثم اعلم أن المغلظ من النجاسة عند الامام ما ورد فيه نص لم يعارض بنص آخر فان عورض بنص آخر فنحذف كقول ما يؤيد كل لمح فأن حديث استتروا البول يدل على نجاسته وحديث العرييين يدل على طهارته وعندهما ما اختلف الاثمة في نجاسته فهو مخفف فالرث مغلظ عنده لانه عليه الصلاة والسلام سماه ركسا ولم يعارضه نص آخر وعندهما مخفف لقول مالك بظهارته لعموم البلوى وتعام تحقيقه في المطولات (قوله

وفوقه مبطل فيفرض والعبرة
لوقت الصلاة لا الاصابة على
الاكثر نهر (وهو منقول)
عشرون قيراطا (في) نجس
(كثيف) له جرم (وعرض مقصر
الكف) وهو داخل مفاصل
اصابع اليد (في رقيق من مغلظة

قوله استتروا البول هكذا
بخطه والمعروف في الحديث
استتروا من البول وليحذر
اه معصمه

مطلب
في طهارة بوله صلى الله عليه وسلم

بمعنى
في قول الفاروق ويعرها وبول الهرة

كعذرة) آدمي وكذا كل ما خرج
منه موجب الوضوء أو غسل مغلظ
(وبول غيرها كبول ولومن صغير
لم يطم) الأبول الخفاش وخره
فطاهر وكذا بول الفأرة لتعذر
التبرز عنه وعليه الفتوى كما في
التاترخانية وسبب آخر الكتاب
أن خره هالاً يفسد ما لم يظهر أثره
وفي الاشياء بول السنور في
غير أواني الماء غفو وعليه
الفتوى (ودم) مسفوح من سائر
الحيوانات الا دم شهيد مادام
عليه وما بقي في لحم مهزول وعروق
وكبد وطحال وقلب وما لم يسل
ودم حنك وقيل وبرغوث وبق
زاد في السراج وكان وهي كما في
القماموس كرمات دوية جمرات

كعذرة) تمثيل للمغلظة (قوله وكذا الخ) يرد عليه الرمح فانه طاهر ط يحمي على الصحيح وقيل
ان الكلام في الكشف والريق والرح ليس منها فليتامل او يقل ما في كل ما وافقه على النجس لان المزاجين
التغليظ (تنبيه) صرح بعض ائمة الشافعية طهارة بوله صلى الله عليه وسلم وسائر فضلاته وبه قال ابو حنيفة كما نقله
في المواهب اللدنية عن شرح البضاري للعيني وصرح به البيهقي في شرح الاشياء وقال الحافظ ابن حجر تظاهرت
الدلة على ذلك وعبارة الأئمة ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم ونقل بعضهم عن شرح المشكاة للمنزلة
علي القاري انه قال اختاره كثير من اصحابنا واطال في تحقيقه في شرحه على الثمالي في بلب طهارة في تعطره
عليه الصلاة والسلام (قوله مغلظ) لاحاجة اليه مع قوله كذا ط (قوله لم يطم) بفتح الياء أي
لم يأكل فلابد من غسله واكتفى الامام الشافعي بالنضح في بول الصبي ط والجواب عما استدله به
في المطولات (قوله الابول الخفاش) بوزن رمان وهو الوطواط سمى به لصغر عينه وضعف بصره فطموس
وفي البدائع وغيره بول الخفافيش وخرها ليس بنجس لتعذر صيانة الثوب والاواني عنها لا يتناول من الهواء
وهي قارة طيارة فلهذا تبول اه ومقتضاه أن سقوط النجاسة للضرورة وهو متجه على القول بأنه لا يؤكل
كما عزا في الذخيرة الى بعض المواضع معللاً بأن له ناباً ومشى عليه في الحائض لئلا يفسد نظريته في غاية البيان
بأن ذا الناب انما ينهي عنه اذا كان يصطاد بناه اي وهذا ليس كذلك وفي المبتنى قبل يؤكل وقيل لا ونقل
العبادي من الشافعية عن محمد أنه حلال وعليه فلا اشكال في طهارة بوله وخره ونجاسته في الحلية اقول
وعليه يمتنع قول السارح فطاهر والا كان الاولى أن يقول تعفونه فافهم (قوله وكذا بول الفأرة الخ) اعلم
انه ذكر في الخاتمة أن بول الهرة والفأرة وخرها نجس في اظهار الروايات يفسد الماء والثوب ولو طعن بغير الفأرة
مع الحنطة ولم يظهر أثره يعني للضرورة وفي الخلاصة اذا بالت الهرة في الاناء او على الثوب نجس وكذا بول
الفأرة وقال الفقيه ابو جعفر نجس الاناء دون الثوب اه قال في الفتح وهو حسن لعادة تحميم الاواني وبول
الفأرة في رواية لا بأس به والمتشايخ على انه نجس لحفة الضرورة بخلاف خرها فان فيه ضرورة في الحنطة
اه والحاصل أن ظاهر الرواية نجاسة الكل لكن الضرورة متحققة في بول الهرة في غير المائعات كالتياباب
وكذا في خره الفأرة في نحو الحنطة دون الثياب والمائعات وأما بول الفأرة فالضرورة فيه غير متحققة
الا على تلك الرواية المارة التي ذكر الشارح أن عليها الفتوى لكن عبارة التاترخانية بول الفأرة وخرها نجس
وقيل بولها معفو عنه وعليه الفتوى وفي الحلة الصحيح انه نجس اه ونظن الفتوى وان كان آكد من لفظ
الصحيح الآن القول الثاني هنا تأيد بكونه طاهر الرواية فافهم لئلا يفتن في فصل البئر ان الاصح انه لا ينجسه
وقد يقال ان الضرورة في البئر متحققة بخلاف الاواني لانها تخمر كما مر فتدبر (قوله الادم شهيد) أي ولو
مسفوحاً كما اقتضاه كلامه وكلام البصر (قوله مادام عليه) فلو حمله المصلي جازت صلاته الا اذا أصابه منه
لانه زال عن المكان الذي حكم بطهارته جوى ونحوه في الحلية (قوله وما بقي في لحم الخ) يوحى أن هذه
الدماء طاهرة ولو كانت مسفوحة وليس مجرد فهي خارجة بقصد المسفوح كما هو صريح كلام البصر وأما هذه
وفي البزازية وكذا الدم الباقي في عروق المذكاة بعد الذبح وعن الامام الثاني انه يفسد الثوب اذا خشي
ولا يفسد القدر للضرورة والافتراف انه كان يرى في برمة عائشة رضي الله عنها مسفوعة دم العنق والدم الخارج
من الكبد لو من غيره فنجس وان منه فطاهر وكذا الدم الخارج من اللحم المهزول عند القطع ان منه فطاهر
والافلا وكذا دم مطلق اللحم ودم القلب قال القاضي الكبد والطحال طاهران قبل الفصل حتى لو طلى به
وجه الخف وصلى به جاز اه (قوله وما لم يسل) أي من بدن الانسان بجر لكن في حوائض الخوي أن
التقييد بالانسان اتفاق لان الظاهر أن غيره كذلك (قوله ودم حنك) لانه ليس بدم حقيقة لانه اذا ليس ببعض
والدم يسود وشمل السمك الكبير اذا سال منه شيء في ظاهر الرواية بجر (قوله وقيل وبرغوث وبق) أي
وان كثر بجر ومنية وفيه تعريض بما عن بعض الشافعية انه لا يبغي عن السمك ومنه وشمل ما كان
في البدن والثوب تعمد أصابته أولاً اه حلة وعليه فلو قتل القمل في ثوبه يعني منه وعملته في الحلية
ولو ألقاه في زيت ونحوه لا ينجسه للملح في كتاب الطهارة من أن يموت ما لا يفسد ما لاله في الاناء لا ينجسه
وفي الحلية البرغوث بالنضح والفتح قليل (قوله كرمات) هو الفأرة المعروف (قوله دوية) بنم فتح حنك

الباء المشددة وشديد الباء الموحدة تصغير دابة (قوله لساعة) أي شديدة المسح وهو الحصى وتماثله في ح
 (قوله وغير) هذا ما في عامة المتون وفي القهستاني من فتاوى الديتاري قال الامام خواهرزاده ان لم يرتفع
 الصلاة وان قلت بخلاف سائر النجاسات اه (قوله وفي باقي الاشربة) أي المسكرة ولونبيذ على قول محمد
 المقتضى ط (قوله وفي النهر الاوسط) واستدل بما في المنية صلى وفي نوبه دون الكثير القاحش من السكر
 او النصف تجزئه في الاصح قال ح وهو نص في التحفيف فكان هو الحق لان فيه الرجوع الى الفرع المنصوص
 في المذهب وأما ترجيح صاحب البحر فبحث منه اه قلت لكن في القهستاني وأما مسوى الخمر من الاشربة
 الحرمة فغلظة في ظاهر الرواية خفيفة على قياس قولهما اه فأفاد أن التحفيف مبنى على قولهما أي لثبوت
 اختلاف الأئمة فان السكر والنصف وهو الباذق قال مجلهما الامام الاوزاعي ويظهر لي التوفيق بين الروايات
 الثلاث بأن رواية التغلظ على قول الامام ورواية التحفيف على قولهما ورواية الطهارة خاصة بالاشربة المباحة
 وينبغي ترجيح التغلظ في الجميع يدل عليه ما في غرر الافكار من كتاب الاشربة حيث قال وهذه الاشربة
 عند محمد ومواقبه كغيره بلا تفاوت في الاحكام وبهذا يفتى في زماننا اه قوله بلا تفاوت في الاحكام
 يقتضى أنها مغلظة فتدبر (قوله لا يذوق) بالذال المجهة أو بالزاي ح عن القاموس (قوله كبط
 اهلى) أما ان كان يطير ولا يعيش بين الناس فكالحامة يجر عن البرازية وجعله كالحامة موافق لرواية الكرخي
 كما يأتي (قوله ودجاج) بتثنية الدال يقع على الذكر والانثى حلية (قوله فان مأكولا) كحمام وعصفور
 (قوله فطاهر) وقيل معفو عنه لوقيل لعدم البلوى والاول اشبه وهو ظاهر البدائع وانعائية حلية
 (قوله والانهف) أي والا يكن ما كولا كالصقروالبازي والحدأة فهو نجس مخفف عنده مغلظ عندهما
 وهذه رواية الهندواني وروى الكرخي انه طاهر عندهما مغلظ عندهم ونجس في البحر ويأتي (قوله وروث
 وخثي) قدما في فصل البز أن الروث للفرس والبغل والحمار والخثي بكسر فسكون للبقرة والغنم والبعير
 للابل والغنم واخره للظيور والنحو للكلب والعذرة للانسان (قوله أفادهم ما نجاسة خمر كل حيوان)
 ارباب النجاسة المغلظة لان الكلام فيها ولا نصراف الاطلاق اليها كما يأتي ولقوله وقال لا محققة واراد
 بالحيوان ماله روث او خثي أي سواء كان مأكولا كالفرس والبقرة ولا كالحمار والاخره الأدنى وسباع
 البهائم متفق على تغلظه كما في الفخ والجر وغيرهما فافهم (قوله وفي الشرب ليلية الخ) عزاء فيها الى مواهب
 الرحمن لكن في التكت للسلامة فاسم أن قول الامام بالتغلظ رجحه في المبسوط وغيره اه ولذا جرى عليه
 اصحاب المتون (قوله وطهرهما محمد آخر) أي في آخر امره حين دخل الرى مع الخليفة ورأى بلوى الناس
 من امتلاء الطرق والخلانات بها وقاس المشايخ على قوله هذا طين بشارى غنغ (قوله وبه قال مالك) فيه انه
 يقول ما اكل لحمه فبوله ورجيعه طاهر فقط فلا يقول بطهارة روث الحمار ط (قوله كما في الظهيرية) ونصها
 على ما في البحر وان اصابه بول النساء وبول الأدنى تجعل الخفيفة تبعا للغلظة اه وظاهره ولو انخفضة
 اكثر من الغلظة كما قاله ط قلت لك في القهستاني تجمع النجاسة المتفرقة تجعل الخفيفة غلظة اذا كانت
 نصفا او اقل من الغلظة كما في المنية اه ونحوه ما في الفتية نصف النجاسة الخفيفة ونصف الغلظة يجمعان
 اه ويمكن أن يقال معنى الاول انه اذا اختلطت الخفيفة بالغلظة جعلت تبعا للغلظة فاذا زادت على الدرهم
 منعت الصلاة كالأختلطت الغلظة بما طاهر ومعنى الثاني انه اذا كان كل منهما في موضع ولم يبلغ كل منهما
 بانحراده المقدار المانع فترجح الغلظة لو كانت اكثر او مساوية للتخفيف فاذا زاد مجموعهما على الدرهم منع
 ولو كانت الخفيفة اكثر ترجح فاذا بلغ مجموعهما ربع الثوب منع والحاصل انه ان اختلط اربع الغلظة مطلقا
 والاخان تساويا او زادت الغلظة فكذلك والاترجم الخفيفة فاعتزم هذا التحرير (قوله ثم متى اطلقوا
 النجاسة الخ) أي كاطلاقهم النجاسة في الاسائر النجسة وفي بطلد الحية وإن كانت مذبوحة لان جلد هالا يصحفل
 الدباغة اه بجر (قوله فظاهر التغلظ) هو صاحب البحر حيث قال واطاهر أنها مغلظة وأنها المرادة
 عند اطلاقهم (قوله دون) بارفع نائب قاعل عنى (قوله ووثوب) أي ونحوه كالحف فانه يعتبر فيه قدر الربع
 على ما روي عن الكعبين لا ما فوقهما لان هذا على الخلف اه خاية (قوله ولو كبر الخ) اعلم انهم اختلفوا
 في كيفية اعتبار الربع على ثلاثة اقوال فقبل ربع طرف لصابته النجاسة كالذيل والكم والدخريص ان كان

لساعة فالمستثنى اثنا عشر
 (وغير) وفي باقي الاشربة روايات
 التغلظ والتحفيف والطهارة
 ورجح في البحر الاول وفي النهر
 الاوسط (وغيره) كل طير لا يذوق
 في الهواء كبط اهلى (ودجاج)
 أما ما يذوق فيه فان مأكولا
 فطاهر ولا نهف (وروث وخثي)
 أفادهم ما نجاسة خمر كل حيوان
 غير الظيور وقال لا محققة وفي
 الشرب ليلية قوله ما اظهر
 وطهرهما محمد آخر البلوى وبه
 قال مالك (ولو اصابه من) نجاسة
 (غلظة و) نجاسة (خفيفة)
 جعلت الخفيفة تبعا للغلظة
 احتياطا كما في الظهيرية ثم متى
 اطلقوا النجاسة فظاهر التغلظ
 (وعنى دون ربع) جميع بدن
 (وثوب) ولو كبيرا هو المختار
 ذكره الحلبي
 قوله والدخريص هو كسر الدال
 المهمة وسكون الخاء المجهة
 وبالصاد المهمة قبل معرب وقيل
 عربى وهو عند العرب البنية
 والدخريص والدخريصة لغة
 والجمع دخريص كما في المصباح اه
 من شرح الشيخ اسماعيل اه منه

المصاب ثوباً وربيع العضو المصاب كاليد والرجل ان كان بدناً وصحبه في النجاسة والمهبط والمجتمعي والسراج
وفي الحقائق وعليه الفتوى وقيل ربيع جميع الثوب والبدن وصحبه في المبسوط وهو ما ذكره الشارح وقيل
ربيع ادى ثوب تجوز فيه الصلاة كالميز قال الاقطع وهذا أصح ما روي فيه اه لكنه فاصرح على الثوب فقتل
اختلف التصحيح كما ترى لكن ترجح الأول بأن الفتوى عليه ووفق في الفتح بين الاخيرين بأن المراد اعتبار ربيع
الثوب الذي هو عليه سواء كان ساتراً لجميع البدن أو أدنى ما تجوز فيه الصلاة اه وهو حسن جداً ولم ينقل
القول الأول أصلاً بجر (قوله ورجحه في النهر) أي بأنه ظاهر كلام الكزوب بتصحيح المبسوط له وبأن المانع
هو الكثير الفاحش ولا شك أن ربيع المصاب ليس كثيراً فضلاً عن أن يكون فاحشاً اه اقول تصحيح المبسوط
معارض بتصحيح غيره والمراد بالكثير الفاحش ما كثيراً بالنسبة الى المصاب فربيع الثوب كثيراً بالنسبة الى الثوب
وربيع الذيل أو الكتم مثلاً كثيراً بالنسبة الى الذيل أو الكتم وكذا ربيع ادى ثوب تجوز فيه الصلاة كثيراً بالنسبة
اليه كما صرح بذلك في الفتح (قوله وان قال الخ) فيه نظراً للفظ الفتوى آكد من لفظ الأصح ونحوه من
ومفاده ترجيح القول بربيع المصاب وهو مفاد ما حتر عن البحر لكن اعترضه الخياط الرملي بأن هذا القول يؤدي
الى التشديد لا الى التخفيف فانه قد لا يبلغ ربيع المصاب الدرهم فيلزم جعله مانعاً في المخففة مع انه مخفوفة
في المغلظة اذ لو كان المصاب الاغلة من البدن يلزم القول بمنع ربعها على القول بمنع ربيع المصاب
اه وفيه نظراً لان مقتضى قولهم كاليد والرجل اعتبار كل من اليد والرجل بقمامه عضواً واحداً فلا يلزم
ما قال تأمل (قوله ومنه الفرس) أي من الماء كقول واتمات به عليه ثلاثاً توهم انه داخل في غير الماء كقول
عند الامام فيكون مغفلاً لان الامام انما كره له تنزيهاً أو تحريماً على اختلاف التصحيح لانه آله الجهاد لا لان
له نجس بدليل أن سوره طاهر انفاً كما في البحر (قوله وطهره محمد) الضمير لبول الماء كقول الشامل
للفرس ح (قوله وصح) صحبه في المبسوط وغيره وهو رواية الكرخي كما تروى في الهند وانه النجاسة
وصحبه الزبلي وغيره قال في البحر والاولى اعتماده او انقته لثبوت ولذا قال في الحلية انه أوجه (قوله ثم
الخفة) نعماً تطهر في غير الماء) اقتصر في الكافي على ظهورها في الثياب قال في البحر والبدن كالثياب فلذا اعم
الشارح لكن الظاهر من كلام الكافي الاحتراز عن المناهات لا عن خصوص الماء والخاصة أن المانع
حتى امساك نجاسة خفيفة أو غليظة وان قلت نجس ولا يعتبر فيه ربيع ولا درهم ثم تطهر الخفة فيما اذا اصاب
هذا المانع ثوباً أو بدناً فيعتبر فيه الربع كما افاده الركني واستثنى ح خرو طبر لا يؤكل بالنسبة الى البرقائه
لا ينحسها التعذر صونها عنه كما تقدم في البئر (قوله وعني دم سمك) صرح بالفعل اشارة الى أن قول
المصنف ودم سمك الخ منطوف على قوله دون ربيع ثوب (قوله والمذهب طهارتها) انما قال ذلك لان المتن
يقضي نجاستها بناء على ما روي عن ابي يوسف من نجاسة دم السمك الكبير نجاسة غليظة وسوره الجار والبخل
نجاسة خفيفة كاذ كره في هاشم الخسراي والمذهب أن دم السمك طاهر لانه دم صورة لا حقيقة وأن سوره
هذين طاهر قطعاً والشك في طهوريته فيكون لعابها طاهراً (قوله وبول انتضخ) أي ترشش وشمل بوله وبول
غيره بجر وكالبول الدم على ثوب القصاب حلية عن الحاروي القدسي وظاهر التقييد بالقصاب أي اللعاب
انه لا يعني عنه في ثوب غير القصاب لان العلة الضرورة والضرورة اعم من قول أن البصر المار وشمل بوله
وبول غيره (قوله كرويس ابر) بكسر الهمزة جمع ابرة احتراز عن المسئلة كما في شرح المنية والفتح (قوله
وكذا جانبها الآخر) أي خلافاً لابي جعفر الهندواني حيث منع بالجانب الآخر وغيره من المشايخ
قالوا لا يعتبر الجانبان واختاره في الكافي حلية فروس الأبرغشيل للتقليل كما في القهستاني عن الطلبة
لكن فيه أيضاً عن الكرماني أن هذا ما لم ير على الثوب والاوجب غسله اذا اصاب بالجمع اكتمن قدر الدرهم
اه وكذا به عليه في شرح المنية فقال والتقييد بعدم ادراك الطرف ذكره المعلى في نوادره عن ابي يوسف
واذا صرح بعض الأئمة بقيد لم يرد عن غيره منهم نصريح بخلافه يجب أن يعتبر سميما والموضع موضع احتياط
ولا حرج في التعذر عن مثله بخلاف ما لا يرى ككافي اثر رجل الذباب فان في التعذر عنه حرجاً طاهراً اه
اقول الذي يظهر لي أن هذا التقييد موافق لقول الهندواني وقد علمت نصريح غيره من المشايخ بخلافه
لان مقدار الجانب الآخر من الأبرغشيل الطرف ثم رأيت في الحلية ذكر أن ما في غاية البيان من أن التقييد

ورجحه في النهر على التقدير بربيع
المصاب كيد وكم وان قال
في الحقائق وعليه الفتوى (من)
نجاسة (مخففة كبول ما كول)
ومنه الفرس وطهره محمد (وحره
طبر) من السباع أو غيرها (غير
ما كول) وقيل طاهر وصح
ثم الخفة انما تطهر في غير الماء
فليحفظ (وعني دم سمك ولعاب
بقل وجرار) والمذهب طهارتها
(وبول انتضخ كرويس ابر) وكذا
جانبها الآخر وان كثيراً باصابة الماء
للضرورة

مطلب
اذا صرح بعض الأئمة بقيد لم
يصريح غيره بخلافه وجب اتباعه

برؤس الأبراج اخترازا عن رؤس المسال هو جماعن الهند واثني أشبه ولكله المراد جماعن في نوأذر المعلى اه وهذا
 من مافهمته وثله الحمد والحاصل أن في المسألة قولين مبنيين على الاختلاف في المراد من قول محمد كؤس الأبر
 أحدهما أنه قيد اخبر به عن رأسها من الجانب الآخر وعن رؤس المسال ويؤيده رواية المعلى عن أبي يوسف
 من التقييد بما لا يدرك الطرف ثانيهما أنه غير قيد وانما هو تمثيل للتقليل فيعني عنه سواء كان مقدار رأسها
 من جانب الخرز أو من جانب النقب ومثله ما كان كؤس المصلحة وقد علمت أنه في الكافي اختار القول الثاني
 ولكن ظاهر المتن والشروح اختيار الأول لأن العلة الضرورية قياسا على ما عتبه البلوى مما على أرجل
 للذباب فانه يقع على النجاسة ثم يقع على الثياب قال في النهاية ولا يستطاع الاخترازه ولا يستحسن لاحد
 استعدا ذنوب له دخول الخلاء وروى أن محمد بن علي زين العابدين تكلف ليبت الخلاء ثوبا ثم تركه وقال
 لم يتكلف له هذا من هو خير مني يعني رسول الله صلى الله عليه وسلم والخلفاء رضي الله عنهم اه وقد يقال
 ان قول المتن كؤس الأبراج اتباعا لعبارة محمد لا للاخترازه عن الجانب الآخر ولذا لم يجعله للاخترازالا الهند واثني
 وخالفه غيره من المشايخ معطين بدفع الحرج ولا شك في وجود الحرج في ذلك فلذا اختاره في الكافي اتباعا
 لما عليه أكثر المشايخ وقال في متر مواهب الرحمن وعني عن رشاش بول كؤس الأبراق قيل يعتبره أي أبو
 يوسف ان رؤى أثره فأفاد بقبيل ضعف اعتبار ما يدرك الطرف وهو رواية المعلى السابقة وقد ظهر مما قرناه
 أن الخلاف فيما يرى أثره وهو ما يدرك الطرف وأن الأرجح العقو عنه وعدم اعتباره كما منى عليه الشارح
 وظهر أن المراد به ما كان مثل رأس الأبرة من الجانب الآخر لا كؤس من ذلك وظهر أيضا أن ما لا يدرك
 الطرف ما كان مثل رؤس الأبراق وأرجل الذباب فانه لا يدرك الطرف المعتدل ما لم يقرب اليه جدا أي مع مغايرة
 لون الرشاش للون الثوب والاعتدال يرى أصلا ويغيب عنه لوشك أنه يدركه بالطرف أم لا أنه يعني عنه اتفاقا لأن
 الأصل طهارة الثوب وشك فيما ينجسه هذا ما ظهر في هذا المثل والله اعلم (قوله نجسه في الأصح) قال
 في الحلية ثم لو وقع هذا الثوب المنتضخ عليه البول مثل رؤس الأبراق في الماء القليل هل ينجس في الخلاصة عن أبي
 جعفر لقائل أن يقول ينجس ولقائل أن يقول لا ينجس وهذا فرع مسألة الاستبراء يعني لو استنجد بغير الماء ثم
 اتل ذلك الموضع ثم أصاب من ذلك ثوبه أو بدنه فاختار أنه ينجس ان كان أكثر من قدر الدرهم اه ثم
 ذكر في الحلية عن الكفاية ما يفيد أن الكلام فيما يرى أثره ثم قال وهو المتجه اه ويدل عليه ما قدمناه من
 احتيازا أكثر المشايخ عدم اعتبار رؤس الأبراق من الجانبين خلافا للهند واثني وقول الخلاصة المارة المختار أنه
 ينجس ان كان أكثر من قدر الدرهم غير ظاهر لأن الماء ينجسه ما قل وكثر فإذا لم ينجس بأقل من الدرهم لا ينجس
 بالأكثر منه ثم اعلم أن وقوع الرشاش في الماء ابتداء مثل وقوع هذا الثوب فيه كافي السراج وغيره هذا وفي
 القهستاني عن القمري أن احتبان أثره على الثوب بأن تدركه العين أو على الماء بأن ينفرج أو يتحرك فلا عبرة
 به وعن الشيخين أنه معتبر اه وظاهره أن المعتمد عدم اعتبار ما ظهر أثره في الثوب والماء وفي ذلك تأييدا لما
 قدمناه فافهم (قوله جوهره) ومثله في القهستاني وقد قدمناه عن الفقيه أيضا خلافا لما منى عليه المصنف
 تعالى الدر في فصل البتر فافهم ثم يؤيده ما نقله القهستاني أنفاعة القمري أني واقه اعلم (قوله لو اتصل وانبط)
 أي ما يصيب الثوب مثل رؤس الأبراق كما هو عبارة الفقيه ونقلها في البحر فافهم (قوله ينجس أن يكون
 كالدهن الخ) أي فيكون مانعا للصلاة ووجه الحاشية بالدهن أن كلا منهما كان أولا غير مانع ثم منع بعد زيادته
 على الدرهم لكن قد يفرق بينهما بأن البول الذي كؤس الأبراق اعتبر كالعدم للضرورة ولم يعتبر وافي قدر الدرهم
 بدليل ما في البحر أنه معفو عنه للضرورة وان امتلا الثوب اه ومعلوم أن ما عيلا الثوب يزيد على الدرهم وكذا
 قول الشارح وان كثرة باهية الماء فانه لا فرق بين كثرة بالماء وبين اتصال بعضه ببعض وتطيره ما ليس
 فيه قوة السيلان من الخسارح من الجسد فانه ساقط الاعتبار وان كثرة الثوب وقد صرح في الحلية بعين
 ما قلنا فتسال ما ليس كغيره من النجاسة منه ما هو مهدر لا اعتبار به لا يجمع بحال وعليه ما في الحاوي
 للقدس أن ما أصاب من رش البول مثل رؤس الأبراق وضوء الدم على ثوب القصاب وما لا ينتض الوضوء من
 به الجرح أو التي معفو عنه وان كثرة ما في المحيط من أنه لو أصاب موضع ذلك الرش ماء فانه لا ينجسه
 اه ثم لو كان الرش مما يدرك بالطرف بأن كان أكثر من رؤس الأبراق من الجانب الآخر على ما مر فانه

لكن لو وقع في ماء قليل نجسه في
 الأصح لان طهارة الماء أكد
 جوهره وفي الفقيه لو اتصل وانبط
 وزاد على قدر الدرهم ينجس أن
 يكون كالدهن النجس اذا انبط

يجمع ويمنع وان كان في مواضع متفرقة كما يعلم مما قدمناه عن القهستاني عن الكرماني وفي القهستاني
 أيضا لو أصاب قدر ما يرى من النجاسة أو أبا عمامة وفي صاوي دل مثلاً منع الصلاة إذا كان بحيث لا يجمع
 صارا أكثر من قدر الدرهم اهـ لكن كلام القنية صريح في أن الذي يجمع ويمنع ما كان مثل رؤوس الأبر
 كما قدمناه فغير عليه ما علمته من أن ما كان كذلك فهو مهذرا لا اعتبار ولا ينفعه هذا التأويل فلفظهم واعتنم هذا
 التحرير (قوله وطين شارع) مبتدأ خبره قوله عفو والشارع الطريق ط وفي الفيض طين الشوارع وضوءان
 ملائكة الثوب للضرورة ولو لم يحتلطا بالعدرات وتجاوز الصلاة معه اهـ وقد من أن هذا أهاسه المشايخ على قول محمد
 آخر ابتهارة الروث والخثي ومقتضاه أنه طاهر لكن لم يقبله الامام الحلواني كما في الخلاصة قال في الحلية
 أي لا يقبل كونه طاهرا وهو منجبه بل الاشبه المنع بالقدر الفاحش منه الامن اجلي به بحيث يجي ويذهب
 في أيام الاحوال في بلادنا الشامية لعدم انفكاك طرقهما من النجاسة غالباً مع عسر الاحتراز بخلاف من
 لا يميزها أصلاً في هذه الحالة فلا يعني في حقه حتى ان هذا لا يصلي في ثوب ذلك اهـ اقول والعفو قيد جاز
 اذ لم يظهر فيه اثر النجاسة كما نقله في الفتح عن التبيين وقال القهستاني انه الصحيح لكن حكى في القنية قولين
 وارتضاهما حكى عن أبي نصر الديوبسي انه طاهر الا اذا رأى عين النجاسة وقال وهو صحيح من حيث الرواية
 وقريب من حيث المنصوص ثم نقل عن غيره فقال ان غلبت النجاسة لم يجوز ان غلب الطهر فطاهر ثم قال وانه
 حسن عند المنصف دون المعاند اهـ والقول الثاني مبني على القول بأنه اذا اختلط ماء وتراب وأحدهما
 نجس فالعبرة للغالب وفيه اقوال ستا في الفروع والحاصل أن الذي ينبغي انه حيث كان العفو للضرورة وعدم
 امكان الاحتراز أن يقال بالعفو وان غلبت النجاسة ما لم يرعيناها أو أصابه بلا قصد وكان ممن يذهب
 ويحيى والا فلا ضرورة وقد حكى في القنية أيضاً قولين فيما لو ابتليت قدما بممارش في الاسواق الغالبة النجاسة
 ثم نقل انه لو أصاب ثوبه طين السوق أو السكة ثم وقع الثوب في الماء تنجس (قوله وبخار نجس) في الفتح مرتب
 الرجوع بالعدرات وأصاب الثوب ان وجدت رائحتها تنجس لكن نقل في الحلية أن الصحيح انه لا ينجس وما يصب
 الثوب من بخارات النجاسة قبل نجسه وقيل لا وهو الصحيح وفي الحلية استنحي بالماء وخرج منه ريح لا ينجس
 عند طامة المشايخ وهو الاصح وكذا اذا كان سراويله مبتلا في الخيانة ماء الطابق نجس قياساً بالاستحسان
 وصورته اذا حزقت العذرة في بيت فأصاب ماء الطابق ثوب انسان لا يفسده استحساناً ما لم يظهر اثر النجاسة
 فيه وكذا الاصطبل اذا كان حاراً وعلى كونه طابقاً أو كان فيه كوكوز معلق فيه ماء قترش وكذا الحمام لو فيها
 نجاسات فعرق جيطانها وكواتها وتقاطر قال في الحلية والظاهر العمل بالاستحسان ولذا اقتصر عليه
 في الخلاصة والطابق الغطاء العظيم من الزجاج أو اللبن اهـ وقال في شرح المنية والظاهر أن وجه الاستحسان
 فيه الضرورة لتعذر الحرز وعليه فلو استقطرت النجاسة فخايتها نجسة لا تنقاء الضرورة فبقى القياس بلا
 معارض وبه يعلم أن ما يستقطر من دردي الخمر وهو المسمى بالعرق في ولاية الروم نجس حرام كسائر أصناف
 الخمر اهـ اقول وأما النوشادر المستجمع من دخان النجاسة فهو طاهر كما يعلم مما مر وأوصحه سيدي عبد
 الفتى في رسالة سماها الخفاف من بادر الى حكم النوشادر (قوله وبخار سرقين) بكسر السين أي زبل
 ويقال سرجين كما في القاموس قال في القنية رائحة لا عبرة للبخار تنجس اذا وقع في الماء اغا العبرة للتراب اهـ
 ونظمه المصنف في ارجوزته وعمله في شرحها بالضرورة (قوله ومجمل كلاب) في المنية منى كلب على الطين
 فوضع رجل قدمه على ذلك الطين تنجس وكذا اذا مشى على طير طرب ولو جأماً فلا اهـ قال في شرحها وهذا
 كله بناء على أن الكلب نجس العين وقد تقدم أن الاصح خلافه ذكر ما بن الهمام اهـ ومثله في الحلية (قوله
 وانتفاح غسالة الخ) ذكر المسألة في شرح المنية الصغير عن الخيانة وقد رأيتها في الخيانة ذكرها في بحث
 الماء المستعمل لكن غسالة الفضلة كغسالة الحدث بناء على القول بنجاسة الماء المستعمل ويدل لها
 ما قدمناه عن القهستاني عن الترمذاني وفي الفتح وما ترشش على الفاسل من غسالة الميت مما لا يمكن
 الامتناع عنه مادام في علاجه لا ينجسه لاسموم البلوى بخلاف الغسلات الثلاث اذا استنقعت في موضع
 فأصابت شيئاً نجسته اهـ أي بناء على ما علمه العامة من أن نجاسة الميت نجاسة خبيث لا حدث كما حذرناه
 في أول فصل البئر واحتراز بالثلاث عن الغسالة في المرة الرابعة فانها ما هرة (قوله وما) مبتدأ خبره

خط

في العفو من طين الشارع

وطين شارع وبخار نجس وغبار
 سرقين ومجمل كلاب وانتفاح
 غسالة لا تظهر مواقع قطرها في
 الاناء مضمون (وما) ببلدة

مطلب

العرق الذي يستقطر من دردي
 الخمر نجس حرام بخلاف النوشادر

قوله نجس بالكسر ونجس الاول بالفتح قال الشافعي ويجوز فيه الكسر (قوله أي جرى) فخر الورود به
 ليشافعي له التفصيل والخلاف اللذان ذكرهما والاول الورود أعظم لانه يشمل ما اذا جرى عليها وهي على ارض
 أو سطح وما اذا صب فوقها في آية يدون جريان وأيضا فان الجريان أبلغ من الصب المذكور فصحت به مع علم حكم
 الصب منه بالاولى دفعتا لثبوتهم عدم ارادته فاقهم نعم كان الاولى ابقاء المتن على ظاهره لانه اشارة الى خلاف
 الشافعي حيث حكم بطهارة الوارد دون المورد وأيضا فان الجارية فيه تفصيل وهو أنه اذا جرى على نجاسة
 فأذهبها واستهلكها ولم يظهر أثرها فيه فانه لا ينجس كما تقدمنا في طهارة الارض المتحصنة وتقدم ما يدل عليه
 في باب المياه عند الكلام على تعريف الماء الجاري وتقدم هنالك أن الجاري لا ينجس ما لم يظهر فيه أثر
 النجاسة وأنه يسمى جاريا وان لم يكن له مدد وأنه لو صب ماء في ميزاب فتوضأ به حال جريانه لا ينجس على رواية
 نجاسة المستعمل وأنه لو سال دمر جله مع العصور لا ينجس خلافا لمحمد وقد منعنا عن الخزانة والخلصة اننا ان ماء
 أحدهما طاهر والآخر نجس فصبا من مكان عال فاختلفا في الهواء ثم نزلا طهر كله ولو أجرى ماء الاناء من
 في الارض صار اجزأه ما جازاه وقال في الضياء من فصل الاستجماع ذكر في الوقائع الحساسة لو أخذ
 الاناء قصب الماء على يده للاستجماع فوصلت قطرة بول الى الماء النازل قبل أن يصل الى يده قال بعض
 المشايخ لا ينجس لانه جار فلا يتأثر بذلك قال حسام الدين هذا القول ليس بشيء والازم أن تكون غسالة
 الاستجماع غير نجسة قال في المضمرات وفيه نظر والفرق أن الماء على كف المستحي ليس بجار ولئن سلم فأن
 النجاسة يظهر فيه والجاري اذا ظهر فيه اثر النجاسة صار نجسا والماء النازل من الاناء قبل وصوله الى الكف
 جار ولا يظهر فيه اثر القطرة فالقياس أن لا يصير نجسا وما قاله حسام الدين احتياط اه وبوئيد عدم النجس
 ما ذكرناه من الفروع والله اعلم وهذا بخلاف مسألة الجيفة فان الماء الجاري عليها لم يذهب بالنجاسة
 ولم يستهلكها بل هي باقية في محلها وعينها قائمة على أن فيها اختلافا ولهذا استدرك الشارح بقوله ولكن
 قد من أن العبرة للأثر فاعتمد تحرير هذه المسألة فانك لا تجد في غير هذا الكتاب والمحدث المالك الوهاب
 (قوله بجيفة في نهر الخ) أي فانها اذا ورد عليها كل الماء أو أكثره فهو نجس ولو أنه فطاهر (قوله
 لكن قد من الخ) أي في بحث المياه وقد مننا الكلام في ذلك مستوفى فتذكره بالمراجعة (قوله أي
 اذا وردت النجاسة) سواء كانت مجزأة أو معصوبة بثوب ح (قوله على الماء) أي القليل (قوله
 اجماعا) أي منا ومن الشافعي بخلاف المسألة الاولى كما يظهر قريبا (قوله لكن الخ) استدراك على
 قوله نجس فانه يقتضي نجس الماء بمجرد وضع الثوب مثله كالتنجس بمجرد وقوع العذرة مثلا فاخترز
 بالمتنجس عن عين النجاسة كالعذرة اقاده ح (قوله ما لم ينفصل) أي الماء أو الشيء المتنجس قال
 في البحر اعلم أن القياس يقتضي نجس الماء بأول الملاقاة للنجاسة لكن سقط للضرورة سواء كان الثوب في اجانة
 واورد الماء عليه أو بالعكس عندنا فهو طاهر في المحل نجس اذا انفصل سواء تغير أو لا وهذا في الماءين
 اتفاقا أما الثالث فهو نجس عنده لان طهارته في المحل ضرورة تطهيره وقد زالت طاهر عندهما اذا انفصل
 والاولى في غسل الثوب نجس وضعه في الاجانة من غير ماء ثم صب الماء عليه لا وضع الماء أو لا خروجا من
 خلاف الامام الشافعي فانه يقول بنجاسة الماء اه ولا فرق على المعتمد بين الثوب المتنجس والعضو اه
 ط (قوله قد ر) بفتح القاف والذال المجبة والمراد به العذرة والروث كما عبر في المنية (قوله والا)
 أي وان لا نقل انه لا يكون نجسا وظاهره أن العلة الضرورية وصريح الدرر وغيرها أن العلة هي انقلاب العين
 كما يأتي لكن قد من عن الجهتي أن العلة هذه وأن الفتوى على هذا القول للبلوى فساد أن عموم البلوى علة
 اختيار القول بالطهارة المعلة لانقلاب العين قد ر (قوله كان جاريا أو خنزيرا) أفاد أن الجار مثال لا قيد
 احترازي وأشار باطلاقه الى انه لا يلزم وقوعه وهو حي فانه لو وقع في الملحمة بعد موته فهو كذلك كما في شرح
 المنية (قوله حاة) بفتح الحاء المعلة وسكون الميم وفتح الهمزة وبهاء التأنيث قال في القاموس الطين
 الاسود المتن ح (قوله لانقلاب العين) علة لكل وهذا قول محمد وذكره في الذخيرة والمحيط اباحنيفة
 حلية قال في الفتح وكثير من المشايخ اختاروه وهو المختار لان الشرع رتب وصف النجاسة على تلك الحقيقة
 وقتنى الحقيقة بانتفاء بعض اجزاء مفهومها فكيف بالكل فان الملح غير العظم واللحم فاذا صار ملحا رتب

(ورد) أي جرى (على نجس)
 (نجس) اذا ورد كله أو أكثره ولو
 أقله لا بجيفة في نهر أو نجاسة على
 سطح لكن قد من أن العبرة للأثر
 (كعكسه) أي اذا وردت النجاسة
 على الماء تنجس الماء اجماعا لكن
 لا ينجسكم بنجاسته اذا لاقى
 المتنجس ما لم ينفصل فليحفظ (لا)
 يكون نجسا (رماد قد ر) والالزم
 نجاسة الخبز في سائر الامصار
 (و) لا (ملح كان جاريا) أو خنزيرا
 ولا قد ر وقع في بئر فصار حاة
 لانقلاب العين به يفتى

حكم الملح وتطهيره في الشرع النطفة نجسة ونصير عذقة وهي نجسة وتطهير مضغة قططره والعصير طاهر فيه جبر خرا
 فينجس ويصير خلايطه رضر فقلنا أن استحالة العين تستتبع زوال الوصف المرتب عليها اه (تنبيه) يجوز
 أكل ذلك الملح والصلاة على ذلك الرماد كما في المنية وغيرها وما فيها من أنه لو وقع ذلك الرماد في الماء فالصحيح
 أنه ينحس فليس بصحيح الأعلى قول أبي يوسف كما ذكره الشارحان (تنبيه آخر) مقتضى ما مر ثبوت انقلاب الشيء
 عن حقيقته كالنحاس إلى الذهب وقيل أنه غير ثابت لأن قلب الحقائق محال والقدرة لا تخلق بالتحال والحق
 الأول بمعنى أنه تعالى يخلق بدل النحاس ذهباً على ما هو رأي المحققين أو بأن يسلب من أجزاء النحاس الوصف
 الذي به صار نحاساً ويخلق فيه الوصف الذي يصير به ذهباً على ما هو رأي بعض المتكلمين من تجانس الجواهر
 واستوائها في قبول الصفات والمحال إنما هو انقلاب ذهباً مع كونه نحاساً لا متنازع كون الشيء في الزمن
 الواحد نحاساً وذهباً ويدل على ثبوته بأحد هذين الاعتبارين كما اتفق عليه أئمة التفسير قوله تعالى فإذا هي
 حبة تسي والابلط الأبحار ويتنى على هذا القول أن علم الكيمياء الموصل إلى ذلك القلب يجوز لمن علمه علماً
 يقينياً أن يعمله ويعمل به أما على القول الثاني فللأنه غش وتماه في تحفة ابن جرير وقد منافي صدر الكتاب
 زيادة على ذلك (قوله ونسي الحبل) بالبناء للمجهول ثم إن النسيان يقتضي سبق العلم والظاهر أنه غير قيد
 وأنه لو علم أنه أصاب الثوب نجاسة وجهل محلها فالحكم كذلك ولذا عبر بعضهم بقوله واشتبه محلها تأمل
 (قوله هو المختار) كذا في الخلاصة والفيض وجزم به في النفاية والوقاية والدرر والملتقى ومقابلة القول بالتحري
 والقول بغسل الكل وعليه مشى في الظهيرة ومنية المفسر واختاره في البدائع احتياطاً قال لأن موضع
 النجاسة غير معلوم وليس البعض أولى من البعض اه ويؤيده ما نقله فوح أفندي عن الحيط من أن ما قالوه
 مخالف لما ذكره هشام عن محمد من أنه لا يجوز التحري في ثوب واحد اه وعلو القول المختار بوقوع الشك
 بعد الغسل في بقاء النجاسة وقاسوه على ما في السير الكبير إذا افتحنا حصناً وفهم ذمتي لا يعرف لا يجوز قتلهم لقيام
 المانع يقين فلو قتل البعض أخرج حل قتل الباقي للشك في قيام الحرم فكذا هنا واستشكله في الفتع بأن الشك
 الطاري لا يرفع حكم اليقين السابق وأطال في تحقيقه وأجاب عنه في شرح المنية وأطال في تحقيقه أيضاً وبأن
 ملخصه قريباً (قوله وفي الظهيرة الخ) هذا سهو من الشارح تبع فيه النهر وعبارة البحر هكذا وفي الظهيرة
 إذا رأى على ثوبه نجاسة ولا يدري متى أصابته ففيه تقاسيم واختلافات والمختار عند أبي حنيفة أنه لا يعيد
 إلا الصلاة التي هو فيها اه ع (قوله جر) بضمين جمع جار (قوله خصها الخ) أي يعلم الحكم في غيرها
 بالدلالة ابن كمال (قوله كما مر) أي في الآيات المتقدمة حيث عبر بقوله نصرت في البعض وهو مطلق ط
 (قوله فقس الخ) الظاهر تقييده بما إذا كان الذاهب منه قدر ما تنجس منه أن علم قدره كما تقدمناه (قوله
 لاحتمال الخ) أي أنه يحتمل كل واحد من القسمين أعني الباقي والذاهب أو المفسول أن تكون النجاسة فيه فلم
 يحكم على أحدهما بعينه ببقاء النجاسة فيه وتحقيقه أن الطهارة كانت ثابتة يقيناً للحل معلوم وهو جميع الثوب
 مثلاً ثبت ضدتها وهو النجاسة يقيناً للحل مجهول فاذا غسل بعضه وقع الشك في بقاء ذلك المجهول وعدمه
 لتساوي احتمال البقاء وعدمه فوجب العمل بما كان ثابتاً يقيناً للحل المعلوم لأن اليقين في محل معلوم لا يزول
 بالشك بخلاف اليقين لحل مجهول وتماه تحقيقه في شرح المنية الكبير (قوله أما عينها) أشار به إلى فائدة قوله
 محل حيث زاده على عبارة المصنف ولا يرد طهارة النحر بانقلابها خلاو الدم بصيرورته مسكلاً لأن عين الشيء
 حقيقته وحقيقة النحر والدم ذهبت وخلقتها حقيقة أخرى وانما يرد ذلك لو قلنا شيئاً حقيقة النحر والدم مع الحكم
 بطهارتها تأمل (قوله بعد جفاف) ظرف للمرئية لا يطهر ح وقيد به لأن جميع النجاسات ترى قبله وتقدم
 أن ماله جرم هو ما يرى بعد الجفاف فهو مساء والمرئية وقد عدت منه في الهداية الدم وعقده قاضي خان مما لا جرم له
 وقد منّا عن الخلية التوفيق بحمل الأقل على ما إذا كان غليظاً والثاني على ما إذا كان رقيقاً وقال في غاية
 البيان المرئية ما يكون مرئياً بعد الجفاف كالعذرة والدم وغير المرئية ما لا يكون مرئياً بعد الجفاف كالبول
 ونحوه اه وفي تنقيح الفتاوى وغيرها المرئية ما لها جرم وغيرها مما لا جرم لها كان لها لون أم لا
 اه وبه يظهر أن مراد غاية البيان بالمرئية ما يكون ذاته شاهدة بجم البصر وبغيره ما لا يكون كذلك فلا
 يخالف كلام غيره ويرشد إليه أن بعض الأبول قد يرى له لون بعد الجفاف أفاده في الخلية ويوافق التوفيق

(و يغسل طرف ثوب) أو بدن (أصاب)
 نجاسة محلها منه ونسي (الحبل) مطهر
 له وان وقع الغسل (بغير تحري)
 هو المختار ثم لو ظهر أنها في طرف
 آخر هل يعيد في الخلاصة نعم وفي
 الظهيرة المختار أنه لا يعيد إلا
 الصلاة التي هو فيها (كالجواب جر)
 خصها بتخليط بولها اتفاقاً (على)
 الجهر حنطة تدوسها فقس أو غسل
 بعضه) أو ذهب بهبة أو أكل
 أو بيع كما مر (حيث يطهر الباقي)
 وكذا الذاهب لاحتمال وقوع
 النجس في كل طرف كسالة الثوب
 وكذا يطهر محل نجاسة (أما عينها)
 فلا تقبل الطهارة (مرئية) بعده
 بخلاف كدم

النجاسة فيمنظر لانه يلزم عليه أن الهم الرقيق والبول الذي يرى لونه من النجاسة الغير الخفية وانه يكتفى
فيها بالغسل ثلاثا بلا اشتراط زوال الاثر مع أن المفهوم من كلامهم أن غير الخفية ما لا يرى له اثر أصلا لاكتفائهم
فيها بمجرد الغسل بخلاف المربة المشروط فيما زوال الاثر فالمناسب ما في غاية البيان وأن مراده بالبول
ما لا لون له والا كان من المربة (قوله بقلعهما) فيه إيماء الى عدم اشتراط العصر وهو الصحيح على ما يعلم
من كلام الزياشي حيث ذكر بعد الاطلاق أن اشتراط العصر رواية عن محمد وعليه فباقي في اليدين البسلة
بعد زوال عين النجاسة طاهر بما طهرته اليد في الاستنجاء بطهارة المحل وله نظائر كعروة الا بريق تطهر
بطهارة اليد بنوعه على هذا اذا اصاب خفيه في الاستنجاء من الماء المتنجس فانهما يطهران بطهارة المحل تبعاً
حيث لم يكن بهما خرق اه ابو السعود عن شيخه (قوله واثرها) يأتي بيانه قريباً (قوله ولو عزة) يعني أن
زال عين النجاسة بمزة واحدة يظهر سواء كانت تلك الغسلة الواحدة في ماء جار أو راكد كثيراً وبالصب او في اجانة
أما الثلاثة الاولى فظاهر وأما الاجانة فقد نص عليها في الدور حيث قال غسل المربة عن الثوب في اجانة حتى
زالت طهر اه ح (قوله او بما فوق ثلاث) أي أن لم تزل العين أو الاثر بالثلاث يزيد عليها الى أن تزول ما لم يشق
في ال اثر (قوله في الاصح) قيد لقوله ولو عزة قال القهستاني وهذا ظاهر الرواية وقيل يغسل بعد زوالها
مرة وقيل مرتين وقيل ثلاثا كما في الكافي اه (قوله ليم نحو ذلك وفرك) أي ذلك خف وفرك متى وأراد
بغضه نظائر ذلك مما يزيل العين من المطهرات بدون غسل كدفع جلد ويس أرض ومسح سيف لكن يرد عليه
ما لو جفت على البدن أو الثوب وذهب اثرها فقد زالت عنها ومع ذلك لا تطهر وأوجب بأنه قد أشار الى اشتراط
المطهر بقوله بطهر ففهم منه انه لا بد من مطهر كذا في الجهره وفيه نظر (قوله كلون وريح) الكاف استقصائية
لان المراد بالاثرة هو ما ذكره فقط كإفساره به في البحر والفتح وغيرهما وأما الطعم فلا بد من زواله لان بقاءه
يدل على بقاء العين كما نقل عن البرجندی واقتصر القهستاني على تفسير الاثر بالريح فقط وظاهره انه يعني
عن الرائحة بعد زوال العين وان لم يشق زوالها وفي البحر انه ظاهر ما في غاية البيان أقول وهو صريح ما نقله
نوح افندي عن المحيط حيث قال لو غسل الثوب عن الخمر ثلاثا ورائحته باقية طهر وقيل لا ما لم تزل الرائحة
(قوله لازم) أي ثابت وهونف لاثر (قوله حار) بالحاء المهملة أي مسخن (قوله ونحوه) أي كحرض
واشنان (قوله بل يطهر الخ) اضرب انتقال ط (قوله بنجس) بكسر الجيم أي متنجس اذ لو كان
بعين النجاسة كالدوم وجب زوال عينه وطعمه وريحه ولا يضر بقاء لونه كما هو ظاهر من مسألة الميتة أفاده ح
(قوله والاولى غسله الخ) اعلم انه ذكر في المنية انه لو أدخل يده في الدهن النجس واختضبت المرأة بالحناء
النجس او صبغ الثوب بالصبغ النجس ثم غسل كل ثلاثا طهر ثم ذكر عن المحيط انه يطهران غسل الثوب حتى
يصفو الماء ويسيل ابيض اه وفي الخاتمة اذا وقعت النجاسة في صبغ فانه يصبغ به الثوب ثم يغسل ثلاثا
فطهر كالمرأة اذا اختضبت بحناء نجس اه وذكر مسألة الحناء في موضع آخر مطلقة ايضا ثم قال وينبغي
أن لا يطهر مادام يخرج الماء ملوثاً بالون الحناء فعلم أن اشتراط صفو الماء ما قول ثان كما يشعر به كلام المحيط وهو
تقييد لا إطلاق القول الاول وبيان له كما يشعر به قول الخاتمة وينبغي وعلى كل فكلام المحيط والخاتمة يشعر باختيار
ذلك الشرط ولذا اقتصر على ذكره في الفتح هذا وقد ذكر سيدي عبد الغني كلاماً ما حسنا سبقه اليه صاحب الحلية
وهو أن مسألة الاختضاب او الصبغ بالحناء او الصبغ النجس ونمس اليد في الدهن النجس سنية في الاصل
على أحد قولين اما على أن الاثر الذي يشق زواله لا يضر بقاءه واما على ما روى عن أبي يوسف من أن الدهن
يطهر بالغسل ثلاثا بأن يجعل في اناء فيصب عليه الماء ثم يرفع ويراق الماء وهكذا ثلاث مرات فانه يطهر وعليه
الفتوى خلافاً للمحمد كما في شرح المنية فمن بنى ذلك على الاول اشترط في هذه المسألة صفو الماء ليكون اللون الباقي
اثراً شق زواله فيعني عنه وان كان ربما انفص على ثوب آخر أو ظهر في الماء عند غسله في وقت آخر والقول باشتراط
غسله ثلاثا بعد صفو الماء ضعيف ومن بنى على الثاني اكتفى بالغسل ثلاثا لان الحناء والصبغ والدهن المتحسسات
تصير طاهرة بالغسل ثلاثا فلا يشترط بعد ذلك خروج الماء صافياً اه وقد أطلال في الحلية في تحقيق ذلك كما هو
دأبه ثم جنح الى البناء على الاول وقال انه الاشبه فليكن التعويل عليه في الفتوى اه ولا يخفى انه ترجيح
لما في المحيط والخاتمة والفتح فكان على الشارح الجزم به اذ لم نر من رجع خلافاً فافهم ثم قال سيدي عبد الغني

(بقلعهما) أي بزوال عينها وأثرها
ولو بمزة أو بما فوق ثلاث في الاصح
ولم يقل يغسلها ليم نحو ذلك وفرك
(ولا يضر بقاء أثر) كاون وريح
(لازم) فلا يكلف في إزالته الى
ماء حار أو صابون ونحوه بل يطهر
ما صبغ أو خضب بنجس يغسله
ثلاثا والاولى غسله الى أن يصفو
الماء

مطلب
في حكم الصبغ والاختضاب بالصبغ
والحناء النجس وفي حكم الوشم

وهذا بخلاف المصبوغ بالدم كالشباب الجرح التي تجلب في زمانها من ديار بكر فلا يظهر أبدا ما لم يخرج اليها من قبل
 وروى في عن الآون ومن هذا القبيل المصبوغ بالدودة فانها ميتة يتجمد فيها الدم تنجس ما لم تكن من دود يتولد
 في الماء فتكون طاهرة **ممكن** يعنها باطل ولا يضمن متلفها ولا يملك ثمنها بالقبض لان الميتة ليست بمال اه
 ملخصا أقول الذي يظهر أن هذه الدودة ان كانت غير مائية المولود وكان لها دم سائل فهي نجسة والافطاهرة
 فلا يحكم بنجاستها قبل العلم بحقيقة موتها أو ما حكم يعنها فينبغي جوازها كما أجازوا بيع السرقة لا يتقاع به وكذا بيع
 دود القز ويضه لانه مال يضمن به وهو المفق به وكذا بيع الفحل والعلق مع نصريتهم بأنه لا يجوز بيع الهوام
 وهذه الدودة عند أهل زماننا من اعز الاموال وأنفسها والمضنة بها اكثر من دود القز وقد سمعت أن الدودة
 نوعان نوع منها حيواني يحنق بالخل أو بالخر ونوع منها نباتي والاجود في الصبغ الا قول والله أعلم (تنبيه مهم)
 يستفاد مما مر حكم الوشم في نحو اليد وهو أنه كالاختضاب او الصبغ بالمتنجس لانه اذا غرزت اليد أو الشفة
 مثلا بآبرة ثم حشي محلها بكحل او ينله ليخضر تنجس المكمل بالدم فاذا جدد الدم والتأم الجرح بقى عمله اخضر فاذا
 غسل طهر لانه اثر يثبوت زواله لانه لا يزول الا بسلخ الجلد او جرحه فاذا كان لا يكلف بازالة الاثر الذي يزول بقاء
 حار او صابون فعدم التكليف هنا أولى وقد صرح به في القضية فقال ولو اتخذ في يده وشما لا يلزمه السلخ اه لكن
 في الذخيرة لو أعاد سته ثانيا ونبت وقوى فان **ممكن** قلعه بلا ضرر قلعه والا فلا وتنجس فيه ولا يؤثم احدا
 من الناس اه أي بناء على نجاسة السن وهو خلاف ظاهر المذهب قال العلامة البيري ومنه يعلم حكم
 الوشمة ولا ريب في عدم جواز كونه اماما بجامع النجاسة ثم نقل عن شرح المشارق للعلامة الاكل انه قيل
 بصير ذلك الموضع نجسا فان لم يمكن ازالته الا بالجرح فان خيف منه الهلاك او فوات عضو لم تجب والا وجبت
 وتأخيرها يأثم والرجل والمرأة فيه سواء اه أقول وعليه لو أصاب ماء قليلا او ماء نجسه لكن تعبيرا لا اكمل
 بقيل فيبعد عدم اعتماده وهو مذهب الشافعية فالظاهر أنه نقله عنهم والفرق بين الوشمة وبين السن على القول
 بنجاستها ظاهر فان السن عين النجاسة والوشمة اثر فان ادعى أن بقاء اللون دليل على بقاء العين ردت بأن الصبغ
 والاختضاب كذلك فيلزم عدم طهارته وان فرق بأن الوشمة امتزجت بالدم والتأمت معه بخلاف الصبغ نقول
 ان ما تد اخل في اللحم لا يؤمر بغسله كالوشمة التي تنجس بالدم والعلامة البيري ومنه يعلم حكم
 صر حوا بأنه لو اكتمل بكمل نجس لا يجب غسله وما جرح صلى الله عليه وسلم في احد جارات فاطمة رضي الله عنها
 فأحرقت حصيرا وكدت به حتى التصق بالجرح فاستمسك الدم وفي مفسدات الصلاة من خزانة الفتاوى كسر
 عظمه فوصل بعظم الكلب ولا ينزع الابن رجا زت الصلاة ثم قال لو في يده نصا وير يؤثم الناس لا تنكره
 امامته اه وفي الفتاوى الخيرية من كتاب الصلاة سنن في رجل على يده وشم هل تصح صلاته وامامته معه ام
 لا أجاب نعم تصح صلاته وامامته بلا شبهة والله أعلم اه (قوله الادهن وذلك ميتة) الاولى أن يقول الادهن
 دهن ميتة لان الودك الدم كافي القاموس (قوله حتى لا يدنغ به جلد) أي لا يحل ذلك وان كان لودنغ
 ثم غسل طهر قال في القضية الكيفية المدبوغ بدهن الخنزير اذا غسل بطهر ولا يضر بقاء الاثر وفي الخلاصة
 واذا دنغ الجلد بالدهن النجس يغسل بالماء ويطهر والتشرب عضو اه (قوله بل يستنج به الخ) ظاهر
 ما سبق في باب البيع الفاسد أنه لا يحل الاتقاع به اصلا وانما هذا في الدهن المتنجس فقط يؤيده ما في
 صحيح البخاري عن جابر أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم عام الفتح يقول وهو بمكة ان الله حرم بيع الخمر
 والميتة والخنزير والاصنام فقيل يا رسول الله ارايت تصوم الميتة فانه يطلى بها السفن ويدهن بها الجلود ويستنج
 بها الناس قال لا هو حرام الحديث (قوله والاغتسل) أي وان لم يكن الغسل مكلفا بان كان صغيرا او مجنون
 يعتبر ظن المستعمل للثوب لانه هو المحتاج اليه زيلبي (قوله طهارة) بالتمص مفعول ظن (قوله بلا
 عدد به يفتي) كذا في الميتة وظاهره انه لو غلب على ظنه زوالها بآبرة اجزا وبه صرح الامام الكرخي
 في مختصره واختاره الامام الاسيبابي وفي غاية البيان أن التقدير بالثلاث ظاهر الرواية وفي السراج اعتبار
 غلبة الظن مختار العراقيين والتقدير بالثلاث مختار البصريين والظاهر الاول ان لم يكن موسوسا وان كان
 موسوسا فالثاني اه بصر قال في التبر وهو توفيق حسن اه وعليه جرى صاحب المختار فانه اعتبر غلبة
 الظن الا في الموسوس وهو ما مشى عليه المصنف واستحسنه في الحلية وقال وقد مشى الجم الغفير عليه

مطلب
 في حكم الوشم

ولا يضر أن تردهن الادهن وذلك
 ميتة لانه عين النجاسة حتى لا يدنغ
 به جلد بل يستنج به في غير مسجد
 (و) يظهر محل (غيرها) أي غير
 مربية (بعلبة ظن غاسل) لو مكلفا
 والاغتسل (طهارة محلها)
 بلا عدد به يفتي

في الاستحباب أقول وهذا مبنى على تحقق الخلاف وهو أن القول بغلبة الطن غير القول بالثلاث قال في الحلية وهو الحق واستشهد له بكلام الجاوي القدسي والمحيط أقول وهو خلاف ما في الكافي مما يقتضي أنها قول واحد وعليه مبنى في شرح المنية فقال فعلم بهذا أن المذهب اعتبار غلبة الطن وأنها مقدرة بالثلاث لحصولها بها في الغالب وقطعا للوسوسة وأنه من إقامة السبب الظاهر مقام المسبب الذي في الاطلاع على حقيقته عصر كالسفر مقام المشقة اه وهو مقتضى كلام الهداية وغيرها واقتصر عليه في الامداد وهو ظاهر المتون حيث صرحوا بالثلاث والله أعلم (قوله لموسوس) قدره اختيار الماشي عليه في السراج وغيره بناء على تحقق الخلاف والافلاك المصنف تعالى الدرر كعبارة الكافي والهداية وغيرها ما ظاهر في خلافه والموسوس بكسر الواو لانه محقق بما في غيره ولا يقال بالفتح ولكن موسوس له او اليه أي يلقى اليه الوسوسة وهي حديث النفس كما في المقرب (قوله ثلاثا) قيد للفصل والعصر معا على سبيل التنازع اول العصر فقط وبفهم منه تثليث الفصل فانه اذا عصر مرة بحيث لا يبقى التقاطر لا يصير مرة اخرى الا بعد أن يغسل اه فوح ثم اشتراط العصر ثلاثا هو ظاهر الرواية عن اصحابنا وعن محمد بن عيسى عن غير رواية الاصول يكتب في المرة الاخيرة وعن ابي يوسف انه ليس بشرط شرح المنية (قوله اوسبعا) ذكره في الملتقى والاختيار وهذا على جهة الذنب خروجا من خلاف الامام احمد رحمه الله تعالى ويندب أن تكون احدا من ثبوت خروجا من خلافه وخلاف الشافعي أيضا والنجاسة كلبية (قوله فيما يصير) أي تقييد الطهارة بالعصر انما هو فيما يصير وبأي محترزه منها (قوله بحيث لا يقطر) تصوير للمبالغة في العصر ط وظاهر اطلاقه أن المبالغة فيه شرط في جميع المرات وجعلها في الدرر شرطاً للمرة الثالثة فقط وكذا في الايضاح لابن الكمال ومصدر الشريعة وكافي النسفي وعزاء في الحلية الى فتاوى ابي الليث وغيره انه قال وينبغي اشتراطها في كل مرة كما هو ظاهر النجاسة حيث قال غسل الثوب ثلاثا وعصره في كل مرة ووقته اكثر من ذلك ولم يبلغ فيه صيانة للشوب لا يجوز اه تأمل (قوله طهر بالنسبة اليه) لان كل أحد مكلف بقدرته ووسعه ولا يكلف أن يطلب من هو أقوى ليعصر ثوبه شرح المنية قال في البحر خصوصاً على قول ابي حنيفة ان قدرة الغير غير معتبرة وعليه الفتوى (قوله الاظهر نعم للضرورة) كذا في النهر عن السراج أي لثلاث يلزم اضاعة المال قال في البحر لكن اختار في الخاتمة عدم الطهارة اه قلت وبه جزم في الدرر وعليه فالظاهر أنه يعطى حكم ما لا يصير من تثليث الجفاف (قوله بتثليث جفاف) أي جفاف كل غسلة من الغسلات الثلاث وهذا شرط في غير البدن ونحوه أما فيه فيقوم مقامه نوال الفصل ثلاثا قال في الحلية والاطهر أن كلا من التوالى والجفاف ليس بشرط فيه وقد صرح به في التوازل وفي الذخيرة ما يوافق اه وأقره في البحر وفي الخاتمة اذا جرى ماء الاستنجاء تحت الخف ولم يدخل فيه لا بأس به ويظهر الخف تبعا كما قلنا في عروة الاربى اذا أخذها يد نجسة وغسل يده ثلاثا طهر العروة تبعا لليد (قوله اي انقطاع تقاطر) زاد الفهستاني وذهب النداوة وفي التارخاتية حدة الجفاف أن يصير بحال لا يتبل منه البدل ولا يشترط صيرورته باسبا جدا اه ثم هل يلزم ذهاب اثر شق زواله ذكر في الحلية أن مفاد ما في المنية عن المحيط نعم بخلاف الثوب وقال والتفرقة بينهما لا تعري عن شيء اه وأقره في البحر والنهر لكن في شرح المنية تعقب ما في المحيط ثم قال فالحاصل أن زوال اثر شرط في كل موضع ما لم يشق كيفما كان التطهير وبأي شيء كان فليحفظ ذلك اه ونحوه في حاشية الوافي على الدرر (قوله أي غير منصرف) أي بأن تعذر عصره كالخزف او تمر كالسباط أفاده في شرح المنية (قوله عما يشرب النجاسة الخ) حاصله كما في البدائع أن المتخصص اما أن لا يشرب فيه أجزاء النجاسة أصلا كالأواني المتخذة من الخمر والنحاس والخزف العتيق او يشرب فيه قليلا كالبدن والخف والنعل او يشرب كثيرا في الأول ما هارته بزوال عين النجاسة المرئية او بالعدد على ما مر وفي الثاني كذلك لان الماء يستخرج ذلك القليل فيصير بطهارته وأما في الثالث فان كان مما يمكن عصره كالشباب فطهارته بالغسل والعصر الى زوال المرئية وفي غيرها بتثليثهما وان كان مما لا يصير كالصبر المتخذ من البردى ونحوه ان علم أنه لم يشرب فيه بل أصاب ظاهره يطهر بإزالة العين او بالغسل ثلاثا بلا عصر وان علم تشربه كالخزف الحديد والجلد المدبوغ به من نجس والحنطة المنتفخة بالنجس فعند محمد لا يطهر أبدا وعند أبي يوسف يقع في الماء ثلاثا ويجفف كل مرة والاول أقيس والثاني أوسع اه وبه يفتى درر قال في الفتح وينبغي تقييد

(وقدر) ذلك لموسوس (بغل)
وعصر ثلاثا) أوسبعا (فيما
يصير) مبالغا بحيث لا يقطر
ولو كان لوعصره غيره قطر طهر
بالنسبة اليه دون ذلك الغير
ولو لم يبلغ لرقته هل يطهر الاظهر
نعم للضرورة (و) قدر (بتثليث
جفاف) أي انقطاع تقاطر (في
غيره) أي غير منصرف عما يشرب
النجاسة

والاقتضاهما كما هو وهذا كله اذا
غسل في اجانة أو ما لو غسل في غدير
أو صب عليه ماء **كثير** أو جرى
عليه الماء طهر مطلقا بلا شرط
عصر وتجبيف وتكرار غسل هو
المختار ويظهر لربن وعسل وديس
ودهن يغسل ثلاثا

الغزف المتفق بما اذا اتقى رطبوا والا فهو كالجديد لانه يشاهد اجتذابه اه وقالوا في البساط المتبص
اذا جعل في نهر ليله طهر قال في الجرد التثبيد بالليله لقطع الوسوسة والا فالمد كور في المحيط انه اذا جرى عليه
الماء الى أن يتوهم زوالها طهر لان اجراء الماء يقوم مقام العصر اه ولم يقيد بالليله اه ومثله في الدر
المتقى عن الثمني وابن الكمال ولوموه الحديد بالماء المتبص بموه بالطاهر ثلاثا فيطهر خلافا لمحمد فعنده لا يطهر
أبد او هذا في المجلس في الصلاة أو ما لو غسل ثلاثا ثم قطع به نحو بطيخ او وقع في ماء قليل لا ينبغي قاله في طهر
ظاهره اجماعا وتعامه في شرح المنية (قوله والا فقلعهما) المناسب فغسلها لان الكلام في غير المربة اي
ما لا يشترط النجاسة مما لا ينحصر يطهر بالغسل ثلاثا ولو بدفعة بلا تجفيف كالغزف والا جزم المستعملين كما مر
وكالسيف والمرأة ومثله ما يشترط فيه شيء قليل كالبدن والنعل كما تقدمناه انفا (قوله وهذا كله) أي الغسل
والعصر ثلاثا فبما ينحصر وتثبت الحذف في غيره ط (قوله في اجانة) بالكسر والتشديد انا فغسل فيه النياب
والجمع اجابين مصباح أي أن هذا المذكور انما هو اذا غسل ثلاثا في اجانة واحدة أو في ثلاث اجانات قال
في الامداد والمياه الثلاثة متقاونة في النجاسة فالاولى يطهر ما اصابته بالغسل ثلاثا والثانية بشتين والثالثة
بواحدة **وكذا** الاواني الثلاثة التي غسل فيها واحدة بعد واحدة وقبل يطهر انا الثالث بمسح ردا لاراقة
والثاني بواحدة والاول بشتين اه بقي لو غسل في اجانة واحدة قال في الفيض تغسل الاجانة بعد الثلاث مرة
اه وشمل كلامه ما لو غسل العضو في الاجانة فانه يطهر عندهما وقال ابو يوسف لا يطهر ما لم يصب عليه الماء
وعلى هذا الخلاف لو أدخله في حباب الماء ولو في خوابي دخل يخرج من الثالثة طاهرا عند أبي حنيفة خلافا
لهما لا شرط محمد في غسل النجاسة الماء واشترط ابو يوسف الصب بدائع (قوله أو ما لو غسل الخ) نقل هذه
الجملة في البحر عن السراج وتابعه من بعده حتى الشربلاني وقد صرح في شرح المنية عند قوله روى عن أبي
يوسف أن الجنب اذا اترقى الحمام وصب الماء على جسده ثم على الازار يحكم بطهارة الازار وان لم يصبر
وفي المتقى شرط العصر على قول أبي يوسف بما نصه تقدم أن هذا ظاهر الرواية على قول الكل ولو غمس الثوب
في نهر جار مرة وعصره يطهر وهذا قول أبي يوسف في غير ظاهر الرواية وذكري الاصل وهو ظاهر الرواية انه
يفعل ثلاثا ويصبر في كل مرة وعن محمد في غير ظاهر الرواية انه يغسلها أي النجاسة الغير المربة ثلاثا ويصبر
في المرة الثالثة وقد تقدم انه غير رواية الاصول وقال في الفتح لا يحنى أن المروى عن أبي يوسف في الازار
لضرورة ستر العورة فلا يلحق به غيره ولا تترك الروايات الظاهرة فيه اه أقول **لكن** قد علمت أن الاعتبار
في تطهير النجاسة المربة زوال عينها ولو بغسله واحدة ولو في اجانة كما مر فلا يشترط فيها تثليث غسل ولا عصر
وأن الاعتبار غلبة الظن في تطهير غير المربة بلا عدد على المقتضى به أو مع شرط التثليث على ما مر ولا شك أن
الفعل بالماء الجاري وما في حكمه من الغدير أو الصب الكثير الذي يذهب بالنجاسة اصلا ويحفظه غيره
مرارا بالخبرات أقوى من الغسل في الاجانة التي على خلاف القياس لان النجاسة فيها تلاقى الماء وتسرى
معه في جميع أجزاء الثوب فيبعد كل البعد التسوية بينهما في اشتراط التثليث وليس اشتراطه حكما تعديا حتى
يلتزم وان لم يعقل معناه ولهذا قال الامام الحلواني على قياس قول أبي يوسف في ازار الحمام انه لو كانت النجاسة
دما او بولا وصب عليه الماء **كفاه** وقول الفتح ان ذلك لضرورة ستر العورة كما مر ردة في البحر مما في السراج
وأقره في النهر وغيره (قوله في غدير) أي ماء كثيره حكم الجاري (قوله او صب عليه ماء كثير) أي بحيث
يخرج الماء ويحفظه غيره ثلاثا لان الجريان بمنزلة التكرار والعصر هو الصب السراج (قوله بلا شرط عصر) أي
فيما ينحصر وقوله وتجبيف أي في غيره وهذا بيان للاطلاق (قوله هو المختار) عبارة السراج وأما حكم
الغدير فان غمس الثوب فيه ثلاثا وقتنا بقول البلين وهو المختار فقد روى عن أبي حفص الكبير انه يطهر وان
لم يصبر وقبل يشترط العصر كل مرة وقيل مرة واحدة اه وحاصله اشتراط الغسل في الغدير ثلاثا عندهم
مع اختلافهم في العصر فتنبه (قوله ويظهر لبن وعسل الخ) قال في الدرر ولو تجسس العسل قطعه به أن
يصب فيه ماء بقدره فيغلى حتى يعود الى مكانه والدهن يصب عليه الماء فيغلى فيه لوالدهن الماء فيرفع بشئ
كذا ثلاث مرات اه وهذا عند أبي يوسف خلافا لمحمد وهو أوسع وعليه الفتوى كما في شرح الشيخ
اسماعيل عن جامع الفتاوى وقال في الفتاوى الخيرية ظاهر كلام الخلاصة عدم اشتراط التثليث وهو ممتنع

مطلب
في تطهير الدهن والعسل

ولحم طبع بنجر يطفى ويجري ثلثا
وكذا داجاجة ملقاة على الماء
للتنف قبل شقها فتح وفي التجنيس
حنطة طجعت في خمر لا تطهر أبدا
يفقى ولو انتفت من بول نقت
وجفت ثلثا ولو عجن خبز بضم
صب فيه خل حتى يذهب أثره
فيطهر

(فصل الاستنجاء)

ازالة نجس عن سبيل فلا يسق
من ريح وحساء ونوم وفصد (وهو
سنة) مؤسكة

على أن غلبة الطين مجزئة عن التثليث وفيه اختلاف تعميم ثم قال ان لفظة فيغلى ذكرت في بعض الكتب
والظاهر أنها من زيادة الناسخ فانما ترمن شرط لتطهير الدهن الغليان مع كثرة الثقل في المسألة والتتبع لها
الآن يراد به التصريك مجازا فقد صرح في مجمع الرواية وشرح القدوري أنه يصب عليه مثله ماء ويجزئ قنابل
اه اويصل على ما اذا جدد الدهن بعد تجبسه ثم رأيت الشارح صرح بذلك في انلزائن فقال والدهن السائل
يلقى فيه الماء والجامد يطفى به حتى يعلو الخ ثم اشتراط كون الماء مثل العسل والدهن موافق لما في شرح المجمع
عن الكافي ولم يذكره في الفتح والبرود كراهية القهستاني عن بعض المفتين الاكتفاء في العسل والدبس بالنخس قال
لان في بعض الروايات قد رآ من الماء قلت يحتمل أن قد رآ معصف عن قدره بالضمير فيوافق ما ذكرناه عن شرح المجمع
وبه يسقط ما نقله عن بعض المفتين هذا وفي القنية عن ركن الاثمة الصباغي أنه جرب تطهير العسل بذلك فوجده
مراوذا كفي الخلاصة أنه لو ماتت الفأرة في دن التشاء يطهر بالعسل ان تناسى أمره والا فلا (قوله ولحم طبع
الخ) في الظهيرية ولو صببت الحرة في قدر فحما لحم ان كان قبل الغليان يطهر اللحم بالعسل ثلثا وان بعده فلا وقبل
يطفى ثلثا كل مرة بماء طاهر ويخفف في كل مرة ويغيبضه بالتبريد اه بجر قلت لكن يأتي قريبا أن المفتي به
الاول وفي الخانية اذا صب الطباخ في القدر مكان الخلل خرا غلظا فالكل نجس لا يطهر أبدا وما روى عن ابي
يوسف أنه يطفى ثلثا لا يؤخذ به وكذا الحنطة اذا طجعت في الخمر لا تطهر أبدا وعندى اذا صب فيه الخلل وترك
حتى صار الكل خلا لا بأس به اه فقام شئ عليه الشارح هنا ضعيف (قوله وكذا داجاجة الخ) قال في الفتح
انها لا تطهر اريد الصكن على قول ابي يوسف تطهر والعلة والله أعلم بشر بها النجاسة بواسطة الغليان وعليه
اشتهر أن اللحم السميط بمصر نجس لكن العلة المذكورة لا تثبت ما لم يكت اللحم بعد الغليان زمانا يقع في مثله
التشرب والدخول في باطن اللحم وكل منهما غير متحقق في السميط حيث لا يصل الى حد الغليان ولا يترك فيه
الامقدار ما تصل الحرارة الى ظاهره لئلا تتصل مسام الصوف بل لو ترك يمنع انقلاع الشعر فالاولى في السميط
أن يطهر بالعسل ثلثا فانهم لا يتعشرون فيه عن النجس وقد قال شرف الاثمة بهذا في الداجاجة والكروش
والسميط اه واقره في البحر (قوله وفي التجنيس) هو اسم كتاب لصاحب الهداية قال فيه ان هذا الكتاب
ليسان ما استنبطه المتأخرون ولم ينص عليه المتقدمون وعبارته هنا ولو طجعت الحنطة في الخمر قال ابو يوسف
طبع ثلثا بالماء ويخفف في كل مرة وكذلك اللحم وقال ابو حنيفة اذا طجعت في الخمر لا تطهر أبدا وبه يفى اه
أى الا اذا جعلها في خل كما نقله بعضهم عن مختصر المحيط وقد مناه عن الخانية فافهم (قوله ولو انتفت من بول
الخ) ان كان هذا قول ابي يوسف فظاهر وان كان قول الامام فقد يفرق بينه وبين طجعتها بالخمر بزيادة التشرب
بالطبخ ثم لا يمكن هنا تطهيرها بجعلها في الخلل لان البول لا يتقلب خلا بخلاف الخمر (قوله وجفت) ظاهره
أن المراد التجفيف الى أن يزول الانتفاخ في كل مرة (قوله فيطهر) لانقلاب ما فيه من أجزاء الخمر خلا
والله أعلم

(فصل الاستنجاء)

بإضافة فصل الى الاستنجاء وهو خبر لم يند المحذوف وانما ذكره في الاختصاص مع أنه من سنن الوضوء كما قد مناه
لأنه ازالة نجاسة عينية كما في البحر (قوله ازالة نجس الخ) عرقه في المغرب بأنه مسح موضع النجس وهو ما يخرج
من البطن او غسله وأورد عليه في البحر أنه يشعل الاستنجاء من الحصة مع أنه لا يسق كما صرح به في السراج فلذا
عدل عنه الشارح وأيضاً فإنه لا يشعل ما لو أصاب الخرج نجاسة اجنبية أكثر من الدرهم مع أنه يطهر بالخمر
كما شئ عليه الشارح فيما يأتي وجزم به في الامداد وبأى تمام الكلام عليه (قوله فلا يسق من ريح) لان
عينها طاهرة وانما انتفت لتبعاتها عن موضع النجاسة اه ح ولان بخرج الريح لا يكون على السبيل شئ
فلا يسق منه بل هو بدعة كما في المجتبى بحر (قوله وحساء) لأنه ان لم يكن عليها بل او كان ولم تلوث منه الدبر
فهى خارجة بقوله عن سبيل وان تلوث منها فلا استنجاء حيث لا نجاسة لالهامة اه ح (قوله ونوم) لأنه
ليس بنجس أيضا اه ح (قوله وفصد) أى الدم الذى على موضع الفصد لانه وان كان نجسا لكنه ليس
على السبيل ليزال عنه اه ح (قوله وهو سنة مؤكدة) صرح به في البحر عن النهاية ثم عزاه أيضا
الى الاصل وعمله في الكافي بمواظبته عليه صلى الله عليه وسلم وتسل في الحلية الاحاديث الدالة على المواظبة

قوله ووضح المقام الشيخ اسماعيل
 أقول عبارة الشيخ اسماعيل
 هكذا قيل وكان ينبغي أن يذكره
 تركه كسائر النسخ المؤكدة غيرها
 أي الكراهة سقطت بقوله عليه
 الصلاة والسلام من استجمر فليوترغن
 فصل فحسن ومن لا فلا حرج قلت
 تجاز أن يكون قوله ومن لا فلا حرج
 متصلا بالابتداء دون الاستجمار
 أي من لم يوتر فلا حرج ومواطبة
 النبي صلى الله عليه وسلم تقتضي
 كراهة الترك فلا يترك بهذا الدليل
 المحتمل ولو سلم أنه متصل بالاستجمار
 أي من ترك الاستجمار فلا حرج
 عليه فتبي الحرج عن تاركه والسنة
 هو الاستجمار بالماء أو بالاجارلا
 بالاجار خاصة على أن نفي الحرج
 لا يوجب نفي الكراهة والالزام أن
 لا يكون سور الهرة مكرها لان
 سقوط نجاسة سورها ليس الالزام
 الحرج فلو كان في الكراهة حرج أيضا
 لسقطت الكراهة كما سقطت النجاسة
 الآن يقال قوله ومن لا فلا حرج
 تنصيص بنفي الحرج والمتنصوص
 ينصرف إلى الكمال ولا يكمل
 إلا باتقاء الكراهة بخلاف الهرة
 فإن اتقاء الحرج فيها ليس بمنصوص
 فلا ينصرف إلى الكمال كذا
 في شرح الدهلوي اهـ منه

مطلقا وما قبل من افتراضه لئلا
 حيز ومجاورة مخرج فتساع
 (وأركانها) أربعة شخص
 (مستخرج) شيء (مستخرج) كما
 وجهر (و) نجس (خارج) من أحد
 السيلين وكذا لو أصابه من
 خارج وان قام من موضعه على
 المقعد (ومخرج) درأ وقبل (ينحو
 بحر) مما هو عين طاهرة فالعنة
 لاقية لها كدر

وما يصرفها عن الوجوب فراجع عليه فيكره تركه كما في الفتح مستدركا على ما في الخلاصة من نفي الكراهة
 ونحوه في الحلية ووضح المقام الشيخ اسماعيل في شرحه على الدرر فراجع ثم رأيت في البدائع صرح
 بالكراهة (قوله مطلقا) سواء كان الخارج معتادا أم لا رطبا أم لا ط وسواء كان بالماء أو بالجر وسواء كان
 من محدث أو جنب أو حائض أو نساء على ما ذكره هنا (قوله وما قبل الخ) دفع لما يخالف الإطلاق المذكور
 والقائل بذلك صاحب السراج والاختيار وخزانة الفقه والحاوي القدسي والزيلي وغيرهم وأقرهم في الحلية
 واعتزهم في البحر بأنه تسامح لانه من باب إزالة الحدثان لم يكن على المخرج شيء وإن كان فهو من باب إزالة
 النجاسة الحقيقية اهـ أقول لاشك أن غسل ما على المخرج في الجنابة يسمى إزالة نجس عن سبيل فقد صدق عليه
 تعريف الاستنجاء وإن كان فرضا أو ما إذا تجاوزت النجاسة مخرجها فإن كان المراد به غسل التجاوز إذا زاد على
 الدرهم فكونه تسامحا ظاهرا لانه لا يصدق عليه التعريف المذكور وإن كان المراد غسل ما على المخرج عند التجاوز
 بناء على قول محمد إلا أني فلا تسامح يدل عليه ما في الاختيار من أن الاستنجاء على خمسة أوجه اثنان واجبان
 أحدهما غسل نجاسة المخرج في الغسل من الجنابة والحيض والنفاس كيلا تشيع في بدنه والثاني إذا تجاوزت
 مخرجها يجب عند محمد قل أو أكثر وهو الاحوط لانه يزيد على قدر الدرهم وعندهما يجب إذا تجاوزت قدر الدرهم
 لأن ما على المخرج سقط اعتبارا والمعتبر ما وراءه والثالث سنة وهو إذا لم تجاوز النجاسة مخرجها والرابع مستحب
 وهو ما إذا بال ولم تغوط فيغسل قبله والخامس بدعة وهو الاستنجاء من الريح اهـ (قوله وأركانها) قال
 المصنف في شرحه ولم أسبق إلى بيانها فيما علمت اهـ وفيه تسامح لان هذه الأربعة شروط للوجود في الخارج
 لا أركان لما في الحلية ركن الشيء جانبه الأقوى وفي الاصطلاح ماهية الشيء أو جزء منها يتوقف تحققها عليه
 فالشرط والركن متباينان لاعتبار الخروج عن ماهية المشروط في ماهية الشرط وكون الركن نفس الشيء
 أو جزءه الداخلة فيه اهـ قال ح حقيقة الاستنجاء الذي هو إزالة نجس عن سبيل لا يتقوم ولا بواحد من
 هذه الأربعة فإن قلت فقد ذكر النجس في التعريف فهو من أجزاء الماهية قلت أجزاء التعريف الأربعة وأصاها
 إلى النجس لأنفس النجس كما صرح حوايه في قولهم العمى عدم البصر فإن أجزاء التعريف العدم واضافة
 إلى البصر لأنفس البصر ومثله يقال في قوله عن سبيل فإن جزء التعريف الإزالة المتعلقة بالسبيل لا السبيل
 والالزام أن تكون الذات أجزاء من المعنى ولزم أن يقال أركان التيميم وتيميم به الخ وكذا في الوضوء وغيره
 اهـ (قوله ونجس خارج الخ) أي ولو غير معتاد كدم أو قيح خرج من أحد السيلين فيطهر بالجارحة على الصحيح
 زيلي وقيل لا يطهر إلا بالماء وبه جزم في السراج نهر (قوله وكذا لو أصابه من خارج) أي فيطهر بالجارحة
 وقيل الصحيح أنه لا يطهر إلا بالغسل زيلي قال في البحر وقد نقلوا هذا التصحيح هنا بصيغة التريض فالظاهر
 خلافه اهـ قال فوحي أفندي ويوهم أنهم نقلوه في جميع الكتب بهما مع أن شارح الجمع والنقاية قتله عن
 القنية بدونها اهـ أقول يؤيده أن الاكتفاء بالجارحة وارد على خلاف القياس للضرورة والضرورة فيما يذكر
 لا فيما يندر كهذه الصورة ثم رأيت ما جئته في الحلية حيث نقل ما في القنية ثم قال وهو حسن لان ما ورد على
 خلاف القياس يقتصر فيه على الوارد اهـ لكن ذكر المصنف في شرح زاد الفقير أن ما نقله الزيلي وغيره عن
 القنية غير موجود فيها وأنه ذكر في الفتاوى الكبرى ومختارات النوازل أن الأصح طهارته بالمسح وبه أخذ
 الفقيه أبو الليث اهـ (قوله وان قام) أي المستنجي من موضعه فإنه يطهر بالجر أيضا قال في السراج قبل انما
 يجزى الجرا إذا كان الغائط رطبا لم يجف ولم يبق من موضعه أما إذا قام من موضعه أو جف الغائط فلا يجزى به
 إلا الماء لانه بقيامه قبل أن يستنجي بالجر يزول الغائط عن موضعه ويقاوم مخرجه ويحفظه لا يزيله بالجر فوجب
 الماء فيه اهـ أقول والتحقيق أنه ان تجاوز عن موضعه بالقيام أكثر من الدرهم أو جف بحيث لا يزيله بالجر فلا
 بد من الماء إذا أودأ ذاته (قوله على المقعد) كنهه أخذه من جزمه به في البحر وتعبير السراج عن مقابله
 بقيل (قوله مما هو عين طاهرة الخ) قال في البدائع السنة هو الاستنجاء بالأشياء الطاهرة من الاجار والامدار
 والتراب والخرق البوالى اهـ (قوله لاقية لها) يستنجي منه الماء كما في حاشية أبي السعود (قوله كدر)
 بالتحريك قطع العين اليابس قاموس ومثله الجدار الأجدار غيره كالوقف ونحوه كما في شرح النقاية للقاري لكن
 ذكر في البحر هنا جوازها بالجر مطلقا وذكر في باب ما يجوز من الأجار أن للمستاجر الاستنجاء بالغائط ولو أدار

مسئلة ١٥ قال شيخنا وتزول المخالفة بعمل الاول على ما ذالم يكن مستأجرا أبو السعود (قوله منق)
 بتشديد القاف مع فتح النون أو تخفيفها مع سكونها من التقيّة أو الاتقاء أي متخلف غروا لا فكار قال
 في السراج ولم يرد به حقيقة الاتقاء بل تقليل التجاسة ١٦ ولذا يتنجس الماء القليل اذا دخله المستنجى وقائل
 منعه بلوا اعتبار الشرع طهارته بالمسح كلنعل وقد منحا حكاية الروايتين في نحو المني اذا فرك ثم أصابه الماء
 وأن المختار عدم عوده لمجاسا قياسه أن يجربا أيضا هنا وأن لا يتنجس الماء على الراجح وأجمع المتأخرون على أنه
 لا يتنجس بالعرق حتى لو سال منه وأصاب الثوب أو البدن أكثر من قدر الدرهم لا يمنع ويدل على اعتبار الشرع
 طهارته بما ظهر ما رواه الدارقطني وصححه أنه صلى الله عليه وسلم نهى أن يستنجي بروت أو عظم وقال انهما لا يطهران
 ١٧ خلاصا من القبح وتبعه في البحر قال في التهر وهذا هو المناسب لما في الكتاب وفي القهستانى وهو الاصح
 وتقل في التاخر غاية اختلاف التصحيح لكن قد مناقبيل بحث الدباغة أن المشهور في الكتب تصحيح التجاسة والله
 تعالى أعلم (قوله لانه المقصود) أي لان الاتقاء هو المقصود من الاستنجاء كما في الهداية وغيرها (قوله ولا يتقيد
 الخ) أي بناء على ما ذكر من أن المقصود هو الاتقاء فليس له كيفية خاصة وهذا عند بعضهم وقيل كيفيته في المقعدة
 في الصنف للرجل اذ بار الحجر الاول والثالث واقبال الثاني وفي المشاء بالعكس وهكذا فصل المراتب في الزمان كما
 في المحيط وله كيفيات أخرى التظيم والظهيرية وغيرها وفي الذكر أن يأخذه بشماله ويميزه على حجر أو جدار أو مدر
 كما في الزامدى ١٨ قهستانى واختار ما ذكره الشارح في المجتبى والقبح والبروق قال في الحلية أنه الاوجه وقال
 في شرح المنية ولم أر لما يجتنى حق القبل للبرأة كيفية معينة في الاستنجاء بالاجزاء قلت بل صرح في الغزوية
 بأنها فعل كما يفعل الرجل الا في الاستبراء فانها لا استبراء عليها بل كمرغت من البول والغائط تصبى ساعة لطيفة
 ثم تصب قبلها ودرها بالاجزاء ثم تستنجى بالماء ١٩ (قوله بل مستحب) أشار الى أن المراد بتبى السنة المؤكدة
 لا أصلها ما ورد من الأمر بالاستنجاء بثلاثة أحجار ولم تقل ان الأمر للوجوب كما قال الامام الشافعى لان قوله عليه
 الصلاة والسلام من استحمر فليوترقن فعل فحسن ومن لا فلا حرج دليل على عدم الوجوب فعمل الأمر على
 الاستنجاء ب توفيقا ونظام الكلام في الحلية وشرح الهداية للعينى (قوله والغسل بالماء) أي المطلق وان صح
 عندنا بما في معناه من كل مانع ظاهر من زيل فانه يكره لما فيه من اضعاف المال بلا ضرورة كما في الحلية (قوله الى
 أن يقع الخ) هذا هو الصحيح وقيل يشترط الصب ثلاثا وقيل سبعا وقيل عشرة وقيل في الاطيل ثلاثا
 وفي المقعدة خسا خلاصة (قوله فيقدر بثلاث) وقيل بسبع الحديث الوارد في ولوغ الكلب معراج عن
 الميسوط (قوله كما مر) أي في تطهير التجاسة الغير المريبة قال في المعراج لان البول غير مرق
 والغائط وان كان مرثيا فالمستنجى لا يراه فكان بمنزلة ٢٠ (قوله عند أحد) أي ممن يحرّم عليه جماعه
 ولو أمته الجوسية أو التي زوجها للغير أفاده ح (قوله أما معه) أي مع الكشف المذكور أو مع الاحد
 (قوله فيتركه) أي الاستنجاء بالماء وان تجاوزت المخرج وزادت على قدر الدرهم ولم يجد سائرا أو لم يكفوا بصرهم
 عنه بعد طلبه منهم فحينئذ يقلها بغير حجر وبصلى وهل عليه الاعادة الاشبه نعم كما اذا منع عن الاغتسال بصنع
 عبد فقيم ومضى كما مر أفاده في الحلية وذكرنا خلافة في بحث الغسل فراجع (قوله كما مر) أي قبيل سنن
 الغسل حيث قال وأما الاستنجاء فيتركه مطلقا ٢١ أي سواء كان ذكر أو أنثى أو خنثى بين رجال أو نساء
 أو خنثى أو دجال ونساء أو رجال وخنثى أو نساء وخنثى أو رجال ونساء وخنثى فهي احد وعشرون صورة
 ٢٢ ح (قوله فلو كشف الخ) أي للاستنجاء بالماء قال نوح افسدى لان كشف العورة حرام ومتركب
 الحرام فاسق سواء تجاوزت النجس المخرج أو لا وسواء كان المجاوزا أكثر من الدرهم أو أقل ومن فهم غير هذا
 فقد سماها الى شرح المنية من البرازية أن النجس راجع على الأمر (قوله لا لو كشف الخ) أما التغوط فظاهر
 لانه أمر طبيعي ضرورى لا انفكاك عنه وأما الاغتسال فقد ذكره قبيل سنن الغسل وبيننا هناك أن
 الصور احدى وعشرون لا يغتسل فيها الا في صورتين وهما رجل بين رجال وامرأة بين نساء فيجب حل كلامه
 طبع ما نقل ٢٣ ح أي لان نظر الجنس الى الجنس أخف وقد نقل في البحر لزوم الاغتسال في صورتين
 المذكورتين من شرح النجاة وقد مناهناك نقله عن القنية وأن شارح المنية قال انه غير مسلم لان ترك المنى
 مقدم على فعل الأمور والفعل خلف وهو التيمم وقدم ترجمته فراجع (قوله سنة مطلقا) أي في زمانها

مطلب
 اذ ادخل المستنجى في ماء قليل

(منق) لانه المقصود فيختار الا يطغ
 والا سلم عن التلويت ولا يتقيد
 باقبال وادبار شاء وصيفا (وليس
 العدد) ثلاثا (بمسنون فيه)
 بل مستحب (والغسل) بالماء
 الى أن يقع في قلبه أنه طهر ما لم
 يكن موسوسا فيقدر بثلاث كما مر
 (بعده) أي الحجر (بلا كشف
 عورة) عند أحد أم معه فيتركه
 كما مر فلو كشف له صار فاسقا لا
 لو كشف لا اغتسال أو تغوط كما
 يحسنه ابن النجعة (سنة) مطلقا
 به يقضى سراج

وزمان الصبا لقوله تعالى فيه رجال يحسون أن تطهر واواقه يجب المظهرين قبل الملتزم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا أهل قبا ان الله اثني عليكم فإذا تصنعون عند الغائط قالوا تتبع الغائط الا جازم تتبع الاجلر الماء فكان الجمع سنة على الاطلاق في كل زمان وهو الصحيح وعليه الفتوى وقبل ذلك في زماننا لانهم كانوا يعرفون اه امداد ثم اعلم ان الجمع بين الماء والجرا أفضل وبليه في الفضل الاقتصار على الماء وبليه الاقتصار على الجرا وقصل السنة بالكل وان تفاوت الفضل كما أفاده في الامداد وغيره (قوله ويجب أي يفرض غسله) اعاد الضمير على الفصل دون الاستبراء لان غسل ما عدا المخرج لا يسمى استبراء وفسر الوجوب بذلك لان المراد بالجاوز ما زاد على الدرهم بقرينة ما بعده وقوله في المجتبى لا يجب الغسل بالماء الا اذا تجاوز ما على نفس المخرج وما حوله من موضع التخرج وكان الجاوزا أكثر من قدر الدرهم اه ولذا قيد الشارح النجس بقوله مانع والشرح بالشين المجبة والجيم جمع حلقة الدبر الذي ينطبق كافي المصباح (قوله ان جاوز المخرج) يشمل الاحليل في الترخاينة واذا اصاب طرف الاحليل من البول أكثر من الدرهم يجب غسله هو الصحيح ولو مسح بالدرقيل بجزئه قياسا على المقعدة وقبل لا هو الصحيح اه اقول والظاهر انه لو اصاب قلفة الاقلق القدر المانع لحكمه كذلك (تنبيه) مقتضى اقتصارهم على المخرج أي وما حوله من موضع الشرح كما قلناه أنما عن المجتبى انه يجب غسل الجاوز لذلك وان لم يجاوز الغائط الصفة وهي ما ينضم من الاليتين عند القيام والبول الحشفة خلافا للشافعية حيث اکتفوا بالجرا لم يجاوز ذلك (قوله ويعتبر الخ) أي خلافا لمحمد والحاصل أن ما جاوز المخرج ان زاد على الدرهم في نفسه يفرض غسله اتفاقا وان زاد بضم ما على المخرج اليه لا يفرض عندهما بناء على أن ما على المخرج في حكم الباطن عندهما فيسقط اعتباره مطلقا حتى لا يضم الى ما على يده من النجس وعند محمد يفرض غسله بناء على أن ما على المخرج في حكم الظاهر عنده فلا يسقط اعتباره ويضم لان العفو عنه لا يستلزم كونه في حكم الباطن بدليل وجوب غسله في الجنابة والحض وفيما لو اصابه نجس من غيره على الصحيح اه نوح عن البرهان والصحيح قولهما قاسم قلت وعليه اکثر والمصنف واستوجه في الحلية قول محمد وأيده بكلام الفتح حيث بحث في دليلهما وبقول الفزوي في مقدمته قال أصحابنا من استجمر بالاجار وأصابته نجاسة يسيرة لم تجز صلاته لانه اذا جمع زاد على الدرهم اه وقدنا عن الاختيار أنه الاحوط وعليه قالوا واجب ليس غسل التجاوز بعينه ولا الجميع بل التجاوز وما على المخرج كما حرره في الحلية أي لانه لو ترك أحدهما وهو درهم أو أقل كان عفوا ثم قال ان قولهم بوجوب غسل قدر الدرهم لقربه من القرض وهو الزائد على قدر الدرهم الظاهر أنه من تصرفات بعض المشايخ وانه غير ما روي عن أصحاب المذهب لان الحكم الشرعي لا يثبت بمجرد الرأي اه وقد منعنا في الانجاس فهو ذلك (قوله لصلاة) متعلق بالمنايع (قوله ولهذا الخ) استدلال على سقوط اعتبار ما على المخرج وفيه أن ترك غسل ما على المخرج انما لا يكره بعد الاستجمار كما عرقه لام مطلقا فالدليل أخص من المذعي وتماه في الحلية (قوله وكره تحريرا الخ) كذا استظهره في البصر انتهى الوارد في ذلك أي فيما ذكره في الكثر بقوله لا بعظم وروث وطعام ويمين أقول أما العظم والروث فالنهي ورد فيهما صريحا في صحيح مسلم لمسألة الجن الزاد فقال لكم كل عظم ذكرا سم الله عليه يقع في أيديكم او فرما كان لجوار كل بعرة علف لدوابكم فقال النبي صلى الله عليه وسلم فلا تستعوا بهما فانهما طعام اخوانكم وعلل في الهداية للروث بالنجاسة واليه بشيرة قوله صلى الله عليه وسلم في حديث آخر انهما ركس لكن الظاهر أن هذا لا يفيد التحريم ومثله يقال في الاستبراء بجبر استنجي به الا أن يكون فيه نهى أيضا قال في الحلية واذا ثبت النهى في مطعوم الجن وعلف دوابهم ففي مطعوم الانس وعلف دوابهم بالاولى وأما العين فهو في الصحيحين أيضا اذ ابال أحدكم فلا يأخذ ذكرا بعينه ولا يستنجي بعينه وأما الاجتزاء بالخرف فعلة في البصر بأنه يضمر المقعدة فان يتقن الضرر فظاهر والا فالظاهر عدم الكراهة التحريمية وقد قال في الحلية لم آت على نص يفيد النهي عن الاستبراء بهما وأما الشيء المحترم فلما ثبت في الصحيحين من النهي عن مضاعة المال وأما حق الضرر ولو جدار مسجد أو ملك آدمي فلما فيه من التعدي المحترم وأما القسم فعلة في البصر بأنه يضمر المقعدة كالزجاج والخرف وفيه ما علمته نعم في الحلية روى أبو داود عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنهم ا قال قدم وفد الجن على النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا يا محمد انه أمك أن يستعوا بعظم بيوتهم

(ويجب) أي يفرض غسله (ان جاوز المخرج نجس) مانع ويعتبر القدر المانع لصلاة (فيما وراء موضع الاستبراء) لان ما على المخرج ساقط شرعا وان كثر ولهذا لا تكره الصلاة معه (وكره) تحريرا (بعظم وطعام وروث)

(وجهه فان الله سبحانه وتعالى جعل لنا فيها رزقا قال فنهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك قال ابو جبير والحمد
 للهم اه (تنبه) استفيد من حديث مسلم السابق انه لو كان عظم ميتة لا يكره الاستنجاء به تأمل (قوله يابس)
 قديده لانه لما كان لا ينقل منه شيء مع الاستنجاء به لانه يجفف ما على البدن من النجاسة الرطبة بغير أى
 بخلاف الرطب فانه لا يجفف فلا يصح به أصلا (قوله استنجي به) بالبناء للجهول (قوله الاجحرف آخر)
 أى لم تصبه النجاسة (قوله وأجر) بالمذاتوب المشوى (قوله وخرف) بفتح الخاء المجهلة والزاي بعدها
 فاء فى القاموس هو ما يعمل من طين يشوى بالنار حتى يكون نغارا حلية وفسره فى الامداد بصغار الحصى
 والظاهر أنه أراد الخذف بالذال المجهلة الساكنة لانه كافى القاموس الرى بجماعة أو نواة أو نحوهما بالسباطين
 فيكون أطلق المصدر على اسم المفعول تأمل (قوله وشئ محترم) أى ماله احترام واعتبار شرعا فدخل فيه
 كل متقوم الا الماء كما قدمناه والظاهر أنه يصدق بما يساوى فلما كراهه اتلافه كما مر ويدخل فيه جزء
 الا دمي ولو كافرا أو ميتا ولذا لا يجوز كسر عظمه وصريح بعض الشافعية بأن من المحترم جزء حيوان متصل به
 ولو فارة بخلاف المنفصل عن حيوان غير آدمي اه وينبغي أن يدخل فيه كاسة مسجد ولذا التلحق فى محل يمتن
 ودخل أيضا ما زمرم كما قدمناه أول فصل الماء ويدخل أيضا الورق قال فى السراج قيل انه ورق الكتابة
 وقيل ورق الشجر وأيهما كان فانه مكروه اه وأقره فى البحر وغيره وانظر ما للعلّة فى ورق الشجر ولعلها كونه
 علفا للدواب أو نعوته فيكون ملوثا غير مزيل وكذا ورق الكتابة لصفاته وتقومه وله احترام أيضا لكونه آلة
 لكتابة العلم ولذا علله فى التارخانية بأن تعظمه من ادب الدين وفى كتب الشافعية لا يجوز بما كتب عليه شيء من
 العلم المحترم كالحديث والفقه وما كان آلة لذلك أما غير المحترم كطسفة وقورا ونجيل علم بتدليهما وخلقهما عن
 اسم معظم فيجوز الاستنجاء به اه ونقل القهستاني الجواز بكتب الحكميات عن الاسنوى من الشافعية وأقره
 قلت لكن نقولوا عندنا أن للورق حرمة ولو مقطعة وذكر بعض القراء أن حروف الهجاء قرآن أنزلت على هود
 عليه السلام ومفاده الحرمة بالمكتوب مطلقا وإذا كانت العلة فى الايض كونه آلة للكتابة كما ذكرناه يؤخذ
 منها عدم الكراهة فيما لا يصلح لها إذا كان قاعا للنجاسة غير متقوم كما قدمناه من جوازها بالخرق البوالى
 وهل إذا كان متقوما ثم قطع منه قطعة لاقية لها بعد القطع يكره الاستنجاء بها أم لا لظاهر الثاني لانه لم يستنج
 بمقوم نعم قطعه لذلك الظاهر كراهته لو بلا عذر بأن وجد غيره لان نفس القطع اتلاف والله تعالى أعلم (تنبه)
 ينبغى تقييد الكراهة فيما له قيمة بما إذا أدى الى اتلافه أما لو استنجي به من بول أو مني مثلا وكان يغسل بعده
 فلا كراهة الا إذا كان شيا متينا تنقص قيمته بفعله كما يفعل فى زمانا بخرقه المني ليلة العرس تأمل (قوله
 ولا صابا) أمالو وجد صابا كغدام وزوجة لا يتركه كافى الامداد وتقدم فى التيم الكلام على القادر بقدرة
 الغير فراجع (قوله سقط أصلا) أى بالماء والجر (قوله كريض الخ) فى التارخانية الرجل المريض
 اذا لم تكن له امرأة ولا أمة وله ابن أو أخ وهو لا يقدر على الوضوء قال يوضئه ابنه أو أخوه غير الاستنجاء فانه
 لا يمس فرجه ويسقط عنه والمرأة المريضة اذا لم يكن لها زوج وهي لا تقدر على الوضوء ولها بنت أو أخت فوضئها
 ويسقط عنها الاستنجاء اه ولا يخفى أن هذا التفصيل يجري فى من شلت يده لانه فى حكم المريض (قوله
 وحق غير) أى تجبره وماله المحرزلو بلا اذنه ومنه المسبل للشرب فقط وجدارو ولو لمسجد أو دار وقف لم يملك
 منافعها كأمرة (قوله وكل ما ينتفع به) أى لانسى أو جنى أو دواهما وظاهره ولو بحال يتلف بأن كان
 يمكن غسله (قوله مع الكراهة) أى التحريمية فى المنهى عنه والتزمية فى غيره كما علم مما قرناه أولا
 وما ذكره الزاهد عن النظم من انه يستنجي بثلاثة أمدا وفان لم يجد فبالأجوافان لم يجد فبثلاثة أكف من تراب
 لا بأسواها من الخرقه والظن ونحوهما لانه روى فى الحديث انه يورث الفقر اه قال فى الحلية انه غير
 ظاهر الوجه مع مخالفته لعامة الكتب وكذا قوله لا بأسواها الخ فان المكروه المتقوم لا مطلقا وما ذكره من
 الحديث الله أعلم به اه ملخصا (قوله وفيه نظر الخ) كذا فى البحر وأجاب فى التبر بأن المسنون اتما هو
 الازالة ونحوها لم يقصد بذاته بل لانه من بل غاية الامر أن الازالة بهذا النقص منتهى وهذا لا يتنى كونه من بلا
 بقرينة لو صلى السنة فى أرض مفسوبة كان آتيا بها مع ارتكاب المنهى عنه اه قلت وأصل الجواب
 مصرح به فى كافى النسئ حيث قال لان النهى فى غيره فلا يتنى مشروعيته كالموضأ بماء مضموب واستنجي

قوله متصل به هكذا يحطه ولعل
 الا صوب متصلا بالنصب صفة
 جزء الواقع اسم ان اللهم الآن
 يجعل اسمها ضمير الشأن وأنه
 رسم على لغة ربيعة تأمل اه
 مصححه

يابس كعذرة يابسة وتجبر استنجي به
 الاجحرف آخر (وأجر وخرف وزجاج
 (و) شئ محترم (كخرقة ديباج
 وعين) ولا عذريسراة فلو مشلولة
 ولم يجد ماء جاريا ولا صابا تراب الماء
 ولو شئت سقط أصلا كمر يمين
 ومريضة لم يجد امن يحل بجماعه
 (وحم وعلف حيوان) وحق غير
 وكل ما ينتفع به (فلو فعل اجزاء)
 مع الكراهة لحصول الانتفاء وفيه
 نظر لما مر أنه سنة لا غير فينبغى
 أن لا يكون مقبلاها بالنبه عنه

ينبغي أن يستثنى من ذلك ما إذا كان في سفينة في البصرة لا يكره له البول والتغوط فيه للضرورة ومثله بيوت الخلاء في دمشق ونحوها فإن ماءها يجري دائماً ولم يبلغنا عن أحد من السلف منع قضاء الحاجة بها ولعل وجهه أن الماء الجاري بها بعد نزوله من الجرن إلى الأسفل لم يبق له حرمة الماء الجاري لقرب اتصاله بالنجاسة فلا تظهر فيه العلة المأثرة للكره لانه لم يبق معه الانتفاع به نعم ذكر سيدي عبد الغني في شرح الطريقة المحمدية انه يظهر المنع من اتخاذ بيوت الخلاء فوق الانهار الطاهرة وكذا اجراء مياه الكنف اليها بخلاف اجرائها الى النهر الذي هو مجمع المياه النجسة وهو المسمى بالمالح والله تعالى أعلم (قوله وعلى طرف نهر الخ) أي وان لم تصل النجاسة الى الماء لعموم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن البراز في الموارد ولما فيه من اذى الممارين بالماء وخوف وصولها اليه كذا في الضياء عن النووي (قوله أو تحت شجرة مثمرة) أي لاتلاف الثمر وتنقيسه امداد والمتبادر أن المراد وقت الثمرة ويطلق به ما قبله بحيث لا يأمن زوال النجاسة بمطر أو نحوه كحفاف أرض من بول ويدخل فيه الثمر لما كول وغيره ولو مشهوما لا احترام الكل والانتفاع به ولذا قال في الغزوية ولا على خضرة ينتفع الناس بها (قوله أو في ظل) لقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا الملاعن الثلاثة البراز في الموارد وقارة الطريق والظل رواه أبو داود وابن ماجه (قوله ينتفع بالجلوس فيه) ينبغي تقييده بما إذا لم يكن محلاً للاجتماع على محرم أو مكروه والافتد يقال يطلب ذلك لادفعهم عنه ويلحق بالظل في الصيف محل الاجتماع في الشمس في الشتاء (قوله وفي مقابر) لأن الميت يتأذى بما يتأذى به الحي والظاهر أنها تحريمية لانهم نصوا على أن المرور في سكة حادثة فيها حرام فهذا أولى ط (قوله وبين دواب) لخشية حصول اذية منها ولو تنجس بنحو مشيها (قوله وفي مهب ريح) للابرجع الرشاش عليه (قوله وجر) بتقديم الجيم على المهملة هو ما يحضره الهوام والسباع لانفسها فاموس لقول قتادة رضي الله عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يسال في الجحرقا لوالقتادة ما يكره من البول في الجحرقا يقال انه مما كان الجحرقا رواه أحمد وأبو داود والنسائي وقد يخرج عليه من الجحرقا ما يلعبه أو يرد عليه بوله ونقل أن سعد بن عبادَةَ الخزرجي رضي الله عنه قتله الجحرقا لانه بال في جحر بأرض حوران وتماه في الضياء (قوله وثقب) الخرق النافذ قاموس وهو بالفتح واحد الثقوب وبالضم جمع ثقبه كالثقب بفتح القاف اه اختارتم هذا بغنى عنه ما قبله وهذا في غير المعتد لذلك كالأوعة فيما يظهر (قوله زاد العيني الخ) أقول ينبغي أن يراود أيضا البول على ما منع من الاستنجاء به لاحترامه كالعظم ونحوه كما صرح به الشافعية (قوله يعبر عليه أحد) هذا أعم من طريق الناس (قوله ويجنب طريق أو قافلة) قيد ذلك في الغزوية بقوله والهواء يجب من صوبه اليها قال في الضياء أي الى الطريق او القافلة والوالوالال اه (قوله وفي أسفل الأرض الخ) أي بأن يقع في أسفلها ويؤول الى أعلاها فيعود الرشاش عليه (قوله والتكلم عليها) أي على البول والغائط قال صلى الله عليه وسلم لا يخرج الرجلان بضربان الغائط كاشفين عن عورتهم ما يتخذ ثان فان الله تعالى يمقت على ذلك رواه أبو داود والحاكم وصححه ويضربان الغائط أي بأبائانه والمقت وهو البغض وان كان على المجموع أي مجموع كشف العورة والتحدث ببعض موجبات المقت مكروه امداد (تنبه) عبارة الغزوية ولا يتكلم فيه أي في الخلاء وفي الضياء عن يستان أبي الليث يكره الكلام في الخلاء وظاهره انه لا يختص بحال قضاء الحاجة وذكر بعض الشافعية انه المعتقد عندهم وزاد في الامداد ولا يتنخض أي لا بعد ذكر كما اذا خاف دخول أحد عليه اه ومثله بالاولى ما لو خشى وقوع محذور غيره ولو غرض في الخلاء لعذر هل يأتي بالسبلة ونحوها من ادعيته مراعاة لسنة الوضوء أو يتركها مراعاة للحمل والذي يظهر الثاني لتصريحهم بتقديم النهي على الامر تأمل (قوله وأن يؤول قائما) لما ورد من النهي عنه ولقول عائشة رضي الله عنها من حدثتكم أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يؤول قائما فلا تصدقوه ما كان يؤول الا قاعدا رواه أحمد والترمذي والنسائي واسناده جيد قال النووي في شرح مسلم وقد روى في النهي احاديث لا تثبت ولكن حديث عائشة ثابت فلذا قال العلماء يكره الالعذر وهي كراهة تنزيه لا تحريم وأما بوله صلى الله عليه وسلم في السباحة التي يقرب الدور فتدكر عياض انه لعله طال عليه مجلس حتى حفزه البول فلم يتمكن التباعد اه أو لما روى انه صلى الله عليه وسلم بال قائما لجرح بماضيه به مزة ساكنة بعد الميم وباء موحدة وهو باطن الركة أو لوجع كان بصلبه والعرب كانت تستثنى به أو لكونه لم يجد مكانا للعود

(وعلى طرف نهر أو بئر أو حوض
أو عين أو تحت شجرة مثمرة
أو في زرع أو في ظل) ينتفع
بالجلوس فيه (ويجب مسجد
ومصلى عبد وفي مقابر وبين دواب
وفي طريق) الناس (وفي مهب
ريح وجر قارة أو حية أو غلة
وثقب) زاد العيني وفي موضع
يعبر عليه أحد أو يقع عليه
ويجنب طريق أو قافلة أو خيمة
وفي أسفل الأرض الى أعلاها
والتكلم عليها (وان يؤول قائما

قوله وأما بوله الخ هو خارواه
الشيخان عن حذيفة رضي الله
عنه انه صلى الله عليه وسلم اتي
سبابة قوم فبال قائما والسبابة
هي ملقئ المزاب والقمامة تكون
بقضاء الدور وضافتها الى القوم
ليست بإضافة ملك بل كانت موانا
مباحة في محلهم ضياء اه منه

أو فعله بآلة البواز وغامه في الضياء (قوله أو مضطجعا أو مجزدا) لانهما من عمل الميود والنصارى غزوية
 (قوله بلا عذر) يرجع الى جميع ما قبله ط (قوله ويتوضأ هو) قدره هو لبوا فاق الحديث وثبت حكم
 غيره بطريق الدلالة أفاده ح (قوله لحديث الخ) افظه كما في البرهان عن أبي داود لا يولن أحدكم
 في مستحبه ثم يقتل أو يتوضأ فيه فان عامة الوسواس منه والمعنى موضعه الذي يغتسل فيه بالحميم وهو
 في الاصل الماء الحار ثم قيل للاعتقال بأى مكان استعماله وانما نهى عن ذلك اذا لم يكن له مسلك يذهب فيه
 البول أو كان المكان صلبا فيوهم المقتل انه أصابه منه شئ فيحصل به الوسواس كما في نهاية ابن الاثير
 مدنى (قوله يجب الاستبراء الخ) هو طلب البراءة من الخارج بشئ مما ذكره الشارح حتى يستيقن بزوال
 الاثر أو ما الاستنقاء فهو طلب النقاوة وهو أن يذ لك المقعدة بالاجار أو بالاصابع حالة الاستنجاء بالماء وأما
 الاستنجاء فهو استعمال الاجار أو الماء هذا هو الاصح في تفسير هذه الثلاثة كما في الغزوية وفيها أن المرأة
 كالرجل الا في الاستبراء فانه لا استبراء عليها بل كما فرغت تصبر ساعة لطيفة ثم تستقي ومثله في الامداد وعبر
 بالوجوب تعالى لدرر غيرها وبعضهم عبر بأنه فرض وبعضهم بلفظ ينبغي وعليه فهو مندوب كما صرح به بعض
 الشافعية ومثله اذا أمن خروج شئ بعده فيندب ذلك مباغاة في الاستبراء أو المراد الاستبراء بخصوص هذه
 الاشياء من نحو المني والتخضع أما نفس الاستبراء حتى يطمئن قلبه بزوال الرشح فهو فرض وهو المراد بالوجوب
 ولذا قال الشرنبلالى يلزم الرجل الاستبراء حتى يزول أثر البول ويطمئن قلبه وقال عبرت بالزوم لكونه أقوى
 من الواجب لان هذا يفوت الجواز بفوته فلا يصح له الشروع في الوضوء حتى يطمئن بزوال الرشح اه (قوله
 أو تنضح) لان العروق تمتدة من الحلق الى الذكرو بالتنضح تتحرك وتقذف ما في مجرى البول اه ضياء
 (قوله ويختلف الخ) هذا هو الصحيح فمن وقع في قلبه انه صار طاهرا جازله أن يستنجي لأن كل أحد أعلم بحال
 ضياء قلت ومن كان بطيء الاستبراء فليقتل نحو ورقة مثل الشعيرة ويحتسئ بها في الاحليل فانها تشترب ما بقي من
 أثر الرطوبة التي يخاف خروجها وينبغي أن يغسلها في الحبل لثلاث طهر الرطوبة الى طرفها الخارج والفروج
 من خلاف الشافعي وقد جرب ذلك فوجد أنه نفع من ربط الحبل لكن الربط اولى اذا كان صائما ثلاثا يفسد
 صومه على قول الامام الشافعي (قوله ومع طهارة المغسول تطهر اليد) هذا مختار الفقيه أبي جعفر وقيل
 يجب غسلها لانها تنجس بالاستنجاء وقيل بسن وهذا هو الصحيح كما مر في سنن الوضوء نوح ونقل في القنية انه
 لو استنجى بالماء ويده خيط مشدود لا يظهر بطهارة اليد ما لم يميز اليد بالخط امرار باليد (قوله ويشترط الخ)
 قال في السراج وهل يشترط فيه ذهاب الرائحة قال بعضهم نعم فعلى هذا لا يقتد بالمزات بل يستعمل الماء حتى
 تذهب العين والرائحة وقال بعضهم لا يشترط بل يستعمل حتى يغلب على ظنه انه قد طهر وقد روي بالثلاث اه
 والظاهر أن الفرق بين القولين انه على الاول يلزمه شئ يده حتى يعلم زوال الرائحة وعلى الثاني لا يلزمه بل يكفي
 غلبة الظن تأمل (قوله بأن رخص الخ) لعل وجهه انه يخرج بارخانه نفسه الشرج الداخلى وهو لا يخلو
 عن رطوبة الجاسة ثم رأيت منقولاً عن خط البرازي في هامش نسختي البرازية مع التصريح بأن المراد بوجه
 السنة ما ذكره الشارح من الارخاء وبه اندفع ما فهمه في الحلية من بناء القول بالنقض على أن المراد بوجه السنة
 هو ادخال الاصبع في الدبر فذلك بأنه قد نص غير واحد من اعيان المشايخ الكبار على انه لا يدخل الاصبع
 في الاستنجاء (تنه) اذا اراد أن يدخل اخلا ينبغي أن يقوم قبل أن يظله الخارج ولا يصعب شئ عليه اسم معظم
 ولا حاسر الرأس ولا مع القنسية بلا شئ عليها فاذا وصل الى الباب بيد بالتسمية قبل الدعاء هو الصحيح فيقول
 بسم الله اللهم انى أعوذ بك من الخبث والخبائث ثم يدخل باليسرى ولا يصعب قبل أن يدنو الى القعود
 ثم يوسع بين رجله ويميل على رجله اليسرى ولا يصعب في أمر الآخرة كالفتنة والعلم فقد قيل انه يمنع منه شئ
 أعظم منه ولا يرد سلا ما ولا يجب مؤذنا فان عطس حمد الله تعالى قلبه ولا ينظر الى عورته ولا الى ما يخرج
 منه ولا يزق في البول ولا يطيل القعود فانه يولد الباس ورولا يخط ولا يتنضح ولا يكتم الالتفات ولا يصيب يده
 ولا يرفع بصره الى السماء وينكس رأسه عما يتلى به ويدفن الخارج ويجهت في الاستقراغ منه فاذا فرغ
 يعصر ذكره من أسفله الى الحشفة ثم يمسح بثلاثة اجار ثم يستبرأ عورته قبل أن يستوى فائما يخرج برجله اليمنى
 ويقول غفرانك الحمد لله الذي أذهب عني ما يؤذي وأمسك عني ما ينفعني ثم يستبرئ فاذا استيقن بانقطاع

مطلب
 في الفرق بين الاستبراء والاستنقاء
 والاستنجاء

أو مضطجعا أو مجزدا من نوبه بلا
 عذر أو يول (في موضع)
 و (ويتوضأ) هو (أو يغتسل فيه)
 لحديث لا يولن أحدكم
 في مستحبه فان عامة الوسواس
 منه (فروج) يجب الاستبراء
 بشئ أو تنضح أو نوم على شقه
 اليسرى ويختلف طباع الناس
 ومع طهارة المغسول تطهر
 اليد ويشترط ازالة الرائحة عنها
 وعن المخرج الا اذا عجز والناس
 عنه غافلون استنحى المتوضى
 ان على وجه السنة بأن رخص
 اتقضى والا لا

أثر البول بقدر الاستحباب بالماء موضعاً آخر ويبدأ بفسل يديه ثلاثاً ويقول قبل كشف العورة بسم الله العظيم
 وبحمده والحمد لله على دين الاسلام اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين الذين لا خوف عليهم
 ولا هم يحزنون ثم يفيض الماء باليمنى على فرجه ويعلى الاثامه ويقسل فرجه بالسرى ويبدأ بالقبول ثم الدبر ويرخي
 مقعده ثلاثاً ويدلك كل مرة ويبالغ فيه ما لم يكن صاعماً فيشف بخمرة قبل أن يجمعه كيلا يصل الماء الى جوفه
 فيفطر ثم يديه على حائط أو أرض طاهرة ثم يغسلها ثلاثاً ثم يقوم وينشف فرجه بخمرة تطيفة فان لم تكن معه
 يمسح بيده مراراً حتى لا تبقى الا بهل يسيرة ويلبس سراويله ويرش فيه الماء ويحشو بطنه ان كان يريه
 الشيطان ويقول الحمد لله الذي جعل الماء طهوراً والاسلام نوراً وقائداً ودليلاً الى الله والى جنات النعيم اللهم
 حصن فرجي وطهر قلبي ومحض ذنوبي اه ملخصاً من الغزوية والنصية (قوله نام) أي فغرق وقوله
 أو مشى أي وقدمه مبتلة (قوله على نجاسة) أي ياسة لما في متن الملتقى لو وضع ثوباً رطباً على ما طين بطين
 نجس جاف لا ينجس قال الشارح لان الجفاف تنجذب رطوبة الثوب من غير عكس بخلاف ما اذا كان الطين
 رطباً اه (قوله ان ظهر عينها) المراد بالعين ما يشعل الاثر لانه دليل على وجودها ولو عبر به كما في نور
 الايضاح لكان اولى (قوله تنجس) أي فيعتبر فيه القدر المانع كما مر في محله (قوله ولو وقعت) أي
 النجاسة في نهر أي ماء جار بأن يال فيه مما رقا أصاب الرشاش ثوب انسان اعتبر الاثر بخلاف ما اذا بال في ماء
 راكد فانه اذا أصابه من الرشاش أكثر من الدرهم منع كما في الخاتمة لكن ذكر فيها انه لو أقيمت عذرة في الماء
 فأصابه منه اعتبر الاثر فأطلق ولم يفصل بين الجاري وغيره ولعل اطلاقه محمول على ما ذكره من التفصيل وبؤيده
 انه المتبادر من كلام صاحب الهداية في مختارات النوازل اللهم الا أن يفرق بين البول والعذرة بأنه اذا أصاب
 البول الماء الراكد ترجح الظن بأن الرشاش من البول لصدمة الماء بخلاف ما اذا كان جارياً فان كلاهما
 يصدم الاثر فيصير ان من الماء فلذا اعتبر الاثر وأما في العذرة فالرشاش المتطاير انما هو من الماء قطعاً سواء كان
 راكداً أو جارياً ولكنه محتمل أن يكون من الماء الذي أصاب العذرة أو من غيره تطاير بقوة وقعها فيعتبر فيه
 الاثر لان الاصل الطهارة هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم هذا وقد ذكر في المنية وغيرها عن ابن الفضل التنجيس
 في الجاري وغيره وأن اختياراً في الليث عدمه قال في شرح المنية أي في الجاري وغيره وهو الاصح لان البقن
 لا يزول بالشك ولأن الغالب أن الرشاش المتصاعد انما هو من أجزاء الماء لا من أجزاء الشيء الصادم فيحكم
 بالغالب ما لم يظهر خلافه اه فتأمل فان كون ذلك هو الغالب محل نظر بقي شيء وهو أنه هل المراد بالراكداً
 القليل أو الكثير لم أره صريحاً وقال ح الظاهر الاقول والا لما كان معنى لتفصيل قاضي خان ويفهم من
 تعليل شرح المنية للاصح أن الماء القليل لا يتنجس في آن وقوع النجاسة حتى لو أخذ ماء من الجانب الآخر عقب
 الوقوع بلا فاصل يكون طاهر الا أنهم لم يحكموا بسريان النجاسة الى الرشاش لعدم زمان تسري فيه مع قرينه من
 النجاسة فعدم نجاسة الطرف المقابل لطرف وقوع النجاسة في آن الوقوع اولى تأمل تطفر اه قلت وعلى
 ما ذكرناه من الفرق يظهر لتفصيل الخاتمة معنى فلا يدل على أن المراد بالراكداً القليل فتأمل (قوله لف طاهر
 الخ) اعلم انه اذا لف طاهر جاف في نجس مبتل واكتسب الطاهر منه اختلف فيه المشايخ فقليل يتنجس الطاهر
 واختار الحلواني انه لا يتنجس ان كان الطاهر بحيث لا يسيل منه شيء ولا يتقاطر لعصره وهو الاصح كما
 في الخلاصة وغيرها وهو المذهب كور في عامة كتب المذهب متوناً وشروحاتاً وقناوى في بعضها بلا ذكر خلاف
 وفي بعضها بلفظ الاصح وقيدته في شرح المنية بما اذا كان النجس مبلولاً بالماء لا بنحو البول وبما اذا لم يظهر
 في الثوب الطاهر أثر النجاسة وقيدته في الفتح أيضاً بما اذا لم ينبع من الطاهر شيء عند عصره ليكون ما اكتسبه
 مجزئاً دندوة لانه قد يحصل إلى الثوب وعصره ينبع رؤس صفاريس لها قوة السيلان ثم ترجع اذا حل الثوب
 ويبعد في مثله الحكم بالطهارة مع وجود الخاط حقيقته قال في البرهان بعد نقله ما في الفتح ولا يخفى منه
 انه لا يتيقن بأنه مجزئاً دندوة الا اذا كان النجس الرطب هو الذي لا يتقاطر بعصره اذ يمكن أن يصيب الثوب الجفاف
 قدر كثير من النجاسة ولا ينبع منه شيء بعصره كما هو مشاهد عند البداية بغسله فيتعين أن يبقى بخلاف ما صححه
 الحلواني اه وأثره الشريفي في وجهه ظاهر والحاصل انه على ما صححه الحلواني العبرة للطاهر المكتسب
 ان كان بحيث لو انصرف قطر نجس والا لسواء كان النجس المبتل يقطر بالعصر اولا وعلى ما في البرهان العبرة

نام أو مشى على نجاسة ان ظهر
 عينها تنجس والا لا * ولو وقعت
 في نهر فأصاب ثوبه ان ظهر أثرها
 تنجس والا لا * لف طاهر في نجس
 مبتل بما

قوله في مختارات النوازل اقول
 ونص عبارة مختارات النوازل
 هكذا الحارث اذا بال في الماء
 الجاري فأصاب رشاشه الثوب
 لا يفسده ما لم يتيقن انه بول وكذا
 لور في نجاسة في الماء فانتزع منه
 فأصاب الثوب وان كان الماء
 راكداً يفسده اه منه

قوله وهذا هو المفهوم الخ وذلك
حيث علل لعدم التجسس بقوله
لأنه إذا لم يتقاطر منه بالعصر
لا يتفصل منه شيء وإنما يتل
ما يجاوره بالنداء وبذلك لا يتجسس
به أه فان الضمائر البارزة كلها
عائدة على التجسس فيفهم منه أنه
المعتبر في التقاطر وعدمه دون
الطاهر أه

ان بحيث لو عصر قطر تجسس
والالا * ولولف في مبتل - نحو
بول ان ظهر نداءه أو أثره تجسس
والالا * فأرة وجدت في خمر
فربت فقتل ان متفحصة تجسس
والالا * وقع خمر في خل - ان قطرة
يحل - الا بعد ساعة وان كوزا حل -
في الحال ان لم يظهر أثره * فأرة
وجدت في قمعة ولم يدخل مانت
خنها أو في جرة أو في بر يحمى على
القمعة * ثلاث قرب من سمن
وعسل ودبس أخذ من كل حصة
وخط فوجد فيه فأرة فنهجها
في الشمس فان خرج منها الدهن
سمن والا فان بقي بحال الجمد
فالعسل أو متلجنا فالديس *
يعمل بخبر الحرمة في الذبيحة
وبخبر الحل في ماء وطعام *
يتحزى في ثياب أقلها طاهر وفي
أو ان أكثرها طاهر لا أقلها بل
يحكم بالأغلب بالضرورة
شرب * يحرم أكل لحم
قوله فقربته هكذا بضمه ولعلها
نسخته والافسخ الشارح التي
يسدى فمن الخ وليحذر أه
معجمه

للتجسس المبطل - ان كان بحيث لو عصر قطر تجسس الطاهر سواء كان الطاهر بهذه الحالة أو لا وان كان بحيث لم يقطر
لم يتجسس الطاهر وهذا هو المفهوم من كلام الزيلعي في مسائل شتى آخر الكتاب مع أن المتبادر من عبارة
المصنف هناك كالكثير وغيره خلافه بل كلام الخلاصة والخاتمة والبنائية وغيرها صريح بخلافه وسأني تمام
الكلام هناك ان شاء الله تعالى (قوله ان بحيث لو عصر الخ) المتبادر منه عود الضمائر الثلاث إلى الطاهر
فيوافق ما صححه الحلواني ويحتمل عود الضمير في عصر وقطر إلى التجسس والضمير في تجسس إلى الطاهر فيوافق
ما في البرهان والسر بلبالية والزيلعي - فافهم (قوله ولولف الخ) محترز قوله مبتل - بما وهذا ما أخذ من شرح
المنية وقال لا النداء حينئذ عين التجاسة وان لم يقطر بالعصر أقول أنت خير بأن الماء الجوار للنجاسة حكمه
حكمه من تغليظ أو تخفيف فلا يظهر الفرق بين المبطل - يول أو بماء أصابه بول تأمل (قوله ان متفحصة
تجسس) لأنه يتفصل منها أجزاء بسبب الانتفاخ وانقلاب الخمر خلا لا يوجب انقلاب الأجزاء النجسة طاهرة أه
ح قال في الخاتمة وكذا الكلب اذا وقع في عصير ثم تخمر ثم تحلل لا يحل أكله لان لعاب الكلب أقام فيه وأنه
لا يصير خلا (قوله والا لا) أي لا يتجسس الخلل لعدم بقاء شيء بعد التحلل والفأرة وان كانت نجسة قبل التحلل
مثل الخمر لكان التجسس لا يؤثر في مثله فاذا ألقيت ثم تحلل الخمر طهر بانقلاب العين بخلاف ما اذا وقعت في بر
فانها تجسس لملاقاتها الماء الطاهر فتؤثر فيه ويجب التزح وان لم تنفصح ولا يرد ما اذا تنفصحت في الخمر لما علمت
من أن ذلك لا أثر بعد التحلل لا ينقلب خلا فيؤثر في طهارة الخلل فافهم (قوله وقع خمر في خل الخ) وجهه كما
في الخاتمة انه في الكوز لما زالت الرائحة عرف الخمر وعرف انه صار خلا وأما في القطرة فانها لا رائحة لها فلا
يعرف الخمر ويحتمل انها باقية في الحال فلا يحكم بجهالة القاضي الامام يحكم بظنه ان كان غالب ظنه انه
صار خلا طهر والا فلا أه (قوله فأرة وجدت الخ) صورته ملا جرة من بر ثم ملا قمعة من تلك الجرة ثم وجد
في القمعة فأرة وفي نهاية الحديث القمعة ما يضمن فيه الماء من نجاس وغيره ويكون ضيق الرأس أه
(قوله يحمل على القمعة) هذا من باب الحوادث تضاف إلى أقرب الأوقات أه ح وفي الفتح أخذ
من حب ثم من حب آخر ماء وجعل في اناه ثم وجد في الاماء فأرة فان غاب ساعة فالنجاسة للانهاء والا فان تحزى
ووقع تحزى به عن أحد الحبين عمل به وان لم يقع على شيء فقلب الأخير وهذا اذا كان الواحد فلول اثنين كل منهما
يقول ما كانت في جبي فكلاهما طاهر (قوله فان خرج منها الدهن) أي من جوفها أو المراد مما يلاقي
جلدها (قوله فقربته) أي هي النجسة وكذا يقدرفيما بعده (قوله والا) أي وان لم يخرج منها
الدهن فان بقي ما عليها بحال الجمد بفتح الجيم والميم أي جامدا فهو دليل انه غسل لان العسل اذا أصابته الشمس
تلاحت أجزاءه وتماسك بعضها ببعض بخلاف الدبس فانه يتقطع بعضه عن بعض بحرارة الشمس أفاده ح
بقي ما اذا لم يظهر الحال بذلك وينبغي أن يفصل فيه كما قد مرنا آفعا من الفتح (قوله يعمل بخبر الحرمة الخ) أي
اذا أخبره عدل بأن هذا اللحم ذبيحة مجوسى أو مسية وعدل آخر أنه ذبيحة مسلم لا يحل - لانه لما تهازرا خبران بقي
على الحرمة الأصلية لا يحل - الا بالذكاة ولو أخبرا عن ماء وتهازرا بقي على الطهارة الأصلية أه امداد
وظاهره الا بعد التهاز في الصورتين لا يعتبر التحزى وسند كرمي مخالفه في الخطر والاباحة قبل فصل اللبس عن
شراح الهداية وغيرهم فراجع هناك (قوله أقلها طاهر) كما لو اختلط ثوب طاهر مع ثوبين نجسين وكذا
بالعكس بالاولى (قوله لا أقلها) مثله التساوى فانه لا يتحزى فيه أيضا كما سذكره الشارح في الخطر والاباحة
وذكر هناك أن اختلاط الذبيحة الذكية والمنية يحكم الاواني ثم الفرق بين الثياب والاواني كما في الامداد أن
الثوب لا خلف له في ستر العورة بخلاف الماء في الوضوء والغسل فانه يخلفه التيمم وأما في حق الشرب فيتحزى
مطلقا لانه لا خلف له ولهذا قال بالضرورة شرب * ثم اعلم أن ما ذكره الشارح هنا في مسائل الثياب والاواني
موافق لما في نور الايضاح ومواهب الرحمن ويخالفه ما في الذخيرة وغيرهما مما حاصله انه ان غلب الطاهر
في الاواني أو الثياب أو الذبايح تحزى في حالتي الاختيار والاضطرار اعتبارا للغالب والافقى الاختيار لا يتحزى
في الكل وفي الاضطرار يتحزى في الكل الا في الاواني لغير الوضوء والغسل وسأني بسطه في الخطر والاباحة ان
شاء الله تعالى وهذا بخلاف ما اذا طلق من نسائه امرأة أو اعتق من اماته أمة فانه لا يجوز له أن يتحزى لوطه
ولا بيع وان كانت الغلبة للعلل وقامه في الولوالجية وغيره من كتاب التحزى فراجع (قوله يحرم أكل

لحم أنتن) عزاء في التارخانية الى مشكل الآثار للحموى قال ح أي لانه يضرب لانه نجس وأما نحو اللبن
المتن فلا يضرب ذكره النرنبلاني في شرح كراهية الوهبانية اه قلت وتقل في التارخانية عن صلاة الجلابي
انه اذا اشتد تغيره نجس ثم نقل التوفيق بحمل الاقل على ما اذا لم يشتد ومثله في الفنية لكن في الحموى عن النهاية
أن الاستحالة الى فساد لا توجب نجاسة لا محالة اه وفي التارخانية دود لحم وقع في مرققة لا ينجس ولا يؤكل
المرقة ان تقسم الدود فيها اه أي لانه ميتة وان كان طاهرا قلت وبه يعلم حكم الدود في الفواكه والخمار
(قوله شعير الخ) في التارخانية اذا وجد الشعير في بعر الابل والغنم يغسل ويحفظ ثلاثا ويؤكل وفي أختاء
البقر لا يؤكل قال في الفتح لانه لا صلابة فيه ثم نقل في التارخانية عن الكبرى أن الصحيح التفصيل بالانتفاخ وعدمه
ويستوى فيه البعر والخش اه أي ان انتفخ لا يؤكل فيها ما والا أكل فيهما وباحت نحوه في شرح المنية
وبما ذكرنا علم أن قوله صلب مرفوع صفة ثمانية لشعير فافهم (قوله مرارة كل حيوان كبوله) أي
فان كان بوله نجسا مغلظا أو مخففا فهي كذلك خلافا ووقفا ومن فروعه ما ذكرنا لو أدخل في أصبعه مرارة
ما كول اللحم يكره عنده لانه لا يبيع التداوى بيوله لا عند أبي يوسف لانه يبيعه وفي الذخيرة والخانية أن الفقيه
أبا الليث أخذ بالثاني للعاجلة وفي الخلاصة وعليه الفتوى قلت وقياس قول محمد لا يكره مطلقا لطهارة بوله عنده
اه حلية (قوله وجرت كزبه) أي كسر قيئه وهي بكسر الجيم وقد فتح ما يجزئه أي يخرج به البعير من
جوفه الى فمه فأكله ثانيا كما في المغرب والمقاموس وعمله في التنجيس بأنه واره جوفه الى ما وارى
جوف الانسان بأن كان ماء ثم قام فكمه حكم بوله اه وهو يقتضي انه كذلك وان خاف من ساعته لكن
قال بعده في الصبي ارتفع ثم قام فأصاب ثياب الاتم زاد على الدرهم منع وروى الحسن عن أبي حنيفة انه
لا يمنع ما لم يقبض لانه لم يتغير من كل وجه فكان نجاسة دون نجاسة البول لانها متغيرة من كل وجه وهو الصحيح
اه كذا في فتح القدير وظاهر الميل الى اعطاء الجزئة حكم هذا التي أخذ من التعليل (قوله حكم العصير حكم
الماء) أي في انه تزال به النجاسة الحقيقية وانه اذا كان عشرين في عشر لا ينجس بوقوع النجاسة فيه كما في الماء
اه ح وفي انه لو عصر العنب وهو يسيل فادى رجله ولم يظهر أثر الدم لا ينجس عند أبي حنيفة وأبي يوسف
كما في المنية عن المحيط (قوله رطوبة الفرج طاهرة) ولذا انفصل في التارخانية أن رطوبة الولد عند
الولادة طاهرة وكذا السخلة اذا خرجت من امها وكذا البيضة فلا ينجس بها الثوب ولا الماء اذا وقعت فيه
لكن يكره التوضيحه للاختلاف وكذا الاثمة هو المختار وعندهما ينجس وهو الاحتياط اه قلت
وهذا اذا لم يكن معه دم ولم يخالط رطوبة الفرج مذى او منى من الرجل او المرأة (قوله العبرة للظاهر
الخ) هذا ما عليه الاكثر فتح وهو قول محمد والفتوى عليه برازية وقيل العبرة للماء ان كان نجسا فالطين نجس
والا فظاهر وقيل العبرة للتراب وقيل للقالب وقيل أيهما كان نجسا فالطين نجس واختاره أبو الليث وصححه
في الخاتمة وغيرها وقوام في شرح المنية و كتم بفساد بقية الاقوال تاملا وصححه في المحيط أيضا وعمله
بأن النجاسة لا تزول عن أحدهما بالاختلاط بخلاف السرقين اذا جعل في الطين للتطين لا ينجس لان فيه ضرورة
الى اسقاط نجاسته لانه لا يتبأ الا به حلية (قوله مشى في حمام ونحوه) أي كما لو مشى على ألواح مشرعة بعد
مشى من رجله فخر لا يحكم بنجاسة رجله ما لم يعلم انه وضع رجله على موضعه للضرورة فتح وفيه عن التنجيس
شي في طين أو أصابه ولم يغسله وصلى تجزئه ما لم يكن فيه أثر النجاسة لانه للمانع الا أن يحاط أما في الحكم
فلا يجب (قوله لانه يصير الماء راكدا) أي لانه بأخذه من الانبوبة يمنع نزوله الى الخوض فيصير راكدا
وربما كان على يده نجاسة أو على يد غيره فأدخلها في الخوض في هذه الحالة فينجس فينبغي اذا أراد الأخذ أن
يأخذ من الخوض لان الماء اذا كان نازلا لا يعرف متدارك فهو في حكم الجاري (قوله التبرك الى
الحمام) أي الدخول اليه اول الغداة بلا ضرورة (قوله لان فيه اظهار مقلوب الكناية) أراد به ذلك أي
الجماع ولم يقتل مقلوب الكين مع انه قلب حقيقى لزيادة التباعد عن التصريح به لانه مما يطلب كتمانها ولذا
كان من أمهاته للسر كما في المقاموس وعبارة القيص اذ فيه ابداء ما يجب اخفاؤه والظاهر أنه يجب بالحاء
ولذا قال العلامة الرملى وأما ما نهى عنه صلى الله عليه وسلم فهو السباع أي على وزن كآب وهو المفخرة
بالجماع وافشاء الرجل ما يجري بينه وبين زوجته فذلك ليس من هذا القبيل بل النهى يقتضى التحريم اه

أنتن لا نجس من لبن * شعير في بعر
أوروث صلب يؤكل بعد غسله
وفي خشى لا * مرارة كل حيوان
كبوله وجرت كزبه * حكم العصير
حكم الماء * رطوبة الفرج
طاهرة خلافا لهما * العبرة
للظاهر من تراب أو ماء اختلطا
به يفتى * مشى في حمام ونحوه
لا ينجس ما لم يعلم انه غسالة نجس
* لا ينجى أخذ الماء من الانبوبة
لانه يصير الماء راكدا * التبرك
الى الحمام ليس من المروءة لان
فيه اظهار مقلوب الكناية

(قوله ثياب الفسقة الخ) قال في الفتح وقال بعض المشايخ تكره الصلاة في ثياب الفسقة لانهم لا يتقون الظهور قال المصنف يعني صاحب الهداية الاصح انه لا يكرهه لانه لم يكرهه من ثياب اهل الذمة الا السراويل مع استحلالهم التبرقح هذا اولي اه (قوله لجعلهم فيه البول) ان كان كذلك لاشك انه نجس باثر خائفة (قوله ان غلب على ظنه) عبارة الخائفة ان كان في قلبه (قوله فالامر بالمعروف على هذا) كذا في الخائفة وفي فصول العلاوي وان علم انه لا يتعظ ولا ينزجر بالقول ولا بالفعل ولو باعلام سلطان أو زوج أو والد له القدرة على المنع لا يلزمه ولا يأثم بتركه لكن الامر والنهي افضل وان غلب على ظنه انه يضربه أو يقتله لانه يكون شهيداً قال تعالى اقم الصلاة وأمر بالمعروف وانه عن المنكر واصبر على ما أصابك أي من ذل أو هوان اذا أمرت ان ذلك من عزم الامور أي من حق الامور ويقال من واجب الامور اه وتعامه فيه (قوله لما ورد الخ) أي في قوله صلى الله عليه وسلم اتقوا البول فانه اول ما يحاسب به العبد في القبر ورواه الطبراني باسناد حسن وفي قوله صلى الله عليه وسلم اول ما يحاسب به العبد يوم القيامة من عمله صلاته قال العراقي في شرح الترمذي ولا يعارضه حديث الصحيح ان اول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء لجعل الاول على حق الله تعالى على العبد والثاني على حقوق الآدميين فيما بينهم فان قيل أيها ما تقدم فالجواب ان هذا الامر توقيني وظواهر الاحاديث دالة على أن الذي يقع أولاً المحاسبة على حقوق الله تعالى قبل حقوق العباد كذا في شرح العلقمي على الجامع الصغير ولا يخفى ما في ذكر الشارح لهذه الجلة قبيل كتاب الصلاة من رعاية التناسب وحسن الختام

(بسم الله الرحمن الرحيم)
(كتاب الصلاة)

(قوله شروع) الخ بيان لوجه تأخيرها عن الطهارة وتقدم في الطهارة وجه تقديمها على غيرها (قوله ولم تخل عنها شريعة مرسل) أي عن اصل الصلاة قبل الصبح صلاة آدم والظهر لداود والعصر لسليمان والمغرب ليعقوب والعشاء ليونس عليهم السلام وجهت في هذه الامة وقيل غير ذلك (قوله بواسطة الكعبة) أي بواسطة استقبالها وانظر لما اذا خصص هذا الشرط مع انها لم تصر قربة الا باجتماع سائر شرائطها ط وقد يقال المراد انها صارت قربة بواسطة تعظيم الكعبة فانه سبحانه أمر باستقبالها تعظيمها وفي ذلك تعظيم له سبحانه بواسطة تعظيمها أفاده شيخنا حفظه الله تعالى (قوله دون الايمان) لانه قربة بلا واسطة (قوله لانه بل من فروعه) أي باعتبار الفعل وأما بالنظر لحكمها وهو الاقراض فهي منه لانه من متعلق التصديق بما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم ط وأشار الشارح الى خلاف من يقول ان الاعمال من الايمان كالصاوي وغيره (قوله وهي لغة الدعاء) أي حقيقة تها ذلك وهو ما عليه الجمهور وجرم به الجوهري وغيره لانه الشائع في كلامهم قبل ورود الشرع بالاركان المخصوصة وقيل انها حقيقة في تحرر الصاوين بالاسم تكون العظمان النسائان في اعلى الفخذين للذنان عليهم السلام الا لبيان مجاز لغوي في الاركان المخصوصة لان المصلي يحركهما في ركوعه وسجوده استعارة تسميحية في المرتبة الشائنة في الدعاء تشبيهاً للداعي في تحشعه بالاركان والساجد وتعامه في النهر (قوله فنقلت الخ) اختلف الاصوليون في الالفاظ الدالة على معان شرعية كالصلاة والصوم أهى منقولة عن معانيها اللغوية الى حقائق شرعية أي بأن لم يبق المعنى الاصلي مرعياً مغيرة أي بأن بقي ويزاد عليه قيود شرعية قبل الاول واستظهره في الغاية معللاً بأنها توجد بدون الدعاء في الامي وقيل بالثاني وانه انما زيد على الدعاء باقى الاركان المخصوصة وأطلق الجزء على الكل كما في النهر (قوله وهو الظاهر) الضمير للنقل المفهوم من نقلت وقوله لوجودها على الظهور اه ح وعلة في الخبر بأن الدعاء ليس من حقائقها شرعاً أي بناء على انه خلاف القراءة قال في النهر وهو ممنوع قلت فيه نظراً لان الذي من حقيقة القراءة آية وان لم تكن دعاء تأمل (قوله هي) أي الصلاة الكاملة وهي الخمس المكتوبة (قوله على كل مكلف) أي بعينه ولذا سمي فرض عين بخلاف فرض الكفاية فانه يجب على جلة المكلفين كفاية بمعنى انه لو قام به بعضهم كفى عن الباقي والاثموا كلهم ثم المكلف هو المسلم البالغ العاقل ولو انثى أو عبداً (قوله بالاجماع) أي وبالكتاب والسنة (قوله فرضت في الاسراء الخ) نقله أيضاً الشيخ اسمعيل في الاحكام شرح درر الحكماء ثم قال وحاصل

مطلب
في الامر بالمعروف

مطلب
في قول ما يحاسب به العبد
ثياب الفسقة وأهل الذمة طاهرة
* ديباج أهل فارس نجس لجعلهم
فيه البول لبريقه * رأى في نوب
غيره نجساً فانه ان غلب على
ظنه انه لو أخبره ازالها وجب
والالا فالامر بالمعروف على هذا
* حمل المجادة في زماننا اولي
احتساباً لما ورد اول ما يسأل
عنه في القبر الطهارة وفي الموقف
الصلاة

(كتاب الصلاة)
نروع في المقصود بعد بيان
الوسيلة ولم تخل عنها شريعة
مرسل ولما صارت قربة بواسطة
الكعبة كانت دون الايمان لانه
بل من فروعه وهي لغة الدعاء
فقلت شرعاً الى الافعال المعلومة
وهو الظاهر لوجودها بدون الدعاء
في الامي والاخرس (هي فرض
عين على كل مكلف) بالاجماع
فرضت في الاسراء ليلة السبت
صابع عشر رمضان قبل الهجرة
بسنة ونصف وكانت قبله صلاتين
قبل طلوع الشمس وقبل غروبها
شخى
قوله بواسطة الكعبة يعني أن
العبد أمر بالتوجه بحجته الى
الكعبة اه منه

(وان وجب شرب ابن عشر عليها
بئلا بجشبة) الحديث مروا
اولادكم بالصلاة وهم ابناء سبع
واضربوهم عليها وهم ابناء عشر
قلت والصوم كالصلاة على الصحيح
كافي صوم القهستاني معزيا
للازهدى وفي حظر الاختيار أنه
يؤمر بالصوم والصلاة وينهى
عن شرب الخمر لآل النبي ويترك
الشر (ويكفر جاحدا) لثبوتها
بدليل قطعي (وتاركها عمدا
بجناية) أي تكسلا فاسق (بجس
حتى يصلي) لأنه يجس لحق العبد
لحق الحق أحق وقبل يضرب حتى
يسيل منه الدم وعند الشافعي
يقتل بصلاة واحدة حد أو قيل
كفرا (ويحكم باسلام فاعلمها)
بشروط أربعة أن يصلي في الوقت
(مع جماعة) مؤتمما متصلا وكذا
لو أذن في الوقت

قوله بل يعذر مكذا يجتبه بالذال
المجته وامل صوابه يعزربا راي من
التعزير وهو التأديب دون الحد
كافي المصباح اه مجتبه

جاء كره الشيخ محمد البكري فنعنا الله تعالى ببركاته في الروضة الزهراء انهم اختلفوا في أي سنة كان الاسراء بعد
اتفاقهم على انه كان بعد البعثة فحزم جمع بأنه كان قبل الهجرة بسنة ونقل ابن حزم الاجماع عليه وقيل بخمس
سنتين ثم اختلفوا في أي الشهور كان فحزم ابن الاثير والنووي في قنابيه بأنه كان في ربيع الاول قال النووي
له تسبع وعشرين وقيل في ربيع الآخر وقيل في رجب وحزم به النووي في الروضة تبعه المرافعي وقيل
في شوال وحزم الحافظ عبد الغني القدسي في سيرته بأنه ليلة السابع والعشرين من رجب وعليه عمل
أهل الامصار اه (قوله وان وجب الخ) هذا مبالغة على مفهوم قوله كل مكاف كانه قال ولا يفترض على
غير المكلف وان وجب أي على الولي ضرب ابن عشر وذلك ليخلق بفسادها ويعتاده لا لاقرضها افاده ح
وظاهر الحديث أن الامر لابن سبع واجب كالضرب والظاهر أيضا أن الوجوب بالمعنى المصطلح عليه لا بمعنى
الاقتراض لأن الحديث ظني قافهم (قوله بيد) أي ولا يجاوز الثلاث وكذلك المعلم ليس له أن يجاوزها
قال عليه الصلاة والسلام لمرداس المعلم اياك أن تضرب فوق الثلاث فانك اذا ضربت فوق الثلاث اقتص الله
منك اه اسمعيل عن أحكام الصغار للاسترواشي وظاهره انه لا يضرب بالعصا في غير الصلاة أيضا (قوله
لا بجشبة) أي عصا ومقتضى قوله بيد أن يراد بالجشبة ما هو الاعسم منها ومن السوط افاده ط (قوله
لحديث الخ) استدلال على الضرب المطلق وأما كونه لا بجشبة فلأن الضرب به لو ردد في جناية المكلف
اه ح وتام الحديث وفترقوا بينهم في المضاجع روى ابو داود والترمذي ولفظه علموا الصبي الصلاة ابن
سبع واضربوه عليها ابن عشر وقال حسن صحيح وصححه ابن خزيمة والحاكم والبيهقي اه اسمعيل
والظاهر أن الوجوب بعد استكمال السبع والعشر بأن يكون في أول الثامنة والحادية عشر كما قالوا في
مدة الحضنة (قوله قلت الخ) مراده من هذين التثنيين بيان أن الصبي ينبغي أن يؤمر بجميع المأمورات
وينهى عن جميع المنهيات اه ح اقول وقد صرح في أحكام الصغار بأنه يؤمر بالغسل اذا جامع وباعادة
ما صلاه بلا وضوء لولا فسد الصوم لمشقة عليه (قوله بجناية) بالتخفيف قال في المغرب الماجن الذي
لا يبالي ما صنع وما قبل له ومصدره الجون والجناية اسم منه والفعل من باب طلب اه (قوله أي تكسلا)
تفسير مراد اه ح (قوله فحق الحق احق) لا يقال ان حقه تعالى مبني على المسامحة لانه لا تسامح
في شيء من اركان الاسلام اه اسمعيل (قوله وقبل يضرب) قائله الامام المحبوبي ح عن المنع
وظاهر الحلية انه المذهب فانه قال وقال اصحابنا في جماعة منهم الزهري لا يقتل بل يعذر ويجس حتى
يموت أو يتوب (قوله وعند الشافعي يقتل) وكذا عند مالك واحد وفي رواية عن احمد وهي المختارة
عند جمهور اصحابه انه يقتل كفرا وبسط ذلك في الحلية (قوله ويحكم باسلام فاعلمها الخ) يعني
أن الكافر اذا صلى بجماعة يحكم باسلامه عندنا خلافا للشافعي لانها مخصوصة بهذه الامة بخلاف الصلاة
منفردا لوجودها في سائر الامم قال عليه الصلاة والسلام من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فهو منا قالوا
للمراد صلاتنا بالجماعة على الهيئة المخصوصة اه دور وهو طرف من حديث طويل اخرجه البخاري
 وغيره الا انه قال فهو الملم اسمعيل (قوله بشروط أربعة) قد الامام الطرسوسي في انفع الوسائل كون
الصلاة في مسجد وعليه فالشروط خمسة لكن قال في شرح دور الباري في مسجد أو غيره (قوله في الوقت) لانها
صلاة المؤمنين الكاملة وظاهره انه لو أدرك منها ركعة لا يكتفى لعدم كونها في الوقت وان كانت اداء فهي
غير كاملة فليس المراد من قوله في الوقت الاداء بل الاخص منه قافهم (قوله مؤتمما) تقييد لقوله مع
جماعة احترازا عما لو كان اما قال ط لأن الاتمام يدل على اتباع سبيل المؤمنين بخلاف ما لو كان اما
فانه يحتمل نية الانفراد فلا جماعة اه اقول الاحتمال المذكور موجود في المؤتم أيضا فالاولي أن يقال
الامام متبوع غير تابع والمؤتم تابع لامامه ملتزم لاحكامه وما قبله الشارح مأخوذة من النظم الاتي
تبعه الجميع ودور الباري وصرح بمفهومه في عقد الفرائد فقال صلى اما ما لا يحكم باسلامه نقله الشيخ اسمعيل
(قوله مقما) قال صلى خلف امام وكبر ثم افسد لم يكن اسلاما شرح الوهبانية عن المتن (قوله وكذا لو أذن
في الوقت) لما ذكر مسألة الصلاة اراد تميم الافعال التي يصير بها الكافر مسلما فذكر أن منها الاذان في
الوقت لانه من خصائص ديننا شرعا شرعا ولذا اقيده في المنع تبع الجبر يكون الاذان في المسجد فليس الحكم

مطلب
فما يصير الكافر به مسلما من
الافعال

عليه بالاسلام لا يمانع بالشهادتين في ضمن الاذان ليكون من الاسلام بالقول لانه لا فرق حينئذ بين أن يكون في الوقت أو خارجه بل هو من الاسلام بالفعل ولذا صرح ابن الشحنة بأنه يحكم بالاذان في الوقت وان كان عبديا يخص رسالة نبينا صلى الله عليه وسلم الى العرب لان ما يصير به الكافر مسلما قسما قول وفعل فالقول مثل كلتي الشهادتين فصل فيه أجمنا لكونه محل اشتباه واحتمال بين العيسوي وغيره فقالوا لا بد مع الشهادتين في العيسوي من أن يبرأ من دينه لانه يعتقد انه صلى الله عليه وسلم رسول الله الى العرب فيصطلح انه اراد ذلك بخلاف غيره فلا يحتاج الى التبري وأما الدهل فكلما مهم يدل على انه لا فرق فيه بين العيسوي وغيره كاحققة الامام الطرسوسي أيضا خلافا لما فهمه ابن وهبان ثم قال ابن الشحنة أيضا وأما الاذان خارج الوقت فلا يكون اسلاما من العيسوي لانه يكون من الاقوال فلا بد فيه حينئذ من التبري من دينه اه قلت وكذا لا يكون اسلاما من غير العيسوي أيضا لما نقله قبله عن الغاية وغيرها من أن الكافر لو أذن في غير الوقت لا يصير به مسلما لانه يكون مستهزئا فحصل من هذا أن الاذان في الوقت من الاسلام بالفعل فلا فرق فيه بين كافر وكافر والاذان خارجا من الاسلام بالقول لكنه لما احتل الاستهزاء لم يصير به الكافر مسلما مع انه لو كان عيسويا يزيد أنه فقد شرطه وهو التبري فافهم واغتنم هذا التحرير يقي هل يشترط في الاذان في الوقت المداومة ام يكفي مرة بأى الكلام فيه (قوله أو سجد للثلاوة) أى عند سماع آية جعدة برزاية أى لانها من خصائصنا فانه سبحانه وتعالى اخبر عن الكفار بأنهم اذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون (قوله أو زكى الساعة) قبله الطرسوسي في نظم الفوائد برزاة الابل واعتضه ابن وهبان بأنه لا خصوصية لذلك وبأنه قال في الخاتمة وان صام الكافر أوجج أو أتى الزكاة لا يحكم باسلامه في ظاهر الرواية اه وأقره ابن الشحنة وصاحب النهر فعمل أن ما ذكره الشارح خلاف ظاهر الرواية أيضا (قوله لا لوصلي الخ) محترز القيود السابقة في الصلاة على طريق الف والنشر المرتب (قوله أو منفردا) لانه لا يختص بشريعتنا ابن الشحنة عن المتقي وفي الذخيرة أن هذا قول أبي حنيفة ومن مشايخنا من نفي الخلاف بجمل قوله على ما اذا صلى وحده بلا اذان ولا إقامة فلا يحكم باسلامه اتفاقا وحمل قوله ما على ما اذا صلى وحده وأتى بهما فيحكم باسلامه اتفاقا لانه مختص بشريعتنا اه قلت لكن في هذا التوفيق نظير لما نقله ابن الشحنة من صاحب الكافي من انه لا يدمى وجود العبادة على اكمل الوجوه ليظهر الاختصاص بهذه الشريعة اه وسعوا أن الاتفراد نقصان (قوله أو اماما) قدمنا وجهه (قوله أو فعل بقية العبادات) قال في البحر في باب التيمم الاصل أن الكافر متى فعل عبادة فان كانت موجودة في سائر الاديان لا يكون به مسلما كالصلاة منفردا والصوم والحج الذي ليس بكامل والصدقة متى فعل ما اختص بشرعنا فلو من الوسائل كالتميم وكذلك وان من المقاصد ومن الشعائر كالصلاة بجماعة والحج الكامل والاذان في المسجد وقراءة القرآن يكون به مسلما اليه اشار في المحيط وغيره اه اقول ذكر في الخاتمة انه بالحج لا يحكم باسلامه في ظاهر الرواية كما مر ثم ذكر أنه يروى انه ان حج على الوجه الذي يفعله المسلمون يكون مسلما وان لم يشهد المناسك أو شهد المناسك ولم يلب لم يكن مسلما اه فعمل أن هذه الرواية غير ظاهر الرواية وأشار في الوهبانية الى ضعفها واليه يشير اطلاق النظم الا في وكان وجهه أن الحج موجود في غير شريعتنا حتى ان الجاهلية كانوا يحجون لكن قد يقال ان الحج على هذه الكيفية الخاصة لم يوجد في غير شريعتنا فصارت الصلاة اذا وجدت فيها الشروط الاربعة السابقة لانها من خواص شريعتنا على وجه الكمال فكذا الحج الكامل والافاق الفرق بينهما والظاهر أنه لا تنافي بين ظاهر الرواية وبين الرواية الثانية اذا جعلت الثانية مفسرة لبيان المراد من ظاهر الرواية وهو الحج الغير الكامل فتأمل وفي فتاوى الشيخ فاسم عن خلاصة النوازل لابي الليث قال وكذا الرواية تعلم القرآن أو يقرؤه لم يكن بذلك مسلما اه قلت وهذا اظهر مما ذكره في البحر لما قالوا لا يمنع الكافر من تعلم القرآن لعله يستدعي فافهم (قوله ونظمها صاحب النهر الخ) أى قبل باب قضاء الفوائت (قوله صلى باقتدا) أى بجماعة مقتديا (قوله أو أذن ايضا) باسقاط همزة أيضا للضرورة ح ثم ان الذي رأيته في النهر غير هذا البيت ونصه

او بالاذان معناه أى • أو قد سجد عند سماع ما في

ومعنى أى الثاني ورد عن الله تعالى وهذا البيت احسن لما فيه من اشتراط كون الاذان في الوقت لان

أو سجد للثلاوة أو زكى الساعة
صار مسلما لا لوصلي في غير الوقت
أو منفردا أو اماما أو أقدمها
أو فعل بقية العبادات لانها
لا تختص بشريعتنا ونظمها
صاحب النهر قال
وكافر في الوقت صلى باقتدا
مقتدا صلاته لا مضدا
أو اذن ايضا

ضمير فيه عائد على الوقت المذكور في البيت الاول ومن أن المراد سجود التلاوة ومن اسقاط مسألة الزكاة لما
 حملت من أنها خلاف ظاهر الرواية وأن صاحب التبر اعترض على الطرسوسى في ذكرها وقال لم ارها
 لغيره بل المذكور في الخاتمة انه لا يحكم باسلامه بالزكاة في ظاهر الرواية (قوله معلنا) المراد به أن يسمعه
 من تصح شهادته عليه بالاسلام لأن يؤذن على صومعة أو سطح يسمعه خلق كثير ولذا لو كان في السفر
 كما في سير البرازية حيث قال وان شهد واعلى الذمى انه كان يؤذن ويقم كان مسلما سواء كان في السفر
 أو الحضرة وان قالوا سمعناه يؤذن في المسجد فلا حتى يقولوا هو مؤذن لانه يكون ذلك عادة فيكون مسلما اه
 وعزاه في شرح الوهبانية الى محمد ثم ظاهر هذا يفيد أنه لا بد أن يكون عادة لكن قال في اذان البحر ينبغي أن
 يكون ذلك في العيسوية أما غيرهم فينبغي أن يكون مسلما بنفس الاذان اه قلت لكن قد علمت أن الاسلام
 بالافعال لا فرق فيه بين كافر وكافر خلافا لما فهمه ابن وهبان فاما أن يجعل ذلك تقييد الكون الاذان
 في الوقت اسلاما أو يكون ذلك رواية محمد فقط تأمل وراجع (قوله كأن سجد) بسكون الهمزة للضرورة
 او للوصل بنية الوقت وأن مصدرية أى كسجوده للتلاوة حال كونه متطهرا عن أرجاس الكفر ح (قوله تركى) تكلمة
 للوزن وهو حال من ضمير سجد أى كسجوده للتلاوة حال كونه متطهرا عن أرجاس الكفر ح (قوله فسلم) خبر
 كافر ح وزيد القاء لوقوع المبتدأ نكرة موصوفة بفعل اريد بها العموم لأن المراد أى كافر كان عيسويا
 أو غيره كما قدمنا تقريره وهذا من المواضع التي يجوز فيها زيادة القاء في الخبر كقولك رجل يسألنى فله درهم
 فافهم (قوله منفرد) بالسكون على لغة ربيعة ح وسكت عن بقية محتررات قبول الصلاة (قوله
 والزكاة) أى زكاة غير السواثم وعلى انشاد البيت الثاني على الوجه الذى نقلناه عن النهر فالمراد بالزكاة جميع
 أنواعها كما هو مقتضى إطلاق الخاتمة عن ظاهر الرواية (قوله الحج) بالنصب مفعول مقدم لقوله
 زد وتقدم بيانه (قوله بدنية محضة) أى بخلاف الزكاة قائما مالية محضة وبخلاف الحج فانه مركب منها
 لمافيه من العمل بالبدن وانفاق المال (قوله فلا نيابة فيها أصلا) لان المقصود من العبادة البدنية
 اتعاب البدن وقهر النفس الامارة بالسوء ولا يحصل بفعل النائب بخلاف المالية فقبرى فيها النيابة
 مطلقا أى حالة الاختيار والاضطرار لحصول المقصود من اغناء الفقير وتنقيص المال بفعل النائب وبخلاف
 المركبة فقبرى فيها النيابة حالة العجز نظر الى معنى المشقة بتنقيص المال لاحالة الاختيار نظر الى اتعاب البدن
 كما اقتضوه في باب الحج عن الغير (قوله أى لا بالنفس الخ) بيان لتعميم النفي المستفاد من قوله
 أصلا (قوله في الحج) متعلق بقوله صحت وكذا قوله في الصوم (قوله بالقدينية) متعلق بالضمير المستتر
 في صحت لرجوعه الى النيابة التي هي مصدر أى كما صحت النيابة بالقدينية ويدل عليه تعلق قوله بالنفس بقوله
 نيابة المذكور في المتن واعلم أن صحة القدينية في الصوم للقائى مشروطة باستقرار عجزه الى الموت فلو قدر قبله
 قضى كاسيئانى في كتاب الصوم اه ح (قوله لانها) أى القدينية وقوله ولم يوجد أى اذن الشرع بالقدينية
 في الصلاة ح وهذا تعليل لعدم جريان النيابة في الصلاة بالمال وفيه إشارة الى الفرق بين الصلاة
 والصوم فان كلا منهما عبادة بدنية محضة وقيد صحت النيابة في الصوم بالقدينية للشيخ القافى دون
 الصلاة ووجه الفرق أن القدينية في الصوم انما اثبتناها على خلاف القياس اتعاها للنص ولذا سماها الاصوليون
 قضاء بمثل غير معقول لان المعقول قضاء الشيء بمثله ولم تثبت في الصلاة لعدم النص فان قلت قد أوجبتم القدينية
 في الصلاة عند الايصاء بهامن العاجز عنها فقد أجريتم فيها النيابة بالمال مع عدم النص ولا يمكن أن يكون ذلك
 بالقياس على الصوم لان ما خالف القياس فعليه غيره لا يقاس قلت ثبوت القدينية في الصوم يحتمل أن يكون
 معللا بالعجز وأن لا يكون قبا اعتبار تعليله به يصح قياس الصلاة عليه لوجود العلة فيهما واعتبار عدمه
 لا يصح فلما حصل الشك في العلة قلنا بوجود القدينية في الصلاة احتياطا لانها ان لم تجز تكون حسنة
 ماحية لشيئة فالقول بالوجوب احوط ولذا قال محمد تجزئه ان شاء الله تعالى ولو كان بطريق القياس لما علقه
 بالمشقة كما في سائر الاحكام الثابتة بالقياس هذا خلاصة ما أوضناه في حواشينا على شرح المنار للشارح
 (قوله سيما ترادف النسم الخ) يعنى أن سبب الصلاة الحقيقي هو ترادف النسم على العبد لان شكر النعم
 واجب شرعا وعقلا ولما كانت النعم واقعة في الوقت جعل الوقت سببا يجعل الله تعالى وخطابه حيث

معلنا وتركى • سواء كان سجد
 تركى • فسلم لا بالصلاة منفرد •
 ولا الزكاة والصيام الحج زدا •
 (وهى عبادة بدنية محضة فلا نيابة
 فيها أصلا) أى لا بالنفس كما صحت
 في الحج ولا بالمال كما صحت في الصوم
 بالقدينية للقائى لانها انما تجوز
 باذن الشرع ولم يوجد (سيما)
 ترادف النسم ثم الخطاب ثم الوقت

قوله والزكاة هكذا بخطه والذي
 في نسخ الشارح ولا الزكاة اه
 محضه

جعله سببا للوجوب كقوله تعالى أقم الصلاة له لولاه الشمس فكان الوقت هو السبب المتأخر وتقام تحقيق هذه المسألة في المطولات الأصولية (قوله أي الجزء الأول الخ) إذ لو كان السبب هو الكل لم تقدم المسبب على السبب أو وجوب الاداء بعد وقته فتعين البعض ولا يجوز أن يكون ذلك البعض أول الوقت هنا للزوم عدم الوجوب على من صار أهلا للصلاة في آخر الوقت بقدر ما يسعها ولا آخر الوقت عينا لأنه يلزم أن لا يصح الاداء في أوله لاحتناع التقدم على السبب فتعين كونه الجزء الذي يتصل به الاداء وبليه الشروع لأن الأصل في السبب هو الاتصال بالسبب كما في شرح المنار لابن نجيم (قوله والاغتياص به) ما هنا عامة شاملة للجزء الأخير فقوله بعد ذلك والاغتياص به لا يقتضي تكرار وكذا قوله سيهاجر أول اتصال به الاداء والاخير أن يقول سيهاجر اتصال به الاداء من الوقت والاغتياص به ح وسبقه إليه ابن نجيم في شرح المنار (قوله والجزء الأخير) وهو ما يتبين فيه من عقد الترخية فقط عندنا وعند زفر ما يمكن من الاداء فيه وأجمعوا أن خيار التأخير إلى أن لا يسع الاجماع الصلاة حتى لو أخر عنه يأثم اه ابن نجيم (قوله ولو ناقصا) أي إذا اتصل الاداء بآخر الوقت كان هو السبب ولو كان ناقصا كوقت اصفرار الشمس فيصح اداء العصر فيه لأنه لما اتصل الاداء فيه صار هو السبب وهو ما موربأ أنه فيه فيكون ادائه كما وجب بخلاف عصر أسه كما يأتي (قوله حتى تجب) بألف لأنه تفريع على قوله فالسبب هو الجزء الأخير (قوله افاقا) أي في آخر الوقت ولو بقدر ما يسع الترخية عند علمائنا الثلاثة خلافا لرفر كما في شرح التحرير لابن امير حاج أي فيجب عليهما القضاء لاحتياجهما إلى الوضوء لأن الجنون أو الانغماء ينقضه وليس في الوقت ما يسعه وعلم منه أنه لو افاقا في الوقت ما يسع أكثر من الترخية تجب عليهما صلاته بالاولى وأنه لو لم يسق منه ما يسع الترخية لم تجب عليهما صلاته كما مر في الحيز إذا انقطع للعشرة قال ح وهذا إذا زاد الجنون والانغماء على خمس صلوات والواجب عليهما صلاة ذلك الوقت ولو لم يسق منه ما يسع الترخية بل وما قبله من الصلوات أيضا كما سيأتي (قوله طهرنا) أي ولو كان الباقي من الوقت مقدرا ما يسع الترخية إذا كان الاقطاع على العشرة أو الأربعين فإن كان أقل والباقي قدر الغسل مع مقدماته كالاغتياص وخلع الثوب والتستر عن الاعين والتخيرية فليهما القضاء والا فلا اه شرح التحرير (قوله وصبي) بفتح أي وكان بين بلوغه وآخر الوقت ما يسع الترخية أو أكثر كما يفهم من كلامهم في الحائض التي طهرت على العشرة ح (قوله ومرئدا سلم) أي إذا كان بين اسلامه وآخر الوقت ما يسع الترخية كما في الحائض المذكورة وحكم الكافر الأصلي حكم المرتد وأما خصه بالذكر ليصح قوله وان صليا أول الوقت وصورتها في المرتد أن يكون مسلما أول الوقت فيصل على الفرض ثم يرتد ثم يسلم في آخر الوقت ح (قوله وان صليا في أول الوقت) يعني أن صلاتهما في أوله لا تنقطع عنهما الطلب والحالة هذه أما في الصبي فلكونها نافلا وأما في المرتد فليطوها بالارتداد ح وفي البحر عن الخلاصة غلام صلى العشاء ثم احتلم ولم يتب حتى طلع الفجر عليه إعادة العشاء هو المختار وان اتب قبله عليه قضاء العشاء اجما وهي واقعة محمدا لها باحنيقة فأجابها بما قلنا اه (قوله وبعد نروجه) أي خروج الوقت بلا صلاة (قوله ليثبت الواجب الخ) لأنه لو لم يضاف إلى جملة الوقت وقلنا بتعين الجزء الأخير للسببية لم يثبت الواجب بصفة النقص في بعض الصور كما في وقت العصر (قوله وأنه الأصل) الواو للعال وهمزة ان مكسورة ح والضمير يرجع إلى ثبوت الواجب بصفة الكمال المترتب على كون السبب هو جملة الوقت ط (قوله حتى يلزمهم) أي الجنون ومن ذكر بعده وكذا غيرهم ممن خرج عليه الوقت ولم يصل فيه (قوله هو الصحيح) مقابله ما قبل ان الجنون ونحوه لو افاقا وطهرنا أو سلم في ناقص كان ذلك الوقت الناقص هو السبب في حقهم تعذرا إضافة السبب إلى جملة الوقت لعدم اهليتهم للوجوب في جميع أجزائه فيجوز لهم القضاء في ناقص آخر لأنه كذلك وجب والصحيح أنه لا يجوز لأنه لا نقصان في الوقت نفسه وانما هو في الاداء فيه لما فيه من التشبه بعبد الشمس كما حققه في التحرير وسأني تمامه (قوله لأنه لا خلاف في طريقه) أي الطرفين الاتيين قال في الحلبة نعم فيكون العبرة بأول طلوعه أو استطارته أو اعتباره باختلاف المشايخ كما في شرح الزاهدى عن الهبط وفي خزائن الفتاوى عن شرح السرخسي على الكافي وذكر فيها أن الأول أحوط والثاني أوسع اه قال في البحر والظاهر الأخير

أي الجزء الأول (القول) منه ان
(اتصل به الاداء والاغتياص) أي جزء
من الوقت (يتصل به) الاداء
(والا) يتصل الاداء بجزء
(ق) السبب هو (الجزء الأخير)
ولو ناقصا حتى تجب على مجنون
ومغنى عليه افاقا وحاظ ونفاس
طهرنا وصبي بلغ ومرئدا سلم
وان صليا في أول الوقت (وبعد
خروجه بضاف) السبب (إلى
جملته) ليثبت الواجب بصفة
الكمال وأنه الأصل حتى يلزمهم
القضاء في كمال هو الصحيح
(وقت) صلاة (التخير) فتحة
لأنه لا خلاف في طريقه

لغيرهم الفجر الصادق به كما يأتي ورد في النهر بأن الطاهر الأول لما في حديث جبريل الذي هو أصل
الباب ثم صلى في الفجر يعني في اليوم الأول حين بزق وحرم الطعام على الصائم وبزق بمعنى بزغ وهو أول طلوعه
أه ومنه في الشرع بلاية وزاد ولا ينافيه التعريف لأن من شأنه الانتشار فلا يتوقف على انتشاره بأن يكون
بعضه جانب منه بدليل لفظ الحديث قال ح وأعلن أن الاستطارة والانتشار بمعنى واحد كما يفيد
كلام الشارح الآتي فهم قولان لثلاثة أه وبما تقرر علم أن المراد أنه لا خلاف في أوله وهو أصل طلوع الفجر
الثاني وإنما الخلاف في المراد من الطلوع وأما عدم الخلاف في آخره فلما صرح به الطحاوي وابن المنذر من أن
عليه اتفاق المسلمين قال في الحلية فلا يلتفت إلى ما عن الاصطوري من الشافعية من أنه إذا أسفر الفجر يخرج
الوقت وتصح الصلاة بعده إلى الطلوع قضاء أه وبه يدفع قول القهستاني أن نفي الخلاف في الطرفين
من عدم التبع (قوله وأول من صلاة آدم) أي حين اهبط من الجنة وحين عليه الليل ولم يكن رآه قبل لخاف
فلما انشق الفجر صلى ركعتين شكر الله تعالى فلذا قدمته في الذكر عناية (قوله وأول الخمس وجوبا) قال
الرحقني الظاهر أن أولها وجوب العشاء لأن الوجوب بآخر الوقت والأسراء كان ليلا (قوله لأنه أولها
ظهورا) أي أول الخمس بناء على أن إمامة جبريل إنما كانت في الظهر صبيحة الأسراء وأن إمامته في الصبح
كانت في غير صبيحتها والمسألة فيها روايتان أشهرهما البداءة بالظهر كما في أبي السعود (قوله ولا يخفى الخ)
جواب سؤال حاصله أن الصبح إذا كان أول الخمس وجوبا فكيف تركه النبي صلى الله عليه وسلم صبيحة الأسراء
مع وجوبه عليه ليلا وبيان الجواب أنه وإن كان واجبا لا يجب الأداء قبل العلم بالكيفية لأن الخطاب بالمجمل
قبل البيان يفيد الابتلاء باعتقاد الحقيقة في الحال وإنما يجب العمل بعد البيان كما ذكره الأصوليون فلا يلزم من
الوجوب وجوب الأداء وتطيره يجب الصوم على المعذور بلا وجوب أداء وأما الجواب بأنه صلى الله عليه وسلم
كان نائما ولا وجوب على النائم في النهر أنه مردود للإجماع على أن المعذور بنوم ونحوه يلزمه القضاء أه
(فرع) لا يجب اتباع النائم في أول الوقت ويجب إذا ضاق الوقت نقله البيري في شرح الأشباة عن البدائع من
كتب الأصول وقال ولم يره في كتب الفروع فاعتنه أه قلت لكن فيه نظر لتصریحهم بأنه لا يجب الأداء
على النائم اتفاقا فكيف يجب عليه الاتباء وروى مسلم في قصة التعريس عن أبي قتادة أنه صلى الله عليه وسلم
قال ليس في النوم تفریط إنما التفریط أن تؤخر صلاة حتى يدخل وقت الأخرى وأصل النسخة التنبيه بدل
الاتباء وسند كوفي الإيمان أنه لو حلف أنه ما أخر صلاة عن وقتها وقد نام فقامها قيل لا يحث واستظهره
الباقي لكن في البرازية الصحيح أنه إن كان نام قبل دخول الوقت وأتبعه بعده لا يحث وإن كان نام بعد دخوله
حنت أه فهذا يقتضي أنه بنوم قبل الوقت لا يكون مؤخرا وعليه فلا يأثم وإذا لم يأثم لا يجب اتبائه إذ لو وجب
لكان مؤخرا لها وإنما بخلاف ما إذا نام بعد دخول الوقت ويمكن حل ما في البيري عليه (قوله متعبدا)
بكسر الباء في القاموس تعبد تنسك أه وظاهر قوله في شرح التحرير أي مكلفا أنه بالقبح لكن الظاهر
الأول لأنما بالقبح يقتضي الأمر والكلام فيما قبل البعثة تأمل (قوله المختار عندنا لا) نسبه في التقرير
الأكلي إلى محقق إمامنا قال لأنه عليه الصلاة والسلام قبل الرسالة في مقام النبوة لم يكن من أمة نبي قط الخ
وعزاه في النهر أيضا إلى الجمهور واختار المحقق ابن الهمام في التحرير أنه كان متعبدا بما ثبت أنه شرع يعني
لا على الخصوص وليس هو من قومهم وقد مناه في أوائل كتاب الطهارة (قوله وصح تعبد في حراء) بكسر
الحاء المهملة وتخفيف الراء يصرف ويمنع من الصرف وحكي فيه القبح والقهر وكذلك حكم قباه وقطعه بعضهم
بقوله

حراء قبادة صكر وأشهما معا ه ومدأ واقصر واصرفن وامنع الصرفا

وهو جبل بينه وبين مكة ثلاثة أميال قال في المواهب اللدنية وروى ابن اسحق وغيره أنه عليه السلام كان يخرج
إلى حراء في كل عام شهرا يتسك فيه قال وعندى أن هذا التعبد يشغل على أنواع من الانعزال عن الناس
والانقطاع إلى الله والافكار وعن بعضهم كانت عبادته عليه السلام في حراء التفكير أه ملخصا (قوله
من أول طلوع الخ) زاد لفظ أول اختيار المادل عليه الحديث كما قدمناه (قوله وهو البياض الخ) الحديث
مسلم والترمذي واللفظ لا يمنعكم من صعودكم إذا نزل بلا ولا الفجر المستطيل ولكن الفجر المستطير

وأول من صلاة آدم وأول الخمس
وجوبا وقدم مجد الظهور لانه أولها
ظهورا وبيانا ولا يخفى وقف
وجوب الأداء على العلم بالكيفية
فلذا لم يقض نبينا صلى الله عليه
وسلم الفجر صبيحة ليلة الأسراء ثم
هل كان قبل البعثة متعبدا بشرع
أحد المختار عندنا لا بل كان يعا
بما ظهر له من الكشف الصادق
من شريعة إبراهيم وغيره وصح
تعبد في حراء بجم (من) أول
(طلوع الفجر الثاني) وهو البياض
المتشتر المستطير لا المستطيل

حط

في تعبد عليه السلام قبل البعثة

قوله كما سبق اى فى الوضوء فى قوله تعالى الى المرافق اه منه

(الى قبيل (طلوع ذكاء) بالضم غير منصرف اسم الشمس (وقت الظهر من زواله) اى قبل ذكاء عن كبد السماء (الى بلوغ الظل مثليه) وعنه مثله وهو قولهما وزفر والائمة الثلاثة قال الامام الطحاوى وبه نأخذ وفى غرر الاذكار وهو المأخوذ به وفى البرهان وهو الاظهر لبيان جبريل وهونص فى الباب وفى الفيض وعليه عمل الناس اليوم وبه يقتضى (سوى فى) يكون للاشياء قبيل (الزوال) ويختلف باختلاف الزمان والمكان ولولم يجد ما يغرز اعتبر بقامته وهى ستة أقدام ونصف مقدمه من طرف ايهامه

فالمعتبر القبر الصادق وهو القبر المستطير فى الاق اى الذى يتشرف فيه أطراف السماء لا الكاذب وهو المستطيل الذى يد وطويل فى السماء كذنب السرحان اى الذئب ثم يعقبه ظلة (فائدة) ذكر العلامة المرحوم الشيخ خليل الكامل فى حاشيته على رسالة الاسطرلاب لشيخ مشايخنا العلامة المحقق على افندى الداغستاني أن التفاوت بين القبرين وكذا بين الشفقين الاحمر والابيض انما هو ثلاث درج اه (قوله الى قبيل) كذا اتجمه فى النهر والظاهر انه مبنى على دخول الغاية لكن التحقيق عدمه لكونها غاية مدة كما سبق فلا حاجة الى ذلك اه اسماعيل (قوله بالنهم) اى وبالمثل كما فى القاموس ح (قوله من زواله) الاولى من زوالها ط (قوله عن كبد السماء) اى وسطها بحسب ما يظهر لنا ط (قوله الى بلوغ الظل مثليه) هذا ظاهر الرواية من الامام نهاية وهو الصحيح بدائع ومحيط وينابيع وهو المختار غيائية واختاره الامام المحبوبي وعول عليه النسفي وصدر الشريعة تصحيح قاسم واختاره اصحاب المتون وارتضاء الشارحون فقول الطحاوى وقولهما نأخذ لا يدل على انه المذهب وما فى الفيض من انه يقتضى قولهما فى العصر والعشاء مسلم فى العشاء فقط على ما فيه وتعامه فى البحر (قوله وعنه) اى عن الامام ح وفى رواية عنه ايضا انه بالمثل يخرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر الا بالمثلين ذكرها الزيلعي وغيره وعليهما ثمانية المثل والمثلين وقت مهممل (قوله مثله) منصوب يبلوغ المقدور والتقدير وعن الامام الى بلوغ الظل مثله ح (قوله وهو نوص فى الباب) فيه أن الأدلة تكافؤات ولم يظهر ضعف دليل الامام بل ادلته قوية أيضا كما يعلم من مراجعة المطولات وشرح المنية وقد قال فى البحر لا يعدل عن قول الامام الى قولهما او قول احدهما الا لضرورة من ضعف دليل او تعامل بخلافه كالمزارعة وان صرح المشايخ بأن الفتوى على قولهما كما هنا (قوله وعليه عمل الناس اليوم) اى فى كثير من البلاد والاحسن ما فى السراج عن شيخ الاسلام أن الاحتياط أن لا يؤخر الظهر الى المثل وأن لا يصلى العصر حتى يبلغ المثلين ليكون مؤذيا للصلاطين فى وقتهم بالاجماع وانظر هل اذ الزم من تأخير العصر الى المثلين فوت الجماعة يكون الاولى التأخير أم لا والظاهر الاول بل يلزم لمن اعتقد رجحان قول الامام تأمل ثم رأيت فى آخر شرح المنية ناقلا عن بعض الفتاوى انه لو كان امام محله يصلى العشاء قبل غياب الشفق الايض فالأفضل أن يصليها وحده بعد البياض (قوله سوى فى) بوزن شئ وهو الظل بعد الزوال سمي به لانه فاء اى رجع من جهة المغرب الى المشرق وما قبل الزوال انما يسمى ظلا وقد يسمى به ما بعده أيضا ولا يسمى ما قبل الزوال فبا اصلا سراج ونهر (قوله يكون للاشياء قبيل الزوال) اشار الى أن اضافة النى الى الزوال لادنى ملازمة لحصوله عند الزوال فلا تعد اضافة الى تسامحا دور اى خلافا لشرح الجمع من انها تسامع وتبعه فى النهر لان التسامع كما قال بعض المحققين استعمال اللفظ فى غير ما وضع له للعلاقة وهذه الاضافة مجاز فى الاسناد لان النى انما يثبت حقيقة الاشياء كالشاخص ونحوه لا للزوال قلت لكن يرد أن الظل لا يسمى فبا الا بعد الزوال كما علمت وبه اعترض الزيلعي على التعبير بنى الزوال اى فهو مجاز لغوى عن الظل واسناده الى الزوال مجاز عقلى كما علمت لا لغوى ايضا ولا تسامع لانه ليس فيه استعمال كلمة فى غير ما وضعت له والظاهر انه مراد القهستاني حيث جعل فى الكلام مجازين فافهم (قوله ويختلف باختلاف الزمان والمكان) اى طولا وقصرا وانعداما بالكلية كما اوضحه ح (قوله ولولم يجد ما يغرز) اشار الى انه ان وجد خشبة يغرزها فى الارض قبل الزوال وينتظر الظل مادام متراجعا الى الخشبة فاذا اخذ فى الزيادة حفظ الظل الذى قبلها فهو ظل الزوال ح وعن محمد يقوم مستقبل القبلة فادامت الشمس على حاجبه الايسر فالشمس لم تزل وان صارت على حاجبه الايمن فقد زالت وعزاه فى المفتاح الى الايضاح قائلا انه ايسر مما سبق عن المبسوط من غرز الخشبة اسماعيل (قوله اعتبر بقامته) اى بأن يقف معتدلا فى ارض مستوية حاسرا عن رأسه خالعا فعليه مستقبلا للشمس اول ظله ويحفظ ظل الزوال كما مر ثم يقف فى آخر الوقت ويأمر من يعلمه على منتهى ظله علامة فاذا بلغ الظل طول القامة مرتين أو مرة سوى ظل الزوال فقد خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر وان لم يعلم علامة يكيل بداهة ستة أقدام ونصف مقدمه وقيل سبعة (قوله من طرف ايهامه) حال من قوله مقدمه اشار به الى الجمع بين القولين لانه قيل ان قامة كل انسان ستة أقدام ونصف مقدمه وقال الطحاوى وعامة المشايخ سبعة أقدام قال الزاهدى ويمكن الجمع بينهما بأن يعتبر سبعة أقدام

فمن طرف سمت الساق وستة ونصف من طرف الايام واليه اشار البقالى اه حلية اقول بانه اذا وقف
 الواقف على رجله اليسرى ثم نقل اليمنى ووضع عقبها عند طرف ايام اليسرى ثم نقل اليسرى كذلك وهكذا است
 مرات فان بدا بالاعتبار من طرف سمت الساق يعنى من طرف عقب اليسرى المتى كان واقفا عليها أو لا كان
 سبعة أقدام وان بدا بالاعتبار من طرف ايامها كان ستة أقدام ونصف قدم ووجه ذلك أن المطلوب أخذ
 طول ارتفاع القامة ومبدأ ارتفاعها من جهة الوجه عند نصف القدم ومن جهة القفا عند طرف العقب فمن
 لاحظ الاقل اعتبر نصف القدم التى كان واقفا عليها وقد راقامة بستة أقدام ونصف ومن لاحظ الثانى
 اعتبر القدم المذكورة بقامها وقد ر بسبعة وعلى كل فالمراد واحد وهذا الذى قرناه هو الموافق لما رأيت
 فى بعض كتب الميقات وحاصله ان حسب كل القدم التى كان واقفا عليها كان سبعة أقدام وان حسب نصفها
 كان ستة أقدام ونصف فافهم (قوله منه) أى من بلوغ الظل منليه على رواية المتن (قوله الظاهر نعم)
 بحث لصاحب النهر حيث قال ذكر الشافعية أن الوقت يعود لانه عليه الصلاة والسلام نام فى حجر على رضى الله
 عنه حتى غربت الشمس فلما سقط ذكر له انه فاتته العصر فقال اللهم انه كان فى طاعتك وطاعة رسولاك
 فارددها عليه فرددت حتى صلى العصر وكان ذلك بخير والحديث صحيح الطحاوى وعياض وأخرجه جماعة
 منهم الطبرانى بسند حسن وأخطأ من جعله موضوعا كابن الجوزى وقواعدنا لا تأباه اه قال ح
 كأنه نظير الميت اذا احياه الله تعالى فانه يأخذ ما بقى من ماله فى ايدى ورثته فيه على له حكم الاحياء وانظر هل
 هذا شامل لطلوع الشمس من مغربها الذى هو من العلامات الكبرى للساعة اه قال ط والظاهر أنه لا يعطى
 هذا الحكم لانه انما ثبت اذا اعيدت فى آن غروبها كما هو واقعة الحديث أما طلوعها من مغربها فهو بعد مضى
 الليل بقامه اه قلت على أن الشيخ اسما على رد ما يحتمل فى النهر تعالى الشافعية بأن صلاة العصر يغيبوبة الشفق
 تصير قضاء ورجوعها لا يعيدها اداء وما فى الحديث خصوصية لعلى كما يعطيه قوله عليه السلام انه كان فى
 طاعتك وطاعة رسولاك اه قلت ويلزم على الاول بطلان حرم من افطر قبل ردها وبطلان صلانه للمغرب لو سلمنا
 عود الوقت بعودها للكل والله تعالى اعلم (قوله وهى الوسطى على المذهب) أى المنقول عن ائمتنا الثلاثة
 وإن الترمذى وغيره انه قول اكثر العلماء من أصحاب ائمتنا صلى الله عليه وسلم وغيرهم وسبقت وسطى لانها
 بين صلاتين من صلاة الليل وصلاتين من صلاة النهار وتقام الاستدلال على هذا القول من الاحاديث العديدة
 مبسوط فى اقول الخلية قال ح وهذا قول من ثلاثة وعشرين قولاً مذكورة فى الوهبانية وشرحها (قوله
 واليه رجع الامام) أى الى قولها الذى هو رواية عنه أيضاً وصريح فى الجمع بأن عليها الفتوى وردة المحقق
 فى الفتح بأنه لا يساعده رواية ولا دابة الخ وقال تليذه العلامة قاسم فى تصحيح القدورى ان رجوعه لم يثبت
 لما نقله الكفاية من لدن الايمة الثلاثة الى اليوم من حكاية القولين ودعوى عمل عامة العصاة بخلافه خلاف
 المنقول قال فى الاختيار الشافى وهو مذهب الصديق ومعاذ بن جبل وعائشة رضى الله عنهم قلت
 ورواه عبد الرزاق عن ابى هريرة وعن عمر بن عبد العزيز لم يروا البيهقى الشافى الاجر الاعين ابن عمر وتما فيه
 واذا تعارضت الاخبار والاولا نارفلا يخرج وقت المغرب بالشك كما فى الهداية وغيرها قل العلامة قاسم فثبت أن
 قول الامام هو الانسح ومشى عليه فى البحر مؤيد الله بما قدمناه عنه من أنه لا يعدل عن قول الامام الا لضرورة
 من ضعف دليل أو تعامل بخلافه كالزراعة لكن تعامل الناس اليوم فى عامة البلاد على قولهما وقد أيدى فى النهر
 تبعاً للنقابة والوقاية والدررو الاصلاح ودرر البصار والامداد والمواهب وشرحه البرهان وغيرهم مصرحين بأن
 عليه الفتوى وفى السراج قولهما أوسع وقوله احوط والله اعلم (تنبيه) قد منافس أن التفاوت بين الشافقين
 ثلاث درج كما بين الفجرين فليحفظ (قوله منه) أى من غروب الشفق على الخلاف فيه بحر (قوله
 ولكن الخ) جواب عن سؤال مقتدر تقديره لم لا يجوز تقديمه بعد دخول وقته اجاب بأنه انما لا يجوز للترتيب
 لا لمكون الوقت لم يدخل وهذا على قوله وعلى قولهما لانه تبع للعشاء وأثر الخلاف يظهر فيما لو قدم الوتر عليها
 ناسياً أو تذكر أنه صلاها فقط على غير وضوء لا يعيده عنده وعندهما بعيد نهر ولم يتعرض للمسقط الثالث
 وهو كون الفوائت ستاً فليراجع رضى (قوله لوجوب الترتيب) أى لزومه فانه فرض على ط
 (قوله لانهم افرضان عند الامام) لكن العشاء قطعى والوتر على وهذا تعليل للحكمين المذكورين فى المتن

مطلب
 لوردت الشمس بعد غروبها

مطلب
 فى الصلاة الوسطى

(وقت العصر منه الى) قبيل
 (الغروب) فلو غربت ثم عادت
 هل يعود الوقت الظاهر نعم وهى
 الوسطى على المذهب (و) وقت
 (المغرب منه الى) غروب (الشفق
 وهو الحجرة) عندهما وهى قالت
 الثلاثة واليه رجع الامام كما فى
 شروح الجمع وغيره فافهم كان هو
 المذهب (و) وقت (العشاء والوتر
 منه الى الصبح) ولكن (لا) يصح
 أن (يقدم عليها الوتر) الاناسيا
 (لوجوب الترتيب) لانهم افرضان
 عند الامام

مطلب
في فاقد وقت العشاء كاهل بلغار

(وفاقد وقتها) كبلغار فان فيها
يطلع الفجر قبل غروب الشفق
في أربعينية الشتاء (مكلف بهما
فيقدراهما) ولا ينوي القضاء
لفقد وقت الاداء به افق البرهان
الكبير واختاره الكمال وتبعه ابن
النخبة في الفازة فصح

الاول كون ما بين غيبوبة الشفق والفجر وقتا لهما معا الثاني لو صلاه قبلها فان ناسيا سقط الترتيب وان عامدا
فهو باطل موقوف على ماسيا في تفصيله في قضاء الفوائت ح (قوله كبلغار) بضم الباء الموحدة فكون
اللام وألف بين الفين المجبة والراء لكن ضبطه في القاموس بلا ألف وقال والعامّة تقول بلغار وهي
مدينة الصقلية ضاربة في الشمال شديدة البرد اه (قوله فان فيها يطلع الفجر قبل غروب الشفق) مقتضاه
انه فقد وقت العشاء والوتر فقط وليس كذلك بل فقد وقت الفجر أيضا لان ابتداء وقت الصبح طلوع الفجر
وطلوع الفجر يستدعي سبق الظلام ولا ظلام مع بقاء الشفق افاده ح اقول الخلاف المتقول بين مشايخ
المذهب انما هو في وجوب العشاء والوتر فقط ولم نرا احدا منهم تعرض لقضاء الفجر في هذه الصورة وانما الواقع
في كلامهم تسعينه فجر الان الفجر عندهم اسم للياض المنتشر في الافق موافقا للحديث الصحيح كما مر بلا تشديد
بسبق ظلام على انما لانسلم عدم الظلام هناك رأيت ط ذكر نحوه (قوله في أربعينية الشتاء) صوابه
في أربعينية الصيف كما في الباقي وعبارة البحر وغيره في افسر ليالي السنة وتماه في ح وقول التهر
في اقصر ايام السنة سبق قلم وهو الذي اوقع الشارح (قوله فيقدراهما) هذا موجود في نسخ المتن
الجزءة ساقط من المنح ولم أر من سبقه اليه سوى صاحب الفيض حيث قال ولو كانوا في بلدة يطلع فيها الفجر
قبل غيبوبة الشفق لا يجب عليهم صلاة العشاء لعدم السبب وقبل يجب ويقدر الوقت اه بقي الكلام في
معنى التقدير والذي يظهر من عبارة الفيض أن المراد أنه يجب قضاء العشاء بأن يقدر أن الوقت اعني سبب
الوجوب قد وجد كما يقدر وجوده في ايام الدجال على ما يأتي لانه لا يجب بدون السبب فيكون قوله ويقدر
الوقت جوابا عن قوله في الاول لعدم السبب وحاصله انما لانسلم لزوم وجود السبب حقيقة بل يكفي تقديره
كما في ايام الدجال ويحتمل أن المراد بالتقدير المذكور وهو ما قاله الشافعية من انه يكون وقت العشاء في حقهم
بقدر ما يغيب فيه الشفق في اقرب البلاد اليهم والمعنى الاول اظهر كما يظهر لك من كلام الفخ الا في حيث أُلحق
هذه المسألة بمسألة ايام الدجال ولان هذه المسألة تقلو فيها الاختلاف بين ثلاثة من مشايخنا وهم الباقي
والحلواني والبرهان الكبير فافق الباقي بعدم الوجوب وكان الحلواني يفتي بوجوب القضاء ثم وافق
الباقي لما ارسل اليه الحلواني من يسأله عن اسقط صلاة من اتهمس ايكفر فأجاب السائل بقوله من قطعت
يداه أو رجلاه فكيف فروض وضوئه فقال له ثلاث افوات المحلى قال فكذلك الصلاة فبلغ الحلواني ذلك
فاستحسنه ورجع الى قول الباقي بعدم الوجوب وأما البرهان الكبير فقال بالوجوب لكن قال في الظهيرة
وغيرها لا ينوي القضاء في الصبح لفقد وقت الاداء واعترضه الزيلعي بأن الوجوب بدون السبب لا يعقل وبانه
اذا لم ينو القضاء يكون اداء ضرورة وهو أي الاداء فرض الوقت ولم يقل به احد اذ لا يفتي وقت العشاء بعد
طلوع الفجر اجماعا اه وأيضا فان من جله بلادهم ما يطلع فيها الفجر كما غربت الشمس كما في الزياحي وغيره
فلم يوجد وقت قبل الفجر يمكن فيه الاداء اذ اعلمت ذلك ظهر لك أن من قال بالوجوب يقول به على سبيل القضاء
لا الاداء ولو كان الاعتبار بأقرب البلاد اليهم لزم أن يكون الوقت الذي اعتبرناه لهم وقتا للعشاء حقيقة بحيث
تكون العشاء فيه اداء مع أن القائلين عندنا بالوجوب صرحوا بأنها قضاء وبفقد وقت الاداء وأيضا
لو فرض أن فجرهم يطلع بقدر ما يغيب الشفق في اقرب البلاد اليهم لزم اتحاد وقتي العشاء والصبح في حقهم
أو أن الصبح لا يدخل بطلوع الفجر ان قلنا ان الوقت للعشاء فقط ولزم أن تكون العشاء نهائية لا يدخل
وقتها الا بعد طلوع الفجر وقد يوتى أيضا الى أن الصبح انما يدخل وقته بعد طلوع شمسهم وكل ذلك
لا يعقل فتعين ما قلنا في معنى التقدير ما لم يوجد نقل صريح بخلافه وأما مذهب الشافعية فلا يقتضي على
مذهبنا رأيت في الحلبي ذكر ما ذكره الشافعية ثم اعترضه بأن ظاهر حديث الدجال يفيد التقدير في خصوص
ذلك البلد لان الوقت يختلف باختلاف كثير من الاقطار وهذا مؤيد لما قلنا والله الخ فافهم (قوله ولا ينوي
القضاء الخ) قد علمت ما اورده الزيلعي عليه من انه يلزم من عدم نية القضاء أن يكون اداء ضرورة الخ فتعين
أن يحمل كلام البرهان الكبير على وجوب القضاء كما كان يقول به الحلواني وقد يقال لا مانع من كونها
لا اداء ولا قضاء كما سمى بعضهم ما وقع بعضها في الوقت اداء وقضاء لكن المنقول عن المحيط وغيره أن الصلاة
الواقعة بعضها في الوقت وبعضها خارجة بسعي ما وقع منها في الوقت اداء وما وقع خارجه بسعي قضاء اعتبار الكل

جزء زمانه فاقهم (قوله فزعم المصنف الخ) أي حيث جزم به وعبر عن مقابله بقيل ولذا نسبته في الامداد الى الوهم (قوله وأوسعها المقال) أي كل من الشربلالي والبرهان الحلبي لكن الشربلالي قتل كلام البرهان الحلبي برمته فلذا نسب اليه الايباع (قوله ومنعنا ما ذكره الكمال) أما الذي ذكره الكمال فهو قوله ومن لا يوجد عندهم وقت العشاء اتفق البقالي بعدم الوجوب عليهم لعدم السبب كما يسقط غسل اليدين من الوضوء عن مقطوعهما من المرفقين ولا يرتاب متأمل في ثبوت الفرق بين عدم محل الفرض وبين عدم سببه الجعلي الذي جعل علامة على الوجوب الخفي الثابت في نفس الامر وجواز تعدد المعرفات للشيء فانتفاء الوقت انتفاء المعترف وانتفاء الدليل على الشيء لا يستلزم انتفاء لجواز دليل آخر وقد وجد وهو ما توأطأت عليه أخبار الاسراء من فرض الله تعالى الصلوات خسابعد ما أمر أو لا بخصمين ثم استقر الامر على الخمس شرعاً عاماً لاهل الاقاف لا تفصيل بين قطر وقطر وما روى انه صلى الله عليه وسلم ذكر له جبال قلنا ما لبثت في الارض قال أربعون يوماً يوم كسنة ويوم كشهريوم كجمعة وسائر أيامه كأياكم قلنا يا رسول الله فذلك اليوم الذي كسنة أنكفيناه صلاته يوم قال لا أقدر واه رواءه سلم فقد أوجب أكثر من ثلثاته عصر قبل صيرورة الظل مثلاً أو مثلين وقس عليه فاستقدنا أن الواجب في نفس الامر خمس على العموم غير أن توزيعها على تلك الاوقات عند وجودها ولا يسقط بعدمها الوجوب وكذا قال صلى الله عليه وسلم خمس صلوات كتبت الله على العباد اه وأما الذي ذكره البرهان الحلبي في شرح المسئلة فهو قوله والجواب أن يقال كما استقر الامر على أن الصلوات خمس فكذا استقر الامر على أن للوجوب اسباباً وشروطاً لا يوجدونها وقولك شرعاً عاماً الخ ان اردت انه عام على كل من وجد في حقه شروط الوجوب واسبابه سلمناه ولا يقيدك لعدم بعض ذلك في حق من ذكر وان اردت انه عام لكل فرد من أفراد المكلفين في كل فرد من أفراد الايام مطلقاً فهو ظاهر البطلان فان الخائض لو طهرت بعد طلوع الشمس لم يكن الواجب عليها في ذلك اليوم الا أربع صلوات وبعد خروج وقت الظهر لم يجب عليها في ذلك اليوم الا ثلاث صلوات وهكذا ولم يقل احد انه اذا طهرت في بعض اليوم أو في أكثره مثلاً يجب عليها تمام صلوات اليوم والليله لاجل أن الصلوات فرضت خساب على كل مكلف فان قلت تخلف الوجوب في حقتها لفقد شرطه وهو الطهارة من الحيض قلنا لك كذلك تخلف الوجوب في حق هؤلاء لفقد شرطه وسببه وهو الوقت وأظهر من ذلك الكافر اذا سلم بعد فوات وقت أو أكثر من اليوم مع أن عدم الشرط وهو الاسلام في حقه مضاف اليه لتقصيره بخلاف هؤلاء ولم يقل أحد يجب عليه تمام صلوات ذلك اليوم لا قراض الصلوات خساب على كل مكلف في كل يوم وليله والقياس على ما في حديث الدجال غير صحيح لانه لا مدخل للقياس في وضع الاسباب ولئن سلم فانما هو فيما لا يكون على خلاف التماس والحديث ورد على خلاف القياس فقد نقل الشيخ اكمل الدين في شرح المناقش عن القاضي عياض انه قال هذا حكم مخصوص بذلك الزمان شرعه لنا صاحب الشرع ولو وكنا فيه لاجتهادنا لكانت الصلاة فيه عند الاوقات المعروفة واكتفينا بالصلوات الخمس اه ولئن سلم القياس فلا بد من المساواة ولا مساواة فان ما نحن فيه لم يوجد زمان يقدر للعشاء فيه وقت خاص والمقادير من الحديث انه يقدر لكل صلاة وقت خاص به ليس هو وقت الصلاة اخرى بل لا يدخل وقت ما بعدها قبل مضى وقتها المقدر لها واذا مضى صارت قضاء كما في سائر الايام فكان الزوال وصيرورة الظل مثلاً أو مثلين وغروب الشمس وغيبوبة الشفق وطلوع الفجر موجودة في أجزاء ذلك الزمان تقدير اجماعكم الشرع ولا كذلك هذا اذ الزمان الموجود ما وقت للمغرب في حقهم أو وقت للفجر بالاجماع فكيف يصح القياس وعلم بما ذكرنا عدم الفرق بين من قطعت يده أو رجلاه من المرفقين والكعبين وبين هذه المسئلة كما ذكره البقالي ولذا سلمه الامام الحلواني ورجع اليه مع انه الخصم فيه انصافاً منه وذلك لان الغسل سقط ثم لعدم شرطه لانه الحال شروط فكذا هنا سقطت الصلاة لعدم شرطها بل وسببها أيضاً كما لم يقم هناك دليل يجعل ما وراء المرفق الى الابط وما فوق الكعب بمقدار القدم خلفاً عنه في وجوب الغسل كذلك لم يرد دليل يجعل جزءاً من وقت المغرب أو من وقت الفجر أو منهما خلفاً عن وقت العشاء وكما أن الصلوات خمس بالاجماع على المكلفين كذا فرائض الوضوء على المكلفين لا تنقص عن أربع بالاجماع لكن لا بد من وجود جميع اسباب الوجوب وشرائطه في جميع ذلك فليست المصنف واقفه سبحانه وتعالى الموفق اه كلام البرهان الحلبي وقد كثر عليه الفاضل

قوله وجواز الجزع عطفنا على ثبوت
الجزع ونفي وقوله وانتفاء الدليل
مستند أو قوله على الشيء متعلق بالدليل
وقوله لا يستلزم خبر المبتدأ والضمير
المستتر فيه عائده عليه وقوله انتفاء
مفعول يستلزم وضميره المنصوب
عائده على الشيء وقوله لجواز علة
لقوله لا يستلزم وقوله وهو عائده على
قوله دليل آخر وقوله وما روى
مغطوف على قوله ما توأطأت وقوله
وكذا قال صلى الله عليه وسلم
مغطوف عليه أيضاً اه منه
وقوله وضميره المنصوب هكذا بضمه
وصوابه وضميره الجزع وكما لا يخفى
اه محصيه

فزعم المصنف انه المذهب
(وقيل لا) يكلف بهما لعدم سببهما
وبه جزم في الكنز والدرر والفتاوى
اتفق البقالي ووافقه الحلواني
والمرغيناني ورجحه الشربلالي
والحلبي وأوسعها المقال ومنعنا
ما ذكره الكمال

قوله وخارجها هكذا بخطه ولعل
الاصوب وخارجها أي الوقت تأمل
اه محصه

ثلاث ولا يساعد حديث الدجال
لانه وان وجب اكثر من ثلثائة
ظهر من اقبل الزوال ليس كآلتنا
لان المفقود فيه العلامة لا الزمان
واما فيها فقد فقد الامران

مطلب
في طلوع الشمس من مغربها

الحشي بالنقض واتصر للصق بما يطول فمن جملة ذلك انه قال ان ما فعلناه ليس من باب القياس بل من باب
الالحاق دلالة وقول البرهان الحلبي "ان ما نحن فيه لم يوجد زمان يقدر للعشاء فيه وقت خاص ممنوع وذلك لان
من يقدر يجعل لكل صلاة وقتا يخص بها لا يشاركها فيه غيرها اه اقول لا يخفى أن القائلين بالوجوب عندنا
لم يجعلوا تلك الصلاة وقتا خاصا بها بحيث يكون فعلها فيه اداء وخارجها انقضاء كما هو في أيام الدجال لان
الحلواني قال بوجوبها قضاء والبرهان الكبير قال لا ينوي القضاء لعدم وقت الاداء وبه صرح في الفتح أيضا
فأين الالحاق دلالة مع عدم المساواة فلو كان بطريق الالحاق أو القياس لجعلوا لها وقتا خاصا بها تكون فيه اداء
واما قدره موجود الايجاب فعلها بعد الفجر وليس معنى التقدير ما قاله الشافعية كما علت والازم كونها فيه
اداء وقد علت قول الزيلعي "انه لم يقل به احد أي بكونها اداء لانه لا يبقى وقت العشاء بعد الفجر والاحسن
في الجواب عن المحقق الكمال بن الهمام انه لم يذكر حديث الدجال ليقس عليه مسائلنا أو لمحقها به دلالة وانما
ذكره دليلا على افتراض الصلوات الخمس وان لم يوجد السبب اقتراضا عما لان قوله وما روى معطوف على قوله
ما توأما عليه أخبار الاسراء وما اورده عليه من عدم الاقتراض على الحائض والكافر يجاب عنه بما قاله
الحشي من ورود النص بانراجهما من العموم هذا وقد أقر ما ذكره المحقق تليذاه العلامة تان المحققان ابن
امير حاج والشيخ قاسم والخاص انهما قولان معصمان ويتأيد القول بالوجوب بأنه قال به امام مجتهد وهو
الامام الشافعي كما نقله في الحلية عن المتولي عنه (قوله ولا يساعد) الضمير راجع الى ما ذكره الكمال ح
(قوله حديث الدجال) هو ما تقدمناه في كلام الكمال قال الاستنوي فيسئني هذا اليوم عما ذكر في المواقيت
ويقاس اليومان التالين له قال الرمي في شرح المنهاج ويمرر ذلك فيما لو مكثت الشمس عند قوم مدة
اه ح قال في امداد الفتاح قلت وكذلك يقدر لجميع الاقبال كالصوم والزكاة والحج والمدة وآجال البيع
والسلم والابارة وينظر ابتداء اليوم فيقدر كل فصل من الفصول الاربعة بحسب ما يكون كل يوم من الزيادة
والنقص كذا في كتب الاثمة الشافعية ونحن نقول بمثله اذا اصل التقدير مقول به اجماعا في الصلوات اه
(قبيه) ورد في حديث مرفوع ان الشمس اذا طلعت من مغربها تسير الى وسط السماء ثم ترجع ثم بعد ذلك تطلع
من المشرق كعادتها قال الرمي الشافعي في شرح المنهاج وبه يعلم انه يدخل وقت الظهور برجوعها لانه
بمنزلة زوالها ووقت العصر اذا صار ظل كل شيء مثله والمغرب بغروبها وفي هذا الحديث أن ليلة طلوعها من
مغربها تطول بقدر ثلاث ليلال لكن ذلك لا يعرف الا بعد مضى الانبها مها على الناس لحينئذ قياس ما مر أنه
يلزم قضاء الخمس لان الزائد ليلتان فيقدران عن يوم وليلة وواجبهما الخمس اه (قوله لانه وان وجب) علة
لعدم المساعدة ح (قوله أكثر من ثلثائة ظهر الخ) فيه أن الوارد أن اليوم كسنة فاقبل الزوال فهو
نصف سنة ولا يتكرر فيه الظهور هذا العدد فالمناسب تعبير الكمال بما مر من قوله فقد وجب أكثر من ثلثائة
عصر قبل حيرة الظل مثلا ومثلين لكنه ظاهر في المنطق لانه قريب من خمسة أسداس النهار بخلاف المثل
والاظهر قوله في الشربلية وان وجب أكثر من ثلثائة عشاء متلا قبل طلوع الفجر (قوله مثلا) أي
أن الصبح والعصر والمغرب والعشاء والوتر كذلك ح (قوله فيه) أي في حديث الدجال (قوله واما
فيها) أي في مسائلنا وفي بعض النسخ فيها أي في العشاء والوتر (قوله فقد فقد الامران) أي العلامة وهي
غيوبة الشفق قبل الفجر والزمان المعلم وهو ما تقع الصلاة فيه اداء ضرورة أن الزمان الموجود قبل الفجر هو
زمان المغرب وبعده هو زمان الصبح فلم يوجد الزمان انحصار بالعشاء وليس المراد فقد أصل الزمان كما لا يخفى نعم
اذا قلنا بالتقدير هنا يكون الزمان موجودا تقديرا كما في يوم الدجال فلا يرد على المحقق والله تعالى اعلم
(تمة) لم أر من تعرض عندنا لحكم صومهم فيما اذا كان يطلع الفجر عندهم كما تنبئ الشمس أو بعده زمان
لا يقدر فيه الصائم على أكل ما يقيم بينه ولا يمكن أن يقال بوجوب سوا الالة الصوم عليهم لانه يؤدي الى الهلاك
فان قلنا بوجوب الصوم يلزم القول بالتقدير وهل يقدر عليهم بأقرب البلاد اليهم كما قاله الشافعية هنا أيضا
أم يقدر لهم بما سبغ الاكل والشرب أم يجب عليهم القضاء فقط دون الاداء كل محقق قليلا مل ولا يمكن القول
هنا بعدم الوجوب اصلا كالعشاء عند القائل به فيها لان علة عدم الوجوب فيها عند القائل به عدم السبب
وفي الصوم قد وجد السبب وهو شهو دجر من الشهر وطلوع فجر كل يوم هذا ما ظهر لي والله تعالى اعلم (قوله

للرجل) يأتي محترزه (قوله في الفجر) أي صلاة الفرض وفي صلاة السنة ولأن كتابي الشارح ط
 (قوله بأسفار) أي في وقت ظهور النور وانكشاف الظلمة سمي به لانه يسفر أي يكشف عن الاشياء خلافا
 للآفة الثلاثة لقوله عليه الصلاة والسلام أسفروا بالفجر فإنه أعظم للأجر رواه الترمذي وحسنه وروى
 الطحاوي بإسناد صحيح ما جمعه أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على شيء ما جمعه وأعلى التنوير بالفجر
 وتعامه في شرح النية وغيرها (قوله أربعين آية) أي إلى ستين (قوله ثم يعيده بطهارة) أي يعيد الفجر أي
 صلاته مع ترتيب القراءة المذكورة ويعيد الطهارة لو فسد بفسادها أو ظهر فساد بعد ما ناسيا والحاصل أن
 حد الأسفار أن يتمكن إعادة الطهارة ولو من حدث أكبر كما في النهر والقهستانى وإعادة الصلاة على الحالة
 الأولى قبل الشمس (قوله وقيل يؤخر جدا) قال في البحر وهو ظاهر إطلاق الكتاب أي الكثرة لكن لا يؤخرها
 بحيث يقع الشك في طلوع الشمس اه لكن في القهستانى الأصح الأول ح (قوله مطلقا) أي ولو في غير
 من دلفة لبناء حاله على السوء وهو في الظلام اه (قوله وتأخير ظهر الصيف) سيد كراهته يلحق به الحريف
 وسند كراهته (قوله بحيث يمشى في الظل) عبارة البحر والنهر وغيرها وحده أن يصلي قبل المثل وهي أولى
 لما أن مثل حيطان مصر يحدث الظل فيها مسريعا هل تراها ح وقد يقال إن اعتبار المشى في الظل بيان لا قول
 ذلك الوقت المستحب وما في البحر وغيره بيان انتهاء وفي ط عن الجوى عن الخزانة الوقت المكره في الطهر أن
 يدخل في حد الاختلاف وإذا أخره حتى صار ظل كل شيء مثله فقد دخل في حد الاختلاف (قوله أي بلا اشتراط
 الخ) تفسيرا للإطلاق وعبارة ابن ملك في شرح الجمع أي سواء كان يصلي الظهر وحده أو بجماعة اه أي لرواية
 البخاري كن صلى الله عليه وسلم إذا اشتد البرد بكر الصلاة وإذا اشتد الحر أبرد بالصلاة والمراد الظهور وقوله
 صلى الله عليه وسلم إن شدة الحر من فيج جهنم فإذا اشتد فأبرد بالصلاة متفق عليه وليس فيه تفصيل وتعامه
 في الزيلعي وغيره (قوله وما في الجوهر وغيرها) كالسراج حيث قال فيهما وأما يستحب الأبراد ثلاثة شرائط
 أن يصلي بجماعة في مسجد جماعة وأن يكون في البلاد الحارة وأن يكون في شدة الحر وقال المشافعي
 أن يصلي في بيته قدمها وان في المسجد بجماعة غيرها اه (قوله منظورية) تبع في التنظير فيه صاحب البحر
 اعتادا على الإطلاق وأورد المحشى عليه ما لو كان في موضع تقام الجماعة فيه في أول الوقت فقط فإنه لو قلنا
 يستحب له التأخير لزم ترك الجماعة التي يعاقب على تركها على المشهور لأجل المستحب والقواعد تأباه ويدل
 له كراهتهم تأخير العشاء إلى ما زاد على النصف وعلوه بتقليل الجماعة في مسائلنا ينبغي أن يكون التأخير
 حراما حيث تحقق فوت الجماعة اه ونقل بعضهم مثله عن شرح نظم الكثر للشيخ موسى الطرابلسي وقال
 على أنه صرح صاحب البحر فيما تقدم أنه لو شرع في الصلاة مع نجاسة قدم الدرهم وخشى فوت الجماعة يحضى
 على صلاته اه أي مع أن إزالة النجاسة أو واجبة ولم ترك الجماعة لأجلها أقول فديجب بأن قول البحر
 لا فرق بين أن يصلي بجماعة أو لا معناه أنه يندب له التأخير سواء أراد أن يصلي بجماعة أو منفردا بأن كان
 لا يتيسر له الجماعة وليس فيه ما يقتضى أنه يؤخر وإن لزم فوت الجماعة كالأبغنى فالتنظير في كلام الجوهر
 والسراج في محله لأن ما ذكره من الشروط الثلاثة هي مذهب الشافعية صرحوا بها في كتبهم فمذكر شرع
 الهداية وغيرهم في باب التيمم أن أداء الصلاة في أول الوقت أفضل إلا إذا تضمن التأخير فضيلة لا تحصل بدونه
 كتكثير الجماعة ولهذا كان أولى للنساء أن يصلين في أول الوقت لأنهن لا يخرجن إلى الجماعة كذا
 في مبسوطي شمس الأئمة وغيره الإسلام اه والمتبادر منه أنه إذا لم يقصد الصلاة بالجماعة لا يستحب له التأخير
 هنا إذ ليس فيه فضيلة لكن اعترضهم هناك صاحب غاية البيان بأن ائتمنا صرحوا باستحباب تأخير بعض
 الصلوات بلا اشتراط جماعة وأن ما ذكره في التيمم مفهوم والصريح مقدم عليه وقد مننا الكلام عليه
 ثم فراجع (قوله أصلا) أي من جهة أصل وقت الجواز وما وقع في آخره من الخلاف (قوله واستحبنا
 في الزمانين) أي الشتاء والصيف ح لكن جزم في الاشياء من فن الأحكام أنه لا يسن لها الأبراد وفي
 جامع الفتاوى لقارئ الهداية قبل أنه مشروع لأنها تؤدى في وقت الطهر وتقوم مقامه وقال الجمهور ليس
 بمشروع لأنها تنقام بجمع عظيم تأخيرها مفض إلى الخروج ولا كذلك الطهر ومواقفة الخلف لأصله من كل وجه
 ليس بشرط اه (قوله لأنها خلفه) علمت جوابه على أن القول الثاني وهو المشهور أنها فرض مستقل

(والمستحب للرجل) (الابتداء) في
 الفجر (بأسفار وانظم به) هو المختار
 بحيث يرتل أربعين آية ثم يعيده
 بطهارة لو فسد وقيل يؤخر جدا
 لأن الفساد موهوم (الالحاج
 بمزدلفة) فالتغلب أفضل كراهة
 مطلقا وفي غير الفجر الأفضل لها
 انتظار فراغ الجماعة (وتأخير ظهر
 الصيف) بحيث يمشى في الظل
 (مطلقا) كذا في الجمع وغيرها أي بلا
 اشتراط شدة حر وحرارة بلد وقصد
 جماعة وما في الجوهر وغيرها
 من اشتراط ذلك منظور فيه
 (وجعة كظهر أصلا واستحبنا)
 في الزمانين لأنها خلفه (و) تأخير
 (عصر) صيفا وشتاء

أكد من الظاهر (قوله توسعة للنوافل) أي كراهتها بعد صلاة العصر وقال الامام الطحاوي بعد ذكره ما روى في التأخير والتجمل لم نجد في هذه الآثار ما يثبت الا ما يدل على تأخير العصر ولم نجد ما يدل منها على التجمل الا ما عارضه غيره فاستحببنا التأخير ولو خيلنا والنظر لكان تجميل الصلوات كلها افضل ولكن اتباع ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم مما تواترت به الاخبار أولى وقد روى عن اصحابه ما يدل عليه ثم ساق ذلك وتامه في الحلية (قوله في الاصح) صححه في الهداية وغيرها وفي الظهيرية ان امكنه اطالة النظر فقد تغيرت وعليه الفتوى وفي النصاب وغيره وبه تأخذه وهو قول ائمتنا الثلاثة ومشايخ بلخ وغيرهم كذا في الفتاوى الصوفية وفيها ينبغي ان لا يؤخر تأخير الا يمكن المسبوق قضاء ما فات اه وقيل حدث التغير ان يبقى للغروب اقل من ربع وقيل ان يتغير الشعاع على الحيطان كما في الجوهرية ابن عبد الرزاق (قوله وتأخير عشاء) اطلقه وظاهر ما في الهداية التقييد بعدم فوت الجماعة ويؤخذ من كلام المصنف في مسألة يوم الغيم شرب ليلية (قوله الى ثلث الليل) كذا في الكنز والمختار والخلاصة وغيرها وعبارة القدوري الى ما قبل ثلث الليل وهما روايتان كما في الشرب ليلية عن البرهان فلا حاجة الى التوفيق بما في البحر ولا بما في الدرر (قوله قومه في الخاتمة الخ) وفي الهداية وقيل في الصيف يحمل كذا لتقليل الجماعة (قوله كره) أي تحريما كما يأتي تقييده في المتن أو تنزيها وهو الاظهر كما نذكره عن الحلية (قوله لتقليل الجماعة) يفيد ان المصلي في بيته يؤخرها لعدم الجماعة في حقه تأكل رملي أي لو أخرها لا يكره (قوله أما إليه فباح) أي أما تأخيرها الى النصف فباح لتعارض دليل الندب وهو قطع السر المني ودليل الكراهة وهو تقليل الجماعة فنثبت الاباحة كما افاده في الهداية وغيرها قلت لكن نقل في الحلية عن خزاعة الاكل استحباب التأخير الى النصف وقال انه الاوجه دليلا للاحادث الصحة وساقها وقال اختاره اكثر أهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين وغيرهم كما ذكره الترمذي اه (تنبيه) اشترنا الى ان علم استحباب التأخير في العشاء هي قطع السر المني عنه وهو الكلام بعدها قال في البرهان ويكره النوم قبلها والحديث بعدها انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عنه ما لا حديثا في خير لقوله صلى الله عليه وسلم لا سمر بعد الصلاة يعني العشاء الا خيرة الا لاحد وجانب مصل او مسافر وفي رواية او عرس اه وقال الطحاوي انما كره النوم قبلها لمن خشى عليه فوت وقتها او فوت الجماعة فيها وأما من وكل نفسه الى من يوقظه فيباح له النوم اه وقال الزيلعي وانما كره الحديث بعدها لانه ربما يؤدى الى اللغو والى نفوت الصبح وقيام الليل لمن له عادة به واذا كان لحاجة مهمة فلا بأس وكذا قراءة القرآن والذكر وحكايات الصالحين والفقهاء والحديث مع الضيف اه والمعنى فيه ان يكون اختتام الصيغة بالعبادة كما جعل ابتداءها ليجمع ما بينهما من الزلات ولذا كره الكلام قبل صلاة الفجر وتامه في الامداد ويؤخذ من كلام الزيلعي انه لو كان لحاجة لا يكره وان خشى فوت الصبح لانه ليس في التوم تفریط وانما التفریط على من اخرج الصلاة عن وقتها كما في حديث مسلم نعم لو غلب على ظنه تقويت الصبح لا يحمل لانه يكون تفریطا تأمل (قوله وأخر العصر) معطوف على فعل الشرط والمراد باصفرار كراهة تأخيرها بالمعنى السابق (قوله فيه) أي في العصر بمعنى صلواته (قوله لا يكره) لان الاحتراز عن الكراهة مع الاقبال على الصلاة متعذر فجعل عفو بحر (قوله الى اشتباك النجوم) هو الاصح وفي رواية لا يكره ما لم يغيب الشفق بحر أي الشفق الاحمر لانه وقت مختلف فيه فيقع في الشك وفي الحلية بعد كلام وانظروا ان السنة فعل المغرب فورا بعده مباح الى اشتباك النجوم في كرهه بلا عذر اه قلت أي يكره تحريما والظاهر انه اراد بالمباح ما لا يمنع فلا يتنافى كراهة التنزيه وبأن تمامه قريبا (قوله أي كثرتها) قال في الحلية واشتباها كما أن يظهر صغارها وكبارها حتى لا يخفى منها شيء فهو عبارة عن كثرتها وانضمام بعضها الى بعض اه (قوله كره) يرجع الى المسائل الثلاثة قبله ط (قوله أي التأخير لا الفعل) فيه كلام يأتي (قوله تحريما) كذا في البحر عن القنية لكن في الحلية أن كلام الطحاوي يشير الى أن الكراهة في تأخير العشاء تنزيهية وهو الاظهر اه (قوله لا بعد الخ) ظاهره رجوعه الى الثلاثة ايضا لكن ذكر في الامداد في تأخير العصر الى الاصفرار عن المعراج انه لا يباح التأخير لمرض وسفر اه ومثله في الحلية واقتصر في الامداد وغيره على ذكر الاستثناء في المغرب وعبارته الامن عذر كسفر ومرض وحضور مائدة او غيم اه قلت وينبغي عدم الكراهة في تأخير

توسعة للنوافل (ما لم يتغير ذكاه)
بأن لا تصار العين فيها في الاصبح
(و) تأخير (عشاء الى ثلث الليل)
قيد في الخاتمة وغيرها بالشتاء
أما الصيف فيندب تجميلها
(فان أخرها الى ما زاد على النصف)
كره لتقليل الجماعة أما إليه فباح
(و) آخر (العصر الى اصفرار
ذكاه) فلو شرع فيه قبل التغير
فذهب اليه لا يكره (و) آخر (المغرب
الى اشتباك النجوم) أي كثرتها
(كره) أي التأخير لا الفعل لانه
ما موبه (تحريما) لا بعد كسفر

العشاء لمن هو في ركب الحاج ثم ان للمسافر والمريض تأخير المغرب للسمع بينها وبين العشاء فعلا كما في الحلية وغيرها أي بأن صلى في آخر وقتها والعشاء في أول وقتها وهو محل ما روى من جمعه صلى الله عليه وسلم بينهما سفرًا كما سبأني (قوله وكونه على اكل) أي لكراهة الصلاة مع حضور طعام قبل اليه نفسه ولحديث اذا اقيمت الصلاة وحضر العشاء فابدأ بالعشاء رواه الشيخان (قوله وتأخير الوتر الخ) أي يستحب تأخيره لقوله صلى الله عليه وسلم من خاف ان لا يوتر من آخر الليل فليوتر أوله ومن طمع أن يقوم آخره فليوتر آخر الليل فان صلاة آخر الليل مشهودة وذلك افضل رواه مسلم والترمذي وغيرهما وتماه في الحلية وفي الصحيحين اجعلوا آخر صلاتكم وتراوا الامر للندب بدليل ما قبله بجر (قوله فان فاق الخ) أي اذا اوتر قبل النوم ثم استيقظ يصلي ما كتب له ولا كراهة فيه بل هو مندوب ولا يعيد الوتر ^{لكن} فاته الافضل المضاد بحديث الصحيحين امداد ولا يقال ان من لم يثن بالاتباء بالتجمل في حقه افضل كما في الخاتمة فاذا اتته بعد ما جعل يتنفل ولا تقوته الافضلية لانا نقول المراد بالافضلية في الحديث السابق هي المترتبة على ختم الصلاة بالوتر وقد فاتت والتي حصلها هي افضلية التجمل عند خوف الفوات على التأخير فانهم وتأمل (قوله يطق به الربيع الخ) قاله في الجرح بحثا وقال لم اره ونعقبه في الامداد بما في مجمع الروايات من انه كذلك في الربيع والخريف يجعل بها اذا زالت الشمس فبحث الجرح مخالف للمنعول (قوله يوم غيم) أي ثلاثين في العصر في الغيم وتقل الجماعة في العشاء على احتمال المطر والطين وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يندب التأخير في كل الاوقات واختاره الاتقاني وفي شرح المجمع ودرر البصار والضياء انه الاحوط لجواز الاداء بعد الوقت لا قبله أي وفي تجميد احتمال وقوعه قبله وقد يجاب بأن المراد بالتجمل تأخيرهما قبله بعد العلم بدخول الوقت ولهذا قال في الحلية المستحب تقديمهما يوم غيم على وقت ما المستحب يوم غيره تأمل (قوله مطلقا) أي شتاء وصيفا وليس المراد من الاطلاق يوم غيم ام لا وان اوهمه عبارته لانه غير المنصوص عليه ط (قوله يكره تنزيها) افاد أن المراد بالتجمل أن لا يفصل بين الاذان والاقامة بغير جلسة أو سكتة على الخلاف وأن ما في القضية من استثناء التأخير القليل محمول على ما دون الركعتين وأن الزائد على القليل الى اشتباه النجوم مكروه تنزيها وما بعده تحريما لا بعدد كما مر قال في شرح المنية والذي اقتضته الاخبار كراهة التأخير الى ظهور النجم وما قبله مسكوت منه فهو على الاباحة وان كان المستحب التجمل اه ونحوه ما قد مناه عن الحلية وما في النهر من أن ما في الحلية من معنى على خلاف الاصح أي المذكور في المبتنى بقوله يكره تأخير المغرب في رواية وفي اخرى لا ما لم يغيب الشفق والاصح الاول الاعدد اه فيه نظر لان الظاهر أن المراد بالاصح التأخير الى ظهور النجم او الى غيوبة الشفق فلا ينافي أنه الى ما قبل ذلك مكروه تنزيها لترك المستحب وهو التجمل تأمل (قوله وتأخير غيرهما فيه) أي في يوم غيم يؤخر الفجر كما في الايام ويؤخر الظهر والمغرب بحيث يتيقن وقوعهما بعد الوقت قبل مجيء الوقت المكروه كما في الامداد قال في النهر أما الفجر فتكثر الجماعة وأما غيره فلمضافة للوقوع قبل الوقت (قوله هذا) أي ما ذكر من التجمل في يوم غيم والتأخير فيه (قوله ويقال رعاية اوقاتنا) أي بعدم ظهور الشمس او التوقيت بالساعات الملكية ونحو ذلك ط (قوله فيراعى الحكم الاول) أي المتقدم وهو تأخير العصر مطلقا والعشاء الى ثلث الليل وتجميل ظهر الشتاء الخ قال ابو السعود وهذا البحث للعيني واقره صاحب النهر ط (تتمة) يشترط لصحة الصلاة دخول الوقت واعتماد دخوله كما في نور الابصار وغيره فلو شك في دخول وقت العبادة فاقى بها فبان انه فعلها في الوقت لم يجزه كما في الاشياء في بحث النية ويكفي في ذلك اذان الواحد لو عد لا ولا تحزى وبني على غالب ظنه لما صرح به اجتنان من انه يقبل قول العدل في البيانات كالاخبار بجهة القبلة والطهارة والتجاسة والحل والحرمه حتى لو اخبره ثقة ولو عبدا أو أمة او محدودا في قذف بنجاسة الماء وحل الطعام وحرمة قبل ولو فاسقا ومستورا يحكم رأيه في صدقه او كذبه ويعمل به لان غالب الرأي بمنزلة اليقين بخلاف خبر الذي حيث لا يقبل اه ومنه العبي والمعتوه العاقلان في الاصح ولا يخفى أن الاخبار عن دخول الوقت من العبادات فيجوز فيه هذا التفصيل والله تعالى اعلم ثم رأيت في كتاب القول لمن عن معين الحكم مانعه المؤذن يكفي اخباره بدخول الوقت اذا كان بالغاعا فلا عالما بالاقوات مسلما ذكرا ويعتمد على قوله اه وفي صيام الفهستاني وأما الافطار فلا يجوز بقول واحد بل بالمشنى وظاهر الجواب

قوله فان فاق الخ هكذا بخطه والذي في نسخ الشارح افاق بالهمزة وهو الصواب الموافق لما في المصباح والقاموس اه معصمه

وكونه على اكل (و) تأخير
(الوتر الى آخر الليل لوانق
بالاتباء) والاقبل النوم فان
أفاق وصلى نوافل والحال انه
صلى الوتر أول الليل فاته الافضل
(والمستحب تجمل ظهر شتاء)
يطبق به الربيع وبالصف الخريف
(و) تجمل (عصر وعشاء يوم
غيم) تجمل (مغرب مطلقا)
وتأخير قدر ركعتين يكره تنزيها
(وتأخير غيرهما فيه) هذا في ديار
يكثر شتاءها ويقل رعايتها اوقاتنا
أما في ديارنا فيراعى الحكم الاول

مطلب
يشترط العلم بدخول الوقت

انه لا بأس به اذا كان عدلا صدقه الخ (قوله وحكم الاذان كالصلاة الخ) لانه سنة لها فينبعها (قوله
 وكره الخ) اورد ان بعض الصلوات لا تتعقد في هذه الاوقات فلا يناسبه التعبير بالكراهة وأجاب عنه في شرح
 المنية تبعا للفتح بجوابين حيث قال استعمل الكراهة هنا بالمعنى القوي فيشمل عدم الجواز وغيره مما هو مطلوب
 العدم أو هو بالمعنى العرفي والمراد كراهة التحريم لما عرف من أن النية الظني الثبوت غير المصروف عن
 مقتضاه يفيد كراهة التحريم وان كان قطعي الثبوت فالتحريم وهو في مقابلة الفرض في الرتبة وكرهية التحريم
 في رتبة الواجب والتزوية في رتبة المنسوب والنهي الوارد هنا من الاول فكان الثابت به كراهة التحريم وهي
 ان كانت لنقصان في الوقت منعت الصحة فيما سببه كامل والا فادت الصحة مع الاساءة اه وقد اشار الشارح
 الى الجوابين مقدما الثاني منهما على الاول (قوله مطلقا) فسرهما بعده (قوله او على جنازة) اي
 اذا حضرت في ذلك الوقت وكذا قوله وسجدة تلاوة اي اذا تليت فيه والا فلا كراهة كما سيذكره الشارح (قوله
 وسجدة تلاوة) منصوب عطفا على الجار والمجرور الذي هو خبر كان المقدرة ح والاحسن رفعه عطفا على
 صلاة نائب فاعل كره ليكون مقابلا للصلاة لان سجدة التلاوة ليست صلاة حقيقة فافهم (قوله وسهو) حتى
 لو سها في صلاة الصبح او في قضاء فائتة بعد العصر فطلعت الشمس او اجرت عقب السلام سقط عنه سجود السهو
 لانه لجبر النقصان المتكسر في الصلاة بخبر مجرى القضاء وقد وجب كاملا فلا يأتى في ناقص حلية (قوله
 لا شكر قنية) هذا مذكور في غير محله والمناسب ذكره عقب قوله الاتي وسجدة تلاوة لان عبارة القنية بكره
 أن يسجد شكرا بعد الصلاة في الوقت الذي يكره فيه النقل ولا يكره في غيره اه وفي التهران سجدة الشكر
 لنعمة سابقة ينبغي أن تصح اخذها من قولهم لانها وجبت كاملة وهذه لم تجب اه فحصل من كلام الترمذ كلام
 القنية انها تصح مع الكراهة اي لانها في حكم النافلة ثم قال في التهر من المعراج وأما ما يفعله عقب الصلاة
 من السجدة فمكروه اجماعا لان العوام يعتقدون انها واجبة او سنة اه اي وكل جائز اذى الى اعتقاد ذلك كره
 (قوله مع شروق) وما دامت العين لا تحار فيها فهي في حكم الشروق كما تقدم في الغروب انه الاصح كما في البصر
 ح اقول ينبغي تصحيح ما نقلوه عن الاصل للامام محمد من انه ما لم ترتفع الشمس قدر ربح فهي في حكم الطلوع لان
 اصحاب المتون مشوا عليه في صلاة العيد حيث جعلوا اول وقتها من الارتفاع ولذا جزم به هنا في القبض ونور
 الابضاح (قوله فلا يمنعون من فعلها) افاد أن المستثنى المنع لا الحكم بعدم الصحة عندنا فالاستثناء منقطع
 والصغير للصلاة والمراد به صلاة الصبح (قوله عند البعض) أي بعض المجتهدين كالامام الشافعي هنا (قوله
 كما في القنية وغيرها) وعزاء صاحب المصنف الى الامام جيد الدين عن شيخه الامام المحبوبي والى شمس الائمة
 الحلواني وعزاء في القنية الى الحلواني والنسبي فسقط ما قيل ان صاحب القنية ينهاه على مذهب المعتزلة من
 أن العاصي له الخيار من كل مذهب ما يهواه والصحيح عندنا أن الحق واحد وأن تتبع الرخص فسق اه (قوله
 واستواء) التعبير به اولى من التعبير بوقت الزوال لأن وقت الزوال لا تذكر فيه الصلاة اجماعا بجر عن الحلية
 اي لانه يدخل به وقت الظهر كما مر وفي شرح النقاية للبرجندي قد وقع في عبارات الفقهاء أن الوقت المكروه
 هو عند اتصاف النهار الى أن تزول الشمس ولا ينبغي أن يزول الشمس انما هو عقب اتصاف النهار بلا فصل وفي
 هذا القدر من الزمان لا يمكن اداء صلاة فيه فلعل المراد أنه لا تجوز الصلاة بحيث يقع جزء منها في هذا الزمان
 او المراد بالنهار هو النهار الشرعي وهو من اول طلوع الصبح الى غروب الشمس وعلى هذا يكون نصف النهار قبل
 الزوال بزمان يعتد به اه اسماعيل ونوح وحوى وفي القنية واختلف في وقت الكراهة عند الزوال فقيل من
 نصف النهار الى الزوال لرؤية ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم انه نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول
 الشمس قال ركن الدين الصباغى وما احسن هذا لائق النبي عن الصلاة فيه يعقد تصورهما فيه اه وعزى
 في القهستاني القول بأن المراد اتصاف النهار العرفي الى ايمة ما وراء النهر وبأن المراد اتصاف النهار الشرعي
 وهو النصف الكبري الى الزوال الى ايمة خوارزم (قوله الايوم الجمعة) لما رواه الشافعي في مسنده نهى عن
 الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس الايوم الجمعة قال الحافظ ابن حجر في استناده انقطاع ذكر البيهقي له
 شواهد ضعيفة اذا ضمت قوى اه (قوله المصحح المعتمد) اعترض بأن المتون والشروح على خلافه

وحكم الاذان كالصلاة تعجيلا
 وتأخيرا (وكره) فحرمها وكل ما لا يجوز
 مكروه (صلاة) مطلقا (ولو) قضاء
 او واجبة او فلا او (على جنازة)
 وسجدة تلاوة وسهو (لا شكر قنية)
 (مع شروق) الا العوام فلا يمنعون
 من فعلها لانهم يتركونها والاداء
 الجائز عند البعض اولى من الترك
 كما في القنية وغيرها (واستواء)
 الايوم الجمعة على قول الثاني
 المصحح المعتمد كذا في الاشياء
 ونقل

(قوله ونقل الحلبي) أي صاحب الحلبة العلامة المحقق ابن امير حاج عن الخاوي أي الخاوي القديسي تكارأينه فيه لكن شراح الهداية انتصروا لقول الامام واجابوا عن الحديث المذكور باحاديث النسي عن الصلاة وقت الاستواء فانهم محترمة واجاب في الفتح بجعل المطلق على المقيد وظاهره ترجيح قول ابي يوسف ووافقه في الحلبة كما في البحر لكن لم يعزل عليه في شرح المنية والامداد على أن هذا ليس من المواضع التي يحصل فيها المطلق على المقيد كما يعلم من كتب الاصول وايضا فان حديث النبي صحيح رواه مسلم وغيره فيقدم بعينه واتفاق الامة على العمل به وكونه خاطرا ولذا منع علماءنا عن سنة الوضوء وتحية المسجد وركعتي الطواف ونحو ذلك فان الخاطر مقدم على المييع (تنبيه) علم بما قررناه المنع عندنا وان لم اره مما ذكره الشافعية من اباحة الصلاة في الاوقات المكروهة في حرم مكة استدل بالاحاديث الصحيحة ياتي عبد مناف لا تمنعوا احدا طاف بهذا البيت وصلى اية ساعة شاء من ليل أو نهار فهو مقيد عندنا بغير اوقات الكراهة لما علمته من منع علماءنا عن ركعتي الطواف فيها وان جوزوا نفس الطواف فيها خلافا لما لك كما صرح به في شرح الباب والله اعلم ثم رأيت المسألة عندنا قال في الضياء مانصه وقد قال اصحابنا ان الصلاة في هذه الاوقات ممنوعة منها بمكة وغيرها اه ورأيت في البدائع ايضا مانصه وما ورد من النهي الابكة شاذ لا يقبل في معارضة المشهور وكذا رواية استثناء يوم الجمعة غريب فلا يجوز تخصيص المشهور به اه والله الحد (قوله وغروب) اراد به التغير كما صرح به في الثانية حيث قال وعند احمر الشمس الى أن تغيب بحر وتهستافى (قوله العصر يومه) قيد به لان عصر امسه لا يجوز وقت التغير لثبوته في الذمة كاملا لاستناد السببية فيه الى جميع الوقت كما مر (قوله فلا يكره فعله) لانه لا يستقيم اثبات الكراهة للشيء مع الامر به وقيل الاداء ايضا مكروه اه كافي التسخي والحاصل انهم اختلفوا في أن الكراهة في التأخير فقط دون الاداء وفيها ما قيل بالاقول ونسبه في المحيط والابضاح الى مشايخنا وقيل بالثاني وعليه منى في شرح الطحاوي والتعفة والبدائع والحاوي وغيرها على انه المذهب بلا حكاية خلاف وهو الاوجه لحديث مسلم وغيره عن انس رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تلك صلاة المنافق يجلس يرقب الشمس حتى اذا كانت بين قرني الشيطان قام فنقر أربعاً لا يذكر الله فيها الا قليلا اه حلية وتبعه في البحر ولا يخفى أن كلام الشارح ماش على الاول لا الثاني فافهم قال في القنية ويستوفي سنة القراءة لان الكراهة في التأخير لا في الوقت اه (قوله لادائه كما وجب) لان السبب هو الجزء الذي يصل به الاداء وهو ناقص فقد وجب ناقصا فيؤدى كذلك وأما عصر امسه فقد وجب كاملا لان السبب فيه جميع الوقت حيث لم يحصل الاداء في جزمه منه لكن الصحيح الذي عليه المحققون انه لا نقصان في ذلك الجزء نفسه بل في الاداء فيه لما فيه من التشبه بعبدة الشمس ولما كان الاداء واجبا فيه تحمل ذلك النقصان أما اذا لم يؤد فيه والحال انه لا نقص في الوقت اصلا وجب الكامل ولهذا كان الصحيح وجوب القضاء في كامل على من بلغ او اسلم في ناقص ولم يصل فيه كما تقدم والحاصل كما في الفتح أن معنى نقصان الوقت نقصان ما اتصل به من فعل الاركان المستلزم للتشبه بالكفار فالوقت لا نقص فيه بل هو كغيره من الاوقات انما النقص في الاركان فلا يتأدى بها ما وجب كاملا وهذا أيضا مؤيد للقول بأن الكراهة في التأخير والاداء خلاف ما منى عليه الشارح وما ذكره في النهي بحثا لبعض الطلبة مذكور مع جوابه في شرح المنية وغيره واوضحناه فيما علقناه على البحر (قوله بخلاف الفجر الخ) أي فانه لا يؤدى فجر يومه وقت الطلوع لان وقت الفجر كله كامل فوجب كامله فتبطل بطرق الطلوع الذي هو وقت قساد قال في البحر فان قيل روى الجماعة عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها ومن ادرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح اجيب بأن التعارض لما وقع بينه وبين النهي عن الصلاة في الاوقات الثلاثة رجعتنا الى القياس كما هو حكم التعارض فرفعنا حكم هذا الحديث في صلاة العصر وحكم النهي في صلاة الفجر كذا في شرح التقياية اه على أن الامام الطحاوي قال ان الحديث منسوخ بالنصوص الناهية وادعى أن العصر يبطل ايضا كالفجر والازم العمل ببعض الحديث وترك بعضه مجتزعا قولنا طارنا ناقص على كامل في الفجر بخلاف عصر يومه مع أن النقص قاون العصر ابتداءه والفجر بقاءه فيبطل فيه ما واجاب في البرهان بأن هذا الوقت بسبب لوجوب العصر حتى يجب على من اسلم او بلغ فيه ويستحيل أن يكون سببا للوجوب ولا يصح الاداء

قوله مما ذكره الخ هكذا بخطه
واعل صوابه فاذا ذكره الخ فليتناقل
اه معصيه

ونقل الحلبي عن الخاوي أن عليه
القنوي (وغروب العصر يومه)
فلا يكره فعله لادائه كما وجب بخلاف
الفجر والاحاديث تعارضت
فتساقطت كما بسطه صدر الشريعة

فيه وقامه في حاشية نوح (قوله وينعقد نفل الخ) لما كان قوله وكره شاملا للمكروه حقيقة والمنوع اتي
 بهذه الجملة بيان لما اجله ط واعلم ان ما يسمى صلاة ولو سعا ما فرض او واجب او نفل والاول على "وقطعي"
 فالعمل "الوتر والقطعي" كفاية وعين فالكفاية صلاة الجنابة والعين المكتوبات الخمس والجمعة والسجدة الصليبية
 والواجب اما لعينه وهو ما لا يتوقف وجوبه على فعل العبد أو لغيره وهو ما يتوقف عليه فالاول الوتر فانه يسمى
 واجبا كما يسمى فرضا عمليا وصلاة العيدين وسجدة التلاوة والثاني سجدة السهو وركعتا الطواف وقضاء نفل
 افسده والمنذور والنفل سنة مؤكدة وغير مؤكدة واعلم ان الاوقات المكروهة نوعان الاول الشروق
 والاستواء والغروب والثاني ما بين الفجر والشمس وما بين صلاة العصر الى الاصفر اقل انواع الاول لا يتعديده
 شيء من الصلوات التي ذكرناها اذ اشرع بها فيه وتبطل ان طرأ عليها الا صلاة جنازة حضرت فيها وسجدة تلبت
 آتيها فيها وعصر يومه والنفل والنذر المقيد بها وقضاء ما شرع به فيها ثم افسده فتعقد هذه الستة بلا كراهة
 اصلا في الاولى منها ومع الكراهة التزجيمية في الثانية والتحريمية في الثالثة وكذا في البواقي لكن مع وجوب
 القطع والقضاء في وقت غير مكروه والنوع الثاني يتعقد فيه جميع الصلوات التي ذكرناها من غير كراهة
 الا النفل والواجب لغيره فانه يتعقد مع الكراهة فيجب القطع والقضاء في وقت غير مكروه اه ح مع
 بعض تغيير (قوله لا يتعقد الفرض) اشار الى ما في الخاتمة من نواقض الوضوء حيث قال لو شرع في فريضة
 عند الطلوع او الغروب سوى عصر يومه لم يكن داخل في الصلاة فلا تنتقض طهارته بالحققة بخلاف
 ما لو شرع في التطوع اه (قوله كواجب) عبارة القهستاني كالقراض والواجبات الفاتنة فقيده بالفاطنة
 احترازا عما وجب فيها كالتلاوة والجنابة في لو شرع في صلاة العيدين هل يكون داخل في الصلاة فلا ام
 تتعقد أصلا الظاهر الاول وسيصرح به في بابها لان وقتها من ارتفاع الشمس قدر ربح فقبل وقتها لم يجب
 فتكون نفلا تأمل (قوله لعينه) هذا التقييد غير صحيح فانه يقتضي أن الواجب لغيره يتعقد في هذه الاوقات
 وليس كذلك كما صرح به في البحر والقهستاني والنهر خلافا لما في نور الايضاح أفاده ح (قوله وسجدة
 تلاوة الخ) معطوف على وتر في عبارة الشارح وأصله الرفع في عبارة المتن عطفا على الفرض قال الشارح
 في الخرائث وسجد السهو كالتلاوة فيتركه لو دخل وقت الكراهة اه وقدمناه (قوله وصلاة جنازة)
 فيها انها تصح مع الكراهة كما في البحر عن الاسيبابي وآثره في النهر اه ح قلت لكن ما مشى عليه المصنف
 هو الموافق لما قدمناه عن ح في الضابط والتعليل الا في وهو ظاهر الكثرة والمتى والزيلي وبه صرح
 في الوافي وشرح المجمع والتفائية وغيرها (قوله فلو وجبتا فيها) أي بأن تلبت الآية في تلك الاوقات واحضرت
 فيها الجنابة (قوله أي تحريما) أفاد ثبوت الكراهة التزجيمية (قوله وفي التحفة الخ) هو كالاستدراك
 على مفهوم قوله أي تحريمها فانه اذا كان الافضل عدم التأخير في الجنابة فلا كراهة اصلا وما في التحفة
 اقتره في البحر والنهر والفتح والمعراج لحديث ثلاث لا يؤخرن منها الجنابة اذا حضرت وقال في شرح المنية
 والفرق بينها وبين سجدة التلاوة ظاهرا لان التجيل فيها مطلوب مطلقا للمانع وحضورها في وقت مباح مانع
 من الصلاة عليها في وقت مكروه بخلاف حضورها في وقت مكروه وبخلاف سجدة التلاوة لان التجيل
 لا يستحب فيها مطلقا اه اي بل يستحب في وقت مباح فقط ثبت كراهة التزجيمية في سجدة التلاوة ودون
 صلاة الجنابة (قوله وصح تطوع بدأ به فيها) تكرار محض مع قوله وينعقد نفل بشروع فيها اه ح وقد
 يجاب بأن المراد أنه يصح اداؤه فيها ويخرج به عن العهدة مع الكراهة وما مر بيان لاصل الانعقاد وصحة
 الشروع فيه بحيث لو قمه انتقض وضوءه بخلاف الفرض كما قدمناه عن الخاتمة تأمل (قوله وقد نذر فيها)
 اي والحال انه قد نذر ايقاعه فيها اي في هذه الاوقات الثلاثة اي في احدها أم لو نذر مطلقا فلا يصح اداؤه فيها
 (قوله لوجوبه) اي ما ذكر من المسائل الثلاثة (قوله كما في البحر) وقال ايضا وقول الزيلي والافضل أن
 يصلى في غيره ضعيف (قوله عن البغية) بضم الباء الموحدة وكسر ها الشئ المبتي أي المطلوب وهو ما علم
 كتاب هو مختصر القسبة ذكره في البحر في باب شروط الصلاة ح (قوله الصلاة فيها) اي في الاوقات الثلاثة
 وكالصلاة الدعاء والتسبيح كما هو في البحر عن البغية (قوله وكأنه الخ) من كلام البحر (قوله فالاولي)
 أي فالافضل لبوافق كلام البغية فان مفاده انه لا كراهة اصلا لان تركه الضائل لا كراهة فيه (قوله وكره

(وينعقد نفل بشروع فيها) بكراهة
 التحريم (لا) يتعقد (الفرض)
 وما هو ملحق به كواجب لعينه
 كوتر (وسجدة تلاوة وصلاة جنازة
 تلبت) الآية (في كامل وحضرت)
 الجنابة (قبل) لوجوبه كاملا فلا
 يتأذى ناقصا ولو وجبتا فيها لم يكره
 فعلهما أي تحريما وفي التحفة
 الافضل أن لا تؤخر الجنابة
 (وصح) مع الكراهة (تطوع)
 بدأ به فيها ونذر اداؤه فيها) وقد نذره
 فيها (وقضاء تطوع بدأ به فيها)
 فأفسده لوجوبه ناقصا ثم ظاهر
 الرواية وجوب القطع والقضاء
 في كامل كما في البحر وفيه عن
 البغية الصلاة فيها على النبي
 صلى الله عليه وسلم افضل من
 قراءة القرآن وكأنه لانها من اركان
 الصلاة فالاولي تركها ما كان
 ويكافها (وكره نفل)

(نقل الخ) شروع في النوع الثاني من نوعي الاوقات المكروهة وفيما يكره فيها والكرهية هنا تحريمية
 ايضا كما صرح به في الحلية ولذا عبر في الخاتمة واخلاصة بعدم الجواز والمراد عدم الحمل لاعدم الصحة كما
 لا يخفى (قوله قصد) احتزبه عما لو صلى تطوعا في آخر الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر فان الافضل انما هما الاق
 وقوعه في التطوع بعد الفجر لا عن قصد ولا ينوبان عن سنة الفجر على الاصح (قوله ولو تحية مسجد) اشار به
 الى انه لا فرق بين ما له سبب او لا كما في البحر خلافا للشافعي فيما له سبب كالرواتب وتحية المسجد ط (قوله وكل
 ما كلن واجبا الخ) اي ما كان ملحقا بالنفل بأن ثبت وجوبه بعارض بعدما كان نفلا (قوله على فعله) اي فعل
 العبد والاولى اظهاره مثلا المنذور يتوقف على النذور ركعتا الطواف على الطواف ومسجدنا السهو على ترك
 الواجب الذي هو من جهته اه ط ويرد عليه سجود التلاوة فانه يتوقف وجوبه على التلاوة وأجاب في الفتح بأن
 وجوبه في التحقيق متعلق بالسماع لا بالاستماع ولا بالتلاوة وذلك ليس فعلا من المكلف بل وصف خلقي فيه بخلاف
 النذور والطواف والشروع فانها فعله ولولا ذلك كانت الصلاة نفلا اه قال في شرح المنية لكن الصحيح أن سبب
 الوجوب في حق التالي التلاوة دون السماع والا لزم عدم الوجوب على الاصم بتلاوته اه ونحوه في البحر وقد
 يجب بأن كان بفعله لكنه ليس اصله نفلا لان النفل بالسجدة غير مشروع فكانت واجبة بايجاب الله تعالى
 لا باتزام العبد وتامه في شرح المنية (قوله وركعتي طواف) ظاهرة ولو كان الطواف في ذلك الوقت المكروه ولم
 اره صريحا ويدل عليه ما أخرجه الطحاوي في شرح الآثار عن معاذ بن عفراء انه طاف بعد العصر وبعد صلاة
 الصبح ولم يصل فستل عن ذلك فقال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس
 وعن صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ثم رأيت مصرا حاه في الحلية وشرح الباب (قوله وسجدتي سهو) اقول
 تبع فيه صاحب المجتبى ولم يظهر لي معناه هل هو على اطلاقه او مقيد ببعض الصلوات فانه لا وجه لكرهية سجود
 السهو فيها لو صلى الفجر أو العصر وسها فيهما وكذا الوقت في بعدهما فائنة وسها فيها فانه اذا حل له اداء تلك
 الصلاة كيف لا يحل له سجود السهو الواجب فيها ولعله اشتبه النوع الثاني من الاوقات بالنوع الاول فان ذكر
 سجود السهو في النوع الاول صحيح وقد مر بخلاف ذكره هنا الا أن يقال انه مقيد ببعض الصلوات وهي
 التي تكره في هذا النوع كالنفل والواجب لغيره فكما يكره فعلها يكره سجود السهو فيها ثم رأيت الرحى جزم
 بأن ذلك سهو قتأمل وراجع (قوله ولو سنة الفجر) اي ولو كان الذي شرع فيه ثم افسده سنة الفجر
 فانه لا يجوز على الاصح وما قيل من الخيل مردود كإسائي (قوله بعد صلاة فجر وعصر) متعلق بقوله
 ومكره اي وكره نقل الخ بعد صلاة فجر وعصر أي الى ما قبل الطلوع والتعريف بقرينة قوله السابق لا يتعقد
 الفرض الخ ولذا قال الزبلي هنا المراد بما بعد العصر قبل تغير الشمس وأما بعده فلا يجوز فيه القضاء ايضا
 وان كان قبل أن يصلي العصر اه (قوله ولو المجموعة بعرفة) عزاء في المعراج الى المجتبى وفي القنية الى مجد
 الائمة التبرجاني وظهير الدين المرغيناني وذكره في الحلية مجنا وقال لم اره صريحا وتبعه في البحر (قوله
 ولو وزرا) لانه على قوله واجب يفوت الجواز بقوته وهو معنى الفرض العملي وعلى قولهما سنة بخلافه لغيرها
 من السن ولذا قال لاتصح من قعود عن هذا قال في القنية الوتر يقضى بعد الفجر بالايجاع بخلاف سائر السنن
 (قوله او سجدة تلاوة) لوجوبها بايجابها تعالى لا بفعل العبد كما علمته فلم تكن في معنى النفل (قوله لشغل
 الوقت به) أي بالفجر أي بصلاته ففي العبارة استخدام ط أي لان المراد بالفجر الزمان لا الصلاة ثم هذا علة لقوله
 وكره وفيه جواب عما اورد من أن قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس ولا صلاة بعد
 الفجر حتى تطلع الشمس رواه الشيخان بم النقل وغيره وجوابه أن النهي هنا للتقصان في الوقت بل ليصير
 الوقت كالشغل بالفرض فلم يجوز النقل ولا ما ألحق به مما ثبت وجوبه بعارض بعدما كان نفلا دون الفرائض
 وما في معناها بخلاف النهي عن الاوقات الثلاثة فانه لمعنى في الوقت وهو كونه منسوباً للشيطان فيؤثر
 في الفرائض والنوافل وتامه في شروع الهداية (قوله حتى لو نوى الخ) فربيع على ما ذكره من التعليل
 اي واذا كان المقصود كون الوقت مشغولا بالفرض تقديرا وسنته تابعة له فاذا انقطع انصرف تطوعه الى سنته
 لتلا يكون آتيا بالنتي عنه قتأمل (قوله بلا تعين) لان الصحيح المعتقد عدم اشتراطه في السنن الرواتب وأنها
 نصح بنية النقل ومطلق النية فلو تمسك بركنين بظن بقاء الدليل قبيين انهما بعد الفجر كانتا عن السنة على الصحيح

قصد ولو تحية مسجد (وكل ما كان
 واجبا) لالعينه بل (لغيره)
 وهو ما يتوقف وجوبه على فعله
 (كمنذور ركعتي طواف) وسجدتي
 سهو (والذي شرع فيه) في وقت
 مستحب او مكروه (ثم افسده
 و) لو سنة الفجر (بعد صلاة فجر
 و) صلاة (عصر) ولو المجموعة بعرفة
 (لا) يكره (فصا فائنة و) لو وزرا
 أو (سجدة تلاوة وصلاة جنازة
 وكذا) الحكم من كراهية نقل
 وواجب غيره لا فرض وواجب
 لعينه (بعد طلوع فجر سوى سنته)
 لشغل الوقت به تقديرا حتى لو نوى
 تطوعا كان سنة الفجر بلا تعين

فلا يهملها بعده للكرامة أشباه (قوله وقبل صلاة مغرب) عليه أكثر أهل العلم منهم أصحابنا ومالك واحد الوجهين عن الشافعي لما ثبت في الصحيحين وغيرهما بما يفيد أنه صلى الله عليه وسلم كان يؤاخذ على صلاة المغرب بأصحابه عقب الغروب ولقول ابن عمر رضي الله عنهما ما رأيت أحدا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ما رواه أبو داود وسكت عنه والمندري في مختصره واسناده حسن وروى محمد عن أبي حنيفة عن حماد أنه سئل إبراهيم النخعي عن الصلاة قبل المغرب قال فني عنها وقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر لم يكونوا يصليونها وقال القاضي أبو بكر بن العربي اختلف الصحابة في ذلك ولم يفتهل أحد بعدهم فهذا يعارض ما روى من فعل الصحابة ومن أمره صلى الله عليه وسلم بصلاتهم حاله إذا اتفق الناس على ترك العمل بالحديث المرفوع لا يجوز العمل به لأنه دليل ضعفه على ما عرف في موضعه ولو كان ذلك مشتهرا بين الصحابة لما خفي على ابن عمر أو يجعل ذلك على أنه كان قبل الأمر بتجليل المغرب وتمايمه في شرحه المتية وغيرهما (قوله للكرامة تأخيره) الأولى تأخيرها أي الصلاة وقوله لا يسيرا أفاد أنه ما دون صلاة ركعتين بقدر جلسة وقد منا أن الزائد عليه مكروه تنزيها ما لم تشترك الصوم وأفاد في الفتح وأقره في الحلية والبحر أن صلاة ركعتين إذا تجوز رفها لا تزيد على اليسير فيباح فعله ما وقد أطال في تحقيق ذلك في الفتح في باب الوتر والنوافل (تنبيه) يجوز قضاء الفاتية وصلاة الجنائز وسجدة التلاوة في هذا الوقت بلكرامة ويسد أبصلا المغرب ثم بالجنائز ثم بالسنة ولعله لبيان الأفضلية وفي الحلية الفتوى على تأخير صلاة الجنائز عن سنة الجمعة فعلى هذا تؤخر عن سنة المغرب لأنها أشد بجر وصرح في الحاوي القدسي بكرامة المندورة وقضاء ما فسدته والفاتية لغیر صاحب ترتيب وهو تقييد حسن وبقي ركعتا الطواف فذكره أيضا كما صرح به في الحلية ويفهم من كلام المصنف أيضا أن قوله وقبل صلاة مغرب معطوف على قوله بعد طالع فجر فيكره في الثاني جميع ما يكره في الأول نعم صرح في شرح الباب أنه لو طاف بعد صلاة العصر يصلي ركعتيه قبل سنة المغرب كالجنائز (قوله وعند خروج امام) لحديث الصحيحين وغيرهما إذا قلت لصاحبك أنصت والامام يخطب فقد لغوت فإذا نهي عن الأمر بالمعروف وهو فرض فاعلمت ذلك بالنفل وهذا قول الجمهور من أهل العلم كما قاله ابن بطال منهم أصحابنا ومالك وذكره ابن أبي شيبة عن عمر وعثمان وعلي وابن عباس وغيرهم من التابعين فما روى حماد بن عمار على الجواز كان قبل التحريم فلا يعارض أدلة المنع وتمايم الأدلة في شرحه المتية وغيرهما ثم هذا معطوف على ما قبله فيكره فيه ما يكره فيه كما بينا (قوله خطبة ما) أي بالتعميم الخطبة وشمل ما إذا كان ذلك قبلها وبعد ما سواء أمسك الخطيب عنها أم لا بجر (قوله وسيجيئ) أنها عشر أي في باب العيدين وهي خطبة الجمعة وفطر وأضحى وثلاث خطب الحج وختم ونكاح واستسقاء وكسوف والمراد تعدد الخطب المشروعة في الجملة والاختطبة الكسوف مذهب الشافعي والظاهر عدم كراهة التسفل فيها عند الإمام لعدم مشروعتها عنده وبه صرح في الحلية وكذا خطبة الاستسقاء مذهب صاحبين فيقال فيها كذلك وقد يجاب بما في القهستاني حيث نقل رواية عن الإمام بشرعية خطبة الكسوف ولعل من ذكرها صكا لخلافية وغيرها جنح إلى هذه الرواية فصح كونها عشر عندنا ولا يخفى أن قوله خروج امام من الجنزة وقيامه للصلاة قيد فيما يناسبه منها وهو ما عدا خطبة النكاح وخطبة ختم القرآن فانهم وعلة الكراهة في الجميع تفويت الاستماع الواجب فيها كما صرح به في المجتبى (قوله وقبدها) أي قيد الفاتية التي لا تكرر حال الخطبة ط (قوله بين كلامي النهاية والصادر) فان صدر الشريعة يقول تكرر الفاتية وصاحب النهاية يقول لا تكرر كما في شرح المصنف ح (قوله عند إقامة صلاة مكتوبة) أطلقها مع أنه قيدها في الخاتمة والخلاصة وأقره في الفتح وغيره من الشراح بيوم الجمعة وتبعهم في شرح المتية وقال وأما في غير الجمعة فلا يكره بمجرد الأخذ بالإقامة ما لم يشرع الإمام في الصلاة ويعلم أنه يذكر في الركعة الأولى وكان غير مختلط للصف بلا حائل والفرق أنه في الجمعة لكثرة الاجتماع لا يمكن غالبا بلا مختلطة للصف اه ملخصا وسيأتي في باب ادراك القرينة (قوله أي إقامة امام مذهبه) حال الشارح في هامش الخواص نص على هذا مولانا منلا على شيخ القزاة بالمسجد الحرام في شرحه على لباب المناسك اه وهو مبني على أنه لا يكره تكرار الجماعة في مسجد واحد وسيذكر في الأذان وكذا في باب الإمامة ما يخالفه وقد ألق جماعة من العلماء رسائل في كراهة ما يفعل في الحرمين الشريفين وغيرهما من تعدد الأئمة والجماعات وصرحوا بأن الصلاة مع أول امام

(وقبل) صلاة (مغرب) للكرامة
تأخيره الايسرا (وعند خروج
امام) من الجنزة وإقامه للصعود
ان لم يكن له ججرة (الخطبة) ما
وسيبيء انها عشر (الى تمام صلته
بمخلاف فاتية) فانها لا تكرر
وقبدها المصنف في الجمعة واجبة
الترتيب والا فبكره وبه يحصل
التوفيق بين كلامي النهاية والصادر
(وكذا يكره تطوع عند إقامة
صلاة مكتوبة) أي إقامة امام
مذهبه

مطلب
في تكرار الجماعة والاقتداء بالخالف

أفضل ومنهم صاحب المناسك المشهور العلامة الشيخ رحمه الله السندی تأييد الحق ابن الهمام فقد نقل عنه العلامة الخليلي في باب الامامة أن بعض مشايخنا سنة إحدى وخمسين وخمسمائة أنكر ذلك منهم الشريف الغزنوي وأن بعض المالكية في سنة خمسين وخمسمائة أفتى بمنع ذلك على المذاهب الأربعة ونقل عن جماعة من علماء المذاهب أنكار ذلك أيضا ١٥ لكن الف العلامة الشيخ إبراهيم البيري شارح الاشياء رسالة ماها الاقوال المرضية أثبت فيها الجواز وكراهة الاقتداء بالخالف لانه وان راعى مواضع الخلاف لا يترك ما يلزم من تركه مكروه مذهب كالجهر بالسفلة والتأمين ورفع اليدين وجلسة الاستراحة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التعدة الاولى ورويته السلام الثاني سنة وغير ذلك مما يجب فيه الاعادة عندنا وتستحب وكذا الف العلامة الشيخ علي القاري رسالة سعاد الالهة في الاقتداء اثبت فيها الجواز لكن في فيها كراهة الاقتداء بالخالف اذا راعى في الشروط والاركان فقط وسيأتي تمامه ان شاء الله تعالى في باب الامامة (قوله لحديث الخ) رواه مسلم وغيره قال ط ويستثنى من عموم الفاتة واجبة الترتيب فانها تلي مع الامامة (قوله الاسنة فجر) لما روى الطحاوي وغيره عن ابن مسعود انه دخل المسجد واقامت الصلاة فصلى ركعتي الفجر في المسجد الى اسطوانة وذات بمحضر حذيفة وابي موسى ومثله عن عمر وأبي الدرداء وابن عباس وابن عمر كما اسنده الحافظ الطحاوي في شرح الامار ومثله عن الحسن ومسروق والشعبي شرح المنية (قوله ولوبادرك تشهدا) مثنى في هذا على ما اعتقده المصنف والشرنبلاني تبع البحر لكن ضعفه في النهي واختار ظاهر المذهب من انه لا يصلي السنة الا اذا علم انه يدر لركعة وسيأتي في باب ادراك الفريضة ح قلت وسند كرهنا لنقوية ما اعتقده المصنف عن ابن الهمام وغيره (قوله تركها أصلا) أي لا يقضيها قبل الطلوع ولا بعده لانها لا تقضى الا مع الفرض اذا فات وقضى قبل زوال يومها ح (قوله ومذكر من الحبل) وهي أن يشرع فيها فيقطعها قبل الطلوع او يشرع فيها ثم يشرع في الفرض من غير قطعها ثم يقضيها قبل الطلوع ورده من وجهين الاول أن الامر بالشروع للقطع قبح شرعا وفي كل منما قطع والثاني أن فيه فعل الواجب انبهر في رقت الفجر وانه مكروه وكان تقدم ح (قوله وكذا يكره غير المكتوبة) أل فيه لاهداي المكتوبة الوقتية فثبتت الكراهة النفل والواجب والتائتة ولو كان بينا وبين الوقتية ترتيب وكذلك أل في الوقت للعهد أي الوقت المعهود الكامل وهو المستحب لما سيأتي في باب قضاء الفوائت من أن الترتيب يقطع بضييق الوقت المستحب ولو قال وكذا يكره غير الوقتية عند ضيق الوقت المستحب لكان أولى أخاه ح (تنبيه) رأيت بخط الشارح في هامش الحزائن ولونفل طائنا سعة الوقت ثم ظهر أنه انتم شفعاء فوت الفرض لا يقطع كما لو تنفل ثم خرج الخطيب كذا في آخر شرح المنية ١٥ فتأمل (قوله مطلقا) أي سواء كان في المسجد أو في البيت بقرينة التفصيل في مقابله ح (قوله في الاصح) رد على من يقول لا يكره في البيت مطلقا سواء كان قبلها او بعدها وعلى من يقول لا يكره بعدها مطلقا سواء كان في المسجد أو في البيت ح (قوله وبين صلاتي الجمع) أي جمع العصر مع الظهر تقديم في عرفة وجمع المغرب مع العشاء تأخير في مزدلفة (قوله وكذا بعدهما) ضمير التثنية راجع الى صلاتي الجمع الكائن بعرفة فقط لا بمزدلفة أيضا وان اوهمه كلامه لعدم كراهة النفل بعد صلاتي الجمع بمزدلفة وبديل على أن هذا مراده قوله كما ترى قريبا في قوله ولولا المجموعة بعرفة فلو قدم قوله وكذا بعدهما كما ترى على قوله ومزدلفة سلم من الايهام ولوا سقطه اصل سلم من التكرار ح وذكر الرجعي ما يفيد ثبوت الخلاف عندنا في كراهة التنفل بعد صلاتي المغرب والعشاء في المزدلفة لكن الذي جزم به في شرح الباب انه يصلي سنة المغرب والعشاء والتربة بعدهما وقال كما صرح به مولانا عبد الرحمن الجاني في منسكه تأمل (قوله تاقث نفسه اليه) أي اشتاقت ح عن القاموس وأفهم انه اذا لم تستق اليه لا كراهة وهو ظاهر ط (قوله وما يشغل باله) بفتح الغين المجبة والبال القلب وهذا من عطف العام على الخاص لشمله للمدافعة وحضور الطعام وانما نص عليهم الوقوع التمهيص عليهما بخصوصهما في الاحاديث افاده في الحلية فافهم (قوله ويحفل بجنشوعها) عطف لازم على ملزوم فافهم قال ط ويحفل الخشوع القلب وهو فرض عند أهل الله تعالى وورد في الحديث ان الانسان ليس له من صلاته الا بقدر ما يستحضر فيها فتارة يكون له عشرها وأقل او اكثر (قوله كما شاما كان) في هذا التركيب اعارب ذكرتها في رسالتى السجدة بالفوائد العجيبة في اعراب

لحديث اذا اقيمت الصلاة فلا صلاة الا المكتوبة (الاسنة)
فجران لم يحف فوت جساتها
ولوبادرك تشهدا فان خاف
تركها اصلا وما ذكر من الحبل
مردود وكذا يكره غير المكتوبة
عند ضيق الوقت (وقبل صلاة
العبد من مطلنا وهدا بمسجد
لا يبيت) في الاصح (وبين صلاتي
الجمع بعرفة ومزدلفة) وكذا
بعدهما كما ترى (وعند مدافعة
الاحبين) أو أحدهما أو اريح
(ووقت حضور طعام تاقث نفسه
اليه) كذا كل (ما يشغل
باله عن افعالها ويحفل بجنشوعها)
كما شاما كان

قوله ان كائنا مصدر الناقصة الخ
 هكذا بخطه ولا يخفى ما في هذه
 العبارة من التلويح قد برهنا
 معصية

فهذه نيقة وثلاثون وقتا وكذا تكره
 في اماكن كفوق كعبة وفي طريق
 ومزبلة ومجزرة ومقبرة ومغسل
 وحمام وبطن واد ومعطن ابل
 وغنم

اقول قد عقد الحديث العلامة
 نجم الدين الطرسوسي في منظومته
 القوائد فقال
 نبى الرسول احمد خير البشر
 عن الصلاة في بقاع تعتبر
 معطن الجبال ثم مقبره
 مزبلة طريق ثم مجزرة
 وفوق بيت الله والحمام
 والحدقه على الحمام
 اه منه

اقوله وفيه نظر لعل وجهه أن
 الاستحالة عندنا مطهرة اه
 منه

مطلب
 تكره الصلاة في الكنيسة

الكلمات الغريبة اظهرها أن كائنا مصدر الناقصة حال وفيه ضمير يعود على الشاغل هو اسمها وما خبرها
 وهي تكرة موصوفة بكان التامة اى حال كون الشاغل شيئا متصفا بصفة الوجود والمعنى تعليق الكراهة على
 اى شاغل وجد لا يقيد زائد على قيد الوجود (قوله فهذه نيقة وثلاثون وقتا) النيقة بفتح النون وكسر
 التحتية مشددة وقد تخفف وفي آخره فاء ما زاد على العقد الى أن يبلغ العقد الثاني كما في القاموس والمراد هنا
 ثلاثة وثلاثون على ما يظهر وهي الشروق والاستواء الغروب بعد صلاة فجر او عصر قبل صلاة فجر
 او مغرب عند انطب العشر عند اقامة مكتوبة وضيق وقتها قبل صلاة عيد فطر وبعدها في مسجد
 وقبل صلاة عيد اضحى وبعدها في مسجد بين صلاتي جمع عرفة وبعدها بين جمع مزدلفة عند مدافعة
 بول او غائط او كل منهما او ربح عند طعام يتوقه عند كل ما يشغل البال وما بعد نصف الليل لاداء
 العشاء لا غير عند اشتباك نجوم لاداء المغرب فقط * واعلم أننا قد منا أن النهي في الثلاثة الاول لمعنى في الوقت
 ولهذا اثر في الفرض والنفل وفي البواقي لمعنى في غيره ولهذا اثر في النوافل دون الفرائض وما في معناها وبه
 صرح في العناية وغيرها لكن كون النهي في البواقي مؤثرا في النوافل انما يظهر اذا لم يتعلق بخصوص صلاة الوقت
 كما في الاخبارين فان المكره فيهما الصلاة الوقتية فقط دون غيرها فان في تأخير العشاء الى ما بعد النصف تقليل
 الجماعة وفي تأخير المغرب الى الاشتباك تشبها باليهود كما صرحوا به وذلك خاص بهما وقد منا أن الصحيح انه
 لا كراهة في الوقت نفسه وأن الاوجه كما حققته في البحر تعالى الحلية كون الكراهة في كل من التأخير
 والاداء لافي التأخير فقط فافهم (قوله وكذا تكره الخ) لماذا ذكر الكراهة في الزمان استطرذا ذكر الكراهة
 في المكان والافضل ذلك مكروهات الصلاة (قوله كفوق كعبة الخ) اى لما فيه من ترك تعظيمها لما موربه
 وقوله وفي طريق لان فيه منع الناس من المرور وشغلهم بما ليس له لانها حق العامة للمرور ولما رواه ابن ماجه
 والترمذي عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يصلى في سبعة مواطن في المزبلة والمجزرة والمقبرة
 وقارعة الطريق وفي الحمام ومعطن ابل وفوق ظهر بيت الله اه ومعطن ابل مباركها جمع معطن
 اسم مكان والمزبلة بفتح الميم مع فتح الباء وضمها ملق الزبل والمجزرة بفتح الميم مع فتح الزاي وضمها ايضا موضع
 الجزارة اى فعل الجزاء أى القصاب امداد (قوله ومقبرة) مثلث الباء ح واختلف في علمته فقيل
 لان فيها عظام الموتى وصديدهم وهو نجس وفيه نظرو قيل لان اصل عبادة الاصنام اتخاذا قبور الصالحين
 مساجد وقيل لانه تشبه باليهود وعليه منى في الخانية ولا بأس بالصلاة فيها اذا كان فيها موضع أعد للصلاة
 وليس فيه قبر ولا نجاسة كما في الخانية ولا قبلته الى قبر حلية (قوله ومغسل) اى موضع الاغتسال في
 بيته تأمل (قوله وحمام) لعنيين احدهما انه مصب الفضلات والثاني انه بيت الشياطين فعلى الاول اذا غسل
 منه موضع لا تكره وعلى الثاني تكره وهو الاولى لا تطلق الحديث الا لخوف فوت الوقت ونحوه امداد لكن
 في القبض أن المقتضى به عدم الكراهة وأما الصلاة خارجا اى في موضع جلوس الحامي ففي الخانية لا بأس بها
 وفي الحلية انه يتفرع على المعنى الثاني الكراهة خارجا ايضا وفيها ايضا لو هجر الحمام قبل يحتمل بقاء الكراهة
 استعصا بالمكان ويحتمل زوالها لان الشيطان كان يألفه لما فيه من كشف العورات ونحو ذلك والاول اشبه
 ولو لم يسق اليه الماء ولم يستعمل فالاشبه عدمها لانه مشتق من الحميم وهو الماء الحار ولم يوجد فيه وعليه
 لو اتخذ دار للسكن كهيئة الحمام لم تكره الصلاة ايضا اه (تنبيه) يؤخذ من التعليل بأنه محل الشياطين
 كراهة الصلاة في معابد الكفار لانها مأوى الشياطين كما صرح به الشافعية ويؤخذ مما ذكره عندنا في البحر من
 كتاب الدعوى عند قول الكثر ولا يحلفون في بيت عبادتهم في التواريخية يكره للمسلم الدخول في البيعة
 والكنيسة وانما يكره من حيث انه جمع الشياطين لامن حيث انه ليس له حق الدخول اه قال في البحر والظاهر
 انها تحريمية لانها المرادة عند اطلاقهم وقد أقيمت بتعزير مسلم لازم الكنيسة مع اليهود اه فاذا حرم الدخول
 فالصلاة أولى وبه ظهر جهل من يدخلها لاجل الصلاة فيها (قوله وبطن واد) اى ما تخفف من الارض فان
 الغالب احتواؤه على نجاسة يحملها اليه السبل او تلقى فيه ط (قوله ومعطن ابل وغنم) كذا في الاحكام
 للشيخ اسماعيل عن الخزائن السمرقندية ثم نقل عن الملة طائفا لا تكره في مريض الغنم اذا كان بعيدا
 من النجاسة وفي الحلية قال صلى الله عليه وسلم صلوا في مريض الغنم ولا تصلوا في أعطان الابل رواه الترمذي

وقال حسن صحيح وأخرج ابوداود وسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في مبارك الأبل فقال لا تصلوا في مبارك الأبل فإنها من الشياطين وسئل عن الصلاة في مريض الغنم فقال صلوا فيها فإنها خلقت من بركة وأخرجه مسلم مختصرا ومعاطن الأبل وطنها ثم غلب على مبركها حول الماء والاولى الاطلاق كما هو ظاهر الحديث ومريض الغنم مواضع مبيتها اهـ والظاهر أن معنى كون الأبل من الشياطين أنها خلقت على صفة تشبههم من النور والايذاء فلا يأمن المصلي من أن تنفرو وتقطع عليه صلاته كما قاله بعض الشافعية أي فيبقي باله مشغولا خصوصا حال سجوده وبهذا فارتقت الغنم ويظهر من التعليل أنه لا كراهة في معاطن الأبل الطاهرة حال غيبتها (تنبيه) استشكل بعضهم التعليل بأنها خلقت من الشياطين بما ثبت أن المصطفى صلى الله عليه وسلم كان يصلي النافلة على بعيره وافرقت بعضهم بين الواحد وكونها مجمعة بما طبع عليه من النفاذ المقتضى إلى تشويش القلب بخلاف الصلاة على المركوب منها اهـ شبرا لمسى على شرح المنهاج للرملي (قوله وبقر) لم أر من ذكره عندنا ثم ذكر بعض الشافعية أن نحو البقر كالغنم وخالفه بعضهم (قوله ومريض دواب الخ) ذكر هذه السبعة في الحاوي القدسي (قوله واصطبل) موضع الخيل وعطفه على ما قبله من عطف الخاص على العام ط (قوله وطاحون) لعل وجهه شغل البال بصوتها تأمل (قوله وسطوحها) يحتمل عود الضمير على الأربعة المذكورة وعلى الكنف وحده وأنه باعتبار البقعة المعتدة لقضاء الحاجة ولعل وجهه أن السطوح له حكم ما تحتها من بعض الجهات كسطوح المسجد (قوله ومسبل واد) يغني عنه قوله وبطن واد لأن المسبل يكون في بطن الوادي غالبا ط (قوله وأرض مفعوبة وللغير) لا حاجة إلى قوله وللغير إذا الغصب يستلزمه اللهم الآن يراد الصلاة بغير الأذن وإن كان غير غاصب أفاده ابوالسعود ط وعبرة الحاوي القدسي والارض المفعوبة فإن اضطررت بين ارض مسلم وكافر يصلي في ارض المسلم إذا لم تكن مزروعة فلو مزروعة أو كافر يصلي في الطريق اهـ أي لأن له في الطريق حقا كما في مختارات النوازل وفيها نكره في ارض الغير لو مزروعة أو مكروبة الا إذا كانت بينهما صداقة أو رأى صاحبها لا يكرهه فلا بأس اهـ (تنبيه) نقل سيدي عبد الفتاح عن الاحكام لو ائمه الشيخ اسماعيل أن التزول في ارض الغير إن كان لها حائط أو حائل يمنع منه والأفلا والمعتبر فيه العرف اهـ قال يعني عرف الناس بالرضي وعدمه فلا يجوز الدخول في أيام الربيع إلى بساتين الوادي بدمشق إلا بآذن أصحابها أغايبه له العامة من هدم الجدران وخرق السياج فهو امر منكرو حرام ثم قال وفي شرح المنية للعلبي بن مسجد في ارض غصب لا بأس بالصلاة فيه وفي الوقعات بن مسجد على سور المدينة لا ينبغي أن يصلي فيه لأنه حق العامة فلم يخص الله تعالى كالمبنى في ارض مفعوبة اهـ ثم قال ومدرسة السليمانية في دمشق مبنية في ارض المرجة التي وقفها السلطان نور الدين الشهيد على ابناء السيل بشهادة عامة اهل دمشق والوقف ثبت بالشهرة فذلك المدرسة خولف في بنائها بشرط واقف الارض الذي هو كنص الشارع فالصلاة فيها مكروهة فخر بما في قول وغير صحيحة في قول آخر كأنه في جامع الفتاوى وكذا ماؤها مأخوذ من نهر عمالك ومن هذا القبيل حجرة العيانيين في الجامع الاموي ولا حول ولا قوة الا بالله اهـ (قوله بلاسترة لمار) أي سائر بستر المارة عن المصلي وسيأتي الكلام عليها ان شاء الله تعالى في باب ما يفسد الصلاة وما يكره ح (قوله ويكره النوم الخ) قدّمنا الكلام عليه (قوله إلى ارتفاعها) أي قدر ربح أو ربحين (قوله وما رواه) أي من الأحاديث الدالة على التأخير بحديث انس أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا عمل السير يؤخر الظهر إلى وقت العصر فيجمع بينهم ما يؤخر المغرب حتى يجمع بينها وبين العشاء وعن ابن مسعود مثله ومن الأحاديث الدالة على التقديم وليس فيها صريح سوى حديث أبي الطفيل عن معاذ أنه عليه السلام كان في غزوة تبوك إذا ارتحل قبل زيف الشمس أخر الظهر إلى العصر فيصليهما جميعا وإذا ارتحل بعد زيف الشمس صلى الظهر والعصر ثم سار وكان إذا ارتحل قبل المغرب أخر المغرب حتى يصليها مع العشاء وإذا ارتحل بعد المغرب جعل العشاء فصلاهما مع المغرب (قوله محمول الخ) أي ما رواه عما يدل على التأخير محمول على الجمع فعلا لا وقتا أي فعل الأولى في آخر وقتها والثانية في أول وقتها ويجعل تصريح الراوي بخروج وقت الأولى على التجوز كقولته تعالى فإذا بلغن أجلهن أي فاربين بلوغ الأجل أو على أنه ظن ذلك ويدل على هذا التأويل ما صرح به ابن عمر أنه نزل في آخر الشفق فصلى المغرب ثم أقام العشاء وقد نوارى الشفق

مطلب
في الصلاة في الارض المفعوبة
ودخول البساتين وبناء المسجد
في ارض الغصب

وبقر زاد في الكافي ومريض
دواب واصطبل وطاحون وكنف
وسطوحها ومسبل واد وأرض
مفعوبة أو للغير لو مزروعة
أو مكروبة وصحراء بلاسترة لمار
ويكره النوم قبل العشاء والكلام
المباح بعدها وبعد طلوع الفجر إلى
ادائه ثم لا بأس بمشيحه لحاجته
وقبل يكره إلى طلوع ذكاه وقبل
إلى ارتفاعها فيض (ولا جمع بين
فرضين في وقت بعدد) سفر ومطر
خلافا للشافعي وما رواه محمول
على الجمع فعلا لا وقتا

ثم قال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا جعل به السير منع هـ كذا وفي رواية ثم انتظر حتى غاب الشفق وصلى العشاء كيف وقد قال صلى الله عليه وسلم ليس في النوم تفريط انما التفريط في اليقظة بأن تؤخر صلاة الى وقت الاخرى رواء مسلم وهذا قاله وهو في السفر وروى مسلم أيضا عن ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم جمع بين الظهر والعصر والمغرب والعشاء بالمدينة في غير خوف ولا مطر لثلاث حجراته وفي رواية ولا سفر والشافعي لا يرى الجمع بلا عذر فما كان جوابه عن هذا الحديث فهو جوابنا وأما حديث أبي الطفيل الدال على التقديم فقال الترمذي فيه انه غريب وقال الحافظ كـم انه موضوع وقال ابوداود ليس في تقديم الوقت حديث قائم وقد أنكرت عائشة على من يقول بالجمع في وقت واحد وفي الصحيحين عن ابن مسعود والذي لا لا غيره ما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة قط الا وقتها الاصلتين جمع بين الظهر والعصر بعرفة وبين المغرب والعشاء بجمع ويكفي في ذلك النصوص الواردة بتعيين الاوقات من الآيات والاخبار وتتمام ذلك في المطولات كالزبلي وشرح المنية وقال سلطان العارفين سيدي محي الدين نفعه الله به والذي اذهب اليه انه لا يجوز الجمع في غير عرفة ومن دلفة لان اوقات الصلاة قد ثبتت بلا خلاف ولا يجوز اخراج صلاة عن وقتها الا بنص غير محتمل اذ لا ينبغي أن يخرج عن أمر ثابت بامر محتمل هذا لا يقول به من شمر رائحة العلم وكل حديث ورد في ذلك فحتمل انه يتكلم فيه مع احتمال انه صحيح لكنه ليس بنص اه كذا نقله عنه سيدي عبدالوهاب الشعراني في كتابه الكبريت الاخر في بيان علوم الشيخ الاكبر (قوله فان جمع الخ) تفصيل لما اجله اذ لا يتوله ولا يجمع الصادق بالفساد والحرمة فقط ط (قوله الحاج) استثناء من قوله ولا يجمع ط (قوله بعرفة) بشرط الاحرام والسلطان أو نائبه والجماعة في الصلوات ولا يشترط كـل ذلك في جمع المزدلفة ط قلت الا الاحرام على أحد القولين فيه (قوله عند الضرورة) ظاهره انه عند عدمها لا يجوز وهو أحد قولين والمختار جوازه مطلقا ولو بعد الوقوع كما قدمناه في الخطبة ط وأيضا عند الضرورة لا حاجة الى التقليد كما قال بعضهم مستندا لما في الغمرات المسافر اذا خاف الاصوص أو قسطاع الطريق ولا ينتظره الرفقة جازله تأخير الصلاة لانه يعذر ولو صلى بهذا العذر بالايام وهو يسير جاز اه لكن الظاهر انه اراد بالضرورة ما فيه نوع مشقة تأمل (قوله لكن بشرط الخ) فقد شرط الشافعي لجمع التقديم ثلاثة شروط تقديم الاولى ونية الجمع قبل الفراغ منها وعدم الفصل بينهما بما يعده فاصلا عرفا ولم يشترط في جمع التأخير سوى نية الجمع قبل خروج الاولى نهر ويشترط أيضا أن يقرأ الفاتحة في الصلاة ولو مقتديا وأن يعيد الوضوء من سر فرجه أو أجنبية وغير ذلك من الشروط والاركان المتعلقة بذلك الفعل والله تعالى اعلم

* (باب الاذان) *

لما كان الوقت سببا كما مر تقدمه وذكر الاذان بعده لانه اعلام بدخوله (قوله مولفة الاعلام) قال في القاموس آذنه الامر به اعلمه وأذن تأذينا أكثر الاعلام اه فالاذان اسم مصدر لاق الماضى هـ اذان المضاعف ومصدره التأذين ح (قوله وشرعا اعلام مخصوص) أي اعلام بالصلاة قال في الدرر ويطلق على اللفاظ مخصوصة اه أي التي يحصل بها الاعلام من اطلاق اسم السبب على السبب اسماعيل وانما لم يعرفه بالالفاظ مخصوصة لان المراد الاذان للصلاة ولوعرف به الدخول الاذان للمولود ونحوه على ما يأتي (قوله ليعم الفاتحة الخ) أي ليعم الاذان اذان الفاتحة والاذان بين يدي الخطيب وليعم أيضا الاذان في آخر ظهر الصيف أقاده ح أي لان العلم بالوقت فيما سبق عليه ولقاتل أن يقول لو صرح بكفيرة بالوقت لم يرد ما ذكر لان الاصل في مشروعية الاذان الاعلام بدخول الوقت كما يعلم مما يأتي فيكون التعريف بناء على ما هو الاصل فيه والازم انه لو أذن لنفسه أو بين جماعة مخصوصين أرادوا الصلاة عالين بدخول الوقت لا يسمى اذا شرعا لعدم الاعلام أصلا مع انه مشروع قنبر (قوله على وجه مخصوص) أي من الترسل والاستدارة والاتفات وعدم الترجيع والهن ونحو ذلك من أحكامه الاتية (قوله بالفاظ كذا) اشار الى انه لا يصح بالقارسية وان علم انه اذان وهو الاظهر والاصح كما في السراج (قوله اذان جبريل الخ) في حاشية الشبرايملى على شرح المنهاج للرمل عن شرح البخاري لابن جبرانه وردت احاديث تدل على أن الاذان

قوله جمع اسم للمولفة اه منه

(فان جمع فسد لو قدم) الفرض على وقته (وحرم لو عكس) أي خرد عنه (وان صح) بطريق القضاء (الاحراج بعرفة ومن دلفة) كما سيجي ولا بأس بالتقليد عند الضرورة لكن بشرط أن يلتزم جميع ما يوجب ذلك الامام لما قدمنا أن الحكم الملقق باطل بالاجماع

* (باب الاذان) *

(هو) لغة الاعلام وشرعا اعلام مخصوص (لم يقل بدخول الوقت ليعم الفاتحة وبين يدي الخطيب على وجه مخصوص بالفاظ كذا) أي مخصوصة (سببه ابتداء اذان جبريل) ليلة الاسراء واقامته حين امامته عليه الصلاة والسلام

بشرع بمكة قبل الهجرة منها للطبراني انه لما اسرى بالنبي صلى الله عليه وسلم اوحى الله اليه الاذان فنزل به فعله بلالا ولله ارقطى في الافراد من حديث انس ان جبريل امر النبي صلى الله عليه وسلم بالاذان حين فرضت الصلاة وللزار وغيره من حديث علي قال لما اراد الله أن يعلم رسوله الاذان اتاه جبريل بديهة يقال لها البراق فركبها فقال الله اكبر الله اكبر وفي آخره ثم أخذ الملك بيده فأتم أهل السماء والحق أنه لا يصح شيء من هذه الاحاديث اهـ وذكر في فتح القدير حديث البزار ثم قال وهو غريب ومعارض للتبرع الصحيح ان بدء الاذان كان بالمدينة على ما في مسلم كان المسلمون حين قدموا المدينة يجمعون ويتجمعون الصلاة وليس يشادى لها احد فتكلموا في ذلك فقال بعضهم تنصب راية الحديث (قوله ثم رؤيا عبد الله بن زيد الخ) ذكر القصة تمامها ح عن السراج وسافها في الفتح بأسانيدها وفي هذه القصة ان عمر رضي الله عنه رأى تلك الليلة مثل ما رأى عبد الله بن زيد واستشكل اثباته بالرؤيا بأن رؤيا غير الانبياء لا ينبغي عليها حكم شرعي واجيب باحتمال مقارنة الوحي لذلك قال في حاشية المنهاج عن الحافظ ابن حجر ويؤيده مارواه عبد الرزاق وأبو داود في المراسيل ان عمر لما رأى الاذان جاء ليخبر النبي صلى الله عليه وسلم فوجد الوحي قد ورد بذلك فاراعه الاذان بلال فقال له النبي صلى الله عليه وسلم سبقك بذلك الوحي ثم قال وعلى تقدير صحة حديث أن جبريل حين اراد أن يعلمه الاذان اتاه بالبراق الخ فيمكن انه علمه ليأتي به في ذلك الموطن ولا يلزم مشروعيته لاهل الارض اهـ وأجاب ح بأنه ظن انه من خصوصيات تلك الصلاة وهو قريب من الاول (قوله وسببه بقاء) تمييز محمول عن المضاف اليه أي سبب بقاءه واستقراره ط أي الذي يتجدد طلب الاذان عند تجدد (قوله للرجال) أما النساء فذكره ان الاذان وكذا الاقامة لما روى عن انس وابن عمر من كراهتهما للمهتة ولأن مبقى حالهن على الستور ورفع صوتهن حرام امداد ثم الظاهر أنه يسن للصبي اذا اراد الصلاة كما يسن للبالغ وان كان في كراهة اذانه لغيره كلام كما سيأتي قافهم (قوله في مكان عال) في القنينة ويسن الاذان في موضع عال والاقامة على الارض وفي اذان المغرب اختلاف المشايخ والظاهر أنه يسن المكان العالي في المغرب أيضا كما سيأتي وفي السراج وينبغي له مؤذن أن يؤذن في موضع يكون اسمع للعبير ويرفع صوته ولا يجهد نفسه لانه يتضرر اهـ بحرقلت والظاهر أن هذا في مؤذن الحلي أما من اذن لنفسه أو لجماعة حاضر بن فالظاهر أنه لا يسن له المكان العالي لعدم الحاجة تأمل (قوله هي كالواجب) بل اطلق بعضهم اسم الواجب عليه لقول محمد لواجتمع اهل بلدة على تركه فالتهم عليه ولو تركه واحد ضربه وجبسته وعامة المشايخ على الاول والقتال عليه لما أنه من اعلام الدين وفي تركه استخفاف ظاهر به قال في المعراج وغيره والقولان متقاربان لأن المؤكدة في حكم الواجب في حقوق الاثم بالترك يعني وان كان مقولا بالتشكيك نهر واستدل في الفتح على الوجوب بان عدم الترك مرة دليل الوجوب قال ولا يظهر كونه على الكفاية والالم ياتهم اهل بلدة بالاجتماع على تركه اذا قام به غيرهم أي من اهل بلدة أخرى واستظهر في البحر كونه سنة على الكفاية بالنسبة الى كل اهل بلدة بمعنى انه اذا فعل في بلدة سقطت المقابلة عن أهلها قال ولولم يكن على الكفاية بهذا المعنى لكان سنة في حق كل أحد وليس كذلك اذ اذان الحلي يكفيها كما سيأتي اهـ قال في التهر ولم ارحكم البلدة الواحدة اذا انتسعت أطرافها كصر والظاهر أن اهل كل محلة سمعوا الاذان ولومن محلة أخرى يسقط عنهم لان لم يسمعوا اهـ (قوله للفراتض الخمس الخ) دخلت الجمعة بحر وشمل حالة السفر والحضر والافراد والجماعة حال في مواهب الرحمن ونور الابيضاح ولو منفردا أداء أو قضاء سفرا أو حضرا اهـ لكن لا يكره تركه لمصل في بيته في المصر لان اذان الحلي يكفيه كما سيأتي وفي الامداد أنه يأتي به نداء وسيأتي تمامه فافهم ويستثنى ظهور يوم الجمعة في المصر لعدم وما يقضى من القوائت في مسجد كما سيذكره (قوله ولو قضاء) قال في الدرر لانه وقت القضاء وان فات وقت الاداء لقوله صلى الله عليه وسلم فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها أي وقت قضائها اهـ وهذا اذا لم يقضها في المسجد على ما سيأتي (قوله لانه الخ) تعليل لشمول القضاء ويظهر منه أن المراد من وقتها وقت فعلها وبه ضريح القهستاني لكان في التاخر خائفة ينبغي أن يؤذن في أول الوقت ويقم في وسطه حتى يفرغ المتوضي من وضوئه والمصل من صلاته والمعتصر من قضاء حاجته اهـ والظاهر أنه اراد أول الوقت المستحب لما يأتي قريبا (قوله حتى يرد به) بالبناء للمجهول وأشمجمل منه قوله

ثم رؤيا عبد الله بن زيد اذان الملك
النازل من السماء في السنة
الاولى من الهجرة وهل هو جبريل
قيل وقيل (و) سببه (بقائه دخول
الوقت وهو سنة) للرجال في مكان
عال (مؤكد) هي كالواجب
في حقوق الاثم (للفراتض) الخمس
(في وقتها ولو قضاء) لانه سنة
للصلاة حتى يرد به لا للوقت

المارة في الاوقات وحكم الاذان كالصلاة تعجيلا وتأخيرا قال نوح افندي وفي المجتبى عن الميرزا محمد باقر
يؤذن للغير بعد طلوعه وفي الظهر في الشتاء حين تزل الشمس وفي الصيف يردد في العصر يؤخر ما لم يحض
تغير الشمس وفي العشاء يؤخر قليلا بعد ذهاب البياض اه قال القمستاني بعده ولعل المراد بيان
الاستصحاب والافوق الجواز جميع الوقت اه وحاصله انه لا يلزم الموازنة بين الاذان والصلاة بل هي
الافضل فلو اذن اوله وصلى آخره اتي بالسنة تأمل (قوله لا يسن لغيرها) أي من الصلوات
والافندي للمولود وفي حاشية البحر للغير الرمي رأيت في كتب الشافعية انه قد بسن الاذان لغير
الصلاة كما في اذن المولود والمهموم والمصروع والغضبان ومن ساء خلقه من انسان أو بهيمة وعند مزدحم
الجيش وعند الحر يقبل وعند انزال الميت القبرية يأسا على أول خروجه للدين لكن رده ابن حجر في شرح
العباب وعند نفول الغيلان أي عند تمرد الجن فليخرج فيه أقول ولا بعده عندنا اه أي لان ما صح فيه
الغير لا معارض فهو مذهب الجعدي وان لم ينص عليه لما قدمناه في الخطبة عن الحافظ ابن عبد البر والعارف
الشعراني عن كل من الائمة الاربعة انه قال اذا صح الحديث فهو مذهبي على انه في فضائل الاعمال يجوز
العمل بالحديث الضعيف كما مر أول كتاب الطهارة هذا وزاد ابن حجر في التلحيف الاذان والاقامة خلف
المسافر قال المدني أقول وزاد في شرعة الاسلام لمن ضل الطريق في أرض قفر أي خالية من الناس وقال
المتلا على في شرح المشكاة قالوا يسن للمهموم أن يأمر غيره أن يؤذن في اذنه فانه يزيل الهم كذا عن
علي رضي الله عنه ونقل الاحاديث الواردة في ذلك فراجع اه (قوله كعبد) أي ووتر وجنازة وكسوف
واستسقاء وتراويح وسنن رواتب لانها اتباع للقرائن والوتر وان كان واجبا عنده لكنه يؤدى في وقت
العشاء فاكتفى بأذانه لالكون الاذان له على الصحيح كما ذكره الزيلعي اه بجر فافهم لكن في التعليل
قصورا لاقضائه سنة الاذان لما ليس تبع للقرائن كالعبد ونحوه فالمناسب التعليل بعدم وروده في السنة
تأمل (قوله وقع بعضه) وكذا كله بالاولى ولولم يذكر البعض لتوهم خروجه فتصدي كره التعميم لا تخصيص
(قوله كالاقامة) أي في انها تعاد اذا وقعت قبل الوقت أما بعده فلا تعاد ما لم يطل الفصل أو يوجد
قاطع ككل على ما سيذكره في القروع (قوله خلا للثاني) هذا راجع الى الاذان فقط فان أبا يوسف
يجوز الاذان قبل الفجر بعد نصف الليل ح (قوله وعن الثاني ثنتين) أي روى عن أبي يوسف انه
يكبر في ابتدائه تكبيرتين كبقية كلماته فيكون الاذان عنده ثلاثة عشر كلمة وهي رواية عن محمد والحسن
قميستانى عن الزاهدي ونقل عن مالك أيضا (قوله وفتح راء اكبر الى قوله ولا ترجيع) نقل انه ملحق بخط
الشارح على هامش نسخة الاولى وفي مجموعة الحفيد الهروي مانصه فائدة في روضة العلماء قال ابن الانباري
عوام الناس يضعون الراء في اكبر وكان المبردي يقول الاذان سمع موقوفا في مشاطيعه والاصل في اكبر
تسكين الراء فحوت حركة ألف اسم الله الى الراء كما في الم الله وفي المغني حركة الراء فتحة وان وصل بنية الوقف
ثم قبل هي حركة الساكنين ولم يكسر حفظا لتفخيم الله وقيل نقلت حركة الهمزة وكل هذا خروج عن الظاهر
والصواب أن حركة الراء ضمة اعراب وليس لهزمة الوصل ثبوت في الدرج فتشقل حركاتها وبالجملة
الفرق بين الاذان وبين الم الله ظاهر فانه ليس لام الله حركة اعراب اصلا وقد كانت لكلمات الاذان
اعرابا الا انه سمعت موقوفة اه وفي الامداد ويجزم الراء أي يسكنها في التكبير قال الزيلعي يعني على الوقف
لكن في الاذان حقيقة وفي الاقامة ينوي الوقف اه أي للعدر وروى ذلك عن النخعي موقوفا عليه ومرفوعا
الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال الاذان جزم والاقامة جزم والتكبير جزم اه قلت والحاصل أن
التكبير الثانية في الاذان ساكنة الراء للوقف حقيقة ورفعها خطأ وأما التكبير الاولى من كل تكبيرتين منه
وجميع تكبيرات الاقامة فتقبل بحركة الراء بالفتحة على نية الوقف وقيل بالضم اعرابا وقيل ساكنة بلا حركة على
ما هو ظاهر كلام الامداد والزيلعي والبدائع وجعاعة من الشافعية والذي يظهر اعراب لما ذكره الشارح
عن الطلبة ولما قدمناه ولما في الاحاديث المشتهرة للجزاحي انه سئل السبوطي عن هذا الحديث فقال
هو غير ثابت كما قال الحافظ ابن حجر وانما هو من قول ابراهيم النخعي ومعناه كما قال جماعة منهم الرافعي وابن
الاثري انه لا يمد وأغرب المحب الطبري فقال معناه لا يمد ولا يعرب آخره وهذا الثاني مردود بوجوه أحدها

مطلب
في المواضع التي يشدب لها الاذان
في غير الصلاة

بل بعضهم
سن الاذان لست قد نظمتهم
في نظم شعر فن يحفظهم انتقا
نرض الصلاة وفي اذن الصغير وفي
ونت الحريق والحرب الذي وقع
خلف المسافر والغيلان ان ظهرت
احفظ لسنة من الدين قد شرعا
قلت ويزاد اربعة نظمها بقول
وزيد اربعة ذوهم واغضب
مسافر ضل في قفر ومن صرعا
اه منه

(لا) يسن (لغيرها) كعبد (فيعاد
اذان وقع) بعضه (قبله) كالاقامة
خلا للثاني في الفجر (بترجيع
تكبير في ابتدائه) وعن الثاني
ثنتين وفتح راء اكبر والعوام
يضمونها روضة لكر في الطلبة
معنى قوله عليه السلام الاذان
جزم أي مقطوع المتدلات تقول
الله اكبر لانه استفهام وانه لحن
شرعي أو مقطوع حركة الاخر
للووقف فلا يفتح بالرفع لانه لحن
لغوى فتساوى الصبرية من
الباب السادس والثلاثين

مطلب
في الكلام على حديث الاذان جزم

مخالفته لتفسير الراوى عن النخعي والرجوع الى تفسيره أولى كما تنظر في الاصول ثانياً مخالفته لما فسره به
 أهل الحديث والفقه ثالثاً اطلاق الجزم على حذف الحركة الاعرابية ولم يكن معهوداً في الصدر الاول
 وانما هو اصطلاح حادث فلا يصح الحمل عليه اهـ وتام الكلام عليه هناك فراجعته على أن الجزم في
 الاصطلاح الحادث عند النحويين حذف حركة الاعراب للجزم فقط لا مطلقاً ثم رأيت لسيدى عبد
 الغنى رسالة في هذه المسألة سماها تصديق من اخبر بفتح راء الله اكبراً كرفعها النقل وحاصلها أن السنة
 أن يسكن الراء من الله اكبر الاول أو يصلها بالله اكبر الثانية فان سكنها كفى وان وصلها نوى السكون فترك الراء
 بالقصة فان ضمها خالف السنة لأن طلب الوقف على اكبر الاول صيرته كالساكن أصالة فترك بالفتح (قوله
 ولا ترجيع) الترجيع أن يخفض صوته بالشهادتين ثم يرجع فيرفعهما بالاتفاق الروايات على أن بلالاً لم يكن
 يرجع وما قيل انه يرجع لم يصح ولانه ليس في أذان الملك النازل بجميع طرقه ولما في ابى داود عن ابن عمر قال
 انما كان الاذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين مرتين والاقامة مرة مرة الحديث ورواه
 ابن خزيمة وابن حبان قال ابن الجوزى واسناده صحيح وما روى من الترجيع في اذان أبى مخذولة يعارضه
 ما رواه الطبراني عنه انه قال ألقى على رسول الله صلى الله عليه وسلم الاذان حرفاً فقال الله اكبر الله اكبر الخ ولم
 يذكر ترجيعاً وبني ما تقدمه بلام عارض وتامه في الفتح وغيره (قوله فانه مكروه ملحق) ومثله في القهستاني
 خلافاً لما في البحر من أن ظاهر كلامهم انه مباح لاسنة ولا مكروه قال في النهر ويظهر انه خلاف الاولى وأما
 الترجيع بمعنى النخعي فلا يحل فيه اهـ وحينئذ فالكراهة المذكورة تنزيهية (قوله أى تغنى) لا يجوز
 أن يكون مبني على الفتح لأن ما بعد أى التفسيرية عطف بيان وعطف البيان لا يجوز بناؤه على الفتح
 تركيباً مع اسم لا بل يجوز فيه الرفع اتباعاً للحل لامع اسمها والنصب اتباعاً للحل اسمها لكن يمنع هنا من النصب
 مانع وهو عدم رسمه بالالف فتعين الرفع مع ما فيه من اثبات الباء الذى هو مرجوح فان المنقوس المجرد من
 ال يترجى حذف يائه في الرسم كالوقف اذا كان مرفوعاً ومجروراً وفي المحلى به بالعكس اهـ ح قلت ويمنع
 أيضاً من بنائه على الفتح وجود الفاصل وهو أى وقد علوا امتناع الفتح في عطف النسق في نحو لا رجل
 وامرأة بوجود الفاصل وهو الواو فاقهم (قوله بغير كلمته) أى بزيادة حركة أو حرف أو مد أو غيرها
 في الاوائل والاواخر قهستاني (قوله وبلا تغير حسن) أى والتغنى بلا تغير حسن فان تحسين الصوت
 مطلوب ولا تلازم بينهما مجر وفتح (قوله وقيل) أى قال الخواص لا بأس بادخال المد في الحيعتين لانهما غير
 ذكر وتعبيره بلا بأس يدل على أن الاولى عدمه (قوله وبترسل) أى تمهل (قوله بسكتة) أى
 تسع الاجابة مدنى عن من لا على القارى وهذه السكتة بعد كل تكبيرتين لا بينهما كما افاده في الامداد أخذ من
 الحديث وبه صرح في التارخانية (قوله وتندب اعادته) أى لوترل الترسل (قوله ويلتفت) أى يحول
 وجهه لاصدوره قهستاني ولا قدميه نهر (قوله وكذا فيها مطلقاً) أى في الاقامة سواء كان المحل
 متسعاً أو لا (قوله لتلا يستدبر) لتلبدل لقوله فقط أى انته عن القول بالاتفات خلفاً لتلا يستدبر المؤذن
 أو المقيم القبلة ح (قوله بصلاة وفلاح) لف وثمر مرتب يعنى يلتفت فيها بيميناً بالصلاة ويساراً بالفلاح
 وهو الاصح كما في القهستاني عن المنية وهو الصحيح كما في البحر والبيان وقال مشايخ مرومية ويسرة
 في كل كذا في القهستاني ح قال في الفتح والثاني أوجه وردة الرمى بانه خلاف الصحيح المنقول عن
 السلف (قوله ولو وحده الخ) اشار به الى رد قول الخواص انه لا يلتفت لعدم الحاجة اليه ح وفي
 البحر عن السراج انه من سنن الاذان فلا يحل المنفرد بشئ منها حتى قالوا في الذى يؤذن للمولود يبنى أن يحول
 (قوله مطلقاً) للمنفرد وغيره والمولود وغيره ط (قوله ويستدبر في المنارة) يعنى ان لم يتم الاعلام
 بتحويل وجهه مع ثبات قدميه ولم تكن في زمنه صلى الله عليه وسلم مثذبة مجر قلت وفي شرح الشيخ اسمعيل
 عن الاوائل للسيوطى ان أول من رقى منارة مصر الاذان شرحبيل بن عامر المرادى وبني سلة المنائر للاذان
 بأمر معاوية ولم تكن قبل ذلك وقال ابن سعد بالسند الى أم زيد بن ثابت كان يرقى اطول بيت حول المسجد
 فكان بلال يؤذن فوقه من اول ما اذن الى أن بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم مسجده فكان يؤذن بعد على
 ظهر المسجد وقد رفع له شئ فوق ظهره (قوله ويخرج رأسه منها) أى من كوتها اليبنى آتياً بالصلاة ثم يذهب

(ولا ترجيع) فانه مكروه ملحق
 (ولا لن فيه) أى تغنى بغير كلمته
 فانه لا يحل فعله وسماحه كالتغنى
 بالقرآن وبلا تغير حسن وقيل
 لا بأس به في الحيعتين (وبترسل
 فيه) بسكتة بين كل كلمتين وبكره
 تركه وتندب اعادته (ويلتفت فيه)
 وكذا فيها مطلقاً وقيل ان المحل
 متسعاً (يميناً ويساراً) فقط لثلا
 يستدبر القبلة (بصلاة وفلاح)
 ولو وحده أو لمولود لانه سنا
 الاذان مطلقاً (وبستدبر في
 المنارة) لو متسعة ويخرج رأسه
 منها

مطلب
 في قول من بنى المنائر للاذان

ويخرج رأسه من الكوة اليسرى آتيا بالفلاح درر وغيرها وهذا اذا سكنت بكوات أما منارات الروم
 ونحوها فالحجاب كالكوة اسمعيل (قوله بعد فلاح الخ) فيه رد على من يقول ان محله بعد الاذان بتمامه
 وهو اختيار الفضلي بجر من المستعني (قوله الصلاة خير من النوم) انما كان النوم مشاركا للصلاة
 في اصل الخيرية لانه قد يكون عبادة كما اذا كان وسيلة الى تحصيل طاعة او ترك معصية اولان النوم راحة
 في الدنيا والصلاة راحة في الآخرة فتكون افضل بجر (قوله لانه وقت نوم) أي نخفص بزيادة اعلام دون
 العشاء فان النوم قبلها مكروه ونادر ط (قوله ويجعل امبعيه الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم لبلال رضی
 الله عنه اجعل امبعيك في اذنيك فانه ارفع لسوتك وان جعل يديه على اذنيه فحسن لان ابا محذورة رضى الله
 عنه ضم اصابعه الاربعة ووضعها على اذنيه وكذا احدى يديه على ماروى عن الامام امداد وهمستاف
 عن الصحفة (قوله فأذانه الخ) تضييع على قوله نداء قال في البحر والامر أي في الحديث المذكور للندب
 بقرينة التعليل فلذا لم يفعل كان حسنا فان قيل ترك السنة كيف يكون حسنا فلان الاذان معه احسن
 فاذا تركه بقي الاذان حسنا كذا في الكافي اه فافهم (قوله قيامت) قيده لثلاثا لانه عليه أن ترك الإقامة
 يكره للمسافر دون الاذان وأن المرأة تقيم ولا تؤذن وأن الاذان أكد في السنة منها كما يأتي وأراد بجامر أحكام
 الاذان العشرة المذكورة في المتن وهي أنه سنة للفرائض وأنه يعاد ان تقدم على الوقت وأنه يبدأ بأربع تكبيرات
 وعدم الترجيع وعدم اللحن والترسل والالتفات والاستدارة وزيادة الصلاة خير من النوم في اذان الفجر
 وجعل اصبعيه في اذنيه ثم استثنى من العشرة ثلاثة أحكام لا تكون في الإقامة فأبدل الترسل بالحدرد والصلاة
 خير من النوم بقدمت الصلاة وذكر أنه لا يضع اصبعيه في اذنيه فبقيت الاحكام السبعة مشتركة ويرد عليه
 الاستدارة في المناورة فانها لا تكون في المناورة فكان عليه أن يتعرض لذلك اه ح والحاصل أن الإقامة
 تخالف الاذان في أربعة عمائر وتختلفه أيضا في مواضع ستاف مفترقة (قوله لكن هي افضل منه) نقله
 في البحر عن الخلاصة بلا ذكر خلاف وذكر في الفتح أيضا انه صرح بظهير الدين في الحواشي بقلاعن المبسوط بأنها
 آكد من الاذان أي لانه يسقط في مواضع دون الإقامة كما في حق المسافر وما بعد أولى القوائم وثانية
 الصلاتين بعرفة وقوله وكذا الامامة علة في الفتح بقوله لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليها وكذا الخلفاء
 الراشدون وقول عمر لولا الخلق لاذنت لا يستلزم تفضيله عليه ابل مراده لاذنت مع الامامة لا مع تركها
 فيفيد أن الافضل ككون الامام هو المؤذن وهذا مذهبنا وعليه كان أبو حنيفة اه أقول وهو واحد
 قولن معصين عند الشافعية والثاني أن الاذان افضل وبني قولن بتساويهما وقد حكى الثلاثة
 في السراج ثم ان ما استدله على افضلية الامامة على الاذان يدل على افضليتها ايضا على الإقامة لان
 السنة أن يقيم المؤذن فافهم (تنبيه) مقتضى افضلية الإقامة على الاذان كونها واجبة عند من يقول
 بوجوبه ولم ار من صرح به الا أن يقال ان القول بوجوبه ثمانية من الشعائر بخلافها على أن السنة قد تفضل
 الواجب كما مر في كتاب الطهارة فتأمل ثم رأيت صاحب البدائع عده من واجبات الصلاة الاذان والإقامة
 (قوله المقيم) أي الذي يقيم الصلاة (قوله لم يعد هاهنا الاصح) بخلاف ما لو حذر في الاذان حيث تندب
 اعادته كما مر لأن تكرار الاذان مشروع أي كما في يوم الجمعة بخلاف الإقامة وعليه فافى الخانسية من انه يعد
 الإقامة مبنى على خلاف الاصح ونظامه في النهر (قوله مرتين) راجع الى قد قامت والى الفلاح ط (قوله
 وعند الثلاثة هي فرادى) أي الإقامة والاولى ذكره عند قوله وهي كالاذان ح ودليل الأئمة الثلاثة ما رواه
 البخاري امر بلال أن يشفع الاذان ويوتر الإقامة وهو محمول عندنا على ايتار صوتها بأن يحذر فيها توقيفا بينه
 وبين النصوص الغير المحتملة وقد قال الطحاوي فواترت الأئمة عن بلال انه كان يثنى الإقامة حتى مات وتمامه
 في البحر وغيره (قوله غير الراكب) عبارة الامداد الآن يكون راجعا مسافرا ضرورة السير لان بلالا اذن وهو
 راکب ثم نزل وأقام على الارض ويكره الاذان راکبا في الحضرة في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف لا بأس به كما في
 البدائع اه (قوله بهما) أي بالاذان والإقامة لكن مع الالتفات بملة وفلاح كما مر (قوله تنزيها)
 لقول المحيط الاحسن أن يستقبل بجر ونهر (قوله اعاد ما قدم فقط) كماله قدم الفلاح على الصلاة بعينه
 فقط أي ولا يستأنف الاذان من أوله (قوله ولورد سلام) وتشميت عاطس او نحوهما لا في نفسه ولا بعد الفراغ

(ويقول) ندبا (بعد فلاح اذان)
 البحر الصلاة خير من النوم
 مرتين) لانه وقت نوم (ويجعل)
 ندبا (اصبعيه في) صماخ (اذنيه)
 فأذانه بدونه حسن وبه أحسن
 (والإقامة كالاذان) فيأمر
 (لكن هي) أي الإقامة
 وكذا الامامة (افضل منه) فتح
 (ولا يضع) المقيم (اصبعيه
 في اذنيه) لانها اخفض (ويحذر)
 ضم الدال أي يسرخ فيها فلو ترسل
 لم يعدها في الاصح (ويزيد قد)
 قامت الصلاة بعد فلاحها مرتين
 عند الثلاثة هي فرادى (ويستقبل)
 غير الراكب (القبلة بهما) ويكره
 تركه تنزيها ولو قدم فيهما مؤخرا
 أعاد ما قدم فقط (ولا يتكلم فيهما)
 أصلا ولورد سلام

على الصحيح سراج وغيره قال في النهر ومنه التنخج الاتحسين صوته (قوله استأنفه) الا اذا كان الكلام يسيرا
خانية (قوله ويثوب) التثويب يعود الى الاعلام بعد الاعلام درر وقيد بتثويب المؤذن لما في القنية عن
الملتقط لا ينبغي لاحد أن يقول لمن فوقه في العلم والجاه حان وقت الصلاة سوى المؤذن لانه استفضل لنفسه اه
بحر قلت وهذا خاص بالتثويب للامير ونحوه على قول ابي يوسف فافهم (قوله بين الاذان والاقامة) فسر
في رواية الحسن بأن يمكث بعد الاذان قدر عشرين آية ثم يثوب ثم يمكث كذلك ثم يقيم بحر (قوله في الكل)
أي لكل الصلوات لظهور التواتر في الامور الدينية قال في العناية احدث المتأخرون التثويب بين الاذان
والاقامة على حسب ما تعارفوه في جميع الصلوات سوى المغرب مع ابقاء الاول يعني الاصل وهو تثويب الفجر
وماراه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن اه (قوله للكل) أي كل احد وخصه ابو يوسف بمن يشغل
بمخال العامة كالقاضي والمفتي والمدرس واختاره قاضي خان وغيره نهر (قوله بما تعارفوه) كتخنيج
او قامت قامت او الصلاة الصلاة ولو احدثوا اعلاما مخالفا لذلك جاز نهر عن المجتبى (قوله ويجلس بينهما)
لوقته على التثويب لكان اولي ثلاث يومهم أن الجلوس بعده نهر (قوله الا في المغرب) قال في الدرر هذا
استثناء من يثوب ويجلس لان التثويب لا اعلام الجماعة وهم في المغرب حاضرون لضيق الوقت اه واعترضه
في النهر بأنه مناف لقول الكل في الكل قال الشيخ اسماعيل وليس كذلك لما مر عن العناية من استثناء المغرب
في التثويب وبه جزم في غرر الاذكار والنهاية والبرجندى وابن ملك وغيرها اه قلت قد يقال ما في الدرر مبني
على رواية الحسن من انه يمكث قدر عشرين آية ثم يثوب كما قد مناه أمالو ثوب في المغرب بلا فاصل فالظاهر انه
لامانع منه وعليه يحمل ما في النهر فتدبر (قوله فيسكت قائما) هذا عنده وعندهما يفصل بجلسة الخطيب
والخلاف في الافضلية فلو جلس لا يكره عنده ويستحب التحول للاقامة الى غير موضع الاذان وهو متفق عليه
وتمامه في البحر (قوله سنة ٧٨١) كذا في النهر عن حسن المحاضرة للسيوطي ثم نقل عن القول البديع
للخاوي انه في سنة ٧٩١ وأن ابتداءه كان في أيام السلطان الناصر صلاح الدين بأمره (قوله ثم فيها
مرتين) أي في المغرب كما صرح به في الخزان لكن لم يثقل في النهر ولم اراه في غيره وكان ذلك كان موجودا في زمن
المشارح او المراد به ما يفعل عقب اذان المغرب ثم بعده بين العشاءين ليلة الجمعة والاثنين وهو المسمى في دمشق
تذكيرا كذا في فضل قبل اذان الظهر يوم الجمعة ولم ارم من ذكره ايضا (قوله وهو بدعة حسنة) قال في التبرس
القول البديع والصواب من الاقوال انها بدعة حسنة وحكي بعض المالكية الخلاف ايضا في تسبيح المؤذنين
في الثالث الاخير من الليل وأن بعضهم منع من ذلك وفيه نظر اه ملخصا (فائدة اخرى) ذكر السيوطي
أن اول من احدث اذان اثنين معا بنو أمية اه قال الرمي في حاشية البحر ولم ارن صاحبها في جماعة
الاذان المسمى في ديارنا بأذان الجوق هل هو بدعة حسنة أو سيئة وذكره الشافعية بين يدي الخطيب
واختلفوا في استحبابه وكرهه وأما الاذان الاول فقد صرح في النهاية بأنه المتوارث حيث قال في شرح قوله
واذا اذن المؤذنون الاذان الاول ترك الناس البيع ذكر المؤذنين بلفظ الجمع اخرج الكلام مخرج العادة
فان المتوارث فيه اجتماعهم لتبلغ اصواتهم الى اطراف المصر الجامع اه ففيه دليل على انه غير مكروه
لان المتوارث لا يكون مكروها وكذلك تقول في الاذان بين يدي الخطيب فيكون بدعة حسنة اذا ماراه
المؤمنون حسنا فهو حسن اه ملخصا أقول وقد ذكر سيدي عبد القفي المسألة كذلك أخذ من كلام النهاية
المذكور ثم قال ولا خصوصية للجمعة اذا الفروض الخمسة تحتاج للاعلام (قوله لوجماعة الخ) أي في غير
المسجد بقرينة ما ذكره قريبا من انه لا يؤذن فيه للفائنة ثم هذا قيد لقوله رافعا صوته وقد ذكره في البحر بحثا وقال
ولم اراه في كلام ائمتنا واستدل لرفع المنفرد في العصر بجديد الصحيح اذا كنت في غمك أو باديك فأذنت للصلاة
فأرفع صوتك بالنداء فانه لا يسمع مدى صوت المؤذن انس ولا جن ولا مدرا لا شهده يوم القيمة اه وأقره في النهر
أقول يخالفه ما في القهستاني من انه يجب بعضي يلزم الجهر بالاذان لا اعلام الناس فلما أذن لنفسه خافت لانه
الاصل في الشرع كما في كشف المنار اه على أن ما استدله به يقدر رفع الصوت للمنفرد في بيته ايضا لتكثير
الشهود يوم القيمة الا أن يقال المراد المبالغة في رفع الصوت والمؤذن في بيته يرفع دون ذلك فوق ما يسمع نفسه
وعليه يحمل ما في القهستاني فليأتمل (قوله لافسادا) أي اذا اعيدت في الوقت والا كانت فائنة ط

فان تكلم استأنفه (ويثوب)
بين الاذان والاقامة في الكل
للكل بما تعارفوه (ويجلس بينهما)
بقدر ما يحضر المأذنون مراعي
لوقت الندب (الا في المغرب)
فيسكت قائما قدر ثلاث آيات
قصار ويكره الوصل اجماعا (فائدة)
التسليم بعد الاذان حدث في
ربيع الآخر سنة سبع مائة
واحدى وعثمان في عشاء ليلة
الاثنين ثم يوم الجمعة ثم بعد عشر
سنتين حدث في الكل الا المغرب
ثم فيها مرتين وهو بدعة حسنة
(و) بسن أن يؤذن ببقية لفائنة
رافعا صوته لوجماعة أو صحراء
لا يئنه منفردا (وكذا) بسن ان
(لاولى الفوائت) لافسادا

مطلب
في اذان الجوق

وفي المجنبى قوم ذكر واضاد صلاة صلوه في المسجد في الوقت قضاؤها بجماعة فيه ولا بعدد ولا اذان
والاقامة وان قضاؤها بعد الوقت قضاؤها في غير ذلك المسجد بأذان واقامة اهـ لكن سيأتى أن الاقامة
تعاد لو طال الفصل (قوله فيه) أى في الأذان (قوله لوفى مجلس) أما لوفى مجلس فان صلى في مجلس
أكثر من واحدة فكذلك والأذن وأقام لها (قوله ونعله اولى) لانه اختلفت الروايات في قضاءه
صلى الله عليه وسلم ما فات يوم الخندق ففى بعضهما انه امر بلالا فأذن وأقام للكل وفى بعضهما انه اقتصر
على الاقامة فيما بعد الاولى فالأخذ بالزيادة اولى خصوصاً في باب العبادات وتماه في الامداد (قوله
ويقيم للكل) أى لا يضير في الاقامة الباقي بل يكره تركها كما في نور الايضاح (تمة) يأتى في صلاة الجمع
بعرفة بأذان واحد واقامتين وبمزدلفة بأذان واقامة واختار الطحاوى انه كعرفة ووجه ابن الهمام كما سيأتى
في باب ان شاء الله وبني لوجع بين فائتة وموادة لم أره ويظهر لى انه يأتى بأذنين واقامتين والفرق بينه وبين
الجمع بمزدلفة لا يحتج (قوله ولا يسن ذلك) أى الأذان والاقامة وأفراد الصبح على تأويل المذكور
ح واراد بنى السنة الكراهة في المواضع الثلاثة المذكورة كما يعلم من الامداد (قوله ولو جماعة)
أخذه من قول الفتح لأن عائشة انتهرت بغير أذان ولا اقامة حين كانت جماعتهم مشروعة وهذا يقتضى
أن المنفردة ايضا كذلك لأن تركها لما كان هو السنة حال شرعية الجماعة كان حال الانفراد اولى اهـ قلت
وهو ظاهر ما في السراج ايضا وكان الاولى للشارح أن يقول ولو منفردة لأن جماعتهم الآن غير مشروعة
تفتن (قوله بجماعة صبيان وعبيد) لانها غير مشروعة فلا بشرع فيها كتكبير الشريك عقبها بجر
عن الزيلعي (قوله في مصر) شمل المذود وغيره زيلعي وفى القرى لا يكره بكل حال ظهيرة أى لا قبل
اداء الجمعة في غيرها ولا بعده لقوله وقيل بعد اداء الجمعة لا يكره في مصر (قوله لان فيه تشويش الخ) انما
يظهر أن لو كان الأذان للجماعة أما اذا كان منفردا يؤذن بقدر ما يسمع نفسه فلا ط وفى الامداد انه اذا كان
التقويت لامر عام فالأذان في المسجد لا يكره لاتقاء العلة كفعله صلى الله عليه وسلم ليلة التعريس اهـ لكن
ليلة التعريس كانت في العصر اى المسجد (قوله لان التأخير معصية) انما يظهر بأضافي الجماعة لا
المنفرد ط اى لان المنفرد يخاف في اذانه كما قد مناه عن القهستاني على انه اذا كان التقويت لامر عام
لا يكره ذلك للجماعة ايضا لان التأخير غير معصية هذا ويظهر من التعليل أن المكروه قضاؤها مع الاطلاع
عليها ولو في غير المسجد كما افاده في المنع في باب قضاء القوائت (قوله بلا كراهة) أى تحرمة لان الترتيبية ثابتة
لما في البحر عن الخلاصة ان غيرهم اولى منهم اهـ ح اقول وقد مناه اول كتاب الطهارة الكلام في أن خلاف
الاولى مكروه ولا فراجعه (قوله صبي مراعى) المراد به العاقل وان لم يراهق كما هو ظاهر البحر وغيره وقبل
يكره لكنه خلاف ظاهر الرواية كما في الامداد وغيره وعلى هذا يصح تقريره وفي طيفه الأذان بجر (قوله
وعبد وأعمى الخ) انما لم يكره اذ انهم لان قولهم مقبول في الامور الدينية فيكون ملزماً فيحصل به الاعلام بخلاف
الفاسق اهـ زيلعي قلت يرد عليه الصبي فان قوله غير مقبول في الامور الدينية في الاصح كما قد مناه قبل
الباب ومقتضاه أن لا يحصل به الاعلام كالفاسق تأمل وبأتى عام الكلام في ذلك (قوله ولا يجل الا باذن) ذكره
في البحر بحثا فقال وينبغي أن العبدان اذن لنفسه لا يحتاج الى اذن سيده وان اراد أن يكون مؤذنا للجماعة
لم يجز الا باذن سيده لان فيه اضرا راجد منه لانه يحتاج الى مراعاة الاوقات ولم أره في كلامهم اهـ (قوله
كأجير خاص) هو بحث لصاحب التهر حيث قال وينبغي أن يكون الاجير الخاص كذلك لا يجل اذانه
الا باذن مستأجره اهـ قلت بل صرح جواباً انه ليس له أن يؤذى النواقل اتفاقاً واختافاً في السن كما سنده
في الاجارات ان شاء الله تعالى وهذا مؤيد لبحث البحر أيضاً فان العبد مملوك المنافع والرقبة أيضاً بخلاف
الاجير (قوله وأعمى) لا يرد عليه اذان ابن اتم مكتوم الاعمى فانه كان معه من يحفظ عليه اوقات الصلاة
ومضى كان ذلك يكون تأذيه وتأذير البصير سواء ذكره شيخ الاسلام معراج وهذا بناء على ثبوت الكراهة فيه
وقدمت الكلام فيه والا فلا ورود (قوله عالماً بالسنة والاوقات) أى سنة الأذان واوقاته المطلوبة على
ما تزيانه (قوله ولو غير محتسب) رد على ما في الفتح حيث قال لو لم يكن عالماً بأوقات الصلاة لم يستحق نواب
المؤذنين كما في الخاتمة ففى اخذ الاجرة اولى ورد في التهر تبعاً للبحر بأن اذان الجاهل جهالة موقعة في القرار

(ويخبر فيه للباقي) لوفى مجلس وفعله
أولى ويقيم للكل (ولا يسن) ذلك
(فيما تصلبه النساء اداء وقضاء)
ولو جماعة بجماعة صبيان وعبيد
ولا يسن أيضاً تطهر يوم الجمعة
في مصر (ولا فيما يقضى من
القوائت في مسجد) لان فيه
تشويشاً وتغليطاً (ويكره قضاؤها
فيه) لان التأخير معصية فلا
يظهرها برأية (وبيجوز) بلا
كراهة (اذان صبي) مراعى وعبد
ولا يجل الا باذن كأجير خاص
(وأعمى وولد ذى وأعرابي)
وانما يستحق نواب المؤذنين اذا
كان عالماً بالسنة والاوقات
ولو غير محتسب بجر

مطلب
في المؤذن اذا كان غير محتسب
في اذانه

بمخلاف غير المحتسب على أن عدم حل - اخذ الاجرة على الاذان والامامة رأى المتقدمين والمتأخرون يجوزون ذلك على ماسبق في الاجارات اه اقول لا يلزم من حل الاجرة المعلق بالضرورة حصول الثواب ولا سيما اذا كان لولا الاجرة لا يؤذن فانه يكون عمله للدنيا وهوربا لانه لم يحتسب عمله لوجه الله تعالى فهو كهاجر أم قيس واذا كان الجاهل المحتسب لا ينال ذلك الاجر فهذا بالاولى كيف وقد ورد في عدة احاديث التقييد بالمحتسب منها ما رواه الطبراني في الكبير كما في الفتح ثلاثة على كتابان المسك يوم القيامة لا يجر لهم القزع الا كبرولا يفزعون حين يفزع الناس وجل علم القرآن فقام به بطلب وجه الله وما عنده ورجل ينادي في كل يوم وليس له خمس صلوات يطلب وجه الله وما عنده ومملوك لم ينعه ربي الدنيا عن طاعة ربه نعم قد يقال ان كان قصده وجه الله تعالى كمنه بمرأته للاوقات والاشتغال به بقل اكتسابه عما يكفيه لنفسه وعياله فبأخذ الاجرة لثلاثا يمنع الا اكتساب هذه الوظيفة الشريفة ولولا ذلك لم يأخذ أجرا فله الثواب المذكور بل يكون جمع بين عبادتين وهما الاذان والسعي على العيال وانما الاعمال بالنيات (قوله ويكره اذان جنب) لانه يصير داعيا الى ما لا يجب اليه واقامته اولى بالكراهة وصرح في الحاشية بأنه يجب الطهارة فيه عن اغلظ الحديثين وظاهره أن الكراهة تحريمية بحر (قوله على المذهب) راجع لقوله واقامة محدث لا اذانه وأما الجنب فيكرهان منه رواية واحدة كما في البحر ح (قوله بامامة واذان) الاول منصوص عليه والثاني الخ لانه في النهريضا (قوله من جاهل نقي) أي حيث لم يوجد عالم نقي (قوله ولو بمباح) كشره الخ لاساغة لقمة وأشار الى انه لا يلزم من السكر الفسق فلا تكرر (قوله كعتوه) ومثله المجنون ح (قوله وبعد اذان جنب الخ) زاد القهستاني والفاجر والراكب والقاعد والمائى والمخرف عن القبلة وعلل الوجوب في الكل بأنه غير معتد به والندب بأنه معتد به الا أنه ناقص قال وهو الاصح كما في الترتاشي (قوله لما مر) أي من قوله لمشروعية تكراره (قوله لموت مؤذن) لم يقل ومقيم لان المؤذن هو المقيم شرعا كما يأتى فافهم (قوله وغشبه) بضم الغين وسكون الشين المجتنب تعطى القوى المحركة والحاسة لضعف القلب من الجوع وغيره كما قد مناه في الوضوء عن القهستاني ح (قوله وحصره) مصدر من باب فرح المعنى في المنطق ح عن القاسموس (قوله ولا ملقن) الواو والعال ح (قوله وذهابه للوضوء) لكن الاولى أن يتمهما ثم يتوضأ لان ابتداءهما مع الحدث جائز فالبناء اولى بدائع (قوله خلاصة) ونحوه في الحاشية قال في الفتح فان حل الوجوب على ظاهره احتج الى الفرق بين نفس الاذان فانه سنة وبين استقباله بعد الشروع فيه وقد يقال فيه اذا شرع فيه ثم قطع تبادر الى نطق السامعين أن قطعه للتطاول فينتظرون الاذان الحق وقد تفوت بذلك الصلاة الا أن هذا يقتضى وجوب الاعادة فحين مر أنه يعاد اذانهم الا الجنب اى لعدم الاعتماد على قولهم ولو قال قائل فيهم ان علم الناس حالهم وجبت والاستحباب ليقع فعل الاذان معتبرا وعلى وجه السنة لم يعد وعكسه في الخمسة المذكورة في الخلاصة اه اقول يظهر لى أن المراد بالوجوب للزوم في تحصيل سنة الاذان وأن المراد أنه اذا عرض للمؤذن ما يمنعه عن الاتمام وأراد آخر أن يؤذن يلزمه استقبال الاذان من اوله ان اراد اقامة سنة الاذان فلو نوى على ماضى من اذان الاول لم يصح فلذا قال في الحاشية لو عجز عن الاقام استقبل غيره اه اى لثلاث يكون آتيا ببعض الاذان (قوله وجزم المصنف الخ) أي حيث قال فيما رقىدنا بالمرأى لان اذان الصبي الذى لا يعقل غير صحيح كالمجنون والمعتوه اه فافهم وهذا ذكره في البحر بمقتضى عند المصنف فجزم به وبؤيده ما في شرح المنية من أنه يجب اعادة اذان السكران والمجنون والصبي - غير العاقل لعدم حصول المقصود لعدم الاعتماد على قولهم اه (قوله قلت وكافر وفاسق) ذكر الفاسق هنا غير مناسب لان صاحب البحر جعل العقل والاسلام شرطاً صحة والعدالة والذكورة والطهارة شرط كمال وقال فاذا كان الفاسق والمرأة والجنب صحيح ثم قال وينبغي أن لا يصح اذان الفاسق بالنسبة الى قبول خبره والاعتماد عليه اى لانه لا يقبل قوله في الامور الدينية فلم يوجد الاعلام كما ذكره الزيلعي وحاصله انه يصح اذان الفاسق وان لم يحصل به الاعلام أى الاعتماد على قبول قوله في دخول الوقت بخلاف الكافر وغير العاقل فلا يصح اصلا ففسوية الشارح بين الكافر والفاسق غير مناسبة ثم اعلم انه ذكر في الحاوى القدسي من سنن المؤذن كونه رجلا عاقلا صالحا عالما بالسنن والافات مواظبا عليه محتسبا ثقة منطهر مستقبلا وذكر نحوه في الامداد ومقتضاه أن العقل غير شرط لصحة الاذان

(ويكره اذان جنب واقامته)
واقامة محدث لا اذانه) على
المذهب (و) اذان (امرأة) وخشى
(رفاسق) ولو عالما لكنه اولى
بامامة واذان من جاهل نقي
(وسكران) ولو بمباح كعتوه
وصي لا يعقل (وقاعد الا اذا
اذن لنفسه) وراكب المسافر
(وبعد اذان جنب) ندبا وقيل
وجوبا (لا اقامته) لمشروعية
تكراره في الجمعة دون تكرارها
(وكذا) يعاد (اذان امرأة
ومجنون ومعتوه) وسكران
وصي لا يعقل (لا اقامتهم لما مر
ويجب استقبالهما لموت مؤذن
وغشبه وخرسه وحصره ولا
ملقن وذهابه للوضوء لسبق
حدث خلاصة لكن عبر
في السراج يندب وجزم المصنف
بعدم صحة اذان مجنون ومعتوه
وصي لا يعقل قلت وكافر وفاسق
لعدم قبول قوله في البيانات

فيصح اذان غير العاقل كالمجنون والمعتوه والسكران كما يصح اذان الفاسق والمرأة والخنب ويدل عليه ما في البدائع من انه يكره اذان المجنون والسكران وأن الاحب اعادته في طاهر الرواية وانه يكره اذان المرأة والصبي العاقل ويجزى حتى لا يعاد لحصول المقصود وهو الاعلام وروى عن الامام انه تسحب اعادة اذان المرأة اه وعلى هذه الرواية مشى الزيلعي وذكر في البدائع ايضا أن اذان الصبي الذي لا يعقل لا يجزى ويعاد لان ما يصدر لا عن عقل لا يعتد به كصوت الطيور اه فحصلت المناقاة بين ما جزم به المصنف تبعاً للبحر وكذا ما قدمناه عن شرح المنية من عدم صحة اذان غير العاقل كالمجنون والمعتوه والسكران وبين ما في الحاوي والبدائع من صحة اذان الكل سوى صبي لا يعقل والذي يظهر في التوفيق هو أن المقصود الاصل من اذان في الشرع الاعلام بدخول اوقات الصلاة ثم صار من شعار الاسلام في كل بلدة او ناحية من البلاد الواسعة على ما ترخن حيث الاعلام بدخول الوقت وقبول قوله لا بد من الاسلام والعقل والبلوغ والعدالة وقد مناقب هذا الباب عن معين الحكام ما نصه المؤذن يكتفي اخباره بدخول الوقت اذا كان بالغاً عاقلًا عالماً بالاوراقات مسلماً ذكرنا ويعتمد على قوله اه والظاهر أن قوله ذكرنا غير قيد لقبول خبر المرأة فحينئذ يقال اذا انصف المؤذن بهذه الصفات يصح اذانه والا فلا يصح من حيث الاعتماد عليه في دخول الوقت وقد منا أيضاً قبل هذا الباب انه في الفاسق والمستور يحكم رأيه في صدقه وكذبه ويعمل به بخلاف الكافر والصبي والمعتوه فانه لا يقبل اصلاً وامام من حيث اقامة الشعارات السابقة للام من أهل البلدة فيصح اذان الكل سوى الصبي الذي لا يعقل لان من سمعه لا يعلم انه مؤذن بل يظنه يلعب بخلاف الصبي العاقل لانه قريب من الرجال ولذا عبر عنه الشارح بالمرأى وكذا المرأة فان بعض الرجال قد يشبه صوته صوت المراهق والمرأة فاذا اذن المراهق والمرأة وسمعه السامع يعتد به وكذلك المجنون والمعتوه والسكران فانه رجل من الرجال فاذا اذن على الكيفية المشروعة قامت به الشهيرة لانه اذا سمعه غير العالم بحاله يعتد مؤذناً وكذا الكافر فباعتبار هذه الحينة صارت الشروط المذكورة كلها شروط كمال لان المؤذن الكامل هو الذي تقام بأذانه الشهيرة ويحصل به الاعلام فيعاد اذان الكل ندباً على الاصح كما قدمناه عن التمهتاني ثم الظاهر أن الاعادة انما هي في المؤذن الراتب أم لو حضر جماعة عالمون بدخول الوقت وأذن لهم فاسق او صبي يعقل لا يكره ولا يعاد اصلاً لحصول المقصود تأمل (تنبيه) يؤخذ مما قدمناه من انه لا يحصل الاعلام من غير العدل ولا يقبل قوله انه لا يجوز الاعادة على المبلغ الفاسق خلف الامام كتابه عليه بعض الشافعية فتنبه لهذه الدققة والله اعلم (قوله لمسافر) أي سفر الغويا او شرعياً كما في ابى السعود ط (قوله ولو منفرداً) لانه ان اذن وأقام صلى خلفه من جنود الله ما لا يرى طرفاه رواه عبد الرزاق وبهذا ونحوه عرف أن المقصود من الاذان لم ينحصر في الاعلام بل كل منه ومن الاعلان بهذا الذكر نشر لذكر الله ودينه في ارضه وتذكير العباد من الجن والانس الذين لا يرى شخصهم في الفلوات فتح وفي تعبير الشارح بالمنفرد اشارة الى انه لا يعطى له حكم الامام من كل وجه ولذا قال في التاترخانية عن الفتاوى العناية ولو اذن وأقام في الصحراء وهو منفرد فحكمه حكم المنفرد في انه يجمع بين التسميع والتحميد وكذا في الجهر والمخافتة اه (قوله لا تركه) الظاهر أن المراد في الكراهة الموجبة للاسائة والافتقار صريح في الكفر بعد ذلك بنديه للمسافر والمصلي في بيته في المصر قال في البحر ليكون الاداء على هيئة الجماعة اه ولماعل من انه ليس المقصود منه الاعلام فقط (قوله لحضور الرفقة) أي ان كان ثم جماعة والا فلا امرأ ظهر (قوله ولو بجماعة) وعن ابى حنيفة لو اكتبوا بأذان الناس اجزأهم وقد أساؤا ففرق بين الواحد والجماعة في هذه الرواية بحر (قوله في بيته) أي فيما يتعلق بالبلد من الدار والكرم وغيرهما فهستاني وفي التفريق وان كان في كرم او ضيعة يكتفي بأذان القرية او البلدة ان كان قريياً والا فلا وحديث القرب أن يبلغ الاذان اليه منها اه اسماعيل والظاهر انه لا يشترط سماعه بالفعل تأمل (قوله لها مسجد) أي فيه اذان واقامة والا لحكمه كالمسافر صدر الشريعة (قوله اذان الحى يكفيه) لان اذان الهلة واقامتها كاذانه واقامته لان المؤذن نائب اهل المصر كلهم كما يشير اليه ابن مسعود حين صلى بعلمة والاسود بغير اذان ولا اقامة حيث قال اذان الحى يكفيننا وعن رواء سبط ابن الجوزي فتح أي فيكون قد صلى بهما حكماً بخلاف المسافر فانه صلى بدونهما حقيقة وحكما لان المكان الذي هو فيه لم يؤذن فيه اصلاً لتلك الصلاة كافي وظاهره انه يكفيه اذان الحى واقامته

(وكره تركهما) معاً (لمسافر)
ولو منفرداً (وكذا تركهما) لا تركه
لحضور الرفقة (بخلاف مصل)
ولو بجماعة (في بيته بمصر)
أو قرية لها مسجد فلا يكره تركهما
اذا اذان الحى يكفيه

وان كانت صلاته في آخر الوقت تأمل وقد علمت نصريح الكثرة بسببه للمسافر والمصل في بيته في العصر فالقصد
من كفاية اذان الحى نفي الكراهة المؤتممة قال في البحر ومفهومه انه لو لم يؤذوا في الحى يكره تركهما للمصلي
في بيته وبه صرح في المجتبى وانه لو اذن بعض المسافرين سنة طعن الباقيين كما لا يخفى (قوله وتكرار الجماعة)
لما روى عبد الرحمن بن ابي بكر عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج من بيته ليصلح بين الانصار فرجع
وقد صلى في المسجد بجماعة فدخل رسول الله صلى الله عليه وسلم في منزل بعض أهله لجمع أهله فصرى بهم جماعة
ولو لم يكره تكرار الجماعة في المسجد صلى فيه وروى عن انس ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا
اذا فاستهم الجماعة في المسجد صلوا في المسجد فرادى ولان التكرار يؤدى الى تقليل الجماعة لان الناس اذا علموا
انهم نفوتهم الجماعة يتجهلون فتكثر والاناخروا ١٥ بدائع وحينئذ فلو دخل جماعة المسجد بعد ما صلى أهله
فيه فانهم يصلون وحدها وهو ظاهر الرواية ظهيرية وفي آخر شرح المنية وعن ابي حنيفة لو كانت الجماعة
اكثر من ثلاثة يكره التكرار والا فلا وعن ابي يوسف اذا لم تكن على الهيئة الاولى لا تكره ولا التكره وهو
الصحيح وبالعدول عن المحراب تختلف الهيئة كذا في البرزاية ١٥ وفي التاترخانية عن الوالولجية وبه تأخذ
وسيباني في باب الامامة ان شاء الله تعالى لهذه المسألة زيادة كلام (قوله الا في مسجد على طريق) هو
ماليس له امام ومؤذن راتب فلا يكره التكرار فيه بأذان واقامة بل هو الافضل خاتمة (قوله فلا بأس بذلك)
الاولى حذفه لما علمت انه الافضل فانهم (قوله جوهرية) لم أره فيها وانما ذكره في السراج (قوله مطلقا)
أى لحقه وحشة أولا (قوله كرهه ان لحقه وحشة) أى بأن لم يرض به وهذا اختيار خوارزمي ورواه
عليه في الدرر والخاتمة لكن في الخلاصة ان لم يرض به يكره وجواب الرواية انه لا بأس به مطلقا ١٥ قالت
وبه صرح الامام الطحاوى في مجمع الآثار معزيا الى الثمنا الثلاثة وقال في البحر ويدل عليه اطلاق قول المجمع
ولا تكرهها من غيره في شرحه لان ملك من انه لو حضر ولم يرض يكره اتفاقا فيه نظر ١٥ وكذا يدل عليه
اطلاق التكافى مع لا بأس كل واحد ذكر فلا بأس بأن يأتي بكل واحد رجل آخر ولكن الافضل ان يكون المؤذن
هو المقيم ١٥ أى لحديث من اذن فهو يقيم وقامه في حاشية نوح (قوله كما كره الخ) ذكره في روضة الناطق
واختلفوا عند اتعابها أى عند قد قامت الصلاة فقبل بيتهما شيئا وقبل في مكانه اما ما كان المؤذن او غيره وهو
الاصح كما في البدائع وقصر في السراج الخلاف على ما اذا كان اما فلو غيره يتجافى موضع البداءة بخلاف
نهر (قوله وقال الحلواني ندبا الخ) أى قال الحلواني ان الاجابة باللسان مندوبة والواجبة هي الاجابة بالقدم
قال في النهر وقوله بوجوب الاجابة بالقدم مشكك لانه يلزم عليه وجوب الاداء في اول الوقت وفي المسجد
اذ لا معنى لا يجاب الذهاب دون الصلاة وما في شهادات المجتبى سمع الاذان وانتظر الاقامة في بيته لا تقبل شهادته
مخرج على قوله كما لا يخفى وقد سألت شيخنا الاخير عن هذا فلم يجد جوابا ١٥ أقول وبالله التوفيق ما قاله الامام
الحلواني مبني على ما كان في زمن السلف من صلاة الجماعة مرة واحدة وعدم تكرارها كما هو في زمنه صلى الله
عليه وسلم وزمن الخلفاء بعده وقد علمت ان تكرارها مكروه في ظاهر الرواية الا في رواية عن الامام ورواية عن
ابي يوسف كما قدمناه قريبا وسباني ان الراجح عند أهل المذهب وجوب الجماعة وأنه يأثم بنفوتها اتفاقا وحينئذ
يجب السعي بالقدم لا لاجل الاداء في اول الوقت او في المسجد بل لاجل اقامة الجماعة والالزم فوترها اصلا
أو تكرارها في مسجد ان وجد جماعة اخرى وكل منهما مكروه فلذا قال بوجوب الاجابة بالقدم لا يقال يمكنه ان
يجمع بأهله في بيته فلا يلزم شيء من المذوورين لا نقول ان مذهب الامام الحلواني انه بذلك لا ينال ثواب الجماعة
وانه يكون بدعة ومكروها بلا عذر نعم قد علمت ان الصحيح انه لا يكره تكرار الجماعة اذا لم تكن على الهيئة الاولى
وسباني في الامامة ان الاصح انه لو جمع بأهله لا يكره وينال فضيلة الجماعة لكن جماعة المسجد افضل فاعتنم
هذا التحرير الفريد ويأتى له قريبا بعض مزيد (قوله من سمع الاذان) يفهم منه انه لو لم يسمع اسم اول بعد
انه لا يجيب وهو ظاهر الحديث الا في اذا سمع الاذان حيث علق على السماع وقد صرح بعض الشافعية بأنه
الظاهر وبأنه يجيب في جميعه اذا لم يسمع الابعضه (قوله ولو جنبا) لان اجابة المؤذن ليست بأذان بحر
عن الخلاصة (قوله لاحضا ونفساء) لانهم ما ليسا من أهل الاجابة بالفعل فكذلك بالقول امداد اى بخلاف
الجنب فانه مخاطب بالصلاة ولان حديثه اخف من الحيض والنفساء لا مكان ازالته سريعا (قوله وسامع

مطلب
في كراهة تكرار الجماعة في المسجد

(أو) مصل (في مسجد بعد
صلاة جماعة فيه) بل يكره فعلهما
وتكرار الجماعة الا في مسجد على
طريق فلا بأس بذلك جوهرية
(اقام غير من اذن بغيبته) أى
المؤذن (لا يكره مطلقا) وان
بحضوره كرهه ان لحقه وحشة كما كره
مشبه في اقامته (ويجيب) وجوبا
وقال الحلواني ندبا والواجب
الاجابة بالقدم (من سمع الاذان)
ولو جنبا لاحضا ونفساء وسامع
خطبة

قوله شيخنا الاخ المراد بشيخه
اخوه الشيخ زين بن نجيم صاحب
البحر ١٥ منه

(خطبة) أي خطبة كانت ط وهذا وما بعده معطوف على قوله حائضا (قوله وفي صلاة جنازة) سقط من بعض النسخ لفظ صلاة موافقا لما في البحر عن المجتبى وبعبارة الامداد وصلاة ولوجنازة (قوله ومستراح) أي بيت الخلاء (قوله وتعليم علم) أي شرعى فيما يظهر ولذا عبر في الجوهر بقراءة الفقه (قوله بخلاف قرآن) لانه لا يفوت جوهره ولعله لان تكرار القراءة انما هو للاجر فلا يفوت بالاجابة بخلاف التعلم فعلى هذا لو يقرأ تعليما أو تعلم لا يقطع سائحا (تنبيه) هل يجيب بعد الفراغ من هذه المذكورات ام لا ينبغي انه ان لم يطل الفصل فتم وان طال فلا أخذ مما يأتى لكن صرح في الفيض بانه لو سلم على المؤذن او المصلى او القارئ أو الخطيب فعن أبي حنيفة لا يلزمه الرد بعد الفراغ بل يرد في نفسه وعن محمد يرد بعده وعن أبي يوسف لا يرد مطلقا هو الصحيح وأجمعوا أن المنقوط لا يلزمه مطلقا اه تأمل (قوله كقائله) أي مثلها في القول لا في الصفة من رفع صوت ونحوه (قوله ان سمع المسنون منه) الظاهر أن المراد ما كان مسنونا جيعه فمن لبس ان الجنس لا للبعض فلو كان بعض كلماته غير عربي أو ملطونا لا يجيب عليه الاجابة في السابق لانه حينئذ ليس اذا ما مسنونا كالمو كان كله كذلك او كان قبل الوقت او من جنب او امرأة ويحتمل أن المراد ما كان مسنونا لمن أفراد كلماته فيجيب المسنون منها دون غيره وهو بعيد تأمل لانه يستلزم استماعه والاصغاء اليه وقد ذكر في البحر أنهم صرحوا بأنه لا يحل سماع المؤذن اذا سخن كالفارسي وقد مناه لا يصح بالفارسية وان علم انه اذان في الاصح يفتى هل يجيب اذان غير الصلاة كالاذان لاه ولو لم اره لا يمتنا والظاهر نعم ولذا يلتفت في حبيته كما مر وهو ظاهر الحديث الا ان يقال ان أله فيه لاهمه وهل يجيب الترجيع اذا سمعه من شافعي بناء على اعتقاده انه سنة محل ترد كما ترد بعض الشافعية فيمن سمع الإقامة من حنفي يثنى واستوجه بعضهم انه لا يجيب في الزيادة كالوزاد في الاذان تكبير لكن قياسه على الزيادة فيه نظرا لانه لا قائل بها بخلاف ما نحن فيه فانه مجتهد فيه تأمل (قوله ولو تكررت) أي بان اذن واحدا بعد واحد أو ما لسمعهم في آن واحد من جهات فسيأتى (قوله أجاب الاول) سواء كان مؤذن مسجده او غيره بحر عن الفتح بخنا ويفيده ما في البحر أيضا عن التفريق اذا كان في المسجد اكثر من مؤذن اذنوا واحدا بعد واحد فالحرمة للاول اه لكنه يحتمل أن يكون مبنيا على أن الاجابة بالقدم او على أن تكراره في مسجد واحد يوجب أن يكون الثاني غير مسنون بخلاف ما اذا كان من محلات مختلفة تأمل ويظهر لي اجابة الكل بالقول لتعدد السبب وهو السماع كما اعتمد بعض الشافعية (قوله فيقول) أي يقول لاحول ولا قوة الا بالله وزاد في عمدة المفتي ماشاء الله كان وخبر بينهما في الكافي وفصل في المحيط بأن يأتي بالحوقلة مكان الصلاة وبالمشيشة مكان الفلاح اسماعيل واختار الاول فوح افندي ثم ان الاحيان بالحوقلة وان خاف ظاهر قوله عليه السلام فقولوا مثل ما يقول لكنه ورد فيه حديث مفسر لذلك رواه مسلم واختار في الفتح الجمع بينهما عملا بالاحاديث قال فانه ورد في بعضها صريحا اذا قال حتى على الصلاة قال حتى على الصلاة الخ وقولهم انه يشبه الاستنزاء لا يتم اذ لا مانع من اعتباره مجيبا بهما داعيا نفسه مخاطبا لها وقد رأينا من مشايخ السلوك من كان يجمع بينهما في نفسه ثم يترجم من الحول والقوة ليعمل بالحدسين وقد أطال في ذلك وأقره في البحر والنهر وغيرهما قلت وهو مذهب سلطان العارفين سيدي محي الدين نص عليه في الفتوحات المكية (قوله فيقول صدقت وبررت) بكسر الراء الاولى وحكى قصها أي صرت ذابرا أي خير كثيرة بل يقوله للمناسبة ولورود خبره ورد بأنه غير معروف واجيب بأن من حفظ حجة على من لم يحفظ ونقل الشيخ اسماعيل عن شرح الطحاوى زيادة وبالحق نطق (قوله برزانية) كذا نقله في النهر ولم اره فيه لغيره ارجع نسخة اخرى نعم رأيت فيها مع وهو يثنى فالأفضل أن يقف للاجابة ليكون في مكان واحد اه (قوله ولم يذكر الخ) هو صاحب النهر قلت ويحتمل أن يراد بالقيام الاجابة بالقدم وقد أخرج السيوطي عن أبي نعيم في الحلية بسند فيه مقال اذا سمعتم النداء فقوموا فانها عزمة من الله قال شارحه المناوى أي اسعوا الى الصلاة او المراد بالنداء الإقامة والعزمة بالفتح الامر (قوله لم اره الخ) البحث لصاحب البحر وصرح به ابن حجر في شرح المتهاج حيث قال فلو سكت حتى فرغ كل الاذان ثم أجاب قبل فاصل طويل كفى في اصل سنة الاجابة كما هو ظاهر اه واستفيد من هذا أن المجيب لا يسبق المؤذن بل يعقب كل جملة منه بجملة منه قال في الفتح وفي حديث عمر بن أبي امامة التميمي عن علي ذلك اه قلت وظاهره انه لا تنكح المقارنة

وفي صلاة جنازة وجاع ومستراح وأكل وتعليم علم وتعلمه بخلاف قرآن (بأن يقول) بلسانه (كقائله) ان سمع للمسنون منه وهو ما كان عربي لا سخن فيه ولو تكررت أجاب الاول (الافى الخيعتين) فيقول (وفي الصلاة خير من النوم) فيقول صدقت وبررت ويندب القيام عند سماع الاذان برزانية ولم يذكر هل يسقر الى فراغه أو يجلس ولو لم يجبه سقر فرغ لم اره وينبغي تداركه ان قصر الفصل

لان الجواب يعقب الكلام بخلاف متابعة المقتدى للامام (قوله ويدعوا الخ) اي بعد أن يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم لما رواه مسلم وغيره اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول ثم صلوا على فانه من صلى على صلاة صلى الله عليه بها عشرا ثم سلوا لي الوسيلة فانها منزلة في الجنة لا تنبغي الا لعبد مؤمن من عباد الله وأرجو أن أكون انا هو فمن سأل الله لي الوسيلة حلت له الشفاعة وروى البخاري وغيره من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة القائمة آت محمد الوسيلة والفضيلة وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته حلت له شفاعتي يوم القيمة وزاد البيهقي في آخره انك لا تخلف الميعاد وتغامه في الامداد والفتح قال ابن حجر في شرح المنهاج وزيادة والدرجة الرفيعة وختمه بيا أرحم الراحمين لأصل لهما اه (تمة) يستحب أن يقال عند سماع الاولى من الشهادة صلى الله عليك يا رسول الله وعند الثانية منها قرأت عبي بك يا رسول الله ثم يقول اللهم متعني بالسمع والبصر يعد وضع ظفري الا بهامين على العينين فانه عليه السلام يكون فائده الى الجنة كذا في كثر العباد اه قهستاني وشعوه في الفتاوى الصوفية وفي كتاب الفردوس من قبل ظفري اياه عليه عند سماع اشهد أن محمدا رسول الله في الاذان انما فائده ومدخله في صفوف الجنة وتغامه في حواشي البحر للملح عن المقاصد الحسنة للسخاوي وذكر ذلك الجزاخي وأطال ثم قال ولم يصح في المرفوع من كل هذا شيء ونقل بعضهم أن القهستاني كتب على هامش نسخة ان هذا مختص بالاذان وما في الاقامة فلم يوجد بعد الاستقصاء التام والتتبع (قوله ولو كان في المسجد الخ) هو مقابل قوله بأن يقول مكثاته ط (قوله أجب بالمشي اليه) أي لثلاث فواته الجماعة فيأثم كما قرأناه آنفا فافهم (قوله وهذا) راجع الى قوله ولو كان في المسجد الخ ح (قوله المطلوبه) أي طلب ايجاب كاقدمه (قوله لا بلسانه) أي لان الاجابة به مندوبة على هذا القول كما مر (قوله فيقطع قراءة القرآن) الظاهر أن المراد المسارعة للاجابة وعدم القعود لاجل القراءة لاخلال القعود بالسعي الواجب والافلامانع من القراءة ماشيا الا أن يراد بيقطعها ند بالاجابة باللسان أيضا لكن لا يناسبه التفرغ ولا قوله ولو عسجد لا لماعلت من أن الحلواني قائل بذهبها باللسان فافهم (قوله ويجب) أي باقدم (قوله لو أذان مسجد كما يأتي) أي عن التارخانية وهذا ساقط من بعض النسخ (قوله ولو عسجد لا) أي لا يجب قطعها بالعلمي الذي ذكرناه آنفا فلا ينافي ما قدمه من أن اجابة اللسان مندوبة عند الحلواني فافهم (قوله وهذا متفرع على قول الحلواني) تكرر محض مع قوله وعليه فيقطع الخ ط (قوله والظاهر وجوبها باللسان الخ) كذا قلته في فتح القدير مع اللابأنه لم تظهر قرينة تصرف الامر عن الوجوب ونازع في شرح المنية بما في آخر الحديث من قوله عليه الصلاة والسلام ثم صلوا على فان من صلى على الخ لان مثله من الترغيبات في الثواب يستعمل في المستحب غالبا اه أقول فيه نظران ما ذكر انما هو للصلاة وسؤال الوسيلة لا للاجابة المذمومة وجوبها والقرآن في النظم لا يوجب القرآن في الحكم كما تقر في الاصول نعم اخرج الامام ابو جعفر الطحاوي في كتابه شرح الآثار بسنده الى عبد الله رضي الله عنه قال كأمع النبي صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره فسمع مناديا وهو يقول الله اكبر الله لكبر فقال صلى الله عليه وسلم على الفطرة فقال اشهد أن لا اله الا الله فقال صلى الله عليه وسلم خرج من النار فابند رناه فاذا صاحب ماشية ادركته الصلاة فنادى بها قال ابو جعفر فهذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غير ما قال المنادي فدل أن الامر للاستحباب والشدب كأمره بالدعاء في أدبار الصلوات وشعوه اه فهذه قرينة صارفة الامر عن الوجوب وبه تأيد ما صرح به جماعة من اصحابنا من عدم وجوب الاجابة باللسان وانما مستحبة وهذا ظاهر في ترجيح قول الحلواني وعليه مشي في الخاتمة والفيض ويدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم اذا سمعت النداء فأجب داعي الله وفي رواية فأجب وعليك السكينة ويكفي في ترجيحه الادلة على وجوب الجماعة فانك علمت أن قول الحلواني مبني على أن الاجابة لفصد الجماعة والذي ينبغي تحريره في هذا المحل أن الاجابة باللسان مستحبة وأن الاجابة بالقدم واجبة ان لم من تركها نفوت الجماعة والايان امكنه اتاهها بجماعة ثانية في المسجد او في بيته لا تجب بل تستحب مراعاة لاول الوقت والجماعة الكثيرة في المسجد لا تكرر هذا ما ظهر لي (قوله بأنه) متعلق بقوله ولو قال وقرع عليه في النهر بأنه على الاول الخ لكان اولى ط أقول نعم قواه في النهر بما اوردته على قول الحلواني من الاشكال بلزوم الاداء في اول الوقت وفي المسجد وقد علمت اندفاعه (قوله على الاول) أي

ويدعو عند فراغه بالوسيلة
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 (ولو كان في المسجد حين سمعه ليس
 عليه الاجابة ولو كان (خارجا
 أجب) بالمشي اليه (بالقدم
 ولو أجب باللسان لانه لا يكون
 مجيبا) وهذا (بناء على ان الاجابة
 المطلوبة بقدمه باللسان) كما هو
 قول الحلواني وعليه (فيقطع
 قراءة القرآن لو) كان يقرأ (بغيره
 ويجب) لو أذان مسجد كما يأتي
 (ولو عسجد لا) لانه أجب بالحضور
 وهذا متفرع على قول الحلواني
 وأما عندنا فيقطع ويجب بلسانه
 مطلقا والظاهر وجوبها باللسان
 اظاهر الامر في حديث اذا سمعتم
 المؤذن فقولوا مثل ما يقول كما بسط
 في البحر وأقره المصنف وقواه في
 النهر ناقلا عن المحيط وغيره بأنه
 على الاول

لا يرد السلام ولا يسلم ولا يقرأ بل يقطعها ويجب ولا يشتغل بغير الاجابة قال وينبغي أن لا يجيب بلسانه اتصافا في الاذان بين يدي الخطيب وأن يجيب بقدمه اتصافا في الاذان الاقل يوم الجمعة لوجوب السجى بالنص وفي الترخاينة انما يجيب اذان مسجده وسئل ظهير الدين عن سمعه في أن من جهات ماذا يجب عليه قال اجابة اذان مسجده بالفضل (وجيب الاقامة) ندبا اجماعا (كالاذان) ويقول عند قد قامت الصلاة اتصافا الله وأدامها (وقيل لا) يجيبها وبه جزم الشئ (فروع) صلى السنة بعد الاقامة او حضر الامام بعدها لا يعيدها بزانية وينبغي ان طال الفصل او وجد ما بعد قاطعا كاكل أن تعاد * دخل المسجد والمؤذن يقيم قعدا الى قيام الامام في صلاة * رئيس المحلة لا ينتظر ما لم يكن شريرا والوقت منس * يكره له أن يؤذن في مسجدين * ولاية الاذان والاقامة لباي المسجد مطلقا وكذا الامامة لو عدلا * الافضل كون الامام هو المؤذن وفي الضياء انه عليه السلام اذن في سفر بنفسه ٢ وأقام وصلى الظهر وقد حققناه في الخزان

(باب شروط الصلاة)

هي ثلاثة انواع * شرط انعقاد كنية وتحريرة ووقت وخطبة * وشرط دوام كطهارة وسرعة واستقبال قبله * وشرط بقاء فلا يشترط فيه تقدم ولا مقارنة باسداء الصلاة

٢٠ مطلب
هل بأمر النبي صلى الله عليه وسلم الاذان بنفسه

القول بوجوب الاجابة باللسان (قوله لا يرد السلام) لم أره في النهر وانما رأيت في البحر وقال في المعراج وفي التفتة وينبغي للسامع أن لا يتكلم ولا يشتغل بشئ في حالة الاذان والاقامة ولا يرد السلام أيضا لان الكل يحل بالنظم اه أقول يظهر من هذا أن قوله لا يرد السلام ليس للوجوب وأنه يتفرع على القولين والالزام وجوب ذلك في الاقامة مع أن اصل اجابة الاقامة مستحبة كما يأتي فضلا عن وجوب ما ذكر فيها لانه لا ينافي الاجابة فانه يمكن أن يجيب ثم يرد السلام او يسلم مثلا عنده مكنت المؤذن لكنه لا ينبغي لانه يحل بالنظم لان المشروع اجابة لاحشوفها ولعله انما لم يجب رد السلام وان قلنا انه لا ينافي الاجابة او قلنا بعدم وجوبها لان السلام عليه في هذه الحالة غير مشروع كالسلام على القارئ والمؤذن فلذا لم يجب رده كما قدمناه (قوله قال) أي في النهر (قوله انما يجيب اذان مسجده) أي بالقدم وهو متفرع على قول الحلواني كما أشار اليه الشارح سابقا بقوله كما يأتي ط (قوله قال اجابة اذان مسجده بالفعل) قال في الفتح وهذا ليس بما نحن فيه اذ مقصود السائل أي مؤذن يجيب باللسان استحبابا او وجوبا والذي ينبغي اجابة الاول سواء كان مؤذن مسجده او غيره فان معهم معا اجاب معتبرا كون اجابته لمؤذن مسجده ولو لم يعتبر ذلك جازوا تخافه مخالفة الاولى اه ملخصا أقول والظاهر أن عدول الامام ظهير الدين الى ما قال من باب اسلوب الحكمين يلازمه الى مذهب الحلواني ثم رأيت الحق أجاب بذلك (قوله اجماعا) قيد لقوله ندبا أي ان القائلين باجابتها اجمعوا على الذنب ولم يقل احد منهم بالوجوب كما قيل في الاذان فلا ينافي قوله وقيل لا فافهم (قوله ويقول الخ) أي كما رواه ابو داود وزيادة مادامت السموات والارض وجعلني من صالحى أهلها (قوله وبه جزم الشئ) حيث قال ومن سمع الاقامة لا يجيب ولا بأس أن يشتغل بالدعاء اه ويمكن حمله على نفي الوجوب بدليل قول الخلاصة ليس عليه جواب الاقامة او المراد اذا سمع قد قامت الصلاة لا يجيب بلفظها أفاده الشيخ اسماعيل (قوله وينبغي الخ) البحث لصاحب النهر أقول قال في آخر شرح المنية أقام المؤذن ولم يصل الامام ركعتي الفجر بصلحها ولا تعاد الاقامة لان تكرارها غير مشروع اذ لم يقطعها قاطع من كلام كثيرا وعمل كثير بما يقطع المجلس في سجدة التلاوة اه (قوله تعدد) ويكره له الانتظار قائما ولكن يقعد ثم يقوم اذا بلغ المؤذن حتى على الفلاح انتهى هندية عن المضمرات (قوله في مسجدين) لانه اذا صلى في المسجد الاول يكون مستغلا بالاذان في المسجد الثاني والتغفل بالاذان غير مشروع ولا في الاذان المكتوبة وهو في المسجد الثاني يصلى النافلة فلا ينبغي أن يدعو الناس الى المكتوبة وهو لا يساعد هم فيها اه بدائع (قوله مطلقا) أي عدلا ولا وفي الاشياء ولد الباني وعشيرته اولى من غيرهم اه وسجي في الوقف ان القوم اذا عينوا مؤذنا واماما وكان اصلح مما نصبه الباني فهو اولى وذكره في الفتح عن التوازل وأقره اه مدني (قوله الافضل الخ) أي لقول عمر رضي الله عنه لولا الخليلي لاذنت أي مع الامامة كما قدمناه وفي السراج ان اباحنفة كان يباشر الاذان والاقامة بنفسه (قوله وقد حققناه في الخزان) حيث قال بعدما هنا هذا وفي شرح البخاري لابن حجر وما يكثر السؤال عنه هل بأمر النبي صلى الله عليه وسلم الاذان بنفسه وقد أخرج الترمذي انه عليه السلام اذن في سفر وصلى بأصحابه وجرم به النووي وقواه ولكن وجد في مسند أحمد من هذا الوجه فأمر بل لا فاذن فعمل أن في رواية الترمذي اختصارا وأن معنى قوله اذن امر بل لا كما يقال اعطى الخليفة العالم الفلاني كذا وانما بأمر العطاء غيره اه

* (باب شروط الصلاة) *

أي شروط جوازها ومحتها لاشروط الوجوب كالتكليف والقدرة والوقت ولا شرط الوجود كالقدرة المقارنة للفعل والمراد أيضا الشروط الشرعية لا العقلية كالحياة للعالم ولا الجملة كدخول الدار المعلق به الطلاق (قوله هي ثلاثة انواع الخ) كذا أقره في السراج وبيان ذلك أن شرط الانعقاد ما يشترط وجوده في ابتداء الصلاة متقدما عليها او مقارنا لها سواء استقر الى آخرها ام لا فالوقت والخطبة متقدمان عليها والنية والتحريرة مقارنان لها وأما شرط الدوام فهو ما يشترط وجوده في ابتداء الصلاة مستقرا الى آخرها وأما شرط البقاء فقد فسره في السراج بما يشترط وجوده حالة البقاء ولا يشترط فيه التقدم ولا المقارنة اه أي فتد بوجوده التقدم والمقارنة وقد لا يوجد ولا ينبغي أن هذه الاقسام متداخلة

وبينها عموم وخصوص مطلق فمقتضى في الطهارة والستر والاستقبال فأنها من حيث اشتراط وجودها في ابتداء الصلاة شرط انعقاد ومن حيث اشتراط دوامها أيضا شرط دوام ومن حيث اشتراط وجودها في حالة البقاء شرط بقاء وتجتمع أيضا في الوقت بالنسبة إلى صلاة الصبح والجمعة والعيد فإنها يشترط في ابتدائها وانتهائها وحالة البقاء حتى لو خرج قبل تمامها بطلت وينفرد شرط الانعقاد عن شرط الدوام وعن شرط البقاء في الوقت بالنسبة إلى بقية الصلوات فإنه شرط انعقاد فقط إذ لا يشترط دوامه ولا وجوده حالة البقاء وينفرد شرط البقاء في القراءة فإنه يحدث في أثناءها ويستمر إلى انتهائها ومثلها رعاية الترتيب في فعل غير مكرر كالقعدة الأخيرة حتى لو تذكرك سجدة صليبة أو تلاوية فأتى بها بعد القعدة لزمه أعادتها (قوله فإنه ركن في نفسه الخ) كذا في القهستاني واعترض بأن الركن ما كان داخل الماهية والشرط ما كان خارجا عنها وبينهما تناف ولا وجه تخصيص كونه شرطا في غيره بسبب وجوده في كل الأركان تقدير الان كل ركن كذلك نعم قسموا الركن إلى أصلي وزائد وهو ما قد يسقط بلا ضرورة ومثلوا بالقراءة فإنها تسقط عن المقتدى فسميت ركنا في حالة وزائد في حالة أخرى لأن الصلاة ماهية اعتبارية فيجوز أن يعتبرها الشارع نارة بأركان وأخرى بأقل منها (قوله لوجوده) أي القراءة وذكر باعتبار الشرط وهو أنه لكونه شرطا (قوله لم يجز اختلاف الأئمة) أي ولو في التشهد لعدم وجود الشرط فيه ولا يقال أنه مفقود في المأموم لأنه موجود حكما لأن قراءة الإمام له قراءة ط (قوله ثم الشرط الخ) أي بالسكون وجمعه شروط وأما بالفتح فجمعه أشراف ومنه فقد جاء أشرافها وقد فسر الأول في القاموس بالزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه والثاني بالعلامة وهما مقتضاه أن الأول لا يفسر لغة بالعلامة وهو ظاهر الصحاح أيضا والمنقول في كتب الفقه عن اللغة خلافه ولعل الفقهاء وقفوا على تفسيره بذلك وبعضهم عبر بالشرائط واعترض بأنه جمع شريطة وهي مشقونة الأذن ووقع في النهر هنا وهم فاجتنبه (قوله ولا يدخل فيه) اعلم أن المتعلق بالشيء إما أن يكون داخلا في ماهيته فيسمى ركنا كالركوع في الصلاة وأخارجا عنه فاما أن يؤثر فيه كعقد النكاح للعل فيسمى عنه أو لا يؤثر فاما أن يكون موصلا إليه في الجملة كالوقت فيسمى سببا ولا يوصل إليه فاما أن يتوقف الشيء عليه كالوضوء للصلاة فيسمى شرطا ولا يتوقف كالأذان فيسمى علامة كما بسطه البرجندى فكان عليه أن يزيد ولا يؤثر فيه ولا يوصل إليه في الجملة اسماعيل (قوله هي ستة) ذكر القهستاني أنها أكثر من عشرة فإن منها القراءة على ما مر وتقدم بها على الركوع والركوع على السجود ومراعاة مقام الإمام والمقتدى وعدم تذكرا الفاتنة لذى ترتيب وعدم محاذاة امرأة اه قلت وكذا منها الوقت كما مر قال في الإمداد وقد ترك ذكره في عدة من المعبرات كالقدوري والهمام والهداية والكثير مع ذكرهم له أول كتاب الصلاة وكان ينبغي إهم ذكره هنا ليتنبه المتعلم على أنه من الشروط كما في مقدمة أبي الليث ومنية المصلي وكذا يشترط اعتقاد دخوله فلو شك لم تصح صلاته وإن ظهر أنه قد دخل اه (قوله لدخول الأطراف الخ) علة لتفسير البدن بالجسد تفسيره مراد لأن البدن اسم لما سوى الرأس والأطراف كاليد والرجل (قوله لأنه أغلظ) لأنه ليس له قليل يعني عنه بخلاف الخشب قال ط وانما صرف الماء الكافي لاحتوائهما للخشب لأجل تحصيل الطهارة المائية في الخشب والتراية في الحدث (قوله كذلك) أي بنوعيه وهما الغليظة والخفيفة ح (قوله ونوبه) أراد ما لا يلبس البدن فدخل القطن والكتف والخلف والنعل ط عن المحوى (قوله وكذا ما) أي شيء متصل به يتحرك بحركته كمنديل طرفه على عنقه وفي الآخر نجاسة مانعة أن يتحرك موضع النجاسة بحركات الصلاة منع والا لا بخلاف ما لم يتصل كباط طرفه نجس وموضع الوقوف والجهة طاهرة فلا يمنع مطلقا فأداه ح عن الشرنبلالي (قوله كصبي) أي وكسقف وظلة وخيمة نجسة تصيب رأسه إذا وقف (قوله أن لم يستمسك) الأولى حذف أن وجوابها لأنه تمثيل للعمول الحق التعبير أن يقول كصبي عليه نجس لا يستمسك بنفسه ط (قوله والا لا) أي وإن كان يستمسك بنفسه لا يمنع لأن حمل النجاسة حينئذ ينسب إليه لا إلى المصلي (قوله كنجس) تنظير لا تمثيل أي فإن النجاسة أيضا تنسب إلى المحول لا إلى المصلي ولو كان تمثيلا لزم اشتراط أن يكون النجس مستمسكا بنفسه بأن لا يكون زنا مثلامع أنه غير نجس حقيقة فلو حمل المصلي جنبه لا يمنع صلاته مطلقا لأن نجاسته حكمية فافهم (قوله وكذب ان شقفه) لو قال وكذب أن لم يسلم منه ما يمنع الصلاة لكان أولى لأنه لو علم عدم السيلان أو سال

قوله ووقع في النهر الخ أي حيث قال الشروط جمع شرط محركا بمعنى العلامة لغة اه منه

وهو القراءة فإنه ركن في نفسه شرط في غيره لوجوده في كل الأركان تقديره ولذا لم يجز اختلاف الأئمة ثم الشرط لغة العلامة اللازمة وشرعا ما يتوقف عليه الشيء ولا يدخل فيه (هي ستة طهارة بدنه) أي جسده لدخول الأطراف في الجسد دون البدن فليحفظ (من حدث) بنوعيه وقدمه لأنه أغلظ (ونجس) مانع كذلك (ونوبه) وكذا ما يتحرك بحركته أو بهت حامله كصبي عليه نجس أن لم يستمسك بنفسه منع والا لا كنجس وكذب ان شقفه

منه دون القدر المانع لا يطل الصلاة وان لم يشدغه أعاده ح وقد مناهوه قبيل فصل البثر من الحلية وبثريه
 مافي البحر عن الظهيرية لو جلس على المصلي صبي نوبه نجس وهو يستسك بنفسه أو حمام نجس جازت صلاته لان
 الذي على المصلي مستعمل للنجس فلم يصير المصلي حاملا للنجاسة اه اقول والظاهر ان مسألة الكلب مبنية
 على ارجح التصحيحين من انه ليس بنجس العين بل هو طاهر الظاهر كغيره من الحيوانات سوى الخنزير فلا ينجس
 الا بالموت ونجاسة باطنه في معدنها فلا يظهر حكمها كنجاسة باطن المصلي كالمصلي حاملا يضة مذرة صار
 مجهاد ما جاز لانه في معدنه والثاني مادام في معدنه لا يهبط له حكم النجاسة بخلاف ما لو حمل قارورة مضمومة
 فيها بول فلا تجوز صلاته لانه في غير معدنه كما في البحر من المخط (قوله في الاصح) رذآن يقول يمنع الصلاة
 مطلقا كما في البحر وكانه مبنية على نجاسة عينه اه ح (قوله ومكانه) فلا تمنع النجاسة في طرف البساط
 ولو صغيرا في الاصح ولو مكان رقيقا وبسطه على موضع نجس ان صلح سائر اللعورة تجوز الصلاة كما في البحر
 عن الخلاصة وفي القنية لوصلي على زجاج يصف ماتحته قالوا جعيا يجوز اه وأما الوصلي على لبنة أو أجرة أو
 خشبة غليظة أو ثوب مخيط مضرب أو غير مضرب فمسألة في الكلام عليه في باب مفسدات الصلاة ان شاء الله
 تعالى (قوله اي موضع قدميه) هذا باتفاق الروايات بحر وأما أنه لو كانت تقع ثيابه على أرض نجسة
 عند السجود لا يضرب (قوله ان رفع الاخرى) أي التي تحتها نجاسة مانعة (قوله اتفقا في الاصح)
 وفي رواية عن الامام لا يشترط طهارة موضع السجود اه ح أي بناء على رواية جواز الاقتصار على الاتف
 في السجود فلا يشترط طهارة موضع الاتف لانه أقل من الدرهم كما في شرح المنية لكن لو سجد على نجس فعندهما
 تفسد الصلاة وعند أبي يوسف تفسد السجدة فإذا أعادها على طاهر صحت عنده لا عندهما والاول ظاهر
 الرواية كما في الحلية (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية كما في البحر لكن قال في منية المصلي قال في العيون
 هذه رواية شاذة اه وفي البحر وخاراً باليأس أن صلاته تفسد رصحه في العيون اه وفي التره وهو
 المناسب لا طلاق عامة المتون وأما به بكلام الخاتمة قلت وصححه في متن المواهب ونورا الاصلاح والمنية وغيرها
 فكان عليه المعقول وقال في شرح المنية وهو الصحيح لان اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة اتصالها وان كان وضع ذلك
 العضو ليس بفرض (قوله الا اذا سجد على كفه) فيشترط طهارة ماتحته لانه موضع يديه بل لانه موضع
 السجود ط أي كما اذا سجد على كفه وتحتته نجاسة (قوله كما سيجي) أي في سنن الصلاة ح (قوله من
 الثاني) زيادة توضيح قال في التره ولم يذكره في الكتزلان طهارة الثوب والمكان من حدث لا يخطر ببال ولذا قدم
 قوله من حدث ونجس اذ لو أخره لا يقتضي أن يكون قيداً في الكل اه (قوله لانهما ألزم) أي اشتد ملازمة
 للمصلي من الثوب لانه يمكن أن يصلي بدون (قوله والرابع ستر عورته) أي ولو بما لا يحل لبسه كتوب حرير
 وان أمثم بلا عذر كالصلاة في الارض المصوبة وسيد كشرط الستروالساتر (قوله وجوبه عام) أي
 في الصلاة وخارجها (قوله ولو في الخلوة) أي اذا كان خارج الصلاة يجب الستر بحضرة الناس اجماعاً
 وفي الخلوة على الصحيح وأما الوصلي في الخلوة عرياناً ولو في بيت مظلم وله نوب طاهر لا يجوز اجماعاً كما في البحر ثم ان
 الظاهر أن المراد بما يجب ستره في الخلوة خارج الصلاة هو ما بين السرّة والركبة فقط حتى ان المرأة لا يجب عليها
 ستر ما عد ذلك وان كان عورة يدل عليه مافي باب الكراهية من القنية حيث قال وفي غريب الرواية برخص
 للمرأة كشف الرأس في منزلها وحدها فأولى لها لبس ثمار رقيق يصف ماتحته عند محارمها اه لكن هذا
 ظاهر فيما يحل نظره للمحارم أما غيره كبطانها وظهرها هل يجب ستره في الخلوة محل نظر وظاهر الاطلاق نعم
 قتأمل (قوله على الصحيح) لانه تعالى وان كان يرى المستور كما يرى المكشوف لكنه يرى المكشوف تاركاً للادب
 والمستور متأدباً وهذا الادب واجب مراعاته عند القدرة عليه هذا وما ذكره الزيلعي من أن عاتقهم لم يشترطوا
 السترة عن نفسه فذلك في الصلاة كما يأتي بيانه عند ذكر المصنف له فليس فيه تصحيح لخلاف ما هنا فافهم (قوله
 الا لفرض صحيح) ككتفوط واستنجاء وحكي في القنية اقوالاً في تجزؤ للاغتسال منفرداً منها انه يكره ومنها
 انه يعذر ان شاء الله ومنها لا بأس به ومنها يجوز في المدة اليسيرة ومنها يجوز في بيت الحمام الصغير (قوله
 وله ليس نوب نجس الخ) نقله في البحر عن المبسوط ثم ذكر أنه في البغية تلخيص القنية ذكره خلافاً قال
 ط ولم يتعرض لحكم تلويثه بالنجاسة والظاهر أنه مكروه لانه اشتغال بما لا يفيد واذا كان مفسداً للثوب

قوله مجعها الملح بالضم وبالهاء المهملة
 خالص كل شيء وصفرة البيض كالحمة
 أو مافي البيض كله اه قاموس
 اه منه
 قوله مضمومة هكذا بخطه بالضاد
 المجع وصوابه بالصاد المهملة أي
 مسدودة بالصام بالكسر كما يؤخذ
 من القاموس اه معجبه

في الاصح (ومكانه) أي موضع
 قدميه او احدهما ان رفع الاخرى
 وموضع سجوده اتفقا في الاصح
 لا موضع يديه وركبتيه على الظاهر
 الا اذا سجد على كفه كما سيجي
 (من الثاني) أي ان ثبت لقوله تعالى
 وثيابك فطهر فمدنه ومكانه أول
 لانهما ألزم (و) الرابع (ستر عورته)
 فوجوبه عام ولو في الخلوة على
 الصحيح الا لفرض صحيح وله لبس
 نوب نجس في غير صلاة

مطلب
 في ستر العورة

حرم وما في ح لا يقول عليه اه وقد مر في الاستصا كراهته بخبره متقدمة فبالثوب اولى قتلونه بلا حاجة
اشد في الاولوية (قوله للرجل) احتراز عن المرأة الامة والحرة وعن الصبي كما سيأتي (قوله ماتحت
سرتة) هو ماتحت الخط الذي يميز بالسرة ويدور على محيط بدنه بحيث يكون بعده عن موقعه في جميع جوانبه على
السواء كذا في البرجندی اه اسماعيل فالسرة ليست من العورة دبر (قوله الى ماتحت ركبته) زاد ما لما
قيل ان ماتحت من الطروف التي لا تصرف جوى فالركبة من العورة لرواية الدارقطني ماتحت السرة الى الركبة
من العورة لكنه محتمل والاحتياط في دخول الركبة ولحديث علي رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم الركبة من العورة ونمائه في شرح المنية (قوله وشرط أجد الخ) هو شرط عنده في صلاة الفرض
لرواية العيصين لا يصلي الرجل في الثوب الواحد ليس على عاتقه منه ثي وعندهنا ستر المتكئين مستحب (قوله
ولو خنثي) قال في النهر الخنثي المشكل الرقيق كالامة والحرة كالخزاة (قوله او مكاتبه) ومثلها المستسعاة التي
اعتق بعضها عند الامام ح (قوله مع ظهرها وبطنها) البطن ما لان من القدم والظهر ما يقابله من المؤخر كذا
في الخزانة وقال الرحق الظهر ما قابل البطن من تحت الصدر الى السرة جوهرة أي ما حاذي الصدر ليس
من الظهر الذي هو عورة اه ومقتضى هذا أن الصدر وما يقابله من الخلف ليس من العورة وأن الثدي ايضا
غير عورة وسيأتي في الحظر والاباحة انه يجوز أن ينظر من أمة غيره ما ينظر من محرمة ولا شبهة انه يجوز النظر
الى صدر محرمة ونديها فلا يكون عورة منها ولا من الامة ومقتضى ذلك انه لا يكون عورة في الصلاة أيضا لكن
في التستر خاتمة لوصلت الامة ورأسها مكشوفة جازت بالاتفاق ولوصلت وصدرها ونديها مكشوف لا يجوز
عندنا كثر مشايخنا اه وقد يقال ان صدر الامة عورة في الصلاة لا خارجها لكنه مخالف للمذكور
في عاتة الكتب من الاقتصار على ذكر البطن والظهر وقد مر تفسيرهما ولا يخفى أن الصدر غيرهما فينبغي
أن يكون المعتمد أنه ليس بعورة مطلقا (قوله وأما جنبها) مجرور في المتن فجعله الشارح بادخال أما مر فوعا
على أنه مبتدأ وحينئذ فهو مفرد لا مثنى كما في بعض النسخ والالفاظ الشارح وأما جنبها اه ح (قوله
تتبع لهما) قال في القنية الجنب تبع البطن ثم مرز وقال الاوجه أن ما يلي البطن يتبع له وما يلي الظهر
يتبع له انتهى وقصد الشارح اصلاح عبارة المتن فان ظاهرها يشعر بأن الجنب عضو مستقل مع انه يتبع لغيره
وتظهر ثمة ذلك فيما يأتي لكن ذكر في القنية ايضا قبل ما مر لورفعت يديها للشرع في الصلاة فأنكشف من
كباريع بطنها أوجنبها لا يصح شروعا اه ومقتضاء أن الجنب عضو مستقل فهو قول آخر الا أن تكون
أو بمعنى الواو تأمل (قوله كما قدرت) أي فوراً قبل اداء ركعتين بعمل قليل وقيد بالقدرة اذ لو عجزت عن السرة
لم تبطل صلاتها كما في البحر (قوله والا) بأن سترت بعمل كثيراً وبعد ركعتين لا تصبح صلاتها بحر (قوله على
المذهب) رد على الزيلعي تبطل الظهيرة حيث قيد الفساد بأداء ركعتين بعد العلم بالعتق فان كثيراً من فروع
المذهب من تقاطر هذه المسألة تدل على عدم اشتراط العلم كما بطله في البحر (قوله ينبغي الخ) أصل البص
لصاحب البحر وأقرمه عليه اخوه صاحب التهر (قوله كما رجحه في الطلاق الدوري) وهو أن يقول لامرأته
ان طلقك فأنت طالق قبله ثلاثا فاذا انجز عليها طلاقا فقد وجد الشرط فيقع الثلاث قبله ووقعها قبله يقتضي
عدم وقوعه فالقول بوقوعه باطل فاذا ألغينا القلبية صار كانه قال ان طلقك فأنت طالق ثلاثا فاذا طلق وقع
عليها واحدة بتخييره وثنان من الثلاث تعليقه ح (قوله حتى شعرها) بالرفع عطف على جميع ح (قوله
النازل) أي عن الرأس بأن جاوز الاذن وقيد به اذ لا خلاف فيما على الرأس (قوله في الاصح) صححه
في الهداية والمحيط والسكا في غيرها وصح في الخاتمة خلافه مع تصحيحه حرمه النظر اليه وهو رواية المتقي
واختاره الصدر الشهيد والاقول اصح وأحوط كما في الحلبة عن شرح الجامع لفقر الاسلام وعليه الفتوى
كما في المعراج (قوله تظهر الكف عورة) قال في معراج الدراية ما نصه اعترض بأن استثناء الكف لا يدل على
أن تظهر الكف عورة لان الكف لغة يتناول الظاهر والباطن ولهذا يقال تظهر الكف وأجيب بأن الكف عرفا
واستعمالا لا يتناول ظهره اه فظهر أن التفریع مبني على الاستعمال العرفي لا اللغوي فافهم (قوله
على المذهب) أي ظاهر الرواية وفي مختلفات قاضي خان وغيرها انه ليس بعورة وأيده في شرح المنية بثلاثة
أوجه وقال فكان هو الاصح وان كان غير ظاهر الرواية وكذا أيده في الحلبة وقال مشي عليه في المحيط وشرح

(وهي الرجل ماتحت سرتة الى ما
تحت ركبته) وشرط أجد ستر أحد
منكبيه ايضا وعن مالك هي القبل
والدبر فقط (وما هو عورة منه عورة
من الامة) ولو خنثي او مدبرة
او مكاتبه او أم ولد (مع ظهرها
وبطنها) اما (جنبها) تتبع لهما
ولو أعتقها مصلية ان استترت
كما قدرت صحت والا لا علت بعته
اولا على المذهب قال ان صليت
صلاة صحيحة فانت حرة قبلها فصلت
بلاقناع نبي في القاء القلبية ووقوع
العتق كما رجحه في الطلاق الدوري
(والخزاة) ولو خنثي (جميع بدنها)
حتى شعرها النازل في الاصح
(خلا الوجه والكفين) تظهر الكف
عورة على المذهب (والقدمين)

قوله ولهذا يقال تظهر الكف اي
بالاضافة الى الكف وجعل بعضهم
الاضافة دليلا على انه ليس من
الكف اذ لو كان من الكف لزم
اضافة الجزء الى كله وفيه نظر لانه
يقال رأس زيد ويد زيد اه منه

على المعتمد وصوتها على الراجح
وذراعيها على المرجوح (وتنمخ)
المرأة الشابة (من كشف الوجه
بين رجال) لانه عورة بل (تنمخ)
الفتنة) كنه وان امن الشهوة لانه
لا غلط ولذا ثبت به حرمة المصاهرة
كما يأتي في الحظر (ولا يجوز النظر
اليه بشهوة)

الجامع لقاضي خان اه واعتمد الشربلاني في الامداد (قوله على المعتمد) أي من أقوال ثلاثة معصية
ثانيها عورة مطلقا ثالثها عورة خارج الصلاة لاقبها أقول ولم يتعرض لظهر القدم وفي التهستاني
عن الخلاصة اختلفت الروايات في بطن القدم اه وظاهره انه لا خلاف في ظاهره ثم رأيت في مقدمة المحقق
ابن الهمام السبكي زاد الفقير قال بعد تصحيح أن انكشاف ربع القدم مانع ولو انكشف ظهر قدمه لم تفسد
وعزاه المصنف القرطبي في شرحها المسمى أعانة الحقير الى الخلاصة ثم نقل عن الخلاصة عن المحيط أن في باطن
القدم روايتين وأن الأصح انه عورة ثم قال أقول فاستفيد من كلام الخلاصة أن الخلاف انما هو في باطن القدم
وأما ظاهره فليس بعورة بلا خلاف ولهذا جزم المصنف بعدم الفساد بانكشافه لكن في كلام العلامة قاسم
إشارة الى أن الخلاف ثابت فيه أيضا فانه قال بعد نقله أن الصحيح أن انكشاف ربع القدم يمنع الصلاة قال لأن
ظهر القدم محل الزينة المنهي عن ابدائها قال تعالى ولا يضرن بأرجلهن ليعلم ما يخفين من زينتهن اه كلام
المصنف (قوله وصوتها) معطوف على المستثنى يعني انه ليس بعورة ح (قوله على الراجح) عبارة البحر
عن الحلبة انه الاشبه وفي النهر وهو الذي ينبغي اعتماده ومقابله ما في النوازل نعمة المرأة عورة وتعلوها القرآن
من المرأة احب قال عليه الصلاة والسلام التسيح للرجال والتصفيق للنساء فلا يحسن أن يسمعها الرجل
اه وفي الكافي ولا تلي جهر الا أن صوتها عورة ومشى عليه في المحيط في باب الاذان بحر قال في الفتح وعلى
هذا الوكيل اذا جهرت بالقراءة في الصلاة فسدت كان متجها ولهذا منعهما عليه الصلاة والسلام من التسيح
بالصوت لاعتلام الامام بسهولة الى التصفيق اه وأقره البرهان الحلبي في شرح المنية الكبير وكذا
في الامداد ثم نقل عن خط العلامة المقدسي ذكر الامام ابو العباس القرطبي في كتابه في السماع ولا يظن من
لا فطنة عنده انما اذا قلنا صوت المرأة عورة انما يريد بذلك كلامها لان ذلك ليس بصحيح فانما يجوز الكلام مع النساء
للأجانب ومحاورتهن عند الحاجة الى ذلك ولا تجزلهن رفع اصواتهن ولا قطعها ولا تليينها وتقطعها
لما في ذلك من استمالة الرجال اليهن وتحريك الشهوات منهم ومن هذا الميجز أن تؤذن المرأة اه قلت وبشير
الى هذا تعبير النوازل بالنعمة (قوله وذراعيها) معطوف على المستثنى ح (قوله على المرجوح) قال
في المعراج عن المبسوط وفي الذراع روايتان والأصح انها عورة اه قال في البحر وصحح بعضهم انه عورة
في الصلاة لا خارجها والمذهب ما في المتن لانه ظاهر الرواية (قوله وتنمخ المرأة الخ) أي تنهي عنه وان
لم يكن عورة (قوله بل تنمخ الفتنة) أي الفجور بها فاموس أو الشهوة والمعنى تمنع من الكشف لنمخ
أن يرى الرجال وجهها فتقع الفتنة لانه مع الكشف قد يقع النظر اليها بشهوة (قوله كنه) أي كما يمنع الرجل
من لمس وجهها وكنهها وان امن الشهوة الخ قال الشارح في الحظر والاباحة وهذا في الشابة أما العجوز التي
لا تشتهي فلا بأس بمسحها ومس يد هان امن اه ثم كان المناسب في التعبير ذكر مسألة المس بعد مسألة
النظر بأن يقول ولا يجوز النظر اليه بشهوة كنه وان امن الشهوة الخ لان كلاما من النظر والمس مما يمنع الرجل
عنه والكلام فيما تمنع هي عنه (قوله لانه أغلط) أي من النظر وهو علة لمنع المس عند امن الشهوة أي
بخلاف النظر فانه عند الامن لا يمنع ط (قوله ثبت به) أي بالمس المقارن للشهوة بخلاف النظر لافترج
الداخل فلا تثبت به حرمة المصاهرة مطلقا ط (قوله ولا يجوز النظر اليه بشهوة) أي الاحتاجة كقاضي
اوشاهد يحكم او يشهد عليها لا تحمل الشهادة وكما طاب يريد نكاحها فينظر ولو عن شهوة بنية السنة لا قضاء
الشهوة وكذا امر يدشرائها او مداواتها الى موضع المرض بقدر الضرورة كما سيأتي في الحظر والتقيد
بالشهوة فيفيد جوازها بدونها لكن سيأتي في الحظر تقيد بالضرورة وظاهره الكراهة بلا حاجة داعية قال
في الساترخانية وفي شرح الكرخي النظر الى وجه الاجنبية الحرة ليس بحرام ولكنه يكره لغير حاجة اه (قوله
بشهوة) لم أر تفسيرها هنا والمذكور في المصاهرة انه فيمن يتشرب بالانتشار أو زيادته ان كان موجودا وفي المرأة
والفساق يميل القلب والذي تفيده عبارة مسكين في الحظر أنها يميل القلب مطلقا ولعله الانسب هنا اه ط
قلت يؤيده ما في القول المعبر في بيان النظر لسيدى عبد الغنى بيان الشهوة التي هي مناط الحرمة
أن تحرك قلب الانسان ويميل بطبعه الى اللذة وربما انتشرت آفته ان كثرت الميلان وعدم الشهوة أن لا تحرك
قلبه الى شيء من ذلك بمنزلة من نظر الى ابنه الصبي الوجه وابنته الحسناء اه وسيأتي تمام الكلام على ذلك

مطلب
في النظر الى وجه الامرد

في كتاب الخطر والاباحة (قوله كوجه امرد) هو الشاب الذي طر شاربته ولم تنبت لحية قاموس قال في الملتقط
الغلام اذا بلغ مبلغ الرجال ولم يكن صبيحا فحكمه حكم الرجال وان كان صبيحا فحكمه حكم النساء وهو عورة من
فرقه الى قدمه قال السيد الامام ابو القاسم يعني لا يحل النظر اليه عن شهوة واما الخلوة والنظر اليه لاعتق
شهوة لا بأس به ولهذا لم يؤمر بالنقاب اه اقول وهذا شامل لمن نبت عذاره بل بعض الفتاة يفضل على
الامرء خالي العذار والطاهر ان طرور الشارب وبلوغه مبلغ الرجال غير قيد بل هو بيان لغايته وان ابتداءه من
حين بلوغه سنا تشبه النساء اولو كان صغيرة لاشتهيت فيه للرجال والمراد من كونه صبيحا ان يكون جديلا
بحسب طبع الناظر ولو كان اسود لان الحسن يختلف باختلاف الطبائع ويستفاد من تشبيه وجه المرأة بوجه
الامرء ان حرمة النظر اليه بشهوة اعظم اعمالا من خشية الفتنة به اعظم منها ولانه لا يحل بحال بخلاف المرأة
كما هو في الزنى واللواط ولذا بالغ السلف في التنفير منهم وسموهم الاتان لاستقذارهم شرعا قال بعضهم
قال ابن القطان اجعوا على انه يحرم النظر الى غير الملتحي بقصد التلذذ بالنظر وتمتع البصر بمحاسنه واجعوا على
جوازها بغير قصد اللذة والناظر مع ذلك آمن الفتنة (قوله فانه يحرم الخ) اتي بالقضاء لانه دليل على المن لان
اذا حرم مع الشك في وجودها ففي وجودها بالفعل اولى ح (قوله كما اعتد الكمال) أي بناء على ما يظهر
من عبارته المنقولة عقب هذا بقوله قال الخ وكان المناسب ان يقول حيث قال (قوله لا عورة للصغير جدا)
وكذا الصغيرة كما في السراج فيباح النظر والمس كما في المعراج قال ح وفسره شيخنا باني اربع فناد ونها ولم
ادر لن عزاء اه اقول قد يؤخذ مما في جنائز الشرب ليلية ونصه واذا لم يبلغ الصغير والصغيرة حد الشهوة
يفسهما الرجال والنساء وقدره في الاصل بان يكون قبل ان يتكلم اه (قوله ثم تغلط) قيل المراد انه يعتبر
الدر وما حوله من الاليتين والقبل وما حوله يعني انه يعتبر في عورته ما غلط من الكبير ويحتمل انهما قبل ذلك
من الخفف فالتنظر اليه ما عند عدم الاشتباه اخف اليه ما من النظر بعد وليحذر ط (قوله ثم كالج) أي
عورته تكون بعد العشرة كعورة البالغين وفي النهر كان ينبغي اعتبار السبع لاهرها بالصلاة اذا بلغها هذا
السنن اه ط اقول سيأتي في الخطر ان الامة اذا بلغت حد الشهوة لا تعرض على السبع في ازار واحد
يستر ما بين السرّة والركبة لان ظهرها وبطنها عورة اه فقد اعطوها حكم البالغ من حين بلوغ حد الشهوة
واختلفوا في تقدير حد الشهوة فقيل سبع وقيل تسع وسيأتي في باب الامامة تصحيح عدم اعتباره بالسنن بل
المعتبر ان تصلح للجماع بان تكون علة خضمة وهذا هو المناسب اعتباره هنا فتدبر (قوله الى خمسة عشر)
صوابه خمس عشرة لان المعدود مؤنث مذكور اه ح ولا يخفى ان الغاية غير داخله والافهوب بالغ بالسنن
فلا يحل له النظر والدخول لانه مكلف كما لو بلغ بالاحتلام ولو فيما قبل ذلك (تمة) سيأتي في الخطر ان الذمية
كالرجل الاجنبي في الاصح فلا تنظر الى بدن المسئلة وان كل عضو لا يجوز النظر اليه قبل الانفصال لا يجوز بعده
كشعر عاتيه وشعر رأسها وعظم ذراع حرمة مئة وساقها وقائمة ظفر رجلها دون يديها وان النظر الى ملاءة
الاجنية بشهوة حرام وسيأتي تمام الفوائد المتعلقة بذلك هناك (قوله ويمنع الخ) هذا تفصيل ما جله بقوله
وستر عورته ح (قوله حتى انعقادها) منصوب عطف على محذوف أي ويمنع همه الصلاة حتى انعقادها
بالحاصل انه يمنع الصلاة في الابتداء ويرفعها في البقاء ح (قوله قدر اداء ركن) أي يستتبه منية قال
شارحها وذلك قدر ثلاث تسيجات اه وكأنه قيد بذلك جلالا للركن على القصير منه للاحتياط والا فالعود
لا خير والقيام المشغل على القراءة المستترة اكثر من ذلك ثم ما ذكره الشارح قول أبي يوسف واعتبر محمد
أداء الركن حقيقة والاول المختار للاحتياط كما في شرح المنية واحتزعا اذا انكشف ربيع عضو اقل من قدر
اداء ركن فلا يفسد اتفاقا لان الانكشاف الكثير في الزمان القليل عفو كما لا تنكشف القليل في الزمن الكثير
وعما اذا أدى مع الانكشاف ركنًا فانه قد اتفقوا قال ح واعلم ان هذا التفصيل في الانكشاف الحادث
في أثناء الصلاة أما المقارن لابتدائها فانه يمنع انعقادها مطلقا اتصافا بعد ان يكون المكشوف ربيع العضو وكلام
الشارح يوهم ان قوله قدر اداء ركن قيد في منع الانعقاد أيضا اه (قوله بلاصنعه) فلو به فسدت في الحال
عندهم قنية قال ح أي وان كان اقل من اداء ركن اه وفي الخاتمة اذا طرح المقدى في الزجة أمام
الامام او في صف النساء او مكان نجس او حولوه عن القبلة او طرحوا ازاره او سقط عنه ثوبه أو انكشف

كوجه امرد) فانه يحرم النظر الى
وجهها ووجه الامرد اذا شك
في الشهوة أما بدونها فيباح ولو
جديلا كما اعتد الكمال قال فحل
النظر منوط بعدم خشية
الشهوة مع عدم العورة وفي
السراج لا عورة للصغير جدا ثم
مادام لم يستتبه فقبل ودبر ثم تغلط
الى عشر سنين ثم كالج وفي الاشياء
يدخل على النساء الى خمسة عشر
سنة حسب (ويمنع) حتى انعقادها
(كشف ربيع عضو) قدر اداء ركن
بلاصنعه

عورته ففما اذا تعد ذلك فسدت صلاته وان قل والا فان اذى ركنا فكذلك والا فان مكث بعد ولا قصد
 في قولهم والا فني ظاهر الرواية عن محمد تفسد اه لكن في الخالية ايضا ما يدل على عدم اشتراط قوله بلا صنع
 فانه قال لو تحول الى مكان نجس ان لم يمكث على النجاسة قدر ادى ركن جازت صلاته والا فلا وكذا في منية
 المصلي قال وكذا ان رفع نعليه وعليهما قدر مانع ان اذى معه ما ركنا فسدت وذكر نحو ذلك في الخلية عن الذخيرة
 والبدائع وغيرهما ثم قال والاشبهه الفساد مع التعمد الحاجة كرفع نعله لحرف الضياع ما لم يؤذركا
 كما في الخلاصة وتماه فيما علقناه على البحر (قوله على المعتقد) رد على الكرخي حيث قال المانع في الغليظة
 ما زاد على الدرهم قياسا على النجاسة المغلظة كذا في البحر ح (قوله والغليظة الخ) لا يظهر فرق بينها وبين
 الخضفة الا من حيث ان حرمة النظر اليها اشد وفي الظهيرية ~~حكم~~ العورة في الركبة اخف منه في الفخذ
 فلورأى غيره مكشوف الركبة يتكر عليه برفق ولا ينزاعه ان لم يرفق وفي الفخذ بعنف ولا يضربه ان لم يرفق وفي السوء
 يؤذبه على ذلك ان لم يرفق اه قال في البحر وهو يفيد ان لكل مسلم التعزير بالضرب فانه لم يقبده بالقاضي
 (قوله ما عدا ذلك) افراد اسم الاشارة وان تعدد المشار اليه بنا ويل المذكور (تمة) أعضاء عورة الرجل
 ثمانية الاول الذكروما حوله الثاني الاثنيان وما حوله ثالث الدبر وما حوله الرابع والخاص
 الاثنيان السادس والسابع الفخذان مع الركبتين الثامن ما بين السرة الى العانة مع ما يحاذي ذلك من
 الجنبين والظهر والبطن * وفي الامة ثمانية ايضا الفخذان مع الركبتين والاثنان والقيل مع ما حوله والدبر
 كذلك والبطن والظهر مع ما يليهما من الجنبين * وفي الحرة هذه الثمانية ويزاد فيها ستة عشر الساقان مع
 الكعبين والذبيان المنكسران والاذنان والعضدان مع المرفقين والذراعان مع الرسغين والصدر والرأس والشعر
 والعنق وظهرا الكفين وينبغي أن يزاد فيها ايضا الكفتان ولا يجعلان مع الظهر عضوا واحدا بل لئلا
 جعلوا ظاهر الامة عورة دون كنفها وكذلك بطن القدمين عورة في رواية اى وهى الاصح كما قدمناه عن اعانة
 الحقيير للمصنف قصير ثمانية وعشرين كذا حزره ح قلت وقدمنا عن التارخانية أن صدر الامة ونديها
 عورة وقد منا ايضا عن القنية أن جنبها عورة مستقلة على احد قولين وعليه فتزاد الامة خمسة على الثمانية
 المارة قصيرا عضواؤها ثلاثة عشر والله تعالى أعلم (قوله بالاجزاء) المراد بها الكسور والمصطلح عليها في الحساب
 وهى النصف والربع والنثل الخ مثاله انكشف ثمن نخذه من موضع وعن ذلك الفخذ من موضع آخر يجمع الثمن الى
 الثمن حسبا فيكون وبها فنبيع ولو انكشف ثمن من موضع من نخذه ونصف ثمن ذلك الفخذ من موضع آخر لا يمنع
 ح (قوله والا فبالقدر) أى المساحة فان بلغ المجموع بالمساحة ربع اذناها أى ادى الاعضاء المتكشف بعضها
 كالموا انكشف نصف ثمن الفخذ ونصف ثمن الاذن من المرأة فان مجموعهما بالمساحة اكثر من ربع الاذن التى هى
 ادى العضوين المتكشفين وهذا التفصيل ذكره ابن ملك في شرح الجمع موافقا لما فى الزيادات وقوله في البحر انه
 تفصيل لا دليل عليه ممنوع كما حقيقته في النهر ح قلت وعلى هذا التفصيل اعنى اعتبار ربع ادى الاعضاء
 المتكشفة لاربع مجموعها مشى في القنية والخلية وشرح الوهبانية والامداد وشرح زاد الفقير للمصنف خلافا
 للزيلعي وان تبعه في الفخ والبرق قدبر وقدأ وفتحنا ذلك فيما علقناه على البحر (قوله عن غيره) أى عن رؤية
 غيره من الجوانب لامن الأسفل وقوله ولو حكما أى ولو كانت الرؤية حكمية كما في المكان المظلم والمكنان
 الخالى فان العورة فيها امرئية حكما فيشترط سترها فيه ولا يصح كون المعنى ولو كان الستر حكما لانه يصير المعنى
 يشترط ستر العورة ولو كان ذلك الستر المشروط حكما واذا ستر العورة في الظلمة ثوب كان ذلك سترا حقيقة
 وحكما لا في حكم الشرع فقط فافهم (قوله به يفتى) لانه روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف نصا أنه لا تفسد
 صلاته كما في المنية وغيرها (قوله فلورأها من زيقه) أى ولو حكما بأن كان يجبت لو نظر رآها كما في البحر وزيق
 القميص بالكسر ما أحاط بالعنق منه قاموس (قوله وان كره) لقوله في السراج فعلية أن يزعم لما روى عن سلة
 ابن الاكوع قال قلت يا رسول الله أصلى في قميص واحد فقال زره عليك ولو بشوكة بجر ومضاده الوجوب
 المستلزم تركه للكرهه ولا ينافيه ما مر من نههما على انها لا تفسد فكان هذا هو المختار كما في شرح المنية وتماه
 فيما علقناه على البحر (قوله لا يصف ما تحت) بأن لا يرى منه لون البشرة احترازا عن الرقيق ونحو الزنجاج
 (قوله ولا يضرب ما تحت) أى بالآلية مثلا وقوله وتشكله من عطف المسبب على السبب وبعبارة شرح المنية

(من) عورة (غليظة او خفيفة)
 على المعتقد (والغليظة قبل ودبر
 وما حوله) والحقفة ما عدا
 ذلك من الرجل والمرأة وتجمع
 بالاجزاء لوفى عضو واحد والا
 فبالقدر فان بلغ ربع اذناها كاذن
 منع (والشرط سترها عن غيره)
 ولو حكما كمكان مظلم (لا) سترها
 (عن نفسه) به يفتى فلورأها من
 زيقه لم تفسد وان كره (وعادم
 سائر) لا يصف ما تحت ولا يضرب
 التصاقه وتشكله

أما لو كان غليظا لا يرى منه لون البشرة الا انه التصق بالعضو وتشكل بشكله فنصار شكل العضو مريبا فينبغي
 أن لا يمنع جواز الصلاة لحصول السترة اه قال ط واطر هل يحرم النظر الى ذلك المتشكل مطلقا وحيث
 وجدت الشهوة اه قلت سنتكلم على ذلك في كتاب الحظر والذي يظهر من كلامهم هناك هو الاول (قوله
 ولو حريرا) نعميم للساتر قال في الامداد لان فرض السترة أقوى من منع لبس الحرير في هذه الحالة (قوله او ماء
 كدرا) اي بحيث لا ترى منه العورة (قوله ان وجد غيره) قيد في عدم اجزاء السترة بالصافي ومفهومه
 أنه ان لم يجد غيره وجب السترة وكنه لان فيه تقليل الانكشاف اه ح قلت ومفهومه ايضا كما اقتضاء
 سياق الكلام في عدم السترة انه لا يجوز في الماء الكدر اذا وجد سائر ما مع أن كلام السراج والبحر يفيد الجواز
 مطلقا ثم رأيت صاحب التهر صرح بذلك حيث قال ان الفرق بين الصافي وغيره يؤذن بأن له ثوبا اذا العادم
 له يستوى في حقه الصافي وغيره اه لكن قوله يستوى فيه الصافي وغيره فيه نظر لانه اذا جاز السترة بالماء
 الكدر مع القدرة على ساتر غيره صار ساتر حقيقة فيتعين عند العجز عن ساتر غيره لان الماء الصافي غير ساتر
 والابحار عند عدم العجز هذا وذكر في البحر أنه لا يصح تصوير الصلاة في الماء الا في صلاة الجنائزة وعلله في النهر
 بأنه اذا كان له ثوب وصل في الماء الكدر لا يجوز له الايماء للفرض أي قدرته على أن يصل خارج الماء بالثوب
 بركوع وسجود لكن قال الشيخ اسماعيل ولي في الكلامين نظرا لمكان تصوير ركوعه وسجوده في الماء الكدر
 بحيث لا يظهر من بدنه شيء اذا سجد منافذه بل ما فعله الغطاس في استخراج الغريق يبلغ من ذلك اه أقول
 ان فرض امكان ذلك فقد يقال لا يفي ذلك ساتر الا انه حين سجوده وارتفاع الماء فوقه لا يصير مستورا وبصر
 كما لو صلى عريا فان تحت خيمة مستورة الجوانب كلها وفي مكان مظلم او كالودخل في كيس مثلا وصل في فيه فان
 الظاهر أنه لا يصح صلاته بخلاف ما لو أخرج رأسه من الكيس وصل لانه يصير مستورا كما لو وقف في الماء الكدر
 ورأسه خارج وصل على الجنائزة ثم رأيت في الحاوي الزاهدي من كتاب الكراهية والاستحسان مانعه
 والمريض اذا لم يخرج رأسه من الحاف لا يجوز صلاته لانه كالعمى اه أي اذا صلى تحت الحاف وهو
 مكشوف العورة بالايماء لا يصح لانه غير مستور العورة وهذا يؤيد ما بحثناه في مسألة الكيس ولقد الحمد
 والحاصل أن الشرط هو سترة عورة المصلي لاستدات المصلي فن اختفى في خلوة وظلمة او خيمة وهو عريان فذاته
 مستورة وعورته مكشوفة وذلك لا يسمى ساترا ومثله لو غطس في ماء كدر فتمل (قوله وهل تكفيه الظلمة الخ)
 لا يظهر لهذا الكلام ثمة لانه حيث فقد الساتر صلى كيف كان أي في ظلمة او في ضوء ولعل مراده ما ذكره في البحر
 وعبارته والافضل أن يصل قاعا بيت أو صحراء في ليل او نهار قال ومن المشايخ من خصه بالنهار ما بالليل
 فيصل قاعا لان ظلمة الليل تستر عورته وردبانه لا عبرة بها وردبها لفرق بين حالة الاختيار والاضطرار اه ط
 (قوله في جمع الانهر) هو شرح المتقي لشعبي زاده ح (قوله كما في الصلاة) كذا قاله في منية المصلي قال
 في البحر فعليه يختلف في الرجل والمرأة فهو يفتش وهي تتورك (قوله وقبل ماذارجلية) أي ويضع يديه على
 عورته الغليظة والاول اولى لانه اكثر سترامع ما في هذا من امتد الرجلين الى القبلة بحر وحلية لكن في شرح
 المنية الكبير أن الثاني اولى لزيادة الستر فيه وهو المذكور في شروح الهداية وغيرها اه قلت وهو الصواب
 لأن من جعل مقعده على رجلية كما في تشهد الصلاة تظهر عورته الغليظة حالة الايماء للركوع والسجود اكثر
 ممن جعل مقعده على الارض كما هو محسوس مشاهد ولو جلس مترعيا يظهر منه القبل فلذا اغتفروا متى
 رجلية نحو القبلة فلا جرم انه مشى عليه شرع الهداية وغيرهم كصاحب الذخيرة والسراج والدرر والبتين
 ونورا لايضاح والخلاف في الاولوية كما لا يخفى ونبه عليه في النهر (قوله وقائما بايماء) كذا في القهستاني
 عن الزاهدي ونقله في البحر عن ملتقى البصار وقال وظاهر الهداية انه لا يجوز ثم ذكر بعد نحو ورقة بختار رجبه
 ما في الهداية والبحث مأخوذ من الحلية فراجعه وقال في البحر أيضا وينبغي أن يكون هذا دون الرابع في الفضل
 أي دون القيام بركوع وسجود للاختلاف في صحتهم وان كان ستر العورة في الرابع اكثرا اه قلت فكان
 الاولى للشارح تأخير عن الرابع ليكون الذكر في الاربعة على وفق الترتيب في الافضلية (قوله لان السترة أهم
 الخ) اي لانه فرض في الصلاة وخارجها والاركان فرائض الصلاة لا غير وقد أتى بدلها وانما جاز القيام
 لانه وان تزل عورته الستر فقد كل الاركان الثلاثة بدائع وأراد بالاركان الثلاثة القيام والركوع والسجود

ولو حريرا او طينا يفي الى تمام
 صلاته او ماء كدرا لا صافيا ان
 وجد غيره وهل تكفيه الظلمة في
 مجمع الانهر بحثنا في الاضطرار
 لا الاختيار (يصل قاعا) كافي
 الصلاة وقبل ماذارجلية (موسيا)
 بركوع وسجود وهو أفضل من
 صلاته (قاعا يركع ويسجد)
 (وقائما) بايماء او (بركوع وسجود)
 لان السترة أهم من اداء الاركان

وطاهره انه لا يجوز الايماء قائم الا في ترك فرض السترة لا تكميل للثلاثة ومن هنا نشأ ترجيح صاحب البصر
والحلية لظاهر ما مر عن الهداية (قوله ولو ابيع له ثوب الخ) في النارة خاتمة ولو كان بحضرته من له ثوب يسأله
فان لم يعطه صلى عريانا ولو وجد في خلال صلاته ثوبا استقبل اه وظاهر لزوم السؤال لكن ينبغي تفسيده
بما اذا غلب على ظنه عدم المنع كما في التيميم (قوله هو الاظهر) كذا في شرح المنية الصغير وقد منافي التيميم
عن الفتح وغيره انه لو وعد بدلو أو ثوب يستحب له التأخير ما لم يحق فوت الوقت عنده وعندهما يجب وان خاف
فوته كما لو وعد بالماء فانه ينتظر انقضاء وقت من ان ظاهر كلامهم ترجيح قول الامام وبه جزم في المنية وتقديم ايضا
انه يشدب راجي الماء ان يؤخر الى آخر الوقت المستحب (قوله كراحي ماء) أي كن رجا حصول الماء فانه
يندب له ان يؤخر الى آخر الوقت المستحب كما مر في التيميم وهذا انتظير لا قياس حتى يرد أن الظاهر قياس مسألة
الثوب على الماء الموعود فيجب الانتظار وان فات الوقت فافهم (قوله وثوب ومكان) فانه اذا رجا وجود
الثوب يؤخر ما لم يحق فوت الوقت كطهارة المكان فنية أي كما اذا كان محبوسا مثلا في مكان نجس ويرجو رجاء
قرب الخروج منه فانه يؤخر ما لم يحق الفوت والظاهر أن هذا التأخير مستحب ايضا كتنظيف المارة (قوله
ينبغي ذلك) أي قياسا على الماء والبحث للبحر وتبعه في النهرو قال ولم يذكره وأقول قد مناه المسألة منقولة عن
السراج وأن فيها قولين وفي تيمم مواهب الرحمن ويجب أن يشتري الماء والثوب قبل الثمن ان فضل عن نفقته
لا زيادة عن فاحش ولله الحمد (قوله ليس بأصلي الخ) أي ليس بأصلي النجاسة وانما المراد ما نجاسته عارضة
كالبول والدم كما في النهركن في كون جلد الميتة نجس الاصل فطران نجاسته عارضة بالموت تأمل (قوله فانه
لا يستبرئه فيها) لان نجاسته اغلظ لعدم ذوالها بالماء بجر (قوله بل خارجها) ظاهره وجوب الاستبرئه حيث لم يجد
غيره وقد مر أول الباب أن له لبس ثوب نجس في غير صلاة (قوله نذب صلاته فيه) أي بالقيام والركوع
والسجود ح (قوله وبجاز الائمة كما مر) أي عاريا بأن فعل احدي الصور الاربع السابقة ولو قال وبجاز
أن يفعل كما ترك كان أولى ط أي لا يعض تلك الصور لايماء فيها (قوله واستحسنه في الاسرار) لكن نازعه
في الفتح (قوله اذا الربع كالكل) أي يقوم مقامه في حواضع كما في حلق المحرم ربع رأسه وكما في كشف العورة
(قوله وهذا اذا لم يجد الخ) فان وجد في صورتين وجب استعماله كما في البصر (قوله فيحتم لبس اقل
نوبه نجاسة) تتبع فيه صاحب النهرو ليس على اطلاقه لما في الحلية ان كانت النجاسة في كل منهما غليظة فقالوا
ان لم تبلغ في كل منهما الربع تخير والمستحب الصلاة في اقلهما نجاسة وان بلغت الربع في احدهما فقط تعين الآخر
وان زاد عليه في كل منهما ولم تبلغ ثلاثة ارباع تخير وان بلغت في احدهما واستوعبت الآخر تعين ما ربه طاهر
وان كانت النجاسة خفيفة لم أره ومقتضى التخيير على ما مر أن يتخير ما لم يزد في احدهما على ثلاثة ارباعه
او تستوعبه والا تعين ما ربه فصادا طاهر اه وذكر كرموه ح عن الهندية والزبلي والخلاصة (قوله
يلتين) أي بفعل احدهما غير عين لا بفعلهما معا (قوله فان تساوى) أي من حيث المنع من الصلاة بلا
مخرج معتبر وان لم يستويا في قدر النجاسة وقوله واختلفا أي بأن كان ما في احدهما مانعا دون ما في الآخر
او كان ما في كل منهما مانعا للكل ووجد في احدهما مخرج يقفه مقام الكل كطهارة الربع او نجاسته وبهذا
التقرير ينطبق الضابط على ما ذكرناه من الفروع فلذا كانت النجاسة في كل منهما أكثر من قدر الدرهم
لكن لم تبلغ الربع تخير وان كانت في احدهما أكثر من الآخر لتساوي ما في المنع بلا مخرج بخلاف ما اذا بلغت ربع
احدهما لترجمه بأقامتهم الربع مقام الكل وتقرر الباقي ظاهر مما قلنا فافهم (قوله اختار الاخف) تطهيره
جرح لو سجد سال جرحه والا لافانه يصلي قاعدا موميا لان ترك السجود أهون من الصلاة مع الحدث لمولذ
تركه اختيارا في التنفل على الدابة زبلي (قوله لانه لما سقط الخ) الاولى التعليل بقوله عليه الصلاة والسلام
لا تصلي حائض بغير قناع لان تعليله يفهم أن كل ما سقط ستره به ذر لرق كالكتفين والساقين يسهل الصبا وليس
كذلك أفاده ح تأمل وفي أحكام الصغار للاسترواشي وجواز صلاة الصغيرة بغير قناع استحسان لانه
لا خطاب مع الصبا والاحسن أن تصلي بقناع لانها انما تؤمر بالصلاة للتعذر فتؤمر على وجه يجوز أدائها
بعد البلوغ ثم قال المراهقة اذا صلت بغير قناع لا تؤمر بالاعادة استحسانا وان صلت بغير وضوء تؤمر ولو صلت
عريانة تعيد وفي كل موضع تعيد البالغة الصلاة فهي تعيد على سبيل الاعتبار اه (قوله لا يجب) لان مادون

قوله ومكان هكذا يحظه والذي
في نسخ الشارح وطهارة مكان
وهو اظهر تأمل اه محصيه

(ولو ابيع له ثوب) ولو باعارة
(ثبت قدرته) هو الاصح
ولو وعد به ينتظر ما لم يحق فوت
الوقت هو الاظهر كراحي ماء وثوب
وطهارة مكان وهل يلزمه الشراء
بمن مثله فينبغي ذلك (ولو وجد ما)
أي ساترا (كله نجس) ليس بأصلي
بكله ميتة لم يدبغ (فانه لا يستبرئه
فيها) انقضاء قبل خارج جهاز كره الواني
(أو أقل من ربعه طاهر نذب صلاته
فيه) وبجاز الايماء كما مر ورحم محمد
ليه واستحسنه في الاسرار وبه
فالت الثلاثة (ولو) كان (ربعه طاهرا
جلى فيه حقا) اذا الربع كالكل
وهذا اذا لم يجد ما يزيل به النجاسة
او يقللها فيحتم ليس اقل نوبه
نجاسة والضابط أن من اتلى
يلتين فان تساوى اخيرا وان اختلفا
اختار الاخف (ولو وجدت)
الحرة البالغة (ساترا يستبرئ بها
مع ربع رأسها يجب سترهما قالوا
ترك ستر رأسها اعادت بخلاف
المراهقة لانه لما سقط به ذر لرق
فبعد الصبا أولى (ولو) كان يستبرئ
(أقل من ربع الرأس لا) يجب بل
يندب

الربيع لا يعطى له حكم الكل والستر أفضل قليلا لان اكتشاف زيلعي* ومثله في الحلبة عن المحيط والخلاصة والكافي (قوله زاد الحلبي) أى في شرحه الصغير ح (قوله مطلقا) أى سواء كان يستر الربيع أو الاقل ط (قوله فتأمل) اشار الى امكان الجواب بجعل كلام الكمال على غير الرأس لانه أخف بدليل صحة صلاة المراهقة مع كشف الرأس دون غيره أفاده ح اقول والاحسن الجواب بجعل آل في العورة على جنس الافراد لاجنس الاجزاء أى اذا وجد ما يستر بعض أفراد العورة بأن كان يستر أصغرها كالقبل أو الدبر دون أكبرها وجب استعماله بدليل قوله بعده ويستر القبل والدبر الخ وقوله في المعراج ولو وجد ما يستر به بعض العورة ستر القبل والدبر بالاتفاق اه وهو معنى ما في البحر عن المبتنى ان كان عنده قطعة يستر بها أصغر العورات فسدت والا فلا اه وحينئذ فلا منافاة بين كلامهم اذ ليس فيه على هذا الحل ما يقتضى وجوب ستر ما دون ربيع عضون العورة حتى يخالف ما قدمناه عن الزيلعي* والمحيط والخلاصة والكافي من أن ما دون الربيع لا يعطى له حكم الكل وأما قول الحلبي* وان قل فيحتاج لنقل والا فلا يعارض كلام أئمة المذهب اللهم الا أن يراد ما يستر عضوا كاملا كالدبر مثلا والا فلا وجدت المرأة ما يستر ما بين السرة والركبة وعندها خرقه قدر الظفر مثلا يبعد كل البعد الزامها بالستر بها هذا ما ظهر لي من فيض الفتاح العليم (قوله وقبل القبل) لانه يستقبل به القبلة ولانه لا يستر بغيره والدبر يستر باليتين بحر عن السراج (قوله والتعليل) أى للقول الاول بأنه الخش الخ وهو مراد صاحب النهر بقوله والتعليل الثاني لان ما ذكره الشارح أولا ذكره في النهر ثانيا فافهم (قوله بالايماء) عبارة النهر فاعدا بالايماء (قوله تعين ستر القبل) لعدم العلة وهى زيادة الخش في الركوع والسجود أقول وهذا انما يظهر لو تعد متربعا أما لو تعد ما دار عليه الى القبلة أو تعد كما تشهد كما مضى عليه فيما مر تعين ستر الدبر لانه يمكنه جعل الذكروا لخصيتين تحت الفخذين وأما الدبر فانه يتكشف حالة الايماء فيتعين ستره تأمل (قوله ثم نخذه) بالنصب عطف على قول المتن القبل والدبر وعبارة شرح المنية وبقدم في الستر ما هو أغلظ كالسوءتين ثم الفخذ ثم الركبة وفي المرأة بعد الفخذ البطن والظهر ثم الركبة ثم الباقي على السواء اه وأفاد بقوله كالسوءتين أن ستر نحو الالبسة والعانة مثلها ما يقدم على الفخذ فافهم (قوله أو يقللها) كذا في شرح المنية والظاهر تقييده بما يقللها عن الدرهم أو عن ربيع الثوب والا فلا لو كانت أكثر من الدرهم ودون الربع واذا قلها تبقى أكثر من الدرهم لا يجب التقليل لما مر عن الحلبة وغيره من أنه لو له ثوبان لم تبلغ نجاسة كل الربيع بخير فتدبر (قوله لبعده ميلا) صرح به في السراج وأشار به الى أن عدم الوجود يكون حقيقة وحكما (قوله أو اعطش) أى خوفه حالا أو ما لا على نفسه أو على من تلزمه مؤنته فانه لا يلزمه ازالة تلك النجاسة شرح المنية ومثله خوف العدو وعدم وجود ثمنه ونحو ذلك كما في الاحكام عن البيرجندى (قوله صلى معها أو عاربا) أى ان كان الطاهر أقل من ربيع الثوب والاعتبت صلاته به كما مر (قوله ولا إعادة عليه) أى اذا وجد المزيل وان بقي الوقت قهستانى (قوله وينبغي) البحث لصاحب الحلبة وقال ولعلمهم لم يذكره هنا لعل به مما مر في التيمم وتوجه في البحر وغيره فافهم (قوله عن مزيل) أى للنجاسة في مسألة وتساؤله وعن سائر أى للعورة في المسألة التي قبلها (قوله كما مر) أى نظير ما مر في باب التيمم مما ذكره من التفصيل في عدم القدرة على الماء فافهم (قوله ثم هذا للمسافر) الاولى أن يقول وقيدنا بالمسافر وكأنه يشير بهذا الى رده ما في شرح المنية من أن التقييد بالمسافر باعتبار الغالب اذ لا فرق بينه وبين غيره (قوله لان التيمم الخ) اسم أن ضمير الشأن محذوف وللمقيم يتعلق بشرط والجله خبر أن ضمير ملكه للسائر وعبارة القهستانى* هكذا والتقييد بالمسافر لان للمقيم اشتراط طهارة ما يستر العورة وان لم يملكه كافي النظم وغيره اه ح قلت فأسقط الشارح لفظ طهارة وحاصل المعنى انه لا تصح صلاة المقيم بستر نجس وان لم يملك الطاهر بناء على أن المقيم لا يتحقق بحجزة عن الماء وغيره من المائعات المزيله لان المصروع ونحوه مظنة وجود ذلك ولذا لم يحجزه التيمم في المصر لكن هذا قوله وما المتفق به قوله حيث تحقق العجز كما مر ومقتضاه أن يكون هناك فافهم (قوله بالاجماع) أى لا بقوله تعالى وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين فان المراد بالعبادة هنا التوحيد ولا بقوله عليه الصلاة والسلام انما الاعمال بالنيات لان المراد ثوابها ولا تعرض فيه للصحة وتتمامه في ج (قوله وهى الارادة) النية لغة العزم والعزم

لكن قوله (ولو وجد) المكاف

(ما يستر به بعض العورة وجب

استعماله) ذكره الكمال زاد

الحلبي وان قل يقتضى وجوبه

مطلقا فتأمل (ويستر القبل

والدبر) أولا (فان وجد ما يستر

أحدهما) قيل (يستر الدبر) لانه

الخش في الركوع والسجود وقيل

القبل حكاهما في البحر بل ترجح

وفي النهر الطاهر أن الخلاف

في الاولوية والتعليل يفيد أنه

لوصلى بالايماء تعين ستر القبل ثم

نخذه ثم بطن المرأة وظهرها ثم الركبة

ثم الباقي على السواء (واذا لم يجد

المكاف المسافر) ما يزيل به نجاسته

او قل له البعد ميلا او اعطش (صلى

معها) او عاربا (ولا إعادة عليه)

وينبغي لزومها ولو العجز عن مزيل

وعن سائر بفعل العباد كما مر في التيمم

ثم هذا للمسافر لان للمقيم يشترط

طهارة السائر وان لم يملكه

قهستانى (و) الخامس (انية)

بالاجماع (وهى ارادة)

بحسب
النية

هو الارادة الجازمة القاطعة والارادة صفة توجب تخصيص المفعول بوقت وحال دون غيرها أي ترجيح أحد المستويين وتخصيصه بوقت وحال أي كيفية وحالة مخصوصة وبه علم أن النية ليست مطلق الارادة بل هي الارادة الجازمة (قوله المرجحة) نعت للارادة تصدبه تفسيرها ح (قوله أي ارادة الصلاة الخ) لما عترف مطلق النية بين المعنى المراد بها هنا الذي هو من شروط الصلاة والافالنية غير خاصة بالصلاة قال ط والمراد بقوله على الخلوص الاخلاص لله تعالى على معنى انه لا يشرك معه غيره في العبادة اه اقول هذا يوهم انها لا تصح مع الرياء مع أن الاخلاص شرط للثواب لا للعبادة كما سأتى في الفروع انه لو قيل لشخص صل الظهر ولك ديار فصي بهذه النية ينبغي أن يجزيه وأنه لا رياء في الفرائض في حق سقوط الواجب فهذا يقتضي صحة الشروع مع عدم الاخلاص فلي تأمل ثم رأيت الجوى في حواشي الاشياء اعترضه بقوله فيه ان هذا انما يستقيم في عبادة يترتب عليها ثواب لا المنهيات المترتب عليها عقاب اه (قوله لا مطلق العلم الخ) أي ليست النية مطلق العلم بالمنوى أي سواء كان مع قصد و ارادة جازمة أو لا وهذا ارتد على ما عن محمد بن سلمة من انه اذا علم عند الشروع أي صلاة يصلي فهذا القدرية وكذا في الصوم كما وضعه في الدرر قال في الاحكام لكن في المفتاح وشرح ابن ملك ان مراد ذلك القائل أن من قصد صلاة فعلم انها ظهر أو عسر أو نفل أو قضاء يكون ذلك نية فلا يحتاج الى نية اخرى للتعين اذا وصلها بالتحريمة وفيما أورده لم يوجد قصد الى الكفر وهذا القائل لم يدع أن مطلق العلم بشئ يكون نية فلا يرد عليه الاعتراض اه قلت وحاصله أن النية التي هي الارادة الجازمة لما كانت لا تتحقق الا بتصور المراد وعلمه وكان ذلك شرطاً لاعتبارها شرعاً ولازمها لغتها اقصر عليه (قوله والمعتبر فيها عمل القلب) أي أن الشرط الذي تحقق به النية ويعتبر فيها شرعاً العلم بالنية بدهاة الناشئ ذلك العلم عن الارادة الجازمة لا مطلق العلم ولا مجرد القول باللسان والحاصل أن معنى النية المعتبر في الشرع هو العلم المذكور وهذا معنى ما نقل عن ابن سلمة كما قد مناه وأما قولهم لا يصح تفسير النية بالعلم فالمراد به مطلق العلم الخالي عن القصد بقربة الاعتراض المارة فافهم لكن في جعله العلم من أعمال القلب مسامحة لان العلم من الكيفيات النفسانية كما حقق في موضعه (قوله ان خالف القلب) فلو قصد الظهر وتلفظ بالعصر سهواً جزاءه كافي الزاهدي قهستاني (قوله فكيفه اللسان) أي بدلا عن النية واعترضه في الحلبة بأنه يلزم عليه نصب الابدال بالرأى لانه اذا سقط الشرط للجزم فقد يسقط الى بدل كافي التيمم أو بلا بدل كستر العورة وقد يسقط المشروط كافي العاجز عن الطهورين فاثبات أحد هذه الاحتمالات لا بدله من دليل وابن هوننا فلا يجوز اه موضحا وأقره في الجرو يؤيده ما سأتى في الفصل الاتي من أن العاجز عن النطق لا يلزم تحريك لسانه للتكبير والقراءة في الصحيح تعذرا لاصل فلا يلزم غيره الابدال اه وأجاب الجوى بانه صار أصلاً لا بدلاً وأقول نصب الاصل ابلغ من البدل فلا يجوز بالرأى بالاولى ولا يبعد القول بسقوط الاداء عن وصل الى هذه الحالة فان من لا يمكنه معرفة أي صلاة يصلي بنزلة المجنون وسيد ذكر المصنف في باب صلاة المريض انه لو اشتبه على المريض أعداد الركعات أو السجعات لنعاس يلحقه لا يلزمه الاداء (قوله أن يعلم عند الارادة الخ) قال الزبلي وأدناه أن يصير بحيث لو سئل عنهامكنه أن يجيب من غير فكر اه واعترضه في البصر بأن هذا قول ابن سلمة ومقتضاه لزوم الاستحضار في أثناء الصلاة وعند الشروع والمذهب جوازها بنية متقدمة بشرطها المتقدم وان لم يقدر على الجواب بلا تفكر اه اقول أنت خير بما قد مناه بأن قول ابن سلمة هو لزوم الاستحضار عند الشروع وليس في كلام الزبلي اشتراط ذلك بل هو بيان لأدنى العلم المعتبر في النية اللازم لها سواء تقدمت أو قارنت الشروع ولدفع هذا التوهم قال الشارح عند الارادة أي النية ثم رأيت ط نية على ذلك (قوله وتكون بلفظ الماضي) مثل نويت صلاة كذا (قوله لانه) أي الماضي (قوله في الانشآت) كاعتقود والفسوخ ط (قوله ونصح بالخال) أي المضارع المنوى به الحال مثل أصلي صلاة كذا (قوله وقيل سنة) عزاء في التحفة والاخبار الى محمد وصرح في البدائع بأنه لم يذكره محمد في الصلاة بل في الحج فحملوا الصلاة على الحج واعترضهم في الحلبة بما ذكره جماعة من مشايخنا من أن الحج لما كان مما يجتد وتقع فيه العوارض والموانع ويحصل بأفعال شاقة استحب فيه طلب التيسير والتسهيل ولم يشرع مثله في الصلاة لأن وقتها يسير اه فهذا صريح في نفي قياس الصلاة على الحج اه وأقره

المرجحة لأحد المتساويين أي ارادة الصلاة لله تعالى على الخلوص (لا) مطلق (العلم) في الاصح ألا ترى أن من علم الكفر لا يكفر ولو نواه يكفر (واعتبر فيها عمل القلب) فلا عبرة للذكر باللسان ان خالف القلب لانه كلام لانية الا اذا عجز عن احضاره له موم أصابته فكيفه اللسان مجتبي (وهو) أي عمل القلب (ان يعلم) عند الارادة (بدهاة) بل تأمل (أي صلاة يصلي) فلو لم يعلم الا بتأمل لم يجز (والتلفظ) عند الارادة (بها مستحب) هو المختار وتكون بلفظ الماضي ولو فارسي لانه الاغلب في الانشآت وتصح بالخال قهستاني (وقيل سنة)

في البحر وغيره (قوله يعني الخ) اشار به للاعتراض على المصنف بأن معنى القولين واحد سمي مستحبا باعتبار أنه أحبه علما وناوسنة باعتبار أنه طريقة حسنة لهم لا طريقة للنبي صلى الله عليه وسلم كما حرمه في البحر ح (قوله اذ لم ينقل الخ) في الفتح عن بعض الحفاظ لم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم من طريق صحيح ولا ضعيف انه كان يقول عند الافتتاح أصلي كذا ولا عن أحد من الصحابة والتابعين زاد في الحلية ولا عن الائمة الاربع بل المنقول أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا قام الى الصلاة كبر (قوله بل قيل بدعة) نقله في الفتح وقال في الحلية ولعل الاشبه أنه بدعة حسنة عند قصد جمع العزيمة لان الانسان قد يغلب عليه تنفر خاطره وقد استفاض ظهور العمل به في كثير من الاعصار في عامة الامصار فلا حرم أنه ذهب في المبسوط والهداية والكافي الى أنه ان فعله ليجمع عزيمة قلبه فحسن فيندفع ما قيل انه يكره اه (قوله وفي المحيط يقول الخ) هذا مقابل قوله ويكون بالنظر المانعي الخ وأشار بقوله كما سيجي في الخ أي من أنه يقول فيه اللهم اني اريد الحج فيسرد لي وتقبله مني الى أن ذلك مقبوس عليه وقبه ما علمت وقال في الحلية ولو سلم أن ذلك يقيد استثنائها في الصلاة فانما يقيد كونها بهذا اللفظ لا بنحو نوى أو نوى كما عليه عامة المتلفظين بها ما بين عاتني وغيره اه وحاصله أنه خلاف المستفيض فلا يقبل (قوله ولو قبل الوقت) ذكر في الحلية عن ابن هبيرة أنه قال أبو حنيفة وأحمد يجوز تقديم النية للصلاة بعد دخول الوقت وقبل التكبير ما لم يقطعها بعمل اه ثم قال ولم أقف على التصريح باشتراط الوقت وهو ان صح مشكل فان المذهب أن النية شرط لا يشترط مقارنتها فلا يضرب إيجابها قبل الوقت واستصحابها الى وقت الشروع بعد دخوله كغيرها من الشروط اه وتبعه في البحر والنهر أقول ان كان المراد باستصحابها عدم عزوبها عن قلبه الى وقت الشروع كما اقتضاه قوله واستصحابها الى وقت الشروع فففيه أن هذه نية مقارنة والكلام في النية المتقدمة بلا اشتراط استصحابها الى وقت الشروع كما اقتضاه ما نقله الشارح عن البدائع وهذه لا تصح اذا عزبت عنه قبل الوقت لان النية وان لم تشترط مقارنتها للشروع يشترط عدم المنافي لها ولا يخفى أن عدم دخول الوقت مناف لنية فرض الوقت لانه لا يفرض قبل دخول وقته فليتامل (قوله جاز) وأما اشتراطهم عدم الفاصل بين النية والتكبير فالمراد به ما كان من أعمال الدنيا كما في التاتر خاتبة وفي البحر المراد به الفاصل الاجنبي وهو ما لا يليق بالصلاة كالاكل والشرب والكلام لان هذه الافعال تبطل الصلاة قبطل النية وأما المشي والوضوء فليس بأجنبي ألا ترى أن من أحدث في صلاته أنه يفعل ذلك ولا يمنع من البناء اه (قوله ومقاده) أي مفاد ما في البدائع جواز تقديم نية الاقتداء على الوقت كنية الصلاة والمراد بتقديمها على شروع الامام ويأتي تمام الكلام على ذلك ثم ان هذا المفاد ذكره في النهر بحثا وقال ولم أرفه غير ما علمت أي لم يرفه نقلا صريحا غير ما يفيد كلام البدائع (قوله بينهما) أي بين النية والتكبير (قوله وهو كل ما يمنع البناء) أي يمنع الذي سببته الحدث من البناء على ما صلي احترازا عن المشي والوضوء لكن في هذه الكلية نظر لان القراءة تمتع البناء أيضا والظاهر أنها لا تنفصل بين النية والتكبير فالاولى ذكر منع البناء على سبيل الاستيضاح كما نقلناه عن البحر أنفا (قوله وشرط الشافعي قرانها) أي جمعها مع التكبير به قال الطحاوي ومحمد بن سلمة وفي شرح المقدمة الكيدانية للعلامة القهستاني يجب حضور القلب عند التحريمة فلوا شغل قلبه بتفكير مسألة مثلا في أثناء الاركان فلا تستحب الاعادة وقال الباقي لم ينقص أجره الا اذا قصر وقبل يلزمه في كل ركن ولا يؤاخذ بالسهو لانه معفو عنه لكنه لم يستحق ثوابا كما في النية ولم يعتبر قول من قال لا قيمة للصلاة من لم يكن قلبه فيها معه كما في الملتقط والخزانة والسراجية وغيرها واعلم أن حضور القلب فراغه عن غير ما هو ملابس له وهو ههنا العلم بالعمل بالفعل والقول الصادرين عن المصلي وهو غير التفهم فان العلم بنفس اللفظ غير العلم بمعنى اللفظ اه (قوله ولا عبرة بنية متأخرة) لان الجزء الخالي عن النية لا يقع عبادة فلا ينشئ الباقي عليه وفي الصوم جوزت للضرورة جهنسي حتى لو نوى عند قوله الله قبل أكبر لا يجوز لان الشروع يصح بقوله الله فكانه نوى بعد التكبير حلية عن البدائع (قوله الى الركوع) فيه أن الكرخي لم ينص على الركوع ولا غيره وانما اختلفوا في التصريح على قوله في أنه ينتهي الى البناء أو الركوع أو الرفع منه أو القعود أفاده ح (قوله وكفى الخ) أي بأن يقصد الصلاة بلا قيد لنفل أو سنة أو عدد (قوله لنفل) هذا بالاتفاق (قوله وسنة) ولو سنة فجر حتى لو تهاجر كعتين ثم تبين انها

يعني احبه السلف اوسنه علما ونا
اذ لم ينقل عن المصطفى ولا الصحابة
ولا التابعين بل قيل بدعة وفي المحيط
يقول اللهم اني اريد أن أصلي صلاة
كذا فيسرد لي وتقبله مني
وسيجي في الحج (وجاز تقديمها
على التكبير) ولو قبل الوقت
وفي البدائع خرج من منزله يريد
الجماعة فلما انتهى الى الامام كبر
ولم تحضره النية جاز ومفاده جواز
تقديم الاقتداء ايضا فليحفظ (مالم
يوجد) بينهما (فاطعها من عمل
غير لائق بصلاة) وهو كل ما يمنع
البناء ويحرم الشافعي قرانها
فيندب عندنا (ولا عبرة بنية
متأخرة عنها) على المذهب وجوز
الكرخي الى الركوع (وكفى
مطلقية الصلاة) وان لم يقل لله
(لنفل وسنة) رابطة (وزاويح)

مطلب
في حضور القلب والخشوع

قوله عند لعل عقب اه منه

بعد الفجر نأتمن السنة وكذا الوصل أربعاً ووقت الاخير ان بعد الفجر وبه يفتى خلاصة وكذا الاربع المتوى
 بها آخر ظهر اذ ركنه عند الشك في صحة الجمعة فاذا تبين صحتها ولا ظهر عليه نابت عن سنة الجمعة على قول
 الجمهور لانه بلغ الوصف ويبقى الاصل وبه تنأدى السنة كما بسطه في الفتح وأقره في البحر والنهر وهذا بخلاف
 ما لو قام في الظهر الخامسة فضم سادسة لا تنوبان عن سنة الظهر لعدم كون الشروع مقصوداً (قوله على
 المعتمد) أي من قولين صحيحين وانما اعتمد هذا لما في البحر من انه ظاهر الرواية وجعله في المحيط قول عامة
 المشايخ ورجحه في الفتح ونسبه الى المحققين (قوله أو تعينها الخ) لان السنة ما واطب عليها النبي صلى
 الله عليه وسلم في محل مخصوص فاذا أوقعها المصلي فيه فقد فعل النعل المسمى سنة والنبي صلى الله عليه وسلم
 لم يكن ينوي السنة بل الصلاة لله تعالى وتقام تحقيقه في الفتح (قوله والتعين) أي بالنية أحوط أي
 لاختلاف التعصيص بحر (قوله ولا بد من التعيين الخ) فلو فاتته عصر فصلي أربع ركعات عماء عليه وهو
 يرى أن عليه الظهر لم يجز كما لو صلاها قضاء عماء عليه وقد جهله ولذا قال ابو حنيفة فين فاتته صلاة واشتبهت
 عليه انه يصلي الخس ليتيقن اه فتح أي لانه لا يمكنه تعيين هذه الفاتية الا بذلك وفي الاشياء ولا يسقط
 التعيين بنسب الوقت لانه لو شرع فيه مستغفلاً صح وان كان حراماً اه (قوله عند النية) أي سواء تقدمت
 على الشروع أو فارتته فلو نوى فرضاً معيناً وشرع فيه ثم نسي فظنه تطوعاً فأتاه على ظنه فهو على ما نوى كما في
 البحر (قوله فلو جهل الفرضية) أي فرضية الخس الا أنه كان يصليها في مواقيتها لم يجز وعليه قضاؤها
 لانه لم ينو الفرض الا اذا صلى مع الامام ونوى صلاة الامام بحر عن الظهيرية (قوله ولو علم الخ) أي علم
 فرضية الخس لكنه لا يميز الفرض من السنة والواجب (قوله جاز) أي صح فعله (قوله وكذا لو أتم
 غيره الخ) يعني أن من لا يميز الفرض من غيره اذا نوى الفرض في الكل جاز كونه اماماً أيضاً فيصح الاقتداء به
 لكن في صلاة لا سنة قبلها أي في صلاة لم يصل قبلها مثلها في عدد الركعات لانه لو صلى قبلها مثلها سقط عنه
 الفرض وصار ما بعده فلا يصح اقتداء المقترض به (قوله لفرض) متعلق بالتعيين قال في الاشياء
 ولم أر حكم نية الفرض العين في فرض العين وفرض الكفاية في فرض الكفاية وأما المعادة لتكرار واجب فلا شك
 أنها جارية لفرض فعلية ينوي كونها جارية وأما على القول بأن الفرض لا يسقط الا بهاء فلا خفاء في اشتراط
 نية الفرضية اه ونقل البيرى عن الامام السرخسي أن الاصح القول الثاني (قوله انه ظهر) بفتح الهمزة
 مفعول التعيين أو على حذف الجار أي بأنه (قوله قرنه باليوم أو الوقت أولاً) أي لم يقرنه بشئ منهما ومثل
 اطلاقه في هذه الثلاثة ما اذا كان ذلك في الوقت أو خارجه مع علمه بخروجه أو مع الجهل بالمسائل تسع من
 ضرب ثلاثة في ثلاثة أما ان قرنه باليوم بأن نوى ظهر اليوم فيصح في الصور الثلاث كما سيذكر الشارح وأما
 ان قرنه بالوقت بأن نوى ظهر الوقت فان كان في الوقت صح قولاً واحداً وان كان خارجه مع العلم بخروجه
 فيصح أيضاً على ما فهمه الشرنبلالي من عبارة الدرر في حاشيته عليها ان وقت العصر ليس له ظهر فيراد به
 الظهر الذي يقضى في هذا الوقت وان كان خارجه مع الجهل فلا يصح كما في الفتح والخاتمة والخلاصة وغيرها
 وبه جزم المصنف والشارح قياساً على وهو الذي فهمه في النهر من عبارة الزبلي خلافاً لما فهمه منها في البحر
 وهو ما اقتضاه اطلاق الشارح هنا من أنه يصح ونسب في النية عن المحيط انه المختار لكن رده في شرح النية بل
 قال في الحلبة انه غلط والصواب ما في المشاهير من انه لا يصح وأما اذا لم يقرنه بشئ بأن نوى الظهر وأطلق فان
 كان في الوقت ففيه قولان صحيحان قيل لا يصح لقبول الوقت ظهر يوم آخر وقيل يصح لتعين الوقت له ومشى عليه
 في الفتح والمعراج والاشياء واستظهره في العناية ثم قال وأقول الشرط المتقدم وهو أن يعلم بقلبه أي
 صلاة يصلي يحسم مادة هذه المقالات وغيرها فان العدة عليه لحصول التميز وهو المقصود اه وان كان
 خارجه مع الجهل بخروجه في النهر أن ظاهر ما في الظهيرية انه يجوز على الاربع وان كان مع العلم به فبحث
 انه لا يصح وخالفه ط قلت وهو الاظهر لما مر عن العناية وأما اذا نوى فرض اليوم او فرض الوقت فسيأتي
 بأقسامه التسع فافهم (قوله هو الاصح) قبل لقوله أولاً أي اذا نوى الظهر ولم يقرنه باليوم أو الوقت وكان
 في الوقت فالاصح العصة كما في الظهيرية وكذا في الفتح وغيره كما قدمناه وهو ردة على ما في الخلاصة من انه لا يصح
 كإتاه في البحر والنهر لا على ما في الظهيرية فافهم (قوله لكنه يعين الخ) أي يعين الصلاة ويومها اشياء وهذا

قوله أو تعينها هكذا بخطه والذي
 في نسخ الشارح اذ تعينها وهو
 الصواب تأمل اه معصيه

على المعتمد اذ تعينها بوقوعها وقت
 الشروع والتعيين احوط ولا بد
 من التعيين عند النية فلو جهل
 الفرضية لم يجز ولو علم ولم يميز
 الفرض من غيره ان نوى الفرض
 في الكل جاز وكذا لو أتم غيره
 فيما لا سنة قبلها (الفرض) انه
 ظهر أو عصر قرنه باليوم والوقت
 اولا هو الاصح (ولو) الفرض
 قضاء لكنه يعين ظهر يوم كذا

قوله المشاهير هكذا في النسخة
 المجموع منها والذي بخطه كلمة
 أخرى عم سواد الممداد معظم
 يرونها فانطمست اه معصيه

عند وجود المزاحم أما عند عدمه فلا كالوكان في ذمته ظهر واحد فانت فانه يكفيه أن ينوي ما في ذمته من
الظهر الفات وان لم يعلم أنه من أي يوم حلية قافهم (قوله على المعقد) مقابله ما في المحيط من أنه اذا سقط
الترتيب بكتة القوائت تكفيه نية الظهر لا غير اه أي لا يلزم تعيين اليوم قياسا على الصوم (قوله والاسهل
الح) أي فيما اذا وجد المزاحم كظهرين من يومين جهل تعيينهما (قوله لا يشترط ذلك) أي نية أول ظهر أو آخره
بل تكفيه نية الظهر لا غير كما مر عن المحيط (قوله وسيجيء) أي ما صححه القهستاني في آخر الكتاب في مسائل
شقي متنا تعلق الكثر ونقل الشارح هناك عن الاشياء أنه مشكل ومخالف لما ذكره أصحابنا كقاضى خان
وغيره والاصح الاشتراط قلت وكذا صححه في متن الملتقى هناك فقد اختلف التصحيح والاشتراط احوط وبه جزم
في الفتح هنا (قوله وواجب) بالجر عطفا على قوله لنرض وقد عدمه في البحر قضاء ما أقدمه من النقل
والعدين وركعتي الطواف وزاد في الدرر الجنازة لكن في الاشياء والخطبة لا يشترط لهائية الفرضية وان
شرطنا لهائية النية لانه لا يتنفل بها وينبغي أن تكون صلاة الجنازة كذلك لانها لا تكون الا فرضا كما صرحوا
به ولذا لا تعداد فضلا اه ويؤيده نصهم على انه ينوي فيها المصلاة لله تعالى والدعاء للميت ولم يذكر واتعين
الفرضية (قوله انه وزر) اشار الى انه لا ينوي فيه أنه واجب للاختلاف فيه زيلعي أي لا يلزمه تعيين
الوجوب وليس المراد منعه من أن ينوي وجوبه لانه ان كان خفيا ينبغي أن ينويه ليطابق اعتقاده وان كان
غيره لا تضر متلك ذكره في البصر في باب الوتر ثم اعلم أن ما في شرح العيني من قوله وأما الوتر فالاصح أنه يكفيه
مطلق النية مشكل لا نية ظاهره أنه يكفيه نية مطلق الصلاة كالنفل لأن يحمل على ما ذكرناه عن الزيلعي من
اطلاق نية الوتر ولذا قال يكفيه مطلق النية ولم يقل مطلق نية الصلاة وبينهما فرق دقيق ففيه اشارة خفية الى ما
قلنا فتدبر (قوله أو نذر) هو قد يكون منجزا أو معلقا على نحو شفاء مريض أو قدوم غائب فالظاهر
أنه لا بد من تعيينه بذلك لاختلاف اسبابه واختلاف انواع ما علق عليه بدليل عدم الاكتفاء في الفرض
بدون تفصيله بنحو الظهر أفاده ح قلت هذا انما يظهر عند وجود المزاحم كالوكان عليه نذر منجز ومعلق
أو نذر ان علقا على أمرين والافلا كما قدمناه أنضاع الحلية في قضاء الفاتنة قافهم (قوله أو سجود تلاوة)
الا اذا تلاها في الصلاة وسجد هافورا ولا يجب تعيين السجدة التلاوية لو تكررت التلاوة كما سابق
في باب ان شاء الله تعالى (قوله وكذا شكر بخلاف سهو) الذي رأيت في النهر يحنا عكس ما ذكره الشارح
ولعل الوجه ما هنا بالنسبة الى سجود الشكر فقط لان السجود قد يكون لسبب كالتلاوة والشكر وقد
يكون بدونه كما يفعله العوام بعد الصلاة وهو مكروه كائن عليه الزا هدى فلما وجد المزاحم لا بد من التعيين
لبیان السبب والا كان مكروها اتفاقا ويتنق على ذلك ما لو نام في ذلك السجود أو تيمم لاجله فان كان
سجودا مشروعا تنقض طهارته وتصح صلاته بذلك التعمم والافلا كما ذكره في عمدة الاختلاف بين الامام
وصاحبيه في مشروعية سجدة الشكر وعدمها فظهر أنه لا بد من تعيينها ليقبض المشروع عن غيره لا يقال ان
النفل لا يشترط فيه التعيين كما مر وسجدة الشكر على القول بمشروعيتها نفل فلا يشترط تعيينها أيضا لانا نقول
هذا خارج عن هذا الحكم بدليل أن الصلاة عبادة في ذاتها ولا تنق عنها المشروعية الاسباب عارض
بخلاف السجود خارج الصلاة فانه ليس عبادة في نفسه بل بعارض شكرا أو تلاوة مثلا فطلق الصلاة
ينصرف الى النفل المشروع فلذا لم يشترط تعيينه بخلاف مطلق السجود فانه ينصرف الى غير المشروع لانه
لم يشترط الاسباب فلا بد من تعيين ذلك السبب ليكون مشروعا وليقبض عن غيره من المزاحمات له في المشروعية
من تلاوة وسهو قافهم هذا ما ظهر لفهمي القاصر وأما سجود السهو فأفاده ح أنه لما كان جابرا للنقص
واجب في الصلاة كان بدله ولا يشترط نية أبعاض الصلاة فكذلك بدله اه ثم رأيت في الاشياء قال ولا تصح
صلاة مطلقا لانية ثم قال وسجود التلاوة كالصلاة وكذا سجدة الشكر وسجود السهو اه ولعل هذا هو
الظاهر (تمة) لم يذكر السجدة الصلوية وحكمها أنه يجب نيتها اذا فصل بينها وبين محلها بركة فلو باقل فلا
كما في الفتاوى الهندية فتأمل (قوله فلا يضر الخطأ في عددتها) الظاهر أن الخطأ غير قيد وفي الاشياء
الخطأ أيضا لا يشترط له التعيين لا يضر كتحسين مكان الصلاة وزمانها وعدد الركعات ومنه اذا عين الاداء فبان
أن الوقت قد خرج أو القضاء فبان أنه باق اه ونقل في جامع الفتاوى عن الغشاية أن الأفضل أن ينوي

على المعقد والاسهل نية أول ظهر
عليه أو آخر ظهر وفي القهستاني
من النية لا يشترط ذلك في الاصح
وسيبيء آخر الكتاب (وواجب)
أنه وزر أو نذر أو سجود تلاوة وكذا
شكر بخلاف سهو (دون)
تعيين (عدد ركعاته) لحصولها
ضمنا فلا يضر الخطأ في عددتها

أعداد الركعات ثم قال وقيل بذكره التلظظ بالعدد لانه عبث لا حاجة اليه اه ولا يصح القول الثاني عن تأمل
(قوله وينوي المقتدى) أما الامام فلا يحتاج الى نية الامامة كما سيأتي (قوله لم يقل أيضا)
أي كما قال في الكنز والمقتنى وغيرهما (قوله صح في الأصح) كذا نقله الزيلعي وغيره بجر قلت لكن ذكر
المسألة الاولى في الخاتمة وقال لا يجوز لان الاقتداء بالامام كما يكون في الفرض يكون في النفل وقال بعضهم
يجوز اه قال في شرح المنية فظهر أن الجواز قول البعض وعدمه هو المختار أقول يؤيده قول المتون ينوي
المتابعة أيضا وكذا قول الهداية ينوي الصلاة ومتابعة الامام ومثله في الجمع وكثير من الكتب بل قال
في المتبع انه بالاجماع وأما المسألة الثانية فلا تخالف ما في المتون لان فيها التعيين مع المتابعة ولهذا قال في
الخاتمة لانه لما نوى الشروع في صلاة الامام صار كانه نوى فرض الامام مقتديا به اه قد برر ومقتضاه أنه
صح شروعه وصار مقتديا وان لم يصرح بنية الاقتداء لكن في الفتح اذا نوى الشروع في صلاة الامام قال ظهر
الذين ينبغي أن يزيد على هذا واقتديت به (قوله وان لم يعلم بها) أي بصلاة الامام (قوله تعال الصلاة الامام)
الاولى تعال للامام كما عبر الزيلعي (قوله لعدم نية الاقتداء) عليه لقوله بخلاف الخ أما في الاول فلانه انما
عين الصلاة فقط ولا يلزم منه نية الاقتداء وأما الثاني فلان الانتظار قد يكون للاقتداء وقد يكون بحكم
العادة فلا يصير مقتديا بالشك كما في البدائع وقيل اذا انتظر ثم كبر صرح واستحسنه في شرح المنية لقيامه
مقام النية قلت لا يخفى أن الكلام عند عدم خطور الاقتداء في قلبه وقصد له والا كانت النية موجودة
حقيقة (قوله الا في جمعة) استثناء من المتن أي فكيفه التعيين عن نية الاقتداء أو من قوله بخلاف ما لو نوى
صلاة الامام (قوله وجنائة وعبد) نقلهما في الاحكام عن عمدة المقق (قوله لا اختصاصها) أي
الثلاثة المذكورة بالجماعة فتكون بينهما متضمنة لنية الاقتداء قال في الاحكام لكن في صلاة الجنائة بصحت الا أن
يقال لما كانت لا تتكرر وكان الحق للولي في الامامة لم تكن الامع الامام اه فعلى هذا يقيد ذلك بغير الولي
فلو أمم بهما من لا ولاية له ثم حضر الولي لا بد له مع التعيين من نية الاقتداء بذلك الامام والا كان شلرا في
صلاة نفسه لانه لا إعادة ولو منفردا فلا اختصاص في حقه (قوله ولو نوى فرض الوقت الخ) اعلم انه
يتأتى هنا تسع مسائل أيضا كما ذكرناه سابقا لانه اما أن يقرن الفرض بالوقت أو باليوم أو يطلق وفي كل اما
أن يكون في الوقت أو خارجه مع العلم بخروجه أو مع عدمه فان قرنه باليوم بأن نوى فرض اليوم لا يصح
بأقسامه الثلاث لان فرض اليوم مشنوع ومثله ما لو اطلق وان قرنه بالوقت فان في الوقت جازوه وما ذكره
المصنف وان خارجه مع العلم بخروجه فتقال ح لا يجوز قلت وهو المتبادر من قول الاشياء عن البناء
لو نوى فرض الوقت بعد ما خرج الوقت لا يجوز وان شك في خروجه جاز اه لكنه خلاف ما يفهم من قول
الزيلعي الا في وهو لا يعلم فليتأمل وان كان مع عدم العلم بخروجه لا يجوز لقول الزيلعي يكفيه أن ينوي ظهر
الوقت مثلا أو فرض الوقت والوقت باق لوجود التعيين ولو كان الوقت قد خرج وهو لا يعلم لا يجوز لان
فرض الوقت في هذه الحالة غير الظاهر اه وفي التارخائية وان صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم فتوى
فرض الوقت لا يجوز وهو الصحيح لكن يخالفه قول الاشياء المارة آنفا وان شك في خروجه جاز وقد يجاب بأنه
مبنى على خلاف الصحيح وأما الجواب بالفرقة بين الشك وعدم العلم ففيه نظر لان من لم يعلم خروج وقت الظهر
مثلا ونوى فرض الوقت يكون مراده وقت الظهر لانه يظن بقاءه ومع هذا قلنا الصحيح انه لا يجوز في شك في
بقائه وخروجه يكون أولى بعدم الجواز فافهم (قوله لانها بدل) أي لان فرض الوقت عندنا الظهر
لا الجمعة ولو كان قد أمر بالجمعة لاسقاط الظهر ولذا وصلى الظهر قبل أن تقوته الجمعة صحت عندنا خلافا للزفر
والثلاثة وان حرم الاقتصار عليها شرح المنية لكن سيأتي في الجمعة اعتقاد أنها أصل لا بدل وهو ضعيف
كما سنوضحه هناك ان شاء الله تعالى (قوله في اعتقاده) تفسير لقوله عنده فهو على حذف أي ط
(قوله ولو في الجمعة) كذا في الشرنبلالية ولم يظهر لي وجهه اه ح أقول لعل المراد أنه لو نوى المعذور
ظهر الوقت يوم الجمعة جاز أي بلا فرق بين أن يكون اعتقاده انها فرض الوقت أو لا تظهر فائدة ذكره هنا
وأما نية الظهر في صلاة الجمعة فلا تصح كما في الاحكام عن النافع وفيه عن فيض الفقار شرح المختار لو نوى ظهر
الوقت في غير الجمعة ان في الوقت جاز على الصحيح فقوله في غير الجمعة احتراز عن الجمعة (قوله وهو لا يعلم)

(وينوي المقتدى المتابعة) لم يقل
أيضا لانه لو نوى الاقتداء بالامام
او الشروع في صلاة الامام ولم يعين
الصلاة صح في الأصح وان لم يعلم
بها جعله نفسه تعال الصلاة الامام
بخلاف ما لو نوى صلاة الامام
وان انتظر تكبيره في الأصح لعدم
نية الاقتداء الا في جمعة وجنائة
وعبد على المختار لا اختصاصها
بالجماعة (ولو نوى فرض الوقت)
مع بقاءه (جاز الا في الجمعة) لانها
بدل (الا ان يكون عنده) في
اعتقاده (انها فرض الوقت) كما هو
رأى البعض فتصح (ولو نوى ظهر
الوقت فلو مع بقاء) أي الوقت
(جاز) ولو في الجمعة (ولو مع عدمه)
بأن كان قد خرج (وهو لا يعلم)

قوله عن البناء هو شرح الهداية
لشيخ الاسلام العيني رحمه الله
له منه

أى لا يعلم خروجه ومفهومه أنه لو علمه يصح كما قدمناه عن الشربلالية (قوله لا يصح في الأصح) بل قد منا
عن الحلبة أنه هو الصواب خلافاً لمفهومه في البحر وإن رجحه المحشى (قوله ومثله فرض الوقت) أى مثل ظهر
الوقت في أنه بعد خروج الوقت وهو لا يعلمه لا يصح في الأصح كما قدمناه آنفاً عن التارخانية والزيلي خلافاً
لما في الاشياء فإنه خلاف الأصح كما علمت فافهم (قوله لجواز مطلقاً) أى وإن كان الوقت قد خرج لانه نوى
مأليه وهو مخلص لمن يشك في خروج الوقت اه زيلي أى بخلاف ظهر الوقت لأن الظهر لا يخرج عن
كونه ظهر اليوم بخروج الوقت ويخرج عن كونه ظهر الوقت بخروجه لصحة تسميته ظهر اليوم لا ظهر الوقت
لأن الوقت ليس له إذا الملام للعهد لا الجنس فلا يضاف اليه اه شرح المنية (قوله لصحة القضاء بنية الاداء الخ)
هذا التعليل انما يظهر اذا نوى الاداء أما اذا تجردت نيته فلا اه ط والمناسب ما في الاشياء عن الفتح
لوني الاداء على ظن بقاء الوقت قبيل خروجه اجراء وكذا عكسه ثم مثل له ناقلاً عن كشف الاسرار بقوله
كسنة من نوى اداء ظهر اليوم بعد خروج الوقت على ظن أن الوقت باق وكسنة الاسير الذي اشتبه عليه
رمضان فتصرت شهر اوصامه بنية الاداء فوقع صومه بعد رمضان وعكسه كسنة من نوى قضاء الظهر على ظن أن
الوقت قد خرج ولم يخرج بعد وكسنة الاسير الذي صام رمضان بنية القضاء على ظن أنه قد مضى والصحة فيه باعتبار
أنه أتى بأصل النية ولكن خطأ في الظن والخطأ في مثله معفو عنه اه اقول ومعنى كونه أتى بأصل النية
انه قد عين في قلبه ظهر اليوم الذي يريد صلاته فلا يضرب وصفه له بكونه اداء أو قضاء بخلاف ما اذا نوى صلاة
الظهر قضاء وهو في وقت الظهر ولم يوصله هذا اليوم لا يصح عن الوقتية لانه بنية القضاء صرفه عن هذا اليوم
ولم توجد منه بنية الوقتية حتى يلغو وصفه بالقضاء فلم يوجد التعيين وكذا لو نواه اداء وكانت عليه ظهر فائتة
لا يصح عنها وإن كان قد صلى الوقتية لما قلنا وبهذا اظهر الجواب عن مسألة ذكرها بعض الشافعية وهي لو مضى
عليه سنوات وهو يصلي الظهر قبل وقتها فهل عليه قضاء ظهر واحدة أو الكل فأجاب بعضهم بالاول بناء على
انه لا تسترط بنية القضاء فتكون صلاة كل يوم قضاء لما قبله وخالفه غيره ووفق بعض المحققين منهم بأنه
ان نوى كل يوم صلاة ظهر مفروضة عليه بلا تقييد بالتى ظن دخول وقتها الا ان تعين ما قاله الاول وان نواه
عن التى ظن دخول وقتها الا ان وعبر عنها بالاداء ولا تعين التى في لصرفه لها عن الفائتة بقصد الوقتية اه
ولا يخفى أن هذا التفصيل موافق لقواعد مذهبنا أما الاول فلما قدمناه عن الزيلي فحين نوى ظهر اليوم
بعد خروجه من أنه يصح لانه نوى مأليه ولم يوجد المزاحم هنا حتى يلزمه تعيين يوم الفائتة فيكفيه بنية
ما في ذمته كما مر عن الحلبة وأما الثاني فلما قررناه آنفاً ثم رأيت التصريح بذلك عندنا في الصوم وهو ما لو صام
الاسير بالتحري سنيين ثم تبين انه صام في كل سنة قبل شهر رمضان فقبل يجوز صومه في كل سنة عما
قبلها وقبل لا قال في البحر وصح في المحيط أنه ان نوى صوم رمضان مبهما يجوز عن القضاء وان نوى عن
السنة الثابتة مفسراً فلا اه قال في البدائع ومثله ابو جعفر بن اقتدى بالامام على ظن انه زيد فاذا
هو عمرو وصح ولو اقتدى بزيد فاذا هو عمرو لم يصح لانه في الاول اقتدى بالامام الا انه أخطأ في ظنه فلا يقدح
وفي الثاني اقتدى بزيد فاذا لم يكن زيد اثنين انه لم يقتد بأحد فكذا هنا اذا نوى صوم كل سنة عن الواجب
عليه تعلقت بنية الواجب بمأليه بالاولى والثانية الا أنه ظن أنه للثابتة فأخطأ في ظنه فيقع عن الواجب
عليه لا عما ظن انتهى وحاصله أنه اذا نوى الصوم الواجب عليه لا يقيد بكونه عن سنة مخصوصة صح
عن السنة الماضية وان كان يظن أنه لما بعدها فاعتنم هذا التحرير (قوله ومضى الجنابة) شروع
في بيان التعيين في صلاة الجنابة ط (قوله بنوى الصلاة لله الخ) كذا في المنية قال في الحلبة وفي
المحيط الرضوى والخصفة والبدائع ينبغي أن ينوى صلاة الجمعة وصلاة العيدين وصلاة الجنابة وصلاة الوتر
لأن التعيين يحصل بهذا اه وأما ما ذكره المصنف فليس بضربة لازم ويمكن أن يكون إشارة الى أنه لا ينوى
المداء للميت فقط نظراً الى أنه لا ركوع فيها ولا سجود ولا قراءة ولا تشهد اه أقول وهذا أظهر مما في جامع
الفتاوى من أنه لا يثبت ما ذكره المصنف وأنه لو كان الميت ذكر فلا بد من نيته في الصلاة وكذلك الانثى والصبي
والصبيبة ومن لم يعرف أنه ذكر أو أنثى يقول نويت أن أصلي الصلاة على الميت الذي يصلي عليه الامام اه
غلبنا مل وبأى قريسا ما يؤيد الاول هذا وذكر ح بحسبنا أنه لا بد من تعيين السبب وهو الميت أو الأكره فان

مطلب
يصح القضاء بنية الاداء وعكسه

لا يصح في الأصح ومثله فرض
الوقت فالاولى بنية ظهر اليوم
لجوازه مطلقاً لصحة القضاء بنية
الاداء كعكسه هو المختار (ومضى
الجنابة بنوى الصلاة لله تعالى
و) بنوى ايضاً (المداء للميت)

مطلب
مضى عليه سنوات وهو يصلي
الظهر قبل وقتها

لانه الواجب عليه فيقول اصيل
 فقد دعا للميت (وان اشبه عليه
 الميت) ذكر أم اني (يقول نوبت
 اصلي مع الامام علي من يصلي
 عليه) الامام وأفاد في الاشياء
 بمقتضى لو نوى الميت الذكر فبان
 انه اني او عكسه لم يجوز انه لا يضر
 تعيين عدد الموتى الا اذا بان انهم
 اكثر لعدم نية الزائد (والامام
 بنو صلته فقط) (ولا يشترط
 لعمدة الاقتداء نية (امامة
 المقتدى) بل لنيل الثواب عند
 اقتداء احده لاقبله كما يحسنه في
 الاشياء (لو أم رجالا) فلا يحسن
 في لا يؤتم احدا لم ينو الامامة

قوله فلو مقتديا الخ أي لو كان
 الذي عين واخطأ بالتعيين هو
 المقتدى دون الامام فحكمه
 ما ذكر فاعتراض بعض
 المحسنين بأن نيته تابعة لنية امامه
 وقد عين امامه العشرة فصلاته
 غير صحيحة لعدم صحة صلاة امامه
 كما هو ظاهر ناشئ من عدم التأمل
 اه منه

اراد الصلاة على جنازتين نواهما معا وعلى احدهما فلا بد من تعيينها وبؤيده ما يذكره الشارح عن الاشياء
 (قوله لانه الواجب عليه) كذا قاله الزيلعي وتبعه في الجرد والنهر ووجهه ما ذهب اليه المحقق ابن الهمام حيث
 قال المفهوم من كلامهم أن اركانها الدعاء والقيام والتكبير لقولهم ان حقيقة دعاهي الدعاء وهو المقصود
 منها اه وفي التنقيح في قول أبي حنيفة وأصحابه دعاء على الحقيقة وليست بصلاة لانه لا قراءة فيها
 ولا ركوع ولا سجود اه فثبت كان حقيقته الدعاء كان وجوبها باعتبار الدعاء فيها وان قلنا انه ليس بركن
 فيها على ما اختاره في الحر وغيره كما سأتى في الجناز وحديثه فالضمير في قوله لانه الواجب يعود على
 الدعاء أما على القول بالركنية فظاهر وانما خص من بين سائر أركانها لانه المقصود منها وأما على القول
 بالسنة فلأن المراد بالدعاء ماهية الصلاة لانفس الدعاء الموجود فيها لما علمت من أن حقيقة الدعاء لان المصلي
 شافع للميت فهو داع له بنفس هذه الصلاة وان لم ينطق بالدعاء فكانه قيل لان الصلاة هي الواجبة عليه هكذا
 ينبغي حل هذا المجل فافهم (قوله فيقول الخ) بيان للنية الكاملة اه ح قلت وفي جناز الفناوى
 الهندية عن المضمرات أن الامام والقوم يتوون ويقولون نويت اداء هذه القرينة عبادة لله تعالى متوجها
 الى الكعبة مقتديا بالامام ولوتفكر الامام بالقلب انه يؤدى صلاة الجنازة يصح ولو قال المقتدى اقتديت
 بالامام يجوز اه وبه ظهر أن الصيغة التي ذكرها المصنف غير لازمة في نيتها بل يكفي مجرد نيته في قلبه اداء
 صلاة الجنازة كما قدمناه عن الحلية وأنه لا يلزمه تعيين الميت أنه ذكر أو أنى خلافا لما مر عن جامع الفناوى
 (قوله لم يجوز) لان الميت كالامام فالخطأ في تعيينه كالخطأ في تعيين الامام اه ح أى لانه لما عين لزم ما عينه
 وان كان أصل التعيين غير لازم على ما عرقه آنفا وفي ط عن الجرد ولو نوى الصلاة عليه بظنه فلا نافذ اه
 غيره يصح ولو نوى الصلاة على فلان فاذا هو غيره لا يصح ولو على هذا الميت الذي هو فلان فاذا هو غيره جاز لانه
 عرقه بالاشارة فلفت التسمية اه وعليه فينبغي تنبيه عدم الجواز في مسألتنا بما اذا لم يشر اليه تأمل
 (قوله وانه لا يضر الخ) أى اذا عين عددهم لا يضره التعيين المذكور في حالة من الاحوال سواء وافق
 ما عين أو خالفه الا اذا كانوا اكثر مما عين وهذا معنى صحيح لهذا التركيب لاشئ فيه سوى التغيير في وجوه
 الحسان فافهم (قوله الا اذا بان الخ) هذا ظاهر اذا كان اماما فلو مقتديا وقال اصلي على ماصلى عليه
 الامام وهم عشرة فظهر أنهم أكثر لا يضر وينبغي أن يقيد عدم الاجزاء بما اذا قال أى الامام اصلي على العشرة
 الموتى مثلا ما اذا قال اصلي على هؤلاء العشرة فبان أنهم أكثر فلا كلام في الجواز لوجود الاشارة اه
 يرى (قوله لعدم نية الزائد) لا يقال مقتضاه أن تصح الصلاة على القدر الذي عينه عدد الانا تقول لما كان
 كل يوصف بكونه زائدا على المعين بطلت ط (قوله والامام بنو صلته فقط الخ) لانه منفرد في حق
 نفسه بجر أى فيشترط في حقه ما يشترط في حق المنفرد من نية صلته على الوجه المار بلا شئ زائد بخلاف
 المقتدى فالمقتدى يدفع ما قد يتوهم من انه كالمقتدى يشترط لنية الامامة كما يشترط للمقتدى نية الاقتداء
 لا شترأ كهما في الصلاة الواحدة والفرق أن المقتدى يلزمه الضاد من جهة امامه فلا بد من التزامه كما يشترط
 للامام نية امامة التساؤل ذلك كما يأتي والخاص ما قاله في الاشياء من انه لا يصح الاقتداء لابنته وتصح الامامة
 بدون نيتها خلافا للكرخي وآبي حنص الكبير اه لكن يستثنى من كانت امامته بطريق الاستخلاف فانه لا يصير
 اماما ما لم ينو الامامة بالاتفاق كما نص عليه في المعراج في باب الاستخلاف وسيأتى هناك (قوله بل لنيل
 الثواب) معطوف على قوله لعمدة الاقتداء أى بل يشترط نية امامة المقتدى لنيل الامام ثواب الجماعة وقوله
 عند اقتداء احده متعلق بنيه التي هي نائب فاعل يشترط المقتدر بعد بل وقوله لاقبله معطوف عليه أى لا يشترط
 لنيله الثواب نية الامامة قبل الاقتداء بل يحصل بالنية عنده أو قبله فقوله لاقبله نى لا شترأ نيل الثواب
 بوجود النية قبله لاني الجواز ولا ينبغي أن نني الا شترأ لانسان في الجواز فافهم (قوله لو أم رجالا) قيد قوله
 ولا يشترط الخ (قوله فلا يحسن الخ) تفريع على قوله ولا يشترط قال في البحر لان شرط الحنث أن يقصد
 الامامة ولم يوجد ما لم ينوها اه لكن قال في الاشياء ولو حلف أن لا يؤتم أحدا فاقصد به انسان صح
 الاقتداء وهل يحسن قال في الخاتمة يحسن قضاء لادبائة الا اذا شهد قبل الشروع فلا حنث قضاء وكذا لو أم
 الناس هذا الخالف في صلاة الجمعة صححت قضاء ولا يحسن اصل اذا اتهم في صلاة الجنازة وصحبة

التلاوة ولو حلف أن لا يؤتم فلانا فأم الناس ناويا أن لا يؤتمه ويؤتم غيره فاقصدى به فلان حنت وان لم يعلم به
 أى لانه اذا كان اماما لغيره كان اماما له أيضا الا اذا نوى أن يؤتم الرجال دون النساء فلا يجوز بين كمانى
 التنف بى وجه حنته قضاء فى الصورة الاولى أن الامامة تصح بدون نية كما قدمناه ولذا صححت منه الجمعة مع أن
 شرطها الجماعة لكن لما كان لا يؤتم الحنت بدون التزام لم يحث ديانة الابنية الامامة كذا ظهر لى فتأمل
 (قوله فى غير صلاة جنازة) أمافيها فلا يشترط نية امامتها اجماعا كما يذكره (قوله لصحة صلاتها) الانسب بالمقام
 لصحة اقتدائها (قوله من نية اماميتها) أى وقت الشروع لابعده كما سيذكره فى باب الامامة ويشترط
 حضورها عند النية فى رواية وفى أخرى لا واستظهرها فى البحر (قوله لتلازم الخ) حاصله انه لو صح
 اقتداؤها بالنية لزم عليه افساد صلاته اذا حاذته بدون التزامه وذلك لا يجوز والتزامه انما هو بنية امامتها
 (قوله بالهاذاة) أى عند وجود شرائطها الا نية فى باب الامامة (قوله بجنازة) فانه لا يشترط لصحة
 اقتداء المرأة فيها نية امامتها اجماعا لان المحاذاة فيها لا تنفسدها (قوله على الاصح) ككوا مقابله
 عن الجمهور (قوله وعليه) أى على القول بأنه لا يشترط لصحة اقتدائها نية امامتها فيصح اقتداؤها
 لكن ان لم تتقدم بعد ولم تحاذأ أحد من امام أو مأوم بى اقتداؤها وتمت صلاتها والاى وان
 تقدمت وحاذت أحد الا بى اقتداؤها ولا تتم صلاتها كفى الخلية فليس ذلك شرطا فى الجمعة والعيد فقط
 فافهم (قوله مطلقا) أى للقرب المشاهد وغيره لان اصابة الجهة تحصل بلانية العين وهى شرط فلا يشترط لها
 النية كفى الشرائط (قوله على الراجح) مقابله ما قبل ان الفرض اصابة العين للقرب والبعيد ولا يمكن
 ذلك للبعيد الامن حيث النية فانقل ذلك اليها (قوله لم يجوز) لان المراد بالكعبة العرصة لا البناء والحراب
 علامة عليها والمقام هو الجرح الذى كان يقوم عليه الخليل عليه الصلاة والسلام عند بناء البيت (قوله
 مفرغ على المرجوح) كذا فى البحر عن الخلية وهو ظاهر لان من اشترط نية الكعبة لا يجوز الصلاة
 بدونها فاذا نوى غيرها لا تجوز الصلاة عنده بالاولى وقد علمت أن الكعبة اسم للعرصة فاذا نوى البناء
 أو الحراب أو المقام فقد نوى غير الكعبة أما على القول الراجح من انه لا يشترط نيتها فلا يضرم نية غيرها بعد
 وجود الاستقبال الذى هو الشرط لكن اعترضه الشيخ السجىل بانه غير مسلم لما فى البدائع من أن الأفضل أن
 لا ينوى الكعبة لاحتمال أن لا تعادى هذه الجهة الكعبة فلا تجوز صلاته اه فان مفهومه أنه اذا استقبل
 غير ما نوى لا تجوز صلاته لكن لا يخفى انه ليس فيه دلالة على انه اذا نوى البناء ونحوه لا تجوز صلاته بل يدل
 على أن الأفضل عدم ذلك فاذا ذكره الشارح تبع البحر والخلية صحيح فافهم نعم ذكر فى شرح المنية أن نية القبلة
 وان لم تشترط لكن عدم نية الاعراض عنها شرط اه وعليه فهو مفرغ على الراجح (قوله صح) لانه نوى
 الاقتداء بالامام الموجود فلا يضرمه ظنه بخلاف اسمه قال فى الخلية لان العبرة لما نوى لا لما يرى اه ويظهر
 منه أن مثله ما لو اعتقد أنه زيد لانه جازم بالاقتداء بهذا الامام فافهم (قوله الا اذا عينه باسمه) أى لم ينو
 الاقتداء بالامام الموجود وانما نوى الاقتداء بزيد سواء تلفظ باسمه أو لا لما فى المنية الا اذا قال اقتديت بزيد
 أو نوى الاقتداء بزيد اه فاذا ظهر أنه عمرو لا يصح الاقتداء لان العبرة لما نوى حلية أى وهو قد نوى
 الاقتداء بغير هذا الامام الحاضر (قوله الا اذا عرفته) استثناء من عدم الصحة التى تضمنها الاستثناء
 الاقل (قوله ككالقائم فى الحراب) أى نوى الاقتداء بالامام القائم فى الحراب الذى هو زيد فاذا هو
 غيره جاز أشباه لان ال يشار بها الى الموجود فى الخارج أو الذهن وعلى كل فقد نوى الاقتداء بالامام الموجود
 فلفت التسمية (قوله أو إشارة) أى باسمها الموضوع لها حقيقة وانما جازلانه عرفه بالاشارة فلفت
 التسمية كفى الخاتمة وغيرها (قوله الا اذا اشار الخ) استثناء من قوله أو إشارة (قوله فلا يصح)
 او رد عليه أن فى هذه الصورة اجتمعت الاشارة مع التسمية فكان ينبغي أن تلفوا التسمية كمالغت فى هذا
 الامام الذى هو زيد وفى هذا الشيخ والجواب أن الغاء التسمية ليس مطلقا قال فى الهداية من باب المهر الاصل
 أن المسمى اذا كان من جنس المشار اليه يعلق العقد بالمشار اليه لان المسمى موجود فى المشارذات او الوصف
 يتبعه وان كان من خلاف جنسه يعلق بالمسمى لان المسمى مثل المشار اليه وليس يتابع له والتسمية أبلغ
 فى التعريف من حيث انها تعرف الماهية والاشارة تعرف الذات اه قال الشارحون هذا الاصل متفق

(وان أم نساء فان اقتصدت به)

المرأة (محاذية لرجل فى غير صلاة)

جنازة فلا بد (لصحة صلاتها من)

نية اماميتها) لتلازم الفساد

بالمحاذاة بلا التزام (وان لم تقصد

محاذية اختلف فيه) فقبل يشترط

وقبل لا تجنازة اجماعا وكجمعة وعيد

على الاصح خلاصة وأشباه وعليه

ان لم تحاذأ حدائق صلاتها والا لا

(نية استقبال القبلة ليست

بشرط مطلقا) على الراجح فاقبل

لنوى بناء الكعبة أو المقام

أو حراب مسجد لم يجوز مفرغ

على المرجوح (كنية تعيين الامام

فى صحه الاقتداء) فانها ليست

بشرط فلو اتم به يظنه زيدا فاذا هو

بكر صح الا اذا عينه باسمه فان

غيره الا اذا عرفه بكنى كالقائم فى

الحراب أو إشارة كهذا الامام

الذى هو زيد الا اذا أشار بصفة

مختصة كهذا الشاب فاذا هو شيخ

فلا يصح وبعبارة يصح لان الشاب

يدعى شيخا لعله

مطلب

اذا اجتمعت الاشارة والتسمية

قوله انتهى تمام عبارة الهداية

بعد قوله والاشارة تعرف الذات

الترى أن من اشترى فصاعلى انه

ياقوت فاذا هو زجاج لا ينعقد العقد

لاختلاف الجنس ولو اشترى على

انه ياقوت احمر فاذا هو اخضر

ينعقد العقد لاتحاد الجنس اه

منه

عليه في النكاح والبيع والاجارة وسائر العقود اه اذ اعرفت ذلك فاعلم ان زيد او عمر اجنس واحد من حيث الذات وان اختلفا من حيث الاوصاف والخصائص لان الموطو اليه في العلم هو الذات ففي قوله هذا الامام الذي هو زيد فظهر ان المشار اليه هو ويكون قد اختلف المسمى والمشار اليه فلفت التسمية وبقت الاشارة معتبرة لكونهما من جنس واحد فصح الاقتداء واما الشيخ والشاب فهما من الاوصاف الموطو فيها الصفات دون الذات ومعلوم ان صفة الشيخوخة تبين صفة الشباب فكما ناجسين فاذا قال هذا الشاب فظهر انه شيخ لا يصح الاقتداء لانه وصفه بصفة خاصة لا يوصف بهما من بلغ سن الشيخوخة فقد خالفت الاشارة التسمية مع اختلاف الجنس فلفت الاشارة واعتبرت التسمية بالشاب فيه يكون قد اقتدى بغير موجود كمن اقتدى بزيد فان غيره واما اذا قال هذا الشيخ فظهر انه شاب فانه يصح لان الشيخ صفة مشتركة في الاستعمال بين الكبير في السن والكبير في القدر كالهالم والنظر الى المعنى الثاني يصح ان يسمى الشاب شيئا فقد اجتمعت الصفتان في المشار اليه لعدم تخالفهما فلم يبلغ أحدهما فيصير الاقتداء وتظهر لو قال هذه الكعبة طابق أو هذا الحمار حر تطلق المرأة ويعتق العبد كما صرح حوايه مع أن المشار اليه وهو المرأة والعبد من غير جنس المسمى وهو الكعبة والحمار يكون لما كان في مقام التسمي يطلق الكلب والحمار على الانسان مجازا لم يحصل اختلاف الجنس فلم تلغ الاشارة هذا ما ظهر لفهمي السقيم من فيض الفتح العليم (قوله وفي المجتبى الخ) وجهه أنه لما نوى الاقتداء بامام مذهب فاذ هو غيره فقد نوى الاقتداء بغيره كما قد ساء عن المنية فيما اذا نوى الاقتداء بزيد فاذا هو غيره (قوله فائدة لما كان الخ) استنبط هذه الفائدة من مسألة الاقتداء شيخ الاسلام العيني في شرح البخاري كما في أحكام الاشارة من الاشياء وأصل ذلك قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح صلاة في مسجدى هذا خير من ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام ومعلوم أنه قد زيد في المسجد النبوي فقد زاد فيه عمر ثم عثمان ثم الوليد ثم المهدي والاشارة بهذا الى المسجد المضاف المنسوب اليه صلى الله عليه وسلم ولا شك أن جميع المسجد الموجود الآن يسمى مسجده صلى الله عليه وسلم فقد اتفقت الاشارة والتسمية على شيء واحد فلم تلغ التسمية فحصل المضاعفة المذكورة في الحديث فيما زيد فيه وخصها الامام النووي بما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم علانا بالاشارة وأما حديث لومته مسجدي هذا الى صنعاء كان مسجدي فقد اشد ضعف طرقة فلا يعمل به في فضائل الاعمال كما ذكره السقاوى في المقاصد الحسنة وكان وجهه أنه جعل الاشارة لخصوص البقعة الموجودة يومئذ فلم تدخل فيها الزيادة ولا بد في دخولها من دليل قلت وبزيده ما سبأني في الايمان من باب اليقين بالدخول عن البدائع لو قال لا دخل هذا المسجد فزيد فيه حصة قد خلها لم يحتج ما لم يزل مسجد بنى فلان فيصنع وكذا الدار لانه عقد يمينه على الاضافة وذلك موجود في الزيادة وقد يجاب بأن ما نحن فيه من قبيل الثاني وبزيده أن في بعض طرق الحديث بدون اسم الاشارة وعلى ذكرها فهمي لا تخصيص البقعة بل لدفع أن يتوهم دخول غير المسجد المدني من بقية المساجد التي تنسب اليه صلى الله عليه وسلم التي ذكرها أصحاب السير والله تعالى أعلم (قوله واستقبال القبلة) أي الكعبة المشرفة وليس منها الجوز بالكسر والشاذ وان لأن ثبوتها منها ظني وهو لا يكتفي به في القبلة احتياطا وان صرح الطواف فيه مع الحرمه كما سبأني ان شاء الله تعالى في الحج (قوله كعاجز) أي كاستقبال عاجز عنها لمرض أو خوف عدو أو اشتباه لجهة قدرته أو تحريمه قبله له حكما (قوله والشرط حصوله لا تحصيله) أشار الى أن السبيل والتأني فيه ليست للطلب لأن الشرط هو المقابلة لا طلبها الا اذا توقف حصولها عليه كما في الخلية (قوله وهو شرط زائد) أي ليس مقصود الآن المسجود له هو الله تعالى ط أو المراد أنه قد يسقط بلا ضرورة كما في الصلاة على الدابة خارج المصر ونظيره ما مر في تفسير الركن الزائد كالقراءة فكان المناسب للشارح أن يقول قد يسقط بلا عجز بل قوله يسقط للمعجز والافكل الشرط كذلك (قوله للابتلاء) علمه لهدوف أي شرطه الله تعالى لا اختبار المكلفين لأن فطرة المكلف المعتقد استعماله الجهة عليه تعالى تقتضي عدم التوجه في الصلاة الى جهة مخصوصة فأمرهم على خلاف ما تقتضيه فطرتهم اختيارا لهم هل يطيعون أو لا كما في البحر ح قلت وهذا كما ابتلى الله تعالى الملائكة بالسجود لآدم حيث جعله قبله لسجودهم (قوله حتى لو سجد الخ) تفريع على كون الاستقبال شرطاً زائداً يعني لما كان المسجود له هو الله تعالى والتوجه الى الكعبة مأموماً به كما تقدم كان السجود لنفس

وقى المجتبى نوى أن لا يصلى الا خلف من هو على مذهبه فاذا هو غيره لم يجوز (فائدة) لما كان الاعتبار للتسمية عندنا لم يختص ثواب الصلاة في مسجده عليه الصلاة والسلام بما كان في زمنه فليفظ (و) السادس (استقبال القبلة) حقيقة أو حكماً كعاجز والشرط حصوله لا طلبه وهو شرط زائد للابتلاء يسقط للمعجز حتى لو سجد للكعبة نفسها كفر

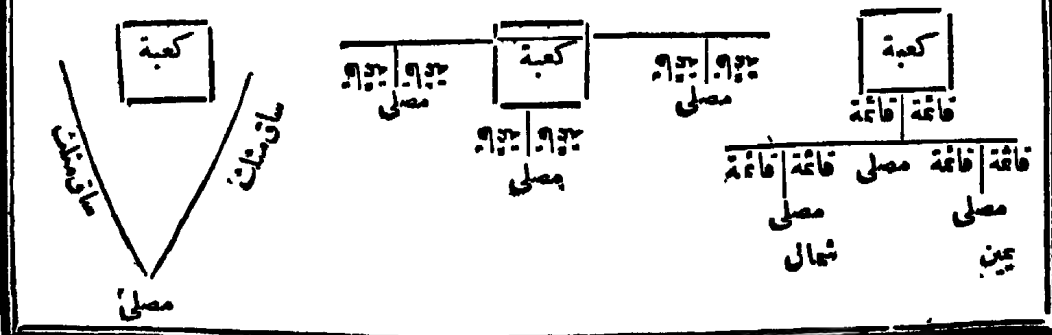
مطلب
ما زيد في المسجد النبوي هل يأخذ حكمه
قوله ومعلوم الخ لبعضهم في ذلك تحقيق ذا المسجد زاده عمر
وبعده عثمان حينما استقر
وبعده الوليد ثم المهدي
ودام هكذا الى ذا العهد
اه منه

مسجد
في استقبال القبلة

قوله لا تحصيله لعلها نسخته والا فاذى في نسخ الشارح التي بيدي لا طلبه والمطلوب واحد اه معصية

الكعبة كفراح (قوله فلامكى) أى فالشرط له أى لصلاته وكذا قوله واغيره أو اللام فيها بمعنى على أى
 فالواجب عليه (قوله لثبوت قبلتها) أى قبله المدينة المنورة المضمومة من قوله وكذا المدنى وأورد أنه لا يلزم
 من ثبوتها بالوحى أن تكون على عين الكعبة لاحتمال كونها على الجهة (قوله بيم المعايين وغيره) أى المكى
 المشاهد للكعبة والذي بينه وبينها حائل كحدار ونحوه فيشترط إصابة العين بحيث لو رفع الحائل وقع استقباله
 على عين الكعبة (قوله وأقره المصنف) أى فى المنع لكن قال فى شرحه على زاد القصر لطلاق المتن
 والشروح والفتاوى يدل على أن المذهب الرابع عدم الفرق بين ما إذا كان بينهما حائل أو لا ١٥ وفى
 الفتح وعندى فى جواز التحرى مع إمكان صعوده اشكال لأن المصير إلى الدليل التلقى وترك القاطع مع إمكانه
 لا يجوز وقد قال فى الهداية والاستخبار فوق التحرى فإذا امتنع المصير إلى ظنى لا مكان ظنى أقوى منه
 فكيف يترك البقن مع الظن ١٥ (قوله بأن يبقى الخ) فى كلامه أيجاز لا يفهم منه المراد فاعلم أولاً أن
 السطح فى اصطلاح علماء الهندسة ماله طول وعرض لا عمق والزاوية القائمة هى إحدى الزاويتين المتساويتين
 الحادتين عن جنبي خط مستقيم قام على خط مستقيم هكذا قائمة قائمة وكلتاها قائمتان ويسمى الخط
 القائم على الآخر عموداً فإن لم تتساوياً كانا كانت أصغر من القائمة تسمى زاوية حادة وما كانت أكبر تسمى منفرجة
 هكذا حادة منفرجة ثم اعلم أنه ذكر فى المعراج عن شيخه أن جهة الكعبة هى الجانب الذى إذا توجه
 إليه الإنسان يكون مسامناً للكعبة أو هوائها تحقيقاً وتقريباً ومعنى التحقيق أنه لو فرض خط من تلقاء وجهه
 على زاوية قائمة إلى الأفق يكون ماراً على الكعبة أو هوائها ومعنى التقريب أن يكون منحرفاً عنها وعن هوائها
 بما لا تزول به المقابلة بالكلية بأن يبقى شئ من سطح الوجه مسامناً لها أو هوائها ويأبى أنه أن المقابلة فى مسافة
 قريبة تزول بانتقال قليل من الميادين الشمال مناسب لها وفى البعيدة لا تزول إلا بانتقال كثير مناسب لها
 فانه لو قابل إنسان آخر فى مسافة ذراع مثلاً تزول تلك المقابلة بانتقال أحدهما بميزان ذراع وإذا وقعت بقدر ميل
 أو فرسخ لا تزول إلا بمائة ذراع أو نحوها ولما بعدت مكة عن ديارنا بعد أمفرطاً تحقق المقابلة إليها فى مواضع
 كثيرة فى مسافة بعيدة فلو فرضنا خطاً من تلقاء وجه مستقبل الكعبة على التحقيق فى هذه البلاد ثم فرضنا
 خطاً آخر يقطعه على زاويتين قائمتين من جانب بين المستقبل وشماله لا تزول تلك المقابلة والتوجه بالاتصال
 إلى الميادين والشمال على ذلك الخط بفراسخ كثيرة فلذا وضع العلماء القبلة فى بلاد قريبة على سمت واحد ١٥ ونقله
 فى الفتح والبحر وغيرهما وشروح المنية وغيرها وذكره ابن الهمام فى زاد القصر وعبارة الدرر هكذا أوجهها أن
 يصل الخط الخارج من جبين المصلى إلى الخط المار بالكعبة على استقامة بحيث يحصل قائمتان ونقول هو أن
 تقع الكعبة فيما بين خطين يلتقيان فى الدماغ فيضربان إلى العينين كساقى مثلث كذا قال الضرير التفتنا زاناً
 فى شرح الكشاف فيعلم منه أنه لو انحرف عن العين انحرافاً لا تزول منه المقابلة بالكلية جازيئياً ما قال
 فى الظهيرية إذا تباين أو تباين تجوز لأن وجه الإنسان مقوم لأن عند التباين أو التباين يكون أحد جوانبه
 إلى القبلة ١٥ كلام الدرر وقوله فى الدرر على استقامة متعلق بقوله يصل لانه لو وصل إليه معوجاً لم تحصل
 قائمتان بل تكون أحدهما حادة والآخرى منفرجة كما بينا ثم ان الطريقة التى فى المعراج هى الطريقة الأولى
 التى فى الدرر الا انه فى المعراج جعل الخط الثانى ماراً على المصلى على ما هو المتبادر من عبارته وفى الدرر جعله
 ماراً على الكعبة وتصوير الكيفيات الثلاث على الترتيب هكذا

(فلامكى) وكذا المدنى لثبوت
 قبلتها بالوحى (إصابة عينها)
 بيم المعايين وغيره لكن فى البحر
 انه ضعيف والأصح أن من بينه
 وبينها حائل كالعقاب وأقره
 المصنف قائلاً والمراد بقوله فلامكى
 مكي يعاين الكعبة (واغيره) أى
 غير معاينها (إصابة جهتها) بأن
 يبقى شئ من سطح الوجه مسامناً
 للكعبة أو هوائها بأن يفرض من
 تلقاء وجهه مستقبلها حقيقة فى
 بعض البلاد خط على زاوية قائمة
 إلى الأفق ماراً على الكعبة وخط
 آخر يقطعه على زاويتين قائمتين
 وبسرة



(قوله منح) فيه أن عبارة المنح هي حاصل ما قدمناه عن المعراج وليس فيها قوله ما رآه الكعبة بل هو المذكور في صورة الدرر ويمكن أن يراد أنه ما رآه عليها طولاً لا عرضاً فيكون هو الخط الخارج من جبين المصلي والخط الآخر الذي يقطعه هو المارّ عرضاً على المصلي أو على الكعبة فيصدق بما صورناه أو لا وثاني ما إن اقتصرنا على بعض عبارة المنح أدى إلى قصر بيانها على المسامحة تحقّقنا وهي استقبال العين دون المسامحة تقدير أوهي استقبال الجهة مع أن المقصود الثانية فكان عليه أن يحذف قوله من تلقاء وجهه مستقبلاً حقيقة في بعض البلاد (قوله قلت الخ) قد علمت أنه لو فرض شخص مستقبلاً من بلد له عين الكعبة حقيقة بأن يفرض الخط الخارج من جبينه واقفاً على عين الكعبة فهذا مسامحة لها تحقّقنا ولو أنه انتقل إلى جهة يمينه أو شماله بقراخ كثيرة وفرضنا خطاً ماراً على الكعبة من المشرق إلى المغرب وكان الخط الخارج من جبين المصلي يصل على استقامة إلى هذا الخط المارّ على الكعبة فإنه بهذا الانتقال لا تزول المقابلة بالكلية لأن وجه الإنسان مقوس فلهما تأخر يميناً أو يساراً عن عين الكعبة يبقى شيء من جوانب وجهه مقابلاً لها ولا شك أن هذا عند زيادة البعد أم عند القرب فلا يعتبر كما مرّ فقول الشارح هذا معنى التيامن والتيسر أي أن ما ذكره من قوله بأن يبقى شيء من سطح الوجه الخ مع فرض الخط على الوجه الذي قرّرناه هو المراد بما في الدرر عن الظهيرية من التيامن والتيسر أي ليس المراد منه أن يجعل الكعبة عن يمينه أو يساره إذ لا شك حينئذ في خروجه عن الجهة بالكلية بل المفهوم مما قدمناه عن المعراج والدرر من التقييد بمحصول زاويتي قائمتين عند انتقال المستقبل لعين الكعبة يميناً أو يساراً أنه لا يصح لو كانت أحدهما حادة والآخرى منفرجة بهذه الصورة

كعبة

والحاصل أن المراد بالتيامن والتيسر الانتقال عن عين الكعبة إلى جهة العين أو اليسار ممسكاً لا الانحراف لكن وقع في كلامهم ما يدل على أن الانحراف لا يضرب في القهستاني ولا بأس بالانحراف انحرافاً لا تزول به المقابلة بالكلية بأن يبقى شيء من سطح الوجه مسامحةً للكعبة اهـ وقال في شرح زاد الفقير وفي بعض الكتب المعتمدة في استقبال القبلة إلى الجهة أقاويل كثيرة واقروها إلى الصواب قولان الأول أن ينظر في مغرب الصيف في أطول أيامه ومغرب الشتاء في أقصر أيامه فليدع الثلث في الجانب الأيمن والثلث في اليسار والقبلة عند ذلك ولولم يفعل هكذا وصلى فيما بين المغربين يجوز وإذا وقع خارجاً منها لا يجوز بالاتفاق اهـ ملخصاً وفي منية المصلي عن أمالي الفتاوى حدّ القبلة في بلادنا يعني سمرقند ما بين المغربين مغرب الشتاء ومغرب الصيف فإن صلى إلى جهة خرجت من المغربين فسدت صلاته اهـ وسيأتي في المتن في مفسدات الصلاة أنها تفسد بتحويل صدره عن القبلة بغير عذر فعلم أن الانحراف اليسير لا يضرب وهو الذي يبقى معه الوجه أو شيء من جوانبه مسامحةً لعين الكعبة أولهوائها بأن يخرج الخط من الوجه أو من بعض جوانبه ويمرّ على الكعبة أو هوائها مستقيماً ولا يلزم أن يكون الخط الخارج على استقامة خارجاً من جهة المصلي بل منها أو من جوانبها كما دل عليه قول الدرر من جبين المصلي فإن الجبين طرف الجهة وهما جبينان وعلى ما قرّرناه يحمل ما في الفتح والجرح عن الفتاوى من أن الانحراف المفسد أن يجاوز المشارق إلى المخارب اهـ فهذا غاية ما ظهر لي في هذا المثل والله تعالى أعلم (قوله فتبصر) أشار إلى دقة ملحظه الذي قرّرناه وإلى عدم الاستهجال بالاعتراض ومع هذا نسبوه إلى عدم الفهم فافهم (قوله محارب العصابة والتابعين) فلا يجوز التصريح معها زيلعي بل علينا اتباعهم خاتمة ولا يعتمد على قول الفلكي العالم البصير الثقة أن فيها انحرافاً خلافاً للشافعية في جميع ذلك كما بسطه في الفتاوى الخيرية فإياك أن تنظر إلى ما يقال إن قبله أموي دمشق وأكثر مساجد المبنية على سمت قبلته فيها بعض انحراف وإن اصح قبله فيها قبله جامع الحنابلة الذي في سفح الجبل إذ لا شك أن قبله الأموي من حين فتح العصابة ومن صلى منهم إليها وكذلك من بعدهم أعلم وأوثق وأدري من فلكي لا ندري هل أصاب أم أخطأ بل ذلك يرجح خطأه وكل خير في اتباع من سلف (قوله كالقطب) هو أقوى الأدلة وهو نجم صغير في نبات نعش الصغرى بين الفرقة بين والجدى إذا جعله الواقف خلف أذنه المعنى كان مستقبلاً للقبلة أن كان بتأحية الكوفة وبغداد وهمدان وجعله من مصر على عاتقه الأيسر ومن بالعراق على كتفه الأيمن ومن باليمن قبالة مما يلي جانبه الأيسر ومن بالشام وراءه بحر قال ابن حجر وقليل ينحرف بدمشق وما قاربها إلى الشرق قليلاً اهـ وذكر الشرح للقبلة علامات أخر غلبها

منح قلت فهذا معنى التيامن والتيسر في عبارة الدرر فتبصر وتعرف بالدليل وهو في القسري والامصار محارب العصابة والتابعين وفي المفاوز والجوارح الجعوم كالقطب

سنية على سمت بلادهم منها ما قد مناه عن شرح زاد الفقير والمنية فانها علامة لقبلة سمرقند وما كان على سمتها
وفي حاشية القتال قال البرجسدي ولا يخفى أن القبلة تختلف باختلاف البقاع وما ذكره يصح بالنسبة الى بقعة
معينة وأما القبلة انما يتحقق بقواعد الهندسة والحساب بأن يعرف بعدمكة عن خط الاستواء وعن طرف
المغرب ثم بعد البلد المفروض كذلك ثم يقاس تلك القواعد ليتحقق سمت القبلة اه لكن قال القهستاني
ومنهم من بناء على بعض العلوم الحكمية الا أن العلامة البخاري قال في الكشف ان اصحابنا لم يعتبروه اه
وأفاد في النهر أن دلائل النجوم معتبرة عند قوم وعند آخرين ليست بمعتبرة قال وعليه اطلاق عامة المتون اه
أقول لم أرفى المتون ما يدل على عدم اعتبارها ولنا تعلم ما نتهدي به على القبلة من النجوم وقال تعالى والنجوم
لتهتدوا بها على أن محاريب الدنيا كلها انصبت بالتحري حتى متى كان في البحر ولا يخفى أن أقوى الادلة النجوم
والظاهر أن الخلاف في عدم اعتبارها انما هو عند وجود المحاريب القديمة اذ لا يجوز التحري معها كما قد مناه
لئلا يلزم تخطئة السلف الصالح وجاهل المسلمين بخلاف ما اذا كان في المقارنة فينبغي وجوب اعتبار النجوم
وتحواها في المقارنة لتصريح علماء شافعية وغيرهم بكونها علامة معتبرة فينبغي الاعتقاد في اوقات الصلاة وفي القبلة
على ما ذكره العلماء الثقات في كتب المواقيت وعلى ما وضعوه لها من الاكالات كالربع والاصطرلاب فانها ان لم تفد
اليقين تفيد غلبة الظن للعالم بها وغلبة الظن كافية في ذلك ولا يرد على ذلك ما صرح به علماءنا من عدم الاعتقاد
على قول أهل النجوم في دخول رمضان لان ذلك مبني على أن وجوب الصوم معلق برؤية الهلال لخديث
صوموا لرؤيته ولو لم ير الهلال ليس مبني على الرؤية بل على قواعد فلكية وهي وان كانت صحيحة في نفسها لكن
اذا كانت ولادته في ليلة كذا فتدري فيها الهلال وقد لا يرى والشارع علق الوجوب على الرؤية لا على الولادة
هذا ما ظهر لي والله أعلم (قوله والافن الاهل) أي وان لم يكن ثمة محاريب قديمة فيسأل من يعلم بالقبلة
عن تقبل شهادته من اهل ذلك المكان من يكون بحضرته بأن يكون بحيث لو صاح به سمعه أما غير العالم
بها فلا فائدة في سؤاله وأما غير مقبول الشهادة كالكافر والفاسق والصبي فلعدم الاعتماد باخباره فيما هو من
امور الديانات ما لم يغلب على الظن صدقه كما في القهستاني وقيل فيما قول الواحد العدل كما في النهاية وأما
اذا لم يكن من اهل ذلك المكان فلا نه يخبر عن اجتهاده فلا يترك اجتهاده باجتهاد غيره وأما اذا لم يكن بحضرته من
أهل المسجد أحد فانه يتحرى ولا يجب عليه قرع الابواب كما سيأتي وظاهر التقييد بالاهل أن وجوب السؤال
خاص بالحضر فلو في مفازة لا يجب وفي البدائع ما يخالفه حيث قال فان كان عاجزا بالاشتباه وهو أن يكون
في المفازة في ليلة مظلمة ولا علم له بالامارات الدالة على القبلة فان كان بحضرته من يسأله عنها لا يجوز له أن يتحرى
بل يجب أن يسأل لما قلنا أي من أن السؤال أقوى من التحري اه وشرط في الذخيرة كونه الخبر في المفازة
عالمًا حيث نقل عن الفقيه أبي بكر أنه سئل عن في المفازة فأخبره رجلان أن القبلة في جانب ووقع تحريه
الى جانب آخر فقال ان كان في رأيه انهما يعلمان ذلك يأخذ بقولهما لعل حاله والا فلا اه وشرط في الخيانة
والتجنيس كونهما من اهل ذلك الموضع حيث قال فان لم يكونا من اهل ذلك الموضع وهما مسافران مثله لا يلتفت
الى قولهما لانهما يقولان بالاجتهاد فلا يترك اجتهاده باجتهاد غيره اه والظاهر أن المراد من اشتراط
كونهما من اهل ذلك الموضع كونهما عالين بالقبلة لان الكلام في المفازة ولا اهل لها الا أن يراد كونهما من اهل
الاخبية فهما من اهل ولا اهل له علم أكثر من غيره فلا ينافي ما مر عن الذخيرة حتى لو كانا من اهل ولا علم لهما
لا يلتفت الى قولهما فالمناسط انما هو العلم فقد يكونان مسافرين مثله ولكن لهما معرفة بالقبلة في ذلك المكان
بكمرة التكرار أو بطريق آخر من طرق العلم مما يفوق على تحري المتحرى ثم اعلم أن ما نقلناه آنفاً عن البدائع
من قوله في ليلة مظلمة الخ يقتضي أن الاستدلال بالنجوم في المفازة مقدم على السؤال المتقدم على التحري
فصار الحاصل أن الاستدلال على القبلة في الحضر انما يكون بالمحاريب القديمة فان لم توجد في السؤال
من اهل ذلك المكان وفي المفازة بالنجوم فان لم يمكن لوجود غير اوله عدم معرفته بها فبالسؤال من العالم
بها فان لم يكن فيتحري وكذا يتحرى لو سأله عنها فلم يخبره حتى لو أخبره بعد ما صلى لا يعيد كما في المنية وفيها
لو لم يسأله ويتحرى ان أصاب جازوا والا وكذا الا على اه ومما سئل التحري ستأتي ورجع في البحر ما في الظهيرة
من انه لو صلى في المفازة بالتحري والسماء مصحبة لـ كنه لا يعرف النجوم فتبين انه اخطأ لا يجوز لانه لا عذر

والافن الاهل العالم بهم ممن لو
صاح به سمعه

لا حد في الجهل بالادلة الظاهرة كالشمس والقمر وغيرهما أما دقائق علم الهيئة وصور النجوم الثوابت فهو معذور في الجهل بها اه (قوله والمعتبر في القبلة الخ) أي أن الذي يجب استقباله أو استكمال جهته هو العرصة وهي لغة كل بقعة بين الدور واسعة لإنشاء فيها كما في الصحاح وغيره والمراد بها هنا تلك البقعة الشريفة (قوله لا البناء) أي ليس المراد بالقبلة الكعبة التي هي البناء المرتفع على الأرض ولذا ونقل البناء إلى موضع آخر وصلى إليه لم يجز بل يجب الصلاة إلى أرضها كما في الفتاوى الصوفية عن الجامع الصغير وفي البحر عن عدة الفتاوى الكعبة إذا رفعت عن مكانها لزيارة أصحاب الكرامة ففي تلك الحالة جازت الصلاة إلى أرضها اه وفي المجتبى وقد رفع البناء في عهد ابن الزبير على قواعد الخليل وفي عهد الحجاج ليعد لها على الحالة الأولى والناس يصلون اه فقال وما ذكره في البحر نقله في التاترخانية عن الفتاوى العناية قال الخير الرملي وهذا صريح في كرامات الأولياء فيرد به على من نسب إمامنا إلى القول بعدمها وسيأتي تمام الكلام على ذلك في باب ثبوت النسب (قوله فهي من الأرض السابعة) صرح بذلك في الفتاوى الصوفية معزياً للجهة ثم قال فلو صلى في الجبال العالية والآبار العميقة السافلة جاز كما جاز على سطحها وفي جوفها قتال فلو كان المعتبر البناء لا العرصة لم يجز ذلك فالتفريع صحيح فافهم (قوله عند الامام) لأن القادر بقدرته الغير عاجز عنده لأن العبد يكلف بقدرته نفسه لا بقدرته غيره خلافاً لهما فيلزمه عندهما التوجه ان وجد موجهها وبقولهما جزم في المنية والمنع والدرر والفتح بلا حكاية خلاف وهذا بخلاف ما لو عجز عن الموضوع ووجد من يوضه حيث يلزمه ولا يجوز له التيمم انصافاً في ظاهر المذهب وقيل على الخلاف أيضاً وقد مناه الفرق في باب التيمم فراجع اه وإذا كان له مال ووجد أجيراً باجرة مثله هل يلزمه أن يستأجره عندهما كما قالوه في التيمم أم لا لم أر من ذكره وينبغي لزوم ثم رأيت في شرح الشيخ اسماعيل عن الروضة لكن بتقييد كون الاجرة دون نصف درهم فلو طلب نصف درهم أو أكثر لا يلزمه والظاهر أن المراد به اجر المثل كما فسروه بذلك في التيمم كما قدمناه هناك (قوله أو خوف مال) أي خوف ذهابه بسرقة أو غيرها من استقبل وسواء كان المال ملكاً له أو أمانة قليلاً أو كثيراً ط ولم يعزه إلى أحد قلنا جزم في سيأتي في مفسدات الصلاة أنه يجوز قطع الصلاة لضياح ما قيمته درهم له أو لغيره (قوله وكذا كل من سقط عنه الأركان) أي تكون قبلته جهة قدرته أيضاً قال في البحر ويشمل أي العذر ما إذا سكن على لوح في السفينة يخاف الفرق إذا انحرف إليها وما إذا كان في طين وردغة لا يجيد على الأرض مكاناً يابساً أو كانت الدابة يجرها لو نزل لا يمكنه الركوب إلا بعين أو كان شيئاً كبيراً لا يمكنه أن يركب إلا بعين ولا يجيده فكما تجوز له الصلاة على الدابة ولو كانت فرضاً وتسقط عنه الأركان كذلك يسقط عنه التوجه إلى القبلة إذا لم يمكنه ولا إعادة عليه إذا قدر اه فيشترط في جميع ذلك عدم إمكان الاستقبال ويشترط في الصلاة على الدابة ايضاً أنها أن قدر ولا بأن خاف الضرر كأن تذهب القافلة وينقطع فلا يلزمه ايضاً أنها ولا استقبال القبلة كما في الخلاصة وأوضحه في شرح المنية الكبير والحلية وقيد في الحلية مسألة الصلاة على الدابة للطين بما إذا عجز عن النزول فإن قدر نزل وصلى واقفاً لا يبيح زاد الزيلعي وان قدر على القعود دون السجود أو ما قاعداً وأنه لو كانت الأرض ندية مبتلة بحيث لا يقيب وجهه في الطين صلى على الأرض وسجد وسيأتي تمام الكلام على الصلاة على الدابة في باب الوتر والنوافل ان شاء الله تعالى (قوله ولو مضطجعا الخ) تعميم للقدرة أي يتوجه العابر إلى أي جهة قدر ولو كان مضطجعا قال الزيلعي ويستوى فيه أي في العجز الخوف من عدو أو سبع أو لص حتى إذا خاف أن يراه ان توجه إلى القبلة جاز له أن يتوجه إلى أي جهة قدر ولو خاف أن يراه العدو ان قعد صلى مضطجعا بالأيام وكذا الهارب من العدو كما يصلي على دابته اه (قوله ولم يعد) لأن هذه الأعداء مماوية حتى الخوف من عدو لأن الخوف لم يحصل بما يشهد أحد بخلاف المقيد إذا صلى قاعداً فإنه يعد عندهم إلا عند أبي يوسف كما في شرح المنية ومز تحقيق ذلك في التيمم فينبغي أن يعد هنا أيضاً إذا فرق بين صلاته قاعداً أو إلى غير القبلة لأن القيد عذر من جهة العبد لانه بما يشهد الخلق تأمل (قوله هو) أي التحري المفهوم من فعله (قوله بما مر) متعلق بعرفة والذي مر هو الاستدلال بالحارِب والتجزم والسؤال من العالم بها فإذا أنه لا يتحرى مع القدرة على أحده هذه حتى لو كان بمحضته من يسأله فتحري ولم يسأله أن أصاب القبلة جاز لحصول المقصود والافلا لأن قبله التحري مبنية على مجرد شهادة القلب

مطلب
كرامات الأولياء ثمانية

(والمعتبر في القبلة) العرصة لا البناء فهي من الأرض السابعة إلى العرش (وقبله العابر عنها) لمرض وان وجد موجهها عند الامام أو خوف مال وكذا كل من سقط عنه الأركان (جهة قدرته) ولو مضطجعا بالأيام الخوف رؤية عدو ولم يعد لأن الطاعة بحسب الطاقة (ويتحرى) هو بذل المجهود لنيل المقصود (عاجز عن معرفة القبلة) بما مر

مطلب
مسائل التحري في القبلة

من غير اشارة واهل البلد لهم علم بجهة القبلة المبنية على الامارات الدالة عليهم من النجوم وغيرها فكان فوق
 الثابت بالتحري وكذا اذا وجد المحارب المنصوبة في البلدة او كان في المنازة والسما مصحبة وله علم بالاستدلال
 بالنجوم لا يجوز له التحري لان ذلك فوقه وتماه في الحلية وغيرها واستفيد مما ذكر أنه بعد العجز عن الادلة
 المارة عليه أن يتحرى ولا يقلد مثله لان المجتهد لا يقلد مجتهدا واذا لم يتسع تحريه على شيء فهل له أن يقلد لم أره
 (قوله فان ظهر خطأ) أي بعد ما صلى (قوله لما مر) وهو كون الطاعة بحسب الطاقة (قوله وان علم
 به) أي بخطأه فافهم (قوله او تحول رأيه) أي بأن غلب على فله أن الصواب في جهة اخرى فلا بد
 أن يكون اجتهاده الثاني أرجح اذا الاضعف كالعدم وكذا المساوي فيما ينظر ترجيح الاول بالعمل عليه
 تأمل (قوله استدار وبني) أي على ما بقي من صلاته لما روي أن اهل قباء كانوا متوجهين الى بيت
 المقدس في صلاة الفجر فأخبروا بقول القبلة فاستدروا الى القبلة واقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك
 وأما اذا تحول رأيه فلا أن الاجتهاد المجتهد لا ينسخ حكم ما قبله في حق ما مضى شرح المنية وينبغي لزوم الاستدارة
 على الفور حتى لو مكث قد ركن فسدت (قوله ولو عكة) بأن كان محبوسا ولم يكن بحضوره من يسأله فصل
 بالتحري ثم تميز أنه اخطأ بجر وهذا هو الاوجه وعليه اقتصر في الخاتمة حلية (قوله ولا يلزمه قرع ابواب)
 في الخلاصة اذ لم يكن في المسجد قوم والمجسد في مصر في ليلة مظلمة قال الامام التسي في فتاواه جاز اه
 وفي الكافي ولا يستخرجهم من منازلهم قال ابن الهمام والوجه أنه اذا علم أن المسجد قوم من أهله مقيمين
 غير أنهم ليسوا حاضرين فيه وقت دخوله وهم حوله في القرية وجب طلبهم ليسألهم قبل التحري لان التحري
 معلق بالعجز عن تعرف القبلة بغيره اه ولا منافاة بين هذا وبين ما مر عن الخلاصة والكافي لان المراد اذا لم
 يكونوا داخل المنازل ولم يلزم الحرج من طلبهم تحسف الظلمة والمطر ونحوه شرح المنية (قوله وممس جدران)
 لان الحائط لو كانت منقوشة لا يمكنه تمييز المحراب من غيره وعسى أن يكون ثم هامة مؤذنة فجاز له التحري بجر
 عن الخاتمة وهذا انما يصح في بعض المساجد فأما في الاكثر فيمكن تمييز المحراب من غيره في الظلمة بلا اذاء فلا
 يجوز التحري اسماعيل عن المفتاح (قوله ولو اعنى الخ) قال في شرح المنية ولو صلى الاعي ركعة الى غير
 القبلة فجا رجل فسواء الى القبلة واقتدى به ان وجد الاعي وقت الشروع من يسأله فلم يسأله لم تجز صلاتهما
 والاجازت صلاة الاعي دون المقتدى لان عنده أن امامه بان صلاته على الفاسد وهو الركعة الاولى اه
 ومثله في الفيض والسراج ومفاده أن الاعي لا يلزمه اساس المحراب اذ لم يجد من يسأله وأنه لو ترك السؤال
 مع امكانه وأصاب القبلة جازت صلاته والا فلا كما قدمناه عن المنية (قوله ولا يتحيز تحول) أي الى القبلة
 مع علم المقتدى بحالته الاولى وعبارته في الخواص كن تحري فأخطأ ثم علم فتحول لم يقتد به من علم بحالته اه
 أي لعلمه بأن الامام كان على الخطأ في اول الصلاة بجر ومفاده أنه لو تحول بالتحري أيضا الى جهة ظهرا
 القبلة جاز للاخر الاقتداء به ان تحري مثله والافهى المسألة الاتية تأمل (قوله بتميز) متعلق بآثم وقوله
 بلامتحيز متعلق بمحذوف حال من فاعل آثم (قوله لم يجز) أي اقتدائه ان ظهر أن الامام تحطى لان الصلاة عند
 الاشتباه من غير تحيز انما تجوز عند ظهور الاضابة كما مر وبأي وأما صلاة الامام فهي صحيحة لتحريه وان أصاب
 الامام جازت صلاتهما كما في شرح المنية (قوله استدار المسبوق الخ) لانه منفرد فيما يرضيه بخلاف
 اللاحق لانه قد يرضيه والمقتدى اذا ظهر له وهو وراء الامام أن القبلة غير الجهة التي يصلي اليها الامام
 لا يمكنه اصلاح صلاته لانه ان استدار خالف امامه في الجهة قصدا وهو مفسد والا كان مقاصلا له الى ما هو غير
 القبلة عنده وهو مفسد أيضا فكذلك اللاحق شرح المنية بقي ما اذا كان لاحقا ومسبوقا وحكمه أنه ان
 قضى ما لحق به أولا ثم ما سبق به فان تحول رأيه في قضاء ما لحق به استأنف وان تحول في قضاء ما سبق به استدار
 وأما ان قضى ما سبق به أولا ثم ما لحق به فان تحول رأيه فيما لحق به استأنف وان تحول فيما سبق به فان استقر
 على رأيه الى شروعه فيما لحق به استأنف وهذا كله ظاهر وأما ان لم يستقر الى شروعه فيما لحق به بأن تحول رأيه
 قبل قضاء ما لحق به الى جهة امامه ففيه تردد والظاهر أنه يستدير تأمل ح وأقره ط والرحي (قوله
 ومن لم يقع تحريه الخ) في البحر والحلية وغيرهما عن فتاوى العتباتي تحري فلم يقع تحريه على شيء فيل بؤخر
 وقيل يصلي الى أربع جهات وقيل يحيز اه ويرجح في زاد الفقير الاول حيث جزم به وعبر عن الاخيرين بقيل

قوله اي على ما بقي هكذا بخلة
 ولعل صوابه اي على ما مضى تأمل
 اه مصححه

(فان ظهر خطأ لم يعد) لما مر
 (وان علم به في صلاته أو تحول
 رأيه) ولو في سجود سهو (استدار
 وبني) حتى لو صلى كل ركعة لجهة
 جاز ولو عكة أو مسجد مظلم ولا يلزمه
 قرع ابواب ومس جدران ولو اعنى
 فسواء رجل بنى ولم يقتد الرجل به
 ولا بتميز تحول ولو انتم بتميز لا تحز
 لم يجز ان اخطأ الامام ولو سلم
 فتحول رأي مسبوق ولاحق
 استدار المسبوق واستأنف
 اللاحق ومن لم يقع تحريه على
 شيء يصلي لكل جهة مرة احتياطا
 ومن تحول رأيه لجهته الاولى

واختار في شرح المنية الوسط وقال انه الاحوط وتقل ح عن الهندية عن الضمير انه الاصوب فلهذا
 اختاره الشارح وظاهر كلام القهستاني ترجيح الاخير وهو الذي يظهر لي فانه قال لو تحزى ولم يتيقن بشئ
 فصلى الى أى جهة شاء كانت جائزة ولو أخطأ فيه وقيل ان لم يقع تحزبه على شئ اخر الصلاة وقيل يصلى
 الى الجهات الاربع كما في الظهيرية اه وسقاده أن معنى التحزب أنه يصلى مرة واحدة الى أى جهة أراد
 من الجهات الاربع وبه صرح الشافعية والحنابلة وأما ما في شرح المنية الكبير من تفسيره بقوله وقيل
 يخبر ان شاء اخر وان شاء صلى الصلاة اربع مرات الى اربع جهات فالظاهر أنه من عنده لان عبارة فتاوى
 العتبات السابقة ليس فيها هذه الزيادة ويرد عليه أنه اذا صلى الى الجهات الاربع يلزم عليه الصلاة ثلاث
 مرات الى غير القبلة بيقيناً وهو منهي عنه وترك المنهى مقدم على فعل المأمور ولذا يصلى بالنجاسة اذا لزم
 من غسلها كشف العورة عند الجانب على أن المأمور به هنا ساقط لان التوجه الى القبلة انما هو مبره
 عند القدرة عليه وقبله التحزى هي جهة تحزبه ولما لم يقع تحزبه على شئ استوت في حقه الجهات الاربع فيختار
 واحدة منها ويصلى اليها وتصح صلاته وان ظهر خطأ فيها لانه اتى بما في وسعه وهذا الوجه لا يقوى القول
 الاخير وهو التحزير على المعنى الذي ذكرناه عن القهستاني وبضعف ما اختاره الشارح وادعى أنه الاحتياط
 قد برز ذلك بانصاف وللقول الاول الذي اختاره الكمال في زاد القير وجه ظاهراً أيضاً وهو أنه لما كانت القبلة
 عند عدم الدليل عليها هي جهة التحزى ولم يقع تحزبه على شئ صار فاقد الشرط صحة الصلاة فيؤخرها كفاقد
 الطهورين لكن القول الاخير وهو وجوب الصلاة في الوقت مع التحزير الى أى جهة شاء احوط كما لو وجد ثوباً
 اقل من ربه طاهر وعموم قوله تعالى فأينما تولوا فثم وجه الله فانه قيل نزل في مسألة اشتباه القبلة وظاهر
 ما قدمناه عن القهستاني اختياره وبه يشعر كلام الجرح وهو مذهب الشافعية والحنابلة كما مر وقد مرنا قول
 الكتاب عن المستصفي أنه اذا ذكر في مسألة ثلاثة اقوال فالارجح الاول والثالث لا الوسط والله اعلم (قوله
 استدار) قال في شرح المنية واختلف المتأخرون فيما اذا تحول رأيه في الثالثة أو الرابعة الى الجهة الاولى
 قيل يتم الصلاة وقبل يستقبل كذا في الخلاصة والاول اوجه اه ولذا قدمه في الحاشية لانه يقدم الانه
 وجزم به القهستاني وتبعه الشارح (قوله استأنف) لانه ان سجد بها الى الجهة الثانية فقد سجد بها
 الى غير قبله لانها جزء من الركعة الاولى والجهة الثانية ليست قبله للركعة الاولى بجميع أجزائها وان سجد بها
 الى الجهة الاولى فقد انحرف عما هو قبله الآن اه ح (قوله وان شرع) الضمير يرجع الى العاجز
 اذا اشتبهت عليه القبلة ويجز عن معرفتها بالادلة المارة فقبلته جهة تحزبه فلو شرع بالتحزى تحز صلاته ما لم
 يتيقن بعد فراغه أنه أصاب القبلة لان الاصل عدم الاستقبال استصحاباً بالعمال فاذا بين بيقيناً أنه أصاب
 ثبت الجواز من الابتداء وبطل الاستصحاب حتى لو كان اكبر رأيه أنه أصاب فالصحيح أنه لا يجوز كما في الحاشية
 عن الحاشية ولو يتيقن في أثناء صلاته لا يجوز خلافاً لابي يوسف لان حاله بعد العلم أقوى وبناء القوى على
 الضعيف لا يجوز (قوله بخلاف الخ) أى لو وقع تحزبه على جهة وصلى الى غيرها فانه يستأنف مطلقاً أى
 سواء علم أنه أصاب أو أخطأ في الصلاة أو بعدها أو لم يظهر شئ وعن أبي حنيفة أنه يخشى عليه الكفر وعن
 الثاني يحزبه أن أصاب وبالأول ينشئ فيض والفرق لهما أن ما فرض لغيره يشترط حصوله لا تحصيله لكن مع عدم
 اعتقاد الفساد وعدم الدليل عليه ومخالفته جهة تحزبه اقتضت اعتقاد فساد صلاته فصارت كالوصلى وعنده أنه
 محدث أو أن ثوبه نجس أو أن الوقت لم يدخل فبان بخلاف ذلك لا يحزبه في ذلك كله لان عنده أن ما فعله غير جائز
 بخلاف صورة عدم التحزى فانه لم يعتقد الفساد بل هو شك فيه وفي عدمه فاذا ظهرت اصابتة بعد القيام زال
 احد الاحتمالين وتقرر الآخر بل لا لزوم بناء القوى على الضعيف بخلاف ما اذا علم الاصابة قبل القيام كما في
 شرح المنية (قوله أو ثوبه) بالنصب عطفاً على اسم أن ومثله الوقت ح (قوله فلو لم تشبه الخ) ذكره
 هنا استطراداً وكان ينبغي ذكره عند قول المصنف وان شرع بالتحزى لانه مفروض فيما اذا اشتبهت عليه القبلة
 كما قدمناه فيكون قوله فلو لم تشبهه بياناً لفهمه ثم ان مسائل التحزى تنقسم باعتبار القسمة العقلية الى
 عشرين قسماً لانه اما أن لا يشك ولا يتحزى أو شك ويتحزى أو لم يتحزى أو يتحزى بلا شك وكل وجه على خمسة
 لانه اما أن يظهر صوابه او خطأ في الصلاة او خارجها او لا يظهر أما الاول فان ظهر خطأ فسدت مطلقاً

مطالع

اذا ذكر في مسألة ثلاثة اقوال
 فالارجح الاول والثالث لا الوسط

استدار ومن تذكر ترك سجدة من
 الاولى استأنف ^{بغير ان شرع بلا}
 تحزى لم يجوز ان أصاب لتركه فرض
 التحزى الا اذا علم اصابتة بعد
 فراغه فلا بعد انتفاها بخلاف
 مخالف جهة تحزبه فانه يستأنف
 مطلقاً كصل على انه محدث أو ثوبه
 نجس أو الوقت لم يدخل فبان
 بخلافه لم يجوز (صلى جماعة عند
 اشتباه القبلة) فلو لم تشبهه

أو صوابه قبل الفراغ قيل هو كذلك لانه قوى حاله والاصح لا ولو بعده ولم يظهر أو كان اكبر رأيه الاصابة
فكذلك لا تنفس وحكم الثاني الصحة في الوجوه كلها وحكم الثالث الفساد في الوجوه كلها أو لو اكبر رأيه أنه
أصاب على الاصح الا اذا علم يقيناً بالاصابة بعد الفراغ والرابع لا وجوده خارجاً كذا في التمر وقد ذكر المصنف
الثاني بقوله ويحترى عاجز والثالث بقوله وان شرع بلا تحترى وذكر الشارح الاول بقوله فلم يشبه الخ لكن
كان عليه أن يقول ان ظهر خطأ فسدت والا فلا وقد حذف الرابع لعدم وجوده هذا هو الصواب في تقرير
هذا المجل فافهم (قوله مع امام) أما لو صلوا منفردين صحت صلاة الكل ولا يتأتى فيه التفصيل (قوله فمن
يتقن منهم) التيقن غير قيد بل غلبة الظن كافية يدل عليه ما في الفيض حيث قال وان صلوا بجماعة تجزئهم
الاصلاة من تقدم على امامه او علم بمخالفة امامه في صلاته وكذلك لو كان عنده أنه تقدم على الامام او صلى الى
جانب آخر غير ماصلي اليه امامه اهـ (قوله حالة الاداء) ظرف لقوله يتقن مخالفة امامه في الجهة مع قطع
النظر عن قوله او تقدمه عليه لانه اذا تقدم على امامه لم يجز سواء علم بذلك حالة الاداء أو بعده بخلاف مخالفته
لامامه في الجهة فانه لا يضر الا اذا علم بها حالة الاداء كما دلت عليه عبارة الفيض التي ذكرناها آنفاً ومثلها
قوله في المتن جازت صلاة من لم يتقدمه بخلاف من تقدمه او علم حاله وخالفه اهـ وفي من الفرار لم يعلم
مخالفة امامه ولم يتقدمه جاز والا فلا (قوله لاعتقاده الخ) ذكر مرتب ح (قوله كما لو لم يتعين الامام
الخ) تبع في ذلك النهر عن المعراج ونص عبارة المعراج وقال بعض اصحابه أي الشافعي عليهم الاعادة لان
فعل الامام في اعتقادهم متردد بين الخطا والصواب ولو لم يتعين الامام بأن رأى رجلين يصليان فتوى الاقداء
بواحد لا يعينه لا يجوز فكذا اذا لم يتعين فعل الامام اهـ وبه ظهر أن المناسب حذف هذه المسألة بالكلية
لذا مدخلها هنا الاعلى قول بعض الشافعية القائلين بأنه لا تصح صلاة من جهل حال امامه قياساً على
ما لو جهل عينه فافهم (قوله فروع) كان المناسب ذكر هذه الفروع عند الكلام على النية قبل
استقبال القبلة كما فصل في اندرائن (قوله النية عندنا شرط مطلقاً) أي في كل العبادات باتفاق
الاصحاب لاركن وانما وقع الاختلاف بينهم في تكبيرة الاحرام والمعتقد أنها شرط كالنية وقيل بركنيتها
أشبهاء وانما قال مطلقاً ليشمل صلاة الجنائز بخلاف تكبيرة الاحرام فانها ركن فيها اتفاقاً كما سيأتى في
بابه ح واستثنى في الاشياء من العبادات الايمان والتلاوة والاذكار والاذان فانها لا تحتاج الى نية
كما في شرح البخاري للعيني وكل ما لا يكون الاعداد لا يحتاج الى النية كما في شرح ابن وهبان قال وكذا النية
لا تحتاج الى نية اهـ ويستثنى ايضاً ما كان شرطاً للعبادة الاتيمم والاستقبال القبلة على قول الكرخي
المشروط نيته والمعتقد خلافه وكذا ما كان جزءاً لعبادة كسبح الخف والاراس وغير ذلك (قوله فلو مما يتعلق) أي
فلو كان هو أي المنوي المدلول عليه بالنية مما يتعلق بالاقوال كقوله انت طالق وأنت حر ان شاء الله بطل لان
الطلاق والعق لا يتعلق بالنية بل بالقول حتى لو نوى طلاقها او عقته لا يصح بدون لفظ قال ح فان قلت
وقوع الطلاق متعلق بلفظ انت طالق ولا عبرة بالنية لانه صريح قلت هذا مسلم في القضاء وأما في الديانة فهي
معتبرة حتى اذا نوى به الطلاق من وثاق لا يقع ديانة اهـ أقول وكذا صرح بذلك في البحر والاشياء وعليه
فالفرق بين الصريح والكناية أن الاول لا يحتاج الى النية في القضاء فقط ويحتاج اليها ديانة والثاني يحتاج
اليها فيهما لكن احتياج الاول الى النية ديانة معناه أن لا ينوي به غيره معناه العرفي فلو نوى الطلاق من الوثاق
أي القيد لا يقع لصرفه اللفظ عن معناه أما اذا قصد التلغظ بأن طالق مخاطبة به زوجته ولم يقصد به الطلاق
ولا غيره فالظاهر الوقوع قضاء وديانة لان اللفظ حقيقة فيه وبدليل أنه لو صرح بالعدد لا يدين كالمونوى الطلاق
عن العمل فيقع قضاء وديانة (قوله والا لا) أي والايكن المنوي مما يتعلق بالاقوال كالصوم لا يطل
بالمشيشة لانه يتعلق بمجرد النية القلبية بدون قول فلو نوى الصوم وقال ان شاء الله لا يطل قال في الاشياء ولو
علقها أي نية الصوم بالمشيشة صحت لانها انما تبطل بالاقوال والنية ليست منها اهـ (قوله الاعلى قول محمد
في الجمعة) فعنده لا يدرك الجمعة الا بادر الركعة مع الامام فلما اقتدى بعد ما رفع الامام رأسه من ركوع الثانية
ينوي الجمعة ويثما ظهر اعنده فقد نوى الجمعة ولم يؤدها وأدى الظهور ولم ينو وهو مذهب الشافعي وعندها
يتمها الجمعة متى صح اقتداؤه بالامام ولو في سجود السهو على القول بفسادها ونقض الجوى الحصر بمسائل ينوي

فروع في النية

ان أصاب جاز (بالتحري) مع امام
(وتبين أنهم صلوا الى جهات
مختلفة فمن يتقن) منهم (مخالفة
امامه في الجهة) أو تقدم عليه
(حالة الاداء) أما بعده فلا يضر
(لم تجز صلاته) لاعتقاده خطأ
امامه ولتركه فرض المقام (ومن
لم يعلم ذلك فصلاته صحيحة) كما لو لم
يتعين الامام بأن رأى رجلين
يصليان فأنتم بواحد لا يعينه
(فروع) النية عندنا شرط مطلقاً
ولو عصبها بمشيشة فلو مما يتعلق
بالاقوال كطلاق وعناق بطل والا لا
* ليس لنا من ينوي خلاف ما
يؤدى الاعلى قول محمد في الجمعة
وهو ضعيف

فيها خلاف ما يؤدى منها ما لو طاف بنية التطوع في أيام الترويع عن الفرض وما لو صام يوم الشك نطق عاقله
أنه من رمضان كان منه وما لو تجمد بركعتين فظهر أن الفجر طالع يتوابع عن سنة الفجر وما لو صام عن كفارة
ظهاراً وافطاراً فقد روى العتق يمتد في صوم النفل وما لو نذر صوم يوم بعينه فصامه بنية النفل يقع عن النذر
كما في جامع الترمذي ١٥ أقول قد يجب بأن المراد النية التي هي شرط العدة فالمعنى ليس لنا من يلزمه أن
ينوى خلاف ما يؤدى إلا في مسألة على أن أكثر هذه المسائل ليس فيها المخالفة بين النوى والمؤدى إلا من حيث
الصفة بخلاف الجمعة فإنها مخالفة للظاهر ذاتاً ووصفة فتدبر (قوله المعتقد أن العبادة الخ) مقابله ما في الأشباه
عن المجتبى من أنه لا بد من نية العبادة في كل ركن فافهم واحترز بذات الأفعال على فعل واحد كالصوم فإنه
لا خلاف في الاكتفاء بالنية في أوله ويرد عليه الحج فإنه ذو أفعال منها طواف الأضحية لا بد فيه من أصل نية
الطواف وإن لم بعينه عن الفرض حتى لو طاف نفلاً في أيامه وقع عنه والجواب أن الطواف عبادة مستقلة
في ذاته كما هو ركن للحج فباستمرار ركنيته يندرج في نية الحج فلا يشترط تعيينه وباعتبار استقلاله يشترط فيه
أصل نية الطواف حتى لو طاف هارباً أو طالعاً بالغير لم يصب بخلاف الوقوف يعرفه فإنه ليس بعبادة إلا في ضمن
الحج فيدخل في نيته وعلى هذا الرمي والخلق والسعي وأيضا فإن طواف الأضحية يقع بعد التحلل بالخلق حتى أنه
يحمل له سوى النساء وبذلك يخرج من الحج من وجه دون وجه فاعتبر فيه الشبهان (قوله اعتبر السابق) لعل
وجهه أن الصلاة عبادة واحدة غير متجزئة فالنظر فيها إلى ابتدائها فإذا شرع فيها خالصاً عرض عليه الرياء
فهو باقية لله تعالى على الخلوص والالزام أن يكون بعضها له وبعضها للغير مع أنها واحدة نعم لو حن بعضها رياء
فالتحسين وصف زائد لا يثاب به ويؤخذ مما ذكرنا أنه لو افتقها صراً أو باهراً أخلص اعتبر السابق وهذا بخلاف
ما لو كانت عبادة يمكن تجزئتها كقراءة واعتكاف فإن الجزء الذي دخله الرياء له حكمه والخالص له حكمه
(قوله والرياء أنه الخ) أي الرياء الكامل المحبط للثواب عن أصل العبادة أو لتضعيفه والافتقار لاجل
الناس رياء أيضاً بدليل أنه لا يثاب عليه وإنما يثاب على أصل العبادة وسيأتي في فصل إذا أراد الشروع في الصلاة
أنه لو أطال الركوع لأدرك الجاهل قال أبو حنيفة أخاف عليه امرأ عظيمياً يعني الترك الخفي وهو الرياء
كما سيأتي تحقيقه (قوله ولا يترك الخ) أي لو أراد أن يصلي أو يقرأ تخاف أن يدخل عليه الرياء فلا ينبغي أن
يترك لانه أمر موهوم أشبهه عن الولوالجية وقد سئل العارف المحقق شهاب الدين بن السهروردي عما نصه
يا سيدي إن تركت العمل اخلدت إلى البطالة وإن علمت داخلني المحب فأبى ما أولى فكتب جوابه أعمل
واستغفر الله من العجب ١٥ قال (قوله لا رياء في الفرائض في حق سقوط الواجب) أي أن الرياء
لا يبطل الفرض وإن كان الإخلاص من جهة الفرائض قال في مختارات النوازل وإذا صلى رياء وبمعة تجوز
صلاته في الحسب لوجود شرائطه وأركانه ولكن لا يستحق الثواب والذي في الذخيرة خلافة قال الفقيه
أبو الليث في النوازل قال بعض مشايخنا الرياء لا يدخل في شيء من الفرائض وهذا هو المذهب المستقيم أن
الرياء لا يفوت أصل الثواب وإنما يفوت تضاعف الثواب ١٥ يرى على الأشباه وسيأتي تمام الكلام على
هذه المسألة في كتاب الحظر والاباحة (قوله قيل لشخص الخ) قال في الأشباه وهذه المسألة ليست
منصوصة في مذهبنا وصرح بها النووي وقواعدنا لا تأبأها ما إلا جزاء فلا رياء في الفرائض في حق سقوط
الواجب وأما عدم استحقاق الدينار فإنه استيعار على واجب ولا يستحق به الأجرة كالأب إذا استأجر ابنه
للخدمة لا يستحق عليه الأجرة لأن خدمته واجبة عليه ١٥ ح (قوله الصلاة لأرضاء المصوم لا تصد الخ)
لم يتعرض لكون ذلك جائزاً وظاهر مختارات النوازل أن ذلك لا يجوز حيث قال ينبغي أن لا يفعل ذلك ولعل
ذلك من القاء المبطلين ١٥ وفي الولوالجية إذا صلى لوجه الله تعالى فإن كان له خصم لم يجبر بينه وبينه عفواً أخذ
من حسنه ودفع إليه في الآخرة نوى أولم ينو أن لا يكون له خصم أو كان يجري بينهما عفو لم يدفع إليه من
حسناته شيء نوى أولم ينو ١٥ يرى وعلى هذا المراد بالصلاة المذكورة أن ينوى الصلاة لله تعالى لاجل أن
يرضى عنه أو خصامه وعدم جواز أن يكونه بدعة بخلاف الصلاة لصحة المسجد أو نحوها من المندوبات وأما لو صلى
وذهب ثوابها للمصوم فإنه يصح لأن العامل له أن يجعل ثواب عمله للغير عند ما كما سيأتي في باب الحج عن القبر
إن شاء الله تعالى (قوله جاء) أي في بعض الكتب أشباه عن البرازية ولعل المراد بها الكتب السماوية

المعتقد أن العبادة ذات الأفعال
تسحب نيتها على كمالها * افتتح
خالصاً ثم خالطه الرياء اعتبر السابق
وإرياء أنه لو خدلاً عن الناس
لا يصلي فلمعهم يحسنها ووحده
لا فله ثواب أصل الصلاة ولا يترك
لحرف دخول الرياء لانه أمر
موهوم * لا رياء في الفرائض في
حق سقوط الواجب * قيل لشخص
صل الظهر ولا دينار فلي بهذه
النية ينبغي أن تجزئه ولا يستحق
الدينار الصلاة لأرضاء المصوم
لا تنبذ بل يصلي لله فإن لم يعرف
خصمه أخذ من حسنه جاء أنه
يؤخذ لدائق

أو يكون ذلك حديثا نقله العلماء في كتبهم والدائق بفتح النون وكسر هاء سدس الدرهم وهو قيراطان والقيراط
خمس شعيرات ويجمع على دوائق ودوائق كذا في الاختراى حموى (قوله ثواب سبعمائة صلاة بالجماعة)
أي من القرائن لأن الجماعة فيها والذي في المواهب عن القشيري سبعمائة صلاة مقبولة ولم يقيد بالجماعة قال
شارح المواهب ما حاصله هذا لا ينافي أن الله تعالى يعفو عن الظالم ويدخله الجنة برحمته ط ملخصا (قوله
والا تقع نضلا) أي غير نائب في حقه عن ركعتين من التراويح لوقوعها قبل صلاة العشاء ووقت التراويح بعد
صلاة العشاء على المعتمد ط (قوله فلامكتوبة) أي اقترنتا لفرضيتهما عينيا ولو كانتا صلاة حقيقة
والجماعة كضايعة وليست بصلاة مطلقة (قوله ولو مكتوبتين) أي أحدهما وقتية والآخرى لم يدخل وقتها
كما لو نوى في وقت الظهر ظهر هذا اليوم وعصره كذا في شرح المنية وشرح الاشياء البعري ويدل عليه قوله
الآتي ولو فائتة ووقية الخ (قوله فلو وقتية) علل له في المحيط بأن الوقتية واجبة للعالم وغيرها لا
وهو يفيد أنه ليس بصاحب ترتيب والافالفاثة أولى كالأختي بجر أقول هذه الافادة انما تتم لو أريد
بالمكتوبتين ما يشمل الوقتية مع الفائتة وليس كذلك بل المراد بهما الوقتية مع التي لم يدخل وقتها كما علمت
(قوله ولو فائتتين فللاولى) وكذا الوقتيتين كالظهر والعصر في عرفة كما يحسنه البعري وقال ح لأن العصر
وان صحت في وقت الظهر في ذلك اليوم لأن الظهر واجبة التقديم عليها للترتيب فكانتا بمنزلة فائتتين لم يسقط
الترتيب بينهما كما هو ظاهر (قوله لومن أهل الترتيب الخ) تبع فيه البحر أخذنا من تعليل المحيط للمسألة
بأن الثانية لا تجوز إلا بعد قضاء الأولى قال في البحر وهو انما يتم فيما إذا كان الترتيب بينهما واجبا اه
أقول ما ذكره في البحر مأخوذ من الحلبة لكنه في الحلبة قال بعده بقي ما لو لم يكن الترتيب بينهما واجبا ويمكن
أيضا أن يقال انهما الأولى لأن تقدما الأولى اه وجزم بذلك الحلبي في شرحه الصغير حيث قال فللاولى منهما
لترجيها بالسبق وان لم يكن صاحب ترتيب اه فافهم (قوله فلالفاثة لوالوقت متسعا) وأما إذا
خاف ذهاب وقت الحاضرة فانه يجزئه عنها حتى يكون عليه قضاء الفائتة كما في الاجناس يرى هذا وقال ح
بعد قوله لوالوقت متسعا أي وكان بينهما ترتيب اذ لو كان متسعا ولم يكن بينهما ترتيب لغت نيته كما صرح به
في البحر اه وأقول لم يصرح بذلك في البحر في هذه المسألة نعم صرح به في شرح المنية بحثا وبحث في الحلبة
خلافه فافهم ثم اعلم أن ما ذكره الشارح من قوله فلالفاثة الخ عزاء في القفع إلى المشتق ومثله في السراج وعزاء
في البحر إلى المنية وذكر قبله أنه لا يصير شارعا في واحدة منهما ثم قال وأفاد في الظهيرية أن فيها روايتين اه
أقول وكذا ذكرنا في الخلاصة عن الجامع الكبير أنه لا يصير شارعا في واحدة منهما ثم قال وفي المشتق
يصير شارعا في الأولى اه فتكون رواية وقال الامام الفارسي في شرحه على تلخيص الجامع الكبير للعلامة
حيث قال في شرح قوله ناوى الفرضين معالاغ في الصلاة الخا قال يدفع بالرفع في التناهي متنفلا في غيرها الخ أي
نية الفرضين معان كانت في الصلاة كانت لغوا عندهما وهو رواية الحسن عن الامام وصورته لو كبر نوى ظهرا
وعصر عليه من يوم أو يومين عالما بأولاهما ولا يصير شارعا في واحدة منهما للتناهي بدليل أنه لو طرأ أحدهما
على الآخر رفعه وأبطله أصلا حتى لو شرع في الظهير نوى عصرا عليه بطلت الظهر وصح شروعه في العصر
فاذا كان لكل منهما قوة رفع الأخرى بعد ثبوتها يكون لها قوة دفعها عن المحل قبل استقرارها بالاولى لأن
الدفع أسهل من الرفع وهذا على أصل محمد وكذا على أصل أبي يوسف لأن الترجيح عنده ما بالحاجة إلى التعيين
وأما بالقوة وقد استويا في الأمرين ثم اطلاق الفرضين يتناول ما وجب بإيجاب الله تعالى كالمكتوبة أو بإيجاب
العبد كالمندور أداء وقضاء وما ألحق به كفاسد النفل سواء كانا من جنس واحد كالظهيرين والجنائزتين
والمندورين ومن جنس كالظهر مع العصر أو مع النذرا ومع الجنائز وقيل ان ناوى الفرضين في الصلاة متنفلا
عندهما خلافا للمجد وان كانت نية الفرضين في غير الصلاة كالزكاة والصوم والحج والكفارة كانت معتبرة ويكون
متنفلا إلا في كفارتين من جنس واحد فيكون مفترضا اه ملخصا وتعامه فيما علقناه على البحر فعلم أن رواية
الجامع الكبير مخالفة لرواية المشتق فلا يصير شارعا في الصلاة أصلا إذا جع في النية بين فرضين كل منهما قضاء
أو أحدهما أداء والاخر قضاء ولم يدخل وقته أو جنازة أو مندورا وغيره من الواجبات وقيل يصير متنفلا فلم
تعتبر القوة على رواية الجامع الأفيما إذا جع بين فرضين وتوقع فانه يكون مفترضا عندهما لقوة وقال محمدان

ثواب سبعمائة صلاة بالجماعة
ولو أدرك القوم في الصلاة ولم يدر
أفرض أم تراويح بنوى الفرض
فان هم فيه صح والاتفق فلا ولو
نوى فرضين كالمكتوبة وجنازة
فللمكتوبة ولو مكتوبتين فلو وقتية
ولو فائتتين فللاولى لومن أهل
الترتيب والالغا فيحفظ ولو فائتة
ووقتية فللفائتة لوالوقت متسعا

كانت في الصلاة تلفوا فلا يصير شارعا فيهما وان كانت في صوم او زكاة او حج نذر مع تطوع يكون منفلا بخلاف جهة الاسلام والتطوع فانه مفترض اتفاقا كما اوضحه الفارسي في شرحه والله أعلم (قوله فلفرض) اي خلافا لحمد كما علمه آتفا (قوله ولوناقلتين) قد تطلق النافلة على ما يشمل السنة وهو المراد هنا (قوله فعنهما) ذكره في الاشياء ثم قال ولم أر حكم ما اذا نوى سنتين كما اذا نوى في يوم الاثنين صومه عنه وعن يوم عرفة اذا وافقه فان مسألة التخصة انما كانت ضمن السنة لمحصل المقصود اه أي فكذا الصوم عن اليومين وأيده العلامة البيري بأنه يجزئه الصوم في الواجبين ففي غيرهما اولى لما في خزانة الاكل لوقال الله على أن الصوم رجب ثم صام عن كفارة ظهار شهرين متتابعين اسد همارجب اجراء بخلاف ما لو كان احدهما رمضان ولونذر صوم جميع عمره ثم وجب صوم شهرين عن ظهار أو واجب صوم شهر بعينه ثم قضى فيه صوم رمضان جاز من غير أن يلحقه شيء اه لكن ليس في هذا جمع بين يتبين بل هو سنة واحدة اجراء عن صومين ولم يذكر الشارح هذه المسألة لان كلامه في الصلاة ولا تنافي فيها ويمكن تصويره فيما لو نوى سنة العشاء والتهجيد بناء على ما رجحه ابن الهمام من أن التهجيد في حقنا سنة لا مستحب (قوله فنافلة) لانها صلاة مطلقة وتلك دعاء (قوله ولا تبطل بنية القطع) وكذا بنية الانتقال الى غيرها ط (قوله ما لم يكبر بنية مغفارة) بأن يكبرنا وبالنقل بعد شروع الفرض وعكسه او القامئة بعد الوقتية وعكسه او الاقضاء بعد الانقضاء وعكسه وأما اذا كبر بنية موافقة ككان نوى الظهر بعد ركعة الظهر من غير تلفظ بالنية فان النية الاولى لا تسقط ويبني عليها ولو بنى على الثانية فسدت الصلاة ط (قوله الصوم) ونحوه الاعتكاف ولكن الاولى عدم الاشتغال بغير ما هو فيه ط والله أعلم

(باب صفة الصلاة)

ولو فرض انما لا يفرض ولوناقلتين
كسنة بغير وقية مسجد فعنهما
ولوناقلته وجنازة فنافلة ولا تبطل
بنية القطع ما لم يكبر بنية مغفارة
ولو نوى في صلاته الصوم صح

(باب صفة الصلاة)

شروع في المشروط بعد بيان
الشرط هي لغة مصدر وعرفا
كيفية مستقلة على فرض وواجب
وسنة ومندوب

(قوله شروع في المشروط) هذا يفيد أن المراد بالصفة الاوصاف النفسية للصلاة وهي الاجراء العقلية التي هي اجراء الهوية من القيام والركوع والسجود لان ذلك هو المشروط وسيأتي أن الاولى خلافه ط (قوله هي لغة مصدر) يقال وصف الشيء وصفا وصفة نعتة والصفة كالعلم والسواد قاموس وفي تعريفات السيد الوصف عبارة مما يدل على الذات باعتبار معنى هو المقصود من جوهر حروفه ويدل على الذات بصيغة كاحرفاته يجوز حروفه يدل على معنى مقصود وهو الحرف فالوصف والصفة مصدران كالوعد والعتدة والمتكلمون فرقوا بينهما فقالوا الوصف يقوم بالواصف والصفة تقوم بالموصوف اه لكن كلام القاموس يدل على إطلاق الصفة على ما قام بالموصوف لغة ايضا فالصفة تكون مصدرا واسما والوصف مصدر فقط قال في الفتح والبحر ولا يكرر أنه قد يطلق الوصف ويراد الصفة وهذا لا يلزم الاتحاد لغة اذ لا شك في أن الوصف مصدر وظاهره أن الوصف قد يستعمل اسما بمعنى الصفة مجازا لا لغة فلا يلزم اتحادهما خلافا لما قبل انهما في اللغة بمعنى واحد (قوله وعرفا كيفية الخ) مبنى على عرف المتكلمين والافتقار على أن الصفة تكون في اللغة مصدرا واسما وهذا تعريف لصفة اجراء الصلاة خاصة لا لطلق الصفة قال ح فيكون على حذف مضاف تقديره صفة اجراء الصلاة فبعض الاجزاء صفة الفرضية كالقيام وبعضها الوجوب كالشهد وبعضها السنة كالثناء وبعضها التذنب كنظره الى موضع سجوده في القيام وانما قد ترونا المضاف لان المقام مقام بيان صفة الاجزاء لصفة نفس الصلاة اه وهذا اولى مما في الفتح من أن المراد بالصفة هنا الاوصاف النفسية لها وهي الاجراء العقلية التي هي اجراء الهوية الخارجية من القيام الجزئي والركوع والسجود كذا في التهر قال ط ووجه الاولوية انه لا يشمل الواجبات والسنة والمندوبات اه وفيه نظر فان الواجبات وغيرها ما يطلب من المصلي فعله اجراء الصلاة اذ ليس المراد بالاجراء ما يتوقف عليه صحته ولعل وجه الاولوية أن الصفة ما قام بالموصوف والاجراء هي التي قامت بها صفة الفرضية والوجوب ونحوهما فليست هي الصفة بل الموصوف وقد يجب ان المراد أن هذه الاجزاء هي اوصاف المصلي وتسبب الى الصلاة لكونها اجراء الهوية الخارجية التي صارت بها الصلاة في الخارج هي هي وعليه فالإضافة في صفة الصلاة بيانية أو المراد بالصفة الجزئية مجازا لقيامه بالكل ويدل عليه قوله في الكفاية والمعراج ان الاضافة فيه من اضافة الجزء الى الكل لان كل صفة مما يأتي جزء الصلاة الخ فهذا مؤيد لما قاله في الفتح ويدل عليه أيضا أن المراد من هذا الباب بيان هذه الاجزاء

المتنوعة الى فرض وواجب وسنة لا بيان نفس الفرضية والوجوب والسنية اتى هي صفات هذه الاجزاء
اذ يبينها في كتب الاصول لا القروع تأمل (قوله من فرائضها) جمع فريضة اعم من الركن الداخل الماهية
والشرط الخارج عنها فيصدق على التحريمية والقعدة الاخيرة والخروج يصنعه على ماسياتى وكثيرا ما يطلقون
الفرض على ما يقابل الركن كالحرمة والقعدة وقد منافي اوائل كتاب الطهارة عن شرح المنية أنه قد يطلق
الفرض على ما ليس بركن ولا شرط كترتيب القيام والركوع والسجود والقعدة وأشار بمن التبعية الى أن لها
فرائض أخرى كاسياتى في قول الشارح وبقي من الفروض الخ أفاده ح (قوله التي لاتصح بدونها) صفة
كاشفة اذ لا شيء من الفروض ما تصح الصلاة بدونه بلا عذر (قوله التحريمية) المراد بها جملة ذكرها لخص
مثل الله أكبر كاسياتى مع بيان شروطها العشرين نظما والتحريم جعله الشيء محترما سميت بها التحريمية الاشياء
المباحة قبل الشروع بخلاف سائر التكبيرات والثناء فيها للمبالغة فحسناتى وهو الاظهر برجندى وقيل
لوحدة وقيل للنقل من الوصفية الى الاسمية (قوله قائما) هو أحد شروطها العشرين الاتية وسيدكره المصنف
في الفصل الآتى (قوله وهي شرط) وانما لم يذكرها مع الشروط المارة لاتصالها بها بمنزلة الباب للدأ أفاده في
السراج (قوله في غير جنازة) أمافيها فهي ركن اتفاقا كبقية تكبيراتها كاسياتى في باب ح (قوله على
القادر) متعلق بشرط لتضمنه معنى الفرض اى هو شرط مفترض عليه ح أما الاتى والاخرس لو اقتضا
بالنية جاز لانهما اتيا بأقصى ما فى وسعهما بجر عن المحيط وسياتى تمام الكلام على ذلك في الفصل الآتى
(قوله به يفتى) الضمير راجع الى الحكم عليها بالشرطية وهو مضمون النسبة الايقاعية في قوله وهي شرط
(قوله فيجوز بناء النفل على النفل) تفرغ على كون التحريمية شرطا لكن كونها شرطا يقتضى صحة بناء اى
صلاة على تحريمية اى صلاة كما يجوز بناء اى صلاة على طهارة اى صلاة وكذا بقية الشروط لكن منعنا بناء
الفرض على غيره لان التحريمية ركن بل لان المطلوب في الفرض تعيينه وتمييزه عن غيره بأخص اوصافه
وجميع أفعاله وأن يكون عادة على حدة ولو بى على غيره لكن مع ذلك الغير عبادة واحدة كما في بناء النفل
على النفل قال في البحر فانه يكون صلاة واحدة يدلل أن القعود لا يفترض الا فى آخرها على الصحيح وقولهم
ان كل ركعتين من النفل صلاة لا يعارضه لانه فى أحكام دون أخرى اه ح (قوله وعلى الفرض) لان الفرض
أقوى فيستتبع النفل لضعفه ط (قوله وان كره) يعنى أنه مع صحتهم مكروه لان فيه تأخير السلام وعدم كون
النفل بغيره مبتدأة ح وهذا فى العمدة اذ لو سلمها بعد قعدة الفرض فزاد خامسة يضم سادسة بلا كراهة
(قوله على الظاهر) اى ظاهر المذهب خلافا لصدرا الاسلام حيث قال بالجواز فيها كما فى البحر لكن ذكر
في النهاية بعد عزوه للجواز فى بناء الفرض على مثله الى صدر الاسلام أن بناء الفرض على النفل لم يجز فيه رواية
ثم قال ولكن يجب أن لا يجوز حتى على قول صدر الاسلام لانه يجوز بناء المثل فلا يجوز بناء الاقوى على الادنى
ولان الشيء يستتبع مثله اودونه لا ما هو أقوى الى آخر ما أطال به وتبعه فى المراج والعناية وبهذا ظهر عدم
صحة قول النهر ولا خلاف فى جواز بناء النفل على النفل والفرض عليه فتنبه (قوله لاتصالها الخ) علته
مقدمة على المعلول وهو قوله روى لها الشروط وهذا حاصل عبارة البرهان الاتية وهو جواب عن سؤال مقدر
وهو أنها اذا كانت شرطا فلم روى لها الشروط والشروط تراعى للاركان والجواب انما رويت الشروط لها
من الطهارة والاستقبال ونحوهما لا كونها ركنا للصلاة بل لاتصالها بالقيام الذى هو ركن الصلاة (قوله
وقد منعه الزيلعى) أى منع ما ذكر من قوله روى لها الشروط حيث قال فى الرد على الشافعى القائل بركنية
التحريمية وقوله يشترط لها ما يشترط للصلاة ممنوع قلته لو أحرمتها لانتجاسة فألقاها عند فراغه منها او مكشوف
العورة فسترها عند فراغه من التكبير بعمل يسيرا وشعر فى التكبير قبل ظهور الزوال مثلا ثم ظهر عند فراغه
منها او مخرفا عن القبلة فاستقبلها عند الفراغ منها جاز ولئن سلم فأنما يشترط لما يتصل به من الاداء لان
التحريمية من الصلاة اه (قوله ثم رجع اليه) اى الى القول بمراعاة الشروط لها بقوله ولئن سلم الخ فانه وان كان
على سبيل الترتل مع الختم لكن قوله فأنما يشترط لما يتصل به من الاداء الخ صريح فى لزوم مراعاة
الشروط وقتها لالهالها بل لانه الهال بالقيام الذى هو ركن اتفاقا وتظهر ذلك قولك لان سلم أن الحركة تجتمع مع
السكون ولئن سلم يلزم اجتماع الضدين فقولك وان سلم كلام فرضى قصد به ما بعد فعله أن الزيلعى اراد بهذا

مطلب
قد يطلق الفرض على ما يقابل الركن
وعلى ما ليس بركن ولا شرط

(من فرائضها) التي لاتصح
بدونها (التحريمية) قائما (وهي
شرط) في غير جنازة على القادر
به يفتى فيجوز بناء النفل على
النفل وعلى الفرض وان كره
لا فرض على فرض او نفل على
الظاهر ولا اتصالها بالاركان روى
لها الشروط وقد منعه الزيلعى
ثم رجع اليه

الكلام لزوم مراعاة الشروط وقت التسمية لاتصالها بالقيام الذي هو ركن الصلاة وعليه فلو أحرمت الصلاة
للنجاسة فالتصريح بفراغه من التسمية لاتصح صلته لاتصال النجاسة يجوز من القيام وكذا بقية المسائل
المأثرة في عبارة الزيلعي "ولو لم يكن مراده ذلك لم يصح تفريجه على فرض التسليم المذكور فثبت أن ما منعه
أولاً رجع إليه ثانياً فافهم (قوله نم) تصديق لما فعله الزيلعي من تقديم المنع على التسليم جواً على قواعد علماء
المناظرة وقوله في التلويح الخ تأييده وقصد بذلك الرد على من قدم التسليم على المنع عكس ما فعله الزيلعي كما يعلم
من كلام البحر فراجعهم (قوله أكن نقول الخ) استدلاله على المنع وتأيد لما رجع إليه الزيلعي بأنه
الاحتياط وقوله وعبرة البرهان الخ تقوية للاستدلال لأن قول البرهان وإنما اشترط لها الخ صريح في مراعاة
الشروط لها وإن لم تكن ركناً لاتصالها بالقيام الذي هو ركن الصلاة وقال الشارح في خزانة الاسرار ظاهر كلام
الهداية والكافي وشروح الجمع وغيرهما صريح في اشتراط وجود شروط الصلاة حين التسمية لالكونها ركناً بل
لاتصالها بالاركان وقد منع الزيلعي "الاشتراط أولاً الخ وحاصل كلام الشارح اختيار مراعاة الشروط وقت
التسمية وإن لم تكن ركناً لقولهم في الجواب عن استدلال الشافعي "على ركنيتها بمراعاة الشروط لها إن هذه
الشروط لم تراعى لاجلها بل لما اتصل بها من القيام فإن ظاهره أنهم سلوا لزوم المراعاة وقتها لكن منعوا أن تكون
المراعاة لاجلها وعليه فلا يصح الشروع في الصلاة لو شرع بالتسمية حاملاً للنجاسة فألقاها قبل الفراغ منها وكذا
في بقية الفروع المأثرة وأقول هـ هذا خلاف ما دل عليه كلام الشارحين من تصريحهم بعمدة الشروع في هذه
الفروع حتى أن العلامة الكاكي صرح في معراج الدراية بأن عمدة الخلاف بيننا وبين الشافعي "في التسمية تطهر
في جواربنا ونقل على الفرض وتطهر أيضاً فيها إذا كبر وفي يده نجاسة فألقاها عند فراغه منها الخ الفروع المأثرة
وقال في آخرها لا تصد صلته عندنا ونحوه في السراج لكنه جعل الخلاف بين الامامين ومحمد ولعله رواية عن
محمد فإن المشهور أن القائل بركنية التسمية هو الشافعي وبعض أصحابنا وعبرة فتح القدير هكذا قوله ومراعاة
الشروط الخ يتضمن منع قوله يشترط لها فيقال لان لم يشترط لها بل هو لما اتصل بها من الاركان لان تصدقها
ولذا قلنا لو تحزم حامل نجاسة او مكشوف العورة او قبل ظهور الزوال او مضر فافاً لقلها واستتر بعلى يسير ونظير
الزوال واستقبل مع آخر جزء من التسمية جاز وذكر في الكافي أنها عند بعض أصحابنا ركن اه وهو ظاهر
كلام الطحاوي فيجب على قول هؤلاء أن لاتصح هذه الفروع اه كلام الفتح فانظر كيف فهم أن مراد
صاحب الهداية تسليم صحة هذه الفروع وأنه لا يشترط وجود شروط الصلاة وقت التسمية وأن عدم صحتها
انما هو على القول بركنيتها ونحن لانقول به وهذا خلاف ما فهمه الشارح من كلام الهداية والكافي وغيرهما
كما قد مناه عن الخوازن وكذا كلام البحر والمهر صريح في صحة هذه الفروع حيث كان هذا هو المنقول فليس
لشاعره عدول وحينئذ نفى قولهم في الجواب ان مراعاة الشروط ليست لها بل لما اتصل بها من القيام أن
شروط الصلاة من الطهارة وغيرها لا تجب للتسمية أصلاً وإنما تجب للقيام المتصل بها أي المتصل بآخرها عند
انتهائها التلطف بها للقيام المتصل بابتدائها الى انتهائها حتى يلزم مراعاة الشروط لها في ضمن القيام المذكور
كما فهمه الشارح من قول البرهان وإنما اشترط لها فان قوله لها يفيد ما ذكره الشارح لكنه غير مراد بديل
صحة الفروع المذكورة عندنا أو يقال معناه أن الشروط التي يراعيها المصلي وقت التسمية ليست لها بل لما اتصل
بها من الاركان وحاصله انه لما كان الغالب من حال المصلي مراعاة الشروط وقتها صار منشأ التوهم أن ذلك
للتسمية فينبو أولاً أن ذلك للقيام المتصل بها ثم حققوا ذلك بأن ذكرها صوراً يمكن فيها عدم اقتران التسمية
بالشروط وعبرة الهداية ومراعاة الشروط لما اتصل بها من القيام قال في الكفاية والدليل أن من وقع في البحر
ولم يصل الماء الى أعضائه وضوئه فكبر ونغمس في الماء ورفع وصلى بالاجماع تجوز صلته وإن كان حال التكبير غير
متوضئ اه فهذا أيضاً صريح في أن الشروط إنما تجب مراعاتها مع الفراغ منها عند أول جزء من القيام
المتصل بآخر التسمية فالشروط تراعى له في وقته لالهاته به ويمكن حل كلام الزيلعي "المأثرة على هذا أيضاً بأن
يجعل قوله لما اتصل متعلقاً بقوله يشترط صله له لانه حتى يكون المعنى يشترط في التسمية لاجل ما اتصل الخ
وحيث نفذ في توافق كلامهم ويتضح مرادهم هذا ما ظهر لي في تحقيق هذا المقام والسلام (قوله ومنها القيام)
يشمل التمام منه وهو الاتصاف مع الاعتدال وغير التمام وهو الانحناء القليل بحيث لاتنال يده ركبته

بقوله ولئن سلم نعم في التلويح تقديم
المنع على التسليم أولى لكن نقول
الاحتياط خلافه وعبرة البرهان
وأنما اشترط لها ما اشترط للصلاة
لا باعتبار ركنيتها بل باعتبار
اتصالها بالقيام الذي هو ركنها
(ومنها القيام) بحيث لو مديده
لا ينال ركبته

وقوله بحيث الخ صادق بالصورتين أفاده ط ويكره القيام على أحد القدمين في الصلاة بلا عذر وينبغي أن يكون بينهما مقدار أربع أصابع اليد لانه أقرب الى الخشوع هكذا روى عن أبي نصر الدبوسي انه كان يفعله كذا في الكبرى وما روى انهم الصقرا الكعاب بالكعاب أريد به الجماعة أي قام كل واحد بجانب الآخر كذا في فتاوى عمر قد روى لو قام على أصابع رجله أو عقبيه بلا عذر يجوز وقيل لا يحكي القولين في القنية وتماه في شرح الشيخ اسماعيل (قوله بقدر القراءة فيه) ذكره في النذر بلالية بحثا لكن عزاه في الخرائن الى الحاوي وحينئذ فهو بقدر آية فرض وبقدر الفاتحة وسورة واجب وبطول الفصل وأواسطه وقصاره في محالها مسنون والزيادة على ذلك في نحو تهجد مندوب لكن في اواخر الفن الثالث من الاشياء قال اسمعنا لو قرأ القرآن كله في الصلاة وقع فرضا ولو أطال الركوع والسجود فيها وقع فرضا اه ومقتضاه أنه لو أطال القيام يقع فرضا أيضا فينا في هذا التقدير وقد يجاب بأن هذا قبل ايقاعه أما بعده فالكل فرض كما أن القراءة قبل ايقاعها تقع الى فرض وواجب وسنة وبعده يكون الكل فرضا وتظهر ثمره ذلك في الثواب والعقاب فاذا قرأ أكثر من آية يشاب ثواب الفرض وإذا ترك القراءة لا يعاقب على ترك الزائد على الآية هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله فركع) أي وقرأ في هوي قدر الفرض أو كان أخرس أو مقديا أو أخر القراءة (قوله أي أن يبلغ الركوع) أي يبلغ أقل الركوع بحيث تنال يده ركبتيه وعبارته في الخرائن عن القنية الى أن يصير أقرب الى الركوع (قوله كندر) أطلقه فنعمل النذر المطلق وهو الذي لم يعين فيه القيام ولا القعود وهذا أحد قولين والثاني التصير ط وأبدل النذر في الخرائن بالواجب ويدخل فيه قضاء ما أفسده من النوافل فهل يفرض فيه القيام لوجوبه أم لا لحالها له بأصله توقف فيه ط والرحتي (قوله وسنة فجر في الاصح) أماعلى القول بوجوبها فظاهر وأما على القول بسنيتها فإعادة للقول بالوجوب ونقل في مراقي الفلاح أن الاصح جوازها من قعود ط أقول لكن في الحلية عند الكلام على صلاة التراويح لوصلي التراويح قاعدا بلا عذر قبل لا تجوز قياسا على سنة الفجر فان كلا منهما سنة مؤكدة وسنة الفجر لا تجوز قاعدا من غير عذر بجماعهم كما هو رواية الحسن عن أبي حنيفة كما صرح به في الخلاصة فكذا التراويح وقيل يجوز والقياس على سنة الفجر غير تام فان التراويح ودونها في التأكيده فلا تجوز التسوية بينهما في ذلك قال قاضي خان وهو الصحيح اه (قوله لقادر عليه) فلو عجز عنه حقيقة وهو ظاهر أو حكما كما لو حصل له به المشد يد أو خاف زيادة المرض وكالمسائل الآية في قوله وقد يصح القعود الخ فانه يسقط وقد سقط مع القدرة عليه فيمالو عجز عن السجود كما اقتصر عليه الشارح تبع الجبر و زاد مسألة أخرى وهي الصلاة في السفينة الجارية فانه يصلي فيها قاعدا مع القدرة على القيام عند الامام (قوله فلو قدر عليه) أي على القيام وحده ومع الركوع كافي المنية (قوله نذب ايماءه قاعدا) أي لقربه من السجود وجاز ايماءه قائما كما في الجبر وأوجب الثاني زفرو والائمة الثلاث لان القيام ركن فلا يترك مع القدرة عليه ولنا أن القيام وسيله الى السجود للفرور والسجود أصل لانه شرع عبادة بلا قيام كسجدة التلاوة والقيام لم يشرع عبادة وحده حتى لو سجد لغير الله تعالى يكفر بخلاف القيام وإذا عجز عن الاصل سقطت الوسيله كالوضوء مع الصلاة والسجود مع الجمعة وما أورده ابن الهمام أجب عنه في شرح المنية ثم قال ولو قيل ان الاجماع افضل للمخرج من الخلاف لكان موجها ولكن لم أر من ذكره (قوله وكذا) أي يندب ايماءه قاعدا مع جواز ايماءه قائما لعجزه عن السجود حكما لانه لو سجد لزم فوات الطهارة بلا خلف ولو أومأ كان الاجماع خلفا عن السجود (قوله وقد يصح القعود الخ) أي يلزمه الاجماع قاعدا لخلفيته عن القيام الذي عجز عنه حكما اذ لو قام لزم فوت الطهارة والستر والقراءة أو الصوم بلا خلف حتى لو لم يقدر على الاجماع قاعدا كما لو كان بحال لوصلي قاعدا يسيل بوله وأجره ولو صلى مستلقيا لا يسيل منه شيء فانه يصلي قائما بركوع وسجود كما نص عليه في المنية قال شارحها لان الصلاة بالاستلقاء لا تجوز بلا عذر كالصلاة مع الحدث فيترج ما فيه الاتيان بالركن وعن محمد أنه يصلي مضطجعا ولا إعادة في شيء مما تقدم اجماعا اه (قوله أو يسلس) من باب تعب ط (قوله اصلا) أما لو قدر على بعض القراءة اذا قام فانه يلزمه أن يقرأ مقدار قدرته والباقي قاعدا شرح المنية (قوله الخروج لجماعة) أي في المسجد وهو محمول على ما اذا لم تيسر له الجماعة في بيته أفاده ابو السعود ط (قوله به يفتي) وجهه أن القيام فرض بخلاف الجماعة وبه قال مالك والشافعي خلافا لاجد بناء على أن الجماعة فرض عنده وقيل يصلي مع الامام قاعدا عندئذ لانه عاجز

ومقروضة وواجبه ومسئونه
ومندوبه بقدر القراءة فيه فلو
كبر قائما فركع ولم يقف صح لان
ما أتى به من القيام الى أن يبلغ
الركوع يكفيه قنية (في فرض)
وملحق به كندرو سنة فجر في الاصح
(لقادر عليه) وعلى السجود
فلو قدر عليه دون السجود نذب
ايماءه قاعدا وكذا من يسيل
جرحه لو سجد وقد يصح القعود
كن يسيل جرحه اذا قام أو يسلس
بوله أو يدور ربع عورته أو يضعف
عن القراءة أصلا أو عن صوم
رمضان ولو أضعفه عن القيام
الخروج لجماعة صلى في بيته قائما
به يفتي خلافا للاشباه

اذن الذكرك في المحيط وصحة الزاهدي شرح المنية وثم قول ثالث منى عليه في المنية وهو انه بشرع مع الامام
 قائم بقعد فاذا جاء وقت الركوع يقوم ويركع أي ان قدر وما منى عليه الشارح تعالى الله بوجهه في الخلاصة
 اصح وبه ينق قال في الحلية ولعله اشبه لان القيام فرض فلا يجوز تركه للجماعة التي هي سنة بل بعد هذا عذرا
 في تركها اه وتبعه في الجهر (قوله ومنها القراءة) اي قراءة آية من القرآن وهي فرض على جميع
 ركعات النفل والوتر وفي ركعتين من الفرض كما سيأتي متنا في باب الوتر والنوافل وأما تعيين القراءة في الاولين
 من الفرض فهو واجب وقيل سنة لا فرض كما سنحققه في الواجبات وأما قراءة الضائقة والسورة او ثلاث
 آيات فهي واجبة أيضا كما سيأتي (فرع) قد تفرض القراءة في جميع ركعات الفرض الرباعي كما لو استخلف
 مسبوقا بركعتين وأشار له أنه لم يقرأ في الاولين كما سيأتي في باب الاستخلاف (قوله كما سيأتي) اي في الفصل
 الآتي مع بيان حكم القراءة بغير العربية او بالشواذ او بالثورة والانهجيل (قوله لسقوطه بالاقتداء بلا
 خلف) في هذا التعليل اشارة الى ما ذكره في الجهر من أن الركن الزائد هو ما يسقط في بعض الصور من غير تحقق
 ضرورة والركن الاصل ما لا يسقط بالضرورة وأورد على تسمية الركن زائدا أن الركن ما كان داخل الماهية
 فكيف يوصف بالزيادة وأجيب بأنه ركن من حيث قيام ذلك الشيء به في حالة واتفاؤه بانتفائه وزائدا من حيث
 قيامه بدونه في حالة أخرى فالسلاة ماهية اعتبارية فيجوز أن يعتبرها الشارع تارة بآثارها وأخرى بأقل منها
 وأورد على تفسير الركن الزائد بما مر أنه يلزم عليه تسمية غسل الرجل ركنا زائدا في الوضوء واجيب بأن الزائد
 ما اذا سقط لا يخلقه بدل والمسح بدل الغسل ومثله بقية أركان الصلاة فانها تسقط الى خلف فليست بزاوئد بخلاف
 القراءة وأورد أن قراءة الامام خلف عن قراءة المقتدى لقوله صلى الله عليه وسلم من كان له امام فقرأه الامام
 له قراءة واجاب ح بأن المراد بالخلف خلف يأتي به من فاته الاصل وههنا ليس كذلك اه وهو أحسن مما في
 ط من أنه ليس المراد في الحديث الخلفية بل المراد أن الشارع منعه عن القراءة واكتفى بقراءة الامام عنه اه
 قال في التهر ولقائل أن يقول لانسلم سقوط القراءة بلا ضرورة ليلزم كونها زائدا لسقوطها بالضرورة الاقتداء
 ومن هنا ادعى ابن ملك أنه ركن اصلي اه اقول ولقائل أن يقول لانسلم أن الاقتداء ضرورة اذ ضرورة
 العجز المبيح ترك اداء الركن والمقتدى قادر على القراءة غير أنه ممنوع عنها شرعا والمنع لا يبيح عجزا لا يتأويل وقد
 خالف ابن ملك الجهم الغضيري في ذلك كما قاله في الجهر فلا تعتبر بخالفته والله تعالى أعلم (قوله بحيث لو متديه الخ)
 كذا في السراج وفي شرح المنية هو طأ طأة الرأس أي خفضه لكن مع انحناء الظاهر لانه هو المفهوم من موضوع
 اللغة فيصدق عليه قوله تعالى اركعوا وأما كماله فبا انحناء الصلب حتى يستوى الرأس بالجوز وهو حد الاعتدال
 فيه اه لكن ضعفه في شرح المختار حيث قال الركوع يتحقق بما ينطق عليه الاسم لانه عبارة عن الانحناء وقيل
 ان كان الى حال القيام أقرب لا يجوز وان كان الى حال الركوع أقرب جاز اه وقامه في الامداد وما اختاره
 في شرح المختار هو الموافق لما قرره علماءنا في كتب الاصول وفي شرح الشيخ اسماعيل عن المحيط وان طأ طأة
 رأسه في الركوع قليلا ولم يعتدل فظاهر الجواب عن أبي حنيفة أنه يجوز وروى الحسن أنه ان كان الى الركوع
 أقرب يجوز وان كان الى القيام أقرب لا يجوز اه وفي حاشية الفتاوى عن البرجندى ولو كان يصلي فاعدا ينبغي
 أن يحاذي جهته فقام ركبته ليحصل الركوع اه قلت ولعله محمول على تمام الركوع والافتقد علمت حصوله
 بأصل طأ طأة الرأس أي مع انحناء الظاهر تأمل (قوله ومنها السجود) هو لغة الخضوع قاموس وفسره
 في المغرب بوضع الجبهة في الارض وفي البصر حقيقة السجود وضع بعض الوجه على الارض مما لا حضرة فيه
 فدخل الانف وخرج الخد والدقن وأما اذ ارفع قدميه في السجود فانه مع رفع القدمين بالتلاعب اشبه منه
 بالتعظيم والاجلال اه وقامه فيما علقناه عليه (قوله بجهته) اي حيث لا عذر بها وأما جواز الاقتصار
 على الانف فشرطه العذر على الرابع كما سيأتي قال ح ثم ان اقتصر على الجبهة فوضع جزم منها وان قل فرض
 ووضع اكثرها واجب (قوله وقدميه) يجب استناطه لان وضع اصبع واحدة منهما يكتفي كما ذكره بعد
 ح وأفاد أنه لو لم يضع شيئا من القدمين لم يصح السجود وهو مقتضى ما قدمناه آنفا عن الجهر وفيه خلاف
 سنذكره في الفصل الآتي (قوله وتكراره تعبد) اي تكرار السجود أمر تعبدى أي لم يعقل معناه على قول
 اكثر المشايخ تحقيقا للابتلاء وقيل ثنى ترغيبا للشيطان حيث لم يسجد مرة ففطن تسجد مرتين وقامه في البصر

بحسب
 القراءة

مبحث
 في الركن الاصل والركن الزائد

(ومنها القراءة) لقادر عليها كما
 سيأتي وهي ركن زائد عند الأكثر
 لسقوطه بالاقتداء بلا خلف
 (ومنها الركوع) بحيث لو متديه
 نال ركبته (ومنها السجود)
 بجهته وقدميه ووضع اصبع
 واحدة منهما بشرط وتكراره تعبد

مبحث
 الركوع والسجود

مطلب
هل الامر التعبدى افضل
او المعقول المعنى

بجمله
القعود الاخير

ثابت بالسنة كعدد الركعات
(وهي القعود الاخير) والذي
يظهر أنه شرط لأنه شرع للغروج
كالصلاة للشروع وصح في البدائع
أنه ركن زائد لحث من حلف
لا يصلي بالرفع من السجود وفي
المراجعة لا يكفر منكروه (قدر)
ادنى قراءة (التشهد) الى عباده
ورسوله بلا شرط موالاة وعدم
فاصل لما في الولوية صلى أربعاً
وحسب لحظة فظننا ثلاثاً فقام
ثم تذكر فجلس ثم تكلم فان كلا
الجلسين قدر التشهد صح
والالا (ومنها الخروج بصنعه)
كفعله المنافي لها

بجمله
الخروج بصنعه

(فائدة) مثل المصنف في آخر فتاواه القرناشية هل التعبدى افضل او معقول المعنى أجاب لم أقف عليه لعلنا
سوى قواهم في الاصول الاصل في النصوص التعليل فانه يشير الى افضلية المعقول ووقفت على ذلك في فتاوى
ابن حجر قال قضية كلام ابن عبد السلام أن التعبدى افضل لانه بمحض الاقنيد بخلاف ما ظهرت عليه فان
ملا به قد يفعله لتحصيل فائده وخالفه البلقيني فقال لا شك أن معقول المعنى من حيث الجملة افضل لان اكثر
الشريعة كذلك وبالنظر للجزئيات قد يكون التعبدى افضل كالوضوء وغسل الجنابة فان الوضوء افضل وقد
يكون المعقول افضل كاطواف والرحى فان الطواف افضل اه وفي الحلية عند الكلام على فرائض الوضوء
وقد اختلف العلماء في أن الامور التعبدية هل شرعت لحكمة عند الله تعالى وخضعت علينا اولاً والا كثيرون على
الاول وهو المتجه لدلالة استقراء عادة الله تعالى على كونه سبحانه جالبا للمصالح دارا للمفاسد فما شرعه
ان ظهرت حكمته لنا قلنا انه معقول والقلنا انه تعبدى والله سبحانه العليم الحكيم (قوله ثابت بالسنة)
اي وبالاجماع يجر وهذا هو الامر بالسجود في الآية لا يدل على تكراره (قوله ومنها القعود الاخير)
عبر بالاجماع الثاني ليشمل عدة القعود وقعدة المسافر لانها خيرة وليست ثمانية كذا في الدراية والمراد وصفه
بأنه واقع آخر الصلاة والا فالخير يقتضى سبق غيره وعليه لو قال آخر عبد أم لك فهو حرفة لك عبد لم يعتق
فليأخذ امداد (قوله والذى يظهر الخ) اختلف في القعدة الاخيرة قال بعضهم هي ركن أصلي وفي كشف
البرذوى انها واجبة لا فرض لكن الواجب هنا في قوة الفرض في العمل كالوتر في الخزانة انها فرض وليست
بركن أصلي بل هي شرط للتحميل وجزم بأنها فرض في الفتح والتبيين وفي النبايع أنه الصحيح وأشار الى القرصية
الامام المجهوب في مناسك الجامع الصغير ولذلك من حلف لا يصلي بحث بالرفع من السجود دون وقف
على القعدة فهي فرض لا ركن اذ الركن هو الداخل في الماهية وماهية الصلاة تتم بدون القعدة ثم قال فعلم أنه
انما شرعت لاجل الاستراحة والفرض أدنى حال من الركن لأن الركن يتكرر فعدم التكرار دليل على عدم
الركنية والمفقه فيه أن الصلاة افعال موضوعة للتعظيم والتعظيم بالقيام ويراد بالركوع ويتناهى بالسجود
فكانت القعدة مرادة للغروج من الصلاة فكانت غيرها لا عينها فلم تكن من الركن وعمامة في شرح الدرر
للسيخ اسماعيل قال في البحر ولم أر من تعرض لثمة الخلاف أي في انها ركن اولاً وبين في الامداد الثمرة بأنه
لو أتى بالقعدة انما اعتبر على القول بشرطية الاركنيتها وعزاء الى التحقيق والاصح عدم اعتبارها كما في شرح
المنية قلت وهذا يؤيد القول بانها ركن زائد لا شرط خلافا لما مشى عليه الشارح تبعاً للثر (قوله لانه
شرع للغروج) فيه أن ما شرع غيره قد يكون ركناً كالقيام فانه شرع وسيله للركوع والسجود حتى لو عجز عنهما
يؤتى فاعداً وان قدر على القيام (قوله لحث من حلف الخ) فيه أن القراءة ركن زائد مع أنه لو حلف
لا يصلي وصلى ركعة بلا قراءة لا يحث فلا دلالة في ذلك على أن القعدة ركن زائد بل يدل على انها شرط فالمناسب
لشارح أن يصح أن يذكر هذا دليل للشرطية ويذكر ما قبله هنا دليل للركنية تأمل (قوله لا يكفر
منكروه) الظاهر أن المراد منكروه فرضه لانه قيل بوجوبه كافي التمسك تأمل وأما منكر أصل مشروعيته فينبغي
أن يكفر لثبوتها بالاجماع بل معلوم من الدين بالضرورة أفاده ح ويؤيده ما قالوا في السنن الرواتب من لم يرها
حقاً كفر (قوله قدر أدنى قراءة التشهد) اي ادنى زمن يقرأ فيه بأن يكون قدراً أسرع ما يكون من التلفظ
به مع تصحيح اللفاظ وليس المراد أن له في نفسه ادنى وأعلى ط (قوله الى عبده ورسوله) أشار به الى أن
المراد به التشهد الواجب بقامه قال في شرح المنية والمراد من التشهد التحيات الى عبده ورسوله هو الصحيح
لما زعم البعض أنه لفظ الشهادتين فقط اه (قوله وعدم فاصل) عطف تفسير على ما قبله (قوله ومنها
الخروج بصنعه الخ) اي يصنع المصلي اي فعله الاختيارى بأي وجه كان من قول او فعل ينافي الصلاة بعد
تمامها كما في البحر وذلك بأن يسنن على صلاته صلاة ما فرضاً او فضلاً او بفعله هقهة او يحدث عمداً او يتكلم
او يذهب او يسلم تارة ثانية ومنه ما لو حاذته امرأة لان الهاذة مقابلة فكان الفعل موجوداً من الرجل بصنعه
كوجوده من المرأة وان لم يكن للرجل فيه اختيار وتمامه في النهاية واحتز بصنعه عما لو كان سماوياً كان سببه
الحدث (قوله كفعله المنافي لها) الاولى التعبير بالباء بدل الكاف ليكون تفسير القول بصنعه الا أن يقال
أراد بالخروج بصنعه الخروج بلفظ السلام حلالاً لما طلق على الكمال لانه الواجب وبقوله كفعله الخ ما عاده ويدل

عليه قوله وان كرهه يحافانه لا يكره الا فيما عدا السلام فافهم واحترز بالمناهي عن نحو قراءة وتسبيح (قوله
 بعد تمامها) أي بعد قعوده الاخير قدر التشهد وقيد به لان اثباته بالمناهي قبله يطلها اتفاقا ح (قوله والصحيح
 الخ) اعلم أن كون الخروج بصنعه فرضا غير منصوص عن الامام وانما استنبطه البردي من المسائل الاثني
 عشرية الاثنية قبيل باب مفسدات الصلاة فان الامام لما قال فيها بالبطان مع أن أركان الصلاة تمت ولم يبق
 الا الخروج دل على أنه فرض وصاحبه لما قال فيها بالصحة كان الخروج بالصنعه ليس فرضا عندهما ورواه
 الكرخي بأنه لا خلاف بينهم في أنه ليس بفرض وأن هذا الاستنباط غلط من البردي لأنه لو كان فرضا
 كما زعمه لاختص بما هو قربة وهو السلام وانما حكم الامام بالبطان في الاثني عشرية لمعنى آخر وهو أن
 العوارض فيها مغيرة للفرض فاستوى في حدودها اول الصلاة وآخرها فان رؤية المقيم بعد القعدة الماء
 مغيرة للفرض لأنه كان فرضه التيمم فتغير فرضه الى الوضوء وكذا بقية المسائل بخلاف الكلام فانه قاطع لا مغير
 والحدث العمد والقهقهة ونحوهما مبطلان لمغيرة وتقامه في ح هذا وقد اتصم العلامة الشربلالي للبردي
 في رسالته المسائل البهية الزكية على الاثني عشرية بأنه قدمشي على اقتراض الخروج بصنعه صاحب الهداية
 وتبعه الشراح وعامة المشايخ واكثر المحققين والامام الذبي في الوافي والكافي والكنز وشروحه وامام اهل
 السنة الشيخ ابو منصور المازيني (قوله وعليه) أي على الصحيح الذي هو قول الكرخي المقابل لقول
 البردي وفائدة الخلاف بينهم ما ظهر فيما اذا سبقه حدث بعد قعوده قدر التشهد اذا لم يتوضأ وبين ويخرج بصنعه
 بطلت على تخريج البردي وصحت على تخريج الكرخي ط (قوله تمييز المفروض) نسر ط بأن يميز السجدة
 الثانية عن الاولى بأن يرفع ولو قليلا او يكون الى التعود أقرب قولان صحيحان ونقل الشربلالي أحصية الثاني
 وفسره ح بأن المراد بالتمييز تمييز ما فرض عليه من الصلوات عما لم يفرض عليه حتى لو لم يعلم فرضية النحر
 الا أنه كان يصلها في وقتها لا يجوز به ولو علم أن البعض فرض والبعض سنة ونوى الفرض في الكل او لم يعلم ونوى
 صلاة الامام عند اقتدائه في الفرض جاز ولو علم الفرض دون ما فيه من فرائض وسنن جازت صلاته أيضا كذا
 في البحر فليس المراد المفروض من أجزاء كل صلاة أي بأن يعلم أن القراءة فيها فرض وأن التسبيح سنة وهكذا
 خلافا لما يوهمه ما في متن نور الابصار وان كان في شرحه فسر بما يرفع الابهام اقول كان ينبغي للشارح عدم
 ذكره ذلك كما فعل في الخواص لأنه على التفسير الثاني يرجع الى اشتراط التيمم في النية وقد صرح به في بحث النية
 رفع وقد مر ذكر السجود وعلى التفسير الثاني يرجع الى اشتراط التيمم في النية وقد صرح به في بحث النية
 (قوله وترتيب القيام على الركوع الخ) أي تقديمه عليه حتى لو ركع ثم قام لم يعتبر ذلك الركوع فان ركع ثانيا
 صحت صلاته لوجود الترتيب المفروض ولزمه سجود السهو لثبوت سجدة الركوع المفروض وكذا تقديم الركوع
 على السجود حتى لو سجد ثم ركع فان سجدة ثانيا صحت لما قلنا وقوله والقعود الاخير الخ أي يفترض ايقاعه
 بعد جميع الاركان حتى لو تذكر بعده سجدة صلبية سجدها وأعاد التعود وسجد السهو ولو ركع عاقضا مع
 ما بعده من السجود أو قياما او قراءة صلى ركعة كما حرره في البحر وكان الاولى أن يقول وترتيب القعود الخ كما
 فعل في الخواص ليعلم أنه فرض آخر ولان الترتيب فيه بمعنى التأخير عكس ما قبله ولم يذكر تقديم القراءة على الركوع
 لأنه سيذكره في الواجبات وسبأ في هنالك تمام الكلام على ذلك كله (قوله وانما الصلاة والانتقال الخ) قال
 في الفتح وقد عده من الفرائض اتمامها والانتقال من ركن الى ركن قبل لان النص الموجب للصلاة يوجب ذلك
 اذا لا وجود للصلاة بدون اتمامها وذلك يستدعي الامرين اه واطاهر أن المراد بالانعام عدم القطع والانتقال
 المذكور والانتقال عن الركن للاتبان بركن بعده اذا لم يتحقق ما بعده الا بذلك وأما الانتقال من ركن الى آخر
 بلا فاصل بينهما فواجب حتى لو ركع ثم ركع يجب عليه سجود السهو لانه لم يتنقل من الفرض وهو الركوع
 الى السجود بل ادخل بينهما اجنبيا وهو الركوع الثاني كما في شرح المنية وينبغي ابدال الركن بالفرض كما عبر في
 المنية ليشمل الانتقال من السجود الى القعدة بناء على ما استظهره من انها شرط لركن زائد لكن قد منازج
 خلافه فافهم ثم ان عدا الانعام والانتقال المذكورين من الفروض بغنى عنه ما ذكره المصنف من الفروض
 (قوله ومتابعته لامامه في الفروض) أي بأن يأتي بهامعه او بعده حتى لو ركع امامه ورفع فركع هو بعده صح
 بخلاف ما لو ركع قبل امامه ورفع ثم ركع امامه ولم يركع ثانيا مع امامه او بعده بطلت صلاته فالمراد بالمتابعة

بعد تمامها وان كرهه تحريما والصحيح
 انه ليس بفرض اتفاقا قاله
 الزيلعي وغيره وأقره المصنف وفي
 المجتبى وعليه المحققون وبقى من
 الفروض تمييز المفروض وترتيب
 القيام على الركوع والركوع على
 السجود والقعود الاخير على ما
 قبله وانما الصلاة والانتقال من
 ركن الى آخر ومتابعته لامامه في
 الفروض

عدم المسابقة ثم متابعتها لامامه بمعنى مشاركته له في الفرائض معه لاقبله ولا بعده واجبة كما سيذكره في
 الفصل الآتي عند قوله واعلم أن مما ينبغي على لزوم المتابعة الخ واحترز بالفروض عن الواجبات والسنن فان
 المتابعة فيم ليست بفرض فلا تفسد الصلاة بتركها (قوله وصحة صلاة امامه في رأيه) لأن العبرة لرأي المأموم
 صحة وفسادا على المعتمد فلواقتمدى بشافعي مس ذكره وامرأة صحت لالوخرج منه دم ط وسبأ في بيانه في
 باب الوتر (قوله وعدم تقدمه عليه) أي بالعقب فيصدق بما لو حاذاه أو تأخر عنه والافسدت (قوله وعدم
 مخالفته في الجهة) على تقدير مضاف أي عدم علمه بخالفته امامه في الجهة حالة التحري والشرط عدم العلم في
 وقت الاقتداء حتى لو لم يعلم بالبعد تمام الصلاة صحت كما مر في محله وقيدنا بحالة التحري لانه يجوز مخالفته بجهة
 امامه قصد في داخل الكعبة او خارجها كما لو حلقوا حولها قال الرحمن واطاق اعتمادا على ما تقدم ويأتي
 كما هو عادتهم في الاطلاق اعتمادا على التقيد في محله قال في الجرح وقصد هم بذلك أن لا يدعى علمهم الامن
 زاجهم عليه بالركب وليعلم انه لا يحصل الا بكثرة المراجعة وتتبع عباراتهم والاخذ عن الاشياخ اه
 فافهم (قوله بشرطهما) أما الاول فهو أن يكون صاحب ترتيب وفي الوقت سعة وأما الثاني فهو أن تكون
 المحاذاة في صلاة مطلقة مشتركة تحريرة وأداء ونوى الامام امامتها على ما سيأتي ح والشرط وان وقع
 في كلامه مفردا لأنه مضاف فيم ابو السعود (قوله وتعديل الاركان) سيأتي تفسيره عند ذكره له في
 واجبات الصلاة (قوله وبسطناه في الخزان) حيث قال بعد قوله وهو المختار قلت لكنه غريب لم ار من عرج
 عليه والذي رجحه الجرم الوجوب وحمل في الفتح وتبعه في الجرح قول الثاني على الفرض العملي فبرقع الخلاف
 قلت أي يرتفع وقد صرح في السهو بفساد الصلاة بتركه عنده خلافا لهما فتنبه اه وهو مأخوذ من النهر
 أقول والذي دعا صاحب البحر الى هذا المجل هو التفصي عن اشكال قوى وهو أن ابا يوسف أثبت الفرضية
 بحديث المسي صلاته وهو خبر آحاد والدليل القطعي امر بطلاق الركوع والسجود فيلزم الزيادة على النص
 الخاص بخبر الواحد وأبو يوسف لا يقول به واذا حمل قوله بفرضية تعديل الاركان على الفرض العملي الذي
 هو أعلى قسمي الواجب اندفع الاشكال وارتفع الخلاف ويرد عليه ما علمته وبيانه أن الفرض العملي هو الذي
 يفوت الجواز بفوته كتقدير مسح الرأس بالربع فيلزم فساد الصلاة بترك التعديل المذكور عند أبي يوسف وهما
 لا يقولان به فالخلاف باق ويلزم الزيادة على النص أيضا لأن مقتضى النص الاكتفاء بمسعى ركوع وسجود
 فالاشكال باق أيضا لكن أجاب بعض المحققين عن الاشكال بجواب حسن ذكرته فيما علقته على البحر وهو
 أن المراد بالركوع والسجود في الآية عندهما معناه اللغوي وهو معلوم لا يحتاج الى البيان فلو قلنا باقتراض
 التعديل لزم الزيادة على النص بخبر الواحد وعند أبي يوسف معناها الشرعي وهو غير معلوم فيحتاج الى البيان
 وقد صرح في العناية بأن المجل من الكتاب اذا حقه البيان بالظني كان الحكم بعده مضافا الى الكتاب
 لا الى البيان في الصحيح ولذا قلنا بفرضية القعدة الاخيرة المبينة بخبر الواحد ولم نقل بفرضية الفتحة بخبر
 الواحد أيضا لأن قوله تعالى فاقرأ وأما ليسر خاص لا بمجل اه ملخصا والحاصل أن الركوع والسجود خاصان
 عندهما بمجملان عنده وبهذا يدفع الاشكال من أصله لكن يبقى الخلاف على حاله والله اعلم (قوله أي هذه
 الفرائض) أي المذكورة في المتن لأن الضمير في كلام المصنف راجع اليها ويشمل القعدة الاخيرة على القول
 بركنيتها كما تقدمت منه من ثمة الخلاف (قوله قلت وبه) أي وبذلك هذا الفرض وهو الاختيار الآتي في المتن
 وكان عليه أن يذكره قبيل قوله ولها واجبات فيسلم من عود الضمير على المتأخر الموجب لركاكة التركيب ح
 (قوله ثيفا وعشرين) النصف بالتشديد كمين ويخفف ما زاد على العقد الى أن يبلغ العقد الثاني وأراد
 هنا أحدا وعشرين ثمانية تقدمت في المتن وهذا ثمانية عشر في الشرح يجعل ترتيب القعود فرضا مستقلا
 كما تقدمت فافهم (قوله في شرحه للوهبانية) وكذا في رسالته المسماة در المنوز فانه ذكر فيها
 هذا النظم وزاد عليه نظم الواجبات والسنن والمندوبات ومسائل آخر وشرح الجميع (قوله للتحريمه عشرين
 شرطا) بعضها فيما يتعلق بلفظها وبقاها شروط للصلاة اشترطت لها على ما اختاره الشارح لانصاها بالاركان
 وقد منا الكلام عليه (قوله ولغيرها) أي غير التحريمه وهو الصلاة والكل في الحقيقة شروط لصحة الصلاة
 الا أن هذه الثلاثة عشر لا مدخل فيها للتحريمه فلذا فصلها عما قبلها (قوله شروط) مبتدأ متوغل الابتداء

مطلب

قصد هم باطلاق العبارات أن لا
 يدعى علمهم الامن زاجهم عليه

وصحة صلاة امامه في رأيه وعدم
 تقدمه عليه وعدم مخالفته في
 الجهة وعدم تذكر فائتة وعدم
 محاذاة امرأة بشرطها وتعديل
 الاركان عند الثاني والائمة الثلاثة
 قال العيني وهو مختار وأقره
 المصنف وبسطناه في الخزان
 (وشرط في ادائها) أي هذه
 الفرائض قلت وبه بلغت ثيفا
 وعشرين وقد نظم الشرنبلالي
 في شرحه للوهبانية للتحريمه
 عشرين شرطا ولغيرها ثلاثة عشر
 فقال

مطلب

يجل الكتاب اذا بين بالظني
 فالحكم بعده مضاف الى الكتاب

بجنه شروط التحريم

قوله حظيت بالبناء للعجهول الخ
مقتضاه أنه متعذر وهو مخالف
لما في المصباح والقاموس ونص
الاول حظي عند الناس يحظى
من باب تعب خطئة وزان عدة
وحظوة بنم الماء وكسرهما اذا
آحبه ورفعوا منزلته فهو حظي
على فعل الخ وفي الثاني وحظي كل
واحد من الزوجين عند صاحبه
كرنى واحتظي الخ فليجزر اه
معجمه

شروط التحريم حظيت بجمعها
مهذبة حسنة مدى الدهر زهر
دول لونت واعتقاد دخوله
وستر وظهر والقيام المحترز
ونية اتباع الامام ونطقه
وتعيين فرض أو وجوب فيذكر
بجملة ذكر خالص عن مراده
وبسملة عرباء ان هو يقصد
وعن تركها وأولها جلاله
وعن مذهبها وباء بأكثر
وعن فاصل فعل كلام مبين
وعن سبق تكبير ومثلك يعذر
فدونك هذى مستقيما لقبله
لعلك تحظى بالقبول وتشكر
بجملتها العشرون بل زيد غيرها

به وصفه بقوله (تحريم) وبقوله (حظيت) بالبناء للعجهول وتاء الخطاب أو التكلم أي اعطيت حظوة بالنعم
أو الكسرى مكانة أو حظا (بجمعها مهذبة) منقاة مصححة منصوب على الحال من الهاء (حسنة) بفتح أوله
مدود أقصر لضرورة حال أيضا ومرفوع على الوصفية أيضا وبالضم والقصر منصوب على التمييز (مدى الدهر)
خالف لقوله (زهر) من باب منع أي تلالا وتضيء (دخول) خبر المبتدا (لوقت) أي وقت المكتوبة أن كانت
التحريرة لها (واعتماد دخوله) أو ما يقوم مقام الاعتقاد من غلبة الظن فلو شرع شاك فيه لا تجزئه وان تين
دخوله (وستر) لعورة (وطور) من حدث ونجاسة مانعة في بدن وثوب ومكان وكذا يشترط اعتقاد ذلك فلو صلى
على أنه محدث أو أن ثوبه مثلاً نجس فبان خلافه لم يجز كما مر عند قوله وان شرع بلا تجزأ الخ قال ح وينبغي
أن يكون له ترك ذلك (والقيام) لقادر في غير نفل وفي سنة فجر (المحز) بأن لا تنال يداه ركبتيه كما ترفلوا ذلك
الامام را كما فكبر مخنيا لم تصح تحريمه (ونية اتباع الامام) انت خبير بأن هذا شرط لصحة الاعتقاد للصحة
التحريرة لانه اذا لم ينو المتابعة صح شروعه منفرد الكنه اذا ترك القراءة اصلا تبطل صلاته نعم يشترط لصحة التحريم
نية مطلق الصلاة ولم يذكره فكان ينبغي أن يقول ونية أصل الصلاة الا أن يقال اتباع بالرفع باسقاط العاطف
فيكون بيانا لانه يشترط أن يكون تحريمه تابعا لامامه لا سابقا عليه (ونطقه) اعترض بأن النطق ركن التحريم
فكيف يكون شرطاً واجباً بأن المراد نطقه على وجه خاص وهو أن يسمع بها نفسه من همس بها أو جرها على
قلبه لا تجزئه وكذا جميع أقوال الصلاة من شاء وتعود وبسملة وقراءة وتسييح وصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم وكعتاق وطلاق وعين كآفاده الناظم ط (وتعيين فرض) أي أنه ظهر أو عصر مثلاً (اروجوب) كركعتي
الطواف والعيدين والوتر والمذور وقضاء نفل أفعله واحترزه عن النفل فانه يصح بطلاق النية حتى التراخي
على المدة كما مر في بحث النية (فيذكر) أي ينطق وأعاد له لعلق به قوله (بجملة ذكر) كآله أكبر فلا يصير شارعا
بأحدهما في ظاهر الرواية على ما سيأتي في أول الفصل الآتي (خالص عن مراده) أي غير مشوب بحاجته
فلا يصح باستغفار نحو اللهم اغفر لي بخلاف اللهم فقط فانه يصح في الاصح كما الله كاسيأتي (وبسملة) بالجز
عطف على مراده أي وخالص عن بسملة فلا يصح الافتتاح بها في الصحيح كما نقله الناظم عن العناية وكذا بتعود
وحوله كاسيأتي (عرباء) نعت لجملة أي بجملة عربية (ان هو يقدر) على الجملة العربية فلا يصح شروعه بغيرها
الا اذا جاز فيصح بالفارسية كالقراءة لكن سيأتي أنه يصح المزج بغير العربية وان قدر عليها اتفاقا بخلاف
القراءة وأن هذا مما اشتهر على كثيرين حتى الشربلالي في كل كسبه (وعن تركها) عطف على قوله عن مراده
وكذا المجزوات بعن الآية (أو نهج جلاله) قال الناظم المراد بالهاء أي الالف النسخي بان الذي في اللام
الثانية من الجلالة فاذا حذف الحالف والذابح والمكبر للصلاة وحذف الهاء من الجلالة اختلف في انعقاد
يمينه وحل ذبيحته وصحة تحريمه فلا يترك احتسابا (وعن مذهبها) أي همزة الله وهمزة أكبر اطلاقا للجمع
على ما فوق الواحد لانه يصير استغفار ما وبعده كفر فلا يكون ذكرا فلا يصح الشروع به وتبطل الصلاة به لو حصل
في أثناءها في تكبيرات الانتقالات (وباء أكبر) أي وخالص عن مذهب أكبر لانه يكون جمع كبير وهو الطبل
فيخرج عن معنى التكبير أو هو اسم البيض أو للشيطان فتثبت الشكر فتعدم التحريم فله الناظم
(وعن فاصل) بين النية والتحريم (فعل كلام) بدلان من فاصل على حذف العاطف من الثاني (مباين)
نعت لفاصل فاذا نوى ثم عبث بفتابه أو بدنه كثيرا أو كل ما بين اسنانه وهو قدر الحصة أو تناول من خارج
ولو قليلا أو شرب أو تكلم وان لم يفهم أو تفهم بلا عذر ثم كبر وقد غابت النية عن قلعه لم يصح شروعه واحترز
عن غير المباين كما لو فوضا ومشى الى المسجد بعد النية كما مر في محله (وعن سبق تكبير) على النية خلافا
للكرخي كما مر أو سبق المقتدى الامام به فلو فرغ منه قبل فراغ امامه لم يصح شروعه والاول اولى لما مر في توجيه
قوله واتباع امام (ومثلك يعذر) بفتح أوله وضم ثالثه مبني للفاعل يعني انت تعذر اذا رأيت معنى بعيدا لما أخذ
من اللفظ فانك من خيار الناس وخير الناس من يعذر فالمراد التماس العذر من المطع على نظمه ط أي
لان ضيق النظام يلجئ الى التعبير ببعيد المعنى (فدونك) أي خذ (هذى) المذكورات (مستقيما لقبله)
الاعذر أو لتسفل ركب خارج مضر (لعلك تحظى بالقبول وتشكر) بالبناء للفاعل أو المفعول (بجملتها
العشرون بل زيد غيرها) كنية مطلق الصلاة وتعيين الفروض كما مر واعتقاد طهارته من حدث أو خبث

(وناظمها يرجو الجواد) كجواد كثير الجود (يفقر) أي فهو يفقر لراجيه (وألحقته من بعد ذلك) المذكور من البيان (لغيرها) أي غير التعرّية وهو الصلاة (ثلاثة عشر) بإسكان الشين لغة في فتحها وبالسنون للضرورة ط (المصلين) متعلق بقوله (تظهر) وهي (قيامك) عند عدم عذر (في المفروض) أي في الصلاة المفروضة وكذا ما ألحق به من الواجب وسنة الفجر وذكر الضمير باعتبار كون الصلاة فعلا (مقدار آية) على قول الامام المعتمد ط (وتقرأ في اثنين منه) أي من المفروض أي ركعاته (تخير) أي تخيرا في إيقاع القراءة في أي ركعتين منه والمقام لبيان المفروض فلا يرد أن تعيين القراءة في الأولين واجب (وفي ركعات النفل والوتر فرضها) أي فرض القراءة كائنا في جميع ركعات النفل لأن كل ركعتين منه صلاة على حدة والوتر لأنه شابه السنن من حيث أنه لا يؤخذ له ولا يقام وأعلم أن حكم المندوب وحكم النفل حتى لو نذر أربع ركعات بتسليمة واحدة لزومه القراءة في أربعها لأنه نفل في نفسه ووجوبه عارض ح (ومن كان مؤتمنا فعن تلك) القراءة التي قلنا أنها فرض (يخطر) أي يمنع فكره له تحريما لأن قراءة الامام له قراءة فالقراءة فرض على غير المؤتم فهذا في موقع الاستثناء مما قبله (وشرط سجود) مبتدأ ومضاف إليه (فالقارار) خبر بزيادة المفاء (بلهجة) أي يفترض أن يسجد على ما يجده بجمعه بحيث أن الساجد لو بالغ لا ينفل رأسه أبلغ مما كان عليه حال الوضع فلا يصح على نحو الاربعة والمذرة الآن يكون في نحو جوالق ولا على نحو القطن والثلج والقرش الآن وجد حجم الأرض بكبسه (وقرب قعود حدة فصل محذور) يعني الحد الفاصل بين السجدين أن يكون إلى القعود أقرب وهو الرابع من الثلاثة عشر وهذا البيت ساقط من بعض النسخ وذكره الناظم في ذكر الكون مؤتمرا عن الذي بعده وهو الانسب (وبعد قيام فالركوع فسجدة) أي يفترض بعد القيام الركوع وكذا السجود وكذا الترتيب المفاد بالعبدية وبالفاء أي يفترض ترتيب القيام على الركوع والركوع على السجود كما مر (وثانية) مبتدأ (قد صرح) جلة معترضة (عنها) متعلق بقوله (تؤخر) والجلة خبر المبتدأ يعني والسجدة الثانية يصح أن تؤخر عن السجدة الأولى إلى آخر الصلاة لأن مراعاة الترتيب بينهما واجبة كما سيأتي والأوضح في إفاضة هذا المعنى أن يقال وثانية قد صرح فيها التأخر وحاصل كلامه أن مراعاة الترتيب بين المتكرر في كل الصلاة فرض كالقيام والركوع والسجود بخلاف المتكرر في كل ركعة كالسجدين (على ظهر) متعلق بقوله فسجدة كذا قاله الناظم والأولى تعلقه بقوله الآتي الجواز (كف) أي كف نفسه (أو على فضل ثوبه) أو على كور عمامته (إذا تظاهر الأرض) التي تحت الكف أو فاضل الثوب (الجواز مقدر) لكن يكره أن كل بلا عذر كما سيأتي وحاصل البيت أن الفرض الثامن طهارة موضع السجود ولو كان على شيء متصل بالمصلى ككفه وثوبه لأنه بانصاله لا بعدا ثالثا بينه وبين التماسه (سجودك) مبتدأ (في) أي على مكان (عال) أي مرتفع عن حد الجواز المقدر بنصف ذراع الذي لا يقتضيه بالضرورة السجود على ارتفاع منه (فظهر) الأولى الاشارة بالو او تكون بمعنى أو أي وسجودك على ظهر مصل صلاتك (مشاركك) لك (لسجدة) اللام بمعنى في أي بشرط أن يكون ساجدا مثلث لكن سجوده على الأرض (عند ازدحامك) متعلق بقوله سجودك أو بقوله (يفقر) والجلة خبر المبتدأ وحاصل البيت بيان الفرض التاسع وهو أن لا يكون سجوده على مرتفع عن نصف ذراع الا لضرورة زجعة (أدأولا) مبتدأ وخبره محذوف دل عليه خبر المبتدأ الآتي (أفعال الصلاة) أي أركانها (يقتطع) وسبب في الكلام عليه قريبا (وتميز مفروض) مبتدأ أي تميز الخمس المفروضة عن غيرها وتقدم بيانه وكان ينبغي ذكره في شروط التعرّية (عليك) متعلق بمحذوف خبر المبتدأ أو بقوله (مقدر) وهو الخبر (ويختتم أفعال الصلاة قعوده) فاعل يختتم (وفي صنعه) في معنى البناء وهو متعلق بالخروج وكذا قوله (عنها) أي عن الصلاة (الخروج) مبتدأ خبره قوله (محذور) قال الناظم والخروج يصنع المصلى فرض عند الامام الأعظم وهو المحذور عند المحققين من إيماننا وقد بسطنا الكلام عليه في رسالة بمنسها المسائل البنية الزكية على اثني عشرية اه وتقدم بعض الكلام على ذلك والله الموفق (قوله الاختيار) بالرفع على أنه نائب فاعل شرط السابق في كلام المصنف (قوله أي الاستيقاظ) تفسير باللازم لأنه يلزم من الاستيقاظ الاختيار ح وانما فسره ليشير إلى أن ما يحصل مع الغفلة والسهو لا ينافي الاختيار فلذا قال أما لو ركع الخ رجعي (قوله ذاهلا كل الذهول) بأن كان قلبه مشغولا بشئ فإنه لا شك أنه أتى بالركوع والسجود باختباره ولكنه غافل عنهما وتغير الماشي فان رجليه وكثيرا من أعضائه يتحرك بمشيته المختللة ولا شعوره بذلك قال

وناظمها يرجو الجواد في فقر
وأركب صلاة مع سلام لمصطفى
ذخيرة خلق الله للدين ينصر
وألحقته من بعد ذلك لغيرها
ثلاثة عشر للمصلين فظهر
قيامك في المفروض مقدار آية
وتقرأ في اثنين منه تخير
وفي ركعات النفل والوتر فرضها
ومن كان مؤتمنا فعن تلك يخطر
وشرط سجود فالقرار بجبهة
وقرب قعود حدة فصل محذور
وبعد قيام فالركوع فسجدة
وثانية قد صرح عنها تؤخر
على ظهر كف أو على فضل ثوبه
إذا تظاهر الأرض الجواز مقدر
سجودك في عال فظهر مشارك
لسجدة عند ازدحامك يفقر
أدأولا أفعال الصلاة يقتطع
وتميز مفروض عليك مقدر
ويختتم أفعال الصلاة قعوده
وفي صنعه عنها الخروج محذور
(الاختيار) أي الاستيقاظ أما
لو ركع أو سجد ذاهلا كل الذهول
أجزاء

ح واطهار أن الناعس كالأهل فليراجع (قوله أو قعد الأخير) صفة لمفعول مطلق محذوف أي أو قعد القعود الأخير ح (قوله بل يعيده) وهل يسجد للسهول تأخير الركن الظاهر نعم فراجعه رحى (قوله على الأصح) أما في القراءة فهو ما اختاره نحر الإسلام وصاحب الهداية وغيرهما ونص في المحيط والمبني على أنه الأصح لأن الاختيار شرط أداء العبادة ولم يوجد حالة النوم وقال الفقيه أبو الليث يعتد بها لأن الشرع جعل التام كالمسقة في حق الصلاة والقراءة ركن زائد يسقط في بعض الأحوال بخلاف أن يعتد بها في حالة النوم واستوجه في الفتح وأجاب عن تعليل القول الأول بقوله والاختيار المشروط قد وجد في ابتداء الصلاة وهو كاف ألا يرى أنه لو ركع وسجد ذاهلاً عن فعله كل الدهول أنه تجزئه اه قال في شرح المنية والجواب أننا منع كون الاختيار في الابتداء كافي ولا نعلم أن المذاهل غير مختار اه على أنه يلزم من الاكتفاء بالاختيار في الابتداء أنه لو ركع وسجد حالة النوم يجزئه وقد قال في المبني ركع وهو نائم لا يجوز اجتماعا وصرح كلام ابن أمير حاج في الحلية ترجيح كلام الفقيه للجواب الذي ذكره شيخه في الفتح حتى رده ما في المبني ثم قال وقد عرف من هذا أيضاً جواز القيام في حالة النوم أيضاً وإن نص بعضهم على عدم جوازه اه وتعمه في الجراح كن قد علمت ما في كلام الفتح بما نقلناه عن شرح المنية فالأولى اتباع المنقول والله اعلم وأما في القعدة فقد ذكر في الحلية عن التحقيق للشيخ عبد العزيز البخاري أنه لا نص فيها عن محمد وأنه قيل أنها يعتد بها وقيل لا ويرجح في الحلية الأول بناء على ما قدمه من جواب شيخه وقال أنه اقتصر عليه في جامع الفتاوى اه واقتصر على الثاني في المنية وقال شارحها الشيخ إبراهيم أنه الأصح وفي المنع أنه المشهور وبه جزم الشرنبلالي في نظمه المار وفي نور الأيضاح (قوله تفسد) أي الصلاة (قوله لصدوره) أي ما أتى به (قوله فلو أتى) أي في حالة النوم (قوله ولو ركع الخ) تبرع على مفهوم قوله فإن أتى بها نائماً لا يعتد به فإنه يفيد أنه لو نام بعد ما ركع أو سجد اعتد به (قوله لحصول الرفع والوضع) كذا في الحلية والبحر عن المحيط والأظهر ذكر الانحناء بدل الرفع وقال ط هذا بناء على اشتراط الرفع في الركوع أما على القول بأنه سنة أو واجب فلا يظهر (قوله ولها واجبات) قدمنا في أوائل كتاب الطهارة الفرق بين الفرض والواجب وتقسيم الواجب إلى قسمين أحدهما وهو أعلاهما يسمى فريضاً عليها وهو ما يفوت الجواز بفوته كالوتر والآخر ما لا يفوت بفوته وهو المراد هنا وحكمه استحقاق العقاب بتركه وعدم أكفاره جاحده والثواب بقوله وحكمه في الصلاة ما ذكره الشارح والواجب قد يطلق على الفرض القطعي كصوم رمضان واجب (قوله لا تفسد بتركها) أشار به إلى الرد على القهستاني حيث قال تفسد ولا تبطل اه قال الحموي في شرح الكون والفرق بينهما أن الفساد ما فات عنه وصف مرغوب والباطل ما فات عنه شرط أو ركن وقد يطلق الفساد بمعنى الباطل مجازاً اه ووجه الرد أن يعتد بغيره في العبادات بينهما وإنما فرقوا في المعاملات ح (قوله وتعد واجوباً) أي بترك هذه الواجبات أو واحد منها وما في الزبطي والدرر والمجتبي من أنه لو ترك الفاتحة يؤمر بالأعادة لا لو ترك السورة رده في العربي أن الفاتحة وإن كانت أكد في الوجوب للاختلاف في ركنيتها دون السورة لكن وجوب الأعادة حكم ترك الواجب مطلقاً لا الواجب المؤكد وإنما تظهر الآكدية في الاثم لأنه مقول بالتشكيك اه قلت وينبغي تقييد وجوب الأعادة بما إذا لم يكن الترك لعذر كالآتي أو من أسلم في آخر الوقت فصل قبل أن يعلم الفاتحة فلا تلزمه الأعادة تأمل (قوله إن لم يسجد له) أي للسهو وهذا قيد لقوله والسهو إذا لا يسجد في العمدة قبل الأتي أربعة لو ترك القعدة الأولى عمد أو شك في بعض الأفعال فتفكر عمداً حتى شغله ذلك عن ركن أو آخر إحدى سجدة الركعة الأولى إلى آخر الصلاة عمد أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الأولى عمداً وزاد بعضهم خامساً وهو لو ترك الفاتحة عمد فيسجد في ذلك كله ويسعى سجود عذر ولم يستثن الشارح ذلك لما سأل في تضعيفه في باب سجود السهو ورده العلامة فاسم أيضاً بالانعلم له أصلاً في الرواية ولا وجهها في الدراية وهل يجب الأعادة بترك سجود السهو لعذر كما لو نسيه أو طلعت الشمس في الخبر لم أره فليراجع والذي يظهر الوجوب كما هو مقتضى إطلاق الشارح لأن النقصان لم يغير جباراً ولم يأت بتركه فليستأمل (قوله يكون فاستأ) أقول مراح العلامة ابن نجيم في رسالته المؤلفة في بيان المعاصي بأن كل مكروه تخبر عما من الصغائر وصرح أيضاً بأنهم شرطوا الإسقاط العدلة بالصغيرة إلا دمان عليها ولم يشرطه في فعل ما يحل بالروية وإن كان مباحاً وقال أيضاً أنهم أسقطوها بالاكل فوق الشبع

(فإن أتى بها) أو باحداها بأن قام أو قرأ أو ركع أو سجد أو قعد الأخير (ناتماً لا يعتد) بما أتى به) بل يعيده ولو القراءة أو القعدة على الأصح وإن لم يعده تفسد لصدوره لأن اختيار فكان وجوده كعدمه والناس عنه غافلون فلو أتى التام بركعة تامة تفسد صلاته لأنه زاد ركعة وهي لا تقبل الرخص ولو ركع أو سجد تمام فيه أجزاء لحصول الرفع (منه) والوضع بالاختيار (ولها واجبات) لا تفسد بتركها وتعاد وجوباً في العمدة والسهو لم يسجد له وإن لم يعدها يكون فاسقاً أثماً

مطلب
واجبات الصلاة

مطلب
المكروه تخبر عما من الصغائر ولا تسقط به العدلة إلا بالادمان

مع أنه صغيرة فينبغي اشتراط الاصرار عليه قال وجوابه أن المسقط لها به بناء على أن كل ذنب يسقطها ولو صغيرة
 بلا دمان كما أفاده في المحيط البرهاني وليس بمعقد اه وبه يظهر أن كلام الشارح هنا مبني على خلاف المعقد
 (قوله وكذا كل صلاة الخ) الظاهر أنه يشمل فهو مدافعة لا خيئين محال يوجب سجودا أصلا وأن النقص
 إذا دخل في صلاة الإمام ولم يجبر وجبت الاعادة على المقتدى أيضا وأنه يستثنى منه الجمعة والعبد إذا أدت مع
 كراهة التحريم إذا أعادها الإمام والقوم جميعا فليراجع ح أقول وقد ذكر في الامداد بحثا أن كون الاعادة
 بترك الواجب واجبة لا يمنع أن تكون الاعادة مندوبة بترك سنة اه ونحوه في القهستاني بل قال في فتح
 القدير والحق التفصيل بين كون تلك الكراهة كراهة تحريم فوجب الاعادة أو تنزيه فتستحب اه بقي هنا شيء
 وهو أن صلاة الجماعة واجبة على الجميع في المذهب اوسنة مؤكدة في حكم الواجب كما في البحر وصرح حواشيق
 تاركها وتعزيره وأنه يأثم ومقتضى هذا أنه لو صلى منفردا يومها عادت بها بالجماعة وهو مخالف لما صرح حواشه
 في باب ادراك الفريضة من أنه لو صلى ثلاث ركعات من الظهر ثم أقيمت الجماعة يتم ويقضى متطوعا فانه
 كالصريح في أنه ليس له اعادة الظهر بالجماعة مع أن صلاته منفردا مكروهة تحريما أو قرينة من التحريم فيخالف
 تلك القاعدة لأن يدعى تخصيصها بأن مرادهم بالواجب والسنة التي تعاد بتركها ما كان من ماهية الصلاة
 وأجزائها فلا يشمل الجماعة لأنها وصف لها خارج عن ماهيتها أو يدعى تقييد قولهم يتم ويقضى متطوعا بما
 إذا كانت صلاته منفردا عذر كعدم وجود الجماعة عند شروعه فلا تكون صلاته منفردا مكروهة والأقرب
 الأول ولذا لم يذكر الجماعة من جملة واجبات الصلاة لأنها واجب مستقل بنفسه خارج عن ماهية الصلاة
 ويؤيده أيضا أنهم قالوا يجب الترتيب في سور القرآن فلو قرأ منكوسا أثم لكن لا يلزمه سجود السهول لأن ذلك من
 واجبات القراءة لا من واجبات الصلاة كما ذكره في البحر في باب السهول لكن قولهم كل صلاة أدت مع كراهة
 التحريم يشمل ترك الواجب وغيره ويؤيده ما صرح حواشه من وجوب الاعادة بالصلاة في ثوب فيه صورة بمنزلة
 من يصلي وهو حامل الصنم (تنبيه) قيد في البحر في باب قضاء الفوائت وجوب الاعادة في أداء الصلاة مع كراهة
 التحريم بما قبل خروج الوقت أما بعده فتستحب وسيأتي الكلام فيه هنالكان شاء الله تعالى مع بيان الاختلاف
 في وجوب الاعادة وعدمه وترجيح القول بالوجوب في الوقت وعدمه (قوله واختار أنه) أي الفعل الثاني
 جابر للأول بمنزلة الجبر بسجود السهول وبالأول يخرج عن العهدة وإن كان على وجه الكراهة على الأصح كذا في
 شرح الاكل على اصول البزدوى ومقابله ما نقلوه عن أبي اليسر من أن القرض هو الثاني واختار ابن الهمام
 الأول قال لأن القرض لا يتكرر وجهه الثاني يقتضي عدم سقوطه بالأول إذا هو لازم ترك الركن لا الواجب
 إلا أن يقال المراد أن ذلك امتنان من الله تعالى إذ يحتسب الكامل وإن تأخر عن القرض لما علم سبحانه أنه
 سبوقه اه يعنى أن القول بكون القرض هو الثاني يلزم عليه تكرار القرض لأن كون القرض هو الثاني
 دون الأول يلزم منه عدم سقوطه بالأول وليس كذلك لأن عدم سقوطه بالأول إما يكون بترك فرض لا بترك
 واجب وحيث استكمل الأول فراضه لا شك في كونه مجزئاً في الحكم وسقوط الفرض به وإن كان ناقصا
 بترك الواجب فإذا كان الثاني فرضا يلزم منه تكرار القرض إلا أن يقال الخ فافهم (قوله على ما ذكره) والافهمي
 أكثر من ذلك بكثير كما سيأتي بيانه (قوله قراءة فاتحة الكتاب) هذا إذا لم يحذف فوات الوقت والا اكتفى
 بآية واحدة في جميع الصلوات وخص البزدوى القبر به كما في القنية اسماعيل (قوله بتركها) يفيد أن
 الواجب الأكثر ولا يعمرى عن تأمل بحر وفي القهستاني أنها بتمامها واجبة عنده وأما عندها فأكثرها وإذا
 لا يجب السهو بنسيان الباقي كما في الزاهد في كلام الشارح جار على قولهما ط (قوله وهو أولى) لعله
 للمواظبة المفيدة للوجوب ط (قوله وعليه) أي وبناء على ما في المجتبى فكل آية واجبة وفيه نظر لأن
 الظاهر أن ما في المجتبى مبني على قول الإمام بأنها بتمامها واجبة وذكر الآية تمثيلا لتقييد الذي ترك شيئا منها أنه
 أو أمثل ولو حرفا لا يكون آيا بأكملها الذي هو الواجب كما أن الواجب ضم ثلاث آيات قلورأدونها كان تاركا
 للواجب أفاده الرجح (قوله ككل تكبيرة عيم) وهي ستة تكبيرات كما سيأتي في محله ح (قوله وتعديل
 ركن) عطف على تكبيرة أي وككل تعديل ركن ومثله تعديل القومة وتعديل الجلسة على ما يأتي قرىسا ح
 (قوله وإتيان كل الخ) بالرفع عطف على كل الأول أو بالجر عطف على كل الثاني والمراد أن من الواجبات إتيان

مطلب
 كل صلاة أدت مع كراهة التحريم
 تجب أعادتها

وكذا كل صلاة أدت مع كراهة
 التحريم تجب أعادتها واختار أنه
 جابر للأول لأن القرض لا يتكرر
 (وهي) على ما ذكره أربعة عشر
 (قراءة فاتحة الكتاب) فيسجد
 للسهو بتركها لا أقلها لكن
 في المجتبى يسجد بترك آية منها وهو
 أولى قلت وعليه فكل آية واجبة
 ككل تكبيرة عيم وتعديل ركن
 وإتيان كل

كل فرض او واجب في محله وتركه تنكير بكل منهما او افاده هذا المراد بقوله كما يأتي في آخر الواجبات (قوله وتركه تنكير بكل) هكذا في بعض النسخ وعلت المراد منه والذي في عامة النسخ وتركه كل باسقاط تنكيره ونوجبه بأن يجعل قوله ككل تكبيرة تنظير الآية في قوله بسجد بتركه أي والمعنى كما بسجد بتركه كل تكبيرة عجب مفردة وتركه كل تعديل ممكن بمفرده وتركه اتيان كل من التكبيرات او التعديلات جله وكذا بتركه كل هذه المذكورة جله ولا يخفى ما فيه (قوله تعدل ثلاثا مقصارا) أي مثل ثم نظر الخ وهي ثلاثون حرفا لو قرأ آية طويلة قدر ثلاثين حرفا يكون قد أتى بقدر ثلاث آيات لكن سيأتي في فصل بجهر الامام أن فرض القراءة آية وأن الآية عرفا طائفة من القرآن مترجمة اقلها ستة احرف ولو تقديرا كالميلاد اذا كانت كلمة فالاصح عدم الصحة اهـ ومقتضاه أنه لو قرأ آية طويلة قدر ثمانية عشر حرفا يكون قد أتى بقدر ثلاث آيات وقد يقال ان الم شروع ثلاث آيات متوالية على التنظم القرآني مثل ثم نظر الخ ولا يوجد ثلاث متوالية اقصر منها قالوا واجب اما هي او ما بعد لها من غيرها لا ما بعد ثلاثا امثال اقصر آية وجدت في القرآن ولذا قال تعدل ثلاثا مقصارا ولم يقل تعدل ثلاثة امثال اقصر آية على أن في بعض العبارات تعدل اقصر سورة فليأمل وسنذكر في فصل الجهر زيادة في هذا البحث (قوله ذكره الحلبي) أي في شرحه الكبير على المنية وعبارته وان قرأ ثلاث آيات مقصارا او كانت الآية او الايتين تعدل ثلاث آيات قصار خرج عن حد الكراهة المذكورة يعني كراهة التحريم قال الشارح في شرحه على المتن ولم أذكره وهو مهم فيه يسر عظيم لدفع كراهة التحريم اهـ قلت قد صرح به في الدرر أيضا حيث قال وثلاث آيات قصار تقوم مقام السورة وكذا الآية الطويلة اهـ ومثله في الفيض وغيره وفي التاتارخانية لو قرأ آية طويلة كآية الكرسي او المداينة البعض في ركعة والبعض في ركعة اختلفوا فيه على قول أبي حنيفة قيل لا يجوز لانه ما قرأ آية تامة في كل ركعة وعاقبتهم على انه يجوز لان بعض هذه الآيات يزيد على ثلاث قصارا وبعد لها فلا تكون قراءته أقل من ثلاث آيات اهـ وهذا يخيد أن بعض الآية كالأية في أنه اذا بلغ قدر ثلاث آيات قصار يكتفى (قوله في الاولين) تنازع فيه قراءة وضم في قول المصنف قراءة فاتحة الكتاب وضم سورة لان الواجب في الاولين كل منهما فافهم (قوله وهل يكره) أي ضم السورة (قوله المختار لا) أي لا يكره تحريما بل تنزيها لانه خلاف السنة قال في المنية وشرحها فان ضم السورة الى الفاتحة ساهيا يجب عليه سجد نالسهو في قول أبي يوسف لتأخير الركوع عن محله وفي أظهر الروايات لا يجب لان القراءة فيها مشروعة من غير تقدير والاقتصار على الفاتحة مسنون لا واجب اهـ وفي البحر عن غير الاسلام ان السورة مشروعة في الآخرين نقلوا في الذخيرة أنه المختار وفي المحيط وهو الاصح اهـ والظاهر أن المراد بقوله نظرا الجواز والمشروعية بمعنى عدم الحرمة فلا ينافي كونه خلاف الاولى كما افاده في الحاشية (قوله لان كل شفع منه صلاة) كأنه والله اعلم لتكثفه من الخروج على رأس الركعتين فاذا قام الى شفع آخر كان بانياس صلاة على تحريم صلاة ومن ثمة صرح حوايانه لوني أربعة لا يجب عليه بقدر يتماشى الركعتين في المشهور عن أصحابنا وأن القيام الى الثالثة بمنزلة تحريمه مبتدأة حتى ان فساد الشفع الثاني لا يوجب فساد الشفع الاول وقالوا يستحب الاستفتاح في الثالثة والتعوذ ونحوهما في الحلية وسيأتي أيضا في باب الوتر والنوافل قال ح ولا ينافيه عدم افتراض القعدة الاولى فيه الذي هو الصحيح لان الكل صلاة واحدة بالنسبة الى القعدة كما في البحر عند قول المصنف كثر فرضها التحريم (قوله احتياطا) أي لما ظهرت آثار السنية فيه من أنه لا يؤذن له ولا يقام أعطيناه حكم السنة في حق القراءة احتياطا ح (قوله وتعين القراءة في الاولين) لا يكثر هذا مع قوله قبله في الاولين لان المراد هنا القراءة ولو آية فتعين القراءة مطلقا فيها واجب وضم السورة مع الفاتحة واجب آخر ط (قوله من الفرض) أي الرباعي او الثلاثي وكذا في جميع الفرض الثاني كالفجر والجمعة ومقصودة السفر (قوله على المذهب) اعلم أن في محل القراءة المفروضة في الفرض ثلاثة أقوال الاول أن محلها الركعتان الاوليان عينا وصحبه في البدائع الثاني أن محلها ركعتان منها غير عين أي فيكون تعيينها في الاولين واجبا وهو المشهور في المذهب الثالث أن تعيينها فيما افضل وعليه منى في غاية البيان وهو ضعيف والقولان الاولان اتفاقا على أنه لو قرأ في الآخرين فقط يصح ويلزمه سجود السهول وساهيا لكن سببه على الاول تغير الفرض عن محله وتكون قراءته قضاء عن قراءته في الاولين وسببه على الثاني ترك الواجب وتكون قراءته في الآخرين اداء كذا

وتركه تنكير بكل كما يأتي فليحفظ
(وضم) أقصر (سورة) كالكوثر
او ما قام مقامها وهو ثلاث آيات
قصار فهو ثم نظر ثم عجب وبسر
ثم أدبر واستكبر وكذا لو كانت
الآية او الايتين تعدل ثلاثا
قصارا ذكره الحلبي (في الاولين من
الفرض) وهل يكره في الآخرين
المختار لا (و) في (جميع) ركعات
(النفل) لان كل شفع منه صلاة
(و) كل (الوتر) احتياطا (وتعين
القراءة في الاولين) من الفرض
على المذهب

مطلب
كل شفع من النفل صلاة

في نوافل البصر وفيه من سجود السهو واختلفوا في قراءته في الاخيرين هل هي قضاء او اداء فذكر القدوري
 انها اداء لان الفرض القراءة في ركعتين غير عين وقال غيره انها قضاء في الاخيرين استدلوا بعدم صحة اقتداء
 المسافر بالقيم بعد خروج الوقت وان لم يكن قرأ الامام في الشفع الاول ولو كانت في الاخيرين اداء لما زلانه
 يكون اقتداء المفترض بالمفترض في حق القراءة فلما لم يميز علم انها قضاء وان الاخيرين خلتا عن القراءة وبوجوب
 القراءة على مسجوق ادرك امامه في الاخيرين ولم يكن قرأ في الاولين كذا في البدائع اه اقول في ههنا
 اشكال وهو انه لا خلاف عندنا في فرضية القراءة في الصلاة وانما الكلام في تعيين محلها وحاصل الاقوال الثلاثة
 ان تعيينها في الاولين فرض او واجب او سنة وقد علمت نصيب القول الاول وحديثه فلا يخلو ما ان يراد انه
 فرض قطعي او فرض على وهو ما يفتو الجواز به وانه على كل يلزم من عدم القراءة في الاولين فساد الصلاة
 كما لو آخر الركوع عن السجود ولا فائيل بذلك عندنا في تعيين المصير الى القول بللوجوب الذي عليه المتون والذي
 يظهر في ان في المسألة قولين فقط وان القول الاول والثاني واحد فقوله محلها الركعتان الاولتان عيناه
 ان التعيين فيهما واجب وهو المراد بالقول الثاني فيكون تأخير القراءة الى الاخيرين قضاء مثل تأخير السجدة
 من الركعة الاولى الى آخر الصلاة ويقابل ذلك القول بأن تعيين الاولين افضل وعليه ما القراء في الاخيرين اداء
 لا قضاء وهما القولان اللذان ذكرهما صاحب البحر في سجود السهو عن البدائع ويدل لذلك ان صاحب المنية
 ذكر من واجبات الصلاة تعيين القراءة في الاولين فقال في الحلية وهذا عند القائلين بأن محلها الركعتان
 الاولتان عينا وقد عرفت انه الصحيح وعليه شئ في الخلاصة والكافي واما عند القائلين بأن محلها ركعتان منها
 بغیر عینهما فظاهر قولهم ان القراءة في الاولين افضل انه ليس بواجب بل الظاهر انه سنة وغير خاف ان عمدة
 الخلاف تظهر في وجوب سجود السهو اذا تركها في الاولين وفي احدها ما سهوا والتأخير الواجب سهوا عن محله
 وعلى السنة لا يجب اه ملخصا وهو صريح في ان الاقوال اثنان لثلاثة وفي ان المراد بالقول بأن محل القراءة
 الاولتان عينا هو الوجوب لا الاقتراض وظهر بهذا ان صاحب البحر لم يصب في بيان الاقوال ولا في التفرع
 عليها كما لم يصب من نقل عبارته على غير وجهها وبما قدرناه ارتفع الاشكال وانفتح الحال والحاصل انه قبل ان
 محل القراءة ركعتان من الفرض غير عين وكونها في الاولين افضل وقبل ان محلها الاولتان منه عينا فيجب
 كونها فيهما وهو المشهور في المذهب الذي عليه المتون وهو الصحيح وعلمت تأييده بما مر في عبارة البحر
 عن البدائع من مسألة المسافر والمسجوق وقال القهستاني انه الصحيح من مذهب اصحابنا فلا جرم قال
 الشارح على المذهب فافهم الحمد لله على التوفيق والمهداية الى اقوم طريق (قوله على كل السورة) حتى قالوا
 لو قرأ حرفا من السورة ساهبا ثم ذكره قرأ الفاتحة ثم السورة ويلزمه سجود السهو بحر وهل المراد بالحرف
 حقيقته او الكامة راجع ثم رأيت في سمو البحر قال بعد ما زوقه في فتح القدير بأن يكون مقدار ما يتأدى به
 ركن اه اي لان الظاهر ان العلة هي تأخير الابتداء بالفاتحة والتأخير السيرو هو ما دون ركن معفو عنه تأمل
 ثم رأيت صاحب الحلية ايد ما بحثه شيخه في الفتح من القيد المذكور بما ذكره من الزيادة على التشهد في القعدة
 الاولى الموجبة للسهو بسبب تأخير القيام عن محله وان غير واحد من المشايخ قد رها بقده اراد اركان (قوله)
 وكذا ترك تكريرها الخ) فلو قرأها في ركعة من الاولين مرتين وجب سجود السهو لتأخير الواجب
 وهو السورة كما في الذخيرة وغيرها وكذا لو قرأ اكثرها ثم أعادها كما في الظهيرية أما لو قرأها قبل السورة مرة
 وبعد هامة فلا يجب كما في الخاتمة واختاره في المحيط والظهيرية والخلاصة وصححه الزاهدني لعدم لزوم التأخير
 لان الركوع ليس واجبا باثر السورة فانه لو جمع بين سور بعد الفاتحة لا يجب عليه شئ كذا في البحر هنا وفي سجود
 السهو قال في شرح المنية وقيد بالاولي لان الاقتصاد على مرة في الاخيرين ليس بواجب حتى لا يلزمه سجود
 السهو بتكرار الفاتحة فيهما سهوا ولو قسمه لا يكرهه لم يؤد الى التطويل على الجماعة او اطالة الركعة على
 ما قبلها اه (قوله بين القراءة والركوع) يعني في الفرض الغير الشائى ومعنى كونه واجبا انه لو ركع قبل
 القراءة صح ركوع هذه الركعة لانه لا يشترط في الركوع أن يكون مترسعا على قراءة في كل ركعة بخلاف الترتيب
 بين الركوع والسجود مثلا فانه فرض حتى لو سجد قبل الركوع لم يصح سجود هذه الركعة لان أصل السجود بشرط
 ترسبه على الركوع في كل ركعة كترتب الركوع على القيام كذلك لان القراءة لم تفرض في جميع ركعات الفرض بل

(وتقديم الفاتحة على كل
 السورة) وكذا ترك تكريرها قبل
 سورة الاولين (وعناية الترتيب)
 بين القراءة والركوع (فيما
 يتكرر)

في ركعتين منه بلا تعيين أما القيام والركوع والسجود فأنها معينة في كل ركعة تم القراءة فرض ومحلها القيام من حيث هو فاذا ضاق وقتها بأن لم يقرأ في الأولين صار الترتيب بينهما وبين الركوع فرضاً لعدم إمكان تداركه ولكن فرضية هذا الترتيب عارضة بسبب التأخير فلذا لم ينظر واليه واقتصر واعلى أن الترتيب بينهما واجب لأن إيقاع القراءة في الأولين واجب هذا توضيح ما حققه في الدرر والحاصل أن الترتيب المذكور واجب في الركعتين الأولين وثمرته فيما لو أخر القراءة إلى الآخرين وركع في كل من الأولين بلا قراءة أصلاً أو لم يقرأ في الأولين صار الترتيب فرضاً حتى لو تكرر السورة راء كما فعاد وقرأها لزم إعادة الركوع لأن السورة التحقت بمقابلها وصارت القراءة كلها فرضاً فيلزم تأخير الركوع عنها ويظهر من هذا أن هذا الترتيب واجب قبل وجود القراءة فرض بعدها نظيره قراءة السورة فأنها قبل قراءتها تسمى واجبا وبعدها تسمى فرضاً وحينئذ فيكون الأصل في هذا الترتيب الوجوب وفرضيته عارضة كعروضها فيما لو أخر القراءة إلى الآخرين لكن قد يقال إن هذا الترتيب يغي عنه وجوب تعيين القراءة في الأولين الآن يقال لما كان هذا التعيين لا يحصل إلا بهذا الترتيب جعله واجباً آخر قد بر (قوله) أما فيما لا يتكرر أي في كل الصلاة أو في كل ركعة ففرض وذلك كترتيب القيام والركوع والسجود والقعود الأخير كما علمته آنفاً ومترأيضاً عند قوله وبقي من الفروض وبناء هناك ولا يرد على إطلاقه أن القراءة مما لا يتكرر في كل ركعة مع أن ترتيبها على الركوع غير فرض لأن مراده بما لا يتكرر ما عداها بقسمة نصريحه قبله بوجوب ترتيبها فلا منافاة في كلامه فافهم فإن قلت ذكر في الكافي النسبي من باب سجود السهو أنه يجب بأشياء منها تقديم ركن بأن ركع قبل أن يقرأ أو سجد قبل أن يركع لأن إعادة الترتيب واجبة عندنا خلافاً لغيره فاذا ترك الترتيب فقد ترك الواجب اهـ ووقع نظيره في الذخيرة مع أنه في الكافي ذكر هنا أن ترتيب القيام على الركوع والركوع على السجود فرض لأن الصلاة لا توجد إلا بذلك اهـ قلت أجاب في الجرب بأن قولهم هنا أن الترتيب شرط معناه أن الركن الذي قدمه يلغو ويلزمه عادته مرتباً حتى إذا سجد قبل الركوع لا يعتد بهذا السجود بالاجتماع كما صرح به في النهاية فيشترط عادته وقولهم في سجود السهو أن الترتيب واجب معناه أن الصلاة بعد إعادة ما قدمه لا تقصد بترك الترتيب صورة الحاصل بزيادة ما قدمه والحاصل أن افتراض الترتيب بمعنى افتراض إعادة ما قدمه ووجوبه بمعنى إيجاب عدم الزيادة لأن زيادة ما دون ركعة لا تفسد الصلاة فكان واجبا لا فرضاً بخلاف الأول وقد خفي هذا على صدر الشريعة حتى ظن أن الترتيب واجب مطلقاً لا في تكبيرة الافتتاح والقعدة الأخيرة وهو يجب لما علمت من كلام النهاية (قوله كالسجدة) الكافي استقصائية إذ لم يتكرر في الركعة سواها ومنه الكافي في قوله كعدد ح والمراد بها السجدة الثانية من كل ركعة فالترتيب بينهما وبين ما بعدها واجب قال في شرح المنية حتى لو ترك سجدة من ركعة ثم تذكراً فيما بعدها من قيام أو ركوع أو سجود فإنه يقضي ما فعله قبل قضاءها مما هو بعد ركعتها من قيام أو ركوع أو سجود بل يلزمه سجود السهو فقط ~~لكن~~ اختلف في لزوم قضاء ما تذكراً ففرضها فيه كما لو تذكراً وهو راء أو سجد أنه لم يسجد في الركعة التي قبلها فإنه يسجد هاو هل يعيد الركوع أو السجود المتذكراً فيه في الهداية أنه لا تجب عادته بل نستحب معللاً بأن الترتيب ليس بفرض بين ما يتكرر من الأفعال وفي الخاتمة أنه يعيده ولا قصدت صلاته معللاً بأنه ارتفع بالعود إلى ما قبله من الأركان لأنه قبل الرفع منه يقبل الرقص بخلاف ما لو تذكراً بالسجدة بعد ما رفع من الركوع لأنه بعد ما تم بالرفع لا يقبل الرقص اهـ ومثله في الفتح قال في البحر فعلم أن الاختلاف في إعادة ليس بناء على اشتراط الترتيب وعدمه بل على أن الركن المتذكراً فيه هل يرتفع بالعود إلى ما قبله من الأركان أو لا اهـ تأمل والمقدم ما في الهداية فقد جزم به في الكنز وغيره في آخر باب الاستخلاف وصرح في البحر بضعف ما في الخاتمة هذا والتقييد بالترتيب بينهما وبين ما بعدها لا حترار عما قبلها من ركعتها فإن الترتيب بين الركوع والسجود من ركعة واحدة شرط كما مر ونبه عليه في الفتح (قوله وفي كل الصلاة كعدد ركعاتها) أي أن الترتيب بين الركعات واجب قال الزيلعي فإن ما يقضيه بعد فراغ الإمام أول صلته عندنا ولو كان الترتيب فرضاً لكان آخر اهـ ورد في الجرب أنه لا يصح أن يدخل تحت الترتيب الواجب إذا لاشئ على المسبوق ولا يخص في صلته أصلاً فلذا اقتصر في الكافي على المتكرر في كل ركعة اهـ ~~وكان~~ فهم أن مراد الزيلعي أن الترتيب المذكور واجب على المسبوق وليس كذلك بل مراده أنه واجب على غيره بدليل مسألة المسبوق

أما فيما لا يتكرر ففرض كما مر
(في كل ركعة كالسجدة) أو في كل الصلاة كعدد ركعاتها

قوله تأمل وجه التأمل أن كلام الهداية صريح في أن إعادة مبنية على أن الترتيب ليس بفرض وقد يجاب بأن الخلاف من الطرفين ليس مبنياً على ما ذكره لأن الخلاف من طرف الهداية مبنى على أن الترتيب ليس بركن والخلاف من طرف الخاتمة ليس مبنياً على أنه ركن بل على الارتفاض اهـ منه

ويبان ذلك أنه لو اقتدى في ثالثة الرابعة مثلا لا يجوز له أن يصل أول صلاة امامه الذي فاتته ولو فعل فسدت
صلاته لانفراده في موضع الاقتداء بل يجب عليه متابعتها فيما أدركه ثم اذا سلم يقضى ما فاتته وهو أول صلاته الا من
حدث القعدة فقد وجب على المسبوق عكس الترتيب ولو كان الترتيب فرضا لكان ما يقضيه آخر صلاته حقيقة
من كل وجه فلا يقرأ السورة ولا يجهر والدليل على ما قلنا من أن مراد الزيلعي وجوب الترتيب على غير المسبوق
ما في الفتح حيث قال اوفى كل الصلاة كالركعات الاضرورة الاقتداء حيث يسقط به الترتيب فان المسبوق يصل
اخر الركعات قبل اولها اه في ظن أن كلام الفتح مخالف لكلام الزيلعي فقد وهبهم نعم كلام الفتح أظهر في
المراد فافهم فان قلت وجوب الشيء انما يصح اذا امكن ضده وعدم الترتيب بين الركعات غير ممكن فان المصلى كل
ركعة اتى بها أولافيهى الاولى وثانيتها الثانية وهكذا قلت يمكن ذلك لانه من الامور الاعتبارية التي تبنى عليها
أحكام شرعية اذا وجد معها ما يقتضيها فاذا صلى من الفرض الرابع ركعتين وقصد أن يجعلهما الاخيرتين
فهو لغو الا اذا حقق قصده بأن ترك فيها القراءة وقرأ فيما بعدهما فحينئذ يبنى عليه أحكام شرعية وهي وجوب
الاعادة والاثم لوجود ما يقتضى تلك الاحكام ولهذا اعتبر الشارع صلاة المسبوق غير مرتبة من حيث الاقوال
فأوجب عليه عكس الترتيب مع أن كل ركعة اتى بها أولافيهى الاولى صورة لكنهما في الحكم ليست كذلك فكذا
أوجب الشارع عليه عكس الترتيب بأن امره بأن يفعل ما يتنى على ذلك من قراءة وجهه كذلك أمر غيره
بالترتيب بأن يفعل ما يقتضيه بأن يقرأ أولا ويجهر أو يسر وإذا خالف يكون قد عكس الترتيب حكما ولهذا عاب
المصنف كالكنز وغيره بقوله ورعاية الترتيب اى ملا حظته باعتبار الاتيان بما يجب أولا في الاول أو آخر اى الآخر
والحاصل أن المصلى اما منفرد أو امام أو مأمووم فالاولان يظهر فيهما ثمة الترتيب بما ذكرنا ولو سلمنا عدم ظهور
الثمة فيهما تظهر في المأمووم فانه اما مدرك أو مسبوق فقط اولا حتى فقط وامر بك على ما سيأتى بيانه في محله
أما المدرك فهو تابع لامامه فحكمه حكمه وأما المسبوق فقد علمت أن اللازم عليه عكس الترتيب وأما اللاحق
فالواجب عليه الترتيب بعكس المسبوق وعند زفر الترتيب فرض عليه فاذا أدرك بعض صلاة الامام فنام
فعله أن يصل أولا ما نام فيه بلا قراءة ثم يتابع الامام فلو تابعه أولا ثم صلى ما نام فيه بعد سلام الامام جازعندنا
وأثم تركه الواجب وعند زفر لا تصح صلاته قال في السراج عن الفتاوى المسبوق اذا بدأ بقضاء ما فاتته فانه تفسد
صلاته وهو الاصح واللاحق اذا تابع الامام قبل قضاء ما فاتته لا تفسد خلافا ل زفر اه وأما المركب كما لو اقتدى
في ثانية الغير فنام الى أن سلم الامام فهذا الاحق ومسبوق ولم يصل شيئا فيصلى أولا الركعة التي نام فيها بلا قراءة
ثم التي سبق بها بقراءة وان عكس صح وأثم تركه الترتيب الواجب فيجب عليه اعادة الصلاة سواء كان عامدا
لادائها مع كراهة التحريم أو ساهيا لعدم إمكان الجبر بسجود السهول لا ختام صلاته وقع بما لحق فيه واللاحق
ممنوع عن سجود السهول لانه خلف الامام حكما ثبت بهذا أن اللاحق بنوعيه قد أوجبوا عليه الترتيب كما ألزموا
المسبوق بعكسه وليس ذلك الا من حيث الاعتبار والحكم لا من حيث الصورة فافهم (قوله حتى لو نسي الخ)
تفريع على قوله كالسجدة (قوله من الاولى) ليس بقيد وخصها بالبعدا من الآخر ط (قوله قبل الكلام)
المراد قبل اثباته بفسد ط (قوله لكنه يشهد) اى يقرأ التشهد الى عبده ورسوله فقط ويتمه بالصلاة
والدعوات في تشهد السهول على الاصح ط (قوله ثم يشهد) اى وجوبا وسكت عن القعدة لان التشهد
يستلزمها لانه لا يوجد الا فيها تأمل (قوله لانه يطل الخ) اى لان التشهد يعنى مع القعدة بقريته قوله
أما السهوية فترفع التشهد لا القعدة ح أما بطلان القعدة بالعود الى الصلابة أى السجدة التي هي من صلب
الصلاة أى جزء منها فلا شراط الترتيب بين القعدة وما قبلها لانها لا تكون اخيرة الا بتام سائر الاركان وأما
بطلانها بالعود الى التلاوية فقال ط لان التلاوية لما وقعت في الصلاة اعطيت حكم الصلابة بخلاف ما اذا
تركها اصلا وقال الرحق لانها تابعة للقراءة التي هي ركن فأخذت حكم القراءة فلزم تأخير القعدة عنها (قوله
أما السهوية) اى السجدة السهوية والمراد بالجنس لانها سجدتان ط (قوله فترفع التشهد) اى تطله لانه واجب
مثلها فقبض اعادته وانما لا ترفع القعدة لانها ركن فهي أقوى منها (قوله بمجرد رفعه منها) اى من السهوية
بلا قعود ولا تشهد لم تفسد صلاته لان القعدة الركن لم ترفع فلا تفسد صلاته بترك التشهد الواجب (قوله
بخلاف تلك السجدتين) اى الصلابة والتلاوية فانه لو سلم بمجرد رفعه منها تفسد صلاته لرفعها القعدة (تنبيه)

حتى لو نسي سجدة من الاولى
قضاها ولو بعد السلام قبل
الكلام لكنه يشهد ثم يسجد
للسهوية يشهد لانه يطل بالعود
الى الصلابة والتلاوية أما السهوية
فترفع التشهد لا القعدة حتى لو سلم
بمجرد رفعه منها لم تفسد بخلاف
تلك السجدتين

مطلب
قد يشار الى المتنى باسم الإشارة
الموضوع للمنفرد

قد يشار الى المتنى باسم الاشارة الموضوع للمفرد كما هنا ومثله قوله تعالى عوان بين ذلك أى بين الفارض والبكر
وقول الشاعر ان النبر وللشمر مدى * وكذلك وجهه وقبل فافهم (قوله وتعديل الاركان) هو
سنة عندهما في تخريج الجرجاني وفي تخريج الكرخي واجب حتى يجب سجدة السهو بتركه كذا في
الهداية وحزم بالشأن في الكثر والوقاية والمتنى وهو مقتضى الأدلة كما يأتي قال في البحر وبهذا يضعف قول
الجرجاني (قوله وكذا في الرفع منهما) أي يجب التعديل أيضا في القومة من الركوع والجلسة بين السجدين
وتضمن كلامه وجوب نفس القومة والجلسة أيضا لانه يلزم من وجوب التعديل فيهما وجوبهما (قوله
على ما اختاره الكمال) قال في البحر ومقتضى الدليل وجوب الطمأنينة في الاربعة أي في الركوع والسجود
وفي القومة والجلسة وجوب نفس الرفع من الركوع والجلوس بين السجدين للمواظبة على ذلك كله وللأمر
في حديث النبي صلى الله عليه وسلم وما ذكره فاضل خان من لزوم سجود السهو بترك الرفع من الركوع ساهيا وكذا في المحيط
فيكون حكم الجلسة بين السجدين كذلك لان الكلام فيهما واحد والقول بوجوب الكل هو مختار الحق ابن
الهام وتليذه ابن امير حاج حتى قال انه الصواب والله الموفق للصواب اه وقال في شرح المنية ولا ينبغي أن
يعدل عن الدراية أي الدليل اذا وافقها رواية على ما تقدم عن فتاوى قاضي خان ومثله ما ذكر في القضية من قوله
وقد شد القاضي الصدوق في شرحه في تعديل الاركان جميعها تشديدا بليغا فقال واكمال كل ركن واجب عند أبي
حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف والشافعي فريضة فيمكن في الركوع والسجود وفي القومة بينهما حتى يطمئن
كل عضو منه هذا هو الواجب عند أبي حنيفة ومحمد حتى لو تركها أو شيئا منها ساهيا يلزمه السهو ولو عمد اليك
أشد الكراهة ويلزمه أن يعيد الصلاة وتكون معتبرة في حق سقوط الترتيب وشعوره كمن طاف جنباً تلزمه الاعادة
والعتبر هو الأول كذا هذا اه والحاصل أن الأصح رواية ودراية وجوب تعديل الاركان وأما القومة والجلسة
وتعديلهما فالسهور في المذهب السنية وروى وجوبها وهو الموافق للأدلة وعليه الكمال ومن بعده من
التأخرين وقد علت قول تليذه انه الصواب وقال أبو يوسف بفرضية الكل واختاره في الجمع والعين ورواه
الطحاوي عن ابينا الثلاثة وقال في الفيض انه الاحوط اه وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد والعلامة
البركلي رسالة سماها تعديل الصلاة أوضح المسئلة فيها غاية الايضاح وبسط فيها أدلة الوجوب وذكر ما يترتب على
ترك ذلك من الآفات وأوصلها الى ثلاثين آفة ومن المكروهات الحاصلة في صلاة يوم وليلة وأوصلها الى أكثر من
ثلثمائة وخمسين مكروها فينبغي مراجعتها ومطالعها (قوله لكن المشهور الخ) استدلاله على قوله وكذا
في الرفع منهما وحاصله أن وجوب تعديل الركوع والسجود ظاهر موافق للقاعدة المشهورة لان التعديل مكمل
لهما أما وجوب تعديل القومة والجلسة فغير ظاهر لان القومة والجلسة اذا كانتا واجبتين على ما اختاره
الكمال يلزم أن يكون التعديل فيهما سنة لان مكمل الواجب يكون سنة فهذه القاعدة لا توافق مختار الكمال
لانه الوجوب في الكل ولا ما رواه الطحاوي عنهم لانه الفرض في الكل ولا ما هو المشهور عن أبي حنيفة ومحمد
لانه اما السنية في الكل على تخريج الجرجاني أو الوجوب في تعديل الاركان والسنية في الباقي على تخريج
الكرخي لانه فصل كما في شرح المنية وغيره بين الطمأنينة في الركوع والسجود وبين القومة والجلسة بأن الأولى
مكمله للركن المقصود لذاته وهو الركوع والسجود والاخرتين مكملتان للركن المقصود لغيره وهو الانتقال
فكانا سنتين اظهرا للتفاوت بين المكملين اه فافهم وأجاب ح بأنه لا ينسب مخالفة القاعدة حيث
اقتضاها الدليل اقول على أن ما ذكره الشارح من القاعدة مأخوذ من الدرر واعترضه في العزيمة بأنه ليس له
وجه صحة حال ولعل منشأ ما في الخلاصة من أن الواجب اكمال للفرائض والسنة اكمال للواجبات والآداب
اكمال للسنة ولا يذهب عليك أنه ليس معناه ذلك فليست به اه أي لان معناه أن الواجب شرع لا كمال الفرائض
المخ لا أن كل ما يكمل الفرض يكون واجبا وهكذا (قوله وعند الثاني الاربعة فرض) أي على يفوت الجواز
بقونه كما قدمنا بيانه في آخر بحث الفرائض (قوله ولو في نفل) لانه وان كان كل شفع منه صلاة على حدة حتى
افترضت القراءة في جميعه لكن التعدد اغا فرضت الخروج من الصلاة فاذا قام الى الثالثة تبين أن ما قبلها لم يكن
اوان الخروج من الصلاة فلم تنبئ القاعدة بفريضة وعظامه في ح عن وتر البحر (قوله في الأصح) خلافا لمحمد
في اقتراضه قعدة كل شفع نفل والطحاوي والكرخي في قولهما انها في غير النفل سنة لكن في النهر قال

طلب
لا ينبغي ان يعدل عن الدراية اذا
وافقت رواية

قوله الدراية المراد بالدراية بالذال
المهمله في أولها العلم الحاصل من
أحد النصوص الشرعية الصحيحة
اه منه

(وتعديل الاركان) أي تسكين
الجوارح قدر تسيعة في الركوع
والسجود وكذا في الرفع منهما
على ما اختاره الكمال لكن
المشهور أن مكمل الفرض
واجب ومكمل الواجب سنة
وعند الثاني الاربعة فرض
والسجود الأول (ولو في نفل
في الأصح

قوله وهو الانتقال أي الانتقال
من ركن المذكر الذي مرتبه
في الفرائض وهو ركن مقصود
لغيره لان افتراض الانتقال من
الركوع مثلا لاجل الايمان
بالسجود اذ لو دام ركعا لم يتحقق
السجود كما قدمناه هناك وهو
دون الفرض المقصود لانه فيكون
مكمله سنة ومكمل الأول واجبا
اطهار المتنبون بينهما اه منه

في البدائع وأكثر ما يخفى بطلان عليه اسم السنة اما لان وجوبه عرف بها اولان المؤكدة في معنى الواجب وهذا يقتضي رفع الخلاف (قوله وكذا ترك الزيادة فيه على التشهد) ضمير فيه لا يصح ارجاعه للتشهد خلافاً لهم وان كان ترك الزيادة فيه اي في أثناء كلماته واجبا ايضا كترك الزيادة عليه أي بعد تمامه كما سيأتي فيتعين ما قاله ح من ارجاعه للعود الاول اي في الفرض والسنة المؤكدة لانها في النفل مطلوبة وأقل الزيادة المقوتة للواجب مقدار اللهم صل على محمد فقط على المذهب كما سيأتي في الفصل الآتي (قوله وأراد بالاول غير الاخير) يشمل ما اذا صلى ألف ركعة من النفل بتسليمة واحدة فان ما عدا القعود الاخير واجب ومذهبه فرضية كل قعود اخير في أي صلاة كانت ويستثنى منه القعود الذي بعد سجود السهو فانه واجب لا فرض لماسيأتي من انه يرفع التشهد لا القعدة ومعلوم أن التشهد يستلزم القعدة فهي واجبة ح (قوله) وقد يجاب بأنه عارض اي بسبب الاستخلاف فان المسافر يفترض قعوده على رأس الركعتين لانه آخر صلاته والمقيم بالاستخلاف قام مقامه فتفرض عليه هذه القعدة كالقعدة الثانية قيل ويجاب بهذا ايضا عن المسبوق كما لو اقتدى بالامام في ثمانية المغرب فان القعود الثاني بما عدا الاخير فرض عليه بتبابعة الامام وحاصله أن قعود الامام الاخير يفترض على المسبوق بتباعته لمامه فهو عارض بالاقتداء وأقول هذا مخالف لما في البحر والنهر من قولهما أراد بالاول ما ليس بانتهى المسبوق بثلاث في الرابعة بقعدة ثلاث تعدات والواجب منها ما عدا الاخرة اه ويدل عليه ماسيأتي في الامامة من أن المسبوق لو قام قبل السلام قبل قعود امامه قدر التشهد فان قرأ في قيامه قدر ما تجوز به الصلاة بعد فراغ الامام من التشهد جازت صلاته والا فلا وسيأتي تمام بيانها فلو كان القعود فرضا عليه لم يصح هذا التفصيل ولطأت صلاته مطلقا فافهم (قوله والتشهدان) اي تشهد القعدة الاولى وتشهد الاخرة والتشهد المروي عن ابن مسعود لا يجب بل هو افضل من المروي عن ابن عباس وغيره خلافا لما بحثه في البحر كما سيأتي في الفصل الآتي (قوله بترك بعضه ككله) قال في البحر من باب سجود السهو فانه يجب سجود السهو بتركه ولو قيل في ظاهر الرواية لانه ذكر واحد منظوم تركه به ضمه كتركه اه (قوله وكذا في كل قعدة) أشار به الى التورك على المتن في تعبيره بالتنبيه اذ لو اُفرد لكان اسم جنس تاملا لكل تشهد كما أشار اليه في البحر ح (قوله في الاصح) مقابله ما قيل انه فيما عدا الاخرة سنة (قوله في تشهدي المغرب) اي اقتدى به في التشهد الاول من تشهدي المغرب فيكون قد أدركه في التشهدين وقوله وعليه أي على الامام سهو فسجد أي المأموم معه أي مع الامام لوجوب المتابعة عليه وتشهد أي المأموم مع الامام لان سجود السهو يرفع التشهد ثم تذكر أي الامام سجود تلاوة فسجد أي المأموم مع الامام لان سجود التلاوة يرفع القعدة ثم يسجد أي المأموم مع الامام للسهو لان سجود السهو لا يعتد به الا اذا وقع خاتما لافعال الصلاة وتشهد أي المأموم مع الامام لان سجود السهو يرفع التشهد ثم قضى أي المأموم الركعتين يتشهدين لما قدمنا من أن المسبوق يقتضي آخر صلاته من حيث الافعال فمن هذه الحنية ما صلا مع الامام آخر صلاته فاذا أتى بركعة مما عليه كانت ثمانية صلاته فيقعده ثم يأتي بركعة ويقعد اه ح (قوله ووقع له) اي للمأموم كذلك أي مثل ما وقع للامام بأن سها فيما يقضيه فسجد له وتشهد ثم تذكر سجود تلاوة فسجده وتشهد ثم يسجد للسهو وتشهد لما ذكرنا ح (قوله ومثل التلاوة تذكر الصلابة) اي في ابطال القعدة قبلها واعادة سجود السهو ط (قوله لهما) اي للامام والمأموم (قوله زيد أربع) وذلك بأن تذكر الامام الصلابة بعد القعدة الخامسة فسجدها المأموم معه وتشهد لا ارتفاع القعدة ثم يسجد معه للسهو وتشهد لما قدمنا ووقع مثل ذلك للمأموم قصير أربع عشرة قعدة لكن هذا انما يكون اذا تراخى تذكر الصلابة عن التلاوة كما هو المفروض او بالعكس بأن تراخى تذكر التلاوة عن الصلابة وأما اذا تذكرهما معا فاما أن يذكر قبل القعدة الاخرة أو بعد ها قبل تشهد سجود السهو أو بعده فان تذكرهما قبل القعدة الاخرة فليس هناك الا ثلاث قعدت وان تذكرهما بعد ها قبل تشهد سجود السهو فأربع وان بعده فخمس ومثله في المأموم فتكون عشرة ثم اعلم أنه اذا تذكرهما معا يجب الترتيب بينهما فان كانت التلاوة من ركعة والصلابة من تلك الركعة او مما بعدها وجب تقديم التلاوة وان كانت من ركعة قبلها تقدم الصلابة كما في البحر من باب سجود السهو ح (قوله لما مر) اي من أنه يسجد للسهو بعد التلاوة ح (قوله

وكذا ترك الزيادة فيه على التشهد وأراد بالاول غير الاخير لكن يرد عليه لو استخلف مسافر سبقه الحدث مقبلا فان القعود الاول فرض عليه وقد يجاب بأنه عارض (والتشهدان) ويسجد للسهو بترك بعضه ككله وكذا في كل قعدة في الاصح اذ قد يتكرر عشر مرات كمن أدرك الامام في تشهدي المغرب وعليه سهو فسجد معه وتشهد ثم تذكر سجود تلاوة فسجد معه وتشهد ثم يسجد للسهو وتشهد معه ثم قضى الركعتين يتشهدين ووقع له كذلك قلت ومثل التلاوة تذكر الصلابة فلو فرضنا تذكرها أيضا لهما زيد أربع آخر لما مر

تعدد التلاوية والصلية) يعني مرتين فقط المزة المتقدمة وهذه ح (قوله زيد ست أيضا) صورته تذكر بعد القعدة السابعة صلوية أخرى فبعد ها وتشهد ثم قبل أن يسجد للسهو تذكر التلاوية أخرى أيضا فبعد ها وتشهد ثم يسجد للسهو وتشهد فهذه ثلاث ومثله المأموم فهذه ست وأما إذا لم يذكر التلاوية إلا بعد تشهد سجود السهو فانها تصبح ثمان صور اه ح أقول والذي في غالب النسخ زيد ستون وصورته أن يذكر بعد القعدة السابعة صليتين أخرى على التعاقب ويسجد بعد كل منهما فهذه أربع ثم يذكر بقية آيات السجدة واحدة بعد واحدة وهي ثلاث عشرة آية ويسجد بعد كل منها فهذه ست وعشرون فالمجموع ثلاثون وإذا وقع مثله للمأموم نصير ستين ثم إذا ضم إليها الأربع عشرة التي قدمها الشارح والأربع الآتية في قوله عقبيه ولو فرضنا تلغ ثمانية وسبعين وهي المشار إليها في قوله الآتي في ثمانية وسبعين كما مر فالصواب ما في غالب النسخ (قوله ولو فرضنا أدراك الخ) صورته أدراك الإمام وهو في السجدة الأولى من الركعة الثانية وقعد من غير سجود معه ح (قوله فقتضى القواعد أنه يقضيها) مراده بالقواعد الواحدة بناء على أن الالجنسية تطل الجمعية وتلك القاعدة هي أن من فاتته شيء من الصلاة بعد اقتدائه أعاده كاللاحق وهذا في حكمه ح أقول غوم هذه القاعدة على هذا الوجه لم أر من ذكره ثم وجوب فعل هاتين السجدين مع الإمام مسلم لوجوب المتابعة وان لم تحسب إليه من الركعة التي يقضيها وأما لزوم قضائهما فإن أراد به أنه يأتي بهما في الركعة التي يقضيها سلم أيضا وأما أن أراد أنه يأتي بهما زيادة على الركعة المذكورة كما هو المتبادر من كلامه فيحتاج إلى نقل والمنقول وجوب المتابعة وأنه يقضي ركعة تامة فقط قال في البحر قبيل باب قضاء الفوائت وصرح في الذخيرة بأن المتابعة فيهما واجبة ومقتضاها أنه لو تركهما لا تنفسد صلاته وقد توقفنا في ذلك مدة حتى رأيت في التجنيس وعبارته رجل انتهى إلى الإمام وقد سجّد سجدة فكبر ونوى الاقتداء به ومكث قائما حتى قام الإمام ولم يتابعه في السجدة ثم تابعه في بقية الصلاة فلما فرغ الإمام قام وقضى ما سبق به تجوز الصلاة إلا أنه يصلي تلك الركعة الفائتة بسجديتها بعد فراغ الإمام وإن كانت المتابعة حين يشرع واجبة في تلك السجدة انتهى اه كلام البحر فقد صرحوا بوجوب المتابعة ولم يذكره وإنه يصلي ركعة تامة ويسجد فيها ثلاث سجّدات أو أربع قضاء عما لم يتابع فيه على أن الواجب هو المتابعة وهي لا يمكن قضاؤها بعد فوائت إلا أن السجود لم يجب عليه لذاته لأنه غير محسوب من صلاته وإنما يجب عليه لثلاثيها فإما لم يصرحوا بوجوب سجدي السهو فيما لو اقتدى بإمام عليه سهو قبل أن يسجد ولم يتابع إمامه فيه فإنه يأتي بالسجدين بعد فوائده استحصانا لأن في تحريمه نقصا لا لا يجبر إلا بسجدين وبني النقصان لانعدام الجبار كذا قالوا وهذه الآية لا توجد هنا إذ لا نقصان في تحريمه هنا لان النقصان جاءه هناك من قبل إمامه هذا ما ظهر لي فافهم (قوله في زاد أربع آخر) وهذا أيضا مفروض فيما إذا تذكر أحدهما بعد تشهد السهو فبعد ها وتشهد ثم يسجد للسهو وتشهد ثم تذكر الأخرى فبعد ها وتشهد ثم يسجد للسهو وتشهد وأما إذا تذكره مع عاقل في التفصيل المتقدم في التلاوية والصلية فصار مجموع القعدات على ما ذكره أربعاً وعشرين وعلى ما ذكرناه من الثمان في تعدد التلاوية والصلية ستاً وعشرين ح أقول هذا على نسخة زيد ستاً أعلى نسخة زيد ستون فهي ثمانية وسبعون كما قررناه على وفق كلامه الآتي لكن قد علمت أن زيادة الأربع الأخيرة غير مسلمة لعدم وجوب قضاء السجدين ما لم يوجد نقل صريح فالباقي أربع وسبعون ثم على ما قرره ح من الثمان في تعدد التلاوية والصلية يزداد صدتان على ما ذكره الشارح فيكون الحاصل ستاً وسبعين (قوله ولفظ السلام) فيه إشارة إلى أن لفظاً آخر لا يقوم مقامه ولو كان بمعناه حيث كان قادراً عليه بخلاف التشهد في الصلاة حيث لا يختص بلفظ العربي بل يجوز بأي لسان كان مع قدومه على العربي ولذا لم يقل ولفظ التشهد وقال وانظ السلام لكن هذه الإشارة يخالفها صريح المنقول فإنه سيأتي أن الزيادة نقل الاجماع أن السلام لا يختص بلفظ العربي كذا في بعض نسخ البحر (قوله على الأصح) وقبل سنة فتح (قوله دون عليكم) فليس بواجب عندنا (قوله فلما تم به إلى قوله ذكره الرمي الشافعي) وجد في بعض النسخ وليس في نسخة الشارح التي رجع إليها قال (قوله وتتقضى قدوة بالآول) أي بالسلام الآول قال في التجنيس الإمام إذا فرغ من صلاته فلما قال السلام جاء رجل واقضى به قبل أن يقول عليكم لا يصير دخلاً في صلاته لأن هذا سلام لا ترى أنه لو أراد أن يسلم على أحد في صلاته ساهباً فقال السلام ثم علم فسكت تنفسد

ولو فرضنا تعدد التلاوية والصلية لهما أيضاً زيد ست أيضاً ولو فرضنا أدراكه للإمام ساجداً ولم يسجد هما معه فتقتضى القواعد أنه يقضيها في أربع آخر قد بر ولم أر من نبه على ذلك والله أعلم (ولفظ السلام) مرتين فالثاني واجب على الأصح برهان دون عليكم وتتقضى قدوة بالآول قبل عليكم على المنهور عندنا وعليه الشافعية

قوله أو أربع هكذا يحطه وأصل الأصوب أو أربعاً تأمل اه معجمه

قوله فعل التفصيل المتقدم أي بين أن يتذكرهما قبل القعدة الأخيرة أو بعدها قبل تشهد سجود السهو أو بعده اه منه

صلاته اه رضى (قوله خلافاً للتكملة) اى لشارح التكملة حيث صحح أن التريعة انما تنقطع بالسلام
 الثانى كما وجد قبله فى بعض النسخ (قوله وقراءة قنوت الوتر) اقم لفظ قراءة اشارة الى أن المراد بالقنوت
 الدعاء لا طول القيام كما قيل وحكاها فى المجتبى وسجيى فى محله ابن عبد الرزاق ثم وجوب القنوت مبنى على
 قول الامام وأما عندهما فسنة فالخلاف فيه كالخلاف فى الوتر كما سبأ فى بابيه (قوله وهو مطلق الدعاء) اى
 القنوت الواجب يحصل بأى دعاء كان قال فى النهر وأما خصوص اللهم انا نستعينك فسنة فقط حتى لو أتى بغيره
 جازاً جاعاً (قوله وكذا تكبير قنوته) اى الوتر قال فى البحر فى باب سجود السهو وعما ألحق به أى بالقنوت
 تكبيره وجرم الزيلعى بوجوب السجود بتركه وذكر فى الظهيرية أنه لو تركه لارواية فيه وقيل يجب السجود اعتباراً
 بتكبيرات العيد وقيل لا اه وينبغى ترجيح عدم الوجوب لانه الاصل ولا دليل عليه بخلاف تكبيرات العيد
 اه (قوله وتكبير ركوع الثالثة زيلعى) كذا عزاها الى الزيلعى فى النهر وتبعه الشارح قال السيد
 ابو السعود فى حواشى مسكن فى باب سجود السهو قال شجنتا هذا سهواً لعدم وجوده فى الزيلعى لافى الصلاة
 ولا فى السهو وله سبق نظره الى ما ذكره الزيلعى بقوله ولو ترك التكبير التى بعد القراءة قبل القنوت سجد
 للسهو قنوتهم أن هذه تكبيرة الثالثة من الوتر وليس كذلك وانما هى تكبيرة القنوت اه وكذا نبه الرضى
 على أنه لم يجده فيه (قوله وتكبيرات العيدين) هى ست تكبيرات فى كل ركعة ثلاثة (قوله وكذا
 احدها) أفاد أن كل تكبيرة واجب مستقل ط (قوله كلف التكبير فى افتتاحه) أى افتتاح العبدون بقية
 الصلوات كما فى المستصفى ونور الابيضاح (قوله اسكن الاشبه وجوبه) اى وجوب لفظ التكبير فى كل
 صلاة حتى يكبره تحريراً الشروع بغير الله اكبر كذا فى شرحه على الملتقى (قوله والجهر للامام) اللام بمعنى
 على مثل وان اسأتم فلها واحترز به عن المنفرد فانه يخير بين الجهر والاسرار وقوله والاسرار للكل أى الامام
 والمنفرد وقوله فيما يجهر ويسر لفظ ونشر يعنى أن الجهر يجب على الامام فيما يجهر فيه وهو صلاة الصبح والاوليان
 من المغرب والعشاء وصلاة العيدين والجمعة والتراويح والوتر فى رمضان والاسرار يجب على الامام والمنفرد فيما
 يسره فيه وهو صلاة الظهر والعصر والثالثة من المغرب والاخرى من العشاء وصلاة الكسوف والاستسقاء
 كما فى البحر لكن وجوب الاسرار على الامام بالاتفاق وأما على المنفرد فقال فى الجرائد الاصم وذكروا فى الفصل
 الا ترى أنه الظاهر من المذهب وفيه كلام سته رفته هناك (قوله فلو أتم القراءة) فى بعض النسخ فلو أتم القاءة
 وهذا مثال لتأخير الفرض وهو الركوع هنا عن محله (قوله او تذاكر السورة الخ) مثال لتأخير الواجب
 وهو السورة عن محله لفصله بين القاءة والسورة بأجنبي وهو الركوع المرفوض لوقوعه فى أثناء القراءة لانه
 لما قرأ السورة التحقت بالفرض وبعد وجود القراءة يصير الترتيب بينها وبين الركوع فرضاً بخلافه قبل وجودها
 فانه يكون واجباً كما قد مناه تحقيقه فى بحث القيام وسيأتى له زيادة تحقيق آخر فى فصل القراءة والفرق بين
 القراءة وبين القنوت حيث لا يعود له وقيد بتذكر السورة لانه لو قرأها ثم عاد فقرأ سورة اخرى لا ينتقض ركوعه
 كما فى سهو الحلية عن الزاهدى وغيره (قوله أعاد الركوع) محقق بالمسألة الثانية وقوله وسجد للسهو
 راجع للمسألتين وفى التركيب حرازة ولو قال فضمها قائماً وأعاد الركوع سجد للسهو وسلم من هذا ح (قوله
 وترك تكرير ركوع الخ) بالرفع عطف على اتيان لأن فى زيادة ركوع او سجود تغيير المشروع لأن الواجب
 فى كل ركعة ركوع واحد وسجدتان فقط فاذا زاد على ذلك فقد ترك الواجب ويلزم منه ترك واجب آخر
 وهو ما مر أعنى اتيان الفرض فى محله لان تكرير الركوع فيه تأخير السجود عن محله وتثليث السجود فيه تأخير
 القيام او القعدة وكذا القعدة فى آخر الركعة الاولى والثالثة فيجب تركها ويلزم من فعلها أيضاً تأخير القيام
 الى الثانية والرابعة عن محله وهذا اذا كانت القعدة طويلة أما الجلسة الخفيفة التى استحبها الشافعى فتركها
 غير واجب عندنا بل هو الافضل كما سبأ فى وهكذا كل زيادة بين فرضين يكون فيها ترك واجب بسبب تلك الزيادة
 ويلزم منها ترك واجب آخر وهو تأخير الفرض الثانى عن محله والحاصل أن ترك هذه المذكورات فى كلام
 الشارح واجب لغيره وهو اتيان كل واجب او فرض فى محله الذى ذكره اولاً فان ذلك الواجب لا يتحقق الا بترك
 هذه المذكورات فكان تركها واجباً لغيره لانه يلزم من الاخلال بهذا الواجب الاخلال بذلك الواجب فهو
 تطرية عنهم من الفرائض الانتقال من ركن الى ركن فانه فرض لغيره كما قد مناه بياناً فلا تكرار فى كلامه فانهم

خلافاً للتكملة (و) قراءة (قنوت
 الوتر) وهو مطلق الدعاء وكذا
 تكبير قنوته وتكبير ركوع
 الثالثة زيلعى (وتكبيرات
 العيدين) وكذا احدها وتكبير
 ركوع ركعته الثانية كلف التكبير
 فى افتتاحه لكن الاشبه وجوبه فى
 كل صلاة يجزى (فليحفظ) (والجهر)
 للامام (والاسرار) للكل (فما
 يجزى) فيه (ويسر) وبقي من
 الواجبات اتيان كل واجب
 او فرض فى محله فلو أتم القراءة
 فكثرت متفكراً سهواً ثم ركع
 او تذاكر السورة راكعاً فضمها
 قائماً أعاد الركوع وسجد للسهو
 وترك تكرير ركوع وتثليث سجود
 وترك قعود قيل ثانياً او رابعاً

(قوله وكل زيادة الخ) يجز كل عطف على تكرير من عطف العام على الخاص ويدخل في الزيادة السكوت حتى لو شك فتذكر سجدة السهو كما زوقوله بين الفرضين غير قيد قد دخل الزيادة بين فرض وواجب كالزيادة بين التشهد الأول والقيام إلى الركعة الثالثة كما مر وظاهر أن منه قراءة التشهد بعد السجدة الثانية بلا تأخير حتى لو رفع من السجدة وقعد ساجداً يلزمه السهو ومنه يعلم ما يفعله كثير من الناس حين يمد المبلغ تكبير التعدد فلا يشعرون بقراءة التشهد إلا بعد سكونه فلينبه قال ط استفيد منه أنه لو أطال قيام الركوع أو الرفع بين السجدين أكثر من تسبيحة بقدر تسبيحة ساجداً يلزمه سجود السهو فلينبه له اه ولم يعزه إلى أحد نعم ذكر نحوه ابن عبد الرزاق في شرحه على هذا الشرح فقال كأطالة وقوفه بعد الرفع من الركوع اه ولم يعزه أيضاً ولم أر ذلك لغیره او يحتاج إلى نقل درمخ نعم رأيت في سجود السهو من الحلية عن الذخيرة والتمهة نقلاً عن غريب الرواية أنه ذكر البلخي في نوادره عن أبي حنيفة من شك في صلاته فأطال تفكره في قيامه أو ركوعه أو قومه أو سجوده أو قعوده لا سهو عليه وان في جلوسه بين السجدين فعلية السهو لأن له أن يبطل البت في جميع ما وصفنا الأفعال بين السجدين وفي القعود في وسط الصلاة اه وقوله لا سهو عليه مخالف للمشهور في كتب المذهب ولكن هذه رواية غريبة نادرة فليأتل ورأيت في البحر في باب الوتر عند قول الكثر ويتبع المؤتم قامت الوتر لا القبر أن طول القيام في الرفع من الركوع ليس بشروع (قوله وانصات المقتدى) فلو قرأ خلف امامه كره تحريماً ولا تفسد في الأصح كما سيأتي في بيل باب الامامة ولا يلزمه سجود سهو لو قرأ سهواً لأنه لا سهو على المقتدى وهل يلزم المتعمد الاعادة جزم ح وتبعه ط بوجوبها وانظر ما قدمناه اول الواجبات (قوله ومتابعة الامام) قال في شرح المنية لا خلاف في لزوم المتابعة في الأركان الفعلية اذهي موضوع الاقتداء واختلاف في المتابعة في الركن القولي وهو القراءة فعندنا لا يتابع فيها بل يسقم وينت وفيما عدا القراءة من الاذكار يتابعه والحاصل أن متابعة الامام في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجبة فان عارضها واجب لا ينبغي أن يفوته بل يأتي به ثم يتابع كالوقام الامام قبل أن يتم المقتدى التشهد فانه يتبعه ثم يقوم لان الاتيان به لا يفوت المتابعة بالكلية وانما يؤخرها والمتابعة مع قطعته تفوته بالكلية فكان تأخير أحد الواجبين مع الاتيان بهما اولى من ترك أحدهما بالكلية بخلاف ما اذا عارضها سنة كما لو رفع الامام قبل تسبيح المقتدى ثلاثاً فالاصح أنه يتابعه لان ترك السنة اولى من تأخير الواجب اه ملخصاً ثم ذكر ما حاصله أنه يجب متابعته للامام في الواجبات فعلاً وكذا تركان لزوم من فعله بخلافه الامام في الفعل كتركه القنوت وتكبيرات العدد أو القعدة الاولى أو سجود السهو أو التلاوة فيتركه المؤتم أيضاً وأنه ليس له أن يتابعه في البدعة والمنسوخ وما لا يتعلق له بالصلاة فلا يتابعه لو زاد سجدة أو زاد على اقوال العصابة في تكبيرات العيدين أو على أربع في تكبير الخنازة أو قام إلى الخامسة ساجداً وأنه لا يجب المتابعة في السنن فعلاً وكذا تركه لا يتابعه في ترك رفع اليدين في التحريمة والثناء وتكبير الركوع والسجود والتسبيح فيهما والتسبيح وكذا لا يتابعه في ترك الواجب القولي الذي لا يلزم من فعله المخالفة في واجب فعلي كالتشهد والسلام وتكبير التثنية بخلاف القنوت وتكبيرات العيدين اذ يلزم من فعلهما المخالفة في الفعل وهو القيام مع ركوع الامام اه فعلم من هذا أن المتابعة ليست فرضاً بل تكون واجبة في الفرائض والواجبات الفعلية وتكون سنة في السنن وكذا في غيرها عند معارضة سنة وتكون خلاف الاولى اذا عارضها واجب آخر او كانت في ترك لا يلزم من فعله مخالفة الامام في واجب فعلي كرفع اليدين للتحريمة وظاهره وتكون غير جائزة اذا كانت في فعل بدعة او منسوخ او ما لا يتعلق له بالصلاة او في ترك ما يلزم من فعله مخالفة الامام في واجب فعلي وبشكل على هذا ما في شرح القهستاني على المقدمة الكيدانية من قوله ان المتابعة فرض كإتي الكافي وغيره وانها شرط في الأفعال دون الاذكار كما في المنية اه وكذا ما في الفتح والبحر وغيرهما من باب سجود السهو من أن المؤتم لو قام ساجداً في القعدة الاولى يعود ويقعد لان القعود فرض عليه بحكم المتابعة حتى قال في البحر ظاهره انه لو لم يعد تبطل صلاته لترك الفرض وقال في النهر والذي ينبغي أن يقال انها واجبة في الواجب فرض في الفرض اه أقول الذي يظهر أنهم أرادوا بالفرض الواجب وتكون المتابعة فرضاً في الفرض لا يصح على إطلاقه لماصر حواجه من أن المسبوق لو قام قبل قعود امامه قدر التشهد في آخر الصلاة تصح صلاته ان قرأ ما تجوز به الصلاة بعد قعود الامام قدر

مطالع
مهم في تحقيق متابعة الامام

كل زيادة تطلل بين الفرضين
انصات المقتدى ومتابعة الامام

التشهد والالامع انه لم يتابع في القعدة الاخيرة فلو كانت المتابعة فرضا في الفرض مطلقا بطلت صلاته ومطلتا ثم
تكون المتابعة فرضا بمعنى أن يأتي بالفرض مع امامه أو بعده كالوركع امامه فركع معه مقارنا أو معاقبا وشاركه
فيه أو بعده ما رفع منه فلو لم يركع أصلا أو ركع ورفع قبل أن يركع امامه ولم يعد معه أو بعده بطلت صلاته
والحاصل أن المتابعة في ذاتها ثلاثة أنواع مقارنة لفعل الامام مثل أن يقارن احرامه لاحرام امامه وركوعه
لمركوعه وسلامه لسلامه ويدخل فيها ما للوركع قبل امامه ودام حتى ادركه امامه فيه ومعاقبة لا تبدأ بفعل امامه
مع المشاركة في باقيه ومتراخية عنه فطلق المتابعة الشامل لهذه الأنواع الثلاثة يكون فرضا في الفرض وواجبا
في الواجب وسنة في السنة عند عدم المعارض أو عدم لزوم المخالفة كما قد مناه ولا يشكل مسألة المسبوق
المذكورة لأن القعدة وإن كانت فرضا لكنه يأتي بها في آخر صلاته التي ينقضها بعد سلام امامه فقد وجدت
المتابعة المتراخية فلذا صحت صلاته والمتابعة المقيدة بعدم التأخير والتراخي الشاملة للمقارنة والمعاقبة
لا تكون فرضا بل تكون واجبة في الواجب وسنة في السنة عند عدم المعارض وعدم لزوم المخالفة أيضا
والمتابعة المقارنة بلا تعقيب ولا تراخ سنة عنده لا عندهما وهذا معنى ما في المقدمة الكيدانية حيث ذكر المتابعة
من واجبات الصلاة ثم ذكرها في السنن وهو رده بالثانية المقارنة كما ذكره القهستاني في شرحها إذا علمت ذلك
تظهر لك أن من حال أن المتابعة فرض أو شرط كما في الكافي وغيره أراد به مطلقها بالمعنى الذي ذكرناه ومن قال
انها واجبة كما في شرح المنية وغيره أراد به المقيدة بعدم التأخير ومن قال انها سنة أراد به المقارنة الجدقة
على توفيقه وأسأله هداية طريقه (قوله يعني في المجتهد فيه) المراد بالمجتهد فيه ما كان مبنيا على دليل معتبر شرعا
بحيث يسوغ للمجتهد بسببه مخالفة غيره حتى لو كان مما يدخل تحت الحكم وحكم به ما حكم به من غير حكمه وإذا رفع
حكمه إلى ما حكم آخر لا يراه وجب عليه امضاؤه بخلاف ما إذا كان قولنا مخالفا للكتاب كحل متروك التسمية عدا
أو السنة المشهورة كالاكتفاء بشاهد ومبين وشعور ذلك مما سيبي في كتاب القضاء ان شاء الله تعالى فانه لا يسمى
بمجتهد فيه حتى إذا رفع حكمه إلى من لا يراه ينقضه ولا يعضيه وأقاد وجوب المتابعة في المتفق عليه بالاولى
وعدم جوازها فيما كان بدعة أو لا تتعلق بالصلاة كالوزاد سجدة أو قام إلى الخامسة ساها كما مر عن شرح
المنية ومثال ما يجب فيه المتابعة مما يسوغ فيه الاجتهاد ما ذكره القهستاني في شرح الكيدانية عن الجلابي
بقوله كتكبيرات العيد وصح في السهو قبل السلام والقنوت بعد الركوع في الوتر اه والمراد بتكبيرات
العيد ما زاد على الثلاث في كل ركعة مما يخرج عن احوال العصابة كالأقنوت من يراه مناسلا كشافى
ومثل ما لا يسوغ الاجتهاد فيه في شرح الكيدانية عن الجلابي أيضا بقوله كالقنوت في الفجر والتكبير الخامس
في الجنائز ووقع البدن في تكبير الركوع وتكبيرات الجنائز قال فالمتابعة فيها غير جائزة اه لكن رفع البدن
في تكبيرات الجنائز قال به كثير من علماءنا كآفة بلح فكونه مما لا يسوغ الاجتهاد فيه محل نظر ولهذا قال الخبير
الرملي في حاشية البحر في باب الجنائز انه يستفاد من هذا أي ما قاله آفة بلح أن الاولى متابعة الحنفى للشافعى
ما رفع إذا اقتدى به ولم أره اه أى فان اختلف ائمتنا فيه دليل على انه مجتهد فيه فتأمل وقال الاولى ولم يقل
يجب لأن المتابعة انما تجب في الواجب أو الفرض وهذا الرفع غير واجب عند الشافعى (قوله لافى المقطوع
بنسخه) كالركعة في الجنائز نسأ فان الامار اختلفت في فعله صلى الله عليه وسلم فروى الخمس والسبع والتسع
وأكثر من ذلك الا أن آخر فعله كان أربعاً فكان ناسخا لما قبله كافي الامداد (قوله كقنوت فجر) فانه امامة مقطوع
بنسخه على تقدير أنه كان سنة أو بعد سنينته على تقدير أنه كان دعاء على قوم شهر كما في الفتح من التوافل
فهو مثال للمقطوع بنسخه أو بعد سنينته على سبيل البدل ح (قوله وانما تنفسد) أى الصلاة بمخالفتها في
الفروض المراد بالمخالفة هنا عدم المتابعة أصلا بأنواعها الثلاثة الماترة والفساد في الحقيقة انما هو بترك الفرض
لا بترك المتابعة لكن اسند اليها لانه يلزم منها تركه وخص الفرض لانه لا فساد بترك الواجب أو السنة (قوله
في الخزانة) ونصه وجوب المتابعة ليس على اطلاق بل هي تارة تفرض وتارة تجب وتارة لا تجب في وتر الفتح انما
تجب المتابعة في الفصل المجتهد فيه لافى المقطوع بنسخه أو بعد سنينته من الاصل كقنوت الفجر وفي العناية
انما يتبعه في المشروع دون غيره وفي البحر المخالفة فيما هو من الاركان أو الشرائط مفسدة لافى غيرها اه (قوله
قلت فبلغت أصولها الخ) فربيع على ما زاده من الواجبات على ما في المتن وذلك أن في الفاتحة ستة آيات وقد

مطل
المراد بالمجتهد فيه

يعنى في المجتهد فيه لافى المقطوع
بنسخه أو بعد سنينته كقنوت
فجر وانما تنفسد بمخالفتها في
الفروض كإسقاطها في الخزانة
قلت فبلغت أصولها أي فاربعتين

عدها في المتن واجبا واحدا وكذا تكبيرات العبدست وعدها واحدا فزاد عليه عشرة وتعديل الاركان عده
واحد وهو واجب في الركوع والسجود والرفع من كل منهما فيزاد ثلاثة فهي ثلاثة عشر والرابع عشر ترك
تكرير الفاتحة قبل سورة الاولين والخامس عشر والسادس عشر رعاية الترتيب بين القراءة والركوع وفيما
تكرر في سكل الصلاة والسابع عشر ترك الزيادة على الشهد والثامن عشر والتاسع عشر تكبيرة القنوت
وتكبيرة ركوعه والعشرون والحادي والعشرون تكبيرة ركوع ثمانية العبد ولفظ التكبير في الاقتراح ثم ذكر
سبعة تحت قوله وبقي من الواجبات الخ فهذه ثمانية وعشرون كلها صريحة في كلامه زيادة على ما في المتن
من الاربعة عشر فتبلغ اثنين وأربعين واجبا بدون ضرب وبسط فلذا سماها أصولا (قوله وبالبسط أكثر
من مائة ألف) أقول أكثرها صور عقلية لا خارجية كما ستعرفه (قوله اذا أحدها) المراد به الشهد
وهو واحد من جهة النوع أي أنه واحد من نوع الواجبات النيف وأربعين والافه في الحقيقة متعددة لان
هذا الواحد هو المضروب فيه وهو ثمانية وسبعون شهدا (قوله من ضرب خمسة) أي خمس واجبات
هي قاعدة المغرب الاولى مع تشهداتها وترك نقص من كلماته وترك زيادة فيه أي في أثناء كلماته لانه ذكر منظوم
لا يجوز أن يزداد فيه اجنب عنه وترك زيادة عليه أي بعد تمامه وهذا لا يكون واجبا الا في القعدة الاولى من غير
النوافل (قوله في ثمانية وسبعين) متعلق بضرب وقوله كما مر أي في كلامه حيث ذكر أن الشهد قد يترك
عشر اثم زاد اربع اثم ستين ثم اربعا فبلغت ثمانية وسبعين شهدا كما أوضحناه فيما مر واذا ضربتها في خمسة
الواجبات التي ذكرها هنا بلغت ثمانية وتسعين وبيان ذلك أن الشهد في نفسه واجب ويجب له القعدة
وأن يترك نقصا منه وزيادة فيه أو عليه فهذه خمس واجبات تجب في كل صورة من الصور الثمانية والسبعين
الماترة فتبلغ ما ذكر وأراد بالواجب ما يشمل الفرض لان هذه الصور ليست كل قعداتها واجبة بل الواجب
منها ما كان قعدة اولى أو بعد سجود سهو أما ما كان قعدة اخيرة أو بعد سجدة صلبية أو تلاوية فانها فرض
والفرض قد يطلق عليه لفظ الواجب فهذا واجب واحد من نوع الواجبات النيف وأربعين الماترة وهو الشهد
استلزم ثمانية وتسعين واجبا فيصلح افزايم هذه الواجبات تشتمل على أكثر من مائة سجدة ما بين سهوية وصلبية
وتلاوية كل سجدة منها يجب فيها ثلاث واجبات الطمأنينة ووضع اليدين ووضع الركبتين على ما اختاره الكمال
وربما في الصلوة وغيره واذا ضربت ثلاثة في مائة تبلغ ثمانية وكذا يجب بين كل سجدة في سهو الرفع والطمأنينة
فيه فتبلغ أكثر من ثمانية واذا ضم ذلك الى ما مر تبلغ أكثر من سبع مائة واذا ضربتها في بقية النيف وأربعين
الماترة تبلغ أكثر من ثمانية وعشرين ألفا وسبع مائة وكل واحد منها يستلزم تركه سجدة في سهو وشهد او قعدة
وكل سجدة يجب فيها الطمأنينة والرفع بينهما والطمأنينة فيه والشهد للسهو ويجب فيه ترك نقص منه وزيادة
فيه أما الزيادة عليه فتجوز فهذه عشر واجبات فاذا ضربتها في ثمانية وعشرين ألفا وسبع مائة بلغت ما تبقى
ألف وسبعة وثمانين ألفا واذا نظرت الى أن متابعة المقتدى لمامه واجبة في الفرائض النيف وعشرين
وفي الواجبات النيف وأربعين ووجه ذلك نيف وستون فاذا ضربتها فيما مر بلغت أكثر من سبعة عشر ألف ألف
وما تبقى ألف ألف وعشرين ألفا وبقي واجبات آخر لم يذكرها كالسجود على الالف وعدم القراءة في الركوع
وعدم القيام قبل الشهد وقبل السلام وغير ذلك مما تبلغ جلته بالضرب عددا كثيرا أكثرها صور عقلية
كما يظهر ذلك لمن أراد ضياع وقته ولولا ضرورة بيان كلام الشارح لكان الاعراض عن ذلك أولى (قوله
وسننها) تقدم الكلام في الموضوع على السنة وتعريفها وتقسيمها الى سنة هدى وسنة زوائد والفرق
بين الثانية وبين المستحب والمندوب وما في ذلك من الاسئلة وغير ذلك فراجع (قوله لا يوجب فسادا
ولاسهوا) أي بخلاف ترك الفرض فانه يوجب الفساد وترك الواجب فانه يوجب سجود السهو (قوله
لو عايد غير مستخف) فلو غير عايد فلا إساءة أيضا بل تندب إعادة الصلاة كما قدمته في أول بحث الواجبات
ولو مستخفا كفر لما في النهر عن البرازية لو لم ير السنة حقا كفر لانه استخفاف اه وجهه أن السنة أحد
الاحكام الشرعية المنفق على مشروعيها عند علماء الدين فاذا انكر ذلك ولم يرها شيئا ماثلا ومعتبرا في الدين
يكون قد استخف بها واستهانها وذلك كفر تأمل (قوله وقالوا الخ) نص على ذلك في التحقيق وفي التقرير
الاكلى من كتب الاصول لكن صرح ابن نجيم في شرح المنار بأن الإساءة الخس من الكراهة وهو المناسب

وبالبسط أكثر من مائة ألف اذا
أحدها ينتج ٣٩٠ من ضرب
خمس قعدة المغرب بشهدا
وترك نقص منه أو زيادة فيه أو عليه
في ٧٨ كما مر والتابع يتق
المصغر فتبصر في الغزاي واجب
يستوجب ٣٩٠ واجبا
(وسننها) ترك السنة لا يوجب
فسادا ولا سهوا بل إساءة لو عايدا
غير مستخف وقالوا الإساءة
أدون من الكراهة

مطلب
سنة الصلاة

مطلب
في قولهم الإساءة دون الكراهة

هنا قول التعرير وتاركها يستوجب اساءة أى التضليل واللوم وفي التلويح ترك السنة المؤكدة قريب من
الحرام وقد يوفق بأن مرادهم بالكراهة التعريمية والمرادهم في شرح المنار الترتيبية فهي دون المكروه تحريماً
وفوق المكروه تنزيهاً ويدل على ذلك ما في النهر عن الكشف الكبير معزيا إلى أصول أبي السير حكيم السنة
أن يندب إلى تحصيلها ويلازم على تركها مع حقوقهم يسير اه وعن هذا قال في البحر ان الظاهر من كلامهم
أن الأثم منوط بترك الواجب والسنة المؤكدة لتصریحهم بأثم من ترك سنن الصلوات الخمس على الصحيح
وتصریحهم بأثم من ترك الجماعة مع انها سنة على الصحيح ولا شك أن الأثم بعضه أشد من بعض فالأثم لتارك
السنة المؤكدة أخف منه لتارك الواجب اه ملخصاً وظاهر حصول الأثم بالترك مرة وبخالفه
ما في شرح التعرير أن المراد بالترك بلا عذر على سبيل الإصرار وكذا ما يأتي قريباً عن الخلاصة وكذا ما مر
في سنن الوضوء من أنه لو اكتفى بالفصل مرة ان اعتاده أثم والا لا وكذا ما في شرح الكبدانيه عن الكشف
وقال محمد في المصرين على ترك السنة بالقتال وأبو يوسف بالتأديب اه فيتعين جل الترك فيما مر عن البحر
على الترك على سبيل الإصرار توفيقاً بين كلامهم (قوله على ما ذكره) والافهي أكثر كما سيأتي وقد عذ
منها الشرنبلالي في مقدمته نور الإيضاح إحدى وخمسين (قوله ثلاثة وعشرون) أث لفظ العدد
لحذف المعدود ح (قوله للتعريفة) أي قبلها وقبل معها كما سيذكره الشارح في الفصل الآتي
(قوله في الخلاصة الخ) حكى في الخلاصة أولاً خلافاً قبل بأثم وقبل لأثم قال والمختار ان اعتاده أثم لأن
كان أحياناً اه وجرم به في الفيض وكذا في المنية قال شارحها بأثم لأنفس الترك بل لأنه استخفاف وعدم
مبالاة بسنة واظب عليها النبي صلى الله عليه وسلم مدة عمره وهذا مطرد في جميع السنن المؤكدة اه
والتعطيل المذكور مأخوذ من الفتح ورد في البحر بقوله بعد ما قد مناه عنه فالخالف أن القائل بالأثم في ترك الرفع
بناء على أنه من سنن الهدى فهو سنة مؤكدة والقائل بعدمه بناء على أنه من سنن الروايد بمنزلة المستحب
الخ قلت لكن كونه سنة مؤكدة لا يستلزم الأثم بتركه مرة واحدة بلا عذر فيتعين تقييد الترك بالاعتقاد
والإصرار توفيقاً بين كلامهم كما قد مناه فان الظاهر أن الحامل على الإصرار على الترك هو الاستخفاف بمعنى
التهاون وعدم المبالاة لا بمعنى الاستهانة والاحتقار والا لكان كفراً كما مر خلافاً لما فهمه في النهر فتدبر (قوله
أي تركها بحالها) قال في الحلية ظن بعضهم أنه أراد بالنشر تفريج الأصابع وهو غلط بل أراد به النشر عن
الطبي يعني رفعهما منصوبتين لا مضمومتين حتى تكون الأصابع مع الكف مستقبلتين للقبلة ثم لا يخفى أنه
لا توقف السنة على ضم الأصابع أولاً بل لو كانت منشورة غير متفرجة كل التفريج ولا مضمومة كل الضم ثم
رفعهما كذلك مستقبلتين كما قبله فقد أتى بالسنة اه (قوله وان لا يطاق رأسه) أي لا يخفضه والمسألة
في البحر عن المبسوط (قوله بقدر حاجته للإعلام الخ) وان زاد ذكره ط قلت هذا إذا لم يفسد كما سيأتي بيانه
ان شاء الله تعالى في آخر باب الامامة عند قوله وقائم بقاعد وأشار بقوله والانتقال إلى أن المراد بالتكبير هنا
ما يشمل تكبير الاحرام وغيره وبه صرح في الضياء ثم اعلم أن الامام اذا اكبر للاقتتاح فلا بد له من صلاة من
قصده بالتكبير الاحرام والا فلا صلاة له اذا قصد الاعلام فقط فان جمع بين الأمرين بأن قصد الاحرام والاعلان
للإعلام فذلك هو المطلوب منه شرعاً وكذلك المبلغ اذا قصد التبليغ فقط خالياً عن قصد الاحرام فلا صلاة له
ولا لمن يصلي بتبليغه في هذه الحالة لأنه اقتدى بمن لم يدخل في الصلاة فان قصد بتكبيره الاحرام مع التبليغ
للمصلين فذلك هو المقصود منه شرعاً كذا في فتاوى الشيخ محمد بن محمد الغزالي الملقب بشيخ الشيوخ ووجهه
أن تكبيره الاقتتاح شرط أو ركن فلا بد في تحققها من قصد الاحرام أي الدخول في الصلاة وأما التسميع
من الامام والتمهيد من المبلغ وتكبيرات الانتقال منهما اذا قصد بما ذكر الاعلام فقط فلا فساد للصلاة كذا
في القول البليغ في حكم التبليغ للسيد أحمد الحوي وافرزه السيد محمد أبو السعود في حواشي مسكنين
والفرق أن قصد الاعلام غير فسد كما لو سجد ليعلم غيره أنه في الصلاة ولما كان المطلوب هو التكبير على قصد الذكر
والاعلام فاذا محض قصد الاعلام فكانه لم يذكر وعدم الذكر في غير التسمية غير مفسد وقد أشبعنا الكلام على
هذه المسألة في رسالتنا المسماة تنبيه ذوي الافهام على حكم التبليغ خلف الامام هذا وسيأتي في أول الفصل
أنه لو نوى بتكبيره الاحرام تكبيره الركوع لغت نيته وصرح شروعه لأن المحل له ومقتضاه أنه لو نوى بها الاعلام

ثم هي على ما ذكره ثلاثة وعشرون
(رفع اليدين للتعريفة) في الخلاصة
ان اعتاد تركه أثم (ونشر الأصابع)
أي تركها بحالها (وان لا يطاق رأسه)
رأسه عند التكبير) فانه بدعة
(وجه الامام بالتكبير) بقدر
حاجته للإعلام بالدخول
والانتقال وكذا بالتسميع
والسلام وأما المؤمن والمؤمن
فيسمع نفسه

مطلب
في التبليغ خلف الامام
قوله الغزالي أقول ليس هذا صاحب
المتن فانه محمد بن عبد الله الغزالي
القرطبي اه منه

صح أيضا على أن الصحيح أنها شرط لا ركن والشرط يلزم حصوله لا تحصيله لكن سيأتي جوابه ثم هذا كله إذا قصد الإعلام بنفس التكبير أما إذا قصد به التصريح بقصد بلهربيها الإعلام بأن كان لولا الإعلام لم يجهر وأنه يأتي بها ولو لم يجهر فهو المطلوب كما مر والزائد على قدر الحاجة كما هو مكروه للإمام يكره للمبلغ وفي حاشية أبي السعود وأعلم أن التبليغ عند عدم الحاجة إليه بأن بلغهم صوت الإمام مكروه وفي السيرة الحلبية انقض الأئمة الأربعة على أن التبليغ حينئذ بدعة منكرة أي مكروهة وأما عند الاحتياج إليه فنسحب وماتقل عن الطحاوي إذا بلغ القوم صوت الإمام فبلغ المؤذن فحدث صلاته لعدم الاحتياج إليه فلا وجه له إذا غابته أنه رفع صوته بما هو ذكر بصفته وقال الجوهري وأظن أن هذا النقل مكذوب على الطحاوي فإنه مخالف للقواعد اهـ (قوله) (التسمية) وقيل إنها واجبة وسيأتي تمام الكلام عليه وعلى بقية السنن المذكورة في الفصل الآتي (قوله) (التأمين) أي عقب قراءة التسمية قال في المنية وإذا قال الإمام ولا الضالين قال أمين اهـ ولا يخفى أن هذا هو المصهور لكل أحد فاقبل لوترك الفاتحة وقرأ شوربنا لا تؤاخذنا الآية هل يستلزم التعوذ والتسمية والتأمين اهـ ففيه نظر بالنسبة إلى توقيفه في التأمين فإن الوارد في التأمين عقب القراءة خاص بقراءة الفاتحة وأما التعوذ والتسمية فغير خاصين بها فالظاهر أنه يأتي بهما تأمل (قوله) (وكونهن سرا) جعل سرا خبر الكون المذوف لفقدان الاسرار بها سنة أخرى فعلى هذا سنة الاتيان بها تحصل ولو مع الجهر بها ط عن أبي السعود (قوله) (وكونه الخ) قدر الكون لما ذكرنا قبله (قوله) (للرجال) سيأتي في الفصل بيان محترزه وكيفيته (قوله) (ونحوه الخ) بيان لحكمة عدم الارسال (قوله) (وكذا الرفع منه) أشار إلى أن الرفع مرفوع بالعطف على تكبير قال في البحر ولا يجوز جزمه لأنه لا يكبر فيه وإنما يأتي بالتسميع اهـ لكن سنذكر في الفصل الآتي القول بأنه سنة فيه أيضا حديث أنه عليه الصلاة والسلام كان يكبر عند كل رفع وخفض وعلى تأويل الحديث بأن المراد بالتكبير ذكره تعظيم يقال مثله هنا فيجوز الجزأ لتلايفوت المصنف ذكر التسميع في السنن لكن يفوت ذكر نفس الرفع فالتأويل في عبارة الكثر أظهر كما أوضحناه في حواشينا على البحر هذا وتقدم أن مختارا النكال وغيره رواية وجوب الرفع من الركوع والسجود والطهأئينة فيه ما وأنه الموافق للدلالة وإن كان المشهور في المذهب رواية السنية (قوله) (والتسميع فيه) الأولى ذكره بعد قوله وتكبير الركوع كما لا يخفى وتظهر ما يأتي في السجود ح (قوله) (ثلاثا) فلو تركه أو نقصه تركه تنزيها كما سيأتي (قوله) (والصاق كعبيه) أي حيث لا عذر (قوله) (للرجل) أي سنة للرجل فقط وهذا قيد للاخذ والتفريع لأن المرأة تضع يديها على ركبتيها وضعا ولا تقترج أصابعها كما في المعراج فافهم وسيأتي في الفصل أنها تخالف الرجل في خمسة وعشرين (قوله) (وكذا نفس الرفع منه) زاد لفظة نفس لتلايفوتهم أنه على تقدير مضاف أي تكبير الرفع فيتركز مع قوله وكذا تكبيره أو للاشارة إلى أن أصل الرفع سنة كما في الزيلعي حتى أنه لو سجد على شيء ثم نزع من تحت جبهته وسجد ثانيا على الأرض جازوا أن لم يرفع ~~لكنه~~ خلف ما يحتمل في الهداية بقوله والاصح أنه إذا كان إلى السجود أقرب لا يجوز لانه بعد سجدوا إذا كان إلى الجلوس أقرب جاز لانه بعد جالسا اهـ وإذا كان الرفع المذكور فرضا فالمسنون منه أن يكون بحيث يستوى جالسا فلا يفيد السجود بذلك لكنه يتكرر مع قوله الآتي والجلسة فالاصوب إسقاط قوله بحيث يستوى جالسا ويكون مراد المصنف بالرفع أصله بدون استواء جريا على القول بسنيته وبالجلسة الاستوائية فلا تكرار وقد مر تصحيح وجوبها وسيأتي تمام الكلام عليه في الفصل الآتي (قوله) (وضع يديه وركبتيه) هو ما صرح به كثير من المشايخ واختار الفقهاء أبو الليث الاقرع ومشي عليه الثريلاي والفتوى على عدمه ~~كما في التجنيس~~ والخلاصة واختار في الفتح الوجوب لانه مقتضى الحديث مع المواظبة قال في البحر وهو أن شاء الله تعالى أعدل الأقوال لموافقته الأصول اهـ وقال في الحلية وهو حسن ما ش على القواعد المذهبية ثم ذكر ما يؤيده (قوله) (فلا تلزم) لأن وضعهما ليس بفرض فإذا وضعهما على نفس كل كعدم الوضع أصلا فلا يضر وهذا هو المشهور ولكن قد منا في شروط الصلاة عن المنية أن عدم اشتراط طهارة مكانها رواية شاذة وأن الصحيح أنه تفسد الصلاة ~~كما في متن المواهب~~ وتورا لا يوضح والمنية وفي التهر وهو المناسب لا طلاق عاتة المتون وأيده بكلام الخانية وفي شرح المنية وهو الصحيح لأن اتصال العضو بالعباسة بمنزلة حملها وإن كان وضع ذلك العضو ليس بفرض اهـ

(والتناء والتعوذ والتسمية والتأمين)
وكونهن سرا (وضع يديه وركبتيه)
يساره (وكونه تحت السرّة)
للرجال لقول علي رضي الله عنه
من السنة وضعهما تحت السرّة
ونحوه اجتماع الدم في رؤس
الأصابع (وتكبير الركوع) وكذا
(الرفع منه) بحيث يستوى
قائما (والتسميع فيه ثلاثا)
والصاق كعبيه (وأخذ ركبتيه
بيديه) في الركوع (وتفريع
أصابعه) للرجل ولا يندب
التفريع إلا هنا ولا الصم الآتي
السجود (وتكبير السجود
وكذا) نفس (الرفع منه) بحيث
يستوى جالسا (وكذا) تكبيره
والتسميع فيه ثلاثا ووضع يديه
وركبتيه في السجود فلا تلزم
طهارة مكانهما عندنا جميع

قوله واقترش هكذا بخطه والذي

في نسخ الشارح واقترش بصيغة المصدر وهو الانصب بسابقه ولا حقه اه معصمه

الا اذا سجد على كفه كما مر

(واقترش رجليه اليسرى) في

تشهد الرجل (والجلسة) بين

السجدتين ووضع يديه فيهما على

نخذه كالتشهد للتوارث وهذا

عما غفله اهل المتون والشروح

كفي امداد الفتاح للشرنبلالي

قلت ويأتى معزيا للمنبة فافهم

(والصلاة على النبي) في القعدة

الاخيرة وفرض الشافعي قوله

اللهم صل على محمد ونسبه الى

الشدوذ ومخالفة الاجماع

(والدعاء) بما يستحيل سؤاله من

العباد وبقي بقية تكبيرات

الاتقالات حتى تكبيرة القنوت

على قول والتجميع للامام

والتحميد لغيره وتحويل الوجه يمينا

وبسرة للسلام (ولها آداب) تركه

لا يوجب اساءة ولا اعتبارا كترك

سنة الزوائد لكن فعله افضل

(نظره الى موضع سجوده حال

قيامه والى ظهر قدميه حال

ركوعه والى اربعة افعه حال سجد

والى حجره حال قعوده والى منكب

اليمين واليسر عند التسليم

الاولى والثانية (تحويل

الخشوع) (وامسالكه عند

التشاوب) ولو يأخذ شفتيه بسنة

(فان لم يقدر غطاء به) ظهر (يده

اليسرى وقيل باليمين لو قاعما والا

فيسراه مجتبي

آداب الصلاة

قوله الضلع الجنب هكذا بخطه

والذي رأيت في عدة نسخ من

القاموس الضلع الخلف فليحذر

اه معصمه

(قوله الا اذا سجد على كفه) أى على ما هو متصل به ككفه وفاضل ثوبه لا لاشرط طهارة ما تحت الكف أو الثوب بل لاشرط طهارة محل السجود وما اتصل به لا يصلح فاصلا فكانت سجدته على النجاسة (قوله واقترش رجليه اليسرى) أى مع نصب اليمنى سواء كان في القعدة الاولى أو الاخرى لانه عليه الصلاة والسلام فعله كذلك وما ورد من توركه عليه الصلاة والسلام محمول على حال كبره وضعفه وكذا يقترش بين السجدتين كما في فتاوى الشيخ قاسم أبو السعود ومثله في شرح الشيخ اسمعيل عن البرجندی (قوله في تشهد الرجل) أى هو سنة فيه بخلاف المرأة فانها تترك كما سيأتى (قوله ووضع يديه فيهما) أى في الجلسة (قوله فافهم) اهله يشير به الى انه يؤخذ من كلامهم أيضا لان هذه الجلسة مثل جلسة التشهد ولو كان فيها مخالفة لها لينبوا ذلك كما ينبوا ان الجلسة الاخيرة تخالف الاولى في التورك فلما اطلقوها علم انها مثلها ولهذا قال القهستاني هنا ويجلس أى الجلوس المعهود (قوله ونسبوه) أى نسبته قوم من الاعيان منهم الطحاوى وأبو بكر الرازى وابن المنذر والخطابى والبغوى وابن جرير الطبرى لكن نقل عن بعض الصعابة والتابعين ما يوافق الشافعي بحر (قوله والدعاء الخ) أى قبل السلام وسيأتى في آخر الفصل الا فى الكلام عليه وعلى ما يفعله بعد السلام من قراءة وتسبيح وغيرهما (قوله لغيره) أى لمؤتم ومنفرد لكن سيأتى أن المعتمد أن المنفرد يجمع بين التجميع والتحميد وكذا الامام عندهما وهو رواية عن الامام جزم بها الشرنبلالي في مقدمته (قوله وتحويل الوجه يمينا وبسرة للسلام) ويسر البداء باليمين ونية الامام الرجال والحفظة وصالحى الجنى الخ ماسيأتى في الفصل وخض الثانية عن الاولى ومقارنته اسلام الامام وانتظار المسبوق سلام الامام كذا في نور الايضاح وقد مرنا انه أوصل السنن الى احدى وخسين لكن عذب بعضها في النسيان من المستحبات (قوله ولها آداب) جمع ادب وهو في الصلاة ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة أو مرتين ولم يواظب عليه كالزيادة على الثلاث في تسيحات الركوع والسجود كذا في غاية البيان والعناية وغيره ما عرّفه في أول الحلية بتعاريف متعددة وقال والظاهر مساواته للمندوب (قوله تركه) أى ترك الادب الذى تضمنه لفظ جمعه (قوله كترك سنة الزوائد) هى السنن الغير المؤكدة كسيرة عليه الصلاة والسلام في لباسه وقيامه وقعوده وترجله وتعلله ويقابلها سنن الهدى التى هى من اعلام الدين كالاذان والجماعة ويقابل النوعين النفل ومنه المندوب والمستحب والادب وقبلة منا تحقيق ذلك في سنن الوضوء (قوله والى اربعة افعه) أى طرفه قاموس (قوله والى حجره) بكسر الحاء والجرم والراء المهمل ما بين يديك من ثوبك قاموس وقال أيضا الحجر مثلثة المنع وحض الانسان والمناسب هنا الاول لانه فسر الحضر بما دون الابط الى الكشح أو الصدر والعقدان وفسر الكشح بما بين الخاصرة الى الضلع الجنب واستظهر في العزيمة ضبطه بنصف فزاي مجبة جمع حزة وهى معتد الا زار ولا يخفى بعده (قوله تحصيل الخشوع) عله للجميع لان المقصود الخشوع وترك التكليف فاذا تركه صار ناظرا الى هذه المواضع قصد أولا وفي ذلك حفظه عن النظر الى ما يشغله وفي اطلاقه قبول المشاهدة للكعبة لانه لا يأمن ما يليهه وإذا كان في الظلام أو كان بصير يحافظ على عظمة الله تعالى لان المدار عليها وتعامه في الامداد وإذا كان المقصود الخشوع فاذا كان في هذه المواضع ما يشغله يعدل الى ما يحصل فيه (تبينه) المنقول في ظاهر الرواية أن يكون منتهى بصره في صلته الى محل سجوده كما في المنعرات وعليه اقتصر في الكنز وغيره وهذا التفصيل من تصريفات المشايخ كالطحاوى والمكرخ وغيرهما كما يعلم من المطولات (قوله وامسالكه عند التشاوب) بالهمز وأما الواو فغاظ كفى المغرب وغيره وسيأتى في باب ما يفسد الصلاة أو يكره أنه يكره ولو خارجها لانه من الشيطان والانبيا محفوظون منه (قوله ولو يأخذ شفتيه بسنة) في بعض النسخ شفته بصيغة المفرد وهى احسن لان التيسر لدفع التشاوب وأخذ الشفة السفلى وحدها ثم رأيت التقييد بها في الضياء (قوله بظهر يده اليسرى) كذا في الضياء المعنوى ومثله في الحلية في باب السنن والشارح عز المسألة الى المجتبى مع ان المنقول في البحر والنهر والمخ عن المجتبى انه يعطى فاه بيمينه وقيل بيمينه في القيام وفي غيره يساره اه وهكذا في شرح الشيخ اسمعيل وعبارة الشارح في الخرائن أى بظهر يده اليمنى الخ فالمناسب ابدال اليسرى باليمين (قوله وقيل الخ) كانه لان التغطية ينبغى أن تكون باليسرى كالاختياط فاذا كان قاعدا يسهل ذلك عليه ولم يلزم منه حركة اليدين بخلاف ما اذا كان قائما فانه يلزم من

(او كنه) لان التقطية بلا ضرورة
مكروهة (واخراج كفيه من كبة
هند الكبير) للرجل الانسودة
كبر (ودفع السعال ما استطاع)
لا اله بلا عذر مفسد فيجب عليه
(والقيام) لامام ومؤتم (حين
قبل حتى على الفلاح) خلافا لفر
فعله عند حتى على الصلاة ابن كمال
(ان كان الامام يقرب المحراب والا
فيقوم كل صف ينتهي اليه
الامام على الاظهر) وان دخل
من قدام قاموا بين يمينه بصرهم
عليه الا اذا قام الامام بنفسه في
مسجد فلا يقفوا حتى يتم اقامته
بظهرية وان خارجه قام كل صف
يفتحى اليه بجر (وشروع الامام)
في الصلاة (مد قبل قد قامت
الصلاة) ولو اخر حتى اتمها لا بأس
به اجاعا وهو قول الثاني والثلاثة
وهو اعدل المذهب كما في شرح
المجمع لمصنفه وفي التهستاني
معز بالخلاصة انه الاصح (فرع)
لو لم يعلم ما في الصلاة من فرائض
وسنن اجزاء قنية

* (فصل) *

(واذا اراد الشروع في الصلاة
كبر) لو قادرا (للافتتاح) أي قال
وجوب الله أكبر ولا يصير شارعا
بالمبدأ فقط كانه ولا بأكثر فقط
هو المختار فلو قال الله مع الامام
وأكثر قبله أو أدرك الامام
راكعا فقال الله فاعلم وأكبر
واكعا

التقطية بالسري حركة اليمين أيضا لانها تحتها اه ح (قوله لان التقطية الخ) عمله لكونه لا يغطي يديه
أو كنه الا عند عدم اسكان كظم فيه ولذا قال في الخلاصة أما اذا امكنه بأخذ شفته بسنه فلم يفعل وغطى فاه
بيده أو فوه يكره هكذا روى عن أبي حنيفة اه (فائدة) رأيت في شرح تحفة الملوك المسمى بهدية الصعلوك
مانصه قال الزاهدي الطريق في دفع التناوب أن يحطريه ألب انباء عليهم الصلاة والسلام ما تناه واطق قال
القدوري جرت به مراراً فوجدناه كذلك اه قلت وقد جرت به أيضاً فوجدته كذلك (قوله عند التكبير)
أي تكبير الاحرام (قوله ودفع السعال ما استطاع) فيه انه لا يحلوا ما أن يكون المراد السعال المضطر اليه
فلا يمكن دفعه أو غيره فدفعه واجب لانه مفسد وقد يقال المراد به ما تدعو اليه الطبيعة مما بطن امكان دفعه
فهذا يستحب أن يدفعه ما ~~كان~~ الى أن يخرج منه بلا صغره أو يندفع عنه فليست أمراً في الحلية
اجاب بحمله على غير المضطر اليه اذا كان عذريته عوالية في الجملة ولا سيما اذا كان ذا حروف لمافيه من الخروج
عن الخلاف اه والمراد بالعدر تحسين الصوت أو اعلام انه في الصلاة فسأني في مفسدات الصلاة أن التخنخ
لاجل ذلك لا يفسد في الصحيح وعلى هذا فالمراد بالسعال التخنخ تأمل (قوله حين قيل حتى على الفلاح) كذا
في الكزوف والابن ح والاصلاح والظهيرية والبدائع وغيرها والذي في الدرر ومنا وشرط عند الجميعه الاولى
يعني حين يقال حتى على الصلاة اه وعزاه الشيخ اسمعيل في شرحه الى عيون المذاهب والفيض والوقاية
والنقاية والساوى والمختار اه قلت واعتمده في متز الملتني وحكي الاولى بقيل لكن نقل ابن الكمال تصحيح
الاول ونص عبارته قال في الذخيرة يقوم الامام والقوم اذا قال المؤذن حتى على الفلاح عند علمائنا الثلاثة
وقال الحسن بن زياد وزفر اذا قال المؤذن قد قامت الصلاة قاموا الى الصف واذا قال مرة ثانية كبروا
والصحيح قول علمائنا الثلاثة اه (قوله خلافا لفر الخ) هذا النقل غير صحيح وغير موافق لعبارة ابن كمال
التي ذكرناها وقد راجعت الذخيرة فرأيت به حكي الخلاف كما نقله ابن كمال عنها ومنه في البدائع وغيره (قوله
والاخ) أي وان لم يكن الامام يقرب المحراب بأن كان في موضع آخر من المسجد أو خارجه ودخل من خلف
ح (قوله في مسجد) الاولى تعريفه باللام (قوله فلا يقفوا) الانب فلا يقفون بأبواب التون على
أن لا نافية لناهية (قوله وان خارجه) محترز قوله في مسجد (قوله بجر) لم أره في بل في النهر (قوله
وشروع الامام) وكذا القوم لان الافضل عند أبي حنيفة مقارنتهم له كما سيأتي (قوله لا بأس به اجاعا)
أي لان الخلاف في الاضمية فتنى البأس أي الشدة ثابت في كلا القولين وان كان الفعل أولى في أحدهما
(قوله وهو) أي التأخير المفهوم من قوله أخر (قوله انه الاصح) لان فيه محافظة على فضله متابعة المؤذن
واعانة له على الشروع مع الامام (قوله فرع الخ) تقدم بيانه في بحث النية وكذا في هذا الباب عند قوله
وبقي من الفروض الخ (قوله قنية) يعني ذكره الامام الراهدى في قنية الفتاوى ونقل ط عبارته فافهم
والله تعالى أعلم

* (فصل) *

أي في بيان تأليف الصلاة الى انتم انتم على الوجه المتوارث من غير تعرض غالباً لوصف افعالها بقرينة
أو غيرها للعلم به مما مر (قوله لو قادرا) سيأتي محترزه في قوله ويلزم العاجز الخ (قوله للافتتاح)
فلو قصد الاعلام فقط لم يصير شارعا كما تقدمناه وبأني غماسه (قوله أي قال وجوب الله أكبر) قال
في الحلية عند قول المنية ولا دخول في الصلاة الابتكيرة الافتتاح وهي قوله الله أكبر والله أكبر والله
الكبير والله كبير الخ وعين مالمث الاول لانه المتوارث واجبه بأنه يفيد السنية أو الوجوب ونحن نقول به فان
الاصح انه يكره الافتتاح بغير الله أكبر عند أبي حنيفة كما في النصفة والذخيرة والنهاية وغيرها وغماسه في الحلية
وعليه فلو افتتح بأحد اللفاظ الأخيرة لا يحصل الواجب فافهم (قوله ولا يصير شارعا بالمبدأ) لان الشرط
الاثبات بجملة تامة كما مر في النظم ولا يخفى أن الاثبات بالواو أو احسن من الضاء التفرعية لان ما قبله بيان
للاوجب وهذا بيان للشرط فلا يصح التفريع فافهم (قوله هو المختار) وهو قول محمد وظاهر الرواية عن أبي
حنيفة وكذا قول أبي يوسف لما سيأتي من اختصاص الصلة عند بالالفاظ الخمسة ح (قوله فلو قال الخ)
بيان لثمة الخلاف وتفريع على المختار (قوله قبله) أي قبل فراغه ح (قوله قائما) أي سقيمة وهو

الاتصاف أو حكما وهو الاتصاف القليل بأن لا تنال يده ركبته ح (قوله في الأصح) أي بناء على ظاهر الرواية
وأفاد أنه كما لا يصح اقتداؤه لا بصير شارعا في صلاة نفسه أيضا وهو الأصح كما في النهر عن السراج (قوله قبل
الامام) أي قبل شروعه (قوله ولو ذكر الاسم) مكرر بما قبله فان المراد بالصفة الخبر ومع ذلك هو ضعف مبنى
على غير ظاهر الرواية أفاده ح (قوله اذمدا أحد الهمزتين مفسد الخ) اعلم أن المذان كان في الله قاما في أوله
أو وسطه أو آخره فان كان في أوله لم يصربه شارعا وأفسد الصلاة وفي أثناءها ولا يكفران كان جاهلا لانه جازم
والاكفر لا شك في مضمون الجملة وان كان في وسطه فان بالغ حتى حدث ألف ثانية بين اللام والهاء كره قيل
والخيار أنها لا تفسد وليس يبعد وان كان في آخره فهو خطأ ولا يفسد أيضا وقياس عدم الفساد فيها صحة
الشروع بهما وان كان المذني أكبر فان في أوله فهو خطأ مفسد وان تعمده قيل يكفر لا شك وقيل لا ولا ينبغي أن
يختلف في أنه لا يصح الشروع به وان في وسطه افسد ولا يصح الشروع به وقال الصدر الشهيد يصح وينبغي تقييده
بما إذا لم يقصد به المحالفة كتابه عليه محمد بن مقاتل وفي المبتغي لا يفسد لانه اشباع وهو لغة قوم وقيل يفسد
لان أجاز اسم ولد ابليس اه فان ثبت انه لغة فالوجه الصحة وان في آخره ففسد قيل يفسد الصلاة وقياسه
ان لا يصح الشروع به أيضا كذا في الحلية ملخصا وتعام أبحاث هذه المسألة في البحر والنهر عند قوله وكبر بلامه
وركع أقول وينبغي الفساد بعد الهاء لانه يصير رجوع لا كما سرح به بعض الشافعية تأمل (قوله وتعمده) أي
بعدمه الهمز من لفظ الجلالة أو أكبر ككفر لكونه استفهاما يقتضي ان لا يثبت عنده كبرياء الله تعالى وعظمته
كذا في الكفاية والاحسن قول المبسوط خيف عليه الكفران ان قاصدا على أن الاكل اعترضهم
في العناية بأنه يجوز أن تكون للقرار فلا كفر ولا فساد لكن يجب أن قصد التقرير لا يدفع الفساد لما في شرح
المنية من أن الانسان لا يصلح أن يقتر نفسه وان قتر غيره لزم الفساد لانه خطاب اه وعلى هذا فينبغي أن
يقال ان تعمده المذني لا يكفر الا اذا قصد به الشك لا انتفاء احتمال التقرير وأما الفساد وعدم صحة الشروع فبأشأن
وان لم يتعمد المذني أو الشك لانه تلفظ بمحتمل للكفر فصار خطأ شرعا ولهذا قال في الحلية ان مناط الفساد ذكر
الصورة الاستفهامية فلا يفتقر الحال بين كونه عالما بمعناها أو لا بدليل الفساد بكلام النائم (قوله وكذا
الباء في الأصح) صححه في شرح المنية (قوله قائما) أي في القرض مع القدرة على القيام ح (قوله
ان الى القيام أقرب) بأن لا تنال يده ركبته كما مر وفي شرح الشيخ اسمعيل عن الجملة اذا كبر في التطوع حالة
الركوع للاقتناع لا يجوز وان كان التطوع يجوز قاعدا اه قلت والفرق بينه وبين ما لو كبر لتهنئة أو قاعدا
أن القعود الجائز خلف عن القيام من كل وجه أما الركوع فله حكم القيام من وجه دون وجه ولذا لو قرأ فيه
لم يجز تأمل (قوله ولغتنية تكبيرة الركوع) أي لو نوى بهذه التكبيرة تكبيرة الركوع ولم ينو تكبيرة
الاقتناع لغت نيته وانصرف الى تكبيرة الاقتناع لانه لما قصد بها الذكر انما قصد دون شيء خارج عن الصلاة
وكانت التبريمة هي المفروضة عليه لكونها شرطا انصرفت الى الفرض لان المحل له وهو أقوى من النفل
كما لو نوى بقرأة الفاتحة الذكر أو التناهي وكما لو طاف للركن جنبا وللصدر طاهرا انصرف الثاني الى الركن
بخلاف ما اذا قصد بالتكبيرة الاعلام فقط فانه لا يكون قاصدا للذكر فصار كالما اجنبيا عن الصلاة فلا يصح
شروعه كما مر (قوله والا جاز) أي بأن كان أكبر رأيه انه مع الامام أو بعده أو لم يكن له رأى أصلا والجواز في
الثالثة محل أمره على الصواب ولكن الاحوط كما في شرح المنية أن يكبر ثانيا ليقطع الشك باليقين ووقع في الفتح
هنا هوبه عليه في النهر (قوله ولو أراد الخ) ذكر المسألة الاولى في ألفاظ الاشياء والثانية ذكرها المنصف
منا في الذبائح (قوله لم يصبر شارعا) لان التعجب والاجابة اجنبيان عن الصلاة مفسدان اهافي شرح
الشيخ اسمعيل في فسادات الصلاة لوقال اللهم صل على محمد وآله اكبر وأراد به الجواب تفسد صلاته بالاجماع
ولو أجاب المؤذن تفسد أيضا وان اذن في صلاته تفسد اذا أراد الاذان اه (قوله ويجزم الراء الخ) أي
يسكنها قال في الحلية ثم اعلم أن المسنون حذف التكبير سواء كان للاقتناع أو في أثناء الصلاة قالوا الحديث
ابراهيم النخعي موقوفا عليه ومرفوعا الاذان جزم والاقامة جزم والتكبير جزم قال في الكافي والمراد الامساك
عن اشباع الحركة والتعمق فيها والاضراب عن الهمز المفرط والمذاق الحاش ثم الهاء ترفع بلا خلاف وأما
الرافعي المضمرات عن المحيط ان شاء بالرفع أو بالجزم وفي المبتغي الاصل فيه الجزم لقوله صلى الله عليه وسلم

لم يصح في الأصح كالوفرغ من الله
قبل الامام ولو ذكر الاسم بلا
صفة صح عند الامام خلافا لمحمد
(بالحذف) اذمدا أحد الهمزتين
مفسد وتعمده كفرو كذا الباء
في الأصح وبشرط كونه (قائما)
فلو وجد الامام راعيا فكبر
منحيا ان الى القيام اقرب صح
ولغتنية تكبيرة الركوع
(فروع) كبر غير عالم بتكبير
امامه ان أكبر رأيه انه كبر قبله لم
يجز والا جاز محيط ولو اراد بتكبيره
التعجب أو متابعة المؤذن لم يصبر
شارعا ويجزم الراء لقوله صلى الله
عليه وسلم الاذان جزم والاقامة
جزم والتكبير جزم من

مطلب
في حديث الاذان جزم

التكبير جزم والتسبيح جزم اه (قوله ومتر في الاذان) وقد مناقبة الكلام عليه هذا فراجع (قوله) وانما يصير شارعا بالنية عند التكبير) كذا في البحر عن ج الزبيدي والمراد بالتكبير مطلق الذكر والمعنى ان النية لما كانت شرطا للصحة الصلاة وكانت التحريمة شرطا أيضا على الصحيح وكانت النية سابقة على التحريمة مداومة الى وجودها حقيقة أو حكما بأن عزبت عن قلبه ولم يوجد بعد فاصلا اجنبي ربما نوههم أن الشروع يكون بها وحدها فينبغي أن الشروع انما يكون بها عند وجود التحريمة (قوله بل بهما) أي انه لما لم تستقل النية يكون الشروع بها وحدها بل توقف على التحريمة صار الشروع بهما لا بأحدهما كما أن المحرم بالحج اذا نوى الحج لا يصير شارعا به مالم يلب أولوى ولم يلب أولوى ولم يصر محرما فافهم (قوله لتعذر الواجب) وهو التحريك بلفظ التكبير والقراءة (قوله لكن ينبغي الخ) يسانه أن النية اذا كانت تكفي عن التحريمة اقتضى ذلك قيام النية مقام التحريمة واذا قامت مقامها لزم مراعاة شروط التحريمة في النية فيشترط في النية حينئذ القيام وعدم تقديمها لقيامها مقام التحريمة لانها لا غير العاجز عن النطق لو نوى الصلاة قاعدة ثم قام واحرم صح وكذا لو قدم النية كما قالوا لو توضأ في بيته فاصدا الصلاة مع الجماعة ثم خرج ولم تحضره النية وقت الدخول مع الامام صحت مالم يوجد فاصلا اجنبي من كلامه ونحوه وبغفر ذلك المثنى هذا تقرير كلامه وهو متابع في هذا البحث لصاحب النهر وقد أقره المحشون ولا ينبغي ما فيه فان النية شرط مستقل والتحريمة شرط أخرى كقبية الشروط واذا سقط شرط لعذر واكتفى بما سواه من الشروط لا يلزم أن يكون قد اقيم شرط اخر مقامه لان الشروط لا تنصب بالرأى ولذا قال تبعه الفقيه فلا يلزم غيره الا بدليل وذلك كما اذا جهز عن القيام أو عن استئصال الماء اقيم القعود والتراب مقامهما للدليل بخلاف العجز عن ستر العورة فانه لا دليل على اقامة شيء مقامه فسقط بالنكبة واكتفى بما سواه واذا كان تحريك اللسان غير قائم مقام النطق لعدم الدليل فكيف تشام النية مقامه بلا دليل مع أن التحريك اقرب الى النطق من النية (قوله ثم في الاشياء) أقول عبارة الاشياء على ما رأيت في عدة نسخ ومما خرج أي عن القاعدة الاخرى يلزم تحريك اللسان في تكبيرة الافتتاح والتلبية على القول به وأما بالقراءة فلا على المختار اه وفي بعض النسخ على المفتي به بدل قوله على القول به والاوى احسن لموافقتهما لما ذكره صاحب الاشياء في بجمه عدة قوله فرضها التحريمة حيث نقل تصحيح عدم الوجوب في التحريمة وجزمه في المحيط ولكن يحتاج الى الفرق بين التحريمة والتلبية فانه نص محمد على أنه شرط في التلبية وقال في المحيط يستحب كافي الصلاة كذا في شرح لباب المناسك ثم قال قلت فينبغي أن لا يلزمه في الحج بالاوى لان القراءة فرض قطعي والتلبية أمر ظني (قوله قبل التكبير وقيل معه) الاول نسبه في الجمع الى أبي حنيفة ومحمد وفي غاية البيان الى عاتة علماءنا وفي المبسوط الى أكثر مشايخنا وصححه في الهداية والثاني اختاره في الخاتمة والخلاصة والختصة والبدائع والمحيط بأن يبدأ بالرفع عند بدائه التكبير ويختم به عند ختمه وعزاء الباقى الى أصحابنا جميعا ووجهه في الحلية وثمة قول ثالث وهو انه بعد التكبير والكل مروي عنه عليه الصلاة والسلام وما في الهداية أولى كافي البحر والنهر ولذا اعتمد الشارح فافهم (قوله هو المراد بالمحاذاة) أي الواقعة في كتب ظاهر الرواية وبعض روايات الاحاديث كما بسطه في الحلية ووفق بينها وبين روايات الرفع الى المنكبين بأن الثاني اذا كانت اليدان في الثياب للبرد كما قاله الطحاوى اخذ من بعض الروايات وتبعه صاحب الهداية وغيره واعتمد ابن الهمام التوفيق بأنه عند محاذاة اليدين للمنكبين من الرسخ فتصل المحاذاة للذين بالابهامين وهو صريح رواية أبي داود قال في الحلية وهو قول الشافعي ومشي عليه النووي وقال في شرح مسلم انه المشهور من مذهب الجناهير (قوله ويستقبل الخ) ذكره في المنية وشرحها (قوله انها) أي الامة هنا أي في الرفع وهذا حكماء في القضية بقيل فالمعتمد ما في البحر تعالى الحلية (قوله وفي غيره) كالتكبير والسجود والقعود (قوله وقيل كالرجل) روى الحسن عن أبي حنيفة انها أي المرأة ترفع يديها حذو اذنيها كالرجل لان كفها بالسجدة بعورة حلية وما في المتن صححه في الهداية وقال وعلى هذا التكبير القنوت والعبدان والجنائز (قوله أيضا الخ) أي كما صح شروعه بالتكبير السابق صح أيضا بالتسبيح ونحوه لكن مع كراهة التحريم لان الشروع بالتكبير واجب وقد منا أن الواجب لفظ الله اكبر من بين الفاظ التكبير الالية وقال في الخواص هنا وهل يكره الشروع بغير الله اكبر تعجبا والراجح انه مكروه تعجبا وأن وجوبه عام لا خاص بالعبد

ومتر في الاذان (و) انما يصير شارعا بالنية عند التكبير لانه ولا بها وحدها بل بهما (ولا يلزم العاجز عن النطق) كآخر ما حكي (تحريك لسانه) وكذا في حق القراءة هو الصحيح لتعذر الواجب فلا يلزم غيره الا بدليل فكفي النية لكن ينبغي أن يشترط فيها القيام وعدم تقديمها لقيامها مقام التحريمة ولم اره ثم في الاشياء في قاعدة التابع تابع فالمتقى به لزومه في تكبيرة وتلبية لقراءة (ورفع يديه) قبل التكبير وقيل معه (ماسا بالابهاميه) صحق اذنيه هو المراد بالمحاذاة لانها لا تتيقن الا بذلك ويستقبل بكفيه القلب وقيل خذيه (والمرأة) ولو أمة كما في البحر لكن في النهر عن السراج انها كالرجل وفي غيره كالخزاة (ترفع) بحيث يكون رؤس اصابعها (حذاء منكبيها) وقيل كالرجل (وصح شروعه) أيضا مع كراهة التحريم (بتسبيح وتلليل) وتشميد

(وسائر كرم التعظيم) الخلاصة له تعالى ولوم مشتركه كرحيم وكرم في الاصح وخصه الثاني بأكثر وكبير منكر ومعرفا زاد في الخلاصة والكبر محققا ومنقلا (كما) صح (لوسرع بغير حرية) أي لسان كان وخصه البردي بالفارسية لمزيتها بحديث لسان أهل الجنة العربية والفارسية الدرية بتشديد الراء فهستاني وشرطا بجزءه وعلى هذا الخلاف الخطبة وجيع أذكر الصلاة وأما ما ذكره بقوله (أو آمن أو ولي أو سلم أو سلمى عند ذبح) أو شهد عند ما كرم أو دسلا ما ولم أر لو شئت ٢ عامسا (أو قرأ بها عجزا) جواز اجماعا قيد القراءة بالعجز لأن الاصح رجوعه الى قولهما وعليه الفتوى قلت وجعل العيني الشروع كالقراءة لاسلف له فيه ولا سند له بقويه بل جعله في التاترخانية كالتبعية يجوز اتفقا

٢ مطلب الفارسية خمس لغات

٣ قوله وفي أن الامام الخ قال القتال في حاشيته ورأيت بخط الشارح على هامش نسخة العيني في هذا المحل اعلم ايها الواقف على هذه الكلام أن رجوع الامام انما ثبت في القراءة بالفارسية فقط ولم يثبت رجوعه في تكبيرة الافتتاح بل هي كغيرها من أذكر الصلاة على الخلاف كما جزره شرح الجمع وكتب الاصول وعامة الكتب المعتمدة وصريح هذا المتن يعني الكذب فيه كعامة المتن فلا عليك من العيني وان تبعه الشربلاني في عاتقه كتبه فتنه محزره علاه الدين عني عنه اه منه

كما حرره في البحر للمواظبة التي لم تقتن بترك اه (قوله وسائر كرم التعظيم) كالله اجل أو اعظم أو الرحمن اكبر أو لا اله الا الله أو تسارك الله لان التكبير الوارد في الادلة مثل وربك فذكر معناه التعظيم ولا اجل فيه وتماه في شرح المنية (قوله الخلاصة) أي عن شائبة الدعاء وحاجة نفسه كاسمائي (قوله له تعالى) متعلق بالتعظيم لا بالخلاصة والاناقض قوله ولوم مشتركه والاولى حذفه بالكسبة تأمل (قوله في الاصح) خلافا لما في الذخيرة والخانية من تخصيصه بالخاص والخلاف مقيد بما اذا لم يقرنه بما يزيل الاشتراك أما اذا قرنه به كالرحيم بعباده صح اتفقا كما اذا قرنه بما يفسد الصلاة لا يصح اتفقا كالعالم بالموجود والمعدوم أو بأحوال الخلق كما في الخلية وأشار اليه في الميزانية افاده في البحر والنهر (قوله وخصه الثاني) فلا يصح الشروع عنده الابهذه الالفاظ المشتقة من التكبير والصحيح قولهما كما في النهر والخلية عن التحفة والزاد (قوله والكبار) أي بضم الكاف بمعنى الكبير كما في القاموس والظاهر أنه يجوز تنكيره عند أبي يوسف كما جازي الاكبر والكبير فليراجع ح (قوله وخصه البردي الخ) ضعيف والبردي بالدال المهملة على الاكثر أحمد ابن الحسين وقارس اسم قلعة نسب اليها قوم والمراد بها لغتهم وهي اشرف اللغات وأشهرها بعد العربية وأقربها اليها بالسعود ط (قوله بحديث) متعلق بمزيتها (قوله والفارسية الدرية) قال في المغرب الفارسية الدرية الفصيحة نسبت الى دروهو الباب بالفارسية اه وهو بفتح الدال المهملة والراء الساكنة واذا نسبت الى شامى وضعا ان كان ثابته حرفا صحيحا جاز فيه التضعيف وعدمه فتقول في كم كى وكى بالتخفيف أو التشديد وان كان حرف لين لم يزد فيه كما أوضحه الاثنيون في شرح الالفية فافهم فالظاهر أن ضبط القهستاني الدرية بالتشديد غير لازم وأفاد ح عن ابن كمال أن الفارسية خمس لغات فهلوية كان يتكلم بها الملوك في مجالسهم ودرية يتكلم بها من يباب الملك وفارسية يتكلم بها الوايزة ومن كان مناسبا لهم وخورسية وهي لغة خورستان يتكلم بها الملوك والاشراف في الخلا وموضع الاستفراغ وعند التعزى للعمام وسريانية منسوبة الى سوريان وهو العراق اه (قوله وشرطا بعجزه) أي عن التكبير بالعربية والمعقد قوله ط بل سبأني ما يفيد الاتفاق على أن العجز غير شرط على ما فيه (قوله وجيع أذكر الصلاة) في التاترخانية عن المحيط وعلى هذا الخلاف لو سجد بالفارسية في الصلاة أودعنا واخلينا على الله تعالى أو نعوذ أو هلل أو شهد أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم بالفارسية في الصلاة أي يصح عنده لكن سبأني كراهة الدعاء بالبحمة (قوله وأما ما ذكره الخ) أي مما هو خارج عن أذكر الصلاة وجواب أما قوله الآتي جواز اجماعا (قوله أو آمن) بمد الهز من الايمان كما في البحر ح وقوله أو سلم أي سلم على غيره وفي بعض النسخ أسلم من الاسلام وعليه يكون آمن بالتشديد من التأمين والنسخة الاولى أولى لانها الموافقة لما رأيت بخط الشارح في الخزان ولان التأمين من أذكر الصلاة الآن يكون من أمان الكفار فانه سبأني في كتاب الجهاد متنا انه يصح بأي لغة كان (قوله ولم أر الخ) لا يظهر فرق بينه وبين رد السلام ح (قوله قيد القراءة بالعجز) أشار الى أن قوله عجزا حال من فاعل قرأ فقط دون ما قبله (قوله وعليه الفتوى) وفي الهداية وشرح الجمع اصنفه وعليه الاعتماد (قوله وجعل) بالرفع مبتدأ خبره قوله لاسلف له فيه الخ (قوله كالقراءة) أي في اشتراط العجز فيه أيضا وفي أن الامام رجع بذلك الى قولهما لان العجز عندهما شرط في جميع أذكر الصلاة كما مر (قوله لاسلف له فيه) أي لم يقل به أحد قبله وانما المنقول انه رجع الى قولهما في اشتراط القراءة بالعربية الا عند العجز وأما مسألة الشروع فالمدكور في عامة الكتب حكاية الخلاف فيها بلا ذكر رجوع اصلا وبعبارة المتن كالنكر وغيره كالصريحة في ذلك حيث اعتبر العجز قيد في القراءة فقط (قوله ولا سنده يقويه) أي ليس له دليل يقويه متدعاه لان الامام رجع الى قولهما في اشتراط القراءة بالعربية لان المأمور به قراءة القرآن وهو اسم للمنزل باللفظ العربي المنظوم هذا النظم الخاص المكتوب في المصاحف المنقول لنا نقلا متواترا ولا يعنى انما يسمى قرأنا مجازا ولذا يصح نفي اسم القرآن عنه فاقوة دليل قولهما رجع اليه أما الشروع بالفارسية فالدليل فيه للامام أقوى وهو كون المطلوب في الشروع الذكر والتعظيم وذلك حاصل بأي لغة كان وأي لسان كان ثم لفظ الله اكبر واجب للمواظبة عليه لا فرض (قوله بل جعله في التاترخانية كالتبعية) نص عبارتها وفي شرح الطحاوى ولو كبر بالفارسية أو سلمى بالفارسية عند الذبح أولى عند الاحرام بالفارسية

ظاهرة كالتنرجوع عهدهما
 لاهو اليهما فاحفظ فقد اشبه
 على كثير من انصارين حتى
 الشربلاي في كل كنية فتنبه
 (لا يصح) ان اذن بها على
 الاصح وان علم انه اذان ذكره
 الحشادي واعتبر الزيلعي
 التعارف (فروع) قرأ بالفارسية
 أو التوراة أو الانجيل ان قصة
 تفسد وان ذكر لا والحق
 به في البحر الشاذ لكن في النهر
 الاوجه انه لا يفسد ولا يجزئ
 كالتجبي وتجوز كتابة آية أو آيتين
 بالفارسية لا اكثر

مطلب
 في حكم القراءة بالفارسية
 او التوراة والانجيل

مطلب
 في حكم القراءة بالشاذ

مطلب
 في بيان المتواتر والشاذ

أوبأى لسان سواء كان يحسن العربية أو لا جاز بالاتفاق اه (قوله كلتن) حيث لم يقيد الشروع بالعجز
 كما قيد به القراءة (قوله رجوعهما اليه الخ) أي انهما رجعا الى قوله بعصمة الشروع بالفارسية بلا عجز كما يرجع
 هو الى قولهما بعدم العصمة في القراءة فقط لا في الشروع أيضا كما فوهه العيني لكن كونهما رجعا الى قوله في
 الشروع لم ينقله أحد وانما المنقول حكاية الخلاف كما قد مناه وأما ما في التارخانية فغير صريح في تكبير الشروع
 بل هو محتمل لتكبير التثنية أو الذبح بل هذا أولى لانه قرنه مع الاذكار الخارجية عن الصلاة وأما علة المتذنب
 مبنية على قول الامام فالخاصل أن ما أورده على العيني في دعوى رجوعه الى قولهما ردة عليه في دعواه
 رجوعهما الى قوله (قوله حتى الشربلاي) أي اشبه عليه ذلك أيضا حتى ابتداءية والخبر محذوف لا عطوفة
 لاننا لم نعهد من هذا الشارح الفاضل قلة الادب مع العلماء حتى يجعل الشربلاي من القاصرين واعلم أن
 الشارح نفسه خفي عليه ذلك فتبع العيني في شرحه على الملتقي وفي الخرائن بل خفي أيضا على البرهان الطرابلسي
 في مثله مواهب الرحمن حيث قال والاصح رجوعه اليهما في عدم جواز الشروع والقراءة بالفارسية لغير
 العاجز عن العربية (قوله واعتبر الزيلعي التعارف) وبه جزم في الهداية وأقره الشراح وفي الكفاية عن
 الميسوط روى الحسن عن أبي حنيفة انه لو اذن بالفارسية والناس يعلمون انه اذان جاز والام يجوز لان المقصود
 وهو الاعلام لم يحصل (قوله قرأ بالفارسية) أي مع القدرة على العربية (قوله أو التوراة الخ) بالنسب عطفا
 على مفعول قرأ المحذوف وهو القرآن ح (قوله ان قصة الخ) اختار هذا التفصيل في الفتح توفيقا بين القولين
 وهما ما قاله في الهداية من انه لا خلاف في عدم الفساد اذا قرأه به بالعربية ما تجوز به الصلاة وما قاله الجسم
 النسفي وقاضي خان من انها تفسد عندهما فقال في الفتح والوجه اذا كان المقروء من مكان القصص والامر
 والنهي أن تفسد بمجرد قراءته لانه حينئذ متكلم بكلام غير قرآن بخلاف ما اذا كان ذكرا وتزنيها فانها تفسد
 اذا اقتصر على ذلك بسبب اخلاء الصلاة عن القراءة اه وتبعه في البحر وقوام في النهر فلذا جزم به الشارح
 (قوله والحق به في البحر الشاذ) أي نجعله على هذا التفصيل توفيقا بين القول بالفساد والقول بعدمه (قوله
 لكن في النهر الخ) حيث قال عندي بينهما فرق وذلك أن الفارسي ليس قرآنا أصلا لانصرافه في عرف الشرع
 الى العربي فاذا قرأ قصة صار متكلم بكلام الناس بخلاف الشاذ فانه قرآن الا أن في قرآنيته شك فلا تفسد به
 ولو قصة وحكوا الاتفاق فيه على عدمه فالوجه ما في المحط من تارخية قول شمس الائمة بالفساد بما اذا اقتصر
 عليه اه أي فيكون الفساد لترك القراءة بالتواتر لا للقراءة بالشاذ لكن يرد عليه أن القرآن هو ما لا شك فيه وأن
 الصلاة يمنع فيها عن غير القراءة والذكر قطعاً وما كان قصة ولم تثبت قرآنيته لم يكن قراءة ولا ذكر افسد بخلاف
 ما اذا كان ذكرا فانه وان لم تثبت قرآنيته لم يكن كلاما لكونه ذكرا لكن ان اقتصر عليه تفسد وان قرأ معه من
 المتواتر ما تجوز به الصلاة فلا فسادا ما وفق به في البحر وتعين جعل كلام المحيط عليه قتأتل وفي منظومة ابن وهبان
 وان قرأ المكتوب في الصحف الاولى • اذا كان كالتسبيح ليس بغير

والصحف الاولى جمع مصيصة المراد بها التوراة والانجيل والزبور وتام الكلام في شرح الوهبانية (تمة) القرآن
 الذي تجوز به الصلاة بالاتفاق هو المضبوط في المصاحف الائمة التي بعث بها عقمان رضي الله عنه الى الامصار
 وهو الذي اجمع عليه الائمة العشرة وهذا هو المتواتر حله وتفصيلا فافوق السبعة الى العشرة غير شاذ وانما الشاذ
 ما وراء العشرة وهو الصحيح وتام تحقيق ذلك في فتاوى العلامة قاسم (قوله كالتجبي) قال في الوهبانية
 وليس التجبي في الصلاة بفسد • ولا يجزئ عن واجب الذكر فاذا كروا

والمسألة في التنية قال الشربلاي في شرحها صورتها شخص قال في صلته س ب ح ا ن ا ل ل ه
 بالتجبي أو قال ا ع و ذ ب ا ل ل ه م ن ا ل ش ي ط ا ن لا تفسد لكن في البزارية
 خلافه حيث قال تفسد بتجبيه قدر القراءة لانه من كلام الناس اه وهذا ذكره البزاري في كتاب الطلاق
 قال ابن التينة ووجهه ظاهر لكنه ذكر في كتاب الصلاة فهو ما في التنية اه ونس في الامداد في باب سجود
 التلاوة عن التجنيس والخاتمة أنه لا يجب به السجود ولا يجزئ عن القراءة في الصلاة لانه لم يقرأ القرآن ولا يفسد
 لانه الحروف التي في القرآن اه وظاهر الرسم المذكور أن المراد قراءة مسجيات الحروف لاسماءها مثل
 سين باء هاء الف فون وهل حكمها كذلك أم ره (قوله وتجوز الخ) في الفتح عن الكافي اراعتاد

القراءة بالفارسية أو أراد أن يكتب مصنفها يمنع وإن فعل في آية أو آيتين لا فإن كتب القرآن وتفسير كل حرف وترجمته جاز اه (قوله ويكره الخ) مخالف لما نقلناه عن الفتح أمّا لكن رأيت بخط الشارح في هامش الخزانة عن سطر الجعفي ويكره كتب التفسير بالفارسية في المصنف كما يعتاده البعض ورخص فيه الهند وافي والظاهر أن الفارسية غير قيد (قوله بمشوب) أي مخلوط (قوله ويسمى) علمه في الذخيرة بأن البسملة للترجمة فكانه قال بارئ في هذا الامر وظاهر كلام الزيلعي ترجيحه وفي الحلية أنه الاشبه ونقل في النهر تصنيفه عن السراج وقتاوى المرغيناني ونقل في البحر عن الجعفي والمبني الجواز ورجمه بأنها ذكرها الص بدليل جوازها على الذبيحة المشروط فيها المذكور الخالص اه وجرم به في المنظومة الوهابية وعزاه الى الامام ونقله في شرحهما عن الامام الحلواني وظهير الدين المرغيناني والقاضي عبد الجبار وشهاب الامامي وجعل الاقل قول الصاحبين وفيقاين الروايات فافهم (قوله وحوله) أي لانها دعاء في المعنى فكانه قال اللهم حولني عن معصيتك وقوني على طاعتك لانه لا حول ولا قوة الا بالله (قوله اذكرها) أي ذكر اللهم اغفر لي (قوله في الاصح) كذا في الحلية عن المحيط والذخيرة وغيرهما خلافا لما صححه في الجوهرية وهذا بناء على مذهب سيدي من أن أصله بالله فحذف باو عوض عنها الميم وعند الكوفيين أصله يا الله أمّا ما جبر فحذف الجله الا الميم فيكون دعاء لا شأنا ورد بقوله تعالى اللهم أن كان هذا هو الحق الآية وتعامه في ح (قوله كما أتته) فان به يصح الشروع اتفاقا خرائن (قوله أخذار سفها) أي فصلها وهو بضم فسكون او بضمين كما في القياسوس (قوله بمنصره واهامه) أي يخلق المنصر والاهام على الرسخ ويسيطر الاصابع الثلاث كما في شرح المنية ونحوه في البحر والنهر والمعراج والكفاية والفتح والسراج وغيرها وقال في البدائع ويخلق اسمها وخنصره ومنصره ويضع الوسطى والمسجة على معصمه وتبعه في الحلية ومثله في شرح الشيخ اسماعيل عن الجعفي (قوله هو المختار) كذا في الفتح والتبيين وهذا استحسنه كثير من المشايخ ليكون جامعاً بين الاخذ والوضع المرويين في الاحاديث وعملاً بالمذهب احتياطاً كما في الجعفي وغيره قال سيدي عبد الغني في شرح هدية ابن العماد وفي هذا نظر لان القائل بالوضع يريد وضع الجميع والقائل بالاخذ يريد أخذ الجميع فأخذ البعض ووضع البعض ليس بأخذ ولا وضع بل المختار عندى واحدهم من موافقة للسنة اه قلت وهذا البحث منقول في المعراج بعد نقله ما مر عن الجعفي والمبسوط والظاهرية وقيل هذا خارج عن المذاهب والاحاديث فلا يكون العمل به احتياطاً اه ثم رأيت الشرنبلالي ذكر في الامداد هذا الاعتراض ثم قال قلت فعل هذا ينبغي أن يفعل بصفة احد الحدين في وقت وبصفة الاخر في غيره ليكون جامعاً بين المرويين حقيقة اه اقول يرد عليه أنه في كل وقت عمل بأحدهما يكون تاركاً فيه العمل بالآخر والوارد في الاحاديث ذكر في بعضها الوضع وفي بعضها الاخذ بلا بيان الكيفية والذي استحسنه المشايخ فيه العمل بهما جميعاً لا شئ أن في الاخذ وضعاً وزيادة والقاعدة الاصولية أنه متى امكن الجمع بين المتعارضين ظاهراً لا يعدل عن احدهما تتأمل (قوله الكف على الكف) عزاء في هامش الخزانة الى الغزوية (قوله تحت ثديها) كذا في بعض نسخ المنية وفي بعضها على ثديها قال في الحلية وكان الاولى أن يقول على صدرها كما قاله الجعفي لا على ثديها وإن كان الوضع على الصدر قد يستلزم ذلك بأن يقع بعض ساعد كل يد على الثدي لكن هذا ليس هو المقصود بالافادة (قوله كما فرغ) هذه كاف المبادرة تتصل بما نحو وسلم كما تدخل نظماً في معنى اليب (قوله بلا ارسال) هو ظاهر الرواية وروى عن محمد في النوادر أنه يرسلها حالة الشفاء فادفغ منه يضع بناء على أن الوضع سنة القيام الذي له قرار في ظاهر المذهب وسنة القراءة عند محمد حلية (قوله في جمع الانهر) ومثله في شرح النقاية للملا على القاري كما نقله في حاشية المدي في باب الوتر والنوافل (قوله ما هو الاعتم) أي من القيام الحقيقي والحكمي فان القعود في النافلة وفي الصريضة وما ألحق به العذر كالقيام ط والظاهر أن الاضطجاع كذلك لانه خلف عن القيام رحي (قوله له قرار الخ) اعلم أنه جعل في البدائع الاصل على قولهما الذي هو ظاهر المذهب أن الوضع سنة قيام له قرار كما ترهبه جعل الاصل على قولهما أنه سنة قيام فيه ذكر مسنون واليه ذهب الحلواني والسرخسي وغيرهما وفي الهداية أنه الصحيح ومشى عليه في الجمع وغيره وقد جمع في البحر بين الاصلين فجعلهما أصلاً واحداً وتبعه تليذه المصنف مع أن صاحب الحلية نقل عن شيخ الاسلام

ويكره كتب تفسيره فتحه بها (ولو شرع به) مشوب بمحاجته كعقود ويسمى وحرقلة (واللهم اغفر لي اذكرها عند الذبح لم يجز بخلاف اللهم) فقط فانه يجوز فيهما في الاصح كما الله (ورضع) الرجل يمينه على يساره تحت سترته أخذاً ر-شها بمنصره واهامه) هو المختار وتضع المرأة والخنثى الكف على الكف تحت ثديها (كما فرغ من التكبير) بلا ارسال في الاصح (وهو سنة قيام) ظاهره أن القاعد لا يضع ولم اراه ثم رأيت في مجمع الانهر المراد من القيام ما هو الاعتم لان القاعد يفعل كذلك (له قرار)

أنه ذكر في موضع أنه على قولهما يرسل في قومة الركوع وفي موضع آخر أنه يضع ثم وفوق بأن منشأ ذلك اختلاف
الاصليين لأن في هذه القومة ذكر اسم سنونا وهو التسبيح أو التعميد كما مشى عليه في الملتقط اه فهذا كما زى
يقضى تغايرهما ويؤيده كلام السراج الا ترى كما سنذكره ولهذا أيضا لما قال في الهداية ويرسل في القومة
اعترضه في الفتح بأنه انما يتيم اذا قيل بأن التعميد والتسبيح ليس سنة فيما بل في الانتقال اليها لكنه خلاف
ظاهر النصوص الخ نعم قيد من لا مسكين المذكور بالاطويل وبه يدفع الاعتراض عن الهداية لكن اذا كان المذكور
طويلا يلزم منه كون القيام له قرارا فيرجع الى ما قاله في البحر فليتناقل (قوله فيه ذكر مسنون) اى مشروع
فرضا كان او واجبا وسنة اسماعيل عن البرجندى (قوله لعدم القرار) ليس على اطلاقه لقولهم ان معنى
النافلة ولو سنة يسن له أن يأتي بعد التعميد بالادعية الواردة نحو مل السموات والارض الخ واللهم اغفر لي
وارحني بين السجدين نهر ومقتضاء أنه يعتمد بيده في النافلة ولم أر من صرح به تأمل لكنه مقتضى اطلاق
الاصليين المارين ومقتضاء أنه يعتمد أيضا في صلاة التسابيح ثم رأيت به ذكره ط والرحمن والساجد بحتا
(قوله سالم بطل القيام فيضع) اى فان أطلقه لكثرة القوم فانه يضع وهذا مبنى على أن الاصل أنه سنة قيام
له قرار لا على أنه سنة قيام فيه ذكر مسنون وهذا ايضا يدل على انهما أصلان لا أصل واحد كما ذكرنا (قوله
سبحانك اللهم) شرح أفاضله في البحر والامداد وغيرهما (قوله تارك الخ) هو ظاهر الرواية بدائع لانه
لم ينقل في المشاهير كافي فالاولى تركه في كل صلاة محافضة على المروى بلا زيادة وان كان ثناء على الله تعالى بحر
وحلية وفيه إشارة الى أن قوله في الهداية لا يأتي به في القرائن لا مفهوم له لكن قال صاحب الهداية في كتابه
مختارات النوازل وقوله وجل ثناؤه لم ينقل في القرائن في المشاهير وما روى فيه فهو في صلاة التهجد اه
(قوله الا في الجنائز) ذكره في شرح المنية الصغير ولم يعزه الى احد ولم أره لغيره سوى ما قد صناه عن الهداية
ومختارات النوازل (قوله مقتصرا) اسم فاعل حال من فاعل قرأ واسم مفعول حال من مفعوله وهو سبحانك
الخ ح (قوله الا في النافلة) لم يورد في الاخبار عليها فقرؤه فيها اجماعا واختيارا متأخرين أنه يقوله
قبل الاقتراح معراج وفي المنية وعندهما يقوله قبل الاقتراح يعنى قبل النية ولا يقوله بعد النية بالاجماع اه
لكن في الحلية الحق أن قراءته قبل النية او بعدها قبل التكبير لم تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن اصحابه
اه وفي الخرائن وما روى محمول على النافلة بعد الثناء في الاصح اه وقال في هامشه صححه الزاهد وغيره
(قوله في الاصح) وقبل تصد لانه كذب ورد في البحر في العلية بماتت في صحيح مسلم من الروايتين بكل منهما
وبانه انما يكون كذبا اذا كان مخبرا عن نفسه لا تابعا لمخبره فالتصديق عند الكل اه (قوله لما في النوازل)
لعليل تحويل الشارح عبارة المصنف لان قضية المتن الاتيان بالثناء في الخفاقة وان بدأ الامام بالقراءة وهو
ضعيف لتعبير الصغرى عنه بقل ووجهه أنه اذا امتنع عن القراءة فبالاولى أن يتنعم عن الثناء وأقول ما ذكره
المصنف جزم به في الدرر وقال في المنع وصححه في الذخيرة وفي المضمرات وعليه الفتوى اه ومنى عليه في منية
المصلي والشارح في الخرائن وشرح الملتقى واختاره قاضي خان حيث قال ولو ادرك الامام بعد ما اشتغل بالقراءة
قال ابن الفضل لا يثنى وقال غيره يثنى وينبغي التفصيل ان كان الامام يجهر لا يثنى وان كان يسر يثنى اه وهو
مختار شيخ الاسلام خواهر زاده وعليه في الذخيرة بما حاصله أن الاستماع في غير حالة الجهر ليس بفرض بل يسن
تعظيما للقراءة فكان سنة غير مقصودة لذاتها وعدم قراءة المؤمن في غير حالة الجهر لا لوجوب الانصات بل لان
قراءة الامام له قراءة وأما الثناء فهو سنة مقصودة لذاتها وليس ثناء الامام ثناء المؤمن فاذا تركه يلزم ترك سنة
مقصودة لذاتها لانصت الذي هو سنة تبعاجل خلاف تركه حالة الجهر اه فكان المعتمد ما مشى عليه المصنف
خافهم (قوله او ساجدا) اى السجدة الاولى كما في المنية وأشار بالتعديد برا كما او ساجدا الى أنه لو ادركه
في إحدى القعدتين فالاولى أن لا يثنى لتحصيل فضيلة زيادة المشاركة في القعود وكذا لو ادركه في السجدة الثانية
وتمامه في شرح المنية (قوله بلفظ أعوذ) اى لا بلفظ استعبد وان مشى عليه في الهداية وعلمه في البحر
والزيلعي (قوله فهو كالتنازع) لأن سر حال من الثناء والتعوذ فكانا متعلقين به فاشبه التنازع الذي هو متعلق
عاملين فأكثر باسم وعدل من قول التهر فهو من التنازع لما في همع الهوامع من أنه يقع في كل معمول
الا المفعول له والتمييز وكذا الحال خلافا لابن معطي أفاده ح (قوله ذكره الحلبي) اى في شرح المنية بقوله

فيه ذكر مسنون فيضع حالة الثناء
وفي القنوت وتكبيرات الجنائز
لا يسن (في قيام بين ركوع
ومسجود) لعدم القرار (و لا بين
تكبيرات العبد) لعدم الذكر ما لم
يطل القيام فيضع سراجة (وقرأ)
كما كبر (سبحانك اللهم) تاركًا وجل
ثناؤه الا في الجنائز (مقتصرا
عليه) فلا يضم وجه وجهي الا
في النافلة ولا تصد بقوله وأنا اول
المسلمين في الاصح (الا اذا) شرع
الامام في القراءة سواء كان
مسجودا او مدركا (و) سواء كان
(امامه يجهر بالقراءة) اولا
(ف) انه (لا يأتي به) لما في النهر
عن الصغرى ادرك الامام في
القيام يثنى ما لم يبدأ بالقراءة وقبل
في الخفاقة يثنى ولو ادركه زاكما
او ساجدا ان اكبر رأيه انه يدركه
اى به (و) كما استفتح (تعوذ) بلفظ
اعوذ على المذهب (سرا) قيد
للاستفتاح ايضا فهو كالتنازع
(لقراءة) فلو تركه بعد القاشحة
تركه ولو قبل اكملها تعوذ وينبغي
ان يستأنفها ذكره الحلبي

والتعوذ انما هو عند افتتاح الصلاة فلونسيه حتى قرأ الفاتحة لا يتعوذ بعد ذلك كذا في الخلاصة ويفهم منه انه لو تذكر قبل اكمالها يتعوذ وحينئذ ينبغي أن يستأنفها اه وهذا الفهم في غير محله لان قول الخلاصة حتى قرأ الفاتحة معناه شرع في قراءتها اذ بالشروع فأت محل التعوذ والارم رفض الفرض للسنة ولزم أيضا ترك الواجب فان قراءة الفاتحة او اكثرها مرة ثانية موجبة للسهو على أنه في شرح المنية أيضا بعد ما مر بنحو ورقة ونصف قال وذكر الفقيه ابو جعفر في النوادر ان كبر وتعوذ ونسي الشاء لا يبعد وكذا ان كبر وبدء بالقراءة ونسي الشاء والتعوذ والتسمية لقوات محلها ولا سهو عليه ذكره الزاهد اه فقوله وبدء بالقراءة الخ مؤيد لما قلنا فافهم (قوله ولا يتعوذ الخ) محترز قوله قراءة قال في البحر وقيد بقراءة القرآن للإشارة الى أن التليذ لا يتعوذ اذا قرأ على استاذة كما فعله في الذخيرة وظاهره أن الاستعاذة لم تشرع الا عند قراءة القرآن وفي الصلاة وفيه نظر ظاهر اه قال في النهروان قول ليس ما في الذخيرة في المشروعية وعدمها بل في الاستئذان وعدمه اه اي ففسر لقراءة القرآن فقط وان كانت تشرع في غيرها في جميع ما يخشى فيه الوسوسة والى هذا أشار الشارح بقوله اي لا يستلكن في هذا الجواب نظر فانها تسن أيضا قبل دخول الخلاء لكن بلفظ أعوذ بالله من الخبث والخبائث تأمل ثم ان عبارة الذخيرة هكذا اذا قال الرجل بسم الله الرحمن الرحيم فان اراد به قراءة القرآن يتعوذ قبله للآية وأن اراد افتتاح الكلام كما يقرأ التليذ على الاستاذ لا يتعوذ قبله لانه لا يريد به قراءة القرآن ألا يرى لو أن رجلا اراد أن يشكر فيقول الحمد لله رب العالمين لا يحتاج الى التعوذ قبله وعلى هذا المنب ان أراد بذلك القراءة لم يجز أو افتتاح الكلام جاز اه ملخصا وحاصله أنه اذا اراد أن يأتي بشئ من القرآن كالسجدة والجملة فان قصد به القراءة تعوذ قبله والا فلا كالأتي بالسجدة في افتتاح الكلام كالتليذ حين يسجد في أول درسه للعالم فلا يتعوذ وكالوقصد بالجملة الشكر وكذا اذا تكلم بغير ما هو من القرآن فلا يستلكن التعوذ بالاولى فكلام الذخيرة في التعوذ قبل الكلام لا في غيره من الافعال فلا ينافي استنائه قبل الخلاء فافهم (قوله فيأتي به المسبوق الخ) ذكر المصنف ثلاث مسائل تفريعا على قوله لقراءة بناء على قول ابي حنيفة ومحمد ان التعوذ تبع للقراءة أما عند ابي يوسف فهو تبع للشاء فعنده يأتي به المسبوق بعد الشاء مرتين حال اقتدائه وعند قيامه للقضاء ويأتي به المقتدى المدرك لانه يأتي كما يأتي به الامام والمنفرد ويأتي به الامام والمقتدى في العبد بعد الشاء قبل التكبيرات ومشي عليه في المنية وفي الخلاصة أنه الاصح لكن مختار قاضي خان والهداية وشروحه والكافي والاختيار واكثر الكتب هو قولهما انه تبع للقراءة وبه نأخذ شرح المنية (قوله وكما تعوذ سمي) فلو سمي قبل التعوذ اعاده بعده لعدم وقوعها في محلها ولونسيها حتى فرغ من الفاتحة لا يسمي لاجلها لقوات محلها حلية ويجز ولا مفهوم لقوله حتى فرغ كما تقدم فافهم (قوله غير المؤتم) هو الامام والمنفرد اذا دخل للمقتدى لانه لا يقرأ بديل أنه قدّم أنه لا يتعوذ بجز (قوله كما في ذبيحة ووضوء) فان المراد بالتسمية فيها مطلق الذكر فهو تمثيل للمنى (قوله سترافي أول كل ركعة) كذا في بعض النسخ وسقط ستراف من بعضها ولا بد منه قال في الكفاية عن المجتبى والثالث أنه لا يجزئها في الصلاة عندنا خلافا للشافعي وفي خارج الصلاة اختلاف الروايات والمشايع في التعوذ والتسمية قيل يعني التعوذ دون التسمية والصحيح أنه يغير فيهما ولكن يتبع امامه من التراء وهم يجهرون بهما الا حزة فانه يتخفيهما اه (قوله ولو جهرية) رد على ما في المنية من أن الامام لا يأتي بها اذا جهر بل اذا خافت فانه غلط فاحش بحر وأوله في شرحها بأنه لا يأتي بها جهر (قوله لا تسن) مقتضى كلام المتن أن يقال لا يسمي لكنه عدل عنه لايهامه الكراهة بخلاف نفي السنية ثم ان هذا قولهما وصححه في البدائع وقال محمد تسن ان خافت لان جهر بحر ونسب ابن الصبابة في شرح الغزوية الاول الى ابي يوسف فقط فقال وهذا قول ابي يوسف وذكر في المصنف أن الفتوى على قول ابي يوسف انه يسمي في أول كل ركعة ويتخفيها وذكر في المحيط المختار قول محمد وهو أن يسمي قبل الفاتحة وقبل كل سورة في كل ركعة وفي رواية الحسن بن زياد أنه يسمي في الركعة الاولى لا غير وانما اختير قول ابي يوسف لان لفظة الفتوى أكد وأبلغ من لفظة المختار ولان قول ابي يوسف وسط وخير الامور واسطها كذا في شرح عمدة المصلي اه ما في شرح الغزوية ووقع في التبرخنا خطأ وخلل في النقل أيضا عن شرح الغزوية فاجتنبه فافهم (قوله ولا تكرر اتفاقا) ولهذا صرح في الذخيرة والمجتبى بأنه ان سمي بين الفاتحة

ولا يتعوذ التليذ اذا قرأ على
استاذة ذخيرة اي لا يستلكن فليحفظ
(فيأتي به المسبوق عند قيامه لقضاء
ما فاته) لقراءته (الا المقتدى)
لعدمها (ويؤخر) الامام التعوذ
(عن تكبيرات العبد) لقراءته
بعدها (و) كما تعوذ (سمي) غير المؤتم
بلفظ السجدة لا مطلق الذكر كما في
ذبيحة ووضوء (سترافي) أول
(كل ركعة) ولو جهرية (لا) تسن
(بين الفاتحة والسورة مطلقا)
ولو سرية ولا تكرر اتفاقا

مطلب
لفظة الفتوى اكد وأبلغ من
لفظة المختار

مطلب
قراءة السجدة بين الفاتحة
والسورة حسن

والسورة المقررة سر الأوجهرا كان حسنا عند أبي حنيفة ورجحه المحقق ابن الهمام وتليده الحلبي لشبهة الاختلاف في كونها آية من كل سورة بحر (قوله وما صححه الزاهدي من وجوبها) يعني في أول الفاتحة وقد صححه الزاهدي أيضا في سجود السهو ونقل في الكناية عبارة الزاهدي وأقرها وقال في شرح المنية انه الاحوط لأن الأحاديث الصحيحة تدل على موافقته عليه الصلاة والسلام عليها وجهه في الوهبانية قول الأكثرين أي بناء على قول الحلواني أن أكثر المشايخ على أنها من الفاتحة فإذا كانت منها تجب مثلها لكن لم يسلم كونه قول الأكثر (قوله ضعفه في البحر) حيث قال في سجود السهو ان هذا كله مخالف لظاهر المذهب المذكور في المتون والشروح والفتاوى من أنها سنة لا واجب فلا يجب تركها شيء قال في النهر والحق انها قولان مرجحان الآن المتون على الأول اه أقول أي أن الأول مرجح من حيث الرواية والثاني من حيث الدراية والله أعلم (قوله وهي آية) أي خلافا لقول مالك وبعض أصحابنا أنها ليست من القرآن أصلا قال القهستاني ولم يوجد ما في حواشي الكشاف والتلويح أنها ليست من القرآن في المشهور من مذهب أبي حنيفة اه أي بل هو قول ضعيف عندنا (قوله انزل للفصل) وذكر في أول الفاتحة للتبرك (قوله فما في النخل بعض آية) وأولها انه من سليمان وآخرها وأتوني مسلين وهو تفرع على قوله انزل للفصل ط (قوله وليست من الفاتحة) قال في التبريه رد لقول الحلواني أكثر المشايخ على أنها من الفاتحة ومن ثم قيل بوجوبها وجعله في الذخيرة رواية الثاني عن الامام وبه أخذ وهو أحوط اه وما نقله عن الحلواني ذكره القهستاني عن المحيط والذخيرة والملازمة وغيرها (قوله ولا من كل سورة) أي خلافا لقول الشافعي أنها آية من كل سورة ما عدا برائة (قوله في الأصح) قيد لقوله وليست من الفاتحة وكان ينبغي ذكره عقبه ليكون إشارة الى قول الحلواني المتقدم الى قول الشافعي اذ لم يجز عادتهم بذكر التحصيل للإشارة الى مذهب الغير بل الى المرجوح في المذهب ولم أر لاحد من مشايخنا القول بأنها آية من كل سورة وإنما عزاه في البحر وغيره الى الشافعي فقط فانهم (قوله تحريم على الجنب) أي وما في معناه كالحائض والنفساء وهذا لوعلى قصد التلاوة (قوله احتياطا) علة للسؤال لئلا يظن ذلك أن مذهب الجمهور انها من القرآن لتواترها في محلها وخالف في ذلك مالك فكان الاحتياط حرمتها على الجنب نظرا الى مذهب الجمهور وعدم جواز الاقتصار عليها في الصلاة نظرا الى شبهة الخلاف لأن فرض القراءة ثابت يقيف فلا يسقط بمخالفه شبهة (قوله ولم يكفر جاحدا بالخ) جواب عما قيل من الاشكال في التسمية انها ان كانت متواترة لزم تكفير منكرها والا فليست قرآنا والجواب كما في التحرير أن القطعي انما يكفر منكره اذا لم تثبت فيه شبهة قوية كالتكادركن وهذا قد وجدت وذلك لأن من انكرها كمالك ادعى عدم تواتر كونها قرآنا في الأوائل وان كان بينهما فيها الشهرة استنسان الاقتراح بها في الشرع والمثبت يقول اجماعهم على كونهما مع أمرهم بتجريد المصاحف يوجب كونها قرآنا والاستنسان لا يسوغ الاجماع لتقصقه في الاستعانة واللاحق انها من القرآن لتواترها في المصحف وهو دليل كونها قرآنا ولا نسلم توقف ثبوت القرآنية على تواتر الاخبار بكونها قرآنا بل الشرط فيما هو قرآن تواتره في محله فقط وان لم يتواتر كونه في محله من القرآن اه وقوله ولا نسلم الخ رد لما تضمنه كلام المنكر من أن تواترها في محلها لا يستلزم كونها قرآنا بل لابد من تواتر الاخبار بقرآنتها والحاصل أن تواترها في محلها ثابت اصل قرآنتها وأما كونها قرآنا مشورا فهو متوقف على تواتر الاخبار به ولذلك لم يكفر منكرها بخلاف غيرها لتواتر الاخبار بقرآنته ووقع في البحر هنا اضطراب وخلل بينه فيما علقته عليه وبما قرره فاه يعلم أنه كان على الشارح أن يبقى المتن على حاله وبسقط قوله اختلاف مالك ليكون جوابا عن انكار مالك أيضا قرآنتها لأن الشبهة لم تثبت بانكاره بل هي ثابتة قبله من جهة أخرى فتدبر (قوله وقرأ بعد ها وجوبا) الوجوب يرجع الى القراءة والبعدية وأشار الى أنه يلزم بتركها الاعادة لو عاودا كالفاتحة خلافا لما في التبيين والدرر لأن الفاتحة وان كانت أكد للاختلاف في ركنيتها الا أنه يظهر في الاثم لافي وجوب الاعادة كما قدمناه أول بحث الواجبات (قوله سورة) أشار الى أن الأفضل قراءة سورة واحدة ففي جامع الفتاوى رددي الحسن عن أبي حنيفة أنه قال لا أحب أن يقرأ سورتين بعد الفاتحة في المكتوبات ولو فعل لا يكره وفي النوافل لا بأس به (قوله الابالمسنون) وهو القراءة من طوال المفصل في الفجر والظهر وأوساط في العصر والعشاء وقصاره في المغرب ط (قوله وأتمن) هو سنة للعديث الآتي

وما صححه الزاهدي من وجوبها
ضعفه في البحر (وهي آية) واحدة
(من القرآن) كله (انزل للفصل
بين السور) فما في النخل بعض آية
اجماعا (وليست من الفاتحة ولا
من كل سورة) في الأصح تحريم
على الجنب (ولم تجز الصلاة بها)
احتياطا (ولم يكفر جاحدا
لشبهة) اختلاف مالك (فيها
و) كما سمي (قرأ المصلى لو ااما
أو منفردا الفاتحة و) قرأ بعدها
وجوبا (سورة أو ثلاث آيات)
ولو كانت الآية أو الايتين تعدل
ثلاث آيات قصارا انتفت كراهة
التحريم ذكره الحلبي ولا تنتفي
التفريضة الابالمسنون (وأتمن)

المفتي عليه كافي شرح المنية وغيره وانفقوا على أنه ليس من القرآن كافي البحر (قوله بمدة) هي أشهرها وأقصاها
وقسروا وهي مشهورة ومعناه استجب ط (قوله وإمالة) أي في المذلة لم تأت بها في القصر ح وحقيقة
الإمالة أن ينحني بالقصة نحو الكسرة فتبيل الألف ان كان بعدها ألف نحو الباء اشموني (قوله ولا تفسد الخ)
أشار به إلى أن الكلام في نفي الفساد لا في تحصيل السنة فان السنة لا تحصل إلا بالثلاثة الأولى كما أعاده ط
(قوله بمدة مع تشديد أو حذف ياء) أي حالة تكون المذلة صاحباً لأحدهما لا لكل منهما فيه صورتان الأولى
المتدمع التشديد بلا حذف ولا يفسد على المفتي به عندنا لأنه لغة فيها حكاها الواحدى ولأنه موجود في القرآن
ولأن له وجهاً كما قال الحسائي أن معناه ندعوك فاصدين اجابك لأن معنى آتين قاصدين وأنكر جماعة
من مشايخنا كونهم بالغه وحكم بفساد الصلاة بحر والصورة الثانية المتدمع حذف الباء بلا تشديد لوجوده
في قوله تعالى ويك أن كافي الامداد فأوفى كلامه لمنع الجمع فقط لأنه لو أتى بالمتدمع مع التشديد والحذف
تفسد كتابه عليه بعد ولو كانت لمنع الخلو أيضاً بأن أتى بالمتدمع خالصة التشديد والحذف لزم التكرار لأنه اللغة
الفصحى المتقدمة فافهم (قوله بل بقصر مع أحدهما) أي مع التشديد بلا حذف الباء وهو آتين لعدم
وجوده في القرآن أو مع حذف الباء بلا تشديد وهو آمن وفيه نظر لوجوده في قوله تعالى فان آمن ح أي
ولذلك لم يذكره في البحر والنهر هذا وذكر في الحلية الأول لغة ضعيفة فقال وقصرها وتشديد الميم حكاها بعضهم
عن ابن الأبارى واستضعفت ويظهر أن الأشبه بفساد الصلاة بها اه (قوله أو بمدة معهما) أي مع التشديد
وحذف الباء وهو آمن فانه مفسد لعدم وجوده في القرآن وحاصل ما ذكره ثمانية أوجه خمسة صحيحة وثلاثة
مفسدة وبقي ناسع وهو آمن بالقصر مع التشديد والحذف وهو مفسد لعدم وجوده في القرآن ولو قال الشارح
وبمدة وقصر معهما الاستوفى ح قلت وقد ذكر هذا التاسع مع التماس في البحر وقال ولا يبعد فساد
الصلاة فيهما (قوله الامام سراً) أشار بالاول الى خلاف مالك في تخصيص الموت بالتأمين دون الامام
وهو رواية الحسن عن الامام والثاني الى خلاف الشافعي أنه يأتي بها كل منهما جهر أو قوله كما موم ومنفرد
محل اتفاق فلذا أتى بالكاف (قوله ولو في السرية) أي لا طلاق الامر في الحديث الآتي وهذا راجع
الى المأموم وكان ينبغي ذكره عقبه وقبل لا يؤمن المأموم في السرية ولو سمع الامام لان ذلك الجهر لا عبرة به
(قوله ولو من مثله) أي من مقتد مثله بأن كان مثله قريباً من الامام يسمع قراءته فأمن فسمع ذلك المقتدى
تأمين مثله القريب من الامام فيؤمن لان المناط العلم بتأمين الامام (قوله في نحو جماعة وعبد) أشار بنحو
الى أن التقيد بالجمعة والعبد كوقع في الجوهر غير قيد كما يبحث في الشرع لآلية بقوله ينبغي أن لا يختص بهما
بل الحكم في الجماعة الكثيرة كذلك (قوله وأما حديث الخ) هو ما رواه الشيخان اذا آمن الامام فآمنوا
فانه من وافق تأمينه تأمين الملائكة غفرله ما تقدم من ذنبه وهو مفيد تأمينهم لكن في حق الامام بالاشارة
لان النص لم يسبق له وفي حق المأموم بالعبارة لانه سبق لاجله بحر ثم مراد الشارح الجواب عن قول الشافعي
ان الحديث دليل على جهر الامام بالتأمين لانه علق تأمينهم بتأمينه والجواب أن موضع التأمين معلوم
فاذا سمع لفظه ولا الصالحين كفى لان الشارع طلب من الامام التأمين بعده فصار من التعليق بمعلوم الوجود ونظام
الادلة في المطولات ويظهر من هذا أن من كان بعيداً عن الامام لا يسمع قراءته أصلاً لا يؤمن كافي البحر أي لعدم
سماعه موضع التأمين اللهم الا أن يسمع من مثله كما مر في السرية (قوله يقولوا آمين) تمام الحديث فان الملائكة
تقول آمين فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفرله ما تقدم من ذنبه رواه عبد الرزاق والنسائي وابن حبان
حلية وفي شرح مسلم للنووي الصحيح الصواب أن المراد الموافقة للملائكة في وقت التأمين وقبل في الصفة
والخشوع والاخلاص ثم قبل هم الحفظة وقبل غيرهم لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الآخر فوافق
قوله قول اهل السماء (قوله مع الانحطاط) أفاد أن السنة كون ابتداء التكبير عند الخرورج وانتهائه
عند استواء الظهر وقبل انه يكبر قائماً والاول هو الصحيح كافي المنعمات وتمامه في القهستاني (قوله
ولا يكبر الخ) مثاله أن يقول وأما بعمدة ربك فحدث الله أكبر بكسر التاء المثلثة لا لتشاء الساكنين ح وفي
القهستاني وفي قوله ثم يكبر دلالة على أنه لا يصل التكبير بالقراءة وهذا رخصة والافضل الوصل وفي شرح المنية
وصن ابى يوسف أنه قال رجاء وصلت ورجاء تركت اه وذكر في التارخانية تفصيلاً حسناً وهو أنه اذا كان

بمدة وقصر وإمالة ولا تفسد بمدة
مع تشديداً أو حذف ياء بل بقصر
مع أحدهما أو بمدة معهما وهذا ما
تفردت بتقريره (الامام سراً)
كما موم ومنفرد ولو في السرية
اذا سمع ولو من مثله في نحو جماعة
وعبد وأما حديث اذا آمن الامام
فأمنوا فن التعليق بمعلوم الوجود
فلا يوقف على سماعه منه بل
يحصل بتمام القاطعة بدليل اذا قال
الامام ولا الصالحين فقولوا آمين
(ثم) كما فرغ (يكبر) مع الانحطاط
(للكروغ) ولا يكبر وصل القراءة
بتكبيره ولو بقي حرف أو كلمة فآمنه
حال الانحناء

آخر السورة ثناء مثل وكبره تكبيرا فالوصل اولى والا فالفصل اولى مثل ان شئت هو الا بترقيقه ويفصل ثم
 بكبر للركوع (قوله لا بأس به عند البعض) أشار بهذا الى أن هذا القول خلاف المعتمد المشار اليه بقوله
 أولا ثم كافرغ بكبر مع الخطا فانه ظاهر في انه يتم القراءة جميعها وبعد الفراغ منها يخط للركوع مكبرا
 والا قول اصح كما في المنية فيكون الشارح قد نبه على القولين وأن الاول هو المعتمد والثاني ضعيف بأوجز عبارة
 والطف اشارة فليس في كلامه اهمال كما لا يخفى على ذوي الكمال فافهم (قوله ويسن أن يلقى كعبيه) قال
 السيد أبو السعود وكذا في السجود أيضا وسبق في السنن أيضا اه والذي سبق هو قوله والصاق كعبيه
 في السجود سنة در اه ولا يخفى أن هذا سبق نظر فان شأونا لم يذكر ذلك لافي الدر المختار ولا في
 الدر المتفق ولم أره لغيره أيضا فافهم نعم ربما يفهم ذلك من أنه اذا كان السنة في الركوع الصاق الكعبين ولم
 يذكر واتفرج بهما بعده فالاصل بقاؤه ماصقين في حالة السجود أيضا تأمل هذا وكان ينبغي أن يذكر لفظ يسن
 عند قوله ووضع يديه ليعلم أن الوضع والاعتماد والتفريق والاصاق والنصب والبسط والتسوية كلها سنن
 كما في التهستائي قال وينبغي أن يراعى جافيا عضديه مستقبلا أصابعه فانها ماسة كما في الزاهدي اه
 قال في المعراج وفي المجتبى هذا كله في حق الرجل أما المرأة فتختفي في الركوع يسيرا ولا تفرج ولكن تضم وتضع
 يديها على ركبتيها وضعا وتحتي ركبتيها ولا تجافي عضديها لان ذلك أستر لها وفي شرح الوجيز الخشائي كالأرأة
 اه (قوله وينصب ساقيه) فجعلها مشبهة القوس كما يفعله كثير من العوام مكروه بجر (قوله وأقله
 ثلاثا) أي أقله يكون ثلاثا وأقله تسبيحه ثلاثا وهذا أولى من جعل ثلاثا خيرا عن أقله بنزع الخافض أي
 في ثلاث لان نزاع الخافض مباح ومع هذا فهو بعيد جدا فافهم ويحمل أن يكون أقله خبرا مبتدأ محذوف
 والواو والصل والتقدير ويسبج فيه ثلاثا وهو أقله أي والحال أن الثلاث أقله وسوق مجيئها الحال من النكرة
 تقدمها على صاحبها وهذا الوجه أفاده شيخنا حفظه الله تعالى (قوله كره تزجها) أي بناء على أن
 الامر بالتسبيح للاستحباب بجر وفي المعراج وقال أبو طيع البلخي "تليد أي حنيفة ان الثلاث فرض وعند
 أحد يجب مرة كنسب السجود والتكبيرات والتسبيح والدعاء بين السجدين فلو تركه عمدا بطلت ولوسهوا لا
 وفي التهستائي وقيل يجب اد وهذا قول ثالث عندنا وذكر في الحلية أن الامر به والمواظبة عليه مستطافان
 على الوجوب فينبغي لزوم سجود السهو والاعادة لو تركه ساهيا او عامدا ووافقه على هذا البحث العلامة
 ابراهيم الحلبي في شرح المنية أيضا وأجاب في البحر بأنه عليه الصلاة والسلام لم يذكره للاعرابي حين علمه فهذا
 صارف للامر عن الوجوب لكن استشعر في شرح المنية ورود هذا فأجاب عنه بقوله ولما نزل أن يقول انما يلزم
 ذلك أن لو لم يكن في الصلاة واجب خارج عما عمله الاعرابي وليس كذلك بل تعيين الفاتحة وضم السورة وثلاث
 آيات ليس مما عمله للاعرابي بل ثبت بدليل آخر فلم لا يكون هذا كذلك اه والحاصل أن في تثليث التسبيح
 في الركوع والسجود ثلاثة أقوال عندنا أرجحها من حيث الدليل الوجوب تخريجها على القواعد المذهبية فينبغي
 اعتمادها كما اعتماد ابن الهمام ومن تبعه رواية وجوب القومة والجلسة والطمأنينة فهما كما مر وأما من حيث
 الرواية فالأرجح السنة لانها المصرح بها في مشاهير الكتب وصرح حوايا بأنه يكره أن يتقص عن الثلاث وأن
 الزيادة مستحبة بعد أن يختم على وتر خمس أو سبع أو تسع ما لم يكن اما ما فلا يطول وقد منافي سنن الصلاة عن
 أصول ابي اليسر أن حكم السنة أن يندب الى تحصيلها ولام على تركها مع حصول أثر يسير وهذا أيضا أن كراهة
 تركها فوق التنزيه وتحت المكروه تخريجها وبهذا يصف قول البحران الكراهة هنا للتنزيه لانه مستحب وان تبعه
 الشارح وغيره فتدبر (تنبيه) السنة في تسبيح الركوع سجدان في العظيم الا ان كان لا يحسن الطمأنينة فبديل به
 الكريم ثلاثا يجري على لسانه العزم فتفسد به الصلاة كذا في شرح درر البحار فيحفظ فان العامة عنه غافلون
 حيث يأوون بدل الطمأنينة من الغفلة (قوله وكره تخريجها) لما في البدائع والخبر عن ابي يوسف قال سألت
 ابا حنيفة وابن ابي ليلى عن ذلك فكرهاه وقال ابو حنيفة أخشى عليه أمر أعظم يا بني الشر لو روى هشام عن
 محمد أنه كره ذلك أيضا وكذا روى عن مالك والشافعي في الجديد ونوهم بعضهم من كلام الامام أنه يصير مشركا
 فأفتي باباحته دمه وليس كذلك وانما اراد التذكير في العمل لان اول الركوع كان لله تعالى وآخره للعبادة
 ولا يكفر لانه ما اراد التذلل والعبادة له ونما في الحلية والبحر (قوله اطالة ركوع او قراءة) وكذا القعود

لا بأس به عند البعض منية المصلي
 (ويضع يديه) معقدا بهما (على
 ركبتيه ويفترج أصابعه) للتمكن
 ويسن أن يلقى كعبيه وينصب
 ساقيه (ويسبط ظهره) ويسوى
 ظهره بجزءه (غير رافع ولا منكس
 رأسه ويسبج فيه) وأقله (ثلاثا)
 فلو تركه وانقصه كره تنزيها وكره
 تخريجا اطالة ركوع او قراءة
 لا درالاجباي

مطلب
 في اطالة الركوع للعبادة

الاخير قبل السلام وذكر في السراج أن فيه خلافا وأشار الى أن الكلام في المصلي فلو انتظر قبل الصلاة ففي اذان
البرازية لو انتظر الاقامة ليدرك الناس الجماعة يجوز ولو احدث بعد الاجتماع لا اذا كان داعرا شريرا **هـ**
(قوله أي ان عرفه) عزاء في شرح المنية الى أكثر العلماء أي لان انتظاره حيث يكون للتودد اليه لا للتقرب
والاعانة على الخير (قوله والا فلا بأس) أي وان لم يعرفه فلا بأس به لانه اعانة على الطاعة لكن يطول مقدار
ما لا ينقل على القوم بان يزيد تسبيحة او تسبيحتين على المعتاد ولقطة لا بأس بنفي في الغالب أن تركه افضل وينبغي
ان يكون هنا كذلك فان فعل العباد لا عرفه شبهة عدم اخلاصها لله تعالى لاشك ان تركه افضل لقوله
عليه الصلاة والسلام دع ما يريبك الى ما لا يريبك ولانه وان كان اعانة على ادراك الركعة ففيه اعانة على ترك
التكاسل وترك المبادرة والتهيب للصلاة قبل حضور وقتها فالاولى تركه شرح المنية (قوله ولو اراد التقرب
الى الله تعالى) أي خاصة من غير ان يتخالج قلبه شيء سوى التقرب حتى ولا الاعانة على ادراك الركعة فيكون
حينئذ هو الافضل لكنه في غاية الندرة ويمكن ان يراد بالتقرب الاعانة على ادراك الركعة لمافيه من اعانة عباد
الله على طاعته فيكون الافضل تركه لمافيه من المشبهة التي ذكرناها شرح المنية لمصا أقول فصد الاعانة على
ادراك الركعة مطلوب فقد شرعت اطالة الركعة الاولى في الفجر انصافا وكذا في غيره على اختلاف اعانة للناس
على ادراكها لانه وقت نوم وغفلة كما فهم العمادة ذلك من فعله عليه الصلاة والسلام وفي المنية وبكره للامام أن
يجعلهم عن اكمال السنة ونقل في الحلية عن عبد الله بن المبارك واسحق وابراهيم والثوري أنه يستحب للامام
ان يسبح خمس تسبيحات ليدرك من خلفه الثلاث **هـ** فعلى هذا اذا قصد اعانة الجاهل فهو افضل بعد
أن لا يحظر بياله التودد اليه ولا الحياء منه ونحوه ولهذا نقل في المعراج عن الجامع الا صغر أنه مأجور لقوله
تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وفي اذان التارخانية قال وفي المتن ان تأخير المؤذن ونطويل القراءة
لادراك بعض الناس حرام هذا اذا مال لاهل الدنيا تطويلا وتأخيرا يشق على الناس فالخامس أن التأخير
القليل لاعانة أهل الخير غير مكروه **هـ** قال ط وبظهر أن من التقرب اطالة الامام الركوع لادراكه أكبر
لورفع الامام رأسه قبل ادراكه يظن أنه ادراك الركعة كما يقع لكثير من العوام فيسلم مع الامام بناء على ظنه
ولا يتمكن الامام من أمره بالاعادة والاتمام (قوله واعلم الخ) قد مضى بحث الواجبات الكلام على
المتابعة بما لا يزيد عليه وحققنا هناك ان المتابعة بمعنى عدم التأخير واجبة في الفرائض والواجبات وسنة
في السنن فالتقييد بالاركان هنا فيه نظر على ان الرفع من الركوع والسجود واجب او سنة وباضاف ان المتابعة
لم يتعرض لها المصنف هنا حتى يكون كلامه مبنيا عليها بل كان ينبغي بناء قوله وجب متابعتي على قوله ويسبح
فيه ثلاثا فانه سنة على المعتمد المشهور في المذهب لا فرض ولا واجب كما مر فلا يترك المتابعة الواجبة لاجلها
تأمل (قوله وجب متابعتي) أي في الاصح من الروايتين كما في البحر (قوله وكذا عكسه) وهو ان يرفع
المأموم رأسه من الركوع او السجود قبل ان يتم الامام التسبيحات **ح** (قوله فيعود) أي المقتدى لوجوب
متابعته لامامه في اكمال الركوع وكراهة مسابقتها له فلو لم يعد ارتكب كراهة التحريم (قوله ولا يصير ذلك
ركوعين) لان عوده تقيم الركوع الاول لا ركوع مستقل **ح** (قوله فانه لا يتابعه الخ) أي ولو خاف ان تفوته
الركعة الثالثة مع الامام كما صرح به في الظهيرية وشمل باطلاقه ما لو اقتدى به في اثناء التشهد الاول والاخير
فحين قد قام امامه او سلم ومقتضاه أنه يتم التشهد ثم يقوم ولم أره صريحا ثم رأيت في الذخيرة ناقل عن ابي الليث
الختار عندي أنه يتم التشهد وان لم يفعل اجزاء **هـ** والله الحمد (قوله لوجوبه) أي لوجوب التشهد
كما في الخاتمة وغيرها ومقتضاه سقوط وجوب المتابعة كما سنده والا لم ينتج المطلوب فافهم (قوله ولو لم يتم
جاء) أي صرح مع كراهة التحريم كما أفاده **ح** ونازعه ط والرحق وهو مفاد ما في شرح المنية حيث حال
والخامس ان متابعة الامام في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجبة فان عارضها واجب لا ينبغي ان يفوته
بل ياتي به ثم يتابعه لان الاتيان به لا يفوت المتابعة بالكلية وانما يؤخرها والمتابعة مع قطعه تفوته بالكلية
فكان تأخير أحد الواجبين مع الاتيان بهما أولى من ترك احدهما بالكلية بخلاف ما اذا عارضها سنة
لان ترك السنة أولى من تأخير الواجب **هـ** أقول فظاهره ان اتمام التشهد أولى لا واجب لكن لقائل
ان يقول ان المتابعة الواجبة هنا معناها عدم التأخير فيلزم من اتمام التشهد تركها بالكلية فينبغي التعليل بأن

أي ان عرفه والا فلا بأس به ولو
اراد التقرب الى الله تعالى لم يكره
اتفاقا لكنه نادر وتسمى مسألة
الربا فينبغي التحرز عنها (و) اعلم
انه مما ينبغي على لزوم المتابعة في
الاركان انه (لورفع الامام رأسه)
من الركوع او السجود (قبل ان
يتم المأموم التسبيحات) الثلاث
(وجب متابعتي) وكذا عكسه
فيعود ولا يصير ذلك ركوعين
(بخلاف سلامه) أو قيامه لثالثة
(قبل اتمام المؤتمر التشهد) فانه
لا يتابعه بل يتم لوجوبه ولو لم يتم
يجاز

المتابعة المذكورة انما تجب اذا لم يعارضها واجب كما أن ردة السلام واجب ويسقط اذا عارضه وجوب استماع الخطبة ومقتضى هذا أنه يجب اتمام التشهد لكن قديدي عكس التعليل فيقال اتمام التشهد واجب اذا لم يعارضه وجوب المتابعة نعم قولهم لا يتابعه يدل على بقاء وجوب اتمام وسقوط المتابعة لتأ كد ما شرع فيه على ما يعرض بعده وكذا ما قدمناه عن الظهيرية وحينئذ فقولهم ولولم يتم جاز معناه صح مع الكراهية التعريمية ويدل عليه أيضا تعليلهم بوجوب التشهد اذ لو كانت المتابعة واجبة أيضا لم يصح التعليل كما قدمناه فتدبر (قوله في أدعية التشهد) يشمل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وبه صرح في شرح المنية (قوله مسعيا) أي قائلا سمع الله لمن حمده واقاد أنه لا يكبر حالة الرفع خلافا لما في المحيط من أنه سنة وان ادعى الطحاوي نواز العمل به لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم وأبا بكر وعمر وعليا وأبا هريرة رضي الله تعالى عنهم كانوا يكبرون عند كل خفض ورفع فقد أجاب في المعراج بأن المراد بالتكبير الذكر الذي فيه تعظيم لله تعالى جمعا بين الروايات والآثار والأخبار اهـ (قوله لو أبدل النون لاما) بأن قال الم حده تفسد لكن في منية المصلي في بحث زانة القاري يرجي أن لا تفسد قال الحلبي في شرحهما القرب المحرج والظاهر أن حكمه حكم الأثنى اهـ واستحسنه صاحب الفقيه بل قال في الحلية وقد ذكر الحلواني أن من الصغاية من رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم وهي لغة بعض العرب ثم نقل عن الحدادي اختلاف المشايخ في الفساد بآبدال النون لاما في انعمت وفي دينكم وفي المنفوش (قوله قولان) فمن قال من الهاء في حده للسكرت يقف بالجزم أو أنها كناية أي ضمير يقولها بالتحريك والاشباع وفي الفتاوى الصوفية المسحوب الثاني اهـ خزائن وذكر الشارح في مختصر الفتاوى الصوفية ان ظاهرا المحيط التخيير ثم قال أو هي اسم لا ضمير فلا تسكن بحال وهذا الوجه ابلغ لان الاظهار في اسماء الله تعالى الخ من الاسماء كذا في تفسير البستي زاد في المحيط ولا تنحريك الهاء اثنان وأشق وأفضل العبادة اشتها اهـ ملخصا والحاصل ان القواعد تقتضي اسكانها اذا كانت للسكرت وان كانت ضميرا فلا تحرك الا في الدرج فيجوز ان يكون مراد القائل بتعريفها في الوقف الروم المشهور عند القراء واذا ثبت ان هو من اسمائه تعالى كما ذكره بعض الصوفية لا يصح اسكان الهاء بحال بل لا بد من ضمها واشباعها لتظهر الواو الساكنة ولسمي عبد الغني رسالة حقق فيها مذهب السادة الصوفية في أن هو علم بالغلبة في اصطلاحهم عليه تعالى وأنه اسم ظاهر لا ضمير ونقله عن جماعة منهم العصام في حاشية البيضاوي والقاضي في شرح الدلائل والامام الغزالي والعارف الحلبي وغيرهم لكن كونه المراد هنا خلاف الظاهر ولهذا قال في المعراج عن القوائد الحميدة الهاء في حده للسكرت والاستراحة للكناية كذا نقل عن الثقات وفي المستصفي انها لكناية وقال في التاترخانية وفي الانفع الهاء للسكرت والاستراحة وفي الحجة انه يقولها بالجزم ولا يبين الحركة ولا يقول هو اهـ (قوله وقال يضمن الحميد) هو رواية عن الامام أيضا واليه مال الفضلي والطحاوي وجماعة من المتأخرين معراج عن الظهيرية واختاره في الحاشي القديسي ومشي عليه في نور الابصار لكن المتون على قول الامام (قوله ثم حذف اللهم) أي مع اثبات الواو وبقي رابعة وهي حذفهما والاربعة في الافضلية على هذا الترتيب كما أفاده بالعطف بتم (قوله على المعتمد) أي من أقوال ثلاثة مصححة قال في الخزائن وهو الأصح كما في الهداية والجمع والملتقى وصح في المبسوط أنه كالموتم وصح في السراج معزيا الشيخ الاسلام أنه كالامام قال الباقي والمعتمد الاول اهـ (قوله يسمع) بتشديد الميم كما في محمد ح أي لكونهم من التسميع والحمد قال ط ولا يعين التشديد في الثاني بخلاف الاول اذ لو خفف لافاد خلاف المراد (قوله مستويا) هو للتأكيد فان مطلق القيام انما يكون باستواء الشقين وانما كد لغفلة الاكثرين عنه فليس بمستدرك كما ظن قهستاني اول التأسيس والمراد منه التعديل كما أفاده في العناية (قوله لما تم من أنه سنة) أي على قولهما او واجب أي على ما اختاره الكمال وتليذه او فرض أي على ما قاله ابو يوسف ونقله الطحاوي عن الثلاثة ط (قوله ثم يكبر) أي بتم للاشعار بالاطمئنان فانه سنة او واجب على ما اختاره الكمال (قوله مع الخرورج) بأن يكون ابتداء التكبير عند ابتداء الخرورج وانها مؤه عند انتهائه شرح المنية ويحجز للسجود قائما مستويا لا منحنيًا لئلا يزيد ركوعا آخر يدل عليه ما في التاترخانية لو صلى فلما تكلم بذكر أنه تزلزل ركوعا فان كان صلى صلاة العلماء الاقياء أعادوا على صلاة العوام فلا لاق العالم التي يعطى للسجود قائما مستويا والعاصي يعطى منحنيًا وذلك ركوع

ولو سلم والمؤتم في ادعية التشهد تابعه لانهم سنة والناس عنه غافلون (ثم يرفع رأسه من ركوعه مسعيا) في الواو الجنية لو أبدل النون لاما تفسد وهل يقف بجزم أو تحريك قولان (ويكتفي به الامام) وقال يضمن الحميد سرا (ويكتفي) بالتحميد المؤتم وأفضله اللهم ربنا ولت الحمد ثم حذف الواو ثم حذف اللهم فقط (ويجمع بينهما لو منفردا) على المعتمد يسمع رافعا ويحمد مستويا (ويقوم مستويا) لما تم من أنه سنة او واجب او فرض (ثم يكبر) مع الخرورج

لأن قليل الانحناء محسوب من الركوع اه تأمل (قوله واضع ركبتيه ثم يديه) قدمنا الخلاف في أنه سنة
أو فرض أو واجب وإن الأخير أعدل الأقوال وهو اختيار الكمال ويضع اليمنى منهما أولاً ثم اليسرى
كما في القهستاني ولكن الذي في الخزان واضع ركبتيه ثم يديه الآن يمسر عليه لأجل خف أو غيره فيبدأ
باليدين ويقدم اليمنى اه ومثله في البدائع والتاريخية والمعراج والبحر وغيرها ومقتضاه أن تقديم اليمنى
أتم هو عند العذر الداعي إلى وضع اليدين أولاً وأنه لا تباين في وضع الركبتين وهو الذي يظهر لمعسر ذلك (قوله
مقدماً أنه) أي على جهته وقوله لما مر أي لقربه من الأرض وما ذكره مأخوذ من البحر لكن في البدائع ومنها
أي من السنن أن يضع جهته ثم أنفه وقال بعضهم أنفه ثم جهته اه ومثله في التاريخية والمعراج عن شرح
الطحاوي ومقتضاه اعتماد تقديم الجهة وإن العكس قول البعض تأمل (قوله بين كفيه) أي بحيث يكون
إبهاماه حذاء أذنيه كما في القهستاني وعند الشافعي يضع يديه حذو منكبيه والاول في صحيح مسلم والثاني
في صحيح البخاري واختار المحقق ابن الهمام سنية كل منهما بناء على أنه عليه الصلاة والسلام فعل كلاهما
قال الآن الأول أفضل لأن فيه زيادة المحافاة المسنونة اه وأقره شراح المنية والشرنبلاني (قوله اعتباراً
لآخر الركعة بأولها) فكما يجعل رأسه بين يديه عند التحريمة فكذلك عند السجود سراج عن المبسوط وبقي الركعات
ملحقة بأولها التي فيها التحريمة (قوله ضاماً أصابع يديه) أي ملحقاً جنبات بعض يديه من قهستاني
وغيره ولا يشدب الضم الا هنا ولا التفريق الا في الركوع كما في الزيلعي وغيره (قوله لتوجه للقبلة) فانه
لو ترجها إلى الابهام والخنصر غير متوجهين وهذا التعليل عزاه في هامش الخزان إلى الشافعي وغيره قال وعلاه
في البحر بأن في السجود تنزل الرحة وبالضم ينال أكثر (قوله وبالعكس ثم وضه) أي يرفع في النوض من
السجدة وجهه أولاً ثم يديه ثم ركبتيه وهل يرفع الأنف قبل الجهة أي على القول بأنه يضعه قبلها قال في الحلية
لم أفق على صريح فيه (قوله أي على ما صلب منه) وأما ما لا نمنه فلا يجوز الاقتصار عليه بأجاءهم بحر
(قوله حذوها طولاً الخ) الصدغ بضم الصاد ما بين العين والاذن والتحف بالكسر العظم فوق الدماغ قاموس
وهذا الحذو عزاه في هامش الخزان إلى شرح المنية عن التجهيز ثم قال وقيل هي ما اكتننه الجبينان وقيل هي
ما فوق الحاجبين إلى قصاص الشعر وهذا أوضح والمعنى واحد اه (قوله ووضع أكثرها واجب الخ)
اختلف هل الفرض وضع أكثر الجهة أم بعضها وإن قل قولان أرجحهما الثاني نعم وضع أكثر الجهة واجب
للمواظبة كما حتره في البحر وفي المعراج وضع جميع أطراف الجهة ليس بشرط اجاءها فإذا اقتصر على بعض الجهة
جاز وإن قل كذا ذكره أبو جعفر خزان (قوله كبعضها وإن قل) لما كان وضع مادون الأكثر متفقاً على
فرضيته جعله مشبهاً به وحاصله أن صاحب هذا القيل الحق الأكثر بما دونه في الفرضية (قوله كما حترناه
في شرح الملتقى) حيث قال واليه صح رجوع الامام كما في الشرنبلالية عن البرهان وعليه الفتوى كما في الجمع
وشروحه والوقاية وشروحه والخواص وصدور الشريعة والعون والبحر والبرهان وغيرها اه وذكر العلامة
فاسم في تصحيحه أن قولهم رواية عنه وإن عليها الفتوى هذا وقد استشكله المحقق في الفتح بأن القول بعدم
جواز الاقتصار على الأنف يلزم منه الزيادة على الكتاب بخبر الواحد يعني حديث امرأتان أسجدتا على
سبعة أعظم وقال الحق أن مقتضاه ومقتضى المواظبة الوجوب فلو جمل قوله على كراهة التحريم وقولهما على
وجوب الجمع لا يرتفع الخلاف وأقره في شرح المنية وكذا في البحر وزاد أن الدليل يقتضي وجوب السجود على
الانقباض أيضاً كما هو ظاهر الكثرة والمصنف فإن الكراهة عند الإطلاق للتحريم وبه سرح في المفيد والمزيد
في البدائع والتحف والاختيار من عدم كراهة ترك السجود على الأنف ضعيف اه وهذا الذي حط عليه كلام
صاحب الحلية فقال بعدم أطال في الاستدلال فالاشبه وجوب وضعهما معاً وكراهة ترك وضع كل تحريماً
وإذا كان الدليل ناهضاً به فلا بأس بالقول به اه والله سبحانه أعلم (قوله وفيه الخ) أي في شرح الملتقى
وكذا قال في الهداية وأما وضع القدمين فقد ذكر القدوري أنه فرض في السجود اه فإذا سجد ورفع أصابع
رجليه لا يجوز كذا ذكره الكرخي والخصاص ولو وضع أحدهما جاز قال قاضي خان ويكره وذكر الامام
القرطبي أن اليدين والقدمين سواء في عدم الفرضية وهو الذي يدل عليه كلام شيخ الاسلام في مبسوطه وكذا
في النهاية والعناية قال في المجتبى قلت ظاهر ما في مختصر الكرخي والمهبط والقدوري أنه إذا رفع أحدهما دون

(ويسجد واضع ركبتيه) أولاً
لقربه من الأرض (ثم يديه)
الاعذر (ثم وجهه) مقدماً أنفه
لما مر (بين كفيه) اعتباراً لآخر
الركعة بأولها ضاماً أصابع يديه
لتوجه للقبلة (وبعكس)
ثم وضه وسجداً بأنه) أي على ما
صلب منه (وجهه) حذوها طولاً
من الصدغ إلى الصدغ وعرضاً
من أسفل الحاجبين إلى التحف
ووضع أكثرها واجب وقيل فرض
كبعضها وإن قل (وكره اقتصاره)
في السجود (على أحدهما)
ومنعاً لاكتفاء بالأنف بلا عذر
واليه صح رجوعه وعليه الفتوى
كما حترناه في شرح الملتقى وفيه
يفترض وضع أصابع القدم

الآخرى لا يجوز وقد رأيت في بعض النسخ فيه روايتان ١٥ ومضى على رواية الجواز برفع احدهما في الفيض
والخلاصة وغيرهما فصار في المسألة ثلاث روايات الاولى فرضية وضعهما الثانية فرضية احدهما الثالثة
عدم الفرضية وظاهره أنه سنة قال في البحر وذهب شيخ الاسلام الى ان وضعهما سنة فتكون الكراهة تنزيهية
١٥ وقد اختلف في العناية بهذه الرواية الثالثة وقال انها الحق وأقره في الدرر وجهه ان السجود لا يتوقف
تحقيقه على وضع القدمين فيكون افتراض وضعهما زيادة على الكتاب بخبر الواحد لكن رده في شرح المنية
وقال ان قوله هو الحق بعيد عن الحق وبضده أحق اذ لا رواية تساعد والدراية تنفيه لان ما لا يتوصل الى
الفرض الا به فهو فرض وحيث تطافرت الروايات عن اتساقها بوضع اليدين والركبتين سنة ولم ترد رواية بأنه
فرض تعين وضع القدمين او احدهما للفرضية ضرورة التوصل الى وضع الجبهة وهذا الوجه ترد به عنهم رواية كيف
والروايات فيه متوافرة ١٥ ويؤيده ما في شرح المجموع لمصنفه حيث استدلل على أن وضع اليدين والركبتين
سنة بان ماهية السجدة حاصلة بوضع الوجه والقدمين على الارض الخ وكذا ما في الكفاية عن الزاهدي من
ان ظاهر الرواية ما ذكر في مختصر الكرخي وبه جزم في السراج فقال لورفعهما في حال سجوده لا يجوز
ولورفع احدهما جاز وقال في الفيض وبه يفتي هذا وقال في الطلبة والوجه على منوال ما سبق هو الوجوب
لما سبق من الحديث ١٥ أى على منوال ما حققه شيخه من الاستدلال على وجوب وضع اليدين
والركبتين وتقدم أنه اعدل الاقوال فكذا هنا فيكون وضع القدمين كذلك واختاره أيضا في البحر
والشربلالية قلت ويمكن حمل كل من الروايتين السابقتين عليه بحمل ما ذكره الكرخي وغيره من عدم الجواز
برفعهما على عدم الحل لعدم الصحة وكذا اتفق الثرناشي وشيخ الاسلام فرضية وضعهما لا ينافي الوجوب
وتصريح القدوري بالفرضية يمكن تأويله فان الفرض قد يطلق على الواجب تأمل وما ترعن شرح المنية
للبحث فيه مجال لان وضع الجبهة لا يتوقف تحقيقه على وضع القدمين بل توقفه على الركبتين واليدين المبلغ قد عوى
فرضية وضع القدمين دون غيرهما ترجيح بلا مرجح والروايات المتظافرة انما هي في عدم الجواز كما يظهر من
كلامهم لا في الفرضية وعدم الجواز صادق بالوجوب كما ذكرنا ولم ينقل التعبير بالفرضية الا عن القدوري ولهذا
والله أعلم قال في البحر وذكر القدوري أن وضعهما فرض وهو ضعيف ١٥ والحاصل ان المشهور في كتب المذهب
اعتماد الفرضية والارجح من حيث الدليل والقواعد عدم الفرضية ولذا قال في العناية والدرر انه الحق ثم
الوجه حمل عدم الفرضية على الوجوب والله اعلم (قوله ولو واحدة) صرح به في الفيض (قوله نحو القبلة)
قال في البرازية والمراد بوضع القدم هنا وضع الاصابع اوجز من القدم وان وضع اصبعاً واحدة وظهر القدم
بلا اصابع ان وضع مع ذلك احدى قدميه صح والا لا ١٥ قال في شرح المنية بعد نقل ذلك وفهم منه ان المراد
بوضع الاصابع توجيهها نحو القبلة ليكون الاعتماد عليها والافه ووضع ظهر القدم وقد جعلوه غير معتبر وهذا
مما يجب التنبيه له فان اكثر الناس عنه غافلون ١٥ أقول وفيه نظر فقد قال في الفيض ولو وضع ظهر القدم دون
الاصابع بأن كان المكان ضيقاً ووضع احدهما دون الآخر اضيقة جاز كالوقوفهم على قدم واحد وان لم يكن
المكان ضيقاً يكره ١٥ فهذا صريح في اعتبار وضع ظاهر القدم وانما الكلام في الكراهة بلا عذر لكن رأيت في
الخلاصة ان وضع احدهما بان الشرطية بدل والعاطفة ١٥ لكن هذا ليس صريحاً في اشتراط توجيه الاصابع
بل المصريح به ان توجيهها نحو القبلة سنة يكره تركها كما في البرجندی والقهستاني وسيأتي تمامه عند تعرض
المصنف له قريباً (قوله تنزيهاً) لما كان في المتن اشتباه فانه جعل الكراهة في الاقتصار على احدهما وفي السجود
على الكور واحدة وهي في الاولى تحريرية وفي الثانية تنزيهية أشار الى توضيحه وقد أفاده في البحر ط (قوله
بكور) الباء بمعنى على كما في ابى السعود وهو بفتح الكاف كفى القاء وس والذى في الشبرا ملقى على المراهب
عن عصام انه بالضم وبالفتح شاذ وهو دور العمامة ط (قوله بشرط كونه) أى كون الكور الذى يسجد عليه على
الجبهة لا فوقها ولما كان الكور فرداً مضافاً لهم ربما يتوهم أنه اذا كانت العمامة ذات اكوار كور منها على
الجبهة وكور منها ارفع منه على الرأس وهكذا انه يصح السجود على أى كور منها على دفعه بقوله بشرط الخ
وهذا معنى قوله في الشربلالية أى دور من ادوارها تنزل على جبهته لاجلها كما يفعل بعض من لا علم عنده ١٥
فقوله لاجلها معناه ما قلناه وليس معناه أنه اذا كان على الجبهة اكثر من كور واحد لا يصح السجود عليه حتى

ولو واحدة نحو القبلة والام تجز
والناس عنه غافلون (كما يكره)
تنزيهاً (بكور عمامته) الالهذر
(وان صح) عندنا (بشرط كونه
على جبهته) كلها او بعضها

يعترض عليه بأن العلة وجدان الجسم فلا يتقيد بكون واحد فان هذا المذهب لا يترجمه احد ويدل على أن مراد
 الشربلاي ما قلناه اخر عبارته حيث قال وقد نهينا بما ذكرنا تنبيهنا حسنا وهو أن جهة السجود على الكور
 اذا كن على الجهة او بعضها ما اذا كان على الرأس فقط وسجد عليه ولم تصب جهته الارض على القول بتعيينها
 ولا أنفه على مقابلة لاتصح اه فافهم (قوله كما تر) اي في قوله وقبل فرض كبعضها وان قل ح (قوله
 اي ولم تصب) الاولى حذف الواو لانه بيان لقوله مقتصر ط (قوله على القول به) اي يجوز الاقتصار
 على الاتف (قوله على محله) اي محل السجود الذي هو الجهة والاتف (قوله وبشرط) معطوف على
 قول المصنف بشرط (قوله وأن يحد حجم الارض) تفسيره أن الساجد لو بالغ لا ينسفل رأسه ابغ من ذلك فصيح
 على طنضة وحصر وحنطة وشعر وسرير ومجمل ان كانت على الارض لا على ظهر حيوان كبساط مشدود بين
 اشجار ولا على ارز او ذرة الا في جوارق او نيل ان لم يلبده وكان يغيب فيه وجهه ولا يحد حجمه او حشيش الان
 وجد حجمه ومن هنا يعلم الجواز على الطراحة القطن فان وجد الجسم جازوا الا فلا يجر (قوله والناس عنه
 غافلون) اي عن اشتراط وجود الجسم في السجود على نحو الكور والطراحة كما يغفلون عن اشتراط السجود
 على الجهة في كور العمامة (قوله صح) اي لان اعتبار الكتم بماله صلى يقتضى عدم اعتباره حائلا فيصير
 كونه سجدا حائلا ولا يجوز من المصنف بكمه كالا يجوز بكنهه (قوله المبسوط عليه ذلك) الاشارة الى
 الكتم او فاضل الثوب (قوله والا لا) اي وان لم يكن طاهرا فلا يصح في الاصح وان كان المرغينا في صح
 الجواز فانه ليس بشئ فتح (قوله فيصح اتفاقا) اي ان اعاد سجوده على طاهر صح اتفاقا ولم أر نقل هذه المسألة
 بخصوصها وانما رأيت في السراج ما يدل عليها حيث قال ان كانت التماسية في موضع سجوده فعن ابي حنيفة
 روايتان احدهما أن صلواته لا تجوز لان السجود ركن كالقيام وبه قال ابو يوسف ومحمد وزفر لان وضع الجهة
 عندهم فرض والجهة اكثر من قدر الدرهم فاذا استعمل في الصلاة لم تجز وان أعاد تلك السجدة على موضع طاهر
 جاز عند اصحابنا الثلاثة وعند زفر لا يجوز الا باستئناف الصلاة والرواية الثانية عن ابي حنيفة أن صلواته جائزة
 لان الواجب عنده في السجود أن يسجد على طرف انفه وذلك أقل من قدر الدرهم اه فقوله وان أعاد الخ يدل
 على ما ذكره الشارح بالاولى لان هذا في السجود على التمس بلا حائل لكن في المنية وشرعها ما يخالفه فانه قال
 ولو سجد على شئ نجس تفسد صلواته سواء أعاد سجوده على طاهر أو لا عندهما وقال ابو يوسف ان أعاده على
 طاهر لا تفسد وهذا بناء على أنه بالسجود على التمس تفسد السجدة لا الصلاة عنده وعندهما تفسد الصلاة
 لتساقط جبرتها وكونه الاتجزي اه ملخصا وفي امداد الفتاح لا يصح لو أعاده على طاهر في ظاهر الرواية وروى
 عن ابي يوسف الجواز اه واختلاف على هذا الوجه هو المذكور في الجمع والمنظومة والكافي والدرر والمواهب
 وغيرها وكذا في بحث النهي من كتب الاصول كالنوار والتحرير وأصول نفع الاسلام وأما على الوجه الذي ذكره في
 السراج فقد عزا في شرح التحرير الى شرح القدوري على محتمل الكرخ وعزاه في الحلية الى الراهدى
 والمحيط عن النوادر معللا بأن الوضع ليس باستعمال للتماسة حقيقة فانحطت درجته عن الحمل فلم يفسد لكنه
 لم يقع معتد به اه لكن يكفيننا كون ما في السراج رواية النوادر وما في الكتب هو ظاهر الرواية كما مر عن
 الامداد وبه صرح في الحلية والبدائع ويؤيده ما صرح به جوابه بلانقل خلاف من اشتراط طهارة الثوب والبدن
 والمكان فلو وقف ابتداء على مكان نجس لانتقض صلواته وفي الحلية اذا وقف المولى على مكان طاهر ثم تحوّل
 الى مكان نجس ثم عاد الى الاول ان لم يمكث على التماسية مقدار ما يمكنه فيه اداء أدنى ركن جازت صلواته والا فلا
 اه وهذا كله اذا كن السجود أو القيام على التماسية بلا حائل منفصل وقد عات بما قد مناه عن القبح عدم
 اعتبارهم الحائل المتصل حائلا تبعيته لله في ولذا الوفاق على التماسية وهو لا بأس خفام تصح صلواته وكذلك
 السجود ولو اعتبر حائلا لمحت سجدته بدون أعادتها على طاهر فلم أن ما ذكره الشارح مبني على ما في السراج
 وقد علمت أنه خلاف ما في عامة كتب المذهب وخلاف ظاهر الرواية والله أعلم (قوله وكذا حكم كل متصل)
 أي يصح السجود عليه بشرط طهارة ما تحتته (قوله ولو بعضه الخ) كذا اطلقت العصة في كثير من الكتب
 وزاد في القنية أنه يكره أي لمافيه من مخالفة المأثور وقال في الفتح يذبح ترجيح الفساد على الكف والفساد قال
 في شرح المنية وما في القنية هو الوسط أي وخيرا الامور واسطها (قوله ونفذه لو بعدد) أي بزنة كافي المنية

كما تر (اما اذا كن) الكور (على
 رأسه فقط وسجد عليه مقتصر)
 اي ولم تصب الارض جهته ولا
 أنفه على القول به (لا) يصح لعدم
 السجود على محله وبشرط طهارة
 المكان وأن يحد حجم الارض
 والناس عنه غافلون (ولو سجد
 على كره او فاضل ثوبه صح لو المكان)
 المبسوط عليه ذلك (طاهرا) والا لا
 مالم يعد سجوده على طاهر فيصح
 اتفاقا وكذا حكم كل متصل ولو
 بعضه ككفه في الاصح ونفذه
 لو بعدد

لاركبته لكن صحح الحلبي أنها
 كنفذه (وكره) بسط ذلك (ان لم
 يكن نعمة تراب او حصاة) او حتر
 او برد لانه ترفع (والا) يكن ترفعا
 فاذا لم يحق اذى (لا) بأس به
 فبكره تنزيها وان خافه كان مباحا
 ففي الزيلعي ان لدفع تراب عن
 وجهه كره وعن عمامته لا وصحح
 الحلبي عدم كراهة بسط الخرقه ولو
 بسط القباء جعل كنفه تحت
 قدميه وسجد على ذيله لانه اقرب
 للتواضع (وان سجد للزحام على
 ظهر) هل هو قيد احترازي لم اره
 (مصل صلاته) التي هو فيها (جاز)
 للضرورة (وان لم يصلها) بل صلى
 غيرها او لم يصل اصلا او كان فرجة
 (لا) يصح وشرط في الكفاية كون
 ركبتي الساجد على الارض
 وشرط في المجتبي سجود المسجود
 عليه على الارض فالشرط خمسة
 لكن نقل القهستاني الجواز ولو
 الثاني على ظهر الثالث وعلى ظهر
 غير المصلي بل على ظهر كل ما كول
 بل على غير الظهر كالغضدين للعدو
 (ولو كان موضع سجوده ارفع من
 موضع القدمين بمقدار لبنتين
 منصوبتين جاز) سجوده (وان
 اكثر لا) الازجة كما مر والمراد
 لبنة بخاري وهي ربع ذراع عرض
 ستة اصابع فمقدار ارتفاعهما
 نصف ذراع ثنتا عشرة اصبا
 ذكره الحلبي (وبظهر عضديه) في
 غير رجة (وبياعد بطيه عن
 نغذيه) ليظهر كل عضو بنفسه
 بخلاف الصفوف فان المقصود
 اتحادهم حتى كأنهم جسد واحد

لكن قال في الحلبة والذي ينبغي انه انما يجوز بالعذر الشرعي الجوز للاجاء به باعتبار ما في ضمنه من الاجاء به
 كما قلنا فيما لو رفع الى وجهه شيئا يسجد عليه وخفض رأسه ومن المعلوم أن الزحام ليس بعذر مجوز للاجاء
 بالسجود اه قلت الظاهر أنه يجوز له فان ما يأتي من تجويزه على ظهر مصل صلاته بقصد تامل والظاهر أن هذه
 المسألة مفروضة على تقدير الامكان والا فالسجود على الفخذ غير ممكن عادة (قوله لاركبته) أي بعذر
 او بدونه لكن يكفيه الاجاء لوبعذر زيلعي وغيره (قوله انها كنفذه) أي فيصح بعذر والخلاف مبني على
 أن الشرط في السجود وضع اكثر الجبهة او بعضها وان قل ومعلوم أن الركبة لا تستوعب اكثر الجبهة وقد علمت
 أن الاصح هو الثاني فلذا صحح الحلبي الجواز ح (قوله وكره بسط ذلك) أي ما ذكر من الحائل المتصل به
 أما المنفصل فلا يكره كما يأتي (قوله لانه ترفع) أي تكبر فيكره تحريما ان قصد ذلك (قوله والا يكن ترفعا) أي
 وان لم يكن قصد بذلك ترفعا وكان ينبغي التصريح فيما قبله بقصد الترفع حتى تظهر المقابلة ثم مراد الشارح بهذا
 وما بعده التوفيق بين عباراتهم ففي بعضها يكره وفي بعضها لا بأس به وفي بعضها لا يكره فأشار الى حمل كل منها
 على حالة كما وفق به في البحر تبع الحلبي (قوله كره) أي لانه دليل قصد الترفع بخلافه عن العمامة فانه لصيانة
 المال (قوله وصحح الحلبي الخ) حيث قال وأما على الخرقه ونحوها فالصحيح عدم الكراهة ففي الحديث
 الصحيح انه عليه الصلاة والسلام كان يحمل له الخرقه فيسجد عليها وهي حصر صغيرة من الخوص ويحكى عن الامام
 أنه سجد في المسجد الحرام على الخرقه فنهأ رجل فقال له الامام من اين انت فقال من خوارزم فقال الامام
 جاء التكبير من وراء اي تتعلمون منا ثم تعلموا ناهل تصلون على البوارى في بلادكم قال نعم فقال تجوز الصلاة على
 الحشيش ولا تجوزها على الخرقه والحاصل أنه لا كراهة في السجود على شيء مما قرش على الارض مما لا يتحرك
 بجمركه المصلي بالاجماع الخ اه ولكن الافضل عندنا السجود على الارض او على ما تنبت كافي نور الايضاح ومنية
 المصلي (قوله لانه اقرب للتواضع) أي لقربه من الارض وعلى في البرازية أيضا بأن الذيل في مسقط الزبل
 وطهارة موضع القدمين في القيام شرط وفاقا وموضع السجدة يختلف لانها تأتي بالالف وهو أقل من الدرهم
 اه (قوله لم اره) أصل التوقف للشرنبلالي وهذا بناء على القول الشارط أن يكون السجود على ظهر مصل
 صلاته وهو الذي مشى عليه في المتن كالوقاية والملقى والكمال وابن الكمال والخلاصة والواقعات وغيرها
 ولا يخفى أن مفاهيم الكتب معتبرة وأما ما سبأني عن القهستاني من عدم اشتراط الظهر وعدم اشتراط
 المشاورة في الصلاة فهو قول آخر يخالف لما في عادة الكتب على انه ليس في القهستاني عدم اشتراط الظهر
 فافهم (قوله وشرط في المجتبي الخ) عبر عنه في المعراج بقيل (قوله لكن الخ) استند الى المجتبي وعبارة
 القهستاني هذا اذا كان ركبته على الارض والا فلا يجزئه وقيل لا يجزئه وان كان سجود الثاني على ظهر الثالث
 كافي جمعة الكفاية وفي الكلام اشارة الى أن المستحب التأخير الى أن يزول الزحام كافي الجلابي والى انه لا يجوز
 غير الظهر لكن في الزاهدي يجوز على الفخذين والركبتين بعذر على المختار وعلى اليدين والكمين مطلقا والى أنه لا
 يجوز على ظهر غير المصلي كما قال الحسن لكن في الاصل أنه يجوز كافي المحيط وفي تيمم الزاهدي يجوز على ظهر كل
 ما كول اه (قوله وعلى غير ظهر المصلي) أي بأن سجد على اليقه او على عقب رجليه لكن ليس هذا موجودا
 في عبارة القهستاني كما علمته (قوله بل على غير الظهر كالغضدين) أي غنذي نفسه كما مر (قوله ولو كان الخ)
 المسألة مذكورة في عادة المتداولات كافي القهستاني والحلية وعزها في المعراج الى مبسوط شيخ الاسلام وكلن
 ينبغي للمصنف تفديهما على المسألة التي قبلها لان تلك مستثناة من هذه كما أشار اليه الشارح (قوله منصوبتين)
 أي موضوعة احدهما فوق الاخرى (قوله جاز سجوده) الظاهر أنه مع الكراهة لخالفه للمأثور من فعله صلى
 الله عليه وسلم (قوله كما مر) أي في السجود على الظهر فانه ارفع من نصف ذراع ح (قوله عرض ستة اصابع)
 أي مقدّر عرض ستة اصابع مضوم بعضها الى بعض لا يطولها (قوله ثنتا عشرة اصبا) يدل من نصف ذراع
 ح فالمراد بالذراع ذراع الكرياس وهو ذراع اليد شبران تقريبا كما قررناه في بحث المياه (قوله ذكره الحلبي) أي
 ذكر تحديد نصف الذراع بذلك وقد توقف في الحلبي في مقداره وفي وجه التحديد به فقال الله أعلم بذلك (قوله
 في غير رجة) جعله قيد الاظهار للعضدين فقط تبع المجتبي قال في البحر أخذ من الحلبي وهذا أولى بما في الهداية
 والكافي والزيلعي من أنه اذا كان في الصف لا يجافي بطنه عن نغذيه لان الايداء لا يحصل من مجرد الهذاة وانما

يحصل من اظهار المضدين ١٥ (قوله ويكره ان لم يفعل ذلك) كذا في التجنيس لصاحب الهداية وقال
 الرمي في حاشية البحر ظاهره أنه سنة وبه صرح في زاد الفقير ١٥ قلت وقتل الشيخ اسماعيل التصريح
 بأنه سنة عن البرجندی والحاوي ومثله في الضياء المعنوي والقهستاني عن الحلبي وقال في الحلية ومن سن
 السجود أن يوجه أصابعه نحو القبلة لما في صحيح البخاري وسنن أبي داود عن أبي حنيفة رضي الله عنه في صفة
 صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإذا سجد وضع يديه غير مفترش ولا قاضيهما واستقبل بأطراف أصابع رجليه
 إلى القبلة ١٥ وقد من أن في وضع القدم ثلاث روايات القرضية والوجوب والسنية وأن المراد بوضع القدم
 وضع أصابعها ولو واحدة وأن المشهور في كتب المذهب الرواية الأولى وأن ابن امير حاج رجع في الحلية الثانية
 وصرح هنا بأن توجيه الأصابع نحو القبلة سنة فثبت ما قد مناه من أن الخلاف السابق في اصل الوضع لا في
 التوجيه وأن التوجيه سنة عندنا قولاً واحداً خلافاً لما مشى عليه الشارح تبعاً لشرح المنية وبؤيد ما قلناه
 أن الحق ابن الهمام قال في زاد الفقير ومنها أي من سن الصلاة توجيه أصابع رجليه إلى القبلة ووضع الركبتين
 واختلف في القدمين ١٥ فهذا صريح فيما قلناه حيث جزم بأن توجيه الأصابع سنة وذكر الخلاف
 في أصل وضع القدمين أي هل هو سنة أو فرض أو واجب فاعتمد هذا التحريم فاني لم أر من نبه عليه والحمد لله
 رب العالمين (تنبيه) تقدم في الركوع أنه يسن الصاق الكعبين ولم يذكر ذلك في السجود وقد مناه أنه ربما يفهم
 منه أن السجود كذلك اذ لم يذكره في الركوع فالأصل بقاؤهما هنا كذلك تأمل (قوله كما مر) أي
 تطير ما مر في تسبيح الركوع من أن أقله ثلاث وأنه لو تركه وانقصه كره تنزيهاً وقد منا الخلاف في ذلك (قوله
 فلا تبدي عضديها) كتب في هامش الخزان أن هذا ردة على الحلبي حيث جعل الثاني تفسيراً للملاخضاض
 مع أن الأصل في العطف المغايرة تنبيه ١٥ (قوله وحزرتاني الخزان الخ) وذلك حيث قال تنبيه ذكر الزيلعي
 أنها تخالف الرجل في عشر وقد زدت أكثر من ضعفها ترفع يديها إذا منكبها ولا تخرج يديها من كبتها وتضع
 الكف على الكف تحت ثدييها وتضع في الركوع قليلاً ولا تقعد ولا تفرج فيه أصابعها بل تضعها وتضع يديها على
 ركبتيها ولا تحني ركبتيها وتضم في ركوعها وسجودها وتفرش ذراعيها وتورل في التشهد وتضع يديها تبلغ
 رؤس أصابعها ركبتيها وتضم فيه أصابعها وإذا نامها نحي في صلاتها تصفق ولا تسبح ولا تقوم الرجل وتكرر
 جماعة وتقف الإمام وسطه ويكره حضورها الجماعة وتؤخر مع الرجال ولا جمعة عليها لكن تتعقد بها ولا عید
 ولا تكبير تشريق ولا يستحب أن تسفر بالقبير ولا تجهر في الجهرية بل لو قبل بالقصا بجهرها لا مكس بناء على
 أن صوتها عورة وأفاد الحدادي أن الأمة كالخزاة إلا في الرفع عند الاحرام فانها كالرجل ١٥ أقول وقوله ولا
 تحني ركبتيها حوايه وتحني بدون لا كما قد مناه عن المراجع عند قول الشارح في الركوع ويسن أن يلمس كعبه
 وقوله تبلغ رؤس أصابعها ركبتيها مبنى على القول بأن الرجل يضع يديه في التشهد على ركبتيه والصحيح أنهما
 سواء كما شد كره وقوله لكن تتعقد بها حوايه لكن تصح منها إذا عبرة بالنساء والصبيان في جماعة الجمعة والشرط
 فيهم ثلاثة رجال وقد مناه أوضاع المراجع عن شرح الوجيز أن الخنثى كالمراة وحاصل ما ذكره أن المخالفة في ست
 وعشرين وذكر في البحر أنها لا تنصب أصابع القدمين كما ذكره في المجتبى ثم هذا كله فيما يرجع إلى الصلاة والا
 فالمرأة تخالف الرجل في مسائل كثيرة مذكورة في أحكام النساء فراجعها (قوله مع الكراهة) أي أشد
 الكراهة كما في شرح المنية (قوله بل لو سجد الخ) المناسب هنا التفريع لأن هذا مفرع على القول بأن الرفع
 سنة وإن كانت السجدة الثانية فرضاً لتحقيقها بدونه في هذه الصورة وكذا يفتقر على القول بالوجوب الذي رجحه
 في الفتح والحلية بخلاف القول بالقرضية الذي صححه في الهداية فافهم (قوله صح والا لا) والله في الهداية بأن
 ما قرب من الشيء يعطى حكمه (قوله ورجحه في النهراخ) قال في الخزان وفي الشربلية عن البرهان
 أنه الأصح عن الإمام وفي النهراخ الذي ينبغي التعويل عليه وعليه اقتصر الباقون ١٥ (قوله تم بالرفع
 عند محمد) وعند أبي يوسف بالوضع وثمة الخلاف فيما لو أحدث وهو ما جدد في نوضاً بعيد السجدة عند محمد
 لا عند أبي يوسف وفيما إذا لم يقعد على الرابعة وأحدث في السجدة الأولى من الخامسة نوضاً وقعد عند محمد وبطلت
 عند أبي يوسف ح أقول وانظر قول أبي يوسف المذكور مع قوله بفرضية القعدة بين السجدين والطائفة فيها
 قانه يستلزم فرضية الرفع فتأمل ثم ظهر أن الرفع المذكور وفرض مستقل عنه لا مقم للسجدة كذا أفاده شيخنا

(ويستقبل بأطراف أصابع)

رجليه القبلة ويكره ان لم يفعل)

ذلك كما يكره لو وضع قدمه ما ورفعه

أخرى بلا عذر (وبسبح فيه)

ثلاثاً) كما مر (والمرأة تخفض)

فلا تبدي عضديها (وتلصق بطنها

بخصليها) لانه استر وحزرتاني

الخزان أنها تخالف الرجل في

خسة وعشرين (ثم يرفع رأسه

مكبراً ويكني فيه) مع الكراهة

(أدنى ما يطلق عليه اسم الرفع)

كما صححه في المحط لتعلق الركبة

بالأدنى كما ترا لا ركان بل لو سجد

على لوح قنزع فسجد بلا رفع أصلاً

صح وصح في الهداية أنه ان كان

إلى القعود أقرب صح والا لا

ورجحه في النهرا والشربلية ثم

السجدة الصلاة تم بالرفع عند

محمد وعليه الفتوى

حفظه الله تعالى (قوله كالتلاوية) حتى لو تكلم فيها او احدث فعليه اعادتها ابن مالك عن الخاتمة (قوله لما مر)
 اى من أنه سنة او واجب او فرض ح (قوله مطمئنا) اى بقدر تسبيحة كما فى متن الدرر السراج وهل هذا
 بيان لاكثره ولاقله الظاهر الاول بدليل قول المصنف وليس بينهم اذ كرمسون وقد منا فى الواجبات عن ط
 أنه لو اطل هذه الجلسة او قومة الركوع اكثر من تسبيحة بقدر تسبيحة ساهبا يلزمه سجود السهو اه وقد منا
 ما فيه تأمل (قوله وليس بينهم اذ كرمسون) قال ابو يوسف سألت الامام ايقول الرجل اذا رفع رأسه من
 الركوع والسجود اللهم اغفرلى قال يقول ربنا لك الحمد وسكت ولقد أحسن فى الجواب اذ لم يسه عن الاستغفار
 نهر وغيره اقول بل فيه اشارة الى أنه غير مكروه اذ لو كان مكروها لنهاى عنه كما ينهى عن القراءة فى الركوع
 والسجود وعدم كونه مسنوناً لا ينافى الجواز كالتسبيحة بين الفاتحة والسورة بل ينبغي أن يندب الدعاء بالمغفرة بين
 السجدين خروجاً من خلاف الامام احمد لا بطلان الصلاة بتركه عامداً ولم أر من صرح بذلك عندنا لكن صرحوا
 باستحباب مراعاة الخلاف والله أعلم (قوله وما ورد الخ) نحن الوارد فى الركوع والسجود ما فى صحيح مسلم أنه
 صلى الله عليه وسلم كان اذا ركع قال اللهم لك ركعت وبك أمنت ولك اسلمت خشع لك سمعى وبصرى وعيى وعظي
 وعصبى واذا سجد قال اللهم لك سجدت وبك أمنت ولك اسلمت سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره
 تبارك الله احسن الخالقين والوارد فى الرفع من الركوع انه كان يزيد ملء السموات والارض وملء ما شئت
 من شئ بعد اهل النناء والحمد احق ما قال العبد وكلنا لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطي لما منعت ولا ينفع
 ذا الجدم منك الجدم رواه مسلم وابوداود وغيرهما وبين السجدين اللهم اغفرلى وارحمنى وعافنى واهدنى وارزقنى
 رواه ابوداود وحسنه الترمذى وصححه الحاكم كذا فى الخلية (قوله محمول على النفل) أى تهجد او غيره
 خزانة وكتب فى هامشه فيه رد على الزيلعى حيث خصه بالتهجد اه ثم الجمل المذكور صرح به المشايخ فى
 الوارد فى الركوع والسجود وصرح به فى الخلية فى الوارد فى القومة والجلسة وقال على أنه ان ثبت فى المكتوبة
 فليكن فى حالة الانفراد او الجماعة والمأمومون محصورون لا يتنقلون بذلك كما نص عليه الشافعية ولا ضرر فى
 التزامه وان لم يصرح به مشايخنا فان القواعد الشرعية لا تتبوعه كيف والصلاة والتسبيح والتكبير والقراءة
 كما ثبت فى الستة اه (قوله بلا اعتماد الخ) اى على الارض قال فى الكفاية اشارة الى خلاف الشافعى فى
 موضعين احدهما يعقد يديه على ركبته عندنا وعندنا على الارض والثانى الجلسة الخفيفة قال شمس الائمة
 الحلوانى الخلاف فى الافضل حتى لو فعل كما هو مذهبنا لا بأس به عند الشافعى ولو فعل كما هو مذهب لا بأس به
 عندنا كذا فى المحيط اه قال فى الخلية والاشبه أنه سنة او مستحب عند عدم الهمد ففكره قوله تفريهاً ليس
 به عذر اه وتبعه فى البحر واليه يشير قولهم لا بأس فانه يغلب فيما تركه اولى اقول ولا ينافى هذا ما قدمه الشارح
 فى الواجبات حيث ذكر منابر لقعود قبل ثمانية ورابعة لان ذلك محمول على القعود الطويل ولذا قيدت الجلسة
 هنا بالخفيفة تأمل (قوله فيما مر) اى من الاركان والواجبات والسنة بحر (قوله ولا يستن) مؤكداً
 فيه لئلا يرد الرفع فى الدعاء والاستسقاء لما سبأى أنه مستحب (قوله الا فى سبع) اشارة الى أنه لا يرفع
 عند تكبيرات الانتقال خلافاً للشافعى وأحمد ففكره عندنا ولا يفسد الصلاة الا فى رواية مكسول عن الامام
 وقد أوضح هذه المسألة فى الفتح وشرح المنية (قوله بناء على أن الصفا والمروة واحد الخ) ذكر ذلك خوفاً
 بين كلام المصنف والنظم الا ترى حيث عدها ثمانية وبين ما ورد فى الحديث من عدها سبعة بأن الوارد نظر فيه
 الى السعى المتضمن للصفا والمروة فعدها واحد والمصنف والنظم نظر الى انها اثنتان فصارت ثمانية والوارد
 هو قوله صلى الله عليه وسلم لا ترفع الا يدي الا فى سبع مواطن تكبيرة الافتتاح وتكبيرة القنوت وتكبيرات
 العيدين وذكر الاربع فى الحج كذا فى الهداية والاربع عند استلام الحجر وعند الصفا والمروة وعند الموقفين وعند
 الجمرات الاولى والوسطى كذا فى الكفاية قال فى فتح القدير والحديث غريب بهذا اللفظ وقد روى الطبرانى
 عن ابن عباس رضى الله عنهما صلى الله عليه وسلم لا ترفع الا يدي الا فى سبع مواطن حين يفتح الصلاة
 وحين يدخل المسجد الحرام فينظر الى البيت وحين يقوم على الصفا وحين يقوم على المروة وحين يقف مع الناس
 عشية عرفة ويجمع والمقامين حين يرمى بالحجارة اه ولا يخفى عليك أن تفسير ما ورد بما فى الهداية هو الموافق
 لكلام الشارح بخلاف ما فى الفتح اذ ليس فيه عدها الصفا والمروة واحداً بل ليس فيه ذكر القنوت والعبد قافهم

كالتلاوية اتفاقاً مجمع (ويجلس
 بين السجدين مطمئناً) لما مر ويضع
 يديه على فخذه كالتشهد منية
 المصلى (وليس بينهم اذ كرمسون
 وكذا) ليس (بعد رفعه من
 الركوع) دعاء وكذا لا يأتى فى
 ركوعه وسجوده بشير التسبيح
 (على المذهب) وما ورد محمول على
 النفل (ويكبر ويسجد) ثمانية
 (مطمئناً ويكبر للنهوض) على
 صدور قدميه (بلا اعتماد وقعود)
 استراحة ولو فعل لا بأس ويكره
 تقديم احدى رجله عند
 النهوض (والركعة الثانية
 كالاولى) فيما مر (غير أنه لا يأتى
 بثناء ولا تعوذ فيها اذ لم يشرع الا
 مرة (ولا يستن) مؤكداً (رفع يديه
 الا فى) سبع مواطن كما ورد بناء
 على أن الصفا والمروة واحد نظراً
 للسعى ثلاثة فى الصلاة (تكبيرة
 افتتاح وقنوت وعبد

(و) خمسة في الحج (استلام) الحجر (والصفا والمروة وعرقات الجمرات) ويجمعها على هذا الترتيب بالتمر فقص صمغ وبالظم لابن الفصح فتح قنوت عبد استلم الصفا * مع مروة وعرقات الجمرات (والرفع بهذا اذنيه) كالترجمة ٣٤١ (في الثلاثة الاولى) أما (في الاستلام) والرمي (عند الجمرتين) الاولى والوسطى فانه (يرفع هذا منكبيه ويجعل باطنهما نحو) الحجر (والكعبة) أما (عند الصفا والمروة وعرقات) (يرفعهما كالدعاء)

والرفع فيه وفي الاستسقاء مستحب

٢ (فيسط يديه) حذاء صدره (نحو

السماء) لانها قبله الدعاء ويكون

بينهما فرجة والاشارة بمسجته

لغذر كبرديكني والمسح بعده على

وجهه سنة في الاصح شربلاية

وفي وتر البحر الدعاء اربعة دعاء

رغبة يفعل كما تر ودعاء رهبة

يجعل كفيه لوجهه كالمنسفيت

من الشيء ودعاء تضرع بعد قد

الخنصر والبصر ويحلق ويشير

بمسجته ودعاء الخفية ما يفعله

في نفسه (وبعد فراغه من سجدة

الركعة الثانية يقترن) الرجل

(رجله اليسرى) فيجعلها بين

اليمنى ويجلس عليها وينصب

رجله اليمنى ويوجه اصابعه في

المنصوبة (نحو القبلة) هو السنة

في الفرض والنفل (ويضع يمينه

على فخذه اليمنى ويسراه على

اليسرى ويسطأ صابعه) مفترجة

قبلا (جاء لا اطرافها عند

ركبتيه) ولا يأخذ الركبة هو الاصح

لتوجهه للقبلة (ولا يشير بسبابة

عند الشهادة وعليه الفتوى) كما

في الوالولية والتجنيس ومعدة

المقنوع عامة الفتاوى لكن

المعتمد ما صححه الشراح ولا سيما

المسأخرون كالكمال والحلي

٣ والبهني والباقي وشيخ الاسلام

الجد وغيرهم انه يشير لفعله عليه

٤ الصلاة والسلام ونسبوه لمحمد

والامام بل في متن درر البصار

٥ وشرحه غرر الاذكار المقنوع به عندنا

انه يشير باسطة اصابعه كلها

٢ قوله وخسة الحج هكذا يحظه والذي

في نسخ الشارح وخسة في الحج

فعله سقط من قله لفظي اه معجمه

٣ قوله متوركة هكذا يحظه ولا وجود

لذلك فيما يبدى من نسخ الشارح

فليتر اه معجمه

(قوله وخسة الحج) أي بناء على هذا المصنف والتأظم أما بناء على ما في الحديث المذكور في الهداية فهي أربع فافهم (قوله وبالظم) أي من بحر الكامل وذكر فيه على ترتيب حروف نقعس صمغ وبعضهم ارفع يديك لدى التكبير مفتحا * وقاسما وبه العبدان فد وصفا وفي الوقوفين ثم الجمرتين معا * وفي استلام كذا في مروة وصفا

(قوله كالترجمة) الاولى اسقاطه لانها من جملة الثلاثة ففيه تشبيه الشيء ببعضه تأمل (قوله الاولى والوسطى) أما الاخرى فلا يدعوا بعدها لان الدعاء بعد كل رمي بعده رمي ولذا لا يدعو في رمي يوم النحر (قوله نحو الحجر) راجع للاستلام وقوله والكعبة راجع للرمي وفي رواية يرفع يديه في الرمي نحو السماء (قوله كالدعاء) أي كما يرفعها لمطلق الدعاء في سائر الامكنة والازمنة على طبق ما وردت به السنة ومنه الرفع في الاستسقاء فانه مستحب كما جزم به في القنية خزان (قوله فيسقط يديه حذاء صدره) كذا روى عن ابن عباس من فعل النبي صلى الله عليه وسلم

قنية عن تفسير السمان ولا ينافيه ما في المستخلص للامام أبي القاسم السمرقندي أن من آداب الدعاء أن يدعو مستقبلا ويرفع يديه بحيث يرى بياض ابطيه لا مكان حمله على حالة المبالغة والجهد وزيادة الاهتمام كما في الاستسقاء لعود النفع الى العامة وهذا على ما عداها واولا اقال في حديث الصحيحين كان لا يرفع يديه في شيء من

دعائه الا في الاستسقاء فانه يرفع يديه حتى يرى بياض ابطيه أي لا يرفع كل الرفع كذا في شرح المنية ومثله في شرح الشريعة (قوله لانها قبله الدعاء) أي كالقبلة للصلاة فلا يتوهم أن المدعوق جل وعلا في جهة العلو ط (قوله ويكون بينهما فرجة) أي وان قلت قنية (قوله الدعاء اربعة الخ) هذا مروى عن محمد بن الحنفية كما عزا اليه في البحر عن النهاية وكذا في شرح المنية عن الميسر (قوله دعاء رغبة) نحو طلب الجنة فيفعل كما مر أي يسط

يديه نحو السماء ح (قوله ودعاء رهبة) نحو طلب النجاة من النار ح (قوله فيجعل كفيه لوجهه) الذي في البحر يجعل ظهر كفيه لوجهه ومثله في شرح المنية فكلما ظهر سقطت من قلم الشارح وهذا معنى ما ذكره الشافعية من أنه يسكن لكل داع رفع يدينه للسماء ان دعا يتحصل شيء وظاهرهما ان دعاء برفعه (قوله ودعاء تضرع) أي اظهار الخشوع والدلة لله تعالى من غير طلب الجنة ولا خوف من نار نحو الهوى انما عبدك البائس الفقير المسكين

لحقير ح (قوله ويحلق) أي يحلق الابهام والوسطى (قوله ما يفعله في نفسه) قال في شرح المنية يعني ليس فيه رفع لار في الرفع اعلانا (قوله بين اليمنى) الاظهر تحت اليمنى (قوله في المنصوبة) أي الاصابع الكائنة في الرجل المنصوبة قال في السراج يعني رجله اليمنى لان ما سكنته أن يوجهه الى القبلة فهو أولى اه وصرح بأن المراد اليمنى في المفتاح والخلاصة والخزانة فقوله في الدرر رجله بالثنائية فيه اشكال لان توجيه اصابع اليسرى المتفرشة نحو القبلة تكلف زائد كما في شرح الشيخ اسماعيل لكن نقل التهستاني مثل ما في الدرر

عن الكافي والخفة ثم قال فيوجهه رجله اليسرى الى اليمنى وأصابعها نحو القبلة بقدر الاستطاعة اه تأمل (قوله هو السنة) فلوترج او توترك خالف السنة ط (قوله في الفرض والنفل) هو المعقد وقبل في النفل بقدر كيف شاء كالمريض (قوله ولا يأخذ الركبة) أي كما يأخذها في الركوع لان الاصابع تصير موجهة الى الارض خلافا للطلماوى والننى للافضلية لاعداد الجواز كما أفاده في البحر (قوله متوركة) بأن تخرج رجلها

اليسرى من الجانب الايمن ولا تجلس عليها بل على الارض (قوله ونسبوه لمحمد والامام) وكذا نقلوه عن أبي يوسف في الامالى كما يأتي فهو منقول عن ائمتنا الثلاثة (قوله بل في متن درر البحار وشرحه الخ) اضرب انتقالي لان في هذا النقل التصریح بأن ما صححه الشراح هو المقتضى به لكن الصواب اسقاط قوله باسطة اصابعه كلها فانه يخالف لما رأيت في دور البصار وشرحه ونص عبارة دور البحار ولا تعقد ثلاثة وخسين ولا تشير والفتوى

خلافه وعبارة شرحه غرر الافكار ولا تعقد يافقه ثلاثة وخسين كما عقدها احمد موافقا للشافعي في احد اقواله ونحن لا نشير عند التهليل بالسبابة من اليمنى بل بسط الاصابع والفتوى أي المقتضى به عندنا خلافاً له أي خلاف عدم الاشارة وهو الاشارة على كيفية عقد ثلاثة وخسين كما قال به الشافعي وأجد في المحيط انها سنة يرفعها عند الننى ويضعها عند الاثبات وهو قول أبي حنيفة ومحمد وكثرت به الآثار والاخبار فاعمل به

اولى اه فهو صريح في أن المقتضى به هو الاشارة بالمسجعة مع عقد الاصابع على الكيفية المذكورة لامع بسطها فانه لا اشارة مع البسط عندنا ولذا اقال في منية المصلى فان أشار بعقد الخنصر والبصر ويحلق الوسطى بالابهام

ويقيم السبابة وقال في شرحها الصغير وهل يشير عند الشهادة عندنا فيه اختلاف صحيح في الخلاصة والبرازية
 أنه لا يشير وصحيح في شرح الهداية أنه يشير وكذا في الملتقط وغيره وصفتها أن يخلق من يده اليمنى عند الشهادة
 الابهام والوسطى ويقبض البنصر والخنصر ويشير بالمسجعة أو يعقد ثلاثة وخسين بأن يقبض الوسطى والبنصر
 والخنصر ويضع رأس ابهامه على حرف مفصل الوسطى الاوسط ويرفع الاصبع عند النبي ويضعها عند
 الاثبات اه وقال في الشرح الكبير قبض الاصابع عند الاشارة هو المروي عن محمد في كيفية الاشارة
 وكذا عن ابي يوسف في الامالي وهذا فرع تصحيح الاشارة وعن كثير من المشايخ لا يشير أصلاً وهو خلاف الدراية
 والرواية فعن محمد أن ما ذكره في كيفية الاشارة قول ابي حنيفة اه ومثله في فتح القدير وفي القهستاني
 وعن احمد بن حنبل أنه سنة فيخلق ابهام اليمنى ووسطاها مضمومة رأسها ويشير بالسبابة اه فهذه
 القول كما هو صريحة بأن الاشارة المسنونة انما هي على كيفية خاصة وهي العقد أو التحليق وأما رواية بسط
 الاصابع فليس فيها اشارة أصلاً ولهذا قال في الفتح وشرح المنية وهذا أي ما ذكر من الكيفية فرع تصحيح
 الاشارة أي مفرع على تصحيح رواية الاشارة فليس لنا قول بالاشارة بدون تحليق ولهذا فسرت الاشارة بهذه
 الكيفية في عاثة الكتب كالبداية والنهاية ومعراج الدراية والذخيرة والظهيرية وفتح القدير وشرح المنية
 والقهستاني والحلية والنهر وشرح الملتقى للهنسي معزيا الى شرح النفاية وشرحى درر البحار وغيرها كما ذكرت
 عباراتهم في رسالة سميتها رفع الرد في عقد الاصابع عند التشهد وحررت فيها أنه ليس لنا سوى قولين الاول
 وهو المشهور في المذهب بسط الاصابع بدون اشارة الثاني بسط الاصابع الى حين الشهادة فيعقد عند ارفع
 السبابة عند النبي ويضعها عند الاثبات وهذا ما اعتمدته المتأخرون لثبوته عن النبي صلى الله عليه وسلم
 بالاحاديث الصحيحة وأصحها نقله عن أئمتنا الثلاثة فلماذا قال في الفتح ان الاول خلاف الدراية والرواية
 وأما ما عليه عامة الناس في زماننا من الاشارة من البسط بدون عقد فلم أر أحداً قال به سوى الشارح تبعاً
 للشربلاني عن البرهان للعلامة ابراهيم الطرابلسي صاحب الاسعاف من أهل القرن العاشر واذا عارض
 كلامه كلام جمهور الشارحين من المتقدمين والمتأخرين من ذكر القولين فقط فالعمل على ما عليه جمهور العلماء
 لاجهور العوام فأخرج نفسك من ظلمة التقليد وحيرة الاوهام واستغنى بمصباح التحقيق في هذا المقام
 فانه من مخ الملك العلام (قوله بمسجحته وحدها) فيكره أن يشير بالمسجحتين كما في الفتح وغيره (قوله
 وبقولنا الخ) هذا الاحتراز انما يصح لو كان القائل بالاعتقاد لا بأنه لا يشير بمسجحته وهو خلاف الواقع كما هو صريح
 قوله يعقد عند الاشارة والذي يحصل من كلام البرهان قول ملفق من القولين وهو الاشارة مع بسط الاصابع
 بدون عقد وقد علمت أنه خلاف المنتقول في كتب المذهب وأن ما نقله الشارح عن درر البحار وشرحه خلاف
 الواقع ولعله قول غريب لم نر من قاله فبقي في البرهان وشي عليه الناس في عاثة البلدان وأما المشهور المنتقول
 في كتب المذهب فهو ما سمعته والله تعالى أعلم (قوله وفي المحيط سنة) يمكن التوفيق بانها غير مؤكدة
 ط (قوله كما يجتهد في الجرح) حيث قال ثم وقع لبعض الشارحين أنه قال والاخذ بتشهد ابن مسعود أولى فيفيد أن
 الخلاف في الاولوية والظاهر خلافه لانهم جعلوا التشهد واجبا وعينوه في تشهد ابن مسعود فكان واجبا ولهذا
 قال في السراج ويكره أن يزيد في التشهد حرفاً ويبدئ بحرف قبل حرف قال ابو حنيفة ولو نقص من تشهده
 أو زاد فيه كان مكروهاً لأن أذكر الصلاة محصورة فلا يزد عليها اه والكرهية عند الاطلاق للتصريح (قوله
 ويجزم الخ) وكذا جزم به في النهر والخير الرمي في حواشي البحر حيث قال اقول الظاهر أن الخلاف في الاولوية
 ومعنى قولهم التشهد واجب أي التشهد المروي على الاختلاف لا واحد بعينه وقواعدنا تقتضيه ثم رأيت
 في النهر قريبا ما قلته وعليه فالكرهية السابقة تنزيهية اه اقول ويؤيده ما في الحلية حيث ذكر ألفاظ التشهد
 المروية عن ابن مسعود ثم قال واعلم أن التشهد اسم لمجموع هذه الكلمات المذكورة وكذا ما ورد من نظائرها
 سعى به لاشتقائه على الشهادتين الخ (قوله لا الاخبار عن ذلك) أي لا يقصد الاخبار والحكاية عما وقع في
 المعراج منه صلى الله عليه وسلم ومن ربه سبحانه ومن الملائكة عليهم السلام وتقام بيان القصة مع شرح ألفاظ
 التشهد في الامداد فراجعهم (قوله للعاشرين) أي من الامام والمأموم والملائكة فانه النوى واستحسنه
 السروجي نهر (قوله لا حكاية سلام الله تعالى) الصواب لا حكاية سلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ط

وفي الشربة لالية عن البرهان
 الصحيح انه يشير بمسجحته وحدها
 يرفعها عند النبي ويضعها عند
 الاثبات واحتراز الصحيح عما قبل
 لا يشير لانه خلاف الدراية
 والرواية وبقولنا بالمسجعة عما
 قبل يعقد عند الاشارة اه
 وفي العيني عن التحفة الاصح
 انها مستحبة وفي المحيط سنة
 (وبقر تشهد ابن مسعود) وجوبا
 كما يجتهد في الجرح لكن كلام غيره
 يفيد نفيه ويجزم شيخ الاسلام الجذ
 بأن الخلاف في الافضية ونحوه
 في مجمع الانهر (وبقصد بالفاظ
 التشهد) معانيها مرادة له على وجه
 (الانشاء) كانه يحيي الله تعالى ويسلم
 على نبيه وعلى نفسه وأولياؤه
 (لا الاخبار) عن ذلك ذكره
 في المجتبى وظاهره أن نعيم علينا
 للعاشرين لا حكاية سلام الله تعالى

(قوله يقول فيه أني رسول الله) نقل ذلك الرافي من الشافعية وردّه الحافظ ابن حجر في تخرجه أحاديثه بأنه لا أصل لذلك بل ألقاظ التشهد متواترة عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول أشهد أن محمداً رسول الله وعبداه ورسوله اه ط عن الزرقاني قال في التحفة نعم إن أراد تشهد الاذان صح لانه صلى الله عليه وسلم اذن مرة في سفر فقال ذلك اه قلت وكذلك في البخاري من حديث سلمة بن الأكوع رضي الله عنه قال خفت أن زواد القوم الحديث وفيه فقال صلى الله عليه وسلم أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أني رسول الله وهذا كان خارج الصلاة قاله لما ظهرت المعجزة على يديه من البركة في الزاد (قوله ولا يزيد في الفرض) أي وما ألحق به كالوتر والسنن الرواتب وانظر صاحب الجرفية أو لينظر حكم المذود ووقفاء النفل الذي افسده والظاهر أنهم ما في حكم النفل لأن الوجوب فيه ما عارض ط (قوله اجماعاً) وهو قول أصحابنا ومالك وأحمد وعند الشافعي على الصحيح أنها مستحبة في الجملة وهو ما رواه أحمد وابن خزيمة من حديث ابن مسعود ثم إن كان النبي صلى الله عليه وسلم في وسط الصلاة نهض حين فرغ من تشهده قال الطحاوي من زاد على هذا فقد خالف الإجماع بحج وعليه قراد الشارح أن ما ذهب اليه الشافعي يخالف للإجماع فافهم (قوله فقط) وقيل لا يجب ما لم يزل وعلى آل محمد ذكره القاضي الامام وقيل ما لم يؤخر متداراً ركن وقيل يجب ولو زاد حرفاً واحداً ورد الكل في الجبر وذكر أن ما ذكره المصنف هنا هو المختار كما في الخلاصة واختاره في الحاشية اه وصرح الزيلعي في السهو بأنه الأصح وكلام الحاشي في شرح المنية الكبير يقتضي ترجيحه أيضاً ~~السنن~~ ذكر في شرحه الصغير أن ما ذكره القاضي الامام هو الذي عليه الأكثر وهو الأصح قال الخبير الزملي فقد اختلف التصحيح كما ترى وينبغي ترجيح ما ذكره القاضي الامام اه تأمل ثم هذا كله على قول أبي حنيفة والافني التاتريخية عن الحاشي أنه على قولهما لا يجب السهو ما لم يبلغ إلى قوله جيد مجيد (قوله على المذهب المفتي به) لم أر من صرح بهذا اللفظ سوى المصنف والشارح وإنما الذي رأيته ما علمته آنفاً (قوله بل لتأخير القيام) فيجب عليه السهو ولو سكت كما في شرح المنية (قوله سكت اتفاقاً) لأن الزيادة على التشهد في القعود الأول غير مشروعة كما مر فلا يأتي بشئ من الصلوات والدعاء وان لم يلزم تأخير القيام عن محله إذا التعود واجب عليه متابعة لامامه (قوله فيترسل) أي تهمل وهذا ما صححه في الحاشية وشرح المنية في بحث المسبوق من باب السهو وباقي الاقوال صحيح أيضاً قال في الجبر وينبغي الاقتناء بما في الحاشية كما لا يخفى ولعل وجهه كما في النهر أنه يقضي آخر صلواته في حق التشهد وباقي فيه بالصلاة والدعاء وهذا ليس آخرها قال ح وهذا في فعدة الامام الأخيرة كما هو صريح قوله لا يفرغ عند سلام امامه وأما فيما قبلها من انتعدات فحكمه السكوت كما لا يخفى اه ومثله في الحلية (قوله وقيل يكرر كلمة الشهادة) كذا في شرح المنية والذي في الجبر والحلية والذخيرة يكرر التشهد تأمل (قوله واكتفى المقترض) قد به لانه في النفل والواجب يجب الفاتحة والسورة أو نحوها (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية وفيه كلام يأتي قريباً (قوله ولو زاد لا بأس) أي لو ضم اليها سورة لا بأس به لأن القراء في الآخرين مشروعة من غير تقدير والاقصا على الفاتحة مسنون لا واجب فكان الغنم خلاف الأولى وذلك لا ينافي المشروعية والباحة بمعنى عدم الاثم في الفعل والتارك كذا قدمناه في أوائل بحث الواجبات وبه اندفع ما أورده في النهر هنا على الجبر من دعوى المنافاة (قوله وصحح العيني وجوبها) هذا ما قبل ظاهر الرواية وهو رواية الحسن عن الامام وصحها ابن الهمام أيضاً من حيث الدليل ومشى عليها في المنية فوجب سجود السهو بترك قراءتها ساهياً والاساءة بتركها عمداً لكن الأصح عدمه لتعارض الاخبار كما في المجتبى واعنده في الحلية (قوله وسكوت قدرها) أي قدر ثلاث تسبيحات (قوله وفي النهاية قدر تسبيحة) قال شيخنا وهو أليق بالاصول حلية أي لأن ركن القيام يحصل بها المأمراً أن الركنية تتعلق بالادنى (قوله فلا يكون مسياً بالسكوت على المذهب الخ) اعلم أنهم اتفقوا في ظاهر الرواية على أن قراءة الفاتحة أفضل وعلى أنه لو اقتصر على التسبيح لا يكون مسياً وأما لو سكت ففسر في المحيط بالاساءة وقال لأن القراءة فيها ما شرعت على سبيل الذكر والنساء ولهذا تعينت الفاتحة للقراءة لأن كلاهما ذكر ونساء وان سكت عمداً اساءة لترك السنة ولو ساهياً لاسهوه عليه وصرح غيره بالتخيير بين الثلاثة في ظاهر الرواية وعدم الاساءة بالسكوت قال في البدائع والصحيح جواب ظاهر الرواية لما روينا عن علي وابن مسعود رضي الله تعالى عنهما أنهم ما كانوا يقولان المصلي بالخيار في الآخر بين أن شاء قرأ أو أن شاء

وكان عليه الصلاة والسلام يقول فيه أني رسول الله (ولا يزيد في الفرض) (على التشهد في التعدة الاولى) اجماعاً (فإن زاد عامداً كره) فوجب الاعادة (أو ساهياً وجب عليه سجود السهو إذا قال اللهم صل على محمد) فقط (على المذهب) المفتي به لخصوص الصلاة بل لتأخير القيام ولو فرغ المؤتمر قبل امامه سكت اتفاقاً وأما المسبوق فيترسل لا يفرغ عند سلام امامه وقيل يتم وقيل يكرر كلمة الشهادة (واكتفى) المذترس (فيما بعد الاولين بالفاتحة) فانها سنة على الظاهر ولو زاد لا بأس به (وهو مخير بين قراءة) الفاتحة وصحح العيني وجوبها (وتسبيح ثلاثاً) وسكوت قدرها وفي النهاية قدر تسبيحة فلا يكون مسياً بالسكوت (على المذهب) لثبوت التخيير عن علي وابن مسعود

سكت وان شاء سمح وهذا باب لا يدرك بالقياس فالمرئى عنهما كالمرئى عن النبي صلى الله عليه وسلم اه وفي
الحائية وعليه الاعتماد وفي الذخيرة هو الصحيح من الرواية ورجح ذلك في الحلية بما لا مزيد عليه فارجع اليه
والحاصل ان عند صاحب المحيط يكره السكوت لترك سنة القراءة فالقراءة عنده سنة لكن لما شرعت على وجه
الذكر حصلت السنة بالتسليم فخير بينهما وهو ما مشى عليه المصنف فالقراءة افضل بالنظر الى التسليم وسنة بالنظر
الى السكوت حتى لو سمح تركه الافضل ولو سكت اساء لترك السنة وما يقوم مقامها وأما عند غير صاحب المحيط
فلا يكره السكوت لثبوت التخيير بين الثلاثة فصارت القراءة افضل بالنظر الى التسليم والى السكوت فقد اتفق
الكل على افضلية القراءة وانما اختلفوا في سنيتها بناء على كراهة السكوت وعدمها وقد علمت
أن الصحيح المعتقد التخيير بين الثلاثة وبمعلم ما في عبارة الشارح حيث قال اول ان الفاتحة سنة على الظاهر
فانه مبني على ما في المحيط ثم مشى على خلافه حيث اعتمد التخيير بين الثلاثة فزاد على المصنف السكوت وقال انه
لا يكون مسببا به فاغتنم هذا التصريح الفريد وما نقلته عن البدائع والذخيرة والحائية رأيت فيها وفي غيرها
وذكرت نصوصها فيما علقته على البحر فلا تعتمد على ما نقل عنها مخالفا لذلك فافهم ثم اعلم ان اتفاقهم على افضلية
الفاتحة لا يشافي التخيير اذ لا مانع من التخيير بين الفاضل والافضل كالحلق مع التقصير (تنبيه) ظاهر كلام المتون
وغيرها ان الفاتحة مقررة على وجه القرآن وفي القهستاني قال علمنا انها تقرأ بأبنية البناء لا القراءة اه ونقل
في المجتبى عن شمس الاثنية انه الصحيح لكن في النهاية قال وعن ابي يوسف يسبح ولا يسكت واذا قرأ الفاتحة فعلى
وجه البناء لا القراءة وبه أخذ بعض المتأخرين اه وفي الحلية لكن قدمنا ان الصواب ان الفاتحة لا تخرج
عن القرآنية بالنسبة (قوله وهو الصارف الخ) حاصله ان حديث الصحيبين عن ابي قتادة انه صلى الله عليه وسلم
كان يقرأ في الظهر والعصر في الركعتين الاولىين بفاتحة الكتاب وسورتين وفي الركعتين الاخيرتين بفاتحة
الكتاب يفيد المواظبة على ذلك وهي بلا ترك دليل الوجوب والجواب ان التخيير المرئى صارف لهما عن
الوجوب لان حكم المرفوع كما قدمناه وبهذا يرتد على العيني وابن الهمام (قوله الافتراض) انما خصه بالذكر
للاشارة الى نفي القول بالتورك كما هو مذهب الشافعي والافاضة حكم القعود لا تختص بذلك كما ترافقهم (قوله
وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم) قال في شرح المنية والخيار في صحتها ما في الكفاية والقنية والمجتبى قال سئل
محمد عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم
وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد
مجيد وهي الموافقة لما في الصحيبين وغيرهما (قوله وصح زيادة في العالمين) أي مرة واحدة بعد قوله كما باركت
الخ أو ما يفسد قوله كما صليت فلم تثبت قال في الحلية وفي افصاح ابن هبيرة حكاية الصلاة المذكورة عن محمد بن زيادة
في العالمين بعد قوله كما باركت وهو في رواية مالك ومسلم وأبي داود وغيرهم وفي نسخة من الافصاح زيادة
في العالمين بعد كما صليت أيضا وهي مذكورة في بعض احاديث هذا الباب لكن لا يحضرني الآن من رواها
من الصحابة ولا من خريجهما من الحفاظ ولا ثبوتها في نفس الامر اه وأشار الشارح الى هذا حيث عبر
بالزيادة لا بالتكرار فافهم (قوله وتكرار انك حميد مجيد) استدل على ما نقله الزيلعي وغيره عن محمد في كيفية
الصلاة المذكورة من الاقتصار على انك حميد مجيد مرة في آخرها فقط مع أنه في الذخيرة نقلها عن محمد مكررة
وتقدم انها في الصحيبين كذلك (قوله وعدم كراهة الترحم) عطف على فاعل صح ومفاده أنه لم يصح ندبه
لعدم ثبوته في صلاة التشهد ولذا قال في شرح المنية والاتباع بما في الاحاديث الصحيحة اولى وقال في الفيض
والاولى ترك احتياطاً وفي شرح المنهاج للرمل قال التوروى في الاذكار روز زيادة وارحم محمد وآل محمد كما رحمت
على ابراهيم بدعة واعتبر بمرور ردها في عدة احاديث صحيح الحاكم بعضها وترحم على محمد ورده بعض محققى
أهل الحديث بأن ما وقع للماكم وهم وبأنها وان كانت ضعيفة لكنها شديدة الضعف فلا يعمل بها ويؤيده قول
ابن زركة وهو من ائمة الفتن بعد أن ساق تلك الاحاديث وبين ضعفها ولعل المنع ارجح لضعف الاحاديث في ذلك
أي لشدة ضعفها وبما تقرّر علم أن سبب الانكار كون الدعاء بالرجة لم يثبت هناك من طريق يعتد به والباب باب
اتباع لا ما قاله ابن عبد البر وغيره من أنه لا يدعى له صلى الله عليه وسلم بلفظ الرجة فان اراد الناس في امتناع ذلك
مطلقا فالاحاديث الصحيحة صريحة في رده فقد صح في سائر روايات التشهد السلام عليك ايها النبي ورجة الله

وهو الصارف للمواظبة عن
الوجوب (ويجعل في القعود
الثاني) الافتراض (كالاول
وتشهد) أيضا (وصلى على النبي
صلى الله عليه وسلم وصح زيادة
في العالمين وتكرار انك حميد مجيد
وعدم كراهة الترحم

وبركاته ومع أنه صلى الله عليه وسلم اقترن قال ارحمني وارحم محمد اولي ينكر عليه سوى قوله ولا ترجم معنا احدا
وحصولها لا يمنع طلبها كالمصلاة والوسيلة والمقام المحمود لما فيه من عود الفائدة له صلى الله عليه وسلم بزيادة
ترقيه التي لا نهاية لها والاداعي بزيادة ثوابه على ذلك اهـ والحاصل ان الترحم بعد التشهد لم يثبت وان كان
قد ثبت في غيره فكان جائزا في نفسه (قوله ولو ابتداء) أي من غير تبعيته لصلاة او سلام وذكر في البحر والحلية
أن الكراهة في الابتداء متفق عليها وتعقبه في التهربان عبارة الزيلعي في آخر الكتاب تقتضي أن الخلاف في
الكل فانه قال اختلفوا في الترحم على النبي صلى الله عليه وسلم بأن يقول اللهم ارحم محمد ا قال بعضهم لا يجوز
لانه ليس فيه ما يدل على التعظيم كالصلاة وقال بعضهم يجوز لانه عليه الصلاة والسلام كان من اشوق العباد الى
مزيج رحمة الله تعالى واختاره السرخسي لو روده في الاثر ولا عتب على من اتبع وقال أبو جعفر وأنا أقول
وارحم محمد التوارث في بلاد المسلمين واستدل بعضهم على ذلك بتفسيرهم الصلاة بالرحمة واللفظان اذا استويا
في الدلالة صح قيام احدهما مقام الآخر ولذا اقترع عليه الصلاة والسلام الاعمري على قوله اللهم ارحمني ومحمد
اه قافهم (قوله ذكره الرمي الشافعي) أي في شرحه على منهاج النوى ونصه والافضل الايمان بلفظ
السيادة كما قاله ابن ظهيرة وصرح به جيع وبه ائقي الشارح لان فيه الايمان بما أمرنا به وزيادة الاخبار
بالواقع الذي هو أدب فهو أفضل من تركه وان تردد في افضليته الاسنوي وأما حديث لا تسيدوني في الصلاة
فباطل لأصله كما قاله بعض متأخري الحفاظ وقول الطوسي انها مبطله غلط اهـ واعترض بأن هذا يخالف
لذهبن لما روي من قول الامام من أنه لو زاد في تشهده او نقص فيه كان مكروها قلت فيه نظرقان الصلاة زائدة
على التشهد ليست منه نعم ينبغي على هذا عدم ذكرها في وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وأنه يأتي بها مع ابراهيم
عليه السلام (قوله لمن أيضا) أي مع كونه كذا (قوله والصواب بالواو) لانه واوى العين من ساد
يسود قال الشاعر

وما سرتني عامر عن ورائه * ابى الله أن اسموا بأم ولا أب

(قوله ونص ابراهيم الخ) جواب عن سؤال تقدم به لم خص التشبيه بابراهيم دون غيره من الرسل الكرام عليهم
الصلاة والسلام فأجاب بثلاثة اجوبة الاول أنه سلم علينا ليله المعراج حيث قال أبلغ امتك مني السلام والثاني
أنه سمعنا المسلمين كما أخبر عنه تعالى بقوله هو سماكم المسلمين من قبل أي بقوله ربنا وا جعلنا مسلمين لك ومن
ذريتنا أمة مسلمة لك والعرب من ذريته وذرية ابنه اسماعيل عليهما السلام فقصدنا اظهرا فضله بمجازاة على
هذين الصالحين منه والثالث أن المطلوب صلاة يتخذ الله تعالى بها تينا صلى الله عليه وسلم خليلا كما اتخذ ابراهيم
عليه السلام خليلا وقد استجاب الله تعالى دعاء عباده فاتخذ الله تعالى خليلا أيضا في حديث الصحيحين ولكن
صاحبكم خليل الرحمن وأجيب بأجوبة آخر منها أن ذلك لا يوتى والتشبيه في الفضائل بالآباء مرغوب فيه
ورفعة شأنه في الرسل وكونه افضل بقية الانبياء على الراجح ولموافقتنا اياه في معالم الله المشار اليه بقوله تعالى
مله ابيكم ابراهيم ولده وام ذكره الجليل المشار اليه بقوله تعالى واجعل لي لسان صدق في الاخيرين وللامر
بالاقتداء به في قوله تعالى أن اتبع مله ابراهيم حنيفا (قوله وعلى الاخير الخ) أي الوجه الثالث وهذا أيضا
جواب عن السؤال المشهور الذي يورده العلماء قديما وحديثا وهو أن القاعدة أن التشبيه به في الغالب يكون
أعلى من المشبه في وجه التشبه مع أن القدر والحاصل من الصلاة والبركة لتينا صلى الله عليه وسلم ولا له أعلى
من الحاصل لابراهيم عليه السلام وآله بدلالة رواية النساء من صلى على واحدة صلى الله عليه عشر صلوات
وحط عنه عشر سيئات ورفعت له عشر درجات ولم يرد في حق ابراهيم او غيره مثل ذلك والجواب أن المراد صلاة
خاصة يكون بها تينا صلى الله عليه وسلم خليلا كما اتخذ ابراهيم خليلا والتشبيه راجع لقولنا وعلى آل محمد وأن
هذا من غير الغالب فان التشبيه به قد يكون مساويا للمشبه أو أدنى منه لكنه يكون اوضح لكونه حسيما شاهدا
أو لكونه مشهورا في وجه التشبه فالقول نحو مثل نوره كشكاة وابن يقع نور المشكاة من نوره تعالى والثاني
كما هنا فان تعظيم ابراهيم وآله بالصلاة عليهم واضح بين أهل الملل ففسن التشبيه لذلك ويؤيده ختم هذا الطلب
بقوله في العالمين وتعامه في الحلية وأجيب بأجوبة آخر من احسنها أن التشبيه في أصل الصلاة لا في القدر كما في
قوله تعالى انا اوحينا اليك كما اوحينا الى نوح وكتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم وأحسن

مطلب

في جواز الترحم على النبي ابتداء

ولو ابتداء وندب السيادة لان
زيادة الاخبار بالواقع عين سلوك
الادب فهو أفضل من تركه ذكره
الرمي الشافعي وغيره وما نقل
لا تسودوني في الصلاة فكذب
وقولهم لا تسيدوني بالياء ملن
ايضا والصواب بالواو ونص
ابراهيم لسلامه علينا ولانه سمنا
المسلمين اولان المطلوب صلاة
يتخذها خليلا وعلى الاخير
فالتشبيه ظاهرا وراجع لا آل محمد
أو المشبه به قد يكون أدنى مثل
مثل نوره كشكاة (وهي فرض)

مطلب

في الكلام على التشبيه في كماليت
على ابراهيم

كما أحسن الله اليك وفائدة التشبيه تأكيده الطالب أي كما صليت على إبراهيم فصل - على محمد الذي هو أفضل منه وقيل الكاف لتعليل (قوله عملا) مفعول لاجله لا يميز أي قلنا بفرضيتها لاجل العمل بالامر القطعي الثبوت والدلالة فهي فرض علماء وعملاء عملا فقط كالوتر أو ما قاله ابن جرير الطبري - من أن الامر للاستحباب وأدعى القاضي عياض الاجماع عليه فهو خلاف الاجماع كما ذكره القاضي في شرح دلائل الخيرات (قوله ثاني الهجرة) وقيل ليلة الاسراء ط (قوله مرة واحدة اتفاقا) والخلاف فيما زاد انما هو في الوجوب كما يأتي أفاده ح (قوله فلو بلغ في صلاته الخ) أي بلغ بالسنة والابطلت على أن عبارة النهر هكذا لوصلي في أول بلوغه صلاة اجزأت الصلاة في تشهد عن الفرض ووقعت فرضا ولم ارمن نبه على هذا وقد مر نظيره في الابتداء بغسل اليدين اه أي حيث ينوب الغسل المسنون عن غسل الجنابة أو الوضوء أقول ورأيك التصريح بذلك في المنبع شرح المجمع حيث قال وقال أصحابنا هي فرض العمر ما في الصلاة وفي خارجها اه ومثله في شرح درر البحار والذخيرة قال ح بقي ما إذا صلي في القعدة الاولى او في أثناء افعال الصلاة ولم يصل في القعدة فالذي يظهر أنه يكون مؤثرا للفرض وان اتم كالصلاة في الارض المغصوبة اه لكن ذكر الرحمن عن العلامة الحريري أن المكاف لا يخرج عن الفرض الا بنية فلا بد أن يصلي بنية اذا اتمها عنه لانها فريضة كما قالوا من شروط النية في الفرض تعيين النية له حتى لو صلي ركعتين بعد الفجر لا يسقط بها الفرض ما لم ينو اه أقول وفيه نظر لما علمت انها فرض العمر أي يفترض فعلها في العمر مرة كحجة الاسلام وما كان كذلك فالشرط القصد الى فعل فيصح وان لم ينو الفريضة لتعيينه بنفسه كالحج الفرض يصح وان لم يعين الفريضة وقد صرح حوا أيضا بأن الاسلام يصح بلا نية أي لانه فريضة العمر فالقياس على صلاة الفجر قياس مع الفارق قد در (قوله لا يجب على النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي على نفسه) لانه غير مراد بخطاب صلوا ولا داخل تحت ضميره كما هو المتبادر من تركيب صلوا عليه وقال في النهر لا يجب عليه بناء على أن يا ايها الذين آمنوا لا يتناول الرسول صلى الله عليه وسلم بخلاف يا ايها الناس يا عبادي كما عرف في الاصول اه والحكمة فيه والله تعالى اعلم انها دعاء وكل شخص مجبول على الدعاء لنفسه وطلب الخير لها فلم يكن فيه كلفة ولا يجاب من خطاب التكليف لا يكون الا فيما فيه كلفة ومشقة على النفس ومنافرة لطلبه مما ليتحقق الابتلاء كما قرر في الاصول وما قوله تعالى ادعوني أستجب لكم ونحوه فليس المراد به الايجاب ولذلك ورد في الحديث القدسي - من شغل ذلك كرى عن مسأتي اعطيته فوق ما اعطى السائلين ح ملخصا (قوله في وجوبها) أي وجوب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم ولم يذكر السلام لان المراد بقوله تعالى وسوا أي لقضائه كما في التوبة عن عبد - وط شيخ الاسلام أي فالمراد بالسلام الانقياد وعزاه القهستاني الى الاكثرين (قوله والذاكر) أي ذاكرا اسمه الشريف صلى الله عليه وسلم ابتداء لا في ضمن الصلاة عليه كما صرح به في شرح المجمع وفيه كلام سيأتي (قوله عند الطحاوي) قيد به لان المختار في المذهب الاستحباب وتبع الطحاوي جماعة من الحنفية والجلبي وجماعة من الشافعية وحكي عن اللخمي - من المالكية وابن بطنة من الحنابلة وقال ابن العربي - من المالكية أنه الاحوط كذا في شرح القاضي على الدلائل وبأنه المعتقد (قوله تكراره) أي الوجوب قيد القرمان في شرح مقدمة أبي الليث وجوب التكرار عند الطحاوي بكونه على سبيل الكفاية لا العيز وقال فاذا صلي عليه به ظههم يسقط عن الباقي لحصول المقصود وهو تعظيمه واظهار شرفه عند ذكر اسمه صلى الله عليه وسلم اه وتامه في ح (قوله في الاصح) صححه الزاهد في المجتبى لكن صحح في الكافي وجوب الصلاة مرة في كل مجلس كسجود التلاوة حيث قال في باب التلاوة وهو كن سمع اسمه عليه الصلاة والسلام مرارا لم تلزمه الصلاة الا مرة في الاصح لان تكرار اسمه صلى الله عليه وسلم لحفظ سنته التي بها اقوام الشريعة فلو وجبت الصلاة بكل مرة لافضى الى الحرج غير أنه يندب تكرار الصلاة بخلاف السجود والتسليم كالصلاة وقيل يجب التسليم في كل مرة الى الثلاث اه وحاصله أن الوجوب يتداخل في المجلس فيكتفي بمرة للعرج كما في السجود الا انه يندب تكرار الصلاة في المجلس الواحد بخلاف السجود وما ذكره في الكافي نقله صاحب المجمع في شرحه عن شرح نحر الاسلام على الجامع الكبير جازما به لكن بدون لفظ التعصيم وأنت خير بان تعصم الزاهدي لا يعارض تعصم التسنن صاحب الكافي على أن الزاهدي خالف نفسه حيث قال في كراهية القنية وقيل يكنى في المجلس مرة كسجدة التلاوة وبه يفتي اه

عملا بالامر في شعبان ثاني الهجرة (مرة واحدة) اتفاقا (في العمر) فلو بلغ في صلاته ثابت عن الفرض نهر مجتبا وفي المجتبى لا يجب على النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي على نفسه (واختلف الطحاوي والكرخي) (في وجوبها) على السامع والذاكر (كلما ذكر) صلى الله عليه وسلم (والمختار) عند الطحاوي (تكراره) أي الوجوب (كلما ذكر) ولو اتحد المجلس في الاصح

مطلب
لا يجب عليه أن يصلي على نفسه صلى الله عليه وسلم

مطلب
في وجوب الصلاة عليه كلما ذكر عليه الصلاة والسلام

وأورد الشارح في الخزان أن الذي يظهر أن ما في الكافي مبني على قول الكرخي ١٥ وهذا غير ظاهر
لأنه يلزم منه أن يكون الكرخي قائلاً بوجوب التكرار كما ذكرنا في كرا لا في المجلس المتعدي بمرّة واحدة وأنه لا يبي
الخلاف بينه وبين الطحاوي إلا فيما إذا اتحد المجلس والمنقول خلافه وأورد ابن ملك في شرح المجموع أن
التداخل يوجد في حق الله تعالى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم حقه ١٥ وقد يمنع بأن الوجوب
حق الله تعالى لأن المصلّي ينوي امتثال الأمر على أن المختار عند جماعة منهم أبو العباس المبرّد وأبو بكر بن
العربي أن نفع الصلاة غير عائده صلى الله عليه وسلم بل للمصلّي فقط وكذا قال السنوسي في شرح وسطاء أن
المقصود بها التقرب إلى الله تعالى لا كسائر الأدعية التي يتصحبها نفع المدعوله ١٥ وذهب القشيري
والقرطبي إلى أن النفع لهما وعلى كل من القولين فهي عبادة يتقرب بها إلى الله تعالى والعبادة لا تكون حق عب
ولو سلم أنها حق عبدي سقط الوجوب للعرج كما مر لأن العرج ساقط بالنص ولا حرج في إبقاء الذنب وقد حرم
بهذا القول أيضاً المحقق ابن الهمام في زاد الفقير فقال مقتضى الدليل إقرارها في العمر مرّة وإيجابها كلما
ذكرناه أن تجد المحاسن فيستحب التكرار بالكرار فلهذا اتفقت الأقوال أو اختلفت ١٥ فقد اتضح لك أن
المعتمد ما في الكافي وسعت قول القنية أنه به يفتى وانت خبير بأن الفتوى أكد ألقاظ التصحيح (فرع) السلام
يمرّ عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هندية عن الغرائب (قوله لا لأن الأمر الخ) مرتبط بقوله
والمختار ١٥ كراه الخ وهو جواب عن سؤال تقريره أن قوله تعالى صلوا عليه أمر والاصل أن الأمر عندنا
لا يقتضي التكرار ولا يحتمله والجواب أن التكرار لم يجب بالآية والأمر فرضاً وخالف الأصل المذكور وإنما
وجب بأحد إثبات الوعيد الآتية الدالة على سببية الذكر للوجوب والوجوب يتكرر بتكرار سببه (قوله لأنها
حق عبدي) علمت أنها ما فيه (قوله كالتشمت) ظاهره أنه يقضى كالصلاة وحزّره نقلاً وقد منع عن الكافي أنه
كالصلاة يجب في المجلس مرّة وقيل إلى ثلاث ومثله في الفتح والبحر وفي شرح تغيص الجامع الأصح أنه أن زاد
على الثلاث لا يشتمه وإنما يجب التشمت إذا جدد العاطس وسيأتي تمام الكلام عليه في باب الخطر والإباحة
أن شاء الله تعالى (قوله بخلاف ذكره تعالى) أي فانه لا يقتضي إذا فات لأنه حق الرب تعالى كما يفهم من
تعليق الشارح في مقابله وفيه أنه لا يلزم من كونه حقه تعالى أنه لا يقتضي بدليل الصوم ونحوه ح قال الزاهد
وفي النظم إذا تكرر اسم الله تعالى في مجلس واحد أو في مجالس يجب لكل مجلس ثناء على حدة ولو تركه لا يبي
دينه عليه وكذا في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم لكن لو تركها تبي دينه عليه لأنه لا يخلو من تجدد
نعم الله تعالى الموجبة للثناء فلا يبيكون وقت للقضاء كقضاء الفاتحة في الآخرين بخلاف الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم ١٥ شرح المنية وحاصله أنه لما كان ثناء الله تعالى واجباً كل وقت لا يمكن أن يقع ما يفعله
ثائباً قضاء مما تركه أو لأن الشيء في محله لا يمكن أن يضايقه غيره عليه واعترضه في البحر بأن جميع الأوقات
وإن كان وقتاً للاداء لكن ليس مطالباً بالاداء لأنه رخص له في الترك ١٥ أي وإذا لم يكن مطالباً بالاداء يجعل
ما يأتي به قضاء لاجل تفرغ ذمته لكن قد يقال إذا كان الترك رخصة يكون عدمه عزية وإذا أتى بالعزيمة
يبيكون آتياً بالواجب عليه ويكون أداءه لأنه الواجب عليه كالمسافر يرخس له الإفطار فإذا أصام يكون
آتياً بالعزيمة وإن لم ينو الفرض ومثله قراءة الفاتحة في الآخرين من الفرض الرباعي يرخس له في تركها وإذا
قرأها لا تنفع قضاء عما فات في الأولين (قوله وعليه الفتوى) عزاء في الشربلية إلى شرح المجموع وفي
الخزان ورجحه السرخسي بأنه المختار للفتوى وجعله ابن الساعاتي قول عامة العلماء ١٥ (قوله والمعتمد
من المذهب قول الطحاوي) قال في الخزان رحمه في الصفه وغيرها رجعه في الطحاوي قول الأكثر وفي شرح
المنية أنه الأصح المختار وقال العيني في شرح المجموع وهو مذهبي وقال الباقي وهو المعتمد من المذهب ورجحه
في البحر الخ (قوله ورجحه في البحر) أي تبعاً لابن أمير حاج عن التحفة والمحيط الرضوي ح (قوله كره
وابعاد وشقاء) أخرج كثيرون بسند رجاله ثقات ومن ثم قال الحاكم في المستدرک صحيح الإسناد عن كعب بن عجرة
رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم احضروا المنبر فحضرنا فلما ارتقي درجة قال آمين ثم ارتقي
الثانية وقال آمين ثم ارتقي الثالثة وقال آمين فلما نزل قلنا يا رسول الله قد سمعنا منك شيئاً ما كنا نسمعه فقال إن
جبريل عرض علي فقال بعد من أدرك رمضان فلم يغفر له فقلت آمين فلما رقيت أي بكسر القاف الثانية قال بعد

مطلب
هل نفع الصلاة عائد للمصلّي أم له
وللمصلّي عليه
لأن الأمر يقتضي التكرار بل
لأنه تعلق وجوبها بسبب متكرر
وهو الذكركر فيستكرر بتكرره وتصير
ديناً بالترك فتقتضي لأنها حق عبدي
كالتشمت بخلاف ذكره تعالى
(والمذهب استحبابه) أي التكرار
وعليه الفتوى والمعتمد من
المذهب قول الطحاوي كذا
ذكره الباقي تبعاً لما صححه الحلبي
وغیره ورجحه في البحر بأحد إثبات
الوعيد كره وابعاد وشقاء

من ذكرت عنده فلم يصل عليك فقلت آمين فلما رقيت الثالثة قال بعد من أدرك أبويه الكبير عنده فلم يدخله الجنة
قلت آمين وفي رواية فلم يصل عليك فابعد الله وفي أخرى صحبها الحاكم رغم انف رجل وفي أخرى سندها حسن
شقي عبد ذكرت عنده فلم يصل عليك من الدر المنصود لابن حجر (قوله وبجل وجفاء) أي في قوله عليه الصلاة
والسلام البخل من ذكرت عنده فلم يصل علي - رواه الترمذي وقال حسن صحيح شرح المنية وقوله عليه
الصلاة والسلام من الجفاء أن اذ كر عند الرجل فلا يصل على - رواه السيوطي في الجامع الصغير (قوله وحراما
الح) الظاهر أن المراد به كراهة التعريم لما في كراهية الفناوى الهندية اذا فتح التاجر الثوب فسمح الله تعالى
أوصلي على النبي صلى الله عليه وسلم يريد به اعلام المشتري جودة ثوبه فذلك مكروه وكذا الحارس لانه يأخذ
لذلك ثمنه وكذا الفقاع اذا قال ذلك عند فتح فقاعه على قصد ترويعه وتحسينه يأثم وعن هذا يمنع اذا قدم
واحد من العظماء الى مجلس فسمح أو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم اهلا ما بقدمه حتى يفرج له الناس
أو يقوموا له يأثم اه (قوله وسنة في الصلاة) أي في تعود أخير مطلقا وكذا في تعود أول في النوافل غير
الرواتب تأمل وفي صلاة الجنائز (قوله ومستحبة في كل أوقات الامكان) أي حيث لا مانع ونص العلماء
على استحبابها في مواضع يوم الجمعة وليلتها وزيد يوم السبت والاثنين والخميس لما ورد في كل من الثلاثة وعند
الصباح والمساء وعند دخول المسجد والخروج منه وعند زيارة قبره الشريف صلى الله عليه وسلم وعند الصفا
والمرورة وفي خطبة الجمعة وغيرها وعقب اجابة المؤذن وعند الاقامة وأول الدعاء وأوسطه وآخره وعقب دعاء
القنوت وعند الفراغ من التلبية وعند الاجتماع والافتراق وعند الوضوء وعند طين الاذن وعند نسيان
الشيء وعند الوعظ ونشر العلوم وعند قراءة الحديث ابتداء وانتهاء وعند كفاية السؤال والفتاوى لكل مصنف
ودارس ومدرس وخطيب وخطاب ومتروك ومنزج وفي الرسائل وبين يدي سائر الامور المهمة وعند ذكر
أو سماع اسمه صلى الله عليه وسلم أو كتابته عند من لا يقول بوجوبها كذا في شرح الفاسي على دلائل الخبرات
ملخصا وغالبها منصوص عليه في كتبنا (قوله ومكروهة في صلاة غير تشهد اخير) أي وغير قنوت وزفاتها
مشروعة في آخره كما في الجرف الاولي استثنائه أيضا ح وكذا في غير صلاة الجنائز تنسخت فيها (تنبيه)
تكره الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في سبعة مواضع الجماع وحاجة الانسان وشهرة المبيع والعثرة والتعجب
والذبح والعطاس على خلاف في الثلاثة الاخيرة شرح الدلائل ونص على الثلاثة عندنا في الشريعة فقال
ولا يذكره عند العطاس ولا عند ذبح الذبيحة ولا عند التعجب (قوله فذا استثنى في النهر الخ) أقول يستثنى
أيضا ما لو ذكره أو سمعه في القراءة أو وقت الخطبة لوجوب الانصات والاستماع فيهما وفي كراهية الفناوى
الهندية ولو سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم وهو يقرأ لا يجب أن يصل وان فعل ذلك بعد فراغه من القرآن
فهو حسن كذا في الديناييع ولو قرأ القرآن غر على اسم نبي فقرأ القرآن على تأليفه ونظمه افضل من الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك الوقت فان فرغ ففعل فهو افضل والا فلا شيء عليه كذا في المتن اه
(قوله ما في تشهد اول) أي في غير النوافل فانه وان ذكره كرهه اسم صلى الله عليه وسلم فالصلاة فيه تكره
تحريما فضلا عن الوجوب (قوله لثلاث تسلسل) علة للثاني أي لان الصلاة عليه لا تخلو من ذكره فلو قلنا
بوجوبها استدعت صلاة اخرى وهم جزا وفيه حرج وأما علة الاول فهي ما ذكره في قوله ولهذا استثنى أي
ولكرهاتها في تشهد غير أخير استثنى الخ وبه علم أن قوله وضمن بالجزع عطف على تشهد مع قطع النظر عن علة
بدليل العلة الثانية فانها للثاني فقط والاتصال ولثلاث تسلسل بالعطف على العلة الاولى وبدليل أن العلة الاولى
لا تصلح للحكم الثاني (قوله بل خصه في درر البصار الخ) أي خص قول الطحاوى بالوجوب بما عدا المذكور
دفعاً لما أورده بعضهم على الطحاوى من استلزام التسلسل لان الصلاة عليه لا تخلو عن ذكره وحاصل الجواب
تخصيص الوجوب على السامع فقط لان احاديث الوعيد المارة تفيد ذلك فان لفظ البخل من ذكرت عنده
لا يشمل الذكر لان من الموصولة بمعنى الشخص الذي وقع الذكر في حضرته فيستدعي أن يكون الذكر غيره
والاقتيل من ذكرني وأجاب ح بأن الذكر اذا دخل بدلالة المساواة وقد يدفع بأن المقصود من الصلاة عليه صلى
الله عليه وسلم تعظيمه والذكر له لا يذكره الا في مقام التعظيم فلا تلزمه الصلاة بل تلزم السامع للتبخل بالتعظيم
من كل وجه تأمل لكن هذا يشمل الذكر ابتداء أو في ضمن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم وبه صرح في غرر

مطلب
نصر العلماء على استحباب الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم في
مواضع

مطلب
في المواضع التي تكره فيها الصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم

وبجل وجفاء ثم قال فتكون فرضا
في العمر وواجبا كلما ذكر على
الصحيح وحراما عند فتح التاجر
متابعه وشعوه وسنة في الصلاة
ومستحبة في كل اوقات الامكان
ومكروهة في صلاة غير تشهد اخير
فلذا استثنى في النهر من قول
العلماء ما في تشهد اول وضمن
صلاة عليه ثلاث تسلسل بل خصه
في درر البصار بغير المذكور حديث
من ذكرت عنده فليحفظ

الافكار شرح درر الجارفه و قول آخر مخالف لما مشى عليه الشارح اولا من الوجوب على الذاكرو السامع
وبه صرح ابن الساعاتي في شرحه على مجمعه ولما مشى عليه ابن ملك في شرح الجمع وتبعه المصنف في شرحه
على زاد الفقير من تخصيصه الوجوب على الذاكرا بالذاكر ابتداء لافي ضمن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم
ويظهر لي أن هذا أقرب ولا حاجة في دفع التسلسل الى تعميم الذاكر ثم هذا كله مبنى على تكرار الوجوب
في المجلس الواحد وقد منازج التداخل والاكتفاء بجزءه عليه فايراد التسلسل من أصله مدفوع (قوله
وازعاج الاعضاء) قال في الهندية رفع الصوت عند سماع القرآن والوعظ مكروه وما يفعله الذين يدعون
الوجد والمحبة لا أصل له ومنع الصوفية من رفع الصوت وتخريق الثياب كذا في السراجية اه (قوله
وحرر أنها قدرته) أي لا تقبل والقبول ترتب الغرض المطلوب من الشيء على الشيء كترتب الثواب
على الطاعة ولا يلزم من استيفاء الطاعة شروطها وأركانها القبول كما صرح به في الوالولية قال لأن القبول
له شرط صعب قال الله تعالى انما يقبل الله من المتقين أي فيتوقف على صدق العزيمة وبعد ذلك يتفضل
المولى تعالى بالثواب على من يشاء بحض فضله لا بإيجاب عليه تعالى لأن العبد انما يعمل لنفسه والله
غنى عن العالمين نعم حيث وعد سبحانه وتعالى بالثواب على الطاعة ونحو الالم حتى الشوكة يشتملها
بحض فضله تعالى لا بئذ من وجوده لوعده الصادق قال تعالى اني لأضيق عمل عامل منكم وعلى هذا فعدم
القبول لبعض الاعمال انما هو لعدم استيفاء شروط القبول كعدم الخشوع في نحو الصلاة أو عدم حفظ
الجوارح في الصوم أو عدم طيب المال في الزكاة والحج أو عدم الاخلاص مطلقا ونحو ذلك من العوارض
وعلى هذا فنعني أن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قدرته عدم اثابة العبد عليها عارضا كاستعمالها على
محترم كما مر أو لاتبانه به من قلب غافل أو لرياء وسبعة كما أن كلمة التوحيد التي هي افضل منها لو أتى بها نفاقا
أو رياء لا تقبل وأما اذا خلعت من هذه العوارض ونحوها فاطاها القبول حقا لنجاء الوعد الصادق كغيرها من
الطاعات وكل ذلك بفضل الله تعالى لكن وقع في كلام كثيرين ما يقتضي القبول مطاقا في شرح الجمع لمصنفه
ان تقديم الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم على الدعاء أقرب الى الاجابة ما بعد ما من الدعاء فان الكريم لا يستجيب
بعض الدعاء ويرد بعضه اه ومثله في شرحه لابن ملك وغيره وقال الفاسي في شرح الدلائل قال الشيخ أبو
اسحاق الشاطبي في شرح الالفية الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم مجابة على التطلع فاذا اقترن بها
السؤال شغعت بفضل الله تعالى فيه فقبل وهذا المعنى المذكور عن بعض السلف الصالح واستشكل كلامه هذا
الشيخ السنوسي وغيره ولم يجدوا له مستندا أو لواران لم يكن له تطلع فلا مربية في غلبة الظن وقوة الرجاء اه
وذكر في الفصل الاول من دلائل الخبرات قال أبو سليمان الداراني من أراد أن يسأل الله حاجته فليكثر بالصلاة
على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يسأل الله حاجته وليختم بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فان الله يقبل
الصلاتين وهو أكرم من أن يدع ما بينهما اه قال النسائي في شرحه ومن تمام كلام أبي سليمان عند
بعضهم وكل الاعمال فيها المقبول والمردود الا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فانها مقبولة غير مردودة
وروى الباجي عن ابن عباس اذا دعوت الله عز وجل فاجعل في دعائك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم
فان الصلاة عليه مقبولة والله سبحانه اكرم من أن يقبل بعضها ويرد بعضها ثم ذكر نحوه عن الشيخ أبي طالب المكي
وحجة الاسلام القراني وقال العراقي لم اجده مرفوعا وانما هو موقوف على أبي الدرداء ومن أراد الزيادة على
ذلك فليرجع الى شرح الدلائل والذي يظهر من ذلك أن المراد بقبولها قطعاً أنها لا ترد أصلاً مع أن كلمة الشهادة
قدرته فلذا استشكله السنوسي وغيره والذي ينبغي حمل كلام السلف عليه انه لما كانت الصلاة دعاء
والدعاء منه المقبول ومنه المردود وأن الله تعالى قد يجيب السائل بعين ما دعاه وقد يجيبه بغيره لمقتضى حكمته
خرجت الصلاة من عموم الدعاء لأن الله تعالى قال ان الله وملائكته يصلون على النبي بلفظ المضارع المفيد
للاستمرار التجدي مع الاقتراح بالجملة الاسمية المفيدة للتوكيد وابتدائها بزيادة التوكيد وهذا دليل على
انه سبحانه لا يزال مصليا على رسوله صلى الله عليه وسلم ثم امتن سبحانه على عباده المؤمنين حيث أمرهم بالصلاة
أيضا ليحصل لهم بذلك زيادة فضل وشرف والا فالنبي صلى الله عليه وسلم مستغنى بصلاة ربه سبحانه وتعالى عليه
فيكون دعاء المؤمن بطلب الصلاة من ربه تعالى مقبولا قطعاً أي مجابا لا بخباره سبحانه وتعالى بأنه يصلي

مطلبه
في أن الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم هل ترد أم لا

وازعاج الاعضاء برفع الصوت
جهل وانما هي دعاء له والدعاء
يكون بين الجهر والخافتة كذا
اعتمد الباجي في كثرة العفاة وحرر
أنها قدرته ككلمة التوحيد مع
انها اعظم منها وافضل لحديث
الاصمعي وغيره عن انس قال
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من صلى على مرة واحدة فتقبلت
منه بحال الله عنه ذنوب ثمانين سنة

قوله فليكثر بالصلاة قال الفاسي
الباء زائدة في المفعول للتوكيد
ويحتمل أن تكون متعلقة بمحذوف
أي فليكثر للهج بالصلاة أو يكون
فليكثر منحنيا معنى فليهج ونحو
ذلك اه منه

عليه بخلاف سائر أنواع الدعاء وغيره من العبادات وليس في هذا ما يقتضي أن المؤمن شاب عليها أو لا يناب بل معناه أن هذا الطلب والدعاء مقبول غير مردود وأما الثواب فهو مشروط بعدم العوارض كما قدمناه فعمل أنه لا إشكال في كلام السلف وأن له سنداً قوياً وهو ما أخبره تعالى الذي لا ريب فيه فاعتنم هذا التصريح العظيم الذي هو من فيض الفتاح العليم ثم رأيت الرحمن ذكر نحوه (قوله فقيده المأمول) أي قيد الثواب الذي يؤمله العبد ويرجوه وهو هنا محو الذنوب بالقبول أي المتوقف على صدق العزيمة وعدم الموانع وقد علمت أن هذا لا ينافي كون هذا الدعاء مجاباً قطعاً (قوله وحرم بغيرها) أقول نقله في النهر عن الامام القرافي المالكي معللاً باشماله على ما ينافي التعظيم ثم رأيت العلامة اللقاني المالكي نقل في شرحه الكبير على منظومته المسماة جوهرة التوحيد كلام القرافي وقيد الأجمعية بالجهولة المدلول أخذ من تعديله بجواز اشتغالها على ما ينافي جلال الربوبية ثم قال واحتزبه بآذلت عما إذا علم مدلولها فيجوز استعماله مطلقاً في الصلاة وغيرها لأن الله تعالى قال وعلم آدم الاسماء كلها وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه اه لكن المنقول عندنا الكراهة فتد قال في غرر الأفكار شرح درر البصار في هذا المحل وكره الدعاء بالجمعية لأن عمر بن الخطاب عن رطانة الاعاجم اه والرطانة كما في القاموس الكلام بالاجمعية ورأيت في الولول الجدية في بحث التكبير بالفارسية أن التكبير عبادة لله تعالى والله تعالى لا يجب غير العربية ولهذا كان الدعاء بالعربية أقرب إلى الاجابة فلا يقع غيرها من اللسان في الرضى والمحبة لها موقع كلام العرب اه وظاهر التعليل أن الدعاء بغير العربية خلاف الاولى وأن الكراهة فيه تنزيهية هذا وقد تقدم أول الفصل أن الامام رجوع إلى قولهما بعدم جواز الصلاة بالقراءة بالفارسية الا عند العجز عن العربية وأما صحة الشروع بالفارسية وكذا جميع أذكار الصلاة فهي على اختلاف فنعده تصح الصلاة بهما طافاً خلافاً لهما كما حققه الشارح هنا والظاهر أن الصحة عنده لا تنفي الكراهة وقد صرح حوا بها في الشروع وأما بقية أذكار الصلاة فلم أر من صرح فيها بالكراهة سوى ما تقدم ولا يبعد أن يكون الدعاء بالفارسية مكروهاً فحرم ما في الصلاة وتنزيهاً خارجاً فليأتل وليراجع (قوله لنفسه وأبويه واستأذنه المؤمنين) احتزبه عما إذا كانوا كفاراً فإنه لا يجوز الدعاء لهم بالمغفرة كما يأتي بخلاف ما لو دعاهم بالهداية والتوفيق لو كانوا أحياء وكان ينبغي أن يزید وجميع المؤمنين والمؤمنات كما فعل في المنية لأن السنة التعميم لقوله تعالى واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات والحديث من صلى صلاة لم يدع فيها للمؤمنين والمؤمنات فهي خداج كم في البحر ونظير المستغفرى مامن دعاء احب الى الله من قول العبد اللهم اغفر لامة محمد مغفرة عامة وفي رواية انه صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يقول اللهم اغفر لي فقال ويحك لو عمت لاستجب لك وفي اخرى انه ضرب منكب من قال اغفر لي وارحمني ثم قال له عـم في دعائك فان بين الدعاء الخاص والعام كما بين السماء والارض وفي البحر عن الحارثي القديسي من سنن التبعة الاخيرة الدعاء بما شاء من صلاح الدين والدنيا لنفسه ولوالديه واستأذنه وجميع المؤمنين اه قال وهو يفيد أنه لو قال اللهم اغفر لي ولوالدي واستأذني لا تفسد مع أن الاستأذني ليس في القرآن فيقتضي عدم الفساد في اللهم اغفر لزيد (قوله ويحرم سؤال العافية مدى الدهر إلى قوله والحق) هو أيضاً من كلام القرافي المالكي نقله عنه في النهر ونقله أيضاً العلامة اللقاني في شرح جوهرة التوحيد فقال الثاني من المحترم أن يسأل المستحيلات العادية وليس نبياً ولا ولياً في الحال كسؤال الاستغناء عن النفس في الهواء ليأمن الاختناق أو العافية من المرض ابد الدهر لينتفع بقواه وحواسه أبد الأبد ذلك العادة على استحالة ذلك أو ولد من غير جماع أو ثمار من غير أشجار وكذا قوله اللهم أعطني خير الدنيا والاخرة لأنه محال فلا بد من أن يراد الخصوص بغير منازل الانبياء وحرائب الملائكة ولا بد أن يدركه بعض الشرور ولو سكرات الموت ووحشة القبر فكله حرام الثالث أن يطلب نفي أحد دل السمع على نفيه كقوله ربنا لا تؤاخذنا ان نسينا أو أخطأنا الخ مع أنه عليه الصلاة والسلام قال رفع عن أمتي الخطأ والتسبيح وما استكرهوا عليه فهي مرفوعة فيكون تحصل الخاص وهو سوء أدب مثل أوجب علينا الصلاة والزكاة إلا أن يريد بانخطا العمدة وبما لا يطاق الرزايا ونحن فيجوز اه ملخصاً قال اللقاني ورد هذا بعضهم بما قدمناه عن العز بن عبد السلام من أنه يجوز الدعاء بما عادت السلامة منه اه ولذا قال الشارح قبل والشرعية أي لأن أحسن الدعاء ما ورد في القرآن والسنة ومنه ربنا لا تؤاخذنا الآية فكيف ينهى عنه

مطلب
في الدعاء بغير العربية

فقد المأمول بالقبول (ودعا) بالعربية وحرم بغيرها نهر لنفسه وأبويه واستأذنه المؤمنين ويحرم سؤال العافية مدى الدهر أو خير الدارين ودفع شرهما أو المستحيلات العادية كسؤال المائدة قبل والشرعية

مطلب
في الدعاء المحترم

ولو كان الدعاء بتحصيل الحاصل منها مسأغ الدعاء بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا الدعاء له بالوسيلة ولا يقول المؤمن اهدنا الصراط المستقيم ولا يلعن الشياطين والكافرين ونحو ذلك مما فيه اظهار الهجر والعبودية أو الرغبة بحب النبي صلى الله عليه وسلم أو حب الدين أو النفرة عن فعل الكافرين ونحوهم بخلاف قول الرجل اللهم اجعلني رجلا ونحوه مما لا فائدة فيه أو ما فيه تحكيم على الله تعالى كطلب ما ليس اهل له أو ما كان مستحيلا فانه من الاعتماد في الدعاء وقد قال تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفية انه لا يحب المعتدين وروى عن عبد الله بن مغفل رضي الله تعالى عنه انه سمع ابنه يقول اللهم اني اسألك القصر الايض عن عيين الجنة اذا دخلتها فقال يا بني سل الله الجنة وتعوذ به من النار فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول سيكون في هذه الامة قوم يعتقدون في الظهور والدعاء (قوله والحق الخ) رد على الامام القرافي ومن تبعه حيث قال ان الدعاء بالمغفرة للكافر كفر لطلبه تكذيب الله تعالى فيما اخبر به وان الدعاء لجميع المؤمنين بمغفرة جميع ذنوبهم حرام لان فيه تكذيبا للاحاديث الصحيحة المصرحة بانه لا بد من تعذيب طائفة من المؤمنين بالنار بذنوبهم وخروجهم منها شفاعا أو بغيرها وليس كفر للفرق بين تكذيب خبر الاحاد والقطعي ووافقه على الاول صاحب الحلية المحقق ابن امير حاج وخالفه في الثاني وحقق ذلك بانه مبنى على مسألة شهيرة وهي انه هل يجوز الخلف في الوعيد فظاهر ما في المواقف والمقاصد ان الاشاعة فائولون يجوزونه لانه لا بعد نقصا بل جودا وكما وصرح التفتازاني وغيره بأن المحققين على عدم جوازهم وصرح النسفي بأنه الصحيح لاستحالة عليه تعالى لقوله وقد قدمت اليكم بالوعيد ما يدل القول لذي وقوله تعالى ولن يحلف الله وعهده أي وعده وانما يمدح به العباد خاصة فهذا الدعاء يجوز على الاول والثاني والاشبه ترجح جواز الخلف في الوعيد في حق المسلمين خاصة دون الكفار فوقيان ادلة المانعين المتقدمة وادلة المثبتين التي من انفسها قوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك وقوله عن ابراهيم رب اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب وأمر به نبينا صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وفعله عليه الصلاة والسلام كما في صحيح ابن حبان انه صلى الله عليه وسلم قال اللهم اغفر لعائشة ما تقدم من ذنبها وما تأخر ما سرت وما أعلنت ثم قال انها الدعاء لا تقي في كل صلاة وحاصل هذا القول جواز التخصيص لمادل عليه اللفظ بوضعه اللغوي من العموم في نصوص الوعيد ولا ينافي النصوص الصحيحة المصرحة بان من المؤمنين من يدخل النار ويعاقب فيها على ذنوبه لان الغرض جواز مغفرة جميع الذنوب لجميع المؤمنين لا الجزم بوقوعها للجميع وجواز الدعاء بها بنى على جواز وقوعها لا على الجزم بوقوعها هذا خلاصة ما اطلال به في الحلية وحاصله ان ما دل من النصوص على عدم جواز خلف الوعيد مخصوص بغير المؤمنين أما في حق المؤمنين فهو جائز عقلا فيجوز الدعاء بشمول المغفرة لهم وان كان غير واقع للنصوص الصحيحة المصرحة بانه لا بد من تعذيب طائفة منهم وجواز الدعاء يبنى على الجواز عقلا لكن يرد عليه أن ما ثبت بالنصوص الصريحة لا يجوز عدمه شرعا وقد نقل الملقاني عن الابن والنووي انعقاد الاجماع على انه لا بد من نفوذ الوعيد في طائفة من العصاة واذا كان كذلك يكون الدعاء به مثل قولنا اللهم لا تقرب علينا الصوم والصلاة وأيضا يلزم منه جواز الدعاء بالمغفرة لمن مات كافرا أيضا الا أن يقال انما جاز الدعاء للمؤمنين بذلك اظهارا لفرط الشفقة على اخوانه بخلاف الكافرين وبخلاف لا تقرب علينا الصوم لقب الدعاء لاعداء الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم واظهار التضيق من الطاعة فيكون عاصيا بذلك لا كافرا على ما اختاره في البحر وقال انه الحق وتبعه الشارح لكنه مبنى على جواز العفو عن الشرك عقلا وعليه يبنى القول بجواز الخلف في الوعيد وقد علمت أن الصحيح خلافه فالدعاء به كفر لعدم جوازه عقلا ولا شرعا وتكذيبه النصوص القطعية بخلاف الدعاء للمؤمنين كما علمت فالحق ما في الحلية على الوجه الذي نقلناه عنها على ما نقله ح فافهم (قوله ودعا بالادعية المذكورة في القرآن والسنة) عدل عن قول الكذب بما يشبه القرآن لان القرآن معجز لا يشبهه شيء وأجاب في البحر بأنه اطلق المشابهة لارادته نفس الدعاء لا قراءة القرآن اه ومضاده انه لا ينوي القراءة وفي المراجع أول الباب وتكره قراءة القرآن في الركوع والسجود والشهادتين باجماع الامة الاربعة لقوله عليه الصلاة والسلام نهيت أن اقرأ القرآن راكعا أو ساجدا رواه مسلم اه تأمل هذا وقد ذكر في الامداد في بحث السنن بجهة من الادعية المأثورة فتسكني

مطلب
في خلف الوعيد وحكم الدعاء
بالمغفرة للكافر ولجميع المؤمنين

والحق حرمة الدعاء بالمغفرة للكافر
لالكل المؤمنين كل ذنوبهم بحر
(بالادعية المذكورة في القرآن
والسنة لا بما يشبه كلام الناس)
اضطرب فيه كلامهم ولا سيما
المصنف

والختار كما قاله الحلبي أن ما هو في القرآن وفي الحديث لا يفسد وما ليس في أحدهما أن استحصال طلبه من الخلق لا يفسد ولا يفسد ولو قبل قدر الشاهد والانتبه مالم يتذكر سجدة فلا تفسد بسؤال المغفرة مطلقا ولو لمعي أو لمعمرو وكذا الرزق مالم يقبده بال ونحوه لاستعماله في العباد مجازا (ثم يسلم عن عيینه ويساره) حتى يرى بياض خده ولو عكس - لم عن عيینه فقط ولو تقاء وجهه سلم عن يساره أخرى ولو نسي اليسار أتى به مالم يستدبر القبلة في الأصح وتقطع الترخيم بتسليمية واحدة برهان وقد مر في التارخانية ما شرع في الصلاة منى فلا واحد حكم المنى فيصل التحليل بسلام واحد كما يحصل بالمنى وتيقيد الركعة بسجدة واحدة كما تيقيد بسجدين (مع الامام) ان اتم التشهد كما مر

قوله اذا ما ابتلاه فأكرمه الخ هكذا بخطه والتلاوة اذا ما ابتلاه به فأكرمه ونعمه اه معصية

سهولة مراعاة عن ذكرها هنا (تمه) ينبغي أن يدعى في صلاته بدعاء محفوظ وأما في غيرهما فينبغي أن يدعى بما يحضره ولا يستظهر الدعاء لأن حفظه يذهب بركة القاب هندية عن المحيط واستظهاره حفظه عن ظهر قلبه (قوله لا يفسد) أي مطلقا سواء استحصال طلبه من العباد كإغفر لي أو لا كإرزقي من بقلها وتناسلها وفورهما وعدسها وبصلها وفيه رد على الفضلي في اختياره الفساد بما ليس في القرآن مطلقا وعلى ما في الخلاصة من تقييده عدم الفساد بالمستحيل من العباد بما إذا كان مأثورا وهو مبني على قول الفضلي قال في النهر والمذهب الاطلاق (قوله ان استحصال طلبه من الخلق) كإغفر لعمي أو لمعمرو فلا يفسد وان لم يكن في القرآن خلافا للفضلي (قوله ولا يفسد) مثل اللهم إرزقني بقلها وقتنا وعدسا وبصلها وإرزقني فلانة (قوله والانتبه) أي مع كراهة التصريم ط (قوله مالم يتذكر سجدة) أي صليبة فتفسد الصلاة لوجود القاطع المانع من إعادتها وهو الدعاء المذكور بخلاف التلاوية والسهولة لأنه لا توقف صحة الصلاة على سجودها ما قتمت الصلاة به وان لم يسجد هـ الا نهما واجبتان والصليبة ركن بل لو سجد هـ ما فهو لغو لانه بعد قطع الصلاة كالو سلم وهوذا كر سجدة تلاوية أو سهوية تمت صلاته لخروجه منها بعد تمام الأركان وأما قولهم ان التلاوية كالصليبة في أنها ترفع القعدة والتشهد فذلك فيما إذا فعلها قبل خروجه من الصلاة بسلام وأكلام بخلاف ما نحن فيه فذكر التلاوية هنا خطأ صريح كإنه عليه الرحى فافهم (قوله فلا تفسد الخ) تقرير على المختار السابق (قوله مطلقا) أي سواء كان في القرآن كإغفر لي أو لا كإغفر لعمي أو لمعمرو لأن المغفرة يستحيل طلبها من العباد ومن يغفر الذنوب الا الله وما في الظهيرة من الفساد به اتفاقا مؤثرا باتفاق من اختار قول الفضلي أو ممنوع بدليل ما في المجتبى وفي اقرباى وأعمامى اختلاف المشايخ وعمامة في البحر والنهر (قوله وكذا الرزق) أي لا يفسد اذا قبضه بما يستحيل من العباد كإرزقي الحج أو رؤيتك بخلاف فلانة وجعل هذا التفصيل في الخلاصة هو الأصح وفي النهر وهذا الترخيم ينبغي اعتقاده اه قلت وكذا الواطئة لأنه في القرآن وإرزقنا وأنت خير الرازقين وجعل في الهداية إرزقي مفسدا لقولهم رزق الامير بالمد قال في النسخ ورجح عدم الفساد لأن الرازق في الحقيقة هو الله تعالى ونسبته الى الامير مجاز قال في شرح المنية لأن الرزق عند أهل السنة ما يكون غذاء الحيوان وليس في وسع المخلوق الايصال سببه كالمال ولذا لو قبضه به فقال إرزقي ما لا تفسد بلا خلاف وعليه فأكرمني أو أنعم علي ينبغي أن يفسد اذا يقال أكرم فلان فلانا وأنعم عليه الا انه في المحيط ذكر عن الاصل انه لا يفسد لأن معناه في القرآن اذا ما ابتلاه فأكرمه ونعمه وكذا لو قال اسدقني بما لا يفسد وأما قوله أصح أمري فبالنظر الى اطلاق الامر يستحيل طلبه من العباد اه ملخصا (تنبيهه) في البحر عن فتاوى اللجنة لو قال اللهم العن الظالمين لا يقطع صلاته ولو قال اللهم العن فلانا يعني ظالمه يقطع الصلاة اه أي لانه دعاء يحترم وان استحصال من العباد فصا ركلا ما أولانه غير مستحيل بدليل فعليهم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين وأما اللعنة على الظالمين فهي في القرآن فافهم (قوله حتى يرى بياض خده) أي حتى يراه من يصلي خلفه أفاده ح وفي البدائع يستأن أن يبالغ في تحويل الوجه في التسليمين ويسلم عن عيینه حتى يرى بياض خده الا بين وعن يساره حتى يرى بياض خده الا يسر (قوله ولو عكس) بأن سلم عن يساره أو لا عامدا أو ناسيا بجر (قوله فقط) أي فلا يعيد التسليم عن يساره (قوله مالم يستدبر القبلة) أي أو يتكلم بجر (قوله في الأصح) مقابله ما في البحر من انه يأتي به مالم يخرج من المسجد أي وان استدبر القبلة وعدل عنه الشارح لما في التنبيه من أن الصحيح الأول وعبر الشارح بالأصح بدل الصحيح والخطب فيه سهل (قوله وقدمت) أي في الواجبات حيث قال وتنقضي قدوة بالأول قبل عليكم على المشهور وعندنا خلافا للتكملة اه أي فلا يصح الاقتداء به بعدها لانقضاء حكم الصلاة وهذا في غير الساهي أما هو اذا سجد له بعد السلام يعود الى حرمتها ط (قوله منى) أي اثنين وان لم يتكرر فانه يطلق على هذا كثيرا ومنه قوله تعالى فانكسروا ما طاب لكم من النساء منى أو يراد التكرار باعتبار تعدد الصلوات ثم الذي شرع فيها منى مع الموالاة والسلام والسجود ط وأما القيام والركوع فانه وان تكررت في الصلاة الا انه مع الفاصل وليس بمراد هنا (قوله وتفسد الركعة بسجدة) حتى لو سها في الفرض فقام قبل القعود الاخير يطل فرضه اذا قيد الركعة بسجدة (قوله ان اتم) أي المؤتم لأن متابعة الامام في السلام وان كانت واجبة فليست بأولى من اتمام الواجب الذي هو فيه ح وهل

اتمام التشهد واجب أو أولى قدمنا الكلام فيه فيما مر عند قول المصنف ولورفع الامام رأسه قبل أن يتم المأموم التسيصات (قوله ولا يخرج المؤتم) أي عن حرمة الصلاة فعليه أن يسلم حتى لو قهقهه قبله انتقض وضوءه وهذا عند من خلافاً لمحمد (قوله بخوسلام الامام الخ) أي بما هو متم لها لا مقصد فانه لو سلم بعد القعدة أو تكلم انتهت صلاته ولم تفسد بخلاف القهقهة أو الحدث العمد لا تنقض حرمة الصلاة به لانه مقصد للجزء الملاقى له من صلاة الامام فيفسد مقابله من صلاة المؤتم لكنه ان كان مدركا فقد حصل المقصد بعد تمام الاركان فلا ينسره كالامام بخلاف اللاحق أو المسبوق (قوله عمدا) أما لو كان بلا صنعه فله أن يني فينوضأ ثم يسلم ويتبعه المؤتم (قوله فلا يسلم) أي الامام أو المؤتم به لخروجه منها اتصافا حتى لو قهقهه المؤتم لا تنتقض طهارته (قوله ولو أتته الخ) أي لو أتته المؤتم التشهد بأن اسرع فيه وفرغ منه قبل اتمام امامه فأني بما يخرج من الصلاة كسلام أو كلام أو قيام جاز أي صحته صلاته لحصوله بعد تمام الاركان لان الامام وان لم يكن أتم التشهد لكنه قعد قدره لان المفروض من القعدة قدر أسرع ما يكون من قراءة التشهد وقد حصل وانما كره للمؤتم ذلك لتركه متابعة الامام بلا عذر فلو به كغرف حدث أو خروج وقت جماعة أو مرور زمان بين يديه فلا كراهة كما سيأتي نيل باب الاستخلاف (قوله فلو عرض مناف) أي بغير صنعه كالمسائل الاثني عشرية والابان قهقهة أو أحدث عمدا فلا تفسد صلاة الامام أيضا كما مر (قوله تفسد صلاة الامام فقط) أي لا صلاة المأموم لانه لما تكلم خرج عن صلاة الامام قبل عروض المنافى لها (قوله مع الامام) متعلق بالتحريم فان المراد بهما هذا المعدر أي كما يحرم مع الامام وانما جعل التحريم مشبها بها لان المعية فيها رواية واحدة عن الامام بخلاف السلام فان فيه روايتين عنه اصحهما المعية (قوله وقالوا الا فضل فيها بده) أفاد أن خلاف الصحاحين في الفضلية وهو الصحيح نهر وقيل في الجواز حتى لا يصح الشروع بالمقارنة في احدي الروايتين عن أبي يوسف ويكون مسيئا عند محمد في البدائع وفي القهستاني وقال السرخسي ان قوله أدق وأجود وقوله ارفق وأحوط وفي عون المروزي المختار للفتوى في صحة الشروع قوله وفي الفضلية قولهما اه وفي التاترخانية عن المتقي المشارنة على قوله كذاتنة حلقة الخاتم والاصبع والبعدية على قولهما ان يوصل المقتدى همزة الله برا أو كبر وتظهر فائدة الخلاف في وقت ادراك الفضيلة تكبيرة الاقتتاح فعنده بالمقارنة وعندهما اذا كبر في وقت البناء وقيل بالشروع قبل قراءة ثلاث آيات لو كان المقتدى حاضرا وقبل سبع لو غابا وقيل بادرالركمة الاولى وهذا أوسع وهو الصحيح اه وقيل بادرالركمة الفاتحة وهو المختار خلاصة واقتصر على ذكر التحريم والسلام فأفاد أن المقارنة في الأفعال افضل بالاجماع وقيل على الخلاف كما في الحلبة وغيرها عن الحقائق (قوله هو السنة) قال في الجرو هو على وجه الاكل أن يقول السلام عليكم ورحمة الله مرتين فان قال السلام عليكم أو السلام أو سلام عليكم أو عليكم السلام اجزاؤه وكان تأركا للسنة وصرح في السراج بكراهة الاخير اه قلت تصرحه بذلك لا ينافي كراهة غيره أيضا بما خالف السنة (قوله وانه) معطوف على قوله بكراهة لانه صرح به الحدادي أيضا (قوله هنا) أي في سلام التحلل بخلاف الذي في التشهد كما يأتي (قوله وردة الحلبي) يعني المحقق ابن امير حاج حيث قال في الحلبة شرح المنية بعد نقله قول النووي انه باءة ولم يصح فيها حديث بل صح في تركها غير ما حديث مانعه لكنه متعقب في هذا فانها جاءت في سنن أبي داود من حديث وائل بن حجر باسناد صحيح وفي صحيح ابن حبان من حديث عبد الله بن مسعود ثم قال اللهم الا أن يجاب بشذوذها وان صح مخرجها كما مشى عليه النووي في الاذكار وفيه تأمل اه (قوله وفي الحاوي انه حسن) أي الحاوي القديسي وعبارته وزاد بعضهم وبركاته وهو حسن اه وقال أيضا في محل اخر وروى وبركاته (قوله اخفض من الاول) أفاد أنه يخفض صوته بالاول أيضا أي عن الزائد على قدر الحاجة في الاعلام فهو خفض نسبي والافهوي الحقيقة جهر فالمراد أنه يجهر بما الا انه يجهر بالثاني دون الاول وقيل انه يخفض الثاني أي لا يجهر به أصلا والاصح الاول للحاجة المقتدى الى سماع الثاني أيضا لانه لا يعلم انه بعد الاول يأتي به أو يسجد قبله لسهو حصل له أفاده في شرح المنية وفي البدائع ومنها أي السنن أن يجهر بالتسليم لو اما لانه للترويح عن الصلاة فلا بد من الاعلام اه فانهم (قوله ونوى الخ) أي ليكون مقيا السنة فينوي ذلك كسائر السنن ولذا ذكر شيخ الاسلام انه اذا سلم على أحد خارج الصلاة ينوي

ولا يخرج المؤتم بخوسلام الامام بل بقهقهته وحده عمدا لا تنقض حرمتها فلا يسلم ولو أتته قبل امامه فتكلم حازر كره فلو عرض مناف تفسد صلاة الامام فقط (كالتحريم) مع الامام وقالوا الا فضل فيها بعده (فان لا السلام عليكم ورحمة الله) هو السنة وصرح الحدادي بكراهة عليكم السلام (و) أنه (لا يقول) هنا (وبركاته) وجعله النووي بدعة وردة الحلبي وفي الحاوي أنه حسن (وسنن جعل الثاني اخفض من الاول) خصه في المنية بالامام وأقره المصنف (وينوي) الامام بخطابه

مطلب
في وقت ادراك الفضيلة تكبيرة
الاقتتاح

(السلام على من في عيونه وبأمره)
 بمن معه في صلاته ولوجنا أونساء
 أما سلام التشهد فيم لعدم
 الخطاب (والحفظه فيهما) بلانية
 عدد كالإيمان بالانبياء وقدم القوم
 لأن المختار أن خواص بني آدم
 وهم الانبياء أفضل من كل الملائكة
 وعوام بني آدم وهم الاتقياء أفضل
 من عوام الملائكة والمراد بالاتقياء
 من اتقى الشرك فقط كالفسقة
 كما في البحر عن الروضة وأما
 المصنف قلت وفي مجمع الانهر
 تبعاً للقهيستان في خواص البشر
 وأوسطه أفضل من خواص
 الملائكة وأوسطه عند أكثر
 المشايخ وهل تتغير الحفظه قولان

مطلب
 في عدد الانبياء والرسول عليهم
 الصلاة والسلام

مطلب
 في تفضيل البشر على الملائكة

مطلب
 هل تتغير الحفظه

السنة به اندفع ما أورده صدر الاسلام من انه لا حاجة للامام الى النية لانه يجهر وبشير اليهم فهو فوق النية اه
 بحر ملخصاً وجه الدفع انه لا يلزم من الاشارة اليهم بالخطاب حصول النية باقامة القرية فلا بد منها أقول
 وأيضاً فإن التحلل من الصلاة لما وجب بالسلام كان المقصود الاصل من التحلل لا خطاب المصلين فلما
 لم يكن الخطاب مقصوداً أصالة لزم النية لا إقامة السنة الزائدة على التحلل الواجب اذ لولاها لبقى السلام
 بمجرد التحلل دون التحية فتدبر (قوله السلام) مفعول ينوي وهو اسم مصدر بمعنى التسليم (قوله
 من معه في صلاته) هذا قول الجمهور وقيل من معه في المسجد وقيل انه يتم كسلام التشهد حلية (قوله
 أو نساء) صرح به محمد في الاصل وما في كثير من الكتب من انه لا ينوي في زما تناسبت على عدم حضورهن
 الجماعة فلا مخالفة بينهما لأن المدار على الحضور وعدمه حتى لو حضر خنائي أو صبيان نواهم أيضاً حلية وبحر
 لكن في التهرأ انه لا ينوي النساء وان حضرن لكرهه حضورهن (قوله فيم الخ) ولذا ورد اذا قال العبد
 السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين أصابت كل عبد لله صالح في السماء والارض (قوله والحفظه)
 بالجر عطفاً على من ولم يقل الكسبة ليشمل من يحفظ أعمال المكاف وهم الكرام الكاتبون ومن يحفظه من
 الجن وهم المعقبات ويشمل كل مصل فإن المميز لا كسبة له كما أفاده في الحلية والبحر وفيه كلام يأتي على أن الكلام
 هنا في الامام ولا يكون صيباً (قوله فيهما) أي في اليين واليسار (قوله بلانية عدد) أي للاختلاف
 فيه فقيل مع كل مؤمن اثنان وقيل اربعة وقيل خمسة وقيل عشرة وقيل مائة وستون وقيل غير ذلك وتعامه في
 شروح المنية (قوله كالإيمان بالانبياء) لأن عددهم ليس معلوم قطعاً فينبغي أن يقال أمنت بجميع الانبياء
 أولهم آدم وآخرهم محمد عليه وعليهم الصلاة والسلام معراج فلا يجب اعتقاد أنهم مائة ألف وأربعة وعشرون
 الفا وأن الرسل منهم ثلثمائة وثلاثة وعشرون لانه خبر آحاد (قوله وقدم القوم) أي المعبر عنهم بمن يدل على عطف
 الحفظه عليهم والعطف للمغايرة وعبر بالقوم ليخرج الجن فانهم ليسوا أفضل من الملك وأشار بذلك الى ما قاله نضر
 الاسلام من أن للبداية أثر في الاهتمام ولذا قال أصحابنا في الوصايا بالنوافل انه يبدأ بعبادته الميت (قوله
 من اتقى الشرك فقط) الاول أن يسقط لفظ فقط فيصير المعنى من اتقى الشرك سواء اتقى المعاصي أيضاً أو لاح
 (قوله كما في البحر عن الروضة) أي روضة العلماء لا زنديقي حيث قال أجمعت الامة على أن الانبياء أفضل
 الخليفة وأن نبينا عليه الصلاة والسلام أفضلهم وأن أفضل الخلائق بعد الانبياء الملائكة الاربعة وحلة العرش
 والروحانيون وروضان ومالك وأن الصحابة والتابعين والشهداء والصالحين أفضل من سائر الملائكة واختلفوا
 بعد ذلك فقال الامام سائر الناس من المسلمين أفضل من سائر الملائكة وقال سائر الملائكة أفضل اه
 ملخصاً وحاصله انه قسم البشر الى ثلاثة أقسام خواص كالانبياء وأوسط كالصالحين من الصحابة وغيرهم وعوام
 كباقي الناس وقسم الملائكة الى قسمين خواص كالملائكة المذكورين وغيرهم كباقي الملائكة وجعل خواص
 البشر أفضل من الملائكة خاصهم وعانتهم وبعدهم في الفضل خواص الملائكة فهم أفضل من باقي البشر
 وأوسطهم وعوامهم وبعدهم أوسط البشر فهم أفضل من عدا خواص الملائكة وكذلك عوام البشر عند الامام
 كأوسطهم فالأفضل عنده خواص البشر ثم خواص الملك ثم باقي البشر وعنده ما خواص البشر ثم خواص
 الملك ثم أوسط البشر ثم باقي الملك (قوله قلت الخ) حاصله أن القهيستان جعل كلا من البشر والملك قسمين
 خواص وأوسطاً وجعل خواص البشر أفضل من خواص الملك وأوسط البشر أفضل من أوسط الملك فقي
 كلامه لف ونشر مرتب وسكت عن عوام البشر للخلاف السابق وبه ظهر أن هذا غير مخالف لما مر عن الروضة
 نعم قوله عند أكثر المشايخ مخالفاً لما في الروضة من دعوى الاتفاق وما هنا أولى إذا المسألة خلافية وهي ظنية
 ايضاً كما نص عليه في شرح التفسير بل قال في شرح المنية وقد روى التوقف في هذه المسألة أي مسألة تفضيل
 البشر على الملك عن جماعة منهم أبو حنيفة لعدم القاطع وتفويض علم ما لم يحصل لنا الجزم بعلمه الى عالمه اسلم
 واقه اعلم اه (قوله وهل تتغير الحفظه قولان) فقيل نعم لحديث الصحيحين يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل
 وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة الصبح وصلاة العصر فيصعد الذين باقوا فيكم فيسألهم وهو أعلم بهم كيف
 تركتم عبادي فيقولون ايتناهم وهم يصلون وتركناهم وهم يصلون فنقل عياض وغيره عن الجمهور انهم الحفظه
 أي الكرام الكاتبون واستظهر القرطبي انهم غيرهم وقيل لا يغيران مادام حيًا لحديث انس أن رسول

الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله تبارك وتعالى وكل بعبد المؤمن ملكين يكتبان عمله فاذا مات قال ربنا
 قد مات فلان فتأذن لنا فنصعد الى السماء فيقول الله عز وجل -سماءى مملوءة من ملائكتي يسبحون فيقولان
 فنقيم في الارض فيقول الله تعالى ارضى مملوءة من خلق يسبحون فيقولان فأين نكون فيقول الله تعالى
 قوما على قبر عبدى فكبرانى وهلا لى واذا كراتى واكباد لى لعبدى الى يوم القيامة وتقامه في الخلية (قوله)
 ويفارقه كاتب السيئات عند جماع وخلاء) تبع في ذلك صاحب الجبر والمصير به في شرح الجوهر الكبر
 للقائى أن المفاارقة في هذه الحالة الملكان وزاد انهما يكتبان ما حصل منه بعد فراغه بعلامه يجعلها الله تعالى
 لهما ولكنه لم يستند في ذلك الى دليل وذكر في الخلية أن الجزم به يحتاج الى ثبوت سمى يفيده وأما ما روى عن
 ابي بكر رضى الله عنه انه كان اذا اراد الدخول في الخلاه يسطرداه ويقول ايها الملكان الحافظان على اجلسا
 ههنا فاني عاهدت الله تعالى أن لا اتكلم في الخلاه فذكر شيخنا الحافظ انه ضعيف اه ح ملخصا (قوله وصلاة)
 يعنى أن كاتب السيئات يفارق الانسان في صلاته لانه ليس له ما يكتبه ذكره القرطبي ورد في الخلية كما نقله ح
 (قوله والمختار الخ) مقابلة ما يأتي عن حاشية الاشياء وكذا ما في الترمذ من أن القلم للسان والمداد الريق (قوله)
 استأثر أى اخضع (قوله نعم الخ) لا يحسن الاستدراك به بعد تصريحه باختيار الاقول تأمل (قوله)
 تكتب في ريق) قال في الخلية ثم قيل ان الذى يكتب فيه الحفظة دواوين من ريق كما هو المراد من قوله تعالى
 وكتب مسطور في ريق منشور في احد الاقوال لكن المأثور عن علي رضى الله عنه ان الله ملائكة ينزلون بنى
 يكتبون فيه اعمال بنى آدم فلم يعين ذلك والله سبحانه اعلم اه (قوله بلا حرف كتبوها في العقل) يؤيده ما
 قاله الغزالي في المكتوب في اللوح المحفوظ أيضا انه ليس بحروف وانما هو ثبوت المعلومات فيه كتبوها في العقل
 قال في الخلية لكن صرف اللفظ عن ظاهره يحتاج الى وجود صارف مع كونه ما في الكتاب والسنة مما يؤيد
 الظاهر كقوله تعالى انا كنا نستنسخ ما كنتم تعملون ورسلا اليهم يكتبون وكذا ما ثبت في الاسراء من سماعه
 عليه الصلاة والسلام صريف الاقلام أى تصويرها فيحصل على ظاهره لكن كيفية ذلك وصورته وجنسه مما
 لا يعلمه الا الله تعالى او من أطلع على شئ من ذلك اه ملخصا وتقامه في ح (قوله وهو أحد ما قيل الخ)
 راجع الى قوله تكتب في ريق فقط كما افاده ح فراجع وتأمل (قوله وصحح النيسابورى) نقله في الخلية عن
 الحسن ومجاهد والفضائل وغيرهم وذكر قبله عن الاخبار أن محمد اروى عن هشام عن عكرمة عن ابن عباس
 أنه قال الملائكة لا تكتب الا ما فيه اجر أو وزر (قوله حتى أثبت) هو الصوت الصادر عن طبيعة الشخص
 في مرضه لعسره او اغبره او لتأسفه على ما فرط في جانب الله تعالى وأشار بهذه الغاية الى انهما يكتبان جميع
 الضروريات أيضا كالنفس وحركة النبض وسائر العروق والاعضاء افاده خ عن اللقائى (قوله يكتب
 المباح كاتب السيئات) تفسير لما اجل في العبارة السابقة حيث نسب فيها كتابة كل شئ اليهما فإشارتهما الى
 تفصيله ويانه لأن المكتوب ثلاثة أقسام ما فيه اجر وما فيه وزر ومالا ولا تخافه اجر لكاتب الحسنات
 والباقي لكاتب السيئات (قوله ويعبى يوم القيامة) وقيل في آخر التهار وقيل يوم الخميس وهو مأثور عن ابن
 عباس والكلبي وذكر في الخلية عن الاختيار أن الأكثرين على الاقول وعن بعض المفسرين انه الصحيح عند
 المحققين فلذا مشى عليه الشارح (قوله الاسح أن الكافر أيضا تكتب أعماله الخ) أى السيئة اذ لا حسنة له
 وهو مكلف بمقوق العباد والعقوبات اتصافا وبالعبادات اداء واعتقادا وهو المعتمد عندنا فعاقب على ترك
 الاخرين وتقامه في ح ونقل عن اللقائى أن أعمال الكافر التى يظن هو أنها حسنة لا تكتب له الا اذا
 اسلم فيكتب له ثواب ما عمله في الكفر من الحسنات اه وفي حفظي أن مذهبنا خلافه فليراجع (قوله وفي
 البرهان الخ) لحديث يعاقبون المتقدم والمراد بهم الحفظة الذين هم المعقبات لا الحفظة الذين هم الكتبة لما
 قدمناه ح (قوله وان ابليس مع ابن آدم بالتهار) أى مع جميعهم الامن حفظه الله تعالى منه وأقدره على
 ذلك كما أقدر ملك الموت على نظيره ذلك والظاهر أن هذا غير القرين الاق لانه لا يفارق الا دعى فافهم (قوله)
 روى بفتح الميم) بمعنى آمن القرين فصار لا يأمر الا بخير كالقرين الملك وهذا ظاهر الحديث (قوله ونهها)
 فيكون فعلا مضارعا مفيدا للسلامة من القرين الكافر على طريق الاستقرار التبدى ح وصحح بعضهم
 هذه الرواية ورجحها وفي رواية فاستسلم كما في الشفاء (قوله ويزيد الموت الخ) أى يزيد على ما تقدم من نية

مطلب
 هل يفارقه الملكان

وفيفارقه كاتب السيئات عند جماع
 وخلاء وصلاة والمختار أن كيفية
 الكتابة والمكتوب فيه مما استأثر
 الله بعلمه نعم في حاشية الاشياء
 تكتب في ريق بلا حرف كتبوها
 في العقل وهو أحد ما قيل في
 قوله تعالى والطور وكتاب
 مسطور في ريق منشور وصحح
 النيسابورى في تفسيره انهما
 يكتبان كل شئ حتى ائنه
 قلت وفي تفسير الميماطى يكتب
 المباح كاتب السيئات ويعبى يوم
 القيامة وفي تفسير الكازرونى
 المعروف بالاخوين الاصم أن
 الكافر أيضا تكتب أعماله
 الآن كاتب البين كالشاهد على
 كاتب اليسار وفي البرهان
 ان ملائكة الليل غير ملائكة
 النهار وأن ابليس مع ابن آدم
 بالتهار وولده بالليل وفي صحيح مسلم
 ما منكم من احد الا وقد وكل الله
 به قرينه من الجن وقرينه
 من الملائكة قالوا واياك يا رسول
 الله قال واياى ولكن الله أعانى
 عليه فاسلم روى بفتح الميم وضعها
 (وزيد الموت)

القوم والحفظة نية امامه (قوله ان كان الامام فيها) اي في التسليمة الاولى اي في جهتها (قوله والا) صادق
 بالمحاذاة وليست مرادة لذكرها بعد ح (قوله اذ لا كسبة معه) أقاد أن المراد بالحفظة - حفظة ذاته من الاسواء
 لاحفظة الاعمال وهما قولان - كما سئل لكن الصحيح أن حسنات الصبي له ولو لديه ثواب التعليم ولذا ذكر
 اللقائي انه تكتب حسناته فقطضاه أن له كاتب حسنات (قوله ولعمري) قسم وتقدم الكلام عليه
 في خطبة الكتاب (قوله هذا) أي ما ذكر من النية وفي الحلية عن صدر الاسلام هذا شيء تركه جميع الناس لأنه
 قلنا بنوي احدينا قال في غاية البيان وهذا حق لأن النية في السلام صارت كالشريعة المنسوخة ولهذا لو
 سألت أولوف أولوف من الناس أي شيء نويت بسلامك لا يتكاد يجيب احدهم بمخافه طائل الا الفقهاء وفيهم
 نظر اه (قوله لا بقدر اللهم الخ) لما رواه مسلم والترمذي عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا يقعد الا بقدر ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام
 وأما ما ورد من الأحاديث في الاذكار عقب الصلاة فلا دلالة فيه على الاتيان بها قبل السنة بل يحمل على
 الاتيان بها بعد هالان السنة من لواحق الفريضة وثوابها ومكملتها فلم تكن اجنبية عنها كما يفعل بعدها
 يطلق عليه أنه عقب الفريضة وقول عائشة بقدر لا يفيد أنه كان يقول ذلك بعينه بل كان يقعد بقدر ما يسهه
 ونحوه من القول تقريباً فلا يشافي ما في الصحيحين من انه صلى الله عليه وسلم كان يقول في دبر كل صلاة مكتوبة
 لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير اللهم لا مانع لما أعطت ولا معطي لما منعت
 ولا ينفع ذا الجلة منك الجدة وعمامة في شرح المنية وكذا في الفتح من باب الوتر والنوافل (قوله واختاره الكمال)
 فيه أن الذي اختاره الكمال هو الاول وهو قول البقائي ورد ما في شرح الشهيد من أن القيام الى السنة
 متصلاً بالفرض مسنون ثم قال وعندى أن قول الحلواني لا بأس لا يعارض القولين لأن المشهور في هذه
 العبارة كون خلافه أولى فكان معناها أن الاولى أن لا يقرأ قبل السنة ولو فعل لا بأس فأقادم سقوط
 السنة بذلك حتى اذا صلى بعد الايراد تقع سنة لا على وجه السنة ولذا قالوا لو تكلم بعد الفرض لا تستط
 لكن ثوابها أقل فلا أقل - من كون قراءة الايراد لا تسقطها اه وتبعه على ذلك تليذه في الحلية وقال فحصل
 الكراهة في قول البقائي على التنزيه لعدم دليل التحريم حتى لو صلاها بعد الايراد تقع سنة مؤداة لكن
 لا في وقتها المسنون ثم قال وأقادم شيخنا أن الكلام فيما اذا صلى السنة في محل الفرض لا تنافي كلمة المشايخ
 على أن الأفضل في السنن حتى سنة المغرب المنزل أي فلا يكره الفصل بمسافة الطريق (قوله قال الحلبي
 الخ) هو عين ما قاله الكمال في كلام الحلواني من عدم المعارضة ط (قوله ارفع الخلاف) لأنه اذا كانت
 الزيادة مكروهة تنزيها كانت خلاف الاولى الذي هو معنى لا بأس (قوله وفي حفتي الخ) توفيق آخرين
 القولين المذكورين وذلك بأن المراد في قول الحلواني لا بأس بالفصل بالايراد أي القليلة التي يقدر اللهم
 انت السلام الخ لماعلمت من أنه ليس المراد خصوص ذلك بل هو أو ما غاب في المقدار بزيادة كثيرة فتأمل
 وعليه فالكراهة على الزيادة تنزيهية لماعلمت من عدم دليل التحريم فافهم وسأني في باب الوتر والنوافل ما لو
 تكلم بين السنة والفرض أو أكل أو شرب وأنه لا يسن عندنا الفصل بين سنة الفجر وفرضه بالجمعة التي يفعلها
 الشافعية (قوله والمعوذتان) فيه تغليب فان المراد الاخلاص والمعوذتان ط (قوله ثلاثا وثلاثين) تنافي
 فيه كل من الافعال الثلاثة قبله (تبيين) لو زاد على العدد قبل يكره لانه سوء أدب وايدبانه كدوازيد على
 قانونه او فتاح زيد على أسنانه وقيل لا بل يحصل له الثواب المخصوص مع الزيادة بل قيل لا يحل اعتقاد
 الكراهة لقوله تعالى من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها والوجه ان زاد نحو شئت عذراً وتعبداً فلا استدراك
 على الشارع وهو ممنوع اه ملخصاً من تحفة ابن حجر (قوله يكره للامام التسفل في مكانه) بل يقول محمداً
 كما يأتي عن المنية وكذا يكره مكثه قاعداً في مكانه مستقبل القبلة في صلاة لا تطوع بعدها كما في شرح المنية
 عن الخلاصة والكراهة تنزيهية كما دلت عليه عبارة الخانية (قوله لا للمؤمن) ومثله المنفرد لما في المنية وشرحها
 أما المقتدى والمنفرد فانهما ان لنا وقاماً الى التطوع في مكانهما الذي صلياً فيه المكتوبة جازوا الاحسن
 أن يطوعا في مكان آخر اه (قوله وقيل يستحب كسر الصفوف) ليزول الاشتباه عن الداخل المعين للكل
 في الصلاة البعيد عن الامام وذكروه في البدائع والذخيرة عن محمد ونصر في المخط على أنه السنة كما في الحلية
 وهذا معنى قوله في المنية والاحسن أن يتطوعا في مكان آخر قال في الحلية وأحسن من ذلك كله أن يتطوع

(السلام على امامه في التسليمة
 الاولى ان كان الامام فيها والا في
 الثانية ونواه فيه ما يوافق بنوي
 المنفرد بالحفظة فقط) ثم يقل الكسبة
 لم المميز اذ لا كسبة معه ولعمري
 لقد صار هذا كالشريعة المنسوخة
 لا يتكاد يتوى احدينا الا الفقهاء
 وفيهم نظر ويكره تأخير السنة الا
 بقدر اللهم انت السلام الخ قال
 الحلواني لا بأس بالفصل بالايراد
 واختاره الكمال قال الحلبي ان
 اريد بالكراهة التنزيهية ارفع
 الخلاف قلت وفي حفتي حله على
 القليلة ويستحب أن يستغفر ثلاثاً
 ويقرأ آية الكرسي والمعوذات
 ويسبح ويحمد ويكبر ثلاثاً وثلاثين
 ويهلل تمام المائة ويدعو ويختم
 بسجدة وبك وفي الجوهره ويكره
 للامام التسفل في مكانه لا للمؤمن
 وقيل يستحب كسر الصفوف

مطلب
 مما لو زاد على العدد الوارد في
 التسبيح عقب الصلاة

في منزله ان لم يحث مانعا (قوله لتنفل اوورد) أقول عبارته في الخزانة قلت يحتمل أنه لاجل التنفل اوالورد
 اه فدل على أن ذلك ليس من كلام الخاتية والذي رأيته في الخاتية صريح في أنه للتنفل (قوله وخيره الخ)
 الضمير المنصوب للامام لكن التخيير الذي في النية هو أنه ان كان في صلاة لا تطوع بعدها فان شاء انحرف عن يمينه
 او يساره او ذهب الى حوائجه او استقبل الناس بوجهه وان كان بعدها تطوع وقام بصلته يتقدم او يتأخر
 او ينحرف يمينا او شمالا او يذهب الى بيته فينطوع ثمة اه وهذا التخيير لا يخالف ما مر عن الخاتية لانه لبيان
 الجواز وذل لبيان الافضل ولذا علله في الخاتية وغيرها بأن لليمين فضلا على اليسار لكن هذا لا يخص بين
 القبلة بل يقال منله في يمين المصلي بل في شرح النية أن انحرافه عن يمينه اولى وأيده بحدوث في صحيح مسلم
 وصحيح في البدائع التسوية بينهما وقال لان المقصود من الانحراف وهو زوال الاشتباه أى اشتباهه في الصلاة
 يحصل بكل منهما وقد مناعن الحلبة أن الاحسن من ذلك كله تطوعه في منزله لما في سنن أبي داود باسناد صحيح صلاة
 المر في بيته افضل من صلاته في مسجدى هذا الا المكتوبة قلت والالتزام كما سيأتي في باب الوتر والتوافل
 مع زيادات آخر ثم اذا شاء الذهاب انصرف من جهة يمينه او يساره فقد صح الامر ان عنه صلى الله عليه وسلم
 وعليه العمل عند أهل العلم كما قاله الترمذى وذكر النووي أنه عند استواء الجهتين في الحاجة وعدمها فاليمين
 افضل لعموم الاحاديث المستريحة بفضل اليمين في باب المكارم وتخوها كما في الحلبة (قوله ولودون عشرة) أى
 أن الاستقبال مطلق لا تفصيل فيه بين عدد وعدد على ما ذكره في الخلاصة وغيرها ولا يلتفت الى ما ذكره بعض
 شراح المقدمة من أن الجماعة ان كانوا عشرة يلتفت اليهم لترجيح حرمتهم على حرمة القبلة والافلا ترجح حرمة
 القبلة على الجماعة فان هذا الذي ذكره لأصله في الفقه وهو رجل مجهول لا تنسبه لأفاظه ألفاظ أهل الفقه
 فضلا عن ان يقلد فيما ليس له أصل والذى رواه موضوع كذب على النبي صلى الله عليه وسلم بل حرمة المسلم الواحد
 أرجح من حرمة القبلة غير أن الواحد لا يكون خلف الامام حتى يلتفت اليه بل هو عن يمينه فلو كانا اثنين كانا
 خلفه فليلتفت اليهما للاطلاق المذكور اه ونازعه في الامداد بأنه ذكر ذلك في مجمع الروايات شرح القدورى
 عن حاشية البدرية عن أبي حنيفة فليست أمثل (قوله ولو بعيدا على المذهب) صرح به في الذخيرة أخذ من
 اطلاق محمد في الاصل قوله اذا لم يكن بمذاهبه رجل يصلي ثم قال في الذخيرة وهذا هو ظاهر المذهب لانه اذا كان
 وجهه مقابل وجه الامام في حالة قيامه يكره وان كان بينهما صفوف واستظهر ابن امير حاج في الحلبة خلاف هذا
 فقال الذى يظهر أنه اذا كان بين الامام والمصلي بمذاهبه رجل جالس ظهره الى المصلي لا يكره للامام استقبال
 القوم لانه اذا كان سترة للمصلي لا يكره المرور وراءه فكذا هنا وقد صرح حوايا به لو صلى الى وجه انسان وبينهما
 ثالث ظهره الى وجه المصلي لم يكره ولعل محمد لم يقيد بذلك للعلم به اه ملخصا فافهم والله تعالى أعلم

(فصل في القراءة)

لما فرغ من بيان صفة الصلاة وكيفيتها ووافرائضاها واجباها واستنبأ ذكر أحكام القراءة في فصل على حدة وزيادة
 أحكام تعلقت بها دون سائر الأركان (قوله ويجهر الامام وجوبا) أى جهر واجبا على أنه مصدر بمعنى اسم
 الفاعل وقوله بحسب الجماعة صفة ثانية للجهر ولا يخفى أنه لا يلزم من انصاف الجهر بهذين الوصفين أن يتصف
 كونه بحسب الجماعة بالوجوب أيضا نعم لو جعل حالا من ضمير وجوبا المؤقول باسم الفاعل يلزم ذلك ولادعى الى
 حل الكلام على ما قصد المعنى مع تسادر غيره فافهم (قوله فان زاد عليه اساء) وفي الزايدى عن أبي جعفر
 لو زاد على الحاجة فهو أفضل الا اذا اجهد نفسه او أدى غيره فهستافى (قوله أعادها جهرًا) لان الجهر فيما
 بقى صار واجبا لا اقتداء بالجمع بين الجهر والحاقفة في ركعة واحدة شنيع بجر ومفاده أنه لو اتهم بعد قراءة
 بعض السورة أنه يعيد الفاتحة والسورة فليراجع ح (قوله لكن الخ) استدرالى على قوله ولو اتهم به وهذا
 قول آخر وقد حكى القولين القهستافى حيث قال ان الامام لو خافت ببعض الفاتحة او كلها او المنفرد ثم اقتدى
 به رجل أعادها جهرًا كما في الخلاصة وقبل لم يعد وجهر فيما بقى من بعض الفاتحة او السورة كلها وبعضها
 كما في النية اه وعزى في القسمة القول الثانى الى القاضى عبد الجبار وقتاوى السعدى ولعل وجهه أن فيه
 التصرع عن تكرار الفاتحة في ركعة وتأخير الواجب عن محله وهو موجب لسجود السهو فكان مكروها وهو
 أسهل من لزوم الجمع بين الجهر والاسرار في ركعة على أن كون ذلك الجمع شيئا غير مطرد لما ذكره في آخر شرح النية
 أن الامام لو سهاخفت بالفاتحة في الجهرية ثم تذكر بجهر بالسورة ولا يعيد ولو خافت بآية او أكثر تها جهرًا

وفي الخاتية يستحب للامام التصول
 ليمين القبلة يعنى يسار المصلي لتنفل
 اوورد وخيره في النية بين تحويله
 يمينا وشمالا وأماما وخلفا
 وذهابه لبيته واستقباله الناس
 بوجهه ولودون عشرة ما لم يكن
 بمذاهبه مصل ولو بعيدا على
 المذهب (فصل ويجهر الامام)
 وجوبا بحسب الجماعة فان زاد
 عليه اساء ولو اتهم به بعد الفاتحة
 او بعضها سر أعادها جهرًا بجر
 لكن في آخر شرح النية اتم به
 بعد الفاتحة بجهر بالسورة

فصل في القراءة

ان قصد الامامة والا فلا يلزمه
 الجهر (في الفجر واولي العشاء
 اداء وقضاء وجمعة وعيدين
 وتراويح ووتر بعد ما) أي في
 رمضان فقط للتوارث قلت في
 تقييده بعبدها نظر لجهره فيه
 وان لم يصل التراويح على الصحيح
 كما في جمع الانهرنم في القهستاني
 تبعاً للقاعدي لاسهوا بالمخافة
 في غير الفرائض كعبد ووترنم
 الجهر أفضل (ويسر في غيرها)
 وكان عليه الصلاة والسلام
 يجهر في الكل ثم تركه في الظهر
 والعصر لدفع اذى الكفار كما في
 (كنفيل بالنهار) فانه يسر (ويخبر
 المنفرد في الجهر) وهو أفضل
 ويكتفى بأدائه (ان أدى)
 وفي السرية يخاف حتماً على
 المذهب (كنفيل بالليل) منفرداً
 فلو أم جهر لتبعية النفل للقرض
 زيلعي (ويخاف) المنفرد (حتماً)
 أي وجوباً (ان قضى) الجهرية
 في وقت المخافة كأن صلى العشاء
 بعد طلوع الشمس كذا ذكره
 المصنف بعد عدة الواجبات قلت
 وهكذا ذكره ابن الملك في شرح
 المنار من بحث القضاء (على
 الاصح) كما في الهداية لكن تعقبه
 غير واحد ورجحوا تخييره كن سبق
 بركة من الجمعة فقام يقضيها بخبر
 (و) ادنى (الجهر اسماع غيره)

ولا يعيد وفي القهستاني ولا خلاف أنه اذا جهر بأكثر الفاشحة يتحاشاها كما في الزاهد أي في الصلاة
 السرية وكون القول الاول نقله في الخلاصة عن الاصل كما في البحر والاصل من كتب طاهر الرواية لا يلزم منه
 كون الثاني لم يذكر في كتاب آخر من كتب طاهر الرواية فدعوى أنه ضعيف رواية ودرية غير
 مسلمة فافهم (قوله ان قصد الامامة الخ) عزاء في القنية الى فتاوى الكرماني ووجهه أن الامام منفرد
 في حق نفسه ولذا لا يبحث في لا يؤتم احد اهل الميثاق الامامة ولا يحصل فواب الجماعة الابائية ولا تفسد الصلاة
 بمحاذاة المرأة الابائية كما مر في بحث النية وسيد كر في باب الوتر عند ذكر كراهة الجماعة في التطوع
 على سبيل التداعي أنه لا كراهة على الامام لو لم ينو الامامة فاذا كان كذلك فكيف تلزمه أحكام الامامة
 بدون التزام فافهم (قوله واولي العشاءين) بفتح الباء الاولى وكسر الثانية قهستاني والعشاءان المغرب
 والعشاء (قوله أي في رمضان فقط) مأخوذ من المصنف في المنع حيث قال وقيدنا الوتر بكونه بعد التراويح
 لانه انما يجهر في الوتر اذا كان في رمضان لافي غيره كما أفاده ابن نجيم في بحره وهو وارد على اطلاق الزيلعي
 الجهر في الوتر اذا كان اماماً اهـ فدل كلامه على أن مراده في سنه بقوله بعبدها كونه في رمضان كما هو
 المسنون اعم من أن يكون بعد التراويح او لا به سقط ما يأتي عن جمع الانهرنم لكن يرد عليه أنه يقتضي انه لو صلى
 الوتر جماعة في غير رمضان أنه لا يجهر به وان لم يكن على سبيل التداعي ويحتاج الى نقل صريح واطلاق الزيلعي
 يخالفه وكذا ما يأتي من أن المتفعل بالليل لو أم جهر فتأمل (قوله قلت الخ) علت أنه غير وارد (قوله نعم
 في القهستاني) فيه أن القهستاني صرح بعده بتعقيب خلافه (قوله ويسر في غيرها) وهو الثالثة
 من المغرب والاخرين من العشاء وكذا جميع ركعات الظهر والعصر وان كان بعرفة خلافاً لما لك كما في الهداية
 (قوله وهو أفضل) ليكون الاداء على هيئة الجماعة ولهذا كان ادائه بأذان واقامة أفضل وروى في الخبر
 أن من صلى على هيئة الجماعة صلت بصلاته صفوف من الملائكة منح (قوله على المذهب) كذا في البحر اذا
 على ما في العناية من أن طاهر الرواية أنه مخبراً قول ما في العناية صرح به أيضاً في النهاية والكفاية والمعراج ونقل
 في التارخانية عن المحيط أنه لاسهوا عليه اذا جهر فيما يخاف لانه لم يترك واجبا وعلة في الهداية في باب سجود
 السهو بأن الجهر والمخافة من خصائص الجماعة وقال الشراح انه جواب طاهر الرواية وأما جواب رواية
 التوارد فانه يلزمه السهو وفي الذخيرة اذا جهر فيما يخاف عليه السهو وفي طاهر الرواية لاسهوا عليه نعم صحيح في
 الدرر تبة الفتح والتبيين وجوب المخافة ومشى عليه في شرح المنية والبحر والنهر والخ وقال في الفتح حيث كانت
 المخافة واجبة على المنفرد ينبغي أن يجيب بتركها السجود اهـ فتأمل (قوله فلو أم) أي فلو صلى المتفعل
 بالليل اماماً جهر ومقتضاه أن الوتر في غير رمضان كذلك لأن كلامهم ما تركه منه الجماعة على سبيل التداعي
 وبدونه لا واذ اوجب الجهر في التفل يجب في الوتر كما افهمته عبارة الزيلعي أفاده الرشي (قوله ويخاف
 المنفرد الخ) أما الامام فقد مر أنه يجهر اداء وقضاء (قوله في وقت المخافة) قيده لانه ان قضى في وقت
 الجهر خير كما لا يخفى ح (قوله بعد طلوع الشمس) لان ما قبلها وقت جهر فيخبر فيه لكن في بعض نسخ الهداية
 بعد طلوع الفجر (قوله كما في الهداية) قال فيها لان الجهر يختص امام الجماعة حتماً وبالوقت في حق المنفرد
 على وجه التخيير ولم يوجد أحدهما (قوله لكن تعقبه غير واحد) قال في الخرائن هذا ما صححه في الهداية
 ولم يوافق عليه بل تعقبه في الغاية ونظر فيه في الفتح وبحث فيه في النهاية وحزر خسرو أنه ليس بصحيح رواية
 ولا دراية وقد اختار شمس الائمة ونظر الاسلام والامام القمي ناشي وجماعة من المتأخرين أن القضاء كالاداء قال
 قاضي خان هو الصحيح وفي الذخيرة والكافي والنهر هو الاصح وفي الشرنبلالية أنه الذي ينبغي أن يعول عليه
 وذكر وجهه اهـ واجيب عن استدلال الهداية بمنع المحصر بلزوم أن يكون للجهر الخبر سبب آخر وهو موافقة
 الاداء اهـ (قوله كن سبق بركة من الجمعة الخ) أي أنه اذا قام يقضيها لا يلزمه المخافة بل له أن يجهر فيها
 ليوافق القضاء الاداء مع أنه قضاها في وقت المخافة فعلم أن الجهر لم يختص سببه بالجماعة او بالوقت بل له سبب آخر
 خلافاً لما قاله في الهداية فهذه المسألة دليل لما رجحه الجماعة وبهذا التقرير ظهر وجه اقتضاه على الجمعة وان كان
 الحكم كذلك لوسبق بركة من العشاء ونحوه لان المقصود اثبات الجهر في القضاء في وقت المخافة لا مطلقاً فافهم
 (قوله وادنى الجهر اسماع غيره الخ) اعلم انهم اختلفوا في حد وجود القراءة على ثلاثة اقوال فشرط الهندواني
 والفضلي لوجودها خروج صوت يصل الى اذنه وبه قال الشافعي وشرط بشر المزيبي واحد خروج الصوت

مطلبه
في الكلام على الجهر والخافتة

من النعم وان لم يصل الى اذنه لكن بشرط كونه مسموعا في الجلالة حتى لو أدنى احد صماخه الى فيه يسمع ولم يشترط
الكرخي وأبو بكر البلخي السماع واكتفيا بتصحيح الحروف واختار شيخ الاسلام وقاضى خان وصاحب المحيط
والحلواني قول الهندوانى كذا في معراج الدراية ونقل في التجتبى عن الهندوانى أنه لا يجزئه ما لم يسمع اذناه
ومن يقربه وهذا لا يخالف ما مر عن الهندوانى لأن ما كان مسموعا له يكون مسموعا لمن في قربه كما في الحلية
والبحر ثم انه اختار في الفتح أن قول الهندوانى وبشر متحدان بناء على أن الظاهر سماعه بعد وجود الصوت
اذا لم يكن مانع وذكر في البحر تعالى عليه أنه خلاف الظاهر بل الاقوال ثلاثة وأيد العلامة خير الدين الرملى في
فتاواه كلام الفتح بما لا مزيد عليه فارجع اليه وذكر أن كلام من قول الهندوانى والكرخي مصححان وأن ما قاله
الهندوانى اصح وأرجح لاعتماد أكثر علماء تنا عليه اه وبما قرأناه ظهر لك أن ما ذكرناه في تعريف الجهر
والخافتة ومثله في سهو المنية وغيره مبنى على قول الهندوانى لأن أدنى الحد الذى يوجد فيه القراءة عنده
خروج صوت يصل الى اذنه أى ولو حكما كما لو كان هنالك مانع من صم او جلبة اصوات او نحو ذلك وهذا معنى
قوله أدنى الخافتة سماع نفسه وقوله ومن يقربه تصريح باللازم عادة كما مر في القهستاني وغيره او من يقربه
بأو وهو واضح ويتبنى على ذلك أن أدنى الجهر سماع غيره أى من لم يكن يقربه بقريته المتقابلة ولذا قال في
الخلاصة والخاتمة عن الجامع الصغير ان الامام اذا قرأ في صلاة الخافتة بحيث يسمع رجل او رجلان لا يكون
جهر او الجهر أن يسمع الكل اه أى كل الصف الاول لاكل المصلين بدليل ما في القهستاني عن المسعودية
ان جهر الامام سماع الصف الاول اه وبه علم أنه لا اشكال في كلام الخلاصة وانه لا ينافى كلام الهندوانى
بل هو مفرع عليه بدليل انه في المعراج نقله عن الفضلى وقد علت أن الفضلى قائل بقول الهندوانى فقد ظهر
بهذا أن أدنى الخافتة سماع نفسه او من يقربه من رجل او رجلين مثلا واعلاها مجرد تصحيح الحروف كما هو
مذهب الكرخى ولا تعتبر هنا في الاصح وادنى الجهر سماع غيره من ايسر يقربه كاهل الصف الاول واعلاه
لاحتله فافهم واغم تحرير هذا المقام فقد اضطرر فيه كثير من الافهام (قوله ويجزى ذلك المذكور) يعنى
كون أدنى ما يحقق به الكلام سماع نفسه او من يقربه (قوله لم يسمع في الاصح) أى الذى هو قول الهندوانى
وأما على قول الكرخى فبصح وان لم يسمع نفسه لاكتفائه بتصحيح الحروف كما مر (قوله وقيل الخ) قال في
الذخيرة معزيا الى القاضى علاء الدين في شرح مختلفاته الاصح عندى أن في بعض التصرفات يكتبني بسماعه
وفي بعضها يشترط سماع غيره مثلا في البيع لو أدنى المشتري صماخه الى فم البائع وسمع بكفى ولو سمع البائع نفسه
ولم يسمعه المشتري لا يكتبني وفيما اذا حلف لا يكلم فلانا فناداه من بعيد بحيث لا يسمع لا يبحث في يمينه نص عليه
في كتاب الايمان لان شرط الحنث وجود الكلام معه ولم يوجد اه قال في النهر أقول ينبغي أن يكون الحكم
كذلك في كل ما يتوقف تمامه على القبول ولو غير مبادلة كالنكاح اه ولم يقول الشارح على هذا القول فعبّر
عنه بقيل بعل الفتح حيث قال قبل الصحيح في البيع الخ وكذا عبر عنه في الكافي اشارة الى ضعفه كما في
الشرعية لئلا يكون الاول ارتضاء في الحلية والبحر وهو اوجه بدليل المسألة المنصوصة في كتاب الايمان لان
الكلام من الكلام وهو الجرح سعى به لانه يؤثر في نفس السامع فتكلمه فلانا لا يحصل الا بسماعه وكذا اشتراط
سماع الشهود كلام العاقد في النكاح وسماع التلاوة في وجوب السجدة على السامع ونحو ذلك مما اشترط
فيه سماع الغير تأمل (قوله مثلا) زاده ليم مالوز كهافي ركعة واحدة وهل يأتي بها في الثالثة او الرابعة
يجزى ولیم غير العشاء كالمغرب فانه لو تركها في إحدى اوليها يأتي بها في الثالثة ولو في معاً أتى في الثالثة
بفائضة وسورة وفات الأخرى ويسجد للسجود لوساها ولیم الزبعية السرية فانه يأتي بها في الآخرين
أيضا أفاده ط وانما خص المصنف العشاء بالذکر لما كان قوله بجهر في الآخرين لا للاحتراز عن غيره فلذا
أشار الشارح الى التعميم فافهم (قوله ولو عدا) هذا ظاهر اطلاق المتن وبه صرح في النهر ولم يعز الى
احد وكأنه أخذ من الاطلاق والافصيح الفتاوى والشروح يقتضى أن وضع المسألة في النسبان تأمل
أفاده الخبر الرملى (قوله وجوبا وقيل ندبا) أشار الى أن الاصح الوجوب وذلك لان محمداً أشار اليه
في الجامع الصغير حيث عبر بقوله قرأها بالفظ الخبر وهو آكد من الامر في الوجوب وصرح في الاصل
بالاستحباب قال في غاية البيان والاصح ما في الجامع الصغير لانه آخر التصنيفين ورد في الفتح بأن ما في الاصل
أصرح فيجب التعويل عليه في الرواية وكون الاخبار كدرد في البحر بأنه في أخبار الشارح لا في غيره فكان

(و) أدنى (الخافتة سماع نفسه)
ومن يقربه فلو سمع رجل أو رجلان
فليس بجهر والجهر أن يسمع الكل
خلاصة (ويجزي ذلك) المذكور
(في كل ما يتعلق ينطق كسمية على
ذبيحة ووجوب سجدة تلاوة وعناق
وطلاق واستنناء) وغيره اقل
طلق او استثنى ولم يسمع نفسه
لم يسمع في الاصح وقيل في نحو البيع
يشترط سماع المشتري (ولو تركه
سورة اولي العشاء) مثلا ولو عدا
(قرأها وجوبا) وقيل ندبا

المذهب الاستصحاب قال في النهر ولا يخفى أن أمر المجتهد ناشئ عن أمر الشارع فكذلك أخباره نعم قال في الحواشي
السعدية انما يكون دليلا اذا كان مستعملا في الامر الاجبائي وهو ممنوع وأقول لم لا يجوز أن يكون المراد
الاستصحاب وتكون القرينة عليه ما في الاصل كما أريد بما مر من قوله افترض رجله اليسرى ووضع يده على
نخذه وأمثال ذلك اهـ والحاصل أن اختيار صاحب الفتح والبحر والنهر الذب لانه صريح كلام محمد (قوله
مع الفاتحة) أشار به الى شيئين الاول أنه يقدم الفاتحة لان مع تدخل على المتبوع وهو أحد قولين وينبغي
ترجيحه والثاني أن الفاتحة واجبة أيضا وفيه قولان أيضا وينبغي ترجيح عدم الوجوب كما هو الاصل فيها أفاده
في البحر والنهر (قوله لان الجمع الخ) أشار به الى أن قول المصنف جهراراجع الى الفاتحة والسورة معا
وجعله الزيلعي ظاهرا لرواية وصححه في الهداية لما ذكره الشارح وصحح الثرناشي أنه يجهر بالسورة فقط وجعله
شيخ الاسلام الظاهر من الجواب ونحو الاسلام الصواب ولا يلزم الجمع الشنيع لان السورة تلحق بموضعها تقديرا
يجر ومفاده أن الجمع بين الجهر والخفية في ركعة مكروه اتفاقا اذا كانت القراءة في محلها غير ملصقة بما
قبلها ويرد عليه ما قدمناه من القروع اول الفصل قأمل (قوله ولوتذكرها) أي السورة (قوله قراها)
أي بعد عوده الى القيام (قوله وأعاد الركوع) لان ما يقع من القراءة في الصلاة يكون فرضا فيرفض الركوع
ويلازمه اعادته لان الترتيب بين القراءة والركوع فرض كما ترى بيانه في الواجبات حتى لو لم يعده تفسد صلاته
بل لو قام لاجل القراءة ثم بداه فسجد ولم يقرأ ولم يعد الركوع قيل تفسد وقيل لا والفرق بين القراءة
وبين القنوت حيث لا يعود لاجله ولتذكره في ركوعه ولو عاد لا يرفض هو ما ذكرنا من أن القراءة تقع فرضا أما
القنوت اذا اعيد يقع واجبا وبيان ذلك أن القراءة وان انقسمت الى فرض وواجب وسنة الا أنه مهما أطال
يقع فرضا وكذا اذا اطال الركوع والسجود على ما هو قول الأكثر والاصح لان قوله تعالى فاقرا وما ينسر
لوجوب احدا الامرين الآية فافوقها مطلقا لصدق ما ينسر على كل فرد فهما قرا يكون الفرض ومعنى الاقسام
المذكورة أن حصل الفرض مقدارا كذا واجب وجعله دون ذلك مكروه وجعله فوق ذلك الى حد كذا سنة
لانه يقع اول آية يقرأها فرضا وما بعدها الى حد كذا واجبا وما بعد ذلك الى حد كذا سنة لانا ان اعتبرنا
الواجب ما بعد الآية الاولى منضمنا اليها انقلب الفرض واجبا وان اعتبرناه منفردا كان الواجب بعض الفاتحة
وقالوا الفاتحة واجب وكذا الكلام فيما بعد الواجب الى حد السنة فليأتمل كذا في شرح المنية من باب
سجود السهو ونحوه في الفتح وهو تحقيق دقيق فاعتمه (قوله للزوم تكرارها) أي وهو غير مشروع وهذا
لو قراها مرتين فلو مرة لا تكون قضاء كافي النهاية لانها في محلها لكن كتب على ما في النهاية شيخ الاسلام المفتي
ابو السعود قلت لا يخفى أن قراءة الفاتحة في الشفع الثاني ليست واجبة بل ذال على وجه الدعاء في ظاهر الرواية
وان كانت واجبة على رواية الحسن بن زياد فعلى هذا اذا قرأ الفاتحة مرة لم يتعين انصرافها الى تلك الركعة
وانت خبير بأن بناء ظاهر الرواية أي الذي هو عدم اعادة الفاتحة في مسألة على رواية الحسن غير حسن اهـ
أي بخلاف السورة فان الشفع ليس بمثل لاداء السورة فجاز أن يكون محلا للتصاوت وعامه في شرح الشيخ
اسماعيل (قوله ولوتذكرها) أي الفاتحة (قوله قبل الركوع) الظاهر أنه ليس بقيد حتى لو تذكرها في الركوع
فكذلك لانه قدم أنه لو تذكر السورة في الركوع أعادها وأعاد الركوع فالفاتحة اولي لانها أكد رجح (قوله
وأعاد السورة) لانها شرعت تابعة للفاتحة رجح (قوله على المذهب) أي الذي هو ظاهر الرواية عن الامام
وفي رواية عنه ما يطلق عليه اسم القرآن ولم يشبهه قصد خطاب احد وجرم القدوري بأنه الصحيح من مذهب
الامام ووجهه الزيلعي بأنه أقرب الى القواعد الشرعية لان المطلق ينصرف الى الأدنى وفي البحر فيه نظر بل
ينصرف الى الكامل قلت وهو مدفوع بأن براءة الذمة لا تتوقف على الكامل والالزام فرضية الطمأنينة في
الركوع والسجود قال في شرح المنية وعلى هذه الرواية لا يجزى عنه نحو ثم نظر أي لانه يشبه قصد الخطاب
والاخبار تأمل وفي رواية ثالثة عنه وهي قوله ما ثلاث آيات قصارا وآية طويلة (قوله وعرفا طائفة
من القرآن مترجمة الخ) أي اعتبرلها مبدءا ومقطع وهذا التعريف نقله في الحلية عن حاشية الكشف لعلاء
الدين البهلواني ونقل في النهر عن شرح الشاطبية للعبري ما يرجع اليه وهو انها قرآن مركب من جل ولوتقدرا
ذومبدأ ومقطع مندرج في سورة (قوله ولوتقدرا الخ) أشار الى الرذ على البحر حيث اعترض التعريف
المذكور بأن لم يلد آية ولذا جوز الامام بها الصلاة وهي خمسة احرف ووجه الرذ أن لم يلد أصله لم يولد فهو ستة

مطلب

تحقيق مهم فيما لو تذكر في ركوعه
أنه لم يقرأ أعاد تقع القراءة فرضا
وفي معنى كون القراءة فرضا
وواجبا وسنة

(مع الفاتحة جهرافي الآخرين)
لان الجمع بين جهر وخفية في ركعة
شنيع ولوتذكرها في ركوعه قراها
وأعاد الركوع (ولوتذكرها الفاتحة)
في الاولين (لا) يقضيها في الآخرين
للزوم تكرارها ولوتذكرها قبل
الركوع قراها وأعاد السورة
(وفرض القراءة آية على المذهب)
هي لغة العلامة وعرفا طائفة
من القرآن مترجمة اقلها ستة
احرف ولوتقدرا اكمل يلد

تقدير الكن الذي رأته في الحلية والبحر عن الحواشي المذكورة اقلها ستة احرف صورة فالذي غير محله لم
في التبرقيل ان الآية هي وما بعدها ومن ثم قيل ان الاخلاص أربع وقيل خمس فيجوز أن يكون ما في الحواشي
بناء على الأول (قوله الا اذا كانت كلمة) استثناء من المتن لانه في معنى تصح الصلاة بآية (قوله فالاصح
عدم العصة) كذا في المتن وهو شامل لمثل مدهامتان ومثل ص وق ون لكن ذكر في الحلية والبحر ان الذي
مشى عليه الاسيحي في الجامع الصغير وشرح الطحاوي وصاحب البدائع الجواز في مدهامتان عنده من غير
حكاية خلاف (قوله الا اذا حكم حاكم) صورته علق عقب عبده بصلاته صلاة مصحصة فصلي مدهامتان غير مكررة
او مكررة قد افعل الى حاكم يرى صحة الصلاة بذلك ففرضه بعينه فيكون قضاء بصحة الصلاة ضمنا فتصح اتفاقا لان
حكم الحاكم في المجتهد فيه يرفع الخلاف أفاده ح (قوله لانه يزيد على ثلاث آيات) تعليل للمذهبين لان
نصف الآية الطويلة اذا كان يزيد على ثلاث آيات قصار يصح على قولهما فاعلى قول أبي حنيفة المكتنى بالآية
اولى ح قال في البحر وعلم من تعليلهم أن كون المقروء في كل ركعة النصف ليس بشرط بل أن يكون البعض
يلغ ما يعده بقراءته قارئا عرفا اه اقول وينبغي أن يكون الاكتفاء بما دون الآية مفترقا على الرواية الثانية
عن الامام لان الرواية الاولى التي تقدمتها هنا ظاهر الرواية لا بد من آية تامة تأمل (تنبيه) لم أر من قد رآني
ما يكتفي بمدة قد مر من الآية الطويلة وظاهر كلام البحر كغيره أنه موكل الى العرف الى عدد حروف
اقصر آية وعلى هذا لو اراد قراءة قدر ثلاث آيات التي هي واجبة عند الامام لا بد أن يقرأ من الآية الطويلة
مقدار ثلاثة أمثال مما يسمى بقراءته قارئا عرفا ولذا فرضوا المسألة بآية الكرسي وآية المداينة وفي التنازخانية
والمعراج وغيرهما لوقر آية طويلة كآية الكرسي او المداينة البعض في ركعة والبعض في ركعة اختلفوا فيه
على قول أبي حنيفة قيل لا يجوز لانه ما قرأ آية تامة في كل ركعة وعامتهم على أنه يجوز لان بعض هذه الآيات يزيد
على ثلاث قصار وبعد لها فلا تكون قراءته أقل من ثلاث آيات اه لكن التعليل الاخير بما يفيد اعتبار العدد في
الكلمات أو الحروف ويفيده قولهم لوقر آية تعدل اقصر سورة جازو في بعض العبارات تعدل ثلاثا قصارا أي
كقوله تعالى ثم نظر ثم عبس وبسر ثم أدبر واستكبر وقد رها من حيث الكلمات عشر ومن حيث الحروف ثلاثون
فلوقر الله لاله الا هو الحى القيوم لا تأخذه سنة ولا نوم يبلغ مقداره هذه الآيات الثلاث فعلى ما قلناه لو اقتصر
على هذا المقدار في كل ركعة كفى عن الواجب ولم أر من تعرض لشيء من ذلك فليتأمل (قوله وحفظها) أي
الآية فرض عين أي فرض ثابت على كل واحد من المكلفين بعينه كما أشار اليه في شرح التحرير حيث فرق بينه
وبين فرض الكفاية بأن الثاني مختص مقصود حصوله من غير نظر بالذات الى فاعله بخلاف الاول فانه منظور
بالذات الى فاعله حيث قصد حصوله من عين مخصوصة كالقروض على النبي صلى الله عليه وسلم دون امته او من
كل عين عين أي واحد واحد من المكلفين اه والظاهر أن الاضافة فيهما من اضافة الاسم الى صفته كسجد
الجامع وحبه الحقاء أي فرض متعين أي ثابت على كل مكلف بعينه وفرض الكفاية معناه فرض ذو كفاية أي
يكفى بمحصله من اى فاعل كان تأمل (قوله وحفظ جميع القرآن الخ) اقول لا مانع من أن يقال جميع
القرآن من حيث هو يسمى فرض كفاية وان كان بعضه فرض عين وبعضه واجبا كما أن حفظ الفاتحة يسمى
واجبا وان كانت الآية منها فرضا أي يسقط بها الفرض فافهم (قوله وسنة عين) أي بسن لكل واحد
من المكلفين بعينه وفيه اشارة الى أن السنة قد تكون سنة عين وسنة كفاية ومثاله ما قالوا في صلاة التراويح
انها سنة عين وصلاها بجماعة في كل محلة سنة كفاية (قوله وتعلم الفقه افضل منهما) اى من حفظ
باقى القرآن بعد قيام البعض به ومن التفل ومراوده بالفقه ما زاد على ما يحتاج اليه في دينه والافه فرض عين
ح (قوله وسورة) أي اقصر سورة او ما يقوم مقامها من ثلاث آيات قصار (قوله ويكره الخ) أي تحريما
كما أنه يكره نقص شيء من السنة تنزيها كما في شرح الملتقى ط (قوله أي حالة قرارا وفرار) أي حالة أمنه
أو محله وعبر عن المحلة بالقرار بالقاء لانها في السفر تكون غالباً من الخوف كما في شرح الشيخ اسماعيل
(قوله كذا اطلق الخ) فيه أن عبارة الجامع لم يصرح فيها بقوله مطلقا وانما ذكر فيها السفر غير مقيد فيه فهم
منها الاطلاق كسائر عبارات المتون والامليات ادعاء تقيدها بما سبقت من التفصيل وانما صرح المصنف
بالاطلاق اختيارا لمبارجه شجبه صاحب البحر (قوله ورجحه في البحر الخ) اعلم أنه ذكر في الهداية

الا اذا كانت كلمة فالاصح عدم
العصة وان كثرها مرارا الا اذا
حكم حاكم فيجوز ذكره القهستاني
ولو قرأ آية طويلة في الركعتين
فالاصح العصة اتفاقا لانه يزيد
على ثلاث آيات قصار قاله الحلبي
(وحفظها فرض عين) متعين على
كل مكلف (وحفظ جميع القرآن
فرض كفاية) وسنة عين أفضل
من التفل وتعلم الفقه أفضل منهما
(وحفظ فاتحة الكتاب وسورة
واجب على كل مسلم) ويكره نقص
شيء من الواجب (ويستحب في
السفر مطلقا) أي حالة قرارا وفرار
كذا اطلق في الجامع الصغير ورجحه
في البحر ورده في الهداية وغيرها
من التفصيل ورده في التبرقيل
أن ما في الهداية هو المحتر

مبحث

في الفرق بين فرض العين وفرض
الكفاية

مطلب

السنة تكون سنة عين وسنة
كفاية

أن المسافر يقرأ بفاتحة الكتاب وأى سورة شاء ثم قال وهذا إذا كان على جملة من السريفة كان في لمة وقرأ
 يقرأ في الفجر نحو سورة البروج وان شئت لأنه يمكنه مراعاة السنة مع التخفيف وردة في الصريفة لا أصل له يعقد
 علمه في الرواية والدراية أما الأول فلأن إطلاق المتن تعالى بالسابع الصغير يتم حالة الأمن أيضاً أما الثاني فلأنه
 إذا كان على أمن صار كالمقيم فينبغي أن يراعى السنة والسفر وإن كان مؤثراً في التخفيف لكن التصديق بقدر سورة
 البروج لا بد له من دليل ولم ينقل اه وهو ملخص من الحلية وأحاط في النهر بما حاصله أن السنة للمقيم في قراءة
 الفجر أن تكون من طوال المفصل وأن لا ينقص مقدار الآيات المقررة من حيث العدد عن أربعين آية في
 الركعتين بل تكون من أربعين إلى مائة كما سيأتي مع ما لفيه من البحث والمسافر إذا كان في أمانة وقرأ وإن كان
 مثل المقيم لكن للسفر تأثير في التخفيف عنه مطلقاً ولا يجوز له القطر وإن كان في أمانة فناسب أن يقرأ نحو سورة
 البروج والانشقاق مما هو من طوال المفصل وإن لم يبلغ المقدار الخاص وهذا معنى قول الهداية لا مكان
 مراعاة السنة مع التخفيف أى التخفيف بعدم اعتبار العدد إن خاص بعد حصول سنة القراءة من طوال
 المفصل فليس مراده التحديد بعدد آيات السورتين بل كونهما من طوال المفصل أى وسنية القراءة في الفجر من
 طوال المفصل مسألة لا تحتاج إلى دليل ثم إن ما في الهداية قد أقره عليه شراحها والزبلي وغيره وذلك دليل على
 تقيد إطلاق ما في المتن والجامع اه أقول هذا غاية إذا كان قول الهداية يقرأ في الفجر نحو سورة البروج
 وان شئت معناه أنه يقرأ في الركعتين واحدة منهما لا كلاهما والالم يحصل تخفيف من حيث العدد لأن الانشقاق
 خمس وعشرون آية والبروج اثنتان وعشرون ويؤيد ذلك قول المنية يقرأ سورة البروج أو مثلها فإنه ظاهر
 في أن المراد قراءة سورة البروج في الركعتين لكن في كون سورة البروج من طوال المفصل كلام مستعرفه فلذا
 حمل التخفيف في شرح المنية على جعل الأوسط في الحضر طويلاً في السفر ومثل قول صاحب الجمع في شرحه
 فيقرأ بأواسط المفصل رعاية للسنة مع التخفيف وعليه شيء في الشربلية لكن هذا الحمل لا يناسب ما في
 الهداية لأن الانشقاق من طوال المفصل وقد يقال إن التخفيف من جهة الاكتفاء بسورة واحدة من المفصل
 في الركعتين كما اقتضاه ظاهر كلام المنية المذكور لأن السنة في الحضر في كل ركعة سورة تامة كما يأتي تأمل
 (قوله وجوباً) أشار به إلى دفع ما أورده في النهر بأنه لو قال بعد الفاتحة أى سورة شاء لكان أولى للأيوهم
 أن قراءة الفاتحة سنة فصريح بقوله وجوباً دفع التوهم المذكور لأن المعنى أن سنة القراءة في السفر أى سورة
 شاء مضمومة إلى الفاتحة الواجبة فالمقصود بيان التحير في السور بعد الفاتحة والورد أن السورة واجبة أيضاً
 (قوله وفي الضرورة بقدر الحال) أى سواء كان في الحضر أو السفر وإطلاقه يشمل الفاتحة وغيرها لكن
 في الكافي فإن كان في السفر في حالة الضرورة بأن كان على جملة من السريفة وأخاف من عدو أو لص يقرأ الفاتحة
 وأى سورة شاء وفي الحضر في حالة الضرورة بأن خاف فوت الوقت يقرأ ما لا يفوته الوقت اه وإقائل أن
 يقول لا يختص التخفيف للضرورة بالسورة فقط بل كذلك الفاتحة كما إذا اشتد خوفه من عدو فقرأ
 آية مثلاً ولا يكون مسياً كذا في الشربلية أقول وقول الكافي بقدر ما لا يفوته الوقت يشمل الفاتحة فله
 أن يقرأ في كل ركعة بآية إن خاف فوت الوقت بالزيادة وهل هو في كل صلاة وأخص بالفجر فيه خلاف حكاه
 في القنية وقال في آخر شرح المنية وقبل يراعى سنة القراءة في غير الفجر وإن خرج الوقت والأظهر أن يراعى
 قدر الواجب في غيرها لأن الإخلال به مفسد عند بعض الأئمة بخلاف خروج الوقت اه أى فاته في غير الفجر
 غير مفسد اتفاقاً ثم ذكر أن له الاقتصار على الفاتحة ونسيئة واحدة وترك البناء والتعريف في سنة الفجر والأظهر
 لو خاف فوت الجماعة لأنه إذا جاز ترك السنة لأدراك الجماعة فترك سنة السنة أولى اه (قوله ذكره الحلبي)
 ونقله الزاهدي في القنية عن المجتهد بقوله قال أبو حنيفة والذي يصلي وحده بجزلة الإمام في جميع ما وصفنا من
 القراءة سوى الجهر قال الزاهدي وهذا نص على أن القراءة المسنونة يستوى فيها الإمام والمنفرد والناس
 عنه غافلون (قوله طوال المفصل) بكسر الطاء جمع طويل ككريم وكرام واقتصر عليه في الصحاح وأما
 بالضم فالرجل الطويل كما صرح به ابن مالك في مثله والمفصل فتح الصاد الممهلة هو السبع السابع من القرآن
 سجد به لكثرة فصله بالسجدة أوله المسوخ منه ولهذا يسمى بالحكم أيضاً واختلف في أوله قال في البحر والذي
 عليه أصحابنا أنه من الحرات اه قال الرمي وقظم ابن أبي شريف الأقوال فيه بقوله

(الفاتحة) وجوباً (وأى سورة شاء) وفي الضرورة بقدر الحال (و) يست (في الحضر) لا مام ومنفرد ذكره الحلبي والناس عنه غافلون (طوال المفصل)

مفصل قرآن بأزله أفي • خلاف فصافات وقاف وسج

وجانية ملك وصف قناتها • وفتح ضحى حجراتها ذا المصحح

وزاد السيوطي في الاتقان قولين فأوصلهما إلى اثني عشر قولاً والرجح والانسان (قوله إلى آخر البروج) عزاه في الخزانة إلى شرح الكنتز الشرح الكبير وقال بعده وفي النهر لا يحسن دخول الغاية في المغيها هنا هـ
فالبروج من الطوال وهو مفاد عبارة الهداية المذكورة آنفاً لكن مفاد ما نقلناه بعدها عن شرح المنية وشرح الجمع انهما من الاوساط ونقله في الشرح بلالية من الكافي بل نقل القهستاني عن الكافي خروج الغاية الأولى والثانية وعليه فسورة لم يكن من القصار ووقف في ذلك كله صاحب الحلية وقال العبارة لا تنفذ ذلك بل يحتاج إلى ثبت في ذلك من خارج والله أعلم أي لأن الغاية تحتل الدخول والخروج فافهم (قوله في الفجر والظهر) قال في النهر هذا مخالف لما في منية المعلى من أن الظهر كالعصر لكن الاكثر على ما عليه المصنف هـ (قوله وباقيه) أي باقي المفصل (قوله أي في كل ركعة سورة مما ذكر) أي من الطوال والاوساط والقصار ومقتضاه أنه لا نظر إلى مقدار معين من حيث عدد الآيات مع أنه ذكر في النهر أن القراءة من المفصل سنة والمقدار المعين سنة أخرى ثم قال وفي الجامع الصغير يقرأ في الفجر في الركعتين سورة الفاتحة وقدر أربعين أو خمسين واقتصر في الأصل على الأربعين وفي الجرد ما بين الستين إلى المائة والكل ثابت من فعله عليه الصلاة والسلام ويقرأ في العصر والعشاء خمسة عشر في الركعتين في ظاهر الرواية كذا في شرح الجامع لقاضي خان وجرم به في الخلاصة وفي المحيط وغيره يقرأ عشرين وفي المغرب خمس آيات في كل ركعة هـ أقول كون المقروء من سور المفصل على الوجه الذي ذكره المصنف هو المذكور في المتن كالقندوري والكثير والجمع والوقاية والتجاية وغيرها وحصر المقروء بعدد على ما ذكره في النهر والبحر مما علمته مخالف لما في المتن من بعض الوجوه كما نبه عليه في الحلية فإنه لو قرأ في الفجر والظهر سورتين من طوال المفصل تزيد ان على مائة آية كالرجح والواقعة أو قرأ في العصر أو العشاء سورتين من اوساط المفصل تزيد ان على عشرين أو ثلاثين آية كالفاتحة والفجر يكون ذلك موافقاً للسنة على ما في المتن لأعلى الرواية الثانية ولا تحصل الموافقة بين الروايتين إلا إذا كانت السورتان موافقة للعدد المذكور ويلزم على ما مر عن النهر من أن المقدار المعين سنة أخرى أن تكون قراءة السورتين الزائدتين على ذلك المقدار خارجة عن السنة إلا أن يقتصر من كل سورة منهما على ذلك المقدار مع أنهم صرحوا بأن الأفضل في كل ركعة الفاتحة وسورة فاتحة فالذي ينبغي التصريح به أنهم ما روايتان مختلفتان اختار أصحاب المتن أحدهما ويؤيده أنه في متن المتن ذكر أولاً أن السنة في الفجر حضر أربعون آية أو ستون ثم قال واستحسنوا طوال المفصل فيها وفي الظاهر الخ فذكر أن الثاني استحسان فتخرج على الرواية الأولى لتأييده بالاثار الواردة عن عمر رضي الله عنه أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري أن يقرأ في الفجر والظهر بطوال المفصل وفي العصر والعشاء بأوساط المفصل وفي المغرب بقصار المفصل قال في الكافي وهو كالمرور من النبي صلى الله عليه وسلم لأن المقادير لا تعرف إلا بالاسماعا هـ (قوله واختار في البدائع عدم التقدير الخ) وعمل الناس اليوم على ما اختار في البدائع رملي والظاهر أن المراد عدم التقدير بمقدار معين لكل أحد وفي كل وقت كما يفيد تمام العبارة بل تارة يقتصر على أدنى ما ورد كما قصر سورة من طوال المفصل في الفجر أو أقصر سورة من قصاره عند ضيق وقت أو نحوه من الأعذار لأنه عليه الصلاة والسلام قرأ في الفجر بالمعوذتين لما سمع بكاء صبي خشية أن يشق على أمه وتارة يقرأ أكثر ما ورد إذا لم يمل القوم فليس المراد إلغاء الوارد ولو بلا عذر ولذا قال في البحر عن البدائع والجله فيه أنه ينبغي للإمام أن يقرأ بمقدار ما يحق على القوم ولا ينقل عليهم بعد أن يكون على التمام وهكذا في الخلاصة هـ (قوله والامام) أي من حيث حسن صوته وموقعه (قوله وفي الحجة) اسم كتاب من كتب القناري (قوله بينين) أي بأن تكون بين الترسل والاسراع (قوله ليسلا) لعل وجه التقييده أن عادة المتجدين كثرة القراءة في تمجدهم فلهذا الإسراع ليصلوا بوردتهم من القراءة تأتيل (قوله كما يفهم) أي بعد أن يقرأ أقل مد قال به القراء والاحرم ترك الترتيل المأمور به شرعاً ط (قوله ويجوز بالروايات السبع) بل يجوز بالعشر أيضاً كما نص عليه أهل الأصول ط (قوله بالفريسة) أي بالروايات الفريسة والامالات لأن بعض السفهاء يقولون ما لا يقولون فيقعون

من الطجرات إلى آخر البروج (في
الفجر والظهر) منها إلى آخر لم يكن
(اوساطه في العصر والعشاء
و) باقية (تصاره في المغرب) أي
في كل ركعة سورة مما ذكره
الحلي واختار في البدائع عدم
التقدير وأنه يختلف بالوقت والقوم
والامام وفي الحجة يقرأ في القرض
بالترسل حرفاً حرفاً في التراويح بين
بين وفي النقل ليلاً أن يسرع بعد
أن يقرأ كما يفهم ويجوز بالروايات
السبع لكن الأولى أن لا يقرأ
بالفريسة عند العولم صيانة لدينهم

في الاثم والشقاء ولا ينبغي للائمة أن يحملوا العوام على ما فيه نقصان دينهم ولا يقرأ عندهم مثل قراءة أبي جعفر وابن عامر وعلى بن حمزة والكسائي صيانة لدينهم فلعلمهم يستخفون أو يسهكون وإن كان كل القراءات والروايات صحيحة فصيحة ومشايخنا اختاروا قراءة أبي عمرو وحفص عن عاصم **اه** من التنازلية عن قنوي الحجة (قوله ونطال الخ) أي بطلها الامام وهي مسنونة اجماعا عانة على ادراك الركعة الاولى لان وقت الفجر وقت نوم وغفلة وقد علم من التقييد بالامام ومن التعليل أن المنفرد يسوي بين الركعتين في الجميع اتصافا شرح المنية اقول وبما مر من أن الاطالة المذكورة مسنونة اجماعا ومثله في التنازلية علم أن ما في شرح الملقى للهنسي من انها واجبة اجماعا غريب وأسبق قلم وقال تلميذه الباقي في شرح الملقى لم اجد في الكتب المشهورة في المذهب (قوله بقدر الثلث) بأن تكون زيادة ما في الاولى على ما في الثانية بقدر ثلث مجموع ما في الركعتين كما في الكافي حيث قال الثلثان في الاولى والثالث في الثانية ومثله في الحلية والبحر والدرر (قوله وقبل النصف) كذا في الحلية معزيا الى المهبوي وحكما في البحر عن الخلاصة لكن عبارة الخلاصة لا تفيد لان عبارتها هكذا اوحدا الاطالة في الفجر أن يقرأ في الركعة الثانية من عشرين الى ثلاثين وفي الاولى من ثلاثين الى ستين **اه** وأرجع الحاشي القول بالنصف الى القول الاول لان المراد نصف المقروء في الاولى وهو ثلث المجموع فلا وجه لعده مقابلا له واطال في ذلك فراجع له لكن قد يقال ان مراد الخلاصة التحيير بين جعل الزيادة بقدر نصف ما في الاولى او نصف ما في الثانية فانه اذا قرأ في الاولى ثلاثين وفي الثانية عشرين فالزيادة بقدر نصف ما في الثانية ولو قرأ في الاولى ستين وفي الثانية ثلاثين فالزيادة بقدر نصف ما في الاولى وبهذا يغاير القول الاول فتأمل (قوله ندبا) راجع للقولين يعني أن هذا التقدير في كل بيان للاولى فان لم يراعها فهو خلاف الاولى وهو معنى قوله لا بأس به **ح** (قوله فلو غش) بأن قرأ في الاولى باربعين وفي الثانية ثلاث آيات لا بأس به وبه ورد الاثر كذا في الذخيرة وغيرها (قوله فقط) لما احتمل أن يكون الفجر مجرد مثال للتقييد أردفه بقوله كذا في النهر (قوله حتى التراويح) عزاه في الخرائث الى الخاتبة وظاهر هذا أن الجمعة والعبدان على الخلاف كما في جامع المهبوي لكن في نظم الزند وبسقي الاتفاق على تسوية القراءة فيهما وأيده في الحلية بالا حاديث الواردة المنقضية لعدم اطالة الاولى على الثانية فيهما (قوله قبل وعليه الفتوى) فانه في معراج الدراية ومثله في المحتج وفي التنازلية عن الحجة وهو المأخوذ للفتوى وفي الخلاصة انه احب وجنح اليه في فتح القدر لمارواه البخاري من أنه عليه الصلاة والسلام كان يطول في الركعة الاولى أي من الظاهر ما لا يطول في الثانية وهكذا في العصر وهكذا في الصبح ونازعه في شرح المنية بأنه محمول على الاطالة من حيث التنازل والتعود وبما دون ثلاث آيات ضرورة التوفيق بينه وبين مارواه مسلم عن أبي سعيد الخدري حيث قال فحزونا قيامه في الظهر في كل ركعة قدر ثلاثين آية فانه أفاد التسوية بين الركعتين **اه** وقال في الحلية بعد أن حقق دليلهما فظهر على هذا أن قولهم الاحب لا قوله وأن الاولى كون الفتوى على قولهما لا قوله وأقره في البحر والشر بنبلانية واعتمد قولهما في الكنز والملقى واختاروا الهداية فلذا اعتمد المصنف أيضا (قوله ان تقاربت الخ) ذكر هذا في الكافي في المسألة التي قبل هذه واعتبره في شرح المنية في هذه المسألة أيضا كما يأتي في عبارته والحاصل أن سنية اطالة الاولى على الثانية وكرهية العكس انما تعتبر من حيث عدد الآيات ان تقاربت الآيات طولا وقصرا فان تفاوتت تعتبر من حيث الكلمات فاذا قرأ في الاولى من الفجر عشرين آية طويلا وفي الثانية منها عشرين آية قصيرة تبلغ كلماتها قدر نصف كلمات الاولى فقد حصل السنة ولو عكس يكره وانما ذكر الحروف للاشارة الى أن الاعتبار بمقابلة كل كلمة بمثلها في عدة الحروف فالمعتبر عدد الحروف لا الكلمات فلما اقتصر الشارح على الحروف اعطفها على الكلمات كما فعل في الكافي لكان أولى (قوله واعتبر الحلي - غش الطول الخ) كما لو قرأ في الاولى والعصر وفي الثانية الهمزة فمر من في القنية أولا أنه لا يكره ثم مر ثانيا أنه يكره وقال لان الاولى ثلاث آيات والثانية تسع وتكره الزيادة الكثيرة وأما ما روي أنه عليه الصلاة والسلام قرأ في الاولى من الجمعة سبع اسم ربك الاعلى وفي الثانية هل أنال حديث الغاشية فزاد على الاولى بسبع لكن السبع في السور الطوال يسير دون القصار لان الست هنا ضعف الاصل والسبع ثمة أقل من نصفه **اه** أي أن الست الزائدة في الهمزة ضعف سورة العصر بخلاف السبع الزائدة في الغاشية فانها أقل من نصف

(وتطال اول الفجر على ثابته)
بقدر الثلث وقبل النصف ندبا
فلو غش لا بأس به (فقط) وقال
محمد أولى الكل حتى التراويح
قبل وعليه الفتوى (واطالة
الثانية على الاولى يكره)
تزيها (اجماعا ثلاث آيات)
ان تقاربت طولا وقصرا والا
اعتبر الحروف والكلمات واعتبر
الحلي - غش الطول لا عدد الآيات

قوله اردفه بقوله أي فقط ولعلها
سقطت من قله وليراجع **اه** معجمه

قوله عززنا بالحاء المهملة ثم الزاي
ثم الراء الساكنة من الحز وهو
الطن والضمين **اه** منه

سورة الاعلى فكانت بسيرة قال الحلبي في شرح المنية وعلم من كلام القنية أن ثلاث آيات انما تكره في السور
 القصار لظهور الطول فيها بذلك ظهورا ينسب وهو حسن الا انه ربما يتوهم منه أنه متى كانت الزيادة بما دون
 النصف لا تكره وليس كذلك بل الذي ينبغي أن الزيادة اذا كانت ظاهرة ظهورا نأما تكره والا فلا لزوم الحرج
 في التصرع عن الخفية ولورود مثل هذا في الحديث ولا تغفل عما تقدم من أن التقدير بالآيات انما يعتبر عند تنافيها
 وأما عند تفاوتها فالمعتبر التقدير بالكلمات والحروف والا فإلم نشرح ثمان آيات ولم يكن ثمان آيات ولا شك
 أنه لو قرأ الاولى في الاولى والثانية في الثانية أنه يكره لما قلنا من ظهور الزيادة والطول وان لم يكن من حيث
 الاى لكنه من حيث الكلم والحروف وقس على هذا ١٥ كلام شرح المنية للحلي والذي تحصل من مجموع
 كلامه وكلام القنية أن اطلاق كراهة اطالة الثانية ثلاث آيات مقيد بالسور القصيرة المتقاربة الآيات لظهور
 الاطالة حينئذ فيها أما السور الطويلة او القصيرة المتفاوتة فلا يعتبر العدد فيها بل يعتبر ظهور الاطالة من حيث
 الكلمات وان احدث آيات السورتين عددا هذا ما فهمته والله تعالى أعلم (قوله واستثنى في البحر ما وردت به
 السنة) أي كراهته عليه الصلاة والسلام في الجمعة والعيد في الاولى بالاى وفي الثانية بالغاشية فإنه
 ثبت في الصحيحين مع أن الاولى تسع عشرة آية والثانية ستة وعشرون وعلى ما مر عن شرح المنية لا حاجة الى
 الاستثناء لأن هاتين السورتين طويلتان ولا تفاوت ظاهر بينهما من حيث الكلمات والحروف بل هما متقاربتان
 (قوله مطلقا) أي وردت به السنة اولا بقرينة ما قبله ولأن عبارة البحر هكذا وقيد بالفرض لانه يسوى
 في السن والتوافل بذكر كراهتها في القراءة الا فيما وردت به السنة او الاثر كذا في منية المصلى وصرح في المحيط
 بكرهه تطويل ركعة من التطوع ونقص اخرى وأطلق في جامع المحبوبي عدم كراهة اطالة الاولى على الثانية
 في السن والتوافل لأن أمرها سهل واختاره ابو اليسر ومشي عليه في خزنة الفتاوى فكان الظاهر عدم
 الكراهة ١٥ فتقول البحر وأطلق في جامع المحبوبي الخ واستظهره له قرينة واضحة على أنه اراد خلاف
 ما في المنية من التقيد بما وردت به السنة نعم كلامه في اطالة الاولى على الثانية فقط دون المعكس فكان
 على الشارح ذكر ذلك عند قوله وتطال اولى الفجر قال في شرح المنية والاصح كراهة اطالة الثانية على الاولى في
 النفل أيضا لما قاله بالقرض فيما لم يرد به تخصيص من التوسعة بخوازه قاعدة بلا عند وشعوه وأما اطالة الثالثة
 على الثانية والاى فلا تكره لما أنه شفع آخر ١٥ (قوله صلى بالمعوذتين) يعني في صلاة الفجر والسورة
 الثانية أطول من الاولى بآية وفي الاحتراز عن هذا التفاوت حرج وهو مدفوع شرعا فبعل زيادة ما دون ثلاث
 آيات أو نقصانه كالمعدم فلا يكره ح عن الحلبي (قوله على طريق الفرضية) أي بحيث لا تصح الصلاة بدونه
 كما يقول الشافعي في الفاتحة (قوله ويكره التعيين الخ) هذه المسألة مفرقة على ما قبلها لان الشارح اذ لم
 يعين عليه شيئا يسير اعطيه كرهه أن يعين وعله في الهداية بقوله لم يافيه من هجر الباقي وايهام التفضيل (قوله بل
 يندب قراءتهما أحيانا) قال في جامع الفتاوى وهذا اذا صلى الوتر بجماعة وان صلى وحده يقرأ كيف يشاء ١٥
 وفي فتح القدير لان مقتضى الدليل عدم المداومة لا المداومة على العدم كما يفعله حنفة العصر فيستحب أن يقرأ
 ذلك أحيانا نابت كالمأثور وان لزوم الايهام ينشئ بالترك أحيانا ولذا قالوا السنة أن يقرأ في ركعتي الفجر بالكافرون
 والاخلص وظاهر هذا اقادة المواظبة اذا الايهام المذكور منتف بالنسبة الى المصلى نفسه ١٥ ومقتضاء
 اختصاص الكراهة بالامام ونازع في البحر بأن هذا مبني على أن العلة ايهام التفضيل والتعيين أما على ما علل
 به المشايخ من هجر الباقي فلا فرق في كراهة المداومة بين المنفرد والامام والسنة والفرض فتكره المداومة
 مطلقا للصرح به في غاية البيان من كراهة المواظبة على قراءة السور الثلاث في الوتر أعم من كونه في رمضان
 اما ما ولا ١٥ وأجلب في التبر بأنه قد علل بهما المشايخ والظاهر أنهم اعلة واحدة لا علتان فيجبه ما في الفتح
 أقول على أنه في غاية البيان لم يصرح بالتعميم المذكور وأيضاً فان ايهام هجر الباقي يزول بقراءته في صلاة أخرى
 وأيضاً ذكر في وتر الصرع النهاية أنه لا ينبغي أن يقرأ سورة متعينة على الدوام ثلاثين بعض الناس أنه واجب
 ١٥ فهذا يبريد ما في الفتح أيضاً هذا وقيد الطساوي والاسيماي الكراهة بما اذا رأى ذلك حتما لا يجوز غيره
 أما لو قرأ للتيسير عليه او تبر كقراءته عليه الصلاة والسلام فلا كراهة لكن بشرط أن يقرأ غيرها أحيانا ثلاثا
 يظن الجاهل أن غيرها لا يجوزوا عترضه في الفتح بأنه لا يقر بغيره لان الكلام في المداومة ١٥ وأقول حاصل

واستثنى في البحر ما وردت به السنة
 واستظهر في النفل عدم الكراهة
 مطلقا (وان بأقل لا) يكره لانه
 عليه الصلاة والسلام صلى
 بالمعوذتين (ولا يتعين شيء
 من القرآن لصلاة على طريق
 الفرضية) بل تعين الفاتحة على
 وجه الوجوب (ويكره التعيين)
 كالمسجدة وهي التي لفجر كل جمعة
 بل يندب قراءتهما أحيانا

معنى كلام هذين الشيخين بيان وجه الكراهة في المداومة وهو أنه ان رأى ذلك حتماً يكره من حيث تغيير
 المشروع والايكراه من حيث إيهام الجاهل وبهذا الجمل يتأيد أيضاً كلام الفتح السابق ويندفع اعتراضه
 اللاحق فتدبر (قوله ولا الفاتحة) بالنصب معطوف على محذوف تقديره لا غير الفاتحة ولا الفاتحة
 وقوله في السرية يعلم منه نفي القراءة في الجهرية بالأولى والمراد التعريض بخلاف الامام الشافعي ورد ما نسب
 لمحمد (قوله اتفاقاً) أي بين ائمتنا الثلاثة (قوله وما نسب لمحمد) أي من استحباب قراءة الفاتحة
 في السرية احتياطاً (قوله كإسقاطه الكمال) حاصله أن محمداً قال في كتابه الاستمارة لا يرى القراءة خلف الامام
 في شيء من الصلوات يجهر فيه أو يسر ودعوى الاحتياط ممنوعة بل الاحتياط ترك القراءة لانه العمل بأقوى
 الدليلين وقد روى الفساد بالقراءة عن عدة من الصحابة فأقواهم المنع (قوله انها تنفسد) هذا مقابل
 الاصح (قوله وهو) أي الفساد بالمفهوم من تنفسد (قوله مروى عن عدة من الصحابة) قال في الخزانة
 وفي الكافي ومنع المؤتم من القراءة مأثور عن ثمانية نفر من كبار الصحابة منهم المرتضى والعبادلة وقد دون أهل
 الحديث اسمهم (قوله وينص اذا سر) وكذا اذا جهر بالأولى قال في البحر وحاصل الآية أن المطلوب بها
 أمران الاستماع والسكوت فيعمل بكل منهما والأول يخص الجهرية والثاني لا يفرض على السرية فيجب
 السكوت عند القراءة مطلقاً اهـ (قوله آية ترغيب) أي في ثوابه تعالى أو ترهيب أي في عقابه
 تعالى فلا يسأل الأول ولا يستعبد من الثاني قال في الفتح لأن الله تعالى وعده بالرحمة اذا استمع وعده بحم
 واجابة دعاء المتشاغل عنه غير مجزوم بها (قوله وما ورد) أي عن حذيفة رضى الله عنه أنه قال صليت مع
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة الى أن قال وما مر بآية رجة الا وقف عند هافسأل ولا بآية عذاب
 الا وقف عندها وتعوذاً أخرجه ابوداود وغمامه في الحلية (قوله حل على النفل منفرداً) أفاد أن كلام الامام
 والمقتدى في الفروض أو النفل سواء فار في الحلية أما الامام في الفرائض فلما ذكرنا من أنه صلى الله عليه وسلم
 لم يفعله فيها وهذا الاقعة من بعده الى يومنا هذا فكان من المحدثات ولانه تنقيل على القوم فيكره وأما في
 التطوع فان كان في التراخي فكذلك وان كان في غيرها من نوافل الليل التي اقتدى به فيها واحد أو اثنان فلا يتم
 ترجيح الترك على الفعل لما روينا أي من حديث حذيفة السابق اللهم الا اذا كان في ذلك تنقيل على المقتدى
 وفيه تأمل وما المأموم فلا توطئته الاستماع والانصات فلا يشغل بما يحمله لكن قد يقال انما يتم ذلك
 في المقتدى في الفرائض والتراخي أما المقتدى في التمتع كحورة اذا كان امامه يفعله فلا لعدم الاختلال
 بما ذكر فليعمل على ما عدا هذه الحائز اهـ (قوله كما مر) أي نظير ما مر في فصل ترتيب أفعال الصلاة من حل
 ما ورد من الادعية في الركوع والرفع منه وفي السجدة والجلسة بينهم على التسفل وأما ما سألتنا هذه فلم تتر
 فافهم (قوله فلا يأتي بما يفوت الاستماع الخ) سبأ في باب الجمعة أن كل ما حرم في الصلاة حرم في الخطبة
 فيصم أكل وشرب وكلام ولو تسبيحاً أو رد سلاماً وأما المعروف بالامن الخطيب لأن الامر بالمعروف منها يلا فرق
 بين قريب وبعيد في الاصح ولا يرد تخذير من خيف هلاكه لانه يجب لحق آدمي وهو محتاج اليه والانصات لحقه
 تعالى ومبناه على المسامحة والاصح أنه لا بأس بأن يبشر برأسه أو يده عند رؤية منكر وكذا يجب الاستماع
 لسائر الخطب كخطبة نكاح وختم وعيد على المعتد اهـ (قوله وينص بلسانه) عطف تفسير اقوله بنفسه
 وهذا مروى عن ابي يوسف وفي جملة الفتح أنه العواب (قوله في اقتراض الانصات) عبر بالاقتراض تبعاً
 للهداية وعبر في النهي بالوجوب قال ط وهو الاولى لان تركه مكروه تحريماً (قوله يجب الاستماع للقراءة
 مطلقاً) أي في الصلاة وخارجها لان الآية وان كانت واردة في الصلاة على ما مر فالعبرة للعموم اللفظ لا لخصوص
 السبب ثم هذا حيث لا عذر ولا قال في القنية صبي يقرأ في البيت وأهله مشغولون بالعمل يعذرون في ترك
 الاستماع ان اقتضوا العمل قبل القراءة والا فلا وكذا اقراءة الفقه عند قراءة القرآن وفي الفتح عن الخلاصة
 رجل يكتب الفقه ويجنبه رجل يقرأ القرآن فلا يمكنه استماع القرآن فالاثم على القارئ وعلى هذا الوقوف
 على السطح والناس ينام بأنهم اهـ أي لانه يكون سبباً لاعتراضهم عن استماعه أو لانه يؤذيهم بإيقاظهم تأمل
 وفي شرح المنية والاصل أن الاستماع للقرآن فرض كفاية لانه لا فامة حقه بأن يكون ملتفتاً اليه غير مضيع وذلك
 يحصل بانصات البعض كما في رد السلام حين كان لرعاية حق المسلم كفي فيه البعض عن الكل الا أنه يجب على

(والمؤتم لا يقرأ مطلقاً) ولا
 الفاتحة في السرية اتفاقاً وما
 نسب لمحمد ضعيف كإسقاطه الكمال
 (فمن قرأ كره تحريماً) وتصح في
 الاصح وفي رد البارع من مبسوط
 خواهر زاده انها تنفسد ويكون
 فاسقاً وهو مروى عن عدة من
 الصحابة فالمنع احوط (بل يستمع)
 اذا جهر (وينص) اذا أسر لقول
 أي هريرة رضى الله عنه كما تقرأ
 خلف الامام فقل واذا قرأ القرآن
 فاستمعوا له وأنصتوا (وان)
 وصليته (قرأ الامام آية ترغيب
 أو ترهيب) وكذا الامام لا يشغل
 بغير القرآن وما ورد حمل على
 النفل منفرداً كما مر (كذا الخطبة)
 فلا يأتي بما يفوت الاستماع
 ولو كتابة أو رد سلام (وان صلى
 الخطيب على النبي صلى الله عليه
 وسلم الا اذا قرأ آية صلوا عليه
 فيصل المسمع سراً) بنفسه
 وينص بلسانه عملاً بما روى صلوا
 وأنصتوا (والبعيد) عن الخطيب
 (والقريب سببان) في اقتراض
 الانصات (فروع) يجب الاستماع
 للقراءة مطلقاً

(فروع) في القراءة خارج الصلاة

مظله
 الاستماع للقرآن فرض كفاية

القارئ احترامه بأن لا يقرأه في الأسواق ومواقع الاشتغال فاذا قرأه فيها كان هو المضيع لحرمته فيكون
الاثم عليه دون أهل الاشتغال دفعا للرجوع وتعامه في ط ونقل الجوى عن استاذة قاضي القضاة يحيى
الشهر بمقاري زاده أن له رسالة حقوق فيها أن استماع القرآن فرض عين (قوله لا بأس أن يقرأ سورة الخ)
أفاد أنه يكره تنزيها وعليه يحمل جزم القنية بالكراهة ويحمل فعله عليه الصلاة والسلام لذلك على بيان الجواز
هذا إذا لم يضطر فإن اضطر بأن قرأ في الأولى قل أعوذ برب الناس أعادها في الثانية إن لم يحتم نهر لأن التكرار
أهون من القراءة منكوسا بزازية وأما لو ختم القرآن في ركعة فبأن يقرأه قريبا أنه يقرأ من البقرة (قوله وان
يقرأ في الأولى من محل الخ) قال في النهروين ينبغي أن يقرأ في الركعتين آخر سورة واحدة لا آخر سورتين فإنه مكروه
عند الأكثر اه لكن في شرح المنية عن الخاتمة الصحيح أنه لا يكرهه وينبغي أن يراد بالكراهة المنقصة
الغربية فلا ينافي كلام الأكثر ولا قول الشارح لا بأس تأمل وبنيده قول شرح المنية عقب ما مر وكذا لو قرأ
في الأولى من وسط سورة ومن سورة أولها ثم قرأ في الثانية من وسط سورة أخرى أو من أولها أو سورة قصيرة
الاصح أنه لا يكرهه لكن الأولى أن لا يفعل من غير ضرورة اه (قوله ولو من سورة الخ) وأصل بما قبله أى
لو قرأ من محلين بأن انتقل من آية إلى أخرى من سورة واحدة لا يكره إذا كان بينهما آيات فأكثر لكن الأولى
أن لا يفعل بلا ضرورة لأنه يوهم الاعراض والترجيح بلا مرجح شرح المنية وانما فرض المسألة في الركعتين
لأنه لو انتقل في الركعة الواحدة من آية إلى آية يكرهه وإن كان بينهما آيات بلا ضرورة فإن سهاهم تذكر يعود مراعاة
ترتيب الآيات شرح المنية (قوله ويكره الفصل بسورة قصيرة) أما بسورة طويلة بحيث يلزم منه إطالة
الركعة الثانية اطالة كثيرة فلا يكرهه شرح المنية كما إذا كانت سورتان قصيرتان وهذا هو في ركعتين أما في ركعة
فيكرهه الجمع بين سورتين بينهما سور أو سورة فتح وفي التنازع إذا جمع بين سورتين في ركعة رأيت في موضع أنه
لا بأس به وذكر شيخ الإسلام لا ينبغي له أن يفعل على ما هو ظاهر الرواية اه وفي شرح المنية الأولى أن لا يفعل
في الفرض ولو فعل لا يكرهه إلا أن يترك بينهما سورة أو أكثر (قوله وان يقرأ منكوسا) بأن يقرأ في الثانية سورة
أعلى مما قرأ في الأولى لأن ترتيب السور في القراءة من واجبات التلاوة وانما جواز الصغار تسهيلات للضرورة
التعليم ط (قوله الا اذا ختم الخ) قال في شرح المنية وفي الوالوجية من يختم القرآن في الصلاة اذا فرغ
من المعوذتين في الركعة الأولى ركع ثم يقرأ في الثانية بالفاتحة ونهى من سورة البقرة لأن النبي صلى الله عليه
وسلم قال خير الناس الحال المرتحل أى انخاتم المفتتح اه (قوله وفي الثانية) في بعض النسخ وبدأ في الثانية
والمعنى عليها (قوله ألم ترأوتبت) أى تكس أو فصل بسورة قصيرة ط (قوله ثم ذكر يسم) أفاد أن التنكيس
أو الفصل بالقصيرة انما يكرهه إذا كان عن قصد فلو سهوا فلا كما في شرح المنية وإذا انتفت الكراهة فاعراضه
عن التي شرع فيها لا ينبغي وفي الخلاصة افتتح سورة وقصده سورة أخرى فلما قرأ آية أو آيتين أراد أن يترك تلك
السورة ويفتح التي ارادها يكرهه اه وفي الفتح ولو كان أى المقروء حرفا واحدا (قوله ولا يكره في النفل شئ
من ذلك) عزاء في الفتح إلى الخلاصة ثم قال وعندى في هذه الكنية نظر فانه صلى الله عليه وسلم نهى بل لا رضى
الله عنه عن الانتقال من سورة إلى سورة وقال له اذا ابتدأت سورة فأتها على نحوها حين سمعته ينتقل من سورة
إلى سورة في التمسيد اه واعتراض ح أيضا بأنهم نصوا بأن القراءة على الترتيب من واجبات القراءة
فلو عكسه خارج الصلاة يكره فكيف لا يكره في النفل تأمل وأجاب ط بأن الفضل لانساع بابها نزات كل ركعة
منه فعلا مستقلا فيكون كالوقرأ انسان سورة ثم سكت ثم قرأ ما فوقها فلا كراهة فيه (قوله وثلاث) كذا
في بعض النسخ على أنه مبتدأ بتقدير مضاف وما بعده خبر أى وقراءة ثلاث آيات الخ وفي بعضها وثلاث زيادة
الباء قال ح أى والصلاة ثلاث آيات الخ (قوله افضل الخ) له لأن التحدى والاعجاز وقع بذلك القدر
لا بالآية والافضلية ترجع إلى كثرة الثواب ط (قوله وفي سورة) خبر مقدم وقوله العبرة للاكثر مبتدأ
مؤخر أى الأكثر آيات كما في شرح المنية عن الخاتمة (قوله وبسطناه في الخزان) أى بسط ما ذكر من هذه
الفروع مع زيادة عليها ذكرناها في أثناء الكلام وتعام مسائل أحكام القراءة في الصلاة وخارجها مبسوط
في شرح المنية وبعضها في فتح القدير والله تعالى اعلم

لأن العبرة لعموم اللفظ لا بأس أن
يقرأ سورة ويبعدا في الثانية وأن
يقرأ في الأولى من محل وفي الثانية
من آخر ولو من سورة إن كان بينهما
آيات فأكثروا يكره الفصل بسورة
قصيرة وأن يقرأ منكوسا الا اذا
ختم فليقرأ من البقرة وفي القنية قرأ
في الأولى الكافرون وفي الثانية
ألم ترأوتبت ثم ذكر يسم وقيل يقطع
ويبدأ ولا يكرهه في النفل شئ
من ذلك وثلاث تبلغ قدراً أقصر
سورة افضل من آية طويلة وفي
سورة وبعض سورة العبرة للاكثر
وبسطناه في الخزان
(باب الامامة)

هي مصدر قولك فلان آثم الناس صار لهم اماما يتبعونه في صلاته فقط او فيها وفي او امره ونواهيهِ والاول
ذوالامامة الصغرى والثاني ذوالامامة الكبرى والباب هنا معقود للاولى ولما كانت الثانية من المباحث
النضوية حقيقة لان القيام بها من فروض الكفاية وكانت الاولى تابعة لها ومبنية عليها تعرض لشي من مباحثها
هنا وبسطت في علم الكلام وان لم تكن منه بل من مقدماته لظهور اعتقادات فاسدة فيها من اهل البدع كالظن
في الخلفاء الراشدين ونحو ذلك (قوله فالكبرى استحقاق تصرف عام على الانام) اي على الخلق وهو متعلق
بتصرف لا باستحقاق لان المستحق عليهم طاعة الامام لا تصرفه ولا بعامة اذ المتعارف ان يقال عام بكذا لا عليه
وعرفها في المقاصد بأنها رياسة عامة في الدين والدنيا خلافة عن النبي صلى الله عليه وسلم تخرج النبوة لكن النبوة
في الحقيقة غير داخله لانها بعنة بشرع كما يعلم من تعريف النبي واستحقاق النبي التصرف العام امامة مترتبة
على النبوة فهي داخله في التعريف دون ما ترتبت عليه اعني النبوة وخروج بقيد العموم مثل القضاء والامارة
ولما كانت الرياسة عند التحقيق ليست الا استحقاق التصرف اذ معنى نصب أهل الحل والعقد للامام ليس
الاثبات هذا الاستحقاق عبر بالاستحقاق كذا أفاده العلامة الكمال بن أبي شريف في شرحه على كتاب
المسيرة لشيخه المحقق الكمال بن الهمام (قوله ونصبه) أي الامام المفهوم من المقام (قوله اثم
الواجبات) أي من اهمها التوقف كثير من الواجبات الشرعية عليه ولذا قال في العقائد النضوية والمسلمون
لا بد لهم من امام يقوم بتنفيذ احكامهم واقامة حدودهم وسد نفورهم وتجهيز جيوشهم وأخذ صدقاتهم وقهر
المتغلبة والمتلصصة وقطاع الطريق واقامة الجمع والاعياد وقبول الشهادات القائمة على الحقوق وتزويج
الصغار والصغار الذين لا اولياء لهم وقسمة الغنائم اهـ (قوله فلذا قدموه الخ) فانه صلى الله عليه وسلم
توفي يوم الاثنين ودفن يوم الثلاثاء اول ليلة الاربعاء أو يوم الاربعاء ح عن المواهب وهذه السنة باقية الى
الآن لم يدفن خليفة حتى يولي غيره ط (قوله ويشترط كونه مسلما الخ) أي لان الكافر لا يلي على المسلم
ولان العبد لا ولاية له على نفسه فكيف تكون له الولاية على غيره والولاية المتعدية فرع للولاية القائمة ومثله
الصبي والمجنون ولان النساء امرن بالقرار في البيوت فكان مبنى حالهن على الستر واليه أشار النبي صلى الله
عليه وسلم حيث قال كيف يفلح قوم غلبتهم امرأة وقوله قادرا أي على تنفيذ الاحكام وانصاف المظلوم
من الظالم وسد النفور وحماية البيضة وحفظ حدود الاسلام وجزر العساكر وقوله قرشيا لقوله صلى الله تعالى
عليه وسلم لا ائمة من قریش وقد سلت الانصار الخلافة فريش بهذا الحديث وبه يبطل قول النضرارية ان الامامة
تصلح في غير قریش والكعبية ان القرشي اولي بها اهـ الكل من ح عن شرح عمدة النسقي (قوله
لا هاشميا الخ) أي لا يشترط كونه هاشميا أي من اولاد هاشم بن عبد مناف كما قالت الشيعة نضيا امامة
ابي بكر وعمر وعثمان رضي الله تعالى عنهم ولا علويا أي من اولاد علي بن ابي طالب كما قال به بعض الشيعة نضيا
خلافة بن العباس ولا معصوما كما قالت الاسماعيلية والاثنا عشرية أي الامامة كذا في شرح المقاصد وكان
الاولى أن يكثر لا يظهر أن كل واحد من هذه الثلاثة قول على حدة فان عبارته توهم أنها قول واحد ح
(قوله ويكره تقليد الفاسق) اشار الى أنه لا تشترط عدالته وعدتها في المسيرة من الشروط وعبر عنها بتعال لامام
الغزالي بالورع وزاد في الشروط العلم والكفاة قال والظاهر أنها أي الكفاة اعم من الشجاعة تنتظم كونه
ذرا أي وشجاعة كي لا يجبن عن الاقتصاص واقامة الحدود والحروب الواجبة وتجهيز الجيوش وهذا الشرط
يعني الشجاعة مما شرطه الجمهور ثم قال وزاد كثير الاجتهاد في الاصول والفروع وقيل لا يشترط ولا الشجاعة
لندرة اجتماع هذه الامور في واحد ويمكن تفويض مقتضيات الشجاعة والحكم الى غيره او بالاستفتاء للعلماء
وعند الحنفية ليست العدة لشرط اللصحة فيصح تقليد الفاسق الامامة مع الكراهة واذا قل عدلا ثم جار وفسق
لا يهزل ولكن يستحق العزل ان لم يستلزم قسنة ويجب أن يدعى له ولا يجب الخروج عليه كذا عن ابي حنيفة
وكلتهم قاطبة في توجيهه هو أن العصاة صلوا خلف بعض بن امية وقبلوا الولاية عنهم وفي هذا نظر لا يجني
أن اولئك كانوا لو كانوا تغلبوا او المتغلب نصح منه هذه الامور للضرورة وليس من شرط صحة الصلاة خلف امام
عدالته وصار الحال عند التغلب كما لم يوجد أو وجد ولم يقدر على توليته لغلبة الجورة اهـ كلام المسيرة للحقق
ابن الهمام (قوله ويعزل به) أي بالفسق لو طرأ عليه والمراد أنه يستحق العزل كما علت آثما ولذا لم يقل ينزل

هي صغرى وتكبرى فالكبرى
استحقاق تصرف عام على الانام
وتحقيقه في علم الكلام ونصبه
اهم الواجبات فلذا قدموه على
دفن صاحب المجزات ويشترط
كونه مسلما كذا عاقل بالفا
قادرا قرشيا لا هاشميا علويا
معصوما ويكره تقليد الفاسق
ويعزل به الا لقسنة ويجب أن يدعى
له بالصلاح

مطلب
شروط الامامة الكبرى

(قوله ونصح سلطنة متغلب) أي من قوى بالقهر والغلبة بلا مبايعة أهل الحل والعقد وان استوفى الشروط المأزاة وأفاد أن الأصل فيها أن تكون بالتقليد قال في المسيرة وثبت عقد الامامة اماما بسنن اختلاف الخليفة اياه كما فعل أبو بكر رضي الله تعالى عنه واما مبايعة جماعة من العلماء وجماعة من أهل الرأي والتدبير وعند الأشعرى يكنى الواحد من العلماء المشهورين من أولى الرأي بشرط كونه بمشهد شهود دفع الانكاران وقع وشروط المعتزلة خمسة وذكر بعض الحنفية اشتراط جماعة دون عدد مخصوص اه (قوله للضرورة) هي دفع الفتنة ولقوله صلى الله عليه وسلم اسمعوا وأطيعوا ولو أمر عليكم عبد حبشي اجدع ح (قوله وكذا صبي) أي نصح سلطنته للضرورة لكن في الظاهر لا حقيقة قال في الاشياء ونصح سلطنته ظاهرا قال في البرازية مات السلطان واتفقت الرعية على سلطنة ابن صغيره ينبغي أن تنقوض أمور التقليد على وال وبعد هذا الوالي نفسه تبعه لابن السلطان لشرفه والسلطان في الرسم هو الابن وفي الحقيقة هو الوالي لعدم صحة الاذن بالقضاء والجمعة ممن لا ولاية له اه أي لأن هذا الوالي لو لم يكن هو السلطان في الحقيقة لم يصح اذنه بالقضاء والجمعة لكن ينبغي أن يقال انه سلطان الى غاية وهي بلوغ الابن ثلاثا يحتاج الى عزله عند وفاة ابن السلطان اذا بلغ تأمل (قوله أن يفوض) بالبناء للجهول والفاعل هم أهل الحل والعقد على ما مر بيانه لا الصبي لما عرفت من أنه لا ولاية له وضمن يفوض معنى يلقى فعدي يعلى والافهوي يعتدي بالي (قوله في الرسم) أي في الظاهر والصورة (قوله كما في الاشياء) أي في أحكام الصبيان وعلمت عبارته (قوله وفيها) أي في الاشياء عن البرازية أيضا وذكر ذلك بعد ما مر بنص وورقة فافهم وذكر الحوى أن تجديد تقليده بعد بلوغه لا يكون الا اذا عزل ذلك الوالي نفسه لأن السلطان لا ينزل لا ينزل نفسه وهذا غير واقع اه قلت قد يقال ان سلطنة ذلك الوالي ليست مطلقة بل هي مقيدة بمدة صغر ابن السلطان فاذا بلغ انتهت سلطنة ذلك الوالي كما قلناه آنفا (قوله ربط الخ) هكذا نقله صاحب النهر عن اخيه صاحب البحر ولا يظهر الا تعريفا لا اقتداء وذلك لأن الامامة مصدر المبتدئ للجهول لا لأن الامام هو المتبع ويدل على ذلك تعريف ابن عرفة لها بأنها اتباع الامام في جزم من صلاته أي أن يتبع بفح الموعدة وأما الربط المذكور ان كل مصدر ربط المبتدئ للعلوم فهو وصفة المؤتم فكيف يكون معنى الائتمام أي الاقتداء وان كان مصدر المبتدئ للجهول فهو وصفة صلاة المؤتم لانها هي المربوطة وعلى كل حال لا يصلح تعريفا للامامة بل للاقتداء اه ط عن ح وأقول بقي للربط معنى ثالث هو المراد بوجه يتدفع الايراد وهو أن يراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو الارتباط وبين ذلك أن الامام لا يصير اماما الا اذا ربط مقتضى صلاته بمصلاته فنفس هذا الارتباط هو حقيقة الامامة وهو غاية الاقتداء الذي هو الربط بمعنى الفاعل لانه اذا ربط صلاته بصلاة امامه حصل له صفة الاقتداء والائتمام وحصل لامامة صفة الامامة التي هي الارتباط هذا ما ظهر له فهمي القاصر والله تعالى اعلم (قوله بشروط عشرة) هذه الشروط في الحقيقة شروط الاقتداء وأما شروط الامامة فقد عدها في نور الايضاح على حدة فقال وشروط الامامة للرجال الاصحاء ستة اشياء الاسلام والبلوغ والعقل والذكورة والقراءة والسلامة من الاعذار كالرعاف والقفاة والتمتمة والاشغ وفقد شرط كطهارة وستر عورة اه احتراز بالرجال الاصحاء عن النساء الاصحاء فلا يشترط في امامهن الذكورة وعن الصبيان فلا يشترط في امامهم البلوغ وعن غير الاصحاء فلا يشترط في امامهم الصحة لكن يشترط أن يكون حال الامام أقوى من حال المؤتم او مساويا ح أقول قد علمت مما قدمناه أن الامامة غاية الاقتداء فلما أصبح الاقتداء لم تثبت الامامة فتكون الشروط العشرة التي ذكرها السارح شروطا للامامة أيضا من حيث توقف الامامة عليها كما أن الستة المذكورة تصلح شروطا للاقتداء أيضا اذ لا يصح الاقتداء بدونها فالستة عشر كلها شروط لكل من الامامة والاقتداء لكن لما كانت العشرة قائمة باقتدى والستة قائمة بالامام حسن جعل العشرة شروطا للاقتداء والستة شروطا للامامة فافهم واغتم تحرير هذا المقام وقد تطلعت هذه الشروط على هذا الوجه فقلت

شروط اقتداء عشرة قد تطلعت بها * بشعر كعقد الدرجاء منضدا

تأخر مؤتم وتعلم انتقال من * به اتم مع كون المكاتبين واحدا

وكون امام ليس دون تبعه * بشرط وأركان ونية الاقتداء

قوله بمشهد أي حضور اه منه

ونصح سلطنة متغلب للضرورة وكذا صبي وينبغي أن يفوض أمور التقليد على وال تابع له والسلطان في الرسم هو الولد وفي الحقيقة هو الوالي لعدم صحة اذنه بقضاء وجهة كما في الاشياء عن البرازية وفيها لو بلغ السلطان او الوالي يحتاج الى تقليد جديد والصغرى ربط صلاة المؤتم بالامام بشروط عشرة

مشاركة في كل ركعة وعمله * بحال امام حل أم سار بعدا
وأن لا تحاذيه التي معه اقتدت * وصحة ما صلى الامام من ابتدا
كذلك الاتحاد القرض هذا اقامها * وست شروط للامامة في المدا
بلوغ واسلام وعقل ذكورة * قراءة بحزف قد عذبه بدا

(قوله نية المؤتم) أي الاقتداء بالامام والاقتداء به في صلاته أو الشروع فيها أو الدخول فيها بخلاف نية صلاة
الامام وشروط النية أن تكون مقارئة للتعريفة أو متقدمة عليها بشرط أن لا يفصل بينها وبين التعريفة فاصل
اجنبي كما تقدم في النية ح (قوله واتحاد مكانهما) فلو اقتدى راجل براكب أو بالعكس أو ركب براكب
دابة أخرى لم يصح لا اختلاف المكان نلوا كانا على دابة واحدة صح للاتحاد كما في الامداد وسيأتي وأما إذا كان
بينهما حائط فسيأتي أن المعتقد اعتبارا للاشتباه للاتحاد المكان فيخرج بقوله وعمله باتفاقا لأنه وسبب أي تحقيق
هذه المسألة بما لا مزيد عليه (قوله وصلاتهما) أي واتحاد صلاتهما قال في البحر والاتحاد أن يتمكن الدخول
في صلاته بنية صلاة الامام فتكون صلاة الامام متضمنة لصلاة المقتدى اه فدخل اقتداء المتفعل بالمقتضى
لأن من لا فرض عليه لو نوى صلاة الامام المقتضى صحت فلا ولا في النفل وطلق والقرض حقيق والمطلق جزء
المقيد فلا يغيره كما في شرح المنية وعبر في نور الابيضاح بقوله وأن لا يكون صليبا فرضا غير فرضه اه وهو أولى
من عبارة الشارح فافهم (قوله وصحة صلاة امامه) فلو تبين فسادها فقام من الامام ونسبنا للمضى مدة
المسح أو لوجود الحدث أو غير ذلك لم تصح صلاة المقتدى لعدم صحة البناء وكذا لو كانت صحيحة في زعم الامام
فاسدة في زعم المقتدى لبنائه على الفاسد في زعمه فلا يصح وفيه خلاف وصحح كل أمالو فسدت في زعم الامام
وهو لا يعلم به وعمله المقتدى صحت في قول الامام وهو الاسح لان المقتدى يرى جواز صلاة امامه والمعتبر
في حقه رأى نفسه رحتي (قوله وعدم محاذاة امرأة) أي بشروطها الاتية (قوله وعدم تقدمه
عليه بعقبه) فلو ساواه جاز وان تقدمت أصابع المقتدى لكبر قدمه على قدم الامام ما لم يتقدم أكثر القدم
كما سيأتي وفي امداد الفتاح وتقدم الامام بعقبه عن عقب المقتدى بشرط لصحة اقتدائه حتى لو كان عقب
المقتدى غير متقدم على عقب الامام كان قدمه أطول فتكون أصابعه قدام أصابع امامه تجوز كما لو كان
المقتدى أطول من امامه فيسجد امامه اه وقوله حتى الخ يشمل المساواة فلفظ التقدم الواقع في المتن غير
مقصود رحتي (قوله وعمله باتفاقا لأنه) أي بسمع أو رؤية للامام أو لبعض المقتدين رحتي وان لم يتحد المكان
ط (قوله وبجمله الخ) أي علمه بحال امامه من إقامة أو سفر قبل الفراغ أو بعده وهذا فيما لو صلى الرباعية
ركعتين في مصر أو قرية فلو خرجها لا تفسد لان الظاهر أنه مسافر فلا يحمل على السهو وكذا لو أتم مطلقا
وسيأتي تمامه ان شاء الله تعالى في صلاة المسافر (قوله ومشاركته في الاركان) أي في أصل فعلها ع
من أن يأتي بها معه أو بعده لا قبله الا اذا أدركه امامه فيها فالأول ظاهر والثاني كمالور كع امامه ورفع ثم ركع
هو فيصح والثالث عكسه فلا يصح الا اذا ركع وبقي راكم حتى أدركه امامه فيصح لوجود المتابعة التي هي
حقيقة الاقتداء وقد حققنا الكلام على المتابعة في اواخر واجبات الصلاة فراجع (قوله وكونه مثله أو دونه
فيها) أي في الاركان مثال الاول اقتداء الراكع والساجد بمثله والموحي به بمثله ومثال الثاني اقتداء الموحي
بالراكع والساجد واحترز به عن كونه أقوى حالامنه فيها كقراءة الراكع والساجد بالموحي بهما ح (قوله
وفي الشروط) عطف على فيما أي وكون المؤتم مثل الامام أو دونه في الشروط مثال الاول اقتداء مستجمع
الشروط بمثله والعارض بمثله ومثال الثاني اقتداء العاري بالمتكسي واحترز به عن كونه أقوى حالامنه فيها
كقراءة المتكسي بالعارض ح أقول وفي القضية عن تأسيس النظر وينبغي أن يجوز اقتداء الحرة بالامة الحاضرة
الرأس اه أي لانه غير عورة في حق الامة فهو كراس الرجل تأمل (قوله كالبسط في البحر) المراد به ما ذكره
من الشروط العشرة لكن هذا ليس موجودا في أصل نسخ البحر وانما يوجد بهما ش بعض نسخه معزى إلى خط
مؤلفه (قوله قبل وثبوتها الخ) وقبل معناه اخضعوا مع الخاضعين كما في البيضاوي ح (قوله نظام
الالفة) بتخصيل التعاهد باللقاء في اوقات الصلوات بين الجيران بحر والالفة بضم الهمزة اسم
الائتلاف ح عن القاموس (قوله هي أفضل من الاذان) أي على المعتقد وقيل بالعكس وقيل بالمساواة

نية المؤتم الاقتداء واتحاد مكانهما
وصلاتهما وصحة صلاة امامه
وعدم محاذاة امرأة وعدم
تقدمه عليه بعقبه وعمله
باتفاقا وبجمله من إقامة وسفر
ومشاركته في الاركان وكونه مثله
أو دونه فيها وفي الشروط كالبسط
في البصر قبل وثبوتها باركعوا مع
الراكعين ومن حكمها نظام
الالفة ونعلم الجاهل من العالم
(هي أفضل من الاذان) عندنا

(قوله خلافا للشافعي) قدمنا في الاذان عن مذهبه قولين معصيين الاول كقولنا والثاني حكمه (قوله وقول عمر الخ) أي لادلالة فيه على افضلية الاذان لأن مراده الجمع بينهما لكن اشتغال الخليفة بأمر العامة يمنعه من مراقبة الاوقات فلذا اقتصر على الامامة (قوله وقال بعضهم الخ) ذكره الفخر الرازي في تفسير سورة المؤمنين قال في البحر وقد كنت اختارها لهذا المعنى بعينه قبل الاطلاع على هذا النقل والله الموفق اه قلت ومضاده أنها افضل من الاعتداء (قوله قال الزاهد الخ) توفيق بين القول بالسنة والقول بالجواب الآتي وبيان أن المراد بهم ما واحد أخذ من استدلالهم بالاخبار الواردة بالوعيد الشديد بترك الجماعة وفي التهر عن المفيد الجماعة واجبة وسنة لوجوبها بالسنة اه وهذا يجوابهم عن رواية تسنية الوتر بأن وجوبها ثبت بالسنة قال في التهر الآن هذا يقتضي الاتفاق على أن تركها مرة بلا عذر يوجب انقراض أنه قول العراقيين والخراسانيون على أنه يأثم إذا اعتاد الترك كافي القنية اه وقال في شرح المنية والاحكام تدل على الوجوب من أن تاركها بلا عذر يعزر وترد شهادته ويأثم الجيران بالسكوت عنه وقد يوفق بأن ذلك مقيد بالمداومة على الترك كما هو ظاهر قوله صلى الله عليه وسلم لا يشهدون الصلاة وفي الحديث الآخر يصلون في بيوتهم كما يعطيه ظاهرا سند المضارع نحو يوفلان يأكلون البرأي عادتهم فالواجب الحضور أحيانا والسنة المؤكدة التي تقرب منه المواظبة اه ويرد عليه ما مر عن التهر الآن يجب أن يقول العراقيين يأثم بتركها مرة بمعنى على القول بأنهم فرض عين عند بعض مشايخنا كما نقله الزلمي وغيره وعلى القول بأنهم فرض كفاية كما نقله في القنية عن الطحاوي والكرخي وجماعة فاذا تركها الكل مرة بلا عذر أثموا فتأمل (قوله فشرط) بناء على القول بوجوب العبد ما على القول بسنيتها فتسنى الجماعة فيها كافي الحلية والجرم ثم قال في البحر ولا يخفى أن الجماعة شرط الصحة على كل من القولين اه أي شرط لصحة وقوعها واجبة أو سنة فافهم (قوله سنة كفاية) أي على كل أهل محل لما في منية المصلي من بحث التراخي من أن أقامتها بالجماعة سنة على سبيل الكفاية حتى لو ترك أهل محله كلهم الجماعة فقد تركوا السنة وأساءوا في ذلك وإن تخلف من أفراد الناس وصلى في بيته فقد ترك الفضيلة اه (قوله على قول) وغير مستحبة على قول آخر بل يصلحها وحده في بيته وهما قولان معصمان وسيأتي قبيل ادراك الفريضة ترجيح الثاني بأنه المذهب (قوله وفي وتر غيره الخ) كراهة الجماعة فيه هو المشهور وذكره القدوري في مختصره وذكر في غيره عدم الكراهة ووفق في الحلية بحمل الاول على المواظبة والثاني على الفعل أحيانا وسيأتي تمامه ان شاء الله تعالى (قوله على سبيل التداعي) بأن يقتدى بأربعة فأكثر بواحد (قوله وسحقته) أي قبيل ادراك الفريضة (تتمه) قال في الحلية وأما الجماعة في صلاة الخسوف فظاهر كلام الجرم الغفير من أهل المذهب كراهتها وفي شرح الزاهد وقيل جائزة عندنا لكننا ليست بسنة اه (قوله ويكره) أي تحريرا لقول الكافي لا يجوز الجمع لا يباح وشرح الجامع الصغير أنه بدعة كما في رسالة السندي (قوله بأذان واقامة الخ) عبارته في الخزان اجمع مما هنا ونصها يكره تكرار الجماعة في مسجد محله بأذان واقامة الا اذا صلى بهم فيه أو لا غير أهله أو أهله لكن بمخافة الاذان ولو كثر أهله بدونهما أو كان مسجد طريق جازا جماعا كما في مسجد ليس له امام ولا مؤذن ويصلي الناس فيه فوجافوا فان الافضل أن يصلي كل فريق بأذان واقامة على حدة كما في امالي قاضي خان اه ونحوه في الدرر والمراد بمسجد المحلة ماله امام وجماعة معلومون كما في الدرر وغيرها قال في المتبع والتقييد بالمسجد المختص بالمحلة احتراز من الشارع وبالأذان الثاني احتراز عما اذا صلى في مسجد المحلة بجماعة بغير اذان حيث يباح اجماعا اه ثم قال في الاستدلال على الامام الشافعي الثاني للكراهة مانصه ولنا أنه عليه الصلاة والسلام كان خرج ليصلح بين قوم فعاد الى المسجد وقد صلى أهل المسجد فرجع الى منزله فجمع أهله وصلى بهم ولو جاز ذلك لما اختار الصلاة في بيته على الجماعة في المسجد ولأن في الاطلاق هكذا تقليل الجماعة معنى فانهم لا يجتمعون اذا علوا أنها لا تفوتهم وأما مسجد الشارع فالناس فيه سواء لا اختصاص له بفريق دون فريق اه ومثله في البدائع وغيرها ومقتضى هذا الاستدلال كراهة التكرار في مسجد المحلة ولو بدون اذان ويؤيده ما في الظهيرية لو دخل جماعة المسجد بعد ما صلى فيه أهله يصلون وحدها وهو ظاهر الرواية اه وهذا يخالف لحكاية الاجماع المارة وعن هذا ذكر العلامة الشيخ راحة الله السندي تلميذ الحق ابن الهمام في رسالته أن ما يفعله أهل الحرمين من الصلاة بأعنة متعددة وجماعات مترتبة

خلافا للشافعي قاله العيني وقول عمر لولا الخلاف لاذت أي مع الامامة اذا جمع أفضل وقال بعضهم خاف ان تركت الفاتحة أن يعاتبني الشافعي أو قرأتها يعاتبني ابو حنيفة فاخترت الامامة (والجماعة سنة مؤكدة للرجال) قال الزاهد أي أرادوا بالتأكيّد الوجوب الا في جمعة وعيد فشرط وفي التراخي سنة كفاية وفي وتر رمضان مستحبة على قول وفي وتر غيره وتطوع على سبيل التداعي مكروهة وسحقته ويكره تكرار الجماعة بأذان واقامة في مسجد محله لا في مسجد طريق او مسجد لا امام له ولا مؤذن

مطلبه
في تكرار الجماعة في المسجد

مكروه اتفاقا ونقل عن بعض مشايخنا انكاره صريحاً حين حضر الموسم بمكة سنة ٥٥١ هـ منهم الشريف
 الفزوى وذكر أنه ائتمن بعض المالكية بعدم جواز ذلك على مذهب العلماء الاربعة ونقل انكار ذلك أيضاً عن
 جماعة من الحنفية والشافعية والمالكية حضر والموسم سنة ٥٥١ هـ وأقره الرملي في حاشية البحر لكن
 بشكل عليه أن نحو المسجد المكي أو المديني ليس له جماعة معلومون فلا يصدق عليه أنه مسجد محله بل هو
 كسجد شارع وقد مر أنه لا كراهة في تكرار الجماعة فيه اجماعاً فليتأمل هذا وقد منى في باب الاذان عن آخر
 شرح المنية عن أبي يوسف أنه اذا لم تكن الجماعة على الهيئة الاولى لا تكره ولا تكرر وهو الصحيح وبالعدول عن
 الحراب تختلف الهيئة كذا في البرازية انتهى وفي التتارخانية عن الولوالجية به تأخذ (قوله وأقلها اثنان)
 لحديث اثنان فافوقهما جماعة أخرجه السيوطي في الجامع الصغير ورمز لضعفه قال في البحر لا نأخذ ما أخذوه من
 الاجتماع وهما أقل ما يتحقق به وهذا في غير جمعة اهـ أي فان أقلها فيها ثلاثة صالحون للإمامة سوى الامام
 ومثلها العبد لقولهم يشترط لها ما يشترط للجمعة صحيحة وأداء سوى الخطبة فافهم (قوله ولو عجزاً) أي ولو كان
 الواحد المتقدم صياحاً قال في السراج لو حلف لا يصلي جماعة وأتم صياحاً بعقل حث اهـ ولا عبرة بغير العاقل
 بحر قال ط ويؤخذ منه أنه يحصل ثواب الجماعة باقتداء المتفعل بالمقتضى لأن الصبي متفعل ولم أر حكم
 اقتداء المتفعل بمثله هل يزيد ثوابه على المنفرد فليحذر اهـ قلت الظاهر نعم ان لم يكن على سبيل التداعي لحديث
 العيصين عن انس رضي الله عنه ان جدته مديكة دعت رسول الله صلى الله عليه وسلم لطعام صنعت له فاكل
 منه ثم قال قوموا الاصلى بكم فقامت الى حصرنا قد اسودت من طول ما لبثت فبغضته بما دعت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وصفت انا واليتيم وراه والمعجوز من وراءنا صلى بنا ركعتين ثم انصرف فلو لم يكن
 الاقتداء افضل لما أمرهم به تأمل (قوله في مسجد أو غيره) قال في القنية واختلف العلماء في اقامتها في
 البيت والاصح انها كاقامة ثباني المسجد الا في الفضيلة اهـ (قوله ونصح امامة الجني) لانه مكلف بخلاف
 امامة الملك فانه متفعل وامامة جبريل لخصوص التعليم مع احتمال الاعادة من النبي صلى الله عليه وسلم ط
 (قوله اشباه) عبارتها في بحث أحكام الجنان ومنها انعقاد الجماعة بالجنان ذكره الاسيوطي عن صاحب
 آكام المرجان من اصحابنا مستدلاً بحديث احمد عن ابن مسعود في قصة الجنت وفيه فلما قام رسول الله صلى
 الله عليه وسلم صلى ادركه شخصان منهم فقالا يا رسول الله انما نحب أن نؤقتنا في صلاتنا قال فصههما خلفه
 ثم صلى بنا ثم انصرف ونظير ذلك ما ذكره السبكي أن الجماعة تحصل بالملائكة وقرع على ذلك لوصلي في قضاء
 بأذان واقامة منفرداً ثم حلف أنه صلى بالجماعة لم يبحث ومنها صحة الصلاة خلف الجني ذكره في آكام
 المرجان اهـ اقول وما نقله عن السبكي مأخوذة من حديث ان المسافر اذا اذن وأقام صلى خلفه من جنود
 الله ما لا يرى طرفاه رواه عبد الرزاق ومقتضاه وجوب الجهر عليه لكن قد منى في باب الاذان التصريح
 عن التتارخانية بأن حكمه حكم المنفرد في الجهر والخفاة وبه يعلم أنه يبحث بحلفه أنه صلى بالجماعة عندنا ولا
 سيما والايان مبنية على العرف عندنا وهو منفرد عرفاً وشرعاً والاخذ بأحكام الامام على أنه مَر في الفصل
 السابق أنه لا يلزمه الجهر الا اذا نوى الامامة وكذا مَر في شروط الصلاة أنه لا يبحث في لا يؤتم احداً ما ينو
 الامامة وليس في الحديث التصريح بالاقتداء به وان كان المراد ذلك ففعل انعقاد الجماعة باقتداء الملائكة
 والجنت انما يستلزم أحكامها اذا كانوا على صورة ظاهرة ولهذا لو جامع جني امرأته ووجدت لذة
 لا يلزمها الاغتسال كما في الخمانية الا اذا انزلت كما في الفتح او جاءها على صورة آدمي كما في الحلية وكذا يقال
 في امامة الجني والله اعلم (قوله قال في البحر الخ) وقال في النهر هو أعدل الاقوال وأقواها ولذا قال
 في الاجناس لا تقبل شهادته اذا تركها استخفافاً وبجانه أما سهواً أو تباهيل ككون الامام من اهل الاهواء
 او لايراعى مذهب المتقدمي فتقبل اهـ ط (قوله ثمرة الخ) هذا بناء على تحقيق الخلاف أتماعاً على ما مر
 عن الزاهدي فلا خلاف (قوله بتركها مرة) أي بلا عذر وهذا عند العراقيين وعند الخراسانيين انما يأنى
 اذا اعتاده كما في القنية وقدمت (قوله بالالفين) قيد به لان الرجل قد يراد به مطلق الذكراً بالغاً وغيره
 كما في قوله تعالى فان كانوا اخوة رجالاً وكما في حديث الحقوا القرائن بأهلها فما بقيت فلاولى رجل ذكر
 ولذا قيد بذكر لدفع أن يراد به البالغ بناء على ما كان في الجاهلية من عدم توريتهم الامن استعد للرب

(وأقلها اثنان) واحد مع الامام
 ولو عجزاً او ملكاً او جنياً في
 مسجد أو غيره ونصح امامة الجني
 اشباه (وقبل واجبة وعليه
 العامة) أي عامة مشايخنا
 وبه جزم في القنية وغيرها قال
 في البحر وهو الراجح عند أهل
 المذهب (فتسن او يجب) ثمرة
 تظهر في الاثم بتركها مرة (على
 الرجال العقلاء البالغين)

دون الصغار فانهم (قوله الاحرار) فلا تجب على القن وسبأ في الجمعة لو أذن له مولاه وجبت وقيل
 بخبر وجهه في البحر اه قلت وينبغي جريان الخلاف هنا أيضاً تأمل (قوله من غير حرج) قبل لكونها سنة
 مؤكدة او واجبة فبالحرج يرتفع الائم ويرخص في تركها ولكنه يفوته الافضل بدليل انه عليه الصلاة والسلام
 قال لا ين أتم مكتوم الا على ما استأذنه في الصلاة في بيته ما اجل ذلك رخصة قال في الفتح أي تحصل لك فضيلة
 الجماعة من غير حضورها لا الايجاب على الا على لأنه عليه الصلاة والسلام رخص لعبيان بن مالك في تركها
 اه لكن في ثورا لا يوضح واذا انقطع عن الجماعة لعذر من أعذارها وكانت نيته حضورها لولا العذر يحصل
 له ثوابها اه والظاهر أن المراد به العذر المانع كالمرض والشيخوخة والنجم بخلاف نحو المطر والطين والبرد
 والعوى تأمل (قوله ولو فاتته نذب طلبها) فلا يجب عليه الطلب في المساجد بخلاف بين اصحابنا
 بل ان أتى مسجد الجماعة آخر فحسن وان صلى في مسجد حيه منفرد الحسن وذكر القدوري يجمع بأهله
 ويصلي بهم يعني وشال نواب الجماعة كذا في الفتح واعترض الشرنبلالي بأن هذا يشافي وجوب الجماعة
 وأجاب ح بأن الوجوب عند عدم الحرج وفي تتبعها في الاماكن القاصية حرج لا يفتي مع ما في مجاوزة
 مسجد حيه من مخالفة قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة لجار المسجد الا في المسجد اه وفيه أن ظاهراً إطلاقه
 النذب ولو الى مكان قريب وقوله مع ما في مجاوزة الخ قد يقال محله فيما اذا كان فيه جماعة ألا ترى أن مسجد
 الحى اذا لم تقم فيه الجماعة وتقام في غيره لا يرتاب احد أن مسجد الجماعة أفضل على انهم اختلفوا في الافضل
 هل جماعة مسجد حيه او جماعة المسجد الجامع كما في البحر ط قلت لكن في الخاتمة وان لم يكن لمسجد منزله
 مؤذن فانه يذهب اليه ويؤذن فيه ويصلى وان كان واحداً لا مسجد منزله حقاً عليه فيؤدى حقه مؤذن
 مسجد لا يحضر مسجد احد قالوا هو يؤذن ويقيم ويصلى وحده وذلك احب من أن يصلى في مسجد آخر اه
 ثم ذكر ما مر عن الفتح ولعل ما مر فيما اذا صلى فيه الناس فينبغي خلاف ما اذا لم يصل فيه احد لان الحق تعين
 عليه وعلى كل فقول ط قد يقال الخ غير مسلم والله اعلم (قوله ونحوه) قال في القنية الا المسجد الحرام
 ومسجد النبي صلى الله عليه وسلم وعزاه في آخر شرح المنية الى مختصر البحر ثم قال وينبغي أن يستثنى المسجد
 الاقصى ايضاً لانها في المسجد الحرام بمائة ألف وفي مسجده عليه الصلاة والسلام بألف وفي المسجد الاقصى
 بمئتمائة اه وينبغي استثناء مسجد الحى على ما قلناه آنفاً (قوله ومقعد وزمن) قال في المغرب المقعد
 الذى لا حراله به من داء في جسده كان الداء اقعده وعند الاطباء هو الزمن وبعضهم فرق وقال المقعد المشنج
 الاعضاء والزمن الذى طال مرضه وقال في فصل الزمان الذى طال مرضه زماناً وقبل الزمن عن أبي
 حنيفة المقعد والاعمى والمقطوع اليدين أو أحدهما والمفلوج والاعرج الذى لا يستطيع المشى والاشل اه
 (قوله ومفلوج) هو من به فالج وهو استرخاء لا حدشقي الانسان لانصاب خلط بلغى نسد منه مسالك الروح
 قاموس (قوله وان وجد قائداً) وكذا الزمن لو كان غنياً لمركب وخادم فلا تجب عليهما عنده خلافاً لهما
 حلية عن المحيط وذكر في الفتح أن الظاهر أنه اتفاق والخلاف في الجمعة لا في الجماعة اه لكن المسطور في
 الكتب المشهورة خلافه حلية (قوله ولا على من حال بينه وبينها مطر وطين) أشار بالحيلة الى أن المراد
 المطر الكثير كما تقدم به في صلاة الجمعة وكذا الطين وفي الحلية وعن أبي يوسف سألت أبا حنيفة عن الجماعة في طين
 وردغة فقال لا أحب تركها وقال محمد في الموطأ الحديث رخصة يعنى قوله صلى الله عليه وسلم اذا ابتلت النعال
 فالصلاة في الرجال والنعال هنا الاراضى الصلاب وفي شرح الزايدى عن شرح القمى واشتد في كون
 الامطار والتلوج والاحوال والبرد الشديد عذراً وعن أبي حنيفة ان اشتد التأذى بعذر قال الحسن افادت
 هذه الرواية أن الجمعة والجماعة في ذلك سواء ليس على ما ظنه البعض أن ذلك عذر في الجماعة لانها سنة لا في
 الجمعة لانها من أكد الفرائض اه وفي شرح الشيخ اسماعيل عن ابن الملقن الشافعى والمشهور أن النعال
 جمع نعل وهو ما غلط من الارض في صلابه وانما خصها بالذكر لان ادنى بلل يسبب بخلاف الرخوة فانها
 تنشف الماء وقيل النعال الاحذية (قوله وبرد شديد) لم يذكر الحر الشديد أيضاً ولم يذكره من علمائنا
 ولعل وجهه أن الحر الشديد انما يحصل غالباً في صلاة الظهر وقد كفيها مؤنته بسنة البراد ثم قد يقال لو ترك
 الامام هذه السنة وصلى في اقل الوقت كان الحر الشديد عذراً تأمل (قوله وظلمة كذلك) أى شديدة
 والظاهر أنه لا يكفى الى ابقاء نحو سراج وان امكنه ذلك وأن المراد بشدة الظلمة كونه لا يصير طريقه الى

الاحرار القادرين على الصلاة
 بالجماعة من غير حرج) ولو فاتته
 نذب طلبها في مسجد آخر الا
 المسجد الحرام ونحوه (فلا تجب
 على مريض ومقعد وزمن
 ومقطوع يد ورجل من خلاف)
 اورجل فقط ذكره الحدادى
 (ومفلوج وشيخ كبير عاجز وأعمى)
 وان وجد قائداً (ولا على من
 حال بينه وبينها مطر وطين وبرد
 شديد وظلمة كذلك)

المسجد فيكون كالأعي (قوله وريح) أي شديد أيضا فيما يظهر تأمل وإنما كان عذرا لئلا يقطع لعظم مشقة فيه دون النهار (قوله وخوف على ماله) أي من لص ونحوه إذا لم يحسب كنهه غلق الدكان أو البيت مثلا ومنه خوفه على تلف طعام في قدرا وخبر في تنويز تأمل وانظر هل التقييد بماله للاحتراز عن مال غيره والظاهر عدمه لأن له قطع الصلاة ولا سيما إن كان أمانة عنده كودبة أو عارية أو رهن مما يجب عليه حفظه تأمل (قوله أو من غريم) أي إذا كان معسر ليس عنده ما يوفي غريمه والا كان ظالما (قوله أو ظالم) يخافه على نفسه أو ماله (قوله الأخشين) وكذا الريح (قوله واردة سفر) أي واقعت الصلاة ويخشى أن تفوته القافلة بحر وأما السفر فمفسر فليس بعذر كما في القنية (قوله وقيامه بمرض) أي يحصل له بغيته المشقة والوحشة كذا في الامداد (قوله تتوقفه نفسه) أي تشنقه وتنازعها إليه مصباح سواء كان عشاءا وغيره لشغل ماله امداد ومثله الشراب وقرب حضوره كحضوره فيما يظهر لوجود العلة وبه صرح الشافعية (قوله وكذا اشتغاله بالفقه الخ) عبارة نورا لايضاح وتكرار فقهه بجماعة تفوته ولم أر هذا القيد لغيره وورع في القنية لجمع الأمة فيمن لا يحضرها لاستغراق أوقاته في تكرار الفقه لا يعذر ولا تقبل شهادته ثم رخص له ثانيا أنه يعذر بخلاف مكرز اللغة ثم وفق بينهما بمحصل الأول على المواظب على الترتيبا وانا والثاني على غيره وهذا ما مضى عليه الشارح في قوله أي الإخ (قوله فلا يعذر ويعزر) الأول بالذال والثاني بالزاي (قوله يعني بحبسه عنه الخ) صرح بذلك في البحر عن البرازية قال الرحي قالوا هذا مما يعلم ويحكم لأن الظلة صيادون لا خذ المال متى وقع في شركهم لا يؤخذ منهم وربما يحذون للانسان ذنباً لم يفعله فوصلا الى ماله ٥ (تمت) مجموع الاعذار التي مرّت متنا وشرحا عشر وون وقد نظمتم بقولي

اعذار ترك جماعة عشرون قد * اودعتها في عقد نظم كالدر
مرض واقعا دعي وزمانه * مطروطين ثم برد قد أضر
قطع لرجل مع يدأ ودونها * فليج وعجز الشيخ قصد السفر
خوف على مال كذا من ظالم * اودائن وشهي أكل قد حضر
والريح ليل الظلمة تريض ذي * ألم مدافعة لبول او قذر
ثم اشتغال لا بغير الفقه في * بعض من الاوقات عذر معتبر

(قوله او عدم مراعاته) أي المذهب المتقدم فيما يجب بطلان الصلاة على ماسين في بيانه (قوله تقديم) أي على من حضر معه (قوله بل نصبا) أي لا امام الراتب (قوله بأحكام الصلاة فقط) أي وإن كان غير متبحر في بقية العلوم وهو أولى من المتبحر كذا في زاد الفقيه عن شرح الارشاد (قوله بشرط اجتنابه الخ) كذا في الدراية عن الجعفي وعبارة الكافي وغيره العلم بالسنة أولى الآن يطعن عليه في دينه لأن الناس لا يرغبون في الاقتداء به (قوله قدر فرض) اخذه تبع البحر من قول الكافي قدر ما تجوز به للصلاة بناء على أن تجوز بمعنى تصح لا بمعنى تحل (قوله وقيل واجب) ذكره في البحر بمثل لكن يمكن اخذه من كلام الكافي لأن الجواز يطلق بمعنى الحل بل قال الشيخ إجماعا بل ينبغي حمل الجواز المذكور على ما يشمل عدم الكراهة وحينئذ يرجع الى القول الثالث (قوله وقيل سنة) قائله الزيلعي وهو ظاهر المبسوط كما في النهرومشي عليه في الفتح قال ط وهو الاظهر لأن هذا التقديم على سبيل الأولوية فالانسب له مراعاة السنة (قوله ثم الاحسن تلاوة وتجويدا) أفاد بذلك أن معنى قولهم اقرأ أي أجود لا أكثرهم حفظا وإن جعله في البحر متبادرا ومعنى الحسن في التلاوة أن يكون عالما بكيفية الحروف والوقف وما يتعلق بها قهستاني ط (قوله أي الاكثر اتقاء للشبهات) الشبهة ما أشبهه حله وحرمة ويلزم من الورع التقوى بلا عكس والزهدة شيء من الحلال خوف الوقوع في الشبهة فهو أخص من الورع وليس في السنة ذكر الورع بل الهجرة عن الوطن فلما نسفت أريدها هجرة المعاصي بالورع فلا تجب هجرة الاعلى من اسلم في دار الحرب كما في المعراج ط (قوله أي الاقدم اسلاما) استنبطه صاحب البحر وتبعه في النهرومشي تعليل البدائع بأن من امتد عمره في الاسلام كان أكثر طاعة اقول بل المظاهر أن المراد بالاسن الأكبر سنا كما هو في بعض روايات الحديث فأكبرهم سنا وهو المفهوم من أكثر الكتب فيكون الكلام في المسلم الأصلي ثم أخرج الجماعة

بريح لئلا لانهارا وخوف على ماله أو من غريم أو ظالم أو مدافعة أحد الأخشين وإرادة سفر قيامه بمرض وحضور طعام توقفه نفسه ذكره الحدادي وكذا شغاله بالفقه لا بغيره كذا جزم به لبقا في تبعاً للبهسي أي إذا انطب تكاسلا فلا يعذر ويعزروا لخذ المال يعني بحبسه عنه مدة لا تقبل شهادته إلا بتأويل بدعة لا امام او عدم مراعاته (والاحق لامامة) تقديم بل نصبا يجمع لانهر (الاعلم بأحكام الصلاة) ط صحة وفساد بشرط اجتنابه نواحي الظاهرة وحفظه وفرض وقيل واجب وقيل سنة (ثم الاحسن تلاوة) تجويدا (للقراءة ثم الورد) أي لاكثر اتقاء للشبهات والتقوى قاء المحرمات (ثم الاسن) أي لا قدم اسلاما فيقدم شاب على يج اسلم وقالوا يقدم الاقدم ورعا

الا انصارى فاقدمهم اسلاما وعليه فيكون ذلك سببا آخر لترجيح فيمن عرض اسلامه فيقدم شاب نشأ في
 الاسلام على شيخ اسلم اما لو كانا مسلمين من الاصل او اسلما معا يقدم الاكبر سنا لما في الزيلعي من أن الاكبر سنا
 يكون اخشع قلبا عادة واعظم حرمة وورعة الناس في الاقتداء به اكثر فيكون في تقديمه تكثر الجماعة اه
 هذا وما مشى عليه المصنف من تقديم الاورع على الاسن هو المذكور في المتون وكثير من الكتب وعكس
 في المحيط (قوله عن الزاد) أي زاد الفقير لابن الهمام (قوله بالنسب) أي ضم النماء أما بقتضاهم
 المراد بما بعده (قوله اكثرهم تهجدا) تفسير بالمزوم فانه يلزم من كثرة التهجد حسن الوجه لحديث من
 كثرت صلته بالليل حسن وجهه بالهاروان كان ضعيفا عند المحدثين قال في البدائع لاجابة الى هذا التكلف
 بل يبق على ظاهره لان صباحة الوجه سبب لكثرة الجماعة كما في البحر ح (قوله زاد في الزاد الخ) اقول ليس
 فيه زيادة ونص عبادة الزاد بعد الخلق هكذا فان تساوا فأصبحهم وجهها وقيد في الكافي بن يصرى بالليل فان
 تساوا فأشرفهم نسب الخ (قوله أي اسمهم وجهها) عبارة عن بشاشته في وجهه من يقاهم وابتسامه له وهذا
 بقاير الحسن الذي هو تناسب الاعضاء أفاده ح (قوله ثم اكثرهم حسبا) الظاهر أن الحسب بالبلاء الموحدة
 لا بالتون وهو الذي كتب عليه ابن عبد الرزاق في شرحه قال في البحر وقدم في الفتح الحسب على صباحة الوجه
 اه وفي القاموس الحسب ما تقدمه من مفاخر آباءك او المال او الدين او الكرم او الشرف في الفعل الخ (قوله
 ثم الاحسن زوجة) لانه غالب يكون احب لها واعف لعدم تعلقه بغيرها وهذا مما يعلم بين الاصحاب أو الارحام
 أو الجيران اذ ليس المراد أن يذكر كل منهم أوصاف زوجته حتى يعلم من هو أحسن زوجة (قوله ثم الاكبر
 مالا) اذ بكثرته مع ما تقدم من الاوصاف يحصل له القناعة والعفة فيرغب الناس فيه اكثر (قوله ثم الاكبر
 رأسا الخ) لانه يدل على كبر العقل يعنى مع مناسبة الاعضاء له والا فلو غش الرأس كباروا الاعضاء صفرا كان
 دلالة على اختلال تركيب مزاجه المستلزم لعدم اعتدال عقله اه ح وفي حاشية ابى السعود وقد نقل عن
 بعضهم في هذا المقام ما لا يليق أن يذكر فضلا عن أن يكتب اه وكأنه يشير الى ما قبل ان المراد بالعضو والذكر
 (قوله ثم المقيم على المسافر) وقيل هما سوية بجر وظاهره ولو كان الجماعة مسافرين فليأمل وهذا مادام
 الوقت باقيا ولا فلا يصح اقتداء المسافر بالمقيم في الرابعة كما يأتي (قوله ثم المقيم عن حدث على التميم عن
 جنابة) كذا أجاب به الحلواني كما في التتمة وجرم به في الفيز وجامع الفتاوى كذا في الاحكام للشيخ
 اسماعيل ومثله في التتارخية ولعل وجهه أن الحدث اخف من الجنابة لكن في منية المفتي التميم عن الجنابة
 اولى بالامامة من التميم عن حدث ونقله في التبرع عنها مقتصر عليه ولعل وجهه أن طهارته أقوى لانها بمنزلة
 الغسل لا يطلها الحدث (قوله ومنه) أي من المرجح (قوله والافتاء) الاموى الاستفتاء (قوله
 والدعوى) أي بين يدي القاضي (قوله اقرع بينهم) أي اذا تنازعوا والظاهر أن هذا على سبيل الاولوية
 (قوله كما في الحرقى والفرقى) التشبيه في أن الترتيب اذا لم يعلم كان كالمعية لافي القرعة أيضا قائما لا تنافى
 في الحرقى والفرقى ح (قوله معلوم) أي وظيفة من جهة الواقف او من الطلبة أفاده ح (قوله جازان
 يقدم من شاء) لان له أن لا يقرئهم اصلا ح (قوله وأول من منه ابن كثير) قال السهوي في جوهر العقدين
 روى أن انصاريا جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأله وجازجل من ثقيف فقال النبي صلى الله عليه وسلم
 بالاختصاف ان الانصارى قد سبقك بالمسئلة فاجلس كما تبدأ بجحاجة الانصارى قبل حاجتك اه فعلم منه
 أنه سنة النبي صلى الله عليه وسلم وابن كثير تابع في ذلك وأنه لا فرق بين من له معلوم وغيره ثم يمكن الفرق بين ذي
 المعلوم وغيره فيما اذا حضرا معا وحتى أي فيقرع لوله معلوم والا يقدم من شاء تأمل (قوله اعتبارا اكثرهم)
 لا يظهر هذا الا في النصب والافكل يصرى خلف من يختاره ط لكن فيه تكرار الجماعة وقد مر ما فيه (قوله
 اساءوا بلائهم) قال في التتارخية ولو أن رجلا في النقه والصلاح سواء الا ان احدهما قرأ فقدم القوم الاخر
 فقد أساءوا وتركوا السنة ولكن لا يأثمون لانهم قدموا رجلا صالحا وكذا الحكم في الامارة والحكومة أما
 الخلافة وهي الامامة الكبرى فلا يجوز أن يتركوا الافضل وعليه اجماع الامة اه فافهم (قوله مطلقا)
 أي وان كان غيره من الحاضرين من هو أعلم وأقرأ منه وفي التتارخية جماعة أضيف في دار يريد أن يتقدم
 احدهم ينبغي أن يتقدم المالك فان تقدم واحد منهم لعله وكبره فهو أفضل واذا تقدم احدهم جاز لان

وفي التبرع عن الزاد وعليه يقاس
 سائر الخصال فيقال يقدم
 اقدمهم علما ونحوه وحينئذ فقلنا
 يحتاج للقرعة (ثم الاحسن
 خلقا) بالنسب القصة بالناس
 (ثم الاحسن وجهها) أي اكثرهم
 تهجدا زاد في الزاد ثم أصبحهم
 أي اسمهم وجهها ثم اكثرهم
 حسبا (ثم الاشرف نسبا) زاد
 في البرهان ثم الاحسن صوتا وفي
 الاشياء قبل عن المثل ثم الاحسن
 زوجة ثم الاكثر مالا ثم الاكبر
 جاها (ثم الاثقف ثوبا) ثم الاكبر
 رأسا والا صغر عضوا ثم المقيم على
 المسافر ثم الحرقى الاصل على العتيق
 ثم المقيم عن حدث على التميم عن
 جنابة (فائدة) لا يقدم أحد في
 التراحم الا بمرج ومنه السابق الى
 الدرر والافتاء والدعوى فان
 استواء في الهبة اقرع بينهم اه
 كلام الاشياء وفي الفصل الثاني
 والثلاثين من خطر التتارخية
 وفي طلبه العلم يقدم السابق فان
 اختلفوا وثمة بينة فيها والا اقرع
 كبشهم معا كما في الحرقى والفرقى
 اذ لم يعرف الاول ويجعل كأنهم
 ما تواعوا اه وفي محاسن القراء
 لابن وهبان وقيل ان لم يكن للشيخ
 معلوم جازان يقدم من شاء واكثر
 مشايخنا على تقديم الاسبق
 وأول من سنه ابن كثير (فان
 استواء يقرع) بين المستويين
 (او اختصار الى القوم) فان
 اختلفوا اعتبروا اكثرهم ولو قدموا
 غير الاولى اساءوا بلائهم (واعلم
 أن صاحب البيت) ومنه امام
 المصنف الراتب (اولى بالامامة
 من غيره) مطلقا

الظاهر أن المالك يأذن بضيفه إكرامه اه (قوله وصرح الحدادي الخ) أفاد أن هذا غير خاص بالسلطان
 العام والولاية ولا بالقاضي الخاص والولاية بالاحكام الشرعية بل مثلها والوالي وأن الامام الراتب كصاحب
 البيت في ذلك قال في الامداد وما اذا اجتمعوا فالسلطان مقدم ثم الامير ثم القاضي ثم صاحب المنزل
 ولو مستأجرا وكذا يقدم القاضي على امام المسجد (قوله والمستعبر والمستأجر احق) لأن الاعارة
 تمليك المنافع والمعيروان كن له أن يرجع بخلاف المؤجر لكنه ما لم يرجع يبقى المستعبر احق والكلام في ذلك لانه
 اذا رجع لم يبق العارية وخرجت المسئلة عن موضوعها فافهم (قوله للمأجر) أي من قوله لعموم ولا يتبعها
 ولكنه غير مناسب لأن المراد بعموم الولاية عمومها للناس وهذا ليس كذلك فكان عليه أن يقول لأن الولاية
 لهما في هذه الحالة دون المالك ح (قوله الحديث الخ) هكذا رواه في التبر بالمعنى وعزاه الى الحلبي صاحب
 الحلبة مع أنه في الحلبة ذكره معطولا وقتله في الجرعها (قوله والكراهة عليهم) بزم في الحلبة بأن الكراهة
 الاولى تحريرية للحديث وترد في هذه (قوله ويكره تنزيها الخ) لقوله في الاصل امامة غيرهم احب الي
 بحر عن المجتبي والمعراج ثم قال فيكره لهم التقدم ويكره الاقتداء بهم تنزيها فان امكن الصلاة خلف غيرهم
 فهو افضل والا فالاقتراد اولي من الافراد (قوله ولو معتق) يلزمه استعمال اللفظ في حقيقته وبجازه فان
 المعتق عبد باعتبار ما كان اللهم الا أن يكون من قبل عموم الجواز بأن يراد بالعبد من نصف بالرق وقتا مساويا
 كان في الحال او فيما مضى ح (قوله ولعله) أي لعل سبب كراهة المعتق ما قد مناه الخ فان تقديم الحر الاصل
 مندوب اليه وتركه مكروه تنزيها فلذا قال اذا الكراهة الخ وفي نسخة والعلة أي والعلة في كراهة امامة المعتق
 أن الحر الاصل اولي بالامامة منه لانه نشأ في الرق مشغلا بخدمة المولى لم يتفرغ لتعلم رحن (قوله وأعرابي)
 نسبة الى الاعراب لا واحد له من لفظه وليس جمعا لعرب كما في الاصباح لكن في الرضى الظاهر أنه جمع
 قهستاني وهو من يسكن البادية عرييا او غميا بحر وخصه في الصباح بأهل البدو من العرب (قوله
 ومثله الخ) مبني على أن الاعراب لا يشمل الاعجمي والا فالمناسب ومنه والعلة في الكل غلبة الجهل (قوله
 وفاسق) من الفسق وهو الخروج عن الاستقامة ولعل المراد به من يرتكب الكناكر كشارب الخمر والزاني وآكل
 الربا ونحو ذلك كذا في البرجندى اسماعيل وفي المعراج قال اصحابنا لا ينبغي أن يقتدى بالفاسق الا في الجمعة
 لانه في غيرها يجدا ما غيره اه قال في الفتح وعليه فيكره في الجمعة اذا تعقدت اقامتها في المصر على قول محمد
 المفتي به لانه يسبيل الى التعول (قوله ونحوه الاعشى) هو سبي البصر ليل او نهارا قاموس وهذا ذكره في النهر
 بحسب أخذ من تعليل الاعشى بأنه لا يتوق العباسة (قوله أي غير الفاسق) تبع في ذلك صاحب البحر حيث
 قال قيد كراهة امامة الاعشى في المبط وغيره بأن لا يكون افضل القوم فان كان افضلهم فهو اول اه ثم ذكر أنه
 ينبغي جريان هذا القيد في العبد والاعرابي وولد الزنى وما زعمه في النهر بأنه في الهداية علة للكراهة بغلبة الجهل
 فيهم وبأن في تقديمهم تنفير الجماعة ومقتضى الثانية ثبوت الكراهة مع اتقاء الجهل لكن ورد في الاعشى نص
 خاص هو استخلافه صلى الله عليه وسلم لابن اتم مكتوم وعثمان على المدينة وكانا عيين لانه لم يبق من الرجال
 من هو اصلح منهما وهذا هو المناسب لاطلاقهم واقتصارهم على استثناء الاعشى اه وحاصله أن قوله
 الا أن يكون أعلم القوم خاص بالاعشى أما غيره فلا تنفي الكراهة بعلة لكن ما يحتمل في البحر صرح به في الاختيار
 حيث قال ولو عدت أي علة الكراهة بأن كان الاعرابي افضل من الحضري والعبد من الحر وولد الزنى من ولد
 الرشدة والاعشى من البصير فالحكم بالضد اه ونحوه في شرح الملتقى للهنسي وشرح درر البحار ولعل وجهه
 أن تنفير الجماعة بتقدمه يزول اذا كان افضل من غيره بل التنفير يكون في تقديم غيره وأما الفاسق فقد علوا
 كراهة تقديمه بأنه لا يهيم لامر دينه وبأن في تقديمه للامامة تعظيمه وقد وجب عليهم اهات شرعا ولا ينبغي انه
 اذا كان أعلم من غيره لا تزول العلة فانه لا يؤمن أن يصل بهم بغير طهارة فهو كاليتدع تكره امامته بكل حال
 بل مني في شرح المنية على أن كراهة تقديمه كراهة تخريم لما ذكرنا قال ولذا لم تجز الصلاة خلفه أصلا عند مالك
 ورواية عن أحمد فلذا حاول الشارح في عبارة المصنف وحل الاستثناء على غير الفاسق والله أعلم (قوله أي
 صاحب بدعة) أي محرمة والافسد تكون واجبة كنصب الادلة للرد على أهل الفرق الضالة وتعلم النحو
 المقهم للكتاب والسنة ومندوبة كاحداث نحو رباط ومدرسة وكل احسان لم يكن في الصدر الاول ومكرهه

(الا ان يكون معه سلطان او قاض
 فيقدم عليه) لعموم ولا يتبعها
 وصرح الحدادي بتقديم الوالي
 على الراتب (والمستعبر والمستأجر
 احق من المالك) للمأجر (ولو أم
 قوما وهم له كارهون ان) الكراهة
 (لفساد فيه اولانهم احق
 بالامامة منه كره) له ذلك تحريما
 للحديث اي داود لا يقبل الله صلاة
 من تقدم قوما وهم له كارهون
 (وان هو احق لا) والكراهة
 عليهم (ويكره) تنزيها (امامة عبد)
 ولو معتقا قهستاني عن الخلاصة
 ولعله لما قد مناه من تقدم الحر
 الاصل اذا الكراهة تنزيهية فتنبه
 (واعرابي) ومثله تركان واكراد
 وعامى (وفاسق واعشى) ونحوه
 الاعشى نهر (الا ان يكون)
 أي غير الفاسق (اعلم القوم) فهو
 اول (ومبتدع) أي صاحب بدعة

مطلب
 البدعة خمسة اقسام

كزخرفة المساجد ومباحة كالتوسع بلذذ المأكل والمشرب واللباس كافي شرح الجامع الصغير للمناوي عن
 تهذيب النووي ومثله في الطريقة المحمدية للبركلي (قوله وهي اعتقاد الخ) عزاهذا التعريف في هامش الخزان
 الى الحافظ ابن حجر في شرح النجاة ولا يخفى أن الاعتقاد يشمل ما كان معه عمل او لا فان من تدبر بعمل لا بد أن
 يعتقد كسبح الشيعية على الرجلين وانكارهم المسبح على الخفين ونحو ذلك وحينئذ فيسأوى تعريف الشيعي لها
 بأنها ما أحدث على خلاف الحق الملقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من علم او عمل او حال بنوع شبهة
 واستحسان وجعل ديناً قويمًا وصراطاً مستقيماً اه فافهم (قوله لاجتماعه) أما لو كان معانداً للادلة
 القطعية التي لا شبهة لها فيها أصلاً كان انكار الحشر أو حدوث العالم ونحو ذلك فهو كافراً قطعاً (قوله بل بنوع شبهة)
 أي وان كانت فاسدة كقول منكر الرؤية بأنه تعالى لا يرى لجلاله وعظمته (قوله وكل من كان من قبلتنا لا يكفر
 بها) أي بالبدعة المذكورة المبنية على شبهة اذ لا خلاف في كفر المخالف في ضروريات الاسلام من حدوث
 العالم وحشر الاجساد ونفي العلم بالزنيات وان كان من أهل القبلة المواقف طول عمره على الطاعات كافي
 شرح التحرير (قوله حتى الخوارج) أراد بهم من خرج عن معتقد أهل الحق لخصوص الفرقة الذين خرجوا
 على الامام علي رضي الله تعالى عنه وكفروا فبشغل المعتزلة والشيعية وغيرهم (قوله وسب الرسول) هكذا
 في غالب النسخ ورأيت كذلك في الخزانين يحيط النسخ وفيه أن سب الرسول صلى الله عليه وسلم كافراً قطعاً
 فالصواب وسب اصحاب الرسول وقيدهم المهني بغير التخييل لما سأتى في باب المرتدة أن سبهما أو واحد منهما
 كافراً قول ما سأتى محمول على سبهما بلا شبهة لما صرح به في شرح المنية من أن سبهما او منكر خلافتها اذا بناء
 على شبهة لا لا يكفروا وان كان قوله كفراً في حد ذاته لانهم ينكرون حجة الاجماع بانها منهم العصاة فكانت شبهة
 في الجمله وان كانت باطلاً بخلاف من ادعى أن علياً اله وأن جبريل غلط لانه ليس عن شبهة واستفراغ وسع في
 الاجتهاد بل محض هوى وعقاصم فيه فراجع وقد أوضحت هذا المقام في كتابي تنبيه الولاة والحكام على أحكام
 شاتم خير الانام أو أحد اصحاب الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام (قوله لكونه عن تأويل الخ) علة لقوله
 لا يكفر بها قال الحق ابن الهمام في اواخر التحرير وجهل المبتدع كالمعتزلة ما نفي ثبوت الصفات زائدة وعذاب
 المقبر والسفاعة وخروج مرتكب الكبيرة والرؤية لا يصلح عذراً للوضوح الادلة من الكتاب والسنة الصحيحة لكن
 لا يكفر اذ تمسكه بالقرآن والحديث والعقل والنهي عن تكفير أهل القبلة والاجماع على قبول شهادتهم ولا شهادة
 لكافر على مسلم وعدمه في الخطائية ليس لكفرهم أي بل لتدينهم شهادة الزور لمن كان على رأيهم او حلف أنه
 محق وأورد أن استباحة المعصية كفر وأوجب اذا كان عن مكابرة وعدم دليل بخلاف ما عن دليل شرعي
 والمبتدع مخطئ في تمسكه لا مكابرة واهد أعلم بسرا عبادته اه (قوله ومنما من كفرهم) أي منما مشراً أهل
 السنة والجماعة من كفر الخوارج أي اصحاب البدع والمراد منما مشر الحنفية وأفاد أن المعتقد عندنا بخلافه
 فقد قل في البحر عن الخلاصة فروعا تدل على كفر بعضهم ثم قال والحاصل أن المذهب عدم تكفير أحد من
 المخالفين فيما ليس من الاصول المعلومة من الدين ضرورة الخ قافهم (قوله كقوله جسم كالا جسام) وكذا لو لم
 يتدل كالا جسام وأما لو قال لا كالا جسام فلا يكفر لانه ليس فيه الاطلاق لفظ الجسم الموهوم للنقص فرفعه بقوله
 لا كالا جسام فمبين الايجز والاطلاق وذلك معصية وتعامه في البحر (قوله وانكاره محبة الصديق) لما فيه من
 تكذيب قوله تعالى اذ يقول له احببه وفي الفتح عن الخلاصة وان انكر خلافة الصديق او عرفه وكافر اه
 ولعل المراد انكار استحقاقهما الخلافة فهو مخالف لاجماع اصحابه لانكار وجودهما لهما بحر وينبغي تقييد
 الكفر بانكار الخلافة بما اذا لم يكن عن شبهة كما مر عن شرح المنية بخلاف انكار محبة الصديق تأمل (قوله
 اصلاً) تأكيده وليس المراد به في حالة كذا ولا في حالة كذا اذ ليس هنا احوال ح (قوله وولد الزنى) اذ
 ليس له أب بريء وبؤذبه ويعلمه فيغلب عليه الجهل بحر اول فقرة النام عنه (قوله هذا) أي ما ذكر من كراهة
 امامة المذكورين (قوله ان وجد غيرهم) أي من هو احق بالامامة منهم (قوله بحر بحثنا) قد علمت انه موافق
 للمنقول عن الاختيار وغيره (قوله نال فضل الجماعة) أفاد أن الصلاة خلفهما اولى من الانفراد لكن لا يزال
 كما ينال خلف نبي ورع لحديث من صلى خلف عالم نقي فكأنما صلى خلف نبي قال في الحلية ولم يجده المخرجون نعم
 اخرج الحاكم في مستدركه مرفوعاً ان سرتم أن يقبل الله صلاتكم فليؤتمكم خياركم فانهم وقد تم فيما بينكم وبين

وهي اعتقاد خلاف المعروف عن
 الرسول لاجتماعه بل بنوع شبهة
 وكل من كان من قبلتنا (لا يكفر
 بها) حتى الخوارج الذين
 يستحلون دماءنا وأموالنا وسب
 الرسول وينكرون صفاته تعالى
 وجواز رؤيته لكونه عن تأويل
 وشبهة بدليل قبول شهادتهم
 الانطوائية ومنما من كفرهم
 (وان) انكر بعض ما علم من الدين
 ضرورة (كفر بها) كقوله ان الله
 تعالى جسم كالا جسام وانكاره
 محبة الصديق (فلا يصح الاقتداء
 به أصلاً) لطيف (وولد الزنى) هذا
 ان وجد غيرهم والا فلا كراهة
 بحر بحثنا وفي النهر عن المحيط
 صلى خلف فاسق أو مبتدع نال
 فضل الجماعة

مطلب
في امامة الامر

ربكم اه (قوله وكذا نكره خلف امرد) الظاهر انها تنزيهية أيضا والظاهر أيضا كما قال الرقي "أن المراد به الصبح الوجه لانه محل القسنة وهل يقال هنا أيضا اذا كان أعلم القوم بتنقي الكراهة فان كانت على الكراهة خشيمة الشهوة وهو الاظهر فلا وان كانت غلبة الجهل او غفلة الناس من الصلاة خلفه فقم قداما والظاهر أن هذا العذر للصحيح المستهي كالامرء تأمل هذا وفي حاشية المدني عن الفتاوى العنيفة سئل العلامة الشيخ عبد الرحمن بن عيسى المرشدي عن شخص بلغ من السن عشرين سنة وتجاوز حد الانبات ولم يثبت عذاره فهل يخرج بذلك عن حد الامردي وخصوصا قد ثبت له شعرات في ذقنه تؤذن بأنه ليس من مستدري اللحي فهل حكمه في الامامة كالرجال الكاملين ام لا اجاب سئل العلامة الشيخ احمد بن يونس المعروف بابن الشلبي من متأخري علماء الحنفية عن مثل هذه المسئلة فأجاب بالحوال من غير كراهة وناهيك به قدوة والله أعلم وكذلك سئل عنها المفتي محمد تاج الدين القلي فأجاب كذلك اه (قوله وسفيه) هو الذي لا يحسن التصرف على مقتضى الشرع والعقل كما سيذكر في الحجر ط (قوله ومفلوج وأبرص شاع برصه) وكذا اعرج يقوم ببعض قدمه فالاعتداء بغيره أولى تاريخية وكذا اجزم بمرجندی ومحبوب وحاقن ومن له يد واحدة فتاوى الصوفية عن التحفة والظاهر أن العلة النفرة ولذا قيد الابص بالشروع ليكون ظاهرا لعدم امكان اكمال الطهارة ايضا في المفلوج والاقطع والمحبوب ولكراهة صلاة الحاقن أي يبول ويخمر (قوله وشارب الخمر الى قوله ومتصنع) تكرار مع قول المتن فاسق ح والتمام من نقل الكلام ببر الناس على جهة الافساد وهي من الكبار ويحرم على الانسان قبولها والمرأى من يقصد أن يراه الناس سواء تكلف تحسين الطاعات والا والمتصنع من يتكلف تحسينها فهو أخص مما قبله ط (قوله ومن أم بأجرة) بأن استؤجر ليصلي اماما سنة او شهرا بكذا وليس منه ما شرطه الواظف عليه فانه صدقة ومعوته له رضى أي يشبه الصدقة ويشبه الاجرة كما سألني ان شاء الله تعالى في الوقف على أن المفتي به مذهب المتأخرين من جواز الاعتداء على تعليم القرآن والامامة والاذان للضرورة بخلاف الاعتداء على التلاوة المجردة وبقية الطاعات مما لا ضرورة اليه فانه لا يجوز أصلا كما سنحققه في كتاب الاجارة ان شاء الله تعالى فانهم (قوله لكن في وتر الجراح) هذا هو المعقول لأن المحققين جنحوا اليه وقواعد المذهب شاهدة عليه وقال كثير من المشايخ ان كان عادة مراعاة مواضع الخلاف جازوا والا فلا ذكره السندي المتقدم ذكره ح قلت وهذا بناء على أن العبرة لرأي المقتدى وهو الاصح وقيل لرأي الامام وعليه جماعة قال في النهاية وهو آقيس وعليه فيصح الاعتداء وان كان لا يحتاط كما يأتي في الوتر (قوله ان يتقن المراعاة لم يكره الخ) أي المراعاة في الفرائض من شروط وأركان في تلك الصلاة وان لم يراع في الواجبات والسنن كما هو ظاهر سياق كلام البحر وظاهر كلام شرح المنية أيضا حيث قال وأما الاعتداء بالخلاف في الفروع كالشافعي فيجوز ما لم يعلم منه ما يفسد الصلاة على اعتقاد المقتدى عليه الاجماع انما اختلف في الكراهة اه فقيد بالفساد وغيره كما ترى وفي رسالة الاهتداء في الاعتداء للملا على القاري ذهب عامة مشايخنا الى الجواز اذا كان يحتاط في موضع الخلاف والافلا والمعنى أنه يجوز في المراعى بلا كراهة وفي غيره معها ثم المواضع المهمة للمراعاة أن يتوضأ من القصد والجمامة والقي والاعاف ونحو ذلك لا يفسد الصلاة عنده مكره عندنا كرفع اليدين في الانتقال وجه البسلة واخفافها فهذا أو أمثاله لا يصح أن فيه الخروج عن عهدة الخلاف فكلهم يتبع مذهب ولا يمنع مشربه اه وفي حاشية الاشياء للنير الرمي الذي يميل اليه خاطري القول بعدم الكراهة اذا لم يتحقق منه مفسد اه وبجئت المحشى انه ان علم انه راعى في الفروض والواجبات والسنن فلا كراهة وان علم تركها في الثلاثة لم يصح وان لم يدرب شيئا كره لان بعض ما يجب تركه عندنا يسن فعله عندنا فالظاهر أنه يفعل وان علم تركها في الاخيرين فقط ينبغي أن يكره لانه اذا كره عندنا حمل ترك الواجب فعند تحققه بالاولى وان علم تركها في الثالث فقط ينبغي أن يقتدى به لان الجماعة واجبة فتقدم على ترك كراهة التنزيه اه وسبقه الى نحو ذلك العلامة البيري في رسالته حتى ادعى أن الاعتداء أفضل من الاعتداء به قال اذ لا ريب أنه يأتي في صلاته بما يجب الاعادة به عندنا ونسحب لكن رد عليه ذلك غيره في رسالة أيضا وقد اسعناك ما يؤيد الرد نعم نقل الشيخ خير الدين عن الرمي الشافعي أنه مشى على كراهة الاعتداء بالخلاف حيث أمكنه غيره ومع ذلك هي أفضل من الاعتداء ويحصل له فضل الجماعة وبه اتفق الرمي الكبير واعتمده السبكي والاسنوي وغيرهما قال الشيخ خير الدين

وكذا نكره خلف امرد وسفيه
ومفلوج وأبرص شاع برصه
وشارب الخمر وآكل الربا ونمائم
ومراء ومتصنع ومن أم بأجرة
فهيستافى زاد ابن ملك ومخالف
كشافى لكن في وتر البصران
يتقن المراعاة لم يكره او عدمها لم
يصح وان شك كره

مطلب
في الاعتداء بشافعي ونحوه هل
يكره ام لا

والحاصل أن عندهم في ذلك اختلافا وكل ما كان أهم عليه في الاقتداء بناسحة وفساد أو فضيلة كان لنا مثله عليهم وقد سمعت ما عقده الرمي وأفتى به والفقيه أقول مثل قوله فيما يتعلق باقتداء الحنفي بالشافعي والفقيه المنصف يسلم ذلك شعر وأما رمي فقه الحنفي لا مراعاة اتفاق العالمين اه ملخصا أي لا جدال بعد اتفاق عالمي المذهبين وهما رمي الحنفية يعني به نفسه ورمي الشافعية رحمهما الله تعالى فحصل أن الاقتداء بالخالف المراعى في القرائن أفضل من الانفراد إذا لم يجد غيره والا فلا اقتداء بالموافق أفضل بقاء ما إذا تعددت الجماعات في المسجد وسبقت جماعة الشافعية مع حضوره نقل ط عن رسالة لابن نجيم أن الأفضل الاقتداء بالشافعي بل يكره التأخير لأن تكرار الجماعة في مسجد واحد مكروه عندنا على المعتمد إلا إذا كانت الجماعة الأولى غير أهل ذلك المسجد أو أدت الجماعة على وجه مكروه ولأنه لا يختل الحنفي حالة صلاة الشافعي أما أن يشتغل بالرواتب لينتظر الحنفي وذلك منهي عنه لقوله صلى الله عليه وسلم إذا أقبلت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة وما أن يجلس وهو مكروه أيضا لعرضه عن الجماعة من غير كراهة في جماعتهم على المختار اه ونحوه في حاشية المدني عن شيخ والده الشيخ محمد كرم وخاتمة المحققين السيد محمد أمين مير بادشاه والشيخ اسماعيل الشرواني فانهم رجحوا أن الصلاة مع أول جماعة أفضل قال وقال الشيخ عبد الله العفيف في فتاواه العفيفية عن الشيخ عبد الرحمن المرشدي وقد كان شيخنا شيخ الاسلام مفتي بلد الله الحرام الشيخ علي بن جابر الله بن طهيرة اعني لا يزال يصلي مع الشافعية عند تقدم جماعتهم وكنت اقدم به في الاقتداء بهم اه وخالفهم العلامة الشيخ ابراهيم البيري بناء على كراهة الاقتداء بهم لعدم مراعاتهم في الواجبات والسنن وأن الانفراد أفضل لو لم يدرك امام مذهبه وخالفهم ايضا العلامة الشيخ رجة الله السندي تليذ ابن الهمام فقال الاحتياط في عدم الاقتداء به ولو مراعيوا كذا العلامة المنلا على القاري فقال بعد ما قدمناه عنه من عدم كراهة الاقتداء بهم ولو كان لكل مذهب امام كما في زماننا فلا فضل للاقتداء بالموافق سواء تقدم أو تأخر على ما استحسنه عامة المسلمين وعمل به جمهور المؤمنين من أهل الحرمين والقدس ومصر والشام ولا عبرة بمن شذ منهم اه والذي يميل اليه القلب عدم كراهة الاقتداء بالخالف ما لم يكن غير مراعى في القرائن لأن كثير من الصحابة والتابعين كانوا ائمة مجتهدين وهم يصلون خلف امام واحد مع تباين مذاهبهم وأنه لو انتظر امام مذهبه بعيدا عن الصفوف لم يكن اعراضا عن الجماعة لأنه لم يانهريد جماعة اكمل من هذه الجماعة وأما كراهة تعدد الجماعة في مسجد واحد فقد ذكرنا الكلام عليها أول الباب والله أعلم بالصواب (قوله تحريما) أخذه في البحر من الامر بالتخفيف في الحديث الآتي قال وهو للوجوب الا لصارف ولا دخال الضرر على الغير اه وجرم به في النهر (قوله زائد على قدر السنة) عزاء في البحر الى السراج والمنعرات قال وذكره في الفتح بحثا لا يكاتبه بعض الائمة فقرا يسيرا في الغير كغيرها اه (قوله لا حلاق الامر بالتخفيف) وهو ما في الصحيحين اذا صلى احدكم للناس فليخفف فان فيهم الضعيف والسقيم والكبير واذا صلى لنفسه فليطول ما شاء وتدفع الشارح في ذلك صاحب البحر واعترضه الشيخ اسماعيل بأن تعليل الامر بما ذكره يفيد عدم الكراهة اذا رضى القوم أي اذا كانوا محصورين ويمكن جعل كلام البحر على غير المصورين تأمل (قوله وفي الشربلية الخ) مقابل لقوله زائد على قدر السنة وحاصله أنه يقرأ بقدر حال القوم مطلقا أي ولودون القدر المسنون وفيه نظر أما أولا فلأنه مخالف للمنفقون عن السراج والمنعرات كما مر وأما ثانيا فلأن القدر المسنون لا يزيد على صلاة اضعفهم لأنه كان يفعل صلى الله عليه وسلم مع علمه بأنه يقتدى به الضعيف والسقيم ولا يتركه الا وقت الضرورة وأما الشافلان قراءة معاذ لما شكاه قومه الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال أفتان انت يا معاذ انما كانت زائدة على القدر المسنون قال الكمال في الفتح وقد بحثنا أن التطويل هو الزيادة على القراءة المسنونة فانه صلى الله عليه وسلم نهى عنه وقراءته هي المسنونة فلا بد من كون ما نهى عنه غير ما كان دأبه الا للضرورة وقراءة معاذ لما قال له صلى الله عليه وسلم ما قال كانت بالقرة على ما في مسلم ان معاذ افتتح بالقرة فاختره رجل فسلم ثم صلى وحده وانصرف وقوله صلى الله عليه وسلم اذا امت بالناس فاقرب بالشمس وضعاها وسج اسم ربك الاعلى واقرب باسم ربك والدليل اذا يغشى لانها كانت العشاء وان قوم معاذ كان العذر متحققا فيهم لا كسل منهم فأمر فيهم بذلك لذلك كما ذكرناه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمعوذتين في الضرع فلما فرغ قالوا له اوجزت قال سمعت بكاء صبي فخشيت أن تفقته اه ملخصا قد ظهر من كلامه أنه لا ينقص عن المسنون الا

مطلب

اذا صلى الشافعي قبل الحنفي هل
الأفضل الصلاة مع الشافعي أم لا

(و) يكره تحريما (تطويل الصلاة)
على القوم زائدا على قدر السنة
في قراءة وأذكر رضى القوم أولا
لاطلاق الامر بالتخفيف نهر
وفي الشربلية ظاهر حديث
مما ذكر أنه لا يزيد على صلاة اضعفهم
مطلقا ولا قال الكمال الا للضرورة
وصح أنه عليه الصلاة والسلام قرأ
بالمعوذتين في الضرع حين سمع بكاء
صبي

لفسرة كقراءة بالمعوذتين ليكاه الصبي - وظهر من حديث معاذ أنه لا يتقص عن المسنون لضعف الجماعة لأنه لم يعين له دون المسنون في صلاة العشاء بل نهاء عن الزيادة عليه مع تحقق العذر في قومه فما استظهره الشريفي في الحديث وحل عليه كلام الكمال غير ظاهر نعم ذكر في البحر في باب الوتر والنوافل عند الكلام على التراخي معزيا إلى المجتبى أن الحسن روى عن الإمام أنه إذا قرأ في المكتوبة بعد الفاتحة ثلاث آيات فقد أحسن ولم يسيئ اه لكنه لا ينافي ما قلنا لأنه أحسن بقراءة القدر الواجب ولم يسيئ أي لم يصل إلى كراهة شديدة فتأمل (قوله ويكره تحريما) صرح به في الفتح والبحر (قوله ولو في التراخي) أفاد أن الكراهة في كل ما تشرع فيه جماعة الرجال فرضا ونفلا (قوله لأنها لم تشرع مكررة الخ) قال في الفتح وعلم أن جماعتهم لا تكره في صلاة الجنائز لأنها فرضية وترك التقدم مكرره فدار الأمر بين فعل المكره لفعل الفرض أو ترك الفرض لتركه فوجب الأول بخلاف جماعتهم في غيرها ولو صلوا فرادى فقد تسبق أحدهم فتكون صلاة الباقيات نفلا والنفل بها مكرره فيكون فراغ تلك موجبا لفساد الفرضية لصلاة الباقيات كتقصيد الخامسة بالسجدة لمن ترك القعدة الأخيرة اه ومثله في البحر وغيره ومفاده أن جماعتهم في صلاة الجنائز واجبة حيث لم يكن غيرهم ولعل وجهه الاحتراز عن فساد فرضية صلاة الباقيات إذا سبقت أحدهم وفيه أن الرجال لو صلوا منفردين يلزم فيها مثل ذلك فيلزم عليه وجوب جماعتهم فيها مع أن المصريح به أن الجماعة فيها غير واجبة فتأمل (قوله لاتعاد) لأنها لو أعيدت لوقعت نفلا مكررها ط (قوله بصلاتها) قيد به لأن الرجال لم تنقص صلاتهم ح (قوله إلا إذا استخلفها) استثناء من قوله لاتعاد وهذا ليس خاصا بالجنائز بل غيرها مثلها (قوله فتفسد صلاة الكل) أما الرجال والإمام فلعدم صحة اقتداء الرجال بالمرأة وأما النساء والماقمة فلأنهن دخلن في تحريمه كاملا فإذا اتقلن إلى تحريمه ناقصة لم يحز كانهن اتقلن من فرض إلى فرض آخر كما في البحر ح وظاهر التعليل يقتضي الفساد ولو كن نساء خلا أفاده أبو السعود ط والظاهر التعليل بأن الإمام يصير مقتديا بخلفيته فتفسد صلاة من خلفه بل باستخلافه من لا يصلح للإمامة فتفسد صلاته فكذلك من خلفه رحتي (قوله تنقب الإمام) بالمشاة الفوقية لأن فاعله الإمام وهو هنا مؤنث حقيقي اه وقال من لا على - انقارى يجوز التذكير لأنه مصدر بمعنى المفعول أي المقتدى به اه وفي النهر هو من يؤتم به ذكر أكان أو أنثى وفي بعض النسخ الإمامة وترك الهاء هو الصواب لأنه اسم لا وصف اه (قوله وسطهم) في المغرب الوسط بالتحريك اسم لعين ما بين طرفي الشيء مركز الدائرة وبالسكون اسم مبهم داخل الدائرة مثلا ولذا كان طرفاها الأول يجعل مبتدأ وفاعلا ومفعولا به الخ وفي ضياء العلوم الوسط بالسكون ظرف مكان وبالفتح اسم تقول وسط رأسه دهن بالسكون وفتح الطاء فهذا ظرف وإذا فتحت السين رفعت الطاء وقلت وسط رأسه دهن فهذا اسم اه قلت وعليه فيجوز هنا الفتح والسكون لأنها إذا وقعت في نصف الصف صدق أنها في الوسط بالسكون وانها عين الوسط بالتحريك ويكون نصبه في الأول على الظرفية وفي الثاني على الحالة لأنه بمعنى متوسطة فافهم (قوله فلو تقدمت اغت) أفاد أن وقوفها وسطهم واجب كما صرح به في الفتح وأن الصلاة صحيحة وأنها إذا توسطت لا تزول الكراهة وإنما ارشدوا إلى التوسط لأنه أقل كراهية من التقدم كما في السراج بحر (قوله فينتدمهم) إذ لو صلى وسطهم فسدت صلاته بمعاذاتهم له على تقدير ذكوره ح أي وتفسد صلاتهم أيضا (قوله فيتوسطهم الخ) أشار به إلى أن التشبيه بين المرأة والنساء ليس من كل وجه بل في الانفراد وقيام الإمام في الوسط والافالعة يصلون قعودا وهو أفضل والنساء قائمات كما في البحر (قوله ولو يجوز للبلا) بيان للإطلاق أي شابة أو عجوزا نهارا أو ليلا (قوله على المذهب المقتضى به) أي مذهب المتأخرين قال في البحر وقد يقال هذه الفتوى التي اعتمدها المتأخرون مخالفة لمذهب الإمام وصاحبه فأنهم نقلوا أن الشابة تمنع مطلقا اتفاقا وأما العجوز فلها حضور الجماعة عند الإمام إلا في الظهور والعصر والجمعة أي وعندهما مطلقا لا لقاء بمنع المجاز في الكل مخالفا للكل فالاعتناء على مذهب الإمام اه قال في النهر وفيه نظر بل هو مأخوذ من قول الإمام وذلك أنه انما منعها لقيام الحامل وهو فرط الشهوة بناء على أن الفسقة لا يتشرون في المغرب لأنهم بالطعام مشغولون وفي الخبر والعشاء نائمون فإذا فرض اتشارهم في هذه الاوقات لغلبة نومهم كفي زماننا بل تحريمهم إياها كان المنع فيها أظهر من الظهور اه قالت ولا يخفى ما فيه من التورية اللطيفة وقال الشيخ اسماعيل وهو كلام حسن إلى الغاية

(و) يكره تحريما (جماعة النساء) ولو في التراخي (في غير صلاة جنازة) لأنها لم تشرع مكررة فلوا نفر من تفويتها بفراغ أحدها ولو أتمت فيها رجالا لاتعاد لسقوط الفرض بصلاتها إلا إذا استخلفها الإمام وخلفه رجال ونساء فتفسد صلاة الكل (فان فعلن تنقب الإمام وسطهم) فلو تقدمت اغت الا الخلفي فينتدمهم (كالمرأة) فيتوسطهم امامهم ويكره جماعتهم تحريما فتح (ويكره حضورهم الجماعة) ولو بجمعة وعبد ووعظ (مطلقا) ولو عجوزا ليلا (على المذهب) المقتضى به لفساد الزمان

(قوله واستثنى الكمال الخ) أى مما افق به المتأخرون لعدم العلة السابقة فيبقى الحكم فيه على قول الامام فافهم (قوله ليس معهن رجل غيره) ظاهره أن الخلوة بالاجنية لا تقتضى بوجود امرأة اجنية اخرى وتقتضى بوجود رجل آخر تأمل (قوله كاخنه) من كلام الشارح كما رأيت في عدة نسخ وكذا بخطه في الخزان حيث كتبه بالاسود وأفاد أن المراد بالمحرم ما كان من الرحم لما قالوا من كراهة الخلوة بالاخت رضاعا والصهرة المشابة تأمل (قوله او زوجته وأخته) بالرفع عطفا على رجل او محرم لا بالجر عطفا على اخته لما علت انه ليس من المتن وجبته فلا حاجة الى دعوى تغليب المحرم فافهم (قوله في المسجد) لعدم تحقق الخلوة فيه ولذا لو اجتمع بزوجه فيه لا يعتد خلوة كما يأتي رجحى (قوله أما الواحدة فتتأخر) فلو كان معه رجل ايضا يقيم عن يمينه والمرأة خلفهما ولورجلان يقيمهما خلفه والمرأة خلفهما بجر وتأخر الواحدة محله اذا اقتدت برجل لا بأمرأة مثلها ط عن البيرجندى (قوله على المذهب) خلافا لما عن محمد من انه يجعل اصابعه عند عقب الامام بجر ويأمره الامام بذلك أى بالوقوف عن يمينه ولو بعد الشروع أشار اليه بيده لحديث ابن عباس انه قام عن يسار النبي صلى الله عليه وسلم فأقامه عن يمينه سراج (قوله بل بالقدم) فلو حاذاه بالقدم ووقع سجوده مقدما عليه لكون المقتدى اطول من امامه لا يضرو معنى المحاذاة بالقدم المحاذاة بعقبه فلا يضرو تقدم اصابع المقتدى على الامام حيث حاذاه بالعقب مالم يغش التفاف بين القدمين حتى لو غش بحيث تقدم اكثر قدم المقتدى اعظم قدمه لا يصح كما أشار اليه بقوله مالم يتقدم الخ قال في البحر وأشار المصنف الى أن العبرة انما هو للقدم لا للرأس فلو كان الامام اقصر من المقتدى بقع رأس المقتدى قدام الامام يجوز بعد أن يكون محاذيا بقدمه واما تأخر اقليل وكذا في محاذاة المرأة كما سيأتى وان تفاوتت الاقدام صغرا وكبرا فالعبرة بالساق والكعب والاصح مالم يتقدم اكثر قدم المقتدى لا لتفقد صلته كما في المجتبى انتهى فما ذكره الشارح ليس مخالفا لما تقدم كلوههم رجحى فافهم وفي التهستاني هذا في غير الموى والعبرة في الموى للرأس حتى لو كان رأسه خلف امامه ورجلاه قدام رجله صح وعلى العكس لا يصح كما في الزاهدى وغيره انتهى اقول وينبغى أن لا يكون قوله رأسه خلف امامه قيد بل كذلك اذا ساواه على قياس ما تقدم وينبغى ايضا أن يكون هذا في الموى المقتدى بصحيح او بموم مثله وكن كل منهما قاعدا ومستقيما ورجلاه الى القبلة أما لو على جنبه فيشترط كون المؤتم مضطجعا خلف ظهر امامه ولا عبرة للرأس اصلا (تنبيه) افراد التقدم في كلام الشارح كغيره يفيد أن المحاذاة تعتبر بواحدة ولم أره صريحا والظاهر أنه لو كان معتمدا على قدم واحدة فالعبرة لها ولو على القدمين فان كانت احدهما محاذية والاخرى متأخرة فلا كلام في الصحة وان كانت الاخرى متقدمة فهل يصح نظرا للحدادية ولا نظرا للمتقدمة محل نظروا والظاهر الثاني ترجيحها للظاهر على الميج كما قالوا فيما كانت احدى قوائم الصدفى الحل والاخرى في الحرم وقد رأيت فيه في كتب الشافعية اختلاف ترجيح (فرع) قال في منية المفتى اقتدى على سطح وقام بجذاه رأس الامام ذكر الخلو أنى انه لا يجوز والسرخصى يجوز (قوله كره اضاف) الظاهر أن الكراهة تنزيهية تعليلها في الهداية وغيرها بخلاف السنة ولقوله في الكافي جاز وأساء وكذا نقله الزيلعي عن محمد لكن قدمنا في اول بحث سنن الصلاة اختلاف عباراتهم في أن الاساءة دون الكراهة واغش منها ووفقنا بينها بأنهادون كراهة التحريم واغش من كراهة التنزيه فراجع (قوله والزائد خلفه) عدل تعالى الوقاية عن قول الكثر والاشنان خلفه لانه غير خاص بالاثنين بل المراد ما زاد على الواحد اثنان فاكثرتهم يفهم حكم الاكثرا بالاولى وفي التهستاني وكيفيته أن يقف احدهما بجذاه والاخر يمينه اذا كان الزائد اثنين ولو جاء ثالث وقف عن يسار الاول والرابع عن يمين الثاني والخامس عن يسار الثالث وهكذا هـ وفيه اشارة الى أن الزائد لوجاء بعد الشروع يقوم خلف الامام ويتأخر المقتدى الاول ويأتى تمامه قريبا (قوله كره تنزيها) وفي رواية لا يكرهه والاولى اصح كما في الامداد (قوله وتحريجا لواكثرا) أفاد أن تقدم الامام أمام المصنف واجب كما أفاده في الهداية والفتح (قوله كره اجماعا) أى للمؤتم وليس على الامام منها شئ وتخلص من الكراهة بالقهقري الى خلف ان لم يكن المحل مضيقا على الظاهر وانظر هذا مع قولهم لو كان مع الامام واحد على الدكان والباقي دونه لا يكره وقد زول الخلفا بآن تكون الثانية موضوعا اذا كان المؤتم خلفه ط أقول لم أر التصريح بالواحد وانما صرحوا بكرهه افراد الامام على

واستثنى الكمال بمشاهير الجاهل

المتضانية (كما ذكره طائفة الرجال

لهن في بيت ليس معهن رجل غيره

ولا محرم منه) كاخنه (او زوجته

او أمته اما اذا كان معهن واحد

من ذكر أو أمتهن في المسجد لا

يكره بجر (ويقف الواحد) ولو

صبيلا ما الواحدة فتتأخر (محاذيا)

اى مساويا (لحين امامه) على

المذهب ولا عبرة بالرأس بل بالتقدم

خلو صغيرا فالاصح مالم يتقدم اكثر

قدم المؤتم لا تفسد (فلو وقف عن

يساره كره) اضاف (وكذا)

يكره (خلفه على الاصح) لخالفته

السنة (والزائد) يقف (خلفه)

فلو توسط اثنين كره تنزيها وتحريجا

لواكثرو لو قام واحد يوجب الامام

وخلفه صف كره اجماعا

مطلد

هل الاساءة دون الكراهة واغش

منها

الذكان ولو كان معه بعض القوم لا يكره فيمكن التوفيق بحمل البعض على جماعة من القوم فلا ينافي ما هنا
 وأيضا قد صرحوا بكرة قيام الواحد وحده وان لم يجد فرجة تأمل (تتمه) اذا اقتدى بامام فجاء آخر يتقدم
 الامام موضع سجوده كذا في مختارات النوازل وفي التهستافى عن الجللابي أن المقتدى يتأخر عن الميم الى
 خلف اذا جاء آخر اه وفي الفتح ولو اقتدى واحد باخر فجاء ثالث يجذب المقتدى بعد التكبير ولو جذب قبل
 التكبير لا يضره وقيل يتقدم الامام اه ومقتضاه أن الثالث يقتدى متأخرا ومقتضى القول بتقدم الامام
 انه يقوم بجنب المقتدى الاول والذي يظهر انه ينبغي للمقتدى التأخر اذا جاء ثالث فان تأخروا لا جذب الثالث
 ان لم يخش افساد صلاته فان اقتدى عن يسار الامام بشيرا اليه ما بالتأخر وهو اولى من تقدمه لانه متبوع ولان
 الاصطفاة خلف الامام من فعل المقتدين لا الامام فالاولى شانه في مكانه وتأخر المقتدى ويؤيده ما في الفتح
 عن صحيح مسلم قال جابر سرت مع النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة فقام يصلي فحقت حتى قف عن يساره فأخذ
 يدي فادارني عن يمينه فجاء ابن حنظلة حتى قام عن يساره فأخذ يديه جميعا فدفعا حتى أقامنا خلفه اه وهذا
 كله عند الامكان والاتعين الممكن والظاهر أيضا أن هذا اذا لم يكن في القعدة الاخيرة والاقتدى الثالث
 عن يسار الامام ولا تقدم ولا تأخر (قوله الخلل) هو انفراج ما بين الشيتين قاموس وهو على وزن جبل ط
 (قوله ويقف وسطا) قال في المعراج وفي مبسوط بكر السنة أن يقوم في المحراب ليعتدل الطرفان ولو قام
 في احد جانبي الصف يكره ولو كان المسجد المصنفي "بجانب الشئ" وامثلا المسجد يقوم الامام في جانب الخائط
 ليستوى القوم من جانبيه والاصح ما روى عن ابي حنيفة انه قال اكره أن يقوم بين الساريتين او في زاوية او في
 ناحية المسجد او الى ساريه لانه خلاف عمل الامة قال عليه الصلاة والسلام فوسطوا الامام وسطه والخلل ومتى
 استوى جانباه يقوم عن يمين الامام ان امكنه وان وجد في الصف فرجة سدها والانتظر حتى يجيء آخر فيقفان
 خلفه وان لم يجيء حتى ركع الامام يختار علم الناس بهذه المسئلة فيجذبه ويقفان خلفه ولو لم يجد عالما يقف
 خلف الصف بهذا الامام للضرورة ولو وقف منفردا بغير عذر تصح صلاته عندنا خلافا لاجد اه (تنبيه)
 يفهم من قوله الى ساريه كراهة قيام الامام في غير المحراب ويؤيده قوله قبله السنة أن يقوم في المحراب وكذا
 قوله في موضع اخر السنة أن يقوم الامام ازا وسط الصف ألا ترى أن المحارب ما نصب الاوسط المساجد
 وهي قد عنت لمقام الامام اه والظاهر أن هذا في الامام الراتب لجماعة كثيرة لئلا يلزم عدم قيامه في الوسط
 فلو لم يلزم ذلك لا يكره تأمل (فرع) ذكر في البدائع في بحث الصلاة في الكعبة أن الفضل للامام أن يقف في مقام
 ابراهيم (قوله وخير صفوف الرجال اولها) لانه روى في الاخبار أن الله تعالى اذا انزل الرحمة على الجماعة ينزلها
 أولا على الامام ثم تجاوز عنه الى من يجذاه في الصف الاول ثم الى الميامن ثم الى الميسار ثم الى الصف الثاني
 وغمامه في البحر (تنبيه) قال في المعراج الفضل أن يقف في الصف الاخر اذا خاف ايذاء احد قال عليه
 الصلاة والسلام من ترك الصف الاول مخافة أن يؤذى مسلما اضعف له اجر الصف الاول وبه أخذ ابو حنيفة
 ومحمد وفي كراهة ترك الصف الاول مع امكانه خلاف اه أي لو تركه مع عدم خوف الايذاء وهذا لو قبل
 الشروع فلو شرعوا في الصف الاول فرجة له خرف الصفوف كما يأتي قريبا وفي حاشية الاشياء للعموي عن
 المضمرات عن النصاب وان سبق احد الى الصف الاول فدخل رجل اكبر منه سنا أو أهل علم ينبغي أن يتأخر
 ويقدمه تعظيما له اه فهذا يفيد جواز الاشارة بالقرب بلا كراهة خلافا للشافعية وقال في الاشياء لم أره
 لاهما بنا ونقل العلامة البيري فروعا تدل على عدم الكراهة ويدل عليه قوله تعالى ويؤثرون على انفسهم ولو كان
 بهم خصاصة وما في صحيح مسلم من انه عليه الصلاة والسلام اني بشراب فشرب منه وعن يمينه اصغر القوم وهو
 ابن عباس وعن يساره اشياخ فقال عليه الصلاة والسلام للغلام أنا أذن لي في أن اعطى هؤلاء فقال الغلام
 لا والله فاعطاه الغلام اذ لا ريب أن مقتضى طلب الاذن شرعية ذلك بلا كراهة وان جاز أن يكون غيره افضل
 اه أقول وينبغي تقييد المسئلة بما اذا عارض تلك القرية ما هو افضل منها كاحترام أهل العلم والاشياخ كما أفاده
 القرع السابق والحديث فانهم ما يدلان على أنه افضل من القيام في الصف الاول ومن اعطاء الانا لمن له الحق
 وهو من على الميم فيكون الاشارة بالقرية انتقالا من قرية الى ما هو افضل منها وهو الاحترام المذكور ما لو أتر على
 مكانه في الصف من الامن ليس كذلك يكون أعرض عن القرية بلا داع وهو خلاف المطلوب شرعا وينبغي أن يحمل

(ويصف) أي يصفهم الامام بان
 يأمرهم بذلك قال الشئني وينبغي
 أن يأمرهم بأن يترأصوا ويسدوا
 الخلل ويسدوا مناهجهم ويقف
 وسطا وخير صفوف الرجال اولها
 مطلب
 في كراهة قيام الامام في غير المحراب

مطلب
 في جواز الاشارة بالقرب

مطلب
في الكلام على الصف الاول

في غير جنازة ثم وثم ولو صلى على
رفوف المسجدان وجد في صحته
مكانا كره كقيامه في صف خلف
صف فيه فرجة قلت وبالكراهة
أيضا صرح الشافعية قال
السيوطي في بسط الكف في اتمام
الصف وهذا الفعل مقوت لفضيلة
الجماعة الذي هو التضعيف
لأصل بركة الجماعة فتضعفها
غير بركتها وبركتها هي عود بركة
الكامل منهم على الناقص اه
ولو وجد فرجة في الاول لا الثاني
له خرق الثاني لتقصيرهم وفي الحديث
من سد فرجة غفر له وصحخباركم
اليتكم منا كب في الصلاة وبهذا
يعلم جهل من يستمسك عند دخول
داخل بجنبه في الصف ويظن انه
رياء كما بسط في البحر كن نقل المصنف
وغيره عن القنية وغيرها ما يخالفه

عليه ما في التهر من قوله واعلم أن الشافعية ذكروا أن الاشارة بالقرب مكروه كالأول فلما أقمت
آثره وقواعدنا لا تأباه اه (تنبيه آخر) قال في البحر في آداب الجمعة تكلموا في الصف الاول قبل هو خلف
الامام في المقصورة وقيل ما يلي المقصورة وبه أخذ الفقيه ابو الليث لانه يمنع العامة عن الدخول في المقصورة
فلا تتوصل العامة الى نيل فضيلة الصف الاول اه أقول والظاهر أن المقصورة في زمانهم اسم لبيت في داخل
البدار القبلي من المسجد كان يصلي فيها الامراء الجمعة ويمنعون الناس من دخولها خوفا من العترة على هذا
اختلف في الصف الاول هل هو ما يلي الامام من داخلها أم ما يلي المقصورة من خارجها فأخذ الفقيه بالثاني
توسعة على العادة كيلا تنفوتهم الفضيلة ويعلم منه بالاولى أن مثل مقصورة دمشق التي هي في وسط المسجد خارج
الحائط القبلي يكون الصف الاول فيها ما يلي الامام في داخلها وما اتصل به من طرفها خارجا عنها من اول
البدار الى آخره فلا ينقطع الصف بينها كما لا ينقطع بالمنبر الذي هو داخلها فيما يظهر وصرح به الشافعية وعليه
فلو وقف في الصف الثاني داخلها قبل استكمال الصف الاول من خارجها يكون مكروها ويؤخذ من تعريف
الصف الاول بما هو خلف الامام أي لا خلف مقتد آخر من قام في الصف الثاني بجذاباب المنبر يكون من
الصف الاول لانه ليس خلف مقتد آخر والله تعالى أعلم (قوله في غير جنازة) أما فيها فآخرها اظهار التواضع
لانهم شفعا فهو أحرى بقبول شفاعتهم ولأن المطلوب فيها تهذيب الصفوف فلو فضل الاول امتنعوا عن التأخر
عند قتلهم رجتي (قوله ثم وثم) أي ثم الصف الثاني افضل من الثالث وفي الجنازة ما يلي الاخير افضل
مما تقدمه رجتي (قوله كره) لأن فيه تركا لآمال الصفوف والظاهر أنه لو صلى فيه المبلغ في مثل يوم الجمعة
لاجل أن يصل صوته الى أطراف المسجد لا يكره (قوله كقيامه في صف الخ) هل الكراهة فيه تنزيهية او شرعية
ويرشد الى الثاني قوله عليه الصلاة والسلام ومن قطعه قطع الله ط بقي ما أذا رأى الفرجة بعدما احرم هل يعيش
اليوم أمه صريحا وظاهر الاطلاق نعم وبغيره مسئلة من جذب غيره من الصف كما قدمناه فانه ينبغي له أن يجنبه
لتنفي الكراهة عن الجاذب فحسبه لنفي الكراهة عن نفسه اولى فتأمل ثم رأيت في مفسدات الصلاة من الحلية
عن الذخيرة ان كان في الصف الثاني فرأى فرجة في الاول غشي اليه المفسد صلاته لانه مأثور بالمراسة قال
عليه الصلاة والسلام تراصوا في الصفوف ولو كان في الصف الثالث تفسد اه اي لانه عمل كثير وظاهر التعليل
بالامر أنه يطلب منه المشي اليها تأملا (فائدة) قال في الاشياء اذا ادرك الامام راكعا فشرع له التحصيل
الركعة في الصف الاخير افضل من وصل الصف اه أما لو لم يدرك الصف الاخير فلا يتف وحده بل يمشي اليه
ان كان فيه فرجة وان فاتته الركعة كما في آخر شرح المنية مع الاشارة بأن ترك المكروه اولى من ادراك الفضيلة تأملا
وبشهادة أن ابابكرة رضي الله عنه ركع دون الصف ثم دب اليه فقال له صلى الله عليه وسلم زادك الله حرصا
ولا تعد (قوله وهذا الفعل مقوت الخ) هذا مذهب الشافعية لأن شرط فضيلة الجماعة عندهم أن تؤدى
بلا كراهة وعندنا ينال التضعيف ويلزمه مقتضى الكراهة او الحرمه كالأول صلاها في أرض مخصوبة رجتي
ونحوه ط (قوله لتقصيرهم) يفيد أن الكلام فيما اذا شرعوا في القنية قام في آخر صف وبينه وبين الصفوف
مواضع خالية فلما دخل أن يزين يديه ليصل الصفوف لانه اسقط حرمة نفسه فلا يأثم المارة بين يديه دل عليه
ما في الفردوس عن ابن عباس عنه صلى الله عليه وسلم من نظر الى فرجة في صف فليست هاهنا بنفسه فان لم يفعل
فترمار فليخط على رقبته فانه لا حرمة له اي فليخط المارة على رقبته من لم يستد الفرجة اه (قوله أليكنكم منا كب
في الصلاة) المعنى اذا وضع من يريد الدخول في الصف يده على منكب المصلي لان له ط عن المناوى (قوله
كما بسط في البحر) أي نقلا عن فتح القدير حيث قال ويظن أن فسحه له رياء بسبب أن يتحرك لاجله بل ذالعا
على ادراك الفضيلة واقامة لسدة الفرجات المأمور بها في الصف والاحاديث في هذا شهيرة كثيرة اه (قوله
لكن نقل المصنف وغيره الخ) استدلوا على ما استنبطه في البحر والفتح من الحديث بأنه مخالف للمنقول
في المسئلة وعبارة المصنف في المخ بعد أن ذكر لوجده آخر فتأخر الاصح لا تفسد صلاته وفي القنية قبل المصل
منفرد تقدم فتقدم بأمرة او دخل رجل فرجة الصف فتقدم المصلي حتى وسع المكان عليه فسدت صلاته وينبغي
أن يمكث ساعة ثم يتقدم برأى نفسه وعمله في شرح القدوري بأنه امتثال لغير أمر الله تعالى أقول ما تقدم
من تصحيح صلاة من تأخر رجا يفيد تصحيح عدم الفساد في مسئلة القنية لانه مع تأخره يجذبه لا تفسد صلاته

ولم ينصل بين كون ذلك بامرهم ام لا الا أن يحمل على ما اذا تأخر لا بأمره فتكون مسئلة اخرى قتاتل اه كلام
المصنف وحاصله انه لا فرق بين المشتكين الا أن يدعى حل الاولى على ما اذا تأخر بغيره بالجدب بدون امر والثانية
على ما اذا فسح له بأمره فتفسد في الثانية لانه امتثل امر المخلوق وهو فعل مناف للصلاة بخلاف الاولى (قوله
فهل ثم فرق) قد علمت من كلام المصنف انه لو تأخر بدون امر فيها فلا فرق بينهما ويكون التصحيح واردا فيهما
وان تأخر بالامر في احدهما فهناك فرق وهو اجابته امر المخلوق فيكون موضوع المشتكين مختلفا وهذا وقد
ذكر الشرنبلالي في شرح الوهبانية ما مر عن القنية وشرح القدوري ثم رده بأن امتثاله انما هو لامر رسول الله
صلى الله عليه وسلم فلا يضتر اه لكن لا يخفى انه تبقى المخالفة بين القرعين ظاهرة وكان الشارح لم يجزم بصحة
الفرق الذي ابداه المصنف فلذا قال فليجزم بوجزم في محروحات الصلاة وفي مفسداتها بحال في القنية تبع الشرح
المنية وقال ط لوقيل بالتفصيل بين كونه امتثل امر الشارع فلا تصدوين كونه امتثل امر الدا خل امر اعادة
لخاطره من غير نظر لامر الشارع فتفسد لكنا حسنا (قوله ظاهره يم العبيد) أشار به الى أن البلوغ مقدم على
الحرية لقوله صلى الله عليه وسلم لا يلين منكم اولوالا حلام والتهى أى البالغون خلا قالماتله ابن امير حاج حيث
قدم الصبيان الاحرار على العبيد البالغين اه ح عن الجر نعم يقدم البالغ الحر على البالغ العبد والصبي الحر
على الصبي العبد والحررة البالغة على الأمة البالغة والصبيّة الحرّة على الصبيّة الأمة بجر (قوله فلو واحد ا دخل
الصف) ذكره في الجر بحثنا قال وكذا لو كان المتقدم رجلا وصييا يصفها خلفه لحديث انس فصفت انا واليتيم
وراءه والمجوز من وراءنا وهذا بخلاف المرأة الواحدة فانها متأخر مطلقا كالمعتدات للحديث المذكور (قوله
اشاعثر) لان المتقدم ا ما ذكر ا و اتى او خنى وعلى كل فاما بالغ ا ولا وعلى كل فاما حر ا ولا اه ح فقدم
الاحرار البالغون ثم صبيانهم ثم العبيد البالغون ثم صبيانهم ثم الاحرار الخنثى الكبار ثم صغارهم ثم الارقاء
الخنثى الكبار ثم صغارهم ثم الحرار الكبار ثم صغارهم ثم الاماء الكبار ثم صغارهم ثم كافى الجلية (قوله لكن لا يلزم
الخ) جواب ما قلناه عن الحلية من جعل الخنثى أربعة صفوف لان المراد بين الصفوف الممكنة على الترتيب
المذكور في المتن وان لم يصح كلها ما في الامداد من أنه لا تصح محاذاة الخنثى مثله ولا تأخره عنه لاحتمال ائوثة
المتقدم وأحد المتعاضدين ثم قال فيشترط أن تكون الخنثى صفا واحدا بين كل اثنين فرجة او حائل لينع المحاذاة
وهذا مما سمى الله بالتبعية له اه فمأذره الشارح جواب لا اعتراض فافهم وقد ظهر أن الصفوف
الصحيحة تسعة لكن ذكر ح أنه سبأى اشتراط التكليف في افساد صلاة من حاذته امرأة والخنثى كالمراة
كافى الامداد والتقدم في حكم المحاذاة بل هو من أفرادها كما في البحر فيشترط جعل الخنثى صفا واحدا
الا اذا كانوا بالغين فيجعلهم صفا واحدا الاحرار والعبيد سواء بشرط الفرجة او الحائل أما الصبيان منهم
فيجعل احرارهم صفا آخر ثم ارقاؤهم صفا ثالثا جعلا للحرية لانعدام الفساد بمحاذاة بعضهم لبعض أو بالتقدم
بختلاف البالغين منهم وعليه فتكون الصفوف احد عشر هذا حاصل ما ذكره المحشى فافهم أقول وقد صرح
في القنية بان اقتداء الخنثى بمثله فيه روايتان وأن رواية الجواز اسهسان لا قياس اه ويلزم من رواية الجواز
انه لا تصد صلاته بمحاذاته مثله ولا يتقدمه عليه بالغ او غيره وعلى هذا فلا حاجة الى ما مر عن الامداد نعم جزم
الشارح قياسيا في تعال للبرر رواية عدم الجواز فتأمل (قوله ونصه الزيلعي الخ) حيث قال المعتبر
في المحاذاة الساق والكعب في الاصح وبعضهم اعتبر القدم اه فعلى قول البعض لو تأخرت عن الرجل ببعض
القدم تفسد وان كان ساقها وكعبها متأخر عن ساقه وكعبه وعلى الاصح لا تفسد وان كان بعض قدمها محاذيا
لبعض قدمه بأن كان أصابع قدمها عند كعبه مثلًا تأمل هذا ومقتضى قوله ونصه الزيلعي أن قوله ولو بعضو
واحد خارج عما ذكره الزيلعي فيكون قولنا ثالثا في المسئلة كما فهمه في البحر وظاهر كلام الزيلعي أنه ليس
في المسئلة قول ثالث والا لذكره بل المراد بالعضو من المرأة قدمها ومن الرجل أى عضو كان على ما صرح به
في النهاية ونصه شرطنا المحاذاة مطلقا لتناول كل الاعضاء او بعضها فانه ذكر في الخلاصة محالا على فوائد
القاضي ابي على القسنى رحمه الله تعالى المحاذاة أن يحاذى عضو منها عضوا من الرجل حتى لو كانت المرأة على
الغلة ورجل بمحاذاتها اسفل منها ان كان يحاذى الرجل شيئا منها تفسد صلاته وانما عين هذه الصورة لتكون
قدم المرأة محاذية للرجل لان المراد بقوله أن يحاذى عضو منها هو قدم المرأة لا غير فان محاذاة غير قدمها شيء

ثم نقل تصحيح عدم الفساد في مسئلة
من جذب من الصف فتأخر فهل
ثم فرق فليجزم (الرجال) ظاهره
بم العبيد (ثم الصبيان) ظاهره
مقدمهم فلو واحد ا دخل المصف
ثم الخنثى ثم النساء قالوا
الصفوف الممكنة اثنا عشر لكن
لا يلزم صحة كلها المعاملة الخنثى
بالاضتر (واذا حاذته) ولو بعضو
واحد ونصه الزيلعي بالساق
الكعب

من الرجل لا يوجب فساد صلاته نص على هذا في فتاوى الامام قاضي خان في واسط فصل من يصح الاقتداء به
ومن لا يصح وقال المرأة اذا وصلت مع زوجها في البيت ان كان قد سجد بها بهذا قدم الزوج لا يجوز صلاتها بالجماعة
وان كان قد سجد ما خلف قدم الزوج الا انها طويلة تقع رأس المرأة في السجود قبل رأس الزوج جازت صلاتها
لان العبرة بالقدم لا ترى ان صيد الحرم اذا كان رجلاه خارج الحرم ورأسه في الحرم يحل أخذه وان كان على
العكس لا يحل انتهى كلام النهاية ونظله في السراج وأقره وفي القهستاني المحاذاة ان نسأوى قدم المرأة شيئا
من أعضاء الرجل فالقدم مأخوذة في مفهومه على ما نقل عن المطرزي فساواة غير قدمها العضو غير مفسدة
ا ه فقد ثبت بما ذكرناه وجود المحاذاة بالقدم في مسئلة الظلة المذكورة خلافا لما زعمه في البحر وأنه لا فرق بين
التعبير بالعضو وبالقدم خلافا لما زعمه في البحر أيضا وأنه لو اقدمت به متأخرة عنه بقدمها صحت صلاتها وان لم
منه محاذاة بعض اعضائها لقدمه او غيره في حالة الركوع والسجود لان المانع ليس محاذاة أي عضو منها لاي
عضو منه ولا محاذاة قدمه لاي عضو منها بل المانع محاذاة قدمها فقط لاي عضو منه (تنبيه) اعترض
في البحر تفسير المحاذاة بما ذكره الزيلعي بأنه قاصر لانه لا يشمل التقدم وقد صرح حوايان المرأة الواحدة تفسد
صلاة ثلاثة اذا وقعت في الصف من عن يمينها ومن عن يسارها ومن خلفها فالتفسير الصحيح للمحاذاة ما في المجتبى
المحاذاة المفسدة ان تقوم بجنب الرجل من غير حائل او قدمه ا ه واجاب في التهربان المرأة انما تفسد صلاة
من خلفها اذا كان محاذيا لها كما قيد به الزيلعي وذكره في السراج ايضا وصرح به الحاكم الشهيد في كافيته ا ه
ويأتي تمامه قريبا (قوله امرأة) مفهومه ان محاذاة الخنثى المشكل لا تفسد به صرح في التتارخانية
(قوله ولوامة) ومثلا للخنثى كما قدمناه من الامداد ح ولا وجه للمبالغة بالامة ولعلها ولوامة بها الضمير
ط وعبارته في الخنزائر ولو محرمة او زوجته وخرج به الامرد ا ه (قوله كبت نسع مطلقا) بخسره لاحقه
قال في البحر واختلفوا في حد المشتهاء وصحح الزيلعي وغيره أنه لا اعتبار بالسنة من السبع على ما قيل او التسع
وانما الاعتبار ان تصلح للجماع بان تكون عبله خضمة والعبلة المرأة التامة المطلق ا ه فكلام الشارح غير معتد
لانه قد يوجد خصوصاً في هذا الزمان بنت تسع لا تطبق الوطء ط (قوله او فرجة تسع رجلا) معطوف على
حائل لكنه منون لوصفه بالجملة ا ه ح وفي معراج الدراية لو كان بينها فرجة تسع الرجل واسطواته قيل
لا تفسد وكذا اذا قامت أمامه وبينهما هذه الفرجة ا ه واستشكله في البحر بما انفقوا على نقله عن اصحابنا
من أن المرأة تفسد صلاة رجلين من جانبها واحد عن يمينها وواحد عن يسارها وكذا المرأة ان والثلث وكذا
تفسد صلاة من خلفها فالواحدة تفسد من خلفها صلاة رجل ولو كانتا اثنتين فصلاة رجلين ولو ثلاثا فاصلاة ثلاثة
ثلاثة الى آخر الصفوف ولو كن صفين الرجال والامام لا يصح اقتداء الرجال قال ووجه اشكاله أن الرجل
الذي هو خلفها والصف الذي هو خلفه بينه وبينها فرجة قدر مقام الرجل وقد جعلوا الفرجة كالحائل فيمن
عن جانبها وخلفها تعين أن يحمل على ما اذا كان خلفها من غير فرجة محاذيا لها بحيث لا يكون بينه وبينها
قدر مقام رجل ولهذا قال في السراج ولو قامت وسط الصف تفسد صلاة واحد عن يمينها وواحد عن يسارها
وواحد خلفها بهذا دون الباقي فقد شرط أن يكون من خلفها محاذيا لها للاحتراز عن وجود الفرجة وكذا
صرح به الزيلعي والحاكم الشهيد ا ه ملخصا وقد مناهوه قريبا عن النهر وأقاد في النهر أيضا أن اشتراط
المحاذاة للفساد ليس خاصا بتقدم المرأة الواحدة بل الصف من النساء كذلك أي حيث لم يحاذهن صفوف الرجال
فلافساد والحاصل أن المراد من افساد صلاة من خلفها أن يكون محاذيا لها من خلفها أي بأن يكون مسامتا
لها غير منحرف عنها يمينه او يسرة قدر مقام الرجل لا مطلق كونه خلفها و مراد البحر من تعيين الحمل على المحاذاة
ما ذكرناه وليس مراده بالمحاذاة ما فهمه الخنثى من قيام الرجل خلفها بأن يكون وجهه الى ظهرها قريبا منها بحيث
لا يكون بينه وبينها قدر مقام الرجل لان مرادهم انها تفسد صلاة رجل من الصف الذي خلفها ولا بد من وجود
فرجة بين الصفين اكثر من قدر مقام الرجل وهذا منشأ الاشكال وقد استشهد صاحب البحر على جوابه بعبارة
السراج وغيرهما بما فيه التصريح بالصفوف فعمل أن مراده اشتراط محاذاتها لمن خلفها في الصف المتأخر فيستعين
حاملها على ما ذكرناه والالزام أن لا يفسد الصف سوى صلاة صف واحد من الرجال ولا الثلاث سوى صلاة ثلاثة
رجال من الصف الذي خلفه فقط دون باقي الصفوف فانهم (قوله في صلاة وان لم تعد) أشار الى تعميم

(امرأة) ولوامة (مشتهة) حالا
كبت تسع مطلقا وثمان وسبع
لو خضمة او ما ضيا كيجوز (ولا حائل
بينهما) اقله قدر ذراع في غطاء اصبع
او فرجة تسع رجلا (في صلاة)
وان لم تعد كبت لظهرها بمصلى عصر

المصلاة بما ذكره القهستاني بقوله فريضة أو نافلة واجبة أو سنة أي تطوع أو فريضة في حق الإمام تطوع في المقتدين قال وفيه إشارة إلى أن محاذاة المجنونة لا تفسد لأن صلاتها ليست بصلاة في الحقيقة (قوله على الصحيح) متعلق بمحذوف تقديره فسدت صلاتهما اهـ ح وهذا بناء على قولهم أنه لا يطل أصل الصلاة يطلان وصفها فإذا لم تنص صلاتها ظهرا صحت فلا تلهي متحدة من حيث أصل الصلاة وإن زاد عليها الإمام بوصف القرصية فقوله وإن لم تصد بغير صورة باعتبار نيته وأما على قول محمد بأنه يطل الأصل يطلان الوصف فلا تفسد صلاة من حاذته لأنها ليست بمصليّة وقد جعله في البحر خلاف المذهب وسيأتي الكلام فيه وأما ما في المنع من قوله أنه مفرّج على بقاء أصل الصلاة عند فساد الاقتداء فكانه سبق قلم لأن الاقتداء صحيح وإنما فسدت نيته القرصية وبقي اقتداؤه في أصل صلاة الإمام وهو النقل وإن زاد عليها الإمام بوصف القرصية كما قلنا أفاده الرحقي (قوله وسيجيء) أي في قوله وإذا فسد الاقتداء لا يصح شروعه في صلاة نفسه (قوله مطلقة) وهي ما عهد مناجاة الرب سبحانه وتعالى وهي ذات الركوع والسجود أو الأيماء للعدو بجر (قوله خراج الجنابة) وكذا سجدة التلاوة كما في شرح المنية وغيره وينبغي إخراجها بقوله في صلاة وينبغي إلحاق سجدة الشكر بها وكذا سجود السهو لعدم تحقق المحاذاة فيه بالقدم والساق حالة القيام تأمل (قوله لمحاذاة الخ) الأولى ذكره بعد قوله تحريمية كما فعل في شرح المنية لأن الاحتراز عن هذه الصورة بتقييد الاشتراط بالتحريمية كما سنذكر لا يطلق الاشتراط والافالاً لاشتراك في اتحاد الصلاة مثلاً موجود فيها (قوله ليس في صلاتها) بأن صلياً منفردين أو مقتدياً أحدهما بإمام لم يقتد به الآخر شرح المنية (قوله مكروهة) الظاهر أنها تحريمية لأنها مظنة الشهوة والكراهة على الطاريء ط قلت وفي معراج الدراية وذكر شيخ الإسلام مكان الكراهة الإساءة والكراهة أخفش اهـ (قوله تحريمية) الاشتراك في التحريمية أن تبني صلاتها على صلاة من حاذته أو على صلاة إمام من حاذته بجر وعلمت محترزه بما ذكرناه آنفاً (قوله وإن سبقت ببعضها) أي الصلاة فلا يشترط أن تذكر أول الصلاة في الصحيح بل لو سبقها بركعة أو ركعتين فخاذته فيما أدركت تفسد عليه بجر وسواء كبرت قبل المحاذي أو معه أو بعده ح (قوله وأداء) بأن يكون أحدهما مالم لا آخر أو يكون لهما إمام فيما يؤتيانه حقيقة كالمدرّك أو حكماً كاللاحق ح والأولى أن يقول وتنادية لثلاثتهم مقابله للقضاء مع أنها تفسد في كل صلاة نهر وأورد صدر الشريعة هنا شيئين أحدهما أن ذكر الاداء يعني عن التحريمية ألا توجد الشركة في الاداء بدون الشركة في التحريمية ثانياً أن الشركة في التحريمية غير شرط فإما الإمام إذا استخلف رجلاً فاقتدت المرأة بالخلقة وحاذت رجلاً ممن اقتدى بالإمام الأول فسدت صلاة الرجل مع أنه لا شركة بينهما في التحريمية وأجاب في التبر عن الأول بأنهم ذكروا الشركة في التحريمية لأن الشركة في الاداء تنوقف عليها وفرق بين النصيص على الشيء وبين كونه لازماً للشيء وأجاب عنه أيضاً في شرح المنية بأنه احتراز عما لو اقتدى كل منهما بإمام غير الذي اقتدى به الآخر في صلاة واحدة لأنهما اشتركا أداءاً لأنه صدق عليهما أن لهما إماماً فيما يؤتيانه لكنهما لم يشتركا تحريمية اهـ أقول وفيه نظر لأن المراد أن يكون لهما إمام واحد تأمل وأجيب عن الثاني بأن الشركة ثابتة بين الإمام والمأموم تقدير بناء على أن تحريمية الخلقة مبنية على تحريمية الإمام الأول فحصل المشاركة بينهما تحريمية (قوله كلا حقين) أي أحدهما أمر أنه لو حاذته في حال الاداء فسدت صلاته ولو بعد فراغ الإمام لأشتركا كهما في الصلاة أداءً حكماً (قوله بخلاف المسبوقين) محترز قوله وأداء فأنهما وإن اشتركا تحريمية لم يشتركا أداءاً لأن المسبوق منفرد فيما يقضي إلا في مسائل ليست هذه منها كما سيأتي ومثله لو كان أحدهما مسبوقاً والآخر لاحقاً كما أفاده ح وأما لو كانا مسبوقين لاحقين فقال في الفتح فيه تفصيل فأنهما لو اقتديا في الثالثة فأحد نافذها فتوضأ ثم حاذته في القضاء إن كان في الأولى والثانية وهي الثالثة والرابعة للإمام تفسد لوجود الشركة فيهما لأنهما فيهما لاحقان وإن حاذته في الثالثة والرابعة فلا لعدمها لأنهما مسبوقان وهذا بناء على أن اللاحق المسبوق يقضي وجوباً أولاً ملحق به ثم ما سبق به وباعتباره تفسد وإن صح عكسه عندنا خلافاً للفرق اهـ قال في التهر ويبنى أنه إن نوى قضاء ما سبق به أولاً أن ينكس حكم المسئلة اهـ (قوله والمحاذاة في الطريق) معطوف على المسبوقين أي لا تفسد أيضاً إذا حاذته في الطريق الظاهر فيما إذا سبقهما الحدث في الأصح لأنهما غير مشغولين بالقضاء بل باصلاح الصلاة لا بحقيقتهما وإن كانا في حرمتهما إذ حقيقتهما قيام وقرأة

على الصحيح سراج فانه يصح
تفلا على المذهب بجر وسيجيء
(مطلقة) خرج الجنابة (مشتركة)
محاذاة المصلي لمصل ليس في
صلاتها مكروهة لا مفسد فتح
(تحريمية) وإن سبقت ببعضها
(وأداء) ولو حكماً لاحقين بعد
فراغ الإمام بخلاف المسبوقين
والمحاذاة في الطريق (واحدت
أبجهم)

الحق وليس شيء من ذلك ثابتاً فلم توجد الشبهة إذا وعده في الفتح (قوله كما في جوف الكعبة) فبده إذا لا يمكن
 المحاذاة مع اختلاف الجهة في خارجها فافهم (قوله وليسه مظلة) بأن صليها بالتحري كل منهما إلى جهة
 (قوله فسدت صلاته) جواب قوله وإذا حاذته أي فسدت صلاته دونها إن لم يكن أمامها نهر فلو كان أمامها
 فسدت صلاة الجميع إلا إذا أشار إليها بالتأخير كما يأتي قال في البحر وأشار بقوله فسدت صلاته إلى أنها لو اقتدت به
 مقارنة لتكبيره محاذية له وقد نوى إمامتها لم تعتقد تحريمه وهو الصحيح كما في الخاتمة لأن المقصد للصلاة إذا قارن
 الشروع منع من الانعقاد (قوله لومكفا) لأن فساد صلاة الرجل لكونه هو الخطأ بئاً خبرها فإذا لم يؤثرها
 فقد ترك فرض المقام قال في الفتح وفيه أي في هذا التعليل إشارة إلى اشتراط العقل والبلوغ فإن الخطأ
 انما يتعلق بأفعال المكلفين كذا في بعض شروح الجامع فلا تفسد صلاة الصبي بالمحاذاة على هذا اهـ (قوله
 أن نوى إمامتها) قال في البحر هذا القيد مستغنى عنه بذكر الاشتراك السابق وأقول غير خاف أنه لا يفهم منه
 اشتراط النية وإن استلزمه بعد العلم بذلك نهر (قوله لا بعده) ظاهره أن صلاتها مع المحاذي صحيحة في هذه
 الصورة لأنه يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء ط أقول وفي القضية راجع إلى شرف الأئمة ونية الإمام إمامة
 النساء تعتبر وقت الشروع لا بعده اهـ وظاهره أن ذلك شرط في صحة اقتدائها فنوى إمامة المرأة بعد شروعه
 لم يصح اقتداؤها فلا تفسد صلاة من حاذته تأمل (قوله على الظاهر) هو استظهار من صاحب البحر بعد حكايته
 روايتين في المسئلة ويؤيده أن الفارسي في شرحه على تلميح الجامع حكى الاشتراط بقيل (قوله علمت نية)
 فلا تفسد المستثناة ولا غير المعينة لعدم صحة اقتدائها (قوله فسدت صلاتها) ظاهره أنها لا تصير شارعة
 في الفرض ولا في نفل أيضاً وحكى في القضية في الثاني روايتين أي بناء على ما سبقت من أنه إذا فسد الاقتداء هل
 يصح شروعه في صلاة نفسه أم لا وسيأتي الكلام عليه (تنبيه) ظاهره إطلاقه أنه لا تصح صلاتها بلانية الإمام
 إمامتها في الجمعة والعيدين أيضاً فالنية شرط فيهما أيضاً قال في الثروة به قال كثير الأئمة على عدمه فيهما
 وهو الأصح كما في الخلاصة وجعل الزيلعي الأكثر على الاشتراط واجمعوا على عدمه في الجنائز اهـ وظاهر
 عود الضمير في صلاتها على المرأة المحاذية أي لإمامها واقتدائها لو اقتدت غير محاذية لا حد يصح اقتداؤها
 وإن لم ينوها إلا إذا نوى إمامة النساء كما في القهستاني وحينئذ فلا يشترط لصحة اقتداء المرأة نية الإمام إمامتها
 إلا إذا كانت محاذية والأغلا يشترط وقدم المصنف في بحث النية أن فيه اختلافاً وقد منا هنا لك عن الحلبة أنه
 يشترط أن لا يتقدم بعد وتحاذي أحداً من إمام أو مأمووم فإن تقدمت وحاذت لا يبقى اقتداؤها ولا تتم
 صلاتها اهـ وذكر في النهاية هنا أن هذا قول أبي حنيفة الأول وظاهره أن قوله الأخير اشتراط النية مطلقاً
 والعمل على المتأخر كما لا يخفى ولهذا أطلق في متن المختار قوله ولا تدخل المرأة في صلاة الرجال إلا أن ينوها
 الإمام ومثله في متن الجمع (قوله كما لو أشار إليها بالتأخير الخ) قال في الفتح وفي الذخيرة والهيوط إذا حاذته بعد
 ما شرع ونوى إمامتها فلا يمكنه التأخير بالتقدم خطوة أو خطوتين للكره في ذلك فتأخيرها بالاشارة وما أشبه
 ذلك فإذا فعل فقد أخر فيلزمها التأخر فإن لم تفعل فقد تركت حينئذ فرض المقام فتفسد صلاتها دونها اهـ
 واستفيد من قوله بعد ما شرع أنها لو حضرت قبل شروعه ونوى إمامتها محاذياً لها وقد أشار إليها بالتأخير فتفسد
 صلاته فالاشارة بالتأخر انما تنفع إذا حضرت بعد الشروع نأوا بإمامتها قال ط والظاهر أن الإمام ليس
 بقيد اهـ أي فلو حاذت المقتدى بعد الشروع وأشار إليها بالتأخر ولم تأخر فسدت صلاتها دونها وينبغي
 أن يعد هذا في الشروط بأن يقال ولم يشر إليها بالتأخر إذا حضرت بعد شروعه وينبغي أن يكون هذا في المرأة
 البالغة أما غير هاتين مكلفة بفرضية المقام تأمل (قوله وشرطوا كونها عاقلة) مستغنى عنه بقوله في صلاة
 لأن الجنونة لا تعتقد صلاتها نهر وقد مناه عن القهستاني (قوله وكونها في مكان واحد) حتى لو كان
 أحدهما على دكان علو قامة والآخر على الأرض لا تفسد صلاته شرح المني وهذا وإن كان معلوماً من المحاذاة
 الآن المشايخ ذكروه أيضاً نهر عن المعراج (قوله في ركن كامل) أي في أداء ركن بالفعل عند محمد
 وعند أبي يوسف مقدار الركن والذي في الخاتمة المحاذاة مفسدة قلت أو كثر قال في البحر وظاهر إطلاق
 المصنف اختياره (قوله فالشروط عشرة) بل أكثر بزيادة ما قدمه من كون الذي حاذته مكلفاً وبزيادة
 ما قدمناه من عدم الإشارة إليها بالتأخر إذا حضرت بعد شروعه (قوله الصبح المشتهى) انما قيد بذلك لأنه

فلو اختلفت كما في جوف الكعبة
 وليسه مظلة فلا فساد (فسدت
 صلاته) لومكفاً والا (أن نوى)
 الإمام وقت شروعه لا بعده
 (إمامتها) وإن لم تكن حاضرة
 على الظاهر ولو نوى امرأة معينة
 أو النساء الأئمة علمت نية (والأ)
 ينوها (فسدت صلاتها) كما لو أشار
 إليها بالتأخير فلم تأخر لتركها
 فرض المقام فتح وشرطوا كونها
 عاقلة وكونها في مكان واحد
 في ركن كامل فالشروط عشرة
 (ومحاذاة الأمر بالصبح) المشتهى

محل خلاف والاخيرة لا يفسد بالاتفاق (قوله غير معلول بالشهوة) أي ليست عليه الفساد الشهوة ولذا افسدنا
 بالبحر والشوها وبالحرم كآته وبقته وأما عدم الفساد فحين لم تبلغ حد الشهوة كنبت سبع فقصورها عن درجة
 النساء فكان الامر بتأخيرهن غير شامل لها ظاهر هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله ولا يصح اقتداء الخ) المراد
 بالمرأة الاتي الشامل للبالغة وغيرها كما أن المراد بالخنثى ما يشبهها أيضا وأما الرجل فان أراد به البالغ اقتضى
 بفهمه صحة اقتداء الصبي بالمرأة والخنثى وان اريد به الذكر أفاد عدم صحة اقتداء الصبي بالصبي وكلاهما غير
 واقع فالصواب في العبارة أن يقال ولا يصح اقتداء ذكر باتي وخنثى ولا رجل بصبي ح عن شبهة السيد علي
 البصير أقول والحاصل أن كلامنا من الامام والمقتدى إذا ذكر واتى او خنثى وكل منهما ما بالغ او غيره فالذكر
 البالغ تصح امامته للكل ولا يصح اقتداؤه بالجنثى والاتى البالغة تصح امامتها للاتى مطلقا فقط مع الكراهة
 ويصح اقتداؤه بالرجل وبمثلها وبالخنثى البالغ وبكره لاحتمال ائوته والخنثى البالغ تصح امامته للاتى مطلقا
 فقط لا للرجل ولا لمثله لاحتمال ائوته وذكر كورة المقتدى ويصح اقتداؤه بالرجل لا بمثله ولا باتي مطلقا لاحتمال
 ذكوريته وأما غير البالغ فان كان ذكر تصح امامته لمثله من ذكر واتى وخنثى ويصح اقتداؤه بالذكر مطلقا وان كان
 اتى تصح امامتها لمثلها فقط أما الصبي فمقتضى ويصح اقتداؤه بالكل وان كان خنثى تصح امامته للاتى مثله
 لا للبالغة ولذا ذكر او خنثى مطلقا ويصح اقتداؤه بالذكر مطلقا فقط هذا ما ظهر لي أخذا من القواعد (قوله
 ولو في جنازة) بيان للاطلاق الرجوع الى الاقتداء بالصبي قال الاستروشني الصبي اذا تم في صلاة الجنائز
 ينبغي أن لا يجوز وهو الظاهر لانهم من فروض الكفاية وهو ليس من أهل اداء القرض ولكن يشكل برذ السلام
 اذا سلم على قوم فرد صبي جواب السلام اه أقول مقتضى تعليله أنه لا يسقط الوجوب عن البالغين بصلاته
 على الجنائز وحده فضلا عن كونه اماما وقد ذكر في شرح التحرير أنه لم يقف على هذا في كتب المذهب وانما ظاهر
 اصول المذهب عدم السقوط اه أي لقولهم ان الصبي ليس من أهل الوجوب أقول ويشكل على ذلك ما مر
 من مسئلة السلام وتصريحهم بجواز اذان الصبي المراهق بلا كراهة مع أنه قيل بأن الاذان واجب والمشهور
 أنه سنة مؤكدة قريبة من الواجب في الحقوق الاثم وتصريحهم بأنه لو خطب صبي له نشور يوم الجمعة وصلى
 بالناس بالغ جاز وتصريحهم بأنه محل ذبيحة اذا كان بعقل الذبيح والتسمية أي يعلم انها مأثور بها وكذا ما صرح
 به الاستروشني من أن الصبي اذا غسل الميت جاز اه أي يسقط به الوجوب فسقوط الوجوب بصلاته على
 الميت اولى لانها دعاء وهو أقرب للاجابه من المكلفين ولعل معنى قولهم انه ليس من أهل الوجوب أنه غير مكلف
 به ولا ينافي ذلك وقوعه واجبا وسقوط الوجوب عن المكلفين بفعله يؤيد ذلك ما صرح به في الفتح من باب المرتد
 من أنهم اتفقوا على أن الصبي لو أقر بالشهادتين يقع فرضا ولا يلزمه تجديدا اقرارا بعد البلوغ حتى على قول
 من بنى وجوب الايمان على الصبي فصار كالسافر لا تجب الجمعة عليه ولو صلاها سقط فرضه اه ولا يقال ان
 ذلك في الاسلام لانه لا يتنقل به فلا يقع الا فرضا لا نائقا قول المراد اثبات أنه من أهل اداء القرض وقد ثبت بذلك
 فقال مثله في صلاة الجنائز لانه لا يتنقل بها أيضا والاكتفاء بأذانه وخطبته وتسميته ورده السلام دليل على
 الاكتفاء بصلاته على الجنائز نعم يشكل ما وصل في الوقت ثم بلغ فيه فانه بعيدا لوقوع الاولى فلا وقد يجاب
 بأنه لما كان المعتبر آخر الوقت وهو فيه بالغ لزمه اعادةها لوجود سبب الوجوب عليه والوقت الذي صلى فيه ليس
 سببا للوجوب فكانه صلى قبل سبب الوجوب في حقه فلم يمكن جعلها فرضا أما صلاة الجنائز فان سببها حضورها
 وهو موجود قبل بلوغه فأمكن وقوعها فرضا منه تأمل وهذا كله فيما لا يشترط فيه البلوغ فلا يراد أنه لو حج يلزمه
 الحج ثانيا بعد البلوغ لان حجة الاسلام من شرطها البلوغ والحزبة بخلاف الحج النفل ومن هذا يظهر أنه لا تصح
 امامته في الجنائز أيضا وان قلنا بصحة صلاته وسقوط الواجب به عن المكلفين لان الامامة للبالغين من شروط
 صحتها البلوغ هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المحل فاعتقه فائق لا تقف به في غيره هذا الكتاب والحمد لله الملك الوهاب
 (قوله ونفل في الاصح) قال في الهداية وفي التراويح والسنن المطلقة جوزه شايخ بلخ ولم يجوزوه مشايخنا
 ومنهم من حقق الخلاف في النفل المطلق بين أبي يوسف ومحمد واختار أنه لا يجوز في الصلوات كلها اه والمراد
 بالسنن المطلقة السنن الرواتب والعيد في احدي الروايتين وكذا الوتر والكسوف والاستسقاء عندهما فتح
 (قوله بمنحون مطبق) بكسر الباء والنسبة مجازية لان المطبق هو الجنون لا الجنون فهو كقولك ضرب مؤلم

مطلب
 الواجب فاية هل يسقط بفعل
 الصبي وحده

(لا يفسد على المذهب) تضعيف
 لما في جامع المحبوبي ودرر البحار
 من الفساد لانه في المرأة غير معلول
 بالشهوة بل بترك فرض المقام كما
 حقه ابن الهمام (ولا يصح اقتداء
 رجل بامرأة) وخنثى (وصبي
 مطلقا) ولو في جنازة ونفل على
 الاصح (وكذا لا يصح الاقتداء
 بمنحون مطبق او متقطع

فان المؤلم هو الضارب لا الضرب وانما يصح الاقتداء به لانه لاصلاة له لعدم تحقق النية ولعدم الطهارة (قوله في غير حالة افاقته) وأما في حالة الافاقة فيصح كافي الجر عن الخلاصة وظاهره أنه لا يصح ما لم يتحقق افاقته قبل الصلاة حتى لو علم منه جنون وفاقته ولم يعلم حاله وقت الصلاة لا يصح وينبغي أنه لو علمت افاقته بعد جنونه أن يصح ولا عبرة باحتمال هود الجنون استعجابا بالاصل وهو الصحة لان الجنون مرض عارض (قوله او معتوه) هو النقص المقل وقيل المدهوش من غير جنون كذا في المغرب وقد جعلوه في حكم الصبي (قوله ومعذور بمثله الخ) أي ان اتحد عذرهما وان اختلف لم يجز كافي الزيلعي والصنع وغيرهما وفي السراج مائنه ويصلي من به سلس البول خلف مثله وأما اذا صلى خلف من به السلس وانفلت ربح لا يجوز لان الامام صاحب عذرين والمؤتم صاحب عذر واحد اه ومثله في الجوهرة وظاهر التعليل المذكور أن المراد من اتحاد العذر اتحاد الاثر لاتحاد العين والالكان يكفيه في التثليل أن يقول وأما اذا صلى خلف من به انفلت ربح ولكان عليه أن يقول في التعليل لاختلاف عذرهما ولهذا قال في البحر وظاهره أن سلس البول والجرح من قبيل التحد وكذا سلس البول واستطلاق البطن اه اي لاتحادهما في الاثر من حيث ان كلا منهما أحدث ونجاسة وان كان السلس ليس عين الجرح لكن اعترض في التهر ذلك بأنه يقتضي جواز اقتداء ذي سلس بذى انفلت وليس بالواقع لاختلاف عذرهما اه وهو مبني على أن المراد بالاتحاد اتحاد العين وهو ظاهر ما في شرح النية الكبير وكذا صرح في الحلية بأنه لا يصح اقتداء ذي سلس بذى جرح لا يرقى او بالعكس وقال كما هو المذهب فانه يجوز اقتداء معذور بمثله اذا اتحد عذرهما لان اختلف اه وبه علم أن الاحسن ما في التهر وأنه كان ينبغي للشارح متابعتها على عادته وأن ما قاله هنا تابع فيه صاحب البحر وكذا ما مشى عليه في الخزانة حيث قال اقتداء المعذور بمثله صحيح ان اتحد عذرهما كذا سلس بمثله او بذى جرح وانطلاق لان اختلف كذا انفلت بذى سلس لان مع الامام حدثا ونجاسة اه فانه خلاف المذهب كما علمت (قوله وما في المجتبى) مبتدأ خبره قوله الاتي أي لاحتمال الحيض أي ما في المجتبى مفسر بكذا (قوله الاقتداء بالخالف) كذا في بعض النسخ وسقط من بعض النسخ اغضة الاقتداء (قوله أي لاحتمال الحيض) أي واحتمال ذكورة المتقدمة وانوته الامام ثم ان هذا في الضالة ظاهر وقد صرح به في القنية بقوله ومن جوز اقتداء الضالة بالضالة فقد غلط غلطا فاحشا لاحتمال اقتدائها بالحنث اه وأما في المستحاضة فشكل لان المستحاضة حقيقة لا تتحمل أن تكون حائضا كمن تجاوز دمها على عشرة في الحيض او أربعين في النفاس إلا أن يراد بها نحو المبتدأة قبل تمام ثلاثة ايام فانها تترك الصلاة بمجرد رؤيتها الدم فان تم ثلاثا فيها والاقتضت فهي قبل الثلاث يحتمل حالها الحيض والاستحاضة وكذا المعتادة اذا تجاوزت الدم على عادتها فانها يحتمل أن تقطع عشرة فتكون حائضا لا كمن تكون مستحاضة فلا يجوز لمثلها الاقتداء به ما قال الرضوي الذي رأيته في المجتبى واقتداء المستحاضة بالمستحاضة يجوز والضالة بالضالة لا يجوز كالحنثي المشكل بالمشكل اه وهذه الاشكال فيها ولعل نسخة صاحب البحر محرفة وتبعوه عليها تأمل اه لكن الذي في القهستاني موافق لما هنا هذا وقد ذكر في القنية روايتين في الحنثي المشكل (قوله فلو اتى) أي الاحتمال ح (قوله بغير حافظ لها) مثل من يحفظها او أكثر منها لكن يلزم مضد المعنى لما في البحر الاتي عندنا من لا يحسن القراءة المفروضة وعند الشافعي من لا يحسن الفاتحة (قوله ولا اتى بأخرس) أما اقتداء آخرس بأخرس أو اتى بأتم فصح ط عن أبي السعدي (قوله فصح عكسه) تفريع على التعليل لان قدرة الاي على التصريح دليل على انه اقوى حالا من الآخرس فصح اقتداء الآخرس به دون عكسه ومفهومه أنه اذا لم يقدر صرح اقتداء كل منهما بالآخر تأمل (قوله اتفاقا) بخلاف الاي اذا أميا وقارنا فان صلاة الكل فاسدة عند الامام لان الاتي يمكن أن يجعل صلاته بقراءة اذا اقتدى بقارئ لان قراءة الامام له قراءة وليست طهارة الامام وستره طهارة وستره الامام حكايا فقرقا بحر (قوله وكذا ذو جرح بمثله وبصح) تبع في هذا التعبير صاحب البحر والاولى مثله وصحها فان التقدير وكذا الوأتم ذو جرح مثله وصحها وأتم تعدي بنفسه ح (قوله بعاجز عنها) أي بمن يوجبها قائما وقاعدا بخلاف ما لو أمكاه قاعدا فيصح كاسبأ في قال ط والعبرة للجزع عن السجود حتى لو عجز عنه وقدر على الركوع او ما (قوله وبفترض فرضا آخر) سواء تغاير الفرضان اسما ووصفا كنه لي ظهر أمس يصلي ظهر اليوم بخلاف ما اذا فاتتهم صلاة واحدة من يوم واحد

في غير حالة افاقته وسكران) او معتوه ذكره الحلبي (ولا صاهر بمعذور) هذا (ان قارن الوضوء الحدث او طرا عليه) بعده (وصح لو توضأ على الانقطاع وصلى كذلك) كذا اقتداء بقتصد من خروج الدم وكذا قدا امرأته بمثلها وصبي بمثله ومعذور بمثله وذو عذرين بذى عذرا عكسه كذا انفلت ربح بذى سلس لان مع الامام حدثا ونجاسة وما في المجتبى الاقتداء بالمماثل صحيح الا ثلاثة الحنثي المشكل والضالة والمستحاضة أي لاحتمال الحيض فلو اتى صح (و) لا حافظ آية من القرآن بغير حافظ لها) وهو الاي ولاي بأخرس لقدرة الاي على التصريح فصح عكسه (و) لا (مستور عورة بعار) فلو أتم العاري عريانا ولا بين فصلا الامام ومماثلة جائزة اتفاقا وكذا ذو جرح بمثله وبصح (و) لا قادر على ركوع وسجود بعاجز عنها لبناء القوى على الضعيف (و) لا (مفترض بمنفل وبفترض فرضا آخر)

٣ قوله بالخالف كذا يحفظه والذي في نسخ الشارح بالمماثل ولعله الاصوب فتأمل اه

فانه يجوز وكذا الوصل ركعتين من العصر فغربت الشمس فاعتدى به آخر في الآخرين لان الصلاة واحدة وان كان هذا قضاء للمعتدى جوهرية (قوله لان اتحاد الصلاتين الخ) قد مرنا اول الباب معنى اتحادهما (قوله وصح ان معاذ الخ) أى صح عند أئمتنا وترجع وهو جواب عما استدل به الشافعي على جواز القرض بالنفل وهو ما في الصحيحين ان معاذ كان يصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عشاء الآخرة ثم يرجع الى قومه فيصلي بهم تلك الصلاة والجواب ان معاذ لما شكاه قومه قال له صلى الله عليه وسلم يا معاذ لا تكن قناتا اما ان تصلي معي واما ان تحفف على قومك رواه احمد قال الحافظ ابن تيمية فيه دلالة على منع اقتداء المفترض بالنفل لانه يدل على أنه متى صلى معه امتعت امامته وبالإجماع لا تمتنع امامته بصلاة النفل معه فلم أن الذي كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم نفل اه وقال الامام القرطبي في المفهم الحديث يدل على أن صلاة معاذ مع النبي صلى الله عليه وسلم كانت نافلة وكانت صلاته بقومه هي الفريضة وقامه في حاشية نوح افندي وفتح القدير (قوله ولا ناذر بمنفل) لان النذر واجب فيلزم بناء القوي على الضعف ح (قوله لان كلا الخ) علة للاخيرين فان المنذور فرض او واجب ورجح الشرنبلالي الاول فافهم (قوله الا اذا نذر احدهما الخ) بأن قال بعد نذر صاحبه نذرت تلك المنذورة التي نذر هافلان شرح المنية (قوله للاتحاد) لانه لما نذر ومنذورة صاحبه فكانه ما نذر صلاة بعينها بخلاف ما اذا نذر كل منهما صلاة لان ما اوجبه كل منهما ما يندره غير ما اوجبه الآخر وليس منذورا احدهما أقوى من الآخر (قوله لان المنذورة أقوى) أى من المحلوف عليها فانها لا تخرج بالخلف عن كونها نافلة ألا ترى أنه باق على التحير ان شاء صلى وبر في يمينه وان شاء ترك وكفر ولذا اجاز اقتداء الحالف بالحالف وبالنفل وما وقع في المنع تبعاً للصحة من أن الوجوب فيها عارض غير صحيح ولذا اضرب عنه الشارح رجحى أقول يؤيد هذا ما صرح حوايه في كتاب الايمان من أن المحلوف عليه ان كان فرضاً وجب البر أو معصية وجب الخلف أو غيره خير اترجى الخلف وان تساوى ترجى البر تأمل (قوله فصع عكسه) لان فيه بناء الضعيف على القوي وهو جائز ط (قوله وبجاءف) عطف على الناذر الذي تضمنه قوله عكسه والتقدير رفع اقتداء حالف بناذره وبجاءف ح وصورة الخلف بها كما في الخلاصة أن يقول واقه لاصلين ركعتين بجر وانما سمع اقتداء حالف بجاءف لما علمته من انها لا تخرج بالخلف عن كونها نافلة فكان اقتداء بمنفل بمنفله وعلمه في شرح المنية بقوله لان الواجب هو البر فثبتت الصلاتان فلا في نفسهما اه تأمل (قوله وبمنفل) عطف على قوله بجاءف أى صح اقتداء الحالف بالمنفل لان المحلوف عليه ما نقل ح وقوله في الجبر وقد يقال انها واجبة لتحقيق البر فينبغي أن لا يجوز خلف المنفل اه علمت جوابه (قوله ومصليا) تنبيه مصل وهو مبتدأ خبره قوله كاذرين يعنى فلا يصح اقتداء احدهما بالآخر لا اختلاف السبب فان طواف احدهما غير طواف الآخر كما في الجرح وملف الخاتمة من أنه يصح بمنزلة اقتداء المتطوع بالتطوع الظاهر أنه مبنى على القول بسنية ركعتي الطواف ويؤيده ما يجتهى في الجبر بقوله ويثبت أن يصح الاقتداء على القول بسنيتهما (قوله صح الاقتداء) أى للاتحاد فكان كذا نذر احدهما عين ما نذره الآخر ح (قوله لان اقتداء احدهما منفردين) لاختلاف السبب كالناذرين (قوله والفرق لا يحنى) هو أن الامام منفرد في حق نفسه ولا يصير اماما الا باقتداء غيره به فبقيا منفردين وأما المقتدى فلا تصح صلاته الابنية الاقتداء والاقتداء لا يصح بمن نوى بناء صلاته على غيره (قوله بمنلهما) وكذا لاحق بمسبوق وعكسه ح (قوله الاقتداء في موضع الانفراد) هذا يجري في اقتداء المسبوق بمسبوق ولاحق وقوله كعكسه يعنى الانفراد في موضع الاقتداء يجري في اقتداء اللاحق باللاحق او مسبوق فان اللاحق اذا قصد الاقتداء بغير امامه فكانه انفراداً ولا عن امامه ثم اقتدى فصع أنه انفراد في موضع الاقتداء ح (قوله ولا مسافر بغير الخ) أى ولا يصح اقتداء مسافر بغير الخ وبيان ذلك أن صلاة المسافر قابلة للاتمام مادام الوقت باقياً بأن ينوى الإقامة أو بأن يقتدى بغيره بغير إتمامه ويتم ببقاء السبب وهو الوقت أما اذا خرج الوقت فقد تقرر في ذاته ركعتين فلا يمكن إتمامها بإقامة أو غيرها حتى انه يقضيها في بلدته ركعتين فاذا اقتدى بعد الوقت بغيره لا يصح لما قلنا وما يأتي بخلاف ما اذا اقتدى به في الوقت فانه يتم لما قلنا (قوله فيما يتغير بالسفر) احتراز عن القبر والمقبر فانه يصح في الوقت وبعده لعدم تغيره (قوله فخرج) معطوف على قوله اوفيه لان الواطئة قائمة مقام العامل وهو أكرم وقوله فاعتدى

لان اتحاد الصلاتين شرط عندنا
صح أن معاذ كان يصلي مع
النبي صلى الله عليه وسلم نفلاً
وبقومه فرضاً (و) لا (ناذر) بمنفل
ولا يفترض ولا (بناذر) لان كلا
منهما كافتراض فرضا آخر الا اذا
نذر احدهما عين منذور الآخر
لا اتحاد (و) لا (ناذر بجاءف)
لان المنذورة أقوى فصع عكسه
وبجاءف وبمنفل ومصليا ركعتي
طواف كاذرين ولو اشتركا في نافلة
فأفسداها صح الاقتداء لان
افسداها منفردين ولو صليا الظهر
ونوى كل امامة الآخر صحت
لان نوبيا الاقتداء والفرق لا يحنى
(و) لا (لاحق و) لا (مسبوق
بمنلهما) لما تقرر أن الاقتداء
في موضع الانفراد مفسد
كعكسه (و) لا (مسافر بغيره
الوقت فيما يتغير بالسفر) كالظهور
سواء احرم المقيم بعد الوقت
اوفيه فخرج فاعتدى المسافر

معطوف على احرم (قوله بل ان احرم) أى المسافر المقتدى بالمقيم وعبر بأحرم بدل اقتدى لينبه على أن مجزئ ادراك التصريح في الوقت كاف في صحة الاقتداء ولزوم الاتمام فانهم (قوله فيكون) تفريع على عدم التغير ح (قوله باقتدائه) الباء للتصوير (قوله في شفع اول اوثان) نشر مرتب أى أنه اذا اقتدى بالمقيم في الشفع الاول يكون اقتداء مفترض بمنفصل في حق القعدة الاولى فانها فرض على المسافر لانها آخر صلاته نقل في حق المقيم لانها اولى في حقه وأطلقوا النقل هنا على ما ليس بفرض وهو الواجب لان النقل الزيادة والواجب زائد على الفرض واذا اقتدى به في الشفع الثاني يكون اقتداء مفترض بمنفصل أيضا في حق القراءة لانها فرض بالنسبة الى صلاة المسافر نقل للمقيم سواء قرأ المقيم في الاولين وهو ظاهر أو في الآخرين فقط لان محلها الاوليان فلتحق بهم ما فضلوا الاخرين عنها حكما ولا يرد اقتداء المنفصل بالمفترض لما في النهاية من انها أخذت حكم الفرض تبعاً لصلاة الامام ولذا لو افسدها بعد الاقتداءية ضيها أربعا (بنبيه) يؤخذ من هذا أنه لو اقتدى بمقيم بمسافر وأتم بهم بلانية اقامة وتابعوه فسدت صلاتهم لكونه منفصلا في الآخرين نبيه على ذلك العلامة الشرنبلالي في رسالته في المسائل الاثني عشرية وذكر انها وقعت له ولم يرها في كتاب قلت وقد نقلها الرمل في باب المسافر عن الظهيرية وسند كرها هناك أيضا (قوله ولا نازل براكب الخ) وكذا عكسه والعلة في هذه المسائل اختلاف المكان وانما صرح لو كان معه على دابة واحدة لا تتحاده كما في الامداد وايضا في اقتداء النازل بالراكب مانع آخر وهو كونه اقتداء من يركع ويسجد عن يميني بهما الا اذا كان النازل موميا أيضا ثم ان هذا دليل على أن اختلاف المكان مانع من الاقتداء وان لم يكن فيه اشتباه حال الامام لان الاشتباه انما يعتبر في الحائل لافي اختلاف المكان كما سيأتى في تحقيقه بعون الله تعالى فانهم (قوله ولا غير الا لثغ به) هو بالثاء المثلثة بعد اللام من اللثغ بالتحريك قال في المغرب هو الذى يتحول لسانه من السين الى الشاء وقيل من الراء الى القين واللام او الياء زادت في القاموس او من حرف الى حرف (قوله على الاصح) أى خلافا لما في الخلاصة عن الفضلي من انها جائزة لان ما يقوله صار لعله ومنه في التاخرانية وفي الظهيرية وامامة الا لثغ لغيره تجوز وقيل لا ونحوه في الخاتمة عن الفضلي وظاهره اعتمادهم العصة وكذا اعتمدوا صاحب الحلبة قال لما اطلتته غير واحد من المشايخ من أنه ينبغي له أن لا يؤتم غيره ولما في خزنة الاكل وتكره امامة الفافاء اه ولكن الاحوط عدم العصة كما مضى عليه المصنف ونقله في منظومته تحفة الاقران وأفتى به الخبير الرمل وقال في فتاواه الرابع المقتضى به عدم صحة امامة الا لثغ لغيره ممن ليس به لغة وأجاب عنه بآيات منها قوله

امامة الا لثغ للمغايير • تجوز عند البعض من اكابر
وقد أباه اكثر الاصحاب • لما لغيره من الصواب

وقال أيضا

امامة الا لثغ للفصيح • فاسدة في الرابع الصحيح

(قوله دائما) أى في آناء الليل واطراف النهار فنادام في التصحيح والتعلم ولم يقدر عليه فصلاته جائزة وان ترك جهده فصلاته فاسدة كما في المحيط وغيره قال في الذخيرة وانه مشكل عندي لان ما كان خلقه فالعبد لا يقدر على تغييره اه ونماه في شرح المنية (قوله حتما) أى بذلا حتما فهو مفروض عليه ط (قوله فلا يؤتم الامثلة) يحتمل أن يراد المثلثة في مطلق اللثغ فيصبح اقتداء من يدل الراء المهملة غينا مجبة من يدلها لا ما وأن يراد مثلية في خصوص اللثغ فلا يقتدى من يدلها غينا الا بمن يدلها غينا وهذا هو الظاهر كاختلاف العذر فليراجع ح (قوله اذا أسكنه الاقتداء بمن يحسنه) أى يحسن ما يلثغ به أو يحسن القرآن وهذا مبنى على أن الامثلة اذا أسكنه الاقتداء يلزمه وفيه كلام ستعرفه وعلى ما اذا ترك جهده لماعلمت من أنه مادام في التصحيح ولم يقدر عليه فصلاته جائزة وان ترك جهده فصلاته فاسدة ولا بد أيضا من تقييده بما اذا لم يقدر على قراءة قدر الفرض مما لا لثغ فيه فان قدر عليه وقراء لا يلزمه الاقتداء ولا بدل الجهد كما لا يخفى (قوله او ترك جهده) أى وصلى غير مؤتم ولم يقدر على قراءة المفروض مما لا لثغ فيه أما لو اقتدى او قرأ ما لا لثغ فيه فانها تصح وان ترك جهده (قوله او وجد قدر الفرض الخ) أى وصلى غير مؤتم ولم يقرأه والاصح وفي الاول والجمية ان كان يمكنه أن يتخذ من القرآن آيات ليس فيها تلك الحروف يتخذها فاتحة الكتاب فانه لا يدع قراءتها في الصلاة

مطلب
في الا لثغ

(بل) ان احرم (في الوقت)
فخرج صح (وأتم) تبعاً لامامه
أما بعد الوقت فلا يتغير فرضه
فيكون اقتداء بمنفصل في حق
قعدة او قراءتاً باقتدائه في شفع اول
او ثان (و) لا نازل براكب ولا
راكب براكب دابة اخرى فلو
معه صح (و) لا غير الا لثغ به أى
بالا لثغ (على الاصح) كما في البحر
عن المجتبى وحزير الحلبي وابن
الشنعة أنه بعد بذل جهده دائماً
حتماً كالامثلة فلا يؤتم الامثلة
ولا تصح صلاته اذا أسكنه الاقتداء
بمن يحسنه او ترك جهده او وجد
قدر الفرض مما لا لثغ فيه هذا هو
الصحيح المختار في حكم الا لثغ

مطلب
إذا كانت اللثغة يسيرة

وكذا من لا يقدر على التلفظ بحرف من الحروف أو لا يقدر على إخراج الفاء الابتكار (و) أعلم أنه (إذا فسد الاقتداء) بأي وجه كان (لا يصح شروعه في صلاة نفسه) لانه قصد المشاركة وهي غير صلاة الأفراد (على) الصحيح محيط وادعى في الجرائنة (المذهب) قال المصنف لكن كلام الخلاصة يفيد ان هذا قول محمد خاصة قلت وقد ادعى فيما مر بعد تصحيح السراج بخلافه أن المذهب انقلابا انقلابا قاتل وجبت فلا شبه ما في الزيلعي أنه متى فسد لفقد شرط كظاهر به مذور لم تنفقد أصلا وان لا اختلاف الصلاتين تنعقد فلا غير مضمون وغيره الاتقاض بالهتمة (ومنع من الاقتداء) صف من النساء

مطلب
الكافي للحاكم جمع كلام محمد في كتيبه التي هي ظاهر الرواية

اه (قوله) وكذا من لا يقدر على التلفظ بحرف من الحروف عطفه على ما قبله بناء على أن اللثغة خاص بالسين والراء كما به علم مما مر عن المغرب وذلك كالرهن الرهيم والشيطان الرجيم والأمين والبالنأيد وبالنستين البرات أنامت فكل ذلك حكمه مما مر من بذل الجهد دائما والأفلا تصح الصلاة به (تتمة) سئل الخبير الرمي عما إذا كانت اللثغة يسيرة فأجاب بأنه لم يرها لا يمتنا وصرح بها الشافعية بأنه لو كانت يسيرة بأن يأتي بالحرف غير صاف لم تؤثر قال وقواعدنا لا تأباه اه وبذلك اتفق الشارح المرحوم الشيخ اسماعيل الحائلي مفتي دمشق الشام (قوله بأي وجه كان) أي سواء كان لفقد أهلية الامام للإمامة كالمرأة والصبي أو لفقد شرط فيه بالنسبة إلى المقتدى كالمعدور والعمري أو لفقد ركن فيه كذلك كالمرءى والامى أو لا اختلاف الصلاتين كالتنفل بالمفترض ونحو ذلك من المسائل المارة (قوله في صلاة نفسه) أي في صلاة من تنقل بها في حق نفسه غير تابع فيها للامام لا فرضا ولا نفلا كما يدل عليه تفصيل الزيلعي كما أفاده ح وكذا يدل عليه تعليل الشارح وحكاية للقول بانقلابها نفلا (قوله وهي غير صلاة الأفراد) لأن لها أحكاما غير أحكام التي قصدناها وحاصلها أنه إذا لم يصح شروعه فيما نوى لا يصح في غيره (قوله وادعى في الجرائنة المذهب) أي ما صححه في المحيط ومشي عليه المصنف في متنه (قوله لكن كلام الخلاصة الخ) عبارة الخلاصة وفي كل موضع لا يصح الاقتداء هل يصح شارعا في صلاة نفسه عند محمد لا وعندهما يصح شارعا اه (قوله قلت وقد ادعى) أي صاحب الجرائنة أي في مسألة الهاذاة عند قول امتز في صلاة وقوله بعد تصحيح السراج بخلافه أي خلاف ما ادعى في الجرائنة المذهب والاولى حذف الباء أو بابه الابلام التقوية لانه مفعول تصحيح وقوله أن المذهب مفعول ادعى والحاصل أن صاحب الجرائنة قل فيما مر عن السراج أنه لو اقتصت به المرأة في الظهر وهو يصلي العصر وحاذته بطلت صلاته على الصحيح وقال لأن اقتداءها وان لم يصح فرضا يصح نفلا على المذهب فكان بناء النفل على الفرض اه وهو سريح في انه اذا فسد الاقتداء بالفرض لم يفسد الشروع بل بقي الاقتداء بالنفل والام تنفس صلاته بمحاذاتها له وتصريحه بأن هذا هو المذهب مناقض لما ادعاه من أن المذهب ما في المحيط من عدم صحة الشروع (قوله وجبت فلا شبه الخ) أي حين اذا اختلف كلام الجرائنة نقل ما هو المذهب ولا يمكن اهمال احد النقلين فالاشبه بالقواعد ما في الزيلعي ما يناسب كلا منهما ويحصل به التوفيق بينهما يجعل ما صححه في المحيط من عدم صحة الشروع أصلا على ما اذا كان فساد الاقتداء لفقد شرط أي أو نحوه مما يلزم به فساد صلاة المقتدى ويجعل ما صححه في السراج من صحة الاقتداء بالنفل وفساد الوصف اعنى الضرعية فقط على ما اذا كان لا اختلاف الصلاتين فلو تنفسه في صلاته هذه لا يفتقض وضوءه في الوجه الاول ويقتض في الثاني ثم أعلم أن ما ادعى الشارح أنه الاشبه قدرده في البحر حيث قال ويرد هذا التفصيل ما ذكره الحاكم في كافييه من أن المرأة اذا نوت العصر خلف مصلي الظهر لم تجز صلاتها ولم تفسد على الامام صلاته انتهى فهو صريح في عدم صحة شروعاتها لا اختلاف الصلاتين وقال أي الحاكم في موضع آخر رجل فارد دخل في صلاة امي تطوعا أو في صلاة امرأة أو جنب أو على غير وضوء ثم افسد هافليس عليه قضاءها لانه لم يدخل في صلاة نائمة انتهى فعلم بهذا أن المذهب تصحيح المحيط من عدم صحة الشروع لأن الكافي جمع كلام محمد في كتيبه التي هي ظاهر الرواية اه كلام الجرائنة قول نعم ظاهر الفرع الاول مؤيد لما في المحيط ومخالف لما مر عن السراج وأما الفرع الثاني فلا يلي الامر فيه بالعكس لأن قوله ثم افسد هافليس في صحة الشروع وقوله لانه لم يدخل في صلاة نائمة مؤيد لذلك لانه يبيد دخوله في صلاة نائمة أي في نفل غير مضمون ولذا قال ليس عليه قضاءها وفي هذا الفرع رد على ما فصله الزيلعي لأن الفساد فيه لفقد شرط مع أنه صح شروعه كما علمت ثم رأيت الرجعي ذكر نحو ما ذكرته وله الحد والحاصل أن في المسئلة روايتين احدها ما صححه الشروع في صلاة نفسه وعليها ما في السراج والفرع الثاني من فرعي الكافي والثانية عدم الصحة أصلا وعليها ما في المحيط والفرع الاول وهي الاصح كافي القهستاني عن المضمرة وذكر في النهران ما في السراج جزم به غير واحد (قوله صف من النساء) المراد به ما زاد على ثلاث نسوة فانه يمنع اقتداء جميع من خلفه والافضيه تفصيل بدليل ما قدمنا حاصله عن البحر وهو ما اتفقوا على نقله عن اصحابنا من أن المرأة الواحدة تفسد صلاة رجلين من جانيها ورجل خلفها والثنتين صلاة اثنين من جانيهما واثنين خلفهما والثلاث صلاة اثنين من جانيهن وصلاة ثلاثة ثلاثة من خلفهن إلى آخر المصنف ولو كان صف

من النساء بين الرجال والامام لا يصح اقتداء الرجال بالامام ويجعل حائلا (قوله بلا حائل) قيد للمنع وقوله
 اوارتفاعهن بالترع عطف على حائل وعبارة مفتاح السعادة وفي البناء لو كان صف الرجال على الحائط
 وصف النساء امامهن او كان صف النساء على الحائط وصف الرجال خلفهن ان كان الحائط مقدارا فامة
 الرجل جازت صلاتهم وان كان أقل فلا وان كان صف تام من النساء وليس بين الصفيين حائل تفسد صلاة
 من خلفهن ولو عشرين صفوا ولو كان بين وبين الرجال فاصل لا تفسد صلاتهم وذلك الحائل مقدار مؤخر الرجل
 او مقدار خشبة منصوبة او حائط قدر ذراع اه وحاصله انه اذا كان صف النساء امام صف الرجال يمنع
 الا اذا كان احد الصفيين على حائط مرتفع قدر فامة او كان بينهما حائل مقداره مؤخر رجل البعير او خشبة
 منصوبة او حائط قدر ذراع وهذا مخالف لما في الخاتمة والبحر وغيرهما وهو قوم صلوا على ظهر ظلة المسجد
 وبجدارهم من تحتهم نساء اجزأتهم صلاتهم لعدم اتحاد المكان بخلاف ما اذا كان قد امهم نساء فانها فاسدة لانه
 تخلل بينهم وبين الامام صف من النساء وهو مانع من الاقتداء اه وفي الولوالجية قوم صلوا على ظهر ظلة المسجد
 وتحتهم قد امهم نساء لا تجزئهم صلاتهم لانه تخلل صف من النساء فنع اقتداءهم وكذلك الطريق اه فهذا باطلا لانه
 صريح بان الارتفاع غير معتبر في صف النساء وفي المعراج عن المبسوط فان كان صف تام من النساء ووراءهن
 صفوف الرجال فسدت تلك الصفوف كلها استحسانا والقياس ان لا تفسد الا صلاة صف واحد ولكن استحسن
 الحديث عمر فروحا وموقفا عليه من كان بينه وبين الامام نهر او طريق او صف من النساء فلا صلاة اه فهذا
 صريح في أن الحائل غير معتبر في صف النساء والاقصدت صلاة الصف الاول من الرجال فقط لكونه ماحائلا
 بين من خلفه وبين صف النساء كما هو القياس فظهر أن ما ذكره الشارح من اعتبار الحائل والارتفاع انما هو فيما
 دون الصف التام من النساء كالواحدة والثنتين أما الصف فهو خارج عن القياس اتباعا للآثر هذا ما ظهر
 فتدبروا لله أعلم (قوله او طريق) أي نافذ أو السعدون عن شيخه ط قلت وبفهم ذلك من التعبير عنه في عدة
 كتب بالطريق العام وفي التارخانية الطريق في مسجد الرباط والخان لا يمنع لانه ليس بطريق عام (قوله تجرى
 فيه عجلة) أي تمر به عبر في بعض النسخ والعجلة بفتحين وفي الدرر هو الذي تجرى فيه العجلة والافار اه وهو
 جمع وقربا لثاقف قال في المغرب واكثر استعماله في حمل البغل والحمار كالوسق في حمل البعير (قوله أو نهر تجرى
 فيه السفن) أي يمكن ذلك ومثله يقال في قوله تمر فيه عجلة ط وأما البركة او الخوض فان كان بحال لو وقعت
 التماسية في جانب نخس الجانب الاخر لا يمنع والامنع كذا ذكره الصفا راسما عيل عن المحيط وحاصله أن الخوض
 الكبير المذكور في كتاب الطهارة يمنع أي ما لم تصل الصفوف حوله كما يأتي (قوله ولو زورقا) بتقديم الزا
 السفينة الصغيرة كما في القاموس وفي الملتقط اذا كان كاضيق الطريق يمنع وان بحيث لا يكون طريق مثله
 لا يمنع سواء كان فيه ماء ولا وقال ابو يوسف النهر الذي يمضي في بطنه جل وفيه ماء يمنع وان كان يابسا وانصلت
 به الصفوف جاز اه اسماعيل (قوله ولو في المسجد) صرح به في الدرر والخاتمة وغيرهما (قوله او خلاه)
 بالمكان الذي لا شيء به قاموس (قوله او في مسجد كبير جدار الخ) قال في الامداد والفاصل في مصلي العيد
 لا يمنع وان كثرواختلف في اتخاذ الصلاة الجنازة وفي التوازل جعله كالمسجد والمسجد وان كبر لا يمنع الفاصل
 الا في الجامع القديم بخوارزم فان ربعة كان على أربعة آلاف اسطوانة وجامع القدس الشريف اعني ما يشتمل
 على المساجد الثلاثة الاقصى والعصرة والبيضاء كذا في البرازية اه ومشله في شرح المنية وأما قوله في الدرر
 لا يمنع من الاقتداء القضا الواسع في المسجد وقبل يمنع اه فانه وان أفاد أن المعتمد عدم المنع لكنه محمول على
 غير المسجد الكبير جدار الجامع خوارزم والقدس يدل ما ذكرناه وكون الرابع عدم المنع مطلقا يتوقف على نقل
 صريح فافهم (تمة) في القهستان البيت كالعصره والاصح أنه كالمسجد ولهذا يجوز الاقتداء فيه بلا اتصال
 الصفوف كما في المنية اه ولم يذكر حكم الدار فليراجع لكن ظاهر التقييد بالعصره والمسجد الكبير جدار أن
 الدار كالبيت تأمل ثم رأيت في حاشية المدني عن جواهر الفتاوى أن فاضل خان سئل عن ذلك فقال اختلفوا
 فيه فقدره بعضهم بسنتين ذراعا وبعضهم قال ان كانت أربعين ذراعا فهي كبيرة والافصية هذا هو المختار اه
 وحاصله أن الدار الكبيرة كالعصره والصغيرة كالمسجد وأن المختار في تقدير الكبيرة أربعون ذراعا وذكر في البحر
 عن المجتبى أن فناء المسجد حكم المسجد ثم قال وبه علم أن الاقتداء من ضمن الخلقاء الشيعونية بالامام

بلا حائل قدر ذراع أو ارتفاعهن
 قدر فامة الرجل مفتاح السعادة أو
 (طريق تجرى فيه عجلة) آلة يجزئها
 الثور (أو نهر تجرى فيه السفن)
 ولو زورقا ولو في المسجد (أو خلاه)
 أي فضاء (في العصر) أو في
 مسجد كبير جدار كالمسجد القديم

في الحراب صحيح وان لم تتصل الصفوف لان العن فناء المسجد وكذا اقتداء من بالخلاوى السفلية صحيح لان
 ابوابهم في فناء المسجد الخ وبأقنى تمام عبارته وفي الخزانة فناء المسجد هو ما اتصل به وليس بينه وبينه طريق اه
 قلت يظهر من هذا أن مدرسة الكلاسة والكاملية من فناء المسجد الاموى في دمشق لان بابهما في حائطه
 وكذا المشاهد الثلاثة التي فيه بالاولى وكذا ساحة باب البريد والحوايت التي فيها (قوله يسع صفين) نعت
 لقوله خلا موالتقييد بالصفين صرح به في الخلاصة والفيض والمبتقى وفي ذلواقعات الحسامية وخزانة الفتاوى وبه
 يفتى اعماميل خفي الدرر من تقييده الخلاء بما يمكن الاصطفا فيه غير المقتضى به تأمل (قوله الا اذا اتصلت
 الصفوف) الاستثناء عائد الى الطريق والنهر دون الخلاء لان الصفوف اذا اتصلت في العراء لم يوجد الخلاء
 تأمل وكذا الواصفوا على طول الطريق صحيح اذا لم يكن بين الامام والقوم مقدار ما تفرقه الجملة وكذا بين كل
 صف وصف كما في التلانية وغيرها (فرع) لو أتم في العراء وخلفه صفوف فكبر الصف الثالث قبل الاول يجوز
 قنية من باب مسائل متفرقة (قوله مطلقا) أى ولو كان هناك طريق او نهر ح (قوله كان قام في الطريق
 ثلاثة) وصورة اتصال الصفوف في النهر ان يفقوا على جسر موضوع فوقه او على سفن مربوطة فيه ح أقول
 وهذا في حق من لم يكن محاذيا للجسر أما لو كان محاذيا له ولم يكن بينه وبين الصف الاسترخاء كثير يصح الاقتداء
 ثم ظاهر اطلاقهم أنه اذا كان على النهر جسر فلا بد من اتصال الصفوف ولو كان النهر في المسجد كما في جامع
 دنقر الذي في دمشق (قوله وكذا اثنان عند الثاني) والاصح قوله ما كما في السراج وكذا الاثنان كالجمع
 عند الثاني في الجمعة وفي المحاذاة حتى لو سكن ثنتين تفسدان صلاة اثنين اثنين خلفهما الى اخر الصفوف قال
 في المنظومة التفسيرية في مقالات ابي يوسف

واثنان في الجمعة يجمع وكذا • سدا الطريق ومحاذاة التل

(تمة) صلوا في العراء وفي وسط الصفوف فرجة لم يقم فيها احد مقدار حوض كبير عشر في عشر ان كانت
 الصفوف متصلة حوالى الفرجة تجوز صلاة من كان وراءها أما لو كانت مقدار حوض صغير لا يمنع صحة الاقتداء
 كذا في الفض ومثله في التارخانية (قوله بسماع) أى من الامام او المكبر تارخانية (قوله أورؤية) ينبغي
 أن تكون الرؤية كالسماح لافرق فيما بين أن يرى اتصالات الامام وأحد المقتدين ح (قوله في الاصح) بناء
 على أن المعتبر الاشتباه وعدمه كما يأتي لا إمكان الوصول الى الامام وعدمه (قوله ولم يختلف المكان) أى
 مكان المقتدى والامام وحاصله أنه اشترط عدم الاشتباه وعدم اختلاف المكان وفهمه أنه لو وجد كل
 من الاشتباه والاختلاف أو أحدهما فقط منع الاقتداء لكن المنع باختلاف المكان فقط فيه كلام يأتي (قوله
 كسجد وبيت) فان المسجد مكان واحد ولا يعتبر فيه الفصل بالخلاء الا اذا كان المسجد كبيرا جدا وكذا البيت
 حكمه حكم المسجد في ذلك لاحكام العراء كما قد مناه عن القهستاني وفي امتارخانية عن المحيط ذكر
 السرخسي اذا لم يكن على الحائط العريض باب ولا ثقب في رواية يمنع لاشتباه حال الامام وفي رواية لا يمنع
 وعليه على الناس بمكة فان الامام يقف في مقام ابراهيم وبعض الناس وراء الكعبة من الجانب الاخر وبينهم
 وبين الامام الكعبة ولم يمنعهم احد من ذلك اه وبهذا يعلم أن المنبر اذا كان مسدودا لا يمنع اقتداء من يصلى
 بجنبه عند عدم الاشتباه خلافا لما اتفق بالمنع وأمر بفتح باب فيه من علماء الروم (قوله عند اتصال الصفوف)
 أى في الطريق او على جسر النهر فانه مع وجود النهر أو الطريق يختلف المكان وعند اتصال الصفوف يصير
 المكان واحدا حكما فلا يمنع كما مر وصح أنه أراد بالحائل في كلام المصنف ما يشمل الحائط وغيره كالطريق والنهر
 اذ لو أريد به الحائط فقط لم يناسب ذكر هذا الكلام هنا تأمل (قوله دور) عبارتها الحائل بينهما ولو بحيث
 يشته به حال الامام يمنع والا فلا الا أن يختلف المكان قال قاضي خان اذا قام على الجدار الذي يكون بين داره
 وبين المسجد ولا يشته به حال الامام يصح الاقتداء وان قام على سطح داره ودوره متصلة بالمسجد لا يصح اقتداؤه
 وان كان لا يشته به حال الامام لان بين المسجد وبين سطح داره كثير التحلل فصار المكان متحلقا أما في البيت
 مع المسجد لم يخلل الحائط ولم يختلف المكان وعند اتحاد المكان يصح الاقتداء الا اذا اشتبه عليه حال
 الامام اه أقول حاصل كلام الدرر أن اختلاف المكان مانع مطلقا وأما اذا اتحد فان حصل اشتباه منع والا
 فلا وما نقله عن قاضي خان صريح في ذلك (قوله لكن تعقبه في الشريعة لالية الخ) حيث ذكر أن ما نقله

(يسع صفين) فأكثر الا اذا
 اتصلت الصفوف فيصح مطلقا
 كان قام في الطريق ثلاثة وكذا
 اثنان عند الثاني لا واحدا اتفاقا
 لانه لكرهه صلواته صار وجوده
 كعدمه في حق من خلقه
 (والحائل لا يمنع) الاقتداء
 (ان لم يشته حال امامه) بسماع
 اورؤية ولو من باب مشبك يمنع
 الوصول في الاصح (ولم يختلف
 المكان) حقيقة كسجد وبيت في
 الاصح قنية ولا حكما عند اتصال
 الصفوف ولو اقتدى من سطح داره
 اتصل بالمسجد لم يجز لاختلاف
 المكان درر وبجر وغيرهما
 وأقره المصنف لكن تعقبه
 في الشريعة لالية

عن الخاتمة من أنه لو قام على سطح داره المتصلة بالمسجد لا يصح الخ خلاف الصحيح لما في الظهيرية من أن
 الصحيح أنه يصح ولما في البرهان من أنه لو كان بينهما حائط كبير لا يمكن الوصول منه إلى الإمام ولكن لا يشبه حاله
 عليه بجماع أورؤية لا تتقالاته لا يمنع صحة الاقتداء في الصحيح وهو اختيار شمس الأئمة الحلواني اه وحاصل
 كلام الشربلاني أن الاعتبار الاشتباه وعدمه فقط دون اختلاف المكان فان حصل الاشتباه منع سواء اتحد
 المكان أو لا والأفلا واعترضه العلامة نوح اقتدى بأن المشهور من مذهب النعمان أن الاقتداء لا يجوز عند
 اختلاف المكان والمكان في مسألة الظهيرية مختلف كما صرح به فاضل خان فالصحيح أنه لا يصح اه أقول
 ويؤيده أن الشربلاني نفسه صرح في الامداد بأنه لا يصح اقتداء الرجل بالراكب وعكسه ولا الراكب
 بالراكب لا اختلاف المكان الا اذا كان راكبا دابة امامه وكذا ما ذكره ومن أن من سبقه الحدث فاستخلف غيره
 ثم نوضا يلزمه العود الى مكانه ليمت مع خلفته ان كان بينهما ما يمنع الاقتداء لثلا يختلف المكان وأما ما صححه
 في الظهيرية في مسألة السطح فالظاهر أنه بناء على ما اذا كان السطح متصلا بالمسجد فحينئذ يصح الاقتداء
 ويكون ما في الخاتمة مبنيا على عدم الاتصال المذكور بدليل أنه في الخاتمة علل للمنع بكثرة التخلل واختلاف
 المكان أي لكون محض الدار فاصلا بين السطح والمسجد فيفيد أنه لو لا ذلك لصح الاقتداء ويؤيده ما في البدائع
 حيث قال لو كان على سطح بجانب المسجد متصل به ليس بينهما طريق فاقدي به صح اقتداءه عندئذ لانه اذا كان
 متصلا به صار تعال سطح المسجد و سطح المسجد له حكم المسجد فهو كاقته انه في جوف المسجد اذا كان لا يشبه
 عليه حال الإمام اه فانت ترى كيف علل الصحة بالاتصال كما علل في الخاتمة لعدمها بعدهم وقد جزم صاحب
 الهداية في مختارات النوازل بأن العبرة للاشتباه ثم قال بعده وان قام على سطح داره واقدي بالإمام ان لم يكن
 بينهما حائل ولا شارع يصح اه فتبين حل ما في الظهيرية على ما اذا لم يكن حائل كما قلنا فيصح لاتحاد المكان
 وأما ما نقله الشربلاني عن البرهان فليس فيه تصحيح الاقتداء مع اختلاف المكان لانه بتخلل الحائط لا يختلف
 المكان كما قدمناه عن فاضل خان وفي التارخانية وان صلى على سطح بينه المتصل بالمسجد ذكره شمس الأئمة
 الحلواني أنه يجوز لانه اذا كان متصلا بالمسجد لا يكون اشتد حال من منزل بينه وبين المسجد حائط ولو صلى رجل
 في مثل هذا المنزل وهو يسمع التكبير من الإمام والمكبر يجوز كذلك القيام على السطح اه فقد تحرر بما تقرّر
 أن اختلاف المكان مانع من صحة الاقتداء ولو بلا اشتباه وانه عند الاشتباه لا يصح الاقتداء وان اتحد المكان
 ثم رأيت الرضى قد ترك ذلك فاعتزم ذلك (قوله أن الصحيح اعتبار الاشتباه فقط) أي ولا عبرة باختلاف المكان
 بناء على ما فهمه الشربلاني وليس ذلك بما علمت من أن اختلاف المكان مانع وانما المراد التوفيق بين
 رواية الحسن عن الإمام أن الحائط يمنع الاقتداء ورواية الأصل أنه لا يمنع فقبل أنه بإمكان الوصول منه وعدمه
 واختار شمس الأئمة اعتبار الاشتباه وعدمه وهذا هو الذي اختاره جماعة من المتأخرين وقد قدمناه أيضا عن
 مختارات النوازل والبدائع قال في الخاتمة لأن الاقتداء متابعة ومع الاشتباه لا يمكنه المتابعة والذي يصح هذا
 الاختيار ما روينا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرة عائشة والناس يصلون بصلاته ونحن نعلم
 أنهم ما كانوا مقتكين من الوصول اليه في الحجرة اه (قوله ومفتاح السعادة) في بعض النسخ زيادة وجمع
 الفتاوى والنصاب والخاتمة (قوله وصح اقتداء متوضي بتجسيم) أي عند هما بناء على أن الخلقية عند هما بين
 الاتيين وهما الماء والتراب والظاهر أن سواء وقال محمد لا يصح في غير صلاة الجنائز بناء على أن الخلقية عنده
 بين الظهريتين فيلزم بناء القوى على الضعيف وتماه في الأصول يجر (قوله لا امام معه) أي مع المقتدى
 أما لو كان معه ماء فلا يصح الاقتداء وهذا القديم مبنى على فرع اذا رأى المتوضي المقتدى بتجسيم ماء في الصلاة
 لم يره الإمام فسدت صلاته لا اعتقاده فساد صلاة امامه لوجود الماء وعند زفر لا تفسد وينبغي حل الفساد على
 ما اذا ظن علم امامه به لأن اعتقاده فساد صلاة امامه بذلك كذا في النسخ وأقره في الحلية والبحر ونارعه في النهر
 وتبعه الشيخ اسماعيل بأن الزيلعي علل البطلان بأن امامه قاده على الماء باخباره اه أي فكان اعتقاده
 فساد صلاة امامه مبنيا على القدرة المذكورة وينبغي كما قال في الحلية تقييد المسئلة بما اذا كان تجمعه لفقد الماء
 أما لو كان لجزءه عن استعماله لمرض وضوءه يصح الاقتداء مطلقا لأن وجود الماء حينئذ لا يبطل تجمعه (تنبيه)
 ذكر في النهر عن المحيط أن المراد بالفساد هنا فساد الوصف حتى لو قهقه المقتدى انتقض وضوءه عندهما خلافا

ونقل عن البرهان وغيره أن
 الصحيح اعتبار الاشتباه فقط
 غلت وفي الاشياء وزواجر الجواهر
 ومفتاح السعادة أنه لا يصح وفي
 النهر عن الزاد أنه اختيار جماعة
 من المتأخرين (وصح اقتداء
 متوضي) لا امام معه (بتجسيم)

لقد قال ويقتضى على ما اختاره الزيلعي أن يطل الاصل أيضا اذ الفساد قد شرط وهو الطهارة اه وتقدم الكلام على ذلك (قوله ولو مع متوضئ بسور حجار) أي ولو كان التيميم جامعا بين التيميم والوضوء بسور مشكوك فيه ولا وجه للمبالغة هنا ومفهومه أنه لو أذاها بالوضوء أو لا لم يصح الاقتداء به في أدائها ثانيًا بالتيميم وحده لعدم تحقق أداء الفرض به أفاده ط (قوله ولو على جبهة) الأولى قوله في الخزانة على خف أو جبهة اذ لا وجه للمبالغة هنا أيضا لأن المسح على الجبهة أولى بالجواز لأنه كالفعل لما تحته على أنه استبعد في النهر شمول ما مسح له بفعله مفهوم ما بالاولى أي فيدخل دلالة لا منطوقا تأمل (قوله وقائم بقاعد) أي قائم راعى ساجدا وموم وهذا عندهما خلافا لمحمد وقيد القاعد بكونه يركع ويصعد لانه لو كان موميا لم يجز انضمامه واختلاف أيضا في عد النفل أما فيه فيجوز انضمامه ولو في التراخي في الأصح كما في البحر (قوله لانه صلى الله عليه وسلم الخ) الكلام على ذلك مبسوط في الفتح وحاشية نوح وغيرهما والفرض لئلا يعرفه الاحكام (قوله اذ الصباح ملحق بالكلام) قال في الفتح بعده وسأقي أنه اذا ارتفع بكاءه لمصيبة بلغت تفسد لانه تعترض لظهورها ولو صرح بها فقال وامصيناه قدس فهو بمنزلة وهما معلوم أن قصده اعجاب الناس به ولو قال اعجبوا من حسن صوتي وتحريري فيه اقتصد وحصول الحروف لازم من التلحين اه ملخصا وأقره في النهر واستحسنه في الحلبة فقال وقد أجاد فيما أوضح وأفاد اه ولم أر من تعقبه سوى السيد أحمد الجوزي في رسالته القول البليغ في حكم التبليغ بأنه صرح في السراج بأن الامام اذا جهر فوق الحاجة فقد أساء اه والاساءة دون الذكر اه ولا نوجب الفساد وقياسه على البكاء غير ظاهر لان هذا ذكر بصيغته فلا يتغير بعزيمته والمفسد للصلاة المفطو لا عزيمة القلب على أن القياس بعد الاربعائة منقطع فليس لاحد يدها أن يقبس مسئلة على مسئلة كما ذكره ابن نجيم في رسالته اه أقول فيه نظر لان الكمال لم يجعل الفساد مبنيا على مجرد الرفع حتى يرد عليه ما في السراج بل بناء على زيادة الرفع الملق بالصباح حيث قال فانهم يبالغون في الصباح زيادة على حاجة البلاغ والاستغال بتعريرات النغم اظهار الصناعة التنجية لا اقامة للعبادة والصباح ملحق بالكلام وقوله وقياسه الخ كلام ساقط لان ما ذكره قول أبي يوسف حيث بنى عليه عدم الفساد فيما لو فتح المصلي على غير امامه أو أجاب المؤذن أو أخبر بما يسره فقال الحمد لله أو بما يجبه فقال سبحان الله على قصد الجواب ونحو ذلك مما سياتي في مفسدات الصلاة والمذهب القسادي في الكل وهو قوله حاله تعليم وتعلم في الأولى وفيما بقي قد أخرج الكلام مخرج الجواب وهو يحتمل فان مناط كونه من كلام الناس عندهما كونه لفظا أفديه معنى ليس من أعمال الصلاة لا كونه وضع لا قاعة ذلك وكونه لم يتغير بعزيمته ممنوع ألا ترى أن الجانب اذا قرأ على قصد الثناء جاز وقد أوردوا على أصل أبي يوسف المذكور أشياء كما لو قال يا يحيى خذ الكتاب من اسمي يحيى وغير ذلك مما سياتي في محله وحيث كان مناط الفساد عندهما كون اللفظ أفديه معنى ليس من أعمال الصلاة كان ذلك قاعدة كلية يندرج تحتها أفراد جرمية منها مستلثنا هذه اذ لا شك أنه اذا لم يقصد الذكر بل بالغ في الصباح لاجل تحريرات النغم والاعجاب بذلك يكون قد أفاده معنى ليس من أعمال الصلاة ولا يكون ذلك من القياس بل هو تصريح بما تضمنه كلام المجهد أودل عليه دلالة المساواة فالخلق ما قاله الحق ابن الهمام ومن تابعه من الاعلام كما بسطت ذلك قديما في رسالة سميتها تنبيه ذوي الافهام على حكم التاميم خلف الامام فافهم وقد مناه مسائل متعلقة بالتبليغ أيضا في أول بحث سنن الصلاة فراجعها (قوله وقائم بأحدب) القائم هنا أيضا صادق بالراكع الساجد وبالموميح وفيه عن القاموس والحدب خروج الظهر ودخول الصدر والبطن من باب فرح اه (قوله على المعتد) هو قوله سمويه أخذ عامة العلماء خلافا لمحمد وصحح في الظهيرية قوله ولا يخفى ضعفه فانه ليس ادنى حالا من القاعد وتماه في البحر (قوله وغيره أولى) مبتدأ وخبر أي غير الاعرج كما في البحر وغيره خاف أن هذا الحكم لا يخص الاعرج بل غير كل من التيميم والقاعد والاحدب كذلك ح (قوله وموم بمنزلة) سواء كان الامام مومي قائما أو قاعدا بحر (قوله ألا أن يومى الخ) فانه لا يجوز لقوة حال المأموم بحر (قوله ومتنفل بمقتضى) لا يقال النفل بقار الفرض لان النفل مطلق والفرض مقيد والمطلق جزء المقيد فلا يغيره شرح المنية والقراءة في الاخرين وان كانت فرضا في النفل ونفلا في الفرض الآن صلاته بالاعتداء أخذت حكم الفرض بها الصلاة الامام ولذا لو أفدها بعد الاقتداء يقضيها أربعا كما قد مناه عن النهاية (تنبيه) قال القهستاني وفي قوله

مطلب
في رفع المبلغ صوته زيادة على
الحاجة

مطلب
القياس بعد عصر الاربعائة
منقطع فليس لاحد أن يقبس

ولو مع متوضئ بسور حجار مجتبي
(وقائل بما سمع) ولو على جبهة
(وقائم بقاعد) يركع ويصعد لانه
صلى الله عليه وسلم صلى آخر صلاته
قاعدا وهم قيام وابوبكر يلقفهم
تكبيره وبه علم جواز رفع المؤذنين
اصواتهم في جمعة وغيرها يعني
اصل الرفع أما ما تعارفوه في زماننا
فلا يبعد أنه مفسد اذ الصباح
ملحق بالكلام فتح (وقائم
بأحدب) وان بلغ حديه الركوع
على المعتد وكذا بأعرج وغيره أولى
(وموم بمنزلة) الآن يومى الامام
مضطجع والمؤتم قاعدا أو قائما هو
المختار (ومتنفل بمقتضى)

فومنفل بمقتضى اشارة الى أنه لا تكره جماعة النفل اذا اذى الامام الفرض والمقتدى النفل وانما المكروه
 ما اذا اذى الكل فلا اه قلت ويدل له ما مر في حديث معاذ (قوله في غير التراويح) أما فيما فلا يصح
 الاقتداء بالمقتضى على أنها تراويح بل يصح على انها نفل مطلق ح (قوله في الصحيح خاتمة) أقول ذكر ذلك
 في الخاتمة في باب صلاة التراويح فقال ان نوى التراويح أو سنة الوقت أو قيام الليل في رمضان جاز وان نوى
 الصلاة أو صلاة التطوع اختلف المشايخ فيه كاختلافهم في سنن المكتوبات قال بعضهم يجوز اداء السنن بذلك
 وقال بعضهم لا يجوز وهو الصحيح لانها صلاة مخصوصة فيجب مراعاة الصفة للخروج عن العهدة وذلك بأن ينوى
 السنة أو متابعة النبي صلى الله عليه وسلم كما في المكتوبة فعلى هذا اذا صلى التراويح مقتدياً بمن يصلي المكتوبة
 أو بمن يصلي نافلة غير التراويح اختلفوا فيه والصحيح أنه لا يجوز اه ومثله في الخلاصة والطهيرية واستشكل
 في البحر قوله مقتدياً بمن يصلي المكتوبة بأنه بناء الضعيف على القوى أى ومقتضاء الجواز وأجاب في الشريعة
 بأن ذلك ليس في عبارته الخاتمة قلت وكأنه ليس في نسخة لاسقاط الكاتب والافسار رأيه فيها وأجاب أيضاً بأن
 المراد من نفي الجواز نفي الكمال أقول ولا يخفى بعده بل الجواب أنه بنى تصحيح عدم الجواز على أقول باشتراط
 نية التعيين في السنن الرواتب والتراويح كما هو صريح قوله فعلى هذا الخ ولا يخفى أن الامام حيث كان مفترضاً
 أو مستغفلاً فلا أثر لم توجد منه نية التراويح فلا تتأذى بنيتها وان عيها المقتدى كما صرح به العلامة فاهم في
 فتاواه وعلى هذا باقى سنن الرواتب لا يصح الاقتداء بها بمقتضى أو بمنفل فلا أثر فظاهر أن تخصيص التراويح
 بالذكر في غير محل وانما خصصها في الخاتمة لتكون الباب معقوداً لها تأمل ثم اعلم أن ما ذكره المصنف هنا مخالف
 لما قدمه في شروط الصلاة بقوله ركني مطلق نية الصلاة للنفل وسنة وتراويح وذكر الشارح هناك أنه المعتمد
 ونقلنا هنا عن البحر أنه ظاهر ارواية وقول عامة المشايخ وصححه في الهداية وغيرها ووجهه في الفتح ونسبه الى
 المحققين قلت فعلى هذا يصح الاقتداء في التراويح وغيرها بمقتضى وغيره ومثلها سائر السنن الرواتب كما تفيد
 عبارة الخاتمة تأمل (قوله وكأنه لانها سنة الخ) تابع في ذلك المصنف في منحه وتقدم هذا التعليق في كلام
 الخاتمة على أنه على اشتراط نية التعيين في التراويح وغيرها من السنن ومفهوم كلامه أنه اراد بمراعاة الصفة
 تعيين القول بأن ينوى السنة أو متابعة النبي صلى الله عليه وسلم فافهم (قوله بمن راء سنة) أى بشرط
 أن يصلي به سلام واحد لان الصحيح اعتبار رأى المقتدى وعلى مقابله يصح مطلقاً وبقي قول ثالث وهو أنه لا يصح
 مطلقاً وانما في ح (قوله وهو مقيد) لانه لو كان مسافراً لا يصح اقتدائه بعد خروجه الوقت بغيره في اربعة
 وقوله بعد الغروب ظرف لا يقتدى وقوله بمن متعلق باقتدى وقوله احرم قبله أى قبل الغروب مقيداً كان
 او مسافراً اه ح وظهر هذا من يقتدى في الظاهر معتقداً قول الصحاحين بمن يصلي معتقداً قول الامام
 ولا يضر التضال بالاداء والقضاء ط (قوله للاقتداء) أى اتحاد صلاة الامام مع صلاة المقتدى في الصور
 الثلاث أما في الاولى فظاهر وأما في الثانية فلأن ما أتى به ككل واحد منهما هو الوقت في نفس الامر واعتقاد
 أحدهما نيته والاتحاده وجوبه امر عارض لا يوجب اختلاف الصلاتين وأما الثالثة فلأن كلاهما عصر يوم
 واحد ثم صلاة الامام اداه حيث احرم قبل الغروب وصلاة المقتدى قضاء حيث احرم بعده وهذا القدر
 من الاختلاف لا يمنع الاقتداء ألا ترى أنه يصح الاداء بنية القضاء وبالعكس ح (قوله واذا ظهر حدث
 امامه) أى بشهادة الشهود أنه احدث وصلى قبل أن يتروأ أو بأخباره عن نفسه وكان عدلاً والاندب
 كما في التمر عن السراج (قوله وكذا كل مفسد في رأى مقتد) أشار الى أن الحدث ليس بقيد فلو قال المصنف
 كما في التمر ولو ظهر أن امامه ما يمنع صحة الصلاة لكان أولى ليشغل ما لو أخل بشرط أو ركن والى أن العبرة برأى
 المقتدى حتى لو علم من امامه ما يعتقد أنه مانع والامام خلافه أعاد وفي عكسه لا اذا كان الامام لا يعلم ذلك
 ولو اقتدى بأخر فاذا قطرة دم وكل منهما زعم انها من صاحبه أعاد المقتدى لفساد صلاته على كل حال كما في التمر
 عن البرازية (قوله بطلت) أى تبين أنها لم تنعقد ان كان الحدث سابقاً على تكبيرة الامام ومقارناً لتكبيرة
 المقتدى او سابقاً عليها بعد تكبيرة الامام وأما اذا كان متأخراً عن تكبيرة المقتدى فانها تنعقد أولاً ثم تبطل
 عند وجود الحدث ح (قوله فيلزم اعادةها) المراد بالاعادة الاتيان بالفرض بقراءة قوله بطلت لا المصطلح
 عليها وهي الاتيان بمثل المؤدى خلال غير الفساد (قوله لتضمنها) أى تضمن صلاة الامام والاولى التصريح

في غير التراويح في الصحيح خاتمة
 وكأنه لانها سنة على هيئة مخصوصة
 فيراعى وضعها الخاص للترويج
 عن العهدة (فروع) صح اقتداء
 متنقل بمتنقل ومن يرى الوتر
 واجبا بمن راء سنة ومن اقتدى في
 العصر وهو مقيد بعد الغروب بمن
 احرم قبله للاقتداء (واذا ظهر
 حدث امامه) وكذا كل مفسد في
 رأى مقتد (بطلت فيلزم اعادةها)
 لتضمنها صلاة المؤتم صحة وفساداً

مطلب
المواضع التي تفسد فيها صلاة
الامام دون المؤتم

(كما يلزم الامام اخبار القوم
اذا اتهم وهو محدث او جنب)
او قد شرط اوركن وهل عليهم
اعادتها ان عدلانم والاندب
وقبل لا يفسد باعترافه ولو زعم
أنه كافر لم يقبل منه لان الصلاة
دال الاسلام واجبر عليه (بالقدر
الممكن) بلسانه او بكتاب اورسول
على الاصح (لومعينين والا
لا يلزمه بجر عن المعراج وصح
في جميع الفتاوى عدمه مطلقا لكونه
عن خطأ مفعونه لكن الشروح
مرجحة على الفتاوى (واذا اقتدى
اي وقارئ بأقبي) تفسد صلاة
الكل للقدرة على القراءة بالاقتداء
بالقارئ سواء علم به اولانواه ولا
على المذهب (او استخلف الامام
اقبا في الآخرين) ولو في التشهد
أما بعده فتصح لغروجه بضمه
(تفسد صلاتهم) لان كل ركعة
صلاة فلا تفصل عن القراءة ولو
تقديرا (وصحت لو صلى كل من
الاتي والقارئ وحده) في الصحيح

به وأشار به الى حديث الامام ضامن اذ ليس المراد به الكفالة بل تضمن به في أن صلاة الامام متضمنة لصلاة
المقتدى ولذا اشترط عدم مغايرته ما اذا صحت صلاة الامام صحت صلاة المقتدى الا لما عرفت آخره واذا فسدت
صلاته فسدت صلاة المقتدى لانه في فساد الشيء فساد ما في ضمنه (قوله وهو محدث الخ) أي في اعتقاده أما
لو كان محدثا ونحوه على اعتقاد المقتدين لا يلزمه الاخبار نعم في التنازع بين الحجة ينبغي للامام أن يحتزم
ملازمة النساء وواضع الاختلاف ما استطاع اه (قوله او فاقد شرط) عطف عام على من قال في الامداد
وقيدنا ظهور البطلان بفوات شرط اوركن اشارة الى أنه لو طرأ الفساد لا يبعد المقتدى صلاته كما لو ارتد الامام
اوسى الى الجمعة بعد ما صلى الظهر بجماعة وسعى هو ومنهم فسدت صلاته فقط كما في العناية وكذا لو عاد الى
حجود التلاوة بعد ما تفرقوا كما سئذ كره اه قلت ومثله ما سئذ كره في المسائل الاثني عشرية لو سلم القوم
قبل الامام بعد ما قد قدر التشهد ثم عرض له واحد منها فانها تبطل صلاته وحده وكذا اذا سجد هرا لسهو
ولم يسجد القوم ثم عرض له ذلك كما في البصر هذه جملة مسائل تفسد فيها صلاة الامام مع صحة صلاة المؤتم
ولا تنتقض القاعدة السابقة بذلك لان هذا الفساد طارئ على صلاة الامام بعد فراغ الامامة فلا امام ولا مؤتم
في الحقيقة والله أعلم (قوله وهل عليهم اعادتها الخ) أي لو ظهر بطلانها باخباره وهذا تفصيل لقول المصنف
فلزم اعادتها (قوله وقيل لا يفسد) أي وخبر الفاسق غير مقبول في البيانات وهو محمول على ما اذا كان
عاما كما يشير اليه قوله باعترافه وقوله في التهر عن البرازية وان احتمل أنه قال ذلك تورعا أعادوا (قوله لان
الملازمة دليل الاسلام) أي دليل على أنه كان مسلما وأنه كذب بقوله انه صلى بهم وهو كافر وكان ذلك الكلام
منه ردة فيجبر على الاسلام ولا ينافي ذلك ما مر أول كتاب الصلاة من أنه لا يحكم بالسلامة بالصلوة الا اذا صلاها في
الوقت مقتديا بمحقق ما بخلاف ما اذا صلاها اماما ومنفردا لان ذلك في الكافر الاصل المعلوم كفره وما هنا ليس
كذلك فان من جهلنا حاله نشهد له بالاسلام اذا استقبل قبلنا كما في الحديث بل بمجرد القاء السلام كما في الآية
ولذا قال لان الصلاة دليل الاسلام ولم يقل لانه صار مسلما فافهم (قوله بالقدر الممكن) متعلق باخباره وقوله
على الاصح متعلق بيلزم (قوله لومعينين) أي معلومين وقال ح وان تعين بعضهم يلزمه اخباره (قوله
والا) أي وان لم يكونوا معينين كلهم او بعضهم لا يلزمه (قوله وصح في جميع الفتاوى) وكذا صححه الزاهدي
في الفقه والحواوي وقال واليه أشار أبو يوسف (قوله مطلقا) أي سواء كان الفساد مختلفا فيه او متفقا
عليه كما في القسنة والحواوي فافهم (قوله لكونه عن خطأ مفعونه) أي لانه لم يعمد ذلك فصلاته غير صحيحة
ويلزمه فعلها فانها علمه بالفساد وأما صلاتهم فانها وان لم تصح أيضا لكن لا يلزمهم اعادتها لعدم علمهم ولا يلزمه
اخبارهم لعدم تعمد فافهم (قوله لكن الشروح الخ) أي كالمعراج فانه شرح الهداية ونقله في البصر أيضا
عن المجتبى شرح القدوري للزاهدي تأمل (قوله تفسد صلاة الكل) أي عنده وعندهما صلاة القارئ
فقط لانه تارك فرض القراءة مع القدرة وله أن الاميين أيضا تركها مع القدرة عليها اذا كانا قادرين على تقديم
القارئ حيث حصل الاتفاق في الصلاة والرغبة في الجماعة شرح المنية وأشار بقوله فساد ما قبل ان القارئ
صح شروعه في صلاة الامام واذا جاء وان القراءة تفسد وصح في المنية عدمه فلا تنتقض طهارته بالقهقهة
وتماحه في الزبلي والبصر (قوله على المذهب) وجهه أن القرائن لا يختلف فيها الحال بين العلم والجهل
بصر واذا لم يشترط العلم فالنية أولى زبلي (قوله في الآخرين) أي سواء قرأ في الاولين او في احدهما
اولا ولا وفي الاولى خلاف زفر ورواية عن أبي يوسف والاخيرتان اتفاقا كما لو استخلفه في الاولين ذكره ح
في الباب الا في (قوله نلوجه بضمه) وهو الاستخلاف وهو الصحيح وقبل تفسد عده وهي من الاثني
عشرية ح عن العناية (قوله ولو تقدرا) أي ولا تقدير في حق الاتي لانعدام الاهلية فقد استخلف
من لا يصلح للامامة ففسدت صلاتهم أما صلاة الامام فلا نه عمل كثير وصلاة القوم مبنية عليها بجر (قوله
وصحت الخ) محترز قوله واذا اقتدى الخ واحتزبنا الصحيح عن قول أبي حازم لا يجوز صلاة الاتي قياسا على المسئلة
الاولى لقد رنه على القراءة بالاقتداء بالقارئ وصح في الهداية الا قول وقال لانه لم يظهر منها رغبة في الجماعة
اه وحاصله أنه انما تقدر قدرته على القراءة بالاقتداء حيث ظهرت منها رغبة في الجماعة كما أشار اليه في الكفاية
وظاهره أنه لا بد من الرغبة من كل منهما حتى لو حصلت من احدهما لا تكن وبه اندفع ما في ح من أن ما ذكر

عن الهداية يقتضي أنه لو اقتدى أتى بمثلته وصلى قارئاً وحده لا تصح صلاة الاثنين لظهور رغبتهما في الجماعة
 اهـ ويدفعه أيضاً ما في الفتح عن الكافي إذا كان يجوار قارئ ليس عليه طلبه وانتظاره لانه لا ولاية له عليه
 ليلزمه وانما ثبت القدرة إذا صادفه حاضراً مطاوعاً اهـ وفي شرح المنية عن المحيط إذا كان القارئ على باب
 المسجد أو بجوار المسجد والأتى في المسجد يصلي وحده جازت به خلاف ذلك كذا إذا كان القارئ في صلاة
 غير صلاة الأتى جازت ولا ينتظر فراغ القارئ بالاتفاق أما لو كان كل منهما في ناحية من المسجد وصلاته ما
 متوافقة فذكر القاضي أبو حازم أنه لا يجوز وفي رواية يجوز لانه لم يظهر من القارئ رغبة في أداء الصلاة بالجماعة
 اهـ فإذا رغب الأتى في الجماعة دون القارئ لا يلزمه طلبه فيصلي وحده أو يقتدى بأخيه آخر رغب لانه
 لا بد من رغبة القارئ أيضاً على هذه الرواية الثانية وهي التي مرت تصحيحها عن الهداية فافهم واعلم أن ما صححه
 الشارح هنا مخالف لما مر له في الاتبع من أنه متى أمكنه الاقتداء لم يمتنع من تصحيحها عن الهداية فافهم واعلم أن ما صححه
 لما مر (أى من قوله للقدرة على القراءة بالاقتداء بالقارئ وتصحيح هذه المسئلة ذكره في النهاية وهو مخالف
 لما قبله الذي صححه في الهداية فإن ما قبله شامل لما إذا أثر عامعاً واقتضى الأى - أولاً ثم أقارئاً وبالعكس ووفق في
 الفتح بحمل ما في الهداية على الصورة الأولى والثانية من هذه الثلاث وفيه نظر فإن تعليل الهداية بعدم ظهور
 الرغبة في الجماعة يشعل صورة انعكاس أيضاً فيخالف ما في النهاية المبني على اعتبار القدرة على القراءة بالاقتداء
 وإن لم تظهر رغبة في الجماعة ويظهر أن هذا مبني على قول القاضي أبي حازم وذكر العلامة نوح
 أفندي بعد كلام أقول الذي تحصل لنا من هذا كله أن بعض العلماء ذهبوا إلى أن الموجب لقدرة الصلاة الأى
 ترك القراءة مع القدرة عليها بعد ظهور الرغبة في الجماعة وإليه جنح صاحب الهداية ومن هذا حذوه وأن
 بعضهم ذهبوا إلى أن الموجب لقدرة الصلاة ترك القراءة مع القدرة عليها بالاقتداء بالقارئ سواء ظهرت الرغبة في
 صلاة الجماعة أو لا وإليه مال صاحب النهاية ومن هنا نحوه والتحقق الأول الذي في الهداية ولهذا الخط كلام
 أكثر العلماء عليه ثم أيد به علم في صدر الكتاب عن شرح المنية من أن الأخذ بالصحيح أولى من الأصح لأن مقابل
 الأول فاسد ومقابل الثاني صحيح ففائق الأصح موافق فائق الصحيح دون العكس والأخذ بما اتفقنا على أنه صحيح
 أولى (تتم) تقدم أنه لا يصح اقتداء أئمة بأخرس لقدرة الأى على التصريح ويصح عكسه فالأخرس أسوأ حالاً من
 الأى فتجربى فيه الأحكام المذكورة (فرع) سئل العلامة قاسم في فتاواه عن رجل أخرس أدرك بعض صلاة
 الإمام وفاته البعض فأجاب بأن صلاته فاسدة عند الإمام جائزة عند أبي يوسف وقول الإمام هو الصحيح اهـ
 ثم رأيت المسئلة في الذخيرة وفروضها في الأتى (قوله واعلم أن المدرك الخ) حاصله أن المقتدى أربعة أقسام
 مدرك ولا حق فقط ومسبوق فقط ولاحق مسبوق فالمدرك لا يكون لاحقاً ولا مسبوقاً وهذا بناء على
 تعريفه المدرك تبعاً للبحر والمدرك من صلاتها كلمة مع الإمام أى أدرك جميع ركعاتها معه سواء أدرك معه
 التسمية أو أدركه في جزء من ركوع الركعة الأولى إلى أن يقدمه القعدة الأخيرة سواء سلم معه أو قبله وأما على
 ما في النهر من تعريفه المدرك بمن أدرك أول صلاة الإمام فإنه قد يكون لاحقاً وعليه فيقال المقتدى أمام مدرك
 أو مسبوق وكل منهما لاحق أو لا واعلم أن التفرقة بين المدرك واللاحق اصطلاحية وفي اللغة يصدق كل
 منهما على الآخر (قوله من فاته الركعات الخ) المراد بالقوات أنه لم يصل جميع صلاته مع الإمام بأن لم يصل
 معه شيئاً منها أو صلى بعضها فدخل فيه المقيم المقتدى بما فرغ منه لم يقته شيئاً من صلاة الإمام بعد اقتدائه به
 ولكنه صلى معه بعض صلاة نفسه فيكون لاحقاً في باقيها هذا ما ظهر لي قد بره (قوله بعد اقتدائه) متعلق
 بقوله فاته ثم إن كان اقتداؤه في أول الصلاة فقد يفوته كلها بأن نام عقب اقتدائه إلى آخرها وقد يفوته بعضها
 وإن كان اقتداؤه في الركعة الثانية مثلاً فقد فاته بعضها ويكون لاحقاً مسبوقاً والأول لاحق فقط نعم على
 تعريف النهر الماركي يكون مدركاً لاحقاً فافهم (قوله بعد ذلك) متعلق بفاته أيضاً (قوله وزجة) بأن زجه
 الناس في الجمعة مثلاً فلم يقصد على أداء الركعة الأولى مع الإمام وقدر على الباقي فيصليها ثم يتابعه (قوله
 وسبق حدث) أى لو تم وكذا لا أمام إذا أدى المستخلف بعضها حال الذهاب إلى الوضوء ط (قوله وصلاة
 خوف) أى في الطائفة الأولى وأما الثانية فمبسوقة اهـ ح (قوله ومقيم الخ) أى فهو لاحق بالنظر
 للأخيرتين وقد يكون مسبوقاً أيضاً كما إذا فاته أول صلاة أيامه المسافر ط (قوله فانه يقتضى ركعة) لأن

(بخلاف حضور الأى بعد اقتراح

القارئ إذا لم يقتديه وصلى مفرداً

فانها تفسد في الأصح) لما مر

(و) أعلم أن المدرك من صلاتها

كامله مع الإمام والملاحق من فاته

الركعات (كلها أو بعضها) لكن

(بعد اقتدائه) بعذر كغفلة وزجة

وسبق حدث وصلاة خوف ومقيم

انتم بمسافر وكذا بلا عذر بأن

سبق امامه في ركوع وسجود فانه

يقتضى ركعة

مطلب

الأخذ بالصحيح أولى من الأصح

مطلب

في أحكام المسبوق والمدرك

واللاحق

مطلب
فيما لو أتى بالركوع أو السجود
أو بهما مع الإمام أو قبله أو بعده ٣

٣ قوله الأول أن يركع ويسجد قبل
الإمام لا يقال إن ذلك مفصل لصلاة
لأن المسبوق إذا انفرد بركعة عن
إمامه فعدت صلاته لا نأقول
الركوع والسجود ليسا ركعة تامة
لأن من أركان الركعة القيام أيضا
وقد تابع إمامه فيه وانما خالفه في
جزء الركوع والسجود اه منه

وحكمه كونه فلا يأتي بقراءة
ولا سهو ولا يتغير فرضه بنية إقامة
ويبدأ بقضاء ما فاتته عكس
المسبوق ثم يتابع إمامه إن
امكنه ادراكه والاتابعه ثم صلى
ما نأخذه بالقراءة ثم ما سبق به
بما إن كان مسبوقا أيضا ولو عكس
صح وأثم ترك الترتيب (والمسبوق
من سبقه الإمام بها أو بعضها
وهو منفرد)

٣ قوله لأنها ثانية إمامه أي بالنظر
إلى الركعة الأولى التي صلاها
الإمام قبل اقتداء هذا اللاحق به
فلذا يقعد على رأسها كما فعل
إمامه اه منه

٣ قوله قلت وبني الخ حاصله أن صور
العكس خمسة فصار جعله الصور
الممكنة ستة بهذه الصورة

نام أدرك سبق

ن	د	س
ن	س	د
د	ن	س
د	س	ن
س	ن	د
س	د	ن

اه منه

الركوع والسجود قبل الإمام لغو فيقتل ما في الركعة الثانية إلى الأولى وما في الثالثة إلى الثانية وما في الرابعة
إلى الثالثة فثبت عليه ركعة هو لاحق فيها هذا وقد ذكر في الخاتمة وغيرها المسئلة على خمسة أوجه الأول
أن يركع ويسجد قبل الإمام وهو ما ذكرنا الثاني أن يأتي به ما بعده وهو ظاهر الثالث أن يركع معه ويسجد قبله
فانه يقضى ركعتين لانه يلتحق بسجدة ناه في الثانية بركوعه في الأولى لانه كان معتبرا ويلغو ركوعه في الثانية
لوقوعه عقب ركوعه الأول بلا سجود بقي عليه ركعة ثم ركوعه في الثالثة مع الإمام معتبرا ويلغو ركوعه به سجوده
في الرابعة الإمام فيصير عليه الثانية والرابعة فيقتضيهما ركعتين لأن سجوده في الأولى لغو فيقتل سجودا ثانية
إلى الأولى وتبقى الثانية بلا سجود فتبطل لأنها بقيت قياما وركوعا بلا سجود ثم لما ركع في الثالثة معه
وسجد قبله لفي سجودها فاذ انفل في الرابعة كذلك انتقل سجودها إلى الثالثة وبطلت الرابعة فقد صلى ركعتين
ويقضى ركعتين بالقراءة الرابع أن يركع قبله ويسجد معه فانه يقضى أربع ركعات بالقراءة لأن السجود مع
الإمام إذا لم يتقدمه ركوع مع غير معتبر الخامس أن يأتي به ما قبله ويدركه الإمام فيها وهو جائز لكنه
يكره اه ملخصا أقول وانما لم يتقل في الوجه الثالث سجود الركعة الثالثة إلى الثانية بل بطلت لأنها لم يبق
فيها سوى قيام وركوع وحلا قبل تمام الركعة الأولى فلا بد بطلت ولم تكمل بسجود الثالثة كما يؤخذ من فرع
في التنازع الثانية عن الجهة لور كع مع الإمام ولم يقدر على السجود حتى قام الإمام فله في معه الثانية ويسجد فيها
أربعاً فانه يكون سجدة ثان منهن للأولى وبعد الركعة الثانية لأن القيام والركوع الثاني لا يحسبان من الصلاة
لانما حصل قبل تمام الركعة الأولى (قوله وحكمه) أي اللاحق (قوله عكس المسبوق) أي
في الفروع الأربع المذكورة فانه إذا قضى ما فاتته يقرأ ويسجد لله هو إذا سها فيه ويتغير فرضه لو كان مسافرا
ونوى الإقامة ويتابع إمامه قبل قضاء ما فاتته فافهم ويخالف اللاحق في صور أخر مذكورة في التبرر وقال
في البدائع ولو فوضا اللاحق وقد فرغ إمامه ولم يقعد في الثانية لا يقعد فيها وانما للإمام فيها هو أعلى من القعدة
وهو القيام لانه خلفه تقديرا (قوله ثم يتابع) عطف على يبدأ (قوله إن أمكنه ادراكه) قبل قوله ويبدأ
ثم يتابع وقوله والاتابعه الخ تعبر به مفهوم هذا الشرط وليس بصح والمواب ابدال قوله إن أمكنه
ادراكه بقوله إن أدركه مع اسقاط ما بعده وحق التعبير أن يقول ويبدأ بقضاء ما فاتته بالقراءة عكس المسبوق
ثم يتابع إمامه إن أدركه ثم ما سبق به الخ ففي شرح المنية وحكمه أنه يقضى ما فاتته أولا ثم يتابع الإمام إن لم
يكن قد فرغ اه وفي التتف إذا فوضا ورجع يبدأ بما سبقه الإمام به ثم إن أدرك الإمام في شيء من الصلاة يصله
معه اه وفي الجهر وحكمه أنه يبدأ بقضاء ما فاتته بالبعد ثم يتابع الإمام إن لم يفرغ وهذا واجب لا شرط حتى لو
عكس يصح فلونام في الثالثة واستيقظ في الرابعة فانه يأتي بالثالثة بالقراءة فاذ فرغ منها صلى مع الإمام الرابعة
وان فرغ منها الإمام صلاها وحده بالقراءة أيضا فلونام يتابع الإمام ثم قضى الثالثة بعد سلام الإمام صح وأثم اه
ومثله في الشرعية لالية وشرح الملتقى للباقي في هذا المحل مما غفل التنبيه عليه جميع معنى هذا الكتاب والحمد لله
ملهم المواب (قوله ثم ما سبق به بها الخ) أي ثم صلى اللاحق ما سبق به بقراءة إن كان مسبوقا أيضا بأن
اقتدى في أثناء صلاة الإمام ثم نام مثلا وهذا بيان للقسم الرابع وهو المسبوق واللاحق وحكمه أنه يصلي إذا
استيقظ مثلا مانام فيه ثم يتابع الإمام فيما أدرك ثم يقضى ما فاتته اه بيانه كما في شرح المنية وشرح الجمع أنه
لو سبق بركعة من ذوات الأربع ونام في ركعتين يصلي أولا مانام فيه ثم ما أدركه مع الإمام ثم ما سبق به فيصلي
ركعة مما نام فيه مع الإمام ويقعد متابعاً له لأنها ثانية إمامه ثم يصلي الأخرى مما نام فيه ويقعد لأنها ثالثة ثم
يصلي التي أتت فيها ويقعد متابعاً له لأنها رابعة وكل ذلك بغير قراءة لانه مقتد ثم يصلي الركعة التي سبق بها
بقراءة الفاتحة وسورة والاصل أن اللاحق يصلي على ترتيب صلاة الإمام والمسبوق يقضى ما سبق به بعد
فراغ الإمام اه (قوله ولو عكس) أي بأن يتدبى بما نام فيه ثم بما سبق ثم بما أدرك أو يتدبى بما سبق ثم بما
أدرك ثم بما نام أو يتدبى بما سبق ثم بما نام ثم بما أدرك كما في شرح الجمع قلت وبني صورتان من صور العكس أيضا
أن يتدبى بما أدرك ثم بما نام ثم بما سبق أو يتدبى بما أدرك ثم بما سبق ثم بما نام (قوله صح وأثم) أي خلافا
لرفر فعنده لا يصح وعندنا يصح لأن الترتيب بين الركعات ليس بفرض لانها فصل مكرر في جميع الصلاة وانما
هو واجب (قوله والمسبوق من سبقه الإمام بها) أي بكل الركعات بأن اقتدى به بعد ركوع الأخيرة وقوله

أوبعضها أي بعض الركعات (قوله حتى ينشئ الخ) تفريع على قوله منفرد فيما يقضيه بعد فراغ امامه فيأتي
 بالثناء والتعوذ لانه للقراءة ويقرأ لانه يقضى أول صلاته في حق القراءة كما يأتي حتى لو ترك القراءة فسدت
 ومن أحكامه أيضا ما مر من أنه لو حاذته مسبوقة معه في قضاء ما سبقه لا تفسد صلاته وأنه يتغير فرضه بنية
 الإقامة ويلزمه السجود إذا سها فيما يقضيه كما يأتي وغير ذلك مما يأتي متناوئرا وقد أوضح أحكامه في البحر
 في الباب الا في (قوله أي بعد متابعتة لامامه الخ) متعلق بقوله يقضيه أي ان محل قضائه لما سبق به انما هو
 بعد متابعتة لامامه فيما أدركه عكس الا في حق كما مر ~~كان~~ هنا لو عكس بأن قضى ما سبق به ثم تابع امامه
 فبعضه قولان معصمان واستظهر في البحر وتبعه الشارح القول بالفساد قال لموافقته القاعدة أي قولهم
 الأفراد في موضع الاقتداء مفسد كعكسه لكن في حاشيته للترازمي عن البرازيه أن الأول أي عدم الفساد
 أقوى لسقوط الترتيب وفي شرح الشيخ اسماعيل عن جامع الفتاوى يجوز عند المتأخرين وعليه الفتوى اه
 وبه جزم في الفرض (قوله ويقضى أول صلاته في حق قراءة الخ) هذا قول محمد كما في مبسوط السرخسي
 وعليه اقتصر في الخلاصة وشرح الطحاوي والاسيوطي والفتح والدرر والبحر وغيرهم وذكر الخلاف
 كذلك في السراج لكن في صلاة الجالبي أن هذا قوله ما وعناه في شرح الشيخ اسماعيل وفي الفرض عن
 المستصفي لو أدركه في ركعة الرباعي يقضى ركعتين بفاتحة وسورة ثم يشهد ثم يأتي بالثالثة بفاتحة خاصة
 عند أبي حنيفة وقالاركة بفاتحة وسورة وتشهد ثم ركعتين اولاهما بفاتحة وسورة وثانيتهما بفاتحة خاصة
 اه وظاهر كلامهم اعتماد قول محمد (قوله وتشهد بينهما) قال في شرح المنية ولولم يقعد جاز استحضارا
 لا قياسا ولم يلزمه سجود السهو لكون الركعة الاولى من وجه اه (قوله الا في اربع) استثناء من قوله
 وهو منفرد فيما يقضيه (قوله لا يجوز الاقتداء به) وكذا لا يجوز اقتداؤه بغيره كما في الفتح وغيره ولا حاجة
 الى زيادته لان المنفرد كذلك (قوله وان صح استخلافه الخ) أي اذا سبق امامه حدث فاستخلفه يصح
 وذكر هذه المسئلة في الدرر واعترضه في البحر بأن الكلام في المسبوق حالة القضاء ولا يتصور استخلافه فيها
 وأجاب عنه في التهر بما أشار اليه الشارح بقوله في حد ذاته الخ يعني أن الضمير في قوله وان صح استخلافه
 عائدا الى المسبوق من حيث هو لا يقيد كونه في حالة القضاء الذي الكلام فيه لانه في حالة القضاء لا يمكن
 استخلافه (قوله فلا استثناء أصلا الخ) يعني أن ما في الاشياء من أن قواهم لا يجوز الاقتداء بالمسبوق
 يستثنى منه أنه يصح استخلافه ليس في محله لان صحة استخلافه انما هي قبل سلام امامه وعدم صحة الاقتداء به
 بعده فلا استثناء والعجب من صاحب البحر حيث اعترض على الدرر بما مر وقد جزم به في اشباهه (قوله
 نعم لو نسي الخ) حاصله أنه لو اقتدى اثنان معا بامام قد صلى بعض صلاته فلما قاما الى القضاء نسي احدهما
 عددا ما سبق به ففطن ملاحظا لاخر بلا اقتداء به صح كما في الحاشية والفتح خلافا لظاهر القضية ولما شى
 عليه في الوهبانية من الفساد وجزم به في جامع الفتاوى ووفق ابن التمنية بجمع الثاني على الاقتداء وبكونه
 قولاشاذ لا يعمل به فافهم (قوله اجماعا) أي مع أن المنفرد لا يأتي بها عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى
 ح (قوله بخلاف المنفرد) فانه لا يصير مستأنفا لان الثانية عين الاولى من كل وجه أما المسبوق
 فتكون قد انتقل عن صلاة هو منفرد فيها من وجه الى صلاة هو منفرد فيها من كل وجه فغايرت الاولى
 (قوله ولو قبل اقتدائه) متعلق بهو أي ولو كان سهوا امامه حصل قبل اقتدائه به لان السهو ورث نقصا في
 تحرمة الامام وهو قد بنى تحرمة عليه فدخل النقصان في صلاته أيضا والاولم يصح معه يجب عليه السجود في
 آخر صلاته كما يأتي لان ذلك النقصان لا يرفعه سواء (قوله فعليه أن يعود) أي ما لم يقيد الركعة بسجدة كما يأتي
 واذا عاد الى المتابعة ارتضى ما فعله من قيام وقراءة وكوع لوقوعه قبل صيرورته منفردا حتى لو بنى عليه من
 غير اعادته فسدت صلاته كما في شرح المنية (قوله وينبغي أن يصبر الخ) أي لا يقوم بعد التسليمة والتسليمين بل
 ينتظر فراغ الامام بعدهما كما في الفرض والفتح والبحر قال الزندقي في النظم يمكث حتى يقوم الامام الى
 تطويعه او يستند الى الحراب ان كان لا تطوع بعدها اه قال في الحلية وليس هذا بالازم بل المقصود ما يفهم
 أن لا سهو على الامام او بوجده ما يقطع حرمة الصلاة اه وقده في الفتح بحثا عما اذا اقتدى عن يرى سجود
 السهو بعد السلام أما اذا اقتدى بمن يراه قبله فلا واعترضه في البحر بأن الخلاف بين الاثمة انما هو في الاولوية

حتى ينشئ ويتعوذ ويقرأ وان قرأ مع
 الامام لعدم الاعتداد به الكراهية
 مفتاح السعادة (فيما يقضيه)
 أي بعد متابعتة لامامه فلو قبلها
 فلا يظهر الفساد ويقضى أول
 صلاته في حق قراءة وآخرها في حق
 تشهد قدر ركعة من غير جزم يأتي
 بركتين بفاتحة وسورة وتشهد
 بينهما وبرابعة الرباعي بفاتحة
 فقط ولا يقعد قبلها (الا في اربع)
 فكذلك احدهما لا يجوز الاقتداء
 به وان صح استخلافه في حد
 ذاته لا حالة القضاء فلا استثناء
 أصلا كما زعم في الاشياء ثم لو نسي
 احد المسبوقين ففطن ملاحظا
 لاخر بلا اقتداء صح (و) ثانيها
 (يأتي بتكبيرات التشريق اجماعا
 و) ثالثها (لو كبر نوى استئناف
 صلاته وقطعها يصير مستأنفا
 وقامعا) للاولى بخلاف المنفرد كما
 سيجي (و) رابعها (لو قام الى
 قضاء ما سبق به وعلى الامام
 بعد تأهله) ولو قبل اقتدائه
 (فعليه أن يعود) وينبغي أن يصبر
 حتى يفهم أنه لا سهو على الامام

ولو قام قبل السلام هل يعتد بآدائه
ان قبل قعود الامام قدر التشهد
لا وان بعده ثم وكره تحريرا لا لعذر
كتوف حدث وخروج وقت فجر
وجعة وعيد ومعذور وتما مئة
مسح وحرور مارت بين يديه فان فرغ
قبل سلام امامه ثم تابعه فيه صحت
(ولو لم يعتد كان عليه ان يسجد)
للسهولة (في آخر صلاته) استحسانا
قيده بالسهولة لان الامام لو تذكر
سجدة صافية او تلاوية فرضت
المتابعة وهذا كله قبل تقييد ما قام
اليه بسجدة اما بعده فتفسد
في صليته مطلقا وكذا في تلاوية
وسهوان تابع والا لا ولو سلم ساهبا
ان بعد امامه لزومه السهولة والا لا
ولو قام امامه لخامسة فتابعه
ان بعد القعود تفسد والا لا حتى
يقيد لخامسة بسجدة ولو نطق
الامام بالسهولة فسجد له فتابعه فبان
ان لا سهو

فربما اختار الامام الشافعي ان يسجد بعد السلام عملا بالحنابلة قلدا اطلقوا استنظاره اه وفيه بعد
فان الظاهر من اعانة المستحب في مذهبه (قوله ان قبل قعود الامام الخ) قيد بقعود الامام لانه لو رفع
رأسه من السجدة قبل امامه وتعد قدر التشهد وقام قبل ان يقعد امامه قدر التشهد لم يعتد بقعوده حتى لو كان
مدركا وسلم في هذه الصورة لم تصح صلاته ثم المراد بقدر التشهد قدر قرأته الى عبده ورسوله بأسرع ما يكون
لا قرأته بالفعل كما مر في فرائض الصلاة (قوله لا) أي لا يعتد بما آذاه قبل قعود امامه من قيام وقراءة وانما يعتد
بما آذاه بعده قال في الفتح ولو قام قبله أي قبل قدر التشهد قال في التوازل ان قرأ بعد فراغ الامام من التشهد
ما تجوز به الصلاة جاز والا فلا هذا في المسبوق بركة او ركعتين فان كان ثلاث فان وجد منه قيام بعد التشهد
الامام جاز وان لم يقرأ لانه سيقرأ في الباقيتين والقراءة فرض في ركعتين اه وتما في سهو المنيعة وشرحها
ومبنى هذا على انه لا يعتد بتباسبه قبل فراغ امامه فكانه لم يقيم وبه يعتبر قائما فان وجد منه حينئذ القراءة
والقيام جازوا الا فلا كما في الرمي (قوله وكره تحريرا) أي قيامه بعد قعود امامه قدر التشهد لوجوب متابعته
في السلام (قوله كدوف حدث) أي خوف سبق الحدث (قوله وخروج) عطف على حدث (قوله
وجعة وعيد ومعذور) معطوفات على فجر ح (قوله وتما) عطف على حدث وكذا مرور ح
(قوله فان فرغ الخ) أي اذا قام بعد قعود امامه قدر التشهد فنقض ما سبق به وفرغ قبل سلام امامه ثم تابعه
في السلام قبل تفسد وقبل لا وعليه الفتوى لانه وان كان اقتدأه بعد المفارقة ففسد لكن هذا فسد بعد
الفراغ فهو كتحديد الحدث في هذه الحالة فتح وبجر ومقتضى التعليق ان المتابعة انما كانت في السلام فقط
كما هو ظاهر كلام الشارح أيضا فلو قصد متابعته في القعدة والتشهد تفسد لانه يكون اقتداء قبل الفراغ (قوله
ولو لم يعتد) مقابل قوله فعليه ان يعود (قوله قيد بالسهولة) أي في قوله وعلى الامام سجد تاسهوا (قوله فرضت
المتابعة) لان المتابعة في الفرض فرض أما في المنيعة فظاهر وأما في التلاوية فلانها ترفع القعدة والقعدة
فرض فالمتابعة فيها فرض اه ح والحاصل أنه اذا لم يقيد ما قام اليه بسجدة لم يصرف منفردا ويرتفع
فلو لم يتابع امامه فسدت صلاته وقد أطلق الفساد هنا في الفتح وغيره لكن فصل في الذخيرة في تذكر التلاوية
بانه ان لم يتابع الامام فيها سطران وجد منه قيام وقراءة بعد فراغ الامام من القعدة الثانية مقدارا ما تجوز به
الصلاة جازت صلاته والا فلا لان يعود امامه الى التلاوية ارتفعت القعدة فصارت كانه قام الى قضاء ما سبق به قبل
فراغ الامام من التشهد اه ولم يذكر مثل ذلك في الصليته لانها ركن فعدم المتابعة فيها مفسد مطلقا بخلاف
التلاوية لانها واجبة تأمل (قوله وهذا كله) أي عود المسبوق ومتابعته لامامه في السهولة والصليته
والتلاوية ح (قوله مطلقا) أي تابع اول متابع لانه منفرد وعليه ركان السجدة والقعدة وهو عاجز
عن متابعته بعد اكمال الركعة فتح وبجر (قوله ان تابع) لما في المتابعة من رفض ما لا يقبل الرفض ح (قوله
والالا) أي وان لم يتابع فيه ما لا يفسد أما في السهولة فلا انها واجبة ولا ترفع القعدة وانما ترفع التشهد وهو
واجب أيضا وترك المتابعة في الواجب لا يوجب الفساد وأما في التلاوية فلا انها واجبة ورفعها القعدة كان بعد
استحكام انفراد المسبوق فلا يلزمه اه ح أي لا يلزمه حكم الامام في رفع القعدة كالوارتداد امامه بعد
اتمامها او راح الى الجمعة بعد ما صلى بهم الظهر بجماعة ارتفع في حقه لاحقهم وتما في الفتح وسهو البدائع
(قوله ولو سلم ساهبا) قيده لانه لو سلم مع الامام على طن أن عليه السلام معه فهو سلام عدقتفسد كما في الجبر
عن الظهيرية (قوله لزومه السهولة) لانه منفرد في هذه الحالة ح (قوله والا لا) أي وان سلم معه او قبله
لا يلزمه لانه مقتد في هاتين الحالتين ح وفي شرح المنية عن المحيط ان سلم في الاولى مقارنا للسلام فلا سلم وعليه
لانه مقتد به وبه يلزم لانه منفرد اه ثم قال فعلى هذا يراد بالصليته حقيقة تها وهو نادرا للوقوع اه قلت
يشير الى أن الغالب لزوم السجود لان الاغلب عدم المنيعة وهذا مما يفصل عنه كثير من الناس فليست به
(قوله ان بعد القعود) أي قعود الامام القعدة الاخيرة (قوله تفسد) أي صلاة المسبوق لانه اقتداء
في موضع الانفراد ولان اقتداء المسبوق بغيره مفسد كما مر (قوله والا لا) أي وان لم يقعد وتابعه المسبوق
لا تفسد صلاته لان ما قام اليه الامام على شرف الرفض ولعدم تمام الصلاة فان قيدها بسجدة انقلب صلاته
تفلا فان ضم اليها سادسة ينبغي للمسبوق أن يتابعه ثم يقتضى ما سبق به وتكون له نافله كالا امام ولا قضاء عليه

لأفسده لانه لم بشر فيه قصدا رجلي (قوله فالاشبه الفساد) وفي الفيض وقيل لا تفسد وبه يفتى وفي البحر عن الظهيرية قال الفقيه ابو الليث في زماننا لا تفسد لان الجهل في القراء غالب اه والله أعلم

(باب الاستخلاف)*

مناسبتة للإمامة ظاهرة ولذا ترجم به عادة لا بما في الهداية وغيرهما من الترجمة بسبب الحدث في الصلاة لانها ترجع بالسبب لا بالحكم والاول اولى لانه ترجع بالحكم ولما كان الاستخلاف مشروطا بكون الحدث غير مانع للبناء ذكر الشارح شروط البناء لانه في الحقيقة بناء من الخليفة على ما صلاه الامام (قوله كون الحدث سماويا) هو مالا اختيار للعبد فيه ولا في سببه كما يأتي في الشرح لمخرج بالاول ما لو أحدث عدا بالإنسان ما لو كان بسبب شجرة او عضة او سقوط حجر من رجل مشى على نحو سطح فافهم (قوله من بدنه) احتراز عما اذا أصابه من خارج نجاسة مانعة وفيه اطلاق الحدث على النجس وهو تناسخ على أن النجاسة المانعة من غير سبق حدث تمنع البناء سواء كانت من بدنه او من خارج كما في البحر وأيضا النجاسة غير داخله لان الكلام في الحدث وقد يقال احترازه عن الجنون فانه حدث من غير البدن اذا كان من الجن لامن مرض والا كان من البدن كالانغما تأمل (قوله غير موجب لفعل) خرج ما اذا أنزل بتكر ونحوه (قوله ولا ناد ووجود) خرج نحو الفقهية والانغما (قوله ولم يؤذ ركعا مع حدث) خرج ما اذا سبقه الحدث ساجدا فرفع رأسه فاصدا الاداء او قرأ اذاها (قوله او مشى) خرج ما اذا قرأ آييا (قوله ولم يفعل منافيا) خرج ما اذا احدث عدا بعد السماوى (قوله او فعله منه بد) خرج ما لو تجا وزما غير يترأى ابعده منه باكثر من قد وصفين بلا عذر (قوله ولم يترأخ) أما لو ترأخى قدر ادا ركن بعد ركعة او نزول دم فانه يبنى وكذا لو كان حدثه بالنوم فكذلك زمانا ثم اتى به لانه فسادها بالمكث لوجود ادا جز منها مع الحدث والناسم حال فومه غير مؤذ شيا شرح المنية (قوله كفى مدة مسحه) وكروية التيمم ماء وخروج وقت المستحاضة بحر (قوله ولم يتذكر كفاثة الخ) أما لو تذكرها فلا يصح بناؤه حقا بل قد وقدا لانه ان قضاها عقب التذكر كما هو المشروع فسدت الوقتية وان اخرها حتى خرج وقت السادسة لم يبق صاحب ترتيب فصيح البناء فافهم (قوله ولم يتم المؤتم في غير مكانه) المؤتم يشمل الامام الذي سبقه الحدث واستخلف فانه مؤتم بخليفته فاذا اوضأ وكان امامه لم يفرغ من صلاته فعليه أن يعود ويتم صلاته خلف امامه ان كان بينهما ما يمنع الاقتداء حتى لو اتم في مكانه فسدت وأما المنفرد فيخير بين العود وعدمه (قوله غير صالح لهما) كصبي وامرأة وأتمى فاذا استخلف احدهم فسدت صلاته وصلاة القوم لانه على كثير ليس من أعمال الصلاة وسأيت تمام الكلام على هذه الشروط كلها (قوله سبق الامام حدث) أى حقيقة أما لو ظن سبق الحدث ثم ظهر عدمه فسأيت أنه نفى صلاته وان لم يخرج من المسجد اذا استخلف لانه عمل كثير (قوله لا اختيار للعبد فيه الخ) صفة كاشفة لقوله سماوى ح أقول والظاهر من كلامهم أن المراد بالعبد عندهما ما يشعل المصلى وغيره وعند أبي يوسف المراد به المصلى في حاشية نوح عن المحيط لو أصاب المصلى حدث بغير فعله بان أصابه بندقة أى من طين فشجته لا يبنى عندهما ويبنى عند أبي يوسف لانه لا يمنع له فيه فصار كالسماوى ولهما أنه حدث حصل بصنع العباد ولا يغلب وجوده فلا يطبق بالسماوى ولو وقع عليه مدر من سطح او كان بصلى تحت شجرة فوقع عليه الصكرى او الفرج جل فشجه او أصابه شوك المسجد فادماه قبل يبنى لانه حصل لا بصنع العباد وقيل على هذا الخلاف لان السقوط بسبب الوضع والانبات وقال في الظهيرية ولو سقط من السطح مدر فشج رأسه ان كان بحر ورمز استقبل الصلاة خلافا لابي يوسف وان كان لا بحر ورمز قبل يبنى بلا خلاف وقيل على الاختلاف وهو الصحيح اه قال الخياط الرملى بعد كلام الظهيرية أقول علم به أن الصحيح عدم البناء مطلقا ويقاس عليه وقوع السفر جلة فان كان بهز هافلى الخلاف والافقيل يبنى بلا خلاف والصحيح أنه على الخلاف اه (قوله كسفر جلة الخ) تمثيل للمنى وهو ما فيه اختيار للعبد فقد نقل في البحر الاختلاف في وقوع سفر جلة او طوبية من سطح ثم نقل تعصم عدم البناء اذا سبقه الحدث من عطاسه او تفضحه ونقل الرملى عن شرح المنية أن الاظهر عدم البناء في التفضع دون العطاس وما في الشرع بلالية وتبعه الهنسى من أنه في البحر صحيح البناء فيهما ليس بالواقع فافهم (قوله غير مانع للبناء) نعت لحدث وخرج به ما اذا كان الحدث مانعا للبناء بأن كان الحدث واحدا من اعداد الاشياء الثلاثة عشر وهو ما أشار اليه بقوله كما تمناه ح

فالاشبه الفساد لا قدانه في موضع
الانفراد

(باب الاستخلاف)

اعلم أن لجواز البناء ثلاثة عشر
شرطا كون الحدث سماويا من
بدنه غير موجب لفعل ولا ناد
وجود ولم يؤذ ركعا مع حدث
او مشى ولم يفعل منافيا او فعلا له
منه بد ولم يترأخ بلا عذر ركعة
ولم يظهر حدثه السابق كمنى
مدة مسحه ولم يتذكر كفاثة وهو ذو
ترتيب ولم يتم المؤتم في غير مكانه
ولم يستخلف الامام غير صالح لهما
(سبق الامام حدث) سماوى
لا اختيار للعبد فيه ولا في سببه
كسفر جلة من شجرة وكذا منه من
نحو عطاس على الصحيح (غير مانع
للبناء) كما قد تمناه (ولو بعد
التشهد

(قوله لياق بالسلام) قال ابن الكمال صرح بذلك في الهداية وهذا صريح في أنه لا خلاف للإمامين هنا
إذا خلافا لهما في وجوب التسليم اهـ وأراد به الرد على صدر الشريعة ومن لا خسرو حيث علم بأنه لم تتم
صلاته لأن الخروج يصنع فرض عنده ولم يوجد وعند هـ ماتت أي فلا يستخلف ورده في العقوبة أيضا
بأن هذا قول بعض المشايخ وفي كلام صاحب الهداية إشارة إلى أن المختار قول الكرخي وهو أن الخروج
يصنع ليس بفرض اتفاقا (قوله استخلف) أشار إلى أن الاستخلاف حق الإمام حتى لو استخلف القوم
فان خلفه خلفته فمن اقتدى بخليفته فسدت صلاته ولو قدم الخليفة غيره ان قبل أن يقوم مقام الأول
وهو أي الأول في المسجد جاز وان قدم القوم واحدا او تقدم بنفسه لعدم استخلاف الامام جاز ان قام مقام
الأول قبل أن يخرج من المسجد ولو خرج منه فسدت صلاة الكل دون الامام كذا في الخاتمة ولو تقدم رجلان
فلا سبق أولى ولو قدمهما القوم فالعبارة لا كثر ولو استويا فسدت صلاتهم وتما في النهر (قوله أي جاز له
ذلك) حتى لو كان الماء في المسجد فانه يتوضأ ويبنى ولا حاجة إلى الاستخلاف كما ذكره الزياهي وان لم يكن
في المسجد فالأفضل الاستخلاف كما في المستعنى وظاهر المتن أن الاستخلاف أفضل في حق الكل فاني شرح
المجمع لابن الملك من أنه يجب على الامام الاستخلاف صيانة له لالة القوم فيه نظر بجر وقد يجاب عنه بما في
النهر من أنه ينبغي وجوبه عند ضيق الوقت (قوله ولو في جنازة) هو الاصح نهر عن السراج (قوله
بإشارة) متعلق بقوله استخلف قال في الفتح والسنة أن يفعله محدودب الظهر أخذ بألفه يومهم أنه ردف
(قوله ولو لم يسبوق) أشار إلى أن استخلاف المدرك أولى كما يأتي مع بيان ما يفعله المسبوق (قوله
ويشراخ) هذا اذا لم يعلم الخليفة أما اذا علم فلا حاجة إلى ذلك بجر (قوله لسجود) أي ترك سجود
وكذا ما بعده من المعطوفات ح (قوله ما لم يتقدم الخ) تخصيص لما في المتن كالهداية وحاصله أن حقه
الصفوف ان ذهب بمنه اوبسرة او خلفا واما ان ذهب أما خلفه السترة او موضع السجود ان لم تكن له سترة
قال في الفتح انه الاوجه وفي البدائع انه الصحيح قال في البحر فاني الهداية من أن الامام اذا لم يكن بين يديه سترة
فالمعتبر مشبه بمقدار الصفوف خلفه ضعف اهـ لكن قال الخبير الزملي ان اغلب الكتب على اعتماد
ما في الهداية فكيف يكون ضعيفا (قوله كالتفرد) فان المعتبر فيه موضع سجوده من الجوانب الاربع
الاذا مشى أمامه وبين يديه سترة فيعطى لداخلها حكم المسجد بجر عن البدائع (قوله وما لم يخرج
من المسجد) فاذا خرج بطلت الصلاة فلم يصح الاستخلاف ولو كانت الصفوف متصلة وهو في أثناءها لان المناط
الخروج وهذا عند هـ وعند محمد يصح الاستخلاف من خارج وبه صرح الكمال وغيره وفي الخلاصة جعل العصة
قوله ما وعدهما قول محمد كذا في الشرع بلالية ح والمراد بطلان الصلاة صلاة القوم والخليفة دون الامام
في الاصح كما في البحر وغيره لانه صار في حكم المنفرد (تنبيه) في الفقيه عن شرح بكر وغيره المساجد العظام
كسجد المنصورية ومسجد بيت المقدس حكمها حكم العصراء اهـ (قوله والجبانة) هي المصلى العام
في العصراء مغرب (قوله والدار) كذا اطلقها في الزيلعي والبحر والظاهر أن المراد منها الصغيرة لما قد مناه
في موافق الاقتداء أن الصغيرة كالمسجد والكبيرة كالعصراء وأن المختار في تقدير الكبيرة أربعون ذراعا تأمل
(قوله لو كان يصلي فيه) أي في احد المذكورات ح (قوله ما لم يجاوز هذا الحد) أي العصراء او المسجد
ونحوه أي فاذا تجاوزه خرج الامام عن الامامة والا فلا قال ابن الملك حتى لو اقتدى به انسان مادام في المسجد
أو في الصفوف قبل الوضوء جاز اهـ (قوله ولم يتقدم احد ولو بنفسه) أشار إلى أنه يصير خليفة اذا تقدمه
الامام أو احد القوم او تقدم بنفسه كما قد مناه عن النهر (قوله مقامه) معمول لمحوذو أي قائما مقامه
للقوله يتقدم اذا يقال تقدمت مقام زيد ولا تعدت مجلس عمر ولعدم اتحاد ما تقدمها ذو قيد بقيامه مقامه
لانه لا يصير خليفة قبل ذلك لكن هذا اذا لم ينو الخليفة الامامة من ساعته لما في الخاتمة وغيره امام احدث
فتقدم رجلا من آخر الصفوف ثم خرج من المسجد انوى الخليفة الامامة من ساعته صار اماما ما قد فسد صلاة
من كان متقدما عليه فقط وان نوى أن يكون اماما اذا قام مقام الأول وخرج الأول قبل أن يصل الخليفة
إلى مكانه فسدت صلاتهم بطلت مكان الامام عن امام وشرط جواز صلاة الخليفة والقوم أن يصل الخليفة إلى
الحراب قبل أن يخرج الامام من المسجد واذا نوى الخليفة الامامة من ساعته وخرج الامام من المسجد قبل

لياق بالسلام (استخلف) أي جاز
له ذلك ولو في جنازة بإشارة اوجز
لحراب ولو لم يسبوق وبشير باصبع
لبقاء ركعة وما يصعب ركعتين
ويضع يده على ركبة ترك ركوع
وعلى جبهته لسجود وعلى فـ
لقراءة وعلى جبهته ولسانه لسجود
تلاوة او صدره لسهو (ما لم يجاوز
الصفوف لو في العصراء) ما لم
يتقدم خلفه السترة او موضع
السجود على المقعد كالتفرد (وما لم
يخرج من المسجد) او الجبانة
او الدار (لو كان يصلي فيه) لانه
على امامته ما لم يجاوز هذا الحد
ولم يتقدم احد ولو بنفسه مقامه

أن يصل الخليفة إلى المحراب لم تفسد صلاتهم لانه ما خلا المسجد عن الامام اه (قوله ناويا الامامة) قديبه لما في الدراية اتفقت الروايات على أن الخليفة لا يكون اماما ما لم ينو الامامة ومقتضاه أنه لا يكفي قيامه مقام الاول بدون النية (قوله وان لم يجاوز الخ) أي بجاوز الحد المذكور وهذا مباغاة على مفهوم قوله ولم يتقدم احد الخ يعني أنه على امامته ما لم يتقدم احد الى مقامه ناويا الامامة فاذا تقدم فقد خرج الاول عن الامامة وصار مقتديا به وان لم يجاوز الحد المذكور (قوله حتى لو تذاكر الخ) تفريع على المفهوم المذكور وهو أنه اذا تقدم احد الى مقامه فقد خرج الاول عن الامامة وصار مقتديا بالخليفة سواء تجاوز المسجد ونحوه او لا وقوله لانه صار مقتديا به لقوله لم تفسد صلاة القوم أي لانه خرج عن كونه اماما لهم وان لم يخرج من المسجد ونحوه فلا يضرهم كلامه اوحده العمد ونحوه واستشكل ذلك في البحر بما ذكرنا من أنه اذا استخلف لا يخرج الامام عن الامامة بمجرد ولدها الواقدي به انسان من ساعته قبل الوضوء فانه صحيح على الصحيح كما في المحيط ولهذا قال في الظهيرية والخانية ان الامام لو توضأ في المسجد وخليفته قائم في المحراب ولم يؤذركا فانه يتأخر الخليفة ويتقدم الامام ولو خرج الامام الاول من المسجد وتوضأ ثم رجع الى المسجد وخليفته لم يؤذركا قال الامام هو الثاني اه ووفق في التبريد ما ذكرنا على ما اذا لم يتم الخليفة مقام الاول ناويا الامامة وما هنا على ما اذا قام مقامه ونوى الامامة اه قلت لكنه يخالفه ما في الظهيرية والخانية وقد يجب بانه لا يخرج عن الامامة وهو في المسجد ما لم يتم الثاني مقامه فان قام مقامه ناويا لها صار اماما لكنه ما لم يؤذركا لم تتأكد امامته من كل وجه حتى اذا توضأ الاول قبل خروجه من المسجد تنتقل الامامة اليه لعدم تأكد امامة الخليفة بخلاف ما اذا فعل منافيا واذا الثاني ركعا فان الامامة تثبت للثاني قطعيا لا انتقال (تنبيه) علم بما مر أن شروط الاختلاف ثلاثة الاول استجماع شرائط البناء المارة الثاني أن يكون قبل مجاوزة الامام الحد المذكور الثالث أن يكون الخليفة صالحا للخلافة وأن حكم الاختلاف صيرورة الثاني اماما وخروج الاول عن الامامة وصيرورته في حكم المقتدي بالثاني وأن الثاني انما يصير اماما ويخرج الاول عن الامامة باحد امرين اما قيام الثاني مقام الاول ينوي صلاة الامام او بخروج الاول عن المسجد حتى لو استخلف رجلا وهو في المسجد بعد ولم يتم الخليفة مقامه فهو على امامته حتى لو جاء رجل فاقدي به صح اقتداؤه ولو أقصد صلاته فسدت صلاة الجميع وتعامه في البدائع (فرع) في التنازع بين الصيرفة لو أتم قوما على شاق جبل فألقته الريح ولم يدرا حتى ام مبيت ولم يستخلفوا احد في الحال فسدت صلاتهم (قوله لم يحجج للاختلاف) لما مر من أنه جائز لامتعين ولانه باق على امامته فلم يحل المسجد عن امام بخلاف ما اذا خرج من المسجد فان صلاة القوم تفسد لخلو مقامه عن امام ويوجد في بعض النسخ زيادة وهي فلو استخلف لم تفسد صلاته (قوله واستثناه افضل) أي بأن يعمل على قطع الصلاة ثم يشرع بعد الوضوء ثم يلبس في الكافي وفي حاشية أبي السعود عن شيخه فلولم يعمل ما يقطع الصلاة بل ذهب على الفور وتوضأ ثم كبر ينوي الاستئناف لم يكن مستأنفا بل بانبا اه قلت هذا ظاهر في المنع لان ما نواه هو عين صلاته من كل وجه بخلاف الامام والمقتدي تأمل (قوله ان لم يكن تشهد) يعني ان لم يكن قد قدر التشهد فلو حصلت بعده لا تفسد صلاته لانها قد تمت حتى على القول بفرضية الخروج بصنعه أما في الحدوث العمد فظاهر وأما في الجنون والاعماء والاحتلام فلا الموصوف بها لا يحلو عن اضطراب او مكث يصير به مؤذيا جزا من الصلاة مع الحدوث وكيفما كان فالصنع منه موجود كما في البحر وغيره لكن اعترض بأن المراد وجود عمل ينا في الصلاة عمدا ولا عمد من هؤلاء كما في شرح العلامة المقدسي (قوله او خروجه من مسجد) المراد مجاوزة الحد المتقدم اعتم من أن يكون في محراب او مسجد أو جبانة اودار (قوله بطن حدث) بان خرج منه شيء قلن أنه دم مثلا وظاهره أنه لو لم يكن للطن دليل بأن شكن في خروج ريح ونحوه يستقبل مطلقا بالانحراف فلا بما هو القياس لكن لم أره منقولا بغير وقيد بطن الحدث لانه لو ظن أنه اتبع بلا وضوء أو أن مدة مسحه انقضت أو أن عليه فائتة أو رأى سرايا فظنه ماء وهو متعيم او حجرة في نوبه فظنها نجاسة فانصرف تفسد بالانحراف وان لم يخرج من المسجد لانه انصرف على سبيل الرخص ولهذا لو تحقق ما توهمه يستقبل وهذا هو الاصل والاختلاف كالخروج من المسجد لانه عمل كثير في بطن بغير أي لو استخلف فتبين أنه لم يحدث فسدت صلاته وان لم يخرج من المسجد لوجود العمل الكثير من غيره وذكر بخلاف

ناويا الامامة وان لم يجاوزه حتى
لو تذاكر فائتة او تكلم لم تفسد صلاة
القوم لانه صار مقتديا ولو كان
الماء في المسجد لم يحجج للاختلاف
(واستثناه افضل) فحزرا
عن الخلاف (ويتعين) الاستئناف
ان لم يكن تشهد (الجنون او حدث
عمدا) او خروجه من مسجد بطن
حدث

(أو احتلام) بنوم أو تفكر
أو نظر أو مس بشهوة (أو اغما
أو قهقهة) لندرتها (وكذا) يجوز له
أن يستخف إذا حصر عن قراءة
قدر القروض) لحديث أبي بكر
الصديق رضي الله تعالى عنه فإنه
لما احسن بالنبي صلى الله عليه وسلم
حصر عن القراءة فتأخر فتقدم
النبي صلى الله عليه وسلم وأتم
الصلاة فلم يكن جائزا لما فعله
بدائع وقالوا قد وبكس الخلف
لو حصر يول أو غلط ولو عجز
عن ركوع وسجد هل يستخف
كالقراءة لم أره (تجمل) أي لأجل
تجمل أو خوف اعتراء (ولا)
يستخف إجماعا (لونسى القراءة
أصلا) لأنه صار أميا (أو أصابه)
عطف على المنق (بول كثير)
أي نجس مانع من غير سبق حدثه
فلومنه فقط بنى (أو كشف عورته
في الاستبراء) أو المرأة ذراعها
للوضوء (إذا لم يطره) فلا وضوء
لم تفسد (أو فرأى حالة الذهاب
أو الرجوع) لادائه ركعا

ما إذا تحقق ما توهمه من العذر فإن السجل غير مفيد لقيام العذر فكان الاستخلاف كالخروج من المسجد
يحتاج لصحة قصد الإصلاح وقيام العذر كذا في العناية (قوله أو احتلام الخ) الأحسن أو موجب غسل
ليتمل الحيض قهستاني وأراد بالاحتلام الامناء لأن خروج المنى بغير نوم لا يسمى احتلاما أو أفاد أن النوم
نفسه غير مفيد لكن هذا إذا كان غير عدل ما في حاشية نوح أفندى النوم ما عدا أوله فالأول يتقض الوضوء
ويمنع البناء والثاني قسما لا يتقض الوضوء ولا يمنع البناء كالنوم قائما أو راكعا أو ساجدا وما يتقض
الوضوء ولا يمنع البناء كالريش إذا صلى مضطجعا فنام يتقض وضوءه على الصحيح وله البناء بغير العمد لا يمنع
البناء اتفاقا سواء قضى الوضوء أو لا بخلاف العمد اه ملخصا (قوله لندرتها) أي وللفعل المنافي في صورة
الحدث العمد (قوله إذا حصر) بكسر تانيه وفتح أوله وضوءه مبني للفاعل والمفعول ويأتي في البحر (قوله
عن قراءة قدر القروض) قالوا قرأ ما تجوز به الصلاة لا يجوز الاستخلاف بالإجماع كما في الهداية والدرر وكثير
من كتب المذهب قال في البحر وذكره في الهيا بصيغة قبل وظاهره أن المذهب الإطلاق وهو الذي ينبغي
اعتماده لما صرح حوايه في فتح المصلى على إمامه بأنها لا تضد على الصحيح سواء قرأ الإمام ما تجوز به الصلاة أولا
فكذا هنا يجوز الاستخلاف مطلقا اه وأيده في الشربلية بما في شرح الجامع الصغير أن الاستخلاف
هنا لا يفسد كالتفح والتفح لو أفندى فليس لانه عمل ككثير بل لانه غير محتاج اليه وهما محتاج اليه اه قال
في الشربلية والاحتياج للاتبان بالواجب أو بالمسنون اه وبه يدفع ما في النهر من التفرقة بينهما
بأن الاستخلاف هنا عمل كثير بلا حاجة قلت وقد يقال الحاجة مسلمة في الواجب ولذا يستخف للاتبان
بالسلام أما المسنون فلا ويمكن حمل قوله في الهداية ما تجوز به الصلاة على ما يشعل الواجب كما قدمنا أول باب
الإمامة من حمل قول الكافي بتقديم العلم بشرط حفظه ما تجوز به الصلاة على ما يشعل عدم الكراهة تأتلف
(قوله فانه لما احسن) عبارة البدائع فانه كان يصلي بالناس بجماعة بأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم
في مرضه الذي توفي فيه فوجد صلى الله عليه وسلم خضعة فحضر فلما احسن الخ (قوله لما فعله) أي النبي
صلى الله عليه وسلم وما كان جائزا له يكون جائزا لأمته هو الأصل لكونه قدوة لهم بدائع (قوله وما لا تفسد)
أي لانه يندرج وجوده فكان كالجناية وقبل انه يتها بالقرأة عندهما قال في البحر والظاهر أن عنهما روايتين
(قوله وبكس الخلف) أي فيجوز الاستخلاف عندهما لا عند الإمام ط (قوله لو حصر) أي ضيق
عن المضى في الصلاة بسبب بول الخ (قوله لم أره) كذا في شرح الملتقى للباقي عن بعض الأفاضل بلفظ هذه
مسألة لم تظفر بنظها اه ورأيت بهامش الخزان بخط الشارح قلت ظاهر كلامهم لا لتعليقهم بمرورهم يعني
الاستخلاف على خلاف القياس اه أقول وبزيده ما في البحر حيث قال وقد يمنع عنها أي عن القراءة
لانه لو أصاب الإمام وجع في البطن فاستخف رجلا لم يجز فلو عذو أتم صلاته جاز اه فأفاده لو عجز
عن القيام أو عن الركوع والسجود لوجع يمت قاعه الجوارز اقتداء القائم بالقاعد فلا حاجة الى الاستخلاف
فافهم (قوله ولا يستخف الخ) أي ولا ينبغي لو كان منفردا لانه صار أميا فطلت صلاة القوم ط عن البحر
أقول لم أر هذه العبارة في البحر وكتبت فيما علقته عليه لم يذكر حكم صلاة القوم ولا حكم صلاته أما صلاتهم
ففسادها ظاهر لأن إمامهم صار أميا وأما صلاة الإمام ففي الفصل السابع من الذخيرة أن القارئ إذا صلى
بعض صلاته ففسد القراءة وصار أميا فسدت عنده ويستقبلها وعلى قولهما لا تفسد وينبغي عليها استحضانا
وهو قول زفر اه (قوله عطف على المنق) أي على ما دخل عليه حرف النني في المتن وهو قوله لونسى (قوله
فلومنه) أي من سبق حدثه فقط بنى أما لو كان منه ومن خارج فلا ينبغي بحر (قوله إذا لم يطره الخ)
قال في الحاشية قال الإمام أبو علي التنقي ان لم يجد بدئا من ذلك لم تفسد صلاته ولا بان تمكن من الاستبراء
وغسل النجاسة تحت القميص فسدت وكذا المرأة لها أن تكشف عورتها وأعضاءها في الوضوء إذا لم تجد بدئا
من ذلك وقال بعضهم إذا كشف عورته في الوضوء لا يني وكذا المرأة والصحيح هو الأول لأن جواز البناء للمرأة
منصوص عليه مع أنها تكشف عورتها في الوضوء لا يني وكذا المرأة والصحيح هو الأول لأن جواز البناء للمرأة
والاحتياط على تصحيح قاضي خان أولى ولهذا اختاره المصنف يعني صاحب الدرر اه لكن في التفح عن
الزيلي أن الفساد مطلقا ظاهر المذهب (قوله لادائه ركعا) هذا يقتضى أن الحدث سبقه في حالة القيام

لأن القراءة لا تكون ركناً في غيره ثم رأيت في المعراج عن المجتبي أحدث في قيامه فسبح ذاهبا أو جابيا لم تنفس ولو قرأت أحدث في ركوعه أو سجوده لا تنفس بالقراءة اهـ ورأيت مثله في كافي النسخة فليحفظ (قوله مع حدث أومشي) نشر مرتب ح (قوله في الأصح) متعلق بقوله قرأ وبقوله بخلاف تسبيح ومقابله كافي الزيلعي أنه لو قرأ ذاهبا تنفس وآيلا وقيل بالعكس وقيل لو أحدث ركعا ورفع رأسه فالتسبيح مما سمع الله لمن جده لا يبيى اهـ يعني وإن أراد بهذا الرفع الانصراف لا الاداء والافسدت وإن لم يسمع كما يعلم مما سبأني (قوله أو طلب الماء بالاشارة) كذا في متن الدرر ومثله في الحاشية والمعراج واستشكله الشربلاني بمسئله در المعراج بالاشارة وبمسئله ما إذا طلب من المصلي شيء فأشار بيده أو رأسه بنم أو بلا لا تنفس ويأتى ابن امير حاج ذكر في الحلية أن القول بالفساد في رد المصلي السلام بيده لم يعرف أن أحدا من أهل المذهب نقله بل المنقول عنهم عدمه وقال في المعراج الحق وانما ذكره بعض المشايخ استنباطا كما سبأني بيانه في الباب الآتي قال الشربلاني فلا يبعد أن يكون عدم الفساد بطلب الماء بالاشارة كذا السلام وغيره بها وأجاب الحق بأن طلب الماء بالاشارة وقوله منه يصير مجموع ذلك عملا كثيرا لأنه عقدة أو اجادة وهو مناف للصلاة كالشراء بالمعاطاة وليس هذا كذا السلام بالاشارة لمن تدبر (قوله بالمعاطاة) قبحه لظهور الفساد بالاجاب والقبول درر (قوله للنفقة) علة للمستقلين قال في الشربلانية وهذا مبني على أحد تفسيري العمل الكثير اهـ وهو ما لو رأه من بعيد لا يشك أنه ليس في الصلاة (قوله اولتسيان) هو وما بعده عطف على المستثنى وهو قد ر اهـ ح قال في شرح المنية ولو وجد في الحوض موضعا للتوضي فقبضوا إلى موضع آخر إن لعذر كضيق مكان الأول بنى والا فلا ولو قصد الحوض وفي منزله ما أقرب منه إن كان البعد قدر صفين لا تنفس وان كثر فسدت وإن كان عادة التوضي من الحوض ونسي الماء الذي في بيته وذهب إلى الحوض بنى ولو كان الماء بعيدا وقربه بئر يترك البئر لأن النزح يمنع البناء على المختار وقيل لا يمنع إن عدم غيره (قوله على المختار) أي وإن لم يكن عنده ماء غيره كما عرفت فافهم (قوله الالعذر) وكذا لو تفكر فيمن يقدمه للصلاة إذا لم ينو قيامه حال تذكره الاداء كما في التناخاتية (قوله نوضا) أي إن وجد ماء والائتم كما يعلم من قوله في التيمم أو عذر ولو بناء رمي قلت بل صرح به في البدائع هنا وقال لأن ابتداء الصلاة بالتيمم جائز فالبناء أولى فإن تيمم ثم وجد الماء فإن وجد بعد ما عاد إلى مقامه استقبل وان قبل في الطريق فالقبض كذلك وفي الاستحسان يتوضأ ويبنى اهـ (قوله فورا) أي بلا مكث قدر أداء ركن بلا عذر كما علم مما قبله (قوله بكل سنة) أي من سنن الوضوء لأن ذلك من باب الكمال فكان من نوابه فيحصل كما يتصل الأصل بدائع فلو غسل أربعين تارة خاتمة (قوله بلا كراهة) لكن تقدم أن الاستئناف أفضل (قوله كتفرد) أفاد أن الكلام الأول في الامام وأما المتقدم فذكره بعد (قوله وهذا كله) أي تحييد الامام بين العود إلى مكانه وعدمه (قوله والاعاد إلى مكانه) أي الذي كان فيه أو غير ما منه مما يصح فيه الاقتداء لأنه لا يستلزم خلاف خرج عن الامامة وصار مقتديا بالخليفة كما مر (قوله لو يثبت ما يمنع الاقتداء) لأن شرط الاقتداء اتحاد البقعة بدائع (قوله كاحتدى) أي أصالة (قوله إن تعمد علانياتها) أي ينافي الصلاة كالتفقهة فلو تعمد ما بعد جلوسه قدر التشهد فصلاته تامة وإن بطل وضوءه لوجود ما في أثناء الصلاة دون وضوء القوم لخروجهم منها بعد أن أممهم وقامه في الجروسباني (قوله ولو بعد سبق حدثه) نص عليه الزيلعي ولم يحل فيه خلافا فيه رد المصلي إلى الحلية من أنها بطل عنده لعدم الخروج بصنعه لا عندهما ووجه الرد كافي المعراج اهـ إذا أتى بمناف بعد سبق الحدث فقد خرج منها بصنعه (قوله تمت) أي صحت إذا لا شك أنها ناقصة لترك الواجب ط (قوله نعم تعاد) أي وجوبا ط (قوله ولو وجد المنافي) أي سوى الحدث السماوي المتقدم لأنه وإن كان منافيا قياسا لكن الشرع اعتبره غير مناف أفاده ح (قوله بلا صنعه) مقابل قوله إن تعمد الخ (قوله ولو بعد بطلت) أي بعد القعود قدر التشهد وقبل ما لو سلم الامام وعليه سهو فعرض واحد مما سبني فان وجد بطلت والا فلا ولو سلم القوم قبل الامام بعد ما قعد قدر التشهد ثم عرض له واحد منها بطلت صلاته دون القوم وكذا إذا سجد هو للسهو ولم يسجد القوم ثم عرض له بصر (قوله في المسائل الاثني عشرية) اشتهرت هذه النسبة وهي خطأ عند أهل العربية لأن العدد المركب العلي - انما ينسب إلى صدره فتقول في خمسة عشر

مع حدث أومشي بخلاف تسبيح
في الأصح (أو طلب الماء بالاشارة
أو شراء بالمعاطاة) للنفقة أو جاوز
ماء إلى آخر الا قدر صفين اولتسيان
أو زوجة أو كونه بئر الا الاستثناء
يمنع البناء على المختار (أو مكث
قدر أداء ركن) وإن لم ينو الاداء
(بعد سبق الحدث) الالعذر كنوم
ورعاف (وإذا سناخ له البناء
نوضا) فورا بكل سنة (وبنى على
ما مضى) بلا كراهة (وبتم صلاته
ثمة) وهو أولى تقبيل اللبني
(أو يعود إلى مكانه) ليصدق
مكاتها (كتفرد) فانه مخير
وهذا كله (إن فرغ خليفته
والاعاد إلى مكانه) ختمالوينها
ما يمنع الاقتداء (كاحتدى
إذا سبقه الحدث و) أعلم أنه
(إن تعمد علانياتها) بغيره بعد جلوسه
قدر التشهد (ولو بعد سبق حدثه
تمت) فقام فرائضها ثم تعاد لترك
واجب السلام (ولو) وجد المنافي
(بلا صنعه) قبل القعود بطلت
انضافا ولو (بعد بطلت) في
المسائل الاثني عشرية

المسائل الاثني عشرية

على الرجل أو غيره خشي - وغير العلى - لا ينسب اليه بحر ونهر (قوله عنده) أي عند أبي حنيفة ووجه
بطلانها عنده على ما خرجه البردعي أن الخروج من الصلاة يصنع المصلي فرض عنده لأنه لا يمكن أداء فرض آخر
إلا بالخروج من الأولى وما لا يتوصل إلى الفرض إلا به يكون فرضا وقال الكرخي - هذا غلط لأن الخروج
قد يكون بحصة كالحديث العمدة ولو كان فرضا لا يختص بما هو قربة وهو السلام فلا خلاف بينهم في أن الخروج
بصحة ليس فرضا وإنما قال الإمام بالبطلان في هذا المسائل لمعنى آخر وهو أن العوارض اللاحقة مغيرة للفرض
كروية التيمم ما فإنه كان فرضه التيمم فتغير إلى الوضوء وكذا بقية المسائل بخلاف الكلام فإنه قاطع لا مغير
والحدث العمدة والقهقهة ونحوها مبطله لا مغيرة وأيده في البحر بما في المجتبى بأن عليه المحققين من أصحابنا
وبأنه صححه خمس الأئمة لكن قدمنا في فرائض الصلاة عن المسائل البهية الزكية على الاثني عشرية للعلامة
الشرنبلاني تأييد كلام البردعي بأنه قدمني على اقتراض الخروج بصحة صاحب الهداية وتوجه الشراح
وعامة المشايخ وأكثر المحققين والإمام النسفي في الوافي والكافي والكنز وشروحه وصاحب الجمع وإمام أهل
السنة الشيخ أبو منصور الماتريدي (قوله ورجحه الكمال الخ) أقول إن الكمال لم يرجح قوله لما صرحا
وأنما بحث في توجيه كلام الإمام على ما قاله كل من البردعي والكرخي كما أوضحته فيما علقته على البحر (قوله
وفي الشرنبلانية والظاهر قولها الخ) أقول عز ذلك الشرنبلاني في رسالته إلى البرهان ثم رده بأنه لا وجه
لقه ورده فضلا عن كونه أظهر لأنه استدلل على ذلك بما ليس فيه دلالة عليه ثم قال الشرنبلاني - بعد ما أطال في
رده ومن المقرر طلب الاحتياط في صحة العبادة لتبرأ ذمة المكاف بهم وليس الاحتياط إلا بقول الإمام الأعظم
إنه تبطل اه قلت وعليه المتون (قوله لكان أولى) لأن كلامه يوهم أن قوله ولو بلا صنعه بعده بطلت
مفروض في غير المسائل الاثني عشرية مع أنه مخصوص بها وبما ألحق بها من المزيادات اللاحقة وغيرها (قوله
وأما مسئلة الخ) جواب عما أورده الزيلعي على الكثر من أن التقييد بالتيمم غير مفيد لأن المتوضئ خلف التيمم
لورأى الماء في صلاته بطلت أيضا لعله أن أمامه قادر على الماء بإخباره وصلاة الإمام تامة لعدم قدرته فلو قال
والمقتدي به لعمه وأجاب في البحر بأن المقتدي لم تبطل صلاته أصلا بل وصفا ورده في التبرأ بأن المصنف استعمل
البطلان بالمعنى الاعم وهو اعدام الفرض بقي الأصل ولا ثم قال فالاولى ما قاله العيني - ان مسئلة المقتدي يعمم
ليس فيها الا خلافا زفر والخلاف في هذه المسائل مفروض بين الامام وصاحبيه اه فقول الشارح
وتقلب فضلا فاطر لجواب البحر أيضا وقد علمت ما فيه أفاده ح (قوله ففيها خلاف زفر) أي حيث قال
بعدم الفساد كما قدمناه في الباب السابق (قوله كما مر في بابيه) ومترأضا أنه إذا لم يجد ماء لغسل الرجلين
بعد تمام مدة المسح وهو في الصلاة فالأشبه الفساد لسراية الحدث إلى الرجل لأن عدم الماء لا يمنع السراية ثم
يتيمم له ويصلي قاله الزيلعي - وتبعه في فسخ التقدير وشرح المنية وقد مرنا أيضا هذا فيما إذا خاف تلف رجله من البرد
بطلان المسح السابق (لزم استئناف مسح آخر يمسح الخ) انظف كالجسيرة فكان المناسب عدم التقييد بشئ
من التقيد (قوله بلا صنع) بأن سمع سورة الاخلاص مثلا من فارئ حفظها بمجرد السماع واحتزبه
عما لو حفظها بتعليم من القارئ لأنه يكون عملا كثيرا به يخرج من الصلاة بصنعه فلا يتأتى الخلاف (قوله
ولو كان الاثني الخ) أشار إلى أن المراد بالامى - أعم من أن يكون اماما او منفردا او مقتديا بأى او قارئ
(قوله على ما عليه الأكثر) لأن الصلاة بالقراءة حقيقة فوق الصلاة بالقراءة حكاية فلا يمكن البناء بحر وقد
يمنع بأنهما من المقتدى القارئ ليست الأحكام نهر (قوله قال الفقيه الخ) هو الامام أبو الليث وصرح
بمثل ما هنا في خزائن السروجي وفي الجوهرية لا تبطل اجماعا رملي - وجزم به في الولوالجية اسماعيل قال في البحر
ووجهه أن قراءة الامام قراءة فقد تكامل أول الصلاة وآخرها وبناؤه الكامل على الكامل جائز اه (قوله
تصح به الصلاة) بأن يكون طاهرا او نجسا وعنده ما يطهره به وليس عنده الآن ربه طاهر نهر فلو كان
الطاهر أقل أو كان كله نجسا لا تبطل لأن المأمور به السراية الطاهر فكان وجوده كعدمه ولو قال يجب بدل تصح
لكان أولى لأن عبارته تشمل ما لو كان كله نجسا إذا الصلاة تصح فيه مع أنه لو صلى عاريا لا تبطل لأنهم لا يجب
فيه بل هو مخير أبو السعود ط (قوله واعتقت الامة) في حاشية المدنى قال شيخنا المرحوم السيد محمد أمين
ميرغنى في حاشيته على الزيلعي - أقول ذكر كثير من الشراح هذه المسئلة ملحقه بالمسائل الاثني عشرية وفيه نظر

هذه وقالوا صحت ورجحه الكمال
وفي الشرنبلانية والظاهر قولها
بالصحة في الاثني عشرية وهي ما
ذكره بقوله (كاتبطل) لو فرغ
بالقاء كما في الدور لكان أولى
(بقدره التيمم على الماء) وأما
مسئلة روية المتوضئ المؤتم بتيمم
الماء ففيها خلاف زفر قط وتقلب
فضلا (ومضى - مدة مسحه ان
وجد ماء) ولم يخف تلف رجله
من برد والافىضى (على الأصح)
كما مر في بابيه (وتعلم اثنى آية) أى
تذكره وحفظه بلا صنع (ولو كان)
الامى (مقتديا بقارئ على ما عليه
الأكثر) لكن في الظهيرية صح
الصحة قال الفقيه وبه ناخذ
(وجود القارئ سارا) تصح
به الصلاة ومثله لو صلى بنجاسة
فوجد ما يزيلها واعتقت الامة
ولم تنقح فوراً

فإن فرض السرا تملأ لمهما مقتصر من وقت عتقها لا مستند فيكون عدم السترقاطعا والقاطع في أو انه منه وفي غير أو انه مبطل وهما في أو انه لانه بعد تمام الأركان فصحت صلاتها وان لم تستمر من ساعتها بخلاف العاري اذا وجد ثوبا لأن فرض السرا لم يقبل الشروع فكان وجود الثوب في هذه الحالة مغيرا لما قبله فكان مبطلا وقد ذكر الزيلعي في باب شروط الصلاة خلاف ما هنا حيث قال ولو أعتقت الامة في صلاتها او بعد ما حدثت فيها قبل أن توضع أو بعده تقنعت بعمل رفيع من ساعتها وابت على صلاتها وان أدت ركبا بعد العلم بالعتق بطلت صلاتها والتباس أن تبطل في الوجه الأول أيضا كالعريان اذا وجد ثوبا في صلاته وجه الاستحسان أن فرض السرا لم يقبل في الصلاة وقد أثبت به والعريان لم يقبل الشروع فيها فيستقبل كالتيمم اذا وجد فيها ماء انتهى فعلم من كلامه صحة صلاتها ولو أعتقت بعد التشهد ولم تستتر اه أقول وقد يجاب بأن الأصل في هذه المسائل أن كل ما يفسد الصلاة اذا وجد في أثناءها يصنع المصلي يفسدها اذا وجد بعد التشهد بلا صفة وهذا المعنى موجود في مسئلتنا هذه لا يقال ان ترك التمتع في الحال مفسد لصلاتها بصنعها لا ناقول الفساد مستند الى سببه الأول وهو لزوم السرا بالعتق كما في نزع الخلف بعمل يسرفه بصنع المصلي مع انهم لم يعتبروه بل اعتبروا السبب السابق وهو لزوم الفصل بالحدث السابق هذا ما ظهر في فتايله (قوله خفه الواحد) قال في المنع هو اولي مما وقع في الكذب لفظ المنع لأن الحكم كذلك في الواحد لما تقرر من أن نزع الخلف ناقض (قوله بعمل يسير) بأن كان واسعا لاحتياج فيه الى المعالجة بالنزع بجر (قوله نتم اتفاقا) لانه خروج بضمه (قوله وقدرة موم على الأركان) لأن آخر صلاته أقوى فلا يجوز بناؤه على الضعيف بجر (قوله وتذكر فائنة الخ) أي تذ كر المصلي فائنة عليه ان كان منفردا أو اماما أو على امامه ان كان مقتديا وقوله وهو أي من عليه الفائنة مطلقا وفي السراج ثم هذه الصلاة لا تبطل قطعا عند أبي حنيفة بل تبقى موقوفة ان صلى بعدها خمس صلوات وهو تذ كر الفائنة تغلب جائزة اه قال في البصر فذكر المصنف لها في سلك البطلان اعتماد على ما ذكره في باب القوائ (قوله وتقديم القارئ اتيا) أي فيما اذا كان القارئ اماما فسبقه الحدث (قوله مطلقا) أي سواء كان بعد القعود قدر التشهد أو قبله بقرينة القول الآخر وفيه أن استخلافه قبل التشهد مفسد اتفاقا سواء كان في الركعتين الأولين أو في الآخرين ولم يقرأ في الأولين أو احدهما وكذا لو قرأ في كل منهما خلافا لرواية عن أبي يوسف كما ترقب هذا الباب وليس هذا مما نحن فيه لأن الخلاف في الاثني عشرية منصوب بين أبي حنيفة وصاحبيه وذلك فيما بعد التشهد فقط فالصواب حذف الاطلاق وأن يقول وقبل لافساد بالاجماع اه أخاه ح (قوله وهو الاصح) قال في النهر واختاره أبو جعفر وغيره الاسلام وحججه في الكافي وغيره وقال في الفتح وهو المختار (قوله لانه عمل كثير) أي ولا ضرورة اليه هنا لعدم الاحتياج الى امام لا يصلح نهر (قوله من الثلاثة) وهي الطلوع والاستواء والغروب (قوله بأن بقي الخ) إشارة الى دفع ما أورده في الكافي من أنه لو شرع قبل بلوغ الظل مثله ثم بلغ بعد القعود لم تبطل اتفاقا أما عنده فلعدم دخول وقت العصر وأما عندهما فلعدم قولهما ما بالفساد في جميع هذه المسائل فأجاب بتصوير المسئلة بما ذكره ليتحقق الخلاف (قوله بأن لم يعد الخ) أشار الى أن الأمر موقوف فاذا انقطع بعد القعود ودام وقتا كاملا بعد الوقت الذي صلى فيه يظهر أنه انقطاع هو بر فيظهر الفساد عند أبي حنيفة فيقضيهما والاشترط الانقطاع لا يدل عليه لانه لو عاد في الوقت الثاني فهي صحيحة بجر (قوله وكذا خروج وقته) لأن المعتد أن طهارة المعذور تبطل بخروج الوقت (قوله العشرين) لانه زاد على الاثني عشر ثمانية مسائل وهي وجود ماء يزيل به نجاسة الثوب وتقنع الامة وتذكر فائنة على امامه وزوال الشمس في العبد ودخول وقت من الاوقات الثلاثة في القضاء والثامنة خروج وقت المعذور وقد حاول في البصر أرجح الأولى والثانية الى مسئلة العاري ومسائل دخول الاوقات المكروهة الى مسئلة الطلوع والاختار الى ظهور والحدث السابق في مسئلة مضى مدة المسح وبقي مسئلة تذكر فائنة على امامه وأرجعها المحشى الى تذكر فائنة عليه ومسئلة زوال الشمس في العبد وأرجعها الى مسئلة الطلوع ولا يخفى ما في ذلك من التكلف على أن الفساد في الأولى والثانية لوجود الماء وزوال الرق لا لوجود الثوب فانه كان موجودا قبل ولو سلم اعتبار التداخل بمثل ما ذكره لزم أن لا تعد مسئلة دخول وقت العصر مع مسئلة طلوع الشمس فان احدهما تنفى عن الاخرى وأن يقتصر

(ونزع الماسخ خفه) الواحد (بعمل)

يسير) فلو بكثير نتم اتفاقا (وقدرة

موم على الأركان وتذكر فائنة

عليه أو على امامه وهو صاحب

ترتيب) والوقت منسج (وتقديم

القارئ اتيا مطلقا وقبل لافساد

لو كان) استخلافه (بعد التشهد

بالاجماع وهو الاصح) كما في الكافي

لانه عمل كثير (وطلوع الشمس في

الفجر) وزوالها في العبد ودخول

وقت من الثلاثة على مصلي القضاء

(ودخول وقت العصر) بأن بقي

في تعدته الى أن صار الظل مثليه

(في الجمعة) بخلاف الظاهر فانها

لا تبطل (وزوال عذر المعذور)

بأن لم يعد في الوقت الثاني وكذا

خروج وقته (وسقوط جبيرة عن

بره) واعلم أنه (لا تنقلب الصلاة

في هذه المواضع) العشرين

والموى اذا قدر على الاركان
ويزاد مسئلة المؤتم بتجميع كما قدمنا
والظاهر أن زوالها في العبد
ودخول الاوقات المكروهة في
القضاء كذلك ولم أره (ولو استخلف
الامام مسبوقا) أولا حقا او
مقيا وهو مسافر (صع) والمدرک
اولى ولو جهل الكمية فقد في
كل ركعة احتياطا ولو مسبوقا
بركعتين فرضنا القعدتين
ولو أشار له أنه لم يقرأ في الاولين
فرضت القراءة في الرابع (فلو
اتم) المسبوق (صلاة الامام)
قدم مدرک السلام (ثم) لو (آق)
بما يسميها كفضلت (تفسد صلاته
دون القوم المدرکين) لتنام
اركانها (وكذا تفسد صلاة من حله
كأله) للمنافي في خلاها (وكذا)
تفسد (صلاة الامام) الاول
(المحدث ان لم يفرغ فان فرغ)
بان نوضا ولم يفته شي (لا) تفسد
في الاصح
قوله فيملون ما عليهم وحدها
لان من الجائز أن الذي بقي على
الامام آخر الركعات حين صلى
الخليفة تلك الركعة تمت صلاة
الامام فلو اقتدوا به فيما يقضى هو
كانوا اقتدوا بمسبوق فيما يقضى
فتفسد صلاتهم وانما قال بصبرون
الى فراغه اي ولا يشتغلون بالقضاء
قبل فراغه لجواز أن يكون بعض
ما يقضى هذا الخليفة مما بقي على
الامام الاول فيكون القوم قد
انفردوا قبل فراغ امامهم من جميع
الاركان فتفسد صلاتهم افاده في
البحر عن الظهيرية اه منه
لقد
اي متصل تفرض عليه القراءة في
اربعة ركعات الفرض

على احدى المسائل الثلاث وهي قدرة المقيم على الماء ومضى مدة المسح ونزع الخلف فان في كل منها ظهر الحدث
السابق بل يمكن التداخل في غيرها أيضا كما يظهر بالتأمل فعمل أنهم لم يعتبروا ذلك فلذا زاد الزياحي بعض المسائل
على ما ذكرنا وتبعه في الفتح والدرو الشرح في شرح الجمع وكذا صنع في الذخيرة كما ذكره الشرنبلالي
في رسالته وزاد عليها نحو ما من مائة مسئلة لوجود الجامع بينها وبين ما ذكره ووجود الاصل الذي يتقضى
عليه البطان في الاثنى عشرية وهو أن كل ما يفسد الصلاة اذا وجد في أثناءها يصنع المصل يفسدها أيضا
اذا وجد بعد الجلوس الاخير بلا صنعه عند الامام لا عندهما قافهم (قوله اذا بطلت) المراد بالبطان كما مر
ما يشمل بطان الاصل والوصف او الوصف فقط (قوله فيما اذا نذر كرافة) أي عليه أو على امامه وقد علمت
أن الامر موقوف في نذر الكرافة ولا يتقلب نفلا للحال ح (قوله زاد في الحاوي الخ) أي الحاوي
القدس قيل باب صلاة المسافر أقول وبشكل عليه ما ذكره اصحاب المتون وغيرهم في باب صلاة المريض
من أنه لو صلى بعض صلاته بآيما ثم قدر على الركوع والسجود يستأنف الصلاة وذكر الشراح أن ذلك باتفاق
اثمنا الثلاثة خلافا لغيره وأن هذا الخلاف مبني على الخلاف في جواز اقتداء الراعي الساجد بالموى فعندنا
لا يجوز الاقتداء فكذلك البناءا وعندنا فزجر ولا يخفى أن لزوم الاستئناف يقتضي فساد الصلاة من أصلها
الآن يقال يستأنف لو كانت الصلاة فرضا بمعنى أنه يلزمه إعادة الفرض لكن اطلاقهم لزوم الاستئناف
يشمل الفرض والنفل ويدل عليه بناء الخلاف على الخلاف في جواز الاقتداء بالموى فانه لا يصح في الفرض
ولا في النفل فليست أمثلة (قوله ويزاد) أي على ما يتقلب نفلا وليس المراد أنهم من المسائل المختلف فيها بيزا في
حذيفة وصاحبه كما قدمناه ح أقول حيث كان مراد الشارح ذلك كان عليه أن يتم ذكر المسائل التي
تتقلب فيها الصلاة نفلا فان منها كما في الحاوي ترك القعدة الاخيرة وركوع المسبوق وسجوده اذا أدرك الامام
في السجدة الثانية قبل متابعتها فيها (قوله والظاهر الخ) ما استظهره ظاهر لان الاوقات المكروهة
لاتنافى انعقاد النفل ابتداء فكيف بالبقاء افاده ح وط (قوله وهو مسافر) أي الامام وهذا قيد لقوله
أو مقيا (قوله صبح) أي لوجود المشاركة في التسمية بجز (قوله والمدرک اولي) لانه اقدر على اتمام
صلاته بجز وفيه إشارة الى أن الاولى للامام أن لا يستخلف غيره مدرک ولذلك الغير أن لا يقبل (قوله
ولو جهل الكمية الخ) فيه اجمال وبيانه كما في التهرئة ان علم كية صلاة الامام وكانوا كلهم كذلك أي مسبوقين
ابتداء من حيث انتهى الى الامام والائتم ركعة وقعد ثم قام وأتم صلاة نفسه ولا يتابعه القوم بل يصبرون
الى فراغه فيصلون ما عليهم وحدها او يقعد هذا الخليفة على كل ركعة احتياطا وقيدته في الظهيرية بما اذا سبق
الامام الحدث وهو قائم قال في البحر ولم يبينوا ما اذا سبقه وهو قاعد ولم يعلم الخليفة كية صلاته وينبغي على
قياس ما قالوه أن يصلي الخليفة ركعتين وحده وهم جلوس فاذا فرغ قاموا وصلى كل أربعة واحد والخليفة
ما بقي ولا يشتغلون بالنساء قبل فراغه واعلم أن الاحق يشير اليهم أن لا يتابعوه حتى يفرغ مما فاته لأن
الواجب عليه أن يسد أبحاثه أولا ثم يتابعونه فيسلم بهم فلوترك الواجب قدم غيره يسلم وأما المقيم فبما قدم بعد
الركعتين مسافرا لم يسم ثم يقضى المتممون ركعتين منفردين بلا قراءة حتى لو اقتدوا به بعد قيامه بطلت (قوله
احتياطا) أي للاحتقال في كل ركعة أنها آخر صلاة الامام ح (قوله فرضنا القعدتين) لان التعدد
الاولي فرض على امامه وهو قائم مقامه والثانية فرض عليه (قوله فرضت القراءة في الرابع) لانه لما قرأ
في الركعتين نيابة عن الامام التحقت بالاوليين فخلت الاخران عن القراءة فصارتان الخليفة لم يقرأ في الاخرين
فيلزمه القراءة فيما سبق به أيضا كما هو حكم المسبوق من أنه منفرد فيما يقننيه وفيها يلغز أي متصل
تقرض عليه القراءة في اربع ركعات الفرض (قوله قدم مدرک السلام) أي ليسلم بالقوم وفيه إيما الى
أنه لا يقننى ما فاته أولا فلو فعل في فساد صلاته باختلاف تصحيح وقدم الشارح في الباب السابق أن الاظهر
الفساد (قوله ثم لو أتى الخ) أي بعد ما أتم صلاة الامام سواء قدم مدركا ولا (قوله لتنام اركانها) أي
اركان صلاة المدرکين فلا يضرها المنافي بخلاف ذلك المسبوق لانه بقي عليه ما سبق به فوقع المنافي في خلال
صلاته (قوله في الاصح) راجع الى قوله ان لم يفرغ قال في الهداية والامام الاول ان كان فرغ لا تفسد
صلاته وان لم يفرغ تفسد وهو الاصح اه واحترز بالاصح عن رواية أبي حفص أن صلاته تامة أيضا لانه

مدرک اول الصلاة وكان هذه الرواية غلط من الكاتب لانه فصل في المسئلة ثم قال فيها انها تامة وظاهر
التفصيل المخالفة معراج (قوله لما مر) أي قبيل الاثني عشرية ح قال الزيلعي لانه لما استخلفه صار
مقتديا به فتفسد صلاته بفساد صلاة امامه ولهذا الوصل ما بقي من صلاته في منزله قبل فراغ هذا المستخلف
تفسد صلاته لان انفرادة قبل فراغ الامام لا يجوز اه وقد من تمام الكلام على ذلك عند قوله وان لم يجاوز
(قوله عند الامام) وعندهما لا تفسد قياسا على الكلام والخروج من المسجد ولا يـ حنيفة الفرق بين
المنهي والمفسد كما يأتي (قوله أي بعد) بيان للمراد والافهم بكروا أن في تأني بعني بعد والاظهر جعله على
تقديره مضاف أي في آخر قعوده (قوله الا اذا قيد الخ) بأن قام قبل سلام امامه وأتى بركعة والظاهر أن
هذا جارا أيضا في المسئلة التي قبله في تنزيه قوله وكذلك تفسد صلاة من حاله كحاله (قوله لانهما
منهيان الخ) أي متمدان للصلاة كما في التثني وفي العناية المنهي ما اعتبره الشرع رافعا للحرمة عند فراغ الصلاة
كالتسليم والخروج بفعل المصلي اه وأما القهقهة والحديث العمدة فانهما مفسدان لتقوية لهما شرط الصلاة
وهو الطهارة فيفسدان الجزء الذي يلقيه من صلاة الامام فيفسد مثله من صلاة المقتدي المسبوق وقد بقي
عليه فروض فلا يمكنه بناء على الفساد بخلاف الامام والمدرک (قوله ولذا الخ) أي لتكون الكلام
والخروج من المسجد منهيين لا مفسدين يجب على المقتدين المدركين السلام بخلاف ما لو قهقهة امامهم او
أحدث عمدا فانهم يقومون بسلام لانهما مفسدان وفيها يلغز أي مصل لسلام عليه وفي الجرو لوقهته القوم
بعد الامام فعليه الوضوء ونهم لخروجهم منها بحدثة بخلاف قهقهة بهم بعد سلامه لانهم لا يخرجون منها بسلامه
فبطلت طهارتهم وان قهقهة هوامعا والقوم ثم الامام فعليهم الوضوء فالخاسل أن القوم يخرجون من الصلاة
بحدث الامام عمدا اتفاقا ولهذا لا يسلمون ولا يخرجون منها بسلامه خلافا لمحمد وأما بكلامه فعن أبي حنيفة
روايتان في رواية كالسلام فيسلمون وتنقض طهارتهم بالقهقهة وفي رواية كالحدث للعمدة فلا سلام ولا تنقض
بها كذا في المحط اه وقد منافي نواقض الوضوء عن الفتح أنه لو قهقهة بعد كلام الامام عمدا فسدت طهارته
كسلامه على الاصح على خلاف ما في الخلاصة وصححه في العناية أيضا ومشى عليه الشارح هناك (قوله
بخلاف المدرک) مرتبط بقوله وتفسد صلاة مسبوق بقهقهة امامه وحدثه العمدة (قوله وفي الظهيرة عدمه)
قال لان النائم كانه خلف الامام والامام قد تمت صلاته فكذلك صلاة النائم تقديرا اه قال في الجرو فيه
نظر لان الامام لم يبق عليه شيء بخلاف اللاحق (قوله تأييد الاول) أقول بؤيده أيضا ما جزم به المصنف
قبل هذا من فساد صلاة الامام المحدث ان لم يفرغ وصححه الشارح تبعا للهداية كما مر ولا يخفى أنه لا حق ثم رأيت
في النهر ذكر نحو ذلك (قوله لا خصوصية له) أي للامام بل المقتدي والمفرد حكمهما كذلك فلو عبر بالمصلي
كما في النهر والعين ومسكين لكان أولى (قوله على سبيل الفرض) لان اتمام الركن بالانتقال عند محمد
ومع الحدث لا يتحقق وعند أبي يوسف وان تم قبل الانتقال لكن الجلوسة والقومة فرض عنده فلا يتحقق بغير
طهارة فلا بد من الاعادة على المذهبين حتى لو لم يعد تفسد صلاته ح عن الزيلعي (قوله ما لم يرفع الخ)
مرتبط بقوله بني وهو صادق بثلاث صور بان لم يرفع رأسه أصلا بل مشى ومحمد دبا ورفع مريد الانسراف ولم
يرد شيئا أصلا ففي هذه الصور يني ولا تفسد كما يؤخذ مما يأتي (قوله ولو لم يرد الاداء) أي برفعه رأسه
سمعا او تكبرا لان عبارة الكافي هكذا ولو سبقته الحدث في الركوع فرفع رأسه قائلا سمع الله لمن حمده فسدت
ولو رفع رأسه من السجود وقال الله اكبر مريدا به اداء ركن فسدت وان لم يرد به الاداء ففيه روايتان
عن أبي حنيفة اه وفي شرح المنية ولو أحدث راكعا فرفع سمعا لا يني لان الرفع محتاج اليه للانصراف
فجترده لا يمنع فلما اقرن به التسميع ظهر قصد الاداء وعن أبي يوسف لو أحدث في سجوده فرفع مكبرا او بالتامة
اولم ينوشأ فسدت لان نوى الانصراف اه وحاصله أنه برفع رأسه سمعا او مكبرا تفسد على رواية أبي يوسف
سواء أراد به الاداء والا اذا نوى الانصراف لان التسميع أو التكبير الذي هو أمانة قصد الاداء لا يعارض
صريح قصد الانصراف وأن مجرد الرفع بلا تسميع أو تكبير ولا نية اداء غير مفسد لانه محتاج اليه (قوله
تفسد) أي ان قصد الاداء او رفع مكبرا والا خالف ما نقلناه تأمل والظاهر تنزيهه أيضا بما اذا رفع مستويا
قبل أن يصرف عن القبلة (قوله ولو تذكرا الخ) قيد بالركوع والسجود لانه لو تذكرا السجدة في القعدة الاخيرة

لغزو

أي مصل لسلام عليه

لما مر أنه يؤتم (وتفسد صلاة

مسبوق) عند الامام (بقهقهة

امامه وحدثه العمدة) أي بعد

(قعوده قدر التشهد) الا اذا قيد

ركعته بسجدة لتأ كذا انفراد (ولو

تكلم) امامه (او خرج من مسجده

لا) تفسد اتفاقا لانهما منهيان

لا مفسدان ولذا يلزم المدركين

السلام ويقومون في القهقهة بلا

سلام (بخلاف المدرک) فانه كالامام

اتصافا (ولو لاحقا في فساد

صلاته تعصيان) صحح في السراج

الفساد وفي الظهيرة عدمه وظاهر

البر والتبر تأييد الاول (ولو

أحدث الامام) لا خصوصية

له في هذا المقام (في ركوعه

او سجوده توضع وبني وأعادهما)

في البناء على سبيل الفرض

(ما لم يرفع رأسه) منها (مريدا

للاداء اما اذا رفع) رأسه (مريدا به

اداء ركن فلا) يني بل تفسد ولو لم

يرد الاداء فروايتان كما في الكافي

وفي المجتبى وتأخر محمد ودبا ولا يرفع

مستويا فتفسد (ولو تذكرا)

المصلي (في ركوعه او سجوده)

انه ترك (سجدة) صليبة او تلاوية

اليه تعليل الشارح بقوله لانه صوت لاجهاله اه ح لكن في الجوهرية أن الكلام المفسد ما يعرف في متفاهم الناس سواء حصلت به حروف ام لا حتى لو قال ما يساق به الجاهل فسدت اه وذكر الزيلعي فيه خلافا حيث قال عند قول الكثر والتضخ بلا عذر ولو فتح في الصلاة فان كان مسموعا بطل والا فلا والمسموع ماله حروف مهجاة عند بعضهم نحو اف وقف وغير المسموع بخلافه واليه مال الحلواني وبعضهم لا يشرط للنسخ المسموع أن يكون له حروف مهجاة واليه ذهب خواهر زاده وعلى هذا اذا انقرطوا وغيره اودعاه بما هو مسموع اه لكن ما مر من تعريف الكلام عندهما يؤيد أن المسموع ماله حروف مهجاة وبه جزم في البدائع والفيض وشرح المنية والخلاصة ثم استشكل الشرنبلالي عدم الفساد بما يساق به الجاهل بأنه يصدق عليه تعريف العمل الكثير الا في (قوله عنده وسهوه الخ) يفيد أن بينهما فارقا بعد التقويم مع انهما سببان أيضا في انهما لا يفسدان الصلاة ولو أسقط قوله سببان فيكون عنده وسهوه بدلا من التكلم اسلم من هذا ح (قوله اونا سببا) أي بأن قصد كلام الناس ناسبا أنه في الصلاة نهر واختلف في الفرق بين السهو والنسيان ففي شرح التحرير لابن امير حاج ذهب الفقهاء والاصوليون واهل اللغة الى عدم الفرق وقرروا الحكماء بأن السهو زوال الصورة عن المدركة مع بقاءها في الحافظة والنسيان زوالها عنهم ما عفا فحتاج في حصولها الى سبب جديد وقيل النسيان عدم ذكر ما كان مذكورا والسهو غفلة عما كان مذكورا او ما لم يكن فالتنسيان اخص منه مطلقا اه (قوله اونا ناسبا) هذه احدى المسائل التي جعلوا فيها الناسم في حكم اليقظان وهي خمس وعشرون ذكرها الشارح في شرحه على المتن نظاما (قوله اوجاهلا) بأن لم يعلم أن التكلم مفسد ح (قوله او مخطئا) بأن أراد قراءة او ذكرنا بغيره على لسانه كلام الناس ح ويأتي بيانه في مسئلة زلة القارئ (قوله او مكرها) أي بأن اكراهه احد عليه ولم يقل او مضطرا كما لو غلبه سعال او عطاس او جشأ لانه غير مفسد لتعذرا لاحترازه قال في البصر ودخل في التكلم المذكور قراءة التوراة والانيجيل والزبور فانه يفسد كما في المجتبى وقال في الاصل لم يجز وعنه الثاني ان اشبه التسيب جاز اه قال في النهر وأقول يجب حمل ما في المجتبى على المبدل منها ان لم يكن ذكرنا او تنزيها وقد سبق أن غير المبدل يحرم على الجناب قراءته اه (قوله هو المختار) راجع الى التعميم المذكور لكن لابلان نسبة الى جميع افراده بل الى قوله اونا ناسبا فان فيه خلافا عندنا قال في النهر وبالفساد به قال كثير من المشايخ وهو المختار خلافا لما اختار من غير الاسلام اه وأما بقية المسائل فلم أر من ذكر فيها خلافا عندنا بل فيها خلاف غيرنا (قوله رفع عن امتي الخطأ) قال في الفتح ولم يوجد هذا اللفظ في شيء من كتب الحديث بل الموجود فيها ان الله وضع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه رواء ابن ماجه وابن حبان والحاكم وقال صحيح على شرطهما ح (قوله على رفع الائم) وهو الحكم الاثروي بخلاف ايراد الديوب وهو الفساد لتلايهم تعميم مقتضى ح عن البصر (قوله وحديث ذي البدين) اسمه الخرباق وكان في يديه واحداهما طول ولفظه اقصر الصلاة ام نسيت قال لم انس ولم تقصر قال بل نسيت يا رسول الله فأقبل على القوم فقال أصدق ذو البدين فأومأ رأى نعم زباني ط (قوله منسوخ بحديث مسلم الخ) هو ما أخرجه مسلم من حديث معاوية بن الحكم السلمي قال بينا انا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ عطس رجل من القوم فقلت له رجلك الله فرماني القوم بأبصارهم فقلت وانك اثماء ماشأتكم تنظرون الى فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم فلما رأيتهم يصمتون سكنت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاني فبأبي هو وأمي ما رأيت معلما قبله ولا بعده احسن تعلما منه فواته ما كهرني ولا ضربني ولا شتمني ثم قال ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هو التسيب والتكبير وقراءة القرآن كذا في الفتح وشرح المنية ومنع التسيب بأن حديث ذي البدين رواء ابو هريرة وهو متأخر الاسلام واجيب بجواز أن يرويه عن غيره ولم يكن حائرا وتامه في الزيلعي قال في البصر وهو غير صحيح لما في صحيح مسلم عنه بينا انا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وساق الواقعة وهو صريح في حضوره ولم أر عنه جوابا شافيا اه أقول اظن أن صاحب البحر اشتبه عليه حديث ذي البدين بحديث معاوية بن الحكم الذي نقلناه عن صحيح مسلم فليراجع (قوله ساهبا) يعني عنه قوله على ظن اكملها (قوله اوعلى ظن) معطوف على قوله على انسان فافهم (قوله أنها تزينة مثلا) أي بان كان يصلي العشاء فظن أنها التراويح ومثله ما وصلي ركعتين من الظهر فسلم على ظن أنه مسافر أو أنها جمعة او فجر (قوله او سلم

قوله اونا ساهبا هكذا بخطه والاولى حذف او كما هو في الشارح اه

مصححه

مطلبه

في الفرق بين السهو والنسيان

(عنه وسهوه قبل فقوده قدر

التشهد سببان) وسواء كان ناسبا

اونا ناسبا أو جاهلا او مخطئا او مكرها

هو المختار وحديث رفع عن امتي

الخطأ محمول على رفع الائم

وحديث ذي البدين منسوخ

بحديث مسلم ان صلاتنا هذه لا يصلح

فيها شيء من كلام الناس (الا

السلام ساهبا) للتحليل أي

(المخرج من الصلاة قبل انتمامها

على ظن اكملها) فلا يفسد بخلاف

(السلام على انسان) للتحليل اوعلى

ظن أنها تزينة مثلا او سلم فاعلم

في غير جملته

(فانه يفسدها) مطلقا وان لم
يقل عليكم (ولوساها) فسلام
التحية مفسد مطلقا وسلام التحليل
ان عدا (وردا السلام) ولوسها
(بلسانه) لا يسهه بل يكرهه على
المعتمد نعم لو صاح بنية السلام
قالوا تفسد كانه لانه عمل كثير وفي
النهر عن صدر الدين الغزي
سلامك مكروه على من ستم
ومن بعد ما أبدى بسن ويشرع
مصل وتال ذاكر ومحدث
خطيب ومن يصني اليهم ويسمع
مكثرت فقه جالس لقضائه
ومن يجتو في الفقه دعهم لينفعوا
مؤذن ايضا ومقيم مدرّس
كذا الاجنبيات القبيات اصنع
وله اب شطرنج وشبه بخلقهم
ومن هو مع اهل له يتبع
ودع كافرا ايضا ومكثوف عورة
مطلب
المواضع التي يكره فيها السلام

فانما أي على ظن أنه اتهم الصلاة بجر (قوله فانه يفسدها) أي في الصور الثلاث أما السلام على انسان
قتلهم وأما السلام على ظن أنها تزويجة فلانه قصد القطع على ركعتين بخلاف ما إذا ظن انكأها فانه قصد
القطع على أربع باعتبار نظره وأما السلام قائما فلانه انما اغتفر سهوه في القعود لان القعود مظنة بخلاف
القيام ولذلك اغتفر سهوه قائما في صلاة الجنازة لان القيام فيها مظنة السلام ١١ ح (قوله مطلقا) فسر قوله
وان لم يقل عليكم وقوله ولوساها ح (قوله فسلام التحية الخ) هذا ما حذر في البحر بجنائهم راه مصر حابه
في البدائع ووفق به بين ما في الكثر وغيره من اطلاق الفساد بالسلام وبين ما في الجمع وغيره من تقييده بالعمد
بجمل الاول على الاول والثاني على الثاني ودخل في قوله ان عدا ما لو ظن انها تزويجة مشافلم لانه تعمد
السلام كما مر خلافا لمن وهم (قوله لا يسهه) أي لا يفسد هاردا السلام يسهه خلافا لمن عزا الى أبي حنيفة
أنه مفسد فانه لم يعرف نقله من احد من أهل المذهب وانما يذكرون عدم الفساد بلا حكاية بخلاف بل صريح
كلام الطحاوي أنه قول ائمتنا الثلاثة وكان هذا القائل فهم من قولهم ولا يرد بالاشارة أنه مفسد كذا في الحلية
لابن امير حاج الحلبي واستدرك في البحر على قوله فانه لم يعرف الخ بأنه نقله صاحب الجمع وهو من أهل المذهب
المتأخرين ومع هذا فالحق أن الفساد ليس ثابت في المذهب وانما استنبطه بعض المشايخ بما في الظاهرية
وغيرها من أنه لو صاح بنية التسليم فسدت فقتال فعلى هذا تفسد أيضا اذا دأب بالاشارة ويدل لعدم الفساد
أنه عليه الصلاة والسلام فعله كما رواه أبو داود وصححه الترمذي وصريح في المنية بأنه مكروه أي تنزيها وفعله
عليه الصلاة والسلام تعليم الجواز فلا يوصف فعله بالكره كالحق في الحلية ١١ (قوله قالوا تفسد) فيه
ايماء الى ما ذكره في البحر بجنائهم أن الظاهر استواء حكم الرد بالمصاحفة وبالإيد وهو عدم الفساد للاحاديث
الواردة في ذلك وقوله كانه الخ فيه ايماء الى ما ذكره في النهر من أن هذا التعليل اولى من تعليل الزيلعي وغيره
بأنه كلام بمعنى لان الرد بالكلام معنى أيضا فتدبر وبالله التوفيق كذا رأيت بخط الشارح في هامش
الخزائن (قوله سلامك مكروه) ظاهره التحريم ط وسيجيء التصریح بالاثم في بعضها (قوله ومن بعد
ما أبدى الخ) فعل مضارع رباعي أي أظهر والمعنى وغير الذي اذكره هنا بسن ولا يناقضه قوله والزيادة تنفع
لانه من كلام صاحب النهر كما ستعرفه فافهم (قوله ذاكر) فسر بعضهم بالواو اعط لانه يذكر الله تعالى ويذكر
الناس به والظاهر أنه اعتم فكيره السلام على مشغل يذكر الله تعالى بأي وجه كان رحي (قوله خطيب) يعنى
جميع الخطب ط (قوله ومن يصني اليهم) أي الى من ذكر ولوا الى المعلى اذا جهر وهو داخل في التالى ط (قوله
مكثرفقه) أي ليحفظه او يفهمه (قوله جالس لقضائه) قاس بعض مشايخنا الولاوة والامراء على القاضي
قال شمس الائمة السرخسي الصحيح الفرق فارعية يسلمون على الامراء والولاة والخصوم لا يسلمون على القضاة
والفرق أن السلام تحية الزائرين والخصوم ما تنقذ موالى القاضي زائرين بخلاف الرعية فعلى هذا لو جلس
القاضي للزيارة فالخصوم يسلمون عليه ولو جلس الامير لفصل الخصومة لا يسلمون عليه كذا في الثامن من كراهية
التسارخانية ومقتضى هذا أن الخصوم اذا دخلوا على المفتي لا يسلمون عليه تأمل (قوله ومن يجتو في الفقه)
عبارة النهر في العلم وفي الضياء مذاكرة العلم قيم كل علم شرعى (قوله ايضا) بوصول الهمة للضرورة ط (قوله
مدرّس) أي شيخ درس العلم الشرعى بقراءة ما ذكرناه آنفا (قوله القبيات) جمع قبية المرأة الشابة ومفهومه
جواز على المجوز بل صرحوا بجواز مصاحفتها عند أمن الشهوة (قوله ولعاب) بضم اللام وتشديد العين
المهمل جمع لاعب (قوله وشبهه) بكسر الشين أي مشابهة لخلقهم بالضم والمراد من يشابههم في فسقهم
من سائر ارباب المعاصي كمن يلعب بالقمار أو يشرب الخمر أو يغتاب الناس أو يطير الحمام أو يفتنى فقد نبه بلعب
الشطرنج المختلف فيه على أن ما فوقه مثله بالاولى وسبق في الخفا والاباحة أنه يكره السلام على الفاسق
لو معتلا والا لا ١١ وفي فصول العلما ولا يسلم على الشيخ الممارح والكذاب والاذى ولا على من يب الناس
او ينظر وجوه الاجنبيات ولا على الفاسق المعلن ولا على من يفتنى او يطير الحمام ما لم تعرف نوبتهم ويسلم على قوم
في معصية وعلى من يلعب بالشطرنج ناويا أن يشغلهم عما هم فيه عند أبي حنيفة وكرهه عندهم ما تحقيرهم ١١
وظاهر قوله ما لم تعرف نوبتهم أن المراد كراهة السلام عليهم في غير حالة مباشرة المعصية أما في حالة مباشرة فافهم
انطلاق المذكور (قوله يتبع) الظاهر منه ما يعم مقتدات الجماع ط (قوله ودع كافرا) أي الا اذا كان لك

حاجة اليه فلا يكره السلام عليه كما سيأتي في باب الخطر والاباحة (قوله ومكشوف عورة) ظاهره ولولا الكشف اضرورة ط (قوله حال التغوط) مراده مايم البول ط (قوله الا اذا كنت الخ) انظر ماوجه ذلك مع أن الكراهة انما هي في حالة وضع اللقمة في الفم كما يظهر مما في حظر المجتبى بكره السلام على العاجز عن الجواب حقيقة كالمشغول بالاكل او الاستغراغ او شرعا كما في قول بالصلاة وقراءة القرآن ولو سلم لا يستحق الجواب اه (قوله وقد زدت عليه المتفق على استاذة كما في القنية والمغنى ومطير الحمام وألحقته فقلت كذلك استاذ الخ) هكذا يوجد في بعض النسخ وهو من تمة عبارة صاحب النهر والبيت المذكور من نظمته (قوله كذلك استاذ) فيه أن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يسلمون على النبي صلى الله عليه وسلم ح عن شيخه والجواب أن المراد السلام عليه في حالة اشتغاله بالتعليم كما يأتي وبه يعلم أنه داخل في النظم السابق في قوله مدرّس وكذا المغنى ومطير الحمام داخلان في قوله وشبهه بخلقهم كما بهما عليه ولكن الغرض ذكر ما وقع التصريح به في كلامهم والافق النظم السابق اشياء متداخلة يغني ذكر بعضها عن بعض وعن هذا زاد شيخ مشايخنا الشهاب احمد المنيني كما نقله عنه الرجعي اشياء أخر تظمها بقوله

وزد عتد زنديق وشيخ معازح * ولاغ وكذاب لكذب يشيع
ومن ينظر التسوان في السوق عامدا * ومن دأبه سب الانام ويردع
ومن جلسوا في مسجد لصلاتهم * وتسيبهم هذا عن البعض يسمع
ولا تنس من ابى هنالك صر حوا * فكمن عارفا باصاح تحظى وترفع

(قوله وصرح في الضياء الخ) أي نقلا عن روضة الزندوبستي وذكر ح عبارته وحاصلها أنه يأثم بالسلام على المشغولين بالخطبة او الصلاة او قراءة القرآن او مذاكرة العلم او الاذان والاقامة وأنه لا يجب الرد في الاولين لانه يطل الصلاة والخطبة كالصلاة ويردون في الباقي لامكان الجمع بين فضيلتي الرد وما هم فيه من غير أن يؤدي الى قطع شيء يجب اعادته قال ح ويعلم من التعليل الحكم في بقية المسائل المذكورة في النظم اه قلت لكن في البحر عن الزيلعي ما يخالفه فانه قال بكره السلام على المعلى والقارئ والجالس للقضاء والبحث في الفقه او التحلى ولو سلم عليهم لا يجب عليهم الرد لانه في غير محله اه ومفاده أن كل محل لا يشرع فيه السلام لا يجب رده وفي شرح الشريعة صرح الفقهاء بعدم وجوب الرد في بعض المواضع القاصي اذا سلم عليه الخصمان والاستاذ الفقيه اذا سلم عليه تلميذه او غيره وأن الدرس وسلام السائل والمستقل بقراءة القرآن والدعاء حال شغله والجالسين في المسجد لتسبيح أو قراءة او ذكر حال التكبير اه وفي البرازية لا يجب الرد على الامام والمؤذن والخطيب عند الثاني وهو الصحيح اه وينبغي وجوب الرد على الفاسق لان كراهة السلام عليه للزير فلتنافي الوجوب عليه تأمل هذا وقد نظم الجلال الاسيوطي المواضع التي لا يجب فيها رد السلام ونقلها عنه الشارح في هامش الخزانة فقال

رد السلام واجب الاعلى * من في الصلاة او بأكل شغلا
او شرب او قراءة أو أدعية * او ذكر او في خطبة أو تلبية
او في قضاء حاجة الانسان * او في اقامة او الاذان
او سلم الطفل او السكران * او شابة يخشى بها اقتتان
او فاسق او ناعس او فائم * او حالة الجماع او تحاكم
او كان في الحمام او مجنونا * فواحد من بعدها عشرونا

(قوله يجزم الميم) كانه لمخالفته السنة فعلى هذا الورفع الميم بلا تنوين ولا تعريف كان يجزم الميم لمخالفته السنة أيضا اه ح قلت وقد سمع من العرب سلام عليكم بلا تنوين وخزجه في معنى اللبيب على حذف ال او تقدير مضاف أي سلام الله لكن قال في التلخيص لفظ السلام عليكم او سلام عليكم بالتنوين وبدون هذين كما يقول الجهال لا يكون سلاما اه وذكر في التلخيص عن بعض اصحاب أبي يوسف أن سلام الله عليكم دعاء لا تحية وسند ذكر بقية أبحاث السلام في كتاب الخطر والاباحة (قوله والتخيم) هو أن يقول اح بالغنى والغنى بجر (قوله بجرين) يعلم حكم الزائد عليهم بالاولى لكن يؤهم أن الزائد لو كان يعذر يفسد

مطلبه
المواضع التي لا يجب فيها رد السلام

ومن هو في حال التغوط اشنع
ودع آكلا الا اذا كنت جاعا
وتعلم منه أنه ليس يمنع
وقد زدت عليه المتفق على استاذة
كما في القنية والمغنى ومطير الحمام
وألحقته فقط
كذلك استاذ مغنى مطير
فهذا اختتام والزيادة تنفع
وصرح في الضياء بوجوب الرد
في بعضها وبعدمه في قوله سلام
عليكم يجزم الميم (والتخيم) بجرين

رجلان يصلبان فعماس احدهما فقال رجل خارج الصلاة برحلك الله فقالا جميعا آمين ففسد صلاة العاطس دون
الآخر لانه لم يدع له اه اى لم يحبه ويشكل عليه ما فى الذخيرة اذا اتى المصلى لاعاء رجل ليس فى الصلاة
تفسد صلاته اه وهو يفسد فساد صلاة المؤمن الذى ليس بعاطس وليس بعيد كما لا يخفى بجر وأجاب
فى التهرب بأننا لانسلم أن الثنى تأمين دعائه لا تقطاعه بالأول والى هذا يشير التعليق اه وحاصله أنه لما كان
الدعاء للعاطس تعين تأمينه جوابا للداعى فلم يكن تأمين المصلى الا خرجوا بخلاف ما اذا كان المؤمن واحدا
فانه تعين تأمينه جوابا كما فى مسئلة الذخيرة وأجاب العلامة المقدسى بحمل ما فى الذخيرة على ما اذا دعاه
ليكون جوابا أما اذا دعا لغيره فلا يظهر كونه جوابا فلا تفسد اه لكن ينافيه ما يذكره الشارح لودعى
لاحد أو عليه فقال اى المصلى آمين تفسد وكذا ما فى البحر عن المبتغى لوسمع المصلى من مصل آخر ولا الضالين
فقال آمين لا تفسد وقبل تفسد وعليه المتأخرون اه فهذا يؤيد ما أجاب به فى التهرب لأن المؤمن واحد فتعين
تأمينه جوابا وان لم يكن الدعاء له فلذا لم يفتح الشارح على ما فى البحر فاقهم (قوله وجواب خبر سوء) سوء
بضم السين صفة خبر وهو من سوء سوء اقبض سر والاسترجاع قول ان الله وان الله راجعون ثم الفساد
بذلك قوله ما خلا فلا يوسف كما صححه فى الهداية والكفاي لان الاصل عنده أن ما كان شأنا أو قرآنا لا يتغير
بالنية وعندهما تغيير كما فى النهاية وقيل انه بالاتفاق ونسبه فى غاية البيان الى عاتمة المشايخ وفى الخاتمة
انه الطاهر لكن ذكر فى البحر انه لو اخبر بغير سره فقال الحمد لله فهو على الخلاف ثم قال ولعل الفرق على قوله
أن الاسترجاع لا يظهر المصيبة وما شرعت الصلاة لاجله والتحميد لا يظهر الشكر والصلاة شرعت لاجله اه
قلت وهو ما خوذ من الحلية وفيه نظر اذ لو صح هذا الفرق على قول أبي يوسف لا تنقض الاصل المذكور
قال اولى ما فى الهداية وغيرها من أن الفرع الاول على الخلاف أيضا ولذا مشى عليه فى شرح المنية الكبير
فليتأمل (قوله على المذهب) رد على ما فى الظهيرية من تصحيح عدم الفساد فانه تصحيح يخالف للمشهور
وعلى ما فى المجتبى من أنه لا فساد بشئ من الاذكار التى يقصد بها الجواب فى قول أبي حنيفة وصاحبه
فانه يخالف للمتون والشروح والفتاوى كذا فى الحلية والبحر فاقهم (قوله لانه الخ) بيان لوجه الفساد
عندهما فان المناط كونه لفظا فيد به معنى ليس من أعمال الصلاة لا كونه وضع لا فائدة ذلك فتح (قوله كل ما
قصد به الجواب) اى عندهما لصيرورة الثناء كلام الناس بالقصد كترجوع القراءة بقصد الخطاب والجواب بما
ليس بثناء ففسد اتفاقا كذا فى غرر الافكار ومثله فى الدرر حيث قال قدما بالتحميد ونحوه لان الجواب بما ليس
بثناء مفسد اتفاقا اه قلت والمراد بما ليس بثناء ما كان من غير القرآن أما ما كان منه اذا قصد به الجواب
فانه على الخلاف أيضا وان لم يكن شأنا كقوله الخليل والبالغ والجهد بدليل ما تقدم منه عن النهاية من أن الاصل
عند أبي يوسف أن ما كان شأنا أو قرآنا لا يتغير بالنية وعندهما تغيير فلو قيل ما مالك فقال الابل والبقر والعبد
مثلا فسدت اتفاقا لانه ليس قرآنا ولا شأنا أما لو أجاب عن خبر سائر بالتحميد أو بمجيب بالتسبيح أو التهليل
لا تفسد عنده لانه شأنا وان لم يكن قرآنا واحترز بقصد الجواب عما لو سجع لمن استأذنه فى الدخول على قصد
اعلامه أنه فى الصلاة كما يأتى اوسع تنبيه امامه فانه وان لم تغيره بالنية عندهما الا أنه خارج عن القياس
بالحديث الصحيح اذا نابت احدهم نابتة وهو فى الصلاة فليس سجع قال فى البحر وما الخ بقصد الجواب ما فى المجتبى لو سجع
او همل يريد زجرا عن فعل أو امر به فسدت عندهما اه قلت والظاهر أنه لو لم يسجع ولكن جهرا بالقراءة
لا تفسد لانه قاصد للقراءة وانما قصد الزجر أو الامر بمجرى دفع الصوت تأمل (قوله او الخطاب الخ) هذا مفسد
بالاتفاق وهو مما اورد نقضاً على أصل أبي يوسف فانه قرآن لم يوضع خطابه لمن خاطبه المصلى وقد أخرجه
بقصد الخطاب عن كونه قرآنا وجعله من كلام الناس (قوله كقوله لمن اسمه يحيى او موسى) يغنى عنه
قول المصنف مخاطبا لمن اسمه ذلك والظاهر أنها تفسد وان لم يكن الخطاب مسجى بهذا الاسم اذا قصد خطابه
ط (قوله اولن بالباب الخ) لعل وجه جعله من الخطاب مع أنه ليس فيه أداة نداء ولا خطاب أنه فى معنى
قوله ادخل (قوله تفسد ان قصد جوابه) ذكر فى البحر أنه لو قال مثل ما قال المؤذن ان اراد جوابه تفسد
وكذا لو لم تكن له نية لان الظاهر أنه اراد به الاجابة وكذلك اذا سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فعلى عليه
فهذا اجابة اه وبشكل على هذا كله ما مر من التفصيل فحين سمع العاطس فقال الحمد لله تأمل واستفقد أنه

(وجواب خبر) سوء (بالاسترجاع
على المذهب) لانه بقصد الجواب
صار ككلام الناس (وكذا)
يفسدها (كل ما قصد به الجواب)
كان قيل أمع الله فقال لا الله
الا الله او ما مالك فقال الخليل
والبالغ والجهير أو من أين جئت
فقال وبئر معطلة وقصر مشيد
(او الخطاب كك) قوله لمن
اسمه يحيى أو موسى (يا يحيى خذ
الكتاب بقوة) او وما لك يمينك
يا مدهسى (مخاطبا لمن اسمه ذلك)
اولن بالباب ومن دخله كان
آمنا (فروع) سمع اسم الله تعالى
فقال جل جلاله أو النبي صلى الله
عليه وسلم فعلى عليه أو قراءة الامام
فقال صدق الله ورسوله تفسد
ان قصد جوابه ولو سمع ذكر
الشيطان فلعنه تفسد

وقيل لا ولو حوّل لدفع الوسوسة
ان لامور الدنيا تفسد لالامور
الآخرة ولو سقط شيء من السطح
فبطل اودعي لاحد أو عليه فقال
أعين تفسد ولا يفسد الكل عند
الباني والصحيح قولهما لا يفسد
المتكلم حتى لو امتثل امر غيره
فقبل له تقدم فتقدم أو دخل
فرجة الصف احد فوسع له فسدت
بل يمسك ساعة ثم يتقدم
برأيه قهتاني معزب الزاهدي
ومرو بآتي قنية وقيد بقصد
الجواب لانه لو لم يرد جوابه بل
أراد اعلامه بأنه في الصلاة
لا تفسد اتفاقا ابن ملك ومثني
(وقعه على غير امامه) الا اذا
أراد التلاوة وكذا الاخذ الا اذا
تذكر قبل تمام الفتح (بجملته)
فقه على امامه) فانه لا يفسد
(مطلقا) لفتح وأخذ بكل حال
الا اذا سمعه المؤتم من غير مصل
فتح به تفسد صلاة الكل وينوي
الفتح لا القراءة (ولو جرى على
لانه نعم) أو أرى (ان كان
يعتادها في كلامه تفسد) لانه من
كلامه (والالا) لانه قرآن (واكله
وشربه مطلقا) ولو سمعه ناسيا
(الا اذا كان بين اسنانه ما كول)
دون الحصة كما في الصوم هو
الصحيح قاله الباقي (قابله)

لو لم يقصد الجواب بل قصد الشناء والتعظيم لا تفسد لان نفس تعظيم الله تعالى والصلاة على نبيه صلى الله عليه
وسلم لا يشافي الصلاة كما في شرح المنية (قوله وقيل لا) جزم به في البحر والظاهر انه مبني على ما اذا لم يقصد
الجواب والا اشكل عليه ما مر تأمل (قوله فبطل) يشكل عليه ما في البحر ولو دفعه عن قريب أو أصله
وجع فقال بسم الله قبل تفسد لانه كالاتين وقيل لا لانه ليس من كلام الناس وفي النصاب وعليه الفتوى
وجزم به في الظهيرية وكذا لو قال يارب كما في الذخيرة اه (قوله فقال آمين) قد منا الكلام فيه قريبا
(قوله ولا يفسد الكل) أي الا اذا دعا الخطاب كما مر (قوله حتى لو امتثل الخ) هذا مثال بالفضل ومنه
ما لو امتثل بالقول وهو ما في البحر عن القنية مسجد كبير يجهر المؤذن فيه بالتكبيرات فدخل فيه رجل أمر
المؤذن أن يجهر بالتكبير ورعك الامام للعالم فجهر المؤذن ان قصد جوابه فسدت صلاته (قوله او دخل
فرجة الخ) المقصد فيه عدم الفساد ط (قوله ومرو) أي في باب الامامة عند قوله ويصف الرجال وقد متا
عن الشربلاني عدم الفساد وتقدم تمام الكلام عليه هـ (قوله ويأتي) أي في هذا الباب عند قول
المصنف ورد السلام بيده (قوله وقعه على غير امامه) لانه تعلم وتعليم من غير حاجة بحر وهو شامل لفتح
المقتدى على مثله وعلى المنفرد وعلى غير المصلي وعلى امام آخر وفتح الامام والمنفرد على أي شخص كان ان
أراد به التعليم لا التلاوة نهر (قوله وكذا الاخذ) أي اخذ المصلي غير الامام بفتح من فتح عليه مفسد
أيضا كما في البحر عن التلاوة أو اخذ الامام بفتح من ليس في صلاته كما فيه عن القنية (قوله الا اذا تذكر الخ)
قال في القنية ارجح على الامام ففتح عليه من ليس في صلاته وتذكر ان أخذ في التلاوة قبل تمام الفتح لم تفسد
والا تفسد لان تذكره يضاف الى الفتح اه بحر قال في الحلية وفيه نظر لانه ان حصل التذكر والفتح معا لم
يكن التذكر ناشئا عن الفتح ولا وجه لافساد الصلاة بتأخير شروعه في القراءة عن تمام الفتح وان حصل التذكر
بعد الفتح قبل اتمامه فالظاهر أن التذكر ينشئ عنه ووجبت اضافة التذكر اليه فتفسد بلا توقف للشروع
في القراءة على اتمامه اه ملخصا قلت والذي ينبغي أن يقال ان حصل التذكر بسبب الفتح تفسد مطلقا أي
سواء شرع في التلاوة وقبل تمام الفتح او بعده لوجود التعلم وان حصل تذكره من نفسه لا بسبب الفتح لا تفسد
مطلقا وكون الظاهر أنه حصل بالفتح لا يؤثر بعد تحقق أنه من نفسه لان ذلك من امور الديانة لا القضاء حتى
ينفي على الظاهر ألا ترى أنه لو فتح على غير امامه فاصدا للقراءة لا التعليم لا تفسد مع أن ظاهر حاله التعليم وكذا
لو قال مثل ما قال المؤذن ولم يقصد الاجابة فليست أملا (قوله مطلقا) مستمرة بما بعده (قوله بكل حال) أي
سواء قرأ الامام قدر ما تجوز به الصلاة أم لا تنقل الى آية أخرى ام لا تفسد بفتح الفتح ام لا هو الاصح نهر
(قوله الا اذا سمعه المؤتم الخ) في البحر عن القنية ولو سمعه المؤتم من ليس في الصلاة ففتح به على امامه يجب
أن تبطل صلاة الكل لان التلقين من خارج اه واقره في النهر ووجهه أن المؤتم لما تلقن من خارج بطلت
صلاته فاذا فتح على امامه واخذ منه بطلت صلاته لكن قال ح وهذا يقتضي أنه لو سمعه من مصل ولو غير
صلاته ففتح به لا تبطل وهو باطل كما لا يخفى الا أن يراد بقوله من غير مصل أي صلاته اه (قوله وينوي الفتح
لا القراءة) هو الصحيح لان قراءة المقتدى منهي عنها والفتح على امامه غير منهي عنه بحر (قنية) بكره أن
يفتح من ساعته كما يكره للامام أن يلطيه اليه بل ينقل الى آية أخرى لا يلزم من وصلها ما يفسد الصلاة او الى سورة
أخرى او يركع اذا قرأ قدر الفرض كما جزم به الزيلعي وغيره وفي رواية قدر المستحب كما رجحه الكمال بل أنه الظاهر
من الدليل واقره في البحر والنهر ونازعه في شرح المنية ورجح قدر الواجب لشدة تأكده (قوله او أرى) كلمة
فارسية كما في شرح المنية وهي بعة الهمة وكسر الراء بمعنى نعم كما تقدم (قوله لانه من كلامه) بدليل الاعتياد
(قوله لانه قرآن) هذا ظاهر في نعم وكذا في أرى على رواية أن القرآن اسم للمعنى أما على رواية أنه اسم للنظم
والمعنى فلا (نبيه) وقع في الغار الاشياء أي مصل قال نعم ولم تفسد صلاته فقل من اعتاده في كلامه اه
قال في الخرائن وفيه اشتباه أي اشتبه عليه الحكم ان لم يكن سبق قلم (قوله مطلقا) أي سواء كان كثيرا
أو قليلا عمدا أو ناسيا ولذا قال ولو سمعته ناسيا ومثله ما لو وقع في فيه قطرة مطر فابتلعها كما في البحر
(قوله الحصة) بكسر الحاء وتشديد الميم مكسورة ومفتوحة ح (قوله قاله الباقي) أي في شرح المتقي
ونصه وقال الباقي الصحيح أن كل ما يفسد الصوم تفسد به الصلاة اه وعليه بشي الزيلعي تبعه النبالا

والبدائع قال في النهرو جعل في الثانية هذا قول البعض وقال بعضهم ما دون ملء الفم لا يفسد وفرق بين الصلاة والصوم وما في الزيلعي اولى (قوله أما المضع ففسد) أى ان كثرة تقديره بالثلاث المتواليات كما في غيره كذا في شرح المنية وفي البحر من المحيط وغيره ولو مضغ العلك كثيرا فسدت وكذا لو كان في فيه اهليلجة فلا كرها فان دخل في حلقه منها شيء يسير من غير أن يلو كرها لا يفسد وان كثرت ذلك فسدت اه (قوله كسكر الخ) أفاد أن المضع أما المضع الكثير أو وصول عين الماء كحل الجوف بخلاف الطعم قال في البحر عن الخلاصة ولو أكل شيئا من الخلاوة وابتلع عنها فدخل في الصلاة فوجد حلاوتها في فيه وابتلعها لا تفسد صلاته ولو أدخل الفايذ أو السكر في فيه ولم يعضه لكن يصل والحلاوة تصل الى جوفه تفسد صلاته اه (قوله ويفسدها انتقاله الخ) أى بأن ينوي بقلبه مع التكبير الانتقال المذكور قال في النهرو بأن صلى ركعة من الظهر مثلا ثم افتتح العصر والتطوع بكبيرة فان كان صاحب ترتيب كان شارعا في التطوع عندهما خلافا لمحمد ولم يكن بأن سقط للضيق وللكثرة صريحه في العصر لانه نوى تحصيل ما ليس يحصل نخرج عن الاول فخطا الخروج عن الاول صحة الشروع في المغاير ولو من وجه فلذا لو كان منفردا فكبر ينوي الاقتداء وعكسه او امامة النساء فسد الاول وكان شارعا في الثاني وكذا لو نوى نفلا او واجبا او شرعا في جنازة فحجى باخرى فكبر ينويهما او الثانية يصير مستأنفا على الثانية كذا في فتح القدير اه (قوله وعكسه) بالنصب عطف على منفردا ح (قوله بخلاف نية الظهر الخ) أى نيته مع التكبير كما مر قال في البحر يعنى لو صلى ركعة من الظهر فكبر ينوي الاستئناف للظهر بعينها لا يفسد ما أدام ويحسب بتلك الركعة حتى لو صلى ثلاث ركعات بعدها ولم يقعد في آخرها حتى صلى رابعة فسدت الصلاة ولغت النية الثانية (قوله مطلقا) أى سواء انتقل الى المغايرة او المتصلة لان التلطف بالنية كلام مفسد للصلاة الاولى فصح الشروع الثاني (قوله أى ما فيه قرآن) محممه ليشمل المحراب فانه اذا قرأ ما فيه فسدت في الصحيح بجر (قوله مطلقا) أى قليلا او كثيرا اماما او منفردا امتيا لا يمكنه القراءة الا منه اولا (قوله لانه تعلم) ذكره والابى حنيفة في علة الفساد وجهين احدهما أن حمل المصحف والنظر فيه وتقليب الاوراق عمل كثير والثاني انه تلقن من المصحف فصار كما اذا تلقن من غيره وعلى الثاني لا فرق بين الموضوع والمحول عنده وعلى الاول يفترقان وصحح الثاني في الكافي بتعحيح السرخسي وعليه لو لم يكن قادرا على القراءة الا من المصحف فصلى بلا قراءة ذكر الفضلي انها تجزئه وصحح في الظهيرية عدمه والظاهر انه مفرغ على الوجه الاول الضعيف بجر (قوله الا اذا كان الخ) لان هذه القراءة مضافة الى حفظه لا الى تلقنه من المصحف ويجزئ النظر بلا حمل غير مفسد لعدم وجهي الفساد وهذا الاستثناء من اطلاق المصنف وهو قول الرازي وتبعه السرخسي وأبو نسر الصغار وجزم به في الفتح والنهاية واليتين قال في البحر وهو وجهه كما لا يخفى اه فلذا جزم به الشارح (قوله وقيل الخ) تقييد آخر لا يطلق المصنف وعبارة الحلبي في شرح المنية ولم يفرق في الكتاب بين القليل والكثير وقيل لا تفسد ما لم يقرأ قدر الفاتحة وقيل ما لم يقرأ آية وهو الاظهر لانه مقدار ما تجوز به الصلاة عنده (قوله وهما بها) أى وجوزها صاحبان بالكراهة (قوله لان التشبه بهم لا يكره في كل شيء) فانا نأكل ونشرب كما يفعلون بجر عن شرح الجامع الصغير تناقض خان ويؤيده ما في الذخيرة قبيل كتاب الصري قال هشام رأيت على ابى يوسف نعلين مخوفين بمسامير فقلت اترى بهذا الحديد بأسا قال لا قلت سفيان وثور بن زيد كرها ذلك لان فيه تشبها بالربان فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يلبس النعال التي لها شعروا ونها من لباس الربان فقد أشار الى أن صورة المشابهة فيما يتعلق به صلاح العباد لا يضر فان الارض مما لا يمكن قطع المسافة البعيدة فيها الا بهذا النوع اه وفيه إشارة أيضا الى أن المراد بالتشبه أصل الفعل أى صورة المشابهة بلا قصد (قوله ليس من أعمالها) احتراز عما لو زاد ركوعا أو سجودا مثلا فانه عمل كثير غير مفسد لكونه منها غير أنه يرفض لان هذا سبيل ما دون الركعة ط قلت والظاهر الاستغناء عن هذا القيد على تعريف العمل الكثير بما ذكره المصنف تأمل (قوله ولا لاصلاحها) خرج به الموضوع والمشي لسبق الحدث فانهما لا يفسدانها ط قلت وينبغي أن يزاد ولا فعل لعذر احترازه عن قتل الحية او العقرب بعمل كثير على احد القولين كما يأتي الا أن يقال انه لا صلاحها لان تركه قد يؤدى الى افسادها تأمل (قوله وفيه اقوال خمسة احدها ما لا يشك الخ) صححه في البدائع وتابعه الزيلعي

أما المضع ففسد كسكر في فيه يتلغ ذوبه (و) يفسدها (انتقله من صلاة الى مغايرتها) ولو من وجه حتى لو كان منفردا فكبر ينوي الاقتداء وعكسه صار مستأنفا بخلاف نية الظهر بعد ركعة الظهر الا اذا تلفظ بالنية فيصير مستأنفا مطلقا (وقرأته من مصحف) أى ما فيه قرآن (مطلقا) لانه تعلم الا اذا كان حافظا لما قرأه وقرأ بلا حمل وقيل لا تفسد الا بآية واستظهره الحلبي وجوزوه الشافعي بالكراهة وهما بها للتشبه بأهل الكتاب أى ان قصده فان التشبه بهم لا يكره في كل شيء بل في المذموم وفيما يقصد به التشبه كما في البحر (و) يفسدها (كل عمل كثير) ليس من أعمالها ولا لاصلاحها وفيه اقوال خمسة

مطلب
في التشبه بأهل الكتاب

والولوي في المحيط انه الاحسن وقال الصدر الشهيد انه الصواب وفي الخاتمة والخلاصة انه اختيار العادة
وقال في المحيط وغيره رواء التلبيح من اصحابنا حلية القول الثاني أن ما يعمل عادة باليدين كثير وان عمل
بواحدة كالنجم وشذ السراويل وما عمل بواحدة قليل وان عمل بهما كل السراويل وليس القلتسوة وزرعها
الا اذا تكررت ثلاثا متوالية وضعفه في البحر بأنه قاصر عن افادة ما لا يعمل باليد كالمضغ والتقبيل الثالث
الحركات الثلاث المتوالية كثير والاقليل الرابع ما يكون مقصودا للفاعل بأن يفرد له مجلسا على حدة قال
في التتارخانية وهذا القائل يستدل بأمر آفة صلت فلما زوجها وقبلها بشهوة او مصصى نديها وخرج
اللبن تفسد صلاتها الخامس التفويض الى رأى المصلي فان استكثره فكثير والاقليل قال القهستاني
وهو شامل للكل وأقرب الى قول أبي حنيفة فانه لم يقدر في مثله بل يفوض الى رأى المبتلى اه قال في شرح
المنية ولكنه غير مضبوط وتفويض مثله الى رأى العوام بما لا ينبغي واكثر القروع اوجيها مفرع على الاقرب
والظاهر أن ثانيهما ليس خارجا عن الاول لأن ما يقام باليدين عادة يغلب ظن الناظر أنه ليس في الصلاة وكذا
قول من اعتبر التكرار ثلاثا متوالية فانه يغلب الظن بذلك فلذا اختاره جمهور المشايخ اه (قوله ما لا يشك
الح) أي عمل لا يشك أي بل يفتن ظنا غالبا شرح المنية وما يعني عمل والضمير في بسببه عائذ اليه والناظر فاعل
يشك والمراد به من ليس له علم بشروع المصلي بالصلاة كما في الحلية والبحر وفي قول الشارح من بعيد تبعا للبدائع
والنهر اشارة اليه لأن القريب لا ينبغي عليه الحال عادة فانهم (قوله وان شك) أي اشبه عليه وتردد
(قوله لكنه بشكل بمسئلة المس والتقبيل) أي ما لو من المصلي بشهوة وقبلها بدونها فان صلاتها تفسد ولم
يوجد منها فعل كما سأل في القروع مع جوابه وأصل الاستشكال لصاحب الحلية وتبعه في البحر فليس المراد
صلاة المقبل والماس فانه لا ينبغي فسادها على احد من الناس فافهم (قوله فلا تفسد الخ) تفرع على اصح
الاقوال خلافا لما يرى مكحول عن أبي حنيفة أنه لو رفع يديه عند الركوع وعند الرفع منه تفسد لأن المفسد
انما هو العمل الكثير وهو ما يفتن أن فاعله ليس في الصلاة وهذا الرفع ليس كذلك كذا في الكافي ثم يكره لانه
فعل زائد ليس من ثبوت الصلاة شرح المنية وتسميتها تكبيرات الزوائد خلاف المصطلح لانها في الاصطلاح
تكبيرات العيدين (قوله ويفسدها سجوده على نجس) أي بدون حائل أصلا ولو جسد على كفه او كفه
فسد السجود لا الصلاة حتى لو أعاده على طاهر جزا فاقدمه الشارح في فصل اذا أراد الشروع لكن قدمنا
هنا لأن الحائل المتصل لا يستجر حائلا تتبعه للمصلي والالزم أن لا يصح السجود معه ولو على طاهر ولو لم يمس
الصلاة مع القيام على نجاسة تحت خفه وتقدم تمام الكلام هنا لفراجه (قوله في الاصح) وهو ظاهر
الرواية كما في الحلية والبدائع والامداد وقال ابو يوسف ان اعاده على طاهر لا تفسد وهذا بناء على أنه
بالسجود على النجس تفسد السجدة لا الصلاة عنده وعندهما تفسد الصلاة لفساد جرتها وكونها لا تجزى
كما في شرح المنية وذكر في السراج رواية ثانية وهي أنه لو أعاده على طاهر جاز عند اصحابنا الثلاثة خلافا لفرق
وقد منافي فصل الشروع أن هذه رواية النوادر وأن عامة كتب القروع والاصول على الرواية الاولى (قوله
على الطاهر) أي ظاهر الرواية من أن وضع اليدين والركبتين في السجود غير شرط فترك وضعهما أصلا غير
مفسد فكذا وضعهما على نجاسة لكن قد منافي أول باب شروط الصلاة فجمع الفساد عن عدة كتب وفي النهر
أنه المناسب لا إطلاق عامة المتون وعلة في شرح المنية بأن اتصال العضو بالنجاسة بمنزلة جملها وان كان وضع ذلك
العضو ليس بفرض وبهذا علم أن ما مشى عليه هنا تبعا للدرر ضعيف كاتبه عليه نوح افندي (قوله عند الثاني)
أي أبي يوسف وقيل ان ابا حنيفة مع محمد حلية (قوله في الكل) أي كل المسائل المذكورة من الكشف
وما بعده وقيد ذلك في شرح المنية في اواخر الكلام على الشرط الثالث بما اذا كان يغير منعه قال أما اذا حصل
شي من ذلك بفسده فان الصلاة تفسد في الحال عندهم كما في القنية اه ومنه عليه الشارح في باب شروط
الصلاة وفي الخاتمة وغيرها ما يدل على عدمه قال في الحلية والاشبه الاول وتقدم هناك تمام الكلام على ذلك
فراجع (قوله وصلاته على مصلى مضرب) أي مخيط وانما تفسد اذا كان النجس المانع في موضع قيامه
او جبهته او في موضع يديه او ركبتيه على ما مر ثم هذا قول أبي يوسف وعن محمد يجوز وفي بعض المشايخ يجعل
الاول على كون الثوب مخيطا مضربا والثاني على كونه مخيطا فقط وهو ما كان جوابه مخيطا دون وسطه

اصحابها (ما لا يشك) بسببه (الناظر)
من بعيد (في فاعله أنه ليس فيها)
وان شك أنه فيها ام لا فقليل لكنه
يشك بمسئلة المس والتقبيل
قتاتل (فلا تفسد برفع يديه في
تكبيرات الزوائد على المذهب) وما
روى من الفساد فساد (و) يفسدها
(سجوده على نجس) وان اعاده
على طاهر في الاصح بخلاف يديه
وركبتيه على الطاهر (و) يفسدها
(اداء ركن) حقيقة اتفاقا
(أو تمكسه) منه بسنة وهو
قد رتلان تسيحات (مع كشف
عورة او نجاسة) مانعة او وقوع
لرجلة في صف نساء أو أمام امام
(عند الثاني) وهو المختار في
الكل لانه احوط قاله الحلبي
(وصلاته على مصلى مضرب
نجس البطانة)

بجذلاف غيره ضرب وبسوط
على نجس ان لم يظهر لون او ربح
(وتحويل صدره عن القبلة)
اتفاقا (بغير عذر) فلو ظن حدثه
فاستدبر القبلة ثم علم عدمه ان قبل
خروجه من المسجد لا تفسد بعده
فسدت (فروع) منى مستقبل
القبلة هل تفسدان قدر صف ثم
وقف قدر وكن ثم منى ووقف
كذلك وهكذا لا تفسد وان كرر
ما لم يتحقق المكان وقيل لا تفسد
حالة العذر ما لم يستدبر القبلة
استصاذا ذكره القهستاني وهل
يشترط في المقصد الاختيار
النجاسة نعم

٢ مطلب
في المنى في الصلاة

٣ قوله ابارزة هو نضلة بن عبيد اسلم
قديما وشهد فتح مكة ثم تحول
الى البصرة ثم غزا خراسان ومات
بها في ايام يزيد بن معاوية او في آخر
خلافة معاوية كذا ذكره الحافظ
ابن عبد البر في الاستيعاب وذكر
ابن حجر عن ابن سعد انه كان من
ساكني المدينة ثم البصرة وغزا
خراسان وذكر الخطيب انه شهد
مع علي رضي الله تعالى عنه قتال
الخوراج بالنهر وان غزا بعد ذلك
خراسان فمات بها وقال ابو علي محمد
ابن علي بن حمزة المروزي قيل انه
مات ببغداد وقيل بالبصرة وقيل
بمضاربة بين سجستان وهراة وقال
خليفة مات بخراسان بعد سنة
اربع وستين فالحاصل من هذه
النقول ان ما اشتهر من كونه مدفونا
بقريه برزة بد مشق ليس بثابت ولعله
كان رجلا كفي بكنيته والله اعلم كذا
في شرح الدرر والفرد للعلامة الشيخ
٣٣ اسمعيل النابلسي والديسدي
الشيخ عبد الغني النابلسي اه منه

لانه كثو بين اسفلها نجس واعلاها طاهر فلا خلاف سيند وصحبه في الجمع ومنهم من حقق الاختلاف فقال
عند محمد يجوز كيفما كان وعند أبي يوسف لا يجوز وفي التجنيس الاصح ان المضر ب على الخلاف ومفهومه
ان الاصح في غير المضر ب الجواز اتفاقا وهذا قول ثالث وفي البدائع بعد حكاية القول الثاني وعلى هذا الوصل
على بحر الرحي أبواب اوساط غليظ ومكعب اعلاه طاهر وباطنه نجس عند أبي يوسف لا يجوز نظرا الى اتحاد
الحل فاستوى ظاهره وباطنه كالثوب الصفيق وعند محمد يجوز لانه صلى في موضع طاهر كثوب طاهر تحته ثوب
نجس بخلاف الثوب الصفيق لان الظاهر فاذا الرطوبة الى الوجه الاخر اه وظاهر ترجيح قول محمد وهو
الاشبه ورجح في الخاتمة في مسئلة الثوب قول أبي يوسف بانه اقرب الى الاحتياط وتماه في الحلبة وذكر في
المنية وشرحها اذا كانت النجاسة على باطن اللبنة والاشجرة وصلى على ظاهرها جاز وكذا الخشبة ان كانت
غلظية بحيث يمكن ان تنثر نصفين فيما بين الوجه الذي فيه النجاسة والوجه الاخر والا فلا اه وذكر في
الحلبة ان مسئلة اللبنة والاشجرة على الاختلاف المار بينهما وانه في الخاتمة جزم بالجواز وهو اشارة الى اختياره
وهو حسن متجه وكذا مسئلة الخشبة على الاختلاف وان الاشبه الجواز عليها مطلقا ثم ايداه بأوجه فراجع
(قوله وبسوط على نجس الخ) قال في المنية واذا اصاب الارض نجاسة ففرشها بطين او جص فصلي عليها
جاز وليس هذا كالثوب ولو فرشها بالتراب ولم يطين ان كان التراب قليلا بحيث لو استثمه بمجرد النجاسة
لا يجوز والاقبوز اه قال في شرحها وكذا الثوب اذا فرش على النجاسة اليابسة فان كان رقيقا
يشف ما تحته او وجد منه رائحة النجاسة على تقدير ان لها رائحة لا تجوز الصلاة عليه وان كان غليظا بحيث
لا يكون كذلك جاز اه ثم لا يخفى ان المراد اذا كانت النجاسة تحت قدمه او موضع سجوده لانه حينئذ يكون
فانما واسجا على النجاسة لعدم صلاح ذلك الثوب لكونه حائلا فليس المانع هو نفس وجود الرائحة حتى
يعارض بانه لو كان بقربه نجاسة يشم ريحها لا تفسد صلاته فانهم (قوله وتحويل صدره) اما تحويل
وجهه كله او بعضه فمكروه لا مفسد على المتقدم كاسبأ في المكروهات (قوله بغير عذر) قال في البحر في باب
شروط الصلاة والحاصل ان المذهب انه اذا تحول صدره فسدت وان كان في المسجد اذا كان من غير عذر
كما عليه عادة الكتب اه وأطلقه فشمع ما لوقل او كثر وهذا لوباخياره والافان لبث مقدار ركن
فسدت والا فلا كما في شرح المنية من فصل المكروهات (قوله فلو ظن حدثه الخ) محترز قوله بغير عذر
(قوله لا تفسد) أي عند أبي حنيفة ثم شرح المنية وقوله وبعدة فسدت أي بالاتفاق لان اختلاف المكان
مبطل للعذر والمجهد مع ثابن اكافه وتثنأ في أطرافه مكان واحد فلا تفسد مادام فيه الا اذا كان اماما
واستخلف مكانه آخر ثم علم أنه لم يحدث تفسد وان لم يخرج من المسجد لان الاستخلاف في غير موضعه منافي
كان خروج من المسجد وانما يجوز عند العذر ولم يوجد وكذا لو ظن انه افتتح بلا وضوء فانصرف ثم علم انه كان
متوضعا تفسد وان لم يخرج منه لان انصرافه على سبيل الرفض ومكان الصفوف في العصر اه حكم المسجد
وتماه في شرح المنية في آخر الشرط الرابع ونقدم في الباب السابق (تنبيه) ذكر في المنية في باب المفسدات انه
لو استدبر القبلة على ظن الحدث ثم تبين خلافه فسدت وان لم يخرج من المسجد وعمله في شرحها بأن استدباره
وقع لغير ضرورة اصلاح الصلاة فكان مفسدا اه وهو مخالف لما مر عن عادة الكتب الا أن يجعل على قولهما
او على الامام المستخلف تأمل (قوله وان كثر) أي وان شئ قدر صفوف كثيرة على هذه الحالة وهو
مستدرك بقوله وهكذا (قوله ما لم يمتص المكان) أي بأن يخرج من المسجد أو يتجاوز الصفوف ولو الصلاة
في العصر اه فحينئذ تفسد كما لو شئ قدره في دفعة واحدة قال في شرح المنية وهذا بناء على أن الفعل القليل
غيره فسد ما لم يتكرر متواليا وعلى أن اختلاف المكان مبطل ما لم يكن لاصلاحها وهذا اذا كان قد تامة
صفوف أما ان كان اماما فاجاز وموضع سجوده فان بقدر ما بينه وبين الصف الذي يليه لا تفسد وان اكثر فسدت
وان كان منفردا فالمعتبر موضع سجوده فان جاوز فسدت والا فلا والبيت للمرأة كالمسجد عند أبي علي النسفي
وكالعصر اه عند غيره اه (قوله وقيل لا تفسد حالة العذر) أي وان كثر واختلف المكان لما في الحلبة عن
الذخيرة انه روى أن ابارزة رضى الله عنه صلى ركعتين اخذا بقباده فمرسه ثم انسل من يده مضى القوس على القبلة
فتبعه حتى اخذ بقباده ثم رجع فاكصا على عقبه حتى صلى الركعتين الباقيتين قال محمد في السير الكبير وبهذا

فأخذ ثم ليس في هذا الحديث فصل بين المثلث القليل والكثير جهة القبلة فمن المشايخ من أخذ بظاهره ولم يقل
بالفساد قل أو أكثر استسكانا والقبيل الفساد إذا أكثر والحديث خص حالة العذر فيعمل بالقياس في غيرها
وحكي الإمام السعدي عن استاذ الجوار فيما إذا مشى مستقبلا وكان غافيا وكذا الحاج وكل مسافر سفره عبادة
وبعض المشايخ آثروا الحديث ثم اختلفوا في تأويله قيل إذا لم يجاوز الصفوف أو موضع سجوده والا
فسدت وقيل إذا لم يكن متلاحقا بل خطوة ثم خطوة فلو متلاحقا فسد وان لم يستدبر القبلة لأنه عمل كثير وقيل
تأويله إذا مشى مقدرا ما بين الصفين كما قالوا فمن رأى فرجة في الصف الأول فمشى إليها فسد هل كان هو في
الصف الثاني لم تفسد صلاته وإن كان في الصف الثالث فسدت له ملخصا ونص في الظهيرية على أن المختار
أنه إذا أكثر تفسدها وذكر في الحلية أيضا في فصل المكروهات أن الذي تقتضيه القواعد المذهبية المستندة
إلى الأدلة الشرعية ووقع به التصريح في بعض الصور الجزئية أن المشي لا يخلو ما أن يكون بلا عذر أو بعدد
قالوا أن كان كثيرا متواليا تفسد وان لم يستدبر القبلة وإن كان كثيرا غير متوال بل تفرق في ركعات أو كان
قليلًا فإن استدبرها فسدت صلاته للمنافاة بالضرورة والأفلاو كره لما عرفت أن ما فسد كثيره كره قليله بالضرورة
وأن كان بعدد فإن كل من الطهارة منسحب الحديث أو في صلاة الخوف لم يفسدها ولم يكرهه قل أو أكثر استدبرا أولا
وان كان لغير ما ذكر فإن استدبره معه فسد قل أو أكثر وان لم يستدبره فإن قل لم يفسد ولم يكره وان كان
كثيرا منلاحقا فسد وأما غير المتلاحق ففي كونه مفسدا ومكروها خلاف وتأمل اه ملخصا وقال في هذا
الباب والذي يظهر أن الكثير الغير المتلاحق غير مفسد ولا مكروه إذا كان له عذر مطلقا اه (قوله وقال
الحلي لا) الظاهر اعتقاده للتفريع عليه ط (قوله خطوات) أي ومشي بسبب الدفع أو الجذب ثلاث
خطوات متواليات من غير أن يملك نفسه وفي البحر عن الظهيرية وان جذبه الدابة حتى أزالته عن موضع
سجوده تفسد اه (قوله أو وضع عليها) أي حمله وجعل ووضع على الدابة تفسد والظاهر أنه لكونه عملا
كثيرا تأمل وأما لورفعه عن مكانه ثم وضعه أو أنقله ثم قام ووقف مكانه من غير أن يتحول عن القبلة فلا تفسد كما
في التتارخانية (قوله أو أخرج من مكان الصلاة) أي مع التحويل عن القبلة كما في البحر ط أقول لم
أردك في البحر أيضا فالتحويل مفسد إذا كان قد أدام ركن ولو كان في مكانه فالظاهر الإطلاق وأن العلة
اختلاف المكان لو كان مقتديا أو كونه عملا كثيرا تأمل (قوله أو من ثديا ثلاثا الخ) هذا التفصيل
مذكور في الخاتمة والخلاصة وهو مبني على تفسير الكثير بما اشتمل على الثلاث المتواليات وليس الاعتقاد
عليه وفي المحيط أن خرج اللبن فسدت لأنه يكون أرضا عاوا والأفلاو لم يقيد بعدد وحجمه في المعراج حلية
وبحر (قوله أو مسها الخ) حق التعبير أن يقول أو مست أو قبلت بالبناء للجهول كنظاره السابقة لأنه
معطوف على دفع الواقع صلتين والمسئلة ذكرها في الخلاصة بقوله لو كانت المرأة في الصلاة فجامعها فزوجها
تفسد صلاتها وان لم ينزل منى وكذا لو قبلها بشهوة أو غير شهوة أو مسها لأنه في معنى الجماع أما لو قبلت المرأة
المصلي ولم يشتمها لم تفسد صلاته اه (قوله والفرق الخ) قد خفي وجه الفرق على المحقق ابن الهمام وكذا
على صاحب الحلية والبحر وقال في شرح المنية وأشار في الخلاصة إلى الفرق بأن تقبيله في معنى الجماع يعني
أن الزوج هو الفاعل للجماع فإتيانه بدواعيه في معناه ولو جامعها ولو بين القهذين تفسد صلاتها فكذا إذا
قبلها مطلقا لأنه من دواعيه وكذا الوساها بشهوة بخلاف المرأة فإنها ليست فاعلة للجماع فلا يكون آتيان
دواعيه منها في معناه ما لم يشتم الزوج وفي الخلاصة لو نظر إلى فرج المطلقة وجعلها بشهوة يصير مرجعا ولا
تفسد صلاته في رواية هو المختار وهذا يشكل على الفرق المذكور لأنه اتفق بما هو من دواعي الجماع ولذا أصاب
مرجعها إلا أن يقال فساد الصلاة يتعلق بالدواعي التي هي فعل غير النظر والفكر وأما النظر والفكر فلا يفسدان
على ما مر لعدم إمكان التحرز عنهما بخلاف فعل سائر الجوارح اه هذا وذكر في البحر عن شرح الزاهد أنه
لو قبل المصلي لا تفسد صلاتها ومثله في الجوهرية وعليه فلا فرق (قوله ذكره الحلي) عبارته مع مقابلة المشية ولو
ضرب أنسا بيد واحدة من غير آلة أو ضربه بسوط ونحوه تفسد صلاته كذا في المحيط وغيره لأنه مخصوصة
أو تأديب أو ملاءمة وهو عمل كثير على التفسير الأول الذي عليه الجمهور اه ثم قال مع المتن في محل آخر
ولو أخذ المصلي حجرًا فرمى به طائرا ونحوه تفسد صلاته لأنه عمل كثير ولو كان معه حجر فرمى به الطائر أو نحوه

وقال الحلي لا فإن من دفع أو
جذبه الدابة خطوات أو وضع
عليها أو أخرج من مكان الصلاة
أو من ثديا ثلاثا أو مرة ونزل
لبنها أو مسها بشهوة أو قبلها
بدونها فسدت لا لوقبته ولم يشتمها
والفرق أن في تقبيله معنى الجماع
مع حجر فرمى به طائرا لم تفسد
ولو أنسا تفسد كضرب ولو مرة
لأنه مخصوصة أو تأديب أو ملاءمة
وهو عمل كثير ذكره الحلي

لا تفسد صلاته لانه قليل ولكن قد أساء لا شغاله بغير الصلاة ولوروى بالجهر الذي معه انسانا يخفى أن تفسد
 حيا ساعلي ما اذا ضربه بسوط او يده لما فيه من الخصوصية على مامر اه قلت لكن في التنازعانية عن المحيط أن
 هذا التفصيل خلاف ما في الاصل فان محمدا ذكر في الاصل أن صلاته تامة ولم يفصل بين ما اذا كان الجهر في يده او
 اخذه من الارض اه وفي الحلية أن ظاهر الخاتمة يفيد ترجيح ما ذكر الاطلاق ثم حكى التفصيل بقل
 (قوله بقى من المفسدات الخ) قلت بقى منها أيضا إذا المرأة بشر وطها واستخلافه من لا يصلح للإمامة
 وخروجه من المسجد بلا استخلاف ووقوفه بعد سبق الحدث قدر ركن وأداؤه ركاع حدث او مشى واتمام
 المقتدى المسبوق بالحدث صلاته في غير محل الاقتداء وكل ذلك تقدم قبل هذا الباب وكذا تقدم من ذلك تذكر
 فائدة لذي ترتيب ووجود المتناهي بلا صفة قبل القعدة انصافا وبعد ما على قول الامام في الاثني عشرية لكن
 بعض هذه يفسد وصف القرصية لأصل الصلاة كالقعدة انصافا بعد ما على قول الامام في الاثني عشرية لكن
 ارتداد قلبه) بأن نوى الكفر ولو بعد حين او اعتقد ما يكون كفرا ط (قوله وموت) اقول تظهر عمرته
 في الامام لو مات بعد القعدة الاخيرة بطلت صلاة المقتدى به فيلزمهم استئنافها وبطلان الصلاة بالموت بعد
 القعدة قد ذكره الشرنبلالي من جملة المسائل التي زادها على الاثني عشرية ولا تظهر الثمرة في وجوب الكفارة
 فيما لو كان اوصى بكفارة صلواته لان المعتبر آخر الوقت وهو لم يكن في آخر الوقت من اهل الاداء فلا تجب عليه
 قال في الخاتمة سافر في آخر الوقت كان عليه صلاة السفر وان لم يبق من الوقت الا قدر ما يسع فيه بعض الصلاة
 ألا ترى أنه لو مات او أغنى عليه انغما طويلا او جرت جنونا مطبقا وحاضرت المرأة في آخر الوقت يسقط كل الصلاة
 فاذا سافر يسقط بعض الصلاة اه فافهم (قوله وجنون وانغما) فاذا افاق في الوقت وجب ادائها وبعده
 يجب القضاء ما لم يزد الجنون والانغما على يوم وليله كما سيأتي في آخر صلاة المريض (قوله وكل موجب
 لوضوء) تبع فيه صاحب النهرونيه أنه قد يكون غير مفسد كالمسبوق بالحدث كما مر فالاولى قول الجهر وكل حدث
 عمد ط (قوله وترك ركن بلا قضاء) كالوتر ترك سجدة من ركعة وسلم قبل الاتيان بها واطلاق القضاء على
 ذلك مجاز (قوله بلا عذر) أما به كعدم وجود سائر أو مظهر للنجاسة وعدم قدرة على استقبال فلا فساد ط
 (قوله وسابقة المؤتم الخ) داخل تحت قوله وترك ركن وانما ذكره لانه أتى بالركن صورة ولكنه لم يعتد به
 لاجل السابقة فافهم (قوله كأن ركع الخ) هنا خمس صور وهي ما لو ركع وسجد قبله بقننى أربعاً بلا قراءة ولوروى
 قضاء ركعة بلا قراءة ولوروى معه وسجد قبله لزمه ركعتان ولوروى قبله وسجد معه بقننى أربعاً بلا قراءة ولوروى
 وسجد بعده صح وكذا الوقبله وأدركه الامام فيها لكنه يكرهه ويانه في الامداد وقد مناه في اوخر باب الامامة
 (قوله وسلم مع الامام) قد به لانه قبل السلام ونحوه من كل ما ينافي الصلاة لا يظهر الفساد لعدم تحقق
 الترتيب فافهم (قوله بعد تأكد انفراد) وذلك بأن قام الى قضاء ما فات به بعد سلام الامام او قبله بعد قعوده قدر
 التشهد وقدر ركعتيه بسجدة فاذا تذكر الامام سجود سهوا فتابه فسدت صلاته (قوله فتجب متابعتة) فلو لم
 يتابعه جازت صلاته لان ترك المتابعة في السجود الواجب لا يفسد ويسجد للسهو بعد الفراغ من قضائه
 (قوله وعدم اعادته الجلوس) يرجع الى ترك الركن وعدم اعادته ركن اذا نأتم يرجع الى ترك الشرط وهو
 الاختيار ط (قوله وقهقهة امام المسبوق) أى اذا قهقهة الامام بعد قعوده قدر التشهد تحت صلاته وصلاة
 المدرك خلفه وفسدت صلاة المسبوق خلفه لوقوع المفسد قبل تمام أركانه الا اذا قام قبل سلام امامه وقدر
 الركعة بسجدة لتأكد انفراده كما مر في الباب السابق (قوله في التكبير) أى تكبير الانتقال أما
 تكبير الاحرام فلا يصح الشروع به والفساد يترتب على صحة الشروع فافهم (قوله كما مر) أى في باب صفة
 الصلاة ح (قوله بالالحن) أى بالنغمات وحاصلها كما في الفتح اشباع الحركات لمراعاة النغم (قوله ان غير
 المعنى) كالقراءة الحمد لله رب العالمين وأسمع الحركات حتى اقبوا وبعد الدال وباء بعد اللام والهاء وياء
 بعد الراء ومثله قول المبلغ ربنا لك الحمد يا آلف بعد الراء لان الراء هو زوج الهمزة كافي العاصم والقاموس وابن
 الروجة يسمى ربيا (قوله والا لا الخ) أى وان لم يغير المعنى فلا فساد الا في حرف متولين ان غش فانه يفسد وان
 لم يغير المعنى وحروف المد واللين هي حروف العلة الثلاثة الالف والواو والياء اذا كانت ساكنة وقبلها حركة
 مجانسها فلو لم يجانسها فهي حروف علة ولين لامة (تمة) فهم مما ذكره ان القراءة بالالحن اذا لم تغير الكلمة

بقى من المفسدات ارتداد قلبه
 وموت وجنون وانغما وكل موجب
 لوضوء أو غسل وترك ركن بلا
 قضاء وشرط بلا عذر ومساوقة
 المؤتم بركن لم يشاركه فيه اطمه
 كأن ركع ورفع رأسه قبل امامه
 ولم يعد معه او بعده وسلم مع
 الامام ومتابعة المسبوق امامه
 في سجود السهو بعد تأكد
 انفراده أما قبله فتجب متابعتة
 وعدم اعادته الجلوس الاخير
 بعد اداء سجدة صلبية أو تلاوية
 تذكرها بعد الجلوس وعدم اعادته
 ركن اذا نأتم وقهقهة امام
 المسبوق بعد الجلوس الاخير ومنها
 مد الهمز في التكبير كما مر ومنها
 القراءة بالالحن ان غير المعنى
 والالا في حرف متولين اذا
 غش والا لا بزانة

مطلب
مسائل زلة القارئ

قوله كذلك أي بوضع كلمة أو جملة مكان أخرى أو زيادتها أو نقصها أو تقديمها أو تأخيرها اه منه

ومنه زلة القارئ فلو في اعراب أو تخفيف مشدد وعكسه أو بزيادة حرف فأكثروا الصراط الذين أو بوصول حرف بكلمة نحو وإياك قصد

قوله الا اذا نصب الراي أي لانه يصير مفعولا به للبارئ واذا وقف على الراي يكون محتملا فلم يتحقق المقصد اه منه

من وضعها ولم يحصل بها تطويل الحروف حتى لا يصير الحرف حرفين بل مجرد تحسين الصوت وتزيين القراءة لا يضطر بل يستحب عندنا في الصلاة وخارجها كذا في التنازخانية (قوله ومناهلة القارئ) قال في شرح المنية اعلم أن هذا الفصل من المهمات وهو مبني على قواعد ناشئة عن الاختلاف لا كما توهم أنه ليس له قاعدة يبنى عليها بل اذا علمت تلك القواعد علم كل فرع أنه على أي قاعدة هو مبني ومخرج وأمكن تخرج مما لم يذكر فنقول ان الخطأ ما في الاعراب أي الحركات والسكون ويدخل فيه تخفيف المشدد وقصر الممدود وعكسهما أو في الحروف بوضع حرف مكان آخر أو زيادته أو نقصه أو تقديمه أو تأخيره أو في الكلمات أو في الجمل كذلك أو في الوقف ومقابله والقاعدة عند المتقدمين أن ما غير المعنى تغييرا يكون اعتقاده كفساد في جميع ذلك سواء كان في القرآن أو لا الا ما كان من تبديل الجمل مفصلا لا يوقف تام وان لم يكن التغيير كذلك فان لم يكن مثله في القرآن والمعنى بعيد متغير تغيرا قاصدا يفسد أيضا كهذا التقدير مكان هذا القرب وكذا اذا لم يكن مثله في القرآن ولا معنى له كالسرائل باللام مكان السرار وان كان مثله في القرآن والمعنى بعيد ولم يكن متغيرا قاصدا يفسد أيضا عند أبي حنيفة ومحمد وهو الاحوط وقال بعض المشايخ لا يفسد لعدم البلوى وهو قول أبي يوسف وان لم يكن مثله في القرآن ولكن لم يتغير المعنى نحو قيامين مكان قوامين فاختلاف على العكس فالمعتبر في عدم الفساد عدم تغير المعنى كثيرا وجود المثل في القرآن عنده والمواقفة في المعنى عندهما فلهذه قواعد الاثمة المتقدمين وأما المتأخرون كابن مقاتل وابن سلام وإسماعيل الزاهد وأبي بكر البلخي والهندواني وابن الفضل والحلواني فاتفقوا على أن الخطأ في الاعراب لا يفسد مطلقا ولو اعتقاده كفسر لان أكثر الناس لا يميزون بين وجوه الاعراب قال قاضي خان وما قاله المتأخرون اوسع وما قاله المتقدمون احوط وان كان الخطأ بأبدال حرف بحرف فان أمكن الفصل بينهما بلا كافة كالصادم مع الطاء بأن قرأ الطالحات مكان الصالحات فاتفقوا على أنه مفسد وان لم يمكن إلا بشقة كالطاء مع الصاد مع السين فأنهم على عدم الفساد لعدم البلوى وبعضهم يعتبر عسر الفصل بين الحرفين وعدمه وبعضهم قرب انخرج وعدمه ولكن الفروع غير منضبطة على شيء من ذلك قالوا ولي الأخذ فيه بقول المتقدمين لانضا طقوا عدهم وكون قولهم احوط وأكثر الامور المدكورة في القناوى منزلة عليه اه ونحوه في الفتح وسيأتي تمامه (قوله فلو في اعراب) ككسر قواما مكان فتحها وفتح باء نعيد مكان ضمها ومثال ما يغيرنا ما يحنى الله من عباده العلماء بنهم هاء الجلالة وفتح حمزة العلماء وهو مفسد عند المتقدمين واختلاف المتأخرون فذهب ابن مقاتل ومن معه الى أنه لا يفسد والاول احوط وهذا اوسع كذا في زاد القدير لابن الهمام وكذا وعصى آدم ربه بنصب الاول ورفع الثاني يفسد عند المعتكفة وكذا فاساء مطر المنذرين بكسر الهمزة والواو اليك تعبد بكسر الكاف والمصور بفتح الواو الا اذا نصب الراي أو وقف عليها في النوازل لا يفسد في الكل وبه يفتي بزازية وخلاصة (قوله وتخفيف مشدد) قال في البرازية ان لم يفسد المعنى نحو قولوا اقتبلا لا يفسد وان غير نحو رب الناس وظلنا عليهم القيام ان النفس لا مارة بالسوء اختلفوا والعامة على أنه يفسد اه وفي الفتح عامة المشايخ على أن ترك المد والتشديد كخطا في الاعراب فلذا حال كثير بالفساد في تخفيف رب العالمين وإياك تعبد لان ابا حنيفة الشمس والاصح لا يفسد وهو لغة قليلة في ايام المشددة وعلى قول المتأخرين لا يحتاج الى هذا وبناء على هذا افسدوها بضمزة اكبر على ما تقدم اه (قوله وعكسه) قال في شرح المنية وحكم تشديد الخفيف كحكم عكسه في الخلاف والتفصيل فلو قرأ آفة عينا بالتشديد او اهدنا الصراط باظهار اللام لا يفسد اه اقول وجزم في البرازية بالفساد اذا شدوا ذلك هم العادون (قوله او بزيادة حرف) قال في البرازية ولو زاد حرفا لا يغير المعنى لا يفسد عندهما وعن الثاني روايتان كالوقر أو انها عن المتكرر بزيادة الياء ويتعد دونه يدخلهم نار وان غير افسد مثل وزايب مكان زرايى مبنوثة ومثانين مكان مناني وكذا القرآن الحكيم والثلثان المرسلين بزيادة الواو يفسد اه أي لانه جعل جواب القسم قسما كما في الغانية لكن في المنية وينبغي أن لا يفسد قال في شرحها لانه ليس بتغيير قاصح ولا يخرج عن كونه من القرآن ويصح جعله قسما والجواب محذوف كافى والتنازعات غرقا الخ فان جوابه محذوف اه اقول واظهار أن مثل زرايب ومثانين يفسد عند المتأخرين أيضا لم يذكر وافية خلافا (قوله او بوصول حرف بكلمة الخ) قال في البرازية الصحيح أنه لا يفسد اه وفي المنية لا يفسد على قول العامة وعلى قول البعض يفسد وبعضهم

فصلوا بأنه ان علم أن القرآن كيف هو الا انه جرى على لسانه لا تنفسد وان اعتقد أن القرآن كذلك تنفسد قال
 في شرحها والظاهر أن هذا الاختلاف انما هو عند السكت على ايا ونحوها والافلا ينبغي لعامل أن يتوهم فيه
 الفساد اه (تمة) وأما قطع بعض الكلمة عن بعض فأقبح الحلول بأنفسد وعانتهم قالوا لا يفسد لعموم
 البلوى في انقطاع النفس والتسبيح وعلى هذا الوجه قصد ان يفتي أن يفسد وبعضهم قالوا ان كان ذكر الكلمة
 كلها مفسدا فذكر بعضها كذلك والا فلا قال قاضي خان وهو الصحيح والاولى الاخذ بهذا في العمدة ويقول
 العامة في الضرورة وتماه في شرح المنية (قوله او يوقف وابتناء) قول في البرازية لا ابتداء ان كان
 لا يغير المعنى تغييرا فاحشا لا يفسد نحو الوقف على الشرط قبل الجزاء والابتداء بالجزاء وكذلك الصفة
 والموصوف وان غير المعنى نحو شهد الله أنه لا اله الا هو لا يفسد عند عامة المشايخ لان العوام لا يميزون
 ولو وقف على وقالت اليهود ثم ابتداء بما بعده لا تنفسد بالاجماع اه وفي شرح المنية والصحيح عدم الفساد
 في ذلك كله (قوله وان غير المعنى به يفتي برازية) ظاهره أنه ذكر ذلك في البرازية في جميع ما مر وليس كذلك
 وانما ذكره في الخطا في الاعراب وقد ذكرناك عبارة البرازية في جميع ما مر قد بر (قوله لا تشديد بر الخ)
 عزاء في الخاتمة الى أبي على - النسبي - ثم قال وعامة المشايخ على أن ترك التشديد والمدة كلنط في الاعراب
 لا يفسد في قول المتأخرين وفي البرازية ولو ترك التشديد في اياك اورد العالمين المختار أنه لا يفسد على قول
 العامة في جميع المواضع اه وقد مناعن الفتح أنه الاصح فنامنى عليه الشارح ضعيف على انه لا وجه
 لذكره بعد منسبه على عدم الفساد في غير المعنى اذ لا فرق تأمل (قوله ولو زاد كلمة) اعلم أن الكلمة الزائدة
 اما أن تكون في القرآن اولاً وعلى كل اما أن تغرب ولا فان غيرت افسدت مطلقاً نحو وعمل صالحاً وكفر قلمهم
 اجرهم ونحوها ما تمود فهديتاهم وعصيناهم وان لم يغير فان كان في القرآن نحو وبالوالدين احساناً وبزلم تنفسد
 في قولهم والانشوفا كهمه ونخل وتغاح وورمان وكذلك الشارح الا ترى لا تنفسد وعند أبي يوسف تنفسد لانها
 ليست في القرآن كذا في الفتح وغيره (قوله او نقص كلمة) كذا في بعض النسخ ولم يمل له الشارح قال في شرح
 المنية وان ترك كلمة من آية فان لم يغير المعنى مثل وجزا سيئة مثلها بترك سيئة الثانية لا تنفسد وان غيرت مثل قالهم
 يؤمنون بترك لافانه يفسد عند العامة وقيل لا والصحيح الاول (قوله او نقص حرفاً) اعلم أن الحرف اما أن
 يكون من اصول الكلمة اولاً وعلى كل اما أن يغير المعنى اولاً فان غير نحو خلقنا بلاهاء واجعلنا بلا جيم تنفسد
 عند أبي حنيفة ومحمد ونحو ما خلق الذكر والاني بحذف الواو قبل ما تعلق تنفسد قالوا وعلى قول أبي يوسف
 لا تنفسد لان المقروء موجود في القرآن خاتمة وان لم يغير كحذف على وجه الترخيم بشرطه الجائزة في
 العربية نحو يا مال في يا مالك لا يفسد اجماعاً ومثله حذف الباء من تعالى في تعالى جذربنا لا تنفسد اتفاقاً كما في
 شرح المنية ومثله في التثنية بدون حكاية الاتفاق (قوله او قدمه) قال في الفتح فان غير نحو قوسرة في
 قسورة فسدت والا فلا عند محمد خلافاً لابي يوسف اه ومثاله انفجرت بدل انفجرت (قوله او بدله بالآخر) هذا
 اما أن يكون عجزاً كالالف وقد مناعن حكمه في باب الامامة واما أن يكون خطأً وحينئذ فاذا لم يغير المعنى فان كان
 مثله في القرآن نحو ان المسلمون لا يفسد والانشوفا مبن بالقيس وكذلك الشارح لا تنفسد عندهما وتنفسد
 عند أبي يوسف وان غير فسدت عندهما وعند أبي يوسف ان لم يكن مثله في القرآن فلو قرأ اصحاب السعير بالشين
 المجهمة فسدت اتفاقاً وتماه في الفتح (قوله نحو من ثمرة الخ) لف وتشر مرتب (قوله الا ما يشق الخ)
 قال في الخاتمة والخلاصة الاصل فيما اذا ذكر حرفاً مكان حرف وغير المعنى ان امكن الفصل بينهما بلا مشقة تنفسد
 والا يمكن الا بمشقة كالظاء مع الضاد المعجمتين والصاد مع السين المعجمتين والطاء مع التاء قال اكثرهم لا تنفسد
 اه وفي خزائن الاكمل قال القاضي ابو عاصم ان تعدد ذلك تنفسد وان جرى على لسانه ولا يعرف التميز لا تنفسد
 وهو المختار حلته وفي البرازية وهو اعدل الا قاييل وهو المختار اه وفي التثنية خاتمة عن الحاشي حكى
 عن المفسر أنه كان يقول انطأ اذا دخل في الحروف لا يفسد لان فيه بلوى عامة الناس لانهم لا يقيمون
 الحروف بالمشقة اه وفيها اذا لم يكن بين الحرفين اتصال المخرج ولا قرينة الا أن فيه بلوى العامة كالذال
 مكان الصاد أو الزاي المحض مكان الذال والطاء مكان الضاد لا تنفسد عند بعض المشايخ اه قلت فينبغي على
 هذا عدم الفساد في ابدال التاء سيناً والفاء همزة كما هو لغة عوام زماننا فانهم لا يميزون بينهما ويصعب عليهم

او يوقف وابتناء لم تنفسد وان
 غير المعنى به يفتي برازية الا
 تشديد بر العالمين واما ان تعبد
 فبترك تنفسد ولو زاد كلمة او نقص
 كلمة او نقص حرفاً او قدمه او بدله
 بالآخر نحو من ثمرة اذا اثنى واستقص
 تعال جذربنا انفجرت بدل
 انفجرت ايا ب بدل أو اب لم تنفسد
 ما لم يغير المعنى الا ما يشق تميزه
 كالضاد والطاء فاكترهم لم
 يفسد ها

مطلب
 اذا قرأ تعال جذربنا لا تنفسد

جدا كذا قال مع الزاى ولا سيما على قول القاضي أى عاصم وقول الصغار وهذا كله قول المتأخرين وقد علمت أنه أوسع وأن قول المتقدمين أحوط قال فى شرح المنية وهو الذى صححه المحققون ونزحوا عليه فاعمل بما يقتضيه والاحتياط أولى سيما فى أمر الصلاة التى هى أزل ما يحاسب العبد عليها (قوله وكذا لو كرر ركعة الخ) قال فى الظهيرية وإن كرر الكلمة أن لم يتغير بها المعنى لا تفسد وإن تغير نحو رب العالمين ومالك مالك يوم الدين قال بعضهم لا تفسد والصحيح أنها تفسد وهذا فصل يجب أن يتأتى فيه لأن فيه دققة وانما تقع التفرقة فى هذا بعرفة المضاف والمضاف إليه اهـ قلت ظاهره أن الفساد منوط بعرفة ذلك فلو كان لا بعرفة ولم يقصد معنى الإضافة وانما سبق لسانه إلى ذلك أو قصد مجرد تكرير الكلمة لتصحيح محارج حروفها ينبى عدم الفساد وكذا لو لم يقصد شيئا لأنه يحتمل الإضافة ويحتمل التأكيد وعلى احتمال الإضافة يحتمل إضافة الأول إلى محذوف دل عليه ما بعده كما هو مقتروفى قولهم يا زيد فزيد العملات وعند الاحتمال يثنى الفساد لعدم يثنى الخطأ لم لو قصد إضافة كل إلى ما يليه فلا شك فى الفساد بل يكفر هذا ما ظهر لى فتأمل (قوله كالأول الخ) هذا على أربعة أوجه لأن الكلمة التى أتى بها ما أن تغير المعنى أولا وعلى كل فاما أن تكون فى القرآن أولا فان غيرت افسدت لكن اتصافا فى صفوفه لئلا يفتقر إلى الله على الموحدين وعلى الصحيح فى مثل الشارح لوجوده فى القرآن وقيد الفساد فى الفتح وغيره بما إذا لم يقف وقفا تاما أما لو وقف ثم قال لنى جنات فلا تفسد وإذا لم تقبل لا تفسد لكن اتصافا فى نحو الرحمن الكريم وخلافا للثانى فى نحو ان المتقين لنى باتين على ما مر ومن هذا النوع تغيير النسب نحو مريم ابنة عمران فتفسد اتفاقا وكذا عيسى ابن لقمان لأن تعبد كفى بخلاف موسى بن لقمان كفى الفتح والله تعالى أعلم (قوله ولو لم يستفهم) أشار به إلى نبي ما قبل أنه لو مستفهم لا تفسد عند محمد قال فى البحر والصحيح عدمه اتفاقا لعدم الفعل منه ولشبهة الاختلاف قالوا ينبى للفتية أن لا يضع جزء تعليقه بين يديه فى الصلاة لأنه بما يقع بصره على ما فيه فيفهمه فيدخل فيه شبهة الاختلاف اهـ أى لو تعبد به لانه محل الاختلاف (قوله وإن كره) أى لا اشتغاله بما ليس من أعمال الصلاة وأما لو وقع عليه نظره بلا قصد وفهمه فلا يكره ط (قوله بموضع سجوده) أى من موضع قدمه إلى موضع سجوده كما فى الدرر وهذا مع القيود التى بعده وانما هو للأثر والافالفساد منتف مطلقا (قوله فى الاصح) هو ما اختاره شمس الأئمة وقاضى خان وصاحب الهداية واستحسنه فى المحيط وصححه الزيلعي ومقابله ما صححه الترمذى وصاحب البدائع واختاره نغرا الاسلام ورجحه فى النهاية والفتح أنه قد وما يقع بصره على المار لوصى بخشوع أى راميا بصره إلى موضع سجوده وأرجع فى العناية الأولى إلى الثانى بحمل موضع السجود على القريب منه وخالفه فى البحر وصحح الأول وكتب فى تعليقه عليه عن التجنيس ما يدل على ما فى العناية فراجع (قوله إلى حائط القبلة) أى من موضع قدميه إلى الحائط أن لم يكن له ستره فلو كانت لا يضر المرووراء على ما أتى بيانه (قوله فى بيت) ظاهره ولو كبرا وفى القهستانى وينبى أن يدخل فيه أى فى حكم المسجد الصغير الذى هو البيت (قوله ومسجد صغير) هو أقل من ستين ذراعا وقيل من أربعين وهو المختار كما أشار إليه فى الجواهر قهستانى (قوله فانه كبقرة واحدة) أى من حيث أنه لم يجعل الفاصل فيه بقدر صفتين مانعا من الاقتداء بتزيله منزلة مكان واحد بخلاف المسجد الكبير فانه جعل فيه مانعا فكذا هنا يجعل جميع ما بين يدي المصل إلى حائط القبلة مكانا واحدا بخلاف المسجد الكبير والعصراء فانه لو جعل كذلك لزم الحرج على المارة فاقصر على موضع السجود هذا ما ظهر لى فى تقرير هذا المثل (قوله ولو امرأة أو كلبا) بيان للاطلاق وأشار به إلى الرد على الظاهرية بقوله يقطع الصلاة مروور المرأة والكلب والحمار وعلى أحد فى الكلب الأسود وإلى أن ماروى فى ذلك منسوخ كما حققه فى الحلية (قوله أو مروور الخ) مرفوع بالعطف على مروور ما أى لا يفسدها أيضا مروور ذلك وإن اتم المار فقوله بشرط الخ قيد للأثر كما تقدم قال القهستانى والدكان الموضع المرتفع كالسطح والسرير وهو بالنظم والتشديد فى الأصل فارسى معرب كما فى الصحاح أو عربى من دسكنت المتاع اذا نضدت بعضه فوق بعض كما فى المقاييس اهـ (قوله بعض أعضاء المار الخ) قال فى شرح المنية لا يخفى أن ليس المراد بمحاذاة أعضاء المار جميع أعضاء المصل فانه لا يتأتى الا اذا اتحد مكان المروور مكان الصلاة فى الصلوة والتسفل بل بعض الأعضاء بعضها وهو يصدق على محاذاة رأس المار قدمى المصلى اهـ لكن فى القهستانى ومحاذاة الأعضاء

وكذا لو كرر ركعة وصحح الباقيات الفسادان غير المعنى نحو رب رب العالمين للإضافة كالأول بديل كلمة بكامة وغير المعنى نحو ان الصبار لنى جنات ونما فى المطولات (ولا يفسدها نظره إلى مكتوب وفهمه) ولو مستفهما وإن كره (ومرووراء فى العصراء أو فى مسجد كبير بموضع سجوده) فى الاصح (أو) مرووره (بين يديه) إلى حائط القبلة (فى) بيت (ومسجد صغير فانه كبقرة واحدة) مطلقا ولو امرأة أو كلبا (أو) مرووره (اسفل من الدكان أمام المصلى لو كان يصلى عليها) أى الدكان (بشرط محاذاة بعض أعضاء المار بعض أعضائه قوله عن التجنيس عبارة التجنيس والصحيح مقدار منتهى بصره وهو موضع سجوده وقال أبو نصر مقدار ما بين الصف الأول وبين مقام الامام وهذا عين الأول ولكن بعبارة أخرى وفيما قرأنا على شيخنا من هاج الأئمة أن يتر بحيث يقع بصره وهو يصلى صلاة الخاشعين وهذه العبارة أوضح اهـ ما فى التجنيس لصاحب الهداية فانتظر كيف جعل الكل قولاً واحدا وانما الاختلاف فى العبارة لافى المعنى فهذا دليل واضح على ما قاله المحقق الشيخ اكمل الدين فى العناية اهـ منه

لأعضاء يستوى فيه جميع أعضاء المار هو الصحيح كافي التمس وأعضاء المصلي كلها كما قاله بعضهم أو أكثرها
 كما قاله آخرون كافي الكرمان وفيه اشعار بأنه لو حاذى أقلها ونصفها لم يكره وفي الزاد أنه يكره إذا حاذى نفسه
 الأسفل النصف الأعلى من المصلي كما إذا كان المار على فرس اه تأمل (قوله وقبل دون السترة) أي دون
 ذراع قال في الجبر وهو غلط لانه لو كان كذلك لما كره مرور الركاب اه ومثله في الفتح (قوله وان اثم المار)
 مبالغة على عدم الفساد لان الاثم لا يستلزم الفساد وظاهره أنه يأثم وان لم يكن للمصلي سترة وسند كرماء يقيد
 أيضا وأنه لا اثم على المصلي لكن قال في الحلية وقد افاد بعض الفقهاء أن هنا صوراً أربعة الاولى أن يكون
 المار مندوحة عن المرور بين يدي المصلي ولم يتعرض المصلي لذلك فيختص المار بالاثم ان مر به الثانية مقابلتها
 وهي أن يكون المصلي تعرض للمرور والمار ليس له مندوحة عن المرور فيختص المصلي بالاثم دون المار الثالثة
 أن يتعرض المصلي للمرور ويكون للمار مندوحة فبأثمان أما المصلي فلتعرضه وأما المار فله مروره مع امكان
 أن لا يفعل الرابعة أن لا يتعرض المصلي ولا يكون للمار مندوحة فلا يأثم واحد منهما كذا نقله الشيخ تقي
 الدين بن دقيق العيد رحمه الله تعالى اه قلت وظاهر كلام الحلية أن قواعد مذهبتنا لا تنافيه حيث ذكره
 وأقره وعز ذلك بعضهم الى البدائع ولم أره فيها ولو كان فيها لم يتقله في الحلية عن الشافعية فافهم وأطهر أن
 من الصورة الثانية ما لو صلى عند باب المسجد وقت إقامة الجماعة لأن المار أن يمر على رقبة كما يأتي وأنه لو صلى
 في أرضه مستقبلاً لطريق العامة فهو من الصورة الثالثة لأن المار مأثور بالوقوف وان لم يجد طريقاً آخر كما
 يظهر من اطلاق الاحاديث ما لم يكن مضطراً الى المرور هذا ان كان المراد بالمندوحة امكان الوقوف وان لم يجد
 طريقاً آخر أما ان اريد بها تيسر طريق آخر أو امكان مروره من خلف المصلي او بعيداً منه وبعد مهة عدم ذلك
 فحينئذ يقال ان كان للمار مندوحة على هذا التفسير يكون ذلك من الصورة الثالثة أيضاً والافن الصورة
 الثانية ويؤيد التفسير الاول قوله وأما المار فله مروره مع امكان أن لا يفعل وكذلك اتعلمهم كراهة الصلاة
 في طريق العامة بأن فيه منع للناس عن المرور فان مقادماً أنه لا يجوز لهم المرور والا فلا منع الا أن يراد به المنع
 الحسي لا الشرعي وهو الاظهار وعليه فلو صلى في نفس طريق العامة لم تكن صلاته محترمة كمن صلى خلف فرجة
 الصف فلا يمنعون من المرور لتعدي فلي تأمل (تنبيه) ذكر في حاشية المدني لا يمنع المار داخل الكعبة وخلف
 المقام وحاشية المطاف لما روى احمد وأبو داود عن المطلب بن أبي وداعة أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم
 يصلي بمأبى باب بني سهم والماس يمر بين يديه وليس بينهما سترة وهو محمول على الطائفتين فيما يظهر لان الطواف
 صلاة فصارت بين يديه صفوف من المصلين انتهى ومثله في الجبر العميق وحكام عز الدين بن جماعة عن مشكلات
 لا تمار للحموى ونقله المنار رحمه الله في منسكه الكبير ونقله سنان افندي أيضاً في منسكه اه وسيأتي
 ان شاء الله تعالى تأييد ذلك في باب الاحرام من كتاب الحج (قوله لحديث البراء الخ) ذكر في الحلية أن الحديث
 في الصحيحين بلفظ لو يعلم المار بين يدي المصلي ما ذاع عليه لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه قال
 أبو النضر أحمد رواه لا أدري قال أربعين يوماً وشهر أو سنة قال واخرجه البراء وقال أربعين خيراً وفي بعض
 روايات البخاري ما ذاع عليه من الاثم اه والخريف السنة سميت باعتبار بعض الفصول (قوله في ذلك)
 لفظ في هنا للسببية (قوله ولو ستارة ترتفع) أي تزول بحركة رأسه اذا سجد وهذه الصورة ذكرها سعدى جلبي
 جواباً عن صاحب الهداية حيث اختار أن الخدمة موضع السجود كما مشى عليه المصنف فأورد عليه أنه مع
 الحائل كجدار أو اسطوانة لا يكره والحائل لا يمكن أن يكون في موضع السجود فأجاب سعدى جلبي بأنه يجوز
 أن يكون ستارة معلقة اذ اركع أو سجد يحتر كها رأس المصلي ويظهرها من موضع سجوده ثم تعود اذا قام او قعد
 اه وصورته أن تكون الستارة من ثوب أو شحم معلقة في سقف مثلاً ثم يصلي قرياً منها فاذا سجد تقع على
 ظهره ويكون سجوده خارجاً عنها واذا قام او قعد سببت على الارض وسترته تأمل (قوله ولو كان فرجة الخ)
 كان تامة وفرجة فاعلمها قال في القنية قام في آخر الصف في المسجد بينه وبين الصفوف مواضع خالية فللداخل
 أن يمر بين يديه ليصل الصفوف لانه اسقط حرمة نفسه فلا يأثم المار بين يديه دل عليه ما ذكر في الفردوس برواية
 ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال من نظر الى فرجة في صف فليستدّها بنفسه
 فان لم يفعل فمأثم فليخط على رقبة فانه لا حرمة له أي فليخط المار على رقبة من لم يستدّها لانه

وكذا سطح وسرير وكل مرتفع)
 دون قامة المار وقبل دون السترة
 كما في غرر الاذكار (وان اثم المار)
 لحديث البراء لو يعلم المار ما ذا
 عليه من الوزر لو قف أربعين خيراً
 (في ذلك) المرور ولو بلا حائل ولو
 ستارة ترتفع اذا سجد وتعود
 اذا قام ولو كان فرجة فللداخل
 أن يمر على رقبة من لم يستدّها لانه
 اسقط حرمة نفسه قتيبه

وليس المراد بالتخطي الوطء على رقبته لانه قد يؤدي الى قتله ولا يجوز بل المراد أن يخطو من فوق رقبته
 وإذا كان له ذلك فله أن يمر من بين يديه بالأولى فافهم ثم هذه المسئلة بمنزلة الاستثناء من قوله وإن اثم المار
 وقد علت التفصيل المار ويستثنى أيضا ما قد مناه من داخل الكعبة وخلف المقام وحاشية المطاف (تمة)
 في غريب الرواية النهر الكبير ليس بستره وكذا الحوض الكبير والبرسترة أواد المرويين يدي المصلي فان كان
 معه شيء يضعه بين يديه ثم يمر بأخذه ولو ترأثنان يقوم أحدهما أمامه ويمر الآخر ويضعه الاخر هكذا يمران
 وان معه دابة يمر بها كما اثم وان نزل وتسترب الدابة ومتر لم يأثم ولو متر جلال متحاذيين فالذي يلي المصلي هو الاثم
 قننه أقول وإذا كان معه عصا لا تقف على الارض بنفسها فأمسكها بيده ومتر من خلفه اهل يكتفي ذلك لم اره
 (قوله ندبا) لحديث اذا صلى احدكم فليصل الى ستره ولا يدع احدا يمر بين يديه رواه الحاكم وأحمد وغيرهما
 وصرح في المنية بكرهه تركها وهي تنزيهية والصارف للامر عن حقيقة ما رواه أبو داود عن الفضل والعباس
 رأينا النبي صلى الله عليه وسلم في بادية لتأبى في صحراء ليس بين يديه ستره وما رواه احمد أن ابن عباس صلى
 في قضاء ليس بين يديه شيء كما في الشربلية (قوله وكذا المنفرد) أما المنفرد في ستره الامام تكفيه كما يأتي (قوله
 ونحوها) أي من كل موضع يخاف فيه المرور فقل في البحر عن الحلية انما قيد بالصحراء لانها المحل الذي يقع فيه
 المرور غالباً والافاضا كراهة ترك الستره فيما يخاف فيه المرور أي موضع كان اه (قوله بقدر ذراع) بيان
 لاقلها ط والظاهر أن المراد به ذراع اليد كما سرح به الشافعية وهو شبران (قوله وغلظ اصبع) كذا في الهداية
 لكن جعل في البدائع بيان الغلط قولاً ضعيفاً وأنه لا اعتبار بالعرض وظاهره أنه المذهب بحر ويؤيده ما رواه
 الحاكم وقال على شرط مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال يجزى من المسنة قدير مؤخرة الرجل ولو بدقة شعرة
 ومؤخرة بضم الميم وهمة ساكنة وكسر الخاء المججمة العود الذي في آخر رجل البعير كما في الحلية (قوله بقره)
 متعلق بقوله بغرزا وبمحدوف صفة لستره احوال منها (قوله دون ثلاثة اذرع) الاولى أن يدل دون بقدر
 لما في البحر عن الحلية السنة أن لا يزيد ما بينه وبينها على ثلاثة اذرع ط بقي هل هذا شرط لتحصي سنة الصلاة الى
 الستره حتى لو زاد على ثلاثة اذرع تكون صلاته الى غير ستره ام هو سنة مستقلة لم اره (قوله والايم افضل)
 صرح به الزياهي (قوله ولا يكتفي الوضع) أي وضع الستره على الارض اذا لم يمكن غرزها وهذا ما اختاره
 في الهداية ونسبه في غاية البيان الى أبي حنيفة ومحمد وصحبه جماعة منهم قاضي خان معللاً بأنه لا يفيد المقصود
 بحر (قوله ولا الخط) أي الخط في الارض اذا لم يجد ما يتخذ ستره وهذا على احدي الروايتين أنه ليس
 بمسنون وشي عليه كثير من المشايخ واختاره في الهداية لانه لا يحصل به المقصود اذا لا يظهر من بعيد (قوله
 وقيل يكتفي) أي كل من الوضع والخط أي يحصل به السنة فستن الوضع كما نقله القندوري عن أبي يوسف ثم
 قيل يضعه طولا لا عرضاً ليكون على مثال الغرز ويست الخط كما هو الرواية الثانية عن محمد لحديث أبي داود
 فان لم يكن معه عصا فليخط خطاً وهو ضعيف لكنه يجوز العمل به في الفضائل ولذا قال ابن الهمام والمسنة
 اولى بالاتباع مع أنه يظهر في الجملة اذا المقصود جمع الخطا تربط الخيال به كيلا يتشركذا في البحر وشرح المنية
 قال في الحلية وقد يعارض تضعيفه بتعصيص احمد وابن حبان وغيرهما له (قوله فيخط طولا الخ) قال
 في شرح المنية وقال أبو داود قالوا الخط بالطول وقالوا بالعرض مثل الهلال اه وذكر النووي أن الاول
 المختار ليصير شبه ظل الستره بحر (تنبه) لم يذكر وأما اذا لم يكن معه ستره ومعه ثوب او كلب مثلاً هل
 يكتفي وضعه بين يديه والظاهر نعم كما يؤخذ من تعليل ابن الهمام المار آنفاً وكذا الوسيط ثوبه وصلى عليه ثم المفهوم
 من كلامهم أنه عند امكان الغرز لا يكتفي الوضع وعند امكان الوضع لا يكتفي الخط (قوله ويدفعه) أي اذا مر
 بين يديه ولم تكن له ستره او كانت ومتر يشه وبينها كما في الحلية والبر ومفاده اثم المار وان لم تكن ستره كما قد مناه
 وفي التتارخانية واذا دفعه رجل آخر لا بأس به سواء كان في الصلاة ولا (قوله فلو ضرب الخ) أي اذا لم يمكن دفعه
 الا بذل لان الشافعية صرحوا بأنه يلزم الدافع تحزى الاسهل كما في دفع الصائل (قوله خلافتنا الخ) أي
 أن المفهوم من كتب مذهبنا أن ما يقوله الشافعي خلاف قولنا فانهم صرحوا في كتبنا بأنه رخصة والعزيمة
 عدم التعرض له بحيث كان رخصة يتقدم بوصف السلامة أفاده الرحق بل قولهم ولا يراد على الاشارة مريح
 في أن الرخصة هي الاشارة وأن المقاتلة غير مأذون بها أصلاً وأما الامر به في حديث فليقاتله فانه شيطان

قوله ليس بستره الظاهر أن هذا
 مفروض فيما اذا كان في مسجد
 صغير أما في المسجد الكبير أو
 الصحراء فهو وان لم يكن ستره لكن
 المكروه هو المرور في موضع سجوده
 او قرياسمه ومن متر خلف النهر
 الكبير يكون بعيداً من المصلي
 تأمل اه منه

(ويغرز) ندبا بدائع (الامام)
 وكذا المنفرد (في الصحراء)
 ونحوها (ستره بقدر ذراع)
 طولا (وغلظ اصبع) لتبدول للناظر
 (بقره) دون ثلاثة اذرع (على)
 حذاء (احد حاجبيه) لا بين
 عينيه والايم افضل (ولا يكتفي
 الوضع ولا الخط) وقيل يكتفي فيخط
 طولا وقيل للخراب (ويدفعه) هو
 رخصة فتركه افضل بدائع قال
 البا قاني فلو ضربته فأتا لشيئ
 عليه عند الشافعي رضي الله عنه
 خلافاً لما على ما يفهم من كتبنا

فهو منسوخ لما في الزيلعي عن السرخسي أن الأمر بها محمول على الاستدعاء حين كان العمل في الصلاة مسامحا اه فاذا كانت المقاتلة غير مأذون بها عندنا كان قتله جناية يلزمه موجبها من دية او قود فافهم (قوله او جهري قراءة) خصه في الجهر بخصا بالصلاة الجهرية وبما يجهر فيه منها وعليه فالمراد زيادة رفع الصوت عن أصل جهره والظاهر شمول السرية لأن هذا الجهر مأذون فيه فلا يكره على أن الجهر اليسير صفو والمكروه قدر ما تجوز به الصلاة في الأصح كما في سهو الجهر فاذا جهر في السرية بكلمة او كلمتين حصل المقصود ولم يلزم المحذور قد بر (قوله او اشارة) أي باليد أو الرأس والعين بجر (قوله ولا يزداد عليها) أي على الاشارة بما ذكر فلا يدربا أخذ الثوب ولا بالضرب الوجيع كما في القهستاني عن القرائشي "وتؤخذ منه فساد الصلاة لو يعمل كثير بخلاف قتل الحية على أحد القولين فيه كما يأتي (قوله لا بهما) أي لا يجمع بين التسبيح والاشارة لأن باحدهما كفاية فيكره كما في الهداية جازما به خلافا لما في الشربلالية فانه تحريف لما في الهداية كما أفاده الشارح في هامش الخرائن (قوله لا يطن على بطن) أي بل يظهر أصابع اليمنى على صفحة كف اليسرى كما في الجهر وغيره عن غاية البيان لكن لم يظهر وجهه اذ يطن اليمنى على ظهر اليسرى أقل - عملا فكان هذا محل الشارح على تغيير العبارة والتنصيص على محل الكراهة وهو الضرب يطن على بطن رحتي (قوله للكل) أي للمقتدين به كلهم وعليه فلومر ما ر في قبله الصف في المسجد الصغير لم يكره اذا كان للامام مسترة وظاهر التعميم شمول المسبوق وبه صرح القهستاني وظاهره الاكتفاء بها ولو بعد فراغ امامه والاغصاف فائده وقد يقال فائده التنبيه على أنه كالمدر لا يطلب منه نصب سترة قبل الدخول في الصلاة وان كان يلزم أن يصير منفردا بلا سترة بعد سلام امامه لاق العبرة لوقت الشروع وهو وقته كان مستترا بستره امامه تأمل (قوله ولو عدم المروا الخ) أي لو صلى في مكان لا يتر فيه احد ولم يواجه الطريق لا يكره تركها لان اتخاذها للجباب عن المارة قال في الجهر عن الحلية ويظهر أن الاولى اتخاذها في هذا الحال وان لم يكره الترتل لمقصود آخر وهو كف بصره عما وراءه واجمع خاطره بربط الخيال اه وقيدوا بقولهم ولم يواجه الطريق لان الصلاة في نفس الطريق أي طريق العامة مكروهة بستره وبدونها لانه اعتد للمرووفه فلا يجوز شغله بما ليس له حق الشغل كما في المحيط وظاهره أن الكراهة التحريم وتعامه في الجهر (قوله هذه تم التنزيهية الخ) قال في الجهر والمكروه في هذا الباب نوعان احدهما ما يكره تحريما وهو المحل عند اطلاقهم كما في زكاة الفتح وذكر أنه في رتبة الواجب لا يثبت الا بما يثبت به الواجب يعني بالنهي الظني الثبوت والدلالة فان الواجب يثبت بالامر الظني الثبوت والدلالة ثانياهما المكروه تنزيها ومرجعه الى ما تركه اولى وكثيرا ما يطلقونه كما ذكره في الحلية فحينئذ اذا ذكرنا مكروها فلا بد من النظر في دليله فان كان نهيا ظنيا يحكم بكرهه التحريم الا لصارف للنهي عن التحريم الى التذب وان لم يكن الدليل نهيا بل كان مفيدا للترك الغير الجازم فهي تنزيهية اه قلت ويعرف أيضا بلا دليل نهى خاص بأن تضمن ترك واجب وترك سنة فالاول مكروه تحريما والثاني تنزيها ولكن تتفاوت التنزيهية في الشدة والقرب من التحريمية بحسب تأكيد السنة فان مراتب الاستحباب متفاوتة كمراتب السنة والواجب والفرض فكذا اضدادها كما أفاده في شرح المنية وسبق في آخر المكروهات تمام ذلك (قوله والافتنزيهية) راجع الى قوله فان نهيا أي وان لم يكن نهيا بل كان مفيدا للترك الغير الجازم الى قوله ولا صارف أي وان كان نهيا ولكن وجد الصارف له عن التحريم فهي فيهما تنزيهية كما علمت من عبارة الجهر فافهم (قوله تحريما للنهي) الاولى تأخيره عن المضاف اليه ط (قوله أي ارساله بلابلس معتاد) قال في شرح المنية السدل هو ارسال من غير لبس ضرورة أن ارسال ذيل القميص ونحوه لا يسمى سدا اه ودخل في قوله ونحوه عذبة العمامة وقال في الجهر فسرره الكرخي بان يجعل ثوبه على رأسه او على كتفيه ويرسل اطرافه من جانبه اذ لم يكن عليه سراويل اه فكرهته لاحتمال كشف العورة وان كان مع السراويل فكرهته للتشبه بأهل الكتاب فهو مكروه مطلقا وسواء كان للثياب او غيره اه ثم قال في الجهر وظاهر كلامهم يقتضي أنه لا فرق بين أن يكون الثوب محفوفا من الوقوع او لا فعل هذا تركه في الطلسمان الذي يجعل على الرأس وقد صرح به في شرح الوفاية اه أي اذا لم يدركه على عنقه والا فلا سدل (قوله وكذا القباء بكم الى وراه) أي كالأقبية الرومية التي تجعل لا كماها خروق عند أعلى لعن إذا اخرج المصلي يده من الخرق وأرسل الكم الى ورائه مثلا فانه يكره أيضا لصدق السدل عليه لانه

قوله خلافا لما في الشربلالية فانه قال وقال في الهداية قيل يكره قهوههم أن عبارة الهداية قيل بالياء المثناة تحت وليس كذلك بل هي بالياء الموحدة متصل بما قبله وهذا لفظها ويدرأ بالاشارة او يدفع بالتسبيح لما روي من قبل ويكره الجمع بينهما لان باحدهما كفاية اه كذا يحض الشارح في هامش الخرائن اه منه

مطلب
مكروهات الصلاة

مطلب
في الكراهة التحريمية والتنزيهية

(بتسبيح) او جهري قراءة (اواشارة) ولا يزداد عليها عندنا قهستاني (لا بهما) فانه يكره والمرأة تصفق لا يطن على بطن ولو صفق اوسجت لم تصد وقد تركا السنة تارخانية (وكفت) سترة الامام) للكل (ولو عدم المروا والطريق جاز تركها) وضعها اولى (وكره) هذه تم التنزيهية التي مرجعها خلاف الاولى فالقارق الدليل فان نهيا ظني الثبوت ولا صارف قصرية والافتنزيهية (سدل) تحريما للنهي (ثوبه) أي ارساله بلابلس معتاد وكذا القباء بكم الى وراه ذكره الحلبي

أرخاه من غير لبس لأن لبس الكتم يكون بادخال اليد فيه وتغامره في شرح المنية (قوله كشد) هو شيء يعتاد وضعه على الكتفين كما في البحر وذلك نحو الشال (قوله فلو من أحدهما لم يكره) يخالف لما في البحر حيث ذكر في الشدة أنه إذا أرسل طرفا منه على صدره وطرفا على ظهره يكره (قوله وخارج صلاة في الأصح) أي إذا لم يكن للتكبر فالأصح أنه لا يكره قال في التهرأى تحريرا والافتقار ما مر أنه يكره تنزيها ١٥ وما مر هو قوله لأنه صنيع أهل الكتاب قال الشيخ اسماعيل وفيه بحث لأن الظاهر من كلامهم أن تخصيص أهل الكتاب بفعله معتبر فيه كونه في الصلاة فلا يظهر التشبه وكراهته خارجا ١٥ (قوله وفي الخلاصة) استدر الزعل قوله وكذا القضاء الخ ح لكن قال في شرح المنية وفي الخلاصة المصلي إذا كان لا بأسا شقة أو فرج ولم يدخل يديه اختلف المتأخرون في الكراهة واختار أنه لا يكره ولم يوافق على ذلك أحد سوى البرازي والعصم الذي عليه قاضي خان والجمهور أنه يصح كرهه لأنه إذا لم يدخل يديه في كيه صدق عليه اسم السدل لأنه إرسال للثوب بدون أن يلبسه ١٥ قال في الخزان بل ذكر أبو جعفر أنه لو أدخل يديه في كيه ولم يشد وسطه أو لم يزرز أزراره فهو مسمى لأنه يشبه السدل ١٥ قلت لكن قال في الحلية فيه نظر ظاهر بعد أن يكون تحتة قص أو نحوه مما يستر البدن بل اختلف في كراهة شد وسطه إذا كان عليه قص ونحوه فني العنانية أنه يكره لأنه صنيع أهل الكتاب وفي الخلاصة لا يكره ١٥ وجرم في نور الإيضاح بعدم الكراهة (قوله والاحوط الثاني) لم يظهر وجهه بل فيه كف الثوب وشغل المدين عن السنة تأمل رجلي ولذا قال في البحر ولا يخفى ما فيه ١٥ بل الاحوط لبسه لما مر عن الجمهور من أن عدم ادخال يديه فيه مكروه (قوله أي رفعه) أي سواء كان من بين يديه أو من خلفه عند الانحطاط للسجود بحر وحذر الخبر الرمي ما يفيد أن الكراهة فيه تحريرية (قوله ولولتراب) وقيل لا بأس بصوته عن التراب بحر عن الجعفي (قوله كشمركم أو ذيل) أي كما لو دخل في الصلاة وهو مشركه أو ذيله وأشار بذلك إلى أن الكراهة لا تختص بالكف وهو في الصلاة كما أفاده في شرح المنية لكن قال في القنية واختلف فقين صلى وقد شمر كيه لعمل كان يعمل قبل الصلاة أو هيئته ذلك ١٥ ومنه ما لو شمر للوضوء ثم عمل لأدراك الركعة مع الإمام وإذا دخل في الصلاة كذلك وقلنا بالكراهة فهو الأفضل أرخاه كيه فيها بعمل قليل أو تركهما لم أره والظاهر الأقل بدليل قوله الآتي ولو سقطت قلنسوته فاعادتها أفضل تأمل هذا وقيد الكراهة في الخلاصة والمنية بأن يكون رافعا كيه إلى المرفقين وظاهرا أنه لا يكره ما دام فيها قال في البحر والظاهر الإطلاق لصدق كف الثوب على الجميع ١٥ ونحوه في الحلية وكذا قال في شرح المنية الكبير أن التقيد بالمرفقين اتفاق قال وهذا الوشم خارج الصلاة ثم شرع فيها كذلك أما لو شمر وهو فيها تفسد لأنه عمل كثير (قوله وعينه) هو فعل لغرض غير صحيح قال في النهاية وحاصله أن كل عمل هو مفيد للمصلي فلا بأس به أصله ما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم عرق في صلاته فسلت العرق عن جبينه أي مسحته لأنه كان يؤذيه فكان مفيدا وفي زمن الصيف كان إذا قام من السجود تفضى فوبه بمنة أو برة لأنه كان مفيدا كبلات في صورة فأما ما ليس بمفيد فهو العبت ١٥ وقوله كبلات في صورة يعني حكاية صورة الآلية كما في الحواشي السعدية فليس تفضي للتراب فلا يرد ما في البحر عن الحلية من أنه إذا كان يكره رفع الثوب كبلات يترب لا يكون تفضي من التراب عملا مفيدا (قوله للثوب) وهو ما أخرجه القاضي عنه صلى الله عليه وسلم أن الله كره لكم ثلاثا العبت في الصلاة والرفث في الصيام والنمك في المقابر وهي كراهة تحرير كما في البحر (قوله الحاجة) حك بدنه شيء أكله وأضره وسلت عرق يؤلمه ويشغل قلبه وهذا لو بدون عمل كثير قال في القيس الحلك بيد واحدة في ركن ثلاث مرات يفسد الصلاة أن رفع يده في كل مرة ١٥ وفي الجوهرية عن الفتاوى اختلفوا في الحلك هل الذهاب والرجوع مرة والذهاب مرة والرجوع أخرى (قوله ولا بأس به خارج صلاة) وأما ما في الهداية من أنه حرام فقال السروجي فيه نظر لأن العبت خارجا ثوبه أو بدنه خلاف الأولى ولا يحرم والحديث قد يكونه في الصلاة ١٥ بحر (قوله وصلاته في ثياب بذلة) بكسر الباء الموحدة وسكون الدال المججمة الخدمة والاشدال وعطف المهنة عليها عطف تفسير وهي فتح الميم وكسرها مع سكون الهاء أو أنكر الأصحى الكسر حلية قال في البحر وفسرها في شرح الوقاية بما يلبسه في بيته ولا يذهب به إلى الأكبر والظاهر أن الكراهة تنزيهية ١٥ (قوله لم يمنعه من القراءة) قال في الحلية الأولى أن يقول بحيث يمنعه من سنة القراءة كما ذكره

كشد ومنديل يرسله من كتفيه
فلو من أحدهما لم يكره كحالة
صدر وخارج صلاة في الأصح
وفي الخلاصة إذا لم يدخل يديه
في كم القمري المختار أنه لا يكره
وهل يرسل الكتم أو يمسك خلاف
والاحوط الثاني قمستاني
(و) كره (كفه) أي رفعه ولولتراب
كشمركم أو ذيل (وعينه به) أي
تبويه (وبجسده) للثوب الحاجة
ولا بأس به خارج صلاة (وصلاته
في ثياب بذلة) يلبسها في بيته
(ومنه) أي خدمة أن لا غيرها
والألا (وأخذ درهم) وظلوه
(في فيه لم يمنعه من القراءة)

في الخلاصة حتى لو كان لا يحل بها لا يكره كافي البدائع ثم قول قاضي خان ولا بأس أن يصلي وفيه دراهم
 اودنا تير لا تقعه عن القراءة بشي الى أن الكراهة تنزيهية اه (قوله فلو منعه) بأن سكنت او تلفظ بألفاظ
 لا تكون قرأنا شرح المنية (قوله للتكاسل) أي لاجل الكسل بأن اسنقل نغيطته ولم يرها امرا مهما في الصلاة
 فتركها لذلك وهذا معنى قولهم تهاونا بالصلاة وليس معناه الاستخفاف بها والاحتقار لانه كفر شرح المنية
 قال في الحلية وأصل الكسل ترك العمل لعدم الارادة فلو عدم القدرة فهو العجز (قوله ولا بأس به للتذلل)
 قال في شرح المنية فيه اشارة الى أن الاولى أن لا يفعل له وأن يتذلل ويخشع بقلبه فانهم ما من أفعال القلب
 اه وتعبه في الامداد بما في التجنيس من أنه يتخبط لذلك لأن مبنى الصلاة على الخشوع اه قلت واختلف
 في أن الخشوع من أفعال القلب كالخوف او من أفعال الجوارح كالسكون او مجموعهما قال في الحلية والاشبه
 الاول وقد حكى اجماع العارفين عليه وان من لوازمه ظهور الذل وغض الطرف وخفض الصوت وسكون
 الاطراف وحينئذ فلا يبعد القول بحسن كشفه اذا كان ناشئا عن تحقيق الخشوع بالقلب ونص في الفتاوى
 العتبية على أنه لو فعله لعذر لا يكره والافقيه التفصيل المذكور في المتن وهو حسن وعن بعض المشايخ
 أنه لاجل الحرارة والتخفيف مكره فلم يجعل الحرارة عذرا وليس يبعد اه ملخصا (قوله ولو سقطت
 قلتسونه الخ) هي ما يلبس في الرأس كافي شرح المنية ولفظ قلتسونه ساقط من بعض النسخ والمسئلة ذكرها
 في شرح المنية فيما يفسد الصلاة عن الجهة وفي الدرر عن التارخانية والطاهر أن افضله اعادتها حيث لم يقصد
 بتركها التذلل على ما مر (قوله وصلاته مع مدافعة الاخبين الخ) أي البول والغائط قال في النظر اثن سواء كان
 بعد شروعه او قبله فان شغله قطعها ان لم يحق فوت الوقت وان اتمها ان لم يماروا اوداود لا يحل لاحديهم من
 بالله واليوم الآخر أن يصلي وهو حاقن حتى يتخفف أي مدافع البول ومثله الحاقب أي مدافع الغائط والحازق
 أي مدافعهما وقيل مدافع الرياح اه وما ذكره من الاثم صرح به في شرح المنية وقال لادائها مع الكراهة
 الصريحة بئى ما اذا خشي فوت الجماعة ولا يجذب جماعة غيرها فهل يقطعها كما يقطعها اذا رأى على ثوبه نجاسة
 قدر الدرهم ليغسلها ولا كما اذا كانت النجاسة أقل من الدرهم والصواب الاول لأن تركه سنة الجماعة
 اولى من الايمان بالكراهة كالقطع لغسل قدر الدرهم فانه واجب ففعله اولى من فعل السنة بخلاف غسل
 مادونه فانه مستحب فلا يترك السنة المؤكدة لاجله كذا حققه في شرح المنية (تنبيه) ذكر في الحلية بجنا
 أن خوف فوت الجماعة كخوف فوت الوقت في المكتوبة وذكر أن الكراهة جارية في سائر الصلوات ولو توطرعا
 (قوله وعقص شعره الخ) أي ضفره وقله والمراد به أن يجعله على هامته ويثد به بصمغ أو أن يلف ذوائبه حول
 رأسه كما يفعل النساء في بعض الاوقات ويجمع الشعر كله من قبل القفا ويشده بخيط او خرقة كيلا يصيب
 الارض اذا سجد وجميع ذلك مكره لما روى الطبراني أنه عليه الصلاة والسلام نهى أن يصلي الرجل ورأسه
 معقوص وأخرج الستة عنه صلى الله عليه وسلم امرت أن اسجد على سبعة اعضاء وأن لا تكف شعرا ولا ثوبا
 شرح المنية ونقل في الحلية عن النووي أنها كراهة تنزيهية ثم قال والاشبه بسباق الاحاديث انها تحريم الا ان ثبت
 على التنزيه اجماع فيتعين القول به (قوله أما فيما يفسد) لانه عمل كثير بالاجماع شرح المنية (قوله
 للنهي) هو ما أخرجه عبد الرزاق عن أبي ذر رضى الله عنه سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شيء حتى سألته
 عن مسح الخفاف قال واحدة اودع وروى الستة عن معية ب أنه عليه الصلاة والسلام قال لا تمسح الخفاف
 وأنت تصلي فان كنت ولا بد فاعلا فواحدة شرح المنية (قوله الا لسجوده التام الخ) بأن كان لا يمكنه تمكين
 جبهته على وجه البسنة الا بذلك وقيد بالتام لانه لو كان لا يمكنه وضع القدر الواجب من الجبهة الا به تعين
 ولو امكن من مرة (قوله وتركها اولى) لانه اذا تردد الحكم بين سنة وبدعة كان ترك السنة راجحا على فعل
 البدعة مع أنه كان يمكنه التسوية قبل الشروع في الصلاة بجر (قوله وفرقة الاصابع) هو غمزها
 او مدها حتى تصوت وتثبيكها هو أن يدخل اصابع احدى يديه بين اصابع الاخرى بجر (قوله للنهي)
 هو ما رواه ابن ماجه من فوج لا تفرقع اصابعك وانت تصلي وروى في المجتبى حديثا أنه نهى أن يفرقع الرجل
 اصابعه وهو جالس في المسجد ينتظر الصلاة وفي رواية وهو عيشي اليها وروى احمد واوداود وغيرهما من فوجا
 اذا توضأ احدهم فأحسن وضوءه ثم خرج عامدا الى المسجد فلا يشبك بين يديه فانه في صلاة وقتل في المعراج

مطلب في الخشوع

فلو منعه تفسد (وصلاته حاسرا).
 أي كاشفا (رأسه للتكاسل) و(لا)
 بأس به (للتذلل) وأما للاهانة
 بها فكفر ولو سقطت قلتسونه
 فاعادتها افضل الا اذا احتاجت
 لتكوير أو عمل كثير (وصلاته مع
 مدافعة الاخبين) أو أحدهما
 (او الريح) للنهي (وعقص شعره)
 للنهي عن كفه ولو جمعه أو ادخل
 أطرافه في اصوله قبل الصلاة أما
 فيها فيفسد (وقلب الخفاف) للنهي
 (اللسجوده) التام فيرخص
 (مرة) وتركها اولى (وفرقة
 الاصابع) وتثبيكها ولو منتظرا
 لصلاة أو ماشيا اليها للنهي

مطلب
اذا تردد الحكم بين سنة وبدعة
كان ترك السنة اولى

الاجماع على كراهة الفرقة والتشبيك في الصلاة وينبغي أن تكون تحريمية للنهي المذكور حجة وبصر (قوله)
ولا يكره خارجها (حاجة) المراد بخارجها ما ليس من فوائدها لأن السعي إليها والجلوس في المسجد لا جملتها في
حكمها كما مر لحديث العصيين لا يزال احكم في صلاة مادامت الصلاة تحبسه وأراد بالحاجة فهو اراحة
الاصابع فلولا دون حاجة بل على سبيل العبث كره تنزيها والكراهة في الفرقة خارجها منصوص عليها وما
التشبيك فقال في الحلية لم أتف لمشايعنا فيه على شيء والظاهر أنه لو لم يصر عبث بل لغرض صحيح ولولا اراحة
الاصابع لا يكره قد صرح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال المؤمن المؤمن كالنبيان يشد بعضه بعضا وشبك
أصابعه فإنه لا فائدة تمثيل المعنى وهو التعاضد والتناصر بهذه الصورة الحسية (قوله والتخصر الخ) لما في
العصيين وغيرهما من رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التخصر في الصلاة وفي رواية عن الاختصار وفي أخرى عن
أن يصلي الرجل مختصرا وفيه تأويلات أشهرها ما ذكره الشارح وتما في شرح المنية والبحر قال في البحر والذي
يظهر أن الكراهة تحريمية في الصلاة للنهي المذكور اهـ ولأن فيه ترك سنة الوضع كافي الهداية لكن العلة
الثانية لا تقتضي كراهة التحريم نعم تقتضي كراهة وضع اليد على عضو آخر غير الخامة (قوله للنهي) هو ما رواه
الترمذي وصححه عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم أيا له والاتفات في الصلاة فان الالتفات في الصلاة
هلكة فان كان لا بد ففي التطوع لا في الفريضة وروى البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال هو اختلاس يحتله
الشیطان من صلاة العبد وقيد في الغاية بأن يكون لغرض عذر وينبغي أن تكون تحريمية كما هو ظاهر الاحاديث
بحر (قوله ويصبره يكره تنزيها) أي من غير تحويل الوجه أصلا وفي الزيلعي وشرح المتن للباقي أنه مباح
لأنه صلى الله عليه وسلم كان يلاحظ اصحابه في صلاته يعوق عينه اهـ ولا ينافي ما هنا بجمله على عدم الحاجة
أو أراد بالمباح ما ليس بمحظور شرعا وخلاف الأولى غير محظور تأمل (قوله وبصدره تفسد) أي اذا كان
بغير عذر كما مر بيانه في مفسدات الصلاة (قوله وقيل الخ) قاله في الخلاصة أيضا والاشبه ما في عامة الكتب
من أنه مكروه لا مفسد وقيد عدم الفساد في المنية والخاتمة بما اذا استقبل من ساعته قال في البحر وكأنه
جمع بين ما في الفتاوى وما في عامة الكتب بحمل الاول على ما اذا لم يستقبل من ساعته والثاني على
ما اذا استقبل من ساعته وكأنه ناظر الى أن الاول عمل كثير والثاني قليل وهو بعيد فان الاستدانة على هذا
القليل لا تجعله كثيرا وانما كثيره تحويل صدره اهـ أقول يظهر لي أنه اذا أطال التفاته بجميع وجهه بمنية
أو بسرة ورآه من بعيد لا يشك أنه ليس في الصلاة تأمل (قوله واقعاؤه الخ) قال في النهر تنبيهه صلى الله
عليه وسلم عن اقعاء الكلب وفسره الطحاوي بأن يقعد على البيت وينصب فخذه ويضم ركبتيه الى صدره واضعا
يديه على الارض والكرخي بأن ينصب قدميه ويقعد على عقبيه ويضع يديه على الارض والاصح الذي عليه
العامة هو الاول أي كون هذا هو المراد بالحديث لأن ما قاله الكرخي غير مكروه كذا في الفتح قال في البحر
وينبغي أن تكون الكراهة تحريمية على الاول تنزيهية على الثاني وأقول انما كانت تنزيهية على الثاني بناء على أن
هذا الفعل ليس باقعاء وانما الكراهة لترك الجلسة المستنونة كما علق به في البدائع ولو فسر الاقعاء بقول
الكرخي تعاكت الاحكام اهـ كلام النهر والحاصل أن الاقعاء مكروه لشيئين للنهي عنه ولأن فيه ترك الجلسة
المستنونة فان فسر بما قاله الطحاوي وهو الاصح كان مكروها تحريما لوجود النهي عنه بخصوصه وكان بالمعنى
الذي قاله الكرخي مكروها تنزيها لترك الجلسة المستنونة لا تحريما لعدم النهي عنه بخصوصه وان فسر بما قاله
الكرخي انعكس الحكم المذكور قلت وفي المغرب بعد ما فسر بما مر عن الطحاوي قال وتفسير الفقهاء أن يضع
البيت على عقبيه بين السجدين وهو عقب الشيطان اهـ وعزاء في البدائع الى الكرخي وقال وهو عقب
الشيطان الذي نهى عنه في الحديث اهـ أي فيما أخرجه مسلم عن عائشة أنه كان ينهي عن عقب الشيطان
وأن يفترش الرجل ذراعيه اقتراس السمع وفي رواية عن عقبه الشيطان بضم فسكون وهو مكروه أيضا
كافي الحلية وغيرها وقال العلامة قائم في فتاواه وأما نصب القدمين والجلوس على العقبين فمكروه في جميع
الجلسات بخلاف نغزفه الاما ذكره النووي عن الشافعي في قوله أنه يستحب بين السجدين (قوله)
واقتراس الرجل ذراعيه الخ) أي بسطهما في حالة السجود وقيد بالجلوس اتباعا للحديث المار آنفا ولأن المرأة
تفترش قال في البحر قيل وانما نهى عن ذلك لأنها صفة الكسلان والتهاون بصالحه مع ما فيه من التشبه بالسباع

ولا يكره خارجها (حاجة)
(والتخصر) وضع اليد على
الخامة للنهي (وبكره خارجها)
تنزيها (والالتفات بوجهه) كله
(أو بعضه) للنهي ويصبره يكره
تنزيها وبصدره تفسد كما مر (وقيل)
قائله قاضي خان (تفسد بصويبه
والمقد لا واقعاؤه) كالكلب للنهي
(واقتراس) الرجل (ذراعيه) للنهي

والكلاب والظواهر أنها تحريمية للنهي المذكور من غير صارف **هـ** (قوله وصلاته الى وجه انسان) ففي صحيح البخاري ذكره عثمان رضي الله تعالى عنه أن يستقبل الرجل وهو يصلي وحكام القضاة عياض عن عامة العلماء ومقامه في الحلية وقال في شرح المنية وهو يحمل ما رواه البراء عن علي بن النضر عليه الصلاة والسلام رأى رجلاً يصلي الى رجل فامرأه أن بعيد الصلاة ويكون الامر بالاعادة لازالة الكراهة لانه الحكم في كل صلاة أذيت مع الكراهة وليس للفساد **هـ** والظاهر أنها كراهة تحريم لما ذكره في الحلية عن أبي يوسف قال ان كان جاهلاً علمته وان كان عالماً أذنته **هـ** ولانه يشبه عبادة الصورة (قوله كراهة استقباله) الضمير للمصلي وهو من اضافة المصدر الى مفعوله **ط** (قوله ولو بعيداً ولا حائل) قال في شرح المنية ولو كان بينهما ثالث ظهره الى وجه المصلي لا يكره لاتقاء سبب الكراهة وهو التشبه بعبادة الصورة **هـ** وظاهره عدم الكراهة ولو كانت تقع المواجهة في حالة القيام كما في التبر والحلية واستظهره في الحلية بأن القاعد يكون سترة للمصلي بحيث لا يكره المرور وراءه فكذلك اذا كان حائلاً لكان في الذخيرة نقل قول محمد في الاصل وان شاء الامام استقبل الناس بوجهه اذا لم يكن بجذائه رجل يصلي ثم قال ولم يفضل أي محمد بن ما اذا كان المصلي في الصف الاول والاخير وهذا هو ظاهر المذهب لانه اذا كان وجهه متقابل وجه الامام في حالة قيامه يكره ولو بينهما صفوف **هـ** ثم رأيت الخضر الرمي أجاب بما لا يدفع الابراد والظاهر أن ما مر عن شرح المنية مبنى على خلاف ظاهر الرواية فتأمل (قوله كما مر) أي في مفسدات الصلاة وقدمنا أن الكراهة فيه تنزيهية (قوله واجانبه برأسه) قال في الامداد وفيه ورد الاثر عن عائشة رضي الله عنها وكذا في تكليم الرجل المصلي قال تعالى فتأذنه الملائكة وهو قائم يصلي في المحراب وهمل يجيب السلام بعد السلام من الصلاة ذكر الخطابي والطحاوي أن النبي صلى الله عليه وسلم رد على ابن مسعود بعد فراغه من الصلاة **ك** في مجمع الروايات **هـ** (قوله أما لو قيل الخ) هو ما وعد به فيما تقدم قبيل قوله وقصه على امامه وقد مناهنا عن ضعفه عن الشربلالية **ح** (قوله خلافاً لما مر عن البحر) أي في باب الامامة وقد مناهنا الكلام عليه هناك فراجع (قوله ترك الجلسة المسنونة) على لكونه مكرهاً تنزيهاً اذ ليس فيه نحو خاص ليكون تحريماً بجر (قوله بغير عذر) أما به فلا لا لا الواجب بتركها مع العذر فالسنة أولى وعليه يحمل ما في صحيح ابن حبان من صلته عليه الصلاة والسلام متربعا وتعليق الجواز بجر (قوله لانه عليه الصلاة والسلام الخ) نقله في شرح المنية عن ابن الهيثم وفي البحر عن صاحب الكنز وغيره ورد به على ما قيل في وجه الكراهة أنه فعل الجبارة نعم في شرح المنية أن الجالس على الركبتين أولى لانه اقرب الى التواضع تأمل (قوله والتشاوب) في المصباح التشاوب بالمد وبالأوواعى وفي مختار الصحاح تشاوب بالمد ولا تقل تشاوب وهو كما في الحلية والبحر النفس الذي ينفخ منه الفم لدفع البخارات المتخلفة في عضلات الفم وهو يشأ من امتلاء المعدة وثقل البدن **هـ** قلت ولهذا السبب كان من الشيطان كما في حديث الصحيح أنه صلى الله عليه وسلم قال التشاوب من الشيطان فاذا تاب احدكم بليكنظم ما استطاع وفي رواية لمسلم فليمسك يده على فيه فان الشيطان يدخله وألحق باليد الكتم وهذا اذا لم يمكنه كظمه أي رده وحبه فقد صرح في الخلاصة بأنه ان امكنه عند التشاوب أن يأخذ شفته بلسنه فلم يفعل وغطى فاه بيده او بشويه يكره كذا روى عن أبي حنيفة قال في البحر ووجهه أن تغطية الفم منهي عنها كما رواه أبو داود وغيره وانما ايجبت للضرورة ولا ضرورة اذا امكنه الدفع ثم في المجتبى يغطي فاه بيمينه وقيل بيمينه في القيام وفي غيره يساره **هـ** قلت ووجه القبول اظهر لانه يدفع الشيطان كما مر فهو كازالة الخبث وهي باليسار اولى لكن في حالة القيام لما كان يلزم من دفعه باليسار كثرة العمل بتحريك اليدين كانت اليمنى اولى وقد مناهنا في آداب الصلاة عن النساء أنه يظهر اليسرى وفي الحلية عن بعضهم أنه يحسب بينهما وأنه ان سدا باليمنى يحير فيه بظاهاها او يسارها وان باليسرى فبظاهاها **هـ** ولم ارم من تعرض للكراهة هنا هل هي تحريمية او تنزيهية الا أنه تقدم في آداب الصلاة أنه يندب كظمه عند التشاوب وحينئذ فترك الكظم مندوب وأما التشاوب نفسه فان نشأ من طبيعته بلا منه فلا بأس وان نهى عنه ينبغي أن يكره تحريماً لانه عبث وقد مر أن العبث مكرره تحريماً في الصلاة وتزيمها خارجها (قوله ولو خارجها) أي لا طلاق الحديث المار وتقييده في بعض الروايات بالصلاة لكون الكراهة فيها أشد فلا تنافي بينهما تأمل (قوله والانبيا محفوظون منه) قد مناهنا في آداب الصلاة أن اخطأ ذلك

(وصلاته الى وجه انسان) كراهة

استقباله فلا استقبال لومن المصلي

فالكراهة عليه والافعل المستقبل

ولو بعيداً ولا حائل (ورد السلام

بيده) او برأسه كما مر (فرع)

لا بأس بتكليم المصلي واجانبه

برأسه كما لو طلب منه شيء او أرى

درهما وقيل أجد فأمأ بنم

اولاً أو قيل كم صليتم فأشار بيده

أنهم صلوا ركعتين أما لو قيل له

تقدم فتقدم او دخل احد الصف

فوسع له فورا فسدت ذكره الحلي

وغیره خلافاً لما مر عن البحر

(و) كره (التربع) تنزيهاً لترك

الجلسة المسنونة (بغير عذر) ولا

يكره خارجها لانه عليه الصلاة

والسلام كان جل جالوسه مع

اصحابه التربع وكذا عمر رضي الله

تعالى عنه (والتشاوب) ولو

خارجها ذكره مسكين لانه من

الشيطان والانبيا محفوظون منه

قوله وحينئذ فترك الكظم مندوب

هكذا بخطه وفيه نظر لا يخفى **هـ**

معجمه

بما له مجزب في دفع التشاؤب (قوله للنبي) أي في حديث إذا قام أحدكم في الصلاة فلا يغمض عينيه رواه ابن عدي
 الآن في سنده من ضعف وعلى في البدائع بأن السنة أن يرمي يصره إلى موضع سجوده وفي التمهيد تركها
 ثم الظاهر أن الكراهة تنزيهية كذا في الحلية والبحر وكأنه لا تعلل للنبي ما مر عن البدائع وهي الصارفة
 عن التحريم (قوله الالكال الخشوع) بأن خوف فوت الخشوع بسبب رؤية ما يفترق الخاطر فلا يكره بل قال
 بعض العلماء أنه الأولى وليس يعيد حلية وبحر (قوله لأن العبرة لا تقدم) ولهذا اشترط طهارة مكانه
 رواية واحدة بخلاف مكان السجود إذ فيه روايتان وكذا الوحط لا يدخل دار فلان يحث بوضع القدمين
 وإن كان باقي بدنه خارجهما والصيد إذا كان رجلاه في الحرم ورأسه خارجه فهو صيد الحرم فضله الجزاء بحر
 (قوله مطلقا) راجع إلى قوله وقيام الامام في المحراب وفسر الاطلاق بما بعده وكذا سواء كان المحراب
 من المسجد كما هو العادة المستقرة أولا كما في البحر (قوله ان علل بالتشبه الخ) قبل للكراهة وحاصله
 أنه صرح محمد في الجامع الصغير بالكراهة ولم يفصل باختلاف المشايخ في سببها فقبل كونه بصيرا متازا عنهم
 في المكان لأن المحراب في معنى بيت آخر وذلك صريح أهل الكتاب واقتصر عليه في الهداية واختاره الامام
 السرخسي وقال انه الاوجه وقيل اشتباه حاله على من في عيونه وبساره فعلى الأول يكره مطلقا وعلى الثاني
 لا يكره عند عدم الاشتباه وأيد الثاني في الفتح بأن امتياز الامام في المكان مطلوب وتقدمه واجب وغايته
 اتساق الملتين في ذلك وارتضاء في الحلية وأيده لكن نازعه في البحر بأن مقتضى ظاهر الرواية الكراهة مطلقا
 وبأن امتياز الامام المطلوب حاصل بتقدمه بلا ووقوف في مكان آخر ولهذا قال في الوصول الحلية وغيره اذا لم يضق
 المسجد بين خلف الامام لا ينبغي له ذلك لانه يشبه بتباين المكانين انتهى يعني حقيقة اختلاف المكان فتسع
 الجواز فشبهة الاختلاف توجب الكراهة والمحراب وإن كان من المسجد فنورته وهيئة اقتضت شبهة
 الاختلاف اه ملخصا قلت أي لأن المحراب انما يعلل لعل قيام الامام ليكون قياسه وسط الصف كما هو
 السنة لان يقوم في داخله فهو وإن كان من بقاع المسجد لكن اشبه مكانا آخر فأورث الكراهة ولا يخفى
 حسن هذا الكلام فافهم لكن تقدم أن التشبه انما يكره في المذموم وفيما قصد به التشبه لامطلقا وعلل
 هذا من المذموم تأمل هذا في حاشية البحر الرملي الذي يظهر من كلامهم انها كراهة تنزيهية تأمل اه (تنبيه)
 في معراج الدراية من باب الامامة الاصح ما روى عن أبي حنيفة أنه قال اكره للامام أن يقوم بين الساريتين
 او زاوية او ناحية المسجد أو الى سارية لانه بخلاف عمل الامة اه وفيه أيضا السنة أن يقوم الامام ازاء
 وسط الصف ألا ترى أن المحارب ما نصبت الاوسط المساجد وهي قد عينت لمقام الامام اه وفي التتارخانية
 ويكره أن يقوم في غير المحراب الاضرورة اه ومقتضاه أن الامام لو ترك المحراب وقام في غيره يكره ولو كان
 قيامه وسط الصف لانه خلاف عمل الامة وهو ظاهر في الامام الراتب دون غيره والمفرد فاغتنم هذه الفائدة
 فانه وقع السؤال عنها ولم يوجد نص فيها (قوله للنبي) وهو ما أخرجه الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم نهى
 أن يقوم الامام فوق وبيتي الناس خلفه وعلوه بانه تشبه بأهل الكتاب فانهم يقتضون لامامهم
 دكانا بحر وهذا التعليل يقتضي انها تنزيهية والحديث يقتضي انها تحريمية الآن يوجد صارف تأمل رملي
 قلت لعل الصارف لتعليل النبي بما ذكر تأمل (قوله وقيل الخ) هو ظاهر الرواية كما في البدائع قال في البحر
 والحاصل أن الصحيح قد اختلف والأولى العمل بظاهر الرواية واطلاق الحديث اه وكذا ربحه في الحلية
 (قوله في الاصح) وهو ظاهر الرواية لانه وإن لم يكن فيه تشبه بأهل الكتاب لكن فيه ازدياد بالامام حيث
 ارتفع كل الجماعة فوقه أفاده في شرح المنية وكان الشارح أخذ الصحيح تبعاً للدرر من قول البدائع جواب
 ظاهر الرواية أقرب الى الصواب ومقابلته قول الطحاوي بعدم الكراهة لعدم التشبه ومشى عليه في الحاشية
 فائلا وعليه عامة المشايخ قال ط ولعل الكراهة تنزيهية لأن النبي ورد في الأول فقط (قوله وهذا كله)
 أي الكراهة في المسائل الثلاث لا كما يتوهم من ظاهر كلام المصنف من أن قوله عند عدم العذر قبل لقوله وكره
 عكسه فقط فافهم (قوله بجمعة وعيد) مثال للعذر وهو على تقدير مضاف أي كرجعة جمعة وعيد (قوله)
 فلو قاموا الخ) تفرع على عدم الكراهة عند العذر في جمعة وعيد قال في المعراج وذكر شيخ الاسلام انما يكره
 هذا اذا لم يكن من عذر أما اذا كان فلا يكره كما في الجمعة اذا كان القوم على الرف وبعضهم على الارض لضيق

(ونغمض عينيه) للنبي الالكال
 الخشوع (وقيام الامام في
 المحراب لا سجوده فيه) وقدماء
 خارجه لأن العبرة لا تقدم (مطلقا)
 وإن لم يشبه حال الامام ان علل
 بالتشبه وإن بالاشتباه ولا اشتباه
 فلا اشتباه في نفي الكراهة (وانفراد
 الامام على الدكان) للنبي وقدر
 الارتفاع يذراع ولا بأس بما دونه
 وقيل ما يقع به الامتياز وهو
 الاوجه ذكره الكال وغيره
 (وكره عكسه) في الاصح وهذا كله
 (عند عدم العذر) بجمعة وعيد
 فلو قاموا على الرفوف والامام
 على الارض وفي المحراب لضيق
 المكان لم يكره

المكان وحكي الحلواني عن أبي الليث لا يكره قيام الامام في الطائفة عند الضرورة بأن ضاق المسجد على القوم
 اه وبه علم أن قوله والامام على الارض أي ومعه بعض القوم (قوله كالمكان الخ) محترز قوله وانفراد
 الامام على المكان قال في البحر قيد بالانفراد لانه لو كان بعض القوم مع الامام قبل يكره والاصح لا وبه جرت
 العادة في جوامع المسلمين في اغلب الامصار كذا في المحيط اه وظاهره أنه لا يكره ولو لا عذر والكان داخل
 فيما قبله تأمل (قوله ومن العذر الخ) أي في الانفراد في مكان مرتفع وهذا حكاية في البحر تبعا للحلية مذهبا
 للشافعي وأنه قيل انه رواية عن أبي حنيفة قلت لكن في المعراج مانعه ويقولنا قال الشافعي رحمه الله تعالى
 الا اذا أراد الامام تعليم القوم أفعال الصلاة أو أراد المأموم تبليغ القوم فحينئذ لا يكره عندنا اه وبه علم
 أنه كما يكره انفراد الامام في مكان عال بلا عذر يكره انفراد المأموم وان وجدت طائفة مع الامام فافهم (قوله
 وقد من الخ) أي في باب الامامة عند قوله ويصف الرجال حيث قال ولو صلى على رءوف المسجدان وجد في
 محضه مكانا كره كقبامه في صف خلف صف فيه فرجة اه ولعله يشير بذلك الى أنه لو لا العذر المذكور كان
 انفراد المأموم مكروها (قوله لكن قالوا الخ) القائل صاحب القنية فانه عزا الى بعض الكتب أن جاعة
 ولم يجز في الصف فرجة قبل يقوم وحده ويعذر وقيل يجذب واحد من الصف الى نفسه فيقف بجنبه
 والاصح ما روى هشام عن محمد أنه ينتظر الى الركوع فان جاز رجل والاجذب اليه رجلا ودخل في الصف ثم
 قال في القنية والقيام وحده اولى في زماننا لثقل الجمل على العوام فاذا جازته فسد صلاته اه قال في الخرائق
 قلت وينبغي التفويض الى رأى المبتلى فان رأى من لا يتأذى لدين اوصداقة زاحجه او عالجما جذبه والانفراد
 اه قلت وهو توفيق حسن اخبره ابن وهبان في شرح منظومته (قوله فلذا قال الخ) أي فلم يذ كر الجذب
 لما مر (قوله ولبس ثوب فيه تماثيل) عدل عن قول غيره تصاوير لما في انغراب الصورة عام في ذى الروح وغيره
 والتماثيل خاص بئمال ذى الروح وبأنى أن غير ذى الروح لا يكره قال القهستاني وفيه شعار بأنه لا تكرر صورة
 الرأس وفيه خلاف كما في اتخاذها كذا في المحيط قال في البحر وفي الخلاصة وتكره التصاوير على الثوب صلى فيه
 اولاته انتهى وهذه الكراهة تحريرية وظاهر كلام النووي في شرح مسلم الاجماع على تحريم تصوير الحيوان
 وقال وسواء صنعه لما يمتن او لغيره فصنعه حرام بكل حال لان فيه مضاهاة لخلق الله تعالى وسواء كان في ثوب
 أو بساط او درهم وانا وحافظ وغيرها انتهى فينبغي أن يكون حراما لا مكروها ان ثبت الاجماع او قطعية الدليل
 بتواتره اه كلام البحر ملخصا وظاهره قوله فينبغي الاعتراض على الخلاصة في تسميته مكروها قلت لكن مراد
 الخلاصة اللبس المصرح به في المتن بدليل قوله في الخلاصة بعد ما مر ما اذا كان في يده وهو صلى لا يكره وكلام
 النووي في فعل التصوير ولا يلزم من حرمة حرمة الصلاة فيه بدليل أن التصوير يحرم ولو كانت الصورة صغيرة
 كالتي على الدرهم او كانت في اليد او مسترة او مهانة مع أن الصلاة بذلك لا تحرم بل ولا تكره لان علة
 حرمة التصوير المضاهاة لخلق الله تعالى وهي موجودة في كل ما ذكر وعلة كراهة الصلاة به التشبه وهي مفقودة
 فيما ذكر كما يأتي فاغتنم هذا التحريم (قوله فوق رأسه) أي في السقف معراج (قوله غشال) أي مرسوم
 في جدار او غيره او موضوع او معلق كما في المنية وشرحها أقول والظاهر أنه يلحق به الصلب وان لم يكن غشال
 ذى روح لان فيه تشبها بالنصاري ويكره التشبه بهم في المذموم وان لم يقصده كما مر (قوله منصوبة) أي
 بحيث لا توطأ ولا يتكأ عليها قال في الهداية ولو كانت الصورة على وسادة ملقاة او على بساط مفروش لا يكره
 لانها تداس وتوطأ بخلاف ما اذا كانت الوسادة منصوبة او كانت على السترة لانها تعظم لها (قوله والاطهر
 الكراهة) لكتبا فيه ايسر لانه لا تعظيم فيه ولا تشبه معراج وفي البحر قالوا واشتد كراهة ما يركب على القبلة
 أمام المصلى ثم ما يكون فوق رأسه ثم ما يكون عن يمينه ويساره على الخائط ثم ما يكون خلفه على الخائط والستر
 اه قلت وكان عدم التعظيم في التي خلفه وان كانت على حائط او سترة في استندابها استهانة لها فيعارض
 ما في تعليقها من التعظيم بخلاف ما على بساط مفروش ولم يسجد عليها فانها استهانة من كل وجه وقد ظهر من
 هذا أن علة الكراهة في المسائل كلها اما التعظيم او التشبه على خلاف ما يأتي (قوله ولا يكره) فذكر لا يكره
 مع قول المصنف الا في الاطوال الفصل فيكون الاتي تأكيذا فافهم (قوله تحت قدميه) ركذا لو كانت على
 بساط بوطأ او مرفقة يتكأ عليها كما في البحر والمرفقة وسادة الاتكاء كما في المغرب (قوله عبارة الشئ الخ)

كالمكان معه بعض القوم في الاصح
 وبه جرت العادة في جوامع المسلمين
 ومن العذر ارادة التعليم او التبليغ
 كما بسط في البحر وقد من كراهة
 القيام في صف خلف صف فيه فرجة
 انتهى وكذا القيام منفردا
 وان لم يجز فرجة بل يجذب احدا
 من الصف ذكره ابن الكمال لكن
 قالوا في زماننا تركه اولى فكذا قال
 في البحر يكره وحده الا اذا لم يجز
 فرجة (وليس ثوب فيه تماثيل) ذى
 روح (وان يكون فوق رأسه او يمس
 يديه او يجدها) عينة او بسرة او محمل
 سجوده (غشال) ولو في وسادة
 منصوبة لا مفروشة (واختلاف فيما
 اذا كان) المشال (خافه
 والاطهر الكراهة) ولا يكره
 (لو كانت تحت قدميه) او محمل
 جلوسه لانها مهانة (او في يده)
 عبارة الشئ يدينه لانها مستورة
 بنيا به

أشار بذلك الى ما في العبارة الاولى من الاشكال وهو أنها اذا كانت في يده تمنعه عن سنة الوضع وهو مكروه بغير الصورة فكيف بها اللهم الا أن يراد أن لا يمكنها بل تكون معلقة بيده ونحو ذلك كذا في شرح المنية وأراد بنحو ذلك ما لو كانت مرسومة في يده وفي المعراج لا تكرر امامته من في يده تصاور لانها مستورة بالتياب لانتين فصارت كصورة نقش خانم اه ومثله في البحر عن المحيط وظاهره عدم الكراهة ولو كانت بالوشم وبغير عدم نجاسته كما اوضحناه في آداب الانجاس فراجع (قوله غير مستين) الظاهر أن المراد به ما يأتي في تفسير الصغيرة تأمل (قوله ومفاده) أي مفاد التعليل بأنها مستورة (قوله لا المستربكيس او صرة) بأن صلى ومعه صرة او كيس فيه ذنائب أو دراهم فيصاور صغارا فلا تكرر لاستنارها بحر ومقتضاه انها لو كانت مكشوفة تكرر الصلاة مع أن الصغيرة لا تكرر الصلاة معها كما يأتي لكن يكره كراهة تنزيه جعل الصورة في البيت نهر (قوله او ثوب آخر) بأن كان فوق الثوب الذي فيه صورة ثوب ساتره فلا تكرر الصلاة فيه لاستنارها بالثوب بحر (قوله لاتين الخ) هذا ضبط مما في القهستاني حيث قال بحيث لا تبدو للناظر الا تبصر بدينج كما في الكرمانى - اولادوله من بعيد كما في المحيط ثم قال لكن في الخزائن ان كانت الصورة مقدار طير يكره وان كانت اصغر فلا اه (قوله او مقطوعة الرأس) أي سواء كان من الاصل او كان لها رأس ومحي وواء كان القطع بحيث يخط على جميع الرأس حتى لم يبق له اثر او بطليه بغيره او بغيره لانها لا تعبد بدون الرأس عادة وأما قطع الرأس عن الجسد بحيث يبقى الرأس على حاله فلا يبي الكراهة لان من الطيور ما هو مقطوع فلا يفتق القطع بذلك وقيد بالرأس لانه لا اعتبار بازالة الهياجين والعينين لانها تعبد بدونها وكذا الاعتبار بقطع اليدين والرجلين بحر (قوله او بمحقة عضو الخ) تعميم بعد تخصيص وهل مثل ذلك ما لو كانت مثقوبة البطن مشلا وظاهره أنه لو كان الثقب كبيرا يظهر به نقصها فتم والا فلا كما لو كان الثقب لو وضع عصا تمسك بها كمثل صور الخيال التي يلعب بها لانها تبقى معه صورة تامة تأمل (قوله اوله غرذى روح لقول ابن عباس للسائل فان كنت لا بد فاعلا فاصنع الشجر وما لا نفس له رواء الشيطان ولا فرق في الشجر بين الثمر وغيره خلافا لمجاهد بحر (قوله لانها لا تعبد) أي هذه المذكورات وحديث فلا يحصل التشبه فان قيل عبد الشمس والقمر والكواكب والشجرة الخضر اقلنا عبد عينه لا غشاه فعلى هذا يغني أن يكره استقبال عين هذه الاشياء معراج أي لانها عين ما عبد بخلاف ما لو صورها واستقبل صورتها (قوله وخبر جبريل الخ) هو قوله للنبي صلى الله عليه وسلم ان لا تدخل بيتا فيه كلب ولا صورة رواء مسلم وهذا الاشارة الى الجواب عما يقال ان كانت هذه الكراهة فيما مر كون المخل الذي تقع فيه الصلاة لا تدخل الملائكة لان شر البقاع بقعة لا تدخلها الملائكة ينبغي أن تكرر ولو كانت الصورة مهانة لان قوله ولا صورة تكرر في سياق النبي فتم وان كانت العلة التشبه بعبادتها فلا تكرر الا اذا كانت امامه او فوق رأسه والجواب أن العلة هي الامر الاول وأما الثاني فيشبه أشد الكراهة غير أن عموم النص المذكور مخصوص بغير المهانة لما روى ابن حبان والنسائي استأذن جبريل عليه السلام على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادخل كيف ادخل وفي بيتك ستر فيه تصاور فان كنت لا بد فاعلا فاقطع رؤسها واقطعها وسأندأ واجعلها بطلا ثم رد على هذا ما اذا كانت على بساط في موضع السجود فقد مر أنه يكره مع انها لا تمنع دخول الملائكة وليس فيها تشبه لان عبدة الاصنام لا يعبدون عليها بل يصوبونها ويوجهون اليها الا أن يقال فيها صورة التشبه بعبادتها حال القيام والركوع وتعظيم لها ان سجد عليها اه ملخصا من الحطية والجرأ قول الذي يظهر من كلامهم أن العلة اما التعظيم أو التشبه كما قد مناه والتعظيم اعم كما لو كانت عن يمينه او يساره او موضع سجوده فانه لا تشبه فيها بل فيها تعظيم وما كان فيه تعظيم وتشبه فهو أشد كراهة ولهذا تفاوتت رتبها كما مر وخبر جبريل عليه السلام معلول بالتعظيم بدليل الحديث الآخر وغيره فعدم دخول الملائكة انما هو حيث كانت الصورة مقطوعة وتعديل كراهة الصلاة بالتعظيم اولى من التعديل بعدم الدخول لان التعظيم قد يكون عارضا لان الصورة اذا كانت على بساط مفروش تكون مهانة لا تمنع من الدخول ومع هذا الوصل على ذلك البساط وسجد عليها تكرر لان فعله ذلك تعظيم لها والظاهر أن الملائكة لا تمنع من الدخول بذلك الفعل العارض وأما ما في الفتح عن شرح عتاب من انهم لو كانت خلفه او تحت رجله لا تكرر الصلاة ولكن تكرر كراهة جعل الصورة في البيت للحدث فظاهره الامتناع من

(او على خاتمه) بنقش غير مستين
قال في البحر ومفاده كراهة المستين
لا المستربكيس او صرة او ثوب آخر
وأقره المصنف (او كانت صغيرة)
لاتين تفاصيل اعضائها للناظر
فانما وهي على الارض ذكره
الحطية (او مقطوعة الرأس او
الوجه) او بمحقة عضو لا تعبد
بدونه (اوله غرذى روح لا) يكره
لانها لا تعبد وخبر جبريل

الدخول ولومهاة وكرامة جعلها في بساط مفروش وهو خلاف الحديث المخصص كما مر (قوله في امتناع ملائكة الرحمة) قديهم اذ الحفظة لا يفارقون الانسان الا عند الجماع والخلاء كذا في شرح البضاري وينبغي أن يراد بالحفظة ما هو اعم من الكرام الكاتبين والذين يحفظونه من الجن نهر واظهر ما قد تراءى قبل فصل القراءة (قوله فنفاء عياض) أي وقال ان الاحاديث مخصصة ببحر وهو ظاهر كلام علماءنا فان ظاهره أن ما لا يؤز كرامة في الصلاة لا يكره ابقاؤه وقد صرح في القح وغيره بأن الصورة الصغيرة لا تكره في البيت قال ونقل أنه كان على خاتم أبي هريرة ذبايتان اه ولو كانت تمنع دخول الملائكة كره ابقاؤها في البيت لانه يكون شر البقاع وكذا الملائكة كما مر وهو صريح قوله في الحديث المأذون او قطعها وسأند أو اجعلها بسطا وأما ما مر عن شرح عتاب فقد علت ما فيه (تنبيه) هذا كله في اقتناء الصورة وأما فعل التصوير فهو غير جائز مطلقا لانه مضاهاة لخلق الله تعالى كما مر (خاتمة) قال في التهرجوت في الخلاصة لمن رأى صورة في بيت غيره أن يزيلها وينبغي أن يجب عليه ولو استأجر مصورا فلا جرح له لان عمله معصية كذا عن محمد ولو هدم بيتا فيه تصاوير ضمن قيمته خاليا عنها اه وسبأ في باب متفرقات البيوع متنا وشرحا مانعه اشترى نورا وفرسانا من خرف لاجل استئناس الصبي لا يبيع ولا قيمة له فلا يضمن متلفه وقيل بخلافه يصح ويضمن قنية وفي آخر حظر المجتبي عن أبي يوسف يجوز بيع اللعبة وأن يلعب بها الصبيان اه (قوله وكره تنزيها) كذا عزاء في البحر الى الحلية لابن امير حاج ثم قال لكن ظاهر قول النهاية لا يباح انها تحريرية وأجاب في التهرجوت أن المكروه تنزيها غير مباح أي غير مستوى الطرفين واعترضه الرمي بأن الغالب اطلاقهم غير المباح على المحرم او المكروه تحريرا وان كان يطلق على ما ذكر قلت ويؤيده قول الدرر للثبي عنه لكن قال محشيه فوح افندي لم اجد النبي عنه صريحا فيما عندي من الكتب اه ولذا اقتصر غيره على التعليل بأنه ليس من أفعال الصلاة ولو كان فيه نهى خاص لمذكروه نعم ذكر في الحلية في معيار رواه الاصبهاني نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عدالاي في المكتوبة ورنح في السجدة أي النسافة لكن قال في الحلية ان ثبت هذا ترجح القول بعدم انكراهه في النقلة والارزج القول بعدمها مطلقا مراد بها التعزيمية اه وحيث لا نهى ثابت يتعين تأويل ما في النهاية بما في التهرجوت لاشي عليه الشارح فتدبر (قوله باليد) أي باصابعه او بسجدة يمكها كما في البحر (قوله ولونفلا) بيان للاطلاق وهذا باتفاق اصحابنا في ظاهر الرواية وعن الصحابين في غير ظاهر الرواية عنهما أنه لا بأس به وقيل الخلاف في الفرائض ولا كراهة في النوافل اتفاقا وقيل في النوافل ولا خلاف في الكراهة في الفرائض نهر (قوله فلا يكره) هذا ظاهر الرواية وهو الاصح وكرهه بعضهم نهر ويدل للاقول ما أخرجه الترمذي وحسن النووي اسناده عن يسيرة قالت قال لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عليكم بالسيح والتقديس واعتقدن بالانامل فانهم مسؤولات مستطقات ولا تغفلن فتسيز الرعدة وتغاسم في الحلية (قوله كعدته الخ) أد في الصلاة وهذا محترز قوله باليد قال في البحر أما الغمز برؤس الاصابع والحفظ بالقلب فهو غير مكروه اتفاقا والعقد باللسان مفسد اتفاقا اه وما قيل من أنه يكره بالقلب لاخلاله بالخشوع فضيه فظهر ظاهره كما في الحلية (قوله لا بأس باتخاذ المسجة) بكسر الميم آلة التسبيح والذي في البحر والحلية والخرازمي بدون ميم قال في المصباح السجدة خرزات منظومة وهو يقتضي كونها مبرية وقال الازهرى كلمة مولدة وجهها مثل غرفة وغرف اه والمشهور شرعا اطلاق السجدة بانغم على النسافة قال في المغرب لانه يسبح فيها ودليل الجواز ما رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن حبان والحاكم وقال صحيح الاسناد عن سعد بن أبي وقاص أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة وبز يديها نوى واحصا تسبح به فقال أخبرك بما هو ابسر عليك من هذا أو أفضل فقال سبحان الله عدد ما خلق في السماء وسبحان الله عدد ما خلق في الارض وسبحان الله عدد ما بين ذلك وسبحان الله عدد ما هو خالق والحمد لله مثل ذلك والله اكبر مثل ذلك ولا اله الا الله مثل ذلك ولا حول ولا قوة الا بالله مثل ذلك فلم ينهها عن ذلك وانما أرشدنا الى ما هو ابسر وافضل ولو كان مكروها لبين لها ذلك ولا تزيد السجدة على مضمون هذا الحديث الا بضم النوى في خيط ومثل ذلك لا يظهر تأثيره في المنع فلا جرح أن نقل اتخاذها والعمل بها عن جماعة من الصوفية الا خيار وغيرهم اللهم الا اذا ترتب عليه رياء وسوء فلا كلام لنساقبه وهذا الحديث أيضا يشهد لأفضلية هذا الذكر المخصوص على ذكر مجتزئ عن هذه المسبقة ولو تكررت سببا كذا في الحلية والبحر

مخصوص بغير المهانة كما بسطه ابن الكمال واختلف المحدثون في امتناع ملائكة الرحمة بما على التقدين فنفاء عياض وابته النووي (و) كره تنزيها (عدالاي والسور والتسبيح) ما بدى الصلاة مطلقا ولو نفلا أما خارجها فلا يكره كعدته بقلبه او بغمز. أما ما عليه يحمل ما جاء من صلاة التسبيح (فرع) لا بأس باتخاذ المسجة لتغير بياها كما بسط في البحر

قوله عن يسيرة بضم الباء المثناة التنية وفتح السين حلية اه منه مطلق

الكلام على اتخاذ المسجة

(قوله لا يكره قتل حية أو عقرب) خبر الشيخين اقلوا الاسودين في الصلاة الحية والعقرب نهر وأما قتل
 القملة والبرغوث فسيأتي (قوله ان خاف الاذى) أي بأن مرت بين يديه وخاف الاذى والافكره نهاية
 وفي البحر عن الحلبة ويستحب قتل العقرب بالنعل اليسرى ان امكن لحديث أبي داود كذلك ويقاس عليه الحية
 (قوله اذا امر للاباحة) جواب عما يقال لم يكن قتلها مستحباً بالامر بالقتل ط (قوله فالاولى الخ)
 أي حيث كان الامر بالقتل لمنفعتنا فإيخشى منه الاذى الاول تركه وهو قتل الحية البيضاء التي تمشي مستوية
 لانها جان لقوله عليه الصلاة والسلام اقلوا اذا الطفتين والابتروا ياك والحية البيضاء فانها من الجن كما في المحيط
 وقال الطحاوي لا بأس بقتل الكل لان النبي صلى الله عليه وسلم عهد مع الجن أن لا يدخلوا بيوت أئمتهم فإذا
 دخلوا فقد قضاوا العهد فلا ذمة لهم والاولى هو الاغذار والانداز فيقال ارجع باذن الله فان أبي قتله اه يعني
 الانذار في غير الصلاة بجر قال في الحلبة ووافق الطحاوي وغير واحد اخرهم شيخنا يعني ابن الهمام فقال والحق
 أن الحل ثابت الآن الاولى الامساك عما فيه علامة الجن لا للحرمة بل لدفع الضرر المتوهم من جهتهم اه
 والطفيتين بضم الطاء الممهلة واسكان الفاء الظان الاسودان على ظهر الحية والابترا لافى قبله هو جنس كنه
 مقطوع الذنب وقيل صنف أزرق مقطوع الذنب اذا نظرت اليه الحامل ألفت اه (قوله على الاظهر) كذا
 قاله الامام السرخسي وقال لانه على رخص فيه للصلي فهو كالمشي بعد الحدث بجر (قوله لكن صحح الحلبي
 الفساد) حيث قال تعالى ابن الهمام فإيخشى منه الاذى فإيخشى منه الفساد والامر بالقتل لا يستلزم صحة الصلاة مع وجوده
 كما في صلاة الخوف بل الامر في مثله لا باحة مباشرة وان كان مضطراً للصلاة اه ونقل كلام ابن الهمام في الحلبة
 والبحر والنهر وأقره عليه وقالوا ان ما ذكره السرخسي رده في النهاية بأنه مخالف لما عليه عامة رواة شروح
 الجامع الصغير وموسى وطش شيخ الاسلام من أن الكثير لا يباح اه (قوله الى ظهر فاعدا الخ) قيد بالظهر احترازاً
 عن الوجه فانها تذكر اليه كما تر في قوله يتحدث أيماء الى أنه لا كراهة لو لم يتحدث بالاولى ولذا زاد الشارح
 ولو في شرح المنية أفاده في قول من قال بالكرهية بوضرة المتحدثين وكذا بوضرة النائمين وما روى عنه عليه
 الصلاة والسلام لا تصلوا خلف نائم ولا تحدث فضعيف وصح عن عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم يصلي من صلاة الليل كلها وانما معترضة بينه وبين القبلة فإذا أراد أن يوترأ يقضي فوترت
 روياء في الصحيحين وهو يقتضي انها كانت نائمة وما في مسند البزار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نهيت
 أن أصلي الى النيام والمتحدثين فهو محمول على ما اذا كانت لهم اصوات يخاف منها التغليب والاشغال وفي النائمين
 اذا خاف ظهور شيء يضحكه اه (قوله مطلقاً) أي معلقاً او غير معلق وأشار به الى أن قول الكتز وغيره
 معلق غير قيد وفي شرح المنية وجه عدم الكراهة أن كراهة استقبال بعض الاشياء باعتبار التشبه بعبادها
 والمصحف والسيف لم يبعد هما احد واستقبال أهل الكتاب للمصحف للقراءة منه للعبادة وعند أبي حنيفة
 يكره استقباله للقراءة ولذا قيد بكونه معلقاً وكون السيف آلة الحرب مناسب لحال الاستقبال الى الله تعالى
 لانها حال المحاربة مع النفس والشيطان وعن هذا سمي اخراب اه (قوله او شمع) بفتح الميم على الاوجه
 والسكون ضعيف مع أنه المستعمل قاله ابن قتيبة وعدم الكراهة هو المختار كما في غاية البيان وينبغي الاتفاق
 عليه فيما لو كان على جانبه كما هو المعتاد في ليالي رمضان بجر أي في حق الامام أما المقابل لها من القوم فلحقه
 الكراهة على مقابل المختار رملي (قوله لان الجوس الخ) علة للثلاثة قبله ط (قوله قنية) ذكر ذلك
 في القنية في كتاب الكراهية ونصه الصحيح أنه لا يكره أن يصلي وبين يديه شمع او سراج لانه لم يعبدهما احد
 والجوس يعبدون الجمر لا النار الموقدة حتى قيل لا يكره الى النار الموقدة اه وظاهره أن المراد بالموقدة التي
 لها لهب لكن قال في العناية ان بعضهم قال تكرر الى شمع او سراج كما لو كان بين يديه كأنه جبراً وانار موقدة اه
 وظاهره أن الكراهة في الموقدة متفق عليها كما في الجمر تأمل (قوله لما مر) علة لعدم الكراهة وهو كونها مهانة
 ح (قوله يكره اشغال الصماء) لثبته عليه الصلاة والسلام عنها وهي أن يأخذ بثوبه فيضله جسده كله من
 رأسه الى قدمه ولا يرفع جانباً يخرج يده منه سمي به لعدم منفذ يخرج منه يده كالحضرة الصماء وقيل أن يشغل
 ثوب واحد ليس عليه ازار وهو اشغال اليهود زيلى وظاهر التعليل بالثبوت أن الكراهة تحريرية كما مر في نظائره
 (قوله والاعتبار) لثبوت النبي صلى الله عليه وسلم عنه وهو شد الرأس او تكوير عمامته على رأسه وترك وسطه

(لا) يكره (قتل حية أو عقرب)
 ان خاف الاذى اذا امر للاباحة
 لانه منفعة لنا فالاولى ترك
 الحية البيضاء لخوف الاذى
 (مطلقاً) ولو بعمل ككثير على
 الاظهر لكن صحح الحلبي الفساد
 (و) لا يكره (صلاة الى ظهر فاعدا)
 او قائم ولو (يتحدث) الا اذا خيف
 الغلط بجديته (و) لا الى (صحف)
 او صنف مطلقاً او شمع او سراج
 او نار موقدة لان الجوس اغنا تعبد
 الجمر لا النار الموقدة قنية (او على
 بساطه مما قيل ان لم يسجد عليها)
 لما مر (فروع) يكره اشغال الصماء
 الاعتبار

مكشوفاً وقبل أن ينقلب بعمامة فيغطي انفه اما للزأول للردأ والتمكبر امداد وكراهته تعجبية أيضاً لما مر
(قوله والتلثم) وهو تغطية الانف والقم في الصلاة لانه يشبه فعل الجوس حال عبادتهم النيران زيلعي
ونقل ط عن أبي السعدي أنها تعجبية (قوله والتلثم) هو اخراج التمامة بالنفس الشديد لغرض عذرو حكمه
كالتلثم في تنصيلة كما في شرح المنية أي فان كان بلا عذرو خرج به حرفان او أكثر أفسد وفي بعض النسخ والتلثم
والمراد به لبس الخاتم في الصلاة بعمل قليل (قوله وكل عمل قليل الخ) تقدم الفرق بينه وبين الكثير (قوله
كتعرض لقملة الخ) قال في النهرويه ~~كره~~ قتل القمل عند الامام وقال محمد القتل أحب الى وای ذلك فعل
لا بأس به ولعل الامام انما اختار الدفن لما فيه من التنزه عن اصابة الدم يد القتائل او توبه وان كان معفو عنه
هذا اذا تعرضت القملة ونحوها بالاذى والآكره الاخذة فضلاً عن غيره وهذا كله خارج المسجد أما فيه فلا بأس
بالقتل بشرط تعرضها بالاذى ولا يطرحها في المسجد بطريق الدفن او غيره الا اذا غلب على ظنه أنه يظفر بها
بعد الفراغ من الصلاة وبهذا التفصيل يحصل الجمع بين ما سبق عن الامام أنه يدفن في الصلاة أي في غير المسجد
وبين ما روى عنه أنه لو دفنها في المسجد أساء اه وفي الامداد عن البيهقي للسيوطي عن ابن العماد طرح
القمل في المسجد ان كان ميتاً حرم لمجاسته وان كان حياً ففي كسب المالكية كذلك لأن فيه تعذيله بالجموع بخلاف
البرقوت لأنه يأكل التراب وعلى هذا يحرم طرح القمل حياً في غير المسجد أيضاً اه قال في الامداد والمصرح
به في كتبنا أنه لا يجوز القاء قمل القملة في المسجد اه قلت الظاهر أن القملة تقذير المسجد والافالمصرح به عندنا
أن ما لانفس له سائلة اذا مات في الماء لا ينبغي (قوله وترك كل سنة ومستحب) السنة قسمان سنة
هدى وهي المؤكدة وسنة زوائد والمستحب غيره وهو المندوب اوهما قيمان وقد يطلق عليه سنة وقد معنا
تحقيق ذلك كله في سنن الوضوء قال في الصرعند قوله وعلى بساط فيه تعاضد ويرالحاصل أن السنة ان كانت
مؤكدة قوية لا يبعد كون تركها مكروهاً فخرهما وان كانت غير مؤكدة فتركها مكروه تنزيهاً وأما المستحب
او المندوب فينبغي أن لا يكره تركه أصلاً لقولهم يستحب يوم الاخي أن لا يأكل الا لامن اخيه ولو أكل
من غيرهما لم يكره فلم يلزم من ترك المستحب ثبوت الكراهة الا أنه بشكل عليه قولهم المكروه تنزيهاً امر جعه
الى خلاف الاولى ولا شك أن ترك المستحب خلاف الاولى اه أقول لكن صريح في الجهر في صلاة
العبد عند مسئلة الاكل بأنه لا يلزم من ترك المستحب ثبوت الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص اه وأشار
الى ذلك في التحرير الاصولي بأن خلاف الاولى ما ليس فيه صبغة نهى كترك صلاة الفضي بخلاف المكروه
تنزيهاً اه والظاهر أن خلاف الاولى اعم فكل مكروه تنزيهاً خلاف الاولى ولا عكس لأن خلاف الاولى
قد لا يكون مكروهاً حيث لا دليل خاص كترك صلاة الفضي وبه يظهر أن كون ترك المستحب راجعاً الى خلاف
الاولى لا يلزم منه أن يكون مكروهاً الا بنهي خاص لأن الكراهة حكم شرعي فلا بد له من دليل والله تعالى
أعلم (قوله وحمل الطفل) أي اغبر حاجة (قوله وماورد الخ) جواب سؤال هو أنه كيف يكون مكروهاً وقد
ورد في الصحاح وغيرهما عن أبي قتادة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي وهو حامل امامة بنت زيب
بنت النبي صلى الله عليه وسلم فاذا سجد وضعها واذا قام حملها وقد أجيب عنه باجوبة منها ما ذكره الشارح
انه منسوخ بما ذكره من الحديث وهو مردود بأن حديث ان في الصلاة لشغل كان قبل الهجرة وقصة امامة
بعدها ومنها ما في البدائع أنه صلى الله عليه وسلم لم يكره منه ذلك لانه كان محتاجاً اليه لعدم من يحفظها
اولاً لتشريع بالفعل ان هذا غير مفسد ومثله أضاف في زماننا لا يكره لو احدث منافعه عند الحاجة أما بدونها
فمكروه اه وقد طال الحق ابن أمير حاج في الحلية في هذا المثل ثم قال ان كونه للتشريع بالفعل هو الصواب
الذي لا يعدل عنه كما ذكره النووي فإنه ذكر بعضهم أنه بالفعل أقوى من القول ففعله ذلك لبيان الجواز وان
الآدمي طاهر وما في جوفه من النجاسة معفو عنه لكونه في معدته وأن شيا بالاطفال وأجسادهم طاهرة حتى
تحقق نجاستها وان الافعال اذا لم تكن متوالية لا تبطل الصلاة فضلاً عن الفعل القليل الى غير ذلك وقامه فيه
(تمة) بقي من المكروهات اشياء أخر ذكرها في المنية ونور الابتناء وغيرهما منها الصلاة بحضرة ما يشغل
البال ويحل بالشعوك كزينة ولهو ولعب ولذلك كرهت بحضرة طعام قبل اليه نفسه ومساقي في كتاب الحج قبل
باب القران يكره للمصلي جعل نحو فعله خلقه لشغل قلبه ومنها ما في الخزانة تغطية الانف والقم والهرولة
للصلاة والاتكاء على حائط او عصا في الغرض بلا عذرو لاني النقل على الاصح ورقع يديه عند الركوع والرفع منه

مطلب
في بيان السنة والمستحب
والمندوب والمكروه وخلاف الاولى

والتلثم والتلثم وكل عمل قليل
بلا عذر كتعرض لقملة قبل
الاذى وترك كل سنة ومستحب
وحمل الطفل وماورد نسخ بجديت
ان في الصلاة لشغلا

وماروى من الفساد شاذ واتمام القراءه راكعا والقراءه في غير حالة القيام ورفع الرأس ووضع قبل الامام
والصلاة في مظان الجحاسة كقبرة وحمام الا اذا غسل موضعها ولا تمثال او صلى في موضع نزع الثياب أو كان
في المقبرة موضع أعد للصلاة ولا قبر ولا نجاسة فلا بأس كما في الخاتمة اه وتقدم تمام هذا في بحث الاوقات
المكروهة وفي القهستاني لا تكره الصلاة في جهة قبر الا اذا كان بين يديه بحيث لو صلى صلاة الخاشعين وقع
بصره عليه كما في جنائز المضررات اه (قوله ويباح قطعها) أي ولو كانت فرضا كما في الامداد (قوله لنحو
قتل حبة) أي بأن يقتلها بعمل كثير بناء على ما مر من تصحيح الفساد به (قوله وتندابه) أي هربها وكذا
خلوف ذئب على غنم نور الايضاح (قوله وفور قدر) الظاهر أنه قيد بما بعده من فوات ما قبله: رهم سواء
كان ما في القدر له او لغيره رحتي (قوله وضباع ما قبله درهم) قال في جمع الروايات لأن ما دونه حقير فلا يقطع
الصلاة لاجله لكن ذكر في المحيط في الكفالة أن الحبس بالدين يجوز قطع الصلاة اولى وهذا في مال الغير
أما في ماله لا يقطع والاصح جوازها فيهما اه وتماه في الامداد والذي متى عليه في الفتح التقييد بالدرهم
(قوله ويستحب لدافعة الاخشين) كذا في مواهب الرحمن ونور الايضاح لكنه يخالف لما تقدمناه عن الخزانة
وشرح المنية من أنه ان كان ذلك يشغل أي يشغل قلبه عن الصلاة وخشوعها فأثم لا يأنم لادائها مع الكراهة
التعريفية ومقتضى هذا أن القطع واجب لا مستحب ويدل عليه الحديث المار لا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم
الآخر أن يصلي وهو حاقن حتى يتخفف اللهم الا أن يحمل ما هنا على ما اذا لم يشغل لكن الظاهر أن ذلك
لا يكون مستوعبا لانقطع فليأكل ثم رأيت الثمريلاني بعد ما صرح بنسب القطع كما هنا قال وقضية الحديث فوجه
(قوله وللغروج من الخلاف) عبارته في الخرائن ولا زالت نجاسة غير مانعة لاستحباب الخروج من الخلاف
وما هنا عظم لشموله لنحو ما اذا مسته امرأة اجنبية (قوله ان لم يحف الخ) راجع لقوله وللغروج الخ
وأما قطعها لدافعة الاخشين فقد منع من شرح المنية أن السواب أنه يقطعها وان فاتته الجماعة كما يقطعها
افضل قدر الدرهم (قوله ويجب) الظاهر منه الاقتراض ط (قوله لا غائبة ملهوف) سواء استغاث
بالمصلي او لم يعين احدا في استغاثته اذا نذر على ذلك ومثله خوف تردى اعنى في برئ مثالا اذا غلب على ظنه
سقوطه امداد (قوله لا لنداء احد ابويه الخ) المراد بهما الاصول وان علوا ونظا هرسياته أنه نفي لوجوب
الاجابة فيصدق مع بقاء الندب والجواز ط قلت لكن ظاهرا الفتح أنه نفي للجواز به صرح في الامداد
بقوله أي لا يجوز قطعها بندا احد ابويه من غير استغاثته وطلب اعانة لان قطعها لا يجوز الا لضرورة وقال
الطحاوي هذا في الفرض وان كان في نافذة ان علم احد ابويه أنه في الصلاة وناداه لا بأس أن لا يجيبه وان لم يعلم
يجيبه اه (قوله الا في النفل) أي فيجيبه وجوبا وان لم يستغث لانه لم يعبد في اسرائيل على تركه الاجابة
وقال صلى الله عليه وسلم ما معناه لو كان فقيه الاجابات وهذا ان لم يعلم أنه يصلي فان علم لا تجب الاجابة لكنها
اولى كما يستفاد من قوله لا بأس الخ فقوله فان علم تفصيل لحكم المستثنى ط وقد يقال ان لا بأس هنا
لدفع ما يترتب من عليه بأسا في عدم الاجابة وكونه عقوبا فلا يفيد أن الاجابة اولى وسيأتي تمامه في باب ادراك
الفريضة (قوله ويكره الخ) لما فرغ من بيان الكراهة في الصلاة شرع في بيانها خارجا عما هو من نواحيها
بحر (قوله تحريما) لما اخرج به الستة عنه صلى الله عليه وسلم اذا اتيتهم الفاطم فلان استقبال القبلة
ولا تستدبروها ولا تكن شر قوا او غزبوا ولهذا كان الاصح من الروايتين كراهة الاستدبار كالاستقبال
بحر (قوله استقبال القبلة بالفرج) يتم قبل الرجل والمرأة والظاهر أن المراد بالقبلة جهتها كما في الصلاة
وهو ظاهر الحديث المار وأن التقييد بالفرج يفيد ما صرح به الشافعية أنه لو استقبلها بصدرة وحول ذكره
عنها لم يكره بخلاف عكسه كما قد مناه في باب الاستنجاء وتقدم هناك أن المكروه الاستقبال والاستدبار
لاجل بول او غائط فلولا استنجاء لم يكره أي تحريما وفي النهاية ولو غفل عن ذلك وجلس يقضى حاجته ثم وجد
نفسه كذلك فلا بأس لكن ان امكنه الانحراف ينصرف فانه عند ذلك من موجبات الرحة فان لم يفعل فلا بأس
اه وكأنه سقط الوجوب عند الامكان لسقوطه ابتداء بالنسيان ونشأة التاثر وتقدم هناك أيضا كراهة
استقبال الشمس والقمر اي لانهم من الآيات الباهرة ولما هما من الملائكة كما في السراج وقد من أن الظاهر
أن الكراهة فيه تنزيهية ما لم يردنهي خاص وأن المراد استقبال عينه لاجهتها ولا ضوئهما وتقدم تمام ذلك

ويباح قطعها لنحو قتل حبة وتندابه وفور قدر وضباع ما قبله درهم له او لغيره ويستحب لدافعة الاخشين وللغروج من الخلاف ان لم يحق فوت وقت او جماعة ويجب لا غائبة ملهوف وغريق وحريق لا لنداء احد ابويه بلا استغاثته الا في النفل فان علم أنه يصلي لا بأس أن لا يجيبه وان لم يعلم اجابه (ويكره) تحريما استقبال القبلة بالفرج ولو (في الخلاه) بالمذنبات التغوط (وكذا استدبارها) في الاصح

كله هناك فراجع (قوله كما كره لبالغ) الظاهر منه التحريم ط (قوله اما لاصبي ليقول نحوها) أي جهتها لانه يحرم على البالغ أن يفعل بالصغير ما يحرم على الصغير فله اذا بلغ ولذا يحرم على ابيه أن يلبسه حريرا او حليا لو كان ذكرا او يسقيه خرا او نحو ذلك (قوله مذكره) اورجل واحدة ومثل البالغ الصبي في الحكم المذكور ط (قوله أي عمدا) أي من غير عذر أو ما بالعذر أو السهو فلا ط (قوله لانه اساءة أدب) أفاد أن الكراهة تنزيهية ط لكن قد مناعن الرحن في باب الاستنجاء أنه سبأني أنه يجد الرجل اليه اترد شهادته قال وهذا يقتضي التحريم فليحذر (قوله الا أن يكون) ما ذكر من المصنف والكتب أما القبله فهي الى عنان السماء (قوله مرتفع) ظاهره ولو كان الارتفاع قليلا ط قلت أي بما اتقني به المأذاة عرفا ويختلف ذلك في القرب والبعد فانه في البعد لا تنتفي بالارتفاع القليل والظاهر أنه مع البعد الكثير لا كراهة مطلقا تأمل (قوله غلق باب المسجد) الافصح اغلاق لما في القاموس غلق الباب يغلقه لغة ردية في أغلقه هـ قال في البحر وانما كره لانه يشبه المنع من الصلاة قال تعالى ومن انظم عن منسج مساجد الله أن يذكر فيها اسمه ومن هنا يعلم جهل بعض مدرسي زماننا من منهم من يدرس في مسجد تقرر في تدريسه وتعامه فيه (قوله الانكوف على مناعه) هذا اولى من التقييد زماننا لان المدار على خوف الضرر فان ثبت في زماننا في جميع الاوقات ثبت كذلك الا في اوقات الصلاة ولا فلا وفي بعضها فتى بعضها كذا في الفتح وفي العناية والتدبير في الفلق لاهل المحلة فانهم اذا اجتمعوا على رجل وجعلوه متوليا بغير أمر القاضى يكون متوليا انتهى بجز ونهر (قوله الوطء فوقه) أي الجماع خزان أما الوطء فوقه بالقدم فغير مكره الا في الكعبة لغير عذر لقولهم بكرة الصلاة فوقها ثم رأيت التمهني نقل عن المصنف كراهة الوطء على سطح المسجد هـ ويلزمه كراهة الصلاة أيضا فوقه فيسأئل (قوله لانه مسجد) علة لكراهة ما ذكر فوقه قال الزيلعي وللهذا يصح اقتداء من على سطح المسجد بمن فيه اذا لم يتقدم على الامام ولا يطل الاعتكاف بالصعود اليه ولا يحل للعب والخائض والنساء الوقوف عليه ولو حلف لا يدخل هذه الدار فوقه على سطحها يحث هـ (قوله الى عنان السماء) بفتح العين وكذا الى تحت الثرى كما في البيري عن الاسيباني بقي لوجعل الواقف تحته بينا للنساء هل يجوز كما في مسجد محلة النصارى في دمشق لم أره صريحا ثم سبأني متنا في كتاب الوقف أنه لو جعل تحته سردابا لمصلحة جاز تأمل (قوله واتخاذ طريقا) في التعبير بالاتخاذ ايماء الى أنه لا يفسق بمرة او مرتين ولذا عبر في القنية بالاعتقاد نهر وفي القنية دخل المسجد فلما توسطه قدم قيل يخرج من باب غير الذي قصده وقيل يصلى ثم يخرج في الخروج وقيل ان كان محذرا يخرج من حيث دخل اعدا ما لما جنى هـ (قوله بغير عذر) فلو بعذر جاز ويصلى كل يوم تحية المسجد مرة بجز عن الخلاصة أي اذا تكرر دخوله تكفيه التحية مرة (قوله بفسقه) يخرج عنه بذية الاعتكاف وان لم يمكث ط عن الشربلاني (قوله وادخال نجاسة فيه) عبارة الاشياء وادخال النجاسة فيه يخاف منها التلويث هـ وفاداه الجواز لو جافة لكن في الفتاوى الهندية لا يدخل المسجد من على يده نجاسة (قوله وعليه فلا يجوز الخ) زاد لفظ عليه اشارة الى أن ما ذكره من قوله فلا يجوز ليس بمصريح به في كتب المتقدمين وانما بناء العلامة قاسم على ما صرح حوايه من عدم جواز ادخال النجاسة المسجد وجعله مقيد القولهم ان الدهن النجس يجوز الاستسباح به كما أفاده في البحر (قوله ولا تطيبه بنجس) في الفتاوى الهندية يكره أن يطيب المسجد بطيب قد بدل بجماء نجس بخلاف السرقين اذا جعل فيه الطيب لان في ذلك ضرورة وهو تحصيل غرض لا يحصل الا به كذا في السراجية هـ (قوله والقصد) ذكره في الاشياء بهنا فقال وأما القصد فيه في اناء فلم أره وينبغي أن لا فرق هـ أي لا فرق بينه وبين البول وكذا لا يخرج فيه الریح من الدبر كما في الاشياء واختلف فيه السلف قبل لا بأس وقيل يخرج اذا احتاج اليه وهو الاصح حوى عن شرح الجامع الصغير للقرتاشي (قوله ويحرم الخ) لما أخرجه المنذري مرفوعا عن ابن مسعود مبيانا لكم ومحباينكم وبيعكم وشراءكم ورفع اصواتكم وسل سبوقكم واقامة حدودكم وجروها في الجمع واجعلوا على ابوابها المطاهر بجز والمطاهر جمع مطهرة بكسر الميم والفتح اغفة وهو كل اناء يطهر به كما في المصباح والمراد بالحرمة كراهة التحريم لظنية الدليل وأما قوله تعالى أن تطهروا حتى لا تطعن الاية فيصطلح الطهارة من أعمال أهل الشريعة تأمل وعليه فقوله والافيكرو أي تنزيها تأمل (قوله وصلاته فيهما) أي في النعل والخلف الطاهرين

مطلب
في احكام المسجد

(كما كره) لبالغ (امساك صبي)

ليبول (نحوها و) كما كره (مد)

رجليه في نوم او غيره اليها) أي

عد لانه اساءة أدب فانه مثلا

بأكبر (اولى مصنف اوتى من

الكتب الشرعية الان يكون على

موضع مرتفع عن المأذاة) فلا

يكروه قاله الكمال (و) كما كره

(غلق باب المسجد) الانكوف على

مناعه به يفتى (و) كره تحريما

(الوطء فوقه والبول والغوط)

لانه مسجد الى عنان السماء

(واتخاذ طريقا بغير عذر)

وصرح في القنية بفسقه باعتياده

(وادخال نجاسة فيه) وعليه فلا

يجوز الاستسباح بدهن نجس فيه

ولا تطيبه بنجس (ولا البول)

والقصد (فيه ولو في اناء) ويحرم

ادخال صبيان ومجانين حيث

غلب تجميعهم والافيكرو وينبغي

لداخلة تعاهد نعله وخفه وصلاته

فيهما أفضل

(لا) يكره ما ذكر (فوق بيت)
 جعل (فيه مسجد) بل ولا فيه
 لانه ليس بمسجد شرعا (و) أما
 (المخذلة صلاة جنازة او عيد) فهو
 (مسجد في حق جواز الاقتداء)
 وان انفصل الصفوف رفقا
 بالناس (لا في حق غيره) به يفتي
 نهاية (نخل) دخوله لجنب وحائض
 كفناء مسجد ورباط ومد رسة
 ومساجد حياض وأسواق
 لا قوارع (ولا بأس بنقشه خلا
 محرابه) فانه يكره لانه يلهم المصلي
 ويكره التكلف بدقائق النقوش
 ونحوها خصوصا في حدار القبلة
 قاله الحلبي وفي حظر المجتبى وقيل
 يكره في المحراب دون السقف
 والمؤخر انتهى وظاهره أن المراد
 بالمحراب جدار القبلة فليحفظ
 (بجص وماء ذهب) لو (بجماله)
 الحلال (لا من مال الوقف) فانه
 حرام (ومن من متوليه لو فعل)
 النقش او البياض الا اذا خيف
 طبع الطلبة فلا بأس به كافي والا
 اذا كان لاحكام البناء او الواقف
 فعل مثله لقولهم انه يعمر الوقف كما
 كان وتماه في البحر
 مطلبه
 كلمة لا بأس دليل على أن المستحب
 غيره لأن البأس الشدة

أفضل مخالفة لليهود تارة ثانية وفي الحديث صلوا في تعالكم ولا تشبهوا باليهود رواه الطبراني كافي الجامع
 الصغير راجع إسناده وأخذ منه جمع من الحنابلة أنه سنة ولو كان عني بها في الشوارع لأن النبي صلى الله عليه
 وسلم وصحبه كانوا يمشون بها في طرق المدينة ثم يصلون بها قلت لكن إذا خشي تلويث فرش المسجد بها ينبغي
 عدمه وان كانت طاهرة وأما المسجد النبوي فقد كان مقروشا بالحصى في زمنه صلى الله عليه وسلم بخلافه في
 زماننا ولعل ذلك محل ما في عمدة المفتي من أن دخول المسجد متنعلا من سوء الادب تأمل (قوله لا يكره ما ذكر)
 أي من الوطء والبول والتغوط نهر (قوله فوق بيت الخ) أي فوق مسجد البيت أي موضع أعدا السنن
 والنوافل بأن يتخذ له محراب وينظف ويطيب كما أمر به صلى الله عليه وسلم فهذا مندوب لكل مسلم كما في الكرماني
 وغيره قهستاني فهو كالوالب على سطح بيت فيه معصف وذلك لا يكره كما في جامع البرهاني معراج (قوله به
 يفتي نهاية) عبارة النهاية واختار للفتوى أنه مسجد في حق جواز الاقتداء الخ لكن قال في البحر طاهره أنه
 يجوز الوطء والبول والتخلى فيه ولا يخفى ما فيه فان الباني لم يعد له ذلك فينبغي أن لا يجوز ان يحكمنا بكونه غير
 مسجد وانما تظهر قائده في حق بقية الاحكام وحل دخوله لجنب والحائض اه ومقابل هذا المختار ما صححه
 في المحيط في مصلي الجنازة أنه ليس له حكم المسجد أصلا وما صححه تاج الشريعة أن مصلي العبد له حكم المساجد
 وتماه في الشربلية (قوله كفناء مسجد) هو المكان المتصل به ليس بينه وبينه طريق فهو كالخذل صلاة
 جنازة او عيد فيما ذكر من جواز الاقتداء وحل دخوله لجنب ونحوه كما في آخر شرح المنية (قوله ورباط) هو
 ما بين لسكنى فقرا الصوفية ويسمى الحائقاء والتكية رحقي (قوله ومد رسة) ما بين لسكنى طلبه العلم ويجعل
 لها مدرسا ومكان للدرس لكن اذا كان فيها مسجد فحكمه كغيره من المساجد ففي وقف القنينة المساجد
 التي في المدارس مساجد لانهم لا يمنعون الناس من الصلاة فيها واذا أغلقت يكون فيها جماعة من أهلها اه
 وفي الخانية دار فيها مسجد لا يمنعون الناس من الصلاة فيه ان كانت الدار لو أغلقت كان له جماعة عن فيها
 فهو مسجد جماعة ثبت له أحكام المسجد من حرمة البيع والدخول والا فلا وان كانوا لا يمنعون الناس
 من الصلاة فيه اه (قوله ومساجد حياض) مسجد الحوض مصطبة يجعلونها بجنب الحوض حتى اذا اوضا
 احد من الحوض صلى فيها اه ح (قوله وأسواق) أي غير نافذة يجعلون مصطبة للصلاة فيها ح وذلك
 كالتى تجعل في خان التجار (قوله لا قوارع) أي فانها ليست كالمذكورات قال في او آخر شرح المنية
 والمساجد التي على قوارع الطرق ليس لها جماعة راتية في حكم المسجد لكن لا يعتكف فيها اه (قوله
 ولا بأس الخ) في هذا التعبير كما قال شمس الأنعة اشالة الى أنه لا يؤجر ويكفيه أن يجور بأسرأس اه قال
 في النهاية لأن لفظ لا بأس دليل على أن المستحب غيره لأن البأس الشدة اه واهذا قال في حظر الهندية
 عن المضمرات والصرف الى الفقراء أفضل وعليه الفتوى اه وقيل يكره لقوله صلى الله عليه وسلم ان من اشراط
 الساعة أن تزين المساجد الحديث وقيل يستحب لما فيه من تعظيم المسجد (قوله لانه يلهم المصلي) أي
 فيخل بخشوعه من النظر الى موضع سجوده ونحوه وقد صرح في البدائع في مستحبات الصلاة أنه ينبغي
 الخشوع فيها ويكون منتهى بصره الى موضع سجوده الخ وكذا صرح في الاشياء أن الخشوع في الصلاة
 مستحب والظاهر من هذا أن الكراهة هنا تنزيهية فافهم (قوله ويكره التكلف الخ) تخصيص لما في المتن
 من نفي البأس بالنقش ولهذا قال في الفتح وعندنا لا بأس به ومحل الكراهة التكلف بدقائق النقوش ونحوه
 خصوصا في المحراب اه فافهم (قوله ونحوها) كل خشاب غنية وبياض بنحو اسيداج اه ط
 (قوله وظاهره الخ) أي ظاهر التعليل بأنه يلهم وكذا اخراج السقف والمؤخر فان سبه عدم الالهة فيفيد
 أن المكروه جدار القبلة بتمامه لأن علة الالهة لا تخص الامام بل بقية أهل الصف الاول كذلك ولذا قال
 في الفتاوى الهندية وكره بعض مشايخنا النقش على المحراب وحائط القبلة لانه يشغل قلب المصلي اه ومثله
 يقال في حائط المنية والميسرة لانه يلهم القرب منه (قوله لوجماله الحلال) قال تاج الشريعة أما لو أنفق
 في ذلك مالا خبيثا او مالا سببه الخبيث والطيب فيكره لأن الله تعالى لا يقبل الا الطيب فيكره تلويث بيته
 بما لا يقبله اه شربلية (قوله الا اذا خيف الخ) أي بأن اجتمعت عنده اموال المسجد وهو مستغن
 عن العمارة والافضاض كما في القهستاني عن النهاية (قوله وتماه في البحر) حيث قال وقيدوا
 بالمسجد ان نقش غيره موجب للضمان الا اذا كان معدا للاستغلال تزيد الاجرة به فلا بأس به وأرادوا من المسجد

داخله فيفيد أن تزيين خارجه مكره وأما من مال الوقت فلا شك أنه لا يجوز للمتولى فعله مطلقا لعدم الفائدة فيه خصوصا إذا قصد به حرمان ارباب الوظائف كما شاهدناه في زماننا (قوله أفضل المساجد مكة) أى مسجد مكة وكذا ما بعده الى قوله الاقدم ح وفي تسهيل المقاصد للعلامة احمد بن العمدان افضل مساجد الارض الكعبة لانه أول بيت وضع للناس ثم المسجد الحبيب لانه اقدم مسجد بمكة ثم مسجد المدينة لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة في مسجدى هذا تعدل ألف صلاة فيما سواه الا المسجد الحرام حوى لمخصا وفي البيرى واختلف في المراد من المسجد الحرام الذى فيه المضاعفة المذكورة فتقبل بقاع الحرم وقبل الكعبة وما في الخبر من البيت وقبل الكعبة وما حولها من المسجد وحرم به النووي وقال انه الظاهر وقال الشيخ ولى الدين العراقي ولا يختص التضعيف بالمسجد الذى كان في زمنه صلى الله عليه وسلم بل يشمل جميع ما زيد فيه بل المشهور عند أصحابنا أنه يتم جميع مكة بل جميع حرمةا الذى يحرم صيده كما صححه النووي انتهى ما أفاده شيخنا محمدين ظهيرة القرشي الحنفى المكي اه ملخصا (تنبيه) هذه المضاعفة خاصة بالفرض لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة احدكم في بيته أفضل من صلاته في مسجدى هذا الا المكتوبة والواقع التعارض بينه وبين الحديث الاول كذا احكام ابن رشد المالكي في القواعد عن أبي حنيفة كما في الحلية عن غاية السروجي وتماه فيها (قوله ثم القدس) لانه احد المساجد الثلاثة التى لا تشد الرحال الا اليها والمنصوص على المضاعفة فيها (قوله ثم قبا) بالقصر والمتمصرف وغير منصرف والقباء مضمومة ط لانه المسجد الذى اسس على التقوى من اول يوم (قوله ثم الاقدم ثم الاعظم) كذا في الحلية عن الاجناس والذى في البحر بعد القدس ثم الجوامع ثم مساجد الحال ثم مساجد الشوارع لانها اخف رتبة لانه لا يعتكف فيها الا لمن يكن اماما معلوم ومؤذن ثم مساجد البيوت لانه لا يجوز الاعتكاف فيها الا للنساء اه وفي الفهستاتى مساجد الشوارع هى التى بنيت في العمارة عمارى عمارى لها مؤذن وامام راتبان كما في الجلابى اه والحاصل أن بعد القدس الجوامع أى المساجد الكبيرة الجامعة للجماعة الكثيرة لكان الاقدم منها أفضل كسجد قبا ثم الاعظم أى الاكثر جماعة فالاعظم ثم الاقرب فالاقرب وفي آخر شرح المنية بعد نقله ما ستر عن الاجناس ثم الاقدم أفضل لسبقه حكما الا اذا كان الحادث اقرب الى بيته فانه أفضل حيث نزل لسبقه حقيقة وحكما كذا في الوقعات وذكر في الخاتمة ومنية المفتى وغيرهما أن الاقدم أفضل فان استويا في القدم فالاقرب ولو استويا فيهما وقوم احدهما اكثر فان كان قريبا يقضى به يذهب للاقل جماعة تكثير الهاسبية والاختيار والافضل اختيار الذى امامه افقه وأصلح ومسجد حبه وان قل جمعه افضل من الجامع وان كثرت جمعه اه ملخصا وحاصله أن في تقديم الاقدم على الاقرب خلافا لكن عبارة الخاتمة هكذا واذا كان في منزله مسجدان يذهب الى ما كان اقدم الخ وظاهره أن هذا التفصيل في مسجد الحى تأمل (قوله افضل اتفاقا) أى من الاقدم وما بعده لاحرازه فضلى الصلاة والسمع ط (قوله ومسجد حبه افضل من الجامع) أى الذى جماعته أكثر من مسجد الحى وهذا احد قولين حكاهما في القنية والثاني العكس وما هنا جزم به في شرح المنية كما مر وكذا في المنى والخاتمة بل في الخاتمة لولم يكن المسجد منزله مؤذن فانه يذهب اليه ويؤذن فيه ويصلى ولو كان وحده لانه حق عليه فيؤذنه (قوله والصحيح الخ) قد مرنا الكلام مستوفى على هذه المسئلة في شروط الصلاة قبيل بحث القبلة فراجع (قوله وقبل ان يخطي) هو الذى اقتصر عليه الشارح في الخطر حيث قال فرع بكرة اعطاء سائل المسجد الا اذا لم يخط رقاب الناس في المختار لان عليا تصدق بجأته في الصلاة فحده الله تعالى بقوله ويؤتون الزكاة وهم راكعون ط (قوله وانشاد ضالة) هى الشئ الضائع وانشادها السؤال عنها وفي الحديث اذا رايت من ينشد ضالة في المسجد فقلوا لارتها الله عليك (قوله او شعر الخ) قال في الضياء المعنوى العشرون أى من آفات اللسان الشعر سئل عنه صلى الله عليه وسلم فقال كلام حسن حسن وقبيح قبيح ومعناه أن الشعر كالنثر يحمده حين يحمده ويذم حين يذم ولا بأس باستماع نشيد الاعراب وهو انشاد الشعر من غير لحن ويحرم هجو مسلم ولو عاقبه قال صلى الله عليه وسلم لا ينبغي جوف احدكم فيما خيره من أن يمتلى شعرا فإما كان منه في الوعظ والحكم وذكر نعم الله تعالى وصفة المتقين فهو حسن وما كان من ذكر الاطلاع والازمان والام فباح وما كان من هجو وسفوف لحرام وما كان من وصف الخلد ودوالق ودوالشعر وفكره كذا فصله أبو الليث السمرقندى ومن كثر انشاده وانشأوه حين تنزل به مهماته ويجعله مكملة له تنقص مروءته وترد شهادته اه وقد مناقبة الكلام على ذلك

مطلب
في افضل المساجد

(فروع) افضل المساجد مكة ثم المدينة ثم القدس ثم قبا ثم الاقدم ثم الاعظم ثم الاقرب ومسجد استاذة لدرسه والسمع الاخبار افضل اتفاقا ومسجد حبه افضل من الجامع والصحيح أن ما ألحق بمسجد المدينة ملحق به في الفضيلة نعم فخرى الاول اولى وهو مائة في مائة ذراع ذكره متلا على في شرح ابواب المناسك ويحرم فيه السؤال وبكره الاعطاء مطلقا وقبل ان يخطي وانشاد ضالة أو ش الا ما فيه ذكر

مطلب
في انشاد الشعر

في صدر الكتاب قبل رسم المفقى هذا وقد أخرج الامام الطحاوي في شرح مجمع الامار انه صلى الله عليه وسلم نهى
 أن تشد الاشعار في المسجد وأن تساع فيه السلع وأن يتخلق فيه قبل الصلاة ثم وفق بينه وبين ما ورد أنه صلى الله
 عليه وسلم وضع لحسان منبراً يشد عليه الشعر يحمل الأول على ما كانت قريش تهبوه به ونحوه مما فيه ضرر
 أو على ما يغلب على المسجد حتى يكون أكثر من فيه متشاغلا به قال وكذلك النهي عن البيع فيه هو الذي يغلب
 عليه حتى يكون كالسوق لانه صلى الله عليه وسلم لم ينه علياً عن خصف النعل فيه مع أنه لو اجتمع الناس لخصف
 النعال فيه كره فكذلك البيع وانشاد الشعر والتعلق قبل الصلاة لما غلب عليه كره وما لا فلا اه (قوله ورفع
 صوت بذكر الخ) أقول اضطرب كلام صاحب البرازية في ذلك فتارة قال انه حرام وتارة قال انه جائز وفي الفتاوى
 الخيرية من الكراهية والاستحسان جاء في الحديث ما اقتضى طلب الجمهور به نحو وان ذكرني في ملا ذكرته في
 ملا خير منهم رواء الشيخان وهناك احاديث اقتضت طلب الاسرار والجمع بينهم بأن ذلك يختلف باختلاف
 الأشخاص والاحوال كما جع بذلك بين احاديث الجمهور والاختفاء بالقراءة ولا يعارض ذلك حديث خبر المذكر
 الخفي لانه حيث خيف الزيادة أو تأذى المسلمين أو النيام فان خلا بما ذكر فقال به ضأهل العلم ان الجمهور افضل
 لانه أكثر عملاً ولتعدي فائده الى السامعين ويوقظ قلب الذاكر فيجمع همه الى الفكر ويصرف سمعه اليه ويطرد
 النوم ويزيد النشاط اه ملخصاً وتمام الكلام هناك فراجع وفي حاشية المحوى عن الامام الشعراني أجمع
 العلماء ملخصاً وخلفاء على استحباب ذكر الجماعة في المساجد وغيرها الا أن يشوش جهرهم على نائم أو مصل
 أو قارئ الخ (قوله والوضوء) لان ماء مستقذر طبعاً فيجب تنزيه المسجد عنه كما يجب تنزيهه عن الخناط
 والبائم بدائع (قوله الافماء اعتد لذلك) انظر هل يشترط اعداد ذلك من الواقعات لا وفي حاشية المدنى
 عن الفتاوى العفوية ولا يظن أن ما جول بتر زمزم يجوز الوضوء أو الغسل من الجنابة فيه لان حرم زمزم
 يجري عليه حكم المساجد فيما مل بها ملتها من تحريم البصاق والمكث مع الجنابة فيه ومن حصول الاعتكاف
 فيه واستحباب تقديم المني بناء على أن الداخل من مسجد لمسجد يسبق له ذلك اه (قوله كقيل نز) النز
 بفتح النون وكسرهما وبالزاي المجهدة ما يتحلب من الارض من الماء يقال نزلت الارض صارت ذات نزل كذا في
 الصحاح قال في الخلاصة غرس الاشجار في المسجد لا بأس به اذا كان فيه نفع للمسجد بأن كان المسجد اذن
 والاسطوانات لا تستقر بدونها وبدون هذا لا يجوز اه وفي الهندية عن الغرائب ان كان لتقع الناس بظله
 ولا يضيئ على الناس ولا يفرق الصفوف لا بأس به وان كان لضع نفسه بورقه أو ثمره أو يفرق الصفوف
 او كان في موضع تقع به المشابهة بين البيعة والمسجد يكره اه هذا وقد رأيت رسالة للعلامة ابن امير حاج
 بخطه متعلقة بقراس المسجد الاقصى رد فيها على من أفق بجوارزه فيه أخذ من قولهم لو غرس شجرة للمسجد
 فثمرها للمسجد فرد عليه بأنه لا يلزم من ذلك حل الغرس الا للعدرا المذكور لان فيه شغل ما اعتد للصلاة ونحوها
 وان كان المسجد واسعاً وكان في الغرس نفع بثمره والا لزم إيجار قطعة منه ولا يجوز إيقاؤه أيضاً لقوله عليه
 الصلاة والسلام ليس لعرق ظالم حق لان الظلم وضع الشيء في غير محله وهذا كذلك الخ ما أطال به وورأت
 في آخر الرسالة بخط بعض العلماء أنه وافقه على ذلك المحقق ابن أبي شريف الشافعي (قوله وأكل ونوم الخ)
 واذا أراد ذلك ينبغي أن ينوى الاعتكاف فيدخل ويذكر الله تعالى بقدر ما نوى أو يصلي ثم يفعل ما شاء فتاوى
 هندية (قوله وأكل ونوم) أي كبصل ونحوه مما له رائحة كريهة للحديث الصحيح في النهي عن قربان آكل
 النوم والبصل المسجد قال الامام العيني في شرحه على صحيح البخاري قلت علمه النهي اذى الملائكة وأذى
 المسلمين ولا يختص بمسجده عليه الصلاة والسلام بل الكل سواء رواية مساجدنا بالجمع خلافاً لمن شذو بطى بما نص
 عليه في الحديث كل ماله رائحة كريهة مأكولاً أو غيراً وانما خاص النوم هنا بالذ كرو في غيره أيضاً بالبصل
 والكرات أكثر الكلام اه وكذلك الخلق بعضهم بذلك من فيه بخراً وبه جرح له رائحة وكذلك القصاب والسمالك
 والمجدوم والابرص اولى بالحقاق وقال سمعون لا يرى الجماعة عليهم ما واحتج بالحديث والخلق بالحديث كل
 من آذى الناس بلسانه وبه افق ابن عمر وهو أصلي في نفي كل من يتأذى به ولا يبعد أن يعذر المذدور بأكل
 ماله ريح كريهة لما في صحيح ابن حبان عن المغيرة بن شعبة قال انتهت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد
 من ريح النوم فقال من أكل النوم فأخذت يده فأدخلته ما فوجد صدرى مصوباً فقال انك عذرا وفي
 رواية الطبراني في الاوسط اشكت صدرى فأكتبه وفيه لم يعنقه صلى الله عليه وسلم وقوله صلى الله عليه وسلم

مطلب
 في رفع الصوت بالذكر

ورفع صوت بذكر الله المتفهمة
 والوضوء الا فيما اعتد لذلك وغرس
 الاشجار الا لنفع كتليل نز
 وتكون للمسجد وأكل ونوم الا
 لمعتكف وغريب وأكل كل نحو
 نوم ويمنع منه وكذا كل مؤذولو
 بلسانه

مطلب
 في الغرس في المسجد

ولم يعد في شبه صريح في أن كل هذه الاشياء عذري التخلف عن الجماعة وأيضاً هنا علة أن أذى المسلمين وأذى الملائكة فبالنظر إلى الأولى يعذر في ترك الجماعة وحضور المسجد وبالنظر إلى الثانية يعذر في ترك حضور المسجد ولو كان وحده اه ملخصاً أقول كونه يعذر بذلك ينبغي تقييده بما إذا أكل ذلك بعد أو أكل ناسياً قرب دخول وقت الصلاة لئلا يكون مباشراً يقطع عن الجماعة بصنعه (قوله وكل عقد) الظاهر أن المراد به عقد مبادلة ليخرج نحو الهبة تأمل وصريح في الاشياء وغيرها بأنه يستحب عقد النكاح في المسجد وسياً في النكاح (قوله بشرطه) وهو أن لا يكون للتجارة بل يكون ما يحتاجه لنفسه أو عياله بدون احضار السلعة (قوله بأن يجلس لاجله) فانه حينئذ لا يسبح بالاتفاق لأن المسجد ما بني لأمور الدنيا وفي صلاة الجلبي الكلام المباح من حديث الدنيا يجوز في المساجد وان كان الأولى أن يشتغل بذكر الله تعالى كذا في القرائن هندية وقال البيهقي ما نصه وفي المدارك ومن الناس من يشتري لهو الحديث المراد بالحديث الحديث المتكرر كما جاء الحديث في المسجد بأكمل الحسنات كما تأكل البهية الحشيش انتهى فقد أفاد أن المنع خاص بالمتكرر من القول أما المباح فلا قال في المصنف الجلوس في المسجد للحديث مأذون شرعاً لأن أهل الصفة كانوا يلزمون المسجد وكانوا ينامون ويتحدثون ولهذا لا يحل لأحد منعه كذا في الجامع البرهاني أقول يؤخذ من هذا أن الأمر المنوع منه إذا وجد بعد الدخول بقصد العبادة لا يتناول اه (قوله الاطلاق أوجه) بحث مخالف للمنقول مع ما فيه من شدة الحرج ط (قوله وتخصيص مكان لنفسه) لانه يحل بالمشروع كذا في القنية أي لانه إذا اعتاده ثم صلى في غيره بيق بالمشغول بالاقول بخلاف ما إذا لم يألف مكاناً معيناً (قوله وليس له الخ) قال في القنية له في المسجد موضع معين يواظب عليه وقد شغله غيره قال الوزاعي له أن يزعمه وليس له ذلك عندنا اه أي لأن المسجد ليس لمكان واحد يجرى عن انتهائه قلت وينبغي تقييده بما إذا لم يقيم عنه على نية العود بلامهلة كالوقوف للوضوء مثلاً ولا سيما إذا وضع فيه توبه لتحقيق سبق يده تأمل وفي شرح السير الكبير للسر خشي وكذا كل ما يكون المسلمون فيه سواء كالتزول في الرباطات والجلوس في المساجد للصلاة والتزول بنى أو عرفات للعب حتى لو ضرب فسطاطه في مكان كان ينزل فيه غيره فهو أحق وليس للآخر أن يحول له فان أخذ موضعاً فوق ما يحتاجه فلقباً أخذ الزائد منه فلو طلب ذلك منه رجلان فأراد إعطاء أحدهما دون الآخر فله ذلك ولو نزل فيه أحدهما فأراد الذي أخذه أولاً وهو غنى عنه أن ينزل فيه الآخر فلا لانه اعترض على بذهيد أخرى محنة لا حسيبها الا إذا قال انما كنت أخذته لهذا الاخر بأمره لا لنصي فاذا حلف على ذلك له اخراجه لانه تبين أن يذم فيه كانت يذم أمره وحاجة الأمر تمنع غيره من اثبات اليد عليه اه ملخصاً قال الخليلي الرمي ومثل المسجد مقاعد الاسواق التي يتخذها المتفرون من سبق لها فهو الاحق بها وليس يتخذها أن يزعمه الا إذا حق له فيها مادام فيها فإذا قام عنها استوى هو وغيره فيها ومذهب الشافعية بخلافه كما نصوا عليه في كتبهم اه والمراد بها التي لا تنصرف للعامة والا زعم القاعد فيها مطلقاً (قوله وأذا ضاق الخ) أقول وكذا إذا لم يضق لكن في قعوده قطع له ف (قوله بل ولاهل المحلة الخ) قال في القنية وكذا لاهل المحلة أن يمنعوهم من الصلاة فيه إذا ضاق بهم المسجد اه (قوله ولهم نصب متول) أي ولو بلا نصب فاض كما قدمناه عن العناية (قوله لا لدرس أو ذكر) لانه ما بني لذلك وان جاز فيه كذا في القنية (قوله فاستماع العظة أولى) الظاهر أن هذا خاص بمن لا قدرة له على فهم الآيات القرآنية والتدبر في معانيها الشرعية والاعتناء بما أعطاها الحكمة إذ لا شك أن من له قدرة على ذلك يكون استماعه أولى بل أوجب بخلاف الجاهل فانه يفهم من العلم والواعظ ما لا يفهمه من القارئ فكان ذلك اتفق له (قوله ولا ينبغي الكتابة على جدرانها) أي خوفاً من أن تسقط وتوطأ يجرى عن النهاية (قوله خفاش) كتمان الوطواط قاموس (قوله لتنفية) جواب سؤال حاصله أنه صلى الله عليه وسلم قال أتروا الطير على مكاتبها فإزالة العش مخالفة للأمر فأجاب بأنه للتنفية وهي مطلوبة فالحديث مخصوص بغير المساجد ط

• (باب الوتر والنوافل)

الوتر شئ الواد وكسرها ضد الشفع والنوافل جمع نافلة والنفل في اللغة الزيادة وفي الشريعة زيادة عبادة شرعت لنا لعيننا ط (قوله كل سنة نافلة) قد مناقب هذا الباب في آخر المكرهات تقسيم السنة إلى مؤكدة وغيرها

وكل عقد الا لعنك بشرطه
والصك كلام المباح وتيده في
الطهيرية بأن يجلس لاجله لكن
في النهر الاطلاق أوجه وتخصيص
مكان لنفسه وليس له ازعاج غيره
منه ولو مدر ساوا إذا ضاق فلم يصلي
ازعاج القاعد ولو مشغولاً بقراءة
أو درس بل ولاهل المحلة منع من
ليس منهم عن الصلاة فيه ولهم
نصب متول وجعل المسجد
واحداً وعكسه لصلاة لا لدرس
أو ذكر في المسجد عظة وقرآن
فاستماع العظة أولى ولا ينبغي
الكتابة على جدرانها ولا بأس برمي
عش خفاش وحمام لتنفية

• (باب الوتر والنوافل) •

كل سنة نافلة

مطلب
فمن سبق يده إلى مباح

فطلب
في الفرض العلي والعلوي والواجب

وبطنا ذلك أيضا في سنن الوضوء والكل يسمى نافله لانه زيادة على الفرض لتكميله ومراعاة الاعتذار عن تركه
التصریح بالسنن في الترجمة مع أن الباب معقود لبيانها أيضا (قوله ولا عكس) أي لغويا لأن الفقيه بعزل عن
الظر الى القواعد المنطقية فالمراد وليس كل نافله سنة فان كل صلاة لم تطلب بعينها نافله وليست بسنة بخلاف
ما طلبت بعينها كصلاة الليل والعصى مثلا فانهم (قوله هو فرض علا) أي يفترض عمله أي فعله بمعنى أنه يعامل
معاملة الفرائض في العمل فيأثم بتركه ويفوت الجواز بفوته ويجب ترتيبه وقضاؤه ونحو ذلك فقوله علا تمييز
محول عن الفاعل واعلم أن الفرض نوعان فرض علا وفرض علا فقط فالقول كما اصلوات الخمس
فانها فرض من جهة العمل لا يحمل تركها ويفوت الجواز بفوتها بمعنى أنه لو ترك واحدة منها لا يصح فعل
ما بعده قبل قضاء المتروكة وفرض من جهة العلم والاعتقاد بمعنى أنه يفترض عليه اعتقادها حتى يكفر بانكارها
والثاني كالوتر فانه فرض علا كما ذكرناه وليس بفرض علا أي لا يفترض اعتقاده حتى انه لا يكفر منكره لظنية
دليله وشبهة الاختلاف فيه ولذا يسمى واجبا ونظيره مسح ربيع الرأس فان الدليل القطعي أفاد أصل المسح
وأما كونه قدر الربع فانه ظني لكنه قام عند المجتهد مارج دليله الظني حتى صار قريسا من القطعي فسماه فرضا
أي علا بمعنى أنه يلزم عمله حتى لو تركه ومسح شعرة مثلا يفوت الجوازه وليس فرضا علا حتى لو أنكره لا يكفر
بخلاف ما لو أنكر أصل المسح وبه علم أن الواجب نوعان أيضا لانه كما يطلق على هذا الفرض الغير القطعي يطلق
على ما هو دونه في العمل وفوق السنة وهو ما لا يفوت الجوازه فونه كقراءة الفاتحة وقنوت الوتر وتكبيرات
العبدن واكثر الواجبات من كل ما يجبر بوجود السهو وقد يطلق الواجب أيضا على الفرض القطعي كما قد مناه
عن التلويح في بحث فرائض الوضوء فراجع (قوله وواجب اعتقادا) أي يجب اعتقاده وظاهر كلامهم
أنه يجب اعتقاد وجوبه اذ لو لم يجب عليه اعتقاد وجوبه لما امكن ايجاب فعله لانه لا يجب فعل ما لا يعتقده
واجبا ولذا اشكل قوله ما بسنة وجوب قضائه كما يأتي ويدل عليه أيضا قول الاصوليين في الواجب ان حكمه
اللزوم علا لا علما على اليقين فقولهم على اليقين يفيد أن حكمه اللزوم علا وعلما على الظن فيلزمه أن يعلم ظنيته أي
أنه واجب والاتفاق قولهم على اليقين وحينئذ فيشكل قول الزباني ان اعتقاد الوجوب ليس بواجب على الخفي
الأن يجب بان المراد ليس بفرض حتى لو لم يعتقد وجوبه لا يكفر لأن الوجوب يطلق بمعنى الفرض أيضا كما مر
فليتأمل (قوله وسنة نبوتا) أي نبوته علم من جهة السنة لا القرآن وهي قوله صلى الله عليه وسلم الوتر حق
فمن لم يوتر فليس مني قاله ثلاثا رواه أبو داود والحاكم وصححه وقوله صلى الله عليه وسلم أتروا قبل أن تصبحوا رواه
مسلم والامر للوجوب ونماه في شرح المنية (قوله بين الروايات) أي الثلاث المروية عن أبي حنيفة فانه روى
عنه أنه فرض وأنه واجب وأنه سنة والتوفيق اولى من التفريق فرجع الكل الى الوجوب الذي مشى عليه
في الكترو غيره قال في البحر وهو آخر أقوال الامام وهو الصحيح محيط والاصح خاتية وهو الظاهر من مذهبه
مبسوط اه ثم قال وأما عندهما فسنة علا واعتقادا ودليلا لكنها أكدها السنن الموقنة (قوله وعليه الخ)
أي على ما ذكر من التوفيق فانه لو حلت رواية الفرض على ظاهرها لزم اكفارا جاحده ولو حلت رواية الواجب
على ظاهرها وهو كون المراد بالواجب ما يتبادر منه وهو ما لا يفوت الجوازه بفوته ولا يعامل معاملة الفرض لزم
أن لا يفسد الخبر بتدكره ولا عكسه ولو حلت رواية السنة على ظاهرها لزم أن لا يقضى وأن يصح قاعد اورا كما
في تقرير المصنف لقف ونشر مرتب فانهم (قوله فلا يكفر جاحده) أي جاحدا أصل الوتر انما قال ان عدم
الاكفار لازم السنة والوجوب كما صرح به في فتح القدير ح قلت والمراد الجحد مع رسوخ الادب كأن يكون
اشبهة دليل اذ نوع تأويل فلا ينافيه ما يأتي من أنه لو ترك السنن فان رآها حقا اثم والا كفر لانهم علموه بأنه ترك
استخفا كما عزاء في الصرا الى التجنيس والنوازل والمحيط ولقوله في شرح المنية ولا يكفر جاحده الا ان استخف
ولم يره حقا على المعنى الذي مر في السنن اه وأراد بما مره أن يقول هذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم
وأما لا فعله ثم اعلم انه قال في الاشباه ويكفر بانكار أصل الوتر والاضحية اه ومثله في التقنية ومفهومه
أن المراد هنا بحود وجوبه ويؤيده تعليل الزباني يثبتونه بخبر الواحد فان الثابت بخبر الواحد وجوبه لا أصل
مشروعيته بل هي ثابتة باجماع الائمة ومعلومة من الدين ضرورة وقد صرح بعض المحققين من الشافعية بان
من أنكر مشروعية السنن الراتبه او صلاة العبدن يكفر لانها معلومة من الدين بالضرورة وسبأ في سنة

ولا عكس (هو فرض علا
وواجب اعتقادا وسنة نبوتا)
بهذا وفقوا بين الروايات وعليه
(فلا يكفر) بضم فسكون أي
لا ينسب الى الكفر (جاحده

مطلوب
في منكر الوتر والسنن والاجماع

الفجر أنه يحنى الكف على منكبرها قلت ولعل المراد الانكباب نوع تأويل والا فلا خلاف في مشروعيةها وقد
صرح في التحرير في باب الاجماع بأن منكر حكم الاجماع القطعي يكفر عند الحنفية وطائفة وقالت طائفة
لا وصرح أيضا بأن ما كان من ضروريات الدين وهو ما يعرف بالخواص والعوام أنه من الدين كوجوب اعتقاد
التوحيد والرسالة والصلوات الخمس وأخواتها يكفر منكره وما لا فلا كفساد الحج بالوطء قبل الوقوف واعطاء
السدس الحدة ونحوه أى مما لا يعرف كونه من الدين الا للخواص ولا شبهة أن ما نحن فيه من مشروعية الوتر
ونحوه يعلم بالخواص والعوام أنها من الدين بالضرورة فينبغي الجزم بتكفير منكرها ما لم يكن عن تأويل بخلاف
تركها فإنه ان كان عن استخفاف كما تركه الأبا بن يكون كسلا أو فقا بلا استخفاف فلا هذا ما ظهر لى والله
أعلم (قوله مفسده) أى للفجر والتفجير غير قبل هو مثال (قوله كعكسه) وهو ترك الفرض فيه ح (قوله
بشرطه) وهو عدم ضيق الوقت وعدم ضرورتها ستاء ما عدم التسيان فلا يصح هنا لان فرض المسئلة فيما
اذا تذكره في الفجر وتذكر الفجر فيه رحى فافهم (قوله خلافا لهما) فلا يحسب أن الفساد لانه سنة
عندهما ط (قوله ولكنه يقضى) لا وجه للاستدلال على قول الامام وانما أتى به نظرا الى قوله اتفاقا
بعد حكايته الخلاف فيما قبله أى انه يقضى وجوبا اتفاقا أما عندهم فظاهر وأما عندهما وهو ظاهر الرواية عنهما
فلقوله عليه الصلاة والسلام من نام عن وتر أو نسبه فليصله اذا ذكره كافي الجرح عن المحيط واستشكله في الفتح
والتهريب أن وجوب القضاء فرع وجوب الاداء وأجاب في البحر بما ذكر عن المحيط قلت ولا ينبغي ما فيه فان دلالة
الحديث على وجوب القضاء مما يتوى الاشكال الآن يجب بأنهم لما ثبت عندهما دليل السنة قالوا لا يلزم
ثبت دليل القضاء قالوا لا أيضا اتباعا للنص وان خالف القياس (قوله ولا يصح الخ) لان الواجبات لا تصح
على الراحة لا عذر وعندهما ان كان سنة لكن صح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يتنفل على راحته
من غير عذر في الليل واذا بلغ الوتر نزل فيوتر على الارض يجر عن المحيط والقعود كالركوب (قوله اتفاقا)
راجع للماتل الثلاث ح وانما الخلاف في خمس في تذكره في الفرض وعكسه وفي قضائه بعد طلوع الفجر
وصلاة العصر واعادته بعد العشاء خرائق أى فانه على القول بسننه لا يلزم فساد الفرض ولا فساد بالتذكر
ولا يقضى في الوقتين المذكورين وبما دللوا بفساد العشاء دون (قوله كالمغرب) أفاده أن القعدة الاولى فيه
واجبة وأنه لا يصح فيها على النبي صلى الله عليه وسلم ط (قوله حتى لو نسي) تفريع على قوله كالمغرب ولو كان
كانت لعل قبل أن يقيم ما قام اليه بالسجود لان كل ركعتين من النفل صلاة على حدة ط (قوله لا يعود)
أى اذا استتمت قاعدا لا شغل بفرض القيام (قوله كاسي) أى في باب سجود السهو ولكنه رجع هناك عدم
الفساد ونقل عن البحر أنه الحق (قوله ولكنه) استدلال على ما تروهم من قوله كالمغرب من أنه لا يقرأ السورة
في ثالثه (قوله احتياطا) أى لان الواجب تردد بين السنة والفرض فبالنظر الى الاول يجب القراءة في جميعه
وبالنظر الى الثانى لا تجب احتياطا شرح المنية (قوله والسنة السور الثلاث) أى الاعلى والكافرون
والاخلاص لكن في النهاية أن التعيين على الدوام يقضى الى اعتقاد بعض الناس أنه واجب وهو لا يجوز فلو
قرأ بما ورد به الاثمار أحيانا بالامواظبة يكون حسنا يجر وهل ذلك في حق الامام فقط او اذا رأى ذلك حقا
لا يجوز غيره قد مننا الكلام فيه قبيل باب الامامة (قوله وزيادة المعوذتين الخ) أى في الثالثة بعد سورة
الخلاص قال في البحر عن الحلية ومواقع في السن وغيرهما من زيادة المعوذتين انكرها الامام احمد وابن معين
ولم يحتملها اكثر أهل العلم كما ذكره الترمذى اه (قوله ويكبر) أى وجوبا وفيه قولان كما مر في الواجبات وقد مننا
هناك عن البحر انه ينبغي ترجيح عدمه (قوله رافعا يديه) أى سنة الى حذاء اذنيه كتكبير الاحرام وهذا
كافي الامداد عن جمع الروايات لوفى الوقت أما في القضاء عند الناس فلا يرفع حتى لا يطلع احد على نقصه اه
(قوله كما مر) أى في فصل اذا اراد الشروع في الصلاة عند قوله ولا يسر رفع اليدين الا في سعة (قوله ثم يعتدل)
أى يضع يمينه على يساره كافي حالة انقراء ح (قوله وقيل كالداعي) أى عن أبي يوسف أنه يرفعهما الى صدره
وبطونهما الى السماء امداد والظاهر أنه يقيهما كذلك الى تمام الدعاء على هذه الرواية تأمل (قوله وقت فيه)
أى في الوتر والضمير الى ما قبل الركوع واختلف المشايخ في حقيقة القنوت الذي هو واجب عنده فنقل في
الجبتي أنه طول القيام دون الدعاء وفي الفتاوى الصغرى العكس وينبغي تصحيحه يجر قال في المغرب وهو

وتذكره في الفجر مفسده كعكسه
بشرطه خلافا لهما (و) لكنه
(يقضى) ولا يصح قاعدا ولا راكبا
اتصافا (وهو ثلاث ركعات
بتسليم) كالمغرب حتى لو نسي
العود لا يعود ولو عاد ينبغي
الفساد كاسي (و) لكنه (يقرأ
في كل ركعة منه فاتحة الكتاب
وسورة) احتياطا والسنة السور
الثلاث وزيادة المعوذتين لم يحتملها
الجمهور (ويكبر قبل ركوع ثالثه
رافعا يديه) كما مر ثم يعتدل وقيل
كالداعي (وقت فيه)

المشهور وقولهم دعاء القنوت اضافة بيان ١٥ ومثله في الامداد ثم القنوت واجب عنده سنة عندهما
 كالخلاف في الوتر كما في الجهر والبدائع لكن ظاهر ما في غرر الافكار عدم الخلاف في وجوبه عندنا فانه قال
 القنوت عندنا واجب وعند مالك مستحب وعند الشافعي من الابعاض وعند احمد سنة تأمل (قوله ويسن
 الدعاء المشهور) قد منافي ببحث الواجبات التصريح بذلك عن التهور وذكر في الجهر عن الكرخي أن القنوت ليس
 فيه دعاء موقت لانه روى عن الصحابة ادعية مختلفة ولان الموقت من الدعاء يذهب برقة القلب وذكرا لاسباب
 أنه ظاهر الرواية وقال بعضهم المراد ليس فيه دعاء موقت ماسوى اللهم انا نستعينك وقال بعضهم الافضل
 التوقيت ووجه في شرح المنية تبركا بالمأثور ١٥ والظاهر أن القول الثاني والثالث متعذران وحاصلهما تنقيد
 ظاهر الرواية بغير المأثور كما يفيد قول الزيلعي وقال في المحيط والذخيرة يعني من غير قوله اللهم انا نستعينك الخ
 واللهم اهدنا الخ ١٥ فلفظ يعني بيان لمراد محمد في ظاهر الرواية فلا يكون هذا القول خارجا عنها ولذا قال
 في شرح المنية والصحيح أن عدم التوقيت فيها عدا المأثور لان الصحابة اتفقوا عليه ولانه ربما يجري على اللسان
 ما يشبه كلام الناس اذا لم يوقت ثم ذكر اختلاف الالفاظ الواردة في اللهم انا نستعينك الخ ثم ذكر أن الاولى
 أن يضم اليه اللهم اهدني الخ وأن ما عدا هذين فلا توقيت فيه ومنه ما عن ابن عمر أنه كان يقول بعد دعاءك
 الجذب لكفار ملحق اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات وألق بين قلوبهم وأصلح ذات بينهم
 وانصرهم على عدوك وعدوهم اللهم العن كفرة الكتاب الذين يكذبون رسلك ويقاتلون اوليائك اللهم خالف
 بين كلمتهم ووزلزل أقدامهم وأنزل عليهم بأسك الذي لا يرد عن القوم الجرمين ومنه ما أخرجه الاربعة وحسنه
 الترمذي أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول في آخر وتره اللهم اني أعوذ برضائك من سطوك وبعبافتك من
 عقوبتك وأعوذ بك منك لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك وغير ذلك من الادعية التي لا تشبه كلام
 الناس ومن لا يحسن القنوت يقول ربنا آتسأ في الدنيا حسنة الآتية وقال أبو الليث يقول اللهم اغفر لي
 بكثرها ثلاثا وقيل يقول يارب ثلاثا ذكره في الذخيرة ١٥ أقول هذا يفيد أن ما في الجهر من قوله ذكر الكرخي
 أن مقدار القيام في القنوت مقدار سورة اذا السماء انشقت وكذا ذكر في الاصل ١٥ بيان للافضل او هو مبنى
 على القول بأن القنوت الواجب هو طول القيام لا الدعاء تأمل هذا وذكر في الحلية أن ما مر من أنه صلى الله عليه
 وسلم كان يقول في آخر وتره اللهم اني أعوذ برضائك من سطوك الخ جاء في بعض روايات النساء أنه كان يقوله
 اذا فرغ من صلاته وتبوأخيه (قوله وصح الجذب) قال في الحلية والجذب ان عذابك الجذب ثابت في رواية
 الطحاوي وفي الجهر أنه ثابت في مراسيل أبي داود ووجه اندفع قول الشعبي في شرح النقاية انه لا يقوله (قوله
 وملحق بمعنى لاحق) مبتدأ وخبر وهو يكسر الحاء هذا هو المشهور ونص غير واحد على أنه الاصح ويقال بقصها
 ذكره ابن قتيبة وغيره ونص الجوهرى على أنه صواب كذا في الحلية قلت بل في القاموس الفتح احسن
 او الصواب تأمل (قوله بمعنى لاحق) أى أنه من ألحق المزدبج معنى لحق المجرد وفي التبريد لئلا أن المطرزي صحح
 أن المراد ملحق الفساد بالكفار والاول اولى احتمار اذن الاضمار وتعامه فيها قلت ولعل ما صححه المطرزي وهو
 صاحب المغرب تلبذ الزمخشري وشيخ صاحب القصة بناء على مذهبهم القامد مذهب الاعتزال من أن عصاة
 المؤمنين مخلدون في النار كالكفار (قوله كانه لانه كلمة مهملة) كذا في الجهر لكن فيه أنه ورد في صفة البراق له
 جناحان يحفظهما أى يستعين على السير ط (قوله على الاصح) كذا في المحيط وفي الهداية أنه المختار ومقابلته
 ما في الذخيرة واستحسنوا الجهر في بلاد الجبل للامام ليتعلموا افضل بعضهم بين أن يعلم القوم فالأفضل للامام
 الاخفاء والا فالجهر ١٥ قلت هذا التفصيل لا يخرج عما قبله وفي المنية من اختيار الجهر اختاره دون جهر
 القراءة (قوله ولو اماما) قال في الخواص اما ما كان او مؤتمرا او منفردا أداء او قضا في رمضان وغيره
 (قوله لحديث الخ) أفاد أن المخافة ليست واجبة ط (قوله ففي غيره اولى) وجه الاولوية أن التنية متحدة
 في الفرض والتفيل بخلاف الوتر ففيه مختلفة ط أى لان امامه يتوبه سنة (قوله ان لم يتحقق الخ) فلوراء
 احتجهم ثم غاب فلا سمح أنه يصح الاقتداء به لانه يجوز أن يتوضأ احتياطا وحسن الظن به اولى بغير عن الزاهد
 (قوله كما بسطه في الجهر) حيث ذكر أن الحاصل أنه ان علم الاحتياط منه في مذهبا فلا كراهة في الاقتداء به
 وان علم عدمه فلا صحة وان لم يعلم شيئا كره ثم قال وظاهر الهداية أن الاعتبار لا اعتقاد المتقدي ولا اعتبار

ويسن الدعاء المشهور ويصلى على
 النبي صلى الله عليه وسلم به يقضى
 وصح الجذب بالكسر بمعنى لاحق
 وملحق بمعنى لاحق ونحوه بدال
 مهملة بمعنى تسرع فان قرأ اذال
 محبة فعدت خائبة كانه لانه كلمة
 مهملة (مخافة على الاصح مطلقا)
 ولو اما ما حديث خبر الدعاء الخلفي
 (وصح الاقتداء فيه) ففي غيره
 اولى ان لم يتحقق منه ما يفسدها
 في اعتقاده في الاصح كما بسطه في
 الجهر

مطلب
 الاقتداء بالشافعي

لاعتقاد الامام حتى لو اقتدى بشافعي - رآه مس امرأة ولم يتوضأ فلا أكثر على الجواز وهو الاصح كما في الفتح وغيره
وقال الهندواني - وجاعة لا يجوز وجهه في النهاية بأنه اقيس لأن الامام ليس بمصل في زعمه وهو الاصل فلا يصح
الاقتداء به ورد بأن المعبر في حق المقتدى رأى نفسه لا غيره وأنه ينبغي حل حال الامام على التقليد لثلاث لم
الحرمة بصلاته بلا طهارة في زعمه ان قصد ذلك اه قال في النهرو على قول الهندواني - يصح الاقتداء وان لم يحتط
اه وظاهره الجواز وان تزل بعض الشروط عندنا لكن ذكر العلامة نوح افندي أن اعتبار رأى المقتدى
في الجواز وعدمه متفق عليه وانما الخلاف المثار في اعتبار رأى الامام أيضا فالحقني - اذ رأى في ثوب امام
شافعي - منبلا لا يجوز اقتداؤه به اتفاقا وان رأى نجاسة قليلة جاز عند الجمهور لا عند البعض لانها مانعة على رأى
الامام والمعتبر رأيا اه وفيه نظر يظهر قريبا هذا وقد بسطنا بقية أبحاث الاقتداء بالخلاف في باب الامامة
(قوله بشافعي - مثلا) دخل فيه من يعتقد قول صاحبين وكذا كل من يقول بسنيته (قوله على الاصح
فيما) أي في جواز أصل الاقتداء فيه بشافعي - وفي اشتراط عدم فصله خلافا لما في الارشاد من أنه لا يجوز أصلا
باجماع اصحابنا لانه اقتداء المفترض بالمتنفل وخلافا لما قاله الرازي - من أنه يصح وان فصله ويصلى معه بقية الوتر
لأن امامه لم يخرج بسلامه عنده وهو مجتهد فيه كالواقدي بامام قدر عرف قلت ومعنى كونه لم يخرج بسلامه
أن سلامه لم يفسد وتره لأن ما بعده يحسب من الوتر فكانه لم يخرج منه وهذا بناء على قول الهندواني بقريته
قوله كالواقدي الخ ومقتضاه أن المعبر رأى الامام فقط وهذا يخالف ما قد سناه افعان نوح افندي (قوله
للاتحاد الخ) عليه الصحة الاقتداء ورد على ما مر عن الارشاد بما نقله اصحاب الفتاوى عن ابن الفضل أنه يصح
الاقتداء لأن كلا يحتاج الى نية الوتر فأهدر اختلاف الاعتقاد في صفة الصلاة واعتبر مجرد اتحاد النية اه
واستشكله في الفتح بأنه اقتداء المفترض بالمتنفل وان لم يحظر بخاطره عند النية صفة السنة او غيرها بل مجرد
الوتر كما هو ظاهر اطلاق التجنيس لتقرر النية في اعتقاده ورد في البحر بما صرح به في التجنيس أيضا
من أن الامام ان نوى الوتر وهو راء سنة جاز الاقتداء بكن صلى الظهر خلف من يرى أن الركوع سنة وان نواه
بنية التطوع لا يصح الاقتداء لانه يصير اقتداء المفترض بالمتنفل اه ولم يذكر الشارح تعليلا لاشتراط عدم
الفصل بسلام اكتفاء بما أشار اليه قبله من أن الاصح اعتبار اعتقاد المقتدى والسلام قاطع في اعتقاده فيفسد
اقتداؤه وان صح شروعه معه اذ لا مانع منه في الابتداء كما أفاده ح (قوله ولذا ينوي) أي لا اجل
الاختلاف المفهوم من قوله وان اختلف الاعتقاد ط (قوله لا الوتر الواجب) الذي ينبغي أن يفهم من قولهم
انه لا ينوي أنه واجب أنه لا يلزمه تعيين الوجوب لامنعه من ذلك لانه ان كان حنفيا ينبغي أن ينويه ليطابق
اعتقاده وان كان غيره فلا تضره تلك النية بجر (قوله للاختلاف) أي في الوجوب والسنة وهو علة
للعبدان فقط وعله الوتر قدّمها بقوله ولذا ولو حذف هذا ما ضرّ لثبوتهم من الكاف ط (قوله وبأق المأموم الخ)
هذا من المسائل الخمس الاسمية التي يقعها المؤتم ان فعلها الامام وما مشى عليه المصنف تبعاً للكثر هو المختار
كما في البحر عن المحيط وعبارة المحيط كما في الحلية قال أبو يوسف يسن أن يقرأ المقتدى أيضا وهو المختار لانه دعاء
كسائر الادعية وقال محمد لا يقرأ بل يؤتم لأن له شبهة القرآن احتياطا اه وهو صريح في أنه سنة للمقتدى
لا واجب الا أن يكون مبنيا على ما مر عن البحر من أن القنوت سنة عندهما (قوله ولو بشافعي الخ) أي ويقت
بدعاء الاستعانة بالدعاء الهداية الذي يدعوه امامه لأن المتابعة في مطلق القنوت لا في خصوص الدعاء كما حرره
الشيخ أبو السعود عن الشيخ عبد الحى - وان توقف فيه في الشربلية (قوله لانه مجتهد فيه) قد سنا معنى
هذا عند قوله في آخر واجبات الصلاة ومتابعة الامام يعنى في المجتهد فيه لا في المقطوع بنسخه او بعدم سنيته
كقنوت بحر اه وقد سنا هنا لمن امثله المجتهد فيه سجدنا السهو قبل السلام وما زاد على الثلاث في تكبيرات
العبد وقنوت الوتر بعد الركوع والظاهر أن المراد من وجوب المتابعة في قنوت الوتر بعد الركوع المتابعة
في القيام فيه لا في الدعاء ان قلنا انه سنة للمقتدى لا واجب (قوله لانه منسوخ) فصار كالوكبر خسا في الجنائز
حيث لا يتابعه في الخامسة بحر (قوله بل يقف) وقيل يقعد وقيل يطيل الركوع وقيل يسجد الى أن يدركه
فيه شربلية (قوله مرسلانيه) لأن الوضع سنة قيام طويل فيه ذكر مسنون وهذا الذي كريس بمسنون
عندنا (تنبيه) قال في الهداية دلت المسئلة على جواز الاقتداء بالشافعية واذا علم المقتدى منه ما يزرع به فساد

(بشافعي - مثلا) لم يفصله بسلام
لان فصله (على الاصح) فيهما
للاتحاد وان اختلف الاعتقاد
(و) اذا (ينوي الوتر لا الوتر
الواجب كما في العبدان)
للاختلاف (وبأق المأموم يقنوت
الوتر) ولو بشافعي يقنن بعد
الركوع لانه مجتهد فيه (لا القبر)
لانه منسوخ (بل يقف ساكنا
على الاظهر) مرسلانيه
(ولونسيه) أي القنوت

صلاته كالفصد وغيره لا يجوز به انتهى ووجه دلالتها أنه لو لم يصح الاقتداء لم يصح اختلاف علمائنا في أنه يسكت
 أو يتابعه بجر (قوله لقوات محله) لأنه لم يشرع إلا في محض القيام فلا يتعدى إلى ما هو قيام من وجه دون وجه
 وهو الركوع وأما تكبيرات العبد فانه إذا تذكرها فيه يأتي بها فيه لأنها لم تختص بمحض القيام لأن تكبيرة الركوع
 يؤتى بها في حال الخطأ وهي محسوبة من تكبيرات العبد بإجماع العصاة فإذا جازوا واحدة منها في غير محض
 القيام من غير عذر جاز أداء الباقي مع قيام العذر بالاولى بجر أقول وهو ما خوذ من الحلية وأصله في البدائع
 لكن ما ذكره من أنه يأتي بتكبيرات العبد في الركوع وان صرح به في البدائع والخبرة وغيرهما بخالف
 لما صرح به صاحب البدائع نفسه في فصل العبد من أن الامام لو تذكر في ركوع الركعة الاولى أنه لم يكبر فانه
 يعود ويكبر ويقتض ركوعه ولا يعيد القراءة بخلاف المقتدى لو أدرك الامام في الركوع وخاف فوت الركعة
 فانه يركع ويكبر فيه والفرق أن محل التكبيرات في الاصل القيام المحض ولكن ألحقنا الركوع بالقيام في حق
 المقتدى لضرورة وجوب المتابعة اه فأنظر الى ما بين الكلامين من التدافع وعلى ما ذكره في البدائع
 ثانياً مشي في شرح المنية ثم فرق بين التكبير حيث يرفض الركوع لاجله وبين القنوت بكون تكبير العبد مجمعا
 عليه دون القنوت وأقول قد صرح في الحلية من باب صلاة العبد بأن ما في البدائع ثانياً رواية النوادر
 وأن ظاهر الرواية أنه لا يكبر ويغضي في صلاته وصرح بذلك في البحر أيضاً هناك وعليه فلا شك أصلاً إذا لفرق
 بينه وبين القنوت فانهم والله أعلم (قوله ولا يعود الى القيام) ان قلت هو وان لم يقنت فقد حصل القيام برفع
 رأسه من الركوع قلنا هذه قومة لا قيام فيكون عدم العود الى القيام كناية عن عدم القنوت بعد الركوع لأن
 القيام لازم والقنوت ملزوم فأطلق اللازم لينتقل منه الى الملزوم ح (قوله لأن فيه رفض الفرض للواجب)
 يعني وهو مبطل للصلاة على قول وموجب للاسائة على قول آخر والحق الثاني كما يأتي في باب جبرود السهو ح
 (قوله لكون ركوعه بعد قراءة تامة) أي فلم ينتقض ركوعه بخلاف ما لو تذكر الصلاة أو السجدة حيث يعود
 وينتقض ركوعه لأن بعده صارت قراءة الكل فرضاً والترتيب بين القراءة والركوع فرض فارتفع ركوعه
 فلو لم يركع بطلت ولوركع وأدركه رجل في الركوع الثاني كان مدر كالتكركع بجر ملخصاً أي لأن الركوع
 الثاني هو المعتبر لارتفاض الاول بالعود الى القراءة بخلاف العود الى القنوت حتى لو عاد وقت ثم ركع فاقتدى
 به رجل لم يدرك الركعة لأن هذا الركوع لغو وما نقله ح عن البحر وتبعه ط فيه اختصار محمل فافهم وقد منا
 في فصل القراءة بيان كون القراءة تقع فرضاً بالعود فراجع (فرع) ترك السجدة دون الصلاة وقت ثم تذكر
 يعود ويقرأ السجدة ويعيد القنوت والركوع معراج وخاتمة وغيرهما (قوله لزواله عن محله) تعليل لمافهم
 قبله من الصور الاربعة وهي ما لو قنت في الركوع او بعد الرفع منه وأعاد الركوع اولاً وما إذا لم يقنت أصلاً كما حققه
 ح (قوله قطعه وتابعه) لأن المراد بالقنوت هنا الدعاء الصادق على القليل والكثير وما أتى به منه كاف في سقوط
 الواجب وتكميله مندوب والمتابعة واجبة فترك المندوب للواجب وحق (قوله ولو لم يقرأ الخ) أي لو ركع
 الامام ولم يقرأ المقتدى شيئاً من القنوت ان خاف فوت الركوع يركع والا يقنت ثم يركع ثانية وغيرهما وهل
 المراد ما يسمى قنوتاً او خصوص الدعاء المشهور والظاهر الاول (قوله بخلاف التشهد) أي فان الامام لو سلم
 أو قام لثالثته قبل اتمام المؤتم التشهد فانه لا يتابعه بل يتمه لوجوبه كما قدمه في فصل الشروع في الصلاة (قوله
 لأن المخالفة الخ) هذا التعليل عليل لاقتضائه فرضية المتابعة المذكورة وقد مناع عن شرح المنية أن متابعة
 الامام في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجبة ما لم يعارضها واجب فلا يفوته بل يأتي به ثم يتابعه بخلاف
 ما إذا عارضها سنة لأن ترك السنة اولى من تأخير الواجب وهذا موافق لما قدمناه آتفاً حينئذ فوجه
 الفرق بين القنوت والتشهد هو أن قراءة المقتدى القنوت سنة كما قدمنا التصريح به عن المحيط والمتابعة في
 الركوع واجبة فإذا خاف فوتها ترك السنة للواجب وأما التشهد فاقامة واجب لأن بعض التشهد ليس بتشهد
 فيتمه وان قامت المتابعة في القيام والسلام لأنه عارضها واجب تأكد بالتلبس به قبلها فلا يفوته لاجلها وان
 كانت واجبة وقد صرح في الظهيرية بأن المقتدى يتم التشهد اذا قام الامام الى الثالثة وان خاف أن تفوته
 معه واذا قلنا ان قراءة القنوت للمقتدى واجبة فان كان قرأ بعضه حصل المقصود به لأن بعض القنوت قنوت
 والا فليتنا كب و ترجع المتابعة في الركوع للاختلاف في أن المقتدى هل يقرأ القنوت ام يسكت فافهم (قوله

(ثم تذكره في الركوع لا يقنت
 فيه) لقوات محله (ولا يعود الى
 القيام) في الاصح لأن فيه رفض
 الفرض للواجب (فان عاد اليه
 وقت ولم يعد الركوع لم تقصد
 صلاته) لكون ركوعه بعد
 قراءة تامة (وسجد للسهو)
 قنت اولاً وزواله عن محله (ركع
 الامام قبل فراغ المقتدى) من
 القنوت قطعه (وتابعه) ولو لم
 يقرأ منه شيئاً تركه ان خاف فوت
 الركوع معه بخلاف التشهد
 لأن المخالفة فيما هو من الاركان
 او شرائط مفسدة لا في غيرها
 دور (قنت في اولى الوتر أو
 ثانياً سهواً لم يقنت في ثالثته)

في ثابته او ثابته) وكذا لو شك أنه في الاولى او الثانية او الثالثة بحر (قوله كثره مع القعود) أي فبقت
ويقتد في الركعة التي حصل فيها الشك لاحتمال انها الثالثة ثم يفعل كذلك في التي بعدها لاحتمال انها هي الثالثة
وتلك كانت ثابته (قوله في الاصح) وقيل لا يفتن في الكل لان القنوت في الركعة الاولى او الثانية بدعة ووجه
الاول أن القنوت واجب وما تردد بين الواجب والبدعة يأتي به احتسابا بحر عن المحيط (قوله ورجح
الحلي تكراره لهما) حيث قال الآن هذا الفرق غير مفيد اذ لا عبرة بالظن الذي ظهر خطأ واذا كان الشك
بعيد لاحتمال أن الواجب لم يتبع في موضعه فكيف لا يعيد الساهی بعد ما يتقن ذلك وقد صرح في الخلاصة
عن الصدر الشهيد بأن الساهی يفتن ثانيا فان كان ما تروا رواية فهي غير موافقة للدراية اه قلت وكذا ربحه
في الخلية والبحر فهو ما تروا (قوله فبقت مع امامه فقط) لانه اخر صلاته وما يعضيه اولها كما في حق القراءة
وما شبهها وهو القنوت واذا وقع قنوته في موضعه يفتن لا يكثر لان تكراره غير مشروع شرح المنية (قوله
ولا يفتن لغيره) أي غير الوتر وهذا في قول الشافعي رحمه الله انه يفتن للغير (قوله الانزلة) قال في
الصالح النازلة الشديدة من شدائد الدهر ولا شك أن الطاعون من اشد النوازل أشباه (قوله فبقت الامام
في الجهرية) يوافقه ما في البحر والشرنبلالي عن شرح النفاية عن الغاية وان نزل بالمسلمين نازلة فبقت الامام في
صلاة الجهر وهو قول الثوري وأحمد اه وكذا ما في شرح الشيخ اسماعيل عن النباية اذا وقعت نازلة
فبقت الامام في الصلاة الجهرية لكن في الاشباه عن الغاية فبقت في صلاة الفجر ويؤيده ما في شرح المنية حيث
قال بعد كلام فتكون شرعيته أي شرعية القنوت في النوازل مسقرة وهو محل قنوت من قنت من المحاسبة بعد
وفاته عليه الصلاة والسلام وهو مذهبنا وعليه الجمهور قال الحافظ أبو جعفر الطحاوي انما لا يفتن عندنا
في صلاة الفجر من غير بلية فان وقعت فتنة او بلية فلا بأس به فعلة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما القنوت
في الصلوات كلها للنوازل فلم يقل به الا الشافعي وكانهم جعلوا ما روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قنت في الظهر
والعشاء كما في مسلم وأنه قنت في المغرب أيضا كما في البخاري على النسخ لعدم ورود المواظبة والتكرار الواردين
في الفجر عنه عليه الصلاة والسلام اه وهو صريح في أن قنوت النازلة عندنا مختص بصلاة الفجر دون غيرها
من الصلوات الجهرية او السرية ومقاده أن قولهم بأن القنوت في الفجر منسوخ معناه نسخ عموم الحكم لا نسخ
أمله كما به عليه نوح افندي وظاهر تقييدهم بالامام أنه لا يفتن المنفرد وهل المقتدى مثله أم لا وهل القنوت
هنا قبل الركوع ام بعده لم أره والذي يظهر لي أن المقتدى يتابع امامه الا اذا جهر فبقتن وأنه يفتن بعد الركوع
لا قبله بدليل أن ما استدلل به الشافعي على قنوت الفجر وفيه التصريح بالقنوت بعد الركوع حله علما ونا
على القنوت للنازلة ثم رأيت الشرنبلالي في مرآة القلاح صرح بأنه بعده واستظهر الجوى أنه قبله والظاهر
ما قلناه والله أعلم (قوله وقيل في الكل) قد علمت أن هذا لم يقل به الا الشافعي وعزا في البحر الى جمهور أهل
الحديث فكان ينبغي عزوه اليهم لثلايهم أنه قول في المذهب (قوله خمس يتبع فيها الامام) أي بفعلها المؤتم
ان فعلها الامام والا فلا ح قال في شرح المنية والاصل في هذا النوع وجوب متابعة الامام في الواجبات
فعلا وكذا ان كان كانت فعليه او قولية يلزم من فعلها المخالفة في الفعل اه (قوله قنوت) يخالفه ما في النسخ
والظهيرية والفيض ونور الايضاح من أنه لو ترك الامام القنوت يأتي به المؤتم ان امكنه مشاركة الامام
في الركوع والاتباعه وقد أعاد في النسخ ذكر هذا الفرع قبيل قضاء الفوائت ثم أعقبه بما ذكره الشارح هنا معزيا
الى نظم الزندوبسقي والذي يظهر التفصيل لان فيه احرارا فضيلتين تأمل (قوله وقعود اول) الظاهر أنه ينتظر
امامه الى أن يصير الى القيام أقرب لاحتمال عوده قبله ثم يتابعه لان الامام اذا عاد حينئذ تقصد صلاته على احد
القولين ويأتم على القول الآخر وليس للمقتدى أن يقعد ثم يتابعه لانه يكون فاعلا ما يحرم على الامام فعله
ومخالفة له في عمل فعلي بخلاف ما اذا قام الامام قبل فراغ المقتدى من التشهد فانه يتبعه ثم يتابعه لان في اتماحه
متابعة لامامه فيافعله الامام فانهم (قوله وتكبير عي) أي اذا لم يأت به الامام في القيام او في الركوع
لا يأتي به المؤتم فافهم وبحث في شرح المنية أنه ينبغي أن يأتي به المؤتم في الركوع لانه مشروع فيه ولانه لا يكون
مخالفا لامامه في واجب فعلي ثم أجاب بأنه انما شرع في الركوع للمسبوق تحصيل لاتباع الامام فيما اتى به
أما هنا فبعضيل لمخالفته قال وهذا في تكبيرات الركعة الثانية وأما تكبيرات الاولى ففي الايمان بها ترك

مطلب
في القنوت للنازلة

أما لو شك أنه في ثابته او ثابته
كثره مع القعود في الاصح
والفرق أن الساهی قنت على أنه
موضع القنوت فلا يكثر بخلاف
الشك ورجح الحلي تكراره
لهما وأما المسبوق فبقت مع
امامه فقط وبصير مدركا بأدراك
ركوع الثالثة (ولا يفتن لغيره)
النازلة فبقت الامام في الجهرية
وقيل في الكل (فائدة) خمس يتبع
فيها الامام قنوت وقعود اول
وتكبير عي وسجدة تلاوة وسهو

الاستماع والانصات (قوله وأربعة لا يتبع) أي إذا فعلها الإمام لا يتبعه فيها القوم والاصل في هذا النوع أنه ليس له أن يتابعه في البدعة والمنسوخ وما لا تعلق له بالصلاة شرح المنية (قوله زيادة تكبير عديد) أي إذا زاد على أقوال الصحابة في تكبيرات العبد وكان المقتدى يسبح التكبير منه بخلاف ما إذا كان يسمعه من المؤذن لاحتمال أن الغلط منه شرح المنية (قوله أو جنازة) أي بأن زاد على أربع تكبيرات (قوله وركن) زيادة جعدة ثالثة (قوله وقيام لخامسة) داخل تحت قوله وركن تأمل قال في شرح المنية ثم في القيام إلى الخامسة أن كان قد عد على الرابعة يتنظره المقتدى فاعد فان سلم من غير إعادة التشهد سلم المقتدى معه وإن قيد الخامسة بجعدة سلم المقتدى وحده وإن كان لم يقعد على الرابعة فان عاد تابعه المقتدى وإن قيد الخامسة فسدت صلاتهم جميعا ولا يتبع المقتدى تشهده وسلامه وحده اهـ (قوله وثمانية تفعل مطلقا) أي فعلها الإمام أولا والاصل في هذا النوع عدم وجوب التسابعة في السنن فعلا فكذا تركوا كذا الواجب القولي الذي لا يلزم من فعله المخالفة في واجب فعلي كالتشهد وتكبير التشريق بخلاف القنوت وتكبيرات العبد الذي يلزم من فعله المخالفة في الفعلي وهو القيام مع ركوع الإمام شرح المنية (قوله الرفع) أي رفع اليدين التضرعة (قوله والثناء) أي فيأتى به مادام الإمام في الفاتحة وإن كان في السورة فكذا عند أبي يوسف خلافا لمحمد وقد عرف أنه إذا أدركه في جهر القراءة لا يثنى كذا في الصغرى أي بخلاف حالة السجدة كما مشى عليه المصنف في فصل الشروع في الصلاة وقد منا هناك نعيجه وأن عليه الفتوى فافهم (قوله وتكبيرات تفعل) أي إلى ركوع أو سجود أو رفع منه (قوله وتسبيح) أي إذا تركه الإمام لا يترك المؤتم التمسيد (قوله وتسبيح) أي في الركوع والسجود فيأتى به المؤتم مادام الإمام فيهما (قوله وتشهد) أي إذا قعد الإمام ولم يقرأ التشهد يقرأ المؤتم أما لو ترك الإمام القعدة الأولى فإنه يتابعه كما مر (قوله وسلام) أي إذا تكلم الإمام أو خرج من المسجد يسلم المؤتم أما إذا حدث عدا أو فقهه فان المؤتم لا يسلم فساد الجزء الأخير من صلاتهما ط (قوله وسن مؤكدا) أي استئنا مؤكدا بمعنى أنه طلب طلبا مؤكدا زيادة على بقية التوافل ولهذا كانت السنة المؤكدة قريبة من الواجب في حقوق الأئمة كما في البحر ويستوجب تاركها التزليل واللوم كما في التحرير أي على سبيل الإصرار بل عذر كما في شرحه وقد مناقبة الكلام على ذلك في سنن الوضوء (قوله بتسليمه) لما عن عائشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي قبل الظهر أربعاً وبعد هاركتين وبعد المغرب فتين وبعد العشاء ركعتين وقبل الفجر ركعتين رواء مسلم وأبو داود وابن حنبل وعن أبي أيوب كان يصلي النبي صلى الله عليه وسلم بعد الزوال أربع ركعات فقلت ما هذه الصلاة التي تدوم عليها فقال هذه ساعة تفتح أبواب السماء فيها أحب أن يصعدني فيها عمل صالح فقلت في كلهن قراءة قال نعم فقلت بتسليمه واحدة ام بتسليمتين فقال بتسليمه واحدة رواء الطحاوي وأبو داود والترمذي وابن ماجه من غير فصل بين الجمعة والظهر فيكون سنة كل واحدة منهما أربعاً وروى ابن ماجه بإسناداه عن ابن عباس كان النبي صلى الله عليه وسلم يركع قبل الجمعة أربعاً لا يفصل في شيء منهن وعن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم قال من كان منكم مصلياً بعد الجمعة فليصل أربعاً رواء مسلم زيلعي زادني الامداد ولقوله صلى الله عليه وسلم إذا صليتم بعد الجمعة فصلوا أربعاً فإن عمل بك شيء فصل ركعتين في المسجد وركعتين إذا رجعت رواء الجماعة الألبخاري (قوله لم تنب عن السنة) ظاهره أن سنة الجمعة كذلك وينبغي تقييده بعدم العذر للحديث المذكور أنفاً كذا بحثه في الشرنبلالية وسنذكر ما يؤيد به بعد فهو وركعتين (قوله ولذا) أي لعدم الاستعداد بتسليمتين لما يكون بتسليمه (قوله لونها) أي الأربع لا يقيد كونها سنة وعبرة الدرر ولهذا لونها أن يصلي أربعاً بتسليمه فصلي أربعاً بتسليمتين لا يخرج عن النذر وبالعكس يخرج كذا في الكافي اهـ واسقط الشارح قوله بتسليمه إشارة إلى أنه غير قيد كما يظهر عما يأتي عند قول المصنف وقضى ركعتين لو نوى أربعاً الخ (قوله لجبر النقصان) أي ليقوم في الآخرة مقام ما ترك منه العذر كتسبيل وعليه يحمل الخبر الصحيح أن فريضة الصلاة والزكاة وغيرهما إذا لم تتم تكمل بالتطوع وأوله البيهقي بأن المكمل بالتطوع هو ما نقص من سنتها المطلوبة فيها أي فلا يقوم مقام الفرض للبدن الصحيح صلاة لم تتهانز عليها من سبغتها حتى تتم فجعل التقيم من السنة أي النافلة لفريضة صليت ناقصة للمروكة من أصلها وظاهر كلام الغزالي الاحتساب مطلقاً ويجري عليه ابن العربي وغيره لحديث أحمد الظاهر في ذلك اهـ من تحفة ابن حجر

وأربعة لا يتبع فيها زيادة تكبير
هيد أو جنازة وركن وقيام
لخامسة وثمانية تفعل مطلقاً الرفع
لتسبيحة والثناء وتكبيرات تفعل
وتسبيح وتسبيح وتشهد وسلام
وتكبير تشريق (وسن مؤكداً)
(أربع قبل الظهر و) أربع قبل
(الجمعة و) أربع (بعدها بتسليمه)
فلو بتسليمتين لم تنب عن السنة
ولذا لونها لا يخرج عنه بتسليمتين
وبعكسه يخرج (وركتان قبل
الصبح وبعدها الظهر والمغرب
والعشاء) شرعت البعدية لجبر
النقصان

مطلب
في السنن والتوافل

ملصبا وذكر نحوه في الضياء عن السراج وسيد كوفي الباب الا ترى أنها في حقه صلى الله عليه وسلم زيادة الدرجات (قوله لقطع طمع الشيطان) بأن يقول انه لم يترك ما ليس بفرض فكيف يترك ما هو فرض ط (قوله ويستحب أربع قبل العصر) لم يجعل للعصر سنة راتبة لانه لم يذكر في حديث عائشة المارة بمر قال في الامداد وخير محمد بن الحسن والقدرى المصلى بين أن يصلي أربعاً أو ركعتين قبل العصر لاختلاف الآثار (قوله وان شاء ركعتين) كذا عبر في منية المصلي وفي الامداد عن الاختيار يستحب أن يصلي قبل العشاء أربعاً أو قبل ركعتين وبعدها أربعاً أو قبل ركعتين ١٥ والظاهر أن الركعتين المذكورتين غير المؤكدة كدتين (قوله حرمه الله على النار) فلا يدخلها أصلاً وذو نوبة تكفر عنه وتبعاته يرضى الله تعالى عنه خصماً فيها ويحفل أن عدم دخوله بسبب توفيقه لما لا يرتب عليه عقاب ط وهو بشارته بأنه يحتمل له بالسعادة فلا يدخل النار (قوله من الاقايين) جمع اقواب أى رجع الى الله تعالى بالتوبة والاستغفار (قوله بتسليمه أو تين أو ثلاث) جزم بالاقول في الدروبالساق في الغزوية وبالثالث في التخصيس كما في الامداد لكن الذي في الغزوية مثل ما في التخصيس وكذا في شرح درر البصار وأما دلخير الرملى في وجه ذلك انها لما زادت عن الأربع وكان جمعها بتسليمه واحدة خلاف الأفضل لما تقر بأن الأفضل رباع عند أبي حنيفة ولو سلم على رأس الأربع لم أن يسلم في الشفع الثالث على رأس الركعتين فيكون فيه مخالفة من هذه الجبهة فكان المستحب فيه ثلاث تسليمات ليكون على نسق واحد قال هذا ما ظهر لي ولم أره لغيري (قوله والاقول ادوم وأشق) لما فيه من زيادة حبس النفس بالبقاء على تحريمة واحدة وعطف اشق عطف لازم على ملزوم وفي كلامه اشارة الى اختيار الاقول وقد علمت ما فيه (قوله وهل تحسب المؤكدة) أى في الأربع بعد الظهر وبعد العشاء والسنة بعد المغرب بمر (قوله اختيار الكال نم) ذكر الكال في فتح القدير أنه وقع اختلاف بين أهل عصره في أن الأربع المستحبة هل هي أربع مستقلة غير ركعتي الراتبة أو أربع بهما وعلى الثاني هل تؤدى معهما بتسليمه واحدة أو لا فقال جماعة لا واختاروه أنه إذا صلى أربعاً بتسليمه أو تسليمتين وقع عن السنة والندوب وحقق ذلك بما لا مزيد عليه وأقره في شرح المنية والبحر والنهر (قوله وحذر اباحة ركعتين الخ) فانه ذكر أنه ذهبت طائفة الى نذب فعلهما وأنه انكره كثير من السلف وأصحابنا ومالك واستدل لذلك بما حقه أن يكتب بسواد الاحداق ثم قال والنائب بعده هذا هو نقي المندوبة أما ثبت الكراهة فلا لأن يدل دليل آخر وما ذكر من استلزام تأخير المغرب فقد قد مناع الفنية استثناء القليل والركعتان لا يزيد على القليل اذا تجاوزت بهما ١٥ وقد منا في مواقيت الصلاة بعض الكلام على ذلك (قوله أكد هاسنة الفجر) لما في الفحصين عن عائشة رضي الله عنها لم يكن النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من النوافل أشد تعاهداً منه على ركعتي الفجر وفي مسلم ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها وفي أبي داود لا تدعوا ركعتي الفجر ولو طردتكم الخليل بمر (قوله في الاصح) استحسنه في الفتح فقال ثم اختلف في الأفضل بعد ركعتي الفجر قال الحلواني ركعتا المغرب فانه صلى الله عليه وسلم لم يدعهما سفراً ولا حضراً ثم اتى بعد الظهر لانه سنة متفق عليها بخلاف التي قبلها لانه قيل هي للفصل بين الاذان والاقامة ثم اتى بعد العشاء ثم اتى قبل الظهر ثم اتى قبل العصر ثم اتى قبل العشاء وقيل التي بعد العشاء وقبل الظهر وبعده وبعد المغرب كلها سواء وقيل التي قبل الظهر أكد وصححه المحسن وقد أحسن لأن نقل المواظبة الصريحة عليها أقوى من نقل مواظبته صلى الله عليه وسلم على غيرها من غير ركعتي الفجر ١٥ (قوله لحديث الخ) قال في البحر وهكذا صححه في العناية والنهاية لأن فيها وعيداً مفعولاً قال عليه الصلاة والسلام من ترك أربعاً قبل الظهر لم تنله شفاعتي ١٥ قال ط وله له للتفسير عن الترك وشفاعته الخاصة بزيادة الدرجات وأما الشفاعة العظمى فعامة لجميع المخلوقات (قوله وقيل بوجوبها) وهو ظاهر النهاية وغيرها خرائق قلت واليه يميل كلام البحر حيث قال وقد ذكرنا ما يدل على وجوبها ثم ساق المسائل التي تفرعها المصنف ووفق بينه وبين ما في أكثر الكتب من انها سنة مؤكدة بأن المؤكدة بمعنى الواجب وأجاب عما يشافيه وكتبنا فيما علقناه عليه ما فيه (قوله اتفاقاً) أما على القول بالوجوب قطاهروا ما على القول بالسنية فإعادة القول بالوجوب ولا شكيتها ط هذا وقد ذكر في البحر الاتفاق عن الخلاصة وأقره ولكن نازع فيه في الامداد بما بأن الجواز على القول بالسنية وأن عدمه انما هو على القول بالوجوب واستند في ذلك الى ما في الزياهي والبرهان

والقبيلة لقطع طمع الشيطان

(ويستحب أربع قبل العصر)

وقبل العشاء وبعدها بتسليمه

وان شاء ركعتين وكذا بعد الظهر

لحديث الترمذي من حافظ على

أربع قبل الظهر وأربع بعدها حرمه

الله على النار (وسب بعد المغرب)

ليكتب من الاقايين (بتسليمه)

أو تين أو ثلاث والاقول ادوم

وأشق وهل تحسب المؤكدة من

المستحب ويؤدى الكل بتسليمه

واحدة اختيار الكال نعم وحذر

اباحة ركعتين خفيفتين قبل

المغرب وأقره في البحر والمصنف

(و) السنن (أكد هاسنة الفجر)

اتفاقاً ثم الأربع قبل الظهر في

الاصح لحديث من تركها لم تنله

شفاعتي ثم الكل سواء (وقيل

بوجوبها فلا يجوز صلاتها عداً

ولاً كما اتفاقاً

من التصريح بينا ذلك على الخلاف ثم قال ولا يخفى ما في حكاية الاجماع على عدم الجواز وليس الاجماع الا على تأكيدها اهـ لكن يخالفه ما ذكره قريسا عن الخاتمة من الفرق بينا وبين التراويح في أنها لا تصح قاعدا لأنها سنة مؤكدة بخلاف تأمل (قوله على الاصح) عزاء المصنف في المنع الى باب التراويح من الخاتمة أقول والذي في الخاتمة هناك لوصلي التراويح قاعدا قبل لا يجوز بلا عذر لما روى الحسن عن أبي حنيفة لوصلي سنة القبر قاعدا بلا عذر ولا يجوز فكذا التراويح لان كلامهم سنة مؤكدة وقبل يجوز وهو الصحيح والفرق أن سنة القبر سنة مؤكدة بخلاف التراويح دونها في التأكد فلا يجوز التسوية بينهما اهـ فانت ترى أنه انما صح جواز التراويح قاعدا لعدم جواز القبر نعم مقتضى كلامه تسليم عدم الجواز في سنة القبر فتأمل (قوله فله تركها الخ) الظاهر أن معناه أنه يتركها وقت اشتغالها بالافتاء لاجل حاجة الناس المجتمعة عليه ويخفى أنه يصلها اذا فرغ في الوقت وظاهر التفرقة بين سنة القبر وغيرها أنه ليس له ترك صلاة الجماعة لأنها من الشعائر فهي أكدم من سنة القبر ولذا يتركها خوفاً من الجماعة وأقاده ط أنه يخفى أن يكون القاضي وطالب العلم كذلك لاسيما المدرس أقول في المدرس نظير بخلاف الطالب اذا خاف فوت المدرس او بعبه تأمل (قوله ويخفى الكفر على منكرها) أي منكر مشروعيةها ان كان انكاره لشبهة او تأويل دليل والا فبني الجزم بكفره لانكاره مجمعا عليه معلوما من الدين بالضرورة كما قد مناه أول الباب (قوله وتقضى) أي الى قبيل الزوال وقوله معه تنازعه قوله تقضى وفاتت فلا تقضى الامعة حيث فات وقتها أما اذا فاتت وحدها فلا تقضى ولا تقضى قبل الطلوع ولا بعد الزوال ولو تبعها على الصحيح أقاده ح وسينبه عليه المصنف في الباب الآتي (قوله تجنيس) فيه أنه في التجنيس صحيح في المسئلة الأولى الاجزاء معلا بأن السنة تطوع فتتأدى بنية التطوع وصحيح في الثانية عدمه معلا بأن السنة ما واطب عليها النبي صلى الله عليه وسلم وما واطبته كانت بغيره مبتدأة ثم عكس صاحب الخلاصة فصحيح عدم الاجزاء في الأولى والجزء في الثانية ولا يخفى ما فيه فانه اذا اجزأت الثانية يلزم اجزاء الأولى بالأولى ولذا قال في التهرور ترجيح التجنيس في المسلتين اوجه (قوله وعلى ثمان) كيان عدد وليس ينسب اوفى الاصل منسوب الى الثمن لانه الجزء الذي صبر السبعة ثمانية فهو ثمان فقصروا ثمان لانهم يغيرون في النسب وحذفوا منها احدى ياء النسب وهو ضوا منها الا ان كان كافوا في المنسوب الى العين فتثبت باؤه عند الاضافة كما ثبتت ياء القاضي فتقول ثمان في نسوة وثمان مائة وتسقط مع التسوية عند الرفع او الجزو تثبت عند النصب قاموس (قوله لانه لم يرد) أي لم يرد عنه صلى الله عليه وسلم أنه زاد على ذلك والاصل فيه التوقيف كما في فتح القدير أي خالم يوقف على دليل المشروعية لا يحل فعله بل يكره أي انضافا كما في منه المصلي أي من امتثال الثلاثة ثم وقع الاختلاف بين المشايخ المتأخرين في الزيادة على الثانية للافقال بعضهم لا يكرهه واليه ذهب شمس الائمة السرخسي وصححه في الخلاصة وصححه في البدائع الكراهة قال وعليه عاتة المشايخ ونظامه في الحلية والبحر (قوله والافضل فيهما) أي في صلاة الليل والنهار الرابع وعصاة الكثر رباع بدون آل وهو الاظهر لانه غير منصرف للوصفة والعدل عن أربع أربع أي ركعات رباع أي كل أربع بتسليم (قوله قبل وبه يفتي) عزاء في المعراج الى العيون قال في التهرور رده الشيخ قائم بما استدلل به المشايخ للامام من حديث العصيين عن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزيد في رمضان ولا في غيره على احدى عشرة ركعة يصلي أربعاً لاتصال من حسنهن وطولهن ثم أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطولهن ثم يصلي ثلاثاً وكانت التراويح ثنتين تحذفوا حديث صلاة الليل ثنيتين ثنيتين يحتمل أن يراد به شفع لا وتر وترجت الأربع بزيادة منفصلة لما فيها اكثر مشقة على النفس وقد قال صلى الله عليه وسلم انما اجر لي على قدر نصبك اهـ بزيادة ونظام الكلام على ذلك في شرح المنية وغيره (قوله ولا يصلي الخ) أقول قال في البحر في باب صفة الصلاة ان ما ذكره مسلم فيما قبل الظاهر لما صرح حوايه من أنه لا تبطل شفعة الشفع بالاتصال الى الشفع الثاني منها ولو أفسدها قننى أربعاً والأربع قبل الجمعة بمنزلة ما أواما الأربع بعد الجمعة فغير مسلم فانها كغيرها من السنن فانهم يثبتونها تلك الاحكام المذكورة اهـ ومثله في الحلية وهذا مؤيد لما بجده الشرنبلالي من جوازها بتسليمين لعذر (قوله ولونذرا) نص عليه في القنية ووجهه أنه نقل عرض عليه الاقتراض او الوجوب أقاده ط (قوله لان كل شفع صلاة) قد مني ان ذلك في أول بحث الواجبات والمراد من بعض

(بلا عذر على الاصح ولا يجوز تركها العالم صار مرجعاً في الفتاوى بخلاف باقي السنن) فله تركها لحاجة الناس الى قنواه ويخفى الكفر على منكرها وتقضى اذا فاتت معه بخلاف الباقي (ولو صلى ركعتين تطوعاً مع طر أن القبر لم يطلع فاذا هو طالع) اوصلي اربعاً فوق ركعتان بعد طلوعه (لا تجزيه عن ركعتيه على الاصح) تجنيس لان السنة ما واطب عليه الرسول بغيره مبتدأة (وتكره الزيادة على أربع في نفل النهار وعلى ثمان ليلاً بتسليم) لانه لم يرد (والافضل فيهما الرابع بتسليم) وقال في الليل ٩ المثنى أفضل قبل وبه يفتي أولا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الأولى في الأربع قبل الظهور والجمعة وبعدها) ولو صلى ناسياً فعليه السهو وقبل لا يثنى (ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة منها) لانها تأكد كدها اشبهت القرية (وفي البواقي من ذوات الأربع يصلي) على النبي صلى الله عليه وسلم (ويستفتح) ويتعوذ ولونذرا لان كل شفع صلاة

في لقطه ثمان

الوجه كما يأتي قريبا (قوله وقيل لا الخ) قال في البحر ولا يخفى ما فيه والظاهر الأول زاد في المنع ومن ثم عولنا عليه وحكينا ما في القنية بقيل (تنبيه) بقي في المسئلة قول ثالث جزم به في منية المصلي في باب صفة الصلاة حيث قال أما إذا كانت سنة أو تلافيتي كالأنداء في الركعة الأولى يعني يأتي بالنشأ والتعوذ لأن كل شفيع صلاة على حدة اه لكن قال شارحها الأصح أنه لا يصلي ولا يستفتح في سنة الظهر والجمعة ويكون كل شفيع صلاة على حدة ليس مطردا في كل الأحكام ولذا لو ترك القعدة الأولى لا تفسد خلافا للمجد ولو سجد للسجود على رأس شفيع لا يني عليه شفعا آخر للتلايل طل السجود بوقوعه في وسط الصلاة فتدصر حوا بضرورة الكل صلاة واحدة حيث حكموا بوقوع السجود وسطا فيقال هنا أيضا لا يصلي ولا يستفتح ولا يتعوذ لوقوعه في وسط الصلاة لأن الأصل صكون الكل صلاة واحدة للاتصال واتحاد التمرة ومسئلة الاستفتاح ونحوه ليست مروية عن المتقدمين وانما هي اختيار بعض المتأخرين نعم اعتبروا كون كل شفيع صلاة على حدة في حق القراءة احتياطا وكذا في عدم لزوم الشفع الثاني قبل القيام اليه لتردده بين اللزوم وعدمه فلا يلزم بالشك ولذا يقطع على رأس الشفع إذا أقيمت الصلاة وأخرج الخطيب وكذا في بطلان الشفعة وخيار التمرة بالشروع في الشفع الآخر لأن كلاما من الشفعة والخيار مسترددين الثبوت وعدمه فلا يثبت بالشك وكذا في عدم سريان الفساد من شفيع إلى شفيع إذا لم يحكم بالفساد مع الشك اه ملخصا لكن قوله وكذا في بطلان الشفعة وخيار التمرة غير صحيح لما عرفت مما تقدمناه آفعا من البحر والحلية من انهما لا يطلان بالاتصال إلى الشفع الثاني وقد صرح نفسه بذلك في مواقيت الصلاة وعلت أيضا أن ذلك انما ذكره في سنة الظهر ولم يثبتوه للاربع التي بعد الجمعة (قوله ووجه في البحر) حيث جزم بتعارض الأدلة كحديث مسلم عليه بكثرة السجود وحديث أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وحديث مسلم أيضا فضل الصلاة طول القنوت أى طول القيام كما هو رواية أحمد وأبي داود ثم قال والذي ظهر للعبد الضعيف أن كثرة الركوع والسجود أفضل لأن القيام انما شرع وسيلة اليهما ولذا سقط عن مجزئتهما ولا تكون الوسيلة أفضل من المقصود ولأنه وإن لم يزم فيه كثرة القراءة لكنهما ركنا زائد بل اختلف في أصل ركنيتها وأجمعوا على ركنية الركوع والسجود وأصالتها وتلطف القيام عن القراءة فيها بعد ركعتي الفرض اه ملخصا (قوله من ثلاثة أوجه) الأول أن القيام وإن كان وسيلة إلا أن أفضلية طوله لكثرة القراءة فيه وهي وإن بلغت كل القرآن تنقص فرضا بخلاف التسييمات الثاني أن كون القراءة ركنا زائدا مما لا نزاع في الفضيلة الثالث أن موضوع المسئلة النفل وفيه تجب القراءة في كماله اه ملخصا قلت وأما تعارض الأدلة فيجيب عنه بأن المراد بالسجود الصلاة وأقوى دليل أيضا على أفضلية طول القيام أنه صلى الله عليه وسلم كان يقوم الليل الا قليلا وكان لا يزيد على إحدى عشرة ركعة كما مر في حديث عائشة (قوله ونقل عن المعراج الخ) اعترض على البحر أيضا حيث قال اختلف النقل عن محمد في هذه المسئلة فنقل الطحاوي عنه في شرح الآثار أن طول القيام أحب ونقل في المجتبى عنه العكس ونقل عن أبي يوسف أنه فصل فقال إذا كان له ورد من الليل بقراءة من القرآن فالأفضل أن يكثر عدد الركعات والأفضل القيام لأن القيام في الأول لا يحتل ويضم إليه زيادة الركوع والسجود اه ووجه الاعتراض أن مقتضى كلامه أنه لا قول في هذه المسئلة لا امام المذهب بل القولان فيها لمجد أقول ويظهر لي أن رواية أبي يوسف يحمل هذين القولين تأمل (قوله وصححه في البدائع) وعبارته قال اصحابنا طول القيام أفضل وقال الشافعي كثرة الصلاة أفضل والصحيح قولنا ثم قال وروى عن أبي يوسف أنه قال الخ ما مر وظاهر كلامه أن هذا قول ائمتنا الثلاثة حيث لم يعترض الا خلافا للشافعي ويؤيده ما مر عن الطحاوي (قوله قلت الخ) تأيد لما في المعراج وأمر بالتنبه إشارة إلى ما على المصنف من الاعتراض حيث تابع شيخه صاحب البحر وعدل عما عليه المتون الذي هو قول الامام المصنف بل هو قول الكل كما مر ولذا قال الخبير الراسي أقول كيف يخالف الجهابذة تبع الشيخ ويجهله متنا والمتون موضوعة لنقل المذهب اه والخاص أن المذهب المتخذ أن طول القيام أحب ومعناه كما في شرح المنية أنه إذا أراد شغل حصة معينة من الزمان بصلاة فاطالة القيام مع تقليل عدد الركعات أفضل من عكسه فصلاة ركعتين مثلا في تلك الحصة أفضل من صلاة أربع فيها وهكذا القياس (قوله وهل الخ) البحث لصاحب النهر والذي يظهر أن كثرة ركوعه وسجوده أفضل لأن أفضلية القيام انما كانت باعتبار القراءة ولا قراءة اه

مطلب
قولهم كل شفيع من النفل صلاة
ليس مطردا

(وقيل لا) يأتي في الكل وصححه في
القنية (وكثرة الركوع والسجود
أحب من طول القيام) كما في
المجتبى ووجه في البحر لكن تفسر
فيه في النهر من ثلاثة أوجه ونقل
عن المعراج أن هذا قول محمد
وأن مذهب الامام أفضلية القيام
وصححه في البدائع قلت وهكذا
رأيت بنسختي المجتبى معز بالمحمد
فقط فتنبه وهل طول قيام
الاخرس أفضل كالقارئ لم أره

مطلب
في تحية المسجد

ح عن بعض الهوامش وخالفه الحق بأن الآخر قارئ حكاه له ثواب القارئ كما هو الحكم فمن قصد عبادة
وعجز عنهما مع أن الطريقة أن العلة إذا وجدت في بعض الصور ترد في باقيها تأمل (قوله ويسن تحية) كتب
الشارح في هامش الخزان أن هذا ردة على صاحب الخلاصة حيث ذكر أنها مستحبة (قوله رب المسجد) أفاد
أنه على حذف مضاف لأن المقصود منها التقرب إلى الله تعالى إلى المسجد لأن الإنسان إذا دخل بيت الملك
يحيى الملك لا يتيه بحر عن الحلية ثم قال وقد حكى الإجماع على سنيتها غير أن أصحابنا يكرهونها في الأوقات
المكروهة فتقديمها على غيرها على عموم المبيح اه (قوله وهي ركعتان) في التهستات وركعتان أو أربع
وهي أفضل تحية المسجد إلا إذا دخل فيه بعد الفجر أو العصر فإنه يسبح ويهلل ويصلي على النبي صلى الله عليه
وسلم فإنه حينئذ يؤدى حق المسجد كما إذا دخل للمكتوبة فإنه غير مأثور بها حينئذ كما في التهستات اه (قوله
وأداء الفرض أو غيره الخ) قال في النهر وينوب عنها كل صلاة صلاها عند الدخول فرضا كانت أو سنة
وفي البناءة معزيا إلى مختصر المحيط أن دخوله بنية الفرض أو الاقتداء بنوب عنها وانما يؤمر بها إذا دخله
لغير الصلاة اه كلام النهر والحاصل أن المطلوب من داخل المسجد أن يصلي فيه ليكون ذلك تحية لله تعالى
والظاهر أن دخوله بنية صلاة الفرض لا مأمور منفردا بنية الاقتداء بنوب عنها إذا صلى عقب دخوله والالزم
فعلها بعد الجلوس وهو خلاف الأولى كما يأتي فلو كان دخوله بنية الفرض مثالا لكن بعد زمان يؤمر بها قبل
جلوسه كما لو كان دخوله لغير صلاة كدرس أو ذكر أو بما قرأه علم أن ما نقله في النهر عن البناءة لا يخاف ما قبله
غايته أنه عبر عن الصلاة ببيتها بناء على ما هو الغالب من أن من دخل لأجل الصلاة يصلي وليس معناه أن التنية
المذكورة تكفيه عن التحية وإن لم يصل كما يوهمه ظاهر العبارة كما أفاده ح والله أعلم (قوله ينوب عنها
بلاية) قال في الحلية لو اشتغل داخل المسجد بالقرينة غيرناو التحية قامت تلك القرينة مقام تحية المسجد
لحصول تعظيم المسجد كما في البدائع وغيره فلو نوى التحية مع الفرض فظاهر ما في المحيط وغيره أنه يصح عندهما
وعند محمد لا يصح كون دخوله في الصلاة فأنهم قالوا لو نوى الدخول في الظهر والتطوع يجوز عن الفرض عند
أبي يوسف ورواه الحسن عن أبي حنيفة وعند محمد لا يكون دخوله في الفرض مع النفل في الصلاة جنسان
مختلفان لا رجحان لأحدهما على الآخر في التعرصة فتى نواهما تعارضت النيتان فلفظنا ولا ييوسف أن الفرض
أقوى فتدفع نية الأدنى كنوى حجة الإسلام والتطوع اه ملخصا ومثله في البحر أقول الذي يظهر لي أن
هذا الخلاف لا يجري في مسئلتنا لأن القرينة إذا قامت مقام التحية وحصل المقصود بها لم تبقى التحية مطلوبة
لأن المقصود تعظيم المسجد بأي صلاة كانت ولا يؤمر بنية مستقلة إلا إذا دخل لغير الصلاة كما مر وحينئذ
فإذا نواها مع القرينة يكون قد نوى ما تضمنته القرينة وسقط بها فلم يكن نواها جنسا آخر على قول محمد بخلاف
ما إذا نوى فرض الظهر وسنته مثلاً فلي تأمل بل لقاتل أن يقول إن الأولى أن ينوي بذلك الفرض ليصل له
نواها أي ينوي بإيقاع ذلك الفرض في المسجد تحية لله تعالى وتعظيم بيته لأن سقوطها به وعدم طلبها
لا يستلزم الثواب بلا قصد هاهم رأيت المحقق ابن حجر من الشافعية كتب عند قول المنهاج وتحصل بفرض
أو نفل آخر مانعه وإن لم ينو هاهم لأنه لم ينتك حرمة المسجد المقصودة أي يسقط طلبها بذلك أما حصول نواها
فالوجه توقفه على التنية لحديث انما الأعمال بالنيات وزعم أن الشارع أقام فعل غير هاهم مقام فعلها فحصل
أي الثواب وإن لم ينو بعيد وإن قيل إن كلام المجموع يقتضيه ولو نوى عدمها لم يحصل شيء من ذلك اتفاقا
كما هو ظاهر أخذاهما بحسب بعضهم في سنة الطواف وانما ضرت نية ظهر وسنة مثلاً لأنها مقصودة لذاتها
بخلاف التحية اه وقوله وانما ضرت الخ هو عين ما بحثته أولا أيضا والله الحمد فان ما قاله لا يخاف
قواعد مذهبنا (قوله وتكفيه لكل يوم مرة) أي إذا تكررت دخوله لم يرد خوله لظهور إطلاقه أنه مخير بين أن يؤتيها
في أول المرات أو آخرها ط (قوله ولا تسقط بالجلوس عندنا) فانهم قالوا في الحاكم إذا دخل المسجد للحكم
أن شاء صلى التحية عند دخوله أو عند خروجه لحصول المقصود كما في الغاية وأما حديث العيصين إذا دخل
أحدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين فهو بيان للأولى لحديث ابن حبان في صحيحه يا أبا ذر إن للمسجد
تحية وإن قعنته ركعتان قسم فاركعهما وقامه في الحلية (قوله وفي الضياء الخ) عبارته وقال بعضهم
من دخل المسجد ولم يتمكن من تحية المسجد ما حدث أو شغل أو قصوه يستحب له أن يقول سبحان الله والحمد لله

(ويسن تحية) رب (المسجد وهي
ركعتان وأداء الفرض) أو غيره
وكذا دخوله بنية فرض أو اقتداء
(ينوب عنها) بلاية وتكفيه لكل
يوم مرة ولا تسقط بالجلوس عندنا
بحر قلت وفي الضياء عن القوت
من لم يتمكن منها الحدث أو غيره يقول
فديك ثلاث التسبيح الأربع أربعا

قوله الا فاقى هكذا بخطه وفيه
انه نسبة الى جمع افق ومنعه
في المصباح ونصر على انه انما
ينسب الى المفرد فيقال افق بضمين
وبضمين اه مصححه

(ولو تكلم بين السنة والقرض
لا يسقطها ولكن ينقص نواحيها)
وقيل تسقط (وكذا كل عمل ينافي
التصريمة على الاصح) قنية
وفي الخلاصة لو اشتغل ببيع
او شراء او اكل أعادها وبلغت
او شربة لا تبطل ولو شرب بطعام
ان خاف ذهاب حلاوته او بعضها
تناوله ثم ستن الا اذا خاف فوت
الوقت ولو أخرها لا أثر الوقت
لا تكون سنة وقيل تكون (فروع)
الاسفار سنة الفجر أفضل وقيل
لا نذر السن وأنى بالمندور

مهم في الكلام على النجعة بعد
سنة الفجر

ولا اله الا الله والله أكبر قاله أبو طالب المكي في قوت القلوب اه وقد مناه عن التهنات (خاتمة)
يستثنى من المساجد المسجد الحرام بالنسبة الى اول دخول الاتفاقي الحرم فان تيممه الطواف وفيه تأمل
كذا في الحلية ولعل وجه التأمل اطلاق المسجد في الحديث المار وفي النهروان تفقوا على أن الامام لو كان يصلي
المكتوبة أو أخذ المؤذن في الإقامة أنه يتركها وأنه يقدم الطواف عليها بخلاف السلام على النبي صلى الله
عليه وسلم اه قلت لكن في باب المناسك وشرحه لملا على القارئ ولا يشتغل بنية المسجد لان تحية
المسجد الشريف هي الطواف ان اراده بخلاف من لم يردده وأراد أن يجلس حتى يصلي ركعتين تحية المسجد
الا أن يكون الوقت مكرها اه وطاره أنه لا يصلي مرية الطواف لنية أصلا لا قبله ولا بعده ولعل وجهه
اندراجها في ركعتيه (قوله ولو تكلم الخ) وكذلك الفصل بقراءة الاوراد لان السنة الفصل بقدر اللهم
انت السلام الخ حتى لو زاد تقع سنة لاقى عملها المسنون كما مر قبيل فصل الجهر بالقراءة (قوله وقيل
تسقط) أي فيعيد ما لو قبله ولو كانت بعدية فالظاهر أنها تكون تطوعا وأنه لا يؤمر به على هذا القول تأمل
(قوله وفي الخلاصة الخ) الظاهر أنه استدرج على ما صححه في المتن تبعاً للفتنة لان جرم الخلاصة بقوله أعادها
يفيد أنها تسقط بقرينة قوله بعده لا تبطل أي لا يبطل كونها سنة فانه يفيد أن الاعادة لبطلان كونها سنة
والآل تصح المقابلة تأمل (قوله ولو شرب بطعام الخ) أفاد أن العمل المنافي انما ينقص نواحيها او يسقطها
لو كان بلا عذر أو ما لو حضر الطعام وخاف لذته لو اشتغل بالسنة البعدية فانه يتناولها ثم يصليها لان ذلك
عذر في ترك الجماعة ففي تأخير السنة اولى الا اذا خاف فوتها بخروج الوقت فانه يصليها ثم يأكل هذا ما ظهر لي
(قوله ولو أخرها الخ) أي بلا عذر بقرينة ما قبله (قوله وقيل تكون) حكى القولين في الفتنة ولم يعبر عن هذا
النساق بقيل بل أخره ولا يلزم من ذلك تضعيفه ويظهر لي أنه الاصح وأن القول الاول مبني على القول بأنها
تسقط بالعمل المنافي وهو ما حكاه السارح بقيل الآن يدعى تخصيص الخلاف السابق بالنسبة القبلية وهذا
بالبعدية لكن يبعده أنه اذا كان الاصح في القبلية انها لا تسقط مع امكان تداركها بان تعاد مقارنة للقرض
تكون البعدية كذلك بالاولى لعدم امكان التدارك فليست تأمل (قوله وقيل لا) يؤيده ما في الجرح من الخلاصة
السنة في ركعتي الفجر قراءة الكافرون والاخلاص والاثيان بها اول الوقت وفي بيته والا فلي باب المسجد الخ
وقال في شرح المنية وهو الذي تدل عليه الاحاديث عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اذا سكت المؤذن من صلاة الفجر وتبين له الفجر قام فركع ركعتين خفيفتين ثم اضطجع على شقه الايمن حتى يأتيه
المؤذن للإقامة فيخرج متفق عليه اه وقامه فيه (تنبيه) صرح الشافعية بنسبة الفصل بين سنة الفجر
وفرضه بهذه النجعة أخذ من هذا الحديث ونحوه وظاهر كلام علماءنا خلافه حيث لم يذكرها بل رأيت
في موطن الامام محمد رحمه الله ما نصه أخبرنا مالك عن نافع عن عبد الله بن عمر أنه رأى رجلا ركع ركعتي الفجر
ثم اضطجع فقال ابن عمر ما شأنه فقال نافع قلت يفصل بين صلاته فقال ابن عمر رأى فضل أفضل من السلام
قال محمد ويقول ابن عمر أخذ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى اه وقال شارحه المحقق من لا على القارئ
وذلك لان السلام انما ورد للفصل وهو لكونه واجبا أفضل من سائر ما يخرج من الصلاة من الفعل والكلام
وهذا لا ينافي ما سبق من أنه عليه الصلاة والسلام كان يضطجع في آخر التهيئة تارة أخرى بعد ركعتي الفجر في بيته
للاستراحة اه ثم قال وقال ابن حجر المكي في شرح الشرائع روى الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم كان اذا صلى
ركعتي الفجر اضطجع على شقه الايمن فتسن هذه النجعة بين سنة الفجر وفرضه لذلك ولا مره صلى الله عليه وسلم
كما رواه أبو داود وغيره بسند لا بأس به خلافاً لما نزع وهو صريح في نهيها لمن بالمسجد وغيره خلافاً لمن خص
نهيها بالبيت وقول ابن عمر انها بدعة وقول الشعبي انها نجعة الشيطان وانكار ابن مسعود لها فهو لانه لم يبلغهم
ذلك وقد أفرط ابن حزم في قوله بوجوبها وانها شرط لصلاة الصبح اه ولا يخفى بعد عدم البلوغ الى هؤلاء
الاكابر الذين بلغوا المبلغ الاعلى لاسيما ابن مسعود الملازم له صلى الله عليه وسلم حضرا وسفرا وابن عمر المتفحص
عن احواله صلى الله عليه وسلم في كمال التبصع والاتباع فالصواب حل انكارهم على البطل السابقة من الفصل
او على فعله في المسجد بين أهل الفضل وليس امره صلى الله عليه وسلم على تقدير جهته صريحاً ولا تلويحاً على فعله
بالمسجد اذا الحديث كما رواه أبو داود والترمذي وابن حبان عن أبي هريرة اذا صلى احداكم ركعتي الفجر

فليطعم على جنبه الايمن فالماطلق محمول على المقيد على أنه لو كان هذا في المسجد شائعاً في زمانه صلى الله عليه وسلم لما كان يخفى على هؤلاء الاكابر الاعميان اهـ وأراد بالمقيد ما مر من قوله بعد ركعتي الفجر في بيته وحاصله أن اضطجعه عليه الصلاة والسلام انما كان في بيته للاستراحة لا للتشريع وان صح حديث الامر بها الدال على أن ذلك للتشريع يحمل على طلب ذلك في البيت فقط توفيقاً بين الأدلة والله تعالى أعلم (قوله فهو السنة) لأن النذر لا يخرجها عن كونها سنة كالموشرع فيها ثم قطعها ثم اذاها كانت سنة وزادت وصف الوجوب بالقطع نهر عن عقد القرائن (قوله أراد التوافق الخ) في القضية اداء النفل بعد النذر أفضل من ادائه بدون النذر اهـ قال في البحر وبشكل عليه ما رواه مسلم في صحيحه من النبي عن النذرو هو مرجح لقول من قال لا يذرها لكن بعضهم حل النبي على النذر المعلق على شرط لانه يصير حصول الشرط كالعوض للعبادة فلم يكن مخلصاً ووجه من قال يذرها وان كانت نصبر واجبة بالشروع أن الشروع في النذر يكون واجباً فيحصل له ثواب الواجب به بخلاف النفل والاحسن عند العبد الضعيف أن لا يذرها خوفاً عن عهدة النبي يتيقن اهـ أقول لفظ حديث النبي كما رواه البخاري أيضاً في صحيحه عن ابن عمر نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن النذر وقال انه لا يرد شيئاً وانما يستخرج به من الخيل والمبادر منه ارادة النذر المعلق كان شئني الله مريضاً فله على كذا ووجه النبي أنه لم يخلص من شائبة العوض حيث جعل القرية في مقابلة الشفاء ولم تسمع نفسه به يابدون المعلق عليه مع ما فيه من ايهام اعتقاد التأثير للنذر في حصول الشفاء فلذا قال في الحديث انه لا يرد شيئاً الخ فان هذا الكلام قد وقع موقع التعليل للنهي بخلاف النذر المتجزئاته تبرع بمحض بالقرية لله تعالى والزام للنفس بما عساه لا تفعله بدونه فيكون قرينة والدليل على أن هذا النذر قرينة عندنا ما صرح به في فتح القدير قبيل كتاب الحج لو ارتد عقب نذر الاعتكاف ثم اسلم لم يلزمه موجب النذر لأن نفس النذر بالقرية قرية فيبطل بالردة كسائر القرب اهـ والمراد به النذر المتجزئ لما قلنا على أن بعض شراح البخاري حمل النبي في الحديث على من يعتقد أن النذر مؤثر في تحصيل غرضه المعلق عليه والظاهر أنه أعم لقوله وانما يستخرج به من الخيل والله أعلم (تنبيه) قيد بالتوافق فأفاد أن الأفضل في السن عدم نذرها ولعل وجهه أن السن هي ما كان يفعلها صلى الله عليه وسلم قبل القرائن او بعدها والمطلوب من التسامح صلى الله عليه وسلم على الوجه الذي كان يفعلها عليه ولم يقل أنه كان يذرها ولذا قيل بأنهم لا تكون هي السنة فالأفضل عدم نذرها والله أعلم (قوله والا كافر) أي بأن استخف فيقول هي فعل النبي صلى الله عليه وسلم وانما لا فعله شرح المنية وغيره وهذا في الترك وأما الانكار فقد مرنا الكلام عليه اول الباب (قوله والأفضل في النفل الخ) شغل ما بعد القرية وما قبلها الحديث العصيين عليكم بالصلاة في بيوتكم فان خير صلاة المرء في بيته الا المكتوبة وأخرج أبو داود صلاة المرء في بيته أفضل من صلاته في مسجد ذي هذا المكتوبة وتعامه في شرح المنية وحيث كان هذا أفضل راعى ما لم يلزم منه خوف شغل عنها لو ذهب لبيته او كان في بيته ما يشغل به ويقطع خشوعه فيصلح حينئذ في المسجد لأن اعتبار الخشوع اربع (قوله غير التراويح) أي لانها اتمام بالجماعة ومحلها المسجد واستثنى في شرح المنية أيضاً تحية المسجد وهو ظاهر أقول ويستثنى أيضاً ركعتنا الاحرام والطواف فان الاولى تصل في مسجد عند الميقات ان كان في الباب والثانية عند المقام وكذا ركعتا القدوم من السفر بخلاف انائه فانها تصل في البيت كما يأتي وكذا نفل المعتكف وكذا ما يخاف فوتها بالتأخير وكذا صلاة الكسوف لانها تصل بجماعة (قوله) ونذير ركعتان بعد الوضوء) لحديث مسلم ما من احد يتوضأ فيحسن الوضوء ويصلي ركعتين يقبل بقلبه ووجهه عليهما الا وجبت له الجنة خزائن ومثل الوضوء الغسل كما نقله ط عن الشربلاني ويقرأ فيها الكافرون والاخلاص كما في الضياء وانظر هل تنوب عنهما صلاة غيرهما كالجمعة ام لا ثم رأيت في شرح ابواب المناسك أن صلاة ركعتي الاحرام سنة مستقلة كصلاة استخارة وغيرها مما لا تنوب القرية منها بخلاف تحية المسجد وشكر الوضوء فانه ليس لهما صلاة على حدة كما حققه في الجملة اهـ (قوله ونذير أربع الخ) ندبها هو الراجح كما جزم به في الفوزية والحاوي والشرعة والمفتاح والتبيين وغيرها وقيل لا تستحب لما في صحيح البخاري من انكار ابن عمر لها اهـ اسماعيل وبسط الأدلة على استحبابها في شرح المنية ويقرأ فيها سورتي الفضي كما في الشرعة أي سورة الشمس وسورة الفضي وظاهره الاقتصار عليهما ولو صلاها أكثر من ركعتين

(قوله)

٢ مطلب
في الكلام على حديث النهي عن
النذر
فهو السنة وقيل لا* أراد التوافق
ينذرها ثم يصلها وقيل لا* ترك
السنن ان راها حقاً ثم والا كفرة*
والأفضل في النفل غير التراويح ٢
المثل الا لنفوس شغل عنها والأصح
أفضلية ما كان اخشع وأخلص
(ونذير ركعتان بعد الوضوء) يعني
قبل الجفاف كما في الشربلانية
عن المواهب (و) نذير (أربع
فصاعداً في الضحى) على الصحيح

٣ سنة الوضوء

٤ سنة الضحى

٥ قوله وكذا صلاة الكسوف لانها
تصلي بجماعة وجدناها في نسخة
المؤلف لكن بغير خطه مانعه وكذا
سنة الجمعة القبلية لان الأفضل في
الجمعة التكبير قبل الوقت فيلزم
وقوع سنتها في المسجد فصارت
بجالة المستثنى تسعة ولم أر من
تعرض لجمعها هكذا من علماءنا
وقد نظمها بقولي

نوافلتنا في البيت فاقت على التي
نقوم لها في مسجد غير تسعة
صلاة تراويح كسوف تحية ٥
وسنة احرام طواف بكعبة ٣
ونفل اعتكاف او قدوم مسافر
وخاتف فوت ثم سنة جمعة
يقول الفقير محمد علاء الدين هابدين
ابن المؤلف هكذا وجدت هذه ٤
السقطة في المبيضة فينبغي الحياقتها
هنا اهـ

(قوله من بعد الطلوع) عبارة شرح المنية من ارتفاع الشمس (قوله ووقتها المختار) أي الذي يختار ويرجع
 فعلها وهذا عزاء في شرح المنية إلى الحارثي وقال الحديث يزيد بن أرقم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 صلاة الأتاربين حين ترمض الفصال رواء مسلم وترمض بفتح التاء والميم أي تبرأ من شدة الحر في أخفافها اه
 (قوله وفي المنية أقلها ركعتان) فضل الشيخ اسماعيل مثله عن الغزوية والحارثي والسرعة والسرقة قندية
 وما ذكره المصنف مشى عليه في التبيين والمفتاح والدرر ودليل الأول أنه صلى الله عليه وسلم أوصى أبا هريرة
 بركتين كما في صحيح البخاري ودليل الثاني أنه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الفجر أربعاً ويزيد ما شاء الله رواء
 مسلم وغيره والتوفيق ما أشار إليه بعض المحققين أن الركعتين أقل المراتب والأربع أدنى الكمال (قوله
 واكثرها ثنا عشر) لما رواء الترمذي والنسائي بسند فيه ضعف أنه صلى الله عليه وسلم قال من صلى الفجر
 ثنتي عشرة ركعة بنى الله له قصر من ذهب في الجنة وقد تقرر أن الحديث الضعيف يجوز العمل به في الفضائل
 شرح المنية وقيل أكثرها ثمانية وعزاء في الحلية إلى الامام احمد وعزاء بعض الشافعية إلى الأكثرين
 (قوله كما في الذخائر الاشرقية) اسم كتاب لابن النهضة مؤلف في الاغوار النحوية (قوله لنبوته الخ) جواب
 عما ورد كيف يكون وسطها أفضل مع أن الأكثر مشتمل على الاوسط وزيادة وفيه زيادة مشقة (قوله كما
 أفاده ابن حجر الخ) حيث قال ولا يتصور الفرق بين الأفضل والأكثر إلا فيمن صلى الاثني عشر بتسليم واحدة فانها
 تقع نفلاً مطلقاً عند من يقول ان أكثر سنة الفجر ثمان ركعات فاما إذا فصلها فانه يكون صلى الفجر وما زاد
 على الثمان يكون له نفلاً مطلقاً فتكون صلاة اثني عشر في حقه أفضل من ثمان لكونه أقر بالأفضل وزاد اه
 اقول وحاصله أن من قال بأن أكثرها ثمان ركعات لعدم ثبوت الزيادة عنده لو صلاها ثنتي عشرة بتسليم لم تقع
 عن سنة الفجر لئنه خلاف المشروع فالأفضل عنده صلاتها ثمان ركعات وأما على قول من يقول أكثرها
 اثنتا عشرة ركعة لجواز العمل بالضعيف في فضائل الاعمال كما مر تكون هي الأفضل كما لو فصلها كل ركعتين
 أو أربع بتسليم عند الكل ومخلصه أن كون الثمانية أفضل مبني على القول بأنها أكثرها لعدم ثبوت الزيادة
 وحينئذ فلا يخفى عليك ما في كلام الشارح حيث مشى على أن أكثرها اثنا عشرة ركعة وجعل اوسطها أفضل
 على أنما قلنا ان الثمانية هي الأكثر تقييداً بفضلها على الاثني عشرة بما اذا صلى الاثني عشرة بتسليم واحدة لتقع
 نفلاً مطلقاً لا يوافق قواعد مذهبه بل تقع عما نوى على قواعدنا كما لو صلى الظهر ست ركعات مثلاً وقد عد على
 رأس الرابعة فان الركعتين الزائدين لا تغير ما قبلها عن صفة القرصية لصحة البناء على تحريمه الفرض والنفل
 عندنا وفي العدد لا تنصرف فاذما صلى الفجر أكثر من ثمانية يقع الزائد نفلاً مطلقاً لا الكل بلا فرق بين
 وصلها وفصلها ثم في وصلها كراهة الزيادة على أربع بتسليم واحدة في نفل النهار وهو مكروه وان لم يزد على أكثر
 الفجر فلا يظهر حينئذ كون الثمانية أفضل وقد أجاب بعض الشافعية بأن فضيلة الثمانية للاتباع أي لانها
 ثمانية بالاحاديث الصحيحة فيترجح فيها الاتباع للشارع بخلاف الزيادة لضعف حديثها لكن يرد عليه أن صلاة
 الأكثر متضمنة للاوسط الذي فيه الاتباع الآن يعني أيضاً على القول بأن الثمانية هي الأكثر وعلى أنه لو صلاها
 أكثر بتسليم تقع نفلاً مطلقاً لا عما نوى او يقال معناه ان كل شفع من الثمانية أفضل من كل شفع من الزائد
 لا بالنظر إلى المجموع فهذا غاية ما تقرر في هذا والله أعلم (قوله ركعتا السفر والقدر منه) عن مقطوع بن التمام
 قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خلف احد عند أهله أفضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفراً
 رواء الطبراني وعن كعب بن مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقدم من السفر الا نهاراً في الفجر
 فاذا قدم بدأ بالسجدة فصلى فيه ركعتين ثم جلس فيه رواء مسلم شرح المنية ومفاده اختصاص صلاة ركعتي
 السفر بالبيت وركعتي القدر منه بالسجدة وبه صرح الشافعية (قوله وصلاة الليل) اقول هي أفضل من
 صلاة النهار كما في الجوهره ونور الابضاح وقد صرح الآيات والاحاديث بفضلها والحث عليها قال في البحر فيها
 ما في صحيح مسلم مرفوعاً أفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وروى الطبراني مرفوعاً لا بد من صلاة ليل
 ولو حلب شاة وما كان بعد صلاة العشاء فهو من الليل وهذا يفيد أن هذه السنة تحصل بالتنفل بعد صلاة
 العشاء قبل النوم اه قلت قد صرح بذلك في الحلية ثم قال فيها بعد كلام ثم غير خاف أن صلاة الليل المحثوث
 عليها هي التهجيد وقد ذكر القاضي حسين من الشافعية أنه في الاصطلاح التطوع بعد النوم وأيد بما في صحيح

من بعد الطلوع إلى الزوال
 ووقتها المختار بعد ربيع النهار وفي
 المنية أقلها ركعتان وأكثرها
 اثنا عشر وأوسطها ثمان وهو
 أفضلها كما في الذخائر الاشرقية
 لنبوته بفعله وقوله عليه السلام
 وأما أكثرها فبقوله فقط وهذا
 لو صلى الاكثر بسلام واحد أما
 لو فصل فكل ما زاد أفضل كما أفاده
 ابن حجر في شرح البخاري ومن
 المندوبات ركعتا السفر والقدر
 منه وصلاة الليل

مطلب
 في ركعتي السفر

مطلب
 في صلاة الليل

الطبراني من حديث الجراح بن عمرو بن زكريا عن النبي صلى الله عليه وسلم قال يصيب أحدكم إذا قام من الليل صلى حتى يصبح أنه قد
تهجد أغصان التهجيد المرصلي الصلاة بعد ركعة غير أن في مسنده ابن لهيعة وفيه مقال لكن الظاهر بهما
حديث الطبراني الأول لأنه تشرع قولي من الشارع صلى الله عليه وسلم بخلاف هذا وبه يقتضي ما عن أحمد
من قوله قيام الليل من المغرب إلى طلوع الفجر اهـ ملخصاً أقول أظاهراً أن حديث الطبراني الأول بيان
لكون وقته بعد صلاة العشاء حتى لو نام ثم نأقوع قبلها لا يحصل السنة فيكون حديث الطبراني الثاني مفسراً
للأول وهو أولى من اثبات التعارض والترجيح لأن فيه ترك العمل بأحدهما ولا يكون جارياً على الاصطلاح
ولأنه المفهوم من إطلاق الآيات والأحاديث ولأن التهجد إزالة النوم بتكلف مثل تأثم أي تحفظ عن الانتم
صلاة الليل وقيام الليل اعم من التهجد به بحجاب عما ورد على قول الامام أحمد هذا ما ظهر لي والله أعلم (تنبيه)
ظاهر ما مر أن التهجد لا يحصل إلا بالتطوع فلونام بعد صلاة العشاء ثم قام فصلى فوات لا يسمى تهجداً وترد فيه
بعض الشافعية قلت والظاهر أن تقييده بالتطوع بناء على الغالب وأنه يحصل بأي صلاة كانت لقوله في الحديث
المأثور وما كان بعد صلاة العشاء فهو من الليل ثم أعلم أن ذكر صلاة الليل من المندوبات مشي عليه في الحاشي
القدسي وقد تردد الحق في فتح القدير في كونه سنة أو مندوباً لأن الأدلة القولية تفيد الندب والمواظبة الفعلية
تفيد السنة لأنه صلى الله عليه وسلم إذا واطب على تطوع يصير سنة لكن هذا بناء على أنه كان تطوعاً في حقه وهو
قول طائفة وقالت طائفة كان فرضاً عليه فلا تصد مواظبته عليه السنة في حقه لكن صريح ما في مسلم وغيره
عن عائشة أنه كان فريضة ثم نسخ هذا خلاصة ما ذكره ومفاده اعتماد السنة في حقه لأنه صلى الله عليه وسلم
واظب عليه بعد نسخ الفريضة ولذا قال في الحلية والاشبه أنه سنة (قوله وأقلها على ما في الجوهر ثمان)
قد بقوله على ما في الجوهر لأنه في الحاشي القدسي قال يصلي ما سهل عليه ولوركتين في ثمان
ركعات بأربع تسليمات اهـ والتقييد بأربع تسليمات مبني على قول صاحبين وأما على قول الامام
فلا كذا ذكره في الحلية وقال فيها أيضاً وهذا بناء على أن أقل تهجده صلى الله عليه وسلم كان ركعتين وأن منتهاه
كان ثمان ركعات أخذاً بما في مبسوط السرخسي ثم ساق تبعاً للشيخه الحق ابن الهمام الأحاديث الدالة على
ما عني في المبسوط من منتهاه وحديث أبي داود الدال على أن أقل تهجده صلى الله عليه وسلم أربع سوى ثلاث
الوتر وتعم ذلك فيها فراجعها لكن ذكر آخر اعنه صلى الله عليه وسلم من استيقظ من الليل وأيقظ أهله فصلى
ركعتين كتباً من المذاكرين الله كثيراً والذاكرات رواه النسائي وابن ماجه وابن حبان في صحيحه والحاكم
وقال المنذري صحيح على شرط الشيخين اهـ أقول فينبغي القول بأن أقل التهجد ركعتان وأوسطه أربع وأكثره
ثمان والله أعلم (قوله ولو جعله ثلثاً الخ) أي لو أراد أن يقوم ثلثة وثلاثين فالثالث الاوسط أفضل
من طرفه لأن الغفلة فيه أتم والعبادة فيه أثقل ولو أراد أن يقوم نصفه وثلاثين فالثالث الاوسط أفضل
لقله المعاصي فيه غالباً وللحديث الصحيح ينزل ربنا إلى السماء الدنيا في كل ليلة حين يبق ثلث الليل الأخير فيقول
من يدعوني فأستجيب له من يسألني فأعطيه من يستغفرني فأغفر له ومعنى ينزل ربنا ينزل أمره كما قوله به الخلف
وبعض الكبار السلف وعمامة في تحفة ابن حجر وذكر أن الأفضل من الثلث الاوسط السدس الرابع والخامس
للغير المتفق عليه أحب الصلاة إلى الله تعالى صلاة داود كان يشام نصف الليل ويقوم ثلثة وثلاثين وسدسه اهـ وبه
جزم في الحلية (تممة) ذكر في الحلية أيضاً ما حاصله أنه يكره ترك تهجده اعتاده بلا عذر لقوله صلى الله عليه وسلم
لا يترك عروياً عبد الله لا تكن مثل فلان كان يقوم الليل ثم تركه منعق عليه فينبغي للمكلف الأخذ من العمل بما يطيقه
كما ثبت في الصحيحين ولذا قال صلى الله عليه وسلم أحب الأعمال إلى الله أدومها وإن قل رواه الشيخان وغيرهما
(قوله واحياء ليلة العيدين) الأولى ليلتي بالتبعية أي ليلة عيد الفطر وليلة عيد الاضحي (قوله والنصف)
أي واحياء ليلة النصف من شعبان (قوله والأول) أي وليالي العشر الأول الخ وقد بسط الشرنبلالي
في الامداد ما جاء في فضل هذه الليالي كلها فراجع (قوله ويكون بكل عبادة تهم الليل وأكثره) نقل
عن بعض المتقدمين قيل هو الامام أبو جعفر محمد بن علي أنه فسر ذلك بنصف الليل وقال من احب نصف الليل
فقد احب الليل وذكر في الحلية أن الظاهر من إطلاق الأحاديث الاستيعاب لكن في صحيح مسلم عن عائشة قالت
ما علمه صلى الله عليه وسلم قام ليلة حتى الصباح فيترجع ارادة الاكثر والنصف لكن الاكثر اقرب إلى الحقيقة

وأقلها على ما في الجوهر ثمان ولو
جعله ثلثاً فالأوسط أفضل ولو
أنصافاً فالأخير أفضل واحياء ليلة
العيدين والنصف من شعبان
والعشر الاخير من رمضان والأول
من ذي الحجة ويكون بكل عبادة
ثم الليل أو أكثره

مطلب
في احياء ليلتي العيدين والنصف
وعشر ائمة ورمضان

طام يثبت ما يقتضى تقديم النصف ١٥ وفي الامداد ويحصل القيام بالصلاة نفلا فرادى من غير عدد مخصوص
وقراءة القرآن والا حاديث وسماها والتسبيح والثناء والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وسلم والحاصل
ذلك في معظم الليل وقبل ساعة منه وعن ابن عباس رضى الله عنهما بصلاة العشاء جماعة والعزم على صلاة
الصبح جماعة كما قالوه في احياء ليلتي العبد في صبح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى العشاء
في جماعة فكأنما قام نصف الليل ومن صلى الصبح في جماعة فكأنما قام الليل كله ١٥ (تتمه) أشار بقوله فرادى
الى ما ذكره بعد في مسنه من قوله ويكره الاجتماع على احياء ليلة من هذه الليالي في المساجد وتماه في شرحه
وصرح بـ كراهة ذلك في الحاوى القدسي وقال وما روى من الصلوات في هذه الاوقات يصلي فرادى
غير التراويح قال في الصر من هنا يعلم كراهة الاجتماع على صلاة الرغائب التي تفعل في رجب في اول جمعة منه
واتم بدعة وما يحمله أهل الروم من نذرهما تخرج عن النفل والكراهة فباطل ١٥ قلت وصرح بذلك
في البرازية كما سيذكره الشارح آخر الباب وقد بسط الكلام عليها شارحا المنية وصرحا بأن ما روى فيها
باطل موضوع وبسط الكلام فيها خصوصا في الحلية والعلامة نور الدين المقدسي فيها تصنيف حسن بهاء ردد
الراغب عن صلاة الرغائب احاط فيه بغالب كلام المتقدمين والمتأخرين من علماء المذاهب الاربعة (قوله
ومنه ركعتا الاستخارة) عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور
كاهما كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذ هم احدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم
انى استخبرك بعلمك واستقدرك بقدرتك واسألك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا اقدر وتعلم ولا اعلم وانت
علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لى في ديني ومعاشي وعاقبة أمري او قال عاجل أمري
وأجله فاقدر لى ويسر لى ثم بارك لى فيه وان كنت تعلم ان هذا الامر شر لى في ديني ومعاشي وعاقبة أمري
او قال عاجل أمري وأجله فاصرفنى عنه واقدر لى الخير حيث كان ثم رضى به قال ويسمى حاجته
رواه الجماعة الامسلى شرح المنية (تتميم) معنى فاقدره اقضه لى وهبته وهو يكسر الدال ويضمها وقوله او قال
عاجل أمري شك من الراوى قالوا ينبغي أن يجمع بينهما فيقول وعاقبة أمري وأجله وقوله ويسمى
حاجته قال ط أى بدل قوله هذا الامر ١٥ قلت او يقول بعده وهو كذا وكذا او قالوا الاستخارة في الحج ونحوه
تعمل على تعيين الوقت وفي الحلية ويستحب افتتاح هذا الدعاء وختمه بالحمدلة والصلاة وفى الاذكار أنه يقرأ
في الركعة الاولى الكافرون وفى الثانية الاخلاص ١٥ وعن بعض السلف أنه يزيد في الاولى وربك يخلق
ما يشاء ويختار الى قوله يعطون وفى الثانية وما كان لمؤمن ولا مؤمنة الاية وينبغي أن يكثرها سبعة لما روى
ابن السني ياتى انى اذا هممت بأمر فاستخبرك فيه سبع مرات ثم انظر الى الذى سبق الى قلبك فان الخير فيه
ولو تعذرت عليه الصلاة استخار بالدعاء ١٥ ملخصا وفي شرح الشريعة المسموع من المشايخ أنه ينبغي أن يشتم
على طهارة مستقبل القبلة بعد قراءة الدعاء المذكور فان رأى في منامه بيضا وخضرة فذلك الامر خير
وان رأى فيه سوادا او حمرة فهو شر ينبغي أن يحتب ١٥ (قوله وأربع صلاة التسبيح الخ) يغلطها في كل وقت
لا كراهة فيه اولى كل يوم اولى مرة والافق كل أسبوع اوجعة او شهر او عام وحديثها حسن لكثرة
طرقه ووهم من زعم وضعه وفيها ثواب لا يتناهى ومن ثم قال بعض المحققين لا يسمع بعظيم فضلها ويتركها
الامة اوان بالدين والطعن في نديها بأن فيها تغيير النظم الصلاة انما يتأتى على ضعف حديثها فاذا ارتقى الى درجة
الحسن أثبتها وان كان فيها ذلك وهى أربع بتسليمة وتسليتين يقول فيها ثمانمائة مرة سبحان الله والحمد لله
ولا اله الا الله واكبر وفى رواية زيادة ولا حول ولا قوة الا بالله يقول ذلك في كل ركعة خمسة وسبعين مرة
فبعد الثمانمائة عشر ثم بعد القراءة وفى ركوعه والرفع منه وكل من السجدين وفى الجلسة بينهما عشر اعشرا
بعد تسبيح الركوع والسجود وهذه الكيفية هى التي رواها الترمذى في جامعه عن عبد الله بن المبارك احد
المصنفين ابنى حنيفة الذى شاركه في العلم والزهد والورع وعليها اقتصر فى الفتية وقال انها المختار من الروايتين
والرواية الثانية أن يقتصر فى القيام على خمسة عشر مرة بعد القراءة والعشرة الباقية بأقرب ما بعد الرفع
من السجدة الثانية واقتصر عليها فى الحاوى القدسي والحلية والبحر وحديثها شهر لكن قال في شرح المنية
ان الصفة التي ذكرها ابن المبارك هى التي ذكرها فى مختصر البحر وهى الموافقة لمذهبنا لعدم الاحتياج فيها

مطلب
في صلاة الرغائب

مطلب
في ذكر كفى الاستخارة

ومنه ركعتا الاستخارة وأربع
صلاة التسبيح بثمانمائة تسبيحة
وفضلها عظيم

مطلب
في صلاة التسبيح

الجلسة الاستراحة اذ هي مكررة صدنا اه قلت ولعله اختاره في المصنعة لهذا لكن علمت ان ثبت
حديثها شيئا وان كان فيها ذلك فالذي ينبغي فعله من مرة وهذه مرة (تمة) قيل لابن عباس هل تعلم لهذا العلامة
سورة قال التكاثر والعصر والكافرون والاحلاص وقال بعضهم الا فضل نحو الحديد والحشر والصف والتفاهن
للمناسبة في الاسم وفي رواية عن ابن المبروك ايدأ تسبيح الركوع واليهود ثم بالتسبيحات المتقدمة وقال المصنف
يصلها قبل الظهر هندية عن المصنفات وقيل لابن المبروك لو سها فوجد هل يسبح عشر احوال لا انما هي
ثلاثة تسبيحة قال المصنف في شرح المشكاة مفهومه انه ان سها وقتص عدد من محل معين يأتي به في محل آخر
تكملة للعدد المطلوب اه قلت واستفد انه ليس له الرجوع الى المحل الذي سها فيه وهو ظاهر وينبغي
كما قال بعض الشافعية ان يأتي بما ذكره فيما يليه ان كان غير قصر فتسبيح الاعتدال يأتي به في السجود اما تسبيح
الركوع فيأتي به في السجود ايضا لا في الاعتدال لانه قصر قلت وكذا تسبيح السجدة الاولى يأتي به في الثانية
لا في الجلسة لان طولها غير مشروع عندنا على ما مر في الواجبات وفي القنية لا بعد التسبيحات ما لا يصلح
ان قدر ان يحفظ بالقلب والايض من الاصابع ورأيت للعلامة ابن طولون الدمشقي الحنفى رسالة سماها عمر
الترشيح في صلاة التراويح بخطه اسند فيها عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما انه يقال فيها بعد التشهد قبل
السلام اللهم انى اسألك فوفق اهل الهدى وأعمال اهل اليقين ومناصحة اهل التوبة وعزم اهل الصبر وجزاء اهل
الخشية وطلب اهل الرغبة وتعب اهل الورع وعرف اهل العلم حتى اخافك اللهم انى اسألك بخافه تجبرنى
عن معاصيك حتى اعمل بطاعتك عملا استحق به رضاك وحتى اناصحت بالتوبة خوفا منك وحتى اخلص لك
النصيحة خالكا وحتى اوفقك عليك في الامور حسن ظن بك سبحانه خالق التور ٥٢ (قوله وأربع صلاة
الحاجة الخ) قال الشيخ اسماعيل ومن المندوبات صلاة الحاجة ذكرها في التنجيس والمقط وخزانة الفتاوى
وكثير من الفتاوى والحاوى وشرح المنية أما في الحاوى فذكر أنها ثمانية عشرة ركعة وبين كيفية اجابته كلام
وأما في التنجيس وغيره فذكر أنها أربع ركعات بعد العشاء وأن في الحديث المرفوع يقرأ في الاولى الفاتحة مرة
 وآية الكرسي ثلاثا وفي كل من الثلاثة السابقة يقرأ الفاتحة والاحلاص والعوذتين مرة مرة كن له مثلهن
من ليلة القدر قال مشايخنا صلينا هذه الصلاة فقصبت حوائجنا مذكور في المقتط والتنجيس وكثير من
الفتاوى كذا في خزانة الفتاوى وأما في شرح المنية فذكر أنها ركعتان والاحاديث فيها مذكورة في الترجيب
والترتيب كما في الجروا خرج الترمذى عن عبد الله بن ابي اوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من
كانت له الى الله حاجة او الى احد من بني آدم فليتوضأ وليحسن الوضوء ثم ليصل ركعتين ثم ليثني على الله تعالى
وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقل لا اله الا الله العظيم الحليم الكريم سبحانه الله رب العرش العظيم الحمد لله رب
العالمين أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنية من كل بر والسلامة من كل اثم لا تدع على ذنبا الا غفرت
ولا هما الا فرجته ولا حاجة هي لك رضى الا قضيتها يا ارحم الراحمين اه أقول وقد عقد في آخر الحلية فصلا
مستقلا لصلاة الحاجة وذكر ما فيها من الكيفيات والروايات والادعية وأطال وأطاب كما هو عادته رحمه الله
تعالى فليراجع من اراده (خاتمة) ينبغي للمسافر ان يصلي ركعتين في كل منزل قبل ان يقعد كما كان يفعل صلى
الله عليه وسلم نص عليه الامام السرخسى في شرح السير الكبير وذكر ايضا انه اذا اتى المسلم بالقتل يستحب
ان يصلي ركعتين يستغفر الله تعالى بعدهما ليكون اخر عمله الصلاة والاستغفار وذكر الشيخ اسماعيل عن شرح
الشرع من المندوبات صلاة التوبة وصلاة الوالدین وصلاة ركعتين عند نزول القيت وركعتين في السر برفع
التفارق والصلاة حين يدخل بيته ويخرج فوقيه من قننة المدخل والمخرج والله أعلم (قوله عملا) أى فرض
من جهة العمل لا الاعتقاد أيضا فلا يكره جاحدها لوقوع الخلاف فيها فعند أبي بكر الاصم وسفيان بن عيينة
 وغيرهما سنة وعند الحسن البصرى وزفر والمغيرة من المالكية فرض في ركعة وفي رواية عن مالك فرض
 في ثلاث وعند الشافعى وأجدوا الصحيح من مذهب مالك فرض في الاربع وقامه في الحلية (قوله مطلقا) أى
 في الاولين أو الآخرين أو واحدة وواحدة ط قلت وقد تفرس القراءة في جميع ركعات الفرض الرباعى
 كما مر في باب الاستخلاف فيما لو استخلف مسجوبا ركعتين وأشار أنه لم يقرأ في الاولين (قوله على المشهور)
 رتلنا قبل انها في الاولين فرض وما قبل انها فيها أفضل لكن قد منافي واجبات الصلاة أنه لا تأكل بالقرضية

مطلب في صلاة الحاجة

وأربع صلاة الحاجة وقيل
ركعتان وفي الحاوى انها اثنا
عشر بسلام واحد وبسطة
في الخزانة (وتفرض القراءة)
عملا (في ركعتي الفرض) مطلقا
أما تعيين الاولين فواجب على
المشهور

لا أوليين وإنما ذلك فهمه صاحب البحر من بعض العباوات وقد منّا تحقيقه هنالك فافهم (قوله المنفرد)
 أي ولو حكم كالامام لانفراد برأيه وصكوته غير تابع لغيره فخرج المقتدى فلا تفرض عليه القراءة في المنفل
 ولو كان مقتديا بمقتضى كما بيناه في باب الامامة (قوله لكنه الخ) أي هذا التعليل للزوم القراءة في كل
 النفل قاصر لا يعم الرابعة المؤكدة لما قدمه المصنف من أنه لا يصل على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة
 الاولى منها ولا يستفتح اذا قام الى الثالثة ولو كان كل شفع منها صلاة لملي واستفتح وهذا الاعتراض
 لصاحب البحر وقد يجاب عنه بما أشار اليه الشارح هنالك من قوله لانها تأكدتها اشبهت القرينة يعني
 أن القياس فيما ذلك لكن لما اشبهت القرينة روعي فيها الجانبان فأوجبوا القراءة في كل ركعاتها والعود الى
 القعدة اذا تذكرها بعد تمام القيام قبل السجود وقضاء ركعتين فقط لو أفسدها على ما هو ظاهر الرواية كما سبق في
 نظر الاصل ومنعوا من الصلاة والاستفتاح نظرا للشبه كما فعلوا في الوتر على أن كون النفل كل شفع منه
 صلاة ليس على اطلاقه بل من بعض الواجه كما ترى به والالزم أن لا تصح رباعية بترك القعدة الاولى منها مع
 أن الاستحسان أنها تصح اعتبارها بالقرض خلافا لمحمد بن لو تطرق بترك ركعات او ثمان بقعدة واحدة
 فالاصح أنه لا يجوز كما في الخلاصة لانه ليس في القرائض ست يجوز اذاؤها بقعدة فيعود الامر فيه الى القياس
 كما في البدائع وسبق في تصحيح خلافه أيضا (قوله ولزم نفل الخ) أي لزم المضي فيه حتى اذا افسده لم
 قضاءه أي قضاء ركعتين وان نوى أكثر على ما يأتي ثم هذا غير خاص بالصلاة وان كان المقام لها قال في شرح المنية
 اعلم أن الشروع في نفل العبادة التي تلي بالندب وتوقف ابتدؤها على ما بعده في العصة سبب لوجوب اتمامه
 وقضائه ان فسد عندنا وعند مالك وهو قول أبي بكر الصديق وابن عباس وكثير من الصحابة والتابعين كالحسن
 البصري ومكحول والنخعي وغيرهم فخرج الوضوء وسجدة التلاوة وعبادة المريض وسفر الغزو ونحوها
 مما لا يجب بالندب لكونه غير مقصود لذاته وخرج ما لا يتوقف ابتدؤه على ما بعده في العصة نحو الصدقة والقراءة
 وكذا الاعتكاف على قول محمد ودخل فيه الصلاة والصوم والحج والعمرة والطواف والاعتكاف على قولهما
 اه (تنبيه) ظاهر كلامهم أنه يلزم القضاء بمجرد الشروع الصحيح وان افسده للعال وفي المعراج عن الصغرى
 لو افسد الصوم النفل في الحال لا يلزمه القضاء أما لو اختار المضي ثم افسده عليه القضاء قلت وهكذا في الصلاة
 ولو شرعت في النفل ثم حاض وجب القضاء اه ومثله في شرح الشيخ اسماعيل وحله السيد أبو السعود
 على النفل المقتنون وكلام القهستاني يدل عليه وكذا كلام المنع كما يأتي (قوله او بقيام لثالثة) أي وقد أدى
 الشفع الاول صحيحا فاذا افسد الثاني لزمه قضاءه فقط ولا يسرى الى الاول لأن كل شفع صلاة على حدة بغير
 (قوله شروعا صحيحا) احترازه عن اقتدائه مستغلا بنحو أتمى او امرأة كما يأتي وقوله قصد الاحتراز به عما لو ظن
 أن عليه فرضا ثم تذكر خلافه كما يأتي (قوله الا اذا شرع الخ) أي فلا يلزمه قضاء ما قطعه ووجهه كما في البدائع
 أنه ما التزم الاداء هذه الصلاة مع الامام وقد اذاها (قوله بعد تذكره) أي تذكر ذلك الفرض بأنه عليه لم يصله
 (قوله او قطوعا آخر) وكذا لو اطلق بأن لم ينقض ما قطعه ولا غيره (قوله او في صلاة ظان) معطوف على قوله
 مستغلا فهو مستثنى أيضا وصورة كما في التتارخانية عن العيون برواية ابن سعادة عن محمد بن الحسن قال وجل
 اقتبح الظاهر وهو يظن أنه لم يصلها فدخل رجل في صلاته يريد به التطوع ثم تذكر الامام أنه ليس عليه الظاهر فرفض
 صلاته فلا شيء عليه ولا على من اقتدى به اه لكن ذكر في البحر في باب الامامة عند قوله وفسد اقتداء رجل بامرأة
 وصبي أن نقل المقتدى في هذه الصورة مضمون عليه بالافساد حتى يلزمه قضاؤه بخلاف الامام اه ويمكن
 الجواب بأن مراده بالافساد افساد المقتدى صلاته فيلزمه القضاء بافساده دون افساد امامه فلا يخالف ما تقدم
 لكن المتبادر من كلام السراج أن المراد افساد الامام فانه قال فلو خرج الطان منهم لم يجب عليه قضاؤها بالخروج
 عند أصحابنا الثلاثة ويجب على المقتدى القضاء اه فاما أن يقول أيضا بما قلنا والافه ورواية ثانية غير ما مشى
 عليها الشارح فافهم (قوله أو أمي الخ) محترز قوله شروعا صحيحا لأن الشروع في صلاة من ذكر غير صحيح
 ويحتد خلاصا لا يستثناه الا بالنظر الى مجرد المتن اذ ليس فيه ذلك القيد فافهم قال السيد أبو السعود وينبغي
 في الملاحة وجوب القضاء بناء على ما سبق من أن الشروع يصح ثم تفسد اذا جاء وان القراءة اه (قوله
 يعني وانفسد في الحال) أي حال التذكرو هذا راجع الى مسئلة الطان فقط قال في المنع واحتراز قوله قصد اعني

(وكل النفل) للمنفرد لأن كل شفع
 صلاة لكنه لا يعم الرابعة المؤكدة
 قتائل (و) كل (الوتر) احتياطاً
 (ولزم نفل شرع فيه) بتكبير
 الاحرام او بقيام لثالثة شروعا
 صحيحا (قصد) الا اذا شرع مستغلا
 خلف مقتضى ثم قطعه واقتدى
 فافهم ذلك الفرض بعد تذكره
 او قطوعا آخر وفي صلاة ظان
 او أمي او امرأة او محدث يعني
 وأفسده في الحال

الشروع ظنا كما اذا ظن أنه لم يصل فرضا شرع فيه فقد كراهه قد صلا ما شرع فيه فلا لا يجب اتقا به حتى لو نفضه لا يجب القضاء وفي الصغير هذا اذا افسد الصوم النفل في الحال أما اذا اختار المضي ثم افسد عليه القضاء قال وهكذا في الصلاة كذا في المجتبى اه أقول وعزاه بعض المحققين أيضا إلى شرح الجامع للقرطبي لكن علق في التبيين مسئلة الصوم بأنه لما مضى عليه صار كانه نوى المضي عليه في هذه الساعة فإذا كان قبل الزوال صار شارعا في صوم التطوع فيجب عليه اه وحاصله أنه اذا اختار المضي على الصوم بعد التذکر وكان في وقت النية صار بمنزلة انشاء نية جديدة فيلزمه وهذا لا يتأق في الصلاة فالحاقها بالصوم مشكل فليأت مثل (قوله أما لو اختار المضي) الظاهر أن ذلك يكون بمجرد قصد فيه ما علمته ونقل ط عن أبي السعود عن الحموي أنه لا يكون مختارا للمضي الا اذا قصد الركعة بسجدة أقول فهم الحموي ذلك من الفرق بين الصوم والصلاة الا في قريسا وفيه نظر قد سدر (قوله على الظاهر) أي ظاهرا لرواية عن الامام وعنه أنه لا يلزمه بالشروع في هذه الاوقات اعتبارا بالشروع في الصوم في الاوقات المكروهة والفرق على الظاهر صحة تسميته صائغا فيه وفي الصلاة لا الا بالسجود ولذا حيث يجزى الشروع في لا بصوم بخلاف لا يصلي كما سبق في ان شله الله تعالى نهر (قوله لا بعدز) استثناء من قوله حرم أي أنه عند العذر لا يجرم افساده بل قد يسبح وقد يجب كما قدمه في آخر مكروهات الصلاة ومن العذر ما اذا كان شروعه في وقت مكروه في البدائع الا فضل عندنا أن يقطعها وان اتم فقد اساء ولا قضاء عليه لانه اذاها كما وجبت فاذا قطعها لم يلزمه القضاء اه قال في البحر وينبغي أن يكون القطع واجبا خروجا عن المكروه تحريما وليس بابطال للعمل لانه ابطال لبؤديه على وجهه أكل فلا يبعد اطلاقا (قوله ووجب قضاؤه) أي ولو قطعه بعذر ولو كان لكرهه الوقت كما علمت قال في البحر ولو قضاؤه في وقت مكروه آخر أجزأ لانها وجبت ناقصة وأذاها كما وجبت فيجوز كما لو أتمها في ذلك الوقت (قوله وسجي) أي في كتاب الايمان وذكر في البحر شيئا من أحكامه هنا فراجع (قوله ويجمعها) أي النوافل التي تجب بالشروع وضابطها كل عبادة تلزم بالندرو توقف ابتدائها على ما بعده في الصحة كما قدمناه فريسا عن شرح المنية (قوله من النوافل الخ) هذا النظم عزاه السيد أبو السعود الى صدر الدين ابن العزوه ومن النوع المسمى عند المولدين بالمواليا وبجده بجر البسيط (قوله قاله الشارع) هو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم لانه الذي شرع الاحكام وفيه مع ما قبله الجناس السام (قوله طواف) أي يلزمه اتمام سبعة اشواط بالشروع فيه بمجرد النية الا اذا شرع فيه بظن أنه عليه كما في شرح اللباب (قوله عكوفه) سيد كذا الشارع في باب الاعتكاف فخلا عن المصنف وغيره أن ما في بعض المعتبرات من أنه يلزم بالشروع مفرغ على الضعيف أي على رواية تقدير الاعتكاف النفل يوم أما على ظاهرها رواية من أن أقله ساعة فلا يلزم بل ينتهي بالخروج من المسجد قلت لكن ذكر في البدائع أن الشروع فيه ملزم بقدر ما اتصل به الاداء ولما خرج فما وجب الا ذلك القدر فلا يلزمه أكثر منه اه قتاتل نعم سنذكر في الاعتكاف عن القطع أن اعتكاف العشر في رمضان ينبغي لزومه بالشروع (قوله احرامه) قال في لباب المناسك لو نوى الاحرام من غير تعيين جهة أو عمرة صح وزمته وله أن يجعله لا يمشاء قبل أن يشرع في أعمال احدهما اه وبهذا نأخرا الحج والعمرة وان استلزماء فاندفع التكرار كما قاله ح (قوله وقضى ركعتين) هو ظاهر الرواية وصح في الخلاصة رجوع أبي يوسف عن قوله أولا بقضاء الأربع الى قولهم ما فهو باتفاقهم لان الوجوب بسبب الشروع لم يثبت وضعا بل لصيانة المؤدى وهو حاصل تمام الركعتين فلا يلزم الزيادة بلا ضرورة بحر (قوله لو نوى أربعاً) قيد به لانه لو شرع في النفل ولم يتول لا يلزمه الأربع ان اتفاقا وقيد بالشروع لانه لو نذر صلاة ونوى أربعاً لم يلزمه أربع بل بخلاف كما في الخلاصة لان سبب الوجوب فيه هو النذر بصيغته وضعا بحر (قوله على اختيار الحلبي وغيره) حيث قال في شرح المنية أما اذا شرع في الأربع التي قبل الظهور وقبل الجمعة أو بعدهما ثم قطع في الشفع الاول والثاني يلزمه قضاء الأربع باتفاق لانهم لم يشرعوا الا بتسليمة واحدة فانهم لم تنقل عنه عليه الصلاة والسلام الا كذلك فهي بمنزلة صلاة واحدة ولذا لا يصلي في القعدة الاولى ولا يستفتح في الثالثة ولو أخبر الشفيع بالبيع وهو في الشفع الاقل منها فأكمل لا تبطل شفيعته وكذا الأخيرة لا تبطل خيارها وكذا الودخلت عليه امراته وهو فيه فأكمل لا تصح الخلوة ولا يلزمه كمال المهر لو طلقها بخلاف ما لو كان نفلا آخر فان هذه الاحكام تنعكس

أما لو اختار المضي ثم افسده لزمه القضاء (ولو عند غروب وطلوع واستنواه) على الظاهر (فان افسده حرم) لقوله تعالى ولا تبطلوا أعمالكم (لا بعدز ووجب قضاؤه) ولو ضاده بغير فعله كقيم رأى ماء وصلية أو صاعقة حاضت واعلم أن ما يجب على العبد بالتزامه نوعان ما يجب بالقول وهو النذر وسجي وما يجب بالفعل وهو الشروع في النوافل ويجمعها قوله

من النوافل سبع تلزم الشارع أخذاً لذلك مما قاله الشارع صوم صلاة طواف حجة رابع عكوفه عمرة احرامه السابع (وقضى ركعتين لو نوى أربعاً) غير مؤكدة على اختيار الحلبي وغيره

١٥ وذكروا في البحر أنه اختاره الفضلي وقال في التصاب أنه الأصح لأنه بالشروع صار بمنزلة القرض لكن ذكر
 في البحر قبل ذلك أنه لا يجب بالشروع فيها إلا ركعتان في ظاهر الرواية عن أصحابنا لأنها تفضل قلت وظاهر الهداية
 وغيرهما ترجيح (قوله في خلال) قد بدله لأنه لو تفضل بين آخر القعدة الأولى وبين القيام إلى الثالثة لا يلزمه شيء
 لأن الشفع الأول قد تم بالقعدة والثاني لم يشرع فيه حينئذ وقد ذكره المصنف بعد بقوله ولا قضاء لوقوعه قدر
 التشهد ثم تفضل (قوله أو الثاني) أي وكذا يقضي ركعتين لو أتت الشفع الأول بقعدة ثم شرع في الثاني
 فنقضه في خلاله قبل القعدة فيقضي الثاني فقط لتمام الأول لكن ينبغي وجوب إعادة الأول وترك واجب
 السلام مع عدم انجباره بسجود سهو كما هو الحكم في كل صلاة أذيت مع ترك واجب ولا يخالف ذلك كلامهم
 هنا لأن كلامهم في لزوم القضاء وعدمه بناء على الفساد وعدمه وإعادة هي فعل ما أذى صحبا مع الكراهة
 مرة ثانية بلا كراهة (قوله أي وتشهد للأول) قيد لقوله أو الثاني ح والمراد بالتشهد القعود قدر التشهد
 سواء قرأ التشهد أو لا فهو من إطلاق الحال على الحمل (قوله والا) أي وإن لم يتشهد للشفع الأول ونقضه
 في خلال الشفع الثاني يفسد الكل لأن الشفع الأول انما يكون صلاة إن وجدت القعدة الأولى أما إذا لم يوجد
 فالأربع صلاة واحدة بحر وذكره الشارح بقوله أو ترك قعود أول ح (قوله والاصل أن كل شفع صلاة)
 أي فلا يلزمه بصرمة النفل أكثر من ركعتين وإن نوى أكثر منها وهو ظاهر الرواية عن أصحابنا بحر (قوله
 الابعاض اقتداء) أي اقتداء المتطوع بمن تلزمه الأربع كما لو اقتدى بمصلي الظهر ثم قطعها فإنه يقضي أربعاً
 سواء اقتدى به في أولها أو في القعدة الأخيرة لأنه التزم صلاة الإمام وهي أربع بحر ونهر عن البدائع (قوله
 أو نذر) أي لو نذر صلاة ونوى أربعاً زنته بلا خلاف كما قد مناه عن البحر وعلمه في النهاية عن المبسوط بأنه نوى
 ما يحتمل لفظة لتناول اسم الصلاة للركعتين والأربع فكانه قال لله على أن أصلي أربع ركعات ١٥ وقد مر
 قبيل قوله وركعتان قبل الصبح أنه لو نذر أربعاً بتسليمه فصلاهما بتسليمين لا يخرج عن النذر بخلاف عكسه ومفاد
 ما هنا أن نذر الأربع يكفي في لزومها وإن لم يقيد بتسليمها فلا يخرج عن عهدة النذر بصلاهما بتسليمين (قوله
 أو ترك قعود أول) لأن كون كل شفع صلاة على حدة يقتضي افتراض القعدة عقبه فيفسد بتركها كما هو قول
 محمد وهو القياس لكن عندهما لما قام إلى الثالثة قبل القعدة فقد جعل الكل صلاة واحدة شبهة بالقرض
 وصارت القعدة الأخيرة هي القرض وهو الاستحسان وعليه فلو قطع ثلاث بقعدة واحدة كان ينبغي الجواز
 اعتباراً بصلاة المغرب لكن الأصح عدمه لأنه قد فسد ما اتصل به القعدة وهو الركعة الأخيرة لأن النفل
 بالركعة الواحدة غير مشروع فيفسد ما قبله ولو قطع ست ركعات بقعدة واحدة قبل يجوز والأصح لا فإن
 الاستحسان جواز الأربع بقعدة اعتباراً بالقرض وليس في القرض ست ركعات تؤدى بقعدة فيعود الأمر إلى
 أصل القياس كما في البدائع (تنبيه) ينبغي أن يستثنى أيضاً من الأصل المذكور المؤكدة بناء على اختيار الحلبي
 وغيره (قوله كما يقضي ركعتين) أي في شفع في مسائل فساد النفل الرباعي بترك القراءة بعد ذكر فساد به غيره وهي
 المسائل الملقبة بالثمانية وبالسنة عشرية والاصل فيها أن صحة الشروع في الشفع الأول بالتعزية وفي الثاني بالقيام
 إليه مع جلاء التعزية والتعزية لا تبقى عند أبي حنيفة مع ترك القراءة في ركعتي الشفع الأول فلا يصح الشروع في
 الشفع الثاني حتى لا يلزمه قضاؤه بافساده بل يقضي الأول فقط لفساد أدائه بترك القراءة بخلاف الترك في ركعة
 فإنه يفسد الأداء دون التعزية حتى وجب قضاء الشفع الأول كالترك في الركعتين وصح الشروع في الثاني وعند
 محمد وزفر الترك في ركعة من الشفع مفسد للتعزية والأداء كالترك في ركعتين فلا يصح شروعه في الثاني فلا يلزمه
 قضاؤه بافساده بل قضاء الأول فقط وعند أبي يوسف الترك في ركعة أو ركعتين يفسد الأداء فقط والتعزية باقية
 فيصح شروعه في الثاني مطلقاً والحاصل أن التعزية لا تفسد عند أبي يوسف بترك القراءة مطلقاً وتفسد عند محمد
 وزفر بتركها مطلقاً وعند الإمام تفسد بتركها أصلاً أي في الركعتين لأن ركعة ويجمع الأقوال قول الإمام النسفي
 تعزية النفل لا تبقى إذا تركت * فيها القراءة أصلاً عند نعمان
 والترك في ركعة قد عدّه زفر * كالترك أصلاً وبإضا شخبان
 وقال يعقوب تبقى كيفما تركت * فيها القراءة فأحفظه باتقان
 (قوله في شفعيه) فيقضي الشفع الأول عندهما بطلان التعزية وعدم صحة الشروع في الثاني ويقضي أربعاً

(ونقض في خلال الشفع
 الأول أو الثاني) أي وتشهد
 للأول ولا يفسد الكل انقطاع
 والاصل أن كل شفع صلاة
 الابعاض اقتداء أو نذر أو ترك
 قعود أول (كما) يقضي ركعتين
 (لو ترك القراءة في شفعيه)

محسن
 المسائل الستة عشرية

هذه أبي يوسف لبقائها عنده وافساد الاداء في الشفعين بترك القراءة (قوله في الاول فقط) أي يقضي ركعتين
اجماعاً أما عندهما فلفساد التسمية وعدم صحة الشروع في الثاني وأما عند أبي يوسف فإنه وإن صح الشروع
فيه فإنه لم يفسد لوجود القراءة فيه فيقضي الاول فقط (قوله او الثاني) أي فيقضي فقط اجماعاً لصحة الاول
وحصة الشروع في الثاني وفساد أدائه بترك القراءة فيه (قوله واحد ركعتي الثاني) أي فيقضي فقط
اجماعاً أيضاً لما قلنا ونحوه صورتان لأن الواحدة اما اولى الثاني او ثانيته (قوله واحد ركعتي الاول)
فيه صورتان أيضاً أي فيلزمه قضاؤه فقط اجماعاً أيضاً لفساده بترك القراءة في ركعة منه ولفساد التسمية
وعدم صحة الشروع في الثاني عند محمد وبقائهما مع صحة اداء الثاني عندهما (قوله او الاول واحد
الثاني) فحتمه صورتان أيضاً أي لو ترك القراءة في الشفع الاول وفي ركعة من الثاني أي اولاه او ثانيته يقضي
الشفع الاول عند الامام ومحمد فساد التسمية وعدم صحة الشروع في الثاني وعند أبي يوسف يقضي أربعاً لصحة
الشروع في الثاني وافساد الاداء فيه ما بترك القراءة (قوله لا غير) يحتمل أنه قد لقوله واحد الثاني
ويحتمل كونه قيداً لهذه الصور أي يقضي ركعتين في هذه الصور المذكورة لا في غيرها مما سبأني ويحتمل كونه
قيداً لركعتين أي يقضي ركعتين لا غير في جميع ما مر (قوله لأن الاول الخ) تعليل للزوم قضاء ركعتين لا غير
على قول الامام في جميع هذه الصور بالاشارة الى أصله فيها وهو أنه اذا بطل الشفع الاول بترك القراءة فيه أصلاً
لا يصح بناء الشفع الثاني عليه لفساد التسمية ومفهومه أنه اذا لم يطل الاول يصح بناء الثاني عليه ومعلوم
أن ترك القراءة في ركعة او في ركعتين بعد صحة الشروع فساد الاداء وموجب للقضاء فأفاد بمنطوق التعليل
المذكور وجه قضاء ركعتين لا غير في قول المصنف لو ترك القراءة في شفعية وقوله او تركهما في الاول وقوله
او الاول واحد الثاني لانه في هذه الصور كلها قد أفسد الشفع الاول بترك القراءة فيه أصلاً فبطلت التسمية
ولم يصح بناء الشفع الثاني عليه وحيث لم يصح بناؤه لم يلزمه قضاؤه بل لزمه قضاء الاول لا غير وأفاد بمفهوم
التعليل المذكور وجه قضاء ركعتين لا غير في باقي الصور وهي قول المصنف او الثاني واحد الثاني او واحد
الاول فإنه في هذه الصور لم يطل الشفع الاول عند الامام فبقيت التسمية وصح شروعه في الثاني ولكنه لما ترك
القراءة فيه او في ركعة منه لزمه قضاؤه فقط ولما ترك القراءة في ركعة من الاول فقط لزمه قضاؤه فقط لصحة بناء
الثاني ونحوه ادائه فافهم (قوله فهذه تسع صور) لأن المذكور صريحاً في كلام المصنف ست ولكن لفظاً واحداً
في المواضع الثلاثة يصدق على الركعة الاولى من الشفع أو الثانية فتزيد ثلاث صور أخرى (قوله لو ترك القراءة
في احدى كل شفع) أي في ركعتين من شفعين كل ركعة من شفع بأن تركهما في الاولى مع الثالثة او الرابعة
او في الثانية مع الثالثة او الرابعة فهذه أربع وقوله واحد في صورتان لأن هذه الواحدة اما اولاه
او ثانيته ففي هذه الست يقضي أربعاً عند هما وركعتين فقط عند محمد بناء على أصله المار من فساد التسمية بترك
القراءة في ركعة من الشفع الاول وفي هذه الست قد وجد ذلك فلم يصح عنده الشروع في الشفع الثاني منها
وأما عندهما فلا تفسد التسمية بذلك فصح الشروع فلزم قضاء كل من الشفعين لفساد أدائهما وكون الواجب
قضاء أربع ركعات في الصور الأربع الاول عند أبي حنيفة موافق لأصله المار لكن أنكر أبو يوسف على محمد
رواية ذلك عن أبي حنيفة وقال رويت لك عنه أنه يلزمه قضاء ركعتين ومحمد لم يرجع عن رواية ذلك عنه ونسب
أبا يوسف الى النسيان وما رواه محمد هو ظاهر الرواية واعتمد المشايخ وهذه احدى مسائل ست رواها محمد
في الجامع الصغير عن أبي يوسف عن أبي حنيفة وأنكرها أبو يوسف وتعامه في البحر (قوله وبصورة القراءة
في الكل) أي كل الركعات وانما لم يذكرها لأنها صحيحة والكلام فيما يلزم قضاءه لفساد بترك القراءة لكن
هذه الصورة هي تسمية القسمة العقلية لانه لا يخلو ما أن يكون قرأ في الأربع أو ترك في الأربع أو في ثلاث ونحوه
أربع صور فهذه ست او ترك في ركعتين أي في الاولى مع الثانية أو مع الثالثة أو مع الرابعة او في الثانية مع
الثالثة أو مع الرابعة او في الثالثة مع الرابعة فهذه ست أيضاً او ترك في واحدة فقط ونحوه أربع فهذه ست عشرة
صورة وقد رسمتها في جدول على هذا الترتيب مشيراً الى القراءة بالقاف والى عدمها بلا والى عدم ما يجب قضاؤه
في سائر كل صورة بالعدد الهندي على مذاهب ائمتنا الثلاثة بالترتيب على اصولهم المارة فإني كنت انقضيتها
يسهل عليك استخراجها وصورته هكذا

او تركها في الاول فقط (او الثاني
واحدى) ركعتي (الثاني
واحدى) ركعتي (الاول
او الاول واحد الثاني لا غير)
لأن الاول لما بطل لم يصح بناء
الثاني عليه فهذه تسع صور
للزوم ركعتين (و) قضى (أربعاً)
في ست صور (لو ترك القراءة في
احدى كل شفع او في الثاني
واحدى الاول) وبصورة القراءة
في الكل تبلغ ستة عشر

القعدة عمد اوسهوانم في العمدي سمي سجود عذر ح عن النهرو سبأ في أن المعتمد عدم السجود في العمدي ط
 (قوله ولا يثنى ولا يتعوذ) لانهما لا يكونان الا في ابتداء صلاة والشفع لا يكون صلاة على حدة الا اذا قصد
 للآول فلما لم يقعد جعل الكل صلاة واحدة ح (قوله ويتنفل الخ) أي في غير سنة القبر في الاصح كما قلتم
 المصنف بخلاف سنة التراويح لانها دونها في التأكد فتصح قاعدا وان خالف المتوارث وعمل السلف
 كما في البصر ودخل فيه النفل المندور فانه اذا لم ينص على القيام لا يلزمه القيام في الصحيح كما في المحيط وقال نحر
 الاسلام انه الصحيح من الجواب وقيل يلزمه واختاره في الفتح نهر (قوله قاعدا) أي على أي حالة كانت
 وانما الاختلاف في الافضل كما يأتي (قوله لا مضطجعا) وكذا الوشرع مضطجعا قريبا من الركوع لا يصح
 بحر وما ذكره من عدم صحة التنفل مضطجعا عندنا بدون عذر نقله في البصر عن الاكل في شرحه على المشارق
 وصرح به في التنقيح وقال الكمال في الفتح لا أعلم الجواز في مذهبننا وانما يسوغ في الفرض حالة العجز عن القعود
 لكن ذكر في الامداد أن في المعراج اشارة الى أن في الجواز خلافا عندنا كما عند الشافعية (قوله ابتداء
 وبناء) منصوبان على الظرفية الزمانية لنيابتهما عن الوقت أي وقت ابتداء ووقت بناء ط (قوله وكذا
 بناء الخ) فصله بكذا لما فيه من خلاف الصحابين قال في الخيزائن ومعنى البناء أن يشرع قائما بقعد في الاولى
 او الثانية بلا عذر استخصنا خلافا لهما وهل يكره عنده الاصح لا وأما القعود في الشفع الثاني فينبغي جوازه
 اتفاقا كما لو شرع قاعدا ثم قام كذا قاله الحلبي وغيره اه وكتب عند قوله الاصح لا في هامشه فيه رد
 على الدرر والوقاية والنفاية وغيرها حيث جزموا بالكرهية (قوله في الاصح) راجع الى قوله بلا كراهة كما علمته
 فافهم (قوله كعكسه) وهو ما لو شرع قاعدا ثم قام فانه يجوز اتفاقا وهو فعله صلى الله عليه وسلم كما روت عائشة
 أنه كان يفتح التطوع قاعدا فيقرأ وردده حتى اذا بقى عشر آيات ونحوها قام الخ وهكذا كان يفعل في الركعة
 الثانية وفي التجنيس الافضل أن يقوم بغير أشياء ثم يركع ليكون موافقا لسنة ولولم يقرأ ولكنه استوى قائما
 ثم ركب جازوا لم يستوف قائما وركع لا يميزه لانه لا يكون ركوعا قائما ولا ركوعا قاعدا اه بحر (قوله
 وفيه) أي في البحر (قوله أجز غير النبي صلى الله عليه وسلم) أما النبي صلى الله عليه وسلم فن خصائصه
 أن نافلته قاعدا مع القدرة على القيام كنافلته قائما في صحيح مسلم عن عبد الله بن عمرو قلت حدثت يا رسول
 الله انك قلت صلاة الرجل قاعدا على نصف الصلاة وأنت تصلي قاعدا قال اجل ولكفي لست كأحد منكم بحر
 ملخصا أي لانه تشريع لبيان الجواز وهو واجب عليه (قوله على النصف الا بعذر) أما مع العذر فلا ينقص
 نوابه عن نوابه قائما لحديث البضاري في الجهاد اذا مرض العبد أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل مقبلا صحيحا
 فتح وحكي في النهاية الاجماع عليه وتعبه في البحر بحكاية النووي عن بعضهم أنه على النصف مع العذر أيضا
 ثم نقل عن المجتبى أن ايماء العابر أفضل من صلاة القائم لانه جهد المقل قال ولا يثنى ما فيه بل الظاهر المساواة
 كما في النهاية اه لكن ذكر القهستاني ما في المجتبى ثم قال لكن في الكشف أنه قال الشيخ أبو معين التسي
 جميع عبادات اصحاب الاعذار كالنوى وغيره تقوم مقام العبادات الكاملة في حق ازالة المأثم لا في حق
 احراز الفضيلة اه أقول وهو موافق لقول البعض المازي ويؤيده حديث البضاري من صلى قائما فهو
 أفضل ومن صلى قاعدا فله نصف أجر القائم ومن صلى قائما فله نصف أجر القاعدا فان عموم من يدخل فيه
 العابر ولأن الصلاة قائما لا تصح عندنا بلا عذر وقد جعل له نصف أجر القاعدا وفي هذا المقام زيادة كلام
 يطلب مما علقناه على البحر (قوله ولا يصلي الخ) هذا اللفظ رواه ابن أبي شيبة عن عمرو بن وهب عن كدام محمد
 أنه عن النبي صلى الله عليه وسلم ومحمد أعلم بذلك منا فتح (قوله في القراءة الخ) لما كان ظاهر الحديث غير
 مراد اجما لان الظاهر والعصر يصلحان بعد سنتهما واجب حله على اخص الخصوص في الجامع الصغير أراد
 لا يصلي بعد الظهر نافلة ركعتين منها بقراءة وركعتين بغير قراءة لتكون مثل الفرض وقال نحر الاسلام
 لوجعل على تكرار الجماعة في مسجده أهل او على قضاء الصلاة عند توهم الفساد لكان صحيحا نهر وما ذكره
 عن نحر الاسلام نقله في البحر أيضا عن شرح الجامع الصغير لقاضي خان ثم قال في البحر فالجواب أن تكرار
 الصلاة ان كان مع الجماعة في المسجد على هيئته الاولى فتكرره والا فان كان في وقت يكره التنفل فيه بعد
 الفرض فتكرره كما بعد الصبح والعصر والا فان كان خلل في المؤدى فان كان ذلك خللا محققا اما بترك

ولا يثنى ولا يتعوذ لم يفتل (ويتنفل
 مع قدرته على القيام قاعدا)
 لا مضطجعا الا بعذر (ابتداء
 و) كذا (بناء) بعد الشروع بلا
 كراهة في الاصح كعكسه بحر
 وفيه أجر غير النبي صلى الله عليه
 وسلم على النصف الا بعذر (ولا يصلي
 بعد صلاة) مفروضة (مثلها)
 في التراءة وفي الجماعة

واجب اوبارة. كتاب مكروه فقير مكروه بل واجب كما صرح به في الذخيرة وقال انه لا يتناول النهي وان كان ذلك
انظر غير محقق بل نشأ من وسوسة فهو مكروه اه (قوله للنهي) علة لقوله ولا يصلي الخ والنهي هو لفظ
الحديث المذكور (قوله وما نقل الخ) جواب عن سؤال وارد على الوجه الثالث فان هذا المتقول ينافي مع
النهي عليه اذ يعد أن يكون ما صلاه الامام أو لا مشغلا على خلل محقق من مكروه او ترك واجب بل الظاهر
انه أعاد ما صلاه لمجرد الاحتياط وقوم الفساد فينا في حمل النهي في مذهبه على الوجه الثالث والجواب أولا
انه لم يصح نقل ذلك عن الامام وثانياً انه لو صح نقول انه كان يصلي المغرب والوتر أربع ركعات بثلاث قعدات
كما نقله في البحر عن مالك الفتاوى أي ويكون حينئذ إعادة الصلاة لمجرد نوم القاعد غير مكروه ويكون النهي
محمولاً على غير هذا الوجه لكن لما كانت الصلاة على هذا المحملة لوقوعها نفلاً والتفعل بالثلاث مكروه نقول
انه كان يضم إلى المغرب والوتر ركعة فعلى احتمال صحة ما كان صلاؤه أو لا تقع هذه الصلاة نفلاً وزيادة القعدة
على رأس الثالثة لا تبطلها وعلى احتمال فساده تقع هذه فراضاً مقضياً وزيادة ركعة عليها لا تبطلها وقد تقرر
أن ما دار بين وقوعه بدعة وواجب لا يتلوه بخلاف ما دار بين وقوعه سنة وواجب لكن لا يخفى عليك أن الجواب
عن الايراد هو الاول وأما الثاني فهو مقترن له لكنه لا يجدي لعدم ثبوت صحة النقل فالوجه حينئذ كراهة القضاء
لتوهم الفساد كما قاله نحر الاسلام وقاضى خان فكان ينبغي للشارح الاقتصاد على الاول لكن رأيت في فصل
قضاء القوائت من التتار خاتمة أن الصحيح جواز هذا القضاء الابعده صلاة الفجر والعصر وقد فعله كثير
من السلف لشبهة الفساد اه وعلى هذا لا يصح حمل الحديث على الوجه الثالث (قوله ويقعد في كل نافلة الخ)
أي لا في حالة التشهد فقط وهذه المسئلة من تنمة السابقة فكان ينبغي ذكرها قبل قوله ولا يصلي الخ (قوله
كافي التشهد) أي تشهد جميع الصلوات وأشار به الى أنه لا خلاف في حالة التشهد كافي البحر (قوله على
الاختار) وهو قول زفر ورؤية عن الامام قال أبو الليث وعليه الفتوى وروى عن الامام تخييره بين القعود
والتربع والاحتباء ونظمه في البحر وأقاد في النهر أن الخلاف في تعيين الافضل وأنه لا شك في حصول الجواز على
أي وجه كان (تنبيه) قيل ظاهر القول اختار أنه في حال القراءة يضع يديه على فخذه كافي حال التشهد لكن
تقدم في كلام الشارح في فصل اذا أراد الشروع عند قوله ووضع يمينه على يساره الخ عن جميع الانهر أن
المراد من القيام ما هو الاعم لان القاعد فعل كذلك أي يضع يمينه على يساره تحت سرته وفي حاشية الهدى
وبؤيده قول من لا على القارئ عند قول النفاية في كل قيام أي حقيقياً أو حكماً كما إذا صلى قاعداً (قوله
ويتفعل المقيم راكبا الخ) أي بلا عذر أو مطلق النقل فشمّل السنن المؤكدة لاسنة الفجر كما روي وأشار به كرايم
الى أن المسافر كذلك بالاولى واحترز بالنفل عن الفرض والواجب بأنواعه كالوتر والمند وروما لم يشرع
والانسداد وصلاة الجنائز وسجدة تليت على الارض فلا يجوز على الدابة بلا عذر لعدم الحرج كافي البحر (قوله
راكبا) فلا يجوز صلاة الماشي بالاجماع بحر عن المجتبى (قوله خارج المصير) هذا هو المشهور وعندهما
يجوز في المصير لكن بكرهية عند محمد لانه يمنع من الخشوع وتعمامه في الخلية (قوله محل القصر) بالنصب
بدل من خارج المصير وقادته شمول خارج القرية وخارج الاخيرة ح أي المحل الذي يجوز للمسافر قصر
الصلاة فيه وهو الصحيح بحر وقيل اذا جاوز ميلاً وقيل فرسخين أو ثلاثة فهستأني (قوله مومناً) بالهمز
في آخره أكثر من الباء قال في المغرب تقول اومأت اليه لا اوميت وقد تقول العرب اومى بترك الهمة (قوله
فلو وجد) أي على شيء وضعه عنده أو على السرج اعتبر ايماء بعد أن يكون سجوده اخفض (قوله الى أي)
جهة توجهت دابته) فلو صلى الى غير ما توجهت به دابته لا يجوز لعدم الضرورة بحر عن السراج (قوله
ولو ابتداء عندنا) يعني أنه لا يشترط استقبال القبلة في الابتداء لانه لما جازت الصلاة الى غير جهة الكعبة جاز
الاقتناع الى غير جهتها بحر واحترز عن قول الشافعي رحمه الله تعالى فانه يقول يشترط في الابتداء
أن يوجهها الى القبلة كافي الشرب ليلية ح قلت وذكر في الخلية عن غاية السروي أن هذا رواية ابن المبارك
ذكرها في جوامع الفقه ثم ذكر بعد سياقه الاحاديث أن الاشبه استحباب ذلك عند عدم الحرج عملاً بحديث
أنس ثم قال على أن ابن الملقن الشافعي قال وعند أبي حنيفة وأبي ثور يفتتح أولاً الى القبلة استحباباً ثم يصلي
كيف شاء اه (قوله أو على سرجه الخ) مثله الركاب والدابة للضرورة وهو ظاهر المذهب وهو الاصح

اولاً تعاد عند نومهم الفساد للنهي
وما نقل أن الامام قضى صلاة عمره
فان صح نقول كان يصلي المغرب
والوتر أربعاً بثلاث قعدات
(ويقعد) في كل نافلة (كافي)
التشهد على الاختار (ويتفعل)
المقيم (راكبا خارج المصير) محل
القصر (مومناً) ولو سجد اعتبر ايماء
لانها انما شرعت بالاياء (الى أي)
جهة توجهت دابته) ولو ابتداء
عندنا أو على سرجه نجس كثير
عند الأكثر

مطلب
في الصلاة على الدابة

بجلاف ما اذا كانت عليه نفسه فانه لا ضرورة الى ابحاثها فمقط ما في النهر من أن القياس يقتضي عدم المنع
 بما عليه ١ ط قلت وعليه فيضلع النعل النخس (قوله ولو سيرها الخ) ذكره في النهر بجنا أخذ من قولهم
 اذا حرك رجله اوضرب دابته فلا بأس به اذا لم يكن كثير اقلت ويدل له أيضا ما في الذخيرة ان كانت
 تنساق بنفسها ليس له سوقها والا فلا سوقا لها هل تفسد قال ان كان معه سوط فهي باهية ونفسها لا تفسد صلاته
 (قوله ثم نزل) أي بعمل قليل بأن نزل رجله فانه قد من الجانب الآخر فتح (قوله وفي عكسه) بأن رفع فوضع
 على الدابة فتح (قوله لأن الأول الخ) وذلك لأن احرام الراكب انعقد بمجرد الركوع والسجود لقدرته
 على النزول فاذا اتى بهما صم واحرام النزول انعقد موجباً لهما فلا يقدر على ترك ما لزمه من غير عذر بحر
 (قوله اتم على الدابة) لانه صم شرعه فيها ركباً فصار كما اذا افتتحها ثم تغيرت الشمس فانه يتبعها كذا هذا
 تجنيس (قوله وعليه الاكثر) عبر في الجرو وغيره بالكثير وكرر الرقي أن الأول مبنى على قولهما
 يجوزها في المصر والثاني على قوله بقرينة قوله في التجنيس في فصل القهقهة ولو افتتح صلاة التطوع خارج
 المصر راكباً ثم دخل المصر ثم قهقهه لا وضوء عليه عند أبي حنيفة وعند أبي يوسف عليه اعتباراً للإستدناء
 بالانتهاء ١ هـ (قوله ويبنى قائماً الخ) أي اذا نزل في مسكن في المتن (قوله ولو ركب الخ) أعاد مسئلة المتن
 السابقة ليدكر لها تعليلاً آخر لكن ذكر في الجرو أنه رده في غاية البيان بأنه لو رفع المصلي ووضع على السرج
 لا يبنى مع أن العمل لم يوجد فضلاً عن العمل الكثير ١ هـ وحمل الخشي كلام الشارح على صورة ما اذا افتتح
 راكباً ثم نزل أي فانه اذا ركب بعد ذلك تفسد صلاته لأن الركوب عمل كثير قال فعلى هذا الوجه شخص ووضعه
 على الدابة لا تفسد لانه لم يوجد منه العمل ١ هـ قلت لكن قوله لا تفسد يحتاج الى نقل فراجع وأيضاً فتقول
 الشارح بجلاف النزول لا يحمل له على هذا الحمل فتأمل (قوله ولو صلى على دابة الخ) شروع في صلاة الفرض
 والواجب على الدابة كما سببه عليه بقوله هذا كله في القرائن واعلم أن ما عدا النوافل من الفرض والواجب
 بأنواعه لا يصح على الدابة الا لضرورة كعوف لص على نفسه او دابته او نيا به لو نزل وخوف سبع وطين ونحوه
 مما يأتى والصلاة على المحمل الذي على الدابة كالصلاة عليها فيوغي عليها بشرط ايافها جهة القبلة ان امكنه
 والا فبقدر الامكان واذا كانت تسير لا تجوز الصلاة عليها اذا قدر على ايافها والابان كان خوفه من عدو يصلي
 كيف قدر كما في الامداد وغيره ولا إعادة عليه اذا قدر بمنزلة المريض خائفة واستفيد من التقيد بالاياء
 أنه لا اعتبار بالركوع والسجود ولذا نقل الشيخ اسماعيل عن المحيط لا تجوز على الجمل الواقف والبارك وان صلى
 قائماً الا أن يكون عند الخوف في المفاضة بالاياء ١ هـ (قوله بنفسه) احتراز عما اذا لم يقدر الابعين لأن
 قدرة الغير لا تعتبر كما سيأتي لكن في شرح الشيخ اسماعيل عن المجتبى وان لم يقدر على القيام والنزول عن دابته
 او الوضوء الا بالاعانة وله خادم يملك منافع يلمه في قولها ما في قول أبي حنيفة نظرو الاصح الزوم في الاجنبى
 الذى يطيعه كماء الذى يعرض للوضوء ١ هـ وبأن تمام الكلام فيه (قوله اذا كانت واقفة) وكذا
 لو سائرة بالاولى وانما قيد به لقوله الا أن تكون عيدان المحمل الخ كما نص عليه الشرنبلالى ط (قوله
 عيدان المحمل) أي ارجله التي كالأرجل السير (قوله بأن ركز تحت خشبة) الاولى التعبير بالكاف
 فانه تنظير لتصوير ط وهذا الوجه يتيق قرار المحمل على الارض لا على الدابة فيصير بمنزلة الارض زليعى
 فتصح الفريضة فيه قائماً كما في نور الابضاح (قوله على المحمل) هي ما يؤلف مثل الخفة يحمل عليها الانتقال
 مغرب (قوله اولاً تسير) كذا في الزليعى والخائفة ومثله في البحر عن الظهيرية (قوله فهي صلاة على الدابة)
 أما اذا كانت تسير فظاهراً وأما اذا كانت لا تسير وكانت على الارض وطرفها على الدابة فتشكل لانها في حكم
 المحمل اذا ركز تحت خشبة فتكون كالارض وقد يفرق بأنها اذا كان احد طرفيها على الارض والا سرت على الدابة
 لم يصرف قرارها على الارض فقط بل عليها وعلى الدابة بجلاف المحمل لانه انما تصح الصلاة عليه اذا كان قراره على
 الارض فقط بواسطة الخشبة لا على الدابة تأمل وسيأتي ما لو كان كلها على الارض (قوله المذكور في التيمم)
 بأن يخاف على ماله وانفسه او تخاف المرأة من فاسق ط (قوله لا في غيرها) أي في غير حالة العذر ح (قوله
 وطين يغيب فيه الوجه) أي او يطمئه او تلف ما يسط عليه أما مجرد دابة فلا تبطل ذلك والذي لا دابة له يصلي
 قائماً في الطين بالاياء كما في التجنيس والمزيد امداد (قوله لأن قدرة الغير لا تعتبر) أي عنده وعندهما تعتبر كما

ولو سيرها بعمل قليل لا بأس به
 (ولو افتتح) النفل (راكباً ثم نزل بنى
 وفي عكسه لا) لأن الأول اذى
 اكمل مما وجب والثاني بعكسه
 (ولو افتتحها خارج المصر ثم دخل
 المصر اتم على الدابة) بآباء (وقيل لا)
 بل ينزل وعليه الاكثر قاله الحلبي
 وقيل يتم راكباً ما لم يأن منزله
 قهقهة في ويبنى قائماً الى القبلة
 او طاعة ولو ركب تفسد لانه عمل
 كثير بجلاف النزول (ولو صلى على
 دابة في شق) محمل وهو يقدر على
 النزول بنفسه (لا تجوز الصلاة
 عليها اذا كانت واقفة الا ان تكون
 عيدان المحمل على الارض) بأن ركز
 تحت خشبة (وأما الصلاة على
 المحمل ان كان طرف المحمل على
 الدابة وهي تسير اولاً) تسير (فهى
 صلاة على الدابة فتجوز في حالة
 العذر) المذكور في التيمم (لا في
 غيرها) ومن العذر المطر وطين
 يغيب فيه الوجه وذهاب الرفقاء
 ودابة لا تتركب الابعناء وبعين
 ولو محرماً لأن قدرة الغير لا تعتبر

مطلب
 في التبادر بقدرة غيره

في البحر وفي الخمانية والكافي ولو كانت الدابة جوارحاً لنزل لا يمكنه الركوب الا بمعين او كان شيئاً كبيراً لنزل لا يمكنه أن يركب ولا يجدم من يعينه تجوز الصلاة على الدابة اه وظاهر الميثلة الاولى انها على قوله وظاهر الثانية انها على قولها الا أن يرجع قوله ولا يجدم من يعينه الى المستثنين فيكون كل منهما على قولهما تأمل وقد منا قريباً من المجتبى أن الاصح عنده لزوم النزول لو وجد أجنباً بطبعه فهو حينئذ بالاتفاق وهو مقتضى ما قدمناه أيضاً في باب التيمم من أن العاجز عن استعمال الماء بنفسه لو وجد من تلزمه طاعته كعبده وولده وأجبره لزمه الوضوء اتصافاً وكذا غيره ممن لو استعان به أعانته كزوجته في ظاهر المذهب بخلاف العاجز عن استقبال القبلة او التحول عن الفراش النجس فإنه لا يلزمه عنده والفرق أنه يخاف عليه زيادة المرض في اقامته وتحويله لافي الوضوء الى اخر ما ذكرناه هناك فراجع مع ما سنذكره في باب صلاة المريض وعلى هذا فلا خلاف في لزوم النزول عن الدابة والصلاة على الارض لمن وجد معيناً بطبعه ولم يكن مريضاً يلحقه بنزوله زيادة مرض وأما في الخمانية وغيرهما من أنه لو حمل امرأته الى القرية لها أن تصلي على الدابة اذا كانت لا تقدر على الركوب والنزول اه محمول على ما اذا لم ينزلها زوجها بقرينة ما في النية من أن المرأة اذا لم يكن معها محرم تجوز صلاتها على الدابة اذا لم تقدر على النزول اه وهذا اولى مما في البحر من تفريع ما في الخمانية على قوله وما في النية على قولها ما لكونه خلاف الظاهر ولخالفته لما قدمناه فاعتنم هذا التبرير (قوله حتى لو كان الخ) تفريع على العذر لا على مسئلة القدرة بقدره الغير الاشكاف تأمل ثم اعلم أن هذه المسئلة وقعت لصاحب البحر في سفر الحج مع امه وذكر أنه لم يركبها وأنه ينبغي الجواز ولم أر من تعقبه وكتب فيما علقته عليه أنه قد يقال بخلافه لأن الرجل هنا قادر على النزول والعجز من المرأة قائم فيما لا فيه الا أن يقال ان المرأة اذا لم تقدر على الركوب وحدها يلزم منه سقوط الحمل او عقر الدابة او موت المرأة فهو عذر راجع اليه كخوفه على نفسه او ماله (تنبيه) بقى شيء لم أر من ذكره وهو أن المسافر اذا عجز عن النزول عن الدابة تعذر من الاعذار المارة وكان على رجاؤه زوال العذر قبل خروج الوقت كما سافر مع ركب الحاج الشريف هل له أن يصلي العشاء مثلاً على الدابة او المحل في اول الوقت اذا خاف من النزول ام يؤخر الى وقت نزول الحاج في نصف الليل لاجل الصلاة والذي يظهر لي الاول لان المصلي انما يكلف بالاركان والشروط عند اعادة الصلاة والشروع فيها وليس لذلك وقت خاص ولذا جازله الصلاة بالتيمم اول الوقت وان كان يرجو وجود الماء قبل خروجه وعلوه بانه قد اذاها بحسب قدرته لا بوجوده عند انعقاد سببها وهو ما اتصل به الاداء اه ومستلثنا كذلك لكن رأيت في القنية برمز صاحب المحيط راكب السفينة اذا لم يجد موضعاً للجمود للزجة ولو أخر الصلاة تقبل الزجة فيجد موضعاً يؤخرها وان خرج الوقت على قياس قول أبي حنيفة في المحبوس اذا لم يجد ماء ولا تراً بائطيفاً اه لكن تقدم في التيمم أن الاصح رجوع الامام الى قولها بما أنه لا يؤخرها بل يتشبه بالمصلين ورأيت في تيمم الحلية عن المبتغى مسافر لا يقدر أن يصلي على الارض لنجاستها وقد ابتلت الارض بالمطر صلى بالاياء اذا خاف فوت الوقت اه ثم قال وظاهره أنه لا يجوز اذا لم يحف فوت الوقت وفيه نظير الظاهر الجواز وان لم يحف فوت الوقت كما هو ظاهر اطلاقهم نعم الاولى أن لا يصلي كذلك الا اذا خاف فوت الوقت بالتأخير كما في الصلاة بالتيمم اه وهذا عين ما بحثته اولاً فلي تأمل (قوله وان لم يكن الخ) كان المناسب ذكره قبل بيان الاعذار (قوله لو واقفة) كذا فيسده في شرح النية ولم اره لغيره يعني اذا كانت العجلة على الارض ولم يكن شيء منها على الدابة وانما لها حبل مشلاً تجرها الدابة به تصح الصلاة عليها لانها حينئذ كالسرير الموضوع على الارض ومقتضى هذا التعليل انها لو كانت سائرة في هذه الحالة لا تصح الصلاة عليها بلا عذر وفيه تأمل لان جرها بالحبل وهي على الارض لا تخرج به عن كونها على الارض ويفيد عبارة التنازعانية عن المحيط وهي لو صلى على العجلة ان كان طرفها على الدابة وهي تسير تجوز في حالة العذر لا في غيرها وان لم يكن طرفها على الدابة جازت وهو بمنزلة الصلاة على السرير اه فقوله وان لم يكن الخ يفيد ما قلنا لانه راجع الى أصل المسئلة وقد قيدها بقوله وهي تسير ولو كان الجواز مقيداً بعدم السير لقيد به فتأمل (قوله هذا كله) أي اشتراط عدم القدرة على النزول ووضع خشبة تحت المحمل وعدم كونه طرف العجلة على الدابة ح (قوله والواجب بأنواعه) أي ما كان واجبا لغيره عينا كالوتر أو كفاية كالحنانة او لغيره ووجب بالقول كالنذر أو بالفعل كنفل شرع فيه

حتى لو كان مع امه مثلاً في شق محمل
واذا نزل لم تقدر تركب وحدها
جازله أيضاً كما أفاده في البحر
فليحفظ (وان لم يكن طرف العجلة
على الدابة جاز) لو واقفة لتعليقهم
بأنها كالسرير (هذا) كله (في
الفرص) والواجب بأنواعه
وسنة الفجر

ثم انفسه وكسجة تلبت آيتا على الارض فافهم (قوله بشرط الخ) اوضحناه فيما مر (قوله لتلا الخ) علمه
 لقوله بشرط ايافها ح والحاصل أن كلا من اتحاد المكان واستقبال القبلة شرط في صلاة غير النافلة
 عند الامكان لا بسقط الابدور فلو أمكنه ايافها مستقبلان فعل ولذا نقل في شرح المنية عن الامام الخوائي
 انه لو انحرقت عن القبلة وهوفي الصلاة لا تجوز صلاته قال وينبغي أن يقيد بأن يكون الانحراف مقدورا ركن
 اه قلت بئى لو أمكنه الايقاف دون الاستقبال فلا كلام في لزومه لما ذكره الشارح من العلة ولولا العكس
 هل يلزمه الاستقبال لم أره ثم رأيت في الحلية أنه يلزمه وهو ظاهر قول الشارح هنا والافقدا الامكان ثم رأيت
 في الظهيرية ما يدل على خلافه حيث قال وان كان في طين وردغة يخاف النزول يصلى الى القبلة قال وعندى
 هذا اذا كانت الدابة واقفة أما اذا كانت سائرة يصلى حيث شاء اه يعنى اذا كان لا يمكنه ايافها بخوف
 فوت الرفقة مثلا يصلى الى أى جهة كانت والظاهر أن الاول اولى لان الضرورة تقتدر بقدرها تأمل (قوله
 مطلقا) أى سواء كانت واقفة او سائرة على القبلة او لا قادر على النزول او لا طرف الجهة على الدابة او لا ح
 (قوله لا يجماعة الخ) أى في ظاهر الرواية واستحسن محمد الجواز لودواهم بالقرب من دابة الامام بحيث
 لا يكون بينهم وبينه فرجة لا يقدر الصق قياما على الصلاة على الارض والصحيح الاول لان اتحاد المكان شرط
 حتى لو كان على دابة واحدة في محل واحد أو في شقي محل جاز بدائع (قوله ولو جمع الخ) تقدمت هذه المسئلة
 مع قطارها قبيل باب صفة الصلاة (قوله ولو تجمة) فيه كلام قد مناه عند الكلام على تجمة المسجد (قوله
 لزماه به) أى لزومه الركعتان بطهر وهذا ذكره في البحر بمقتضى ما على ما لو قال بغير وضوء أقول ولا حاجة للبحث
 فان ما في المتن مذكور في متن الجمع ووجهه أن الساذلما أوجب عليه ركعتين او جهما بطهارة لان الصلاة
 لا تكون الا بها وقوله بعده بغير طهر وجوع عما التزمه فلا يصح ابن ملك (قوله أى ابى يوسف) أشار الى أنه كان
 يذنبى للمصنف التصريح به لانه لا مرجع للتخفيف عنده لان المتعارف في مثله رجوعه لابي حنيفة الا اذا كان
 له مرجع خاص غيره (قوله كالونذر بغير قراءة الخ) لان التزام الشيء التزام لما لا يصح الابه فصار كانه نذر
 أن يصلى بقراءة ومستورا العورة وركعتين لان الصلاة غير صحيحة ما لم تكن شفعاء وبقراءة وبشوب وكذا الونذر
 ثلاثا يلزمه اربع ركعات كما في الجمع وعمله في شرحه بما قلنا وأشار بالكاف الى أن هذه المسائل الثلاث لا خلاف
 فيها الحمد والفرق له بينها وبين المسئلة الاولى في شروح الجمع وقوله وكذا نصف ركعة أى يلزمه ركعتان لان ذكر
 ما لا يجزى ذكر لعله فكانه نذر ركعة وهو التزام لاخرى أيضا كما علمت (قوله وأهدره الثالث) أى اهدر
 النذر بغير طهر فقال لا يلزمه شئ لانه نذر بجمعية ومقتضى ما في الفتح أن المعتد الاول (تنبيه) نذر أن يصلى
 الظهر ثمانيا او أن يركب النصاب عشر أى بضم العين اوجه الاسلام مرتين لا يلزمه الزائد لانه التزام غير المشروع
 فهو نذر بجمعية بحر والفرق أن الصلاة بلا قراءة او عربا نانا تكون عبادة لمأموم أو محى ولعادم ثوب وكذا
 بلا طهارة لقول ابى يوسف بمشروعيتها لقصد الطهورين أفاده في البحر أقول والتعديل المار بأن التزام الشيء
 التزام لما لا يصح الابه يعنى عن ابداء الفرق مع شموله للنذر بركعة او نصفها تأمل (قوله وانذر الخ) كالونذر
 صلاة بمسجد مكة فإذا هاءى القدس مثلا وفي غيره من المساجد جاز لان المقصود من الصلاة القربة وهي حاصلة
 في أى مكان وتقدم تبيل باب الوتر أفضل الاماكن (قوله لانه) أى الحيز المفهوم من فعله السابق
 (قوله لانه نذر بجمعية) لان يوم الحيز منافع للصوم العبادة بخلاف صوم الغدقانه باعتبار ذاته قابل للاداء
 ولكن صرف عنه مانع سماوى منع الاداء فوجب القضاء (قوله التراويح) جمع ترويح سميت الاربع بها
 للاستراحة بعدها خزائن وانما اخرها عن النوافل لكثرة شعبها واختصاصها عنها بأدائها بجماعة واحكام آخر
 ولذا افرد لها تأليفا خاصا بأحكامها الامام حسام الدين وتسعة العلامة قاسم (قوله سنة مؤكدة) صححه
 في الهداية وغيرها وهو المروى عن أبى حنيفة وذكر في الاختيار أن ابى يوسف سأل ابى حنيفة عنها وما فعله عمر
 فقال التراويح سنة مؤكدة ولم يخترجه عمر من تلقاء نفسه ولم يكن فيه مبتدع عالم بأمر به الا عن أصل لديه
 وعهد من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يشافيه قول القدورى انها مستحبة كما فهمه في الهداية عنه لانه
 انما قال يستحب أن يجتمع الناس وهو يدل على أن الاجتماع مستحب وليس فيه دلالة على أن التراويح مستحبة
 كذا فى العناية وفي شرح منية المصلى وحكى غير واحد الاجماع على سنيتها وتماه في البحر (قوله لمواظبة

بشرط ايافها للقبلة ان امكنه
 والافقدا الامكان لتلا يختلف
 بسيرها المكان (وأما في النفل
 فتجوز على المحل والجهة مطلقا)
 فرادى لا يجماعة الا على دابة
 واحدة (ولو جمع بينية فرض
 ونفل) ولو تجمة (رجح الفرض)
 لقوته وأبطلها أحمد والائمة الثلاثة
 (ولو نذر ركعتين بغير طهر لزماه به
 عنده) أى ابى يوسف كالونذر بغير
 قراءة او عربا نانا وركعة وكذا نصف
 ركعة عند ابى يوسف وهو المختار
 (وأهدره الثالث) أى محمد (او)
 نذر عبادة (في مكان كذا فإذا هاءى
 أقل من شرفه جاز) لان المقصود
 القربة خلافا لغيره والثلاثة
 (ولو نذرت عبادة كصوم وصلاة
 في غدا فاضت فيه يلزمها قضاؤها)
 لانه يمنع الاداء لا الوجوب
 (ولو) نذرتا (يوم حبسها لا) لانه
 نذر بجمعية (التراويح سنة)
 مؤكدة لمواظبة الخلقاء الراشدين

مجته
 صلاة التراويح

بالخلفاء الراشدين) أي أكثرهم لأن المواظبة عليها وقعت في أثناء خلافة عمر رضي الله عنه وواقته على ذلك عامة
 العناية ومن بعدهم إلى يومنا هذا بالانكسار وكيف لا وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة
 الخلفاء الراشدين المهديين عضوا عليها بالنواجذ كما رواه أبو داود بجر (قوله أجماعا) راجع إلى قول المتن سنة
 للرجال والنساء وأشار إلى أنه لا اعتداد بقول الروافض أنهم أسنة الرجال فقط على ما في الدرر والكافي وأنها
 ليست بسنة أصلا كما هو المشهور عنهم على ما في حاشية فوح لأنهم أهل بدعة يتبعون أهواءهم لا يعقلون على كتاب
 ولا سنة وينكرون الأحاديث العجيبة (قوله بعد صلاة العشاء) قدر لفظ صلاة إشارة إلى أن المراد بالعشاء
 الصلاة لا وقتها وإلى ما في النهر من أن المراد ما بعد الخروج منها حتى لو نوى التراويح عليها لا يصح وهو الأصح
 وكذا بناؤها على سنتها كما في الخلاصة قال فكانهم ألحقوا السنة بالفرض (تمة) تقدم في بحث النية
 الاختلاف في أن السنن لا بد فيها من التعيين أو يكفي لها مطلق النية والأصح الثاني والأحوط الأول وتقدم
 تمام الكلام فيه فراجع هذا وهل يشترط أن يجتد في التراويح لكل شفع نية في الخلاصة الصحيح نعم لأنه صلاة
 على حدة وفي العناية الأصح لأن الكل بمنزلة صلاة واحدة كذا في التواريخ وظاهره أن الخلاف في أصل
 النية ويظهر في التعجيل الأول لأنه بالسلام خرج من الصلاة حقيقة فلا بد في دخوله فيها من النية ولا شك
 أنه الأحوط خروجها من الخلاف نعم رجع في الحلية الثاني أن نوى التراويح كلها عند الشروع في الشفع الأول
 كما لو خرج من منزله يريد صلاة الفرض مع الجماعة ولم تحضره النية لما انتهى إلى الامام (قوله إلى الفجر) هذا آخر
 وقتها ولا خلاف فيه كما في النهر (قوله في الأصح) أي من أقوال ثلاثة الأول أن وقتها الليل كله قبل
 العشاء وبعده وقبل الوتر وبعده لأنها قيام الليل قال في البحر ولم أر من صححه اه وظاهره أنه يدخل وقتها
 من غروب الشمس الثاني أنه ما بين العشاء والوتر وصححه في الخلاصة ورجحه في غاية البيان بأنه المأثور والمتوارث
 الثالث ما شى عليه المصنف تعالى الكثرة وعزاه في الكافي إلى الجمهور وصححه في الهداية والعناية والهيوط بجر
 (قوله فلو فاته بعضها الخ) تفريع على الأصح لكنه مبني على أن الأفضل في الوتر الجماعة لا المنزل وفيه خلاف
 سيأتي فقوله وتره أي على وجه الأفضلية وكذا على القول الأول من الثلاثة المارة وأما على القول
 الثاني منها فانه يأتي بما فاته وعلة في الخلاصة بأنه لا يمكنه الاتيان به بعد الوتر وبما تقررناه ظهر أن ما في البحر
 من جعله التفريع على الثالث كالثاني صوابه كالأول كما شى عليه الشارح هنا وتظهر ثمة الخلاف أيضا
 لو صلاها بعد الوتر ونسى بعضها وتذكر بعد الوتر فبطل الباقي صرح على الأول والثالث دون الثاني (قوله
 ولا تكرر بعده في الأصح) وقيل تكرر لأنها تبيع للعشاء فصارت كسنة العشاء والجواب أنها وإن كانت تعال العشاء
 لكنها صلاة الليل والأفضل فيها آخره فلا يكره تأخيرها من صلاة الليل ولكن الأحسن أن لا يؤخر اليه
 خشية القنوت ح عن الامداد وما في البحر من أن الصحيح أنه لا بأس بالتأخير لا يدل على ثبوت كراهة التنزيه
 حتى يجاب عن قول الشارح لا يكره بأن المنني كراهة التحريم لأن كلمة لا بأس تدل على أن خلافه أولى وليس كل
 ما هو خلاف الأولى مكروها تنزيها لأن الكراهة لا بد لها من دليل خاص كما تقررناه مرارا بل في رسالة العلامة
 قاسم وغيرها والصحيح أنه لا بأس به وهو المستحب والأفضل لأنها قيام الليل اه فافهم (قوله ولا وحده)
 بيان لقوله أصلا أي لا لجماعة ولا وحده ط (قوله في الأصح) وقيل يقضيها وحده ما لم يدخل وقت تراويح
 أخرى وقيل ما لم يمض الشهر قاسم (قوله فان قضاها) أي منفردا بجر (قوله كسنة مغرب وعشاء)
 أي حكم التراويح في أنها لا تقضي إذا فاتت الخ تحكم بقية روايتي الليل لأنها منها لأن القضاء من خواص
 الفرض وسنة الفجر بشرطها (قوله والجماعة فيها سنة على الكفاية الخ) أفاد أن أصل التراويح سنة
 عين فلوتر كها واحد كره بخلاف صلاتها بالجماعة فانها سنة كفاية فلوتر كها الكل أساؤا أما لو تخلف
 عنها رجل من أفراد الناس وصلى في بيته فقد ترك الفضيلة وإن صلى أحد في البيت بالجماعة لم ينالوا فضل
 جماعة المسجد وهكذا في المكتوبات كافي المنية وهل المراد أنها سنة كفاية لأهل كل مسجد من البلدة
 أو مسجد واحد منها ومن الجهة ظاهر كلام الشارح الأول واستظهر ط الثاني ويظهر في الثالث لقول
 المنية حتى لو ترك أهل محله كلهم بالجماعة فقد تركوا السنة وأساؤا اه وظاهر كلامهم هنا أن المسنون
 كفاية أقامتها بالجماعة في المسجد حتى لو أقاموها بجماعة في بيوتهم ولم تقم في المسجد أمم الكل وما قد مناه

(للرجال والنساء) أجماعا (ووقتها
 بعد صلاة العشاء) إلى الفجر (قبل
 الوتر وبعده) في الأصح فلو فاته
 بعضها وقام الامام إلى الوتر وتر
 معه ثم صلى ما فاته (ويستحب
 تأخيرها إلى ثلث الليل) أو نصفه
 ولا تكرر بعده في الأصح (ولا تقضي
 إذا فاتت أصلا) ولا وحده في
 الأصح (فان قضاها كانت نفلا
 مستحبا وليس بتراويح) كسنة
 مغرب وعشاء (والجماعة فيها سنة
 على الكفاية) في الأصح فلو تركها
 أهل مسجد أو لوتر بعضهم
 وكل ما شرع بجماعة فالسجدة فيه
 أفضل قاله الحلبي

من المنية فهو في حق البعض المتخلف عنها وقيل ان الجماعة فيها سنة عين من صلاها وحدها سواء صليت في المسجد وبه كان يفتى ظهير الدين وقيل تستحب في البيت الالفية عظيم يقتدى به فيكون في حضوره ترغيب غيره والصحيح قول الجمهور انها سنة كفاية وتامة في البحر (قوله وهي عشرون ركعة) هو قول الجمهور وعليه عمل الناس شرقا وغربا وعن مالك ست وثلاثون وذكر في الفتح أن مقتضى الدليل كون المسنون منها ثمانية والباقي مستحبا وتامة في البحر وذكر جوابه فيما علقته عليه (قوله المكمل) بكسر الميم وهو التراويح للمكمل بنقصها وهي الفرائض مع الوتر ولا مانع أن تكمل الوتر وان صليت قبله وفي النهر ولا يفتي أن الرواتب وان كلت أيضا لأن هذا الشهر لمزيد كماله زيد فيه هذا المكمل فتكمل اه ط (قوله صحت بكرة) أي صحت عن الكل وتكره ان تعمدها هو الصحيح كافي الحلية عن النصاب وخزانة الفتاوى خلافا لما في المنية من عدم الكراهة فانه لا يفتي ما فيه لخالفته المتوارث مع نصريحهم بكرة الزيادة على ثمان في مطلق التطوع لبلانها اولي بحر (قوله به يفتي) لم أر من صرح بهذا اللفظ هنا وانما صرح به في النهر عن الزاهدي فيما وصلي اربعاً بسلامة وقعدة واحدة وأما إذا صلى العشرين بجملة كذلك فقد فاسده عليه في البحر ثم صرح في الخاتمة وغيرها بأنه الصحيح مع أن مقتضى البدائع والخلاصة والتأخرانية أنه لو صلى التطوع ثلاثاً أو ستاً أو ثمانياً بقعدة واحدة فالأصح أنه يفسد استحساناً وقياساً وقد مناه وجهه فقد اختلف الصحيح في الزائد على الأربعة بسلامة وقعدة واحدة هل يصح عن شفع واحد أو يفسد فليتنبه (فروع) شكواهل صلوا تسع تسليمات أو عشر يصلون تسليمة أخرى فرادى في الأصح للاحتياط في الكمال التراويح والاحتراز عن التنفل بالجماعة وكذا الوتر وكذا التسليمة بعد الوتر عند ابن الفضل وقال الصدر الشهيد يجوز أن يقال تسلي بجماعة وهو الأظهر لانه بناء على القول المختار في وقتها ولو سلم الإمام على رأس ركعة ساهياً في الشفع الأول ثم صلى ما بقي قيل يقضى الشفع الأول فقط لصحة شروعه فيما بعده وقيل يقضى الكل لأن سلامه الأول لم يخرججه من حرمة الصلاة لكونه سهواً وكذلك كل سلام بعده يكون سهواً مبني على السهو الأول فقد ترك القعدة على الركعتين في الإشباع كلها اقتضد بأسرها الا اذا تعمد السلام أو فعل بعده ما ينافي الصلاة أو علم أنه سها وتامة في شرح المنية وبظهر لي ارجحية القول الأول لأن سلامه وان لم يخرججه لكن تكبيره على قصد الانتقال الى الشفع الآخر يخرججه عن الأول ثم رأيت في الحلية قال انه الاشبه (قوله يجلس) ليس المراد حقيقة الجلوس بل المراد الانتظار لانه يخرج بين الجلوس إذا كرأوا ما كانوا بين صلاته نافذة منفرداً كما يذكره أفاده في شرح المنية والبحر (قوله ندبا) وما يفيد كلام الكثر من أنه سنة تعقبه الزبلي بأنه مستحب لاستنائه به صرح في الهداية (قوله بين كل أربعة) الاوضح قول الكثر بعد كل أربعة أو قول المنية والدررين كل ترويحتين لا يهاه أن الجلسة بعد الشفع الأول من كل أربعة والجواب أن المراد بين كل أربعة وأربعة فحذف أحد المتعديين كما في قوله تعالى لا تفرق بين أحد من رسله أي بين أحد واحد ولا فساد في ذلك فافهم (قوله وكذا بين الخامسة والوتر) صرح به في الهداية واستدرك عليه في النهر بما في الخلاصة من أن أكثرهم على عدم الاستصحاب وهو الصحيح اه أقول هذا سبق نظر فان عبارة الخلاصة هكذا والاستراحة على خمس تسليمات اختلف المشايخ فيه وأكثرهم على أنه لا يستحب وهو الصحيح اه فان مراده بخمس تسليمات خمس أشباع أي على الركعة العاشرة كما فسره في شرح المنية لا خمس ترويحات كل ترويحة أربع ركعات فقد اشبهه على صاحب النهر التسليمة بالترويحة فافهم (قوله بين تسليم) قال القهستاني فيقال ثلاث مرات سبحان ذي الملك والملكوت سبحان ذي العزة والعظمة والقدرة والكبرياء والجللوت سبحان الملك الحي الذي لا يموت سبحان قدوس رب الملائكة والروح لا اله الا الله نستغفر الله نسألك الجنة ونعوذ بك من النار كما في منهج العباد اه (قوله وصلاة فرادى) أي صلاة أربع ركعات فيزاد ست عشرة ركعة قال العلامة فاسم ان زادها من فردين لا بأس به وهو مستحب وان صلوا بجماعة كما هو مذهب مالك كره الخ وفي النهر وأما الصلاة قبل مكرهه وقبل سنة وهو ظاهر ما في السراج وأهل مكة يطوفون وأهل المدينة يصلون أربعاً اه (قوله نعم تكروه الخ) لأن الاستراحة مشروعة يترك كل ترويحتين لا بين كل شفعين (قوله والختم مرة سنة) أي قراءة الختم في صلاة التراويح سنة وصحبه في الخاتمة وغيرها وعزاه في الهداية الى أكثر المشايخ وفي الكافي الى الجمهور

(وهي عشرون ركعة) حكمته
مسألة المكمل للمكمل (بشر
تسليمات) فلو فعلها بتسليمة فان
قد لكل شفع صحت بكرة
والأنايت عن شفع واحد به يفتي
(يجلس) ندبا (بين كل أربعة
بقدرها وكذا بين الخامسة
والوتر) ويخبرون بين تسليم وقراءة
وسكوت وصلاة فرادى نعم تكروه
صلاة ركعتين بعد كل ركعتين
(والختم) مرة سنة ومترتين فضيلة
وثلاثاً أفضل

وفي البرهان وهو المروي عن أبي حنيفة والمنقول في الآثار قال الزيلعي - ومنهم من استحب الختم في ليلة السابع والعشرين رجاء أن يسألوا إليه القدر لأن الأخبار تظاهرت عليه وأما الحسن عن أبي حنيفة بقرأ في كل ركعة عشر آيات ونحوها وهو الصحيح لأن السنة الختم فيها مرة وهو يحصل بذلك مع التخفيف لأن عدد ركعات التراويح في الشهر ستمائة ركعة وعدد آيات القرآن ستة آلاف آية وثم ١٥ وما في الخلاصة من أنه يقرأ في كل ركعة عشر آيات حتى يحصل الختم في ليلة السابع والعشرين ونحوه في الغرض فيه نظر لأن توزيعه عشر أفعشرا يقتضي الختم في الثلاثين إلا أن يكون مع ضم الوتر لكن في الخاتمة وغيرها ما يفيد تخصيص التراويح وتمامه في شرح الشيخ اسماعيل وفي شرح المنية ثم إذا ختم قبل آخر الشهر قيل لا يكره له ترك التراويح فيما بقي لأنها شرعت لأجل ختم القرآن مرة قاله أبو علي - التسنن وقيل يصلها ويقرأ فيها ما شاء ذكره في الذخيرة ١٥ (قوله الأفضل في زماننا الخ) لأن تكثير الجمع أفضل من تطويل القراءة حلية عن الهبط وفيه اشعار بأن هذا مبنى على اختلاف الزمان فقد تغير الأحكام باختلاف الزمان في كثير من المسائل على حسب المصالح ولهذا قال في البحر فالجواب أن المصنف في المذهب أن الختم سنة لكن لا يلزم منه عدم تركه إذا لم منه تغير القوم وتعطيل كثير من المساجد خصوصا في زماننا فالظاهر اختيار الاختف على القوم (قوله وفي المجتبى الخ) عبارته على ما في البحر والمتأخرون كانوا يفتنون في زماننا ثلاث آيات قصار أو آية طويلة حتى لا يلزم تعطيلها فان الحسن روى عن الإمام أنه ان قرأ في المكتوبة بعد الفاتحة ثلاث آيات فقد أحسن ولم يسيء هذا في المكتوبة فما ظنك في غيرها ١٥ (قوله وآية أو آيتين) أي بقدر ثلاث آيات قصار بدليل عبارة المجتبى والافلودون ذلك كره تحريما لما في المنية وشرحها في بحث صفة الصلاة ولو قرأ مع الفاتحة آية قصيرة أو آيتين قصيرتين لم يخرج عن حد كراهة التحريم وإن قرأ ثلاثا قصارا وكانت الآية أو الآيتين تعدل ثلاث آيات قصار أخرج عن حد الكراهة المذكورة ولكن لم يدخل في حد الاستصحاب وينبغي أن يكون فيه كراهة تنزيه الخ أي لأن السنة قراءة الفصل فحوله هنا لا يكره أي لا تحريم ولا تنزيه وإن كان في الفرائض تنزيه فافهم هذا وفي التجنيس واختار بعضهم سورة الاخلاص في كل ركعة وبعضهم سورة الفيل أي البداهة منها ثم يعيدها وهذا الحسن للتلاشي تغل قلبه بعدد الركعات قال في الخلية وعلى هذا استقر عمل أئمة أكثر المساجد في ديارنا إلا أنهم يبدون بقراءة سورة التكاثر في الأولى والاخلاص في الثانية وهكذا إلى أن تكون قراءتهم في التاسعة عشر بسورة بت وفي العشرين بالاخلاص ١٥ زاد في البحر وليس فيه كراهة في الشفع الأول من الترويجة الأخيرة بسبب الفصل بسورة واحدة لأنه خاص بالفرائض كما هو ظاهر الخلاصة وغيرها ١٥ قلت لكن الاحوط قراءة النصروبت في الشفع الأول من الترويجة الأخيرة والمعوذتين في الشفع الثاني منها وبعض أئمة زماننا يقرأ بالعصر والاخلاص في الشفع الأول من كل ترويجة وبالكوثر والاخلاص في الشفع الثاني (قوله ويريد الإمام الخ) أي بأن يأتي بالدعوات مجهر (قوله ويكتفي بالله ثم صل على محمد) زاد في شرح المنية الصغير وعلى آل محمد وكانت الشارح اقتصر على الأول أخذ من التعليل لأن الصلاة على الآل لا تفرض عند الشافعي رحمه الله تعالى بل تسنن عنده في التشهد الأخير وقبل تجب عنده (قوله هذرمة) بفتح الهاء وسكون الذا المجهة وفتح الراء سرعة الكلام والقراءة قاموس وهو منصوب على البدلية من المنكرات ويجوز القطع ح (قوله واستراحة) هي القعدة بعد كل أربع وقعة وأنهما مندوبة وبه لم أن المراد بالمنكرات مجموع ما ذكر إلا أن يراد بها ما يخالف المشروع (قوله وتكره قاعدة) أي تنزيها لما في الخلية وغيرها من أنهم اتفقوا على أنه لا يستحب ذلك إلا عذر لانه خلاف المتوارث عن السلف (قوله حتى قبل الخ) أي قياسا على رواية الحسن عن الإمام في سنة الفجر لأن كلامهم سنة مؤكدة والصحيح الفرق بأن سنة الفجر مؤكدة بخلاف خلاف التراويح كما في الخاتمة وقد ناعبارتها في بحث سنة الفجر (قوله كما يكره الخ) ظاهره أنها تحريمية لأنه المذكورة وفي البحر عن الخاتمة يكره لأنه مقتضى أن يقعد في التراويح فإذا أراد الإمام أن يركع يقوم لأن فيه اظهار التسكاس في الصلاة وللتشبه بالمنافقين قال تعالى وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى ط قال في الخلية وفيه اشعار بأنه إذا لم يكن لكسل بل تكبر ونحوه لا يكره وهو كذلك ١٥ (تنبيه) قال في التتارخانية وكذا إذا غلب النوم يكره له أن يصلي بل ينصرف حتى يستيقظ (قوله لانه تابع) أي لأن جماعة تابع لجماعة الغرض

٣ قوله لكن لا يلزم منه الخ الضمير
منه الأول راجع إلى المصحح وفي
تركه إلى الختم وفي منه الثاني إلى
عدم تركه ١٥ منه

(ولا يترك) الختم (لكسل القوم)
لكن في الاختيار الأفضل في زماننا
قد رما لا ينقل عليهم وأقره المصنف
وغیره وفي المجتبى عن الإمام
لو قرأ ثلاثا قصارا أو آية طويلة
في الفرض فقد أحسن ولم يسيء
فما ظنك بالتراويح وفي فضائل
رمضان للزاهدی اتقى أبو الفضل
الكرماني والوبري أنه إذا قرأ
في التراويح الفاتحة وآية أو آيتين
لا يكره ومن لم يكن عالما بأهل زمانه
فهو جاهل (وبأن الإمام والقوم
بالتناء في كل شفع ويريد) الإمام
(على التشهد إلا أن يعل القوم فيأذ
بالصلوات) ويكتفي بالله ثم صل على
محمد لانه الفرض عند الشافعي
(ويترك الدعوات) ويجتنب
المنكرات هذرمة القراءة وترك
تعوذ وتسمية وطمأنينة وتسبيح
واستراحة (وتكره قاعدة) لزيادة
تأكدها حتى قيل لا تصح (مع
القدرة على القيام) كما يكره تأخير
القيام إلى ركوع الإمام للتشبه
بالمنافين (ولو تركوا الجماعة
في الفرض لم يصلوا التراويح
جماعة) لأنها تابع فصلية وحده
بصلواتهم

فإنها لم تقم إلا بجماعة الفرض فلواقعت بجماعة وحدها كانت مخالفة للوارد فيها فلم تكن مشروعة أما لو صليت
 بجماعة الفرض وكان رجل قد صلى الفرض وحده فله أن يصلها مع ذلك الإمام لأن جماعتهم مشروعة فله
 الدخول فيها معهم لعدم المحذور هذا ما ظهر في وجهه وبه ظهر أن التمسك بالذكور لا يشمل المولى وحده فظهر
 صحة التفريع بقوله فصله وحده الخ فافهم (قوله ولو لم يصلها الخ) ذكره هذا الفرع والذي قبله في البحر
 عن القنية وكذا في متن الدرر لكن في التتارخانية عن الثقة أنه سئل على "بن أحمد عن صلى الفرض والتراويح
 وحده أو التراويح فقط هل يصل الوتر مع الإمام فقال لا اه ثم رأيت القهستاني ذكر تصحيح ما ذكره
 المصنف ثم قال لكنه إذا لم يصل الفرض معه لا يتبعه في الوتر اه قوله ولو لم يصلها أى وقد صلى الفرض
 معه لكن ينبغي أن يكون قول القهستاني "معه احتراز عن صلاتها منفرداً أما لو صلاها بجماعة مع غيره ثم صلى
 الوتر معه لا كراهة تأمل (قوله بقى الخ) الذي يظهر أن جماعة الوتر تبع لجماعة التراويح وإن كان الوتر
 نفسه أصلاً في ذاته لأن سنة الجماعة في الوتر انما عرفت بالارتباط بجماعة التراويح على أنهم اختلفوا في افضلية
 صلاتها بالجماعة بعد التراويح كما يأتي (قوله أى يكره ذلك) أشار إلى ما قالوا من أن المراد من قول القدوري
 في مختصره لا يجوز الكراهة لعدم أصل الجواز لكن في الخلاصة عن القدوري أنه لا يكره وأيده في الحلية
 بما أخرجه الطحاوي عن المنصور بن مخمرة قال دفننا بابكر رضي الله تعالى عنه ليلًا فقال عمر رضي الله عنه
 اني لم أوتر فقام وصفنا وراءه فصل بثلاث ركعات لم يسلم الا في آخره ثم قال ويمكن أن يقال الظاهر أن الجماعة
 فيه غير مستحبة ثم ان كان ذلك أحياناً كما فعل عمر كان مباحاً غير مكروه وإن كان على سبيل المواظبة كان بدعة
 مكروهة لأنه خلاف المتوارث وعليه يحمل ما ذكره القدوري في مختصره وما ذكره في غير مختصره يحمل على
 الاول والله أعلم اه قلت ويؤيده أيضاً ما في البدائع من قوله ان الجماعة في التطوع ليست بسنة الا في قيام
 رمضان اه فان بقي السنة لا يستلزم الكراهة نعم ان كان مع المواظبة كان بدعة فيكره وفي حاشية البحر
 للغير المولى "علل الكراهة في الضياء والنهاية بأن الوتر نفل من وجهه حتى وجبت القراءة في جميعها وتؤدى بغير
 اذان واقامة والنفل بالجماعة غير مستحب لأنه لم تفضل الصلابة في غير رمضان اه وهو كالصريح في أنها
 كراهة تنزيه تأمل اه (قوله على سبيل التداعي) هو أن يدعو بعضهم بعضاً كما في المغرب وفسره الوان
 بالكثرة وهو لازم معناه (قوله أربعة بواحد) أما اقتداء واحد بواحد أو اثنين بواحد فلا يكره وثلاثة بواحد
 فيه خلاف بحر عن الكافي وهل يحصل بهذا الاقتداء فضيلة الجماعة ظاهر ما اقتدنا من أن الجماعة
 في التطوع ليست بسنة فيبعد عدمه تأمل بقى لواقدي به واحد أو اثنين ثم جاءت جماعة اقتدوا به قال الرحقي
 ينبغي أن تكون الكراهة على التأخير اه قلت وهذا كله لو كان الكل مستغنيين أما لو اقتدى مستغنون
 بفترض فلا كراهة كما ذكره في الباب الاق (قوله في صلاة رغائب) في حاشية الاشياء الحموى هي التي
 في رجب في اقل ليلة جمعة منه قال ابن الحاج في المدخل وقد حدثت بعد أربعة وعشرين من الهجرة وقد صنف
 العلماء كتباً في انكارها وادمتها وتفسيفها علما ولا يفتقر بكثرة الفاعلين لها في كثير من الامصار اه وقد منابض
 الكلام عليها عند قوله واحياء ليلة العيدين (قوله وبراءة) هي ليلة النصف من شعبان (قوله وقد ر) الظاهر
 أن المراد به ليلة السابع والعشرين من رمضان لما اقتدنا من الزيلعي "من أن الاخبار تظاهرت عليها (قوله
 الا اذا قال الخ) لأنه لا خروج عنها حينئذ الا بالجماعة وظاهر كلام الشارح أن النذر من المتقدمين دون الإمام
 والا كان اقتداء الناذر بالناذر وهو لا يجوز ثم ان بناء القوي على الضعيف انما يمنع اذا كانت القوة ذاتية
 فلوعرضت بالنذر كما هنا فلا من هنا قال في شرح المنية النذر كالنفل ط عن أبي السعود (قوله قلت الخ)
 لم يتقل عبارة البرازية بتمامها ونصها ولا ينبغي أن يتكلف لالتزام ما لم يكن في الصدر الاول كل هذا التكلف
 لا فائدة أمر مكروه وهو أداء النفل بالجماعة على سبيل التداعي فلوترك أمثال هذه الصلوات تارك لم يلزم الناس
 أنه ليس من الشعار فحسن اه وظاهره أنه بالنذر لم يخرج عن صكوته أداء النفل بالجماعة (قوله
 وفي التتارخانية الخ) عبارته انقل عن المحيط وذكر القاضي الإمام أبو علي "النسبي" فحين صلى العشاء والتراويح
 والوتر في منزله ثم أتت قوماً آخرين في التراويح ونوى الامامة كرهه ذلك ولا يكره للمأمومين ولو لم ينو الامامة
 وشرع في الصلاة فاقتدى الناس به لم يكره لواحد منهما اه قال ط وهل اذا اقتدى حتى نوى سنة بالجمعة

مطلب
 في كراهة الاقتداء في النفل على
 سبيل التداعي وفي صلاة الرغائب

(ولو لم يصلها) أى التراويح
 (بالإمام) أو صلاها مع غيره له أن
 (يصل الوتر) معه بقى لوترها
 الكل هل يصلون الوتر بجماعة
 فلا راجع (ولا يصل الوتر) ولا
 (التطوع بجماعة خارج رمضان)
 أى يكره ذلك لو على سبيل التداعي
 بأن يقتدى أربعة بواحد كافي
 الدرر ولا خلاف في صحة الاقتداء
 اذا لمانع نهر وفي الاشياء عن
 البرازية يكره الاقتداء في صلاة
 رغائب وبراءة وقد ر إذا قال
 نذرت كذا ركعة جهذا الإمام
 جماعة اه قلت وتمة عبارة
 البرازية من الامامة ولا ينبغي
 أن يتكلف كل هذا التكلف لأمر
 مكروه وفي التتارخانية لو لم ينو
 الامامة لا كراهة على الإمام فليحفظ

العبادة بشائقي يصلح الظهور بعد ما يكره ظن الاعتقاد الحنفي لانها تقل عنده على المعتد ولا يكره ظن الاعتقاد
الامام حنيفة اه ويظهر في الاول لان الاربع ان العبرة لا اعتقاد المقتدى وهذه الصلاة في اعتقاده مكروهة
(قوله نصيبان) ربح الكمال الجماعة بأنه صلى الله عليه وسلم كان اوتر بهم ثم بين العذر في تأخره مثل ما صنع
في التراويح فالوتر كالترايح فكأن الجماعة فيها سنة فكذلك الوتر مجزئ وفي شرح المنية والصحيح ان الجماعة
فيها افضل الا ان سنيتها ليست كسنة جماعة التراويح اه قال الخير الرمي وهذا الذي عليه عامة الناس
اليوم اه وقواه الجشي ايضا بأنه مقتضى ما مر من ان كل ما شرع به جماعة فالمسجد افضل فيه

(باب ادراك الفريضة)

حقيقة هذا الباب مسائل شتى تتعلق بالفرائض في الاداء الكامل وكله مسائل الجامع مجزئ وفتح ومعراج
اقول وهو في الحقيقة تميم لباب الامامة ولذا ذكره صاحب الهداية في كتابه مختارات النوازل عقبه وترجمه
بفصل ادراك الجماعة وفضيلتها (قوله خرج النافلة الخ) أي خرج بالفريضة النافلة والنذر وكذا بالاداء
لان الاداء كما سذكر في الباب الا في فعل الواجب في وقته فالتقل والنذر لا وقت لهما والقضاء فعله خارج وقته
قال ح فقوله فيما سأل في الشارع في قل لا يقطع مطلقا تصريح بانهموم (قوله والقضاء) يعني اذا شرع
في صلاة قضاء ثم شرع الامام في الاداء فانه لا يقطع وانما جعلناه على هذا لانه اذا شرع في قضاء فرض فاقبعت
الجماعة في ذلك الفرض بعينه يقطع كما ذكره في البحر مجتازا وجزءه في امداد الفتاح اه ح اقول وجزءه
المقدس اي ايضا ما نقله عن البحر فلم أره فيه والذي رأيته فيه معزاة الغلظة لوشرع في قضاء القوائت ثم اقيمت
لا يقطع كالتقل والمنذورة كالفائتة اه (تنبيه) لو خاف فوت جماعة الحاضرة قبل قضاء الفائتة فان كان
صاحب ترتيب قضي وان لم يكن فهل يقتضي ليكون الاداء على حسب ما وجب ويخرج من خلاف مالك
فان الترتيب لا يقطع عنده بالاعذار المذكورة عندنا ثم يقتدى لاحراز فضيلة الجماعة مع جواز تأخير القضاء
وامكان تلافيه قال الخير الرمي لم أره ثم نقل عن الشافعية اختلاف الترجيح فيه واستظهر الثاني قلت ووجهه
ظاهر لان الجماعة واجبة عندنا وفي حكم الواجب ولذا يترك لاجلها سنة النجراتي قبل عندنا بوجوبها
ومراعاة خلاف الامام مالك مستحبة فلا ينبغي تفويت الواجب لاجل المستحب (قوله أي شرع في
الفريضة) بالبناء للجهول وفي الفريضة نائب الفاعل أي شرع فيها الامام وقد منافي باب الامامة ان الاقتداء
بالفاسق والاعمى ونحوهما اولى من الانفراد وكذلك بالخالف الذي يراعى في الشروط والاركان وعليه
فيقطع ويقتدى به لان العلة فيحصل فضيلة الجماعة فيحصلت بلا كراهة بأن لم يوجد من هو اولى منهم كان
القطع والاقتداء اولى وقدمنا اختلاف المتأخرين فيما لو تعددت الجماعات وسبقت جماعة الشافعية فيعضهم
على ان الصلاة مع اول جماعة افضل وبعضهم على ان انتظار الاقتداء بالموافق افضل بناء على كراهة الاقتداء
بالخالف لعدم مراعاته في الواجبات والسنن وان راى في القروض واستظهرنا هناك عدم كراهة الاقتداء به
ما لم يعلم منه مضدا كما مال اليه الخير الرمي وانه لو انتظر امام مذهبه بعيدا عن الصفوف لم يكن اعراضا
عن الجماعة للعلم بأنه يريد جماعة اكمل من هذه الجماعة فعلى هذا الوشرع في سنة الظهور تنها اربعا حتى على قول
الكمال الا في بئى لو كان مقتديا بمن يكره الاقتداء به ثم شرع من لا كراهة فيه هل يقطع ويقتدى به استظهر ط
ان الاول لو فاسقا لا يقطع ولو محالفا وشك في مراعاته يقطع اقول والاعظم العكس لان الثاني كراهته تنزيهية
كالاعمى والاعرابي بخلاف الفاسق فانه استظهر في شرح المنية انها تحريرية لقولهم ان في تقديمه للامامة
تظهيره وقد وجب علينا اهات بل عند مالك ورواية عن احمد لا تصح الصلاة خلفه (قوله لا اقامة المؤذن الخ)
مرفوع عطاء على معنى قوله شرع في الفريضة في مصلاه فكأنه قال المراد بالاقامة الشروع في الفريضة
في مصلاه لا اقامة المؤذن الخ ح أي فلا يقطع اذا اقام المؤذن وان لم يقيد الركعة بالسجدة بل تنها ركعتين
كافي غاية البيان وغيره وكذا لو اقيمت في المسجد وهو في البيت اوفى مسجد آخر لا يقطع مطلقا بجزء أي سواء
يقيد الركعة بسجدة او لا وان كان فيه احراز ثواب الجماعة لانه لا يوجد مخالفة الجماعة عيانا معراج أي بخلاف
ما اذا كانا في مسجد واحد فان في عدم قطعها مخالفة الجماعة عيانا وفيه اشارة الى دفع ما اورده ط من أنهم
مبترجوا بطلب الجماعة في مسجد آخر ان فاته فيما هو فيه وان الجماعة واجبة ولم يقيد بمسجده ولان القطع

(وقبه) أي رمضان (يصل الوتر)
وقيامه بها) وهل الافضل في الوتر
الجماعة لم التزل نصيبان لكن نقل
شارح الوهابية ما يقتضي أن
المذهب الثاني وأقره المصنف
وغیره

(باب ادراك الفريضة)

(شرع فيما اداء) خرج النافلة
والمنذورة والقضاء فانه لا يقطعها
(مفردا ثم اقيمت) أي شرع في
الفريضة في مصلاه لا اقامة
المؤذن ولا الشروع في مكان وهو
في غيره

لا كمال الكمال فلا يظهر الفرق ويبين الدفع أن الجماعة وإن كانت مطلوبة واجبة لكن عارض وجوبها بحرمته
 القطع فسقط الوجوب وترجى القطع لا كمال إذا كان في عدم القطع مخالفة الجماعة بما قاله هذه المخالفة
 منهية أيضا فصار القطع أولى لذلك أما إذا لم يوجد المخالفة المذكورة يبقى الوجوب ساقطاً بحرمته القطع ترجيح
 الحاضر على المبعوع وعدم ما يرجع جنب المبعوع هذا ما ظهر لي قد بره (قوله بقطعها) قال في المنع جازت قص الصلاة
 منفرداً لحرارة الجماعة اهـ وظاهر التعليل الاستصحاب وليس المراد بالجوأز مستوى الطرفين وقد يقال
 أن حرارة الجماعة واجب على العدل الأقوال فيقتضى وجوب القطع وقد يقال أنه عارضه الشروع في العمل ط
 (قوله كالوئدت الخ) أي هربت وأشارت كرهذه المسائل هنا وان تقدمت في مكروهات الصلاة قبيل قوله وكره
 استقبال القبلة إلى ما قالوا من أنه إذا جاز القطع فيها لمطام الدنيا ثم لا عادة من غير زيادة أحسان لجوارحه
 لتصله على وجه أكل أولى لأن صلاة الجماعة تفضل صلاة الفرد خمس وفي رواية بسبع وعشرين درجة
 (قوله) وخاف ضياع درهم من ماله قال في الظهيرية لم يفصل في الكتاب بين المال القليل والكثير وعامة المشايخ
 قدروه بدرهم قال شمس الأئمة السرخسي "هذا حسن لولا ما ذكر في كتاب الحوالة والكفالة أن الطالب حبس
 غريمه بالدين حتى يوفقه فإذا جاز حبس المسلم بالدين حتى يوفقه فجاز قطع الصلاة مع تمكنه من قضائها أولى والصحيح أنه لا فصل
 بين ماله وماله غيره اهـ (قوله لا يمكن قضاءه) هذا التعليل يفيد جواز قطع الفرض للجزالة ح عن الامداد
 قلت عارضه أن الفرض أقوى منها بخلاف النقل ط (قوله ويجب) أي يفترض (قوله لا يجيبه) ظاهره
 الحرمة سواء علم أنه في الصلاة أولا ط (قوله إلا أن يستغث به) أي يطلب منه الغوث والاعانة وظاهره ولو
 في أمر غير مهلك واستعانة غير الأيوين كذلك ط والحاصل أن المعلى متى سمع أحدا يستغث وان لم يقصده
 بالنداء أو كان اجنبياً وان لم يعلم ما حل به أو علم وكان له قدرة على اغاثته وتخليصه وجب عليه اغاثته وقطاع
 الصلاة فرضاً كانت أو غيره (قوله لا يجيبه) عبارة التخصيص عن الطحاوي لا بأس أن لا يجيبه قل ح وهي
 تقتضي أن الاجابة أفضل تأمل اهـ قلت ومقتضاه أن اجابته خارج الصلاة واجبة أيضاً بالاولى والظاهر أن عمله
 إذا تأذى منه ترك الاجابة لكونه محققاً تأمل هذا وذكر الرحمن "مامعناه أنه لما كان بزوال الدين واجباً وكان
 منقضى أن يتوهم أنه إذا ناداه أحد ما يكون عليه بأس في عدم اجابته دفع ذلك بقوله لا بأس ترجيحاً لمرأته
 تعالى بعدم قطع العبادة لأن نداءه له مع علمه بأنه في الصلاة معصية ولا طاعة فلهذا في معصية الخالق فلا يجوز
 اجابته بخلاف ما إذا لم يعلم أنه في الصلاة فإنه يجيبه لما علم في قصة جريج الراهب ودعاؤه عليه وماله من العناء
 لعدم اجابته لها فليس كلمة لا بأس هنا بخلاف الأولى لأن ذلك غير مطرد فيها بل قد تأتي بمعنى يجب والظاهر أن
 هذا منه (تمت) نقل عن خط صاحب البحر على هامشه أن القطع يكون حراماً ومباحاً ومستحباً وواجباً فالحرمان
 لغير عذر والمباح إذا خاف فوت مال والمستحب القطع للأكمال والواجب لاحتياج النفس (قوله هو الأصح) وقيل
 بقعد وبسلم لكن ذكر ط أن الظاهر أنه لا خلاف هنا وانما ذكر الخلاف فيما إذا أقام إلى الثالثة ولم يقبدها
 بسجدة اهـ وحينئذ فالأولى ارجاع التصحيح إلى قوله تسليمة واحدة لكن لم يصرح بذلك في غاية البيان وانما
 قال لكن يسلم تسليمة واحدة وبه صرح في شروح الجامع الصغير وان شاء كبر قائماً قال غفر الله له وهذا أصح
 فإذا كبر قائماً ينوي الشروع في صلاة الإمام تنقطع الأولى في ضمن شروعه في صلاة الإمام ثم هو مخير في رفع
 اليدين كذا قاله الإمام حميد الدين الضرير في شرحه اهـ (قوله وهذا إن لم يقبدها الخ) حاصل هذه المسئلة
 شرع في فرض فأقيم قبل أن يسجد للأولى قطع واقتدى فان سجد لها فان في رباي آتم شفعاً واقتدى ما لم يسجد
 للثالثة فان سجد آتم واقتدى مستغلاً في العصر وان في غير رباي قطع واقتدى ما لم يسجد للثالثة فان سجد
 لها آتم ولم يقبدها ح (قوله أوقدها) عطف على لم يقبدها أي وان قبدها بسجدة في غير رباية كالقبر والمغرب
 فإنه يقطع ويقبدي أيضاً ما لم يقبدها الثانية بسجدة فان قبدها آتم ولا يقبدي لكرامة النقل بعد القبر وبالتلا في
 المغرب وفي جعلها أربعا مخالفة لامامه فان اقتدى أتمها أربعا لأنه أحوط لكرامة النقل بالثلاث ثم جاز مخالفة
 الإمام مشروعة في الجلبة كالمسبوق فيما يقضى والمقتدى بمسافر ونحوه في البحر (قوله أوقدها الخ) أي أوقد
 الركعة الأولى بسجدة في الرابعة فإنه أيضاً يقبدي ولكن بعد أن يضم إليها ركعة صيانة للركعة المؤداة عن
 البطلان كما صرح حوايه قال في البحر وهو صريح في أن صلاة ركعة فقط باطله لا أنها معصية مكروهة كما هو محتمل

(بقطعها) لعذر حرار الجماعة كالأول
 قد تدانته أو فارقدها أو خاف
 ضياع درهم من ماله أو كان في
 النقل غنى بجبانة وخاف فوتها
 قطعها لا يمكن قضاءه ويجب القطع
 لتوابعها غريق أو حريق ولو
 دعاه أحد أبويه في القصر
 لا يجيبه إلا أن يستغث به وفي
 النقل أن علم أنه في الصلاة فدعاه
 لا يجيبه والأجابه (فائماً) لأن
 القعود مشروط بالتعلل وهذا قطع
 لا لتحلل ويكتفى (بتسليمة واحدة)
 هو الأصح غاية (ويقبدي
 بالامام) وهذا (ان لم يقبدي
 الركعة الأولى بسجدة أوقدها)
 بها (في غير رباية أوقدها) لكن
 (ضم إليها) ركعة (أخرى) وجوبا
 ثم يأتي حراراً للنقل والجماعة

مطلب
 قطع الصلاة يكون حراماً ومباحاً
 ومستحباً وواجباً

مطلب
 صلاة ركعة واحدة باطله لا صحته
 مكروهة

سكن حنفية العصر اه وفي التهر أن بطلان هذا التوهم غنى عن البيان (قوله وان صلى ثلاثا منها) أى بأن قيد
الثالثة بسجدة قال في البحر قيد بالثلاث لانه لو كان في الثالثة ولم يقيد بالسجدة فانه يقطعها لانه يعمل بالفرض
وتضيرون شاء عاد وقعد وسلم وان شاء كبر قائما ينوي الدخول في صلاة الامام كذا في الهداية وفي المحيط الاصم
انه يقطع قائما بتسليمة واحدة لان القعود مشروط للتصل وهذا قطع وليس بتصل فان التصل عن الظهر لا يكون
على رأس الركعتين ويكفيه تسليمة واحدة للقطع انتهى وهكذا صححه في غاية البيان معزيا الى نفي الاسلام اه
(قوله أتم) أى وجوبا فلو قطع واقتدى كان آثما وعلى وفي القهستاني وفيه اشارة الى انه لا يستغل بسجدة
مثل أن لا يقعد على الرابعة ويصيرها ستا كما في المحيط ومثل أن يصل الرابعة قاعا للتغلب فلا لاق الاقام
فرض كما في المنية اه (قوله ثم اقتدى مستغلا) أى ان شاء وهو أفضل امداد وأورد أن التغلب بجماعة
مكروه خارج رمضان وأجيب بنم اذا كان الامام والقوم منطوقين أما اذا أدى الامام الفرض والقوم النفل
فلا لقوله عليه الصلاة والسلام للرجلين اذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما صلاة قوم فصليا معهم واجعلوا صلاتكما
معهم سجدة أى نافله كذا في الكافي بحر (قوله ويدرك بذلك فضيلة الجماعة) الظاهر أن المراد أنه يحصل بذلك
الاقداء فضيلة الجماعة التي هي المضاعفة بخمس اوسبع وعشرين درجة كما لو كان صلى الفريضة مقديا
لان هذه جماعة مشروعة أيضا مالا استدراكا فان اول ثلاث يصير مخالفا للجماعة ولكن الظاهر أن هذه
المضاعفة مضاعفة ثواب النفل لا الفرض فليراجع (قوله حاوى) أى حاوى القدسي كما في البحر لا حاوى
الحصري ولا حاوى الزاهدي (قوله مطلقا) أى سواء قيد الاولى بسجدة والا (قوله خلافا لما روي
الكامل) حيث قال وقيل يقطع على رأس الركعتين وهو الرابع لانه يتمكن من قضائها بعد الفرض ولا ابطال
في التسليم على الركعتين فلا يفوت فرض الاستسقاء والاداء على الوجه الاكل بلا سبب اه أقول وظاهر
الهداية اختياره وعليه مني في الملتقى ونورا لايضاح والمواهب وجمعة الدرر والفيض وعزاء في الشرب لبلالية
الى البرهان وذكر في الفتح أنه حكى عن السعدي أنه رجع اليه لما رآه في النوادر عن أبي حنيفة وأنه مال اليه
السرخسي والبقالي وفي البرازية أنه رجع اليه القاضي النسفي وظاهر كلام المقدسي الميل اليه ونقل
في الحلية كلام شيخه الكامل ثم قال وهو كما قال هذا وما روي المصنف صرح بتعجيبه الولوالجي وصاحب المينى
والمحيط ثم التفتى وفي جمعة الشرب لبلالية وعليه الفتوى قال في البحر والظاهر ما صححه المشايخ لانه لا شك
أن في التسليم على الركعتين ابطال وصف السنية لالا كما لها وتقدم أنه لا يجوز ويشهد لهم اثبات أحكام الصلاة
الواحدة للاربع من عدم الاستفتاح والتعوذ في الشفع الثاني الى غير ذلك كما تقدم اه وأقره في التهر أقول
لكن تقدم في باب التوافل أنه يقضى ركعتين لو نوى أربعاً وأفسده وأنه ظاهر الرواية عن اصحابنا وعليه المتون
وأنه صحيح في الخلاصة رجوع أبي يوسف اليه وصرح في البحر أنه يشعل السنة المؤكدة كسنة الظهر حتى
لو قطعها قضى ركعتين في ظاهر الرواية وأن من المشايخ من اختار قول أبي يوسف في السن المؤكدة واختاره
ابن الفضل وصححه في النصاب وقدمنا هناك أن ظاهر الهداية وغيرهات رجع في ظاهر الرواية فثبت كانت المتون
على ظاهر الرواية من أنه لا يلزمه بالشروع في السن الا ركعتان لم تكن في حكم صلاة واحدة من كل وجه ولم يكن
في التسليم على الركعتين ابطالا لها وابطال وصف السنية لما هو أقوى منه مع امكان تداركها بالقضاء بعد
الفرض لا محذور فيه قد برئ ثم اعلم أن هذا كله حيث لم يقم الى الثالثة أمان قام اليها وقيد بالسجدة ففي رواية
النوادر يضيف اليها رابعة ويسلم وان لم يقيد بالسجدة قال في الخاتمة لم يذكر في النوادر واختلاف المشايخ فيه
قيل فيها أربعاً ويحذف القراءة وقيل يعود الى القعدة ويسلم وهذا شبه اه قال في شرح المنية والوجه أن يتمها
لانها ان كانت صلاة واحدة فظاهر وان كانت كغيرها من التوافل كل شفع صلاة فالقيام الى الثالثة كالترجمة
المبتدأة واذا كان اول ما تحترق يتم شفعاً فكذا هنا اه (قوله وكره تعريما للنبي) وهو ما في ابن ماجه
من ادراك الاذان في المسجد ثم خرج لم يخرج لحاجة وهو لا يريد الرجوع فهو منافق وأخرج الجماعة الا البخاري
عن أبي الشعثاء قال كلمع أبي هريرة في المسجد فخرج رجل حين اذن المؤذن للعصر قال ابو هريرة ما هذا فقد
عصى ابا القاسم والموقوف في منسله كالمرفوع بحر (قوله من مسجد اذن فيه) أطلقه فمثل ما اذا اذن
وهو في غير موضع داخل بعد الاذان كما في البحر والنهر (قوله والمراد) بحسب لصاحب البحر حيث قال والظاهر

(وان صلى ثلاثا منها) أى الرابعة
(أتم) منفردا (ثم اقتدى) بالامام
(مستغلا ويدرك) بذلك (فضيلة
الجماعة) حاوى (الى العصر)
فلا يقتدى لكرهه النفل بعده
(والشارع في نفل لا يقطع مطلقا)
ويقر ركعتين (وكذا سنة الظهر
وسنة الجمعة اذا قمت او خطبت
الامام) تمها أربعاً (على) قوله
(الرابع) لانها صلاة واحدة وليس
القطع لا كمال بل لا ابطال خلافا
لما روي الكامل (وكره) تعريما
لنبي (خروج من لم يصل من
مسجد اذن فيه) جرى على الغالب
والمراد دخول الوقت اذن فيه اولاً

قوله ابطالا لها هكذا بطله ولعل
صوابه ابطال بالرفع كما لا يخفى اه
معجمه

مطلبه
في كراهة الخروج من المسجد بعد
الاذان

أن مرادهم من الاذان فيه هو دخول الوقت وهو داخله سواء اذن فيه او في غيره كأن الظاهر من الترخيص
غير صلاة عدم الصلاة مع الجماعة سواء نرج او مكث بلا صلاة كما تشاهد من بعض القسقة حتى لو كانت الجماعة
يؤخرون لدخول الوقت المستحب كالصبح مثلاً فخرج ثم رجع وصلى معهم فبقي أن لا يكره ولم اذكره منقولاً
وجزم بذلك كله في التبريد لالة كلامهم عليه (قوله الامن يتنظم به أمر جماعة اخرى) بأن كان لعمامة
او مؤذناً فترق الناس بقيته لانه ترك صورة تكميل معنى والعبادة للمعنى بمر وظاهر الاطلاق أنه انطوى
ولو عند الشروع في الإقامة وفيه صريح في متن الدرر والقهستاني وشرح الوفاية (قوله او كان الخروج للمسجد
حيه الخ) أي وان لم يكن اماماً ولا مؤذناً كما في النهاية قال في البحر ولا يخفى ما فيه اذ خروجه مكرره فخرج
والصلاة في مسجد حيه مندوبة فلا يرتكب المكروه لاجل المندوب ولا دليل يدل عليه اه قلت لكن تمة
عبارة النهاية هكذا الآن الواجب عليه أن يصلي في مسجد حيه ولو صلى في هذا المسجد فلا بأس أيضاً لانه صار
من أهله والأفضل أن لا يخرج لانه يتهم اه ومثله في المعراج قاتل وقيد بقوله ولم يصلوا فيه تعالفاً في شروح
الهداية لانه لو صلى في مسجد حيه لا يخرج لانه صار من أهل هذا المسجد بالدخول نهاية (قوله او لاستاذ
الخ) معطوف على حيه أي او مسجد استاذه قال في المعراج ثم للمنفقة جماعة مسجد استاذه لاجل درسه
او لسماع الاخبار أو لسماع مجلس العامة أفضل بالاتفاق لتحصيل الثوابين اه ومثله في النهاية وظاهره
أنه انما يخرج اذا خشي فوات الدرس او بعضه والا فلا وأنه لا يتوقف على أن يكون الدرس مما يجب قطعه عليه
وفي حاشية أبي السعود أن ما اورد في البحر في مسجد الحى - واردهنا (قوله او لسماعة الخ) بحث صاحب
التهراخذ من الحديث المأثور (قوله بل تركه للجماعة) يعني أن نفي الكراهة المفهوم من الاستثناء ليس
من كل وجه بل المراد نفي كراهة الخروج من حيث ذاته وأما من حيث سببه وهو كونه قد صلى تلك الصلاة
وحده فانه مكرره بمعنى أنه لو صلى وحده لخرج بكره ذلك لأن ترك الجماعة مكرره لانها واجبة او سنة
مؤكدة قريبة منه (تنبيه) يعلم من هنا ومن قوله وان صلى ثلاثاً ما نسبنا ثم اقتدى مستغلاً من صلى منفرداً
لا يؤمر بالاعادة جماعة مع أنهم قالوا كل صلاة أذيت مع كراهة التعريم يجب اعادة ما زاد ابن الهمام وغيره
ومع كراهة التبرع تسحب الاعادة ولا شك في كراهة ترك الجماعة على القول بسنيتها او وجوبها لوجود الاثم
على القولين الا أن يجاب بمحل ما هنا على ما اذا تركها بعد ردها وخلاف ما يبادر من كلامهم وقد مناعنا
الكلام على ذلك في وجبات الصلاة ولم يظهر لي جواب شاف فليأتل (قوله الا عند الشروع في الإقامة الخ)
ظاهراً الكراهة ولو كان مقيم جماعة اخرى لأن في خروجه تمة قال الشيخ اسماعيل وهو المذکور
في كثير من الفتاوى والتممة هنا نشأت من صلته منفرداً فاذا خرج يؤيدها بخلاف ما مر من الدرر وشرح
الوقاية فهما مستلذان فاعتقدت فمما اذا كان مقيم جماعة اخرى وخرج عند الإقامة ولم يكن صلى وهما فيما اذا
كان صلى وقد اشتبه ذلك على بعض الشراح والمراد بجمع الجماعة من يتنظم به أمرها فهو المؤذن والامام كما مر
والمراد به هنا المؤذن لأن الامام لو صلى منفرداً لا يمكن أن يقيم جماعة اخرى فافهم (قوله للمأمر) أي من قوله
احراز النفل والجماعة ح (قوله وان اقيمت) بيان للاطلاق ط والحاصل أنه لا يكره الخروج بعد
الاذان لمن كان صلى وحده في جميع الصلوات الا في الظهر والعشاء فانه يكره الخروج عند الشروع في الإقامة
فقط لا قبله (قبيه) المراد بالإقامة هنا شروع المؤذن في الإقامة كما في الهداية لا بمعنى الشروع في الصلاة كما مر
(قوله البتراء) تصغير البتراء وهي الركعة الواحدة التي لا فائدها والثلاث تستلزمها لكن ان كانت واحدة فقط
فهي باطلة كما مر عن البحر وان كانت ثلاثاً بان سلم مع الامام فقبل لا يلزمه شيء وقبل فسدت ففقدت أربعة كالقوله
نذر ثلاثاً كما في البحر وقد مناعته أنه لو اقتدى فيها فلا حوط أن يتما أربعة وان كان فيه مخالفة الامام (قوله
اشت) أي من التنفل بعد الفجر والعصر ومن البتراء لقول المصنف لان مخالفة الجماعة وزر عظيم قلت لكن صرح
في مختارات النوازل بأن الخروج اولى لأن هذه مخالفة أقل كراهة تأمل (قوله قلت الخ) وارده على قوله
وفي المغرب احد المخطوئين وعلى قوله اشتد فانه يقتضى بفهمه أن الصلاة مع الامام فيها كراهة شديدة وهي
التعريمية لكن قال ح ما في القهستاني - مردود لان صاحب الهداية صرح بالكراهة وصاحب غاية البيان
بانها بدعة وقاضى غان في شرح الجامع الصغير بأنها حرام قال في البحر والظاهر ما في الهداية لان المشايخ

(الامن يتنظم به أمر جماعة اخرى)
او كان الخروج للمسجد حيه ولم يصلوا
فيه او لاستاذه لدرسه او لسماع
الوعظ او الحاجة ومن عزمه أن
يعود غير (و) الا لمن صلى الظهر
والعشاء وحده (مرة) فلا
يكره خروجه بل تركه للجماعة
(الا عند) الشروع في الإقامة
فكره مخالفتها للجماعة بلا عذر
بل يقتدى مستغلاً لما مر (و) الا
(ان صلى الفجر والعصر والمغرب
مرة) فيخرج مطلقاً (وان اقيمت)
لكراهة التنفل بعد الاولين
وفي المغرب احد المخطوئين
البتراء او مخالفة الامام
بالانعام وفي التبرع ينبغي أن يجب
خروجه لان كراهة مكته بلا
صلاة اشتد قلت أفاد القهستاني
أن كراهة التنفل بالثلاث تنزيهية

يستدلون بأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن التبرأ وهو من قبيل ظني الثبوت قطعي الدلالة فيفيد كراهة التحريم على اصولنا (قوله وفي المضمرات الخ) من كلام القهستاني قصد به تأييد ما ادعاه من كون الكراهة تنزيهية الذي هو معنى الاساءة اه ح قلت لكن قد منافي سنن الصلاة لخلاف في أن الاساءة دون الكراهة أو الخش ووفقنا بينهما ما بأنها دون التحريمية والخش من التنزيهية (قوله وإذا خاف الخ) علم منه ما إذا غلب على ظنه بالاولى نهر وإذا تركت لخوف فوت الجماعة فأولى أن تترك لخوف خروج الوقت ط عن أبي السعود (قوله تركها) أي لا يشرع فيها وليس المراد يقطعها المأمرا أن الشارع في النفل لا يقطعها مطلقا في النهر هنا من قوله ولو قيد الثانية منها بالسجدة غير صحيح كناية عليه الشيخ اسماعيل (قوله لتكون الجماعة أكل) لأنها تفضل الفرض منفردا بسبع وعشرين ضعفا لا تبلغ ركعتا الفجر ضعفا واحدا منها لأنها أضعاف الفرض والوعيد على الترك للجماعة ألزم منه على ركعتي الفجر وتماه في الفتح والبحر (قوله بأن رجاء ادراك الركعة) تحويل لعبارة المتن والاقامته بادر منها القول الثاني (قوله وقيل التشهد) أي إذا رجاء ادراك الامام في التشهد لا يتركها بل يصليها وإن علم أنه تفوته الركعتان معه (قوله تعالى البحر) فيه أن صاحب البحر ذكر أن كلام الكثر يشمل التشهد ثم ذكر أن ظاهر الجامع الصغير أنه لو رجاء ادراك التشهد فقط يترك السنة ونقل عن الخلاصة أنه ظاهر المذهب وأنه رجع في البدائع ونقل عن الكافي والمحيط أنه يأتي بها عندهما خلافا لمحمد فليس فيه سوى حكاية القولين بل ذكر قبل ذلك ما يدل على اختياره لظاهر الرواية حيث قال وإن لم يمكن بأن خشى فوت الركعتين أحرز أحقه ما وهو الجماعة (قوله لكن ضعفه في النهر) حيث قال أنه يخرج على رأي ضعيف اه قلت لكن قوام في فتح القدير بما سيأتي من أن من أدرك ركعة من الظهر مثلاً فقد أدرك فضل الجماعة وأحرز نوابها كائن على وجهه ومما قاله صاحبنا وكذلك لو أدرك التشهد يكون مدركا لفضليتها على قولهم قال وهذا يعكس على ما قيل أنه لو رجاء ادراك التشهد لا يأتي بسنة الفجر على قول محمد والحق خلافه لنص محمد على ما ينقشه اه أي لأن المدار هنا على ادراك فضل الجماعة وقد انفقوا على ادراكه بادرار التشهد فيأتي بالسنة اتصافا كما أوضحه في الشربلالية أيضا وأقره في شرح المنية وشرح نظم الكثر وحاشية الدرر لنوح اقتدى وشرحها الشيخ اسماعيل ونحوه في القهستاني وجزم به الشارح في مواقيت الصلاة (قوله عند باب المسجد) أي خارج المسجد كما صرح به القهستاني وقال في العناية لأنه لو صلاها في المسجد كان متنفلا فيه عند اشتغال الامام بالفريضة وهو مكروه فان لم يكن على باب المسجد موضع للصلاة يصليها في المسجد خلف سارية من سوارى المسجد وأشد كراهة أن يصليها بمخالطة الصف مخالفا للجماعة والذي يلي ذلك خلف الصف من غير حائل اه ومثله في النهاية والمعراج (قوله والتركها) قال في الفتح وعلى هذا أي على كراهة صلاتها في المسجد ينبغي أن لا يصلي فيه إذا لم يكن عند بابها مكان لأن ترك المكروه مقدم على فعل السنة غير أن الكراهة تتفاوت فان كان الامام في الصبي فصلاته أياها في الشئى أخف من صلاتها في الصبي وعكسه وأشد ما يكون كراهة أن يصليها بمخالطة الصف كما يفعله كثير من الجهلة اه والحاصل أن السنة في سنة الفجر أن يأتي بها في بيته والا فان كان عند باب المسجد مكان صلاها فيه والاصلاها في الشئى والصبي أن كان للمسجد موضعان والاختلاف الصفوف عند سارية لكن فيما إذا كان للمسجد موضعان والامام في أحدهما ذكر في المحيط أنه قبل لا يكره لعدم مخالفة القوم وقبل يكره لأنهما مكان واحد قال فاذا اختلف المشايخ فيه فالأفضل أن لا يفعل قال في النهر وفيه اقادة أنها تنزيهية اه لكن في الحلية قلت وعدم الكراهة أوجه للأنار التي ذكرناها اه ثم هذا كله إذا كان الامام في الصلاة أما قبل الشروع فيأتي بها في أي موضع شاء كما في شرح المنية قال الزيلعي وأما بقية السنن ان أمكنه أن يأتي بها قبل أن يركع الامام أتى بها خارج المسجد ثم اقتدى وان خاف فوت ركعة اقتدى (قوله ثم ما قبل الخ) قال في الفتح وما عن الفقيه اسماعيل الزاهد أنه ينبغي أن يشرع فيها ثم يقطعها فيجب القضاء فيمكن من القضاء بعد الصلاة دفعه الامام السرخسي بأن ما وجب بالشروع ليس أقوى مما وجب بالندرونص محمد أن المندور لا يؤدى بعد الفجر قبل الطلوع وأيضا شروع في العبادة بقصد الاسداد فان قيل ليؤدنها مرة أخرى قلنا ابطال العمل منى ودرة المفسدة مقدم على جلب المصلحة اه وقوله ثم يكبر للفريضة أي يتنوى السنة أولا ويكبر ثم ينوى الفريضة قبله ويكبر لئلا يصير منتقلا

مطلب
هل الاساءة دون الكراهة أو الخش

وفي المضمرات لو اقتدى فيه لاساءة
(وإذا خاف فوت) ركعتي (الفجر)
لاشتغاله بسننها تركها
لكون الجماعة أكل (والا)
بأن رجاء ادراك ركعة في ظاهر
المذهب وقيل التشهد واعتمده
المصنف والشربلالي تعالى البحر
لكن ضعفه في النهر (لا) يتركها
بل يصليها عند باب المسجد ان وجد
مكانا والتركها لأن ترك المكروه
مقدم على فعل السنة ثم ما قبل
يشرع فيها ثم يكبر للفريضة أو ثم
يقطعها ويقضيها مردودا بأن دره
المفسدة مقدم على جلب المصلحة

عنما الى الفرض وفي هذا ابطال لها ضمتنا فالتظاهر أنه منى أيضا فلا يظهر قول العلامة المقدسي أنه لو فعل
 كذلك ثم قضاها بعد ارتفاع الشمس لا يردي شي مما ذكر اه قنائل ثم رأيت ما ذكرته في شرح المنية فأنزلنا بعد
 عليه قول الكزني باب ما يفسد الصلاة واقتتاح العصر والتطوع بعد ركعة الظهر فانه صريح بأن الظهر يفسد
 بالشروع في غيره اه (تنبيه) قال في القنية لو خاف أنه لو صلى سنة الفجر بوجهه فانوته الجماعة ولو اقتصر
 فيها بالفاتحة وتبجيحة في الركوع والسجود يدير كها فله أن يقتصر عليها لأن ترك السنة جائز لا درال الجماعة
 فسنة السنة اولى وعن القاضي الزنجري لو خاف أن تفوته الركعتان صلى السنة ويترك الشاء والتعود وسنة
 القراءة ويقتصر على آية واحدة ليكون جمع بينهما وكذا في سنة الظهر اه وفيها أيضا صلى سنة الفجر وفاته
 الفجر لا يبعد السنة اذا قضى الفجر اه (قوله ولا يقضيها الا بطريق التبعية الخ) أي لا يقضي سنة الفجر
 الا اذا فاتت مع الفجر فيقضيهما تبعا لقضائه لو قبل الزوال وأما اذا فاتت وحدها فلا تقضي قبل طلوع الشمس
 بالاجماع لكرامة النفل بعد الصبح وأما بعد طلوع الشمس فكذلك عندهما وقال محمد أحب إلى أن يقضيها
 إلى الزوال كما في الدرر قبل هذا قريب من الاتفاق لأن قوله أحب إلى دليل على أنه لو لم يفعل لا لوم عليه وقال
 لا يقضي وان قضى فلا بأس به كذا في الخبازية ومنهم من حقق الخلاف وقال الخلاف في أنه لو قضى كان نفلا
 مبتدأ أو سنة كذا في العناية يعني نفلا عندهما سنة عندهما كذا في الكافي اسماعيل (قوله لقضاء فرضها)
 متعلق بالتبعية وأشار بتقدير المضاف إلى أن التبعية في القضاء فقط فليس المراد أنها تقضي بعده تعالى بل تقضي
 قبله تعالى لقضائه (قوله لا بعده في الاصح) وقبل تقضي بعد الزوال تبعا ولا تقضي مقبوضة اجامعا كما في الكافي
 اسماعيل (قوله لورود الخبر) وهو ما روى أنه صلى الله عليه وسلم قضاها مع الفرض غدا ليلة التعريس بعد
 ارتفاع الشمس كما روى مسلم في حديث طويل والتعريس نزول المسافر آخر الليل كما ذكره في المغرب اسماعيل
 (قوله في الوقت المهيمل) هو ما ليس وقت فريضة وهو ما بعد طلوع الشمس إلى الزوال وليس عندنا وقت مهيمل
 سواء على الصحيح وقبل مثله ما بين بلوغ الظل مثله إلى المثلين (قوله بخلاف القياس) متعلق بورودها وبقضائها
 فانهم وذلك لأن القضاء مختص بالواجب لانه كما سيذكره في الباب الآتي فعل الواجب بعد وقته فلا يقضي
 غيره الا يسمى وهو قد دل على قضاء سنة الفجر فقلنا به وكذا ما روى عن عائشة في سنة الظهر كما يأتي ولذا نقول
 لا تقضي سنة الظهر بعد الوقت فيسبق ما وراء ذلك على العدم كما في الفتح (قوله وكذا الجمعة) أي حكم الاربع
 قبل الجمعة كالاربع قبل الظهر كما لا يخفى بجر وظاهره أنه لم يره في البحر منقول لا صريحا وقد ذكره القهستاني
 لكن لم يعزه إلى أحد وذكر السراج الحانوتي أن هذا مقتضى ما في المتون وغيرها لكن قال في روضة العلماء انها
 تسقط لما روى أنه عليه الصلاة والسلام قال اذا خرج الامام فلا صلاة الا المكتوبة اه روى في هذا
 الاستدلال نظر لانه انما يدل على انها لا تصلى بعد خروجه لا على انها تسقط بالكلية ولا تقضي بعد الفراغ من
 المكتوبة والالزم أن لا تقضي سنة الظهر أيضا فانه ورد في حديث مسلم وغيره اذا أقيمت الصلاة فلا صلاة الا
 المكتوبة نعم قد يستدل للفرق بين ما بشئ آخر وهو أن القياس في السنن عدم القضاء كما مر وقد استدلل قاضي خان
 لقضاء سنة الظهر بجماع عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا فاتته الاربع قبل
 الظهر قضاها بعده فيكون قضاءها ثابت بالحديث على خلاف القياس كما في سنة الفجر كما صرح به في الفتح
 فالقول بقضاء سنة الجمعة يحتاج إلى دليل خاص وعليه تخصيص المتون على سنة الظهر دليل على أن سنة الجمعة
 ليست كذلك قتائل (قوله فانه ان خاف فوت ركعة الخ) بيان لوجه المخالفة بين سنة الظهر وسنة الفجر
 ومفهومه أنه يأتي بهما وان أقيمت الصلاة اذا علم أنه يدرك معه الركعة الاولى بعد أن لا يكون محالطا للصف
 بلا حائل كما مر ويشكل عليه ما تقدم في اوقات الصلاة من كراهة التطوع عند الإقامة للمكتوبة لكن قلنا هنالك
 عن عدة كتب تخصيص الكراهة المذكورة بإقامة صلاة الجمعة والفرق أن التسفل عندها لا يحل غالبا
 عن مخالطة الصفوف لكثرة الزحام بخلاف غيرها من المكتوبات (قوله على انها سنة) أي انفاقا
 وما في الخبانية وغيرها من انها تفصل عنده سنة عندهما فهو من تصرف المصنفين لأن المذكور في المسئلة
 الاختلاف في تقديمها او تأخيرها والاتفاق على قضائها وهو اتفاق على وقوعها سنة كما حقه في الفتح وتبعه
 في البحر والنهر وشرح المنية (قوله في وقته) فلا تقضي بعده لا تبعا ولا مقصودا بخلاف سنة الفجر وظاهر البحر

(ولا يقضيها الا بطريق التبعية
 لا قضاء) فرضها قبل الزوال
 لا بعده في الاصح لورود الخبر
 بقضائها في الوقت المهيمل بخلاف
 القياس فغيره عليه لا يقاس
 بخلاف سنة الظهر وكذا
 الجمعة فانه ان خاف فوت ركعة
 يتركها ويقتدى (ثم يأتي بها) على
 أنها سنة (في وقته) أي الظهر

الاتفاق على ذلك لكن صرح في الهداية بان في قضائها بعد الوقت تبعا لقرضي اختلاف المشايخ ولذا قال في النهران ما في البحر سهو وأجاب الشيخ اسماعيل بأنه بناء على الاصح (قوله عند محمد) وعند أبي يوسف بعده كذا في الجامع الصغير لمساخي وفي المنظومة وشروحا الخلاف على العكس وفي غاية البيان يحتمل أن يكون عن كل من الامامين روايتان ح عن البحر (قوله وبه يفتي) أقول وعليه المتون لكن رجع في الفتح تقديم الركعتين قال في الامداد وفي فتاوى العتبات أنه المختار وفي مبسوط شيخ الاسلام أنه الاصح لحديث عائشة أنه عليه الصلاة والسلام كان اذا فاتته الاربع قبل الظهر يصليهن بعد الركعتين وهو قول أبي حنيفة وكذا في جامع قاضي خان اه والحديث قال الترمذي حسن غريب فنج (قوله وأما قبل العشاء فندوب) يعني قد علم حكم سنة الفجر والظهر والجمعة ولم يبق من النوافل القبلية الا سنة العصر ومن المعلوم انها لا تقضى لكرهية التنفل بعد صلاة العصر وكذا سنة العشاء لكن لا تقضى لانها مندوبة أقول وفي هذا التعليل نظرا لانه يؤهم أن قضاء سنة الفجر والظهر لسنتيهما ولو كانتا مندوبتين لم تقضيا وليس كذلك لان قضاءهما ثبت بالنص على خلاف القياس فيبقى ما وراء النص على العدم كما صرح به في الفتح حتى لو ورد نص في قضاء المندوب تقول به وبهذا ظهر لك ما في قول الامداد ان التي قبل العشاء مندوبة فلا مانع من قضائها بعد التي تلي العشاء اه نعم لو قضاهما لا تكون مكروهة بل تقع فلا مستحب الا على انها هي التي فاتت عن محلها كما قاله في سنة التراويح (قوله ولا يكون مصليا جماعة الخ) فلو حلف لا يصلي الظهر جماعة لا يبحث بادرلك ركعة او ركعتين اتفاقا في الثلاث الخلاف الا في وهذه المسئلة موضعها كتاب الايمان وذكرها هنا كالتوطئة لقوله بل ادرلك فضلها اذ ربما يتوهم أن بين ادرالك الفضل والجماعة تلازما فاحتاج الى دفعه أفاده في النهر (قوله من ذوات الاربع) ليس قيدا اذ الثاني والثلاث كذلك وانما خصه بالذكر لاجل قوله وكذا مدرلك الثلاث ح (قوله لكنه ادرلك فضاهما) أي الجماعة اتفاقا أيضا لان من ادرلك آخر الشئ فقد ادرلك ولذا لو حلف لا يدرلك الجماعة خنت بادرلك الامام ولو في التشهد نهر (قوله اتفاقا) أي بين محمد وشيخيه وانما خص في الهداية محمد بالذكر لان عنده لو ادركه في تشهد الجمعة لم يكن مدركا للجمعة فقتضاه أن لا يدرلك فضيلة الجماعة هنا لانه مدرلك للآقل فندفع ذلك الوهم بذكر محمد كما أفاده في الفتح والبحر (قوله دون المدرلك) أي الذي ادرلك اول صلاة الامام وحصل فضل تكبيرة الاقتراح معه فانه أفضل من فاتته التكبيرة فضلا عن فاتته ركعة أو أكثر وقد صرح الاصوليون بأن فعل المسبوق اداء قاصر بخلاف المدرلك فانه اداء كامل (قوله واللاحق كالمدرلك) قال في البحر وأما اللاحق فصرحوا بأن ما يقضيه بعد فراغ الامام اداء شبيه بالقضاء وظاهر كلام الزيلعي أنه كالمدرلك لكونه خلف الامام حكما ولهذا لا يقرأ فيفتي أن يبحث في عينه لو حلف لا يصلي بجماعة ولو فاتته مع الامام الاكثر اه قلت ويؤيده ما مر في باب الاختلاف من أنه لو أحدث الامام عددا بعد القعدة الاخيرة تفسد صلاة المسبوق لا المدرلك وفي اللاحق تعصيان وظاهر البحر والنهر هنا تأكيد الفساد وقد مناهما بقوة أيضا (قوله وكذا مدرلك الثلاث) ومدرلك الثنتين من الثلاث كذلك وأما مدرلك ركعة من الثلاث فالظاهر أنه لا خلاف فيه كما في مدرلك الركعتين من الرباعي (قوله وضعفه في البحر) أي بما اتفقوا عليه في الايمان من أنه لو حلف لا يأكل هذا الرغيف لا يبحث الابا كل كلفه فان الاكثر لا يتسام مقام الكل (قوله واذا امن فوت الوقت الخ) أي بأن كان الوقت باقيا لا كراهة فيه كما في فتح القدير ثم اعلم أن عبارة المصنف مساوية لعبارة الكنز وقال الزيلعي وهو كلام مجمل يحتاج الى تفصيل فنقول ان التطوع على وجهين سنة مؤكدة وهي الرواتب وغير مؤكدة وهي ما زاد عليها والمصلي لا يصليها ما أن يؤدى الفرض بجماعة او منفردا فان كان بجماعة فانه يصلي السنن الرواتب قطعاً فلا يخير فيها مع الامكان لكونها مؤكدة وان كان يؤديه منفردا كذلك الجواب في رواية وقيل يقضي والا قول احوط لانها شرعت قبل الفرض لقطع طمع الشيطان عن المصلي وبعده ليجز نقصان تمكن في الفرض والمنفرد اخرج الى ذلك والنص الوارد فيها لم يفرق فيجوز على اطلاقه الا اذا خاف الفوت لان اداء الفرض في وقته واجب وأما ما زاد على السنن الرواتب فيخير المصلي فيه مطلقا اه أي سواء صلى الفرض منفردا او بجماعة والظاهر أن المصنف لما رأى هذا الاجمال في عبارة الكنز زاد عليها قوله وبأن بالسنة ولو صلى منفردا انصرف بما يجمله فانهم (قوله مشكل بماسر) أي من أنه اذا خاف فوت ركعتي الفجر مع الامام يترك سنته واذا خاف فوت

(قبل شفعه) عند محمد وبه يفتي
جوهره وأما قبل العشاء فندوب
لا يقضى أصلا (ولا يكون مصليا
جماعة) اتفاقا (من ادرلك ركعة
من ذوات الاربع) لانه منفرد
بعضها (لكنه ادرلك فضلها)
ولو بادرلك التشهد اتفاقا لكن
نوابه دون المدرلك لقوات التكبيرة
الاولى واللاحق كالمدرلك لكونه
مؤتمحا حكما (وكذا مدرلك الثلاث)
لا يكون مصليا بجماعة (على
الاظهر) وقال السرخسي
للاكثر حكم الكل وضعفه في البحر
(واذا امن فوت الوقت تطوع)
ما شاء (قبل الفرض والا لا)
بل يحرم التطوع لتفويته الفرض
(وبأن بالسنة) مطلقا (ولو صلى
منفردا على الاصح) لكونها
مكملات وأما في حقه عليه
الصلاة والسلام فلزيادة الدرجات
ثم قول الدرودان فاتته الجماعة
مشكل بماسر فتدبر

ركعة من الظهر ترك سنته فكيف يقال انه يأتي بالسنة وان فاتته الجماعة وقد استشكل ذلك المصنف في المنع وكذا صاحب النهر والشيخ - بما عيل وهو في غاية العجب فان معنى قوله وان فاتته الجماعة أي أنه اذا دخل المسجد ورأى الامام صلى وأراد أن يصلي وحده لقوت الجماعة فانه يصلي السنة الزامة لكونها مكمله والمنفرد أحوج الى ذلك وعبارة الدرر صريحة في ذلك ونصها من فاتته الجماعة فأراد أن يصلي الفرض منفرد فهل يأتي بالسنة قال بعض مشايخنا لا يأتي بها لانها انما يؤتى بها اذا أدى الفرض بالجماعة لكن الاصح أن يأتي بها وان فاتته الجماعة الا اذا ضاق الوقت حينئذ يترك اه فتوهم أن المراد أنه يأتي بالسنة وان لزم من الاتيان بها تقويت الجماعة في غاية العجب وأعجب منه التعجب من أن الشرنبلالي لم يتعرض في حاشيته على الدرر لبيان هذا الاشكال هذا وقد قررنا غير الرمي - كلام الدرر بنحو ما ذكرنا ثم قال فافهم ذلك وكن على بصيرة منه فان صاحب النهر والمنع قد خلطوا وخطأ في هذه المسئلة خلطاً فاحشاً (قوله فوق) وكذا لو لم يقف بل انقطع ورفع الامام قبل ركوعه لا يصير مدركالهذه الركعة مع الامام فتح ويوجد في بعض النسخ فوق بلا عذر رأي بأن امكنه الركوع فوق ولم يركع وذلك لان المسئلة فيها خلاف زفر فعنده اذا امكنه الركوع فلم يركع ادرك الركعة لانه ادرك الامام مما يحل حكم القيام (قوله لان المشاركة) أي أن الاقتداء متابعة على وجه المشاركة ولم يتحقق من هذا مشاركة لان حقيقة القيام ولا في الركوع فلم يدرك معه الركعة اذ لم يتحقق منه مسعى الاقتداء بعد بخلاف من شاركه في القيام ثم تخلف عن الركوع لتحقق مسعى الاقتداء منه بتحقيق جزء مفهومة فلا ينتقض بعد ذلك بالتخلف تحقق مسعى اللاحق في الشرع اتفاقاً وهو بذلك والا اتنى كذا في الفتح وحاصله أن الاقتداء لا يثبت في الانتهاء على وجه يدرك به الركعة مع الامام الا بادره جزء من القيام أو بما في حكمه وهو الركوع لوجود المشاركة في اكثرها فاذا تحقق منه ذلك لا يضره التخلف بعده حتى اذا ادركه في القيام فوق حتى ركع الامام ورفع فركع هو صحيح لتحقيق مسعى الاقتداء في الانتهاء فان ذلك حقيقة اللاحق والا لزم انتفاء اللاحق مع أنه محقق شرعاً فافهم (قوله فيأتي بها قبل الفراغ) المراد أنه يأتي بها قبل متابعة الامام فيما بعده حتى لو تابع الامام ثم أتى بعد فراغ امامه بما فاتته صح وأثم ترك واجب الترتيب وانما عذر بالفراغ لمقابله للمسبوق فانه انما يأتي بما سبق به بعد فراغ امامه فافهم (قوله ومتى لم يدرك الركوع) أي في مسئلة المتن وحاصله أنه اذا لم يدرك الركعة لعدم متابعته في الركوع او لرفع الامام رأسه منه قبل ركوعه لا يجوز له القطع كما يفعله بعض الجهلة لصحة شروعه ويجب عليه متابعته في السجدة وان لم تحسبها كالأوقدي به بعد رفعه من الركوع او وهو ساجد كما في الجهر (قوله وان لم تحسبها) أي من الركعة التي فاتته بل يلزمه الاتيان بها تامة بعد الفراغ (قوله ولا تفسد بتركها) أي السجدة لان وجوب الاتيان بهما انما هو لوجوب متابعة الامام لئلا يكون مخالفاً له كما يجب متابعة المسبوق في القعدة وان لم تكن على ترتيب صلاته والافهاتان السجدة تان ليستا بعض الركعة التي فاتته لان السجود لا يصح الا مرتباً على ركوع صحيح ولذا لم يزمه الانسان ركعة تامة (قوله فلو لم يدرك الخ) الاخصر اسقاط هذا والاقتضاء على قوله لكنه اذا سلم الامام فقام وأتى بركعة الخ (قوله وقد ترك واجباً) وهو متابعة الامام في السجود عند شروعه وليس المراد أنه اذا أتى بركعة تامة بعد سلام الامام ولم يقض السجدة أيضاً يكون تاركاً واجباً كما يوهمه ما فهمه الشارح في واجبات الصلاة حيث ذكر أن مقتضى القواعد أنه يقضيها لان ذلك خلاف القواعد ويدل على ما قلنا عبارة التجنيس فانه قال واذا لم يتابعه في السجدة ثم تابعه في بقية الصلاة فلما فرغ الامام قام وقضى ما سبق به تجوز الصلاة الا أنه يصلي تلك الركعة الفائتة بسجدة تبعتها بركعة الفراغ والامام فقام وقضى ما سبق به تجوز الصلاة السجدة اه وقد أومضنا ذلك هنا فراجع (قوله صح ركوعه) أي لتحقيق الاقتداء بمشاركته في الانتهاء بجزء من القيام فلا يضره التخلف بعده كما مر تقريره (قوله وكره تخريماً) أي للثني عن مسابقة الامام (قوله قدر الفرض) الذي في الذخيرة ثلاث آيات أي قدر الواجب والظاهر أنه غير قيد وأنه ينبغي الاكتفاء بقدر الفرض كما يحسنه صاحب النهر والخير الزملي - وتبعهما الشارح (قوله والا لا) أي وان لم يلحقه امامه فيه بان رفع رأسه قبل أن يركع الامام اوله وخلفه ولكن كان ركوع المقتدي قبل أن يقرأ الامام مقدار الفرض لا يجوز به اه ح أي فعله أن يركع ثانياً ولا يبطل كما في الامداد (قوله ولو لم يجد المؤتم الخ) أعاد أن الركوع في كلام المصنف

(ولو اقتدى بامام راكع فوق)

حتى رفع الامام رأسه لم يدرك المؤتم (الركعة) لان المشاركة في جزء من الركن شرط ولم توجد فيكون مسبوقاً فأتى بها بعد فراغ الامام بخلاف ما لو أدركه في القيام ولم يركع معه فانه يصير مدركالها فيكون لاحقاً فأتى بها قبل الفراغ ومتى لم يدرك الركوع معه يجب المتابعة في السجدة تان وان لم تحسبها ولا تفسد بتركها فلو لم يدرك الركعة ولم يتابعه لكنه اذا سلم الامام فقام وأتى بركعة فصلاته تامة وقد ترك واجباً نهر عن التجنيس (ولو ركع) قبل الامام (فلحقه امامه فيه صح) ركوعه وكره تخريماً ان قرأ الامام قدر الفرض (والالا) يجوز به ولو سجد المؤتم مرتين والامام في الاولى

غير قيد بل المراد كل ركن سبقه المأموم به كما في الجهر (قوله عن الثانية) الاولى حذف عن (قوله وتماه في الخلاصة) لم أر هذه المسئلة فيها نعم فيها ما ذكره في التهريقوله وذكري في الخلاصة أن المقتدى لو أتى بالركوع والسجود قبل امامه فالمسئلة على خمسة اوجه حاصلها أنه اما أن يأتي بها قبله او بعده او بالركوع معه والسجود قبله او عكسه او يأتي بها قبله ويدرك في كل الركعات ففي الاول يقضى ركعة وفي الثالث ركعتين وفي الرابع أربعاً بل اقراء في الكل ولا شيء عليه في الثاني والخامس وفيها أيضاً المقتدى اذا رفع رأسه من السجدة قبل امامه فلبا طال الامام ظن أنه سجد ثانية فسجد معه ان نوى بها الاولى ولم تكن له نية كانت عن السجدة الاولى وكذا ان نوى الثانية والمتابعة ترجيحاً للمتابعة وتلقونية غيرها للمخالفة وان نوى الثانية لا غير كانت عن الثانية اهـ وذكر المشي فوجبه الاولى وقد مناه موضحاً في او اخر باب الامامة والله أعلم

(باب قضاء الفوائت) *

أى في بيان أحكام قضاء الفوائت والاحكام تم كيفية القضاء وغيرها ط (قوله لم يقل المتركات الخ) لأن في التعبير بالفوائت اسناد الفوت اليها وفيه إشارة الى أنه لا يصنع للمكف فيه بل هو ملجأ لعذر مبيح بخلاف المتركات لأن فيه اسناد الترك للمكف ولا يليق به رضى وتقدم أول كتاب الصلاة الكلام في حكم جاحدها وتاركها واسلام فاعلمها (قوله اذا تأخير) ط (قوله لا تزول بالقضاء) وانما يزول اثم الترك فلا يعاقب عليها اذا قضاها واثم التأخير باقى بحر (قوله بل بالتوبة) أى بعد القضاء أما بدونه فلا تخير باقى فلم تصح التوبة منه لأن من شروطها الافلاع عن المعصية كما لا يخفى فافهم (قوله او الحج) بناء على أن المبرور منه يكفر الكفار وسبأى تمامه في الحج ان شاء الله تعالى ط (قوله ومن العذر) أى لجواز تأخير الوتية عن وقتها وأما قضاء الفوائت فيجوز تأخيرها للسعي على العيال كما سيذكره المصنف (قوله العذر) كما اذا خاف المسافر من اللصوص او قطع الطريق جازله أن يؤخر الوتية لأنه بعدد بحر عن الولوالجية قلت هذا حيث لم يمكن فعلها أصلاً أو ما لو كان راكباً به على الداية ولو هارباً وكذا لو كان يمكنه صلاتها قاعداً أو الى غير القبلة وكان بحيث لو قام واستقبل براه العذر وصل بمأخذ ركضه جوابه (قوله وخوف القبالة الخ) وكذا خوف اثمه اذا خرج رأسه وما ذكره من انها لا يجوز لها تأخير الصلاة وتضع تحتها طستاً وتصلى فذلك عند عدم الخوف عليه كما لا يخفى (قوله يوم الخندق) وذلك أن المشركين شغلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع صلوات يوم الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله تعالى فأمره بل لا فاذن ثم أقام صلى الله عليه وسلم أقام صلى الله عليه وسلم في المغرب ثم أقام صلى الله عليه وسلم في العشاء ح عن فتح القدير (قوله ثم الاداء فعل الواجب الخ) اعلم أنهم صرحوا بأن الاداء والقضاء من أقسام المأمورية والامر قد يراد به لفظه اعنى ما ترك من مادة أمر وقد يراد به الصيغة كاقبوا الصلاة وهى عند الجمهور حقيقة في الطلب الجازم مجازى في غيره وأما لفظ الامر فقد اختلفوا فيه أيضاً والتحقيق وهو مذهب الجمهور أنه حقيقة في الطلب الجازم او الراجح فأطلاق لفظ أمر على الصيغة المستعملة في الوجوب والندب حقيقة فالندوب مأمورية حقيقة وان كان استعمال الصيغة فيه مجازاً وبهذا الاعتبار يكون المندوب اداء وقضاء لكن لما كان القضاء خاصاً بما كان مضموناً والنفل لا يضمن بالترك اختص القضاء بالواجب ومنه ما شرع فيه من النفل فأفسده فانه صار بالشروع واجبا فيقضى وبهذا ظهر أن الاداء يشمل الواجب والمندوب والقضاء يختص بالواجب ولهذا عرّفهم مصدر الشريعة بأن الاداء تسليم عين الثابت بالامر والقضاء تسليم مثل الواجب به والمراد بالثابت بالامر ما علم بثبوته بالامر فيشمل النفل لما ثبت وجوبه به ولم يقيد بالوقت ليم اداء غير الموقت كاداء الزكاة والامانات والمندوبات وتعمام تحقيق ذلك في التلويح وبهذا التقرير ظهر أن تعريف الشارح للاداء تبعاً للجرح خلاف التحقيق (قوله في وقته) أى سواء كان ذلك الوقت العمر أو غيره بحر ولما كان قوله فعل الواجب يقتضى أن لا يكون اداء الا اذا وقع كل الواجب في الوقت مع أن وقوع التصرية فيه كاف أتبعه بقوله وبالتصرية فقط بالوقت يكون اداء فقوله بالتصرية متعلق بكون والباء السببية والباء في قوله بالوقت بمعنى في ولو قال ثم الاداء ابتداءً ففعل الواجب في وقته كافي البصر لاستغنى عن هذه الجملة اهـ ح وما ذكره من أنه بالتصرية يكون اداء عندنا هو ما جزم به في التصرير وذكر شارحه أنه المشهور عند الحنفية ثم نقل عن المحيط أن ما في الوقت اداء والباقي قضاء وذكر ط عن الشارح

لم تجزئه سجدة عن الثانية وتماه في الخلاصة

(باب قضاء الفوائت)

لم يقل المتركات طناً بالمسلم خيراً اذا تأخير بلا عذر كبيرة لا تزول بالقضاء بل بالتوبة او الحج ومن العذر الصدق وخوف القبالة موت الولد لانه عليه السلام اخرها يوم الخندق ثم الاداء فعل الواجب في وقته وبالتصرية فقط بالوقت يكون اداء عندنا وبركة عند الشافعي

مطلب

في أن الامر يكون بمعنى اللفظ وبمعنى الصيغة وفي تعريف الاداء والقضاء

مطلب
في تعريف الاعادة

في شرحه على الملتقى ثلاثة أقوال فراجع (قوله والاعادة فعل مثله) أي مثل الواجب ويدخل فيه التفضل
بعد الشروع به كما مر (قوله في وقته) الأولى اسقاطه لأنه خارج الوقت يكون اعادة أيضا دليل قوله وأما بعده
فندبا أي تعادله أو قوله غير الفساد زاد في البصر وعدم صحة الشروع يعني وغير عدم صحة الشروع وتركه الشارح
لأنه أراد بالفساد ما هو الأعم من أن تكون منعقدة ثم تفسد أو لم تنعقد أصلا ومنه قول الكثر وقد اقتدا به رجل
بامرأة ح ثم اعلم أن ما ذكره هنا في تعريف الاعادة هو ما مشى عليه في التحرير وذكر شارحه أن التقيد
بالوقت قول البعض والافتقار للميزان الاعادة في عرف الشرع اتیان بمثل الفعل الأول على صفة الكمال بأن
وجب على المكلف فعل موصوف بصفة الكمال فإذا على وجه النقصان وهو نقصان فاحش يجب عليه
الاعادة وهو اتیان مثل الأول ذاتا مع صفة الكمال اه فانه يفيد أن ما فعل خارج الوقت يكون اعادة أيضا
كما قال صاحب الكشف وأن الاعادة لا يخرج عن أحد قسمي الاداء والقضاء اه أقول لكن صريح كلام
الشيخ أن كل الدين في شرحه على أصول فخر الاسلام البزدوى عدم تقيد ما بالوقت ويكون انخلل غير الفساد
وبانها قد تكون خارجة عن القسمين لأنه عثر فيها بانها فعل مافعل أولا مع ضرب من الخلل نائيا ثم قال أن كانت
واجبة بأن وقع الأول فاسدا فهي داخلية في الاداء والقضاء وان لم تكن واجبة بأن وقع الأول ناقصا لافسادا
فلا تدخل في هذا التقسيم لأنه تقسيم الواجب وهي ليست واجبة وبالأول يخرج عن العهدة وان كان على
وجه الكراهة على الأصح فالقفل الثاني بمنزلة الخبر كالجبر يسجد السهو اه (قوله لقولهم الخ) هذا
التعليل على ادق قولهم ذلك لا يفيد أن ما كان فاسدا لا يعاد ولا أن الاعادة مختصة بالوقت بل صرح بعده بانها
بعد الوقت اعادة أيضا على أن ظاهر قولهم تعاد وجوب الاعادة في الوقت وبعده فالمناسب ما فعله في التحرير حيث
جعل قولهم ذلك نقضا للتعريف حيث قد في التعريف بالوقت مع أن قولهم وجوب الاعادة مطلق قلت وبؤيده
ما قد مناه عن شرح التحرير وعن شرح أصول البزدوى من التصريح بوقوعها بعد الوقت (قوله أي وجوبا
في الوقت الخ) لم أر من صرح بهذا التفصيل سوى صاحب الجرح حيث استندطه من كلام القنية حيث ذكر
في القنية عن الوبري أنه إذا لم يتم ركوعه ولا سجوده يؤمر بالاعادة في الوقت لا بعده ثم ذكر عن التبرجاني
أن الاعادة أولى في الخائف اه قال في البصر على القولين لا وجوب بعد الوقت فالخامس أن من ترك واجبا
من واجباتها أو ارتكب مكرها وتحريم الزم وجوبا أن يعيد في الوقت فان خرج اثم ولا يجب جبر النقصان
بعده فلو فعل فهو أفضل اه أقول ما في القنية مبنى على الاختلاف في أن الاعادة واجبة أولا وقد مناه
عن شرح أصول البزدوى التصريح بانها إذا كانت تثلل غير الفساد لا تكون واجبة وعن الميزان التصريح
بوجوبها وقال في المعراج وفي جامع الترمذي لو صلى في نوب فيه صورة بكرة وتجب الاعادة قال أبو السر هذا
هو الحكم في كل صلاة أدت مع الكراهة وفي المبسوط ما يدل على الأولوية والاستحباب فانه ذكر أن القومة
غير ركن عندهما فتركها لا يفسد الأولى الاعادة اه وقال في شرح التحرير وهل تكون الاعادة واجبة
فصرح غير واحد من شراح أصول فخر الاسلام بانها ليست واجبة وأنه بالأول يخرج عن العهدة وان كان على
وجه الكراهة على الأصح وأن الثاني بمنزلة الخبر والأوجه الوجوب كما أشار إليه في الهداية وصرح به النسفي
في شرح المنار وهو موافق لما عن السرخسي وأبي اليسر من ترك الاعتدال نلزمه الاعادة زاد أبو اليسر ويكون
الفرض هو الثاني وقال شيخنا المصنف يعني ابن الهمام لا اشكال في وجوب الاعادة اذ هو الحكم في كل صلاة
أدت مع كراهة التحريم ويكون جابر الأول لأن الفرض لا يتكرر وجعله الثاني يقتضي عدم سقوطه بالأول وفيه
أنه لازم ترك الركن لا الواجب الآن يقال المراد أن ذلك امتنان من الله تعالى اذ يحتمل الكمال وان تأخر
عن الفرض لماعلم سبحانه أنه سيوقعه انتهى ومن هذا يظهر أن اذ قلنا الفرض هو الأول فالاعادة قسم آخر غير
الاداء والقضاء وان قلنا الثاني فهي احدهما اه أقول فتخلص من هذا كله أن الأرجح وجوب الاعادة
وقد علمت انها عند البعض خاصة بالوقت وهو ما مشى عليه في التحرير وعليه فوجوبها في الوقت ولا نسعى بعدم
اعادة وعليه يحمل ما مر عن القنية عن الوبري وأما على القول بانها تكون في الوقت وبعده كما قد مناه عن شرح
التحرير وشرح البزدوى فانه تكون واجبة في الوقت وبعده أيضا على القول بوجوبها وأما على القول
باستحبابها الذي هو المرجوح تكون مستحبة فيهما وعليه يحمل ما مر عن القنية عن التبرجاني ولما كونها

والاعادة فعل مثله في وقته تثلل
غير الفساد لقولهم كل صلاة
أدت مع كراهة التحريم تعاد
أي وجوبا في الوقت وأما بعده
فندبا

واجبة في الوقت مندوبة بعده كما فهمه في البحر وتبعه الشارح فلا دليل عليه وقد نقل الخليلي الرملي في حاشية
البحر عن خط العلامة المقدسي أن ما ذكره في البحر يجب أن لا يعتمد عليه لا إطلاق قوله لهم كل صلاة أدت
مع الكراهة سبيلها لإعادة اه قلت أي لانه يشمل وجوبها في الوقت وبعده أي بناء على أن الإعادة لا تختص
بالوقت وظاهر ما قدمناه من شرح التصريح وجهه وقد علمت أيضاً ترجيح القول بالوجوب فيكون المرجح وجوب
الإعادة في الوقت وبعده ويشير إليه ما قدمناه من الميزان من قوله يجب عليه الإعادة وهو اثنان مثل الأول ذاتا
مع صفة الكمال أي كمال ما قصه منها وذلك يتم وجوب الاتيان بها كاملة في الوقت وبعده كما مر ثم هذا حيث
كان نقصان بكرة تحريم لما في مكروهات الصلاة من فسخ التقدير أن الحق التفصيل بين كون تلك الكراهة
كراهة تحريم فتجب الإعادة وتزبه فتستحب اه أي تستحب في الوقت وبعده أيضاً (تنبيه) يؤخذ من لفظ
الإعادة ومن تعريفها بما مر أنه ينوي بالثانية الفرض لأن ما فعل أو لا هو الفرض فأعادته فعله ثانياً ما على
القول بأن الفرض يسقط بالثانية فظاهراً ما على القول الاستحسان المقصود من تكرارها ما لا يجبر نقصان
الأولى فالأولى فرض ناقص والثانية فرض كامل مثل الأولى ذاتا مع زيادة وصف الكمال ولو كانت الثانية
تتلازم أن تجب القراءة في ركعاتها الأربع وأن لا تشرع الجماعة فيها ولم يذكره ولا يلزم من كونها فرضاً عدم
سقوط الفرض بالأولى لأن المراد أنها تكون فرضاً بعد الوقوع أما قبله فالفرض هو الأولى وحاصله توقف الحكم
بفرضية الأولى على عدم الإعادة وله نظائر كسلام من عليه سجود السهو يخرجه خروجا موقوفاً وكفصاد
الوقية مع تذكرة الفاتحة كإسباني وكوقف الحكم بفرضية المغرب في طريق المزدلفة على عدم أعادتها قبل
الغبر وبهذا ظهر التوفيق بين القولين وأن الخلاف بينهما لفظي لأن القائل أيضاً بأن الفرض هو الثانية أراد به
بعد الوقوع والالزام الحكم بإبطال الأولى بترك ما ليس بركن ولا شرط كما مر عن الفتح ولزم أيضاً أنه يلزمه الترتيب
في الثانية لوتذكرة فاتحة والغالب على الظن أنه لا يقول بذلك أحد وتطير ذلك القراءة في الصلاة فإن الفرض
منها آية والثلاث واجبة والزائد سنة وما ذاك إلا بالنظر إلى ما قبل الوقوع بدليل أنه لو قرأ القرآن كله في ركعة
يقع الكل فرضاً وكذا لو أطال القيام أو الركوع أو السجود هذا نهاية ما تحرر من فسخ الملك الوهاب فاعتنه
فانه من مفردات هذا الكتاب واقفه تعالى أعلم بالصواب (قوله والقضاء فعل الواجب الخ) وقيل فعل مثله
بناء على المرجوح من أنه يجب بسبب جديد لا بما يجب به الأداء وتماه في البحر وكتب الأصول (قوله
وأطلقه الخ) أي كما في قول المصنف الآتي وقضاء الفرض والواجب والسنة الخ وقول الكثر وقضى التي
قبل الظهر في وقته قبل شفعه وكذلك إطلاق الفقهاء القضاء على الحج بعد فساد مجاز أذ ليس له وقت يصير
بخروجه قضاء كما في البحر وقد مناوجه كون النفل لا يسمى قضاء وإن قلنا أنه مأثور به حقيقة كما هو قول
الجمهور وأنه يسمى أداء حقيقة كما إذا أتى بالاربع قبل الظهر ما إذا أتى به بعده فهي قضاء أذ لا شك أنه ليس
وتماه وإن كان وقت الظهر فافهم (قوله أداء وقضاء) الواجب معنى أو مانعة الخلف فيشمل ثلاث صور ما إذا كان
الكل قضاء أو البعض قضاء والبعض أداء والكل أداء كالعشاء مع الوتر ط ودخل فيه الجمعة فإن الترتيب بينها
وبين سائر الصلوات لازم فلو تذكراً أنه لم يصل الغبر يصلها ولو كان الامام يحضب اسماعيل عن شرح الطحاوي
(قوله يفوت الجواز بغيره) المراد بالجواز العدة لا الحل وأفاد أن المراد بلان الفرض العملي الذي هو أقوى
قسمي الواجب وهو مراد من سماء فرضاً كصدرا الشريعة وشرطاً كالخطب وواجباً كالعراج كما أوضحه في البحر
(قوله للغبر المشهور من نام عن صلاة) تمام الحديث ونسبها فلم يذكرها إلا وهو يصل مع الامام فليصل التي
هو فيها لم يقض التي تذكراً ثم ليعد التي صلى مع الامام ح عن الدرر وذكره في الفتح باختلاف في بعض
الفاظه مع بيان من خرجه والاختلاف في توحيث بعض رواه وفي رفعه ووقفه وذكر أن دعوى كونه مشهوراً
مردودة للخلاف في رفعه فضلاً عن شهرته وأطال في ذلك والذي حط عليه كلامه الميل من حيث الدليل إلى قول
الشافعي باستصحاب الترتيب ورد عليه في شرح المنية والبرهان بما خصه فوجأ فندى فراجع ان شئت (قوله
وقضاء الفرض الخ) لو قدم ذلك أول الباب أو آخره عن التفرع الآتي لكان انبى وأيضاً قوله والسنة يؤهم
العموم كالقضاء والواجب وليس كذلك فلو قال وما يقضى من السنة لرفع هذا الوهم رملي قلت وأورد
عليه الوتر فانه عندهما سنة وقضاءه واجب في ظاهر الرواية لكن يجاب بأن كلامه مبني على قول الامام

والقضاء فعل الواجب بعد وقته
وأطلقه على غير الواجب
كالتي قبل الظهر مجاز (الترتيب
بين الفروض الخمسة والوتر أداء
وقضاء لازم) يفوت الجواز بقوته
لغير المشهور من نام عن صلاة
وبه ثبت الفرض العملي (وقضاء
الفرض

صاحب المذهب (قوله والواجب) كالتذوية والمحلف عليها وقضاء النفل الذي أفسده ط (قوله وقت للقضاء) أي لصحته فيها وإن كان القضاء على الفور لا العذر ط وسيأتي (قوله الاثلاثة المنبهة) وهي الطلوع والاستواء والغروب ح وهي محل للنفل الذي شرع به فيها ثم أفسده ط (قوله كما مر) أي في أوقات الصلاة (قوله فلم يجز) أي بل يفسد فسادا موقوفا كما يأتي (قوله من تذكر) أي في الصلاة أو قبلها (قوله لوجوبه) أي الوتر عنده أي عند الإمام بمعنى أنه فرض على عنده (قوله إذا ضاق الوقت) أي عن الفوائت والوقبة أما الفوائت بعضها مع بعض فليس لها وقت مخصوص حتى يقال يقطع ترتيبها بضيقة ط ولولم يمكنه أداء الوقبة الامع التخفيف في قصر القراءة والأفعال بترتيب وقصره على ما تجوز به الصلاة بجر عن المجتبي وفي القبح وبغير الضيق عند الشروع حتى لو شرع في الوقبة مع تذكر الفائتة وأطال حتى ضاق لا يجوز إلا أن يقطعها ثم يشرع فيها ولو شرع ناسيا والمسئلة بمسألة ما اقتد كعند ضيقه جازت اه (قوله المستحب) أي الذي لا كراهة فيه قهستاني وقيل أصل الوقت ونسبه الطحاوي إلى الشافعي والاول الى محمد والظاهر أنه استتر عن وقت تغير الشمس في العصر اذ يعد القول بسقوط الترتيب اذ لم تأخر ظهر الشتاء او المغرب مثلا عن اول وقتها ثم رأيت الزيلعي خص الخلاف بالعصر ولذا قال في البحر وتظهر ثمرة مما لو تذكر الظهر وعلم أنه لو صلاه يقع قبل التغير ويقع العصر أو بعده فيه فعلى الاول يصلي العصر ثم الظهر بعد الغروب وعلى الثاني يصلي الظهر ثم العصر واختار الشافعي قاضي خان في شرح الجامع وفي المبسوط ان اكثر مشايخنا على أنه قول علمائنا الثلاثة وضح في المحيط الاول وجهه في الظهيرة بما في المتن من أنه اذا افتتح العصر في وقتها ثم اجزت الشمس ثم تذكر الظهر مضى في العصر قال فهذا نص على اعتبار الوقت المستحب اه قال في البحر فحينئذ انقطع اختلاف المشايخ لان المسئلة حيث لم تذكر في ظاهر الرواية وثبتت في رواية أخرى تعين المصير اليها اه أقول في هذا الترجيع نظره بوضوحه ما في شرح الجامع الصغير لقاضي خان حيث قال انما وضع المسئلة في العصر لمعرفة آخر الوقت فعندنا آخره في حكم الترتيب غروب الشمس وفي حكم جواز تأخير العصر تغير الشمس وعلى قول الحسن آخر وقت العصر عند تغير الشمس فعنده لو تمكن من أداء الصلاتين قبل التغير لزمه الترتيب والا فلا وعندنا اذا تمكن من أداء الظهر قبل التغير ويقع العصر أو بعده بعد التغير لزمه الترتيب ولو أمكنه أداء الصلاتين قبل الغروب لكن لا يمكن الفراغ من الظهر قبل التغير لا يزمه الترتيب لان ما بعد التغير ليس وقتا لأداء شيء من الصلوات الا عصر يومه اه ملخصا وبه علم أن ما في المتن من خلاف فيه لانه لما تذكر الظهر بعد التغير لا يمكنه صلاته فيه فلذا لم تفسد العصر وان كان افتتحها قبل التغير ناسيا لان العبرة لوقت التذكر ظهر ما قد مناه آتباع القبح فيما لو أطال الصلاة ثم تذكر الفائتة عند ضيق الوقت وعلم أيضا أن المسئلة ليست مبنية على اختلاف المشايخ بل على اختلاف الرواية فاعتبار أصل الوقت هو قولنا اثنتا الثلاثة كما مر عن المبسوط وأن عليه اكثر المشايخ وهو مقتضى اطلاق المتن ولذا جزم به فقيه النفس الامام قاضي خان بلفظ عندنا فاقتضى أنه المذهب ولذا نسب القول الاسترالى الحسن نعم صرح في شرح المشية والزياهي بانه رواية عن محمد وعليه يحمل ما مر عن الطحاوي وقد مر أنه لو تذكر الظهر عند خطبة الجمعة يصلحها مع أن الصلاة حينئذ مكرهة بل في التنارخانية أنه يصلحها عندهما وان خاف فوت الجمعة مع الإمام ثم يصلي الظهر وقال محمد يصلي الجمعة ثم يقضي الظهر فلم يجعله فوت الجمعة عذرا في ترك الترتيب ومحمد جعله عذرا فكذلك هنا اه وقد ذكر في التنارخانية عبارة المحيط وليس فيها التعحيح الذي ذكره في البحر فالذي ينبغي اعتقاده ما عليه اكثر المشايخ من أن المعتبر أصل الوقت عند علمائنا الثلاثة والله أعلم (قوله حقيقة) تميز لنسبة ضاق أي ضاق في نفس الامر لا ظنا ويأتي محترزه في قوله ظن من عليه العشاء الخ (قوله اذ ليس من الحكمة الخ) تعليل لقوله فلا يلزم الترتيب اذا ضاق الوقت لكنه انما يناسب اعتبار أصل الوقت ويمكن أن يجاب بأن معنى تفويت الوقبة عن وقتها المستحب ح ولا ينبغي أن هذا لا يسمى تفويتا بل هو تعليل ذكره المشايخ لما هو المذهب كما قررناه (قوله ولو لم يسع الوقت كل الفوائت) صورته عليه العشاء والوتر مثلا ثم لم يصل الظهر حتى بقي من الوقت ما يسع الوتر مثلا وفرض الصبح فقط ولم يسع الصلوات الثلاث قطا هر كلامهم ترجع أنه لا يجوز صلاة الصبح ما لم يصل الوتر وصرح في المجتبى بأن الاصح جواز الوقبة ح عن البحر لكن قال الرضوي الذي

والواجب والسنة فرض وواجب
وسنة) لقب وشرع ترتيب وجميع
اوقات العصر وقت للقضاء الا
الاثلاثة المنبهة كما مر (فلم يجز)
تفريع على الزوم (بحر من تذكر
أنه لم يوتر) لوجوبه عنده (الا)
استثناء من الزوم فلا يلزم
الترتيب (اذا ضاق الوقت)
المستحب حقيقة اذ ليس من
الحكمة تفويت الوقبة لتدارك
انفاضة ولو لم يسع الوقت كل
الفوائت فلا يصح جواز الوقبة
بمجتبي

وأبته في الجنبى الأصح أنه لا تجوز الوقتية اه قلت راجعت المجتبى قرأت فيه مثل ما عزاه اليه في البحر وكذا قال القهستاني جازت الوقتية على الصحيح (قوله يكثرها الى الطلوع) يعنى يعيدها ناسيا وناسيا وهكذا اذا كان في كل مرة قلن أن الوقت لا يسقط لاسبغهما ثم ظهر فيه سعة الى أن يظهر بعد إعادة من الاعادات ضيقه حقيقة فيعيد الوقتية ثم يصلى الفاتنة وان ظهر بعد اعادته أنه يسقط لاسبغهما صلى الفاتنة ثم الوقتية كما في الفتح (قوله أونسيت الفاتنة) معطوف على قوله ضيق الوقت وفيه أن فرض الكلام فيمن تذكر أنه لم يوتر فكان ينبغي للمصنف حذف التذكرة وحاصله أنه يسقط الترتيب اذا نسى الفاتنة وصلى ما هو مرتب عليها من وقتية او فاتنة أخرى وكذا يسقط ينسيان احدى الوقتيتين كما لو صلى الوتر ناسيا أنه لم يصل العشاء ثم صلاها لا يعيد الوتر لقولهم انه لو صلى العشاء بلا وضوء والوتر والسنة به يعيد العشاء والسنة لا الوتر لانه اذا ناسيا أن العشاء في ذمته فسقط الترتيب أفاده ح قلت ونظيره أيضا ما في البحر من المحيط لو صلى العصر ثم تبين له أنه صلى الظهر بلا وضوء يعيد الظهر فقط لانه بمنزلة الناسى (قوله لانه عذر) أى لان النسيان عذر سماوى مسقط للتكليف لانه ليس في وسعه بحر (قوله اوقات ست) يعنى لا يلزم الترتيب بين الفاتنة والوقتية ولا بين الفوات اذا كانت الفوات ستا كذا في النهر أما بين الوقتيتين كالوتر والعشاء فلا يسقط الترتيب بهذا المسقط كما لا يخفى ح وأطلق الست فتشمل ما اذا كانت حقيقة أو حكما كما في القهستاني والامداد ومثال الحكمية ما اذا ترك فرضا وصلى بعده خمس صلوات ذكره فان الخمس نفسد فسادا موقوفا كما سبأ في فالتروكة فائنة حقيقة وحكما والخمسة الموقوفة فائنة حكما فقط وذكر في الفتح والبحر أنه لو ترك ثلاث صلوات مثلا الظهر من يوم والعصر من يوم والمغرب من يوم ولا يدري اينها اولى قبل يجب الترتيب بين المتروكات ويصليها سبعا بأن يصلى الظهر ثم العصر ثم الظهر لاحتمال أن يكون ما صلاه أولا هو الاخر فيعيد ثم يصلى المغرب ثم الظهر ثم العصر ثم الظهر لاحتمال كون المغرب أولا فيعيد ما صلاه أولا وقبل يسقط الترتيب بينها فيصلى ثلاثا فقط وهو المعقول لان ايجاب الترتيب فيها يلزم منه أن تصير الفوات سبع معنى مع أنه يسقط بست فبالسمع اولى اه ملخصا وتامه هناك وللشر بلاى في هذه المسئلة رسالة (قوله اعتقادية) خرج الفرض العملى وهو الوتر فان الترتيب بينه وبين غيره وان كان فرضا لكنه لا يحجب مع الفوات اه ح أى لانه لا تحصل به الكثرة القضية للسقوط لانه من تمام وظيفة اليوم واليلة والكثرة لا تحصل الا بالزيادة عليهما من حيث الاوقات ومن حيث الساعات ولا مدخل للوتر في ذلك امداد (قوله لدخولها في حد التكرار الخ) لانه يكون واحدا من القروض مكررا فيصلح أن يكون سببا للتخفيف بسقوط الترتيب الواجب بينها نفسها وبينها وبين اغيارها درر اذ لو وجب الترتيب حينئذ لافضى الى الحرج (قوله بخروج) متعلق فانت (قوله على الأصح) احتريه عما صححه الزيلعى من أن المتعبركون المتخلل بعد الفاتنة ستة اوقات لاست صلوات فلو فاتته صلاة وتذكرها بعد شهر فضى بعدها وقتية ذاك الفاتنة اجزائه على اعتبار الاوقات لان المتخلل بينهما كثر من ست اوقات فسقط الترتيب أى مع صحة الصلوات التى بينهما لسقوط الترتيب فيها بالنسيان وعلى اعتبار الصلوات لا تجزئه لان الفاتنة واحدة ولا يسقط الترتيب الا بقوت ست صلوات وصرح في المحيط بأنه ظاهر الرواية وصححه في الكافي وهو الموافق لما في المتون وبه اندفع ما صححه الزيلعى وغيره وتامه في البحر واحتريه أيضا عما روى عن محمد من اعتبار دخول وقت السادسة وعما في المراج من اعتبار دخول وقت السابعة كما أوضحه في البحر (قوله ولو متفرقة) أى يسقط الترتيب بضرورة الفوات ستا ولو كانت متفرقة كما لو ترك صلاة صبح مثلا من ستة ايام وصلى ما بينها ناسيا للفوات (قوله او قديمة على المعتمد الخ) كما لو ترك صلاة شهر نسقا ثم أقبل على الصلاة ثم ترك فائنة حادثة فان الوقتية جائزة مع تذكر الفاتنة الحادثة لانضمامها الى الفوات القديمة وهى كثيرة فلم يجب الترتيب وقال بعضهم ان المسقط الفوات الحديثة لا القديمة ويجعل الماضى كأن لم يكن زجره عن التهاون بالصلوات فلا تجوز الوقتية مع تذكرها وصححه الصدر الشهيد وفى التنصيص وعليه الفتوى وذكر في المجتبى أن الاول اصح وفى الكافي والمراج وعليه الفتوى فقد اختلف التصحيح والفتوى كما رأيت والعمل بما وافق اطلاق المتون اولى بحر (قوله او قلن ظنا معتبرا الخ) هذا مسقط رابع ذكره الزيلعى وجزم به في الدور وجعله في البحر ملحقا بالنسيان وقال انه ليس مسقطا رابعا كما يروهم ثم قال وذكر شارحو الهداية أن فساد الصلاة ان كان قويا كعدم الطهارة استتبع الصلاة التى بعده

وفيه قلن من قلبه العشاء ضيق وقت العصر فصلاها وفيه سعة يكثرها الى الطلوع وفرضه الاخير (اونسيت الفاتنة) لانه عذر (اوقات ست اعتقادية) لدخولها في حد التكرار المحتضى للرجح (بحر ورج وقت السادسة) على الأصح ولو متفرقة او قديمة على المعتمد لانه متى اختلف الترجيح رجح اطلاق المتون بحر (او قلن ظنا معتبرا) أى يسقط لزوم الترتيب أيضا بالظن المعتبر كن صلى الظهر ذاكرا لتكره التغير فسد ظهره

فإذا قضى الفجر ثم صلى العصر
ذاكرا للظهر جازا العصر إذا
قامت عليه في ظنه حال أداء
العصر وهو ظن معتبر لانه مجتهد
فيه وفي المجتبي من جهل فرضية
الترتيب يلحق بالناسي واختاره
جماعة من ائمة بخاري وعليه
يجزى ما في القنية صبي يبلغ وقت
الفجر وصلى الظهر مع تذكره
جاز ولا يلزم الترتيب بهذا العذر
(ولا يعود) لزوم الترتيب (بعد
سقوطه بكثرتها) أي الفوات
(يعود الفوات إلى القلة) بسبب
(القضاء) لبعضها على المعقد لأن
المساقط لا يعود (وكذا لا يعود)
الترتيب (بعد سقوطه بياقي
المسقطات) السابقة من التسيان
والضيق حتى لو خرج الوقت في
خلال الوقتية لا تصد وهو مؤد
هو الأصح مجتبي لكن في النهر
والسراج عن الدراية لو سقط
للتسيان والضيق ثم تذكره
الوقت يعود انقضاء ومحو في
الاشباه في بيان المساقط لا يعود
عليه

وان كان ضعيفا كعدم الترتيب فلا وفقر عوا عليه فرعين أحدهما الوصل للظهر بلا طهارة ثم صلى العصر ذاكرا لها
أعاد العصر لأن فساد الظهر أقوى فأوجب فساد العصر وان ظن عدم وجوب الترتيب فانيهما لو صلى هذه
الظهر بعد هذه العصر ولم يعد العصر حتى صلى المغرب ذاكرا لها فالمغرب صحيحة إذا ظن عدم وجوب الترتيب
لأن فساد العصر ضعيف لقول بعض الأئمة بعدمه فلا يستتبع فساد المغرب وذكره الاسيبي أصلا وهو أنه
يلزمه إعادة ما صلاه ذاكرا للقائمة ان كانت القائمة تجب إعادة بالاجماع والافلان كان يرى أن ذلك يجزى به
اه قال في الفتح ويؤخذ من هذا أن مجزى كون المحل مجتهدا فيه لا يستلزم اعتبار الظن فيه من الجاهل
بل ان كان المجتهد فيه ابتداء لا يعتبر الظن وان كان مما يتنى على المجتهد فيه ويستتبعه اعتبار ذلك الظن لزيادة
الضعف فساد العصر هو المجتهد فيه ابتداء وفساد المغرب بسبب ذلك فاعتبر اه أي اعتبار فيه الظن
من الجاهل وفيه تصريح بأن محل اعتبار هذا الظن وعدمه في الجاهل لا العالم بوجوب الترتيب وتعمامه
في النهر هذا وقد اعترض في البحر ما من من القرين بأن المصل لا يخلو ما أن يكون حنفيا فلا عبرة برأيه المخالف
لمذهب امامه فيلزمه المغرب أيضا وشافيا فلا يلزمه العصر أيضا أو عاميا فلا مذهب له بل مذهبه مذهب مقبیه
فان استفتى حنفيا أعادهما وشافيا لا يعيدهما وان لم يستفت أحد أو صادف العصاة على مذهب مجتهد
لا إعادة عليه اه ولا يخفى أنه بحث في المنقول فان ما من من شروح الهداية من حكم الفرع من مذ كور أو يضافي
شرح الجامع الصغير للإمام قاضي خان وذكر في الذخيرة أنه مروى عن محمد وعزاه في التتارخانية إلى الأصل وقد
تبين الشرنبلالي صاحب البحر لكن قال ان موضوع المسئلة في عاتى لم يقدر مجتهد اولم يستفت فقها فاصلا له
صحيحة لمصادقتها مجتهدا فيه أم لو كان حنفيا فلا عبرة بظنه الخائف لمذهب امامه الخ وفيه نظر إذا لفرق حينئذ
بين العصر والمغرب لمصادقة كل منهما العصاة على مذهب الشافعي بل هو محمول على عاتى استفتى حنفيا أو التزم
التعبد على مذهب أبي حنيفة معتقدا صحته وقد جعل هذا الحكم ثم علم ذلك ولذا قال في النهر ما معناه ان قول
البحر لا عبرة برأيه المخالف الخ ممنوع لأن امامه قد اعتبر رأيه وأسقط عنه الترتيب بظنه عدم وجوبه فإذا كان
جاهلا ذلك ثم علم لا يلزمه إعادة المغرب ولو استفتى حنفيا فأفتاه بالاعادة لم تصح فتواه اه (قوله جازا العصر)
أي ان كان يظن أنه يجزى به كما مر وأطلقه لعلمه من التعليل بعده (قوله لانه) أي جواز العصر مجتهدا فيه أي يتنى
على المجتهد فيه ابتداء وهو جواز الظهر عند الشافعي كما مر تقريره عن الفتح (قوله وفي المجتبي الخ) ليس هذا
مسقطا خامسا لما علمت من أن الظن السابق انما يعتبر من الجاهل بل انما نقل كلام المجتبي ليشير إلى ما قد مناه
عن البحر من أن الظن المتعبر ليس مسقطا رابعا لانه ملحق بالتسيان وانما المسقطات هي الثلاث التي اقتصر
عليها أصحاب المتون فافهم (قوله وعليه يخرج ما في القنية) انما حكم على الصبي بذلك لأن الغالب عليه الجهل
كما في النهر ح قلت لكن في هذا التخرج خفاء فان الفجر قائمة بالاجماع فكيف يلزمه الترتيب اعتبارا لجهله
مع أنها نظير المسئلة الاولى السابقة تحت قوله وأظن نظام اعتبارا والظاهر أنه مبني على القول باعتبار ظن
الجاهل مطلقا كما يأتي بيانه قريبا (قوله بكثرتها) متعلق بسقوطه وقوله يعود الفوات متعلق بقوله ولا يعود
وقوله بالقضاء متعلق بقوله يعود الفوات إلى القلة ط (قوله بسبب القضاء لبعضها) كما اذا ترك رجل صلاة
شهر مثلا ثم قضاها الا صلاة ثم صلى الوقتية ذاكرا لها فانها صحيحة اه بحر وقيد بقضاء البعض لانه لو قضى
الكل عاد الترتيب عند الكل كما نقله القهستاني (قوله على المعقد) هو اصح الروايتين وصححه أيضا في الكافي
والمحيط وفي المعراج وغيره وعليه الفتوى وقيل يعود الترتيب واختاره في الهداية وردة في الكافي والتبيين
وأطال فيه في البحر (قوله لأن المساقط لا يعود) وأما إذا قضى الكل فالظاهر أنه يلزمه ترتيب جديد فلا يقال
انه عاد تأمل (قوله مجتبي) عبارته كما في البحر ولو سقط الترتيب لضيق الوقت ثم خرج الوقت لا يعود على الأصح
حتى لو خرج في خلال الوقتية لا تنفسد على الأصح وهو مؤد على الأصح لا فاض وكذا لو سقط مع التسيان
ثم تذكر لا يعود اه باختصار (قوله عن الدراية) اقتصار على بعض اسم الكتاب للاختصار فان اسمه معراج
الدراية وهو شرح الهداية للكافي وكثيرا ما يطلقون عليه لفظ المعراج (قوله فليحذر) التصريح بالخلاف
لفظي في ضيق الوقت فان ما في المجتبي مصرح بأن عدم العود فيما إذا خرج الوقت وما في الدراية مصرح بأن
العود فيما إذا اتسع الوقت أي ظهر أن فيه سعة فلا منافاة بينهما وكذا في التذكر بعد التسيان فان ما في المجتبي

مجهول على ما اذا نذر كبر بعد الفراغ من الصلاة بدليل أنهم اتفقوا في المسائل الاثني عشرية على أنه لو نذر كفارة
وهو يصلي فإن كان قبل القعود قدر التشهد بطلت اتفقا وإن كان بعده قبل السلام بطلت عنده لا عندهما
ومافي الدراية مجهول على ما اذا نذر قبل الفراغ منها كذا أفاده ح ثم قال وفي التحقيق ضيق الوقت ليس
بمقطع حقيقة وإنما قدمت الوقتية عند العجز عن الجمع بينهما لقوتها مع بقاء الترتيب كما صرح به في البحر عن التبيين
ويغني أن يقال مثل ذلك في التسيان فعلى هذا الوسط الترتيب بين فائنة ووقية لضيق وقت أو تسيان يبقى فيما
بعد تلك الوقتية (قوله أصل الصلاة) تبع فيه النهروال صواب وصف الصلاة قال في البحر وقد بفساد
الفرضية فإنه لا يبطل الصلاة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله تعالى وعند محمد رحمه الله تعالى يبطل لأن
التحرمة عقدت للفرض فإذا بطلت القرضية بطلت التحريم أصلا ولهما أنها عقدت لأصل الصلاة بوصف
الفرضية فلم يكن من ضرورة بطلان الوصف بطلان الأصل كذا في النهاية وفائدة تطهر في اتقاض الطهارة
بالتحقة كذا في العناية ٥١ ح (قوله عند أبي حنيفة) وأما عندهما فالفسادات (قوله سواء ظن
وجوب الترتيب أولا) خلافا لما في شرح المجمع عن المحيط من أنه لا يبعد ما صلاها إذا كان عند المصلي أن الترتيب
ليس بواجب والأعداد الكل فقد نص في البحر على ضعفه وذكر في الفتح أن تعليل قول الامام بقطع بالاطلاق
وأثره في النهز لا يقال هذا بخلاف لما تقدم من أن الترتيب يسقط بالظن المعتبر وأن الجاهل يلحق بالناسي
لأننا نقول ان ما هنا مصور فيما اذا ترك صلاة ثم صلى بعدها خمس اذا كرر المتركه فظنه عدم وجوب الترتيب هنا
غير معتبر لانه انما يعتبر اذا كان الفساد ضعيفا كما مر عن شراح الهداية وفتح القدير فافهم (قوله فان كثرت)
أي الصلاة التي صلاها تاركها فيها الترتيب بأن صلاها قبل قضاء الفائنة إذا كررها وهذا التفريع لبيان قوله
موقوف وتوضيحه أنه اذا فاتته صلاة ولو تراها كلما صلى بعدها وقية وهوذا كرر تلك الفائنة فقدت تلك
الوقية فسادا موقوفا على قضاء تلك الفائنة فان قضاها قبل أن يدلي بعدها خمس صلوات صار الفساد بائنا
وانقلب الصلوات التي صلاها قبل قضاء المقضية نفلا وان لم يقضها حتى خرج وقت الخامسة وصارت الفواسد
مع الفائنة ستا انقلب صحيحا لانه ظهرت كثرتها ودخلت في حد التكرار المسقط للترتيب وبيان وجه ذلك في
البحر وغيره قال طوقا بدوا أداء الخمسة بتذكر الفائنة فلولا يتركها سقط للتسيان ولو نذر في البعض
ونسي في البعض يعتبر المذكور فيه فان بلغ خمس سمحت ولا تظر لما نسي فيه لما قلنا (قوله وصارت الفوائت)
أي الحكيم وفي نسخة النواصد أي الموقوفة (قوله بخروج وقت الخامسة الخ) اعلم أن المذكور في عامة
الكتب كالمبسوط والهداية والكا في التبيين وغيرها أن محبة الكل موقوفة على أداء ست صلوات بعد المتركه
وإدعى في البحر أنه خطأ وحقق في فتح القدير أن العصة موقوفة على دخول وقت السادسة لا على ادائها
واعترضه في النهز بأن دخول وقت السادسة بعد المتركه غير شرط بل المعتبر خروج وقت الخامسة لانه بذلك
تصير الفوائت ستا كما صرح به في معراج الدراية مع بيان أن ما ذكر في عامة الكتب من أداء السادسة انما هو
لتصير الفوائت ستا يبين لالكونه شرطا البتة وذكر نحو ذلك العلامة الشربلاني في الامداد عن المعراج
أيضا ومجمع الروايات والتتارخانية والسفناقي وقاضي خان وحاصل ذلك كله ما نصه الشارح رحمه الله تعالى
هذا وفي النهز عن المعراج كان ينبغي أنه لو أدى الخامسة ثم قضى المتركه قبل خروج وقتها أن لا تفسد المؤذيات
بل تصح لوقوعها غير جائزة وبها نص في الفوائت ستا والجواب منع ككونها فائنة ما بقي الوقت اذا احتمال
الاداء على وجه العصة قائم ٥١ (قوله بعد طلوع الشمس) أي من غير توقف على دخول وقت السادسة
وهي الظاهر خلافا لما في الفتح ولا على أدائها خلافا لما يوجهه ظاهر ما في عامة الكتب (قوله بأن لم تصر ستا) أي
بأن قضى الفائنة قبل خروج وقت الخامسة (قوله وفيما يقال الخ) هذا ذكره في المبسوط وهو مبني على ما مشى
عليه كعامة الكتب من اشتراط أداء السادسة فهذه السادسة اذا أداها سمحت الخمسة التي قبلها فهي صلاة
تصح خسا والفائنة اذا قضاها قبل أداء السادسة فقدت الخمسة التي قبلها فهذه صلاة أخرى تفسد خسا أما
على اعتبار خروج وقت الخامسة كما مشى عليه الشارح فالمصحح والمفسد صلاة واحدة وهي الفائنة فاذا قضاها
بعد صلاة الخامسة قبل خروج وقتها افسدت الخمس التي قبلها واذا أخرج الوقت ولم يقض سمحت الخمس أي
تحقق بها صحة الخمس والا فالصحيح حقيقة هو كثرة الفوائت بخروج وقت الخامسة فافهم (قوله وعليه

(وفساد) أصل (الصلاة بترك)

الترتيب موقوف) عند أبي حنيفة
سواء ظن وجوب الترتيب أولا
(فان كثرت وصارت الفوائت مع
الفائنة ستا ظهر صحتها) بخروج
وقت الخامسة التي هي السادسة
الفوائت لان دخول وقت
السادسة غير شرط لانه لو ترك فجر
يوم وأدى باقي صلواته انقلب
صحيحا بعد طلوع الشمس (والا)
بأن لم تصر ستا (لا) تظهر صحتها
بل تصير نفلا وفيها يقال صلاة
تصح خسا وأخرى تفسد خسا
(ولومات وعليه صلوات فائنة
وأوصى بالكفارة

مطلب
في إسقاط الصلاة عن الميت

يعطى لكل صلاة نصف صاع
من بر (كالقنطرة) (وكذا)
حكم الوتر والصوم وانما يعطى
(من ثلث ماله) ولو لم يترك مالا
يستقرض وارثه نصف صاع
مثلا ويدفعه الفقير ثم يدفعه الفقير
للوارث ثم ويمنح قيمته

مطلب
في بطلان الوصية بالختمات والتهايل

صلوات فائنة الخ) أى بأن كن يقدروا على ادائها ولو بالاجماع فيلزمه الايصاء بها والافلا يلزمه وان قلت بأن كانت دون ست صلوات لقوله عليه الصلاة والسلام فإن لم يستطع قاله الحق بقبول العذر منه **وكذا** احكم الصوم في رمضان ان افطرقه المسافر والمريض وما ناقبل الاقامة والحصة وتعامه في الامداد (قوله يعطى) بالبناء لتجهول أى يعطى عنه وليه أى من له ولاية التصرف في ماله بوصاية او ورثة فيلزمه ذلك من الثلث ان اوصى والافلا يلزم الولى ذلك لانها عبادة فلا بد فيها من الاختيار فاذا لم يوص فاث الثمن ط فيسقط في حق احكام الدنيا لتعذر بخلاف حق العباد فان الواجب فيه وصوله الى مستحقه لا غير ولهذا الوظف به الغريم ياخذ به بلا قضاء ولا رضى ويبرأ من عليه الحق بذلك امداد ثم اعلم أنه اذا اوصى بقدية الصوم يحكم بالجواز قطعاً لانه منصوص عليه وأما اذا لم يوص فنقطع بها الوارث فقد قال محمد في الزيادات انه يجوز ان شاء الله تعالى فعلق الاجزاء بالمشيئة لعدم النص وكذا علقه بالمشيئة فيما اذا اوصى بقدية الصلاة لانهم الحقوها بالصوم احتياطاً لاحتمال صكون النص فيه معاولاً بالجزء فتشمل العلة الصلاة وان لم يكن معاولاً تكون القدية برأ مبتداً يصلح ما حيا للشيئات فكان فيها شبهة كما اذا لم يوص بقدية الصوم فلذا جزم محمد بالاول ولم يجوز ما لاخيرين فعله أنه اذا لم يوص بقدية الصلاة فالشبهة أقوى واعلم أيضاً أن المذكور فيما رأيت من كتب علماء فخرها وأصولاً اذا لم يوص بقدية الصوم يجوز أن تبرع عنه وليه والتبادر من التقيد بالولى أنه لا يصح من مال الاجنبى وتظهر ما قالوه فيما اذا اوصى بحصة الفرض فتبرع الوارث بالحلح لا يجوز وان لم يوص فتبرع الوارث اما بالحلح بنفسه او بالاجحاج عنه رجلاً يجوز به وظاهره أنه لو تبرع غير الوارث لا يجوز به ثم وقع في شرح نور الايضاح للشرى لى التعبير بالوصى او الاجنبى فتأمل وتعام ذلك في آخر رسالتنا المسماة شفاء العليل في بطلان الوصية بالختمات والتهايل (قوله نصف صاع من بر) أى او من دقيقه او سويقه او صاع تمر او زبيب او شعير أو قيمته وهى أفضل عندنا لا سراها بسد حاجة الفقير امداد ثم ان نصف الصاع ربع مد دمشق من غير تكويم بل قدر مسحه كما سنوضحه في زكاة الفطر (قوله وكذا احكم الوتر) لانه فرض على عنده خلافاً لما ط ولا رواية في سجدة التلاوة أنه يجب أولاً يجب كافي الحقة والصحيح أنه لا يجب كافي الصيرفة اسماعيل (قوله وانما يعطى من ثلث ماله) أى فلو زادت الوصية على الثلث لا يلزم الولى اخراج الزائد الا باجازه الورثة وفي القنية اوصى ثلث ماله الى صلوات عمره وعليه دين فاجاز الغريم وصيته لا يجوز لان الوصية متأخرة عن الدين ولم يسقط الدين باجازه ا ه وفيها اوصى بصلوات عمره وعمره لا يدري فالوصية باطله ثم رخص ان كان الثلث لا يني بالصلوات جازوا ان كان اكثر منها لم يجوز ا ه والظاهر أن المراد لا يني بقلبه الظن لان المقروض أن عمره لا يدري وذلك كأن يني الثلث بنحو عشر سنين مثلاً وعمره نحو الثلاثين ووجه هذا القول الشافى ظاهر لان الثلث اذا كان لا يني بصلوات عمره تكون الوصية بجميع الثلث يقيناً ويلغو الزائد عليه بخلاف ما اذا كان يني بها ويريد عليها فان الوصية تبطل لجهالة قدرها بسبب جهالة قدر الصلوات فتدبر (قوله ولو لم يترك مالا الخ) أى أصلاً او كان ما اوصى به لا يني زاد في الامداد أو لم يوص بشئ وأراد الولى التبرع الخ وأشار بالتبرع الى أن ذلك ليس بواجب على الولى ونص عليه في تبين المحارم فقال لا يجب على الولى فعل الدور وان اوصى به الميت لانها وصية بالتبرع والواجب على الميت أن يوصى بما يني بما عليه ان يضيق الثلث عنه فان اوصى باقل وأمر بالدور وترك بقية الثلث للورثة أو تبرع به لغيرهم فقد أثم بتركها وجب عليه ا ه وبه ظاهر حال وصايا أهل زماننا فان الواحد منهم يكون في ذمته صلوات كثيرة وغيرها من زكاة وأضاح وأيمان ويوصى لذلك بدراهم يسيرة ويجعل معظم وصيته لقراءة الختمات والتهايل التي نص علماءنا على عدم صحة الوصية بها وأن القراءة لشيء من الدنيا لا يجوز وأن الاخذ والمعطى آثمان لان ذلك يشبه الاستيجار على القراءة ونفس الاستيجار عليها لا يجوز فكذلك ما اشبهه كما صرح بذلك في عدة كتب من مشاهير كتب المذهب وانما اتفق المتأخرون بجواز الاستيجار على تعليم القرآن لاعلى التلاوة وعلوه بالضرورة وهى خوف ضياع القرآن ولا ضرورة في جواز الاستيجار على التلاوة كما اوضحنا ذلك في شفاء العليل وسيأتى في بعض ذلك في باب الاجارة الفاسدة ان شاء الله تعالى (قوله يستقرض وارثه نصف صاع مثلاً الخ) أى أوقعة ذلك والا قرب أن يحسب ما على الميت ويستقرض بقدره بأن يقدر عن كل شهر أو سنة أو بحسب مدة عمره بعد إسقاط اثني عشرة سنة للذكر وتسبع سنين للأنثى لانهم أقل مدة بلوغها فيجب عن كل شهر نصف غرارة قمح

بالمذاشم في مد زمان لا نصف الصاع أقل من ربع مذهب كفاية ست صلوات لكل يوم وليسلة تحومته
 وثلاث لكل شهر أربعون مدا وذلك نصف غرارة ولكل سنة شمسية ست غرارة فستقرض قيمتها ويتفعها
 للفقير ثم يستوهبها منه وتسلمها منه لتتم الهبة ثم يدفعها ذلك الفقير أو الفقير آخر وهكذا فيسقط في كل مرة كفارة
 سنة وان استقرض أكثر من ذلك يسقط بقدره وبعد ذلك يعيد الدور لكفارة الصيام ثم للاحضنة ثم للإيمان لكن
 لا بد في كفارة الإيمان من عشرة مساكين ولا يصح أن يدفع للواحد أكثر من نصف صاع في يوم للنص على
 العدد فيها بخلاف فدية الصلاة فإنه يجوز إعطاء فدية صلوات واحد كما يأتي وظاهر كلامهم أنه لو كان عليه زكاة
 لا تسقط عنه بدون وصية لتعليمهم لعدم وجوبها بدون وصية باشتراط النية فيها لأنها عبادة فلا بد فيها
 من الفعل حقيقة أو حكما بأن يوصى بأجرها فلا يقوم الوارث مقامه في ذلك ثم رأيت في صوم السراج
 التصريح بجواز تبرع الوارث بأجرها وعليه فلا بأس بإدارة الولي للزكاة ثم ينبغي بعد تمام ذلك كله أن يصدق
 على الفقراء بشئ من ذلك المال أو بما أوصى به الميت إن كان أوصى (قوله لم يجوز) الظاهر أنه يضم الياء
 من الأجزاء بمعنى أن الصلاة لا تسقط عن الميت بذلك وكذا الصوم نعم لو صام أو صلى وجعل ثواب ذلك للميت صح
 لأنه يصح أن يجعل ثواب عمله لغيره عندنا كما سيأتي في باب الحج عن الغير إن شاء الله تعالى (قوله لأنه يقبل
 النيابة) لأنه عبادة مركبة من البدن والمال فإن العبادة ثلاثة أنواع مالية وبدنية ومركبة منها ما للعبادة
 المالية كالزكاة تصح فيها النيابة حالة العجز والقدرة والبدنية كالصلاة والصوم لا تصح فيها النيابة مطلقا والمركبة
 منهما كالحج إن كان فصلا تصح فيه النيابة مطلقا وإن كان فرضا لا تصح إلا عند العجز الدائم إلى الموت كما سيأتي
 بيانه في الحج عن الغير إن شاء الله تعالى (قوله لم يجوز) هذا ماني قولين حكاهما في التارخانية بدون ترجيح
 وظاهر الجراعتاقد والقول منهما أنه يجوز كما يجوز في صدقة الفطر (قوله جاز) أي بخلاف كفارة اليمين
 والظهار والافطار تارخانية (قوله ولو فدى عن صلته في مرضه لا يصح) في التارخانية من الثقة سئل
 الحسن بن علي عن الفدية عن الصلاة في مرض الموت هل تجوز فقال لا وسئل أبو يوسف عن الشيخ القاضي
 هل تجب عليه الفدية عن الصلوات كما تجب عليه عن الصوم وهو حى فقال لا اه وفي الفنية ولا فدية
 في الصلاة حالة الحياة بخلاف الصوم اه أقول ووجه ذلك أن النص انما ورد في الشيخ القاضي أنه يفطر ويفدى
 في حياته حتى إن المريض أو المسافر إذا أفطر يلزمه القضاء إذا أدرك أياما أخرى ولا فلاشي عليه فان أدرك
 ولم يصم يلزمه الوصية بالفدية عما قدر هذا ما قالوه ومقتضاء أن غير الشيخ القاضي ليس له أن يفدى عن صومه
 في حياته لعدم النص ومثله الصلاة ولعل وجهه أنه مطالب بالقضاء إذا قدر ولا فدية عليه إلا بتحقق العجز عنه
 بالموت فيوصى بها بخلاف الشيخ القاضي فإنه يحقق عجزه قبل الموت عن أداء الصوم وقضائه ففدى في حياته
 ولا يتحقق عجزه عن الصلاة لأنه يصلي بما قدر ولو مو ميأبرأسه فان عجز عن ذلك سقطت عنه إذا كثرت ولا يلزمه
 قضاؤها إذا قدر كما سيأتي في باب صلاة المريض وبما تشرنا ظهرا أن قول الشارح بخلاف الصوم أي فإنه
 أن يفدى عنه في حياته خاص بالشيخ القاضي تأمل (قوله ويجوز تأخير الفوائت) أي الكثرة المسقطه
 للترتيب (قوله لهذا السعي) الإضافة للبيان ط أي فيسعى ويقضى ما قدر بعد فراغه ثم وثم إلى أن تتم (قوله
 وفي الخواص) اعلم مما قبله أي ما يحتاجه لنفسه من جلب نفع ودفع ضرر وأما النقل فقال في المنمرات
 الاشتغال بقضاء الفوائت أولى وأهم من النوافل الاستيفاء المفروضة وصلاة الضحى وصلاة التسبيح والصلاة التي
 رويت فيها الأخبار اه ط أي كحصى المسجد والاربع قبل العصر والست بعد المغرب (قوله وسجدة التلاوة)
 أي في خارج الصلاة أما فيها فعلى الفور وفي الحلية من باب سجود التلاوة عن شرح الزاهدى أداء هذه السجدة
 في الصلاة على الفور وكذا خارجها عند أبي يوسف وعند محمد على التراخي وكذا الخلاف في قضاء الصلاة
 والصوم والكفارة والنذور المطلقة والزكاة والحج وسائر الواجبات وعن أبي حنيفة روايتان وقيل قضاء
 الصلاة على التراخي اتفاقا والاصح عكسه اه (قوله والنذر المطلق) أما المعين بوقت فيجب أدائه في وقته
 إن كان معلقا وفي غير وقته يكون قضاء ط (قوله وضيق الخواص) قال في البحر بعد ذلك وذكر الولا الجي من
 الصوم أن قضاء الصوم على التراخي وقضاء الصلاة على الفور لا لعذر اه (قوله بالجهل) للاحكام الشرعية
 كوجوب صوم وصلاة وزكاة (قوله اسلمة) أي هناك أي في دار الحرب (قوله بالعلم) فإذا بلغه في دار

(ولو قضاها ورثته بأمره لم يجوز)
 لأنها عبادة بدنية (بخلاف الحج)
 لأنه يقبل النيابة ولو أدى للفقير
 أقل من نصف صاع لم يجوز ولو
 أعطاه الكل جاز ولو فدى عن
 صلته في مرضه لا يصح بخلاف
 الصوم (ويجوز تأخير الفوائت)
 وإن وجبت على الفور (لعذر
 السعي على العيال وفي الخواص
 على الاصح) وسجدة التلاوة
 والنذر المطلق وقضاء رمضان
 موسع وضيق الخواص كذا في
 الجهتي (وبعذر بالجهل حرب)
 اسلمة ومكث مدة فلا قضاء عليه
 لأن الخطاب انما يلزم بالعلم

الحرب رجل واحد فعليه قضاء ما تركه بعده عندهما وهو احدى الروايتين عن الامام وفي رواية الحسن عنه لا يلزمه حتى يجبره رجلان عدلان مسلمان او رجل واحد وامرأتان واما العدة ففي المبسوط أنها شرط عندهما وروى أبو جعفر في غريب الرواية أنه غير شرط عندهما حتى اذا أخبره رجل فاسق أو صبي أو امرأة أو عبد فان الصلاة تلزمه تارخانية (قوله اودليله) أي دليل العلم وهو الكون في دار الاسلام لا شهارة الفرائض فيها فن اسلم فيها لزمه قضاء ما ترك (قوله زمنها) منصوب ظرف لقوله فانه ح والضمير للردة المفهومة من قوله مرتد (قوله ولا ما قبلها) عطف على ما فاته وأعاد لا التافية لتأكيد النفي وعلى هذا يصير المعنى ولا بعيد ما اذا قبلها بدليل العطف المذكور لانه مقابل للمعطوف عليه وبدليل قوله الا الحج لان معناه اذا اذاه قبلها يقضيه ولو كان المعنى أنه لا يقضى ما فاته قبلها لكان حتى التعبير أن يقول أو قبلها عطف على زمنها العامل فيه قوله فانه ونحالف ماسياً في باب المرتد وقوله في البحر هناك عن الخانية بقوله اذا كان على المرتد قضاء صلوات وصيامات تركها في الاسلام ثم اسلم قال شمس الأئمة الحلواني عليه قضاء ما ترك في الاسلام لان ترك الصيام والصلاة معصية والمعصية تبقى بعد الردة اه فافهم (قوله الا الحج) لان وقته العمر فلما حبط بالردة ثم أدرك وقته مسلمان لزمه (قوله لانه بالردة الخ) تعديل للمعنى ولقوله الا الحج أي فان الكافر الاصل إذا اسلم لا يلزمه قضاء ما فاته زمن كفره لعدم خطاب الكفار بالشرائع عندنا كما في فتح القدير بل يلزمه ما أدرك وقته بعد الاسلام والحج وقته باق فيلزمه كما يلزمه اداء صلاة اسلم في وقتها فكذلك المرتد (قوله ولذا) أي لكونه كالكافر الاصل (قوله لانه حبط) أي بطل والاحسن عطفه بالواو وعلى قوله ولذا ليكون عليه ثانية للزوم الاعادة تأمل (قوله ونحالف الشافعي) أي حيث قال لا يلزم الاعادة لان احباط العمل معلق في الآية بالموت على الردة (قوله قلنا الخ) حاصل الجواب أن قوله تعالى ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم في الدنيا والآخرة وأولئك اصحاب النار هم فيها خالدون فيه ذكر عجلين احدهما الردة والاخر الموت عليها أي الاستمرار عليها الى الموت وذكر جزاء من لكل عمل جزاء على التلف والنشر المرتب فاحباط الاعمال جزاء الردة والخلود في النار جزاء الموت عليها بدليل أنه في الآية الاولى علق حبط العمل على مجرد الكفر بما آمن به ومثله قوله تعالى ولو أشركوا لحبط عنهم ما كانوا يعملون (تنبيه) مقتضى كون حبط العمل في الدنيا والآخرة جزاء الردة وان لم يمت عليها عندنا أنه لو أسلم لا تعود حسناته والا كان جزاء لها والموت عليها بما كما يقوله الشافعي رحمه الله تعالى وفي البحر والنهر من باب المرتد عن التارخانية معزي الى التهمة لو تاب المرتد قال أبو علي وأبو هاشم من أصحابنا تعود حسناته وقال أبو قاسم الكعبي لا تعود ونحن نقول انه لا يعود ما بطل من ثوابه ولكن تعود طاعته المتقدمة مؤثرة في الثواب بعد اه ولعل معنى كونها مؤثرة في الثواب بعد أن الله تعالى يشبه عليها ثواباً جديداً بعد رجوعه الى الاسلام غير الثواب الذي بطل أو أن الثواب بمعنى الاعتداد بها وعدم مطالبته بفعالها ثانياً وان حكمنا ببطولها لان ذلك فضل من الله تعالى تأمل وبقي هل يسقط باسلامه ما فعله من المعاصي قبل الردة مقتضى ما قدمناه عن الخانية أنها لا تسقط وهو قول كثير من المحققين وعند العامة يسقط كما بسطه القهستاني في باب المرتد وهو الظاهر لحديث الاسلام يجب ما قبله وهو بمومه يشمل اسلام المرتد لكن يبقى عدم الخلاف في لزوم قضاء ما تركه في الاسلام وانما الخلاف في سقوط اتم التأخير والمطل في الدين الذي من حقوق العباد وسياً في تحقيقه هناك ان شاء الله تعالى (قوله بعد صلاة العشاء) مصدر مضاف الى مفعوله أي بعد أن صلى العشاء (قوله لزمه قضاؤها) لانها وقعت نافله ولم احتلم في وقتها صارت فرضاً عليه لان النوم لا يمنع الخطاب فيلزمه قضاؤها في المختار ولذا الواسطي قبل القهر لزمه اعادتها اجماعاً كما قدمناه اول كتاب الصلاة عن المصلاصة وفي الظهيرية حكى عن محمد بن الحسن أنه جاء الى الامام اقول احتلامه فقال ما تقول في غلام احتلم في الليل بعد ما صلى العشاء هل يعيدها قال نعم فقام محمد الى زاوية المسجد وأعادها وهي اول مسألة تعلمها من الامام فلما رآه يعمل بعلمه تفرس فقال ان هذا الصبي يصلح فكان كما قال اه ملخصاً (قوله صح) لانه مخاطب بقضائها في ذلك الوقت فيلزمه قضاؤها على قدر وسعه أما اذا لم يكن عذر فانه يلزمه قضاء الفائتة على الصفة التي فاته عليها ولا يقضى المسافرة فائتة الحضرة الرابعة أربعا ويقضى المقيم فائتة السفر ركعتين لان القضاء يحكي الاداء الضرورة (قوله كثرت الفوائت الخ) مثاله لو فاته صلاة

اودليله ولم يوجد (كما لا يقضى مرتد ما فاته زمنها) ولا ما قبلها الا الحج لانه بالردة يصير كالكافر الاصل (و) لذا (يلزم باعادة قرص) اذا ثم (ارتد عقبه وتاب) أي اسلم (في الوقت) لانه حبط بالردة قال تعالى ومن يكفر بالايمان فقد حبط عمله ونحالف الشافعي بدليل فيمت وهو كافر قلنا أفادت عجلين وجزاء من احباط العمل والخلود في النار فالاحباط بالردة والخلود بالموت عليه اقل يصفى (فروع) صبي احتلم بعد صلاة العشاء واستيقظ بعد القهر لزمه قضاؤها صلى في مرضه بالتميم والاياء ما فاته في صحته صح ولا بعيد لو صح كثرت الفوائت

مطلبه
اذا اسلم المرتد هل تعود حسناته أم لا

النجس والجمعة والسبت فاذا قضاها لا بد من التعيين لأن نجس النجس مثلاً غير نجس الجمعة فان أراد تسهيل الامر بقول اول فجر مثلاً فانه اذا صلاه يصير ما يليه اولاً أو يقول آخر فجر فان ما قبله يصير آخر أو لا يصير عكس الترتيب لسقوطه بكثره الفوائت وقبل لا يلزمه التعيين أيضاً كما في صوم أيام من رمضان واحد ومشي عليه المصنف في مسائل شتى آخر الكتاب تبعاً للكفر وصحة القهستاني عن المنية لكن استشكله في الاشياء وقال انه مخالف لما ذكره أصحابنا كقاضى خان وغيره والاصح الاشتراط اه قلت وكذا صحة في الملقى هناك وهو الاحوط وبه جزم في الفتح كما قد مناه في بحث النية وجزم به هنا صاحب الدرر أيضاً (قوله لومن رمضان) لأن كل رمضان سبب لصومه فصار كظهرين من يومين بخلاف صوم يومين من رمضان واحد فيصح وان لم يعين القضاء عن اليوم الاول والثاني منه (قوله وينبغي الخ) تقدم في باب الاذان أنه يكره قضاء الفائتة في المسجد وعمله الشارح بما هنا من أن التأخير معصية فلا يظهرها وظاهره أن المنوع هو القضاء مع الاطلاع عليه سواء كان في المسجد أو غيره كما أفاده في المنع قلت والظاهر أن ينبغي هنا للوجوب وأن الكراهة تحريمية لأن اظهار المعصية معصية لحديث العصيين كل أمتي معافى الا الجاهرين وان من الجاهر أن يعمل الرجل بالليل علامة يصبح وقد ستره الله فيقول علمت البارحة كذا وكذا وقد بات يستره ربه ويصبح يكشف ستر الله عنه والله تعالى أعلم

* (باب سجود السهو) *

(قوله من اضافة الحكم الى سببه) قال في العناية وهي الاصل في الاضافات لأن الاضافة للاختصاص وأقواء اختصاص المسبب بالسبب اه لكن فيه أن السجود ليس حكماً بل هو متعلقه والحكم هنا الوجوب واجب بأنه على تقدير مضاف أى وجوب سجود السهو تأمل (قوله وأولاه بالقوائت) أى قرنه بها على طريق التنعين ولذا اعتاده بالباء والافه من الولي بمعنى القرب والدنو كما في القاموس فيعدى الى المفعول الثاني بمن لا بالياء يقال اوليت زيداً من عمرو أى قرنه منه (قوله لانه لا صلاح ما فات) أى ما ترك من الواجبات في محله كما أن قضاء القوائت لا صلاح ما فات وقته بفعله بعده (قوله وهو) أى السهو (قوله واحد عند الفقهاء) خبر عن هو وما عطف عليه أى معنى هذه الثلاثة واحد عند الفقهاء وفي ذكر الشك نظرو في البصر عن التحرير لا فرق في اللغة بين النسيان والسهو وهو عدم استحضار الشيء في وقت الحاجة قال الرمي وفي جمع الجوامع السهو والفضلة عن المعلوم فينتبه له بأدنى تنبه والنسيان زوال المعلوم وقال الحكماء السهو زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة والنسيان زوالها عنها مع ما غيظ يحتاج في تحصيلها الى سبب جديد (قوله والظن الخ) حاصله أن ما يحظر بالبال ولم يصل الى حد اليقين حتى يسمى علماً ولا تساوت جهته حتى يسمى شكاً بل ترجح فيه احدها على الأخرى فالمرجوحه وهم والراجحة ظن فان زاد الرجحان بلا جزم فهو غلبة الظن (قوله يجب له) أى للسهو الا في بيانه في قوله بترك واجب سهواً وذكر في المحيط عن القدوري أنه سنة وظاهر الرواية الوجوب وصحة في الهداية وغيرها لانه لجبر نقصان تمكن في الصلاة فيجب كالماء في الحج ويشهده الامر به في الاحاديث العصمة والمواظبة عليه وظاهر كلامهم أنه لو لم يسجد بأثم بترك الواجب وترك سجود السهو بجر وفيه نظائر بل بأثم ترك الجاهل فقط اذا اثم على الساهي ثم هو في صورة العمد ظاهر وينبغي أن يرتفع هذا الاثم باعادتها نهر (قوله بعد سلام) متعلق بمحذوف حال من فاعل يجب لا يجب لما يأتي من أنه لو جدد قبل السلام كره تنزيهاً ثم يصح تعلقه بيجب بالنظر الى تقييد السلام بالواحد لما يأتي من أنه بعد التسليمين يسقط السجود (قوله واحد) هذا قول الجمهور ومنهم شيخ الاسلام ونظر الاسلام وقال في الكافي انه الصواب وعليه الجمهور واليه أشار في الاصل اه الآن مختار غير الاسلام كونه تلقاء وجهه من غير انحراف وقبل يأتي بالتسليمين وهو اختيار شمس الأئمة وصدر الاسلام أخى غير الاسلام وصحة في الهداية والظهيرية والمفيد والنيابيع كذا في شرح المنية قال في البحر وعزاء أى الثاني في البدائع الى عاقبتهم فقد تعارض النقل عن الجمهور اه (قوله عن يمينه) احتراز عما اختاره غير الاسلام من أصحاب القول الاول كما علمته وفي الحلية اختار الكرخي ونظر الاسلام وشيخ الاسلام وصاحب الايضاح أن يسلم تسليمة واحدة ونص في المحيط على أنه الاصح وفي الكافي على أنه الصواب قال غير الاسلام وينبغي على هذا أن لا ينصرف في هذا السلام بمعنى فيكون سلامه مرة واحدة تلقاء وجهه وغيره من أهل هذا القول على أنه يسلم مرة واحدة عن يمينه خاصة اه

نوى اول ظهر عليه أو آخره وكذا الصوم لومن رمضانين هو الاصح وينبغي أن لا يطلع غيره على قضائه لأن التأخير معصية فلا يظهرها

* (باب سجود السهو) *

من اضافة الحكم الى سببه وأولاه بالقوائت لانه لا صلاح ما فات وهو والنسيان والشك واحد عند الفقهاء والظن الطرف الرابع والوهم الطرف المرجوح (يجب له بعد سلام واحد) عن يمينه فقط

قوله زوالها عنها معاً هكذا يجزئه ولعل الاوفق بما قبله زوالها عنها معاً اي زوال الصورة عن المدركة والحافظة معاً تأمل اه

لأنه المهود وبه يحصل التحليل وهو
الادح بحر عن المجتبى وعليه
لأنه تسليط سقط عنه السجود
ولو وجد قبل السلام جازوكره
تنزيها وعند مالك قبله في النقصان
وبه في الزيادة فيعتبر النقصان
بالقاف والدال بالذال (سجدتان
و) يجب أيضا (تشهد وسلام) لأن
سجود السهو يرفع التشهد دون
القعدة لقوتها بخلاف الصلابة
فانها ترفعها وكذا التلاوية على
المختار وبأنها بالصلوة على النبي
صلى الله عليه وسلم والدعاء في
العمود الأخيرة في المختار وقبل
فيهما احتياطا (إذا كان الوقت
صالحا) فلو طلعت الشمس في الظهر
أو اجترت في القضاء أو وجد منه
ما يقطع البناء بعد السلام سقط
عنه فتح وفي القنية لو بني النفل
على فرض سهاية لم يسجد

والحاصل أن المتأثرين بالتسليم الواحدة قائلون بانها عن الميزان لا عن السلام منهم فانه يقول انها تلقا وجهه
وهو المصرح به في شروح الهداية أيضا كالمعراج والعناية والفتح (قوله لأنه المهود) تعليل لكونه عن يمينه
وقوله وبه يحصل التحليل تعليل لكونه واحدا وبأن وجهه قريبا (قوله بحر عن المجتبى) عبارة بالبر والذى
ينبغي الاعتماد عليه تصحيح المجتبى أنه يسل عن يمينه فقط وقد ظن في البحر وتبعه في النهرو وغيره أن هذا القول قول
ثالث بناء على أن جميع أصحاب القول الثاني قائلون بأنه يسل تلقاء وجهه مع أن القائل منهم بذلك هو غير
الاسلام فقط كما علمته وحينئذ فلا حاجة إلى عزو هذا القول إلى المجتبى حتى يرد ما قبل ان تصحيح المجتبى لا يوازي
ما عليه الجمهور الذي هو الأكثر تصحيحا والاصوب والصواب فافهم (قوله وعليه لو أني الخ) هذا جعله في البحر
قولا رابعا واستظهر في النهرو أنه مقرر على القول بالواحدة وتبعه الشارح وبثبوته ما وجهوا به القول بالواحدة
من أن السلام الأول لشئين التحليل والتحية والسلام الثاني للحية فقط أي تحية بقية القوم لأن التحليل
لا يتكرر وهنا سقط معنى التحية عن السلام لأنه يقطع الاحرام فكان ضم الثاني إليه عبثا ولو لم يقطع لقطع
الاحرام قل في الحلية بعد عزو ذلك إلى غير الاسلام حتى أنه لا يأتي بعده بسجود السهو كما نقله في الذخيرة
عن شيخ الاسلام ومشي عليه في الكافي وغيره اه وفي المعراج قال شيخ الاسلام لو سلم تسليمين لا يأتي
بسجود السهو بعد ذلك لأنه كالكلام اه قلت وعليه فيجب ترك التسليم الثانية (قوله جاز) هو ظاهر الرواية
وفي الخياط وروى عن اصحابنا أنه لا يجزئه وبعده بحر (قوله فيعتبر الخ) أي قاف قبل لقاف النقصان
ودال بعد دال الزيادة (قوله يرفع التشهد) أي قرأته حتى لو سلم جهر برفع من سجدة في السهو صحت صلاته
ويكون تاركها واجب وكذا يرفع السلام امداد (قوله لقوتها) أي لانها أقوى منه لكونها فرضا (قوله
فانها ترفعها) أي القعدة والتشهد لانها أقوى منهما لكونها ركنا والقعدة تلحق الاركان امداد أولان الصلابة
ركن أصلي والقعدة ركن زائد كما ستر في باب صفة الصلاة أولان القعدة لا تصحكون الآخر الاركان وبسجود
الصلابة بعدها خرجت عن كونها آخر (قوله وكذا التلاوية) لانها الزكوة وهي ركن فأخذت حكمها
بحر أي تأخذ حكمها بعد سجودها أما قبلها فاجبة حتى لو سلم ولم يسجد فافصلانه صحيحة بخلاف الصلابة
فانها ركن أصلي من كل وجه كإسباني ونظيره فافهم إذ كرنا ما لو نسي السورة فتذكرها في الركوع فعاد وقرأها
أخذت حكم القرض وارتفع الركون فليزعمه أعادته (تنبيه) ذكر في التتارخانية أن العود إلى قراءة التشهد
في القعدة الأخيرة إذا نسيه يرفع القعدة كالعود إلى التلاوية كما ذكره الحلواني والسرخسي وذكر ابن الفضل
أنه لا يرفعها وفي واقعات الساطع أن الفتوى عليه اه (قوله إذا كان الوقت صالحا) أي لاداء تلك الصلاة
فيه (قوله واجترت في القضاء) كذا في الفتح والبحر والذخيرة وغيرها ومفهومه أنه لو كان يؤذي العصر
فاجترت الشمس لا يسقط سجود السهو لأن ذلك الوقت صالح لاداء الصلاة فافهم فكذا سجود السهو بخلاف
القائمة الواجبة في كامل لكن في الامداد عن الدراية التصريح بسقوطه إذا اجترت عقب السلام من قائمة
أو حاضرة فخر زاعن الكراهة وهذا يقتضي أن القضاء هنا غير قيد وبثبوته ما في القنية لو صلى العصر وعليه
سهو فافترت الشمس لا يسجد للسهو ثم رأيت في البدائع علل هذا بأن السجدة تجبر النقصان المتكسر بخري
مجرى القضاء وقد وجبت كاملة فلا تنقض بالنقص اه تأمل (قوله ما يقطع البناء) كحدث سد وعمل
مناف امداد (قوله بعد السلام) تنازع فيه كل من طلعت واجترت ووجد كما يفيد كلام الامداد (قوله
سقط عنه) لأنه بالعود إلى السجود يعود إلى حرمة الصلاة وقد فات شرط صحته بطولوع الشمس في الظهر ومثله
خروج وقت الجمعة والعيد وكذا إذا وجد ما يقطع البناء وأما في اجراء الشمس في القضاء فكذلك
وأما في الاداء فثلاثا يعود إلى الوقت المكروه بعد صحة الصلاة بلا كراهة تأمل بني إذا سقط السجود فهل يلزمه
الاعادة لكون ما آذاه أولا وقع ناقصا بلا جبر والذي ينبغي أنه ان سقط يصنع كحدث عهد مثلا يلزم والاداء لا تأمل
(قوله وفي القنية الخ) أقول عبارة القنية برمز نجم الأئمة تطوع ركعتين وسها في عليه ركعتين يسجد للسهو
ولو بني على القرض تطوعا وقد سهوا في القرض لا يسجد اه والظاهر أن الفرق هو أن بناء النفل على النفل
يصير صلاة واحدة بخلاف بناء النفل على القرض ولذا كان البناء فيه مكروها لان النفل صلاة أخرى غير
القرض ولا يمكن أن يكون سجود السهو لصلاة واقعا في صلاة أخرى مقصودة وان كانت قهرمة القرض باقية

فلا لا يسجد أوله لما بين النفل بعد اصر مؤخر السلام عن محله عدا والعمد لا يجبره سجود السهو بل تلزم فيه الاعادة وحيث كانت الاعادة واجبة لم يبق السجود واجبا عن سهوه في الفرض لانه بالاعادة يأتي بما سبها فيه والسجود جابر عما فات مقام الاعادة فاذا وجبت الاعادة سقط السجود فعلى هذا لا يرد ما سبأ في من أنه لو قعد في الرابعة ثم قام وسجد للثامنة ضم اليها سادسة لتصير له الركعتان فلا لأن هذا النفل غير مقصود فكانه ليس صلاة أخرى ولأنه لم يؤخر سلام الفرض عن محله عدا فلم تكن الاعادة عليه واجبة فلزمه سجود السهو وهذا ما ظهر في والله تعالى أعلم (قوله بترك واجب) أي من واجبات الصلاة الأصلية لكل واجب اذ لو ترك ترتيب السور لا يلزمه شيء مع كونه واجبا بجر ويرد عليه ما لو أخر التلاوية عن موضعها فان عليه سجود السهو كما في الخلاصة جاز ما يانه لا اعتقاد على ما يخالفه وصححه في الوالدية أيضا وقد يجاب بما ترمن انهما لما كانت اثر القراءة أخذت حكمهما تأمل واحترز بالواجب عن السنة كاشناء والتعود ونحوهما وعن الفرض (قوله قبل الا في أربع) أشار الى ضعفه تبعاً لنور الايضاح لمخالفته للمشهور في تسميته بسجود سهو وان شاء القائل به سجود عذر وقدرته العلامة فاسم بأنه لا يعلم له أصل في الرواية ولا وجه في الدراية اهـ وأجاب في الحلبة عن وجوب السجود في مسئلة التفكير عدا بأنه وجب لما يلزم منه من ترك واجب هو تأخير الركن او الواجب عما قبله فانه نوع سهو فلم يكن السجود لترك واجب عدا (قوله وتأخير سجدة الركعة الاولى) الظاهر أن هذا القيد اتفاق عند القائل به والا فالفرق بين الركعة الاولى وغيرها تحكم وكذا لا يظهر لقوله الى آخر الصلاة وجه لانه لو أخر الى الركعة الثانية لكان كذلك عنده على ما يظهر ط (قوله وان تكرر) حتى لو ترك جميع واجبات الصلاة سهوا لا يلزمه الا سجدة تان بجر (قوله لان تكراره غير مشروع) سبأ في أن المسبوق يتابع امامه فيه ثم اذا قام لقضاء ما فاتته فسبأ به بسجدة أيضا فقد تكرر وأجاب في البدائع بأن المسبوق فيما يقضى كالتفرد فهذا صلاتان حكما وان كانت التسمية واحدة وتماه في البصر (قوله متعلق بترك واجب) أي مرتبط به على وجه التثنية وليس المراد التعلق بالصوت ط أي بل هو خبر لبسنا محذوف أي وذلك ركوع (قوله لوجوب تقديمها) أي تقديم قراءة الواجب أما قراءة الفرض فتقدم بها على الركوع فرض لا يجبر بسجود السهو والتحقق أن تقديم الركوع على القراءة مطلقا موجب لسجود السهو ولكن اذا ركع ثم قام فقرأ فان أعاد الركوع صحت صلاته والافدت أما اذا ركع قبل القراءة أصلا فظاهر وأما اذا قرأ الفاتحة متلا ثم ركع فتذكر السورة فعاد فقرأها ولم يعد الركوع فلا أن ما قرأه ثانيا التحق بالقراءة الاولى قصارا لكل فرضا فانقض الركوع فاذا لم يعده تفسد صلاته ثم اذا كان قرأ الفاتحة والسورة ثم عاد لقراءة سورة أخرى لا يرتفع ركوعه كما نقل في الحلبة عن الراهدى وغيره فقد ظهر أن ايقاع الركوع قبل القراءة أصلا أو قبل قراءة الواجب يلزم به سجود السهو ولكن اذا لم يعد الركوع بسقط سجود السهو لفساد الصلاة وان أعاده صحت ويسجد للسهو وعلى هذا التقرير فما قدمه الشارح تبعا لغيره في واجبات الصلاة حيث عد منها الترتيب بين القراءة والركوع ناظر الى مجرد التقديم والتأخير مع قطع النظر عن لزوم اعادة ما قدمه وما مرّح به شرّاح الهداية وغيرهم من أنه لو قدم الركوع على القراءة تفسد الصلاة ناظر الى الاكتفاء بما قدمه وعدم اعادته فلا تنافي بين كلامهم (قوله ثم انما يقتضى الترك) أي ترك القراءة بمعنى فواتها على وجه لا يمكن فيه التدارك (قوله عاد) أي الى القيام ليقرأ (قوله ثم أعاد الركوع) لانه لما عاد وقرأ وقعت القراءة فرضا ولا ينافيه كون الفرض فيها آية واحدة والرائد واجب وسنة لأن معناه أن أقل الفرض آية ويجب أن يجعل ذلك الفرض الفاتحة والسورة ويسن أن تكون السورة من طوال المفصل أو أوسطه أو قصاره حتى لو قرأ القرآن كله وقع فرضا كما أن الركوع بقدر تسيعة فرض وقطوبه بقدر ثلاث سنة كما حققه في شرح المنية ونذكر مناه في فضل القراءة والحاصل أن ما يقرؤه يتحقق بما قبل الركوع وبلغوهذا الركوع قلزم اعادته حتى لو لم يعده بطلت صلاته بل ذكر في شرح المنية أنه لو قام لأجل القراءة ثم بدله فسجد ولم يقرأ ولم يعد الركوع قال بعضهم تفسد لانه لما انتصب قائما للقراءة ارتفع ركوعه وان كان البعض يقول لا تفسد اهـ وهذا كله بخلاف ما لو تذكر القنوت في الركوع فالصحيح أنه لا يسجد ولو عاد وقت لا يرتفع ركوعه وعليه السهو لأن القنوت اذا أعيد يقع واجبا لا فرضا كما في شرح المنية وأما اذا عاد لقراءة سورة

(بترك) متعلق بيب (واجب)
 مما مرّ في صفة الصلاة (سهو)
 فلا سجود في العمدة قبل الا في أربع
 ترك القعدة الاولى وصلاته فيه
 على النبي صلى الله عليه وسلم
 وتفكره عدا حتى شغله عن ركن
 وتأخير سجدة الركعة الاولى
 الى آخر الصلاة نهر (وان
 تكرر) لان تكراره غير مشروع
 (ركوع) متعلق بترك واجب
 (قبل قراءة) الواجب لوجوب
 تقديمها ثم انما يقتضى الترك
 بالسجود فلو تذكر ولو بعد الرضع
 من الركوع عاد ثم أعاد الركوع

اخرى فلا يرتفع ركوعه كما قد مناه لانه وقع بعد قراءة تامة فكان في موقعه وكان عوده الى القراءة غير مشروع
كما اذا عاد الى القنوت بل اولى والله اعلم (قوله يعيد السورة ايضا) أى لتقع القراءة مرتبة (قوله وتأخير
قيام الخ) أشار الى أن وجوب السجود ليس لمخصوص الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بل ترك الواجب
وهو تعقيب التشهد للقيام بلا فاصل حتى لو سكت يلزمه السهو كما قد مناه في فصل اذا أراد الشروع قال المقتضى
وكما لو قرأ القرآن هنا وفي الركوع يلزمه السهو مع أنه كلام الله تعالى وكما لو ذكر التشهد في القيام مع أنه توحيد
الله تعالى وفي المناقب أن الامام رحمه الله رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقال كيف اوجبت السهو
على من صلى على فقال لانه صلى عليك سهوا فاستحسنه (قوله وفي الزيلعي الخ) جزم به المصنف في منته
في فصل اذا أراد الشروع وقال انه المذهب واختاره في البحر تبعا للتلاصق والخاصية والظاهر أنه لا يخفى قول
المصنف هنا بقدر ركن تأمل وقدمنا عن القاضي الامام أنه لا يجب ما لم يقل وعلى آل محمد وفي شرح المنية
الصغير أنه قول الاكثر وهو الاصح قال الخبير المولى فقد اختلف التصحيح كما ترى وينبغي ترجيح ما قاله القاضي
الامام اه وفي التواريخ عن الحارثي وعلى قولهما لا يجب السهو ما لم يبلغ الى قوله جدي مجيد (قوله
والجهر فيما يخاف فيه للامام الخ) في العبارة قلب وصوابها والجهر فيما يخاف لكل مصل وعكسه للامام ح
وهذا ما صححه في البدائع والدور وما الى في الفتح وشرح المنية والبحر والنهر والحلية على خلاف ما في الهداية
والزيلعي وغيرهما من أن وجوب الجهر والخفاقة من خصائص الامام دون المنفرد والحاصل أن الجهر
في الجهرية لا يجب على المنفرد اتفقا وانما الخلاف في وجوب الاخفاء عليه في السرية وظاهر الرواية عدم
الوجوب كما صرح بذلك في التواريخ عن المحيط وكذا في الذخيرة وشروح الهداية كانهية والكفاية والعناية
ومعراج الدراية وصريحوا بأن وجوب السهو عليه اذا جهر فيما يخاف رواية النوادر اه فعلى ظاهر الرواية
لا سهو على المنفرد اذا جهر فيما يخاف فيه وانما هو على الامام فقط (قوله والاصح الخ) صححه في الهداية
والفتح والتبيين والمنية لأن السير من الجهر والاخفاء لا يمكن الاحتراز عنه وعن الكثير يمكن وما تصح به الصلاة
كثير غير أن ذلك عنده آية واحدة وعندهما ثلاث آيات هداية (قوله في الفصلين) أى في المثلثين مسئلة
الجهر والاخفاء (قوله قل أوكثر) أى ولو كلمة قال القهستاني والمتبادر أن يكون هذا في صورة أن ينسى أن
عليه الخفاقة فيجهر قصدا وأما اذا علم أن عليه الخفاقة فيجهر لتبيين الكلمة فليس عليه شيء اه (قوله وهو
ظاهر الرواية) قال في البحر وينبغي عدم العدول عن ظاهر الرواية الذي نقله الثقات من اصحاب الفتاوى اه
زاد المصنف في منحه وانما عولنا على الاول تبعا للهداية وكما عجب من كثير من كل الرجال كيف يعدل عن ظاهر
الرواية الذي هو بمنزلة نص صاحب المذهب الى ما هو كالمرواية الشاذة اه أقول لا عجب من كل الرجال كما صاحب
الهداية والزيلعي وابن الهمام حيث عدلوا عن ظاهر الرواية لما فيه من المخرج وصحوا الرواية الاخرى
للتسهيل على الامة وكلمة لمن نظروا لافعال القهستاني ويجب السهو بخفاقة كلمة لكن فيه شدة وقال في شرح
المنية والصحيح ظاهر الرواية وهو التقدير بما تجوز به الصلاة من غير تفرقة لأن القليل من الجهر في موضع الخفاقة
صفوا أيضا في حديث أبي قتادة في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ في الظهر في الاولين بآتم
القرآن وسورة بن وفي الآخرين بآتم الكتاب ويسمعنا الآية أحيانا اه فضه التصريح بأن ما صححه في الهداية
ظاهر الرواية أيضا فان ثبت ذلك فلا كلام والا فوجه تصحيحه ما قلنا وتأيد بحديث الصحيحين وقد قدمنا في
واجبات الصلاة عن شرح المنية أنه لا ينبغي أن يعدل عن الدراية أى الدليل اذا وافقها رواية (تمة) قد صرحوا
بأنه اذا جهر سهوا بشيء من الادعية والائتمية ولو تنهدا فانه لا يجب عليه السجود قال في الحلية ولا يعرى
القول بذلك في التشهد عن تأمل اه واقره في البحر هذا وقد قدمنا في فصل القراءة الكلام على حدة الجهر
فراجع (قوله متعلق بيب) أى المذكور أو الباء (قوله ان سجدا مامه) أما لو سقط عن الامام
بسبب من الاسباب بأن تكلم او احدث متعمدا او خرج من المسجد فانه يسقط عن المقتضى بجر والظاهر
أن المقتضى يجب عليه الإعادة كالا مام ان كان السقوط بفساد العمد لتقرر النقصان بلا جبر من غير عذر تأمل
(قوله لوجوب المتابعة) علة لوجوبه على المقتضى بسهو امامه ولان النقصان دخل في صلاته أيضا
لارتباطها بصلاة الامام (قوله لا بسهو أصلا) قيل لا فائدة لقوله أصلا وليس بشيء بل هو تأكيد لتقوى الوجوب

الا أنه في تذكر الفاتحة يعيد
السورة أيضا (وتأخير قيام الى
الثالثة بزيادة على التشهد بقدر
ركن) وقيل بحرف وفي الزيلعي
الاصح وجوبه باللهم صل على محمد
(والجهر فيما يخاف فيه) للامام
(وعكسه) لكل مصل في الاصح
والاصح تقديره (بقدر ما تجوز به
الصلاة في الفصلين وقيل) فأنه
قاضي خان (يجب السهو بهما)
أى بالجهر والخفاقة (مطلقا) أى
قل أوكثر (وهو ظاهر الرواية)
واعتمده الحلواني (على منفرد)
متعلق بيب (ومقتد بسهو
امامه ان سجدا مامه) لوجوب
المتابعة (لا بسهو) أصلا

لأن معناه لا قبل السلام للزوم مخالفة الامام ولا بعده لخروجه من الصلاة بسلام الامام لانه سلام محمد عن
 لاسهو عليه كافي البصر لكن قال في النهر لقاتل أن يقول لا نسلم أنه يخرج منها بسلامه وقد سبق خلاف فبين
 لاسهو عليه فكيف بين عليه السهو وحينئذ فيمكنه أن يأتي بهذا الجواب اه قلت وقدّم الشارح في نواقض
 الوضوء أنه لو قهقهه بعد كلام الامام او سلامه عند افسدت طهارته في الاصح وقدّمنا هناك تصحيحه عن القح
 والخاصة على خلاف ما صححه في الخلاصة من عدم الفساد ولا شك أن فساد طهارته مبني على عدم خروجه
 من الصلاة بسلام امامه أو كلامه فيها مبني على ما صححه في الخلاصة ولذا قال في المعراج بعد تعليله المستقلة
 بأنه يخرج بسلام الامام كذا قيل وفيه تأمل بل الاولى التمسك بما روى ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم ليس على
 من خلف الامام سهو اه (تنبيه) قال في النهر ثم مقتضى كلامهم أنه يعيد هالنبوت الكراهة مع تعذر الجواب
 (قوله) والمسبوق يسجد مع امامه) فيرد بالسجود لانه لا يتابعه في السلام بل يسجد معه ويشهد فاذا سلم الامام
 قام الى القضاء فان سلم فان كان عامدا فسدت والا لا ولا سجود عليه ان سلم سهوا قبل الامام او معه وان سلم بعده
 زمه لكونه منفردا حينئذ يجر وأراد بالمعية المقارنة وهو نادى بالوقوف كما في شرح المنية وفيه ولو سلم على نون
 أن عليه أن يسلم فهو سلام محمد يمنع البناء (قوله) سواء كان السهو قبل الاقتداء او بعده) بيان للاطلاق وشمل
 أيضا ما اذا سجد الامام واحدة ثم اقتدى به قال في الجرح انه يتابعه في الاخرى ولا يقضي الاولى كما لا يقضيها
 لو اقتدى به بعد ما سجد هما (قوله) ثم يقضي ما فاتة) فلو لم يتابعه في السجود وقام الى قضاء ما سبق به فانه يسجد
 في آخر صلاته استحضاراً لأن التعميم متحدة فجعل كأنها صلاة واحدة يجر وغيره فافهم (قوله) ولو سها فيه
 أي فيما يقضيه بعد فراغ الامام يسجد ثانياً لانه منفرد فيه والمنفرد يسجد لسهوه وان كان لم يسجد مع الامام
 لسهوه ثم سها هو أيضاً كفته سجدتان عن السهوين لأن السجود لا يتكرر وتعامه في شرح المنية (قوله) وكذا
 الملاحق) أي يجب عليه السجود بسهو امامه لانه مقتضى جميع صلاته بدليل أنه لا قراءة عليه فلا سجود فيها
 يقضيه يجر (قوله) لكنه يسجد الخ) أي يبدأ بقضاء ما فاتة ثم يسجد في آخر صلاته لانه التزم متابعة الامام
 فيما اقتدى به على نحو ما يصل الامام وانه اقتدى به في جميع الصلاة فيتابعه في جميعها على نحو ما ادى الامام
 والامام ادى الاول فالاول وسجد لسهوه في آخر صلاته فكذا الملاحق واما المسبوق فقد التزم بالاقتداء به
 متابعته بقدر ما هو صلاة الامام وقد أدرك هذا القدر فيتابعه ثم يفرّد يجر (قوله) ولو سجد مع امامه) أعاده
 لانه في غير أو انه ولا تفقد صلاته لانه ما زاد الا سجدتين ولو كان مسبوقاً بثلاث ولا حقا بركة فسجد امامه
 للسهو فانه يقضي ركعة بلا قراءة لانه لاحق ويشهد ويسجد للسهو لأن ذلك موضع سجود الامام ثم يصلي ركعة
 بقراءة ويقعد لانها ثانية صلاته ولو كان على العكس سجد للسهو بعد الثالثة كذا في المحيط يجر (قوله)
 والمقيم الخ) ذكر في البحر أن المقيم المقتدى بالمسافر كالمسبوق في أنه يتابع الامام في سجود السهو ثم يشتغل
 بالانتماء وأما اذا قام الى انتماء صلاته وسها فذكر الكرخي أنه كاللاحق فلا يسجد عليه بدليل أنه لا يقرأ أو ذكر
 في الاصل أنه يلزمه السجود وصححه في البدائع لانه انما اقتدى بالامام بقدر صلاة الامام فاذا انقضت صار
 منفردا وانما لا يقرأ فيها بتم لان القراءة فرض في الاولين وقد قرأ الامام فيهما اه قال في النهر وبهذا علم
 أنه كاللاحق في حق القراءة فقط اه أقول وتقدمت بقية مسائل المسبوق واللاحق قبيل باب الاستخلاف
 (قوله) ولو علميا) كالوتر فلا يعود فيه اذا استتم قائما وعلى قولهما يعود لانه من النفل ط (قوله) أما
 النفل فيعود الخ) جزم به في المعراج والسراج وعلاه ابن وهبان بأن كل شفع منه صلاة على حدة ولا سماعا على
 قول محمد بأن القعدة الاولى منه فرض فكانت كالاخيرة وفيها يقعد وان قام وحكي في المحيط فيه خلافا وكذا
 في شرح التمر تاشي قبل يعود وقبل لا وفي الخلاصة والاربع قبل الظهر كالتطوع وكذا الوتر عند محمد
 وتعممه في النهر. لكن في التتارخانية عن الغنابية قبل في التطوع يعود ما لم يقيد بالسجدة والصحيح أنه لا يعود اه
 وأقره في الامداد لكن خالفه في منته تأمل (قوله) ما لم يقيد بالسجدة) أي يقيد الركعة التي قام اليها (قوله)
 عادليه) أي وجوبا نهر (قوله) ولا سهو عليه في الاصح) يعني اذا عاد قبل أن يستتم قائما وكان الى القعود
 أقرب فانه لا يسجد عليه في الاصح وعليه الاصح كمنزوا اختار في الوالاجية وجوب السجود وأما اذا عاد وهو
 الى القيام أقرب فعليه سجود السهو كما في نور الابضاح وشرحه بلا حكاية خلاف فيه وصحح اعتبار ذلك في القح

(والمسبوق يسجد مع امامه
 مطلقا) سواء كان السهو قبل
 الاقتداء او بعده (ثم يقضي ما فاتة)
 ولو سها فيه سجد ثانيا (وكذا
 الملاحق) لكنه يسجد في آخر
 صلاته ولو سجد مع امامه أعاده
 والمقيم خلف المسافر كالمسبوق
 وقيل كاللاحق (سها عن القعود
 الاول من الفرض) ولو علميا أما
 النفل فيعود ما لم يقيد بالسجدة
 ثم تذكروا عادليه) وتشهد ولا
 سهو عليه في الاصح

بما في الكافي ان استوى النصف الاسفل وظهره بعد منعه فهو أقرب الى القيام وان لم يستوفه وأقرب الى القعود ثم اعلم أن حالة القراءة تنوب عن القيام في مريض يصلي بالأيما حتى لو ظن في حالة التشهد الاول أنها حالة القيام فقرأ ثم تذكر لا يعود الى التشهد كما في البحر عن الوالوجية (قوله في ظاهر المذهب الخ) مقابله ما في الهداية ان كان الى القعود أقرب عاد ولا سهو عليه في الاصح ولو الى القيام أقرب فلا وسهوا عليه السهو وهو مروى عن أبي يوسف واختاره مشايخ بخاري وأصحاب المتن كالكنز وغيره ومشى في نور الايضاح على الاول كالمصنف تبع المواهب الرحمن وشرحه البرهان قال ولصريح ما رواه أبو داود عنه صلى الله عليه وسلم اذا قام الامام في الركعتين فان ذكر قبل أن يستوى قائما فليجلس وان استوى قائما فلا يجلس ويسجد سجدة في السهو اه قلت لكن قال في الحلية انه نص فيه بفيد تعيين العمل به لولا ما في ثبوته من النظر فان في سنده جارا الجعفي من علماء الشيعة جارحوه اكثر من موثقيه وقال الامام أبو حنيفة فيه ما رأيت أكذب منه فلا جرم ان قال شيخنا في التقريب رافضى ضعيف انتهى فلا تقوها لجة بجديته اه (قوله أي وان استقام قائما) أفاد أن لا في قوله والانافية داخلية على قوله لم يستقم وهو نفي أيضا فكان اثباتا فأداه ط (قوله ترك الواجب) وهو القعود (قوله بعد ذلك) أي بعد ما استقام قائما ومثله ما اذا عاد بعد ما صار الى القيام أقرب على الرواية الاخرى ولذا قال في البحر ثم لو عاد في موضع وجوب عدمه اختلفوا في فساد صلاته فهذه العبارة تصدق على الرايين (قوله لكنه يكون مسيا) أي ويأثم كما في الفتح فلو كان اماما لا يعود معه القوم تحقيا لاختلافه ويلزمه القيام للعال شرح المنية عن القنية (قوله لتأخير الواجب) الاول أن يقول لتأخير الفرض وهو القيام أو ترك الواجب وهو القعود ط (قوله كما حققه الكمال) أي بما حاصله أن ذلك وان كان لا يصلح لكنه بالعمدة لا يصلح لما عرف أن زيادة ما دون ركعة لا يفسد وقواه في شرح المنية بما قدمناه آنفا عن القنية فانه يفيد عدم الفساد بالعود وأيده في البحر أيضا بما في المعراج عن المجتبى لو عاد بعد الانتصاب محظنا قبل يشهد لنقضه القيام والصحيح لا بل يقوم ولا ينقض قيامه بقعود لم يؤمر به كن تقض الركوع لسورة اخرى لا يتقضى ركوعه اه وببحث فيه في النهر فراجعه (قوله وهو الحق بجر) كأن وجهه ما مر عن الفتح وما في المبتدئ من أن القول بالفساد غلط لانه ليس بترك بل هو تأخير كما لو سها عن السورة فركع فانه يرفض الركوع ويعود الى القيام ويقرأ وكما لو سها عن القنوت فركع فانه لو عاد وقت لا تنفذ على الاصح اه لكن بحث فيه في البحر ببدء الفرق وهو أنه اذا عاد وقرأ السورة صارت فرضا فنقض فرضا ففرض الى فرض وكذا في القنوت لان له شبهة القرآنية او عاد الى فرض وهو القيام لان كل فرض ماؤه يقع فرضا اه وأقره في النهر وشرح المقدسي أقول وفيه نظر فان القنوت الذي قبله انه كان قرآنا فحج هو الدعاء المخصوص وهو سنة فلا يلزم قراءته بل قد يقرأ غيره وكونه عاد الى فرض وهو القيام ممنوع بل عاد الى القيام الذي هو الرفع من الركوع بدليل أن الركوع لم يرتفع بقعوده لاجل القنوت فكان فيه تأخير الفرض لا تركه فهو مثل عوده الى القعود في مسئلتنا ثم بحثه في عوده الى القراءة مسلم والله أعلم (قوله وهذا في غير المؤتم الخ) أي ما ذكر من منعه عن العود الى القعود بعد القيام والخلاف في الفساد لو عاد انما هو في الامام والمنفرد أما المقتدى الذي سها عن القعود فقام وامامه فاهد فانه يلزمه العود لان قيامه قبل امامه غير معتبر فليس في عوده رفض الفرض بل قال في شرح المنية عن القنية ان المقتدى لو نسي التشهد في القعدة الاولى فذكر بعد ما قام عليه أن يعود ويشهد بخلاف الامام والمنفرد للزوم المتابعة كن ادرك الامام في القعدة الاولى فقدمه مع تمام الامام قبل نزوع المسبوق في التشهد فانه يشهد تبعاً له هذا ما مر فكذا هذا اه (قوله وان خف فوت الركعة) أي الثالثة مع الامام ط (قوله وظاهره) أي تعليل السراج بأن القعود فرض ط وكذا تعليل القنية الذي ذكرناه (قوله والظاهر أنها واجبة الخ) لم يبين حكمها في السنن والظاهر السنة لان السنن المطلوبة في الصلاة يستوى فيها الامام والمنفرد والمقتدى غالباً وقوله فرض في الفرض معناه أن يأتي بذلك الفرض ولو بعد اتيان الامام لا قبله وليس المراد المشاورة في جزم منه ط قلت وعلى ما استظهره الشارح تبعاً للنهر بشكل العود الى قراءة التشهد بعد التأخر بالقيام الفرض مع امامه فتأمل (قوله ولنا فيها رسالة حافلة) لم أطلع عليها ولكن قد مرنا في اخر واجبات الصلاة شيئاً من الكلام على المتابعة بما فيه كفاية ان شاء الله تعالى (قوله ولو سها

(ما لم يستقم قائما) في ظاهر المذهب وهو الاصح فتح (والا) أي وان استقام قائما (لا) يعود لاستيفاله بفرض القيام (وسجد للسهو) ترك الواجب (فلو عاد الى القعود) بعد ذلك (تفسد صلاته) لرفض الفرض لما ليس بفرض وصححه الزيلعي (وقيل لا) تفسد لكنه يكون مسياً ويسجد لتأخير الواجب (وهو الاشبه) كما حققه الكمال وهو الحق بجر وهذا في غير المؤتم أما المؤتم فيعود حتما وان خاف فوت الركعة لان القعود فرض عليه بحكم المتابعة سراج وظاهره أنه لو لم يعد بطلت بجر قلت وفيه كلام والظاهر أنها واجبة في الواجب فرض في الفرض نهر ولنا فيها رسالة حافلة فراجعها

عن القعود الاخير) أراد به القعود المفروض او ما كان آخر الصلاة فيشمل نحو التجرأ فاده في البحر (قوله كله
 اوبعضه) كالجلوس جلسة خفيفة أقل من قدر التشهد واذا عاود احتسبت له الجلسة الاولى حتى لو كان كلا
 الجلستين بقدر التشهد ثم تكلم بآذان صلاته بحر (قوله ما لم يقيد بها) أي الركعة التي قام اليها واحتزبه
 عما اذا سجد لها بلا ركوع فانه يعود لعدم الاعتداد بهذا السجود كما في التهر ومقتضاه أنه لا بد من أن يكون
 قد قرأ فيها وفي الخلاصة خلافه ولذا استشكله في البحر بأن الركعة في النفل بلا قراءة غير صحيحة فكانت زيادة
 ما دون ركعة وهو غير فسد قال في النهر الا أن يفرق بأنه قد عهدها تمام الركعة بلا قراءة كما في المقتدى بخلاف
 الخالية عن الركوع (قوله وسجد للسهو) لم يفصل بين ما اذا كان الى القعود أقرب او لا وكان
 ينبغي أن لا يسجد فيها اذا كان اليه أقرب كما في الاولى لما سبق قال في الحواشي السعدية ويمكن أن يفرق
 بينهما بأن القريب من القعود وان جاز أن يعطى له حكم القاعدة الا أنه ليس بقاعدة حقيقة فاعتبر جانب
 الحقيقة فيما اذا سها عن القعدة الثانية وأعطى حكم القاعدة في السهو عن الاولى اظهرها للفتاوى بين
 الواجب والقرض نهر (قوله لتأخير القعود) على في الهداية بأنه أخر واجبا فقالوا أراد به القطعي
 وهو القرض يعني القعود الاخير وهو اولى من حمله على معناه المشهور وكون المراد به السلام والتشهد
 والاشكل الفرق المار كمانه عليه في النهر (قوله عامدا او ناسيا) أشار الى ما في البحر من أنه
 لا فرق في عدم البطالان عند العود قبل السجود والبطالان ان قيد بالسجود بين العمد والسهو ولذا قال
 في الخلاصة فان قام الى الخامسة عامدا أيضا لم يفسد ما لم يقيد الخامسة بالسجدة عندنا (قوله عند محمد)
 ظاهره أنه راجع لكل المتن فيكون محمدا قائلا بتحولها لتفلا وليس كذلك لبطالان الفريضة وكما بطل القرض
 عنده بطل الاصل فتعير أن يكون راجعا لقوله برفعه فيكون المتن اختار قول أبي حنيفة وأبي يوسف في عدم
 بطلان الاصل وقول محمدان السجدة لا تتم الا بالرفع اه ح وعليه فضم السادسة مبنى على قولهما فقط
 كائن عليه في الحلية والبدائع معللا بطلان الترخيم عند محمد والايهام الواقع في كلام الشارح واقع
 في كلام المصنف أيضا فالاحسن قول الكثر بطل فرضه برفعه وصارت نفلًا فقوله برفعه متعلق بقوله بطل (قوله
 لا تمام الشيء بآخره) أي والرفع آخر السجدة اذا انتهى انما ينتهي بضمه ولذا لو سجد قبل امامه فأدركه امامه
 فيه جاز ولو تمت بالوضع لما جاز لأن كل ركن اذا قام قبل الامام لا يجوز بحر (قوله فلو سبقه الحدث) أي
 في مسئلة المتن وهذا بيان لثمرة الخلاف في أن السجدة هل تتم بالوضع او بالرفع (قوله فوضأ وبني) لانه بالحدث
 بطلت السجدة فكانه لم يسجد فيتوضأ وبني لا تمام فرضه امداد (قوله حتى قال الخ) وذلك لما عارض قول
 محمد فيها على أبي يوسف قال زه صلاة فسدت بصلحها الحدث وهي بكسر الزاي وسكون الهاء كلمة تقولها
 الاعاجم عند استحسان الشيء وانما قالها أبو يوسف على سبيل التحكم والتجرب شرح المنية وقيل الصواب
 بالضم والزاي ليست بخالصة بحر عن المغرب وقوله فسدت أي قاربت الفساد او سماها أبو يوسف قاسدة بناء
 على مذهبه (قوله والعبرة للامام) أي في العود قبل التقييد وفي عدمه ط (قوله لم تفسد صلاتهم) لانه لما
 عاد الامام الى القعدة ارتفع ركوعه فبرفض ركوع القوم أيضا تبعه لانه مبنى عليه فبقى لهم زيادة سجدة
 وذلك لا يفسد الصلاة بحر عن المحيط وهذا انما يظهر لو ركع الامام فلو عاد قبل الركوع وركع القوم وسجدوا
 فسدت لزيادتهم ركعة على ما يظهر وفي الفتح ولا يتابعونه اذا قام واذا عاد لا يعيدون التشهد ط (قوله
 ما لم يعمدوا السجود) قيد به لما في الجنبى لو عاد الامام الى القعود قبل السجود وسجد المقتدى محمد تفسد
 وفي السهو خلافه والاحوط الاعادة اه بحر أقول مقتضى التعليل المار بارتفاض ركوع القوم بارتفاض
 ركوع الامام أنه لا فرق بين العمد وغيره فليست أمثلة (تمه) يتفرع أيضا على قوله والعبرة للامام ما في البحر عن
 الخاتمة لو تشهد المقتدى وسلم قبل أن يقيد الخامسة بالسجدة ثم قيدها بفساد صلاتهم جميعا (قوله ولو في
 العصر والتجر) بناء على أن المراد بالسادسة ركعة زائدة والانهي في التجر رابعة وأتى بالمبالغة للرد على ما في
 السراج من استثناء العصر وما في قاضي خان من استثناء التجر لكرامة التنفل بعدهما واعتزهما في البحر بأنه
 في المسئلة الاتية اذا قعد على الرابعة وقيد الخامسة بسجدة يضم السادسة ولو في الاوقات المكرورة ولا فرق
 بينهما اه وأورد في النهر أيضا أنه اذا لم يقعد وبطل فرضه كيف لا يضم في العصر ولا كراهة في التنفل قبله

(ولو سها عن القعود الاخير) كله
 اوبعضه (عاد) ويكنى كون كلا
 الجلستين قدرا للتشهد (ما لم يقيد بها)
 بسجدة) لأن ما دون الركعة محل
 الرض وسجد للسهو لتأخير
 القعود (وان قيدها) بسجدة
 عامدا أو ناسيا أو ساهيا أو غفلا
 (تحويل فرضه نفلًا برفعه) الجبهة
 عند محمد وبقي لأن تمام الشيء
 بآخره فلو سبقه الحدث قبل رفعه
 توضأ وبني خلافا لابي يوسف حتى
 قال زه صلات فسدت أصلها
 الحدث والعبرة للامام حتى لو عاد
 يعلم به القوم حتى سجدوا لم تفسد
 صلاتهم ما لم يعمدوا السجود
 وقبه بلغز أي مصل ترك القعود
 الاخير وقيد الخامسة بسجدة
 ولم يطل فرضه (وضم السادسة)
 ولو في العصر والتجر

ثم أجاب بأنه يمكن حله على ما إذا كان يقضى عصر أو ظهر بعد العصر (تنبيه) لم يصح بالمغرب كما صرح بالفتوى
والعصر مع أنه صرح به القهستاني ومقتضاه أنه يضمن إلى الرابعة خاصة لكن في الحلية لا يضمن إليها أخرى
لنصهم على كراهة التنفل قبلها وعلى كراهة بالوتر مطلقا اه قلت ومقتضاه أنه إذا جدد الرابعة يسلم فوراً
ولا يقعد لها ثلاثاً يصير منته لا قبل المغرب وقد يجاب بما يشير إليه الشارح بأن الكراهة مختصة بالتنفل المقصود
فلا ضرورة إلى قطع الصلاة بالسلام وأما أنه لا يضمن إليها خاصة فظاهر لئلا يكون تنفلاً بالوتر فالوجه عدم ذكر
المغرب كما فعل الشارح ثم رأيت في الامداد قال وسكت عن المغرب لأنها صارت أربعا فلا يضمن فيها (قوله
ان شاء) أشار إلى أن الضم غير واجب بل هو مندوب كما في الكافي تبعاً للمبسوط وفي الأصل ما يفيد الوجوب
والأول أظهر كما في البحر (قوله لا اختصاص الكراهة بالخ) جواب عما قد يقال إن التنفل بعد العصر
والفجر مكروه وفي غيرهما وإن لم يكره لكن يجب إتمامه بعد الشروع فيه فكيف قلت ولو بعد العصر والفجر
وقلت أنه مخير إن شاء ضم والأفلا والجواب أنه لم يشرع في هذا التنفل قصد أو ما ذكرته من الكراهة ووجوب
الإتمام خاص بالتنفل قصد الكراهة الضم هنا خلاف الأولى كما يأتي ما يفيد (قوله لأن التقصان) أي الحاصل
بترك القعدة لا يغير بحدوث السهو فان قلت أنه وإن فسدت فساداً فسد نفلها ومن ترك القعدة في النفل ساءها
وجب عليه سجود السهو فلماذا لم يجب عليه السجود نظر هذا الوجه قلت أنه في حال ترك القعدة لم يكن نفلاناً
تحقق التنفل بتقيد الركعة بسجدة والضم قائله عارضة ط (قوله مثلاً) أي أوقف في الثالثة الثلاث
أو في ثمانية الثاني ح (قوله ثم قام) أي ولم يسجد (قوله عادوسلم) أي عاد للجلوس لما رآه مادون الركعة
محل للرفض وفيه إشارة إلى أنه لا يبعد التشهد به صرح في البحر قال في الامداد والعود للتسليم بالسنة لأن
السنة التسليم جالساً والتسليم حال القيام غير مشروع في الصلاة المطلقة بلا عذر فبأي به على الوجه المشروع
فلوسلم قائماً نفدت صلاته وكان تاركاً للسنة اه (قوله ثم الأصح الخ) لأنه لا اتعاف في البدعة وقبل تبعونه
مطلقاً عاد أولاً (قوله فان عاد) أي قبل أن يقيد الخامسة بسجدة تبعوه أي في السلام (قوله اذ لم يبق
عليه إلا السلام) أشار به إلى أن معنى تمام فرضه عدم فساد والا فضلته فاقصة كما يأتي في قوله لصدان فرضه
تأخير السلام إليه أشار في البحر ح (قوله وضم إليها سادسة) أي ندباً على الظاهر وقبل وجوباً ح عن
البحر (قوله ولو في العصر الخ) أشار إلى أنه لا فرق في مشروعيتها الضم بين الأوقات المكروهة وغيرهما ما رآه
التنفل فيها إنما يكره لو عن قصد والأفلا وهو الصحيح زيلعي وعليه الفتوى مجتبي وإلى أنه كما لا يكره في العصر
لا يكره في الفجر خلافاً للزيلعي ولذا سوى بينه ما في الفتح وصرح في التجنيس بأن الفتوى على أنه لا فرق بينهما
في عدم كراهة الضم (قوله والضم هنا أكد) لأن فرضه قد تم فلو قطع هاتين الركعتين بأن لا يسجد للسهو
لزم ترك الواجب ولو جلس من القيام وسجد للسهو لم يؤد سجود السهو على الوجه المستحسن فلا بد من ضم
سادسة ويجلس على الركعتين ويسجد للسهو بخلاف المسئلة الأولى لأن الفرضية لم تبق لاحتاج إلى تدارك
نقصانها ح عن الدرر (قوله ولا عهدة لقطع) أي لا يلزمه القضاء ولم يضمن وسلم لأنه لم يشرع به مقصوداً
كما مر (قوله ولا بأس الخ) أي لو ضم في وقت مكروه كالعصر والفجر قبل يكره والمعتقد المصحح أنه لا بأس به
قال في البحر بمعنى أن الأولى تركه فظاهره أنه لم يقل أخذ بوجوبه ولا بأس بتجابه اه وقد يقال إن الوقت
المكروه لما كان منته أن يتوهم أن في الصلاة فيه بأساً صرحوا بتجابه البأس لذلك لا يكون الأولى تركها
بل الأولى فعلها بديل قولهم لو تطلق فصل ركعة فطلع الفجر فالأولى أن يتنفل بها لأنه لم يتنفل بعد الفجر قصداً
الآن يفرق بأن ابتداء الشروع في التطوع هنا مقصود فكانت له حرمة بخلافه في مستثنائنا لكن قد يقال
أن عدم الإتمام هنا يلزم منه ترك السجود الواجب أو فعله لأعلى الوجه المستحسن كما مر في علته كون الضم هنا
أكد وعلى هذا فالضم في المسئلة الأولى في الأوقات المكروهة خلاف الأولى لأنه لا يسجد سهو فيها كما مر
(قوله في صورتين) أي ما إذا لم يسجد للثامنة أو سجد (قوله وترك في الثانية) أي ترك سلام الفرض
الخاص به وهو ما لا يكون منه وبين قعدة الفرض صلاة وهو هنا وإن كان سلامه على رأس الست مخرجاً من جميع
الصلاة لكن فاته السلام لمقصود اه ح (قوله والركعتان الخ) لم يذكر كركم ما تحوّل نفل في المسئلة
الأولى هل ينوب عن قبلية الظهر إذا لم يكن صلاتها قال بعض الفضلاء نعم واعترض بما ذكر في تعليل المسئلة هنا

(أن شاء) لا اختصاص الكراهة
والإتمام بالقصد ولا يسجد للسهو
على الأصح لأن التقصان بالتقصان
لا يغير (وان قعد في الرابعة) مثلاً
قد رآه التمسيد (ثم قام عادوسلم) ولو
سلم قائماً صح ثم الأصح أن القوم
يتنظرونه فان عاد تبعوه (وان
سجد للثامنة ساوا) لأنه تم
فرضه اذ لم يبق عليه إلا السلام
(وضم إليها سادسة) ولو في العصر
وخامسة في المغرب ورابعة في الفجر
به يفتي (لتصير الركعتان نفلاناً)
والضم هنا أكد ولا عهدة لقطع
ولا بأس بإتمامه في وقت كراهة
على المقعد (وسجد للسهو)
في صورتين لنقصان فرضه تأخير
السلام في الأولى وتركه في الثانية
(و) الركعتان (لا ينوبان
عن السنة الرابعة) بعد الفرض
في الأصح لأن المواظبة عليهما
إنما كانت بصرية مبتدأة

وفيه نظر لان الشروع فيما سر كان بغير عزيمة مبتدأة غاية أنه انقلب فيه وصف ما شرع فيه قصدا الى الغفلة بخلاف الركعتين هنا فإنه لم يشرع فيها قصدا ولا وجدت لهما تحريمة مبتدأة وقد مر في باب النوافل أنه لو صلى ركعتين من التهجيد فظهر وقوعهما بعد طلوع الفجر اجرا أثناء عن سنة الفجر في الصحيح بخلاف ما لو صلى أربعين فظهر وقوع ركعتين منهما بعد الفجر لانهما ليستا بغير عزيمة مبتدأة فتأمل (قوله ولو اقتدى به الخ) أي لو اقتدى شخص بالذي قعد على الرابعة ثم قام وضمت السادسة صلاهما أي الركعتين أيضا أي مع الرابع والاولى أن يقول صلى الرابع أيضا لأن صلاة الركعتين محل وفاق فعند أبي يوسف يصلي ركعتين فقط بناء على أن احرام الفرض انقطع بالانتقال الى النفل وعند محمد سنا وهو الاصح لانه لو انقطعت التحريمة لاحتاج الى تكبيرة جديدة فصار شارعا في الكل ح عن الجهر لمخصا (قوله وان افسد) أي المقتدى الركعتين قضاهما فقط لانه شرع في هذا النفل قصدا فكان مضمونا عليه بخلاف الامام لشروعه فيه ساهيا وهذا كله فيما اذا قعد الامام في الرابعة فان لم يقعد يصلي المقتدى سنا كما اذا افسدهما كما في القهستاني عن الهبط لانه ألزم صلاة الامام وهي ست ركعات نفلا كما في الجهر (تمة) لو اقتدى به مفترض في قيام الخامسة بعد القعود قدر التشهد لم يصح ولو عاد الى القعدة لانه لما قام الى الخامسة فقد شرع في النفل فكان اقتداء المفترض بالنفل ولو لم يقعد قدر التشهد صح الاقتداء لانه لم يخرج من الفرض قبل أن يقيد بالسجدة بجر عن السراج (قوله سهوا) قيد بالنظر الى قوله سجدا الى قوله ولم يفسد وهذه المسئلة تنقسم بينهما في باب النوافل ح وقد مناه الكلام عليها هنا لفرجه (قوله وقد مناه) أي عند قول المتن سها عن القعود الاقل (قوله وقبل لا) أي لا يعود بعد ما استتم قائما كالقعود وقد مناه في التارخانية صحه قال في شرح المنية والخلاف فيما اذا احرم بنية الرابع فان نوى اثنين عاد اتفاقا (قوله فسجد له) أي للسهو (قوله بعد السلام) وكذا قبله كما يفيد ما ذكره من التعليل كان المصنف يقيد به تعاقبا لصلاته لكونه السنة في محل السجود عندئذ لا يكون البعدية اولى كاقبل فانهم (قوله عليه) أي على ما صلى ط (قوله تحريما) لما يأتي من أن نقض الواجب لا يجوز (قوله لا يطل سجوده الخ) ونقض الواجب وابطاله لا يجوز الا اذا استلزم تصحيحة نقض ما هو فوقه بجر عن الفتح أي كافي مسئلة المسافر الآتية قال ح قال شيخنا هذا في البناء على النفل وأما البناء على الفرض ففيه كراهتان اخريان الاولى تأخير سلام المكتوبة الثانية الدخول في النفل بلا تحريمة مبتدأة اه قال ط وهذا الاخير يظهر أيضا في بناء النفل على مثله اذا كان نوى اولا ركعتين اه تأمل (قوله بخلاف المسافر الخ) أي لو كان مسافرا فسجد للسهو ثم نوى الإقامة فله ذلك لانه لو لم يبن وقد لزم الاتمام بنية الإقامة بطلت صلاته وفي البناء نقض الواجب وهو أدى فيحصل دفعا لا على بجر (قوله ويبعد هو) أي من ليس له البناء وهو باطلاقة يشمل المفترض وبخلافه ما تقدمه اقول الباب عن القنية من أنه لو بنى النفل على فرض سها فيه لم يسجد وقد مناه الكلام عليه (قوله والمسافر) الاولى أن يقول كالمسافر لثلاث يومه قوله على المختار أن يبنيه خلافا مع أنه خلاف ما يفهم من الجهر أفاده ط قلت بل سرح به في الامداد (قوله على المختار) وقيل لا يعيده لانه وقع جارا حين وقع فيعتد به ح عن الامداد (قوله يخرج من الصلاة الخ) هذا عندهما وأما عند محمد فانه لا يخرج منه أصلا كما في الجهر وغيره (قوله ان يسجد عاد الخ) أفاد أن معنى التوقف أنه يخرج منه من كل وجه على احتمال أن يعود الى حرمتها بالسجود بعد خروجه منها ولهم فيه تفسير آخر وهو أنه قبل السجود يتوقف على ظهور عاقبته ان يسجدتين أنه لم يخرج وان لم يسجدتين انه اخرجه من وقت وجوده وتقامه في الفتح (قوله بنية الإقامة) أي بعد السلام وقبل السجود كما هو فرض المسئلة أما قبل السلام فلا شأن في أنه يصير فرضه أربعين لانه لم يخرج من حرمة الصلاة اتفاقا وكذا بعد السلام والسجود لانه في حرمة الصلاة اتفاقا أما على قول محمد فظاهر وأما على قولهم فلا نية عاد الى حرمتها بالسجود وهذه المسئلة الاخيرة هي التي تقدمت في قوله بخلاف المسافر (قوله كذا في عامة الكتب) في بعض النسخ كذا في غاية البيان وهي الصواب لان المذكور في عامة الكتب كالهداية وشروحه والكتاب وقاضي خان وغيرهما عدم اتقاضي الطهارة وعدم صبرورة الفرض أربعين عندهما من غير تفصيل بين العود الى السجود وعدمه وانما ذكرناه هذا التفصيل في مسئلة الاقتداء فقط لعدم امكانه في غيرها أما اجراء التفصيل في المسائل الثلاث كما فعل المصنف فهو

ولو اقتدى به فيهما صلاهما أيضا
وان افسد قضاهما به يفتى بقاية
(ولو ترك القعود الاول في المنزل
سهوا سجد ولم يفسد استحضانا)
لانه كما شرع ركعتين شرع أربعين
أيضا وقد مناه أن يعود ما لم يقيد
الثالثة بسجدة وقيل لا (واذا صلى
ركعتين) فرضا او نفلا (وسها)
فيهما فسجد له بعد السلام ثم أراد
بناء شفع عليه لم يكن له ذلك (البناء
أي بكره له تحريما لا يطل سجوده
بلا ضرورة (بخلاف المسافر)
اذا نوى الإقامة لانه لو لم يبن بطلت
(ولو فعل ما ليس له) من البناء
(صح) بناؤه (لبقاء التحريمة ويبعد)
هو والمسافر (سجود السهو وعلى
المختار) لبطانه بوقوعه في خلال
الصلاة (سلام من عليه سجود
سهو يخرج من الصلاة خروجا
موقوفا) ان يسجد عاد اليها والا
لا وعلى هذا (فيصح الاقتداء به
ويطل وضوءه بالقهقهة ويصير
فرضه أربعين بنية الإقامة ان يسجد
للسهو في المسائل الثلاث (والا)
يسجد (لا) تثبت الاحكام
المذكورة كذا في عامة الكتب

مذكور في غاية البيان كما نقله عنها في البصر وكذا في متن الوقاية والدرر والمثلث وقد نبه غير واحد على غلطهم
وكذا قال القهستاني ان ما سوى مسئلة الاقتداء ليس من فروع الخلاف الا اذا سقط الشرطتان
وفي الوقاية هنا سهو مشهور اهـ وأراد بالشرطيتين قوله ان عاد الى السجود والافلا والحاصل ان الصواب
في التعبير ان يقول كما قال ابن الكمال سلام من عليه السهو يخرج منه خروجا موقفاً عندهما خلافاً لمحمد
فيصح الاقتداء به ان يسجد بعد الافلا ولا يبطل وضوءه بالقهقهة ولا يصير فرضه أربعة بنية الاقامة اهـ وعند
محمد يصح الاقتداء مطلقاً ويبطل وضوءه ويصير الفرض أربعة بالخلاف في المسائل الثلاث لكن المسئلة الاولى
عندهما على التفصيل المذكور دون الاخيرتين فاجراء التفصيل في المسائل الثلاث كما فعل المصنف غلط مخاف
لعامة الكتب (قوله وهو غلط في الاخيرتين الخ) أي ذكر الشرطيتين وهما قوله ان يسجد والا لا غلط
في المسئلتين الاخيرتين لانه عندهما لا تفصيل فيهما وانما التفصيل المذكور في الاولى فقط كما ذكرنا
أما في القهقهة فلانها أوجب سقوط السجود عند الكل لغوات حرمة الصلاة لانها كلام فالحكم النقض عنده
وعنده عندهما كما صرح به في المحيط وشرح الطحاوي بجر أي لانه عند محمد لم يخرج بالسلام عن حرمة
الصلاة فانتقض طهارته وعندهما خرج من كل وجه ولا يمكنه أن يعود الى الصلاة بالسجود لوجود المنافي
وهو القهقهة لانها كلام كالوسم واحد ثم عدا بعده فان سلامه لم يبق موقفاً بعد الحدث وأما في نية الاقامة
فقال في المحيط وغيره انه لا يتغير فرضه ويسقط عنه سجود السهو وفي المراج سواء سجد اولاً لانه لو تغير به لمحت
نيته قبله ولو محت لوتعت السجدة في وسط الصلاة ولا يعتد بها فصار كأنه لم يسجد أصلاً فلو محت لمحت بلا سجود
بجر ونهر وحاصله أنه لو صح سجوده لبطل وما يؤدى تجميعه الى ابطاله فهو باطل وفيه دوراً أيضاً ويصح
ما في البرازية أنه عندهما خرج من الصلاة ولا يعود الى سجود السهو ولا يمكنه العود اليه الا بعد تمام
الصلاة ولا يمكنه اتمام الصلاة الا بعد العود الى السجود فجاء الدور قال ويبانه أنه لا يمكنه العود الى سجوده لان
سجوده ما يكون جابراً والجابر بالنص هو الواقع في آخر الصلاة ولا آخر لها قبل اتمام فقلنا بأنه تمت صلته وخرج
منها قطعاً للدور اهـ والحاصل أنه حيث لم يمكنه العود الى السجود لما علمته لم يمكن عوده الى الصلاة فبقى
خارجاً منها بالسلام خروجا باتا حتى لو سجد وقع لغوا كما لو سجد بعد القهقهة في المسئلة التي قبلها او بعد الحدث
العمد ولذا صرح الكمال وغيره من الشراح كصاحب النهاية والقاضي خان بأنه لا يتغير فرضه بنية
الاقامة لان النية لم تحصل في حرمة الصلاة فقد ظهر لك بهذا التقرير سقوط ما ذكره في الامداد منتصر الما
في غاية البيان في هذه المسئلة بما حاصله أن عدم صحة نية الاقامة انما هو على تقدير عدم السجود وهو قد سجد
فتصح نيته لما في الدراية اذا سجد فتوى الاقامة صححت اهـ فكذلك هنا والازم التناقض وقول الكمال
ان النية لم تحصل في حرمة الصلاة غير مسلم لتصريحه بأن سلام من عليه السهو لا يخرج منه خروجا موقفاً عندهما
الجر في قوله لتسليق في خلال الصلاة أن نية الاقامة بعد سجوده لا تصح لوقوع السجود في خلال الصلاة
مع اتفاقهم على صحتها أقول والجواب ما حققته من أنه اذا سجد وقع لغوا فكانه لم يسجد فلم يعد الى حرمة
الصلاة فلم تصح نيته بخلاف ما في الدراية فانه اذا سجد او لاعاد اليها فصحت نيته بخلاف ما اذا نوى اولاً ثم سجد
فانه لا يعود اليها لما علمته من الدور واستلزام صحة السجود بطلانه فلا تناقض بين المسئلتين وأما ما ذكره
الكمال فقد صرح به غيره كما علمت وتصريحه بأن سلام من عليه السهو لا يخرج منه خروجا باتا بل يخرج منه
على احتمال العود ان مكن وهنا لم يمكن لاحذور المذكور وقولهم تصح نية الاقامة بعد السجود ويلغو السجود
لوقوعه في خلال الصلاة صحيح لان الغاء السجود فيه لم يكن بسبب ايجابه المقضي للدور كما في مسئلتنا بل بسبب
تصح النية الموجبة للاتمام وتصحيح النية فيه لا يستدعي ايجاب السجود بخلاف مسئلتنا فانها يلزم من صحة
النية أن تصح بلا سجود لوقوعه في وسط الصلاة ومع عدم السجود لا يعود الى حرمة الصلاة واذا لم يعد اليها لم
تصح نية الاقامة فيلزم الدور وبعد تقرير هذا الجواب بما ذكرنا رأيت شيخ مشايخنا الرحمتي ذكر نحوه والله الحمد
فافهم (قوله ويسجد للسهو ولو مع سلامه للقطع) أي قطع الصلاة وعدم العود اليها بالسجود قيد بالسهو لانه
لو سلم ذاك كرا أن عليه سجدة تلاوة او قراءة الشهادتين سقطت عنه لان سلامه بعد فخرجه من الصلاة
ولا تفسد سلامه لانه لم يبق عليه ركن من اركان الصلاة بل تكون ناقصة لتلك الواجب وكذا الوسم وعليه تلاوة

وهو غلط في الاخيرتين والصواب
أنه لا يبطل وضوءه ولا يتغير فرضه
يسجد أولاً لسقوط السجود
بالقهقهة وكذا بالنية لتسليق
في خلال الصلاة وتتمامه في البصر
والنهر (ويسجد للسهو ولو مع
سلامه) ناوياً (للقطع) لآنية
تغيير المشروع لغو

وسهوية ذكرهما والتلاوية سقطتا الا اذا تذكر أنه لم يشهد ولو سلم وعليه صليبة فقط او صليبة وسهوية ذكرهما
 لهما اوله صليبة فقط فسدت صلاته ولو سلم عليه تلاوية أيضا فلم ذكرهما اوله صليبة فسدت أيضا وهذا في الصليبة
 ظاهر لانها ركن وأما في التلاوية فيقتضى ما مر أنها لا تفسد وهو رواية اصحاب الاملاء عن أبي يوسف لان سلامه
 في حق الركن سلام سهو وفي حق الواجب سلام عمد وكلاهما لا يوجب فساد الصلاة لكن ظاهر الرواية انها تفسد
 لان سلام السهو لا يخرج وسلام العمد يخرج قهرج جانب الخروج احتياطا وما احسن قول محمد فسدت
 في الوجهين أي في تذكر التلاوية او الصليبة لانه لا يستطيع أن يقضى التي كان ذكرها كراها بعد التسليم
 واذا جعل عليه قضاء التي كان ناسيا لها وجب أن يقضى التي كان ذكرها كراها وتقام ذلك في الفتح والبدائع
 (قوله لبطان التهرية) أي بالتحول او التكلم وقيل لا يقطع بالتحول ما لم يتكلم او يخرج من المسجد كما في الدرر
 من النهاية امداد (قوله ولو نسي السهو الخ) اوفى كلامه ما قلناه من ان لا يقطع بصدق سبع صور وهي ما لو كان
 عليه سهوية فقط او صليبة فقط او تلاوية فقط او كانت عليه الثلاثة او اثنتان منها أي صليبة مع تلاوية او سهوية
 مع احداهما ففي هذه كلها اذا سلم ناسيا لما عليه كله او لما سوى السهوية لا بعد سلامة قاطعا فاذا تذكر بركبته
 ذلك الذي تذكره ويرتب بين السجدة حتى لو كان عليه تلاوية وصليبة يقضيها مرتبا وهذا قيد وجوب
 النية في المقضى من السجدة كما ذكره في الفتح ثم تشهد ويسلم ثم يسجد للسهو وقيدنا بقولنا او لما سوى
 السهوية لانه لو سلم ذكرها ناسيا لغيرها يلزمه أيضا لان السلام مع تذكر سجود السهو لا يقطع بخلاف تذكر
 غيرها فانه يقطع على التفصيل المأثور قبل ذلك فانهم (قوله مادام في المسجد) أي وان تحول عن القبلة
 استحسانا لان المسجد كله في حكم مكان واحد ولذا صرح الاقنداقية وان كان بينهما فرجة وأما اذا كان
 في الصغرى فان تذكر قبل ان يجاوز الصغرى من خلفه او يمينه او يساره عادى قضاء ما عليه لان ذلك الموضع
 ملحق بالمسجد وان مشى أمامه فالاصح اعتبار موضع سجوده واسترته ان كانت له سترة بين يديه كما في البدائع
 والفتح (تنبيه) قال هنا مادام في المسجد وفيما قبله ما لم يتحول عن القبلة ولعل وجه الفرق أن السلام هنا لما كان
 سهوا لم يجعل مجزئا لانحراف عن القبلة مانعا ولما كان فيما قبله عمد اجعل مانعا على احد القولين وهو ما مشى
 عليه المصنف لما في البدائع من أن السجود لا يسقط بالسلام ولو عمدا الا اذا فعل فعلا يمنع من البناء بان تكلم
 او فقه او أحدث عمدا او خرج من المسجد او صرف وجهه عن القبلة وهوذا كره لانه فات محله وهو تحريمة
 الصلاة فسقط ضرورة فوات محله اه تأمل (قوله نوهما) أي ذنوبهم او متوهمها (قوله اتمها أربعة)
 الا اذا سلم فاعان في غير جنازة كما قدمه في مفسدات الصلاة لان القيام في غير الجنازة ليس مظنة للسلام فلا يقتصر
 السهو فيه (قوله لانه دعاء من وجه) أي فلذا خالف الكلام حيث كان مبطلا ولو ساهيا (قوله لانه سلام
 عمد) استشكل العلامة المقدسي الفرق بينه وبين ما قبله فانه عمد أيضا قلت وذكري شرح المنية الفرق بانه
 في الاول سلم على ظن اتمام الاربع فيكون سلامه سهوا وهما سلم عالما بانه صلى ركعتين فوقع سلامه عمد افكون
 قاطعا فلا يبيى اه وفي التنازخانية ان السهو ان وقع في أصل الصلاة او في فسادها وان في وصفها فلا في الاول
 كما اذا سلم على الركعتين على ظن أنه في الفجر والجمعة والسفر والثاني كما اذا سلم عليهما على ظن انها لاربعة اه
 أي لان العدد بمنزلة الوصف والحاصل أنه اذا ظن انها الفجر مثلا يكون قاصدا لا يقع السلام على رأس
 الركعتين فيكون متعمدا للفروج قبل اتمام الصلاة التي شرع فيها بخلاف ما اذا سلم على ظن اتمام فانه لم يتعمد
 الا يقع بعد الاربع فوقع قبله سهوا وبالجملة فالسلام من حيث ذاته عمد فيه ما ومن حيث محله مختلف فتدبر
 (قوله وقيل لا تبطل الخ) ذكره في البحر بحثنا أخذنا في المجتبى لو سلم المصلي عمدا قبل اتمام قبل فسد وقيل
 لاحق يقصده خطاب آدمي اه فقال في البحر فيبقى ان لا تفسد في هذه المسائل على القول الثاني اه ومثله
 في التهر قال الشيخ اجماعا وهو ظاهر والاول الجزم به في كتب عديدة معتقدة اه (قوله عدمه في الاولين)
 الظاهر ان الجمع الكثير فيهما سواء كما بهن بعضهم ط وكذا بجته الرضى وقال خصوصا في زماننا
 وفي جمعة شاشية أي السهوية عن العزيمة أنه ليس المراد عدم جواز بل الاولى تركه لثلايقع الناس في قننة
 اه (قوله وبه جزم في الدرر) لكنه قيده بحسبها الواني بما اذا حضر جمع كثير ولا فلا داعي الى الترك ط (قوله
 واذا شك) هو تساوى الامر بين بحر وقد مناه (قوله في صلاته) قال في فتح القدير قيده لانه لو شك بعد الفراغ

(ما لم يتحول عن القبلة او يتكلم)
 لبطان التحريمة ولو نسي السهو
 أو مجعدة صليبة او تلاوية يلزمه
 ذلك مادام في المسجد (سلم مصلي)
 الظاهر) مثلا (على) رأس
 (الركعتين وهما) اتمامها
 (أتمها) أربعة (وسجد للسهو)
 لان السلام ساهيا لا يبطل لانه دعاء
 من وجه (بخلاف ما لو سلم على ظن)
 ان فرض الظهر ركعتان بان ظن
 (أنه مسافرا وأنها الجمعة او كان
 قريب عهد بالسلام ظن ان
 فرض الظهر ركعتان او كان في
 صلاة العشاء ظن انها التراويح
 فسلم) أو سلم ذكر ان عليه ركعا
 حيث تبطل لانه سلام عمد وقيل
 لا تبطل حتى يقصده به خطاب
 آدمي (والسهو في صلاة العبد
 والجمعة والمكتوبة والتطوع
 سواء) والختار عند المتأخرين
 علمه في الاولين لدفع الفتنة
 كما في جمعة البحر وأقره المصنف
 وبه جزم في الدرر (واذا شك)
 في صلاته

(من لم يكن ذلك) أي الشك
(عادة) وقيل من لم يشك في
جلاة قط بسد بلوغه وعليه
أكثر المشايخ مخرج
الخلاصة (كم على استأنف)
بعمل مناف وبالسلم قاعدة أولى
لأنه المثل (وان كثر) شك (عمل)
بغالب ظنه ان كان له ظن للرجح
(والأخذ بالاقول) ليقينه (وقعد
في كل موضع توجهه موضع
قعوده) ولو واجبا لا يصير تاركا
فرض القعود أو واجبه (و) اعلم
أنه (إذا شغل ذلك) الشك تفكر
(قدرا داركن ولم يشغل حالة
الشك بقراءة ولا تسبيح) ذكره
في الذخيرة

منها أو بعد ما قد قدر التمسك لا يعتبر الا اذا وقع في التعيين قط بأن تذكر بعد الفراغ أنه ترك فرضا وشك في تعيينه
قالوا بسجد سجدة ثم يقعد ثم يصلي ركعة بسجدة ثم يقعد ثم يسجد للسهو لا احتمال ان التروك الركوع فيكون
السجود لغوا بدونه فلا بد من ركعة بسجدة ثم قال في البصر ولا حاجة الى هذا الاستثناء لأن الكلام
في الشك بعد الفراغ وهذا يثبت ترك ركن غير أنه شك في تعيينه ثم يستثنى ما في الخلاصة لو أخبره عدل بعد
السلام أنك صليت الظهر ثلاثا وشك في صدقه يصيد احتياطا لأن الشك في صدقه شك في الصلاة (قوله)
من لم يكن ذلك عادة) هذا قول شمس الأئمة السرخسي واختاره في البدائع ونص في الذخيرة على أنه لا شبهة
قال في الحلية وهو كذلك وقال غير الاسلام من لم يقع له في هذه الصلاة واختاره ابن الفضل (قوله وقيل الخ)
ثمرة الخلاف تطهر فيها لوسها في صلاته أو لمرة واستقبل ثم لم يسه سنين ثم سها على قول السرخسي يستأنف
لأنه لم يكن من عادته وانما حصل له مرة واحدة والعادة انما هي من المعاودة أي والشرط ان لا يكون معتادا له
قبل هذه الصلاة وكذا على قول غير الاسلام خلافا لما وقع في السراج من أنه يعزى كما يعزى على القول الثالث
كما في البصر وفي عبارة النهر مناسهوا فاجتبه (قوله كم صلى) أشار بالنكية الى ان الشك في القعد قولي في الصفة
كالوشك في ثمانية الظهر أنه في العصور في الثالثة أنه في التطوع وفي الرابعة أنه في الظهر فالواو يكون في الظهر
ولا عبرة بالشك وتماه في البحر (قوله استأنف بعمل مناف الخ) فلا يخرج بمجرد النية كذا قالوا وظاهره
أنه لا بد من العمل فالواو يأتي بمناف وأكملها على غالب ظنه لم يطل الا انها تكون نفسا ولا يلزم اداء الفرض
ولو كانت فلا ينبغي ان يلزمه قضاؤه وان أكملها لوجوب الاستئناف عليه مخرج وأقره في النهر والمقدسي
(قوله وان كثر شك) بأن عرض له مترين في عمره على ما عليه أكثرهم أو في صلاته على ما اختاره غير الاسلام
وفي المجتبى وقيل مترين في سنة ولعله على قول السرخسي مخرج ونهر (قوله للرجح) أي في تكليفه
بالعمل باليقين (قوله والا) أي وان لم يقبل على ظنه شيء فلو شك انها أولى الظهر أو ثانيته يجعلها الأولى ثم
يقعد لاحتمال أنها الثانية ثم يصلي ركعة ثم يقعد لما قلنا ثم يصلي ركعة ويقعد لاحتمال أنها الرابعة ثم يصلي أخرى
ويقعد لما قلنا فبأي أربع قعدت قعدتان مفروضتان وهما الثالثة والرابعة وقعدتان واجبتان ولو شك انها
الثانية أو الثالثة اتقيا وقعد ثم صلى أخرى وقعد ثم الرابعة وقعد وتماه في البحر وسيد كرم عن السراج أنه يسجد
للسهو (قوله ولو واجبا) معطوف على محذوف أي فرضا كان القعود ولو واجبا وإذا كان فرضا ولو واجبا
فكذلك على حذف جواب لوالشرطية فالتعليل ناظر الى ان ذكره والمحذوف هذا قول الهنداية والوقاية
يقعد في كل موضع يتوهم أنه آخر صلاته يدل على أنه لا يقعد على الثانية والثالثة ولا انسيب في الفتح الى القصور
واعترضه في البحر بأن فيه خلافا فاعلمه بناء على احد القولين وان كان الظاهر القعود مطلقا اه قلت لكن
في القهستاني عن المضمرات ان الصحيح أنه لا يقعد على الثانية والثالثة لأنه مضطر بين ترك الواجب واجتناب
البدعة والاولى من الثاني ثم قال لكن فيه اختلاف المشايخ اه وأقول يؤيد ما في الفتح ما صرح حوايه
في عدة كتب أن ما تردد بين البدعة والواجب يأتي به احتياطا بخلاف ما تردد بين ابدعة والسنة (قوله)
واعلم الخ) قال في المنية وشرحها الصغير ثم الاصل في التفكير أنه ان منعه عن اداء ركن كقراءة آية أو ثلاث
او ركوع أو سجود أو عن اداء واجب كالقعود يلزمه السهو لاستلزام ذلك ترك الواجب وهو الايمان بالركن او
الواجب في محله وان لم يمنعه عن شيء من ذلك بأن كان يؤدي الاركان وتفكر لا يلزمه السهو قال بعض المشايخ
ان منعه التفكير عن القراءة او عن التسبيح يجب عليه سجود السهو والافلا على هذا القول لو شغل عن تسبيح
الركوع وهو ركن مثلا يلزمه السجود وعلى القول الاول لا يلزمه وهو الاصح اه وبه تعلم ان قول المصنف
ولا تسبيح مبنى على خلاف الاصح وهو قول البعض ودخل في قوله او عن اداء واجب ما لو شغل عن السلام
لما في الظهيرة لو شك بعد ما قد قدر التمسك أصل ثلاثا أو أربعين شغل ذلك عن السلام ثم استقن وأتم صلاته
فعلية السهو اه وعلمه في البدائع بأنه آخر الواجب وهو السلام اه وظاهر لزوم السجود وان كان مستغفلا
بقراءة الادعية أو الصلاة وهو مبني على ما قاله شمس الأئمة من أنه ليس المراد أن يشغل التفكير عن ركن
او واجب فان ذلك يوجب سجدة في السهو بالاجماع وانما المراد به شغل قلبه بعد أن تكون جوارحه مشغولة
بإداء الاركان وعلمه ما في الذخيرة من أنه لو كان في ركوع أو سجود فطول في تفكره وتغير عن حاله بالتفكر فطليه

مجدد السهو واستحسانا لانه وان كان تفكره ليس الا طاعة القيام او الركوع او السجود وهذه اذا كانت سنة
 لكنه اخر واجبا او ركنا لا بسبب اقامة السنة بل بسبب التفكير وليس التفكير من أعمال الصلاة اه قلت
 والحاصل أنه اختلف في التفكير الموجب السهو فقل ما لم منه تأخير الواجب او الركن من محله بأمر قطع
 الاشتغال بالركن او الواجب قدر اداء ركعتين وهو الاصح وقيل يجوز التفكير الشاغل للقلب وان لم يقطع
 الموالاة وهذا كله اذا تفكر في أفعال هذه الصلاة أو ما لو تفكر في صلاة قبلها هل صلاها أم لا ففي المحيط أنه ذكر
 في بعض الروايات أنه لا سهو عليه وان اخر فعلا كما لو تفكر في أمر من أمور الدنيا حتى اخر ركعا وفي رواية يلزمه
 لتكن القصر في صلاته لانه يجب عليه حفظ تلك الصلاة حتى يعلم جواز صلاته هذه بخلاف أعمال الدنيا
 فانه لم يجب عليه حفظها واستظهر في الحلية هذه الرواية وأنه لو لم ترك الواجب بالتفكير في أمور الدنيا يلزمه
 السجود أيضا واستظهر أيضا القول الاول بأن الملزم للسجود ما كان فيه تأخير الواجب او الركن عن محله
 اذ ليس في مجرد التفكير مع الاداء ترك واجب أصلا وتقام الكلام فيها وفي فتاوى العلامة قاسم (قوله
 سواء عمل بالتعزى) أي بأن غلب على ظنه أنها الركعة الثانية مثلا وقوله ابو عبيد على الأقل أي بأن لم يغلب على
 ظنه شيء وأخذ بالاقول (قوله لكن في السراج الخ) استدرا على ما في الفتح من لزوم السجود في الصورتين
 وقوله مطلقا أي سواء تفكر قدر ركن او لا وهذا التفصيل هو الظاهر لان غلبة الظن بمنزلة اليقين فاذا تعزى
 وغلب على ظنه شيء لم يلزمه الاخذ به ولا يظهر وجه لا يجب السجود عليه الا اذا طال تفكره على التفصيل المأثور
 بخلاف ما اذا بنى على الأقل لان فيه احتمال الزيادة كما أفاده في البحر (قوله أخبره عدل الخ) تقدم أن الشك
 خارج الصلاة لا يعتبر وان هذه الصورة مستثناة وقيد بالعدل اذ لو أخبره عدلان لم يلزمه الاخذ به ولهما ما يعتبر
 شكوا ان لم يكن الخبر عدلا لا بل قوله امداد وظاهر قوله أعاد احتياطا للوجوب لئلا يكون في التثنية
 اذا شك الامام فأخبره عدلان يجب الاخذ بقوله لهما لانه لو أخبره عدل يستحب الاخذ بقوله اه فتأمل
 (قوله ولو اختلف الامام والقوم) أي وقع الاختلاف بينهم وبينه كان قالوا صليت ثلاثا وقال بل أربعة
 اما اختلف القوم والامام مع فريق منهم ولو اختلفوا في قول الامام ولو يتيقن واحد بالقول وواحد بالنقص
 وشك الامام والقوم فالاعادة على المتيقن بالنقص فقط ولو يتيقن الامام بالنقص لم يلزمه الاعادة الا من يتيقن منهم
 بالنقص ولو يتيقن واحد بالنقص وشك الامام والقوم فان كان في الوقت فالاولى ان يعيدوا احتياطا ولم يمتد خبر
 بالنقص عدلان من الخلاصة والفتح رتبة شك الامام فليحظ الى القوم ليعلم بهم ان قاموا قاموا والافعل لا بأس به
 ولا سهو عليه غلب على ظنه في الصلاة أنه احدث اول مسح ثم ظهر خلافه ان كان اذى ركعا استأنف والامضى
 تارة ثانية (قوله وقت أيضا في الاصح) وقبل لا يقتل لان القنوت في الثانية بدعة والجواب ان ما تردد
 بين البدعة والواجب يأتي به احتياطا كما مر في لوعة في الاولى والثانية سهوا فتقدم المصنف في باب الوتر
 انه لا يقتل في الثالثة وترجع خلافه (قوله شك هل كبر الخ) أي شك في صلاته ذخيرة وغيرها وظاهره
 ان الشك في جميع هذه المسائل ومع في الصلاة ويدل عليه قول الذخيرة في آخر العبارة ان كان ذلك اول مرة
 استقبل الصلاة واجازه المدي ولا يلزمه الوضوء ولا غسل النوب اه تأمل ويجاوزه ما في الخلاصة حيث
 قال شك في بعض وضوئه وهو أول شك غسل ما شك فيه وان وقع له كثيرا لم يلتفت اليه وهذا اذا شك في خلال
 وضوئه فلو بعد السراغ منه لم يلتفت اليه اه لكن سئل العلامة قاسم في فتاويه عن شك وهو في صلاته أنه على
 وضوء أم لا فاجاب بأنه ان كان اول ما عرض له أعاد الوضوء والصلاة والامضى في صلاته (قوله وظاهر الرواية
 البناء على الأقل) كذا عزا في البحر الى البدائع ولم اراه فيها فليراجع والذي في لباب المناسك ولو شك في عدد
 الاشواط في طواف الركن أعاده ولا يني على غالب ظنه بخلاف الصلاة وقبل اذا كان يكره ذلك بتعزى اه
 وما جزم به في الباب عزا في البحر الى عامة المتأخرين والله تعالى أعلم

• (باب صلاة المريض) •

فيسل المرض مفهومه ضروري اذا لاشك ان فهم المراد منه أجلى من قولنا انه معنى يزول به لونه في بدن الحي
 اعتدال المطابع الاربع فيقول الى التعريف بالاخفى نهر (قوله من اضافة الفعل لفاعله او محله) كل
 فاعل محل ولا عكس فان المريض محل الصلاة فاعل لها وان نسبة محل الحركة وليست فاعله لها ح (قوله

(وجب عليه سجود السهو في)
 جميع (صور الشك) سواء عمل
 بالتعزى او بنى على الأقل فتح
 لتأخير الركن لكن في السراج أنه
 يسجد للسهو في أخذ الأقل مطلقا
 وفي غلبة الظن ان تفكر قدر ركن
 (فروع) أخبره عدل بأنه ما صلى
 أربعة أو شك في صدقه وكذبه أعاد
 احتياطا • ولو اختلف الامام
 والقوم فالاولى ان يعيدوا احتياطا
 والاعادة بقوله لهم • شك أنها ثانية
 الوتر أم نالتة فقت وقعد ثم صلى
 أخرى وقت أيضا في الاصح • شك
 هل كبر للاقتتاح او لا واحدث
 اول أو أصابه نجاسة او لا ومصح
 رأسه او استقبل ان كان اول
 مرة والا لا • واختلف لو شك في
 اركان الحج وظاهر الرواية البناء
 على الأقل وعليك بالاشياء في
 قاعدة اليقين لا يزول بالشك

• (باب صلاة المريض) •

من اضافة الفعل لفاعله او محله

ومناسبتة الخ) لم يبين وجه تأخير عن سجود السهو وبينه في الجر قوله والسهو أعظم موقعا لشهوه المريض والعجز فكانت الحاجة الى بيانها من تقدمه ح (قوله متأخر الخ) أي وكان حقه ان يذكر مع سجود السهو لمناسبة بينهما في ان كلا منهما مماثل لجزء الصلاة ولان كلاهما سجود يرتب على امر يقع في الصلاة متأخر عنه الا ان سجود السهو يختص بالصلاة وسجود التلاوة يقع خارج الصلاة أيضا ح (قوله كله) فسر به لما سيأتي في المتن من قوله وان قدر على بعض القيام قام ح (قوله لمرض حقيقي الخ) قال في البحر أراد بالتعذر التعذر الحقيقي بحيث لو قام سقط بدليل أنه عطف عليه التعذر الحكمي وهو خوف زيادة المرض واختلفوا في التعذر فقليل ما يبيع الاضطرار وقيل التيمم وقيل بحيث لو قام سقط وقيل ما يهجزه عن القيام بجوانحه والاصح ان يلحقه ضرر بالقيام كذا في النهاية والنجي وغيرهما اه قوله واختلفوا في التعذر أي في غير عبارة المصنف لما علمت ان المراد به في كلامه كالتعذر الحقيقي بدليل عطف الحكمي عليه وبما تقرر ظهر ما في كلام الشارح حيث جعل الحقيقي والحكمي وصفين للمرض مع انهما صفتان للتعذر لان المرض فيهما حقيقي وكذا قوله وحده ان كان الضعيف للمرض الحقيقي فليس ذلك تعريفا للمرض بل تعريف المرض ما قد منه وان كان للتعذر المذكور فقد علمت ان المراد به في كلام المصنف الحقيقي وهو ما لو قام لسقط اللهم الا ان يعود لمطلق التعذر المبيح للصلاة فاعدا كما هو المراد من قول البحر واختلفوا الخ فافهم وقد بأت في الحد بمعنى التمييزين الشبهين وعليه فيصح عوده لمطلق المرض أي القدر المميزين ما تصح معه الصلاة فاعدا وما لا تصح ما يلحقه بالقيام شرر وهو شامل حيث دلما اذا تعذر القيام حقيقة بالمعنى المأثروا كما هو اما اذا لم يمكن القيام أصلا فهو مفهوم بالاولى (قوله قبلها او فيها) صفة لمرض والمرض العارض فيها سيأتي الكلام عليه في قول المتن ولوعرض له مرض فيها ولا ينافي قوله او فيها تقييده بقوله كله لان المراد حيث تعذر كل القيام الواقع بعد عرض المرض (قوله أي الفريضة) أراد بها ما يشمل الواجب كالوتر وما في حكمه كسنة الفجر احترازا عما عد ذلك من التوافل فانها تجوز من قعود بلا تعذر قيام (قوله خاف) أي غلب على ظنه بغيرية سابقة او اخبار طبيب مسلم حاذق امداد (قوله بقيامه) متعلق بخاف او بزيادة وبطء على سبيل التنازع (قوله او وجد لقيامه) أي لاجله لما شديدا وهذا وما قبله وما بعده داخل في افراد الضرر المذكور في قوله وحده الخ فافهم (قوله سلس) كفرح ط (قوله او تعذر عليه الصوم) الاولى ان يقول للصوم باللام التعليلية أي تعذر القيام لاجل الصيام وعبارة البحر ودخل تحت العجز الحكمي ما لو صام رمضان صلى قاعدا وان افطر صلى قائما يصوم ويصلي قاعدا (قوله كما مر) أي في باب صفة الصلاة حيث قال وقد ينصم القعود كن يسيل برحه اذا قام او سلس بوله او يدور ريع عورته او يضعف عن القراءة أصلا او عن صوم رمضان ولو اضعفه عن القيام الخروج لجماعة صلى في بيته منفردا به يفتي خلافا لاشياء ح أقول وقد مناهنا أنه لو لم يتدبر على الايماء قاعدا كالمالك لو كان بهال لو صلى قاعدا يسيل بوله او برحه ولو مستلقيا لا صلى قائما ركوع وسجود لان الاستلقاء لا يجوز بلا عذر كالصلاة مع الحدث فيترج ما فيه الاتيان بالاركان كما في النية وشرحها ومن العجز الحكمي أيضا ما لو خرج بعض الولد وتخاف خروج الوقت صلى بحيث لا يلحق الولد ضرر وما لو خاف العدو لو صلى قائما او كان في خباء لا يستطيع ان يقيم صلبه وان خرج لا يستطيع الصلاة لطين او مطرو من به أدنى علة تخاف ان نزل عن المجل بقى في الطريق يصلي الفرض في محله وكذا المريض الراكب الا اذا وجد من ينزله بجر (قوله ولو مستند الخ) أي اذا لم يلحقه ضرر به بدليل ما مر (قوله او انسان) عبر في العناية والفتح وغيرهما بالخادم بدله قال ح وفيه ان القادر بقدرة الغير عاجز عند الامام الا ان يراد بالغير غير الخادم تأمل اه أقول قد منافي باب التيمم ان العاجز عن استعمال الماء بنفسه لو وجد من يلزمه طاعته كعبده وولده وأجبره لزمه الوضوء اتفاقا وكذا غيره ممن لو استعان به أعانه في ظاهر المذهب بخلاف العاجز عن استقبال القبلة او التحول عن الفراش النجس فانه لا يلزمه عنده والفرق أنه يخاف عليه زيادة المرض في اقامته وتحويله اه ومقتضاه أنه لو لم يخف زيادة المرض يلزمه ذلك وقد منافي بصح الصلاة على الدابة من باب التوافل عن المجتبي مانعه وان لم يقدر على القيام او النزول عن دابته او الوضوء الا بالاعانة وله خادم يملك منافعه يلزمه في قولهما وفي قوله تنظر والاصح لزوم في الاجنبى الذي يطيعه كالماء

ومناسبتة كونه عارضا متناوبا
فتأخر سجود التلاوة ضرورة
(من تعذر عليه القيام) أي كله
(لمرض) حقيقي وحده ان يلحقه
بالقيام ضرره يبقى (قبلها او فيها)
أي الفريضة (او) حكمي بأن
(خاف زيادته او بطء برته بقيامه او
دوران رأسه او وجد لقيامه ألما
شديدا) او كان لو صلى قائما سلس
بوله او تعذر عليه الصوم كما مر
(صلى قاعدا) ولو مستندا الى
وسادة أو انسان فانه يلزمه ذلك
على المختار

قوله وفي قوله أي الامام اه منه

الذي يعرض للوضوء اه ولا يخفى أن هذا حيث لا يلحقه ضرر بالقيام فلا يخالف ما قدمناه آنفاً وبه ظهر
 أن المراد بالإنسان من يطيعه اعم من الخادم والاجنبى وأما عدم اعتبار القدرة بقدره الغير عند الامام فله
 ليس على إطلاقه بل في بعض المواضع كما قاله ط ولذا قال في المجتبى وفي قوله نظراً ومجول على ما إذا لم يتيسر له
 ذلك إلا بكلفة ومشقة فلا يلزمه الانتظار إلى حصوله فليأتل (قوله كيف شاء) أى كيف يتيسر له بغير ضرر
 من تريع أو غيره امداد (قوله على المذهب) جزم به في القروور والابضاح وصححه في البدائع وشرح المجمع
 واختاره في البصر والنهر (قوله فالهيات اولى) جمع هيئة وهي هنا كيفية القعود قال ط وفيه أن الأركان
 انما سقطت لتعسر ها ولا كذلك الهيات اه تأمل (قوله قيل وبه يفتى) قاله في التبيين والخلاصة
 والولولجية لانه ابسر على المريض قال في البحر ولا يخفى ما فيه بل لا يسر عدم التشديد بكيفية من الكيفيات
 فالمذهب الأول اه وذكر قبله أنه في حالة التشهد يجلس كما يجلس للتشهد بالإجماع اه أقول ينبغي أن يقال
 ان كان جلوسه كما يجلس للتشهد أسرع عليه من غيره أو مساوياً لغيره كان اولى والا اختار الأيسر في جميع الحالات
 ولعل ذلك يحمل القولين والله أعلم (قوله بركوع) متعلق بقوله صلى ط (قوله على المذهب) في شرح الحلواني
 نقل عن الهندواني لو قدر على بعض القيام دون تمامه أو كان يقدر على القيام لبعض القراءة دون تمامها يؤمر
 بأن يكبر قائماً ويقرأ ما قدر عليه ثم يقعدان بحز وهو المذهب الصحيح لا يروى خلافه عن اصحابنا ولو ترك هذا اخت
 أن لا تجوز صلته وفي شرح القاضى فان عجز عن القيام مستويأ قالوا يقوم متكئاً لا يجزيه الا ذلك وكذا لو عجز عن
 القعود مستويأ قالوا يقعد متكئاً لا يجزيه الا ذلك فقال عن شرح التمر تاشى ونحوه في العناية بزيادة
 وكذلك لو قدر أن يعتمد على عصا أو كان له خادم لو اتكأ عليه قدر على القيام اه (قوله لأن البعض
 معتبر بالكل) أى أن حكم البعض كحكم الكل بمعنى أن من قدر على كل القيام يلزمه فكذلك من قدر
 على بعضه (قوله بل تعذر السجود كاف) نقله في البحر عن البدائع وغيرها وفي الذخيرة وجعل بحلقه
 خراج ان سجداً وهو قادر على الركوع والقيام والقراءة يصلى قاعداً يؤتى ولو صلى قائماً بركوع وقعداً أو ما
 بالسجود أجزأه والاول أفضل لأن القيام والركوع لم يشترعا قرباً بنفسهما بل ليكونا وسيلتين إلى السجود اه قال
 في البحر ولم أر ما اذا تعذر الركوع دون السجود وكانه غير واقع اه أى لانه متى عجز عن الركوع عجز عن السجود
 نهر قال ح أقول على فرض تصوره ينبغي أن لا يسقط لأن الركوع وسيلة إليه ولا يسقط المقصود عند تعذر
 الوسيلة كما لم يسقط الركوع والسجود عند تعذر القيام (قوله لا القيام) معطوف على الضمير المرفوع
 المتصل في قوله تعذر وهو ضعيف لكونه في عبارة المتن بلا فاصل ولا فوكيد (قوله أو ما) حقيقة الأيماء طاطاة
 الرأس وروى محمد بن يحيى أنها في الامداد عن البحر والمقدسى (قوله أو ما قاعداً) لأن ركنية القيام
 للتوصل إلى السجود فلا يجب دونه وهذا اولى من قول بعضهم على قاعداً اذ يفترض عليه أن يقوم للقراءة
 فاذا جاءه وان الزكوع والسجود أو ما قاعداً كذا في النهر أقول التعبير يصلى قاعداً هو ما في الهداية والقذورى
 وغيرها وأما ما ذكره من اقتراض القيام فلم أره لغيره فيما عتدى من كتب المذهب بل كلهم متفقون على التعليل
 بأن القيام سقط لانه وسيلة إلى السجود بل صرح في الحلبة بأن هذه المسئلة من المسائل التي سقط فيها وجوب
 القيام مع انتفاء العجز الحقيقي والحكمى اه ويلزم على ما قاله أنه لو عجز عن السجود فقط أن يركع قائماً
 وهو خلاف المنصوص كما علمته آنفاً من ذكر القهستاني عن الزاهدى أنه يوجب للركوع قائماً وللسجود جالساً
 ولو عكس لم يجز على الاصح اه وجزم به الولوالجى لكن ذكر ذلك في النهر وقال الآن المذهب الاطلاق اه أى
 يوجب قاعداً أو قائماً فيهما فالظاهر أن ما ذكره هنا سهو فتنبه له (قوله وهو أفضل الخ) قال في شرح المنية
 لو قيل ان الأيماء أفضل للخروج من الخلاف لكان موجهاً ولكن لم أر من ذكره اه (قوله لقربه من الارض)
 أى فيكون أشبه بالسجود منح (قوله ويجعل سجوده أخفض الخ) أشار إلى أنه يكفيه أدنى الانحناء
 عن الركوع وأنه لا يلزمه تقريب جبهته من الارض بأقصى ما يمكنه كإبطه في البحر عن الزاهدى (قوله
 فانه يكبره تحريماً) قال في البحر واستدل للكره في الحيط بنه عليه الصلاة والسلام عنه وهو يدل على
 كراهة التحريم اه وتبعه في النهر أقول هذا مجمل على ما إذا كان يحمل إلى وجهه شيئاً يسجد عليه بخلاف
 ما إذا كان موضوعاً على الارض يدل عليه ما في الذخيرة حيث نقل عن الاصل الكراهة في الاول ثم قال
 فان كانت الوسادة موضوعة على الارض وكان يسجد عليها جازت صلته فقد صح أن أم سلمة كانت تسجد على

(كيف شاء) على المذهب
 لأن المرض استقط عنه الأركان
 فالهيات اولى وقال زفر كالتشهد
 قيل وبه يفتى (بركوع وسجود
 وان قدر على بعض القيام)
 ولو متكئاً على عصا أو ما ط (قام)
 لزوماً بقدر ما يقدر ولو قدراً
 أو تكبيرة على المذهب لأن البعض
 معتبر بالكل (وان تعذراً) ليس
 تعذرهما شرطاً بل تعذر السجود
 كاف لا القيام (أو ما) بالهمز
 (قاعداً) وهو أفضل من الأيماء
 قائماً لقربه من الارض (ويجمل
 سجوده أخفض من ركوعه) لزوماً
 (ولا يرفع إلى وجهه شيئاً يسجد
 عليه) فانه يكبره تحريماً

قوله مرفقة هي المخذة بكسر الميم
فيهما كافي الحلية اه منه

(فان فعل) بالبناء للجهول ذكره

العبق (وهو يخفض برأسه

لسجوده أكثر من ركوعه صح) على

أنه أيماء لا سجود لأن يجذ قوة

الارض (والأ) يخفض (لا) يصح

لعدم الإيماء (وان تعذرا تعود)

ولو حكا (اوأ مستلقيا) على

ظهوره (ورجلاه نحو القبلة) غير

أنه ينصب ركبتيه لكراهة مد

الرجل الى القبلة ويرفع رأسه سيرا

ليصير وجهه اليها (او على جنبه)

اليمين واليسر ووجهه اليها

(والأول أفضل) على المعقد (وان

تعذرا الإيماء) برأسه (وكررت

بالقوائم) بأن زادت على يوم

وليلة (سقط القضاء عنه) وان كان

يقعهم في ظاهر الرواية

قوله بعض المحققين هو المحقق ابن

أبي حنيفة في الحلية اه منه

مرفقة موضوعة بين يديها العلة كانت بها ولم يمتعهما رسول الله صلى الله عليه وسلم من ذلك اه فان مفاد
هذه المقابلة والاستدلال عدم الكراهة في الموضوع على الارض المرتفع ثم رأيت الله يستأني صرح بذلك
(قوله بالبناء للجهول) هذا ليس بلازم والاقال ولا يرفع الى وجهه شيء اه وحل وجهه ما قاله الاشارة
الى كراهته سواء كان بفعله او بفعل غيره (قوله الآن يجذ قوة الارض) هذا الاستثناء مبني على أن قوله
ولا يرفع الخ شامل لما اذا كان موضوعا على الارض وهو خلاف التبادر بل التبادر كون المرفوع محمولا
بيده او يد غيره وعليه فالاستثناء منقطع لا يختص ذلك بالموضوع على الارض ولذا قال الزيلعي كان ينبغي
أن يقال ان كان ذلك الموضوع يصح السجود عليه كان سجودا والايماء له وجزم به في شرح المنية واعترضه
في النهي بقوله وعندى فيه نظر لأن خفض الرأس بالركوع ليس الإيماء ومعلوم أنه لا يصح السجود بدون الركوع
ولو كان الموضوع مما يصح السجود عليه اه أقول الحق التفصيل وهو أنه ان كان ركوعه مجزئا إيماء الرأس
من غير انحناء وميل الظهر فهذا إيماء لا ركوع فلا يعتبر السجود بعد الإيماء مطلقا وان كان مع الانحناء كان ركوعا
معتبرا حتى أنه يصح من المتطوع القادر على القيام فحينئذ يتطرق ان كان الموضوع مما يصح السجود عليه كجبر
مثلا ولم يزد ارتفاعه على قدر لبنة او لبنتين فهو سجود حقيق فيكون راعيا كما سجد الاموات حتى أنه يصح
اقتداء القائم به واذا قدر في صلته على القيام غيبها فاعلم ان لم يكن الموضوع كذلك يكون موثقا فلا يصح اقتداء
القائم به واذا قدر فيها على القيام استأنفها بل يظهر لي أنه لو كان قادر على وضع شيء على الارض مما يصح
السجود عليه أنه يلزمه ذلك لانه قادر على الركوع والسجود حقيقة ولا يصح الإيماء به مع القدرة عليها
بل شرطه تعذرهما كما هو موضوع المسئلة (قوله والا يخفض) أي لم يخفض رأسه أصلا بل صار يأخذ
مارفقه ويلصقه بجنبه للركوع والسجود أو خفض رأسه لهما لكن جعل خفض السجود مساويا لخفض
الركوع لم يصح لعدم الإيماء لهما والسجود (قوله وان تعذرا تعود) أي قعوده بنفسه او مستندا الى شيء
كما مر (قوله ولو حكا) كما لو قدر على القعود ولكن بزغ الطيب الماء من عينيه وأمره بالاستلقاء اماما
أجزاءه أن يستلقي ويومى لأن حرمة الاعضاء مكرمة النفس يجر عن البدائع وسيأتي (قوله ورجلاه نحو
القبلة) في البحر عن الخلاصة متوجها نحو القبلة ورأسه الى المشرق ورجلاه الى المغرب اه أقول هذا يتصور
في بلادهم المشرقية كجزائري وما والاها فان قبلتهم لجهة المغرب عكس البلاد المغربية أما في بلادنا الشامية
ونحوها اذا استلقى متوجها للقبلة يكون المغرب عن يمينه والمشرق عن يساره وبه اندفع اعتراض بعض المحققين
على ما في الخلاصة (قوله لكراهة الخ) هي كراهة تنزيهية ط (قوله ويرفع رأسه سيرا) أي يجعل وسادة
تحت رأسه لأن حقيقة الاستلقاء تمنع الاحصاء عن الإيماء فكيف بالمرضى يجر (قوله اليمين واليسر)
واليمين أفضل وبه ورد الاثر امداد (قوله والاقل أفضل) لأن المستلقى يقع إيماءه الى القبلة والمضطجع
يقع خضر فاعنها يجر (قوله على المعقد) مقابله ما في الفنية من أن الاظهر أنه لا يجوز الاضطجاع على الجانب
للقادر على الاستلقاء قال في النهر وهو شاذ وقال في البحر وهذا الاظهر ختي والاظهر الجواز اه وكذا
ما روى عن الامام من أن الأفضل أن يصلي على شقه اليمين وبه قالت اللجنة الثلاثة ورجحه في الحلية لما ظهر له
من قوة دليله مع اعترافه بأن الاستلقاء هو ما في مشاهير الكتب والشهور من الروايات (قوله بأن زادت على
يوم وليلة) أما لو كانت يوما وليلة أو أقل وهو مقل فلا تسقط بل تقضى اتفاقا وهذا اذا صح فلو مات ولم يقدر على
الصلاة لم يلزمه القضاء حتى لا يلزمه الإيماء كما ليسا فذا افطروا مات قبل الاقامة كافي الزيلعي قال في البحر
وينبغي ان يقال محله ما اذا لم يقدر في مرضه على الإيماء بالرأس أما ان قدر عليه بعد مجزئه فانه يلزمه القضاء
وان كان موسعا لتظهر فائدة في الإيماء بالا طعام عنه اه قلت وهو مأخوذ من الفتح فانه قال ومن تأمل تعطيل
الاحصاء في الاصول انقذ في ذهنه ايجاب القضاء على هذا المرض الى يوم وليلة حتى يلزمه الإيماء به ان قدر
عليه بطريق وسقوطه ان زاد اه (قوله في ظاهر الرواية) وقيل لا يسقط القضاء بل تؤخر عنه اذا كان
يعقل ومحمدا في الهداية وهو من أهل الترجيح لكن خالف نفسه في كتابه التنبيس فصحح القول كعاقبة أهل
الترجيح كقاضي خان ومصاحب المحيط وشيخ الاسلام ونظر الاسلام ومال اليه المحقق ابن الهمام في عبارته
التي قلناها آتيا ومشي عليه المصنف لانه ظاهر الرواية ولما في الامداد من أن المساعدة العمل بما عليه الأكثر

(فتنه) جعل في السراج المسئلة على أربعة أوجه ان زاد المرض على يوم وليلة وهو لا يعقل فلا قضاء اجاعا
والا وهو يعقل فحسب اذا صح اجاعا وان زاد وهو يعقل ولا وهو لا يعقل فعلى الخلاف (تمة) في الجهر عن القنبة
ولا فدية في الصلوات حالة الحصة بخلاف الصوم اه وقدّمه الشارح قبيل هذا الباب وأوصناه تمة (قوله
لا يكتفى الخ) بل لا بد معه من القدرة (قوله وأقاد الخ) الاولى ذكره قبل قوله وان تعذر الایماء الخ لان فيه
سقطت الصلاة وفيما قبله سقطت الاركان (قوله سقوط الشرائط) أي كالا استقبال وستر العورة والطهارة من
الخبث بخلاف الوقت وكذا الطهارة من الحدث لان فاقدا الطهورين يؤخر عند الامام ويتشبه عندهما والمتشبه
غير مصلّ أقاده الحق لكن سيأتي في مقطوع البدن والرجلين تصحيح أنه يصلي بلا طهارة (قوله بالاوّل)
لان العجز عن تحصيل الشرائط ليس فوق العجز عن تحصيل الاركان فلو لم يقدر المريض على التحول الى القبلة
بنفسه ولا بغيره صلى كذلك ولا اعادته عليه بعد البره في ظاهر الجواب كما لو عجز عن الاركان بدائع وقامه في الجهر
وسبأ في آخر الباب ما لو كان تحته حياء نجسة (قوله ولا يعيد) أي في سقوط الشرائط او الاركان لعذر سماوي
بخلاف ما لو كان من قبل العبد على ما مرّ تفصيله في الطهارة وشمل ما لو عجز عن القراءة وفي الجهر عن القنبة ولو
اعتقل لسانه يوم اوليلة فصلى صلاة الاخرس ثم انطلق لسانه لا تلزمه الاعادة اه والظاهر أن قوله يوم اوليلة
لانه محلّ توهم لزوم الاعادة اذا الزائد على ذلك لا تلزم اعادته لدخوله في حد التكرار (قوله ولو اشتبه على
مريض الخ) أي بأن وصل الى حال لا يمكنه ضبط ذلك وليس المراد مجرد الشك والاشتباه لان ذلك يحصل للصحيح
(قوله ينبغي أن يجزيه) قد يقال انه تعليم وتعلم وهو مفسد كما اذا قرأ من المصحف او علمه انسان القراءة وهو في
الصلاة ط قلت وقد يقال انه ليس بتعليم وتعلم بل هو تذكّر كبير واعلام فهو كاعلام المبلغ بالتقالات الامام
فتأمل (قوله كذا في القنبة) الاشارة الى ما ذكره المصنف والشارح (قوله ولم يوم الخ) الاولى ذكره قبل
مسئلة القنبة لارتباطها بمقابلتها ففصله ما وقع في المتن بعبارة القنبة غير مناسب (قوله خلا فارفر)
فعنده يوتى بجوابه فان عجز فبعينه فان عجز فبقبله بجر (قوله يتم بما قدر) أي ولو قاعد امومنا او مستلقيا
(قوله على المعتمد) وعن الامام أنه يستقبل لان تحريره انعقدت موجبة للركوع والسجود فلا يجوز بالايماء
قال في النهر والصحيح المشهور هو الاول لان بناء الضعيف على القوى اولى من الاتيان بالكل ضعيفا (قوله
بن) أي على ما صلى فيه صلته قائما عندهما وقال محمد يستقبل بناء على عدم صحة اقتداء القائم بالقاعد
عنده وقد مرّ نهر (قوله ولو كان يصلي بالايماء) أي قائما او قاعدا او مستلقيا ومضطجعا كما هو قضية
الاطلاق ح (قوله فصم) أي قدر على الركوع والسجود قائما او قاعدا ح (قوله لا يني) لان اقتداء الراكع
والمسجد بل يوتى لا يجوز فكذا البناء بدر (قوله الا اذا صح قبل أن يوتى الخ) لانه لم يؤدركا بالبناء
وانما هو مجرد تحريرة فلا يكون بناء القوى على الضعيف بجر وهذا ظاهر فيما اذا افتتح قائما او قاعدا
بقصد الايماء ثم قدر قبل الايماء على الركوع والسجود قائما او قاعدا أما اذا افتتح مستلقيا ومضطجعا ثم
قدر قبل الايماء على الركوع والسجود قائما او قاعدا فانه يستأنف كما يؤخذ من قول الشارح لان حالة القعود
أقوى ح (قوله ولم يقدر على الركوع والسجود) وكذا لو قدر عليه ما بالاوّل تأمل (قوله وللمنقطع
الخ) لعل وجهه أن المنقطع قد يكره كالتبديد فيؤدي الى التعب فلم يكرهه الاتكاء بخلاف الفرض فان زمنه
يسير والافترض ان عجزه قد مرّ حكمه وان تعب فالظاهر أنه لا يكرهه الاتكاء تأمل (قوله وبدونه يكره) أي
اتفاما لما فيه من اساءة الادب شرح المنية وغيره وظاهره أنه ليس فيه نهى خاص فتكون الكراهة تنزيهية
تأمل (قوله وله القعود) أي بعد الاقتتاح قائما (قوله بلا كراهة مطلقا) أي بعذر ودونه أمامه العذر
قائما قارأ ما بدونه فيكرهه عند الامام على اختيار صاحب الهداية ولا يكرهه على اختيار غير الاسلام وهو الاصح
لانه مخير في الاستدعاء بين القيام والقعود فكذا في الاتهام وأما الاتكاء فانه لم يخبر فيه استدعاء بلا عذر بل يكرهه
فكذا الاتهام وأما عندهما فلا يجوز اتئامها قاعدا بلا عذر بعد الاقتتاح قائما وهذا ان قصد في الركعة الاولى
أو الثانية أما في الشفع الثاني فينبغي أن يجوز عندهما أيضا في غير سنة الظهر والجمعة وقامه في شرح المنية
(قوله جار) أي سائر احرازه من المربوط (قوله قاعدا) أي ركع وسجد لا ومثاقفا بجر (قوله
لغلبة العجز) أي لان دوران الرأس فيما غالب والغالب كالمحقق فأقيم مقامه كالمفسر أقيم مقام المشقة والنوم

مطلب
في الصلاة في السفينة

مقام الحدث شرح المنية ولذا ذكر مسألة الصلاة في السفينة في باب صلاة المريض (قوله وأسأه) أشار إلى أن القيام أفضل لأنه أبعد عن شبهة الخلاف والخروج أفضل إن أمكنه لأنه أمكن لقلبه بجر وشرح المنية (قوله وهو الاظهر) وفي الحلية بعد سوق الادلة والاظهر أن قوله ما اشبه فلا جرم أن في الماوى القدسي وبه تأخذ اه (قوله والمربوطة في الشط كالشط) فلا تجوز الصلاة فيها قاعدا اتفاقا وظاهرا ما في الهداية وغيرها الجواز قاعدا مطلقا أي استقرت على الارض أولا وصرح في الايضاح بمنعه في الثاني حيث أمكنه الخروج الحاقا لها بالهداية نهر واختاره في المحيط والسدائع بجر وعزاء في الامداد أيضا إلى مجمع الروايات عن المصنف وجرم به في نور الايضاح وعلى هذا ينبغي أن لا تجوز الصلاة فيها سائرة منع إمكان الخروج إلى البر وهذه المسئلة الناس عنها غافلون شرح المنية (قوله في الاصح) استرا عن قول البعض بأنه لا فرق بينها وبين السائرة كافي النهر (قوله والا فتك الواقعة) أي أن لم تحتر كها الریح شديد ابل يسيرا فحكمها كالواقعة فلا تجوز الصلاة فيها قاعدا مع القدرة على القيام كافي الامداد (قوله ويلزم استقبال القبلة الخ) أي في قولهم جميعا بجر وان عجز عنه يسكت عن الصلاة امداد عن مجمع الروايات ولعله يسكت ما لم يخف خروج الوقت لما تقرر من أن قبله العاجز جهة قدرته وهذا كذلك والافاق الفرق فليست مثل وانما لزمه الاستقبال لأنها في حقه كاليث حتى لا يتطوع فيها ومثامع القدرة على الركوع والسجود بخلاف راكب الدابة كذا في الكافي شرح المنية (قوله مربوطين) أي مقروطين لانهما بالاقتران صارتا كشي واحد وان كانتا منفصلتين لم يجز لأن تخلل ما بينهما بمنزلة النهر وذلك يمنع الاقتداء وان كان الامام في سفينة واقفة والمقتدون على الشط فان بينهما طريق او قدر نهر عظيم لم يصح بجر وتقدم الكلام على الصلاة على الدابة والمجمل في باب النوافل (قوله ومن جن أو أعني عليه) الجنون آفة تسلب العقل والاعمال آفة تستر ط (قوله وقت صلاة) مرفوع على أنه فاعل زاد أو منصوب على أنه ظرف لزيد فاعل زاد ضمير الجنون ح عن القهستاني واعتبر الزيادة بالافات على قول الثالث وهو الاصح وعند الثاني بالنساعات وكل رواية عن الامام فاذا أصابه ذلك قبل الزوال ثم آفاق من الغد بعده قبل خروج الوقت سقط القضاء عند الثاني لا الثالث بجر والمراد بالساعات الأزمنة لا ما تعارفه أهل النجوم درر أي من كون الساعة خمسة عشر درجة فالمراد عند الثاني الزيادة بشئ من الزمان وان قل كما في غرر الاذكار والبرجندی اسماعيل (قوله ان لافاقته وقت معلوم) مثل أن يخف عنه المرض عند الصبح مثلا فيبقى قليلا ثم يعاوده فيغني عليه فتعبر هذه الافاقه فبطل ما قبلها من حكم الانعاش اذا كان أقل من يوم وليلة وان لم يكن لافاقته وقت معلوم لكنه يضيئ بفترة فيسكن بكلام الاصحاء ثم يغني عليه فلا عبرة بهذه الافاقه ح عن البحر (قوله لانه يصنع العباد) أي وسقوط القضاء عرف بالاثرا اذا حصل باقة معاوية فلا يقاس عليه ما حصل بفعله وعند محمد يسقط القضاء بالبيع والدواء لانه مباح فصار كالمرض كافي البحر وغيره والظاهر أن عطف الدواء على البيع عطف تفسير وأن المراد شرب البيع لأجل الدواء أما لو شربه للسكرفيكون معصية بصنعه كالخمر وأنه لو شرب الخمر على وجه مباح كأكراه يكون كالبيع فيجرب فيه الخلاف ولا يرد على التعليل سقوط القضاء بالقرع من سبع أو أدى كما مر لقولهم ان سببه ضعف قلبه وهو مرض أي فهو سماوى (قوله كالنوم) أي فانه لا يسقط القضاء أيضا لانه لا يمتد يوما وليلة غالبا فلا حرج في القضاء بخلاف الانعاش لانه مما يعتد عادة بجر (قوله وبوجهه جراحة) لم يذكره في الكافي والفتح والبحر والنهر فكان غير قيد كما يأتي (قوله ولا تيمم) عطف خاص على عام (قوله وقيل لا صلاة عليه) اختاره صاحب الدرر في منه وشرحه فقال قطعت يده ورجلاه من المرقق والكعب لا صلاة عليه كذا في الكافي وقيل ان وجد من يوضئه يأمره ليغسل وجهه وموضع القطع ويمسح رأسه والوضع وجهه ورأسه في الماء ويمسح وجهه وموضع القطع على جدار فيضلى كذا في التتارخانية اه وقوله او يمسح وجهه الخ أي ان لم يقدر على الغسل بالماء بناء على أنه لا جراحة فيه وبه علم أن قول المصنف وبوجهه جراحة ليس بقيد لأن المدارع على الجمر عن الطهارة ولذا استشهد قاضي خان على ما اختاره من سقوط الصلاة عن المريض العاجز عن الايماء بالأس وأن يجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب بما ذكره محمد فحين قطعت يده من المرققين ورجلاه من السابقين لا صلاة عليه (قوله وقيل الخ) هو القول الثاني المحكى في عبارة الدرر (قوله بلا عمل كثير)

(وأسأه) وقال لا يصح الابعذر
وهو الاظهر برهان (والمربوطة
في الشط كالشط) في الاصح
(والمربوطة بلبه البحر ان كان
الريح يحتر كها شديد افكالسائرة
والافتكالواقعة) ويلزم استقبال
القبلة عند الاقتتاح وكذا دارت
ولو أم قوماني فلكين مربوطين
صح والالا (ومن جن أو أعني
عليه) ولو يضرع من سبع أو أدى
(يوما وليلة قضى الخمس وان زاد
وقت صلاة) سادسة (لا) للخرج
ولو آفاق في المدة فان لافاقته وقت
معلوم قضى والالا (زال عقله يبيح
أو أخر) أو دواء (لزمه القضاء وان
طالت) لانه يصنع العباد كالنوم
(ولو قطعت يده ورجلاه من
المرقق والكعب وبوجهه جراحة
صلى بغير طهارة ولا تيمم ولا بعيد
هو الاصح) وقدمت في التيمم وقيل
لا صلاة عليه وقيل يلزمه غسل
موضع القطع (فروع) امكن
الفرق الصلاة بالايما بلا عمل
كثير لزمه الاداء

بأن وجد ما يتعلق به أو كان ما هرا في السباحة بحر (قوله والالا) أي لا يلزمه الاداء ويعذر بالتأخير بحر
(قوله أمره الطيب) أي المسلم الحاذق كما ذكره في الصوم (قوله لبزغ) بفتح الباء الموحدة وسكون
الزاي والفتحة المجهدة في القاموس بزغ الحاجم شرط ويجوز أن يكون بالنون والعين الموحدة ح (قوله
من ساعته) المراد بها أن يكون بحيث لو توضع على يخرجه من الخباسة القدر المانع قبل فراغه من الصلاة
كما مر تحريره قبيل باب الانحسار (قوله الا انه يلحقه مشقة بغيره) عبارة البحر عن الخلاصة الا أنه يزداد
مرضه اه والظاهر أنه غير قيد كما أشار إليه الشارح بل المراد حصول الضرر والمشقة نظير ما مر في القيام
أول الباب والله تعالى أعلم

• (باب سجود التلاوة) •

تقدم في الباب السابق وجه تأخيره عن سجود السهو (قوله من إضافة الحكم الى سببه) الحكم هو وجوب
السجود لا السجود فلو قال من إضافة الفعل الى سببه لكان أولى أو أن الحكم بمعنى الحكم به ط (قوله
يجب) أي وجوباً موسعاً في غير صلاة كما سيأتي ولا يجب على المتضرر الايضاء بها وقيل يجب قنية والثاني
بالقواعد البقية نهر والظاهر أنه يخرج عنها كصلاة فرض او صوم يوم لانه المعهود تأمل رجلي ثم رأيت
مصر حاية في التارخانية مع تصحيح عدم الوجوب (قوله بسبب تلاوة) احتراز عما لو كتبها وتهجأها فلا سجود
عليه كما سيأتي (قوله أي أكثرها الخ) هذا خلاف الصحيح الذي جزم به في نور الايضاح في السراج وهل
تجب السجدة بشرط قراءة الآية أم بعضها فيه اختلاف والصحيح أنه اذا قرأ حرف السجدة وقبله كلمة
أو بعده كلمة وجب السجود والا فلا وقيل لا يجب الا أن يقرأ أكثر آية السجدة مع حرف السجدة ولو قرأ آية
السجدة كلها الا الحرف الذي في آخرها لا يجب عليه السجود اه لكن قوله ولو قرأ آية السجدة الخ يقتضي
أنه لا بد من قراءة الآية بتمامها كما يفهم من اطلاق المتن وبأن يقرأ ما يؤيده الا أن يقال سياق الكلام
قربة على أن المراد بقوله الا الحرف الخ الكلمة التي فيها مادة السجود واطلاق الحرف على الكلمة شائع
في عرف القراء (قوله من أربع عشرة آية) بيان لآية في قوله تلاوة آية (تنبيه) السجود في سورة النمل عند
قوله تعالى رب العرش العظيم على قراءة العاقبة بتشديد الألف وعند قوله تعالى أليسجد واعلى قراءة الكسائي
بالتخفيف وفي من عند وحسن ما تب وهو أولى من قول الزيلعي عند وأتاب لما ذكره وفي حم السجدة
عند وهم لا يسأمون وهو المروي عن ابن عباس ووائل ابن حجر وعند الشافعي عندان كنتم آياه تعبدون
وهو مذهب علي ومروى عن ابن مسعود وابن عمرو رجحنا الا قول لا احتياط عند اختلاف مذاهب العصابة
لانها لو وجبت عند تعبدون فالتاخير الى لا يسأمون لا يضر بخلاف العكس لانها تكون قبل وجود سبب
الوجوب فتوجب نقصاً في الصلاة لو كانت صلاتية ولانقص فيما قلناه أصلاً كذا في البحر من البدائع اعداد
ملخصاً وقد بين موضع السجود في بقية الآيات فراجعها والظاهر أن هذا الاختلاف مبنى على أن السبب تلاوة
آية تامة كما هو ظاهر اطلاق المتن وأن المراد بالآية ما يشمل الآية واليتين اذا كانت الثانية متعلقة بالآية
التي ذكر فيها حرف السجدة وهذا ينافي ما مر عن السراج من تصحيح وجوب السجود بقراءة حرف السجدة
مع كلمة قبله أو بعده لا يقال ما في السراج بيان لموضع أصل الوجوب وما مر عن الامداد بيان لموضع وجوب
الاداء أو بيان لموضع السنة فيه لانا نقول ان الاداء لا يجب فور القراءة كما سيأتي وما مر في ترجيح مذهبنا
من قولهم لانها تكون قبل وجود سبب الوجوب وقد ذكر مثله أيضاً في القمع وغيره يدل على أن الخلاف بيننا وبين
الشافعي في موضع أصل الوجوب وأنه لا يجب السجود في سورة حم السجدة الا عند انتهاء الآية الثانية
احتياطاً كما صرح به في الهداية وغيره لان الوجوب لا يكون الا بعد وجود سببه فلو سجد هاهنا بعد الآية الاولى
لا يكتفي لانه يكون قبل سببه وبه ظهر أن ما في السراج خلاف المذهب الذي مشى عليه السراج والمتون تأمل
(قوله لا تقرانها بالركوع) لان السجدة متى قرئت بالركوع كانت عبارة عن السجدة الصلاتية كما في قوله تعالى
واحدى واركنى بدائع (قوله خلافاً للشافعي وأحمد) حيث اعتبر كلا من سجدة الحج ولم يعتبر سجدة
من كما في غرر الافكار (قوله ونفى مالك سجود المفصل) أي من الجبرات الى الآخر وفيه سورة النجم
والانشاق والعلق فيكون السجود عنده في احدى عشرة (قوله بشرط سماعها) فلا تجب على من لم يسمعها

والالا • أمره الطيب بالاستلقاء
ليرغ الماء من عينه صلى بالايام
لان حرمة الاعضاء كحرمة النفس
• مريض تحت ثياب نجسة
وكلما بسط شيئاً تجلس من ساعته
صلى على حاله وكذا لو لم يتجسس
الا أنه يلحقه مشقة بغيره

• (باب سجود التلاوة) •

من إضافة الحكم الى سببه (يجب
بسبب) (تلاوة آية) أي أكثرها مع
حرف السجدة (من أربع عشرة
آية) أربع في النصف الاول وعشر
في الثاني (منها أولى الحج) أما
ثانيته فصلاية لا تقرانها بالركوع
(وص) خلافاً للشافعي وأحمد
ونفى مالك سجود المفصل (بشرط
سماعها)

وان كان في مجلس التلاوة شرح المنية (قوله فالسبب التلاوة الخ) أي التلاوة العصبة وهي المصادرة عن له
 أهلية التمييز كما ذكره غير واحد من المشايخ حلية وسباق محترمة في قول المصنف فلا تجب على كافر الخ قلت
 ويغني أن يزاد قيد آخر وهو كونها لا يجزئها احترازاً عن تلاوة المؤتم ومن تلا في ركوعه أو سجوده أو تشهد
 فانه لا سجود عليهم تلاوتهم لجرهم عنها كما سبأ في ثم اعلم أن التلاوة سبب في حق التالي وغيره واختلف
 في السماع ففضل هو شرط في حق السماع لاسبب وصحة في الكافي والحيط والظاهرية وقيل هو سبب ثان في حقه
 واليه ذهب في الهداية والبدائع وسينبه الشارح على ترجيحه وذكر في المجتبى أن الموجب للسجدة أحد ثلاثة
 التلاوة والسماع والانتقام وظاهره أنها اسباب ثلاثة وبه صرح في الحلية واختار المصنف ما في الكافي وزاد
 عليه سبباً آخر وهو الانتقام فالسبب عنده شيئان التلاوة والانتقام كما صرح بذلك في المنع وصرح أيضاً بأن
 السماع شرط في حق غير التالي وتبعه الشارح في تقرير كلام المتن لكن في كلام الشارح ما يفيد أن الانتقام
 شرط أيضاً كالسماع كما يظهر قريباً (قوله وان لم يوجد السماع) أي بالفعل كما يدل عليه قوله كتلاوة الأصم
 والافكونه بحيث يسمع نفسه لولا العوارض أو يسمعه من قرب أذنه إلى فقه شرط كما هو مذهب الهندواني
 وهو الصحيح خلافاً للكرخي المكتفي بتعجيج الحروف ح قلت وبه صرح في الخاتمة (قوله في حق غير التالي)
 أي عند فقد الانتقام فانه لا يشترط سماع المؤتم بل ولا حضوره عند تلاوة الامام كما سبأ في وانما ترك
 التقييد بذلك اعتماداً على ما ذكره المصنف عقبه فافهم (قوله ولو بالفارسية) مبالغة على ما فهمه كلامه
 من وجوبها على السماع فيعلم وجوبها عليه ولو تليت بالعربية بالاولى لا على قوله والسماع شرط اذا تظاهر
 فيه الاولوية فافهم (قوله اذا اخبر) أي بأنها آية سجدة سواء فهمها والاولى وهذا عند الامام وعندهما
 ان علم السماع انه يقرأ القرآن زمته والافلا بحر وفي القفيض وبه يفى وفي التهر من السراج أن الامام يرجع
 الى قولهما وعليه الاعتقاد اه والمراد من قوله ان علم السماع أن يفهم معنى الآية كما في شرح الجمع حيث
 قال وجبت عليه سواء فهم معنى الآية اولا عندة وقال ان فهمها وجبت والافلا لانه اذا فهم كان سامعاً
 للقرآن من وجه دون وجه اه ملخصاً أما لو كانت بالعربية فانه يجب بالاتفاق فهمه اولا لكن لا يجب
 على الاجمعي ما لم يعلم كما في الفتح اي وان لم يفهم (قوله او بشرط الانتقام) أي ان سجدها الامام والافلا
 تلزمه وان سمعها منه شرح المنية (قوله فانه سبب) صوابه فانه شرط ليوافق قوله او بشرط وقوله أيضاً أي
 كما أن السماع شرط نعم صرح في المنع بأن السبب شيئان التلاوة والانتقام كما تقدمناه وعليه فقوله والانتقام
 معطوف على قوله تلاوة آية فان كان مراد الشارح موافقة كان عليه أن يسقط قوله بشرط والا كان عليه أن
 يقول فانه شرط لوجوبها أيضاً (قوله ولم يحضرها) أي بأن تلاها قبل أن يحضر ويقتدى به (قوله للمتابعة)
 في البحر عن التجنيس التالي والسماع ينظر كل منهما الى اعتقاده نفسه فثانية الحج ليست سجدة عندنا خلافاً
 لشافعي لأن السماع ليس بتابع للتالي تحقيقاً حتى يلزمه العمل برأيه لانه لا شركة بينهما اه وظاهره أنه يتبعه فيها
 لو كان في الصلاة لكونه تابعا تحقيقاً افاده ط وقد تقدم في واجبات الصلاة أنه يجب المتابعة في المجتهد فيه
 لا في المقطوع بنسخه أو بعدم سنن كزيادة تكبيرة خاصة في الجنازة وكفوت القبر وتقدم الكلام على ذلك
 هناك والظاهر أن هذه السجدة من المجتهد فيه أي مما لا جهاد فيه مبالغ تأمل (قوله لم يسجد المصلي) أي
 المصلي صلاته سواء كان هو أي المؤتم التالي أو كان امامه أو مؤتماً امامه بدليل قول المتن فيما سبأ في ولا من المؤتم
 لو كان السماع في صلاته والاولى اسقاط المصلي ليعود الضمير على المؤتم التالي لثباته كقول المصنف الاتي
 ولا من المؤتم الخ ولأن المصلي يشعل المصلي غير صلاته كما امام غير امامه ومقتد به ومنفرد مع انهم كغير المصلي أصلاً
 من قسم الخارج كما افاده ح أي فانهم يسجدونها بعد الفراغ من صلاتهم كما سبأ في ذلك في قول المتن ولو سمع
 المصلي من غيره لم يسجد فيها بل بعدها وبأن تمام الكلام على ذلك هناك (قوله لان المجربتين لمعينين) وهم
 الامام ومن معه وفيه أن الامام غير محجور عليه عن القراءة في هذه الصلاة وانما المجرب على المتقدمين به فالظاهر
 التعليل بما في شرح المنية وغيرها بأنه ان سجد الامام يلزم انقلاب المتبوع تابعا والازم مخالفتهم له بخلاف
 من ليس معهم في صلاتهم لعدم حجهم بالنظر اليهم لانه بمنزلة من ليس في الصلاة في حتمهم (قوله حتى لو دخل)
 أي الخارج معهم أي في صلاتهم سقطت السجدة عنه تبعاً لهم وظاهره سقوطها عنه ولو دخل في ركعة

فالسبب التلاوة وان لم يوجد
 السماع كتلاوة الأصم والسماع
 شرط في حق غير التالي ولو
 بالفارسية اذا اخبر (او بشرط
 الانتقام) أي الاقتداء (بمن
 تلاها) فانه سبب لوجوبها أيضاً
 وان لم يسمعها ولم يحضرها للمتابعة
 (ولو تلاها المؤتم لم يسجد) المصلي
 (أصلاً) لا في الصلاة ولا بعدها
 (بخلاف الخارج) لان المجربتين
 لمعينين فلا يبعدوهم حتى لو دخل
 معهم سقطت

أخرى غير ركعة التلاوة (قوله للبحر فيها عن القراءة) قال المرغيناني "وعندي أنها تجب وتتأدى فيه بحر عن الزيلعي" قلت وفي التشهد بحث مقدسي "أي لأن اندراجها في الركوع أو السجود يمكن بخلاف التشهد ويمكن أن يكون المراد بقوله تتأدى فيه أنه يؤدى في ذلك الموضع الذي تلاها فيه لا بعده لكن في الامداد وقال المرغيناني "عليه السجود ويتأدى بالركوع والسجود الذي هو فيه كذا في شرح الديري فعليه يسجد لو كان تأليفاً في التشهد اه اقول هذا يؤيد الأول ثم لا يخفى أن القول بوجوبها عليه اظهر لانه منهي عن القراءة فيها كالجنب لا يحجور كالقنديل وقد فرقوا بين الجنب والمقتدى بأن الأول منهي عنها فتجب عليه السجدة لأن النهي لا ينافي الوجوب والمقتدى محجور لنفاذ تصرف الامام عليه وتصرف المحجور لا حكم له وأما الحائض فلا تجب عليها التلاوتها لأنها ليست اهلاً للصلاة بخلاف الجنب ولا يخفى أن التالي في ركوعه مثلاً اهل الوجوب وليس له امام يحجر عليه فينبغي ترجيح الوجوب عليه ولعل ذلك وجه اختيار الامام المرغيناني "ثم رأيت في حاشية المدني نقل عن شيخه ميرغني في حاشية الزيلعي "أنه رجع كلام المرغيناني بما ذكرنا قوله الحمد والظاهر أن من هذا القبيل ما في الفيض لو سجد للتلاوة وقرأ في سجوده آية أخرى لم تجب السجدة تأمل (قوله بشروط الصلاة) لأنها جزء من أجزاء الصلاة فكانت معتبرة بسجدة الصلاة ولهذا لا يجوز أدائها بالتيمم إلا أن لا يجدها لأن شرط صيرورة التيمم طهارة حال وجود الماء خشية القوت ولم توجد لأن وجوبها على التراخي وكذا يشترط لها الوقت حتى لو تلاها أو سمعها في وقت غير مكروه فإذا هاء في مكروه لا تجزئه لأنها وجبت كاملة إلا إذا تلاها في مكروه وسجد هاء في وقت غير مكروه أخرجها لأنه إذا هاء كما وجبت وكذا النية لأنها عبادات فلا تصح بدونها بدائع قال في الحلية إلا إذا كانت في الصلاة وسجد هاء على الفور كما صرح حوايه وكأنه لأنها صارت جزءاً من الصلاة فانسحب عنها نيتها (قوله خلا الحرمة) لأنها لتوحيد الأفعال المختلفة ولم توجد بدائع وحلية وبحر أي فإن الصلاة أفعال مختلفة من قيام وقراءة وركوع وسجود وبالحرمة صارت فعلاً واحداً وأما هذه فمأهيتها فعل واحد فاستغنت عن الحرمة فافهم (قوله ونية التعيين) أي تعيين أنها سجدة آية كذا نهر عن القنية وأما تعيين كونها عن التلاوة فشرط كما تقدم في بحث النية من شروط الصلاة إلا إذا كانت في الصلاة وسجد هاء فوراً كما علمت (قوله ويفسدها ما يفسدها) أي ما يفسد الصلاة من الحدث العمد والكلام والفقهية وعليه أعادتها وقيل هذا قول محمد لأن العبرة عنده لتمام الركن وهو الرفع والعبرة عند أبي يوسف للوضع فينبغي أن لا يفسدها وفي الخاتمة أنها تفسد على ظاهر الجواب اتفاقاً إلا أنه لا وضوء عليه في الفقهية وكذا محاذاة المرأة لا تفسدها كصلاة الجنابة ولو نام فيها لا تنتقض طهارته كالحلية على الصحيح بحر (قوله ركوع وصل) قيد بالمصل لأنه لو تلاها خارج الصلاة فركع لها لا يجزئه قياساً واستحساناً كما في البدائع وهو المروي في الظاهر كما في البرازية خلافاً لما سبقه الشارح عن البرازية فإنه تخريف تبع فيه النهر كما استعرفه فافهم (قوله وإيماء مريض) أي ولو تلاها في الصفة كما في شرح المنية (قوله وراكب) أي إذا تلاها أو سمعها ركباً خارج المصروعان زل بعدهم ركب أمالو وجبت على الأرض فإنها لا تجوز على الدابة لأنها وجبت تامة بخلاف العكس كما في البحر (قوله بين تكبيرتين مستنوتين) أي تكبيرة الوضع وتكبيرة الرفع بحر وهذا ظاهر الرواية وصححه في البدائع وعن أبي حنيفة لا يكبر أصلاً وعنه وعن أبي يوسف يكبر للرفع لا للوضع وعنه بالعكس حلية قال في التارخانية وفي الحجة قال بعض المشايخ لو سجد ولم يكبر يخرج عن العهدة قال في الحجة وهذا يعلم ولا يعمل به لما فيه من مخالفة السلف اه (قوله جهراً) أي يرفع صوته بالتكبير زيلعي "أي فيسمع نفسه به منفرداً ومن خلفه إذا كان معه غيره ط (قوله بين قيامين مستحيين) أي قيام قبل السجود ليكون خروجه وهو السقوط من القيام وقيام بعد رفع رأسه وهذا عزاء في البحر إلى المنصيرات وقال إن الثاني غريب وذراخير الرمل "عن خط المصنف أن صاحب المنصيرات عزاه إلى الظهيرية وأنه راجع لنسخته الظهيرية فلم يجد القيام الثاني فيها اه اقول قد وجدته في نسختي ونسخه وإذا رفع رأسه من السجود يقوم ثم يقعد اه وكذا عزاء اليها في التارخانية وشرح المنية فالظاهر أن في نسخة المصنف سقطا قتيبه ووجه غرابته أنه انفراد بذكره صاحب الظهيرية ولذا عزاء من بعده اليها فقط (تمة) ويندب أن لا يرفع السامع رأسه منها قبل تأليها وليس هو اقتداء حقيقة ولذا لا يؤمر التالي بالتقدم ولا السامعون بالاصطفاف

ولا تجب على من تلا في ركوعه
أو سجوده أو تشهده للبحر فيها عن
القراءة (بشروط الصلاة) المتقدمة
(خلا الحرمة) ونية التعيين
يفسدها ما يفسدها وركتها
السجود أو بدله ركوع مصل
وإيماء مريض وراكب (وهي
سجدة بين تكبيرتين) مستنوتين
جهراً وبين قيامين مستحيين (بلا
رفع يده وتشهد وسلام

ولا تفسد سجدهم بفساد سجده وفي النوادر تقدم ويصطفون خلفه وتقامه في الامداد (قوله في الاصح)
قال في فتح القدير ينبغي أن لا يكون ما يجمع على عموميه فان كانت السجدة في الصلاة فان كانت فريضة قال
سبحان ربى الاعلى او نفلا قال ماشاء مما ورد كسجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته
فتبارك الله احسن الخالقين وقوله اللهم استجب لي عندك بها اجرا وضع عنى بها وزرا واجعلها لى عندك
ذخرا وتقبلها منى كانت قبلتها من عبدك داود وان كان خارج الصلاة قال كل ما اثر من ذلك اه واقره في الحلية
والبحر والنهر وغيرها (قوله لانها من اجزائها) أى من جنس اجزاء الصلاة او المراد في بعض المواضع
كما اذا تأملت في الصلاة فافهم قال في البحر وغيره فشرط لوجوبها اهلية وجوب الصلاة من الاسلام والعقل
والبلوغ والطهارة من الحيض والنفس اه (قوله كالاصم) نيه على بعيد الخطور بالبال ليعلم غيره بالاولى
ح (قوله اذا تلا) اما اذا رأى قوما جددوا فلا تجب عليه امداد عن التاتارخانية (قوله كالجنب) ظاهره
انه ليس اهلا للوجوب اداء وليس كذلك وحتى نم السكران والنائم كل منهما ليس اهلا للاداء اذا
استوعب الوقت تأمل (قوله والسكران) لانه اعتبر عقله فاحما حكا زجره له ولهذا تلزمه العبادات كما في المحيط
ومفاده انه لو سكر من مباح كالأول أو ساغبه لقمة او اكره عليه لم تجب عليه اذا تلاها او سمعها اذا كان بحال لا يميز
ما يقول وما يسمع حتى انه لا يتذكره بعد الحضور حلية (قوله والنائم) أى اذا اخبر انه قرأها في حالة النوم
تجب عليه وهو الاصح تاتارخانية وفي الدراية لا تلزمه هو الصحيح امداد ففيه اختلاف التصحيح وأما لزومها
على السامع منه او من المغمى عليه فنقل في الشربلية أيضا اختلاف الرواية والتصحيح وكذلك من المجنون
وسياق بيانه قريبا (قوله لانهم ليسوا اهلا لها) أى للصلاة اى لوجوبها بتقدير مضاف وفي بعض النسخ
لهما اى للاداء والقضاء وهذا ظاهر في المجنون المطبق أمان لم يزد جنونه على يوم وليس له قضاء الوجوب
كما ساقى (قوله وتجب تلاوتهم) أى وتجب على من سمعهم بسبب تلاوتهم ح (قوله بمعنى المذكورين)
أى الاصم والنفساء وما بينهما (قوله خلا المجنون) هذا ما منى عليه في البحر عن البدائع قال في الفتح لكن
ذكر شيخ الاسلام انه لا يجب بالسماع من مجنون او نائم او طير لان السبب سماع تلاوة صحيحة وسمعتها بالغير ولم
يوجد وهذا التعليل يفيد التنصيص في الصبي فليكن هو المعتبر ان كان يميز اوجب بالسماع منه والا فلا اه
واستحسنه في الحلية (قوله المطبق) بالسكسر كما في المغرب وفي القاموس اطبقه غطاء ومنه الجنون المطبق
والحمى المطبقة اه والمراد به الملازم الممتد والذي حرره ابن الهمام في التحرير وفتح القد برويحه في البحر
ان قدرا لا امتدادا المسقط في الصلوات بصيرورتها سنا عند محمد وفي الصوم باستغراق الشهر ليله ونهاره
وفي الزكاة باستغراق الحول اه وبظهر منه ومن قول المصنف على من كان اهلا لوجوب الصلاة أن التلاوة
كالصلاة في ذلك لكن المراد به هنا بناء على ما ذكره في الدرر وتبعه الشارح ما زاد على يوم وليلة وكان لا يزول فانه
جعل الجنون على ثلاث مراتب قاصرا وهو ما لا يزيد على يوم وليلة وكاملا غير مطبق وهو ما يزيد على ذلك
لكنه قد يزول وكاملا مطبقا وهو ما يزيد على ذلك ولا يزول والحامل لصاحب الدرر على ذلك التقسيم هو
التوفيق بين كلامهم فانه نقل عن تلخيص الجامع عدم الوجوب بالسماع من المجنون وعن الخانية
الوجوب وعن النوادر انه اذا قصر فكان يوما وليلة او أقل يلزمه السجود تلاها او سمعها أى واذا وجبت
عليه تجب على من سمعها منه بالاولى ثم ذكر في الدرر ان القاصر يجب السجود بتلاوته عليه وعلى من سمع منه
وهو ما في النوادر وانكامل الغير المطبق لا يجب عليه بتلاوته بل على سامعه وهو ما في الخانية والمطبق لا يجب
عليه ولا على سامعه وهو ما في التلخيص وقد جرى الشارح على هذا التقسيم والتوفيق (قوله فلا تجب بتلاوته)
أى على من سمعه كما لا تجب عليه نفسه (قوله لعدم اهليته) يرد عليه الصبي فانه يجب على من سمعه مع عدم
اهليته ط (قوله تلزمه تلا او سمع) أى لانه اهل لوجوب قضاء الصلاة واذا لم تلزمه من سمع منه بالاولى
كما مر وفي شرح الشيخ اسماعيل كل من وجب عليه بالسماع من الغير وجب على الغير بالسماع منه بلا عكس
(قوله وان اكثر) أى من يوم وليلة يعنى ولم يكن مطبقا بقريته المقابلة وهذا ثالث الاقسام (قوله
لكن الخ) استدلال على ما حرره خسر وصاحب الدرر وهو ما مر وحاصل ما ذكره الشربلية في حاشيته
عليه أن ما ذكره من تقسيم الجنون الى ثلاثة أقسام مخالف لكلام الاصوليين أنه قسمان فقط مطبق وغيره

وفيها تسبيح السجود في الاصح
(على من كان) متعلق بيجب (اهلا
لوجوب الصلاة) لانها من اجزائها
(اداء) كالاصم اذا تلا (أو قضاء)
كالجنب والسكران والنائم (فلا
تجب على كافر وصبي ومجنون
وحائض ونفساء قرأ أو سمعوا)
لانهم ليسوا اهلا لها (وتجب
بتلاوتهم) يعنى المذكورين (خلا
المجنون المطبق) فلا تجب بتلاوته
لعدم اهليته ولو قصر جنونه
فكان يوما وليلة او أقل تلزمه تلا
او سمع وان اكثر لا تلزمه بل تلزم
من سمعه على ما حرره مثلا خسرو
لكن جزم الشربلية باختلاف
الرواية

وأن تفسيره المطبق بما لا يزول غير مسلم لأنه ما من ساعة الا وبرج زواله وأن في السماع من الجنون روايتين
معصيتين حكاهما في الجوهره فالوجه في التوفيق أن يحمل ما في الخاتمة على رواية وما في التخصيص على أخرى اه
اقول والظاهر أن هاتين الروايتين في الجنون المطبق وغيره خلافا لما في حاشية نوح افندي وشرح الشيخ
اسماعيل من تقييده بالمطابق بدليل ما قدمناه عن الفتح وكذا ما في الجوهره حيث قال ولو سمعها من نائم
أو مغمى عليه أو مجنون ففيه روايتان أصحهما لا يجب اه فان الجنون غير المطبق ليس أدنى حالا من النائم
والمغمى عليه فالخلاف الباري فيه ما جاز فيه أيضا لكون كل منهم من اهل الوجوب فكان الظاهر الاطلاق
بلا تقييد بتطبيق أو غيره (قوله ونقل الوجوب الخ) يغني عنه ما قبله مع أنه يؤهم أنه في الجوهره اقتصر على
الوجوب (قوله من الصدى) هو ما يجيبك مثل صوتك في الجبال والعصاري ونحوهما كما في الصحاح (قوله
والطير) هو الاصح زيلعي وغيره وقيل تجب وفي الحجة هو الصحيح تارة ثانية قلت والاكثر على تصحيح الاول وبه
جزم في نور الايضاح (قوله ومن كل نال حرفا) تكرار مع ما يأتي متساو كأنه ذكره تنبيه على أن الاولى أن يذكر
هنا (قوله ولا بالتعجب) لأنه لا يقال قرأ القرآن وانما قرأ الهجاء ولو فعل ذلك في الصلاة لم يقطع لأنها الحروف
التي في القرآن ولا تنوب عن القراءة لأنه لم يقرأ القرآن امداد عن التجنيس والخاتمة ولا تجب بالكتابة بجر
(قوله ولا من المؤتم الخ) أي لا تجب على من سمعها منه سواء كان امامه او المقتدين به كما لا تجب عليه نفسه
كما مر (قوله بخلاف الخارج) أي عن صلاة المؤتم التالي اماما كان او مؤتما او منفردا أو غيره صل أصلا
كما قدمناه عند قوله ولو تلا المؤتم ح (قوله على المختار) كذا في التهر والامداد وهذا عند محمد وعند أبي
يوسف على الفور وهما روايتان عن الامام أيضا كذا في العناية قال في التهر وينبغي أن يكون محل الخلاف
في الاثم وعدمه حتى لو أذاها بعد مدة كان مؤثما انتفاء لا فاضا اه قال الشيخ اسماعيل وفيه نظر أي لان
الظاهر من الفور أن يكون تأخير قضاء قلت لكن سيذكر الشارح في الحج الاجماع على أنه لو تراخى كان اداء
مع أن المرجح أنه على الفور ويأثم بتأخيرها فهو نظير ما هنا تأمل (قوله تنزيها) لأنه بطول الزمان قد
ينساها ولو كانت الكراهة تحرمة لوجب على الفور وليس كذلك ولذا كره تحريم تأخير الصلاة عن وقت
القراءة امداد واستثنى من كراهة التأخير ما إذا كان الوقت سكرها وكوقت الطلوع (فرع) في التارخاتية
يستحب للتالي أو السامع إذا لم يمكنه السجود أن يقول سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا واليك المصير (قوله ويكفيه
الخ) مكررمع ما قدمه في قوله خلا التحريم ونية التعيين (قوله ونسقط بالحض) تبع في ذلك صاحب التهر
حيث قال وصرحوا بأنها لو أخرتها حتى حاضت سقطت وكذا لو ارتدت بعد تلاوتها كذا في الخاتمة اه
والذي في الخاتمة المرأة إذا قرأت آية السجدة في صلاتها لم تسجد حتى حاضت سقطت عنها السجدة اه ومثله
ما سيذكره الشارح عن الخلاصة فلم أن المراد السجدة الصلاة وهي الآتية في ضمن قول المتن الا اذا فسدت
بغير الحيض الخ فلا محل لذكرها هنا نعم في التجنيس ما يدل على سقوطها بالحيض مطلقا فانه قال اذا قرأت آية
السجدة ولم تسجد لها حتى حاضت سقطت لان الحيض ينافي وجوبها ابتداء فكذا بقاء وهو نظير المسلم
إذا قرأها ثم ارتدت سقطت عنه حتى إذا اسلم لا تجب عليه لان الكفر ينافي ابتداء فكذا بقاء اه فتأمل
(قوله والردة) فيه أن وقتها العمر وما بقي وقته لا يسقط عن المرتد إذا اسلم كالخج وكصلاة صلاها فارتد فاسلم
في وقتها فليست تأمل وأجاب بعض الحذاق بأن السبب في الصلاة قد تحقق بعد الاسلام ولا كذلك سجود التلاوة
وكذلك يعتبر القدرة على الزاد والراحلة في الحج بعد الاسلام ط وفيه أن الكلام في سقوطها عن لم يسجد
لأن في عدم وجوب الاعادة على من سجد هابل ما نحن فيه نظير من ترك صلاة ثم ارتد وقد مناقبيل سجود السهو
انه يجب عليه بعد الاسلام ما تركه قبل الردة ومقتضى ذلك لزوم السجدة هنا عليه (قوله فعلى الفور)
جواب شرط مقدرة قدره فان كانت صلوية فعلى الفور ح ثم تفسير الفور عدم طول المدة بين التلاوة
والسجدة بقراءة أكثر من آيتين أو ثلاث على ما سبأني حلية (قوله ويأثم بتأخيرها الخ) لأنها وجبت
بما هو من أفعال الصلاة وهو القراءة وصارت من أجزائها فوجب ادائها مضيقا كما في البدائع ولذا كان
المختار وجوب سجود السهو لو تذكرها بعد محلها كما قدمناه في بابه عند قوله بترك واجب فصار كما لو أخر
السجدة الصلوية عن محلها فانها تكون قضاء ومثله ما لو أخر القراءة الى الآخرين على القول بوجوبها

ونقل الوجوب بالسماع من
الجنون عن الفتاوى الصغرى
والجوهره قلت وبه جزم القهستاني
(لا تجب) بسماعه من الصدى
والطير ومن كل نال حرفا ولا
بالتعجب اشباه (و) لا من (المؤتم لو)
كان السامع (في صلاته) أي صلاة
المؤتم بخلاف الخارج كما مر (وهي
على التراخي) على المختار ويكره
تأخيرها تنزيها ويكفيه أن يسجد
عددا ما عليه بلا تعيين ويكون
مؤثما ونسقط بالحض والردة ان
لم تكن صلوية فعلى الفور لصيرورتها
جزأ منها ويأثم بتأخيرها

وقضها مادام في حرمة الصلاة ولو بعد السلام فتح ثم هذه النسبة هي الصواب وقولهم صلاتية خطأ قاله المصنف لكن في الغاية انه خطأ مستعمل وهو عند الفقهاء خير من صواب فادر (ومن سمعها من امام) ولو باقتدائه به (فانتم به قبل أن يسجد) الامام لها (يسجد معه) ولو انتم (بعده لا) يسجد أصلاً كذا اطلق في الكنز تبعاً للاصل (وان لم يقتد به) أصلاً (يسجد بها) وكذا لو اقتدى به في ركعة أخرى على ما اختاره البزدي وغيره وهو ظاهر الهداية (ولو تلاها في الصلاة) يسجد خلفها (لا خارجها) لما مر في البدائع واذا لم يسجد أثم قلزمه التوبة (الاذا فسدت الصلاة) بغير الخيض (فلو به تسقط عنها السجدة) ذكره في الخلاصة (فيسجد بها) خارجها (لانها لما فسدت لم يبق الاجتزاد للتلاوة) فلم تكن صلووية ولو بعد ما سجدها لم يعدها ذكره في الفنية ويخالفه ما في الخالية تلاها في نفل فأنفسه قضاء دون السجدة الا أن يحمل على ما اذا كان بعد سجودها (وتؤدى بركوع وسجود) غير ركوع الصلاة وسجودها (في الصلاة) وكذا في خارجها ينوب عنها الركوع في ظاهر المروى بزازية (لها) اي للتلاوة (و) تؤدى (بركوع صلاة) اذا كان الركوع (على الفور من قراءة آية) أو آيتين وكذا الثلاث على الظاهر كما في البحر

في الاولين وهو المعقد أما على القول بعدمه فيها فهي اداء في الاخرين كما حققناه في واجبات الصلاة فانهم (قوله ولو بعد السلام) أي ناسياً مادام في المسجد وروى انه لا يسجد بعد السلام ناسياً تاريخاً (قوله ثم هذه النسبة هي الصواب) أي قول المصنف صلووية برذالقه واوا وحذف التاء واذا كانوا قد حذفوها في نسبة المذكر الى المؤنث كنسبة الرجل الى بصرية فقالوا بصري لا بصري كيلا يجتمع تآن في نسبة المؤنث فيقولون بصرية فكيف بنسبة المؤنث الى المؤنث فتح (قوله ومن سمعها الخ) السماع غير شرط بالنظر الى الاقتداء بل الشرط هو الاقتداء وان لم يسمعها ولم يحضرها كما قدمه الشارح لكن قيد بالسماع اي تأنى التفصيل الا في (قوله ولو باقتدائه به) أي ولو صار اقتداه اما بسبب اقتداء السماع به بأن تلاها وهو مفرد فاقتدى به (قوله يسجد معه) قيده لان الامام لو لم يسجد لا يسجد المأموم وان سمعها لانه ان يسجدها في الصلاة وحده خالف امامه وان يسجد بعد الفراغ فهي صلاتية لا تقضي خارجها بجر (قوله لا يسجد أصلاً) أي لا في الصلاة ولا بعدها فانهم (قوله كذا اطلق في الكنز) أي اطلق قوله ولو انتم بعده أي بعد سجود الامام فحمل ما اذا اقتدى به في الركعة التي تلافيها أو بعدها قال في النهر اما الاول فبالتناقض الروايات وأما الثاني فظاهر اطلاق الاصل انها كذلك لانها بالاقتران صارت صلاتية فلا تقضي خارجها واختار البزدي تخصيصه بالاول وحمل الاطلاق عليه وهو ظاهر ما في الهداية اه أي حيث قال لانه صار مذكراً بالادراك الركعة (قوله وكذا الخ) أي يسجد بها ولكن بعد الفراغ من الصلاة وهذا مقابله قوله كذا اطلق في الكنز وبه جزم في التقاية واصلاحها والفتح وشرح المنية وكذا في المواهب وقال انه الاظهر وتبعه في نور الابيض وقد علمت أن اطلاق الكنز والاصل محمول عليه وقد صرح صاحب الكنز بحمل اطلاقه عليه في كتابه الكافي وصاحب الدارادري (قوله ولو تلاها) أي المصلي غير المقتدى لقوله قبله ولو تلا المؤتم لم يسجد أصلاً (قوله لما مر) أي من قوله لصيرورتها جزءاً من الصلاة (قوله واذا لم يسجد أثم الخ) أفاد أنه لا يقضيها قال في شرح المنية وكل سجدة وجبت في الصلاة ولم تؤد فيها سقطت أي لم يبق السجود لها مشروعا لقنوات محله اه اقول وهذا اذا لم يركع بعدها على الفور والادخلت في السجود وان لم ينوها كما سبأني وهو مقيد بضاماً اذا تركها عدداً حتى سلم وخرج من حرمة الصلاة أما لو سها وتذكرها ولو بعد السلام قبل أن يقبل منافياً في بها ويسجد للسها كما قدمناه (قوله الاذا فسدت) اي قبل سجودها والافساد كالتفريط (قوله فلو به الخ) ظاهره أن غير الصلاة لا تسقط بالخيض وقد مرنا الكلام فيه (قوله لم يعدها) لان الفساد لا يفسد جميع أجزاء الصلاة وانما يفسد الجزء المقارن فيمنع البناء عليه بجر عن القضية (قوله ويخالفه) أي يخالف ما في المتن والبحث والجواب اصحاب النهر (قوله الآن يحمل الخ) عبارة الخالية صريحة في ذلك ونصها مصلي التطوع اذا قرأ آية وسجد لها ثم فسدت صلاته وجب عليه قضاؤها ولا تلزمه إعادة تلك السجدة اه ومثله في الفيض والبرازية (قوله وتؤدى بركوع وسجود) الواو بمعنى أو قال في الخلية والاصل في أدائها السجود وهو أفضل ولو ركع لها على الفور جاز والا لا اه اي وان فاتت الفور لا يصح أن يركع لها ولو في حرمة الصلاة بدائع أي فلا بد لها من سجود خاص بها كما يأتي نظيره وفي الخلية ثم اذا سجدا وركع لها على حدة فوراً يعود الى القيام ويستحب أن لا يعقبه بالركوع بل يقرأ آيتين أو ثلاثاً فصار عدلهم بركع اه وان كانت السجدة آخر السورة يقرأ من سورة أخرى ثم يركع وتغايير الامداد والبحر (قوله وكذا في خارجها الخ) هذا ضعيف لما قدمناه عن البدائع من انه لا يجزى لاقباسه ولا استحصاؤه او معازاه الى البرازية تبع فيه صاحب النهر وهو خلل في النقل لان الذي رأيت في نسختين من البرازية هكذا وروى في غير الظاهر أن الركوع ينوب عنها خارج الصلاة أيضاً اه فسقط من كلامه لفظة غير وما في البحر من أن قاضي خان اختار أنه ينوب عنها فقيه أن عبارة الخالية هكذا روى انه يجوز ذلك ولا يخفى انه مشعر بتضعيفه لا باختياره فقتبه لذلك (قوله لها أي للتلاوة) لو أخر الشارح قوله سابقاً غير ركوع الصلاة وسجودها الى هنا كان أولى ط (قوله على الفور الخ) فلو انقطع الفور لا بد لها من سجود خاص بها مادام في حرمة الصلاة وعمله في البدائع بأنها صارت ديناً والدين يقضي بما لا يجامع عليه والركوع والسجود عليه فلا ينادى به الدين اه (قوله على الظاهر كما في البحر) أي عن البدائع والتبادر من عبارته انه استظهار من صاحب البدائع لانه ظاهر الرواية وفي الامداد

الاحتياط قول شيخ الاسلام خواهرزاده بانقطاع القور بالثلاث وقال شمس الائمة الحلواني لا ينقطع ما لم يقرأ اكثر من ثلاث وقال الكمال بن الهمام قول الحلواني هو الرواية اه قلت وصرح في شرح المنية بأنه الاصح رواية فان محمد انص على انه اذا بقى بعد السجدة آيات من آخر السورة أى كسورة الانشقاق وسورة بني اسرائيل ان شاء ختم السورة وركع لها وان شاء سجد لها ثم قام فأكمل السورة ثم ركع اه ومثله في التمهيد لكن في البحر من المجتبى أن الركوع ينوب عنها بشرط النية وأن لا يفصل ثلاث الا اذا كانت الثلاث من آخر السورة اه ومقتضاه أن الخلاف فيما في وسط السورة وأن هذه وقافية وبه صرح في الحلية عن الاصل وغيره ثم قال بعده ان الفرق غير ظاهر الوجه قلت قد يوجه بأن قراءة الثلاث من آخر السورة لا تفصل لانها اتمام للسورة وعدم رفض باقها فكان في قراءة تازيادة طلب فلم تفصل بخلاف الثلاث من وسط السورة فانه ليس فيها زيادة طلب لعدم ما ذكرنا فعدت فاصلة تأمل (قوله أى كون الركوع لسجود التلاوة) الاولى قول الامداد أى نوى أداءها فيه اه ثم ان النية محلها عند ارادة الركوع فلو نواها فيه قبل يجوز وقبل لا ولو بعد الرفع منه لا يجوز بالاجماع بدائع (قوله على الرابع) وقبل لاحاجة الى النية عند القور وجهه القهستاني رواية عن محمد (قوله بالاجماع) كذا قال في البدائع لكن رده في الفتح بأن الخلاف ثابت أيضا (قوله ولو نواها في ركوعه) أى عقب التلاوة ح عن البحر (قوله لم تجزئه) أى لم تجزئته الامام المؤتم ولا تندرج في سجوده وان نواها المؤتم فيه لانه لما نواها الامام في ركوعه تعين لها أقاده ح هذا في القهستاني واختلفوا في أن نية الامام كافية كما في الكافي فلو لم ينو المقتدى لا ينوب على رأى فيسجد بعد سلام الامام وبعد القعدة الأخيرة كما في المنية اه (قوله ولو تركها) أى القعدة فسدت صلاته لان التلاوة ترفعها كاصليية بخلاف السهوية كما مر في السهو (قوله وينبغي حمله على الجهرية) البعث صاحب النهروان وجهه انه ذكر في التاتارخانية انه لو تلاها في السرية فالاولى أن يركع بها ثلاثا ليتيسر الامر على القوم ولو في الجهرية فالسجود أولى اه فانه يفيد أن نية الامام كافية لعدم علمهم بما قرأ الامام سراً ولو لم يجزهم الركوع عنها كان التباس الامر عليهم اعظم ولم يكن في ترجيح الركوع له فائدة فيحمل كلام القنية هنا على الجهرية ليكون المؤتم عالماً بالتلاوة فاذا ركع امامه فوراً يلزمه أن ينويها فيه احتياطاً لاحتمال أن الامام نواها فيه فاذا لم ينو يسجد بعد سلام امامه أما في السرية فهو معذور وتكتفيه نية امامه اذا علم له تلاوة امامه حتى يؤمر بالسجود لها بعد سلام الامام واجاب ح بأنه يمكنه أن يخبره الامام بعد السلام قبل تكلم المقتدى وخروجه من المسجد أنه قرأها ونواها في الركوع اه فتأمل والاولى أن يحمل على القول بأن نية الامام لا تنوب عن نية المؤتم والمتبادر من كلام القهستاني السابق انه خلاف الاصح حيث قال على رأى فتأمل (قوله ثم ركع وسجد لها) أى للصلاة فوراً ناب أى سجود المقتدى عن سجود التلاوة بلانية تبعا لسجود امامه لما مر أنها تأتدى بسجود الصلاة فوراً وان لم ينو والظاهر أن المقصود بهذا الاستدراك التنبيه على انه ينبغي للامام أن لا ينويها في الركوع لانه اذا لم ينوها فيه ونواها في السجود اول ينوها أصلاً لا تنوي على المؤتم لان السجود هو الاصل فيها بخلاف الركوع فاذا نواها الامام فيه ولم ينوها المؤتم لم يجزه ثم لا ينبغي أن ارجاع التفسير في قوله لها الى التلاوة لايصح الابتكاف فلا حاجة اليه فافهم (قوله ولو سجد لها) أى للتلاوة وفي اغلب النسخ ولو ركع لها وما هنا هو الصواب الموافق لما في البحر أقاده ح (قوله لانه انفرد بركعة) لان سجدة للتلاوة وسجدة تحتها الركعة ط (قوله ولو سمع المصلي) أى سواء كان اماماً أو مؤتماً أو منفرداً وقوله من غيره أى ممن ليس معه في الصلاة سواء كان اماماً غير امامه أو مؤتماً بذلك الامام أو منفرداً أو غير متصل أصلاً اه ح ونحوه في القهستاني وهذا صريح بوجوبها بالسماع من المؤتم بغیر امام السامع بخلاف المؤتم بامامه لكن صرح في الامداد بأنها لا تجب بالسماع من مقتد بامام السامع أو بامام آخر اه ثم في النهاية وشرح المنية وتجيب على من سمعها من المؤتم ممن ليس في صلاته اجماعاً اه وهذا موافق للإقول وفي البدائع اذا تلاها المؤتم لا تجب عليه في الصلاة اجماعاً وكذا على الامام والقوم اذا سمعوا منه فأما بعد الصلاة فكذلك عندهما وقال محمد تلزمهم لصحة السبب وهو التلاوة العصمة في حق المؤتم والسماع في حق الامام والقوم ولذا تلزم من سمع منه وهو ليس في صلاتهم الا انهم لا يمكنهم الاداء فيها فتجب خارجها كالوسماع من خارج عنهم

(ان نواها) أى تكون الركوع
 لسجود التلاوة على الرابع (و) تؤذى
 (سجودها كذلك) أى على القور
 (وان لم ينو) بالاجماع ولو نواها
 في ركوعه ولم ينوها المؤتم لم تجزه
 ويسجد اذا سلم الامام ويعيد
 القعدة ولو تركها فسدت صلاته
 كذا في القنية وينبغي حمله على
 الجهرية ثم لو ركع وسجد لها فوراً
 ناب يلا نية ولو سجد لها فظن
 القوم انه ركع في ركع رفضه
 وسجد لها ومن ركع وسجد سجدة
 أجزاء عنها ومن ركع وسجد
 سجدة فسدت صلاته لانه انفرد
 بركعة تأمة (ولو سمع المصلي)
 السجدة (من غيره)

ولهما أن هذه السجدة من أفعال هذه الصلاة لأن تلاوة المؤتم محسوبة من صلاته وإن تحملها عنه الإمام فلا تؤدى بعدها ومن مشايخنا من علل بأن هذه القراءة منهي عنها فلا حكم لها أو بأنه محجور عليه فيها فن علل بالآول يقول يجب على من سمعها من المؤتم من لا يشاركه في صلاته لأنها ليست من أفعال الصلاة في حقه ومن علل بالآخرين يقول لا يجب فاختلافها فيها لاختلاف الطرق اه ملخصا والظاهر أن الثاني ضعيف فلم يعتد به في النهاية حتى نقل فيه الإجماع كما علمته ولعل ما في الامداد مني عليه فتأمل (قوله لأنها غير صلاتية) فان قيل السبب في حق السامع السماع لا التلاوة وسماعه موجود في الصلاة فلم تكن اجنبية لكون السبب غير اجنبى قلنا السماع ليس من أفعال الصلاة فكان اجنبيا بخلاف التلاوة شرح المنية (قوله لسماعها من غير محجور) قد علمت أن المراد من الغير في قول المصنف من غيره ما يشمل المقتدى بإمام آخر فوجب بالسماع منه مع أنه محجور إلا أن يراد المحجور عن التلاوة في صلاة السامع وهو المقتدى بإمامه لكن علمت أن من علل بالآخر يقول بعدم الوجوب بالسماع من المؤتم مطلقا (قوله للنهي) علة للنقصان وذلك أن الأمر باتمام الركن الذي هو فيه وانتقاله إلى آخر يقتضى النهى عن الاشتغال بأداء ما وجب بسبب خارج عن الصلاة فيها فالنهي منهي عن كفاي غرر الأفكار (قوله لماسم) من قوله لأنها ناقصة الخ (قوله الا اذا تلاها الخ) استثناء من قوله وأعاد (قوله غير المؤتم) صادق بالإمام والمفرد واحترز عن المؤتم فإنه يسجد بها بعد الصلاة ولا نصير صلاتية لأن التي تلاها لا يعتد بها فلا تستتبع الخارجية اه ح (قوله ولو بعد سماعها) أى اذا تلاها المصلى وسجد لها لا إعادة عليه سواء تلاها قبل سماعها وهو ظاهر الرواية أو بعده وهو أحد روايتين وبه جزم في السراج بحر (قوله دونها الخ) هو ظاهر الرواية وهو الصحيح وفي رواية النوادر تبطل به الصلاة وليس بصحيح وقيل هو قول محمد وعندهما لا بعيد امداد والظاهر أن الإعادة واجبة كراهة التحريم كما هو مقتضى النهى المذكور تأمل (قوله لمتابعتة غير امامه) لأن المصلى سواء كان له امام أو لا اذا تابع أحدا غير امامه فسدت صلاته والمتابعة هنا وان كانت ليست اقتداء حقيقة ولذا صرح متابعه المرأة فيها وتقدم السامع على التالى اكس المتابعة في كل شئ بحسبه فلما تحققت المتابعة المعتبرة في محلها اشبهت الاقتداء الحقيقي فافسدت الصلاة لأن متابعة المصلى لغير امام مفسدة ولذا قال في البحر بعد عزوه المسئلة إلى التجنيس والمجتبى والولولة الجدية وقدمنا أن زيادة سجدة واحدة بنية المتابعة لغير امامه مبطله لصلاته اه (قوله ثم دخل في الصلاة فتلاها فيها) أى ثلاثا الآية بعينها أيضا في الصلاة سجدة واحدة لثلاثة سجدة أخرى لأن الأقوى لا يكون تبعا للاضعف (قوله كفته واحدة) هذا ظاهر الرواية وفي رواية النوادر لا تكفيه واحدة ومنشأ الخلاف حل بالصلاة بتبدل المجلس أولا نهر (قوله وان اختلف المجلس) كذا في النهر عن البدائع ومثله في الدرر بشرط في البحر اتحاده قال الرملى في حواشيه ومثله في غاية البيان والنهاية والزيلعي والظاهر أن فيه اختلافا وينبغي ترجيح ما في البحر اه قلت لكن في الشربة ليلية ما يفيد عدم الخلاف حيث جعل قوله وان اختلف المجلس مبنيا على فرض تسليم الوجه لرواية النوادر وهو أن المجلس بالصلاة تبدل حكما لأن مجلس التلاوة غير مجلس الصلاة فلا تستتبع احدهما الاخرى وأما على الظاهر فالمجلس متحد حقيقة وحكما فلم يعد ولو حكما بعمل غير الصلاة لا تجزئه الصلاتية عما قبلها كما في غاية البيان والزيلعي اه (قوله سقطتا) لأن الخارجية أخذت حكم الصلاتية فسقطت تبعالها ح (قوله في الاصح) وعلى رواية النوادر لا تسقط الخارجية لأن الصلاتية ما استتبعها على هذه الرواية ح عن الشربة ليلية (قوله كما مر) أى مرتين الاولى قوله فيما ثم تأخيرها والثانية قوله ثم قلزمه التوبة ح * (تمة) * لم يذكر عكس مسئلة المتن أى لو تلاها في الصلاة فسجد بها فيها ثم أعادها بعد السلام فقبل يجب أخرى قال الزيلعي وهذا يؤيد رواية النوادر وقيل لا يجب ووفق الفقيه بحمل الآول على ما اذا تكلم لأن الكلام يقطع حكم المجلس والثاني على ما اذا لم يتكلم وهو الصحيح فلا تأيد نهر ولولم يسجد لها حتى سلم ثم تلاها سجدة واحدة وسقطت عنه الاولى شرح المنية عن الطائفة (قوله ولو كررها في مجلسين) كرتت الاصل أنه لا يتكرر الوجوب بالأحد أمور ثلاثة اختلاف التلاوة أو السماع أو المجلس أما الآولان فالمراد بهما اختلاف التلاوة والمجموع حتى لو تلاها سجدة القرآن كلها أو سمعها في مجلس أو مجلسين وجبت كلها وأما الاخير فهو قسمان حقيقى بالاتقال منه إلى آخر

لم يسجد فيها لأنها غير صلاتية
(بل) يسجد (بعدها) لسماعها
من غير محجور (ولو سجد فيها لم تجزئه)
لأنها ناقصة للنهي فلا يتأدى بها
الكامل (وأعاد) أى السجود
لماسم الا اذا تلاها المصلى غير
المؤتم ولو بعد سماعها سراج
(دونها) أى الصلاة لأن زيادة
مادون الركعة لا يفسد الا اذا
تابع المصلى التالى فتفسد لمتابعتة
غير امامه ولا تجزئه عما سمع
تجنيس وغيره (وان تلاها في غير
الصلاة فسجد ثم دخل في الصلاة
فتلاها) فيها (سجد أخرى) ولولم
يسجد أولا كفته واحدة لأن
الصلاتية اقوى من غيرها فتستتبع
غيرها وان اختلف المجلس ولولم
يسجد في الصلاة سقطتا في الاصح
وأثم كما مر (ولو كررها في مجلسين
تكررت

بأكثر من خطوتين كما في كثير من الكتب أو بأكثر من ثلاث كما في المحيط ما لم يكن للمكانين حكم الواحد كل مسجد
والبيت والسفينة ولوجارية والصخرة بالنسبة للتأني في الصلاة را كما وحكمي وذلك بمباشرة عمل بعد في العرف
قطعا لما قبله كالوثاق كثر أو نام مضطجعا أو ارضعت ولدها أو اخذ في بيع أو شراء أو نكاح بخلاف
ما اذا طال جلوسه أو قراءته أو سجد أو هلك أو أكل لقمة أو شرب شربة أو نام قاعدا أو كان جالسا فقام
أو مشى خطوتين أو ثلاثا على الخلاف أو كان قائما فعد أو نازلا فركب في مكانه فلا يتكرر حلية ملخصا
(قوله بل كفته واحدة) ولا يندب تكرارها بخلاف الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم كما سيأتي (قوله
وفي البحر التأخير احوط) لأن بعضهم قال إن التداخل فيها في الحكم لا في السبب حتى لو سجد للاولى ثم أعادها
لزمته أخرى كخذ الشرب والزني فعدله في المجتبى بحر وأجاب الرملي بأن المبادرة إلى العبادة أولى ولا يمنع منه
قول البعض اضعفه ومثله في شرح الشيخ اسماعيل وقال ولا سيما إذا كان بعض الحاضرين محتمل الذهاب
كما يتفق في الدروس (قوله والاصل أن مبناها) أي السجدة وهذا استحسان والقياس أن يتكرر لأن
التلاوة سبب للوجوب ثم بلالية (قوله دفعا للرجع) لأن في إيجاب السجدة لكل تلاوة حرجا خصوصا
للمعلمين والمتعلمين وهو منقضي بالنص بحر (قوله بشرط اتحاد الآيات والمجلس) أي بأن يكون المكرر آية واحدة
في مجلس واحد فلو تلا آيتين في مجلس واحد أو آية واحدة في مجلسين فلا تداخل ولم يشترط اتحاد السماع لأنه انما
يكون باتحاد السمع فيغني عنه اشتراط اتحاد الآيات وأشار إلى أنه متى اتحدت الآيات والمجلس لا يتكرر
الوجوب وإن اجتمع التلاوة والسماع ولو من جماعة ففي البدائع لا يتكرر ولو اجتمع سببا للوجوب وهما التلاوة
والسماع بأن تلاها ثم سمعها أو بالعكس أو تكررا أحدهما اه وفي البرازية سمعها من آخر ومن آخر أيضا
وقرأها كفت سجدة واحدة في الأصح لاتحاد الآيات والمكان اه ونحوه في الخاتمة فعلى هذا لو قرأها جماعة
وسمعا بعضهم من بعض كفتهم واحدة (قوله وهو تداخل) التفسير راجع إلى عدم التكرار المفهوم من
قول المصنف وفي مجلس واحد لا أو التداخل في عبارة الشارح وهما بمعنى واحد (قوله فتكون الخ)
تفريع صحيح لأنه بيان وتوضيح لكيفية جعل الكل كتلاوة واحدة فافهم (قوله لأن تركها الخ) علة
لحذف تقديره وانما يجعل من التداخل في الحكم مع تعدد الأسباب أفاده ط (قوله لأنه أليق
بالعقوبة) علة للنفي وقوله لأنها للزجر الخ علة للعلة والحاصل أن لم نقل بالتداخل في الحكم في العبادات
لما يلزم عليه من الأمر الشنيع وهو ترك العبادة المطلوب تكرارها مع قيام سببها لجعلنا الكل سببا واحدا لدفع
ذلك لأنه أليق بها أما العقوبات فان مبناها على الدرء والعفو فلا يلزم من تركها مع قيام سببها الأمر الشنيع
بل يحصل المقصود منها في الدنيا وهو الزجر بعقوبة واحدة مع جواز عفو المولى تعالى في الآخرة وإن تعدد
السبب (قوله وأفاد الفرق) أي بين التداخلين وجه الفرق أنه لما جعلنا الأولى سببا والباقي تبعها لما كان
انما سجد سجدة بعد السبب بخلافه في الثاني فان الأسباب فيه على حالها فلا بد من السجود بعد تمام الأسباب
ح (قوله حديثنا) أي لوجود سببه مع ظهور أنه لم يحصل المقصود وهو الاتزجار عن الزني بالحد الأول
بخلاف حد القذف إذا اقيم مرة ثم قذفه مرارا لم يحد لأن العار قد اندفع بالأول لظهور كذبه بحر (قوله
ذاهبا وآيا) أما إذا كان يدير السداء على الدائرة وهو جالس في مكان واحد فلا يتكرر بحر عن الفتح بينما
وفيه نظر يأتي قريبا (قوله وانتقاله من غصن إلى آخر) أي سواء كان قريبا أو بعيدا على الصحيح وفي الواقعات
الحسامية إن أمكنه الانتقال بدون نزول كفته واحدة لاتحاد المجلس والافلا لا اختلافه اه وهذا ما اتفق به
شمس الأئمة الحلواني وغيره من الأئمة ط عن حاشية الزيلعي للشيخ (قوله اوحوض) قال محمدان كان
عرض الحوض وطوله مثل طول المسجد وعرضه لا يتكرر للوجوب والصحيح أنه يتكرر خاتمة (قوله تبديل
للمجلس) أي في حق التأني والآيات أي في حق السماع كذا في شرحه على المتن في ظاهره أن يقال أو التلاوة
بدل الآيات لأن السبب في حق السماع هو التلاوة كما مر على أنه مخالف لقول المصنف الآتي لا عكسه فانه مبني
على سببية السماع وعليه فكان المناسب التعبير بالسماع وقد يجاب بأنه مبني على سببية السماع ولما كان
تبديل السماع بتبديل السمع أي بقوله أو الآيات بدل قوله أو السماع تأمل (قوله فتجب سجدة أو سجدات)
أي بقدر تعدد التلاوة وقوله أخرى صفة سجدة ويقدر لقوله أو سجدات صفة غيرها أي أخرى فقيه حذف الصفة

وفي مجلس واحد (لا) يتكرر بل
كفته واحدة وفعلها بعد الأولى
أولى قنية وفي البحر التأخير
أحوط والاصل أن مبناها على
التداخل دفعا للرجع بشرط اتحاد
الآية والمجلس (وهو تداخل
في السبب) بأن يجعل الكل
كتلاوة واحدة فتكون الواحدة
سببا والباقي تبعها وهو أليق
بالعبادة لأن تركها مع وجود سببها
شنيع (لا) تداخل (في الحكم)
بأن يجعل كل تلاوة سببا للسجدة
فتداخلت السجدات فاكنت
بواحدة لأنه أليق بالعقوبة لأنها
للزجر وهو ينزجر بواحدة فيحصل
المقصود والكرام يعفو مع قيام
سبب العقوبة وأفاد الفرق بقوله
(فتنوب الواحدة) في تداخل
السبب (عما قبلها وعما بعدها)
ولا تنوب في تداخل الحكم
الاعاقب لها حتى لو زني فعد ثم زني
في المجلس حدثنا (و) اسداء
(النوب) ذاهبا وآيا (وانتقاله
من غصن) شجرة (إلى آخر
وسجده في نهر أو حوض تبديل)
للمجلس أو الآيات (فتجب) سجدة
أو سجدات (أخرى)

بخلاف زوايا مسجد وبيت
ومسجينة سائرة وفعل قليل
كأن كل قسمتين وقيام وردة
سلام وكذا دابة يصلي عليها
لأن الصلاة تجمع الأماكن ولولم
يصل تتكرر (كما تتكرر) لو تبدل
مجلس سامع دون تال حتى لو
كرر هارا كما يصلي وعلامة بمشي
تتكرر على الفلام لا الراكب
(لا تتكرر) في عكسه وهو تبدل
مجلس التالى دون السامع على
المقضى به وهذا يفيد ترجيح سببية
السمع

لدليل وانحام المعطوف بين المعطوف عليه وصفته (قوله بخلاف زوايا مسجد) أى ولو كبر على
الأوجه وكذا البيت وفى الخاتمة والخلاصة الا اذا كانت الدار كبيرة كدار السلطان اه حلية وظاهره
أن الدار التى دونها لها حكم البيت وان اشتملت على بيوت ثم قال فى الحلية ثم الاصل على ما فى الخاتمة والخلاصة
أن كل موضع يصح الاقتداء فيه بمن يصلى فى طرف منه يجعل مكان واحد ولا يتكرر الوجوب فيه وما لا فلا
فعلى هذا لو كانت الشجرة أو تسدية الثوب أو التردد فى الدباسة أو حول رضى الطين ونحو ذلك فيما له حكم
المكان الواحد كالمسجد ينبغي أن لا يتكرر الوجوب بتكرير التلاوة اه قلت هو بحث وجيه لكن ظاهر
اطلاقهم خلافه واهل وجهه أن الانتقال من غصن الى غصن والتسدية ونحو ذلك أعمال اجنبية كثيرة
يختلف بها المجلس حكما كالكلام والا كل الكثير لما رزمن أن المجلس يختلف حكما بما شئت عمل يعبد فى
العرف قطع لما قبله ولا شك أن هذه الافعال كذلك وان كانت فى المسجد أو البيت بل يختلف بها حقيقة لأن
المسجد مكان واحد حكما وهذه الافعال المشغلة على الانتقال يختلف حقيقة بخلاف الاكل فان الاختلاف
فيه حكما وعلى كل يتكرر الوجوب ولذا قيد فى الواقع الانتقال من غصن الى غيره بما اذا احتاج
الى نزول كما قد مناه أى ليكون عملا كثيرا والحاصل أن ماله حكم المكان الواحد كالمسجد والبيت لا يضر
الانتقال فيه باكثر من ثلاث خطوات ما لم يقترن بعمل اجنبى يعبد فى العرف قطع لما قبله كالدباسة والتسدية
بخلاف مجزئ المشى من غير عمل بل اطلاق كلامهم يدل على أن ذلك العمل الاجنبى كالاكل الكثير والبيع
والشراء يضر هنا ولو بدون مشى وانتقال حيث لم يقيد به غير المسجد والبيت ومقتضاه تكرار الوجوب لوفصل
بين التلاوتين بعمل دينوى كخياطة وحياكة ولو كان فى المسجد أو البيت فى مكان واحد ولهذا قال فى البدائع
فى تحقيق اختلاف المجلس حكما بالبيع ومحوه ألا ترى أن القوم يجلسون لدرس العلم فيكون مجلس الدرس
ثم يشتغلون بالنسكاح فيصير مجلس النسكاح ثم بالبيع فيصير مجلس البيع ثم بالاكل فيصير مجلس الاكل فصار
تبدله بهذه الافعال كبدله بالذهاب والرجوع اه وعلى هذا فها من الفقه من انه اذا كان يدبر السداء
على الدائرة وهو جالس فى مكان واحد فلا يتكرر فيه نظر الا أن يحمل على ما اذا لم يفصل بين التلاوتين بعمل
كثير من ذلك والا فالفارق بين ادارة الدائرة كثيرا وبين الاكل الكثير وارضاع الولد ونحوهما مما مر أنه
يختلف به المجلس وقد يقال انه اذا جلس للتسدية وقرأ امرارا لا تكون التسدية قاصلة لكون المجلس لها وعليه
يقال مثله فى الاكل ونحوه فتأمل هذا ما ظهر لى تحريره فى هذا المثل والله تعالى اعلم (قوله وفعل قليل) احتترز
به عن الفعل الكثير الذى يعقد فاطها للمجلس عرفا كما مر بخلاف ما اذا طال جلوسه أو قرأه أو سجد أو هلك
كما قد مناه أو وعظ أو درس كفى التاتارخانية (قوله وقيام) أى فى محله ومثله لومشى خطوتين أو ثلاثا على
ما مر (قوله ورد سلام) أى وتشميت عاطس بخلاف ما لو نكح كلبات أو شرب جرعات أو عقد نكاحا أو بيعا
فانه لا يكفيه سجدة واحدة شرح المنية (قوله وكذا دابة) أى سائرة ح (قوله لأن الصلاة تجمع
الأماكن) ضرورة أن اختلاف المكان يمنع صحة الصلاة ومفاده التسوية بين كون التكرار فى ركعة أو أكثر
وهو قول أبى يوسف وهو الأصح خلافا لمحمد فان عنده يتكرر الوجوب بتكرارها فى ركعتين شرح المنية
(قوله ولو لم يصل تتكرر) لأن سيرها مضاف اليه حتى يجب عليه ضمان ما اتلفت بخلاف سير السفينة ح
عن الدرر (قوله كما تتكرر) أى على السامع دون التالى وفى عكسه بعكسه ط والحاصل أن من تتكرر
مجلسه من سامع أو تال تتكرر الوجوب عليه دون صاحبه (قوله وعلامة بمشى) اقول ومثله لو كان راكبا
معه لما فى شرح تلخيص الجامع لو كان المصلى على الدابة فى مجل وكترها مرارا يتعد الوجوب فى سقه ويتعد فى
حق عهده لاختلاف المكان فى حق السامع اه أى الا اذا اقتدى به وفى الخاتمة راكبان كل منهما يصلى صلاة
نفسه فتلا احدهما آية مرتين والاخر آية أخرى مرة وسمع كل من الآخر فعلى الاول سجدة واحدة
فى الصلاة لقراءته والاخرى بعد الفراغ لقراءة صاحبه لانها لا تكون صلاتية وعلى الثانى سجدة فى صلاته
لقراءته وسجدة ثان بعد الفراغ لتلاوة صاحبه على رواية النوادر وواحدة فى ظاهرا رواية وعليه الاعتماد
لأن السامع مكانه واحد وكذا التالى اه (قوله تتكرر على الفلام) لتبدل المجلس فى حقه بخلاف الراكب
لأن الصلاة تجمع المتفرق ط (قوله لا تتكرر) أى على السامع (قوله على المقضى به) راجع الى صيغة

العكس فقط ومقابله ما صححه في الكافي من تكررها على السامع أيضا لأن التلاوة هي السبب في حقه أيضا لكن بشرط السماع وصحح في الهداية والخصانية الأول قال في النبايع وعليه الفتوى قال الفقير وبناخذ شرح المنية (قوله وأما الصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم فكذلك) أي كالسجدة تتكرر عند ذكر اسمه الشريف أو سماعه في مجلسين لافي مجلس وكان الأولى ذكر هذه المسئلة عند قول المتن ولو تكررها في مجلسين الخ كما فعل في البحر قال في شرح المنية وأعلم أن حكم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند ذكر اسمه على القول بوجودها تحكيم السجدة في عدم تكرار الوجوب عند اتحاد المجلس لكن يندب تكرار الصلاة دون السجود والفرق أن الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم يتقرب بها مستقلة وإن لم يذكر بخلاف السجدة فإنها لا يتقرب بها مستقلة من غير تلاوة اهـ (قوله وقال المتأخرون تتكرر) قال في البحر وقد منازججه اهـ وتقدم هذا البحث في فصل إذا أراد الشروع وقد مناهناك ترجيح الأول وصححه في الكافي هنا وجرم به ابن الهمام في زاد الفقير (قوله فالاصح الخ) وقيل مرة وقيل إلى العشر وقيل كلاءطس ح وانما يجب تشمينه إذا جده تعالى كما قبله في شرح تلخيص الجامع (قوله لأن فيه الخ) وقال محمد في الجامع الصغير لأن فيه هيرشي من القرآن وذلك ليس من أعمال المسلمين ولأنه فرار من السجدة وذلك ليس من أخلاق المؤمنين نهر (قوله وتغير تأليفه) عطف تفسير ح (قوله مأمور به) قال تعالى فاذا قرأناه فاتبع قرآنه أي تأليفه فخرج عن البدائع (قوله ومفاده الخ) هو صاحب التهرأخذ مما مر عن الجامع الصغير وعن البدائع فافهم (قوله لا يكره) قال في البدائع لو قرأ آية السجدة من بين السورة لم يضر ذلك لأنها من القرآن وقراءة ما هو من القرآن طاعة كقراءة سورة من بين السور اهـ وظاهره أنه لا يكره لأخبر بما ولا تنزيها لانه جعل قراءة الآية كقراءة السورة ولا كراهية في قراءة سورة واحدة أصلا فكذلك الآية الواحدة وأما قوله ونذب الخ فقد ذكرنا مرارا أن ترك المندوب لا يلزم أن يكون مكروها تنزيها لا بدليل فأنزل هذا في البحر وقد عدم الكراهية في الخصانية بأن يكون في غير الصلاة اهـ أما فيما فكروه قهستاني قلت وبين وجهه في الذخيرة حيث قال قالوا ويجب أن يكره في حالة الصلاة لأن الإقتصار على آية واحدة في الصلاة مكروه اهـ ومقتضاه أن الكراهية فيها تحريمية لترك الواجب وهو قراءة ثلاث آيات لالعله الآتية في الشرح (قوله قبلها أو بعدها) اخذ التعميم من قول الثانية أن قرأ معها آية أو آيتين فهو أحب وكذا عبر في البدائع مع أن الامام محمد أقال أحب إلى أن يقرأ قبلها آية أو آيتين كافي البحر وكانهم أخذوا التعميم من عموم التعليل اذ دفع الوهم لا يختص بما قبلها والظاهر أن مثل ذلك ما إذا قرأ آية قبلها وآية بعدها وتشمله عبارة الثانية (قوله باشتماله على صفاته تعالى) فزيادة الفضيلة باعتبار المذكور لا باعتبار ما كور ولا باعتبار ما كور بحر وحسنه فلا يشك ما ورد من تفضيل بعضه على بعض كما ورد من أن سورة الاخلاص تعدل ثلث القرآن وبمحو ذلك (قوله واستحسن اخفاؤها الخ) لانه لو جهر بها لصار موجبا عليهم شيار بما ينكاسلون عن أدائه فيقعون في المعصية فان كانوا متبشرين جهر بها بحر عن البدائع قال في المحيط بشرط أن يقع في قلبه أن لا يشق عليهم أداء السجدة فان وقع اخفاها اهـ وينبغي أنه إذا لم يعلم بحالهم أن يحفظها نهر (قوله واختلف التصحيح الخ) أقول صحح عدم الوجوب في الذخيرة والتارخانية وكذا في القهستاني عن المحيط ومشي عليه في الحلبة نعم قال المصنف في المنع اختلف المشايخ في وجوب السجود والصحيح الوجوب قال بعض الافاضل وهو مشكل لأن السماع في حق السامع شرط او سبب للوجوب ولم يوجد فلا يوجد الوجوب الذي هو المشروط او المسبب وجوابه أن الاصح عدم الوجوب كما في جميع الفتاوى فليكن هو المعقد وعلى تقدير كون المعتمد الوجوب لجوابه أن المتشاغل نزل سامعا لانه بعرضية أن يسمع واللائق به أن يكلف به زجره عن تشاغله عن كلام الله جل جلاله اهـ مافي المنع ملخصا (قوله من كل واحد حرفا) لما تقدم أن الموجب للسجدة تلاوة أكثر الآية مع حرف السجدة والظاهر أن المراد بالحرف الكلمة ويكون الحرف الحقيقي مفهوما بالأولى ح وقد مناهنا تمام الكلام عليه (قوله فقد أفاد) أي صاحب الخصانية بتعليه المذكور ط (قوله مهمة لكل مهمة) أي هذه فائدة مهمة أي ينبغي أن يصرف المسلم همه إلى تعلمها لأجل دفع كل مهمة أي كل حادثة تنميه وتحزنه (قوله أي السجدة) بمذلة المهمة جمع آية (قوله ولاه) بالكسر والبد وفي بعض النسخ أو لا والمعنى واحد وهو أنه أو لا يسردها

وأما الصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم فكذلك عند المتقدمين وقال المتأخرون تتكرر إذا لا يدخل في حقوق العباد وأما العطاس فالاصح أنه ان زاد على الثلاث لا يشتم خلاصة (وكره ترك آية سجدة وقراءة باقي السورة) لأن فيه قطع نظم القرآن وتغير تأليفه واتباع النظم والتأليف مأمور به بدائع ومفاده أن الكراهية تحريمية (لا) يكره (عكسه و) لكن (ندب) ضم آية أو آيتين إليها قبلها أو بعدها دفع وهم التفضيل إذا الكل من حيث أنه كلام الله في رتبة وان كان لبعضها زيادة فضله بأشتماله على صفاته تعالى واستحسن اخفاؤها عن سامع غير متبهي للسجود واختلف الصحاح في وجوبها على متشاغل بعمل ولا يسمعها والراجح الوجوب زجرا له عن تشاغله عن كلام الله فنزل سامعا لانه بعرضية أن يسمع (ولو صحح آية سجدة) من قوم (من كل واحد) منهم (حرفا لم يسجد) لانه لم يسمعها من تال خائفة فقد أفاد أن اتحاد التلاوة شرط (مهمة لكل مهمة) أي الكافي قبل من قرأ أي السجدة كلها في مجلس وسجد لكل منها كفاء الله ما أهمه وظاهره أنه يقرأها ولاه ثم يسجد

ويحتمل أن يسجد لكل بعد
قراءتها وهو غير مكروه كما مر
وسجدة الشكر مستحبة به يفتي
أكتها تكرر بعد الصلاة لأن الجهلة
يعتقدونها سنة أو واجبة وكل
مباح يؤدي إليه فكرهه ويكرهه
للإمام أن يقرأها في جماعة ونحو
جمعة وعيد إلا أن تكون بحيث
تؤدي بركون الصلاة أو سجودها
ولو تلا على المنبر سجد وسجد
السامعون

مطلب
في سجدة الشكر

متواليه ثم يسجد لكل أربع عشرة سجدة (قوله ويحتمل الخ) جواب عما ورد الكمال من أنه إذا قرأها في
مجلس واحد يلزم عليه تغيير نظم القرآن وقدمه أن اتباع النظم مأمو به واجاب في الجريان قراءة آية من
السورة غير مكروه كما مر تعليله عن البدائع وفيه نظر لأن ما مر في قراءة آية واحدة أما إذا قرأ آيات السجدة
وضم بعضها إلى بعض يلزم عليه تغيير النظم وأهداف تأليف جديد كما نقله الرملي عن المقدسي فلذا اجاب
الشارح بما للتبري بمحل ما في الكافي على ما إذا سجد لكل آية بعد قراءتها فإنه لا يكره لأنه لا يلزم منه تغيير النظم
لحصول الفصل بين كل آيتين بالسجود بخلاف ما إذا قرأها ولاء ثم سجد لها فهذا يكره قلت لا يمكن تقدم قبيل
فصل القراءة أنه يستحب عقب الصلاة قراءة آية الكرسي والمعوذات فلو كان ضم آية إلى آية من محل آخر
مكروها لزم كراهة ضم آية الكرسي إلى المعوذات لتغيير النظم مع أنه لا يكره لما علمت بدليل أن كل محل يقرأ
الفاتحة وسورة أخرى أو آيات أخرى ولو كان ذلك تغييرا للنظم لكرهه فالأحسن الجواب بما في شرح المنية من أن
تغيير النظم إنما يحصل باسقاط بعض الكلمات أو الآيات من السورة لا بدرك كلمة أو آية فكذا لا يكون قراءة سور
متفرقة من أثناء القرآن مغيرة للتأليف والنظم لا يكون قراءة آية من كل سورة مغيرة له وحاصله أن المكروه
اسقاط آية السجدة من السورة مع ضم ما بعدها إلى ما قبلها لأنه تغيير للنظم أما ضم آيات متفرقة فلا يكره
كما لا يكره ضم سور متفرقة بدليل ما ذكرناه من القراءة في الصلاة وحينئذ فلا كراهة في قراءة آيات السجدة
ولاء فيصم كلام الكافي على ظاهره والله تعالى اعلم (قوله وسجدة الشكر) كان الأولى تأخير الكلام
عليها بعد انتهاء الكلام على سجدة التلاوة ط وهي لمن تجددت عنده نعمة ظاهرة أو رزقه الله تعالى مالا
أو ولدا أو اندفعت عنه نقمة ونحو ذلك يستحب له أن يسجد لله تعالى شكرًا مستقبل القبلة بحمد الله تعالى
فيها ويسجد ثم يكبر فيرفع رأسه كما في سجدة التلاوة سراج (قوله به يفتي) هو قولهما وأما عند الإمام
فقل عنه في المحيط أنه قال لا إراها راجبة لأنها لو وجبت لوجب في كل لحظة لأن نعم الله تعالى على عبده
متواترة وفيه تكليف ما لا يطاق ونقل في الذخيرة عن محمد عنه أنه كان لا يراها شيا وتكلم المتقدمون في معناه
فقل لا يراها سنة وقيل شكرًا تامًا لأن تمامه بصلاة ركعتين كما فعل عليه الصلاة والسلام يوم الفتح وقيل أراد
نفي الوجوب وقيل نفي المنبروعة وأن فعلها مكروه لا يشاب عليه بل تركه أولى وعزاه في المعنى إلى الأكثرين
فإن كان مستند الأكثرين ثبوت الرواية عن الإمام به فذلك والافكل من عبارته السابقتين محتمل والظاهر
أنها مستحبة كما نص عليه محمد لأنها قد جاء فيها غير ما حديث وفعلها أبو بكر وعمر وعلي فلا يصح الجواب
عن فعله صلى الله عليه وسلم بالسجدة كذا في الحلية ملخصا وتتمام الكلام فيها وفي الامداد فراجعهما وفي آخر
شرح المنية وقد وردت فيه روايات كثيرة عنه عليه الصلاة والسلام فلا يمنع عنه ما فيه من الخضوع وعليه
الفتوى وفي فروق الاشياء سجدة الشكر جائزة عنده لا واجبة وهو معنى ما روى عنه أنها ليست مشروعة
وجوبًا وفيها من القاعدة الأولى والمعقد أن الخلاف في سنيتها لا في الجواز اه (قوله لكنها تكرر بعد
الصلاة) الضمير للسجدة مطلقا قال في شرح المنية آخر الكتاب عن شرح القدرى للزاهدى أما بغير سبب فليس
بقرينة ولا مكروه وما يفعل عقيب الصلاة فكرهه لأن الجهال يعتقدونها سنة أو واجبة وكل مباح يؤدي إليه
فكرهه انتهى وحاصله أن ما ليس لها سبب لا تكرر ما لم يؤدي فعلها إلى اعتقاد بالجهلة سنيتها كالتأييدها بغرض
الناس بعد الصلاة ورأت من يواظب عليها بعد صلاة الوتر ويذكر أن لها أصلا وسندا فذكرت له ما هنا
فتركها ثم قال في شرح المنية وأما ما ذكر في المضمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لقاطمة رضي الله تعالى
عنها ما من مؤمن ولا مؤمنة يسجد سجدتين إلى آخر ما ذكر في حديث موضوع باطل لأصله (قوله فكرهه)
الظاهر أنها تعرية لأنه يدخل في الدين ما ليس منه ط (قوله ويكرهه للإمام الخ) لأنه إن ترك السجود لها فقد
ترك واجبا وإن سجد يشبهه على المتقدمين شرح المنية (قوله ونحو جمعة وعيد) أشار بنحوي أن الظاهر
مثلا لو أدت بجمع عظيم فهي كذلك أفاده ح (قوله إلا أن تكون الخ) بأن كانت في آخر السورة أو قريبا منه
أو في الوسط وركع لها فورًا كما مر يانه قال ح لكن ينبغي أن لا يوصف الركوع لما فيه من الهذو والمقدم
عن القنية أي أنه يلزم المؤتم إذا لم ينوها فيه أيضا أن يأتي بها بعد سلام الإمام وبعد القعدة (قوله سجد)
أي فوقه أو تحته تاريخية (قوله وسجد السامعون) أي لا غيرهم بخلاف الصلاة تاريخية وفي البدائع

ولولاها الامام على المنبر يوم الجمعة سجدوا وسجدوا معه من سمعها ما روى أنه عليه الصلاة والسلام تلا سجدة على المنبر نزل وسجد وسجد الناس معه اه والله تعالى أعلم

(باب صلاة المسافر)

قد رشح الشارح صلاة لانها المقصودة من الباب والسفر لغة قطع المسافة من غير تقدير والمراد سفر خاص وهو الذي تغيبه الاحكام من قصر الصلاة واباحة الفطر وامتناد مدة المسح الى ثلاثة أيام وسقوط وجوب الجمعة والعبدن والاضحية وحرمة انطروج على الحرة من غير محرم ط عن العناية (قوله من اضافة الشيء) أى الصلاة الى شرطه أى المسافر فانه شرط لها ح وفيه أن الشرط السفر لا المسافر ط عن الجوى (قوله او محله) فان المسافر محله لها ومن اضافة الفعل الى فاعله وقدة سن في اقل باب صلاة المريض أن كل فاعل محله ولا عكس ح (قوله ولا يخفى) شروع في وجه تأخير عن التلاوة ويعلم منه المناسبة وهي العروض في كل ط أى العروض المكتسب بخلاف السهو والمرض فان كلامهم عارض سماوى (قوله الابعارض) استثناء من قوله عبادة وقوله مباح أى الاصل في التلاوة العبادة الابعارض نحو رياء أو سمعة أو جنابة فتكون معصية وفي السفر الاباحة الابعارض فهو ج اوجها فيكون طاعة او نحو قطع طريق فيكون معصية (قوله فلذا آخر) أى ليكون الاصل فيه الاباحة فانه دون ما الاصل فيه العبادة (قوله لانه يسفر) بفتح اليا من الثلاث ط عن القهستاني (قوله عن أخلاق الرجال) اولانه يسفر عن وجه الارض أى يكشف وعلم ما لم تفسح به عن أصل الفعل ويجوز أن تكون على بابها باعتبار أن السفر لا يكون الا من اثنين فأكثر غالباً فكل من يسافر عن أخلاق صاحبه أو أنه ينكشف للارض وهي تنكشف له ح (قوله من خرج من عمارة موضع اقامته) أراد بالعمارة ما يشمل بيوت الاخبية لان بها عمارة موضعها قال في الامداد في شرط مفارقة تها ولو متفرقة وان نزولاً على ماء او محتطب يعتبر مفارقتها كذا في مجمع الروايات ولعله ما لم يكن محتطبا واسعا جدا اه وكذا ما لم يكن الماء نهرا بعيد المنبع وأشار الى أنه يشترط مفارقة ما كان من توابع موضع الإقامة كربض المصر وهو ما حول المدينة من بيوت ومساكن فانه في حكم المصر وكذلك القرى المتصلة بالربض في الصحيح بخلاف البساتين ولو متصلة بالبنا لانها ليست من البلدة ولو سكنها أهل البلدة في جميع السنة او بعضها ولا يعتبر سكن الحفظة والأكرة اتفاقا امداد وأما الفناء وهو المكان المعتد لمصالح البلدة كرض الدواب ودفن الموتى والقضاء التراب فان اتصل بالمصر اعتبر مجازته وان انفصل بغلوة او مزرعة فلا كفاي بخلاف الجمعة فتصح اقامتها في الفناء ولو منفصلا بمزارع لان الجمعة من مصالح البلد بخلاف السفر كما حققه الشرنبلالي في رسالته وسيأتى في بابها والقرية المتصلة بالفناء دون الربض لا تعتبر مجاوزتها على الصحيح كما في شرح المنية أقول اذا علمت ذلك ظهر لك أن ميدان الحصا في دمشق من ربض المصر وأن خارج باب الله الى قرية القدم من فناءه لانه مشغل على الجبابة المتصلة بالعمران وهو معد لنزول الحاج الشريف فانه قد يستوعب نزولهم من الجبابة الى ما يحاذى القرية المذكورة فعلى هذا لا يصح القصر فيه للحاج وكذا المرجة الخضراء فانها معدة لقصر الثياب وركض الدواب ونزول العساكر ما لم يجاوز حد راها بآبائها على ما حققه الشرنبلالي في رسالته من أن الفناء يختلف باختلاف كبر المصر وصغره فلا يلزم تقديره بغلوة كما روى عن محمد ولا يجبل او ميلين كما روى عن أبي يوسف (قوله من جانب خروجه الخ) قال في شرح المنية فلا يصح مسافرا قبل أن يفارق عمران ما خرج منه من الجانب الذي خرج حتى لو كان ثمة محله منفصلة عن المصر وقد كانت متصلة به لا يصح مسافرا ما لم يجاوزها ولو جاوز العمران من جهة خروجه وكان بجذائه محله من الجانب الآخر يصح مسافرا اذا اعتبر جانب خروجه اه وأراد بالمحله في المستثنى ما كان عامرا أو ما لو كانت المحله خرابا ليس فيها عمارة فلا يشترط مجاوزتها في المسئلة الاولى ولو متصلة بالمصر كما لا يخفى فعلى هذا لا يشترط مجاوزة المدارس التي في سفح قاسيون الا ما كان له ابنية قائمة كسجد الافرم والناصرة بخلاف ما صار منها بساتين ومزارع كالابنية التي في طريق الربوة ثم لا بد أن تكون المحلة في المسئلة الثانية من جانب واحد فلو كان العمران من الجانبين فلا بد من مجاوزته لما في الامداد لو حاذاه من أحد جانبيه فقط لا يضرمه كافي فاضى خان وغيره اه والظاهر أن مجازاة الفناء المتصل كمجازاة العمران بقى هل المراد بالجانب البعيد أو ما يشمل القريب وعليه فليست فيها لو خرج من جهة

(باب صلاة المسافر)

من اضافة الشيء الى شرطه او محله ولا يخفى أن التلاوة عارض هو عبادة والسفر عارض مباح الا بعارض فلذا آخر وسمى به لانه يسفر عن أخلاق الرجال (من خرج من عمارة موضع اقامته) من جانب خروجه وان لم يجاوز من الجانب الآخر

المرجة الخضراء فوق الذرف الاعلى من الطريق فان المرجة اسفل منه وهي من القناء كما ذكرناه وأما هو فانه بعد
 مجاوزة تربة البرامكة ليس من القناء مع أنه منفصل عن العمران بزراع وفيه مزارع فهل يشترط أن يجاوز
 ما يحاذيه من المرجة لقربها منه أم لا فليجروا الظاهر اشتراط مجاوزته لأن ذلك من جانب خروجه لا من جانب
 آخر (قوله أقل من غلوة) هي ثمانية ذراع الى أربعمائة هو الاصح بصر عن المجنبى (قوله قاصدا)
 أشار به مع قوله خرج الى أنه لو خرج ولم يقصد أو قصد ولم يخرج لا يكون مسافرا ح قال في البحر وأشار الى
 أن النية لا بد أن تكون قبل الصلاة ولذا قال في التجنيس اذا افتتح الصلاة في السفينة حال اقامته في طرف
 البحر فنقلها الى صح وفى السفر يتم صلاة المقيم عند أبي يوسف خلا فالحمد لانه اجتمع في هذه الصلاة ما يوجب
 الاربع وما يمنع فربحنا ما يوجب الاربع احتياطا اه وانما يشترط قصده لو كان مستغلا برأيه فلو تابعا
 لفسيره فالاعتبار بنية المتبوع كما سياتى وعليه خرج في البحر ما في التجنيس لو حله آخر وهو لا يدري اين يذهب
 معه يتم حتى يسير ثلاثا فيقصر لانه لزمه القصر من حين حل ولو صلى قصر من يوم الحل صح الا اذا سار به أقل
 من ثلاث لانه تين أنه مقيم وفي الاول أنه مسافر اه وأشار الى أن الخروج مع قصد السفر كاف وان رجع
 قبل تمامه كما يأتى حتى لو سار يوما ولم يكن صلى فيه لعذر ثم رجع يقضيه قصر كما أتى به العلامة قاسم (قوله
 ولو كافرا) فيه أنه يشمل الصبي أيضا مع أنه سياتى في الفروع ما يدل على أن نيته السفر غير معتبرة كما سفيينه
 هناك (قوله بلا قصد) بأن قصد بلدة بينه وبينها يومان للاقامة بها فلا يبلغها بالله أن يذهب الى بلدة بينه وبينها
 يومان وهلم جرا ح قال في البحر وعلى هذا قالوا أمير يخرج مع جيشه في طلب العدو ولم يعلم اين يدركهم فانه
 يتم وان طالت المدة أو المكث أما في الرجوع فان كانت مدة سفر قصر اه (قوله مسيرة ثلاثة أيام وليلاتها)
 الاولى حذف الليلي كما فعل في الكثر والجامع الصغير اذا يشترط السير فيها مع الايام ولذا قال في النسيب
 المراد بالايام النهار لان الليل للاستراحة فلا يعتبر اه نعم لو قال وليلاتها بالعطف بأول كان اولى للاشارة الى أنه
 يصح قصد السفر فيها وأن الايام غير قيد قتال (قوله من أقصر أيام السنة) كذا في البحر والنهر وعزاه في
 العراج الى العتاني وقاضى خان وصاحب المحيط وبحث فيه في الحلية بأن الظاهر ابقاؤها على اطلاقها بحسب
 ما يصادف من الوقوع فيها طولا وقصر واعتدال ان لم تقدر بالمعتدلة التي هي الوسط اه قلت والمعتدلة هي زمان
 كون الشمس في الحمل او الميزان وعليها مشى القهستاني ثم قال وفي شرح الطحاوى أن بعض مشايخنا قدروه
 بأقصر أيام السنة (قوله ولا يشترط الخ) اذا بدلت للمسافر من النزول للاكل والشرب والصلاة ولا كثر النهار
 حكم كله فان المسافر اذا بكر في اليوم الاول وسار الى وقت الزوال حتى بلغ المرحلة فنزل بها للاستراحة وبات
 بها ثم بكر في اليوم الثاني وسار الى ما بعد الزوال ونزل ثم بكر في اليوم الثالث ومضى الى الزوال فبلغ المقصد قال
 شمس الاثمة السرخسي الصحيح أنه يصير مسافرا عند النية كما في الجوهرية والبرهان امداد ومثله في البحر
 والفتح وشرح المنية أقول وفي قوله حتى بلغ المرحلة اشارة الى أنه لا بد أن يقطع في ذلك اليوم الذي ترك في اوله
 الاستراحات المرحلة المعتادة التي يقطعها في يوم كامل مع الاستراحات وبهذا يظهر لك أن المراد من التقدير
 بأقصر أيام السنة انما هو في البلاد المعتدلة التي يمكن قطع المرحلة المذكورة في معظم اليوم من أقصر ايامها
 فلا يرد أن أقصر أيام السنة في بلاد بلغا قد يكون ساعة أو أكثر وأقل فيلزم أن يكون مسافة السفر فيها ثلاث
 ساعات أو أقل لان القصر الفاحش غير معتبر كالطول الفاحش والعبارات حيث أطلقت تحمل على الشائع
 الغالب دون الخفى الصادر ويدل على ما قلنا ما في الهداية وعن أبي حنيفة التقدير بالمرحل وهو قريب من
 الاول اه قال في النهاية أى التقدير ثلاث مراحل قريب من التقدير بثلاثة أيام لان المعتاد من السير في كل
 يوم مرحلة واحدة خصوصا في أقصر أيام السنة كذا في المبسوط اه وكذا ما في الفتح من أنه قبل يقدر
 بأحد وعشرين فرسخا وقيل بثمانية عشر وقيل بخمسة عشر وكل من قدر منها اعتقد أنه مسيرة ثلاثة أيام اه
 اى بناء على اختلاف البلدان فكل قائل قدر ما في بلد من أقصر الايام اوبناء على اعتبار أقصر الايام
 أو أطولها او المعتدل منها وعلى كل فهو صريح بأن المراد بالايام مائة قطع فيها المراحل المعتادة فافهم (قوله
 بل الى الزوال) فان الزوال أكثر النهار الشرعى الذى هو من الفجر الى الغروب وهو نصف النهار الفلكي الذى
 هو من الطلوع الى الغروب ثم ان من الفجر الى الزوال في أقصر أيام السنة في مصر وما سواها في العرض سبع

وفي الحاشية ان كان بين القناء
 والمصر أقل من غلوة وليس بينهما
 من دعة يشترط مجاوزته والا فلا
 (قاصدا) ولو كافرا ومن طاف
 الدنيا بلا قصد لم يقصر (مسيرة
 ثلاثة ايام وليلاتها) من أقصر أيام
 السنة ولا يشترط سفر كل يوم الى
 الليل بل الى الزوال

ساعات الاربعاء مجموع الثلاثة ايام عشرون ساعة وربع ويختلف بحسب اختلاف البلدان في العرض ح
قلت ومجموع الثلاثة ايام في دمشق عشرون ساعة الاثنتي عشرة ساعة تقريباً لان من القبر الى الزوال في اقصر الايام
عندنا ست ساعات ونظني ساعة الادرجة ونصفا وان اعتبرت ذلك بالايام المعتدلة كان مجموع الثلاثة ايام اثنين
وعشرين ساعة ونصف ساعة تقريباً لان من القبر الى الزوال سبع ساعات ونصفا تقريباً (قوله ولا اعتبار
بالقرايح) القرايح ثلاثة أميال والميل أربعة آلاف ذراع على ما تقدم في باب التيم (قوله على المذهب) لان
المذهب كور في ظاهر الرواية اعتبار ثلاثة ايام كافي الحلية وقال في الهداية هو الصحيح احرازاً عن قول عامة
المشايع من تقديرها بالقرايح ثم اختلفوا فاقبل احد وعشرون وقيل ثمانية عشر وقيل خمسة عشر والفتوى على
الثاني لانه الاوسط وفي المجتبى فتوى ائمة خوارزم على الثالث وجهه الصحيح أن القرايح تختلف باختلاف
الطريق في السهل والجبل والبر والبحر بخلاف المراحل معراج (قوله بالسير الوسط) أي سير الابل ومشى
الاقدام ويعتبر في الجبل بما يناسبه من السير لانه يكون صعوداً وهبوطاً ومضيقاتاً وعراً فيكون
مشى الابل والاقدام فيه دون سيرهما في السهل وفي البحر يعتبر اعتدال الريح على المقي به امداد فيعتبر في
كل ذلك السير المعتاد فيه وذلك معلوم عند الناس فيرجع اليهم عند الاشتباه بدائع وخرج سير البقر بجزء
الجملة ونحوه لانه ابطأ السير كما أن اسرعه سير القرس والبريد بحر (قوله فوصل) أي الى مكان مسافته ثلاثة
ايام بالسير المعتاد بحر وظاهره أنه كذلك لو وصل اليه في زمن سير بكرامة لكن استبعد في القبح باتقاء
مخلطة المشقة وهي العلة في القصر (قوله قصر في الاول) أي ولو كان اختار السلوك فيه بلا غرض صحيح
خلافاً للشافعي كما في البدائع (قوله صلى القرض الرباعي) خبر من في قوله من خرج واحترز بالقصر
عن السن والوتر وبالرباعي عن القبر والمغرب (قوله وجوبا) فمكروا بالانعام عندنا حتى روى عن أبي حنيفة
أنه قال من أتم الصلاة فقد أساء وخالف السنة شرح المنية وفيه تفصيل سيأتي فافهم (قوله لقول
ابن عباس ان الله فرض الخ) لفظ الحديث على ما في الفتح عن صحيح مسلم فرض الله الصلاة على لسان نبيكم
صلى الله عليه وسلم في الحضر أربع ركعات وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة اه وفي حديث عائشة
في الصحيحين قالت فرضت الصلاة ركعتين ركعتين فأقرت صلاة السفر وزيد في صلاة الحضر وفي لفظ البخاري
قالت فرضت الصلاة ركعتين ركعتين ثم هاجر النبي صلى الله عليه وسلم فرضت أربعاً وركت صلاة السفر على
الاول (قوله لان الركعتين الخ) بدل من قوله ولذا اعدل المصنف قال في البحر ومن مشايختنا من لقب
المسئلة بأن القصر عندنا عزيمة والا كمال رخصة قال في البدائع وهذا التلقب على أصلنا خطأ لان الركعتين
في حقه ليستا قصر حقيقة عندنا بل هما تمام فرض المسافر والا كمال ليس رخصة في حقه بل اساءة ومخالفة
للسنة ولان الرخصة اسم لما تغير عن الحكم الاصل بعارض الى تخفيف وبسر ولم يوجد معنى التغير في حق
المسافر رأساً الصلاة في الاصل فرضت ركعتين ثم زيدت في حق المقيم كما رويته عائشة رضي الله تعالى عنها
وفي حق المقيم وجد التغير لكن الى الغلط والسدة لا الى السهولة واليسر فلم يكن ذلك رخصة في حقه أيضاً ولو سمي
بوقوعها عقبه والافهي ليلية لانها رتبة تأمل (قوله وبهذا المجتمع الادلة) أي فان بعضها يدل على أن صلاة
ركعتين في السفر أصل وببعضها على أن ذلك عارض فاذا حلت الادلة على اختلاف الازمان زال التعارض
لكن لا ينبغي أن ما نقله عن شراح البخاري من الجمع بما ذكره مني على مذهب الشافعي من أنها قصر لا اتمام لان
العمل على ما استقر عليه الامر وهو على هذا الجمع فرضيتها أربعاً وسفرها ثمانية قصر وهذا خلاف
مذهبنا وينافي هذا الجمع ما قدمناه من حديث عائشة المتفق عليه فانه يدل على أن صلاة السفر لم يزد فيها أصلاً
وأما الآية فالمراد بالقصر فيها قصر هيئة الصلاة وفعلها وقت الخوف كما أوضحه في شرح المنية وغيره فافهم
(قوله ولو كان عاصياً بسفره) أي بسبب سفره بأن كل من سافر على المعصية كالسافر لقطع طريق مثلاً
وهذا فيه خلاف الشافعي رحمه الله وهذا بخلاف العاصي في السفر بأن عرست المعصية في أثناءه فانه محل
وفاق (قوله لان القبح المحاور الخ) هو ما يقبل الانفكاك كالبيع وقت النداء فانه قبح ترك السعي وهو قابل
للافساك اذ قد يوجد ترك السعي بدون البيع وبالعكس فكذا هنا لا مكان قطع الطريق والسرقة مثلاً بلا سفر

ولا اعتبار بالقرايح على المذهب
(بالسير الوسط مع الاستراحات
المعتادة) حتى لو أسرع فوصل
في يومين قصر ولو لموضع طريقان
احدهما مدة السفر والاخر
أقل قصر في الاول لا الثاني (صلى
القرض الرباعي ركعتين) وجوبا
لقول ابن عباس ان الله فرض
على لسان نبيكم صلاة المقيم اربعاً
والمسافر ركعتين ولذا اعدل
المصنف عن قولهم قصر لان
الركعتين ليستا قصر حقيقة
عندنا بل هما تمام فرضه والا كمال
ليس رخصة في حقه بل اساءة
قلت وفي شروح البخاري ان
الصلوات فرضت ليلية الاسراء
ركعتين سفرها وحضر الا المغرب
فلما هاجر عليه الصلاة والسلام
واطمان بالمدينة زيدت الا الفجر
لطول القراءة فيها والمغرب لانها
وتر النهار فلما استقر فرض الرابعة
خفف فيها في السفر عند نزول
قوله تعالى فليس عليكم جناح أن
تقصروا من الصلاة وكان قصرها
في السنة الرابعة من الهجرة وبهذا
يجمع الادلة اه كلاهما فيلخص
(ولو) كل (عاصياً بسفره) لان
القبح المحاور لا يعدم المشروعية

بالعكس بخلاف القبح لعينه وضعا كالكفر أو شرعا كببيع الحر فإنه بعدم المشروعية وتعمام يسانه في كتب
 الأصول (قوله حتى يدخل موضع مقامه) أي الذي فأوقى بيوته سواء دخله بنية الاجتنان أو دخله لقضاء
 حاجة لأن مصره متعين للأقامة فلا يحتاج إلى بنية جوهرة ودخل في موضع المقام ما الحق به كالربض كما أفاده
 القهستاني (قوله ان سار الخ) قبل لقوله حتى يدخل أي انما يدوم على القدوم إلى الدخول ان سار ثلاثة
 أيام (قوله والافتم الخ) أي ولو في المضارة وقياسه أن لا يحصل قطره في رمضان ولو بينه وبين بلده يؤمان
 لأنه يقبل النقض قبل استحكامه اذ لم يتم عليه فكانت الإقامة نقضا للسفر العارض لا ابتداء عليه للأتمام
 أفاده في الفتح ثم بحث فقال ولو قيل العلة مفارقة البيوت فاصدا مسيرة ثلاثة أيام لا استحكال سفره ثلاثة أيام
 بدليل ثبوت حكم السفر بمجرد ذلك وقد تمت العلة لحكم السفر فيثبت حكمه ما لم تثبت علة حكم الإقامة احتياج
 إلى الجواب اهـ ولما قوى البحث عند صاحب البحر وخفي عليه الجواب قال الذي يظهر أنه لا بد من دخوله
 المصر مطلقا واعتضه في النهي بأن ابطال الدليل المعين لا يستلزم ابطال المدلول اهـ أقول ويظهر في الجواب
 ان العلة في الحقيقة هي المشقة وأقيم السفر مقامها ولكن لا تثبت عليها الا بشرط ابتداء وبشرط بقاء فالأول
 مفارقة البيوت فاصدا مسيرة ثلاثة أيام والثاني استحكال السفر ثلاثة أيام فإذا وجد الشرط الأول ثبت
 حكمها ابتداء فلذا يقصر بمجرد مفارقة العمران فأويا ولا يدوم الا بالشرط الثاني فهو شرط لاستحكامها
 عليه فإذا عزم على ترك السفر قبل تمامه بطل بقاءها علة لقبولها النقض قبل الاستحكام ومضى فعله في الابتداء
 على الصحة لوجود شرطه ولذا لم يصل لعذر ثم رجع يقضيا مقصورة كما قد مرناه قد بره (قوله ولو في الصلاة)
 شمل ما اذا كان في اولها او وسطها او آخرها او كان منفردا او مقترنا بمدركا او مسبقا بحجر وشمل ما اذا كان
 عليه سجود سهو ونوى الإقامة قبل السلام والسجود أو بعدهما أما لو نواها بينهما فلا تصح نيته بالنسبة لهذه
 الصلاة فلا يتغير فرضه إلى الأربع كما أوضحناه في بابها فافهم (قوله اذ لم يخرج وقتها) أي قبل أن ينوي الإقامة
 لأنه اذا نواها بعد صلاة ركعة ثم خرج الوقت تحوّل فرضه إلى الأربع أما لو خرج الوقت وهو فيها ثم نوى الإقامة
 فلا يتحوّل في حق تلك الصلاة كما في البحر عن الخلاصة (قوله ولم يكن لاحقا) أما الملاحق اذا أدرك أول الصلاة
 والامام مسافرا فحدث او نام فاتبه بعد فراغ الامام ونوى الإقامة لم يتم لأن الملاحق في الحكم كانه خلف
 الامام فاذا فرغ الامام فقد استحكم الفرض فلا يتغير في حق الامام فكذا في حق الملاحق بحج عن الخلاصة
 فبعد حكم الملاحق بكونه بعد فراغ الامام وقد تركه الشارح (قوله حقيقة او حكا) تعميم لقوله ينوي (قوله
 لو دخل الحاج) أي في أول شوال او قبله ح والمراد بالحاج الرجل القاصد للحج (قوله وعلم الخ) أي
 علم أن القافلة انما تخرج بعد خمسة عشر يوما وعزم أن لا يخرج الا معهم بحج عن المحيط وانما كان ذلك بنية
 للأقامة حكما لا حقيقة لأنه نوى الخروج بعد خمسة عشر يوما وهي متضمنة لنية الإقامة تلك المدة تأمل (قوله
 بموضع) متعلق بأقامة في كلام المصنف لا كلام الشارح لتلايخرج عن كونه شرطاً للصحة البنية (قوله
 صالح لها) هذا ان سار ثلاثة أيام والاقتصر ولو في المضارة وفيه من البحث ما قد مرناه بحج وقد مناجوابه
 والحاصل أن بنية الإقامة قبل تمام المدة تكون نقضا للسفر كنية العود إلى بلده والسفر قبل استحكامه يقبل
 النقض (قوله او صحراء دارنا) احتراز عن صحراء دار أهل الحرب فيحكم حينئذ حكم العسكر الداخل
 في أرضهم ط (قوله وهو من أهل الاخبية) قيد في قوله او صحراء دارنا وهذا هو الاصح كما سيأتي منا
 مع بيان محترزه (قوله في أقل منه) ظاهره ولو بساعة واحدة وهذا شروع في محترز ما تقدم ط (قوله
 او نوى فيه) أي في نصف شهر (قوله كبحر) قال في المجتبى والملاح مسافرا الا عند الحسن وسفيته أيضا ليست
 بوطن اهـ بحر وظاهره ولو كان ماله وأهله معه فيها ثم رأيت صريحاً في المعراج (قوله او جزيرة) أي
 ليس لها أهل يسكنونها (قوله او نوى فيه) أي في صالح لها (قوله بموضعين مستقلين) لا فرق بين
 المصريين والقرنين والمصريين والقرية بحر (قوله فلو دخل الخ) هو ضد مسئلة دخول الحاج الشام فإنه يصير
 مقبلاً كما وان لم ينو الإقامة وهذا مسافر حكما وان نوى الإقامة لعدم انقضائه سفره مادام عازماً على الخروج
 قبل خمسة عشر يوماً أفاده الحق قبل هذه المسئلة كانت سبباً لتفقه عيسى بن أبان وذلك أنه كان مشغولاً
 بطلب الحديث قال فدخلت مكة في أول العشر من ذي الحجة مع صاحب لي وعزمت على الإقامة شهر فجعلت

(حتى يدخل موضع مقامه) ان
 سار مدة السفر والافتم بمجرّدنية
 العود لعدم استحكام السفر
 (او ينوي) ولو في الصلاة اذ لم
 يخرج وقتها ولم يكن لاحقا (أقامة
 نصف شهر) حقيقة أو حكما
 في البرازية وغيرها لو دخل الحاج
 الشام وعلم أنه لا يخرج الا مع
 القافلة في نصف شوال اتم لأنه
 كما نوى الإقامة (بموضع) واحد
 (صالح لها) من مصر أو قرية
 او صحراء دارنا وهو من أهل
 الاخبية (في قصران نوى) الإقامة
 في (أقل منه) أي من نصف شهر
 (او نوى) فيه لكن في غير صالح
 كجزيرة او جزيرة) او نوى فيه لكن
 (بموضعين مستقلين) مكة ومكة
 فلو دخل الحاج مكة أيام العشر لم
 تصح نيته لأنه يخرج إلى مكة وعرفة
 قصار كنية الإقامة في غير موضعها
 وبعد عوده من مكة نصح

اتم الصلاة فلقيني بعض اصحاب أبي حنيفة فقال لي اخطأت فانك تخرج الى منى وعرفات فلما رجعت من منى
 بدا لصاحبي أن يخرج وعزمت على أن أصاحبه وجعلت أقصر الصلاة فقال لي صاحب أبي حنيفة اخطأت
 فانك مقيم بمكة فإلم تخرج منها لاتصير مسافرا فقلت اخطأت في مسئلة في موضعين فرحلت الى مجلس محمد
 واشتغلت بالنفقة قال في البدائع وانما اوردنا هذه الحكاية ليعلم مبلغ العلم فيصير مبعثة للطلبة على طلبه اه بجر
 أقول ويظهر من هذه الحكاية أن نيته الإقامة لم تعمل علمها الا بعد رجوعه لوجود خمسة عشر يوما بلانية
 خروج في أثنائها بخلاف ما قبل خروجه الى عرفات لانه لما كان عازما على الخروج قبل تمام نصف شهر لم يصير
 مقبلا ويحتمل أن يكون جدد دنية الإقامة بعد رجوعه وبهذا سقط ما اوردته العلامة القاري في شرح الباب
 من أن في كلام صاحب الامام تعارض حيث حكم اولا بأنه مسافر وثانيا بأنه مقيم مع أن المسئلة بحالها
 والمفهوم من المتن أنه لو نوى في احدهما نصف شهر صح حينئذ لا يضطره خروجه الى عرفات اذ لا يشترط كونه
 نصف شهر متواليا بحيث لا يخرج فيه اه ملخصا ووجه السقوط أن التوالى لا يشترط اذ لم يكن من عزمه
 الخروج الى موضع آخر لانه يمكن أن يكون نوايا الإقامة في موضعين ثم يعدرجوعه من منى صحت نيته لعزمه على
 الإقامة نصف شهر في مكان واحد والله أعلم (قوله كالو نوى مبيتة بأحدهما) فان دخل اولا الموضع الذي
 نوى المقام فيه نهار الا يصير مقبلا وان دخل اولا ما نوى المبيت فيه يصير مقبلا ثم بالخروج الى الموضع الآخر
 لا يصير مسافرا لان موضع إقامة الرجل حيث يبيت به حلية (قوله او كان احدهما متعالا لآخر) كالقربة التي
 قربت من المصر بحيث يسمع النداء على ما يأتي في الجمعة وفي البحر لو كان الموضعان من مصر واحد أو قرية
 واحدة فانها صحيحة لانهما متحدان حكما لا ترى أنه لو خرج اليه مسافرا لم يقصر اه ط (قوله بحيث يجب)
 حشية تفسير للتبعية ح (قوله اولم يكن مستقلا برأيه) عطف على قوله ان نوى أقل منه وصورته نوى التابع
 الإقامة ولم يشوها المتبوع اولم يدر حاله فانه لا يتم اه ح والمسئلة ستأتي مع بيان شروطها والخلاف فيها
 (قوله او دخل بلدة) أي لتضاء حاجة او انتظار رفقة (قوله ولم يشوها) وكذا اذا نواها وهو متقرب للسفر كما في
 البحر لان حاله تنافي عزمته (قوله كما مر) أي في مسئلة دخول الحاج الشام (قوله او حاصر حصان فيها)
 أشار به الى أنه لا فرق في المحاصرة بين أن تكون للمدينة او الحصن بعد ما دخلوا المدينة كما في البحر ومثل ذلك
 لو كانت المحاصرة للمصر على سطح البحر فان لسطح البحر حكم دار الحرب جوى عن شرح النظم الهاملى
 ط (قوله فانه يتم) لان أهل الحرب لا يتعرضون له لاجل الامان بجر عن النهاية ط (قوله في غير مصر)
 يدل من قوله في دارنا او متعلق بمعدوف على أنه حال من فاعل حاصر لا متعلق بحاصر لئلا يلزم تحلق حرفي جر
 متعدي اللفظ والمعنى بعامل واحد ثم اعلم أن التقيد بغير المصر وقع في الجامع الصغير والهداية والكفر وغيرها
 وهو يوهم صحة نية الإقامة لو نزلوا في المصر وحاصروا حصان فيه قال في العراج لكن اطلاق ما ذكر في المبسوط
 يدل على أنه ليس كذلك وأطال في بيانه وكذا انص في العناية على أنه ليس بقيد كما يقتضيه التعليل الاتي وذكر
 عبارته الشرنبلالى ومضى عليه في مثله (قوله للتردد بين القرار والقرار) الاول بالقلف والثلثي بالقضاء أي
 فكانت حالتهم تنافي عزمهم والاطلاق شامل لما اذا كانت الشوكة لعسكرنا لاحتمال وصول المدد لاعدو
 او وجود مكيدة كما في الفتح وفي البحر عن التجسس اذا غلبوا على مدينة الحرب ان اتخذوها دارا أقما والابل
 أرادوا الإقامة بها شهرا أو أكثر قصر البقائها دار حرب وهم محاربون فيها بخلاف الاول اه (تنبيه) لو
 انفلت الاسير من الكفار ووطن في غار ونوى الإقامة فيه نصف شهر لم يصير مقبلا كما لو علموا باسلامه فهرب منهم
 يريد مسيرة السفر لم تعتبر نيته كذا في الخلاصة والخاتمة ووجه الاول كما يضيده كلام الفتح كون حاله مترددا لانه
 اذا وجد الفرصة قبل تمام المدة خرج وأما الثاني فمشكل ووجه في شرح المنية على أن المراد من قولهم لم تعتبر نيته
 أي نية الإقامة لانية السفر والاقتصد صرح في التارخانية عن المحيط بأنه يقصر وكذا جعل في الذخيرة حكم
 المسئلة الثانية كالاولى فاذا لزوم القصر فيها (قوله الاخبية) جمع خباء ككساء قال في المغرب هو الخيمة من
 الصوف (قوله كعرب) المناسب قول غيره كعرب لما في المغرب العرب هم الذين استوطنوا المدن والقرى
 العربية والاعراب أهل البدو (قوله في الاصح) وقيل يقصرون لانه ليس موضع الإقامة حينئذ (قوله
 لان الإقامة اصل) على قوله فانها تصح أي يتم الإقامة قال في البحر وظاهر كلام البدائع أن أهل الاخبية

كالو نوى مبيتة بأحدهما او كان
 احدهما متعالا لآخر بحيث يجب
 الجمعة على ساكنه للاتحاد حكما
 (اولم يكن مستقلا برأيه) كعبد
 وامرأة (او دخل بلدة ولم يشوها)
 أي مدة الإقامة (بل تقرب السفر)
 غدا وبعده (ولو بقي) على ذلك
 (سنتين) الا أن يعلم تأخر القافلة
 نصف شهر كما مر (وكذا) يصلح
 ركعتين (عسكر دخل ارض حرب
 او حاصر حصان فيها) بخلافه
 من دخلها بأمان فانه يتم (او)
 حاصر (اهل البقي في دارنا في غير
 مصر مع نية الإقامة متعنا) للتردد
 بين القرار والقرار (بخلاف اهل
 الاخبية) كعرب وزكان (نوها)
 في المضارة فانها تصح (في الاصح)
 وبه يفتى اذا كان عندهم من الماء
 والكلام ما يكفيهم متعنا لاق
 الإقامة اصل

الا اذا قصدوا موضعا بينهما مدة
 السفر فيصرون ان نوا سفر
 والا لا ولو نوى غيرهم الإقامة
 معهم لم يصح في الأصح والمحال
 أن شروط الاتمام سنة النية
 والمدة واستقلاله الرأي وترك
 السير واتحاد الموضع وصلاحيته
فهاتين (فلواتم مسافران
قعد في) القعدة (الاولى تم فرضه
ولكنه (اساء) لو عاد لما أخبر
 السلام وترك واجب القصر
 وواجب تكبيرة اقتتاح النفل
 وخط النفل بالفرض وهذا
 لا يجعل كما حذره القهستاني بعد
 أن فسرا أساء بأثم واستحق النار
(وما زاد نفل) كصلى الفجر
أربعا (وان لم يقعد بطل فرضه)
 وصار الكل نفلا لترك القعدة
 المقرضة الا اذا نوى الإقامة قبل
 أن يقيد الثالثة بسجدة لكنه
 يعيد القيام والركوع لوقوعه
 فلا فلا ينوب عن الفرض ولو نوى
 في السجدة صار نفلا (وصح اقتداء
 المقيم بالمسافر في الوقت وبعده
 فاذا قام) المقيم (الى الاتمام
 لا يقرأ) ولا يسجد للسهو

لا يحتاجون الى نية الإقامة فانه جعل المساوؤ لهم كالمصارو القرى لاهلها ولا نية الإقامة للرجل أصل والسفر
 عارض وهم لا ينوون السفر وانما يتقنون من ماء الى ماء ومن مرعى الى آخره (قوله بينهما) أي بين
 موضعهم والموضع الذي قصدوه (قوله ان نوا سفر) فيه مسامحة مع قوله الا اذا قصدوا ح (قوله لم يصح
 في الأصح) وروى عن أبي يوسف أنه يصير مقبلا ح عن البحر (قوله والمحال) أي من كلام المصنف لكن
 اشترط ترك السير لم يعلم من كلام المصنف تأمل (قوله سنة) زاد في الحلية شرطا آخر وهو أن لا تكون حالته
 منافية لعزمته قال كاسر حوايه في مسائل ١٥ أي كسئلته من دخل بلدة لحاجة ومسئلة العسكر فافهم
 ثم هذه شروط الاتمام بعد تحقق مدة السفر والافلو عزم على الرجوع الى بلدة قبل سيرة ثلاثة أيام على قصد قطع
 السفر فانه يتم كما مر وكذا الرجوع الى بلدة لاخذ حاجة نسيها كما سئلته (قوله وترك السير) أي
 اذا كان في مفازة ونوى الإقامة فيما سجد دخله من مصر أو قرية أو مالو وجدت هذه الامور وقد دخل مصر أو قرية
 وهو يسير لطلب منزل أو نحوه فينبغي أن تصح نيته حلية (قوله وصلاحيته) أي صلاحية الموضع للإقامة
 (قوله ان تعد الخ) لأن القعدة على رأس الركعتين فرض على المسافر لانها آخر صلاته قال في البحر وأشار
 الى أنه لا بد أن يقرأ في الاولين فلوترك فيما أو في لحداهما وقرأ في الاخيرين لم يصح فرضه ١٥ وأطلقه فتأمل
 ما اذا نوى أربعا أو ركعتين خلا لما أفاده في الدور من اشتراط النية ركعتين لما في الشرع بلالية من أنه لا يشترط
 نية عدد الركعات ولما سرح به الزيلعي في باب السهو من أن الساهي لو سلم للقطع بسجدة لانه نوى تغيير الم شروع
 فتلغو كما لو نوى الظهر سنا ونوى مسافر الظهر أربعا أفاده أبو السعود عن شخبه قلت لكن ذكر في الجوهره
 أنه يصح عند أبي يوسف ولا يصح عند محمد (قوله لتأخير السلام) مقتضى ما قدمه في سجود السهو أن يقول
 تركه السلام فانه ذكر أنه اذا صلى خامسة بعد القعود الاخير بضم الياء سادسة ويسجد للسهو لتركه السلام
 وان تذكر وعاد قيل أن يقيد الخامسة بسجدة يسجد للسهو وانما أخيره السلام أي سلام الفرض ومستثنان نظير
 الاولى لا الثانية أفاده الرجعي قلت لكن ما هنا اظهر (قوله وترك واجب القصر) الاضافة بيانية أي واجب
 هو القصر ومن اضافة الصفة للموصوف بجزء فطيفة أي القصر الواجب وفيه التصريح بأنه غير فرض
 كما قدمنا ما يفيد من شرح المنية ولو كان الواجب هنا بمعنى الفرض لما صح وان قعد فافهم ثم ان ترك واجب
 القصر مستلزم لترك السلام وتكبيره النفل وخط النفل بالفرض وظاهر كلامه أنه يأثم بتركه زيادة على اثم هذه
 اللوازم تأمل (قوله وواجب تكبيرة الخ) لأن بناء النفل على الفرض مكرره وهذا هو خط النفل بالفرض
 رجعي لكن قول الشارح وخط النفل بالفرض يقتضي أنه غير ما قبله ويلزمه أن اقتتاح النفل بتكبيره
 مستأنفة واجب مع أن بناء النفل على النفل غير مكرره أفاده ط (قوله وهذا) أي ما ذكر من اللوازم
 الاربعة ط (قوله بعد أن فسرا أساء بأثم) وكذا صرح في البحر بتأنيده فعلم أن الاساءة هنا كراهة التحريم رجعي
 (قوله واستحق النار) أي اذا لم يتب أو عفى عنه العزيز القفار ط (قوله وصار الكل نفلا) أي بتقيده
 الثالثة بسجدة لتمكنه من العود قبلها وهذا عندنا بناء على أنه اذا بطل الوصف لا يبطل الأصل خلافا لمحمد
 (قوله لترك القعدة) على لبطلان الفرض ثم القعدة وان كانت فرضا في النفل أيضا لكنه اذا لم يأت بها في آخر
 الشفع تصير الخاطئة هي الفرض كما يبناء في باب التوافق (قوله الا اذا نوى الإقامة قبل أن يقيد الثالثة بسجدة)
 أي فانه اذا نواها حينئذ صحت نيته ويحول فرضه الى الاربعة ثم ان كان قرأ في الاولين تخير فيها في الاخيرين والاقراء
 قضاء عن الاولين وهذا كله سواء قعد القعدة الاولى او لا فالاستثناء في كلامه راجع الى المستثنين وأما اذا نوى
 بعد أن قعد الثالثة بسجدة فان كان قعد القعدة الاولى فقد علمت انه تم فرضه بالركعتين فلا يتصور ويضيف اليها
 اخرى ولو أفسدها لاشئ عليه وان لم يقعد بطل فرضه ويضم اليها أخرى لتصبح الاربعة نافذة خلافا لمحمد كما مر هذا
 خلاصة ما نقله ط عن البحر وقد أفاده الاستثناء أن قول المصنف بطل فرضه أي بطلا ما موقوف لا باناء والام
 تصح نيته (قوله فلا ينوب) أي النفل (قوله ولو نوى في السجدة) أي سجدة الثالثة صار نفلا وهذا جرى على
 مذهب أبي يوسف من أن السجدة تتم بالوضع والصحيح مذهب محمد من أنها لا تتم الا بالرفع ففي هذه الصورة
 ينقلب فرضه أربعا في الأصح ١٥ ح أي سواء قعد القعدة الاولى او لا وأما على قول أبي يوسف فان قعدتم
 فرضه بالركعتين والانتقال الكل نفلا فقوله صار نفلا خاص بما اذا لم يقعد (قوله فاذا قام المقيم الخ) أي

بعد سلام الامام المسافر فلو قام قبله فنوى الامام الإقامة قبل أن يقعد المأموم ركعته بسجدة رفض ما أتى به وتابعه وان لم يفعل فسدت وان نوى بعده لا يتابعه ولو تابعه فسدت كما في القح (قوله في الاصح) كذا في الهداية والقول بوجوب القراءة كوجوب السهو ضعيف والاستشهاد به بوجوب السهو واستشهاد بضعيف موهم أنه يجمع عليه شربلية (قوله وقيل لا) أي قبل أن القعدة الاولى ليست فرضا عليه اه ح (قوله أن العلم) فتح الهمزة بدل من الخائية على حذف مضاف أي كلام الخائية ح ثم وجه المخالفة أنه اذا كان يشترط لصحة الاقتداء العلم بحال الامام من كونه مسافرا او مقبلا لا يكون لقول الامام أتموا صلاتكم فائدة لأن المتبادر أن الشرط لا بد من وجوده في الابتداء واتفاقهم على استحباب قول الامام ذلك لرفع التوهم ينافي اشتراط العلم بحاله في الابتداء (قوله لكن الخ) اوردد ذلك سؤالا في النهاية والسراج والتتارخانية ثم أجابوا بما يرجع الى ذلك الجواب وحاصله تسليم اشتراط العلم بحال الامام ولكن لا يلزم كونه في الابتداء فحيث لم يعلموا ابتداء بحاله كان الاخبار مندوبا وحينئذ فلا مخالفة فافهم وانما لم يجب مع كون اصلاح صلاتهم يحصل به وما يحصل به ذلك فهو واجب على الامام لانه لم ينعين فانه ينبغي أن يتوهم بسألوته كما في البحر وألانه اذا سلم على الركعتين فالظاهر من حاله أنه مسافر حلاله على الصلاح فيكون ذلك مندوبا ولا وجبا لانه زيادة اعلام كما في العناية أقول لكن جل حاله على الصلاح ينافي اشتراط العلم نعم ذكر في البحر عن البسوط والفتية ما حاصله أنه اذا صلى في مصر أو قرية ركعتين وهم لا يدرون حاله فصلاتهم فاسدة وان كانوا مسافرين لان الظاهر من حال من كان في موضع الإقامة أنه مقيم والبناء على الظاهر واجب حتى يتبين خلافه أما اذا صلى خارج المصر لا تصد ويجوز الأخذ بالظاهر وهو السفر في مثله اه والحاصل أنه يشترط العلم بحال الامام اذا صلى بهم ركعتين في موضع إقامة والا فلا (قوله قبل شروعه) أي لا احتمال أن يكون معه من لا يعرف حاله فيحكم لا اعتقاده فساد صلاته قبل اخبار الامام بعد السلام (قوله في الاصح) وقيل بعد التسليم الاولى قال المقدسي وينبغي ترجيحه في زماننا ط (قوله لم يصبر مقيما) فلو أتم المقيمون صلاتهم معه فسدت لانه اقتداء المقترض بالمنفصل ظهريه أي اذا قصد امتناعه أو ما لونه ومفارقة ووافقوه صورة فلا فساد أفاده الخبير الرمي (قوله وأما اقتداء المسافر بالمقيم) هذا عكس مسئلة المتن وقد ذكره في الكرو وغيره لكن استغنى المصنف عنه لذكره اياه في باب الامامة (قوله فيصبح في الوقت ويتم) أي سواء بقي الوقت او خرج قبل اتمامها لتغير فرضه بالتبعية لاتصال التغير بالسبب وهو الوقت ولو أفسده صلى ركعتين لزوال التغير بخلاف ما لو اقتدى به مستفلا حيث يصلي أربعا اذا أفسده لانه التزم صلاة الامام وتصير القعدة الاولى واجبة في حق المقتدى المسافر أيضا حتى لو تركها الامام ولو عاهد وتابعه المسافر لا تصد صلاته على ما عليه الفتوى وقيل تصد كذا في السراج ولا وجه له يظهر نهر (قوله لا بعده) أي لا يصح اقتدائه بعد خروج الوقت لعدم تغيره لانقضاء السبب وهذا اذا كانت فائتة في حق الامام والمأموم فلو في حق الامام فقط يصح كما لو اقتدى حتى في الظهر بشافعي او بمن يرى قولهما بعد المثل قبل المثلين كما في السراج قال في البحر وهو قيد حسن لكن الاولى اشتراط كونها فائتة في حق المأموم فقط سواء فاتت الامام ولا تكن صلى ركعة من الظهر مثلا فخرج الوقت فاقترى به مسافر فانها فائتة في حق المسافر لا المقيم اه أي فلا يصح الاقتداء لكن فواتها في حق المأموم فقط ليس هو الشرط وحده لان فواتها في حقهما معا كذلك بالاولى (قوله فيما غير) متعلق بيصح المقدّر في قوله لا بعده واحترزه عن الاقتداء بعد الوقت في الصلاة التي لا تتغير في السفر كالثانية والثلاثية فانه يصح وفي البحر هذا القيد مفهوم من قوله صح وأتم بل لا حاجة اليه أصلا لان السفر مؤثر في الرابع فقط (قوله في حق القعدة) فانها تصير فرضا في حق المأموم وغير فرض في حق الامام وهو المراد بالنفل لانه ما قبل الفرض فيدخل فيه القعدة الواجبة بحر (قوله والقراءة الخ) لان قراءة الامام في الآخرين نافله في حقه فرض في حق المأموم فلو لم يقرأ في الاولين واقتدى به في الشفع الثاني فقيه روايتان ومقتضى المتن عدم الصحة مطلقا قال في المحيط لان القراءة في الاخر بين قضاء عن الاولين والقضاء يتحقق بجملة فلا يبقى للاخيرين قراءة اه بحر (تنبيه) زاد الزايعي او التحريم وعزاه في السراج الى الحواشي فيدخل فيه ما لو اقتدى به في القعدة الاخيرة فانه لا يصح لان تحريمه اشتملت على نظية القعدة الاولى والقراءة بخلاف الامام وهذا معنى قول السراج لان تحريمه المأموم اشتملت

(في الاصح) لانه كالا حاق والقعدة ان فرض عليه وقيل لا قنية (وبدب الامام) هذا يخالف الخائية وغيرها أن العلم بحال الامام شرط لكن في حاشية الهداية للهندي الشرط العلم بحاله في الجملة لا في حال الابتداء وفي شرح الارشاد ينبغي أن يخبرهم قبل شروعه والا فبعد سلامه (ان يقول) بعد التسليتين في الاصح (أتموا صلاتكم فاني مسافر) لدفع توهم أنه سها ولو نوى الإقامة لا تصحها بل ليست صلاة المقيمين لم يصبر مقيما وأما اقتداء المسافر بالمقيم فيصيح في الوقت ويتم لا بعده فيما يتغير لانه اقتداء المقترض بالمنفصل في حق القعدة لواقترى في الاولين او القراءة لوفى الاخرين

(وباقى) المسافر (بالسنن) ان كان
 (في حال أمن وقرار والا) بأن كان
 في خوف وقرار (لا) يأتي بها
 هو المختار لانه ترك العذر نجيب
 قيل الاسنة الفجر (والمعتبر
 في تغيير الفرض آخر الوقت) وهو
 قدر ما يسع التعرّية (فان كان)
 المكلف (في آخره مسافرا وجب
 ركعتان والا فاربعة) لانه المعتبر
 في السببه عند عدم الاداء قبله
 (الوطن الاصلى) هو موطن
 ولادته او تاهله او وطنه (يطلق
 بمنه) اذ لم يبق له بالاول أهل فلو
 بقى لم يطلق بل يتم فيهما (لا غير)
 (و) يطلق (وطن الإقامة بمنه)
 (و) بالوطن (الاصلى) (و) بانشاء
 (السفر)

مطلب
 في الوطن الاصلى ووطن الإقامة

على الفرض لا غير وقوله في الجرائد ليس بظاهر ليس بظاهر وعظماء في النهر أقول وعليه فذكر التعرّية بنفسى
 عن ذكر القعدة والقراءة لشمول التعليق بها للاقتداء في جميع أجزاء الصلاة لا في القعدة الأخيرة فقط (قوله
 وباقى المسافر بالسنن) أى الرواتب ولم يتعرض للقراءة لذكره لانه في فصل القراءة حيث قال في المتن ويسن
 في السفر مطلقا للفتحة وأى سورة شاء وتقدم أنه فرق في الهداية بين حالة القرار والقرار وتقدم الكلام فيه
 وقال في التنازخانية ويخفف القراءة في السفر في الصلوات فتدصح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في الفجر
 في السفر الكافرون والا خلاص وأطول الصلاة قراءة الفجر وأما التسيحات فلا يتقصها عن الثلاث اه (قوله
 هو المختار) وقيل الافضل الترك تركه صواب وقيل الفعل تقرّبا وقال الهندوانى الفعل جال النزول والترك حال السير
 وقيل يصلى سنة الفجر خاصة وقيل سنة المغرب أيضا بجر قال في شرح المنية والاعدل ما قاله الهندوانى اه
 قلت والظاهر أن ما في المتن هو هذا وأن المراد بالامن والقرار النزول وبالحرف والقرار السير لكن قد منى في فصل
 القراءة أنه عبر عن القرار بالجملة لان ما في السفر تكون غالباً من الخوف تأمل (قوله والمعتبر في تغيير الفرض)
 أى من قصر الى اتمام وبالعكس (قوله وهو) أى آخر الوقت قد مر ما يسع التعرّية كذا في الترتيل لالة
 والبحر والنهر والذى في شرح المنية تفسيره بما لا يبق منه قدر ما يسع التعرّية وعند زفر بما لا يسع فيه اداء
 الصلاة (قوله وجب ركعتان) أى وان كان في أوله مقبلا وقوله والا فاربعة أى وان لم يكن في آخره مسافرا
 بأن كان مقبلا في آخره فالواجب أربع قال في النهر وعلى هذا قالوا الوصل الظهر أربعة ثم سافر أى في الوقت فصلى
 العصر ركعتين ثم رجع الى منزله لحاجة قتيبن أنه صلاهما بلا وضوء صلى الظهر ركعتين والعصر أربعاً لانه كان
 مسافرا في آخر وقت الظهر ومقبلا في العصر (قوله لانه) أى آخر الوقت (قوله عند عدم الاداء قبله) أى
 قبل الآخر والحاصل أن السبب هو الجزء الذى يتصل به الاداء أو الجزء الاخير ان لم يؤد قبله وان لم يؤد حتى خرج
 الوقت فالسبب هو كل الوقت قال في البحر وفائدة اضافته الى الجزء الاخير اعتبار حال المكلف فيه فلو بلغ صبي
 أو اسلم كافرا أو أفاق مجنون أو طهرت الحائض أو النفساء في آخر زمته الصلاة ولو كان الصبي قد صلاها في
 أوله وبعكسه لو جن أو حاضت أو نفست فيه لفقد الاهلية عند وجود السبب وفائدة اضافته الى الكل عند خلوه
 عن الاداء أنه لا يجوز قضاء عصر الا مسمى في وقت التغيير وقام تحقيقه في كتب الاصول (قوله الوطن الاصلى)
 ويسمى بالا هلى ووطن الفطرة والقرار ح عن القهستانى (قوله وتاهله) أى تزوجه قال في شرح المنية
 ولو تزوج المسافر ببلد ولم ينو الإقامة به فليل بصير مقبلا وقيل بصير مقبلا وهو الاوجه ولو كان له أهل ببلدين
 فأتيهما ادخلها صار مقبلا فان ماتت زوجته في أحدهما وبقي له فيها دور وعقار قيل لا يبق وطنه اذ المعتبر
 الاهل دون الدار كما لو تاهل ببلدة واستقرت سكنته وليس له فيها دار وقيل ببقى اه (قوله او وطنه) أى عزم
 على القرار فيه وعدم الارتحال وان لم يتأهل فلو كان له ابوان ببلد غير مولده وهو بالغ ولم يتأهل به فليس ذلك
 وطنه الا اذا عزم على القرار فيه وترك الوطن الذى كان له قبله شرح المنية (قوله يطلق بمنه) سواء كان بينهما
 مسيرة سفر أو لا ولا خلاف في ذلك كما في المحيط قهستانى وقيل بقوله بمنه لانه لو انتقل منه قاصدا غيره ثم بدا له
 أن يتوطن في مكان آخر فترك الاول أتم لانه لم يتوطن غيره نهر (قوله اذ لم يبق له بالاول أهل) أى وان بقى له فيه
 عقار قال في النهر ولو نقل أهله ومناعه وله دور في البلد لا تبقى وطنه وقيل تبقى كذا في المحيط وغيره (قوله بل يتم
 فيهما) أى بمجرد الدخول وان لم ينو إقامة ط (قوله ويطلق وطن الإقامة) يسمى أيضا الوطن المستعار
 والحادث وهو ما خرج اليه بنية إقامة نصف شهر سواء كان بينه وبين الاصل مسيرة السفر أو لا وهذا رواية ابن
 سماعة عن محمد وعنه أن المسافة شرط والا قول هو المختار عند أكثر قهستانى (قوله بمنه) أى سواء كان
 بينهما مسيرة سفر أو لا قهستانى (قوله وبالوطن الاصلى) كما اذا وطن بمكة نصف شهر ثم تاهل بمى أفاده
 القهستانى (قوله وبانشاء السفر) أى منه وكذا من غيره اذ لم يزفه عليه قبل سير مدة السفر قال في التبع
 ان السفر الناقض لوطن الإقامة ما ليس فيه ضرور على وطن الإقامة أو ما يكون المرو فيه به بعد سير مدة السفر
 اه أقول ويوضع ذلك ما في الكافي والتنازخانية خراسانى قد مر بعد ادليقيم بها نصف شهر ومضى قد مر
 الكوفة كذلك ثم خرج مكل منهما الى قصر ابن هبيرة فانهما يتمان في طريق القصر لان من بغداد الى الكوفة
 أربعة أيام والقصر متوسط بينهما فان أقاما في القصر نصف شهر يطلق وطنهما بغداد والكوفة لانه مثله فان خرجا

بعده من القصر الى الكوفة يمان أيضا فان أقام بها يوما مثلاً ثم خرج منها الى بغداد وقصد المرور بالقصر
 يمان الى القصر وفيه ومنه الى بغداد لانه صار وطن اقامة لهما فاذا قصد الدخول فيه لم يصح سفرهما
 اذ لم يقصد امسيرة سفر حتى لو لم يقصد الدخول فيه قصر كما خرجا من الكوفة لقصد هما مسيرة السفر
 ولو ان المكي حين خرج من كوفة قصد بغداد وانخراساني الكوفة والتقي بالقصر وخرج الى الكوفة ليقيا فيها
 يوما ثم يرجعا الى بغداد قصر الى الكوفة وكذا الى بغداد لقصد كل منهما مسيرة سفرهما انخراساني فلانه ماض
 على سفره وأما المكي فلان وطنه بالكوفة انتقض بانشاء السفر والقصر اذ لم يكن وطن لهما مقصدا المرور به
 لا ينعى هذه السفر اه وأما قوله وأما المكي الخ أن انشاء السفر من وطن الإقامة مبطل له وان عاد اليه
 ولذا قال في البدائع لو أقام خراساني بالكوفة نصف شهر ثم خرج منها الى مكة فقبل أن يسير ثلاثة أيام عاد
 الى الكوفة لحاجة فانه يقصر لان وطنه قد بطل بالسفر اه والحاصل أن انشاء السفر يبطل وطن الإقامة
 اذا كان منه أما لو انشاء من غيره فان لم يكن فيه مرور على وطن الإقامة او كان ولكن بعد سير ثلاثة أيام
 فكذلك ولو قبله لم يبطل الوطن بل يبطل السفر لان قيام الوطن مانع من محنة واقعه أعلم (قوله والاصل أن
 الشيء يبطل بمنزله) كما يبطل الوطن الاصل بالوطن الاصل ووطن الإقامة بوطن الإقامة ووطن السكنى
 بوطن السكنى وقوله وبما فرقه أي كما يبطل وطن الإقامة بالوطن الاصل وكما يبطل وطن السكنى بالوطن
 الاصل وبوطن الإقامة وينبغي أن يزيد وبضده كبطلان وطن الإقامة بالسكنى بالسفر فانه في البحر هل لذلك
 بقوله لانه ضده (قوله لا بجمادونه) كما يبطل الوطن الاصل بوطن الإقامة ولا بوطن السكنى ولا بانشاء السفر
 وكما يبطل وطن الإقامة بوطن السكنى ح (قوله وما صوره الزيلعي) حيث قال رجل خرج من مصر
 الى قرية لحاجة ولم يقصد السفر ونوى أن يقيم فيها أقل من خمسة عشر يوما فانه يتم فيها لانه مقيم ثم خرج من القرية
 الى السفر ثم بدله أن يسافر قبل أن يدخل مصر وقبل أن يقيم ليلة في موضع آخر فسافر فانه يقصر ولو مرت تلك القرية
 ودخلها أتم لانه لم يوجد ما يبطله مما هو فوقه او مثله اه ح (قوله ردة في البحر) بأن السفر باق لم يوجد
 ما يبطله وهو مبطل لوطن السكنى على تقدير اعتباره لان السفر يبطل وطن الإقامة فكيف لا يبطل وطن السكنى
 فقوله لانه لم يوجد ما يبطله ممنوع اه قال ح واعتزله شيخنا بأن المبطل لهما سفر مبتدأ منهما وأما اذا خرج
 منهما الى مادون مدة السفر ثم أنشأ سفرهما فانهما لا يبطلان فاذا متهما أتم اه ونقل الخبر الرملي مثله عن خط
 بعضهم وأقره قال ح وهو وجيه فان من نوى الإقامة بموضع نصف شهر ثم خرج منه لا يريد السفر ثم عاد
 مرید أسفرا ومز بذلك أتم مع أنه أنشأ سفره بعد اتخاذ هذا الموضع دار إقامة ثبت أن انشاء السفر لا يبطل
 وطن الإقامة الا اذا أنشأ السفر منه فليكن وطن السكنى كذلك فما صوره الزيلعي صحيح ومن تصوره علمت
 أنه لا بد أن يكون بين الوطن الاصل وبين وطن السكنى أقل من مدة السفر وكذا بين وطن الإقامة ووطن
 السكنى اه أقول قد علمت أن السفر المبطل للوطن لا يختص بالمشامنه بل يكون بالمشامنه من غيره اذ لم يكن
 فيه مرور عليه قبل سير ثلاثة أيام لكن هنا فيه مرور على الوطن قبل سير مدة السفر وقد أيد في الظهيرة قول
 عامة المشايخ باعتبار وطن السكنى بأن الامام السرخسي ذكر مسئلة تدل عليه وهي كوفي خرج
 الى القادسية لحاجة وبينهما دون مسيرة السفر ثم خرج منها الى الحيرة يريد الشام حتى اذا كان قريبا منها
 بدله الرجوع الى القادسية ليعمل ثقله منها ويرتحل الى الشام ولا يمر بالكوفة أتم حتى يرتحل من القادسية
 استحصانا لانها كانت له وطن السكنى ولم يظهر له بقصد الحيرة وطن سكنى آخر ما لم يدخلها فيبقى وطنه بالقادسية
 ولا ينتقض بهذا الخروج كما لو خرج منها لتشييع جنازة ونحوه اه ملخصا أقول ويمكن أن يوفق بين القولين
 بأن وطن السكنى ان كان اتخذ بعد تحقق السفر لم يعتبر اتفاقا والا اعتبر اتفاقا فاذا دخل المسافر بلدة ونوى
 أن يقيم بها يوما مثلاً ثم خرج منها رجع اليها قصر فيها كما كان يقصر قبل خروجه وعليه يحمل كلام المحققين
 لقول البحرانهم قالوا الفائدة فيه لانه يبقى فيه مسافرا على حاله فصار وجوده كعدمه اه فقوله لانه يبقى
 فيه مسافرا على حاله ظاهر في أنه كان مسافرا قبل اتخاذ وطنه وما قاله عامة المشايخ محمول على ما اذا اتخذ
 وطنه قبل سفره كما صوره الزيلعي والامام السرخسي هذا ما ظهر لي والله أعلم (قوله لانه الاصل) فهو المتكهن
 من الإقامة والسفر (قوله وقاما مهرها المجل) والا فلا تكون تبعاً لان لها أن تحبس نفسها عن الزوج للمجل

والاصل أن الشيء يبطل بمنزله وبما
 فوقه لا بجمادونه ولم يذكروطن
 السكنى وهو ما نوى فيه أقل من
 نصف شهر لعدم فائدته وما صوره
 الزيلعي رده في البحر (والمعتبر
 نية المتزوج) لانه الاصل لا التابع
 (كأمرأة) وقاما مهرها المجل

دون المؤجل ولا تسكن حيث يسكن بحر قلت وفيه أن هذا شرط لثبوت إخراجها وسفره بها على
 أحد القولين وكلامنا بعده ولهذا قال في شرح المنية والأوجه أنها تبع مطلقا لأنها إذا خرجت معه للسفر
 لم يسبق لها أن تخلف عنه اه وقد يجاب بأنها إذا ثبت لها حبس نفسها عن إخراجها من بلدها لا جيل
 استغناء مجملها فكذا ثبت لها إذا وصلت إلى بلدة أو قرية فتصح نيتها الإقامة بها لأنها حينئذ غير تبع
 له وإن كانت تعاله في المفازة (قوله غير مكاتب) قال في البحر وأطلق في العبد فمثل القن والمدبر وأتم الولد
 وأما المكاتب فينبغي أن لا يكون تبعًا لأن له السفر بغير إذن المولى فلا تلزمه طاعته اه (قوله إذا كان
 يرتزق من الأمير أو بيت المال) اقتصر في الفتية وغيرهما على الأول وقال في شرح المنية وكذا إذا كان
 رزقه من بيت المال وقد أمره السلطان بالخروج مع الأمير فهو تابع له نعم في الذخيرة أن المتطوع بالجهاد
 لا يكون تبعًا للمولى وهو ظاهر اه ودخل تحت المندى الأمير مع الخليفة بحر عن الخلاصة (قوله
 وأجير) أي مشاهرة أو مسانعة كما في التتارخانية أما لو كان مياومة بأن استأجره كل يوم بكذا فإنه
 فسخها إذا فرغ النهار فالعبرة لنيته قال في البحر وأما الاعي مع قائده فإن كان القائد أجيرا فالعبرة لنية الاعي
 وإن متطوعا تعتبر نيته (قوله وأسير) ذكر في المتن أن المسلم إذا أسره العدو وإن كان مقصده ثلاثة أيام
 قصر وإن لم يعلم سألته فإن لم يخبره وكان العدو قبيحا ثم وإن كان مسافرا قصر وينبغي أن يكون هذا إذا تحقق
 أنه مسافر ولا يكون كمن أخذه الظالم لا يقصر إلا بعد السفر ثلاثة أيام هذا ينبغي أن يكون حكم كل تابع يسأل
 متبوعه فإن أخبره على بخبره والاعل بالأصل الذي كان عليه من إقامة وسفر حتى يتحقق خلافه وتعدر السؤال
 بمنزلة السؤال مع عدم الأخبار شرح المنية (قوله وغيره) أي موسر قال في البحر عن المحيط ولودخل
 مسافر مصر فاخذه غريمه وحبسه فإن كان معسرا قصر لأنه لم ينو الإقامة ولا يحل للعالم حبسه وإن كان
 موسرا إن عزم أن يقضي دينه أو لم يعزم شيئا قصر وإن عزم واعتقد أن لا يقضيه ثم اه وقوله إن عزم
 أن يقضي أي قبل خمسة عشر يوما كما في الفتح (قوله وتليذ) أي إذا كان يرتزق من استاذة رجلي والمراد به
 مطلق المتعلم مع معلمه المأزم له لا خصوص طالب العلم مع شيخه قلت ومثله بالاولى الابن البار البالغ مع أبيه
 تأمل (قوله ومستأجر) كان على الشارح أن يقول وأسروداثن واستاذ ح (قوله قلت) تلخيص لحاصل
 ما تقدم لي في عليه حكم الحادثة (قوله وبه بان جواب حادثة جزيرة كريد) بكسر الكاف المعجمة
 المتوسطة بين الكاف العربية وبين الجيم ح والحادثة هي تفرق الجيش لمصارع عليهم من الغلبة والهزيمة
 حتى تشتتوا في كل جانب وفاتت المعية والارتزاق فصار كل مستقلا بنفسه وزالت التبعية رجلي (قوله
 على الاصح) وقبل يلزمه الاتمام كالعزل الحكمي أي يموت الموكل وهو الاحوط كما في الفتح وهو ظاهر
 الرواية كما في الخلاصة بحر (قوله دفع الضرر عنه) لأنه ما مور بالقصر منه عن الاتمام فكان مضطرا
 فلصار فرضه أربعا بإقامة الأصل بلا علم لحقه ضرر عظيم من جهة غيره بكل وجه وهو مدفوع شرعا بخلاف
 الوكيل فإن له أن لا يبيع فيمكنه دفع الضرر بالامتناع فإذا باع بناء على ظاهر أمره كان الضرر ناشئا منه
 من وجه ومن الموكل من وجه فيصح العزل حكما لا قصدا بحر ملخصا عن المحيط وشرح الطحاوي (قوله
 مبني على خلاف الاصح) قال في البحر وكذا إن كان مع مولاة في السفر فباعه من مقيم والعبد
 في الصلاة ينقلب فرضه أربعا حتى لو سلم على رأس الركعتين كان عليه إعادة ثلاث الصلاة مبني على غير الصحيح
 إن فرض عدم علم العبد أو على قول الكل إن علم اه (قوله والقضاء الخ) المناسب ذكر هذه المسئلة
 مع قوله والمعتبر في تغيير الفرض آخر الوقت لأنها من فروعه (قوله سفر وحضر) أي فلو فاتته صلاة
 السفر وقضاها في الحضر يقضيها مقصورة كالأداء إذا وادها وكذا فاتته الحضر تقضي في السفر ثالثة (قوله لأنه بعد
 ما تقر) أي بخروج الوقت فإن الفرض بعد خروج وقته لا يتغير عما وجب أم قبله فإنه قابل للتغيير بنية
 الإقامة وإنشاء السفر وباقتداء المسافر باقيم (قوله غير أن المريض الخ) قال في الفتح ولا يشكل على هذا
 المريض إذا فاتته صلاة في مرضه الذي لا يقدر فيه على القيام فإنه يجب أن يقضيها في العصة قائما لأن الوجوب
 بقيد القيام غير أنه رخص له أن يفعلها حالة العذر بقدر وسعه إذا ذلك حين لم يؤدّها حالة العذر زال سبب
 الرخصة فتعين الأصل ولذلك يفعلها المريض قاعدا إذا فاتت عن زمن العصة أما صلاة المسافر فإنها ليست

(وعبد) غير مكاتب (وجندي)
 إذا كان يرتزق من الأمير أو بيت
 المال (وأجير) وأسير وغيره
 وتليذ (مع زوج ومولى وأمير
 ومستأجر) لف ونشر مرتب
 قلت فقيد المعية ملاحظ في تحقق
 التبعية مع ملاحظة شرط آخر
 محقق لذلك وهو الارتزاق في مسئلة
 المندى ووفاء المهر في المرأة
 وعدم كتابة العبد وبه بان جواب
 حادثة جزيرة كريد سنة ثمانين
 وألف (ولا بد من علم التابع بنية
 المتبوع فلو نوى المتبوع الإقامة
 ولم يعلم التابع فهو مسافر حتى يعلم
 على الاصح) وفي القيص وبه ينبغي
 كما في المحيط وغيره دفعا للضرر عنه
 كما في الخلاصة عبد أم مولاة
 فنوى المولى الإقامة إن أمم صححت
 صلاحته ما والا لمبني على خلاف
 الاصح (والقضاء يتكفي) أي بشابه
 (الأداء سفر وحضر) لأنه بعد
 ما تقر لا يتغير غير أن المريض
 يقضي فائتة العصة في مرضه
 بما قدر

الاركتين ابتداء ومنشأ اللفظ اشتراك لفظ الرخصة اه (قوله سافر السلطان قصر) أى اذا نوى السفر بصير مسافرا ويقتصر قال في شرح المنية قبل هذا اذا لم يكن في ولايته أما اذا طاف في ولايته فلا يقتصر والأصح أنه لا فرق لأن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدين قصر واحين سافروا من المدينة الى مكة ومراد القائل لا يقتصر هو ما صرح به في البرازية من أنه اذا خرج لتفحص احوال الرعية وقصد الرجوع متى حصل مقصوده ولم يقصد مسيرة سفر حتى انه في الرجوع يقتصر لو كان من مدة سفر ولا اعتبار لمن علة بأن جميع الولايات بمنزلة مصره لأن هذا تعبد في مقابلة النص مع عدم الرواية عن احد من الاثني الثلاثة فلا يجمع اه (قوله صار مقبلا على الاوجه) أى بنفس التزوج وان لم يتخذ وطنا ولم ينو الإقامة خمسة عشر يوما أو ما المسافرة فانها تصير مقبلة بنفس التزوج اتفاقا كما في القهستاني ح وحكى الزيلعي هذا الاوجه بقيل نظاهره ترجيح المقابل فقد اختلف الترجيح ط اقول قد يقال لا يصير مقبلا اذا كان مراده الخروج قبل نصف شهر تأمل (قوله يتم في الصبح) كذا في الظهيرية قال ط وكأنه لسقوط الصلاة عنها فيما مضى لم يعتبر حكم السفر فيه فلما تأملت للاداء اعتبر من وقته (قوله كصبي بلغ) أى في أثناء الطريق وقد بقي لمقصده اقل من ثلاثة ايام فانه يتم ولا يعتبر ما مضى لعدم تكليفه فيه ط (قوله بخلاف كافر أسلم) أى فانه يقتصر قال في الدرر لأن نيته معتبرة فكان مسافرا من الاول بخلاف الصبي فانه من هذا الوقت يكون مسافرا وقبل يقان وتقبل يقتصران اه واختار الاول كما في البحر وغيره عن الخلاصة قال في الشرنبلالية ولا يخفى أن المانئ لا تنزل عن رتبة الذي أسلم فكان حقها القصر مثله اه وأجاب في نهج النجاة بأن مانعها عماوى بخلافه اه أى وان كان كل منهما من اهل النية بخلاف الصبي لكن منعها من الصلاة ما ليس بصنعها فلفت نيتها من الاول بخلاف الكافر فانه قادر على ازالة المانع من الابتداء فصحت نيته (قوله عبدالح) أى اذا سافر العبد مع سيده فنوى احدهما الإقامة (قوله والا) أى وان لم يتهايا في خدمته يفرض عليه القعود على رأس الركعتين ويتم احتياطا لانه مسافر من وجه مقيم من وجه شرح المنية (قوله ولا يتم الخ) في شرح المنية وعلى هذا فلا يجوز لزاله اقتداء بالمقيم مطلقا فليعلم هذا اه أى لا في الوقت ولا بعده ولا في الشفع الاول ولا الثاني ولعل وجهه كما أفاده شيخنا أن مقتضى كونه يتم احتياطا أن تكون القعدة الثانية في حقه فرضا الحاقاله بالمقيم وقد قلنا ان القعدة الاولى فرض عليه أيضا الحاقاله بالمسافر فاذا اقتدى بمقيم يلزم اقتداء المفترض بالمتنفل في حق القعدة الاولى اه اقول لكن قول شارح المنية وعلى هذا الخ يظهر منه أنه تفريع من عنده على وجه البحث والا فالذي رأيته منقولاً في التارخانية عن الجهة أنه ان لم يكن بالمهايا وهو في ايديهما فكل صلاة يصلحها وحده يصلى اربعا ويقعد على رأس الركعتين ويقرأ في الاخرين وكذا اذا اقتدى بمسافر يصلى معه ركعتين وفي قرأته في الركعتين اختلاف وأما اذا اقتدى بمقيم فانه يصلى اربعا بالاتفاق اه (قوله وهو مما يافز) أى من جهات فيقال أى شخص يصلى فرضه اربعا ويفترض عليه القعود الاول كالثاني وأى شخص لا يصح اقتداؤه بالمقيم في الوقت وأى شخص ليس بمقيم ولا مسافر ويقال في صورة التهايا أى شخص يتم يوما ويقتصر يوما ط (قوله لأن الاولى ضمت الوتر) وهى صادقة لانه فرض على ويحمل الفرض في كلام الزوج على ما يلزم فعله ليعمل العمل ط (قوله والثالثة ليوم الجمعة) أى قالت ذلك العدد لفروض يوم الجمعة القطعية ولم تنظر الى الوتر وكذا الرابعة والله تعالى أعلم

(باب الجمعة)

مناسبتها للسفر أن في كل منهما تنصيف الصلاة ابتداء لعارض لكنه هنا في خاص وهو الظاهر وفي السفر في عام وهو كل رباعية فلذا قدم (قوله بالدليل القطعي) وهو قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الالية وبالسنة والايجاع (قوله كما حققه الكمال) وقال بعد ذلك وانما اكثرنا فيه نوعا من الاكثار لما نسمع عن بعض الجهلة انهم يذهبون الى مذهب الحنفية عدم افتراضها ومنشأ غلطهم قول القدوري ومن صلى الظهر يوم الجمعة في منزله ولا عذر له كره وجزأت صلاته وانما أراد حرم عليه وصحت الظهر لما سبأ في (قوله آكد من الظهر) أى لانه ورد فيها من التهديد ما لم يرد في الظهر من ذلك قوله صلى الله عليه وسلم من ترك الجمعة ثلاث مرات من غير ضرورة طبع الله على قلبه رواه احمد والحاكم وصححه فبعاقب على تركها

(قروع) سافر السلطان قصر * تزوج
المسافر سار مقبلا على الاوجه
* ظهرت الحائض وبقي لمقصدها
يوما نتم في الصبح كصبي بلغ
بخلاف كافر أسلم * عبد مشترك
بين مقيم ومسافر انهما يا قصر
في نوبة المسافر والا يفرض عليه
القعود الاول ويتم احتياطا ولا
يأتى بمقيم أصلا وهو مما يافز * قال
لنساءه من لم تدر منك كم ركعة
فرض يوم وليلة فهي طالق فقالت
احداهن عشرون والثانية سبعة
عشر والثالثة خمسة عشر والرابعة
احدى عشر لم يطلقن لأن الاولى
ضمت الوتر والثانية تركته
والثالثة ليوم الجمعة والرابعة
للمسافر والله أعلم

* (باب الجمعة)

يتثبت الميم وسكونها (هى فرض)
عين (يكفر جاحدها) لثبوتها
بالدليل القطعي كما حققه الكمال
(وهى فرض) مستقل أكد
من الظاهر

اشد من الظهر ويناب عليها اكثر ولان لها شروطا ليست لظهر تأمل (قوله وليست بدلا عنه الخ) تصريح
بمفهوم قوله وهي فرض مستقل لكن هذا يخالف لما قدمه المصنف في بحث النية من باب شروط الصلاة
وعبارته مع الشرح ولو نوى فرض الوقت مع بقائه جازا لا في الجمعة لانها بدل الا ان يكون عنده
في اعتقاده انها فرض الوقت كما هو رأي البعض قطع اهـ وكتبنا هناك عن شرح النية ان فرض الوقت
عندنا الظهر لا الجمعة ولكن قد امر بالجمعة لاسقاط الظهر ولذا الوصل الظهر قبل ان تقوته الجمعة صحت عندنا
خلاف الزفر والثلاثة وان حرم الاقتصار عليها اهـ والحاصل ان فرض الوقت عندنا الظهر وعند زفر الجمعة
كما صرح به في الفتح وغيره فيما سبأ حتى الباقى في شرح الملتقى وأما ما نقله عنه فلهذا ذكره في شرحه على
التقاية وبما ذكرناه ظهر ضعفه (قوله وفي الجراح) سبأ في الكلام على ذلك عند قول المصنف وتؤدى
في مصر واحد بمواضع كثيرة (قوله ويشترط الخ) قال في النهر ولها شرائط وجوب وأداء منها ما هو في المصلى
ومنها ما هو في غيره والفرق أن الاداء لا يصح بانتفاء شروطه ويصح بانتفاء شروط الوجوب ونظمها بعضهم
فقال

وحرر صحيح بالبلوغ مذكر * حقيم وذو عقل لشروط وجوبها

ومصر وسultan ووقت وخطبة * واذن كذا جع لشروط أدائها ط عن أبي السعود
(قوله ما لا يسع الخ) هذا يصدق على كثير من القرى ط (قوله المكلفين بها) احتريزه عن اصحاب
الاعذار مثل النساء والصبيان والمسافرين ط عن الفهري (قوله وعليه فتوى اكثر الفقهاء الخ)
وقال ابو شجاع هذا احسن ما قيل فيه وفي الولوجية وهو صحيح بحر وعليه مشى في الوقاية ومنه المختار
وشرحه وقد تم في متن الدرر على القول الآخر وظاهره ترجيحه وأيده صدر الشريعة بقوله لظهور التواني في
أحكام الشرع سيما في إقامة الحدود في الامصار (قوله وظاهر المذهب الخ) قال في شرح المنية والحد
الصحيح ما اختاره صاحب الهداية أنه الذي له امير وقاض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود وتزييف صدر الشريعة له
عند اعذاره عن صاحب الوقاية حيث اختار الحد المتقدم بظهور التواني في الاحكام من يف بآن المراد
القدرة على اقامتها على ما صرح به في التحفة عن أبي حنيفة أنه بلدة كبيرة فيها سكك وأسواق ولها راساتين
وفيها والي يقدر على انصاف المظلوم من الظالم بمحضته وعلمه او علم غيره يرجع الناس اليه فيما يقع من
الحوادث وهذا هو الاصح اهـ الا أن صاحب الهداية ترك ذكر السكك والراساتين لان الغالب أن الامير
والقاضي الذي شأنه القدرة على تنفيذ الاحكام واقامة الحدود لا يكون الا في بلد كذلك اهـ (قوله له امير
وقاض) أي مقيمان فلا اعتبار بقاض يأتي احيانا يسمى قاضي الناحية ولم يذكر المقتى اكتفاء بذكر القاضي
لان القضاء في الصدر الاول كان وظيفة المجتهدين حتى لو لم يكن الوالي والقاضي مقيما لشرط المقتى كافي
لخلاصة وفي تصحيح القدوري أنه يكتفى بالقاضي عن الامير شرح الملتقى قال الشيخ اجماعا بل المراد
من الامير من يحرس الناس ويمنع المفسدين ويقوى أحكام الشرع كذا في الرقائق وحاصله أن يقدر على
انصاف المظلوم من الظالم كما فسر به في العناية اهـ (قوله يقدر الخ) افرد الشيخ مرتعا للهداية لعوده على
القاضي لان ذلك وظيفة بخلاف الامير لما مر وفي التعبير يقدر على صدر الشريعة كما علمته وفي شرح الشيخ
اجماعا عن الدهلوي ليس المراد تنفيذ جميع الاحكام بالفعل اذ الجمعة اقيمت في عهد اظم الناس وهو الخراج
وانه ما كان ينفذ جميع الاحكام بل المراد واقعه اعلم اقتداره على ذلك اهـ ونقل مثله في حاشية أبي السعود
عن رسالة العلامة نوح افندي اقول ويؤيده أنه لو كان الاخلال بتنفيذ بعض الاحكام محلا يكون البلد مصرا
على هذا القول الذي هو ظاهر الرواية لزم أن لا تصح جمعة في بلدة من بلاد الاسلام في هذا الزمان بل فيما قبله
من ازمان فتعين كون المراد الاقتدار على تنفيذ الاحكام ولكن ينبغي ارادة اكثرها والافتقار على الحاكم
الاقتدار على تنفيذ بعضها المنع من ولاء وكما يقع في ايام القسنة من تعصب سفهاء البلد بعضهم على بعض او على
الحاكم بحيث لا يقدر على تنفيذ الاحكام فيهم لانه قادر على تنفيذها في غيرهم وفي عسكركم على أن هذا
عارض فلا يعتبر ولذا لو مات الوالي ولم يحضر لفئته ولم يوجد أحد ممن له حق اقامة الجمعة نصب العاقبة لهم
خطيبا للضرورة كما سبأ في مع انه لا امير ولا قاضي ثمه أصلا وبهذا ظهر جهل من يقول لا تصح الجمعة في ايلم

ولست بدلا عنه كما حرره الباقى
معز بالسرى الدين ابن الشخصية
وفي الجرح وقد اقيمت مرارا
بعد صلاة الاربع بعدها
بنية آخر ظهر خوف اعتقاد عدم
فرضية الجمعة وهو الاحتياط
في زماننا ما من لا يخاف عليه
مفسدة منها فالاولى أن تكون
في بيته خفية (ويشترط لصحتها)
سبعة أشياء الاول (المصرو هو
ما لا يسع اكبر مساجده اهله
المكلفين بها) وعليه فتوى اكثر
الفقهاء مجتبي لظهور التواني
في الاحكام وظاهر المذهب أنه
كل موضع له امير وقاض يقدر
على اقامة الحدود

الفطنة مع انها تصح في البلاد التي استولى عليها الكفار كما سنده قناتل (قوله كما حذرناه الخ) هو حاصل ما قدمناه عن شرح المنية (قوله وفي القهستاني الخ) تأييد المتن وعبارة القهستاني وتقع فرضا في القصبات والقرى الكبيرة التي فيها اسواق قال ابو القاسم هذا بخلاف اذا كان الوالي والقاضي يبنوا المسجد الجامع واداء الجمعة لان هذا مجتهد فيه فاذا اتصل به الحكم صار مجمعا عليه وفيما ذكرنا اشارة الى انه لا تجوز في الصغيرة التي ليس فيها قاض ومنبر وخطيب كما في المضمرات والظاهر انه اريد به الكراهة لكرامة النفل بالجماعة ألا ترى ان في الجواهر لو صلوا في القرى لزمهم أداء الظهر وهذا اذا لم يتصل به حكم فان في قناتل الديناري اذا بنى مسجد في الرستاق بأمر الامام فهو أمر بالجمعة اتفاقا على ما قال السرخسي اه فافهم والرستاق القرى كما في القاموس (تنبيه) في شرح الوهبانية فضاة زمانا يحكمون بجمعة الجمعة عند تجديدها في موضع بأن يهلق الواقف عتق عبده بجمعة الجمعة في هذا الموضع وبعد اقامتها فيه بالشروط يدعى المعلق عتقه على الواقف المعلق بأنه علق عتقه على جمعة الجمعة في هذا الموضع وقد دعت ووقع العتق فيحكم بعتقه فينتفعن الحكم بجمعة الجمعة ويدخل ما لم يأت من الجع تبعاه اه قال في النهرو في دخول ما لم يأت نظر قدسبر اه اقول الجواب عن نظره أن الحكم بجمعة الجمعة مبنى على كون ذلك الموضع محللا لاقامتها فيه وبعد ثبوت صحتها لا فرق فيه بين جمعة وجمعة قدسبر وظاهر ما مر عن القهستاني أن مجرد أمر السلطان والقاضي ببناء المسجد وادائها فيه حكم رافع للخلاف بلاد عوى وحادثة وفي قضاء الاشياء أمر القاضي حكم كقوله سلم المحمدي الى المدعي والامر يدفع الدين والامر بحسبه الخ وأفتى ابن نجيم بأن تزويج القاضي الصغيرة حكم رافع للخلاف ليس بغيره نقضه (قوله واذا اتصل به الحكم الخ) قد علمت أن عبارة القهستاني تصر بجمعة في أن مجرد الأمر رافع للخلاف بناء على أن مجرد أمر حكم (قوله اولا) زاده للاشارة الى أن قول المصنف ما اتصل به ليس قيد احترازا كما في الشرنبلالية (قوله كما حذرنا ابن الكمال) حيث قال واعتبر بعضهم قيد الاتصال وقد خطأ صاحب الذخيرة قائلا فعلى قول هذا القائل لا تجوز اقامة الجمعة بخاري في مصلى العدد لأن بين المصلى وبين المصمر مزارع ووقعت هذه المسئلة مرة وأفتى بعض مشايخ زماننا بعدم الجواز ولكن هذا ليس بصواب فان أحد الميكر جواز صلاة العيد في مصلى العيد بخاري لامن المتقدمين ولامن المتأخرين وكان المصرا وقتا شرط جواز الجمعة فهو شرط جواز صلاة العيد اه (قوله والمختار للفتوى الخ) اعلم أن بعض المحققين اهل الترجيح اطلق القضاء عن تقديره بمسافة وكذا محذور المذهب الامام محمد وبعضهم قدره بها وجملة اقوالهم في تقديره ثمانية اقوال أو تسعة غلوة ميل ميلان ثلاثة فرسخ فرسخان ثلاثة سماع الصوت سماع الاذان والتعريف احسن من التحديد لانه لا يوجد ذلك في كل مصر وانما هو بحسب كبر المصر وصغره بيانه أن التقدير بغلوة او ميل لا يصح في مثل مصر لان القرافة والتراب التي تلي باب النصر يزيد كل منها على فراسخ من كل جانب نعم هو ممكن لمثل بولاق فالقول بالتحديد بمسافة يتخالف التعريف المتفق على ما صدق عليه بأنه المعتبر لمصالح المصر فقد نص الاثمة على أن القضاء ما اعتدلفن الموقى وحوائج المصر كركض الخيل والدواب وجمع العساكر والخروج للرمي وغير ذلك وأى موضع يحذف بمسافة يسع عساكر مصر ويصلح ميدان الخيل والفرسان ورمى النبل والبنق البارود واختبار المدافع وهذا يزيد على فراسخ فظهر أن التحديد بحسب الامصار اه ملخصا من تحفة أعيان الغنى بجمعة الجمعة والعديد في الفناء للعلامة الشرنبلالي وقد جرم فيها بجمعة الجمعة في مسجد سبيل علان الذي بناه بعض امراء زمانه وهو في فناء مصر بينه وبينها نحو ثلاثة ارباع فرسخ وشئ اقول وبه يظهر صحتها في تكية السلطان سليم بمرجة دمشق وكذا في مسجده بصالحية دمشق فانها من فناء دمشق بما فيها من التربة بسفح الجبل وان انفصلت عن دمشق بمزارع لكنها قريبة لانها على ثلث فرسخ من البلدة وان اعتبرت قرية مستقلة فهي مصر على تعريف المصنف على أن مسجد حامسبى بأمر السلطان وكذا مسجدها القديم المشهور بمسجد الحنابلة الذي بناه الملك الاشرف وأمره كاف في صحتها على ما مر تأمل (قوله وامرأة) اعلم أن المرأة لا تكون سلطانا الا تغلبا لما تقدم في باب الامامة من اشتراط الذكورة في الامام فكان على الشارح أن يقول ولو امرأته ولو كان ذلك التغلب امرأته ح والمراد بالتغلب من فقد فيه شروط الامامة وان رضىه القوم وفي الخلاصة والتغلب الذي

كما حذرناه مما علقناه على المتن
وفي القهستاني "اذن الحاكم ببناء
الجامع في الرستاق اذن بالجمعة
اتفاقا على ما قاله السرخسي"
واذا اتصل به الحكم صار مجمعا عليه
فليحفظ (او فناءه) بكسر الفاء (وهو
ما حوله) (اتصل به) اولا كما حذرنا
ابن الكمال وغيره (لاجل مصالحه)
كدفن الموقى وركض الخيل
والمختار للفتوى تقديره بفرسخ
ذكره الوالوجي (و) الثاني
(السلطان) ولو تغلبا وامرأة
فيجوز أمرها

مطلب
في جمعة الجمعة بمسجد د المرحبة
والصالحية في دمشق

لاعهده اى لا منشوره ان كان سريته فيما بين الرعية سيرة الامراء ويحكم بينهم بحكم الولاية تجوز الجمعة بحضرته
 بحر اه ط (قوله باقامتها) اى اقامة الجمعة وقوله لا اقامتها اى لا اقامة المرأة الجمعة ح (قوله
 أوأموره باقامتها) اى الجمعة وشغل الامر دلالة قال في البحر ولا خفاء في أن من فوض اليه أمر العامة
 في مصر له اقامتها وان لم يفوضها السلطان اليه صريحا كافي للخلاصة والعبرة بالاهلية النائب وقت الصلاة
 لا وقت الاستنابة حتى لو أمر العبيد والذي وفوض اليهما الجمعة فبلغ وأسلم لهما اقامتها لانه فوضها اليهما
 صريحا بخلاف ما اذا لم يصرح لكن ظاهرا الخاية أن هذا قول البعض وأن الرجوع عدم الفرق لوقوع
 التفويض باطلا وعليه فالاعتبار بالاهلية وقت الاستنابة اه ملخصا قلت لكن في رسالة الشرنبلالى عن
 الخلاصة مانعه العبرة بالاهلية وقت اقامتها لا وقت الاذن بها وان وقع في بعض العبارات ما يقتضى خلافه
 اه (قوله وان لم تجز أنكته وأفضيته) لانهما يعتدان الولاية ولا ولاية له على نفسه فضلا عن غيره ولان
 شرط القضاء الحزبة ط (قوله واختلف الخ) ليس ذلك اختلافا بين مشايخ المذهب من اهل التصريح
 أو الترجيح بل هو اختلاف بين المتأخرين في فهم عبارات مشايخ المذهب (قوله هل ملك الاستنابة) اى
 بلاذن من السلطان أما بالاذن فلا خلاف فيه (قوله فقبل لا مطلقا) قائله صاحب الدرر حيث قال ان
 الاختلاف لا يجوز للخطبة أصلا ولا للصلاة ابتداء بل بعدما حدث الامام الا اذا كان مأذونا من السلطان
 بالاختلاف اه (قوله وقيل ان لضرورة جاز الخ) قائله ابن كمال باشا حيث قال ان كان ذلك لضرورة
 كشغله عن اقامة الجمعة في وقتها جاز التفويض الى غيره والا لا اى وان لم يكن ذلك لضرورة أصلا او كان لعذر
 لكن يمكن ازالة عذره واقامة الجمعة بعده قبل خروج الوقت لا يجوز التفويض الى خطيب آخر ثم قال واقامة
 الجمعة عبارة عن امرين الخطبة والصلاة والموقوف على الاذن هو الاول دون الثاني فالمراد من الاختلاف
 لا اقامة الجمعة الاختلاف للخطبة لا للصلاة كما توهمه البعض اه مخ ملخصا (قوله وقيل نعم الخ) قائله قاضي
 القضاة محمد الدين ابن جرباش مخ وبه قال شارح المنية البرهان ابراهيم الحلبي وكذا صاحب البحر والنهر
 والشرنبلالى والمصنف والشارح (قوله بلا ضرورة) الاولى أن يقول ولو بلا ضرورة ليتضح معنى
 الاطلاق ط قال في الامداد به كلام واذا علمت جواز الاختلاف للخطبة والصلاة مطلقا بعد روي غير عذر
 حال الحضرة والغيبة وجواز الاختلاف للصلاة دون الخطبة وعكسه فاعلم أنه اذا استناب لمريض ونحوه
 فالنائب بخطب ويصلى بهم والامر فيه ظاهر وأما اذا استخلف للصلاة فقط لسبق حدث فاما أن يكون بعد
 شروعه فيها وقبله فان كان بعده فكل من صلح للاقتداء به يصح استخلافه وأما اذا كان قبله بعد الخطبة فيشترط
 كون الخليفة قد شهد الخطبة او بعضها مع اهليته للاقتداء به اه (قوله لانه الخ) هذه عبارة الهداية في
 كتاب أدب القاضي أى لان أداء الجمعة على شرف القوات لتوقته بوقت يفوت الاداء بانقضائه درو عن شرح
 الهداية اى فيكون ذلك اذنا بالاختلاف دلالة لعله بما يعترى المأمور من العوارض المانعة من اقامتها
 كمرض وحدث كافي البدائع (قوله ولا كذلك القضاء) فانه يحصل في أى وقت كان فلم يكن الامر به اذنا
 بالاختلاف دلالة (قوله كل من ملك الخ) هو صريح في جواز استنابة الخطيب مطلقا او كما صرح بحر
 (قوله الجمعة) بضم النون وسكون الجيم طلب الكلا في موضعه قاموس وهي هنا علم الكتاب ح (قوله
 لابن جرباش) بضم الجيم والراء ح وهو احد شيوخ مشايخ صاحب البحر (قوله انما يشترط الاذن الخ)
 حاصله أن الاذن من السلطان انما يشترط في اول مرة فاذا اذن باقامتها لخص كان له أن يأذن لغيره وذلك لغيره
 أن يأذن لا تحروهم جزا وليس المراد أن السلطان اذا اذن باقامتها في مسجد صار كل شخص او كل خطيب
 مأذونا بأن يقمها في ذلك المسجد بدون اذن من السلطان او من مأذونه كما يوهمه ظاهر كلامه ويدل على ذلك
 نص عبارة ابن جرباش التي نقلها عنه في البحر وهي قوله بعد كلام واذا قد عرفت هذا فيتمشى عليه ما يقع في زماننا
 هذا من استئذان السلطان في اقامة الجمعة فيما يستحب من الجوامع فان اذنه باقامتها في ذلك الموضع لربه
 صحيح لاذن رب الجامع لمن يقمها خطيبا ولاذن ذلك الخطيب لمن يحاسبه أن يستنبيه الخ وحاصله أنه لا يصح
 اقامتها الا لمن اذن له السلطان بواسطة او بدونها أما بدون ذلك فلا كما هو صريح ما ذكره الشارح عن
 السراجية ثم وقع في فتاوى ابن الشبلي ما يوهم ما ووهمه كلام الشارح حيث سئل عن تغريبه جوامع لها

٣٠ مطلبه
 في جواز استنابة الخطيب

باقامتها لا اقامتها (أوأموره
 باقامتها) ولو عداوى عمل ناحية
 وان لم تجز أنكته وأفضيته
 (واختلف في الخطيب المقر من
 جهة الامام الاعظم أو من جهة
 نائبه هل ملك الاستنابة في الخطبة
 فقبل لا مطلقا) أى لضرورة او لا
 الآن يفوض اليه ذلك (وقيل
 أن لضرورة جاز) والا لا (وقيل
 نعم) يجوز (مطلقا) بلا ضرورة
 لانه على شرف القوات لتوقته
 فكان الامر به اذنا بالاختلاف
 دلالة ولا كذلك القضاء (وهو
 الظاهر) من عباراتهم في
 البدائع كل من ملك الجمعة ملك
 اقامة غيره وفي الجمعة في تعداد
 الجمعة لابن جرباش انما يشترط
 الاذن لا اقامتها عند بناء المسجد
 ثم لا يشترط بعد ذلك بل الاذن
 مستحب لكل خطيب وتعامه
 في البحر

خطباء ليس لاحد منهم اذن صريح من السلطان مع علم السلطان بذلك الثغر وباقامة الجمع والاعياد في جوامعه
فهو يكون ذلك اذ نادى لالة فاجاب بان امور المسلمين محمولة على السداد وقد جرت العادة بان من بنى جامعاً او اراد
اقامة الجمعة استأذن الامام فاذا وجد الاذن اول مرة فقد حصل به الغرض والاذن بعد ذلك اه ملخصاً لكن
يمكن حله على متر أى فلا يشترط اذن السلطان ثانياً بل كل خطيب له أن يستنيب للاكتفاء بالاذن اول
مرة والله اعلم (قوله وما قيد الزيلعي) أى من انه لا يجوز له الاستخلاف الا اذا حدث قال في البحر لا دليل
عليه والظاهر من عباراتهم الاطلاق اه قلت وما ذكره الزيلعي تبعه عليه من لا خسرو صاحب الدرر كما
قد مناه عنه لكنه ناقض نفسه حيث قال بعده ولا ينبغي أن يصلي غير الخطيب لان الجمعة مع الخطبة كشي
واحد فلا ينبغي أن يقيها اثنان وان فعل جاز اه وهذا يكون باستخلاف الخطيب ثم قال ايضاً خطب صبي
باذن السلطان وصلى بالغ جاز كذا في الخلاصة اه قال الشرنبلالي في رسالته فهذا نص منه على جواز
الاستخلاف للصلاة قبل الشروع فيها من غير سبق الحدث كما قد مناه من النصوص بمثله اه وفيه نظر سند ذكره
آخر الباب (تبينه) اجاب بعضهم عن الزيلعي بأن كلامه مبنى على القول بالاستنابة عند الضرورة وهذا عجيب
فان هذا القول لابن كمال باشا كما علمت والاقوال الثلاثة المذكورة في المتن ليست منقولة في المذهب بل هي
اختلاف من المتأخرين بعد الزيلعي فكيف يبنى كلامه على احد هاهنا على ان اشتراط الاستنابة بالضرورة انما هو
للخطبة لا للصلاة كما قد مناه في عبارة ابن كمال والكلام هنا في الصلاة لان سبق الحدث لا يستوجب الاستنابة
في الخطبة لصحتها معه فافهم (قوله وما ذكره من لا خسرو) أى من انه ليس له الاستنابة الا اذا فرض اليه ذلك ح
قلت وهو القول الاول في المتن (قوله رده ابن الكمال) وكذا رده في شرح المنية والبحر والنهر والمخ
والامداد وغيرها (قوله بلا شرط) أى بلا شرط الاذن من السلطان واستند في ذلك الى أشياء منها ما في
الخلاصة ان له أن يستخلف وان لم يكن في منشور الامامة الاستخلاف اه قال في شرح المنية وعلى هذا عمل
الامة من غير تكبر اه نعم اشترط ابن كمال في هذه الرسالة لجواز الاستخلاف أن يكون لضرورة وهو القول الثاني
في المتن كما قد مناه وبني على ذلك فساد ما يفعله في زماننا حيث يحضرون اى السلاطين في الجامع بلا عذر
ويستخلفون الغير في اقامة الجمعة اه وقد رده عليه الشرنبلالي في رسالة يما في التتارخانية عن المحيط امام
خطب فتولى غيره وشهد الخطبة ولم يعزل الاول ولكن أمر رجلاً أن يصلي الجمعة بالناس فصلى جاز لانه لما شهد
الخطبة فكأنما خطب بنفسه ولو أن القادم الذي تولى شهد خطبة الاول وسكت عنه حتى صلى بالناس وهو يعلم
بقدمه فصلاته جائزة لانه على ولايته ما لم يظهر العزل اه قال فهذا نص في صحة صلاة الاصيل بحضرة نائبه
لعلمه بعزله اه اقول وفيه نظر لان الاول ليس نائباً عنه بل هو باق على ولايته لان قوله ما لم يظهر العزل معناه ما لم
يعزله بالفعل وليس المراد به علمه بالعزل والاناقض قوله قبله وهو يعلم بقدمه والاضحى في الرد ما في المدافع عن
النوادر أنه يصير معزولاً اذا علم بحضور الثاني وأن الثاني اذا امر الاول باتمام الخطبة يجوز ولا يل سكت حتى
انها او حضر بعد فراغ الاول من الخطبة لا يجوز الجمعة لانها خطبة سلطان معزول بخلاف ما اذا لم يعلم بحضور
الثاني حتى خطب وصلى والاول ساكت لانه لا يعزل الا بالعلم كالوكيل اه فهذا صريح في صحة الخطبة
والصلاة من النائب بحضرة الاصيل وذكر في منية المفتي صلى احد بغير اذن الخطيب لم يجز الا اذا اقتدى به
من له ولاية الجمعة اه ومثله ما يذكره الشارح عن السراجية فتأمل (قوله انه) أى الاستخلاف جائز مطلقاً
أى سواء كان لضرورة او لا كما يعلم من عبارة مجمع الانهر ح (قوله اذن عام) أى لكل خطيب أن يستنيب
لالكل شخص أن يحط في أى مسجد اراد ح اقول لكن لا يبقى الى اليوم الاذن بعدم موت السلطان الاذن
بذلك الا اذا اذن به ايضاً سلطان زماننا نصره الله تعالى كما ينته في تنقيح الحامدية وسند كوفي باب العبد عن
شرح المنية ما يدل عليه ايضاً قنبيه (قوله وعليه الفتوى) لعل المراد فتوى اهل زمانه فليس ذلك تعصفاً معتبراً
اذ ليسوا من اهل التصحيح (قوله لو صلى احد بغير اذن الخطيب لا يجوز) ظاهره أن الخطيب خطب بنفسه
والاخر صلى بلا اذنه ومثله ما لو خطب بلا اذنه لمافي الخانية وغيرها خطب بلا اذن الإمام والامام حاضر لم يجز
اه ولا ينافيه ما قد مناه عن التتارخانية من أنه لما شهد الخطبة فكأنما خطب بنفسه لان الخطبة هناك كانت
من له ولايتها كما قد مناه (قوله الا اذا اقتدى به من له ولاية الجمعة) شمل الخطيب المأذون وذلك لان الاقتداء

وما قيد الزيلعي لا دليل له وما
ذكره من لا خسرو وغيره رده ابن
الكمال في رسالة خاصة برهن فيها
على الجواز بلا شرط واطنب فيها
وابدع ولكن من الفوائد اودع
وفي مجمع الانهر أنه جائز مطلقاً في
زماننا لانه وقع في تاريخ خمس
وأربعين وتسعمائة اذن عام وعليه
الفتوى وفي السراجية لو صلى
احد بغير اذن الخطيب لا يجوز
الا اذا اقتدى به من له ولاية الجمعة

به اذن دلالة بخلاف ما لو حضر ولم يقصد وعليه تحمل عبارة الخاتمة السابقة ثم اذا كان حضوره بدون اقتداء لم يعتبر اذنا يفهم منه انه لا تجوز خطبة غيره بلا اذن بالاولى خلافا لمن فهم منه الجواز فاذا ط (قوله ويؤيد ذلك الخ) أى يؤيد الجواز اذا اقتدى به بناء على أن اقتداء به دليل الاذن لانهم وان نوهوا جمعة لكن بدون شرطها تنعقد فلا قول يمكن اقتداؤه اذنا يلزم أن يكون مؤذيا معهم النفل بجماعة وهو غير جائز فعمل المسلم انما يحمل على الكمال فيكون اقتداؤه اجازة لفعلة لان الاجازة اللاحقة كالاذن السابق وتطيره اذا اجازتكاح الفضولى بالفعل يجوز ويجزى حضوره وسكوته وقت العقد لا يدل على الرضى فانهم (قوله مات والى مصر) وكذا لو لم يحضر بسبب القسنة بدائع (قوله فجمع) بتشديد الميم أى صلى الجمعة خليفة اى من عهد اليه قبل موته أو المراد من كان يخلفه ويقوم مقامه اذا غاب أو من اقامه اهل البلد خليفة بعده الى أن يأتهم وال آخر (قوله او صاحب الشرط) جمع شرطى كتركى وجهنى قاموس وفى المغرب الشرطة بالسكون والحركة خيار الجند وأول كتيبة فحضر الحرب واجمع شرط وصاحب الشرطة فى باب الجمعة يراد به امير البلدة كما مر بخارى وقيل هذا على عادتهم لان امور الدين والدنيا كانت حينئذ الى صاحب الشرطة فأما الآن فلا (قوله او القاضى المأذون له فى ذلك) قيد به لما فى الخلاصة ليس للقاضى اقامتها اذ لم يؤمر ولصاحب الشرط وان لم يؤمر وهذا فى عرفهم قال فى الظهيرية أما اليوم فالقاضى يقيمها لان الخلفاء يأمرون بذلك قيل أراده قاضى القضاة الذى يقال له قاضى الشرق والغرب فأما فى زماننا فالقاضى وصاحب الشرط لا يوليان ذلك (قوله) قال فى البحر وعلى هذا فللقاضى القضاة بمصر أن يولى الخطباء ولا يتوقف على اذن كما أن له أن يستخلف للقضاة وان لم يؤذن له مع أن القاضى ليس له الاستخلاف الا باذن السلطان لان تولية قاضى القضاة اذن بذلك دلالة كما صرح به فى الفتح ولا يتوقف ذلك على تقرير الحاكم المسمى بالبasha لكن فى التجنيس ان فى اقامة القاضى روايتين وبرواية المنع يفتى فى ديارنا اذ لم يؤمر به ولم يكتب فى منشوره ويمكن جعل ما فى التجنيس على ما اذالم يول قاضى القضاة أما ان يولى اغنى هذا اللفظ عن التنصيص عليه نهر (قوله فللقاضى القضاة بالشام الخ) اخذ من كلام البحر كما علمت لكن فيه أن قاضى القضاة الذى له ذلك هو قاضى الشرق والمغرب كما مر عن الظهيرية وأما قاضى الشام ومصر فان ولايته مستمدة من ذلك القاضى العام وكونه مأذونا بالاستخلاف أى استخلاف توابعه فى بلده وتوابعها لا يلزم منه اذنه باقامة الجمعة بخلاف ذلك القاضى العام الذى اذن له السلطان باقامة مصالح الدين ونصب القضاة فى سائر البلدان ولذا يسمى قاضى القضاة ويدل على ذلك انه جرت العادة فى هذه الدولة العثمانية أن كل من تولى خطابة لا بد أن يرسل الى جهة السلطان حفظه الله تعالى ليقرره فيها فلو كان القاضى أو البasha مأذونا باقامتها اصح أن يولى الخطيب والحاصل أن المدار على الاذن وانما يعلم ذلك من جهته فان قال انى مأذون بذلك صدق لان مجرد تولية القضاة او الامارة مثلا لا يكون اذنا باقامتها على المقتضى به كما مر عن التجنيس الا اذا قوض السلطان اليه امور الدين والدنيا كما كان فى زمانهم كما مر عن المغرب والظهيرية ثم رأيت فى نهج النجاة معزى الى رسالة المحضف لا يخفى أن هذا انما يستقيم فى قاض قوض له الامور العامة أما من قوض له السلطان قضاء بلدة ليحكم فيها بما صرح من مذهب امامه فلا لعدم الاذن له صريحا ودلالة اه وهذا صريح فيما قلناه والله أعلم (قوله وقالوا يقيمها الخ) تقييد لعبارة المتن فانه لم يبين فيها ترتيبهم والمعنى انهم مرتبون كترتيب العصبان فى ولاية التزويج فيقيمها الا بعد عند خيبة الاقرب او موته لا بحضوره الا باذنه هذا ما ظهر لى وهو مفاد ما فى البحر عن الجمعة فراجع له لكن تقديم الشرطى على القاضى مخالف لما صرح حوايه فى صلاة الجنائز من تقديم القاضى على الشرطى قتائل (قوله مع وجود من ذكر) أى اذا كانوا مأذونين كما مر من أن من ذكره اقامتها بلا اذن العام أم فى زماننا فغير مأذونين (قوله فيجوز للضرورة) ومثله ما لو منع السلطان اهل مصر أن يجمعوا اضرار وتعتاقلهم أن يجمعوا على رجل يصلى بهم الجمعة أما اذا أراد أن يخرج ذلك المصر من أن يكون مصرا لسبب من الاسباب فلا كما فى البحر لمنع من الخلاصة (تتمة) فى معراج الدراية عن المسوط البلاد التى فى ايدى الكفار بلاد الاسلام لا بلاد الحرب لانهم لم يظهروا فيها حكم الكفر بل القضاة والولاة مسلمون يطيعونهم عن ضرورة او بدونها وكل مصر فيه وال من جهتهم يجوز له اقامة الجمع والاعباد والحد وتقليد القضاة لاستيلاء المسلم عليهم فلو لولا

ويؤيد ذلك أنه يلزم اداء النفل بجماعة وأقره شيخ الاسلام (مات والى مصر فجمع خلفه او صاحب الشرط) بفقتين حاكم السياسة (أو القاضى المأذون له فى ذلك جاز) لان تفويض امر العامة اليهم اذن بذلك دلالة فللقاضى القضاة بالشام أن يقيمها وأن يولى الخطباء بلا اذن صريح ولا تقرير البasha وقالوا يقيمها امير البلد ثم الشرطى ثم القاضى ثم من ولاه قاضى القضاة (ونصب العامة) الخطيب (غير معتبر مع وجود من ذكر) أما مع عدمهم فيجوز للضرورة

كفار يجوز للمسلمين إقامة الجمعة وبصير القاضي قاضيا يترضى المسلمين ويجب عليهم أن يلتصقوا بالجمعة
 اهـ (قوله في الموسم) أي موسم الحاج وهو سوقهم وجمعتهم من الموسم وهو العلامة مغرب (قوله فقط) أي
 فلا تصح في منى في غير أيام اجتماع الحاج فيها فقد بعض الشروط (قوله لوجود الخليفة) أي السلطان الاعظم
 قاموس (قوله أو أمير الحجاز) وهو السلطان بمكة كذا في الدرر أي شريف مكة الحاكم في مكة والمدينة
 والطائف وما يلي ذلك من أرض الحجاز (قوله أو العراق) كما يريد اد بناء على أنه مأذون به (قوله أو مكة)
 مكرّم مع أمير الحجاز لأن براديه اخص منه (قوله وكذا كل ابنه الخ) قال في العناية وفي كلام الهداية إشارة
 الى أن الخليفة والسلطان إذا طاف في ولايته كان عليه الجمعة في كل مصر يكون فيه يوم الجمعة لأن امامة غيره انما
 تجوز بأمره فامامته اولى وان كان مسافرا اهـ أقول مقتضاه أن الجواز في قول المصنف وجازت منى في
 معنى الوجوب مع أن من شروط وجوبها الإقامة ولا يلزم من جواز امامة الخليفة فيها وجوبها عليه إذا كان
 مسافرا ولا أن يأمر بمقايمة امامتها ولا يلزم أيضا من كون المصر من جلة ولايته أن يصير مقبلا بوصوله اليه الاعلى
 قول ضعيف كما قدمناه في الباب السابق تأمل ثم رأيت صاحب الحواشي السعدية اعترضه بقوله دلالة ما ذكره
 على ما ادّعاء من وجوب الجمعة على الخليفة إذا طاف ولايته غير ظاهرة اهـ وبه يظهر أن الجواز في كلام المصنف
 على معنى ويدل عليه ما في فتح القدير من قوله والخليفة وان كان قصد السفر للجمع فالفراغ عما يخص في الترك
 لأنه يمنع صحتها اهـ فافهم (قوله وعدم التعبد بمنى) أي عدم إقامة العيد بها لا لكونها ليست بمصر بل
 للتحقيق على الحاج لاشتغالهم بأمور الحج من الرمي والحلق والذبح في ذلك اليوم بخلاف الجمعة لأنه لا يتفق في
 كل سنة هجوما الجمعة في أيام الرمي أما العبد فانه في كل سنة سراج وأيضا فان الجمعة تبقى الى آخر وقت الظهر
 والغالب فراغ الحاج من أعمال الحج قبل ذلك بخلاف وقت العيد ومقتضى هذا أن الجمعة إذا أقيمت بمنى أن
 يجب على المقيمين من أهل مكة إذا خرجوا للجمع خلافا لما جمعه في شرح المنية بل اظاهرو وجوب اقامتها عليهم تأمل
 (تنبيه) ظاهر التعبد وجوب العيد في مكة وقد ذكر البيري في كتاب الاخصية أنه هو ومن أدركه من المشايخ لم
 يصلوها فيها قال والله أعلم ما السبب في ذلك اهـ قلت لعل السبب أن من له ولاية اقامتها يكون حاجا في منى
 (قوله لا تجوز لامر الموسم) هو المسمى أمير الحاج كما في مجمع الانهر أقول كانت عادة سلاطين بني عثمان أيدهم الله
 تعالى أنهم يرسلون أميراً يولونه أمور الحاج فقط غير أمير الشام والآن جعلوا أمير الشام والحاج واحدا فعلى
 هذا لا فرق بين أمير الموسم وأمير العراق لأن كلا منهما له ولاية عامة فإذا كان من عموم ولايته إقامة الجمعة في
 بلده يقيمها في منى أيضا بخلاف من كان أميراً على الحاج فقط ويوضح ما ذكرناه قول الشارح تبعاً لغيره لقصور
 ولايته الخ فافهم (قوله لانها مفارقة) أي بزية لا ابتداء فيها بخلاف منى (قوله مطلقا) أي سواء كان المصر
 كبيرا أو لا وسواء فصل بين جانيه نهر كبير كقصد اد أو لا وسواء قطع الجسر أو بقي متصلا وسواء كان التعدد
 في مسجدين أو أكثره كذا يفاد من الفتح ومقتضاه أنه لا يلزم أن يكون التعدد بقدر الحاجة كما يدل عليه كلام
 السرخسي الآتي (قوله على المذهب) فقد ذكر الامام السرخسي أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة جواز
 اقامتها في مصر واحد في مسجدين وأكثر وبه نأخذ لاطلاق لاجمة الا في مصر شرط المصر فقط وبما ذكرناه اندفع
 ما في البدائع من أن ظاهر الرواية جوازها في موضعين لا في أكثر وعليه الاعتماد اهـ فان المذهب الجواز
 مطلقا بجر (قوله دفعا للعرج) لأن في الزام اتحاد الموضع حرجا بنا لا استدعائه تطويل المسافة على أكثر
 الحاضرين ولم يوجد دليل عدم جواز التعدد بل قضية الضرورة عدم اشتراطه لا سيما إذا كان مصر كبيراً
 كصربا كما قاله الكمال ط (قوله وعلى المرجوح) هو ما مر عن البدائع من عدم الجواز في أكثر من موضعين
 (قوله ان سبق تحريرة) وقيل يعتبر السابق بالقرع وقيل بهما والاول اصح بجر عن القنية أي اصح عند
 صاحب القول المرجوح قال في الحلية وكتب قدرا جعت شيئا يعني الكمال في هذا كتابه فكتب الى وأما
 السابق فلا شك عندي في اعتباره بالخروج وهل يعتبر معه الدخول محل تردد في خاطري لأن سبق كذا
 هو بتقديم دخول تمامه في الوجود او بتقديم انقضائه كل محتمل اهـ (قوله فيصلى بعدها آخر ظهر) تقريره
 على المرجوح فيد أنه على الراجح من جواز التعدد لا يصلحها بناء على ما قدمه عن المصر من أنه اقضى بذلك مرارا
 خوف اعتقاد عدم فرضية الجمعة وقال في الصرائر لا احتياط في فعلها لانه العمل بأقوى الدليلين اهـ أقول

(وجازت) الجمعة (منى في الموسم)
 فقط (ل) وجود (الخليفة أو أمير
 الحجاز) أو العراق أو مكة ووجود
 الاسواق والسكن وكذا كل ابنه
 نزل بها الخليفة وعدم التعبد بمنى
 للتحقيق (لا) تجوز (لامر الموسم)
 لقصور ولايته على أمور الحج
 حتى لو أذن له جاز (ولا يعرفات)
 لانها مفارقة (وتؤدى في مصر
 واحد بوضع كثيرة) مطلقا على
 المذهب وعليه الفتوى شرح
 المجمع للعيني وامامة فتح القدير
 دفعا للعرج وعلى المرجوح فالجمعة
 لمن سبق تحريرة وتفسد بالامية
 والاشتباه فيصلى بعدها آخر ظهر
 وكل ذلك خلاف المذهب فلا
 يعول عليه كما حذر في البحر

مطلب
 في نية آخر ظهر بعد صلاة الجمعة

وفيه نظر بل هو الاحتياط بمعنى الخروج عن العهدة بيقين لأن جواز التعمد وان كان ارجح وأقوى دليلة لكن فيه شبهة قوية لأن خلافه مروى من أبي حنيفة أيضا واختاره الطحاوي والقرطبي وصاحب المختار وجعله العتاني الاظهر وهو مذهب الشافعي والمشهور عن مالك وأحدى الروايتين عن أحمد كما ذكره المقدسي في رسالته نورا للشمعة في ظهر الجمعة بل قال السبكي "من الشافعية انه قول اكثر العلماء ولا يحفظ عن صحابي ولا تابعي تجوز تعددها اه وقد علمت قول البدائع انه ظاهر الرواية وفي شرح المنية عن جوامع الفقه انه اظهر الروايتين عن الامام قال في التهر وفي الحاوي القدسي "وعليه الفتوى وفي التكملة للرازي وبه تأخذ اه فهو حينئذ قول معتمد في المذهب لا قول ضعيف ولذا قال في شرح المنية الاولى هو الاحتياط لأن الخلاف في جواز التعمد وعدمه قوي وكون الصحيح الجواز للضرورة للفتوى لا يمنع شرعية الاحتياط للفتوى اه قلت على أنه لو سلم ضعفه فالخروج عن خلافه أولى فكيف مع خلاف هؤلاء الاثمة وفي الحديث المتفق عليه من اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ولذا قال بعضهم فيمن يقضي صلاة عمره مع أنه لم يقض منها شيئا لا يكره لأنه أخذ بالاحتياط وذكر في القنية أنه أحسن ان كان في صلاته خلاف المجتهدين ويكتفينا خلاف من يزعم نقل المقدسي عن المحيط كل موضع وقع الشك في كونه مصرا ينبغي لهم أن يصلوا بعد الجمعة أربعين صلاة الظهر احتياطا حتى انه لو لم تقع الجمعة موقعها يخرجون عن عهدة فرض الوقت بآداء للظهر ومثله في الكافي وفي القنية لما اتى أهل مرو بأقامة الجمعتين فيها مع اختلاف العلماء في جوازهما أمرهم بالاربع بعدها احتياطا اه ونقله كثير من شراح الهداية وغيرها وتداولوه وفي الظهيرية واكثر مشايخ حضاري عليه لخرج عن العهدة بيقين ثم نقل المقدسي عن الفتح أنه ينبغي أن يصلي أربعين صلاة أخر فرض أدركت وقته ولم يؤدّه ان تردّد في كونه مصرا او تعددت الجمعة وذكر مثله عن المحقق ابن جرباش قال ثم قال وفائدة الخروج عن الخلاف المتوهم ارا المحقق وان كان الصحيح صحة التعدد فهي تقع بلا ضرر ثم ذكر ما يؤهم عدم فعلها ودفعه بأحسن وجه وذكر في التهر انه لا ينبغي التردد في ندبها على القول بجواز التعمد خوفا عن الخلاف اه وفي شرح الباقاني هو الصحيح وبالجملة فقد ثبت أنه ينبغي الاتيان بهذه الاربع بعد الجمعة لكن بقي الكلام في تحقيق أنه واجب او مندوب قال المقدسي ذكر ابن النخعة عن جده التصريح بالنسبة ويبحث فيه بأنه ينبغي أن يكون عند مجرد التوهم أما عند قيام الشك والاستنباء في صحة الجمعة فالظاهر الوجوب ونقل عن شيخه ابن الهمام ما يفيد به يعلم أنها هل تجزى عن السنة أم لا فعند قيام الشك لا وعند عدمه نعم وبويّد التفصيل بتعريف القرطبي "بلا بد وكلام القنية المذكور اه وتعمد تحقيق المقام في رسالة المقدسي "وقد ذكر شذرة منها في امداد الفتاح وانما أطلقنا في ذلك لدفع ما يؤهم كلام الشارح تبعاً للصريح من عدم فعلها مطلقاً ان أدى الى مفسدة لا تفعل جهارا والكلام عند عدمها ولذا قال المقدسي "فمن لا تأمر بذلك أشال هذه العوائق بل ندل عليه الخواص ولو بالنسبة اليهم اه والله تعالى أعلم (قوله لأن وجوبه عليه بآخر الوقت) قال في الحلية في هذا التعليق نظر فان المذهب أن الظهر يجب بزوال الشمس وجوباً موسعاً الى وقت العصر غير أن السبب هو الجزء الذي يصل به الاداء فان لم يؤدّ الى آخر الوقت تعين الجزء الأخير للسببية اه أقول يمكن أن يجاب بأن قوله والاحوط نية آخر ظهر أدركت وقته هو أحوط بالنسبة الى ما إذا نوى آخر ظهر وجب على "اداءه او ثبت في ذمته فان ذلك لا يفيد له لو ظهر عدم صحة الجمعة لأن وجوب ادائه او ثبوته في ذمته لا يكون الا في آخر الوقت او بعده نعم لو قال وجب على "يفيده لأن الوجوب بدخول الوقت بخلاف وجوب الاداء على ما حققه في التوضيح من الفرق بين الوجوب ووجوب الاداء لكن الاولى أن يزيد ولم أصله أو ولم يؤدّه كما مر عن الفتح لأنه اذا كان عليه ظهر فائت وكانت هذه الجمعة صحيحة في نفس الامر ينصرف ما نوى الى ما عليه وبدون هذه الزيادة لا ينصرف اليه بل يقع فضلاً لأن آخر ظهر أدركه هو ظهر يوم الجمعة لما مر من أن الوقت عندنا للظهر أصالة في يوم الجمعة خلافاً لغيره وكذا اذا قلنا ان ظهر الجمعة سقط عنه بصلاة الجمعة لأنه يصير آخر ظهر أدركه ظهر يوم الخميس فلا ينصرف الى ظهر فائت عليه قبله الا اذا زاد قوله ولم أصله ولعل الشارح أشار الى هذا بقوله فتنبه فافهم (تمه) قال في شرح المنية الصغير والاولى أن يصلي بعد الجمعة سنتها ثم الاربع بهذه النية أي نية آخر ظهر أدركته ولم أصله ثم ركعتين سنة الوقت فان صحت الجمعة يكون قد أدى سنتها على وجهها والاقتداء على الظاهر مع سنته ونبغي أن يقرأ السورة

وفي مجمع الأنهر معزياً للمطلب والاحوط نية آخر ظهر أدركت وقته لأن وجوبه عليه بآخر الوقت

مع القاطعة في هذه الأربع ان لم يكن عليه قضاء فان وقعت فرضا فالسورة لا تضرب وان وقعت فطلا فقرة السورة واجبة اه أي وأما اذا كان عليه قضاء فلا يضم السورة لأن هذه الأربع فرض على كل حال قلت وحاصله أنه يصلي بعد الجمعة عشرة ركعات أربعاً سنيتها وأربعاً آخر ظهر وركعتين سنة الوقت أي لا احتمال أن الفرض هو الظهر فتقع الركعتان سنته البعدية والظاهر أنه يكفي نية آخر ظهر عن الأربع سنة الجمعة اذا صحت الجمعة لأن المعقد عدم اشتراط التعيين في السن وان لم تصح فالفرض هو الظهر وتقع الأربع التي صلاها قبل الجمعة عن سنة الظهر القبلي لكن لطول الفصل بصلاة الجمعة وسماع الخطبة يصلي أربعاً أخرى فالاولى صلاة العشرة (قوله فتنبه) في بعض النسخ قنية وهي صحيحة لأن ما ذكره هو نص عبارة القنية (قوله وقت الظهر) فيه أن الوقت سبب لا شرط وأنه لا بد منه في سائر الصلوات والجواب أنه سبب للوجوب وشرط للصحة المؤدى وشرطه للجمعة ليست كشرطه لغيرها فانه بخروج الوقت لا تبقى صحة للجمعة لا اداء ولا قضاء بخلاف غيرها سهدية (قوله مطلقاً) أي ولو بعد التعمد قدرات تشهد كما في طلوع الشمس في صلاة القبر كما ترى في المسائل الاثني عشرية (قوله على المذهب) رد كما في النوادر من أن المقتدى اذا رجع الناس فلم يستطع الركوع والسجود حتى فرغ الامام ودخل وقت العصر فانه يتم الجمعة بغير قراءة ح عن الجبر (قوله الخطبة فيه) أي في الوقت وهذا أحسن من قول الكثر والخطبة قبلها اذ لا تنصيص فيه على اشتراط كونها في الوقت (تنبيه) في الجبر عن المجتبى بشرط في الخطبة أن يتأهل للإمامة في الجمعة اه لكن ذكر قبله ما يخالفه حيث قال وقد علم من تضاربهم أنه لا بشرط في الامام أن يكون هو الخطيب وقد صرح في الخلاصة بأنه لو خطب صبي بإذن السلطان وصلى الجمعة رجل بالغ يجوز اه وسيد كرا الشارح أن هذا هو المختار (تتمه) لم يقيد الخطبة بكونها بالعربية اكتفاء بما قدمه في باب صحة الصلاة من أنها غير شرط ولومع القدرة على العربية عنده خلافاً لها حيث شرطها الاعند العجز كالخلاف في الشروع في الصلاة (قوله والخامس كونها قبلها) أي بلا فاصل كثير على ما سياتي وهي شرط الانعقاد في حق من ينشئ التعرئة للجمعة لا كل من صلاها فلذا قالوا لو أحدث الامام فقدم من لم يشهد ما يجوز لانه بان تحريره على تلك التعرئة المنشأة فلو أفسدها الخليفة فالقياس أن لا يستقبل بهم الجمعة لكن استحسنوا الجواز لانه لما قام مقام الاول التحق به حكما ولو كان الاول احدث قبل الشروع فقدم من لم يشهد ما يجوز فتح ملخصا (قوله تنعقد الجمعة بهم) بأن يكونوا ذكورا بالغين عاقلين ولو كانوا معذورين بسفر أو مرض (قوله ولو كانوا صما أو بكم) أشار إلى أنه لا بشرط لصحتها كونها مسموعة لهم بل يكفي حضورهم حتى لو بعد وعاءه او ناموا اجزأت والظاهر أنه يشترط كونها جهر بحيث يسمعها من كان عنده اذ لم يكن به مانع شرح المنية (قوله على الاصح الخ) عزنا نصيحه في الحلية أيضا إلى المراج والمبتني بالغين وجرم به في البدائع والبيان وشرح المنية قال في الحلية لكن هذا احدى الروايتين عن اثنتي عشرة الثلاثة والاخرى أنها غير شرط حتى لو خطب وحده جاز وأقار شخضنا يعني الكمال اعتمادها (قوله) لأن الامر بالسعي ليس بالاستماعه كذا قال في التهريفه أن الشرط الحضور كما مر لا السماع فكان المناسب أن يقول لأن المأمور بالسعي جمع تأمل (قوله وجرم في الخلاصة الخ) مشى عليه في نور الايضاح وقال في شرحه وانما اتبعناه لانه منطوق فيقدم على المفهوم اه أي يفهم من قولهم يشترط حضور جماعة أنه لا يصح بحضور واحد وقول صاحب الخلاصة لو حضر واحد أو اثنان وخطب وصلى بالثلاثة جاز منطوق وفيه نظر فان جعل حضور الجماعة شرطا منطوق أيضا لان الجماعة من الاجتماع فتنافي الوحدة وقد جعلت شرطا والشرط ما يلزم من عدمه لعدم تأمل (قوله وكفت تحميدة الخ) شروع في ركن الخطبة بعد بيان شروطها وذلك لأن المأمور به في آية فاسعوا مطلق الذكر الشامل للاقل والكثير والمأثور عنه صلى الله عليه وسلم لا يكون بيان لعدم الاجمال في لفظ الذكر (قوله مع الكراهة) ظاهر القهستاني أنها تنزيهية تأمل (قوله) وأقوله الخ في العناية وهو مقدار ثلاث آيات عند الكرخي وقيل مقدار التشهد من قوله التحيات لله الى قوله عبده ورسوله (قوله بنيتها) أي نية الخطب (قوله واتجبا) الاولى أن يقول اوسج تعجبا ط (قوله) على المذهب وروى عن الامام أنه تعجبه ح (قوله لكنه ذكر) أي المصنف حيث قال ولو عطس عند الذبح فقال الحمد لله لا يحل في الاصح بخلاف الخطبة اه فان مفاده أن جدا العطاس يكفي لها قال ح ويمكن

فتنبه (و) الثالث (وقت الظهر فتبطل) الجمعة (بمخروجه) مطلقا ولولا احتسابه ذر نوم أو زجة على المذهب لأن الوقت شرط الاداء لا شرط الاقتراح (و) الرابع (الخطبة فيه) فلو خطب قبله وصلى فيه لم تصح (و) الخامس (كونها قبلها) لأن شرط الشيء سابق عليه (بجسرة جماعة تنعقد) الجمعة (بهم ولو) كانوا (صما) أو بكم فلو خطب وحده لم يجز على الاصح كما في الجبر عن الظهيرة لأن الامر بالسعي للذكر ليس بالاستماعه والمأمور به وجرم في الخلاصة بأنه يكفي حضور واحد (وكفت تحميدة) أو تمليه أو تسبيحة) للخطبة المفروضة مع الكراهة وقال لا بد من ذكر طويل وأقوله قدر التشهد الواجب (بنيتها فلو وجد لعطاسه) أو تعجبا (لم ينب عنها على المذهب) كما في التسمية على الذبيحة لكنه ذكر في الذبايح أنه ينوب قتأمل

قوله لأن الامر بالسعي أي للذكر كما هو مصرح به في الشرح اه معجمه

أن يجاب بأنه مبني على الرواية التي قدمناها (قوله وبسن خطبتان) لا يشافي ما مر من أن الخطبة شرط لأن المسنون هو تكرارها مرتين والشرط أحدهما (قوله على المذهب) وقال الطحاوي بقدر ما يس موضع جلوسه من المنبر بصر (قوله وتكرره زيادة) (الخ) عبارة القهستاني "وزيادة التطويل مكروهة" (قوله كتركه قراءة قدر ثلاث آيات) أي يكره الاقتصار في الخطبة على نحو تسيحة وتمليكها مما لا يكون ذكرا طويلا قدر ثلاث آيات أو قدر التشهد الواجب وليس المراد أن تركه قراءة ثلاث آيات مكروه لأن المصحح به في المتن والمواهب ونور الإيضاح وغيرها أن من السنن قراءة آية وقال في الأمداد وفي المحيط بقرافي الخطبة سورة من القرآن أو آية فلا خيار قد نواترت أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ القرآن في خطبته لا تخلو عن سورة أو آية ثم قال وإذا قرأ سورة تامة يتعوذ ثم يسمي قبلها وإن قرأ آية قبل يتعوذ ثم يسمي وأما كتركه قالوا يتعوذ ولا يسمي والاختلاف في القراءة في غير الخطبة كذلك اهـ لمختصا به علم أن الاقتصار على الآية غير مكروه قد بر (تنبيه) جرت العادة إذا قرأ الخطيب الآية أنه يقول قال الله تعالى بعد أعوذ بالله من الشيطان الرجيم من عمل صالح اهـ وفيه إيهام أن أعوذ بالله من مقول الله تعالى وبعضهم يتباعد عن ذلك فيقول قال الله تعالى كلاما أولوه بعد قول أعوذ بالله الخ ولكن في حصول سنة الاستعاذة بذلك نظر لأن المطلوب انشاء الاستعاذة ولم يتبق كذلك بل صارت بحكمة مقصودا بها لفظها وذلك يشافي الانشاء كما لا يخفى فالأولى أن لا يقول قال الله تعالى ولشيخ مشايخنا العلامة اسمعيل الجراحي شارح البصائر رسالة في هذه المسئلة لا يحضرني الآن ما قاله فيها فراجعها (قوله ويبدأ) أي قبل الخطبة الأولى بالتهنئة وذكر اسم محمد الله تعالى والثناء عليه والشهادتين والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والعظة والتذكير والقراءة قال في التجنيس والثانية كالأولى إلا أنه يدعو للمسلمين مكان الوعظ قال في البحر ونظايره أنه يسنن قراءة آية فيها كالأولى اهـ (تنبيه) ما يفعله بعض الخطباء من تحويل الوجه جهة اليمين وجهة اليسار عند الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في الخطبة الثانية لم أر من ذكره والظاهر أنه بدعة ينبغي تركه لثلاثتهم أنه سنة ثم رأيت في منهاج النووي قال ولا يلتفت بمينا وثمنا لا في شيء منها قال ابن حجر في شرحه لأن ذلك بدعة اهـ ويؤخذ ذلك عندنا من قول البدائع ومن السنة أن يستقبل الناس بوجهه ويستدير القبله لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحطب هكذا اهـ (قوله واليمين) هما حوزة والعباس رضي الله تعالى عنهما (لطيفة) سمعت عن بعض شيوخنا أنه كان يقول إن الخطباء يلحنون هاترتين حيث يقولون وأرض عن عبيدك الحزوة والعباس بأدخال آل علي حوزة وأبقا منصرفه مع أنه لم يسمع دخول آل عليه وإذا دخلت بصرف (قوله وحوزة القهستاني الخ) عبارته ثم يدعو لسلطان الزمان بالعدل والاحسان متجنباً في مدحه عما قالوا أنه كفر وخسران كما في الترغيب وغيره اهـ وأشار الشارح بقوله وجوز أني جعل قوله ثم يدعو الخ على الجواز لا الندب لأنه حكم شرعي لا بدله من دليل وقد قال في الجرائد لا يستحب لما روى عن عطاء بن سائر عن ذلك فقال أنه محدث وإنما كانت الخطبة تذكراً اهـ ولا يشافي ذلك ما قدمه الشارح في باب الإمامة من وجوب الدعاء له بالصلاحي لأن الكلام في نفي استحبابه في خصوص الخطبة بل لا مانع من استحبابه فيها كما يدعي لعموم المسلمين فإن في صلاحه صلاح العالم وما في البحر من أنه محدث لا ينافيه فإن سلطان هذا الزمان أحوج إلى الدعاء له ولا مراءاه بالصلاح والنصر على الأعداء وقد تكون البدعة واجبة أو مندوبة على أنه ثبت أن أبا موسى الأشعري وهو أمير الكوفة كان يدعو لعمر قبل الصديق فأنكر عليه تقديم عمر فشكا إليه فاستخضر المنكر فقال إنما أنكرت تقديمك على أبي بكر فبكي واستغفروا العجوبة حينئذ متوفرون لا يستكون على بدعة إلا إذا شهدت لها قواعده الشرع ولم ينكر أحد منهم الدعاء بل التقديم فقط وأيضا فإن الدعاء للسلطان على المنابر قد صار الآن من شعار السلطنة فمن تركه يخشى عليه ولذا قال بعض العلماء لو قيل إن الدعاء له واجب لما في تركه من الفتنة غالباً لم يعد كما قيل به في قيام الناس بعضهم لبعض والظاهر أن منع المتقدمين مبني على ما كان في زمانهم من الجاهلية في وصفه مثل السلطان العادل الأكرم شاهنشاه الأعظم مالك رقاب الأمم في كتاب الردة من التاتراخانية سئل الصغار هل يجوز ذلك فقال لأن بعض أنفاظه كفر وبعضها كذب وقال أبو منصور من قال للسلطان الذي بعض أفعاله ظلم عادل فهو كافر وأما شاهنشاه فهو من خصائص الله تعالى بدون وصف الأعظم لا يجوز وصف العباد به

مطلب
في قول الخطيب قال الله تعالى
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم

(وبسن خطبتان)
وتكرره زيادة ثم على قدر سورة من
طوال الفصل (بجلسة فيها) بقدر
ثلاث آيات على المذهب وتاركها
مسيء على الأصح كتركه قراءة
قدر ثلاث آيات وبجهر بالثانية
لا كالأولى ويبدأ بالتعوذ سراً
ويندب ذكر الخلفاء الراشدين
واليمين لا الدعاء للسلطان وجوز
القهستاني ويكره تحريماً وصفه
بما ليس فيه ويكره تكلمه فيها إلا
لامر بغيره لأنه منها

وأما ما لثرفاب الام فهو كذب اه قال في البازية قلذا كان اثمة خوارزم يتباعدون عن الهرب يوم العيد والجمعة اه أما ما اعتيد في زما تاسم الدعاء للسلطين العثمانية ايدهم الله تعالى كسلطان البرين والبحرين وخادم الحرمين الشريفين فلا مانع منه والله تعالى أعلم (قوله في مخدعه) هو الخلوة التي تكون في المسجد قال السيوطي في حاشيته على سنن أبي داود المخدع هو البيت الصغير الذي يكون داخل البيت الكبير ومعه تضم وتفصح اه وفي القاموس المخدع كسبر الخزانة اه مدني (قوله عن عين المنبر) قيد مخدعه قال في الجرفان لم يكن في جهته أو ناحيته وتكره صلاته في الهرب قبل الخطبة (قوله ولبس السواد) اقتداء بالخلفاء وللتوارث في الاصرار والامصار بجر عن الحواشي القدسي قات الظاهر أن هذا خاص بالخطيب والا فالمنصوص أنه يستحب في الجمعة والعديد لبس احسن الثياب وفي شرح المتقي من فصل اللباس ويستحب الابيض وكذا الاسود لانه شعار بني العباس ودخل عليه الصلاة والسلام مكة وعلى رأسه عمامة سوداء اه وفي رواية لابن عدي كان له عمامة سوداء يلبسها في العديدين ويرخيها خلفه (قوله وترك السلام) ومن الغريب ما في السراج أنه يستحب للامام اذا صعد المنبر وأقبل على الناس أن يلم عليهم لانه استدبرهم في صعوده اه بجر قلت وعبارته في الجوهره ويروي أنه لا بأس به لانه استدبرهم في صعوده (قوله وطهارة وستر عورة قائما) جعل الثلاثة في شرح المنية واجبات مع أنه نفسه صرح في متن المتقي بسنية الطهارة والقيام كما في كثير من العتبرات وأما ستر العورة فنصرح بأنه سنة أيضا في نور الايضاح والمواهب وصرح في الجمع وغيره بكرة ترك الثلاثة ولعل معنى سنية الستر مع كونه واجبا خارجا ولو في خلوة على الصحيح الا لغير من صحح هو الاعتماد بها وعدم وجوب اعادتها وانكشفت عورته بهبوب ريح ونحوه وكذا الطهارة من الجنابة واجبة لدخول المسجد ولو بلا خطبة فتصح خطبته وان لم لو متعمدا ويدل على ما قلناه ما في البدائع حيث قال والطهارة سنة عندنا لا شرط حتى ان الامام اذا خطب جنبا او محدثا فانه يعتبر بشرط الجواز للجمعة اه وفي القيص ولو خطب محدثا او جنبا جاز وبأنه اتم اقامة الخطيب في المسجد اه وبه ظهر أن معنى السنية مقابل الشرط من حيث صحة الخطبة بدونه وان كان في نفسه واجبا كما قلناه ونظير ذلك عده من واجبات الطواف لاجل揖باب الدم بتركه مع أنه واجب في جميع مشاهد الحج لكن لا يجب الدم بتركه الا في الطواف هذا ما ظهر لي فاغتبه قال في شرح المنية فان قيل من المعلوم يقينا أنه عليه الصلاة والسلام لم يخطب قط بدون ستر وطهارة قلنا نعم ولكن لكون ذلك دأبه وعادته وأدبه ولا دليل على أنه اغماضه لخصوص الخطبة (قوله الاصح لا) ولذا لا يشترط لها سائر شروط الصلاة كالاستقبال والطهارة وغيرها (قوله بل كسرها في الثواب) هذا تأويل لما ورد به الاثر من أن الخطبة كسرها الصلاة فان مقتضاه أنها قامت مقام ركعتين من الظهر كما قامت الجمعة مقام ركعتين منه فيشترط لها شروط الصلاة كما هو قول الشافعي (قوله جاز) أي ولا بعد الغسل فاصلا لانه من أعمال الصلاة ولكن الاولى اعادتها كما لو تطرّع بعدها وأفسد الجمعة وفسدت بذكر فائنة فيها كما في البحر (قوله فان طال) الظاهر أنه يرجع في الطول الى نظر المبطل ط (قوله لكن سيجي الخ) استدراك على لزوم اعادة الخطبة يعني قد لا تلزم الاعادة بأن يستتيب شخصا قبل أن يرجع لبيته (قوله وأقلها ثلاثة رجال) أطلق فيهم فحمل العبيد والمسافرين والمرضى والاشقيين والخرسى لصلاحتهم للامامة في الجمعة اما لكل احد أو لمن هو مثلهم في الامح والآخرس فصلما أن يقتديا بمن فوقهما واحترزا لرجال عن النساء والصبيان فان الجمعة لا تصح بهم وحدهم لعدم صلاحيتهم للامامة فيها بحال بجر عن المحيط (قوله ولو غير الثلاثة الذين حضروا الخطبة) أي على رواية اشترط حضور ثلاثة في الخطبة أما على رواية عدم الاشتراط أصلا وأنه يكفي حضور واحد فأظهر (قوله سوى الامام) هذا عند أبي حنيفة ورجح الشارحون دليله واختاره المحبوبي والنسفي كذا في تصحيح الشيخ قاسم (قوله بنص فاسعوا) لأن طلب الحضور الى الذكر متعلقا بلنظ الجمع وهو الواو يستلزم ذا كرافلزم أن يكون مع الامام جمع ونظامه في شرح المنية (قوله فان تفروا) أي بعد شروعهم معه نهر والمقصود من هذا التفرع بيان أن هذا الشرط وهو الجماعة لا يلزم بقاؤه الى آخر الصلاة خلافا لفرق لانه شرط انعقاد لا شرط دوام كالخطبة أي شرط انعقاد التحرمة عندهما وشرط انعقاد الاداء عند أبي حنيفة ولا يتحقق الاداء الا بوجود تمام الاركان وهي القيام والقراءة والركوع والسجود

ومن السنة جلوسه في مخدعه عن عيين المنبر ولبس السواد وترك السلام من خروجه الى دخوله في الصلاة وقال الشافعي اذا استوى على المنبر سلم يجتبي (وطهارة وستر) عورة (قائما) وهل هي قائمة مقام ركعتين الاصح لا ذكره الزيلعي بل كسرها في الثواب ولو خطب جنبا ثم اغتسل وصلى جاز ولو فصل بأجنبي فان طال بأن رجعه لبيته فتغذى او جامع واغتسل استقبل خلاصة أي لزوما لبطلان الخطبة سراج لكن سيجي أنه لا يشترط اتحاد الامام والخطيب (و) السادس (الجمعة) وأقلها ثلاثة رجال ولو غير الثلاثة الذين حضروا الخطبة (سوى الامام) بالنص لانه لا بد من الذا كرو هو الخطيب وثلاثة سواء بنص فاسعوا الى ذكر الله (فان تفروا قبل سجدته) وقال قبل الصلوة (بطلت)

قوله فانه يعتبر بشرط أي ما قبله الامام من الخطبة جنبا او محدثا يعتبر ويعتد به من حيث كونه شرطا لصحة الجمعة بمعنى أنه يجزى ويكفي وان كان مرتكباً لمحرّم ولو كان بلا عذر اه منه

قائلا بعد الصلوة قبل السجود فسدت الجمعة ويستقبل الظهر عنده وعند هيايت الجمعة وتقامه في البحر وغيره
 (قوله ولذا) أي لكون المراد الرجال أي بالنساء فأقاده لوبي ثلاثة من النساء والصبيان ولو كان معهم رجل
 أو رجلان لا يعتبر فلو قال فان نضر واحد منهم لكان أولى أقاده في البحر بقى أن يقال ان المهدود اذا حذف يجوز
 تذكير العدد وتأنيده فلا دلالة على اشتراط الذكورية من لفظ ثلاثة ولو سلم فاما تذليل النساء على مطلق الذكورية
 لا بقدر الرجولية ط فالأظهر والأخضر أن يقول وان بقوا بعد ضميره على ما عاده عليه ضمير نضر والاول وهو
 ثلاثة رجال (قوله أو عادوا) وكذا لو وقفوا الى أن ركع فأحرموا وأدركوه فيه كما في البحر (قوله وأدركوه
 راكعا) تقييد حسن موافق لما في الخلاصة خلافا لما يوهمه ظاهر البحر كما في النهر (قوله وانفروا الخ) بغنى
 عنه قوله أولا ولو غير الثلاثة الخ ط (قوله وأتمها الجمعة) أي ولو وحده فيما اذا لم يعودوا ولم يأت غيرهم (قوله
 الاذن العام) أي أن يأذن للناس اذا ناعا بأن لا يمنع احدا من تصح منه الجمعة عن دخول الموضع الذي تصل
 فيه وهذا مراد من فسر الاذن العام بالاشتراك كذا في البرجندى اسماعيل وانما كان هذا شرط لان
 الله تعالى شرع النداء لصلوات الجمعة بقوله فاسعوا الى ذكر الله والنداء للاشتراك وكذا تسمى الجمعة لاجتماع
 الجماعات فيها فاقضى أن تكون الجماعات كلها مأذونين بالحضور وتحقيقا لمعنى الامم بدائع واعلم أن هذا الشرط
 لم يذكر في ظاهر الرواية ولذا لم يذكر في الهداية بل هو مذكور في النوادر ومضى عليه في الكتب والوقاية والنقاية
 والمقتضى وكثير من المعتمدين (قوله من الامام) قيده بالنظر الى المثال الا في الاقاليم المراد الاذن من مقيميها
 لما في البرجندى من أنه لو أغلق جماعة باب الجامع وصلوا فيه الجمعة لا تجوز اسماعيل (قوله وهو يحصل
 الخ) أشار به الى أنه لا يشترط صريح الاذن ط (قوله للواردين) أي من المكلفين بها فلا يضرب منع نحو
 النساء لخوف الفتنة ط (قوله لان الاذن العام مقر لاهله) أي لاهل القلعة لانها في معنى الحصن
 والاحسن عود النعمير الى النصير المفهوم من المقام لانه لا يكتفى الاذن لاهل الحصن فقط بل الشرط الاذن
 للجماعات كلها كما مر عن البدائع (قوله وغلقه لمنع العدو الخ) أي أن الاذن هنا موجود قبل غلق الباب
 لكل من أراد الصلاة والذي يفترنا هو منع المصلين لا منع العدو (قوله لكان احسن) لانه ابعد عن الشبهة
 لان الظاهر اشتراط الاذن وقت الصلاة لا قبلها لان النداء للاشتراك كما مر وهم يغلقون الباب وقت النداء
 او قبله فمن سمع النداء وأراد الذهاب اليها لا يمكنه الدخول فالمنع حال الصلاة متحقق ولذا استظهر الشيخ
 اسماعيل عدم العصة ثم رأيت مثله في نهج النجاة معزيا الى رسالة العلامة عبد البر بن الحسن والله أعلم (قوله
 وهذا اولى مما في البحر والمنع) ما في البحر والمنع هو ما قرعه في المتن بقوله فلو دخل أمير حصنا أي أنه اولى من الجزم
 بعدم الانعقاد (قوله أو قصره) كذا في الزيلعي والدرر وغيرهما وذكر الوافي في حاشية الدرر أن المناسب
 للسياق أو قصره بالميم بدل القاف قلت ولا يخفى بعده عن السياق وفي الكافي التعبير بالدار حيث قال والاذن
 العام وهو أن تفتح ابواب الجامع ويؤذن للناس حتى لو اجتمعت جماعة في الجامع وأغلقوا الابواب وجعوا
 لم يجوز وكذا السلطان اذا أراد أن يصلي بحشمه في داره فان فتح بابها وأذن للناس اذا ناعا ما جازت صلاته
 شهد بها العامة اولاً وان لم يفتح ابواب الدار وأغلق الابواب واجلس البوابين لينعوا عن الدخول لم تجز لان
 اشتراط السلطان للحرز عن نفوسها على الناس وهذا لا يحصل الا بالاذن العام اه قلت وينبغي أن يكون محل
 النزاع ما اذا كانت لا تنقسم الا في محل واحد أما لو تعددت فلا لانه لا يتحقق التفويت كما أقاده التعليل تأمل
 (قوله لم تنعقد) يحمل على ما اذا منع الناس فلا يضرب اغلاقه لمنع عدو أو لعادة كما مر ط قلت ويؤيده قول
 الكافي وأجلس البوابين الخ فتأمل (قوله وأذن للناس الخ) مفاده اشتراط علمهم بذلك وفي من الغفار
 وكذا أي لا يصح لوجع في قصره لحشمه ولم يغلق الباب ولم يمنع احدا الا أنه لم يعلم الناس بذلك اه (قوله
 وكره) لانه لم يقض حق المسجد الجامع زيلعي ودرر (قوله فالامام الخ) ذكره في المجتبى (قوله تختص بها)
 انما وصف التسعة بالاختصاص لان المذكور في المتن احد عشر لكن العقل والبلوغ منها ليسا خاصين كما به
 عليه الشارح اه خ (قوله اقامة) خرج به المسافر وقوله بمصر أخرجه الاقامة في غيره الا ما استثنى بقوله فان
 كان يسمع النداء ح (قوله يسمع النداء) أي من المايير بأعلى صوت كما في القهستاني (قوله وقد من الخ)
 فيه أن ما مر عن الوالوية في حد القضاء الذي تصح اقامة الجمعة فيه والكلام هنا في حد المكان الذي من كان فيه

وان بقي ثلاثة رجال ولذا أتى
 بالنساء (أو نفروا بعد سجوده) أو
 عادوا وأدركوه راكعا أو نفروا
 بعد الخطبة وصلى بالآخرين (لا)
 تبطل (وأتمها) الجمعة (و) السابع
 (الاذن العام) من الامام وهو
 يحصل بفتح ابواب الجامع للواردين
 كافي فلا يضرب غلق باب القلعة لعدو
 أو لعادة قديمة لان الاذن العام
 مقر لاهله وغلقه لمنع العدو لا
 المصلي نعم لو لم يغلق لكان احسن
 كما في مجمع الانهر معزيا لشرح
 هيون المذاهب قال وهذا اولى
 مما في البحر والمنع فليحفظ (قوله
 دخل أمير حصنا) أو قصره (وأغلق
 ما به وصلى بأصحابه لم تنعقد) ولو
 قصه وأذن للناس بالدخول جاز
 وكره فالامام في دينه ودينه الى
 العامة محتاج فسبحان من تنزه
 عن الاحتياج (وشرط لا قراضها)
 تسعة تختص بها (اقامة بمصر)
 وأما المنفصل عنه فان كان يسمع
 النداء تجب عليه عند محمد وبه
 يغني كذا في الملتقى وقد منع عن
 الوالوية تقديره بفرسخ

مطلب
 في شروط وجوب الجمعة

يلزمه الحضور إلى مصر ليصلها فيه ثم في التتار خاتمة عن الذخيرة أن من بينه وبين مصر فرسخ يلزمه حضور
الجمعة وهو المختار للفتوى (قوله ورجح في الجراح) هو ما استحسنه في البدائع وصحح في مواهب الرحمن
قول أبي يوسف بوجوبها على من كان داخل حدة الإقامة أي الذي من فارقها يصير مسافرا وإذا وصل إليه يصير
مقيما وعليه في شرحه المسمى بالبرهان بان وجوبها يختص بأهل مصر والخارج عن هذا الحد ليس أهله اه
قلت وهو ظاهر المتون وفي المعراج أنه اصح ما قيل وفي التلانية المقيم في موضع من أطراف المصر ان كان بينه وبين
عمران مصر فرجة من مزارع لجمعة عليه وان بلغه النداء وتقدير البعد بغلوة او ميل ليس بشئ هكذا رواه
أبو جعفر عن الامامين وهو اختيار الحلواني وفي التتار خاتمة ثم ظاهر رواية أصحابنا لا تجب الا على من يسكن
المصر او ما يصل به فلا تجب على أهل السواد ولوقربا وهذا اصح ما قيل فيه اه وبه جزم في التجنيس قال في
الامداد تنبيه قد علمت بنص الحلبي والاثار والروايات عن اثنتي عشرة الثلاثة واختيار المحققين من أهل الترجيح
أنه لا عبرة ببلوغ النداء ولا بالغلوة والاميال فلا عليك من مخالفة غيره وان صح اه أقول وينبغي تقييد
ما في التلانية والتتار خاتمة بما اذا لم يكن في قضاء المصر لما مر أنها تصح أقامتها في القضاء ولو منفصلا بمزارع فإذا
صح في القضاء لانه ملحق بالمصر يجب على من كان فيه أن يصلها لانه من أهل مصر كما يعلم من تهليل البرهان والله
الموفق (قوله وصحة) قال في النهر فلا تجب على مريض ساء مزاجه وأمكن في الاغلب علاجه فخرج المقعد
والاعشى ولذا عطفها عليه فلا تكرار في كلامه كما توجه في البحر اه فلو وجد المريض ما يركبه في القنينة
هو كالأعشى على الخلاف اذا وجد قائدا وقيل لا يجب عليه اتفاقا كالمقعد وقيل هو كالقادر على المشي فوجب في
قولهم وتعقبه السروجي بأنه ينبغي تعميم عدمه لأن في التزامه الركوب والحضور زيادة المرض قلت فينبغي
تعميم عدم الوجوب ان كان الامر في حقه كذلك حابة (قوله وألحق بالمريض المريض) أي من يعول
المريض وهذا ان بقى المريض ضائعا بخروجه في الاصح حلقة وجوهرة (قوله والاصح الخ) ذكره في
السراج قال في البحر ولا ينبغي ما فيه اه أي لوجود الرق فيهما والمراد بالمريض من اعتق بعضه وصار يسرى كما
في التلانية (قوله وأجبر) مفاده أنه ليس للمستأجر منعه وهو أحمد قولين وظاهر المتون يشهد له كما في البحر
(قوله بحسابه لو بعيدا) فان كان قدر ربع النهار حط عنه ربع الاجرة وليس للأجير أن يطالبه من الربع
المحطوط بمقدار اشتغاله بالصلاة تاتر خاتمة (قوله ولو أذن له مولاه) أي بالصلاة وليس المراد المأذون بالتجارة
فانه لا يجب عليه اتفاقا كما يعلم من عبارة البحر ح (قوله ورجح في البحر التخصير) أي بأنه جزم به في الظهيرية
وبأنه ألق بالقواعد اه قلت ويؤيده أنه في الجوهرة أعاد المسئلة في الباب الآتي وجزم بعدم وجوبها عليه
حيث ذكر أن من لا تجب عليه الجمعة لا تجب عليه العيد الا المملوك فانها تجب عليه اذا أذن له مولاه لا الجمعة
لأنها لا يقوم مقامها في حقه وهو الظاهر بخلاف العيد ثم قال وينبغي أن لا تجب عليه كالجمعة لأن منافعه
لا تنصير مملوك له بالاذن فخالفه بعده كما له قبله ألا ترى أنه لو ج بالاذن لا تسقط عنه حجة الاسلام اه ولا ينبغي
أنه اذا لم تجب عليه بخبر لانه فرع عدم الوجوب وفي البحر أيضا وهل يحمل له الخروج إليها والى العيدين بلا اذن
مولاه ففي التجنيس ان علم رضاه أو آراء فسكت حل وكذا اذا كان يسلك دابة المولى عند الجامع ولا يتخلل بحقه
في الامسالة ذلك في الاصح (قوله محققة) ذكره في النهر بمخا لاخراج الخنثى المشكل ونقله الشيخ
اسماعيل عن البرجندی قبل معاملته بالاضر تقتضي وجوبها عليه أقول فيه نظير بل تقتضي عدم خروجه
الى مجامع الرجال ولذا لا تجب على المرأة فانهم (قوله وليس اخاصين) أي بالجمعة بل هما شرط التكليف
بالعبادات كلها كالاسلام على أن الجنون يخرج بقيد العضة لانه مريض بل قال الشاعر
واصعب أمراض النفوس جنونها (قوله فجب على الاعور) وكذا ضعيف البصر فيما يظهر أما الاعشى فلا
وان قدر على قائم متبرع وأبجرة وعندهما ان قدر على ذلك تجب وتوقف في البحر فيما لو أقيمت وهو حاضر في
المسجد وأجاب بعض العلماء بأنه ان كان منطهرا فالظاهر الوجوب لأن العلة المخرج وهو منتف وأقول بل
يظهر في وجوبها على بعض العميان الذي عشى في الاسواق ويعرف الطرق بلا قائد ولا كلفة ويعرف أي مسجد
أراد بلا سؤال احد لانه حينئذ كالمرضى القادر على الخروج بنفسه بل ربما لحقه مشقة أكثر من هذا تأمل
(قوله وقدرته على المشي) فلا تجب على المقعد وان وجد حاملا اتفاقا خاتمة لانه غير قادر على السعي أصلا

ورجح في البحر اعتبار عوده لبيته
بلا كلفة (وصحة) وألحق
بالمريض المريض والشيخ الفاني
(وحرية) والاصح وجوبها على
مكاتب ومبعض وأجبر ويسقط
من الاجر بحسابه لو بعيد او الا لا
ولو أذن له مولاه وجبت وقيل بخير
جوهرة ورجح في البحر التخصير
(وذكره) محققة (وبلوغ
وعقل) ذكره الزيلعي وغيره
وليس اخاصين (ووجود بصير)
فجب على الاعور (وقدرته
على المشي)

فلا يجري فيه الخلاف في الاعى كآية عليه القهستاني (قوله احدهما) أى احدهما الرجلين ح والمناسب
 احدهما (قوله لكن الخ) أجاب السيد أبو السعود بمحمل ما في الجرح على العرج الغير المانع من المشى وما هنا
 على المانع منه (قوله وعدم حبس) ينبغي تقييده بكونه مظلوما كدبون معسر فلو موسرا فادرا على الاداء حالا
 وجبت (قوله وعدم خوف) أى من سلطان اولى من مخ قال في الامداد ويلحق به القفس اذا خاف الحبس كما جاز
 له التيمم به (قوله ووحل وثليج) أى شديدين (قوله ونحوهما) أى كبر شديدا كما قد مناه في باب الامامة (قوله
 أى هذه الشروط) أى شروط الافتراض (قوله ان اختار العزيمة) أى صلاة الجمعة لانه رخص له في تركها الى
 الظهر فصارت الظهر في حقه رخصة والجمعة عزيمة كالغطر للمسافر حوز رخصة له والصوم عزيمة في حقه لانه اشق
 فافهم (قوله بالغ عاقل) تفسير للمكلف وخرج به الصبي فانما تقع منه نفلا والجنون فانه لا صلاة له أصلا بجر عن
 البدائع (قوله لئلا يعود على موضوعه بالنقض) يعنى لو لم نقل بوقوعها فربا بل أزمناه بصلاة الظهر لعاد على
 موضوعه بالنقض وذلك لان صلاة الظهر في حقه رخصة فاذا أتى بالعزيمة وتحمل المشقة صرح ولو أزمناه بالظهر
 بعدها لجلنا مشقة ونقضنا الموضوع في حقه وهو التسهيل اه ح قلت فالمراد بالموضوع الاصل الذي بنى عليه
 سقوط الجمعة هنا وهو التسهيل والترخيص الذي استدعاه العذر ومنه النظر للمولى في جانب العبد قال في
 البحر لا نالو لم يقرزها وقد تعطلت منافعه على المولى لوجب عليه الظهر فتعطل عليه منافعه ثانيا فينقلب النظر
 ضررا (قوله وفي الجرح الخ) أخذه في الجرح من ظاهر قواهم أن الظهر لهم رخصة فدل على أن الجمعة عزيمة وهي
 أفضل للمرأة لان صلاتها في بيتها أفضل وأقر في النهر ومقتضى التعليل أنه لو كان بينهما الصبي جدار المسجد
 بلا مانع من جهة الاقتداء تكون أفضل لهما أيضا (قوله من صلح لغيرها) أى لامامة غير الجمعة فهو على تقدير
 مضاف والمراد الامامة للرجال فخرج الصبي لانه مسلوب الاهلية والمرأة لانها لا تصلح اماما للرجال (قوله
 وتعتقد بهم) أشار به الى خلاف الشافعي رحمه الله حيث قال بجهة امامتهم وعدم الاعتداد بهم في العدد الذي
 تعتقد بهم الجمعة وذلك لانهم لما صلحوا للامامة فلا أن يصلحوا للاقتداء اولى عناية (قوله وحرم الخ) عدل عن
 قول القدوري والكثير ذكره لقول ابن الهمام لا بد من كون المراد حرم لانه ترك الفرض القطعي باتفاقهم الذي
 هو اكدم من الظهر غير أن الظهر تقع بحجة وان كان مأمورا بالاعراض عنها وأجاب في البحر بأن الحرام هو ترك
 السعي المفوت لهما أما صلاة الظهر قبلها فغير مفوتة للجمعة حتى تكون حراما فان سعيه بعدها للجمعة فرض
 كما صرحوا به وانما تكره الظهر قبلها لانها قد تكون سببا للتفويت باعتماده عليها وهم انما حاكموا بالكراهة
 على صلاة الظهر لا على ترك الجمعة اه ملخصا واستحسنه في النهر (قوله لمن لا عذر له) أما المعذور
 فيستحب له تأخيرها الى فراغ الامام كما يأتي (قوله فلا يكره) بل هو فرض عليه لقوات الجمعة قال في البحر فنفس
 الصلاة غير مكروهة وتفويت الجمعة حرام وهو مؤيد لما قلنا اه يعنى أن الكراهة ليست لذات الصلاة بل لخارج
 عنها وهو كونها سببا لتفويت الجمعة بدليل أنه لو صلاها بعد فوت الجمعة لم يكره فعلها بعد هابل يجب وقد يقال
 مراد الغاية عدم الكراهة عند الاشتباه في جهة الجمعة فيكون المراد فعلها بعد صلاة الجمعة لا بعد فوتها
 تأمل (قوله في يومها) متعلق بمحذوف حال من الظهر أى الظهر الواقع في يومها احترازا عن ظهر سابق
 على يومها فانه لو قضاها قبلها لم يكره بل يجب على ذي ترتيب فافهم (قوله بمصر) أما لو كان في قرية فلا يكره
 لعدم جهة الجمعة فيها (قوله لكونه سببا) قد علمت ما فيه من بحث صاحب البحر ح (قوله وهو) أى
 التفويت (قوله اتباعا للآية) أى لان السعي مقتضى للهولة مع أن المطلوب المشى اليها بالسكينة والوقار
 اه ح وكأنه اختير التعبير في الآية للثبوت على الذهاب اليها والله أعلم والاولى أن يقول عبره لانه لو كان في
 المسجد الخ كما فعل في البحر والنهر أويقول ولانه بالعطف على اتباعا (قوله لم يطل الا بالشرع) ينبغي تقييده
 بما اذا كان صلى في مجلسه أما لو قام منه وسعى الى مكان آخر على عزم صلاة الجمعة مع الامام يطل بمجرده
 تأمل (قوله لانه لو خرج لحاجة الخ) ولو شرب فيها فالعبرة للاغلب كما يقاد من البحر ط وفيه أن ما ذكره في
 البحر بالنظر الى الثواب وهل يتأتى ذلك هنا محل تأمل والظاهر الاكتفاء بذلك ولو كان الاغلب الحاجة تصفق
 السعي اليها وان كان لا ثواب له تأمل (قوله او مع فراغ الامام) ومنه بالاولى ما في الفتح لو كان بعد فراغه منها
 لانه في الصورتين لا يكون سعيه اليها ولكن هذا مسلم لو كان عالما بذلك والا فلا فالمناسب اخراج هذه المسائل

بحرم في البحر بان سلامة احدهما له
 كاف في الوجوب لكن قال الشنقي
 وغيره لا يجب على مفلوج الرجل
 ومقطوعها (وعدم حبس و) عدم
 خوف و) عدم (مطر شديد)
 ووحل وثليج ونحوهما (وفاقدها)
 أى هذه الشروط او بعضها (ان)
 اختار العزيمة و) (صلاها وهو
 مكلف) بالغ عاقل (وقعت فرضا)
 عن الوقت لئلا يعود على موضوعه
 بالنقض وفي البحر هي أفضل الا
 للمرأة (ويصلح للامامة فيها
 من صلح لغيرها بخازن لمسافر
 وعبد ومريض وتعتقد الجمعة
 (بهم) أى بحضورهم بالطريق
 الاولى (وحرم لمن لا عذر له صلاة
 الظهر قبلها) أما بعدها فلا يكره
 غاية (في يومها بمصر) لكونه
 سببا لتفويت الجمعة وهو حرام
 (فان فعل ثم) ندم و) سعى عبره
 اتباعا للآية ولو كان في المسجد لم
 يطل الا بالشرع قيد بقوله
 (اليها) لانه لو خرج لحاجة او مع
 فراغ الامام

بقوله بعده والامام فيها تامل (قوله اول يقيمها أصلاً) أي لعذر أو غيره وكذا الوجه اليها والامام والناس فيها إلا أنهم خرجوا منها قبل انقضاء النسيئة فالصحيح أنه لا يبطل ظهره بجر عن السراج (قوله فالبطالان به) أي بطلان الظهر بالسعي إلى الجمعة (قوله مقيد بإمكان ادراكها) كذا في البحر وأيده في النهي بما يأتي عن السراج وهو غير صحيح كما تعرفه (قوله فالاصح أنه لا يبطل سراج) تبس في هذا صاحب النهر والصواب إسقاط لا قال في البحر وأطلق أي في البطلان فشمّل ما إذا لم يدركها بعد المسافة مع كونه الامام فيها وقت الخروج اول يمكن شرع وهو قول البخطين قال في السراج وهو الصحيح لانه توجه اليها وهي لم تفت بعد حتى لو كان بينه قريبان من المسجد وسمع الجماعة في الركعة الثانية فتوجه بعد ما صلى الظهر في منزله بطل الظهر على الاصح ايضا لما ذكرنا اه قلت ومثله في شروح الهداية كالتأني وكالكفاية والمعراج والفتح (قوله بطل ظهره) أي وصف القرنية وصار فلا بناء على أن بطلان الوصف لا يوجب بطلان الاصل عندهما خلافاً لمحمد (قوله ولا ظهر من اقتدى به الخ) لأن بطلانه في حق الامام بعد الفراغ فلا يضرب المأموم بجر عن المحيط أي فلا يقال الاصل أن صلاة المأموم تفسد بفساد صلاة الامام لانه بعد الفراغ من الصلاة لم يبق مأموماً وله نظائر قد منهاها في باب الامامة منها ما لو ارتد الامام والعباد بالله تعالى ثم أسلم في الوقت يلزمه الاعادة دون القوم ومنها ما لو سلم القوم قبل الامام بعد قعوده قدر التشهد ثم عرض له واحدة من المسائل الاثنى عشرية او سجد هو للسهو ولم يسجد وامعه ثم عرض له ذلك تبطل صلاته وحده فافهم (قوله أدركها اولاً) أي ولو كان عدم ادراكها لها بعد المسافة لما علت من أن التقيد بإمكان ادراكها خلاف الصحيح فافهم ثم اذا لم يدركها او بداله الرجوع فرجع لزمه اعادة الظهر كما في شرح المنية (قوله بالفرق بين معذور وغيره) قال في الجوهر والعباد والمرضى والمسافر وغيرهم سواء في الانتقاض بالسعي اه وعزاه في البحر إلى غاية البيان والسراج ثم استشكله بأن المعذور ليس بأمور بالسعي اليها مطلقاً فينبغي أن لا يبطل ظهره بالسعي ولا بالتشروع في الجمعة لأن القرع سقط عنه ولم يكن مأموراً بيقضه فتكون الجمعة نفلاً كما قال به زفر والشافعي قال وظاهر ما في المحيط أن ظهره انما يبطل بحضوره الجمعة لا بمجرد سعيه كما في غير المعذور وهو أخف اشكالاً اه قلت ويجاب عنه بما في الزيلعي والفتح أنه انما رخص له تركها للمعذور بالالتزام بالتحقق بالصحيح (قوله على المذهب) عبارة شرح المنية هو الصحيح من المذهب ثم قال خلافاً زفر هو يقول ان فرضه الظهر وقد آذاه في وقته فلا يبطل بغيره ولنا أن المعذور انما فارق غيره في الترخص بترك السعي فاذا لم يترخص التحق بغيره اه (قوله للمعذور) وكذا غيره بالاولى نهر (قوله ومسجون) صرح به كالكثر وغيره مع دخوله في المعذور لرد ما قيل انها تلزمه لانه ان كان ظاهراً فقد رعى ارضاء خصمه والامكنه الاستغاثه اه قال الخبر الرمي وفي زماننا لا مغيب للمظلوم والغلبة للظالمين فمن عارضهم بحق اهلكوه (قوله تحريماً) ذكر في البحر أنه ظاهر كلامهم قلت بل صرح به القهستاني (قوله اداء ظهر بجماعة) مفهومه أن القضاء بالجماعة غير مكروه وفي البحر وقيد بالظهر لأن في غيرها لا بأس أن يصلوا جماعة اه (قوله في مصر) بخلاف القرى لانه لا جمعة عليهم فكان هذا اليوم في حقهم كفرهم من الايام شرح المنية وفي المعراج عن المجتبى من لا تجب عليهم الجمعة بعد الموضع صلوا الظهر بجماعة (قوله لتقليل الجماعة) لأن المعذور قد يقتدى به غيره فيؤدى إلى تركها بجر وكذا اذا علم أنه يصلي بعدها بجماعة ربما يتركها يصلي معه فافهم (قوله وصورة المعارضة) لأن شعار المسلمين في هذا اليوم صلاة الجمعة وقصد المعارضة لهم يؤدى إلى أمر عظيم فكان في صورتها كراهة التحريم رحتي (قوله تغلق) لتلا اجتماع فيها جماعة بجر عن السراج (قوله الاجتماع) أي الذي تقام فيه الجمعة فان فتحه في وقت الظهر ضروري والظاهر أنه يغلق أيضاً بعد اقامة الجمعة لتلا اجتماع فيه احد بعدها الآن يقال ان العادة الجارية هي اجتماع الناس في اول الوقت فيغلق ما سواه مما لا تقام فيه الجمعة ليضطرروا إلى الجعي اليه وعلى هذا فيخلق غيره إلى الفراغ منها لكن لا داعي إلى فتحه بعد ما قسب مغلقاً إلى وقت العصر ثم كل هذا بما لفت في المنع عن صلاة غير الجمعة واظهارها كدها (قوله وكذا أهل مصر الخ) الظاهر أن الكراهة هنا تنزيهية لعدم التقليل والمعارضة المذكورين ويؤيده ما في القهستاني عن المضمرات يصلون وحدها استحباً (قوله بغير أذان ولا اقامة) قال في الوالوجية ولا يصلي يوم الجمعة جماعة بمصر ولا يؤذن ولا يقيم في سجن وغيره لصلاة الظهر اه قال

اول يقيمها أصلاً تبطل في الاصح
فالبطالان به مقيد بإمكان
ادراكها (بأن انفصل عن) باب
(داه) والامام فيها اول لم يدركها
بعد المسافة فالاصح أنه لا يبطل
سراج (بطل) ظهره لا أصل
الصلاة ولا ظهر من اقتدى به ولم
يسع (ادركها اولاً) بالفرق بين
معذور وغيره على المذهب (وكره)
تحريماً (لمعذور ومسجون)
ومسافر (اداء ظهر بجماعة في
مصر) قبل الجمعة وبعد هالتقليل
الجماعة وصورة المعارضة وأفاد
أن المساجد تغلق يوم الجمعة الا
الجامع (وكذا أهل مصر فاتتهم
الجمعة) فانهم يصلون الظهر بغير
اذان ولا اقامة ولا جماعة

فلا يجري فيه الخلاف في الاعي كآيه عليه القهستاني (قوله احدهما) أي احدهما الرجلين ح والمناسب
 احدهما (قوله لكن الخ) أجاب السيد أبو السعود بجعل ما في البصر على العرج الغير المانع من المشي وما هنا
 على المانع منه (قوله وعدم حبس) ينبغي تقييده بكونه مظلوما كدبون معسر فلو موسرا فادرا على الاداء حالا
 وجبت (قوله وعدم خوف) أي من سلطان اولي من قال في الامداد ويطلق به المقتضى اذا خاف الحبس كما جاز
 له التيمم به (قوله وحل ونيل) أي شديدين (قوله ونحوهما) أي كبره شديد كما قدمناه في باب الامامة (قوله
 أي هذه الشروط) أي شروط الاقتراض (قوله ان اختار العزيمة) أي صلاة الجمعة لانه رخص له في تركه الى
 الظهر فصارت الظهر في حقه رخصة والجمعة عزيمة كالفطر للمسافر ورخصة له والصوم عزيمة في حقه لانه اشق
 فافهم (قوله بالغ عاقل) تفسير المكلف وخرج به الصبي فانها تقع منه نفلا والمجنون فانه لاصلاة له أصلا بجر عن
 البدائع (قوله ثلاثا يعود على موضوعه بالنقض) يعني لو لم تقبل وقوعها فرضا بل الزمناه بصلاة الظهر لعاد على
 موضوعه بالنقض وذلك لان صلاة الظهر في حقه رخصة فاذا أتى بالعزيمة ونحمل المشقة صح ولو الزمناه بالظهر
 بعدها لجلناه مشقة وتضنا الموضوع في حقه وهو التسهيل اه ح قلت فالمراد بالموضوع الاصل الذي بني عليه
 سقوط الجمعة هنا وهو التسهيل والترخيص الذي استدعاه العذر ومنه النظر للمولى في جانب العبد قال في
 الجبر لا نالو لم تجوزها وقد تعطلت منافعه على المولى لوجب عليه الظهر فتعطل عليه منافعه ثانيا فينقلب النظر
 ضررا (قوله وفي الجراح) اخذ في الجرح من ظاهر قواهم ان الظهر لهم رخصة فدل على أن الجمعة عزيمة وهي
 أفضل للمرأة لان صلاتها في بيتها أفضل وآثره في النهر ومقتضى التعليل أنه لو كان بينها الصق جدار المسجد
 بلا مانع من صحة الاقتداء تكون أفضل لهما أيضا (قوله من صلح لغيرها) أي لامامة غير الجمعة فهو على تقدير
 مضاف والمراد الامامة للرجال فخرج الصبي لانه مسلوب الاهلية والمرأة لانها لاتصلح اماما للرجال (قوله
 وتعتقد بهم) أشار به الى خلاف الشافعي رحمه الله حيث قال بحجة امامتهم وعدم الاعتداد بهم في العدد الذي
 تعتقد بهم الجمعة وذلك لانهم لما صلحوا للامامة فلا ينبغي لهوا الاقتداء اولى عناية (قوله وحرم الخ) عدل عن
 قول القدوري والكثير وكذا لقول ابن الهمام لا بد من كون المراد حرم لانه ترك الفرض القطعي باتفاقهم الذي
 هو اكدم من الظهر غير أن الظهر تقع صحيحة وان كان مأمورا بالاعراض عنها وأجاب في الجرح بان الحرام هو ترك
 السعي المقتول لهما أما صلاة الظهر قبلها فغير مفقودة للجمعة حتى تكون حراما فان سعيه بعد الصلاة لجمعة فرض
 كما صرحوا به وانما تركه الظهر قبلها لانها قد تكون سببا للتفويت باعتمادها عليهم وانما حكموا بالكراهة
 على صلاة الظهر لانه ترك الجمعة اه ملخصه واستحسنه في النهر (قوله لمن لا عذر له) أما المعذور
 فيستحب له تأخيرها الى فراغ الامام كما يأتي (قوله فلا يكره) بل هو فرض عليه لفوات الجمعة قال في الجرح فنفس
 الصلاة غير مكروهة وتفويت الجمعة حرام وهو مؤيد لما قلنا اه يعني أن الكراهة ليست لذات الصلاة بل لخارج
 عنها وهو كونها سببا لتفويت الجمعة بدليل أنه لو صلاها بعد فوت الجمعة لم يكره فعلها بعد ما بل يجب وقد يقال
 مراد الغاية عدم الكراهة عند الاشتباه في صحة الجمعة فيكون المراد فعلها بعد صلاته للجمعة لا بعد فوتها
 تأمل (قوله في يومها) متعلق بمحذوف حال من الظهر أي الظهر الواقع في يومها احترازا عن ظهر سابق
 على يومها فانه لو قضاها قبلها لم يكره بل يجب على ذي ترتيب فافهم (قوله بمصر) أما لو كان في قرية فلا يكره
 لعدم صحة الجمعة فيها (قوله لكونه سببا) قد علمت ما فيه من بحث صاحب الجرح (قوله وهو) أي
 التفويت (قوله اتباعا للآية) أي لان السعي مقتضى للهرولة مع أن المطلوب المشي اليها بالكسنة والوقار
 اه ح وكأنه اختير التعبير في الآية لئلا يثبت على الذهاب اليها والله أعلم والاولى أن يقول عبره لانه لو كان في
 المسجد الخ كما فعل في البصر والنهر أو يقول لانه بالهطف على اتباعا (قوله لم يطل الا بالشروع) ينبغي تقييده
 بما اذا كان صلى في مجلسه أما لو قام منه وسعى الى مكان آخر على عزم صلاة الجمعة مع الامام يطل بمجرده سعيه
 تأمل (قوله لانه لو خرج لحاجة الخ) ولو ترك فيها فاعبره للاغلب كما يفاد من البصر ط وفيه أن ما ذكره في
 البصر بالنظر الى الثواب وهل يتأتى ذلك هنا محل تأمل والظاهر الاكتفاء بذلك ولو كان الاغلب الحاجة لتحقق
 السعي اليها وان كان لا ثواب له تأمل (قوله اومع فراغ الامام) ومثله بالاولى ما في التعلل لو كان بعد فراغه منها
 لانه في الصورتين لا يكون سعيه اليها ولكن هذا مسلم لو كان عالما بذلك والا فلا فالتناسب انخراج هذه المسائل

جزم في البصر بان سلامة احدهما له
 كاف في الوجوب لكن قال الشنخي
 وغيره لا يجب على مفلوج الرجل
 ومقطوعها (وعدم حبس و) عدم
 خوف (و) عدم (مطر شديد)
 وحل ونيل ونحوهما (واقدها)
 أي هذه الشروط او بعضها (ان)
 اختار العزيمة (وملاها هو
 مكلف) بالغ عاقل (وقعت فرضا)
 عن الوقت ثلاثا يعود على موضوعه
 بالنقض وفي الجرح هي أفضل الا
 للمرأة (ويصلح للامامة فيها
 من صلح لغيرها فجازت لمسافر
 وعبد ومريض وتعتقد) الجمعة
 (بهم) أي بحضورهم بالطريق
 الاولى (وحرم لمن لا عذر له صلاة
 الظهر قبلها) أما بعده فلا يكره
 غاية (في يومها بمصر) لكونه
 سببا لتفويت الجمعة وهو حرام
 (فان فعل ثم) ندم (وسعى) عبره
 اتباعا للآية ولو كان في المسجد لم
 يطل الا بالشروع قيد بقوله
 (اليها) لانه لو خرج لحاجة اومع
 فراغ الامام

بقوله بعده والامام فيها تاتل (قوله اولم يقيمها أصلا) أي لعذر أو غيره وكذا الوجه اليها والامام والناس فيها الا أنهم خرجوا منها قبل اتمامها لتأنيده فالحصص أنه لا يبطل ظهره بجر عن السراج (قوله فالبطلان به) أي بطلان الظهر بالسعي الى الجمعة (قوله مقيد بامكان ادراكها) كذا في البحر وأيده في النهر عياي في عن السراج وهو غير صحيح كما تعرفه (قوله فالاصح أنه لا يبطل سراج) تبين في هذا صاحب النهر والصواب اسقاط لاقال في البحر وأطلق أي في البطلان فشمع ما اذ لم يدركها بعد المسافة مع كون الامام فيها وقت الخروج اولم يكن شرع وهو قول البلخين قال في السراج وهو الصحيح لانه توجه اليها وهي لم تنف بعد حتى لو كان بيته قريبا من المسجد ومع الجماعة في الركعة الثانية فتوجه بعد ما صلى الظهر في منزله بطل الظهر على الاصح ايضا لما ذكرنا اه قلت ومثله في شروح الهداية كالتأنيده والكفاية والمعراج والفتح (قوله بطل ظهره) أي وصف الفرعية وصار نفلًا بناء على أن بطلان الوصف لا يوجب بطلان الاصل عندهما خلافا لمحمد (قوله ولا يظهر من اقتدى به الخ) لان بطلانه في حق الامام بعد الفراغ فلا يضرب المأموم بجر عن المحيط أي فلا يقال الاصل أن صلاة المأموم تفسد بفساد صلاة الامام لانه بعد الفراغ من الصلاة لم يبق مأموما وله نظائر قد منها في باب الامامة منها ما لو ارتد الامام والعياذ بالله تعالى ثم أسلم في الوقت يلزمه الاعادة دون القوم ومنها ما لو سلم القوم قبل الامام بعد قعوده قدر التشهد ثم عرض له واحدة من المسائل الاثني عشرية او مسجد هو له ولم يسجد وامعه ثم عرض له ذلك تبطل صلاته وحده فافهم (قوله أدركها اولاً) أي ولو كان عدم ادراكها لها بعد المسافة لما علمت من أن التقييد بامكان ادراكها خلاف الصحيح فافهم ثم اذ لم يدركها او بداله الرجوع فرجع لزمه اعادة الظهر كما في شرح المنية (قوله بلافريق بين معذور وغيره) قال في الجوهر والعباد والمريض والمسافر وغيرهم سواء في الانتقاض بالسعي اه وعزام في البصر الى غاية البيان والسراج ثم استشكله بأن المعذور ليس بمأمور بالسعي اليها مطلقا فينبغي أن لا يبطل ظهره بالسعي ولا بالشروع في الجمعة لان القرص سقط عنه ولم يكن مأمورا بقتضه فتكون الجمعة نفلا كما قال به زفر والشافعي قال وظاهر ما في المحيط أن ظهره انما يبطل بحضوره الجمعة لا بمجرد سعيه كما في غير المعذور وهو أخف اشكالا اه قلت ويجاب عنه بما في الزيلعي والفتح أنه انما رخص له تركها للمعذور بالالتزام بالتحق بالصحيح (قوله على المذهب) عبارة شرح المنية هو الصحيح من المذهب ثم قال خلافا لفرقه يقول ان فرضه الظهر وقد آذاه في وقته فلا يبطل بغيره ولنا أن المعذور انما فارق غيره في الترخص بترك السعي فاذا لم يترخص التحق بغيره اه (قوله لمعذور) وكذا غيره بالاولى نهر (قوله ومسجون) صرح به كالكثير وغيره مع دخوله في المعذور لرد ما قيل انها تلزمه لانه ان كان ظاهرا فادعى ارضاء خصمه والامكنه الاستغاثة اه قال الخياط الرملي وفي زماننا لا مغيب للمظلوم والغلبة للظالمين فمن عارضهم بحق اهلكوه (قوله تحريما) ذكر في البحر أنه ظاهر كلامهم قلت بل صرح به القهستاني (قوله اداء ظهر بجماعة) مفهومه أن القضاء بالجماعة غير مكروه وفي البحر وقيد بالظهر لان في غيرها لا بأس أن يصلوا جماعة اه (قوله في مصر) بخلاف القرى لانه لا جمعة عليهم فكان هذا اليوم في حقهم كغيره من الايام شرح المنية وفي المعراج عن المجتبى من لا تجب عليهم الجمعة بعد الموضع صلوا الظهر بجماعة (قوله لتقليل الجماعة) لان المعذور قد يقتدى به غيره فيؤدى الى تركها بجر وكذا اذا علم أنه يصلي بعدها بجماعة رجا يتركها يصلي معه فافهم (قوله وصورة المعارضة) لان شعار المسلمين في هذا اليوم صلاة الجمعة وقصد المعارضة لهم يؤدى الى أمر عظيم فكان في صورتها كراهة التحريم رجحى (قوله تغلق) لتلتحق فيها جماعة بجر عن السراج (قوله الا لجامع) أي الذي تقام فيه الجمعة فان فتحه في وقت الظهر ضرورى والتظاهر أنه يغلق أيضا بعد اقامة الجمعة لتلاصق فيه احد بعدها الا أن يقال ان العادة الجارية هي اجتماع الناس في اول الوقت فيغلق ما سواه مما لا تقام فيه الجمعة ليضطرروا الى المجيء اليه وعلى هذا فيغلق غيره الى الفراغ منها لكن لا داعي الى فتحه بعد ما فسبى مغلوقا الى وقت العصر ثم كل هذا ما بالغة في المنع عن صلاة غير الجمعة واطهار لتأكدها (قوله وكذا أهل مصر الخ) الظاهر أن الكراهة هنا تنزيهية لعدم التقليل والمعارضة المذكورين ويؤيده ما في القهستاني عن المنهات يصلون وحدها استحبابا (قوله بغير أذان ولا اقامة) قال في البولواجية ولا يصلى يوم الجمعة جماعة بمصر ولا يؤذن ولا يقيم في سجن وغيره لصلاة الظهر اه قال

اولم يقيمها أصلا لم تبطل في الاصح
فالبطلان به مقيد بامكان
ادراكها (بأن انفصل عن) باب
(دائه) والامام فيها ولو لم يدركها
لبعد المسافة فالاصح أنه لا يبطل
سراج (بطل) ظهره لأصل
الصلاة ولا يظهر من اقتدى به ولم
يسع (ادركها اولاً) بلافريق بين
معذور وغيره على المذهب (وكره)
تحريما (لمعذور ومسجون)
ومسافر (أداء ظهر بجماعة في
مصر) قبل الجمعة وبعد هالتقليل
الجماعة وصورة المعارضة وأفاد
أن المساجد تغلق يوم الجمعة الا
الجامع (وكذا أهل مصر فاتهم
الجمعة) فانهم يصلون الظهر بغير
اذان ولا اقامة ولا جماعة

في النهر وهذا اولى مما في السراج معزيا الى جمع التفاريق من أن الاذان والاقامة غيره ~~مكروه~~ **وقوله** (قوله ويستحب للمريض) عبارة القهستاني المعذور وهي أعم **(قوله وكراهة)** ظاهر قوله يستحب أن الكراهة تنزيهية نهر وعليه فإني شرح الدرر للشيخ اسماعيل عن المحيط من عدم الكراهة اتفاقا محمول على نفي التحريمية **(قوله ومن أدركها)** أي الجمعة **(قوله أو سجود سهو)** ولو في تشهد ط **(قوله على القول به فيها)** أي على القول بفعله في الجمعة والمختار عند المتأخرين أن لا يسجد للسهو في الجمعة والعبد ينزلونهم الزيادة من الجهال كذا في السراج وغيره بجر وليس المراد عدم جواز بل الأولى تركه كيلا يقع الناس في فتنة أبو السعود عن العزيمة وثله في الابضاح لابن كمال **(قوله يتهاجعة)** وهو مخير في القراءة ان شاء جهر وان شاء خافت بجر **(قوله خلافا للمجد)** حيث قال ان أدركه معه ركوع الركعة لثانية بنى عليها الجمعة وان أدرك فيها بعد ذلك بنى عليها الظهر لانه جمعة من وجهه وظهر من وجه لقوات بعض الشراف في حقه فيصلي أربعاً اعتباراً للظهر ويقعد لا محالة على رأس الركعتين اعتباراً للجمعة ويقرأ في الآخرين لاحتمال النقلة ولهما أنه مدرك للجمعة في هذه الحالة حتى تشتط لنية للجمعة وهي ركعتان ولا وجه لما ذكرناه من احتمال اختلاف لا يبنى أحدهما على تحريم الآخر كذا في الهداية **(قوله لكن في السراج الخ)** أقول ما في السراج ذكره في عدم الظهيرية عن بعض المشايخ ثم ذكر عن بعضهم أنه يصير مدركاً بلا خلاف وقال وهو الصحيح **(قوله اتفاقاً)** لما علمت أنها عند محمد ليست ظهراً من كل وجه **(قوله ثم الظاهر الخ)** ذكر في الظهيرية معزيا إلى المتني مسافراً أدرك الإمام يوم الجمعة في التشهد يصلي أربعاً بالتكبير الذي دخل فيه اه قال في البحر وهو مخصص لما في المتن مقتضى حملها على ما إذا كانت الجمعة واجبة على المسبوق أما إذا لم تكن واجبة فانه يتم ظهراً اه وأجاب في النهر بأن الظاهر أن هذا يخرج على قول محمد غاية الأمر أن صاحب المتني جزم به لا اختياره إياه والمسافر مثال لا قيد اه قلت ويؤيده ما مر من الهداية من أنه لا وجه عند هذا البناء للظهر على الجمعة لانها مختلفان على أن المسافر لما التزم الجمعة صارت واجبة عليه ولذا حجت امامته فيها وأيضاً المسافر اذا صلى الظهر قبلها ثم سعى إليها بطل ظهروه وان لم يدركها فكيف اذا أدركها لا يصليها بل يصليها ظهراً والظهر لا يبطل بالظهر فالظاهر ما في النهر ووجه تخصيص المسافر بالذ كر دفع توهم أنه يصليها ظهراً مقصورة على قول محمد لان فرض امامته ركعتان فنبه على أنه يتها أربعاً عنده لان جمعة امامته فائتة مقام الظهر والله أعلم **(قوله ان كان)** ذكره باعتبار المكان ط **(قوله اذا خرج الإمام الخ)** هذا لفظ حديث ذكره في الهداية مرفوعاً لكن في الفتح أن رفعه غريب والمعروف كونه من كلام الزهري وأخرج ابن أبي شيبة في مصنفه عن علي وابن عباس وابن عمر رضي الله تعالى عنهم كانوا يكرهون الصلاة والكلام بعد خروج الإمام والحاصل أن قول الصابي حجة يجب تقليده عندنا اذا لم يقفه شيء آخر من السنة اه **(قوله فلا صلاة)** شمل السنة وتحت المسجد بجر قال محبيه الرمي أي فلا صلاة جائزة وتقدم في شرح قوله ومنع عن الصلاة وسجدة التلاوة الخ أن صلاة النفل صحيحة مكروهة حتى يجب قضاؤه اذا قطعه ويجب قطعه وقضاؤه في غير وقت مكروه في ظاهر الرواية ولو اتهمه خرج عن عهده ما لزمه بالشروع فالمراد الحرم لا عدم الانعقاد **(قوله ولا كلام)** أي من جنس كلام الناس أما التسليم ونحوه فلا يكره وهو الأصح كافي النهاية والعناية وذكر الزبلي أن الاحوط الانصات ومحل الخلاف قبل الشروع أما بعده فالكلام مكروه تخريماً بأقسامه كافي البدائع بجر ونهر وقال البقالي في مختصره واذا شرع في الدعاء لا يجوز للقوم رفع اليدين ولا تأمّن باللسان جهراً فان فعلوا ذلك انما وقبل اسأوا ولا اثم عليهم والصحيح هو الأول وعليه الفتوى وكذلك اذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز أن يصلوا عليه بالظهر بل بالقلب وعليه الفتوى رمي **(قوله الى تمامها)** أي الخطبة لكن قال في الدرر لم يقل الى تمام الخطبة كما قال في الهداية لما صرح به في المحيط وغاية البيان أنهم سما يكرهان من حين يخرج الإمام الى أن يفرغ من الصلاة **(قوله في الأصح)** وقبل يجوز الكلام حال ذكرهم ط **(قوله فانها لا تكرر)** بل يجب فعلها **(قوله والا لا)** أي وان سقط الترتيب تكرر **(قوله في الأصح)** عزاء في البحر الى الولوجية والمبتنى ولم يذكر مسئلة النفل وفي الشرنبلالية عن الصغرى وعليه الفتوى قال في البحر وما في الفتح من أنه لو خرج وهو في السنة يقطع على رأس ركعتين ضعيف وعزاه قاضي خان الى النوادر اه قلت وقد منافي باب ادراك القرينة ترجيح ما في الفتح

ويستحب للمريض تأخيرها الى فراغ الامام وكره ان لم يؤخر هو الصحيح **(ومن أدركها في تشهد أو سجود سهو)** على القول به فيها **(يتهاجعة)** خلافاً للمجد **(كما)** يتم **(في العيد)** اتفاقاً كما في عبد الفتاح **لكن في السراج أنه عند محمد لم يصير مدركاً له** **(وينوي جمعة لا ظهراً)** اتفاقاً فلو نوى الظهر لم يصح اقتداؤه ثم الظاهر أنه لا فرق بين المسافر وغيره نهر بحثنا اذا خرج الإمام من الحجرة ان كان والافقيامه للصعود شرح المجمع **(فلا صلاة ولا كلام الى تمامها)** وان كان فيها ذكراً الظلة في الأصح **(خلافاً فائتة لم يسقط الترتيب بينها وبين الوقبة)** فانها لا تكرر سراج وغيره لضرورة صحة الجمعة والا لا ولو خرج وهو في السنة او بعد قيامه لثالثة النفل يتم في الأصح

أيضا وأن هذا كله حيث لم يقم إلى الثالثة والألفان قيداً بسجدة أتم والاقيل يتم وقبل يقعد ويسلم قال في الخاتمة وهذا أشبه لكن رجع في شرح المنية الاقل وتماه هناك فراجع (قوله ويخفف القراءة) بأن يقتصر على الواجب ط (قوله ولو تسيحاً) أي ولو كان الكلام تسيحاً وفي ذكره في ضمن التفريع على ما في المتن نظر لانه لا يحرم في الصلاة تأمل (قوله أو امرأ معروف) الا اذا كان من الخطيب كما قدمه الشارح (قوله بل يجب عليه أن يسقع) ظاهره أنه يكره الاشتغال بما يفوت السماع وان لم يكن كلاماً وبه صرح القهستاني حيث قال اذا الاستماع فرض كما في المحيط أو واجب كما في صلاة المسعودية أو سنة وفيه اشعار بأن النوم عند الخطبة مكروه الا اذا غلب عليه كما في الزاهد ط اه ط قال في الحلية قلت وعن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا نعت احدكم يوم الجمعة فليتحول من مجلسه اخرجه الترمذي وقال حديث حسن صحيح (قوله في الاصح) وقبل لا بأس بالكلام اذا بعد ح عن القهستاني (قوله ولا يرد) أي على قوله ولا كلام (قوله من خيف هلاكه) الاولى ضرره قال في البحر لو رأى رجلاً عند برئخاف وقوعه فيها ورأى عقرباً يذهب إلى انسان فانه يجوز له أن يحذره وقت الخطبة اه قلت وهذا حيث تعين الكلام اذ لو لم يكن يغمز أو لكان يجوز الكلام تأمل (قوله وكان أبو يوسف) هذا مبني على خلاف الاصح المتقدم قال في القيص ولو كان بعيداً لا يسمع الخطبة في حرمة الكلام خلاف وكذا في قراءة القرآن والنظر في الكتب وعن أبي يوسف أنه كان ينظر في كتابه ويصحه بالقلم والاحوط السكوت وبه يفتي اه (قوله في نفسه) أي بأن يسمع نفسه أو يصحح الحروف فانهم يفسرونه به وعن أبي يوسف قلباً لئلا يمارى الانصات والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم كما في الكرماني قهستاني قبيل باب الامامة واقتصر في الجوهرية على الاخير حيث قال ولم ينطق به لانها تدرج في غير هذا الحال والسماع يفوت (قوله ولا رد سلام) وعن أبي يوسف لا يكره الرد لانه فرض قلنا ذلك اذا كان السلام مأذوناً فيه شرعاً وليس كذلك في حالة الخطبة بل يرتكب بسلاسة ما عدا لانه يشغل خاطر السامع عن الفرض ولان رد السلام يمكن تحصيله في كل وقت بخلاف سماع الخطبة فتح (قوله وختم) أي ختم القرآن كقولهم الحمد لله رب العالمين جدا الصابرين الخ وأما هاء الثواب من القارئ كقوله اللهم اجعل ثواب ما قرأناه لا يجب على الظاهر لانه من الدعاء ط (قوله وقال الخ) حاصله ما في الجوهرية أن عنده خروج الامام يقطع الصلاة والكلام وعندهما خروجه يقطع الصلاة وكلامه يقطع الكلام (قوله عند الثاني) راجع إلى قوله واذا جلس ط (قوله وعلى هذا) أي على قوله والخلاف (قوله فالترقية المتعارفة الخ) أي من قراءة آية ان الله وملائكته والحديث المتفق عليه اذا قلت لصاحبك يوم الجمعة أنصت والامام يخطب فقد لغوت أقول وذكر العلامة ابن حجر في التلخيص أن ذلك يدعى لانه حدث بعد المصدر الاول قيل لكننا أحسنه لحث الآية على ما يندب لكل احد من كثرة الصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم لا سيما في هذا اليوم وكث الخطب على تأكد الانصات المفوت تركه لفضل الجمعة بل والموقع في الاثم عند اكثر من العلماء وأقول يستدل لذلك أيضاً بأنه صلى الله عليه وسلم امر من يستنصت له الناس عند ارادته خطبة متى في حجة الوداع فقياسه أنه يندب للخطيب امر غيره بالاستنصات وهذا هو شأن المرقى فلم يدخل ذكره للخبر في حيز البدعة أصلاً اه وذكر نحوه الخبر الرمي عن الرمي الشافعي وأقره عليه وقال انه لا ينبغي القول بجمرة قراءة الحديث على الوجه المتعارف اتوافر الامتة وتظاهروا به عليه اه ونقل ح نحوه عن العلامة الشيخ محمد البرهمتوشي الحنفي أقول كون ذلك متعارفاً لا يقتضي جوازه عند الامام القائل بجمرة الكلام ولو امرأ معروف أو رد سلام استدلالاً بجمرة ولا عبرة بالعرف الحادث اذا خالف النص لان المتعارف انما يصلح دليلاً على الحل اذا كان عاماً من عهد الصحابة والمجتهدين كما صرح حوايه وقياس خطبة الجمعة على خطبة منى قياس مع الفارق فان الناس في يوم الجمعة قاعدون في المسجد ينتظرون خروج الخطيب متهيئون لسماعه بخلاف خطبة منى فلي تأمل والظاهر أن مثل ذلك يقال أيضاً في تلقين المرقى الاذان للمؤذن والظاهر أن الكراهة على المؤذن دون المرقى لان سنة الاذان الذي بين يدي الخطيب تحصل بأذان المرقى فيكون المؤذن مجيباً لاذان المرقى واجابة الاذان حينئذ مكروهة الا أن يقال ان اذان الاول اذا لم يكن جهرًا يسمعه القوم يكون محالاً للسنة فيكون المعتبر هو الثاني فتأمل (قوله من الترضي) أي عن الصحابة

مطلب

في حكم المرقى بين يدي الخطيب

مكروه اتصافا ونعاه في البصر
والجيب أن المرفق ينهي عن
الامر بالمعروف يعقضي حديثه
ثم يقول أنصتوا رحمكم الله قلت
الأن يحمل على قولهما فتنبه
(ووجب سعي إليها وترك البيع)
ولومع السعي وفي المسجد أعظم
وزرا (بالاذان الأول) في الأصح
وان لم يكن في زمن الرسول
بل في زمن عثمان وأقاد في البحر
صحة اطلاق الحرمة على المكروه
تحريما (وبؤذن) ثانيا (بين يديه)
أي الخطيب أقاد بوحدة الفعل
أن المؤذن إذا كان أكثر من واحد
اذنوا واحدا بعد واحد ولا يجتمعون
كما في الجلابي والتمرتاشي ذكره
القهستاني (إذا جلس على المنبر)
فاذا أتم أقيم ويكره الفصل
بأمر الدنيا ذكره العيني (لا ينبغي
أن يصلي غير الخطيب) لانهما كشي
واحد (فان فعل بأن خطب صبي
ياذن السلطان وصلى بالغ جاز)

عند ذكر اسمائهم وقوله ونحوه من الدعاء للسلطان عند ذكره كل ذلك باصوات مرتفعة كما هو معتاد في بعض
البلاد كبلاد الروم ومنه ما هو معتاد عندنا أيضا من الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عند صعود الخطيب مع
تخطيط الحروف والتنم (قوله اتصافا) هذا أظهر مما في البحر حيث قصر الكراهة على قول الامام ط (قوله
ونعاه في البحر) لم يذكر في البحر بعده الاما أقاده بقوله والعجب ط (قوله الآن يحمل على قولهما) لانه يقول
ذلك قبل الخطبة وهما يحملان قوله صلى الله عليه وسلم والامام يحضبان على الشروع فيها حقيقة فحينئذ لا يكون
المرفق مخالفا لحديثه بقوله بعده أنصتوا أما على قول الامام من حل قوله يحضبان على الخروج للخطبة بقريته
ما روى اذا خرج الامام فلا صلاة ولا كلام فيكون مخالفا لحديثه الذي يرويه ويكرهه فافهم (قوله ووجب
سعي) لم يقل اقترض مع أنه فرض للاختلاف في وقته هل هو الاذان الاول او الثاني او العبرة لدخول الوقت بجر
وحاصله أن السعي نفسه فرض والواجب كونه في وقت الاذان الاول وبه اندفع ما في النهر من أن الاختلاف في
وقته لا يمنع القول بفرضيته كصلاة العصر فرض اجما مع الاختلاف في وقتها (قوله وترك البيع) أراد به كل
عمل يشاق السعي وخاصة اتباعه لآية نهر (قوله ولومع السعي) صرح في السراج بعدم الكراهة
اذا لم يشغله بجر وينبغي التعويل على الاول نهر قلت وسيد كرا الشارح في اخر البيع الفاسد أنه لا بأس به
لتعليل النهي بالاخلال بالسعي فاذا اتنى اتنى (قوله وفي المسجد) او على بابه بجر (قوله في الاصح) قال
في شرح المنية واختلفوا في المراد بالاذان الاول فقيل الاول باعتبار المشروعية وهو الذي بين يدي المنبر لانه
الذي كان أولا في زمنه عليه الصلاة والسلام وزمن أبي بكر وعمر حتى احدث عثمان الاذان الثاني على الزوراء
حين كثر الناس والاصح أنه الاول باعتبار الوقت وهو الذي يكون على المتأخرة بعد الزوال اه والزوراء
بالتأخير موضع في المدينة (قوله صحة اطلاق الحرمة) قلت سيد كرا المصنف في اول كتاب الحفظ والاباحة
كل مكروه حرام عند محمد وعندهما الى الحرام اقرب اه نعم قول محمد رواية عنهما كما سند ذكره هناك
ان شاء الله تعالى وأشار الى الاعتذار عن صاحب الهداية حيث أطلق الحرمة على البيع وقت الاذان مع
أنه مكروه تحريما بانه اندفع ما في غاية البيان حيث اعترض على الهداية بأن البيع جائز لكنه يكره كما صرح به
في شرح الطحاوي لانه انتهى لمعنى في غيره لا بعدم المشروعية (قوله وبؤذن ثانيا بين يديه) أي على سبيل
السنة كما يظهر من كلامهم وملى (قوله أقاد الخ) هذه الافادة انما تظهر اذا قرئ الفعل بالبناء للفعل أما
اذا قرئ بالبناء للمفعول وهو الظاهر فلا تظهر ط قلت وعبرة الدرر اذن المؤذن (قوله ذكره القهستاني)
وذكر بعده أيضا ما نصه واليه أشار ما في الهداية وغيره أنهم يؤذنون دل عليه كلام شارحه اه وفيه نظر
بل الذي دل عليه كلام شراح الهداية خلافه قال في العناية ذكر المؤذنين بلفظ الجمع اخراجا للكلام مخرج
العادة فان التوارث في اذان الجمعة اجتماع المؤذنين لتبلغ اصواتهم الى أطراف المصر الجامع اه ومنه
في النهاية والكفاية ومعراج الدراية قلت والعللة المذكورة انما تظهر في الاذان الاول مع أنه في الهداية ذكر
المؤذنين بلفظ الجمع في الموضعين (قوله المنبر) بكسر الميم من المنبر وهو الارتفاع ومن السنة أن يحضبان عليه
اقتداء به صلى الله عليه وسلم بجر وأن يكون على يسار المحراب قهستاني ومنبره صلى الله عليه وسلم كان ثلاث
درج غير المسماة بالمستراح قال ابن حجر في التصفية وبحث بعضهم أن ما اعتيد الآن من النزول في الخطبة الثانية الى
درجة سفلى ثم العود بدعة قبيصة شنيعة (قوله فاذا أتم) أي الامام الخطبة (قوله أقيمت) بحيث يصل اول
الاقامة بآخر الخطبة وتنتهي الاقامة بقيام الخطيب مقام الصلاة ويقرأ في الركعتين سورة الجمعة والمنافقون
ولا يكره غيرهما كما في شرح الطحاوي وذكر الزاهد أنه يقرأ فيهما سورة الاعلى والغاشية قهستاني
وفي البحر ولكن لا يواظب على ذلك كلاب يؤذى الى هجر المباحي وثلاث بلفظ العامة حقا اه وتمام الكلام
على ذلك في فصل القراءة عند قوله ويكره التعيين (قوله بأمر الدنيا) أما ينهي عن منكر أو أمر بمعروف
فلا وكذا بوضوء أو غسل لو ظهر أنه محدث أو جنب كما مر بخلافه كل أو شرب حتى لو طال الفصل استأنف
الخطبة كما مر فافهم (قوله لانها) أي الخطبة والصلاة كشي واحد لكونهما شرطاً ومشروطاً ولا تحقق
للمشروط بدون شرطه فالمناسب أن يكون فاعلهما واحدا ط (قوله وصلى بالغ) أي باذن السلطان أيضا
والظاهر أن اذن الصبي له كاف لانه مأذون باقامة الجمعة لما في الفقه وغيره من أن الاذان بالخطبة اذن بالصلاة

هو المختار (لا بأس بالسفر يومها
إذا خرج من عمران المصر قبل
خروج وقت الظهر) كذا في الخاتمة
لكن عبارة الطهريّة وغيرها بلفظ
دخول بدل خروج وقال في شرح
المنية والعصج أنه يكره السفر
بعد الزوال قبل أن يصلها ولا
يكره قبل الزوال (القروي إذا
دخل مصر يومها نوى المكث
ثمة ذلك اليوم لزمته) الجمعة
(وان نوى الخروج من ذلك اليوم
قبل وقتها وبعده لا تلزمه) لكن
في النهر ان نوى الخروج بعده
لزمته والا لا وفي شرح المنية ان
نوى المكث الى وقتها لزمته وقيل لا
(كما لا تلزم (لو قدم مسافر يومها)
على عزم أن لا يخرج يومها
(ولم ينو الإقامة) نصف شهر
(يخطب) الامام (بسياف في بلدة
فقت به) ككة (والالا) كالدينية
وفي الحاروي القدسي إذا فرغ
المؤذنون قام الامام والسياف
في يساره وهو متكى عليه وفي
الخلاصة ويكره أن يتكى على
قوس او عصا (فروع) سمع النداء
وهو يأكل تركه ان خاف فوت
جمعة او مكتوبة لاجاعة رستاق
سعي يريد الجمعة وحواله ان
معظم مقصوده الجمعة نال ثواب
السعي اليها وبهذا يعلم أن من
شرّك في عبادته فالعبادة للاغلب
الافضل خلق الشعر وقلم الطغر
بعدها لا بأس بالتخطي مالم
ياخذ الامام في الخطبة ولم يؤذ
احدا الا أن لا يجرد الا فرجة
أمامه فيخطي اليها للضرورة

وعلى القلب اه فيكون مغضوا اليه اقامتها ولا تقرر فيه اذن له بانابة غيره دلالة لعلم السلطان بأنه لا تصح
امامته نعم على القول باستراط الاهلية وقت الاستئابة لا يصح اذنه بها ولا بد له من اذن جديد بعد بلوغه
والله أعلم (تنبيه) ذكر التبريلالي وغيره أن هذا الفرع صريح في الرد على صاحب الدرر في عدم
تجوز استئابة الخطيب غيره للصلاة قبل سبق الحدث وفيه نظر اذ ليس صريحاً في أن البالغ صلى بدون اذن
السلطان بل الظاهر أنه بأذنه صريحاً ودلالة كما تقررناه قدس برئ رأيت ح ذكر نحوه (قوله هو المختار)
وفي الخطة أنه لا يجوز وفي فتاوى العصر فان الخطيب يشترط فيه أن يصلح للإمامة وفي الطهريّة لو خطب صبي
اختلف المشايخ فيه والخلاف في صبي يعقل اه والاكثر على الجواز اسماعيل (قوله لا بأس بالسفر الخ)
أقول السفر غير مقيد بل مثله ما إذا أراد الخروج الى موضع لا يقرب على أهله الجمعة كما في التتارخانية (قوله
كذا في الخاتمة) وذكر مثله في التبيين وقال انه استشكله شمس الأئمة الحلواني بأن اعتبار آخر الوقت انما يكون
فيما ينفرد بأدائه والجمعة انما يؤدّيها مع الامام والناس فينبغي أن يعتبر وقت أدائها حتى اذا كان لا يخرج
من مصر قبل أداء الناس ينبغي أن يلزمه شهود الجمعة اه قلت وذكر في التتارخانية عن التهذيب اعتبار
النداء قبل الاول وقبل الثاني واعتقده في التبريلالية (قوله وقال في شرح المنية) تأييد لما في الطهريّة
أنه ادّعى أن ما في الخاتمة ضعيف ط وعمله في شرح المنية بقوله لعدم وجوبها قبله ووجه الخطاب بالسعي اليها
بعده اه قلت وينبغي أن يستثنى ما اذا كانت قوته رفته لوصلاها ولا يمكنه الذهاب وحده تأمل (قوله
القروي) بفتح القاف نسبة الى القرية وأراد به المقيم أما المسافر فذكره بعده (قوله لا تلزمه) لانه في الاول
صار كواحد من أهل مصر في ذلك اليوم وفي هذا لم يصح درر عن الخاتمة (قوله لكن في النهر الخ) مثله
في القصر وحكي بعده ما في المتن قبل (قوله لزمته) أي اذا مكث الى دخول وقتها وكذا يقال فيما ذكره بعده
(قوله وفي شرح المنية الخ) ونصه وان دخل القروي مصر يوم الجمعة فان نوى المكث الى وقتها لزمته وان
نوى الخروج قبل دخوله لا تلزمه وان نواه بعد دخول وقتها لزمته وقال القصبه أبو الليث لا تلزمه وهو مختار
قاضى خان اه (قوله بسيف) أي متقلداً به كما في البحر عن المخضرات ويحالفه ظاهر ما يأتي عن الحاروي لكن
وفوق في النهر بامكان اسماحه مع التقليد (قوله في بلدة فقت به) أي بالسيف ليربهم أنهم اقتضت بالسيف فاذا
رجعتم عن الاسلام فذلك باق في أيدي المسلمين يقاتلونكم حتى ترجعوا الى الاسلام درر (قوله ككة) أي فانها
قتت عنوة كما قاله أبو حنيفة ومالك والاوزاعي وقال الشافعي وأجد وطائفة ققت صلحا اسماعيل عن تاريخ
مكة للقطبي (قوله كالدينية) فانها ققت بالقرآن امداد (قوله وفي الخلاصة الخ) استشكله في الخطة
بأنه في رواية أبي داود أنه صلى الله عليه وسلم قام أي في الخطبة متوكفاً على عصا وقوس اه ونقل القهستاني
عن عبد الحفيظ أن أخذ العصا سنة كالقيام (قوله ان خاف فوت جمعة او مكتوبة) عزاه في التتارخانية
الى فتاوى أبي الليث ثم ان فوت الجمعة بسلام الامام والمكتوبة بخروج وقتها لا يفوت جماعتها لانه يمكنه صلاتها
وحده والا لكل أي الذي تميل اليه نفسه ويخاف ذهاب لذته عذري ترك الجماعة كما ترقى بها لكن بشكل مامر
من وجوب السعي الى الجمعة بالاذان الاول وترك السبع ولو ما شيا والمراد به كل عمل ينافي السعي قتأمل (قوله
رستاق) نسبة الى الرستاق وهو السواد والقرى قاموس (قوله نال ثواب السعي) أما الصلاة فينال
ثوابها على كل حال ط (قوله من شرّك في عبادته) كالسفر للتجارة والحج والصلاة لاسقاط القرض ولدفع مذمة
الناس ونحو ذلك مما لم يكن مقصوداً لوجه الله تعالى (قوله فالعبادة للاغلب) الظاهر أن يراد به الاغلب الذي
هو قصد العبادة لان قوله ان معظم مقصوده الجمعة الخ يفيد أنه لو كان معظم مقصوده الحوائج او تساوى
القصدان لاثواب وهذا التفصيل مختار الامام الغزالي أيضاً وغيره من الشافعية واختار منهم العز بن عبد
السلام عدم الثواب مطلقاً وسأني ذلك في الخطر والاباحة ان شاء الله تعالى (قوله الافضل الخ) في التتارخانية
ويكره تقليم الاظفار وقص الشارب في يوم الجمعة قبل الصلاة لما فيه من معنى الحج وذلك قبل الفراغ من الحج
غير مشروع اه وسأني تمام الكلام على ذلك وسيان كصفة التقليم وما قبل فيه قطعاً وتبرافى الخطر
والاباحة ان شاء الله تعالى (قوله ولم يؤذ احداً) بأن لا يبطأ ثوباً ولا جسداً وذلك لان التخطي حال الخطبة
عمل وهو حرام وكذا الايداء والدنوس مستحب وترك الحرام مقدم على فعل المستحب ولذا قال عليه الصلاة

مطلب
اذا شرّك في عبادته فالعبادة للاغلب

ويكره التخطي للسؤال بكل حال
وسئل عليه السلام عن ساعة
الاجابة فقال ما بين جلوس الامام
الى ان يتم الصلاة وهو الصحيح
وتقبل وقت العصر واليه ذهب
المتأخرون كما في التتارخانية وفيها
مثل بعض المتأخرين ألبلة الجمعة
أفضل ام يومها فقال يومها وذكر
في أحكام الاشياء مما اختص
به يومها قراءة الكهف فيه
ومن فهم عطفه على قوله ويكره
افراده بالصوم وافراد ليلته
بالقيام فقد وهم وفيه تجتمع
الارواح وتزار القبور ويأمن
الميت من عذاب القبر ومن مات
فيه اوفى ليلته آمن من عذاب
القبر ولا تسجرفيه جهنم وفيه
يزور اهل الجنة ربهم تعالى

٢ مطلب
في الصدقة على سؤال المسجد

٣ مطلب
في ساعة الاجابة يوم الجمعة

٤ مطلب
ما اختص به يوم الجمعة

والسلام الذي رآه يخطي الناس ويقول اقصوا اجلس فقد اذيت وهو محل ما روى الترمذي عن معاذ
ابن انس الجهني قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من يخطي رقاب الناس يوم الجمعة اتخذ جسرا الى جهنم
شرح المنية (قوله ويكره التخطي للسؤال الخ) قال في النهروان والختار ان السائل ان كان لا يميز بين يدي المصلي
ولا يخطي الرقاب ولا يسأل الحاقابل لامر لا بد منه فلا بأس بالسؤال والاعطاء اهـ ومنه في البرازية وفيها
ولا يجوز الاعطاء اذالم يكونوا على تلك الصفة المذكورة قال الامام أبو نصر العياشي ارجو ان يغفر الله تعالى
لمن يخرجهم من المسجد وعن الامام خلف بن أيوب لو كنت قاضيا لم اقبل شهادة من تصدق عليهم اهـ
وسأني في باب المصروف أنه لا يحل أن يسأل شيئا من له قوت يومه بالفعل او بالقوة كالصحيح المكتسب وبأنه
مطية ان علم بحاله لا عاتيه على المحرم (قوله وسئل عليه السلام الخ) ثبت في الصحيحين وغيرهما عنه صلى الله
عليه وسلم فيه ساعة لا يوافقها عبد مسلم وهو قائم يصلي يسأل الله تعالى شيئا الا أعطاه اهـ وفي هذه الساعة
أقوال اصحها أو من اصحها أنها فيما بين أن يجلس الامام على المنبر الى أن يقضى الصلاة كما هو ثابت في صحيح
مسلم عنه صلى الله عليه وسلم أيضا حلية قال في المعراج فيسن الدعاء بقلبه لا بلسانه لانه ما أمر بالسكرات اهـ
وفي حديث آخر أنها اخر ساعة في يوم الجمعة وبهجته الحاكم وغيره وقال على شرط الشيخين ولعل هذا مراد
المتأخرون ونقل ط عن الزرقاني أن هذين القولين مخصصان من اثنين وأربعين قولاً فيها أن هاتين هذين
الوقتين فينبغي الدعاء فيهما اهـ ثم الظاهر أنها ساعة لطيفة يختلف وقتها بالنسبة الى كل بلدة وكل خطيب
لان النهار في بلدة يكون ليلا في غيرها وكذلك وقت الظهر في بلدة يكون وقت عصر في غيرها لما قالوا من أن
الشمس لا تتحرك درجة الا وهي تطلع عند قدوم وتغيب عند آخرين واقه أعلم (قوله فقال يومها) تمام كلامه
لان معرفة هذا الدليل وفضله لصلاة الجمعة (قوله في أحكام) بفتح المهملة جمع أحكام فان تراجه في حق
الجمع والفرق القول في أحكام السفر القول في أحكام المسجد ومخوذلك ومن جعلها أحكام يوم الجمعة ح (قوله
قراءة الكهف) أي يومها وليلتها والافضل في اولها مبادرة للنبي وحذر من الاهمال وأن يكثر منها فيهما للنبي
الصحيح أن الاول يضئ له من النور ما بين الجمعتين ونظير الدارحي أن الثاني يضئ له من النور ما بينه وبين البيت
العتيق ابن حجر (قوله ومن فهم) كالحنفي الحوي (قوله ويكره افراده بالصوم) هو المعتقد وقد أمر به أولا
ثم نهى عنه ط (قوله فقد وهم) ولذا كره عارته برمتها ليعلم موضع الوهم وما فيه من القوائد وان كان بعضها
علم مما تقدم وهي أحكام يوم الجمعة اختص بأحكام لزوم صلاة الجمعة واشتراط الجماعة لها وكونها ثلاثة سوى
الامام وكونها قبلها شرط وقراءة السورة المخصوصة بها وتحريم السفر قبلها بشرطه واستئذان الفصل لها
والتطيب ولبس الاحسن وتقليم الاظفار وحلق الشعر ولكن بعدها أخل والنجور في المسجد والتبكير لها
والاشتغال بالعبادة الى خروج الخطيب ولا يسن الا برادها ويكره افراده بالصوم وافراد ليلته بالقيام وقراءة
الكهف فيه وتي كراهة النافلة وقت الاستواء على قول أبي يوسف المصحيح المعتقد وهو خير أيام الاسبوع ويوم
عبد وفيه ساعة اجابة وتجتمع فيه الارواح وتزار القبور ويأمن الميت فيه من عذاب القبر ومن مات فيه اوفى
ليلته آمن من قسنة القبر وعذابه ولا تسجرفيه جهنم وفيه خلق آدم عليه السلام وفيه اخرج من الجنة وفيه يزور
أهل الجنة ربهم سبحانه وتعالى اهـ ح قلت وقوله لا يسن الا برادها ما تقدمت في اوقات الصلاة أنه قول الجمهور
وقد منا أيضا ترجيح قول الامام يكره النافلة في وقت الاستواء يومها فافهم (قوله ويأمن الميت من عذاب
القبر الخ) قال أهل السنة والجماعة عذاب القبر حق وسؤال منكروه تكبير وضغطة القبر حق لكن ان كان كافرا
فعدا به يوم الى يوم القيامة ويرفع عنه يوم الجمعة وشهر رمضان فيعذب اللهم متصلا بالروح والروح متصلا بالجسم
فيتألم الروح مع الجسد وان كان خارجا عنه والمؤمن المطيع لا يعذب بل له مضغطة يجسد هول ذلك وخوفه
والعاصي يعذب ويضط لكن ينقطع عنه العذاب يوم الجمعة وليلتها ثم لا يعود وان مات يومها وليلتها يكون
العذاب ساعة واحدة وضغطة القبر ثم ينقطع كذا في المعتقدات للشيخ أبي المعين القسبي الحنفى من حاشية
الحوي ملخصا (قوله ولا تسجرفيه) في جامع اللغة سجر التورأ حماء ح (قوله وفيه يزور أهل الجنة ربهم تعالى)
المراد بالزيارة الرؤية له تعالى وهذا باعتبار بعض الأشخاص والبعض براء في أقل من ذلك والبعض في أكثر
منه حتى قال بعضهم ان النساء لا يرينه الا في مثل أيام الاعياد عند التحلل العام وتعامه في ط نسأله تعالى

تثنية عيد وأصله عود قلبت الواوياء لسكونها بعد كسرة اه ح وفي الجوهره مناسبة للجمعة ظاهرة وهو أنهم ما يؤتيان بجمع عظيم ويجهر فيهما بالقراءة ويشترط لاحدهما ما يشترط للآخر سوى الخطبة وتجب على من تجب عليه الجمعة وقد تمت الجمعة للفرضية وكثرة وقوعها اه (قوله سمى به الخ) أى سمى العيد بهذا الاسم لأن الله تعالى فيه عوايد الاحسان أى انواع الاحسان العائدة على عباده فى كل عام منها الفطر بعد المنع عن الطعام وصدة الفطر وانعام الحج بطواف الزيارة ولحوم الاضاحى وغير ذلك ولأن العادة فيه الفرح والسرور والنشاط والحبور غالباً بسبب ذلك (قوله اوتفأؤلا) أى يعود على من أدركه كما سميت القافلة قافلة تفأؤلا بقولها أى رجوعها بجر والقال ضد الطيرة كأن يسمع مريض بإسلام أو بإطال أو بإوجاد أو يستعمل فى الظهور والسر قاموس ومنه حديث كان صلى الله عليه وسلم يتفأل ولا يتطير وكذا حديث كان يعجبه اذا خرج لمباحته أن يسمع باراشد يارجم أخرجهما السبوطى فى الجامع الصغير ووجهه أن القائل أمل ورجاء للخير من الله تعالى عند كل سبب ضعيف أو قوى بخلاف الطيرة (قوله فى كل يوم) أى زمان (قوله وجهه الحبيب) أى يوم رغبته والافوجه الحبيب ليس زماناً (قوله عن مذهب الغير) أى مذهب غيرنا أما مذهبنا فنزوم كل منهما قال فى الهداية ناقلاً عن الجامع الصغير عيدان اجتماعاً فى يوم واحد فالاول سنة والثانى فريضة ولا يترك واحدهما اه قال فى المعراج احتريزه عن قول عطاء بن رباح صلاة العيد عن الجمعة ومثله عن على وابن الزبير قال ابن عبد البر سقوط الجمعة بالعيد مهور وعن على "أن ذلك فى أهل البادية ومن لا تجب عليهم الجمعة اه (قوله فى الاصح) مقابله القول بأنها سنة وصحة النسق فى المنافع لكن الاول قول الاكثرين كما فى التجبى ونص على تعميمه فى النجاسة والبدائع والهداية والمحيط واختاروا الكافى النسق وفى الخلاصة هو المختار لانه صلى الله عليه وسلم واطب عليها وسمها فى الجامع الصغير سنة لأن وجودها ثبت بالسنة حلية قال فى الجرو والظاهر أنه لا خلاف فى الحقيقة لأن المراد من السنة المؤكدة بدليل قوله ولا يترك واحدهما وكما صرح به فى المبسوط وقد ذكرنا مراراً أنها بمنزلة الواجب عندنا ولهذا كان الاصح أنه يأثم بترك المؤكدة كالواجب اه وسبب أنى له تفسير ذلك فى تكبير التثنية وفيه كلام ستعرفه (قوله بشرائطها) متعلق بتجب الاول والتميز للجمعة وشمل شرائط الوجوب وشرائط الصحة لكن شرائط الوجوب علمت من قوله على من تجب عليه الجمعة فى المراد من قوله بشرائطها القسم الثانى فقط واستثنى من الثانى الخطبة واستثنى فى الجوهره من الاول المملولة اذا اذن له مولاه فانه تلزمه العيد بخلاف الجمعة لأن لها بديلاً وهو الظهر وقال وينبغى أن لا تجب عليه العيد أيضاً لأن منافعه لا تنصرف لمالكه بل بالاذن اه وجرم به فى البحر قلت وفى امامة البحر أن الجماعة فى العيد تسرى على القول بسنيتها وتجب على القول بوجودها اه وظاهره أنها غير شرط على القول بالسنة لكن صرح بعده بأنها شرط لصحتها على كل من القولين أى فتكون شرطاً للصحة الاتيان بها على وجه السنة والا كانت فلاماً مطلقاً تأتى لكن اعترض ط ما ذكره المصنف بأن الجمعة من شرائطها الجماعة التى هى جمع والواحد هنامع الامام جماعة كما فى التبر (قوله فانه سنة بعدها) بيان للفرق وهو أنها فها سنة لا شرط وأنما بعدها لا قبلها بخلاف الجمعة قال فى البحر حتى لو لم يخطب أصلا صبح وأساء وترك السنة ولو قدمها على الصلاة صح وأساء ولا تعاد الصلاة (قوله صلاة العيد) ومثله الجمعة ح (قوله بما لا يصح) أى على أنه عيد ولا فهو نفل مكره لادائه بالجماعة ح (قوله لانه واجب الخ) المراد بالواجب ما يلزم فعله بما على سبيل الوجوب المصطلح عليه وذلك فى العيد وما على طريق الفرضية وذلك فى الجنائز فهو من عموم الجواز ط (قوله والجنائز كفاية) فيه أن العيدان ترجع على الجنائز بالعينة فهى ترجعت عليه بالفرضية فالاولى أن يعمل بأن العيد تؤدى بجمع عظيم يخشى تفريقه ان اشتغل الامام بالجنائز اه ح قلت بل الاولى التعليل بخوف التشويش على الجماعة بأن يظنوها صلاة العيد ثم رأيت أنه كذلك فى جنائز البحر عن القنية (قوله على الخطبة) أى خطبة العدد وذلك لفرضيتها وسنة الخطبة وكذا يقال فى سنة المغرب ط (قوله وغيرها) كسنة الظهر والجمعة والعشاء (قوله والعيد على الكسوف)

سمى به لأن الله فيه عوايد الاحسان ولعوده بالسرور غالباً أو تفأؤلاً ويستعمل فى كل يوم فيه مسرة ولذا قيل

عيد وعيد وعيد صرن بجمعه * وجهه الحبيب ويوم العيد والجمعة فلو اجتماع لم يلزم الاصل إلا أحدهما وقيل الاولى صلاة الجمعة وقيل صلاة العيد كذا فى القهستانى

عن الترمذى قلت قد راجعت الترمذى فرائيه حكاه عن مذهب الغير وبصيغة التريض قننه وشرع فى الاولى من الهجرة

(تجب صلاحتهما فى الاصح) على

من تجب عليه الجمعة بشرائطها

المتقدمة (سوى الخطبة)

فانها سنة بعدها وفى القنية

صلاة العيد فى القرى تكرر تحريراً

أى لانه اشتغال بما لا يصح لاق

المصر شرط الصحة (وتقدم)

صلاتها (على صلاة الجنائز اذا

اجتمعا) لانه واجب عينا والجنائز

كفاية (وتقدم) صلاة الجنائز

على الخطبة وعلى سنة المغرب

وغيرها والعيد على الكسوف

مطلب ٢ فى القول والطيرة

مطلب ٣

بأن يترك السنة المؤكدة كالواجب

مطلب

فما يترجى تقديمه من صلاة عيد

أو جنازة أو كسوف أو فريضة أو سنة

لانه وان كان كل منهما يؤدى بجمع عظيم لكن العيد واجب والكسوف سنة ح هذا وفي السراج ان كان وقت العيد واسعا سيد بالكسوف لانه يحشى فواته وان ضاق صلى العيد ثم الكسوف ان بقي فان قيل كيف يجتمعان والكسوف في العادة لا يكون الا في آخر يوم من الشهر والعيد أول يوم او يوم العاشر قلنا لا يمنع فقد روى أنها كسفت يوم مات ابراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم وموته كان يوم العاشر من ربيع الاول على أن الفقهاء قد يذكرون ما لا يوجد عادة كقول القرضيين رجل مات وزل مائة جثة اه قلت ومثله قولهم لو تترس الكفار بنبي يسأل ذلك النبي بل قد يتصور ذلك في الحكم بأن يشهدوا على نقصان رجب وشعبان فيقع العيد في آخر رمضان كما في البرازية (قوله عن الحلبي) أي العلامة المحقق محمد بن أمير حاج صاحب الحلية شرح النية (قوله عن السنة) أي سنة الجمعة كما صرح به هناك وقال فعلى هذا تخرج عن سنة المغرب لأنها أكد اه فافهم (قوله الخافها) أي للسنة بالصلاة أي صلاة الفرض (قوله لكن في آخر الخ) استدرأ على الاستدرأ وعلى قول المصنف وتقدم على صلاة الجنازة ط (قوله ينبغي الخ) عبارة الاشياء اجتمعت جنازة وسنة قدمت الجنازة وأما اذا اجتمع كسوف وجمعة او فرض وقت لم اره وينبغي تقديم الفرض ان ضاق الوقت والا فالكسوف لانه يحشى فواته بالاخص ولو اجتمع عيد وكسوف وجنازة ينبغي تقديم الجنازة وكذا لو اجتمعت مع فرض وجمعة ولم يحش خروجه ونبغي أيضا تقديم الكسوف على الترتيب والراجح اه وفيه مخالفة لما مر من حيث تقديمه الجنازة على السنة وهو خلاف المقتضى به كما علمت وعلى العيد وهو بحث مخالف لما ذكره المصنف مما لا بد من حيث تقديمه الكسوف على الفرض وهو بحث أيضا مخالف لما ذكره الشارح من تقديم العيد على الكسوف مع أن العيد واجب فقدم قبل الأولى تقديم فرض الوقت وفي الجوهرية من باب الكسوف اذا اجتمع الكسوف والجنازة بدئ بالجنازة لأنها فرض وقد يحشى على الميت التغير اه أي لطول صلاة الكسوف وقد يقال قدم العيد لثلايص الاشتباه لانه يؤدى بجمع عظيم وعلى هذا تقدم الجمعة أيضا على الكسوف ولذا خص صاحب الاشياء بتقديم فرض الوقت دون الجمعة ويؤخذ من قوله أيضا ان ضاق الوقت تقديم فرض المغرب لأن وقته ضيق كما يجتمع ح وهو ظاهر ثم رأيت صريحا في جنازة التارخانية وقال بعده وروى الحسن أنه ينبغي فافهم (قوله وندب يوم الفطر الخ) التنبؤ قول البعض وعدا المصنف الفصل سابقا من السنن والصحيح أن الكل سنة لخصوص الرجال قهستانى عن الزاهدى ط وزاد في البحر عن المجتبى وانما سماء مستحب للاشتغال السنة على المستحب قال نوح افندى وحاصله تجوز اطلاق اسم المستحب على السنة وعكسه ولهذا اطلق في الهداية اسم المستحب على الفصل ثم قال فيسن فيه الفصل اه وفي القهستانى أيضا ان هذه الامور مندوبة قبل الصلاة ومن آدابها الامن آداب اليوم كما في الحلبي لكن في الحفة أن في غلبه اختلاف الجمعة اه (قوله حلوا) قال في فتح القدير ويستحب كون ذلك المطعوم حلوا لما في البخارى كان عليه الصلاة والسلام لا يغدو يوم الفطر حتى يأكل تمرات ويأكلهن وترا اه قلت فالظاهر أن التمر أفضل كما اقتضاء هذا الخبر فان لم يجد يأكل كل شيء حلوا ثم رأيت في شرح النية (قوله ولو قرويا) كذا في الشريعة لالية ولعله يشير الى أن ذلك ليس من سنن الصلاة بل من سنن اليوم لأن في الاكل مبادرة الى قبول ضيافة الحق سبحانه والى امتثال أمره بالاظهار بعد امتثال أمره بالصيام تأمل (قوله واستياك) لانه مندوب اليه في سائر الصلوات اختيار ومفاده أن المراد به الاستياك عند القيام الى الصلاة فانه مستحب كما قدمناه في سنن الوضوء وكذا عند الاجتماع بالناس وعليه فيستحب قبل التوجه اليها أيضا وأما السؤال في الوضوء فانه سنة مؤكدة ولا خصوصية للعيد فيه (قوله ولو غير أبيض) قال في البحر وظاهر كلامهم تقديم الاحسن من الثياب في الجمعة والعيدين وان لم يكن أبيض والدليل دال عليه فقد روى البيهقي أنه عليه الصلاة والسلام كان يلبس يوم العيد بردة حمراء وفي الفتح الحلة الحمراء عبارة عن ثوبين من اليمن فيهما خطوط حمراء وخضراء لأنها الحرجت فليكن يحمل البردة أحدهما اه أي احد الثوبين اللذين هما الحلة أي فلا يعارض ذلك حديث النبي عن لبس الأحمر والقول مقدم على الفعل والحال على الميع اذا تعارضوا فكيف اذا لم يتعارضوا لجل المذكور اه بزيادة وسياق ان شاء الله تعالى تمام الكلام على لبس الأحمر في كتاب الحظر والاباحة (قوله صح عطفه) جواب سؤال تقديره كيف صح عطف ادا الفطرة على المندوبات

مطلب
الفقهاء قد يذكرون ما لا يوجد عادة

لكن في البحر قبيل الاذان عن الحلبي الفتوى على تأخير الجنازة عن السنة وأقره المصنف كانه الحاقا لها بالصلاة لكن في آخر أحكام دين الاشياء ينبغي تقديم الجنازة والكسوف حتى على الفرض ما لم يضق وقته قائل (وندب يوم الفطر أكله) حلوا وترا ولو قرويا (قبيل) خروجه الى (صلاتها واستياك وغتساله وتطيبه) بهال ريح لالون (ولبسه أحسن ثيابه) ولو غير أبيض (وأداء فطرته) صح عطفه على أكله

مطلب
يطلق المستحب على السنة وبالعكس

مع وجوبه فاجاب بأن الكلام هنا في الاداء قبل الخروج والواجب مطلق الاداء اه ح (قوله ومن ثم) أي من أجل كون جميع تلك الاحكام قبل الخروج ط (قوله افي بكلمة ثم) أي المفيدة لترتيب والتراخي ليفيد تراخي الخروج عن الجميع فيدل على أن المراد فعل جميع ما ذكر قبله بخلاف ما لو أتى بالواو وبالفاء لأن الفاء ربما توهم تعقيبها على اداء الفطرة فقط بخلاف ثم ولذا قال ليفيد تراخيها عن جميع ما مر والظاهر أن يقول ليفيد عطفها على العلة السابقة وقد يقال حذف العاطف لأنه بمعنى العلة الاولى فالثانية يدل منها للتوضيح فافهم هذا والمصرح به أنه ينبغي اداء الفطرة في الطريق وهو متوجه الى المصلي وما هنا يوجه خلافه فتأمل (قوله المصلي العائم) أي في العصراء يخرج عن المقرب (قوله والواجب مطلق التوجه) أي لا التوجه المترتب على ما ذكر ولا التوجه المقيد بالمشي ولا التوجه الى خصوص الجبابة وهذا تكلمه الجواب عن السؤال المقدر (قوله هو الصحيح) قال في الظهيرية وقال بعضهم ليس بسنة وتعارف الناس ذلك لفسيق المسجد وكثرة الزحام والصحيح هو الاول اه وفي الخلاصة والثانية السنة أن يخرج الامام الى الجبابة ويستخلف غيره يصلي في المصر بالضعفاء بناء على أن صلاة العيدين في موضعين جائزة بالاتفاق وان لم يستخلف فله ذلك اه نوح (قوله ولا بأس بانخراج منبر اليها) عزاء في الدرر الى الاختيار (قوله لكن في الخلاصة الخ) وثلة في الثانية فانها قالوا ولا يخرج المنبر الى الجبابة يوم العيد واختلف المشايخ في بناءه في الجبابة قليل يكرهه وقليل لا يفعل كلامهما على أنه لا خلاف في كراهة اخراجه اليها وانما الخلاف في بناءه فيها ويمكن جعل الكراهة على التزنية وهي مرجع خلاف الاولى المقاد من كلمة لا بأس غالباً فلا مخالفة فافهم وفي الخلاصة عن خواهر زاده هذا أي شاؤه حسن في زماننا (قوله من طريق آخر) لما رواه البخاري أنه كان صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم عيد خالف الطريق ولأن فيه تكثير الشهود لأن امكنة القرية تشهد لصاحبها شرح المنية (قوله والتضم) نظا هره ولو لغبر أمير وقاض ومفت وما في كتاب الخطر من قصره على نحو هؤلاء محمول على الدوام ويدل له ما في التهر عن الدراية أن من كان لا يتضم من الصحابة كان يقضم يوم العيد وهذا اولى مما في القهستاني حيث خصه بندي سلطان ومن المندوبات صلاة الصبح في مسجد حبه ط (قوله لا تنكر) خبر قوله والتهنئة وانما قال كذلك لأنه لم يحفظ فيها شيء عن أبي حنيفة وأصحابه وذكر في القنية أنه لم ينقل عن أصحابنا كراهة وعن مالك أنه كرهها وعن الاوزاعي أنها بدعة وقال الحق ابن أمير حاج بل الاشبه أنها جائزة مستحبة في الجملة ثم ساق آثاراً بأسانيد صحيحة عن الصحابة في فعل ذلك ثم قال والمتعامل في البلاد الشامية والمصرية عيد مبارك عليك ونحوه وقال يمكن ان يلحق بذلك في المنسوبة والاستحباب لما بينهما من التلازم فان من قبلت طاعته في زمان كان ذلك الزمان عليه مبارك على أنه قد ورد الدعاء بالبركة في أمور شتى فيؤخذ منه استحباب الدعاء بها هنا أيضاً اه (قوله في طريقها) ليس التقيد به للاحتراز عن البيت او المصلي وانما هو لبيان المخالفة بين عيد الفطر والاضحى فان السنة في الاضحى التكبير في الطريق كما سأتى فافهم (قوله قبلها) ظرف لقوله ولا يتنفل للاحتراز عما بعده فان فيه تفصيلاً كما صرح به بعده (قوله يتعلق بالتكبير والتنفل) المراد التعلق المعنوي أي انه قيد لهما معنى الاطلاق في التكبير أي سواء كان سرّاً او جهراً وفي التنفل سواء كان في المصلي اتفاقاً او في البيت في الاصح وسواء كان عن يصلي العيد أولاً حتى ان المرأة اذا أرادت صلاة الضحى يوم العيد تصلحها بعد ما يصلي الامام في الجبابة أفاده في البحر (قوله كذا قرره المصنف تبعاً للبحر الخ) حاصل الكلام في هذا المقام أنه قال في الخلاصة ولا يكبر يوم الفطر وعندهما يكبر ويخاف وهو أحد الروايتين عنه والاصح ما ذكرنا أنه لا يكبر في عيد الفطر اه فأفاد أن الخلاف في أصل التكبير لا في صفته وأن الاتفاق على عدم الجهر به وردّه في فتح القدير بأنه ليس بشيء اذا لم يمنع من ذكر الله تعالى في وقت من الاوقات بل من ايقاعه على وجه البدعة وهو الجهر بخلافه قوله تعالى واذا كررك في نفسك فيقتصر على مورد الشرع وهو الاضحى لقوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات ورد في البحر على الفتح بأن صاحب الخلاصة أعلم منه بالخلاف وبأن تخصيص الذكرب وقت لم يرد به الشرع غير مشروع اه أقول ما في الخلاصة يشعر به كلام الثانية فانه قال ويكبر يوم الاضحى ويجهرو ولا يكبر يوم الفطر في قول أبي حنيفة لكن لا شك أن الحق ابن الهمام له علم تام بالخلاف أيضاً كيف وفي غاية البيان المراد من نفي التكبير التكبير بصفة الجهر ولا خلاف

لأن الكلام كله قبل الخروج ومن ثم أتى بكلمة (ثم خروجه) ليفيد تراخيها عن جميع ما مر (ماشياً الى الجبابة) وهي المصلي العائم والواجب مطلق التوجه والخروج اليها أي الجبابة لصلاة العيد (سنة وان وسعهم المسجد الجامع) هو الصحيح (ولا بأس بانخراج منبر اليها لكن في الخلاصة لا بأس يشانه دون اخراجه ولا بأس بعوده راجعاً وندب كونه من طريق آخر واظهار البشاشة واكثار الصدقة والتضم والتهنئة بتعلل الله منا ومنكم لا تنكر) ولا يكبر في طريقه ما ولا يتنفل قبلها مطلقاً يتعلق بالتكبير والتنفل كذا قرره المصنف تبعاً للبحر

في جواز بصفة الاخفاء ١٥ فأفاد أن الخلاف بين الامام وصاحبيه في الجهر والاخفاء لا في أصل التكبير وقد
 حكى الخلاف كذلك في البدائع والسراج والمجمع ودور البحار والملتقى والدرر والاختيار والمواهب والامداد
 والايضاح والتتارخانية والتجنيص والتبيين ومختارات النوازل والكفاية والمعراج وعزائم في النهاية الى المبسوط
 وتحفة الفقهاء و زاد الفقهاء فهذه مناهير كتب المذهب مصرحة بخلاف ما في الخلاصة بل حكى القهستاني
 عن الامام روايتين احدهما أنه يسر والثانية أنه يجهر كقولهم ما قال وهي الصحيح على ما قال الرازي ومثله
 في النهر وقال في الحلية واختلف في عيد الفطر فمن أبي حنيفة وهو قول صاحبيه واختيار العلماء أي أنه يجهر
 وعنه أنه يسر وأغرب صاحب النصاب حيث قال يكبر في العيدين سرا كما أغرب من عزالي أبي حنيفة أنه لا يكبر
 في الفطر أصلا وزعم أنه الأصح كما هو ظاهر الخلاصة ١٥ فقد ثبت أن ما في الخلاصة غريب مخالف للمشهور
 في المذهب فافهم وفي شرح المنية الضير ويوم الفطر لا يجهر به عنده وعندهما يجهر وهو رواية عنه والخلاف
 في الافضلية أما الكراهة فتنتفي عن الطرفين ١٥ وكذا في التكبير وما قول الفخ اذ لا يمنع عن ذكر الله تعالى
 الخ فهو منقول في البدائع وغيرها عن الامام في بحث تكبير التثنية هذا وقد ذكر الشيخ فاسم في تصحيحه أن
 المعتقد قول الامام (قوله لكن تعقبه في النهر) اقول لم يتعقبه صريحا لانه نقل كلام الجهر وأقره ثم ذكر قبله أن
 الخلاف في الجهر وعدمه وعزاه الى معراج الدراية والتجنيص وغاية البيان والزباني (قوله زاد في البرهان
 الخ) أي زاد على ما في النهر التصريح بأنه سنة عندهما أي لا مستحب والافقد علمت أنه في النهر صرح بالخلاف
 بين الامام وصاحبيه لكنه لم يصرح بأنه سنة او مستحب فافهم (قوله ووجهها) أي هذه الرواية (قوله
 فيقتصر على مورد الشرع) وهو ما في الجهر عن القنية التكبير جهرًا في غير أيام التثنية لا يسبق الا بازا
 العدو أو الاصول وقاس عليه بعضهم الحريق والخافوفا كلها ١٥ زاد القهستاني او عاشرها (قوله
 وكذا لا يتنفل الخ) لما في الكتب الستة عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه صلى الله عليه وسلم خرج
 فصلي بهم العيد لم يصل قبلها ولا بعدها وهذا النبي بعدها محمول عليه في المصلي لما روى ابن ماجه عن أبي سعيد
 الخدري رضي الله عنه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصل قبل العيد شيئا فاذا رجع الى منزله صلى
 ركعتين كذا في فتح القدير قال في مخ الغفار اقول وهكذا استدلى به الشراح على الكراهة وعندى في كونه
 مفيد للمدعى نظر لان غاية ما فيه أن ابن عباس حكى أنه عليه الصلاة والسلام خرج فصلي بهم العيد ولم يصل
 الخ وهذا لا يقتضي أن ترك ذلك كان عادة له وبمثل هذا لا تثبت الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص كما ذكره
 صاحب الجهر ١٥ قلت لكن ذكر العلامة فوح افندي أن وجه الاستدلال ما ذكره في كراهة التنفل بعد
 طلوع الفجر بأكثري من ركعتيه من أنه صلى الله عليه وسلم كان حريصا على الصلاة فعدم فعله يدل على الكراهة
 اذ لو لاها لفعله مرة بيانا للجواز ١٥ قلت هذا مسلم فيما اذا تكررت منه ذلك أما عدم الفعل مرة فلا وليس في حديث
 ابن عباس المار ما يفيد التكرار فافهم (قوله بأربع) أو ركعتين والاول أفضل كما في القهستاني (قوله
 وهذا) أي ما مر من المنع عن التكبير والتنفل (قوله للنواص) الظاهر أن المراد بهم الذين لا يؤثر عندهم
 الزجر غلا ولا كسلا حتى يفضي بهم الى الترك أصلا ط (قوله أصلا) أي لا سرا ولا جهرًا في التكبير ولا قبل
 الصلاة بمسجد أو بيت او بعد ما يجسد في التنفل ط اقول وظاهر كلام الجهر أنه زاد التنفل بحاشائه واستشهد
 له بما في التجنيص عن الحلواني ان كسالى العوام اذا صلوا الفجر عند طلوع الشمس لا يمنعون لانهم اذا منعوا
 تركوها أصلا وأذا هم مع تجويز أهل الحديث لها اولى من تركها أصلا (قوله وفي هامشه الخ) تقدم الكلام
 على هذه الصلاة في باب النوافل وأن المراد بعبادة ليلة النصف من شعبان ليلة القدر السابع والعشرين
 من رمضان ثم ان ما نقله قال الرحقى هو من الحواشي الموحشة ويمنع التوثيق بذلك الخط اجماعهم على حرمة
 العمل بالحديث الموضوع وقد نصوا على وضع حديث هذه الصلوات والفقهاء لا ينقل من الهوامش الجبهولة سيما
 ما كان فسادا ظاهرا وقوله لا نعلينا الخ تعليل لما في الجهر وظاهر هذا الاثر تنقير الكراهة عندهم في المصلي
 وأنها تنجسية والا لما أقره اذ لا يجوز الاقراء على المنكر ١٥ ولا يرد ما مر من عدم منعهم عن صلاة الفجر عند
 طلوع الشمس لان ذلك تنكوف تركها أصلا فيقع التساؤل في محظورها أعظم والله أعلم (قوله من الارتفاع)
 المراد به أن يفيض زيلعي (قوله قدر رح) هو اثنا عشر شبرا والمراد به وقت حل النافلة فلا مباينة بينهما خلافا

لكن تعقبه في النهر رجع بتقييده
 في الجهر زاد في البرهان وقال
 الجهر به سنة كالأضحية وهي
 رواية عنه ووجهها ظاهر قوله
 تعالى وتكملوا العدة وتكبروا
 الله على ما هداكم ووجه الاقول أن
 رفع الصوت بالذكر بدعة فيقتصر
 على مورد الشرع ١٥ (وكذا)
 لا يتنفل (بعدها في مصلاها) فانه
 مكروه عند العامة (وان) تنفل
 بعدها (في البيت جاز) بل يندب
 تنفل بأربع وهذا للنواص أما
 العوام فلا يمنعون من تكبير ولا
 تنفل أصلا لقله رغبتهم في الغبرات
 جهر وفي هامشه بخط ثقة وكذا
 صلاة رغائب وبراءة وقد رلان
 حليارضي الله عنه رأى رجلا
 يصلي بعد العيد ففصل أما تمنعه
 نأمر المؤمنين فقال اخاف أن
 أدخل تحت الوعيد قال الله تعالى
 ارايت الذي ينهى عبدا اذا صلى
 (وقتها من الارتفاع) قدر رح

لما في القهستاني ط (تنبيه) يندب تعجيل الاضحية لتعجيل الاضحية وتأخير الفطر ليؤدى الفطرة كما في البحر
 (قوله بل تكون فلا محترماً) لانها قبل دخول وقتها لم تصروا جبة كالوصلى ظهر اليوم عند طلوع الشمس
 فلا ينافي ما تقدم في اوقات الصلاة من أنه في وقت الطلوع والاستواء والغروب لا ينعقد شيء من الفرائض
 والواجبات الفاسدة سوى عصر يومه حتى لو شرع فيها بفريضة لم يكن داخل في الصلاة أصلاً فلا تنتقض طهارته
 بالقهقهة بخلاف ما لو شرع في التطوع فافهم (قوله باسقاط الغاية) أي مثل وأعوام الصيام الى الليل قال
 القهستاني قال الزوال ليس وقتها لان الصلاة الواجبة لا تنعقد عند قيامه اه قال ط وهذا يرشد
 الى أن المراد بازوال الاستواء وأطلق عليه للمجاورة (قوله فسدت) أي فسد الوصف وانقلب فلا اتفاقاً
 ان كل الزوال قبل القعود قدر التشهد وعلى قول الامام ان كان بعده ط قلت وهذا ذكره الشارح بمنا عند
 ذكر المسائل الاثني عشرية وقال ولم اراه (قوله كما في الجمعة) أي اذا دخل وقت العصر فيها ط (قوله
 وقد مناه) أي في باب الاستحلاف (قوله ويصلى الامام بهم الخ) ويكنى في جاعتها واحداً كما في النهر ط (قوله
 مثنياً قبل الزوائد) أي قارئاً الامام وكذا المؤتمر الثناء قبلها في ظاهر الرواية لانه شرع في اول الصلاة امداد
 وسميت زوائد لزيادة على تكبيرة الاحرام والركوع وأشار الى أن التحوذ يأتي به الامام بعدها لانه سنة
 القراءة (قوله وهي ثلاث تكبيرات) هذا مذهب ابن مسعود وكثير من العصاة ورواية عن ابن عباس وبه أخذ
 ائمتنا الثلاثة وروى عن ابن عباس أنه يكبر في الاولى سبعاً وفي الثانية ستاً وفي رواية خمساً ثلاثة أصلية
 وهي تكبيرة الاقتراح وتكبير التار كوع والباقي زوائد في الاولى خمس وفي الثانية خمس أو أربع ويبدأ بالتكبير
 في كل ركعة قال في الهداية وعليه عمل العامة اليوم لامر الخلفاء من بني العباس به والمذهب الاول اه قال
 في الظهيرية وهو تأويل ماروي عن أبي يوسف ومحمد فانهم ما فعلوا ذلك لان هارون امرهما أن يكبرا بتكبير جده
 ففعلوا ذلك امتثالاً له لا مذهباً واعتقاداً قال في المهرج لان طاعة الامام فيما ليس بمعصية واجبة اه ومنهم
 من جزم بأن ذلك رواية عنهما بل في المجتبى وعن أبي يوسف أنه رجع الى هذا ثم ذكر غير واحد من المشايخ
 أن المختار العمل برواية الزيادة أي زيادة تكبيرة في عيد الفطر ورواية التقصان في عيد الاضحية عمل بالروايتين
 وتحضفاً في الاضحية لاشتغال الناس بالاضاحي وقيل تعجلاً لخلق الفقراء فيها بقدر تكبيرة وتمايم في الحلية وحل
 الشافعي جميع التكبيرات المروية عن ابن عباس على الزوائد وهذا خلاف ما حلت عليه والمذهب عندنا قول
 ابن مسعود وما ذكرنا من عمل العامة بقول ابن عباس لامر أولاده من الخلفاء به كان في زمنهم أما في زماننا
 فقد زال العمل الآن بما هو المذهب عندنا كذا في شرح المنية وذكر في البحر أن الخلاف في الاولوية ونحوه في
 الحلية (تنبيه) يؤخذ من قول شرح المنية كان في زمنهم الخ أن امر الخليفة لا يبق بعد موته او عزله كما صرح به
 في الفتاوى الظهيرية وبني عليه أنه لو نهي عن سماع الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا يبق نهي بعد موته والله أعلم
 (قوله ولو زاد تابعه الخ) لانه تبع لامامه فتجب عليه متابعتة وترتأى برأى الامام لقوله عليه الصلاة
 والسلام انما جعل الامام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه فمالم يظهر خطأ ييقن كان اتباعه واجباً ولا يظهر الخطأ في
 المجتهدات فماذا اخرج عن أقوال العامة فقد ظهر خطأ ييقن فلا يلزمه اتباعه ولهذا الوقتى بمن يرفع يديه
 عند الركوع او بمن يقف في القبر او بمن يرى تكبيرات الجنائز نجساً لا يتابعه اظهر خطأ ييقن لان ذلك كله
 منسوخ بدائع أقول يؤخذ منه أن الخنفي اذا اقتدى بشافعي في صلاة الجنائز يرفع يديه لانه مجتهد فيه فهو غير
 منسوخ لانه قد قال به ائمة بل من الخنفي وسبأ في تمامه في الجنائز وقد مناه في أو آخر بحث واجبات الصلاة
 (قوله الى ستة عشر) كذا في البحر عن المحيط وفي الفتح قيل يتابعه الى ثلاث عشرة وقيل الى ست عشرة اه قلت
 واعل وجه القول الثاني حل الثلاث عشرة المروية عن ابن عباس على الزوائد كما مر عن الشافعي وهي مع الثلاث
 الأصلية تصير ست عشرة والام أرمن قال بأن الزوائد ست عشرة فليراجع وقد راجعت مجمع الآثار للامام
 الطحاوي فلم ارفعا ذكره من الاحاديث والائتمار عن العصاة والتابعين أكثر مما مر عن ابن عباس فهو هذا يؤيد
 القول الاول ولذا أقدمه في الفتح ونسبه في البدائع الى عاتكة المشايخ على أن ضم الثلاث الأصلية الى الزوائد
 بعد جد الاقراءة فاصلة بينهما فتأمل (قوله فيأتي بالكل) قال في البحر فتعلق المحيط فان زاد لا يلزمه
 متابعتة لانه محض ييقن ولو سمع التكبيرات من المكبرين يأتي بالكل احتياطاً وان كان محتملاً لاحتلال الغلط

فلا نصح قبله بل تكون فلا محترماً
 (الى الزوال) باسقاط الغاية (فلو
 زالت الشمس وهو في اثنا عشر
 قدسدت) كما في الجمعة كذا
 في السراج وقد مناه في الاثني
 عشرية (ويصلى الامام بهم ركعتين
 مثلاً قبل الزوائد وهي ثلاث
 تكبيرات في كل ركعة) ولو زاد
 تابعه الى ستة عشر لانه مأثور
 الآن يسمع من المكبرين فيأتي
 بالكل

مطلب
 تعجب طاعة الامام فيما ليس بمعصية

مطلب
 امر الخليفة لا يبق بعد موته

من المكبرين ولذا قيل ينوي بكل تكبيرة الاقتناع لاحتمال التقدم على الامام في كل تكبيرة اه قلت والنظار
 انه عبر عنه بقيل لضعفه ولذا لم يذكره الشارح فانه يقتضى أن من لم يسع من الامام ينوي الاقتناع بالثلاث
 أيضا وان لم يزد عليها فان احتمال الغلط والتقدم موجود في الكل لافي خصوص الزائد على المأثور في الركعة
 الاولى فتأمل وسبأ في صلاة الجنائز انه ينوي فيها الاقتناع بكل تكبيرة بصلوات في تمام البحث فيه (قوله
 ويؤلى ندبا بين القراءتين) أي بأن يكبر في الركعة الثانية بعد القراءة لتكون قراءتها نالية لقراءة الركعة الاولى
 أما لو كبر في الثانية قبل القراءة أيضا كما يقول ابن عباس يكون التكبير فاصلا بين القراءتين وأشار بقوله
 ندبا الى أنه لو كبر في اول كل ركعة جاز لان الخلاف في الاولوية كما مر عن الجهر هذا وأما ما في المحيط من التعليل
 للموالاة بأن التكبيرات من الشعار ولهذا وجب الجهر بها فوجب ضم الزوائد في الاولى الى تكبيرة الاقتناع
 لسببها على تكبيرة الركوع والى تكبيرة الركوع في الثانية لانها الاصل فقد قال في البحر الظاهر أن المراد
 بالوجوب النبوت لا المصطلح عليه لان الموالاة مستحبة اه وكذا قوله وجب الجهر بها أي ثبت في بعض
 المواضع كافي الاذان والتكبير في طريق المصلي وتكبير التشريق وأما الجهر في تكبيرات الزوائد فالظاهر استحبابه
 للامام فقط للاعلام فتأمل لكن في البحر عن المحيط أن بدأ الامام بالقراءة سهوا فتذكر بعد الفاتحة والسورة
 يضي في صلاته وان لم يقرأ الا الفاتحة كبروا عاد القراء لزوما لان القراءة اذا لم تتم كان امتناعا عن الاتمام
 لرفض المفروض اه ونحوه في الفتح وغيره وظاهره أن تقديم التكبير على القراءة واجب والام ترفض الفاتحة
 لاجله يؤيده ما قد مناه في باب صفة الصلاة من أنه ان كبر وبدأ بالقراءة ونسي الشئ والتعوذ والتسمية لا يعيد
 لفوات محايها وقد يجاب بأن العود الى التكبير قبل اتمام القراءة ليس لاجل المستحب الذي هو الموالاة بل لاجل
 استدراك الواجب الذي هو التكبير لانه لم يشرع في الركعة الاولى بعد القراءة بدليل أنه لو تذكر بعد قراءة
 السورة يتركه فكان مثل ما لو نسي الفاتحة وشرع في السورة ثم تذكر يترك السورة ويقرأ الفاتحة لوجوبها
 بخلاف الشئ والتعوذ والتسمية والله اعلم (قوله ويقرأ كالجمعة) أي كالقراءة في صلاة الجمعة لما روى أبو حنيفة
 أنه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العيدين ويوم الجمعة الاعلى والغاشية كما في الفتح وقال في البدائع فان نترك
 بالاعتداء به صلى الله عليه وسلم في قراءتها في اغلب الاوقات فحسن لكن يكره أن يتخذها محتملا لا يقرأ فيها
 غيرهما لما ذكرنا في الجمعة اه ويجهر بالقراءة كما ذكره في فصل القراءة وصريحه في البحر هنا (قوله في القيام)
 أي الذي قبل الركوع أما لو أدركه ركعا فان غلب على ظنه ادراكه في الركوع كبر قائما برأى نفسه ثم ركع
 والاربع وكبر في ركوعه خلا فالابي يوسف ولا يرفع يديه لان الوضع على الركبتين سنة في محله والرفع
 لافي محله وان رفع الامام رأسه سقط عنه ما بقي من التكبير لئلا تنفوته المتابعة ولو أدركه في قيام الركوع
 لا يقضيها فيه لانه يقضى الركعة مع تكبيراتها فتح وبدائع (قوله كبر في الحال) أي وان كان الامام قد شرع
 في القراءة كما في الحلية (قوله برأى نفسه الخ) أي ولو كان امامه شافعيًا كبر سبعا فانه يكبر ثلاثا بخلاف
 ما مر من أنه يتابعه في المأثور لانه في المدرك (قوله لانه مسبوق) أي وهو مفترق فبما يقضى والذكر الفاتحة
 يقضى قبل فراغ الامام بخلاف الفعل فتح قلت فعلى هذا اذا أدرك مع الامام ما لا ينقص عن رأى نفسه
 ينبغي أن لا يقضى بعده شيئا فتنبه له اه حلية (قوله يقرأ ثم يكبر) أي اذا قام الى قضايتها أما الركعة التي
 أدركها مع الامام فينبغي أن يجزى فيها التفصيل المأثور من ادراكه كل التكبير أو بعضه او لا كما أفاده
 في الحلية (قوله لئلا يتوالى التكبير) أي لانه اذا كبر قبل القراءة وقد كبر مع الامام بعد القراءة لزم توالى
 التكبيرات في الركعتين قال في البحر ولم يقل به احد من الصحابة ولو بدأ بالقراءة يصير فعله موافقا لقول على رضي
 الله عنه فكان اولى كذا في المحيط وهو محض من لقولهم ان المسبوق يقضى اول صلاته في حق الاذكار اه
 (تنبيه) قد علمت أن المسبوق يكبر برأى نفسه أما اللاحق فانه يكبر على رأى امامه لانه خلف الامام حكما جبر
 عن السراج (قوله فلو لم يكبر الخ) مرتبط بقوله ولو أدرك الامام في القيام (قوله قبل أن يكبر المؤتم) يغنى عنه
 ما قبله فالاولى حذفه (قوله ويكبر في الركوع على الصحيح) كذا قاله المصنف في منعه وبخالفه قول البحر
 ولو أدركه في القيام فلم يكبر حتى ركع لا يكبر في الركوع على الصحيح اه ومثله في النهر وذكر في الحلية قبل يكبر
 في الركوع وقيل لا وقتا في المحيط اه قال ط كانه لان التصديرا من جهته (قوله فالاتبان بالواجب)

(ويؤلى) ندبا (بين القراءتين)
 ويقرأ كالجمعة (ولو أدرك)
 المؤتم (الامام في القيام) بعد
 ما كبر (كبر) في الحال برأى نفسه
 لانه مسبوق ولو سبق بركة
 يقرأ ثم يكبر لئلا يتوالى التكبير
 (فلو لم يكبر حتى ركع الامام قبل
 ان يكبر) المؤتم (لا يكبر) في القيام
 (و) لكن (يركع ويكبر في الركوع)
 على الصحيح لان الركوع حكم
 القيام فالاتبان بالواجب اولى
 من المسنون (كالمركع الامام
 قبل ان يكبر فان الامام يكبر في
 الركوع ولا يعود الى القيام ليكبر)

وهو التكبير اولى من المسنون وهو التسليم وقد علمت ما فيه ط وفسر الركن الواجب بالمابعة والمسنون بالاتباع بالتكبير في محض القيام أي لأن التكبير يكتفي بإيقاعه في الركوع لكن كونه في محض القيام سنة تأمل (قوله في ظاهر الرواية) تبع فيه المصنف في المنع والذي في البحر والحلية أن ظاهر الرواية أنه لا يكفر في الركوع ولا يعود إلى القيام زاد في الحلية وعلى ما ذكره الكرخي ومشي عليه في البدائع وهو رواية النوادر يعود إلى القيام ويكبر ويعد الركوع دون القراءة اه وهذه الرواية أيضا تخالف ما في المتن نعم صرح بمثله في البحر والحلية والفتح والذخيرة في باب الوتر والنوافل وذكروا الفرق بين التكبير حيث يرفع الركوع لاجله وبين القنوت يكون تكبيرا بعد مجعاعه عليه دون قنوت الوتر وذكر مثله في البدائع هناك مخالفا لما ذكره في هذا الباب ولكن حيث ثبت ظاهر الرواية لا يعدل عنه وعلى ما في المتن فالفرق بين التكبير وبين القنوت حيث لا يأتي به في الركوع أنه لم يشرع الا في محل القيام بخلاف التكبير (قوله فلو عاد ينفي الفساد) تبع فيه صاحب التهر وقد علمت أن العود رواية النوادر على أنه يقال عليه ما قاله ابن الهمام في ترجيح القول بعدم الفساد فيما لو عاد إلى القعود الا قبل بعدما استتم قائما بأن فيه رفض الفرض لاجل الواجب وهو وان لم يحل فهو بالجمعة لا يحل (قوله ويرفع يديه) أي ماسا يابها مبه شحمت اذنيه ط (قوله في الزوائد) قيد به للاحتراز عن تكبير الركوع الثاني فإنه الحق بها حتى قلنا بوجوبه أيضا مع أنه لا رفع فيه نهرو وما وقع في البحر من التعبير بتكبير الركوع بالتثنية اعترضه في الترتيب لاجل أن الركوع صريح في باب سجود السهو بأنه لا يجب ترك التكبيرات الانتقال الا في تكبيرة ركوع الركعة الثانية من العبد اه (قوله ذلك) أي الرفع (قوله سنة في محله) أي والرفع سنة في غير محله وذو المحل اولى ط (قوله ولذا يرسل يديه) أي في أثناء التكبيرات ويضعهما بعد الثالثة كما في شرح المنية لأن الوضع سنة قيام طويل فيه ذكره مسنون (قوله هذا يختلف الخ) أشار إلى ما في البحر من البسوط من أن هذا التقدير ليس بلازم بل يختلف بسبب كثرة الزحام وقلته لأن المقصود إزالة الاشتباه (قوله فلو خطب قبله الخ) وكذا لو لم يخطب أصلا كما قد مناه عن البحر (قوله يسكن فيها ويكره) أي الا لتكبير وعدم الجلوس قبل الشروع فيها فان ما سنه هنا في خطبة الجمعة (قوله بل عشر) أي بناء على القول بأن للكسوف خطبة عندنا وعلى قوله ما بأن للاستسقاء خطبة كما سبق (قوله واستسقاء) أي بناء على قوله ما من أن له خطبة (قوله الا أن التي بمكة وعرفة الخ) وأما التي بنى حادى عشر ذى الحجة فليس فيها تلبية لأن التلبية تنقطع بأثر رمي ط (قوله ويستحب الخ) ذكر ذلك في المعراج عن مجمع النوازل وقال في الخاتمة انه ليس للتكبير عدد في ظاهر الرواية لكن ينبغي أن لا يكون أكثر الخطبة التكبير ويكبر في الاضحية أكثر من الفطر اه قلت واطلاق العدد في ظاهر الرواية لا ينافي تقييده بما ورد في السنة وقال به الشافعي رحمه الله تعالى (قوله لا يجلس عندنا) لأن الجلوس لا يتطابق فراغ المؤذن من الاذن والاذان غير مشروع في العبد فلا حاجة إلى الجلوس معراج (قوله ولم أره) البحث لصاحب البحر وقال بعده والعلم أمانة في عنق العلماء اه ويؤيده ما سيذكره الشارح في أول باب صدقة الفطر عن الشعبي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يخطب قبل الفطري يومين يأمر بأخراجها (قوله وهكذا الخ) هو من تمة كلام البحر حيث قال ويستفاد من كلامهم أن الخطيب اذا رأى حاجة إلى معرفة بعض الاحكام فانه يعلمها اياها في خطبة الجمعة خصوصا في زماننا لكثرة الجهل وقلة العلم فينبغي أن يعلمهم فيها أحكام الصلاة كما لا يخفى اه (قوله مع الامام) متعلق بمحذوف حال من ضمير فانت لا يفات لان المعنى أن الامام اذاها وفانت المقتدى لانها لوفات الامام والمقتدى تقتضى كما يأتي في آفاده في معراج الدراية (قوله ولو بالافساد) أي بعد أن دخل فيها مع الامام وفرغ منها الامام (قوله في الاصح) مقابلة ما حكاه في البحر من أن أبي يوسف أنه اذا افسدها بعد الشروع تقتضى لأن الشروع كالنذر في الإيجاب (قوله وفيها) أي في صورة الافساد وقوله واجبة زيادة في الالغاز لا للاحتراز عن انفال فانه يجب قضاءه بالافساد ط (قوله انضافا) والخلاف انما هو في الجمعة بحر (قوله صلى أربعاً كالفرضي) أي استحبابا كما في القهستاني وليس هذا قضاء لانه ليس على كفيها ط قلت وهي صلاة الفرضي كما في الحلية عن النسيان فقوله به اللدائع كالفرضي معناه أنه لا يكبر فيها للزوائد مثل العبد تأمل (قوله بعدد كطير) دخل فيه ما اذا لم يخرج الامام وما اذا غم الهلال فشهدوا به بعد الزوال وقبله حيث لا يمكن جمع الناس

(ويرفع يديه في الزوائد) وان لم ير امامه ذلك (الا اذا كبر راكعا) كما مر فلا يرفع يديه على المختار لأن اخذ الركبتين سنة في محله (وليس بين تكبيراته ذكر مسنون) ولذا يرسل يديه (ويستكن بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث تسبيحات) هذا يختلف بكثرة الزحام وقلته (ويخطب بعدها خطبتين) وهما سنة (فلو خطب قبلها ص وأساء) ترك السنة وما يستسن في الجمعة ويكره يسكن فيها ويكره (و) الخطب ثمان بل عشر (يسدأ بالصعيد في ثلاث) خطبة جمعة واستسقاء وسكاح) وينبغي أن تكون خطبة الكسوف وختم القرآن كذلك ولم أره (و) يسدأ بالتكبير (خس خطبة العبد) وثلاث خطب الحج الا أن التي بمكة وعرفة يسدأ فيها بالتكبير ثم بالتلبية ثم بالخطبة كذا في خزائن أبي الليث (ويستحب ان يستفتح الاولى بتسع تكبيرات تترى أي متتابعات) والاشارة بسبع (هو السنة) أن يكبر قبل نزوله من المنبر أربع عشرة) واذا صعد عليه لا يجلس عندنا معراج (و) أن (يعلم الناس فيها أحكام) صدقة (الفطر) ليؤدوها من لم يؤدوها وينبغي تعليمهم في الجمعة التي قبلها ليخرجوها في عملها ولم أره وهكذا كل حكم اخبر اليه لأن الخطبة شرعت للتعليم (ولا يصليها وحده ان فانت مع الامام ولو بالافساد اتفاقا في الاصح كما في تيمم البحر وفيها يلغز أي رجل أسند صلاة واجبة عليه ولا قضاء (و) لو أمكنه المذهب إلى امام آخر فعل لانها (تؤدى بمصر) واحد (بجواز) كثيرة (اتفاقا) فان عجز صلى أربعاً كالفرضي (وتؤخر بعذر) كطير

(الى الزوال من الغد فقط) فوقتها
من الثاني كالاتول وتكون قضاء لا
أداء كما سيجي في الاضحية وحكي
قهستاني قولين (وأحكامها
أحكام الاضحية لكن هنا يجوز
تأخيرها الى آخر تلك الأيام النحر
بلا عذر مع الكراهة وبه) أي
بالعذر (بدونها) فالعذر هنا النفي
الكراهة وفي الفطر للصحة (ويكبر
جهرًا) اتفاقًا (في الطريق)
قبل وفي المصلي وعليه عمل الناس
اليوم لا في البيت (ويندب تأخير
أكله عنها) وان لم يضح في الاصح
ولو اكل لم يكبره أي تحريمًا (ويعلم
الاضحية وتكبير التشريق)
في الخطبة (ووقوف الناس يوم
عرفة في غيرها تشبهها بالواقفين)
ليس بشيء) هو نكرة في موضع النفي
قسم أنواع العبادة من فرض
واجب ومستحب فبصد الاباحة
وقيل يستحب ذلك كذا في مسكن
وقال الباقي لو اجتمعوا الشرف
ذلك اليوم ولسماع الوعظ بلا
وقوف وكشف رأس جاز بلا
كراهة اتفاقًا (ويجب تكبير
التشريق) في الاصح

مطلب
لا يلزم من ترك المستحب ثبوت
الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص

مطلب
في تكبير التشريق

او صلاحا في يوم غيم وظهر أنها وقعت بعد الزوال كما في الدرر وشرحه الشيخ اسماعيل وفيه عن الجلة امام صلى
العبد على غير وضوء ثم علم بذلك قبل أن يفرق الناس نوحاً ويعبدون وان تفرق الناس لم يعذبهم وجزأت صلاتهم
صيانة للمسلمين وأعمالهم (قوله فقط) راجع الى قوله بعذر فلا تؤخر من غير عذر والى قوله الى الزوال فلا تصح
بعده والى قوله من الغد فلا تصح فيما بعد غد ولو بعذر كما في البحر ط (قوله وحكي القهستاني قولين) ثم قال ولعله
مبنى على اختلاف الروايتين وبوقيد ما في زكاة النظم أن اصله يوم واحد في الاصول ويومين في مختصر
الكرخي اه (تنبيه) ذكر في المجتبى عن العلماوى أن ما ذكره المصنف قول أبي يوسف وأن ما حنفية قال ان
فانت في اليوم الاول لم تقض لكن لم يذكروا في الكتب المتبعة اختلاف في هذا كما في البحر (قوله لكن هنا) أي
في الاضحية (قوله يجوز تأخيرها الخ) وتكون فيما بعد اليوم الاول قضاء أيضا كما في اضحية البدائع والزيلعي
(قوله بلا عذر مع الكراهة) اثبت في المجتبى والجوهرية والبرازية وغيرها الاسماء بالتأخير لغير عذر وبه يعلم
أنها كراهة تحريم تأمل وملى قلت اطلاق الكراهة تبعاً للبحر والدرر فينبذ التحريم وأما الاسماء فقد منا
في سنن الصلاة الخلاف في أنها دون الكراهة أو أغش ووفقنا بينهما بأنها دون التحريمية وأغش من التنزيهية
(قوله اتفاقاً) أما في الفطر فقد علمت ما فيه من الخلاف في أصل التكبير وفي صفته وهي الجهر (قوله قيل وفي
المصلي) قال في المحيط وفي رواية لا يقطع ما لم يفتح الامام الصلاة لانه وقت التكبير فيكبر عقب الصلاة جهرًا اه
وجزم في البدائع بالاولى وعمل الناس في المساجد على الرواية الثانية بحر (قوله لا في البيت) أي لا يستحب
والافهوذ كرمشروع (قوله ويندب تأخيراً كله عنها) أي يستحب الاسماء عما يضر الصائم من صبحه
الى أن يصلي فان الاخبار عن الصحابة تواترت في منع الصبيان عن الاكل والاطفال عن الرضاع غداة الاضحية
قهستاني عن الزاهدي ط (قوله وان لم يضح) مثل المصري والقروى وقيد في غاية البيان بالمصري
وذكر أن القروى يذوق من الصبح لان الاضحية تذبح في القرى من الصباح بحر (قوله في الاصح) وقيل
لا يستحب التأخير في حق من لم يضح بحر (قوله لم يكبره) قال في البحر وهو مستحب ولا يلزم من ترك
المستحب ثبوت الكراهة اذ لا بد لها من دليل خاص اه (قوله أي تحريمًا) تبع فيه صاحب النهر وأشار به
الى ثبوت كراهة التنزيه وفيه نظر لما علمت من كلام البحر ولقول البدائع ان شاء ذاق وان شاء لم يذوق والادب
أن لا يذوق شيئاً الى وقت الفراغ من الصلاة حتى يكون تناول من القرابين اه (قوله في الخطبة) متعلق
بعلم وينبغي تعليم تكبير التشريق في الجمعة التي قبل عيد الاضحية لان ابتداء يوم عرفة كما يحسنه في البحر (قوله
يوم عرفة) الاضافة بيانية لانه عرفة اسم اليوم وعرفات اسم المكان شريطة (قوله في غيرها) أي غير عرفة
وأراد بها المكان تجوز والمراد كما في شرح المنية اجتماعهم عشية يوم عرفة في الجوامع او في مكان خارج البلد
يتشبهون بأهل عرفة اه (قوله وقيل يستحب) لعله المراد من قول النهاية وعن أبي يوسف ومحمد في غير رواية
الاصول أنه لا يكبر لما روى أن ابن عباس فعل ذلك بالبصرة اه قال في الفتح وهذا يفيد أن مقابله من رواية
الاصول الكراهة ثم قال وهو الاولى حسماً لمقصد اعتقاديته تتوقع من العوام ونفس الوقوف وكشف الرأس
يستلزم التشبه وان لم يقصد فالخلق أنه ان عرض للوقوف في ذلك اليوم سبب يوجب كالاستسقاء مثلاً لا يكبره
أما قصد ذلك اليوم بالخروج فيه فهو معنى التشبه اذا تأملت وما في جامع الترمذي لو اجتمعوا الشرف ذلك
اليوم جاز يحمل عليه بلا وقوف وكشف اه والحاصل أن الصحيح الكراهة كما في الدرر بل في البحر أن ظاهر
ما في غاية البيان أنها تحريمية وفي النهر أن عباراتهم ناطقة بترجيح الكراهة وشذوذ غيره (قوله وقال الباقي)
الخ) مأخوذ من آخر عبارة الفتح المتقدمة والحاصل أن المكروه هو الخروج مع الوقوف وكشف الرأس
بلا سبب موجب كاستسقاء أما مجزأ الاجتماع فيه على طاعة بدون ذلك فلا يكبر (قوله ويجب تكبير التشريق)
نقل في الصحاح وغيره أن التشريق تعدد اللحم وبه سميت الايام الثلاثة بعد يوم النحر ونقل الخليل بن احمد
والنضر بن شميل عن أهل اللغة أنه التكبير فكان مشتركاً بينهما والمراد هنا الثاني والاضافة فيه بيانية أي التكبير
الذي هو التشريق وبه اندفع ما قيل ان الاضافة على قولها لانه لا تكبير في ايام التشريق عنده وتامه في الاحكام
للشيخ اسماعيل والبحر (قوله في الاصح) وقيل سنة وصح أيضاً لكن في الفتح أن الاكثر على الوجوب
وحزري البحر أنه لا خلاف لان السنة المؤكدة والواجب متساويان رتبة في استحقاق الاتم بالترك قلت وفيه

نظر لما قد ساء عنه في بحث سنن الصلاة أن الائم في ترك السنة اخف منه في ترك الواجب وحذرنا هناك أن المراد من ترك السنة الترك بلا عذر على سبيل الاصرار كما في شرح التهرير فلا اثم في تركها مرة وهذا مخالف للواجب فالاحسن ما في البدائع من قوله الصحيح أنه واجب وقد سماه الكرخي سنة ثم فسره بالواجب فقال تكبير التشريق سنة ماضية نقلها أهل العلم وأجمعوا على العمل بها واطلاق اسم السنة على الواجب جائز لان السنة عبارة عن الطريقة المرضية او السيرة الحسنة وكل واجب هذا صفة اه قلت ومنه اطلاق كثير على القعود الاول أنه سنة (قوله للامر به) أي في قوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات وقوله تعالى وذكروا اسم الله في أيام معلومات على القول بأن كليهما أيام التشريق وقيل المعدودات أيام التشريق والمعلومات أيام عشر ذي الحجة وتماه في البحر (قوله وان زاد الخ) أفاد أن قوله مرة بيان للواجب لكن ذكر أبو السعود أن الحوى نقل عن القرا حصارى أن الاتيان به مرتين خلاف السنة اه قلت وفي الاحكام عن البرجندي ثم المشهور من قول علمائنا أنه يكبر مرة وقيل ثلاث مرات (قوله صفته الخ) فهو ليلة بين أربع تكبيرات ثم تحميدة والجهريه واجب وقيل سنة قهستاني (قوله هو المأثور عن الخليل) وأصله أن جبريل عليه السلام لما جاء بالقداء خاف العجالة على ابراهيم فقال الله اكبر فلما رآه ابراهيم عليه الصلاة والسلام قال لا اله الا الله والله اكبر فلما علم اسماعيل القداء قال الله اكبر والله الحمد كذا ذكره الفقهاء ولم يثبت عند المحدثين كما في الفتح بجر أي هذه القصة لم تثبت أما التكبير على الصفة المذكورة فتدروا ابن أبي شيبة بسند جيد عن ابن مسعود أنه كان يقول ثم عم عن الصحابة وتماه في الفتح ثم قال فظهر أن جعل التكبيرات ثلاثا في الاول كما يقوله الشافعي لا يثبت له (قوله والمختار أن الذبيح اسماعيل) وفي اول الحلية أنه اظهر القولين اه قلت وبه قال احد ورجه غالب المحدثين وقال أبو حاتم انه الصحيح والبيضاوي أنه الاظهر وفي الهدى انه الصواب عند علماء الصحابة والتابعين فمن بعدهم والقول بأنه اسحق مردود باكثر من عشرين وجهان هم ذهب اليه جماعة من الصحابة والتابعين ونسبه القرطبي الى الاكثرين واختاره الطبري وجزم به في الشفاء وتماه في شرح الجامع الصغير للمعقبي عند حديث الذبيح اسحق قال في البحر والحنفية ما تلون الى الاول ورجه الامام أبو الليث السمرقندي في البستان بأنه اشبه بالكتاب والسنة فأما الكتاب فقوله وفديناه بذبح عظيم ثم قال بعد قصة الذبيح وبشرناه باسحق الآية وأما الخبر فاروى عنه عليه الصلاة والسلام انا ابن الذبيحين يعني أباه عبد الله واسماعيل واتفقت الامة أنه كان من ولد اسماعيل وقال أهل التوراة مكتوب في التوراة أنه كان اسحق فان صرح ذلك فيها آمنابه اه ونقل ح عن الخفاف في شرح الشفاء أن الاحسن الاستدلال بقوله تعالى ومن وراء اسحق يعقوب فانه مع اخبار الله تعالى أباه باسحق يعقوب من صلب اسحق لا يتم ابتلاؤه بذبحه لعدم فائدته حينئذ اه أي لانه امر بذبحه صغيرا فلا يمكن أن يكون الامر بعد خروج يعقوب من صلبه فافهم (قوله ومعناه) أي في العربية (قوله عقب كل فرض عتي) شمل الجمعة وخروج به الواجب كالوتر والعيد والنفل وعند البلطيين يكبرون عقب صلاة العيد لادائها بجماعة كالجمعة وعليه توارث المسلمين فوجب اتباعه كما يأتي وخروج بالعتي الجنائز فلا يكبر عقبها أفاده في البحر (قوله بلا فصل يمنع البناء) فلو خرج من المسجد أو تكلم عامدا أو ساهيا أو أحدث عامدا سقط عنه التكبير وفي استدبار القبلة روايتان ولو أحدث ناسيا بعد السلام الأصح أنه يكبر ولا يخرج للطهارة فتح (قوله أذى بجماعة) خرج القضاء في بعض الصور كما يأتي والافراد وفيه خلافتان كما يأتي (قوله أوقضى فيها الخ) الفعل مبنى للجهول معطوف على أذى والمستلة رباعية فائتة غير العيد قضاه في أيام العيد فائتة أيام العيد قضاه في غير أيام العيد فائتة أيام العيد من عام اخر فائتة أيام العيد قضاه في أيام العيد من عامه ذلك ولا يكبر الا في الاخير فقط كذا في البحر فقوله أوقضى فيها أي في أيام العيد احتراز عن الثانية وقوله منها أي حال كونه المقتضية في أيام العيد من أيام العيد احترازه عن الاولى وقوله من عامه أي حال كونه أيام العيد التي تقضى فيها الصلاة التي فائت في أيام العيد من عام الفوات احترازه عن الثالثة اه ح (قوله لقيام وقته) اه لوجوب تكبير التشريق في القضاء المذكور (قوله كالاخصية) فانه اذا لم يفعلها في اول يوم فعلها في الثاني والثالث اذا كانت من ذلك العام بخلاف اخصية عام سابق (قوله في الأصح) فان الأصح ان الحزبة ليست بشرط حتى لو أتم العيد قوما واجب عليه وعليهم

مطلب
يطلق اسم السنة على الواجب

مطلب
المختار أن الذبيح اسماعيل

للامر به (مرة) وان زاد عليها
يكون فضلا قاله العيني صفته
(الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله
والله اكبر الله اكبر والله الحمد)
هو المأثور عن الخليل والمختار
أن الذبيح اسماعيل وفي القاموس
انه الاصح قال ومعناه مطيع
الله (عقب كل فرض عتي) بلا
فصل يمنع البناء (أذى بجماعة)
أوقضى فيها منها من عامه اقيام
وقته كالاخصية (مستحبة) خرج
بجماعة النساء والعراة لا العيد
في الاصح جوهره

التكبير بحر (قوله اوله من فجر عرفة) أى فى ظاهر الرواية وهو قول عمرو على وعن أبى يوسف من ظهر البحر وهو قول ابن عمر وزيد بن ثابت كما فى المحيط قهستانى (قوله فى غان) باظهار الارباب او بعراب المتقوسين ط وقد منى فى باب النوافل اشتقاقه وعرابه (قوله وجوبه على امام) تقدير المبتدأ غير لازم لان الجمار والمجرور متعلق بقوله قبله يجب ولكن قدره بعد الفصل (قوله مقيم بمصر) فلا يجب على قروى ولا مسافر ولو صلى المسافرون فى المصر جماعة على الاصح بحر عن البدائع أى الاصح على قول الامام والظاهر أن صلاة القرويين فى المصر كذلك تأمل قال القهستانى والمتبادر أن يكون ذلك المقيم محصيا فاذا صلى المريض بجماعة لم يكبروا كما فى الجلابية (قوله وعلى مقتد) أى ولو متغفلا بفترض اسماعيل عن القضية (قوله مسافر الخ) ليس للاحتراز بل لان غيرهم بالاولى (قوله بالتبعية) راجع الى الثلاثة ط (قوله تخافت) لان صوتها عورة كما فى الكافى والتهيين (قوله ويجب على مقيم الخ) الظاهر أنه بحث لصاحب الشرنبلالية حيث قال عند قول الدرر ولا على امام مسافر أقول على هذا يجب على من اقتدى به من المقيمين لوجود ان الشرط فى حقهم اه قلت ولا يرد عليه قولهم بالتبعية لانها فيما اذا كان الامام من أهل الوجوب دون المؤتم تأمل لـ كن فى حاشية أبى السعود عن الجوى مانعه وفى هداية الناطقى اذا كان الامام فى مصر من الامصار فصل بالجماعة وخلفه أهل المصر فلا تكبير على واحد منهم عند أبى حنيفة وعندهما عليهم التكبير اه والمراد الامام المسافر دل عليه سياق كلامه اه (قوله فور كل فرض) بأن يأتيه به بلا فصل يمنع البناء كما مر ط (قوله لانه تبع للمكتوبة) فيجب على كل من تجب عليه الصلاة المكتوبة بحر (قوله وعليه الاعتماد الخ) هذا بناء على أنه اذا اختلف الامام وصاحباها فالعبرة لقوة الدليل وهو الاصح كما فى آخر الحاوى القدسي او على أن قولهم فى كل مسألة مروى عنه أيضا والافكيف يفتى بقول غير صاحب المذهب وبه اندفع ما فى الفتح من ترجيح قوله هنا وردتوى المشايخ بقولهما بحر (قوله ولا بأس الخ) كلمة لا بأس قد تستعمل فى المندوب كما فى البحر من الجنائز والجهاد ومنه هذا الموضع لقوله فوجب اتباعهم (قوله فوجب) الظاهر أن المراد بالوجوب الثبوت لا الوجوب المصطلح عليه وفى البحر عن المجتبى والبطيوني يكبرون عقب صلاة العيد لانهاتوى بجماعة فأشبهت الجمعة اه وهو يقيد الوجوب المصطلح عليه ط (قوله ولا يمنع العائنة الخ) فى المجتبى قيل لابي حنيفة ينبغى لاهل الكوفة وغيرها أن يكبروا بالامام العشرة فى الاسواق والمساجد قال ثم وذكر الفقيه أبو الليث أن ابراهيم بن يوسف كان يفتى بالتكبير فيها قال الفقيه أبو جعفر والذى عندي أنه لا ينبغى أن تمنع العائنة عنه لقلته وغيبتهم فى الخبر وبه نأخذ اه فأفاد أن فعله أولى (قوله بحر ومجتبى) الاولى بحر عن المجتبى ط (قوله ويأتى المؤتم به الخ) ظاهره ولو كان مسافرا او قرويا او امرأة على قول الامام مع أنه تقدم أن الوجوب عليهم بالتبعية لـ كن المراد أن وجوبه عليهم تبع لوجوبه عليه فلا يسقط عنهم بعد وجوبه عليهم وان تركه الامام وليس المراد أنهم يفعلونه تعالى تأمل (قوله لادانه بعد الصلاة) أى فلا يعتد به مخالفا للامام بخلاف سجود السهو فانه يتركه اذا تركه الامام لانه يؤذى فى حرمة الصلاة ط (قوله قال أبو يوسف الخ) تضمنت الحكاية من القوائد الحكمية أنه اذا لم يكبر الامام لا يسقط عن المقتدى والعرفية بحلالة قدر أبى يوسف عند الامام وعظم منزلة الامام فى قلبه حيث نسي ما لا ينسى عادة حين علمه خلفه وذلك أن العادة نسيان التكبير الاول فى الفجر فأما بعد نوالى ثلاثة اوقات فلا لعدم هذا العهد به فتح (قوله لا تنفد) لانه ذكر وعن الحسن يتابعه كما فى المجتبى ولا يعيد به بعد الصلاة كما فى خزائن الفتاوى اسماعيل (قوله ولولوى فسدت) لانه خطاب للخليل عليه السلام وعن محمد لا تنفد لانه يحاطب الله تعالى بها فكانت ذكرا كما فى المجتبى اسماعيل قلت الاولى التعليل بما يأتى من أنها تشبه كلام الناس اذ لا شك أن قول لبيك اللهم لبيك لا يشريك الخ خطاب لله تعالى (قوله لوجوبه فى تحريمها) أى فى حال بقاء تحريمها التى يحرم بها ولذا يصح الاقتداء به (قوله فى حرمتها) المراد به عقبها بلا فاصل حتى لو فصل سقط كما مر (قوله لعدمها) أى لعدم وجوبها فى تحريمها ولا فى حرمتها (قوله سقط السجود والتكبير) لان التلبية تشبه كلام الناس وكلام الناس يقطع الصلاة فكذا هى وسجود السهو لم يشرع الا فى التحريم ولا تحريمه والتكبير لم يشرع الا متصلا وقد زال الاتصال بدائع ولعل وجه كونه يشبه كلام الناس أن من نادى رجلا يجيبه بقوله لبيك وقد قال فى البدائع

٢. مطلب
كلمة لا بأس قد تستعمل فى المندوب

اوله (من فجر عرفة) وآخره (الى عصر العيد) بادخال الغاية فى غان صلوات ووجوبه (على امام مقيم بمصر (و) على مقتد مسافر او قروى او امرأة) بالتبعية لكن المرأة تخافت ويجب على مقيم اقتدى بمسافر (وقال بوجوبه فور كل فرض مطلقا) ولو منفردا أو مسافرا او امرأة لانه تبع للمكتوبة (الى) عصر اليوم الخامس (آخر أيام التشريق وعليه الاعتقاد) والعمل والفتوى فى عائنة الامصار وكافة الاعصار ولا بأس به عقب العيد لان المسلمين قوارنوه فوجب اتباعهم وعليه البطيوني ولا يمنع العائنة من التكبير فى الاسواق فى الايام العشر وبه نأخذ بحر ومجتبى وغيره (ويأتى المؤتم به) وجوبا (وان تركه امامه) لادائه بعد الصلاة قال أبو يوسف صليت بهم المغرب يوم عرفة فهوت ان اكبر فكبر بهم أبو حنيفة (والمسجوق يكبر) وجوبا كاللاحق لكن (عقب القضاء) لما فاته ولو كبر مع الامام لا تنفد ولولوى فسدت (ويبدأ الامام بسجود السهو) لوجوبه فى تحريمها (ثم بالتكبير) لوجوبه فى حرمتها (ثم بالتلبية لو محرم) لعدمها خلاصة وفى اللؤلؤية لو بدأ بالتلبية سقط السجود والتكبير

إذا قال اللهم أعطني درهما وزوجتي امرأة تفسد صلاته لأن صيته من كلام الناس وإن خاطب الله تعالى به فكان مفسداً بصيته اه فافهم والله أعلم (خاتمة) قال في شرح المنية وفي المنعرات عن ابن المبارك في نظام الاظفار وحلق الرأس في العشر أي عشر ذي الحجة قال لا توتر السنة وقد ورد ذلك ولا يجب التأخير اه وما ورد في صحيح مسلم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دخل العشر وأراد بعضكم أن يضيئ فلا يأخذن شعراً ولا يقلن ظفراً فهذا محمول على السدب دون الوجوب بالإجماع فظهر قوله ولا يجب التأخير إلا أن نفي الوجوب لا ينافي الاستحباب فيكون مستحباً إلا أن استلزم الإعادة على وقت إباحة التأخير ونهايته ما دون الأربعين فلا يباح فوقها قال في القبة الأفضل أن يقلم أظفاره ويقص شاربه ويحلق عاتيه ويتنظف بدنه بالغتسال في كل أسبوع والافتي كل خمسة عشر يوماً ولا عذر في تركه وراء الأربعين ويستحق الوعيد فالأول أفضل والثاني الأوسط والأربعون الأبعد اه

* (باب الكسوف) *

أي صلاته وهي سنة كما سيأتي والكسوف مصدر لازم والكسف مصدر متعدي يقال كسفت الشمس كسوفاً وكسفها الله تعالى كسفاً وقامه في البحر (قوله من حيث الاتحاد) أي في أن كلاماً من العيد والكسوف يؤذي بالجماعة نهراً بلا اذان ولا إقامة وقوله والاتحاد أي من حيث أن الجماعة في العيد شرط والجمهر فيها واجب بخلاف الكسوف اه ح اولان للانسان حالتين حالة السرور والفرح وحالة الحزن والترج وقد تم حالة السرور على حالة الترح معراج (قوله للشمس والقمر) لف ونشر مرتب قال في الحلية والاشهر في السنة الفقهية تخصيص الكسوف بالشمس والكسوف بالقمر وأدعى الجوهرى أنه الافصح وقيل هما فيهما سواء اه وفي القهستاني وقال ابن الاثيران الاول هو الكسوف المعروف في اللغة وان ما وقع في الحديث من كسوفها وخسوفها فالتغليب (قوله من يملك إقامة الجمعة) وعن أبي حنيفة في غير رواية الاصول لكل امام مسجد أن يصلي بجماعة في مسجده والصحيح ظاهر الرواية وهو أنه لا يقيمها الا الذي يصلي بالناس الجمعة كذا في البدائع نهر (قوله بيان للمستحب) أي قوله يصلي بالناس بيان للمستحب وهو فعلها بالجماعة أي اذا وجد امام الجمعة والا فلا تستحب الجماعة بل تصلى فرادى اذا لا يقيمها غيره كما علمته (قوله ردة في البحر) أي بتصریح الاسيحياتي بأنه يستحب فيها ثلاثة أشياء الامام والوقت أي الذي يباح فيه التطوع والموضع أي مصلى العيد والمسجد الجامع اه وقوله الامام أي الاقتداء به وحاصله أنها تصح بالجماعة وبدونها والمستحب الاول لكن اذا صليت بجماعة لا يقيمها الا السلطان أو ما ذنبه كما مر أنه ظاهر الرواية وكون الجماعة مستحبة فيه وذهب إلى ما في السراج من جعلها شرطاً كصلاة الجمعة (قوله عند الكسوف) فلما اجتمعت لم تصل بعدهم واذا انجلى بعضها جاز ابتداء الصلاة وان سترها صاحب أو حائل صلى لأن الأصل بقاءه وان غربت كاسفة امسك عن الدعاء وصلى المغرب جوهره (قوله وان شاء أربعة أو أكثر الخ) هذا غير ظاهر الرواية وظاهر الرواية هو الركعتان ثم الدعاء إلى أن تنجلي شرح المنية قلت نعم في المعراج وغيره لو لم يقمها الامام صلى الناس فرادى ركعتين أو أربعة وذلك أفضل (قوله أي بركوع واحد) وقال الأئمة الثلاثة في كل ركعة ركوعان والادلة في الفتح وغيره (قوله في غير وقت مكروه) لأن التوافل لا تصلى في الاوقات المنهي عن الصلاة فيها وهذه نافلة جوهره وما مر عن الاسيحياتي من جعله الوقت مستحباً قال في البحر لا يصح قال ط وفي الحوى عن البرجندى عن المتقط اذا انكسفت بعد العصر أو نصف النهار دعوا ولم يصلوا (قوله بلا اذان الخ) تصریح بما علم من قوله كأنفل ط (قوله ولا جهر) وقال أبو يوسف يجهرون عن محمد روايتان جوهره (قوله ولا خطبة) قال القهستاني ولا يخطب عند نافيها بلا خلاف كما في الضفة والمحيط والكافي والهداية وشروحها لكن في النظم يخطب بعد الصلاة بالاتفاق ونحوه في الخلاصة وقاضي حان اه وعلى الثاني يتنفي ما مر في باب العيد من عدم الخطب عشر لكن المشهور الاول وهو الذي في المتون والشروح وفي شرح المنية أنه قال به مالك وأحمد قال في البحر وما ورد من خطبته عليه الصلاة والسلام يوم مات ابنه ابراهيم وكسفت الشمس فانما كان للرد على من قال انها كسفت لمونه لانها مشروعة ولذا خطب عليه الصلاة والسلام بعد الانجلاء ولو كانت سنة له لخطب قبله كالصلاة والدعاء (قوله وينادي الخ) أي كما رواه مسلم في صحيحه كما في الفتح (قوله الصلاة جامعة) بنصبها أي احضر والصلاة

مطلب

في إزالة الشعر والظفر في عشر ذي الحجة

* (باب الكسوف) *

مناسبتة امام من حيث الاتحاد أو اتضاد ثم الجمهور أنه بالكاف وانحاء للشمس والقمر (يصلى بالناس من يملك إقامة الجمعة) بيان للمستحب وما في السراج لا بد من شرائط الجمعة الا الخطبة وذهب في البحر عند الكسوف ركعتين بيان لاقلمها وان شاء أربعة أو أكثر ركعتين بتسليمه او كل أربع مجتنب وصفها (كأنفل) أي بركوع واحد في غير وقت مكروه (بلا اذان ولا إقامة ولا جهر ولا خطبة) وينادي الصلاة جامعة

ليجتمعوا (ويطيل فيها الركوع) والسجود (والقراءة) والادعية والاذكار والذي هو من خصائص الساقلة ثم يدعوب بعدها نجالاً مستقبلاً القبلة أوقافاً مستقبل الناس والقوم يؤمنون (حتى تجلي الشمس كلها وان لم يحضر الامام) للبيعة (صلى الناس فرادى) في منازلهم تحترزاً عن الفتنة (كالخسوف) للقسر (والريح) الشديدة (والظلمة) القوية نهارة والضوء القوي ليلاً (والفرع) الغالب ونحو ذلك من الآيات المخوفة كالزالزل والصواعق والتسليح والمطر الدائم وعموم الامراض ومنه الدعاء برفع الطاعون وقول ابن حجر بدعة أي حسنة وكل طاعون وباء ولا عكس وتعامه في الاشياء وفي العبث صلاة الكسوف سنة واختار في الاسرار وجوبها وصلاة الخسوف حسنة وكذا البقية وفي الفتح واختلف في استئذان صلاة الاستسقاء فلذا آخرها

(باب الاستسقاء)

في حال كونها جامعة ورفعها على الابتداء والخبر ونصب الأول مفعول فعل محذوف ورفع الثاني خبر مبتدأ محذوف أي هي جامعة وعكسه أي حضرت الصلاة حال كونها جامعة رحتي (قوله ليجمعوا) أي ان لم يكونوا مجتمعين بجر (قوله ويطيل فيها الركوع والسجود والقراءة) نقل ذلك في الشربلالية عن البرهان أي لورود الاحاديث المذكورة في الفتح وغيره بذلك قال القهستاني فيقرأ أي في الركعتين مثل البقرة وآل عمران كما في التحفة والاطلاق دال على أنه يقرأ أما أحب في سائر الصلاة كما في المحيط اهـ ويجوز تطويل القراءة وتخفيف الدعاء وبالعكس واذا خفف احدهما طوّل الآخر لان المستحب أن يبقى على الخشوع والخوف الى ان يجلاء الشمس فأى ذلك فعل فتدو جده جوهرة قال الكمال وهذا مستثنى من كراهة تطويل الامام الصلاة ولو خففها جاز ولا يكون مخالفاً للسنة ثم قال والحق أن السنة التطويل والمندوب مجرد استيعاب الوقت أي بالصلاة والدعاء كما في الشربلالية (قوله الذي هو من خصائص الساقلة) صفة للتطويل المفهوم من قوله ويطيل كما يظهر من كلام البصر ونظائره أن هذه الادعية والاذكار يأتي بها في نفس الصلاة غير الادعية التي يأتي بها بعد الصلاة لان الركوع والسجود لا تشرع فيهما القراءة فلم يبق في تطويلهما الا زيادة الادعية والاذكار من تسبيح ونحوه تأمل (قوله ثم يدعوب بعدها) لانه السنة في الادعية بجر ولعله احتراز عن الدعاء قبلها لانه يدعوب فيها كما علمت تأمل (قوله اوقافاً) قال الحلواني وهذا أحسن ولو اعتمد على قوس او عصا كان حسناً ولا يصعد المنبر للدعاء ولا يجوح كذا في المحيط نهر (قوله يؤمنون) أي على دعائه (قوله كلها) أي المراد كمال الانجلاء لا ابتدائه شربلالية عن الجوهرية (قوله صلى الناس فرادى) أي ركعتين أو ربعا وهو أفضل كما قد مره والنساء يصلينها فرادى كما في الاحكام عن البرجندی (قوله في منازلهم) هذا على ما في شرح الطحاوي اوفى مساجدهم على ما في الظهيرية وعزاه في المحيط الى شمس الائمة اسماعيل (قوله تحترزاً عن الفتنة) أي فتنة التقديم والتقديم والمنازعة فيهما كما في النهاية وان شاء وادعوا ولم يصلوا غيباً والصلاة افضل سراجة كذا في الاحكام للشيخ اسماعيل (قوله كالخسوف للقمراخ) أي حيث يصلون فرادى سواء حضروا الامام او لا كما في البرجندی اسماعيل لان ما ورد من أنه عليه الصلاة والسلام ليس فيه تصريح بالجماعة فيه والاصل عدمها كما في الفتح وفي البصر عن المجتبى وقيل الجماعة جائزة عندنا لكنها ليست بسنة اهـ (قوله والفرع) أي الخوف الغالب من العدو بجر ودرر (قوله ومنه الدعاء برفع الطاعون) أي من عموم الامراض وأراد بالدعاء الصلاة لاجل الدعاء قال في النهر فاذا اجتمعوا صلى كل واحد ركعتين ينوي بهما رده وهذه المسئلة من حوادث الفتوى اهـ (قوله أي حسنة) كذا في النهر قلت والبدعة تعترضا بالاحكام الخمسة كما اوضحناه في باب الامامة قال في النهر وليس دعاء برفع الشهادة لانها اثره لا عينه اهـ قلت على أنه لا مانع منه اذا افسرط وأضر كالمطر الدائم مع أن المطر رحمة قال السيد أبو السعود عن شيخه ومن ادلة مشروعيته أن غاية أمره أن يكون كإفاعة العدو وقد ثبت سؤاله عليه الصلاة والسلام العافية منه فيكون دعاء برفع المنشا (قوله وكل طاعون وباء الخ) لان الوباء اسم لكل مرض عام نهر والطاعون المرض العام بسبب وخز الجرح وهذا بيان لدخول الطاعون في عموم الامراض المنصوص عليه عندنا وان لم ينصوا على الطاعون بخصوصه (قوله وتعامه في الاشياء) أي في اواخرها وأطال الكلام فيه (قوله واختار في الاسرار وجوبها) قلت ورجحه في البدائع لا مر بهما في الحديث لكن في العناية أن العمامة على القول بالسنة لانها ليست من شعائر الاسلام فانها توجد بعارض لكن صلاحها النبي صلى الله عليه وسلم فكانت سنة والامر للندب اهـ وقواه في الفتح (قوله حسنة) الظاهر أن المراد بها التذلل ولهذا قال في البدائع انها حسنة لقوله عليه الصلاة والسلام اذا رأيتم من هذه الانواع شيئاً فافزعوا الى الصلاة (قوله وكذا البقية) أي صلاة الريح وما عطف عليها فانها حسنة ح (قوله واختلف في استئذان صلاة الاستسقاء) أي في أصل مشروعيتها او صكونها بجماعة كما يأتي فافهم (قوله فلذا اخرها) أي وقد مر ما انفق على استئذانه مع اشتراكهما في كون كل منهما على صفة الاجتماع والحضور

(باب الاستسقاء)

هو لغة طلب السقي واعطاء ما يشربه والاسم السقي بالضم وشرباً طلب انزال المطر بكيفية مخصوصة عند شدة

الحاجة بأن يحبس المطر ولم يكن لهم اودية وآبار وأنهار يشربون منها ويسقون مواشيهم وزرعهم او كان ذلك
 الا أنه لا يكتفي فاذا كان كفيلا يستسقى كافي المحيط قهستانى (قوله هودعاء) وذلك أن يدعو الامام قائما
 مستقبل القبلة رافعا يديه والناس قعود مستقبلين القبلة يؤتمنون على دعائه باللهم اسقنا غيثا مغيثا هنيئا مريئا
 حريبا غدا فاجللا صاحبها قدا غاوما اشبهه سزا وجهرا كافي البرهان شريلا لية وشرح الفاظه في الامداد
 وزاد فيه أدعية أخر (قوله واستغفار) من عطف الخاص على العام لانه الدعاء بخصوص المغفرة او براد
 بالدعاء طلب المطر خاصة فيكون من قبيل عطف المغاير ط (قوله لانه السبب) بدليل أنه رتب ارسال المطر
 عليه في قوله تعالى استغفروا ربكم الآية (قوله بلاجماعة) كان على المصنف أن يقول له صلاة بلاجماعة
 كما قال في الكبر وغيره ح وهذا قول الامام وقال محمد صلى الامام اونا بيه ركعتين كافي الجمعة ثم يخطف أى
 يسئله ذلك والاصح أن ايا يوسف مع محمد نهر (قوله بل هي) أى الجماعة جائزة لا مكروهة وهذا موافق
 لما ذكره شيخ الاسلام من أن الخلاف في السنة لاف أصل المشروعية وحزمه في غاية البيان معزيا الى شرح
 المطاوى وكلام المصنف كالكتز فبعد عدم المشروعية كافي البحر وتعامه في النهر وظهار كلام الفتح ترجيحه
 وذكر في الحلية أن ما ذكره شيخ الاسلام من حجة من حيث الدليل فليكن عليه التعويل اه وقال في شرح المسبة
 الكبير بعد سقوطه الاحاديث والاثار فالاصل أن الاحاديث لما اختلفت في الصلاة بالجماعة وعدمها على وجه
 لا يصح به اثبات السنة لم يقل أبو حنيفة بسنيتها ولا يلزم منه قوله بأن يابعدا كما نقله عنه بعض المتعصبين بل هو
 قائل بالجواز اه قلت والظاهر أن المراد به النذب والاستحباب لقوله في الهداية قلنا انه فعله عليه الصلاة
 والسلام مرة وتركه أخرى فلم يكن سنة اه أى لان السنة ما واطب عليه والفعل مرة مع الترك أخرى
 يفيد النذب تأمل (قوله كالعيد) أى بأن يصلى بهم ركعتين يجهر فيهما بالقراءة بلا اذان ولا اقامة ثم يخطف
 بعده قائما على الارض معتددا على قوس اوسيف او عصا خطبتين عند محمد وخطبة واحدة عند أبي يوسف
 حلية (قوله خلاف) فنى رواية ابن كاس عن محمد بكير الزوائد كافي العيد والمشهور من الرواية عنهما أنه لا يكبر
 كافي الحلية (قوله خلافا لمحمد) فانه يقول بقلب الامام رداءه اذ مضى صدر من خطبته فان كان مر بها جعل
 أعلاه أسفله وأسفله أعلاه وان كان مقدرا جعل اليمين على اليسر واليسر على اليمين وان كان قباء جعل
 البطانة خارجا والظهار داخل حلية وعن أبي يوسف روايتان واختار القدوري قول محمد لانه عليه الصلاة
 والسلام فعل ذلك نهر وعليه الفتوى كافي شرح درر البصار قال في النهر وأما القوم فلا يقبلون اريدتهم
 عند كافة العلماء خلافا لما لك (قوله وبلا حضور ذى) أى مع الناس كافي شرح الجمع لابن ملك وظاهره أنهم
 لا يمنعون من الخروج وحدهم وبه صرح في المعراج لكن منعه في الفتح باحتمال أن يسقوا فيقتن به ضعفاء
 العوام (قوله وان كان الرابع الخ) اختلف المشايخ في أنه هل يجوز أن يقال يستجاب دعاء الكافر فنه
 الجمهور للآية المذكورة ولانه لا يدعوا لله لانه لا يعرفه لانه وان أقر به تعالى قلنا وصفه بما لا يليق به فقد نقض
 اقراره وماروى في الحديث من أن دعوة المظلوم وان كان كافرا تستجاب فمحمول على كفران النعمة وجوزه
 بعضهم لقوله تعالى حكاية عن ابليس رب أنظرنى فقال تعالى انك من المنظرين وهذا اجابة واليه ذهب
 أبو القاسم الحكيم وأبو النصر الدبوسى وقال الصدر الشهيد بيه يقى كذا في شرح العقائد للسعدون في البحر
 عن الولوالجية أن الفتوى على أنه يجوز أن يقال يستجاب دعاءه اه وما في النهر من قوله أى يجوز عقلا
 وان لم يقع فهو بعيد بل الخلاف في الجواز شرعا اذ الماتع لا يقول انه مستحيل عقلا تأمل (قوله فنى الآخرة)
 وهودعاء أهل النار تخفيف العذاب بدليل صدر الآية وهو وقال الذين في النار نزلت بهنم ادعوا ربكم يخفف
 عنا يوم من العذاب قالوا ولم تلك تأنيبكم رسلكم بالبينات قالوا بلى قالوا فدعوا وما دعاء الكافرين الا في ضلال
 (قوله شروح مجمع) أقول لم اذكر في شرحه ملصقه ولا في شرحه لابن ملك ولعله في غيرها (قوله ويخرجون)
 أى الى الصعراء كافي النبايع اسماعيل وهذا في غير أهل المساجد الثلاثة كما يأتى (قوله ويستحب للامام الخ)
 نقله في التتارخانية عن النهاية مع أنه في النهاية عزاء الى الخلاصة الغزالية بلفظ اذا غارت الانهار وانقطعت
 الامطار وانهارت القنوات فيستحب للامام الخ ثم قال وقريب من هذا في مذهبا ما قاله الخوافى وساق
 ما في المتن وذكر في المعراج مثل ما في النهاية عن خلاصة الامام الغزالي ولذا عبر عنه في شرح درر البصار وغيره

(هودعاء واستغفار) لانه السبب

لا ارسال الامطار (بلاجماعة)

مسنونة بل هي جائزة (و) بلا

(خطبة) وقال تفعل كالعبد وهل

يكبر للزوائد خلاف (و) بلا (قلب

رداء) خلافا لمحمد (و) بلا (حضور

ذمتى) وان كان الرابع أن دعاء

الكافر قد يستجاب استدراجا

وأما قوله تعالى وما دعاء الكافرين

الا في ضلال فنى الآخرة شروح

مجمع (وان صلو افرادى جائز) ففى

مشروعة المنفرد وقول التفتة

وغيرها ظاهر الرواية لا صلاة أى

بجماعة (ويخرجون ثلاثة أيام)

لانه لم ينقل اكثرونها (متتابعات)

ويستحب للامام أن يأمرهم

بصيام ثلاثة أيام قبل الخروج

وبالتوبة ثم يخرج بهم في الرابع

(مشاة في ثياب غسيلة او مرقعة

متدلين متواضعين خاشعين لله

ناكسين رؤسهم

مطلب

هل يستجاب دعاء الكافر

بقوله قبل ينبغي أن يصرح الإمام بالناس الخ لكنه وهم أنه قول في مذهبتنا (تنبيه) إذا أمر الإمام بالصيام في غير الأيام المشبهة وجب لما قد مناه في باب العمد من أن طاعة الإمام فيما ليس بمعصية واجبة (قوله ويجتدون التوبة) ومن شروها رداً لمظالم إلى أهلها (قوله ويستسقون بالصعفة الخ) أي يفتد موتهم كما في التوراة أي للدعاء والناس يؤمنون على دعائهم لأن دعاءهم أقرب للإجابة وفي خبر البخاري وهل ترزقون وتتصرون الأضعفانكم وفي خبر ضعيف لولا شباب خضع وبها تم رنع وشيوخ رقع وأطفال رضع أصب عليكم العذاب صبا وفي الخبر الصحيح أن نبيا من الأنبياء قال جمع هو سليمان صلى الله عليه وسلم خرج يستسقي فإذا هو غميلة رافعة بعض قوائمها إلى السماء فقال أرجعوا فقد استجيب لكم من أجل شأن الغميلة (قوله ويعدون الأطفال الخ) أي ليكثر الخبيخ والعويل فيكون أقرب إلى الرقة والخشوع (قوله كأنه لضيقه) كذا في البحر واعترضه في الأمداد بأنه غير ظاهر لأن من هو مقيم بالمدينة المنورة لا يبلغ قدر الحاج وعند اجتماعهم بجملتهم فيه يشاهد اتساع المسجد الشريف فينبغي الاجتماع للاستسقاء فيه إذ لا يستقاث وتستتزل الرحمة في المدينة المنورة بغير حضرته ومشاهدته صلى الله عليه وسلم في كل حادثة وتوقف الدواب بالباب كما في المسجد الحرام والأقصى اه ملخصا (قوله فلا بأس بالدعاء بحبسه الخ) أي فيقول كما قال صلى الله عليه وسلم اللهم حوالينا ولا علينا اللهم على الآكام والطراب ويطون الأودية ومنابت الشجر وتتمام الكلام في الأمداد (قوله شكر الله تعالى) أي ويستريدونه من المطر كما في السراج وفيه أيضا ويستحب الدعاء عند نزول الغيث وأن يخرج إليه عند نزوله ليصب جسده منه وأن يقول عند سماع الرعد سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته وأن يقول اللهم لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا بعذابك وعافنا من قبل ذلك ويستحب لأهل الخصب أن يدعوا لأهل الجذب اه ملخصا وتماه في ط

(باب صلاة الخوف)

مناسبتة أن كلام من صلاتي الاستسقاء والخوف شرع لعوارض خوف الأئمة في الأول سماوى وهو انقطاع المطر فلذا قدم وهنا اختيارى وهو الجهاد الشائى عن الكفر كما في التوراة والبحر (قوله من إضافة الشيء لشرطه) كذا في الجوهرية لكن في الدرر وكذا في البحر عن التهمة أن سبها الخوف ووفق في الشرع بلالية بأن الأول بالنظر إلى الكيفية المخصوصة لأن هذه الصفة شرطها العدو والشائى بالنظر إلى أصل الصلاة فإن سبها الخوف اه قلت وفيه نظر فإن أصل الصلاة سبها وقتها ووقتة من في باب شروط الصلاة أن ما كلن خارجا عن الشائى غير مؤثر فيه فإن كان موصلا إليه في الجملته كالوقت فسبب وان لم يوصل إليه فان توقف عليه كالوضوء للصلاة فشرط والذي يظهر لي أن الخوف سبب لهذه الصلاة وحضور العدو وشرط كما في صلاة المسافرين المشقة سبب لها والسفر الشرعى شرط وحينئذ فن أراد بالخوف العدو - سواء شرطا ومن أراد به حقيقته - سواء سببا لكن لا بشرط تحقق الخوف في كل وقت لانه سبب المشروعية وأقيم العدو مقامه كما أقيم السفر مقام المشقة قال في المعراج وفي مبسوط شيخ الاسلام المراد بالخوف حضرة العدو ولا حقيقة الخوف لأن حضرة العدو أقيمت مقام الخوف على ما عرفت من أصلنا من تعليق الرخص بنفس السفر اه (قوله خلافا للشائى) أي أى يوسف له أنها انما شرعت بخلاف القياس لاحتراز فضيلة الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم وهذا المعنى انعدم بعده ولهما أن العصاة رضي الله تعالى عنهم أقاموا بعده عليه الصلاة والسلام درر (قوله بشرط حضور العدو) أشار إلى أنه بشرط أن يكون قريبا منهم فلو بعد الم تجزى كما في الدرر (قوله على ظنه) أي ظن حضوره بأن رأوا سوادا أو غبارا فظهر غير ذلك درر (قوله أعادوا) أي القوم إذا صلوا بصفة الذهاب والرجى ووجازت صلاة الإمام كما في الجملة واستثنى في الفتح ما إذا ظهر الحال قبل أن يجاوزوا المنصرفون الصفوف فلهم البناء استقصانا كن انصرف على ظن الحدث يتوقف الفساد إذا ظهر أنه لم يحدث على مجاوزة الصفوف اسماعيل (قوله أو سبب) من عطف الخاص على العام واعتراض بأنه من خصوصيات الواو وفي الشرع بلالية أنه عطف مبين لأن المراد بالأول من بنى آدم (قوله ونحوها) كحرق وغرق جوهرية (قوله وحلن) أي قرب ح (قوله قلت الخ) مراده بهذا النقل أن يبين أن ما في جمع الأنهر لا يعمل به لانه قول البعض ونخالفته لا إطلاقا سائر المتون ح قلت وهذه العبارة محلها عقب عبارة جمع الأنهر وتوجد في بعض النسخ عقب قوله

ويقتدون الصدقة في كل يوم قبل خروجهم ويجتدون التوبة ويستغفرون للمسلمين ويستسقون بالصعفة والشيوخ والعجائز والصبيان ويعدون الأطفال عن أمهاتهم ويستحب اخراج الدواب والأولى خروج الإمام معهم وأن خرجوا بأذنه أو بغيره أذنه جاز (ويجمعون في المسجد بمكة وبيت المقدس) ولم يذكر المدينة كأنه لضيقه وان دام المطر حتى اضطر فلا بأس بالدعاء بحبسه وصرفه حيث يقع وان سقوا قبل خروجهم نذب أن يخرجوا وشكر الله تعالى

(باب صلاة الخوف)

من إضافة الشيء لشرطه (هي جائزة بعده عليه السلام عندهما) أي عند أبي حنيفة ومحمد رجهما الله خلافا للشائى (بشرط حضور العدو) يعنيان فلو صلوا على ظنه فإن خلافة أعادوا (أو سبب) أوجه عظيمة ونحوها وحان خروج الوقت كما في مجمع الأنهر ولم أره لتفسيره فليحفظ قلت ثم رأيت في شرح البخاري للعبين أنه ليس بشرط الا عند البعض حال التمام الحرب

وركتين في غيره لزوماً وكأنه من سهو السائح (قوله فيجعل الامام الخ) اعلم أنه ورد في صلاة الخوف روايات كثيرة واجهها ستة عشر رواية واختلف العلماء في كيفية ما في المستعنى أن كل ذلك جائز والكلام في الاولى والاقر من ظواهر القرآن هذه الكيفية امداد وفي ط عن المجتبي ولا فرق بينهما اذا كان العدو في جهة القبلة اولاً على المعقد (قوله ومنه الجمعة والعيد) وكذا صلاة المسافر وأشار بالعيد الى أنه لا تقتصر على المقرض ط (قوله وركعتين في غيره) أي ولو ثلاثاً كما لغرب حتى لو عكس قدمت كما في التهر واليه أشار بقوله لزوماً ط وتوجيه في الامداد وغيره (قوله وذهبت) أي هذه الطائفة بعد السجدة الثانية في الثاني وبعد التشهد في غيره وقوله اليه أي الى نحو العدو ووقت بازائه ولو مستدبرة القبلة فهستاني والواجب أن يذهبوا مشاة فلور كباطلت لانه عمل كثير جوهره وسيأتي (قوله ندبا) فلواً وأصلاتهم في مكانهم صحت ط (قوله وجاءت الطائفة الاولى) بحيثها ليس متعيناً حتى لو أتمت مكانها ووقت الطائفة المذهبية بازاء العدو صح وهل الافضل الاتمام في مكان الصلاة أو في محل الوقوف قليلاً للمشي ينبغي أن يجري فيه الخلاف فيمن سبقه الحدث ومشى في الكافي على أن العود أفضل أفاده أبو السعود (قوله لانهم لاحقون) ولهذا لو كانت معهم امرأة تفقد صلاة من حاذته منهم بخلاف الطائفة المسبوقه كافي الجرع وعم كلامه المقيم خلف المسافر حتى يقضى ثلاثاً بالاقراءة ان كان من الطائفة الاولى وبقرائة ان كان من الثانية والمسبوق ان ادرك ركعة من الشفع الاقل فهو من أهل الاولى والاين الثانية نهر (قوله وهذا) أي ما ذكر من الصلاة على هذا الوجه انما يحتاج اليه لولم يريدوا الاماماً واحداً وكذا لو كان الوقت قد ضاق عن صلاة امامين كما في الجوهره قلت ويمكن أن يكون هذا امراد صاحب مجمع الانهر فيما تقدم تأمل (قوله فالافضل الخ) أي فيصلي الامام بطائفة ويسلمون ويذهبون الى جهة العدو ثم تأتي الطائفة الاخرى فيأمرهم بركبوا يصلي بهم (تمة) جل السلاح في صلاة الخوف مستحب عندنا لا واجب خلافاً للشافعي ومالك والامره في الآية للتدب لانه ليس من أعمال الصلاة فلا يجب فيها كما في الشربلية عن البرهان (قوله وعجزوا الخ) بيان للمراد من اشتداد الخوف (قوله صلوا ركباناً) أي ولومع السير مطلوبين فالراكب لو طالب بالاجتزاء لم يلزم له عدم ضرورة الخوف في حقه وتماسه في الامداد (قوله فيصح الاقتداء) لعدم اختلاف المكان (قوله بالايماء) أي الايماء بالركوع والسجود (قوله وفسدت بعشى الخ) لان المشي فعله حقيقة وهو مناف للصلاة بخلاف ما اذا كان راكباً مطلوباً لانه فعل المداية حقيقة وانما اضيف اليه معنى التسيير واذا جابه العدو انقطع الاضافة اليه اهـ من الامداد عن مجمع الروايات ومثله في البدائع وبه علم أنها تفسد بالمشي طالبا او مطلوباً وأن ما ذكره ح عن مجمع الانهر بقوله بمشي أي هروب من العدو لا المشي نحوه والرجوع اهـ لا ينافي ذلك لانها اذا قدمت بالهروب تفسد بالطلب بالاولى لعدم ضرورة الخوف كما مر في الراكب وقوله لا المشي نحوه والرجوع هو معنى قول الشارح اغبر اصطفاف أي لو مشوا اليه مطقوا نحو العدو اورجعوا اليه مطقوا خلف الامام ثم في العبارة ايها فافهم (قوله وركوب) أي ابتداء على الارض فهستاني (قوله مطلقاً) أي لاصطفاف او غيره لان الركوب عمل كثير وهو لا يحتاج اليه بخلاف المشي فانه أمر لا بد منه حتى يصطفوا بازاء العدو ابن كمال عن البدائع (قوله كرمية سهم) ذكره في الزبلي والبرقائه عمل قليل وهو غير مضد وفي كونه من العمل القليل نظر فان من رآه يرمي بالقوس يتحقق أنه خارج الصلاة ط (قوله والا لا تصح) وسقط الطلب لتحقيق المذر ط (قوله والسائق) بالفاء ولذا أردفه بما يفسره قال في المعراج وفي المختلفات لو كانوا في المسابقة قبل الشروع وكذا الوقت يخرج بؤخرون الصلاة الى أن يفرغوا من القتال (قوله لم يجز انحرافهم) أي بعد ذهابه لزوال سبب الرخصة ط عن أبي السعود أي قتلي كل طائفة في مكانها تأمل فلو كانوا انصرفوا قبله بنوا كما في التسترخانية (قوله جاز) أي لهم الانحراف في اوانه لوجود الضرورة ط عن أبي السعود (قوله لا تشرع صلاة الخوف للعاصي) لانها انما شرعت لمن يقاتل أعداء الله تعالى ومن في حكمهم لامن يعاديه أفاده أبو السعود عن شيخه قلت وهذا بخلاف القصر في السفر فان سببه مشقة السفر وهو مطلق في النص فيجوز على اطلاقه ولا يمكن قياسه على صلاة الخوف لانها جاءت على غير القياس تأمل (قوله في سفره) لعله بسفره فلي تأمل اسماعيل والفرق أن الباء السببية فتفيد أن نفس سفره معصية كمن سافر لقطع

(فيجعل الامام طائفة بازاء العدو)
ارهاباله (ويصلي باخرى ركعة في
الثاني) ومنه الجمعة والعيد
(وركتين في غيره) لزوماً وذهبت
اليه وجاءت الاخرى فملي بهم
ما بقي وسلم وحده وذهبت اليه
ندبا (وجاءت الطائفة الاولى
وأتموا صلاتهم بالاقراءة) لانهم
لاحقون (ولموا ثم جاءت الطائفة
الاخرى وأتموا صلاتهم بقراءة)
لانهم مسبوقون وهذا ان
تناسلوا في الصلاة خلف واحد
والا فالافضل أن يصلي بكل
طائفة امام (وان اشتد خوفهم)
وعجزوا عن النزول (صلوا ركباناً
فرادى) الا اذا كان ردباً للامام
فيصح الاقتداء (بالايماء الى جهة
قدرتهم) للضرورة (وقسدت
بمشي) اغبر اصطفاف وسبق
حدث (وركوب) مطلقاً (وقال
كثير) لا بقليل كرمية سهم
(والسائح في البحر انمكنه ان
يرسل اعضاءه ساعاً على بالايماء
والالا) تصح كصلاة الماشي
والسائق وهو يضرب بالسيف
(فروع) الراكب ان كان مطلوباً
تصح صلاته وان كان طالباً بالعدم
خوفه * شرعوا ثم ذهب العدو
لم يجز انصرافهم وبه كسه جاز
* لا تشرع صلاة الخوف للعاصي
في سفره كما في الظهيرية وعليه
فلا تصح من البغاة

الطريق مثلا بخلاف في الظرفية قائم اغنيده أنه لو سافر للبحر مثلا وعصى في أمثاله لا يصلح هذه الكيفية والظاهر أن المراد بالعاصي من كان قتاله معصية سواء كان سفره له ولطاعة وحيدت فلا فرق بين التعبير بالباء وفي قندير (قوله في أربع) أي في أربعة مواضع فلا ينافي ما في الامداد عن شرح المقدسي أنه صلى الله عليه وسلم صلاها أربعاً وعشرين مرة (قوله ذات الرقاع) أي غزوة ذات الرقاع وأصح الأقوال في وجه تسميتها ما رواه البخاري عن أبي موسى الأشعري قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن ستة نفريننا بعير نعقبه فثقت أقدامنا وثقت قدمائنا وسقطت أطفارنا فكانت على أطفارنا الخرق فثبت غزوة ذات الرقاع لما كان نصب على أرجلنا من الخرق اه ط عن المواهب اللدنية والصواب أنها كانت بعد الخندق خلافا لما في الكافي والاختيار تبعاً لجامعة من أهل السير كما حققه في الفتح (قوله وبطن نخل) بالخاء المعجمة اسم موضع ط (قوله وعسفان) بوزن عسفان قاموس (قوله وذى قرد) بفتح الصاد والراء وبالذال المهملة وهو ماء على يريد من المدينة وذمرف بغزوة الغابة وكانت في ربيع الأول سنة ست قبل الحديبية ط عن المواهب والله تعالى أعلم

(باب صلاة الجنائز)

ترجم للصلاة وأتى بأشياء زائدة عليها بعضها شروط كالغسل وبعضها مقدمات كالتكفين والتوجيه والتلقين وبعضها مقدمات كالدفن وأخرها لأنها ليست صلاة من كل وجه ولا نها تعلقت بأخر ما يعرض للحي وهو الموت ولمناسبة خاصة بما قبلها وهي أن الخوف والقتال قد يفضيان إلى الموت (قوله لسيه) هو الجنائز بالفتح يعني الميت ط (قوله وبالكسر السرير) قال الأزهري لا يسمى جنازة حتى يشد الميت عليه مكفلاً امداد (قوله وقيل لغتان) أي الكسر والفتح لغتان في الميت كما يفيد قول القاموس جفزه يجفزه ستره وجهه والجنائز أي بالكسر الميت ويفتح أو بالكسر الميت وبالفتح السرير أو عكسه أو بالكسر السرير مع الميت اه تأمل (قوله وقيل عدمية) لأنه قطع مواد الحياة عن الحي والمقابلة عليه من مقابلة العدم والمكفنة وعلى الأول من مقابلة التضاد فأداه ط وقوله تعالى خلق الموت والحياة ليس صريحاً في الأول لأن التلقين يكون بمعنى الإيجاد ومعنى التقدير والإعدام مقدرة فلذا ذهب أكثر المحققين إلى الثاني كما نقله في شرح العقائد (قوله وجه المحتضر) بالبناء للمفعول فيما أي وجه وجه من حضره الموت أو ملائكته والمراد من قرب مونه (قوله وعلامته الخ) أي علامة الاحتضار كما في الفتح وزاد على ما هنا أن تمتد جلدة خصبه لانتشار الخصبتين بالموت (قوله القبله) نصب على الظرفية لأنها بمعنى الجهة (قوله وباز الاستلقاء) اختاره مشايخنا بل ورواه النهر لأنه أبسر لخروج الروح وتعقبه في الفتح وغيره بأنه لا يعرف الانتقال والله أعلم بالأسر منه ما ولكنه أبسر لتعقبه وشده عليه وأمنع من تقوس أعضائه بجر (قوله ليتوجه للقبلة) عبارة الفتح ليصير وجهه إلى القبلة دون السماء (قوله ترك على حاله) أي ولو لم يكن مستلقياً أو متوجهاً (قوله والمرجوع لا يوجه) ليتنظر وجهه وهل يقال كذلك فمن أريد قلبه لحدة أو قصاص لم أوه (قوله وبلقن الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم لقهر موتاكم لا اله الا الله فآله ليس مسلم يقولها عند الموت إلا أنجته من النار ولقوله عليه الصلاة والسلام من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة كذا في البرهان أي دخلها مع الفاترين والافتل مسلم ولو فاسقاً يدخلها ولو بعد طول عذاب امداد (قوله وقيل وجوباً) في القبة وكذا في النهاية عن شرح الطحاوي الواجب على الخوانه وأصدقائه أن يلقنوه اه قال في التبرك لکنه تجوز لما في الدراية من أنه مستحب بالإجماع اه فتنه (قوله بذكر الشهداءين) قال في الامداد وإنما اقتصر على ذكر الشهادة تعالى له في الصحيح وإن قال في المستصفي وغيره ولقن الشهداءين لا اله الا الله محمد رسول الله وتعليه في الدرر بأن الأولى لا تقبل بدون الثانية ليس على إطلاقه لأن ذلك في غير المؤمن ولهذا قال ابن حجر من الشافعية وقول جمع يلقن محمد رسول الله أيضاً لأن قصد موته على الاسلام ولا يسمى مسلماً الا بهما مردود بأنه مسلم وإنما المراد ختم كلامه بلا اله الا الله ليحصل له ذلك الثواب أما الكافر فليقتلها قطعاً مع لفظ أشهد لوجوبه إذا أصبح مسلماً لا بهما اه قلت وقد يشير إليه تعبير الهداية والوقاية والنقاية والكفر بملقن الشهادة وفي التتارخانية كان أبو حفص الحداد يلقن المريض بقوله أستغفر الله الذي لا اله الا هو الحي القيوم وأتوب إليه وكان يقول فيها معانٍ أخرى والمناقاة في حديثه والنسالة أن المريض ربما يفرغ لأن الملقن رأى فيه علامة الموت ولعل أقرباء الميت يتأذون به (قوله عنده)

صح أنه عليه الصلاة والسلام صلاها في أربع ذات الرقاع وبطن نخل وعسفان وذى قرد (باب صلاة الجنائز)

من إضافة الشيء لسيبه وهي بالفتح الميت وبالكسر السرير وقيل لغتان والموت صفة وجودية خلقت ضد الحياة وقيل عدمية (وجه المحتضر) وعلامته استرخاء قدميه واءوجاج مخزفه وانحساف صدغيه (القبلة) على يمينه هو السنة (وجاز الاستلقاء) على ظهره (وقدماه اليها) وهو المعتاد في زماننا (و) لكن (رفع رأسه قليلاً) ليتوجه للقبلة (وقيل يوضع كما يسرع على الاصح) صحه في المبتنى (وانشق عليه ترك على حاله) والمرجوع لا يوجه معراج (ويلقن) ندبا وقيل وجوبا (بذكر الشهداءين) لأن الأولى لا تقبل بدون الثانية (عنده)

مطلب
في تلقين المحتضر الشهادة

متعلق بذكر (قوله قبل الغرغرة) لأنها تكون قرب كون الروح في الحلقوم وحينئذ لا يمكن التعلق بهما ط
وفي القاموس غرغرجاد بنفسه عند الموت اه قلت وكأنها مأخوذة من غرغر بالماء إذا دأره في حلقه
فكانه يدبر روحه في حلقه (قوله واختلف في قبول توبة اليأس) بالياء المثناة التعتية ضد الجأ وقطع الأمل
من الحياة أو بالموحدة التعتية والمراد به الشدة وأحوال الموت ويحصل مد الهمة على أنه اسم فاعل واسكانها
على المصدرية بتقدير مضاف (قوله واختلف الخ) أقول قال في أوخر البازية قيل توبة اليأس مقبولة لا إيمان
اليأس وقيل لا تقبل كإيمانه لأنه تعالى سوى بين من أخر التوبة إلى حضور الموت من الفسقة والكفار وبين
من مات على الكفر في قوله وليست التوبة الآية كما في الكشف والبيضاوي والقرطبي وفي الكبير للرازي قال
المحققون قرب الموت لا يمنع من قبول التوبة بل المانع منه مشاهدة الأحوال التي يحصل العلم عندها على سبيل
الاضطرار فهذا كلام الحنفية والمالكية والشافعية من المعتزلة والسنة والأشاعرة أن توبة اليأس لا تقبل
كإيمان اليأس بجماع عدم الاختيار وخروج النفس من البدن وعدم ركن التوبة وهو العزم بطريق التصميم
على أن لا يعود في المستقبل إلى ما ارتكب وهذا لا يتحقق في توبة اليأس إن أريد باليأس معاناة أسباب الموت
بحيث يعلم قطعاً أن الموت يدركه لا محالة كما أخبر تعالى عنه بقوله فلم يك ينفعهم إيمانهم لما رأوا بأسنا وقد ذكر
في بعض الفتاوى أن توبة اليأس مقبولة فإن أريد باليأس ما ذكرنا يرد عليه ما قلنا وإن أريد به القرب من الموت
فلا كلام فيه لكن الظاهر أن زمان اليأس زمان معاناة الهول والمطووف الفتاوى أن توبة اليأس مقبولة
لا إيمانه لأن الكافر اجنبي غير عارف بالله تعالى ويجهل إيمانا وعرفانا والفاسق عارف وحاله حال البقاء والبقاء
سهل والدليل على قبولها منه مطلقاً إطلاق قوله تعالى وهو الذي يقبل التوبة عن عباده اه ملخصاً وظاهر آخر
كلامه اختيار التفصيل وعزاه إلى مذهب المالكية الشيوخ عبد السلام في شرح منظومة والده اللقائي وقال
وعند الأشاعرة لا تقبل حال الغرغرة توبة ولا غيرها كما قاله النووي اه واتصل الثاني المتلا على القاري
في شرحه على بدء الأمل بإطلاق قوله عليه الصلاة والسلام إن الله يقبل توبة العبد ما لم يغرغر أخرجه أبو داود
فانه يشمل توبة المؤمن والكافر واعترض قول بعض الشراح أن التفصيل مختاراً ثم جازى من الحنفية وجمع
من الشافعية كالسبكي والبلقيني بأنه على تقدير صحت يحتاج إلى ظهور وجهه اه والحاصل أن المسئلة طنية
وأما إيمان اليأس فلا يقبل اتفاقاً وسيأتي إن شاء الله تعالى تمام الكلام عليه في باب الردة (قوله من غير
أمره) أي من غير أن يقول له قل فهو مصدر مضاف إلى مفعوله (قوله لئلا يغفر) أي ويردها درر (قوله
ويندب قسراً يس) لقوله صلى الله عليه وسلم اقرأ على موتاكم يس صححه ابن حبان وقال المراد به من حضره
الموت وروى أبو داود عن مجاهد عن الشعبي قال كانت الأنصار إذا حضروا قرأوا عند الميت سورة البقرة الآن
مجاهداً وضعف حلية (قوله والاعد) هو استحسان بعض المتأخرين لقول جابر أنها تهون عليه خروج روحه
امداد (قوله ولا يلق بعد تحميمه) ذكر في المعراج أنه ظاهر الرواية ثم قال وفي الخبازية والكافي عن الشيخ
الزاهد الصفار أن هذا على قول المعتزلة لأن الأحياء بعد الموت عندهم مستحيل أما عند أهل السنة فالحدث
أي لقنوا موتاكم لا اله الا الله محمول على حقيقته لأن الله تعالى يحيمه على ما جاءت به الآثار وقد روى عنه عليه
الصلاة والسلام أنه امر بالتلقين بعد الدفن فيقول يا فلان بن فلان اذكر ربك الذي كنت عليه من شهادة
أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وأن الجنة حق والنار حق وأن البعث حق وأن الساعة آتية لا ريب فيها
وأن الله يبعث من في القبور وإنك رضى بالله رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبياً وبالقرآن أمانة
وبالله كعبة قبله وبالمؤمنين أخواناً اه وقد أطال في القتح في تأييد حمل موتاكم في الحديث على حقيقته مع
التوفيق بين الأدلة على أن الميت يسمع ولا كما سيأتي في باب الإيمان في الضرب والقتل من كتاب الإيمان لكن قال
في شرح النية أن الجمهور على أن المراد منه مجازة ثم قال وإنما لا ينهى عن التلقين بعد الدفن لأنه لا ضرر فيه
بل فيه نفع فإن الميت يستأنس بالذكر على ما ورد في الآثار الخ قلت وما في ط عن الزيلي لم أره فيه
وإنما الذي فيه قيل بلقن لظاهر ما روينا وقيل لا وقيل لا يؤمر به ولا ينهى عنه اه وظاهر استدلاله للأول
اختباره فافهم (قوله ومن لا يسأل الخ) أشاد إلى أن سؤال القبر لا يكون لكل واحد ويضالفة ما في السراج
كل ذي روح من بني آدم يسأل في القبر بجماع أهل السنة لكن يلقن الرضيع الملك وقيل لا يلقن يلقنه الله تعالى

قبل الغرغرة واختلف في قبول
توبة اليأس واختلف قبول توبته
لا إيمانه والفرق في البازية وغيرها
(من غير أمره بها) لئلا يغفر
واذ قالها مرة كفاء ولا يكثر
عليه ما لم يتكلم ليكون آخر كلامه
لا اله الا الله ويندب قراءة يس
والاعد (ولا يلقن بعد تحميمه)
وان فعل لا ينهى عنه وفي الجوهرة
انه مشروع عند أهل السنة
ويكنى قوله يا فلان يا ابن فلان اذكر
ما كنت عليه وقيل رضى بالله
رباً وبالإسلام ديناً وبمحمد نبياً قيل
يا رسول الله فان لم يعرف اسمه قال
ينسب إلى آدم وحواء ومن لا يسأل
ينبغي أن لا يلقن

مطلب
في قبول توبة اليأس

مطلب
في التلقين بعد الموت

مطلب
في سؤال الملكين هل هو عام لكل
أحد أو لا

كما ألهم عيسى في المهد اه لكن في حكاية الاجماع قطر فقد ذكر الحافظ ابن عبد البر أن الاستاذ قد علم على أنه لا يكون المؤمن او منافق من كان منسوباً الى أهل القبلة بظاهر الشهادة دون الكافر الجاحد وتعبه ابن القيم لكن رد عليه الحافظ السيوطي وقال ما قاله ابن عبد البر هو الارجح ولا أقول سواء ونقل العلقمي في شرحه على الجامع الصغير أن الراجح أيضاً اختصاص السؤال بهذه الامة خلافاً لما استظهره ابن القيم ونقل أيضاً عن الحافظ ابن حجر العسقلاني أن الذي يظهر اختصاص السؤال بالمكلف وقال وتبعه عليه شيخنا يعني الحافظ السيوطي ثم ذكر أن من لا يسأل ثمانية الشهيد والمرايط والمطعون والميت زمن الطاعون بغيره اذا كان صابراً محتسباً والصديق والاطفال والميت يوم الجمعة اوليتها والقارئ كل ليلة تبارك الملك وبعضهم ضم اليها السجدة والقارئ في مرض موته قل هو الله احد اه وأشار الشارح الى أنه يزاد الانبياء عليهم الصلاة والسلام لانهم اولى من الصديقين (قوله والاصح الخ) ذكره ابن الهمام في المسيرة (قوله وتوقف الامام الخ) أي في أنهم يسألون وفي أنهم في الجنة والنار قال ابن الهمام في مسأيرته وقد اختلف في سؤال اطفال المشركين وفي دخولهم الجنة والنار تردد فيهم أبو حنيفة وغيره وقد وردت فيهم أخبار متعارضة فالسبيل تفويض أمرهم الى الله تعالى وقال محمد بن الحسن اعلم أن الله لا يعذب احداً بلا ذنب اه وقال تليذه ابن أبي شريف في شرحه وقد نقل الامر بالامبالاة عن الكلام في حكمهم في الآخرة مطلقاً عن القاسم بن محمد وعروة بن الزبير من رؤس التابعين وغيرهما وقد ضعف أبو البركات النسفي رواية التوقف عن أبي حنيفة وقال الرواية الصحيحة عنه أنهم في المشيئة لظاهر الحديث الصحيح الله أعلم بما كانوا عاملين وقد حكى فيهم الامام النووي ثلاثة مذاهب الاكثر أنهم في النار الثاني التوقف الثالث الذي صححه أنهم في الجنة لحديث كل مولود يولد على الفطرة ويميل اليه ما مر عن محمد بن الحسن وفيهم أقوال آخر ضعيفة اه (قوله وتعامه في النهر) حيث قال ويكره في الموت لضرر نزول به لئلا ينزل عن ذلك فان كان ولا بد فليقل اللهم أحيني ما كانت الحياة خيراً لي وتوفي اذا كانت الوفاة خيراً لي كذا في السراج اه (قوله وسيجي في الحظر) أي في كتاب الحظر والاباحة ويعبر عنه بكتاب الكراهة والاستحسان وسقط من اغلب النسخ لفظ في الحظر (قوله ولذا اختار الخ) أي لكونه في حال زوال عقله يغتفر ما يصدر منه اختار بعضهم زوال عقله في ذلك الوقت مخافة أن يتكلم بذلك قصد امن ألم الموت ومن أن يدخل عليه الشيطان فان ذلك الوقت وقت عروضة له (قوله ذكره الكمال) وقال أيضاً وبعضهم اختار اوقيامه في حال الموت والعبد الضعيف مؤلف هذه الكلمات فوض أمره الى الرب الغني الكريم متوكلاً عليه طالبا منه جل عظمته أن يرحم عظيم فائق بالموت على الايمان والايقان ومن يتوكل على الله فهو حسبه ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم اه وافي العبد الدليل أقول مثل قوله مستعيناً بقوة الله تعالى وحوله (قوله لحياه) تنبيه على بفتح اللام فيه ما هو منبت العلية والعظم الذي عليه الاسنان بجر (قوله تحسيناه) اذ لو ترك قطع منظره ولثلا يدخل فاه الهوام والماء عند غسله امداد (قوله ثم غدا عضاؤه) أي ثلاثين مقوساً كما في شرح المنية وفي الامداد وتلين مفاصله وأصابه بأن يرتد ساعده لعضده وساقه لعضده ونفذه لبطنه ويرد هاملينه ليسهل غسله وادراجه في الكفن (قوله ويوضع الخ) يخالف ما مر من أن توجهه على عيئه هو السنة لأن هذا الوضع لا يكون الا مع الاستلقاء الا أن يقال ان ذلك عند الاحتضار الى خروج الروح وهذا بعده (قوله لثلا ينتفخ) لأن الحديد يدفع النفع لسرفيه وان لم يوجد في موضع شيء ثقيل امداد (قوله ويخرج من عنده الخ) في النهر وينبغي اخراج الحائض الخ وفي نور الايضاح واختلف في اخراج الحائض الخ (قوله ويعلم به جيرانه الخ) قال في النهاية فان كان عالماً وزاهداً او ممن يتربى له فقد استحسن بعض المتأخرين النداء في الاسواق بلنازله وهو الاصح اه ولكن لا يكون على جهة التفضيم وتعامه في الامداد (قوله ويسرع في جهازه) لما رواه أبو داود عنه صلى الله عليه وسلم لما عاد طلحة بن البراء وانصرف قال ما اري طلبة الا قد حدث في الموت فاذا مات فأتوني حتى اصلي عليه ومجوابه فانه لا ينبغي لبيعة مسلم أن تحبس بين ظهراني أهله والصارف عن وجوب التجميل الاحتياط للروح الشريفة فانه يحتمل الانحاء وقد قال الأطباء ان كثيرين ممن يموتون بالسكتة ظاهراً يدفنون أحياء لانه يعسر ادراك الموت الحقيقي بها الا على افاضل الأطباء فيتعين التأخير فيها الى ظهور

مطلب
ثمانية لا يسألون في قبورهم

مطلب
في اطفال المشركين

والاصح أن الانبياء لا يسألون ولا اطفال المؤمنين وتوقف الامام في اطفال المشركين وقبلهم خدم أهل الجنة ويكره في الموت وتعامه في النهر وسيجي في الحظر وما ظهر منه من كلمات كفرة يغتفر في حقه ويعامل معاملة موقى المسلمين) جلا على أنه في حال زوال عقله ولذا اختار بعضهم زوال عقله قبل موته ذكره الكمال (واذا مات تشد لحياه وتقمض عيائه) تحسيناه ويقول مغمضه بسم الله وعلى ملة رسول الله اللهم يسر عليه امره وسهل عليه ما بعده وأسعده ببقائك واجل ما خرج اليه خيرا مما خرج عنه ثم غدا عضاؤه ويوضع على بطنه سيف او حديد لثلا ينتفخ ويحضر عنده الطبيب ويخرج من عنده الحائض والنفساء والجنب ويعلم به جيرانه وأقرباؤه ويسرع في جهازه

مطلب
في القراءة عند الميت

ويقرأ عنده القرآن الى أن يرفع
الى الفصل كما في القهستاني
معز بالتفت قل وليس في التفت
الى الفصل بل الى أن يرفع فقط
وقسره في البحر رفع الروح وعبرة
الزبلي وغيره تكره القراءة عنده
حتى يغسل وعمله الشربلالي
في امداد الفتاح تنزيها للقران
عن نجاسة الميت لتنجسه بالموت
قبل نجاسة خبث وقيل حدث
وعليه فينبغي جوازها كقراءة
المحدث (ويوضع) كما مات (كما
يسر) في الاصح (على سرير محجر

مطلب
الحاصل في القراءة عند الميت

اليقين بنحو التغير امداد وفي الجوهره وان مات فجأة ترك حتى يتيقن بموته (قوله ويقرأ عنده القرآن الخ) في بعض النسخ ولا يقرأ بلا والصواب اسقاطها لاني لم اراها في سحنتين من القهستاني ولا في التفت ولا في البحر نعم يذكرها لا يتي محالفة بين ما في التفت وما في الزبلي ولا يحتاج الى تفسير صاحب البحر رفع الروح فافهم والانصب ذكر هذا البعث عند قول المصنف الا في قريبا وكرهه قراءة قرآن عنده (قوله قلت الخ) أقول راجعت التفت فرأيت فيها كأن نقله القهستاني فالظاهر أن قوله الى الفصل سقط من نسخة صاحب البحر وتبعه الشارح بلا راجعة لعبارة التفت نعم في شرح درر البصار وقرئ عنده القرآن الى أن يرفع اه ومثله في المعراج عن المشتق لكن قال عقبه وأصحابنا كرهوا القراءة بعده مونه حتى يغسل فأدحل ما في المشتق على ما قبل الموت وأن المراد بالرفع رفع الروح والله أعلم (قوله قيل نجاسة خبث) لان الآدمي حيوان دموي فيتنجس بالموت كسائر الحيوانات وهو قول عامة المشايخ وهو الاظهر بدائع وصححه في الكافي قلت ويؤيده اطلاق محمد نجاسة غسالته وكذا قولهم لو وقع في بئر قبل غسله نجسها وكذا الرجل ميتا قبل غسله وصلّى به لم تصح صلاته وعليه فأما يظهر بالفصل كرامة للمسلم ولذا لو كان كافرا نجس البر ولو بعد غسله كما قد منازك كله في الطهارة (قوله وقيل حدث) يؤيده ما ذكره في البحر من كتاب الطهارة أن الاصح كون غسلاته مستعملة وأن محمدا أطلق نجاستها لانها لا تخلو من النجاسة غالبا قلت لكن ينافيه ما مر من الفروع الا أن يقال يثنائها على قول العامة قال في فتح القدير وقد روي في حديث أبي هريرة سبحان الله ان المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا فان صححت وجب ترجيح أنه للحديث اه وقال في الحلية وقد أخرج الحماكم عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنجسوا موتاكم فان المسلم لا ينجس حيا ولا ميتا وقال صحيح على شرط البخاري ومسلم في ترجيح القول بأنه حديث اه قلت ويظهر لي امكان الجواب بأن المراد بنجاسة النجاسة عن المسلم في الحديث النجاسة الدائمة فيكون احترامه عن الكافر فان نجاسته دائمة لا تزول بغسله ويؤيد ذلك أنه لو كان المراد بنجاسة مطلقة لزم أنه لو أصابه نجاسة خارجية لا ينجس مع أنه خلاف الواقع فتعين ما قلنا وحيث نذكر فليس في الحديث دلالة على أن المراد بنجاسته نجاسة حدث فتأمل ذلك بانصاف (قوله كقراءة المحدث) فإنه اذا جاز للمحدث حدثنا اصغرا القراءة بجوازها عند الميت المحدث بالاولى لكن كان المناسب أن يقول كالقراءة عند الجنب لان حدث الموت موجب للفصل فهو أشبه بالنجاسة وان لم يكن جنابة بدليل أنهم ذكروا أن حدثه بسبب استرخاء المفاصل وزوال العقل قبل الموت فكان ينبغي اقتضاه على أعضاء الوضوء لكن القياس في حدث الحية غسل جميع البدن واقتصار على الاعضاء المخرج لتكرره في كل يوم بخلاف الجنابة والموت شبه بالجنابة في أنه لا يتكرر فأخذوا بالقياس فيه لانه لا يتكرر فلا حرج في غسل جميع البدن (تنبيه) الحاصل أن الموت ان كان حدثا فلا كراهة في القراءة عنده وان كان نجسا كرهت وعلى الاول يحصل ما في التفت وعلى الثاني ما في الزبلي وغيره وذكر ط أن محمل الكراهة اذا كان قريبا منه أما اذا بعد عنه بالقراءة فلا كراهة اه قلت والظاهر أن هذا ايضا اذا لم يكن الميت مسجى شوب يستر جميع بدنه لانه لو صلى فوق نجاسة على حائل من ثوب او حصر لا يكره فيما يظهر فكذا اذا قرأ عند نجاسة مستورة وكذا ينبغي قبيد الكراهة بما اذا قرأ جهرًا قال في الخبائية وتكره قراءة القرآن في موضع النجاسات كالغتسل والمخرج والمسلخ وما أشبه ذلك وأما في الحمام فان لم يكن فيه احد مكشوف العورة وكان الحمام طاهرا لا بأس بأن يرفع صوته بالقراءة وان لم يكن كذلك فان قرأ في نفسه ولا يرفع صوته فلا بأس به ولا بأس بالتسبيح والتهلل وان رفع صوته اه وفي القنية لا بأس بالقراءة كما او ما شيا اذا لم يكن ذلك الموضع معدا للنجاسة فان كان يكره اه وفيها لا بأس بالصلاة حذاه البالوعة اذا لم تكن بقربه اه فحصل من هذا أن الموضع ان كان معدا للنجاسة كالمخرج والمسلخ كرهت القراءة مطلقا والا فان لم يكن هنالك نجاسة ولا احد مكشوف العورة فلا كراهة مطلقا وان كان فانه يكره رفع الصوت فقط ان كانت النجاسة قريبة فتأمل (قوله كما مات) هذه الكيف الداخلة على ما تسمى كاف المبادرة مثل سلم كما تدخل كافي الغنى أي أنه يوضع على السرير عقب يتيقن موته وقيد المقدوري بما اذا أرادوا غسله والاقول أشبهه كافي الزبلي (قوله في الاصح) وقيل يوضع الى القبلة طولا وقيل عرضا كما في القبر فأداه في البحر (قوله محجر) أي مجزوفه إشارة الى أن السرير محجر قبل وضعه عليه تظليما وازالة للرائحة الكريهة منه فهو

(قوله الى سبع فقط) أي بأن تدار الجمرة حول السرير مرة أو ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً ولا يزداد عليها كما في الفتح والكافي والنهاية وفي التبيين لا يزداد على خمسة (قوله ككفنه) فانه يجمر وتر أيضاً ط (قوله وعند موته) أفاده بقوله سابقاً ويحضر عنده الطبيب ط (قوله فهي ثلاث الخ) قال في الفتح وجميع ما يجمر فيه الميت ثلاث عند خروج روحه لازالة الرائحة الكريهة وعند غسله وعند تكفينه ولا يجمر خلفه ولا في القبر لما روي لا تبعه الجنازة بصوت ولا نار اه (قوله عبارة الزبلي الخ) أشار بنقل العبارتين الى أن قول المسنف الى تمام غسله غير قيد لانه يظهر بفسله مرة فلا يتوقف على التمام فانهم (قوله وتستر عورته الغلظة فقط) أي قبل والدبر وعلوه بأنه اسرو بطلان الشهوة والتظاهر بأنه بيان للواجب بمعنى أنه لا يأتى بذلك لأنكون المطلوب الاقتصار على ذلك تأمل (قوله صحه الزبلي وغيره) والاقل صحه في الهداية وغيره ولكن قال في شرح المنية ان الثاني هو المأخوذ بقوله عليه الصلاة والسلام لعلى لا تنظر الى نخد حتى ولا ميت لأن ما كان عورة لا يسقط بالموت ولذا لا يجوز مسه حتى لو مات بين رجال أجنب يمسها رجل بخرقه ولا يمسها الخ وفي الشريعة لالة وهذا شامل للمرأة والرجل لأن عورة المرأة للمرأة كالرجل للرجل (قوله مثلها) ليس بقيد فالمراد ما يمنع المس ط (قوله حرمة المس كالنظر) يفيد هذا التعليق أن الصغير الذي لا عورة لا يضطر عدم ستره ط (قوله ويجزى من ثيابه) لكنهم التفتيح لأن المقصود من الغسل هو التطهير والتطهير لا يحصل مع ثيابه لأن الثوب متى تخبس بالفسالة تخبس به بدنه ثانياً بخاسة الثوب فلا يفيد الغسل فيجب التجريد كذا في العناية وظاهره أن الوجوب على ظاهره (قوله كما مات) لأن الثياب تخبس عليه فيسرع اليه التغير بجر (قوله من خواصه) لما روي أبو داود أنهم قالوا انجزده كما تجزى موتاً فام نغسله في ثيابه فسمعوا من ناحية البيت اغسلوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليه ثيابه قال ابن عبد البر روى ذلك عن عائشة من وجه صحيح فدل هذا أن عادتهم كانت تجريد موتاهم للغسل في زمنه صلى الله عليه وسلم شرح المنية زاد في المعراج وغسله صلى الله عليه وسلم ليس للتطهير لانه صلى الله عليه وسلم كان طاهراً حياً وميتاً (قوله ويوضأ من يؤمر بالصلاة) خرج الصبي الذي لم يعقل الميت لا يتعلق لكون الميت بحيث يصلى اولا كما في الجنون شرح المنية ومقتضاه أنه لا كلام في أن الجنون يوضأ للخرج) الذي لا يعقل الصلاة يوضأ أيضاً على خلاف ما يقتضيه توجيه الحلواني من أنهم لا يوضأ ن (قوله للخرج) اذ لا يمكن اخراج الماء او بعسرفه كان زبلي (قوله بخرقه) أي يجعلها الغاسل في اصبعه يمسح بها أسنانه ولهااته ولثته ويدخلها مخزهاً أيضاً بجر (قوله وعليه العمل اليوم) قائله شمس الأئمة الحلواني كما في الامداد عن التتارخانية (قوله ولو كان جنباً الخ) نقل أبو السعود عن شرح الكتر الشلبي أن ما ذكره الخطائي أي في شرح القدوري من أن الجنب يغمض ويستنشق غريب يخالف إمامة الكتب اه قلت وقال الرملی أيضاً في حاشية البحر اطلاق المتون والشروح والفتاوى يشمل من مات جنباً ولم أر من صرح به لكن الاطلاق يدخله والعلة تقتضيه اه وما نقله أبو السعود عن الزبلي من قوله بلا مضغضة واستنشاق ولو جنباً صريح في ذلك لكن لم أره في الزبلي (قوله اتفاقاً) لم أجده في الامداد ولا في شرح المقدسي (قوله ويسد أبوجه) أي لا يغسل يديه أولاً الى الرقبتين كالجنب لأن الجنب يغسل نفسه بيديه فيحتاج الى تنظيفهما أولاً والميت يغسل بيد الغاسل (قوله ويمسح رأسه) أي في الوضوء وهو ظاهر الرواية كالجنب بجر (تنبيه) لم يذكر الاستنجاء للاختلاف فيه فعندهما يستنجي وعند أبي يوسف لا صورته أن يلق الغاسل على يده خرقه ويغسل السوء لأن مسها حرام كالنظر جوهره (قوله مغلى) بضم الميم اسم مفعول من الاغلاء لامن الغلى والغليان لانه لازم واسم المفعول انما يتبع من المتعدي ح وانما طلب تخمينه بمبالغة في التنظف (قوله ورق النبق) بفتح النون وكسر هاء وبسكون الباء الموحدة وككف كما يعلم من القاموس وفي التذكرة السدر شجر معروف وغمره هو النبق وصحيح ورقه يلحم الجراح ويقطع الاوساخ وينقى البشرة وينعمها ويشد الشعر ومن خواصه أنه يطرد الهوام ويشد العصب ويمنع الميت من البلاء اه وفي القاموس أيضاً النبق جمل السدر وبه علم أن السدر هو الشجر والنبق الثمر فاضافة الورق الى النبق لادنى ملازمة وتفسير السدر بالورق بيان للمراد منه فالاحسن في التعبير قول المعراج السدر شجرة النبق والمراد ورقه اه (قوله فمكون)

وتراً الى سبع فقط فتح
(ككفنه) وعند موته فهي ثلاث
لا خلفه ولا في القبر (وكره قراءة
القرآن عنده الى تمام غسله) عبارة
الزبلي حتى يغسل وعبارة النهر
قبل غسله (وتستر عورته الغلظة
فقط على الظاهر) من الرواية
(وقيل مطلقاً) الغلظة والخفيفة
(وصحح) صحه الزبلي وغيره
(وبغسلها تحت خرقه) السترة
(بعد دفن) خرقه (مثلها على يديه)
لحرمة المس كالنظر (ويجزى)
من ثيابه (كما مات) وغسله عليه
السلام في قبصه من خواصه
(ويوضأ) من يؤمر بالصلاة
(بلا مضغضة واستنشاق) للخرج
وقيل بعلان بخرقه وعليه العمل
اليوم ولو كان جنباً او خائضاً
او نفساء فعلاً اتفاقاً تنجس للطهارة
كما في امداد الفتاح مستقداً من
شرح المقدسي ويسد أبوجه
ويمسح رأسه (ويصب عليه ماء
مغلى بسدر) ورق النبق (او حرض)
يضيم فسكون

الاشنان (ان تيسر والاخاء

خالص) مغلى (ويغسل رأسه
وليته بالخطمي) نبت بالعراق
(ان وحدوا الاقبال صابون ونحوه)
هذا لو كان بهما شعر حتى لو كان
احمدا أو أجرد لا يغسل (ويصنع
على يساره) ليدأ بمينه (فيغسل
حتى يصل الماء الى ما يلي التخت
منه ثم على يمينه كذلك ثم يجلس
مسندا) بالبناء للمفعول (اليه
ويصنع بطنه رفيقا وما يخرج منه
يفسله ثم) بعد اقعاده (يقبضه على
شفة اليسر ويغسله وهذه) غسله
(ثالثة) ليحصل المسنون (ويصب
عليه الماء عند كل اخراج ثلاث
مرات) لماتز (وان زاد عليها
اوقص جاز) اذا الواجب مرة
(ولا يعاد غسله ولا وضوءه باخارج
منه) لان غسله ما وجب لرفع
الحدث لبقائه بالموت بل لتجسه
بالموت كسائر الحيوانات الدموية
الا ان المسلم يطهر بالغسل كرامة
له وقد حصل بجر وشرح مجمع
(ويشفي في ثوب ويجعل الحنوط)
وهو يفتح الحاء (العطر المركب
من الاشياء الطيبة غير زعفران
وورس) تكررها هتما للرجال
وجعلها في الكفن جهل (على
رأسه وليته) ندبا (والكافور
على مساجده) كرامة لها
(ولا يسرح شعره) أي يكره
شعرها (ولا يقص ظفره) الا
المكسور (ولا شعره) ولا يحن
ولا بأس بجعل القطن على وجهه
وفي خنارقه كدبر وقبل وأذن
وفم ويوضع يده في جانيه لاعلى
صدره لانه من عل الكفار ابن ملك
(ويتمتع زوجها من غسلها ومسها
لا من النظر اليها على الاصح) منية

في الشربلالية أنه يجوز في الرأ السكون والضم كما في الصحاح (قوله الاشنان) بضم الهمزة وكسر ها كما في
القاموس وقيد الكال وغيره بغير المحنون (قوله والاخاء خالص مغلى) أي اغلاء وسطا لان الميت يتأذى بما
يتأذى به الحي ط وأفاذكلامه أن الحار أفضل سوا كان عليه وسخ ولا نهر (قوله بالخطمي) في المصباح
انه مشدد الباء وكسر الحاء اكثر من الفتح (قوله نبت بالعراق) طيب الرائحة يعمل عمل الصابون نهر
(قوله هذا الخ) الاشارة الى قوله ويغسل رأسه وليته بالخطمي الخ (قوله ويصنع الخ) هذا اقل الغسل
المرتب وأما قوله وصب عليه ماء مغلى الخ وقوله والا فالقراح وقوله وغسل رأسه بالخطمي يفعل قبل الترتيب
الا في وعادة الشربلالية ويفعل هذا قبل الترتيب الا في ليتل ما عليه من الدرن اه ط قلت لكن صريح
البر والنهر وغيرهما أن قوله وصب عليه ماء مغلى الخ ليس خارجا عن هذه الغسلات الثلاث الاية بل هو
اجمال لبيان كيفية الماء أي لبيان الماء الذي يغسل به وهو كونه مغلى بسدر لا بارد ولا قرا حاكذا قال في الفتح
واذا فرغ من الوضوء غسل رأسه وليته بالخطمي ثم يصبغ الخ ومثله في الجوهره نعم اختلفوا في شيء وهو أنه في
الهداية لم ينفصل في الغسلات بين القراح وغيره وهو ظاهر كلام الحاكم وذكر شيخ الاسلام أن الاولى بالقراح أي
الماء الخالص والثانية بالمغلى فيه سدر والثالثة بالذي فيه كافور قال في الفتح والاولى كون الاولين بالسدر كما
هو ظاهر الهداية لما في أبي داود بسند صحيح ان ام عطية تغسل بالسدر مرتين والثالث بالماء والكافور (قوله
الى ما يلي التخت منه) بالخاء المعجمة أي السرير ومنه بيان لما والمراد به الجانب الاسفل وكانه لم يصرح به لئلا
يتوهم أن المراد به جانب الرجلين وجوز العيني التخت بالخاء المهملة ولا يظهر من جهة المعنى والاعراب كالا
يحن (قوله كذلك) بأن يغسله الى أن يصل الماء الى ما يلي التخت منه وهو الجانب اليسر وهذه غسله ثمانية كما
في الفتح والبحر وأفاذكلامه لا يكب على وجهه ليغسل ظهره كما في شرح المنية عن غاية السروجي (قوله رفيقا) أي
مصافرق (قوله وما يخرج منه يغسله) أي تنظيفه بجر قال الرمي أي لا شرط حتى لو صلى عليه من غير
غسله جاز وهذا لا يوقف فيه اه وفي الاحكام عن المحيط يسبح ماسا ويكفن وفي كتاب الصلاة للعسن اذا
سال قبل أن يكفن غسل بعده لا اه قلت وسبأ في علمه في بحث الصلاة عليه (قوله ليحصل المسنون) وهو
تثليث الغسلات المستوعبات جسده امداد (قوله لماتز) أي من قوله ليحصل المسنون ط (قوله وان زاد)
أي عند الحاجة لكن ينبغي أن يكون وتراد ذكره في شرح مختصر الكرخي شرح المنية (قوله جاز) أي صح
وكره لو بلا حاجة لانه اسراف أو تقتير (قوله ولا يعاد غسله) بضم الغين قبل وبالفتح أيضا وقبل ان اخيف الى
المسؤول أي كالثوب مثلافته والى غيره ضم نهر (قوله لبقائه بالموت) أي لان الموت حدث كالخارج فلما لم
يؤثر الموت في الوضوء وهو موجود لم يؤثر الخارج بجر ولانه خرج عن التكليف بنقض الطهارة شرح المنية
(قوله بل لتجسه بالموت) قد منا الكلام فيه قريبا (قوله وقد حصل) أي الغسل ويظهر الحاجة بعده لا يعاد
بل يغسل موضعها (قوله ويشفي في ثوب) أي كيلا يتل أكفانه وهو ظاهر كلنديل الذي يسبح به الحي بجر
(قوله ندبا) راجع الى قوله ويجعل والاولى ذكره بلصقه ط (قوله على مساجده) مواضع سجوده جمع مسجد
بالفتح لا غير وهو الجهة والاف والبدان والركبتان والقدمان فتح وسواء فيه المحرم وغيره فيطيب ويغلى
رأسه امداد عن التاترخانية (قوله كرامة لها) فانه كان يسجد بهذه الاعضاء فخص بزيادة كرامة وصيانة لها
عن سرعة الفساد دور (قوله أي يكره شعرها) لما في القضية من أن التزين بعد موتها والامتناع وقطع الشعر
لا يجوز نهر فلو قطع ظفره أو شعره ادرج معه في الكفن فهستافى عن العنابة (قوله ولا بأس الخ) كذا
في الزيلعي وأشار الى أن تركه اولى قال في الفتح وليس في الغسل استعمال القطن في الروايات الظاهرة
وعن أبي حنيفة أنه يجعل في مخضره وقفه وقال بعضهم في صماخه أيضا وقال بعضهم في دبره أيضا قال في الظهيرية
واستحبها عامة العلماء اه لكن قال في الحلية انه منقول عن الشافعي وأبي حنيفة خاطا في أنه قبيح ليس
بصحيح اه (قوله ويتمتع زوجها الخ) أشار الى ما في البحر من أن من شرط القاسل أن يحل له النظر الى المفسول
خلايغسل الرجل المرأة وبالعكس اه وسبأ في ما اذا ماتت المرأة بين رجال او بالعكس والظاهر أن هذا
شرط لوجوب الغسل او لجواز له لاحتته (قوله لا من النظر اليها على الاصح) عزاء في الخ الى القضية ونقل
عن الخانية أنه اذا كان للمرأة محرم يحمها يسده وأما الاجنبى فيضرقه على يده ويغض بصره عن ذراعها وكذا

مطلب
في حديث كل سبب ونسب منقطع
الاسبي ونسبي

وقالت الائمة الثلاثة يجوز لأن
عليها غسل فاطمة رضي الله عنها
قلنا هذا محمول على بقاء الزوجية
لقوله عليه السلام كل سبب
ونسب يتقطع بالموت الاسبي
ونسبي مع أن بعض العصابة أنكر
عليه شرح الجمع للعيني (وهي
لا تمتنع من ذلك) ولو ذمية بشرط
بقاء الزوجية (بخلاف أم الولد)
والمدبرة والمكاتب فلا يغسلونه
ولا يغسلهن على المشهور مجتبي
(والمعتبر في) الزوجية (صلاحيتها
لفسلة حالة الفسل) (لأحالة الموت)
فتنع من غسله (لو) بانث قبل
موته أو (ارتدت بعده) ثم أسلمت
(أو مسنت ابنه بشهوة) (زوال
النكاح) (وجازلها) غسله (لو أسلم)
زوج الجوسية (فلمت فأسلمت)
بعده لحل مسها حينئذ اعتبارا
بجمالة الحياة (وجدر أس آدمي)
أو أحده شقيه (لا يغسل ولا يصلى
عليه) بل يذفن الآن يوجد أكثر
من نصفه ولو بلأرأس (والأفصل
أن يغسل الميت) مجانا فان ابتنى
الغسل الأجر جازان كان ثمة غيره
والالا) لتعينه عليه وينبغي أن
يكون حكم الجمل والخمار كذلك
سراج

الرجل في امرأته الا في غض البصر اه ولعل وجهه أن النظر اخف من المس فجاز لشبهة الاختلاف واقه أعلم
(قوله قلنا الخ) قال في شرح الجمع لمصنفه فاطمة رضي الله تعالى عنها غسلتها أم ابن حاضنته صلى الله عليه
وسلم ورضي عنها قصص رواية الفسل لمعى رضي الله تعالى عنه على معنى التهيئة والقيام التام بأسبابه ولتن
ثبت الرواية فهو مختص به الا ترى أن ابن مسعود رضي الله عنه لما اعترض عليه بذلك أجابه بقوله أما علمت
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان فاطمة زوجتك في الدنيا والآخرة فادعائه الخصوصية دليل على أن
المذهب عندهم عدم الجواز اه قلت ويدل على الخصوصية أيضا الحديث الذي ذكره الشارح وفسر
بعضهم السبب فيه بالاسلام والتقوى والنسب بالانساب، ولو بالمصاهرة والرضاع ويظهر لي أن الاولى كون
المراد بالسبب القرابة السببية كلزوجة والمصاهرة والنسب القرابة النسبية لأن سببية الاسلام والتقوى
لا تنقطع عن أحد فصيت الخصوصية في سببه ونسبه صلى الله عليه وسلم ولهذا قال عمر رضي الله تعالى عنه
قترؤجت أم كلثوم بنت علي لذلك وأما قوله تعالى فلا أنساب بينهم فهو مخصوص بغرضه صلى الله عليه وسلم
النافع في الدنيا والآخرة وأما حديث لا اغنى عنكم من الله شيئا أي أنه لا يملك ذلك الا ان ملكه الله تعالى
فانه ينفع الاجانب بشفاعته لهم باذن الله تعالى فكذا الاقارب وتتمام الكلام على ذلك في رسالتنا العلم الظاهر
في نفع النسب المأهر (قوله وهي لا تمتنع من ذلك) أي من تغسيل زوجها دخل بها أولا كما في المعراج
ومثله في البحر عن المجتبي قلت أي لانها تلزمها عدة الوفاة ولو لم يدخل بها وفي البدائع المرأة تغسل زوجها
لأن إباحة الغسل مستفادة بالنكاح فتنطبق ما بقى النكاح والنكاح بعد الموت باق إلى أن تنقضي العدة
بخلاف ما إذا ماتت فلا يغسلها لانتهاء ملك النكاح لعدم الحمل فصار اجنبيا وهذا إذا لم تثبت البينة
بينهما في حال حياة الزوج فان ثبت بأن طلقها بانسا أو ثلثا ثم ماتت لا تغسل لان ارتفاع الملك بالإبانة الخ (قوله
ولو ذمية) الاولى ولو كناية للاحتراز عن الجوسية إذا أسلم زوجها ماتت لا تغسله كافي البحر الا إذا أسلمت
كأيا بقى (قوله بشرط بقاء الزوجية) أي إلى وقت الفسل وبأنى محترزه (قوله فلا يغسلونه) تبع فيه
النهر والصول يغسلنه ط وهو كذلك في بعض النسخ ووجه ذلك أن أم الولد لا ينعق فيها الملك بقاء العدة لأن
الملك فيها ملك يمين وهي تعتق بموته والحرية تنافي ملك اليمين بخلاف المنكوحه المعتدة فان حرمتها لانتافي
ملك النكاح حال الحياة وأما المدبرة فلا يعتق ولا عدة عليها فلا تغسله بالاولى وكذا الامه لانها زالت
عن ملكها بالموت إلى الورثة ولا يساح لامة الغير من عورته بدائع ملخصا وأما المكاتبه فلا لها صارت بعقد
الكتابة حرة يد الاحلال ورقبة ما لا أي عند الاداء ولذا حرم عليه وطؤها في حياته وغرم عقرها كما يأتي في بابها
ان شاء الله تعالى (قوله ولا يغسلهن) لأن الملك يطيل بموت محله (قوله في الزوجية) لم يظهر وجه
في تقدير الشارح الزوجية كما قال ح وقال ط صوابه في الزوجية لأن الصلاحية للزوجة لا للزوجية اه
والاحسن التعبير بما في المعراج والبحر وغيرهما وهو أنه يشترط بقاء الزوجية عند الفسل وبه يظهر التفرع
بما زاده الشارح (قوله لو بانث قبل موته) أي بأي سبب من الاسباب يرتد بها أو يتكهنها ابنه أو يطلق
فانها لا تغسله وان كانت في العدة فتح أي لعدم بقاء الزوجية عند الفسل ولا عند الموت واحترز عما لو طلقها
رجعا ثم مات في عدتها فانها تغسله لانه لا يزال ملك النكاح بدائع (قوله بعده) أي بعد موته (قوله
زوال النكاح) لأن النكاح كان قائما بعد الموت فارتفع بالردة وبالمس بشهوة الموجب تحريم المسوسة على
اصول الماس وفروعه ولو كان المعتبر بقاء الزوجية حالة الموت كما قال به زفر لجازلها تغسله (قوله وجازلها
الخ) الاولى في حل التركيب أن يقول وجازلا امرأة الجوسية تغسله لو أسلم الخ ح (قوله اعتبارا بجمالة
الحياة) فانه لو أسلمت بعده وكان حيا بقي النكاح ويحل المس فكذا إذا أسلمت بعد موته (قوله ولو بلأرأس)
وكذا يغسل لو وجد النصف مع الرأس بحر (قوله لتعينه عليه) أي لانه صار واجبا عليه عينا ولا يجوز أخذ
الاجرة على الطاعة كالمعصية وفيه أن أخذ الاجرة على الطاعة لا يجوز مطلقا عند المتقدمين وأجازه المتأخرون
على تعليم القرآن والاذان والامامة لا ضرورة كما بين في محله ومقتضاء عدم الجواز هنا وان وجد غيره لانه طاعة
تعين أولا ولا يختص عدم الجواز بالواجب نعم الاستحجار على الواجب غير جائز اتفاقا كما صرح به القهستاني
في الاجارات وعبارة الفتح ولا يجوز الاستحجار على غسل الميت ويجوز على الجمل والدفن وأجازه بعضهم في الفسل

أيضا اه فليتا مل (قوله ولذا) أي لكون النية ليست شرطا لصحة الطهارة بل شرطا لاسقاط القرض
عن المكلفين (قوله فلا بد) أي في تحصيل الغسل المسنون والافا لشرط مرة وكانه يشعربلا بد الى أنه بوجوده
في الماء لم يسقط غسله المسنون فضلا عن الشرط تأمل (قوله وتعليله) أي تعليل الفتح بقوله لانا أمرنا الخ
أي ولم يقل في التعليل لانه لم يطهر ط (تنبيه) اعلم أن حاصل الكلام في المقام أنه قال في التحنيس ولا بد
من النية في غسله في الظاهر وفي الخفية اذ جرى الماء على الميت أو أصابه المطر عن أبي يوسف أنه لا يتوب
عن الغسل لانا أمرنا بالغسل وذلك ليس بغسل وفي النهاية والكفاية وغيرهما أنه لا بد منه إلا أن يحتر كبنية
الغسل وقال في العناية وفيه قطران الماء من يل بطبعه وكما لا تجب النية في غسل الحي فكذا الميت ولذا قال
في الخاتمة ميت غسله أهله من غير نية الغسل اجزاء هم ذلك اه وصرح في التجريد والاسيماي والمفتاح
بعدم اشتراطها أيضا ووفق في فتح القدير بقوله الظاهر اشتراطها فيه لاسقاط وجوبه عن المكلف لا التحصيل
طهارته هو وشرط صحة الصلاة عليه اه وبمقتضيه شارح النية بأن ما مر عن أبي يوسف يفيد أن القرض
فصل الغسل من احتق لو غسله لتعليم الغير كفي وليس فيه ما يفيد اشتراط النية لاسقاط الوجوب بحيث يستحق
العقاب بتركها وقد تقرر في الأصول أن ما وجب لغيره من الأفعال الحسية بشرط وجوده لا يجزأه كالسعي
والطهارة نعم لا ينال ثواب العبادة بدونها اه وأقره الباقائي وأيده بما في المحيط لو وجد الميت في الماء لا بد
من غسله لأن الخطاب يتوجه الى بني آدم ولم يوجد منهم فعل اه فتلخص أنه لا بد في اسقاط القرض من الفعل
وأما النية فمشرط لتحصيل الثواب ولذا صرح بتفسير الذميمة زوجها المسلم مع أن النية شرطها الاسلام فيسقط
القرض عنها بقلنا بدون نية وهو المتبادر من قول الخاتمة اجزاء هم ذلك بقي قول المحيط لأن الخطاب يتوجه
الى بني آدم ظاهره أنه لا يسقط بفعل الملك ويرد عليه قصة حنظلة غسيل الملائكة وقد يقال ان فعلهم ذلك كان
بطريق النيابة تأمل وسأني تحقيقه في باب الشهيد هذا وقد صرح في أحكام الصغار بأن الصبي اذا غسل
الميت جاز اه ومثله ما سنذكره عن البدائع من أنه لو مات امرأه بين رجال ومعهم صبي غير مشتهي علمه
الغسل بغسلها وبه علم أن البلوغ غير شرط (قوله وفي الاختيار الخ) استفيد منه أنه شرعية قديمة
وأنه يسقط وان لم يكن الغسل مكافؤا لآدم بعد أولادنا آدم عليه السلام غسله ط (قوله فان في دارنا الخ)
أفاد بك التخصيص في المكان بعد اتقاء العلامة أن العلامة مقدمة وعند فقد ما يعتبر المكان في الصحيح
لانه يحصل به غلبة الظن كما في النهر عن البدائع وفيها ان علامة المسلمين أربعة الختان والخضاب ولبس السواد
وحلق العانة اه قلت في زماننا لبس السواد لم يبق علامة للمسلمين (قوله اعتبر الاكثر) أي في الصلاة بقرينة
قوله في الاستواء واختلف في الصلاة عليهم قال في الحلية فان كان بالمسلمين علامة فلا اشكال في اجراء أحكام
المسلمين عليهم والافلو المسلمون أكثر صلى عليهم ونوى بالداء المسلمين ولو الكفار أكثر ففي شرح مختصر الطحاوي
للإسيماي لا يصلي عليهم لكن يغسلون ويكفون ويدفنون في مقابر المشركين اه قال ط وكيفية العلم
بالأكثر أن يحصى عدد المسلمين ويعلم ما ذهب منهم وبعد الموت فيظهر الحال (قوله واختلف في الصلاة عليهم)
فقبل لا يصلي لأن ترك الصلاة على المسلم مشروع في الجملة كالبغاة وقطاع الطريق فكان أولى من الصلاة على
الكافر لأنها غير مشروعة لقوله تعالى ولا تصل على أحد منهم مات أبدا وقيل يصلي ويقصد المسلمون لانه ان يحجز
عن التعيين لا يحجز عن القصد كما في البدائع قال في الحلية فعلى هذا ينبغي أن يصلي عليهم في الحالة الثانية أيضا
أي حالة ما إذا كان الكفار أكثر لانه حيث قصد المسلمون فقط لم يكن مصليا على الكفار والالم تجز الصلاة عليهم في
الحالة الأولى أيضا مع أن الاتفاق على الجواز فينبغي الصلاة عليهم في الأحوال الثلاث كما قالت به الأئمة الثلاثة
وهو الوجه قضاء ملحق المسلمين بلا ارتكاب منهي عنه اه ملخصا (قوله ومحل دفنهم) بالجزء عطا على الصلاة
ففيه خلاف أيضا (قوله كدفن ذمية) جعل الأول مشبه بهذا لانه لا رواية فيه عن الإمام بل فيه اختلاف
المشايخ قياسا على هذه المسئلة فانه اختلف فيها لصحابة رضي الله تعالى عنهم على ثلاثة أقوال فقال بعضهم
تدفن في مقابر نازحها بجانب الولد وبعضهم في مقابر المشركين لأن الولد في حكم جزء منها مادام في بطنها
وقال وآله بن الاسقع يتخذ لها مقبرة على حدة قال في الحلية وهذا أحوط والظاهر كما أفصح به بعضهم
أن المسئلة مصروة فيما اذا فتح فيه الروح والادفنت في مقابر المشركين (قوله لأن وجه الولد لظهرها) أي

(وان غسل) الميت (بغير نية اجزا)

أي لطهارته لا لاسقاط القرض

عن ذمة المكلفين (و) لذا قال

(لو وجد ميت في الماء فلا بد

من غسله ثلاثا) لانا أمرنا بالغسل

فيحتر كفي في الماء بنية الغسل ثلاثا

فتح وتعليله يفيد أنهم لو صلوا

عليه بلا إعادة غسله صح وان لم

يسقط وجوبه عنهم قد بره وفي

الاختيار الأصل فيه تغسيل

الملائكة لا آدم عليه السلام وقالوا

لولده هذه سنة موتنا كم (فروع)

لوم يدرا مسلم أم كافر ولا علامة

فان في دارنا غسل وصلى عليه

والالا* اختلط موتانا بكفار ولا

علامة اعتبر الاكثر فان استوا

غسلوا واختلف في الصلاة عليهم

ومحل دفنهم كدفن ذمية حبل

من مسلم قالوا والا حوط دفنها

على حدة ويجعل ظهرها الى

القبلة لأن وجه الولد لظهرها

* ماتت بين رجال او هو بين نساء

يحمه المحرم فان لم يكن فالاجنبى
بخرقة ويهيم الخنق المشكل لو
مراهما والافكفيرة فيغسله
الرجال والنساء بهيم لتقدماء
وصلى عليه ثم وجدوه غسلوه
وصلوا ثانيا وقيل لا (ويسن
في الكفن له ازار وقص ولصافه
وتكره العمامة) للميت
(في الاصح) مجتبي واستحسنها
المسأخرون للعلماء والاشراف
ولابأس بالزيادة على الثلاثة
ويحسن الكفن لحديث حسنها
اكفان الموتى فانهم يتزاوون
فيما بينهم ويتفاضلون بحسن
اكفانهم ظاهرة (ولهادرع)
أى قبص (وازار وخار ولصافه
مطلب

في الكفن

والولد مسلم تعالى به فيوجه الى القبلة بهذه الصفة ط (قوله يحمه المحرم الخ) أى يحمى الميت الا من المذكر
والانثى وكذا قوله فالاجنبى أى فالشخص الاجنبى الصادق بذلك وأفاد أن المحرم لا يحتاج الى خرقه لانه
يجوز له من أعضاء التعميم بخلاف الاجنبى الا اذا كان الميت امة لانها كالرجل ثم اعلم أن هذا اذا لم يكن مع
النساء رجل لا مسلم ولا كافر ولا صبية صغيرة فلو معهن كافر غلنه الغسل لان نظرا الجنس الى الجنس اخف وان لم
يوافق في الدين ولو معهن صبية لم يبلغ حد الشهوة وأطاف غسله غلنها غسله لان حكم العورة غير ثابت في حقها
وكذا في المرأة تموت بين رجال معهم امرأة كافرة أو صبي غير مشتهى كما بسطه في البدائع (قوله لو مراهما) المراد به
هنا من بلغ حد الشهوة كما يعلم بما بعده (قوله والافكفيرة) أى من الصغار والصغار قال في الفتح الصغير والصغيرة
اذا لم يبلغا حد الشهوة يغسلهما الرجال والنساء وقد روي في الاصل بأن يكون قبل أن يتكلم اه (قوله يعم لفقد
ماء الخ) قال في الفتح ولو لم يوجد ماء فميم الميت وصلوا عليه ثم وجدوه غسلوه وصلوا عليه ثانيا عند أبي يوسف
وعنه يغسل ولا تعاد الصلاة عليه ولو كفنوه وبقي منه عضو لم يغسل فانه يغسل ذلك العضو ولو بقي نحو الاصبغ
لا يغسل اه (قوله وقيل لا) أى يغسل ولا يصلي عليه كما علمته قلت ولا يظهر الفرق بينه وبين الخى فان الخى
لو تيمم لفقد الماء وصلّى ثم وجدته لا يصدر رأي في شرح المنية فتصلا عن السروجى أن هذه الرواية موافقة
للاصول اه وفيه اشعار برتجيهما لما قلنا (خاتمة) يشد الغسل من غسل الميت ويكره أن يغسله جنب أو حائض
امداد والاولى كونه أقرب الناس اليه فان لم يحسن الغسل فأهل الامانة والورع ويغنى للغسل ولمن حضر
اذا رأى ما يجب الميت ستره أن يستره ولا يحدث به لانه غيبة وصكذا اذا كان عيبا حادنا باوت كسواد وجهه
ونحوه ما لم يكن شهورا يسد عه فلا بأس بذكره تحذيرا من بدعته وان رأى من أمارات الخبر كوضاء الوجه
والتبسم ونحوه استحب اظهاره لكثرة الترحم عليه والحث على مثل علمه الحسن شرح المنية (قوله ويسن
في الكفن الخ) أصل التكفين فرض كفاية وكونه على هذا الشكل مسنون شرعا لية (قوله له) أى
للرجل (قوله ازار الخ) هو من القرن الى القدم والقبص من أصل العنق الى القدمين بلا دخريص وكين
واللصافه تزيد على ما فوق القرن والقدم ليغسل فيها الميت وترتبط من الاعلى والاسفل امداد والدخريص الشق
الذى يفعل في قبص الخى لتيسر للمشي (قوله وتكره العمامة الخ) هى بالكسر ما يلف على الرأس قاموس
قال ط وهى يحمل الخلاف وأما ما جعل على المشيمة من العمامة والزينة يعرض حلى فهو من المكروه
بلا خلاف لما تقدم أنه يكره فيه كل ما كان للزينة اه (قوله في الاصح) هو احد تعصين قال القهستاني
واستحسن على الصحيح العمامة بعميمنا ويذهب ويذهب ذنبه على كورة من قبل يمينه وقيل يذهب على وجهه كإف
القرناتى وقيل هذا اذا كان من الاشراف وقيل هذا اذا لم يكن في الورثة صغار وقيل لا يعم بكل حال كما في المحيط
والاصح أنه تكرر العمامة بكل حال كما في الزاهدى اه (قوله ولا بأس بالزيادة على الثلاثة) كذا في النهر
عن غاية البيان ونقل قبله عن المجتبى الكراهة لكن قال في الخلية عن المذخبة معزى الى عصام أنه انى خسة ليس
بمكروه ولا بأس به اه ثم قال ووجهه بأن ابن عمر كفن ابنه واقداف خسة أبواب قبص وعمامة وثلاث لفاقت
وأدار العمامة الى تحت حنكرواه سعيد بن منصور اه قال في الصبر بعد نقل الكراهة عن المجتبى واستثنى في
روضة الزندوستى ما اذا وصى بأن يكفن في أربعة أو خمسة فانه يجوز بخلاف ما اذا وصى أن يكفن في ثوبين فانه
يكفن في ثلاثة ولو وصى أن يكفن بألف درهم كفن كضوا سطا اه قلت الظاهر أن الاستثناء الذى في الروضة
منقطع اذ لو كره لم تنفذ وصيته كما لم تنفذ بالاقول تأمل (قوله ويحسن الكفن) بأن يكفن بكفن مثله وهو أن
ينظر الى ثيابه في حياته للبيعة والعبيد وفى المرأة ما تلبسه لزيارة ابويها كذا في المعراج فقول الحدادى وتكره
المغلاة فى الكفن يعنى زيادة على كفن المثل نهر (قوله لحديث الخ) وفى صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم
اذا كفن احدكم اخاه فليحسن كفنهم وروى أبو داود عنه صلى الله عليه وسلم لا تغفلوا فى الكفن فانه يسلب طلبا
سر يعاوجع بين الحديثين بأن المراد بتحصينه بياضه ونظافته لا كونه ثمينا حلة وهو معنى ما مر عن النهر
(قوله ويتفاضلون) المدايه الفرح والسرور حيث وافق السنة والزيارة وان كانت للروح لكن للروح نوع
تعلق بالجسد (قوله ولها) أى ويسن فى الكفن للمرأة (قوله أى قبص) أشار الى ترادفهما كما قالوا وقد فرق
بينهما بأن شق الدرع الى الصدر والقبص الى المنكب قهستاني (قوله وخار) بكسر الخاء ما تنطى به المرأة

رأسها قال الشيخ اسماعيل ومقداره حالة الموت ثلاثة أذرع بذراع الكبراس يرسل على وجهها ولا يلف كذا
 في الايضاح والعتابي ١٥ (قوله وخرقة) الاولى أن تكون من الثديين الى الفخذين نهر عن الخمانية (قوله
 وكفاية) أي الاقتصار على التوبين له كفن الكفاية لانه ادنى ما يلبس حال حياته وكفنه كسوته بعد الوفاة
 فيعتبر بكسوته في الحياة ولهذا تجوز صلاته فيها بلا كراهة معراج وحاصله أن كفن الكفاية هو أدنى ما يكفيه
 بلا كراهة فهو دون كفن السنة وهل هو سنة أيضا او واجب الذي يظهر في الثاني ولذا ذكره الاقل منه كما يذكره
 الشارح وقال في البحر قالوا ويكره أن يكفن في ثوب واحد حالة الاختيار لأن في حالة حياته تجوز صلاته في ثوب
 واحد مع الكراهة وقالوا اذا كان بالمال قلة والورثة كثرة فكفن الكفاية اولى وعلى القلب كفن السنة اولى
 ومقتضاه أنه لو كان عليه ثلاثة أثواب وليس له غيرها وعليه دين أن يباع منها واحد للدين لأن الثالث ليس
 بواجب حتى تزل للورثة عند كثرتهم والدين اولى مع أنهم صرحوا كما في الخلاصة بأنه لا يباع شيء منها للدين
 كما في حالة الحياة اذا قلنس وله ثلاثة أثواب هو لا يسأله لا ينزع عنه شيء لبيع ١٥ ما في البحر وهو مأخوذ من الفتح
 وقال في الفتح ولا يبعد الجواب ١٥ وذكر الجواب بعضهم بأن يفرق بين الميت والحى بأن عدم الأخذ من الحى
 لا احتياجه ولا كذلك الميت ١٥ أقول أنت خير بأن الاشكال جاء من تصرفهم بعدم الفرق بين الحى والميت
 فاقى يصح هذا الجواب ثم يصح على ما قاله السيد في شرح السراجية من أنه اذا كان الدين مستغرا فلا لغرماء
 المنع من تكفينه بما زاد على كفن الكفاية وقال الشارح في فرائض الدر المنقى وهل للغرماء المنع من كفن المثل
 قولان والصحيح نعم ١٥ ومثله في سكب الانهر لكن قال أيضا لا ترى أنه لو كان للميت ثياب حسنة في حال
 حياته ويمكنه الاكتفاء بما دونها يبيعها القاضي ويقضى الدين ويشترى بالباقي ثوبا يلبسه فكذا في الميت
 المديون كذا اختاره الخصاف في أدب القاضي ١٥ ثم رأيت مثله في حاشية الرمل على شرح السراجية
 المسمى ضوء السراج للكلاباذي وحديثه فلا اشكال ولا جواب وبه علم أن ما مر عن الخلاصة خلاف الصحيح
 وقد يوفق بعمل ما في الخلاصة في الحى على ما اذا لم يكف بمال دون الثلاثة وفي الميت على ما اذا لم ينعمهم الغرماء
 قال في شرح قلائد المنظوم صحيح العلامة حيدر في شرحه على السراجية المسمى بالمشكاة بأن للورثة تكفينه بكفن
 المثل ما لم ينعمهم الغرماء ١٥ قلت والظاهر أن المراد بعدم المنع الرضى بذلك والافكيف يسوغ للورثة تقديم
 المسنون على الدين الواجب ثم ان هذا مؤيد لما بصنائه من أن كفن الكفاية واجب بمعنى أنه لا يجوز أقل منه عند
 الاختيار ثم رأيت في شرح المقدسى قال وهذا أقل ما يجوز عند الاختيار والله تعالى أعلم (قوله في الاصح)
 وقيل قميص ولفافة زيلبي قال في البحر وينبغي عدم التخصيص بالازار واللفافة لأن كفن الكفاية مبرأ دنى
 ما يلبسه الرجل في حياته من غير كراهة كما علق به في البدائع ١٥ (قوله ولها ثوبان) لم يعينها كالهداية
 وفسرهما في الفتح بالقميص واللفافة وعينهما في الكنز بالازار واللفافة قال في البحر والظاهر كفاية مناه عدم
 التعيين بل ما قميص وازار أو ازاران والثاني اولى لأن قميصه زيادة في ستر الرأس والعنق (قوله ويكره) أي
 عند الاختيار (قوله وأقله ما يعم البدن) ظاهره أنه لو لم يوجد له ذلك سألو الناس له ثوبا يعمه وأن مادون
 ذلك بمنزلة العدم وأنه لا يسقط به الفرض عن المكفين وان كان ستر العورة ما يعم البدن لكن لا يخفى أن كفن
 الضرورة ما لا يصار اليه الا عند الجبر فلا يناسب تقييده بشيء ولذا عبر المصنف بما يوجد من ما يعم البدن هو كفن
 الفرض كما صرح به في شرح المنتبه فيسقط به الفرض عن المكفين لا بقيد كونه عند الضرورة لانها تقدر
 بقدرها ولذا لما استشهد مصعب بن عمير رضى الله عنه يوم أحد ولم يكن عنده الا غرة أي كساء مخطط فكان
 اذا غطي به رأسه بدت رجلاه وبالعكس أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتغطية رأسه بها ورجليه بالاذخر
 الآن يقال ان ما لا يستر البدن لا يكفي عند الضرورة أيضا بل يجب ستر باقيه بنحو حشيش كالاذخر ولذا قال
 الزيلبي بعد سوقه حديث مصعب وهذا دليل على أن ستر العورة وحدها لا يكفي خلافا للشافعي ١٥ تأمل
 (قوله ويقصص) أي الميت أي يلبس القميص بعد تنشيفه بخرقة كما مر (قوله ويلقى يساره ثم يمينه) الضميران
 للازار وأشار به الى أن كلامنا بالازار واللفافة يلف وحده لانه امكن في السرط (قوله ليكون الايمن على
 الايسر) اعتبارا بحالة الحياة امداد (قوله تحت اللقافة) الاوضع تحت الازار (قوله ثم يفعل كما مر) أي
 بأن توضع بعد اللباس الذرع والجار على الازار ويلقى يساره الخ قال في الفتح ولم يذكر الخرقه وفي شرح الكنز

وخرقة تربط بها ثدياها) وبطنها
 (وكفاية له ازار ولفافة) في
 الاصح (ولها ثوبان وخمار)
 ويكره أقل من ذلك (وكفن
 الضرورة له ما ما يوجد) وأقله ما
 يعم البدن وعند الشافعي ما يستر
 العورة كالخى (تبط اللقافة)
 أولا (ثم يسط الازار عليها
 ويقصص ويوضع على الازار ويلقى
 يساره ثم يمينه ثم اللقافة كذلك)
 ليكون الايمن على الايسر (وهي
 تلبس الذرع ويجعل شعرها
 ضفيرتين على صدرها فوقه) أي
 الذرع (والجار فوقه) أي الشعر
 (تحت اللقافة) ثم يفعل كما مر
 (وبعد الكفن ان خيف تشمله

فوق الاكفان كيلاتنتشر وعرضها ما بين ثدي المرأة الى السرة وقيل ما بين الثدي الى الركبة كيلاتنتشر الكفن عن الفخذين وقت المشي وفي الصفة تربط الخرقه فوق الاكفان عند الصدر فوق الثديين اه وقال في الجوهره وقول الخندي تربط الخرقه على الثديين فوق الاكفان يحتمل أن يراد به تحت اللقافة وفوق الازار والقميص وهو الظاهر اه وفي الاختيار تلبس القميص ثم الخمار فوقه ثم تربط الخرقه فوق القميص اه ومقاد هذه العبارات الاختلاف في عرضها وفي محل وضعها وفي زمانه تأمل (قوله وخنثي مشكل كأمراة فيه) أي فيكفن في خمسة أثواب احتياطا لانه على احتمال كونه ذكرا فالزيادة لا تضر قال في النهر الا أنه يجنب الحرير والمصفر والمزعر احتياطا (قوله والمحرّم كالخلال) أي فيغطي رأسه وتطيب أكفانه خلافا للشافعي رحمه الله تعالى (قوله والمراحم كالبالغ) المذكور كالأني كالأني ح قال في البدائع لأن المراحم في حياته يخرج فيما يخرج فيه البالغ عادة فكذا يكفن فيما يكفن فيه (قوله ومن لم يراهق الخ) هذا لو ذكر اقال الزيلعي وأدنى ما يكفن به العبي الصغير نوب واحد والصبي ثوبان اه وقال في البدائع وان كان صبي لم يراهق فان كفن في خرقتين ازار ورداء فحسن وان كفن في ازار واحد جاز وأما الصغيرة فلا بأس أن تكفن في ثوبين اه أقول في قوله فحسن اشارة الى أنه لو كفن يكفن البالغ يكون احسن لما في الخلعة عن الحليمة والخلاصة الطفل الذي لم يبلغ حد الشهوة الاحسن أن يكفن فيما يكفن فيه البالغ وان كفن في ثوب واحد جاز اه وفيه اشارة الى أن المراد من لم يراهق من لم يبلغ حد الشهوة (قوله والسقط يلق) أي في خرقه لانه ليس له حرمة كاملة وكذا من ولد ميتا بدائع (قوله ولا يكفن) أي لا يراعى فيه سنة الكفن وهل النبي بمعنى النبي أو بمعنى نبي الزوم الظاهر الثاني فلي تأمل (قوله كالعضون الميت) أي لو وجد طرف من أطراف انسان أو وصفه مشقوفا طولا أو عرضا يلق في خرقه الا اذا كان معه الرأس فيكفن كما في البدائع قال وكذا الكافر لوله ذورحم محرم مسلم يغسله ويكفنه في خرقه لأن التكفين على وجه السنة من باب الكرامة اه (قوله منبوش طرى) أي بأن وجد منبوشا بلا كفن (قوله لم يتقنع) قيد به لانه لو تقنع يكفن في ثوب واحد كما صرح به بعده والظاهر أنه بيان للمراد من قوله طرى كانه شهيد المقابله بقوله وان تقنع (قوله كالذي لم يدفن) أي يكفن في ثلاثة أثواب (قوله مرة بعد أخرى) أي لو نبش ثانيا والثالثا وكذا كفن مادام طريا من أصل ماله عندنا ولو مد يونانا الا اذا قبض الغرماء التركة فلا يسترد منهم وان قسم ماله فعلى كل وارث بقدر نصيبه دون الغرماء وأصحاب الوصايا لانهم أجانب سكب الانهر (قوله احد عشر) المذكور منها خمسة الرجل والمرأة والخنثي والمنبوش الطرى والمنقنع وذكر في الشرح ستة المحرم والمراهق ذكر اوانثي ومن لم يراهق كذلك والسقط لكن علت أن المراهقة لم ينص على حكمها وقد مناعن البدائع اثنين آخرين وهما من ولد ميتا والكافر (قوله ولا بأس الخ) أشار الى أن خلافه اولى وهو البياض من القطن وفي جامع الفتاوى ويجوز أن يكفن الرجل من الكتان والصوف لكن الاولى القطن وفي التاجية ويكره الصوف والشعر والجلد وفي الهيوط وغيره ويستحب البياض اسماعيل (قوله يرود) جمع برود بالضم من برود العصب مغرب ثم قال والعصب من برود العين لانه يعصب غزله ثم يصبغ ثم يحال وفيه وأما البردة بالهاء فكساء مربع اسود صغير (قوله وفي النساء) على تقدير مضاف أي وفي كفن النساء واحترز عن الرجال لانه يكره لهم ذلك (قوله وأحبه البياض) والجديد والغسيل فيه سواء (قوله او ما كان يصلى فيه) مروى عن ابن المبارك ط (قوله من لا مال له) أما من له مال فكفنه في ماله يقدم على الدين والوصية والارث الى قدر السنة ما لم يتعلق به حق الغير كالرهن والمبيع قبل القبض والعبد الجاني بحر وزيلعي وقد مناعن أن لغرماء منع الورثة من تكفينه بما زاد على كفن الكفاية (قوله على من يجب عليه نفقته) وكفن العبد على سيده والمرهون على الراهن والمبيع في يده البائع عليه بحر (قوله فعلى قدر ميراثهم) كما كانت النفقة واجبة عليهم فتح أي فانها على قدر الميراث فلوله اخ لأم واخ شقيق فعلى الاول السدس والباقي على الشقيق أقول ومقتضى اعتبار الكفن بالنفقة أنه لو كان له ابن وبنت كان عليهما سدسوية كالنفقة اذا اعتبر الميراث في النفقة الواجبة على الفرع لاصد ولذا لو كان له ابن مسلم وابن كافر ففي عليهما مقتضاه أيضا أنه لو كان للميت أب وابن كفنه الابن دون الاب كما في النفقة على التفصيل الآتية في بابها ان شاء الله تعالى (تنبيه) لو كفن الحاضر من ماله ليرجع على الغائب منهم بمصته فلا رجوع له ان اتفق بلاذن القاضي حاوى الزا هدى

وخنثي مشكل كأمراة فيه) أي الكفن والمحرّم كالخلال والمراهق كالبالغ ومن لم يراهق ان كفن في واحد جاز والسقط يلق ولا يكفن كالعضون الميت (و) آدمي (منبوش طرى) لم يتقنع (يكفن) كالذي لم يدفن) مرة بعد أخرى (وان تقنع كفن في ثوب واحد) والى هنا صار المكفنون احد عشر والثاني عشر الشهيد ذكرها في المجتبى (ولا بأس في الكفن يرود) وكان وفي النساء بحر يروى عن عفر ومصفر) لجوازها بكل ما يجوز لبه حال الحياة وأحبه البياض أو ما كان يصلى فيه (وكفن من لا مال له على من يجب عليه نفقته) فان تعددوا فعلى قدر ميراثهم

واستنبط منه الخبر الرمي أنه لو كفن الزوجة غير زوجها بلاذنه ولاذن القاضي فهو متبرع (قوله واختلف في الزوج) أي في وجوب كفن زوجته عليه (قوله عند الثاني) أي أبي يوسف وأما عند محمد فلا يلزمه لانقطاع الزوجية بالموت وفي البحر عن الجني أنه لا رواية عن أبي حنيفة لكن ذكر في شرح المنية عن شرح السراجية لمصنفها أن قول أبي حنيفة كقول أبي يوسف (قوله وان تركت مالا الخ) اعلم أنه اختلفت العبارات في تحرير قول أبي يوسف في الخاينة والخلاصة والظهيرية أنه يلزمه كنفها وان تركت مالا وعليه الفتوى وفي المحيط والتبصير والواقعات وشرح المجمع لمصنفه إذا لم يكن لها مال فكفنها على الزوج وعليه الفتوى وفي شرح المجمع لمصنفه إذا ماتت ولا مال لها فعلى الزوج الموصر اهـ ومثله في الاحكام عن الميت في زيادة وعليه الفتوى ومقتضاه أنه لو ميسر الا يلزمه انتفاها وفي الاحكام أيضا عن العيون كنفها في مالها ان كان والا فعلى الزوج ولو ميسر ان في بيت المال اهـ والذي اختاره في البحر لزومه عليه ميسرا او لا لها مال او لا لانه ككسوتها وهي واجبة عليه مطلقا قال وصحبه في نقات اللول الجنية اهـ قلت وعبارتها إذا ماتت المرأة ولا مال لها قال ابو يوسف يجبر الزوج على كنفها والاصل فيه أن من يجبر على نفقته في حياته يجبر عليها بعد موته وقال محمد لا يجبر الزوج والصحيح الاول اهـ فليتأمل (تنبيه) قال في الحلية ينبغي أن يكون محل الخلاف ما إذا لم يقم بها مانع يمنع الوجوب عليه حالة الموت من نشوزها او صغرها ونحو ذلك اهـ وهو وجه لانه اذا اعتبر لزوم الكفن بلزوم النفقة سقط بما يسقطها ثم اعلم أن الواجب عليه تكفنها وتجهيزها للشرع ان من كفن السخنة أو الكفاية وحنوط واجرة غسل وحمل ودفن دون ما استدع في زمانها من مهلين وقراء ومخين وطعام ثلاثة أيام ونحو ذلك ومن فعل ذلك بدون رضى بقية الورثة البالغين ينهيه في ماله (قوله فان لم يكن بيت المال معمورا) أي بأن لم يكن فيه شيء او منتظما أي مستقيما بأن كان عامرا ولا يصرف مصارفه ط (قوله فعلى المسلمين) أي الصالحين به وهو فرض كفاية يأثم بتركه جميع من علم به ط (قوله فان لم يقدروا) أي من علم منهم بأن كانوا فقراء (قوله والا كفن به مثله) هذا المذكر في المجتبى بل زاده عليه في البحر عن التبصير والواقعات قلت وفي مختارات التوازل لصاحب الهداية فقير مات بجمع من الناس الدراهم وكفنوه وفضل شيء ان عرف صاحبه يرد عليه ولا يصرف الى كفن فقير آخر أو تصدق به (قوله وظاهره الخ) أي ظاهر قوله فوباه وهذا بحث لصاحب التهرل لكن قال في مختارات النوازل بعد ما نقلناه عنه ولا يجمع من الناس الا قدر كفايته اهـ فتأمل ثم رأيت في الاحكام عن عدة المفتي ولا يجمعون من الناس الا قدر نوب واحد اهـ (قوله لا يلزمه تكفينه به) لانه محتاج اليه فلو كان الثوب الميت والحى وارثه يكفن به الميت لانه مقدم على اللبراث بجر الا اذا كان الحى مضطرا اليه لم يردا وسبب يحتج منه التلف كمالو كان الميت ماء وهناك مضطرا اليه لعطش قدم على غسله شرح المنية (قوله ولا يخرج الكفن عن ملك المتبرع) حتى لو اقتصر الميت سبع كان للمتبرع لا للورثة نهر أي ان لم يكن وجه لهم كافي الاحكام عن المحيط (قوله صفتها الخ) ذكر صفتها وشرطها وركبتها وسننها وكيفيتها والاحتق بها قال القهستاني وسبب وجوبها الميت المسلم كافي الخلاصة ووقتها وقت حضوره ولذا تقدمت على سنة المغرب كافي الخزانة اهـ وفي البحر ويضد هاما فسد الصلاة الا الحاذة كافي المبدائع وتكره في الاوقات المكروهة ولو أحدث الامام فاستخلف غيره فيها جاز هو الصحيح كذا في الظهيرية اهـ (قوله بالاجماع) وما في بعض العبارات من أنها واجبة فالمراد الافتراض بجر لكن في القهستاني عن النظم قبل انها سنة اهـ قلت يمكن تأويله ببيوتها بالسنة كافي تطايره لكن يتألفه التصريح بالاجماع الا أن يقال ان الاجماع سند السنة كقوله صلى الله عليه وسلم صلوا على كل بر وفاجر وأما قوله تعالى وصل عليهم فقيل انه دليل القرضية لكن رد كافي النهر بالاجماع المفسرين على أن المأمور به هو الدعاء والاستغفار للمتصدق اهـ هذا واستشكل المحقق ابن الهمام في التعرر وجوبها بسقوطها بفعل المصبي قال والجواب بأن المقصود الفعل لا يدفع الوارد من لفظ الوجوب اهـ أي لأن الوجوب على المكلفين فلا بد من صدور الفعل منهم وذ كر شرحه المحقق ابن أمير حاج أن سقوطها بفعل المصبي المميز هو الاصح عند الشافعية قال ولا يحضرني هذا منقولا فيما وقفت عليه من كتبنا وانما ظاهر اصول المذهب عدم الحقوق اهـ وبأن تمام الكلام قرينا (قوله وشرطها) أي شرط صحتها أو ما شرط وجوبها فهي شروط بقية الصلوات من القدرة والعقل والبلوغ والاسلام مع زيادة العلم

مطلب
في كفن الزوجة على الزوج

(واختلف في الزوج والفتوى

على وجوب كنفها عليه) عند

الثاني (وان تركت مالا) خاتمه

ورجحه في البحر بانه الظاهر لانه

ككسوتها (وان لم يكن ثمة من

يجب عليه نفقته في بيت المال

فان لم يكن بيت المال معمورا

او منتظما (فعلى المسلمين

تكفينه) فان لم يقدر واسألوا

الناس له فوبا فان فضل شيء رد

للمتصدق ان علم والا كفن به مثله

والا تصدق به مجتبى وظاهره

أنه لا يجب عليهم الاسؤال كفن

الضرورة لا الكفاية ولو كان في

مكان ليس فيه الا واحد وذلك

الواحد ليس له الا نوب لا يلزمه

تكفينه به ولا يخرج الكفن عن

ملك المتبرع (والصلاة عليه)

صفتها (فرض كفاية) بالاجماع

فيكفر منكرها لانه انكر الاجماع

قنية (كدفنه) وغسله وتجهيزه

قائمه فرض كفاية (وشرطها)

مطلب
في صلاة الجنائز

جموته تأتى (قوله ستة) ثلاثة في المتن وثلاثة في الشرح وهي ستر العورة وحضور الميت وكونه أو أكثره أمام المصلي وزاد أيضا سابعها وهو بلوغ الامام ثم هذه الشروط واجبة الى الميت وأما الشروط التي ترجع الى المصلي فهي شروط بقية الصلوات من الطهارة الحقيقية بدنا وتوبا ومكانا والحكمة وستر العورة والاستقبال والنية سوى الوقت (قوله اسلام الميت) أى ولو بطريق التبعية لاحد ابويه او ولد أو ولد ابى كاسيأتى والمراد بالميت من مات بعد ولادته حيا لا يلقى أو قطع طريق أو مسكابة في مصر أو قتل لاحد ابويه أو قتل لنفسه كما يأتى ببيان ذلك كله (قوله ما لم يهل عليه التراب) أما لو دفن بلا غسل ولم يهل عليه التراب فانه يخرج ويغسل ويصلى عليه جوهره (قوله فيصلى على قبره بلا غسل) أى قبل أن يتفسخ كاسيأتى عند قول المصنف وان دفن بلا صلاة هذا وذكر في البحر هنالك أن الصلاة عليه اذا دفن بلا غسل رواية ابن سماعة عن محمد وأنه صحح في غاية البيان معزيا الى القدورى وصاحب التحفة أنه لا يصلى على قبره لانها بلا غسل غير مشروعة رمى - ويأتى تمام الكلام عليه (قوله وان صلى عليه أولا) أى ثم يذكروا أنه دفن بلا غسل (قوله استسنا) لان تلك الصلاة لم يعتد بها لقوله الطهارة مع الامكان والا لان زال الامكان وسقطت فريضة القفل جوهره (قوله وفي القنينة الخ) مثله في المفتاح والمجتبى معزيا الى التجريد اسماعيل لكن في التناوخانية مثل قاضى خان عن طهارة مكان الميت هل تشترط لجواز الصلاة عليه قال ان كان الميت على الجنائز لا يشك أنه يجوز ولا خلاف رواية الهذلي وبقي الجواز وهكذا أحباب القاضى بدر الدين اهـ وفى ط عن الخزانة اذا تقبض الكفن بغسالة الميت لا يضرب دفعا للخرج بخلاف الكفن المتجسس ابتداء اهـ وكذا الوتجس يدنه باخرج منه ان كان قبل أن يكفن غسل وبعده لا كما قدمناه في القفل فيقيد ما فى القنينة بغير الغسالة الخارجة من الميت (قوله اعتدت) لانه لا صحة لها بدون الطهارة واذا لم تصح صلاة الامام لم تصح صلاة القوم بحر (قوله وبعبك لا) أى لاتحاد لصلة صلاة الامام وان لم تصح صلاة من خلفه (قوله كما لو أمت امرأة) أى امت رجلا فان صلاتها تصح وان لم يصح الاقتداء بها (قوله ولو أمت) ساقط من بعض النسخ (قوله لسقوط فرضها بواحد) أى بشخص واحد رجلا كان أو امرأة فهو تعليل لمسئلة العكس ومسئلة المرأة قال في البحر والحلية وبهذا تبين أنه لا تجب صلاة الجماعة فيها اهـ ومثله في البدائع (قوله وبقي من الشروط بلوغ الامام) الاولى ذكرك ذلك بعد تمام الشروط لانه شرط سابع زائد على الستة قافهم وانما امر بالتأمل لانه مذكور بحثا لا نقلًا قال الامام الاستروشى في كتاب أحكام الصغار الصبي اذا غسل الميت حيا واذا تم في صلاة الجنائز بنى أن لا يجوز وهو الظاهر لانها من فروض الكفاية وهو ليس من أهل اداء الفرض ولكن يشكل برذال السلام اذا سلم على قوم فرد صبي جواب السلام اهـ أقول حاصله أنها لا تنقطع عن البالغين بفعله لان صلاتهم لم تصح لفقد شرط الاقتداء وهو بلوغ الامام وصلاته وان محبت لنفسه لا تقع فرضا لانه ليس من أهله وعليه فلو صلى وحده لا يسقط الفرض عنهم بفعله بخلاف المرأة لو صلت اما ما او وحدها كما مر لكن يشكل على ذلك مسئلة السلام وكذا اجواز تقبيله للميت مع أنه فرض أيضا وقد مناعن التحرير قريبا استشكل سقوط الصلاة بفعله وعن شارحه أنه لم يره وأن ظاهر اصول المذهب عدم السقوط لكن نقل في الاحكام عن جامع الفتاوى سقوطها بفعله كذا السلام ونقل بعده عن السراجية أنه يشترط بلوغه قلت يمكن حمل الثانى على أن البلوغ شرط لكونه اما حيا فلا يشترط السقوط بفعله كما في التفسير ورد السلام وكونه ليس من أهل اداء الفرض لا ينافى ذلك كما حققناه في باب الامامة عند قوله ولا يصح اقتداء رجل بامرأة فراجع (قوله حضوره) أى كله أو أكثره كالنصف مع الرأس كما مر (قوله ووضعه) أى على الارض او على الايدي قريامتها (قوله وكونه هو أو أكثره أمام المصلي) المناسب ذكرك قوله هو أو أكثره بعد قوله حضوره لانه احتراز عن كونه خلقه مع أنه يؤهم اشتراط محاذاته للميت أو أكثره وليس كذلك فقد ذكر القهستاني عن التحفة أن ركبتها القيام ومحاذاته الى جزء من أجزاء الميت اهـ لكن فيه نظر بل الاقرب كون المحاذاة شرطا فيزاد على السبعة المذكورة ثم هذا ظاهر اذا كان الميت واحدا ولا فيلذاذى واحدا منهم بدليل ما سبأ فى من التخصير في وضعهم صفطا ولا او عرضا تأتى ثم رأيت فى ط ثم قال ان هذا ظاهر فى الامام لان صف المؤمنين قد يخرج عن المحاذاة (قوله فلا تصح) يبين لتهيزات الشروط الثلاثة الاخيرة على اللب والنشر المرتب (قوله على نحو دابة) أى كجمول على ايدى الناس فلا تجوز فى المختار الامن عذر امداد

سته (اسلام الميت وطهارته)
ما لم يهل عليه التراب فيصلى على
قبره بلا غسل وان صلى عليه أولا
استسنا وفي القنينة الطهارة
من النجاسة في قوب وبدن ومكان
وستر العورة شرط في حق الميت
والامام جميعا فلو أمت بلا طهارة
والقوم بها اعتدت وبعبك
لا كالو أمت امرأة ولو أمت
لسقوط فرضها بواحد وبقي
من الشروط بلوغ الامام تأتى
وشروطها أيضا حضوره (وضعه)
وكونه هو أو أكثره (أمام المصلي)
وكونه للقبلة فلا تصح على غائب
ومحمول على نحو دابة

مطلب
هل يسقط فرض الكفاية بفعل
الصبي

عن الزبلي - وهذا الوجه على الايدي ابتداءً أما الوسبق في بعض التكبيرات فانه يأتي بعد سلام الامام بما فاتته وان
 رفعت على الايدي قبل أن توضع على الاكاف كما سياتي (قوله لانه كالامام من وجه) لاشتراط هذه الشروط
 وعدم صحتها بفقدها او فقد بعضها (قوله لصحتها على الصبي) أي والمرأة وهذا على لقوله دون وجه اذ لو كان
 اماماً من كل وجه لما صحت على الصبي - ونحوه (قوله على النجاشي) بتشديد اليااء وبخفيفها افسح وتكسر
 فونها او هو افسح ملك الحبشة اسمه اصحمة قاموس وذكر في المغرب انه يخفف اليااء معاً من الثقات وأن
 تشديد الجيم فيه خطأ وأن السين في اصحمة تصحيف (قوله لقوة) أي المراد بها مجزئ الدعاء وهو بعيد (قوله
 او خصوصية) أولاً لانه رفع سريره حتى رآه عليه الصلاة والسلام بحضرة فتكون صلاة من خلفه على ميت يراه
 الامام وبحضرة دون المأمومين وهذا غير مانع من الاقتداء فتح واستدل لهذين الاحتمالين بما لا مزيد عليه
 فارجع اليه من جملة ذلك أنه توفي خلق كثير من اصحابه صلى الله عليه وسلم من اعزهم عليه القراءة ولم ينقل عنه
 أنه صلى عليهم مع حرصه على ذلك حتى قال لا يموتن احد منكم الا آذنتوني به فان صلاى عليه رحمة له
 (قوله وصحت لو وضعوا الخ) كذا في البدائع ونسره في شرح المنية معزاً بالتاريخية بأن وضعوا رأسه مما يلي
 يسار الامام اه فأقاد أن السنة وضع رأسه مما يلي يمين الامام كما هو المعروف الآن ولهذا على في البدائع
 للاسائة بقوله تغييرهم السنة المتوارثة ويوافقه قول الحاشي القدسي بوضع رأسه مما يلي يمين المستقبل
 نحاف حاشية الرحي - من خلاف هذا فيه نظر فراجع (قوله شبان) وأما ما في القهستاني عن التخصة
 من زيادة المضافة الى جزء من الميت فالذي يظهر كونه شرطاً لا ركناً كما قدمناه (قوله فلذا الخ) أي لكونها
 ركناً لا شرطاً لانه لو نواها الاخرى أيضاً يصير مكبراً ثلاثاً لانه لا يجوز جهر عن المحيط (قوله فلم تجز قاعدة) أي
 ولا ركباً (قوله بلا عذر) فلو عذر التزول لطعن او مطر جازت ركباً ولو كان الولي مريضاً فلي قاعدا والناس
 قياماً اجزأهم عندهما وقال محمد تجزئ الامام فقط حلية (قوله التحميد والثناء) كذا في البصر عن الجيم
 ومقتضى قول الشارح ثلاثة أن الثناء غير التحميد مع أنه فيما يأتي فسر الثناء بقول سبحانك اللهم وبمحمدك فعلم
 أن المراد بهما واحد على ما يأتي بيانه فكان عليه أن يذكر الثالث الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله
 وما فهمه الكمال) نعم شارحاً المنية البرهان الحلبي وابن أمير حاج (قوله من أن الدعاء ركن) قال لقولهم
 ان حقيقة المقصود منها الدعاء (قوله والتكبيرة الاولى شرط) قال لانها تكبيرة الاحرام (قوله رده في البحر
 بتصريجه بخلافه) أما الاول ففي المحيط من أن الدعاء سنة وقولهم ان المسبوق يقضى التكبير فبغير دعاء
 يدل عليه وأما الثاني فظاهر من أنه لم يجز ثناء اخرى عليها وقولهم ان التكبيرات الاربع قائمة مقام أربع
 ركعات اه قلت ما قلته عن المحيط من أن الدعاء سنة قال في الحلية فيه نظر ظاهر فقد صرحوا عن آخرهم
 بأن صلاة الجنازة هي الدعاء للميت اذ هو المقصود منها اه وأما قولهم ان المسبوق يقضى التكبير فبغير دعاء
 دعاء فقد قال في شرح المنية ان الامام يصح له عنه أي فلا ينافي ركنيته كما يعمل عنه القراءة وهي ركن أيضاً اه
 لكن تحمل القراءة في حالة الاقتداء أما بعد الفراغ فبأي المسبوق بها وقد يقال يتحمل الامام الدعاء
 عن المسبوق لضرورة تصحيح صلاته لان الكلام فيما اذا خيف رفع الجنازة وأتى بالتكبيرات نسقاتاً مثل أقول
 وتقدم في باب شروط الصلاة أن المصلي يشي مع الصلاة لله تعالى الدعاء للميت وعمله الشارح هناك بأنه الواجب
 عليه ونقلناه هناك عن الزبلي - والبصروا لله فلهذا مؤيد لما اختاره المحقق والله الموفق وأما عدم جواز بناء
 اخرى عليها فلكونها قائمة مقام ركعة وكونها كذلك لا يلزم منه أن تكون ركناً من كل وجه اذ لا شك أنها
 تحرمة يدخل بها في الصلاة ولذا اخصت برفع الايدي فهي شرط من وجه ركن من وجه فتدبر (قوله وهي فرض
 على كل مسلم مات) لفظ على بمعنى اللام التعليقية مثل وتسكبوا الله على ما هذا كم أو متعلق بمخبر بان
 للضمير المبتدأ أو متعلق به لانه عائد للصلاة بمعنى المصدر والتقدير والصلاة على كل مسلم مات فرض أي مقترض
 على المكلفين ولو انقطع الشارع لفظ فرض لكان اصوب لانه تقدم نصريح المصنف به ولولا يوهن تعلق الجنازة به
 فيفسد المعنى فتدبر (قوله خلا أربعة) بالجر على أن خلا حرف استثناء (قوله بغاة) هم قوم مسلمون خرجوا
 عن طاعة الامام بغير حق (قوله فلا يغسلوا الخ) هي نسخة فلا يغسلون وهي اصوب وانما لم يغسلوا ولم يصل
 عليهم اهانته لهم وزجر الغيرهم عن فعلهم وصرح بنفي غسلهم لانه قيل يغسلون ولا يغسلون عليهم للفرق بينهم وبين

وموضوع خلقه لانه كالامام من
 وجه دون وجه لصحتها على الصبي
 وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم
 على النجاشي لقوة أو خصوصية
 وصحت لو وضعوا الرأس موضع
 الرجلين وأساوا ان تعمدوا ولو
 أخطأوا القبلة صحت ان تمزوا
 والا متناح السعادة (وركها)
 شبان (التكبيرات) الاربع
 فالاولى ركن أيضاً لاشترط فلذا لم
 يجز ثناء اخرى عليها (والقيام)
 فلم تجز قاعدة بلا عذر (وسنها)
 ثلاثة (التحميد والثناء والدعاء
 فيها) ذكرها الزاهدي وما فهمه
 الكمال من أن الدعاء ركن
 والتكبيرة الاولى شرط رده في
 البصر بتصريجه بخلافه (وهي
 فرض على كل مسلم مات خلا
 أربعة (بغاة وقطاع طريق)
 فلا يغسلوا ولا يغسلوا عليهم

الشهد كما ذكره الزيلعي وغيره وهذا القيل ورواية توفيه إشارة إلى ضعفها لكن منى عليها في الدرر ولو قايمة
 وفي التتارخانية وعليه الفتوى (قوله ولو بعد الخ) قال الزيلعي "وأما إذا اقتلوا بعد ثبوت يد الإمام عليهم قاتلهم
 بفسادهم ويصل عليهم وهذا تفصيل حسن أخذ به كبار المشايخ لأن قتل قاطع الطريق في هذه الحالة حد
 أو قصاص ومن قتل بذلك يفسل ويصل عليه وقتل الباغي في هذه الحالة للباساة أول كسر شوكتهم في منزل منزلة
 لعودتهم إلى العامة ٥١ وقوله أو قصاص أي بأن كان ثم ما يقطع الحد كقطعه على مجرم ولحقه عذاب ذكر
 في بابه وقد علم من هذا التفصيل أنه لو مات أحد منهم حتف أفضه قبل الأخذ أو بعده يصل عليه كما يجتهد في الحلية
 وقال ولم أره صريحاً قلت وفي الأحكام من أبي الليث ولو قتلوا في غير الحرب أو ما توأبى يصل عليهم ٥١ وهو
 صريح في المطلوب (قوله وكذا أهل عصبة) بضم فسكون وفي نسخة عصية وفي نهاية ابن الأثير العصية
 والتعصب المحاماة والمدافعة والعصية من يعين قومه على الظلم والذي يفضى لعصيته ومنه الحديث ليس منا
 من دعا إلى عصية أو قاتل عصية قال في شرح درر البصائر في التوازل ويجعل مشايخنا المقتولين في العصية
 في حكم أهل البغي على هذا التفصيل وفي المفتي جعل الدرر والكلابازي والكلابازي وكذا الواقفون
 الناطرون إليهما أن أصحابهم حجر أو غيره وما توفي تلك الحالة ولو ما توأبى بعد تفرقهم يصل عليهم ٥١ قال ط
 ومثلهم سعد وحرام بن مبرقيس ومن ببعض البلاد ٥١ أقول والظاهر أن هذا حيث كان البغي من الفريقين
 فلو بني أحدهما على الآخر وقصد الآخر المدافعة من نفسه بالتقدم الممكن يكون المدافع شهيداً وفي شرح من لا
 يسكن ما يؤيده فراجع (قوله ومكابر في مصر ليلابلاح) كذا في الدرر والبصر وغيرهما والمكابر بالباء
 الموحدة المتغلب اسماعيل والمراد به من يقف في محل من المصر يتعرض لمعصوم والظاهر أن هذا مبني على
 قول أبي يوسف من أنه يكون قاطع طريق إذا كان في المصر ليلابلاح وعليه الفتوى كما سبق في
 في بابه إن شاء الله تعالى فيعطى أحكام قاطع الطريق في غير المصر من أنه إذا ظهر عليه قبل أخذه شيء وقتل
 فإنه يحبس حتى يتوب وإن أخذ ما لا قطع من خلاف وإن قتل معصوماً قتل حداً على ما سبق في تفصيله في محله
 فثبت كان حده القتل لا يصل عليه وبما قرره ظاهر أن قوله بسلام غير قيد لأنه إذا وقف في المصر ليلابلاح لا فرق بين
 كونه قاتلاً بسلام أو غيره كجبر أو عصا والله أعلم (قوله خنق غيره مرة) هو فاد صيغة المبالغة وقيد المصنف
 في باب البغاة بما إذا كان ذلك في المصر وعبارته مع النرح ومن تكرر الخنق بكسر النون منه في المصر أي خنق
 مراراً ذكره مسكين قتل به سياسة ليعيه بالفساد وكل من كان كذلك يدفع شره بالقتل والابان خنق مرة لأنه
 كالقتل بالثقل وفيه القود عند غير أبي حنيفة ٥١ أي وأما عده فضيه المدية على عائلته كالقتل بالثقل وظاهر
 قوله بأن خنق مرة أن التكرار يصل بمرتبتين (قوله خنقهم كالبغاة) كذا في البحر والزيلعي أي حكم أهل
 عصية ومكابر وخنق حكم البغاة في أنهم لا يفسلون ولا يصل عليهم وأما ما في الدرر من قوله وإن غسلوا أي
 البغاة والقطاع والمكابر فإنه مبني على الرواية الأخرى وقد منازجتها (قوله به ينفق) لأنه فاسق غير ساع
 في الأرض بالفساد وإن كان باغياً على نفسه كسائر فساق المسلمين زيلعي (قوله ورجح الكمال قول الثاني الخ)
 أي قول أبي يوسف أنه يفسل ولا يصل عليه اسماعيل عن خزائن الفتاوى وفي القهستاني والكفاية وغيرهما
 عن الإمام السفدي الأصح عندي أنه لا يصل عليه لأنه لا توبة له قال في البحر فقد اختلف التعصم لكن تأيد
 الثاني بالحديث ٥١ أقول قد يقال لادلالة الحديث على ذلك لأنه ليس فيه سوى أنه عليه الصلاة والسلام
 لم يصل عليه فالظاهر أنه امتنع زجرًا لغیره عن مثل هذا الفعل كما امتنع عن الصلاة على المديون
 ولا يلزم من ذلك عدم صلاة أحد عليه من الصحابة إذ لا مساواة بين صلته وصلاة غيره قال تعالى إن صلواتك
 سكن لهم ثم رأيت في شرح المنية بحث كذلك وأيضاً فالتعليل بأنه لا توبة له مشكل على قواعده أهل السنة
 والجماعة لا إطلاق التصريح في قبول توبة العاصي بل التوبة من الكفر مقبولة قطعاً وهو أعظم وزراً ولعل
 المراد ما إذا تاب حالة اليأس كما إذا فعل بنفسه ما لا يعيش معه عادة كجرح من هرق في ساعته والقاص في جحر أو نار
 قتال أو ما لوجرح نفسه وبقي حياً أو ما مثل لاثم تاب ومات فينبغي الجزم بقبول توبته ولو كان مستحقاً لذلك الفعل
 إذا التوبة من الكفر حينئذ مقبولة فضلاً عن المعصية بل تقدم الخلاف في قبول توبة العاصي حالة اليأس ثم أعلم
 أن هذا كله ممن قتل نفسه عمداً أو ما لو كان خطأ فإنه يصل عليه بلا خلاف كما صرح به في الكفاية وغيرها

قوله الدر وازكي والكلابازي
 نسبة إلى محلتين أحدهما بشاري
 والأخرى بشاري أبو السعود
 عن طبقات عبد القادر ٥١ منه

(إذا قتلوا في الحرب) ولو بعده يصل
 عليهم لأنه حد أو قصاص (وكذا)
 أهل عصبة (ومكابر في مصر ليلابلاح
 بسلام وخنق) خنق غير مرة
 فحكمهم كالبغاة (من قتل نفسه)
 ولو (عمداً يفسل ويصل عليه)
 به ينفق وإن كان أعظم وزراً من
 قاتل غيره ورجح الكمال قول الثاني
 بما في مسلم أنه عليه السلام أتى
 برجل قتل نفسه فلم يصل عليه

وسبأني عنه مع الشهادة (قوله لا يصلي على قاتل أحد أبويه) الظاهر أن المراد أنه لا يصلي عليه إذا قتله الإمام
قصاصاً أو لومات حتف الله يصلي عليه كافي البغاة ونحوهم ولم أره صريحاً فراجع (قوله وألحقه في النهر
بالبغاة) أي فلا يعد خامساً هكذا فهمت ثم رأيت في ط لكن فيه أن عبارة النهر هكذا والعصبة كالبغاة ومن هذا
النوع الخناق وقاتل أحد أبويه اه وعليه فيكون المستثنى أقل من أربعة تأمل (قوله وقال أئمة بلخ في كلها)
وهو قول الأئمة الثلاثة ورواية عن أبي حنيفة كافي شرح درر البحار والاول ظاهر الرواية كافي البحر وفي حاشيته
للملح "وبما يستفاد منه أن الحنفى إذا اقتدى بالشافعى فالاولى متابعتة في الرفع ولم أره اه أقول ولم يقل
يجب لأن المتابعة انما تجب في الواجب والقرض وهذا الرفع غير واجب عند الشافعى وما في شرح الكيدانية
للقهستاني من أنه لا يجوز المتابعة في رفع اليدين في تكبيرات الركوع وتكبيرات الجنازة فيه نظر اذ ليس ذلك مما
لا يسوغ الاجتماع فيه بالنظر إلى الرفع في تكبيرات الجنازة لما علمت من أنه قال به البلخيون من ائمتنا وقد اوضحنا
المقام في آخر واجبات الصلاة وقد مرنا أيضاً شأنه في صلاة العبدین (قوله وهو سبحانه اللهم وبجملتك)
كذا افسره الشفاء في شرح درر البحار وغيره وقال في العناية انه مراد صاحب الهداية لانه المعهود من الشفاء
وذكري في النهر أن هذا رواية الحسن عن الامام والذي في المبسوط عن ظاهر الرواية أنه يحمد الله اه أقول
مقتضى ظاهر الرواية حصول السنة بأي صيغة من صيغ الحمد فيشمل الشفاء المذكور لا شقائه على الحمد
(قوله كافي التشهد) أي المراد الصلاة الالهية التي يأتي بها المصلي في قعدة التشهد (قوله لان تقديمها)
أي تقديم الصلاة على الدعاء سنة كما أن تقديم الشفاء على الدعاء سنة أيضاً (قوله ويدعو الخ) أي لنفسه
وللميت والمسلمين لكي يغفر له فيستجاب دعاؤه في حق غيره ولأن من سنة الدعاء أن يبدأ بنفسه قال تعالى رب
اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين والمؤمنات (قوله والمأثور أولى) ومن المأثور اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا وغائبنا
وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا واتسأنا اللهم من احبته منا فأحبه على الاسلام ومن توفيقه منا فتوفقه على الايمان
اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا
كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله داراً خيراً من داره وأهلاً خيراً من أهله وزوجاً خيراً من زوجته وأدخله
الجنة وأعذه من عذاب القبر وعذاب النار منخ ثم ادعية أخرى فأنظرها في الفتح والامداد وشروح المنية
(تنبيه) المراد الاستيعاب فالمعنى اغفر للمسلمين كلهم فلا ينافي قوله وصغيرنا قوله الا تولى ولا يستغفر لصبي
أي لا يقول اغفر له أقاده القهستاني والمراد بالابدال في الاهل والزوجة ابدال الاوصاف لا الذوات
أقوله تعالى ألقناهم سم ذر يتهم ونحبر الطبراني وغيره ان نساء الجنة من نساء الدنيا أفضل من المحور العين وفيمن
لا زوجة له على تقدير هاله أن لو كانت ولانه صح الخبر بأن المرأة لا تسر أزواجها أي اذا ماتت وهي في عصمته وفي
حديث رواه جع ولكنه ضعيف المرأة منار بما يكون لها زوجان في الدنيا فتقوت ويموتان ويدخلان الجنة
لايم ما هي قال لا حسنهما خلقا كان عندها في الدنيا وتماه في تحفة ابن حجر (قوله وقدم فيه الاسلام)
أي في الدعاء المأثور كما مر اعلم أن الاسلام على وجهين شرعى وهو معنى الايمان والغوى وهو معنى الاستسلام
والانقياد كافي شرح العمدة للنسفي فقول الشارح مع أنه الايمان ناظر للمعنى الشرعى للاسلام وقوله لانه منبئ
ناظر الى المعنى اللغوى له وقوله فكانه دعاء في حال الحياة بالايمان هو معنى الاسلام الشرعى وقوله والانقياد
أي الذى هو معنى الاسلام اللغوى اه ح وما ذكره الشارح ما خوذ من صدر الشريعة والحاصل أن
الاسلام خص بحالة الحياة لانه المناسب لها بمعنييه الشرعى وهو الايمان أي التصديق القلبي واللغوى
وهو الانقياد بالاعمال الظاهرة وخص الايمان بحالة الموت لانه المناسب لها اذ لا ينشئ عن العمل بل عن
التصديق فقط ولا يمكن في حالة الموت سواء (قوله بلادعاء) هو ظاهر المذهب وقبل يقول اللهم آتسأني الدنيا
حسنة الخ وقبل ربنا لا تزغ قلوبنا الخ وقبل يخبر بين السكوت والدعاء بجر (قوله ناويا الميت مع القوم)
كذا في الفتح وقال الزيلعي ينوي بهما كما وصفنا في صفة الصلاة وينوي الميت كما ينوي الإمام اه وظاهره
أنه ينوي الملائكة الحلقة أيضاً ثم رأيت صريحاً في شرح درر البحار وذكري في الحاشية والظهيرية والجوهرية أنه
لا ينوي الميت قال في البحر وهو الظاهر لأن الميت لا يخاطب بالسلام حتى ينوي به اذ ليس أهله اه وأقره

(لا يصلي على قاتل أحد أبويه)
أهانته وألحقه في النهر بالبغاة
(وهي أربع تكبيرات) كل تكبيرة
قائمة مقام ركعة (يرفع يديه
في الاولى فقط) وقال أئمة بلخ
في كلها (ويثنى بعدها)
وهو سبحانه اللهم وبجملتك
(وبصلي على النبي صلى الله عليه
وسلم) كافي التشهد (بعد الثانية)
لأن تقديمها سنة الدعاء (ويدعو
بعد الثالثة) بأموال الآخرة
والمأثور أولى وقدم فيه الاسلام
مع أنه الايمان لانه منبئ عن
الانقياد فكانه دعاء في حال الحياة
بالايمان والانقياد وأما في حال
الوفاة فالانقياد وهو العمل غير
موجود (وبسلم) بلادعاء (بعد
الرابعة) تسليمين ناويا الميت
مع القوم وبسر الكلى الا التكبير
زيلعي وغيره

في النهر لكن قال الخبر الرمي انه غير مسلم وسيأتي ما ورد في أهل المقبرة السلام عليكم دار قوم مؤمنين وقعليه
 صلى الله عليه وسلم السلام على الموقى اه (قوله لكن في البدائع الخ) قد يقال ان الزبلي لم يرد دخول التسليم
 في الكلية المذكورة والذي في البدائع ولا يجهر بما يقرأ عقب كل تكبيرة لانه ذكر السنة فيه المخافة وهل
 يرفع صوته بالتسليم لم يترس له في ظاهر الرواية وذكر الحسن بن زياد انه لا يرفع لانه للاعلام ولا حاجة له لان
 التسليم مشروع عقب التكبير بلا فصل ولكن العمل في زماننا على خلافه اه (قوله وعين الشافعي
 الفاضلة) وبه قال احمد لان ابن عباس صلى على جنازة جهر بالصائحة وقال عبد الله لم يعلم أنها سنة
 ومذهبنا قول عمرو بن وهب وعلى وأبي هريرة وبه قال مالك كما في شرح المنية (قوله بنية الدعاء) والظاهر أنها
 حينئذ تقوم مقام الثناء على ظاهر الرواية من أنه يسبق بعد الأولى الصميد (قوله وتكره بنية القراءة) في البحر
 عن التبيين والمحيط لا يجوز لأنها محل الدعاء دون القراءة اه ومثله في الوالوجية والتأخرانية وظاهره أن
 الكراهة تحريرية وقول القنية لو قرأ فيها الصائحة جازي لو قرأها بنية الدعاء ليوافق ما ذكره غيره أو أراد
 بالجواز العصة على أن كلام القنية لا يعمل به إذا عارضه غيره فقول الشربلاني في رسالته انه نص على جواز
 قراءتها فيه نظر ظاهر لما علمته وقوله وقول من لا على الضاري أيضا يستحب قراءتها بنية الدعاء وخروجها من
 خلاف الامام الشافعي فيه نظر أيضا لأنها لا تنصح عنده الابنية القرآن وليس له أن يقرأها بنية القراءة ويرتكب
 مكروه مذهب ليراعى مذهب غيره كما مر تقريره أول الكتاب (قوله وأفضل صفوفها آخرها الخ) كذا في
 القنية وبجته في الحلية بأطلاق ما في صحيح مسلم عنه صلى الله عليه وسلم خير صفوف الرجال أولها وآخرها
 آخرها وبأن اظهار التواضع لا يتوقف على التأخر اه أقول قد يقال ان الحديث مخصوص بالصلاة المطلقة
 لأنها المتبادرة ولقوله صلى الله عليه وسلم من صلى عليه ثلاثة صفوف غفر له رواه أبو داود وقال حديث
 حسن والحاكم وقال صحيح على شرط مسلم ولهذا قال في المحيط ويستحب أن يصف ثلاثة صفوف حتى
 لو كانوا سبعة يتقدم احدهم للامامة ويقف وراءه ثلاثة ثم اثنان ثم واحد اه فلو كان الصف الأول أفضل
 في الجنازة أيضا لكان الأفضل جعلهم صفًا واحدًا ولكره قيام الواحد وحده كما ذكره في غيرها هذا ما ظهر لي
 (قوله لانه منسوخ) لأن الآثار اختلفت في فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم فروى الخمس والسبع والتسع
 وأكثر من ذلك إلا أن آخر فعله عليه الصلاة والسلام كان أربع تكبيرات فكان فاضلًا لما قاله ح عن
 الامداد وفي الزبلي أنه صلى الله عليه وسلم حين صلى على النجاشي كبر أربع تكبيرات وثبت عليه ما إلى أن توفي
 فنسخت ما قبلها ط (قوله فيكث الموتم الخ) لما كان قوله لم يتبع صادقًا بالقطع وبالاتظار اوردفه بيان
 المراد منه ط (قوله به يفتي) وجهه في فتح القدير بأن البقاء في حرمة الصلاة بعد فراغها ليس بخطا مطلقا
 إنما الخطأ في المتابعة في الخامسة بحر وروى عن الامام أنه يسلم للعال ولا ينتظر تحصيلا للمخالفة ط (قوله
 هذا) أي عدم المتابعة ط (قوله وينوي الاقتتاح الخ) لجواز أن تكبيرة الامام للاقتتاح الآن وخطأ المبلغ
 نقل ذلك في البحر عن شرح المجمع الملكي بصيغة قالوا ونقله في باب صلاة العيد بصيغة قبل وكلا الصيغتين مشعر
 بالضعف كيف وهو لا وجه له بظهوره لانه ان كان المراد أنه ينوي الاقتتاح بما زاد على الرابعة كما هو المتبادر لزم
 أن يأتي بعد ثلاث تكبيرات أخر لأن بنية الاقتتاح لتعجيل صلاته باحتمال خطأ المبلغ ولا صحة لها إلا بثلاث
 بعد ثلاثها لأنها أركان والأركان كانت فته لغوا فكان الواجب عدمها وان كان المراد جميع التكبيرات فن ابن يعلم
 أن المبلغ يزيد على الرابعة حتى ينوي الاقتتاح بالجميع فان احتمال الخطأ إنما يظهر وقت الزيادة وان قيل انه ثابت
 قبلها يلزم عليه أن ينوي الاقتتاح بالجميع وان لم يزد المبلغ شيئا وأنه يأتي بعد الرابعة بثلاث تكبيرات أيضا
 والالم يكن لهذه النية فائدة وأنه في غير صلاة الجنازة يأتي بتكبيرات أخرى لاحتمال خطأ المبلغ ونحو ذلك يقال
 في تكبيرات العيد كما اشرنا اليه في بابها ولم أر من تعرض لشيء من ذلك ثم ظهر أنه يمكن أن يجاب باختيار الشق
 الأول وأن فائدته أنه اذا زاد خمسة مثلا احتل أن تكون التسمية وأنه سبكي بعد ثلاثا أخرى وهكذا
 في السادسة والسابعة فإذا سلم احتل أن أربعة قبل السلام هي الفرائض الأصلية وأن ما قبلها زائدة غلط واحتل
 أن أربعة من الابتداء هي الفرائض الأصلية وما بعد هازائدة غلط فإذا نوى تكبيرة الاقتتاح فبما زاد على الأربع
 الأولى قد يتفقه ذلك في بعض الصور بلا ضرر والله أعلم (قوله ولا يستغفر فيها لصبي) أي في صلاة الجنازة

لكن في البدائع العمل في زماننا
 على الجهر بالتسليم وفي جواهر
 الفتاوى يجهر بواحدة (ولا قراءة
 ولا تشهد فيها) وعين الشافعي
 الفاضلة في الأولى وعندنا يجوز
 بنية الدعاء وتكره بنية القراءة
 لعدم ثبوتها فيها عنه عليه السلام
 وأفضل صفوفها آخرها اظهارا
 للتواضع (ولو كبر امامه خمسا
 لم يتبع) لانه منسوخ (فيكث
 الموتم حتى يسلم معه اذا سلم)
 به يفتي هذا اذا جمع من الامام
 ولو من المبلغ تابعه وينوي
 الاقتتاح بكل تكبيرة وكذا في
 العيد (ولا يستغفر فيها لصبي)

(قوله ومجنون ومعتوه) هذا في المصلى - فان الجنون والعتة الطارئين بعد البلوغ لا يسقطان الذنوب السابقة كما في شرح المنية (قوله بعد دعاء البالغين) كذا في بعض نسخ الدرر وفي بعضها بدل دعاء البالغين وكتب العلامة نوح على نسخة بعد أنها مخالفة لما في الكتب المشهورة ومناقضة لقوله لا يستغفر لصبي - ولهذا قال بعضهم أنها تصحيف من بدل اه وقال الشيخ اسماعيل بعد كلام والحاصل أن مقتضى متون المذهب والقنواي وصرح غرر الاذكار الاقتصار في الطفل على اللهم اجعله لنا فرطاً الخ اه قلت وحاصله أنه لا يأتي بشئ من دعاء البالغين أصلاً بل يقتصر على ما ذكر وقد نقل في الحلية عن البدائع والمحيط وشرح الجامع لقاضي خان ما هو كالصريح في ذلك فراجع به وبه علم أن ما في شرح المنية من أنه يأتي بذلك الدعاء بعد قوله ومن توفيقه مناقضه على الايمان مبني على نسخة بعد من الدرر فتدبر هذا وما مر في المأثور في دعاء البالغين من قوله وصغيرنا وكبيرنا لا يشافي قلوبهم لا يستغفر لصبي كما قد مناه فانهم (قوله أي سابقاً الخ) قال في المغرب اللهم اجعله لنا فرطاً أي اجرا يتقدمنا وأصل الفارط والفرط فيمن يتقدم الواردة اه أي من يتقدم الجماعة الواردة الى الماء ليهبته اهم ومنه الحديث اننا فرطكم على الحوض واقتصر الشارح على المعنى الثاني الذي هو الاصل لما في البحر أنه الانسب هنا لتكثر مع قوله واجعله لنا اجرا اه قال ط والذي في النهر وغيره تفسيره بالمقدم ليهبتي مصالح والديه في دار القرار (قوله وهو دعاءه) اي للصبي - ايضاً اي كما هو دعاء لوالديه وللمصلين لانه لا يبي الماء لدفع الظما ومصالح والديه في دار القرار الا اذا كان متقدماً في الخير وهو جواب عن سؤال حاصله أن هذا دعاء للاحياء ولا يقع للميت فيه ط (قوله لاسيه) وقد قالوا الخ حاصله أنه اذا كانت حسنة أي ثوابها يكون أهلها للجزاء والثواب فناسب أن يكون ذلك دعاءه أيضاً لينتفع به يوم الجزاء (قوله واجعله ذخراً) في الهداية والكافي والكز وغيرها واجعله لنا اجرا واجعله لنا ذخراً وفي الدرر والوقاية كما هنا (قوله ذخيرة) أشار الى أن المراد بالذخر الاسم أي ما يذخر لا المصدر فانه يستعمل اسماً ومصدراً كما يفيد قول القاموس ذخره كمنعه ذخراً بالضم وأذخره اختاره واتخذته والذخيرة ما أذخر كالذخر جعه أذخار اه قال العلامة ابن حجر شبه تقدمه لوالديه بشئ نفيس يكون أمامهم ما ذخروا الى وقت حاجتهم له بشفا عنه لهما كما صرح اه (قوله مقبول الشفاعة) تفسير لقوله مشفعاً بالبناء للجهول (تمة) في بعض الكتب يقول اللهم اجعله لوالديه فرطاً وسلفاً وذخراً وعظماً واعتباراً وشفيعاً واجراً وتقل به موازينهم وأفرغ الصبر على قلوبهم ما ولا تفتنهما بعده واغفر لنا وله ط أقول رأيت ذلك في كتب الشافعية لكن يبدل قوله واغفر لنا وله بقوله ولا تحرمهما اجرا وهذا اولى لما مر من أنه لا يستغفر لصبي - وقال في شرح المنية وفي المصيد ويدعو لوالدي الطفل وقيل يقول اللهم ثقل به موازينهما وأعظم به أجرهما ولا تفتنهما بعده اللهم اجعله في كفالة ابراهيم وألقه به الى المؤمنين اه (قوله تدباً) أي كونه بالقرب من الصدر مندوب والامحاذة جزء من الميت لا بد منها قهستانى عن الحفة ويظهر أن هذا في الامام وفيما اذا لم تتعدد الموتى والوقوف عند مصدر أحدهم فقط ولا يبعد عن الميت كما في التبر ط (قوله للرجل والمرأة) اراد الذكروا لانتى الشامل للصغير والصغيرة ط عن أبي السعود وعند الشافعي رحمه الله يقف عند رأس الرجل وعجز المرأة (قوله والشفاعة لاجله) أي أن المصلى شافع للميت لاجل ايمانه فناسب أن يقوم بهذا محله (قوله والمسبوق) أي الذي لم يكن حاضر التكبير الامام السابق ط (قوله ببعض التكبيرات) صادق بالاقول والاكثر ط أما المسبوق بالكل فأتى حكمه (قوله لا يكبر في الحال) فلو كبر كما حضرو لم ينتظر لا تسد عندهما لكن ما أذاه غير معتبر كذا في الخلاصة بجر ومثله في الفتح وقضية عدم اعتبار ما اذا أنه لا يكون شارعاً في تلك الصلاة وحينئذ تفسد التكبير مع أن المسطور في القنية أنه يكون شارعاً وعليه فيعتبر ما اذا وهذا ماز من افصح عنه فتدبره نهر وأجاب الجوى في شرح الكنز بأنه لا يلزم من عدم اعتباره عدم شروعه ولا من اعتبار شروعه اعتبار ما اذا الا ترى أن من ادرك الامام في السجود صبح شروعه مع أنه لا يعتبر ما اذا من السجود مع الامام بل عليه اعادته اذا قام الى قضاء ما سبق به فلا مخالفة بين ما في الخلاصة والقنية اه لكن فيه أن تكبيرة الاقتتاح هنا بمنزلة ركعة فلو صبح شروعه بها يلزم اعتبارها الآن يقال ان لها شابين كما مر فتصح شروعه بهما من حيث كونها شرطاً ولا تعتبرها في تكميل العدد من حيث شبهها بالركعة فلذا قلنا يصح شروعه بها وبعبدها بعد سلام امامه والله أعلم (قوله والمسبوق الخ)

ومجنون ومعتوه لعدم تكليفهم

(بل يقول بعد دعاء البالغين

اللهم اجعله لنا فرطاً) بختين

أي سابقاً الى الحوض ليهبتي الماء

وهو دعاءه أيضاً بتقدمه في الخير

لا سيما وقد قالوا حسنات الصبي

له لا لا يوبه بل لهم ما ثواب التعليم

(واجعله ذخراً) بضم الذال

المجزة ذخيرة (وشافعا مشفعاً)

مقبول الشفاعة (ويقوم الامام)

تدباً (بهذا الصدر مطلقاً)

للرجل والمرأة لانه محل الايمان

والشفاعة لاجله (والمسبوق)

بعض التكبيرات لا يكبر في الحال

بل (ينتظر) تكبير (الامام ليكبر

معه) للاقتتاح لما مر أن كل تكبيرة

ركعة والمسبوق لا يبدأ بما فاته

هو من تمة التعليل أي فلو كبر ولم ينتظر لكان كالمسبوق الذي شرع في قضاء ما سبق به قبل الفراغ من الاقتداء
 ط (قوله وقال أبو يوسف الخ) قال في النهاية تفسير المسئلة على قوله أنه لما جاء وقد كبر الامام تكبيرة
 الاقتتاح كبر هذا الرجل للاقتتاح فإذا كبر الامام الثانية تابعه فيها ولم يكن مسبوقا وعندها لا يكبر
 للاقتتاح حين يحضر بل ينتظر حتى يكبر الامام الثانية ويكون هذا التكبير تكبيرا للاقتتاح في حق هذا الرجل
 فيصير مسبوقا بتكبيرة يأتي بها بعد سلام الامام اه (قوله كما لا ينتظر الحاضر الخ) أفاد بالتشبيه
 أن مسئلة الحاضر اتفاقية ولذا قال بل يكبر أي الحاضر اتفاقا والمراد به من كان حاضرا وقت تسمية الامام
 في محل يجزئه فيه الدخول في صلاة الامام كما يأتي عن المجتبى أي بأن كان متبعا للصلاة كما يفيد قول الهندي
 عن شرح الجامع لقاضي خان وإن كان مع الامام فتفاضل ولم يكبر معه أو كان في النية بعد فأخر التكبير فانه يكبر
 ولا ينتظر تكبيرا لمام الثانية في قولهم لأنه لما كان مستعدا جعل بمنزلة المشارك اه (قوله في حال التسمية)
 مفهومه أنه لو فاتته التسمية وحضر في حالة التكبيرة الثانية مثلا لا يكون مدركا لها بل ينتظر الثالثة ويكون
 مسبوقا بتكبيرتين لا واحدة عندهما لكن الظاهر أن التسمية غير قيد لما سأل فيقالو كبر الرابع والرجل حاضر
 فانه يكون مدركا لها ويؤيد التعليل المار عن قاضي خان والآن عقبه عن الفتح تأمل (قوله لأنه كالمدرك)
 قال في فتح القدير يفيد أنه ليس بمدرك حقيقة بل اعتبر مدركا لحضوره التكبير دفعا للخرج اذ حقيقة ادراك
 الركعة بفعلها مع الامام ولو شرط في التكبير المعية ضاق الامر جدا اذ الغالب تأخر النية قليلا عن تكبير الامام
 فاعتبر مدركا لحضوره اه (قوله ثم يكبر الخ) أي المسبوق والحاضر وقوله ما فاتته خفاء لأن المراد
 بالحاضر في كلامه الحاضر في حال التسمية فاذا أتى بها لم يفته شيء إلا أن يراد ما إذا حضر أكثر من تكبيرة فكبر
 واحدة فانه يكبر بعد السلام ما فاتته على ما سأل في تأمل واحترز عن اللاحق كأن كبر مع الامام الاولى دون
 الثانية والثالثة فانه يكبرهما ثم يكبر مع الامام الرابعة كما في الخلية والنهر هذا وفي نور الابصار وشرحه
 ان المسبوق يوافق امامه في دعائه ولو علمه بجماعه اه ولم يذكر ما إذا لم يعلم وظاهر تقييده الموافقة بالعلم
 أنه اذا لم يعلم بأن لم يعلم أنه في التكبيرة الثانية والثالثة مثلا يأتي به مرتباً أي بالثناء ثم الصلاة ثم الدعاء تأمل
 (قوله نسقا) بالتحرير أي متتابعة وفي بعض النسخ تترى وهو بعناه (قوله على الاعناق) مفهومه أنه
 لو رفعت بالايدي ولم توضع على الاعناق أنه لا يقطع التكبير بل يكبر وهو ظاهر الرواية وعن محمدان كانت
 الى الارض أقرب يكبروا ولا فلا معراج ومثله في البرازية والفتح ويخالفه ما في الصرع عن الظهيرية أنها لو رفعت
 بالايدي ولم توضع على الكاف لا يكبر في ظاهر الرواية لكن قال في الشنبلاية وينبغي أن يقول على ما في البرازية
 ولا يخالفه ما يأتي من أنها لا تصح اذا كان الميت على ايدي الناس لانه يغتفر في البناء ما لا يغتفر في الابتداء
 اه (قوله وما في المجتبى من أن المدرك) أي الحاضر وسماه مدركا لانه بمنزلة كما مر وعبارة المجتبى رجل
 واقف حيث يجزئه الدخول في صلاة الامام فكبر الامام الاولى ولم يكبر معه فانه يكبر ما لم يكبر الامام الثانية فان
 كبر كبر معه وقضى الاولى في الحال وكذا ان لم يكبر في الثانية والثالثة والرابعة يكبر ويقضى ما فاتته في الحال اه
 (قوله شاذ) لخالفته مانص عليه غير واحد من أنه يكبر ما فاتته بعد سلام الامام أفاده في النهر (قوله فلو جاء الخ)
 هذا ثمرة الخلاف بينهما وبين أبي يوسف كما في النهر (قوله لتعذر الدخول الخ) لما مر أن المسبوق ينتظر
 الامام ليكبر معه وبعد الرابعة لم يبق على الامام تكبير حتى ينتظره لسابعة فيه قال في الدرر والاصل في السبب
 عندهما أن المقتدى يدخل في تكبيرة الامام فاذا فرغ الامام من الرابعة تعذر عليه الدخول وعند أبي يوسف
 يدخل اذا بقيت التسمية كذا في البدائع اه (قوله كما في الحاضر) أي في وقت التكبيرة الرابعة فقط
 او التكبيرات كلها ولم يكبرها مع الامام وأشار بالتشبيه تعالى البدائع الى أن مسئلة الحاضر اتفاقية وفيه
 كلام يأتي (قوله وعليه الفتوى) أي على قول أبي يوسف في مسئلة المسبوق خلافا لما مشى عليه في المتن
 (قوله ذكره الحلبي وغيره) عبارة الحلبي في شرح المنية وان جاء بعد ما كبر الرابعة فاتته الصلاة عندهما وعند
 أبي يوسف يكبر فاذا سلم الإمام قضى ثلاث تكبيرات وذكر في المحيط أن عليه الفتوى اه قلت وذكر أيضا
 في الفتاوى الهندية عن المنعرات أنه الأصح وعليه الفتوى لكن ما مشى عليه في المتن صرح في البدائع
 بأنه الصحيح ومثله في الدرر وشرح المقدسي ونور الابصار نعم نقل في الامداد عن العنيس والولوالحية أن ذلك

وقال أبو يوسف يكبر حين يحضر
 (كما لا ينتظر الحاضر) في (حال
 التسمية) بل يكبر اتفاقا للتسمية
 لانه كالمدرك ثم يكبر ما فاتهما
 بعد الفراغ نقابا لدعاء ان خشيا
 رفع الميت على الاعناق وما في
 المجتبى من أن المدرك يكبر الكل
 للحال شاذ نهر (فلو جاء) المسبوق
 (بعد تكبيرة الامام الرابعة فاتته
 الصلاة) لتعذر الدخول في
 تكبيرة الامام وعند أبي يوسف
 يدخل لبقاء التسمية فاذا سلم
 الامام كبر ثلاثا كما في الحاضر
 وعليه الفتوى ذكره الحلبي وغيره
 (واذا اجتمعت)

رواية عن أبي حنيفة وأن عند أبي يوسف يدخل في الصلاة وعليه الفتوى قال فقد اختلف التصحيح (تنبية) هذا كله في المسبوق وأما الحاضر وقت التكبيرة الرابعة فإنه يدخل وقد أشار الشارح كالبدائع إلى أنه بالاتفاق كما قدمناه صرح في النهر وهو ظاهر عبارة المجتبى التي قدمناها لكن في البحر عن المحيط لو كبر الإمام أربعاً والرجل حاضر فإنه يكبر ما لم يسلم الإمام ويقضى الثلاث وهذا قول أبي يوسف وعليه الفتوى وروى الحسن أنه لا يكبر وقد فاتته اهـ أقول لكن المفهوم من غالب عباراتهم أن عدم فوات الصلاة في الحاضر منفق عليه بين أبي يوسف وصاحبيه وأن الفوات رواية الحسن عن أبي حنيفة وأن المفتي به عدم الفوات وهذا هو المناسب لما مر من تقرير أقوالهم أما على قول أبي يوسف فظاهر لأن المسبوق عنده لا تنفوت الصلاة فال حاضر بالاولى وأما على قولهما فلما صرح به في الهداية وغيرهما من أن الحاضر عزلة المدرك عندهما وهذا حاضر وقت أربعة فيكبرها قبل سلام الإمام ثم يقضى الثلاث لقوات محلها حينئذ في المحيط من قوله وهذا قول أبي يوسف لا يلزم منه أن يكون قولهما بخلافه بل قولهما كقوله بدليل أنه قاطب برواية الحسن فقط والا كان المناسب مقابلته بقولهما ولذا لم يعزه في الثانية والاولى الجدية وغاية البيان إلى أبي يوسف بل اطلقوه وقابلوه برواية الحسن بل زاد في غاية البيان بعد ذلك وعن أبي يوسف أنه يدخل معه فأفاد أن قول أبي يوسف كقولهما وأن المخالفة في رواية الحسن فقط (تنبية) نقل في البحر عبارة المحيط السابقة ثم قال في الحقائق من أن الفتوى على قول أبي يوسف انما هو في مسألة الحاضر للمسبوق وقد يقال انه اذا كان حاضرا ولم يكبر حتى كبر الإمام فحينئذ فلا شك أنه مسبوق وحضوره من غير فعل لا يجعله مدر كالمغني أن يكون كمسألة المسبوق وأن يكون الفرق بين الحاضر وغيره في التكبيرة الاولى فقط كما لا يخفى اهـ وأقول ان ما في الحقائق محمول على مسألة المسبوق لما مر من أن المخالف فيها أبو يوسف وأن الفتوى على قوله وأما مسألة الحاضر فانها واقعية كما علمته وأما قوله وقد يقال الخ فخاصة أنه لا تحقق لمسألة الحاضر الا فيمن حضر وقت التكبيرة الاولى فكبرها قبل أن يكبر الإمام الثانية أما لو نشأ على حتى كبر الإمام الثانية او اكبر فهو مسبوق لا حاضر وفيه نظر ظاهر فإنه اذا كان حاضرا حتى كبر الإمام تكبيرة تين مثلا يكون مدر كاللثانية فله أن يكبرها قبل أن يكبر الإمام الثالثة ويكون مسبوق بالاولى فيأتي بها بعد سلام الإمام فسبقه بها لا ينافي كونه حاضرا في غير ما يدل على ذلك ما نقله في البحر عن الواقعات من أنه ان لم يكبر الحاضر حتى كبر الإمام فثنتين كبر الثانية منهما ولم يكبر الاولى حتى يسلم الإمام لان الاولى ذهاب محلها فكأن قضاء والمسبوق لا يشتغل بالقضاء قبل فراغ الإمام اهـ فانظر كيف جعله حاضر او مسبوقا ذلوا كان مسبوقا فقط لم يكن له أن يكبر الثانية بل ينتظر تكبير الإمام الثالثة كما مر فاغتنم تحرير هذا المقام (قوله اولى من الجمع) لان الجمع مختلف فيه تنبيه (قوله وتقديم الافضل افضل) أي يسلي اولا على أن أفضلهم ثم يصلي على الذي يليه في الفضل وقيد في الامداد بقوله ان لم يكن سبق أي والايصلي على السابق ولو مفضولا وسأيت بيان الترتيب (قوله وان جمع جاز) أي بأن صلى على الكل صلاة واحدة (قوله صفا واحدا) أي كما يصطفون في حال حياتهم عند الصلاة بدائع أي بأن يكون رأس كل عند وحل الاخر فيكون الصف على عرض القبلة (قوله وان شاء جعلها صفا الخ) ذكر في البدائع التفسير بهذا والذي قبله ثم قال هذا جواب ظاهر الرواية وروى عن أبي حنيفة في غير رواية الاصول أن الثاني اولى لان السنة هي قيام الإمام بمحذاه الميت وهو يحصل في الثاني دون الاول اهـ (قوله درجا) أي شبه الدرج بأن يكون رأس الثاني عند منكب الاول بدائع (قوله لحصول المقصود) وهو الصلاة عليهم دور والاحسن ما في المبسوط لان الشرط أن تكون الجنائز أمام الإمام وقد وجد اسماعيل (قوله فيقرب منه الافضل فالأفضل) أي في صورة ما اذا جعلهم صفا واحدا مما يلي القبلة بوجهها أما في صورة جعلهم صفا عرضا فإنه يقوم عند أفضلهم كما قدمه اذ ليس احدهم أقرب وهذا حيث اختلفوا في الفضل وان تساوا واقتدم أسنهم كما في الخلية وفي البحر عن الفتح وفي الرجلين يقدم اكبرهما سنا وقرآنا وعلميا كما فعله عليه الصلاة والسلام في قتل احد من المسلمين (قوله يقدم على العبد) أي ولو بالغ كما يفيد قول البحر عن الظهيرية ويقدم الحر على العبد ولو كان الحر صبي اهـ قال ط وأفاد أن الحر البالغ يقدم بالاولى وهو المشهور وروى الحسن عن الإمام أن العبد اذا كان أصغر قدم منه اهـ (قوله لضرورة) انما قيد بها لانه لا يدفن اثنان في قبر ما لم يصبر

الجنائز فافراد الصلاة) على كل واحدة (اولى) من الجمع وتقديم الافضل أفضل (وان جمع) جاز ثم ان شاء جعل الجنائز صفا واحدا وقام عند أفضلهم وان شاء جعلها صفا مما يلي القبلة) واحدا (تخلف واحد) بحيث يكون صدر كل جنازة (عما يلي الإمام) ليقوم بهذا صدر الكل وان جعلها درجا لحسن لحصول المقصود (وراعى الترتيب) المعهود خلفه حالة الحياة فيقرب منه الافضل فالأفضل الرجل مما يليه فالصبي فانثنى فالبالغة فالمرأسة والصبي الحر يتقدم على العبد والعبد على المرأة وأما ترتيبهم في قبر واحد لضرورة فبعكس هذا فيجعل الافضل عما يلي القبلة فتح

مطلب
في بيان من هو احق بالصلاة على
الميت

الاول ترابا فيجوز حينئذ البناء عليه والزرع الا لضرورة فيوضع بينهما تراب اولين ليصير كقبرين ويجعل الرجل بما
يلي القبلة ثم الغلام ثم الخنثى ثم المرأة شرح الملتقى (قوله اوناثيه) الاولى ثم ثابته ح أي كما عبر في الفتح وغيره
(قوله ثم صاحب الشرط) قال في النثر نبلاية ظاهر كلام الكمال أن صاحب الشرط غير أمير البلد وفي المعراج
ما يفيد أنه هو حيث قال الشرط بالسكون والحركة خيارا الجند والمراد أمير البلدة كما مر بخاري اه وأجاب
ط بجعل أمير البلد على المولى من نائب السلطان لا من السلطان اه هذا وقد تقدم في الجمعة تقديم الشرط على
القاضي وما هنا مخالف له ولم أر من نبه عليه فليتأمل (قوله ثم خليفة) كذا في البحر أي خليفة صاحب
الشرط كما هو المتبادر وفيه أنه حيث تقدم القاضي على صاحب الشرط كان المناسب تقديم خلفته على خليفة
صاحب الشرط فالمناسب قول الفتح ثم خليفة المولى ثم خليفة القاضي اه ومنه في الامداد عن الزيلعي
(قوله ثم امام الحنفي) أي الطائفة وهو امام المسجد الخاص بالمحلة وانما كان اولى لان الميت رضى بالصلاة خلفه
في حال حياته فينبغي أن يعلى عليه بعد وفاته قال في شرح المنية فعلى هذا لو علم أنه كان غير راض به حال حياته
ينبغي أن لا يستحب تقديمه اه قلت هذا مسلم ان كان هدم رضاه به لوجه صحيح والا فلا تأمل (قوله فيه
ايهام) أي في كلام المصنف ايها المصنفين تقديم المذكورين لكن القاعدة الاصلية أن القرآن
في الذكر لا يوجب الاتحاد في الحكم تأمل (قوله وذلك أن تقديم الولاية واجب) لأن في التقديم عليهم ازدراء بهم
وتعظيم اولى الامر واجب كذا في الفتح وصرح في الولوالجية والايضاح وغيرهما بوجوب تقديم السلطان وعلمه
في المتبع وغيره بأنه نائب النبي صلى الله عليه وسلم الذي هو اولى بالمؤمنين من انفسهم فيكون هو أيضا كذلك
اسماعيل (قوله بشرط الخ) نقل هذا الشرط في الحلبة ثم قال وهو حسن وتبعه في البحر (قوله امام المسجد
الجامع) عبر عنه في شرح المنية بامام الجمعة (تنبيه) وأما امام مصلى الجنازة الذي شرطه الواقف وجعل له
معلوما من وقفه فهل يقدم على الولى كما امام الحنفي أم لا للقطع بأر علة الرضى بالصلاة خلفه في حياته خاصة بامام
المحلة والذي يظهر لي أنه ان كان مقررا من جهة القاضي فهو كآبائه وان من جهة الناظر فكالاجنبي أفاده
في البحر وخالفه في التبر بأن مامر في باب الامامة من تقديم الراتب على امام الحنفي يقتضي تقديمه هنا عليه
واستظهر المقدمي أنه كالأجنبي مطلقا لانه انما يجعل للقرابة ومن لا ولى له أقول وهذا اولى لما يأتي
من أن الاصل أن الحق للولى وانما تقدم عليه الولاية وامام الحنفي لما مر من التعليل وهو غير موجود هنا وتقرير
القاضي له لاستحقاق الوظيفة لا بله من نائبه عنه والازم أن كل من قرره القاضي في وظيفة امامة أن يكون
نائبه عنه مقدما على امام الحنفي والفرق بينه وبين الامام الراتب ظاهر لانه لم يرضه للصلاة خلفه في حياته بخلاف
الراتب هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله ثم الولى) أي ولى الميت طالما ذكر البالغ العاقل فلا ولاية لامرأة وصبي
ومعتوه كما في الامداد قال في شرح المنية الاصل أن الحق في الصلاة للولى ولذا تقدم على الجميع في قول أبي يوسف
والشافعي ورواية عن أبي حنيفة لأن هذا حكم يتعلق بالولاية كالانكاح الا أن الاستحسان وهو ظاهر الرواية
تقديم السلطان ونحوه لما روى أن الحسين قدم سعيد بن العاص لما مات الحسن وقال لولا السنة لما قدمت
وكان سعيد واليا بالمدينة ولما مر من الوجه في تقديم الولاية وامام الحنفي (قوله بترتيب عصوبة الانكاح)
فلا ولاية للنساء ولا للزوج الا أنه احق من الاجنبي وفي الكلام رمزا إلى أن الأبعد احق من الاقرب الغائب
وحد الغيبة هنا أن يكون بمكان تفوته الصلاة اذا حضر ط عن القهستاني زاد في البحر وأن لا ينتظر الناس
قدومه قلت والظاهر أن ذوى الارحام داخلون في الولاية والتقييد بالعصوبة لاخراج النساء فقط فهم اولى
من الاجنبي وهو ظاهر ويؤيد تعبير الهداية بولاية الانكاح تأمل (قوله فيقدم على الابن انفاقا) هو الاسع
لأن الاب فضل عليه وزيادة سن والفضيلة والزيادة تعتبر جميعا في استحقاق الامامة كما في سائر العلوات بصر
عن البدائع وقيل هذا قول محمد وعندهما الابن اولى قال في الفتح وانما قدمنا الاسن بالسنة قال عليه الصلاة
والسلام في حديث القاسمة ليستكمل اكبرهما وهذا يفيد أن الحق للابن عندهما الا أن السنة أن يقدم هو أباه
ويدل عليه قولهم سائر القرايات اولى من الزوج ان لم يكن له منها ابن فان كان فالزوج اولى منهم لأن الحق للابن
وهو يقدم أباه ولا يعد أن يقبل ان تقديمه على نفسه واجب بالسنة اه وفي البدائع وللابن في حكم الولاية
أن يقدم غيره لأن الولاية له وانما منع عن التقدم لثلاث مستحق بأبيه فلم تسقط ولايته بالتقديم (قوله الا أن يكون

مطلب
تعظيم اولى الامر واجب

(ويقدم في الصلاة عليه السلطان)
ان حضر (اوناثيه) وهو أمير
المصر (ثم القاضي) ثم صاحب
الشرط ثم خلفته ثم خليفة
القاضي (ثم امام الحنفي) فيه ايها
وذلك أن تقديم الولاية واجب
وتقديم امام الحنفي مندوب فقط
بشرط أن يكون أفضل من الولى
والا فالولى اولى كما في المجتبى
وشرح الجمع للمصنف وفي الدراية
امام المسجد الجامع اولى من
امام الحنفي أي مسجد محله نهر
(ثم الولى) بترتيب عصوبة
الانكاح الا الاب فيقدم على الابن
انفاقا الا أن يكون عالما والاب
جاهلا

(الخ) قال في البحر ولو كان الاب جاهلا والابن عالما ينبغي أن يقدم الابن الا أن يقال ان صفة العلم لا توجب التقديم في صلاة الجنائز لعدم احتياجهما واعترضه في النهر بما مر من أن امام الحنفي إنما يقدم على الولي إذا كان أفضل قال نعم على القدوري كراهة تقدم الابن على ابيه بأن فيه استخفافا به وهذا يقتضي وجوب تقديمه مطلقا اه قلت وهذا مؤيد لما مر آخرا عن الفتح (قوله فالابن اولى) في نسخة والاسن اولى وعليها كتب المحنفي فقال أي اذا حصلت المساواة في الدرجة والقرب والقوة كابن أو أخوين أو عمن فالاسن اولى أقول الا أن يكون غير الاسن أفضل اه أي قياسا على تقديم الابن الأفضل على ابيه بل هذا اولى فلو كان الاصغر شقيقا والا كبر لاب فالاصغر اولى كما في الميراث حتى لو قدم احد افليس للا كبر منعه كما في البحر (قوله فان لم يكن ولي فالزوج ثم الجيران) كذا في فتح القدير وهو صريح في تقديم الزوج على الاجنبي ولو جارا وهو مقتضى اطلاق ما قدمناه عن القهستاني من أن الزوج احق من الاجنبي فها هنا اولى من قول النهر والزوج والجيران اولى من الاجنبي اه وشمل الولي مولى العتاقة وابنه ومولى المولاة فانهم اولى من الزوج لانقطاع الزوجية بالموت بحر (قوله ومولى العبد اولى من ابنه الحر) وكذا من ابيه وغيره قال الزيلعي والسيد اولى من قريب عبده على الصحيح والقريب اولى من السيد المقتضى اه تخاف القهستاني من أن ابن العبد وأباه احق من المولى على خلاف الصحيح (قوله لبقاء ملكه) اعترض بما في شرح الهاملية من أن السيد لا يفضل امته ولا امه ولا ماله ولا مدبرته لانقطاع ملكه عنهن بالموت اه أقول أي لان الجنة الميتة لا تقبل الملك لكن المراد بقاء الملك حكما كما قيده في البحر ولذا يلزم تكفين عبده كالزوجة مع أن الزوجية انقطعت بالموت كما مر آخرا والتغيب لما فيه من المس والنظر المظهورين لا يراعى فيه الملك الحكمي لضعفه فعارض التكفين وولاية الصلاة هذا ما ظهر لي (قوله والقنوى على بطلان الوصية) عزاه في الهندية الى المتعمرات أي لواء وصي بأن يصلي عليه غير من له حق التقدم او بان يفعله لان لا يلزم تنفيذ وصيته ولا يطل حق الولي بذلك وكذا تبطل لواء وصي بأن يكفن في نوب كذا اويدق في موضع كذا كما عزاه الى المحيط وذكر في شرح درر البصائر ان تعبد تقديم امام الحنفي بما مر من أن الميت رضيه في حياته يعلم أن الموصي له يقدم على امام الحنفي لا اختياره له صريحا الا ان المذكور في المتنق أن هذه الوصية باطلة اه فتأمل (قوله ومثله كل من يقدم عليه من باب اولى) ظاهرا أن للسلطان أن يأذن بالصلاة لاجنبي بلاذن الولي وقد ذكره في الحلية بحثا بناء على أن الحق ثابت للسلطان ونحوه ابتداء واستثنى امام الحنفي فليس له الاذن لان تقديمه على الولي مستصحب فهو كابر الاخرين اذا قدم اجنبيا فلا صغر منعه فكذا المولى اه أقول وفي كون الحق ثابتا للسلطان ابتداء بحث ما قدمناه من شرح المنية من أن الحق في الاصل للولي وانما تقدم السلطان في ظاهر الرواية لتلازم دوى به وتفضيله واحب وقدم امام الحنفي لان الميت رضيه في حياته ومثله ما في الكافي حيث علل لما يأتي من أن للولي الاعادة اذا صلى غيره بقوله لان الحق للاولياء لانهم أقرب الناس اليه ولا هم به غير أن السلطان والامام انما يقدم بعراض السلطنة والامامة اه وبهذا تندفع الاولوية فتأمل (قوله فيها) أي في الصلاة على الميت وفسر الاذن بفسير اخر وهو أن يأذن للناس في الانصراف بعد الصلاة قبل الدفن لانه لا ينبغي لهم أن ينصرفوا الا باذنه وذكر الزيلعي معنى آخر وهو الاعلام بموته ليصلوا عليه بحر لكن يتعين المعنى الاول في عبارة المصنف للاستثناء المذكور بخلاف عبارة الكثر والهداية (قوله فيملك ابطاله) أي بتقديم غيره هداية فالمراد بالابطال نقله عنه الى غيره (قوله ولو أصغر سنا) فلو كانا شقيقين فالاسن اولى لكنه لو قدم احد افلا صغر منعه ولو قدم كل منهما واحدا فنقدم الاسن اولى بحر (قوله أما البعيد فليس له المتع) فلو كان الاصغر شقيقا والا كبر لاب فقدم الاصغر احد افليس للا كبر المنع بحر وفيه فان كان الشقيق غائبا وكتب الى انسان ليتقدم فلا لا ب منعه والمريض في المصر كالصحيح يقدم من شاء وليس للا بعد منعه (قوله فان صلى غيره) الا خصر أن يقول فان صلى من ليس له حق التقدم اه ح (قوله من ليس له حق التقدم الخ) بيان لغير المضاف الى ضمير الولي اخرج به السلطان ونحوه وامام الحنفي فان صلى احد هم لم يعد الولي كما يأتي لتقدمهم عليه (قوله أعاد الولي) مفهوما أن غير الولي كالسلطان لا يعيد اذا صلى غيره من ليس له حق التقدم معه الا أن يراد بالولي من له حق الصلاة وعليه فكان الاول أن يقول أعاد من له حق التقدم لكن اختلف فيما اذا صلى الولي فهل لمن قبله كالسلطان حق الاعادة في النهاية والعناية نعم لان الولي

فالابن اولى فان لم يكن له ولي
فالزوج ثم الجيران ومولى العبد
اولى من ابنه الحر لبقاء ملكه
والقنوى على بطلان الوصية
بفسله والصلاة عليه (وله) أي
للولي ومثله كل من يقدم عليه
من باب اولى (الاذن لغيره فيها)
لانه حقه فيملك ابطاله (الا) أنه
(ان كان هنالك من يساويه فله)
أي لذلك المساوي ولو أصغر سنا
(المنع) لمشاركته في الحق أما
البعيد فليس له المنع (فان صلى
غيره) أي الولي (عن ليس له حق
التقدم) على الولي (ولم يتابعه)
الولي (أعاد الولي)

قوله عند حضوره اه يوجد هنا عبارة ٥٩٢ بخطه عليه على انبائها في الهامش ونصها قلت لكن ذكر في النهاية عن المنسوخ بعد ما ذكره ان تاويل صلاة

لما كان له الاعادة اذ صلى غيره مع انه أدنى فالسلطان والقاضي بالاولى وفي السراج والمستصفي لا ووفق في
 البحر بحمل الاقل على ما اذا تقدم الولي مع وجود السلطان ونحوه والثاني على ما اذا لم يوجد واعترضه في النهر
 بأن السلطان لاحق له عند عدم حضوره فان خلافا عند حضوره اه والذي يظهر لي ما في السراج والمستصفي
 لما قدمناه عن الكافي من أن الحق للاولياء وتقديم السلطان ونحوه لعارض وأن دعوى الاولوية غير مسلمة
 وتظهره الابن فان الحق له ابتداء ولكنه يقدم أمام الحرمه الابوة وأما تأييد صاحب البحر ما في النهاية والعناية
 بما في الفتاوى كخلاصة والولولجية وغيرهما من أنه لو صلى السلطان او القاضي او امام الحى ولم يتابعه الولي
 ليس له الاعادة لانهم اولى منه اه فقيه نظرا اذا لا يلزم من كونهم اولى منه أن تثبت لهم الاعادة اذ صلى
 بحضورهم لانه صاحب الحق وان ترك واجب احترام السلطان ونحوه ويدل على ذلك قول الهداية فان صلى غير
 الولي او السلطان أعاد الولي لان الحق للاولياء وان صلى الولي لم يجوز لاحد أن يصلي بعده اه ونحوه في الكفر
 وغيره فقوله لم يجوز لاحد يشعل السلطان ثم رأيت في غاية البيان قال مانعه هذا على سيدى الاموم حتى لا يجوز
 الاعادة للسلطان ولا لغيره اه وما قيل ان المراد بالولي من له حق الولاية بعده عطف السلطان قبله على الولي
 ونقل في المعراج عن المجتبى أن للسلطان الاعادة اذ صلى الولي بحضوره ثم قال لكن في المنافع ليس للسلطان
 الاعادة ثم ايدرواية المنافع فراجعوه وهذا عين ما قلناه فاعتنم تحرير هذا المقسم والسلام (قوله ان شاء الخ)
 وأما ما في التقويم من أنه لو صلى غير الولي كانت الصلاة باقية على الولي فضعيف كما في النهر (قوله ولذا الخ)
 عليه لقوله لا لاسقاط الفرض أى فان الفرض لم يسهط بالاولى كان لمن صلى أولا أن يعيد مع الولي وبهذا ردة
 في البحر ما في غاية البيان من أن الاولى موقوفه فان أعاد الولي تبين أن الفرض ماضى والاسقاط بالاولى لكن
 قال العلامة المقدسى ان ما في غاية البيان موافق للقواعد لا تنفل بها غير مشروع عندنا ولذلك نظير
 وهو الجمعة مع الظهر ان أداء قبلها اه ثم يحتاج الى الجواب عما قاله في البحر وهو صعب فالاحسن الجواب عما
 قاله المقدسى بأن اعادة الولي ليست تقلا لان صلاة غيره وان تأذى بها الفرض وهو حق الميت لكننا قصص لبقاء
 حق الولي فيها فاذا أعادها وقعت فرضا مكمل الفرض الاول فطير اعادة الصلاة المؤداة بكرة فان كلا منهما
 فرض كما حققناه في محله وحيث كانت الاولى فرضا فليس لمن صلى أولا أن يعيد مع الولي لان اعادته تكون نفلا
 من كل وجه بخلاف الولي لانه صاحب الحق هذا ما ظهر لي فتأمله (قوله غير مشروع) أى عندنا وعند مالك
 خلافا للشافعي رحمه الله والادلة في المطولات (قوله او امام الحى) نص عليه في الخلاصة وغيرها كما قدمناه
 وكذا صرح في الجمع وشرحه بأنه كالسلطان في عدم اعادة الولي وبه ظهر ضعف ما في غاية البيان من أن للولي
 الاعادة لو صلى امام الحى لالوصلى السلطان لئلا يزدوى به أفاه في البحر (قوله لانهم اولى الخ) الاولى أن يقول
 أيضا ولان متابعتها اذن بالصلاة ليكون عليه لقوله او من ليس له حق التقدم وتابعه الولي ط (قوله بأن لم يحضر
 الخ) لانه لاحق للولي عند حضرة السلطان ونحوه وقد علمت ما فيه (قوله وان حضر) يعنى بعد صلاة الولي
 وان وصلية (قوله ألو صلى الخ) نصريح بفهم قوله بأن لم يحضر من يقدم عليه وهذا موافق به صاحب
 البحرين عباراتهم وقد علمت تحرير المقام أيضا (قوله وفيه) أى في المجتبى وهذه العبارة عزاه اليه في البحر
 لكنى لم اجد هافيه والذي رأيت في المجتبى هكذا ثم اذا دفن قبل الصلاة وصلى عليه من لا ولاية له يصلى عليه
 ما لم يتزق اه والمراد يصلى عليه الولي ان شاء لاجل حقه لا لاسقاط الفرض فلا ينافى ما مر وكذا يمكن تاويل
 قوله كعدم الصلاة كما أفاده ح بأنها بالنسبة الى من له الولاية كالعدم حتى كان له الاعادة (قوله وأهمل
 عليه التراب) فان لم يل اخرج وصلى عليه كما قدمناه بحر (قوله او بما يغسل) هذا رواية ابن جماعة والطهيم
 أنه لا يصلى على قبره في هذه الحالة لانها بلا غسل غير مشروعة كذا في غاية البيان لكن في السراج وغيره قيل
 لا يصلى على قبره وقال الكرخى يصلى وهو الاستحسان لان الاولى لم يعتقها ترك الشرط مع الامكان والآن
 زال الامكان فسقطت فرضية الغسل وهذا يقتضى ترجيح الاطلاق وهو الاولى مبر (تنبيه) ينبغي أن يكون
 في حكم من دفن بلا صلاة من تردى في نحو بئر أو وقع عليه نيران ولم يمكن اخراجه بخلاف ما لو غرق في بحر
 لعدم تحقق وجوده امام المصلى قاتل (قوله او من لا ولاية له) متعلق بمحذوف حالا من ضمير بها الصلوات
 الى الصلاة وهذا مكرر بما نقله عن المجتبى (قوله صلى على قبره) أى اقتراضا في الاولين وجوازا في الثالثة

المعابة على النبي صلى الله عليه وسلم
 أن ابا بكر رضى الله تعالى عنه كفى
 مشغولا يتسوية الامور وتسكين
 الفتنة فكافوا يصليون عليه قبل
 حضوره وكان الحق له فلما فرغ صلى
 عليه ثم لم يصل احد بعده اه فهذا
 يفيد أن للسلطان الاعادة ولو لم
 يكن حاضر افينا في ما قاله في البحر
 وما قاله في النهر الا أن يقال ان
 للولاية كانت للعباس عم النبي
 صلى الله عليه وسلم ولم يكن صلى
 قبل ابي بكر والكلام فيما اذ صلى
 للولي فلا منافاة ولكن يحتاج
 الى ثبوت ذلك فتأمل اه منه
 قوله عليه لقوله لا لاسقاط الفرض
 هكذا بخطه ولعل الصواب ابدال
 قوله عليه بقوله الاشارة والافهو
 صلة لما تعلق به اللام وهو قوله
 قلنا الخ فتأمل اه معجمه
 ولو على قبره ان شاء لاجل حقه
 لا لاسقاط الفرض ولذا قلنا ليس
 لمن صلى عليها أن يعيد مع الولي
 لان تكرارها غير مشروع (والا)
 أى وان صلى من له حق التقدم
 كقاض او نائبه او امام الحى او من
 ليس له حق التقدم وتابعه الولي
 (لا) يعيد لانهم اولى بالصلاة منه
 (وان صلى هو) أى الولي (بحق)
 بأن لم يحضر من يقدم عليه
 (لا يصلى غيره بعده) وان حضر
 من له التقدم لكونها بحق أمالو
 صلى الولي بحضوره السلطان
 مثلا أعاد السلطان كما في المجتبى
 وغيره وفيه حكم صلاة من لا ولاية
 له كعدم الصلاة أصلا فيصلى على
 قبره ما لم يتزق (وان دفن) وأهمل
 عليه التراب (بغير صلاة) أو بما
 يغسل او من لا ولاية له (صلى
 على قبره) استعسا ما

لأنه الحق الولي أفاده ح أقول وليس هذا من استعمال المسترك في معنييه كما وهم لأن حقيقة الصلاة في المسائل الثلاث واحدة وإنما الاختلاف في الوصف وهو الحكم فهو كإطلاق الإنسان على ما يشمل الأبيض والأسود فافهم (قوله هو الأصح) لأنه يختلف باختلاف الاوقات حر وأورد والميت سمنا وهزالا والامكنة بحر وقيل بتدريث ثلاثة أيام وقيل عشرة وقيل شهر ط عن الجوى (قوله وظاهره الخ) أى ظاهر قوله ما لم يغلب الخ فانه في الشك لم يغلب على الظن تفصحه ط (قوله كانه تقديم المانع) الخبر محذوف أى كانه قال ذلك تقديم أى أنه دارا لاهرين التفسخ المقضى عدم الصلاة وبين عدمه الموجب لها فاعتبرنا المانع وهو التفسخ ط أقول وفي الحلية نص الاصحاب على أنه لا يصلى عليه مع الشك في ذلك ذكره في المفيد والمزيد وجوامع الفقه وعامة الكتب وعلمه في المحيط بوقوع الشك في الجواز اه وتامه فيها (قوله بغير عذر) راجع الى المستثنين فالوصلى را كالتعذر التزول لطين او مطر جاز وكذا الوصلى الولي قاعدا لمرض والناس خلفه قياما عندهما قال محمد بن جزيه دون القوم بناء على الخلاف في اقتداء القائم بالقاعد بحر والتقيد بالولي لأن الحق له فلو صلى غيره من لاحق له اما قاعدا العذر فالظاهر أن الحكم كذلك ويسقط الفرض بصلاته خلافا لما يحسنه السيد أبو السعود أفاده ط (قوله وقيل تنزيها) رحمه المحقق ابن الهمام وأطال ووافقه تلميذه العلامة ابن أمير حاج وخالفه تلميذه الثاني الحافظ الزيني قاسم في قناؤه برسالة خاصة فرج القول الاول لإطلاق المنع في قول محمد في موطنه لا يصلى على جنازة في مسجد وقال الامام الطحاوى النبى عنها وكراهيتها قول أبي حنيفة ومحمد وهو قول أبي يوسف أيضا وأطال وحقق أن الجواز كان ثم نسخ وتبعه في البحر وانصره أيضا سيدى عبد الغنى في رسالة مما هانزه الواجد في حكم الصلاة على الجنائز في المساجد (قوله في مسجد جماعة) أى المسجد الجامع ومسجد المحلة قهستاني وتكره أيضا في الشارع وأرض الناس كما في الفتاوى الهندية عن المضمهرات وكما تكره الصلاة عليها في المسجد يكره ادخالها فيه كما نقله الشيخ قاسم (قوله اومع القوم) أى كلا او بعضا بناء على أن أئ في القوم جنسية اه ح (قوله مطلقا) أى في جميع الصور المتقدمة كما في الفتح عن الخلاصة وفي مختارات النوازل سواء كان الميت فيه او خارجه هو ظاهر الرواية وفي رواية لا يكره اذا كان الميت خارج المسجد (قوله بناء على أن المسجد الخ) أما اذا علنا بنحوف تلويث المسجد فلا يكره اذا كان الميت خارج المسجد وحده اومع بعض القوم اه ح قال في شرح المنية واليه مال في المبسوط والمحيط وعليه العمل وهو المختار اه قلت بل ذكر في غاية البيان والعناية أنه لا كراهة فيها بالاتفاق لكن رده في البحر وأجاب في التهر بجملة الاتفاق على عدم الكراهة في حق من كان خارج المسجد وما ستر في حق من كان داخله ثم أعلم أن التعليل الاول فيه خطأ اذ لا شك أن الصلاة على الميت دعاء وذكر وهما مما يباح له المسجد والارز المنع عن الدعاء فيه لعدم الاستسقاء والكسوف مع أن الوارد في ذلك ما رواه مسلم ان رجلا شدد في المسجد صلاة فقال صلى الله عليه وسلم لا وجدت انما بنيت المساجد لما بنيت له فليأتسئل (قوله وهو الموافق الخ) كذا في الفتح لكن فيه نظيران قوله في المسجد يحتمل أن يكون ظرفا للصلى اوليت او لها فعلى الاول لا يكره كون الميت فيه والصلاة خارجه وعلى الثاني لا يكره العكس وعلى الثالث لا يكره اذا فقد أحدهما وعلى كل فهو مخالف للفتاوى من إطلاق الكراهة وأجاب في البحر بأنه لم يقم دليل على واحد من الاحتمالات بعينه فالوا بالكرهية بوجود أحدها ايا كان اه أقول يلزم عليه اثبات الكراهة بلا دليل لأنه اذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال ولكن لا يخفى أن التبادر لغة وعرفا من نحو قولك ضربت زيدا في الدار تعلق الطرف بالفعل وأما أنه هل يقتضى كون كل من الفاعل والمفعول به أو أحدهما بعينه في المكان فغير لازم ثم ذكر ضابطا لذلك في تلخيص الجامع الكبير وشرحه في باب الخنث في الشتم وهو أن الفعل قد لا يكون له أثر في المفعول كالمعلم والذكر وقد يكون كالضرب والقتل فاذا قال ان شتمت زيدا في المسجد مثلاً فاعلم انما يتحقق بكون الشاتم في ذلك المكان سواء كان المستوم فيه أيضا والاولان الشتم هو ذكر المستوم بسوء والذكر يقوم بالذاكر ولا اثر له في المذكور لأنه يتحقق شتما في حق الميت والغائب فيعتبر مكان الفاعل وأما القتل والضرب ونحوهما في مكان فيتحقق بكون المفعول به فيه سواء كان الفاعل فيه أيضا ام لا لأن هذه الافعال لها آثار تقوم بالهتل فيشترط وجود المفعول به وهو المحل في ذلك المكان دون الفاعل لأن من ذبح شاة هي في المسجد وهو خارجه يسمى ذابحا

مطلب
في كراهة صلاة الجنائز في المسجد

(ما لم يغلب على الظن تفصحه)
من غير تقدير هو الأصح وظاهره
أنه لو شك في تفصحه صلى عليه
لكن في التهر عن محمد لا كانه
تقديم المانع (ولم تجز)
الصلاة (عليها راجحا) ولا قاعدا
(بغير عذر) استحصانا (وكرهت
تحريرا) وقيل تنزيها (في مسجد
جماعة هو) أى الميت (فيه)
وحده اومع القوم (واختلف
في الخارجة) عن المسجد وحده
اومع بعض القوم (واختار
الكرهية) مطلقا خلاصة بناء
على أن المسجد انما يباح للمكتوبة
وتوابعها ككافله وذكر وتدريس
علم وهو الموافق لإطلاق حديث
أبي داود

مطلب
مهم اذا قال ان شتمت فلانا في
المسجد يتوقف على كون الشاتم
فيه وفي ان قتلته بالعكس

في المسجد بخلاف عكسه ألا ترى أن الراعي إلى صيد في الحرم يكون قاتلاً للصيد في الحرم وإن كان سال الرعي في الحبل اه ملخصاً وتام تحقيقه هنالك فراجع إذا علمت ذلك فلا يخفى أن الصلاة على الميت فعل لا أثره في المفعول وإنما يقوم بالمصلي فقوله من صلى على ميت في مسجد يتنصلي كون المصلي في المسجد سواء كان الميت فيه أو لا فيكره ذلك أخذاً من منطوق الحديث وبؤيده ما ذكره العلامة قاسم في رسالته من أنه روى أن النبي صلى الله عليه وسلم لما نفي التجاشي إلى أصحابه خرج فصلى عليه في المصلي قال ولو جازت في المسجد لم يكن للفروج معنى اه مع أن الميت كان خارج المسجد وبقي ما إذا كان المصلي خارجاً والميت فيه وليس في الحديث دلالة على عدم كراهته لأن المفهوم عندنا غيره متبر في مثل ذلك بل قد يستدل على الكراهة بدلالة النص لأنه إذا كرهت الصلاة عليه في المسجد وإن لم يكن هو فيه مع أن الصلاة ذكرودعاء يكره ادخاله فيه بالأولى لأنه عبث محض ولا سيما على كون علمه كراهة الصلاة خشية تلويث المسجد وبهذا التقرير يظهر أن الحديث مؤيد للقول المختار من إطلاق الكراهة الذي هو ظاهر الرواية كما قد مناه فاعتنم هذا التحرير الفريد فإنه مما فتح به المولى على ضعف خلقه والحمد لله على ذلك (قوله فلا صلاة له) هذه رواية ابن أبي شيبه ورواية أحمد وأبي داود فلا شيء له وابن ماجه فليس له شيء مروي فلا جرح له وقال ابن عبد البر هي خطأ فاحش والصحيح فلا شيء له وتماه في حاشية فوج افتدى والمدني وليس الحديث نهياً غير مصروف ولا مقروناً بوعيد لأن سلب الاجر لا يستلزم ثبوت استحقاق العقاب لجواز الإباحة وقد يقال إن الصلاة نفسها سبب موضوع للشواب فسلبه مع فطها لا يكون إلا باعتبار ما يقتضيه بها من أن يقاوم ذلك وفيه نظر كذا في القح وكذا يقال في رواية فلا صلاة له لأنه علم قطعاً أنها صحيحة فهي مثل لا صلاة لجزار المسجد إلا في المسجد بل تأويل هذه الرواية أقرب أي لا صلاة كاملة فلا تنافي ثبوت أصل الثواب وبه اندفع ما في البحر من أن هذه الرواية تؤيد القول بكراهة التحريم (تمة) اعتنا بذكره في المسجد بلا عذر فإن كان فلا ومن الأعداء المطر كما في الخانية والاعتكاف كما في الجسوط كذا في الحلية وغيرها والظاهر أن المراد اعتكاف الولي ونحوه عن له حق التقدم ولغيره الصلاة معه تبعاله والالزم أن لا يصلها غيره وهو بعيد لأن أم الإدخال والصلاة أو تقع بالعذر تأمل وانظر هل يقال إن من العذر ما جرت به العادة في بلادنا من الصلاة عليها في المسجد لتعذر غيره أو تعسره بسبب اندواس المواضع التي كانت يصلي عليها فيها نحن حضرها في المسجد إن لم يصل عليها مع الناس لا يمكنه الصلاة عليها في غيره ولزم أن لا يصلي في عمره على جنازة نعم قد توضع في بعض المواضع خارج المسجد في الشارع فصلى عليها ويلزم منه فسادها من كثير من المصلين لعدم النجاسة وعدم خلعهم نعالهم المتنجسة مع أننا قد مناه كراهتها في الشارع وإذا ضاق الأمر اتسع فنبني الاتفاق بالقول بكراهة التنزيه الذي هو خلاف الأولى كما اختاره المحقق ابن الهمام وإذا كان ما ذكرناه عذراً فلا كراهة أصلاً والله تعالى أعلم (قوله يغسل ويصلى عليه) أي ويكفن ولم يصرح به لعله مما ذكره لأن ستر العورة شرط لصحة الصلاة تأمل (قوله إن استهل) لا يخفى ما فيه من التسامح لأن ترتيبه الموت على الولادة أي في قوله قبله فمات مفيد للصحة قبله فلا يحسن التفصيل بعده فكان ينبغي أن يقول كالكنز ومن استهل صلى عليه والألا شرب لالة (قوله بالبناء للفاعل) لأن أصل الإهلال والاستئلال رفع الصوت عند رؤية الهلال ثم أطلق على رؤية الهلال وعلى رفع الصوت مطلقاً ومنه أهل الحرم بالحج أي رفع صوته بالتلبية واستهل الصبي إذا رفع صوته بالبكاء عند ولادته وأما المبنى للجهول فيقال استهل الهلال أي ابصر كذا أيضاً من المغرب (قوله أي وجد منه ما يدل على حياته) أي من بكاء أو تحريك عضو أو طرف ونحو ذلك بدائع وهذا معناه في الشرع كما في البحر وقال في الشرب لالة بمعنى الحياة المستقرة ولا عبرة بالانتقاض وبسط اليد وقبضها لأن هذه الأشياء حركة المذبوح ولا عبرة بها حتى لو ذبح رجل فمات أبوه وهو يتحرك لم يرته المذبوح لأن له في هذه الحالة حكم الميت كما في الجوهرة اه أقول وما نقلناه عن البدائع مشى عليه في القح والبحر والزيتي ويمكن جعله على ما في الشرب لالة تأمل (تنبية) قال في البدائع مانعه ولو شهدت القابلة أو الأم على الاستئلال تقبل في حق الغسل والصلاة عليه لأن خبر الواحد في البيانات مقبول إذا كان عدلاً أو ما في حق الميراث فلا يقبل قول الأم لكونها مهمته بجرها المقفم إلى نفسها وكذا شهادة القابلة عند أبي حنيفة وقد لا تقبل إذا كانت عدلة اه وظاهره اشتراط نصاب الشهادة عنده في الميراث وبه صرح في البحر عن المجتبى بلفظ وعن أبي حنيفة (قوله بعد خروج اكته)

من صلى على ميت في المسجد فلا صلاة له (ومن ولد فمات يغسل ويصلى عليه) ويرث ويرث ويسعى (أن استهل) بالبناء للفاعل أي وجد منه ما يدل على حياته بعد خروج اكته

قوله الذي هو خلاف الأولى هكذا بضمه ولعل صوابه التي هي الخ لأنه نعت لكراهة التنزيه لا للقول بها اللهم إلا أن يكون التدكير باعتبار أنها حكم تأمل اه معصية

متعلق بوجده فلو خرج رأسه وهو يصيح ثم مات لم يرث ولم يصل عليه ما لم يخرج أكثر منه حيا بجر عن المبتنى
وحذا الاكثر من قبل الرجل سترته ومن قبل الرأس صدره نهر عن منية المقتى (قوله حتى لو خرج الخ) اي
فلو اعتبر حياته عند خروج الاقل من النصف لكان الواجب الدية فايجاب الغزاة في هذه الحالة مبتنى على أن هذا
الظن راجع كعدمه فان الغزاة انما يجب فيمن ضرب بطن الحامل حتى اسقطته ميتا فذبحه قبل خروج اكثره في حكم
ضربه وهو في بطن امه بخلاف ذبحه بعد خروج اكثره فانه موجب للقود وبما قرأناه من طهر صفة التفريق وبطل
التشنيع فانهم (قوله فعليه الغزاة) هي نصف عشر دية الرجل لو الجنين ذكرا وعشر دية المرأة لو أنثى وكل منهما
خمس مائة درهم وهي خسون دينار كما سأل في محله هذا وما ذكره الشارح نقله في البحر عن المبتنى بالمجعة لكن
ذكرنا في كتاب الجنائيات في اوائل فصل ما وجب القود عن المجتبي والتشارخانية أن عليه الدية لكن ما قرأناه انما
يؤيد ما هنا او يراد بالدية الغزاة فتأمل (قوله فعليه الدية) ظاهر قوله فإت أن الموت بسبب القطع وعليه فالمراد
دية النفس ان كان القطع خطأ ولا وجب القود لكن عبارة البحر عن المبتنى ثم مات وعليه فان كان موته لا بسبب
القطع فالواجب دية الاذن وان كان به فالواجب دية النفس او القود كما قلنا لكن قال الرقي انما وجبت الدية
لا انقصا من الشبهة حيث جرحه قبل تحقق كونه ولدا اه فلي تأمل وفي الاحكام للشيخ اسماعيل عن التهذيب
لهذه الليب مسئلة رجل قطع اذن انسان وجب عليه خمسمائة دينار ولو قطع رأسه وجب عليه خسون
دينارا جوابها قطع اذن صبي خرج رأسه عند الولادة فان تمت ولادته وعاش وجب نصف الدية وهي خمسمائة
دينارا ولو قطع رأسه ومات قبل خروج الباقي وجبت فيه الغزاة وهي خسون دينار اه (قوله والا يستعمل
غسل وصحي) شمل ماتم خلقه ولا خلاف في غسله وما لم يتم وفيه خلاف والمختار أنه يغسل ويلقى في خرقة
ولا يصلى عليه كما في المعراج والفتح والخانية والبرازية والظاهرية شريلاية وذكر في شرح المجمع لمصنفه أن الخلاف
في الاول وأن الثاني لا يغسل اجماعا اه واعتز في البحر بنقل الاجماع على أنه لا يغسل فحكم على ما في الفتح
والخلاصة من أن المختار تغسله بأنه سبق فطرهما الى الذي تم خلقه اوسه ومن الكاتب واعترضه في النهر
بان ما في الفتح والخلاصة عزاء في المعراج الى المبسوط والمحيط اه وعلت نقله أيضا عن الكتب المذكورة
وذكر في الاحكام أنه جرم به في عمدة المقتى والفيض والجوع والمبتنى اه فحسب كان هو المذكور في عامة
الكتب فالمناسب الحكم بالسهو على ما في شرح المجمع لكن قال في الشريلاية يمكن التوفيق بأن من نقي غسله
أراد الغسل المرامي فيه وجه السنة ومن أثبت أنه أراد الغسل في الجملة كصب الماء عليه من غير وضوء وترتيب
لقوله كغسله ابتداء بسد وحرش اه قلت ويؤيده قولهم ويلقى في خرقة حيث لم ير أعوان في تكفينه السنة
فكذا غسله (قوله عند الثاني) المناسب ذكره بعد قوله الاتي واذا استبان بعض خلقه غسل لانك علت
أن الخلاف فيه خلافا لما في شرح المجمع والبحر (قوله اكرام البني آدم) علمه للمتن كما يعلم من البحر ويصح جعله
علمه لقوله فيفتي به (قوله وحشر) المناسب تأخير عن قوله هو المختار لان الذي في الظهيرية والمختار أنه يغسل
وهل يحشر عن أبي جعفر الكبير أنه ان فتح فيه الروح حشر والا لا والذي يقتضيه مذهب اصحابنا أنه ان استبان
بعض خلقه فانه يحشر وهو قول الشعبي وابن سيرين اه ووجهه أن تعميته تقتضي حشره اذا فائدة لها
الافئداته في الحشر باسمه وذكر العلقمي في حديث سموا أسقاطكم فانهم فرطكم الحديث فقال فائدة سأل
بعضهم هل يكون السقط شافعا متى يكون شافعا هل هو من مصيره علقه أم من ظهور الحمل أم بعد مضي أربعة
أشهر أم من فتح الروح والجواب أن العبرة انما هو بظهور خلقه وعدم ظهوره كما حذر شيخنا زكريا (قوله
ولم يصل عليه) أي سواء كان تاما الملقا ام لا ط (قوله ان انفصل بنفسه) أما اذا انفصل كما اذا ضرب بطنها
فألت جنينا ميتا فانه يرث ويورث لان الشارع لما اوجب الغزاة على الضارب فقد حكم بحياته نهر أي يرث
اذا مات أبوه مثلا قبل انفصاله (قوله كصبي مع احد أبويه) وبالأولى اذا سبي معهما والمجنون البالغ
كالصبي كما في الشريلاية ولا فرق بين كون الصبي مميزا او لا بين موته في دار الاسلام والحرب ولا بين كون
السابي مسلما او ذميا لانه مع وجود الابوين لا عبرة للدار ولا للسابي بل هو تابع لاحد أبويه الى البلوغ ما لم يحدث
اسلاما وهو مميز كما صرح به في البحر اه ح وقال المحقق ابن أمير حاج في شرحه على التحرير في فصل الحاكم
بعد ذكره التبعية مانعه الذي في شرح الجامع الصغير لفقر الاسلام ويستوى فيما قلنا أن يعقل او لا يعقل

حتى لو خرج رأسه فقط وهو يصيح
فدبحه رجل فعليه الغزاة وان قطع
اذنه فخرج حيا فأت فعليه الدية
(والا) يستعمل (غسل وصحي) عند
الثاني وهو الاصح فيفتي به على
خلاف ظاهر الرواية اكرام البني
آدم كما في ملتقى البصار وفي النهر
عن الظهيرية واذا استبان بعض
خلقه غسل وحشر هو المختار
(وادرج في خرقة ودفن ولم يصل
عليه) وكذا لا يرث ان انفصل
بنفسه (كصبي مع احد
أبويه)

الى هذا اشار في هذا الكتاب ونص عليه في الجامع الكبير فلا جرم ان قال في شرحه او اسلم احد ابويه يجعل
مسلمته عاصوا كل الصغار عاقلا ولم يكن لان الولد يتبع خير الابوين ديننا اه وذكرا لخبر الرمي انه لو سبي
مع الجدة أي الاب لا يكون كذلك بل يصلى عليه (قوله لا يصلى عليه) تصرح بالمقصود من التشبيه (قوله
لا العقبي) والاكتوافي النار مثلهم وهو احد ما قبل فيهم ونقله في شرح المقاصد عن الاكثرين ط وقد منا
تمامه في مآثر أول هذا الباب (قوله ولو سبي بدونه) أي بدون احد ابويه بأن لم يكن معه واحد منهما ح
قلت المراد بالبيعة ما يشمل الحكمة لما في ميراث حكم الصغار ولو دخل حرب دار الاسلام ذمتهم سي ابنه لا يصير
الابن مسلما بالدار اه وفيه واذا سبي المسلمون صبيان أهل الحرب وهم بعد في دار الحرب فدخل آباؤهم دار
الاسلام وأسلموا فأبناؤهم صاروا مسلمين باسلام آبائهم وان لم يخرجوا الى دار الاسلام اه وهذا يقيد
المسئلة بما اذا لم يسلم أبوه (قوله تبعه لدار) أي ان كان السبي ذمتا وليس السبي ان كان مسلما كذا في شرح
المنية واقصر في البحر على تبعية الدار قال لان فائدة تبعية السبي انما تظهر في دار الحرب بأن وقع صبي في سهم
رجل ومات الصبي يصلى عليه تبعاً للسبي والكلام في السبي وهو لغة الاسرى المحولون من بلد الى بلد فلا بد
من الجمل حتى يسمى سيدا ولم يوجد اه أقول لكن الذي في الصحاح والقاموس أنه يقال سبيت العدو
سبياً اذا اسرته فهو سبي وهي سبي ويقال سبيت النمر سبياً اذا جعلتها من بلد الى بلد فهي سبية اه فجعلنا
الجمل قيداً في الخثرة دون الاسير تأمل فم ذكر الامام السرخسي في اواخر شرح السير الكبير ما يدل على كون
ذلك شرطاً خارجاً عن مفهومه فانه قال لو سبي وحده لا يحكم باسلامه ما لم يخرج الى دار الاسلام فيصير مسلماً
تبعاً للدار او يقسم الامام الغنائم او يبيعها في دار الحرب فيصير مسلماً تبعاً للمالك لان تأثير التبعية للمالك فوق
تأثير التبعية للدار فان كان المالك ذمتاً بأن ملكه بشراء او رضى فكذلك يحكم باسلامه حتى لو مات يصلى عليه
ويجبر الذي على بيعه لانه صار محرراً بقوة المسلمين فقد ملكه باحرازهم اياه فصار تمام الاحراز بالقسمة والبيع
كتمايه بالاخراج الى دارنا ولو دخل الذي دار الحرب متلصصاً وأخرج صغيراً الى دارنا فهو مسلم يجبر الذي
على بيعه لانه انما ملكه بالاخراج اذ اربنا فصار كالمنقل بأن قال الامير من اصاب رأساً فهو له فأصاب الذي صغيراً
ليس معه احد ابويه فهو مسلم لانه انما ملكه بمنعة المسلمين بخلاف ما اذا دخل الذي دارهم بامان فاشترى صغيراً
من محالكم لانه يملكه بالعقد لا بجمعة متنا فاذا اخرجته اليك لم يكن مسلماً مالوك ان الشاري منهم مسلماً فانه اذا
اخرجته الى دارنا وحده حكم باسلامه وتبعية المالك انما تظهر في هذا فاذا كان المالك مسلماً فالملوك مثله تعالى
او ذمتاً فهو مثله اه ملخصاً وحاصله أنه انما يحكم باسلامه بالاخراج الى دار الاسلام تبعاً للدار او بالملك
بقسمة او ببيع من الامام تبعاً للمالك لو مسلماً او للغنائم لو ذمتاً واقه أعلم قلت ويؤخذ من قوله ان تمام الاجراز
بالقسمة والبيع كتمايه بالاخراج أن الذي اذا ملكه يحكم باسلامه قبل الاخراج فاذا مات في دار الحرب يصلى
عليه فافهم (قوله ابوه) أي سبي بأحد ابويه أي معه ح (قوله فأسلم هو) أي احد ابويه ح أي
فان الصبي يصير مسلماً لان الولد يتبع خير الابوين ديننا ولا فرق بين كون الولد مميّزاً او لا كما مر ونقل الخير الرمي
في باب نكاح الكافر قولين وأن الشلي ائقي باشتراط عدم التميز لكن صرح السرخسي في شرح السير بأن هذا
القول خطأ وسيأتي تمام الكلام عليه هناك ان شاء الله تعالى أقول وبقي ما لو سبي معه ابواه او احد هما فانما
اخرج الى دارنا وحده فهو مسلم لانه بموتهما في دار الحرب خرج عن كونه تبعاً لهما بخلاف ما لو ماتا بعد الاخراج
او القسمة او البيع كذا في شرح السير الكبير (قوله وهو عاقل) قيد لقوله او اسلم الصبي لان كلام غير العاقل
غير معتبر لعدم صدوره عن قصد (قوله أي ابن سبع سنين) تفسير للعاقل الذي يصح اسلامه بنفسه وعزاه
في التهرالى فتاوى قارى الهداية وفسره في العناية بأن يعقل المنافع والمضار وأن الاسلام هدى واتباعه خير له
وفسره في الفتح بأن يعقل صفة الاسلام وهو ما في الحديث أن تؤمن بالله ولا تكتبه وكتبه ودرسه واليوم الآخر
والقدر خيره وشره قال وهذا دليل على أن مجرد قول لا اله الا الله لا يوجب الحكم بالاسلام ما لم يؤمن بما ذكرنا
وتمايه في البحر والنهر أقول والتظاهر أن مراده أن يؤمن بذلك اذ افضل له وطلب منه الايمان به بقرينة ما يأتي
فلو أنكره وامتنع من الاقرار به بعد الطلب لا يكفي قول لا اله الا الله للعالم بأنه صلى الله عليه وسلم كان يكتفي
من المشر كين بقول لا اله الا الله وبالاقرار برسالاته من غير الزام بتفصيل المؤمنين به فم قد بشرط الاقرار

لا يصلى عليه لانه تبع له أي في
أحكام الدنيا لا للعقب لما مر أنهم
خدم أهل الجنة (ولو سبي بدونه)
فهو مسلم تبعاً للدار او للسبي
(ابوه فأسلم هو أو) أسلم (الصبي)
وهو عاقل أي ابن سبع سنين
(صلى عليه) لصبرونه مسلماً قالوا
ولا ينبغي أن يسأل العاصي عن
الاسلام بل يذكر عنده حقيقته
وما يجب الايمان به ثم يقال له هل
انت مصدق بهذا فاذا قال نعم
اكتفى به

بالشهادتين ما او بواحدة منهما وقد يشترط التبري عن بقية الأديان المخالفة أيضا على ما سيجي ان شاء الله تعالى
تفصيله في باب الردة عند ذكر الشارح هناك أن الكفار خمسة أصناف (قوله ولا يضرب فوقه الخ) فان العوام
قد يقولون لا نعرفه وهم من التوحيد والاقرار والخوف من النار وطلب الجنة بمكان وكانهم يتأمنون أن جواب
هذه الاشياء انما يكون بكلام خاص منظوم فيجملون عن الجواب بجر عن الفتح (قوله ويقول المسلم)
أي جوازا لأن من شروط وجوب الغسل كون الميت مسلما قال في البدائع حتى لا يجب غسل الكافر لأن
الغسل وجب كرامة وتعظيما للميت والكافر ليس من أهل ذلك (قوله قريه) مفعول تنازع فيه الافعال
الثلاثة قبله (قوله كنهاله) أشار الى أن المراد بالقرب ما يشمل ذوى الارحام كفي البحر (قوله الكافر الاصل)
قيد القهستاني عن الجلابي في باب الشهيد بغير الحرب ط (قوله فيلق في حفرة) أي ولا يغسل
ولا يكفن ولا يدفع الى من اتقى الى دينهم بجر عن الفتح (قوله فلوله قريب) أي من أهل ملته (قوله
من غير مراعاة السنة) قيد للافعال الثلاثة كما أفاده بالتفريع بعده (قوله وليس للكافر الخ) أي
اذا لم يكن للمسلم قريب مسلم فيتولى تجهيزه المسلمون ويكره أن يدخل الكافر في قبر قريه المسلم ليدفنه بجر
وقد منا أنه لو مات مسلم بين نسائه معهن كافر يعلمه الغسل ثم يصلين عليه فتفصيل الكافر المسلم فيه للضرورة
فلا يدل على أنه يمكن من تجهيز قريه المسلم عند عدمها خلافا للزيلي أفاده في البحر (قوله واذا حل الجنائز)
شروع في بيان كيفية جهلها وكان ينبغي تقديمه على الصلاة كما فعل في البدائع لتقدمه عليها غالبا (قوله ندبا)
لأن فيه اشارة للعين والمقدم على اليسار والمؤخر (قوله بكسر الدال وتفتح) أشار الى أن الكسر أفتح كافي البحر
عن الغاية لكن الكسر مع التفتيح والفتح مع التشديد كافي القاموس حيث قال مقدم الرجل كحسب ومعظم
(قوله حديث من حل الخ) الاولى تأخير عن قوله ثم مقدمها ثم مؤخرها ط والحديث المذكور ذكره
الزيلي ونقله في البحر عن البدائع وفي شرح المنية ويستحب أن يحملها من كل جانب أربعين خطوة للحديث
المذكور رواه أبو بكر الجبار (قوله كفرت عنه أربعين كبيرة) بناء كفرت للفاعل وضميره للجنائز على تقدير
مضاف أي جهلها والكبيرة قد تطلق على الصغيرة لأن كل ذنب صغير بالنظر لما فوقه كبير بالنسبة لما تحته
او المراد بالكبيرة حقيقتها وقولهم ان الكبار لا تكفر الا بالتوبة وبعض الفضل او بالحج المبرور محمول على ما لم يرد
النص فيه ط وسبق في تمام ذلك في كتاب الحج ان شاء الله تعالى (قوله كذلك) أي عشر خطوات
وهو معنى كذلك الثانية ويمين الحامل بين الميت ويسار الجنائز ويساره ويمين الجنائز قهستاني ط
(قوله ويكره عندنا الخ) لأن السنة التبريع بجر وما نقل عن بعض السلف من الحل بين العمودين ان ثبت
فعارض كضيق المكان او كثرة الناس او قلة الحاملين كما بسطه في فتح القدير (قوله فاقمة) أي من قوائم
السراير الاربع (قوله بالبد) أي ثم يضع على العنق وقوله لا على العنق أي ابتداء كما أفاده شيخنا اه ح
وفي الحلية ويرفعونه أخذ بالبد لا وضع على العنق كما تحتمل الانتقال ذكره الفقيه أبو الميث في شرح الجامع
الصغير اه والمراد بالعنق الكتف كما قال ط (قوله ولذا الخ) علة لما استفيد من أن جهله كالا مئة
مكره ط (قوله يحمله واحد على يديه) أي ويتداوله الناس بالحل على أيديهم بجر (قوله ويسرع بها)
معطوف على قوله وضع مقدمها (قوله بلا خيب) بهجة مفتوحة وموحدة من حذ التجمل المسنون
أن يسرع به بحيث لا يضطرب الميت على الجنائز للعديد أسرعوا بالجنائز فان كانت سالحة قد تمسوها الى الخير
وان كانت غير ذلك فشر تضعونه عن رقابكم والافضل أن يجعل بتجهيزه كله من حين يموت بجر (قوله ولوبه كره)
لانه ازدرأ بالميت واضرأ بالتبعين بجر (قوله الا اذا خيف الخ) فيؤخر الدفن وتقدم صلاة العبد على
صلاة الجنائز والجنائز على النطبة والقياس تقديمها على العبد لكنه قدم مخافة التشويش ولا يظن
من في احوال الصوف أنها صلاة العبد بجر عن القنية ومفاده تقديم الجمعة على الجنائز لعله المذكورة
ولأنها فرض عين بل القنوى على تقديم سننها عليها ومتر تمامه في أول باب صلاة العبد (قوله جلوس قبل
وضعها) للنهي عن ذلك كما في السراج نهر ومقتضاه أن الكراهة تحريرية رمي (قوله وقيام بعده) أي يكره
القيام بعد وضعها عن الاعناق كافي النجاة والعناية وفي المحيط خلافا حيث قال والافضل أن لا يجلسوا حتى

ويكفن ويدفن قريه) كنهاله
(الكافر الاصل) أما المرتد
فيلقى في حفرة كالكلب (عند
الاحتياج) فلوله قريب فالاولى
تركه لهم (من غير مراعاة السنة)
فغسله غسل الثوب النجس ويلبسه
في خرقه ويلقيه في حفرة وليس
للكافر غسل قريه المسلم (واذا حل
الجنائز وضع) ندبا (مقدمها)
بكسر الدال وتفتح وكذا المؤخر
(على يمينه) عشر خطوات لحديث
من حمل جنازة أربعين خطوة
كفرت عنه أربعين كبيرة (ثم)
وضع (مؤخرها) على يمينه كذلك
(ثم مقدمها على يساره ثم مؤخرها)
كذلك فيقع الفراغ خلف
الجنائز فيمشي خلفها وصح أنه
عليه السلام حل جنازة سعد بن
مهاذ ويكره عندنا حملها بين
عمودي السراير بل يرفع كل رجل
قائمة باليد لا على العنق كالا مئة
ولذا كره حملها على ظهر وداية
(والصبي الرضيع او القطم)
او فوق ذلك قليلا يحمله واحد على
يديه (ولو راكبا) وان كان كبيرا
حل على الجنائز ويسرع بها
بلا خيب) أي عدو وسريع ولوبه
كره (وكره تأخير صلاته ودفنه
لصلى عليه جمع عظيم بعد صلاة
الجمعة) الا اذا خيف فوثب بسبب
دفنه قنية (كما كره) لتبعها
(جلوس قبل وضعها) وقيام بعده

٣ مطلب

في حل الميت

٣ قوله عليه لما استنفذ هكذا بخطه
ولعل الصواب ابدال عليه بالاشارة
والافوهة لما يتعلق به حرف العلة
بعده اعني قوله كره حله الخ لما
استنفذ الخ كما قال قتاتل اه

معجمه

يسروا عليه التراب قال في البحر والاقول اولى لما في البدائع لا باس بالجلوس بعد الوضع لما روى عن عبادة
ابن الصامت أنه صلى الله عليه وسلم كان لا يجلس حتى يضع الميت في القبر فكان قائما مع اصحابه على رأس قبر
فقال يهودى هكذا نصنع بموتنا لجلوس صلى الله عليه وسلم وقال لاصحابه خالفوهم أى في القيام فلذا كره
ومقتضاه أنها كراهة تحريم وهو مقيد بعدم الحاجة والضرورة رملى (قوله وما ورد فيه) أى من قوله صلى
الله عليه وسلم اذ رأيتوا الجنائز فقوموا لها حتى تخلفكم وتوضع اه ح قال النووي في شرح مسلم هو بضم
التاء وكسر اللام المشددة أى تصيرون وراءها غائبين عنها اه مدنى (قوله منسوخ) أى بما رواه أبو داود
وابن ماجه وأحمد والطحاوى من طرق عن علي قام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قعد ولمسلم بعناء وقال قد
كان ثم نسخ شرح المنية (قوله لأنها متبوعة) يشير الى ما في صحيح البخارى عن البراء بن عازب أمرنا رسول الله
صلى الله عليه وسلم باتباع الجنائز قال على الاتباع لا يقع الا على التالى ولا يسمى المقدم تابعا بل هو متبوع والامر
للتب لا للوجوب للاجماع وعن علي قدمها بين يديه واجعلها نصب عينيك فانما هي موعظة وتذكيرة وعبرة
وتقامة في شرح المنية (قوله الا أن يكون خلفها نساء) الظاهر تقييده بما اذا خشي الاختلاط معها أو كان
فيهن نائحة بقرينة ما بعده تأمل (قوله ويكره خروجهن تحريما) لقوله عليه الصلاة والسلام ارجعن ما زورات
غير ما جورات رواه ابن ماجه بسند ضعيف لكن بعضه المعنى الحادث باختلاف الزمان الذى أشارت اليه
عائشة بقولها لو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى ما أحدث النساء بعده لمنعهن كما منعت نساء بنى اسرائيل
وهذا فى نساء زمانها ما ظنك بنساء زماننا وما فى الصبيح من امة عطية نهين عن اتباع الجنائز ولم يعزم
علينا أى أنه نهى تنزيهه فينبغى أن يختص بذلك الزمن حيث كان يساح لهم الخروج للمساجد والاعباد وتقامه
في شرح المنية (قوله وتزجر النائحة) وكذا النائحة شربلية (قوله ولا يترك اتباعها لاجلها) أى لاجل
النائحة لأن السنة لا تترك بما اقترن به من البدعة ولا يرد الولاية حيث يترك حضورها بالبدعة فيها للفارق
بأنهم لو تركوا المشى مع الجنائز لم يتركوا البدعة ولا كذلك الولاية لوجود من يأكل الطعام ط عن أبي السعود
والظاهر أن المراد باتباعها المشى معها مطلقا لا خصوص المشى خلفها بل يترك المشى خلفها اذا كانت نائحة
لما مر عن الاختيار وبه يحصل التوفيق (قوله ولا يمشى عن يمينها يسارها) كذا فى الفتح والبحر
وفى القهستانى لا بأس به فأفاد أنه خلاف الاولى لأن فيه ترك المندوب وهو اتباعها (قوله جاز) أى
بلا كراهة حلية (قوله وفيه فضيلة أيضا) أخذ من قولهم ان المشى خلفها أفضل عندنا (قوله ان تساعد
عنها) أى بحيث يبعد ما شيا وحده (قوله او تقدم الكل) أى وتركوها خلفهم ليس معها احد (قوله
او ركب أمامها) لأنه بشر من خلفه بانارة القبار أمام الركوب خلفها فلا بأس به والمشى أفضل كما فى البحر (قوله
كره) الظاهر أنها تنزيهية رملى أقول لكن ان تحقق الصر بالركوب أمامها فهو تحريمية تأمل (قوله
كما كره الخ) قيل تحريما وقيل تنزيها كما فى البحر عن الغاية وفيه عنها وينبغى لمن تبع الجنائز أن يطيل الصمت
وفيه عن الظهيرية فان أراد أن يذكر الله تعالى يذكره في نفسه لقوله تعالى انه لا يجب المعتدين أى الجاهرين
بالدعاء وعن ابراهيم أنه كان يكره أن يقول الرجل وهو يمشى معها استغفر والله غفر الله لكم اه قلت واذا كان
هذا فى الدعاء والذكر فباطنك بالغناء الحادث فى هذا الزمان (قوله وحفر قبره الخ) شروع فى مسائل الدفن
وهو فرض كفاية ان امكن اجماعا حلية واحتراز بالامكان عما اذا لم يمكن كالومات فى سفينة كما يأتى ومفاده
أنه لا يجوز دفنه على وجه الارض بيناء عليه كما ذكره الشافعية ولم أره لا يمتنع صريحا وأشار بافراد الضمير
الى ما تقدم من أنه لا يدفن انسان فى قبر الا لضرورة وهذا فى الاستدعاء وكذا بعده قال فى الفتح ولا يصح قبر الدفن
آخر الا ان بلى الا قول فليبق له عظم الا أن لا يوجد قضم عظام الاوّل ويجعل بينهما حاجز من تراب ويكره الدفن
فى القساقى اه وهى كبيت معقود بالنساء يسع جماعة قياما لمخالفتها السنة امداد والكرهات فلهن وجوه
عدم المدود دفن الجماعة فى قبر واحد بلا ضرورة واختلاط الرجال بالنساء بلا حاجز وتجبصصها والبناء عليها بحر
قال فى الحلبة وخصوصا ان كان فيها ميت لم يسئل وما يفعله جهلة الحفارين من بش القبور التى لم يسئل اربابها
وادخال أجانب عليهم فهو من المنكر الظاهر وليس من الضرورة المبيحة لجمع ميتين فاكثرا استدعاء فى قبر واحد
قصد دفن الرجل مع قريبه اوضحى المحل فى تلك المقبرة مع وجود غيرها وان كانت مما يتبرك بالدفن فيها فضلا

(ولا يقوم من فى المصلى لها اذا
راها) قبل وضعها ولا من
مرت عليه هو المختار وما ورد فيه
منسوخ زيلتى (وندى المشى
خلفها) لأنها متبوعة الا أن يكون
خلفها نساء فالمشى أمامها احسن
اختيار ويكره خروجهن تحريما
وتزجر النائحة ولا يترك اتباعها
لاجلها ولا يمشى عن يمينها
ويسارها (ولو مشى أمامها جاز)
وفيه فضيلة أيضا (و) لكن
(ان تباعد عنها او تقدم الكل)
او ركب أمامها (كره) كما كره فيها
رفع صوت يذكر أو قراءة فتح
(وحفر قبره)

مطلب
فى دفن الميت

من كون ذلك ونحوه ميجال للنش وادخال البعض على البعض قبل البلاغ ما فيه من هتك حرمة الميت الاول
وتفريق اجزائه فالخدر من ذلك **اه** وقال الزبلي ولولبى الميت وصارت اربا جاز دفن غيره في قبره وزرعه والبناء
عليه **اه** قال في الامداد ويخالفه ما في التاترخانية اذا صار الميت ترابا في القبر يكره دفن غيره في قبره لان
الحرمة باقية وان جمعوا عظامه في ناحية ثم دفن غيره فيه تبركا بالجيران الصالحين ويوجد موضع فارغ يكره
ذلك **اه** قلت لكن في هذا مشقة عظيمة فالاولى اناطة الجواز بالبلاد لا يمكن أن يعد لكل ميت قبرا لا يدفن
فيه غيره وان صار الاول ترابا لاسيما في الامصار الكبيرة الجامعة والازم أن تم القبور السهل والوعر على أن المنع
من الحفر الى أن لا يبقى عظم عسر جدا وان امكن ذلك لبعض الناس لكن الكلام في جعله حكما عاما لكل احد
فتأمل (تتمة) قال في الاحكام لابأس بأن يقبر المسلم في مقابر المشركين اذ الميثق من علاماتهم شئ كافي خزنة
الفتاوى وان بقي من عظامهم شئ تنبش وترفع الاسماء وتتخذ مسجد الماروى ان مسجد النبي صلى الله عليه وسلم
كان قبل مقبرة للمشركين فنبتت كذا في الواضعات **اه** (قوله في غير دار) يفنى عنه ما يأتي متنا (قوله مقدار
نصف قامة الخ) او الى حد الصدر وان زاد الى مقدار قامة فهو احسن كافي الذخيرة فعلم أن الادنى نصف القامة
والاعلى القامة وما بينهما بينهما شرح المنية وهذا حد العمق والمقصود منه المبالغة في منع الرأحة ونش
السباع وفي القهستاني وطوله على قدر طول الميت وعرضه على قدر نصف طوله (قوله ويلحد) لانه السنة
وصفته أن يحفر القبر ثم يحفر في جانب القبلة منه حفرة فيوضع فيها الميت ويجعل ذلك كالبيت المسقف حلية
(قوله ولا يشق) وصفته أن يحفر في وسط القبر حفرة فيوضع فيها الميت حلية (قوله الا في أرض رخوة)
فيخبر بين الشق واتخاذ تابوت ط عن الدر المنقي ومثله في النهر ومقتضى المقابلة أنه يلحد ويوضع التابوت
في اللحد لان العدول الى الشق لخوف انهيار اللحد كما صرح به في الفتح فاذا وضع التابوت في اللحد أمن انهياره
على الميت فالولم يمكن حفر اللحد بين الشق ولم يحتج الى التابوت الا ان كانت الارض ندية يسرع فيها بلا الميت
قال في الحلية عن القباية ويكون التابوت من رأس المال اذا كانت الارض رخوة واندية مع كون التابوت
في غير هامكروها في قول العلماء قاطبة **اه** وقد يقال يوضع التابوت في الشق اذ الم يكن فوقه بناء لئلا يرس
الميت في التراب أما اذا كان له سقف او بناء معقود فوقه كقبور بلادنا ولم تكن الارض ندية ولم يلحد فكره
التابوت (قوله ولا يجوز الخ) أي يكره ذلك قال في الحلية ويكره أن يوضع تحت الميت في القبر مضربة أو مخددة
او حصر أو نحو ذلك **اه** ولعل وجهه أنه اتلاف مال بلا ضرورة فالتكراهية تحريمية ولذا عبر بـ لا يجوز (قوله
وما روى عن علي) يعني من فعل ذلك نهر ثم ان الشارح تبع في ذلك المصنف في منحه والذي وجدته في الظهيرية
عن عائشة وكذا عزاه الى الظهيرية في البحر والنهر قال في شرح المنية وما روى أنه جعل في قبره عليه الصلاة
والسلام قطيفة قبل لان المدينة سجة وقيل ان العباس وعليهما تنازعاها فبسطها شقران تحته لقطع التنازع
وقيل كان عليه الصلاة والسلام يلبسها ويفترشها فقال شقران واقه لا يلبسك أحد بعده ابدأ فاقاضاها في القبر
(قوله فغير مشهور) أي غير ثابت عنه او المراد أنه لم يشتر عنه فعله بين العصابة ليكون اجماعا منهم بل ثبت
من غيره خلافة في شرح المنية وكراه ابن عباس أن يلقى تحت الميت شئ رواه الترمذي وعن أبي موسى لا تجعلوا
بين وبين الارض شيئا **اه** (قوله ولا بأس بالتخاذ تابوت الخ) أي يرخص ذلك عند الحاجة والا كره كما قدمناه
آنفا قال في الحلية نقل غير واحد عن الامام ابن الفضل أنه جوزه في اراضيهم لرعايتها وقال لكن ينبغي أن يفرش
فيه التراب وتطين الطبقة العليا بما يلي الميت ويجعل اللبن الخفيف على عين الميت ويساره ليصير بمنزلة اللحد والمراد
بقوله ينبغي يسن كما افصح به نثر الاسلام وغيره بل في النيسابغ والسنة أن يفرش في القبر التراب ثم لم يعقبوا
الرخصة في اتخاذها من حديد بشئ ولا شق في كراهته كما هو ظاهر الوجه **اه** أي لانه لا يعمل الا بالشارف فيكون
كلاجز المطبوخ بها كيا يأتي (قوله له) أي للميت كما في البحر والرجل ومفهومه أنه لا بأس به للمرأة مطلقا
وبه صرح في شرح المنية فقال وفي المحيط واستحسن مشايخنا اتخاذ التابوت للنساء يعني ولو لم تكن الارض
رخوة فإنه أقرب الى الستر والعز عن مسها عند الوضع في القبر **اه** (قوله كرخاوة الارض) أي وكونها ندية
فيوضع في اللحد وفي الشق ان كانت ندية ولم يكن للشق سقف كما قدمناه (قوله أن يفرش فيه) أي في القبر
او في اللحد كما يبناء (قوله وآتى في البحر) قال في الفتح وعن احمد يثقل ليرسب وعن الشافعية كذلك ان كان

قوله فالاولى اناطة لعل الصواب
نوط فانه مصدر ناط وهو ثلاثي
الهم الا ان يكون من قبيل قولهم
خطا مشهور الخ تأمل **اه** معجمه

في غير دار (مقدار نصف قامة)
فان زاد فحسن (ويلحد ولا يشق)
الا في أرض رخوة (ولا) يجوز أن
(يوضع فيه مضربة) وما روى
عن علي فغير مشهور لا يؤخذ
به ظهيرية (ولا بأس بالتخاذ
تابوت) ولو من حجر أو حديد
(له عند الحاجة) كرخاوة الارض
(و) يسن أن يفرش فيه التراب
مات في سفينة غسل وكفن وصلى
عليه وآتى في البحر

قريسا من دار الحرب والاشد بين لوجين ليقذفه البحر فيدفن اه (قوله ان لم يكن قريسا من البر) الظاهر تقديره بأن يكون بينهم وبين البر مدة تغير الميت فيها ثم رأيت في نور الايضاح التعبير بخوف الضرر به (قوله في الدار) كذا في الحلية عن منية المتي وغيرها وهو أعم من قول الفتح ولا يدفن صغير ولا كبير في البيت الذي مات فيه فان ذلك خاص بالانبياء بل ينقل الى مقابر المسلمين اه ومقتضاه أنه لا يدفن في مدفن خاص كما يقفه له من بيت مدرسة وشعها ويبنى له جريها مدفنا تأمل (قوله بأن يوضع من جهتها ثم يحمل) أي فيكون الاخذ له مستقبل القبلة حال الاخذ وقال الشافعي واجحد يستحب السيل بأن يوضع الميت عند آخر القبر ثم يسئل من قبل رأسه مخدرا ويبيان الادلة في شرح المنية والتمت ولا يضر عندنا كون الداخذ في القبر وتراوشفا واختار الشافعي الورع وتماه في البحر (قوله فيلقد) وكذا لو كان القبر شقا غير مستقف أما المستقف فيعين فيه السيل (قوله وبالله) زاده على ما في الكفر والهداية وهو ثابت في لفظ الترمذي والاول في لفظ لابن ماجه وفي لفظ له بزيادة وفي سبيل الله بعد قوله بسم الله وذكره في البدائع عن الحسن عن أبي حنيفة قالوا والميت بسم الله وضعناك وعلى مله رسول الله سلناك ثم قال الامام ابو منصور الماتريدي ليس هذا دعاء للميت لانه ان مات على مله رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يجز أن يبدل حاله وان مات على غير ذلك لم يبدل أيضا ولكن المؤمنون شهداء الله في أرضه فيشهدون بوفاته على الله وعلى هذا جرت السنة اه حلية (تمنيه) في الاقتصار على ما ذكر من الوارد اشارة الى أنه لا يسن الاذان عند ادخال الميت في قبره كما هو المعتاد الا أن وقد صرح ابن حجر في فتاويه بأنه بدعة وقال ومن ظن أنه سنة قياسا على نديم المولود الحاقا لحقيقة الامر بابتدائه فلم يصب اه وقد صرح بعض علماءنا وغيرهم بكراهة المصافحة المعتادة عقب الصلوات مع أن المصافحة سنة وما ذاك الا لكونها لم تؤثر في خصوص هذا الموضع فالمواظبة عليها فيه توهم العوام بأنهم سنة فيه ولذا منعوا عن الاجتماع لصلاة الراغب التي اخذها بعض المتعبدین لانها لم تؤثر على هذه الكيفية في تلك الليالي المخصوصة وان كانت الصلاة خير موضوع (قوله وجوبا) اخذه من قول الهداية بذلك امر رسول الله صلى الله عليه وسلم لكن لم يجده المخرجون وفي الفتح انه غريب واستؤثر له بمحدث أبي داود والنسائي ان رجلا قال يا رسول الله ما الكبائر قال هي تسع فذكر منها استحلال البيت الحرام قبلتكم أحياء وأمواتا اه قلت ووجهه أن ظاهره التسوية بين الحياة والموت في وجوب استقباله لكن صرح في التحفة بأنه سنة كما يأتي عقبه (قوله ولا ينش لوجه البها) أي لو دفن مستدبرا لها وأهلها لولا القرب لا ينش لان التوجه الى القبلة سنة والنش حرام بخلاف ما اذا كان بعد اقامة اللين قبل اهالة التراب فانه يرأل ويوجه الى القبلة عن يمينه حلية عن التحفة ولو بقي فيه متاع لانسان فلا بأس بالنش ظهريه (قوله للاستغناء عنها) لانها تعقد خلوف الانتشار عند الحمل (قوله ويسوى اللين عليه) أي على اللين بأن يسد من جهة القبر ويقام اللين فيه حلية عن شرح الجمع (قوله والقصب) قال في الحلية وتسد الفرج التي بين اللين بالمدرو والقصب كيلا ينزل التراب منها على الميت ونصوا على استحباب القصب فيها كالابن اه (قوله لا الاثر) بمد الهمة والتشديد أشهر من التحفيف مصباح وقوله المطبوع صفة كاشفة قال في البدائع لانه يستعمل للزينة ولا حاجة للميت اليها ولانه مما مسسته النار فيكره أن يجعل على الميت تفاؤلا كما يكره أن يتبع قبره بنار تفاؤلا (قوله لو حوله الخ) قال في الحلية وكرهوا الاثر وألواح الخشب وقال الامام الترمذي في هذا اذا كان حول الميت فلو فوقه لا يكره لانه يكون عصمة من السبع وقال مشايخ بخاري لا يكره الاثر في بلد تنال الحاجة اليه لضعف الاراضي (قوله عدد لبنات الخ) نقله أيضا في الاحكام عن الشعبي عن شرح مسلم بلفظ قال عدد الخ (قوله وجاز ذلك) أي الاثر والخشب (قوله ويسجى قبرها) أي يتوب ونحوه استحبابا لادخالها القبر حتى يسوى اللين على اللحد كذا في شرح المنية والامداد ونقل الخبير الرمي أن الزبلي صرح في كتاب الخلق أنه على سبيل الوجوب قلت ويمكن التوفيق بجملة على ما اذا غلب على الظن ظهور شيء من بدنها تأمل (قوله كطر) أي ويرد وحر وتبلغ قهستاني (قوله عليه) أي على القبر أو على الميت وهو أقرب لفظا والاول أقرب معنى (قوله وتكره الزيادة عليه) لما في صحيح مسلم عن جابر قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يحص القبر وأن يبنى عليه زاد أبو داود أوزاده عليه حلية (قوله لانه بمنزلة البناء) كذا في البدائع وظاهره أن الكراهة قصرية وهو مقتضى التهي

ان لم يكن قريسا من البر ولا ينبغي ان يدفن الميت (في الدار ولو) كان (صغيرا) لاختصاص هذه السنة بالانبياء واقعات (و) يستحب أن يدخل من قبل القبلة بأن يوضع من جهتها ثم يحمل فيلقد (و) أن يقول واضعه باسم الله وبالله وعلى مله رسول الله صلى الله عليه وسلم ويوجه اليها وجوبا وينبغي كونه على شقه الايمن ولا ينش لوجه البها (وتحل العقدة) للاستغناء عنها ويسوى اللين عليه والقصب لا الاثر المطبوع والخشب لو حوله أما فوفقه فلا يكره ابن ملك (قائمة) عدد لبنات لحد النبي عليه السلام تسع بهنسي (وجاز) ذلك حوله (بأرض رخوة) كالسايوت (ويسجى) أي يغطي (قبرها) ولو خشي (لا قبره) الا له ذكر كطر (ويقال) التراب عليه وتكره الزيادة عليه من التراب لانه بمنزلة البناء

المذكور ليسكن قبر صاحب الحلية في هذا التعليل وقال وروى عن محمد أنه لا بأس بذلك ويؤيده ما روى الشافعي وغيره عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رشح على قبر ابنه إبراهيم ووضع عليه حصاً وهو من صلح جميع فصل الكراهة على الزيادة الفاحشة وعدمها على القليلة المبلغة لمقدار شبراً وما فوقه قليلاً (قوله ويستحب حية) أي يديه جميعاً جوهره قال في المغرب حثبت التراب حشياً وحشونه حشواً إذا قبضته ورسمته ١٥ ومثله في القاموس فهو وادى ويأتى فافهم (قوله من قبل رأسه ثلاثاً) لما في ابن ماجه عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى على جنازة ثم أتى القبر فحشي عليه من قبل رأسه ثلاثاً شرح المنية قال في الجوهره ويقول في الحلية الأولى منها خلقناكم وفي الثانية وفي الثالثة ومنها فخر بكم نارة أخرى وقبل يقول في الأولى اللهم جاف الأرض عن جنبيه وفي الثانية اللهم افتح أبواب السماء لروحه وفي الثالثة اللهم زوجهم من الحور والعين والمرأة اللهم أدخلها الجنة برحمتك ١٦ (قوله وجلس الخ) لما في سنن أبي داود كان النبي صلى الله عليه وسلم إذا فرغ من دفن الميت وقف على قبره وقال استغفروا لاختكم وأسألوا الله له التثبيت فإنه الآن يسأل وكان ابن عمر يستحب أن يقرأ على القبر بعد الدفن أول سورة البقرة وخاتمتها وروى أن عمرو بن العاص قال وهو في سياق الموت إذا نامت فلا تصحبني نائمة ولا نار فإذا دفنتوني فشنوا على التراب شنأ ثم أقبلوا حول قبري قدر ما يضر عرو ويقسم لهما حتى أستأس بكم وانظر ماذا أراجع رسل ربى جوهره (قوله ولا بأس برش الماء عليه) بل ينبغي أن يتدب لأنه صلى الله عليه وسلم فعله بقبر سعيد كما رواه ابن ماجه وبقبر ولده إبراهيم كما رواه أبو داود وفي مراسله وأمر به في قبر عثمان بن مظعون كما رواه الزائر فانتفى ما عن أبي يوسف من كراهته لأنه يشبه التطيين حلية (قوله للنهي) هو ما رواه محمد بن الحسن في الآثار أخبرنا أبو حنيفة قال حدثنا شيخ لنا يرفع به إلى النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهى عن تربيع القبور وتخصيصها امداد (قوله وبسبب) أي يجعل ترابه مرتفعاً عليه كسنام الجبل لما روى البخاري عن سفيان الثوري أنه رأى قبر النبي صلى الله عليه وسلم مسجواً وبه قال الثوري والليث ومالك وأحمد والجمهور وقال الشافعي - التسطيع أي الترييع أفضل وتامة في شرح المنية (قوله وفي الظهيرة وجوبا) هو مقتضى النهي المذكور ويؤيده ما في البدائع من التعليل بأنه من صنيع أهل الكتاب والتشبه بهم فيما منه بدمكروه ١٧ لكن في التهر أن الأول أولى قلت ولعل وجه شبه الاختلاف والحديث الذي استدلل به الشافعي على الترييع فيكون النهي مصرّفاً عن ظاهره فتأمل (قوله قد رشح) أو أكثر شياً قليلاً بدائع (قوله ولا يخصص) أي لا يطل بالخص بالفتح ويكسر قاموس (قوله ولا يرفع عليه بناء) أي يحرم لولزئته ويكره لولا أحكام بعد الدفن وأما قبله فليس بقبر امداد وفي الأحكام عن جامع الفتاوى وقيل لا يكره البناء إذا كان الميت من المشايخ والعلماء والسادات ١٨ قلت لكن هذا في غير المقابر المسجلة كما لا يخفى (قوله وقيل لا بأس به الخ) المناسب ذكره عقب قوله ولا يطئن لأن عبارة السراجية كما نقله للرحق - ذكر في تجريد أبي الفضل أن تطيين القبور مكروه والختار أنه لا يكره ١٩ وعزاه إليها المصنف في المنع أيضاً وأما البناء عليه فلم أر من اختار جوازاً وهو في شرح المنية عن منية الملقى المختار أنه لا يكره التطيين وعن أبي حنيفة يكره أن يبنى عليه بناء من بيت أو قبة أو نحو ذلك لما روى جابر بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تخصيص القبور وأن يكتب عليها وأن يبنى عليها وادم مسلم وغيره ٢٠ ثم في الامداد عن الكبرى واليوم اعتادوا التسليم بالبن صيانة للقبر عن النسي ورأوا ذلك حسناً وقال صلى الله عليه وسلم ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ٢١ (قوله لا بأس بالكتابة الخ) لأن النهي عنها وإن صح فقد وجد الاجماع العلى - بها فقد أخرج الحاكم النهي عنها من طرق ثم قال هذه الاسانيد صحيحة وليس العمل عليها فان اتهم المسلمون من المشرق إلى المغرب مكتوب على قبورهم وهو عمل أخذه الخلف عن السلف ٢٢ ويتقوى بما أخرجه أبو داود باسناد جيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حل حجر فوضعها عند رأس عثمان بن مظعون وقال اتعلم بها قبري وأدفن إليه من مات من أهلي فإن الكتابة طريق إلى تعرف القبر بها ثم يظهر أن محل هذا الاجماع العلى - على الرخصة فيها ما إذا كانت الحاشية داعية إليه في الجمله كما أشار إليه في المصطلح بقوله وإن احتج إلى الكتابة حتى لا يذهب الاثر ولا يمتحن فلا بأس به فأما الكتابة بغير عذر فلا ٢٣ حتى أنه يكره كتابة شيء عليه من القرآن والشعر أو طراء مدح له ونحو ذلك حلية ملخصاً قلت لكن نازع بعض المحققين من الشافعية

ويستحب حية من قبيل رأسه ثلاثاً وجلس ساعة بعد دفنه لدعاء وقراءة بقدر ما يضر الجوزور ويضيق لحيه (ولا بأس برش الماء عليه) حفظاً لقرابه عن الانداس (ولا يرفع) للنهي (وبسبب) ندبا وفي الظهيرة وجوباً قد رشح ولا يخصص للنهي عنه (ولا يطئن) ولا يرفع عليه بناء موقيل لا بأس به وهو المختار كما في كراهة السراجية وفي جنائزها لا بأس بالكتابة إن احتج إليها حتى لا يذهب الاثر ولا يمتحن

في هذا الاجماع بأنه كثرى وان سلم فهل يحبته عند صلاح الازمنة بحيث يتخذها الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وقد تعطل ذلك منذ ازمة الأثرى أن البناء على قبورهم في المقابر المسبلة أكثر من الكفاية عليها كما هو مشاهد وقد علموا بانتهى عنه فكذا الكفاية اهـ فالاحسن التسكع بما يفيد جل التي على عدم الحاجة كما مر (تمت) في الاحكام عن اربعة تكراهية التور على القبور اهـ (قوله الاطلق آدمي) احتراز عن حق الله تعالى كما اذا دفن بلا غسل او صلاة او وضع على غير يمينه او الى غير القبلة فانه لا ينش عليه بعد اهالة التراب كما مر (قوله كأن تكون الارض مغموصة) وكما اذا سقط في القبر متاع او كفن شيوب مقصوب او دفن معه مال قالوا ولو كان المال درهما جحر قال الرمي واستفيد منه جواب حادثة القوي امرأة دفنت مع بنتها من المصالح والامتنعة المشتركة اربعة بلبسية الزوج أنه ينش لحقه واذا تلفت به تضمن المراتة حسنة اهـ واحتراز بالمغموصة عما اذا كانت وقفا قال في التتارخانية أنفق مالا في اصلاح قبورها رجل ودفن فيه ميتة وكانت الارض موقوفة بضمن ما تنفق فيه ولا يحول ميتة من مكانه لانه دفن في وقت اهـ وصبر في القبر بقوله يضمن قيمة الحفر قتل (قوله او اخذت بشفعة) أي بأن اشترى ارضا دفن فيها ميتة ثم علم الشفيع بالشروع بالشرا فملكها بالشفعة (قوله ومساواته بالارض) أي ليخرج فوقه مشللات حقه في بطنها وظهرها فان شاء ترك حقه في باطنها وان شاء استوفاه فتح (قوله كما جاز زرعه) أي القبر ولو غير مقصوب وكذا يجوز دفن غيره عليه كافي الزيلعي أيضا وقد مثله الكلام عليه (قوله من الايسر) كذا قيد في الدرر وليتطروجه (قوله ولو بالعكس) بأن مات الولد في بطنها وهي حية (قوله قطع) أي بأن تدخل القابلة يدها في الفرج وتقطع به في يدها بعد تحقق موته (قوله لوميتا) لوجهه بعد قوله ولو بالعكس ط (قوله والا لا) أي ولو كان حيا لا يجوز تقطيعه لان موت الأم به موهوم فلا يجوز قتل آدمي حتى لا موهوم (قوله ولو لمع مال غيره) أي ولا مال له كافي القمع وشرح المنية ومفهومه أنه لو تركه مالا بضمن ما يلحقه ولا يشق انفاقا (قوله والا لا في نم) لانه وان كان حرمة الادمي اعلى من صيانة المال لكنه ازال احترامه بتعديته كافي القمع ومفاده أنه لو سقط في جوفه بلا نقد لا يشق انفاقا كما لا يشق الحي مطلقا لفضائه الى الهلاك لا لجزء الاحترام (قوله الاتباع افسل) أي اتباع الجنائز لانه بر الحى والميت فالنواب المترتب عليه اكثر ط (قوله اوجوار) سياتي في باب الوصية للاقارب وغيرهم أن الجار من لصق به وقال امن يسكن في محله ويجمعهم مسجد المحلة وهو استحسان وقال الشافعي الجار الى أربعين دارا من كل جانب اهـ قلت والصحيح قول الامام كاسيا في ههنا ان شاء الله تعالى وهل يقيد هذا بالملاصق أيضا الظاهر نعم ما لم يوجد دليل الاطلاق وقد يقال كلام الموصي يحمل على العرف والجار عرفا الملاصق او من يسكن في المحلة تقتصر اليه الوصية بخلافه هنا فيكون حده الى الاربعين كافي الحديث والله أعلم (قوله يتدب دفنه في جهة موته) أي في مقابر أهل المكان الذي مات فيه او قتل وان نقل قدر ميل او ميلين فلا بأس بغير المنية وبأن الكلام على نقله قلت ولذا صرح امره صلى الله عليه وسلم بدفن قتلى احد في مضاجعهم مع أن مقبرة المدينة قرية ولذا دفنت العصاة الذين قصوداهن شق عند ابوابها ولم يدفنوا كلهم في محمل واحد (قوله وتجهله) أي تجهيل جهازه عقب تحقق موته ولذا كره تأخير صلاته ودفنه ليعلى عليه جمع عظيم بعد صلاة الجمعة كما مر (قوله لم يجز ذكره) أي ما لم يكن الميت صاحب بدعة ليرتدع غيره كما قدمناه (قوله ولا بأس بنقله قبل دفنه) قبل مطلقا وقبل الى مادون مدة السفر وقيد محمد بقدر ميل او ميلين لان مقابر البلد ربما بلغت هذه المسافة فكبره فيما زاد قال في التمر عن عقد الفرائد وهو الظاهر اهـ وأما نقله بعد دفنه فلا مطلقا قال في القمع وانفقت كلمة المشايخ في امرأة دفن ابنها وهي غائبة في غير بلد فم تصبر وأرادت نقله على أنه لا يسعها ذلك فتصبر شواذ بعض المتأخرين لا يلتفت اليه وأما نقل يعقوب ويوسف عليهما السلام من مصر الى الشام ليكونا مع آبائهما الكرام فهو شرع من قبلنا ولم يتوفر فيه شروط كونه شرعانا اهـ لمخصا وتعلمه فيه (قوله وبالاعلام بموته) أي اعلام بعضهم بعضا بالقضوا حقه هداية وكره بعضهم أن ينادى عليه في الاذقة ولا لا سواق لانه يشبه في الجاهلية والاصح أنه لا يكره اذا لم يكن معه تنويه بذكره وتضمين بل يقول العبد الفقير الى الله تعالى فلان بن فلان القلاني فان في الجاهلية ما كان فيه قصد الادوار مع الضميمة والنباحه وهو المراد بدعوى الجاهلية في قوله صلى الله عليه وسلم ليس منامن ضرب اخذ ودوشق الجيوب ودعاب دعوى الجاهلية شرح المنية

(ولا يخرج منه) بعد اهالة التراب (الاطلاق آدمي) كأن تكون الارض مغموصة او اخذت بشفعة) ويخبر المالك بين اخراجه ومساواته بالارض كما جاز زرعه والبناء عليه اذا بلى وصارت ابا زيلعي (حامل ماتت وولده حيا) يضطرب (شق بطنها) من الايسر (ويخرج ولدها) ولو بالعكس وخيف على الأم قطع وأخرج فوميتا والا لا كافي كراهة الاختيار ولو لمع مال غيره ومات هل يشق قولان والا لا في ثم فتح (فروع) الاتباع افضل من التوافق لوقرباية اوجوار وفيه صلاح معروف * يتدب دفنه في جهة موته وتجهله وستر موضع غلته فلا يراه الا غاسله ومن يعينه وان وأي به ما يكره لم يجز ذكره لحدوث اذكروا محاسن موتاكم وكفوا عن مساويهم * ولا بأس بنقله قبل دفنه وبالاعلام بموته

(قوله وبارئاته) تبع فيه صاحب التهر واعتزله ح بان مقتضاه أنه رباعي وليس كذلك في القاموس رثيت الميت وروثه بكنيته وعددت محاسنه الخ (قوله من تعزى الخ) غمامه فأعضوه بين أيه ولا تكنوا قال في المقرب تعزى واعتزى اتسبب والعزاء اسم منه والمراد به قولهم في الاستغاثة يا فلان أعضوه أى قولوا له اعضض بأمر أهلك ولا تصنعوا عن الأبرار بهن وهذا امر تأديب ومبالغة في الزجر عن دعوى الجاهلية اه لكن كون المراد بدعوى الجاهلية هنا ما قدمناه عن شرح المنية اولى (قوله وبنزله أهله) أى نصبرهم والدعاء لهم به قال في القاموس العزاء الصبر أو حسنه وتعزى اتسبب اه فالمراد هنا الأول وفيما قبله الثاني فافهم قال في شرح المنية وتسحب التعزية للرجال والنساء الا لا يفتن لقوله عليه الصلاة والسلام من عزى أخاه بمصيبة كساه الله من خمل الكرامة يوم القيامة رواه ابن ماجه وقوله عليه الصلاة والسلام من عزى مصابا فله مثل أجره رواه الترمذى وابن ماجه والتعزية أن يقول أعظم الله أجرك وأحسن عزاءك وغفر لي ولك اه (تنبيه) هذا الدعاء بأعظام الأجر المروى عنه صلى الله عليه وسلم لما عزى معاذ بن أبى له يقضى ثبوت الثواب على المصيبة وقد قال الحق ابن الهمام في المسيرة قالت الخنزية ما ورد به السمع من وعد الرزق ووعد الثواب على الطاعة وعلى ألم المؤمن وألم طفله حتى الشوكة بشا كهما محض فضل وتطول منه تعالى لا بد من وجوده لو عده الصادق اه وهل يشترط للثواب الصبر أم لا قال ابن حجر وقع للعز بن عبد السلام أن للمصابين نفسهما الأثواب فيها لأنها ليست من الكسب بل في الصبر عليها فان لم يصبر كقرت الذنب اذا لا يشترط في المكفر أن يكون كسبا كالبلاء فالجزع لا يمنع التكفير بل هو مصيبة أخرى وردت بصرح السافى رحمه الله بأن كلا من المجنون والمريض المغلوب على عقله مأجور مثاب مكفر عنه بالمرض فحكم بالأجر مع انتفاء العقل المستلزم لانتفاء الصبر ويؤيده خبر الصحيحين ما يصيب المسلم من نصب ولا وصب ولا هم ولا حزن ولا أذى ولا غم حتى الشوكة يشاكها الا كفر الله بها من خطاياها مع الحديث الصحيح اذا مرض العبد أو سافر كتب له مثل ما كان يعمل مقيما أهله أنه يحصل له ثواب مماثل لفعله الذي صدر منه قبل سبب المرض فضلا من الله تعالى فمن أصيب وصبر حصل له ثوابان لنفس المصيبة وللصبر عليها ومن اتقى صبره فان كان له ذنب يكون فكذلك ولو صبر لم يحصل من ذنبك الثوابين شئ اه ملخصا وحاصله اشتراط الصبر للثواب على المصيبة الا اذا اتى العذر يكون وأما التكفير بها فهو حاصل بلا شرط (قوله وابتغوا طعاما لهم) قال في الفتح ويستحب لجيران أهل الميت والأقرباء الا باعد تهينة طعام لهم يشبعهم يومهم وليطلبهم لقوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا الاكل جعفر طعاما فقد جاءهم ما يشغلهم حسنه الترمذى وصححه الحاكم ولأنه برء وعروف ويلج عليهم في الاكل لان الحزن يمنعهم من ذلك فيضعفون اه وقال أيضا ويكره اتخاذ الضيافة من الطعام من أهل الميت لانه شرع في السرور ولا في التثبور وهي بدعة مستقبة روى الامام احمد وابن ماجه باسناد صحيح عن جرير بن عبد الله قال كنا نعد الاجتماع الى أهل الميت وصنعهم الطعام من النياحة اه وفي البرازية ويكره اتخاذ الطعام في اليوم الأول والثالث وبعد الاسبوع ونقل الطعام الى القبر في المواسم واتخاذ الدعوة لقراءة القرآن وجمع الصلوات والقرآن للتم أو لقراءة سورة الانعام او الاخلاص والحاصل أن اتخاذ الطعام عند قراءة القرآن لاجل الاكل يكره وفيها من كتاب الاستحسان وان اتخذ طعاما للفقراء كان حسنا اه وأطال في ذلك في المعراج وقال وهذه الافعال كلها السمعة والرياء فيستزعمها لانهم لا يريدون بها وجه الله تعالى اه وبجئت هنا في شرح المنية بجماعة حديث جرير المازج حديث آخر فيه أنه عليه الصلاة والسلام دعت امرأته رجل ميت لما رجع من دفنه فجاءه وجىء بالطعام أقول وفيه نظر فانه واقعة حال لا عموم لها مع احتمال سبب خاص بخلاف ما في حديث جرير على أنه بجئت في المنقول في مذهبه ومذهب غيرنا كالشافعية والحنابلة استدلوا بحديث جرير المذكور على الكراهة ولا سيما اذا كان في الورثة صدار أو غائب مع قطع النظر عما يحصل عند ذلك غالبا من المنكرات الكثيرة كإيقاد الشموع والقناديل التي لا توجد في الأفراح وصكدى الطبول والفناء بالاصوات الحسان واجتماع النساء والمردان وأخذ الأجرة على الذكر وقراءة القرآن وغير ذلك مما هو مشاهد في هذه الأزمان وما كان كذلك فلا شك في حرمة وبطلان الوصية به ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله وبالجلوس لها) أى للتعزية واستعمال الألباس هنا على حقيقته لانه خلاف الاولى كما صرح به في شرح المنية وفي الاحكام عن خزائن الضاوى الجلوس في المصيبة

مطلب
في الثواب على المصيبة

وبارئاته بشعرا وغيره لكن يكره
الأفراط في مدحه لاسيما عند
جنازته لحديث من تعزى بعزاء
الجاهلية وتغزى أهله وترغبهم
في الصبر وابتغوا طعاما لهم
وبالجلوس لها

مطلب
في كراهة الضيافة من أهل الميت

ثلاثة أيام للرجال جاءت الرخصة فيه ولا تجلس النساء قطعا **١٥** (قوله في غير مسجد) أما فيه فيكره كما في البصر
عن المجتبى وجرم به في شرح المنية والفتح لكن في الظهيرية لا بأس به لاهل الميت في البيت أو المسجد والناس
يأتونهم ويعزونه **١٦** قلت وما في البصر من أنه صلى الله عليه وسلم جلس لما قتل جعفر وزيد بن حارثة والناس
يأتون ويعزونه **١٧** يجاب عنه بأن جلوسه صلى الله عليه وسلم لم يكن مقصودا للتعزية وفي الامداد وقال كثير
من متأخري ائمتنا يكره الاجتماع عند صاحب البيت ويكرهه الجلوس في بيته حتى يأتى اليه من يعزى بل إذا فرغ
ورجع الناس من الدفن فليفتقر قوا ويشتغل الناس بأمورهم وصاحب البيت بأمره **١٨** قلت وهل تنتفى
الكرهية بالجلوس في المسجد وقراءة القرآن حتى إذا فرغوا أقاموا للميت وعزاء الناس كما يفضل في زماننا الظاهر
لا يكون الجلوس مقصودا للتعزية ولا للقراءة ولا سيما إذا كان هذا الاجتماع والجلوس في المقبرة فوق القبور
المدنورة ولا حول ولا قوة الا بالله (قوله وأولها أفضلها) وهي بعد الدفن أفضل منها قبله لأن أهل الميت
مشغولون قبل الدفن بتجهيزه ولأن وحشتهم بعد الدفن لقراة أكثر وهذا إذا لم يرمتهم جرح شديد والا قدمت
لتسكينهم جوهرية (قوله وتكره بعدها) لأنها تجدد الحزن منع والظاهر أنها تنزيهية **ط** (قوله الالغائب)
أى إلا أن يكون المعزى أو المعزى غابا فلا بأس بها جوهرية قلت والظاهر أن الحاضر الذي لم يعلم بمنزلة الغائب
كما صرح به الشافعية (قوله وتكره التعزية ثانيا) في التنازلية لا ينبغي لمن عزى مرة أن يعزى مرة أخرى
رواه الحسن عن أبي حنيفة **١٩** امداد (قوله وعند القبر) عزاء في الحلية الى المستغنى بالغنى المجبة وقال
ويشهد له ما أخرج ابن شاهين عن ابراهيم التميمي عن القبر بدعة **٢٠** قلت لعل وجهه أن المطلوب هناك القراءة
والدعاء للميت بالتثبيت (قوله وعند باب الدار) في الظهيرية ويكره الجلوس على باب الدار للتعزية لأنه عمل أهل
المجاهلة وقد نهى عنه وما يصنع في بلاد الجهم من فرش البسط والقيام على قوارع الطريق من اقبح القبيح **٢١**
بصر (قوله ويقول أعظم الله اجره) أى جعله عظيما بزيادة الثواب والدرجات وأحسن عزاء له بالماء أى جعل
سلوكه وصبره حسنا ابن بصر وقوله وغفر لبيك بقوله ان كان الميت مكفرا ولا فلا كما في شرح المنية وفي كتب
الشافعية ويعزى المسلم بالكافر أعظم الله اجره وصبره والكافر بالمسلم غفر الله لميتك وأحسن عزاء له (قوله)
وزيارة القبور) أى لا بأس بها بل تندب كما في البصر عن المجتبى فكان ينبغي التصريح به للاصر بها في الحديث
المذكور كما في الامداد وتزاد في كل اسبوع كما في مختارات النوازل قال في شرح لباب المناسك الآن الافضل
يوم الجمعة والسبت والاثنين والخميس فقد قال محمد بن واسع الموفى يعلمون يزورهم يوم الجمعة ويوما قبله ويوما
بعده قصص أن يوم الجمعة أفضل **٢٢** وفيه يستحب أن يزور شهداء جبل احد لما روى ابن ابي شيبة أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان يأتي قبور الشهداء بأحد على رأس كل حول فيقول السلام عليكم بما صبرتم فتم عقيب
الدار والافضل أن يكون ذلك يوم الخميس متطهرا مبكرا ثلاث نفوة الظهير بالمسجد النبوى **٢٣** قلت استفيد
منه ندب الزيارة وان بعد حملها وهل تندب الرحلة لها كما اعتدس الرحلة الى زيارة خليل الرحمن وأهله وأولاده
وزيارة السيد البدوى وغيره من الاكابر الكرام لم أر من صرح به من ائمتنا ومنع منه بعض ائمة الشافعية
الا لزيارته صلى الله عليه وسلم قياسا على منع الرحلة لغير المساجد الثلاث وردة الغزالي بوضوح الفرق فان ما عدا
تلك المساجد الثلاثة مستوية في الفضل فلا فائدة في الرحلة اليها أو اما الاولياء فانهم متفاوتون في القرب
من الله تعالى ونفع الزائر ينحسب بمعارفهم وأسرارهم قال ابن حجر في فتاويه ولا تترك لما يحصل عندها
من منكرات ومفاسد كاختلاط الرجال بالنساء وغير ذلك لأن القربات لا تترك لمثل ذلك بل على الانسان فعلها
وانكار البدع بل وإزالته ان أمكن **٢٤** قلت ويؤيده ما مر من عدم ترك اتباع الجنائز وان كان معها نساء
ونائحات تأمل (قوله ولول النساء) وقيل تحرم عليهن والاصح أن الرخصة ثابتة لهن بصر وجرم في شرح المنية
بالكرهية لما مر في اتباعهن الجنائز وقال الخير الرملى ان كان ذلك لتجديد الحزن والبكاء والتدب على ما حرت به
عادت من فلا تجوز وعليه جعل حديث لعن الله زائرات القبور وان كان للاعتبار والقرع من غير بكاء والتبرك
بزيارة قبور الصالحين فلا بأس اذا كن بمجازيكره اذا كن كغواب كحضور الجماعة في المساجد **٢٥** وهو فائق
حسن (قوله ويقول الخ) قال في الفتح والسنة زيارتها قائما والدعاء عند هاتها كما كان يفعل صلى الله عليه
وسلم في الخروج الى البقيع ويقول السلام عليكم الخ وفي شرح اللباب للملا على القاري ثم من آداب الزيارة

في غير مسجد ثلاثة أيام وأولها
أفضلها وتكره بعدها الالغائب
وتكره التعزية ثانيا وعند القبر
وعند باب الدار ويقول عظم الله
اجره وأحسن عزاء له وغفر لبيك
وبزيارة القبور ولول النساء ملطبت
كنت نيتكم عن زيارة القبور
الافزوروها ويقول السلام عليكم
دار قوم مؤمنين وان شاء الله
بكم لاحقون

مطلب
في زيارة القبور

ما قالوا من انه ياتي الزائر من قبل رجل المتوفى لامن قبل رأسه لانه انقلب لبصر الميت بخلاف الاول لانه يكون مقابل بصره لكن هذا اذا أمكنه والافقد ثبت أنه عليه الصلاة والسلام قرأ أول سورة البقرة عند رأس ميت واخرها عند رجليه ومن آدابها أن يسلم بلفظ السلام عليكم على الصحيح لا عليكم السلام فانه ورد السلام عليكم دار قوم مؤمنين وانا ان شاء الله بكسكم لاحقون ونسأل الله لنا ولكم العافية ثم يدعو قائما طويلا وان جلس يجلس بعيدا او قريبا بحسب مرتبته في حال حياته اه قال ط ولفظ الدار مقصود وهو من ذكر اللازم لانه اذا سلم على الدار فأولى ساكنها وذكر المشيئة للتبليك لان الحقوق محقق او المراد اللعوق على اتم الحاصلات فتصح المشيئة (قوله ويقرأ بس) لما ورد من دخل المقابر فقرأ سورة يس خفف الله عنهم يومئذ وكان له بعدد من فيها حسنات حجر وفي شرح اللباب ويقرأ من القرآن ما تيسر له من الفاتحة وأول البقرة الى المفلحون وآية الكرسي وآمن الرسول وسورة يس وتبارك الملك وسورة التكاثر والاخلاص اثني عشر مرة أو واحد عشر أو سبعا وثلاثا ثم يقول اللهم اوصل ثواب ما قرأناه الى فلان اراهم اه (تنبيه) صرح علماؤنا في باب الحج عن الغير بأن الانسان أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة او صوما او صدقة او غيرها كذا في الهداية بل في زكاة التارخانية عن المحيط الافضل لمن يصدق نفلا أن ينوي لجميع المؤمنين والمؤمنات لانها تصل اليهم ولا ينقص من اجره شيء اه وهو مذهب أهل السنة والجماعة لكن استثنى مالك والشافعي العبادات البدنية المخصصة كالصلاة والتلاوة فلا يصل ثوابها الى الميت عندهم باجتهاد غيرهما كالصدقة والحج وخالف المعتزلة في الكل وتماهه في فتح التدبير أقول ما مر عن الشافعي هو المشهور عنه والذي حذر المتأخرون من الشافعية وصول القراءة للميت اذا كانت بحضوره اودعى له عقبها ولو غاب لان محل القراءة تنزل الرحمة والبركة والدعاء عقبها الرجى للقبول ومقتضاه أن المراد انتفاع الميت بالقراءة لا حصول ثوابها له ولهذا اختاروا في الدعاء اللهم اوصل مثل ثواب ما قرأته الى فلان وأما عندنا فالواصل اليه نفس الثواب وفي البحر من صام أو صلى أو تصدق وجعل ثوابه لغيره من الاموات والاحياء جاز ويصل ثوابها اليهم عند أهل السنة والجماعة كذا في البدائع ثم قال وبهذا علم أنه لا فرق بين أن يكون المجهول له ميتا او حيا والظاهر أنه لا فرق بين أن ينوي به عند الفعل للغير او يفعله لنفسه ثم بعد ذلك يجعل ثوابه لغيره لا لطلاق كلامهم وأنه لا فرق بين القرض والنقل اه وفي جامع الفتاوى وقيل لا يجوز في الفرائض اه وفي كتاب الروح للمصنف أبي عبد الله الدمشقي الحنبلي الشهير بابن قيم الجوزية ما حاصله أنه اختلف في اهداء الثواب الى الحي فقيل يصح لا لطلاق قول احدى فعل الخير ويجعل نصفه لايه وأتمه وقيل لا لكونه غير محتاج لانه يمكنه العمل بنفسه وكذا اختلف في اشتراط نيته ذلك عند الفعل فقيل لا لكون الثواب له فله التبرع به واهدائه لمن أراد كاهدائه شيء من ماله وقيل نعم لانه اذا وقع له لا يقبل انتقاله عنه وهو الاولى وعلى القول الاول لا يصح اهداء الواجبات لان العامل ينوي القربة بها عن نفسه وعلى الثاني يصح وتجوز عن الفاعل وقد نقل عن جماعة أنهم جعلوا ثواب أعمالهم للمسلمين وقالوا لنبي الله تعالى بالفقر والافلاس والسرعة لا تقع من ذلك ولا يشترط في الوصول أن يهديه بلفظه كما لو أعطى فقيرا بنية الزكاة لان السنة لم تشترط ذلك في حديث الحج عن الغير ونحوه ثم اذا فعله لنفسه ثم نوى جعل ثوابه لغيره لم يكف كما لو نوى أن يهب او يعتيق او تصدق ويصح اهداء نصف الثواب او ربعه كائنص عليه احدى ولا مانع منه ويوضحه أنه لو أهدى الكل الى أربعة يحصل لكل منهم ربعه فكذلك لو أهدى الربع لواحد وأبقى الساقى لنفسه اه ملخصا قلت لكن سئل ابن حجر المكي عما لو قرأ لاهل المقبرة الفاتحة هل يقسم الثواب بينهم او يصل لكل منهم مثل ثواب ذلك كاملا فاجاب بأنه أفنى جمع بالتثنية وهو اللائق بسعة الفضل (تمة) ذكر ابن حجر في الفتاوى الفقهية أن الحافظ ابن تيمية زعم منع اهداء ثواب القراءة للنبي صلى الله عليه وسلم لان جنازة الرقيب لا يجزى عليه الا بما اذن فيه وهو الصلاة عليه وسؤال الوسيطة له قال وبالغ السبكي وغيره في الرد عليه بأن مثل ذلك لا يحتاج لاذن خاص الا ترى أن ابن عمر كان يعتمر عنه صلى الله عليه وسلم عمر اربع مائة من غير وصية ورجح ابن الموفق وهو في طبقة الجنيده عنه سبعين حجة وختم ابن السراج عنه صلى الله عليه وسلم اكثر من عشرة الاف ختمه ونحى عنه مثل ذلك اه قلت ورأيت نحو ذلك بخط مفتي الحنفية الشهاب احمد بن النجدي شيخ صاحب البحر نقلا عن شرح الطيبة للتوحيدي ومن جملة ما نقله أن ابن عقيل من الحنابلة قال يستحب اهداءها له صلى الله عليه وسلم اه قلت وقول علمائنا له

مطلب

في القراءة للميت واهدائه ثوابها له

قوله اثني عشر مرة هكذا يحفظه

وصوابه اثني عشر مرة كما لا يخفى

اه مصححه

ويقرأ بس وفي الحديث من قرأ

الاخلاص احدى عشر مرة ثم

وهب اجرها للاموات أعطى من

الاجر بعدد الاموات

مطلب

في اهداء ثواب القراءة للنبي صلى

الله عليه وسلم

أن يجعل ثواب عمله لغيره يدخل فيه النبي صلى الله عليه وسلم فإنه أحق بذلك حيث اقتضت من الصلاة ففى ذلك نوع شكر واسداء جميل له والكامل قابل لزيادة الكمال وما استدلل به بعض المانعين من أنه تفصيل الحاصل لأن جميع أعمال الله في ميزانه يجاب عنه بأنه لا مانع من ذلك فإن الله تعالى أخبرنا بأنه صلى الله عليه ثم أمرنا بالصلاة عليه بأن نقول اللهم صل على محمد والله أعلم وكذا اختلف في إطلاق قول اجعل ذلك زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم فنع من شيخ الاسلام البلقيني والحافظ ابن حجر لانه لم يرد له دليل واجاب ابن حجر المكي في الفتاوى الحديثية بأن قوله تعالى وقول رب زدني علما وحديث مسلم أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في دعائه واجعل الحياة زيادة لي في كل خير دليل على أن مقامه صلى الله عليه وسلم وكاله يقبل الزيادة في العلم والثواب وسائر المراتب والدرجات وكذا ورد في دعاء رؤية البيت وزد من شرفه وعظمه واعظمه تشرى بالخ فيشمل كل الانبياء ويدل على أن الدعاء لهم بزيادة الشرف مندوب وقد استعمله الامام النووي في خطبتي كاييه الروضة والمنهاج وسبقه اليه الحلبي وصاحبه البيهقي وقد روى على البلقيني وابن حجر شيخ الاسلام القسايني ووافقه صاحبه الشرف المناوي ووافقهما أيضا صاحبها امام الحنفية الكمال بن الهمام بل زاد عليهم ما بالمبالغة حيث جعل كل ما صم من الكفريات الواردة في الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم موجودا في كيفية الدعاء بزيادة الشرف وهي اللهم صل ابدأ أفضل صلواتك على سيدنا محمد عبدك ونبيك ورسولك محمد واله وسلم تسليما كثيرا وزده تشرى فاوتكريما وأنزله المنزل المقرب عندك يوم القيمة اه فافتر كيف جعل طلب هذه الزيادة من الاسباب المقتضية لفضل هذه الكيفية على غيرها من الوارد كصلاة التشهد وغيرها وهذا نصريح من هذا الامام المحقق بفضل طلب الزيادة له صلى الله عليه وسلم فكيف مع هذا يتوهم أن في ذلك محذورا ووافقهم أيضا صاحبهم شيخ الاسلام زكريا اه ملخصا (قوله ويحفر قبر نفسه) في بعض النسخ ويحفر قبر نفسه على أن لفظة حفر مصدر مجرور بالباء مضاف الى قبر أى ولا بأس به وفي التنازع لا بأس به ويؤيد عليه هكذا عمل عمر بن عبد العزيز والربيع بن خيثم وغيرهما اه (قوله والذي ينبغي الخ) كذا قاله في شرح المنية وقال لأن الحاجة اليه متحققة غالباً بخلاف القبر لقوله تعالى وما تدرى نفس بأى أرض تموت (قوله بكرة المشي الخ) قال في الفتح ويكره الجلوس على القبر ووطؤه وحينئذ فما يصنع من دفنت حول آثاره خلق من وطئه تلك القبور الى أن يصل الى قبر قريبه مكرهه ويكره النوم عند القبر وقضاء الحاجة بل اولى وكل ما لم يعهد من السنة والمعهود منها ليس بالزيارة والدعاء عند قاضا اه قلت وفي الاحكام عن الخلاصة وغيرها لو وجد طريقا ان وقع في قلبه أنه محدث لا يمشي عليه والاقلا بأس به وفي خزائن الفتاوى وعن ابي حنيفة لا يوطأ القبر الا للضرورة ويزار من بعيد ولا يقعد وان فعل يكره وقال بعضهم لا بأس بأن يطأ القبور وهو يقرأ أو يسبح أو يدعولهم اه وقال في الحلية ويكره الصلاة عليه واليه لو روى النبي عن ذلك ثم ذكر عن الامام الطحاوي أنه جل ما ورد من النهي عن الجلوس على القبر على الجلوس لقضاء الحاجة وأنه لا يكره الجلوس لغيره جميعا بين الاماروا أنه قال ان ذلك قول ابي حنيفة وأبي يوسف ومحمد ثم نازعه بما صرح به في النوادر والخصف والبدايع والمجيب وغيره من أن ابا حنيفة كره وطء القبر والقعود أو النوم وقضاء الحاجة عليه وبأنه ثبت النهي عن وطئه المشي عليه وقامه فيها وقيد في نور الايضاح كراهة القعود على القبر عما اذا كان لغير قراءة قلت وتقدم أنه اذا بلى الميت وصار زابا يجوز زرعه والبناء عليه ومقتضاه جواز المشي فوقه ثم رأيت العيني في شرحه على صحيح البخاري ذكر كلام الطحاوي المار ثم قال فعلى هذا ما ذكره اصحابنا في كتبهم من أن وطئه القبور حرام وكذا النوم عليها ليس كما ينبغي فان الطحاوي هو أعلم الناس بمذهب العلماء ولا سيما بمذهب ابي حنيفة انتهى قلت لكن قد علمت أن الواقع في كلامهم التعبير بالكراهة لا باللفظ الحرمة وحينئذ فقد يوفق بان ما عراه الامام الطحاوي الى اقتصار الثلاثة من جل النهي على الجلوس لقضاء الحاجة يراد به نهى الصريم وما ذكره غيره من كراهة الوطء والقعود الخ يراد به كراهة التنزيه في غير قضاء الحاجة وغاية ما فيه إطلاق الكراهة على ما يشمل المعنيين وهذا كثير في كلامهم ومنه قولهم مكرهات الصلاة وتنتهي الكراهة مطلقا اذا كان الجلوس للقراءة كما يأتي والله سبحانه أعلم (تمة) يكره أيضا قطع الثبات الرطب والحشيش من المقبرة دون اليابس كما في البحر والدرر وشرح المنية وعلمه في الامداد بأنه ما دام رطبا يسبح الله تعالى فيؤنس الميت وتنزل بذكره الرحمة اه ونحوه في الخاتمة أقول ودليله ما ورد في الحديث من وضعه عليه الصلاة والسلام

ويحفر قبره لنفسه وقيل يكره والذي ينبغي أن لا يكره تهية فهو الكفن بخلاف القبر يكره المشي في طريق ظن أنه محدث حتى اذا لم يصل الى قبره الا يوطأ قبره تركه

مطلب
في وضع الجريد ونحو الاس على القبور

الجر يده انخرأ بعد شقها نصفين على القبرين اللذين بعد بان وتعليله بالتخفيف عنهما ما لم يبسا أى يخفف عنهما ببركة تسليحهما اذ هو اكل من تسليح اليابس لما فى الاخضر من نوع حياة وعليه ففكر اهة قطع ذلك وان بنت بنفسه ولم يملك لان فيه تفويت حق الميت ويؤخذ من ذلك ومن الحديث نذب وضع ذلك للاتباع ويقاس عليه ما اعتيد في زماننا من وضع اغصان الآس ونحوه وصرح بذلك أيضا جماعة من الشافعية وهذا أولى مما قاله بعض المالكية من أن التخفيف عن القبرين انما حصل ببركة يده الشريفة صلى الله عليه وسلم أو دعائه لهما فلا يقاس عليه غيره وقد ذكر البخارى في صحيحه أن بريدة بن الحصيب رضى الله عنه اوصى بان يجعل في قبره جريدتان والله تعالى أعلم (قوله لا يكره الدفن ليلا) والمستحب كونه نهارا شرح المنية (قوله ولا اجلاس القارئ عند القبر) عبارة نور الايضاح وشرحه ولا يكره الجلوس للقراءة على القبر في المختار لتأدية القراءة على الوجه المطلوب بالسكينة والتدبر والاتعاظ اهـ (قوله عظم الذى محترم) فلا يكسر اذا وجد في قبره لانه لما حرم اذاؤه في حياته لذنته وجبت صيانة نفسه عن الكسر بعد موته خاتمة وأما اهل الحرب فان احتج الى نبشهم فلا بأس به تاتر خاتمة عن الحجة فتنبش وترفع العظام والآثار وتخذ مقبرة للمسلمين او مسجد كما في الواقعات اسماعيل (قوله انما يعذب الخ) قال بعضهم يعذب لما فى الحديث ان الميت ليعذب بكاء أهله عليه وقال عامة العلماء لا لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى وتأويل الحديث أنهم في ذلك الزمان كانوا يوصون بالنوح فقال عليه الصلاة والسلام ذلك مجر عن الظهيرية وفي شرح التكملة أن المراد من الحديث التدب والنيابة وعن عائشة رضى الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ذلك لما تم على قوم يكون على يهودى فقال انه ليعذب وهم يكون عليه اهـ اسماعيل (قوله عهدناهم) فسخ المير وسكون الهاء ومعناه بالفارسية الرسالة والمعنى رسالة العهد والمعنى أن يكتب شئ مما يدل أنه على العهد الا لى الذى بينه وبين ربه يوم أخذ الميثاق من الايمان والتوحيد والتسبرك باسمه تعالى ونحو ذلك ح (قوله يرحى الخ) مفاده الاباحة او اللدب وفي البرازية قبيل كتاب الجنائيات وذكر الامام الصفار لو كتب على جهة الميت او على عامته او كفته عهدناهم يرحى أن يغفر الله تعالى للميت ويجعله آمنا من عذاب القبر قال نصير هذه رواية في تجويز ذلك وقد روى أنه كان مكتوبا على اخنوخ في أصطبل الفاروق حميس في سير الله تعالى اهـ وفي فتاوى المحقق ابن حجر المكي الشافعى سئل عن كتابة العهد على الكف وهو لا اله الا الله والله اكبر لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد لا اله الا الله ولا حول ولا قوة الا بالله العلى العظيم وقيل انه اللهم فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الى عهد البلد في هذه الحياة الدنيا الى شهد أنك انت الله لا اله الا انت وحدك لا شريك لك وأن محمد عبدك ورسولك صلى الله عليه وسلم فلا تكفى الى نفسى تقربى من الشر وتبعدنى من الخير وأنا لا اتق الا برحمتك فاجعل على عهدك وفينيه يوم القيامة انك لا تختلف الميعاد هل يجوز ذلك أصل فأجاب بقوله نقل بعضهم عن فواد الاصول للترمذى ما يقتضى أن هذا المدعاة أصل وأن الضيقه ابن عجيل كان يأمر به ثم أتى بجواز كتابته قياسا على كتابة الله في ابل الركاة وأقره بعضهم وفيه نظر وقد أتى ابن الصلاح بأنه لا يجوز أن يكتب على الكفن يس والكهف ونحوهما خوفا من صديد الميت والقياس المذكور ممنوع لان المقصد تم التمييز وهذا التبرك قالوا لاجتماع المعظمة باقية على حالها فلا يجوز تعريضها للنجاسة والقول بأنه يطلب فعله مردود لان مثل ذلك لا يحتاج به الا اذا صح عن النبي صلى الله عليه وسلم عليه وسلم طلب ذلك وليس كذلك اهـ وقد منا قبيل باب المياه عن التفتح أنه تكره كتابة القرآن وأسماء الله تعالى على الدراهم والحقائب والجدران وما يفرش وما ذاك الا لاحترامه وخشية وطئه ونحوه مما فيه اهانته فالمنع هنا بالاولى ما لم يثبت عن المجتهد أو يتقل فيه حديث ثابت فتأمل ثم نقل بعض المحققين عن فوائد الشرحى أن ما يكتب على جهة الميت بغير مداد بالاصبع المسبحة بسم الله الرحمن الرحيم وعلى الصدر لا اله الا الله محمد رسول الله وذلك بعد الغسل قبل التكفين اهـ والله أعلم

مطلب
فيما يكتب على كفن الميت

* لا يكره الدفن ليلا ولا اجلاس القارئ عند القبر وهو المختار *
عظم الذى محترم * انما يعذب الميت بكاء اهله اذا اوصى بذلك *
كتب على جهة الميت او عامته او كفته عهدناهم يرحى أن يغفر الله للميت * اوصى بعضهم أن يكتب في جبهته وصدره بسم الله الرحمن الرحيم ففعل ثم روى في المنام فسئل فقال لما وضعت في القبر جاءتنى ملائكة المذاب فلما رأوا مكتوبا على جبهتى بسم الله الرحمن الرحيم قالوا أأمنت من عذاب الله * (باب الشهيد) *
فعيل بمعنى مفعول

* (باب الشهيد) *

أخرجه من صلاة الجنائز مسؤله مع أن المقتول ميت بأجله لا خصامه بالفضيلة التي ليست لغيره نهر (قوله قبيل الخ) وهو اما من الشهود أى الحضور أو من الشهادة أى الحضور مع المشاهدة بالبصر أو بالبصرة

لأنه مشهود له بالجنة وأفاعل لأنه
 حى عند ربه فهو شاهد (هو كل
 مكلف مسلم طاهر) فالخائض
 إن رأت ثلاثة أيام غسلت والا
 لعدم كونها حائضا ولم يعد عليه
 السلام غسل حنظلة لحصوله
 بفعل الملائكة بدليل قصة آدم
 (قتل ظلما)

فهستأنى (قوله لأنه مشهود له بالجنة) أفادته من باب الحذف والابصال حذف اللام فاستتر الضمير
 المحرور ح وهذا على أنه من الشهادة وأما على أنه من الشهود فلأن الملائكة تشهد أكرامه (قوله
 لأنه حى) هذا على أنه من الشهود وأما على أنه من الشهادة فلأن عليه شهادته وهو دمه وجرحه
 أولانه شاهد على من قتله بالكفر (قوله هو الخ) أى الشهيد في العرف ما ذكر وهو تعريف له باعتبار الحكم
 الآتى اعنى عدم تغيبه ونزع مياحه لا مطلقه لأنه أعم من ذلك كما سيأتى (قوله كل مكلف) هو البالغ العاقل
 خرج به الصبي والمجنون فيقتلان عنده خلافا لهما لأن السيف اغنى عن الفصل لكونه طهرا ولا ذنب
 للصبي ولا للمجنون وهذا يقتضى أن يقيد المجنون بمن بلغ كذلك والأفلاخفاء في احتياجه الى ما يظهر ماضى
 من ذنوبه إلا أن يقال إذا مات على جنة لم يؤخذ بما مضى لعدم قدرته على التوبة بجر ولا يخفى أن هذا مسلم
 فيما إذا جنى عقب المصيبة أما لو مضى بعدها من يقدر عليه التوبة فلم يفعل كان تحت المشيئة نهر (قوله
 مسلم) أما الكافر فليس بشهيد وان قتل ظلما فله عليه المسلم تغيبه كما ترى وما فى ط عن القهستاني غير
 ظاهر (قوله طاهر) أى ليس به جنابة ولا حيض ولا نفاس ولا انقطاع أحدهما كما هو المتبادر فإذا استشهد
 بالجنب يغسل وهذا عنده خلافا لهما فإذا انقطع الحيض والنفاس واستشهدت فعلى هذا الخلاف وان استشهدت
 قبل الانقطاع تغسل على أصح الروايتين عنه كما فى المضمرات قهستاني وحاصله أنها تغسل قبل الانقطاع
 فى الأصح كما بعده وفى رواية لا تغسل قبله لأن الفصل لم يكن واجبا عليها كما لو انقطع قبل الثلاث فأنها لا تغسل
 بالاجماع كما فى السراج والمعراج (قوله فالخائض) المراد بهما من كانت من ذوات الحيض لا من انصفت بالحيض
 لثلاثين فى قوله لعدم كونهما حائضا فافهم واقتصر فى التفرع على بعض أفراد المحترزات لخفاه لما فيه
 من التفصيل ولم يفصل فى النفس لأن النفاس لا يحتلأله (قوله والا لا) أى وان لم تره ثلاثة أيام لا تغسل
 بالاجماع كما نقلناه آنفا عن السراج والمعراج خافى الامداد من أن الخائض تغسل سواء كان القتل بعد انقطاع
 الدم أو قبل استمراره ثلاثة أيام فيه سهوا أو سقط وصوابه وقبله بعد استمراره الخ فتنبه (قوله ولم يعد
 الخ) استدلل الامام على وجوب الغسل لمن قتل جنبا بما صح عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال لما قتل حنظلة
 ابن ابي عامر الثقفى ان صاحبكم حنظلة تغسله الملائكة فسألوا زوجته فقالت خرج وهو جنب فقال عليه
 الصلاة والسلام لذلك غسله الملائكة وأورد صاحبان أنه لو كان واجبا لوجب على بنى آدم ولما اكتفى بفعل
 الملائكة والجواب بالمنع وهو ما أشار اليه الشارح من أنه يحصل بفعلهم بدليل قصة آدم المارة لأن الواجب
 نفس الغسل فأما القائل فيجوز أن يكون أيا كان كما فى المعراج واعترضه فى الجواب أن هذا الغسل عنده للجنابة
 لا للموت اه أى وإذا كان للجنابة كما هو ظاهر قوله فى الحديث لذلك غسله الملائكة لم يحسن الاستدلال
 بقصة الملائكة لأن تغسيلهم لا دم كان للموت للجنابة لكن فيه أنه إذا وجب للجنابة كان كوجوبه للموت
 فدللت القصة على الاكتفاء بفعل الملائكة لكن تقدم فى بحث الغسل أن الميت لو وجد فى الماء لا بد من تغيبه
 لانا امرنا به فيتركه فى الماء بينته لاسقاط الفرض عن ذمة المكلفين لا طهارته فلو صلى عليه بلا إعادة لغسله
 صح وان لم يسقط عنهم الوجوب ومتنضاه أنه لا يكتفى بفعل الملائكة إلا أن يفرق بأنه واجب على المكلفين
 إذا لم يغسله غيرهم اقيام فعله مقام فعلهم ولذا صح تغسيل الذى أو الصبي لمسلم مات بين نساء ليس معهن
 سواهما كما مر على أن فعل الملائكة بأذن من الله تعالى فهو أذن من صاحب الحق بالاكتفاء عن فعل المكلفين
 ولا سيما على القول بتكليفهم وبعثة نبينا صلى الله عليه وسلم اليهم والقصة والحديث دليلان على الاكتفاء
 بفعلهم وأما وقوعه فى الماء فليس فيه تغسيل من أحد فلم يسقط الفرض عنهم وان حصلت الطهارة كما لو غسله
 مكلف بلائيه فانه يجزى لطهارته لاسقاط الفرض عن ذمتنا فتصح الصلاة عليه وان لم يسقط الفرض عنا فلذا
 وجب إعادة غسل الفريق أو تحريكه عند أخرجه بنية الغسل فيكون فعلا منا فيبسط به الفرض عنا بدونه لم
 يحصل فعل منا ولا بمن ناب عنا فأتضح الفرق هذا ما ظهر لى فاعتمه فانه نفيس (قوله قتل ظلما) لم يقتل قتل مسلم
 كما فى الكنز لأن الذى كذلك وقصد بالقتل لأنه لو مات حنقا أنه أو برذا أو حرق أو غرق أو هدم لم يكن شهيدا
 فى حكم الدنيا وان كان شهيدا لا شجرة كما سيأتى وبقوله ظلما لما يأتى من أنه لو قتل بحد أو قصاص مثلا لا يكون
 شهيدا فيغسل ودخل فيه المقتول مدافعا عن نفسه أو ماله أو المسلمين أو أهل الذمة فانه شهيد لكن لا يشترط

كون قتله بمعدد كما في البحر عن المحيط واستشكله في النهرواني جوابه (قوله بغير حق) تفسير لقوله ظلم
 (قوله بجراحة) أي خلافا لهما كما في النهاية وهذا قيد في غير من قتله باغ أو حربي أو قاطع طريق بقريضة
 العطف الآتي واحترزها عن المقتول بمنقل فانه لا يوجب القصاص عنده (قوله أي بما يوجب القصاص)
 أي فالمراد بها ما يفتقر الاجزاء فيدخل فيه النثار والقصب كما في الفتح (قوله بل قصاص) أي بل ووجب به
 قصاص أشار به إلى أن وضع المسئلة فيمن علم قاتله كما صرح به شراح الهداية اذ لا قصاص الا على قاتل معلوم
 خلافا لما زعمه صدر الشريعة كما حققه في الدرر أما اذ لم يعلم قاتله فسيأتي أنه يغسل لكن كان عليه أن يزيد
 ولم يجب به شيء أصلا كقتل الاسير مثله في دار الحرب عند أبي حنيفة وقتل السيد عبده عند الكل كما في شرح
 المنية (قوله حتى لو وجب الخ) تفريع على مفهوم قوله بنفس القتل فان المال لم يجب بنفس القتل لعدم
 لأن الواجب به القصاص وانما سقط بعارض وهو الصلح او شبهة الابوة فلا يغسل في الرواية المختارة كما في الفتح
 فالخاسل أنه اذا وجب بقتله القصاص وان سقط لعارض ولم يجب بقتله شيء أصلا فهو شهيد كما علمته
 أما اذا وجب به المال ابتداء فلا وذلك بأن كان قتله شبه العمد كضرب بعضا او خطا كرمي غرض فأصابه
 او ما جرى مجراه كسقوط نائم عليه وكذا اذا وجب به القصاص لوجوب المال بنفس القتل شرعا وكذا لو وجد
 مذبوحا ولم يعلم قاتله سواء وجبت فيه القصاص او لا هو الصحيح لاحتمال أنه لم يقتل ظلمًا كما سيأتي وهو الذي
 حققه في شرح الدرر اهـ ملخصا من القهستاني وشرح المنية (قوله او قتل الاب ابنه) او قتله شخصا آخر
 يرثه الابن بصر كما اذا قتل زوجته وله منها ولد فان الولد استحق القصاص على ابيه فيسقط للابوة (قوله ولم
 يرث) بالبناء للجهول وتشديد المثلة آخره أشار إلى أن شرط عدم الارثاث ليس خاصا بشهيد المعركة ولذا لما
 قتل عمرو على غيلا لانهما ارتشا وعثمان اجهز عليه في مصرعه ولم يرث فلم يغسل كما في البدائع وسيجيء بيان
 الارثاث (قوله وكذا يكون شهيدا الخ) أي بشرط أن لا يرث ايضا (قوله او قاطع طريق) والمكابرون
 في المصر ليسا بمنزلة قطاع الطريق كما في البحر عن شرح المجمع فن قتلوه ولو بغير معدد فهو شهيد كما لو قتله القطاع
 وكذا من قتله للصوم ليلا كما سيأتي وذكر في البحر أنه زاد في المحيط سيارا بعا وهو من قتل مدافعا
 ولو عن ذي فاته شهيد بأي آلة قتل وان لم يكن واحدا من الثلاثة أي ممن قتله باغ أو حربي أو قاطع طريق وقال
 في النهرواني كونه شهيدا وان قتل بغير معدد مشكل جدا لوجوب الدية بقتله قد بصره معناه النظر فيه اهـ قلت يمكن
 حمله على ما اذا لم يعلم قاتله عينا كالخراج عليه قطاع طريق او لصوم او نحوهم وفي البحر عن المجتبى اذا التقت
 سريتان من المسلمين وكل واحدة ترى أنهم مشركون فأجلوا عن قتلي من الفريقين قال محمد لاديه على احد
 ولا كفارة لانهم دافعون عن انفسهم ولم يذ كر حكم الغسل ويجب أن يغسلوا لان قاتلهم لم يظلمهم اهـ ومضاده
 أنه لو كانت احدي الفريقين ظالمة للآخرى بأن علموا حالهم لا يغسل من قتل من الاخرى وان جهل قاتله عينا
 لكونه مدافعا عن نفسه وجاعته تأمل (قوله ولو تسببا) لان موته يكون مضافا اليهم فلو أوطأ وادابتهم
 مسلما ونفروا دابة مسلم فرمته او رموا نارافى سفينة فاحترقت ومحو ذلك فهو شهيد أما لو قتل بانفلات دابة
 مشرك ليس عليها احد اودابة مسلم او برمينا اليهم فأصابه او فتر المساوم منهم فأبلى وهم الى خندق او نار او نحوه
 فقاتل لم يكن شهيدا خلافا لابي يوسف لان فعله يقطع النسبة اليهم وتعامه في البحر (قوله المراد بالجراحة
 علامة القتل) ليشمل ما ذكره من الجراحة الباطنة وما ليس بجراحة أصلا كخنق وكسر عضو وفيه اشارة
 الى أن الاولى قول الهداية وغيرها او وجد في المعركة وبه اثر اهـ فلو لم يكن به اثر أصلا لا يكون شهيدا لان
 الظاهر أنه لشدة خوفه انقطع قلبه فخنق أي فلم يكن بفعل مضاف الى العدو بدائع (قوله كغروج الدم الخ)
 أي ان كان الدم يخرج من مخارقه ينظر ان كان موضع ما يخرج منه الدم من غير آفة في الباطن كالآف والذكر
 والذكر لم يكن شهيدا لان المرء قد يتلى بالرعاف وقد يبول دما لشدة الفزع وقد يخرج الدم من الدبر من غير جرح
 في الباطن فوقع الشك في سقوط الغسل فلا يسقط بالشك وان كان يخرج من اذنه او عينه كان شهيدا لانه
 لا يخرج منهما عادة الا آفة في الباطن فالظاهر أنه ضرب على رأسه حتى خرج منهما الدم وان كان يخرج
 من فمه فان نزل من رأسه لم يكن شهيدا وان كان يعلم من جوفه كان شهيدا لانه لا يصعد الا بالخرج في الباطن
 وانما يميز بينهما بلون الدم بدائع فالنازل من الرأس صاف والصاعد من الجوف علق جوهره وفتح والعلق

بغير حق (بجراحة) أي بما
 يوجب القصاص (ولم يجب بنفس
 القتل مال) بل قصاص حتى
 لو وجب المال بعارض كالصلح
 او قتل الاب ابنه لا تسقط الشهادة
 (ولم يرث) فلوارث غسل كما سيبي
 (وكذا) يكون شهيدا (لو قتله
 باغ أو حربي أو قاطع طريق ولو)
 تسببا او (بغير آلة جراحة) فان
 مقتولهم شهيد بأي آلة قتله
 لان الاصل فيه شهداء أحد ولم
 يكن كلهم قاتل سلاح (او وجد
 جرحا ميتا في معركتهم) المراد
 بالجراحة علامة القتل كغروج
 الدم

من عنه أو آذنه أو حلقه صافيا
 لامن آفته أو ذكره أو دبره أو حلقه
 جامدا (فينزع عنه ما لا يصلح للكفن
 ويراد) أن نقص ما عليه عن كفن
 السنة (وينقص) أن زاد (ال) لذل
 أن (بتم كفته) المسنون (ويصلى
 عليه بلا غسل ويدفن بدمه وثيابه)
 الحديث زملوهم بكموهم (ويغسل
 من وجد قبلا في مصر) أو قرية
 (فيما) أي في موضع (تجيب فيه
 الدية) ولو في بيت المال كالمقتول
 في جامع أو شارع (ولم يعلم قاتله)
 أو علم ولم يجب القصاص فأن
 وجب كان شهيد اكن قتله
 الموص لبل في المصرفانه
 لاقامة ولادية فيه للعلم بأن
 قاتله الموص غاية الامر أن
 عينه لم تعلم فليحفظ فان الناس عنه
 خافلون (أو قتل بمعد أو قصاص)
 أي يغسل وكذا بتر أو اقتراس
 سبع (أو جرح وارث) وذلك
 (بأن اكل أو شرب أو نام
 أو تدوى) ولو قليلا (أو أوى
 خيمة أو مضى عليه وقت صلاة
 وهو يعقل) ويقدر على ادائها
 (أو نقل من المعركة) وهو يعقل
 سواء وصل حيا أو مات على
 الأيدي وكذا لو قام من مكانه إلى
 مكان آخر بدائع (لا تلخوف وطء
 الخيل أو أوصى بأموال الدنيا أو
 بأموال الآخرة لا يصير مرتئا
 عنه محمد وهو الأصح) جوهرة

الجامد واستشكله في الفتح بأن المرتق من الجوف قد يكون رقيقا من قرحة في الجوف على ما تقدم في الطهارة
 فلا يلزم كونه من جراحة حادثة بل هو أحد احتمالاته (قوله صافيا) قبل لقوله أو حلقه وكذا قوله الآتي
 جامدا وفيه قلب والصواب ذكر جامدا في الأول وصافيا في الثاني كما علم مما تقدمه (قوله فينزع عنه الخ)
 شروع في أحكامه والمراد بما لا يصلح للكفن مثل القرو والحشو والقلسوة والخلف والسلاح والدرع والسر
 فلا ينزع في الأشبه كما في الهندية عن الهندو أني وكذا لا ينزع القرو والحشو إذا لم يوجد غيره كما أفاده (قوله
 (قوله ويراد أن نقص) في المحيط قبل أن قولهم يزداد وينقص معناه يزداد نوب جديد تكريرا وينقص ماشاؤا
 وإن كان ما عليه بلغ السنة وقبل يزداد أقل وينقص إذا كثر حتى يبلغ السنة وهذا النسب بقوله ليم كفته
 قهستاني قال في البر وأشار إلى أنه يكره أن ينزع عنه جيع ميا به ويجدد الكفن ذكره الاستيعابي (قوله
 الحديث الخ) أي لقوله صلى الله عليه وسلم في شهداء أحد فملاوهم بكموهم ودمائهم رواه أحمد كذا في شرح المنية
 ثم ذكر دليل الصلاة عليه أنه عليه الصلاة والسلام صلى على شهداء أحد وساق الحديث وقال كل من مات سلم
 أنه لم يرتق إلى درجة النقص فليس ينال من درجة الحسن ويجوعها مرتق إليها قطعاً معارض ما في البخاري
 عن جابر وترجع عليه بأنها مثبتة وهو ناف وتماه فيه والتقريب للفق والكلم جمع كلم بفتح فسكون الجرح (قوله
 أي في موضع تجيب فيه الدية) فالمراد بالمصرو القرية ما يشمل ما قرب منها وخرج ما لو وجد في مفازة ليس بقربة
 عمران فانه لا تجب فيه قسامة ولادية فلا يقبل لو وجد به أثر القتل كما في الجرح عن المراح (قوله ولم يعلم قاتله)
 أي مطلقا سواء قتل بما يجب القصاص أو لا لعدم تحقق كون قتله علما ولو جوب الدية ولما كان مفهومه
 أنه ان علم لا يغسل مطلقا يضامع أن الاطلاق غير مراد فصل الشارح بأنه ان علم ولم يجب القصاص بأن قتل
 بمنقل أو خطأ فكذلك أي يغسل ولا فلا وكان المصنف أطلقه عن التقيد استقناء بما رز من قوله قتل ظلم الخ
 (قوله كمن قتله الموص الخ) أي سواء قتل بسلاح أو غيره وكذا من قتله قطع الطريق خارج المصرب سلاح
 أو غيره فانه شهيد لأن القتل لم يخلف في هذه المواضع بدلا هو مال مخرج عن البدائع لأن موجب قطع الطريق
 انقتل لا المال كما في البدائع (قوله فليحفظ الخ) أصل ذلك لصاحب البحر حيث قال بعد ما رز عن البدائع
 وبهذا يعلم أن من قتله الموص في بيته ولم يعلم قاتله معين منهم لعدم وجودهم فانه لا قسامة ولادية على أحد
 لانهم لا يجهلون الا اذا لم يعلم القاتل وهنا قد علم أن قاتله الموص وان لم يثبت عليهم لقرارهم فليحفظ هذا
 فان الناس عنه غافلون اه قلت ووجه الغفلة اطلاق ما سبأ في القسامة من أنه اذا وجد قبيل في دار نفسه
 فالدية على عاقلة ورثته ولم أر من قيده هناك بما ذكرهنا فلذا اكد في التنية عليه (قوله أي يغسل) افاد أنه
 معطوف على صلته من في قوله ويغسل من وجد الخ لأن هذا القتل ليس بظلم وهو المناط اسماعيل (قوله أو جرح)
 فعل ماض مبني للمفعول وهو عطف على قتل وقوله وارث بالبناء للمفعول أي جل من المعركة رئيسا أي جريحا
 وفي النهاية الرث البالي الخلق أي ما رخلقت في الشهادة ومعناه الشرعي ما أفاده بقوله بأن كل الخ نه لانه
 حصل له بذلك رفق من مرافق الحياة فلم يبق شهادته على جدها وهيبتها التي كانت في شهداء أحد الذين هم الاصل
 في حكمه لأن ترك الغسل على خلاف القياس المشروع في حق سائر أموات بني آدم فيراعى فيه جميع الصفات
 التي كانت في المقيس عليه وتماه في شرح المنية (قوله ولو قليلا) يرجع إلى الأربعة قبله أفاده في البحر ط
 (قوله أو أوى خيمة) بالمد والقصر يتعدى إلى وانكر بعضهم تعديته بنفسه وقال الأزهري انها لغة صحيحة
 كما ذكره ابن الأثير أفاده القهستاني والمراد هنا ما اذا ضربت عليه خيمة وهو في مكانه والانهى مسئلة النقل
 من المعركة أفاده في البحر (قوله وهو يعقل) فالو يعقل لا يغسل وان زاد على يوم وليلة بحر (قوله ويقدر
 على ادائها) كذا قيده الزيلعي وقال حق يجب عليه القضاء بتركها فيكون بذلك من أحكام الدنيا وتبعه في الدرر
 قال في الفتح والله أعلم بصحته وتماه في البحر (قوله أو نقل من المعركة) أو من المكان الذي جرح فيه كما في البناء
 اسماعيل (قوله وكذا الخ) أي بالاولى (قوله لا تلخوف وطء الخيل) قبل لقوله أو نقل من المعركة
 فحينئذ لا يكون النقل مينا في الشهادة وهذا التقدم ذكر في شرح الزيادات والكافي والمنيع وابن ملك وغرر
 الأذ كدر الزيلعي والدرر وغيرها اسماعيل وكذا في الهداية والبدائع معللا بأنه ما نال شيئا من راحة الدنيا
 (قوله وهو الأصح) ذكر في البحر عن المحيط أن الاظهر أنه لا خلاف فقول أبي يوسف انه لا يكون مرتئا فيما

إذا أوصى بأمور الدنيا وقول محمد بعده فبما إذا أوصى بأمور الآخرة كما في وصية سعد بن الربيع وجرم به في النهروان ذكر ط وصية سعد بن سيرة الشامي حاصلا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أرسل إليه من ينظر حاله فقال إني في الاموات فأبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السلام وتل له أن سعد بن الربيع يقول جزاء الله عنا خير ما جرى نبياً عن امته وقل له إني أجدر من الجنة وأبلغ قومك عن السلام وتل لهم أن سعد بن الربيع يقول لكم أنه لا عذر لكم عند الله أن خالص إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مكروه وقيكم عين تطرف ثم لم يبرح أن مات (قوله) (وتكلم بكلام كثير) يمكن حمله على كلام ليس بوصية توفيقاً بينهما لكن ذكر أبو بكر الرازي أنه لو أكثر كلامه في الوصية غسل لأنها إذا طالت أشبهت أمور الدنيا بجزع غاية البيان قلت يمكن حل ما ذكره الرازي على الوصية بأمور الدنيا بدليل ما مر من وصية سعد فان فيها كلاماً طويلاً (قوله) (والأفلا) أي وإن لم يكن كثيراً ككلمة أو كلمتين فلا يكون مرتناً (قوله) (وهذا كله) أي كون ما ذكر في بيان الارثاء موجباً للغسل درر (قوله) (إذا كان الخ) هذا الشرط يظهر فيمن قتل بمحاربة أو أمان قتل بغيرها يمكن قتل ظملاً فلا يظهر فيه بل إن ارتث غسل والا لا ولا لم يبق به هناك (قوله) (وكل ذلك) أي ما تقدم من الشرط وهي ست كما في البدائع العقل والبلوغ والقتل ظملاً وأن لا يجب به عوض مالي والطهارة عن الحدث الأكبر وعدم الارثاء ط (قوله) (في الشهيد الكامل) وهو شهيد الدنيا والآخرة وشهادة الدنيا بعدم الغسل الالتجاسة أصابته غير دمه كما في أبي السعود وشهادة الآخرة بنيل التواب الموعود للشهيد أفاده في البحر ط والمراد بشهيد الآخرة من قتل مظلوماً أو قاتل لا ملائمة الله تعالى حتى قتل فلو قاتل لغرض ديني فهو شهيد دنيا فقط تجرى عليه أحكام الشهيد في الدنيا وعليه فالشهيد ثلاثة (قوله) (ونحوه) أي كالجنون والصبي والمقتول ظملاً إذا وجب بقتله مال (قوله) (والمطعون) وكذا من مات في زمن الطاعون بغيره إذا أقام في بلده صابراً محتسباً فإن له أجر الشهيد كما حديث البخاري وذكر الحافظ ابن حجر أنه لا يسأل في قبره أجهوري (قوله) (والنفساء) ظاهره سواء مات وقت الوضع أو بعده قبل انقضاء مدة النفاس ط (قوله) (والميت ليله الجمعة) أخرج جيد بن زنجويه في فضائل الأعمال عن مرسل أبي بكر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من مات يوم الجمعة كتب له أجر شهيد أجهوري (قوله) (وهو يطلب العلم) بأن كان له اشتغال به تأليفاً أو تدريساً أو حضوراً فيما يظهر ولو كل يوم درساً وليس المراد الانهماك ط (قوله) (وقد عدهم السيوطي الخ) أي في التثنية فحقوا الثلاثين فقال من مات بالبطن واختلف فيه هل المراد به الاستسقاء أو الإسهال قولان ولا مانع من الشمول أو الفرق أو الهدم أو بالجنب وهي قروح تحدث في داخل الجنب بوجع شديد ثم تنفتح في الجنب أو بالجمع بالضم بمعنى المجموع كالأخرى بمعنى المذخور وكسر الكسائي الجيم والمعنى أنها ماتت من شيء مجموع فيها غير منفصل عنها من جل أو بكارة وقد تنفتح الجيم أيضاً على قلة قال صلى الله عليه وسلم إيماناً مرأة ماتت بجميع فهي شهيدة أو بالسل وهو داء يصيب الرئة ويأخذ البدن منه في النقصان والأصفرار أو في الغرابة أو بالصرع أو بالجن أو دون أحده أو ماله أو دمه أو ظلمة أو بالعشق مع العفاف والكم وإن كان سيئة حراماً أو بالشرق أو بافتراس السبع أو بحبس سلطان ظملاً أو بالضرب أو متوارياً أو دغته هامة أو مات على طلب العلم الشرعي أو مؤذناً محتسباً أو تاجراً صديقاً ومن سعى على امرأته وولده وما ملكت يمينه يقيم فيهم امرأته تعالى ويضعهم من حلال كان حقاً على الله تعالى أن يجعله مع الشهداء في درجاتهم يوم القيامة والمائد في البحر أي الذي حصل له غنيان والذي يصيبه التي له أجر شهيد ومن مات صابرة على الفقرة لها أجر شهيد ومن قال كل يوم خمساً وعشرين مرة اللهم بارك لي في الموت وفيما بعد الموت ثم مات على فراشه أعطاه الله أجر شهيد ومن صلى الضحى وصام ثلاثة أيام من كل شهر ولم يترك التورسفر أو لا حضراً كتب له أجر شهيد والمتمسك بسنتي عند فساد اتقى له أجر شهيد من قال في مرضه أربعين مرة لا اله الا انت سبحانك إني كنت من الظالمين فمات أعطى أجر شهيد وإن برئ برئ مغفوراً له وحذفت أدلة ذلك طلباً للاختصار اه ملخصاً ط أقول وقد نظمها العلامة الشيخ علي الأجهوري المالكى وشرحها شرحاً لطيفاً وذكر نحو الثلاثين أيضاً لكنه زاد على ما هنا من مات بالطاعون كما مر أو بالحرق أو مراً بطاً أو بقرأ كل ليلة سورة يس ومن صرع عن دابة فمات ويحتمل أن يكون هو المراد بقوله فيمات أو بالصرع ومن بات على طهارة فمات ومن عاش مداً ريامات شهيداً أخرجه الديلمي

مطلب

في تعداد الشهداء

لأنه من أحكام الاموات (أوباع أو اشتري أو تكلم بكلام كثير) والأفلا وهذا كله إذا كان (بعد انقضاء الحرب ولو فيها) أي في الحرب (لا) يصبر مرتناً بشئ مما ذكر وكل ذلك في الشهيد الكامل والا فالمرت شهيد الآخرة وكذا الجنب ونحوه ومن قصد العدو فأصاب نفسه والغريق والحريق والغريب والمهدوم عليه والمبطلون والمطعون والنفساء والميت ليلة الجمعة وصاحب ذات الجنب ومن مات وهو يطلب العلم وقد عدهم السيوطي نحو الثلاثين

ومن صلى على النبي صلى الله عليه وسلم مائة مرة أخرجه الطبراني ومن سال القتل في سبيل الله صادقا مات أعطاه الله اجر شهيد رواء الحياكم وغيره ومن جلب طعاما الى مصر من أمصار المسلمين كان له اجر شهيد رواء الديلي ومن مات يوم الجمعة كما مر وسئل الحسن عن رجل اغتسل بالثلج فأصابه البرد فمات فقال بالها من شهادة وأخرج الترمذي عن معقل بن يسار قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قال حين يصبح ثلاث مرات أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم وقرأ ثلاث آيات من آخر سورة الحشر وكل الله به سبعين ألف ملك يصلون عليه حتى يمسي فان مات في ذلك اليوم مات شهيدا ومن قالها حين يمسي كان بتلك المنزلة حتى يصبح ١٥ وبذلك زادت على الأربعين وقد عدها بعضهم أكثر من خمسين وذكرها الرجعي منظومة فراجعها (خاتمة) ذكر الاجهوري قال في العارضة من غرق في قطع الطريق فهو شهيد وعليه اثم معصيته وكل من مات بسبب معصية فليس بشهيد وان مات في معصية بسبب من أسباب الشهادة فلا اجر شهيدته وعليه اثم معصيته وكذلك لو قاتل على فرس مقصوب او كان قوم في معصية فوقع عليهم البيت فلهم الشهادة وعليهم اثم المعصية انتهى ثم نقل عن بعض شيوخه أنه يؤخذ منه أن من شرب بالخمر فمات فهو شهيد لانه مات في معصية لا بسببها ثم نظره بأنه مات بسببها لأن الشربة بالخمر معصية لانها شرب خاص قال ويتردد النظر في مائت بالولادة من الزنى في أن سبب السبب هل يكون بمنزلة السبب فلا تكون شهيدة أم لا والظاهر الأول ١٥ وحزم الرمي الشافعي بالثاني وقال أي فرق بينها وبين من ركب البحر لمعصية او سافر أبقا أو ناشرة بخلاف ما اذركم البحر في وقت لا تسرقه السفن او نسبت امرأة في القاء حملها للعصيان بالسبب ١٥ ملخصا قلت الذي يظهر تقييد ركوب البحر أو السفر بما اذا كان لغير معصية والا كان معصية لكونه سببا للمعصية فهو مكن قاتل معصية فجرح ثم مات فالمناسب ما نقله عن بعضهم من تقييده السفر بالباحة والله أعلم

(باب الصلاة في الكعبة)

لما بين حكم الصلاة خارجها شرع في بيانها داخلها وقدم الاول لكثرة وقوعه (قوله في الباب زيادة) وهي الصلاة عليها وحولها ط (قوله وهو حسن) بخلاف ما لو نقص عنها ومثله الزيادة على ما في السؤال كقوله عليه الصلاة والسلام لما سئل عن التطهر بماء البحر هو الطهور وماؤه الحل مبتدئ (قوله يصح فرض ونفل فيها) أي في جوفها وعند مالك لا يصح الفرض فيها لانه ان كان استقبل جهة كان مستدبرا جهة اخرى ولنا أن الواجب استقبال جزء منها غير عين وانما يتعين الجزء قبله بالشرع في الصلاة والتوجه اليه متى صار قبله فاستدبر غيره لا يكون مفسدا وعلى هذا فيبقى أنه لو صلى ركعة الى جهة اخرى لم يصح لانه صار مستدبرا الجهة التي صارت قبله في حقه يمين بالضرورة بخلاف المحترى لأن ما تحول عنها لم تصر قبله له يمين بل باجتهاد ولم يطل ما أدى بالاجتهاد الاول لأن ما مضى باجتهاد لا ينقض باجتهاد مثله بدائع ملخصا (قوله هي العرصة والهواء) أي لا البناء بدليل أنه لو نقل الى عرصة اخرى وصلى اليه لم يجوز لانه لو صلى على أبي قبيس جازت بالاجماع مع أنه لم يصل الى البناء بدائع والعرصة بالسكون كل بقعة من الدور ليس فيها بناء فاموس (قوله الى عنان السماء) بفتح العين المهملة نواحيها وبكسرهما مابدالك منها اذا نظرتا فاموس (قوله وان كره الثاني) أي الصلاة فوقها (قوله للنبي) لانها من السبع التي نهي عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وجعلها الطرسوس في قوله

يأي الرسول احمد خير البشر * عن الصلاة في بقاع تعتبر
معاطن الجبال ثم المقبره * منزلة طريقهم ويجزره
وفوق بيت الله والحمام * والحمد لله على التمام

(قوله وان اختلفت وجوههم) شامل لستة عشرة صورة حاصلة من ضرب أربع وجوه الموتى وقفاء وعينه وبساره في مثلها من الامام ح قلت ويشمل ستة عشرة صورة أيضا حاصلة من ذلك بالنظر الى المقدين بعضهم مع بعض كما أشار اليه في البدائع حيث قال وكذا اذا كان وجه بعضهم الى ظهر بعض وظهر بعضهم الى ظهر بعض لوجود استقبال القبلة (قوله في التوجه الى الكعبة) زاده للاشارة الى انه ليس المراد اختلفت وجوههم بعضها عن بعض لانه على هذا التقدير لا يشمل صورة المواجهة ط تأمل (قوله الى وجه امامه)

مطال
المعصية هل تنافي الشهادة

(باب الصلاة في الكعبة)

في الباب زيادة على الترجمة
وهو حسن (يصح فرض ونفل
فيها وفوقها) ولو بلا سترة لأن
القبلة عندنا هي العرصة والهواء
الى عنان السماء (وان كره الثاني
للنبي وترك التعظيم) منقردا
او بجماعة وان (وصلية) اختلفت
وجوههم (في التوجه الى الكعبة
الا اذا جعل قفاه الى وجه امامه)

أى بأن توجه الى الجهة التي توجه اليها امامه ويكون متقدما عليه فيساووا كان ظهره مسامتا لوجه امامه او منحرفا عنه يمينا او يسارا لان العلة التقدم عند اتحاد الجهة (قوله ويكره الخ) قال في شرح المتن لانه يشبه عبادة الصورة وفي القهستاني عن الجلابي وينبغي أن يجعل بينه وبين الامام ستره بأن يملأ نطعا او ثوبا ط أى لينع من المواجهة (قوله مهي أربع) يعنى الجوانب من كل من المؤتم والامام فلا ينافى ما برز من أنها ستة عشر فافهم (قوله ويصح لو تخلقوا حواها) شروع في حكم الصلاة خارجها والتعلق جائز لان الصلاة بمكة تؤدى هكذا من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا والافضل للامام أن يتف في مقام ابراهيم عليه الصلاة والسلام بدائع (قوله ان لم يكن في جانبه) أما اذا كان أقرب اليها من الامام في الجهة التي يصلي اليها الامام بأن كان متقدما على الامام بمقدار أنه فيكون ظهره الى وجه الامام أو كان على يمين الامام أو يساره متقدما عليه من تلك الجهة ويكون ظهره الى الصف الذي مع الامام ووجهه الى الكعبة فلا يصح اقتداؤه لانه اذا كان متقدما عليه لا يكون تابا له بدائع (قوله لتأخره حكما) علة صحة صلاة الاقرب اليها من امامه ان لم يكن في جانب الامام لان التقدم انما يظهر عند اتحاد الجهة فاذا لم تعد لم يتحقق تقدمه على امامه والمانع من صحة الاقتداء هو التقدم ولم يوجد وما اقرناه ظهر أن الاولى في التعليل أن يقول لعدم تقدمه لان صحة الاقتداء لا تتوقف على التأخر بل تكون مع المساواة كما مر في محله (قوله وينبغي الفساد احتياطا الخ) البحث للشرنبلاني في حاشية الدرر وكذا الرمي في حاشية البحر وبيان أن المقتدى اذا استقبل ركن الحجر مثلا يكون كل من جانبه جهة له فاذا كان الامام مستقبلا لباب الكعبة وكان المقتدى أقرب اليها من الامام لا يصح لان المقتدى وان كان جانب يساره جهة له لكن جهة يمينه لما كانت جهة امامه ترجحت احتياطا لتقدمها على الفساد على مقتضى الصحة ومثل ذلك لو استقبل الامام الركن وكان أحد المقتدين من جانبه أقرب الى الكعبة وعبارة الخير الرمي أقول رأيت في كتب الشافعية لتوجه الامام او المأموم الى الركن فكل من جانبه جهته وأقول ولا نبي من قواعدنا بأباه فلزم على الامام الى الركن فكل من جانبه جانبه فينظر الى من عن يمينه وشماله من المقتدين فمن كان الامام أقرب منه الى الحائط او يسارته له فيحكم بجهة صلاته وأما الذي هو أقرب من الامام الى الحائط فصلاته فاسدة وبه يتضح الحال في التعلق حول الكعبة المشرفة مع الامام في سائر الاحوال اه (قوله وكذا لو اقتدوا من خارجها بامام فيها الخ) أى سواء كان معه بعض القوم أولا قال في الامداد واعمل اشتراط فتح الباب ليعلم انتقال الامام بالنظر اليه فلو سمع انتقاله بالتبليغ والباب مغلق لا مانع من صحة الاقتداء لعدم المانع منه كقصدنا في شرط صحة الاقتداء اه ولكنه يكره ذات لا ارتفاع مكان الامام قدرا والقيامة كقصدنا في ذلك ان لم يكن معه احد ط أقول ولم ارم من ذكر عكس المسئلة وهو ما لو كان المقتدى فيها والامام خارجها والظاهر الصحة ان لم يمنع منها مانع من التقدم على الامام عند اتحاد الجهة ثم رأيت رسالة السيد عبد الغنى مما هان فضيلة في الاقتداء من جوف الكعبة ذكر فيها أنه مثل عن هذه المسئلة وأنه وقع فيساويا خلافا بين أهل عصره في مكة وأنه أجاب بعضهم بالجواز وبعضهم بالمنع ولم توجد منصوصة وأجاب هو بالجواز ورد ما استند اليه المانع وذكر أنه ذكرها الزركشي من الشافعية في كتابه اعلام الساجد بأحكام المساجد وذكر أن قواعدنا لا تأبى ما ذكره من الجواز اه قات ولما سمعت سنة ثلاث وثلاثين ومائتين وألف اجتمعت في منى سقى الله عهدا مع بعض أفاضل الروم من قضاة المدينة المنورة فسألني عن هذه المسئلة فقلت له ما تقدم فقال لا يصح الاقتداء لان المقتدى يكون أقوى حالا من الامام لكونه داخلها والامام خارجها وبني على ذلك أنه لا يصح اقتداء من يصلي في الحجر اذا كان الامام في جهة أخرى لان الحجر من الكعبة وقال اذا وليت قضاء مكة امنع الناس من ذلك فعارضته بأن ما ذكرته من القوة لا يؤثر في المنع لتساوي في الواجب وهو استقبال جبر من الكعبة وبأن التعلق حول الكعبة عادة قديمة من عهد النبي صلى الله عليه وسلم وان كان الامام خارج الحجر ولم نسمع من احد من المجتهدين او من بعدهم أنه منع من وصل الصفوف في الحجر فكان ذلك اجماعا على الصحة وبأن الحجر أى بعضه ليس من الكعبة على سبيل

فلا يصح اقتداؤه (لتقدمه عليه)
ويكره جعل وجهه لوجهه بلا حائل
ولو لم ينس له يكرهه فهي أربع
(ويصح لو تخلقوا حواها ولو كان
بعضهم أقرب اليها من امامه ارم
يكن في جانبه) لتأخره حكما
وقد مسامتا لركن في جانب
الامام وكان أقرب لم أراه وبه في
الفساد احتياطا لترجيح جهة
الامام وهذه صورته
(وكذا لو اقتدوا من م م
خارجها بامام فيها امام دوم
والباب مفتوح صح) لانه كقباه
في الحراب

القطع ولذا لا تصح الصلاة مستقبلا اليه وانما هو ظني فاذا وجدت شروط الصحة القطعية لا يحكم بالنساق
لا مرجحني بعد تسليم أصل المسئلة والا فهو غير مسلم لما علمت والله تعالى أعلم

هـ

وقد تم طبع الجزء الاول من حاشية العلامة السيد محمد امين بن عمر الشهير بعبدين المسماة رد المختار على
الدر المختار مقابل جميعه على نسخة المؤلف التي بخطه مع غاية التصري في تصحيحه وضبطه ما عدا الملازم
الست الاول فان تصحيحها لم يكن على خط المؤلف حصل وكان تصحيح طبعه وتنسيق غنيله ووضع
على يد افقر العبيد الى سيده المفوض امره في جميع الاحوال الى من كل الامور بيده
المتوسل اليه بالجاه النبوي محمد بن المرحوم الشيخ عبد الرحمن قطة العدوي
معصح دار الطباعة المصرية حرسها الله تعالى من كل آفة وبليّة وقد وافى
طبعه هذا التمام وعبقت منه روائح مسك الختام في اواخر ربيع
الثاني سنة ١٢٧٢ الف ومائتين واثنين وسبعين من هجرة
من اوفى السبع المئتين عليه وعلى آله واصحابه
الكرام افضل الصلاة واتم السلام
ويليه الجزء الثاني اوله
كتاب الزكاة

تم



To: www.al-mostafa.com